



4138093

v.1

فهرست الجلد الاول من مجمع الانهر في شرح ملتقى الابحر ومن درالمنقى في شرح الملتقى

(فهرست داماد) (فهرست درالمنقى) (فهرست داماد) (فهرست درالمنقى)

١٢٧	باب المسافر	١٥٥	٠٨ كتاب الطهارة
١٣١	باب الجمعة	١٦٠	٢٥ فصل ويجوز الطهارة
١٣٧	باب صلاة العيدين	١٦٧	٠٠ بالمال المطلق
١٤٠	باب صلاة الخوف	١٧٢	٣٢ فصل نزح البئر
١٤١	باب صلاة الجنائز	١٧٣	٣٦ باب التيمم
١٤٤	فصل في الصلاة على الميت	١٧٧	٤٣ باب المسح على الخفين
١٥٢	باب الشهيد	١٨٢	٥٠ باب الحيض
١٥٤	باب الصلاة في داخل الكعبة	١٨٤	٥٤ فصل المستحاضة
١٥٤	كتاب الزكاة	١٨٥	٥٦ باب الانجاس
١٥٨	باب زكاة السوائم	١٩١	٦٥ كتاب الصلاة
١٥٩	فصل في زكاة البقر	١٩٣	٧٣ باب الاذان
١٦٠	فصل في زكاة الغنم	١٩٣	٧٧ باب شروط الصلاة
١٦٠	فصل في زكاة الخيل	١٩٤	٨٤ باب صفة الصلاة
١٦٣	باب زكاة الذهب والفضة	١٩٩	٨٩ فصل ينبغي الخشوع في الصلاة
...	والعروض	...	٩٩ فصل يجهر الامام بالقراءة
١٦٦	باب العاشر	٢٠٢	١٠٣ فصل الجماعة في الصلاة
١٦٨	باب الركاز	٢٠٥	١١٠ باب الحدث في الصلاة
١٧٠	باب زكاة الخارج	٢٠٨	١١٤ باب ما يفسد الصلاة وما يكره
١٧٥	باب في بيان احكام المصرق	٢١٣	٠٠ فيها
١٨١	باب صدقة الفطر	٢١٩	١١٩ فصل وكره عبثه بثوبه او بدنه
١٨٥	كتاب الصوم	٢٢٣	١٢٤ باب الوتر والنوافل
١٩٢	باب موجب الفساد	٢٣٢	١٣١ فصل التراويح وهي سنة مؤكدة
١٩٩	فصل يباح الفطر لمريض	٢٤١	١٣٤ فصل في صلاة الكسوف
٢٠٤	فصل نذر صوم	٢٤٦	١٣٥ فصل في الاستسقاء
٢٠٥	باب الاعتكاف	٢٤٨	١٣٦ باب ادراك الفريضة
٢٠٩	كتاب الحج	٢٥١	١٤٠ باب قضاء القوائت
٢١٤	فصل في بيان الاحرام	٢٥٩	١٤٣ باب سجود السهو
٢١٨	فصل فاذا دخل مكة	٢٦٢	١٤٩ باب صلاة المريض
٢٣٠	فصل ان لم يدخل المحرم مكة	٢٧٥	١٥١ باب سجود التلاوة

(فهرست داماد) (فهرست درالمتقى) (فهرست داماد) (فهرست درالمتقى)

٢٧٨	باب القران والتمتع	٢٣٢	٣٨٧	باب التفويض	٣٦٤
٢٨٣	باب الجنایات	٢٣٧	٣٩٤	باب التعليق	٣٧٧
٢٨٥	فصل وان طاف للقدوم	٢٣٩	٤٠٢	باب طلاق المریض	٣٩٧
٢٨٨	فصل ان قتل المحرم صید البر	٢٤٣	٤٠٥	باب الرجعة	٤٠٤
٢٩٣	باب مجاوزة الميقات	٢٥٠	٤١٣	باب الايلاء	٤١٩
...	بلا احرام	...	٤١٨	باب الخلع	٤٢٧
٢٩٤	باب اضافة الاحرام	٢٥١	٤٢٢	باب الفطهار	٤٤٠
...	الى الاحرام	...	٤٢٨	باب اللعان	٤٥٦
٢٩٥	باب الاحصار والقوات	٢٥٣	٤٣٤	باب العين وغيره	٤٦٦
٢٩٧	باب الحج عن الغير	٢٥٥	٤٣٦	باب العدة	٤٧١
٢٩٩	باب الهدي	٢٥٨	٤٤١	فصل فى الاحداد	٤٨٢
٣٠١	مسائل مشورة	٢٦٠	٤٤٤	باب ثبوت النسب	٤٨٧
٣٠٥	كتاب النكاح	٢٦١	٤٤٩	باب الحضانة	٤٩٤
٣١٣	باب المحرمات	٢٦٦	٤٥٢	باب النفقة	٥٠٢
٣٢٠	باب الاولياء والاكفاء	٢٧٤	٤٦٣	فصل ونفقة الطفل	٥٢٠
٣٢٧	فصل فى الكفاءة تعتبر	٢٨٤	...	الحرة الفقير	...
...	الكفاءة	...	٤٧٠	كتاب الاعتاق	٥٣٤
٣٣١	فصل فى تزويج الفضولى	٢٨٩	٤٧٧	باب عتق البعض	٥٤٩
...	وغيره	...	٤٨٣	باب العتق المبهم	٥٥٦
٣٣٢	باب المهر	٢٩٠	٤٨٧	باب الحلف بالعتق	٥٦١
٣٥٠	باب نكاح الرقيق	٣٠٩	٤٨٩	باب العتق على جعل	٥٦٤
٣٥٥	باب نكاح الكافر	٣١٦	٤٩٢	باب التدبير	٥٦٩
٣٥٨	باب القسم	٣٢٠	٤٩٥	باب الاستيلاء	٥٧٢
٣٥٩	كتاب الرضاع	٣٢٣	٤٩٨	كتاب الايمان	٥٧٩
٣٦٤	كتاب الطلاق	٣٣٠	٥٠٢	فصل وحروف القسم	...
٣٦٩	باب ايقاع الطلاق	٣٣٦	٥٠٥	باب اليمين فى الدخول	...
٣٧٤	فصل انت طالق غدا	٣٤٣	...	والخروج والايان	...
٣٧٩	فصل قال لها انت	٣٤٨	٥١٥	باب اليمين فى الاكل والى نده	...
...	طالق مشيرا	واللبس والكلاء	...
٣٨٢	فصل طلق غير المدخول بها	٣٥١	٥٢٨	باب اليمين فى ال	...
٣٨٣	فصل فى الكنايات	٣٥٥	...	والعتاق	...

(فهرست داماد) (فهرست درالمتقى) (فهرست داماد) (فهرست درالمتقى)

٦٨٩	٦٠٧ فصل فى بيان ما بقى	٦١١	٥٣١ باب اليمين فى البيع والشراء
...	من احكام المستأمن	...	والتزوج وغير ذلك
٦٩٠	٦٠٩ باب فى بيان العشر والخراج	٦١٦	٥٣٨ باب اليمين فى الضرب والقتل
٦٩٦	٦١٣ فصل فى بيان احكام الجزية	...	وغير ذلك
٧٠٣	٦٢٠ باب المرتد	٦٢٠	٥٤٢ كتاب الحدود
٧٠٩	٦٢٩ ثم ان الفاظ الكفر انواع	٦٣٠	٥٤٩ باب الوطى الذى يوجب الحد
٧٠٩	٦٣٥ الخامس فى التفريقات	٦٣٦	٥٥٤ باب الشهادة على الزنا
٧٠٩	٦٣٧ باب فى بيان احكام البغاة	٦٣٩	٥٥٨ باب حد الشرب
٧١٠	٦٣٩ كتاب الاقيط	٦٤٢	٥٦٠ باب حد القذف
٧١٠	٦٤٢ كتاب الاقطة	٦٤٦	٥٦٥ فصل فى التعزير
٧١٣	٦٤٧ كتاب الابقى	٦٥٠	٥٦٩ كتاب السرقة
٧١٤	٦٤٩ كتاب المفقود	٦٥٤	٥٧٥ فصل فى الحرز
٧١٥	٦٥١ كتاب الشركة	٦٥٧	٥٧٩ فصل فى كيفية القطع واثباته
٧١٥	٦٦١ فصل فى بيان الشركة	٦٦٣	٥٨٥ باب قطع الطريق
...	الفاسدة	٦٦٦	٥٨٧ كتاب السير
٧٢٥	٦٦٣ كتاب الوقف	٦٧٨	٥٩٣ باب فى بيان احكام الغنائم
٧٣٨	٦٧١ فصل اذابنى مسجدا	...	وقسمتها
...	لا يزول ملكه	٦٨٢	٥٩٧ فصل فى كيفية القسمة
...	تمت	٦٨٦	٦٠٢ باب استيلاء الكفار
		٦٨٨	٦٠٥ باب المستأمن

٢٤

١٣٥ د

١٣٦ باب

١٤٠ باب قضاء

١٤٣ باب سجود

١٤٩ باب صلاة المر

١٥١ باب سجود التلاو

ell ajma'at anhar

❦ قد طبع هذا الكتاب ❦
 المسمى بمجمع الانهر (شرح ملتي الابحر
 المشهور بين العباد بالامداد) وطبع في هاشميه ايضا
 شرح مقبول بين المهرة و مرغوب بين الطلبة لم يوجد له
 نسخة مطبوعة الى الآن وانما طبع خدمة للراغبين
 وهو الشرح المسمى (بدر المنتقى
 في شرح الملتقى)

"Sharhkhāndak"

معارف نظارت جليله سنك رخصتيله طبع اولنمشر

صحاف چار شوسنده بوسنوي (الحاج محرم افنديك) دكانده
 فروخت اولنور

در المنتقى في شرح الملتقى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحق الحمد

والصلوة والسلام على

سيدنا محمد * اشرف رسول

واكمل عبد * وعلى آله

واصحابه ذوى العلا والمجد

* صلوة وسلاما دائمين

ليس لهما حد ولا عدى * ما

نطق مؤلف في تأليفه

(بما بعد) فلما يسر الله تعالى

تقديم تحرير * على التنوير

* المدعو بالدر المختار

في شرح تنوير الابصار

المتخبر من شرحى الكبير

* السمي بخزان الاسرار

* وبدايع الافكار * في

شرح تنوير الابصار *

وحامع البحار * وقد جاء

بحمد الله تعالى على ذوال

ام اسقى به بنظر فى العليل

والتقرير * والصحيح

والتحرير * حاريا لفايد

تقر بهما العين * وفرايد

فيقول البحر الرايق مع البحر

الزاهر والمحيط من اين *

وشوادر ونوادير باشرت

اقتناصها * وبجبايب

غرايب استخراجت من

قاموس القرينة عناصرها

* وتحقيقات تدقيقات

ترتاح لها نفوس المنصفين

* وتحرق نيرانها افئدة المتلصقين

* ولا يفتقر منهما الكل مر يض الفواد * من يهتدى الله فهو المهتدى ومن يضال فلان من هاد * التمس منى



الجلد الاول من مجمع الانهر في شرح ملتقى البحر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدينا الى الايمان بهديته الازلية * ووفقنا لادامة الصلاة
بعنايته العلية * واطعننا على الاصول وما يفرع عليها من المسائل الخفية
* وفرض علينا الزكاة لازالة الوسخ عن الاعوال البهية * وشرفنا بالصوم
والحج فانهما مكفران للذنوب * وكاشفان عن ظلم المعاصي وغيايب الريوب *
حمدا لا يكتنه كنهه في ابدية والنهائية * وهو مرقاة الاصول ومعراج
الرواية والدراية * هو الله لا اله سواه * ولا صارع لماعدله وسواه * والصلاة
على اشرف الخلائق الانسية * وجمع الخلائق الانسية * وطور التحليات
الاحسانية * ومهبط الاسرار الرحانية * وترجان لسان القدم * ومنبع العلم والحلم
والحكم * سيدنا محمد الذى وسع الخلال والحرام * ورسم الاحلال والاحرام
* علما للدين المبين واما مال الحكم * وموطدا للملة * ومهدا للسلام * صلاة
مدودة مداها * باقية الوصول الى منتهاها * وعلى آله واصحابه الذين هم
قاطعو دابر اهل الضلالة * وقاعوا عرق اهل الغواية وابنهالة * ما تجلت
وجوه الاسلام بغرر التدقيق * وتجلت صدور الاحكام بدرر التحقيق (و بعد)
* فيقول المنتقى الى الميث المنان * عبد الرحمن ابن شيخ محمد بن سليمان *
الدعوى بشيخ زاده * جعل الله له الحسنى وزيادة * وغفر له ولوالديه *
واحسن اليهما واليه * ان الكتاب السمي بملتقى البحر بحر زاهر * وغيث ماطر *
وان كان صغير الحجم * ووجيز النظم * لكن جميع الوقعات من المسائل *

* ولا يحجدها الا الظالمون * ولا يحجدها الا الظالمون * قد

ولا يفتقر منهما الكل مر يض الفواد * من يهتدى الله فهو المهتدى ومن يضال فلان من هاد * التمس منى

بعض المترددين من افاضل المشتغلين * بعد شروعه في قراءة المتن المسمى بملتقى الابحر * الذي سار بذكره
الركبان * واعتبره الموالى والاعيان * ٣ * في غالب البلدان لشيخ شيو خنا فريد العصر والا وان

* الشيخ ابراهيم الحلبي
نزيل القسطنطينية المحمية

* عليه رحة رب البرية
* فاني ارويّه مع جلة

* كتب المذهب * التي عليها
يتمد واليهما تذهب *

* عن جماعات رحلات *
سادات * قادات متجربين

* في التحقيق والالتقان * قد
انطوى بهم الزمان *

* ولم يخل من انفسهم مكان
* حبل فيه من كان له بهم

* المام واذعان * ممن تشبث
بانيالهم * ونال من مثالهم

* لكن خلا من امثالهم
الزمان * وبكى عليهم

* الملو ان فاسأل الله تعالى
ان يلحقني بهم على الايمان

* ويحبرني من شر هذا
الزمان * وما تواتر فيه

* من البدع والفتن والطغيان
وما شاء الله كان * والله

* المستعان * وقد تشرفت
بانفاسهم العظيمة الشان *

* وباجازاتهم الساطعة
البرهان * المتصلة بصاحب

* المذهب ابي حنيفة النعمان
الى سيد الاكوان * الى

* الرحيم الرحمن * منهم
الشيخ الوالد * والاساذ

* المجد المأجد * المرحوم
الشيخ علي ابن الشيخ محمد

قدبو جد في قعره او في الساحل * وهو انفع متون المذهب واجل * واتمها
فائدة واكمل * خلد عن ازوائد الملة * والاختصارات المحلة * وشهرته فوق
الاطناب في مدحه * رحم الله مؤلفه واعلمه بمغفرته * تدبر حبه بعض
من العلماء * وكشف عن حقائقه المستحجة غير واحد من الفضلاء * الا ان
منهم من اطنب بلا فائدة * ومنهم من اوجز بلاربط ولا فاعدة * لا يرى فيما
قالوا شفاء لعليل * ولا رواء لعليل * بل لا يخلو من زيفان الابصار على الناظرين
* والتخالف في بال اكثر السامعين * فاردت تبين مكنونه عن كل محكم وغاوض *
وتحقيق لبسه من كل حاو وحاض * من غير اطناب مل * وايجاز مخل *
والحق به كثيرا من افوائد الجمة * والمسائل المهمة * توغلا في تخلص الحق
والصواب * وتميز القشر عن اللباب * معقبة البضاعة وكثرة الهموم والالام
* واشغال نيران شدائد الطريق في الالي والايام * واختلال الحال * وتراكم
بواعث الملل * وسميته بمجمع الانهر * في شرح ملتقى الابحر * راجيا
من المنصف اذا نظرفية بعين الرضاء * ووجد الخطاء ان يصحح على
ما اشهر فيما بينهم * اللئيم يفضح * والكريم يصلح * لان نوع الانسان *
قلما يخلو عن السهو والنسيان * ومن القى معاذيره يكون عند كرام الناس
معذورا * ولا يستحق ان يكون بلومة لائم ملوما مدحورا * بل يكون السعي
لديهم مشكورا * والعمل الخير بين يديهم مقبولا ومبرورا * ومبتغيا ان يجعله
خاصا لوجه الله الغفار * ووسيلة الى شفاعته بنيه المختار * وشرعت مستعينا
بالله انفاض الكريم * ومستعينا من كل حاسد ولئيم * وذلك في يمن ايام
دولة السلطان الاكرم * عضد سلاطين الامم * ظل الله في بساط الارض *
عامر العمورة في الطول والعرض * قطب فلك السلطنة الغراء * مركز دائرة
الخلافة العليا * مالك ازمة امور العالمين * حافظ لغور بلاد المسلمين * لنصرة الدين
المبين * والشرع المطهر المتين * المنصور بالاسيادات الفاضلة من السماء *
المظفر بورود الجنود الغيبية على الاعداء * المؤيد من عند الله الوهاب
باتوفيق * المسدد بنصر الله الفتاح على التحقيق * آمر الابداء بقائمة النفل
والقرض * المخصوص بتشریف هو الذي جعلكم خلائف في الارض * انور
من بدر الدجى في هالة البرايا * اظهر من شمس الضحى في العدالة بين الرعايا *
دلاذار باب الحاجات والعلماء * معاذ كافة افقراء والضعفاء * حامى حوزة
الاسلام * مروج قواعد الشريعة باجراء الاحكام * ضابط اقطار الامصار
بالقوة القاهرة * رابط اطراف الاقاف بالدولة الباهرة * ناصب رايات النصفة
ببدا ندراسها * مظهر آثار العدالة عتيب انظما سها * مؤسس مباني الانصاف

ابن الشيخ علي ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ
زين العابدين الحصني ثم الدمشقي الامام والخطيب الحنفي * رحمهم الله تعالى وعالمهم باطفه الحنفي * قال حدثنا

الاستاذ الاعظم الافخم الملقب في زمانه الامام الاعظم * الشيخ علاء الدين ابن الشيخ ناصر الدين الطر ابلسى ثم الدمشقي
الامام بجامع بني امية الخطيب بالسلمية * والمراد به بدمشق * ٤ * الحمية * شارح فرائض الملتقى * قال

حدثنا شيخ الاسلام الشامي
محمد بن محمد بن محمد البهنسي
الخطيب بجامع بني امية
شارح الملتقى * قال حدثنا
شيخ الاسلام * قطب العلماء
الاعلام * القطبي قطب
الدين ابن سلطان شارح
الكنز وغيره قال حدثنا
شيخ الاسلام صاحب
التأليف النظام الجمالي جمال
الدين بن طولون وابن اخيه
شيخ الاسلام محمد بن محمد بن
طولون الامام والخطيب
بجامع المرحوم المغفور له
السلطان سليم خان بصاحبة
دمشق الشام قال حدثنا
المصنف المرحوم الشيخ
ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحلي نزيل القسطنطينية
المحررة الامام والخطيب
بها بجامع المرحوم السلطان
محمد خان ابن السلطان
مراد خان عليه الرحمة
والرضوان ان اشرحه
شرحا يسفر عن جمال
حور مقصورات في الخيام
وبين ما فيه من سحر
الكلام ويدل على ما حواه
من درر جمعة على احسن
نظام فشرعت مستعينا
بالله الملك العلام وانا احقر
الخدماء علاء الدين ابن

* قانع قواعد الاجحاف * مالك ممالك الآفاق * وارث سرير السلطنة
بالاستحقاق * خادم الحرمين المعظمين * مالك اماجد المشرقين * نظم *
هو المليك الذي مازال بدر هدى * يطيعه الخلق من عرب ومن عجم * قد قام
بامر الله قد حرس * جوانب الدين والدنيا من التل * سلطان العرب والعجم
والروم والحقان * السلطان الغازي محمد خان ابن السلطان ابراهيم خان *
ابن السلطان احمد خان * اسبغ الله ظلال سلطنته على مفارق العائين *
ووسع سجال نوال عاطفته الى يوم الدين * ولا زالت سماء دولته بكواكب الاقبال
مزينة وآيات ابهته على صفحات الكائنات مينة * واقار دولته ثابتة على
بروج الكمال * ونجوم عظمتها ثاقبة على ذوى الاقبال * نائية عن سمت الزوال
* نظم * ملك الندى ركن الهدى كعبة العلى * قرين التقى والعدل والخير اجمعا *
الهي بدمع الواردين لزعم * ومن طاف بالبيت العتيق ومن سعى * اطل عمره
واشرح بفضل صدره * وعامله بالانعام يسمع الدعاء * (اعلم ان المص
افتحه باسم الله * وفاقا لكتاب الله * واقتفاء لسنة رسول الله * واقتداء
بالمؤلفين العارفين بالله * مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محامد الكرم * فقال
(بسم الله الرحمن الرحيم) الباء حرف معنى ولها معان ولم يذكر منها سيبويه
الا معنى الاصاق والاختلاط وذكروا انها لا ستمانة وقيل للابسة اى
ابتدأى كما ذهب اليه البصريون وقدر الكوفيون بدأت والزحشرى متأخرا
عن التسمية والاسم هو اللفظ الدال بالوضع على موجود في الاعيان ان كان
محسوسا وفي الازهان ان كان معقولا من غير تعرض بهيئته للزمان هو من السمو
وهو العلو كما ذهب اليه البصريون او من الوسم وهو العلامة كما ذهب اليه
الكوفيون وكسرت الباء لتشابه حركاتها عملها وطولت لدل على الالف المحذوفة
ولم تحذف الالف اسم (والله اسم للذات من حيث هي عند الجمهور وقال بعضهم
للذات والصفة معا وهو لفظ عربي علم لم يوجد العالم وليس بمشتق عند الاكثر
(والرحمن الرحيم صفتان شبهتان من رحم بعد نقله الى فعل بضم العين
لان الصفة المشبهة لا تشق الا من فعل لازم وهذا مطرد في باب المدح مثل رفيع
الدرجات وبديع السموات وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم لان
زيادة المبالغة في زيادة المعاني وهي اما بحسب شموله للدارين واختصاص الرحيم
بالدنيا كما وقع في الاثريارحن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا واما بحسب
كثرة المرحومين وقلة المرحومين كما ورد يارحن الدنيا والاخرة ورحيم الاخرة
واما باعتبار جلالة النعم ودقتها وبالجملة ففي الرحمن مبالغة في معنى الرحمة

الامام وكان ذلك سنة ثيف وخسين بعد الف عام ثم بقي في المسودة الى ان عزلت في شهر شعبان * ليست *
سنة سبع وسبعين واليف من خدمة الافتاء والتدريس بالسلمانية بدمشق الشام واتصلت بتدريس السلمية في هذه

الايام مستعينا بكريم غفار وزحيم ستار مقيلا العثرة ومجيب الدعوات * وقاضي الحاجات * ومستعينا
بشرع هذه المشروعات * من لا ترد له * هـ * شفاعات * عليه افضل الصلوة وازكى التحيات * وعلينا وعلى

اعزائنا معه يارب البريات
* وسميته بالدر الملتقى
في شرح الملتقى ويناسب
ان يرسم زاد اهل التقى
* في شرح الملتقى * وبسبب
الانهر على ملتقى الابحر
ومن اشكل عليه شيء
فليراجع ما كتبه فيما علقه
على التتوير وحيث قلت
المؤلف * فالمراد المصنف
* في شرحه الكبير على
منية المصلي والمصنف
فالؤلف في شرحه الصغير
* او الثلاثة فالمراد الشافعي
* ومالك واحمد والمؤلفات
تفاضل بفخامة الاسرار
لابضخامة الاسفار وبالزهر
والثمر لا بالهدر ومؤلف
الانسان على فضله او
نقصه عنوان ومن طلب
عبدا وجد وجد ومن
افقد زال اخيه بعين الرضا
فقد فقد والكمال محال
لغير ذي الجلال * وعلى
الله الاتكال * في المبدأ والمآل
* كتاب الطهارة *

قد تمت العبادات على
غيرها اهتماما بشانها والصلوة
تالية للايمان والطهارة
مقتضاها بالنص وشرط
بها تخلص لها في كل الاركان
وما قيل قدمت لكونها

ليست في الرحيم فيقصد به رحمة زائدة بوجه ما فلا ينال فيه ما يروى من قولهم
يارجن الدنيا والآخرة ورحيمهما لجواز حملها على الجلائل والدقائق
واشتقاقهما من الرحمة بمعنى الرقة والعطف وهو من اوصاف الاجسام
فاطلاقها عليه تعالى انما هو باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادئ
التي هي الانفعالات فهي عبارة عن الانعام او ارادته فان كل واحد منهما مسبب
عن رقة القلب والانعطاف فيكون مجازا مرسلا من اطلاق السبب على المسبب
وهذا مطرد في كثير من صفاته تعالى (الجمد) هو الشئ العظيم فاعل مختار
بمعنى المدح لكنه اخص منه لان الجمد يكون بما في الانسان من الخصال الجميلة
الاختيارية والمدح بما فيه ومنه باختياره وبغير اختياره تقول جدته لعله
وشجاعته ومدحته لطول قامته وصباحة وجهه كقول له تعالى وزاده
بسطة في العلم والجسم واعم من الشكر لان الشكر لا يقال الا في مقابلته النعمة
والحمد يقال في مقابلته النعمة وغيرها تقول جدته لاحسانه الى وحدته لعله
وشكرته لاحسانه الى فكل شكر حمد وليس كل حمد شكر وكل حمد مدح وليس كل
مدح حمدا كما في الكواشي واللام للعهد اي حده تعالى او حمد محبيه او للاستغراق
او الجنس الا ان الاول اولى لما تقرر في الاصول ان العهد مقدم على الاستغراق
وهو مبتدأ خبره (الله) واللام للاختصاص اي الحمد مختص به تعالى الجمد
ههنا يحتمل ان يكون دينا لفاعله اي كل حادثة متعلقة به تعالى وان يكون دينا
للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ويجوز ان يحمل باعتبار المعنى على المعنى
الاعم اي كل ما يصح ان يطلق عليه لفظ الحمد فتح يشمل كلا معنييه فيوفي
حق المقام (الذي وفقنا) التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحبه
ويرضاه وقيل هو استمداد الاقدام على الشئ وقيل هو موافقة تدبير العبد بتقدير
الحق وقيل هو الامر بالمقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية وقيل
هو جعل الاسباب موافقة لمسيب (لائقته) الفقه هو الاصابة والوقوف على
المعنى الحقيقي الذي يتعلق به الحكم وهو علم مستنبط بالرأى والاجتهاد ومحتاج الى
النظر والتأمل ولهذا لا يجوز ان يسمى الله فقيها لانه لا يخفى عليه شيء واختار ان يفقه
للاشارة الى موافقة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ير الله به خير يفقه في الدين
والى ما في صيغة التكلف من ان حصول علم الفقه لا يمكن دفعة بل شيئا فشيئا
(في الدين) الدين والملة متحدان بالذات مختلفان بالا اعتبار فان الشريعة
من حيث انها تطاع تسمى دينا ومن حيث انها تجمع تسمى ملة ومن حيث
انها ترجع اليها تسمى مذهبا والفرق بينها ان الدين منسوب الى الله تعالى
لانه وضع الهى يدعو اصحاب العقول الى قبول ما هو من عند الرسول والملة

شرطا لا يسقط اصلا ولذا فاقد الظهور يؤخر الصلوة وما ورد من ان النية كذلك مردود كل ذلك اما
النية في القنية وغيرها من توالت عليه الهموم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي الظهيرة وغيرها من

١ قطعت يده وزجله وتوجه جراحة يصلى بلا وضوء ولا يتيم ولا يعيد في الاصح واما فاقد الظهور ففي التيمض وغيره انه يشبه عندهما واليه صح رجوع الامام وعليه الفتوى ٦ ثم هو مركب اضافي مبتدأ او خبر

او مفعول لفعل محذوف فان اريد التعداد بنى على السكون وحر ك بالكسر للاتقاء ويجوز الفتح على النقل فالضم على الحذف واصله لامية لامية وهي مجازية لاحقية ورمز باللام ليفيد عدم لزوم النية ولا مة عهدية لا جنسية ولا استغراقية وهل يتوقف حده لقبا على معرفة الفردية الراجع نعم فالكاتب مصدر بمعنى الجمع جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقلة بمعنى المكتوب ومعنى الاستقلال عدم توقف تصور مسائله على شيء قبله وبعده لا الاصاله المطلقة كما ظنه من قال اعتبرت مستقلة فالطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم ويكسر بمعنى النظافة لغة ولذا افرد ها وشرعا النظافة عن حدث او خبث ومن جمع نظرها تحتها من الانواع وسبب وجوبها ما لا يحل الابها وحكمها استباحة ذلك وصفتها فرض للصلوة وواجب لمس وطواف وستة ائوم ومندوب في نيف وثلاثين موضعا ذكرتها في الخرائن وآلهاماء وتراب ونحوهما وكنها غسل ومسح ووزوال نجس وشرطها اربعة اقسام شرط تعضي

وجوبها الحسى وهو وجود المزيل والمزال عنه وانتدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعى وهو

كون الزيل مشروغ الاستعمال في مثله وشرط الوجوب وهو التكليف والحدث وشرط الصحة وهو صدور المظهر من اهله في محله مع فقد ٧ * مانعه وجعلها ابن نجيم تبعاً لماؤنف قسّمين شرائط وجوب

وعدها تسعة وشرائط
صحة وعدّها بأربعة و
نظهما اخوه في نهيه فقال
* شروط ظهور المرء
لا بد تعلم * فاهي تكليف
والاسلام محكم * كذا
حدث ماء طهور ومطلق
* وكاف وضيق الوقت
والحيض معدم * نفاس
مع الامكان للفعل هذه *
شروط وجوب ما بقى
الصحة اعلموا * فاولها
استيعابك العضو كله *
وحيض ونفاس والنواقص
تدم * (قال الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم
الى الصلوة الاية) بدأ
بالدليل المثلث المطلوب
وهو خلاف الاسلوب قبل
تيمنا (قلت) واشعاراً بما أخذ
الحكم استبطاوان تأخر
عند الانكار اثباتاً ولا سيما
وهو من الاحكام المتعبدية
الواقعة على خلاف مقتضى
العقول البشرية حيث
لا يغسل مخرج النجس وتغسل
اعضاء الطاهرة وان ابدى
بعضهم له حكماً بامرهم فقدم
دليله ليتقرر من اول وهلة
في الاذهان ثم منقول المذهب
ان الوضوء فرض بمكة
ونزل آيته بالمدينة وزعم

تعظيمهم اريد به تغييرهم الاعلى سبيل التبع لهم (والبايعين) هم الذين اتبعوا
الحكابة في آثارهم (والعلماء العاملين) من المجتهدين والموافقين وغيرهم
* وبد * من الظروف البنية المنقضة عن الاضافة اى بعد الحمد والصلوة
(فيقول الفقير الى رحمة ربه الغنى) والفاء في فيقول اما على توهم اما واما
على تقدير مهما محذوفة من الكلام والواو عوض عنها (ابراهيم بن محمد بن
ابراهيم الحلبي) كان اما ما وخطيباً بمجامع السلطان محمد بمدينة القسطنطينية
الحامية ومدرسا بدار القراة التي بناها سعدى افندى ومات في سنة ست وخمسين
وتسعمائة وقد جاوز التسعين عمره روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان
ذموحه (قدسأنى) اى طلب منى (بعض طالبى) جمع مضاف الى (الاستفادة)
ولو قال بعض المستفيدين لكان اولى (ان اجمع له كتابا لشمس) صفة كتابا (على
مسائل القدورى والمختار والكنز والوقاية بعشرة سهلة) المراد منها ان يكون
الاخذ بالسهولة لا يحتاج الى الفكر والدقة (غير مغلقة) اى غير مشككة (فاجبته)
الفاء فصيحة ويجوز ان تكون سببية اى اعطيته جوابا بان اقول قبلت افاء
مستثناة (الى ذلك) اى سؤال البعض (واضفت اليه بعض ما يحتاج) اى
يفتقر (اليه مسائل المجمع ونبذة) عبارة عن الشئ القليل ولا يتألف فيه ما فى
آخر الكتاب من انه زاده مسائل كثيرة من الهداية لانه يجوز ان يكون مسائل
كثيرة نظرا الى انفسها نبذة باقيا س الى مسائل سأرا ان كتب التي جمعها في كتابه
(من الهداية وصرحت بذكر الخلاف) الواقع (بين اثنتا) الامام محمدنا سيبانى
وامام ابى يوسف الرابى والامام ابى حنيفة الاعظم رحمة الله تعالى ثم اخترع
قاعدة في المسائل الخلافية ليعلم منها الاقوى والارجح المختار للفتوى فقال
(وقدمت من اقاويلهم ما هو الارجح) المختار للفتوى من اقاويلهم والموصول
مع صلته مفعول قدمت (واخرت غيره) اى غير الارجح (الا) الاستثناء من
قوله غيره (ان قيده) والضمير راجع الى غيره (بما يفيد الترجيح) بحوقوله الصحيح
والمختار وعليه الفتوى فان الارجح ما هو المتيقن به لا المتدوم (واما الخلاف
الواقع بين المتأخرين) من المشايخ (او) الخلاف الواقع (بين) اصحاب (الكتب
المذكورة) التي جمع هذا الكتاب منها (فكل ما) اى مسألة (صدرت بلفظ قليل
او قالوا وان) وصلي (كان مقرونا بالاصح ونحوه) اى المختار وبابفت (فانه)
اى ذلك القول المصدر بلفظ قليل او قالوا (مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك)
اى ما ليس فيه لفظ قليل او قالوا (ومتى) للشرط هنا (ذكرت لفظ التثنية)
كقوله خلافا لهما او قالوا او عندهما (من غير قرينة تدل على مرجعها فهم ولا بى
يوسف ومحمد) اما لو ذكر مثلا محمدنا س ذكر التثنية فالمراد الشيخان (ولم ال)

بني جهم الى لحي انه كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ورد عليهما العسقلاني
والسهيلي بما صح ان جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في اول ما وصى اليه ونقل ابن

عقد البر اتفاق اهل السيران غسل الجنابة فرض عليه عليه الصلوة والسلام وهو بمكة كما افترضت الصلاة
وانه لم يصل قط ابو ضوء بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا * ٨ * وضوءى ووضوء الانبياء من قبلى وقد

تقرر فى الاصول ان
شرع من قبلنا شرع لنا
اذا قصه الله ورسوله من
غير انكار ولم يظهر نسخه
فقد نزل الآية تقرير
الحكم الثابت (فقرض
الوضوء) الفال لتعقيب قدم
لكثرة دوره مع انه جزء
اى ركن الوضوء (غسل
الاعضاء الثلاثة ومسح
الرأس) اذ المذكورات
نفس الوضوء فلا يردانه
ان اريد بالفرض القطعى
يرد تقدير المسوح بالربيع
وان اريد العملى يرد
المغسول وان اريدا يلزم
عموم المشترك واردة
الحقيقة والمجاز وان اجيب
بانه امان عموم المجاز وان
المراد اما القطعى وبالمسح
اصله او العملى من حيث
التدر واجاب القهستانى بانه
اضاف الفرض اضافة
عهدية ليعم القطعى
والظنى فالمراد ما لا بد منه
للو وضوء (قلت) وكل
ذلك غير وارد على عبارة
المصنف حيث لم يعتبر بالربيع
فتبصر واللام للاستغراق
فيعم الوضوء الفرض
والادب كما بعد النوم
والغيبة وانشاد الشعر

من الالو وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن افراء الجهد
بالضم الضيقة وياقح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لالوك جهدا متعبا
الى المفعولين والمعنى لامنك جهدا اى لم اقصر ولم اترك اجتهاد ابل استقصيت
(فى التنبه على الاصح والاقوى وما هو المختار للفتوى) الصحيح مقابل الفاسد
والاصح مقابل الصحيح فاذا تعارضا فقال احدهما الصحيح والآخر الاصح
يؤخذ بقول الاول لان قائل الاصح يوافق قائل الصحيح انه صحيح وقائل
الصحيح عند ذلك الحكم الآخر فاسد (وحيث) ظرف مكان بمنزلة حين اجتمع
على صيغه العلوم (فيه) اى فى الكتاب الكتب المذكورة (سميته) بملتي الابحر
ليوافق الاسم المسمى) هذا تعليل تسمية كتابه بهذا الاسم وذلك ان الابحر
الحقيقية لما كان موضع اجتماعها ملتي جميع ما فيها فكذلك الابحر المجازية
يوجد ما فيها من المسائل فى هذا المجموع (والله سبحانه) مفعول لقوله اسأل
وانما قدم على الفعل اهتماما بشانه تعالى وللتنخيص او العناية (اسأل ان يجعله)
اى جعنى (خالصا وجهه) اى لذاته (الكريم وان ينفعنى به) اى بسبب تأليفه
(يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم) تقبل الله منه ومناسا
له ذوالفضل العميم وخلصنى واياه بفضله عن عذاب الجحيم آهين بحرمة
سيد المرسلين صلوات الله تعالى وسلامه عليه وعلى آله وصحبه اجمعين

* كتاب الطهارة *

افتتح بكتاب الطهارة لانها مفتاح الصلاة وهى مستحقة للتقديم على باقى العبادات
لكونها عمدة الدين قيل هى اول ما يحاسب عليها العبد الكتب فى اللغة الجمع ومنه
الكتاب وهو فى الاصل مصدر سمي به المكتوب تسمية للمفعول بالصدر على
التوسع الشايخ واصطلاحا طئفة من المسائل اعتبرت مستقلة سواء كانت مستقلة
فى نفسها ككتاب اللقطة او تابعة لما بعدها ككتاب الطهارة او مستتبع لها ككتاب
كتاب الصلاة او نوعا واحدة ككتاب اللقطة او انوارها ككتاب الطهارة
واختار لفظ الكتاب دون الباب لان اشتقاق الكتاب يدل على الجمع بخلاف
باب والغرض جميع انواع الطهارة لانواع منها والطهارة لغة مصدر طهر
اشئ بضم الهاء وبفتحها بمعنى النظافة مطلقا واصطلاحا النظافة عن الحدث
والخبر وما قاله بعض الفضلاء من ان الطهارة فى الشرع نظافة المحل
عن النجاسة حقيقة كانت او حكمية سواء كان ذلك المحل تعلق بالصلاة كالبदन
والثوب والمكان او لم يكن كالاواني والاطعمة ومن خصها بالاول فقد اخطأ
لبس بوارده لان المراد بالطهارة ههنا الطهارة المخصوصة بالصلاة لا الكلية
الشاملة لجميع انواعها وانما وحدها لانها فى الاصل مصدر يتناول القليل

واقصبة اصابة البلة العضو ولو بقطر او ببلل باق بعد غسل لا مسح الا * والكثير *
ان يتقاطر والغسل اسالة الماء مع التقاطر واقله قطرتان فى الاصح ولا يكتفى ابل خلافا لما دفعى واختاره ابو جعفر

صيفا لاستاء ولا يمنع وتيم وحناء ودرن ودهن و تراب في ظفر مطلقا (والوجه) حدة (ما بين قصاص الشعر)
مثلث القاف اي شعر الرأس غالبا والالانقضى * ٩ * بالاعم ولو قال من مبدأ سطح الجبهة لكان اولي (واسفل

الذقن) طولاً (و) ما بين
(شحمى الاذنين) عرضاً
ولا يدخل الحد في الحدود
في الاصح (فيفرض غسل
ما) اي البياض (بين العذار
والاذن) لكونه من الوجه
(خلافا لابي يوسف) في
المتجى اما المرأة والامرء
والكو سحج فيفرض اتفاقا
(والمرفقان) هما ملتقى عظمي
العضد والذراع (والكعبان)
هما العظامان التابان لامتد
الشراك يدخلان في الغسل
لان الغاية هنا لاسقاط ما
وراها فكانت داخله فلا
تخرج بالا حتمال بخلاف
ما اذا كانت للمسد فانها
خارجة فلا تدخل بالاحتمال
لان اليقين لا يزيله الشك
هذا وقال في البحر وما
ذكر وا من ان الثابت
بعبارة النص غسل يدي
ورجل والاخرى بدلائله
و من البحث في الى
وفي القرأتين في ارجلكم
لا طائل تحته بعد انعقاد
الاجماع على ذلك
(والمفروض في مسح الرأس
قدر الربع) اي المقدر
في المسح المفروض والازم
ثبوت المفروض الشرعي
نحو الواحد وانما لم يقل

والكثير ومن جمعها فقد قصد التصريح بانواعها وسبب وجوبها وجوب
مالا يحل بدونها كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المحضف قيل سبب وجوبها
القيام الى الصلاة وهذا فاسد لان النبي عليه الصلاة والسلام صلى خمس صلوات
بوضوء واحد وقيل الحدث لدو راته معه وجودا وعدما وهذا فاسد لان
السبب ما يكون مفضيا الى الشيء والحدث رافع لها فكيف يكون سببا لها
(قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا) افتتح بكاب الله تعالى تيمنا والافذكر
اندليل خصو صا على وجه التقديم لبس من دأبه (اذلتم الى الصلاة)
اي اذا اردتم القيام الى الصلاة من باب ذكر المسبب واردة السبب الخاص
فان الفعل الاختياري لا يوجد بدون الارادة كما في جميع شروح الهداية
وغيرها فان قيل ظاهر الآية الكريمة يوجب الوضوء على كل قائم اليها
وان لم يكن محدثا لما ان الامر للوجوب قطعاً والاجماع على خلافه والجواب
على ما ذكره بعض المفسرين من ان الخطاب خاص بالمحدثين بقريظة دلالة
الحال واشترط الحدث في التيمم الذي هو بدله (فاغسلوا وجوهكم) الغسل
هو الاسالة اي امروا عليها الماء (وايديكم الى المرافق) الجمهور على دخول
المرفقين في المغسول ولذلك قيل الى بمعنى مع وواحداهم مرفق بكسر الميم
وقح الفاء (وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) لا اشكال على قراءة
النصب عطفاً على الوجه واليدين واما على قراءة الجر عطفاً على الرأس
فلا مجاورة والاتباع لفظاً لا معنى وفائدة صورة الجر التنبيه على ان المتوضي
يلغى ان يغسل الرجل غسلاً خفيفاً شبيهاً بالاسحاح انها مظنة الاسراف
(ففرض الوضوء) الفاء لتعقيب والفرض لفظة القطع والتقدير يقال فرض
القاضي النفقة اذا قدرها واصطلاحاً ما ثبت لزومه بدليل قطعي لاشبهة
فيه وحكمه ان يستحق العقاب تاركه ويكفر جاحده والوضوء بالضم اسم
مصدر سمي به الفعل المخصوص مشتق من الوضأة وهي الحسن والنقاوة
وبافتح اسم لما يتوضأ به والاضافة بمعنى الام (غسل الاعضاء الثلاثة) مرة
يعني الوجه واليدين والرجلين قيد الاعضاء الثلاثة مع انها خمس لان اليدين
والرجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الدراية (ومسح الرأس) مرة
الاسحاح الاصابة سواء كان الاصابة بايد او بغيرها حتى لو اصاب رأسه من ماء
المطر قدر المفروض اجزأه مسحه باليد او لم يمسحه (والوجه ما بين قصاص
الشعر) هذا باعتبار الغالب لان حد الوجه في الطول من مبدأ سطح الجبهة
الى الذقن سواء كان عليه شعر او لا قال صاحب الكفاية وغيره وفي الديوان
قصاص الشعر بفتح القاف وضما بمعنى وهو منتهى منتهى من الرأس وغايته

كالندو ري مع مدار الناصية * ٢ * ل * وهي الربع لان التحقيق ان الناصية اقل
من الربع كما حرره في الخزان ثم اكثر الحاجة على ان الباء في الآية الاتصاف بخلاف التبعض فانه منعه كثير

فنههم ابن جن (وقيل يجرى) وضع ثلاث اصابع) وهو قول محمد فانه اعتبر راع المسوح به وهما المسوح عليه
لانه المذكور في النص فكان اولى (ولو مدر اصبع او اصبعين ^{من} ١٠ مجزئ لا يجوز) خلافا لرفر ر حده الله الا

ان يكون مسح الكف او
بالايمان والتمسك به مع ما بينهما
هذا اذا كان بماء واحد ولو
يجوز انبها الاربع في الاصح
فلو كان بماء في مواضع
مقدار الفرض جاز اتفاقا
واو مسح ببلل باق بعد
غسل جاز و بعد مسح لا الا
ان يتماطر ولو ادخل رأسه
الاناء او خفه او جبرته
وهو محدث اجزاء ولم
يصبر الماء مستعملا وان نوى
اتساقا على الصحيح كافي
ابتداع (ويفرض مسح ربع
الليحية) بكسر اللام لشعر يث
على الذقن او على الخدين
معاً في مسح ما على الذقن
فقط عند محمد وما على الخدين
قط عند الامام وعليهما
عند الاثني الثلاثة وهو
المرجح عندنا كما سيأتي (في
رواية) عن الامام (والاصح)
عنه مسح ما يلاقى البشرة
من الليحية عزاه المصنف
لقاضيان ثم قال وانه
الروايات عن الامام فرض
غسل ما يلاقى البشرة وعنه
التقوى كافي في الظهير
قلت وهو الصحيح رواية
ودراية والاكتفاء بنسها
اور بعضها غسل او مسح
او غير ذلك من مسح

انتهى وفيه كلام لان قصاص الشعر في اللغة منتهى منتهى مضطحا لا منتهى
منتهى في الرأس الا ان يقال ان الراد من الشعر الرأس فمع يكون القيد بناء
على هذه المرادة لاعلى اللغة (واسئل الذقن) هذا حده طولا والذقن
بالتحريك مجتمع اللحين جمعه اذقان (وشحمة الاذنين) هذا حده عرضا الشحمة
معلق القرط وانما زاد لفظ الشحمة ادخالا لما بين اذن و شحمة الاذن في حد
الوجه مضطحا ووقع في عبارة الهداية وغيرها الى شحمتي الاذن وما قاله ابناقي
وفي اضافة الشحمتين الى الاذن نظر لانه يقتضي ان يكون لكل اذن شحمتان
ليس بوارد لان الاذن اسم جنس يتناول القليل والكثير فصارت اضافتها الى
الاذنين تقديرا لا الى اذن واحد حتى يرد السؤال (فيفرض غسل ما بين اذن
والاذن) عندنا طريقين لعدم استمر بخلاف ماتحت الشعر في العذار لاستتاره بالشعر
فكانه خرج عن كونه وجهها (خلافا لابي يوسف) لان ابشرة التي تحت الشعر
في اذن اذا لم يجب غسلها فورا بها اولى وان كان امرء او كوسج او انط
فغسله واجب اتفاقا (والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل) خلافا لرفر بناء
على ان الاصل في الغاية عدم الدخول في الغاية كالليل في الصوم ولنا ان ضرب
الغاية لا بد له من فائدة وهي اما مد الحكم اليها واسقاط ما وراءها والاول
يحصل هنا بدونه لان اليد اسم لذلك العضو الى الابط فعين الثاني وموجبه
دخول الغاية تحت الغاية (فان قيل اذا كان في دخول المرفقين والكعبين في الغسل
شك واحتمال فكيف يثبت الفرض فيهما) اجيب بان الاحتمال قد زال بفعله
عند اتصاله والسلام ولم ينقل تفويته ولو كان تركه جائزا لفعله مرة تعلما للجواز
والرفق هو مجتمع العضد والساعد والكعب هو العظم الثاني المتصل بعظم الساق
من طرفي التدم لا ماروى هشام عن محمد انه المتصل الذي في وسط القدم عند
معد السر الثاني في كل رجل واحد كالمرق في اليد وقد ثنى الكعب في الآية
دعيت ان المراد ما ذكرنا والام يضره لا بدول فائدة هذا بحث طويل فلا ضاب
من شرح الهداية لابن كمال الوزير (والمرق في مسح لرأس مدر ربع)
في رواية الضحاوي والكرخي عن الامام اي المقد ر بطريق افرضية لكن
لا بدليل القطعي بل بالدليل الظني الاجتهادي فلذلك لم يكفر جاحده وتحقيقه
ان افرض على نوعين قطعي واجتهادي القطعي ما ثبت بدليل قطعي لاشبهة
فيه كالكتاب والسنة المتواترة اذا لم يلحقها تخصيص او توبة والاجتهادي
ما يفوت بقوة ولا يجوز بجزء وهذا من قبيل الثاني (وقيل يجرى وضع ثلاث
اصابع) لانا مأمورون بال مسح باليد والاصابع اصلها والثلاث اكثرها ولا اكثر
حكم كل وهو رواية الاصل وذكر في الظهيرية هو الصحيح لكن النص

اكل متروك والخلاف في غير المسترسل عن دارة اوجه واما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسحه ^{من} اورده
بل يمين وهذا كله في الكنية اما الخفيفة التي ترى بشرة فليز غسل ماتحتها وهو المنزاع (وسند) جمعها وافرد

أفرائض لأنها وإن تعددت وهى متحدة حكما حيث لا تفسد ببعضها عند فوات البعض الآخر اما السنن
فكل منها مستقل حكما ان كل * ١١ * واحدة منها تفيد فضيلة وان لم توجد الاخرى وهى لغة الطريقة

او رده بصيغة اتم رض لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين
ما قدر به وعند الشافعى متدر باقل ما يطلق عليه اسم مسح الرأس ونوكان
على سعة وقال مالك واحد مسح الجميع والحسن البصرى اكثر الرأس
(ولو مد باصبع او اصبعين) يعنى لو وضع اصبعها او اصبعين على رأسه
منها مقدار ربع الرأس (لا يجوز) عندنا خلافا لفرقه ان الماء لا يبطئ له
حكم الاستعمال مادام فى محله وجميع الرأس محله فيجوز وثنا ان المسح
حصل بوضع الاصبع وبمدها تفصل البلبة عن المحل الممسوح حكم فصر
مستعلا فالمسح بعده يكون بناء غير طاهر كذا فى ابن مبرك ولو مسح بثلث
اصابع ومدها حتى استوعب الرابع صحح كما فى اكثر المعتمدات لكن فيه
كلام لان الماء بعد الاصابع الثلث على التعليل المذكور ايضا مستعمل
فيمتنع ان لا يصح فى هذه المسئلة كما فى الاولى مع انه يصح بالاتفاق فليست
ومحل المسح ما فوق الاذن على اى جانب كان (وبفرض مسح ربع الحية
فى رواية والاصح مسح ما يلا فى البشرة) قال صدر الشريعة اما الحية
فعند الامام مسح ربعها فرض لانه لما سقط غسل ماتحتها من البشرة صار
كالرأس وعندنا بى يوسف كلها فرض لانه لما سقط غسل ماتحتها اقيم
مسحها مقام مسح ماتحتها فيقرض مسح الكل بخلاف الرأس فانه اذا
كان طاريا عن الشعر لا يجب غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بل ربع
ربع ما يلا فى بشرة الوجه منها اذ لا يجب اتصال الماء الى ما استرسل من الزرق
خلافا للشافعى وفى اشهر الروايتين عن الامام مسح ما يستر البشرة فرض
وهو الاصح المختار انتهى وقال ابن الكمال هذه الروايت مرجوح عنها
والصحيح انه يجب غسلها لان البشرة خرجت من ان يكون وجهها معدم
الواجهة لاستارها بالشعر وصار ظاهر الشعر الملاقى اياها ظاهر الوجه
لان ما واجهه تقع به والى هذا اشار ابو حنيفة رحمه الله تعالى والماء واضع الوضوء
ما ظهر منها والظاهر هو الشعر لا البشرة فيجب غسله (وسننه) اى الوضوء
السنة ما واطب عليها النبي عليه الصلاة والسلام مع تركها احيانا فان الواظبة
ان كانت على سبيل العبادة فسنة الهدى وفى فعلها الثواب وتركها العتاب
لان العتاب وان كانت على سبيل العادة فسنة الزوائد وتركها لا يستوجب اساءة
والاضافة بمعنى اللام قال صاحب الفرائد فى شرحه الظاهر انها على صيغة
الافراد بقرينة قوله وفرض الوضوء بصيغة الافراد ايضا انتهى وفيه
كلام لان هذا ليس بمسألة لان افروض وان كثرت فهى فى حكم شئ
واحد حيث يفسد بعضها عند فوات البعض الآخر بخلاف السنة فان

السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف اكثر مفاهيم النصوص (ابتداء) اى فى ابتداء الوضوء
مستقبضا كان او لا والتعديبه فى كلام التدورى تفق ثم الاصح انه يغسلها قبل الاستحباب وبعده وهما سنتان

لا واحدة والاخفاء ان الابتداء كما يطلق على الخفي يطلق على الاضافي والتسمية ابتداء قولاً وهي تحصل
بذكر الله تعالى على اى كيفية كان لكن الوارد عنه عليه الصلوة ^{١٢} والسلام بسم الله العظيم والمجد لله

على دين الاسلام واسمى
قبل الاستنجاء الاحال
الانكشاف وفي محل نجس
وبعد وهو الاصح فقد
صح انه عليه الصلوة
والسلام كان يقول عند
دخوله الخلا اللهم اني
اعوذ بك من الخبث والخبائث
يعني ذكر الشياطين
واناتهم وقيل هي مستحبة
وصححه في الهداية وكان
سنده ضعيف الاحاديث
لكن كثرة طرق الضعيفة
ترقيه الى الحسن فلذا ذهب
كثير الى سنيتها ورجحه
العيني وصححه في الظهيرية
(والسواك) اى استعماله
وصححه في الهداية والتبيين
ندينه قال في الفتح وهو
الحق لكن المصنف قال قد
عده الاكثر من السنن
وهو الاصح ويستحب
كونه ايضاً مستوي طول
شبر في شبر من شجر مر
ويستاك عرضاً طويلاً وعند
فقده او فقد اسنانه تقوم
الخرقة الخشنة والاصبع
مقامه كما يقوم العلك مقامه
للرأة مع القدرة عليه
(وغسل الفم بمياه) جديدة
ثلاثاً (وغسل الانف بمياه)
كذلك عبر بالغسل عن

احكامها ودلائلها مستقلة اذ كل منها بعد فضيلة وان لم يوجد الاخرى
والتنظيف ليس بمحله (غسل اليدين الى الرسغين ابتداء) الرسغ المفصل الذي
بين الساعد والكف وانما لم يذكر المص المتستيقظ لئلا يلزم كون ثوب السنة
مختصة بالمستيقظ اذ هو مستنون لكل من يشرع في الوضوء ابتداء هو المختار
وقيد الاستيقاظ الواقع في الهداية وغيرها اتفاق (والتسمية) وهي سنة
في ابتداء الوضوء مطلقاً هذا اختيار الطحاوي والقنوري وذهب احمد
الى ان التسمية شرط في الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة لمن
لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى هذا دليل مالك على ما ذكر
في البدائع ودليل اصحاب الشافعي على ما ذكره الزاهدي على فرضية التسمية
في ابتداء الوضوء (واجيب بان المراد في الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام
لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ
وذكر اسم الله تعالى كان ظهوراً لجميع بدنه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله تعالى
كان ظهوراً لما اصابه الماء واختلف في لفظها والافضل بعد اتعوذ
بسم الله الرحمن الرحيم واسمى قبل الاستنجاء وبعد لامع الانكشاف
او غسل موضع النجاسة (وقيل) التسمية (مستحبة) قال صاحب الفرائد
والاصح انها مستحبة وان سماها في الكتاب سنة لان السنة ما واظب عليها
عليه الصلاة والسلام ولم يشتهر مواظبته عليها الا ترى ان علياً وعثمان
رضي الله تعالى عنهما حكما وضوءه ولم يقل عنهما التسمية كافي الهداية انتهى
وفيه كلام لان عدم النقل عنهما لا يستلزم عدم السنة لان المتبرهنا يعني
في ثبوت السنة المواظبة مع الترك احياناً اعلاماً بعدم الوجوب لا المواظبة بدون
الترك لانها دليل الوجوب على قول عند سلاته عن معارض وهذا الورود المص
بصيغة التريض (والسواك) اى استعماله لان السواك اسم للخشبة المرة المتينة
للاستياك او بمعنى المصدر فحاجته الى التقدير والاصل في سنيتها ما روى انه
عليه الصلاة والسلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالاصبع وما روى انه
عليه الصلاة والسلام قال (لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل
وضوء) وما فيه من الترغيب مع امر من حديث المواظبة من التأكيد افاد السنة
ويستحب في كيفية اخذه ان يجعل الخنصر من يمينك اسفل السواك تحت
والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والابهام اسفل رأسه ولا تقبض
القبضة فان ذلك يورث الباسور ولا يستاك بطرفي السواك ولا تمص فانه يورث
العمى ويكره مضطجاً لانه يورث كبر الطحال وينبغي ان تحذف من الاشجار
المرة لانه يضرب الكهة ويشد الاسنان ويقوى المعدة ويكون في غلط

المضمضة والاستنشاق اختصاراً واسعاراً بان البالغة سنة الا ان يكون صائماً خوفاً من افساد
الصوم وكره لفظ مياه ليفيد سنية التجديد لكل خلافاً للشافعي (وتخليل اللحية والاصابع هو المختار) اى في الحمية

للخلاف الواقع في تحليلها وأما تحليل الأصابع فسنة اتفاقاً لأن السنة إكمال الفرض في محله وهذا إذا دخل الماء خلالها فلو كانت منضمة فرض وكيفية ١٣ تحليل اللحية أن يدخل أصابعه بعد التلث من السفلى إلى

العلو وتحليل أصابع اليدين بالتسبيك والرجلين بخنصر اليد اليسرى مبتدئاً من خنصر رجله اليمنى (وقيل هو) أي التحليل (في اللحية فضيلة) أي مستحب (عند الإمام ومحمد) هذا بنى على رواية مسخر ربها فلا يتحقق معنى ما شرعت له السنة وهو الإكمال ولذا كان الأول هو المختار لما مر من افتراض مسح الكل في الأصح أو غسله على المفتى به فيتحقق الإكمال ولا يرد غسل الفم والأنف لأنهما حكم الخارجة من وجهه لعدم فساد الصوم بإدخالهما شيئاً فكانا من الوجه حكماً فيتحقق الإكمال (وتلث الغسل) الحديث فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم فالتعدى للزيادة والظلم للنقصان وهذا إذا لم ير التلث سنة فلو رآه وزاد لطمانينة القلب عند الشك أو نقص لحاجته فلا بأس به ثم الأولى فرض اتفاقاً والثتان قيل سنة وقيل ستان (والنية) الحديث الأعمال بالنيات المفيد للخصر ولا يخفى تعذر الحقيقة فتعين المجاز فقد ر

اختصر بطول الذبر ويستاك عر ضاً لا طولاً وأقله ثلث ثلث مياها ويتبدأ من جانب اليمين (وغسل الفم بمياها والأنف بمياها) وإنما قال بمياها ولم يقل ثلثاً ليدل على أن المسنون التلث بمياها جديدة وإنما كرر قوله بمياها ليدل على تجديد الماء لكل منهما خلافاً للشافعي قال أصحاب الحديث هما فرضان في الوضوء والغسل لمواظبته عليه السلام عليهما ورد بأن المواظبة ليست دليل الفرض وقال الشافعي ستان فيهما لأن الأمر بالغسل عن الجنابة يتعلق بالظاهر دون الباطن وعندنا ستان في الوضوء وفرضان في الغسل لأن الواجب في الوضوء غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس وداخل الأنف والفم ليس من الوجه لأن الوجه اسم لما يواجه إليه بكل حال بخلاف الجنابة لأن الواجب هناك تطهير جميع البدن بالماء لئلا يغيب غسل ما يمكن غسله وقال الباقي وفي السراج الوهاج أنهما ستان مؤكداً فإن تركهما اثم على الصحيح قيل لا يخفى أن الائم منوط بترك الواجب ويمكن الجواب لما قالوا أن السنة المذكورة في قوة الواجب ودليل سنتيهما المواظبة مع الترك أحياناً انتهى هذا مخالف لما قاله آفاق تفسير السنن فإن كانت المواظبة من غير ترك فهي دليل السنة المؤكدة قال صاحب الإصلاح أعلم أن المضمضة ليست غسل الفم وكذا الاستنشاق ليس غسل الأنف بل هي عبارة عن إدارة الماء في الفم وهو عبارة عن جذب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنائز صاحب غاية البيان فمن بدلتهما بغسل الفم والأنف لم يصب وقال صاحب الفرائد واطأهر أن غسل الفم وغسل الأنف غير مجزئ حصول الماء في الفم وغير مجزئ حصول الماء في الأنف بل لا يمكن غسل الفم إلا بإدارة الماء في الفم ولا يمكن غسل الأنف إلا بجذب الماء بالنفس إلى الأنف فيلزم إدارة الماء وغسل الفم وجذب الماء إلى الأنف وغسل الأنف انتهى وفيه كلام لأننا لا نسلم استلزام غسل الفم لإدارة الماء بل يمكن غسل الفم بدون الإدارة ولئن سلم فلنظ المضمضة حقيقة في إدارة الماء واستعمال غير الفم لإدارة الماء مجاز فيبانه بالحقي أولى من المجاز (وتحليل اللحية والأصابع هو المختار) لأن جبرائيل عليه الصلوة والسلام أمر النبي عليه الصلوة والسلام بذلك وإنما لم يكن واجبا مع أن الأمر يقتضي الوجوب لوجود انصاف وهو عدم تعليمه عليه السلام الأعرابي (وقيل هو في اللحية فضيلة عند الإمام ومحمد) لأن السنة تكون لإكمال الفرض في محله وداخل اللحية ليس بحمل لإقامة فرض الغسل فيحمل ما روى على الفضيلة واعتراض بأن المضمضة والاستنشاق ستان وداخل الفم ليس بحمل الفرض في الوضوء واجيب بأن الفم والأنف من الوجه من وجهه إذ هما حكم الخارج من وجه

الشافعي رحمه الله الصحة لأن الأهم من البعثة بيان أحكام الدنيا صحة وفساد أو حلا وحرمة وقد رأنا أثواب لا اتفاق على عدمه ولا يستلزم الصحة بخلافها لوجودها بدون الثواب في صلاة المرائي فكان الحمل عليه

اصح و لهذا شرطت النية في وقوعه عبدة لافي الوسيلة (و الترتيب المنصوص) اي ائند كور في نفض آية
الوضوء لان العطف فيها بالواو وهي لمطلق الجمع قاله المصنف * ١٤ * وعند الشافعي واحد فرض وعند

مالك مستحب (واستيعاب
الرأس بالاسح) بماء واحد
مرة (وقيل هذه الثلاثة) اي
النية والترتيب والاستيعاب
(مستحب) وبه قال القدوري
(والولاء) بكسر الواو
وهو غسل العضو المتأخر
او مسحہ قبل جفاف
المتقدم عند اعتدال الزمن
والبدن وعند مالك رجه
الله فرض (ومسح الاذنين
ولو بماء الرأس) لانهما
منه بالنص وهذا اذا لم
يس العمامة بان كانت
موضوعة واما ان مسحها
فلا بد ان يأخذها بماء جديدا
ذكره المصنف رجة الله
عليه (ومستحب) وهو
ما ياب على فعله ولا يلام
على تركه (التيامن) اي
اي البداية بايمن لانه عليه
الصلوة والسلام كان يحب
التيامن في كل شيء حتى
في طهوره وتيممه و ترجمه
الطهور رهناء ضم الطاء
والترجل مشط الشعر
(ومسح الرقبة) لالحلقوم
لانه بدعة وقد نهى
السنن في الخرائن الى نيف
و ثلاثين والآداب الى
نيف وسبعين وانما لم يذكر
للو وضوء واجب كاصلاة

و الوجه محل الفرض (وتثبيت الغسل) لان النبي عليه الصلوة والسلام توضأ
مرة مرة اي غسل كل عضو مرة وقال هذا وضوء من لا يقبل الله الصلوة
الابه و المراد بالقبول الجواز وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء
من يضاعف الله له الاجر اي غسل كل عضو مرتين وتوضأ ثلثا ثلثا وقال
هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا او نقص فقد تعدى وظلم
كافي الهداية قال صاحب الهداية رتب على الزيادة والنقصان وعيدا وليس على
ظاهرة فلا بد من تأويل وهو من زاد على اعضاء الوضوء او نقص عنها
اوزاد على الحد المحدود او نقص عنه اوزاد على الثالث معتقدا ان كمال السنة
لا يحصل بالثلاث فهو على ثلاثة اوجه وقوله تعدى يرجع الى الزيادة وظلم يرجع
الى النقصان وقول صاحب الهداية والوعيد لعدم رؤيته سنة اشارة الى
اختيار التأويل الثالث يعني اذا زاد لطمانينة القلب عند الشك او بنية وضوء
آخر لا بأس به فان الوضوء على الوضوء نور على نور قيل فيه كلام لانهم
صرحوا ان تكرار الوضوء في مجلس واحد لا يستحب بل يكره ما فيه
من الاسراف فيمكن حمله على اختلاف المجلس وهو بعيد تدبر (والنية)
وهو القصد والعزم بالقلب والراد هنا قصد رفع الحدث او عبادة لانتسني
عن الطهارة وعند الأئمة الثلاثة النية فرض في الوضوء كالتييم ولنا انه عليه الصلوة
والسلام علم الاعرابي الجاهل الوضوء ولم يعلم النية ولو كان فرضا لعلمه
وان الوضوء شرط للصلوة فلا يفقر الى النية كسائر شروطها واقتنار التيم
الى النية ليصير اصعب مظهر الايوجب افتقار الوضوء اليها لان الماء مطهر
كما قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا والتراب ليس كذلك كما في شرح
الجمع لكن في هذا الاستدلال نظر فليأمل وفي الكفاية نية شرط في الوضوء
بنية انتم او بسائر الجمار كالتييم (و الترتيب المنصوص) وهو شرط
عند الشافعي لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية والفاء للعقيب فيدل على
ان غسل الوجه عقيب التيمم الى الصلاة بلا مهلة فيكون متدما على سائر
الافركان فيجب الترتيب في الباقي ايضا اذ لا قائل بالفصل ولنا ان المذكور
في الآية حرف الواو وهي لمطلق الجمع لا للترتيب واما النساء فانها داخله
على المجموع حتمية كانه قيل اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا الاعضاء الثلاثة
كما في قوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا
البيع ولما روى انه عليه الصلوة والسلام نسي مسح رأسه فذكره بعد فراغه
فمسحه بيده وكفه وكان الترتيب واجبا لاعاد الوضوء (واستيعاب لراس
بالاسح) مرة وقال الشافعي السنة الثلاث بماء مختلفة اعتبارا بالغسل

لئلا يلزم مساواة ما هو فرض لغيره ما هو فرض عليه (والمعاني) اي العلل وانما عبر بالمعاني اقداء * الشافعي
بافصح من اورد الباني حيث قال عليه الصلوة والسلام لا يحل دم امرأ مسلم الا باحدى معان ثلاث

(الناقضة) له اى المخرجة (لوضوء) عما يطلب به من استحاحة الصلاة ونحوها فان نقض المعاني ابطال المطلوب منها ونقض الاجسام ابطال تأنيها ١٥ (خروج شئ) اى ظهوره حقيقة او حكما فينقض بول

لنا ان عليا رضي الله تعالى عنه توضأ وغسل اعضاءه ثلثا ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله عليه الصلوة والسلام والذي يروى فيه من التثليث محمول على التثليث بماء واحد في رواية عن الامام وكيفية ان يبل كف يده واصابع يديه ويضع بطول ثلث اصابع من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والابهامين ويجفف كفيه ويجرحهما الى مؤخر الرأس ثم مسح الفؤادين بالكفين الى مقدم الرأس ومسح ظاهر الاذنين باطن الابهامين وباطن الاذنين بباطن السبابتين ومسح رقبته بظهر اليدين حتى يصير مسحهما بابل لم يستعمل لان البلة لم تستعمل مادامت على العضو واذ انفصلت تصير مستعملة بلا خلاف كما عرفت آنفا وبذلك ظهر ضعف ما قيل وكيفية ان يضع كففيه واصابعه على مقدم الرأس ويمدحها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس ومسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا تدبر (وقيل هذه الثالثة) اى النية والترتيب واستيعاب الرأس (مستحبة) وهو اختيار القدوري واختيار صاحب الهداية كونها سنة جميعا وجعل صاحب المختار اثنتين منها سنة وهما النية والترتيب وجعل استيعاب الرأس مستحبا (والولاء) بكسر الواو والمد بمعنى التتابع وحده المتبر هو ان لا يشتغل المتوضي بين افعال الوضوء بعمل ايس منه وهو ليس بشرط عندنا خلافا لما لا رجا انه عليه الصلوة والسلام واطب عليه ورد بان الواظبة ليست داليل الفرض (ومسح الاذنين بماء الرأس) اى بماء مسح الرأس وقال الشافعي بماء جديد لما روى انه عليه الصلوة والسلام اخذ لاذنين ماء جديدا ولنا ما روى انه عليه الصلوة والسلام اغترف غرفة من ماء ومسح بهما رأسه واذنيه فيحمل ما رواه على انه لم يبق في كف يده بلة (ومسحبه) اى الوضوء (التيامن) المستحب ما شاب على فعله ولا يلام على تركه التيامن من الشروع من جانب اليمين لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله يحب التيامن في كل شئ حتى التنعل والترجل امتشاط الرجل شعره (فان قلت قد واطب النبي عليه الصلوة والسلام على التيامن فكان حقه ان يكون من السنن قلت انما واطب عليه على سبيل العادة والمعتبر في السنة الواظبة على سبيل العباداة (ومسح الرقبة) لا الخلقوم فان مسح يده كما في الظهيرة وليس مراد المص حصر مستحباته فيما ذكره لان له مستحبات كثيرة وعبر عنها بعضها بالاداب فقالوا ومن آدابها اى بعض آدابها استعمال القبلة عند الوضوء وذلك اعضائه وادخال خنصره صمناخ اذنيه وتقديمه على الوقت لغير المعذور وتحرريك خاتمه الواسع وان كان ضيقا يجب نزعه او تحريكه وعدم الاستعانة بالغير وعن الوبري لا بأس بصب الخادم وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع احتراز عن الماء الاستعمل نقض والا لا وكذا لوربط الجرح فنضت الله الى طاق آخر او مص القراد الكبير الدم ان كان بالحيشة المذكورة نقض والا وانما قال (بنسبه) تبعا لصاحب الهداية في ان المخرج غير ناقض لكن اظهر انه

لا تأثير للاخراج بل للخارج انجس وذلك يتحقق في الاخراج فصار كالفصد فينقض كما في اختيار السرخسي
وصاحب المحيط قال المصنف انه الاوجه وفي الفتح عن الكافي ١٦ * انه الاصح فاعتمد القهستاني

وصاحب التنوير (الى ما)
اي موضع (يلحقه حكم
التطهير) في الوضوء او
الغسل وفائدة ذكر الحكم
دفع ورود داخل العين
وباطن الجرح اذ حقيقة
التطهير فيها ممكنة وانما
الساقط حكمه (واقى)
بالجر عطف على شيء اذ
لا يصح الاخبار به عن
العماني الا بتدبير مضاف
لانهين وانما افرد بالذكر
لما فيه من التفصيل (ملاء
القيم) بان يضبط بتكلف
لصعوده من قعر المعدة
متجسسا بالمجاورة بخلاف
القليل (ولو طعاما او ماء)
ولو من ساعته هو الصحيح
(او مرة) بكسر الهم اي
صفرة (او علقا) اوسودا
(لا ينهما مطلقا) نازلا من
الرأس او صاعدا من
الجوف ملاء القيم اولاه
للزوجة لا تدخله النجاسة
(خلافا لابي يوسف)
رحمه الله تعالى (في الصاعد
من الجوف) هذا اذا كان
البلغم منفردا او غالبا على
المخالط وكان بحيث يلاء
القيم وان كان المخالط غالبا
فان كان بحيث لو انفرد
يملاء القيم نقض اتفاقا والا

والجمع بين نية القلب وفعل اللسان واسمية عند كل عضو والدعاء بالاثورات
من الادعية عند غسل كل عضو بان يقول عند المضمضة (اللهم اعني على
تلاوة القرآن وعلى ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) وعند الاستنشاق (اللهم
ارحني رائحة الجنة) وعند غسل وجهه (اللهم يفض وجهي يوم تبض وجوه
وتسود وجوه) وعند غسل يده اليمنى (اللهم اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا
يسيرا) وعند يده اليسرى (اللهم لاتعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري
ولا تحاسبني حسابا عسيرا) وعند مسح رأسه واذنيه (اللهم اجعلني من الذين يستمعون
القول فيتعلمون احسنه) وعند مسح عنقه (اللهم اعتق رقبتى من النار) وعند غسل
رجله اليمنى (اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام) وعند غسل
رجله اليسرى (اللهم اجعل سعي مشكورا واذنبي مغفورا وعلى مقبولا مبرورا
ونجاة لن تبور بفضلك يا عزيز يا غفور) والصلاة على النبي عليه السلام بعد
الوضوء وان يقول (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) وان يشرب
بعده من فضل وضوءه مستقبل القبلة قائما قالوا لم يجز شرب الماء قائما الا هنا
وعند زمزم ويكره لطيم الوجه بالماء والاسراف فيه وتثليث المسح بماء
جديد (والمعنى الساقتة له) اي للوضوء لما فرغ من بيان الوضوء فرضه
وسنة ومستحبه بدأ بما ياتي فيه من العوارض اذ دفع الشيء يكون بعده واراد
بالعماني العلة المؤثرة في نقض الوضوء والنقض متى اضيف الى الاجسام
يراد به ابطال تأليفها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجها عما هو المطلوب
والنقض من الوضوء استحابة ما لا يجوز فعله بدونه سواء كان ذلك الصلاة
او مس المصحف او غيرها (خروج شيء من احد السبلين معتادا كالبول والغائط
او غير معتادا كالودود وان خرجت من الاحليل كما في الخيل والحصاة وغيرها الا
في رواية وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان الدودة الخارجة من الاحليل
لا تنقض اتفاقا انما الاختلاف في الخارجة من الدبر (سوى ريح الفرج
او الذكر) لانها غير نجسة ادم الانبعاث من مثل النجاسة الا ان يتحد فرجهادع
دبرها فتح المنتنة ناقضة دون غيرها (وخروج نجس) بفتح الجيم عين النجاسة
(من ابدن ان سال بنفسه) اي بقوة نفسه لا بالعصر (الا ما يلحقه حكم
التطهير) في الوضوء او الغسل وعن هذا قال اصحابنا اذا نزل دم من الرأس
الى قصبة الانف نقض الوضوء لتجاوزه الى موضع يجب تطهيره في الغسل
بخلاف البول اذا نزل الى قصبة الذكر لعدم تجاوزه الى موضع يجب تطهيره
فيه والمراد من حكم التطهير الوجوب وقد افصح عن ذلك صدر الشريعة
حيث قال في شرح الوقاية الى موضع يجب تطهيره في الجملة كما في الاصلاح

لا (ويستتر في الدم المايع) الصاعد من الجوف وكذا الصديد وهو دم زاد نضجه (مساواة) * وغفل *
البراق) كافي الخارج من اسنانه والسايل من رأسه بخلاف (ولا) يشترط (الملاء) القيم لان المدة ليست محلا

الآدم (خلافاً لمحمد) فإنه اعتبره بالقي لكونه من الجوف كذا ذكره المصنف وتماه في البحر فاذا ذكره البهمنسي
تبعاً لـ بلجي لا يعول عليه (وهو) ١٧ * اي محمد (يعتبر اتحاد السبب) وهو الغشيان (يجمع ماقله

متفرقا قليلا قليلا) ويجعل
كقئ واحد (وابو يوسف)
رحمه الله تعالى يعتبر (اتحاد
المجلس) والاول اصح (وما
ليس حدثا) كقئ قليل ودم
ولو ترك لم يسلم (ليس نجسا)
عند ابى يوسف وهو
الصحيح رفقا باصحاب القروح
خلافاً لمحمد (والجنون)
لعدم تمييزه بين الحدث
وغيره لا للاسترخاء لان
الجنون اقوى من الصحيح
(والسكر) الصحيح في حده
ان يدخل في مشيه تمايل قاله
المصنف (والاغماء) لانها
فوق النوم تنبهه بالانتباه
دونهما (وقهقهة) هي
ما يسمعه جيرانه (بالغ ولو
امرأة) سهوا وهو الاصح
(في صلاة) ولو حكما
كالباقى (ذات ركوع
ومجود) اصالة واختلف
في وضوء في ضمن غسل
والاحوط التيقض (ومباشرة
فاحشة) بقاس الفرجين
ولو بين الرجلين مع الانتشار
استحسانا (خلافاً لمحمد) الا
بالمذى وما قيل ان عليه
القتوى لا يعول عليه (ونوم
مضطجع او متكى) لزوال
المسكة (او مستند الى شئ
او ازيل عنه لسقط هذا اذا

وغفل عن هذا صاحب الفرائد حيث قال اي يلحقه حكم هو التطهير وهو
من اضافة الجنس الى النوع كقوله علم الضب فليأمل وحد الخروج الانتال
من الباطن الى الظاهر وذلك لا يعرّف الا بالسيلان عن موضعه بخلاف ما
لو ظهرت النجاسة عن رأس السبيلين وان لم تسلم تنقض الوضوء وقال
زفر الخارج من غير السبيلين ينقضه كما خرج سال او لم يسلم وقال الشافعي
لا ينقضه سال او لم يسلم (والقي ملائمة) واختلف في حده والصحيح انه
ما لا يقدر على امسه كقيل ما لا يمكن الكلام فيه وهو الاصح كافي التبين
وقال زفر قليله وكثيره سواء في نقض الوضوء (ولو طعماء او ماء او مرة
او علقا) المرة بالكسر احدى الطبايع الاربع ذكره الجوهري وانفقها
يريدون ما يعم الصفراء والسوداء والمراد ههنا الصفراء فقط بمقابلة العلق
لان المراد به هنا السوداء ولذا اعتبر فيه ملائمة (لا بغضا مضيقا) اي نازلا
من الرأس او صاعدا من الجوف ملائمة او لا لانه للزوجته لاتدخاله النجاسة
يعنى ان الزوجة القائمة بالباغمة تمنعه عن قبول النجاسة فاشبهه السيف
الصيقل بخلاف الطعام لانه يحتمله فيخصه تأثير المجاورة وما يتصل به قليل
والقليل في غير السبيلين غير ناقض (خلافاً لابي يوسف في الصاعد من الجوف)
لانه يتنجس في المعدة بالمجاورة بخلاف النازل من الرأس فانه ليس بمحل
النجاسة وبهذا اظهر ضعف ما قيل ان البلغم نجس مطلقا عند ابى يوسف
لانه احدى الطبايع الاربع حتى ان من صلى ومعه خرقة المخاط لا تجوز
صلاته واختلف في كون نجاسة القي مخففة او مغلظة واختار صاحب الاختيار
وكثير من المشايخ ان تكون مغلظة وقالوا اكل ما يخرج من بدن الانسان موجبا
للتطهير فنجاسة غليظة كالغائط والبول والدم والصدید والقي واختلف
فيه وكذا المني والحقوا ماء في الثائم اذا صعد من الجوف اصفر او متنا وهو
مختار ابى النصر ولو نزل من الرأس فطاهر اتفاقا وفي التحيس انه طاهر كيف
ما كان وعليه الفتوى (ويشترط في الدم المايع والقيح مساواة البراق للملاء
خلافاً لمحمد) قيد بالمايع لان العلق لا ينقض الوضوء ما لم يملأ الفم اعلم
ان الدم الواقع في الفم لا يخلو اما ان يحصل في الفم او ينزل من الرأس او يصعد
من الجوف والاول ناقض عند الغلبة وعند المساواة اختيارا وان كان اقل
لا ينقض والثاني ناقض اتفاقا وان قل لوجود السيلان من الجرح الذي
وقع في الرأس بقوة نفسه الى موضع يلحقه حكم التطهير في الجملة والثالث
ناقض عند ههنا سال بقوة نفسه لا بقوة البراق وعند الغلبة تحقق
السيلان بقوة نفسه وعند محمد لا ينقض حتى يملأ الفم اعتبارا لساير انواع

كان زایل المقعدة بالاتفاق * ٣ * ل * لا ان لم يكن زایلها على المذهب كافي البحر (لا ينقض
(نوم قائم او قاعدا وراكم او ساجدا) على هيئة السجود المتبعة شرعا في الصلاة او خارجها على المتقدمه

المصنف رحمه الله عليه (ولا خروج دودة من جرح) او اذن او فم او انف (ولا لحم سقط منه) ولا (مس)
ذكر وامرأة (ولو بشهوة) (وفرض الغسل) اي ١٨ * مفروضه (غسل) كل (الفم) وينوب
عنه للشرب غالبا لامصا

ولو في اسنانه كوات بقى
الطعام فيها هل يجزيه
قولان والاحتياط الاخراج
(والانف حتى ماتحت الدرن
(وسائر البدن) في المغرب
وغيره البدن من المنكب الى
الآية وعليدها فرأس والعنق
واليد والرجل داخله
في الحكم تبعاً خارجة لغة
(لا يفرض ذلك) بل يسر
او يندب (قيل ولا ادخل
الماء جادة الا كف) اي لا
يجب بل يندب وهو الاصح
قاله الكمال وعاله بالبرج
فسقط الاشكال (وسننه
غسل يديه) الى رسغيد ثلاثا
(وفرجه) باليسرى حتى
يتقيه ولا تدخل المرأة
اصبه هابه يفتى (ونجاسة)
حقيقية (ان كانت) عليه ثلاثا
تتم بالماء (والوضوء)
وعسح رأسه (الارجحية)
لرفي يجمع الماء وقيل يقدم
مطبقا وعليه التطوير وغيره
(وتليث الغسل المستوعب)
والا لكان لكل فرضا
ويبدأ بتمكيه اذعن وقيل
بالرأس وهو اظهر
لظاهر حديث ميمونة (ثم
غسل الرجلين الا في مكانه
ان كان مكانا في مستقع الماء)

التي والمراد هنا هو الصاعد من الجوف بدلالة تعميل صاحب الهداية هذه
المسئلة بقوله لان المعدة ليست بموضع الدم وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان
كلام النص لا يظهر حمله على واحد من الاقسام (وهو) اي محمد (يعتبر اتحاد
السبب لجمع ما فاء قليلا قليلا) اراد بالسبب الغثيان فان كان بغثيان واحد
يجمع عنده وان كان في مجالس لان الاصل اضافة الفل الى سببه ومعيار الاتحاد
في الغثيان ان يبقئ ثانيا قبل سكون النفس فان سكنت ثم فاء فهو غثيان آخر
(وابو يوسف) يعتبر بجمع ما فاء قليلا قليلا (اتحاد المجلس) وان لم يكن
بغثيان واحد لان اتحار المجلس جامع للمنفقات كما ان تلاوات آية سجدة
تتحد باتحاد المجلس وفي شرح انوافي الاصح قول محمد اعلم ان الخلاف
فيما اذا اتحد المجلس دون السبب او السبب دون المجلس اما اذا اتحدا فيجمع
اتفاقا او تعددا فلا يجمع اتفاقا (وماليس حد ثالث نجسا) فيلزم من انتفاء
كونه حدنا انتفاء كونه نجسا فاقدم اذا لم يدل عن رأس الجرح طاهر وكذا التي
القليل وهذا ينكس كليا لان الانغاء حدث ليس بنجس الا ان يراد به ما يخرج
من البدن فيكون منه كساو المذكور هنا قول ابى يوسف وقال صاحب الهداية
وهو الصحيح وهو اختيار بعض المشايخ لكونه ارفق خصوصاً في حق اصحاب
المقروح وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس لانه لا اثر للسيلان في النجاسة
فاذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك وقال صاحب الاصلاح
في حل هذا الحل وماليس يحدث يعني لقلته ليس بنجس فلا تنقض بالجرح
القائم والرفاع الدائم قال فاضل الشهير بقاضي زاده بقى ههنا شيء
وهو ان عين الخمر مثلا ليس يحدث مع انه نجس في الشرع بلا ريب
فيلزم ان يتنقض بمتنقض القاعدة المذكورة وقد دفعه بعض
النضلاء حيث قالوا التكلام فيما يبد ومن بدن الانسان اذ غيره لا يكون حدنا
وقد يكون نجسا كخمر وقال صاحب انفراد بقى شيء آخر وهو ان تمت
القاعدة وان جلت على ما يبد ومن بدن الانسان يشكل بما اذا شرب
انسان خرا او بولا فقاء هما في الحال اقل من ملاء الفم فان اظا من ان
لا يتنقض الوضوء به لما تقر ر عندهم ان فيما دون ملاء الفم من اي نوع
كان لا يتنقض الوضوء فاذا لم يتنقض الوضوء لا يكون حدنا مع ان ابول والخمر
نجسان لاحتاجة وان فلا تفكر في جوابه انتهى وجوابه ان الخمر والبول نجسان
قبل شربهما فان فاءهما في الحال فاء نجسا بعينهما لا بالمجاورة بخلاف ما نحن
فيه تدبر (واجنون) هو سلب العقل وانما كان ناقضا بدم تميزه الحد
عن غيره (والسكر والاضماء) والسكر ليس بداخل في حد الاغشاء لانه

لان اما خير لذلك وقيل يكون اداء والختم باعضاء الوضوء وعلى هذا فيغسلهما بعد
مضغما (ولا يجب على المرأة) بخلاف الرجل (تنقض ضيقها) (ان بل اصلها) اذا ان يكون

معتوضه فيفرض غسلها وأوضرها غسل رأسها تركته وقيل تمسحه ولا تمنع نفسها عن زوجها ذكره في المنية فيحفظ (وفرض) الغسل ﴿ ١٩ ﴾ (لا يزال من) من العضو (ذى دفع) هو شرط عند ابن

يوسف لا عندهما والصحيح قولهما (وشهوة) شرط بالاتفاق أى اذة (ولو حكما) كما (فى نوم) وإنما تشترط الشهوة (عند انفصاله) من الظهر (لا عند خروجه) من العضو خلافا لابن يوسف ويفى بقوله فى الضيف وبقولهما فى غيره وهذا اذا خرج من العضو والا فلا يفرض اتفاقا لانه فى حكم الباطن (و) فرض (لرؤية مستيقظ) خرج السكران والمغمى عليه فلا يجب عليهما وان تذكر احتمالا اتفاقا (لم يتذكر) المستيقظ (الاحتلام) اذ هو تذكر فرض اتفاقا (بللا) ولو مذنا) احتياط لا يؤتى انه ودى (خلافا) أى لابن يوسف وكذا حكم المرأة على المذهب (وفرض) (لا يلاج حشفة) او قدرها من مقطوعها (فى قبل) او دبر من آدمى حى) يجماع مثله (وان لم ينزل) اقامة للسبب مقام المسبب عند الخفاء (على الفاعل والمفعول به) لو مكافئ (ولا نقطاع حيض ونفاس) فيه على اختلاف السبب باعادة الجار و آخر على

ليس يمرض وحده المتبر ان لا يفرق الرجل من المرأة والاغماء ذهاب الحركة والحس وبطلان الافعال بسبب امتلاء بطون الدماغ من الباغ البارد وانغى مثله لانه يصير بسبب انحلال القوى التى فى القلب ولا تعلق له بالدماغ ولهذا جاز الاغماء وانغى على الانبياء عليهم السلام ولم يحز الجنون وان كانا فاضين لزوال المسكة بهما (وقهقهة باغ) عدا كانت اوسهوا وهى ما يكون مسموعا له ولغيره وسواء ظهرت اسنانه او لا والضحك ما يكون مسموعا له دون جهرانه ويبطل الصلاة دون الوضوء واتسم مالا صوتا ماصلا وبس يبطل واحد منهما لكن تكره انصلا به وانما قيد بالبالغ لان قهقهة الصبي تبطل الصلاة ولا تنقض الوضوء (فى صلاة ذات ركوع وسجود) وما يقوم مقامهما من الائمة والصلاة على الدابة فلا تنقض القهقهة فى صلاة الجلوس ولا فى سجدة التلاوة وان افسد تهما ولا تنقض القهقهة الغسل فى الاصح وللشافعى خلاف فى انتقاض الوضوء بالقهقهة لئلا يقال عليه السلام الا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعا (وبباشرة فاحشة) عند الشيخين وهى ان يبشش امرأته مجردين وانشر اليه واصاب فرجه فجهولم ير بللا وكذا ان يبشش الرجل الرجل لان المباشرة على هذه الصفة لا تخ غالبا عن المذى فجعل الغالب كالتيقن احتياط ولم يشترط بعضهم ملاقاته الفرج وانما ظاهر الاول لما ذكره كثير من الفقهاء وفى صيغة المفاعلة اشارة الى انتقاض الوضوء من اى جانب كان سواء بين الرجل والمرأة او بين الرجلين (خلافا لمحمد) لان عند لا ينقض الا اذا تيقن وج شئ لان الوضوء ثابت بيقين فلا يرتفع بالوهم والاول احوط (ونوم مضطجع) أى واضع احد جنبه على الارض هذا اذا كان خارج الصلاة واما اذا كان فيها كالارض اذا صلى مضطجعا فيه اختلف والصحيح انه ينقض ايضا (او تكبى) باحد ركبه فهو كما مضطجع لزوال المسكة (او مستند الى مالوازيل لسقط) بحيث يكون مقعده زائلا عن الارض لان الاسترخاء يبلغ غاية هذا النوع من الاستناد الا ان السند يعتمد عن السقوط وان لم يزل لا ينقض فى اصح الروايتين عند الامام لان استمرار المقعد على الارض يمنع عن الخروج وعن الطحاوى والتدورى انه ينقض لحصول غاية الاسترخاء والجلوس اذا نام ثم سقط وان انبته قبل ان يصل جنبه الى الارض لا ينقض وقيل ينقض بمجرد ارتفاع مقعده عن الارض والاول اصح كفى الظهيرى وفى الخلاصة الاول قول الامام والثانى قول محمد وعن ابن يوسف ان استقر نائبا بعد السقوط انتقض والا فلا (لانوم قائم او قعد او راكع او ساجد) فى الصلاة او فى خارجها على الصحيح عندنا خلافا للشافعى

الا نقطاع لعدم فائده حالة الاد رار (لا يفرض المذى) هو ما يخرج عند ملاعبة المرأة وما يخرج منها يسمى القذى بقاف ومجمعة مفتوحتين (وودى) هو ماء غليظ يعقب البول (و) لا (احتلام) بلابل و ايلاج

في بهيمة او ميتة) او صغيرة لا تشتهى (بلا ازال) بصرح بما فهم (وسن) الغسل (الجمعة والعيدن) اى
لصلاتها على الصحيح (والاخراج وفي عرفه ووجب) * ٢٠ * ان كان الاولى تقديمه على المسنون

(لميت) وجوب (كفاية)

وهو بالتخفيف من حل به
الموت والتشديد من سيوت
قال الخليل انشد ابو عمر و
تسايلني تفسير ميت وميت
* فدونك قد فسر ان
كنت تعقل * فمن كان
ذا روح فذلك ميت * وما
الميت الا من الى القبر يحمل *

(و) يجب (على من اسلم
جنباً) او حائضاً او نكساً
او وادت ولم ترد ما واصل
كل بدنه نجاسة او بعضه
وخفي مكانها او بلغ غير
السن في الاصح (والانذب)
كما ينذب للثائب من الذنب
وللقادم من السفر ولم يرد
قتله ولمن احتجم او غسل
ميتاً او لبس ثوباً جديداً
وتماه فيما علقناه على التنوير
(ولا يجوز لمحدث) باحد
الحدثين (مس المصحف)
ولو يياضه (الا بغلافه
المتفصل) لا بغلافه
(المتصل) به (هو الصحيح)
وعليه الفتوى (وكره)
المس (بالكم) او بشئ
من الثوب الذي على الماس
لانه تبع له وقيل لا يكره
وجعله في المحيط قول
الجمهور وتبعه في الدرر
والتنوير (و) لا يجوز

مطلقاً وفي المحيط انما لا يتقض نوم الساجد اذا كان رافعاً بطنه عن فخذه
جافياً عضديه عن جنبيه وان ملتصقاً بفخذه معتمداً على ذراعيه فعليه
الوضوء (ولا خروج دودة من جرح) وكذا من اذن او انف لانها متولدة
من لحم طاهر وما عليها قليل والقليل غير ناقض في غير السيلين (اولم) بالرفع
عطف على الخرج (سقط منه) اى من الجرح (ومس ذكر) بباطن الكف
(وامرأة) اى مس بشرتها وكذا مس الدبر واخرج مطلقاً خلافاً للشافعي
في الكل (وفرض الغسل) من الجنابة والحيض والنكاس اخر الغسل عن الوضوء
اقتداء بعبارة الكتاب فان الغسل مذكور مؤخرًا عن الوضوء في النظم الدال
عليهما ولان الحاجة الى الوضوء اكثر فقد مهأهما ما الغسل بضم الغين
اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغسل به ايضاً
وبالتحقيق مصدر غسل والتحقيق اوضح عند اهل اللغة وبالضم استعماله اكثر
الفتها وركنه اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من غير حرج مرة
واحدة حتى او بقيت لمة لم يصح الماء لم يتم الغسل فمات في غسله حرج كداخل
العين يسقط (غسل القدم والا نف) هما فرضان عملاً لا اعتقاداً حتى لا يكفر
بأحدهما ولهذا قل مالك والشافعي غسلهما في الغسل سنة كما حقق في موضعه
وفي الخلاصة رجل اغتسل ونسي المضمضة لكن شرب الماء على وجه السنة
لا يخرج عن الجنابة وان شرب لاعلى وجه السنة يخرج وفي واقعات الناطق
لا يخرج مالم يحجم وهذا احوط (وسائر البدن مرة) حتى داخل القلفة في الاصح
ويجب ايصال الماء الى اثناء الحية كلها بحيث يصل الى اصولها اذا اخرج
فيه كافي المحيط وكذا غسل السرة والشارب والحاجب والفرج الخارج ولو بقي
النجس في الظفر فغسله لا يكفي وفي الدرر والطين يكفي لان الماء يتفقد وكذا
الصنع والخناء (لذلك) بل هو سنة في رواية ومسح في اخرى وواجب
في رواية عن ابي يوسف وانما تعرض المصنف لفرضية ذلك صريحاً لان
صيغة المبة مضمضة توهم فرضية خلاف ذلك (قيل ولا ادخل الماء جلدة الاقلف)
قال صاحب فتح اقدير انه مسح لان في ادخاله حرجاً وقال بعض المشايخ
لا يجب ايصال الماء الى داخل القلفة مع انه يتعوض الوضوء به اذا نزل البول
اليها فلها حكم الباطن في الغسل وحكم الظاهر في اتعاض الوضوء انتهى
هذا ليس بصحيح اذا اخرج فيه والمقام مقام الاحتياط كافي البدائع وغيره (وسننه)
اى الغسل اثر صيغة الافراد فانه لو جمعها لتبادر الى الافهام ان كل واحد
من الامور المذكورة سنة على حدة ثبتت مواظبته عليه السلام عليه وذلك غير
معلوم وانما المعلوم انه عليه السلام اغتسل على هذه الكيفية غسل يديه

مس درهم فيه سورة) اى آية (الابصرته) لانها كاخلاف والتفسير كصحف لا الكتب * في ابتدائه *
الشريعة ولا بأس بدفع المصحف الى الصبي وبكافة ايقران والصحيفة على الارض (ولا) يجوز (جنباً)

دخول مسجد) ولولعلبوز (الاضرورة) بان كان طريقه المسجد لا غيره (ولا فراءة القرآن ولو دون آية) على المختار (الا) اذا كانت ﴿ ٢١ ﴾ (على وجه الداء والشاء) او على حرقا فلا بأس به هو المختار

(ويجوز له الذكر والتسبيح

والدعاء) لبقائها على اصل

الاباحية قاله البهني

(والحيض والنفساء كالجنب)

فيامر ﴿ فصل ﴾

(ويجوز الطهارة)

من الحدثين (بالماء المطلق)

وهو ما يقع عليه اسم الماء

بلا قيد وان قيد لموافقة

الواقع (كماء السماء واليمن

والبر والودية والبحار

والثلج والميراب وماء زمزم

وما قصد تسميته بلا كراهة

على المختار (وان) وصليته

(تغير بظاهر بعض

اوصافه) سواء كان من

جنس الارض (كالتراب)

اولا مثل (الزغفران)

قصد به التنظيف كالاشنان

(والصابون) اولاك

الاوراق مادام رقيقا (او

انت بالكت) بفتح الميم (لا

يجوز بماء خرج عن طبعه)

وهو الرقة (بكثرة الاوراق)

من حيث الصفة (او بغلبة

غيره) من حيث الاجزاء

(او بالطبخ) بشرط

الثخانة على ما نقله قاضيخان

وكذا بتسرب النبات سواء

خرج به لاج او لعل على الاظهر

كما في البرهان) كالاشربة

والخل وماء الورد وماء

في ابتداءه بعد التسمية والنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة كافي ابتداء الوضوء وقيدنا اني ابتداءه لان غسل اليدين داخلان في غسل سائر بدن المراد هنا (غسل يديه) قبل سائر الاعضاء لكونهما آلة التطهير وهو سنة ولم يذكر المص بناء على ظهوره (وفرجه) اي ثم فرجه لانه مظنة نجاسة (وغسل نجاسة ان كانت) قال صاحب الفرائد في حل هذا المحل نقلا عن الفاضل المعروف بقاضى زاده وقع في اكثر نسخ الهداية ويزيل النجاسة بلام التعريف واتفق شراحها على ان الاصح نسخة التنكير لان لام التعريف اما للعهد والجنس بمعنى الطبيعة من حيث هي والاستغراق بمعنى كل فرد اول العهد الذمى بمعنى فرد ما والكل بظ انتهى هذا بحث طويل فيه اسوأة واجوبة واعتراضات لكن كلها غير واردة والصواب ان لام التعريف يمكن ان يكون للعهد الخارجى لانه ذكر في نواقض الوضوء مطلق النجاسة المتنوعة الى قسمين حقيق وحكمى فاشار بلام التعريف هنا الى احد قسميها الحقيقى فلا محذور فيه او نقول المراد من النجاسة النجاسة المعهودة فيما بينهم فيجوز ان يشير بغير سبق ذكرها تدبر (والوضوء الارجليه) استثناء متصل لان المعنى وغسل اعضاء الوضوء الارجليه واختلف في مسح رأسه والصحيح انه يمسح (وتلث الغسل المستوعب) جميع البدن باديا بمنكبه الايمن ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم رأسه وسائر جسده ثلثا في الاصح قيد المصنف بالمستوعب لانه ان لم يحصل بالثلث استيعاب جميع البدن يجب ان يغسل مرة بعد مرة حتى حصل والا لا يخرج عن الجنابة وبهذا ظهر فساد ما قبل ولفظ المستوعب اخذه من مجمع البحرين ولا يرى له فائدة معتدة بها تدبر (ثم غسل الرجلين لافي مكانه) اي مكان الغسل (ان كان) اي الغاسل (في مستنقع الماء) قال صاحب الهداية انما يؤخر غسل رجلية لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى او كان على او ح لا يؤخر وقال الباقي هذا على تقدير كون الماء المستعمل نجسا واما على تقدير كون الماء المستعمل طاهرا غير مطهر كما هو ظاهر الرواية عن الطرفين وعليه الفتوى قال غسل الرجلين وهذا اولى فعدم افادة الغسل غير مسلم انتهى لكن فيه كلام لان رجلية ان كانتا في مستنقع الماء المستعمل لا يمكن الغسل بالماء المطهر مادامتا ثابتين فيه ونذا يتختم التأخير وان ارتفعتا يمكن ارتفاعهما ومراد صاحب الهداية الاول بدلالة قوله لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلياً دل (وايس على المرأة نقض صغيرتهما) الضفيرة مثل العقيدة وزنا وهي الشعر المقتول بادخال بعضه بعضا والعقص جمعه على الرأس كذا في المغرب وفسرها صاحب الغاية بالذوائب وهذا النسب وانما خص المرأة بالذكر لان الرجل اذا كان مضطرا الشعر كالعلوية

الياسقلاء والمرق ولا يجوز بماء قليل وقع فيه نجس) لتخسسه به (ما لم يكن غديرا) عظيما (لا يتحرك طرفه المتجنس يتحرك طرفه الآخر) بحركة الوضوء او لم يكن عشرين في عشر) هذا تفسير آخر للغدير وقال

أبو الليث وغيره وعليه الفتوى وحقق في الخبر أن المذهب الفتوى إلى رأى المبطل فان غلب على ظنه وصول نجاسة إلى الجانب الآخر لم يجز الوضوء منه والاجاز * ٢٢ * (وعنه ما لا تحسر) أي تكشف

(الأرض بالغرف للوضوء) على المختار ولا يتجسس موضع الوقوع وعليه الفتوى والمعتبر في الدور ستة وثلاثون ذراعا وعليه الفتوى والمراد بالذراع ذراع الكرباس توسعة على الناس وعليه الفتوى (فانه) يعني الغدير (كالجاري) وهو أي الجاري (ما يذهب بنية) والاصح انه ما بعده الناس جارية (قجوز) الظهارة به ما لم يراثر النجاسة فيه (وهو) أي الأثر (طعم أولون أورج) ظاهره يعالجيفة المرتبة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار وفي النهي انه أوجه وهما الحق بالجاري حوض الحمام اذا كان الماء نازلا بشرط تدارك الغرف في الاصح ما لم يكن طغي (والماء المستعمل طاهر غير مظهر هو المختار) للفتوى وهو قول محمد في المجتبى انه قول الكل (وعن الامام انه نجس مغلظ وعند أبي يوسف مخفف وهو ما استعمل قرية اورفع حدث خلافا لمحمد) زاد في القمح او لاسقاط فرض (ويصير مستعملا اذا انفصل

والأثر كالمعمل بوجوب التقص (وهـ بنها ان بل اصلها) لقوله عليه الصلوة والسلام لام سلة رضى الله تعالى عنها يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك هذا اذا كانت مفتولة اما اذا كانت متقوسة يجب ايصال الماء إلى اثناء الشعر كافي للحيمة لعدم الحرج (وفرض) الغسل (لانزال مني) من العضو وهو ما خلق منه الولد رايحه عند خروجه كرايحة الطلع وعند يده كرايحة البيضة وسبب وجوبه اتيان ما لا يحل مع الجنب كافي القمح (ذى دقق) هو شرط في الوجوب على قول أبي يوسف (وشهوة) شرط بالاتفاق عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام الماء من الماء ولنا ان الامر في قوله تعالى * وان كنتم جنبا فاطهروا * الجنب والجنب في اللغة هو الذي خرج منه المني على الشهوة وغيره ليس في معناه فلا يتناوله النقص ولا يلحق به ويؤيده حديث ام سلمة ومارواه ان لم يكن منسوخا فهو محمول على خروج المني عن شهوة (ولو في نوم عند انفصاله) من الظهر متعلق بشهوة ولو اتصل كان أولى أي بشرط الشهوة عند انفصاله من الظهر (لاخروجه) من العضو عند الطرفين (خلافا لأبي يوسف) لان وجوب الغسل متعلق بانفصال المني وخروجه وقد شرطت الشهوة عند انفصاله فتشترط عند خروجه ولهما ان الشهوة لما كان لها مدخل في وجوب الغسل وقد وجدت عند انفصال المني فلا تشترط عند خروجه وثمره الخلاف فيمن أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عند هما لا عنده وفيمن أمني ثم اغتسل قبل ان يبول او ينجم او يمشي فخرج المني يجب الغسل ثانيا عند هما لا عنده اما لو خرج منه بعد النوم او البول او المشي فلا يجب عليه الغسل اتفاقا وفي السراج الوهاج الفتوى على قول أبي يوسف في حق الضيف وعلى قولهما في غيره قال المولى المعروف بأخي جلي نقلا عن المعراجية ذي دقق من الرجل وشهوة أي من المرأة ثم قال اقول يفهم منه انتفاء الدفق في ماء المرأة وليس بصواب لان الله تعالى اسند الدفق الى مائها ايضا حيث قال جل جلاله خلق من ماء دافق الآية صرح به في البيانية انتهى لكن يمكن الجواب بحمل الآية على التغيب وهو نوع من البلاغة لان الدفق في ماء المرأة غير ظاهر فيسأل (و) فرض (لروية مستهظلم يتذكر الاحتمال بللا ولو مديا) عند الطرفين خلافا له (أي لأبي يوسف) ان الاصل براءة الذمة فلا يجب الايةين وهو القياس ولهما ان النائم غافل والمني قد يرقق بالهواء فيصير مثل المني فيجب عليه احتياطا والمرأة مثل الرجل في الاصح وانما قيد بالمستيقظ لان المني على او السكران لو افاق او صحا ثم وجد بللا لا يجب عليهما الغسل اتفاقا وفي الجواهر ان استيقظ فوجد في احنبله بللا ولم يتذكر حين ان كان ذكره منتشر قبل النوم

عن عضو) على المذهب (وقيل اذا استقر في مكان) قيل هو المختار وفيه نظر ولو (انغمس) فلا (جنب في البئر) ولم يكن غديرا (بلانية) اذ لو نواه فسد الماء اتفاقا وكذا لو تدلك في الماء او كان عليه نجاسة

(فقيل الماء والرجل نجسان عند الامام) وهل نجاسة الرجل بالنجاسة ام بنجاسة الماء قولان (والاصح ان الرجل طاهر) لان الماء لا يعطى له حكم * ٢٣ * الاستعمال قبل الانفصال (والماء مستعمل عند) لانه ازيل به حدث

فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه غسل هذا اذا نام مضطجعا او تيمنا انه منى فعليه الغسل وهذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون (ولا يلاج حشفة) او قدرها اذا كان مقطوع الرأس (في قبل او دبر من آدمي حي وان لم ينزل لقوله عليه السلام اذا غابت الحشفة وجب الغسل انزل اولم ينزل ولانه سبب لانزال ونفسه تغيب عن بصره وقديحني عليه لقلنا في مقام مقامه كافي الهداية وكذا الايلاج في الدبر لكمال السببية في الشهوة حتى ان الفسقة يرجمونه على اقبل لم يدعون فيدالين والحرارة والضيق وعن هذا قال بعضهم ان محذرة الامر في الصلاة تفسد الصلاة كالمرأة وقال صاحب الدرر وقيد آدمي احتراز عن الجنى وفي المحيط لو قالت امرأة معي جنى يأتيني فاجد في نفسي ما جذا اذا جامعني زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج او الاحتلام انتهى لكن فيه بحث من وجوه اما ولا فلان الاحتلام مطلعا لا يوجب الغسل بلا بلل وامانيا فلان الايلاج مطلقا لا يوجب الغسل كايلاج البهيمة والميتة مالم ينزل بل مقيسد بايلاج الادمي الحي وامانائشا فلان المني اذا زل عند الملاعبة يكون الايلاج يفهم من هذا ان لا يوجب غسل وليس كذلك (على الفاعل والمفعول) او كانا مكثزين فلو لم يكن المفعول مكلفا يجب على الفاعل فقط وفي عكسه يجب على المفعول فقط (ولا نقطع حيض ونفاس) لقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد لان منع الزوج من اقر بان الذي هو حقه وجعل الغسل غاية المنع دليل على وجوب الغسل والتحقيق ان سبب الوجوب هنا هو الحدث الحكمي الثابت بخروج الدم لان ايجاب الغسل مشروط بانقطاعه فلذلك نسب الايجاب اليه وهذا الحدث الحكمي بمنزلة الجنابة الثابتة بسبب الانزال او الادخال وهذا بحث طويل فيطلب من شرح الهداية لابن كال الوزير (لا يفرض) (الذي) بسكون الدال المعجمة هو ماء رقيق ابيض خارج عند الملاعبة لقوله عليه السلام كل فحل يمدى فتيه الوضوء (وودي) بسكون الدال المهملة هو ماء غليظ يخرج بعد البول (واحتلام بلا بلل) سواء كان رجلا او امرأة (وايلاج في بهيمة او ميتة بلا انزال) وكذا الايلاج في صغيرة غير مشتهة لنقصان السببية (وسن) الغسل للجمعة والعبيدين والاحرام وعرفة (قال صاحب الهداية قبل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل وقال مالك هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل وهو افضل وبهذا يحمل ما وراءه على الاستحباب او على التسخيم ثم هذا الغسل "صلاة عند أبي يوسف وهو الصحيح

عليه لامعظوفا على الخنزير (والخنزير) لا يظهر به (النجاسة عنه) فلا يدفع بشئ منه سوى شعره لضرورة الخنزير (والفيل كالسبع) فيضهر جلده بالديغ (وعند محمد) نجس العين (كالخنزير) وكذا الكلب عندهما

خلافا للإمام وبقوله يفتى (وما طهر جلده) ولا يلزم تفكيك الضمير لأن مرجعه ليس بأجنبي ونحن سلم فقبحه
حالة اللبس (بالدباغة طهر بالزكاة) الشرعية على الاظهر * ٢٤ * لأنها تعمل عمل الدباغة في إزالة

لزيادة فضيتها على الوقت واختصاص الظهر بها وفيه خلاف الحسن
والعيدان بمنزلة الجمعة لأن فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعا للتأذى
بالريحته انتهى وعلم من هذا الدليل أن الغسل لصلاة العيدين لا يوم العيد
وبهذا ظهر مخالفة صاحب الدرر بقوله وسن لصلاة الجمعة هو الصحيح
والعيدا عاد اللام ثلثا يفهم كونه سنة لصلاة العيدين وفي الظهيرية
هذا الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد وفي الخانية الغسل يوم الجمعة سنة لما روى
عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال من السنة الغسل يوم الجمعة قال أبو
يوسف لليوم واحتج بهذا الحديث وقال الشيخ الإمام أبو بكر ليس الأمر كما قال
أبو يوسف والاغتسال للصلاة لا ليوم لأجل أنهم على أنه لا يغتسل بعد صلاة
الأيام وإذا اغتسل بعد طلوع النجس ثم أحدث وتوضأ وصلى لم يكن صلاة بغسل
وقال الحسن أن اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كانت صلاة بغسل وإن
أحدث وتوضأ وصلى لا يكون بغسل هذا مخالف لما نقله صاحب الهداية عن
أبي يوسف والحسن إلا أن يحمل على الرويتين تتبع (ووجب) الغسل (لبيت كفاية)
والمعنى أنه إن قام به البعض سقط عن الباقيين لحصول المقصود والإيتم الكمل
وقيل هو سنة مؤكدة وأما آخره عن المسنون وحق الوجوب أن يتقدم عليه
لأن الإنسان حين حال الحيوة وحال الممات وحال الحيوة مقدم على حال الممات وهذا
الغسل من قبيل الثاني والأنسب التأخير وبهذا ظهر ضعف ما قيل في حل هذا المحل
ولو قدم قسم الواجب على السنة كان أولى (و) يجب (على من أسلم جنبا)
وأما تأخيره مع كونه واجبا فلاختلاف الرواية في وجوبه في رواية عن الإمام
يجب الغسل عليه إذا أسلم جنبا ووجوبه بإرادة الصلاة وهو عندها مكلف
فصار كالوضوء ولأن الجنابة صفة مستدامة ودوامها بعد الإسلام كانشائها
فيجب الغسل وفي رواية أخرى عنه أنه لا يجب لأنه ليس بمخاطب بأشياء فصار
كالكفارة إذا حاضت وطهرت ثم أسلمت لا يجب عليها الغسل (والندب) أي
أن أسلم ولم يكن جنبا فإن الغسل مندوب له ونائب الغسل أيضا لدخول مكة
والمدينة والمجنون أفاق ونصب إذا بلغ بالسن وعند حجة وفي ليلة بركات أو قدر
إذا رآها وعند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر وعند دخوله من يوم النحر
وأطواف الزيارة ولصلاة كسوف واستسقاء وفزع وظلمة وريح شديدة
لورود الأدلة المفيدة لذلك (ولا يجوز لمحدث) مطلقا سواء كان بالحدث الأصغر
أو الأكبر (مس مصحف الإغلافة المنفصل) كالخرطة ونحوها (لا اتصل)
لأن الاتصال بالمصحف هو منه ألا ترى أنه يدخل في بيعه بلا ذكر وكذا مس
كتب التفسير والأحاديث والكتب الشرعية لكن رخص بعض الفضلاء

الطوبى بالنجسة (وكذا
يظهر لجه) قال في الهداية
هو الصحيح وفي الفيض وبه
يفتى وقال أكثر المشايخ
لا يطهر وهو أصح ما يفتى
به كما حررناه في الخزان وإنما
طهر جلده لأنه رقيق بينهما
(وإن لم يؤكل) لأن الطهارة
لا تستلزم حل الأكل كاتراب
(وشعر الميتة وعظمها
وعصها وقرنها وحافرها
طاهر) لأن ما لا يحلها الحياة
لا يحلها الموت وهذا إذا كانت
خالية عن الدسومة (وكذا شعر
الإنسان وعظمه) وإن لم يحل
الانقاع به لكرامته ولذا
أفرد بالذكر (فجوز الصلاة
معه وإن جاوز قدر الدرهم)
أطهارته وما في الزخيرة
وغيرها من نجاسة السن
ضعيف (وبول ما يؤكل
لجه نجس) مخفف (خلافا
لمحمد) فإنه طاهر فيشرب
مطلقا (ولا يشرب) أصلا
(ولو لا نداوى) لأنه نجس
والنداوى باطن طاهر الحرام
كأن الإنسان لا يجوز فإظنك
بالنجس (خلافا لأبي يوسف)
فإنه جوزه للنداوى وقول
محمد مشكك وقول أبي
يوسف أشد أسكالا قال
الزبيعي (تمه) ابن الميتة

وانفتحها وبيضها طاهر وكذا الزباد والعنبر وناخلة المسك * فصل تنزع البئر * أي ماؤها * المسك *
مالم يكن خديرا إلا إذا تغير (أو قوع نجس) كتصرة دم (لأنه نجس) أو روبا أو منكسرا (أو روبا وحش

يكسر فكونه (ما لم يستكثر) اى يستكثر الناظر وعليه الاعتماد (ولا يجرء جرم وعصفور فانه) اى الخيرة
(طاهر) اجابا وكذا خرة ما لا ٢٥ * يوكل من الطيور فى الاصح (واذا علم وقت الوقوع) الحيوان

مات فيه (حكمه بالتجسس من
وقته) اى الوقوع (والا)
يعلم (فمن يوم وليلة ان لم
يتفخ الواقع اولم يتفخ)
فى حق الوضوء لا فى حق
غيره حتى لو صلى بثوب
غسل منها لم يعد فى الاصح
وانما عليه غسله لو كان
غسله من نجاسة (ومن
ثلاثة ايام وليس اليها ان
اتفخ او تفسخ) استحسانا
(وقال) يحكم بتجسسه
(من وقت الوجدين)
كن رأى فى ثوبه نجاسة
لم يدرك متى اصابته ويزح
(عشرون دلوا) وجوبا
(وسط) هو دلو تلك
البئر (الى ثلاثين) ندبا
(يموت نحو فارة او
عصفور او سام ابرص)
اذا لم تكن مخرجة او
متجسدة (واربعون)
وجوبا (الى ستين) ندبا
(بنحو حمامة او دجاجة
او سنور) ولو كان مع
الهرة فارة فالحكم للهرة
ونحو الهرتين كشاة اتفاقا
ونحو الفارتين ككفارة
والثلاث الى الخمس كهرة
والست كشاة على الظاهر
(وكله بنحو كلب او شاة
او آدمى) او سقط غسل

الس بايد فى كتب الشرعية الا التفسير وفى السراج الوهاج المستحب
ان لا يأخذ الكتب الشرعية بالكم ايضا بل يحدد الوضوء كما احدث وهذا
اقرب الى التعظيم قال الجلوانى اتمانلت هذا العلم بالتعظيم فانى ما اخذت الكاغد
الابطهارة والامام السرخسى كان مبطونا فى ايلة او كان يكرر درس كتابه
فتوضأ فى تلك الليلة سبع عشرة مرة هذا (فى الصحيح) كذا فى الهداية وكثير
من الكتب وعليه الفتوى (وكره) الس (بالكم هو الصحيح) لانه تابع للحامل
وفى الدرر خلافة (ولا) يجوز (مس درهم فيه سورة) كسورة الاخلاص
قال الباقانى ولو قال فيه آية لكان اولى للشمول ولو عم بما قلناه سابقا لاستغنى
عن ذكر هذه المسئلة انتهى لكن اوقال فيه شئ من القرآن لكان اولى سواء
كان آية او دونها لان مادون الآية عند اكثر الفقهاء يساويها فى الحكم وهو الصحيح
وانما قيد بالسورة لما انها كانت على بعض الدراهم كسورة الاخلاص ونحوها
(الا بصرته) لانها بمنزلة الغلاف (ولا) يجوز (لجنب دخول المسجد)
ولو على وجه العبور خلافا للشافعى (الا للضرورة) بان كان طريقه
المسجد قال صاحب التسهيل ان احتياجا تيم ودخل (ولا قراءة القرآن
ولو دون آية الاعلى وجه الدعاء او الشاء) بان لم يقصد القراءة فيقول الجدلله
شكرا للنعمة فيؤخذ بجوز بلا كراهة وكذا قراءة الفاتحة على وجه الدعاء
هو المختار ويكره لجنب كتابة القرآن وقراءة التوراة والانجيل والزبور وكذا
دخول الخلاء وفى اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن او من اسماء الله تعالى لما فيه
من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فضه الى باطن الكف ولو كان مافيه شئ
من القرآن او من اسماء الله تعالى فى جيبه لا بأس به وكذا لو كان ملفوفا فى شئ
لكن التمرز اولى ولا يكره قراءة القنوت هو الصحيح ولا النظر الى القرآن ولا مس
صبي لمصحف ولو ح لان فى تكليفهم بالوضوء حرجا لهم وفى تأخيرهم الى البلوغ
تقليل حفظ القرآن فرخص للضرورة (ويجوز الذكر والتسبيح والدعاء)
لبقاءها على اصل الاباحة (والخاص والنفساء كالجنب) فى جميع ما ذكر
من الاحكام ويجوز لهما التهجى بالقرآن والمعلمة اذا حاضت فعند الكرخى تعلم
كلمة كلمة وتقطع بين كلمتين وعند الطحاوى تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم النصف

الآخر لان مادون الآية عند لا يمنع * فصل *

انفصل فى اللغة ظاهر وفى الاصطلاح طائفة من المسائل تغيرت احكامها بالنسبة
الى ما قبلها فان وصل الى ما بعده نون والافلام فارغ من بيان احكام الطهارتين
وما يوجبهما وما يمتنعهما شرع فيما تحصل به الطهارة فقال (ويجوز الطهارة
بالماء المطلق) عند القدرة عليه والمطلق ما يتعرض للذات دون الصفات

اولا او سحلة او جدى او اوز كبير * ٤ * ل * (او اتفخ الحيوان او تفسخه) او تمعضه صغيرا كان
او كبيرا (وان لم يمكن نزحها) بكونها معينا (نزح قدر ما كان فيها) وقت ابتداء النزح (ويقت بزح

مأني دنوا الى ثلاث مائة واعتمد صاحب التلويز وغيره انه يأخذ بقول رجيين لهما بصرة بانه فاولا وعليه
الفتوى الا ان الاول ايسر والثاني احوط كما افاده الصنف * ٢٦ * (وما زاد على الوسط) او نقص

عنه (احتسب به) على
الذهب حتى لو زح بدنو
عظيم مرة متدار الواجب
جاز (وقيل يعتبر في كل
بئر دلوها) هذا تفسير
لداو الوسط وهو الراجع
وقيل دلو يسع صاعا كذا
قاله البهمنسي ولو غار ماؤها
ثم عاد الاصح انه طاهر
وكذا لو غار قدر الواجب
* فصل * (وسور
الادمي) مطلقا (والفرس
في الاصح) (وما يؤكل لحمه)
سوى دجاجة مخلاة (طاهر)
اذا كان فمهم طهرا تولد
لعاينهم المخلط بماء من الحيط طاهر
(وسور الكلب والخنزير
وسباع البهائم نجس)
لنجاسة لجها ومنه يتولد
الاعاب وهو المعتبر في الباب
(وسور الهرة) الاهلية مأم
تكن شربت (اثر) كل فارة
نجس (والدجاجة المخلاة)
وهي التي تأكل القاذورات
وكذا الابل والبقر
الجلالة (وسباع الطير)
الا اذا علم صاحبها انه
لا قدر بمنقارها فلا يكره
كذا عن الثاني واستحسنه
المشايخ (وسواكن البيوت
كالخيسة والفارة مكرهه)
تزيها في الاصح (وسور

قال اهل الاصول هو المتعرض للذات لحسب والمقيد هو المتعرض للذات
والصفات والمراد به هنا ما يسبق الى الافهام بطلاق قولنا الماء ويقال المطلق
ما لا يحتاج في تعريف ذاته الى شيء آخر والمقيد ما لا يعرف ذاته الا بالمقيد
(كماء السماء والعين والبئر والودية والبحار) لقوله تعالى * وانزلنا من السماء
ماء طهورا لكي انه يدية وغيرها هذه الآية تدل على كل فرد من افراد الدعوى
ان كان اصل كل الماء من السماء كما نطق به قوله تعالى * الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فسلطنا به الارض * الآية وعلى بعضها ان لم يكن كذلك
لكن الآية الكريمة تدل على ان الماء الطهور انزل من السماء والمسمى كون
ما انزل منه من الماء طهورا فلا يتم التقريب ولو سلم فاللازم من الآية كون الماء
طهورا وهو لا يستلزم كونه مطهرا غيره لان اصحابنا يصرحون بانه ليس
بمعنى الطهور اذ ما يظهر غيره بل انما هو البالغ في طهارته اى طهارته قويت والاولى
ان يستدل بقوله تعالى * وينزل من السماء ماء ليطهركم به تدريجاً ويجعل المص
ماء العين وما عطف عليه فمسمى ماء السماء وليس كذلك بل الجميع على القول الصحيح
ماء السماء كما بين آتينا بناء على الظاهر (وان) وصلي (غير طاهر بعض اوصافه
كالتراب والزعفران والصابون) هذا الحكم فيما اذا كان الماء رقيقا بعد الاختلاط
اما اذا كان ثخينا بان غلب عليه الشئ المخلط فلا تجوز به وقيد المص ببعض اوصافه
اشارة الى ان المنقير لو كان كلها يعنى اللون والطعم والرائحة لا تجوز ولكن المنقول عن
بعض اصحابنا انه تجوز الا يرى الى ما قال صاحب النهاية نقلا عن الاساتذة واما
ماء الحوض اذا تغير لونه وضوء دور يحته اما بمرور الزمان او بوقوع الاوراق
كان حكمه حكم الماء المطلق وفيه كلام لان هذا مخاف لما اشار اليه المص لكن
يمكن التوجيه بان ما نقل صاحب النهاية محمول على الضرورة فلا ينافي القول
بعدم الجواز عند عدم الضرورة كما في التحفة وقال الشافعي لا يجوز التوضي
بماء الزعفران واشباهه مما ايس من جنس الارض لانه ماء مقيد الا يرى
انه يقال له ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا ينج عنها عادة
ولنا ان الاسم باق على الاطلاق الا يرى انه لم يتجدد له اسم على حدة وازداده
الى الزعفران واشباهه كاضافته الى البئر والعين يعنى انها لا تعريف لالة تميد وعلامة
اضافة التيميد قصور المساهية في المضاف كان قصورها قيده كيلا يدخل
المطلق مثاله حاف لا يصلح فيضلى انظر بحث لانها صلاة مطلقة وازداده
الى الظاهر للتعريف ولا يثبت بصلاة الجنائز لانها ليست بصلاة مطلقة
واضافتها اليها للتعريف (او انت بلاكث) عطف على ان غير المكث بفتح
الميم مصدر يعنى الانتظار والماضى منه مكث بفتح الكاف وضعها والاسم

البقل) اذا كانت امه حجارة فلو كانت فرس فحكمه حكم الخيل وكذا لو كانت امه بقرة لان البقرة * منه *
بالام كذا جزم به الصنف والبهمنسي واعنى وان ذلك وغيرهم (والجبار) بلفرق بين الذكر والانثى

في الأصح (مشكوك) في ظهوره عليه الفتوى (يتوضأ به ان لم يجد غيره ويقيم) أي يجمع بينهما احتياطاً
 في صلاة واحدة لافي حاة واحدة (ولاً ٢٧) * ما قدم جاز (والأفضل تقديم الوضوء والغسل به
 منه المكث بضم الميم وكسرها) (لا) تجوز الطهارة (بماء خرج عن طبعه)
 وهو الرقة والسيلان (بكثره الأوراق) أي بوقوع الأوراق الكثيرة فيه لانه
 يتغير أوصافه جميعاً وان جوزه الاساتذة على ما نقله صاحب الهداية قال صاحب
 الفرائد لا يمكن الحمل الاعلى اختلاف الروايتين كما صرح به المولى اخي جلبي انتهى
 لكن يمكن الحمل على ما بين آفتاب تدبر (او غلبة غيره) بان يكون اجزاء المخلوط ازيد
 من اجزاء الماء وهو قول أبي يوسف في الصحيح لانه غلبة حقيقة لرجوعها الى الذات
 بخلاف الغلبة باللون فانها راجعة الى الوصف ومحمد اعتبر الغلبة باللون في الصحيح
 عنه لان اللون مشاهد وفي المحيط عكسه وفي هذه المسئلة اختلافات كثيرة فليطلب
 من شروح الكترو غيرها (او بالطبع كالاشربة والخل وماء النور وماء القلاء
 والمرق) قال صاحب الفرائد جعل المص الاشربة والخل مثاليين لما غلب عليه غيره
 فيكون المراد من الاشربة الخل المخلوط بالماء كالدبس والشهد المخلوط بالماء ومن
 الخل المخلوط بالماء على ما شير اليه في النهاية والنهاية والياق اذ لم يتغير بالطبع
 انتهى وفيه كلام لانه لا وجه لان يكون الخل مثلاً لما غلب عليه غيره وان كان مخلوطاً
 بالماء فانه لا يصدق عليه انه ماء غلب عليه غيره فان الخل مثلاً اذا اخلط بالماء والماء
 مغلوب يقال خل مخلوط بالماء لاماء مخلوط بالخل تدبر (ولا) تجوز الطهارة
 (بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن خديراً) قال الجوهري والمفادرة الترك
 والغدير القطعة من الماء يغادرها السيل وهو فاعيل بمعنى مفاعل من غادره
 او مفعول من اغدره ويقال فاعيل بمعنى فاعل لانه ينذر باهله أي ينقطع عند
 شدة الحاجة اليه ويجوز ان يكون بمعنى مفعول من غدر أي ترك لانه الذي
 تركه ماء السيل اعلم انهم اتفقوا على ان الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة
 فيه دون الكثير واختلفوا في الحد الفاصل بينهما فلك اعتبر تغيير الوصف والسفحي
 قدر باقائين والقلبان خمسمائة رطل بالبغدادى عندهم وذكر في وجيزهم والاشبه
 ثمانية من تقريباً لاتحديداً واصحابنا قدروا بدم اخلوص لان عند ذلك ينقلب على
 الظن عدمه وول النجاسة انهم اختلفوا فيما يعرف به اخلوص فذهب المتقدمون
 الى انه يعرف بالتحريك وهذا قال المص في تعريفه (لا تحرك طرفه النجس بتحريك
 طرفه الاخر) فهو مما لا يخص بعضه الى بعض والمراد بالتحريك التحريك بالارتفاع
 والانخفاض في ساعته لا بعد المكث اذ الماء سيال يخص بعضه الى بعض
 بالاضطراب الذي يقع فيه واو اكثر لكنهم اختلفوا في سبب التحريك فروى أبو يوسف
 عن الامام انه يعتبر التحريك بالاعتسال وهو ان يغسل انسان في جانب ثم اغتسالا
 وسطاً ولا يتحرك الجانب الآخر وهو قول أبي يوسف وروى أبو يوسف عن الامام
 رواية اخرى انه يعتبر التحريك بالدين لا غير لانه اخف وكان الاعتبار به أولى
 وغيره انه لا فرق بين المسافر والمقيم (ومن هو خارج المصر) اودخله اذا خرج في قوله (بعده عن الماء
 ميلاً) يشمل الكل وهو ثلث الفرسخ وهو ربع البري وهو ثمانية واربعون الف ذراع والذراع ست قبضات

وهي اربع اصابع وهي ست شعيرات ظهرها الى بطن والشعيرة ست شعيرات من شعر بغل (او مرض خاف)
بغلبة الظن او بقول حاذق مسلم (زيادته) بالاستعمال او بالتحريك * ٢٨ * (او) خاف (بضوء برئه) اذا لم يرج

توسعة للناس وروى محمد عن الامام انه يعتبر التحريك بالوضوء لانه متوسط بين
التحريك بالاغتسال والتحريك بغسل اليد قال في المحيط وهو الاصح لانه الاوسط
وعن محمد انه يعتبر بفمس الرجل وفي الغاية ظاهر الرواية عن الامام اعتباره
بغلبة الظن فان غلب على ظن المتوضئ وصول النجاسة الى الجانب الآخر
لا بتوضئه والاتوضأ وقال هو الاصح وقيل يتحن بان يلقى فيه صبغ مقدار
النجاسة ان نفذ الى الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضه الى بعض وكذا اذا
اغسل فيه وتكدر الماء فان وصلت الكدرة الى الجانب الآخر فهو مما يخلص والا فلا
ومن المشايخ من اعتبر الخلوص بالمساحة وهو ان يكون عشر في عشر ولهذا
قال المص (اولم يكن عشرا في عشر) والظن ان يكون تفسيراً آخر للغدير لانهم
فسروا الغدير العظيم بما بين أنفا بعدم التحريك او بالمساحة والمناسب على هذا
التفسير ان يقول او يكون عشرا في عشر لكن انص عطف على لم يكن غديرا
والعنى لا يجوز الطهارة بماء قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرا اولم يكن
عشرا في عشر فكلتا الصورتين مستثنتان عن الحكم السابق الكلبي يروى
ذلك عن محمد وبه اخذ مشايخ بلخ وابو سليمان الجوزجاني والعللي قال ابو الليث
وهو قول اكثر اصحابنا وعليه الفتوى لانهم اتحنوا فوجدوا هذا القدر
مما لا يخص اليه النجاسة فقدروه بذلك يسيرا على الناس وان كان الخوض دورا
يعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعا فان هذا المقدار اذ اربع كان عشرا في عشر لان
كون الدائرة اوسع الاشكال مبرهن عند الحساب كذا في الظهيرية واختلفوا
في تعيين الذراع فقال الامام ظهير الدين المعتبر ذراع الكرباس توسعة الامر
على الناس لانه اقصر من ذراع المساحة باصبع لان ذراع المساحة سبع قبضات
فوق كل قبضة اصبع فائقة وذراع الكرباس سبع قبضات فقط وقيل ست قبضات
اربع وعشرون اصبعاً وفي الخاتية الاصح ذراع المساحة لانه اليق بالمسوحات
وفي المحيط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم من غير تعرض للمساحة
والكرباس (وعقه) اي عرق الغدير (ملا تحسر) اي لا تنكشف (الارض الغرق)
هو الخج (فانه) اي الغدير العظيم (كالجاري) اي حكمه حكم الجاري (وهو)
اي الجاري (ما يذهب بنية) هذا مختار الهدايق والكافي وفي التحفة والبدائع الاصح
انه ما يعبده الناس جارياً (فيجوز الطهارة به علم بر) اي لم يعلموا الرؤية ههنا مستعارة
لمعنى العلم فينظم الطعم والرائحة (النجاسة وهو اوان او طعم او ريح) ان كانت
غير ممرئية يتوضأ من جميع الجوانب وان كانت ممرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة
بل من الجانب الاخر قال صاحب الاصلاح نقلاً عن صاحب التحفة اذا وقع
التجسس في الماء فاما ان يكون الماء جارياً او راكداً فان كان جارياً ان كانت النجاسة

بالاشتداد والامتداد (او
خوف عدو) من آدمي
(اوسع) اوحية او نار
على نفسه او ماله او امراته
(او عطشاً) واولئك
او رفيق القاذلة او جوع
بان احتياجه للبحر او للرفقة
(او لفتد آلة) يستخرج
بها الماء ولو مندبلاً او
شاشاً يصل الى الماء وهو
طاهر (بما كان) يتعلق
بتميم (من جنس الارض)
وهو ما لا ينطبع ولا يتردد
بالنار (كالتراب والرمل)
والنورة والجص والكحل
والزرنخ والحجر بجميع
انواعه حتى اليساقوت
والزبرجد ونحوهما سوى
اللؤلؤ والمرجان لانهما
من البحر كما حققناه في شرح
التنوير (او بلا نقع) اي
غبار (خلافاً لمحمد) فانه
يشترط جزأ من الصعيد لان
من في الآية للتبعيض وقتلنا
هي لا تبداء في المكان
(وخصه ابو يوسف
بالتراب والرمل) والشافعي
واحد بالتراب فقط وعم
مالك حتى بالثلج (ويجوز بالنقع
حالة الاختيار) لانه تراب
رقيق حتى لو ادخل
وجهه في موضع الغبار

بنية التيمجاز (خلافه) اي لابي يوسف ويتم بطين غير مغلوب بالماء (وشروطه العجز عن استعمال * غير *
الماء حقيقة او حكماً) كسقله بحاجته (وطهارة الصعيد) لقوله تعالى طيباً (والاستيذاب) حتى لو ترك شعرة

لم يجز (في الأصح) وعليه الفتوى (وانية) خلافاً لـ (ولابد من نية قرينة مقصودة) خرج دخول مسجد ومس محض (لا تصح) ٢٩ تلك العبادة (بدون الطهارة) خرج السلام ورده (فلو تعم

كافر للإسلام لا تجوز صلاته به) لأن الكافر ليس بأهل النية (خلافاً لـ أبي يوسف) فإن الشرط عند نية قرينة مقصودة سواء صحت بدون الطهارة كالسلام أم لم تصح كالصلاة قاله ابن الكمال (ولا يشترط تعيين الحدث أو الجنابة هو الصحيح) من المذهب (ويستوى فيه) أي في مشروعيته (الجنب والمحدث والحائض) سواء طهرت لعشرة أو أقل (والنفساء) اجاماً (وصفة) المسنونة (أن يضرب يديه على الصعيد) مفرجاً (وصفة) ويقبل بهما ويدبر ثم يدفعهما (فينة فضهما) بأن يضرب جانب يديه مما يلي الأبهام أحدهما بالآخر مرة وقيل مرتين (ثم يمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما) على ذلك الموضع أو غيره لأن المستعمل التراب المنقل لا المستقر وينفضهما (كذلك) ويمسح بكل كف ظاهر ذراع الأخرى وباطنها مع المرفق) بأن يمسح بباطن أربع أصابع يسراه ظاهر يمينه من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يكفي باطنها إلى الرسغ ثم يباهمها

غير مرتبة فإنه لا يجزى ما لم يتغير طعمه أولونه أو ريحه وإن كانت مرتبة مثل الجيفة ونحوها وإن كان النهر كبيراً فإنه لا يتوضأ من أسفل الجانب الذي وقعت فيه النجاسة ولكن يتوضأ من الجانب الآخر لأنه يتقن وصول النجاسة إلى الموضع الذي يتوضأ منه وإن كان النهر صغيراً بحيث لا يجري بالجيفة بل يجري الماء عليها إن كان يجري عليها جميع الماء فإنه لا يجوز التوضي به من أسفل الجيفة لأنه يجزى جميع الماء والنجاسة لا تطهر بالجريان وإن كان يجري عنها بعض الماء فإن كان يجري عليها أكثر الماء فهو نجس وإن كان ما يجري عليها أقل الماء فهو طاهر لأن العبرة بالغالب وإن كان يجري عليها النصف يجوز التوضي به في الحكم ولكن الاحتياط أن لا يتوضأ منه انتهى قال صاحب الفرائد في نقله قصور لأنه قال في ابتداء كلامه فإما أن يكون الماء جارياً أو راكداً ثم بين حكم الماء الجاري فقط وسكت عن حكم الماء الراكد والمقسم يقتضيه انتهى فيه كلاماً لأنه اقتصر العلامة في هذا المحل على بيان حكم الماء الجاري لأن سباق كلامه يقتضي بيان هذا الحكم فقط ثم بين حكم الماء الراكد بعد أسطر فقال ولا يباء راكد وقع فيه نجس إلى آخره وغفل المخطئ عن سباقه وسبقه فأخطأ تدبر (الماء المستعمل طاهر غير مظهر هو المختار) قدم الكلام وفي حكم الماء المستعمل على تعريفه اهتماماً لسان ما هو المقصود وإشارة إلى أن التعريفات إنما تقع تبعاً وضرورة لأن البحث عن حقائق الأشياء ليس من وظيفة أهل هذا الفن الأصل في ذلك أن محمداً روى في عامة كتبه عن أصحابنا جميعاً أن الماء المستعمل طاهر غير مظهر وهو ظاهر الرواية عن الإمام وعليه الترتي لعموم البلوى وقال مالك طاهر ومطهر إذا كان الاستعمال لم يغيره لكنه مكروه مع وجود غيره مراعاة للخلاف وللشافعي ثلاثة أقوال وأظهرها كقول محمد وفي قول طاهر ومطهر كقول مالك وفي آخر أن المستعمل إن كان محدثاً فهو طاهر غير مطهر وإن كان متوضأً فهو طاهر ومطهر وهو قول زفر (وعن الإمام أنه نجس مغاظة في رواية الحسن عنه وهو رواية شاذة غير مأخوذة بها) وعن أبي يوسف مخفف (للاختلاف الواقع فيه لأن اختلاف العلماء يورث التحفيف) وهو ماء استعمل لقربة) فالسبب إقامة القربة لا نيتها قد توجد ولا تقام القربة فلا يتحقق الاستعمال (أول رفع حدث) الماء يصير مستعملاً عند بكل من القربة وازالة الحدث (خلافاً لمحمد) فإن عنده بالأول فقط وعند زفر والشافعي بالثاني فقط لكن إزالة الحدث لا يتحقق إلا بنية القربة عند الشافعي سواء كان الحدث الأصغر أو الأكبر لأن الوضوء فدو جدي الغتسال وبدون النية لا يتحقق الوضوء عند، فإن لم يتحقق لم يتحقق الغتسال لأن الوضوء جزء من الغتسال والكل يفي باتقاء جزئه وبهذا أظهر ضعف

ظاهر أبها مهما تم بفعل يسراه كذلك هذا هو الاحتياط كذا قاله المصنف وغيره وومسح بكل الكف والأصابع جاز وفي القهستاني مغزياً بالمحيط وانكا في بأن يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث

اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ثم مسح باطنه بالابهام والمسحبة الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك لكن في الجماع للقاء لا يمسح الكف على الصحيح (٣٠) (ويستوى فيده) اي في صفته

المذكورة (الجنب والمحدث والحايض والنفساء يجوز) التيمم (قبل الوقت ويصلى به ما شاء من فرض ونفل كالوضوء) خلافا للثلاثة (ويجوز) التيمم للصحيح المقيم (لخوف فوت صلاة جنازة) ولا حاجة للاستثناء بعد التقييد لخوف الموت لان الولي وغيره في ذلك سواء قاله المصنف ويجوز ايضا لخوف فوت صلاة (او عيّد) ولو اماما خاف زوال الشمس (ابتداء) اي في ابتداء شروع نطقه (وكذا) بناء بعد شروعه وتوضيئا وسبق حدثه خلافا لهما) اما بعد شروعه متيما فيتيمم اتفاقا (لا) يجوز التيمم (لخوف فوة) جماعة (جمعة او وقتية) ولو وترانا انها تقوت الى بدل وهل تيمم سجدة الاوت في الحضر لا وفي السفر نعم (ولا يقيضه ردة) خلافا لفر (بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء) فضل عن حاجته (كاف لطهارته) ولو مرة مرة (وعلى استعماله) ولو اباحه (فموجبت) القدرة المذكورة (وهو في الصلاة بطأت صلاته) للقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخيف

ما قيل واشترط السنة في الجنبه عند الشافعي محل بحث ولا تصرح به في كتابنا فليستأمل (ويصير مستعملا اذا انفصل عن البدن) وفي الهداية هو الصحيح وفي المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل البدن والاجتماع في المكان ليس بشرط هذا هو ذهب اصحابنا وقال المولى المعروف يعقوب باشا ولا يخفى ان في هذا حرجا عظيما على قول الامام وابي يوسف من ان الماء المستعمل نجس وفيه كلام لانه انما يلزم لو لم يكن المختار كون الماء المستعمل طاهرا والمختار انه طاهر كما هو اختيار اكثر المشايخ وظاهر الرواية عن الامام وعليه الفتوى واطلاق قول ابي حنيفة رح على ان الماء المستعمل نجس ليس بسديد لان رواية كونه نجسا عنه رواية شاذة كما بينت فاندبر (وقيل اذا استقر في مكان) وهو اختيار الطحاوي ومذهب سفيان الثوري وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي خلاصة الفتاوى المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك لكن النص اورد بصيغة التمريض لان الاول احوط والاعتماد عليه اولى لان المقام مقام العبادات وقاعدة الخلاف تظهر فيما انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو انسان وجري فيه من غير ان يأخذه بكفه فعلى الاول لا يصح وضوؤه وعلى الثاني يصح (ولو انغمس جنب في البحر بلانية) ولو قال لو انغمس محدب لكان اولى لان مجرد الانغماس لا يكفي في الطهارة عن الجنابة لان المضمضة والاستسقاء فرضان فيها فجواب محمد لا يقتضي في الصورة المذكورة (فقيل الماء والرجل نجسن عند الامام) في رواية عنه اما الماء فلنجاسة باول الالقاء لاسقاط الفرض عن البعض واما الرجل فلبقاء الحدث (والاصح ان الرجل دائم والماء مستعمل عنده) لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال فلا يكون الماء باول الملافة نجسا فيظهر الرجل (وعند ابي يوسف هما بحالهما) الرجل بحاله لانه لم يزل حدثه والماء بحاله لعدم اسقاط الفرض والقربة (وعند محمد لرجل طاهر) لزوال حدثه (والد طهور) لعدم نيّة اقربته وانما قال بلانية لانه لو انغمس الاغتسال فسد الماء عند الكل كافي العناية وقال الفاضل المولى سعدى افندي لان ذلك عند ابي يوسف فانه يشترط انصب عنده ولم يوجد انتهى لكن يمكن ان يتصور انصب في حال الانغماس لان الانسان اذا انغمس في الماء يتحرك الماء يتحرك الماء ويخرج باضطرابه ويقع عليه فيقام مقام انصب كافي الماء الجاري تدبر (وموت ما يعيش في الماء فيه) الظرف الثاني الموت والاراد بما يعيش في الماء ما يكون توأده ومثواه في الماء واحترازه عن مائى المعاش دون الموائد كالوضوء والاوز (هـ) نجسه كاستنثاء (ضفدع) بكسر الدال

(لان حصنت بهما) وكذا يقيضه زوال ما باح التيمم فموت تيمم بطل بهيئة ولو نذر بطل في السرطن (هـ) يزواله ولو بعد ميل بطل بقتضائه كاحترقائه في الخزين وهل يقيضه مرور الشمس على الماء الاصح لا قاله النص كن

بجنية بئر او نهرا لا يعلم به (ولونسيه) اى الماء (المسافر) قيد اتفاق ثبه عليه ابن الكمال (في رحله) سواء
وضعه هو او غيره بعلمه ولو بلا علمه (٣١) لم يبدت قار (وصلى باليم لا يعيد) اذ لا قدرة بدون العلم (وقال ابو يوسف
يعيد مادام في الوقت) عبارة
البرهان وغيره انه يعيد عنده
ولو بعد الوقت فتأمل
ولو ظن فناء الماء اعاد اتفاقا
كما لو نسيه في عنقه او على
رأسه او على ظهره او في
مقدمه وهو راكب او بين
يديه او في موخره وهو
سابق بخلاف القايد مطلقا
لعدم معانيه (واستحب
لراجي الماء تأخير الصلاة الى
آخر الوقت) المستحب ولو
لم يؤخر وتيمم وصلى جاز
او بينه وبين الماء ميل والا
(و يجب طلبه ان ظن قر به)
دون ميل (قبر غلوة) هي
ثلاث مائة ذراع الى اربعمائة
(والا) يظن (فلا) يجب بل
يندب ان رجاء والا لو كان
ثمه من يساله وتيمم وصلى بلا
سؤال ثم اخبره بالماء اعاد والا
لا (ويجب شراء الماء ان كان له)
اى يملك (ثمنه) فاضلا
عن حاجته (و يباع بغير
المثل) او بغير يسير (والا)
يكن له ثمنه او لم يبع بغير المثل
بل بغير فاحش وهو ضعف
اقيمة في ذلك المكان (فلا)
يلزم الشراء الجرح اذا تلف
المال كتلف النفس (وان كان
معرفيقه ماء طلبه) وجوبا
على الظاهر (فان منعه تيمم)
اتقوا التحقق العجز (وان
تيمم قبل الطلب او اطلب في المصر لخوف ابرد جز) عند الامام (خلافا لهم) على ما في الهداية وغيرها وعليه
فينبغي ان يفق بقوله في مكان يعز فيه الماء ويقتولهما في غيره قاله المصنف لكن رد ذلك صاحب البحر

(والسرطان) لعدم الدم والصفدع البرى والبحرى سواء وقيل البرى مفسد
اوجود الدم واختاف في افساد غير الماء كالايوان الصحيح انه لا يفسد (وكذا
الاتقاء في الماء بعد الموت وكذا موت ما لانفس له سائلة) والمراد بالنفس هنا الدم
اى ليس له دم سائل (كالبق والذباب والزبور والعقرب) خلافا لما سافعي في الكل
لا السمك (وكل اهاب) وهو الجلد الذي لم يدغ ويؤذي ذلك بماء مائة كل
وما لا يؤذي كل (دبغ فقد ظهر) اى الدباغة اعم من ان تكون حقيقة كالقرط ونحوه
او حكمة كالتريب والشمس والاتقاء في الرمح فان كانت بالاولى لا يعود نجسا
ابدا وان كانت بالثانية ثم اصابه الماء فقيه روايتان عن الامام والظاهر انه يعود
قياسا وعندهما لا يعود استحسانا وهو الصحيح وعلى هذا البئر اذا غار ماؤها
بعدما نجست ثم عاد الماء وعن محمد جلد الميتة اذا لبس ثم وقع في الماء لم ينجس
من غير فصل (الجلد الاذى) كرامته والخزير نجسه عينه (قدم الاذى
على الخزير لانه يرى ان يكون معطوفا عليه لا معطوفا على الخزير لان العطف
عليه يشعر بالاهانة لانه يؤهم كونه معنى اتبعية في نجاسة و ليس كذلك بل
عدم جواز الانتفاع به لشرفه لا نجاسته حتى يكون التديم مشعرا بالاهانة كما
قاله الباقي وغيره تدبر وكذا لا يظهر جلد الحية واقفارة واختلف في جلد الكلب
والصحيح انه يطهر (والفيل كالديع) عندهما لانه طاهر الدين فيطهر جلده
بالدبغ (وعند محمد كالخزير) لانه نجس العين فلا يظهر قاروا وما طهر
جلده بالدباغ طهر بالذكاة) هي عبارة عن الذبح الشرعى واشترط فيه اهله
ومحله وذكر التسمية تحميها او تقديرا لان الزكوة مانعة عن تشرب الجلد
بالرطوبات (وكذا لحمه وان لم يؤكل) لان الجلد يطهر بالذكاة والحلم
متصل به فلا يكون نجسا حتى اذا صلى ومعه لحم العذب قدر الدرهم جازت
صلاته قال في ابداع الذكوة تطهر الذكى بجميع اجزائه لا الدم المسفوح
وهو الصحيح وفي اسكافي اللحم نجس في الصحيح الضمير المستتر في طهر الثاني
عائد الى الجلد لا الى كلمة ما يدل ان تعرض لظاهرة اللحم بعده فان قلت يلزم
من هذا تفكيك الضمير قلنا لا نعم التفكيك لان تقدير الكلام ما يظهر جلده بالدباغ
يطهر جلده بالذكاة فرجع الضمير ليس باجنبي عن الاول حتى يلزم التفكيك
فلئن سلم ففجح التفكيك عند لزوم اللبس وعدم ظهور المراد وذكر اللحم ههنا
قرينة معينة ولا تسامح فيه كما توهم البعض كذا في تعليق الوائى (وشعر الميتة)
غير الخزير اذ هو بجميع اجزائه نجس العين خلافا لمحمد في شعره (وعظمها
وعصبتها وقرنها وحافرها طاهر) خلافا لما سافعي لان كلامها من اجزاء
الميتة ولما انه لاحيوة فيها بدليل عدم الالم بقضها كتص الظفر ونشراق قرن

في المبسوط ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة انه يجب الضبط خلافا للحسن واعتمدة صاحب التنوير ولو كان في الصلاة ان غلب على ظنه الاعضاء قطعها والا (و) تيمم ٣٢ (الجنب) الصحيح دون المحدث اجماعا

على الصحيح (في المصير
لخوف البرد) المهلك
او المرض (جاز) عنده
(خلاف لهما) والقوى
على قول الامام اذا لم تكن
له اجرة الحمام قاله المصنف
وما قيل انه في زماننا تعلل بالعدة
جئنا لم ياذن به الشرع نعم
ان كان له مال غائب يلزمه
الشراء نسفة والا (ولا يجمع
بين الوضوء والتيمم) لان فيه
جمع بين البذل والمبدل منه
واما الجمع بيده وبين المنكوك
فلان الفرض يتأدى باحدهما
(فان كان اكثر الاعضاء
جريحاً) المختار اعتبارا
الكثرة من حيث عدد الاعضاء
في الوضوء والمسححة
في الغسل (تيمم) لان لاكثر
حكم النكل (والا) يكن الاكثر
جرحا بل صحيحا ومستويا
(غسل الصحيح ومسح
على الجريح) هو الاصح كما
حررناه في الخزان وهذا
اذا لم تكن الجراحة بيده
فان كانت ولم يمكنه بنفسه
استعان بغيره ند بعنده
ووجوبا عندهما وان لم
يجد تيمم اتفقا كما في المنية
وشرحهما من المسح على
الخفين (فروع مهمة)
فاقد الظهور يشبهه به يفتي

وقطع طرف من الشعر ولا تحلها الحيوة لا تحلها الموت والمراد باحياء العظام
في النص ردها الى ما كانت غضة رطبة في بدن حي وانما لم يكسر العظم وقطع
العصب لاتصالهما بالعمم وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان الطريقة المذكورة وهي
قوله لا حيوة فيهما وهذا لا يتم بقطعها لا تجري في العصب لانه لا يمكن
ان يقال ليس فيه حيوة ولا يتم بقطعه تدبر (وكذا شعر الانسان وعظمه)
خلافا للشافعي لعدم الانتفاع بهما ولنا ان عدم الانتفاع بهما لكرامة الانسان
(فيجوز الصلاة معه وان جاوز قدر الدرهم) والضمير في معه راجع الى كل
واحد مما ذكر على سبيل البدل قال صدر الشريعة فيجوز صلاة من اعادته
الى فقه وقال المحشي المعروف بيعقوب باشا قيد بسن نفسه لانه لو كان سن غير تفقد
اتفاقا وبالاعادة الى فقه واستحكامها في مكانها لانه اذا حملها ولم يضعها في موضعها
تفقد اتفاقا انتهى وفيه كلام لانه ذكر في الحائض وغيرهما او صلى وسنه في كونه يجوز
صلاته تأمل (وبول مايؤكل لجمه نجس) عندهما حتى ان وقع في البئر ينزع الماء كله
(خلافا لمحمد) فانه طاهر عنده ولا تنجس بوقوعه فيه الا ان يغلب الماء فيخرجه
عن الظهورية (ولا يشرب) بول مايؤكل لجمه عند الامام (ولو اتداوى خلافا
لابي يوسف فانه يجوز شر به التداوى ولو حرازا وعند محمد يجوز مطلقا)

فصل

(تنزع البئر) اي ماؤها من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (لو وقع نجس مالم تكن
عسرا في عشر لانها لو كانت عسرا في عشر لا تنجس بشئ مالم يتغير لونه او طعمه
او ريحه وانقياس ان لا تظهر اصلا لا اختلاط النجاسة بجميع ما فيها من الاحجار
والاخشاب وغيرها ويتعذر الغسل اولا تنجس اعتبارا بالماء الجاري لانها كلما
يؤخذ من اعلاها ينبع من اسفلها لكن ترك انقياس الانار ولهذا قيل مسائل
البار مبنية على اتباع الانار حتى اذا خرج الواجب منها حكم بطهارة جميع
ما فيها ودلوها ويد النازح وعند الشافعي يستخرج النجس ويبقى الماء طاهرا
(لانحو بعير) مضلعا (وروث وخثي مالم يستكثر) اي مالم يكثر الناظر هذا
رواية عن الامام وهو اختيار القدوري وصاحب الهداية وقاضيان وعليه
الاستمساك وروى عن محمد ما يغطي وجهه ربع الماء كثير ومادونه قليل ومن
الشافعي من قال ثلثه ومنهم من قال لا يخ دلو عن بعة وهو اختيار الطحاوي
ومحمد بن سلة وروى هشام عن محمد الكثير ما يغير لون الماء ولو بعرت الشاة
في الحلب بعة او بعرتين قالوا ترمى البعة في ساعته ويشرب اللبن لمكان الضرورة
ولا يعني القليل في الاناء لعدم الضرورة وعن ابي يوسف انه بمنزلة البئر في حق
البعة والبعرتين (ولا يخرء حمام وعصفور فانه) اي الخرز (طاهر) خلافا

من به وجع رأس لا يستطيع مسحه سقط فرض ايدين والرجلين لو بوجهه
جراحة يصلى بلا طهارة ولا يبعد المانع من الماء او من قبل العباد اعاد والا يصلى المحبوس بالتيمم ان في المصير

اعاد والا الماء الموضوع في الفلاة ان كثيرا منع التيمم والا لا يثبت او لى بالماء المباح من حايض ومحدث وميت ولو مشتركا ينبغي صرف نصيهم * ٣٣ * الى الميت الحيلة لجواز تيمم من معه ماء زمزم ان يخلطه بخوماء ورد

* باب المسح على الخفين *

شرط مسحه ثلاثة امور كونه ساترا للقدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع وكونه مشغولا بالرجل وكونه مما يمكن متابعة المشي فيه فرسخا فصاعدا (يجوز بالسنّة) المشهورة بالكتاب لان المسح غير مغيا بالكعبين بالاجماع وهل يكفر جاحده عندهما لا وعلى قياس قول الشافعي نعم لان المشهور عندنا كالتواتر وينبغي وجوبه على من معه ما يكفي للمسح لا للغسل او خاف فوت الوقت او الوقوف بعرفة (من كل حدث موجبة الوضوء لا لمن وجب عليه الغسل) لتبوت في الوضوء على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس (ان كانا ملبوسين على طهر تام) خرج به الناقص حقيقة كل علم يصبه الماء او معنى كطهارة التيمم فانه لا يمسخ (وقت الحدث) لا اللبس خلافا للشافعي (يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليالها للمسافر) وابتداء المدة (من وقت الحدث وفرضه) عملا (قدر ثلاث اصابع من اليد)

للشافعي فان عنده يفسده كخرء الدجاج وهو اقياس واستحسن علما وناظرته بدلالة الاجماع فان المصدر الاول ومن بعدهم اجمعوا على جواز اقتناء الحمامات في المساجد حتى المسجد الحرام مع ورود الامر بتطهيرها بقوله تعالى * ان طهر ايديكم * وفي ذلك دلالة ظاهرة على عدم نجاسته وخرء العصفور كخرء الحمامة لا يدل على طهارة هذا يدل على طهارة ذلك وكذا خرء جميع مايؤكل من الطيور (واذا علم وقت الوقوع) اي وقوع حيوان مات في البر (حكم بالنجس من وقته) اي من وقت الوقوع (والا) اي وان لم يعلم (فن يوم وليله ان لم ينفع الواقع ولم يتفسخ) لان اقل المقادير في باب الصلاة يوم وليلة فان مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها تنمائها (ومن ثمة ايام وليالها ان استغنى او بفسخ) لان الانتفاخ دليل التقادم فيقدر وقوعه منذ ثلثة ايام لانها اقل الجمع (وقالا من وقت الوجدان) لان الماء طاهر بيتين وقع الشك في نجاسته فيمضى واليتين لا يزول بالشك فصار كمن رأى في ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى اصابته لا يعيد شيئا من صلوته بالاتفاق وهو الصحيح (ويخرج عشرون دلوا) بطريق الوجوب بعد اخراج الواقع وسطا وهي الدلو المستعملة في آبار البلدان والقطرات التي تعود الى الماء عفو لتعذر الاحتراز (الى ثلاثين) بطريق الاستحباب (بموت نحو فارة او عصفور او سام ابرص) قيد الموت غير معتبر في المسئلة فانها لو ماتت في الخارج ثم اقيت فيها لا يختلف جواب المسئلة وفي الجوهره الفارة اذا وقعت هاربة من الهرة ينزع كله لانها تبول وكذا اذا كانت مجروحة او منجسة ولو وقع اكثر من فارة فالى الاربع كالأ واحد عند ابي يوسف ولو خسا كالدجاجة الى التسع ولو عشرين كاشاة ولو كانت فارتان كهية الدجاجة فاربعون عند محمد (واربعون) وجوبا (الى ستين) استحبابا في رواية واخرى الى خمسين (بخوض حمامة او دجاجة او سنور) وما بين فارة وخامسة كفارة كما بين دجاجة وشاة كدجاجة وفي السنورين كله (وكله) بخوض كالب او شاة او آدمى او انتفاخ الحيوان الدموى او تفسخه ولو صغير الانتشار البلة في اجزاء الماء موت الكلب ليس بشريط حتى او انغمس واخرج حيا ينزع جميع الماء وكذا كل مأسوره نجس او مشكوك وان مكروها فيستحب نزحه في رواية والشاة اذا اخرجت حية ان كانت هاربة من السمع نزح كله خلافا لمحمد والآدمي اذا اخرج حيا ان كان محدثا نزح اربعون وان جنبا نزح كله ولو وقع آدمي ميت قبل الغسل ينحس وان بعد الغسل لا الا ان يكون كافرا او جنبا (وان لم يمكن نزحها) بان كانت معينا (نزح قدر ما كان فيها) اي البئر (بقول رجلين لهما معرفة بامر الماء) عند الامام في رواية وهو

لا الرجل في الاصح ومحلّه * ٥ * ل * (على الاعلى) فالتطوع رجله ان بقي من ظهر القدم ثلاث اصابع مسح والا لا (وستتم ان يبداء من اصابع الرجل ويمد الى الساق مفرجا اصابعه) قليلا (خطوط)

مرة واحدة) ولو امرأة (و يمنع الخرق الكبير) الا ان يكون فوقه خف اخر او جرموق فيجوز المسح عليه (وهو ما يبد منه قدر ثلاث اصابع الرجل صغيره) هذا اذا ^{٣٤} كان الخرق على غير الاصابع

والعقب ويرى ما تحته فلو عليها يعتبر الثلاث ولو كبارا ولو عليه يعتبر ظهورا اكثره ولو لم ير القدر المانع حال المشي لصلابته لم يمنع وان كثرت كما لو تفتت الظهارة دون البطانة (و تجمع) الخروق (في خف) واحد (لا في خفين) والخرق الذي يجمع ما تدخل فيه المسئلة لامادونه (بخلاف النجاسة والانكشاف) والطيب و اعلام الثوب فانها تجمع مطلقا واختلف في خروج اذني الضحية (و ينقض ناقض الوضوء) لانه بعضه (ونزع الخف) ولو واحدا (ومضى المدة) وان لم يمسح (ان لم يخف تلف رجلاه من البرد) للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبها مسح ولا يتوقف ولذا قالوا لو تمت المدة وهو في الصلاة ولا ما يمضي فيها في الاصح (فلو نزع الخف او مضت المدة وهو متوضي غسل رجليه فقط) وفي الخلاصة الاولى اعادته (و خروج اكثر القدم) وكذا اخرجه (الى ساق الخف نزع له) عند ابي يوسف وهو الاصح وينتقض

الاصح والاشبه بانقعه لكونهما بصاب الشهادة الملزمة وفي روايه ينزح منها مائة دلو وفي رواية ينزح حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة بشيء لئلا و تها بل فوضها الى رأيهم كما هو دأبه وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى ينزح قدر ما فيها بان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبة وتجعل لبلع الماء علامة ثم ينزح مئلا عشر دلا ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزع لكل قدر منها عشر دلاء (ويبقى ينزح مائتي دلو الى ثلثمائة) وهو مروى عن محمد كانه يني قوله على ما شاهد في بلدة بعداء فان آبارها لا تزيد على ثلثمائة دلو (وما زاد على الوسط احتسب به) حتى لو نزح بدلو عظيم مرة مقدار الواجب جاز حصول المقي وهو نزح المتدار الذي قدره الشرع وقال زفر لا يجوز لان بتواتر الدلاء يصير الماء كالباري ومثله عن الحسن ولسان اعتبار الجريان ساقط لحصول المقي الا يرى انه لو نزح في عشرة ايام كل يوم دلوين جاز ولو كان مكان ما زاد غير الوسط لكان اولى لشموله صورة النقصان ايضا (وقيل يعتبر في كل بئر دلوها) كافي الهداية او رده المص بصيغة التريض لانه يلزم من هذا ان يكون نزح قدر من الماء مطهرا في بئر غير مطهر في اخرى مع اتحاد سبب النجاسة لاختلاف دلوها في المقدار وقيل ما يسهل صاعا وهو ثمانية ارطال (وسور الادمي) مطلقا الاحال شرب الخمر فان سوره في تيت الحالة نجس قبل بلع ريقه فان بلع ريقه ثلاث مرات طهره عند الامام لان المانع مطلقا مطهر من غير اشتراط صب عند (والفرس وما يرب كل لجه) بغير كراهة من الطيور والدواب الابل والبقر الجلالة وهي التي تأكل العذرة (طاهر) لان احابهم متولد من لحم طاهر وكراهة لحم الفرس في رواية لاحترامه لانه آفة الجهاد لالنجاسة فلا يؤثر في كراهة سوره وهو الصحيح (وسور الكلب والخنزير وسباع الهائم نجس) لنجاسة لجهها وقال الشافعي طاهر غير الكلب والخنزير (وسور الهرة) قبل اكل الفارة واما بعد فاسورها نجس اتفاقا اذا كان على الفور وان مكثت ساعة لا يتنجس عند ابي يوسف ويتنجس عند محمد لان فيها يتنجس بالفارة والنجس لا يظهر الا بالماء عنده (وامد حاجة الخللة) الخللة في عذرات الناس اذ لو كانت محبوسة لا يصل منقارها الى تحت قدميها لا يكره (وسباع الطير) لانها تأكل الميتات عادة الاحبوس الذي يعلم صاحبه ان لا قدر على منقاره روى ذلك عن ابي يوسف واستحسنه المشايخ (وسواكن البيت كالحية والفارة مكروه) والقياس ان يكون سورهما نجسا لالنجاسة لجهما لكن سقطت نجاستهما لسهولة الطواف فثبتت كراهتهما كراهة تنزيه في الاصح وهذا لعله تجري في الهرة وفي الخلاصة حكم

المسح به وبه بان ضعف ما في انواقه والنقاه من اعتبار اكثر العقب لا القدم وقيد بنية النزح ^{٣٥} الماء فان لم ينوء فلا نقض بالاجماع واذا عبد في الجمع بالاخراج كما يعلم من البرجندي معز ياللتنهون وكذا انقهستني

لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه خرق بالاجاع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط يمكن والمخصه (وخروج
اكثر التدم الى ساق الخف نزع) ناقض * ٣٥ * كاخراجه واخراج اكثر العقب ناقض لاختراجه فهو على اقول به

ناقض اخر فتدبر وكذا
ينقض بغسل اكثر الرجل
في الخف فهو ايضا ناقض
آخر وقيل لا وهو الاظهر كما
في التنوير والسراج (ولو
مسح مقيم فسا فر قبل تمام
يوم وليلة تم مدة السفر)
لان الحكم الموقت يعتبر فيه
آخر الوقت (ولو مسح
مسافر فاقام تمام يوم وليلة
نزع) خفيه (او الاثمنها)
اي تم مدة المقيم (والمعذور
ان) توضأ و (لبس على
الا تقطاع) فانه يمسح
(كالصحيح) لانه صحيح ح
فاخذ حكمه (والا) اي
وان لم يكن توضأ ولبس على
الا تقطاع بل كان العذر
في حال الوضوء فقط
او اللبس فقط او في الحالين
معاً (مسح في الوقت)
فقط (لا بعد خروجه)
ابطالان طهارته بخروج
الوقت والمسئلة رباعية
مذكورة في الكافي وغيره
(ويجوز المسح على
الجر موق فوق الخف
ان لبسه قبل الحدث)
وكان متوضئاً لا مقيماً ولا
ما يحا على الخف كذا قاله
البهنسي وغيره فلو نزع
جر موقه يمسح على خفيه

الماء المكروه انه لو توضأ به مع القدرة على ماء آخر يجوز مع الكراهة وان كان
عادماً للماء توضأ به ولا يتييم (وسؤر البعل والجمار مشكوك) وهذه عبارة
اكثر المشايخ وانكرها ابو طاهر الدباس وقال حاشا ان يكون شيء من احكام الله
تعالى مشكوكا فيه بل سؤر الجمار طاهر لو غمس فيه الثوب جازت الصلاة فيه
الا انه يحاط فيه فامر بالجمع بينه وبين التيمم قبل الشك في طهارته وقيل
في ظهوره بينه وقيل جميعا والقول الثاني اختيار صاحب الهداية والوجيه
وهو الاصح لان سؤرها طاهر ولهذا قالوا لو مسح رأسه بسؤر الجمار ثم وجد
الماء المطلق لا يجب اعادته والمراد بالشك ههنا التوقف لتعارض الادلة
لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال سؤر الجمار طاهر وعن ابن عمر
رضي الله تعالى عنهما انه نجس ولم يترجح دليل النجاسة لثبوت الضرورة فيه
لان الجمار يربط في الدور فيشرب في الاثنية لكن يست كضرورة الهرة لانها تدخل
في المضايق دون الجمار فلو لم تكن فيه ضرورة اصلا كان كالسباع في الحكم
بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة كضرورتها كان مثلها في سقوط النجاسة
وحيث ثبتت الضرورة من وجه واستوى ما يوجب النجاسة والطهارة تساقطا
للتعارض ووجب الصير الى الاصل وهو شئان الطهارة في جانب الماء والنجاسة
في جانب اللعاب واما اولى من الاخر فبقى الامر الاخر مشكوكا واما البعل فخل
الجمار لانه من نسله وكان بمنزلة وفي الغاية هذا اذا كانت امه ائنا واما اذا كانت
رمكة يكون سؤره طهورا لان الولد يتبع الام (يتوضأ به ان لم يجد غيره و يتييم)
اي يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة حتى لو توضأ بسؤر الجمار وصلى
ثم احدث وتيمم واعاد تلك الصلاة جاز ولو توضأ بسؤر الجمار وتيمم ثم اصاب
ماء نظيفا ولم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سؤر الجمار فعليه التيمم وليس
عليه اعادة الوضوء بسؤر الجمار ولو تيمم وصلى ثم اراق يلزم اعادة التيمم
والصلاة لانه يحتمل ان يكون سؤر الجمار طهورا (واياقدم جاز) والافضل
تقديم الوضوء وقال زفر لا يجوز الاتقديم واختلف في نية الوضوء بسؤر
الجمار والاحوط ان ينوي (وعرق كل شيء كسؤره) اي حكم اللعاب والعرق
واحد لان كلاهما متولد من اللحم فيعتبر عرق كل حيوان بسؤره طهارة
ونجاسة وكراهة ولا يرد الاشكال بكون سؤر الجمار مشكوكا مع ان عرقه
طاهر لان حكمه ان عرق ثبت بالحدث المخالف للقياس فبقى الحكم في غيره على
اصل القياس (وان لم يوجد الا نبيذ اتمر يتييم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه
يفي) وبه قال الشافعي قيد بنبيذ اتمر في غيره من الانبيذ يتييم اتفاقا لان
نبيذ اتمر مخصوص للقياس من الاثر فلا يقاس عليه غيره (وعند الامام يتوضأ به)

ولو نزع احدهما يمسح الخف والجر موق الباقي في الاصح نحو ما دخل يده تحتها ومسح خفيه لم يحز (وعلى الجوارب مجازا)
جعل الجلد عليه (او منعلا) جعل الجلد على اسنله (وكذا) يجوز (على النخين) الذي يمكن المشي به فرسها (في الاصح)

عن الإمام) لرجوعه اليه قبل موته بثلاثة ايام (وهو قولهما) وعليه انتوى وكذا يجوز على ما ليس فوقه
افاقه او محيط من كرباس ونحوه كما افاده صاحب الدرر * ٣٦ * (لا يجوز على عمامة وقلنسوة وبرقع)

يلبس للدواب ونساء
الاعراب (وقفازين)
يلبس في اليد للطير او البرد
اعدم الجرح (و يجوز المسح
على الجيرة) هي عيدان
يجبر بها الكسر (وخرة
القرحة ونحوها) كعصاة
جراحتو فصدوكي (وان)
وصلية (شدها بلا وضوء)
دفعها للجرح (وهو كغسل)
لما تحتها حتى لو لبس الخفين
بعد غسل الصحيفة ومسح
الجيرة جازله المسح عليهما
(فيجمع) المسح عليهما (دعه
اي مع الغسل) ولا يتوقت
بمدة معينة (ويمسح على كل
العصابة مع قرحتها) في الاصح
(ان ضربه حلها) ومنه
لا يكتنر ربطها بنفسه ولا يحد
من يربطها قاله الكمال
(كانت تحتها جراحة اولاً)
ضربه المسح معه اولاً وان
لم يضره الحل حلها وغسل
ما حول الجراحة ثم يمسح
عليها ان لم يضره
وموضعها على العصابة
ان ضربه فان ضربه ايضاً
سقط اصلاً (ويكفي مسح
اكثرها) مرة وعليه
الفتوى كما في الخلاصة
(فان سقطت) الجيرة
ونحوها (عن براء بطل)
المسح (والافلا) وكذا

لحديث ليلة الجن وهو ما روى عن ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال له
اعندك طهور قال لا الا شيء من نبيذ قال ثمرة طيبة وماء طهور لكن رجع
الى قول ابي يوسف قبل موته عملاً بآية التيمم لان الآية اقوى من الحديث
فتعمل بها او تقول انه منسوخ بها لتقدمه عليها لانها مدينية وليلة الجن كانت
بمكة قبل الهجرة (وعند محمد يجمع بينهما) لان في الحديث اضطرابا وفي التاريخ
جهالة فوجب الجمع احتياطاً والافلا مروي عن الامام ثم اختلفوا في جواز
الغسل به قال في البسوط يجوز الاغتسال به على الاصح لان ما ورد من النص على
خلاف اقياس يلحق به ما هو مثله واجتنابه حدث كثيره من الاحداث وقال في المفيد
والاصح انه لا يجوز لان الجيرة اغلظ الخدين والضرورة دونها في الوضوء فلا يقاس
عليه وما نقله الزيلعي عن المفيد ان النبيذ الخلو الرقيق كالماء يجوز الوضوء
بلا خلاف بين اصحابنا والتمتاز فيه هو المطبوخ الذي زال عنه اسم الماء انتهى وفيه
كلام لان الاختلاف في نبيذ التمر واقع مطلقاً سواء كان مطبوخاً او غير مطبوخ تدبر

* باب التيمم *

معنى الباب في اللغة انواع وقد يعرف بانه طائفة من المسائل الفقهية لتشتمل
عليها كتاب ونقب بباب كذا ابتداءً بالوضوء ثم نبي بالغسل ثم التيمم على
وفق ما في كتاب الله تعالى تقديماً لما حققه ان يتقدم * التيمم لغة القصد وشرعاً
طهارة حاصله باستعمال الصعيد اطاهر في عضوين مخصوصين على قصد
مخصوص قال الزيلعي وفي الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض في اعضاء
مخصوصة على قصد اتطهير وفيه بحث وهو انه لا يشترط استعمال الجزء
في الاعضاء حتى يجوز بالحجر الامس كما صرحوا به انتهى لكن يمكن ان
يجاب عنه بان يراد من الجزء الجزء الحاصل من الارض والحجر ايضاً من الارض
والرأى استعماله الاستعمال المعتبر شرعاً تدبر والاصل في شرعية قوله تعالى فلم يجدوا ماءً
فقيموا صعيداً طيباً وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج
مالم يجد الماء (يتيم المسافر) لقوله تعالى او على سفر الآية السفر المعتبر ههنا هو
السفر العرفي والشرعي لان قليله وكثيره سواء في التيمم وانصالة على الدابة
خارج المصر (ومن هو خارج المصر) والماقيده ههنا على الغالب لا الاحتراز
عن المصر لان عدم الماء في المصر يتيم كذا في الاسرار (بمده عن الماء)
انصالح للوضوء والتعريف للعهد فلم يدخل مالا يصلح له وان كان التيسير
في قوله تعالى فلم يجدوا ماءً يدل على افادة العموم لوقوعه في سياق التيمم ولا يلزم
التمتاز لانه انما ينشأ في قول اصحابنا ان لو كان المفهوم حجة وهم لا يقولون به

الحكم لو سقط الدواء او برأ موضعها ولم تسقط (ولو تركه من غير عذر جاز خلافاً لهما) لوجوده * ميلاً *
اي افتراضه عندهما لكن في شرح الجمع الاصح ان الوجوب متفق عليه وفي الخلاصة والى قولهما راجع

الامام وفي البحر وغيره وعليه الفتوى وضع على شقوق رجليه ودواء لا يصل الماء تحته بحرية اجراء الماء على ظهر الدواء ان قدر والا مسح ٣٧ عليه ان قدر والا تركه وغسل ماحوله وكذا لو انكسر ظفره

(مبلا) سواء كان مسافرا او مقبلا والميل ثلث الفرسخ وقيل ثلثة آلاف ذراع وخمسمائة الى اربعة آلاف وفي الصحاح الميل من الارض منتهى مد البصر وعن الكرخي انه ان كان في موضع اسمع منه صوت اهل الماء فهو قريب والافهو بعيد وعن ابي يوسف اذا كان بحيث لو ذهب اليه وتوضأ غابت القافلة عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم (او امرض حاف زيادته) باستعمال الماء او بسبب الحركة ولا يشترط خوف التلف خلافا للشافعي وفي المحيط ولو وجد المريض من يوضئه جازله التيمم عند الامام وعندهما لا يجوزواو كان له خادم او اجير لا يجوز له التيمم بالاتفاق (او بطوء برته) بالنصب عطفا على زيادته ويجوز بالجر عطفا على المرض لان شرعية التيمم للمريض انما هي لدفع الخرج عنه والخرج يثبت بالامتداد ايضا والمراد بالخوف غلبة الظن ومعرفة اجتهد المريض تجربة او اشارة او اخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق (او لخوف عدو او سبع) سواء كان خوفه على نفسه او على ماله او مال عنده امانة كذا في شرح الطحاوي وبهذه اثنين قصور من قال في تعليقه لان صيانة النفس او جب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس انتهى وكذا لو خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق خوفا لا يفيدها

المفلس من الحبس بان كان صاحب الدين عند الماء وفي الولو الجبي متيمم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو على نفسه لا يفتقر تيممه لانه غير قادر وفي التجسس رجل اراد ان يتوضأ ففزع انسان بوعيد قتل يدعي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه ذلك لان عذر هذا جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه كالمحبوس في السجن انتهى لكن يشك في هذا باعدو فان التيمم يعتبر ثم مع ان العجز حصل من قبل العباد والقياس ليس في محله لان العجز في المحبوس يكون من قبلهم غالبا (او عطش) سواء كان عطشه او عطش رفيقه او دابته او كلبه في المال او في الاستقبال وكذا اذا احتاج اليه للبحر واما اتخاذ المرقعة لا (او لفقد الله) يستخرج بها الماء ولو من ديل طاهرا (بساكن) اي يتيمم بما كان (من جنس الارض) لاكل شيء يحترق بالنار ويصير رمادا لانه ليس من جنس الارض وكذلك كل شيء ينطبع ويذوب (كالتراب والرمل والنورة والبص والكحل وزرنيخ الحجر) وكذا بالياقوت والفيروزج وزمرد لانها احجار مضيئة ولا يجوز التيمم بالؤلؤلؤل ولو مسحوا قالوا الزجاج اتخذ من الرمل وشي آخر والماء النجس والمعادن الا ان يكون في محلها او مخلطا بالتراب والتراب غالب (ولو بلا تقع) اي بلا غبار حتى او ضرب يديه على حجر املس جاز (خلافا لمحمد) اي لم يجوز له بلا تقع لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وكلمة من للتبعيض (وخص ابو يوسف بالتراب والرمل) قيل ثم رجع عنه

الاية وهي التي بلغت خمسين على ما يفتي به في زماننا ليس حيفا في ظاهر المذهب واجاب من لا خسروا به يختلف فيه فلا وجه لاخذ في الخد (واقوله ثلاثة ايام بلباها) اي الثلاث وتعتبر بالساعات حتى اورأت دما

وستون ساعة كما في العناية
 (واكثره عشرة ايام)
 وعشر ليال (وما نقص عن
 اقله اوزاد على اكثره
 استحاضة) اي نوع منها
 لا انها محصورة فيه (وما
 تراه من الالوان) كصفرة
 وكدره (في مدته سوى
 البياض الخالص) قيل هو
 شئ يشبه الخيط الابيض
 (فهو خيض وكذا
 الطهر التخلل بين المدين
 فيها) اي المدة يكون حيضا
 قالوا الا اذا كان خمسة عشر
 يوما فيكون فاصلا عند
 ابي يوسف وهو آخر
 اقوال الامام وعليه الفتوى
 لكن لا يتصور ذلك الا في
 مدة النفاس (وهو يمنع
 الصلاة والصوم وتقضيه
 لزوما (دونها) للحرج وتمنع
 دخول المسجد والطواف)
 بالبيت (وقر بان ماتحت
 الازار) هو ما بين السرة
 والركبة (وعند محمد قر بان
 الفرج فقط) وبالاول يفتي
 (ويكفر مستحل وطئها)
 كما في الفتح وغيره لكن في
 الخلاصة الصحيح انه لا يكفر
 وفي التنوير وعليه القول
 (وان انقطع تمام العشرة
 حل وطئها قبل الغسل) لكنه

وتطلع نصف قرص الشهر وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس يحض تنوضا وتقضى الصلاة
 وان طلع نصفه تغتسل ولا تصلي كافي المحتجب (وعن ابي بكر ٣٨ * يوسف يومان واكثر الثالث) وهو وسع

وقال لا يجوز الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي (ويجوز بالنقع حال الاختيار
 حتى لو تم بغبار ثوبه او هبت الريح فارتفع الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
 فمسحه بنية التيمم جاز لان الغبار جزء من التراب فكما جاز التيمم بالخشن منه
 جاز بالرفيق منه (خلافا له) اي لابي يوسف لانه ليس بتراب خالص لكنه تراب
 من وجه فجاز عند المجزءون القدرة كالاماء وحالة الاضطراب فيجوز به اتفاقا
 (وشرطه العجز عن استعمال الماء حقيقة) بان لا يجده (او حكما) بان وجده
 لكن لم يقدر على استعماله بسبب كآبة (و) شرطه (طهارة الصعيد)
 لقوله تعالى صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ترابا وغيره والطيب هناك
 بمعنى الطاهر بدلالة قوله تعالى ولكن يريدا يطهركم (والاستيعاب في الاصح)
 وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لقيامه مقام الوضوء في العضوين المخصوصين
 حتى قالوا لو لم يخلل الاصابع او لم يزرع الخاتم او لم يمسح تحت الحاجبين لم يجز تيممه
 وبهذا تبين ضعف ما روى عنه ان مسح اكثر الوجه واليدين كاف (وانية) فرض
 عندنا لان التيمم اضعف من الوضوء لا تنقضه برؤية الماء فيتعوى بالنية خلافا لغيره
 (ولا بد من نية قرينة مقصودة لا يصح بدون الطهارة) كالصلاة او سجدة التلاوة
 او صلاة الجنازة ولو تيمم لقراءة القرآن فالصحيح انه لا تجوز به الصلاة وكذلك
 المحصف ودخول المسجد لا يصح به الصلاة لانه لم ينو به قرينة مقصودة لكن يحل له
 مس المحصف ودخول المسجد كذا في صدر الشريعة وقال صاحب الفرائد
 فيه اشكال لان علة عدم صحة الصلاة بمثل هذا التيمم على ما ذكر في الهداية
 هو ان التراب ما جعل ظهور الا في حال ارادة قرينة مقصودة البتة فتقضى ذلك
 ان يكون التراب في التيمم اس المحصف ودخول المسجد غير ظهور فا هو الاجل مس
 المحصف ودخول المسجد باستعمال تراب غير ظهور انتهى لكن لا اشكال فيه
 لان مراد صدر الشريعة بقوله لم ينو به قرينة مقصودة لم يكن القصد اليها
 اصالة بل ضمنا لان المس والدخول ليس بقرينة مقصودة اصالة بل المقصود
 منهما التلاوة والصلاة غالبا وهما مقصودان ضمنا وبهذا القدر يكفي لمس
 المحصف ودخول المسجد كما واغتسل وقد ما في مستنقع الماء المستعمل لا تجوز به
 الصلاة ولكن يجوز به مس المحصف ولا يتجاوز الى الصلاة لانه لا بد لها من
 طهارة كاملة وكالها ان ينوي قرينة مقصودة بنفسها لافي ضمن اي آخر تدبر
 (فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز صلاته به) عندهما لانه ليس باهل للنية (خلافا
 لابي يوسف) فان عنده صحيح للاسلام لا للصلاة لانه نوى قرينة مقصودة
 (ولا يشترط تعيين الحدث والجنابة هو الصحيح) احتراز عما قال ابو بكر الرازي
 فانه يقول يحتاج الى نية التيمم لرفع الحدث والجنابة لان التيمم لهما بصفة واحدة

ينسب لقراءة التمسيد (وان انقطع لاذل) من العشرة وهو عاداتها (لا يحل وطئها حتى تغتسل) او تيمم فلا *
 بشرطه (او يمضي عليها ادنى وقت صلاة كاملة) كلام الكمال يفيد ان الاولى حذف لفظ ادنى وعلى بقائه

فلما راد ادناه الواقع آخر الوقت بقدر الاغتسال واتحرمة لان الصلاة تصير ديناً عليها فظهرت حكماً
(وان كان) الانقطاع (دون عاداتها) * ٣٩ * وفوق الثلاث (لا يحل) وطئها ولا تزوجها (وان اغتسلت)

حتى يمضي عاداتها لان
العود في العادة غالب ولكن
تغتسل وتصلّي وتصوم
احتياطاً وان كان لدون
ثلاث تنوضاً وتصلّي في
آخر الوقت (واقبل الطهرين
خمس عشرة يوماً) اجاعاً
(ولا حد لاكثره) لانها
قد لا تحيض ابداً (الا عند
الاحتياج الى) (نصب العادة
في زمن الاستمرار) بان رأت
ثلاثة ايام حيضاً وستة اوسنتين
طهر اثم استمر بها فحجها كثر
لاجل العدة واختلف فيه
فقدر الميّداني طهرها بستة
اشهر الاساعة تقيصاً
عن اقل مدة الحمل وقدره
الحاكم الشهيد بشهرين
قالوا وعليه الفتوى لانه
ايسر على النساء فتقضى
عدتها بسبعة اشهر (واذا
زاد الدم على العادة التي)
عرفت (فان جاوز العشرة
فانزايد) على العادة (كلمة
استحاضة) لانه لو كان
حيضاً ما جاوز العشرة
(والا) اي وان انقطع
على العشرة اوقبله (فالكل
حيض) لان حكم الاستحاضة
لم يثبت لجعل الكل حيضاً
تبعاً للمعروفه ويصير عاداتها
وهذا اذا كان معها طهر

فلا يميز احدهما عن الآخر الابالنية (وصفته ان يضرب يديه على الصعيد
فيفضهما) اذا كثر الغبار لئلا يصير مثله النفض تحريك الشئ ليسقط ما عليه
من غبار او غيره والمثله ما يمثل به في تبديل خلقتنه (ثم يمسح بهما وجهه ثم
يضرب بهما كذلك ويمسح بكل كف ظاهر الذراع الاخرى وباطنهما مع المرفق)
لقوله عليه السلام التيمم ضربتان ضربته للوجه وضربه للذراعين الى المرفقين
وفي المحيط وكيفيته ان يضرب يديه على الارض ثم يفضهما حتى يتناثر التراب
في مسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فيفضهما ويمسح بباطن اربع اصابع يده
اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كف اليسرى
بباطن يده اليمنى الى الرسغ ويمر بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل
بأيده اليسرى كذلك وهذا الحوط لان فيه احتراز عن استعمال التراب المستعمل بقدر
الامكان فان التراب الذي على يديه يصير مستعمل بالمسح حتى لو ضرب يديه مرة ثم مسح
بهما وجهه وذراعيه لا يجوز ولا يجب مسح باطن الكف لان ضرب بهما على الارض
يفنى عنه وقال صدر الشريعة ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه
فيحتاج الى ضربته ثالثة لتخليها انتهى كذا ذكره في الذخيرة وقال بعض الفضلاء
يلزم من كلامه اشتراط النقع وقد قال بعده او بلا نقع يلزم المنافاة انتهى لكن يمكن
اتوجيه بين كلاميه بحمل الاول على رواية من لم يجوز به بلا نقع والثاني على رواية من
يجوز به بلا نقع فلا يلزم المنافاة ومن لم يتنظن على هذا قل ما قل تدبر ولا يجوز باقل من
ثلاثة اصابع لانه مسح مشروح في طهارة معهودة فصار كمسح الخنثى والرأس
(ويستوى فيه الجنب والمحدث والحائض والنفساء) لما روي ان قوما جاؤا الى النبي
عليه السلام وقالوا اتاقوم نسكن هذه الرمال ولم نجد الماء شهر الوشهرين وفيما
الجنب والحائض والنفساء وقال عليه السلام عليكم بارضكم كذا في العناية وغيرها
وفيه كلام لانه ثبت بهذا الحديث الاستواء في حكم التيمم فانه كما يجوز عن
المحدث يجوز عن الجنابة والحائض والنفساء واما الاستواء في كيفية وان كان
ثابتاً ايضا لكن التعليل المذكور قاصر عنه وبهذاتين قصور ما قيل من حيث
الجواز والكيفية والاكلة (ويجوز) التيمم (قبل) دخول (الوقت) خلافاً
للسافعي لانه طهارة ضرورية فلا يصح قبل الوقت لهدم الضرورة ولنا
ان النصوص الواردة في التيمم لم تفصل بين وقت ووقت فكانت مطلقة والمطلق
يجرى على اطلاقه ما لم يتقيد بقيد معتبر وام يوجد ههنا فصار كالاعمال يبقى
على عمومها ما لم يخصه مخصص معتبر (ويصلّي) اي التيمم (به) اي بالتيمم
الواحد (ماشاء) من فرض ونقل كالوضوء) وعند السافعي تيمم لكل فرض
لانها طهارة ضرورية فلا يصلّي به اكثر من فريضة واحدة ويصلّي ماشاء

صحيح حتى لو كانت عاداتها خمسة من كل شهر مثلاً فرأت ستة كان سادس حيضاً فان طهرت بعد ذلك اربعة
عشر ثم رأت الدم ردت الى عاداتها وكان الزايد استحاضة كما في النهر على السراج (وان كانت) مبتدأة

بأن بلغت مستحاضة (وزاد على العشرة فاعشرة) من أول مدتها (حيض والزائد استحاضة) فتعد بحسبة (و النفاس) لغة ولادة المرأة و شرعا (دم) من الرحم (يعقب * ٤٠ * الولد) او اكثره فلو ولدت

من سرتها فليس نفسا بل ذات جرح ما لم يسلم من الرحم ولولم ترد ما فالصحيح لزوم الغسل وفساد الصوم (و) النفاس (حكمه حكم الحيض) في كل شيء الا في البلوغ والاستبراء والعدة كما في الجواهر وغيرها (و) ويزاد انه (لاحد لاقله) اتفاقا (و) ان (اكثره) ار بعون يوما) عندنا وانه يقطع التسابع في صوم الكفارة ولا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة فهي سبعة (وما تراه الحادل) من الدم (حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الولد) ليس بحيض بل (استحاضة) وان كان نصا بالانسداد في الرحم بالحمل ولهذا كان نفاسا بعد خروج الاكثر (وان زاد) الدم (على اكثره) ولها عادة معروفة فالزائد عليها) اي على عاتقها (استحاضة) (والا) يكن لها عادة (فالزائد) على (الاكثر) اي على الاربعين (فقط استحاضته) كما في الحيض (والعادة تثبت) بمرة (وتنقل) العادة (الى مرات ثانيا في الحيض والنفاس) وهذا (عند ابى

من النواقل مادام في الوقت ولنا قوله تعالى فلم يجدوا ماء فميموا صعيدا وقوله عليه الصلوة والسلام الصعيد وضوء المسلم ما لم يجد الماء فجعله طهارة تمتدة الى وجود الماء فكان في حال عدم الماء كالماء (ويجوز) التيمم للصحيح المقيم (في المصر) عند وجود الماء (خوف فوت صلاة جنازة) وفي الهداية وتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف ان يشتغل بالطهارة ان تقوته الصلاة لانها لا تقضى فيتحقق الحجز وفيه اشارة الى انه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن الامام وهو الصحيح لان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه وقوله وهو الصحيح في الصحة عن ظاهر الرواية لا احتراز عنه كما قيل وقال صاحب الاصلاح وفي ظاهر الرواية انه يجوز للولي ايضا وقال شمس الأئمة هو الصحيح والمص اختار ما قال شمس الأئمة فلماذا لم يقيد بقيد بل اطلقه وقال بعض الفضلاء و يؤيده ماروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال اذا جئتك جنازة وانت على غير طهارة فميم وصل عليها ولم يفصل بين ولي وغيره انتهى وفيه كلام لان قوله اذا فجئتك يدل على ان يكون غير ولي اذا الولي غالبا يعلم الجنازة ويحضر بالطهارة تدبر وفي شرح النقاية اذا صلى بالتيمم فحضرت اخرى فان كان بينهما مائة اتوضأ اعاد التيمم والا فلا وعليه الفتوى وقال محمد وزفر يعيد مطلقا كما في المضمرات (او عيدا ابتداء) اي يجوز التيمم بالاتفاق كذلك اذا خاف فوت صلاة العيد ابتداء لانها تقوت لا الى خلف (وكذا بناء بعد شروعه متوضئا) بعد (سبق حدثه) عند الامام لان الخوف باق لانه يوم زجة فربما اعتراه ما فسد صلاته (خلافا لهما) لعدم خوف الفوت اذا لاحق يصلي بعد فراغ الامام وفي المحيط لو علم انه لو اشتغل بالوضوء لا يفرغ الامام عن صلاته لا يجوز به التيمم (لا) يجوز (خوف فوت) صلاة (جمعة او وقتية) والاصل فيه ان كل ما يفوت لا الى خلف جاز اذاؤه بالتيمم مع وجود الماء وكل ما يفوت الى خلف لم يجوز والجمعة تقوت الى بدل وهو الظهر والوقتية كذلك (ولا ينقضه ردة) اي لا ينقض التيمم ردة التيمم لان التيمم حصل حال الاسلام فيصح واعتراض الكفر عليه لا ينافيه كالماء وضوء لان الردة تبطل ثواب العمل ولا تؤثر في زوال الحدث خلافا لفران الردة تبطل العبادات بالنص والتيمم عبادة واعتراض بان التيمم لا يكون عبادة الابانية وهي ليست بشرط عندنا واجيب بان هذا القول منه في تيممينة او نقول في رواية اخرى عنه انه اشترط النية في التيمم (بل) ينقضه (ناقص الوضوء) لانه خلف الوضوء فيكون اضعف منه كذا في شروح الهداية وفيه كلام وهو ان كون البدية بين التيمم والوضوء قول محمد لا قول لهما والاولى ان يقال لان البدية ثابتة اما بينه وبين الوضوء او بين الماء والتراب وعلى

يوسف وبه يفتي) كما في الخلاصة والكافي (وعندهما لا بد من العودة) ثانيا كذلك (انتدبرين) (ونفاس الترددين) هما ولدان ايس بانهم خمسة اشهر (من اولد الاول خلافا لمحمد والنفاس البدن من الاخير)

اجباجا وتغتسل منه في الاصح (والسقط) مثلث السين اي المسقوط (ان ظهر بعض خلقه) كاصبع وظفر وشعر
(فهو ولد) حكيم (تصير به نفساء) وتصير * ٤١ * به (والامة ام ولد) ان ادعاه المولى (و) يقع به (الطلاق
(المعلق بالولد) كقوله

التقديرين ما ينقض الوضوء ينقضه بالضيق الاول كذا قال المحشي المعروف
بمعقوب باشا والضمير في ينقضه راجع الى التيمم الذي بلا اعتبار قيد لان
عدم القيد معتبر فيه وبهذا لا يرد اعتراض الفاضل المعروف بقاضى زاده على
صدر الشريعة بان الضمير ان كان يرجع الى مطلق التيمم لا يستقيم معنى قوله
وينقضه ناقض الوضوء لان ناقض الوضوء لا يرفع الظهارة عن الجنابة
والحيض والنفس وان اراد رجوع بعض التيمم دون مطلقه يستقيم عطف
قوله وقدرته على ماء كاف لطهره على ناقض الوضوء فان القدرة تنقض
مطلق التيمم تدبر (والقدرة على ماء كاف) لانه ان لم يكف فوجوده كعدمه
(اطهارته وعلى استعماله) لانه اذا قدر عليه ولكن لم يقدر على استعماله
فوجوده كعدمه وفي الهداية وينقضه رؤية الماء اذا قدر على استعماله
لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب انتهى واعلم
ان اسناد النقض الى رؤية الماء اسناد مجازي لان رؤية الماء عند القدرة على
استعماله شرط عمل الحدث السابق عمله عندها والناقض حقيقة هو الحدث
السابق بخروج النجس كذا في شروح الهداية وقال المحشي المعروف بمعقوب
باشا وفيه كلام وهو ان هذا لا يناسب قول ابى حنيفة وابى يوسف لان التيمم عندهما
ليس بطهارة ضرورية ولا خلف عن الوضوء بل هو احد نوعي الطهارة
فكيف يصح ان يقل عمل الحدث السابق عمله عند القدرة ولو كان كذلك لم
يكن فرق بينه وبين طهارة المستحاضة ولم يجز اداء فرضين تيمم واحد لانها
طهارة ضرورية ح بل يناسب قول الشافعي وقول محمد ان كل معه وان معها
فلا يناسب ايضا انتهى وقال صاحب الفرائد ان كلام المحشي ساقط لان التيمم
وان لم يكن خلفا عن الوضوء عندهما الا ان التراب خلف عن الماء انتهى لكن كلام
المحشي واراد على تعليمهم في تفسير قوله وينقضه ناقض الوضوء بكونه خلفا للوضوء
تدبر ثم قال المحشي والاولى ان يقال لما كان عدم القدرة على الماء شمرطالمشروعية
التيمم وحصول الطهارة فعند وجوده لم يبق مشروعا فاتفق لان انتفاء الشرط
يستلزم انتفاء المشروط والمراد بالنقض انتفاؤه انتهى واعترض صاحب الفرائد
ايضا فتمال ليس هذا بسديد لانه لا معنى لقوله والمراد بالنقض انتفاؤه لان النقض
متعد والانتفاء لازم فاني يكون المراد بالاول هو الثاني ولو قال المراد بالنقض نفيه
لمكانه معنى في الجملة وكذا اوقال والمراد بالانتفاء هو الانتفاء على انه لو كان المراد
بالنقض الانتفاء يكون معنى الكلام وتنتفي قدرته الى آخره ولا معنى له انتهى لكن
هذا القائل لا يحوم حول كلام المحشي فتمال ما قال ومراده بقوله والمراد بالنقض
انتفاؤه بيان ما يكون حاصلا بالمعنى لا ان يكون النقض بمعنى الانتفاء فليست مل

(فقط) لزوال الحاجة (وقال زفر بدخوله * ٦ * ل * فقط وقال ابو يوسف بايهما كان) وثمرة فمين
توضأ قبل طلوع النجرا وبعده (فالتوضأ) قبل الطلوع في (وقت النجس) فيصلي به بعد الطلوع (فساد طهارته بالخر وح

(الاعتذار فقط) لعدم الدخول (والموضوع يصلي به الى آخر وقت) (الظاهر) لعدم الخروج (خلافه)
اي لغير وجود الدخول (و) خلافاً (لابن يوسف) لوجود احده ^{٢٢} (والمعذور) تعريفة (من لا يمتنع)

عليه وقت صلاة) المراد
بها الفرض اذا المطلق بتأول
الكامل (الا والعذر)
للخصوص المذكورة (الذي
ابتلى به يوجد فيه) هذا
شرط البتاء فيكون فيه
وجود العذر في جزء
من الوقت ولو مرة واما
شرط الابتداء فاستيعاب
العذر تمام وقت الصلاة
ولو حكما بان لا يجد في وقت
المفروض زمانا يتوضأ
ويصلي فيه خاليا عن العذر
اذ لا تقطع السير ملحق
بالعدم واما شرط الزوال
فاستيعاب الانقطاع حقيقة كما
حققه متلا خسرو ^{٢٣} وتذنب
التأنيط طهارة المعذور
في الوقت اذا لم يطأ عليه
حدث اخر اما اذا طأ فلا
كأن وتوضأ حدث آخر وعذره
منقطع ثم سأل وان سأل
على ثوبه فوق درهم جاز
ان لا يغسله ان كان او غسله
تجس قبل الفراغ منها
والا فلا يفتن ويجب رد عذره
او تقيده بقدر قدرته و برده
لا يبقى صاحب عذر بخلاف
الحائض ولا يصلي من به
انقلاط ريح خلفه من به سلس
بول لان معه حدث ونجاسة
^{٢٤} باب الانحاس

(وله حديث) القدرة على ماء كاف (وهو) والحل ان التيمم (في الصلاة)
بطلت صلاته مطلقا (لانه قادر حقيقة فتبطل ولا تبقى لها حرمة لقوات شرطها
وهو الطهارة خلافا للشافعي لان حرمة الصلاة مانعة عن البطلان فكان
عاجزا حكما (لان حصلت) القدرة (بعده) اي بعد الصلاة فانها لا تبطل
اتفاقا لحصول المقي بالخلف (ولو نسيه المسافر في رحله) سواء وضعه بنفسه
او غيره بامر او علمه قيد المسافر مبنى على الغالب والمعتبر عدم كونه في العمران
وانا قيد بالنسيان لانه لوطن ان الماء في قيم ثم تبين انه لم يقن اعاد الصلاة بالاتفاق
وقيد بنى رحله لانه لو كان الماء في انا على ظهره فنيبه يعيد اتفاقا لانه مما لا ينسى
عانة (وصلى بالتيمم لا يعيد) عند الطرفين (وقال ابو يوسف يعيد) وهو قول
الشافعي لانه واجد للماء حقيقة لان الماء في رحله ورحل المسافر لا يخ عن الماء
عادة فكان مقصرا فصار كما اذا كان في رحله ثوب فنيبه وصلى عريانا ولهما
انه لا قدرة بدون العلم وهو المراد بالوجود وماء الرجل معد للشرب للاستعمال
ومسئلة الثوب على الاختلاف ولو كانت على الاتفاق فانه في ان فرض السترات
لا الى خلف وفرض الوضوء هنا فالت الى خلف (ومستحب لراحي الماء تأخير
الصلاة الى آخر الوقت) في ظاهر الرواية ليقع الاداء باكل الطهارتين لكن
لا يبالغ في التأخير لئلا تقع الصلاة في وقت الكراهة وعن الشيخين في غير رواية
الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كما تحقق وجد الظاهر ان الاجز
ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيمين مثله وفيه اشارة الى انه بدون الرجاء
لا يؤخر هذا هو الصحيح كما في المحط (ويجب ضيقه) بان يضرب يمينه ويساره
وامامه ووراءه (ان خزن قربه قدر غداوة) وهي رمية سهم وقدر ثلثة ذراع
الى اربعة امانه ولا يبلغ الميل لئلا يتضع عن رفقته (والا) اي وان لم يضن (فلا)
يجب طلبه لان عدم ثابت حقيقة لقوات الدليل اندال على الوجود من حيث
الظاهر (ويجب شراء الماء ان كان له ثمنه) لتحقق القدرة (ويباع ثمن
الميل) ان كان ثمن المثل فاضلا عن حاجته (والا) اي وان لم يكن له ثمن او كان
لكن لا يباع ثمن المثل (فلا) يجب عليه شراؤه وفي النوادر ان ثمن ما يكفي
لوضوء ان كان درهما فابي البائع ان يعطيه الا بدرهم ونصفه فعليه ان يشتريه
لانه ثمن يسير وان ابي ان يعطيه الا بدرهمين لا يجب شراؤه لانه ثمن فاحش
كذا روى عن الامام فعلى هذا كان ينبغي للمص ان يقول ويبيع ثمن المثل
او يغني يسير كما في الحائية ويعتبر قيمته في اقرب الموضع من المواضع الذي يعز
فيه الماء (وان كان مع رفيقه ماء طلبه) منه قبل ان يقيم لعدم المانع غالبا (وان
منعه يقيم) لتحقق العجز واذا صلى بعد التيمم ثم اعطاه يتقض تيممه الآن ولا يلزم

جمع نجس بفتحين وهو لغة يع الحائض والحائض وعرفا يختص بالتأول (يطهر بدن المصلي) قيد ^{٢٥} عليه
اتفاق (وثوبه) وبكائه (من التجسس الحقيقي) وهو عين مستندرة شرعا (بالماء) ولو مستعملا (وبكل ما يباع

ظاهر قزيل) التجاسة يتعصر بالعصر (كلحل وماء الوارد) حتى الريق وتظهر اصبع وتدى بلخس ثلاثا (لا اندهن) ونحوه لانه يس بمن زيل ٢٣ * وما قيل ان اللبن وبول ما يوك كل مزيل فخلاص المختار

(وعند محمد) وزفر والثلثة
(لا يظهر الا بلقاء) كالخمية
(واخف ان نجس بنجس
له جرم) اى جثة ولو عرصة
بالتصاق تراب به يفيق
ويطهر (بالدلك المبالغ)
بحيث يذهب الاثر (ان جف
خلافا لمحمد) وزفر واثلاثة
فانه لا يظهر الا بالغسل
قياسا على الثوب (وكذا
ان لم يجف عند ابى يوسف
وبه يفتى وان نجس) الخف
(بمايع) قبول (فلا بد من
الغسل) اتفاقا (والمنى نجس)
لامره عليه الصلاة والسلام
بغسله رطبا (ويطهر ان
يس) منى رجل وامرأة او
دابة غليظا كان او رقيقا
لمرض بالرجل في بدن او
نوب غسيل او جديد او
مبطن على الظاهر (بالتفرك)
ان كان رأس الحشفة طاهرا
وما في البحر من ان طاهر
التون الاطلاق فيطهر
وان لم يكن رأسها طاهرا
رده في النهر (والا) يكن
يابس ولا رأسها طاهرا
(يغسل) وجوبا ثم هل
يعود نجسا اذا ابتل بعد
التفرك المتعدلا وكذا كل
ما حكم بطهارة بغير الماء
كالحرق رناه في الخزان بعد

عليه اعادة ما قد صلى (وان تيمم قبل الطلأ اجزأه) عند الامام لانه لا يلزمه
الطوب من ملئ الغير وقال لا يجوز لانه مبدول عادة كذا في الهداية لكن
فيه كلام لانه ان اريد بقوله ان الماء مبدول في الملوأ فلازم ذلك لان الماء
في الملوأ من اعز الاشياء فلم يكن مبدولا عادة وان اريد انه مبدول في العمرات
فانتمريب غير تام لان الكلام في الملوأ تدبر (واجنب في المصر) اى تيمم
الجنب في المصر (لخوف البرد جاز) عند الامام لان العجز ثابت حقيقة فلا بد
من اعتباره ثم ان رخصة التيمم بسبب البرد ثابتة للمحدث ايضا على ما ذكره
السرخسي وعلى ما ذكره الحلواني فلا رخصة له وفي الحقايق الصحيح ما قاله
الحلواني (خلافا لهما) في المستئين (ولا يجمع بين الوضوء والتيمم) لانه فيه
من الجمع بين الاصل والخلف بخلاف الجمع بين التيمم وسور الحمار لان الغرض
يتأدى باحدهما لانهما يجمعان بينهما لما كان الشك (فان كان اكثر الاعضاء) اى اكثر
اعضاء الوضوء (جريحا) في الحدث الاصغر او اكثر جمع بدنه في الحدث الاكبر
(تيمم) ولا يجوز ان يغسل الصحيح ويمسح الجريح (والا) اى وان لم يكن
اكثر الاعضاء جريحا بل مساويا او اكثر الاعضاء صحيح (غسل الصحيح
ومسح الجريح) ان لم يضره والا فعلى الخرقه ولا يجوز التيمم لان الاكثر حكم الكل

باب المسح على الخنثى

لمس فرغ عن التيمم الذي هو خلف عن جميع الوضوء سرح في بيان المسح الذي
هو خاف عن بعضه وهو غسل الرجلين ووجه مناسبة هذا الباب ككون كل
منهما مسحاً ورخصة موقفة ووجه تأخيره عنه انه بدل ناقص وهو يدل تام (يجوز
بالسنة) ولم يقل ثبت تبنيها على ان ثبوته على وجه الجواز لا على وجه الوجوب
وما قاله الاقناني ان الثابت بالسنة مقداره ليس بسديد لان السنة تسهل القول
والفعل وقد ورد في باب المسح حكاية فعله كرواية مغيرة بن شعبه رضي الله تعالى
عنه انه قال توضأ رسول الله عليه الصلوة والسلام في سفر وكنت اصب الماء عليه
وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فاخرج يديه من تحت ذيله ومسح خفيه
فقلت نسيت غسل التمدن فقال بهذا امرني ربي وروى الجماعة عن حديث
جرير رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت رسول الله عليه السلام بال وتوضأ ومسح
على خفيه قال ابراهيم النخعي كان يجنبني هذا لان اسلام جرير كان بعد
زول المائدة لكن يمكن الجواب بان كان رؤيته قبل الاسلام واخبره بعد الاسلام
ورواية قوله كرواية صفوان بن عسال رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله
عليه السلام يأمرنا اذا كنا في سفر او مسافرين ان لا ننزع خفافنا ثلثة ايام
ولما ليها الاعن جنباً والاخبار في جواز المسح كثيرة روى عن الامام انه قال

ان انهيض المظهرات الى نيف وثلاثين (واسيف ونحوه) فهو صليق لانه كعضو وزجاج وآنية مدهونة
يظهر (بالمسح) بتراب او غيره (مطبق) رطبا كان او يابس له جرم اولاً لكن بشرط زوال الانزاع (والارض)

تطهر (بالجفاف) ولا يشترط اليبس (وذهب الأثر) أي اللون والريح (للمصلاة) عليها (لا للتميم) بها لأن
المشروط لها الطهارة وله الطهورة (وكذا) أي الأرض ﴿٤٤﴾ (الأجر المفروش والخص) من التصب

(المنسوب) على السطوح
(والشجر والكلاء غير
المقطوع) لاخذ هذه
الاشياء حكمها بالاتصال بها
وكذا كل ما كان ثابتا فيها
(هو الخمار والمنفصل)
من الأجر والخص
(والمقطوع) من الشجر
والكلاء (لا بد من غسله)
واما الحجر فان تشرب
النجاسة كحجر الرخاء
فكأنه أرض ولا يغسل
وهو القياس في كل متنجس
(وطهارة) المتنجس بالنجس
(المرئي بزوال عينه)
واثره ولو بجرة في الأصح
(ويعني أثر شق زواله)
ولا يكف في إزالته إلى
صابون أو نحوه والاولى
غسل بأصبع أو خضب
بنجس إلى ان يصفو الماء
قاله المصنف (وغير
المرئي بالغسل ثلاثا أو سبعا)
دفعاً للوسوسة (والعصر
كل مرة) مباحاً في المأكلة
يقدر قوته ولو لم يبلغ لزمه
هل يطهر الاظهر نعم قالوا
والفتوى على اعتبار غلبة
ظن الغاسل من غير تقدير
بعدد ما لم يكن موسوساً
فيقدر بالثلاث قال ابن الكمال
لان غلبة الظن يحصل باغلبها
حتى لو جرى الماء على ثوب

ما قلت بالسمح حتى جاءني مثل ضوء النهار وهي مشهورة قريبة من المتواتر
حتى قال الكرختي من انكر المسح على الخنثين يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف
يجوز نسخ النكاح بخبر المسح لشهرته والظاهر انه اراد الزيادة لانها نسخ
من وجهه وأشار الى بقوله بالسنة الى ان نص الكتاب ساكت عنه رد اعلى من زعم
ان قراءة الجر في ارجلكم تدل عليه لان قوله تعالى الى الكعبين يدفعه لانه نص
في الغاية ومسح الخف غير مغيا هذا بحث طويل فليطلب من شروح الهداية
وغيرها (من كل حدث موجب الوضوء وجب عليه الغسل) لحديث
صفوان بن عسال على مارويته آتفا ولان الجنابة لا يتكر رعادة فلا حرج
في النزاع بخلاف الحدث لانه يتكرر وقال شمس الأئمة الجنابة الزمته غسل
جميع البدن ومع الخف لا يأتى ذلك بخلاف الحدث الاصغر فانه اوجب غسل
اعضائه يمكن ان يجمع بينه وبين مسح الخف انتهى قال الفاضل قاضى زاده
فيه بحث لانه ان اراد انه يمكن الجمع بين مسح الخف وبين غسل اعضاء الوضوء
غسلاً حقيقياً فهو ممنوع كيف ومن اعضاء الوضوء الرجلان فلا يتحقق
غسلهما غسلاً حقيقياً الا باسالة الماء عليهما لا بمجرد المسح على الخنثين الملبوسين
عليهما وان اراد انه يمكن الجمع بين مسح الخف وبين غسل اعضاء الوضوء
غسلاً حقيقياً او حكماً ومسح الخف غسل حكماً وان لم يكن غسلاً حقيقياً فهو
مسح لكن يأتى الجمع بين المسح على الخف وبين غسل جميع البدن بهذا المعنى
في صورة الجنابة ايضا فلا يتم الفرق المذكور انتهى لكن هذا ليس بوارد لان
اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفاً اما حقيقة فظ واما عرفاً فلانها لا تغسل
بمرة واحدة وبهذا يمكن ان يجمع بينه وبين مسح الخف ولا كذلك الغسل
فان جميع الاعضاء متحد فلا يمكن الجمع تدبر ولو قال المصنف دون المغتسل لكان
احسن لان كلامه يشعر بجواز مسح مغتسل الجمعة ونحوه وينبغي ان لا يجوز
على ما في البسوط وهذه المسئلة تشمل على صورتين الاولى من لبس خفيه وهو
على وضوء ثم اجنب في هذا المسح ينزع خفيه ويغسل رجله اذا توضأ وليس
له ان يمسح عليهما والثانية من توضأ ولبس خفيه ثم اجنب فليس له ان يربط
خفيه بحيث لا يدخل الماء فيهما ويغسل سائر جسده ويمسح خفيه ومن اقتصر
على احدهما فكان مقصراً (ان كانا ملبوسين على طهر تام عند الحدث)
فلو توضأ وضوء غير مرتب فغسل الرجلين ولبس الخنثين ثم غسل باقي الاعضاء
ثم احدث او توضأ وضوءاً مرتباً فغسل رجله اليمنى وادخلها الخف ثم غسل
رجله اليسرى وادخلها الخف ثم احدث بلبس طهارة تامة في الصورة الاولى
وقت لبس الخنثين وفي الصورة الثانية وقت لبس اليمنى لكنهما ملبوسان على

نجس وغلب على ظنه انه قد طهر جازوا ان لم يكن مد وهذا (ان امكن) لقصر (والا) يمكن كالخشب ﴿٤٥﴾ طهارة
يطهر بالتجفيف كل مرة حتى يتفقد القاطر) لا الجفاف الحقيقي وهذا اذا كان يشرب النجاسة ولا يقطر يطهر بالغسل

فقط بشرط ذهاب الاثر كما في الحيط وهذا كله اذا غسل في اجانة اما لو غسست نجاسة بساتا كان او ثوبا
او ازار حرام في الجارية حتى جرى عليه * ٤٥ * الماء او غسل في الغدير او صب عليه ماء كثير طهر في المختار

كما حررناه في خزائن الاسرار
(وقال محمد بعدم طهارة

غير المنعصر ابدا)

وبقولهما يفتى فيطهر

ابن ودبس وعسل يغلى

ثلاثا ولم يطبخ بخمر يغلى

ويبرد ثلاثا وكذا الدجاجة

الملقاة حاة الغليان للتف

قبل شقها كما افاده الكمال

(ويطهر بسات نجس

بجري الماء عليه) اما (يوما

اوليلة) هذا التقدير لقطع

الوسوسة في المحيط يكفيه

اجراء الماء عليه الى ان يتوهم

زوالها لان اجراء الماء

يقوم مقام العصر قاله

الشمي وقواه في البحر وقال

ابن الكمال وفي الخانية

استغنى بمطلق الجري

(و) يطهر (نحو الروث

والعذرة بالحرق حتى يصير

رمادا) لان الاعيان النجسة

تطهر بالاستحالة (عند

محمد وهو المختار) للتوى

تيسيرا والالزمت نجاسة

الخبر في سائر الامصار

(خلافا لابن يوسف وكذا

يطهر حار) او كلب او

خنزير (وقع في الملحمة فصار

ملحا) لاستهلاكه بالاستحالة

كالخمر اذا تخلل وكذا

يطهر زيت نجس بجعله

طهارة كاملة وقت الحدث وفيه لشارة الى ان اتمام وقت اللبس ليس بشرط
خلافا للشافعي وقال صاحب الاصلاح في مكان على طهر على وضوء تام
وعلى بقوله ثلاثا يشمل التيمم ولا عبرة له في هذا الباب وقال الفاضل قاضي زاده
ليس هذا بشيء لان التيمم يخرج بغيره تام فانه ليس بطهر تام بل طهر ناقص
وقد صرح بخروج التيمم بقيد تام وفي التبيين فلاضير في ان يشمل الطهر التيمم
لانه يخرج بقيد التيمم انتهى وفيه بحث لان معنى كون الشيء تاما ان لا يكون في ذاته
نقصان وليس في ذات التيمم نقصان اذا وجد على ما اعتبره الشارع في حقيقة
وما هيته فيصدق عليه انه طهر تام تأمل وبهذا تبين فساد ما قيل ان قيد
تام احتراز عن الوضوء الناقص كوضوء اصحاب الاعذار والوضوء بغيره التيمم
لانه ليس فيهما نقصان في الاصل ايضا بل احتزبه عن وضوء غير مسغ بان
بقي من اعضائه امة لم يصيبها الماء فانه لو احدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح
تأمل (يوما اوليلة للمقيم وثلاثة ايام ولياليها للمسافر من وقت الحدث) لقوله عليه
السلام مسح المقيم يوما اوليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها وانما كان ابتداء
المدة من حين الحدث بعد اللبس لا حين اللبس ولا المسح لان الخف انما يعمل
عنه عند الحدث وهو المنع عن حلوله بالتقدم فيعتبر مدته منه وهذا مذهب
الامة وقال مالك المقيم لا مسح والمسافر مسح مؤبدا في رواية عنه وفي الاخرى
المقيم كالسافر في مسح مؤبدا والمراد بالفرض ههنا ما يفوت الجواز بفوته
ولا يجبر بجابر وهو الفرض عملا لا علما ولا يكفر جاحده (وفرضه) اي المسح
(قدر ثلث اصابع من اليد) من كل رجل على حدة حتى لو مسح على
احدى رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اربع اصابع لم يجز ولو مسح
باصبع واحدة ثلث مرات بمياه جديدة على كل رجل جاز وكذا لو اصاب
موضع المسح ماء المطر قدر ثلث اصابع فمسحه جاز وكذا لو مشى في الخشيش
فابتل ظاهر خفيه ولو بالطل وهو الصحيح (على الاعلى) لاعلى اسفله وعقبه
وساقه لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لو كان الدين بملأى لكان
اسفل الخف اولى بال مسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله عليه السلام مسح
على ظاهر خفيه دون باطنهما (وستة) ان يبدأ من اصابع الرجل ويند الى
الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة) قال صدر الشريعة فان مسح
رسول الله عليه السلام كان خطوطا فعلم انه بالاصابع دون الكف وما زاد
على مقدار ثلث اصابع اليد انما هو بماء مستعمل فلا اعتبار له فبقى ثلث اصابع
وقال بعض الفضلاء فيه بحث من وجهين اما اولاهما فلان فرض المسح قدر
ثلث اصابع اليد من كل رجل وستة مدها الى الساق فلو كان مستعملا لم

صا بونا كطين نجس فجعل منه كوزا وقدر بعد جعله في النار وهذا اذا لم يظهر فيه اثر النجاسة بعد الطبخ قاله
المصنف (وعن قدر اندرهم مساخته كعرض) مقعر (الكف) وهو داخل المتاصل في النجس (الرقيق) وعن

قدرة (وزنا بقدر منقال) وزنه عشرون قيراطا (في الكيف من نجس مغاظ كادهم) المسفوح (والبول)
من حيوان لا يוכל الانسان (وومن صغير لم يأكل) البول ٤٦ الخناش ونحوه وخره طهره تذر

الاحتراز عنه (وكل ما
يخرج من بدن آدمي موجبا
للتطهير) بخلاف مخاط
و بزاق ودمع وعرق
وقيل الاعرق مد من
الخبر حتى ينقض به
الوضوء على ما جزم به في
التنوير وسند كرم فيه
(والخبر) وهل باقي الاشربة
كذلك قبل نعم قال في البحر
ويبغى ترجيحه (وخره)
الطير لا يزرق في الهوى
كالطاووس والدراج
والاوزو (الدجاج ونحوه)
كالبط الاهلي واما ما يذرق
فيه فان ما كولا فطاهر
والا فخنق (وبول الحمار)
نص عليه ثلاثه مخالفة
غيره كخالفة عرقه وسوره
(وبول) (الهرة والفارة)
وخره هما يفسد الماء والثوب
في اظهر الروايات كافي
الحنية وقيل بول الفارة
عفو وعليه الفتوى كافي
التاخر خالية وفي الاشباه
بول السنور في غير اواني
الماء عفو وعليه الفتوى
واعتمد في التنوير ان خرقه
الفارة لا يفسد الدهن
والماء والحنطة الا اذا ظهر
طعمه او لونه (وكذا الروب
والخثي) بكسر فسكون

كون السنب المستعمل الذي هو غير طهور بالاتفاق واما ثانيا فلما ذكر ان الماء لا يكون
مستعملا ما لم ينفصل عن العضو وفي هذه الصورة لم ينفصل فكيف يكون
مستعملا انتهى لكن يمكن ان يجاب عن الاول بان الماء يأخذ حكم الاستعمال لاقامة
الفرض للاقامة السنة فيجوز بناء كلام صدر الشريعة على ذلك وعن الثاني بان الماء
مستعمل بمجرد الاصابة في المسح واما عدم استعماله ما لم ينفصل عن العضو
فهو يجري في الغسل دون المسح فليأمل (ويمنعه الخرق الكبير) الا ان يكون
فوقه خف آخر فيجوز المسح عليه (وهو ما يبدو منه قدر ثلاث اصابع
الرجل) لانها الاصل في القدم وللاكثر حكم الكل (اصغرها) للاحتياط
هذا اذا كان خرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب اما اذا كان
مقابلا لها فاعتبر ظهور ثلاث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرق لان كل اصبع
اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثره وفي هذه
المسئلة اربعة اقوال شمول المنع للقليل والكثير وهو مذهب زفر والشافعي
وشمول الجواز فيهما وهو مذهب سفيان الثوري وقدر روى عن مالك والفصل
بينهما وهو مذهب عامة علماء القول بغسل ما ظهر من القدم ومسح
ما لم يظهر وهو قول الاوزاعي وجه الاول القياس لان الكثير لما كان مانعا كان
اليسير كذلك كالحديث ووجه الثاني ان الخف يمنع سرية الحدث الى التدم
فادام ينطلق عليه اسم الخف جاز المسح عليه ووجه الثالث وهو الاستحسان
ان الخفاف لا يحمي عن الخرق اقليل عانة فان الخف وان كان جديدا فان آثار
الدر وزوال الشافعي خرق فيه واذا يدخله التراب فلحقهم الخرج في النزاع
فجعل عفوا ويخلوا عن الكثير فلا خرج فيه ووجه الرابع ان المكشوف يسرى
اليه الحدث دون المستور فيغسل المكشوف دون المستور كما قال ابن كمال الوزير
(وتجمع) الخروق (في خف) حتى لو بلغ مجموعها قدر ثلاث اصابع منع
لانه يمنع السرية (لا في خزين) حتى لو بلغ مجموع ما فيهما مقدار ثلاث
اصابع لا يمنع لانها المنع عن السفر والخرق المتبر ما يدخل فيه مسئلة ومادونها
كان عدم (بخلاف النجاسة) المتفرقة في خفيه او ثوبه او بدنه او مكانه او في
المجموع (والانكشاف) اي انكشاف العورة المتفرقة كانكشاف شيء من صدر
المرأة وشيء من ظهرها وشيء من فخذه وشيء من ساقها حيث يجمع بمنع
جواز الصلاة لان المنع في العورة انكشاف قدر المنع وفي النجاسة هو كونها
حاملة بذلك انقدر المنع وقد وجد فيهما (ويقتضه) اي المسح (ناقض
الوضوء) لانه بعضه (ونزع الخف) سرية الحدث السابق الى التدم
واسناد النقض الى نزع الخف مجاز وكذا في مضي المدة وفي توحيد الخف

جمعه اخنا والروث (خلا فيهما) فبهما فنجسهما سوى خثي القيل مخالفة قول مالك بظهورتهما في اشارة
وفي الشر نبلاية ان قولهما هو الاظهر وان محمد اطهرها اخير البنوي (و) عني (مادون ربع) جميع (الثوب)

صغيرا كان او كبيرا هو المختار قاله المصنف وحكم البدن كالثوب (من مخفف كبول الفرس وما يؤكل لحمه) لم يكتف به عن ذكر الفرس * ٤٧ * للاختلاف في كراهة اكلها (وخرء طير) من السباع او غيرها

اشارة الى ان نزع احدهما كاف في بطلان المسح فيجب نزع الآخر اذا لايجمع الغسل والمسح في وظيفة واحدة (ومضى المدة) بالاحاديث التي دلت على التوقيت ويتضد ايضا دخول الماء احدخفيه لصيورتها مغسولة (ان لم يخف تنف رجله من البرد) يعني اذا مضت مدة المسح وهو مسافر فخفف ذهاب رجله من البرد او نزع لم يجب عليه ان نزع ومسح دائما من غير توقيت لانه يلحقه الحرج بالنزع وهو مدفوع فصار كالجيرة وفي الخلاصة اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته او قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين يديه ولا حظ للرجلين من التيمم انتهى لكن يلزم على هذا اداء الصلاة بوضوء غير تام سراية الحدث الى التقدين اذا انقضت مدته ولا يجوز اداء الصلاة به ولا بد من التيمم اذا لم يجد الماء لانه بدل الوضوء وقال تزييلي والاشبه الفساد (فلو نزع او مضت المدة) الخال (هو موضئ غسل رجله فقط) سراية الحدث السابق اليهما والازم غسل سائر اعضاء الوضوء لانه لا معنى لغسل المغسول والموااة ليست بشرط عندنا خلافا للشافعي (وخروج اكثر الدم الى ساق الخف نزع) لان الساق ليست بمحل المسح فخرج اكثر القدم الى الساق ناقض لان لاكثر حكم الكل هذا قول الحسن والروى عن ابى يوسف وهو الصحيح وفي شرح الطحاوى روى عن الامام اذا خرج اكثر العقب من الخف انتقض مسحه وعن محمد اذا بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه جاز والا فلا وهذا فيما اذا قصد ان نزع ثم بداله فترك اما اذا كان زوال العقب لسعة الخف فلا ينتقض المسح وقال بعض المشايخ ان امكن المشي به لا ينتقض والا ينتقض (ولو مسح مقيم فسا قبل يوم وليلة يتم مدة المسافر) اي يحول الاولى الى الثانية حيث يكون المجموع ثلثة ايام وليليها لاطلاق الخبر بخلاف ما اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد سرى الى القدم (ولو مسح مسافر فاقام تمام يوم وليلة نزع) لانه صار مقيما فلا يسمح اكثر منها (والا) اي وان لم يقم الا قبل يوم وليلة (تممها) اي مدة الاقامة (والعذر ان لبس على الانقطاع) اي انقطاع عذره وقت الوضوء واللبس (فكالحج) يسمح الى تمام مدته سواء كان في الوقت او بعد خروجه بالاتفاق (والا) اي وان لم يلبس على انقطاع بل لبس حال كون النذر موجودا (مسح في الوقت) الى تمام الوقت (لا بعد خروجه) لبطلان طهارته بخروج الوقت وقال زفر يسمح خارج الوقت الى تمام مدة المسح (ويجوز المسح على الجرموق) يضم الجيم والميم ما يلبس (فوق الخف ليدخل الحدث) واما اذا حدث بعد لبس الخفين ومسح عليهما ثم لبس الجرموقين بعد ذلك لا يجوز لان حكم المسح قد استمر على الخف وكذا لو احدث بعد لبس الخف ثم لبس الجرموق قبل ان يمسح (في رطب نجس فظهرت فيه رطوبته ان كان بحيث لو عصر قطر نجس) لاتصال النجاسة به (والا فلا) نجس لعدمه في الاصح وهذا اذا كان رطبا بالماء اما لو لم يظهر فيه النجاسة فنجس كما

لو ظهر لون او ربح قاله المصنف (كما) لا يجس (لو وضع) ثوبا (رطبا على ما طين بطين نجس جاف)
لان بالجفاف تجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ٤٨٠ ما اذا كان الطين رطبا (ولو نجس

طرف ثوبه فتسبه وغسل
طرفا) آخر بحر او (بلا
تحر) لموضع النجاسة
(حكم بطهارته) على
المختار (كمنطقة) ونحوها
(بآلت عليها حر) خصها
بالذكر لتغليظ بوالها اتفاقا
(تدوسها فغسل بعضها
او ذهب) باكل او بيع
او هبة او قسمة (طهر
كلها) لاحتمال ان المغسول
في المسئتين او الذاهب
هو النجس فلا يقضى ببقاء
النجاسة بالشك (وانقحة)
بكسر الهمزة وقح الفاء
وقد تكسر (الميتة) ولو
ما يعة (ولينها طاهر)
كالذكاة (خلافا لهما)
لنجسهما بنجاسة المحل قلنا
نجاسته لا تؤثر في حال الحياة
اذا لبث الخارج من بين فرث
ودم طاهر فكذا بعد البوة
(تمه) مرادة كل حيوان
كبولة وجرحه كزبله ما لم ينم
والفسا ويقص الحية طاهر
وجاء الادعى وقشره ان كان
كبير اقدر الظفر يفسد
الماء بخلاف الظفر اللحم اذا
انتن يحرم اكله بخلاف نحو
سمن ولبن وبعرة الشاة حال
الحلب فرمى فوراً حل ولو
بآلت لا الا عند محمد عصر

على الخف لا يمسح عليه ايضا وفي المحيط ولو كان الجرموق من كرباس او نحوه
يجوز الا ان يكون رقيقا يصل البلل الى ما تحته ولو كان من اديم او نحوه جاز
المسح عليهما سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين وان لبسهما قبل الحدث
ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين وان نزع
احد الجرموقين فعليه ان يعيد المسح على الجرموق الاخر وعن ابي يوسف
انه يخلع الجرموق الاخر ويمسح الخفين ولو مسح على خف ذي طحين ثم نزع
احد طاقيه او مسح على خفيه فقشر جلد ظاهرهما او كان الخفين مشعرا
فمسح على ظاهر الشعر ثم حلق الشعر لا يلزم المسح على ما تحته لان المسح
متصل بما تحته فصار المسح عليه مسحا على ما تحته وقال الشافعي في قول
ومالك في احدي الروايتين عنه لا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل
عن الرجل ولو جوز للمسح على الجرموق يصير بدلا عن الخف والبدل لا يكون
له بدل في الشرع وتمازى في البسوط عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت
رسول الله عليه الصلاة والسلام مسح على الجرموق ثم انه لبس بيده الخف بدل
عن الرجل كانه ليس عليهما الا الجرموق وفي الكافي ان خلافا للشافعي في الخف
الصالح للمسح واما اذا كان غر صالحا للمسح يجوز المسح على الجرموق الذي
فوقه اتفاقا ويفهم منه ان ما لبس من الكرباس المجرد تحت الخف لا يمنع صحة
المسح على الخف لان الخف الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا فلان لا يكون
باكر باس فاصلا اولي (و) يجوز المسح (على الجرموق مجلدا) وهو ما وضع الجلد
على اعلاه واسفله فيكون كالخف (او منعلا) بالتخفيف وسكون النون ويجوز
تشديد العين مع قح النون ما وضع الجلد على اسفله كالنععل فانه يمكن مواظبة
المشي عليه فيصير كالخف (وكذا على العين) الذي مستمسك على الساق من غير
ربط (في الاصحح عن الامام وهو قولهما) وفي رواية اخرى عنه لا يجوز الا اذا
كانا منعلين لكن رجع الى قولهما في آخر عمره قبل موته بتسعة ايام وقيل بثلاثة ايام
وعنه الفتوى وقال الشافعي لا يجوز المسح على الجرموق وان كان منعلا الا اذا
كان مجلدا الى الكعبين ويجوز المسح على الجرموق ان كان يستر القدم والافلا
على الاصحح وفي الخلاصة وان كان الجرموق من مرعزي او صوف لا يجوز المسح
عليه عندهم وان كان من غزل وهو رقيق لا يجوز وان كان ثخيناً مستمسكا ويستتر
الكعبين ستر لا يبدو والنظر على هذا الخلاف واجمعوا انه لو كان منعلا او مبطنا
يجوز ولو كان من الكرباس لا يجوز وان كان من الشعر فالصحيح انه ان كان صلبا
مستمسكا بمشي معه فرسخا او فراسخا فعلى هذا خلاف كافي الشافعي واما المسح على
الخفاف المتخذة من اللود التركبة فالصحيح انه يجوز المسح عليها (لا) يجوز

عنها فادمى رجله وسال مع المصير لا يجس خلافا لمحمد رطوبة افرج طاهرة خلافا لهما * مسح *
العبارة الطاهر من تراب وماء اختلط به يفتن الشعر المأخوذ من البعر او الروث يؤكل بعد الغسل ومن الخثي لانام

أومشي على نجس أن ظهر عينه نجس والا لا صابة من نجاسة غليظة وخفيفة جعلت الخفيفة تبعا للغليظة ومتى
اطمأنا نجاسة شيء فالظاهر * ٤٩ * الغليظ ويستصح بوجوه المية في غير المسحود انتهى * فصل والاستنجاء *

طلب إزالة النجس وشرا
إزالة ما على السيلين
من النجاسة وأركانها مستنجي
ومستنجي به وخارج ومخرج
وهو (سنة) مؤكدة لا غير
كما حررناه في الخزان (مما
يخرج من أحد السيلين)
مطلقا (غير الريح) فلا استنجاء
منه بدعة (وما سن فيه
عدد) إلا أن يكون موسوسا
فيقدر بثلاث أو سبع كما
مر (بل يمسحه بنحو أحسن
حتى يتيقنه) مما هو عين طاهرة
قابلة لقيمة لها كدر ثلاثا ندبا
(يدبر بالجر الأول ويقبل بالثاني
ويدبر بالثالث في الصيف)
لئلا يتلوث ثيابه لو أقبل
بالأول لا رخصا لهما فيه
(ويقبل الرجل بالأول
ويدبر بالثاني) (و) يقبل
(بأثالث في الشتاء) لا ارتفاع
الاثنين فيه وأما
المراء فتدبر بالأول أبدأ الثلاث
يتلوث فرجهما قاله مثلا
خسر وغيره ولعله
أولى مما ذكره الزيلعي
وغيره والمتصود الانقضاء
كيف كان مع الاحتراز
عن التلوث (والغسل بالماء
بعد الحجر) بلا كشف عورة
عند أحد (أفضل) بل سنة
في كل زمان هو الصحيح

المسح (على عمامة) بكسر العين وأحد العمام (وقلنسوة) بفتح القاف واللام
وسكون النون وضم السين معروفة (و) برفع (بضم القاف) وقحها الخمار
(وقفازين) بضم القاف وتشديد الفاء ما يعمل للدين لدفع البرد والمخلب
الصقروا إنما يجوز عليها أن المسح لدفع المخرج ولا يخرج في نزاعها لكن أو مسحت
على خمارها ونفذت أثلة إلى رأسها حتى ابتل قدر الربع جاز (و) يجوز (المسح
على الجبيرة) وهي العبدان التي تشد على العظام المكسورة وفي مختارات
النوازل وإنما يجوز المسح عليها إذا كان الماء يضر الجراحة إذا غسلها
فإذا أضر يمسح على الجراحة وإن أضر يمسح على الجبيرة وإن أضر المسح على
الجبيرة سقط المسح وكذا الحكم في موضع الفصد وإن زيادة على موضع الجراحة
تبعها (وخرقة القرحة) وهي ما يوضع على القرحة (ومحوها) كالبرح
والكي والكسر ولو أن كسر ظفره فجعل عليها الدواء أو العلك ويضره نزعه
عنه جاز المسح عليه ولو كان المسح على العلك يضره ذكر الكرخي أنه يجوز له
ترك المسح عليه كالوتر ترك المسح على القرحة وقبل لا يجوز له تركه لأن المسح عليه
لا يضره عادة لأنه لا يشف الماء بخلاف القرحة فإنها تنشفه فيصل إلى الجراحة
(وان) وصليته (شدها بلا وضوء) لأن في اعتباره في تلك الحالة خرجا والأصل
في ذلك أن النبي عليه الصلوة والسلام فعل وأمر عليا رضي الله تعالى عنه أن يمسح
على جبيرة حين أن كسر إحدى زنديه يوم أحد وقبل يوم خيبر والأمر بالوجوب
عندهما وعند الإمام ليس بواجب لأن غسل ماتحت الجبيرة ليس بفرض وكذا
المسح عليها وقبل واجب عنده كما قال وهو الصحيح (وهو كالغسل) لما تحتها
مادام العذر باقيا وفي المختارات رجل في إحدى رجله جراحة فتوضأ فمسح على
المجروحة وغسل الصحيحة ولبسها ثم أحدث لا يمسح على الصحيحة لأنه يمتدح إلى المسح
على المجروحة وذلك كالغسل فيؤدي إلى الجمع بين المسح والغسل وهذا لا يجوز في عضو
واحد (ويجمع معه) أي مع الغسل (ولا يتوقت) بمدة لافي حق المقيم ولا في حق
المسافر (أو يمسح على كل العصابة) وهي ما تشدها القرحة لئلا تسقط (مع فرجتها
أن يضره حلها كان تحتها جراحة أو لا) فإن لم يضر الحل حلها وغسل ما حول الجراحة
ومسح عليها ومن ضرورة الحل أن لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها
(ويكفي مسح أكثرها) وفيه اختلاف المشايخ لكن الصحيح مذاو عليه الفتوى (فإن
سقطت) الجبيرة والعصابة (عن برء) وكان في الصلاة (بطل) المسح واستأنفها
وكذا الحكم لو برأ موضعها ولم تسقط قال صاحب البحر وينبغي أن يقال هذا
إذا كان مع ذلك لا يضره إزالتها أما إذا كان يضره لشدة أضيقها فلا (والأى
وإن لم تسقط عن برء) فلا يبطل قيام العذر (ولو تركه) أي المسح (من غير عذر جاز)

وعليه الفتوى كما في الجوهرة * ٧ * ل * (و) كيفية أن (يغسل يديه أولا) ليتناول الماء بآلة
طاهرة (ثم) يغسل (المخرج بطن اصبع) أن كفي ليكون التلوث بقدر الخيرورة (أو اصبعين) ويصعد الوسطى

قائلا والمرأة تصعدا ينصر ايضا وتستحي البكر بباطن كنفها (اولئ) من اليد اليسرى بعد الاستنجاء
من البول بمشي او تمخج او نود على شقه اليسر (لا برؤسها) ﴿٥٠﴾ ليلاتلوث (ويرخي) المخرج
(مبالغة) في التنظيف (ان
ام يكن صائما) مخافة الافطار
بدخول البيلة و يغسل الدبر
اولا عند الامام وقال ثانيا
ثم يغسل اليد ثانيا لترؤل
الريحانة فان زوالها عنها
وعن موضع الاستنجاء
شرط الا اذا عجز والناس
عنه غافلون (ويجب)
اي يفرض الغسل بالماء
(ان جا وزانجس المخرج
اكثر من) قدر
(الدرهم) ولو قدره اجزا
الحجر عندهما خلافا لمحمد
(ويعتبر ذلك) التدر المانع
فيما (وراء موضع الاستنجاء)
لان ما على المخرج ساقط
شرعا وان كثروا اصاب
المخرج نجاسة من خارج
ظهرت بالجراحة ايضا على
الظاهر كما في البحر (ولا
يستحي بعظم وروث وطعام
ويمينه) للتهنى وكذا
آجر وخذف وفخم وخرقة
وما ينفعه به وحق الغير كتموه
وماء وحجره ولو فعل
اجزأه مع كراهة التحريم
(وكره) تحريما (استقبال
القبلة) وكذا (استدبارها)
في الاصح (بول ونحوه
واو في) بيت (الخلاء)
لاطلاق التهنى وهذا اذا

﴿باب الحيض﴾

لما فرغ من الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر ما هو اقل وقوع منه ولقب بالباب
لاصاته بالنظر الى الاستحاضة فانها تعرف بعدم مرفته والحيض في اللغة عبارة
عن السيلان يقال حاض الوادي اي سال فسمى حيضا سيلانه في اوقاته
وفي الشريعة (هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لاداء بها) واختز بقيد
الرحم عن الرعاف والدماء الخارجة عن الجراحات ودم الاستحاضة فانها دم
عرق لادم رحم و بقيد بالغة عن دم تراه الصغيرة قبل ان تبلغ تسع سنين و بقيد
لاداء بها عن دم النفاس فان النفاس مريضة في اعتبار الشرع حتى اعتبر
تبعاتها من الثلث وقال الباقي نقلا عن البهني قيد بالغة زائد لانه لاخراج
دم الاستحاضة وقد خرج بقوله رحم وقوله لاداء بها لاخراج ما كان لمرض
او نفاس ويخرج به دم الاستحاضة ايضا انتهى لكن يمكن الجواب عن الاول
بان بعض المشايخ لا يطلقون على دم الصغيرة دم الاستحاضة بل دما ضائعا
فزيد القيد المذكور تكميلا للتعريف على الاصليين واخر اجاله عن حيز الخلاف
وعن الثاني بان قوله لاداء بها لاخراج ما كان لمرض الرحم لا مرض ذات الرحم
ودم الاستحاضة دم عرق ولا مدخل للرحم فيه تدبر (واقوله ثلثة ايام) برفع ثلثة
على الخبرية ونصبها على الظرفية وعلى الاول يكون المعنى اقل مدة الحيض ثلثة ايام
على تقدير الزايف (بليا ليها) يعني ثلث ايام كما هو ظاهر الرواية وازايفه الليالي
الى الابام لبيان اعتبار عدد الايام فيها لا الاختصاص فلا يلزم ان يكون الليالي

فعلة لاجل الحدث ولو لا زاته لا يكره ولو استقبلها غافلا انحرف بقدر ما يمكنه لما رواه الطبري ﴿ليالي﴾
من جلس بول قبالة القبلة فذكر فانحرف عنها اجلالها لم يقيم من مجلسه حتى يغفر له ﴿تكملة﴾ وكذا يكره

استقبال شمس وقر كما كره أمساك صغير لبول أو غائط نحو القبلة وتبول وغائط في ماء ولو جارا وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة * ٥١ * ثمرة أو في ذرع أو ظل أو بحب طريق أو قافلة أو خيمة

أو مسجد أو مصلى عيبد وفي طريق ومقابر وبين دواب وموضع يقعد عليه ومشرب ماء ومهب ريح وحجر فارة أو حية أو نملة وثقب والكلم عليهما وإن يقول قائما أو مضطجعا أو نجا إذا من ثوبه بلا عذر وفي أسفل الأرض إلى أعلاها أو في موضع يتوضأ أو يغتسل فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن أحدكم في مستحبه فان عامة الوساوس منه

كتاب الصلاة

شرع في المتصو د بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شرعية مرسل ولما صارت قرينة بواسطة البيت المعظم كانت دون الإيمان الذي صار قرينة بلا واسطة فلذا كانت من فروعه لا منه وهي لغة الدعاء وشرعا الأفعال المعلومة وهل هي حقيقة لغوية أو مجاز لغوي أم استعارة من الأسماء المتغيرة أم المنقولة حقنه في الخزان مع بيان حكمها وحكمتها ووقت افتراضها وغير ذلك وشرط فرضيتها التكليف وإن وجب ضرب ابن عشر عايبا بيد لا بخشبة ومنكرها

ليالي تلك الأيام ومن لم يتفطن على هذا قال ما قال (وعن أبي يوسف يومان وأكثر الثالث) وعند الشافعي واحد يوم وليلة وعند مالك ساعة (وأكثره عشرة) أي عشرة أيام وعند الشافعي خمسة عشر يوما وبه قال أحمد ومالك في رواية وهي رواية عن الإمام الألو عن أبي يوسف وعند أحمد في الأظهر سبعة عشر يوما وعن مالك لا أحد قليله ولا لكثيره والحجة عليهم ما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام أقل الحيض ثلثة أيام وأكثره عشرة أيام (وما نقص عن أقله أو زاد على أكثره فهو استحاضة وما تراه من الألوان في مدته سوى البياض الخالص فهو حيض) أعلم أن ألوان الحيض هي الجرة والسواد وهما حيض أجماعا وكذا الصفرة المسبغة في الأصح والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرية والترابية عندنا وافرقت بينهما أن الكدرية تضرب إلى البياض والترابية إلى السواد (وكذا الطهر المختل بين الدمين فيها) أي مدة الحيض فهذه رواية محمد عن الإمام ولا يجوز عليها البدأة بالطهر ولا الختم به ووجهها أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط أجماعا فيعتبر أولها وآخرها كالنصاب في باب الزكوة صورته مبتدأة رأت يومادما وثمانية أيام طهرا ويوما دما فالعشرة كلها حيض لاحاطة الدم بطرفي العشرة ونورأت يومادما وتسعة طهرا ويوما دما لم يكن شيء منها حيضا وقال أبو يوسف وهو رواية عن الإمام وقيل هو آخر أقواله أن كان الطهر أقل من خمسة عشر يوما لا يفصل لانه طهر فاسد فصار بمنزلة الدم وكثير من المتأخرين ادنوا بهذه الرواية لأنها أسرع على المفتي والمستفتي لقلة التفاصيل التي يشق ضبطها ويجوز عليها البدأة بالطهر والختم به لكن بشرط احاطة الدم من الجانبين كالورأت قبل عاداتها يومادما وعشرة أيام طهرا ويوما دما فالعشرة حيض هذا بحث طويل فليطلب من شروح الهداية وغيرها (وهو) أي الحيض (يمنع الصلاة والصوم) للإجماع عليه (وتقصيه دونها) أي تقضي الصوم دون الصلاة لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كنا على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام نقضي صيام أيام الحيض ولا نقضي الصلاة ولأن الحيض يمنع وجوب الصلاة وصحة أدائها ولا يمنع وجوب الصوم بل يمنع صحة أدائه فقط فتس وجوبه ثابت فيجب القضاء إذا طهرت ثم المعتبر آخر الوقت عندنا فإذا حاضت في آخر الوقت سقطت وإن طهرت فيه وجبت فإذا كانت طهارتها لعشرة وجبت الصلاة وإن كان الباقي لحمة وإن كانت لأقل منها وذلك عاداتها فإن كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الغسل والتحرية وجبت والأفلا لأن مدة الاغتسال من الحيض والصائفة إذا حاضت في النهار فإن كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه إن كان صوما واجبا وإن كان نفلا (و) يمنع

كافر وتاركها تكاسا فاسق يحبس حتى يصلي وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وقال الشافعي يقتل بصلاة واحدة حد أو يحكم بإسلام فاعلها مع جماعة وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها أصلا وسببها جزء

من آخر الوقت اتصل به الاداء والا فالجزء الاخير وبعد خروجه يضاف السبب الاجلة الوقت (وقت
الفجر) يدايه لانه اول الخمس وجوبا وبدء محمد باظهر لانه اولها * ٥٢ * بيانا وظهورا ثم لاشك ان وجوب

الاداء متوقف على العلم
بالكيفية فلذا لم يقض نبينا
الفجر صبيحة ليلة الاسراء
فافهمه فقد خفي على كثير
(من) اول (طلوع الفجر
الثاني وهو البياض المعترض)
اي المنتشر (في الافق) وهو
الصادق المستطير لا المكاذب
المستطيل منتها (الى)
قبيل (طلوع الشمس ووقت
الظهر من زوالها الى ان يصير
ظل كل شيء مثليه سوى في)
يكون الاشياء قبيل (الزوال)
ويختلف باختلاف الامكنة
والاوقات ولولم يجد ما يعزر
اعتبر بقامته وهي ستة اقدام
ونصف بقدمه من طرف
ابهامه (وقالا الى ان يصير
الظل مثلا واحدا) وهو
رواية الحسن عن الامام
وقول زفر والثلاثة وبه
أخذ قاله الطحاوي
وفي البرهان وهو الاظهر
وفي الفيض وعليه عمل الناس
اليوم وبه يفتى (ووقت
العصر من انتهاء وقت
الظهر) على القولين (الى
غروب الشمس) فلو غربت
ثم عادت هل يعود الوقت
الظاهر نعم وهي الصلاة
او سطى على الصحيح
(ووقت المغرب من غروبها

(دخول المسجد) لقوله عليه الصلاة والسلام فاني لا اهل المسجد لحائض ولا جنب
وهو باطلاقة حجة على الشافعي في اباحتها الدخول على وجه العبور والمروء
(و) يمنع (الطواف) لان الطواف في المسجد قليل واذ كان الطواف في المسجد
يكون الحكم معلوما من قوله ودخول المسجد فلم ذكره اجيب بان المفهوم
منه عدم جواز شروع الحائض للطواف اذ يلزمها الدخول المسجد
حائضا ولا يفهم منه انه لو خاضت بعد الشروع في الطواف لا يجوز لها
الطواف اذ حيث لا يوجد منها الدخول في المسجد حائضا وانما يفهم ذلك
من هذه المسئلة فاحتج الى ذكرها (و) يمنع (قربان ما تحت الازار)
كالباشرة والتفخيز ويحل القبلة وملامسة ما فوق الازار (وعند محمد قربان
الفرج فقط) لان الثابت حرمة دون حرمة ما سواه وهو قول الشافعي
واحد واحدى الروايتين عن ابي يوسف (ويكفر مستحل وطئها) واختلف
في تكفيره فقد جزم صاحب المبسوط والاختيار وقبح التدبير وغيرهم
بكفره لان حرمة ثبت بنص قطعي وفي النوادر عن محمد انه لا يكفر وصحح
هذه الرواية صاحب الخلاصة ووطئها غير مستحل عالم بالحرمة عامدا
مختارا لاجاهلا ولا ناسيا ولا مكرها كبيرة فليس عليه الا توبة والاستغفار
ويستحب ان يتصدق بدينار او نصفه وقيل بدينار ان كان في اول الحيض
ونصفه في آخره واما الوطئ في الدبر فتحرم في حائض الحيض والطهر (وان انقطع)
الحيض (تمام العشرة حل وطئها قبل الغسل) لان الحيض لا يزيد على العشرة
فلذا يحتمل عود الدم بعده لكن يستحب ان لا يطأها حتى تغسل وقال الشافعي
ومالك واحد وزفر لا يحل وطئها قبل الغسل (وان انقطع لقل) من عشرة
ايام وفوق الثلث وكان ذلك على تمام عاداتها (لا يحل) وطئها (حتى تغسل)
لان الدم يسيل تارة ويتقطع اخرى فلا بد من الاعتسال ليرجع جانب الانقطاع
(او يمضي عيها ادنى وقت صلاة كاملة) فتحل وطئها وان لم تغسل اقامة
لوقت الذي يتمكن فيه من اغتسال مقام حقيقة الغتسال في حق حل الوطئ فلهاذا
صلوات الصلاة دين في ذمتها (وان كان) الانقطاع (دون عاداتها) وعانها دون
العشرة (لا يحل) وطئها (وان اغتسلت) حتى يمضي عاداتها لان عود الدم غالب
(واقل الطهر) الفاصل بين الدين (خمس عشرة يوما) باجتماع الصحابة
رضي الله تعالى عنهم ولانه مدة الزوم فصار كمدة الاقامة (ولا حلا كثرة) لانه
قد يمتد الى سنة وستين وقد لا يمتد وقد لا ترى الحيض اصلا فلا يمكن تقديره
(الا عند نصب العادة في زمن الاستمرار) يعني اذا استمر بها الدم فاحتج الى
نصب العادة فانه يكون لا كثرة حد لكن اختفوا في التقدير وقيل طهرها تسعة

الى مغيب الشفق وهو البياض الكاين في الافق بعد الحرة وقالوا (هو الحرة قيل وبه يفتى) * عشر *
لعله عبر بقيل تقليد الما قاله الكمال من ان هذا الترجيح لاتساعه رواية ولادارية وتبعه العلامة قاسم وغيره

لكن رده صاحب النهر بما جزم به صاحب المجمع في شرحه من رجوع الامام الى قولهما وذكر وجهه
حيث ثبت رجوعه فقد ساعد الرواية (٥٣) ولا شك ان سبب الرجوع قوة الداراية فكان هو المذهب

عشر يوما لان اكثر الحيض في كل شهر عشرة وابقى طهر وتسعة عشريةتين
لاحتمال نقصان الشهر وقيل طهرها سبعة وعشرون وحيضها ثلثة وقيل
طهرها شهر كال وقيل شهران وعليه الفتوى لانه ايسر على المفتي والنساء
وقيل اربعة اشهر الاساعة وقيل ستة اشهر الاساعة وعليه الاكثر اذ العادة
نقصان طهر غير الحامل عن طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فنقصانها
شيئا وهو الساعة صورته مبتدئة رأت عشرة ايام وما ستة اشهر طهر اثم استمر
الدم تنقضى عدتها بتسعة عشر شهرا الاثنتي عشرة ساعات لانها تحتاج الى ثلث حيض
كل حيض عشرة ايام والى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الاساعة وعند
عامة العلماء حيضها عشرة في كل شهر من اول الاستمرار وطهرها
عشرون كالمو بلغت مستحاضة (واذا زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة
فالزائد كله استحاضة) لانه لو كان حيضا ما جاوز اكثره (والافحيض)
اي وان لم يجاوز العشرة فالزائد على العادة خيض على الاصح (وان كانت
مبتدئة وزاد على العشرة فاعشرة حيض والزائد استحاضة) لان الحيض لا يزيد
عليها (والنفاس) بكسر النون مصدر نفست المرأة بضم النون وقتحها
اذا ولدت فهي نفساء وهن نفاس وليس فعلاء يجمع على فعال الانفساء
وعشراء والولد منفوس وفي الاصطلاح (دم يعقب الولد) من الفرج فلو
ولدت ولم ترد ما لا تكون نفساء لكن يجب عليها الغسل عند الامام وعند ابى
يوسف لا وفي السراج الوهاج بل هي نفساء عند الامام وبه يفتى الصدر الشهيد
وصحح الزيلعي قول ابى يوسف معزيا الى المفيد وقال لكن يجب عليها
الوضوء (وحكمه حكم الحيض) في جميع الاحكام (ولا حد لاقله) وهو
مذهب الائمة الثلاثة واكثر اهل العلم وقال الثوري اقله ثلثة ايام وقال الزنى
اربعة ايام وقال شيخ الاسلام اتفق اصحابنا على ان اقل النفاس ما يوجبها
كاولدت اذا رأت ادم ساعة ثم تقطع عنها الدم فانها تصوم وتصلى والاراد
من الساعة الجمعة لا الساعة النجمية وهو الصحيح وهذا في حق الصلاة
والصوم واما اذا احتيج اليه لا نقضاء العدة فله حد مقدر بان يقول لامرأته
اذا ولدت فانت طالق فقالت بعد الولادة قد انتقضت عدتي فعند الامام اقله
خسة وعشرون يوما وعند ابى يوسف احد عشر يوما وعند محمد اقله ساعة
(واكثره اربعون يوما) وقال الشافعي اكثره ستون يوما وهو احد قولى مالك
وقوله الاخر يرجع فيه الى العادة وقول الاوزاعي في النفاس من الجارية نقولنا
وفي الغلام خسة وثلثون يوما حجتنا على ذلك حديث ام سلمة رضى الله تعالى عنه
قالت كانت النفساء قد عدت على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام اربعين يوما

الصيف) مطلقا وكذا خلفه كالجمعة (وتأخير العصر) صيفا وشتاء تو سعة للناوئل (مالم تتغير الشمس)
بان لا تحار العين فيها في الاصح (و) تأخير (العشاء الى ثلث الليل) فان اخرها الى ما زاد على النصف او اخر العصر

الى وقت اصفرار الشمس او المغرب الى اشتباك التجوم كره تحريرا قاله في القنية ونص صاحب النسيئة وغيره
انه لو شرع في العصر قبل ان تغرب الشمس لا يكره لان الاحتراز ٥٤٠ عن الكراهة مع الاقل على الصلاة

متعذر فجعل عفو (و)
تأخير (او ترالى اخره) الليل
(لمن يشق بالانتباه) قبل الفجر
(والافضل النوم) فان استيقظ
فاته الافضل (و) يستحب
(تجمل ظهر الشتاء) الظاهر
الحاق الربيع بالشتاء والخريف
بالصيف (و) تجمل
(المغرب) صيفا وشتاء
وتأخير قدر ركعتين يكره
تزيينها (و) تجمل العصر
والعشاء يوم الغيم (لما في
تأخير العشاء من تقليل الجماعة
والعصر من توهم الوقوع
في الوقت المكروه) (و) يستحب
(تأخير غيرهما) في يوم
الغيم خوفا لاداء الوقت
وهذا في ديارهم لكثرة شتاءها
وقلة رعاية اوقاتها واما
في الديار الشامية ونحوها
فعكس هذا فينبغي ان يراعى
الحكم الاول وحكم الاذان
كاصلاة تجملا وتأخيرها
حررها في الخزان

❖ فصل ومنع ❖

المكلف منع تحريم للنهي
عن ذلك وهو اعم من عدم
الصحة اذا المنع (من الصلاة)
المفروضة والواجبة الفأنة
بانواعها ابطلانها في هذه
الافوات ومن التافله لكرهاتها
فلو شرع فيها صح شرعه

وقال الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ومن بعدهم
على ان النفساء تدع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك (وماتراه الحامل
حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر الواد استحاضة) لان الحيض دم وبالحبل
ينسد الرحم فتراها حينئذ يكون استحاضة روى خلف عن الشيخين ان الدم
الذي تراه بعد خروج اكثر الواد نفاس لان الاكثر حكم الكلى (وان زاد الدم على اكثر
واها عادة فالزائد عليها) اي على عادتها (استحاضة والا) اي وان لم تكن لها عادة
(فالزائد على الاكثر فقط استحاضة) لان الحيض والنفاس لا يتجاوزان الاكثر
(والعادة ثبتت وتقتل بمرة في الحيض والنفاس عند ابى يوسف وبه يفتى وعندهما
لابد من العودة) وثمره الخلاف اظهر فيما اذا رأت خلاف عادتها مرة ثم استمر بها
الدم في الشهر الثاني فانها ترد الى ايام عادتها القديمة عندهما وعند ابى يوسف
ترد الى آخر ما رأت ولو انها رأت ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث
فانها ترد الى ما رأت مرتين بالاجماع (ونفاس التوامين) هما ولدان من بطن واحد
بين ولادتهما اقل من ستة اشهر (من الاول) عندهما لان بالولد الاول
ظهر انفتاح الرحم فكان المرئ عقيبا ونفاسا كذا ذكر في اكثر الكتب لكن يشك
هذا بقوله اكثر مدة النفاس اربعون يوما الا ان يقال ان ما تراه عقيب الثاني
ان كان قبل الاربعين فهو نفاس الاول تمامها واستحاضة بعدئها وفي المحيط
فان ولدت ثلثة اولاد بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وبين الثاني والثالث
كذلك وليكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل كحمل واحد
(خلا لمحمد) وهو قول زفر لان نفاسها من اثنائي لانسد في الرحم باثنائي
فلا يكون ما تراه عقيب الاول من الرحم بل هو استحاضة (وانقضاء العدة من)
الولد (الاخير اجماعا) لان العدة متعلقة بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقاء الولد
(والسقط) مثله اسم للولد الساقط قبل تمامه (ان ظهر بعض خلقه) كشر
وانف ويدور رجل (فهو ولد تصبر به امه نفساء والامة ام ولد) ان ادعا
السيد (ويقع به الطلاق المعلق بالولادة) بان قال ان ولدت فانت طالق
(ونقضى به العدة) لانه ولد لكنه ناقص الخلقة ونقصان الخلقة لا يمنع احكام الولادة
وفي قول صاحب التبيين ولا يستبين خلقه الا في مائة وعشرين يوما نظرا
فليأمل (ودم الاستحاضة كرعاف دائم لا يمنع صلاة ولا صوما ولا داء)
وهذه المسئلة لم تذكر في موضعها والمناسب ان تذكر في فصل المستحاضة تدبر

❖ فصل ❖

(المستحاضة ومن به سلس البول او) من به (استطلاق بطن او انقلاب ريج
او رعاف دائم او جرح لا يبرأ) الاستحاضة في اللغة استمرار الدم بالرأة بعد

مع الكراهة فان اتىها خرج عن العدة لانه اداسها كما اتىها وان وجب القضع والقضاء ❖ ايامها ❖
في السكامل على الظاهر (وسجود التلاوة) المملوءة في غير هذه الاوقات (وصلاة جنازة) حضرت قبلها لان

ما وجب كمالاً لا يتأدى بالنقص وأما المتلوة أو المأثورة فيها فلا يكره أي تحريراً لأنها وجبت ناقصة وأدبت كلها كما وجبت (عند الطلوع) ٥٥ أي طالع الشمس (والاستواء والغروب الا عصر يومه) فانه

يصح بلا كراهة في الاداء بل في التأخير وإنما جاز العصر عند الغروب دون الفجر عند الطلوع لانتمال السببية الى جزء ناقص بخلاف الفجر والا حديث تعارضت فتساقطت ذكره صدر الشريعة (و) منع (عن النقل) قصدا ولو تحية مسجد وكذا كل ما كان واجبا لغيره كالسنن و (و ر كعتي الطواف) ومبادئه وافسده (بعد صلاة الفجر والعصر) يشتمل العصر المجموعة بعرفة (لا عن قضاء فائتة) ولو ترا (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة) لان ما وجب لعينه ملحق بالفرض وانتهى خاص بالنفل (و) منع (عن النقل) قصدا (بعد طلوع الفجر) باكثر من سنته وقبل المغرب و وقت الخطبة ايا كانت خطبة جمعة او عيد او نكاح او ختم قرآن او غيرها لا خلال باستماع الخطبة (وقبل صلاة العيد) مطلقا وبعد ها بمسجد لا يبيت وهو الاصح وعند اقامة صلاة مكتوبة الاسنة الفجر ان ام يخف فوة جماعة الفجر وعند مدا فعة بول

ايامها وسلس البول استرساله وعدم استمساكه واسطلاق البطن جريانه وانفلت الريح ان لا يستطيع جمع مقعد كل الجمع والجرح الذي لا يرقاء وهو الذي يسكن دمه يتوضاؤون لو قتل كل صلاة ويصلون به في الوقت ماشاؤون فرض ونفل مادام الوقت باقيا والمراد بالنفل ما زاد على الفرض فيشمل الواجب والنذر وقال الشافعي يتوضاؤون لكل صلاة فرض ويصلون به من النوافل ماشاؤون اتباعا لذلك ان فرض لقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ادلى صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة والمطلق ينصرف الى الكامل والكامل هو المكتوبة ولنا ان اللام في لكل صلاة تستعار للوقت كما في قوله تعالى ادلوك الشمس والالزم الوضوء لقضاء صلاة لو كانت عليها صلواة وهذا خرج وهو مدفوع على ان الحفاظ اتفقوا على ضعف تمسكه على ما حكاه النووي في المذهب (ويبطل) الوضوء (بخروجه) أي بخروج الوقت (فقط) هذا اذا كان العذر موجودا وقت الوضوء او بعده اما لو وجد قبله ثم انقطع واستمر الانقطاع الى ان خرج الوقت فلا يبطل وضوءه ولهذا جاز المسح على الخفين للمستحاضة بعد خروج الوقت اذا لم يكن الدم سائلا وقت الوضوء واللبس (وقال زفر بدخوله) أي بدخول الوقت (فقط) واطافة البطلان الى الخرج والدخول مجاز لانه لا تأثير للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة (وقال ابو يوسف يبطل بابهما كان) والى ثمة الخلاف اشار بقوله (فلانوضي وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع) عند علمائنا الثلاثة لانقاض طهارته بالخروج (الا عند زفر والمتوضي بعد الطلوع) قبل الزوال ولو اعيد على الصحيح (يصلي به الظهر) عند الطر فينعدم خروج وقت الفرض فلا ينعقض بخروج وقت الظهر (خلا فاه) ان زفر لوجود دخول الوقت (ولابي يوسف) لوجود احد الناقضين وهو دخول الوقت (والمعذور من لا يعرض عليه وقت صلاة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه) هذا تعريف للمعذور في حالة البقاء واما في حالة الابتداء فان يستوعب استمرار العذر وقت الصلاة كاملا لا انقطاع فانه لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله كذا في اكثر الكتب وفي الكافي ما يخالفه فانه قال إنما يصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت صلاة زمانا يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث انتهى وقد وفق صاحب الدرر بينهما بحمل الاستيعاب المذكور في اكثر الكتب على ما يعي الحكمي وقال الباقي وفيه نظر لان الثبوت مثل الانقطاع في الشرط المذكور وذلك على تقدير ان يكون المراد من الاستيعاب الاستيعاب الحقيقي انتهى وفيه كلام لانا لانم استلزام الاستيعاب الحقيقي من الانقطاع الاستيعاب الحقيقي من الثبوت لان ما استمر كالوقت بحيث

او غائط او ريح ووقت حضور طعام ناقت نفسه اليه وما يشغل باله عن انعالها وتخل بمشروعها (و) منع (عن الجمع بين صلاتين في وقت) واحدا فان جمع فقد لو قد حرم لو عكس وان صح بطريق انتضاء

(الابرفة) جمع تقديم (ومن دقة) جمع تأخير (ومن طهرت في وقت عصر او عشاء صلاتهما فقط)
لا يظهر مع العصر والمغرب مع العشاء كما قال الشافعي (ومن هو * ٥٦ * اهل فرض في آخر وقته) بان

بلغ او اسلم اوافق المجنون
والغنى عليه او طهرت
لاكثر الخيض او النفاس
وقد بقي قدر التحريمة
او طهرت لاقل من اكثره
او قد بقي قدر الغسل والتحريمة
(يقضيه) اي ذلك افرض
(لأن حاض فيه) فيه
قصور لعدم اختصاص
الحكم بها والحاصل كما قاله
ابن الكمال ان زوال المانع
في آخر الوقت موجب
وحلوه فيه مستقط

باب الاذان *
هو لغة الاعلام وشرعا
اعلام مخصوص على وجه
مخصوص بالفاظ كذلك
شرع في السنة الاولى
من الهجرة اما بوحى
او باجتها منه عليه الصلاة
والسلام لا مجرد المنام
(سن) سنة مؤكدة لارجال
في مكان عال (للفرائض دون
غيرها) ولو ورا (فلا يؤذن
للصلاة قبل وقتها و يعاد
فيه لو فعل خلا فلا ي
يوسف) والسلاثة
(في الفجر) فانهم يجوزونه له
في النصف الاخير من
الليل (ويؤذن للقاءة
ويقيم) الاصل ان يؤذن
ويقام لكل فرض اداء وقضاء
ولو منفردا الا الظهر يوم
الجمعة في المصر فان اداءه بهما

باب الانجاس

اضافة الباب الى الانجاس باعتبار ان بيانها فيه فالاضافة لادنى ملازمة ولا يقتضى
تقدير البيان كما سبق الى بعض الاذهان وما في صيغة الجمع من الاشارة الى تعدد
الانواع يعنى على تقدير الانواع مضافا الى الانجاس فن قال تقدير الكلام
باب بيان انواع الانجاس فقد زاد والانجاس جمع نجس بفتح النون وكسر الجيم
وفتحها وسكونها مع فتح التون و بكسر النون مع كسر الجيم كلها مستعملة
في اللغة والنجس كل مستقذر في الاصل مصدر استعمل اسما يطلق على الحقيقة
وهو الخبث وعلى الحكمى وهو الحدث والمراد ههنا الاول ولما فرغ من بيان
النجاسة الحكمية وتطهيرها شرع في بيان النجاسة الحقيقية وتطهيرها وانما
اخرها عنها لانها اقرب يدل على ذلك ان قليلها يمنع الجواز اتفاقا بخلاف
الحقيقة فان قليلها معفو عند الشافعي وعندنا قدر الدرهم ومادونه من المغلظة
ومادون ربع الثوب من المخففة (يطهر بدن المصلى وثوبه) وكذا مكانه يعنى
لما وجب التطهير في الثوب بعبارة النص وجب في البدن والمكان بدلا لانه
لان الاستعمال في حالة الصلاة يشمل الكل وفي الاخر بين اولى باعتبار انه لا يخلو
عنهما وقد يخلو عن الثوب ولم يذكر ههنا المكان لانه انواع ولكل منها حكم
خاص على ما ستقف عليه ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلى حتى
لو افتح الصلاة وتحت قدميه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلاته فاسدة
لانه لابد من القيام وذلك يكون باقدم واما في موضع السجود ففي رواية محمد
عن الامام انه لا يجوز ايضا لان السجود ركن كالقيام وفي رواية ابى يوسف
عنه انه يجوز (من النجس الحقيقى بالماء) ولو مستعملا على قول محمد وفي روايته
عن الامام واما عند ابى يوسف فنجس نجاسة خفيفة لا يفيد الطهارة الا انه
ان ازيلت به نجاسة غليظة زالت وتبقى نجاسة الماء (وبكل ما يعطى طاهر) احتراز

مكروه وكذا صلاة النساء بمعاذ اداء وقضاء وكذا المنفرد وكذا اجاعة الصبيان والعبيد وما يقضى * عن بول *
من الفوايت في السجدة ويكره قضاءها فيه من اظمار الكاسل (وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوايت

(وخير فيه) اى الاذان (لبواقي) ويقم للكل (وكره تركهما للمسافر) او منفردا وكذا تركهما
(لا) يكره تركهما (لمصل) في بيته * ٥٧ * (في المصير) وكذا في قرية لها مسجدا وفي مسجد بعد صلاة

جماعة فيه (ونديا لهما)

اى لمسافر ومصل في بيته

ليكون الاداء على هيئة الجماعة

(لالنسا) لكره جماعة

وكذا كل جماعة مكروهة

كما مر (وصفة الاذان

معروفة) وهو خمس عشر

كلذا اربع تكبيرات واربع

شهادة واربع دعا الى

الصلاة والفلاح وتكبيرتان

وكلمة التوحيد (ويزاد بعد

فلاح اذان الفجر الصلاة

خير من التوم مرتين) لانه

وقت نوم (والاقامة مثله)

لكن هي افضل (ويزاد

بعد فلاحها قد قامت الصلاة

مرتين ويزاد فيه ويحذر

بدال مهملته مضومة اى

يسرع (فيها) ولا يضع

اصبعه في اذنيه (ويكره

الترجيع) بان يخافت

في الشهادتين ثم يرفع

(والتخين) اى تغني بغير

كلماته (ويستقبل لهما القبلة)

ويكره تركه بمخالفة السنة

(ويحول وجهه) فيهما

كذا جزمه المصنف وتبعه

في البحر تبعه للفتنة (غنة

ويسره عند حى على الصلاة

وحى على الفلاح) لانه

خطاب للقوم ولا يحول

وراملا فيه من استدبار القبلة

ع: بول ما يؤكل لحمه (مزبل) اى من شأنه ازالة النجاسة بان يعصر اذا عصر
(كالحل وماء الورد لا يدهن) لانه يدس وانه لا يزيل غير هو وكذا اللبن ونحوه (وعند
محمد لا يظهر الابلاء) لانه نجس باول الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة الا ان هذا
القياس ترك في الماء للضرورة وهو مذهب الشافعي وزفر ولهما ان النجاسة الحقيقية
ترتفع بالماء اتفاقا قلعه النجاسة عن محلها فكذا يرفعها المايع لما شاركته الماء
في هذا المعنى ولا فرق بين الثوب والبدن في طهارتهما بالمايع عند الامام وابي يوسف
في رواية وفي رواية اخرى عنه لا يظهر البدن الابلاء (و) يظهر (الخف ان نجس
نجس له جرم بالذلك المبالغ ان جف) انما خص الخف بالذكر لان الثوب لا يظهر
الابلاء غسل الا في المني كاسأفى ان شاء الله تعالى وانما قيد بالجرم لان ما لا جرم له
اذا اصاب الخف لا يظهر بالذلك وان جف الا اذا التصق به من التراب فنجس
بعد ذلك فمسحه يظهر وهو الصحيح وانما قيد بالجرم لان ما لا جرم له جرم من النجس
اذا اصاب الخف وانما يحف لا يظهر بالذلك عند الطرفين وانما قيد بالذلك لانه
بالغسل يظهر اتفاقا فاقم الفاصل بين ما له جرم وما لا جرم له وان كل ما يرى
بعد الجفاف على ظاهر الخف كاعذرة والدم ونحوه فهو ذو جرم وما لا يرى
بعد الجفاف ليس بذى جرم وانما قيد بالمبالغ وان لم يكن في سائر ائمة احتياط
لان المنام مقام الاحتياط (خلافا لمحمد) فان عنده لا يظهر بذلك اصله وهو
قول زفر (وكذا انما يحف عند ابي يوسف وبه يفتى) اى جواز ذلك في رطب
ذى جرم فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرائحة وعليه اكثر المناج
عموم البلوى (وان نجس بمائع فلا بد من الغسل) لان اجزاء النجاسة تنسرب
في الخف فلا يخرج منه الا بالغسل (و) المني نجس (عندنا خلافا للشافعي) (ويظهر
ان ليس بالفرك ولا يغسل) وانما قيد بالليس لان الرطب لا يظهر الا بالغسل
وفي الجماع الصغير انه ان حته او حكه بعد ما ليس يظهر وطهارته مشروطة
بطارة رأس الخشقة والا يجب الغسل ولا يضر المجاورة في مجرى البول لانه
لم يتبرأ النجاسة الباطنة وقال شمس الأئمة مسألة المني مشكلة لان الفحل يذى
ثم يمتنى والمذى لا يظهر بالفرك الا ان يقال انه مناوب بالمني فيحمله تبعاله ولا فرق بين
منى المرأة والرجل وهو الصحيح والمص كانه اختاره فاطلعه وكذا لا فرق بين البدن
والثوب لان البلوى في البدن اشد لكن لا بد من المبالغة في ذلك وبقاء اثر المني بعد الفرك
لا يضر كبقائه بعد الغسل ولو اصاب المني شدة بطانة فنفذ اليها يظهر بالفرك وهو
الصحيح ثم اذا فرك يحكم بطهارته عندهم وفي اظهر الروايتين عن الامام انه قل
النجاسة بالفرك ولا يحكم بطهارته حتى او اصابه ماء عا نجسا عنه قياسا ولا يعود
عندهما استحسانا وكذا الخف اذا اصابه نجس فذلكه ثم وصل اليه
الماء (و) يظهر (السيف) الصقيل وانما قيدنا بالصقيل لانه ان كان منقوشا

(ويستدير في صومعته ان لم يفد التحويل) * ٨ * * ل * حال كونه (واقفا) لا تساع

الصومعة فيضعف الصوت (و) الاحسن ان يجعل اصبعه في اذنيه (وانما يفد التحويل) (ولا يتعلم في السئهما)

اصلا ولو رد سلام (و يحس بينهما) بقدر ما يحضر الملاذمون مع مراعات الوقت المستحب ثم يثوب و يقيم
(الا في المغرب فيفضل بسكينة) قسما قدر ثلاث آيات قصار ٥٨ (وقا لا بجملة حفيفة) كما بين الخطبتين

و الخلاف في الافضلية
(و استحسب المتأخرون
التثويب) هو العود الى
الاعلام بين الاذان والاقامة
بما تعارفوه (في كل الصلوة)
لظهور التواني في الامور
الدينية (ويؤذن و يقيم على
طهر) من الحديث (و لكن
(جاز اذان الحدث) بلا
كراهة في الاصح (و كره
اقامته) لو صلها بالصلوة
(و) كره (اذان الجنب)
كاقامته ولكن (يعاد) اذانه
لان تكريره مشر وع كما
في الجمعة (كاذان المرأة
والمجنون والسكران)
و المعتوه والخنثى المشكل
(ولا تعاد الاقامة) منهم
لعدم مشروعية تكريرها
و يجب استقبالها لموت
المؤذن وغيبه و حرته
و حصره ولا يلقن و ذهابه
للو ضوء لسبق حسده
(و يستحب كون المؤذن عالما
بالسنة والاقوات) ليستحق
ثواب المؤذنين بخلاف
غير المستحب خصوصا عند
التأخيرين والافضل ان
يكون الامام هو المؤذن
والامامة افضل من الاذان
(و كره اذان الفاسق
والصبي) و يعاد اذان الصبي

دون الفاسق (و) يكره اذان (القاعد) الا اذا نذر لنفسه والراكب الالمسافر قاله المصنف (لا) * كما *
يكره (اذان العبد والاعمى والاعرابي وولد الزنا) والمراهق لقبول قولهم في الديانات بخلاف الفاسق (و اذا

قال (المقيم (حتى على الصلاة) سيجيء ما فيه (قام الامام) بقرب المحراب (والجماعة) مسارعة لامثال الامر
(واذا قال قد قامت الصلاة) الاولى * ٥٩ * (شرعوا) وعند ابى يوسف اذا فرغ من الصلاة وهو

كافي امر القبلة وانما اعتبروا بالثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر
مقامه تيسيرا وفي المطلب وانما قدر بالثلاث لان غلبة الظن تحصل عنده غالبا
والحديث المستيقظ انتهى وفيه كلام لانه لا وجه للاستدلال بهذا الحديث لانه
يدل على اشتراط العسل ثلثا عند توهم التجاسة فعند التبحر ينبغي الزيادة
احتياطاً على ان المذكور في الحديث تنزيهي لا تحريمي بدلالة التعليل وذلك
قبل انه سنة لا واجب وازالة التجاسة واجبة للصلى (اوسعا) هذا عبارة صاحب المختار
وعلمه صاحب الاختيار لقطع الوسوسة وبهذا يظهر ضعف ما قيل ذكر السبع
بعد الثلاث لافائدة فيه (والعصر كل مرة ان مكن عصره) ويبالغ في الثالث
الى ان ينقطع القطر والمعتبر عصر الغاسل وعن محمد في غير رواية الاصول
انه اذا غسل ثلث مرات وعصر في المرة الثالثة يظهر وقال الشافعي انه يظهر
بالغسل مرة (والا) وان لم يمكن العصر كالخصير ونحوه (فيظهر بالتجفيف
كل مرة حتى ينقطع النقاير) ولا يشترط ان يسوا وكانت الخطة متبخخة والحم
مغلى بالماء النجس يغسل ثلثا ويحفف في كل مرة فطريقه ان تنقع الخطة
في الماء انطاهر حتى تشرب ثم تجفف ويغلى اللحم في الماء الظاهر ويرد بفعل ذلك
ثلاث مرات وعلى هذا السكين الموه بالماء النجس بان يمويه بالماء انطاهر ثلاث
مرات ولو كان العسل نجسا يصب عليه الماء بقدره ويغلى حتى يعود الى مكانه
ثلثا وكذا الدهن بان يوضع في اناء مثقوب ويجعل على الماء ويحرك ثم يفتح
الثقب الى ان يذهب الماء ثلثا واولا قيلت دجاجة حاة الغليان في الماء قبل ان يسق
بطنها ويغسل ما فيه من التجاسة للتنف لا يظهر اذا وكذا الدقيق
اذا صب فيه الخمر بالاتفق (وقال محمد بعدم طهارة غير المنعصر ابدا) لان
الطهارة بالعصر وهو ما لا ينصرف والفتوى على الاول (ويظهر بساط نجس
يجرى الماء عليه يوما وليلة) كذا في الذخيرة واما رخاينة وقيل اكثر يوم وليلة
وفي الوقاية ليلة واما تقدير لقطع الوسوسة لانهم قالوا البساط اذا نجس وجرى
عليه الماء الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر كذا
في المحيط والمراد منه ههنا ما عذر عصره او تعسر والافهو داخل فيما لم يمكن
عصره (و) يظهر نحو الروث والعذرة بالحرق حتى يصير رمادا عند محمد هو
المختار (و عليه الفتوى لان الشرع وصف التجاسة على تلك الحقيقة وتنفى
الحقيقة بانتفاء بعض اجزاء مفهومها فكيف بالكل الا يرى ان العصر انطاهر
اذا صار خرا ينجس واذا صار خلا يظهر اتفاقا فعرفنا ان استحالة العين تستتبعه
زوال الوصف المرتب عليها وعلى هذا يحكم بطهارة صابون صنع من زيت
نجس (خلافا لابى يوسف) لان اجزاء ذلك النجس باقية من وجهه (وكذا

حامله او يحرك بحر كند (ومكانه) اي موضع تدنيه وكذا سجوده في الاصحح لا موضع يديه وركبتيه في ظاهر
الرواية (وستر عورته) عن غيره ولو حكما بما لا يرى ما تحته ونحوه او ما كدر ان عن نفسه ينفق فلو رآها من

ز يقد لم تفقد وان كره (واستقبال القبلة) حقيقة او حكما او قبلة العاجز جهة قدرته والعمد العرصة لا البنا
(والنية) وهي الارادة لا العلم والمعتبر فيها عمل القلب اللازم * ٦٠ * الارادة وهو ان يعلم بداهة اى

يطهر حرج وقع في المسجد فصر للحمام لانقلاب العين وهو من المطهرات فان
كان من الحمر فلا خلاف في الطهارة وان كان من غيرها كالخنزير يطهر عند محمد
خلاف لابي يوسف في الظهيرية العذرات اذا دفنت في موضع حتى صارت ترابا قيل
تطهر (وعني قدر الدرهم مساحة كعرض الكف في الرقيق ووزنا بقدر مثقال
في الكشف) والمراد بعرض الكف ما وراء مفاصل الاصابع اصل هذه المسئلة
ان الرواية عن محمد اختلف في الدرهم فانه اعتبره بالمساحة في رواية النوادر
وبالوزن في كتاب الصلاة والدرهم هو الكبير الذي بلغ وزنه مثقالا وقيل درهم
زمانه ووفق الهندواني بينهما بان رواية المساحة في الرقيق كالبول ورواية
الوزن في النخين كالعذرة واختاره كثير من المشايخ وهو الصحيح والنجاسة التي يمكن
الاحتراز عنها مانعة عند زفر والشافعي قليلة كانت او كثيرة مغالطة كانت او مخففة
لان النص الموجب للتطهير لم يفصل بين القليل والكثير وانما ان التحرز عن
القليل حرج وهو مدفوع فقدرناه بالدرهم لان موضع الاستنجاء لم يطهر
بالكلية بامر ارا الحرج عليه ولهذا اودخل المستنجي في الماء القليل نجسه فان اصاب
موضع الاستنجاء معفو في حق الصلاة علم ان قليلها في الشرع معفو لان المحال
مستوفى فعبروا عن المقعد بالدرهم لاستقبالهم ذكرها في محافلهم
(من نجس مغلف كادم) السائل ادم الشهيد في حقه وانما قيدنا بالسائل لان
ما بقى منه في اللحم والعروق ليس بنجس (والبول ولو من صغير لم يأكل) لاطلاق
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم استز هو البول الحديث (وكل ما خرج من بدن الادمي)
معطوف على قوله كادم (موجباً للتطهير) احتز به عن العرق والبراق ونحوهما
(والحمر وخر الدجاج ونحوه) كالبط الاهلي والاوز (وبول الحمار والنهرة والغارة)
واعترض بعض شراح الوقاية ههنا ان المراد من قوله وبول الحمار والنهرة والغارة
بول ما لا يؤكل لحمه فلو طرح قوله وبول لكان احسن انتهى وفيه كلام وهو انه
فرق بين ما لا يكل لحمه لاكرامة وبين ما لا يؤكل لحمه للنجاسة كما صرحوا به ولهذا
وقع في الكتب التصريح بحكم كل منهما على حدة كذا قال المحشي يعقوب پاشا
ولم يتفطن بعض شراح هذا الكتاب لهذه الدققة فقال في تفسير قوله وبول
اى من حيوان لم يؤكل وانسان وقوله بول الحمار نص عليه ثلاثتهم انه
يختلف حكم غيره من غير المأكول في البول كما خافه في السرور والعرق ولم يقدر
التدراك في قوله النهرة والغارة فسكت مع انه يمكن التدراك لانه اختلف المشايخ
فيهما فقال بعضهم بول النهرة والغارة وخر وهما نجس في اظهر الروايتين
يفسد الماء والثوب وقال بعضهم بول الخفاش ليس بنجس للضرورة وكذا بول
الفرة والنهرة اذا اصاب الثوب لا يفسد لانه لا يمكن التحرز وعلى هذا تخصيص

صلاة يصلحها (وعورة) الرجل من تحت سرته الى
تحت ركبته (وعورة الامة) ولو خشي مشكلا او مدبرة
او مكتبة او ام ولد (مثله) اى مثل الرجل فيما ذكر (مع
زيادة بطنها وظهرها) لم يقل وجنبها لانه تبع لهما
كما افاده في الفنية (وجمع بدن الحرة عورة الاوجهها
وكفيها وقدميها) فظهر الكف عورة على المذهب
قاله في البحر وقد ميها (في رواية) وهي العمدة من
المذهب قاله في الاشياء وكذا صواتها ليس بعورة على
الاشبه وانما يؤدى الى الفتنة ولذا تمتنع من كشف
وجهها بين الرجال للفتنة ولا يجوز انظر اليها بشهوة
كوجه الامرء وامابذونها فيحل (وكشف ربع عضو
هو عورة) غليظة كانت كقبل ودبر وما حو اليهما
او خفيفة كغيرهما (يمنع) لم يقل يفسد ليعلم مالو
احرم مكشوفها (كالطن والفخذ والساق) لان الرابع
حكم اكل (وشعرها النازل) من الرأس وكذا اذنها
(وذكره بمفرده والاثنتين وحدهما وحلقته الدبر

بمفردها) وكل الية بمفرد هنا هو الاصح وكذا المندى المدلى اما الشاهض فتبع للصدر كما ذكرها *
ان الكعب تبع للساق والركبة تبع للفخذ فانكسب فيهما غير مانع لانهما دون الربع واتضم الخفيفة الى الغليظة

فان بلغ رابعاً منع وتجمع بالاجزاء او في عضو واحد والا فبالقدر قاله في النهر وعتمد الفوائد (وعند ابى يوسف
انما يمنع ان يكشف الاكثر) من العضو لان ٦١ * الاكثر حكم الكل (وفي النصف عنه روايتان) في رواية

يمنع وفي اخرى لا (وعادى
ما يزيل به النجاسة) بعده
عنه ميلاً (يصلى معها ولا
يعيد) لانه فعل ما فيه وسعه
(ولو وجد ثوباً باربعه
ظاهر وصلى عالياً لا يجزيه)
اذا الربع كالكل (وفي اقل
من ربعه يخبر والا فضل
الصلاة به) كما لو كان كله
نجساً (وعند محمد) وزفر
(تلى) بالصلاة فيه اذ
ترك فرضه من ترك
فروض قلنا كل منها مفسد
فكان الكل كما لو اوجد
والخلاف في النجاسة اما
الاصلية كجلد ميتة لم يدع
فلا يصلى به اتفاقاً (وان
لم يجد ما يستر عورته)
ولو طيناً يلطخها به ويبقى
الى تمام الصلاة (فصلى
قائماً) بآية او (بركوع
وسجود جاز) والافضل ان
يصلى قاعداً (كافي الصلاة
وقيل ماداً رجليه) بآية وان
جاز بركوع وسجود اذا
الستراهم من اداء الاركان
* تمت * لو ايج له ثوب
ثبت قدرته على الاصح
ولو وعد به ينظر ما لم
يخف فوت الوقت هو
الاظهر وقال محمد وان
خاف الفوت ولو وجد

ذكرهما لكونهما محل الاختلاف فليأمل (وكذا الزوب والخثي) عند الامام
لان النجاسة عنده ماورد النص على نجاسته ولم يعارضه نص آخر في طهارته
سواء اتفق العلماء فيه او اختلفوا فان اختلفا فهم بناء على الاجتهاد وليس بحجة
في مقابلة النص فلا يصلح معارضته وقد ورد في نجاستهما نص وهو ما روى
عن النبي عليه الصلاة والسلام انه رمى بلرونة وقال هذا رجس او ركس
ولم يعارضه غيره فتلظ (خلافاً لهما) اي عندهما مخففة لا خلاف العلماء
اذا اختلف العلماء يورث التخفيف عندهما فان ما الكايري طهرته لعموم البلوى
بخلاف بول الجمار فانه نجس مغلط اذ لا ضرورة فيه فان الارض تشقه (ومادون ربيع
الثوب من مخفف) قال صاحب التمهيد واما احد الكثير في النجاسة الخفيفة
فهو الكثير الفاخش ولم يذكره في ظاهر الرواية واختلف الروايات عن الامام
روى عن ابى يوسف انه قال سألت ابا حنيفة رح عن الكثير الفاخش فذكره
ان يحذفه حداً وقال الكثير الفاخش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه وروى
الحسن عنه انه قال شبر في شبر وذكر الحاشي في مختصره عن الطرفين الربع
وهو الاصح لان الربع له حكم الكل واختلف المشايخ في تفسير الربع قال
بعضهم هو ربع جميع الثوب والبدن وقيل ربع كل عضو وطرف اصابته
النجاسة من اليد والرجل والكف هو الاصح (كبول الفرس وما يزيل كل لجمه)
وانما خص ذكر الفرس لاختلاف الرواية في كراهة لجمها تنزيهاً او تحريماً
هذا مثال للنجس الخفيف عند الشيخين وعند محمد بول الفرس وما اكل لجمه
ظاهر (وخرط لا يزيل كل) هذا قول الامام لانها تذرق في الهواء والتحامى
عنها تعذر وعندهما مغلظة في رواية الهذلي وهو الصحيح ومخففة
في رواية الكرخي عن الشيخين وعند محمد نجاسة غليظة وقال شمس الأئمة
السرخسي ان خراً ما يزيل كل لجمه ظاهر عند الشيخين اذ لا فرق بين ما كول
اللحم وغيره في الخفاء انتهى وهذا مشكل على قولهما لما عرفت من مذهبهما
ان اختلاف العلماء يورث التخفيف وقد يتحقق فيه الاختلاف على هذا ينبغي
ان لا يكون الخفاء نجاسة غليظة عندهما الا ان يقال بان الرواية القائلة بالطهارة
ضعيفة فلم تعد اختلافاً تدبر (وبول انتضح مثل رؤس الابر) جمع ابرة وهو
المخيط ولو كان مقدار عرض الكف او اكثر انا جمع قيل انما يبيد بالرؤس
اشارة الى انه اذا كان قدر جانبها الاخر الاكبر لم يعف لعدم الضرورة وليس
كذلك لان غير الرأس كالرأس والمراد من رؤس الابر ههنا تمثيل للتقليل (عنو)
لانه لا يمكن التحرز عنه وعن ابى يوسف يجب غسله لانه نجس وعند الشافعي
لا يعنى فيما يمكن ازائه وفي التوازل رجل رمى ببذرة في نهر فانتضح الماء

ما يستر بعض العورة وجب استعماله وان قل ويقدم السراطين فان وجد ما يستر احدهما ستر اندبر وقيل التبل ثم
يغسل ثم بطن المرأة وظهره ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجدت ثوباً يستر بدنهما مع ربع رأسها فرض

سترهما واودون ربعة لاقاله المصنف وهل يلزم شراء الثوب بثمن مثله كالماء ينبغي ذلك وكذا ينبغي لزوم
الاعادة او العجز يمنع من العبادة كعصب ثوبه قاله في البحر ٦٢ (وقبله من بمكة عين القبلة) بحيث

لو ازيل الجدر ان يقع
استقباله على جزء منها
لكن الاصح كما قلناه المصنف
وغیره عن معراج الدراية
ان من ينسه وبينها حائل
كالغائب (و) على هذا قبله
(من بعد) عن عين (الجهة)
فلا يشترط نية العين على
المذهب (فان جهلها) اى
القبلة (و) ولم يجد من يسأله
عنها (من اهل المكان) ممن
لوصاح به سمعه (تحرى)
هو بذل المجهود لئيل
المقصود (وصلى فان علم
بخطئه بعدها لا يعيدها) اذ
الطاعة بحسب الطاقة (وان
علم به فيها استدار)
(وبنى وكذا) يستدير (ان
تحول رأيه) ولو فى سجود
السجود او جوب العمل
بالاجتهاد اللاحق
بلا نقض السابق (وان
شرع بلا تحرى لا تجوز)
صلاته (وان اصاب) وهى
فى الصلاة (وعند ابى يوسف
ان اصاب جاز) اما اذا بين
بعد فراغه لم يعد اتفاقا لانا
ما تشرط غيره براعى حصوله
لا تحصيله (وان تحرى قوم
جهات) فى ليلة مظلمة
(وجعلوا حال امامهم
جازت صلاة من لم يتقدمه)

من وقوعها فاصاب ثوب انسان او حمار بالى بالماء فاصاب من ذلك الرش ثوب
انسان لا يضره الا ان يظهر فيه لون النجاسة لان فى اصابة النجاسة شكاً
(ودم السمك وخرطوور ما كولة طاهر) لان دم السمك ليس بدم حقيقة وكذا
دم البق والقمل والبرغوث والذباب طاهر كفى الخانية (الا الدجاج والبط
ونحوهما) وفى شرح الطحاوى ان خراء الدجاجة والبط ونحو ذلك من الطيور
الكبار التى لخربة رائحة خبيثة نجس نجاسة غليظة بالاتفاق (ولعاب البغل
والحمار طاهر عندهما) اى لا يتنجس اشئ الطاهر به لانه مشكوك والطاهر
لا يزول طهارته بالشك (وعند ابى يوسف مخفف) حين اذا فحش يمنع جواز
الصلاة لانه يتولد من اللحم النجس وانما قدر بالكثير الفا حش للضرورة
(وماء قليل ورد على نجس نجس) نجاسة غليظة حتى لو اصاب ثوب لا يطره
الا بالغسل ثلاثا وقال الشافعى ان الماء طاهر اغلبته (كعكسه) اى كن نجس
ورد على ماء قليل فانه نجس اتفاقا (واولف ثوب طاهر فى رطب نجس
فظهرت فيه رطوبة ان كان بحيث او عصر قطر نجس) فلا تجوز الصلاة
فيه لا اتصال النجاسة به (والا فلا) هو الاصح (كما وضع الثوب حال
كونه رطبا على مطين بطين نجس جاف) بتشديد الفاء من جف لان الجفاف
يجذب رطوبة الثوب فلا يتنجس واما اذا كان رطبا فمتنجس (فلو تنجس
طرف) من الثوب (ففسية) اى نسي المحل المصاب بالنجاسة وانما قيده لانه
اذا علم المحل المصاب تعين غسله (وغسل طرفا) اى طرف (بلا تحرى) فعلم
من هذا ان التحرى ليس بشرط (حكم بظهارته) على المختار كما فى الخلاصة
وفى متفرقات ركن الاسلام انه لا يطره وان تحرى وكذا فى شرح الطحاوى
اذا خفى موضع النجاسة يغسل جميع الثوب فلو صلى مع هذا الثوب صلاة
ثم ظهر ان النجاسة فى الطرف الآخر يعيد هذه الصلاة (كخطة بآلت عليها
حجر) بضمين والسكون جمع حمار وانما ذكرها لان بولها نجاسة مغلظة فيعلم
الحكم فى غيرها بالدلالة (تدوسها) اى تطأ بقوائمها تلك الخنطة فتخط بغيرها
(فغسل بعضها او ذهب بعضها طهر كلها) قال صدر الشريعة اعلم انه اذا ذهب
بعضها او قسمت الخنطة يكون كل واحد من القسمين طاهر الذى يمتل كل واحد
من القسمين ان يكون النجاسة فى القسم الآخر فاعتبر هذا الاحتمال فى الطهارة
لمكان الضرورة انتهى فيه كلام اذا ضرورة فى التحرى فى المسئلتين كذا فى
الاصلاح (وانفحة الميتة ولبنها طاهر) قال ابن ملك انفحة الميتة بكسر الهمزة وفتح
الفاء مخففة كرش الجدى او الحمل الصغير لم يؤكل بعد يقال لها بالفارسية نيرمايه يعنى
انفحة الميتة جامدة كانت او مائعة طاهرة عند الامام وكذا البها اما الانفحة

كما فى جوف الكعبة (بخلاف من تقدمه) اترك فرض المقام (او علم حاله حالة) الاداء
(وخالفه) لاعتقاده خطأ امامه (وقبله الخاف) لوقال العاجز اعم الرضى (جهة قدرته) لتحقيق مجزئة بمكة

من لم يقع تحريمه على شيء قيل يؤخر وقيل تحريمه والاختوط ان يصلي اربع مرات الى اربع جهات ومن تحول
رأيه الى الجهة الاولى فلا وجه * ٦٣ * ان يتم ومن تذكر انه ترك سجدة من الاولى بطلت واوصلي

الجماعة فان الحياة لم تحل فيها واما المداينة والابن فلان نجاسة محلها لم يكن
مؤثرة فيها قبل الموت ولذا كان الابن الخارج بين فريث ودم طاهرا فلا تكون
مؤثرة بعد الموت انتهى هذا يسكل بالقي لان القى اذا كان ملاء انهم غير البالغ
نجس بالاتفاق بمجاورته وبهذا ثبت تأثير نجاسة المحل واما عدم تأثيرها قبل
الموت فلضرورة ولا ضرورة بعد الموت فليأمل (خلافا لهما) فانهما قالا انفة
الميتة مطلقا نجسة وابنها نجس لان نجس المحل يوجب نجس ما فيه * الاستحباب *
انما ذكره في باب الانجاس وتطهيرها لانه من جنس تطهير اليدين من النجاسة
وهو مسح موضع النجس والتجو ما يخرج من البدن يقال نجوا نجا اذا احدث
والسين للعطب كانه طلب التجو وفي الاصل اعم منه لكونه بالماء تارة وبالحجارة
اخرى (سنة) مواظبة النبي عليه الصلوة والسلام كذا في الهداية واعترض
بعض الفضلاء بان المواظبة من غير ترك دليل الوجوب ودفعه بتقيد مع الترك ليس
بسيدي لان الحكم ثبت بقدر دليله ومواظبة عليه الصلاة والسلام يستدعي دليلا على
الوجوب وهو المختار وانما بدلائلها على الوجوب انما يقول عند سلامتها عن معاض
وقد وقع المعارض ههنا وهو قوله عليه الصلاة والسلام من استحجر فليوترو من فعل
هذا فقد احسن ومن لا فلا حرج لانه لو كان واجبا لما اتى الحرج عن تاركه فعمله ان ليس
بواجب فثبت بالمواظبة سنيتها تدبر وقال الشافعي هو فرض فلا تجوز الصلاة الابنه
(ما يخرج من احد السبيلين غير الريح) ونحوه مما هو غير الخارج المذكور كالنوم
والاغشاء والفصد والخارج من قرح السبيلين وانما استثنى ذلك وهو غير
محتاج اليه للمبالغة في المنع عن ذلك فان الاستحباب سنة (وما سن فيه عدد)
اي لم يسن في استحباب الاحجار عدد عندنا خلافا للشافعي فان عنده لا بد من
الثلاث (بل يمسح بنحو حجر) ويدبر وطين باس وتراب وخشب وقطن وخرقة
وغيرها طاهرة وفي النظم ينبغي ان يستحجى ثلاثة امدار فان لم يجد فبالحجارة
فان لم يجدها كفى التراب ولا يستحجى بما سوى الثلاثة لانه يورث الفقر (حتى يقيه)
اي يظهر بنحو حجر موضع النجس لان الانقاء هو الملق فلا يكون دونه سنة (يدبر
بالحجر الاول ويقل بالثاني) الادبار الذهاب الى جانب الدبر والاقبال ضده (ويدبر
بالثالث في الصيف) لان خصتيه تدلى في الصيف فيخشى تلوثها واعترض
عليه بان قوله وما سن فيه عدد يقتضي نفى العدد وقوله يدبر بالحجر الاول الى
آخره يقتضي العدد فآخر كلامه يناه في اوله انتهى هذا ليس بمناف لانه اراد
بيان كيفية التي تحصل بها زيادة الانقاء وهو الملق دون كميته فاختار تلك
الكيفية لكونها ابلغ واسلم عن زيادة التلويث (ويقل الرجل بالاول) انما قيده
لان المرأة تدبر بالاول في كل حال لثلاث تلوث فرجها وفي الشمني والمرأة تفعل

مع نية اتصاله وهذا في غير جمعة وعيد وجنازة على المختار لاختصاصها بالجماعة (وللجماعة ينوي الصلاة
لله تعالى و) ينوي ايضا (الدعاء للميت) لانه الواجب عليه فيقول اوصلي لله داعيا للميت وانما يشبه عليه الميت

بنوى الصلاة مع الامام على من يصلى عليه الامام (ولا يشترط تعدد الركعت) لحصولها ضمنا **خاتمة**
لا يشترط في صحة الاقتداء نية تعين الامام فلو اقتدى به يظنه زيدا **٦٤** فاذا هو بكر جاز لا ونوى

زيد افظهر غيره لانه اقتدى بالغائب ولا يشترط لصحة اقتداء الرجال نية الامامة بل انيل الثواب عند اقتداء احده لاقبله وللنساء ان اقتدت بمحاذية لرجل في غير صلاة الجنائز لان اقتدت به غير محاذية في رواية كما سيحيى في المحاذات ادرك القوم في الصلاة ولم يدركها المكتوبة او التروحية بنوى المكتوبة فانهم في العشاء صححوا الاتع نفلا صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه لم يدخل لم يجز شرع في صلاة عليه يظن انها سببية فانها هي احدية لم يجز وبالعكس جاز لجواز الصلاة بعد وقتها لاقبله **باب صفة الصلاة** الوصف لغة مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه وهي هنا بمعنى الكيفية المشبهة على فرض وواجب وسنة ومندوب (فرضها التحريم) هي الوصف بالكسبية بقوله الله اكبر وبما يدل على التعظيم سميت بها لانها تحرم ما كان مباحا والغرض اعم من الركن هو الشرط (وهي شرط) على القادر على التمسك فيحوز

في الاوقات كلها كالرجل في الشتاء لئلا يتنوث الحجر من فرجها قل الوصول الى مخرجها (ويدبر يائى والثالث في الشتاء) لان خصيته غير مدلاة فيؤمن من التلوث (وغسله) اى الموضع (بالماء بعد الحجر افضل) ان امكن ذلك من غير كشف العورة والا يكتفى بالاستنجاء بالحجر لانهم قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وفي البرازية ومن لم يجد ستره تركه ولو على شطنهر لان النهى راجع على الامر حتى استوعب النهى الا زمان ولم يقتض الامر الكرار واختلف فيه فتيل مستحب وقيل الجمع سنة في زماننا لان اهل الزمان الاول يعرفون بعرا لانهم يأكلون قليلا واهل زماننا يأكلون كثيرا فينلطون نلطا وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كفى بالجوهره وفي المفيد ولا يستحب في حيض على طريق المسايين لانها تبني للشرب لكن يتوضأ ويتنسل فيها (يغسل يديه او لثم المخرج بطن اصبع) واحدة ان حصل به النقا (او اصبعين) ان احتجج الى الزيادة (او ثلثا) ان احتجج الى ازيد (من يده اليسرى) فلا ينسل بظهور الاصابع (ولا برؤسها) لانه يورث الباسور وفي الشمني يصعد بطن الوسطى فيغسل ملاقيها ثم البنصر كذلك ثم الخنصر ثم السبابة حتى يغلب على ظنه الطهارة ولا يتدر ذلك بعدد لان النجاسة غير مرئية الا لقطع الوسوسة فيقدر بالثلث وقيل بالربع والمرأة تصعد البنصر والوسطى جميعا معا ثم تفعل بعد ذلك كما يفعل الرجل على ما وصفنا لانها او بدأت باصبع واحدة كالرجل عسى يقع في موضعها فتتلفذ فيجب عليه الغسل وهي لا تشعر به (ورخى بالغة) يرخى كل الارضاء حتى يطهر ما داخل فيه من النجاسة (ان لم يكن صائما) انما قيده لانه اذا كان صائما يفيد في رواية ولهذا نهى عن التنفس والقيام بلا نشف بخرقه (ويجب) الغسل بالماء وانما فسرنا فاعل يجب بالغسل لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء (ان جاوز النجس المخرج اكثر من درهم) لان للذن حرارة جاذبة لجزء النجاسة فلا يزى بها المسح بالحجر وهو التماس في محل الاستنجاء الا انه ترك القياس للنص على خلاف القياس فلا يتعداه والمراد بالماء ههنا كل ما يعطى طاهر من زيل (ويعبر بذلك وراء موضع الاستنجاء) اى ويعبر في منع صحة الصلاة ان يكون النجاسة اكثر من قدر الدرهم موضع سقوط مع الاستنجاء بناء على ان ما يخرج على المخرج في حكم الباطن عندهما وعند محمد المخرج كالحارج فان كان ما فيه زائدا على الدرهم يمنع وان كان اقل وكان في موضع آخر من بدنه نجاسة تجمع فان كان المجموع اكثر من قدر الدرهم يمنع وفي القنية اذا اصاب المخرج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغسل (ولا يستحب) يعظم ولا يورث وطعام) لتهيد عليه السلام عن ذلك وكذا لا يستحب

اداء النفل بتحريمه الفرض وان كرهه (والقيام) في فرض وما لحق به كالتدوير وسنة **باب** يعلف
بحرف في الاصح لقادر عليه وعلى السجود ومقروض القيام وواجبه ومسئونه ومستحبه يتدر القراءة

فيه وحده ان يكون بحيث لو مديده لا ينال ركبتيه وقد يترك جوازا ووجوباً كما حررناه في الخزان (والقراءة)
لقد ر عليها وحدها اسماع نفسه ٦٥ * ومن يقربه وهي ركن زايد عند الاكثر لسقوطه بالاقضاء

(والركوع) اي الانحناء
بحيث لو مديديه نال ركبتيه
ووقته بعد تمام القراءة
وبعضهم قالوا اذا اتم القراءة
حالة انحر ولا بأس به بعد
ان يكون الباقي حرفاً او كلمة
والاول اصح كذا في منية
المصلي (والسجود) بالجبهة
مطلقاً او بالانف عند العذر
على المفتي به كما يستجيب ووضع
اصبع واحد من القدمين
شرط وتكراره بعد كعد
الركعات (والقعدة
الاخيرة قدر) قراءة
(التشهد) اسرع ما يكون
مع تصحيح الالفاظ الى عبده
ورسوله بلا شرط موالاة
وعدم فاصل (وهي) اي
افروض الخمسة (اركان)
في جعل القعدة ركن بحيث
حررناه في الخزان كيف
وقد جزم به الزيلعي والعيني
والشمي وغيرهم بانها
فرض لاركن وفي
السر اجية هي فرض على
(والخروج بصنعه) المذاق
لها بعد اتمامها وان كره
تحريمها (فرض) عند
(خلافها) هذا على تحريم
البردعي وغلطه الكرخي
وصوب انه ليس بفرض
اتفاقاً وهو الصحيح قاله

بعنف الحيوان مثل الجشيش وغيره وكذا بخزف وآجر وخم وزجاج ومحرم
كخرقة الديباج ونحوها فلو استجنى بهذه الاشياء جازع الكراهة فلا يكون مقبياً
للسنة (وبمينه) اي لا يستجنى باليمين لقوله عليه السلام اليمين للوجه واليسار
للمقعد الا في ضرورة بان تكون يسراه مقطوعة او بها جراحة فلو شلتا سقط
الاستنجاء (وكره استقبال القبلة واستدبارها لبول ونحوه) لقوله عليه السلام اذا
اتمم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وهذا
كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالأستقبال والكراهة بحرمة وفي
فتح القدير ولو نسي مجلس مستقبلاً فذكر يستحب له الانحراف بقدر ما يمكنه
ويكره ان يمدرجليه في النوم وغيره نحو القبلة او المصحف او كتب الفقه الا
ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذاة وفي النهاية ويكره للمرأة ان تمشك ولدها
نحو القبلة اي بول وكذا استقبال الشمس والقمر لبول والغائط لانها من آيات الله
الباهرة (واو في الخلاء) وهو بالمدينت التغوط واما بالقصر فهو البيت لان الدليل
لم يفرق خلافاً للشافعي وكذا يكره التغوط والتبول في ماء ولو كان جارياً
وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او ظل
او بحب مسجد او مصلى عيد او في المقابر وبين دواب وفي طريق ومهبريج
وجحر فارة او حية او غملة وكذا كره التكلام عليها ما لبول قائماً او مضطجعا
او تجرداً من ثوبه بلا عذر او في موضع يتوضأ ويعتسل فيه ولا يقرأ القرآن
ولا يدخل فيه وفي كره مصحف الا اذا اضطرر كافي المنية ويجب الاستبراء والتخنج
وقيل يكفي بسم الله الذكر واجتذابه ثلاث مرات والصحيح ان يطباع الناس وعاداتهم
مختلفة فمن في قلبه انه صار طاهر اجازله ان يستجنى لان كل احدا علم بحاله والله اعلم

* كتاب الصلاة *

لما فرغ من الطهارة شرع في الصلاة لانها المقصودة وقدم الاوقات لانها
الاسباب وهي مقدمة على المسببات كذا في غاية البيان قال صاحب الفرائد نقلاً عن
قاضى زاده ولقائل ان يقول كون الاسباب متقدمة على المسببات انما يقتضى تقديم
الاقوات على نفس الصلاة التي بينت في باب صفة الصلاة لا على شروط الصلاة التي
ذكرت في باب شروط الصلاة لان الشروط ايضا متقدمة على الشروط وليست
من مسببات اسباب الشروط ولا يتم التتميم والظاهر ما ذكر في العناية حيث قال
وانما ابتدأ به ان الوقت لانه سبب للوجوب وشروط الاداء فكانت له جهتان في التقديم
انتهى لكن لا خفاء في ان تقدم السبب على المسبب في الوجود يقتضى تقدمه
على شروطه التي لا يتبر وجودها الا بعد وجود سبب مشروطها لتوقفها

ان يعلو وغيره وفي المجتبى وعينه المحققون ٩ * ل * * * بقى من الفروض ترتيب القيام
على الركوع والركوع على السجود والعود الاخير على جميع ما سواه واتمام الصلاة والانتقال من ركن الى

آخر وتعديل الأركان عند أبي يوسف وبه قالت الثلاثة وهو المختار كما قاله العيني ومراعات تقدم الامام
على الموت وعدم تذكر فائدة قبلها وعدم محاذات امرأة كما سيوضح * ٦٦ * * مهمه * يشترط في ادائها

عليه شرعاً فقيم القريب وقال الزيلعي الصلاة في اللغة ادعاء. قال الله تعالى
(وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) اي ادع لهم وانما ادعى على باعتبار
لفظ الصلاة وفي الشريعة عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة
مع بقاء معنى اللغة فيكون تغيير الانقلا على ما قالوا من ان الفرق بين النقل
والتغيير ان في النقل لم يبق معنى الموضوع مرعياً وفي التغيير يكون باقية لكن
زيد عليه شيء آخر وفي الغاية الظاهر انها منقولة لوجودها بدونه في الامي
ولو قال في الآخرس لكان اولى الى هنا كلامه وقال صاحب الفرائد نقل عنه
ايضاً لانم انه او ذكر الآخرس بدل الامي كان اولى فان للآخرس اشارات
مقبولة معهودة عند الشرح في أكثر الاحكام فله إشارة معهودة في امر الدعاء
ايضاً فخرسه لا يستدعي وجود الصلاة الشرعي فيبدون الدعاء بخلاف الامي
فان جهله يستدعي وجودها فيه بدونه كما لا يخفى انتهى هذا ليس بسديد
لان وجود الصلاة بدون الدعاء في صلاة الآخرس اظهر فذكره اولى لان الامي
يقدر على بعض الادعية دون الآخرس ولهذا لا تجوز امامة الآخرس
اذا اقتدى به الامي لان الامي يقدر على إيجاد التحريم دون الآخرس والصلاة
لا تصح بدونها في الاصل وقد سقط في الآخرس للعذر ولعذر في حق الامي
فثبت تحريمه امام شرطاً في حقه ولم توجد فصار كما وانعدم شرط
من سائر الشروط كذا في المحيط قال صاحب العناية هي فريضة قائمة ثابتة
عرفت فرضيتها بالكذب وهو قوله تعالى واقبوا الصلاة وقوله تعالى حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى فان الآية الاولى تدل على فرضيتها والثانية
على فرضيتها وعلى كونها خساً لانه امر بحفظ جمع من الصلوات وعطف
عليها الصلاة الوسطى وقل جمع يتصور معه وسطى هو الثلثة والسنة وهو قوله
صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تعالى فرض على كل مسلم ومسلمة في كل يوم وميلة
خمس صلوات وهو المشتهر وبالإجماع فتد اجمع الأمة من لدن رسول الله
عليه الصلاة والسلام الى يومنا هذا على فرضيتها من غير تكبر منكر ولا رد رادفن
انكر شرعيتها كفر بخلاف وقال صاحب الفرائد وفيه بحث لان دلالة قوله
تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى على كون الصلوات
المفروضة خساً غير ظهيرة لاحتمال ان يكون المراد بالوسطى الفضلى
فعلى تقدير ان يكون المراد بالوسطى في هذا الآية معنى الفضلى لا تكون الآية
دالة على كون الصلوات المأمور بحفظها خساً حتى تثبت به فرضية الخمس
انتهى هذا ليس بشيء لان مجرد ذلك الاحتمال لا يقدح في ظهور دلالة الكلام
بصيغته على ما هو المعنى الحقيقي ولا محذور فيما جرى النظم على اصله ولا قرينة

الاختيار فان اتى بها نائماً
لا يتدبه بل يعيده ولو القراءة
او القعدة على الاصح وان
لم يعد تفسد وهذا ما يكثر
وقوعه لاسي في التراويح
والناس عنه غافلون قاله
المصنف (وواجبها)
ترك الواجب لا يفسد الصلاة
وهو المختار لكن يوجب
سجود السهو لو سهوا
والانم او عدا فعد وجوباً
وان لم يعد ما يكون فاسقاً
آثماً وكذا كل صلاة اديت
مع كراهة التحريم تجب
اعادتها والمختار انه جابر
للاول لان الفرض لا يتكرر
قاله المصنف وغيره (قراءة
الفتاححة) وقالت الثلاثة
فرض (وضم) اقصر سورة
او يقوم مقامها وهو ثلاث
آيات قصار قدر اقصر
(سورة) وكذا او كانت
الآية او الايتان تبدل ثلاث
آيات قصار كذا افاده المصنف
ولم اره لغيره وهو مهم فيه
يسر عظيم لدفع كراهة
التحريم وهذا الضم عند
اللائحة قاله في انه يتخطا
لصاحب الهداية (و تعيين
القراءة في الاوليين)
من الفرض على المذهب
(و رعاية الترتب في فعل

مكرر) في كل ركعة كالسجود او في كل صلاة بعد ركعتها حتى لو نسي سجدة من الاولى * * * * *
وقضائه في آخر الصلاة جاز وسقوط وجوبه عن المسبوق لضروورة التقدير اما الترتيب بين المتحد في كل ركعة

كالقيام والركوع اوفى كل الصلاة كالعدة وجميع ما سواه ففرض كما قد منا (وتعديل الاركان) اى تسكين
الحوارج في الركوع واقبله قدر ٦٧ سجدة وكذا في الرفع منهما على ما اخساره الكمال وصوبه

تصرفه عنه وثبت سلم ان هذا اللفظ متعارف في المعنى المجرى بوجود القرينة
لكن الحقيقة المستعملة اولى من انجاز المعارف عند الامام لان المستعبر
لا يراهم الاصل فتكون الآلة قضيعة الدلالة لا محالة فليأتل (وقت النحر)
اى وقت صلاة الصبح فان فجر مجز مرسل فانه ضوء الصبح ثم سمي به الوقت
كذا قال المطرزي بدأه لانه لا خلاف في اوله وآخره كذا في اكثرنا الكذب
وفيه كلام لان الخلاف واقع فيهما ولانه اول النهار واول من صلاه آدم
عليه الصلاة والسلام حين اخط من الجنة وبدأ محمد عليه السلام في الاصل بوقت
الظهر لان جبرائيل عليه الصلاة والسلام في بيان الاوقات بدأه (من طلع من شجر
الثاني) اى الصادق (وهو ايضا من المعترض) اى المنتشر (في الافق) ينة
ويسرة وهو المستضيء السمي بالصبح الصادق لانه اصدق ظهور او احزبه
عن المستطيل وهو الذى يبدأ بنحية من السماء كذب السرحان طولاً يبرأ تم
فسمى فجراً كاذباً لانه يبدو نوره ثم يخفى ويعتيد الضلام ولا اعتبار به نقوله
عليه الصلاة والسلام لا يغيرنكم اذان بلال ولا تنجر المستطيل اما المتغير النجر
المستطير (الى طلوع الشمس) اى الى وقت طلوع شئ من جرم الشمس وفي النظم
الى ان يرى الراى موضع نبه له روى ان جبرائيل عليه الصلاة والسلام ام
برسول الله عليه الصلاة والسلام فيها حين طلوع النجر في اليوم الاول وفي اليوم
الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تضئ ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين
الوقتين وقت لك ولا تأمك (ووقت الظهر من زوالها) اى زوال الشمس عن المحل
الذى تم فيه ارتفع عنها وتوجه الى الانحطاط ولا خلاف في ذلك من المجتهدين وفي
معرفة الزوال رويات صحيحة كفى المحيط ان تغرز خشبة مستوية في ارض مستوية
فاذا لم ظلها عن التصان لم تزل فاذا وقت بان لم تنقص ولم تزد فهو قيام
الظهير لا تجوز فيه الصلاة فاذا اخذ الظل في الزيادة فقد زالت عن الوقوف
نخط على موضع زيادة خطا فيكون من رأس الخط الى العود في الزوال
وهذا اذا لم تكن الشمس في سمت الرأس كما في الخط الاستواء ثم ان الشئ
يختلف باختلاف الامكنة بحسب العرض والازمنة بحسب الفصول كما حقق
في موضع فليراجع والى كاشى وهو نسخ الشمس قال ابن مالك في اضافته الى
الى زوال تسامح لانه اراد به في قبيل زوال وفي الدرر واصافته الى زوال
لادنى ملاسة حصوله عند الزوال فلا يعد تسامح انتهى لكن يرد ان
حقيقة الاضافة كمال الاختصاص مثل التميك واستعمالها في غير هذا يكون
اما يجوز ان اوحضت العلاقة والا يكون تسامحا والا يسمونه ما روى عن محمد
ان يقوم رجل مستقبل القبلة فدامت الشمس على حاجبه الا يسرف فاشمس لم تزل

وانصت المتدى ومنعة الامام على كل حال وتمتد في حرره على التو بر (وسته) ترك السنة لا يوجب
فساد او لاسهوا بل اسهوا غير مستخف وقالوا السنة ادون من الكراهة (رفع المدين للحرمة) (ونشر

أصابعه) أي تركها على حالها (وجنهر الامام بالكبير) ونحوه اما الموتر والمنفرد فيسمع نفسه (والشاة
والعوذ والتسمية والتأمين سرا) راجع الاربع (ووضع يمينه ٦٨ على يسره) وكونه (تحت سرته

وتكبير الركوع وتسبيحه
ثلاثا) كذا (الرفع منه)
بحيث يستوي قائما (واخذ
ركبتيه بيديه وتفرج
اصابعه) للرجل (وتكبير
السجود وتسبيحه ثلاثا
ووضع يديه وركبتيه على
الارض) حالة السجود فلا
يلزم طهارة مكانهما عندنا
كذا في المجمع وشروحه
(وافتراش رجله اليسرى
ونصب اليمنى) في تشهد
الرجل (والقومة) أي
من السجود ولذا لم يقل
اولا والرفع منه وبهذا
المحل اضمحل ما قاله الزيلعي
ومن قاده (والجلسة) بين
السجدين (والصلاة على
على النبي صلى الله عليه وسلم)
في القعدة الاخيرة (والدعاء)
بما يستحيل سؤاله من العباد
تتميم ومن السنن ان لا يطاء
رأسه عند التكبير وتكبيرات
الانتقالات حتى تكبيرة
القبول وقيل هي واجبة
والسمع للامام والتحميد
لغيره ونحويل الوجه يمتنع
ويسره للسلام (وادابها)
ترك الادب لا يوجب اساءة
ولا عتابا كترك سنة الزوايد
لكن فعله افضل (نظره الى
موضع سجوده) حال

واذا صارت على حاجبه الايمن علم انها قد زالت (الى ان يصير ظل كل شيء
مثليه سوى في الزوال) وهو رواية محمد عن الامام وبه اخذ الامام (وقالا الى
ان يصير مثلا) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ زفر والشافعي وروى
اسد بن عمرو عن الامام اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال خرج
وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فيكون بين
وقت الظهر والعصر وقت مهمل قيل الافضل ان يصلي صلاة الظهر
الى بلوغ الظل الى المثل ولا يشرع في العصر الا بعد بلوغ الظل الى المثلين
ولا يصلي قبله جمعا بين الروايات (ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر)
على اختلاف القوانين (الى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية عن الافق الحسي
لا الحقيقي فانه لا يمكن تحييقه الا لافراد وقال الحسن اذا اصفرت الشمس خرج
وقت العصر واطن ان مراده خرج الوقت المختار والا يلزم ان يوجد وقت
مهمل بينه وبين المغرب ولم يوجد في الروايات (ووقت المغرب من غروبها
الى مغيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد الحجرة) قوله عليه الصلاة
والسلام وآخر وقتها اذا سود الافق (وقالا هو الحجرة) وهو رواية اسد عن الامام
لكن خلاف ظاهر الرواية عنه وبه اخذ الشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام
الشفق هو الحجرة وفي البسوط قول الامام احوط وقولهما اوسع أي ارفق للناس
(قيل وبه يفتي) قال ابن الجيم ان الصحيح المفتي به قول صاحب المذهب لا قول
صاحبيه واستفيد منه انه لا يفتي ولا يعمل الا بقول الامام ولا يبدل عنه
الى قولهما الا لوجوب من ضعف او ضرورة تعامل واستفيد منه ايضا ان بعض
المشايع وان قال الفتوى على قولهما وكان دليل الامام واضحا ومذهبه ثابتا
لا يلتفت الى فتواه فاذا ظهر لنا مذهب في هذين الوقتين أي وقت العصر والعشاء
وظهر ايضا دليله وصحته وانه اقوى من دليلهما وجب علينا اتباعه والعمل به
وهذا بحث طويل فليطلب من رسالته وقال بعض المشايخ ينبغي ان يؤخذ
بقولهما في الصيف بقوله في الشتاء (ووقت العشاء والوتر من انتهاء
وقت المغرب) على اختلاف القوانين (الى الفجر الثاني) أي الصادق والشافعي
قولان في قول حتى يمضي ثلث الليل وفي قول حتى يمضي النصف وكون وقتها
واحدا مذهب الامام وعندهما وقت الوتر بعد صلاة العشاء وهذا الخلاف
مبنى على ان الوتر فرض عنده وستة عندهما (ولا يقدم الوتر عليها للترتيب)
أي ولا يقدم الوتر على صلاة العشاء لوجوب الترتيب بينهما لانها فرضان
عنده وان كان احدهما اعتقادا والآخر عملا وفائدة الخلاف تظهر في موضعين
احدهما انه اوصلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاهما فظهر فساد العشاء لا الوتر

قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى ارنبته حال سجوده والى حجر محل قعوده والى منكبيه فانه
الايمن واليسر في التسمية الاولى والثانية لتحصيل الخنوع (وكضمه فقه عند التذويب) فان تجز غطاء بظهر

يمينه او كنه (واخراج كفيه من كفيه عند التكبير) للرجل (ودفع السعال ما استطاع) لانه بلا عذر مفسد
فيجبته (والقيام عند حي على الصلاة) * ٦٩ * عند الحسن وزفر (وقيل عند حي على الفلاح) وهذا

قول علماؤنا الثلاثة وهو
الصحيح كذا نقله ابن الكمال

نقل عن الذخيرة (والشروع

عند قد قامت الصلاة) كما مر

* فصل ينبغي الخشوع

في الصلاة * لقوله تعالى

قد افلح المؤمنون الآية

ولانه عليه الصلاة والسلام

اذا صلى كان لجوفه ازير

كازير الرجل ولذا ندب

نضره الى مامر (واذا اراد

الدخول في الصلاة كبر)

الافتتاح قائما فلو كبر قاعدا

ثم قدم لم يجز ولو ادرك الامام

را كما فكبر فخيا جاز ان كان

الى القيام اقرب ولو كان

اخر س يصير شارعا

بانية ولا يلزمه تحريك

لسانه وينبغي ان يشترط

في نيته القيام وعدم تقديمها

باقليم مقام التحريمة ولم اره

(حاذفا) اذ مد احسدى

الهمزتين مفسد وكذا

الباقى في الاصح لانه يصير

جمع كبر بالتحريك وهو

اطبل او اسم الشيطان

وقيل لا يفسد لانه اشباع

والاول اصح قاله المصنف

(بعد رفع يديه) حال كونه

(محاذيا بابها مية شحميتي

اذ نيه) كذا في الهداية

(وقيل ما سا) بابها مية

فانه يصح ويعيد العشاء وحدها عند لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر وعندهما
يعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره
من الفرائض حتى لا تجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده وعندهما يجوز اذ لا ترتيب
بين الفرائض والسنن كذا في الدرر (ومن لم يجد وقتها لما لا يجزى عليه) قال الزيلعي
من لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في موضع يطلع الفجر فيه كما تعرب
الشمس او قل ان يغيب الشفق لم يجز عليه وذكر المرحوم الثاني ان برهان الدين
الكبير افتى بان عليه صلاة العشاء ثم انه لا ينوى القضاء في الصحيح وفيه نظر
لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وكذا اذا لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة
وهو فرض الوقت وام يقلبه احد انتهى ما ذكره واضح ولكن يمكن التوجيه
بان انتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وهو ان الله تعالى
كتب على عبده كل يوم صلوات خسا ولا بد ان يصلي العشاء حتى يوجد
الامتنال لامره تعالى ولا ينوى القضاء لانه مشروط بدخول الوقت وعدم الاداء
فيه ولم يوجد الوقت حتى ينوى القضاء تدبر (ويستحب الاسفار بالفجر) لقوله
عليه الصلوة والسلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر قال المطرزي اسفر الصبح
اذا اضاء ومنه اسفر بالصلاة اذا صلاها في الاسفار والباء للتعديده واطلاقه
يدل على ان البدء وانتهى بالاسفار هو المستحب وهو ظاهر الرواية قال الطحاوي
يبدأ بالتغليس ويختم بالاسفار ويجمع بينهما بتطويل القراءة والاسفار مستحب
الاجزءة والاسفار المستحب (بحيث يمكن اداؤه بترتيل اربعين آية او اكثر)
سوى الفاتحة (ثم ان ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء) او الغسل ولو قال يمكنه
الطهارة لكان اشمل (واعادته على الوجه المذكور) هذا هو المختار
وقيل حده ان لا يتع به شك في طلوع الشمس واعتبر الشافعي التغليس
والمراد منه السواد المحلوط بالبياض قبل الاسفار وفي المبتغى الافضل
للرأة في الفجر الغلس وفي غيره الانتظار الى فراغ الرجال عن الجماعة (و)
يستحب (الابراد بظهر الصيف) لقوله عليه الصلاة والسلام * ابردوا بالظهر
فان شدة الحر من فيح جهنم * اى من شدة حرها وقال صاحب البحر اطلقه
فافاد انه لا فرق بين ان يصلي بجماعة او لا ولا بين كونه في بلاد حارة او لا
ولا بين كونه في شدة الحر او لا ولهذا قال في الجمع وتفضل الابراد بالظهر
مطلقا في السراج الوهاج من انه انما يستحب الابراد بثلاثة شروط فيه نظر
بل هو مذهب الشافعي والجمعة كالظهر اصلا واستحبها في الزمانين (و) يستحب
(تأخير العصر ما لم تغرب الشمس) في كل زمان لانه عليه الصلاة والسلام كان يأمر
بتأخير العصر فيه من تكثير النوافل لكرامتها بعد الاداء والعبارة لا تغير ان قرص

شحميتي اذ نيه كذا في مختصراتها وبه عبر فاضحون وغيره وعلاه اشتمى بقوله يتيقن محاذات يديه لاذنية
قل في البحر وهو المراد بالمحاذات بانها لا يتيقن الا بذلك فظهر بهذا ان المراد باقرب التام وبه يحدد الكلام

(وعند ابن يوسف رفع مع التكبير) يبدأ عند بدايته ويختم به عند ختمه قبل وهو المختار (لا قبله) وبقوله
وهو الأول لان في الرفع نفى التكبير عنه غيره تعالى في التكبير اثبت ﴿١٠﴾ والنفي مقدم كما في كلمة الشهادة

(والمرأة ترفع) بحيث يكون
رؤس اصابعها (حذاء
منكبها) على الصحيح كذا
قاله المصنف واما الامة
فكل رجل هنا وفي غيره كالجرة
قاله الحدادي (ومقارنة
تكبير الموتى) سرا (تكبير
الامام) جهرا (افضل) عنده
(خلافا لهما) اي بعد افضل
فيذكر في فضيلة تكبيره
الافتتاح عندهما بادراكه في
الثناء وقبل قبيل قراءة ثلاث
آيات او حاضرا وسبعاً ونائباً
وقبل بادراك الركعة وعند
الامام بمقارنة الامام قاله
الشمي فلو كبر قبله لم يصير
شارعاً وكذا لو قال الله مع
الامام واكبر قبله على الاصح
لانه انما يصير شارعاً بمجموع
الله اكبر لا بقوله الله فقط
او اكبر فقط وهذا هو
ظاهر الرواية كما افاده
المصنف قال في البحر وهو
المختار بقى لو كبر غير عالم
بتكبير امامه في منية المصلي
وغیره ان كان اكبر رأيه انه
كبر قبله فلا يجزيه والا
جزأه بمهمة متى فسد
الاقداء لا يصح شروعه
في صلاة نفسه على المذهب
لانه قصد المشاركة وهي غير
صلاة الانفراد (ولو قال

بدل التكبير الله اجل او الله اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله) او تبرك لله او الحمد لله
وسائر كل التعظيم وان وصف به غيره كالرحيم والكریم علي لا يظهر الاصح كما نقله المصنف (او كبر

بالتفارسية صح في الكل مع كراهة التحريم على الرجوع كما حرره في البحر (وكذا نوقراء بها) وهذا اذا
كبر وقراء بالفارسية (عاجزا عن العربية) ٧١ * بان كان لا يحسن العربية بشرط ان لا يخل بالمعنى وهذا

قولهما وبه قالت الثلاثة
واليه صح رجوع الامام
وعليه الفتوى قاله العيني وغيره
(قلت) ولم ار له سنداً في
رجوع الامام في التكبير
بل في التارخانية جوازه
بالتفارسية اتفاقاً احسن
العربية ام لا الا الاذان بها
فلا يصح في الاصح لانه
سنة متبعة كما حرره ناه
في الخزان (او ذبح وسمى
بها) حيث تصح ولو قادرا
اتفاقاً كالتلبية واسلام وسلام
واداء شهادة (وغير الفارسية
من الالسن مثلها هو
الصحيح) لعدم اختلاف
المعنى باختلاف اللغة (ولو
شرع باللهم اغفر لي)
ونحوها مما كان خبراً
كالخو قلة وكذا التسمية
في الاصح كما في السراج
(لا يجوز) لانه ليس بتعظيم
خالص لا خلاطه بحاجته
بخلاف التلهف فقط فقد صح
انصاف النحاة كشروعه
ببالله لان نداء تعالى يراد به
التعظيم (وقال ابو يوسف)
ان كان (يحسن التكبير
لا يجوز الاية) واجازه
بالاكبر والكبير معرفاً
ومكرراً زاد في الخلاصة
والكبار مخففاً ومثقلاً

والا فضل له ان يقضيهما ويقضيها في الوقت المباح وقال الشافعي يجوز الفرض
في هذه الاوقات في جميع البلدان ويجوز النقل بمكة بلا كراهة (وسجدة التلاوة)
التي وجبت قبلها واما اذا وجبت بالتلاوة في هذه الاوقات جاز ادائها من غير
كراهة لكن الافضل تأخيرها ليؤديها في الوقت الصحيح وفي التنية لا يكره
سجدة الشكر وفي المحيط وسجدة السهو كسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت
الكرامة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد للسهو ويستغنى عن ذمته انتهى
ولهذا او اطلق الص السجدة واستثنى سجدة الشكر لكان احسن (وصلاته
الجنائز) التي حضرت في غير هذه الاوقات لانها لو حضرت فيها جازت من
غير كراهة كذا في اكثر الكتب وفي النجدة وغيرها واما تلاتية السجدة في وقت
مكروه وسجدها فيها او حضرت جنائز فيها وصلاته تجوز مع الكراهة انتهى
هذا بخلاف لما ذكرناه في المسائلين الا ان يحمل على الروايتين (عند انطالع)
اي ظهور شيء من جرم الشمس من الافق وذكر في الاصل ما لم ترتفع الشمس
قدر الزمخذه في حكم الطلوع وقيل ان الانسان مادام يقدر على النظر
في قرص الشمس في الطلوع فلا يحل الصلاة (والاستواء) اي وقت وقوف
الشمس في نصف النهار (والغرب) اي عند افول الشمس الى ان يغيب جرمها
وقبل من وقت الغيب الى ان يغيب جرمها (الاعصر يومه) والاستثناء متصل
على تقدير ارادة مطلق الصلاة وكذا على ارادة نوع الفرائض لان فرض
العصر منه واما جاز عصر يومه لانه اذا كان سبب الوجوب الجزء
القائم من الوقت اي الذي يليه الشروع اذ لا يمكن ان يكون كل الوقت سبباً لانه
لو كان كذلك لوقع الاداء بعده لوجوب تقدم السبب بجميع اجزائه على
السبب فلا يكون اداء ولا دليل يدل على قدر معين منه فوجب ان يجعل بعض
منه سبباً واقل ما يصلح لذلك الجزء الذي لا يتجزى والجزء السابق لعدم ما
يزاحده اولى فان اتصل به الاداء تعين لحصول المق وهو الاداء وان لم يتصل به
ينقل الى الجزء الذي يليه ثم ونحو الى ان تضيق الوقت ولم يقرر على الجزء الماضي
لانه لو تقرر عليه كانت الصلاة في آخر الوقت قضاء وبس كذلك فكان الجزء
الذي يليه الاداء هو السبب او الجزء المضيق او كل الوقت ان لم يقع الاداء
في جزء منه لان الانتقال من الكل الى الجزء كان لضرورة وقوع الاداء خارج
الوقت على تقدير سببية الكل وقد زالت فيعود كل الوقت سبباً ثم الجزء الذي
يتغير يصير سبباً لتغير صفته من الصحة والفساد فان كان صحيحاً فلا يتأدى بصفة
النقصان وان كان ناقصاً يجوز ان يتأدى بصفة نقصان وفيد يتبر حال المكلف
اسلاماً وعقلاً وبلوغاً وظهوراً وحضراً وسفراً واقامة اذا تقرر هذا نقول ان

والصحيح قولهما (ثم اعتمد عليه على رسغ ياره) محققاً بالخصر والابهام باسبغ الاصابع الثلاث على
الاذراع (تحت سرته) كما فرغ من التكبير على المذهب والمرأة تضع الكف على الكف تحت التدين (في كل

قيام) له قرار (سن فيه ذكر) وما لا فلا ما لم يضل (وعند محمد في قيام شرع فيه قراءة) والصحيح قولهما
(و) فائدة الخلاف (انه يضع) حالة الشاء و(في اقنوت وصلاة) ٧٢ * الجنائز خلافا له (لعدم القراءة

(و يرسل في قومة
الركوع) لعدم القرار
وان كان فيه ذكر مسنون
وهو التسميع والتحميد (و)
كذا يرسل (بين تكبيرات
العيد اتفاقا) لعدم الذكر
والقراءة ما لم يطل القيام
فيضع قاله في البحر النادر
(ثم يقرأ) عقيب التكبير
(سبحانك اللهم وبحمدك الى
آخرة) ولو مقديما لم يحجر
امامه بالقراءة والاولى ترك
وجل ثناؤك الا في صلاة
الجنائز قاله المصنف
(ولا يضم وجهت وجهي
الى آخرة خلافا لابي يوسف)
وباتي به في النافلة اجاعا ولا
تفسد بقوله وانا اول المسلمين
في الاصح (ثم) بعد الاستفتاح
(يتعوذ) اي يقول اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم
في ظاهر المذهب (سرا)
قيد (لقرأة) الاستفتاح ايضا
فهو من التنازع ثم هو تبع
للقرأة (فيأتي به المسبوق
عند قيامه الى قضاء ما سبق)
به لانه يقرأ حتى (لا) يأتي به
(المقتدى) لانه لا يقرأ
(ويؤخر عن تكبيرات
العيد) لتأخير القراءة
عنها (وعند ابي يوسف
هو تبع للشاء) قيل هو الاصح

لم يتصل الاداء بالجزء الاخير في العصر وانتقلت السببية الى كل الوقت وما وجبت
كاملا فلا يتأدى بصفة النقصان حتى لو اراد ان يقضى عصر امسه بعد
الاصفرار يجوز بخلاف عصر يومه كذا في المطلب (و) منع (عن التنفل
وركعتي الطواف بعد صلاة الفجر والعصر) لما ثبت ان النبي عليه الصلوة والسلام
نهى عن الصلاة في هذين الوقتين (لان قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنائز)
لان الكراهة كانت لحق الفرض ليصير الوقت كالمشغول لفرضه لالمعنى في الوقت
والفرض التديري اقوى من النفل ثوابا لم يمنع نحو قضاء الفرائض اذا فرض
الحقيقي اقوى من الفرض التديري (و) منع (عن النفل) فقط (بعد طلوع
الفجر) الصادق (باكثر من سنته) ظاهر العبارة يومهم جواز التنفل بمقدار سنته
ما عدا ركعتي الفجر واما كذلك بل المراد سنة الفجر فقط لا غير لما روى انه
عليه الصلوة والسلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر وفي القنية عن
الامام انه يصلي تحية المسجد بعد الصبح وما رويناه حجة عليه تدبر وفي التخييس
المتنفل اذا صلى ركعة فطلع الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع في صلاة التطوع
بعد الفجر لا عن قصد (و) منع (عن التنفل فقط بعد الغروب قبل صلاة المغرب)
لما فيه من تأخير المغرب (و) منع (عن التنفل فقط) (وقت الخطبة ايا كانت) سواء
كانت في الجمعة والعيد او في الحج او غيرها اي لا يجوز الشروع في صلاة النفل
وقت الخروج اما لو شرع قبل خروج الامام الخطبة ثم خرج الامام فلا يقضها
بل يتمها ركعتين ان كانت نفلا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على رأس الركعتين
وقيل يتمها اربعاً وانما يمنع لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة (وقيل صلاة
العيد) في المصلي وغيره وكذا بعدها في المصلي (و) منع (عن الجمع بين صلاتين
في وقت) لعذر خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء بعذر المطر والمرض والسفر (الابعرفة) فان الحاج يجمع بين الظهر
والعصر في وقت الظهر (ومزدلفة) فانه يجمع بين المغرب والعشاء في وقت
العشاء (ومن طهرت في وقت عصر او عشاء صلاتهما فقط) خلافا للشافعي
فانه يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب لان وقت
الظهر والعصر وقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء والا يكفي عنده وجود
الحدث في احد الوقتين في حق صاحب العذر كافي الاصلاح (ومن هو اهل
فرض في آخر الوقت) بان بلغ او اسلم آخر الوقت او طهرت لاكثر الحيض
او النفاس وقد بقي قدر التحريم او طهرت لاقل من اكثره وقد بقي قدر
التحريم والغسل (يقضيه) ذلك الفرض فقط لا الفرض المقدم واحترز به
عما قال الشافعي فان عنده اذا وجب العصر وجب انظر ايضا كالعشاء

لكن المختار قولهما قاله المصنف (فيأتي به المقتدى) لانه يثنى واما المسبوق فيتعوذ مرتين لانه لا
يثنى مرتين (و يقدم على تكبيرات العيد) لان الشاء قبلها (و) بعد التعوذ (يسمى) غير الموتى اي يقرأ

بسم الله الرحمن الرحيم لا مطلق الذكر كما في الذبيحة والوضوء (سرا اول كل ركعة) ولو جهرة
هو الصحيح (لا) تسن التسمية (بين ٧٣) الفاتحة والسورة) مطلقا (خلافا لمحمد) فانها تسن عنده

(لا) يقضيه بالاجماع (من حاض) او نفست او جن مثلا (فيه) اى في آخر
الوقت عند عدم الاداء في الاول لان اعتبار السببية آخر الوقت وفي التارخانية
ولو شرعت في صلاة الطوع او الصوم فعاضت تقضى وفي الفرض لا والله اعلم

باب الاذان

انه لو سمي كان حسنا مهمه

المشهور عن اهل المذهب
سنية التسمية وقد صحح
الناهدى في الفنية والمجتبى
وجوبها في كل ركعة وتبعه
ابن وهبان وغيره وهو ضعيف
مخالف لظاهر المذهب قاله في
البحر (وهي) اى التسمية (آية)
واحدة من القرآن كله انزلت
للفصل بين السور كالدباجة
والطراز للسورة ولذا كتبت
بخط على حدة فخرج ما في النمل
فانها بعض اية اجاعا (ليست
من الفاتحة ولا من كل سورة)
هو المختار فحرم على الجنب
بقصد القراءة ولم تجز الصلاة
بها احتياطا ولم يكفر جاحدا
اشبهه خلاف مالك (ثم) بعد
التسمية (يقراء) الامام والمنفرد
(الفاتحة وسورة او ثلاث
آيات) قصار قدر اقصر سورة
لان المأمور به قراءة ما تيسر
والزيادة عليه بخبر الواحد
لا يجوز لكنه يوجب العمل
فقلنا بوجوبها حتى يؤمر
بالاعادة بترك السورة اذا فرق
بين واجب وواجب نعم ان تارك
الفاتحة اكدر (واذا قال الامام

هو لغة الاعلام مطلقا وشرعا اعلام دخول وقت الصلاة بوجه مخصوص
ويطلق على الالفاظ المخصوصة والترتيب بينهما مسنون فلو غير الترتيب كانت
الاعادة افضل وسببه ابتداء اذان ملك ليلة الاسراء واقامته حين صلى النبي عليه
الصلاة والسلام اماما بالملائكة وادواح الانبياء والاشهر ان السببرؤ يامن الصحابة
في ايلة واحدة وهو مشهور وقيل نزول جبريل عليه الصلوة والسلام على رسول الله
عليه الصلوة والسلام ولا منافاة بين هذه الاسباب لا مكان نبوته بمجموعها (سن) سنة
مؤكدة هو الصحيح وقال بعض مشايخنا واجب وقال محمد بمقتلة اهل بلدة اجتمعوا
على تركه وابو يوسف يحبسون ويضربون ولا يقاتلون (للفرائض) اى فرائض
الرجال وهي الرواتب الخمس وقضائها والجمعة (دون غيرها) اى لا يسن لصلاة
الجمعة والتطوع وصلاة العيدين والوتر وغيرها (ولا يؤذن لصلاة قبل دخول
وقتها) لانه شرع للاعلام بالوقت وفي ذلك تضليل ولم يتعرض للاقامة لان
منعه بالاولوية فانها بعد الاذان ولو اقام ولم يصل على الفور قالوا ان طال الفصل
يعاد والا (ويعاد فيه لو فعل) اى او اذن قبل الوقت يعاد في دخول الوقت
(خلافا لابن يوسف في الفجر) فان عنده يجوز الاذان للفجر قبل وقت في النصف
الاخير من الليل وهو قول الشافعي في رواية واخرى عنه في جميع الليل والحجة
عليهما ما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام انه قال يا بلال لا تؤذن حتى يطلع الفجر
(ويؤذن للفاتحة) الواحدة (ويقيم) لما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام قضى الفجر
باذان واقامة غداة ليلة التعريس وهو حجة على الشافعي في اكتفائه بالاقامة فقط
(وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوائت وخير فيه للوافي) ان شاء اذن واقام وان شاء
اقام فقط هذا اذا كان في مجلس واحد وامان كان في مجالس فانه يشترط كلاهما
كما في المستصفي وفي التبيين ان كل فرض اداء وقضاء يؤذنه ويقيم سواء اداه
منفردا او بجماعة الا يظهر يوم الجمعة في المصر فان اداه باذان واقامة يكره
(وكره تركهما مع المسافرين) او منفردا بقوله عليه الصلوة والسلام لابن ابي مليكة اذا
سافر تما فاذنا واقما وليؤمكما اكبر كما سنا وانما قدينا بقولنا معالان ترك احدهما
وهو اذان المنفرد لا يكره واما اذان الجماعة ففيه خلاف (لا) يكره تركهما معا
(اصل في بيته في المصر) اذا وجد في مسجد الحلة لقول ابن مسعود رضى الله

ولا الضالين امن) اى قال امين بالمد والقصر ١٠ ل و حكي الواحدى التشديد مع
المد فلا تفسد به يفتى (هو) اى الامام (والمؤتم) سرا ظاهره يشمل السرية اذا سمعه فإما من وقيل لا و

سمع المؤمنين من مثله في جمعة وعبد قال ظهير الدين يؤمن كذا في الجوهرة ولا ينبغي ان يحكم الجماعة الكثيرة ذلك
واما حديث اذا امن الامام فاموا عن التعليق بعلوم الوجود ٧٤ فلا يتوقف على سماع ثمانين الامام بل

يحصل بان فراغ عن الفاتحة كما
حررناه في الخزان ثم حين يفرغ
من القراءة وهو منتصف
هو الصحيح كما في الخلاصة
(يكبر راكعا) بان يكون
ابتداء التكبير عند انحطاطه
هو الاصح (ويتمد يديه
على ركبتيه ويفرج اصابعه)
ولا يندب التنزيح الا هنا
لتمكن (باسطا ظهره غير
رافع رأسه ولا منكس له)
ويسن ان يلمص فيه كفيه
وينصب ساقيه (ويقول
ثلاث مرات سبحان رب العظيم)
فلورفع الامام رأسه قبل ان
يتم التوسعة فالصحيح وجوب
التابعة وكذا التوسعة والمؤتم
في ادعية التمسيد يتابعه لانه
سنة والناس عنه غافلون
(وهو ادناه) اي ادناكل
السنة فان تركه او نقصه كره
تنزيها (وتستحب الزيادة
مع الايتار للمنفرد) واما الامام
فلا يزيد على وجهه بل يقوم
ولا ينبغي ان ينقص عن قدر
اقل السنة في القراءة والتسبيح
لأنهم لانهم غير معذورين
فيه قاله المصنف وافاد ان
اطالة الركوع لادرء الجاني
مكروه تحريما قيل هذا ان
عرفه والافلا بأس (ثم يرفع
الامام رأسه قائلا سمع الله

لمن حمده) في الواجبة ولو ابدل التوسعة بالتسبيح (ويكتفى به وقالا يضم اليه ربنا لك الحمد) الدعوة
سرا (ويكتفى بالتسبيح) تحميد تساقا والمنفرد يجمع بينهما في الاصح (قاله في الهداية والمجمع لانه امام

نفسه فيسمع وليس معه مؤتم فيحمد (وقيل كالمقدي) وقيل كالامام والمعمد الاول قاله الباقي (ثم) بعد ذلك
(يكبر) مع الحرور (ويسجد) على ٧٥ * وجه السنة (فيضع ركبتيه) اولاً لقر بهما من الارض (ثم

يديه ثم وجهه بين
كفيه) متدماً انفه لما ذكرنا
(ضاماً اصابع يديه ولا يندب
الضم الا هنا لتكون موجهة
الى القبلة ولان في السجود
ينزل الرحمة وبالضم يقال
اكثراً محاذية اذنيه) اعتباراً
لاخر الركعة باولها
(ويبدى) اي يظهر وقول
العيني انه بالهز وهم (ضعية)
بسكون الباء وحكى شيخ
الاسلام الضم اي عضديه
في غير زجة (ويحافى بطنه
عن فخذيه) اي يظهر كل عضو
بنفسه (ويوجه اصابع
رجليه نحو القبلة) ويكره
ان لم يفعل (والمرأة تخفض)
اي تضم نفسها فلا تبدى
ضبعيها (وتلصق بطنها
بفخذيهما) لانه استروذكرنا
في الخزان انها تخالف الرجل
في خمس وعشرين مسألة
(ويقول سبحان ربي الاعلى
ثلاثاً وهو ادناه) كما مر
(ويسجد بانفه وجهته)
او اظبته عليه الصلاة والسلام
عليه (فان اقتصر على
احدهما او على كور العمامة)
بشرط طهارة المكان وان
يكون على جهته وان يسجد
حجم الارض (جاز مع
الكراهة) وقيل لا يكره

الدعوة النامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة
والمقام المحمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد ويقطع قراءة القرآن ولو تنزله
يجب ولو يسجد لانه اجاب بال حضور (ويستدير في صومعته ان لم يقدر التحويل
واقفاً) للاعلام لا تساع الصومعة قال صاحب الدرر ويلفت في الحيلتين
يمينا ويسارا ان امكن الاسماع بالشبث في مكانه والاستدار في صومعته يعني اذا
كانت مأذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الاعلام استدار
فيها فيخرج رأسه من النكوة اليمنى ويقول ماقاله ثم يذهب الى النكوة اليسرى
فيفعل فيه ما قبل قال صاحب الفرق ووقع في كلام صاحب الوقاية ويستدير
في صومعته ان لم يمكن التحويل مع الثبات في مكانه ثم يفسره صدر الشريعة
بقوله المراد انه ان كانت المأذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل
الاعلام فح يستدير فيها دفعا لما يرد على كلام صاحب الوقاية من انه كيف
لا يمكن التحويل فالتناسب تحويل التحويل الى الاعلام فيكون مراد صاحب
الوقاية ان لم يكن التحويل المؤدى الى الاعلام مع الثبات في مكانه لكنه بعيد
ولهذا غير صاحب الاصلاح وقال ان لم يمكن الاعلام انتهى هذا مسلم ان كان
المراد الاعلام فقط بدون التحويل وليس كذلك لان التحويل صار سنة الاذان
حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي ان يحول وجهه يمنة ويسرة عند هاتين
الكلمتين فلا يتم التقريب تدبر (ويجعل المؤذن اصبعيه في) صماخ (اذنيه) لانه
البلغ في الاعلام وجاز وضع يديه ايضا كما في الدرر (ولا يتكلم في التثنيهما) اي
في اثناء الاذان والاقامة ان تكلم اي حتى او تكلم لاعاد لانه يخل بالتعظيم ويغير
النظم (ويجلس بينهما) اي بين الاذان والاقامة بالايجاع لان وصل الاذان
بالاقامة مكروه واما ما قدر بعض الفضلاء في الفجر وغيره فغير لازم بل يفصل
مقدار ما يحضر اكثر القوم مع مراعاة الوقت المستحب (الا في المغرب فيفصل
اسكتة) عند الامام فلا يسن الجلوس بل السكوت (مقدار ثلث آيات
(او) مقدار ثلث خطوات وقالا) يفصل (بجلسة خفيفة) قدر جلوس
الخطيب بين الخطبتين وقال الخواص في الخلاف في الافضية حتى او جلس
جاز عند الامام (واستحسن المتأخرون التشويب في كل الصلوات) هو الاعلا
بعد الاعلام بحسب ما عارفه اهل كل بلدة بين الاذنين وقال اصحابنا المتقدمون
انه مكروه في غير الفجر الا عند الشافعي في القول الجديد يكره في الفجر ايضا
لكن جوزه ابو يوسف في حق امراء زمانه لاشغالهم بامور المساكين ولا كذلك
امراء زماننا فأنهم غير مشغولين بها (ويؤذن ويقيم على طهر) لانه ذكر

الاقتصار على الجهة اتفاقا هو الصحيح (وقالا لا يجوز الاقتصار على الانف من غير عذر) واليه صح
رجوع الامام كما في الشر نبلاية عن البرهان وعليه القوي كما في النجم وشروحه وشروحه

والجوهرة وصدر الشريعة والعيون والبحر والنهر وغيرهما (مهمة) من شرط صحة السجود وضع القدمين او احدهما وعليه الفتوى كما في الفيض ومجموع * ٧٦ * المسائل وما نقله في الدرر عن العناية

فيستحب فيه الطهارة كما قرآن كما في الاختيار والمراد من الطهارة الطهارة من الحدث سواء كان الاصغر او الاكبر لا الاكبر فقط كما توهم البعض (وجاز اذان المحدث) لحصول المقصود ولا يكره في الصحيح وقيل يكره لانه يصير داعيا الى ما لا يحجب بنفسه وداخلا تحت قوله تعالى اذمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم كما الفرائد وفيه كلام لان الوضوء للاذان مندوب كما تقرر آنفا فنجي ان لا يكون تركه مكروها ولا نم عدم الاجابة لانه يمكن الوضوء بعده فيكون محجبا حكما (وكره اقامته) وفي رواية لا يكره لان كلاهما ذكر كما في الباقي لكن انما كرهت الاقامة مع الحدث لانه لا يمكنه الشروع في الصلاة متصلا بالاعتبار انه ذكر ولا كذلك الاذان كما في المستصفى (و) كره (اذان الجنب) لانه شبهها بالصلاة حتى يشترط له دخول الوقت واستقبال القبلة والشرع بالتكبير والترتيب فاشترط له الطهارة عن اغلظ الحديث دون اخفهما علما بالشبهين (و يعاد) اذانه لان تكراره مشروع في الجملة كما في الجمعة الا في رواية (كاذان المرأة والمجنون والسكران) فان اذان هؤلاء يعاد كما في الخلاصة لان المرأة ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الان صوتها عورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام فيعاد اذانهان ندبا والمجنون والسكران لا يعلمان ما يقولانه كما في الفرائد وفيه كلام لان صوتها مطلقا ليس بعورة ولا يستلزم ان يكره تكلمها مع الاجنبي وايس كذلك بل يكره رفع صوتها تدبر (ولان تعاد الاقامة) لعدم مشروعيتها تكريرها (وبستحب كون المؤذن عالما بالسنة والاقوات) لان الاذان سننا وآدابا فلا بد من العلم بها اينال الثواب الذي وعد للمؤذنين (وكره اذان القاسق) لعدم الاعتماد ولكن لا يعاد (والصبي) لانه دعا الى الصلاة والصبي ايس باهلها حتى يدعو غيره فيعاد (والقاعد) لترك سنة الاذان من القيام ولان القائم ابلغ ولا بأس بان يؤذن لنفسه قاعدا مراعيًا لسنة الاذان (لا يكره اذان العبد والاعمى والاعرجي وولد الزنا) لحصول المقصود وهو الاعلام (واذا قال المؤذن في الاقامة (حي على الصلاة قام الامام والجماعة) عند علمائنا الثلاثة للاجابة وقال الحسن وزفر اذا قال قد قامت قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والصحيح قول علمائنا الثلاثة وفي الوقاية ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلاة اي قبيله (واذا قال قد قامت الصلاة شرعوا) وفي الوقاية عند قد قامت الصلاة اي قبيله وفي الاصل بعده والاول قول الطرفين والثاني قول ابي يوسف والخلاف في الافضية والصحيح الاول كما في المحيط والاصح الثاني كما في التهستانى (ان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يقومون حتى يحضر) لانه لا فائدة في القيام وفي التهستانى نقلنا عن المحيط لو كان الامام مؤذنا لم يقيم

من ان عدم الفريضة هو الحق فيبعد عن الحق ويضد الحق كذا حقه المؤلف ثم افاد ان المراد من وضع القدم وضع اصابعها من جهة نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافهرو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر قال وهذا مما يجب التنبيه له والناس عنه غافلون (ويجوز) سجوده (على فاضل ثوبه) كذيله وكه بشرط طهارة المكان على الاعتماد وكذا على كفه في الاصح ويكره لو فعله لدفع التراب عن وجهه وعن عمامته (لا) ولو سجد على حجر صغير ان وضع اكثر جهته جاز والافلا ذكره الزيلعي وفيه بحث (و) يجوز (على شيء) يسجد حجمه (على ظهره) ويستقر وجهه عليه بحيث لو بالغ في تسفل رأسه لم ينزل (لا) يجوز (على ما لا تستقر) كارتز وذرة بخلاف حنطة وشعير (وان سجد للزجة على ظهر من هو معه في صلاته) التي هو فيها (جاز) للضرورة وهذا لو ركبته على الارض والا فلا يجوز به وقيل لا يجوز به

الا اذا سجد الثاني على الارض ولو كان موضع السجود ارفع من وضع القدمين ان كان * اقوم * التفاسير مقدار لبتين منصوبتين يجوز ولو اكثر لا (وهي) اي السجدة الصلواتية (تم بالرفع عند محمد)

وعليه التمتوى كالتلاوة اتفاقاً (و) بالوضع (عند أبي يوسف) وتوتره فمن لم يتعد في الرابعة فسجد للخامسة
فسقه الحدث فيها فعند أبي يوسف * ٧٧ * لا يمكنه اصلاح صلاته اتمام الخامسة بمجرد الوضع

اقوم الا عند الفراغ انتهى فعلى هذا يقتضى ان يكون ضمير هو راجعاً الى الامام

باب شروط الصلاة

جمع شرط بالتسكين والشرطة في معناه وجمعها شرائط والشرط بالتحريك
العلامة والجمع اشراط ومنه اشراط الساعة اى علاماتها والمستعمل في كلام
الفقهاء الشروط لا الاشراط وانما قدم شرط الصلاة لان شرط الشيء
ما يتوقف وجود ذلك الشيء عليه سواء كان في العلة او في الحكم فان علة وجوب
الصلاة كما يتوقف على شرائطها من العقل والبلوغ فكذلك الصلاة وهى الحكم
يتوقف على وجود شرائطها من الطهارة والاستقبال وغيرهما فالشروط يضاف
الى شرطه وجودا عنده والمعلول يضاف الى علته وجوبا والفرق بين الركن
والشرط ان الركن داخل في الماهية والشرط خارجها ويفترقان افتراق
العام والخاص فكل ركن شرط ولا ينعكس بمعنى انه يلزم من وجود العام عدم
الخاص والاعم والاختصاص على العكس فانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاختص
ويلزم من عدم الاعم عدم الاختص ثم قدم الطهارة على سائر الشروط لانها اهم
من غيرها اذ لا تسقط بحال بخلاف غيرها ثم قدم الوقت لانه كاهو شرط فهو علة
الوجوب ايضا فكان لها ازيدة قوة على سائر الشروط كذا في شرح المجموع وفى الدرر
لم يقل التى تتقدمها لان من قاله جعله صفة كاشفة لاممية اذ ليس من الشروط
ما لا يكون مقدما حتى يكون احتراز عنه وقال بعض الفضلاء لا بد من هذا القيد
احترازاً عن الشروط التى لا تتقدمها بل يقارنها او يتأخر عنها وهى التى تذكر
في باب صفة الصلاة كالتحرية والترتيب والخروج بصنعه والمراد شرط الصحة
لا شرط الوجود ولذلك صح تنوعه الى النوعين المذكورين انتهى وفيه كلام لانه
قال ابن الهمام وشروط الخروج والبقاء على الصحة ليسا بشرطين للصلاة بل الامر
آخرو هو الخروج والبقاء وانما يسوغ ان يقل شرط الصلاة نوعاً من التجوز اطلاقاً
لاسم الكل على الجزء وعلى الوصف المجاور تأمل فانه من مزائق الاقدام
(هى طهارة بدن المصلى من حدث) اصغر او اكبر لقوله تعالى وان كنتم جنباً
فاطهروا ولا ية الوضوء (وخبث) نقوله عليه الصلاة والسلام استنزهوا عن البول
الحدث وقدم الحدث على الخبث لقوته لان قليله مانع بخلاف قليل الخبث
قال الاتقاني وفيه نظر عندى لان القطرة من الخراء ونحوه نجس البئر والمحدث
او الجنب اذا دخل يده فى الاناء لا نجس والاولى ان يقال ليس فيه تقديم
لان الواو لمطلق الجمع انتهى وفيه كلام لان التقديم انصوري يقتضى وجهها
فيلزم بيانه وان كان الواو لمطلق الجمع واما قياس نجس البئر والماء بالنجاسة
القليلة فليس بمحله لان مانحن فيه طهارة بدن المصلى فلا مدخل فى نجسهما

وعند محمد لم تتم فيتوضأ
ويتم فرضه بالعود فيفة
قلزه صلاة فسدت اصلها
الحدث تجباً من قول محمد
(ثم يرفع رأسه مكبراً)
ويكتفى فيه ما يطلق عليه
اسم الرفع على الظاهر وان
كره تحريراً كما افاده المصنف
وفى الهداية الاصح انه
ان كان على القعود اقرباً
صح والا لا وفى النهر انه
الذى ينبغى التعديل عليه
(ويجلس) بين السجدين
(مطمئناً) قدر تسبيحة ويضع
يديه على فخذه كفى التشهد قاله
المصنف (ويكبر ويسجد)
الثانية (مطمئناً) وليس
فى الركوع والسجود سوى
التسبيح ولا بين السجدين وبعده
الرفع من الركوع دعا على
المذهب وما ورد محمول على
النفل تهجد او غيره (ثم يكبر)
لانها وضفير رفع وجهه
مؤخراً انفه (ثم يديه ثم
ركبتيه) على عكس السجود
(وينهض قائماً) على
صدور قدمين (من غير
قعود) اى بلا جلسة خفيفة
(ولا اعتماد يديه على
الارض) بل على ركبتيه
ولو فعل لا بأس به (والركعة
(الثانية كالاولى) فيما مر

(الا انه لا يثنى ولا يتعوذ) اذا لم يشرع الامر (ولا يرفع يديه) على وجه السنة (الافى) سبع مواطن
كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واجد نظراً الى السعى ويجمعها (فقعس صمغ) وبالنظم على هذا

الترتيب لابن الفصح * فتح قنوات عيود الصفا * مع مروءة عرفات الجرات * والرفع في الثلاثة الاول
كالتحرمة وفي الاستلام والرمي حذاء منكبيه وباطنها نحو الكعبة وفيما * ٧٨ * بقي كالداعي حذاء صدره نحو

السماء واما الرفع في غيرها
كالاستسقاء فن سنن الزاوائد
ومستحب كما في المعراج
(فاذا رفع رأسه من السجدة
الثانية من الركعة الثانية
افترش رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب يمينه
نصباً ووجهه اصابعها نحو
القبلة وهو السنة في الفرض
والنفل (ووضع يديه على
فخذيه وبسط اصابعه) جاعلاً
اطرافها عند ركبتيه
(موجهة نحو القبلة)
ويشير بالسجدة وحدها
هو الصحيح عند النفي رفعها
ويضعها عند الاثبات
واحتزاناً بالصحيح عن قول
كثير من المشايخ انه لا يشير
اصلاً لانه خلاف الرواية
والدراية وبقولنا بالسجدة
عما روى عن ابي يوسف
ومحمد انه يعتقد يمينه عند
الاشارة كذا في الشرع بلالية
عن البرهان وفي التحفة
الاشارة مستحبة وهي الاصح
قاله العيني (وقرأ تشهد ابن
مسعود) اذهي اصح
الروايات (وهو التحيات
لله) اي العبادات والقولية
(والصلوات) اي ابدنية
(والطيبات) اي المالية
فكلها لله وهذا كمن يدخل
على الملوك فانه يثنى بلسانه
ثم يخدمه بيده ثم يبذل ماله

وثوبه ومكانه) من خبت لقوله تعالى وثيابك فطهر والمكان بمعناه وانما قيدنا
بقولنا من خبت لان ظاهر عبارته يوهم طهارتهما عن الحدث ايضا وليس
كذلك ولم يقيد المص اعتماداً على ظهوره (وستر عورته) لقوله تعالى خذوا
زييتكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم لان اخذ الزينة عنها لا يمكن
فيكون المراد محلها اطلاقاً لاسم المحل على المحل واريد بالمسجد الصلاة اطلاقاً
لاسمة المحل على المحل فان قيل الآية وردت في شأن الطواف لافي حق الصلاة
كذا روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص
السبب وهنا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل
مسجد هذا وهذا مما يمنع القصر على المسجد الحرام كذا في شروح الهداية قال
صاحب الفرائد كلامهم يوهم كون المسجد على حقيقته وقد قالوا قبيله فيه
اطلاق اسم المحل على المحل لانه يكون المعنى الحقيقي متروكاً بالكلية في الاستعارة
انتهى وفيه كلام لانه لانسلم الايهام لان السائل والمجيب يسلمان كون المسجد
هنا مجازاً من قبيل ذكر المحل وارادة الحال الا ان السائل يخصص المسجد
بالمسجد الحرام ويريد الطواف والمجيب يعمم ويريد الصلاة ايضا على انه مجاز
مرسل لا استعارة لانها لا بد لها من التشبيه تدبر ثم ان ستر العورة عن الغير
شرط بلا خلاف واما الستر عن نفسه ففيه خلاف المشايخ فقال بعضهم عن
نفسه ايضا حتى لو صلى في قبص يرى عورته من الجيب لا يجوز عندهم
وعامةهم على خلافه والافضل ان يصلي في ثوبين حتى يحصل الستر التام
وبعض الفقهاء قالوا المستحب ان يصلي في ثلثة اثواب قيص وازار وعمامة
(واستقبال القبلة) عند القدرة وليس السين للطلب لان المق بالذات المقابلة
لا طلبها والقبلة في الاصل الحالة التي يقابل الشيء عليها كاجلسة للحالة التي
يجلس عليها وسميت بذلك لان الناس يقابلونها في صلاتهم وتقابلهم وهي
شرط لقوله تعالى فولوا وجوهكم شطره ووجه الاستدلال ان الله تعالى قال
فلنولينك قبلة ترضاها ثم امر بالتوجه الى شطر المسجد الحرام ومضى على ذلك
الحجاجة والتابعون فكان اجاعاً على ذلك (والنية) اي نية الصلاة لا الكعبة
فانها لا تشترط على الصحيح لقوله تعالى وما امر الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين
ولقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات اي حكم الاعمال وثوابها لمصق بها
ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال (وعورة الرجل من تحت سترته الى تحت
ركبتيه) فاسرقة ليست من العورة خلافاً لشافعي بخلاف الركبة وقال الشافعي الركبة
ليست من العورة كافي اكثر الكتب وفي التبيين الركبة عورة عند الشافعي وقال زفر
كلاهما من العورة وفي المبسوط نقلنا عن ابي عصمة المروزي ان السرة احدي

وقيل انه عليه الصلوة والسلام حيا ز به ليلة الاسرى بهذا فاكرمه الله تعالى بثلاث مقابلة * حد *
وقيل ان الله تعالى (اسلام عيك ايها النبي) اي الامان (ورجة الله) اي احسينه (وبركاته) اي زيادته الخبرات

فاحب عليه الصلوة والسلام اعطى لهم من هذه الكرامة لآخوانه وصالح المؤمنين فقال عليه الصلوة والسلام
(السلام علينا) معاشر الانبياء ٧٩ (والملائكة) (وعلى عباد الله الصالحين) من الانس والجن فقالت الملائكة

(اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده
ورسوله) وذكر الرفع
الشافعي انه عليه الصلوة
والسلام كان يقول في شهادته
واني رسول الله وفي المجتبى
لا بد ان يقصد بالفاظ تشهد
الا نشأ كانه يحى لله ويسلم
على نبيه وعلى نفسه وعلى
اولياء الله وهو ظاهر في ان
ضمير علينا للحاضرين
لاحكامية سلام الله (ولا يزيد
عليه في القعدة الاولى) فان
زاد عامدا كرهه واسهيا مجد
للسهو بقوله اللهم صل
على محمد وعلى المذهب
(ويقراء فيما بعد الاولين)
من الغريضة ولو مغربا
(الفاتحة خاصة) لانه
الما ترو في الذخيرة
المختار مشروعية الزيادة
نقلنا في الاختيار من
كرهتها يحل على التنزيه
(وهي افضل) هو الصحيح
كما في الهداية وغيرها وقال
المصنف وغيره مظاهر الرواية
انها سنة وقال العيني الصحيح
انها واجبة ورحمته ابن
الهمام امكنه خلاف المذهب
(وان سبغ) ثلاثا (او سكت)
قدرها (جاز) بلا كراهة
كما يفيد كلام المصنف تبعا
للزيلي وغيره وقيل يكون
مستثنا بالسكر ولا سحر عليه

حد العورة فتكون من العورة بل اولى لانها في معنى الاشياء فوق الركبة وقال
مالك واحد العورة القبل والدبر فقط فالحجة عليهم قوله عليه السلام عورة الرجل
ما بين سترته الى ركبتيه و يروى مادون سترته حتى يجاوز ركبتيه وكلة الى بمعنى
مع عملا بكلمة حتى (و) عورة (الامة) فتا كانت او مدبرة او ام ولد او مكاتب
وكذا المستسعة عند الامام (مثله) اي مثل الرجل في كون مادون سترتها الى
ركبتيها عورة (مع زيادة بطنها وظهرها) لانه موضع مشتهى فاشبه ما بين
السرة والركبة وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل (وجميع بدن الحرة عورة الا
وجهها وكفيها) لقوله عليه السلام بدن الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها
والكف من الرسغ الى الاصابع وانما عبر بالكف دون اليد لاشارة الى ان ظهره
عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر وفي البحر ان ظهر الكف
وباطنه ليس بعورة وفي المنتقى تمنع الشابة عن كشف وجهها لتلايؤدى الى
الفتنة وفي زماننا المنع واجب بل فرض لقلبة الفساد وعن عائشة رضي الله تعالى
عنها جميع بدن الحرة عورة الا احد عينيها فحسب لاندفاع الضرورة (وقدميها
في رواية) اي في رواية الحسن عن الامام وهي الاصح لان المرأة مبتلاة
ببدء قد يميها في مشيها اذ ربما لا تجد الخف وفي رواية انها عورة وفي الاختيار
انها ليست بعورة في الصلاة وعورة خارج الصلاة واوانكشف ذراعها جازت
صلاتها لانها تحتاج الى كشف في الخدمة وستره افضل (وكشف رابع عضو
هو عورة) من الرجل والمرأة غليظة او خفيفة والعورة الغليظة قبل ودبر
ومالحولهما او الخفيفة ما عدا ذلك (يمنع) صحة الصلاة عند الطرفين وهو الصحيح
لان للربع حكم الكل واعلم ان انكشف مادون الربع عفو اذا كان في عضو واحد
وان كان في عضوين او اكثر وجع وبلغ ربع ادنى عضو منها يمنع كما وانكشف
شيء عن شعرها وبعض عن فخذها وبعض عن اذنها لو جمع يبلغ ربع الاذن
يكون مانعا كما في شرح الزيادات (كالبطن والخصد) فانه عضو تام بنفسه عند
بعض المشايخ او مع الركبة عند بعض (والساق) من اسفل الركبة الى اعلى
الكعب (وشعرها النازل) من اراس وانما قيد بالنازل احترازا عما قيل المراد
من الشعر ما على اراس وانه عورة كراسها واما النازل فليس في حكم اراس
فلا يكون عورة (وان ذكر بمفرده والاثنتين وحدهما) وهو الصحيح كافي الدية
وانما قيد بمفرده والاثنتين بوحدهما احترازا عما قيل انه عضو واحد مع الخصيتين
(وحلقة الدبر بمفردها) احترازه عما قيل الدبر عضو مع الاثنتين (وعند ابن
يوسف انما يمنع) صحة الصلاة (انكشف الاكثر) اي اكثر العضو (وفي النصف
عنه روايتان) في رواية تمنع وفي اخرى لا وعند الشافعي واحد كشف شيء

على المذهب (والتعود الثاني كالاول) عندنا وعند الشافعي السنة التورك في كل تشهد يعتم به السلام وعند احد في كل
تشهد ثان وعند مالك في الكل اذ قديت كر عشرين اكن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد

ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجود السهو وتشهد معه ثم قام فقصى الركعتين بتشهدين ووقع له كذلك (والمرأة تتورك فيهما) اي في القعودين (وهو) * ٨٠ * اي التورك (ان تجلس على

اليها اليسرى وتخرج كلها رجليها من الجانب الايمن) لانه استرها (فاذا اتم تشهد فيد) اي في القعود الثاني (صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قيل ولو مسبوقا والراجح انه يترسل ثم هي فرض مرة واحدة في العمر واختلف في وجوبها كلا ذكر اسمع الشريفة والمختار عند المصنف والجمهور الوجوب والمذهب الاستحباب كما حرره في الخزان (ودعا) لنفسه وابويه واستاذيه المؤمنين والمؤمنات بما شأما يشبه لفظ القرآن) لفظا ومعنى بكونه فيد نحو ربنا في الدنيا حسنة وايس منه لانه يريد الدعاء بالقرأة (و) يشبه (الادعية الماثورة) اي المنقولة بالآثر (لا) يدعو (بما يشبه كلام الناس) فانه قيل مقدار التشهد يفسد والاصل ان كل ما لا يستحيل سؤاله من العباد فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم سواء كان مذكورا في القرآن او السنة او لافي ظاهر الرواية خلافا للفضلي كما حرره في البحر والنهر وعليه الفتوى فقبل من الفساد في غفر زيد اولعمر اولعمر او نحلى اختيار الفضلي فقط وبه صرح

في الخلاصة وصحح الفساد في ارزقي في فلانة وعدمه في ارزقي الحجج كآرزقي رؤيتك انتهى وظاهر * فيكتفي * الفساد في ارزقي من بقلها وقشائها كآرزقي بقلها وقشائها المصنف ان ماهو في اقرآن وفي الحديث لا يفسد

لا يفسد وما ليس في أحدهما يعتبر فيه الأصل المتقدم (ثم يسلم عن يمينه مع الإمام) كالتحرمة وروى بعده
وافرق لا ينفى (فيقول السلام) ٨١ عليه ورحمة الله) وان زاد وبركاته فحسن قاله في الحاوي وما قيل

انه بدعة رده المؤلف بانه جاء في سنن أبي داود بإسناد صحيح (وعن يساره كذلك) وسن جعل الثاني أخفض من الأول كذا أطلق في الجوهر وقيد في منية المصلي بالإمام واقرة المصنف (وينوي الإمامية) أي بخطاب السلام (من عن يمينه و يساره من الحنطة)

بلاية عدد (والناس الذين معه في الصلاة) ولو جئنا وإنسا (والمقتدى كذلك) أي ينوي ما ينويه الإمام (وينوي) أيضا (إمامه في الجانب الذي هو فيه وفيهما إن حاذاه) لانه أحق الحاضرين لإحسانه بالترامة صلاتهم صحة وفسادا (والمفرد الحنطة فقط) إذا ليس معه غيرهم ولعمري لقد صار هذا كله كالشرعية المنسوخة لا يكاد أحد ينوي شيئا إلا الفقهاء وفيهم نظن **خاتمة** أتم الموتم التشهد قبل إمامه فتكلمت وان كره حتى تفسد صلاة الإمام وحده بالنافي ومتى خرج من الصلاة وعليه فرض منها لم يقضه فسدت فلو تذكر سجدة ولو بعد السلام قبل الكلام سجدها من أي

فيكنى بها (وقبله من بمكة عين الكعبة) للتدرة على التعيين وإطلاقة شامل ما كان بمعانياتها وما لم يكن حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيل الجدر أن يقع استقباله على عين الكعبة كما في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الأصح أنه كالغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل كان له أن يجتهد والأولى أن يصعده ليصلي على التعيين وفي الفتح أن في جواز التحري مع إمكان صعوده إشكالا لأن المصير إلى الدليل الظني وترك القاطع مع إمكانه لا يجوز (وقبله) (من بعد جهتها) هي الجانب الذي إذا توجه إليه الإنسان يكون مسامتا للكعبة أولها تحتها وتقرىبا ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من جبينه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارا على الكعبة أو هو أو هو. ومعنى التمر يب أن يكون ذلك منحرفا عنها أو هو أو هو أنها انحرافا لا يزول به المقابلة بالكلية ثم إن مكة لما بعدت عن ديارنا بعدا مفرط بحيث يتحقق المقابلة إليها في مسافة بعيدة على نسق واحد فأننا لو فرضنا خطا من جبين من استقبل القبلة على التحقيق في ديارنا ثم فرضنا خطا آخر يقطع ذلك الخط على زاويتين قائمتين من عين المستقبل وشماله لا تزول بهت المقابلة والتوجه بالانتقال إلى اليمن والشمال على الخط الثاني بفراش كثيرة فلذلك وضع العلماء القبلة في البلاد المتعاربة على سمت واحد وقال الجرجاني يجب على الأفاقي استقبال عينها أيضا وفائدة الخلاف تظهر في اشتراطنية عين الكعبة فعند تشترط وعند غيره لا وبعض المشايخ يقول أن كان يصلي في الخراب لا تشترط وأن كان في الصحراء تشترط والمختار أنها تشترط في النظم أن الكعبة قبله لمن في المسجد الحرام وهو قبله لمن في مكة ومكة قبله لمن في الحرم والحرم قبله العالم وقال بعض العارفين قبله البشر الكعبة وقبة أهل السماء البيت المعمور وقبة الكرو بين الكروسي وقبة حلة العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى عز وجل (فإن جهلها) أي جهة القبلة (وإن يجد من يسئله عنها) من أهل المكان وهو يعلم جهة القبلة وأما إذا كان لا يعلم فهو والتحري سواء كما في أكثر الكتب فعلى هذا أو قال من عملها كان أولى تدبروا ما قيدنا من أهل المكان لانه لو كان مسافرا لا يثبت إلى قوله لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر (تحري وصلي) والتحري طلب أخرى الأمرين وفي الخلاصة إذا لم يسئله وتحري وصلي فإن أصاب القبلة جاز والأفلا ولو سأله ولم يخبره وتحري وصلي ثم أخبره بأنه لم يصب لإعادة عليه ولو اكتفى الآخر بتحري الأول لا يجوز ولا يجوز الاقتداء إذا تحري بمختلفا وفي الحنفية لو كان يعرف الاستدلال بالتجوم على القبلة لا يجوز التحري لانه فوقه ولو كان في مفازة وأخبره رجلا أن إلى جانب آخر أخذ بقوله لهما أن كانا من أهل ذلك الموضع والألا وكذا أن أخبره مسلم واحد عدل لأن استقبال القبلة

ركعة كانت وتشهد بعدها ثم **قوله** يسجد السهو ويشهد ويسلم ولو لم يسجدها أو تسجدها ولم يشهد فسد ولو تسكر سجدة تلاوت فذهب ولم يسجدها تسكت ولو سجدها فذهب فسدت

لبطلان العود بالعود الى السجود في فصل يجهر الامام في وجوبه بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء (بأنقرة في الجمعة والعديد والتجبر واولى العشرين اداء وقضاء) لم يذكر التراخي في ١٢ في واولى بعده فانه لم يرد من الدلائل فيقبل قول الواحد العدل وفي اظهرية رجل صلى بأخفى الى جهة في المفازة والسماء مصحبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين انه اخطأ القبلة هل يجوز قل ظهر الدين المرغيب في يجوز وقال غيره لا يجوز لانه لا عذر لاحد في الجهل بالدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغير ذلك اما دقائق علم الهيئة وصور النجوم السرايت فهو معذور في الجهل به وذكر في الخليفة انه اذا اشتد على المصلي استواء التلة فالتيا من اولى من التياسر (فان علم بخطئه ابدما) اي بعد الصلاة (لا يعيد) لانه اني بالتواجب في حقه وهو الصلاة الى جهة تحريه وعند الشافعي تلزمه الاعادة اذا كان مستدير الكعبة (وان علم به) اي بالخطأ (فيها) اي في الصلاة (استدارو بني) لان اهل قباء لم يسموا بجبل القبة استداروا كنيته واستحسنوا في غيبه الصلوة والسلام قال صاحب الفرائدين ما نحن فيه وبين قصة اهل قباء فرق جلي فاني يستدل بها عليه لكن هذا الاستدلال ظاهر لا خفاء وعدم فهم هذا القائل جلي يظهر المائل بانني التمثل (وكذا) الحكم (ان تحول رآه) الى جهة اخرى فيها يتوجه اليها فن العمل بالاجتهاد واجب ان لم يوجد دليل اقوى وذن دليل الاجتهاد بنزلة دليل السجدة ان السجدة يظهر في المستعمل لاني لم يرضي فكذا الاجتهاد (وان نزع لا تحرك لا يجوز) صلاته عند الطرفين (وان) وصليته (اصاب) التلوة حتى روى عن الامام من صلى بدون الاجتهاد بكسر لا سخطا بالدين (وعند ابى يوسف ان اصاب) اقبته (جزت) صلاته لانه او قطع لم يستأنف الى غير هذه الجهة فلا يفيدان هما ان بناء القوي على الضعيف فاسد وحال بعد اقوى من حاق قبل هذا في التلوة الصلاة واما الذين بعد الفراغ فجازة بالاتفاق لحصول المقصود (وان تحرك قوم جهات) في ليلة مظلمة او ما شبهها (وجعلوا حال امامهم جازت صلاة من ايتدمه) الى اي جهة كانت لوجود التوجه الى جهة التحرك وهذه المخالفة غير مانعة كما في جوف الكعبة (بخلاف من تقدمه) فانه تفسد صلاته لتركه فرض المقيم (او علم حاله وخائفه) فانه تفسد ايضا لاعتقاده ان امامه على الخطأ هذا في ثلث الصلاة والاعادة فلهذا فلا يضر (وقبه اخائف) من عدو او غيره (به قدرته) تحت تحريمه عن التمثل ولو قال وقبله نحو الخائف كان العمل لان لم يرض الذي فيجوز من يحوله الى التمه والتميز ان لم يتدر على التمثل جز استنبه الى اي جهة قدر وهو عاجز لاخاف تدبر (ويصل قصد قدس) وهو التمه (الصلاة تحركنيها) اي ويصعد المصلي بقية صلاته متصل ذلك القصد بغيره لا فتتاح فلا يجوز بنية متأخرة عنها لان اول جزء من اقيام

الحصر وكان عليه الصلاة والسلام يجهر في كل تحركه في الظهر والعصر لدفع اذى الكثر (وخير المنفرد في نفل الليل) حتى التراخي (وفي الفرض الجهرى ان كان في وقته وفضل الجهر) لتكون كهية الجماعة ويكتفى بادناه (ويخفيان) اي الامام والمنفرد (حتى) اي وجوبها (فيما سوى ذلك) والتثل الفرض السري فيخافت المنفرد فيه حتما هو الصحيح فانه لا حسر وقال المثل يذني وجوب السهو بتركها وعلى قضاء وموفا محمد صاحب الهداية لكن الاصح في الكافي وغيره ان الجهر افضل منه يحكي الامام (وان في الجهر اسمع غيره) لا يفسد نفسه (وان في نفسه) اسمع نفسه (ومن تربه لا يصح الحروف في الصحيح) من المذهب (وكذا يعتبر ذلك) في (كل ما يتعلق بالنطق) من التصرفات السرية (كالتسليم والوقوف والاستسقاء وغيرها) كما يجب وقبول ونذوة بمجد وسمية ذابحة فلو اطلق واستثنى وصحح الحروف ولم يسمع

تقدم لم يصح في الصحيح (ولو ترك سورة) اراد بها ما قرأ مع الفاتحة (اولى الفاتحة) قيده في تراخي وجوبه وان كان غيره كذلك لبيان الجهر بذلك (فضاها) وجوبا (في الاخر بين مع الفاتحة) لوجوب قضاء الواجب

(وجهه لهما) وبالنسبة في الاصحح لأن تغيير النفل أولى (واترك فاتحتهما) أي فاتحة أولى العشاء مثلا
(لا تضاهيهما) في الأخيرين لزوم ٨٣ كذا تذكره. (وفرض القراءة) هي لغة العلامة وعرفا نية من

أقرأن مترجمة أقلها ستة
أحرف ولو تقديرا كالم يلد
إذا كانت كلمة أو حرفا
فلا يصح عدم النية (وقالا)
فرض القراءة (ثلاث آيات
قصار) نحو ثم نظرت عيسى
واسم ثم ادبر واستكبر (أو آية
طويلة) مقدار ثلاث آيات
قصر وهو المأخوذ ولو
قرأ آية طويلة في الركعتين
صح في الاصحح اتفاقا لانه
يزيد على ثلاث آيات قصار
كذا إياه المصنف ثم حفظ
ما تصح به الصلاة فرض
عين وانما تحية وسورة
واجب ما حفظ كل القرآن
فرض كفاية وقص شيء
من الواجب يكره تحريما
ومن السنون تنزيها
(وستهني) صلاة (السنن)
حالة كونه (عامة) قراءة
(التي تحية وأي سورة شاء)
لانه عليه الصلاة والسلام
قرأ في سفره في الفجر
بالمعوتين (وأمانة) بالتحريك
أي وقت الأمن والنقرار
(نحو أوج وانسقت)
من ضوال المفصل (في) صلاة
(النبح) وكذا الظاهر
والعصر والعشاء نحو
انضارق والشمس وضحاها
وفي المغرب نحو العصر

ينحو عن النية وقال التكر حتى تصح النية مادام في النساء وقيل يصح إذا تقدمت
على الركوع وقيل إلى الركوع وقيل إلى القعود ولا يصح تقديم نية اقتداء على تحريم
الامام ويفرض ان تكون بعدها وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر
وقال طائفة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود والاول
هو الصحيح وجاز تقديم النية على التكر ولو قبل دخول الوقت ما لم يوجد
قانع النية من عمل غير لائق بصلاة كاكل وشرب وكلام لان هذه الافعال
تبطل الصلاة فتبطل النية بخلاف المشي والوضوء فانه لا يقطعها وعن أبي يوسف
لا يجوز تقديمها الا في الصوم وفي البحر ان الاحوط ان ينوي مقارنا بالكبر
ومخاطبا له كما هو مذهب الشافعي به قال الضحاوي لكن عندنا هذا الاحتياط
مستحب وليس بشرط وعند الشافعي شرط وبهذا التحقيق يظهر فساد
اعتراض صاحب الفرائد على صاحب الاصلاح لان مراد صاحب الاصلاح
بقوله ونذب ان يصل الى آخره ان قرئت النية لا تكبر فهو مندوب وان لم تقرن
بل تقدم عليه فهو جائز لما فهم هذا الراد تدبر (وضم التلظظ الى القصد افضل)
لما فيه من استحضار القلب لاجتماع العزيمة عليه قال محمد بن الحسن النيسابوري
فرض وذكرها بالاسان سنة والجمع بينهما افضل في التسمية انها بدعة اما
اذا كان لا يمكنه اقامتها في التلب لاجرائها على اللسان فتح تبحر وكيفية التلظظ ان
يقول اللهم اني اريد اداء صلاة ظهر اليوم لو فرض الوقت مستعمل قبله
فيسرها لي وتقبلها مني وعلى هذا سائر العبادات والامام ينوي مثل المنفرد لانه
ينوي النساء التي خلفه فانه لا يصح امامته ههنا الابانية (وذكر في مطلق النية
في النفل) بان يقول اللهم اني اريد صلاة النفل بالتلفيق بان مضيق اسم صلاة
منصرف الى النفل لانه الادنى فهو متيقن (واسنة المؤكدة) وارجع
في الصحيح (كذا في الهداية لانها نوافل في الاصل فيكون مطلق النية لكن صحح
قاضيان عدم جواز اداء السنن بنية الصلاة وبنية التطوع فقال لانها صلاة
خصوصية تجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة
او متاعية التي عليها الصلوة والسلام كما في المكتوبة ولهذا الاحوط التصريح
(وللفرض شرط تعيينه كالعصر مثلا) لاختلاف الذرور فلا بد من التمييز
ولو نوى ولم يقل ظهر الوقت لا يجوز به لانه ربما كان عليه ظهر آخر فلا يتعين
ومنه من يقول يجوز به لان مطلق النية ينصرف الى ظهر الوقت لانه اصلي
والفائت عارضى والمطلق ينصرف الى الاصلي دون العارضى ولو نوى
فرض الوقت يجوز الا في الجمعة لان العلماء اختلفوا في كونها فرض الوقت
الاولى ان يقول ظهر اليوم لانه لو قال ظهر الوقت وكان خارجا وهو لا يعلمه

والكبر ولو وجهه كما حرره في الخرائج ان اقراءة من المنصل سنة والتمتدات خاص سنة اخرى وقد امكن
مراعات الاولى فاي مانع من الاتيان بها فهكذا ينبغي ان يفهم قول الهداية لامكان مراعات السنة مع التخفيف

وتبه يتدفع ما ذكره صاحب البحر ومن قاده (و) سننها (في الخضر) في ركعتي الفجر والظهر (اربعون آية) وهو أدنى السنة (او خمسون) اوستون وهو الاوسط والاعلى ٨٥ * زيادة الى المائة والادنى في العصر

والعشاء ستة عشر آية وفي المغرب عشر وهذا كله سوى الفاتحة (واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظهر) اي في كل ركعة سورة من طوال المفصل كذا افاده المصنف (واوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب) والمنفرد كالامام (ومن الحجرات الى آخر البروج طوال ومنها الى آخر لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار) وهو المختار (وفي الضرورة) يقرأ (بتدر الحال) حتى يكتب في بادئ الفرض اذا ضاق الوقت وخص فخر الاسلام هذا بالفجر والظهر في غيره ان يراعى قدر الواجب (وتطال) الركعة (الاولى على الثانية) بتدر الثلاث ندبا (في الفجر فقط) لانه وقت نوم (وقال محمد) تطال الاولى (في الكل) قال في المعراج وعليه الفتوى وضعفه المولى ويكره اجابا عاطلة الثانية بثلاث آيات لا باقل وحرر المصنف اعتبارا رخس الطول الا عدد الآيات لتفاوتها (ولا يتعين شيء من القرآن

لا يجوز به بخلاف ظهر اليوم) (والمقتدى ينوي المتابعة) ايضا بان يقول اللهم اني اريد عشر هذا اليوم مقتديا بهذا الامام او بمن هو امامي ولو اقتدى بالامام ولم يخطر بباله من هو او هو زيد فاذا هو عمر وجاز وفي التبيين ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولم يجوز لانه نوى الاقتداء بالغائب انتهى لكن بين المسلمين تناقض في الظاهر فلا بد من الفرق بينهما فنقول ان في الاولى شخص الامام معلوم غاية ان الخطأ في تعيين اسمه وفي الثانية يعرف انه زيد او عمر وفاقدي بزيد معلوم فاذا هو عمر ومعلوم لم يجوز فانه يبطل الاقتداء (وللجنازة ينوي الصلاة لله تعالى وادعائها الميت) بان يقول اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعول هذا الميت فيسرها لي وتقبلها مني ولو لم يعرف الجنازة ذكرنا او اني يقول اصلي مع الامام على الميت الذي يصلي عليه (ولا يشرط) نية (عدد الركعات) فان نية عدد ركعاتها ليست بشرط في الفرض والواجب لان قصد التعيين يعني عنه ولو نوى الفجر اربعا جاز وينبغي ان تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشآت وتصح بلفظ الحال الله اعلم

باب صفة الصلاة *

اي ماهية الصلاة وهذا شروع في المق بعد الفراغ من مقدماته قيل الصفة والوصف واحد في اللغة وفي عرف المتكلمين ان الوصف ذكر ما يوصف به والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف فقول القائل زيد عالم وصف لزيد لاصفة له والعلم القائم به صفة لا وصفة ثم المراد هنا بصفة الصلاة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزاء الهوية من اقيام الجزئي والركوع والسجود كافي في تقدير وهذا التحقيق ظهر عدم قيام العرض بالعرض واصفة الشيء الى نفسه (كما توهم واعلم انه يشترط ثبوت اشياء ستة اسماها العين وهي ماهية الشيء والعين هنا الصلاة والركن وهو جزء الماهية كالقيام والحكم وهو الامر الثابت بالشيء كجوازه وفساده وثوابه ومحل ذلك الشيء وهو الادنى المكلف وشرطه كالطهارة والسبب كالوقت (فرضها) يعني ما لا تجوز الصلاة بدون (التحرمة) وهو جعل الاشياء الباحة قبلها حراما بها والتناء للباعثة وهي شرط عندهما وفرض عند محمد وفائده فيما اذا فسدت الفريضة تنقلب نفلا عندهما وعنده لا وعند الشافعي وبعض اصحابنا ركن ولهذا قال فرض الصلاة ليشمل الركن والشرط فان الفرض اعم منهما (والقيام) اي قيام واحد في كل ركعة من الفرض دون انقل فاللام للعهد (والقراءة) لاقدر عليها قدر ما تجوز به الصلاة لقواه تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن فانها زلت في حق الصلاة

لصلاة) على طريق الفرض (بحيث لا يجوز غيره) كما قال الشافعي في الفاتحة (وكره التعيين) قيل * والامر * الا اذا قرأ احيانا او تبركا او تسهلا واما الفاتحة فغنية على وجه الوجوب (ولا يقرأ الموتى) مطلقا اتفاقا على

ما هو الحق فاذا قرأ كره تحريماً (بل يستمع) قراءة الامام اذا جهر (و ينصت) اذا أسر (وان قرأ امامه) ان
الوصل (آية الترغيب) في ثواب ﴿ ٨٥ ﴾ الله (او الترهيب) من عقبه (او خطب) عطف على قراءة ووجهه

والامر للوجوب واختف في ركبتها فذهب صاحب الهادي الى انها ليست
بركن والجمهور انهاركن زائد وهو ما يسقط في بعض الصور كالقنديل الاصل وهو
ما لا يسقط الاضرورة وفي التلويح ان معنى الركن الزائد هو الجزؤ الذي اذا انتفى
كان الحكم المركب بقيا بحسب اعتبار الشرع وهذا قد يكون باعتبار الكيفية
كالقرار في الايمان او باعتبار الكمية كالاقل في المركب من الاكثر حيث يقال
للاكثر حكم الكل وبهذا تبين مخالفة ابن ملك الجمهور بجعل القراءة ركناً اصلياً
(والركوع) وهو الانحناء والميل (والسجود) وهو وضع الجبهة والانف
على الارض بطريق الخضوع لقوله تعالى اركعوا واسجدوا والمراد بالسجود
السجدتان لان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمة العربية الا انه خلاف
ما عليه علماء ناكما في القهستانى وقال المحققون من مشايخنا هو امر تعبدى
لم يعقل له معنى (والقعود الاخير قدر) ما يقرأ فيه (التشهد) لقوله عليه الصلاة
والسلام بعد الله اذا رفعت رأسك من السجدة الاخيرة وقعت قدر تشهد فقد تمت
صلواتك علق تمام الصلاة بها قرأ تشهد اولاً قيل مقدار الشهادتين وقبل ادنى
ما يطلق عليه الاسم كالركوع والاول هو الصحيح (وهى) اى هذه الافعال
ماعد التحريمة (اركان) ركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ وفي اكثر الكتب
ان اعمدة الاخيرة فرض لاركن لعدم توقف المذمومة عليها شرعاً لان من حلف
لا يصلى يحث بالرفع من السجود بدون توقف على القعدة انتهى لكن يمكن
توجيه كلام المصنف بان يراد من الركن الزائد الاصلى كما قرر آنفاً وبهذا
تبين قصور ما قيل ان هذه الاركان اصلية (والخروج) من الصلاة او التحريمة
(بصنعه) اى بفعله الاختيارى المتناهي في الصلاة (فرض) عند الامام على
ما ذكره البردعى اخذه من اثني عشرية الآتية (خلافهما) لان الخروج
قد يكون بمعصية فلا يجوز وصفه بالفرضية وقال الكرخى انه ليس بفرض
عندهم وهو الصحيح (وواجبها) واجب الصلاة الذى لا يلزم فسادها بتركه
وانما يلزم الاثم ان كان عدواً وسجدة السهو ان كان خطأ (قراءة الفاتحة)
فلاتفسد الصلاة بتركها عندنا وعند الائمة الثلاثة انها فرض لقوله عليه الصلاة
والسلام لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وناقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن
والزيادة بخبر الواحد لا يجوز ولكنه يوجب العمل فعملنا بوجوبها ومارووه
محمول على نفى الفضيلة وفي المجتبى اذا ترك الفاتحة يؤمر باعادة الصلاة والظاهر
انه خلاف المذهب فلذلك قال يؤمر ولم يتل بطل (وضم) مقدار (سورة)
من آية طويلة او ثلث آيات قصار (الى الفاتحة) فلاتفسد الصلاة بتركها
بل يجب سجود السهو به ان تركها ساهياً كما قرر آنفاً وفيه اشعار بان الواجب

بالامامة اعلمهم بالسنة) اى باحكام الصلاة (ثم اقرأهم) اى احسنهم تلاوة (وعندنا يوسف بالعكس) اى يقدم
الإقرأ (ثم اورعهم) اى اشد هم تحريماً من الشبهة (ثم اسنهم ثم احسنهم خلقاً) ثم كل من كان اكل كل

مكررة (فان فعلن نصف الامام وسطهن كالعراة) حيث تكره جماعتهن تحرما او يتوسطهن الامام (ولا يحضرن) اي لا يحل لهن ان يحضرن ﴿ ١٧ ﴾ (الجماعات) (الخوف الثلثة) (الاعجوز في الفجر والمغرب

والعشاء) والعيدن عند الامام (وجوزا) ابو يوسف ومحمد (حضورها) اي العجوز (في الكل) هذا في عصرهم اما في زماننا فاتفق به منع الكل حتى حضور الوعظ ونحوه كافي الكافي وغيره (ومن صلى مع واحد) ولو صبيا (اقامه عن يمينه) محاذياله على المذهب فان وقع سجوده امام الامام لا يضر ولو صلى في يساره او خلفه كره في الاصح (ويتقدم على الاثنين فصاعدا) اشار الى انه لا يأمرهم بالتأخير تيسيرا فلو انفرد فاتم به اثنان تقدم هو (ويصف لرجل ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء) وينبغي للأمودين ان يسدوا خلل الصفوف ويسدوا ما كبهم ويأمرهم الامام بذلك وبة فوسطا محمد بن قان في البحر روى ابى داود خياركم اليكم مما كب في الصلاة وبهذا يعاجل جهل من يستمك عند دخول داخل بجنبه في انصف ويظن ان فضيلة رياء بسبب تحريره لاجله بل ذلك اعانة على ادراك الفضيلة وسد فرجات

في صفة الصلاة لان مقصوده ليس ذكر جميع الواجبات بل بيان ما ان سوى المذكور ليس ينحصر في السنة ونذا اتى بكاف التسمية المنعرة بعدم الحصر وبهذا ظهر ضعف ما قيل ان صاحب الهداية جعله سنة تدبر (ولفظ السلام) في مطلق الصلاة عندنا وعند الثلاثة هو فرض والحجة عليهم عدم تعليمه عليه السلام الاعرابي حين علمه الصلاة ولو كان فرضا لعله وفيه اشارة الى ان الواجب السلام فقط دون عليكم والى ان لفظا آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعناه والى ان المراد السلام الاول لانه يخرج عن الصلاة بتسليمه عند عامة العلماء وقبل بتسليمين والى ان الالتفات يميناً ويساراً غير واجب بل هو سنة (وقنوت الوتر) وهو النضعة والقيام والاعتناء والمشهور الاخير وقنوتهم دعا اقنوت اضافته بنية وظاهر كلام المصنف انه واجب عنده وعندهما وفي شرح الكثر انه سنة عندهما كنفس الصلاة وعند الثلاثة سنة الا في النصف الاخير من رمضان فانه واجب عند الشافعي فقط (وتكبيرات) صلاة (العيدن) وهي السجدة بالزوائد وهي واجبة هو الصحيح من مدعيها وفيه اشعار بان لا يجب لفظ التكبير في تكبيرة الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وقال بعضهم انهما واجبان وعند ابى يوسف في روايته والأئمة السنة هي سنة (والجهر في محله) اي جهر الامام في محل الجهر (والاسرار في محله) وقيل سنتان لان المتصود انقراة وهو قول ائمة السانة الذي رواه عن مالك فانها تفسد بالتمتع عند (وسنتها رفع اليدين للتحرية ونسرا اصابعه) لما روى انه عليه السلام اذا كبر رفع يديه ونسرا اصابعه وكيفيته ان لا يضم كل اضم ولا يفرج كل افرج بل يتركها على حالها منسورة كفي اكثر الكتب وبهذا ينبغي للص ان يقول والاصابع بحالها لا مضومة ولا مفردة لان ظاهر كلامه يشعر بان يكون التشر كالاولى وليس بمراد والمراد به التشر دون الضى ولا افرج كذا قال الهندواني (وجهر الامام بالتكبير) لاجلته الى الاعلام بالتدخول والاستقبال قيد بالامام لان الامور والنظر دلائل لهما الجهر به (والنساء) اي قراءة سبحانك اللهم الخ بعد التكبيرة الاولى (وتعوذ) في اول التراءة لاجلها والخنثى رفيه ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي الهداية وغيرها والاولى ان يقول استعبد بالله ليوافق اقرآن النبي لكن المذكور في التران العظيم فاذا قرأت القرآن فاستعبد لله الآية قال القاضي في تفسيره فاستعبد اي فاسأل الله تعالى ان يعبدك من وسوسه ومقتضاه اعوذ بالله في قوله ليوافق اقرآن نظرا (والمتبرئة من) بعد الفاتحة (سرا) اي خفية سواء كان في النقل او في الفرض وسواء كانت جهرية او خفية

استبطن المأمور بها انتهى لكن نقل النصف وغيره عن اخواني مدعيه فليد (فان حازته) قدر ركن امرأ عاقلة (مشتهاة) اي من اهل الشهوة في الجلالة ولو محرما او عجوزا والمعتبر في المجازاة الساق

والكعب على الصحيح (في صلاة مضطقة) أي ذات ركوع وسجود ولو يابسه (مشتبكة تحريمه) أي من حيث التحريمه
فلو اد باصلاة واحدة كالعصر مثلاً منفردين أو مقتدياً أحدهما * ٨٨ * بغير امام الاخر فلافساد (وإدعاء)

ولو حكماً كاللاحقين بعد فراغ الامام بخلاف المسبوقين (في مكان متحد) فلو كان على دكان قدسدر قامة الرجل وهي على الارض لا تفسد لم يذكر هنا اتحاد الجهة لئذنه اذا لا يتصور الا في جوف الكعبة او ايلة مظلمة بالبحرى (بلا حائل) مرتفع قدر ذراع في غلظ اصبع وفرجة تسع انساناً كالحائل (فسدت صلاته) ولو مكلفاً وكذا صلاتها وصلاة المقتدين ان حازت الامام لتركه فرض المقام لانه المأمور بالآخر كما اخرهن العلى الكبير بخلاف محاذاة الامرء وعلى ماهو المعتمد (ان نوى) الامام (امامتها) وقت شروعه وان لم يكن حاضرة على الظاهر الا اذا اشار اليها بالآخر فلم تنأخر فتبطل صلاتها دونها كما اذا لم ينوها لعدم صحة الاقتداء فلم تكن قراءة الامام قراءة لها قاله البهمنسى اقول هذا اذا لم تقرأ انتهى قلت فيه تأمل لما يأتي انه لا يتقلب تغلا (ولا تدخل) المرأة (في صلاته) أي الرجل في غير

وسرلراجع الى هذه الاربعة منصوب على المصدرية أي تسريه هذه الاربعة سرا او يسرها المصلى سرا (ووضع يمينه على يساره تحت سترته) لما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام وضع يده اليمنى على اليسرى هذا حجة على قول مالك بالارسال (وتكبير الركوع) وقيل واجب واصله التكبير الى الركوع عنونه لان الركوع ليس هو معمول التكبير انما يديه تكبير هذا الخضوع (وتسبيحه) أي الركوع (تسبيحه) ومعنى التسبيح التقديس والتزينة ويكون بمعنى الذكر والصلاة وقال ابو المظيع تسبيح الركوع والسجود واجب وقال مالك لا تسبيح في الركوع اصلاً (والرفع منه) أي من الركوع وعند الشافعي وفي رواية عن الامام فرض وهو قول محمد (واخذ ركبتيه يديه) أي وضع الكفين على الركبتين في ركوع (وتفرج اصابعه) لحديث انس رضي الله تعالى عنه اذا ركعت فضع يدك على ركبتك وفرج بين اصابعك (وتكبير السجود وتسبيحه نساً) وقال مالك انه فرض (ووضع يديه وركبتيه على الارض) حالة السجود لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعظم وعدمها اليدين والركبتين وهو سنة عندنا لتحقيق السجود بدون وضعهما واما وضع القدمين فقد ذكر القدر وروى انه فرض في السجود كافي التبيين (وافترش رجله اليسرى ونصب اليمنى) في حالة القعود للشهد لانه عليه السلام فعل كذلك (والقومة) من الركوع (والجلسة) بين السجدين وقد عرفت الاختلاف فيهما (والصلاة على النبي عليه السلام بعد التشهد الاخير) وقال الشافعي فرض (والدعاء) يعني بعد الشهد في القعدة الاخرة لنفسه ولو اذنيه ان كانا مؤمنين وجميع المؤمنين والمؤمنات لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليبدأ بالنساء على الله تعالى ثم بالصلاة ثم بالدعاء (وآدبها) أي آداب الصلاة (نظره الى موضع سجوده) حال قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى اربعة انفه حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه الايمن واليسر عند التسليم الاولى والثانية لان المقى الخضوع وفي اطلاقه اشعار بان النظر الى موضع السجود فقط في الكل (وكظم فيه) أي امساكه (عند انصوب) لقوله عليه السلام انشأوب في الصلاة من الشيطان فاذا تشاوب احدكم فليكظم ما استطاع وفي الظهيرية فان ام يقدر غصه بيده او كفه (واخراج كفيه من كيه عند التكبير) لانه اقرب الى اتواضع وابتعد من التشبه بالجسارة وامكن من نشر الاصابع الاضرورة البرد ونحوه قيد بدر الدين العيني بالاول فقال عند التكبير الاول لكن الاص اطلقه وفيه اشعار بانه يجوز دخالهما في الكفين في غير حال التكبير لكن الاولى اخرجهما في جميع الاحوال هذا في الرجال واما النساء فتجمل يديهما في كيه (وددع اسفل

صلاة جنازة اجعاً وجمعة وعيد في الاصح كافي الخلاصة (بلا يديه ايها) هذا اذا اقتدت * ما استطاع * مجاذية والافروايتان فان حازت بعد تفقد صلاتها دون الرجل (وفسد اقتداء رجل بامرأة) او خشي

بمثله (او صبي) ولو في نفل في الاصح لان نفله غير مضمون (وطاهر بمقدور) الا اذا توضأ وصلى
على الانقطاع (وقارى بأمر) ٨٩ لا يحفظ آية وامى باخرس (ومكتس بعار وغير موم بموم ومفترض

ما استطاع) لانه ليس من افعال الصلاة ولهذا لو كان بغير عذر فصلت منه
حروف تفسد صلاته (والقيام) اي قيام الامام والقوم الى الصلاة (عند سحر
الصلاة وقيل عند سحر على الفلاح) اي حين يقول المؤذن ذلك لانه امر به
فتستحب المسارعة اليه ان كان الامام يقرب المحراب والافيقوم كل صف ينتهي اليه
الامام على الاظهر (والشروع عند قد قامت الصلاة) اي شروع الامام عند
ما قال المؤذن قد قامت الصلاة الاول عند الطرفين لئلا يكذب المؤذن وفيه
مسارعة للمناجاة وقد تابع المؤذن في الاكثر فيقوم مقام الكل وقال ابو يوسف
لا يشروع ما لم يفرغ المؤذن من الاقامة محاذفة على تحصيل فضيلة متابعة
المؤذن واعانة له على الشروع معه وهو قول الشافعي وقال مالك يشروع اذا
اقیم وفي الظهيريه ولو اخر حتى يفرغ المؤذن من الاقامة لا بأس به في قواهم جميعا

فصل

لم يفرغ من بيان اركان الصلاة وشرائطها وواجباتها وسننها وآدابها
شرع في بيان صفة الشروع فقال (ينبغي) للمصلي (الخشوع في الصلاة)
لقوله تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون (واذا اراد)
المصلي (الدخول) اي الشروع (فيها) اي في الصلاة المطلقة (كبر) اي
يقول (الله اكبر) وانما يصير شارعا في انه كبر في حال القيام او فيما هو اقرب اليه
من الركوع اما لو كبر قاعدا ثم قام فلا يصير شارعا ولو كان اخرس او اديا لا يحسن
شيئا فيكون شارعا بالنية فلا يلزمه تحريك اللسان وكذا العاجز عن النطق
على الصحيح (حاذقا) وهو ان لا يأتي بالمد في همزة الله ولا في باء اكبر فان اتى به
ان كان في الهمزة فهو مفسد لانه اسفه فهم وان تعمده كفر كما في اكثر الكتب
وفيه كلام لان الهمزة يجوز ان تكون للتقرير فلا كفر تدبر وان اتى به في باء اكبر
فقط قيل تفسد لان اكبار جمع فكان فيه اثبات الشركة وقيل اكبار اسم
الشيطان وقيل لا تفسد واما مد آخر الجلالة فلا يضر لكن حذفه اولى ويرفع
الجلالة ولا يجوز دو يجزم الرأى من التكبير لما روى انه عليه السلام قال الاذان
جزم والاقامة والتمكيز جزم وبهذا خفي ضعف ما قيل ولا يجوز م اكبر ويجوز
فيه الجزم والاحسن ان يقول والاولى فيه الجزم موافقة لمحدث تدبر (بعد
رفع يديه) هو الاصح لان في فعله نفي التكبر بانه عن غير الله تعالى والنفي مقدم
(محاذيا) اي مقابلا (بابها ميه شحمتى اذنيه) لما روى ان النبي عليه السلام
اذا كبر يرفع يديه حتى يكون ابهاماه قريبين من شحمتى اذنيه (وقيل) قائله
صاحب الوقاية (ماسا) بابها ميه شحمتى اذنيه كافي الخساية وتعليل صاحب

الامام اخبار انقوم بالقدر الممكن ١٢ * * * * * يكتب اورسول على الاصح لومعين و ذكره
في المعراج (وان اتدنى امي وقارى بأمر فسدت صلاة الكل وقلا) تفسد صلاة انقارى فقط (كما و ام العارى

لا بأس وأما في قلنا الفارق موجود بان قراءة الامام له قراءة والسائر مفقود ولو صلى كل وحده صح في الاصح
لا لو صلى منفردا بعد افتتاح الندى (ولو استخف امام القاري ٩٠ * اما في الاخرين) ولو

في التشهد (فـدت) صلاتهم لان كل ركعة صلاة فلا تخل عن القراءة ولو تقدرا وعدم اعتبار قدرة الغير عند أبي حنيفة مقيدا بما اذا لم يقبل باختيار ذلك الغير والامم يمكنه الاقتداء بالقاري بلا اختياره * خاتمه * يمنع من الاقتداء طريق تمر به بحلة او نهر تجري فيه السفن او قضاء في الصحرايسع صين والحايل لا يمنع ان لم يشبه حال امامه ولم يخف المكان وقبل العبارة للاشبهاء فقط واختاره جماعة من المتأخرين قوله العيني في مختصر الفهرية وهو الصحيح رجلا نفتح ونوى كل امامة صاحبه صحت لالو نوى كل الاقتداء الاستحالة كون كل اماما مؤتمرا يستحب للامام اذا فرغ ان يتحول الى بين القبلة وهو ما يكون يسارا صلى المسبوق يقضى اول صلاته في حق القراءة واخرها في حق التشهد وتمامه فيما حررناه على التزوير باب الحدث في الصلوات * هو وصف شرعى يحمل في الاعضاء يزيل الطهارة وما قيل انه مانعة شرعية

التي يتيقن محذرة يديه لاذية يسبى تدبر وقال الشافعي حذاء منكبيه لما روى ان النبي عليه السلام اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه قلنا هذا محمول على حالة العذر والاختيار وينا اولى لما فيه من اثبات الزيادة ولما فيه من العمل بالروايات لان بحاذاة الانبياء من الشحنتين يكون اصل الكف الى المنكبين واصول الاصابع الى الرأس وبهذا تبين ضعف من قال يرفع يديه الى فوق الرأس ذو لم يقدر على الرفع المسنون او قدر على رفع يديون اخرى رفع مقدر عليه (وعند أبي يوسف يرفع مع التكبير لاقبله) وفي هذه المسئلة ثلثة اقوال الاول هذا وهو المروي عن أبي يوسف قولاً والمحكي عن الصحوى فلا واختاره شيخ الاسلام وقاضيخان وصاحب الخلاصة وجاعة حتى قال "بلى هذا قول اصحابنا جميعا الثاني يرفع قبل التكبير ونسبه في الجمع الى محمد وفي الغيبة الى عائشة وقالت خمس الأئمة وعليه مناصحة وهو اختيارنا وهو صاحب الهداية الثالث يركع التكبير فيكبر اولاً ويرفع يديه (والمرأة ترفع حذاء منكبيها) هو الصحيح لان هذا استراجهما وعن الامام في رواية انها كالرجل (ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الامام افضل) عند الامام لانه شرك في الصلاة وحقيقة المشاركة في المنارئة (خلافا لهما) اي وعندهما الافضل ان يركع بعده لانه تبع لامام وان انما قلناه يلزم في احتياج المؤتم الى السماع ولو قال المؤتم قبل الامام الله اكبر الاصح انه لا يكون شارعا فيها واجمعوا على انه لو فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام لم يكن شارعا كافي النذر (ولو قال بدل التكبير الله اجل او الله اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله) او غيره من أسماء الله تعالى (او كبر بالقارسية) بان يقول خدا بزر كست او نام خدا بزر كست (صح) مطلقا سواء كان يحسن العربية او لا عند الامام وعندهما لا الا ان لا يحسن العربية وانصح رجوع الامام الى قولهما اعلم ان المشايخ اختلفوا في الذكر الذي يصير به شارعا في الصلاة فقال مالك لا يجوز الا بقوله الله اكبر وقال الشافعي لا يجوز الا بالله اكبر او الله اكبر وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالله اكبر او الله اكبر او الله كبير او الله الكبير معرفا او منكرها وعندهما يصح الشروع في الصلاة بكل ذكر وهو شاء خالص لله تعالى يراد به تعظيمه لا غير نحو الله اله او سبحان الله او لا اله غيره وبما كان خيرا كقوله لا حول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان لا يصير شارعا وفي الذخيرة ولو افتتح بقوله الرحمن يصير شارعا ولو افتتح بالتعوذ او بالبسملة لا يصير شارعا عندهما ولو افتتح بالله يصير شارعا عندنا بصر بين لان الميم بدل من حرف اداء وهو الاصح وعند الكوفيين لا ولو ذكر الاسم دون اصدفه بان قال الله او الرب او الكبير

قائمة بالاعضاء الى غاية استعمال المزيل فتعريف بالحكم (من سجد احدث في الصلاة) ولو او اكبر
اي حصل له بلا صنع وهو السعي بالحدث السماوي (توضاً) بلا توقف (وبني) اي جازله انشاء و

في الجنابة (والاستيناف افضل) تحرزا عن شبهة الخلاف (وان كان اماما جازا الى مكانه) اي جاز له ان
استخاف من بصلية الامامة ولو مسوقا ٩١ اولا حقه ولو لم يعلم الكمية يقعد من كل ركعة احتياطا

او اكبر ولم يزد عليه يصير سارعا عند الامام ولا يصير سارعا عند محمد بن ابي نعيم
والصفقة وحراده المبتدأ والخبر ولو قال اجل اه اعظم لا يصير سارعا لاجل
(وكذا لو قرأ بها) اي بالفارسية (عاجزا عن العربية) التقييد بالبحر بناء
على قولهما لان القراءة بالفارسية في الصلاة جائزة عند الامام وان كان
يحسن العربية لان القرآن هو المعنى والفارسية تدل على المعنى فيكون جائزا
في حق الصلاة خاصة وروى انه رجع الى قولهما وهو الصحيح وعليه الاعتماد
والمص اختار رجوعه الى قولهما ولهذا ساق هذه المسئلة في صورة الاتفاق
(او ذبح وسمى بها) اي بالفارسية وهو جائز باتفاق لان الشرط فيه الذكر
وهو حاصل بل لا يمتنع كان (وغير الفارسية من اللسان منها) اي مثل الفارسية
(في الصحيح) لان المعنى لا يختلف باختلاف اللغات قال ابو سعيد البرقي يجوز
بغير الفارسية ان يتم على غيرها الحديث المروى وهو قول عتبة الصلوة والسلام
اهل الجنة العربية والفارسية الدرية وفيه نظر (ولو شرع باللهم اغفر لي لا يجوز)
لانه مشوب لحاجة فلم يكن تعظيما خالصا (وقال ابو يوسف ان كان يحسن
الكبير لا يجوز الابه) وقد بيناه اتفاقا (ثم لا يمتد يمينه على راسه تحت سترته)
وعند الشافعي تحت الصدر كما في موضع المرأة عندها وقد اختلف في كيفية اوضاع
قيل يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويحيق بالخنصر والابهام
على الرسغ وعن الامام انه يضع رسغه اليسرى في وسط كفه اليمنى قابض عليها
وعندهما يضع باطن اصابع يده اليمنى على رسغ طول ولا يقبض وفي التواتر
ذكر الخلاف بينهما فقال قول ابى يوسف يقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى
وقول محمد يضع واخا را الهدوا في قول ابى يوسف وفي المنيذ والمزيد يأخذ رسغه
بالخنصر والابهام وهو المختار في كل قيام من فيه ذكر لان اوضاع شرع الخضوع
وهو مطلوب في حالة الذكر قال شمس لامة اخواني ان كل قيام ليس فيه
ذكر مسنون فالسنة فيه الارسل وكل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه التوضع
وبه كان يفتي شمس الامة السر خسي واصدر الكبير برهنا لامة والصدور
الشهد والمراد من القيام ما هو الاعمال لان اقامته قبل كذلك وعند محمد لا يمتد
(في كل قيام شرع فيه قراءة) لان اوضاع التمسرع مخافة اجتماع الامة في رؤس
الاصابع وانما يخاف حالة القرآن لان السنة تطويلها (فيضع في الفتوت وصلاة
الجنابة) تفرع على قوله في كل قيام فيه ذكر اي يضع يديه في الفتوت وصلاة
الجنابة عندهما لان فيهما ذكر مسنونا (خلافا) اي لمحمد فيرسل فيهما عنده
لعدم القراءة (ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبدن اتفاقا) لانه ليس
فيهما ذكر مسنون متمد وقراءة (ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره) اي سبحك

ما فيها تمت) تمام فرايضها وكذا لو احدث عدا او تهقه بعد سبق حدث في هذه الحالة (وتتطل) الصلاة
(عند الامام) شروع في مسيل تقب بالتي عنسنة (ان رشي في هذه الحالة) اي بعد التشهد (وهو متمم

ماء وقد ر على استعماله كما لو رأى الموضي الموتيم ما يقدر امامه عليه خلا فالزفر فقط قاله العيني (او تمت مدة الماسح) وهو واجد للاء ولم يخف تلف رجليه من برد على * ٩٢ * ما اختصده قاضيخان (او نزع)

بجميع آلائك يا الله تسبحا واستغلت بحدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس وتبذك اسمك اي دام خيره وتعالى جدك اي تجاوز عظمك عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير وجل سؤلك فلا يأتي به في افرائض ولا الغيرك بتجهما ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس كما في القهسة في وانما تأتي ثم للفاوت بين المعطوفين لالتراخي وفيه اشارة الى انه يأتي به كل فصل اماما كان او مأموما او منفردا الا اذا كان مسبوقا وامامه يجهر بالقراءة فانه لا يأتي به وصححه في الذخيرة وعليه الفتوى كما في المصنعات ولو ادرك الامام في الركوع ترك الشاء ولو ادرك في السجود يكبر ويأتي بالشاء ثم يكبر ويسجد (ولا يضم وجهه وجهي الى آخره) اي الى آخر الذكر وهو وجهه وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما نانا من المشركين قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين قبل الشر وع لابعده هو الصحيح المعتمد (خلافا لابي يوسف) فان عنده يجمع بينهما ويبدأ بالهما شاء في رواية عنه واخرى ان البداءة بالتسبيح اولى لما روى جابر رضى الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يجمع بينهما وقال الشافعي يأتي بالتوجه فقط لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام اذا قام الى الصلاة كبر ثم قال وجهه وجهي الى آخره واهما ما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم الخ رواه الجماعة وهو مذهب ابي بكر الصديق وعمر وابن مسعود وجهه ورا تابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فيكون حجة عليهما ورواية جابر محمول على التهجيد وما رواه الشافعي كان في الابتداء ثم نسخ وعند مالك يقول اني وجهت الخ قبل التكبير وهو اختيار بعض الآخر بن منا والمراد انه يقول قبل الشروع في الصلاة ذلك وفي الهداية والاولى ان لا يأتي بالتوجه قبل التكبير تتصل النية به وهو الصحيح (ثم يتعوذ سر القراءة) في الركعة الاولى لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله والامر بالاستعاذة متعلق بارادة قراءة القرآن والمعلق بالشرط لا يوجد قبل وجوده وهذا حجة على مالك فانه لا يرى ذلك (فيأتي به المسبوق عند قضاء ماسبق) لانه يقرأ فيتعوذ (لا المقتدى) اي لا يأتي به المقتدى لانه يثنى ولا يقرأ فلا يتعوذ (ويؤخر عن تكبيرات العيد) لانه يقرأ بعدها لا قبلها والتعوذ تبع للقراءة عند الطرفين (وعند ابي يوسف) وفي رواية عن الامام (هو) اي التعوذ (تبع للشاء) وهو للصلاة عنده فان التعوذ ورد به النص صيانة للعبادة عن الخلل الواقع فيها بسبب وسوسة الشيطان والصلاة تشمل على القراءة والاذكار والافعال فكانت اولى (فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد) ولم يذكر ولا يأتي به المسبوق مع انه لازم الذكر لانه لا يأتي عنده بشء على ظهوره (ويسمى سرا) الاعند الشافعي

احد (خفيه بعمل قليل) اذبالكثير ايتهم اتفاقا (او تعلم الامي سورة) اي ما صح به الصلاة (او وجد العا رى ثوبا) تجوز به الصلاة (او قدر المومي على الاركان) اي الركوع والسجود قوة حاله (او تذكر صاحب الترتيب فائية) عليه او على امامه (او استخلف القاري اميا) او طلعت الشمس في الفجر (او زالت في العيد) (او دخل وقت العصر في الجمعة) بخلاف ما لو دخل وقت العصر في الظهر فانه لا تبطل لكن قال في مجمع الانهر وفي المعراجية قيل تخصيص الجمعة اتفاق لان الحكم في الظهر كذلك انتهى وهو غريب نعم عد في القهستانى منها دخول وقت الظهر عند قضاء الفجر وتغير الشمس عند قضاء الظهر وهو حسن (او زال عذر المعذور) او خرج وقته (او سقطت الجيرة عن برء) ولا ينقلب الصلاة في هذه الواضع نفلا الا فيما اذا قدر المومي على الاركان او تذكر فائية او طاعت الشمس او دخل وقت العصر في الجمعة كذا

في المساوى (ولو استخلف الامام مسبوقا صح) او جود المشاركة والاولى له ان لا يفعل * جهرا * ولذلك ان لا يقبل ولو قيل (فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدر كما ليسم بهم ثم) اذا اتهم بان قيد قدر تشهد

لوفعل منافيا) كضحك (بعده يضره) اي يضر صلاة الخليفة ومن حاله كحال (و) الامام (الاول
ان لم يكن فرغ) من الصلاة لوجود * ٩٣ * المنافي في حلالها (ولا يضر) المنافي (من فرغ)

اما ما كان او غيره لوجوده
بعد اتمام (ولو قهقهه
الامام عند الاختتام) اي
بعد عودته قدر التشهد (او
احدث عدا فسدت صلاة من
كان مسبوقا) الا اذا كان قدز
ركعة بسجدة لأكد انفراده
بخلاف المدرك واختلف
في اللاحق (لا تفسد) ان
(تكلم) امامه (او خرج
من المسجد) لانها منهيان
لا مفسدان وانما يلزم
المدركين السلام بخلاف
الاول حيث يقومون بلا
سلام (ومن سبته الحدث
في ركوع او سجودا معا
حكما ان بني) وانما يبنى اذا لم
يرفع رأسه منهما مریدا
اداء ركن والا (ومن
تذكر سجدة في ركوع او
سجود فسجد هاتبا عاتبا)
لنقع الصلاة مرتبة بقدر
الامكان (ومن ام فردا
فاحدث فان كان المأموم
رجلا) صالحا لامامة الامام
(تعين للاستخلاف وان لم
يستخلفه) لعدم الزاحم
و يصير الامام مؤتمنا ان
خرج من المسجد (والا)
فهو على امامته حتى يصح
الاقداء به والا يكن رجلا
بالصفة المذكورة بان كان

جهر افما يحجر بالقراءة (اول كل ركعة) عندهما وعند الامام في رواية واخرى
عنه في الركعة الاولى فقط والاول احوط وعليه الفتوى (لا) يسمى (بين الفاتحة
والسورة خلافا لمحمد في صلاة الخففة) فانه يأتي بها بينهما في الخففة عنده ولا يأتي
بها في الجهرية لئلا يلزم الاخفاء بين الجهرين وهو شائع (وهي) اي البسملة
(آية من القرآن نزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة) بيان
للاصح من الاقوال وفيه رد على من يقول انها ليست بآية في غير سورة النمل
وهو مالك والا وراعى ورد على قول من يقول انها من الفاتحة ومن اول كل
سورة وهو الشافعي وذكر ابو بكر ان الاصح انها آية في حرمة المس لافي
جواز الصلاة ولم يكفر جاحدا لها شبهة فيها (ثم يقرأ الفاتحة) لقوله عليه الصلاة
والسلام كل صلاة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج اي ناقصة (وسورة)
اخرى بعدها (او ثلث آيات من اي سورة شاء) لمواظبته عليه الصلاة والسلام
على ذلك من غير ترك وفي النية اذا قرأ آية او آيتين لم يخرج عن حد الكراهة
وان قرأ ثلث آيات يخرج لكن لم يدخل في حد الاستحباب (فاذا قال الامام
ولا الضالين امن هو) اي يقول الامام آمين بالمد والقصير مع تخفيف الميم والاول
افصح واشهر من التشديد كما قاله الواحدى قبل اوقال آيين بالتشديد تفسد
وقيل لا وعليه الفتوى قال الزمخشري هو اسم فعل معناه استجب وهو تعريب هدين
وفي الرضى انه سرياني كقيل بنى على الفتح (و) امن (المؤمن) ايضا لقوله عليه
الصلاة والسلام اذا امن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له
ما تقدم من ذنبه وهو حجة على مالك بعدم اتيان الامام وعلى رواية الحسن
عن الامام ذلك (سرا) خلافا للشافعي في الجهرية (ثم يكبر راکعا) فيه اشارة
الى ان التكبير ينبغي ان يكون مع الانحطاط كما في الجامع الصغير وقالوا وهو الاصح لانه
عليه الصلاة والسلام فعل كذا وفي التدوير ثم يكبر ويركع وفيه احتمال للمقارنة
وضدها ولانه لا دلالة للواو على الترتيب ولا يقضى المقارنة فلا يلزم ان يكون
من محض اتيان كما توهم (ويستدبيديه) الباطل تعديده اي يتكى بيديه (على ركبتيه
و يفرج اصابعه) لانه امكن من الاخذ بالركب فان الاخذ والفريج والوضع سنة
(باسطا ظهره) بحيث يستقر عليه قدح ماء لكن يشترط ان يكون النصف الاسفل
مستويا (غير رافع رأسه ولا منكسه) من نكسه اي جعله مقلوبا على رأسه معناه
يستوى رأسه بحجزه ووقال ولا خافض لكان اولى لانه لو خفض رأسه قليلا
كان خلافا للسننة (ويقول) اي المصلي في ركوعه مرات (ثلثا سبحان ربى العظيم)
لقوله عليه الصلاة والسلام من قل في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا
قد تم ركوعه وذلك ادناه ولم يرد به ادنى الجواز وانما اريد به ادنى التكامل

رجلا اميا او متفلا خلف مفترض او مقيما خلف مسافر في القضاء او امرأة او صبيا او خنثى او اخرس (فقبل تعين
تفسد صلواتهما وقبل لا تفسد والاصح انه لا تعين فتفسد الصلاة) لانه صار مؤتمنا بمن خرج من السجدة (دون الامام)

لانه صار منفردا هذا اذا لم يستخفنه فلو استخفنه فسدت اجسادها ولو ام رجل رجلا فاحدث او خرجا
من المسجد بنى الامامواستخف لمؤنة (ووحصر الامام عن القراءة) ٩٢ (بالمفروضة) (جازاه الاستخلاف

خلافا لهما) ولو حصر
بالبول والغائط استخلف
عندهما خلافا للامام وام
ارما لو عجز عن الركوع
والسجود هل يستخلف
احذه رعا ف يكثر الى
انقض عنه ثم يتوضأ ويبني
باب ما يفسد الصلاة *
وما يكره فيها يفسدها
اي صلات كانت (الامام ولو
سهوا) او جهلا او خضعا
او مكرها او ناسيا (او في
نوم) حديث مسلم ان
صلاتنا لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس والعبرة
لعموم اللفظ لا لخصوص
السبب واعلم ان النسيان
كالقضاء في خمسة
وعشرون موضعا وقد
اظمها الشيخ ابو بكر
الصالحى فقال

* خمس وعشرون
من النومات * معتبر
في الحكم واليقظات *
* فيفسد الصلوات في حال
الكرام * كلامه ويجترى
اذ اقرا * او مر ذو تيمع
الجل * حال الكرا على المياه
قد بطل * او نائم فطر او
كصائمة * قد جو معت
وهي تكون نائمة * او محرم
في نومه محلق * او احرم

خو از الركوع بتوقف قدر التسبيحة بل اقل ولو بلا ذكر (وهو ادناه) اي ادنى
التسبيح المسنون من الخمس والسبع واتسع ولا يرد اشكال على اصل الفعل
بالنسبة الى التسع لانه على التغليب وعلى افراد المضاف اليه المعرف لاسم
التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس كما في القهستاني (وتستحب الزيادة
مع الايتار للمنفرد) وان كان اماما فلا يزيد على وجه عمل القوم وقالوا ينبغي
لل امام ان يقول خسا لممكن القوم من الثالث ولا يطول لادراك الجاني فانه
مكروه وقيل مفسد وكفر وقيل جائز ان كان الجاني فقيرا وقيل مأجورا ان اراد
القربة (ثم يرفع الامام) رأسه من الركوع (قائلا سمع الله لمن حده) هذا مجاز
عن الاجابة يقل سمع الامر اي اجاب ومنه يقل سمع القاضى بينه اي تنقاه
بالقبول والامام عود بالمنفعة وقيل معنى من وانها للكنائية كقوله تعالى واشكروا له
وقيل للسكينة وهو المنقول عن النقاة ومعناه قبل ثناء من اثنى عليه واجاب
ويكتفى بالامام به اي بالتسبيح فقط عند الامام (وقلا يضمن ايند ربنا لك الحمد)
سرا (ويكتفى المقدي بالتحميد) واختلف الاخبار في لفظ التحميد ففي بعضها
الهم ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا لك الحمد وفي بعضها ربنا السجود ولك الحمد
وفي بعضها اللهم ربنا ولك الحمد والاول افضل والثاني المشهور في كتب الحديث
وهو الصحيح (اتفاقا) من علمائنا وقال الشافعى يجمع الامام والمأموم بين
الذكرين والمنفرد يجمع بينهما) ويأتى بالتسبيح حال الارتفاع وبالتحميد
حال الانخراط وقيل حال الاستواء (في الاصح) اي صح روايتين عن الامام
(وقيل كالتدنى) اي يأتى بالتحميد لا غير وصححه في الكافي وقال في البسوط
هو الاصح وعليه اكثر المشايخ وفي المحيط والهداية الاصح الجمع وقال صدر
الشهيد وعليه الاعتماد وهذا اختاره النص واحترز بقوله في الاصح عنه
وعما روى ان المنفرد يأتى بالتسبيح فقط لانه مستعمل بنفسه كالامام (ثم يكبر)
خافض (ويسجد) مجزى اي يميل الى السجدة (فيضع) على الارض (ركبتية)
ويقدم اليمنى على اليسرى والفاء لعطف الفصل على الجملة (ثم يديه) اي يضع
يده اليمنى ثم اليسرى (ثم يضع وجهه بين كفيه ضما اصابع يديه) فان الاصابع
تترك على اعادة فيما عد الركوع والسجود (محذية اذنيه) يجوز ياتنوين
والاضافة وقال الشافعى حذاء منكبيه وفيه دلالة على ان الترتيب سنة وقال
الشافعى وما لك الاولى ان يضع يديه ثم ركبتيه (ويبدى) بالهمزة من الابداء
وهو الاظهار وبغير الهمزة مشدد الدال اي يبد من الابداد وهو الابداع (ضبعيه)
يقع المجبة وسكون الباء هو العضد وقيل وسطه وباطنه اي يحا في مرفقيه
عن جنبه الا اذا كان المصلى في الصف فانه لا يبدى عضديه كيلا يؤذى احدا

وفي النكرا تعاقب * او وقع المحرم في نوم على * صيد وذلك الصيد منه فتلا * او عرفات * ويجزى في *
يدخل المركب في * حال البرى وهو عليه فاعرف * او وقع المرحى عند نائم * ومات ليس حله بقائم * *

اوسقط الابن على والده * في النوم قد تحرد عن تائه * اورفع الشايم عن مكائه * وحضه تحت جدار خائه *
وقد وهى ثم عليه قد وجب * ومات * ٩٥ * فالعزم عليه ما وجب * وايضا المرء نيام يتقاب * فيعطب

الماله الغرم يجب * او عند
نائم خلا بزوجه * لم يكمل
المهر بحكم خلوته * او دخلت
عليه وهو في الكرا *
* او عكسها يكمل
المهر بذ * وثبت الحرمة
بارتضاع * في نوم ذات
الخدر واقناع * تلاوة
النسيم كاليةضان * يلزم
السجود بالايذان * ويلزم
السامع الامكان * والنوم
العشرون من ايمان * او
منع النفس من الكلام *
يحث بالكلام في المنام *
* ومسحه المرات في منامها *
* وعكسه الرجعة من
احكامها * او ادخلت
في فرجه من نومه * وقبت
ولم تحف من لومه * بشهوة
وانقضيا مظاهرة * ثبت
منه حرمت الصاهرة *
* والنومة الاحيرة المدة *
* يومين تقضى كصلاة
المدة * والحمد لله وصلى
ربى * على النبي وآله
والصحبى * (وكذا لدعاء
بما يشبه كلام الناس) قبل
العود قدر التشهد (وهو
ما يمكن طلبة منهم) ومنه
للهم ارزقني فلانة بخلاف
اللهم اغفر لي (و) يفسدها
(الانين وهو قول ابو النأوه)

(ويحفي) اي يبعد (بطنه عن فخذه ويوجه اصابع رجليه) اي رؤس
اصابعهما بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض (نحو القبلة)
اقوله عليه الصلوة والسلام اذا سجد المؤمن يسجد كل عضو معه فليوجه من اعضائه
القبلة ما استطاع وفي خزائن المفين ان انحراف اصابعهما عن القبلة مكروه (والمرأة
تتخفف وتلرق) من الانزاق وهو الاصاق (بطنها بفخذه) لانه استرلها
(ويقول سبحان ربى الاعلى ثلثا) لقوله عليه الصلوة والسلام وان اسجد احدكم فليقل
في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلثا (وهو ادناه) اي ادنى الكعبين لا الجواز (ويسجد
بأنفه وجهته) وفي التحفة يضع الجبهة ثم الانف وقيل يضعهما معا (فان اقتصر)
في سجوده (على احدهما) اي على الجبهة او الانف (او على كور عمامته)
اي دورها (جاز مع الكراهة) عند الامام وعند الشافعي لا تجوز السجدة
عليه والخلاف فيما اذا وجد جميع الارض اما بدونه فلا اجاعا وفي شرح المجمع
السجود على الجبهة جائز اتفاقا ولكنه يكره ان لم يكن على الانف عذر وعليه
رواية الترمذي وكرهه باحداهما واما في الكثرة كما ان يعنى ايضا عن المفيد والمزيد
لكن في البدائع والتحفة والاختيار عدم الكراهة بترك السجود على الانف
وما في الكتاب يخالفه ما في البدائع وغيره واختار ما في الكثرة ارادة ان
في التقصير على الجبهة من غير عذر ترك الاحوط في امر العبادة كافي التقصير
على الانف (وقال لا يجوز الانتصار على الانف من غير عذر) وهو مذهب
الائمة الثلاثة ورواية عن الامام وعليه القوي لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان
اسجد على سبعة اعظم وعد منها الجبهة فيجب ان لا يتأدى بوضع الانف
تجردا كما لا يتأدى بوضع الخد والذقن والامام ان المشهور في الخبر انوجه
لا الجبهة لكن كل الوجه غير مراد بالاجاع فيراد بعضه والخد والذقن خرجا
عنه بالاجاع لان التعظيم لم يسرع بوضعهما فبقى الجبهة والانف فكما جاز
الاكتفاء بالجبهة يجوز بالانف كافي شرح المجمع (ويجوز) اي السجود (على
فاصل ثوبه) ككلمه وذيله ان كان المكان طاهرا اما لو بسطه على خمسة
فالاصح عدم الجواز وصحح الشافعي والزيدي الجواز (وعلى شئ يسجد) الساجد
(حججه وتستر جبهته عليه) لاعلى ما لا تستقر وحد الاستقرار ان الساجد
ان بالغ لا ينزل رأسه اسفل من ذلك فعلى هذا لا تجوز السجدة على الثلج بان غاب
وجهه فيه وان استقر وجد حججه بان تليد الثلج تجوز وعلى هذا الاتصال التراب
ونحوه (وان سجد للزوجة على ظهر من هو معه في صلاته) يعنى لو سجد للزحام
على ظهر من يصلي صلاته (جاز) للضرورة ولا تجوز لو سجد على ظهر من لا يصلي
او يصلي ولكن لا يصلي صلاته لعدم الضرورة وهذا اذا كان ركبتاه على الارض

كقول آه بالمدو (التي فيف) كقول اف ولو (كان بحرفين) وكذا بحرف يفهم كعوق امر او استعطف
كأيا او هرة او ساق حمارا لا تقيد لانه صوت لاهجالة (خلافا لابي يوسف) في حرفين احدهما او كلاهما

من حروف سئمتونها اما في الاصلين فتفسد اتفاقا كما ملانة الاعذر كما سيجي (و) يفسدها (امكاه بصوت)
يحصل به حروف (اوجع او مصيبة لا اذكر جنة او نار) حتى لو اجبته * ٩٦ * قراءة الامام بفعل يبي

والافلايجز به وقيل لايجز به الا اذا سجد الثاني على الارض (وهي) اي السجدة تتم
بالرفع) اي برفع الجبهة (عند محمد) وهو المختار للفتوى ذكره فخر الاسلام في الجامع
(وعند ابي يوسف بالوضع) اي بوضع الجبهة وفائدة الخلاف تظهر فيمن
صلى الظهر خمسا ولم يقعد في الرابعة فسبقه الحدث في السجدة من الخامسة
فرفع رأسه لتوضي والبناء جاز عند محمد خلافا لابي يوسف (ثم يرفع) المصلي
(رأسه) من السجود (مكبرا) الرفع فرض والتكبير سنة كذا في اكثر الكتب لكن
الصحيح من مذهب الامام ان انتقال فرض والرفع سنة كافي المطلب (و) مجلس
بين السجدين (مطمئنا) اي ساكنا بغير تسبيحة ولبس بين السجدين ذكر مسنون
عندنا وكذا بعد رفعه وما ورد فيهما من الدعاء فمحمول على التهجيد واختلفوا
في مقدار الرفع فروى عن الامام انه ان كان الى القعود اقرب جاز لانه يعد قاعدا
وان كان الى الارض اقرب لايجوز لانه يعد ساجدا وقل صاحب الهداية هو
الاصح وقال محمد بن سلمة اذا رفع رأسه بحيث لا يشكل على الناظر انه قد رفع
يجوز وروى ابو يوسف عن الامام اذا رفع رأسه مقدار ما يسمى رافعا جاز
لوجود الفصل بين السجدين قال صاحب المحيط هو الاصح وروى عنه
اذا رفع رأسه مقدار ما يمر الريح بينه وبين الارض جاز (ويكبر) للسجدة الثانية
(خافضا ويسجد مطمئنا) قيل الحكمة في تكرار السجدة ان الاولى لامثال الامر
والثانية لتزغيم ابليس فانه امر بالسجود فلم يفعل فتحن امر نابه فنسجد مرتين
ترغيبا له كما في اكثر الكتب وفيه نظر فان ابليس سجد لله تعالى كثيرا ولا امتنع
عن ذلك وانما امتناعه من السجود لادم عليه السلام كما قال السروجي في غايته
وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من تراب والثانية الى انه يعود اليه والاحسن
ان يقال انهما امر تعبدى فلا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات (ثم يكبر
للهوض فيرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه) على عكس السجود وفي التبيين
ويكره تقديم احد الركعتين عند النهوض ويستحب النهوض باليمنى والنهوض
بالشمال (وينهض قائما) بعد السجدة الثانية قال صاحب الفرائد النهوض القيام
فيكون المعنى ويقوم قائما ولا معنى له الا ان يحمل على التجريد ويجعل بمعنى يستوى
وهو بعيد وفيه كلام لان النهوض قد يكون بمعنى الاستواء وقد يكون
بمعنى الوجه كافي الصحاح وغيره وكلاهما موافق لهذا المقام فلم يتفطن هذا الراد
فقال ما قال (من غير قعود ولا اعتماد يديه على الارض) اما الاعتماد على فخذه
او ركبتيه فلا بأس به اتفاقا وقال الشافعي يجلس بعدها جلسة خفيفة وتسمى
جلسة الاستراحة ويقوم معتمدا لانه عليه الصلوة والسلام فعل كذا وانما انه عليه الصلوة
والسلام كان ينهض في الصلاة على صدر قدميه ولان الصلاة ما وضعت للاستراحة

ويقول بلى او نعم او اي
لا تفسد كما في السراجية
لدا لاته على الخشوع
المطلوب (و) يفسدها
(التخنج) ان حصل به
حرفان فاكثر (بلا عذر) قيد
في الكل اعني الاثنين وما
بعده اذ لا فساد باثنين مريض
لا يملك نفسه كعطاس
وسعال وجساء وتشاوب
وان حصل به حروف
وتخنج نشأ من طبعه او
لتحسين صوته او لا علام
انه في الصلاة او لاهتداء
الامام كما افاده ابن الهمام
(و) يفسد (تشميت عاطس)
يرحرك الله ولو من العاطس
لنفسه لا (و) يفسدها
(قصد جواب) سار
(بالجدة) اي الحمد لله (او)
عجيب (بالسجدة) اي
سبحان الله (او بالهيللة)
اي لا اله الا الله (او) مسيء
(بالاسترجاع) اي انا لله
وانا اليه راجعون (او)
الحوقلة) اي لاحول ولا قوة
الا بالله (خلافا لابي يوسف)
لانه ثناء بصيغته فلا يتغير
بغزيمة ورجحه في الظهيرية
والجتي وده في البحر بانه
يقصد الجواب كان كلام
الناس واهذا لو قصد

الخطاب بخو يا يحيى خذ الكتاب تفسد اتفاقا (ولو اراد بذلك اعلامه انه في الصلاة لا تفسد
اتفاقا) ولو حوّل لدفع الوسوسة ان لامور الدنيا فسدت لا لامور الآخرة ولو سمع اسم الله تعالى فقال

او غيره (فسدت) صلاة الفاتح
 الا اذا اراد التلاوة وكذا
 الاخذ الا اذا تذكر فلي قبل
 تمام الفتح على (لا ان فتح
 على امامه مطلقا) بكل حال
 (في الاصح) الا اذا سمعه
 المومن من غير مصل ففتح به
 تبطل صلاة الكل كافي الفتية
 (و) يفسدها (السلام عدا)
 يعني للخروج من الصلاة
 لاسهوا على ظن انها اكملها
 واول على ظن انها تروحية
 مثلا فسدت لانه سلم في غير
 محله فلا يعد نسيانا عذرا
 واما السلام على انسان للتحية
 وكذا (رده) بلسانه ففسد
 مطلقا) عدا كان اوسهوا
 وان لم يقل عليكم لانه تلفظ
 بقصد الخطاب كما حررناه
 في الخزان (و) يفسدها
 (قرأه في مصحف) مطلقا
 لانه يعلم الا اذا كان حافظا
 لما قرأه وقيل لا تفسد ما لم
 يقرأ آية وهو الاظهر
 قوله المصنف (خلافا لهما)
 لانها عبادة ضمت لآخرى
 لكنه يكره للتشبه باهل
 الكتاب و الشافعي ينكر
 الكراهة ايضا (و) يفسدها
 (اكاه و شربه) ولو سهوا
 الا اذا كان بين استنائه دون
 الخمسة فأتلمعه ولو كان

﴿ ١٣ ﴾ ﴿ ل ﴾ لاولو بقى داعم الحلاوة
(و) يفسدها (سجود على نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا اعاده) اى السجود

﴿ ۱۳ ﴾ ﴿ ل ﴾ لالو ابق داعم الحلاوة فابتلع ريقه لانه يسير جدا
(و) يفسدها (سجود علي نجس خلافا لابي يوسف فيما اذا اعاده) اي السجود (علي طاهر) لان الاول

كأنهم ولهم ان السجدة جزء من الصلاة فتفسد نفسها بخلاف ما لو أخرها لعدم فرضية الترتيب (و) يفسدها (العمل الكثير) وهو كل عمل لا ينك النظر في فاعله انه ليس * ٩١ * في الصلاة عند عامة المسنخ

وهو المختار قاله المصنف وغيره فلا تفسد برقع يديه في تكبيرات الذوات على المذهب (و) يفسدها (شروعه في صلاة غيرها) بان نوى بقلبه وكبر بلا رفع يديه (لا) تفسدها (شروعه فيها ثانيا) كنية الظهر مثلا بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ فيصير مستأنفا مطلقا (ولا) يفسدها (ان نظر الى مكتوب وفهمه) ولو مستقهما على الصحيح (او اكل ما بين اسنانه دون الجصة) لانه تبع لريقه كما في الصوم (وتفقد) الصلاة (في قدرها) على الصحيح قاله المصنف (وان مرار في موضع) صلاته وهو من قدمه الى موضع (سجوده) في الاصح (اذا كان) يصلي (على الارض) يعني في الصحراء او في مسجد كبير ولو كان في صغير ياتم بالمرور اما منه مطلقا (او حاذي الاعضاء) من المار (الاعضاء) من المصلي (اذا كان) يصلي (على الدكان) وكذا السطح والسرير وكل مرتفع (اثم المار) لحديث البرار لو يعلم المار

وقيل ان القراءة فيهما واجبة حتى لو تركها عمدا كان مسينا ولو ساهيا سجد للسهو (والقعود الثاني كالاول) في افتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى وهو احتراز عن قول مالك والشافعي من انه يتورك فيها فالتشبيه في الكيفية لافي الحكم لان هذا القعود فرض الاول واجب او سنة ولو قال والقعود في الاخير كالقعود في الاول لكان احسن ليتناول القعود في الفجر وقعود المسافر كما في المطلب (والمرأة تتورك فيهما) اي في التمدتين (وهو) اي اتورك (ان تجلس على اليتها) بالفتح (اليسرى) وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن (لانه استرلها واتضم فغذيها وتجعل الساق اليمنى على الساق اليسرى كذا في الجوهره (واذا اتم) المصلي (التشهد فيه) اي في القعود الثاني (صلى على النبي عليه الصلوة والسلام) وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وقال الكرخي الصلاة على النبي عليه الصلوة والسلام واجبة على الانسان مرة ان شاء جعلها في الصلاة او في غيرها وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلاة كلما ذكر قال شمس الأئمة السرخسي وما ذكره الطحاوي مخالف للاجاء فعامة العلماء على ان الصلاة على النبي عليه الصلوة والسلام كما ذكره متحبة وليست بواجبة كذا في المحيط وكيفية الصلاة ان يقول * اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حبيب محمد * وكره بعضهم ان يقال وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم لانه يوهن تقصير الانبياء عليهم السلام ان الرحمة تكون بآلان ما يلام عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الزيلعي (ودعا) بعد الصلاة على النبي عليه الصلوة والسلام لنفسه ولو اديه والمؤمنين والمؤمنات (بما شاء يشبهه انفاذ القرآن) نحو ربنا اغفر لنا ولاخواننا الآيات وربنا اغفر لنا الآيات وربنا اغفر لنا الآيات (والادعية المأثورة) يجوز بالنصب عطفا على الفاظها وبالجر عطفا على القرآن كما في العناية نحو اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم ونحو اللهم اني اسئلك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم (لا) يدعو (بديانة كلام الناس) نحو اللهم ارزقني مالا واللهم زوجني فلانة واللهم اقض ديني الاصل فيه ان كل ما يستحيل السؤال من الناس فليس بكلامهم وما لا يستحيل منهم فهو كلامهم فيفسد الصلاة وقال الشافعي يجوز ان يدعو في الصلاة بكل ما جاز خارجها ولو قال لامما يشبه كلام الناس لكان مناسبا لما قبله تدبر (ثم يسلم) المصلي (عن يمينه مع الامام) كما في الحرمة وعندهما بعده وهو رواية عن الامام (فيقول السلام عليكم ورحمة الله)

ما انا عليه لو وقف اربعين خريفا وهذا اذا لم يكن حال فان كان كان الله كان قدر قامة المار * الى * فلا اثم (ولا تفسد) الصلاة بمرور احد مظافا (ويغني) ان يدب (ان يغزو الامام) والمنفرد (امامه)

في الصلوة) ونحوها (ستره طول ذراع وغاض اصبع) ابتدوا للناس (ويقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه) لابن عيينه والاعمى افضل * ٩٩ * (ولا يكره الوضع) الا ان تكون الارض صلبة فتوضع طولا

وقيل لا كذا قال البهني
وتليذه الباقي (ولا الخط)
قيل الا ان لا يجرد شيئا فيخط
طولا وقيل كالحراب
(ويدرأ السار) وتركه
افضل (بالاشارة او التسليم)
لوالصلي رجلا وامام الراء
فبا تصفيق (لا بهما) فانه
يكراه (ان عدت السترة
او قصد المرور بينهما)
والافلا حاجة الى الدرع
(و جاز تركها عند
امن المرور) وعدم مواجهة
الطريق (و ستره الامام
يجزئيه عن القوم) وقيل
هي سترته وهو ستره للقوم
(ولو صلى في آخر الصف
من المسجد) وثم مواضع
خاتمة فنادى اهل المرور مطلقا
ليصل الصفوف لانه اسقط
حرمة نفسه (ولو صلى
على ثوب بطلانته نجس صحيح
ان لم يكن مضر با) فانه حينئذ
كسب واحد (وكذا تصح
لو صلى على الطرف الطاهر

(من يساط طرف منه نجس
سواء تحرك احدهما بخرقة
الا حزا ولا) تطهارة مكانه
وكذا على خشبة وجهها
ان نجس ان كان غلظها
بحيث يقبل النثر

* فصل وكره عبثه *

الى جانبه والسنة ان تكون اشية اخفض من الاولى ولا يقول وبركاته (و)
يسلم (عن يساره كذلك) خلافا لما كانه يسلم مرة تلقاء وجهه لما روى انه
عليه السلام يسلم تلقاء وجهه ولما روى انه عليه السلام سلم عن يمينه وشماله
حتى يرى بياض خديه ولو سلم تلقاء وجهه يصرف ذلك عدنا الى اليمين فيعبد
عن يساره (وينوي الامام به) اي بالتسليم (من يمينه ويساره من الحفظة)
واختلف في هذه النية فقال بعضهم ينوي الكرام الكائين وهما ثلثان واحد عن يمينه
وواحد عن شماله والصحيح ان ينوي الحفظة ولا ينوي عدد الا ان ذلك لا يعرف
بضيق الاحاطة لان الآثار قد اختلفت قليل مع كل مكان وهو الصحيح وقيل
خمسة وقبل ستون وقيل مائة وستون (والناس الذين كانوا) (معد في الصلاة)
فلا ينوي من لا شركة له في صلاته وهذا قول اكثر المشايخ وهو الصحيح وقيل
ينوي جميع الرجال والنساء وقيل لا ينوي النساء في زمان العدم خضورهن الجماعة
ولو قدم البشر على الميت لكان احسن لان خواص البشر واوساطه افضل
من خواص الميت واوساطه عند اكثر المشايخ الا ان يقال ان اول مطلق الجمع
ذلالاة على افضلية المدم (والمقدي كذلك) اي ينوي في جهتيه الحفظة
والناس الذين كانوا معه في الصلاة (وينوي) المتدي ايضا (امام في الجانب
الذي هو) اي الامام (فيه) اي في ذلك الجانب يعني ان الامام عن يمينه
نواه في التسليم الاول وان كان في شماله نواه في الثاني وانما خصه المأموم بالنية
مع دخوله في الجاهل لان احسن اليد بالترام صلاته بحجة وفسادا
(فيهما ان حائاه) اي ان كان المأمور محاذيا للامام نواه في التسليتين عند محمد
وهو رواية عن الامام لان الامام خطا من الجانبين وقال ابو يوسف نواه
في الاولى فقط (و) ينوي (المنفرد الحفظة) في الجانبين (فقط) اذ ليس معه
سواه ولا يصح خطاب الغائب وفي الجامع الاصغر ينوي رجال العالم وساءه
وقال ابو القاسم ينبغي للصلي ان ينوي للتسليتين جميع اهل اتو حبه والله اعلم

* فصل *

المفرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيةها واركانها وفرائضها وواجباتها
وسننها شرع في بيان احكام القراءة في فصل على حدة لزيادة احكام تعلقت بها
دون سائر الاركان وابتدأ بذكر الجهر والاختفاء دون ذكر التقدير لان الجهر
والاسرار واجب على الامام والمتدبر الزائد على الركن سنة (يجهر الامام
بالقراءة في الجمعة والعيدين والفجر واو ابي العشائين) يعني المغرب والعشاء تغليبا
(اداء وقضاء) هو قيد للثلاث الاخيرة فلا يجهر في الظهر والعصر وان كان

اي عبثه (بثوبه او بدنه) الا الحاجة (وقب الخصى الامرة واحدة يكره السجود) وتركها اولي
(وفرقة الاصابع) قيل انه من عمل قوم لوط وعليه فكره خارج الصلاة (وتختصر) اي وضع اليد على

الحاصرة (والالتفات) بعنقه لا يبصرة وبصدرة مفسد الانذار (والاقعاء) أي يقعد على البنية ويتصب
ركبته (وافتراش ذراعية) في السجود المرأة ١٠٠ (ورد السلام بيده) أو برأسه وقيل

بعرفات لانه هو المأثور المتوارث من لدن رسول الله عليه السلام الى هذا الزمان
خلافا لما لك فيها وقال صاحب المنح ويجهري في تراويح ووتر بعدها وقيدنا الوتر
بكونه بعد التراويح لانه انما يجهري في الوتر اذا كان في رمضان لا في غيره
كما افاده ابن النجيم في بحره وهو وارد على اطلاق الزيلعي الجهر في الوتر اذا كان
امام انتهى وفيه كلام لان الامام اذا صلى الوتر في رمضان يجهري سواء كان
صلى التراويح او لم يصل وهو الصحيح ففي تقييده بعدها وايراده على ايراد الزيلعي
نظر لان اداء الوتر بالجماعة لا يجوز في غير رمضان الامع الكراهة على الصحيح
والامامة لا تصور بغير الجماعة فيتعين كونه فيه فلاطلاق يكون في محله تدبر
(وخير المنفرد) بين الجهر والاختفاء (في نفل الليل) لان النوافل اتباع الفرائض
لكونها مكملات لها فيجهر فيها كما يخبر في الفرائض وان كان اماما جهر لما ذكر
من انها اتباع الفرائض ولهذا يخفى في نوافل النهار ولو كان اماما (وفي الفرض
الجهرى ان كان في وقته) أي اذا اراد المنفرد اداء الجهرى خيرا ن شاء جهر
لكونه امام نفسه وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه (وفضل الجهر)
يكون الاداء على هيئة الجماعة وروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلاته
صفوف من الملائكة وقال صاحب الفرائد وقيد بالجهرى لانه لا يخبر في غيره
بل يخاف حتما وقيد بقوله ان كان في وقته لان المنفرد اذا قضى الجهرى يخاف
ولا يخبر حتى قال صاحب الهداية ومن فاتته صلاة العشاء فصلاها بعد
طلوع الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خافت ولا يخبر هو الصحيح لان الجهر
يختص امام الجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التحير ولم يوجد احدهما
انتهى لكن هذا الخصر ممنوع لجواز ان يكون الجهر سبب آخر وهو موافقة الاداء
كما اختاره شمس الأئمة وفخر الاسلام وجماعة من المتأخرين وفي الخاتمة هو الصحيح
وفي الذخيرة هو الاصح (وختفين) أي الامام والمنفرد (حتم) أي وجوبا
(فماسوى ذلك أي فماسوى المذكور وانما يذكر التراويح والوتر لعدم التفاته الى
ماسوى الفرائض والواجبات المستتلة (وادنى الجهر) في حق الامام (اسماع
غيره) أي احدا سواه فان الغير بمعنى الغير كما في القهستاني واعلاه ان يسمع الكل
لكن الاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر فان سماع بعض القوم يكفي كافي اكثر ان يكتب
وما في الخلاصة وغيره من انه اسماع الكل فلو سمع رجلا في المخافة لم يكن
جهر الا يخبر عن شيء لان القوم لو كانوا اكثر او لم يمكن ان يسمع الكل يلزم
ان يكون مخافا (وادنى المخافة اسماع نفسه) فقط وهو قول الهند واني
وعليه اكثر المشايخ (في الصحيح) احتراز عما قيل ان ادنى الجهر اسماع نفسه
وادنى المخافة تصحيح الحروف وهو قول الكرخي وصححه في البدائع وقال

ان نوى تفسد كما اوصاف
نية السلام (والترابع بلا
عذر وكف ثوبه) عند
السجود من بين يديه بعمل
قليل (وسدله) أي ارساله
بلا بس معتاد قاله المصنف
(والتشاوب) فان غلبه
وضعه يده او كفه كما مر
(وتغيمض عينيه) الانكمال
الخشوع (والتطوى) والتمايل
والمزاوجة بين التمددين
واخذ درهم في فيه لم يمنعه
من القراءة (وكره الصلاة)
حال كونه (معقوص) أي
مضفور (الشعر) لانه يسجد
معه واول عقصه فيها فسدت
(و) كذا (حاسر) أي كاسف
(الرأس) تكاسلا لا (تذلا)
للخشوع (و) كذا (في ثياب
البذلة) أي ما يلبسه في بيته
ان كان له غيره (و) كره
(مسح جبهة) فيهما من التراب
في الصلاة (الا لا ذى
في الاصح) ونظيره الى
السماء وكذا اعداى والتسبيح
بيده (في الصلاة ولو نفلا
(خلافا لهما) وعمل
بقولهما في المضطر قاله فخر
الاسلام (وقيام الامام
في طاق المجد) أي المحراب
بلا عذر لا سجوده فيه
(وانفراده) أي الامام (على

الذكان او الارض) فلو معد بعضهم لم يكره (واتيمم خلف صف فيه فرجة) سواء كان هو
في صف آخر او لا وترك جذب احد من الصف في زمانا اولي (وليس ثوب فيه تصاوير) لذى روح لا غيره

لأنه يشبه بعبادتها (وان تكون فوق رأسه أو بين يديه أو بحذاءه) أو في موضع سجوده (صورة) وكذا خلفه على الاظهر (الا ان تكون ١٠١ صغيرة لاتبدوا) اي لا تستين تقا صيل اعضائها (لناظر) اذا

كان قائما وهي على الارض (اولغريدي روح) كشجر ولو ثمرا (او مقطوع الرأس) ومحموة بنحو مغرة وكذا الوجه لا كراهة لان مثل هذه الاشياء لاتعبد عادة والكرهية لذلك (لا) يكره (قتل الحية والعقرب) ان خاف الاذى والاكراه وهل يغفر العمل الكثير قال في المبسوط الاظهر نعم وقال المصنف الاصحح لا لكن يباح له فسادها لقتلها كما يباح لاغائة ملهوف وغريق وحريق وكذا الضماع ما قيمه درهم له او غيره (و) لا يكره (قيام الامام في المسجد ساجدا في طاقه) فهم هذا مما امر (و) لا يكره (الصلاة الى الظهر قاعد ولو) (يتحدث) الا اذا خيف الغلط بحديثه (و) لا يكره ايضا (الى مصحف او سيف معلق او الى شمع او سراج) هو المختار لانها لاتعبد قال في البحر وينبغي ان الشمع لو كان الى جانبه كما يفعل في رمضان وليلة النصف فلا كراهة اتفاقا (او على بساط ذي تصاوير ان لم يسجد عليها) فيكره ان يسجد عليها (وكره البول او التخلي)

هو الاقيس وفي قوله ادنى اشارة الى ان هذا القول غير ساقط عن حيز الاعتبار اصلا لانه يشعر بان اعلى المخافة تصحيح الحروف كافي ان تهستانى (وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتق والاستثناء وغيرها) من البيع والشكاح والايلاء واليمين اي ادنى المخافة في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى اوطلق بحيث صحح الحروف ولكن لم يسمع نفسه لايقع واوطلق جهرا ووصل به ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه بغير الطلاق ولا يصح الاستثناء عند الهند واني خلافا للكرخي (ولو ترك سورة في اوى العساء) بان قرأ الفاتحة فقط (قضاها) اي السورة (في الاخرين مع الفاتحة) اي مقارنا بفاتحة الاخرين (وجهر بهما) وهو الصحيح لان الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع (ولو ترك فاتحتهما) اي فاتحة (الاوليين لا يقضيها) في الاخرين لانه لو قرأها فيهما يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وذغير مشروع هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يقضى واحدة منهما لان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضى الا بدليل ثم المذكور في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله قرأها وفي الاصل بلفظ الاستحباب فقال احب الى ان يقضيها (وفرض القراءة آية) يعني ما يؤدى به فرض القراءة آية عند الامام سواء كانت من الفاتحة او غيرها ولو كانت تلك الآية قصيرة هي كتمان او كلمات فتجوز بلا خلاف بين المشايخ واما ما هي كلمة واحدة كندها متان او حرف كصاد كما في اوائل السور فالاصح انه لا يجوز لانه يسمى عادة الاقارنا وفي الفتح كون ص حرفا غلط بل الحرف يسمى ذلك وهو ليس المقرؤ بل المقرؤ هو الاسم اعني صاد كلمة انتهى وفيه كلام لان القرآن ماهو المكتوب في المصاحف ولا شك انه حرف غاية ان لا يتصور التعبير عنه الابلاسم ولو قرأ نصف آية طويلة في ركعة ونصفها في اخرى قال بعضهم لا يجوز والا كثرون على انه يجوز لان نصف الطويل يعدل ثلاث آيات قصار فلا يكون ادنى من آية ولو قرأ نصف آية مرتين او كلمة واحدة مرارا حتى يبلغ قدر آية تامة لا يجوز (وقلا ثلاث آيات قصار او آية طويلة) تعدلها وهو رواية عن الامام لانه مأمور بالقراءة وبما دون هذا القدر لا يسمى قارنا عرفا شبه بما دون الآية وله قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان مادون الآية خارج اجنبا فيكون الآية مرادة وهذا الخلاف راجع الى اصل مخلف فيه وهو ان الحقيقة المستعملة اولى من المجاز المتعارف عنده والعكس اولى عندهما (وسننها) اي القراءة (في السفر بجلة) بتحتين منصوب على الضرفية اي وقت العجلة وقيل على الحالية من فاعل السفر وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا تأويل (الفاتحة واي سورة شاء) من القصار لانه قد قرأ النبي عليه الصلاة والسلام في صلاة

اي التغوط (والموطى فوق المسجد) لانه مسجد الى عهد السماء (و) يكره (غلق بابه) اي المسجد (والاصح جوازه عند الخوف على متاعه) وعليه الفتوى (ويجوز تقيته بالحص وماء الذهب) اذا تبرع به انسان سوى

تجدد القبلة وأما المتولى فلا يفعل من مال الوقف إلا ما يرجع إلى أحكام البناء حتى لو جعل الميسر فوق
السواد للنفا ضمن قاله المصنف (و) يجوز (البول ونحوه) * ١٠٢ * من الوطن والتجلى (فوق بيت فيه

مسجد) أي موضع اعد
للصلاة وإن جعل له محراب
لأنه لم يصير مسجدا شرعا
* ثمة * ومن المكروه
الصلاة مع مدافعة الأخبثين
أو الریح وفي رمضان الجحاسة
كما طن الأبل والمجدرة
والمغتسل والحمام وجزم
ابن الهمام في زاد الفقير
بأنه إذا اغتسل في موضع
في الحمام وصلى فيه فلا بأس
به وكذا وصلى في موضع
نزع الثياب * باب الوتر *
والنوافل (الوتر) فرض عملا
(واجب) اعتقادا سنة نبوتا
(وقلا سنة) عملا واعتقادا
ودليلا لكنه أكد من سائر
السنن فلا يصح قاعدا ولا
راكدا ويقصى اتفاقا (وهو
باب ركعات بسلام واحد)
حتى واقتضى عن يسلم على
ركعتين لم يصح في الأصح
(ويقرأ في كل ركعة منه
الفاتحة وسورة) وجوبا
احتياطاً وسنة السور
الثلاث * ويقتضى أي
يقراء دعا القنوت (في ثامنه
دايما) في كل السنة (قبل
الركوع) فهو تذكرة فيه
أو بعد الرفع لا يقتضى في
الأصح وسجد السهو وإن
قنت (بعد ما كبر ورفعه يديه)

الفجر الموعودتين (وأمته) بانقضت أي وقت الأمن (نحو البروج والنسفت) بعد
انقضاء (في الفجر) لا يمكن مراعاة السنة بذلك مع التخفيف وكذا في الظهر
وفي المبسوط يقرأ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عدا ههنا نحو
الاخلاص (وفي الحضر) حال السعة (أربعون آية وخمسون) سوى الفاتحة
في ركعتي الفجر لا في كل ركعة ويروى من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة
للاثر في كل ذلك ووفقوا بين الروايات فقلل أربعين إلى مائة لئلا يطول المصلي وقصرها وقيل إلى
الأوساط وإلى مائة للأربعين وقيل ينظر إلى طول الليل وقصرها وقيل إلى
طول الآيات وقصرها وقيل إلى قلة الاشتغال وكثرتها وقيل إلى خفة النفس
وتقلها وقيل إلى حسن الصوت وقبحه والحاصل أنه يحترز عما ينفر القوم كيلا
يؤدى إلى تقليل الجماعة (واستحسنوا طوال المفصل فيها) أي في الفجر
(وفي الظهر) لاستوائيهما في سعة الوقت وقيل في الظهر دون الفجر لأنه وقت
شغل تحرزاً عن الملل وطوال جمع طويلة والمفصل لجميع الأخير من القرآن
به لكونه الفصل بين السور بالبسملة وقيل لقلة المنسوخ فيه (وأوساطه في العصر
والعشاء وقصاره في المغرب) هكذا كتب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى
الأشعري ولا تعرف المقادير الاسما عا ثم أشار إلى بيان المفصل مع أقسامه بقوله
(ومن الحجرات إلى البروج طوال) قال ذلك الخلواني وغيره من أصحابنا وقيل
من سورة القمل وقيل من ق وقيل من الجنينة (ومنها) أي من البروج (إلى
لم يكن أوساط ومنها) أي ومن لم يكن (إلى الآخر) أي آخر القرآن (قصر)
وفي النهاية من الحجرات إلى عبس ثم التكوين إلى الضحى ثم الانشراح إلى
الآخر (وفي الضرورة بقدر الخلل) يعني يقرأ بقدر ما اقتضاه الخلل إذا اضطر
إلى التجمل (وتصل الأولى على الثانية في الفجر فقط) بين السنة وهذا يعني
أصله بقراءة في الركعة الأولى على الثانية في الفجر متفق عليه للتوارث وفيه
من أعانة المؤمنين على أدراك فضيلة الجماعة لأنه وقت نوم وغفلة وفي قوله فقط
دلالة على أنه لا تطويل في غير الفجر عند الشيخين (وعند محمد في الكل)
لأن التطويل في الفجر للاطانة على أدراك الناس الجماعة وهذا المعنى موجود
في سائر الصلاة لكن هذا في حال اليقظة فلا يقاس على الفجر لوجود الفارق
قال المرغيناني اعتبر الآتي أن كانت منقربة في أطول وقصر وإن كانت
متفاوتة تعتبر الكلمات والحروف ولا يعتبر بمدون ثلاث وقيل ينبغي أن يكون
اتفاوت باثلاث والثلاثين والثلاث في الأولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب
وأما بيان الحكيم فلا بأس به وإن كان فاحشا سواء في الأولى أو في الثانية ولا بأس
بأن يقرأ سورة في الأولى ويعيدها في الثانية (وذايعين سئى من القرآن صلاة

لما مر (ولا يقتضى في صلاة غيرها) الافتناء أو بنية فبقت الإمام في صلاة
إيجريه وقيل في الكل (ويتم الموتر ووتر) فتدعى فيه بسنن يفتى (بعد ركوع) لأنه مجتهد

فيه (ولا يتبع) المؤتم (قانت انفجر خلافاً لابي يوسف) قلنا هو منسوخ (بل يقف ساكناً) مرسلانية (في الاظهر)
ووادرك الركعة الثالثة مع الامام ١٠٣ لا يقنت فيما يقضى قنت في الاولى والثانية مع الامام قبل فراغ

بحيث لا يجوز غيره) احتراز عن مذهب الشافعي فانه عين الفاتحة بلواز
الصلاة حتى لا يجوز اذا لم يقرأها حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب والحجة
عليه قوله تعالى فافروا ما ينسر من اقرآن فلان ثبت الزيادة بخبر الواحد والمق
تعظيم (وكره اتعين) اي تعيين سورة للصلاة مثل ان يقرأ ثم تنزيل السجدة
وهل اتى لفجر يوم الجمعة قالوا هذا اذا رآه حتماً ما نفعها لاجل التبرك او لبعض
الخصائص فلا بأس به ولكن يتركها احياناً ويقرأ غيرها وهذا كتعين مكان
مخصوص في مسجد كافي اكثر الكتب لكن الظاهر ان المداومة مكروهة مطلقاً
لان دليل الكراهة لم يفصل وهو ايها المفضل وهجر الباقى وعند الشافعي
لا يكره بل يستحب (ولا يقرأ المؤتم) خلف الامام في السرية والجهرية
(بل يستمع وينصت) من الانصات بمعنى السكوت خلافاً للشافعي فانه يقول يجب
على المؤتم قراءة الفاتحة بعد قراءة الامام في الجهر بدوم مع الامام في السرية لان القراءة
ركن من الاركان فيشتركان ولذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
قال ابوهريرة رضي الله تعالى عنه كانوا يقرأون خلف الامام فنزلت وقال احد اجمع
الناس على ان هذه الآية نزلت في الصلاة وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له
امام فقرأه الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة رضى الله عنهم وهو ركن
مشارك بينهما لكن حظ المتدبى الانصات والاستماع وهو حجة على ما روى
عن محمد انه استحسن فيما لا يجهر احتياطاً (وان) وصلياً (قرأ امامه آية الترخيب
او الترهيب) لان الاستماع فرض بالنص وسؤال الجنة والتنوذ من النار كل
ذلك محل به (او خطب) معطوف على قرأ لما كانت الخطبة قائمة مقام
ركعة اظهر نزل من حضرها منزلة المؤتم كافي الاصلاح ثم ان الخطبة
التي يجب استماعها فهي ذكر الله ورسوله والخلفاء والاتباء والمواظ على
ماعدائها من ذكر الظلمة فخرج عنها وفي المحيط ان اتبعه عدد من الامام اولى
عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الخطبة (او صلى عليه عليه الصلاة والسلام)
لفرضية الاستماع الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه الآية فيصلى سرا كما
في اكثر الكتب (والنساء) اي البعيد الذي لا يسمع الخطبة (والداني) اي
القريب (سواء) في وجوب الاستماع والانصات امتثالاً للامر

❖ فصل ❖

(الجمعة سنة مؤكدة) اي قرينة من الواجب حتى لو تركها اهل مصر لقوتلوا
واذا ترك واحد ضرب وجس ولا يرخص لاحد تركها الا لعذر منه المضر واضيق
والبرد الشديد والظلمة الشديدة وعند الشافعي انها فرضة ثم اختلف فيها
مسألة الاوابين (و) نوب (الاربع قبل اعشاء وبعدها) وكذا بعد الظهر واكد هاهنا التجوز
قائداً بلا عذر في الاصح ولا يجوز تركها لعالم صار مرجعاً في الفتاوى بخلاف سائر السنن ويخشى ان يكون

على منكورها وتقضى ووصلى ركعتين تطوعا على ظن بقاء الليل فاذا الفجر طالع لا يجزيه عن ركعتيهما
على الاصح كما في البحر ثم الاربع قبل الظهر ثم الباقي على السواء * ١٠٤ * ولو تكلم بين السنة والفرس

لا يستطعا ولكن ينقص
ثوابها وكذا كل عمل ينافي
التحرية على الاصح كذا
في التنوير (وكره الزيادة
على اربع بتسليمية في نفل
النهار لا في نفل الليل الى ثمان
خلافهما ولا زاد على
الثمان) بتسليميتين لانه لم يرد
(والافضل فيهما) اى
في الليل والنهار (رباع) غير
منصرف للوصف والعدل
عن اربعة اربعة (وقالافى
الليل المثنى افضل) قيل وبه
يفتى (وطول القيام افضل
من كثرة الركعات) وقال
ابو يوسف ان كان له ورد
من الليل فكثرة السجود
والافطول القيام وقال محمد
كثرة السجود افضل كذا
في المعراج والصحیح الاول
كما في البدایع وما في التنوير
تبعاً للبحر منظور فيه

* ثمة * يسن ركعتان
تحية المسجد ولو بعد التعود
على المذهب وكيفية لكل
يوم مرة وينوب عنها
الفرس وغيره ونذر ركعتان
بعد الوضوء واربع
فصاعدا في الضحى وصلاة
التسبيح والاستخارة والحاجة
كما ينه في الخزان (والقراءة
فرض) عملا (في ركعتي

في قول عنه فرض كفاية وهو اضرار رواية عنهما وعند مالك واحد فرض عين
وهو اضرار رواية عن بعض مشايخنا ولكن غير شرط لجوازها فانها لا تبطل صلاة
من صلى بغير جماعة ولكن يأثم فيأول الى كون المراد به الوجوب وفي المفيد انها
واجبة وتسميتها سنة اوجوب بها بالسنة لكن ان فاتته جماعة لا يجب عليه الطلب
في مسجد آخر كما في اكثر الكتب وفي الجوهرة لو صلى في بيته بزوجه او ولده
فتداني بفضيلة الجماعة (واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة) اى بما يصلح
الصلاة ويفسدها وقيد في السراج الوهاج تقديم العلم بغير الامام الراتب
واما الراتب فهو احق من غيره وان كان غيره اقدم منه ويمكن ان يقال الكلام
في ان يكون هذا في نصب الامام الراتب وفي الخاوى القدسي وصاحب البيت
اولى وكذا امام الحنفي الا اذا كان الضيف ذاسلطان (ثم) اى بعد الاستواء
في العلم (افروهم) اى اعلمهم بالتجويد والمراعى له ويمكن ان يكون المراد
اخفضهم لاقرآن وهو المتبادر (وعند ابى يوسف بالعكس) فانه يقول الاولى
افروهم لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقرؤهم الكتاب الله تعالى لهما ان الحاجة
الى العلم اشد حتى اذا عرض له عارض امكنه اصلاح صلاته فكان اولى
وفي الصدر الاول كانوا يتلقون القرآن باحكامه فكان اقرؤهم اعلمهم وفي زماننا
اكثر من يحسن القراءة ولا حظ له من العلم فالاعلم اولى لكن هذا بعد ما يحسن من القراءة
قد رما يقوم به سنة القراءة ولم يطعن في دينه (ثم اورعهم) اى اشد هم اجتنابا
عن الشبهات لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم اتقى فكانا صلى
خلف نبى (ثم اسنهم) اى اكبرهم سنا لان في تقديم الاسن تكثير الجماعة لانه
اخشع من غيره وقيل المراد به الاقدم اسلا ما فعلى هذا لا يقدم شيخ اسلم على
شاب نسأ في الاسلام او اسلم قبله لكن في المحيط ما يخاضه فانه قال وان كان
احدهما اكبر والاخر اورع فالاكبر اولى اذالم يكن فيه فسق ظاهرا (ثم احسنهم
خلقا) اى احسنهم في العاشرة مع اخوانه وفي المعراج ثم احسنهم وجهها
اى اكثرهم صلاة بالليل للحديث الشريف من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه
بانهار لكن لا حاجة الى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لان سماحة الوجه
سبب لكثرة الجماعة خلفه ثم اشرفهم نسباً ثم انظفهم ثوباً لان في هذه الصفات
تكثير الجماعة وان استواء يقرع او اخيار الى القوم (وتكره امامة العبد) سواء
كان معتقا او غيره كما في القهستانى نقلا عن الخلاصة لانه لا يتفرغ لتعلم
(والاعرابى) وهو الذى يسكن البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب عليه
الجهل الا ان يكون اعلم القوم وفيه اشعار بأنه لا يكره امامة العربى البلى
لكن في اكثر ما نى انه تكره كما في القهسة (في) (والاعلمى) لانه لا يتو فى الجماسة

الفرس) مطلقا اما تعيين الاولين فواجب (و) في (كل النفل) لان كل شفع صلاة وكل * ولا *
(او تر) للاحتياط (و يلزم اتسام نفل بغيره فيه) بتكثير الاحرام او بقسام اسفع بان شروعا صحيحا

(قصدوا ولو عند انطواع) والاستواء (والغروب) فان افسده وجب عليه قضاؤه (لا ان شرع) في فرض (ظاننا انه) واجب (عليه) ثم تذكر ١٠٥ * فيه انه اذا فاته يتقلب نفلا في قطعته لاشي عليه كما وشرع في صلاة ابي

او محدث (ولو نوى اربعا وافسد بعد القعود الاول) يعني بعد ما قام الى الثالثة (او قبله قضى ركعتين) لما مضى (وقال ابو يوسف يقضى اربعا لو افسد قبله) اعتبارا للشروع بالنذر والاصح رجوعه الى قولهما كما في الخلاصة وغيرها (وكذا الخلاف) بناء على الرواية المرجوع عنها (خلو الرابع) اي تجردها (عن القراءة او قرأ في احدي) الركعتين (الاخرتين فحسب)

في قضى ركعتين عندهما واربعاً عند ابي يوسف (ولو قرأ في الاولين) فقط (او في الاخرين فقط او في احدي الاخرين فقط) وقدر التشهد (قضى ركعتين اتفاقاً) لبقاء التحريمه وفساد احد السنتين (ولو قرأ في احدي الاولين لا غير او في احدي الاولين واحدي الاخرين قضى اربعا) تفقاهما مع بقا التحريمه (وقال محمد يقضى ركعتين) في الكل والاصل عند الامام ان ترك القراءة في الاولين يبطل التحريمه خلافاً لابن يوسف وفي

ولا يهتدى الى اقبله بنفسه ولا يقدر على استيعاب الوضوء غالباً كافي الدرر وانما قيده بقوله غالباً لانه يلزم بعدم التقييد ان لا تجوز الصلاة اصلاً لتقصان الوضوء وفي البرهان لو لم يوجد بصير افضل منه يكون هو اولي لاستخلاف النبي عليه الصلاة والسلام ابن ام مكتوم على المدينة حين خرج الى تبوك وكان اعشى (والفاسق) اي الخارج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة لانه لا يهتم بامر دينه وكذا امامة النعم والمرائي والتصنع وشارب الخمر (والمبتدع) اي صاحب هوى لا يكفر به صاحبه حتى اذا كفر به لم تجز اصلاً قال المرغيناني تجوز الصلاة خلف صاحب هوى الا انه لا تجوز خلف الرافضي والجهمي والتدري والمنسبته ومن يقول بخلق القرآن والرافضي ان فضل عليا فهو مبتدع وان انكر خلافة الصديق فهو كافر (وولد الزنا) اي يس له اب يؤد به فيغلب عليه الجهل كافي الدرر لكن هذا يقتضي عدم الكراهة اذا كان اعلم زمانه بل الواجهة تنفر الطبع عنه فيلزم تقليل الجماعة واختلاف اقتداء السافعي وفي وتراته نهاية اي انا غير جائز وفي الجواهر فالحوط ان لا يصلي خلفه هذا ان لم يعلم حاله واما اذا علم انه يتعصب ولم يتوضأ من فصدته ونحوه او لم يغسل ثوبه من المني او لم يفركه او توضأ من ماء مستعمل او نجس او اشباهها مما يفسد الصلاة عندنا لا يجوز اقتداؤه (فان تقدموا جاز) لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر والفاسق اذا تعذر منعه تصلي الجمعة خلفه وفي غير هذينة الى مسجد آخر وكان ابن عمر وانس رضي الله تعالى عنهما يصليان الجمعة خلف المجاج مع انه كان افسق اهل زمانه كافي الثمين (ويكره تطويل الامام) عن القدر المستنون (الصلاة) بالاجماع واما اذا صلى وحده فليصل كيف شاء (وكذا) يكره (جاعة النساء وحدهن) لانه يلزم من احدي المحظورين اما قيام الامام وسط الصف او تقدمه وهما مكروهان في حقهن كراهة تحريم الا في صلاة الجنازة فانها لا تتركه فيها لانها فريضة ولا تترك بالخطور (فان فعلن) اي صلين جاعة وارتكبن الكراهة (يقف الامام) الامام من يؤتم به اي يقتدى به ذكر اكل او انشئ فلهذا لم يدخل ثاء التانيث وسطهن لان عائشة رضي الله تعالى عنها فعلت كذا حين كانت جماعتهن مسجبة ثم نسخ الاستحباب وفي السراج وانما ارشد الى التوسط لانه اقل كراهة من التمدد لكن لابد ان يتقدم عتبهما عن عقب من خلفها ليصح الاقتداء حتى لو تأخر لم يصح والوسط بالتحريك اسم ما بين طرفي الشئ كمر كز الدائرة وباسكون اسم لما دخلها وكلاهما محتمل ههنا بل الاول اولي كافي القهستاني لان كلاهما يقع موقع الاخر قل الجزري وهو الاشبه كافي الرموز وبهذا ظهر ضعف ما قبل ولا يجوز فتحها فليسا (كالعارة)

احد هما لا خلاف لمحمد ومن احكم * ١٤ * ل * الاصول لم يخف عليه التفرع (ولو ترك قاعدة الاولى فيه) اي في نفل نواء اربعا اكثر (لا يبطل خلافاً لمحمد وزفر) لان كل شفع صلاة قلنا قد صار

الكل صلاة واحدة فيفترض فيها قعدة واحدة (واو نذر صلاة في مكان فادها في ادنى شرف مند جاز) وكذا الصوم
والصدق لان المقصود انقربة خلافت زفر والملائكة (واو نذرت صلاة) ١٠٦ * اوصو ما في ذنخضت فيه لزومها

التشهير ارجع للحكم والكيفية لامن كل الوجوه لان صلاة العرا قعودا افضل دون
النساء (ولا يحضرن الجماعات) في كل الصلاة نهارية او ليلية لقوله عليه الصلاة
والسلام صلاتها في قعر بيتها افضل من صلاتها في صحن دارها وصلاتها في صحن
دارها افضل من صلاتها في مسجد هاو بيوتهن خير لهن ولانه لا تؤمن الفتنة من
خروجهن (الا المجوز في المغرب والعشاء والفجر) وكذا العيدين انوم الفسق
في الفجر والعشاء واستغاليهم بالاكل في المغرب واتساع الجبانة في العيدين فيمكنها
الاعتزال عن الرجال هذا عند الامام وقيل المغرب كاظه والجمعة كالعيدين
(وجوزا) اي ابو يوسف ومحمد (حضورها) اي المجوز في الكل لانعدام الفتنة
لقللة الرغبة فيهن لكن هذا الخلاف في زمانهم واما في زماننا فيمنع عن حضور
الجمعات وعليه الفتوى وقديما المجوز لان السابقة ليس اياها المحذور اتفاقا والشابة من
خمس عشرة الى تسع وعشرين والمجوز من خمسين الى آخر العمر (ومن صلى مع
واحد اقامه عن يمينه) اي يقف المؤتم الواحد رجلا او صبيا في جانبه الايمن
مساويا له ولا يتأخر في ظاهر الرواية وعن محمد يضع اصابعه عند عقب الامام ولو قام
عن يساره جاز ويكره وفي كراهة القيام خلفه اختلف المشايخ والصحيح انه يكره
واو كان معه رجل وامرأة فانه يقيم الرجل عن يمينه والمرأة خلفها (ويقدم)
اي الامام (على الاثنين فصاعدا) لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك وعن ابي
يوسف انه يتوسط بين الاثنين وفيه اشارة الى ان الاولى للامام ان يتقدم اذا كان المؤتم
متعددا لا ان يأمرهم بالآخر كما في الاصلاح (ويصف الرجال) في الاقتداء
بالامام لقوله عليه الصلاة والسلام يلين منكم اولوا الاحلام والنهي (ثم الصبيان
ثم الخنثى) بفتح الخاء جمع الخنثى وهو معروف والمراد منه من يكون حاله مشكلا
فان اثنين حاله بعد منه وانما اورد صغير الجمع في بيان الصفوف لان الصف لا يطلق
الا على الجماعة (ثم النساء) وفي البحر قيل وابس هذا الترتيب بحاصر الجملة الاقسام
الممكنة فانها تنهي الى اثني عشر قسما والترتيب الحاصر لها ان يقدم الاحرار
البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار
الخنثى الكبار ثم الاحرار الخنثى الصغار ثم الارقاء الخنثى الكبار ثم الارقاء
الخنثى الصغار ثم الحرائر الكبار ثم الحرائر الصغار ثم الاماء الكبار ثم الاماء
الصغار (فان حاذته) اي حاذت المرأة لرجل وحده المحاذة ان يحاذي عضو
منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يحاذيها اسفل
منها ان كان يحاذي الرجل منها تفسد صلاته وقال الزيلعي المتبر في المحاذة
الكعب والسبق على الصحيح وفي اطلاقه اشعار بان قليل المحاذة مفسد
كما قال ابو يوسف واما عند محمد فيستترط مقدار ركن حتى لو تحرمت
في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها

الادب وقيل لاوا صلاة على الجملة ان كان طرفها على الدابة فهي صلاة على الدابة والا فهي * وخلفها *
كاسيرير واذ لو جعل تحت الحبل خشبة كان كالارض * فصل التراويح * (سنة مؤكدة) لمواظبة الخلفاء

القضاء) خلافا لفر لا لويوم
حيضها اتفاقا (ولا يصلي
بعد صلات مثلها) هذا لفظ
الحديث كما قاله لعيني وغيره
وجعله الكمال وغيره الراعي
ابن عمر وحل على المماثلة في
القرأة فيكون بياناً لفرضيتها
في ركعات النفل كلها او على
تكرار الجماعة في مسجده
اهل او على قضاء الصلاة
عند توهم الفساد ووصح (النفل
قاعدا) ويقعد كالشاهد
هو المختار (مع القدرة على
القيام) وله نصف اجر القيام
الاعذر (واو قعدة بعد ما
افتحه قائما) جاز ويكره وبلا
عذر (وقال لا يجوز الاعذر)
والصحيح عدم الكراهة
عند الامام كما نقله شراح
الهداية وغير ها عن فخر
الاسلام وقال المصنف انه
الاصح (ويؤفل) المستقيم
(راكبا خارج المصر) هو
ما جاز للمساقر القصير فيه
في الاصح (موميا) فلو سجد
لم يجز لانها شرعت بالانبياء
في اي (جهة توجهت دابته)
فلو على سرجه يحس كثير عند
الاكثر (وبني بزوله خلافا
لابن يوسف وبركوبه
لا يبنى) والفرق ان الاول
ادى اكل مما وجب والثاني
بعكسه ولو افتتحها خارج
المصر ثم دخل المصر اتم على

الراشدین والنبي عليه الصلاة والسلام بين عذر عديم المواظبة (في كل ليلة من رمضان بعد العشاء قبل الوتر
وبعد) في الاصح لانها تبع للعشاء ﴿ ١٠٦ ﴾ حتى لو ظهر فساد دونها اعيدنا (بجماعة) على الكفاية

في الاصح حتى لو تركها اهل
مسجد أو الا ان ترك البعض
(عشرون ركعة بعشر
تسليمات وجلسة بعد كل
اربع بقدرها) وكذا بين
الخامسة والوتر للتوارث
ويخبرون بين تسبيح وقرأة
وسكون وصلاة فرادى
(والسنة فيها الختم مرة)
ومرتين فضيلة وثلاثا افضل
(فلا يترك لكلسل القوم) لكن
في المحيط وغيره الافضل في
زماننا ان يقرأ بما لا يؤدي
الى تنفير القوم ولا يترك
الشاء ولا يزيد على التشهد
ان مل القوم (وتكره قاعدة
مع التدرة على القيام)
لتأكدها ومخالفة للتوارث
(ويؤثر بجماعة في رمضان
فقط) قصدا واختلاف
في الافضل قيل الجماعة وقيل
الانفراد في منزله وهو المختار
واما في غيره فيكره (والافضل
في السنن النزول) الا ان يخشى
شغله عنها (الا التراويح)
وكذا ما شرع فيه الجماعة
فالسجد فيه افضل قاله
الانصاف والاصح كافي البحر
عن النهاية ان كل ما كان
ابعد من الربا واجمع للخشوع
فهو افضل
فصل يصلي امام الجمعة

وخلفها من كل صف (منهية) اي امرأة عاقلة منهية في الحال او في الماضي
محر ما كانت او اجنبية فيدخل فيها الجوز وتخرج عنها الصبية التي دأته
وانما قيدنا بالعاقلة لان المجنونة لا تفسد لان صلاتها ليست بصلاة كافي النهاية
ولا يخفى ان المجنونة لا تخرج بالمنتهية كما توهم لانها من اهل الشهوة في الجملة
بل لابد من هذا القيد فليأمل (في صلاة مطلقة) وهي التي اهاركوع وسجود
ولو بالاناء واحتربها عن صلاة الجنازة (مشتركة) لان محاذاتها لمصل يس
في صلاتها لا تفسد لكنه مكروه كما في فتح القدير (تحريم) بان يبنى احدهما
تحريمه على تحريم الآخر او بنيا تحريمهما على تحريم ثالثة (واداء) بان يكون
احدهما امام الآخر او يكون لهما اماما فيما يؤد به حقيقة كالمدرك وهو الذي
اتي الصلاة جميعها مع الامام بان تكون تحريمه على تحريم الامام وادائه على
ادائه او تقديرا كالا حق وهو الذي فله من آخر الصلاة بسبب نوم او سبق
حدث بان يكون تحريمه على تحريم الامام حقيقة وادائه فيما يقضيه على ادائه
تقديرا لانه التزم متابعته في اول الصلاة بالتحريم ولهذا لا يقرأ فيما يقضيه
ولا يسجد لسهوه وتبطل صلاته بتبدل اجتهاده في القبلة ولا يقلب فرضه
اربع اذ انوى الإقامة وانما قيد الاشتراك بالاداء لان الاشتراك وثبت في التحريم
دون الاداء كما اذا كانا مسبقين وقاما القضاء ما فاتهما لا تفسد محاذاتها لانها
ليست بمشتركين اداء بل هما في حكم المنفردين فيما يقضيهما بدليل وجوب القراءة
عليهما والسجود لسهوهما وينقلب افرض اربعة اذ انوى الإقامة قل بعض
الفضلاء ان ذكر الاشتراك في الاداء مغن عن ذكر الاشتراك في التحريم وقيل
ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في النبايع ان تنادي المرأة
وحدها او مع الرجال من اول صلاة الامام انتهى لكن المص افردها كالمص
بالذكر تفصيلا لمحل الخلاف عن محل الوفاق كما هو دأب المؤلفين وذلك
ان الاشتراك في تحريمه شرط اتفاقا واشتراك الاداء شرط على الاصح ذكر في شرح
التلخيص كما في الاصلاح (في مكان متحد بلاحل) وادناه قدره خيرة لرحل
وغلظه كغلط الاصبع والفرجة تقوم مقامه وادناه قدره ما يقوم الرجل فسدت
صلاته) اي صلاة الرجل استحسانا دون صلاتها لتركه فرض المقام لانه مأمور
بالأخير لقوله عليه السلام اخر وهن من حيث اخرهن الله وانه من المشاهير
وهو المخاطب به دونها والقياس ان لا تفسد وهو قول الشافعي اعتبارا بصلاتها
(ان نوى امامتها) اي ان نوى الامام امامتها بعينها او امامة النساء وقت
الشروع لابعده وفي البحر لاحاجة الى هذا القيد لانه علم من قيد الاشتراك لانه
لا اشتراك الابنية امامتها اذ لو لم ينو امامتها لم يصح اقتداؤها (ولا تدخل

بأناس اكسوف الشمس وهو تغييرها وكذا بالاناء وضوا وقيل بالكاف للشمس وبالهاء للقمر (ركعتين)
فأكثر (في كل ركعة ركوع واحد) لاركوعان كما قالت الثلاثة (ويطلق القراءة ويخفيها) لانها نهائية

(وقلا يجهر) وهو اختيار الضحاوي وقول احمد (ثم يدعوا بعدها) جازا مستقبل القبلة او قايما مستقبل الناس والقوم مؤمنون (حتى تجلي الشمس) كاهها (ولا يخطب) ١٠٨ هـ وما ورد انه عند الصلاة

في صلاته بلا يديه اباه) اي لا تدخل المرأة في صلاة الرجل الا ان ينويها الامام وقال زفر لا تدخل بغير نية كالرجل ولنا انه يلحقه من جهتها ضرر على سبيل الاحتمال بان تقف في جنبه فتفسد صلاته فكان له ان يحترز عن ذلك بترك السنة وهذه المسئلة كاتعليل لما قبلها (وفسد اقتداء رجل وامرأة) لما روي تاو في الخلاصة وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة وللرجال والخنثى مثله لا يجوز (او صبي) اي فسد اقتداء رجل وامرأة بصبي في فرض قضاء واداء بالاتفاق الا عند الشافعي واحمد في رواية عنه يجوز وفي النفل رواية ان عناقيل يجوز وقيل لا يجوز وهو المختار لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالفساد ولا يبنى القوي على الضعيف وفيه اشارة الى انه لا يقتدى به في صلاة الجنائز والى انه يقتدى بالصبي بالصبي كما في الخلاصة (وطاهر) اي صحيح والمراد من لا عذر له (بمذخور) اي بمن به عذر وهو كسلس البول ونحوه لانه يصلي مع الحدث حقيقة وانما جعل حدثه كالعذر لما جاز الى الاداء فكان اضعف حالا من الطاهر وفيه اشارة الى جواز اقتداء المذخور بمثله ان اتحد عذرهما والافلا كما في التبيين وفي المجتبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة او النضالة بالنضالة لا يجوز قال بعض الفضلاء لعله لجواز ان يكون الامام حائضا اما اذا اتفى الاحتمال فينبغي الجواز لانه من قبيل التحد (وقاري بامي) والامي في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ او من لا يحسن الخط منسوب الى الامة فحذفت التاء فهو كالعامي اي عامة العامة وفيه اشارة الى اقتداء اخرس باخرس او امي بامي كما في المحيط وفي امامة الاخرس بالامي اختلاف المشايخ والمختار انها لا تجوز لان الامي اقوى حالا منه لقدرته على الحرية (ومكتس) اي لا بس ولو قال ومستور بعار لكان اولي لان من ستر عورته بالسر او يل لا يسمى مكتسيا في العرف مع انه تصح صلاة المكتسب خلفه كما افاده صاحب السراج (بعار وغير موم بموم) خلافا لفرز والشافعي في قوليهما (ومفترض) ولو كان ذلك الفرض من قبل نفسه كما اذا نذر (بستقل) لانه اضعف حالا منه (او بمفترض فرضا آخر) كصلي الظهر اقتدى بمصلي العصر لانقضاء الشر كقولنا يخفى انه يكون واحدا منهما قضاء وعند الشافعي يجوز فيهما وكذا لا يجوز اقتداء الناذر بالناذر الا اذا نذر احدهما عين مآذره الاخر ويجوز اقتداء الخائف بالخائف ولا يجوز اقتداء الناذر بالخائف وبالعكس يجوز وفي النوادر رجلا نفتح الصلاة ونوي كل واحد منهما ان يكون اماما لصاحبه فصلاتهما تامة لان الامامة تصح من غير نية فلغت النية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه وان نوي كل واحد ان يتم بصاحبه فصلاتهما فاسدة لان كل واحد قصد الاشتراك ولم تصح لاستحالة كون كل واحد اماما ومؤتما

والسلام خطب كان رد توهم انها كسفت اوت ولده ابراهيم (فان لم يحصر امام الجمعة (صلوا فرادى) في منازلهم تحرز عن الفتنة (ركعتين او اربع كالحسوف) لتعذر الاجتماع ليلا (والظلمة) الهائلة (نهارا والريج) الشديد (والفرع) الغالب والازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهايل ليلا والثلج والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الطاعون وكل وباء طاعون ولا عكس

فصل لا صلوات

(في الاستسقا) مسنونة

اي بجماعة (بل هو دعاء

واستغفار) فانه السبب لارسال

الامطار (فان صلوا فرادى

جاز وقال يصلي الامام بانفس

ركعتين يجهر فيهما بالقراءة

ويخطب بعدهما خطبتين

كالاميد عند محمد) وهل يكبر

لزوaid في شرح الجمع نعم

وفي البدايع المشهور

من الرواية لا (وعند ابي

يوسف خطبة واحدة)

لان المقصود الدعاء والمنشور

عنه انه مع محمد ويقوم على

الارض لاعلي المنبر ويتكى

على سيف ونحوه كذا قاله

المصنف (ولا يقاب انقوم اردتهم) ولا الامام (ويقاب الامام عند محمد) يجعل اعلاها * ويجوز * اسفلها لومى بها وان مدورا جعل اليمن يسارا وعند الثلاثة يقاب الكل (ويخرجون ثلاثة ايام) متما بعات

(فقط ولا يحضرة اهل الذمة) وان كان الفتوى على ان دعاء الكافر قد استجاب استدرأجا ولا يمتنعون ان يستسبوا وحدهم ويستحب * ١٠٩ * الامام ان يأمر الناس بصيام ثلاثة ايام وبالتوبة ورد المظالم

(و يجوز اقتداء غاسل بماسح) لاستواء حالهما لان الخلف مانع من سرية الحدث الى التيمم وما حل بالخلف ينزله الماسح والماسح على البخيرة كالناسح على الخفين بل هو اولى لانه كان غسل لما تحته (ومتنفل بمقتضى) لان الفرض اقوى اذ الحاجة في حق المتنفل الى اصل الصلاة وهو موجود في الفرض وزيادة صفة الفرضية ولا يقال ان اقراءة في الاخيرين فرض في حق المتنفل وفي الفرض ليس كذلك لان صلاة المتدي اخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء (وموم بمثله) سواء كانا قائلين او قاعدين او مستلقين او مضطجعين واختلف في المومي قاعدا بالمومي مضطجعا وكلام المصنف يشعر بعدم الجواز كما في الدرر وغيره لانه قال بمثله ولم يقل بموم لكن في النهاية الاصح الجواز (وقائم باحدب) اي المنحنى سواء كان احدب او اقعس لاستواء النصف الاسفل وكذا الاعرج وما شابه ذلك وفي الظهريته خلافة لانه قال ولا تصح امامة الاحدب للقائم وقيل تجوز والاول اصح (وكذا) يجوز (اقتداء المتوضى بالتيمم) عند الشيخين لان التراب خلف عن الماء عندهما فيكون شرط الصلاة موجودا في كل واحد منهما كما في الغاسل والماسح ولا يقتدى بالتيمم موضى معه ماء كما في اكثر الكتب (واقتم القاعد) لانه عليه الصلاة والسلام صلى آخر صلاة قاعدا والقوم خلفه قيام (خلافا لمحمد فيهما) اي في المسائلين الاخيرتين لانه قال في الاولى التيمم خلف عن الوضوء فلا تصح الاقتداء اذ ليس اصحاب الاصل ان يبنى صلاته على صلاة صاحب الخلف والثانية ان حال القائم اولى لانه كامل فلا يجوز اقتدائه بالنقص وهو القياس (وان علم) المأموم بعد فراغ الامام (ان امامه كان محدثا) حين صلى (اعاد) لقوله عليه السلام من ام قوم انتم ظهر انه كان محدثا اوجب اعاد صلاته واعادوا وفيه خلاف الشافعي بناء على ان الاقتداء عنده اداء على سبيل الموافقة لافي الصحة والفساد وفي التنوير اذا ظهر حدث امامه بطلت فيلزم اعادتها وهذا اولى من عبارة الكنز حيث قال اعاد اي على سبيل الفرض ومراعاة بالاعادة الاتيان بالفرض لا الاعادة في اصطلاح الاصوليين الجأزة للنقص في المؤدى انتهى وفيه كلام لان عبارة الكنز موافقة للحديث والموافقة اولى فلهذا اختاره فليست امل (وان اقتدى امي وقاري باي فسدت صلاة الكل) عند الامام سواء علم الامام ان في خلفه قارئاً او لم يعلم في ظاهر الرواية (وقلا صلاة القاري فقط) لان المأموم الامي معذور مثل الامام كما اذا ام القاري عاريا وكاسيا والبريح جريحا وصحيحا وله ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها فتفسد صلاته وهذا لانه لو اقتدى بالقاري تكون قراءته قراءته بخلاف تلك المسئلة وانما لها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق القاري ولو كان يصلي

شرع في التجر او المغرب يقطع ويقتدى) لانه لو اتم شفعه حصل حقيقة الفراغ في التجر وشبهته في المغرب (مالم يقيد اتمانية بسجدة فان قيدها بها يتم ولا يقتدى) لكرهية النقل في التجر وبالسلام في المغرب وفي جمعها ارباع مخالفة

أمامه فان اتم اتم اربعا ولو سلم معه قيل يقضى اربعا (ولو كان في سنة الظهر أو الجمعة فاقم أو خطب)
لف ونشر مرتب (يتطوع على شفع وقيل يتمها) اربعا ١١٠ وهو الراجح وما يجهد في الفتح زده

الامى وحده والقارى وحده، جاز وهو الصحيح لانه لم تظهر منهما رغبة في الجماعة
كافي الهداية وفي النهاية لو اقتدى الامى ثم حضر القارى ففيه قولان ولو حضر
الامى بعد افتتاح القارى فلم يقده وصلى منفردا الاصح ان صلاته فاسدة
انتهى ففيه مخالفة في الهداية (ولو استخلف الامام القارى اميا في الآخرين)
بعد ما قرأ في الاولين (فسدت) لان كل ركعة صلاة فلا يجوز خلوها عن القراءة
تحقيقا وتقديرا في حق الامى لعدم الاهلية وقال زفر لا تفسد تأدى فرض القراءة هذا
اذا قدم في التشهد قبل ان فراغ اما لو استخلفه بعده فهو صحيح بالاجماع لخروجه
عن الصلاة بصدقه وقيل تفسد صلاتهم عنده لاعددهما والصحيح الاول كافي النجاة

باب الحدث في الصلاة

لما فرغ من بيان احكام الصلاة السالمة في حالة الانفراد والجماعة شرع في بيان
ما يلحقها من العوارض المانعة من الغنى فيها (من سبقه) اى عرضه بلا اختيار
(حدث) غير مانع للبناء كالجنباء وغيرها (في الصلاة توضأ) بلامكث وانما قيدنا
بلامكث لان جواز البناء شرطه ان ينصرف من ساعته حتى اودى ركنا مع
حدث او مكث مكانه قدر ما يؤدى ركنا فسدت صلاته كافي اكثر الكتب لكن
ليس باطلاقة لانه اذا احدث بانوم ومكث ساعة ثم اتبعه فانه يبنى كافي التبيين
(و بنى) خلافا للشافعى فان عنده لا يجوز البناء بل يستقبل لان الحدث ينافى الصلاة
اذ لا وجود للشيء مع منافيه وهو القياس لكن تركناه بقوله عليه الصلاة والسلام
من قاء او رعى او اذى في صلاته فليتنصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم
(والاستيناف افضل) نحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستأنف
والامام والمقتدى يبنيان لفظة الجماعة (وان كان) المحدث (اما ما جر)
باخذ الثوب او الاشارة (آخر) ممن يصلح للامامة والمدرك اولى من اللاحق
والمسبوق (الى مكانه) واضعا يده على فقه موهبا انه عرف هكذا روى عن النبي
عليه الصلاة والسلام ولو احدث في ركوعه او سجوده يتأخر محدوبا ثم ينصرف
ولا يرتفع مستويا ففسد صلاته ويشترط ان يضع يده على الركبة لترك الركوع
وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة ويشير باصبع الى ركعة واصبعين
الى ركعتين هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك (فاذا توضأ)
الامام (عاد واتم في مكانه) حتما ان كان امامه (اى الذى استخلفه فانه امام له
وللقوم (لم يفرغ) عن الصلاة وكذا المقتدى اذا سبقه حدث حتى لو صلى
في مكان آخر اتم بصلته فسدت صلاته لان الاقتداء واجب عليه وقد بنى
في موضع لا يصح اقتداؤه فيه ويجوز انفراد في موضع الاقتداء

في البحر (وكره) اى تحريرا
لانه (خروج) اى
المكث (من مسجد اذن
فيه قبل ان يصلى ما اذن لها)
جرى على الغالب والمراد
دخول الوقت اذن فيه اولا
(الامن تمام به جماعة اخرى)
زاد في النهر او يخرج
لاستاده لدرسه او لسماع
الوعظ او الحاجة ومن
عزمه ان يعود (وان صلى)
وحده (لا يكره) خروجه
(الى الظهر والعشاء ان
شرع المؤذن (في الإقامة)
لمخالفة الجماعة بلا عذر
اذا تنفل بعدهما غير مكروه
(وان خاف فوت) فضيلة
(الفجر بمساعة ان ادى
سنة يتركها) يقتدى. لان
سنة الجماعة اكل (وان
رجاد ركعة) وقيل
التشهد والاول ظاهر
المذهب كما في النهي
عن التجسس وغيره
(لا يتركها) ولو بعد
شروع الامام (بل يصلحها
عند باب المسجد) ان امكن
والا فخلف سارته
(ويقتدى) ليجمع الفضيلتين
(ولا تقضى) سنة الفجر الاتبع
لقضاء الفرض قبل الزوال
(و يترك سنة الظهر

في الماتين) اى خوف الفوت وعنده (يقتدى) بغيره في وقتها اى الظهر (قبل شفعه) * فسد *
عند مجده وعينه يقتوى كما في الجوهرة وافاد في البحر ان التلى قبل الجمعة كذلك (وغيرهما) اى سنة الفجر

والظهور (وغير انقراض الخمس وانو تر لا يقضى اصلاً) لا وحدة ولا تبعاً (ومن ادرك ركعة واحدة) وكذا الشتان والثلاث في ظاهر ١١١ الجواب (من الظهور بجماعة) او غيره (لم يصله بجماعة بل ادرك

فضلها) اي احرز ثواب الجماعة ولو بادراك التشهد

مهمه لو ادرك ركعة من غير فرض غير فجر في الوقت

ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة اداء وقضاء او ما

في الوقت اداء وما بعده قضاء

اقول اصحها اولها وتظهر الثمرة في نية المسافر الاقامة

قيدياً بغير الفجر لان فيه تبطل بطول الشمس وقيدنا

بالركعة لان مادونها يكون قضاء قاله البنسي وتأييده الباقي

لكن نقلت في شرح المنار من بحث الاداء عن ابن نجيم

معنى الى التحرير ان بالحرمة فقط بالوقت يكون اداء

عندنا وبركعة عند الشافعية (ومن اتى المسجد ولم يدرك

جماعة يتطوع قبل الفرض الفرض ما شاء ما لم ينف

قوته بضيق الوقت ويأتي بالسنة ولو صلى منفردا على

الاصح ولو ترك الرواتب ان رآها حقاً ثم والا كفى

(ومن ادرك الامام راكعاً فكبر ووقف حتى رفع الامام

رأسه لم يدرك الموتى تلك الركعة) لان المشاركة

في جزء من الركن شرط

مفسد وفي شرح النجاشي يشتغل اولا بقضاء ما سبته الامام بغير قراءة لانه لاحق ثم يقضى آخر صلاته ولو تابع الامام ولا جاز ويقضى ما فاتته لان ترتيب افعال الصلاة ليس بشرط عندنا خلافاً لغير (والا) اي وان كان امامه قد فرغ منها (فهو مخير بين العود وبين الاتمام حيث) اي في مكان (توضاً) وانماخير لان في الاول اداء الصلاة في مكان واحد وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي وهو افضل كافي الكافي وفي الثاني قلة المشي وهو اختيار البعض (كالمفرد) اي كما هو مخير بينهما (ولو احدث) المصلي (عدا) اي باختياره وقصد (استأنف) لان البناء ثبت على خلاف القياس فاقصر على مودده فلم يجز البناء في العمدة (وكذا لو جن) هو من افعال لم يستعمل الا بمجهول (او انسى) عليه او احتمل بان نام في الصلاة نوماً لا يتقضى وضوءه او وجب عليه غسل فيشمل ما اذا حاضت او ازل بالنظر او غيره (اوقفه) ناسياً او عامداً لانه كاللزام وفيه اشعار بان الضحك غير مانع كافي المحيط (او اصابته نجاسة مائعة) من الصلاة من غير حدث سواء كان من بدنه او غيره كما في المتح وفي القهستاني ان المانع من البناء نجاسة الغير لا نجاسته وهذا يخالف ما في المنع تدبر (او شج وسالادمه) وقال ابن ملك وفي المحيط او وقع غلى رأسه الكثرة من الشجرة في صلاته فشججه يني عند ابى يوسف لانه لا يصنع له فيه فصار كالمسماوى وعندهما لا يني لان اثبات الشجر كان بصنع العباد فلا يكون كالمسماوى انتهى وقال صاحب الفرائد نعم اثبات الشجرة بصنع العباد لكن ايس بصنع المصلي انتهى وفيه كلام لانه يحتمل ان يكون بصنع المصلي وهذا يكفي ان لا يكون كالمسماوى فليست مل (او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجة) حال كونه خارج المسجد فان مكان الصفوف في الصحراء له حكم المسجد ان مشى يمنة او يسرة او خلفاً وان مشى امامه وايس بين يديه سنة فالخروج هو التمدد بموضع السجود وفي المحيط ان المنفرد تفقد صلاته في المسجد او الصحراء بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع (ثم ظهر انه لم يحدث) يعني يستأنف في هذه الحوادث كما واحدث عدا وجود هذه الاشياء نادر فلا قياس على مورد الشرع (ولو اتم نحر ج) اي الامام او المقلد من المسجد (او لم يجاوز الصفوف) خارجة (بنى) في صورتين استحساناً لان غرضه الاصلاح فالحق غرضه بحقيقة الاصلاح ما لم يختلف المكان والقياس الاستيناف وهو مروى عن محمد اوجود الانصراف من غير عذر وانما صرح هذه المسئلة مع كونها مستفادة من المفهوم تفصيلاً لمحل الخلاف كما بين (ولو سبته الحدث بعد) ما قد قدر (اتشهد) في آخر الصلاة (توضاً) بلا توقف

فان توجد فيكون مسبوقاً يأتى بها بدفعه الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدر كلاً فيكون لاحقاً فيأتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع تجب التابعة في السجدةتين وان لم يحتسبانه

ولا تفقد بتركهما (وعن ركع قبل امامه فادركه امامه فيه صحيح ركوعه) مع الكراهة ان قرأ الامام قدراً
انفرض والا لا يجزيه ولو سجد الموت مرتين والامام في الاولى لم يجزه ١١٢ سجدة عن الثانية وتماذه

في الخلاصة باب

قضاء الفوائت

لم يقل المتروقات ظناً بالسلم

خيراً اذا تأخير عن الوقت

بلا عذر كبيرة ولا تزول

بمجرد القضاء بل بالتوبة

وكذا الحج وجزء في الواو

بليده بان قضاء الصلاة على

افوررو الصوم على التراخي

قال الزاهد والاصح ان

تأخير الفوائت لعذر التسع

على السيل وفي الخواص

جاء (الترتيب بين الصلاة

الفائتة والوقتية وبين

الفوائت) اقلية (شرح)

بفرت ابنوا زبقوته للخبر

المشهور من ناه عن صلاة

وبهيت فرض العملي

(فوق صلي فرضاً ذا كرا

فانية) عليه (فسد) اصل

(فرضه موقوفاً عند وعنده

بانا) اي قطعاً لا يصح بحال

(فوق قضائها) اي الفائتة

(قبل ادائها) صلوات

(بضمت فرضية ماضية على

وتصير نفلاً ولا يقضيها)

كذلك حتى صارت

انوا بد مع انفاثة بستا

(صح) الصلوة كلها

(عنده لا عندهما) وقوله

اصح فيلغز بها فيقال

صلاة تفقد خمساً واخرى

(وسلم) لانه لم يبق عليه سوى السلام ولان التسليم واجب فيتوضأ لياقي به

(وان تعمد) اي الحذب (في هذه الحالة) اي بعد ما فقد قدر التشهد (او عمل

ما ينافيها) اي الصلاة (تمت صلاته) لوجود الخروج بصنعه وقد وجدت اركانها

(وتبطل عند الامام ان رأى المصلي (في هذه الحالة) اي بعد ما فقد قدر التشهد

(وهو متمم ماء) منعول رأى والمراد بالرؤية القدرة على الاستعمال واول قال ان قدر على

الماء كان احسن وفي الدرر تفصيل فليراجع (او تمت مدة) مسح (الماسح) وهو واجد

للماء على الاصح (او نزع خفيه بعمل قليل) لان العمل الكثير يخرج بعد الصلاة

فتم صلاته تفقاً واول قال ونزع خفيه لكان اولى لان الحكيم في الخف او احد كذا

او اعلم الامي سورة) اي تذكر بعد النسيان وقيل حفظه بالسمع من غيره بلا استئذان

بانه علم والتمت صلاته واول قال آية لكان احسن لأن عند الامام الآية تكفي

(او وجد العاري ثوباً) يجوز به الصلاة (او قدر المومي على الاركان) لان آخر

صلاته اقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف (او تذكر صاحب الترتيب) صلاة

(فئة) وفي الوقت سعة وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل مطلقاً عند الامام

بل تبقى موقوفة ان صلى بعد خمس صلوات وهو يذكر الفئدة فانها تنقلب جائرة

وانما ذكرها على الاطلاق تبعاً لما في الكنز وغيره (او استخلف) الامام

(اقرأ امياً) وفي البحر واختار فخر الاسلام انه لا فساد في الاستخلاف بعد التشهد

بالاجماع وصححه في الكافي وغاية البيان لان استخلاف الامي فعل منافي للصلاة

فيكون يخرج جامتها (او طاعت الشمس في الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة) هذه

المسألة لا تتصور الا على رواية الحسن عن الامام من ان آخر وقت انظر اذا صار ظل

كل شيء مثله كما هو قوتهم كافي اي نابغ وغيره قال صاحب انرا لنعم تحتق الخروج

لكن قيل او دخل وقت العصر واذا كان بينهما وقت مهمل عنده لم يدخل

وقت العصر بل يخرج وقت الجمعة انتهى هذا مخالف لما قاله في اول كتاب الصلاة

فانه قال وروى حسن بن زيد عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال خرج

وقت الظهر ودخل وقت العصر وبه اخذ ابو يوسف ومحمد وروى اسد بن عمر

عنه اذا صار ظل كل شيء مثله سواء خرج وقت الظهر او لم يدخل وقت العصر

وعلى هذا الرواية بين الظهر والعصر وقت مهمل لا على رواية الحسن فافهم

وفي الكافي وغيره هذا على اختلاف القواين وفي المعراجية قيل تخصيص

الجمعة اتفاقاً لان الحكم في الظهر كذلك (او زان عذر المعذور)

والمراد بالزوال ان يستوعب الانقطاع وقتاً لا فوائت قطع العذر بعد التشهد

وسال في وقت صلاة اخرى فالصلاة الاولى جائرة عند الامام وان لم يسلم فهي

باطلة تحتق الانقطاع بعد التشهد (او اسقطت الجيرة عن رء) لان سقوطها

تصحح خمساً (وان تر فرض عداية) فذكره مفسد يفقد فرض الردي (خلافهم) به على انه واجب غير

عنده سنة عنده (ولو صلى الجمعة بلا وضوء لم يسلم ثم صلى السنة والوتر به) اي الوضوء (يعيد السنة لأعادة

العشاء) لانها تبع (ولا يعيد الوتر) لستوت الترتيب بعدد النسيان (خلافا لهما بناء على مامر) (ويبطلان
افرضية لا يبطل اصل الصلاة) * ١١٣ * بل تصير نقلا (خلافا لمحمد ويسقط الترتيب بضيق الوقت)

اي المستحب هو المختار كما
في النهي عن النيابة ولو كان
في الوقت سبعة وشرع
في الوقتية ذا كرافاتة
فاطال القراءة حتى ضاق
الوقت لا تصح فيقطع
و يشرع بخلاف ما لو
شرع ناسيا وتذكر عند
ضيق الوقت فانها تصح
لحكمة الشروع فيها قاله
البهنسي (وبالنسيان)
للفائنة فتصح الفائنة بلا
قضاء الوقتية لان النبي
صلى الله عليه وسلم نسي ذات
يوم صلاة العصر وصلى
المغرب بمجاعة ثم قال لا صحابه
هل رأيتوني صليت العصر
فقالوا لا فصلي العصر ولم
بعد المغرب ذكره القهستاني في
غيره (وبصيرورة الفوائت
سنا) بخروج وقت السادسة
في الاصح (حديثه) كانت
(او قديمة) وهو الصحيح
وعليه الفتوى وفيه نسخة
لا قديمة وهو مع كونه
خلاف العمدة لا يلايمه تفرغه
الاتي فتمل (ولا يعود)
الترتيب الساقط (بعودها)
اي الفوائت (الى القلة)
وعليه الفتوى وما يسقط به
الترتيب الظن المعبر كما اذا
صلى الظهر ذا كرافاتة
التجر حتى قد ظهره فقط

بغير صنعه فيكون مبطلا لان الخروج من الصلاة بصنعه فرض عند الامام
في رواية كما بين آنفا لا عندهما وهذه المسائل تسمى اثني عشرية في الرواية
المشهوره قيل هي خطأ من حيث العر بيه لانه لا يجوز النسبة الى اثني عشر وغيره
من العدد المركب الا اذا كان علما فع ينسب الى صدره يقال خسي في خمسة
عشر و بعلي في بعليك كما في الفصل وانما قال الامام يبطلان الصلاة
في هذه المسائل لان ما يغير الصلاة في اثنا ثنها يغيرها في آخرها كنية الاقامة
واقضاء المسافر بالمقيم (ولو استخلف لامام) مسبوقا وهو الذي لم يدرك اول
صلاة الامام (صح) استخلافه لوجود المشاركة في التحريمه وينبغي لهذا المسبوق
ان لا يتقدم ولو تقدم جاز وكذا لو كان الامام مسافرا ينبغي ان لا يتقدم قريبا (فاذا تم)
المسبوق المستخلف (صلاة الامام) بان انتهى الى السلام (يقدم مدركا)
اي يستخلفه ويجز مكانه (يسلم بهم) اي القوم لانه عاجز عن التسليم ويقوم
هو الى قضاء ما سبق (ثم لو فعل) ذلك المسبوق (منافيا) اي ما ينافي الصلاة
(بعده) اي بعد تمام صلاة الامام (يضره) اي المسبوق (والاول) بالنصب
اي يضره ذلك المنا في و يضر الامام الاول لانه وجد في خلال صلاتهما
(ان ام يكن) الامام الاول (فرغ) من صلاته (ولا يضر من فرغ) بان توضحا
وادرك خليفة لم يبق شيء واتم صلاته خلف خليفته فصح ان تفسد صلاته
لان فعل المسبوق المستخلف من في الصلاة بعد الاتمام في حقه وكذا لا يضر اقوم
اذ قدمت صلاتهم (ولو فقهه الامام عند الاختتام) اي بعدما قد قدر التشهد
(او احدث عدا) في ذلك الحين وانما قيد عند اختتام لانه قبله افسد صلاة الجميع
بالاتفاق (فسدت صلاة من كان مسبوقا) قيد بالمسبوق لان صلاة المدرك
لا تفسد وفي صلاة اللاحق روايتان (لان تكلم او خرج من المسجد) اي لا تفسد
صلاة المسبوق بخروج امامه وكلامه بعد القعود ولا خلاف في الثاني وخالف في الاول
قياسا للثاني لان صلاة المقتدي مبنية على صلاة الامام صحة وفساد اولم تفسد
صلاة الامام اتفاقا في الكل فكذا المقتدي وفرق الامام بان الحدث مفسد للجزء
الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير ان الامام
لا يحتاج الى البناء والمسبوق محتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام
لانه منه والكلام في معناه ولهذا لا يخرج المقتدي منها بسلام الامام وكلامه
فيسلم ويخرج بحديثه عمدا فلا يسلم بعده كما في المنع والمص لم يذكر في هذه المسئلة
خلافا وهو مذكور في اكثر الكتب اخذا بقول الامام (ومن سبقه الحدث
في ركوع او سجود عاها) بعد اتوضي (حكما) ان يني لان تمام الركن بالانتقال
ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعانة (ومن تذكر سجدة) نسيها في هذه

التجر ثم صلى العصر ذا كرافاتة الظهر * ١٥ * ل * جاز العصر مع فساد الظهر اذا فاتته عليه
في ظنه (فمن ترك سنا او اكثر) تفرغ على الاصلين السابقين بطريق الف والمشر المرتب وبه تتقوى نسخة

او قديمة (وشرح) التارك (يؤدى الوقفات مع بقا الفوايت) الست (نمفاته فرض جديد فضلى وقتية)
بعده) اى النرض الجديد الفايث (ذاكراله) اى الفرض ١١٤ * (صحت وقتية) يفيق وكذا صحت (وقية)

وهو تقر يع لدم عود الترتيب
(وكذا لو قضى تلك الفوايت
الا فرضا او فرضين) الى
مادون الستة (فضلى
وقية ذاكره) فهى
صححة (ولا يقل تارك
الصلاة عمدا) او كسلا او
تهاونا بل يفسق فيضرب
ويحبس (ما لم يحسد)
الوجوب اى يستخف
ويكفر حيثئذ فيقتل ما لم
يتب (ولو ارتد عقب فرض
صلاة ثم اسلم في الوقت لزمه
اعادته) لانه حبط بالردة
(ولا يلزم قضاء ما فاتة
زمان الردة ولا قضاء ما قبل
الردة الا الحج لانه بار تداه
صار كافرا الاصلى (ولا
يلزم قضاء ما فاتة بعد اسلامه
في دار الحرب ان جهل
فرضه) لان الخطأ
لا يلزم الا بالعلم او بدليله ولم
يوجد * فروع *
صلى في مرضه بالتيمم والايام
ما فاتة في صحته صح ولا يعد
لو صح صبي اخطأ بعد صلاة
العشاء واستيقظ بعد الفجر
لزمه قضاؤها كثره الفوايت
نوى اول ظهر عليه او اخره
ويبغى ان لا يطلع غيره على
قضاها * باب سجود السهو *
من اضافة الحكم الى سيده

الصلاة (في ركوع او سجود) اى قضاها في ذلك الركوع والسجود
(نذب اعادهما) لقع الافعال مرتبة بالتدر الممكن ولا تجب عليه اعادتهما
خلاف لابي يوسف لان القومة التي بين ركوع والسجود عند فرض
(ومن ام فردا فحدث فان كان المأموم رجلا صالحا) للاستخلاف (تعين
الاستخلاف وان) وصلى (لم يستخلفه) لما فيه من صيانة الصلاة اذ خلوا مكان
الامام عن الامام يفسد صلاة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا
حتى خرج من المسجد تفسد صلاة القوم وتعين الامام تقطع الزاجعة عند
كثرة التوم وهو متعين الاستخلاف بلا من احم فلا حاجة الى الاستخلاف
(والا) اى وان لم يصلح المأموم للامامة مثل المرأة والنصب والخنثى (فقيل يتعين)
ذلك الفرد (تفسد صلواتهما) وجهه فساد صلاة الامام استخلافه من لا يصلح
للإمامة وعلته فساد صلاة المأموم خلوا مكان الامامة عن الامام والاصح
انه لا يتعين (تفسد صلاته) اى صلاة المأموم فقط دون صلاة الامام لان
الامام منفرد فلا تبطل صلاته بالخروج عن المسجد عند الحدث والمقتدى يكون
معدا بمن هو خارج المسجد فتبطل صلاته (ووحصر) الامام (عن انقراء
جازه الاستخلاف) عند الامام (خلافهما) والخلاف فيما اذا لم يقرأ
ما تجوز به الصلاة اما اذا قرأ فليبه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف اجماعا

* باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها *

لم فرغ من العوارض الجبرية السمة بالسماء وية شرع في بيان العوارض
الاختيارية السمة بالكسبية وقدم السماء لاصلايتها (يفسدها الكلام
واوسهوا) واقتصر المص على قوله سهوا مع ان الخطأ والنسيان داخلان
في الحكم لعدم التفرقة بينها شرعا كما لم يفرق صاحب الهداية (او في نوم)
وهو قول كثير من المشايخ وهو المختار وفي المتح واختار فخر الاسلام وغيره انها
لا تفسد وقال الشافعي لا تفسد في الخطأ والنسيان اذا كان التكلم قليلا (وكذا)
اى ويفسدها (الدعاء بما يشبه كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم) خلافا
لشافعي ووجهه بين في صفة الصلاة (والانين) صوت المتوجع قيل هو ان
يقول آه يا ابد وكسر الهاء (والأوه) ان يقول آوه يفتح الهمزة وسكون الواو
وكسر الهاء (والأفيف) ان يقول اف بضم الهمزة وكسر الفاء المشددة
باتنوين وبدونه ولغته اكثر من العشرة كافي الرضى (ولو كانت بحر ذين) اى
يفسدها ولو كانت بحر ذين (خلاف لابي يوسف) وفي المجنبى الصحيح ان خلافه
انما هو في الخفيف وفي المسدد تفسد عندهم انتهى وفي الخلاصة ان الاصل عند

فظاها ان لا يسجد في العمدة قبل الا في اربعة ترك العمدة الاولى وصلاته على النبي صلى الله عليه
وسلم فيها وتفكره سجدا حتى شغله عن ركن وتأخير احدى سجدي الركعة الاولى الى آخر الصلاة (اذا سهى)

بزيادته (أو نقصان) (واجب) (سجد سجدتين) وجوبا إذا كان الوقت صائغا فلا يسجد أو طلعت الشمس في الفجر
(بعد التسليتين) ندبا وهو مختار * ١١٥ صاحب الهداية وغيره (وقيل بعد) تسليمة (واحدة) وهو قول

الجمهور كما قاله المصنف وهو الأصح كما في المجتبى وبه جزم في الوقاية والنقاية التنوير وفي البحر أنه الذي ينبغي اعتناؤه لأنه به يحصل التحليل * وتشهد وسلم * وجوبا لأن سجود الشهور يرفع التشهد دون القعدة لقوتها بخلاف الصلابة حيث يرفعهما وكذا التلاوة على المختار (ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو وهو الصحيح) كذا في الهداية وفي البدائع أنه الأصح وقيل يأتي بهما فيهما (ويجب) السجود بترك واجب سهو أو هذا الشمل الكل (أن قرأ في ركوع أو سجود أو قعود) لأن القراءة لم تشرع فيها والتحرز عن ذلك واجب قاله المصنف (أو قدم ركنا أو آخره أو كرزه أو غير واجب أو تركه) ثم مثل للخمسة مرتبا فقال (كر كوع قبل القراءة وتأخر القيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد) بقدر ركن (وركوعين) وكذا لو سجد ثلاث سجدة (والجمهور فيما يخفى) للامام والأسرار لكل مصل في الأصح والأصح تقديره بما

أن في الحرفين لا تفسد صلاته وفي أربعة أحرف تفسد وفي ثلثة أحرف اختلف المسايخ فيها والأصح أنها لا تفسد هذا يخالف ما في المجتبى تدبر (والبكاء بصوت) ويحصل به إحرف وفيه إشعار بأنه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذه أربعة تفسدها إن كانت (لوجع أو مصيبة) فصار كأنه يقول أنا صاب فعزوني وأوصرح به تفسد الصلاة لكونه من كلام الناس (لا) أي هذه المذكورات لا تفسدها إن كانت (لذكر جنة أو نار) فصار كأنه يقول * اللهم اني استئذ بك الجنة وأعوذ بك من النار وأوصرح به لا تفسد لكونه دعاء لا يمكن طلبه من الناس (و) يفسدها (التنخيم بلا عذر) هو أن يقول أخ اخ يا أخ يا أخ والضم وإذا يفسد لأنه حصل منه الحروف بلا عذر ولا غرض صحيح (خلافاً لابي يوسف) في الحرفين وإنما قيد بلا عذر لأنه بعد ركن له سعال لا يبطل الصلاة بخلاف وان حصل به حروف ولو قبل بلا عذر أو غرض صحيح لكان أولى لأنه إن كان لغرض صحيح كتحسين صوته للقراءة أو للاعلام أنه في الصلاة أوليها تسمى امامه عند خطائه فالصحيح عدم الفساد كما في التبيين وغيره وقيل عدم الفساد مطلقاً لأنه ليس بكلام (وتسميت عا طس) اتسميت بالمهملة عند أبي العباس مأخوذ من التسمت وهو القصد وبالجملة عند أبي عبيدة وهو أفصح لأنه أعلى في كلامهم وأكثر وهو أن يقول المصلي للعاطس يرحك الله ولو قال لنفسه لا تفسد لأنه بمنزلة يرحني الله كما في الظهيرية وأما إذا قال أحدهما الحمد لله لا تفسد عند الأكثر (وقصد جواب بالحمد أو الهيمنة أو السجدة أو الاسترجاع أو الخوف) صورته رجل أخبر للمصلي بما يسره أو قال هل مع الله آلهة أخرى أو أخبر بما يجب منه أو أخبر بموت رجل أو أخبر بما يسره فقال المصلي الحمد لله أو قل لا إله إلا الله أو سبحان الله أو أنا لله وأنا إليه راجعون أو لا حول ولا قوة إلا بالله مريداً بجوابه تفسد صلاته عند الطرفين لأنه أخرجه جواباً له وهو صالح له لأنه يستعمل في موضعه عرفاً (خلافاً لابي يوسف) لأن هذه الانقضاء بناءً بصله فلا يخرج بإرادة الجواب عن البناء كما لا يصير كلام الناس بأقصد بناءً لكن الصحيح قولهما (ولو أراد) المصلي (بذلك) أي بإحدى المذكورات (اعلامه أنه في الصلاة لا تفسد اتفاقاً) لقوله عليه الصلوة والسلام إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح (ولو قبح) المصلي (على غير امامه فسدت) صلاة نفسه سواء كان ذلك الغير في الصلاة أو لا لأنه تعلم وتعلم فكان من كلام الناس إلا أن ينوي التلاوة دون التعليم وفيه إشارة إلى أن صلاة المفتوح عليه لم تفسد بالأخذ والى أنه لا يشترط تكرار القبح للفساد وفي الأصل أنه يشترط الأول الصحيح كما في التبيين (لا) أي لا تفسد (أن قبح على امامه مطلقاً) سواء كان قرأ مقداراً تجاوز به الصلاة أو لم يقرأ أو تحول إلى آية أخرى

تجاوز به الصلاة (وترك القعود الأول) وكذا ترك التفتحة أو آية منها كما في المجتبى ورحمته في النهر (وقيل كله) أي المذكور (يؤول إلى ترك الواجب) وهو أجمع ما قيل فيه وسنبيد فيحققون وهو الأصح كما في النهر

وان (تشهد في القيام) قبل القراءة واما بعدها فليجده هو الاصح قاله الشنقي (او الركوع) او السجود (لا يجب)
لانها محل الشاء والتشهد ثناء (وان سهى مرارا يكفيه سجدة) * ١١٦ * لان تكرارها غير مشروع

ولو سهى في سجود السهو
لا سهو عليه وقد خرج
الكسائي هذه المسئلة من النحو
حتى سئل عنها محمد من باب
المصغر لا يصغر (و يلزم)
سجود السهر (المقتدى
بسهو امامه ان سجدة)
لوجوب المتابعة (لا بسهوه)
اصلا (و الموقوف بسجدة
مع امامه) مطلقا ولو تبين
انه لم يكن عليه سهو فسدت
صلاته وفي العناية لا تفسد
عند المتأخرين وعليه الفتوى
كما نقله الباقي عن ابي المكارم
(ثم يقضى ما قاله ولو سهى
فيه سجدة ولم يتابعه بسجدة
في آخر صلاته كاللاحق
(وان سهى عن القعود الاول)
في انقضائه ولو علم ان
في النفل فيعود ما لم يقيد
بالسجدة ذكره الحدادي
(وهو ايه اقرب) فان لم
يستوى قائما هو الاصح
ذكره الزيلعي (عاد) الى
العود وتشهد ولا سجود
عليه لهذا التأخير في الاصح
(والا) يكن للعود اقرب
(لا) يعود (وسجد للسهو)
لترك الواجب ولو عاد فسدت
لرفضه ركنا واجب وقيل
لا تفسد وهو الاشبه كذا
في التنوير وهذا في غير

اولم يحول (في الاصح) وعليه انتوى احتراز عن قول بعض المشايخ انه
اذا قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة وانتقل الى آية اخرى ففتح تفسد صلاة الفتح
وان اخذ الامام منه تفسد صلاة الامام ايضا لان هذا الفتح لم يكن كلاما مستحسنا
لانه مضطر الى اصلاح صلاته فكان هذا من اعمال صلاته معنى لكن ينبغي
للمقتدى ان لا يجعل الفتح وللا امام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا قرأ مقدار
ما يسقط به الفرض والانتقل الى آية اخرى (و) يفسدها (السلام عدا)
وان لم يقل عليهم وانما قيد بالعمد لان السلام سهوا غير مفسد لكن ليس على
اطلاقه بل للخروج عن الصلاة ساهيا قبل اتمامها والمعنى انه يظن انه اكمل
لا السلام على انسان سهوا اذ قد صرحوا انه اذا سلم سهوا على انسان فقل
السلام ثم علم فسكت تفسد صلاته كما قاله الكمال في مقدمته وبهذا التحقيق يندفع
ما قيل ان اطلاق صاحب الكافي وصاحب النكز شامل للسهو والعمد فلزم
المخالفة انتهى لان شمول اطلاقهما للسهو يمكن بحمل السلام على انسان فلا
حكم بالمخالفة تدبر (ورده) اي يفسدها رد السلام سواء كان ساهيا او عمدا لانه
ليس من الاذكار بل هو كلام ولو قيده بلسانه لكان اولي لان رده بيده او برأسه
او باصبعه لا يفسد صلاته وهو الصحيح على انه ذكر في فصل الكراهة عدم الفساد
بالاشارة باليد (و) تفسدها (قراثة من مصحف) عند الامام قليلا او كثيرا
كافي الجامع وقيل ان قرأ آية وقيل ان قرأ قدر الفتحة لان حمل المصحف ووضع
عند الركوع ورفع عند القيام وتقليب اوراقه عمل كثير وان اتلف من المصحف
شبهه بالتلف من العلم فعلى التعليل الاول تجوز الصلاة بالقرآن من الموضوع
على شيء وعلى الثاني لا تجوز وعند هاتين الصلاة من يحفظ القرآن اذا قرأ
من مصحف من غير حمل كذا في الشنقي وغيره لكن اطلاق المص مشير الى
ان الحافظ وغيره سواء تدبر (خلافا لهما) اي لا تفسد قراءة المصلي من المصحف
عندهما والشافعي لان القراءة عبادة والنظر في المصحف عبادة اخرى
والعبادة الواحدة غير مقدسة فكيف اذا انضمت الى اخرى الا انه يكره لانه تشبه
بصنيع الكفار كما في اكثر الكتب وفيه كلام لان التشبه مطلقا لا يكره لانه تشبه
كأيا تكون بل انما هو التشبه فيما كان مذموما وفيما يقصد به التشبه فعلى هذا
لو لم يقصد لم يكره عند هاتين كما في البحر (واكله وشربه) يفسد انها مطلقا
عامدا كان المصلي او ناسيا فرضا كانت الصلاة او نفلا وقيل يجوز الشرب
في النفل قبل ينبغي ان يكون النسيان عفوا كما في الصوم اجيب بانها ليست
كاصوم لان حالتها مذكورة دون حالتها واو اكل سمسة من خارج فسدت
صلاته وكذا لو وقعت في فقه مطرفا بتلعها (وسجوده على نجس)

المؤتم (اما) المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة * اي *
كذا في السراج قال في البحر وهو ظاهر في انه لو لم يعد بصلية انتهى وفيه ما لا يخفى والذي ينبغي ان يقال انها

واجبة في الواجب فرض في الفرض كذا في النهي (وان سهى عن القعود الاخير عاد ما لم يسجد) اهـ لان ما دون الركعة محل الفرض (وسجد للسهو) * ١١٧ * لتأخير القعود (فان سجد بطل فرضه برفعه) الجبهة (عند محمد)

وعليه الفتوى (وبوضعه عند أبي يوسف) فلو سبقه الحدث قبل رفعه توضأ وبني عند محمد لا عند أبي يوسف قيل لما خبر بجواب محمد قال ذه صلاة فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم يعلم القوم به حتى يسجدوا لم تفسد صلاتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلغز أي مصلى ترك القعدة الأخيرة وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (وصارت) الصلاة (كلها نفلا) لان ترك القعود على رأس ركعتي النفل لا يبطله عندهما (خلافاً لمحمد فيضم) عندهما الى الخامسة التي سجد لها (سادسة انشاء) لانه ظان وهل يضم للعصر والفجر المختار نعم لا اختصاص الكراهة بالقصد قاله المصنف وغيره واما المغرب فلا يحتاج الى الضم (وان قصد) (في) الركعة (الرابعة) مثلاً قدر التشهد (ثم قام عاد وسلم) ولو سلم قائماً صح ولا يتبعه القوم في الاصح بل ينتظرونه فان عاد تبعوه وان سجد ساءوا (ما لم يسجد) للخامسة (وان سجد) لها (تم فرضه) لانه لم يبق عليه الا السلام (ويسجد للسهو)

أي يفسدها عند الطرفين (خلافاً لأبي يوسف فيما إذا أعاده على طاهر) يعني يقول إذا سجد على نجس يفسد السجدة لا الصلاة حتى لو أعادها على موضع طاهر صحت السجدة أيضاً لان أداءها على النجاسة كالعدم كما لو ترك سجدة فأداها بعد فراغه جازت صلاته ولهما فساد الكل لفساد جزئه بخلاف تركها فان الجزء لم يفسد بل ترك (والعمل الكثير) واختلف في حده قيل هو ما يحتاج الى اليدين وقيل ما يشك الناظر ان عامله في الصلاة اولا وهو اختيار العامة وقيل ما يكون ثلثاً متوالياً حتى لو رويح على نفسه بمروحة ثلثاً اوحك موضعاً من جسده ثلثاً تفسدان على الولاء وقيل ما يكون مقصوداً للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد وقيل ما يستره المصلى قال السر خسي هذا اقرب الى مذهب الامام فان دأبه في مثله اتفقوا يرضى الى رأى المبطل به (وشروعه في غيرها) أي يفسدها شروع المصلى في صلاة غير ما صلى صورته صلى ركعة من الظهر مثلاً ثم افتتح العصر او التطوع فقد نقص الظهر لانه صح شروعه في غير ما هو فيه فيخرج عما هو فيه فيتم الثاني ولا تحتسب منها الركعة التي صلاها قبلها (لا شروعه فيها ثانياً) أي لا يفسدها افتتاح الظهر بعد ما صلى من الظهر ركعة بل يبقى على ما كان عليه حتى يجتزئ بتلك الركعة حتى اذا لم يقعد في الرابعة التي هي ثالثة عنده فسدت صلاته لانه نوى الشروع في عين ما هو فيه الا اذا كبر بنوى امامة النساء او الاقتداء بالامام او كان مقدياً بنوى الانفراد فتح يصير شارعاً فيما كبرو يبطل ماضى من صلاته للتغاير ولو قيد اذا لم يتلفظ بلسانه لكان اولى لانه ان نوى بقباه وتلفظه بلسانه فسدت الاولى وصار مستأنفاً للنوى ثانياً مطلقاً لان الكلام مفسد (ولا ان نظر الى مكتوب وفهمه) يعني اذا كان قدام المصلى شيء مكتوب على الجدار او كتاب منشور او غير ذلك فنظر فيه وفهم معناه فالصحيح انه لا يفسد صلاته بالاجماع بخلاف ما اذا حلف لا يقرأ كتاب فلان حيث بحث بالفهم عند محمد لان الحق هنا لك الفهم اما فساد الصلاة فبالعمل الكثير كما في الهداية (او اكل ما بين اسنانه دون الحصة) لعدم الامكان الاحتراز عنه فينبع لريقه ضرورة ولهذا لا يفسد الصوم وقيل ما دون دلاء الفم حتى لو ابتلع شيئاً بين اسنانه قدر الحصة لا تفسد كما في المحيط وكذا لو ابتلع عنياً من السكر قبل الشروع ثم ابتلع حلاوته لم تفسد (وتفسد في قدرها) أي الحصة لانه بمنزلة ما يترك كل من الخسار ج (وان مراراً في موضع سجوده اذا كان على الارض او حاذى الاعضاء الأعضاء اذا كان على الدكان ثم المار ولا تفسد) يعني شرط في كون المار أن يمر في موضع سجوده اذا كان المصلى قائماً

في صورتين لتقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية كما افاده المصنف وغيره وهذه النكتة آخر قوله (ويضم سادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر وبه يفتى (والركعة نفل

ولا عهدة (لوقطع) لما مر غير ان الضم هنا أكد اندراك نقصان الفرض (ولان ثوبان عن سنة الظهر)
ولا المغرب والعشاء في الاصح لان المواظبة عليها لما كانت بتحريمه ١١٨ مبتدأة (ولو افسدى به)

على الارض او ان يحاذي جميع اعضائه اعضاء المصلي كلها عند البعض
او اكثرها عند الآخر اذا كان المصلي قائماً على مكان مرتفع دون قامة حتى
لو كان المكان بقدر قامة الرجل فلا يأثم وفي تفسير موضع السجود تفصيل
فاعلم ان الصلاة ان كانت في المسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعاً وقيل
من اربعين فالمرور امام المصلي حيث كان يوجب الاثم لان المسجد الصغير
مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكمه موضع سجوده وان كانت في المسجد
الكبير او في الصحراء فعند بعض المشايخ ان مر في موضع السجود يأثم والا فلا
وعند البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظراً في موضع سجوده
في حكم موضع السجود فيأثم بالمرور في ذلك الموضع كافي شرح الوقاية وقيل
في الصحراء انه يأثم في مقدار صفين او ثلاثة وقيل ثلثة اذرع وقيل خمسة وقيل
اربعين وقيل خمسين (ويبغى) للمصلي (ان يغزأ مائة في الصحراء ستره) لقوله
عليه الصلاة والسلام يستمر احدكم ولو بسهم (طول ذراع وغنظ اصبع) لان
مادونه لا يبدو للناظرين من بعيد فلا يحصل المقصود (ويقرب منها) اي ينبغي
ان يكون المصلي قريباً من السترة (ويجعلها على احد جانبيه) اي اليسر
او الايمن وهو افضل لان الاثر ورد به (ولا يكتفي بالوضع) اي لا يكتفي بوضع السترة
على الارض بدلاً عن الغرز (ولا يكتفي بالخط) بان يرسم على الارض هذا
اذا كانت الارض بحيث يغرز فيها وان كانت صلبة اختلفوا فيه فقيل توضع
وقيل لا واما الخط فقد اختلفوا فيه حسب اختلافهم في الوضع اذا لم يكن معه
ما يغرز او يضعه فالمانع يقول لا يحصل المق به اذ لا يظهر من بعيد والمجيز
يقول ورد الاثر به وهو ما في ابى داود اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً
فان لم يجد فليصنع عصاً وان لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ولا يضره ما مر امامه
واختار المصنف خلاف هذا لكن الاولى اتباع الاثر مع انه يظهر في الجملة اذ المصنف
جمع الخاطر بربط الخيال به كيلا يتشتر قال ابو داود قالوا الخط باطول وقالوا
بانعرض كافي القمح (ويدراً) اي يدفع المصلي (الثار) بين يديه (بالاشارة)
بالرأس او العين او اليد كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام بولدي ام سلمة (او التمسح)
لحديث الذي ذكرناه آنفاً (لايهما) اي لا يجمع بينهما فانه مكروه وكذا لا يدرأ
باخذ الثوب ولا بالضرب الوجه (ان عدت السترة او قصد) المار (المرور بينه)
اي بين المصلي (وبينها) اي بين السترة (وجاز تركها) اي السترة اذا عدم ادعى
ايها وذلك (عندما يمرور) لان اتخاذ السترة للحجب على المار ولا حاجة عند
عدم المار لكن الاولى اتخاذها المقصود آخر وهو كف بصره عما وراءها وجعل
خاطره بربط الخيال به (وسترة الامام محزنة) اي كافية (عن اقودوا ان كان مسوقاً)

اي بمن ضم (فيهما) اي
الركعتين (صلاهما فقط
ولو افسد قضاهما)
عندهما (وعند محمد
يصلى ستاً) لانه المؤدى
بهذه التحريمة (ولا قضاء
عليه لو افسد) والاصح
انه يصلى ستاً ويقضى
ركعتين كافي الجوهره
وغيرها (ولو سجد للسهو
في شفع التطوع لا يني) شفعاً
آخر (عليه) لئلا يبطل
سجوده بلا ضرورة بخلاف
المسافر (ولو بني صح)
لبقاء التحريمة ويعيد
السجود في الاصح (وسلام
من عليه السهو يخرج منه
من الصلاة) خروجاً
(موقوفاً) عند الامام
والثاني (ان سجد) للسهو
(عاد اليها والا) يعود و
على (هذا) يصح اقتداء
من اقتداه به بعد سلامه
ويصير فرضه اربعاً بنية
الاقامة ويبطل وضوءه
بالحققة ان سجد للسهو
في المسائل الثلاث والاسجد
لا يصح ذلك (وعند محمد)
وزفر (لا يخرج منه)
من الصلاة اصلاً (فتبت
الاحكام المذكورة سجد
اولاً) الامر (ولو سلم من عليه

السهو بنية ان لا يسجد بضت يته) لانها بنية تغير المشروع (وله ان يسجد) ما لم يتكلم * كما
او يحول عن القبلة ولو نسي السهو لا يسقط ما لم يخرج من المسجد (وان شك) المصلي (في صلاته) ان كان

ذلك اول ما عرض له) في عمرة عند اكثر المشايخ كما في منية المصلي وغيرها (استقبل) الصلاة من اوتها
(والا) يكن اول ابل ثانيا (تحرى) ١١٩ * و عمل بغلبة ظنه فان لم يكن له ظن بنى على الاقل (تيقنه
(وقعد في كل موضع احتمل انه

موضع القعود) فرضا كان
او واجبا لئلا يصير تاركا
فرض القعود الاول او واجبة
كما في الفتح وغيره (توهم
مصلي الظهر انه اتها فسلم
ثم علم انه صلى ركعتين اتها
وسجد للسهو) بخلاف
مالوسلم على ظن انه مسافر
او انها الجمعة او ان العشاء

تراويح او ان فرض الظهر
ركعتان لقرب عهده بالاسلام
حيث يبطل صلاته لانه سلام
٤٤ * فروع *
لا يسجد للسهو في الجمعة
والعيدين وهو المختار عند
المأخرين سهى عن القعود
الاول في النفل سجد ولم
تفقد استحسانا تفكر في صلاة
ان منعه عن ادراك ركعة
آية او ركوع او سجود
او اداء واجب كالقعود يلزمه
السهو وان لم يمنعه او منعه
عن سنة كالسجود في ركوعه
لا يلزمه هو الاصح قاله
المصنف

* باب صلاة المريض *
من اضافة الفعل الى فاعله
او الى محله وفي حده اقوال
اصحها ان يلحقه بان قيام ضرر
قال في الظهيرية وعليه
الفتوى (يجز) المريض

عن اقيم) اي كانه لو قدر على التحريم او آية قائما ولو متكئا على عصا او حايظ لزمه ذلك في الاصح وكذا
لو قدر على القعود مستدنا من ذلك ولا يجوز له الاستئذان له المصنف ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على

كما هو ظاهر الاحاديث الثابتة في الصحيحين من الاقتصار على سترته عليه السلام
وهي ستره للقوم (واوصلى على ثوب بطائه نجسة صح) ماصلى (ان لم يكن)
الثوب (ضرر با) اي مخيطا مابين جانبيه بخيوط اما لو كانت جوانبه مخيطا ولم يكن
وسطه مخيطا فلا يكونه في حكم ثوبين كما في شرح المجمع (وكذا الوصل على الطرف
الظاهر من بساط طرف منه نجس) اي لو كان طرف منه طاهر او طرف آخر
نجسا فصل على الطرف الطاهر صحت صلاته لطهارة مكانها (سواء تحرك
احدهما) اي احد طرفيه (بحركة الآخر اولا) وفي الخلاصة الوصل على خشب
وفي جانبه الآخر نجاسة ان كان غلط الخشب بحيث قبل القطع تجوز والا فلا

* فصل *

لما فرغ عن بيان ما يفسد الصلاة شرع بيان ما يكره فيها لان كلا منهما
من العواض الا انه قدم الفساد لقوته (وكره عبثه) اي لعبه والضمير راجع
الى المصلي بقريئة المحل (بتوبه او بدنه) لقوله عليه السلام ان الله تعالى كره لكم
ثلاثا متواليا وذكر منها العبث في الصلاة ولان العبث خارج الصلاة حرام فاظنك
فيها وكرهته تحريمية حتى لو كثرت فسدت صلاته لكونه عملا كثيرا قيل العبث
العمل الذي فيه غرض لكنه ليس بشريع والسفاهة لا غرض فيه اصلا وقيل
العبث عمل ليس فيه غرض صحيح ولا منازعة في الاصطلاح (وقلب الحصى
الامر لم يكنه السجود) لانه من الغش والرخسة في المرة قال عليه السلام
يا باذر مرة او ذر ولان فيه اصلاح صلاته (وفرقة الاصابع) هي ان يغمرها
او يدها حتى تصوت كذا يكره تشبيكها هو ان يدخل اصابع احدى يديه
بين الاصابع الاخرى في الصلاة (واتخصر) هو وضع اليد على الخاصرة وهو
الصحيح وبه قال الجمهور وقيل هو اتوكل على العصا وقيل هو ان لا يتم صلاته
في ركوعها او سجودها او حدودها وقيل ان يختصر السورة فيقرأ آخرها
(والالتفات) بان يلوى عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة واما النظر بمؤخرة
عينه يمنة ويسرة من غير ان تلوى عنقه فلا بأس به كما في اكثر الكتب وفي الخلاصة
خلاف هذا وعبارته ولو حول وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت وجعل فيها
الالتفات المكروه ان يحول بعض وجهه عن القبلة انتهى لكن الاشبه ما في اكثر
الكتب من ان الالتفات المكروه اعم من تحويل جميع الوجه او بعضه فلا تفسد
بل تفسد بتحويل صدره (والاقعاء) وهو عند الطحاوي ان يقعد
على اليثية وينصب فخذه ويضم ركبتيه الى صدره ويضع يديه على الارض
وعند الكرخي ان ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعا يديه على الارض

القعود مسموياً وقدّر عليه متكأ أو مستنداً الى حائط أو انسان قال من يخنأ ويذخي أن يصلي قاعداً مستنداً
ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا كذا في المحيط قيد بالقيام لانه لو استنبه ^{١٢٠} عليه اعداد الركعات والسجودات

لم يلزمه الاداء ولو اداها
بتأتين غيره يذخي أن يجوز له
كذا في القنينة (أو خاف
زيادة المرض) أو بطؤ البرء
أو دوران الرأس (بسببه)
أي بسبب القيام أو يجد للقيام
الما شديداً (صلى قاعداً)
كما يقعد في تشهدان استطاع
وهو قول زفر وعليه
الفتوى وعند الضرورة
بقدر استطاعته ذكره
المصنف (يركع ويسجد
وإن تعذر الركوع والسجود
أولاً) بالهمزة (برأسه قاعداً)
فهو أحب من الإيماء قائماً
(وجعل سجوده أحفض)
من ركوعه (ولا يرفع الى
وجهه شيئاً للسجود فإن
فعل ذلك) وهو يخفض
رأسه (صحح الإيماء لا) بوضع
الرأس (فلا يصح) اقتداء
من يركع ويسجد به إلا أن
يجد قوة الأرض فيكون صلاته
بالركوع والسجود كما افاده
المصنف وفي المحيط أو كان
قادراً عليهما فرفع اليه شيئاً
فسجد عليه إن كان للسجود
أقرب منه إلى الركوع جاز
والألا ولا يخفى رأسه
فلا يصح لعدم الإيماء (وإن
تعذر القعود أو أماً مستلقياً)
على ظهره (ورجلاه الى

قال الزيلعي والاول هو الاصح لكن كلاهما مكروهان كما قال بعض الفضلاء
(وافتراش ذراعيه) بلا عذر ومعه لا يكره لقول أبي ذر إنني خيل لي عن ثلث
أن اتقر نقر الديك وإن اقعى اقعاء الكلب وإن افتراش افتراش الثعلب وهو
يسط ذراعيه على الأرض (ورد السلام يديه) وفي الجمع خلافه لانه قال أورد
السلام بلسانه أو يديه فسدت لكن الاصح ما قاله المص في الرأس روايتان
في رواية يكره وفي رواية لا وهو قول الشافعي (والتريع بلا عذر) ترك السنة
في الصلاة لا ما قيل من أنه يجوز لتريعه عليه السلام خارج الصلاة مع أصحابه
في بعض أحواله وقيد بلا عذر لانه بعذر لا يكره (وكف ثوبه) وهو رفعه من
بين يديه أو من خلفه إذا أراد أن يسجد لأن فيه ترك السنة سواء كان يقصد رفعه
عن التراب أولاً وقيل لأبأس بصونه عن التراب (وسدله) وهو أن يحمل ثوبه
على رأسه أو كتفيه ويرسله جوانبه ومنه أن يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل
يديه في كفيه حتى إذا دخل يديه في كفيه لا يكره وفي الخلاصة إذا لم يدخل اليد في كم
الفرجى المختار أنه لا يكره وقيل ما ذكر أولاً في الطيلسان لانه فعل أهل الكتاب
(والتأوب) وهو حالة تعرض على الإنسان عند التكسل (والتطوى) أي التمدد
وهو مديديه وإبداء صدره لانه من سوء الأدب (ونعيمض عينيه) لانه عن
الأذا إذا قصد قطع النظر عن الأغيار والتوجه الى جناب الملك الستار قال
صاحب الفرائد ليت شعري لم نهى عنه وله في جمع الحائط في الصلاة مدخل
عظيم تدل عليه التجربة ونحن مأمورون بجمع الخاطر فرحم الله امرأ بين
سر وجه النهي عنه انتهى وسره أن من السنة أن يرمي بصره الى موضع
السجود وفي التغميض ترك هذه السنة لأن كل عضو وطرف ذو حظ من هذه
العبادة وكذا العين تفكر وفي التغميض ترك هذه السنة لانه محل الأدب تدبر
(والصلاة) حال كونه (معقوص الشعر) وهو أن يجمعه على الرأس ثم يشده
بشيء حتى لا ينحل وهذا في الصلاة للنهي عنه وقال العلماء وحكمة النهي عنه
أن الشعر يسجد معه (أو حاسر الرأس) أي كاشفاً إياه وهذا إذا كان لا تكاسل
وقلة رعايتها لا لاهانة بها لأنها كفر (لأن تذلل) أي يكره إذا كان لا تذلل
(أو في ثياب البذلة) عطف على حاسر لأن في الحال معنى الظرفية وهي
ما يلبس في البيت ولا يذهب به الى الأكابر لأنها لا تخلو عن التجماسة انقلبية
وعن الأوساخ الكريهة (ومسح جهته فيها) أي الصلاة من التراب لانه
استعمل لعمل غير لائق للصلاة وإزالة آثار السجدة المشرفة لقرب الله تعالى وذكر
في الخلاصة عدم الكراهة لكن الصحيح ما في المتن (ونظره الى السماء) لانه
تشبه بالمجتمعة وعدة الكواكب وانتهت الى غير موضع نظر المصلي (وعدا الأي)

القبيلة) غير أنه ينصب ركبتيه لكرامة مد الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيراً ليصير وجهه ^{جمع}
الى القبلة (أو) أوماً (مضطجعا) على جنبه (ووجهه اليها) والاول أفضل على الراجح (وإن تعذر الإيماء

برأسه آخرت) عنه ولم تسقط فيةضيها اذا قدر في رواية وظاهر الرواية انه لا يقضى اكثر من يوم وليلة
كالغنى عليه وعليه القوي * ١٢١ * وصححه غير واحد حتى صاحب الهداية في التختين والمختار كاحرارناه

في الخزان (ولا يومى بعينه
ولا بحاجبه ولا بقلبه) خلافا
لنفر (وان قدر على القيام
وعجز عن الركوع والسجود)
اي عن السجود فقط يومى
قاعد (وهو افضل من الائمة
قايلان) القعود اقرب الى
السجود وهو المقصود
(ولو مرض في اثناء الصلاة)
بنا بقدر كإمر (ولو افتحها
قاعد ايركع ويسجد فقد رعى
القيام بنى قايلوا قال محمد بن يونس
وبالاول يعمل (وان افتحها
فقد رعى الركوع والسجود
استأنف) كما لو كان يومى
مضطجعا فقد رعى القعود
فانه يستأنف على المختار
(و) يجوز (للمطوع ان
يتكى على شئ) كعصا (ان
اعبى) اي تعب بلا كراهة
اتفاقا وبدونه يكره اتفاقا
قاله المصنف (ولو صلى
في ذلك جاز) حال كونه
(قاعدا بلا عذر صح)
استحسانا لان الغالب دوران
الرأس وهو كالتحقق
(خلافا لهما) فلا يجوز
عندهما الا بذور قال
في البرهان وهو الاظهر
(وفي المربوط لا يجوز
بلا عذر) اذا كان مربوطا
على الشط ولو في البحر والريح
تحركه نحو يكا شديدا فكا

جمع آية (و) عد (التسبيح بيده) عند الامام ذلك ليس من اعمال الصلاة
(خلافا لهما) فانهما قالوا لا بأس به لان المصلي يضطر الى ذلك اعادة سنة
القرأة والعمل بما جات به السنة في صلاة التسبيح قلنا يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع
فيستغنى عن العد بعده واما في صلاة التسبيح فلا ضرورة ايضا الى العد باليد لانه
يحصل لغمز رؤس الاصابع واما اذا اطلقه الشمول للفرائض والنوافل جميعا اتفاق
اصحابنا في ظاهر الرواية كافي المنع قيل الخلاف في المكتوبة وقيل في التطوع
وقال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيهما وقيد باليد لان العد بالقلب لا يكره اتفاقا
والعد باللسان يفسد اتفاقا (وقيام الامام في طاق المسجد) اي محرابه ممتاز عن القوم
لما فيه من التشبه باهل الكتاب كما في اكثر الكتب ولا يخفى ان امتياز الامام مقرر
مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هناك كونه في
خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنى في المساجد المحاريب من لدن رسول الله عليه
الصلاة والسلام ولولم تن كانت السنة ان يتقدم في محاذة ذلك المكان لانه يحاذي
وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكروه وغايته اتفاق الملتين
في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب انما يخصوصون الامام بالمكان
المرتفع على ما قيل فلا تشبه كافي القمح وذهب ابو جعفر الى ان فيه اشتباه الخال على
من على يمينه ويساره والتقدم شرع لا تيسير على القوم ليظهر حاله لهم فاذا افضى
الى خلاف موضوعه كرهه فعلى هذا لا يكره عند عدم الاشتباه لكن مقتضى ط الرواية
كرهه قيامه مطلقا سواء اشتبه حاله ام لا فاللائق لنا ان نجنب عنها وعند الائمة
الثلاثة لا يكره قيامه (وانفراده على الدكان) وهو المكان المرتفع واقوم على
الارض ثم قدر الارتفاع قامة الرجل ولا بأس مما دونها لكن اطلاقه شامل
لمادونها وهو ظاهر الرواية لا طلاق النهي وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد
وفي الغاية هو الصحيح وفي القمح هو المختار (او الارض) اي انفراده على الارض
والقوم على الدكان لانه ازدراء بالامام وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره
فيهما في الصحيح (واقيام خلف صف فيه) اي في ذلك الصف (فرجة) فان
لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في التحفة هذا اذا كان هو الصف الآخر وان كان
منفردا يكره وان لم يجد فرجة امامه فتحبذ ان يجذب احدا من الصف او لا
ثم يكره كافي الاصلاح والاصح ان ينظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب
رجلا لكن الاولى في زماننا القيام وحده لغلبة الجهل فانه اذا جذب احدا بما
افسد صلاته وقال الزاهد د خل فرجة الصف احد قجانب المصلي توسعة له
فسدت صلاته لانه امتثال لغير الله في الصلاة (وابس ثوب فيه تصاویر)
وهو في نفسه مكروه لانه يشبه حامل الصنم فكيف في الصلاة (وان تكون

ساير والا فكلوا وقف هو الاصح * ١٦ * ويلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكلا
دارت ولو اقتدى احدهما بالآخر في فلكين فان مربوطين صح والافلا (ومن اغنى عليه او جن يوما وليلة

قضى) هو الاصح (وان زاد ساعة) اي زمانا لا مائة معافه المجنون (لا يقضى وعنده اي عند محمد يقضى ما لم يدخل وقت سادسة) وهو الاصح فان زادت الفوايت * ١٢٢ * على ست سقطت والا لا

فوق رأسه) اي في السقف (او بين يديه) بان تكون معلقة او موضوعه في حائط القبلة (او بحذاءه) اي على احد جنبه (صورة) واختلف فيما اذا كان خلفه والظاهر الكراهة لان تنزيه مكان الصلاة عما يمنع دخول الملائكة مستحب فعلي هذا يذنب ان يكون البساط المصور في البيت مكروها وان كان تحت التدم كافي التسهيل وفيه كلام لانه لا كراهة في ترك المستحب والوجه ان يقال لما فيه من التعظيم لها والتشبه بعبادتها فلهذا قالوا واشدها كراهة ان تكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم عن يمينه ثم عن يساره ثم خلفه فلا يكره ان كانت تحت قدميه لعدم التعظيم تأمل (الا ان تكون صغيرة) جدا بحيث (لا تبدوا للناظر) اليها الا بعد تدقيق (او غير ذي روح) مثل الاشجار والازهار (او مقطوع الرأس) اي محو فانها اذا كانت كذلك لا تعبد فلا تكره ولو قطع يداها او رجلاها لا ترتفع الكراهة وكذا لو ازيل الحاجبان والعينان واعلم ان الصلاة التي اديت مع الكراهة التحريمة تعاد على وجه غير مكروه وفي المضمرات اذا دخل فيها نقصان او كراهة فالاولى الاعادة وقال ابو البري اذا لم يتم ركوعه وسجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لابعده وقال ابو يوسف الترجائي ان الاعادة اولى في الحالين وقال بعض الفضلاء ان الكراهة اذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة وفي جميع الاركان واجبة وهذا احسن جدا (لا) اي لا يكره (قتل الحية والعقرب) في الصلاة سواء كانت جنية وهي بيضاء لها ضفيرتان تشبه مستوية او غير جنية وهي سوداء تشبه ملتوية اقلوه عليه الصلاة والسلام اقتلوا الاسودين اي العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها وقيل لا يحل قتل الجنية كافي غيرها الا اذا قبل خلى طريق المسلمين فان ابتغى قتلها والطحاوي يقول انه فاسد من حيث ان النبي عليه الصلوة والسلام عاهد الجن بان لا يظهرن ولا لانه في صورة الجن ولا يدخلن بيوتهم فاذا نقضوا العهد يباح قتلها وذكر صدر الاسلام الصحيح ان يحاط في قتلها حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤذونه اذا كانوا واحدا من اخواني اكبر سنا مني قتل حية كبيرة بسيف في دار لنا فضر به الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريب من الشهر ثم عالجناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته كما في النهاية هذا اذا خشي ان تؤذيه والافكره قتلها (وقيام الامام في المسجد ساجدا في طاقه) فانه لا يكره لان العبرة للقدم (والصلاة) متوجها (الى ظهر قاعد يحدث) هذا رد لمن قال كره ذلك لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام نهى عن ان يصلي وعنده قوم يحدثون وتأويل ذلك عندنا اذا رفعوا اصواتهم على وجه يخاف وقوع الغلط في الصلاة والا فلا صحاب رضي الله تعالى عنهم كان بعضهم يصلون وبعضهم يقرؤن القرآن وبعضهم

* فروع * نام او زال عقله ينجح لزمه القضاء وان طال لانه يصنع العباد بخلافه جرح يسيل اذا سجد يصلي قاعدا بالايماء لان الصلاة بالايماهاون من الصلاة مع حدث او نجس او بد وعورة او ترك قراءة امره الطيب ان يستاق اما على ظهره لينزع الماء من عينه يصلي بالايماء مستقيما لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس مريض مجروح تحته ثياب نجسة وكلما بسط شيء يتنجس من ساعته يصلي على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة يتحرى كره وجد انغريق بما يتعلق به او كان يحسن السباحة بحيث يمكنه الصلاة بالايماء بلا عمل كثير افترض عليه الاداء والا لا * باب سجود التلاوة * من اضافة الحكم الى سببه (تجب) سجدة التلاوة وجوبا متراخيا على المختار ان لم تكن صلاتية (على من تلا) وكان اوجوب الصلاة اهلا (آية) اي اكثرها مع حرف السجدة ذكره الزيلعي وغيره فلم يحفظ (من اربع عشرة آية في الاعراف والرعد والتخل والاسرى

ومريم واولى الحج) اما الثانية فسجدة صلاة لا قراؤها باركوع (والفرقان والتم والم * يعلمون * تنزيل وصاد وفصلت والتجم والانساق والعلق وعلى من سمع) الآية (واو غير قاصد) للسمع بشرط

كون السامع اهلا للوجوب والسموع منه آدميا ولو غير اهل افلا تجب على كافر وصبي ومجنون وتحايض
ونفسا قرؤا او سمعوا وتجب * ١٢٣ * على كل محدث وجنب وسكران ونائم في الاصح لانهم اهل للقضاء

يشعرون القرآن والفقهاء ولم يمنع عن ذلك رسول الله عليه الصلاة والسلام كافي العناية
وقيد بالظهر لان الصلاة بالوجه مكروه (والى مصحف اوسيف معلق) اى لا يكره
ان يصلى وامامه مصحف اوسيف سواء كانا معلتين او بين يديه لانهما لا يعبدان
والكره باعترارهما هذا رد لمن قال كره ذلك وعلى بان السيف آية الحرب وفيه
بأس شديد فلا يليق تقديمه في مقام الابتهاال وفي استقبال المصحف معلقا تشبه
باهل الكتاب والجواب ان استقبالهم اياه للقراءة منه لالانه من افعال تلك العبادة
وهو مكروه عندنا بل مفسد والتقييد بالمعلق لبيان محل الخلاف لادناهم البعض
فانه قال وذكر التعليق باعتبار العادة تدبر (والى شمع اوسراج) اذ لا يعبدان
لان الجوس يعدون الحجر لالههم وقيل يكره (وعلى بساط ذي تصاوير
ان لم يسجد عليها) اذا لاداء عليه اهانة ولا يكره كافي التسهيل لكن بين هذا وبين
قوله ينبغي ان يكون البساط المصور في البيت مكروها وان كانت تحت القدم
تدق فليأمل (وكره البول والتخلى) اى التغوط (والوطى فوق مسجد) لان
سطح المسجد حكم المسجد حتى يصح الاقداء ان تحته والراد كراهة اتحريم
وانما ذكر هذه مع انها تتعلق بالمسجد استطرادا (وغلق بابه) اى باب المسجد لانه
شبه المنع عن الصلاة وهو حرام وانغلق بالسكون اسم من الاغلاق كافي الصحاح
و بضمين بمعنى المغلق واما بتحتين بمعنى يغلق به الباب ويقع بالمفتاح فجاز
كافي التهستانى (والاصح جوازه عند الخوف على متاعه) وفي العيني ولا يكره
وعليه الفتوى لكثرة الاصوص في هذا الزمان والحكم قدي خالف باختلاف الزمان
وقيل اذا تقارب الوقتان كالغروب والعشاء لا يغلق واذا تباعد كالعشاء والنجر يغلق
ويجوز نقشه بالجص وبماء الذهب (وغير ذلك الا انه لا ينبغي ان يتكلف
لدقائق النقش في المحراب والجدار الذي قدام المصلى وفي اللقح دقائق النقوش
ونحوها مكروه خصوصا في المحراب وفيه اشارة الى انه لا يشاب ويكتفه ان نجو
رأس برأس كما قاله السرخسي وقيل يكره اقوله عليه السلام من اشراط الساعة تر بين
المساجد وقيل يشاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يلوث بيته
تعالى هذا اذا فعل من فعل مال نفسه واما اذا فعله من مال الوقف بضمين لان يشترط
الواقف هذا في زمانها واما في زماننا لو صرف ما يفضل من العمارة الى النقش
ينحوز لان الظلمة يأخذون ذلك كافي النهاية وليس بمستحسن كتابة القرآن
على الحاريب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان توطأ (و يجوز البول
ونحوه فوق بيت فيه مسجد) وهو مكان في البيت اعد للصلاة فانه لم يأخذ حكم
المسجد ولهذا لا يصح الاعتكاف فيه الا للنساء ولا يخفى ان الفوق ههنا اتفاق
فلا يكره في العرصة والقضاء والبناء له وفي المحيط والصحيح ان مصلى الجنائزة

في البحر (ولو سمعها) مكلف (من امام) حالا او مالا بان صار اماما باقداه (فاقتدى به قيل ان يسجد
يسجد) المؤتم (معه) لانه تابع (وان اقتدى بعد ما سجد) الامام (فان كان) الاقداء (في تلك الركعة) التي

هي تليت فيها (لا يسجد) الموتم (اصلا) لا في الصلاة ولا خارجها لانها صارت مؤداة بادراك الركعة كدرك الامام في ركوع ثالثة الوتر فانه لا يفت فيما يقضى (وان كان) * ١٢٤ * الافتداء (في غيرها) اي

ليس بمسجد لانه ما اعد للصلاة حقيقة واختلفوا ايضا في مصلي العيد والصحيح انه مسجد في جواز الافتداء وان انفصل الصفوف لانه اعد للصلاة حقيقة

باب الوتر والنوافل

لما فرغ من بيان الفرائض وما يتعلق بها شرع فيما يليها في الرتبة وهو الوتر ثم فيما يليه وهو النفل والوتر بالكسر الفرد وبالفتح العدد ويقال الكسرة لغة الحجز والفتح لغة غيرهم والنافلة عطية التطوع من حيث لا يجب ومنه نافلة الصلاة (الوتر واجب) عند الامام وهو آخر اقواله لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله زادكم صلاة الاوهن الوتر فادوها بين العشاء الاخرة وطلوع الفجر وانزادة لا تكون الا من جنس انزاد عليه والامر بالاداء دليل الوجوب لانه خبر واحد فلم يفد القرضية علما فوجب العمل فهذا وجب قضاؤه وانما لا يكفر جاحده اي لا ينسب الى الكفر لانه دون درجة من القرضية كما في بعض المعبرات وفي المحيط وهو الصحيح وفي الخاتمة هو الاصح وفي النهاية ليس في الوتر رواية منصوص عليها في الظاهر وذكر فيه ثلث روايات اي في غير الظاهر فرض وبه اخذنا وفي التحفة ثم رجع وواجب سنة ووفق المشايخ بينها بما هو فرض عملا وواجب اعتقاد سنة ثبوتا (وقال سنة) وهو قول الشافعي لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى والوسطى هو الفرض التحلل بين المدينين المتساوين ولو كان الوتر فرضا لكانت افرائض ستا وست لا وسطى لهما ولقوله عليه الصلاة والسلام ثبت كتبت على ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحي والضحي كما في التسهيل لكن الآية تدل على عدم الفرض اقطعي لا على عدم الواجب فلا يتم التقریب بها (وهو ثلث ركعات بسلام واحد) لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن رواه ابي بن كعب وجاعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعندنا سبعة في واحد ادناه ركعة واحدة واكثرها احدى عشرة او ثلث عشرة على ما ذكره الزبلي وادنى الكمال عند الشافعي ثلث بتسليمين واحدة بعد الاولين وثانية (بعد ثلثة يقرأ) المصلي (في كل ركعة منه) اي من الوتر (الفتحة وسورة) بلاتعيين وفي الكرماني انه عليه السلام كان يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل الله احد وفي التمهيد لوترك اقرأة في الركعة الثالثة منه لم يحذف في قولهم جميعا (وفتحت في الثالثة دائما) اي في كل السنة هذا احتراز عن قول الشافعي ومالك فانهما قالوا لا يفت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان (قبل الركوع) وقال الشافعي بعده لما روى انه عليه الصلاة والسلام ثبت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولما روى انه

غير تلك الركعة (سجدها خارج الصلاة) كما يسجد السامع خارج الصلاة (كما لو لم يقتدى) لوجود السبب (ولا تقضى) السجدة الصلاة خارجها (اذا فسدت الصلاة بغير الحيض) فيسجد لها خارجها ولو بعد ما يسجد لها بعدها كما في الثانية (تلاها ثم دخل في الصلاة) واعادها (فيها) وسجد كفته عن التلاوتين (وان اختلف المجلس لاندراج الحار جية في الصلاة) لقوتها ولو لم يسجد في الصلاة سقط في الاصح واثم (وان يسجد الاولى ثم شرع) في الصلاة (واعادها) فيها (يسجد اخرى) لان الصلاة اقوى (ولو كرر راية واحدة في مجلس واحد كفته سجدة واحدة) سواء كانت بعد جميع الاوقات او بعد بعضها لان مبناها على اتدادا خل دفعا للخرج وهو تدخل في السبب لا في الحكم (وان بدا لها) اي الآية (او) بدل (المجلس) بان قرأ آيتين في مجلس او آية في مجلسين (لا) يكفيه سجدة واحدة لعدم الاتحاد (وتسدية الثوب) بان يغرز

الحايك خشيما يسوي فيه اسدي ذاهبا وآيبا (والدياسة) والكراب والسبح في نهر او حوض * عليه * (والانتقال من غصن الى آخر تبديل) اي للمجلس في حق التبالي او الآية في حق السامع فلا تكفيه سجدة

بخلاف ذوايا المسجد والبيت والسفينة السائرة والفعل القليل كالقيام وزد السلام ويتكرر بتكررها
راكبا غير مصل ولو مصليا في ركعة * ١٢٥ * او اكثر لا عند ابي يوسف قيب ما وهو الاصح (ولو تبدل

مجلس السامع) دون التالي
(تكرر الوجوب عليه)

اي السامع فلو كررها
راكبا في الصلاة ومعه غلام
يمشي يتكرر على الغلام
لا الراكب (وان تبدل مجلس

التالي واتحد مجلسه) اي السامع
(لا) يتكرر الوجوب على

السامع وعليه الفتوى واما
الصلاة على الرسول فكذلك

عند المتقدمين وقال المتأخرون
يتكرر واما العطاس فالاصح

انه ان زاد على الثلاثة لا يشتمه
كذا في النهر عن الخلاصة

(وكيفيته) اي السجود
(ان يسجد بشرائط الصلاة)

المتقدمة الا التحريمة ونية
التعيين (بين التكبيرتين

ندبا) من غير رفع يده ولا تشهد
ولا سلام) وفيها تسبيح

السجود (ويكره ان يقرأ
سورة) فيها سجدة (ويدع

آية السجدة) لان فيها قطعا
لنظم القرآن وتغير التأليفه

واتباع النظم والتأليف مأمورة
كذا في البدائع وهو يرشد الى

ان الكراهة محرمية (لا)
يكره (عكسه) لانه مبادرة

اليها (و) لكن ندب (ان)
يضم اليها آية او آيتين قبلها)

او بعد هادفعا توهم
التفضيل اذا لكل من حيث

انه كلام الله في رتبته وان كان
لبعضها زيادة فضيلة بانتمائها على لغات الحق جل وعلا (واستحسن اخفاؤها عن السامعين) الا ان يكون

السامع متهايا للسجود فيستحب جهرها قاله المصنف لئلا يكون تاركا لترتيب القرآن كذا في الكافي (وتقضى)

عليه الصلوة والسلام فنت في آخر الوتر قبل الركوع وما زاد على نصف الشيء اخره
(بعد ما كبر ورفع يديه) يعني اذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية يكبر رافعا يديه
ثم يقرأ دعاء القنوت والقنوت عندنا * اللهم اننا نستعينك ونستغفر لك ونستعذك بك
ونؤمن بك ونتوب اليك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك
ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبدولك نصلي ونسجدوايالك نسعى ونحفد
نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق * والمعنى يا الله نطلب منك
العاون على الطاعة ونطلب منك المغفرة لذنوبنا ونطلب منك الهداية ونؤمن
بك اي بجميع تفاصيله وتتوكل عليك حق التوكل ونثني من الشاء وهو
المدح والتصاب الخير على المصدر فيكون تأكيدا للثناء لان الشاء قد يستعمل
في الشر كقولهم اثني على شرا ولا نكفرك اي لا نكفر نعمتك ونخلع اي نطرح
ونترك ويتوجه الفعلان الى الموصول من يفجرك اي يخالفك ونسعى من السعي
هو الاسراع في المشي وهو اتوجه التام ونحفد بالكسر اي نعمل لك بطاعتك
وملحق بالكسر اي لاحق وقيل المراد ملحق بالكفار قال المطرزي وهو الصحيح
لكن الاول اولى ومن لا يقدر على هذا يقول اللهم اغفر لي ثلثا وهو اختيار
الامام ابي الليث او يقول اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار كما في معراج الدراية وقال ابو يوسف يقرأ معه اللهم
اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت
وقنا يا ربنا شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك فانه لا يذل من واليت ولا يعز
من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ونستغفرك اللهم
ونتوب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين (ولا يقنت في صلاة غيرها)
اي غير صلاة الوتر عندنا قال الامام القنوت في الفجر بدعة خلافا للشافعي
فان القنوت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع مسنون عنده
في جميع السنة لرؤية انس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يقنت
في صلاة الفجر الى ان فارق الدنيا ولنا حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه
عليه الصلاة والسلام قنت شهرا ثم ترك والترك دليل التسخ (ويتبع المؤتم) الخفي
في القنوت اماما شافعي (قانت الوتر) ولو بعد الركوع وكذا يتبع الساجد قبل
السلام وفيه اشعار بان لا يتابعه في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلاته
كما في القنية (ولا يتبع) المؤتم الخفي شافعي (قانت الفجر) عند الطرفين لانه
منسوخ ولا اتباع في المنسوخ بل الاولى ان لا يقتدى به فيها كافي القهستاني
(خلافا لابي يوسف) فانه يقول يتابعه لان الاصل المتابعة والقنوت مجتهد
فيه فلا يترك الاصل بانك فصار كتكبيرات اعيد في هذه المسئلة دلالة

لبعضها زيادة فضيلة بانتمائها على لغات الحق جل وعلا (واستحسن اخفاؤها عن السامعين) الا ان يكون
السامع متهايا للسجود فيستحب جهرها قاله المصنف لئلا يكون تاركا لترتيب القرآن كذا في الكافي (وتقضى)

لو جَوَّ بها ﴿فَرُوع﴾ يكره الامام ان يقرأها في مخافة ونحو جمعة وعيد الا ان تكون في آخر السورة بحيث تؤدي ركوع الصلاة او سجودها وينبغي حينئذ ان لا ينوي بها ﴿١٢٦﴾ في الركوع تؤدي بالسجود

وتؤدي ركوع لها في الصلاة فوراً وياقاسا وبه يقى وركوع صلاة بالنية وسجودها وان لم ينو بشرط الفور وحده ثلاث آيات ولو نواها في الركوع ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم الامام ويعيد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية وفي النوادر او قرأ الامام السجدة فسجد فظن اقوم انه ركع فنركع ولم يسجد برفض ركوعه ويسجد للثلاثة ومن ركع وسجد سجدة فصلاته تامة وسجدة تجزئه عن الثلاثة ومن ركع وسجد سجدة فصلاته فاسدة لانه انفرد بركعة تامة ذكره الشئني ولو تلا على المنبر سجد وسجد السامعون ﴿قلت﴾ وذكر ابن حجر في شرح البخاري انه ينزل الى الارض ليسجد اذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر انتهى وقواعدنا لاتأباه والله اعلم وينوب القيام قبل السجود وبه وان يتقدم التالي ويصف القوم خلفه وليس باقتداء حتى جاز كون المرء اما مافيهما والفسوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكرهه

على جواز اقتداء الخفي بالشافعي اذا كان الامام محتاط في مواضع الخلاف كما بين في فصل الجماعة (بل يقف) متصل بقوله ولا يتبع (ساكن في) القول (الظاهر) لان فعل الامام كان مشتملا على مشروع وهو القيام وعلى غير مشروع وهو قنوت في الفجر فكان مشروعاً يتابعه فيه وما كان غير مشروع لا وقيد الاظهر احترازاً عن قول من قال يقعد تحميماً للمخافة (والسنة قبل) فرض (الفجر) لما بين احكام الترتيب في النوافل والنفل اعم من السنة مؤكدة وغير مؤكدة وابتدأ بسنة الفجر لانها اقوى السنن حتى روى الحسن عن الامام او صلاها قاعداً من غير عذر لا تجوز وفي لفظ مسلم ركعة الفجر خير من الدنيا وما فيها قالوا العالم اذا صار مرجعاً للقوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى السنة الفجر وتقضى اذا فاتت معه بخلاف سائر السنن وفي البحر من انكر سنة الفجر بخشي عليه الكفر وفي المبسوط ابتداء بسنة الظهر لانها اول صلاة في الوجود لان السنة تبع للفرض (و بعد) فرض (الظهر و بعد) فرض (المغرب) فالأفضل ما للظهر ثم المغرب وذهب الحلواني الى العكس فانه عليه الصلاة والسلام لم يدع سنة المغرب في سفر ولا حضر (و) بعد فرض (العشاء) تأخيرها يدل على انحطاطها عنهما (ركعتان) خبر السنة (و) السنة (قبل) فرض (الظهر) وفيه اشارة الى انها دون العشاء كما قال الحلواني وقيل أكد من غيرها بعد سنة الفجر وقيل هو الاصح لان فيها وعيداً معروفاً وهو قوله عليه الصلوة والسلام من ترك اربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعة ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من العمل في التخييس وغيره رجل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم ير السنن حقاً فقد كفر لانه استخفاف وان رأى حقاً فالصحيح انه يأثم لانه جاء الوعيد بترك (وقبل الجمعة) اربع بلا خلاف وبعدها اربع (بتسليمية فلو صلى بتسليمين لم يعد من السنة لانه عليه الصلوة والسلام سئل عن هذه الاربع بتسليمية ام بتسليمين فقال بتسليمية واحدة من غير فصل بين الظهر والجمعة وفيه خلاف الشافعي وفي الشئني ان كل صلاة بعدها سنة يكره له القعود بعدها بل يشتغل بالسنة لكن يشك بما روى انه عليه الصلاة والسلام كان اذا سلم يمكث مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت وتعالى يا ذا الجلال والاكرام وبما نقل عن الحلواني انه قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة اوراده الا ان يقال ان ما في الشئني محمول على القعود الذي لا قرأه فيه ولا ذكر تدبر وفي القنية الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة ولكن ينقص ثوابه وكل عمل يتنافى في التحريم ايضاً وهو الاصح وفي الخلاصة لو صلى ركعتي الفجر او الاربع قبل الظهر واشتغل بالسبع والشراء او الاكل فانه يعيد السنة اما باكل بقية او شربة فلا (وعند

وما يفعل عقيب الصلاة فكرهه لان الجهلة يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه ﴿ابى﴾ فكرهه قاله المصنف وغيره ﴿مهمه﴾ في الكافي قيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس واحد (و) سجد

لكل منها كفاه الله ما همده وظنهره انه يقرأها على الولا ثم يسجد لها (و) يحتمل ان يسجد لكل واحد عقبت
قرأتها وهذا ليس بمكروه وما مر * ١٢٧ * من قوله لا عكسه شاملا له اذ ليس فيه تغيير لنظم القرآن

باب صلاة المسافر *

من اضافة الشيء الى شرطه
او محله او فاعله وهو لغة
قطع المسافة وشرعا قطع
مسافة تتغير به الاحكام
(من جاوز بيوت مصره)

وبضه وهو ما حول المدينة
من بيوت ومساكن وكذا
يشترط مجاوزة القرية
اتصاله بالبر هو الصحيح
قاله الزيلعي (من جانب
خروجه) وان لم يجاوز
الجانب الآخر (مريدا
سير اوسطا) كاشا (في ثلاثة
ايام) من اقصر ايام السنة
لم يقل وايا ليها لان ذكر
الامام يستتبع ما باذاتها
من الليالي وكونها من
اوقات الاستراحة ثم الاصح
انه لا يشترط سفر كل يوم الى
الليل بل الى الزوال وانه
لا يعتبر بالفراسخ وقيل
التمتوى على اعتبار ثمانية
عشر فرسخا وضعف في البحر
(قصر الفرض الرباعي)
وصار فرضه فيه ركعتين
خلافا للشافعي (واعبر
في السير الوسيط سير الابل
ومشي الاقدام) وكذا بقى
تجر العجلة (وفي البحر
اعتدال الريح وفي الليل
ما يليق به) مع الاستراحات

ابن يوسف بعد الجمعة ست) يصلي اربعا وبعده ركعتين بتسليمين وبه اخذ
الطحاوي واكثر المشايخ من اوبه يعمل اليوم وفي الاختيار بتسليمين وروى
عن بعض المشايخ الافضل ان يصلي مرة اربعا ومرة ستا جمع بينهما (ونذب)
اي حبب (الاربعة قبل العصر اوركعتان) لاختلاف الآثار والاختلاف لكن
افضلية الاربعة اظهر (واست بعد المغرب) تسمى صلاة الاوابين قال
عليه الصلوة والسلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهما بشيء عدل له
بعبادة ثلث عشرة سنة هذا يدل على ان ركعتي المغرب محسوبة من الست لكن
في الاشياء خلافه تتبع (والاربعة قبل العشاء وبعدها) اي بعد صلاة العشاء
وهو افضل وقيل اربعا عند ركعتين عند ههما كما في النهاية وفي المضمرات
الاحسن ان يصلي ستا واربعين والاصل في هذا قوله عليه الصلوة والسلام
من ثابر اي داوم على ثلث عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة
ركعتين قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
وركعتين بعد العشاء وهذه مؤكدات لا ينبغي تركها ولم يذكر في هذا الحديث
الاربعة قبل العصر وقبل العشاء وبعدها ولهذا اطلق عليها اسم التذب
لاختلاف الآثار فيها (وكره الزيادة على اربعة ركعات) بتسليم في نفل النهار لا
اي لا تكره (في نفل الليل الى ثمان) ركعات عند الامام لان السنة
وردت في صلاة النهار الى اربعة وصلاة الليل الى ثمان لان النبي عليه الصلوة
والسلام فعل في تهجد وفي المبسوط والاصح ان الزيادة لا تكره لما فيها
من وصل العبادة وهو افضل وفي البدايع وهذا يشكل بالزيادة على الاربعة
في النهار فانها مكروهة بالاجماع ثم قال والصحيح الكراهة لانها لم ترو عن النبي
عليه الصلوة والسلام وعليه عامة المشايخ (خلافا لهما) ظاهرا العبارة يقتضي ان تكون
الثمان في الليل مكروهة عند ههما كما في النهار كما في الهداية والتبيين وليس
كذلك وذلك لان النافلة في الليل بتسليم الى الثمان جائزة بغير كراهة
اتفاقا في عامة روايات الكتب كما في النهاية وغيرها بل المراد انهما قالا لا يزيد
بالليل على ركعتين من حيث الافضية نعم يمكن ان يوجه ما في الهداية والتبيين
بهذا لكن لا يمكن ما في هذا الكتاب لانه يمنع سياقه وهو قوله وقال في الليل المثني
افضل تتبع (ولا تزداد على الثمان في الليل والافضل فيهما) اي في الليل والنهار
(رباع) عند الامام لما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي
بعد العشاء اربعا وكان يواظب على الاربعة في الضحى (وقال في) نفل (الليل
المثني افضل) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الليل مثني مثني وعند الشافعي
الركعتان افضل فيهما لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثني مثني

الاعتاده حتى لو اسرع فوصل في اقل من ثلاثة قصر ولو كان بوضع طريقين احدهما مدة السفر والاخر
اقل قصر في الاول لا امني (فلو اتم المسافر) بان صلى اربعا (ان قعد) في آخر الركعة (انسانية) قدر

أشهاد (صحت) فريضته والزائد نفل كالفجر (واساء) لتأخير السلام (والا) يفعد (فلا تصح) وضار
الكل نفلا لترك القعدة المفروضة الا اذا نوى الإقامة قبل ان يقيد ^{١٢٨} الثالثة بسجدة (ولا يزال على حكم

السفر) من القصر وجواز
الفطر (حتى تدخل وطنه)
ان سار مدة السفر والافتم
بمجرد الرجوع لعدم
استحكام السفر (او) نوى
الإقامة حقيقة او حكماً
لما في البرازية وغيرها لو
دخل الخاج الشام وعلم
انه لا يخرج الا مع القافلة
في نصف شوال اتم لانه
كناوى الإقامة ولسان
الحال انطق (مدة الإقامة)
ولو في الصلاة في الوقت
منفردا كان او متصدياً
او مسبقاً او مدركاً او لاحقاً
الامام قبل فراغ ولو بعده
لا يعمها لان اللاحق يقضى ما فات
مع الامام ونية الإقامة تعمل
في الاداء لا في القضاء (بلد)
آخر او قرية) لا بمغارة الا
ان يكون من اهل الاحبية
او نواها قبل الاستحكام
فيلزمه الاتمام بخلاف ما اذا
كان بعد الاستحكام لانه رفع
والاول منع والمنع اسهل
من الرفع (وهي) مدة
الإقامة (خمس عشرة يوماً
او اكثر) بالاثتر (ولو نواها
بموضعين) ليس احدهما
تبعاً للآخر (كككة)
(مضى لا يصير مقيماً
الا) اذا نوى (ان يبيت

لكن مارواه محمول على معنى قوله مثني شفع لا وتر ولفظ انتهار في الحدث
غريب فلا يعمل به كما في اكثر الكتب (وطول القيام افضل من كثرة الركعات)
لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الصلاة طول القنوت كما في اكثر الكتب ولا يخفى
انه يجوز ان يكون افضلية انطول بالنسبة الى القصر فلا يفيد ما ادعا، وفي المجتبى
ان كثرة الركوع والسجود افضل لقوله عليه الصلوة والسلام عليك بكثرة السجود
وقوله عليه الصلوة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان السجود
غاية التواضع والعبودية وفي البحر ان كثرة الركعات افضل من طول القيام وذكر
وجهه ولكل وجهة (والقراءة فرض في ركعتي الفرض) حتى لو لم يقرأ في الكل
او قرأ في ركعة واحدة فسدت صلاته ولم يقيد الركعتين بالاوليين لان تعيينهما
للقراءة ليس بفرض بل هو واجب على المشهور في المذهب حتى لو تركهما فيهما
وقرأ في الآخر بين جازت ويجب عليه سجود السهو ان سهى وياثم ان عمد
وقال يعقوب باشا ولا يخفى انه لا حاجة الى ذكره ههنا لانه قد ذكر من قبل على
ان الباب باب التوافل فلا وجه لذكر الفرض يمكن ان يقال ان ذكره توطئة لقوله
وكل النفل والوتر تدبر وعند الشافعي تفرض القراءة في جميع الركعات وكل
النفل والوتر اى القراءة تفرض في جميع ركعات النفل والوتر اما النفل
فلان كل شفع منه صلاة على حدة والقيام الى الثالثة كحرمة مبتدأة
ولهذا لا يجب بالحرمة الاولى الاركعتان في المشهور عن اصحابنا ولهذا
قالوا يستفتح في الثالثة واما الوتر فللاحتياط كما في الهداية وزاد في الفتح ويصلى
في كل قعدة وقياسه ان يتعوز في كل شفع انتهى لكن فيه كلام لانه لا يشمل السنة
الرابعة المؤكدة كسنة الظهر فان القراءة فرض في جميع ركعاتها مع ان القيام
الى الثالثة ليس بحرمة مبتدأة بل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستفتح في الشنع
الثاني ولا يصلى في القعدة الاولى وان اريد بالنفل ما ليس بسنة مؤكدة لم يتم
ايضاً نخلوه عن افادة حكم القراءة في السنة المؤكدة كما في التبع (ويلزم نفل
شرع فيه قصداً) حتى لو نقضه بحب قضاءه (و) لو شرع (عند الطلوع
والغروب) والاستواء كما ذكر في اكثر المتون وهو ظاهر الرواية عن الامام
وعند الشافعي وفي غير ظاهر الرواية لا يلزم بالشروع فلا يقضى لانه متبرع فيه
ولازوم على المتبرع لكن يستحب عنده الاتمام اذا كان في وقت غير مكره ولنا
ان المؤدى وقع قرينة فلزمه الاتمام صوناً عن البطلان لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم
(لا ان شرع ظاناً انه) اى الشروع (واجب عليه) كما اذا شرع في الظهر
مثلاً يظن انه لم يصل فتذكر انه صلاة فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد
هذه المسئلة وان فهمت مما سبق وهو قوله ويلزم نفل شرع فيه قصداً فههنا

باحدهما) فيصير مقيماً بدخوله فيه اما اذا تبع احدهما الآخر كقرينة قرينة من المصر بحيث
يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقيماً بدخول ايهمسا كان للاتحاد حكمه فلو دخل الحجاج مكة ايام العشر

لم يصح نيته لانه يخرج الى منى وعرفة وبعد العود من منى تصح (وقصر ان نوى اقل منها او لم يتو)
شينا بل ترقب السفر غدا او بعده * ١٢٩ * (وبق) على ذلك (سنين) الى ان يعلم تأخر القافلة خمسة عشر

يو ما لم امر (وكذا)
يقصر (عسكر نواها)
بارض الحرب او حاصروا
مصر فيها او حاصروا
اهل البغى في دارنا في غيره)
او غير مصر برا او بحرا
للتردد بين القرار والفرار
(ويتم اهل الاخبية)
جمع خباء وهي الخيمة كالعرب
والتركان (لو نواها) في المفازة
(في الاصح) وبه يفتى الا
اذا قصدوا موضعا
بينهما مدة السفر فيقصر
ان نواها سفرا نه والالا
(ولو اقتدى المسافر بالمقيم
في الوقت صح ويسمى)
بالتبعية وان خرج الوقت
قبل اتمامها (وبعده) اى
الوقت (لا يصح) اقتداؤه به
فما يتغير لانه اقتدا المفترض
بالتفضل في حق القعدة
او اقتدى في الاولين
او القراءة في الآخرين
(واقتداء المقيم به) اى
بالمسافر (صحيح فيهما)
اى في الوقت وبعده
(ويقصر هو) اى المسافر
(ويتم المقيم بقراءة في الا
صح) لانه كاللاحق
والقعدتان فرض فيه وقيل
لا كافي القنية (ويستحب له
ان يقول لهم) بعد السلام

صرح بها كما في شرح الوفاية لكن قوله قصدا يحتمل ان يكون احترازا
عن الشروع سهوا كما اذا قام الى الخامسة في الفرض الرباعي فعلى هذا الاحتمال
لا يلزم التكرار والتوجيه بانصرح تأمل (ولو نوى اربعا) اى اذا شرع في اربع
ركعات من النفل (وافسد) في الشفع الثاني بعد القعود الاول او قبله اى افسدها
في الشفع الاول قبل القعود قضى ركعتين فقط عند الطرفين (وقال ابو يوسف)
يقضى (اربعا او افسد قبله) اى قبل القعود لان الشروع ملزم كالتذرع وعنه
روايتان فيما اذا نوى ستا او ثمانيا ثم افسدها في رواية يقضى اربعا وفي رواية
يقضى جميع ما نوى وفي الشئ نقلنا عن المتن قول ابى يوسف فيما افسدها
بما لا يوجب الخروج من التحريم كترك القراءة واما اذا افسدها بالكلام ونحوه
فلا يلزم عنده الاركان ولهما انه لم يوجد الشروع في الشفع الثاني لاحقية
ولا حكما لان كل شفع من النفل صلاة على حدة ولا تعلق لاحد الشفعين بالآخر
بخلاف التذرع لانه ملزم لذاته وعلى هذا سنة الظاهر لانها نافلة وقيل يقضى
اربعا احتياطاً (وكذا الخلاف لوجود الاربع من القراءة) اى يقضى ركعتين
عندهما لان افعال الصلاة ما فسدت بترك القراءة بطلت التحريم لانها انما انعقدت
لاجلها فلم يصح شروعه في الشفع الثاني فيلزم قضاء الشفع الاول فقط
وعند ابى يوسف ترك القراءة لا يوجب بطلان التحريم لجواز صلاة الامي
بلا قراءة فيصح شروعه في الرابع فيلزم قضاء الرابع لافسادها بترك القراءة
(او قرأ في احدي الآخر بين فحسب) اى يلزمه قضاء ركعتين عندهما وقضاء
اربع عنده على قياس ما سبق (ولو قرأ في الاولين او الآخرين فقط او تركها)
اى القراءة (في احدي الاولين او احدي الآخرين فقط قضى ركعتين) اتفاقا
اما في المسئلة الاولى فانه يقضى الآخر بين بالاجماع لان التحريم لم تبطل عندهم
اصلا فصح الشروع في الشفع الثاني ثم فساد الثاني بترك القراءة فيه لا يوجب
فساد الاول واما في الثانية فان ترك القراءة في الاولين يبطل التحريم عندهما
كابين فيلزم ان يقضى الاولين فقط وعند ابى يوسف وان لم تبطل التحريم
لكن افسد الركعتين فقط بترك القراءة فعليه قضاؤهما واما في الثالثة والرابعة
فانه يكون قاضيا التي لم يقرأ الا في واحدة منهما فيكون المقضى ركعتين فقط
على قياس ما سبق (ولو قرأ في احدي الاولين لا غير او احدي الآخرين
قضى اربعا) عند الشيخين لبقاء التحريم لان ترك القراءة في ركعة من الشفع
الاول لا يبطل التحريم عند الامام وعند ابى يوسف لا يبطل التحريم اصلا
بالترك وقد افسد الشفعين بترك القراءة في قضى اربعا (وقال محمد يقضى ركعتين)
لان ترك القراءة في احدي الركعتين يوجب فساد التحريم عنده فلم يصح

الثاني في الاصح (اتوا صلاتكم فاني مسافر) * ١٧ * * * * * يدفع توهم انه سهى (ويبطل
الوطن الاصيل) هو موطن ولايته او نأبائه او توحيه (بمسئله) اى لم يبق له بالاول اهل وان بقي لم يبطل

بل يتم فيهما (لا بالسفر) ولا بتوطن الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة بمثله و) بانشاء (السفر)
(و) بالودن (الاصلي) والاصل ان الشيء يبطل بمثله و بما فوقه * ١٣٠ * لا بما دونه (و فاقية السفر تقضي
في الحضر ركعتين)

و (فائتة الحضر تقضي في السفر اربعا) لان القضاء يحكي الاداء غير ان المريض يقضي فائتة الحجة في مرضه بما قدر (و المعتبر في ذلك الحكم آخر الوقت) وهو قدر ما يسع التحرية (والعاصي) في الرخص (كغيره) اي كاطيع لا طلاق النصوص (ونية الإقامة والسفر تعين من الاصل) لانه لا يمكن منها (دون التبع) فيصير مسافرا بسفره مقيما باقامته ان علم والا فهو على حاله حتى يعلم هو الاصح (كالجهد) غير المكاتب لان له السفر بلا اذن وفي المستترك بين مقيم ومسافر ان تهايا قصر في نوبة المسافر والا يفرض عليه ان يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا لافي الوقت ولا خارجة قاله المصنف وهو مما يلغز (والمرأة) اذا اوفاهما مهر الجمل (والجسد) اذا ارتق من الاخير او يبت المال وكذا الاجير والاسير والمكره والغريم والتبذ

الشروع في الشيء فيجب عليه قضاء الاولين فقط (واوترك القعدة الاولى فيه اي في النفل يعني اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطها لا تبطل) عند الشيخين (خلافا لمحمد) لان كل شفع عنده من النفل صلاة على حدة فتكون القعدة على رأس الركعتين بمنزلة القعدة الاخيرة في الفرض فتفسد وهو القياس وفي الاستحسان لا تفسد وهو قولهما لانه لما قام الى الثالثة قبل القعدة فقد جعلها صلاة واحدة فصارت القعدة الاولى فاعلة كافي الفرض فتكون واجبة والخاتمة هي الفرضية ولذا لو صلى الفركعة من النفل غير قاعدا في الاخيرة لم تفسد عندهما كافي الكافي (ولو نذر صلاة في مكان) مثلا في المسجد الحرام (فاداهما) اي الصلاة المندورة (في) مكان (ادنى شرفانته) اي من ذلك المكان الذي نذره (جاز) ماداه على الصفة المذكورة عندنا لان المقام القربة فيبطل التعيين وزدته القربة وقال زفر لا يجوز الاقيامين من المكان او في مكان اعلى منه لانه التزم هكذا فيلزم كما التزم (ولو نذرت) امرأة (صلاة او صوما في غد فحاضت فيه) اي في الغد (نزمها القضاء) عندنا خلافا زفر لان الصلاة والصوم غير مشروعة في يوم الحيض ولنا ان العبادة تلزم بالندب والحيض يمنع الاداء لا الوجوب كصوم رمضان وقيد بالندب لانها لوقالات على ان اصلي كذا يوم حيضي لا يلزمها شيء اتفاقا لانه نذر بمعصية مقصودة (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) قال محمد في الجامع الصغير هذا حديث خص منه البعض لان الرجل يصلي سنة النحر ثم افترض وهما مثلان وكذا يصلي سنة الظهر اربعا ثم افترض اربعا وهما مثلان وكذا يصلي فرض الظهر ركعتين في السفر ثم يصلي السنة ركعتين فلما لم يكن لجزائه على العموم وجب حمله على اخص الخصوص كما هو الحكم في العام الذي لم يمكن العمل بمعمومه فقال المراد ان لا يصلي بعد اداء الظهر نافلة ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع الركعات حتى لا يكون مثلا للفرض فيكون في الحديث بيان فرضية القراءة في جميع ركعات النفل كذا في اكثر الكتب لكن هذا مشكل لانه خبر الواحد فكيف يقتضي الفرضية ولئن كان مشهورا فهو مأول كما ذكرناه فلا يوجب العلم وقيل المراد به النهي عن تكرار الجماعة في المساجد قال فخر الاسلام هذا تأويل حسن وقيل لا يقتضي ما دى من الفرائض بوسوسة وقال بعضهم هو ايسر ثبت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام بل هو كلام عمر رضي الله تعالى عنه حتى ذكره الطحاوي باستناده الى عمر رضي الله تعالى عنه لكن يجوز ان يحمل على انه سمعه من النبي عليه السلام (وصح المنزل قاعدا مع القدرة على اقيامه) بلا كراهة لما روى انه عليه السلام كان يصلي ركعتين قاعدا بغير عز ورفيد اشارة الى انه لا يجوز للمكة توبة والواجبة والمندورة وستة الفجر والتراويح بلا عذر والصحيح ان التراويح تجوز

اتباع * فروع * يرخص مسافر ترك السنن وقيل لا والاعدل ما قاله الهندي وان * واختلفوا *
ان دعائها افضل مما في النزول وانزل افضل حجة اسير الايسة النجر قاله المصنف مسافر ام مقيم فليصلي

ركعتين نوى الإقامة لتحقيقها بل لستم صلاة المقيمين لا يصير مقيما قال لنساء من لم يدر ممكن كم ركعة فرض يوم وإيلة فهي طاق فقلت * ١٣١ * احسد يهن عشرين والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة

عشر والرابعة احد عشر لا تطلق واحدة منهم من الاولى ضمت الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر * باب الجمعة * الجمعة يجوز في جميعها الحركات الثلاث والسكون وهي فرض عين لا يسع تركها ويكفر جاحدا ولها شرائط وجوب واداء وبالثاني بدأ فقال (لا تصح الا بستة شروط) شرطت لا دائها وهي (المصر او فناؤه) بكسر الفاء (والسلطان او نائبه) وهو من اذنه باقائتها ولو عبدا ولي قضاء ناحية بخلاف التامضي وصاحب الشرط اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة والمتغلب الذي لا مشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها واذا لم يكن احد ممن ذكر فلتناس ان يجتمعوا على واحد يصلي بهم للضرورة والراءة اذا كانت سلطانية يجوز امرها باقامتها لا اقامتها وللمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة

واختلفوا في كيفية القعود حالة القراءة روى عن الامام انه يقعد كيف يشاء لانه لما جاز له ترك اصل اقيام فترك صفة القعود اولى جوازا وعن محمد انه يتربع لانه اعدل وعن ابي يوسف انه يجتنب لان عامة صلاة النبي عليه الصلاة والسلام في آخر عمره كانت بالاجتباء وعن زفر انه يقعد كما يقعد في تشهد وهو المختار وعليه الفتوى لانه عهد مشروعا في الصلاة (ولو قعد بعد ما افتتحه قائما جاز) عند الامام استحسانا لانه اسهل من الابتداء (ويكره لو بلا عذر) عند (وقالا لا يجوز الا بعذر) قياسا لان الشروع ملزم كالنذر ولو نذر ان يصلي قائما لم يجز ان يصلي قاعدا فكذلك هذا (ويتم) اي يحوز النفل من غير عذر فيه اشارة الى انه لا يجوز غير النافلة الامن عذر (راكب) والداية تسير بنفسها فان سيرها الراكب لانه داخل في العمل الكثير (خارج المصر) اي في خارجه وفيه اشارة الى انه يتمل بمجر الدجاجة عن العمران وهو الصحيح وقيل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والى انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصوص به والى انه لا يجوز في المصر وعن ابي يوسف انه لا يجوز في المصر وهو مذهب الشافعي وعن محمد انه يجوز مع الكراهة (موميا) اي يجعل السجود اخفض من الركوع (الى اي جهة توجهت دابته) لما روى ان النبي عليه الصلاة والسلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يومى ايماء فلا يشترط الاستقبال في الابتداء او البقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء واصحابنا لم يأخذوا به لاطلاق الروى ولو افتتح النفل خارج المصر ثم دخل قبل الفراغ اتمها راكبا ما لم يبلغ منزله وقيل اتمها نازلا ولم يشترط المص طهارة الدابة لانها ليست بشرط على قول الاكثر سواء كان على السرج او على الركابين او الدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها (وبنى بزوله) يعني اذا افتتح راكبا ثم نزل يني اي يوصل ما بقى الى ماصلي ركوع وسجود وهذا في رواية الاصل (خلاف ابي يوسف) فان عند يستقبل اذا نزل (وبركوه لاني) يعني اذا افتتح نازلا ثم ركع استقبال وجه الفرق ان الاول ادى اكل مما وجب عليه لان محرم غير موجبة للركوع والسجود والثاني ادى انقص مما وجب عليه لان تحريمه موجبة للركوع والسجود

* فصل اتر اويح *

جمع ترويجة وهي في الاصل مصدر بمعنى ايصال الراحة ثم سميت الركعات التي آخرها الترويجة بها كما اطلقوا اسم الركوع على الوظيفة التي تقرأ في القيام لانه متصل بالركوع (سنة مؤكدة) للرجال والنساء جميعا باجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة منكرها مستدع ضال مردود الشهادة كافي المضمرات وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى سن لكم قيامه وقال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء

وغيرها على ما حققناه في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلاة وبالعكس كذا قاله المصنف وما ذكره صاحب الدرر وغيره وابن الكمال في رسالة خاصة بهذه المسئلة برهن فيها على جواز الاستنابة من غير

تشرط واطب فيها وابدع ولكثير من القوائد اودع (ووقت انظهر و الخطبة قبلها في وقتها) اي انظهر
بمحضرة جماعة تعتقد بهم ولو صما او نياما فلو خطب وحده * ١٢٢ * لم يجز في الاصح وهل هي قائمة

مقام ركعتين الاصح لا
كما حذرناه في الخزان
(والجماعة) لاشتقاقها منها
(والاذن العام) لانها من
شعائر الاسلام فتؤدى
بالشهرة بين الانام وهو
يحصل بفتح باب الجامع
اودا بالسلطان او القلعة
بلا مانع وقد حررته في
شرح التنوير (والمصر كل
موضع له امير وقاض) مقيمان
به فلا اعتبار بقاض يأتي
احيانا يسمى قاضي الناحية
(بنفذ الاحكام وقيم الحدود)
عند ابي يوسف وهو ظاهر
المذهب كما في الهداية
وغيرها والمراد القدرة
على اقامة الحدود وكون
الموضع ذاسكك ورساتيقي
كما صرح به في التحفة الان
صاحب الهداية تركه بناء
على ان الغالب ان الامير
والقاضي شأنه القدرة
على تنفيذ الاحكام واقامة
الحدود ولا يكون الا في بلد
له رساتيقي واسواق وسكك
كذا قاله المصنف ولم يذكر
المفتي اكتفاء بذكر القاضي
لان القضاء في الصدر الاول
كان وظيفة المجتهدين حتى
لو لم يكن الوالي او القاضي
مفتيا اشترط المفتي كما في

الخلاصة وفي تصحيح القدوري انه يكتب بالقاضي عن الامير (وقيل ما لو اجتمع اهله في اكبر مساجد * بلدة *
لا يسعهم) وعليه فتوى اكثر الفقهاء كما في المجتبى لظهور التواني في الاحكام (وفدؤه ما اتصل به معد المصالحه)

مكذفن الموتى وركض الخيل ورمى السهام فلو فصل بينهما بتراع ومزارع لايكون فناء ولكن خطاه صاحب
الذخيرة كما نقله ابن الكمال ١٣٣ هـ ومسكين والباقي وغيرهم وقد رده بعضهم بمبان قال في المحيط

وبلدة بالخيار يسبحون او يهللون او ينظرون سكوتاً وانما استحبابه انظار لان
التراويح مأخوذ من الراحة فيفعل ما قمنا بتحقيقاً للمسمى (والسنة فيها) اي
في التراويح من حيث القراءة (الختم مرة فيقرأ في كل ركعة عشر آيات) قال
الزيلعي وهو الصحيح لان السنة وهو الختم يحصل بذلك مع التخفيف لان عدد
الركعات في شهر ستمائة وعدد آي القرآن ستة آلاف وشئ ولا بد ان يكون المراد
من الختم مقداره وهو يحصل ولو كان ايام الشهر تسعة وعشرين فان القريب
للشئ يعطى له حكمه ومن المشايخ من استحباب الختم الحقيقي في الليلة السابعة
والعشرين رجاء لنيل القدر عند اختتامه لكثرة الاخبار انها ليلة القدر ولو ختم
في التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جاز بلا كراهة لانه ما شرعت التراويح الا
للقراءة وقيل الافضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب وقيل آيتين متوسطين
وقيل آية طويلة او ثلاث آيات قصار وهذا احسن وبهذا افق المتأخرون لان
الحسن روى عن الامام انه اذا قرأ في المكتوبة بعد القنحة ثلاث آيات فقد احسن
ولم يسيء هذا في المكتوبة فاظنك في غيرها وقيل سورة الاخلاص وقيل من
من سورة الفيل الى الاخر مرتين وهو الاحسن عند اكثر المشايخ وهو في اكثر المعتبرات
الافضل في زماننا ان يقرأ بما لا يؤدي الى تفتير القوم عن الجماعة لان تكثير
الجماعة افضل من تطويل القراءة وبه يفتي (ولا يترك الختم لكسل القوم) فترك
لغير الكسل وهو الشاغل عنه ولذا كان مذموماً كما في القهستاني ولا يزيد الامام
على قدر التشهد ان علم انه يشغل على القوم لان الدعوات ليست بسنة وان علم
انه لا يشغل عليهم يزيد كما في اكثر الكتب لكن المختار ان لا يترك الصلاة على النبي
عليه السلام لانها فرض عند الشافعي وسنة عندنا ولا يترك السنن للجماعة
كالتسبيحات كما في شرح المنظومة الوهبانية ويأني الامام والقوم بالشأن في كل
تكبيرة الافتتاح منها (وتكره قاعدات القدرة على القيام) لزيادة تأكدتها
وفي الخاتمة اداء التراويح قاعداً اتفقوا انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز
قال بعضهم لا يجوز بغير عذر اعتبار السنة الفجر وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح
بخلاف سنة الفجر فانه قد قيل انها واجبة الا ان ثوابه يكون على النصف
من صلاة القائم (ويوتر) اي يصلي (الوتر بجماعة في رمضان فقط)
لا تعقاد الاجماع عليه كافي الهداية وفيه اشارة الى انه لا يوتر بجماعة في غير
شهر رمضان لانه نفل من وجه والجماعة في النفل في غير رمضان مكروه
فلا احتياط تركها قال بعضهم لو صلى الوتر بجماعة في غير رمضان له ذلك
وعدم الجماعة في الوتر في غير رمضان لالانه غير مشروع بل باعتباره يستحب
تأخيرها اي وقت تعذر فيه الجماعة فان صح هذا قدح في نقل الاجماع كافي القتح

الى ذكر الله تعالى (وعندهما لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة) عرفا واقوله قدر التشهد الواجب (وستنها
ان يخطب قائماً) متكئاً على سيف (على طهارة خطبتين خفيفتين) قدر سورة من طوال المنفصل وتكره الزيادة

لا سيما في السنة (ويفصل بينهما بجملة) قدر ثلاث آيات على المذهب (مشتتين على تلاوة آية والايصاء بالتقوى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لانه متوارث * ١٣٤ * (فكره ترك ذلك) لترك السيئة

واختلفوا في الافضل في وتر رمضان فقال بعضهم الجماعة كما في الحائية وقال بعضهم الانفراد في المنزل كما في النهاية وذكر صاحب الفتح ما يرجح الاول فينبغي اتباعه لانه اداق (والافضل في السنن المنزل) اي ان يصلي فيه بعده عن الرياء لقوله عليه الصلاة والسلام افضل صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة (الا التراويح) لانها شرعت في الجماعة ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح بجماعة ولولم يصلها مع الامام صلى الوتر به لانه تابع لرمضان وعند البعض لانه تابع للتراويح عنده وفي القهستاني ويجوز ان يصلي الوتر بالجماعة وان لم يصل شيئا من التراويح مع الامام او صلاها مع غيره وهو الصحيح

* فصل في صلاة الكسوف *

اي كسوف الشمس فان للقمر الخسوف كما قال الجوهري وهو اجود في الكلام وما وقع في الحديث من كسوف فهما وخسوف فهما يحمل على التغليب وانما او ردد في خبر النوافل تبسيها على انها منها وجعلها في فصل على حدة اشعارا بانها ممتازة عن النوافل بعروض اسباب سماوية نادرة (يصلي) في الجامع او مصلي العيد او مسجد آخر والاول افضل كما في التحفة (امام الجمعة بالناس) اي امام له دخل في اقامة صلاة الجمعة مثل السلطان او مأموره ممن له اقامة نحو الجمعة لانه اجتمع في شرط هذا تحرزا عن الفتنة كالجمعة (عند كسوف الشمس) لما روي ان النبي عليه الصلاة والسلام صلى في كسوف الشمس بالناس ودعا حتى انجلت وقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان موت احد ولا حيوة فاذا رأيتم شيئا من هذه الافراز فافزعوا الى الصلاة اولى الدعاء في بعض الروايات ان ذلك كان يوم مات ابراهيم بن سيدنا محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام وقال الناس انما انكسفت لموته وقال النبي عليه الصلاة والسلام هذا الحديث رد الكلامهم لان كسوفهم من الارادة القديمة وفعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة متى شاء بلا سبب وفيه رد لقول اهل الهيئة ان الكسوف حلولة القمر بينها وبين ارض وانه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر ودهذا الرد لان الحيلولة ما رادة الله تعالى وقدره لان الله تعالى ربط الاشياء بالاسباب وهو من هذه الانواع (ركعتين) كهية النافلة من غير اذان واقامة وتؤدي في الوقت المستحب لا المكروه (في كل ركعة ركوع واحد) عند الرواية بن عمر رضي الله عنهما وعند الشافعي في كل ركعة ركوعان لرؤية عائشة رضي الله عنها ورجعنا حديث ابن عمر اذا الحال اكشف للرجال من النساء لقر بهن (ويطيل القراءة) يعني الافضل ان يطيل القراءة في كل ركعة مقدار مائة آية ويمكث في ركوعه كذلك فاذا خفت القراءة طول الدعاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة (وتخفيفها) اي اقراءة عند الامام لرواية ابن عباس رضي الله عنهما (وقالا

وعند الشافعي كلها فرائض ومن السنة جلوسه في محضه عن عين المنبر وابس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم كذا في المجتبى (واقل الجماعة) في الجمعة (ثلاثة) رجال ولذا اتى بالناء (سوى الامام) بالنص لانه لا بد من التذكر وهو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (وعند ابني يوسف اثنان) سواء (وقيل محمد معه والاصح انه مع الامام فلو نفروا قبل سجدة واحدة بطلت) ويستأنف الظهر وان بقي ثلاثة او نفروا بعد سجدة او عادوا وادركوه راكعا او نفروا بعد الخطبة وصلى بآخرين اتهم الجمعة (وعندهما لا يستأنفها) اي الظهر الا ان نفروا قبل شروعه بالتحريمة (وتبطل) الجمعة (بخروج وقت الظهر) لفقد الشرط (وشروط وجوبها ستة الاقامة بقصر) لا بقرية او برية (والذكورة والحرية والصحة وسلامة

العينين والرجلين فلا تجب على الاعمي وان وجد قائدا خلا فالحما وكذا الخلاف في الحج) * يجهر *

فلا عاجز عن الوضوء والتوجه عن القبلة اذا وجد معينا ولا تجب على مفلوج الرجل ولا مقطوعها ولا مقيد

وَأَنْ وَجَدَ حَامِلًا اتَّفَقَا وَتَجَبَّ عَلَى الْأَعْوَرِ اتَّفَقَا وَاسْتَقْبَلَ الْعِذْرَ كَحَبْسٍ وَخَوْفِ ظَالِمٍ وَمَطَرٍ شَدِيدٍ (وَمَنْ هُوَ خَارِجُ الْمَصْرِ) مُتَفَصِّلًا عَنْهُ (أَنْ كَانَ) * ١٣٥ * يَسْمَعُ النَّدَاءَ يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يَفْتَى (لَوْ جُوبَ السَّعْيُ

بِالنَّدَاءِ وَلَوْ دَخَلَ الْمَصْرَ قَرِئًا لَا يَسْمَعُ النَّدَاءَ أَنْ نَوَى الْمَكْتُبَ إِلَى وَقْتِهَا لَزِمَتْهُ وَقِيلَ لَا وَيَكْرَهُ السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَهَا لِأَقْبَلِ الزَّوَالِ هُوَ الصَّحِيحُ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ (وَمَنْ لَاجِعَةٌ عَلَيْهِ) كَلَرَأَةٍ وَالْمَسَافِرُ (أَنْ إِذَا هِيَ أَجْزَأَتْهُ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ وَلِلْمَسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ أَنْ يُؤْتَمَّ فِيهَا وَتَتَعَدَّى الْجُمُعَةُ بِهِمْ) أَيْ بِحُضُورِهِمْ (وَمَنْ لَا عِذْرَ لَهُ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَهَا جَازَ مَعَ الْكَرَاهَةِ) الْخَرِيمَةُ لَمْ تَرَ الْفَرْضَ الْقَطْعِيَّ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الظُّهْرِ (ثُمَّ إِذَا

سَعَى إِلَيْهَا) بَانَ انْفِصَالُ مِنْ بَابِ دَارِهِ وَالْإِمَامُ فِيهَا يَطْلُ ظَهْرَهُ (لَا أَعْلَى الصَّلَاةِ وَلَا ظَهْرُ مَنْ اقْتَدَا بِهِ وَلَمْ يَسْعَ) (وَقَالَ لَا يَطْلُ ظَهْرُهُ) (مَا لَمْ يَدْرِكْ الْجُمُعَةَ وَيُشْرَعُ فِيهَا) مَعَ الْإِمَامِ قَلْنَا وَجُوبَ السَّعْيِ مِنْ خِصَائِصِهَا فَيَأْخُذُ حُكْمَهَا احْتِسَابًا ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ (وَكُرْهُ) تَحْرِيمًا (لِلْمَعْذُورِ) (وَالْمُسَافِرِ) وَمَنْ فَاتَهُمُ الْجُمُعَةُ بِمَصْرِ (إِذَا ظَهَرَ بِجَمَاعَةٍ فِي الْمَصْرِ)

يَجْهَرُ) لِرَوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَالتَّرْجِيحُ قَدِمَ وَفِي التَّخْفَةِ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي رَوَايَتَانِ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ (ثُمَّ يُدْعَوُ الْإِمَامُ) جَالِسًا أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أَوْ مُسْتَقْبِلَ الْقَوْمِ بِوَجْهِهِ وَلَوْ قَامَ مُعْتَمِدًا عَلَى عَصَى أَوْ قَوْسٍ أَوْ كَانَ حَسَنًا (بَعْدَهُمَا حَتَّى تَجْلِيَ الشَّمْسُ) لِمَا رَوَيْنَاهُ آنِفًا وَالسَّنَةُ تَأْخِيرُ الْأَدْعِيَةِ مِنَ الصَّلَاةِ (وَلَا يَخْطُبُ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ كَمَا فِي الْعِيدِ لِرَوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَا أَنَّهُمَا تَنْقَلِعُ عَنْ غَيْرِهَا وَأَنْ صَحَّ ذَنْبُ وَيلَهُ أَنْ خُطِبَتْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا كَانَتْ لِرَدِّ قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَأَنْ أَمَّ بِحُضْرٍ) الْإِمَامِ (صَلُّوا) فِي مَسَاجِدِهِمْ (فَرَادَى) مَنْوَنًا أَوْ غَيْرَ مَنْوَنٍ جَمْعُ فَرَدٍ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ (رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا كَالْخُسُوفِ) كَمَا يَصِلُونَ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ فَرَادَى بِالْجَمَاعَةِ لَتَعَذُّرِ الْجَمَاعَةِ بِاللَّيْلِ أَوْ خَوْفِ الْفِتْنَةِ وَفِي التَّخْفَةِ يَصِلُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ وَقِيلَ الْجَمَاعَةُ جَائِزَةٌ فِيهِ عِنْدَنَا لَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِسُنَّةٍ وَلَا خُطْبَةٌ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَسَنُّ الْجَمَاعَةُ لِلْخُسُوفِ كَمَا فِي الْكُسُوفِ وَالظُّلْمَةِ (وَالرَّيْحُ وَالْفَرْعُ) وَالزَّلَازِلُ وَالصَّوَاعِقُ وَالتَّشَارُّ الْكَوَاكِبُ وَالْأَمْطَارُ الدَّائِمَةُ وَعُومُ الْأَمْرِ اضْوَئُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْإِفْرَاقِ وَالْأَهْوَالِ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْآيَاتِ الْخَوْفِ وَاللَّهُ يَخُوفُ عِبَادَهُ لِيَتَرَكُوا الْمَعَاصِيَ وَيَرْجِعُوا إِلَى طَاعَتِهِ الَّتِي فِيهَا فَوْزُهُمْ وَخِلَاصُهُمْ وَأَقْرَبُ أَحْوَالِ الْعَبْدِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى رَبِّهِ الصَّلَاةُ

* فَصل في الاستسقاء *

هُوَ مَنْ طَلَبَ السَّقْيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ طَوْلِ انْقِطَاعِهِ بِالنَّدَاءِ عَلَيْهِ وَالْفَرْعِ إِلَيْهِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْكَتَبِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ (لَا صَلَوةَ بِجَمَاعَةٍ فِي الْاسْتِسْقَاءِ) أَيْ لَيْسَ فِيهِ صَلَاةٌ مُسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْتَسْقَى وَلَمْ يَرَوْعَهُ الصَّلَاةُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ (بَلْ هُوَ دَعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا فَيُمْطِرُ زَوَلًا غَيْثًا بِالْإِسْتِغْفَارِ (فَإِنْ صَلُّوا فَرَادَى جَازَ) عِنْدَهُ (وَقَالَ يَصِلِي الْإِمَامُ بِأَنْسَاسٍ رَكْعَتَيْنِ بِجَهْرٍ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) (أَعْتَبَارًا بِصَلَاةِ الْعِيدِ حَتَّى رَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَكْبُرُ كَبِيرَاتِ الْعِيدِ وَ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ لَا وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَفِي الْمَبْسُوطِ قَوْلُ أَبِي يَوْسُفَ مَعَ الْإِمَامِ وَفِي الْمَجْنَدِيِّ مَعَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَقُلْنَا فَعَلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّةً وَتَرَكَ أُخْرَى فَلَمْ يَكُنْ سُنَّةً كَمَا فِي الْهَدَايَةِ فَانْ قِيلَ بَيْنَ دَلِيلِهِ وَدَلِيلِهَا تَنَاقُضٌ لِأَنَّهُ قَالَ فِي دَلِيلِهِ أَمْ يَرَوْعُهُ أَنْصَلَاةً وَفِي دَلِيلِهَا رَوَى عَنْهُ الصَّلَاةُ فَاجْزَأَ أَنْ الرُّوْيَ كَانَ شَاذًا كَأَنَّهُ غَيْرُ مَرْوِيٍّ فَلَا تَنَاقُضَ (وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ كَالْعِيدِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ) وَلَا خُطْبَةٌ عِنْدَ الْإِمَامِ لَأَنَّهَا تَجِبُ

بِوَجْهِهَا) قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا تَقْلِيلُ الْجَمَاعَةِ وَصُورَةُ الْمَعَارِضَةِ (وَمَنْ أَدْرَكَهَا فِي التَّشَهُدِ أَوْ سَجُودِ السُّهُوِ) عَلَى الْقَوْلِ بِهِ فِيهَا يَتِمُّ جَمْعُهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَتِمُّ ظَهْرًا) عَلَى مَا أَدْرَكَ (أَنْ لَمْ يَدْرِكْ أَكْثَرَ الثَّانِيَةِ) بَانَ إِذَا رَكَعَ بَعْدَ

الرفع من الركوع فيصلي اربعاً ويقعد على الركعتين حتماً ويقرأ في الكل لاحتمال التولية ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر وغيره (واذا خرج الامام) من الحجرة ان كان والا فقيامه في ١٣٦ بالعود كما في شرح المجمع (فلا صلاة) اصلاً خلافاً

لم يسقط الترتيب بينهما وبين الوقتية لضرورة صحة الجمعة واوخرجه وهو في السنة او بعد ما قام الى صلاة النفل كملها في الاصح (ولا كلام حتى يفرغ) (الامام من خطبته) بل من صلاته والحاصل ان كلما يحرم في الصلاة يحرم في الخطبة بلا فرق بين قريب وبعيد وان كان فيها ذكر الظلمة هو الاصح كما حررناه في الخزان (وقال) يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة) وكذا بعدها ما لم يكبروا الخلاف في كلام يتعلق بالآخرة واما المتعلق بأمور الدنيا فكروه اجمالاً كذا في البحر وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زماننا ينبغي ان يكون مكروهة على قول الامام لا على قولهما وما يفعل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والستر عن الصحابة والدعاء لاساطين بالنصر فينبغي ان يكون مكروهاً اتفاقاً (ويجب السعي وترك البيع) والشراء اراد به كل عمل يتنافيه (بالاذان الاول)

للمجاعة ولا جاعة عند (ولا يقلب القوم ارديتهم) لان التقلب ليس بسنة فلو قلب جعل الجانب الايمن منه على اليسر واليسر على الايمن وهذا في المندور واما في المربع فجعل اعلاه اسفله ليقرب الحال من الجذب الى الخصب ومن العسر الى اليسر (ويقلب) بالتخفيف والتشديد (الامام عند محمد) وفي الجوهره عندهما (ويخرجون ثلثة ايام) متتابعات (فقط) لانه لم ينقل اكثر منها ويخرجون مشاة لابسين ثياباً خفيفة او مرقعة متدليين خاضعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون الصدقة كل يوم ويحددون اتوبته ويستغفرون للمسلمين ويتراضون بينهم ويستسقون بالضعفة والشيوخ والصبيان وفي الحديث لولا صبيان رضع وبهايم رتع وعسا دالله الركع لصب عليكم العذاب صباً (ولا يحضره اهل الذمة) لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال هذارد نقول مالك لاهل الذمة ان يحضروا الاستسقاء لان دعاءهم قد يستجاب في احوال الدنيا لان الكفار اهل السخط فلا يصلح حضورهم وقت طلب الرحمة

باب ادراك الفريضة

لما فرغ من بيان انواع الصلاة فرضها وواجبها ونفلها شرع في بيان اداء الفرض الكامل وهو الاداء بالمجاعة والاصل فيه ان نقض العبادة قصداً وبلا عذر حرام واما اذا كان لامر شرعي مثل الاكمال فيجوز وان كان نقضاً صورة فهو اكال معنى كهدم المسجد لمجد يده ولا شك ان للمجاعة فضيلة على الانفراد سبع وعشرين درجة (من شرع في الفرض فاقم) ذلك الفرض ووقع في اوقية فاقم وقيل صدر الشريعة في تفسيره والضمر في اقيم يرجع الى الإقامة كما يقال ضرب الضرب واراد بالاقامة اقامة المؤذن وليس كذلك بل المراد بها شروع الامام في الصلاة لا اقامة المؤذن لانه لو اخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يتم ركعتين بلا خلاف كما في اكثر الكتب وفي القهستانى وائس في الإقامة ضمير الى اقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال فانها مفعول به اذ هي اسم للكلمات المعروفة على ان سميويه اجاز استناد الفعل الى المصدر المدلول عليه بلا وصف انتهى وفيه كلام لانه قال ابن خروف شارح كتاب سميويه وادعاء الزجاج انه مذهب سميويه فاسد لان سميويه لا يجيز ضمائر المصدر المؤكد اذا لا فائدة في الاستناد اليه والذي اجاز سميويه وهو ضمير المصدر المعهود المقي مثل ان يقال لمن ينظر العقود قد تعد بناء على قرينة التوقع اي قد تعد العقود المتوقعة تتبع (ان لم يسجد) الشارع (للاولى يقض) بالسلام او غيره ولو راكم وهو الصحيح (ويقتدى) بالامام

الذى على المنارة بعد الزوال على الاصح (فاذا جلس) الامام (على المنبر اثنى بين يديه ثانياً) فلو (واستقبوه) تكن الرسم الان انهم يستقبلون القبلة بالخرج في تسويد الصفوف لكثرة الزحام مسعين

فلا يمتنعون عاظم ولا يردون سلاما نعم وخيف وقوغ رجل في بئر يجوز تحذيره لانه حق آدمي والا نصات
حق الله ومبناه على المسامحة ولا بأس * ١٣٧ * بالاشارة برأسه او يده (فاذا تم) الخطيب (الخطبة انيت

ويقرأ فيها كاتظهر)

* فروع * خطب صبي
وصلى بالغ جاز يخطب
بسم في بلد قحت به سمع
النداء وهو يأكل تركه
ان خاف فوت الجمعة
والمكتوبة لا الجماعة لأبأس
بالتخطي مالم يأخذ الامام
في الخطبة ولم يؤذ احد
الا اذالم يمد مكانا ووجد
امامه فرجة فله ان يخطا
اليها للضرورة والمختار
ان السائل اذالم يخطا الرقاب
ولم يبرين يدي الصلي ولم
يسأل الخاف ويسأل الامر لابد
منه فلا بأس بالسؤال
والاعطاء * باب العيدين *
اي صلاتهما سمي عيدا
لان الله فيه عوائد الاحسان
ولعوده بالسرو و رغبنا
وشرعت في السنة الاولى من
الهجرة (تحب صلاة العيد)
في الاصح (وشرائطها
كشرائط الجمعة وجوبا
و اداء وجوازا) سوى
الخطبة) فانها سنة بعدها
(ونوب في الفطر ان يأكل
شيئا) خلوا وترا (قبل
خروجه الى صلاته ويستاك
ويغتسل ويتطيب) بماله
رجح لالون ولو من طيب
اهله (ويلبس احسن

فلو افتتح في منزله ثم جمع الاقامة في المسجد لا يقطع وكذا الشارع في المنذورة
وقضاء الفوائت ولا يقطع في النفل على المختار سجد او لا اذا اتم فيه الشفع
(وان سجد) الاولى (وهو في ان فرض الرباعي يتم شفعا) بان يضم اليها ركعة
اخرى ويسلم بعد التشهد حتى يصير الركعتان نافلة (ولو سجد للثالثة يتم) لانه
قد ادى الاكثر ولا اكثر حكم الكل وفيه اشارة الى انه لو قام الى اشارة بلا تقيد بها
بالسجدة قطع غير انه بخير ان شاء الله وقعد وسلم وان شاء الله كبر قائما ينوي
الدخول في صلاة الامام وفي المحيط الاصح انه يقطع قائما بتسليمه وكذا صححه
صاحب العناية كما في البحر (ويقتدى متطوعا) المتبادر من هذا التعبير
وجوب الاقتداء للتنقل ولا الزام في النوافل اصلا ولكن الافضل الاقتداء
لانه يدرك به فضيلة الجماعة (الا في العصر) لان التنقل فيه مكروه فهو استثناء
من قوله ويقتدى متطوعا (ولو شرع في الفجر او المغرب ثم قيم بقطع الشارع
ويقتدى) بالامام (مالم يقيد) الركعة (الثانية بسجدة) لانه لو اضاف اخرى
لفاتحة الجماعة اوجود الفراغ في النجس حقيقة وفي المغرب حكما اذ لاكثر حكم
الكل (فان قيد) الثانية بها (يتم ولا يقتدى) لكره التنقل بعد الفجر وكذا
بعد المغرب في ظاهر الرواية لان التنقل بالثلاث مكروه وفي جعلها اربعة مخالفة
امامه وعن ابي يوسف انه يقتدى في المغرب ويسلم معه وعنه ان يضم رابعة
بعد فراغ الامام وهو الاحسن عندنا وعندنا لو اقتدى فيه بفعل كما قال ابو يوسف
في الرواية الاولى كما في الكفاية (ولو كان في سنة الظهر او) سنة (الجمعة
فاقيم) لاظهر (او خطب) في الجمعة (يقطع على شفع) تمكنه من القضاء بعد
الفرض ولا يبطل بالتسليم على رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع
والاداء على الوجه الاكل بلا سبب يروى ذلك عن ابي يوسف كافي الهداية
وغيرها (وقيل) انه (يتمها) اربعة و صححه اكثر المشايخ لانها صلاة واحدة وليس
القطع للاكمال بل لا يبطل صورة ومعنى ويشهد لهم اثبات احكام الصلاة
الواحدة للاربع من عدم الاستفاسح والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك
(وكره خروجه) اي خروج من لم يصل وهو متوضئ وان كان على غير طهارة
يجوز له الخروج لاجل الطهارة بنية الفور (من مسجد اذن فيه) اي في ذلك
المسجد (قبل ان يصلي ما اذن لها) حديث ابن ماجة من ادرك الاذان في المسجد
ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منفق (الا) خروج (من قام به
جماعة اخرى) بان يكون مؤذنا او اماما او الذي تفرق جماعته بغيبته او قتل
لانه ترك صورة تكميل معنى والعبرة للمعنى وفي النهاية ان خرج ليصلي في مسجد
حيه مع الجماعة فلا بأس به (وان صلى) مرة (لا يكره الا في الظهر والعشاء

شبهه ولو) غير ابيض (ويثودي) * ١٨ * ل * صدقة (فطرته) اغناؤه عن السؤال وتفرغا
قلبه عن هم العيال (و) ان (يتوجه الى المصلي) فان الخروج الى الجباه سنة وان وسعهم المسجد الجامع ويندب

الرجوع من طريق آخر واتهنية بقوله تقبل الله منا ومنكم واظهار البشاشة واكثر الصدقة (ولا يجهر
بالتكبير في طريقه) بل يخفيه هو الاصح (خلافا لهما) فانه يجهر به * ١٣٨ * والخلاف في الانضلية اما

الكراهية فتفتية قاله
المصنف (ولا يتنزل قبلها)
مطلقا ولا بعدها في الصلوة
بل في البيت هو الاصح
(ووقتها من ارتفاع الشمس
قد رجع اورمحين الى زوالها
فلو زالت وهو فيها فسدت
(وصفتها ان يصلي ركعتين
يكبر تكبيرة الاحرام ثم يثنى
ثم يكبر ثلاثا) رافعا يديه
فيها ويرسلها ساكنا بقدر
تكبير القوم (ثم يقرأ الفاتحة
وسورة) او ما في حكمها
ثم يركع ويسجد ويبدأ
في الثانية بالقرأة ثم يكبر
ثلاثا ثم اخرى للركوع
ويرفع يديه في الزوايد
والمسبوق بركعة يقرأ ثم
يكبر ولو ادرك الامام
واكعا وخاف او استغل
بالتكبير يرفع ويركع ويكبر
فيه بلا رفع يد مادام الامام
راكعا واوله اول الصلاة
كبر في الحال ما لم يركع
الامام (ويخطب بعدها
خطبتين ليعلم الناس فيها
احكام الفطرة) لان الخطبة
شرعت لاجل تعليم من
جهل الاحكام والتأخير
جائز فلا ينافي ما سبق
من الكلام (ولا تقضى
صلوة العيد منفردا)

(ان فاته مع الامام) لانها لم تعرف فربما بين العباد الا بشرائط لا تتم حال الانفراد * الظهر *
(ان يمسرها في اليوم الاول صاوها في الثاني ولا تصلي بعد) وانضح كالنظر لكن يستحب تأخير الكل فيها

الى ان يصلي) وان لم يضح في الاصح (ولا يكره الاكل قبلها في المخار) اي تحرما (ويجهر بالتكبير في طريق الصلي) اتفاقا (ويعلم ١٣٩ في الخطبة تكبيرات التشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى

اليوم) الثاني والثالث
بعذر وبغير عذر
والعذر هنا لنفي الكراهة
وفي الفطر للصحة (والاجتماع
يوم عرفة تشبها بالواقفين)
بعرفة (ليس بشيء) يقصده
الثواب فقليل مباح وقيل
مستحب وقيل مكروه وقال
الباقي لو اجتمعوا والشرف
ذلك اليوم ولسماع الوعظ
بلا وقوف وكشف رأس
جاز بلا كراهة بالاتفاق
(ويجب تكبير التشريق)

في الاصح الامر به (من
فجر يوم عرفة الى عصر
يوم العيد) عند الامام
فهو ثمان صلوات (على
المقيم بالمصر عقيب)
كل (فرض) بلا فاصل
يمنع البناء (ادى الجماعة)
او قضى فيها منها من
عامة (مستحبة) فخرج
المسافر والمقيم بقرية والمستقل
والمفرد وجاعة النساء
(وبالافتدأ يجب على المرأة
والمسافر) بالتبعية الا ان المرأة
تخافت وكذا يجب على
المسبوق بعد التمام ولا يفسد
لوتابع الامام (وعند هما)
يمتد التكبير (الى عصر)
اليوم الخامس (آخر ايام
التشريق) فهي ثلاثة

الظهر كالا يحق (وغیرهما) ای غیر سنة الفجر والظهر من السن (وغیر انقض
الخمس والوتر لا يقضى اصلا) ای لا في الوقت ولا بعد، ولا واحد ها بالاتفاق
ولا بتبعية فرائضها الا عند بعض المشايخ فانهم قالوا يقضيها تبعا لقضاء
فرائضها لكن الاول هو الاصح كما في الدرر (ومن ادرك ركعة واحدة من اظهر
بجماعة لم يصل بجماعة) فلا يبحث في ميئد لا يصلي الظهر بجماعة فلو كان صلى
معه ثلثا فعلى ظاهر الجواب لا يبحث ايضا لانهم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض
الشيء ليس بذلك الشيء واختار شمس الأئمة انه يبحث لان الاكثر حكم الكل والظاهر
الاول كما في الفتح (بل ادرك فضلها) وفي الفتح وقال محمد قد ادرك فضيلة الجماعة
واحرز ثوابها وفاقا لصاحبه لا كما ظن بعضهم من انه لم يحرز فضلها عند محمد وسبب
تخصيص قول محمد التنبيه على بطلان ذلك الزعم وفي التبيين ومن المتأخرين
من قال ان المسبوق لا يكون مدر كفضيلة الجماعة على قول محمد وفيه نظر فان
صلاة الخوف لم تشرع الا اينال كل واحد من الطائفتين فضيلة الجماعة انتهى
وفيه كلام لان صلاة الخوف امر ضروري ولهذا ارتكب فيه ما لا يجوز في غير
الخوف فكله صلى المتتدي جميع الركعات مع الامام (ومن اتى مسجدا) صلى
فيه (ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ماشاء ما لم يخف فوته) فان خاف
لا يتطوع قبله بالا جماع وفيه تفصيل فان المصلي امان ان يؤدي الفرض بجماعة
او مفردا في الاول يصلي الرواتب ولا يتخير فيها مع الامكان وفي الثاني الجواب
كذلك في رواية وقيل يتخير والاول اجود واصح فان النبي عليه السلام واضب
عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت بترك السنة ويؤدي الفرض
حذرا عن التفويت وامام زاد على الرواتب وهو غير المؤكدة يتخير فيه مطلقا
كما في اكثر الكتب (ومن ادرك الامام) حال كونه (راكعا) فكبر ووقف حتى رفع
الامام رأسه لم يدرك تلك الركعة (وكذا لو لم يقف بل انحضر ورفع الامام منه
قبل ركوع المتتدي لا يصير مدر كالقوت المشاركة فيه المستلزم لقوت الركعة
خلافًا لفر والشافعي فانهما يقولان انه ادرك الامام فيما له حكم القياس
والجبة عليهما قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة
فظاهره انه ركع معه (ومن ركع قبل امامه) ولم يرفع رأسه (فادرك امامه
فيه) اي الركوع (صح ركوعه) لان الشرط المشاركة في جزء من الركن
وقد وجد لكن كره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبادروني بالركوع والسجود
وقوله عليه السلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول الله رأسه برأس
الجمار وقال زفر لا يصح ان بعد الركوع لان ما أتى به قبل الامام لا يعتد به فكذا ما أتى عليه

وعشرون صلاة (على كل من يصلي الفرض) مطلقا (وعليه العمل) واقوى في عامة الامصار وكافة
الاعصار ولا بأس به عقيب صلاة العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه الجنبون كذا في المجتبى

(وَصَقَّقَهُ أَنْ يَقُولَ حُرَّةً وَاحِدَةً) وَأَنْ زَادَ عَلَيْهَا يَكُونُ نَفْلًا قَالَهُ الْعَيْنُ (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ عَنِ الْخَطِيبِ وَالْمُخْتَارُ ﴿١٤٠﴾ أَنْ يَذْبِیحَ إِسْمَاعِيلَ (وَلَا يَتْرُكُهُ) أَلَمْ تَرَ أَنَّ تَرْكَهُ الْإِمَامَ لَادَاءُهُ

بَعْدَ السَّلَامِ

باب صلاة الخوف

إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ لَيْسَ الْإِشْتِدَادُ شَرْطًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِنَّمَا الشَّرْطُ حُضُورُ الْعَدُوِّ يَقِينًا فَلَوْ صَلَّوْا عَلَى ظَنِّهِ فَظَهَرَ خِلَافُ عَادَتِهِمْ (جَعَلَ الْإِمَامُ النَّاسَ) طَائِفَتَيْنِ أَنْ تَنَازَعُوا فِي الْإِقْدَادِ بِهِ وَالْأَفْلاَاحُ فَفَضَّلَ أَنْ يَصِلِيَ بِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ كُلِّ الصَّلَاةِ وَبِالثَّانِيَةِ غَيْرَهُ كَذَلِكَ (طَائِفَةٌ بِأَزَاءِ الْعَدُوِّ) وَأَوَّارَهَا بِهَا الْمَهْمُ (وَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكَعَةً أَنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ) كَانَ (فِي) صَلَاةٍ (الْفَجْرِ) أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الْعِيدِ (وَرَكَعَتَيْنِ أَنْ كَانَ مُقِيمًا أَوْ فِي الْمَغْرِبِ) لَزَمَ (وَهُمُضَتْ هَذِهِ إِلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَتْ ثَلَاثُ الطَّائِفَةِ) الثَّانِيَةِ (وَصَلَّى بِهِمْ مَا بَقِيَ وَسَلَّم) الْإِمَامُ (وَحْدَهُ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ تَمَّتْ (وَذَهَبُوا إِلَى الْعَدُوِّ) نَدَبًا وَلَوْ اتَّمَا صَلَاتَهُمْ (وَذَهَبُوا) جَازَ (وَجَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْأُولَى وَاتَّمَا مَا بَقِيَ بِالْقِرَاءَةِ لِأَنَّهُمْ لَأَحَقُّونَ) فَهَمَّ خَلْفَ الْإِمَامِ حَكَمًا (ثُمَّ جَاءَتْ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى وَاتَّمَا بِقِرَاءَةِ) لِأَنَّهُمْ مَسْبُوقُونَ (وَيَبْطُلُهَا

باب قضاء الفوائت

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ حَسَنُ تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ عَنِ الْإِدَاءِ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ قَبْلُ الْإِدَاءِ اسْمُ تَسْلِيمٍ نَفْسُ الْوَاجِبِ بِالْأَمْرِ وَالْقَضَاءُ اسْمُ تَسْلِيمٍ مِثْلُ الْوَاجِبِ بِهِ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ أَحَدِي الْعِبَارَتَيْنِ مَقَامَ الْآخَرَى وَقِيلَ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِمَا يَجِبُ بِهِ الْإِدَاءُ وَقِيلَ يَجِبُ بِسَبَبٍ جَدِيدٍ وَفِيهِ بَحْثٌ قَدْ عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ (الترتيب) عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا وَعَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْإِمَامِ أَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ لَمْ يَجِبْ وَبِهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ (بَيْنَ الْفَائِتَةِ) فَرَضًا أَوْ وَاجِبًا (وَالْوَقْتِيَّةُ وَكَذَا بَيْنَ الْفَوَائِتِ شَرْطٌ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ بِشَرْطٍ أَصْلًا لِبَيْنِ الْفَوَائِتِ وَلِبَيْنِ الْفَائِتَةِ وَالْوَقْتِيَّةِ وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبٌّ لِأَنَّ كُلَّ فَرَضٍ أَصْلٌ يَنْفَسِدُ وَلَا يَتَوَقَّفُ جَوَازُهُ عَلَى جَوَازِ غَيْرِهِ وَلِنَاقُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ نَامٍ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلَمْ يَذْكُرْ أَلَوْ هُوَ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيَصِلِ الَّتِي هُوَ فِيهَا ثُمَّ لْيَصِلِ الَّتِي ذَكَرَهَا ثُمَّ لْيَعِدِ الَّتِي صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي فَرَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ وَالْحَدِيثُ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ فَلَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهِ فَلَنَاهَوּ بِسُ بَفَرَضٍ اعْتِقَادًا حَتَّى لَا يَكْفُرَ جَاهِدًا وَلَكِنَّهُ وَاجِبٌ فِي قُوَّةِ الْفَرَضِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ وَمِثْلُهُ يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ كَصَدَقَةِ الْفُضْرِ وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ وَاجِبٌ وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَبًّا لَمَّا أَخَّرَ الْمَغْرِبَ الَّتِي يَكْرَهُ تَأْخِيرَهَا لِأَمْرِ مُسْتَحَبٍّ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَغَلَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَمَرَ بِهَا لِأَفَازْنَهُ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ (فَقَوَّ صَلَّى) تَفَرَّجَ عَلَى مَا قَبْلَهُ) فَرَضًا حَالُ كَوْنِهِ (ذَاكَرَ أَفَائِتَهُ فَسَدَ فَرَضُهُ مَوْقُوفًا) لَا يَحْكُمُ بِحُجَّتِهِ وَفُسَادِهِ حَتَّى لَوْ صَلَّى بَعْدَهُ سِتْ صَلَوَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يَقْضِ الْفَائِتَةَ انْقَلَبَ الْكُلُّ جَائِزًا عِنْدَ الْإِمَامِ وَلَوْ قَضَى الْفَائِتَةَ قَبْلَ أَنْ يَمْضِيَ سِتَّةَ أَوْقَاتٍ بَطُلَ وَصَفُ الْفَرَضِيَّةِ وَانْقَلَبَ نَفْلًا (وَعِنْدَهُمَا) فَسَدَ فَرَضُهُ فَسَادًا (بِأَنَّهُ) أَيْ قِطْعًا لَكِنْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَسَدَ وَصَفُ الْفَرَضِيَّةِ وَانْقَلَبَ نَفْلًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ أَصْلُ الصَّلَاةِ (فَلَوْ قَضَاهَا) أَيْ الْفَائِتَةَ (قَبْلَ إِدَاءِ السِّتِّ مِنَ الصَّلَوَاتِ) بَطُلَتْ فَرَضِيَّةٌ (مَا صَلَّى بِالْإِتِّفَاقِ) لَكِنْ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ تَصِيرُ نَفْلًا وَعِنْدَهُ يَبْطُلُ أَصْلُهَا كِبَائِنِ آفَاءِ (وَالْأَيُّ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْضِ الْفَائِتَةَ حَتَّى آدَى سَادِسًا (صَحَّحَتْ عِنْدَهُ) لِأَنَّ الْكَثْرَةَ صِفَةٌ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَذَا تَمَّتْ صِفَتُهَا اسْتَدَّتْ إِلَى أَوَّلِهَا بِحُكْمِهَا وَهُوَ سَقُوطُ التَّرْتِيبِ فَسَقَطَ التَّرْتِيبُ فِي أَحَادِهَا كَمَا سَقَطَ فِي أَعْيَانِهَا وَهَذَا كَرِضُ الْمَوْتِ لِمَا ثَبَّاهُ هَذَا الْوَصْفُ بِاتِّصَالِهِ بِالْمَوْتِ اسْتَدَّتْ إِلَى أَوَّلِهِ بِحُكْمِهِ وَفِي الْحَيْطِ أَنْ عَدِمَ

الْمَشْيُ) هَارِبًا مِنَ الْعَدُوِّ (وَالرُّكُوبُ) مَضْنَقًا (وَالْمَقَاتِلَةُ) بِعَمَلٍ كَثِيرٍ لَا بِأَقْلِيلٍ ﴿وَجُوبٌ﴾ كَرَمِيَّةٌ سَهْمٌ (وَأَنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ وَعَجَزُوا عَنِ الصَّلَاةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ صَلَّوْا وَحِدَانًا رَكَعَاتًا) إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى دَابَّةٍ

فصح اقتداء المتأخرين (يؤمنون الى اي جهة قدروا ان يحزوا عن التوجه) الى القبلة (ولا يجوز صلاة الخوف بلا حضور عدو) لعدم * ١٤١ * الحاجة (وابو يوسف لا يجيزها بعد النبي صلى الله عليه وسلم)

وجوب الاعادة عند الامام اذا لم يعلم من فاتته وجوب الترتيب وفساد صلاته بدونه اما اذا علم فعله اعادة الكل اتفاقا لان العبد يكلف عند (لا عندهما) لان سقوط الترتيب حكم الكثرة وكل ما هو حكم العلة يتأخر عن عنته فسقوط الترتيب انما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها وهو القياس وقال صاحب المحرر وعبارة الهداية ثم العصر يفسد فسادا موقوفا اي لترك الظهر حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد انظر انقاب الكل جائزا والصواب ان يقال حتى لو صلى خمس صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا لان الكثرة المسقطه بصيرورة الفوائت ستاوا اذا صلى خمسا وخرج وقت الخامسة صارت الصلوات ستا بالفاضة المتروكة او لا وعلى ما صورته يقتضي ان يصير الصلوات سبعا وليس بصحيح انتهى وفيه كلام لان مراد صاحب الهداية بقوله حتى لو صلى ست صلوات تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لا السادسة ويؤيده سياق كلامه وهو قوله ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء الا ان تزيد على ست فقط قيد سقوط الترتيب بالزيادة على ست مع انه غير مراد وكذا سياق قوله وحد الكثرة ان تصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلاة السادسة ولهذا قال صاحب الفتح ان الوقتية المؤداة مع تذكر الفائتة تفسد فسادا موقوفا الى ان يصلى اكمال خمس وقتيات فان لم يد شئنا منها حتى دخل وقت السادسة صارت كلها صحيحة تدبر (والوتر كالفرض عملا فتذكره مفسد) عند الامام (خلافهما) ومبنى الخلاف على ان الوتر واجب عند سنة عندهما ولا ترتيب بين الفرائض والسنن (ولو صلى العشاء بلا وضوء) حال كونه (ناسيا ثم صلى السنة ووتر بوضوء يعيد السنة لاعادة العشاء) اذ لم يصح اداء السنة قبل الفرض مع انها اديت بالوضوء لانها تبع الفرض (ولا يعيد الوتر) لانه واجب عند الامام وقداا في وقته بطهارة اذوقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعذر النسيان (خلافهما) فانه يعيد ايضا بناء على انه سنة عندهما (و بطلان الفرضية لا يبطل اصل الصلاة) عند الشيخين (خلاف محمد) لان التحريم عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت اصلا ولهما انها عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل (ويسقط الترتيب لضيق الوقت) عن الاداء والقضاء بحيث لا يسع الوقت الوقتية والفائتة جميعا وان كان الباقي من الوقت يسع فيه احدهما فقد تقدم الوقتية لان الباقي وقت للوقتية بالكتاب ووقت للفائتة باخبار الآحاد فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة يلزم التسخخ بخبر الواحد بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة يمكن العمل بالادلة جميعا ولا يلزم التسخخ وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واطال القراءة حتى ضيق لا يجوز

الصلاة والسلام في قميصه من خواصه (ويوضئ من يؤم) بالصلاة (بلا مضغضة واستساق) للخرج وقيل يفعلان بخرقة وعليه العمل اليوم (ويغسل بماء غلي بسدر) هو ورق شجر النبق (او حرض) يضمن

وسكون الزاء اشنان غير مضبوخ (ان وجد والا فالقراخ) بفتح القاف الخالص لحصول المقصود (وغسل
رأسه وحلته بالضمي) بكسر الخاء وفتح نبت بالعراق و ان لم يجر ١٤٢ * يوجد في اصابون ونحوه

صلاته فيجب عليه ان يقصعها ويشرع فيها ثانيا في ضيق الوقت كافي لانه
والى انه لو ظن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم تجز الوقتية وقيل جاز والى انه
لو شرع في الوقتية عند الضيق ثم خرج الوقت في خلاها لم تقصد وهو الاصح
والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذي لا كراهة فيه والاول
قياس قولهما والثاني قياس قول محمد حتى ان من قاله الظاهر وامكن ادائه
قبل تغير الشمس وليكن يقع كل العصر او بعضه بعد التغير لا يلزمه الترتيب عنده
ويلزم عندهما (وباتسيان) توسعوا في عبارة النسيان هنا حيث ارادوا به
ما يعي الجاهل المستمر حتى قال جماعة من ائمة بلخ ان من جهل فرضية الترتيب لا يجب
عليه كالتاسي كما في الاصلاح لكن في الاصل لم يفصل بين ما اذا كان عالما او جاهلا
(وبصيرة الفوائت ستا) لدخولها في حد الكثرة المقضية للخرج والكثرة
تحصل بالدخول في حد التكرار والدخول في حد التكرار يحصل بكون الفوائت
ستة وذا يحصل بخروج وقت السادسة وهو ظاهر الرواية عن ائمة الثلاثة واكتفى
محمد بدخول وقت السادسة في رواية عنه والاول الصحيح كافي اكثر الكتب
(حديثه او قديمة) الحديثه تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ
وذلك مكن فاتته صلاة شهر ثم اقبل على الوقتيات قبل قضائها فقانت صلاة
منها ثم صلى اخرى ذاكر الفاتة آنفا قيل تجوز الوقتية مع تذكر الحديث
لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز وتجعل القديمة كان لم تكن زجرا له عن التهاون
قال صدر الشهيد الصحيح هو الاول وفي شرح الجامع الصغير للترمذي
الاول اصح والثاني احوط وقال بعض المشايخ والاذناء بالاول اولى لان التهاون
في العبادات فاش بين العباد وقال صاحب الهداية وفي التجميع الاول اقيس
والفتوى على الثاني (ولا يعود) الترتيب (يعودها) اي يعود الفوائت (الى القلة)
يعني لو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقى لا يعود الترتيب هذا مختار الامام
السرخسي وقال صاحب المحيط وعليه الفتوى وقال صاحب الهداية
يعود الترتيب عند البعض وهو الاظهر وفي النهاية والفتوى على ما اختاره
الامام السرخسي وهو اولى لانه يوافق اطلاق المنون (فمن ترك ستا او اكثر
وشرع يؤدي الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم فاته فرض جديد فصلى وقتية بعده)
اي بعد فرض جديد (ذاكره) اي لهذا الفرض الجديد (صحت وقتية)
تفريع على قوله حديثه او قديمة كما بين آنفا (وكذا لو قضى تلك الفوائت الا فرضا
او فرضين فصلى وقتية ذاكره) ما عليه من الفوائت القليلة هذا تفريع على قوله
ولا يعود يعودها الى القلة (ولا يقل تارك الصلاة عما لم يجحد) تكن منكرها
كافر لئلا يثبتها بالادلة القضيية التي لا احتمال فيها للرب فحكمه حكم المرتد وتاركها

(واضجع على يساره) للبدأة
باليمن (فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلي التحت منه
ثم يضع على يمينه) فيغسل
(كذلك ثم يجلس مستندا
ويمسح بطنه برفق فان
خرج منه شيء غسله ولا
يعيد غسله ولا وضوءه)
لان غسله ما وجب لرفع
الحدث بل يظهره عن نجس
بالموت وقد حصل كذا في
شرح المجمع (وينشفه
بشوب ويجعل الخنوط)
بفتح الخاء وهو عطر مركب
من اسيا طيبة غير زعفران
وورس لكرامتها للرجل
وجعل الزعفران في رأس
الكفن جهل (على رأسه
وحلته) ندبا (والكافور
على مساجده) حفظا لها
عن سرعة الفساد وقيل
ان النديان تحرب من رائحته
ولا بأس بجعل القطن على
وجهه وفي بخارقه كادبر
والقبيل والاذن والقدم
والانف (ولا يسرح
شعره وحلته) اي يكره
ذلك (ولا يقص ظفره ولا
شعره ولا يحن) وينزع
زوجها من غسلها ودهنها
من النظر اليها في الاصح
وهي لا تنزع من ذلك ولو

ذمية بخلاف ام الولد والمعتبر في صلاحيتها لغسله حالة الغسل لا الموت فتنع من غسله * عدا
لو ارتبت بعد موته او ميت ابنه بشهوة واجاز له اسلم زوج المجوسية بفت فاسلمت ولو ماتت بين رجال

تعمها المحرم فان لم يكن فالاجنبى بخرقة وتيمم الخنثى المشكل ولو قرا حقاً ولا فيغسله الرجال والنساء
كغيره ومن دفن بلا غسل يصلى * ١٤٣ * على قبره ولا يشوب بعض الميت لا يغسل ولا يصلى عليه بل

يدفن الى ان يكون اكثر من النصف والافضل ان يغسل مجاناً فان ابتغى العامل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا لا ولو غسل بغير ثمة اجزأ ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثاً وتماه في الخزان ثم يكفنه (وسنة كفن الرجل قميص وهو من المنكب الى القدم) بلام ودخريص وجيب (وازار ولفافة وهما من القرن الى انقدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة) للعلماء والاشراف ويجعل ذنبها على وجهه وفي المجتبى الاصح انها مكروهة (وكفايته ازار ولفافة) في الاصح (وسنة كفن المرأة درع) اى قميص (وازار ولفافة وجرار وخرقة تراب فوق ثديها وكفايته ازار وخمار وازار ولفافة) (وعند الضرورة يكفى الواحد ولا يقتصر عليه بلا ضرورة) فلا بد من ستر العورة خلافاً للشافعى (ويستحب الابيض ولا يكفى الا بياض جوزه لبسه حال حياته) اعتباراً بها (وتجبر الاكفان وترا قبل ان يدرج فيها وتبسط اللفافة ثم الازار عليها ثم

* باب سجود السهو *

اضافته الى السبب وهى الاصل والسهو غفلة القلب عن اشئ المعلوم فيتمه بادن تبيد بخلاف التسيان فانه زوال المعلوم فيستأنف تحصيله لكن الفقهاء لا يفرقون بينهما وكذا لا يفرقون بينه وبين الشك والادباء عرفوا الشك بأنه تساوى امرين لامزية لاحدهما على الآخر وانظن تساوىهما وجهة الصواب ارجع والوهم تساوىهما وجهة الخطأ راجع (اذا سهوا) المصلى (بزبادة او نقصان سجد) للسهو (سجدتين) هذا مقيد بما اذا كان الوقت صالحاً حتى ان من عليه السهو في صلاة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط السجود (بعد التسلتين) بيان محله عندنا وعند الشافعى قبل السلام وفى التبيين وهذا الخلاف فى الاولوية والخلاف فى الجواز قبل السلام وبعدهما روى عن النبي عليه الصلاة والسلام مثل المذهبين قولاً وفعلاً لكن ذكر المقدسى كراهة قبله تنزيهاً (وقيل بعد) تسلية واحدة) كما هو مخار فخر الاسلام وصاحب الايضاح وصاحب الكافي وشيخ الاسلام وفى المجتبى وهو الاصح وفى المحيط على قول عامة المشايخ يكتب فى تسلية واحدة لكن النص اخبار الاول لانه قال عليه الصلاة والسلام اكل سهو سجدتان بعد السلام واتعارف منه ما يكون من الجانبين فيحمل عليه وفى الهداية وقال شمس الأئمة وهو الاصح لانه قول كبار الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود رضى الله تعالى عنهم والاخذ برواية اصحاب كانوا اقر بين فيهما رسول الله عليه الصلاة والسلام اولى والرواية الاخرى عن عائشة وكانت من صف النساء وسهل بن اسعد وكان من الصبيان فيحمل

يقصص ويوضع على الازار) ويوضع يديه فى جانيه لاعلى صدره (ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه) كحال الحياة (ثم اللفافة) تلف (كذلك والمرأة بسبب اندرع ويجعل شعره صغيرتين على صدرها

فوقه) أي اندرع (ثم الحمار فوق ذلك تحت اللقفة ثم يعصف الأزار ثم اللقافة) ثم أخرقه فوق الأكفان (ويعقد
الكفن ان خيف ان يتشر) من اعلاه واسفله واخشي * ١٤٤ * كالأرأة والمحرّم كالخلال والراهي

على انهما لم يسمعا وسوق كلام الفريقين يدل على ان القوانين للإمام وفي المجمع
نسب الثاني الى محمد والاول اليهما كافي الدرر وقيل للمفرد تسليتان وللإمام
تسليمه لانه اذا سلم ربما اشتغل بعض الجماعة بما يأتى بالصلاة وعمل الناس اليوم
على هذا التراخي الروايتان (وتشهد وسلم ويأتى بالصلاة على النبي عليه الصلاة
والسلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح) لان وضعهما آخر الصلاة هذا
اختر از عا قال الطحاوي في القعدتين لان كلا منهما آخر وقيل قبل السجود
عند الشيخين وعند محمد بعده لان سلام من عليه السهو يخرجه عندهما
خلافه وذكروا ضيخان وظهير الدين انه اي قول الطحاوي احوط وفي الظهيرية
والسهو في الجمعة والعيدين والمكتوبة واحدة ومن المشايخ من قال لا يسجد
للسهو في العيدين والجمعة ثلاثين في فتنة (ويجب) في ظاهر الرواية وهو
الصحيح لانه شرع لرفع نقص تمكن في الصلاة ورفع ذلك واجب وفي المحيط
انه عند الكرخي ويسن عند غيره (ان قرأ) آية (في ركوع او قعود) او سجود
او قومة لان كلا منهما ليس بمحل القراءة فيكون فعل من افعال الصلاة غير
واقع في محله فيجب (او قدم ركنا) على محله وركن الشيء جزء ماهيته فركن
الصلاة القيام والقراءة والركوع والسجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج
(او آخره) عن محله (او كرره) أي الركن وفيه اشعار بالوكرر واجبا لم يجب
السهو لكن في الخزانة وغيره ان تكرار الفاتحة في الاولين يوجب السهو يمكن
ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السورة فانها تجب ان تلي الفاتحة وينبغي
ان يقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كافي التهستاني
(او غير واجبا او تركه) رأسا ساهيا وقيدا ساهيا لانه لو تركه عامدا قيل يأثم
لانه ذنب عظيم لا ترفعه سجدتان وقيل تفسد صلاته ويستثنى من ذلك مسئلتان
ترك القعدة الاولى والتفكر في بعض الافعال بعد الشك حتى شغله عن ركن
فانهما مع العمد يوجبان سجدة العذر كما في التهستاني وفي الينابيع نقلا
عن الناطقي لاسهو في العمد الا في الموضعين الاول تأخير احدي سجدتي الركعة
الاولى الى آخر الصلاة والسنة ترك القعدة الاولى انتهى فعلى هذا يكون في ثلاثة
مواضع لا في موضعين تأمل ثم اشار الى امثلة ما تقدم على الترتيب فقال
كر كوع قبل القراءة) فان تقديمها على الركوع واجب لا فرض خلافا لفر
واما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض كافي الدرر (وتأخير
القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد) واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم
بزيادة حرف وكلام المص يشير الى هذا وقال بعضهم بقدر ركن وهو الصحيح
كما في أكثر الكتب وقال بعضهم بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب

كالبالغ ومنبوش طرى يكفن
كالذي لم يدفن ان لم يتسخ
وان تفسخ كفن في ثوب
واحد وكفن من لا مال له
على من يجب عليه نفقته
واختلف في الزوج والقوى
على وجوب كفنها عليه
وان تركت مالا فان لم يكن
من تهرمه نفقته ففي بيت
المدل فان لم يكن او منع ظما
سئلا من الناس فان فضل
شيء رد على المصدق
فان لم يدركفن به مثله فان
لم يكن تصدق به ولو كان
في مكان اس فيه الا واحد
وذلك الواحد ليس له الا ثوب
لا يجب عليه ان يكفنه به
ولا يخرج الكفن عن ملك
المسبرع حتى لو افترس
الميت سبع كان الثوب
للمسبرع لا للورثة * فصل *
(الصلاة عليه فرض
كفاية) كغسله أو تكفينه
ودفنه (وشرطها) ستة
(اسلام الميت وطهارته)
ما لم يهمل التراب عليه
وفي القنية انظاره
من النجاسة في الثوب والبدن
والمكان وستر العورة شرط
في حق الامام والميت جميعا
وبقي من الشروط حضوره
ووضعه وكونه امام المصلي

فلا تصنع على غائب ومحمول على دابة وموضوع خلفه وركنها شيان التكبيرات الاربع * حتى *
والتيمن وسننها بلاية التحميد والثناء والدعاء وسببها ست مسلم غير قاتل احدا بوبه ولا باغ ولا قاطع طريق

والمعابر في مصر ليلا بسلاح وخنق قتلوا في تلك الحانة اما من اخذه الامام منهم ثم قتله يصلي عليه كما سيجي
(والولى الله ما تقدم فيها السليمان) ١٢٥ اونا (ع) القاضي ثم امام الحنفي فيه ايهاام وذلك ان تقديم الولاة

واجب وتقديم امام الحنفي
مندوب فقط بشرط ان
يكون افضل من الولي
والافاوى اولى وفي التتية
امام المسجد ايلسا مع اولى
من امام الحنفي اى مسجد محله
كذا في التتية عن الدراية
(ثم الولي الاقرب فالاقرب)
بترتيبهم في الانكاح (الاالب
فانه يقدم على الابن) في الاصح
الا ان يكون الاب جاهلا
والابن عالم فينبغي تقديم الابن
ونوتسوا فانسن اولى ما
لم يقدم احدا وللاصغر النع
فان لم يكن ولي فازوج ثم
البيران ومولى العبد اولى
من ابيه الحر والمكاتب اولى
بالصلاة على عبده واولاده من
الولى في الاصح والتتوى
على بطلان الوصية بغسله
والصلاة عليه (والولى)
اى الاولى بهما (ان ياذن لغيره
فان صلى غير من ذكر بلا اذن)
ولم يتابعه الولي (اعاد
الولى) وكذا كل من هو
مقدم عليه بالولى (ان شاء)
واو على قبره لان الاعادة
لحقه لا لسقوط الفرض
(ولا يصلى غير الولي بعد
صلاته) اى اولى اذ لم يحضر
من يقدم عليه فان حضرا
فله الاعادة وان لم يتابعه

حتى يقول وعلى آل محمد واولول اصح وفي التتية وعندده لاسهو عليه
اصلا وبه افتى بعض اهل زماننا وفي المحيط واستجمع محمد السهو لاجل الصلاة
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم (وركوعين) فان ما تنصرو واجب في زيادة عليه
تركة (والجهر فيما يخفى) وكذا المخافة فيما يجهر وفي الهداية واختلفت الرواية
في المقدار والاصح قدر ما تجوز به الصلاة في النصاب لان اليسير من الجهر
والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما يصح به صلاة كغيره
ان ذلك عنده آية واحدة وعنددهما ثلث آيات لكن هذا على رواية النوادر
واما في ظاهر الرواية فيجب سجود السهو بهما مطلقا اى قل او كثر كما في اكثر
المعتبرات وفي الخلاصة وعليه لا يمتنع تتبع وهذا في حق الامام دون الفرد
لان الجهر والمخافة من خصائص الامة في ظاهر التتية (وترك السجود
الاول) دون الثاني فانه مفسد (قيل) قائله صدر الاسلام (كله) اى كل ما ذكر
من تقديم الركن واخبره وتكريره وتغييره الواجب وتركة (ياول) اى يرجع
(الى ترك الواجب) لان الواجب عليه ان لا يفعل كذا فافعل قد ترك
الواجب نصرتك واجب سالا لكل وفي التتية والصحيح انه يجب ترك
الواجب لا غير (ون تشهد في القيام او الركوع او السجود لا يجب)
انه شاء وهذه المواضع محل للشاء وعن محمد لو تشهد في قيامه قبل قراءة
الفتحة فلا سهو عليه وبهها يلزمه سجود السهو وهو الاصح كما في التتية
(وان سها مرارا يفتيد سجدة) لقوله عليه الصلوة والسلام سجدة ثم بعد
السلام تجزيان عن كل زيادة ونقصان (و يلزم) سجود السهو (المقدى) اى
الزتم الحقيقي والاحكامى كالاتى (سهو امامه ان سجد) وان لم يسجد الامام
سهو لا يسجد المترى لانه تبع لامامه وسجوده بدونه يصير مخالفا لامامه
وفرق في ذلك بين السهو من الامام حالة الافتداء به او قبلها لان اسبب
لواجب التاقرر في حق الاصل يتمرر على التبع حسب تقررره على الاصل
ولهذا يلزم الاربع باقتدائه بالمقيم او بنية امامه الاقامة (لاسهوة) اى لا يلزم
سجود السهو بسهو المقتدى لاعليه ولا على امامه لانه ان سجد وحده حائف
مامه وان سجد الامام معه انقلب التبع تابعا والتابع متبوعا وهو قلب
الموضوع ونقص المشروع (والمسبوق يسجد مع مامه) تبعاله ولا يسلم (ثم يقضى)
مافاته ونهنا اذيل اولى ان لا يقوم قبل سلام الامام ولو قام قبله فقرأ وركع
ولم يسجد فسجد الامام لسهو يتابعه فيه لعدم تأكد انفراده ويقعد معه قدر
الشهد الاول ثم يعيد القيام والركوع لارتفاضهما بتابعته وان لم يتابعه وقيد
ركعته بالسجدة فسدت صلاته وان سجد قبل سجود امامه لا يتابعه تأكد

ومن صلى لا يصلى مع من يعيد مرة اخرى ١٩ ثم ثم كما حقه في الخزان (وان دفن
بلا صلاة) بعد الغسل اوقبله واهما والتراب (صلى على قبره امام يظن سجد) هو الاصح (وقوم

الامام) ندبا (حذاء الصدر للرجل والمرأة) لانه محل الايدى والسند لاجله (ويكبر تكبيرة ثالثة عقيبها) ولا يقرأ الفاتحة اذ بنيت النساء (ثم) يكبر (ثانية يصلي على النبي ﷺ ١٢٦ صلى الله عليه وسلم بعدما) كما بعد

التشهد (ثم) يكبر (ثالثة يدعو لنفسه وللميت وللمسكين بعدها) ولا توقيت فيه (ثم) يكبر (رابعة ويسلم عقيبها) بلا دعاء تسليمين غير رافع بها صوته وينوي بهما انيت مع اتوم هو الاصح وفي البدائع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم (فان

كبر) الامام (خمس لا يتابع) بل لا يقرأ تسليما يدبه يفتي هذا اذا سمع من الامام واو من المبلغ

تأخرا وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في العيد (ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يديه الا في الاولى) في الاصح

والاكثر كبر من مناسخ بلخ الرفع في كل (ولا يذفر

فصل وخمسون) وبعثوه لعدم تكليفهم (و) لكن (يقول) بعد دعاء المكلنين

(اللهم اجعله لنا فرطا) اى سابقا الى الخوض ليهيئ

للماء (اللهم اجعله لنا اجرا) مقدما (وذخرا) بضم

الذال المعجمة اى خيرا باقيا (واجعله منفعلا ومسئعا) اى مقبولا للخدمة (ومن

اتى) لصلاة الجنازة (بعد تكبيرة الامام لا يكبر حتى

يكبر) الامام التكبيرة (الاخرى

ذات كبر معه) للافتتاح لانه مسبوق وهو لا يبدأ بفات

(وقال ابو يوسف يكبر) المسبق تكبيرة الافتتاح كما حضر (ولا يضر) تكبير الامام وبه يأخذ من جاءه

بعد ما كبر الامام الرابعة كبر فان اسم الامام فض لا يكبر بعده وعنه فتوى وعندهما فاتته الصلاة كذا قاله المصنف

انفرادا وسجدة في آخر صلاته سهو الامام استحسانا لا تزامد ان يفعل مثله كافي الترخ وفي البدائع خلافه فلا تفسد بترك المتابعة ونوسها فيما يقضى سجدة ثانيا ان كان تابع الامام وان لم يكن كفاه سجدة ثان وتنظيم الثانية بالاولى ولو سلم مع الامام او قبله فلا سهو ولو بعده لزمه وقيل يلزمه في التسليم الثانية دون الاولى (سها) المصلي (عن القعود الاول) في ذوات الاربع او الثلاث مقدار التشهد (وهو) اى المصلي (ايه) اى الى القعود (اقرب) من القيام اليه بان لم يرفع ركبتيه وعليه الاستعداد كافي الضمات وقيل بان لم يكن مستوى النصف الاول سواء كان رافع الاية والركبة او احدهما وقيل بان لم يستوقفا وهو ظاهر الرواية وفي اثنين وهو الاصح قدم مفعول افعول التفضل توسعا (عاد) الى القعود وتشهد لان ما يقرب الى الشئ يأخذ حكمه وتجب عابدة سجدة السهو وهو الصحيح وقيل يجب لان القيام وان قل يشترط القعدة الواحدة (وان) اى وان لم يكن اية اقرب بان يرفع ركبتيه او بان كان مستوى النصف الاسفل دون الاعلى او بان استوى قائما (لا) اى لا يعود لانه قائم معنى فكان كالتقم حقيقة واوعا فسدت صلاته على الصحيح لانه رفض فرضا بعد السروع لم يسبغ فرضا في البحر اما المأ وما اذا قام ساهيا فانه يعود ويقعد لان القعود فرض عيب بحكم المتابعة (وسجد للسهو) تركه الواجب وهو القعود الاول (وان سها) عن القعود (الاخير) حتى قام ركعة اخرى (عاد) الى القعود لاصلاح صلاته (مام) سجد وسجد للسهو) تأخيره فرضا و اراد بالاخير القعود المفروض ليشمل الثلاثي والثلاثي ويمكن ان يقال يسمى اخرا باعتبار انه آخر الصلاة او باعتبار الشكاة (وان سجد) سجدة ثالثة (بطل فرضه) عندنا من الفساد (برفعه) اى الرأس من السجود (عند سجد) لان تمام شئ باخيره وهو لرفع وعليه التقوى لانه اوفق وايسر (وبوضعه عند ابى يوسف) لانه سجد كامل فاذا احدث فيه لا يني عنده ويدين عند محمد كما بين في محله (وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه) بالراء المكسورة الخالصة وهى كلمة تقولها الاعاجم عند استحسان شئ وقد يستعمل في الهكم ومنه قول ابى يوسف عند باو غ قول محمد زه صلاة فسدت يصلحها الحدث (وصارت) اى انقابت صلاته (نفلا) عند الشيخين لان فسد وصف الترضية لا يبطل اصل الصلاة (خلافا لمحمد في عدم سادسة ان شاء) فلو لم يضم صار الشفع الاول نفلا وبطل الثاني ولا يلزم قضائه لانه مضمون والمضمون غير مضمون عندنا خلافا لفر كافي التسليم وفي الدرر ويضم في الرابع ركعة سادسة ان شاء وفي اى الصائر اربعة لا يحتاج الى تضم اذا اركعات الثلاث يضم الرابعة اليها تحولات الى النقل فصارت الصلاة التامة وفي الثنائي الصائر سها وهو النحر لا يضم رابعة يكون الكل نفلا لان التسفل بعد طلوع الفجر

اكثر

(مَنْ كَانَ حَاضِرًا حَالَ التَّحَرُّمِ) فَانَّهُ لَا يَنْظُرُ تَعَاوُفًا بَلْ يَكْبِرُ لِلتَّحَرُّمِ لِأَنَّهُ كَأَنَّكَ رَكَعًا وَيَكْبِرُ إِنْ مَا فَاتَهَا
بَعْدَ الْفَرَاغِ نَسَقًا بِلَا دَعَاءٍ إِنْ خَشِيَ ١٤٧ رَفَعَ الْمِيتَ عَلَى الْأَعْنَاقِ وَهُوَ الْأَصَحُّ (وَلَا تَجُوزُ) صَلَاةُ

الْجَنَازَةِ (رَأَى) وَلَا قَاعِدًا
بِلَا عَذْرِ (اسْتَحْسَنُوا وَتَكَرَّهُ)
تَحَرُّمًا فِي رَوَايَةٍ وَتَنْزِيهَا
فِي أُخْرَى (فِي مَسْجِدِ جَاعَةٍ)
لَا فِي مَسْجِدِ بَنِي لَهَا (إِنْ كَانَ
الْمِيتَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ) الْمِيتَ
(خَارِجَهُ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ)
وَالْمُخْتَارُ الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا كَمَا
حَرَّرْنَاهُ فِي الْخَزَائِنِ (وَلَا
يُصَلِّي عَلَى عَضْوٍ وَلَا عَلَى
غَائِبٍ) عِنْدَنَا وَصَلَاةُ النَّبِيِّ
عَلَى الْبَجَاشِيِّ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ
(وَمَنْ اسْتَهْلَ بَعْدَ الْوَلَادَةِ)
أَيُّ وَجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى
حَيَاتِهِ بَعْدَ خُرُوجِ أَكْثَرِهِ
(غَسَلَ) وَتَمَّى وَصَلَّى عَلَيْهِ
وَيُورِثُ وَيُورِثُ (وَالَا)
يُسْتَهْلُ (غَسَلَ) وَتَمَّى
فِي الْمَخْتَارِ وَادْرَجَ فِي خُرْقَةٍ
وَدَفَنَ (وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ)
وَكَذَا لَا يَرِثُ إِذَا انفصل
بَيْنَهُ وَيَحْشُرُ إِذَا اسْتَبَانَ
بَعْدَ خُلُقِهِ (وَلَوْ سَبَى صَبِي
مَعَ أَحَدٍ أَبَوَيْهِ لَا يُصَلِّي فَنُتِ عَلَيْهِ
إِلَّا أَنْ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا) فَيَكُونُ
مُسْلِمًا بَقِيَّتُهُ (أَوْ اسْلَمَ هُوَ
عَاقِلٌ) لِنَجَّةِ إِسْلَامِهِ حِينَئِذٍ
(أَوْ لَمْ يَسْبَبْ أَحَدُهُمَا)
مَعَهُ (فَيَكُونُ مُسْلِمًا تَبَعًا لِلْإِدَارِ
وَالسَّابِقِ) (وَلَوْ مَاتَ الْمُسْلِمُ
قَرِيبَ كَافِرٍ) أَصْلَى إِذَا لَمْ يَرِ
يَلْقَى فِي حُفْرَةٍ كَالْكَلْبِ (غَسَلَهُ)

أَكْثَرَ مِنْ سَنَةِ الْفَجْرِ مَكْرُوهٌ انْتَهَى وَفِي النِّهْيَةِ وَفِي صَلَاةِ النَّجْرِ يَقْطَعُ سِوَاهُ قَعْدٍ
عَلَى رَأْسِ الثَّانِيَةِ أَوْ لَمْ يَقْعُدْ لَانِ التَّنْفُلَ قَبْلَ النَّجْرِ وَبَعْدَهُ مَكْرُوهٌ سِوَى رَكَعَيْهَا
وَقَالَ صَاحِبُ الْفَرَاغِ فِيهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قُطِعَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَلَمْ يُضْمَرْ إِلَيْهِ
رَكَعَةٌ هَلْ يَكُونُ نَفْلًا عِنْدَهُمَا كَمَا فِي غَيْرِهِ أَوْ يَبْطُلُ أَصْلًا إِنْ قَبِلَ يَبْطُلُ أَصْلًا
يَكُونُ مَخَالِفًا لِصَاحِبَيْهِمَا وَإِنْ قَبِلَ يَكُونُ نَفْلًا لِيُزْمَ التَّنْفُلُ بِدَوَائِجِ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ وَهُوَ
لَا يَجُوزُ انْتَهَى وَفِيهِ كَلَامٌ لَا نَأْمُ عَدَمَ الْجَوَازِ لِأَنَّهُ عَدَمُ جَوَازِ التَّنْفُلِ بِالْوَتَرِ إِنَّمَا
هُوَ عِنْدَ الْقَصْدِ وَامَّا عِنْدَ عَدَمِهِ فَلَا وَهَذَا لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ لَوْ قُطِعَ عَلَى أَنَّهُ فِي صُورَةٍ
الْقَعْدِ عَلَى رَأْسِ الثَّانِيَةِ فِي الْفَجْرِ تَمَّ صَلَاةُ النَّجْرِ وَتَبْطُلُ الرُّكْعَةُ عِنْدَ الْقَطْعِ إِمَّا فِي صُورَةٍ
عَدَمِ الْقَعْدِ فَيَبْطُلُ أَصْلًا بِتَرْكِ الْقَعْدِ فَلَا مَخْلَافَةَ لِصَلَاةِهَا لِأَنَّهُ مُقْبَدٌ بِالْقَعْدِ
الْآخِرِ فَانْتَرَفَعْنَا (وَأَنْ قَعْدٌ) قَدَّرَ التَّهْنِيدَ (فِي) الرُّكْعَةِ (الرَّابِعَةِ) ثُمَّ قَامَ (سَهْوًا
(عَادَ) إِلَى الْقَعْدِ (وَسَلَّمَ) لِأَنَّهُ التَّسْلِيمُ حَالُ الْقِيَمِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ (مَالَمُ) اسْجُدَ
فِي الْخَامِسَةِ (وَأَنْ سَجْدَ تَمَّ فَرْضُهُ) لِأَنَّ الْفَائِثَ عَنْهُ أَصَابَةُ لَفْظِ السَّلَامِ فِي الْآخِرَةِ
رَهْوٌ أَيْسَرُ فَرْضَ عِنْدَنَا (وَأَسْجُدَ) السَّهْوُ رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمُسْتَعِينِ إِمَّا فِي الْأَوَّلَى
وَهِيَ مَا إِذَا عَادَ وَسَلَّمَ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهُ آخِرُ الْوَاجِبِ وَهُوَ السَّلَامُ وَامَّا فِي الثَّانِيَةِ
فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ جَبْرٌ تَقْصَانُ التَّنْفُلِ بِالدَّخُولِ فِيهِ عَلَى غَيْرِ
الْوَجْهِ الْمُسْنُونِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَقْصَانُ الْفَرْضِ بِتَرْكِ السَّلَامِ مِنْهُ وَقَالَ الْبَاقُونَ
الْأَصَحُّ أَنْ يَجْعَلَ السَّجْدَ جَبْرًا لِلنَّقْصِ أَيْ تَمَكُّنُ فِي الْأَحْرَامِ فَتَجْبِرُ النَّقْصَ أَيْ تَمَكُّنُ
فِي الْفَرْضِ وَالتَّنْفُلِ جَمْعًا (وَيُضْمَرُ سَادِسَةً) هَذَا الضَّمُّ أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلِ وَلِذَلِكَ
لَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ (وَالرُّكْعَتَانِ نَفْلًا) إِنْ كَانَ الْفَرْضُ رِبَاعِيًّا لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنِ الْبِرَاءِ (وَلَا عَهْدَةً لَوْ قُطِعَ) أَيْ لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ ظَنُّ
فِيهَا لَكِنْ فِي الْأَصْلِ وَعَلَيْهِ أَنْ يُضِيفَ سَادِسَةً وَكَلِمَةً عَلَى الْإِجْبَابِ إِنْ قَالَ
كَلِمَةً عَلَى تَسْمَعَلٍ هَهُنَا بِمَعْنَى الْأَكْثَرِ لِأَنَّ الْإِجْبَابَ وَلَكِنْ خِلَافَ الظَّاهِرِ تَدْبِيرُ
(وَلَا تَوْبَانِ عَنْ سَنَةِ الظَّاهِرِ) عَلَى الْحَكِيمِ لِأَنَّ الْمَوَاضِعَ عَلَى السَّنَةِ أَمَّا كَانَتْ
بِعَرِيْمَةٍ مُبْتَدَأَةٍ (وَمِنْ أَقْدَرِيَّةٍ) بِالسَّاهِي (فِيهِمَا) أَيْ فِي أَحَدِي هَاتَيْنِ
الرُّكْعَتَيْنِ (صَلَاةً هُمَا فَتَقَطَّ) عِنْدَ أَبِي يُونُسَ لَكِنْ فِي الْهَدَايَةِ هَذَا قَوْلُ
الشَّيْخَيْنِ لِأَنَّ الْأَمَامَ لَمْ يَسْتَحْكَمْ خُرُوجَهُ عَنِ الْفَرْضِ فَصَارَ تَحَرُّمٌ مُبْتَدَأَةٌ
(وَلَوْ أَفْسَدَ) الْمُتَعَدِّي أَيْ هَهُنَا (قَضَاهُمَا) عِنْدَ أَبِي يُونُسَ لِأَنَّ السَّقُوطَ بِعَارِضٍ
يُنْصَحُ الْأَمَامُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لَانْصَاحَ الْأَمَامِ لَكِنْ فِي التَّبَيُّنِ
وغيرِهِ أَنَّ هَذَا قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ وَهُوَ الْحَكِيمُ وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ
(وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُصَلِّي سِتًّا) وَهُوَ أَقْبَسُ وَعَلَيْهِ الْقَوِيُّ كَمَا فِي الْكَافِي لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ
فِي تَحَرُّمَةِ الْأَمَامِ نَزْمَهُ مَا أَدَّى بِهِ الْأَمَامُ وَقَدْ أَدَّى سِتًّا (وَلَا فُضَاءَ) عَلَى الْمُتَعَدِّي

غَسَلَ النِّجَاسَةَ وَلَفَّهَ فِي خُرْقَةٍ وَالْقَادِي فِي حُفْرَةٍ) بِأَمْرٍ أَعَادَ سَنَةً (أَوْ دَفَنَهُ إِلَى أَهْلِ دِينِهِ) وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ غَسْلٌ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمُ
فُرُوعٌ ١٤٨ اجْتَمَعَ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِ وَلَا إِعْلَامَةٌ فَاعْبُدُهُ بِالْأَكْثَرِ بَانَ اسْتَوْفُوا غَسْلًا وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ

فأيهما ومحل دفنهم (وسن في حل الجنازة أربعة وان بدأ فضع مقدمة لها على يمينه ثم مؤخرها) إلا أن على آخر (ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها) إلا يسر على يسار (ثم مؤخرها) ثم مؤخرها من كل جانب عشر

خطوات لخبر من حل جنازة أربعين كفرة (و يسرعوا به بلا خيب) أي عدو سريع (والمشي خلفها أفضل) إلا أن يكون خلفها نساء ويكره أن يخرجن معها تحريما وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها لاجلها ويكره رفع الصوت فيها بالذكر أو القراءة قاله المصنف وغيره (وإذا وصلوا إلى قبره كره الجاوس قبل وضعه عن الاعتناق) لأنه عند ولايتهم لها من رأيها وما ورد فيه منسوخ (ويحفر القبر) في غير الدار قدر نصف قامة فأكثر (ويحفر القبر) إلا أن يكون الأرض رخوة فيخبر بين السبق والتأخر تأبوت وأو من حديد ريفرس فيه التراب أو يدخل الميت من جهة القبلة (بأن يوضع في جانبه من جهتها ثم يحمل فيلحد فيوجهه للقبلة على شقه الأيمن (ويقول واضعه) استحبابا بسم الله وعلى دلة رسول الله (ويسجن) أي يغطي (قبر المرأة) والخشي (للقبر الرجل وبوجهه إلى القبلة)

عند محمد (ولو أقعد) اعتبر ربه نام (ووتجسس السهو في سبع أصوع لا يبين) شفعا آخر (عليه) كيلا يقع سجوده في وسط الصلاة إذا سجد في خلال الصلاة لم تشرع (ولو ربي صح) ابتداء التحريم ويعيد سجود السهو في المختار وفي السرخسي أنه لا يصح البناء (وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة خروجا موقوفا) عند الشيخين (أن سجد) للسهو (عالمها) أي إلى الصلاة (والأ) أي وإن لم يسجد للسهو (لا) أي لا يعود إليها لأن السلام محلل والحاجة إلى أداء السجود مانعة عن التحليل فإما لم يكن سجود عمل السلام عمله (فيصح اقتداء من أقدم به بعد سلامه الأول) قبل سجود السهو ابتداء التحريم عندهما وقال بعض المشايخ يخرج من الصلاة من حين سلم وتستطع به التحريم من غير توقف على قولهما كما في البيهقي (و يصير فرضه) أي فرض المسافر (أو بعابذة الإقامة) في هذه الحالة (ويبطل وضوءه بتهتة) في هذه الحالة (أن سجد السهو والأ) أي وإن لم يسجد للسهو (فلا) وفيه كلام لأن الظاهر أن هذا قيد للمصنع من قوله فصيح إلى هنا وليس كذلك لأن المسافر لو نوى الإقامة بعد السلام لا يسجد للسهو لأن سجدة السهو في خلال الصلاة لم تشرع كما بين آنفا فلا يغير فرضه أربعة بنية الإقامة عندهم كما في أكثر التعيرات وكذا لا يبطل وضوءه بتهتة عندهما لأنها لم تصدق حرمة الصلاة إذ انتهت قاطعة التحريم لا بها كلام فتحتى خروجه عن الصلاة فكيف يسجد للسهو بل قيد قوله فصيح اقتداء من اقتدى به بعد سلامه فقط لكن عبارة النص لم تساعد بل هو سهو تتبع فانه من مزلق الأقدام (وعند محمد) وزفر (لا يخرج) أصلا لأن السجود واجب لجبر النقصان فلا بد أن يكون في إجماع الصلاة التحقيق الجبر (ثبت الأحكام المذكورة) من جهة الأقدام وصيرورة فرضه أربعة وأصل وضوءه بتهتة (سجد أولا) أي سواء سجد للسهو أولا لكن لا يسجد للسهو بعد نية الإقامة بل يتركه يقوم لأنه لو سجد يبطل سجوده وتوقع في وسط الصلاة (ولو سلم من عليه السهو بنية أن لا يسجد بطلت نيته) لأنها غير المشروعة فلغت كنية الظهر ستا (وله أن يسجد) للسهو ابتداء التحريم ما لم يفعل ما يفي الصلاة (وأن شك في صلاته) أنه (كم صلى أن كان أول ما عرض له) في ثلث الصلاة كما قال فخر الإسلام واختاره ابن الفضل وقال أكثر المشايخ أن كان أول ما وقع له في عمره وقال شمس الأئمة السرخسي أن كان السهو ليس بإعادة وهو أشبهه في المحيط (استقبل) ثم الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة لكن السلام قاعد أولى ومجرد النية لم تكف في القضاء (والأ) أي وإن لم تكن

تركظر (ويحل العمدة) الاستعانة عنها (ويسوى عليه) أي وأقصب ويكره الأجر الطبخ * أول * والخشب (الأرض رخوة) (ويقال عليه التراب) ويكره زيادته (ويسمى القبر) قدر سببر (ولا يربع للنهي عنه)

(و يكره بناؤه باخص) انتهى ايضا (والأجر والخشب) لانهما للبقاء والقبر للأفناء (ولا يدفن اثنان في قبر) ما لم يصير الاول ترابا يجوز * ١٤٩ * ح البناء عليه والزرع (الانضرورة) ويوضع بينهما تراب

او ابن ليصير كقبرين
ويجعل الرجل مما يلي
القبلة ثم خلفه الغلام ثم
خلفه الانثى ثم المرأة
(ولا يخرج الميت من القبر
بعد اهالة التراب) (الا ان
تكون الارض مغصوبة)
او اخذت بشفعة وطلب
المالك اخر اجده وان شاء سوى
التفسير وانتفع بظاهرها
وينش لو كفن بثوب
مغصوب او دفن معه مال
ولو درهما بخلاف ما لو
دفن بلا غسل او وضع
لغير القبلة (ويكره وطئ
القبر والجلوس والنوم)
والبول والغائط (عليه)
(والصلاة عنده) للثمن

عن ذلك * فروع *
يكره قلع الشجر والحشيش
من المقبرة الا اياها لا بأس
بالنقل قبل الدفن الى القدر
ميل او ميلين و الى مصر
آخر لا بأس بارتائه بشعر او
غيره الا ان الافراط في مدحه
مكروه لا سيما عند جنازته
ففيه قال عليه الصلاة
و السلام من تعز ابن
ابن أهلية فاعضوه بهن
ايه ولا تكنوا ولا بأس
بالاذان اي الاعلام بعمته
ولو بالتداء في الاسواق

اول ما عرض له بل يعرض كثيرا (تحري وعمل بغية ظنه) دفعه لمخرج وسجد
للسهو حتى لو ظن انها رابعة مثلاً قام وقعد وضم اليها اخرى وقعد احتياطاً
كان مسيئاً كما في المسئلة (فان لم يكن له ظن بنى على الأقل) المتيقن (وقعد في كل
موضع احتمل انه موضع القعود) فلو شك مثلاً في ذوات الاربع انه صلى ركعة
او ركعتين او ثلاثاً او اربعاً او لم يصل شيئاً فقد قدر ان تشهد لاحتمال انه صلى
اربعا ثم صلى اربع ركعات يقعد في كل ركعة قدر ان تشهد لانه يمكن ان يكون
آخر صلاته والقعدة الاخيرة فرض فلو شك في اوتر وهو قائم انها ثالثة او ثالثة
يتم تلك الركعة ويقت فيها ويقعد ثم يقوم ويصلي اخرى ويقت فيها ايضا
ولو شك انه صلى اولاً فان كان في الوقت فاطاهر انه لم يصلها وان كان
بعده فاطاهر انه صلاها ولو شك انه ركع في صلاته اولاً ان كان في الصلاة
يأتي به وان لم يكن فيها فاطاهر انه فعله كما في الشئ (توهم مصلي الظن انه
اتمها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين) وهو على مكانه (انها وسجد للسهو)
لماروى انه عليه السلام فعل كذلك ولان السلام ساهياً لا يبطل صلاته
لكونه دعاء من وجد بخلاف ما لو سلم على ذن ان فرض الظهر ركعة ن او كان
في صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم فانها تبطل وكذا لو سلم على ظن انه
مسافر او على ظن انها الجمعة او سلم ذاكرة ان عليه ركعتان فان صلاته تبطل

* باب صلاة المريض *

وجه مناسبة هذا الباب بما قبله ان كلا منهما من العوارض السماوية غير
ان الاول اعم موقعا لانه يقع في صلاة الصحيح والمريض فقد منه لشدة
مساس الحاجة الى بيان ثم اضدته اضافة الفعل الى فاعله كقيد زبد (عجز عن القيام)
بان لا يقوم اصلاً لا بقوة نفسه ولا بالاستعانة على شيء واذا فلا يجوز به الا ذلك
(او حاف زيادة المرض) او بطنه او يجرد الماشددا (بسيه) اي القيام
(صلى قاددا) كيف شاء وقال زفر قعد تعود الشهد وعليه التتوي
لان ذلك ايسر على المريض كما في الخلاصة وغيره ولا يخفى ان الايسر
عدم التقييد بكيفية من الكيفيات لان عذر المرض اسقط عنه الاركان فلان
تسقط عنه الهيئات اولى ولو قدر على بعض القيام بان قدر على التكبير قائماً
يقوم مما قدر عليه ثم يقعد يركع ويسجد ان قدر ولا يتركهما بترك القيام
(وان تعذر الركوع او السجود اومى برأسه) اي يشير به الى الركوع والسجود
(قاعدا) ان قدر على القعود لانه وسعة (وجعل سجوده) بالانثناء (اخفض
من ركوعه) لان نفس السجود اخفض من الركوع فكذا الانثناء به (ولا يرفع

وان تعز ية سنة حديث من عز امص بافله مثل اجره ويستحب قبل الدفن ولنظها اعظم الله اجره واحسن
عزك وغفر لميتك او يقول اللهمك الله عند المصائب صبر او اجزل لنا ولكم بالصبر اجرا ان الله ما اخذ ولله

ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ولا بأس بالجلوس لها في غير المسجد ثلاثة أيام وأولها أفضل وتكره التعزية
ثانياً ويكره الجلوس لها عند باب الدار وكرهها شداد * ١٥٠ * عند القبر ويكره الانصراف قبل الدفن

بلا اذن وقيل لا يكره قال
المصنف وهو الاوجه
ويستحب لمن شهد الدفن
ان يحثوا في قبره من قبل
رأسه ثلاث حثيات من
التراب بيديه جميعاً يقول
في الاولى منها خلقتكم
والثانية وفيها نعيديكم
والثالثة ومنها نخرجكم
تارة اخرى وان يجلسوا
ساعة بعد الدفن للقرأة
والدعاء ويكره عند القبر
كلما لم يعهد من السنة
والمعهود زيارتها والدعاء
عندها قائماً ويقول السلام
عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون
وفي الحديث من قرأ
الاخلاص احد عشر مرة
ثم وهب اجرها للموات
اعطى من الاجر بعدد
الاموات والاصح الجواز
للرجال والنساء لحديث كنت
نهيتكم عن زيارة القبور الا
فزوروها وهل يعذب الميت
ببكاء اهله الجمهور لا وجلوا
الحديث على ما اذا اوصى
بذلك ولو استمع باكسة
ليبين فانه فلا بأس به
ويستحب خير ان اهل الميت
والاقرباء تهية الطعام لهم
يشبعهم يومهم وليستهم

ولو اتخذ ولي الميت طعاماً للفقراء كان حسناً ولو بالغير والاتباع افضل من النوافل لو اقرابة * وان *
اوجوار او صلاح معروف والا فانوافل افضل اجتمعت الجناس فافراد الصلاة لكل اولى ويبدأ بالافضل

وان جمع جعلها صفا طولا واحدا بعد واحد ليقوم بحذاء صدر الكل وراعى ترتيب الاقداء بعكس وضعهم
في القبر مات في سفينة بعيدا عن البر ١٥١ * مجهز و يلقى في البحر مات وفي بطنها واديشق جنبها الايسر

(وان افتحها بايما) للبحر (فقد رعى الركوع والسجود استأنف) لان اقداء
الراكع والساجد بالمومي لم يحز فكذا البناء (ولو) كان يومى مستقيما ثم قدر (على
العود) ولم يقدر على الركوع والسجود (استأنف) على المختار ولو افتحها
بالايما ثم قدر قبل ان يركع وسجد جازله ان يتها بخلاف ما بعد الركوع والسجود
كما في جامع النقة (وليطوع ان يتكى على شئ ان اعى) اى اتعب واطلق
الشئ فشمم العصا والحائط لكن الاتكاء بعذر غير مكروه اجاعا وبغير عذر
كذلك عند الامام وعندهم بأكراه (ولو صلى) فرضا (في فناء جارقا عذرا صرح)
عند الامام لان الغالب فيها دوران الرأس وهو كما تحقق الا ان القيام افضل
وافضل من القيام الخروج الى الشط ان امكن لانه اسكن للقلب (خلافا لهما)
لان ان القيام مقدور عليه فلا يترك (وفي المربوط لا يجوز بلا عذر) اى القعود
بلا عذر اجاعا هذا ان كان مربوطا على الشط واما ان كان مربوطا في البحر
وهو يضطرب اضطرابا شديدا فهو كالسائر في الحكم وان كان يسيرا فكالواقف
وفي الايضاح ان كان مربوطا يمكنه الخروج الى البر لم يحز الفرض اصلا اذا
لم يستقر على الارض وان كان غير مربوط جازت الصلاة فيه (ومن اغنى عليه
اوجز يوما وليلة قضى ما فات) وهذا استحسان وانقياس ان لا قضاء عليه اذا
استوعب وقت صلاة كاملة لتحقيق الحز وبه اخذ الشافعى وجه الاستحسان
ان المدة اذا طالت كثرت الفوائت فيلزم الحرج واذا قصرت قلت فلاحرج
والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار ولهذا قال (وان زادا)
الجنون والانعاء عليهم (ساعة) روى بالنصب على الظرف اى في جزء من الزمان
و يجوز الرفع على القاعلية والمعنى زادا عليها ساعة (لا يقضى) ما فات من
الصلوات الخمس بزيادة ساعة من وقت صلاة اخرى (وعند محمد يقضى ما لم يدخل
وقت) صلاة كاملة (سادسة) لان التكرار يحقوبه وهو الاصح وانفسرنا
بالصلاة الكاملة لانه لا تسقط عنه عند محمد ما لم يستوعب الانعاء اوقات ست
صلوات كافي اكثر المعبرات فعلى هذا لو قال ما لم يمض مكان ما لم يدخل لكان اولى
تأمل وفي المحيط اوحصل الانعاء بما هو معصية كشرب الخمر اكثر من يوم وليلة
لا يسقط عنه القضاء اتفاقا ولو حصل بالنج قال محمد يسقط وقال الامام لا يسقط

* باب سجود التلاوة *

لا يخفى ان المناسب ان يقترب بسجود السهو لان كلا منهما سجدة لكن لما كان
صلاة الرأى بعارض سماوى كالسهو ذكر عقبيه لشدة المناسبة فآخر هذا
الباب ضرورة وهو من قبيل اضافة الحكم الى سببه وانما يقل سجود التلاوة

ان يغفر الله تعالى الميت او صلى بعضهم ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل
ثم روى في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاءتني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتي بسم الله

قالوا امنت من عذاب الله كذا ذكره المصنف **باب** (التسبيح) فاعيل بمعنى مفعول لانه مشتهر قوله
بابنة او فاعل لانه حي عند ربه فهو شاهد (هو من) اي مسجده ١٥٢ مكف ضام (قله اهل

الحرب او اهل البغي او
قطاع الطريق) او قتله
التصوص ليلا في انصر او
قتل مدافعا عن نفسه او
ماله او مسالين او اهل الذمة
وان لم يكن القاتل واحدا
من الثلاثة بای سبب كان
القتل ولو بغير دابة
او خرق سنيته (او وجد
في الحركة وبه الردل على
قتله) كخروج الدم من عينه
او اذنه او حنكه صديقا من
انفه او ذكره او دبره او حلقه
جامدا (او قتله مسلم)
او ذمى (ظلم) بالة جارحة
او بغيره او بغيره (ولم
يجب بنفسه اي بنفس قتله
دية) بل قصاص فلو
قتل الاب ابنه يكون الابن
شهيدا لان الدية وان
وجبت لم تجب بنفس القتل
بل لسقوط القصاص بشبهة
الابوة فاذا وجدت هذه
الشروط ولم يرث فهو
شهيد الدنيا والآخرة
(فيكفن ويصلى عليه ولا
يغسل ويدفن بدمه وثيابه)
بذلك امر الرسول في شهداءه
احد لان دمه طاهر مادام
عليه (الا ما ليس من جنس
الكفن كالقرو والحشو
والخف والسلاح) فينزح

والسمع بينا للسميع مع ان سمع سبب ايضا لان التلاوة كانت سببا للسمع
كان ذكرها مشتقلا على السماع من وجه فاكثريه وفي بعض المعبرات ان
السبب في حق السماع التلاوة في الاصح بشرط السماع فلا اشكال عليه لانه يكون
من اضافة السبب الى السبب الخاص (يجب) اي سجود التلاوة عندنا وقال
الشافعي هو سنة لانه عليه الصلاة والسلام قرأ ولم يسجد ولما قرأه عليه الصلاة
والسلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكنت على الوجوب ومارواه محمول
على تأخير الاداء جمع بين الحديثين (على من تلاية) تامة او اكثرها او نصفها
مع كلمة السجدة على الخلاف ولو قرأها وحدها فلا تجب بكتابة ولا بقراءة هجاء
(من اربع عشر سنة في) آخر (اعرف) والتفيد بالآخر لان ما في اوله غير
موجب للسجدة اتفاقا والآخر بمعنى النصف المتأخر فلا يكون الشيء ظرفا
لنفسه و"اعرف" عن السورة ظاهر وقد جوزه سبويه كما جوزه هو وغيره ان العلم
سورة فاعرف الجزء بالاتباع وعلى هذا قدس بن سوري في تفسيره في
(والرعد والنمل والاسراء ومريم والحج اولاً) اي اول ما ذكر فيه السجود
لان ما في الثانية للصلاة عندنا خلافا للشافعي فانه قال في سورة الحج سجدة
(وافرقان والنمل والتميز وص) وقال الشافعي ليس في صورة ص سجدة
(وفصلت) واختلف في موضع السجدة فعند علي رضي الله تعالى عنه هو قوله
ان كنتم لاتعبدون وبماخذ للشافعي وعند عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما
قوله لا يسأمون فاخذنا به احتياطاً فان تأخير السجدة جائز لا تقديمها (واجم
والاشفاق والعلية) وقال مالك سورة النجم وما بعدها ليست من موضع السجود
(ويجب على من سمع ولو غرقا صمد) سواء كانت القراءة بانهر بية او بانقارسية
فهم اولاً لكن في العربية عليه السجود بكل حال وفي الفارسية كذلك
عند الامام وعندهما ان السماع ان علم انه قرأ فعليه السجود والا فلا ولا بد
ان يكون السماع اهلاً لوجوب صلاة عليه حتى يجب على جنب اذا سمعها هو
دون الخائض والنفساء والمجنون والصبي والكافر كما في بعض المعبرات
وفي المحيط لوسمع من كافر اوصى عاقل او خائض او نفساء او جنب وجبت
ولو سمعها من مجنون او نائم لان التلاوة صدرت من غير معرفة ولا تمييز
ولو قرأها سكران وجبت عليه وعلى من سمعها منه وفي التناسل اذا سمعها
من مجنون يجب وكذا من النائم الاصح الوجوب ايضا انتهى هذا بخلاف لما
في المحيط فلا بد من التوفيق بينهما بان يحمل على اختلاف الروايتين (على المرتبة
بلاوة امامه) وان لم يسمعها منه بان قرأها الامام سرا او جهرا والمأموماء عنه
او اقتدى به بعد قراءتها لانه لو لم يسجد معه يلزم المخالفة بين الاصل والتابع

عنه (ويؤاد) ان نقص ما عليه عن كفن سنة (ويخص) ان زاد ما عدا سكتن سنة في وجهين **فلا**
(وان كان) المقتول (صبي او مجنون او جنب) يقع كذا (وحايط) رت بلايد (ونفساء) ولو قبل الانقطاع

في الاصح (او جنباً او خائضاً او نفساً يغسل) غنده (خلافاً لهما ويغسل ان قتل في المصر) فيما فيه الدية كغير جامع
وشارع (ولم يعلم) قاتله و (انه قتل عمداً) * ١٥٣ * او خطئاً (ظالماً) او مظلوماً اذا علم قاتله او وجب القصاص

فلا يجوز (ولا يجب) السجود على الامام والمؤتم القاري ولا المؤتم الذي هو غير ذلك
المؤتم (بتلاوته) اي بتلاوة المؤتم (اصلاً) لافي الصلاة ولا بعدها هذا عند الشيخين
وقال محمد يسجدونها اذا فرغوا واما ما قال صاحب الفرائد في تفسير قوله اصل الصلاة في
ان الصلاة ولا بعدها لافى المؤتم ولا على الامام فلا يخفى عن قصور تدبر (الاعلى سامع
يس مع في الصلاة) فيسجد بالتفريق على الصحيح لان الجهر من السجدة عند تلاوة
المؤتم اثابت في حق الامام والمؤتم فلا يعدو هما (ولو سمعها الصلي عن يس
معه في الصلاة لا يسجد في الصلاة) لانها ليست بصلائية لان سماعه هذه القراءة
ليست من افعال الصلاة (ويسجد بعدها) لتحقيق سببها وهو السماع بتلاوة صحيحة
(وان يسجد فيها لا يجوز) فيعيدها لان فعالها في الصلاة وقعة قصاص تكون في غير محله
(ولا تبطل الصلاة) وهو الاصح لانها عبادة زائدة في الصلاة كن بادة سجدة
انضوعاً وهو ظاهر الرواية وفي النوادر تفيد لانه اشتغل فيها بما يفعل بعدها
(ولو سمعها من امام) قبل الاقتداء (فاقتدى به قبل ان يسجد) للتلاوة
(يسجد معه) لانه لو لم يسمعها يسجد معه تبعاً له فهنا اولى (وان اقتدى بعد
ما يسجد) الامام (فان في تلك الركعة) اني تليت فيها آية السجدة (لا يسجد
اصلاً) لافي الصلاة ولا بعدها لانه صار مدر كالمسجدة بادرالك الركعة فيصير
مؤد بالها وفي الخلاصة من سمع قبل الاقتداء يسجد بعد الصلاة فضلاً (وان
في غيرها) اي غير تلك الركعة التي تليت فيها آية السجدة (يسجد ما خارج الصلاة)
بحق السبب وهو السماع بتلاوة صحيحة (كما لو لم يقتد) بالامام ما سمعها
فانه يسجد بها لتقرر السبب في حقه وعدم المانع (ولا تقضى الصلائية) لخن
والصواب الصلوية بردالفه واولا وحذف الله لكن في العناية انه خطأ مستعمل
وهو عند الفقهاء خير من صواب نادر (خارجها) لان قراءة القرآن في الصلاة
افضل فلم يجز ادائها خارج الصلاة لان الكامل لا يتأدى بالناسق الا اذا
فسدت الصلاة فيسجد خارجها وفيه اشارة الى ان وجوب السجدة في الصلاة
على الفور لانه لا يجوز ان تقضى فاساء بتركها وفي الخزانة ان من تلا آية سجدة
في الصلاة فان كان في وسط القراءة فلا فضل ان يركع او يسجد للتلاوة
في الحال غير ركوع الصلاة وغير سجودها ثم يقوم ويقرأ ويتم صلاته واما ان
قرأ بعدها آيتين او ثلث آيات ثم ركع وسجد اصلاته جاز وسقطت سجدة لتلاوة
عنه لان هذا اقدر لا يقض الفور ولو ركع اصلاته على الفور وسجد تسقط
عنه السجدة نوبى في السجدة التلاوة اولم ينو واجمعوا على ان سجدة التلاوة
تأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو للتلاوة واختفوا في الركوع قال شيخ الاسلام

او تعزيراً وافتراض سبع * ٢٠ * ل * (غسل وصلى عليه) كالموتى (ومن قتل ابني
او) لاجل بغى وخروج عن طاعة الامام اولاجل (قضى طريق) او عصبية (غسل ولا يصلى عليه وميل

لا يعمل ايضا) وهذا قبل ثبوت الامام اذ بعده يكون القتل حدا (ويصلي على قاتل نفسه) عدا به يقتل (خلافا لابي يوسف) وصححه في العناية وايداه في القمع وصرح في ١٥٤ في الخاتمة قبل الوقف بانواعه

وزرا من قاتل غيره

باب الصلاة في الكعبة *
صح فيها الفرض والنفل
ومن جعل فيها ظهره الى
ظهر امامه جاز ولو (جعل
ظهره الى وجهه لا يجوز)
لتممه على امامه (وكره
ان يجعل وجهه الى وجهه)
بلا حائل لانه يشبه عبادة
الصورة (ولو تحاوا
حوالها وهو فيها جاز)
الاقتداء لو الباب مفتوحا
(وان كان الامام خارجها)
وتحاوا حولها (جازت
صلاة من هو اقرب اليها
منه ان لم يكن في جانبه)
ولو وقف مستأمرا لركن
في جانب الامام وكان اقرب
لم اره وينبغي الفساد احتيالا
وهذا صورته (ويجوز
الصلاة فوقها) ولو بلا
سترة لان العرصة والهواء
قبلة الى عنان السماء (ويكره)
مؤتم امام ترك التعظيم على
انها من المواطن السبعة
التي نها عليه السلام
عن الصلاة فيها وقد نظمها
الطرسوسي فقال * نهى
الرسول احد خير البشر *
عن الصلاة في بقاع تعبر *
معاطن الجمال ثم المقبرة *
مزبلة طريقهم ومجزرة *

لا بد للركوع من التنية حتى ينوب عن السجدة نص عليه محمد وان قرأ بعد
السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة لا ينوب الركوع عن السجدة لان
هذا التدرج قطع الفور وقال شمس الأئمة لا يقطع (تلاها) اي آية السجدة
ولم يسجد (لم يدخل في الصلاة واعادها) اي اعاد تلاوة تلك الآية (وسجد كفته
عن التلاوتين) لان غير الصلاة صارت تبعا للصلاة حتى لو لم يسجد فيها
سقطت وينبغي ان يكون الاعادة في الركعة الاولى حتى يصير وفاقيا ولا ينبغي
ان يدخل عند محمد في التسهيل وفي النوادر يسجد اخرى بعد الفراغ من الصلاة
لان الاولى قوة السبق فاستوتاق لنا الثانية قوة اتصال المقترحة كما في الهداية
(وان يسجد الاولى ثم شرع في الصلاة واعادها في الصلاة) سجدة (مرة اخرى)
لان الصلاة اقوى فلا يكون تبعا بلا ضعف (ولو كرر) تلاوة (آية واحدة)
او سمعها من واحد او متعدد (في مجلس واحد كفته سجدة واحدة) لان بني
السجود على التداخل ما يمكن وامكانه على اتحاد المجلس لكونه جامعة للتفرقات
فيما تكرر الحاجة كما في الايجاب والقبول وغيره والقارئ محتاج الى التكرار للحفظ
والتعليم والاعتبار فالزام التكرار في السجدة مفض الى الحرج لا محالة وهو
مدفوع والتداخل قد يكون في الاسباب بان ينوب واحد منها عما قبله وما بعده
وهو المبق بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع وقد يكون في الاحكام وهو
المبق بالاعتقادات لانها شرعت للزجر فهو ينزجر بواحدة فيحصل المق فلا حاجة
الى الثانية (وان بدلهما) اي آية السجدة (او المجلس لا) اي لا تكفيه سجدة
واحدة ثم المجلس لا يختلف بمجرد القيام ولا بخطوة او خطوتين ولا بالانتقال
من زاوية الى زاوية الا ان يكون كثيرا كما لم يسجد الحرام وقيل خلافه ولا باكل
لقمة ولا شرب شربة فلا يلزم تكرار السجدة بتكرارها واما اذا تلا فاكل
او شرب او نام اضطجعا او عمل عملا كثيرا او اخذ في عقد البيع ثم تلا فتلزمه سجدة
اخرى استحسانا (وتسدية الثوب) اي تسوية سدا بان يغرز في الارض خشبات
ثم يحمي ويذهب مع الغزل ليسوي السدى (والدباسة والانتقال من غصن)
شجرة (الى) غصن (آخر) سواء كان قريبا او بعيدا (تبدل) فلا تكني سجدة
واحدة لان المكان تبدل حقيقة وقيل تكفيه في الانتقال من غصن الى غصن
آخر سجدة واحدة لان العبرة لاصل الشجر وهو واحد الصحيح الاول وعلى
هذا الخلاف السباحة في الماء ولو كررها على الدابة وهي تسير في غير الصلوة
تكرر السجدة لان سير الدابة يضاف الى راكبتها ولا يكرر بتكرارها في السفينة لان
سير السفينة غير مضاف الى راكبتها وانما جاز بانها بالماء والريح نصار عين السفينة
مكان راكبتها وانه متحد ولو كرر المصلي في ركعة كفته سجدة قياسا واستحسانا

وفوق بنت الله والجسم * والجد لله على التمدد * كتاب الزكاة * قرنها بالصلاة في اثنين * لا اتحاد *
ولناين موضعا في التزويل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان ولا يجب

على الأنبياء أجمعاً (هي لغة الظهارة وإنما وشرعاً) تملك (خرج الإباحة فلو اطعم يتيماً أو يالزكاة
لا تجزى به إلا إذا دفع اليه المطعوم * ١٥٥ * كالأوكساه بشرط أن يعتل القبض (جزء من المال) خرج المنفعة فلو

اسكن فقيراً في داره سنة
أو يالزكاة (معين شرعاً)
وهو ربع العشر خرج
النافلة (من فقير مسلم غير
هاشمي ولا مولاه) أي معقه
(مع قطع المنفعة عن المالك
من كل وجه) فلا يدفع
لأصله وقرعه (لله تعالى)
بيان لاشتراط النية (وشرط
وجوبها) أي افتراضها
(اعتل والبلوغ والاسلام
والحرية و) سببها (ملك
نصاب حولي) والعبرة
للحول القمري (فارغ
عن الدين) الذي له مطالب
من العباد ولو كفاية أو
مؤجلاً أو له نصاب صرف
الدين إلى إيسرها قضاء
ولو اجناساً صرفه إلى أقالها
زكاة فإن استوى أكار بعين
شاة وخمس من الأبل خير
(و) فارغ (عن حاجته
الاصلية) لأن المشغول بها
كالعدوم كدور السكني
والكتب وإن لم تكن لأهلها
إذا لم ينو التجارة غير أن
الأهل له أخذ الزكاة وإن
ساوت نصبا إلا أن تكون غير
فقه وحديث وتفسير أو تزيد
على نختين منها هو المختار
وكذلك آلات المحترفين
الأماني أثر عينه كالعصف

لاتحاد المجلس وأوفى ركعتين فكذلك عند أبي يوسف (وأن تبدل مجلس السماع
تكرر الوجوب عليه وإن اتحد مجلس التالى) باتفاق المشايخ لأن السبب في حقه
السماع على ما قيل ومجلسه متعدد (وأن تبدل مجلس التالى واتحد مجلسه لا)
أي لا يتكرر الوجوب عليه على الأصح وفي السراجية وعليه الفتوى لكن هذا
على أن السبب في حق السامع هو السماع لا التلاوة وإما على القول بأن السبب
في حق السامع التلاوة أيضاً والسماع شرط فينبغي أن يعتبر في التكرار وعدمه
تبدل مجلس التلى وعدمه كافي المنع (وكيفية) أي سجود التلاوة (إن يجحد
بشرائط الصلوة) اعتباراً بسجدة الصلوة خلافاً لأن عمر فانه يسجد على
غير وضوء كافي الشئ (بين تكبيرتين) واحدة عند الوضع وأخرى عند الرفع
(من غير رفع يد) خلافاً للشافعي فانه يرفع يديه ويقول انه عبادة قائمة بنفسها
فاعتبر لها ما اعتبر في الصلوة من الدخول والخروج ونحن نقول إن المأمور به
هو السجود فلا يزاد عليها بالأي (ولا تشهد) لأنهم يشرع الأفي القعود عليه
(ولاسلام) لأنه للتحليل وهو يقتضى سبق الحرمة وهي منعدمة فإذا أراد
السجود يستحب له أن يقوم فيسجد لأنه مأثور (وكرهه أن يقرأ سورة ويدع آية
السجدة) لأنه يشبه الاستكفاف عنها وذاليس من أخلاق المؤمنين (لأعكسه)
وهو أن يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لأنه مبادر إليها حتى قيل من قرأ أي
السجدة كلها في مجلس وسجد كلا كفاه الله تعالى ما أهمه (ونذير أن يضم
إليها آية أو آيتين قبلها) لتلاوي إلى أيها تم تفضيل آية على آية وانما قيد
بقبلها لموافقة محمد فانه قال أحب إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين وفي الخاتمة
أن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب هذا أشمل من عبارة محمد لتناولها لما قبلها
وما بعدها (واسمحس) في الصلوة وغيرها (أخضوها عن السامعين) شفقة
عليهم لأن السامع ربما لا يؤديها في الحال لما منع فلا يؤديها بعد ذلك بسبب
النسيان فيبقى عليه الواجب فيأثم فلو كان السامع بخلاف ذلك بل متهماً للسجود
ينبغي أن يجهر حثاً على الطاعة (وتقضى) لأنها واجبة وفي المنع لو سمع
آية سجدة من كل واحد حرألم يسجد فبهذا علم أن اتحاد اثنين شرط وفي الكافي
تلا عند طلوع الشمس وسجد عند الزوال أو الغروب أو ركبا فنزل نركب وأومى
لها صرح خلافاً لفر ولولا على الأرض وسجد ركبا لا يجوز وعند الشافعي يجوز

باب المسافر

أي باب صلاة المسافر لما كان السفر من أعوارض المكتوبة ناسب أن يذكر مع
سجدة التلاوة التلاوة وانما قدم سجدة التلاوة لأن سبب سجود التلاوة وهي عبادة

لديع الجلد ففيه الزكاة بخلاف ما لا يبق كصا بون يساوى نصنا وإن حال الحول (نم أو تقدير) بالقدرة
على الاستمارة يكون التقدير في يده أو يدنا بيه (ملكاً تاماً) أي يدا ورقبة (فلا تجب) نربع على ما مر (على صين

وَمَجْنُونٌ وَلَا كَافِرٌ وَلَا مُلْكٌ) وَلَا عَلَى مَالِكَ نَصَابٌ لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ) لَعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَسْتِغْنَاءِ بِذَوْنِهِ (وَلَا مَكَانٌ) لَعَدَمِ الْمَالِكِ اتِّسَامِ (وَلَا مَدْيُونٌ) بِدَيْنٍ لَهُ (مَطْلَبٌ مِنَ الْعِبَادِ) * ١٥٦ * وَأَنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ كَدْبُ الْعَشْرِ

وَالْمَزَاجِ وَزَكَاةِ السَّائِمَةِ
وَالْتَّجَارَةِ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ اخْتِزَاعَهَا
مِنَ الْآبِي جَبْرًا بَعْدَ تَعَزُّزِهِ
فِي قَدَرِ دِينِهِ (فِي ذِكْرِ
الدَّائِدَانِ بَلْغِ نَصَابًا) وَلَا
فِي مَالِ الضَّمَارِ) لَعَدَمِ التَّمَاءِ
(وَهُوَ الْمَفْقُودُ وَالسَّاقِطُ
فِي الْبَحْرِ وَالْمَغْصُوبُ الَّذِي
لَا يَنْتَبِهُ عَلَيْهِ) فَلَوْ لَهُ يَنْتَبِهُ
فَلَيْسَ ضَمَارٌ إِلَّا فِي غَضَبِ
السَّائِمَةِ فَلَا ذَكَاةَ عَلَيْهِ وَأَنْ
كَانَ الْغَاصِبُ مَقْرَأًا كَمَا فِي
الْخِلَانِيَةِ (وَالْمَدْفُونُ فِي
بُرْيَةٍ نَسَى مَكَانَهُ) وَكَذَا
الْوَدِيعَةُ عِنْدَ غَيْرِ مَعَارِفِهِ
(وَمَا اخْتِذَ مَصَادِرُهُ) أَيْ
ظَنَّهُ (وَدَيْنٌ كَانَ قَدْ جَحَدَ
وَلَا يَنْتَبِهُ عَلَيْهِ) فَلَا زَكَاةَ
لَوْ عَادَ بَعْدَ سِنِينَ إِلَيْهِ (بِخِلَافِ
دَيْنٍ عَلَى مَقْرَمَةٍ أَوْ مَعْسَرٍ
أَوْ مَخْلُوسٍ أَوْ عَلَى جَاهِدٍ
عَلَيْهِ يَنْتَبِهُ أَوْ عَلِمَ بِهِ قَاضٍ)
سَيَحْيَى أَنْ الْمَقْتَبِ بِهِ عَدَمُ
الْإِتِّصَافِ بِعِلْمِ الْقَضَايِ (خِلَافًا
لِمُحَمَّدٍ فِي الْمَقَاسِ) بِتَشْدِيدِ
الْإِلَامِ الْمَحْكُومِ بِأَقْدَامِهِ
لِجَمْعِ الثَّلَاثِينَ عِنْدَهُ وَعِنْدَ
عَدَمِ الْوُجُوبِ مَعَ الْبَيِّنَةِ أَيْضًا
وَصَحْحِهِ فِي الْخِلَافَةِ وَالْخِلَانِيَةِ
(بِخِلَافِ مَا دَفِنَ فِي الْبَيْتِ
وَنَسَى مَكَانَهُ) لَا مَكَانَ
التَّوَصُّلِ بِالْحَقْرِ (وَفِي

وَسَبَبِ قَصْرِ الصَّلَاةِ الْفَرْدِ وَهُوَ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ بَلْ هُوَ مَبَاحٌ وَالْعِبَادَةُ مُقَدَّمَةٌ وَالْإِضَافَةُ
مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى شَرْطِهِ أَوْ إِلَى فَاعِلِهِ وَالسَّفَرُ فِي اللَّغَةِ قَطْعُ الْمَسَافَةِ وَالْمُرَادُ
هُنَا قَطْعُ خَاصٍ يَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ وَهُوَ لَا يَتَيَسَّرُ إِلَّا بِقَصْدٍ فَلِهَذَا قَالَ مَرِيدًا
لِأَنَّهُ لَوْ طُفَّ جَمِيعُ الْعَالَمِ بِأَقْصَدِ سِيرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَصِيرُ مَسَافِرٌ أَوْ لَوْ قَصِدُوا لَمْ يَظْهَرْ
ذَلِكَ بِالْإِثْبَاتِ فَكَذَلِكَ فَكَانَ الْمُعْتَبَرُ فِي حَقِّ تَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ اجْتِمَاعُكُمَا (مَنْ جَاوَزَ
بُيُوتَ مِصْرَ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَرْيَةَ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ فِي الْحُكْمِ وَلَيْسَ بِتَغْلِيْبٍ بِكَافٍ وَهِيَ
جَمْعُ بَيْتِ مَأْوَى الْإِنْسَانِ مِنْ نَحْوِ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ صُوفٍ وَيَدْخُلُ مَا كَانَ مِنْ مَحَلِّهِ
مُنْفَصِلَةً وَفِي الْقَدِيمِ كَانَتْ مُتَّصِلَةً وَتَدْخُلُ فِي بُيُوتِ الْمِصْرِ رَبِضُهُ لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ لَوْ جَاوَزْنَا هَذَا الْخَوْصَ لَقَصْرْنَا كَمَا فِي الْقَتَحِ وَأَمَّا فَاءُ الْمِصْرِ فَظَاهِرٌ كَلَامُ
الْمِصْرِ كَالْهَدَايَةِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ مَجَاوِزَتُهُ وَقَدْ فَصَّلَ قَاضِيخَانٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ بَيْنَ
الْمِصْرِ وَفَنَائِهِ أَقَلُّ مِنْ قَدَرِ غُلُوزَةٍ وَلَمْ تَكُنْ يَنْتَهِيهَا مَزْرَعَةٌ تَعْتَبَرُ بِمَجَاوِزَةِ الْفَنَاءِ
أَيْضًا وَأَنْ كَانَتْ يَنْتَهِيهَا مَزْرَعَةٌ أَوْ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْمِصْرِ وَفَنَائِهِ قَدَرِ غُلُوزَةٍ
تَعْتَبَرُ بِمَجَاوِزَةِ عِمْرَانَ الْمِصْرِ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْإِنْفِصَالُ بَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ أَوْ بَيْنَ قَرْيَةٍ
وَمِصْرٍ وَأَنْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ مُتَّصِلَةً بِرَبِضِ الْمِصْرِ فَلَا تَعْتَبَرُ بِمَجَاوِزَةِ الْقَرْيَةِ هُوَ الصَّحِيحُ
وَأَنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِفَنَاءِ الْمِصْرِ لَا يَرِبُضُ الْمِصْرِ يَعْتَبَرُ بِمَجَاوِزَةِ الْفَنَاءِ وَلَا يَعْتَبَرُ
بِمَجَاوِزَةِ الْقَرْيَةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْقَتَحِ بَعْدَ مَا قُلْنَا وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ قَدْ صَدَّقَ مَفَارِقَةُ
بُيُوتِ الْمِصْرِ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي عِبَارَةِ الْهَدَايَةِ أَرْسَالَ غَيْرِ وَاقِعٍ
وَأَوْ أَدْعَيْنَا إِنْ بُيُوتُ تِلْكَ الْقَرْيَةِ دَاخِلَةٌ فِي مَسْمِيِّ الْمِصْرِ أَوْ دَفْعَ هَذَا لَكِنَّهُ تَعَسَّفَ
(مِنْ جَانِبِ خُرُوجِهِ) وَأَنْ كَانَتْ بِمَجْدَائِهِ مِنْ جَانِبِ آخِرَانِيَةِ (مَرِيدًا) حَالُ
مَنْ نَزَلَ عَلَى (سِيرٍ أَوْ سَطَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) أَيْ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِبَائِهَا الْأَيَّامُ لِلْمَشْيِ وَالْإِيَّامُ
لِلْإِسْتِرَاحَةِ وَهَذَا تَرَكْتُ لَكِنْ قَدَّرَ السَّيْرَ مِنْ طُلُوعِ النَّجْمِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ
فِي زَمَانِ الْأَعْتِدَالِ مَعَ الْإِسْتِرَاحَاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي خِلَالِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَسَافِرَ لَا يُمْكِنُ
أَنْ يَمْشِيَ دَائِمًا بَلْ يَمْشِي فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ وَيَسْتَرَحُّ فِي بَعْضِهَا وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
وَقَدَّرَهُ أَبُو يُوسُفَ يَوْمَيْنِ وَآكْثَرَ الْيَوْمَ ثَلَاثًا وَالشَّافِعِيُّ يَوْمَيْنِ وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ
فَرَسَخًا وَفِي قَوْلِهِ يَوْمًا وَبَيْتُهُ (قَصْرُ افْرِضِ الرَّابِعِي وَصَافِرُضُهُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ)
فَإِنَّ الصَّلَاةَ فَرَضَتْ فِي الْأَصْلِ رَكْعَتَيْنِ فَرِيدَتْ فِي الْحَضَرِ وَأَقْرَبَتْ عَلَى أَصْلَابِهَا
فِي السَّفَرِ كَارَوِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ لَا تَقُولُوا قَصْرًا فَإِنَّ الَّذِي فَرَضَهَا فِي الْحَضَرِ أَرَبَاعَ فَرَضَهَا فِي السَّفَرِ
رَكْعَتَيْنِ كَمَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا مَنْ صَلَّى فِي السَّفَرِ
أَرْبَعًا كَانَ كَمَنْ صَلَّى فِي الْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ وَعَنْهُ أَنْ صَلَاةَ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ
غَيْرُ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فَاعْلَمْ بِهَذَا أَنَّ الْقَصْرَ عَزِيمَةٌ عِنْدَنَا وَمَنْ حَكِيَ خِلَافًا

الْمَدْفُونِ فِي الْأَرْضِ الْمَأْكُوتَةِ أَوْ الْكُرْمِ اخْتِلَافٌ وَيُزَكَّى الدِّينَ مَا قَبِضَ مِنَ الدِّينِ عِنْدَ قَبْضِهِ (الْمَدْيُونُ) * بَيْنَ *
ثَلَاثَةَ قَوَى وَمَتَوَسُّطٌ وَضَعِيفٌ (فَقَدْ بَدَّلَ التَّجَارَةَ) وَاقْرَضَ قَوَى يَرْكِبُهُ (عِنْدَ قَبْضِ أَرْبَعِينَ) دَرَاهِمًا

يدفع درهم وما زاد بحسابة (و) دين هو (بدل مال ليس كذلك) اي للتجارة كمن السائمة وعبد الخدمة متوسط
يزكيه (عند قبض نصاب) ويعبر * ١٥٧ * ما مضى من الحول في الاصح (و) دين هو (بدل مال ليس

بمال) كالمهر والدية ضعيف يزكيه (عند قبض نصاب وحولان حول) بعد القبض (وقالا) الكل سواء (يزكي ما قبضه منه مطلقا) ولو قليلا (الا الدية والارش و بدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول) لانها ايست بد يون حقيقة وهذا كله اذالم يكن عنده ما يضمه اليه فان كان ضم ما قبضه من الضعيف الى ما عنده وزكا، (و شرط ادائها) اي الزكاة (نية مقارنة للاداء) ولو حكما كما لو دفعها بلانية ثم نوى والمسال قائم في يد الفقير كما بسطناه في الخزان (او) مقارنة (لعمل المقدار الواجب تيسيرا) (او تصدق بالكل ولم ينوها سقطت) استحسانا (ولو بالقبض لا تسقط حصته عند ابي يوسف خلافا لمحمد) الا اذا كان مائة وستة وتسعين فينشد تسقط زكاة درهم انفاقا (وتكره الحيلة لاسقاطها عند محمد) وعليه التوى (خلافا لابي يوسف) وافترضاها فوري وعليه الفتوى (ولو اشترى عبد للتجارة فنوى

بين السار حين في ان القصر عندما عن يمة او رخصة فتد غلط لان من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهى العزيمة وتسميتها رخصة مجز كما في الفتح وقال الشافعي فرضه الاربع والقصر رخصة اسقاط والحجة عليه ما روينا وفيه اشارة الى ان لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في الوتر والسنن واختلفوا في ترك السنن فقبل الافضل هو الترك رخصا وقيل الفعل قرى او قيل الفعل نزولوا والترك سيرا والمختار الفعل امنوا وترك خوف لانها شرعت لاكل الفرض والمسافر محتاج اليه وتستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب (واعبر في الوسط في السهل) نقيض الجبل (سير الابل ومشى الاقدام) بالسير المعتدل وهو سير القافلة (وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به) فانه يعتبر مسيرة ثلاثة ايام وان كان مثل تلك المسافة في السهل تقطع بما دونها فلو كان لموضع طريقان احدهما مسيرة ثلاثة ايام والاخر اقل منها ففي الطريق الاول يقصر وفي الثاني لا وكلامه مشعر بان لا عبرة بانقرا سخ وهو الصحيح وقد اعتبر الاكثر ون باحد وعشرين فرسخا كانهم قدر واكل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو المختار لكن هذا يخالف مذهب الامام والنص الصريح (فلو اتم المسافر) الرباعى بان يأتى جميع افعاله واقواله كاتراءة هذا تفرع على كون فرضه فيه ركعتين (ان قد في الثانية) قدر التشهد (صحت) لان فرضه ثنتين واقعدة الاولى فرض عليه لانها آخر صلواته فاذا وجدت يتم فرضه (ولكنه اساء) لتأخير السلام وما زاد على الركعتين نقل (والا) اى وان لم يقعد في الثانية (فلا تصح) لانه خلط النقل بالفرض قبل اكماله فانقلب الكل نقلا اذا اقتدى بمقيم كما سياتى او نوى الإقامة في القومة الثالثة فانه يصير مقيما وينقلب فرضه اربعا وانما صرح بهذه المسئلة مع كونها مستفادة من المفهوم تفصيلا لمحل الخلاف لانه تبطل الصلوة اصلا عند محمد كما بين آنفا (ولا يزال) اى المسافر عن ان يكون (على حكم السفر حتى يدخل وطنه) هذا ان اكمل في ذهابه ثلاثة ايام واما ان لم يكملها فيتم بمجرد رجوعه لانه نقص السفر قبل استحكامه (او ينوى مدة الإقامة ببلد آخر اقرية) لان الإقامة لا تعتبر الا في موضع صالح انها وغير البلد واقرية لا تصلح للإقامة هذا اذا سار ثلاثة ايام واما اذا سار دونها فيتم اذا نوى الإقامة ولو في المفازة وقبل الجبل (وهى) اى مدة إقامة (خمس عشرة يوما او اكثر) لما روى عن عمرو بن عباس رضى الله عنهم انها قالا اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوما وهذا حجة على الشافعي فانه قال اربعة ايام لكن المختار في مذهبه ان تكون هذه اربعة

استخدامه بطل كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بانية مالم يبعد فيكون ثمة للتجارة والفرق ان التجارة من اعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد النية بل لابد من اتصافها بعمل هو تجارة واما التروك فيكون

فيتها بمجرد ما وهو نظير السفر والنظر والاسلام والامانة فانها لا تصح بمجرد النية بخلاف اضدادها وثبتت
اضدادها بمجرد ما (وكذا ماورث من العروض لا يصير) ١٥٨ * للتجارة بالنية لعدم العمل والحق بالارث

مادخله من حبوب ارضه
فتوى امساكها للتجارة فلا تجب
لوبياعها بعد دخول (وان نوى
التجارة فيما ملكه بهيمة او وصية
او نكاح او خلع او صلح عن
قود كان لها عند ابي يوسف
خلافا للمحمد) وهو الاصح
كما حررنا في الخزان (وقيل
الخلاف بالعكس) وانما تعين
النادر للتصدق في اليوم
والدرهم والفقير (ولو نذر
ان يتصدق بهذا الدرهم
في هذا اليوم على هذا
الفقير فتصدق بغيره في غيره
على غيره جاز) ب زكاة
السوائم * خرج العيما
ومقطوعة القمام لانها
ليست سائمة (وهي التي
تكفى بالرعى المباح في اكثر
الحول) تقصد ادر والنسل
والزيادة والسمن حتى او
سامها للعمل والركوب
فلا زكاة اصلا او للتجارة
ففيها زكاة المسال (ويس
في اقل من خمس من الابل
زكاة ونصابها خمس فان
كانت خمسا سائمة ففيها شاة
وفي العشرة شاتان وفي خمس
عشر ثلاث شياه وفي عشرين
اربعة شياه وفي خمس وعشرين
الى خمس وثلاثين بنت مخاض
وهي التي تمت لها سنة
(طعنت في الثمانية) سميت

بها لان امها تصير غالبا مخاضا بخري (وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت امون * لان *
وهي التي طعنت في الثمانية) لان امها تكون غالبا ذات ابن (وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة)

لأنها استخفت الجبل والركوب (وفي إحدى وستين إلى خمس وتسعين جذعة) بمجمة (وهي التي طعنت في الخامسة) لأنها تجذع اسنان ١٥٩ (الابن أي تقلعها) (وفي ست وسبعين إلى تسعين بنسبون وفي

أحدى وتسعين حقان إلى مائة وعشرين) بذاوردت الاخبار عن النبي المختار (ثم تستأنف الفريضة عندنا فحجب (في كل خمس شاة) لما مر في الحثين (إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حثان و بنت مخاض إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقا (ثم) يستأنف الفريضة فحجب (في كل خمس شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقا و بنت مخاض إلى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث حقا و بنت لبون إلى مائة وست وتسعين ففيها أربع حقا إلى مائتين ثم يفعل في كل خمسين حقة كما فعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) حتى يحجب في كل خمسين حقة ولا تجزئ الذكور من الأبل إلا بالقيمة (والبخت والعرب سوءاً) والبخت هو الأسود من العرب وذو السندين منصوب الاختصار لأنه أول من جمع بينهما فولد منها ولدا ويسمى بختيا **فصل** (وليس في أقل من ثلاثين من البئر زكاة) فإذا أنصبا بها ثلاثون (فإذا كانت ثلاثين سائمة ففيها

لأن فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت لا يفصل سده وهو الوقت كما لا يتغير بعده بنية الإقامة (واقضاء المقيم به) أي بالمسافر (صحح فيهما) أي في الوقت وبعد، لأن صلاة المسافر في الخليل واحدة والمقيم والقعدة فرض في حقه غير فرض في حق المقتدى وبناء الضعيف على القوى جائز (ويقتصر هو ويتم المقيم) لأنه التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي (بلا قراءة في الأصح) لأنه فيهما كله مؤتم فلا قراءة للمؤتم وفي الخانية لا قراءة عليهم فيما يقضون ولا سهو عليهم إذا سهوا (ويستحب له) أي للإمام المسافر (أن يقول لهم) أي للمقيمين (أتموا صلواتكم فاني مسافر) هكذا نقل عن النبي عليه الصلاة والسلام وهذا يدل على أن يقول بعد الفراغ وفي شرح الإرشاد وينبغي أن يخبر الإمام القوم قبل شروعه أنه مسافر فإذا لم يخبر أخبر بعد السلام وقال صاحب المنهاج معللا الاستحباب لاحتمال أن يكون خلفه من لا يعرف حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالإمام قبل ذهابه فيحكم بفساد صلوة نفسه بناء على ظن إقامة الإمام ثم أفسده بسلامه على رأس الركعتين وهذا محل ما في التناوي إذا اقتدى بإمام لا يدري أن مسافر هو أم مقيم لا يصح لأن العلم بحال الإمام شرط الأداء بجماعة انتهى لأنه شرط في الابتداء (ويبطل الوطن الأصلي) وهو البلدة أو القرية التي ولد بها أو تأهل فيها (بمثله) لا يرى أنه عليه الصلاة والسلام بعد الهجرة عند نفسه بمكة من المسافرين حتى قصر وفي محيط السرخسي لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة فأتاه أهل بالبصرة وبقى له دور وعقار بالبصرة قبل البصرة لاتبى وطنه لأنه إنما كانت وطنه بالأهل لا بالعقار لا ترى أنه لو تأهل ببلدة ولم يكن له عقار صارت وطنه وقيل تبقى وطنه لأنه كانت وطنه بالأهل والدار جميعا فبإزالة أحدهما لا يرتفع الوطن كوطن الإقامة يبقى ببقاء الثقل (لا بالسفر) أي لا يبطل الوطن الأصلي بالسفر بل بمجرد دخول المسافر إلى وطنه الأصلي يصير مقيما ولا يفتقر إلى نية الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة) وهو البلدة أو القرية التي ليس للمسافر فيها أهل ونوى أن يقيم فيها خمسة عشر يوما (بمثله) لأن الشيء يرتفع بمثله حتى لو نوى الإقامة في بلد ثم راح منه في بلد آخر ثم راح منه وأقام في البلد الأول قصر ما لم ينو الإقامة ثانية (والسفر) أي يبطل وطن الإقامة لأنه ضد الإقامة فلا يبقى معه حتى لو نوى الإقامة في بلد ثم سافر ثم أتى ذلك البلد قصر ما لم ينوها (والأصل) أي يبطل وطن إقامة (به) لأنه أقوى من وطن الإقامة حتى لو نوى الإقامة في بلد ثم دخل وطنه الأصلي ثم دخل ذلك البلد قصر ما لم ينوها ولم يذكر وطن السكنى وهو البلد الذي ينوى الإقامة فيه أقل من خمسة عشر يوما لأنه لم يثبت فيه حكم الإقامة بل حكم

تابع) لأنه تابع أمه (وهو ما طعن في السنة الثانية أو تبيعة) أشاه (إلى أربعين ففيها مسن) لأن زيادة سنه (وهو ما طعن في السائمة أو مسنة) أشاه (ولا شيء فيما زاد أن) هو عنو (أي أن تبلغ ستين عندهما) و(عند

الامام فيه بحسبه) والفتوى على قولهما كما في البحر عن السباع وتصح القدوري وانما قدومه المص
(وفي الستين تبعا وفي سبعين تبعا ومسته وهكذا يحسب كلما زاد * ١٦٠ عشر) يتغير الفرض من تبعا

الى مسته (ففي كل ثلاثين تبعا وفي كل اربعين مسته) ومتى تداخل خير فيخير في مائة وعشرين بين اربع اتبعة وثلاث مستات وهكذا (و) حكم (الجواميس كالبحر) ويزكى من اغلبها ولو استويا احدا على الادنى وادنى الاعلى والمراد الاهلى اما الوحشى من البقر وغيره فلا يعتبر منهما والمتولد منهما تعتبر فيه الام

فصل * (وليس في اقل من اربعين من الغنم ذكاة فاذا كانت اربعين سائمة) غير مشتركة (ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين وفيها ساتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة) الى غير النهاية (والضأن والمعز سواء) في تملك النصاب لا في اداء الواجب كما في الفتح (وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثني) من الغنم وهو ما تمت له ستة منها) لا الجذع وهو ما تولى عليه اكثرها هو الاصح

فصل * اذا كانت الخيل سائمة للنسل (ذكورا واناثا ففيها الزكاة) عنده

السفر فيه باق كذا في اكثر المميزات لكن في الظهيرة خلافه فليراجع (وفاتة السفر تقضى في الخضر ركعتين وفاتة الخضر) رابعة (تقضى في السفر اربعا) لان القضاء على حسب الاداء (والعتبر في ذلك) اي وجوب الاربع او ركعتين (آخر الوقت) لان الوجوب يتعلق باخر الوقت حتى لو سافر آخر الوقت قصر وان اقام المسافر آخر الوقت تم كما في الاختيار (و) (المسافر العاصي) في سفره كما باق العبد والخروج على الامام وحج المرأة من غير محرم (كغيره) اي سفر الطاعة في الترخص كاستكمال مدة المسح وسقوط العبد والجمعة لا تطلق التصوص الواردة في القصر وعند الائمة الثلاثة لا يترخص العاصي فلا يجوز عندهم قصر الصلوة وترك الصوم لهم (ونية الاقامة والسفر تعتبر من الاصل دون التبعا) يعني اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التبعا كذلك ولا يحتاج الى النية استقلال (كالعبد) مع مولاه (والمرأة) مع زوجها فانها تكون تبعاله اذا كانت مستوفية مهرها والا تعتبر نيتها

* باب الجمعة *

المناصفة بين هذا وبين ما قبله تنصيف الصلوة لعارض الا ان التنصيف هنا في خاص من الصلوة وهو الظهر وفيما قبله في كل رابعة وتقويم العام هو الوجه وهي بضم الميم واسكانها وقسمها حتى ذلك الغراء والواحدى من الاجتماع وهي فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحداها وهي فرض عين الا عند ابن كجب من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض كفائية وهو غلط كما في شرح الوجيز وقال السكاكي اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر استعماله حتى حذف منها المضاف (لا تصح) الجمعة (الابستة شروط) هذه الشروط الاداء وانما قدمها على شروط الوجوب لان الوجوب عند وجود الاسباب (المصر او افناؤه) حتى لا تجوز في المقاوز ولا في القرى والحكم غير متصور على المصلى بل تجوز في افنية المصر وعند الشافعي تجوز في قرية يستوطن فيها اربعون حرا ذكرا ابنا والحمد لله على ما رضى الله تعالى عنه لاجمعة ولا تشريفة واصلوة

فصل * (وليس في اقل من اربعين من الغنم ذكاة فاذا كانت اربعين سائمة) غير مشتركة (ففيها شاة الى مائة واحدى وعشرين وفيها ساتان الى مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة) الى غير النهاية (والضأن والمعز سواء) في تملك النصاب لا في اداء الواجب كما في الفتح (وادنى ما يتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة الثني) من الغنم وهو ما تمت له ستة منها) لا الجذع وهو ما تولى عليه اكثرها هو الاصح

فصل * اذا كانت الخيل سائمة للنسل (ذكورا واناثا ففيها الزكاة) عنده

(خلافا لهما) والفتوى على قولهما كما في العين ومسكين وبأكبر والكافي والسباع والخلاصة والخنية * فطر * وابنازية وغيرها ثم على قولها نصاب مقدار اصح (فان اعضاء عن كل فرس) من العرب

ديارا (وان شاء قومها واعضى عن قيمها ربح العشر ان بلغت) قيمتها (نصابا) كغير العرب فانها تقوم
لاغير (وليس في الذكور الخلف) ١٦١ * شئ اتفاقا (في الاصح) وفي الاناث الخلف عن الامام

فطر ولاضحى الا في مصر جامع كما في اكثر الكتب لكن هذا مشكل جدا لان
الشرط الذي هو فرض لا يثبت الا بقطعي (والسultan) اي الوالي الذي
لاوالي فوقه (اوائيه) وهو الامير والقاضي او الخطباء وانما كان شرطا للصحة
لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه
تتبع الامر واختلف في الخطيب المقرر من جهة السلطان اوائيه هل يملك
الاستئابة في الخطبة فقال صاحب الدرر ليس له استئابة اصلا ولا للصلوة
ابتداء الا ان يفوض اليه ذلك والناس عنه غافلون ورد عليه المولى الفاضل
ابن الكمال في رسالة خاصة له في هذه المسئلة برهن فيها على الجواز من غير
شرط وادانب فيها وابدع ولكن من افوائد اودع لكن ذلك ان كان لضرورة
تسغله عن اقامة الجمعة في وقتها والا فلا فليراجع اقول ان الاستئلاف
جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وتسعمائة اذن عام
وعليه الفتوى وقال الشافعي ليس ذلك بشرط اعتبار راسا في الصلوات ولنا
قوله عليه السلام من ترك الجمعة وله امام عادل او جائز الا فلا جمع الله شمله
الحديث شرط فيه ان يكون له امام (ووقت الظهر) اي شرط ادائها وقت
النظر لكن الوقت سبب لالشرط الا ان يصار الى المجاز فلا تجوز قبله ولا بعده
لانه عليه السلام كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس وكذلك الخلفاء
الراشدون هذا حجة على قول احمد فانه قال تصح قبل الزوال ايضا وقول
مالك فانه قال تصح بعد، ثم بدا الى المغرب بناء على ان وقت الظهر والعصر
واحد عنده (والخطبة قبلها) اي قبل الجمعة فلو صلى ثم خطب لا تصح لانها
شرط وشرط الشئ سابق عليه (في وقتها) اي في وقت صلوة الظهر
فالخطبة قبله وصلى في الوقت لم تصح (والجماعة) بالاجماع (والاذن العام)
وهو ان يفتح ابواب الجامع للواردين قالوا السلطان اذا اراد ان يصلي بحشمه
في داره فان فتح الباب واذن اذنا ما جازت الصلوة ولكن يكره والام يحز
كافي الكافي وما يقع في بعض القلاع من غلق ابوابه خوفا من الاعداء او كانت له
عادة قديمة عند حضور الوقت فلا بأس به لان اذن العمام مقرر لاهله
ولكن لو لم يكن لكان احسن كما في شرح عيون المذاهب وفي البحر والتمح خلافا لكن
ما قررناه اولى لان الاذن العام يحصل بفتح باب الجامع وعدم المنع ولا مدخل
في غلق باب القلعة وفتحها ولا نغلق بابها لمنع العدو ولا لمنع غيره تدبر
وعند الأئمة الثلاثة لا يشترط الاذن العام (والمصر كل موضع له امير وقاض
ينفذ الاحكام ويقيم الحدود) هذا عند ابى يوسف في رواية وهو ظاهر المذهب
على ما نص عليه السرخسي وهو اختيار الكرخي والقنوري وفي العناية

نصابا) فان بلغ احدهما نصا * ٢١ * ل * باذكاره دون الآخر ولو كان بينه وبين ثمانون رجلا
ثمانون شاة لا شئ عليه لانه مما لا يتقسم خلافا لابى يوسف كما في النهي عن السراج (ومن وجب عليه مسي)

جبراعلى الساعى لانه دفع بالقيمة (او اعلى منه واحدا بفضل) كابن ابيون مثالا (فلم يوجد) عنده وكذا ان وجد (دفع)
المالك (ادنى منه مع الفضل) بلا جبر لانه شرافيد شرط الرضى هو الصحيح * ١٦٢ * كما في السراج (وقيل الخيار

للساعى) وقيل الخيار للمالك
مطلقا (ويجوز دفع القيمة
في الزكاة والعشر والخراج
والكفارات) غير الاعناق
(والنذر وصدقة الفطر)
وتعتبر القيمة يوم الوجوب
وقال يوم الاداء وفي السوايم
يعتبر يوم الاداء اجما هو
الاصح كما في التهي عن المحيط
(وتسقط الزكاة بهلاك
المال بعد الحول) وطلب
الساعى في الاصح تعلقها
باعتين لا بأزمة وجبها
عن العلف والماء حتى هلك
استهلاك فجب الزكاة
(وان هلك بعضه سقطت
حصته) بخلاف الاستهلاك
(ويصرف الهالك الى
العفو) وهو ما بين النصب
(اولا) لانه تبسيع (ثم الى
نصاب يليه ثم وثم) الى ان
ينتهي الى النصاب الاول
(عند الامام وعند ابي
يوسف يصرف) الهالك
بعد العفو الاول الى النصب
شايعا (وظاهر الرواية
عند كقول الامام كما في المحيط
(والزكاة تتعلق بالنصاب
دون العفو وعند محمد) تتعلق
(بهما) ثم فرع على هذين
الاصابين بقوله (فلو هلك
بعد الحول اربعون من ثمانين
شاة) تجب شاة كاملة

وانما قال ويقيم الحدود بعد قوله ينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم
اقامة الحدود فان المرأة اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام وليس لها ان تقيم الحدود
وكذلك المحكم انتهى وظاهره ان البلدة اذا كان قاضيتها او اميرها امرأة
لا تكون مصرا فلا تصح الجمعة فيها ولكن في البحر خلافه وفي البدائع
ان السلطان اذا كان امرأة فامرت رجلا صالحا بالامامة حتى يصلى بهم الجمعة
جاز لان المرأة تصلح سلطنة او قاضية في الجمعة فتصح انابتهاندير (وقيل) قاله
صاحب الوقاية وصدر الشريعة وغيرهما (ما) واجتمع اهله في اكبر مساجده
لا يسعهم) هذا في رواية اخرى عن ابي يوسف وهو اختيار الثعلبي وانما ورد بصيغة
التمر يض لانهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين مع ان الاول يكون ملايما
لشرط وجود السلطان وثابته ومناسبا لما قاله الامام رحمه الله المصير كل بلدة فيها
سكك واسواق ولها رساتيق ووال لدفع الظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث
وفي الغاية هو الصحيح وكذا روى عن ابي يوسف في غير هاتين الروايتين
انه كل موضع يكون فيه كل محترف ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس اليه في
معاشهم وفيه فقيه يفتى وقاض يقيم الحدود وعن محمد ان كل موضع مصره
الامام فهو مصر حتى لو بعث الى قرية نائبا لاقامة الحدود والقصاص تصير
مصر فاذا عزله لم يبق بالقرى (وفناء) اي المصير (ما اتصل به) اي بالمصر
(معد المصالحه) يعني لحوايج اهله من دفن الموتى وركض الخيل ورمى السهم ونحو
ذلك وانما قيد بالاتصال لانه لو كان منفصلا بينه وبين المصر بالزارع والمراعى
لا يكون فناء له كما بين في باب المسافر عن الخنية لكن قد خطأه صاحب الذخيرة
حيث قال فعلى قول هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخارى في مصلى العيد
لان بين المصر وبين المصلى مزارع وقعت هذه المسئلة مرة وافق بعض مشايخ
زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلوة العيد
في مصلى العيد بخارى لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكما ان المصير او فناءه
شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز العيد كما في الاصلاح (وتصح في مصر)
واحد (في مواضع هو الصحيح) وهو قول الطرفين نقلا عن القمع وفي المصحح
الاصح الجواز مطلما خصوصا اذا كان مصرا كبيرا فان اتحاد الموضع حرجا
يئنا لاستدعائه تطويل المسافة على الاكثر وفي كلامه اشعار به لو كان المصر
صغير المشقة في اجتماع اهله في موضع واحد لا يجوز فيه الزيادة على واحد
(وعن الامام) لا يجوز الا (في موضع فقط) لانها من اعلام الدين فلا يجوز
تقليل جاعتها وفي جوازها في مكانين تقليلها فان اديت في موضعين او اكثر
فالجمعة الاولى تحرمة وان وقعتا معا بطلتا لعدم الجمع وقيل فراغا وقيل فيهما

عندهما (وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض) لما مر * جميعا *
ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب يليه ثم وثم (وعند ابي يوسف خمسة وعشرون جزءا من

سنة وثلاثين من بنت ابون) لما امر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب (وعند محمد نصف بنت ابون وثمنها)
لما امر انه يتعلق الزكاة بالنصاب والعفو ١٦٣ (و يأخذ الساعي الوسط لا الاعلى ولا الاسفل) ولو كد جديدا

جميعا وقيل تجوز في موضعين ولا تجوز في اكثر وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد
ورواية عن الامام لكن في الخائفة لم يذكر قول الامام وما ذكر ما بين ابي يوسف
ومحمد (وعند ابي يوسف تجوز في موضعين ان حال بينهما نهر كبير) كبغداد
او كان المصر كبيرا كما في الشنئ وروى عنه انه لا تجوز اذا كان عليه جسر وعنه
انه كان يأمر برفع الجسر في بغداد وقت الصلوة ليكون كصيرين ثم كل موضع
وقع الشك في جواز الجمعة بتقويت شرطها ينبغي ان يصلي اربع ركعات وينوي بها
الظهر ليخرجوا عن فرض الوقت بيتين اولم تقع الجمعة موقعها كافي الكافي
وفي القنية عن بعض المشايخ لما تبلى اهل مرو بقاعة جمعيتين مع اختلاف العلماء
في جوازها امرهم ائمتهم باداء الاربع بعد الظهر حتما احتياطا ثم اختلفوا في
نيتها فالاحسن الاحوط ان يقول اللهم اني اريد آخر ظهر ادر كنت وقته
ولم اصله بعد لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت كافي المطلب (ومنى مصر
في الموسم تصح الجمعة فيها) عند الشيخين لتصرها في ايام الموسم لاجتماع
شرائط المصرو بقاءها مصر اليس بشرط لان انديا على شرف الزوال خلافا
لمحمد لانها قرية او هو منزل من منازل الحاج وهذا لا يصلون فيها صلوة العيدين
عدم التعبد للتخفيف لاشتغال الحاج بالناسك لعدم المصرية (الخليفة او امير
الحجاز) وهو امير مكة او المأذون من جهتهم (للامير الموسم) وهو السمي بامير
الحجاج وان كان مقيما لانه غير مأمور باقامة الجمعة الا اذا كان مأذونا من جهة
من له الاذن وقيل ان كان مقيما تجوز وان كان مسافرا لا تجوز والاول الصحيح
كافي البديع (ولا تصح) الجمعة (بعرفات) لانها لا تتصمر باجتماع الناس وحضرة
السلطان لانها من البراري التفتار (وفرض الخطبة) عند الامام (تسبحة
او نحوها) من تهليله وتحميدة وتكبيرة على قصد الخطبة (وعندهما لا بد من
ذكر طويل يسمى خطبة) عرفا وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار
التشهد وعند الائمة الثلاثة يجب في الخطبة تحميدة وتصلية وقراءة آية وموعظة
فان خلت عن واحدة منها لا تتم الخطبة عندهم (وستنها) اي الخطبة (ان
يخطب قائمة) قيد قائما لانه لو خطب قاعدا يكره لمخالفة المتوارث (على طهارة)
فان خطب على غير طهارة جاز ولكنه يكره (خطبتين) خفيقتين بقدر سورة
من طوال الفصل وزيادة الطويل مكرهه مستقبلا للقوله بوجه (فيهما)
ويجهر فيهما لكن الثانية لا كالاولى ويبدأ بالتعوذ سرا (يفصل بينهما بجلسة)
مقدار قراءة ثلاث آيات في اظاھر وتاركها مسمى على الاصح (مستلمين) صفة
خطبتين (على تلاوة آية والايضاء بالتقوى والصلوة على النبي) عليه السلام
لانه المتوارث (فيكره ترك ذلك) لمخالفة المتوارث (واقول الجماعة ثلاث وسوى

ويصرفونها الى حوائجهم كذا افاده ابن الكمال وغيره لكن في الواقعات والواو عليه واتجيس وشرح
الوهبانية التتوي على سقوطها في الاموال اظاهرة دون الباطنية باب زكاة الذهب والفضة والعروض

جمع عرض بالسكون وهو هنا مايس بنتد وما قيل مايس بكيلي ولاوزني ولاحيوان ولاعقار متعقب (نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب افضة مائتا درهم وفيها ١٦٤ ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل

وهي الخمس) وكل اربعين درهما بحسابه) ومادون ذلك ففر (وقالاما زاد بحسابه وان قل) فلو زاد دينار او جب جزء واحد من عشرين جزءا من نصف دينار ولو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا مذهب الامام هو الصحيح كافي التحفة (والعتبر فيهما الوزن) لا القيمة (وجوبا واداء) اي وجوب الزكاة واداء قدر الواجب حتى لو كان ابريق ذهب او فضة وزنه عشرة مثاقيل او مائة درهم وقيمه لصياغة عشرون او مائتان لم يجب فيه شيء بالا جاع (و) يعتبر (في الدراهم وزن سبعة وهو) اي ذلك الاعتبار (ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل جمع مثقال وهو الدينار عشرون قيراطا ودرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوع ما امتد من طرفيها فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والثقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وهذا على رأي

الامام) عند الطرفين لانها قل الجمع والخطاب ورد الجمع وهو قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله فانه يقتضي ثلاثا سوى الخطيب والذاكر (وعند ابي يوسف انسان) سوى الامام لان للثني حكم الجماعة حتى ان الامام يتقدم عليهما كما يتقدم على الثلاثة ولان في الجماعة معنى الاجتماع (وقيل محمد معه) اي مع ابي يوسف لكن الصحيح انه مع الامام وقال الشافعي لابد من اربعين رجلا خرا مقبيا سوى الامام (فلو نفروا) اي تفرق الجماعة (قبل سجوده) اي الامام (ولو) نفروا (بعد سجوده اتعها) خلافا لفر فعهده اذ نفروا قبل القعدة بطلت لان الجماعة شرط فلا بد من دوامها كالوقت (يستأنف الظهر) عند الامام لان الانعقاد بالشروع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتام الركعة اذ مادونهما ليس بصلوة ولا يعتبر ببقاء النسوان والصبيان ولا بتأدون الثالث الرجال لان الجمعة لا تنعقد بهم وفي التوارد او تنطب الامام يوم الجمعة ففر الناس وجاء آخرون فيصلون بهم الجمعة اجزأهم لانه خطب والقوم حضور وصلى والقوم حضور فيتحقق الشرط (وعندهما لا يستأنفها) اي صلوة الظهر لان الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دوامها كالخطبة (الا ان نفروا قبل شروعه) فمح يستأنف الظهر اتفاقا (وتبطل) الجمعة (بمخرج وقت الظهر) فيقضي الظهر ولا تقام الجمعة (وشرط وجوبها) اي الجمعة (ستة الاقامة بمصر) فلا تجب على المسافر وان عزم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه فانه كامل المصير (ولذكورة) فلا تجب على المرأة لانه من الخروج سيما الى مجمع الرجال (وحنطة) فلا تجب على المريض ومنه الشيخ الكبير الضعيف (والحرية) فلا تجب على العبد لانه مشغول بخدمة المولى واختلفوا في العبد المأذون والمكاتب ومعتق البعض والعبد الذي حضر باب الجامع ليحفظ دابته قيل يجب عليهم وقيل لا تجب (وسلاما عيين والرجلين) ظاهر العبارة يقتضي ان احديهما لو لم يسلم فانه لا يجب عليه صلوة الجمعة وليس كذلك لانه ليس باعمر ولا بقعد الا ان يقال ان الالف واللام اذا دخلت على المثني ابطلت معنى التثنية كالجمع فصار بمنزلة المفرد وانما اقتصر على ما ذكر لان المراد بيان شرائطه الخصوصية ومن رام ذكر مطلقاتها فعليه ان يذكر العقل والابوغ والاسلام ايضا وكذلك لا يخاطب بها المجوس والخائف من السلطان او اللصوص وكذا من حال يندو بينهما بطر شديد او الخلع او الوحل او نحوها (فلا تجب على الاعمي) لا تفرغ على قوله وسلامة العينين (وان) وصلية (وجدا فدا) عند الامام لانه عاجز بنفسه فلا يبرقادر ابغيره (خلافا لهما) لان الاعمي بواسطة القائد قادر على السعي وكذا عند الائمة الثلاثة (وكذا

الآخرين وسنجة اهل الحجاز واكثر البلاد واما على رأي المقديين وسنجة اهل سمرقند والخلاف في الثقال ستة دوانق والدانق اربع طسوحات والطسوح جبتان والجمة شعيراتان والشمال شعيرة وتمعة عشيرة

قراطاً فالتفاوت بين القولين اربع شعيرات ذكره القهستاني قال فلا يصح ان المثلث لم يختلف في الجاهلية
والاسلام ثم نقل ان المعتبر في الزكاة * ١٦٥ * وزن مكة في الدناير والدرهم فلو سلك شاة عشر ديناراً وثلاث دينار

بوزن بلادنا ففيه الزكاة لانه
وزن عشرين ديناراً بوزن
مكة فعزاه القهستاني ثم نقل
عن النوازل وغيره ان المعتبر
في الزكاة والاقارات
والعقود وزن كل بلد انتهى
قيل وبه يفتى * قلت *
واجاب الشنقوري في شرح
الترتيب ان معنى لم يختلف
اي نسبته لم يختلف وذكر
ان المثلث بمصر الآن درهم
ونصف وان اول من
ضرب الدرهم عبد الملك
ابن مروان سنة اربع
وسبعين في العراق ثم
في النواحي سنة ست وسبعين
وقيل اول من ضرب بهما مصعب
ابن الزبير بامر اخيه عبد الله
ابن الزبير سنة سبعين على
ضرب الاكاسرة ثم غيرها
الحجاج وتماه فيه (وما غلب
ذهب اوفضته حكمه حكم
الذهب والفضة الخالصين
وما غلب غشه تعتبر قيمته
لا وزنه وتشرط نية التجارة
فيه كالعروض) ليكون نامياً
الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ
نصاباً او اقل وعند ما يكمل به
واختلف في الغش المساوي
والمختار لزمها احتياطاً
وقيل لا وقيل فيه خمسة
درهم وقيل درهمان

الخلاف في الحج) لكن قال ابو الايث في العمون روى احسن عن الامام ان على
الاعمى الجمعة والحج اذا كان له قائله مال يبلغ به الحج ومن حج معه وفي الخاتمة
الاعمى اذا وجد قائله لزمه الجمعة كالصحيح الضال اذا وجد الا (من هو
خارج المصر) منفصلاً عنه (ان كان يسمع انداء) من المنادي باعلى صوت (يجب
عليه) الجمعة (عند مجرده يفتى) فيه مخافة لانه صرح صاحب الفتح وغيره
بان هذا رواية عن ابي يوسف الا ان يحمل على اختلاف الروايتين وعن ابي
يوسف انها تجب في ثلاثة فرائض وقال بعضهم قدر ميل وقيل قدر ميلين وقيل
سنة وفي الولوالجي ان المختار للفتوى قدر الفرسخ لانه اسهل على العامة وهو
ثلاثة اميال وقيل ان امكنه ان يحضر الجمعة ويبيت باهله من غير تكلف تجب
عليه الجمعة والا فلا قال في التبايع وهو احسن وفي البحر وكان اولي لانه
الاخوط (ومن لا الجمعة عليه ان اداها اجزائه عن فرض الوقت) لان السقوط
للتخفيف فصار كالسافر اذا صام لكن في هذا القول نوع خلل لانه يدخل
تحت الصبي والمجنون واحكم فيهما ليس كذلك كما لا يخفى والاولى ان يقيد
بالمكلف فلا يلزم المحذور تدبر (وللسافر والمريض والعبدان يؤم فيهما) اي الجمعة
لان عذر الخرج لما زال بحضورهم وقعت جمعتهم فرضاً فيصح الاقدام بهم
لكونهم اهلاً للامة خلافاً لفر (وتعقد) الجمعة (بهم) اي بحضورهم
غضب خلافاً للشافعي (ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها) يعني اذا صلى
غير المعذور الظهر في منزله قبل اداء الناس الجمعة (جاز) الظهر لانه ادى
فرض الوقت فوق موقع وقعه وقال زفر لا يجوز لان الفرض عليه هي الجمعة
والظهر خلف عنها ولا صحة للخلف مع قدرة الاصل (مع الكراهة) وفي الفتح
لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك وصحة الظهر لانه ترك الفرض القطعي بتفقههم
الذي هو اكدم من الظهر فكيف لا يكون مرتكباً محرماً غير ان الظهر تقع صحة
انتهى لكن فيه ان يقال الحرام انما هو تفويت الجمعة لاصلوة الظهر قبلها فانه
ليس منه التفويت لكن لما كان سبباً للتفويت باعتبار اعتماده عليها كره وام يقل
احد ان ترك الجمعة بغير عذر مكروه حتى يلزم ما ذكر (ثم) اي بعد اداء الظهر
(اذا سمع اليها) الجمعة (والامام فيها) اي في الصلوة (تبطل) صلوة
(الظهر) بمجرد سعيه اليها عند الامام سواء ادركها او لا لان السعي من فرائض
الجمعة وخصائصها الامر والاستعجال بفرائض الجمعة المختصة بها يبطل انظر
كالحرمة والمعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا تبطل قبله على المختار قال
في الحقايق والمعدور كالمعدو المسافر والمريض والمعدسوء كافي الاصلاح (وقالا
لا تبطل ما لم يدرك الجمعة ويشعر فيها) لان السعي دون انظر فلا ينقضه بعد

ونصف كافي المضرة واما الذهب المخلوط بفضته فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او الفضة نصابه
وجبت (وتجب في بترها وحليهما) باح الا استعمال اولاً (وايتهما) لانهما خلقا ايانا فيز كيهما كيف كانا حتى

الخاتم والسيف والسرّج و حلية المصحف (وفي غروض تجارة بلغت قيمتهما نصاباً من أحدهما تقوم بما هو أنفع للفقراء) احتياطاً (وتضم قيمتهما) أي العروض * ١٦٦ * (اليهما) أي الذهب والفضة

(ليتم النصاب) لو لم تبلغ القيمة نصاباً (ويضم أحدهما إلى الآخر بالقيمة) عنده (وعندهما بالأجزاء) وإنما يظهر الخلاف حال نقصان الأجزاء أما عند تكاملها فوجب إجماعاً هذا وفي المحيط له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة واربعون يجب ستة عنده وخمسة عندهما (ويضم مستفاد) ولو بهية أو أرب (من جنس نصاب إليه) أي النصاب (في حوله وحكمه) أي النصاب (فيزكّيه بحول الأصل ولو عنده نصاباً مما لم يضم أحدهما كمن ساعة مزكاة والف درهم ضم المستفاد إلى أقر بهما حولاً وربح كل يضم إلى أصله (ونقصان) مقدار (النصاب في أثناء الحول لا يضر أن كل في طرفيه ولو عجل ذونصاب) زكاته (لسنين أو لنصب صح) لوجود السبب (ولا شيء في مال الصبي المتغلب) بفتح اللام نسبة لبنى تغلب بكسر ها قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة منهم يجب ما على الرجل) لأن الصلح وقع منهم كذلك

تمامه والجمعة فوقه فتتقضه فصار كالتوجه بعد فراغ الإمام وإنما قيد بقوله ويشرع فيها لأن الإدراك بدون الشروع لم يبطل عندهما ولهذا لو قال ما لم يشرع لكان أخصر (وكره للعدو والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصير يومها) أي يوم الجمعة سواء قبل فراغ الإمام أو بعده لما فيه من الإخلال بالجمعة لأنها جماعة للجماعات قيد بالمصير لأن الجماعة غير مكروهة في حق أهل السواد وتخصيصها بالذكور ليس للاحتراز بل ليعلم منه الحكم في غيرهما بالطريق الأولى كافي الإصلاح (ومن أدركها) أي الجمعة (في الشاهد أو سجود السهو يتم جمعة) عند الشيخين (وقال محمد يتم ظهراً إن لم يدرك أكثر الثانية) بأن أدركه بعدما رفع رأسه الإمام من الركوع في الركعة الثانية لأنه جمعة من وجه لأنه نوى الجمعة لأدراكه جزأ منها وظهر من وجه لانعدام شرط الجمعة فيما يقضيه فباعتبار الجمعة تفترض القعدة على رأس الثانية والقراءة في الشفع الثاني لأنه تطوع وباعتبار الظهر لا تفترض فوجب القعدة والقراءة في الكل احتياطاً وأقوله عليه السلام من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن أدركهم قعوداً صلى أربعا ولهما قوله عليه السلام من أدرك الإمام في التشهد يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة والمراد من القعدة فيما رواه قعود بعد الصلوة لأنه لم يقل قعوداً في الصلوة والجمعة والظهر مختلفان فلا يبنى أحدهما على تحرمة الآخر (وإذا خرج الإمام) أي صعد على المنبر لاجل الخطبة (فلا صلوة) فمن كان في صلوة فإن كانت سنة الجمعة فالصحيح أنه يتم ولا يقطع لأنها بمنزلة صلوة واحدة كافي الوالجبى (ولا كلام حتى يفرغ من خطبة) عند الإمام (وقال يباح الكلام بعد خروجه ما لم يشرع في الخطبة) لأن الكراهة للإحلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لأنها تمتد فتقضى إلى الإحلال وهذا يدل على إباحة الكلام إذا نزل حتى يكبر كافي الهداية وفي الفتح أنه لا يصلي على النبي عليه السلام عند ذكره في الخطبة عند الإمام وعند أبي يوسف ينبغي أن يصلي في نفسه لأن ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة وكان أحراراً بفضيلتين وهو الصواب (ويجب السعي وترك البيع بالأذان الأول) الواقع عقيب الزوال لقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وقيل بالأذان الثاني لكن الأول هو الأصح وهو مختار شمس الأئمة لأنه لو انتظر الأذان عند المنبر يفوته أداء السنة وسماع الخطبة وربما يفوت الجمعة إذا كان يتسه بعيداً من الجامع (فإذا جلس على المنبر أذن بين يديه ثانياً) وبذلك جرى التوارث (استملوه مستمعين منصفين) سواء كانوا قريبين أو بعيدين في الأصح فلا يشتمون عاطفاً ولا يردون سلاماً ولا يقرؤن قرآناً وعن أبي يوسف يردون

باب العاشر قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العاشر علم على من يأخذ * السلام * العشر سواء كان مأخوذاً بعشر أو بربع أو نصفه كذا في الحواشي التعدينية (هو من) أي حر (مسلم)

غيرها شئى فاذر على الحماية (نصب على الطريق) للمسافرين خرج الساعى فانه الذى يسعى فى القبايل
(لأخذ صدقات) المواشى فى اماكنها * ١٦٧ * لتأخذ صدقات (التجار) المارين عليه من الاموال الظاهرة

والباطنة وغير المسلم يدخل
تبعاً (يأخذ من المسلم ربع
العشر) لانه زكاة (ومن الذمى
نصفه ومن الحر بى تمامه)
ويصرفان مصارف
الجزية (ان بلغ ماله) اى
مال كل واحد (نصاباً وانام
يعلم قدر ما يأخذون متوان
علم اخذ مثله لكن ان اخذوا
الكل لا تأخذه بل تركه له
قدر ما يبلغه مأمناً) ابقاء الامان
وان كانوا لا يأخذون شيئاً
لا تأخذ منهم شيئاً) ليستروا
عليه ولا نا احق بالمكارم
(ولا تأخذ من القليل) وان
اخذوا عن اذلة متابعة على الظلم
وقيل تأخذ (وان) وصلياً
(اقر بان فى يته ما يكمل
النصاب) لانه ليس فى حمايته
ولا تأخذ من مال صبي حر بى
الا ان يكونوا يأخذون من مال
صبياننا (ويقبل قول من
انكر من التجار تمام الحول
او انكر (الفراغ من الدين)
او قال لم اتوا التجارة (او ادعى
الاداء الى الفقراء بنفسه
فى المصر) لانه مفوض
اليه فيه (فى غير السوايم)
لان حق الاخذ للامام
(او ادعى الاداء الى عاشر
آخران وجد عاشر آخر)
تحقق (مع يمينه) فى الكل

* باب صلوة العيدين ومعلقهما *

وسمى يوم العيد بالعيد لان لله فيه عوائد الاحسان الى عباده اولانه
يعود ويكرر اولانه يعود بالفرح والسرور وهو من الاسماء الغالبة على يوم الفطر
والاضحى جمعه اعياد والقياس ان يقال اعود لانه من العود لكن جمع بالياء
ليكون فرقا بينه وبين العود اى الخشب وكانت صلوة عيد الفطر فى السنة الاولى
من الهجرة ووجه المناسبة لصلوة الجمعة ووجه تقديمها غير خفى (تجب صلوة
العيد) وهو رواية عن الامام وهو الاصح لقوله تعالى وتكبروا لله على ما هديكم
قيل المراد بها صلوة العيد وكذا المراد بقوله تعالى فصل ربك وانحر ولمواظبته
عليه السلام من غير ترك وذا دليل الوجوب كذا فى اكثر الكتب لكن فى الاستدلال
بالمواظبة كلام لان مطلق المواظبة لا يفيد الوجوب ذكرناه فى بحث الاستحباب
وقيل سنة مؤكدة وصححه فى المجتبى ولا خلاف فى الحقيقة لان السنة المؤكدة
بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح انه يثم بترك المؤكدة كالواجب كفى الجرح وقال
ابو يوسف انها فرض كفاية (وشرائطها كشرائط الجمعة وجوباً واداءاً)
تمييز اى كشرائط وجوب الجمعة ووجوب ادائها من نحو الاقامة والمصر
فلا يصلى اهل القرى والبادى (سوى الخطبة) فانها تجب فى الجمعة لافى
العيد فالجمعة بدون الخطبة لا تجوز بخلاف صلوة العيد ولكن اساء بتركها لمخالفة
السنة وتقدم الخطبة فى الجمعة وتؤخر فى العيد ولو قدمت فى العيد جاز مع
الكره ولا تعاد بعد الصلوة وتقدم صلوة العيد على صلوة الجنازة اذا اجتمعا
لكن تقدم على خطبة العيد (ونب) اى استحباب (فى الفطر ان يأكل شيئاً قبل
صلوة) ويستحب ان يأكل حلو او فى حديث انس يأكل تمرات وترافل ولم يأكل
قبلها الا يثم لكن بالترك فى اليوم يعاقب (ويستاك ويتسل) وهما ستان على
الصحيح ذكرهما فى اول الكتاب الا ان يقال سماهما مستحباً لاشتمال السنة على
المستحب (ويتطيب) لانه يوم اجتماع للتأدي بالرايحة الكريهة (ويلبس

استحساناً لانه منكر (ولا يشترط اخراج البراءة) فى الاصح (ولا يقبل ادائه بنفسه خارج المصر) لدخوله
تحت الحماية فلم يبق له ولاية (ولا) يقبل قوله (فى السوائم ولو فى المصر) لما مر (وما قبل من المسلم قبل من الذمى)

لان نهم مانا الا في قوله اديت ان (لا) تقبل من الحر في الا قوله لامته هي ام ولدني) وقوله لاعلام يولد
مثله لمثله هذا ولدي وقوله اديت الى عاشر اخر وثمة عاشر * ١٦٨ * (وان من الحر في ثانيا قبل

مضى الحول فان مر بعد
عوده الى بلده عشر ثانيا
والا فلا) لعدم جواز الاخذ
بدون تجد دخول او عهد
ولو من الحر في وام يعلم به
العاشر حتى دخل ثم خرج
لم يعشره لما مضى لسقوطه
باقتطاع الولاية بخلاف
المسلم والذمي (ويعشر
قيمة الحر) وجاود الميتة
(لا قيمة الخنزير لانه) في
فاخذ قيمته كعينه (وعند ابن
يوسف ان من مر بهما معا
يعشرهما ولا يعشر مال
ترك في المص) مطلقا (ولا
بضاعة) الا ان تكون لحر في
(ولا مضاربة) الا ان يرجح
المضارب فيه ثم نصيبه ان
بلغ نصابا (ولا كسب اذن
الا ان كان لادين عليه ومعه
مولاه) فيأخذ منه لانه المالك
ولذا لا يأخذ العشر
من الوصي اذا قال هذا
مال اليتيم ولا من العبد
والمكاتبين (ومن من
بالخوارج) وهم البغاة
(فعشره وعشرا ثانيا)
لتقصيره بمروره بهما الا اذا
غلبوا على بلاد فاخذوا
الزكاة وغيرها لان التقصير
من الامام فلا يأخذ ثانيا
باب الركاز * من الركن

احسن نياه) جديدا كان او مغسولا لما روى الطبراني في الاوسط كان النبي
عليه السلام يلبس يوم العيد حلة خراء وفي القمح ان الحلة الحمراء عبارة
عن ثوبين من linen فيهما خطوط حر وخضر لانه احمر بحت (ويؤدى
فطرته) التي وجبت عليه قبل خروج الناس الى الصلوة لان لصدقة الفطر
احوالا احدها قل دخول يوم الفطر وهو جائز ثانيا يومه قبل الخروج وهو
مستحب لقوله عليه السلام من اداها قبل الصلوة فهي زكاة مقبولة ومن اداها
بعد الصلوة فهي صدقة من الصدقات ثلثها يومه بعد الصلوة وهو جائز لما
رويناه رابعا بعد يوم الفطر وهو صحيح ويأثم بالتأخير لانه يرتفع بالاداء كمن
اخر الحج بعد القدرة (ويتوجه الى المصلي) والمستحب الخروج ماشيا لا بعذر
والرجوع من طريق آخر على التوقار مع غض البصر عما لا ينبغي والتهنية
بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر كما في البحر وكذا المصافحة بل هي سنة عقيب الصلوة
كاهلها وعند الملافة كما قال بعض الفضلاء وتجاوز صلوة العيد في مصر في موضعين
وعند محمد في ثلثة مواضع كما في القمح لكن قد كان جواز الجمعة في المصر الكبير
في مواضع كثيرة تدفع الخرج لان في اتحاد الموضع حر جابتنا لاستدعاء تطويل
المسافة على الاكثر كما بين آخا وهذه العلة تجري في العيد على انه صرح
في بعض المعبرات جوازه اتفاقا وبهذا عمل الناس اليوم (ولا يجهر بالكبير
في طريقه) عند الامام (خلافا لهما) اي يجهر اعتبارا بالاضحية وله ان الاصل
في الذكر الاخفاء قال الله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخفية ودون
الجهر وقد ورد الجهر به في الاضحية لكونها يوم تكبير فيتصرع عليه وفي التبيين
قال ابو جعفر لا ينبغي ان يمنع العامة عن ذلك لانه رغبته في الخيرات وفي الخلاصة
ما يفيد ان الخلاف في الاصل الكبير ليس بشيء اذ لا يمنع من ذكر الله بسائر
الانقضاء في ثلث من الاوقات كما في القمح بل الكبير سراً في طريقه مستحب عند
الامام (ولا يتنقل قبها) في المصلي وغيره وهو المختار وفي التبيين رعاية المشايخ
على كراهة التنقل قبلها مطلقا وبعد ما في المصلي لما روى ان النبي عليه السلام
لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين لكن هذا لا يقتضي
الكراهة بل انه ليس بمسنون كما في الجوهره واعلم ان الصلوة العيد قائمة مقام
الضحى فاذا قامت بعد رستحب ان يصلي ركعتين او اربعا وهو افضل ويقرأ
فيها سورة الاعلى والشمس والليل والضحى كما في المحيط وفي رواية من قرأ سورة
الاخلاص ثلث مرات اعطى له ثواب بعدد كل ما نبت في هذه السنة كما
في المسعودية (ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح او رمحين الى زوالها)
اي الى ما قبل زوال الشمس واعانة غير داخله في المغيا بقرينة ما مر ان الصلوة

اي الانبات بمعنى المركز في الارض اعم من ركنه الخالق او الخالق فكان حقيقة * الوجبة *
فيهما مشتركاً معنوايا كما افاده الكمال لاحيقت في المعين مجاز في الكثير كما قيل لا متنازع الجمع بينهما بل نظ واحد

وَأَبَتْ مَعْقُودَاهُمَا (مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ) وَلَوْ عَبْدًا (وَجَدَّ مَعْدَن) بِكُسْرٍ أَدَالٍ وَقَحْهَسَا (ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ حَنِيدٌ أَوْ رِصَاصٌ أَوْ نَحَاسٌ فِي أَرْضٍ) ١٦٩ * عَشْرًا أَوْ خَرَجَ (خَرَجَ الدَّارُ لَا الْمَقَازَةُ الْبَاحَةُ لِدُخُولِهَا بِالْأَوَّلَى) (أَخَذَهُنَّ

أَوْ أَجَبَتْ) لَمْ تَحْزَنْ عِنْدَ قِيَامِهَا رَوَى نَقُومًا شَهِدُوا بِرُؤْيَا الْهِلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنُّزُولِ إِلَى الْمَصَلِيِّ مِنَ الْفَدَى وَوَجَّازَ الْإِدَاءَ بَعْدَ الزَّوَالِ لِمَا أُخْرِجَهَا (وَصَفَتْهَا أَنْ يَصِلِيَ رَكْعَتَيْنِ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةً الْأَحْرَامُ فَيَرْبُطُ) يَدَيْهِ كَافِي حَالَةَ الْقِرَاءَةِ وَأَمَّا خَصْصُهَا بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْهَا لِأَنَّهُ مَرَاعَاةٌ لِقِظِ التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدِ وَاجِبٌ حَتَّى لَوْ قَالَ اللَّهُ أَجَلَ أَوْ عَظِيمًا سَاهِيًا وَجِبَ عَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (ثُمَّ يَتَنَبَّهُ) أَيْ يَقْرَأُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْخُ وَيَتَعَوَّذُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَتَعَوَّذُ بَعْدَ التَّكْبِيرَاتِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ (ثُمَّ يَكْبِرُ ثَلَاثًا) مِنْ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَالِ وَهُوَ الْخِتَارُ وَلَيْسَ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ وَلَا مَسْحَبٍ لَكِنْ يَسْتَحَبُّ الْمَكْتُوبُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَيْنِ مَتَدَارُ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ وَفِي الْمَبْسُوطِ لَيْسَ هَذَا الْقَدْرُ بِلَازِمٍ بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الزَّحَامِ وَقِلَّتِهِ (ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ) آيَةِ سُورَةِ شَاءَ لَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ الْأَعْلَى فِي الْأَوَّلَى وَالْغَاشِيَةَ فِي الثَّانِيَةِ (ثُمَّ يَرْكَعُ) وَاسْجُدْ وَيَبْدَأُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ (يَعْنِي يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ) أَوْ لَا (ثُمَّ يَكْبِرُ ثَلَاثًا) أُخْرَى (ثُمَّ أُخْرَى لِلرُّكُوعِ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَكْبِرُ سَبْعًا فِي الْأَوَّلَى غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ وَخَمْسًا فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَيَذْكُرُ اللَّهُ يَنْهَنُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَقَوْلُهُمَا مَذْهَبُ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَالِ) ثُمَّ يَرْسُلُهُمَا وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِيهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَخْشَى الْحَدِيثَ وَلَوْ قِيدَهُ بِالْأَكْبَرِ رَأَى كَمَا كَانَ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَكَ تَكْبِيرَاتِ الزَّوَالِ سَهْوًا فَذَكَرَهَا فِي الرُّكُوعِ قَضَاهَا فِيهِ وَلَمْ يَسْجُدْ لِسَهْوٍ (وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا) أَيْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ (خُطْبَتَيْنِ) وَيَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرَاتِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ وَفِي الْبَحْرِ وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَفْتِحَ الْخُطْبَةَ الْأَوَّلَى بِسَبْعِ تَكْبِيرَاتٍ تَتَرَى وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُوَ مِنَ السَّنَةِ وَيَكْبِرُ قَبْلَ نَزْوِيهِ مِنَ التَّنْبِيْهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ كَمَا فِي الْمَجْتَمِعِ (يَعْلَمُ النَّاسُ أَحْكَامَ الْفَطْرِ) لِأَنَّهُمَا شَرَعَتْ لِأَجْلِهَا (وَلَا تَقْضَى) صَلَاةُ الْعِيدِ (أَنْ قَاتَبَ مَعَ الْأَمَامِ) كَلِمَةً مَعَ تَعَقُّقِهَا بِالضَّمِّ الْمُسْتَقَرِّ فِي قَاتَبٍ لَا يَفَاتُ وَالْمَعْنَى أَنَّ الْأَمَامَ أَوْ صَلَاةً مَعَ جَاعَةٍ وَقَاتَبَتْ عَنْهُ الصَّلَاةُ بِالْجَمَاعَةِ لَا يَقْضِيهَا مِنْ قَاتَبَةٍ وَعِنْدَ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةُ تَقْضِي وَأَنْ مَنَعَ عَذْرَبَانِ غَمَّ الْهِلَالِ وَشَهِدَا بِرُؤْيَا الْهِلَالِ بَعْدَ الزَّوَالِ كَذَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ لَكِنْ التَّقْيِيدُ بِالْهِلَالِ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ عَذْرُ مَانِعٍ كَالْمَطَرِ الشَّدِيدِ وَشَبَّهَ قَاتَبَهُ يَصْلِيهَا مِنَ الْفَدَى لِأَنَّهُ تَأْخِيرٌ لِلذِّكْرِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ (عَنْهَا) أَيْ عَنْ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ (صَلُوهَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي) مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تُؤَخَّرُ إِلَى الْفَدَى بِغَيْرِ عَذْرِ حَتَّى لَوْ تَرَكَتْ سَقَطَتْ (وَلَا) أَصْلَى (بَعْدَهُ) وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِ الْأَصْلِ فِيهَا أَنْ لَا تَقْضَى لَكِنْ وَرَدَ الْحَدِيثُ بِتَأْخِيرِهَا إِلَى الْفَدَى لِلْعَذْرِ فَيُقْبَلُ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ (وَالْأَضْحَى كَالْفَطْرِ) فِي أَكْلِ الْإِنْفِ بِبَعْضِ أَحْكَامِهِ نَبَهَ عَلَيْهِ

خَمْسَةً وَالْبَاقِيَةَ أَنْ لَمْ تَكُنِ الْأَرْضُ مَمْلُوكَةً وَالْأَفْئَالُ لِكُلِّهَا (وَمَا وَجَدَ الْحَرْبِيُّ) الْمُسْتَأْمَنُ (فَكَفَى) إِلَّا إِذَا عَمِلَ بِالْأَذْنِ عَلَى شَرْطِهِ فَلَهُ الشَّرْطُ (وَأَنْ وَجَدَ) غَيْرَ الْحَرْبِيِّ (فِي دَارِهِ لَا يَخْمُسُ خِلَافَهُمَا) فَيَخْمُسُ عِنْدَهُمَا كَالْكَنْزِ وَالْفَرْقُ لَهُ أَنَّ الْمَعْدَنَ جَزَاءُ مِنْهَا وَالْكَنْزُ مَوْضُوعٌ فِيهَا (وَفِي أَرْضِهِ رَوَاتَانِ) اخْتَارَ فِي الْكَنْزِ وَالتَّنْوِيرِ أَنَّهَا كِدَادُهُ (وَأَنْ وَجَدَ) كَنْزًا فِيهِ عَلَامَةُ الْإِسْلَامِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ (فَهُوَ) كَالْعَظْمَةِ (وَسَيِّئٌ حَكْمُهَا) (وَمَا فِيهِ عَلَامَةُ الْكُفْرِ) كَالضَّمِّ (خَمْسٌ) مُحَقَّقَا أَيْ أَخَذَ خَمْسَةَ لَيْتِ الْمَالِ (وَبَاقِيَهُ لَهُ) أَيْ لِلْوَاجِدِ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ (أَنْ كَانَتْ أَرْضُهُ) غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ (اتَّفَقَا) (وَأَنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً فَكَذَلِكَ) الْحَكْمُ (عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ) لِحَايَا زَنَ مَالٍ يَدْعُهُ الْمَالُ ذَقِيلُ قَوْلُهُ اتَّفَقَا (وَعِنْدَهُمَا) بَاقِيَهُ لِمَنْ مَلَكَهَا أَوَّلَ الْقِيَامِ (أَوْ لَوَارِثِهِ) (أَنْ عَلِمَ وَلَا) يَعْلَمُ (فَلَا قَصْدَ مَالِكَ عَرَفَ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ) أَوْ لَوَارِثُهُ هَذَا اخْتِيَارُ السَّرْحِيِّ وَقَالَ أَبُو الْيَسْرِ تَوَضَّعَ فِي بَيْتِ

الْمَالِ قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ وَهَذَا أَوْجَهُ * ٢٢ * ل * (وَمَا اسْتَبْهَضَ ضَرْبَهُ) أَكْفَرِي أَمْ إِسْلَامِي (يَجْعَلُ كُفْرًا بِأَقْبَى ظَاهِرِ الذَّهَبِ) لِأَنَّهُ الْغَلَبُ (وَقِيلَ) يَجْعَلُ (إِسْلَامًا فِي زَمَانِهِ) تَتَدَمُّ الْعَهْدُ (وَمَنْ دَخَلَ دَارَ

الحرب بآمان فوجد في صحرائها ركازا) معدنا او كنزا (فكله له) اي للواجد المسافر لانه ليس بغنمة (وان
وجده في دار منها) اي من دار الحرب (رده على مالكها) اي ١٧٠ مالك تلك الدار تحرزا

عن الغدر فان اخرجه
الى دارنا ملكه ملكا خيما
ولو دخل بلامان فكله له
لانه اخذه متلصصا (وان
وجد ركاز متاعهم في ارض
منها) اي من دار الاسلام
وبه يندفع ما قيل في هذا
المقام (غير مملوكة خمس
وباقية له) وان مملوكة فلا
قصي مالك كامر (ولا خمس
في نحو فيروزج وزبرجد)
وكل حجر نفيس (وجد في
جبل) اي في معدنه فلو
في الكنز خمس (ويؤمس
زبيق) لانه ينطبع فاشبه الفضة
(لالؤلؤ وعنبر) وكل
ما يستخرج من البحر ولو
ذهبا او فضة لانها ليست
غنمية (وعند ابى يوسف
بالعكس) اي (يؤمس) كل
ما يخرج من البحر لا الزبيق
والخاص ان الخمس يجب
في الكنز كيف كان وفي المعدن
وان كان ينطبع

باب زكاة الخراج
من ارض غير الخراج لان
العشر والخراج لا يجتمعان
كاسيحين وتسميته زكاة باعتبار
مصرفه (فيما سقته السماء)
بالمطر (اوسقى سحبا اي
جاريا) (او اخذ من ثمر جبل)
او مفا زة وجاه الامام

بقونه (لكن يستحب) قيل يسن مطلقا وقيل يسن لمن يصحى دون غيره لا يأكل
من اضحيته اولا (تأخير الاكل فيها الى ان يصلي) لما روى ان النبي عليه السلام
كان لا يطعم في يوم الاضحى حتى يرجع فيأكل من اضحيته وفيه اشارة الى
ان هذا الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط النية هذا في حق المصري اما
القروى فانه يذوقه حين اصبح ولا يمسك (ولا يكره) الاكل (قبلها) اي
الصلاة (في المختار) اختراز عن قول من قال الاكل قبل الصلاة مكروه
(ويجهر بالتكبير في طريق المصلي) وفي اكثر الكتب والجهر سنة فيه اتفاقا
وفيه اشارة الى انه يقطع التكبير عند انتهائه الى المصلي لان اطلاقه يدل على
عدم الاستحباب في البيت وفي المصلي وهو رواية وفي رواية حتى يشرع
الامام في الصلاة كما في الكافي (ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والاضحية)
لانها شرعت لتعليم احكام الوقت هكذا ذكر ومع ان تكبير التشريق يحتاج
الى تعليمه قبل يوم عرفة للاتبان به فيه فينبغي ان يعلم في خطبة الجمعة التي
يلبها العيد ولم اره منقولا والعلم امانة في اعناق العلماء كما في البحر (ويجوز
تاخيرها) اي صلاة الاضحى (الى الثاني والثالث بعد زوال عذر) ولا يصلي
بعد ذلك لانها موقوفة بوقت الاضحية وهو ثلثة ايام لكنه يسى بان تأخير من غير
عذر لما فيه تأخير الواجب بلا ضرورة عند انقضاء الجواب فاعذر في الاضحى
لنفي الكراهة وفي الفطر للجواز (والاجتماع يوم عرفة) في بعض المواضع
(تشبه بالواقفين) بعرفات (ليس بشئ) قال في الفتح مثل هذا اللفظ انه
مطلوب الاجتناب وقال في النهاية اي ليس بشئ يتعلق به الثواب وهو
يصدق على الاباحة ثم قال وعن ابى يوسف ومحمد في غير رواية الاصول
انه لا يكره لما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم افعل ذلك بالضرورة وهذه
المقاسمة تفيد ان مقابلة من رواية الاصول الكراهة وهو الذي يفيد التعليل
بان الوقوف عهد قرينة في مكان مخصوص فلا يكون قرينة في غيره انتهى لكن
هذا التعليل لا يستلزم الكراهة بل ان لا يكون قرينة فلا يتم التقريب فينبغي ان يعمل
بما في الكافي من قوله بعد ما ذكر ولا يجوز الاختراع في الدين وما نقل عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما محمول على الوعظ والتذكير لا على التشبيه (ويجب تكبير
التشريق) وقيل يسن والاول اصح الامر في قوله تعالى واذكروا لله في ايام معدودات
على القول بان المراد ايام التشريق لكن لما وقع الخلاف في المراد بالايام
المعدودات لم يكن قطعي الدلالة وان كان قطعي الثبوت وهو يفيد الوجوب
لا لا افتراض وفي الفتح والاضافة بيانية اي التكبير الذي هو التشريق
فان التكبير لا يسمى تشريقا الا اذا كان بتلك الانقضاء في شئ من الايام المخصوصة

(العشر قل) الخراج (او اكثر بلا شرط نصاب وبقاء) وحولان حول لانه مؤنونة فيهما معنى العبادة فهو
ولذا وجب في ارض وقف وصغير ومجنون ومكاتب وما دون ومديون فالدين لا يمنع الوجوب على المذهب

ولا فرق في رب الارض بين كونه مزارعا او ذا فعا الى مزارع او موجرا (وعندهما) فهو على الدافع والمزارع
جميعا وعلى المستاجر ولا خلاف * ١٧١ * انه على المستعير كما في النصف وغيرها وعندهما (انما يجب فيما سبق

فهو حينئذ متفرع على قول الكل وفصل كل التفصيل فليراجع (من جرح) يوم
(عرفة) لاتفاق كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ علما وثاني ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف من ظهر البحر وهو قول ابن عروزم يدين ثابت وهو مذهب
مالك والشافعي في اقول الاشهر (الى عصر يوم العيد) عند الامام وهو
قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فيكون التكبير عقيب ثمان صلوات (على المقيم
بالمصر) فلا يجب على المسافر والقروي (عقيب) كل (فرض) بلا فصل
يمنع البناء فلا يكبر بعد الواجبة والمنسوبة والمندوبة وقال بعضهم يكبر بعدها
والبطيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة كما في القهستاني لكن اطلاق المص
يقضي عدله (ادى) بصيغة المجهول صفة فرض وفيه اشارة الى انه لا يكبر في
القضاء مطلقا وليس كذلك لانه يكبر فور فائتة هذه الايام اذا قضاهما فيها وان
قضى فائتها فيهما من العام القابل الصحيح انه لا يكبر وقال ابو يوسف يكبر وان قضاهما
في غيرها لا يكبر كما لو قضى فائتة غيرها فيها وعن ابي يوسف انه يكبر في المحط
واو قيدا وقضى فيها في تلك السنة لكان اولى (بجماعة) فلا يكبر المنفرد (مستحبة)
اي غير مكروهة فلا تكبر النساء المصليات وحدهن بجماعة وكذا جماعة العراة
كافي البحر (وبالافتاء) بمن يجب عليه التكبير (يجب على المرأة) بل ارفع الصوت
لان صوتها عورة (والمسافر) بطريق التبعة واما المسافر وان اذاصلوا
بجماعة في مصرف فيهم روايتان (وعندهما الى عصر آخر ايام التشريق) فيكون
التكبير عقيب ثلثة وعشرين صلاة وهو قول على كرم الله تعالى وجهه
واحد الروايتين عن الامام وبه اخذ الشافعي (على من يصلي الفرض)
على اي وجه كان سواء ادى بجماعة او لا وسواء كان المصلي رجلا او امرأة
او مسافرا او مقما او اهل قرية لانه تبع للمكوبة (وعليه) اي على ما قاله صاحبه
(العمل) اي عمل الناس احتياط في العبادات وعليه الفتوى كما في المجتبى وغيره
(وصفته) اي صفة التكبير (ان يقول مرة) حتى لو زاد لتدخلف السنة وعند
الشافعي يقول الله اكبر فقط ثلثا او خسا اوسبعا وتسعامة صلا ولا يذكر
فيه التهليل والتحميد (الله اكبر الله كبر لاله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)
وهو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه وعلى نبينا (ولا يتركه المؤتمن ان تركه
امامه) وفي الهداية قال ابو يوسف صليت بهم المغرب اي يوم عرفة فسهوت
ان اكبر فكبر ابو حنيفة رح ذل قول ابي يوسف على ان الامام وان ترك التكبير
لا يدعه المقتدى وهذا لانه لا يؤدي في حرمة الصلاة فلم يكن الامام فيه حتما وانما
هو مستحب وينبغي للمأموم ان ينظر الامام الى ان يأتي بشئ يقطع التكبير كالخروج
من المسجد او حدث العدو والكلام وفي المحيط ولو تكلم عامدا او ساهيا او احدث

امثال من اعلاما يتدر به نوعه فاعتبر (محمد) في القطن خمسة احوال) كل حل ثلاث مائة من (وفي الزعفران
لخمسة امان) لان ذلك اعلاما يتدر بكل منهما والصحيح قول الامام كافي التحفة (ولاشئ في حطب وقصب

فارسي) اما قصب الذريرة والسكر ففيهما العشرة طلقا كما في العناية وغيرها لكن في المعراج يجب العشر في غسله دون خذبه انتهى فليحفظ وفي الخاتمة لاعشر فيما كان * ١٧٢ * من الادوية كلوز وكندر وهليلج

عامد اي كبير وان احدث غير عامد يكبر وان لم يتطهر لانه يؤدي في غير حرمة الصلاة فلا تشتط الطهارة لانيته لكن الصحيح ان يتوضأ ويكبر كما في اكثر الكتب وفي التنوير ويجب على المسبوق فيكبر عقيب القضاء ويبدأ الامام بسجدة السهو ثم بالتكبير ثم التلبية لو محرما

* باب صلاة الخوف *

(ان اشتد الخوف) وفي اكثر الكتب ليس الاشتداد شرطا عند عامة مشايخنا قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدو ومن غير ذكر الخوف والاشتداد لكن يمكن الجواب بان يقال ان الخوف مقرر عند حضرة العدو والاشتداد عبارة عن القابلة تدبر (من عدو) سواء كان مسلما باثيا او كافرا طغيا والعدو يقع على الواحد والجمع (اوسع) وما شبهه ودخل وقت الصلاة وحان خروجه (جعل الامام) اي الخليفة او السلطان او نائبه (الناس طائفتين طائفة بازاء العدو) بحيث لا يلحقهم اذا هم وضروهم (وصلى بطائفة اخرى ركعة ان كان) الامام (مسافرا او في) صلاة (النجوى) او الجمعة او العيدين (و) صلى (ركعتين) في الرابعي (ان كان مقيما او في) صلاة (المغرب فان حكمها كحكم الرابعي (ومضت) اي ذهبت (هذه) الطائفة التي صلت مع الامام بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره (الى جانب العدو وجات) تلك (الطائفة) الواقعة بازاء العدو (وصلى) اي الامام (بهم مابق) وهي ركعة في الثاني والمغرب وركعتان في غيرهما (وسلم) اي الامام (وحده) بعد التشهد ولا يسلمون (وذهبوا الى) وجه (العدو) ولو اتوا في مكانهم ثم انصرفوا اجاز لكن الافضل ما ذكره كافي المحيط (وجات الطائفة الاولى واتوا) مابق من صلاتهم (بلا قراءة) لانهم لاحقون ولذا لو حانتهم امرأة فسدت صلاتهم فيتشهدون ويسلمون ويمضون الى وجه العدو (ثم) جات (الطائفة الاخرى واتوا) صلاتهم (بقراءة) لانهم مسبوقون والمسبوق في حكم المنفرد في تشهدون ويسلمون لما روى ان النبي عليه السلام صلى صلاة الخوف هكذا ولا يخفى ان هذا اذا كان الكل مسافرين او مقيمين او الامام مقيما واما اذا كان الامام مسافرا او اقوام بعضهم مقيمين في الثاني يصلي الامام ركعة بكل امة فاذا سلم الامام جات الاولى فصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلث ركعات بغيره في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخر بين الفاتحة واما الامة الثانية فتصلي بقراءة المسافر ركعة والمقيم ثلاثا لانهم مسبوقون كافي القهستاني واعلم ان صلاة الخوف على الصفة المذكورة انما تنجز اذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام واما ان لم يتنازعوا فلا افضل

انتهى لكن في البلوهرية يجب العشر في جوز ولوز واصل وثوم في الصحيح كعصفور وكتان وبزره ولا عشر في الادوية كعشر وشونيز وحلف وحلبة انتهى فليحفظ (وحشيش وتين وسعف) وضغ وقطران وبزر بطيخ الا اذا قصد الزرع او شغل ارضه بشئ مما ذكر فيجب العشر (و) يجب (فيما سقى بغرب) اي دلو كبير (او دالية) اي دولا ب (اوسانية) هي ناقة يستسقى عليها وفي كتب الشافعية اوسعاه بما اشتراه وقواعدا لا تأباه (نصف العشر) لكثرة المؤنة ولو سقى سحما وبالة يعتبر الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه (قبل رفع مؤن الذرع) وقبل اخراج البذر لتصرفهم بالعشر في كل الخارج بل ذكر الترمذي انه لا يسعه اكل شيء حتى يؤدي عشره او قيل ان عزم ان يؤدي فلا بأس باكل تسعة اعشاره والكف احوط ويعشر ما اكل وان قل وعن ابي حنيفة ان اكل قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال انفيقه وبه نأخذ كما في

المضمرات (وفي غسل العشر قل او كثر) وفي حكمه المن الواقع على الشوك الاخضر كفي الظهيرية * ان يصلي * ثم هو اصاحب الارض وان لم يتخذها ذلك فله اخذه فمن اخذه من ارضه بخلاف اطيخ اذا فرخ في ارضه

فانه لمن اخذه كافي المبسوط (اذا اخذ من جبل) ظاهر كلام الاثنان انه لا شيء في غسل جبل كثرة فليأمل
(او ارض عشرة رية) لاجراجية ثلاثا * ١٧٣ * يجتمع العشر والخراج في ارض واحدة (وعند محمد اذا بلغ خمسة

افراق) لانه اقصى ما يقدر به (والفرق) بفقتين (ستة وثلاثون رطلا) وعند ابى يوسف اذا بلغ عشر قرب (كل قرية خمسون مئنا) ويؤخذ عشران من ارض عشرة رية تغلبي (لما مر (وعند محمد عشر واحد ان كان اشتراها تغلبي من مسلم ولو اشتراها منه) اى من التغلبي (ذمى اخذ منه) اى الذمى (عشران وكذا لو اشتراها منه مسلم) فعليه عشران فليحفظ (او اسلم هو) اى التغلبي (خلافا لابي يوسف) لزوال داعى التضعيف فتعود الى عشر واحد (وقيل محمد معد) والاصح انه مع الامام في بقاء التضعيف الاصلى (وعلى المرأة والصبي منهم) من بنى تغلب (ما على الرجل) منهم من العشر المضاعف (ولو اشترى ذمى ارضا عشرة رية من مسلم فعليه الخراج) اذا قبضها كما لو اشترى مسلم خراجية من مسلم او ذمى فانه لم يقبضها او قبض لكن يمنعه انسان من الزراعة فعلى البائع كافي المحيط ومفاده انه على المشتري اذا

ان يصلى باحدى الطائفتين تمام الصلاة و يصلى بالاخري امام آخر وهناك كيفيات اخرى معلومة في الخلافات وذكر في المجتبى ان اكل جائز وانما الخلاف في الاولى كافي البج (ويبطلها) اى صلاة الخوف (المشى هاربا) عن العدو ولا المشى نحوه (والرجوع والركوب والمقاتلة) لانه عمل كثير وانما يجوز المشى نحوه للضرورة كما في اكثر الكتب وفي الاصلاح ويفسدها الركوب مطلقا قال في البدايع ومنها يعنى من شرائط الجواز ان ينصرف ماشيا ولا يركب عند انصرافه الى وجه العدو ولو ركب فسدت صلاته عندنا لان الركوب عمل كثير وهو مما لا يحتاج اليه بخلاف المشى فانه امر لابد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ولا يجوز المشى والتصال مصلب قال في الذخيرة ولا يصلون وهم يمضون كما لا يصلون وهم يقاتلون ومن المنقولين اتضح ان من لم يفرق بينهما وبين الركوب لم يصب انتهى (وان اشتد الخوف) بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدواب (ويجزوا عن الصلاة بهذه الصفة) التي مر ذكرها (صلوا وحدا) فلا تجوز الجماعة الا اذا كان المقتدى على دابة مع الامام وهذا ظاهر الرواية وعن محمد ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوى لكن في الهداية ليس بصحيح لانعدام الاتحاد في المكان (ركبان) جمع راكب هذا في غير المصر اذا التفتل في المصر راكبا غير صحيح فالفرض اولى (يومون) اى بياض الركوع والسجود (الى اى جهة قدروا ان يجزوا عن التوجه) الى القبلة لانه يسقط للضرورة (فلا تجوز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) لعدم الضرورة حتى لو رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا للخوف ثم بان خلافه فيجب الاعادة بالاجماع الا في قول الشافعى (وابو يوسف لا يجزها) اى صلاة الخوف (بعد انبى عليه الصلاة والسلام) لانها مخالفة للاصول ولقوله تعالى اذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الآية وجوابه ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم صلواها بطبرستان وهم متوافرون من غير تكبير من احد فكان اجاما كما في الاختيار

* باب صلاة الجنائز *

جمع جنازة بالقح الميت وهو المراد هنا وبالكسر النعش الذى يوضع عليه الميت للغسل او الحمل وقيل بانعكس وقيل هما لغتان وعن الاصمعي لا يقال بالقح لما فرغ من بيان حال الحياة شرع في بيان حال الممات واخر الصلاة في النكبة يكون ختم كتاب الصلاة بما يتبرك به حالا ومكانا (بوجه المختصر) بفتح الضاد من حضره الموت وظهر عليه اماراته واما ما قيل من حضرته ملائكة الموت فليس بسديد كما لا يحسن وعلامة الاحتضار ان يسترخي

بقى من السنة ما يزور فيه وهو ثلاثة اشهر على اشهر على المشتري اذا باعها وفيها ذرع لم يعتد حبه و الا فهى كالبضى كافي المضمرات (وعند محمد تبقى على حاتها) عشرة رية (وان اخذها منه مسلم لشفعة او ردت على البائع

لفساد البع غاد العشر) وكذا أوردت بحجاً شرطاً أوردية مطلقاً أو بمحار عيب بقضاء ولو بدونه بقيت خراجية لانه اقالة (وفي دار جعلت بستاناً) هو كل أرض يحوطها ^{١٧٤} حائط وفيها نخيل متفرقة (خراج

ان كانت لذي) مطاعاً خلافاً لهما (او لمسلم سقاها بمائه) اي الخراج (وان سقاها بماء العشر فعشر) ولو ان المسلم او الذمي سقاها مرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والذمي بالخراج كما في المعراج واستشكل الباقي وجوب الخراج على المسلم ابتداء فيما اذا سقاها بماء الخراج بل عليه العشر بكل حال وفي الغاية عن السرخسي وهو الاظهر واجاب في البحر بان المنوع وضع الخراج عليه جبراً اما باختيار فيجوز كاهنا وكالو احياء ما تابا اذن الامام وسقاها بماء الخراج فعليه الخراج (ولاشئ في الدار) التي بها اشجار (ولو لذي) أو كذا المقابر ولا يحل لصاحب أرض ان يأكل غلاتها قبل ادائها خراجها وقيل يحل ولو جعل الامام الخراج للمالك جاز بخلاف العشر ويؤخذ ان التركة على الظاهر (وماء السماء وماء البئر) التي حفرت في أرض العشر (والعين) اني ظهرت فيها وماء البحر التي لا يدخل تحت ولاية احد عشرى واما ما حفر

قدماء ويتعوج انفه ويخسف صدغاه وتمت جلدته الحصية (الى القبلة) مضطجعا (على شقه الايمن) لانه السنة المنقولة هذا اذا لم يشق عليه والترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة والرجوم لا يوجه ويستحب الاقربانه وجيرانه ان يدخلوا عليه ويتلوا سورة يس واستحسن بعض المأخرين قراءة سورة الرعد ويضعوا عنده الطيب (واختيراً لاستقاء) قال في التبيين والمختار في زماننا ان يلقى على قفاه وقدماه الى القبلة قالوا هو ايسر لخروج الروح ويرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه الى القبلة دون السماء لكن لم يذكر وجهه ذلك ولا يمكن معرفته الا نقلاً مع ان الاول هو السنة تفكر (ويلقن الشهادة) فيجب على اخوانه وأصدقائه ان يقولوا عنه كلمتي الشهادة ولا يقولوا له قل كيلاً يأبى عنهما قال النبي عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة اللهم يسر هالن ولاخواننا اجمعين فاذا قالها مرة كفا ولا يضر عليه ما لم يتكلم بعد ذلك كما في المجتبى واختلفوا في تلقينه بعد الموت عند الوضع في القبر فقيل يلحق لانه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلحق به وبه قال الشافعي وصفته ان يقول يا فلان ابن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وقل رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد عليه الصلوة والسلام نبياً وقيل لا يؤمر به ولا ينهى وقال اكثر الأئمة والمشايع لا يجوز لكن قال محمد الكرمانى ما رآه السبلون حسناً فهو عند الله تعالى حسن فالاحسن تلقينه (فاذا مات شدوا الحية) وهو منبت الحية (ومغضوا) بالتشديد (عينه) لا توارث ويقول معضد بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بقائك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم تد اعضاؤه ويوضع سيف على بطنه لئلا ينفخ ولا يقرأ عنه القرآن الى ان يرفع الى الغسل كما في القهستاني نقلاً عن النصف لكن في النصف وقع الى ان يرفع فقط وفسروه الى ان يرفع الروح لان قراءة القرآن مكروه عنده حتى يغسل والعجب ان القهستاني قيده بقوله الى الغسل وخالف اكثر المعبران تدبر (ويستحب تحميط دفنه) لقوله عليه الصلوة والسلام عجّلوا موتاكم فان كان خيراً قد تموه اليه وان كان شراً فبعد الال نثار ولا بأس باعلام الناس لان فيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين له (واذا ارادوا غسله) وهو فرض كفاية على الاحياء (وضع على سريره) لينصب الماء منه (بحر وترا) بان يدار الحجر حول السرير مرة او ثلاثاً او خسا ولا يزداد عليها لما فيه من تعظيم الميت والنوتر احب الى الله تعالى من غيره (ويستر عورته) بشد الازار عليها لان النظر اليها حرام كعورة الحى ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح يسر اليكن يغسلها بخرقعة في يده كذا في اكثر الكتب لكن وقع في التبيين والغاية

او ظهر في أرض الخراج (وماء انهار حفرها) من ماء الخراج (الجم) قيد اتفاق ولا ملة للعهد [✽] خلافه [✽] اي بعض ملوكهم كشداد وساسان وآخرهم يزيد جرد المتبول في خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه (فهو

خراجي وكذا سيجون) نهر الترك والهند (وجيكون) نهر بلخ وترمد (ودجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة والعراق (عند ابن حنيفة وابي * ١٧٥ * يوسف) لما نقله ابن الكمال عن الكافي لانه يتخذ عليها

الغناطير والاصل ان كل نهر لا يحتاج الى العمارة فعمري والا فخراجي (خلافاً لمحمد) في رواية والاولى الانهار الخمسة فان النيل على هذا الخلاف كنهر يشق من هذه الانهار كما في المعراج وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيمان وجمان والفرات والنيل كلها من انهار الجنة ذكره الاقناني وغيره (وليس في عين قبر او نفط في ارض عشرية شيء) لانها ليسا من غلة الارض (وان كانت في ارض خراج ففي حرمة الصالح للزراعة الخراج لافيها) لا يمكن من الزراعة والخراج يتعلق به ولو كان حرمة عشر يا وزرعه وجب العشر فيما يخرج وان لم يزرعه لا شيء عليه (ولا يجمع عشر وخراج في ارض واحدة) باجماع الصحابة وقد اُنهيت في الخزان ما لا يجمع الى نيف وعشرين (باب المصروف) اي مصروف الزكاة والعشر وما اخذه العاشر من تجار المسلمين قاله الشافعي وعم انقهستني كل صدقة واجبة واما خمس المعدن فصرفه مصروف الغنمية (هو الفقير) علم ان الفقر (شرطي) في جميع الاصناف الا العادل كما سيجي (وهو من له ادنى شيء دون انصاف) او قدر

خلافه لانهما قالا ويسترا ما بين سرته الى ركبتيه وهو الصحيح وقال الشافعي يغسل في قميصه اذا كان كم القميص واسعاً بحيث يدخل الغاسل يده فان كان ضيقاً يجرّد ويغسل ويوضع على السرير كما يسر وقيل يوضع طولاً وقيل عرضاً والاول اصح فلا يغسل الكافر في الاصح (ويجرّد) عن ثيابه لم يكن التنظيف قالوا يجرّد كإمات لان الثياب تجمي فيسرع اليه التغيير (ويوضأ بلا مضضة واستنشق) لان الوضوء سنة الاغتسال غير ان اخراج الماء معذور فيتركان خلافاً للشافعي وفي اقتصار النبي عليهما اشارة الى ان وجوب غسل اليدين والمسح على الرأس راعى وهو الصحيح كما في المجتبى وغيره وفي رواية لا واطلقه فيشمل البالغ والصبي الا ان الصبي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضأ (ويغسل بقاء مغلى بسدر) وهو شجر يابادية والمراد ورقه (او حرص) بضم الحاء وسكون الراء وهو الاشنان (ان وجد) مبالغة في التنظيف (والا) اي وان لم يوجد الماء المغلى بهما (فاقراح) بفتح القاف اي الماء الذي لا يشوبه شيء والسخن البغ في التنظيف وعند الشافعي الغسل بالماء البارد افضل (وغسل رأسه وحليته بالخطمي) بكسر الخاء الججمة ويجوز فتحها وهو ثبت مشهور لانه ابلغ في استخراج الوسخ والمراد خطمي العراق وهو مثل الصابون في التنظيف ان وجدوا الا فصابون ونحوه هذا اذا كان في رأسه شعر اعتباراً بحالة الحيوة (واضجع على يساره) للبداية باليمين فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه (اي من يساره) ثم (اضجع) على يمينه كذلك (اي ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه) ثم يجلس (حال كونه) مستدياً ويمسح بطنه برفق (لنيسل ما بقي في المخرج حتى لا يتلوث الكفن) فان خرج منه شيء غسله (اي ذلك الموضع تظيفاً له) ولا يعيد غسله (بضم الغين وفتحها) (ولا يعيد وضوءه) قال صاحب العناية لان الخارج ان كان حدثاً كالموت ايضاً حدث وهو لا يوجب الوضوء فكذا هذا الحدث واعترض عليه المولى سعدى افندي بانه لو لم يوجب لم يوضأ غايته انه يكون مثل المعذور لا يوضأ مرة اخرى لهذا الحدث القائم واما عدم التوضي لحدث آخر فلا يدل ما ذكره عليه فان المعذور اذا احدث بحدث آخر يجب عليه الوضوء انتهى لكن التمثيل بالمعذور لا يجوز لانه ثبت على خلاف القياس وانتقاص وضوءه عند خروج الوقت ولا وقت له بل امر تبدي تأمل وعند الشافعي يعيد الوضوء (ويثفقه بثوب) نظيف حتى يحف كيلاً بتل أكفانه (ويجعل الخنوط) بفتح الحاء وهو عطر مركب من اشياء طيبة ولا بأس بساتر انواع الطيب غير زعفران وورس اعتباراً بالحيوة (على رأسه وحليته) لان الطيب ستة

نصاب غير تام مستغرق في الحاجة و يجوز الدفع له ولو كان صحيحا مكنتا كافي العناية لكن في العراج انه لا يطيب
للاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كظن * ١٧٦ * الغنى فقير انتهى وهو غير صحيح

لتصريحهم بجواز اخذها لمن ملك دون نصاب نعم الاولى عدم الاخذ لمن له سداد من عيش ذكره في البدايع (والمسكين من لاشئ له وقيل بالعكس) والاول اصح لقوله تعالى او مسكينا ذامتر بآية السفينة للترحم (والعامل يعطى) مما في يده من الصدقة او ادوه للائام فلو ضاع لم يستحق شيئا (بقدر عمله) بل بقدر مايكفيه وعياله واعوانه بالوسط ولو ثلاثة ارباع العشر ذكره القهستاني وقيل اذا استغرق المقبوض فلا يزداد على النصف لانه عين الانصاف وعبر بالعامل دون العاشر ليشمل الساعي والعمل فعل من الانسان بقصد فهو اخص من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من الصدق ممي بها عطية يراد بها المثوبة لا التكرم لان بها يظهر صدقه في العبودية وقيل لان اول عامل بعثه صلى الله تعالى عليه وسلم لجمع الزكوات رجس من بنى صدق بكسر الدال قوم من كندة والنسبة اليهم

(والكافور على مساجده) اى مواضع سجوده من جهته وانفه وركبته وقدميه (ولا يسرح شعره وحيته) التسريح عبارة عن تخيص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط واما ما قيل وحيته تكرار فان قوله وشعره يغنى عنه ليس بسديد لان الشعر في العرف لا يطلق على الحية فالنسب ذكرها (ولا يقص ظفره وشعره) لانها للزينة وقد استغنى عنها وعند الشيخين اذا كان الظفر منكسرا فلا بأس باخذه وفي العنابي وقطع ظفره وشعره ادرج معه في الكفن وقال الشافعي يسرح بمشط واسع ويقص ظفره وشعره (ولا يخن) لان الختان سنة في حق الاحياء دون الاموات (نم يكفنه) تكفين الميت لفه بالكفن وهو واجب يدل عليه تقديمه على الدين والارث والوصية وفي المحيط انه فرض كفاية وفي التهمة انه سنة فان اراد ثابت بها فان كفنه من ماله والا فعلى من عليه نفقته والا فعلى بيت المال (وسنة كفن الرجل) ثلثة اثواب احدها قيص وهو من المنكب الى اقدم) بلا جيب ولا دخر يص ولا يمين (و) ثانيها (ازارو) ثالثها (لفافة) بالكسر (وهما من القرن) اى من الرأس (الى القدم) وعند الشافعي ازار ولفافتان (واستحسن بعض المتأخرين اعمامة) بالكسر حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه هذا اذا كان عالما معروف او من الاشراف وامان الاوساط فلا يعمم كافي العراج وقيل اذ لم يكن في الورثة صغار والاصح انها تتركه كافي المجتبى (وكفايته) اى كفاية كفن الرجل بحيث لا يمكن النقص عنه ولو كان مديونا (ازار ولفافة) قيل قيص ولفافة والاول اصح (وسنة كفن المرأة) خمسة احدها (درع) اى قيصها (و) ثانيها (ازارو) ثالثها (خمار) وهو ما تغطى به المرأة رأسها (و) رابعها (لفافة) خامسها (خرقة تربط على ثدييها وكفايتها ازار وخمار ولفافة) فان كانت بالمال كثرة وبالورثة قلته فكفن السنة اولى وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى كما في الخاتمة (وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يتصر عليه) اى على الواحد (بلا ضرورة) فانه مكره بلا ضرورة ولا بأس بان يكفن الصغير في ثوب والصغيرة في ثوبين لكن الاحسن ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ والمراهق بمنزلة البالغ (ويستحب الابيض) لانه اشارة اهل الايمان (ولا يكفن) الرجل (الا فيما يجوز له) اى لمت (لبسه حال حيوته) فلا يجوز الحرير ونحوه اعتبارا بحالة الحياة الا للضرورة لكن لا يزداد على ثوب ويجوز للنساء الحرير والمزعفر والمعصر اعتبارا بحالة الحياة كافي الفتح (ويجمر الا كفان وترا) بان يدار الجمر ثلثا وحرسا واربعا (بل ان يدرج) الميت (فيها) اى الاكفان والاجاز هو التطيب (وبسط للفاقة) اولا ثم الازار

صدق بالفتح فاشتق الصدقة من اسمهم (ولو غنيا) كما لمقاتله لاهاشميا فلا تحمله كافي الكافي * عليها * نعم في المتقى او عمل فيها واعطى من غيرها فلا بأس به وفي المعراج جواز التطيب ان تكون الهاشمي عالما

(والمكاتب يعان في فنت رقبته) ولو مولاه غنيا لاهل سم وهو المنع بقوله تعالى وفي الرقاب وسكت عن المؤلف
قلوبهم ايذا بسقوطها وهم طائفة * ١٧٧ * مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم

عليها ثم يقمص ويوضع على الازار) تقيصا (ثم يلف الازار من قبل يساره
ثم من يمينه) ليكون اليمين على اليسر كما في حال الخبوة فان كان الازار طويلا
حتى يعطف على رأسه وسائر جسده فهو اولى (ثم يلف اللقافة كذلك والمرأة
تلبس الدرع) اولا (ويحمل سمرها صغيرتين على صدرها فوقه) اي فوق الدرع
وقال الشافعي يحمل ثلث ضفائر ويلقى خلف ظهرها (ثم الحمار فوق ذلك تحت
اللقافة) ثم يعطف الازار ثم اللقافة كما في الرجل ثم الخرقه فوق الكفان ثلاثين
الكفان وعرضها ما بين الثدي الى السرة (ويعقد الكفان ان خيف ان يثشر)
صيانة عن الكشف وفي شرح المنية والامة كاخرة الغسيل والبيد في الكفان سواء

فصل في الصلاة على الميت

(الصلاة عليه فرض كفاية) بالاجماع حيث يسقط عن الآخرين باداء البعض
والا يتم الكل وقد صرح البعض بكفر من انكر فرضيتها لانه انكر الاجماع
وقيل سنة (وشرطها) اي شرط جواز الصلاة عليه (اسلام الميت) فلا تصح
على الكافر لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا (وطهارته) فلا تصح
على من لا يغسل لانه حكم الامام حتى لو صلوا على ميت قبل ان يغسل
تعاد الصلاة بعد الغسل (واولى الناس بالتقدم فيها) اي صلاة الجنائزة
(السلطان) ان حضر لان في التقديم عليه استخفافا به وعن ابي يوسف
ان الولي اولى وبه اخذ الشافعي (ثم القاضي) لانه ولاية عامة (ثم امام الحنبي)
اي الجماعة لانه اختاره حال حيوته وفي الجوامع امام المسجد الجامع اولى من امام
الحنبي وفي الاصلاح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق
الافضية ذكره في التحفة وفي القمح الخليفة اولى ان حضر ثم امام المصرو وهو
سلطان ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحنبي
انتهى وفي ظاهر كلامه يفهم ان صاحب الشرط غير امير البلد لكن في المعراج
الشرط بان يكون والحركة خيار البلد او المراد امير البلد كايدي بخاري فانهم وانما
يستحب تقدم امام مسجد حيه على الوالي اذا كان افضل من الوالي كما في الغابي
وغيره (ثم اولى الاقرب فالغرب) على ترتيبهم في العصابات في نية الانكاح
(الا الاب فانه يقدم على الابن) اذا اجتمع عند الكل على الاصح وان كان الابن
يقدم على الاب في ولاية الانكاح عند الشيخين ان لاب فضيلة على الابن
والفضيلة تعتبر ترجيحا في الاستحقة كما في سائر صلوات ولو مات العبد فالولي
اولي بها على الاصح والجيران اولى من غيرهم كما في المجتبى (والولي ان ياذن لغيره)
لانه حقه في ملكه الا اذا كان هناك من يساويه فيه المانع (فان صلى غير من

واستعمل استعمال المفعول وكذا * ٢٣ * ل * منقطع الحاج اي بالحاج ثم الصحيح قول ابي
يوسف لانه سبيل الله وان عم كل طائفة الا انه خص بالغزو اذا اطلق كما في المضرات (ومن له مال في وطنه

لامعه) هو المراد بان السبيل فهو غنى زينة فقير ابدأ فعبيد الزكاة لا الاداء وله اخذ الزكاة وفي المنية لوله
مايكفيه لوطنه لايجوز الدفع اليه وكذا لو كان كسوا على ماروى * ١٧٨ * عن اصحابنا كما نقله التهستاني

ذكر) من السلطان والقاضي وغيرهما (بلاذن) اى لم يأذن له الولي الاحق
ولم يتابعه (اعاد الولي) اى الاحق بالصلاة فالسلطان اذا صلى بلا اذن الخليفة
يعيد الخليفة كفى النهاية ان شاء لتصرف الغير في حقه لكن اذا عاد ليس لمن
صلى عليها ان يصلى مع الولي مرة اخرى (ولا يصلى) اى لايجوز ان يصلى
غير الولي (لاحق) (بعد صلاته) اى الولي الاحق لان الفرض تأدى بالاولي
واتخذ بها غير مشروع خلافا للشافعي واعلم ان الافضل ان تكون الصفوف
ثلاثة لقوله عليه السلام من اصطف عليه ثلثة صفوف من المسلمين غفر له وفضلها
في الجنزة الصف الاخير (وان دفن) بعد غسله (بلا صلاة صلى على قبره) لانه
عليه السلام صلى على قبر امرأة من الانصار (مام يظن تفسخه) اى تفرق
اجزائه والمعتبر في ذلك اكبر لرأى على الصحيح لاختلاف الحال والزمان والمكان
وانما قيدنا بعد غسله لان الصلاة بدون الغسل ليست بمشروعة ولا يؤمر
بالغسل لتضمنه امر احراما وهو نبش القبر فسقطت الصلاة كذا في الغاية لكن
اطلاق المص يشمل ما اذا كان مدفونا بعد الغسل او قبله وعن محمداته اخرج
من القبر فغسل ان لم يغسل ثم صلى عليه هذا مالم يهملوا التراب عليه لانه ليس
بنش (ويقوم الامام حذاء الصدر للرجل والمرأة) لانه محل العلم وموضع النور
والايمان وهذا ظاهر الرواية وعن الامام يقوم بحذاء وسطهما وعن ابى
يوسف بحذاء وسط المرأة ورأس الرجل لانه معدن العقل لكن الاول هو المختار
(ويكبر تكبيرة) للافتتاح (يثنى عقيبها) اى يقول الامام والمؤمن والمنفرد سبحانك
اللهم الخ وظاهر الرواية انه بحمد الله كفى المحيط وغيره والاول رواية الحسن عن
الامام (ثم) يكبر تكبيرة (ثانية يصلى على النبي عليه السلام) بعدها كما يصلى في قعدة
افريضة وقدمر وهو الاول لان الشاء والصلاة سنة الدعا لانه ارجى القبول
(ثم) يكبر تكبيرة (ثالثة يدعو لنفسه ولأيت وللمسلمين والمسلمات بعدها) وصفته ان يقول
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من
احييتنا متنا فاحيى على الاسلام ومن توفيته متنا فوفه على الايمان وخص هذا الميت
بالروح والراحة والرجة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه
وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولفه الامن والبشرى والكرامة والرفق اللهم اجعل
قبره روضة من رياض الجنان ولا تجعل قبره حفرة من حفرة ليران رب اغفر لى
ولو لى وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت هذا
اذ كان الميت مذكرا واما اذا كان مؤنثا فيلزم تأنيث الضمائر الرجعة الى المؤنث
بعد قوله وخص الخ لاما قبله (ثم) يكبر تكبيرة (رابعة ويسلم) تسليتين غير رافع

عن الكرمانى والاولي
ان يستقرض ان يقدر
واذا قدر على ماله لا يلزمه
التصدق بما فضل كالفقر
اذا استغنى والمكاتب
اذا عجز (ويجوز دفعها
الى كلهم والى بعضهم) ولو
واجدا من كل صنف
كان خلافا للشافعي (ولا
تدفع لبناء مسجد او تكفين
ميت او قضاء دينه) اى
الميت الفقير ولو بامر
(او شراء عبد يعق) لعدم
اتملكك وهو الركن قالوا
والخيلة ان يتصدق على
الفقير ثم يأمره بفعل هذا
لاشئ فتكون لرب المال
ثواب الزكاة وللفقير ثواب
هذا المترب ذكره في البحر
وهل له ان يخالف امره لم
اره والظاهر نعم (ولا يدفع
لذمى) لحديث معاذ (وصح
دفع غيرها) وغير العشر
وانحراج للذمى ولو واجبة
كندز وصدة فطر (و)
لا تدفع (الى غنى يملك نصابا
من اى مال كان) فاضلا
عن حاجته الاصلية حتى لو
ملك كتبنا تساوى نصابا
لكنه يحتاج لتدريس
والصحيح يجوز صرف
الزكاة اليه وكذا لو كان له

كسوة الشتاء ولا يحتاجها في الصف اوله حوائت وغلتها لا تكفيه وعند طعام شهر ولو اكثر *
لا وقال بعضهم يجوز وان كان عند طعام سنة قاله البهمنسى وغيره والمراد بالغنى اى غير العيال والمكاتب

وَأَبْنُ السَّبِيلِ كَأَمْرِ وَلَا يَرُدُّ مَا فِي الْاِخْتِيَارِ إِنْ الْغَنَى ثَلَاثَةُ صَحِيحٍ كَأَسْبَ قَادَرٍ عَلَى قُوَّةِ يَوْمِهِ وَمَالِكَ النَّصَابِ
مُوجِبٍ لِلْفَطْرَةِ وَالْاِضْحِيَّةِ لَا زَكَاةَ ١٧٩ وَمَالِكَ النَّصَابِ مُوجِبٍ لِلْكُلِّ وَقَدْ جَازَ الصَّرْفُ إِلَى الْأَوَّلِ

بِهِمَا صَوْتُهُ يَنْوِي فِيهِمَا مَا يَنْوِي فِي تَسْلِيمِ الصَّلَاةِ وَيَنْوِي الْمَيْتَ بِدَلِّ الْإِمَامِ
(عَقِيْبَهَا) أَيْ أَيْسَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ سَوَى السَّلَامِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَاخْتَارَ
بَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ رَبَّنَا آتِنَا الْآيَةَ وَبَعْضُهُمْ أَنْ يَقُولَ رَبَّنَا الْآيَةَ وَبَعْضُهُمْ
أَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ الْآيَةَ (فَإِنْ كَبَّرَ خِصَالًا يَتَّبِعُ) الْمَأْمُومُ لِأَنَّهُ مَنَسُوخٌ
خِلَافًا لَزَفَرٍ لَكِنْ يَنْتَظِرُ إِلَى تَسْلِيمِ الْإِمَامِ وَيَسْلِمُ مَعَهُ فِي الْأَصَحِّ (وَلَا قِرَاءَةَ فِيهَا)
أَيَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَقْرَأُ الْقَائِمَةُ فِيهَا (وَلَا تَشْهَدُ وَلَا رَفْعَ يَدٍ
إِلَّا فِي الْأَوَّلِ) وَمِنْ الْمَشَاجِخِ مِنْ اخْتَارَ الرِّفْعَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ
(وَلَا يَسْتَغْفِرُ صَبِيًّا وَلَا جُنُونَ) لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لِهَمَا (وَيَقُولُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ) وَفِي شَرْحِ
مَدْنِيَةِ الْمُصَلِّي يَقُولُ بَعْدَ تَمَامِ قَوْلِهِ وَمَنْ تَوَفِّيَتْهُ مِنْ تَوَفِّيَتْهُ عَلَى الْإِيمَانِ (اللَّهُمَّ
اجْعَلْهُ لِنَاظِرًا) بِقِيَمَتَيْنِ أَجْرًا يَتَدَمَّنُ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ الْفَارُطُ وَالْفَرْطُ الْمُنْتَقِمُ
فِي طَلَبِ الْمَاءِ وَالْمَرَادُ هُنَا الْمُنْتَقِمُ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ (وَاجْعَلْهُ لِنَاظِرٍ أَوْ ذَخْرًا) أَيْ
خَيْرًا بَاقِيًا لِآخِرَتِنَا (وَاجْعَلْهُ لِنَاظِرٍ أَوْ ذَخْرًا) بِقِيَمَتَيْنِ أَجْرًا يَتَدَمَّنُ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ الْفَارُطُ وَالْفَرْطُ الْمُنْتَقِمُ
(وَمَنْ أَتَى بَعْدَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ لَا يَكْبِرُ حَتَّى يَكْبِرَ الْإِمَامُ) أُخْرَى فَيَكْبِرُ مَعَهُ صَوْرَتُهُ
أَتَى رَجُلٌ وَالْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَا يَكْبِرُ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْ الْإِمَامِ بَلْ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَكْبِرَ
الْإِمَامُ (أُخْرَى وَكَبِيرٌ مَعَهُ) عِنْدَ الْعُرْفَيْنِ فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَضَى الْمُتَضَيِّعُ مَا عَلَيْهِ
مِنْ تَكْبِيرٍ بَعْدَ دُعَا، قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَازَةِ (وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَكْبِرُ) حِينَ حَضَرَ (وَلَا يَنْتَظِرُ
كُنْ كَانَ حَاضِرًا حَالًا أُخْرَى) وَلِهَمَا أَنْ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ كَرَكْعَةٍ
فِي غَيْرِهَا وَالْمَسْبُوقُ بِرَكْعَةٍ لَا يَتَدَمَّنُ بِهَا وَأَمَّا لَا يَنْتَظِرُ الْحَاضِرُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَدْرُكِ
وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ فَمِنْ جَاءَ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ قَبْلَ السَّلَامِ فَعِنْدَهُمَا لَا يَدْخُلُ مَعَ
الْإِمَامِ وَقَدْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ وَعِنْدَهُ يَدْخُلُ كَافِي الشُّعْنَى (وَلَا يَجُوزُ رَأْيُهَا) أَوْ قَاعِدَا
(الْأَعْدَرُ) اسْتَحْسَانًا لِأَنَّهُمَا صَلَاةٌ مِنْ وَجْهٍ أَوْ جُودِ التَّحَرُّمِ فَلَا يَتْرَكُ مَنْ غَيْرُ عَذَرٍ
اِخْتِيَاظًا وَاتِّبَاسًا الْجَوَازَ لِنَهْدَا، (وَتَكْرَهُ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ أَنْ كَانَ الْمَيْتُ فِيهِ)
أَيَّ الْمَسْجِدِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (وَأَنْ كَانَ) الْمَيْتُ (خَارِجَهُ) أَيْ الْمَسْجِدِ وَقَامَ
الْإِمَامُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ صَفٌّ وَبَاقِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ كَذَا فِي أَكْثَرِ التَّنَبُّهِ لَكِنْ
فِي الْأَصْلَاحِ وَلَوْ كَانَتْ الْجَنَازَةُ وَالْإِمَامُ وَبَعْضُ الْقَوْمِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَبَاقِيُّ
الْقَوْمِ فِي الْمَسْجِدِ كَالْمَعْهُودِ فِي جَوَامِعِنَا لَا يَكْرَهُ بِتَفَاقُ أَهْلِيَانَا وَأَمَّا الْاِخْتِلَافُ
لَوْ كَانَتْ الْجَنَازَةُ وَحَدُّهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامُ وَالْقَوْمُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَلَامُ الْمُصَلِّ
يَدُلُّ عَلَى هَذَا تَدْبِيرٌ (اِخْتَلَفَ الْمَشَاجِخُ) فَقِيلَ لَا يَكْرَهُ وَهُوَ رَوَايَةُ النُّوَادِرِ عَنْ أَبِي
يُونُسَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اِحْتِمَالٌ تَلَوِيْثِ الْمَسْجِدِ وَقِيلَ يَكْرَهُ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ اِعْدَلَاءُ
الْمُتَوَاتِرَاتِ فَلَا يَقَامُ فِيهِ غَيْرُهَا الْأَعْدَرُ (وَلَا يَصَلِّي عَلَى عَضْوٍ) أَيْ عَضْوٍ كَانَ
هَذَا إِذَا وَجَدَ الْأَقْلَ وَلَوْ دَمَ الرَّأْسَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ إِذَا وَجَدَ الْأَكْثَرَ أَوِ النَّصْفَ

وَعَنِ الْإِمَامِ جَوَازَ دَفْعِ الْهَاشِمِيِّ ذِكَاةَ لِمَثْلِهِ وَعِنْدَهُ الْجَوَازُ فِي زَمَانِنَا مُطْلَقًا قَالَ الطَّحَاوِيُّ وَبِهِ نَأْخُذُ وَاقْرَأْهُ
إِلَهِيَّتَانِي وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ ظَاهَرَ الرِّوَايَةَ اِطْلَاقَ الْمَنْعِ كَافِي الْبَحْرِ (وَلَا يَدْفَعُ الْمَرْكُ زَكَاةَ إِلَى أَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا وَفَرَعَهُ

وان سئل) سواء كان بنكاح اوسفاه ذكره انقهستانى (اوزوجته) اتفاقا ولو معتدته من باين او ثلاث (وكذا
لاتدفع هى الى زوجها عند خلافهما ولا الى عبد او مكاتبه ١٨٠ * اومدبره اوام ولده وكذا عبده

المعتق (اى الذى اختق
المزكى (بعضه) تجزى
الاعتق عنده (خلاقا لهما)
ولا يجوز دفعهما لاهل
البدع فى المختار ولا لولده
من الزنا الا اذا كان من ذات
زوج معروف (ولو دفع)
المزكى بغير (الى من ظنه
مصرقا فبان انه غنى
او هاشمى او كافر) الراديه
الذى لا الحربى مطلقا (او
ابوه وابنه اجزاه) ولا يعيد
(خلاقا لابي يوسف فلو بان
انه عبد او مكاتبه لا يجزى)
فيميد لعدم الخروج عن
ملكه ولو لم يجرى اوشك
او تحرى فظن انه ليس
بمصرف ام يجزه اتفاقا ولم
يخطر بباله انه غنى او فقير
جاز ولا يسترد عنده لو ظهر
انه عبد او حربى وفى الهاشمى
روايتان ولا يسترد الولد
والغنى وهل يطيب له فيه
خلاف واذا لم يطب قيل
يتصدق وقيل يرد على
المتعطى ذكره انقهستانى
معن بالزنا هدى (وندب
دفع ما ينسئ) انقير
(عن السؤال يومه) صونا
عن ذل السؤال (وكره دفع
نصاب او اكثر الى فقير غير
مديون) الا ان يكون ذاعيل

فرقه عليهم لا يصيب كل نصاب (وكره) نقلها) بعد تمام الحول (الى بلد اخر الا الى قرابته * الجنائزة *
او احوج) او اصلح او اودع او انفع للمساكين (من اهل بيته) او الى طالب علم او من دار الاسلام

(ولا يسأل) أي لا يحل له أن يسأل شيئا (من) القوت (من له قوت يومه) بانفع أو بالقوة كالصحيح المكتسب إلا أن يكون مستعلا بالجهاد * ١٨١ * أو طالب العلم ولا ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفعها في سرف

الجنائز وهو رآك ثم يقف حتى يرضى بها وهذا دليل على أنه لا بأس بل ركوب لكن كره عند أبي يوسف أن يتدمها متفعلا عن القوم وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فضل المشي خلف الجنائز على امامها كفضل المكتوبة على النافلة وفي القهسة ثني والاكتفاء مشعر بأنه لا بأس لتشيع الجنائز بالجهر بالقرآن والذكر وقيل أنه مكروه كراهة التحريم وكذا لا بأس بمرثية الميت شعر الوغيره (وإذا وصلوا إلى قبره كره الجلوس قبل وضعه) أي الميت (عن الاعتناق) وفي القهسة ثني أن القيام يستحب حتى يدفن وفي الخلاصة ولو كان القوم في المصلى فجئ بالجنائز فالصحيح أنهم لا يقومون قبل أن توضع (ويحفر القبر) هو مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه إلى السرة وقيل إلى الصدر وإن زاد عليه فهو أفضل فلو كان على قد قامت فهو أحسن (ويحسد القبر من لحده أو الحدة أي حفر في جانب القبلة من القبر حفرة يوضع فيها الميت ويجعل كالبيت المستطاف لقوله عليه السلام الحمد لنا والشق لغيرنا والشق أن يحفر حفرة في وسط التبر فيوضع فيها الميت وفي التبيين وإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت وأو من حديد ولكن السنة أن يقرش فيه التراب (ويدخل الميت فيه) أي القبر (من جهة القبلة) ويقول واضعه بسم الله (أي وضعناك ملائسين باسم الله) وعلى ملائكة رسول الله (أي سلمناك على ملائكة عليه الصلوة والسلام كما في الدرر (والمجنى) أي يستر (قبر المرأة) بثوب حتى يسوى اللبن لأن دمي خالهن على الاستتار (لا) قبر (الرجل) وقال الشافعي يسجد قبر الرجل أيضا (ويوجه إلى القبلة) أذبه أمر النبي عليه الصلوة والسلام (وتحل العقدة) التي كانت على الكفن خوفا الانتشار (ويسوى عليه اللبن) بالفتح والكسر بالفارسي خشت (واقصب) غير المعمول فإن المعمول مكروه عند بعضهم (ويكره الأجر والخشب) أي كره ستر الخدينهما بالخجارة والخص لكن لو كانت الأرض رخوة جاز استعمال ما ذكر (ويهل) أي يرسل (التراب عليه) لتوارث (ويسم) أي يرفع (القبر) استحبابا غير مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية وفيه إباحة الزيادة (ولا يربع) خلافا للشافعي (ويكره بناؤه) أي القبر (بالخص والأجر والخشب) لقوله عليه السلام صفق الرياح وقطر الأمطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه لكن المختار أن التطيين غير مكروه وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة ويعمر التبور الخربة كافي القهستان وفي الخزانة لا بأس بأن يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنقيح أنه أن يكتب عليه اسم صاحبه (ولا يدفن في قبر واحد) (الضرورة) ويجعل بينهما تراب (ولا يخرج من القبر إلا أن تكون الأرض معصوبة) وأراد صاحب الأرض إخراجها إذا

باب صدقة الفطر * من إضافة الحكم إلى شرطه ويقال الفطرة مثل الخلقة وزنا ومعنى (هي واجبة) أي واجبة كالوتر وما في المجرى عنه أنها سنة معناها وجوب بها ثبت بالسنة (على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الأصلية) فحب على مسافر وصبي ومجنون ويعتبر مكانه لنفسه وكذا لوالده ورفيقه عند أبي يوسف وعليه الفتوى (وإن لم يكن ناميا) لوجوبها بتدرة ممكنة والنوامي يكون باليسرة كما حررناه في الخزانة (وبه) أي

النصاب المذكور (تحرم الصدقة) عليه (وتجب الضحية) ونفقة الأرب في ظاهر الرواية وعنه إن غناء الزكاة والضحية سواء كافي الضحية الذخيرة (عن نفسه) متعلق بواجبة وإن لم يصم لمرض أو سفر أو لكبر

وفساده ان السبب هو الرأس (وولده الصغير الفقير) اي لوفى عياله كما هو المتبادر فلو زوج صغيرته من رجل وسلمها اليه لم تجب عليه كفنته وعلوكة (وعبد) وكذا * ١٨٢ * جاريتة (الخدمة ولو) كان العبد (كافرا)

سقط فيها اتباع الغير او كفن بثوب مغصوب فانه يجوز نبشه وفي الدرر مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى عليه ويرمى به في البحر مات حامل وولدها حي يشق بطنها من جنبها الايسر ويخرج ولدها ويسحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك المسلمين وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس به وكذا اومات في غير بلد يسحب تركه فان نقل الى مصر آخر فلا بأس به (ويكره وطئ القبر والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده) لانه نهى النبي عليه السلام عن ذلك وقيل لا بأس بان يطأ القبر وهو يقرأ القرآن او يسبح او يدعولهم وقيل الدعاء قائما اولى فيقوم بخذاء وجهه وفي النية مات نصرانية وفي بطنها ولد مسلم قيل تدفن في مقابر المسلمين لحرمته ولدها وقيل في مقابرهم

* باب الشهيد *

انما خص الشهيد باب على حدة مع ان المقول ميت باجله لاختصاصه بالفضيلة وكان اخر اوجه امن باب الميت كاخراج جبرائيل من الملائكة فالشهيد فعيل وهو يأتي بمعنى فاعل فيكون المراد انه شاهد اي حي حاضر عند ربه او بمعنى مفعول فيكون المراد ان الملائكة يشهدون موته فكان مشهودا اولانه شهد له بالجنة ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون وطالب العلم والمطعون والغريب وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المتقين كما شرايه في المبسوط وغيره بين الشهيد الحقيقي شرا وهو الشهيد في احكام الدنيا فقال (وهو من قتله اهل الحرب او اهل الغنى او قطاع الطريق) ولو بغير آلة جارحة فان متولاهم شهيد باي آلة قتلوه لان الاصل فيه شهداء احد كما هو معلوم ولم يكن كلهم قتل السيف والسلاح بل فيهم من دمع رأسه بالحجر ومنهم من قتل بالعصا وقد عمهم النبي عليه السلام في الامر بترك الغسل (او وجد ميتا في المعركة) اي في معركة هولة (وبه اثر الجراحة) ظاهرة او باطنة كخروج الدم من موضع غير معتاد كالعين والاذن ليعلم انه غير ميت حتف انفه (او قتله مسلم) جنس فلا يحترزه عن شيء وقيل اختراز عن الكافر فيغسل كما في القهستاني (ظلم) اختراز عن القتل حدا او قصاصا (ولم تجب بقتله دية) اختراز عن قتل وجب به مال كما قتل خطأ او قتله مسلم او ذمي بغير محدد فان الواجب فيه ائدية عند الامام (فيكفن) الشهيد (ويصلى عليه) وقال السافعي لا يصلى عليه لان السيف محاء الذنوب فافغنى عن الشفاعة قلنا الصلوة عليه لاظهار كرامته والشهيد اولى (ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه) لانه في معنى شهداء احد وقال النبي عليه السلام زدلوهم

(وكذا مدبره وام ولده) لقيام المؤنة والولاية وكذا لو كان في يد غيره باجارة او اعارة او ديمة او رهن (لا عن زوجته وولد الكبير) لعدم الولاية ولو ادى عنها بلا اذن اجزا استحسانا لا اذن عادة اي لو لكبير في عياله والا فلا الا بامره ذكره القهستاني معن يا للحيط فليحفظ (ولا عن طفله الغني) لعدم المؤنة (بل هي) واجبة (من مال الطفل) لانها مؤنة كالنفقة واطلق فافاد جواز اداء وصي الاب او الجسد عند عدمهما او وصي القاضي كما في المضمرات (والمجنون كالطفل) في حاله وتجب فطرة الاب الفقير المجنون على ابنه (ولا عن مكاتبه) ولو عجز ذكره القهستاني ولا عليه لنفسه (ولا عن عبده للتجارة) لتأديتها الى الثنى (ولا عن آبق الابعد عوده) فانه يؤدي له فطرة السنة الماضية كما في القهستاني (ولا عن عبد او امه) اتفاقا الا اذا تهيا ووجد الوقت في ثوبة احدهما (او عبيدين اثنين) فاكثر

وعندهما تجب على كل من الشريكين (فطرة بما يخصه من الرؤس دون الاشفاص) فلو * بكلوهم * كان العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط ولو جاءت الامة بولد فادعياه فعلى كل منهما له صدقة تامة عند ابني

يوسف كما لو كان احدهما ميتا او معسرا (و لو بيع عبد بخيار فعلى من يتقرر المالك له) وكذا زكاة التجارة ذكره الزيلعي (و يجب ادائها بصلوة ع ١٨٣) فجر يوم الفطر فمن مات قبله او اسلم او ولد بعده لا يجب

فطرته وصح تقديمها

على يوم الفطر ولو قبل

الشهر لا دأه بعد تقرر

السبب وهو رأس يمونه

ويلى عليه (بلفرق بين

مدة ومدة) كما في ظاهر

الرواية كما في الوالو الجية

وفي الهداية وغيرها انه

الصحيح وثمة اقوال اخر

رابعها ما قاله خلف ابن

ايوب انه مشروط بدخول

رمضان وفي الخاتمة وهو

الصحيح وزاد في الظهيرية

وهو اختيار ابن الفضل

وعليه الفتوى واتباع

الهداية اولى كذا في النهر

(و ندب اخر اجها قبل صلاة

العيد) اغناء له عن السؤال

(ولا تسقط بالتأخير) ولا

بهلاك المال ولا يكره

اتأخير وان طال كما في

الخراتمة لكن فيه اساءة

كما في الترتاشي وهل وجوبها

على التراخي او الفسور

روايتان مرجحتان واولهما

ارجحهما (وهو نصف

صاع من براودقيقة او

سويقه او صاع من تمر او

شعير والذبيب كالبزوعندهما

كالشعير وهو رواية الحسن

عن الامام وعليه الفتوى

كما في البرهان والحقايق

بكلو دهم ودما نهم ولا تغسلوهم (الاما ليس من جنس الكفن) فينزح عنه (كالفر ووالحشو) وانقلسو (والخف والسلاح) لانه عليه الصلوة والسلام امر بنزع ذلك وقال الشافعي ولا ينزع عنه شيء (ويزاد) على ما عليه من الثياب ان نقص عن كفن السنة حتى يتم (وينتص) ان زاد حتى ينتهي الى كفن السنة (مراعاة لكفن السنة) في الوجوهين (وان كان) القليل (صبيا او مجنونا او جنبا او حائضا او نفساء يغسل) عند الامام (خلافا لهما) لان سقوط الغسل عن الشهيد لابقاء المظلومية في القتل اكراماله والمظلومية في حق الصبي والمجنون اشد فكانا اولى بهذه الكرامة واما في الجنب فلان غسل الجنابة ستطابالموت وما يجب بالموت متعدي في حقه لان الشهادة مطهرة وكذا الحائض والنفساء وله ان يحتفظ ابن عامر قتل جنبا فغسله الملائكة فكان تعليمها والحائض والنفساء مثله اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية واما الصبي فلان الاصل في موتى بني آدم الغسل الا ان اتركناه بشهادة تكفير الذنب ليعتق اثرها وهذا المعنى معدوم في الصبي فيبقى على الاصل وكذا المجنون وفي المحيط ان تغسل ساقط عن البالغ لانه يخصم من قتله ويبقى عليه اثره ليكون شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يخصم بنفسه بل الله تعالى يخصم عنه من قتله فلا حاجة الى ابقاء الاثر (ويفسر ان قتل في المصر) احتراز عن الغارة التي ليس بقر بها عمران وان لم يعلم قاتله فانه لا يغسل (ولم يعلم انه قتل عمدا ظنا) فان علم لم يغسل واذ علم انه قتل عمدا ظنا لم يكن لم يعلم قاتله يغسل لما ان الواجب هناك ان يدقوا انفساء وهذا لم يخالف ما في الهداية من قتل بحديدة ظنا لم يغسل فان قوله ظنا معناه وقد علم قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون متعديا فلا يكون القتل ظنا وفي البحر لو نزل الاصول عليه ليل في المصر قتل بسلاح او غيره فهو شهيد كما لو قتله قطاع الطريق فليحفظ هذا فان الناس عنه غافلون (وكذا ان ارتث) على البناء للفعول والارتث في اللغة من ارتث وهو الشيء البالي وسمى به مرتثا لانه قد صار خلقا في حكم الشهادة وقيل مأخوذ من الترتيث وهو الجرح وفي بعض كتب اللغة ارتث فلان اى حمل من المعركة رئيسا اى جريحا وحاصله في الشرع ان يثبت له حكم من احكام الحيوة او يرتفق بشيء من مرافقها فبطلت شهادته في حكم الدنيا فيغسل وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء وفي التمهيد ان المرتث في الشرع من خرج عن صفة القتلى وصار الى حالة الدنيا بان جرى عليه شيء من احكامها او وصل اليه شيء من منافعها وهو اضبط مما تقدم (بان اكل او شرب او عولج) بدواء وفي اطلاق الاكل والشرب والندوى اشارة الى ان يشمل القليل والكثير او تكلم بكلام كثير (او باع

(و الصاع ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي من نحو صاع او عدس) انما قدر بهما التساويهما كيلا ووزنا وافاد القهستاني انه اقل من ابر فكياله اكبر منه والاحوط ان يقدر بالبر على انه متوسط بين الماش والشعير كما اشار

آية المصنف انتهى (و عند أبي يوسف خمسة ارسل وثلاث رطل) أي برطل أهل المدينة وهو ثلاثون
استار أو الاستار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف ذكره في ١٨٢ * الشر بن لالي وغيره فلا خلاف حينئذ

أو اشترى أو عاش أكثر يوم) أوليلة (عند أبي يوسف) بشرط أن يعقل (خلافا
لمحمد) فإنه شرط الكمال أن لا يخلو عن قليل الحيوة بعد الطرح فقد ربح
كامل أوليل كامل ولا يبي يوسف أن لا أكثر حكم الكل فيعتبر حيوته عاقلا في الأكثر
في حق الانتفاع بها (أو دفن عليه وقت صلاة) كاملة (وهو يعقل) إذا الصلاة
وجبت عليه والوجوب من أحكام الدنيا فارفق بالحيوة وكان مرثا وهذه
المسئلة تأتي على صورة الاتفاق لكن قال صاحب الهداية وهذا مروى
عن أبي يوسف تتبع (أو آوته) أي بنيت عليه (خيمة) لأنه نال بعض مرافق
الحيوة (أو نقل من المعركة حيا) ليرض في خيمته أو في بيته وأما إذا جرح برجله
من بين الصنفين لثلاث تطأه الخيول فهو ليس بمرث لأن ما نال شيئا من الراحة
وأما نظر الاتفاق وغيره في هذا المجل فهو ليس بسديد تتبع (أو أوصى)
بشيء (مطلقا) أي دنيو أو آخر أو (عند أبي يوسف) لأنه ارتفق (وقال محمد
أن أوصى بأمر أخروي لا يغسل) لأنه عمل من أشرف على الموت فله حكم
الموت ولا يرتفق بالحيوة قبل قول أبي يوسف في الإيصاء بالأمر الدنيوي وقول
محمد في الإيصاء بالأخروي فلا خلاف وقيل اختلفا في الأخروي لا الدنيوي
أي يغسل في الدنيوي وفاقا وقيل اختلفا في الدنيوي لا الأخروي أي لا يغسل
في الأخروي وفاقا كما في التسهيل وفي الخاتمة الوصية بكلمتين لا تبطل
الشهادة وفي التبيين هذا كله إذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضاءها
فلا يكون مرثا بشيء مما ذكر لكن إذا مضى عليه يوم وإيلة حال القتال
وهو يعقل يكون مرثا كما في شرح المنظومة (ومن قتل بجرح أو قصاص
غسل وصلى عليه) لاسلامه (ومن قتل بغيره أو قطع طريق غسل) للفرق بينه
وبين الشهيد (ولا يصلى عليه) في ظاهر الرواية لأنه ساع بالفساد وعن الإمام
لا يصلى عليه وقت الحرب ويصلى بعده لأن قتل قاطع الطريق حينئذ
الحمد أو القصاص وقتل الباغى للسياسة وكسر الشوكة (وقيل لا يغسل أيضا)
أهانته لأن عليا رضي الله تعالى عنه لم يغسل الخوارج ولم يصل عليهم (ويصلى على
قتل نفسه) عند الطرفين لأن بغيه على نفسه (خلافا لأبي يوسف) زجراله
كأبى غي هذا إذا كان عدا ولو كان خطاء يغسل ويصلى عليه بلا خلاف

✽ باب الصلاة في داخل الكعبة ✽

أي البيت الحرام شرفه الله تعالى سمي بها أما لارتفعها أو لترتيبها أو لكونها
بناء منفردا أو لأن طولها ككعب التثنية وهو سبعة وعشرون ولعل ذلك
من الأعلام الغريبة ولذلك يعرف باللام كما في القهستاني (صح فيها الفرض

في أن الصاع ألف واربعون
درهما فليحفظ (و جاز)
ربع صاع من بر ونصف
صاع من شعيرا وتمر وكذا
نصف منه ونصف من شعير
كما في النظم ولا يجوز نصف
من تمر وصد من بر كما
في القهستاني عن التمر ناشي
وهذا كله إذا صرقة
بطريق الكيل وهو الأصل
وأما غيره من الوزن فافاده
بقوله (ولو دفع) بالوزن
(منوي بر صرح خلافا لمحمد)
لأن الوزن هو المعتبر
في الصاع وأما عند محمد فلا
يجوز الأكلا ثم في ذكر
الصاع وأن اشعار بعدم
جواز الإباحة في الفطرة
كما في صوم الخاتمة وذكر
الزاهدي جوازه عند
الشيخين خلافا لمحمد (ودفع
البر في مكان يشتري به الأشياء
فيه أفضل) بعده من الخلاف
(وعند أبي يوسف الدراهم
أفضل) وعليه الفتوى حالة
السعة أما في الشدة فدفع
العين أفضل فلا خلاف
حينئذ في الحقيقة فليحفظ
وجاز دفع صدقة واحد
لجمع وجمع لو أحد على
المذهب كما حررناه في الخزان
وقيل لا ينبغي أن يوزع وقيل
لأبأس به وقيل يكره الأفضل
أن يؤدي صدقة نفسه وعياله إلى واحد كما في فعل ابن مسعود رضي الله عنه كما نقله القهستاني
عن التمر ناشي ✽ خاتمه ✽ واجبات الإسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوي الأرحام والوتر والإصحية

✽ والفنل ✽

والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة لزوجها كافي البحر الزاخر ﴿كتاب الصوم﴾ (هو) لغة الامساك مضطرا وشرعا (ترك الاكل والشرب ﴿١٨٥﴾ والوطئ) اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا

يشكل ما فعل ناسيا كما ظن والمراد الوطئ الكامل فلا يشمل وطي مية او بهيمة بلا انزال كما في النظم على ان التعريف بالاعم جاز ولو قال ترك المفطرات لزم الدوران هي مفسدات الصوم ذكره القهستاني (من الفجر الى المغرب) اي زمان غيوبة تمام حرة الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق وفي الحديث اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حسافي وجهته فقد دخل وقت الفطر او صار مفطرا محكما واتى بالامر بصورة الخبر ترغيبا في تعجيل الافطار (مع نية من اهله وهو) اي اهله (مسلم) قل طاهر من حيض ونفاس بالانقطاع وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب ادائه النية والخلو عما ينافيه او يفسده وسبب وجوب رمضان شهو د جزء من الشهر ليلا او نهارا وحكمه سقوط الواجب ونيل ثوابه لو صوما لازما والاقل الثاني زاد الكمال

والنفل) لان النبي عليه السلام صلى في جوف الكعبة يوم الفتح خلافا للشافعي فيهما والمالك في الفرض كافي الاصلاح وغيره لكن الصحيح من مذهب الشافعي جوازها غير انه قال بعدم الجواز فيما اذا كان توجه المصلي الى الباب وهو مفتوح وليست العتبة من تفعة قدر مؤخرة الرحل كافي اكثر المعبرات (ومن جعل ظهره فيها الى ظهر امامه جاز) لانه متوجه الى القبلة وليس بمقدم على امامه ولا يعتد امامه على الخطاء بخلاف مسئلة اخرى وكذا الوجه جعل وجهه الى يمين الامام او الى يساره لان هذا ليس بمقدم (ولو) جعل ظهره (الى وجهه) اي الامام (لا يجوز) لتقدمه (وكره ان يجعل وجهه الى وجهه) لما فيه من استتال الصورة وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق نطعا او ثوبا وانما جازع الكراهة لوجود شرائطها وانتفاء المانع وهو التقدم على الامام (ولو تحلقوا حولها) اي الكعبة من المسجد الحرام (وهو) اي الامام (فيها) اي في داخل الكعبة (جاز) ان كان الباب مفتوحا لانه كقيامه في المحراب في سائر المساجد كافي اكثر الكتب لكن فيه كلام على ما بين في مكرهات الصلاة تدبر (وان كان الامام خارجها) اي الكعبة من المسجد الحرام (جازت صلاة من هو اقرب اليها) اي الكعبة (منه) اي الامام (ان لم يكن) اقرب (في جانبه) اي الامام لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها لان التقدم والآخر من الاسماء الاضافية فيكون من شرط اتحاد الجهة فاذا لم تحدد لم يقع التقدم والآخر وتجوز الصلاة لوجود المنجوز كما في شرح المستصفى كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمتمدى الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي (ويجوز الصلاة فوقه) لان القبلة هي الكعبة وهي العرصة والهواء الى عنان السماء وقال الشافعي لا تجوز الا ان يكون بين يديه سترة بناء على ان المعبر في جواز اتوجه اليها بالصلاة البناء عنده لكن يرد عليه ان البناء قد رفع في عهد ابن الزبير والحجاج وكان يجوز الصلاة للناس (وتكره) لما فيه من ترك التعظيم وقد ورد النهي عن الصلاة في سبع مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وفوق ظهر بيت الله الحرام والله تعالى اعلم

﴿كتاب الزكاة﴾

قال شمس الائمة السرخسي الزكاة ثلث الايمان قال الله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فبهذا علم وجه التقديم على الصوم والتأخير عن الصلاة وهي في اللغة الظهارة قال الله تعالى قد افلح من تركي والتماء يقال زكى الزرع اذا غنى كافي اكثر الكتب لكن في الاستشهاد كلام لانه ثبت الزكاة

والعلم بالوجوب والكون في دار ﴿٢٤﴾ ل ﴿الاسلام لان الحربى لو اسلمته ولم يعلم بفرضيته ثم علم باخبار عدل او عدل لم يقض مامضى ولو ظهرت الحايض في وقت النية فنوت لم تكن صائما لافرضا ولا نفلا

لوجود المنافي اول الوقت وهو لا يتجزى كذا في الجوهره ولا يخفى ان النفساء كذلك (و) الصوم اقسام ستة
صوم رمضان فريضة على كل مسلم ومسلمة مكلف اداء وقضاء (١٨٦) * نقوله تعالى فعدة من ايام اخر

(وصوم المندور) المدين
(وغیره وانكفارة) بانواعها
(واجب) لدخول الخصوص
في دليل الاول وعدم انعقاد
الاجماع على فرضية الثاني
ومن عده فريضة اراد
الفرض عملا لا اعتقادا ولذا
لا يكفر جاحده قاله البهسي
تبعا لابن الكمال (وغیر ذلك
نقل) اي زائد على الفرض
بنوعيه فنه مسنون كصوم
عاشوراء مع اتساع و مندوب
كصوم الايام البيض من
كل شهر (وصوم العبدین
وايام التشريق حرام) اي
مكروه تحريرا وصوم
عاشوراء وحده والنيروز
والمهرجان مكروه تنزيها
(ويجوز) اي يصح (اداء)
صوم (شهر رمضان) فان
المجموع علم حذف جزؤه
للاشهره ذكره الكرمانی
وغیره (والنذر المعین بنية
من الليل الى مقبل نصف
النهار) الشرعي (لا عنده)
اي عند نصف النهار وهو
الضحوة الكبرى (في
الصحيح) اعتبارا للاكثر
والافضل ان ينوی مقارنا
لالصحيح كما في التحفة وافاد
نزوم بمجدها لكل يوم وذا
بلا خلاف في جميع الصيامات

بأهمزة يعني انه يقبل زكاه اي أنه يجوز كون الفضل المذكور منه لامن الزكوة
بل كونه منها يتوقف على ثبوت عين لفظ الزكوة في معنى التماء كما في القمع
وهي فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدها ثبتت فرضيةها بالكذب والسنة
واجماع الامة وقال محمد لا تقبل شهادة من لم يؤد زكوة وهذا يدل على الفور
كما قال الكرخي وعليه القوي وذكر ابو نجاشع عن اصحابنا انها على التراخي
وهو مروى عن ابن يوسف ومعنى يجب على النور انه يجب تحجيل الفضل في اول
اوقات الامكان ومعنى يجب على التراخي انه يجوز تأخيره عن اول اوقات الامكان
لانه يجب تأخيره عنه بحيث لو اتى به فيه لا يعتد به لانه ليس هذا مذهبنا لاحد
كما في الشنقي وفي الشرع (هي) اي الزكوة (تأنيك جزء من المال) اي من حيث
انه جزء فخرج الكفارة (معين) صفة جزء (شرعا من فقير) متعلق بالتملك (مسلم
غيرها شمس) لشر فهم (ولامولاه) فلا يجوز تملكه من الغني والكافر والهاشمي
ومولاه عند العلم بحالهم كما سيأتي قال بعض المتأخرين وفي الكنز هي تملك المال
من فقير مسلم غيرها شمس آه هذا ان عرف يتناول مطلق الصدقة ولا يخصه
بالزكوة بخلاف ما اخبرهنا فان قوله عينه الشارع يفيد التخصيص لا التعيين
في الصدقة انتهى لكن فيه كلام لان صاحب الكنز قيده بقوله غيرها شمس
فتخرج به الصدقة فلا وجه لقوله ولا يخصه بالزكوة او نقول المراد من المال
المال الذي اوجبه الشرع وعينه فيكون اللام للعهد على ما هو المفهوم تدبر
(بيع قطع المنفعة عن الملك) بكسر اللام وهو الدافع (من كل وجه) احتراز به
عن الدفع الى فروعه وان سفلوا اصوله وان علوا ومكاتبه ودفع احد الزوجين
الى الآخر كما سيأتي (الله تعالى) متعلق بالتمليك لان الزكوة عبادة فلا بد فيها
من الاخلاص قال صاحب الفرائد وهذا القيد لا بد منه في جميع العبادات
غير مختص بها فمكان المناسب ان يذكره في جميعها اللهم الا ان يقال ذكره هنا
لغلبة الاغراض فيها لكنه بعد انتهى وفيه كلام لان ترك هذا القيد في سائر العبادات
وقع له تمام لعدم المجانس وكونه لله تعالى معلوم فلا حاجة للقيد بخلاف الزكوة
فان لها مجانسا من غيرها كالهيئة فلا بد منه تأمل (وشرط وجوبها) وانما
وصفها بالوجوب دون الفرضية لان بعض شرطها ثبت بطريق الاحاد
وان كان اصلها ثابتا بدليل قطعي ومن غفل عن هذا قال والمراد بالواجب
النرض لانه لا شبهة فيه كما في الاصلاح (اعتل وانبلوع) اذ لا تكليف بدني فيها
(والاسلام) لانه شرط لصحة العبادات (والحرية) لتحقيق التملك لان لرقيق
لا تملك لملك وظاهره ان الحرية والاسلام كما هو شرط الوجوب فهو شرط البقاء
ايضا حتى لو ارتد عياد الله تعالى سقطت الزكوة الواجبة عنه كما في اقمه ستاني

سوى رمضان عند زفر ولو نوى بعد الغروب ثم رفض قبل الصبح صار قضاء لا لو نوى * وملاك *
النرض لئلا يتم التملك بعد الفجر ونوى الامساك في بعض اليوم فليس بصائم بالاجماع نعم بصوم ساعة يحسب

اتفاقا وكذا كلما لبعض اسم الكل كلاء ولولم يتوصوما ولا فطرا وهو يعلم انه رمضان فليس بصائم على الاظهر
(و) يصح (بمطلق نية ونية النفل) * ١٨٧ * لعدم الزاحم (ويصح صوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح)

المقيم لما قلنا وكذا لو صام
المقيم عن غير رمضان
لجهله به فهو عنه اتفاقا
(لا) يصح (النذر المعين)
بنية واجب آخر (بل) يقع
(عما) اي عن واجب (نواه)
فرقا بين تعيين الشارع او
العبد فتعيينه يبطل ما له
من التفضل لا ما عليه
من الواجب وهذا
نوى بالليل كما في النهاية اما
اذا نوى بالنهاري فيؤدى
بها كما اشار اليه في الكفاية
اشارة خفية كما قاله المصنف
اذا نذر صوم يوم معين
فنوى في ذلك اليوم واجبا
آخر يقع عن ذلك الواجب
فان قوله واجبا حال عام له
في قوله في ذلك اليوم ذكره
اقهستانى فليحفظ ومثله
النفل كما لا يخفى (واو نوى
المريض او المسافر فيه)
اي رمضان (واجبا آخر
وقع) صومه (عما نواه)
وهو الاصح كما في السراج
 وغيره واختاره في الدرر
والتنوير بلا فرق بين
نية نفل وواجب وسنحتق
الحق (وعندهما يقع عن
رمضان) لان الرخصة
للمشقة فان احتملها صار كمن
لا عذر له وكذا اذا اطلقها

(ومثل نصاب) عنده شرطا موافقة للكثير وان عد في الكتب الاصولية سببا
والنصاب في اللغة الاصل وفي الشرعية ما لا يجب فيما دونه زكاة من المال وفيه
اشكال فانه لم يصدق على ما فوق مائة درهم مثلا والمتبادر ان يكون النصاب
ما لا حلالا فان كان حراما وكان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصديق
الى الفقير (ولا يحل له منه شيء) فلا زكاة في المغصوب والمملوك شراء فاسدا
كما في القهستاني ثم النصاب المتوجب فيه الزكاة اذا تحقق فيه او صاف اربعة
اشار الى الاول بقوله (حول) وهو ان يتم الحول عليه وهو في ملكه لقوله
عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول سمح لا لان الاحوال
تحول فيه والى الثاني بقوله (فارغ) صفة نصاب (عن الدين) والمراد دين له
مطالب من جهة العباد سواء كان الدين لهم والله تعالى وسواء كانت المضاربة
بائع او بعد زمان فينتظم الدين المرجل وواو صدق زوجته المرجل الى الصلاق
او الموت وقيل لا يمنع لانه مطالب به عانة بخلاف المحمل وقيل ان كان الزوج
على عزم الاداء منع والا فلا لانه لا يعسد ديننا واما الدين الذي لا مطالب به
من جهة العباد كالنذر وصدقة افطر ونحوهما فلا يمنع لانه لا يطالب بها
في الدنيا فصار كالمعذور في احكامها ودين الزكاة يمنع في السائبة وكذا في غيرها
عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان قائما وفي الذمة بان كان مستهلكا
وعند ابي يوسف في العين يمنع لاني غيره وعند زفر لا يمنع اصلا والى الثالث بقوله
(و) فارغ (عن حاجته الاصلية) اي عما يدفع عنه الهلاك تحميقا او تقديرا
كطعامه وطعام اهله وكسوتهم والمسكن والخادم والركب وآلة الحرف
لاهلها وكتب العلم لاهلها وغير ذلك مما لا بد منه في معاشه فان هذه الاشياء ليست
بنامية فلا يجب فيها شيء وانى لرابع بقوله (نام) صفة ثانية لقوله نصاب
(ولو تقديرا) التمام اما تحميقي يكون بالتوالد والتناسل والتجارات او تقديري
يكون بالتمكن من الاستئمان بان يكون في يده او يدنايه لان السبب هو المال النامي
فلا بد منه تحميقا او تقديرا فان لم يتمكن من الاستئمان لازكاة عليه لفقد شرطه
كافي المنع (ما كان تاما) بان لا يكون يدافعة كافي مال المكاتب فانه ملك مولى حقيقة
كافي الدرر ويفهم منه انه احتراز عن مال المكاتب لكن خرج بالحرية فيخرج
مرتين وكذا يخرج بقوله ملكا الرق لان الرقيق لا يملك وتترك الحرية
لسكانه جزاوى (فلا يجب) تفريع على الشروط المذكورة (على مجنون
لم يفق يوما) اي جزأ (من الحول) حتى اذا افاق يوما من اوله الى آخره يجب
عليه الزكاة وهذا في المجنون العارض بعد البلوغ امامن بلغ مجنونا فعند الامام
يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة (ولا يصح) خلافا لاشاعري فيهما (ولا مكاتب)

اونوا نفلا على ما في شرح المجمع وغيره لكن في اوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سواء
مسافر نوى واجبا آخر وفي الشرع بلائية عن البرهان انه الاصح وصحح الاكل وغيره وفي الفتح انه يقع عما

نواه المسافر من الواجب في رواية واحدة عن أبي نوح وقالا عن رمضان مطلقا وان نوى واجبا آخر انتهى فليحفظ (والنفل كله يجوز بنية قبل نصف النهار) بالاتفق * ١٨٨ * (والقضاء والنذر المطلق

والكفارات لا تصح الابنية معينة من الليل) اعسر المقارنة بطلوع الفجر والاصل ان كل صوم لزم الذمة بلا وقت معلوم لم يجزئته الامن الليل فلو نوى من الليل كان تطوعا وتماه مستحب ولا قضاء بافطاره وفيه اشارة الى ان في صوم المعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط التيت والتعين كما مر والى انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صايما عن شيء منهما بل هو متنفذ كما قال محمد وقال ابو يوسف انه قاض كما في الزا هدى (ويثبت برؤية هلاله) اي بسبب رؤية هلاله (او بعده من شعبان ثلاثين يوما ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن ثمة علة لجواز تحقق الرؤية في بلدة اخرى بناء على عدم اختلاف المطالع ذكره العيني في شرح المجمع وبه اندفع كلام القهستاني وغيره (الاتطوعا) بلا كراهة (وهو) اي صومه (احب) اتفاقا (ان) صام من آخر شعبان ثلاثا فكثر (او وافق صوما يعتاده والا) يوافق

لان المكاتب ليس له ملك تام (ولامديون مطا اب) ولو بالجبر والحبس طلبا واقعا (من العباد) وهو اما الامام في الاموال الظاهرة اي السوائم او الملاك في الاموال الباطنة فان الملاك نواه لان حق الاخذ كان للامام في الاموال الظاهرة والباطنة الى زمن عثمان رضي الله تعالى عنه ففوض الاموال الباطنة الى اربابها خوفا عليهم من السعاة السوء او الدايين في دين العبد لان المال مع الدين مشغول بالحاجة الاصلية وهي دفع الحبس عن المديون خلافا للشافعي (في قدر دينه) متعلق بقوله فلا تجب فانه اذا كان له اربعمائة درهم مثلا وعليه دين كذلك لا تجب عليه الزكاة ولو كان دينه مائتين تجب زكاة مائتين (ولا في مال ضرر) بالكسر مخفي وشرعا مال زائل اليد غير مرجو الوصول غالبا وانما لا تجب الزكاة عندهم لان كلا من الملك والتمتع فيه مفقود خلافا لغير والشافعي حيث قال لا تجب فيه الزكاة للسنتين الماضية اذا وصلت يده اليه لان السبب قد تحتمق وفوات اليد غير محل بالوجوب كما لابن السبيل والحجة عليهما قول علي رضي الله تعالى عنه لا زكاة في مال الضمار واما ابن السبيل فتأد بنبأه (مفقود) اي العبد المفقود والابق والضال وجده بعده مضي الحول (والساقط في البحر) ثم استخرجه بعد مضي الحول (والمغصوب) الذي لا يئنه عليه) اي على من غصبه (ومدقون في برية نسي مكانه) ثم تذكر بعده خلافا للشافعي قال في شرح الطحاوي لو دفن ماله ثم نسي مكانه وتذكر بعد مضي الحول فانه ينظر ان دفنته في حرزه كالبنت والحائض تجب والا فلا (وما اخذه مصادرة) اي مال اخذه السلطان او غيره ظلما ووصل اليه بعده (ودين كان قد جحد) المديون سنين علانية لاسرا (ولا يئنه عليه) ثم اقر بعده عند قوم وفي البحر فجميع ما ذكر من جملة المال الضمار (بخلاف دين على مقر ملي) اي غني (او معسر) لان الدين على المعسر ليس كالهالك لا مكان الوصول بواسطة التحصيل (او مفلس) بتمديد اللام وقبحها من فلسه القاضي اي نادى في الناس بانه مفلس لان التخليس غير صحيح عند الامام فكان وجوده كعدمه لان المال غاد اورايح فلا يكون كالهالك (او جاحد عليه بينة) هذا على قول اكثر المشايخ وعن محمد لا تجب الزكاة اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تعدل وقال شمس الائمة هو الصحيح كافي الخالية والتحفة (او علم به قاض) لكن المفتي به عدم القضاء بعلم القاضي الآن (خلافا لمحمد في المفلس) تحقق الافلاس بالتفليس عنده و ابو يوسف مع محمد في تحقق الافلاس حتى تسقط المطالبة الى وقت اليسار ومع الامام في حكم الزكاة فحبس ما مضى اذا قبض عندهما رعاية بجانب الفقراء كما في العناية وغيرها (بخلاف ما دفن في البيت ونسي مكانه) لا مكان التوصل اليه

(فيصوم الخواص) وهو كل من علم كيفية نيته وهي ان ينوي التطوع على سبيل الجزم * بحضرة * ولا يخطر بباله انه ان كان من رمضان فعنه (ويفطر غيرهم) نفيا لتهمة النهي اي حديث لا تقدموا رمضان

بصوم يوم أو يومين أما حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فلا اصل له ذكره الزيلعي وغيره
(بعد نصف النهار) هو المختار * ١٨٩ * لغوات وقت النية فالمراد بالنهار العرفي لا الشرعي كما ظن

وبحضره والمراد بالبيت ما يكون في حرزه كابين آتفا ولو قال في الحرز لكان أولى
(وفي المدفون في الأرض المملوكة أو لكرم اختلاف) المشايخ وجه من قال
بالوجوب أن يحفر جميع الأرض والكرم ممكن فلا يتعذر الوصول إليه كما في البيت
ووجه من قال بعدم الوجوب أن في حفر جميعها تسعرا أو حرجا وهو موضوع
حتى لو كانت دارا عظيمة فالمدفون فيها يكون ضمرا كما في تاج الشريعة
(ويزكى ما قبض من الدين) عند قبضه (فمحو بدل مال التجارة عند قبض أربعين
وبدل ما ليس كذلك عند قبض نصاب و بدل ما ليس بمال عند قبض نصاب
وحولان حول) وتوضيحها موقوف على تفصيل الديون وبيان مراتبها
اعلم أن الدين على ثلاثة أنواع دين قوي ودين وسط ودين ضعيف فالدين
القوي هو الذي ملكه بدلا عما هو مال الزكوة كالدرهم والدنانير وأموال
التجارة وكذا غلة مال التجارة من العبيد والدور ونحوها والحكم فيه عند الإمام
أنه إذا كان نصابا وتم الحول عليه تجب الزكوة لكن لا يخاطب بالاداء
مالم يقبض أربعين درهما فإذا قبض أربعين درهما زكى درهما فان قبض
أقل من ذلك لا واما الدين الوسط فهو الذي وجب بدل مال لو بقي عند حولا
لم تجب فيه الزكوة مثل عبيد الخدمة ونياب البدنة وغلة مال الخدمة والحكم
فيه أن عند الإمام فيه روايتين وذكر في الأصل وقال تجب فيه الزكوة ولا يخاطب
بالاداء مالم يقبض مائة درهم فإذا قبض المائتين يزكى لما قبض كما وقع في الكتاب
وروي ابن سماعة عنده أنه لا زكوة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول بعد ذلك
وقال في التحنة وهو الصحيح عنده واما الدين الضعيف فهو ما وجب وملاك
لأبدا لا معنى شيء وهو دين أمان غير فعله كائثار أو بفعله كالوصية أو وجب
بدلا عما ليس بمال ديناً كالدية على العاتلة والمهر وبدل الخلع أو الصلح عن دم
العمد وبدل الكتابة والحكم فيه أن لا تجب فيه الزكوة حتى يقبض المائتين
ويحول عليه الحول عنده (وقال يزكى ما قبض منه مطابقا للادية والأرش
وبدل الكتابة فعند قبض نصاب وحولان حول) لأن الديون عندهما
على ضربين ديون مطلقة وديون ناقصة والناقصة هو بدل الكتابة والدية
على العاقلة وما سواهما فديون مطلقة فالحكم فيها أنه تجب الزكوة في الدين
المطلق فلا تجب اداء مالم يقبض فإذا قبض منها شيئا قل أو أكثر يؤدى بقدر
ما قبض وفي الدين النقص لا يجب مالم يقبض النصاب ويحول عليه الحول واما دين
السعاية فذكر في النواذر الاختلاف فقال عند الإمام هو دين ضعيف وعند همامين
مطلق وعند الشافعي الديون كلها سواء تجب الزكوة فيها ويجب الاداء
وإن لم يقبض كما في التحنة وفي المحيط الخلاف فيما إذا لم يكن له مال غير الدين فإن

ولا الدعوى ويقبل خبر واحد على آخر كعبد واثني أو على مثلهما وفي العدة أنه يشترط الدعوى
وفي الاكتفاء إشارة إلى أن في الصوم والفطر لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج

الى المصلي ذكر القهستاني معزيا للعمدية وسنحقة (وقبل في هلال النظر) ونهى الحجة وبقية الاشهر
التسعة (شهادة حرين او حرو حرتين بشرط العدالة ولفظ الشهادة) ١٩٠ * وعدم الحد في القذف لتعلق

كان فيضم ما قبضه الى ما عداه اتفقا (وشروط) صحة (ادائها) اي كونها
مؤداة (نية) لانها عبادة مقصودة فلا تصح بدونها (مقارنة للاداء) المراد
ان تكون مقارنة للاداء للفقير او الوكيل ولو مقارنة حكمية كما اذا دفع بلانية
ثم حضرته النية والسال قائم في يد الفقير فانه يجوز به بخلاف ما اذا نوى بعد
هلاكه ولا يشترط علم الفقير بانها زكاة على الاصح لما في البحر عن القنية والمجتهي
الاصح ان من اعطى مسكينا دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكاة
فانها تجزى به لان العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفوع اليه الا على قول ابي جعفر
(او لعزل المقدار الموجب) فانه اذا عزل من النصاب قدر الواجب ناويا للزكاة
وتصدق الى الفقير بلانية سقطت زكوة قال المحشي يعقوب باشا يفهم من هذا
ان عزل بعض المال الناقص عن قدر الواجب مثل عزل من عليه زكاة
النصابين زكاة نصاب واحد لا يجزى انتهى لكن يمكن التوجيه بالتخصيص
لكونه اكثر وقوعا للاحتراز عن غيره (ولو تصدق) احتراز به عما اودعه بنية
واجب آخر فانه يضمن الزكاة كما في الجوهرية (بالكل ولم ينوها سقطت) الزكاة
لدخول الجزء الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استحسانا والقياس ان لا تسقط
قليل هو قول زفر لان النفل والفرض كلاهما مشروعان فلا بد من التعيين
كالصلاة (ولو) تصدق (بالبعض) لا تسقط حصته عند ابي يوسف (لان
البعض المؤدى غير متعين في الباقي لكون الباقي محلا للواجب) خلافا لمحمد (لان
الواجب شايع في الكل) وتكره الحيلة لاسقاطها (اي الزكاة) عند محمد (لان الزكاة
لنفع الفقراء وفي الحيلة اضرار بهم) وهو المختار عند المص لانه قدمه وعليه
الفتوى (خلافا لابي يوسف) لانها امتناع عن الوجوب لا ابطال لحق الغير
لانه ربما يخاف ان لا يمثل الامر فيكون طاعيا وانفارا من المعصية طاعة قيل
فيه وجه (ولو اشترى عبدا) اي ما تصح فيه نية التجارة فخرج الارض الخراجية
والعشرية للتجارة فنوى عند قبول استخدامه بطل كونه للتجارة لاتصال النية
بالامساك للاستخدام لان الاستخدام ترك الفعل فيتم بمجرد النية كنية الإقامة (وما نوى
للمدعة لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه) فتكون في ثمنه زكاة ان كان من جنس
ما تجب فيه الزكاة لان التجارة فعل وعمل فلا يتم بمجرد النية السفر والاسلام
والافطار حيث لا يحصل واحد منها بمجرد النية (وكذا) لا يصير للتجارة بمجرد
النية (ماورث) لان النية تجردت عن العمل لما ان الميراث يدخل في ملكه بغير عمله
وصنعه حتى ان الجنين يرث وان لم يكن منه فعل الا اذا كان الموروث من جنس
ما تجب فيه الزكاة (وان نوى التجارة في ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع
او صلح عن قود كان لها) اي للتجارة (عند ابي يوسف خلافا لمحمد) وذلك

نفع العبد (لكن) لا يشترط
(الدعوى وان لم يكن بالسما)
عله فلا بد في الكل من جمع
عظيم يقع العلم الشرعي
وهو بقبالة الراي (بمخبرهم)
والاصح تفويضه الى
راي الامام (وفي رواية)
عن الامام (يكتفي باثنين)
واختارها صاحب البحر
(وقال الطحاوي يكتفي
بواحد ان جاء من خارج
البلد او كان على مكان
مرتفع) كالنارة واختاره
الامام ظهر الدين وصححه
في الاقضية قاو او النوجه
في البات الرضائية والعبد
ان يدعى وكافة علقه بدخوله
ببعض دين على الحاضر
فقير بالدين واوكاة وينكر
دخول الشهر منه لانه لا يدخل
تحت الحكم (ولو صاموا
بلائين) يوما (ولم يروه)
اي هلال الفطر (حل افطر
ان صاموا بشهادة اثنين)
عدين (و) ان كان الصوم
(بشهادة واحد لا يحل)
عندهما وقال محمد يحل بحكم
القاضي لا بقول الواحد
وهو الاصح كما في العناية
وغيرها وفي التبيين الاشبه
ان بالسما عله يحل والا لا
(ومن رأى هلال رمضان

او الفطر) وحده (ورد قوله صام) وقبل يمسك بلانية وقيل ان كان اماما يأكل جهرا * ان *
او غيره سيرا كما في المحيط واقره القهستاني في لكن في شهر نيسان لا يد عن القمح والامام كغيره فلوراه وحده

لا يأمر الناس بصوم أو فطر لكن في الجوهرة لو رأى هلال رمضان الامام وحده أو انقضى له ان يأمر الناس بالصوم أو ينصب من يشهد عنده ﴿ ١٩١ ﴾ (واورث هلال افطر لا يأمر بفطر ولا يفطر سرا ولا جهرا

وقيل يفطر سرا) وان افطر

قضى فقط) وكذا لو افطر

قبل الرد على الراجم

ولا يفطر الامع الناس وفيه

اشارة الى ان شهادته لازمة

لثلاثا يفطر الناس لو عدلا

ولو محددة وكذا المستور

بل والفا سق ان علم قبول

قوله والى انه لو قبل قوله

صام يوم الفطر بالطريق

الاولى فان ما قبله من رمضان

قطعا ولذا شرط فيه نصاب

الشهادة فلا يرد ان المشهور

ان الوصاية لا تستعمل الا

في موضع يكون الجزأ

اولى بتقيض الشرط فيلزم

ان يكون صوم يوم الفطر

اولى عند قبول القول ذكره

التهستاني ثم قال وفي اعتبار

الرؤية اشارة الى ان قول اهل

التنجيم غير معتبر فن قال به

فقد خالف الشرع قال

صلى الله عليه وسلم من اتى

كاهنا ونجما فصدقه بما قال

فقد كفر بما انزل على قلب

محمد (ويجب على الناس

التمس الهلال) وقت

الغروب (وفي التاسع

والعشرين من شعبان)

(و) كذا (من رمضان)

ورؤيته بالنهار ليلة الاية

ان السبب لا يجب ان يكون شراء عند ابى يوسف خلافا لمحمد (وقيل الخلاف بالعكس) يعنى ما نقل الاسيحي في شرح الطحاوى عن القاضي الشهيد انه ذكر في مختلفه هذا الاختلاف على عكسه وهو انه في قول الشيخين لا يكون للتجارة وفي قول محمد يكون لها كما في العناية (ولغا تعين الناذر لا تصدق اليوم والدرهم والفقر) يعنى اذا قال الناذر على ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير فتصدق غدادرهما آخر على غير هذا الفقير يجوز به عندنا خلافا لغير

باب زكوة السوائم

بدايمان السوائم اقتداء بكتب رسول الله عليه السلام الى اعماله فانها كانت مقبحة بها ولكونها اعز اموال العرب والسوائم جمع سائمة من ساومت الماشية اى رعيت سوما واسامها صاحبها اسامة كافي في الغرب وقال الاصمعي هي كل ابل ترسل وترعى ولا تعلف في الاهل والمراد بالسائمة التى تسام للدر والنسل وللزيادة في السن والسنن كما في اكثر الكتب لكن في البدايع لو اسامها اللحم لازكوة فيها فان اسامها للحمل والركوب فلا زكوة فيها وان اسامها للبيع والتجارة ففيها زكوة التجارة لازكوة السائمة لانهما مختلفان قدر اوسيا فلا يحمل احدهما من الآخر ولا يبنى حول احدهما على حول الآخر (السائمة وهي التى تتغنى بالرعى الرعى بالكسر الكلاء وبالفتح مصدر كافي اكثر الكتب قيل والكسر ههنا انسب لكن الفتح اولى لان الاكتفاء بالكلاء اما ان يكون في المرعى او في البيت فعلى الاول فسلم وعلى الثاني فلا يكون سائمة تدبر (في اكثر الحول) فان علفها نصف الحول او اكثر فليست بسائمة لان اربابها لا يدلهم من العلف ايام الثلج والشتاء فاعتبر الاكثر ليكون غابا (ويس في اقل من خمس) بالفتح (من الابل) السائمة (زكوة) لان نصا به خمس (فان كانت خمس سائمة ففيها سائمة) وتوسط الى تسع لان المأمور به ربع العشر قال عليه الصلوة والسلام هاتوا ربع عشر اموالكم والشاء تقرب ربع عشر الابل فان الشاة تقوم بخمسة و بنت مخض باربعين فليجاب الشاة في خمس كايجاب الخمس في اربعين والاطلاق دال على ان المجيء والمرىضة سواء فيدخل فيهما العمياء كما في الظاهر وكذا العرجاء لامتطوع اقوائهم وكذا الذكور والاثاث ولا يشافى في تجرد الخس عن الناء كما ظن فان ما فوق الاثنين لا يستعمل بالناء اصلا اذا كان تمييزه اسم جنس كالابل كما في القمهستاني (و) يجب (في العشر) ابلا (شئان) الى اربع عشرة (و) يجب (في خمس عشرة) ابلا (ثلاث شياه) الى تسع عشرة (و) يجب (في عشرين) ابلا (اربع شياه) الى اربع وعشرين (وفي خمس وعشرين الى خمس وثلاثين بنت مخض وهي ابنت طعنت) اى دخلت (في) السنة

مطلقا هو المخار (واذا ثبت في موضع لزم جمع الناس) ولاعبية لاختلاف المطالع (وقيل يختلف باختلاف

المطالع) وصححه والاول ظاهر المذهب وعليه الفتوى كما حررناه في الخوازم وعلى هذا فقد مسيرة شهر

فصاعدا ذكره في الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل غد و رواح من اقليم الى اقليم
وبين كل منهما مسيرة شهر ذكره القهستاني في باب موجب * ١٩٢ * الفساد * بفتح الجيم ما يوجب

الفساد من القضاء والكفارة
وبالكسر ما به الفسا يجب
القضاء والكفارة كالكفارة
الطهار) الثابت بالكتاب واما هذه
فبالسنة واللايق جعل ما ثبت
بالسنة نظير لما ثبت بالكتاب
دون العكس ولا بد ان يحفظ
الصوم فان الكفارة عند
ابراهيم الخليلي صوم ثلاثة
الاف يوم وعند بعضهم
لا يخرج عن العهدة وان
صام الدهر كله ذكره
القهستاني معزيا لانظم
(على من جامع) آدميا شتمها
والجماع ادخال الفرج
في الفرج لكن في الخزانة
ان التقاء الختانين موجب
للكفارة فتنبه (او جو مع
في رمضان عمدا في احد
السيبلين) فالجماع في الدبر
موجب للكفارة كما قالوه
الصحيح من مذهبه كافي المحيط
وغیره لكن في الجواهر
لاكفارة بلواط كسحاق
ولو امسك عند طنوع
الفجر لم يكفر ويقضى و
كتمت طلوعه كفرت (او
اكل او اشرب عمدا خداء
او دواء) خلافا لشافعي
ومن الغداء المساء لا عاقبة
له ومن الدواء زاق جيبه ولو
شرب الخمر كفرا مع نقضا

(الثانية) سميت بذلك لان امها في الغالب تصير ذات مخاض اي حل باخرى
والمخاض ايضا وجع الولادة والنوق الحوامل واحداثها خلفه ككلمة وفي الاساس
كلها مجاز والحقيقة اضطراب شيء ما يع في وعاءه وعلى هذا اتفقت الآثار
واجمع العلماء الاما قال ابو مطيع البلخي ان في خمس وعشرين خنثى فانها
صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخض كما روى عن علي كرم الله تعالى وجهه
لكن هذه رواية شاذة (و) تجب (في ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت ابون
وهي التي طعنت في الثالثة) سميت بذلك لان امهات الغالب تكون ذات ابن من
اخرى (و) تجب (في ست واربعين الى ستين حقة) بالكسر (وهي التي طعنت
في الرابعة) سميت بذلك لانها استحقت الحمل والركوب (و) تجب (في احدى
وستين الى خمس وسبعين جذعة) تحريك ابدال (وهي التي طعنت في الخامسة)
سميت بذلك لمعنى في اسنانها يعرفه اهل اللغة وهي اقصى سن يدخل في باب
زكوة الابل وفي تأنيث هذه الاسامي اسعار بان من صفات الواجب في الابل
الانوثة حتى لا يجوز فيها سوى الاناث الا بطريق القيمة كافي التحفة وعن ابى
يوسف انما يوجد بنت مخض فان ابون كافي شرح الطحاوي (و) تجب (في ست
وسبعين الى تسعين بنت ابون و) تجب (في احدى وتسعين حقة) ان الى مائة
وعشرين) وبهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله عليه الصلاة والسلام
(ثم اذا زادت) على مائة وعشرين (تستأنف الفريضة عندما تجب في كل
خمس سنة) مع الحقة (الى مائة وخمس واربعين فتيها) اي في مائة وخمس
واربعين (حقة) وبنت مخض الى مائة وخمس فتيها) اي في مائة وخمس
(ثلاث حقا ثم) تستأنف الفريضة ثانياً تجب (في كل خمس) زاد على مائة
وخمس (سنة) مع ثلاث حقا (الى مائة وخمس وسبعين فتيها) اي في مائة
وخمس وسبعين (ثلاث حقا) وبنت مخض الى مائة وست وثمانين فتيها) اي في
مائة وست وثمانين (ثلاث حقا) وبنت ابون الى مائة وست وتسعين فتيها) اي في
مائة وست وتسعين (اربع حقا الى مائتين) وما بين النصابين معنو (ثم يقل
في كل خمسين) حتى تجب في كل خمسين حقة (كما قبل في الخمسين التي بعد المائة
والخمسين) احتراز باقيد المذكور عن الاستئناف الذي بعد المائة والعشرين
اذ لا يكون فيه الجواب بنت ابون ولا يجب اربع حقا لعدم نصابها فانه لما زاد
خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمس واربعين
فهو نصاب بنت المخاض مع الحقتين ولما زادت عليها خمس وصارت مائة وخمس
وجبت ثلاث حقا لان في كل خمسين حقة ولا تستأنف الفريضة بل يجعل بعد
ذلك كل عشرة عفوا فيجب في كل اربعين بنت ابون وفي كل خمسين حقة

واتعذير والحد كما لو زنا لاختلاف الاسباب ويقتل او اكل عمدا شهرة بلا عذر (وكذا) * على *
يجب (او) (احتجم او اغترب فظن انه فطره فاكل عمدا) لانه ظن في خير محله بخلاف اكله عمدا بعده ناسيا ثم

وجوب الكفارة مقيد بامور تبييت انية وعدم الاكراه وعدم عروض ما يبيح الفطر بلا منعة حتى لو مرض
بحر ح نفسه او سوفر به مكرها * ١٩٣ * فالفتوى على لزومها وفي القهستاني معن باللكشف وغيره وكذا

على وجه التحير (وانجحت والعراب سواء) لان مطلق اسم الابل يلظمهما

فصل في زكاة البقرة *

هو اسم جنس يقع على الذكر والانثى فالتاء في البقرة للافراد لالتئان البقر
جاعة البقر مع رعانها كما في بعض المتبنيات (وليس في اقل من ثلثين من البقر
زكاة فان كانت) اي البقر (ثلثين سائمة) صحيحة او مريضة (ففيها) اي في
ثلثين يجب (تباع وهو ما طعن) اي دخل (في) السنة (الثانية) سمي به لانه يتبع امه
(او تبعة) وهي انشاء نص على انه بالخيار في احدهما وانما لم تعين الا نوتة
في هذا ولا في الغنم لان الا نوتة لا تعد فضلا فيهما والتبادر منه البقر الاهلي
فاو حشى والمولد بينه وبين لاهلي لا يعتبر في النصاب كما في الزاهدي لكن
في المحيط الاعتبار فيه الام فان كانت اهلية زكى والا فلا (الى اربعين) بقرا
(ففيها) اي في اربعين يجب (مسن وهو ما طعن) في السنة (الثالثة او مسنة)
وهي انشاء هكذا روى عن النبي عليه الصلاة والسلام (ولا شيء فيما زاد) على
اربعين (الى ان يبلغ ستين) عندهما وهو رواية عن الامام وفي جوامع الفقه هو المختار
وذكر الاسيحايني ان الفتوى على قولهما (وعند الامام فيه) اي فيما زاد على
اربعين (بحسابه) ففي الواحدة الزائدة ربع عشرة مسنة وفي الاثنى نصف
عشر مسنة وهذا رواية الاصل عن الامام وروى الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة

شيء حتى يبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تباع (و) يجب (في الستين
تبعا وفي سبعين مسنة وتباع وهكذا يحسب كلما زاد عشر ففي كل ثلثين تباع وفي كل
اربعين مسنة) يعني بتغير الفرض هكذا في كل عشر يعني اذا صار ثمانين يجب مسنتان
وفي تسعين ثلثة اربعة وفي مائة تبعا ومسنة وفي مائة وعشرة تباع ومسنتان الا اذا
تدخلت في مائة وعشرين فيخبر بين اربع اربعة وثلاث مسنات فعلى ما ذكره مدار
الحساب على الثلثيات والاربعايات (والجواب ليس بالبقر) وفيه ايهام الى ان الجاموس
غير البقر وهو نوع منه وفي ذكره بصيغة الجمع عدول عن الاصل بلا فائدة ولا يرد
عليه ما اذا حلف لا يأكل لحم بقرة فاكل الجاموس لا يحنث كما قال صاحب الهداية
معلاله بان او همام الناس لا تسبق اليه في ديارنا لقائه والافانه يحنث كما في المحيط

فصل في زكاة الغنم *

وهي اسم جنس تقع على القليل والكثير والذكر والانثى وسميت به لانه ليس
لها آلة الدفاع فكانت خفية لكل طالب كما في الجمع (وليس في اقل من اربعين
من الغنم زكاة فاذا كانت) الغنم (اربعين سائمة ففيها) اي في اربعين (شاة)

هو الصحيح واو اصبح غير ناو
للصوم ثم اكل يكفر عندهما
لا عنده ولو اكل بعد ان زوال
فلا كفارة اتفاقا واختلف
في المعتاد حتى احيضا
والظاهر ان مسألة اهل
الحرب اذا افطرو لم يحصل
العذر والاصح سقوطها
وتركي بيان وقت وجوب
القضاء والكفارة ليميد انه
على التراخي كما قال محمد وهو
الصحيح وقيل على الفور
وقدم قضاء لندب تقديمه
على الكفارة ويستحب
التابع ذكره القهستاني
(ولا كفارة بافساد صوم
غير رمضان) لانها لهتك
حرمة رمضان (ويجب
القضاء فقط) بلا كفارة
(او افطر خطأ بان)
ضمض فشق انا (او شرب
نايا او اكل مكرها) وكذا
الجماع وفي الضمارة او اكرهت
زوجها يكفر ان يكن
في الذخيرة لا كفارة عليه
وعليه الفتوى (او احتقن
او استعطى) في انفسه (او افطر
في اذنه او داوى جايقة او
امة) او جراحة بلغت
جوفه او ام دماغه (فوصل
الدواء) حقيقة (الى جوفه

او دماغه او ابتلع حصاة او حديدا) * ٢٥ * ل * او ما لا يוכל عادة كلونة بقرسها ولو ابتلع
خيطا افطر ولو طرفه بيده لا كما لو ربط لقمته وابتلعها وطرف الخيط بيده الا ان يتفصل منها شيء ولو ادخل

اصبغة النساء سنة في دبره لا يفطر كما لو ادخل عودا وطرقة خارج وان غيبه افطر (او استقاء دلاء فيه)
اي طلب النى عامدا اي وذكرنا انفساد في جمع هذه الصور بلا ١٩٥ ذكره كما اذا فسا او ضرط

اسم جنس تاؤها لا افراد تقع على الضأن والمعز الا ان العرف يخصها بالضأن
كافي المصح وغيره (الى مائة واحدة وعشرين ففيها) اي فة مائة واحدة
وعشرين (من ان الى مائتين وواحدة ففيها) اي مائتين وواحدة (ثلث شاه) بالكسر
جمع شة فان اصلها شوهة قلبت الواو والناو حذف الهاء شذوذا (الى اربع مائة
ففيها) اي في اربع مائة (اربع شاة في كل مائة شاة) وما بين النصابين معفو هكذا
روى عن النبي عليه السلام وعليه انعقد الاجماع (والضأن والمعز) الضأن جمع
ضأن ينتضم الكباش والشجعة والمعز جمع معاز ينتظم التيس والمعز (سواء) التسوية
التي يفهم من تخيير المص انما هي في تكميل النصاب لافي اداء الواجب حتى ان
في الجذع من المعز اتفاقا ومن الضأن ايضا في ظاهر الرواية مع ان الجذع لا يؤخذ
(وادنى) مبتدأ خبره الثاني الا في (ما يتعلق به الزكوة) يؤخذ في الصدقة لثني (وهو
ما تمت له سنة) منها (لا الجذع) وهو ما في عليه اكثر السنة هذا على تفسير الفقهاء
وعند اهل اللغة الجذع ما تمت له سنة وطعنت في الثانية والثني ما تمت له سنتان وطعن
في الثالثة وعن الامام روى الحسن انه لا يؤخذ من المعز الا الثاني واما في الضأن
فؤخذ الجذعة ايضا وهو قولهما والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كافي الاختيار

فصل في زكوة الخيل

(اذا كانت الخيل سائمة للنسل ذكورا واناثا) منصوبان على الحالية (ففيها
الزكوة) عند الامام في رواية وهو الصحيح كما في التحفة ورجعه صاحب
انهداية والسرخسي وصاحب البدايع والتدويري في التجريد لقوله تعالى
* خذ من اموالهم صدقة * من غير تفصيل وانما قلنا للنسل لانها ان كانت سائمة
للاركوب او الحمل او الجهاد فلا يجب نفي فيها وان التجارة تجب فيها زكوة التجارة
بالاجماع سواء كانت سائمة او غير سائمة لان الزكوة ح تتعلق بالمالية كسائر اموال
التجارة وفي اطلاقه اشارة الى انه لانصاب وهو الصحيح كما في اكثر المتبررات
لكن يشكل اشتراط النصاب في وجوب الزكوة مطلقا وقيل ثلث وقيل خمس كما
في الكافي (خلافتها) وهو قول الشافعي وعليه الفتوى كما في اكثر المتبررات لقوله
عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم صدقة في فرسه ولا في غلامه واوله من ذهب
الى وجوب الزكوة بفرس الغازي لتعارض الدلائل وهو قوله عليه السلام في كل
فرس سائمة دينار او عشرة دراهم وفي الاسرار ان اطلاق النفي كان لاتفاق
العامة فانه لم يكن في زمنه فرس غير الغزو وبين المسلمين وعلى هذا لا تأويل
(فان شاء) الزكي (اعطى عن كل فرس) اسم جنس يقع على الذكر
والانثى ويعم العربي وغيره (دينار او ان شاء قومها واعطى من قيمتها)

في الساء ذكره الزاهدي
والقهسة نى (او تسحر بظنه
ليلا والنجم طالع او افطر
بظن الغروب ولم تغرب
او اكل ناسيا فظن انه افطر
فاكل عدا) لما مر انه ظن في
موضع وفيه اشارة الى
تجويز تسحر والافطار
بالتحري وقيل لا تحري
في الافطار والى انه لا يتسحر
بقول عدل وكذا بضرب
الطبول واختلاف في الديك
واما الافطار فلا يجوز بقول
واحد بل بالثني وظاهر
الجواب انه لا بأس به اذا كان
عدلا صدقه ذكره الزاهدي

والى انه لو افطر اهل الرستاق
بصوت الطبل يوم الثلاثاء
ظانين انه يوم العيد وهو لغيره
فلا كفارة كافي المنية (او صب
في حلقه ناء او جوده سائمة
او مجنونة) بان صحبت سائمة
بفنت (او ينفق في رمضان
صوما ولا فطرا) مع الامساك
لشبهة خلاف زفر (وكذا)
يجب القضاء فقط (لو اصبح
غيرنا ولا صوم فاكل) عدا
ولو بعد ائنة قبل الزوال
لشبهة اختلاف الشافعي
(وعندهما تجب الكفارة
ايضا) ان اكل قبل الزوال
واعلم ان كل ما انفي فيه

الكفارة محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى لاجل قصد المعصية فان فعله وجبت * ريع *
زجره بذلك اغنى ائمة الامصار وعليه الفتوى كما في القنية وهذا احسن كذا في النهر وغيره وعناء القهستانى

لأنظم والمنية فليحفظ (ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر) في الفرض والنفل على المذهب الا ان يذكر
فلم يذكر ويذكره اوقويا والا لا ١٩٥ ولو مضغ قيمة فذكر فابتغها قبل الإخراج عليه الكفارة

وبعد، لا واولى ان يقضى
ان افطر ناسيا ذكره في الخزانة
لانه عند أبي يوسف مقسد
مطلقا وعند مالك مقسد
للفرض لا للنفل ذكره في المنية
وفي الشر نبلايسة معزيا
للجوهره لو اكل قبل ان
ينوى انصوم ناسيا ثم نوى
الصوم لم يجزه انتهى فليحفظ
(وكذا) لا يفطر (لو نام
فاحتم او انزل بنظر) ولو
الى فرحها مرارا او تفكر
وان طس كذا في الجمع
(او ادهن او اكل) وان
وجد طعمه في خلقه (او قبل)
وان ينزل ولا يكره ان امن
(او اغتاب او احجم او غلبه
التي) ولو كثيرا (او ثوبا دليلا)
وان عاد (او اصبح جنبا)
وان بقي كل اليوم (او صب
في اذنيه ماء) ولو بقله
على المختار كما في التيمس
وقيل بقله يفطر وصح
واجعوا انه لو حك اذنه
بعوذ ثم اخرجوه وعليه درن ثم
ادخله مرارا لا يفطر (وكذا)
لا يفطر (لو صب في احليه
دهن او غيره عندهما خلافا
لابي يوسف) بخلاف قبل
المرأة (وان دخل حلقه غبار
او دخان او ذباب لا يفطر)
لعدم امكان البحر زعمه

رابع العشر (ان بلغت) فميتها (نصا) والتخير بين الدينار والتمويم مأثور عن
عمر رضي الله تعالى عنه كافي العناية لكن هذا مروى عن رسول الله عليه السلام
وماثور عن زيد بن ثابت ايضا قيل هذا في افراس العرب تتار بها في القيمة
واما في افراسنا فميتها من غير خيار وفيه نظر لان افراس العرب اعلى قيمة
من افراسنا فاذا كان التخير جائزا فيها مع انها اعلى قيمة فلم لا يجوز في افراسنا
وقيل هذا في الافراس المتساوية واما في المتفاوتة قيمة فزكوة باعتبار القيمة
البتة (وليس في الذكور الخالص شيء اتفاقا وفي الاناث الخالص عن الامام
روايتن) لكن في الفتح في كل من الذكور المنفردة والاناث المنفردة روايتن
والارجح في الذكور عدم الوجوب لانها لا تتنسل وفي الاناث الوجوب لانها
تتنسل بالفحل المستعار (ولاشي في البغال والحمر ما لم تكن للتجارة) لقوله
عليه الصلوة والسلام (يس في الكسعة صدقة) الكسعة الحير فان لم يجب في الحير
لا يجب في البغال لانها من نسلها الا ان تكون للتجارة فجب زكوة التجارة (وكذا
افصلان) بالضم او الكسر جمع الفصل ولد الناقة اذا فصل عن امه
(والجلان) بالضم والكسر جمع الجمل محرك وهو الخرف او الجذع من اولاد
اضان مما دونه وانما قد مها على التججيل مع انها احق به نظرا الى ترتيب
الفصول السابقة انما حر عنها لانها تناسب افصلان صيغة (والججيل)
جمع عجول بكسر ايتين وتشديد الجيم المفتوحة بمعنى مجل ولد البقر حين تضعه
امه الى شهر يعني ليس في جميع هذه المذكورات زكوة عند الطرفين هذا آخر
اقوال الامام روى عن ابي يوسف انه قال دخلت على الامام فقلت له ما تقول
فمين يملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما تاتي قيمة الشاة فيها
على اكثرها او على جميعها فتأمل ساعة ثم قال ولكن تؤخذ واحدة منها
فقلت او يؤخذ الجمل في الزكوة فتأمل ساعة ثم قال لا لا يجب فيها شيء فعد
هذا من مناقت الامام حيث اخذ بكل قول من اقاويله مجتهد ولم يضع منها
شيء ومن المشايخ من رد ما نقل عن الامام وقال ان مثل هذا من الصبيان محال
لما ظنك بابي حنيفة رح وقال بعضهم لا معنى لرده لانه مشهور فوجب ان يأول
على ما يليق بحاله فيقال انه يحسن ابا يوسف هل يهتدى الى طريق المناظرة
فما عرف انه يهتدى قال قولا عول عليه لكن بقي ههنا شيء وهو ان اخذ ابي يوسف
قوله الثاني يا بى عن رده اياه عند المناظرة وكان يقول اولا يجب فيها ما يجب
في المسان وهو قول زفر ومالك كل قال الفاضل ابن كمال الوزير لكن استعصب على
بعض الفضلاء تصويرها بناء على ان وجوب الزكوة دائر على حولان الخول
وبد الحولان لا يبنى اسم الجمل والفصيل والنجول فقبل الاختلاف في انعقاد

وهذا يفيد انه لو ادخل الدخان حلقه افطر اي دخان كان فلو بحر بحر فافراه الى نفسه واشتم دخانه
فادخله حلقه ذاكره صومه فسد سواء كان عودا او غيرهما لا يمكن البحر زعمه فليتبذله ولا يتوهم

انه كشم الورد ومائه والمسك ونحوه انتهى فلا يرد ما في القهستاني عن المحيط طعم الادوية وريح العطر اذا
وجده في حلقة لا يفطر انتهى اي لا يمكن الاحتراز عنه قاله الكمال * ١٩٦ * قال الشر نبلالي ومفسده انه

النصاب كما لو ملك بالشراء او الهبة او غيرها خمسة وعشرين فصيلا او ثلاثين
عجلا او اربعين جلا هل ينقد عليه الحول ام لا لا ينقد عند الطرفين بل
يعتبران في انقاد الحول من حين الكبر وعلى غيرهما ينقد حتى لو حال عليها
الحول من حين ملكها وجبت وقيل في بقاءه كما لو وادت السوائم قبل الحول
فهلكت السوائم فتم الحول عليها هل يبقى حول الاصول على الاولاد في
قولهما لا يبقى وفي البقيين يبقى (الا ان يكون) معها (كبار) اي كبار من السائمة
اتسامة الحول فيحملون الصغار تابعة للكبار في انعقاد النصاب دون تأدية
الزكاة تجب الزكاة فيها بالاجماع حتى لو كانت مع تسع وثلاثين جلا
مسنة واحدة تجب شاة وسط وتؤخذ المسنة الا اذا هلكت فان الزكاة سقطت
عن الباقي عندهما اذا لوجب باعتبارها وعند ابي يوسف وجب جزء
من اربعين جزءا من مسنة (وعند ابي يوسف فيها واحدة منها) وهو الرواية
الثانية عن الامام وبها اخذ الشافعي ايضا وجه قوله الاول ان الاسم المذكور
من الخطاب ينظم الصغار والكبار ووجه الثاني تحقيق النظر للجانبين وذلك
ان ايجاب المسنة اضرار بار باب النصب وفي اخلائه عن الايجاب اضرار بالفقراء
فقلنا بايجاب واحدة منهارقا بالجانبين ووجه الاخير ان النص اوجب للزكاة اسنانا
مرتبة ولا مدخل للقياس في ذلك وهو مفقود في الصغار وهو الصحيح كافي التحنة
(لاتي في الحوامل) هي ما عدت لجل الاقال (والعوامل) هي ما عدت للعمل
(والعلاقة) بفتح العين ما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء وبالضم
جمع علف لان النماء منعدم فيها لان المؤنة تضاعف بالعلف فيندم النماء معنى
والسبب المال النامي (وكذا) لاشئ (في السائمة المشتركة) لانها انما تجب
باعتبار الغناء ولا غناء الابناء لا يملك شركه (الا ان يبلغ نصيب كل منهما
نصبا) هذا اذا كانت مشتركة بالنصف فلو تفاوتت وبلغت خصة احدهما
نصبا وجبت عليه ولو كانت بين صبي وبالغ وجبت الزكاة على البالغ (ومن
وجب عليه سن) ذكر السن واراد ذات السن وهذا لان عمر الدواب يعرف
باسن (فلا يوجد عنده) اي المالك هذه العبارة وقعت بناء على الغالب المعتاد حتى
لو دفع الاعلى او الادنى او القيمة مع وجود السن (جاز دفع ادنى منه مع الفاضل
او اعلى منه واخذ) المالك (الفضل او دفع القيمة) والمراد ان المتصدق مخير
بين الامور الثلاثة ثم يحجر الساعي على القبول الا اذا دفع الاعلى وطالب الفضل
حيث لا يحجر فيه الساعي عليه لان فيه البيع الضمني فلا جبر فيه وله ان يطلب
قدر الواجب او قيمته وذكر صاحب البدائع ان المتصدق لا خيار له الا اذا اعطاه
بعض العين لاجل الواجب بان كان الواجب مثلا بنت بون فاراد صاحب المال

لو وجد بدا من تعاطي
ما يدخل غباره في حلقة افسد
لو فعل وزاد الشر نبلالي
في امداد الفتاح انه لا يبعد
لزوم الكفارة ايضا للنفع
واتداوى قال وكذا الدخان
الحادث شر به وابتدع
بهذا الزمان انتهى فليحفظ
(ولو دخل حلقة مطر
او تلج بنفسه افطر في الاصح)
لا مكان التحرز عنه بضم الفم
ولو ابتلعه بصنعه لزمته
الكفارة ذكره الزاهد
وغيره والطهران من دموعه
او عرقه او دخلا لا يفطر
والاكثر منظران وجسد
الملوحة في جميع فقه والالا كما
في الخلاصة (ولو وطئ
امرأة ميتة او بهيمة او في غير
السباين) كالسرة والفخذ
وكذا الاستمتاع بالكف وان
كره تحريرا لحديث ناكح اليد
ملعون الا ان اخاف الوقوع
في الزنا فيرجى ان لا اثم عليه
(او قبل) ولو قبله فاحشة
بان يدغدغ او يمص شفثيها
(او اس) ولو بمحائل توجد معه
الحرارة ان انزل (اي منيا
فلو من لا يفطر وقيل لو خرج
ذا دفع افطر ذكره القهستاني
(افطر والا فلا) وكذا المرأة
ولو انزل بقبلة بهيمة او مس

فرجها لا يفطر اجماعا (وان ابتلع ما بين اسنانه فان كان قدر الحصة قضى وان كان دونها * ان
لا يقضى الا اذا اخرجه) من فمه (ثم اكله) ولا كفارة لان النفس تعافى (ولو اكل سمسمه) المراد مادون

الحصة (من الخاريج ان ابتلعها فطر) وكفر في الاصح (وان مضغها لا تلتا شيها) بين اسنانه الا
ان يجد الطعم في حلقه * ١٩٧ * كافي الكافي وغيره قال في الفتح وهذا احسن

ان يدفع بعض الحقة بضر يق القيمة فان له ان لا يتبل فيه من عيب التقيص وقال
الزيلي وهذا غير مستقيم لوجهين احدهما انه مع العيب يساوي قدر الواجب
وهو المتبر في الباب والثاني ان فيه اجبار التصديق على شراء الزائد انتهى لكن
فيه بحث فان قوله فيه اجبار المتصدق على شراء الزائد ليس بسديد فانه لا يجبر
عليه وهو ايضا مخير غايته ان المتصدق يعرض على الاخذ هذا فان قبله فيها
والا يتوجه الى آخر وبالجملة انه لا يجبر في واحد منهما على شيء اذا دفع الاعلى
(وقيل الخيار للساعي) والاولى ما قررناه آنفا والساعي من نصبه الامام لاخذ
الصدقات (ويجوز دفع القيم في الزكوة) حتى لو ادى ثلاث شياء سمان عن اربع
وسط جاز بخلاف ماله كان المنصوص عليه مثليا بان ادى اربعة افقرة جيدة
عن خمسة وسط وهي يساويها لا يجوز او كسوة بان ادى ثوبا يعدل ثوبين لم يجز
الا عن ثوب واحد ولا يجوز دفعها في الضحايا والعق لكن في البحر ولا يخفى انه
في الاضحية مقيّد بقاء ايام النحر واما بعدها فيجوز (والعشر والخراج والكفارات
والنذر) هو بان نذر التصديق بهذا الخبر فتصدق بقيمة او بشاتين وسطين
فتصدق بشاة تعدلها جاز اما لو نذر ان يهدي شاتين وسطين او بئمة عبيدين
فاهدي شاة او عتيق عبدا يساوي قيمة كل منهما وسطين فانه لا يجوز (وصدقة
الفطر) يعني اداء القيمة مكان المنصوص عليه فيما ذكر جاز عندنا خلافا لما افهى له
التصوص واما قياس على انهدي والاضحية ولنا تجوز به عليه السلام لاميير المؤمنين
ان يأخذ اثياب بدل الذهب وانفضة وقال فانه يسرع على الناس وانفع للمهاجرين
بالمدينة وليس ان القيمة بدل عن الواجب لان المصير الى البدل انما يجوز عند
عدم الاصل واداء القيمة مع وجود عين المنصوص عليه في ملكه جاز فكان
الواجب عندنا احدى هما اما العين او القيمة (وتسقط الزكوة بهلاك المال بعد
الحول) ان تمكن من الاداء سواء كان من الاموال الباطنة او الظاهرة قبل طلب
الساعي عندنا اتفاقا وبعد اطلب قبل تسقط ولا يخفى هو الصحيح وقيل بضمن
وعلى هذا العشر والخراج وقال الشافعي اذا هلك الباطنة بعد التمكن لا تسقط
قيد بهلاكه لانها لا تسقط باستهلاك النصاب وكذا اذا حلقة الدين بعد وجوب
الزكوة (وان هلك بعضه سقطت حصته) ابقاء جزء يصلح لها فلو هلك ثلاثين
ومائة من الغنم ما سوى الاربعين لكان الواجب شاة او هلك قبل الحول
ثم وجد مثله استوفى منه الحول (ويصرف الهالك الى العفو اولا) وهو ما فوق
النصاب فان لم يجاوز الهالك العفو فالواجب على حاله كما اذا كان له تسع من
الابل وحال عليه الحول يكون الواجب فيها شاة ويكون الواجب في خمس
من التسع حتى لو هلك الاربع لا يسقط شيء من الشاة (ثم الى نصاب بئمة) فان جاوز

في القادر على محبة فليحفظ خروجا من الخلاف (وكره زوق شيء ومضغه بلا عذر) قيد فيهما (ومضغ
بالعك الابيض) الممضوغ الملتصم والافيطر وفي غير الصوم يكره للرجل ويستحب للنساء لانه سوا كهن

فأوكر ر بل الخيط برة في فة لا يفطر الا ان يكون مصنوعا و يظهر اونه في ريقه و ابتلعه ذا كرا (و) تكره
(اقبله) ونحوها (ان لم يأمن على نفسه لان امن (ولا) يكره (الكحل) ١٩٨ هـ ولو لغير الصائم ان لم يقصد

الزينة ولا بأس به للجمع
يوم عاشوراء على المختار
أقوله عليه الصلاة والسلام
من أكحل يوم عاشوراء لم
ترمد عيناه ابد اوقيل لا يجوز
لان يزيد أكحل بدم الحسين
وأعله من مقتريات الروافض
ذكره القهستاني في معزيا
للمضمرات (ولادهن
الشارب) لغير الزينة (ولا
السوا ولو عشا) اورطبا
بالماء خلافا لشافعي (ولا مضغ
طعام لا بد منه لطفل ولا
الحاجة ويكره عند الامام
المضضة والاستسحاق
للتبرد وكذا الاغتسال
والتلطف في ثوب) مبلول
لما فيه من اظهار الضجر
(ولا يكره ذلك عند ابي
يوسف) لانه كالا ستلال
وبه يفتي كافي الشرب نبلاية
عن البرهان (وقيل تكره
المضضة لغير وضوء
والمباشرة الفاحشة والمعاقبة
والمصافحة في رواية)
لما في ذلك من تعريض الصيام
للفساد (ويستحب السحور)
بالمقح ما يؤكل في السدس
الاخير من الليل وبالضم
جمع سحر فيكون بتقدير
مضاف اى اكل السحور
(ويستحب تأخير) ما

الهالك العفو يصرف الى نصاب يليه كالمهلك خمسة عشر من اربعين بعيرا
فالاربعة تصرف الى العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي يليه وهو ما بين
خسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب بنت مخاض (ثم ثم) الى ان ينهي
(عند الامام) كالمهلك عشرون منها في الباقي اربع شياء ولو هلك خسة وعشرون
في الباقي ثلاث شياء ولو هلك ثلثون في الباقي شاتان ولو هلك خسة وثلثون
في الباقي شاة (وعند ابي يوسف يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب)
اي الى كل النصاب حال كونه (شايعا) كالمهلك خسة عشر منها فوجب في الباقي
خسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين جزأ من بنت لبون عنده كانت الاربعة الزائدة
عفوا فيصرف الهالك الى الاربعة اولا ثم الهالك يشيع في الكل فيسقط
بقدر الهالك (والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو) عند الشيخين (وعند محمد)
وزفر (بهما) اي بالنصاب والعفو لان الزكاة وجبت شكر النعمة المالك والكل
نعمة وللشيخين قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة وايس في الزيادة شى حتى
تبلغ عشرا وهكذا قال في كل نصاب ونفي الوجوب عن العفو وفرع على هذا
الاصل فقال (فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة يجب شاة كالة وعند
محمد نصف شاة) لان الهالك يصرف الى العفو فقط عند الامام وعند محمد
يصرف اليهما (ولو هلك خسة عشر من اربعين بعيرا يجب بنت مخاض)
لمقررناه آنفا (وعند ابي يوسف خسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين
من بنت لبون) لما قد مناه آنفا (وعند محمد نصف بنت لبون وثنها)
لان الهالك يصرف اليهما جميعا فاذا هلك خسة عشر من اربعين بقى خمس
وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت لبون اعلم ان صرف الهالك الى العفو
متصور في جميع الاموال عند الامام وعندهما فلا الا في السوائم (ويأخذ الساعي
الوسط) رعاية الجانبين بلا جبر (لا الاعلى ولا الادنى) حتى او وجبت بنت
لبون مثلا لا يأخذ خيار بنت لبون ولا ارديها وانما يأخذ وسط بنت لبون
(ولو اخذ البغاة) الاخذ ليس قيذا احترازا حتى لو لم يأخذ امنه الخراج
وغیره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شى ايضا كافي التبيين (زكاة السوائم
او اعشر او اخراج يفتي اربابها ان يعيدوها خفية) اي يؤدونها الى مستحقيها
فيما بينهم وبين الله تعالى اخفاء وسرا (ان لم يصرفوها في حقها الا اخراج)
لان الخراج يصرف الى المقتلة وهم منهم اذا اهل البنى يقتلون اهل الحرب
والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرف فونها اليهم وقيل اذا نوى
بالدفع اتصدق عليهم تسقط الزكاة عنه وكذا يدفع الى كل جائر لانهم

يسكن في الفجر فالأفضل تركه (وتجمل الفطر) الحديث لا تزال امتي بخير ما اخروا السحور
وعجلوا الفطر وذكر الزاهد ان من سمن الصوم التبحر وتأخير وتجمل الافطار ويستحب الافطار

قبل الصلاة ومن السنة ان يقول عنده اللهم لك صمت وبك آمنت و عليك توكلت و على رزقك افطرت
والصوم الغد من شهر رمضان ١٩٩ * نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت و اقره القهسة في ولوشهد انان

على الغروب و احران على
عدمه فافطر فظهر عدمه
قضى فقط اتفاقا ولو كان
ذلك في طلوع الفجر فعليه
القضاء والكفارة لان
شهادة النفي لا تعارض شهادة
الاثبات فلو تكرر فطره
و لم يكفر الاول تكفيه
كفارة وان في رمضانين
فلكل كفارة وقال محمد

يكفيه واحدة وقال في الاسرار
وعليه الفتوى والاعتماد
* فصل * في العوارض
(يباح الفطر لمن يضخ خاف
زيادة مرضه) كيف او
كا (بالصوم) فصحيح خاف
الارض و خادمة حافت
الضعف بغلبة الظن بامارة
او تجرئة او اخبار طبيب
حاذق مسلم عدل و افاد في
النهر جواز الطبيب الكافر
فيما ليس فيه ابطال عبادة
(والمسافر) سفر اشعر عيا
(وصومه احب ان لم يضره)
لقوله تعالى وان تصوموا
خير لكم فلو اجهدت كره
ولو افطر فقاؤه ففطوره
افضل او النفقة مشتركة
والمرض عذر للفطر في يوم
عروضه بخلاف السفر
لكن لو افطر لا كفارة
عليه الا اذا دخل مصره

بما عليهم من اتبعات فقراء والاول احوط كما في الهداية وفي البرازية السلطان
الجائر اذا اخذ صدقات الاموال الظاهرة تجوز وتسقط في الصحيح ولا يؤمر ثانيا

* باب زكاة الذهب والفضة والعروض *

بالضم جمع عرض بفتحين حطام الدنيا اي متاعها سوى النقدين كافي العناية
وكذا سكون الرء وقبح العين مثل فلس وفلوس كافي ديوان ابي عبيد الامتعة
التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا والمراد هنا الثاني لعموم
الاول كافي اكثر الكتب لكن لا يستقيم فيما اذا كانت التجارة بالحيوانات
من الغنم والبقر والجل فان الزكاة فيما ذكر زكاة التجارة لا السوائم لكن يلزم
من هذا استثناء السوائم الا ان يقال ان اللام للعمد (نصاب الذهب) اي
الحجر الاصفر الرزين مضروبا كان او غيره وانما سمي به لكونه ذاهبا بلبقاء
كافي القهستاني (عشرون) اي متدر بعشرين (مثقالا) هو لغة ما يوزن به
قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون موزونة قطعة ذهب مقدر بعشرين قيراطا
والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما اتد من طرفها
فالمثال مائة شعيرة وهذا على رأى المتأخرين واما على رأى المتقدمين فالمثال
ستة دنانق والدنانق اربع طسوجات والطسوج حبتان والحبة شعيرتان فالمثال
شعيرة وتسعة عشر قيراطا فان تفاوت بين القولين اربع شعيرات كافي القهستاني
(ونصاب الفضة) اي الحجر الابيض الرزين ولو غير مضروب وانما سمي بها
لازالة الكربة عن مالهما من الفض وهو التفريق (مائتا درهم وفيهما
ربع العشر) وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة دراهم في الفضة
هكذا روى عن النبي عليه السلام (ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما بحسابه)
ففي اربعين درهما زادت على المائتين درهم وفي اربعة مثاقيل زادت على العشرين
حصتها ولا شيء فيمادون ذلك عند الامام وهو الصحيح كما في التحفة لقوله عليه
السلام ليس فيما دون الاربعين صدقة (وقالا ما زاد بحسابه وان) وصليته
(قل) وهو قول الشافعي فلو زاد دينار وجب جزء واحد من عشرين جزءا
من نصف دينار ولو زاد درهم وجب جزء من اربعين جزءا من درهم وهكذا
لقوله عليه الصلوة والسلام (وما زاد على المائتين بحسابه) لكن يمكن ان يحمل الزائد
على المائتين في هذا على الاربعين توفيقا (والمعتبر) بعد بلوغ النصاب
(فيهما الوزن وجوبا واداء) عند الشيخين وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد
يعتبرا لا نفع للفقراء حتى لو ادى عن خمسة دراهم جيات خمسة زيوفا قيمتهما
اربعة جيات جاز عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر ولو ادى اربعة جيدة قيمتهما

لشيء نسبه فافطر فانه يكفر (ولا قضاء) ولا فدية (ان مانا على حالهما) اي على حالة المرض والسفر لعدم
ادراكهما عدة من ايام اخر (ويجب) القضاء (بتقدير ما فاتهما ان صح) اي قدر الرريض (او اقام) المسافر

(بقدرة) اي بقدر ما فات (والا) بقدر المريض وقيم المسافر بقدر ما فات (فبقدر الصحة والاقامة) يجب اقضا والايصاء ويلبغى ان يستثنى الايام المنهية بمعاكس لمسيح ٢٠٠ * ان اداء الواجب لم يحز فيما ذكره

القهستاني ثم نقل بعد ورقة
عن المضمرات ان لو صام
في الايام المنهية عن واجب
آخر كقضاء وكفارة لم
يصح لان ما في الذمة كامل
فلا يؤدى ناقصا (فيقطع
عنه وليس) لزوما (لكل
يوم كالفطرة) عينا او قيمة
(ويلزم) الوارث (من الثلث
ان اوصى والا فلا يلزم
وان تبرع به) اي بالاطعام
بلاوصية (صح والصلاة
كالصوم وفدي بكل صلاة)
واو (وترا) كصوم يوم
وهو الصحيح وقيل صلاه
يوم كصوم يوم اي لو
معسر او لا يشترط هنا
تعدد المساكين ولا المقدار
لكن لو دفع اليه اقل من نصف
صاع لم يقتد به به يفتى كما
في المضمرات (ولا يصوم
عنه وياه ولا يصلي) حديث
النساء لا يصوم احد عن
احد ولا يصلي احد عن
احد ولكن يطعم وهو استحسانا
وفي الكلام رمز الى انه لو
فرض في ادائها باطاعة
النفس وخذاع الشيطان
ثم ندم في آخر عمره واوصى
بالفداء لم يحز لكن في ديباجة
المستصفي دلالة على انجزاء
ويقضى قبل الدفن وان
جاز بعده وكيفيته ان يسقط
من عمره اثني عشر سنة

خسة ردية عن خسة ردية لا تجوز الا عند زفر ولو كان نقصان السعر ناقص
في العين بان ابتلت الخنطة اعتبر يوم الاداء اتفاقا لان هلاك بعض النصاب بعد
الحول او كانت الزيادة لز يادتها اعتبر يوم الوجوب اتفاقا لان الزيادة بعد الحول
لا تضم كافي القمح وانما قلنا بعد بلوغ النصاب لان من له ابريق فضة وزنها
مائة وخمسون وفيها مائتان فلاز كوة بالاجماع ولو ادى من خلاف جنسه
تعتبر القيمة بالاجماع (و) (العتير) في الدراهم وزن سبعة وهو ان تكون العشرة
منها (اي من الدراهم (وزن سبعة مشقيل) واعلم ان الدراهم مختلفة على عهده
عليه الصلوة والسلام ففيها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة
مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضى الله تعالى عنه من كل نوع ثلثا
كيلا تظهر الخصومة في الاخذ والاعطاء فصار المجموع احدى وعشرين مثقالا
فثلثه سبعة مثاقيل وهذا يجري في كل شئ من الزكاة ونصاب السرقة والمهر
وتقدير الديت وفي النوازل ان المعتد وزن كل بلد (وما غلب ذهبه او فضته
في حكمه حكم الذهب والفضة الخالصين) وفيه اشعار بعدم الوجوب اذا تساوى
احدهما الغش وقيل يجب الزكاة احتياطا اختاره في الخانية والخلاصة وقيل
فيه خسة دراهم وقيل درهمان ونصف (وما غلب غشه) كاستوة لان الغش
عليها الغش (تعتبر قيمته) اذا كانت رابحة او نوى التجارة (لا وزنه وتشرط نية
التجارة فيه) اي فيما غلب غشه فان لم تكن اثما رابحة ولا منوية للتجارة فلاز كوة
فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ النصاب بان كانت كثيرة وتخلص من
الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا لان الفضة فيها قد هلكت كافي اكثر الكتب لكن
في الغاية الظاهر ان خالص الفضة من الدراهم ليس بشرط بل لمعتبر ان يكون
في الدراهم فضة بقدر النصاب (كلعروض) يكون تايلا (ومحب تبرعها) بالكسر
وهو ما يكون غير مضروب من الفضة والذهب وقد يطلق على غيرهما من
المعدنيات كالحاس والحديد الا انه بالذهب اكثر اخصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره
مجاز (وحليهما) سواء كان للنساء او لا وقد راجح الحاجة او فوقها او يسكها للتجارة
او للنفقة او للجمال ولم ينو شيئا وقال مالك الاباح الاستعمال لاز كوة فيه وهو
اظهر القواين عن الشافعي لانه مبطل ومباح فشاب ثياب البذلة ولنا ان السبب
كولهما مال ناموا له وجود وهو الاعداد للتجارة خلقة والدليل هو المعتبر
بخلاف الثياب وحلي المرأة معروف جمعه حلي بالضم والكسر ولا يدخل
الجواهر واللؤلؤ وبخلافه في بحث الايمان (وايتيهما) جمع انا (و) يجب الزكاة
ايضا (في عروض التجارة بلفت قيمتها نصابا من احدهما) اي الذهب والفضة
(تقوم) اي عروض التجارة (بما هو انفع للقراء ايهما كان) لقوا عليه السلام

وعن عمرها تسعة ثم يدفع لباقي عمره لمساكين من ملكه دفعة واحدة ان وفي والا فاعلمك * يقومها *
واو باستراض ثم يهبه له ثم ونم الى ان ينتهي عمره (وقضاء رمضان ان شأفرقه وان شأ تابعه) وهو افضل

فان اخره حتى جاء) رمضان (آخر قدم الاداءم قضى ولا فدية عليه) لان وجوبه على التراخي واذ اجاز التطوع قبله
(والشيخ الفاني) والمحجوز ٢٠١ * (اذ اجز عن الصوم) لهرمه (يفطر ويطعم) تملك او اباحة وكما ورد

بلفظ الاطعام جاز فيه الاباحة
و التملك بخلاف ما بلفظ
الاداء والايضا فانه التملك
كما في المضمرات وغيره
فيشكل ما في التلويح انهم
قالوا ان مفعوله اذا ذكر
فالتملك والافلا باحة ويؤيد
الاشكال ما في الزا هدى
عن ابى يوسف انه اذا
غدا هم او عشا هم لم يجز
لان الاباحة لانبي عن التملك
والفدية مثبتة عنه ذكره
القهيستاني (لكل يوم
مسكينا كالفطرة) وجوبا
لوموسرا والافيت غفر الله
وله ان يفدى اول رمضان
مرة ووقت وجوبه كقضاء
رمضان كامر وهذا اذا كان
الصوم اصلا بنفسه وخوطب
باده حتى لو لم يصوم
لكفارة عين او قتل ثم يجز
بجز الفدية لان الصوم هنا
بدل عن غيره ولو كان
مسافرا فاقام قبل الإقامة
لا يجب الايضاء (وان قدر)
على الصوم (بعد ذلك) اي
اعطاء الفدية لزمه القضاء
لان استمرار العجز شرط
الخليفة (وحال او مرضع)
اما كانت او ظئرا على الظاهر
(خافت على نفسها او ولدها
تفطر) ان تعينت الارضاع
افتد مرضعة غيرها او لعدم
قدرة الاب على الاستيجار
اولدم اخذ او لدسدى غيرها

يقومها فيؤدى من كل مأتى درهم خمسة دراهم وهذا عند الامام يعني تقوم
يما يبلغ نصابا ان كان يبلغ باحدهما دون الآخر احتياطا في حق الفقراء كما
في التمين ويحتمل ان يراد انها تقوم بالانفع وان كانت تبلغ بهما فان كان
التقويم بالدرهم انفع قومت بها وان بدنانير قومت بها وان بلغ بكل منهما
تقوم بالاروج ولو استويا رواجا يخير المالك وتقوم في المصر الذي هو فيه
او في مفازته القريبة وان كان له عبد في بلد آخر يقوم في ذلك البلد الذي هو فيه
ويقوم بالمضروبة وعند ابى يوسف ان كان ثمنها من التقود قومت بما اشترت به
وان كان من غيرها قومت بالنقد الغالب وعند محمد قومت بالنقد الغالب
على كل حال (وتضم قيمتها) اي العروض التي للتجارة (اليهما) اي الذهب
والفضة (ليتم النصاب) فيزكى عن فقير حنطة للتجارة وخسة مشاقل من ذهب
قيمة كل مائة دراهم عند الامام لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة وان افرقت
جهة الاعداد وعندهما لاشئ فيه (ويضم احدهما) اي التقدين الى الآخر
(بالقيمة) عند الامام للجحاسة من حيث الثمنية (وعندهما بالاجزاء) اي بالقدر
فيركى او كانت له مائة درهم وخسة دنانير قيمتها تبلغ مائة درهم عنده خلافا
لهما ولو كانت له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها لا تبلغ مائة درهم تجب
الزكاة عندهما وعنده لا وعند الشافعي لا يضم احدهما الى الآخر لتكميل
النصاب واعلم ان السوائم المختلفة الجنس كالابل والتمر والنفيم لا يضم بعضها
الى بعض بالاجماع (ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه) اي النصاب
(في حوله وحكمه) اي في حكم المستفاد او الحول وحكم الحول وجوب الزكاة
ايضا فمن ملك مأتى درهم وحال الحول وقد حصلت في اثنائه مائة درهم
يضمها اليه ويركى عن الكل وانما قيد بمن جنسه لان خلاف جنسه لا يضم
بالاتفاق والمستفاد من جنسه لا يخاف من ان يكون حاصلا بسبب الاصل
كالاولاد والارباح او بسبب مقصود في نفسه فان كان الاول يضم بالاجماع
وان كان الثاني مثل ان يكون عند رجل مقدار ما يجب فيه الزكاة من سائمة
فاستفاد من ذلك الجنس في اثناء الحول بشراء او هبة او غيرهما ضمها وزكى
كاهما عند تمام الحول عندنا خلافا للشافعي (وتقصان النصاب) اطلقه
ليتناول كل نصاب يجب فيه الزكاة كالقدين وعروض التجارة والسوائم
(في اثناء الحول لا يضر ان يكل في طرفيه) لان في اعتبار كمال النصاب في جميع
الحول حر جافا غير وجود انصاب في اول الحول للانعقاد وفي آخره لا وجوب
وفيه اشارة الى انه لا بد من بقاء شئ من انصاب حتى لو هلك كله في اثناء الحول
لا يجب وان تم آخر الحول على النصاب فلو كان له عصير فخم ثم تخلل في آخره

وفيد اشارة الى انها تشرب ٢٦ * * * الدواء واذا خافت عليه وهو لم يشرب والى ان المحترف المحتاج
لم يفرط قبل مرضه ويحمله ولو اتعب نفسه حتى اجهده العض فافطر كفرو قيل لا كافي الثنية وذكر في الخزانة ان الحر

الخادم والنبد او مكرى النهر اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الفطر كحرة وامة اضعفت للطبخ او غسل الثوب (وتقضى بلا فدية ولا كفارة) وهل حكمهما لو ماتا **٢٠٢** قبل زوال خوفهما او بعده بلام حكم

والحل ايضا يساويه يستأنف الحل ويبطل الحول الاول والى ان الدين في الحول لا يقطع حكم الحول وان استغرق خلافا لفر وكذا اذا جعل السائمة علوفة لان العلوفة ليست من مال الزكوة هو ذلك لان فوات وصفه كهلاك كل النصاب ولو كان له اربعون شاة ماتت في الحول ففيه الزكوة اذا كان صوفها ماتي درهم وعند الشافعي يشترط الكمال في كل الحول في سائمة ونقد وفي آخر الحول في عروض (ولو عجل) اى قدم (ذو نصاب لسنين) اى صح لملك النصاب او اكثر ان يؤدى زكوة سنين قبل ان تجي تلك السنون حتى اذا ملك في كل منها نصابا اجزأه ما ادى من قبل لان السبب المال النامي وقد وجد (او) عجل (النصب صح) اى صح لملك نصاب واحد ان يؤدى زكوة نصب كثيرة حتى اذا ملك النصب اثناء الحول فبعد ماتم الحول اجزأه ما ادى خلافا لفر وفيه انه لا يجوز التديم لكل منهما بل انصاب اجاعا فلو عجل فان كان في يد الفقير لم يأخذ وفيه الامام اخذ لكن اذا هلك لم يضمنه (ولا شئ في مال الصبي الغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل) بنو تغلب بكسر اللام قوم من نصارى العرب طابهم عمر رضى الله تعالى عنه بالجزية قابوا فقاوا فغطي الصدقة مضاعفة فصولحو اعل ذلك فقال عمر رضى الله تعالى عنه هذا جزيتكم فسموها ما شئتم فلما جرى الصلح على ضعف زكوة المسلمين لا تؤخذ من صبيانهم وتؤخذ من نسوانهم كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء هذا ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انها لا تؤخذ من نسائهم ايضا لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء

بَابُ الْعَاشِرِ

آخر هذا الباب عما قبله لشمس ما قبله في العبادة وهذا يشمل غير الزكوة كالأخوذ من الذمي والحربي ولما كان فيه عبادة وهو يؤخذ من المسلم قدمه على الخمس من الركا والعاشر فاعل من عشرت القوم اعشرهم عشرا بالضم فيهما اذا اخذت عشر اموالهم لكن المأخوذ هو ربع العشر لا العشر الا في الحربي الا ان يقال اطلق العشر وارايد به ربعه مجازا من باب ذكر الكل وارايد جزئه او يقال العشر صار علما لما يأخذ العاشر سواء كان المأخوذ عشرا لغويا او ربعه او نصفه فلا حاجة الى ان يقال العاشر هو تسمية الشئ باعتبار ربعه احواله (هو من نصب) اى نصبه الامام (على الطريق) احتراز عن الساعي وهو الذي يسعى في التبايل لىأخذ صدقة المواشى في اماكنها فلا يصح ان يكون عبدا ولا كافرا لعدم الولاية فيهما ولا هاشميا لم فيه من شبهة الزكوة وبه يعلم حكم تولية الكافر في زماننا على بعض الاعمال ولا شك في حرمة ذلك

المريض والمسافر الظاهر نعم المني البدائع من شرائط القضاء القدرة عليه (ويلزم اتمام صوم نفل شرع فيه) قصدا (الا في الايام المنهية) فلا يلزم الا تمام في ظاهر الرواية (ولا يباح له) اى للتفضل (الفطر بلا عذر في رواية) وهى الصحيحة وفي اخرى يباح بشرط ان يكون من نية القضاء (ويباح بعذر الضيافة) للضيف والمضيف قبل الزوال وكذا بعده لاحد الابوين الى العصر قاله الخدادى وقال المرغماني في الصحيح ان صاحب الدعوة ان لم يرض بمجرد حضوره كانت عذرا وفي البرازية حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر افطر واوقضاء على المتقدم (ويلزم القضاء) غير الايام المنهية (ان افطر ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم في وقتها) اى النية (صح) صومه فرضا كان او نفلا (ويلزم ذلك) اى الصوم (ان كان في رمضان) لزوال الرخصة (كما يلزم مقيما سافر في يوم منه) اى رمضان (لكن لو افطر)

مسافر اقام او مقيم فمسافر (فلا كفارة) عليهما (فيهما) للشبهة في اوله وآخره (ومن اغنى عليه اياما فضاها) * يأخذ * وان استوعب الشهر لندرة امتداده (الا يوما) وفي نسخة يوم بل دفع وهو خطاء (حدث) الانشاء (فيه)

أو في ليلته) إلا إذا علم أنه لم يتوّه (و لو جن في كل رمضان) أي مما يمكن ابتداء الصوم منه ذكره القهستاني وسيوضح
(لا بقضي) للعرج (و إذا افاق ساعة * ٢٠٣ * منه) أي لا أو نهارا (قضى ماضى سواء بلغ مجنوننا أو عرضاه بعده

(أي أخذ صدقات التجار) المارين بأموالهم عليه فأخذ من الأموال الظاهرة
والباطنة وهذا بان لا يكون في المصر ولا في القرى بل في المفازة قالوا التناصب
ليأمن التجار من اللصوص ويجمعهم منهم فيستفاد منه أنه لا بد أن يكون
قادر على الحماية لأن الحماية بالحماية وإنما سمي بالصدقة تعليلا لاسم الصدقة
على غيرها (يأخذ من المسلم ربع العشر) لأن الزكوة بعينها (ومن الذمي أنصفه)
لأن حاجة الذمي إلى الحماية أكثر من حاجة المسلم (من الحربى تسامه) لأن
احتياجه اليها أشد لكثرة طمع اللصوص في أمواله (إن بلغ ماله) أي بشرط
أن يبلغ مال الحربى (نصابا) بشرط (أن يعلم قدر ما يأخذون منا) أي
مقدار ما يأخذ أهل الحرب من المسلمين لكن إن علم نفس الأخذ منهم كافي القهستاني
وفي العناية إذا شبه الحال بأن يعلم العاشر ما يأخذون من تجارنا يأخذ منه
العشر (وإن علم) ما أخذوه منا (أخذ مثله) قليلا أو كثيرا تحميها للمجازاة هذا
هو الأصل لأن عمر رضي الله تعالى عنه أمر بذلك (لكن إن أخذوا الكل يأخذ)
أي العاشر الكل لأنه غدر (بل يترك قدر ما يبلغ مأمنه) في الصحيح لأن لا يصل
عليه فلا فائدة في أخذ الكل وقيل يأخذ الكل زجر لهم (وإن كانوا لا يأخذون)
منا (شيئا لا يأخذ) العاشر (منهم شيئا) لأنه أقرب إلى عقصود الأمان
(ولا) يأخذ (من القليل وإن) وصليمة (أقربان في يده ما يكمل النصاب) لذلك
مظنة أن يتوهم أن الشرط هو ذلك النصاب مطلقا لا نصاب المرور دفعه
بقوله ولا من القليل وإن أقر إلى آخره وبهذا يظهر بطلان اعتراض بعض
الشراح بزبادته لكن في الهداية وغيرها وإن مر حربى بخمسين درهم لم يأخذ
منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا من مثلهما لأن الأخذ منهم بطريق
المجازاة وهذا في الجناح الصغير وفي كتاب الزكوة لا يأخذ من القليل وإن كانوا
يأخذون منه لأن القليل لم يزل عنوا ولأنه لا يحتاج إلى الحماية انتهى فعلى
هذا يلزم على المصنف تفصيل (ويقبل قول من أنكر) من التجار الذين يعمرون
عليه (تمام الحول) ولو حكما كما في المستند الأوسط الحول (أو إفراغ من الدين)
أي أنكر فراغ الذمة من الدين المضاب من قبل العبد وفي البحر اطلاق في الدين
فشمل المستغرق للمال والمنقضى للنصاب وهو الحق وبه اندفع ما في الغاية من
التقييد بالحيط بماله واندفع ما في الحجازية من أن العاشر يسأله عن قدر الدين
على الأصح فإن أخبره بما يستغرق النصاب يصدقه والا لا انتهى لكن إن هذا
ليس بتمام لأن الدين يشمل ما لا يكون منقضا للنصاب كما شملهما فالحق التقييد
كما لا يخفى تدبر (أو ادعى الاداء إلى الفقراء بنفسه في المصر) لأن الاداء كان
منوضا إليه فيه وولاية الأخذ بالمرور لدخوله تحت الحماية وإنما قال في المصر

لوجود الأهلية وفي الأمساك اشعار بأنهم يفضلون في بعض النهار فلم يفرضوا فيه ونووا لصوم في
وقتها لم يجز يهيم عن رمضان لإنعدام الأهلية في أوله إلا للمسافر فيجزي للأهلية في الاختيار ولو أفاطروا

بعدها فلا كفارة عليهم بالاتفاق وهل يؤمر الصبي بالصوم اذا طاقه ويضرب عليه كالصلاة الصحيح نعم
فصل في النذر وهو عمل اللسان بخلاف النية ٢٠٤ وشروطه ان لا يكون في نفسه معصية ولا

واجبا عليه في الحال او نافي
الحال وان يكون من جنسه
واجب مقصود لذاته فلا
يلزم النذر بالوضوء وصلاة
الظهر وشرب الخمر ولا
يشترط فيه انتصاف ولا
مدخل فيه لقضاء القاضي
(نذر صوم يوم العيد وایام
التشريق صح) لان النهي
لمعنى في غيره (وافطر وجوبا
وقضاء) الا في صوم النذر
فانه يطعم اكل يوم مسكينا
كالفطرة وعن محمد يوصى
بالاطعام وان صام صح
وخرج عن عهده وفيه اشعار
بانه لو نذرت صوم الاضحية
وافطر وقضى يوم الفطر
صح كما في الزاهدي وبانه
لو صام فيها عن واجب آخر
كالقضاء والكفارة لم يصح
وقد قررناه عن المضمرات
(وكذا لو نذر صوم السنة
يفطر هذا الايام ويقضيها
ولا عهدة) تعالىه للنذر
(لو صامها) لانه اداه كما
انتمه (نم) ان صيغة النذر
في هذه الصورة وغيرها
محتملة للنذر واليمين فلذا
كانت صورتان (فان نوى
النذر فقط او نواه ونوى
ان لا يكون يمين او لم ينو
شيئا كان) في هذه الصور

لانه لو ادعى الدفع اليهم بعد الخروج من المصر لا يقبل (في غير السوائم)
لان حق الاخذ في السوائم للامام في المصر وغيره ثم اذا لم يجز الامام دفعه
يضمن عندنا قيل الزكوة هو الاول والثاني سياسة وقيل هو الثاني والاول
يتقلب نقلا هو الصحيح (او) ادعى (الاداء الى عاشر آخر) ان وجد عاشر آخر
في تلك السنة او نصب آخر في غير هذا المحل قيد به لظهور كذب به اذا لم يعلم
وجود عاشر آخر لان الدين يصدق بما اخبر الاباء وكذب يمين (مع يمينه)
اي صدق في دعوى هذه الامور يمينه وهو ظاهر الرواية والعبادات وان كانت
يصدق فيها بلا تحليل لكن تعلق هنا حق العبد وهو العاشر في الاخذ
فهو يدعى عليه معنى لواقربه لزمه فيحلف لرجاء التناول وعن ابي يوسف لا يمين
عليه كما في سائر العبادات (ولا يشترط اخراج البراءة) اي العلامة بالدفع لعاشر آخر
في الاصح لانه قد يصنع اذا الخط يشبه الخط فلو جاء البراءة بلا حلف لم يصدق
عند الامام ويصدق عندهما على قياس الشهادة بالخط (ولا يقبل في ادائه بنفسه
خارج المصر) اذا ادعى الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد
الاخراج الى السفر فانه لا يقبل ويضمن عندنا خلافا للشافعي (ولا يقبل في السوائم
ولو في المصر) هاتان المسئلتان وان فهمتا عما سبق فهنا صرح بهما (وما قبل
من المسبق من الذمي) هذا ليس بجار على عمومته لان الذمي اوقال اديتها الى الفقراء
في المصر لا يصدق كما لا يصدق السلم لان ما يؤخذ منه جزية ومصرفها مصالح
المساكين وليس له ولاية الصرف على الفقراء كما في الزبلي وغيره فلو زاد الا في ادعاء
الاداء بنفسه الى الفقير لكان اولى (لا يقبل من الحربى) جميع ذلك (الاقوله لامة
هي ام ولدى) فيقبل لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء واقراءه بنسب من في يده
صحيح اذا كان يولد مثله وامومة او ولد تبع للنسب وكان لا يولد مثله لئله
فانه يمتق عليه عند الامام رحمه الله تعالى ويعشر لانه اقربا بانعتق فلا يصدق
في حق غيره (وان مر) الحربى ثانيا قبل مضي الحول بعد التعشير فان مر
(بعد عوده الى داره عاشر ثانيا) ولو في يوم واحد لقرب الدارين كما في جزيرة
الاندلس لان ما يؤخذ منه بطريق الامان وقد استقاده في كل مرة (والافلا)
يعشر ثانيا لان الاخذ في كل مرة يؤدى الى الاستيصال حتى يحول الحول قال
ابن كمال الوزيز وما قيل اذا قال ادبت الى عاشر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر
ينبغي ان يصدق فيه والا يؤدى الى الاستيصال وهو لا يجوز مردود رواية
ودراية اما الاول فلان المسئلة في التحفة وشروح الهداية على خلاف ما ذكره
واما الثاني فلان المأخوذ منهم اجرة الحماية وقد وجدت من هذا العاشر الآخر
كما وجدت من العاشر الاول ولا يسقط حق احدهما باخذ الآخر خقه والاستيصال

انتلات (نذرا فقط) لعدم نية اليمين او نية عدمه (وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يميناً لا يلزم
بغيب) لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه بمرامه (فحبب بالنظر كثرة اليمين لا بقضاء) بعدم الالتزام والكفارة

فوجب الخنث في هذا المقام (وان نواهما) اي النذروا يمين (اونوى اليين فقط كان في الصورتين نذرا ويميناً
فيجب القضاء) تحصيلاً لما وجب * ٢٠٥ * بالانتماء (و) تجب (الكفارة ان افطر) للخنث بترك الصيام

(وعند ابى يوسف نذر
في الاول) وهو ما اذا نواهما
ويمين في الثاني) وهو ما اذا
نوى اليمين (ولا يكره اتباع
الفطر بصوم ستة من شوال
وتفريقها بعد عن

الكرهية والمتشبه بالنصارى)
في زيادة الايام على الصيام
وفي البدائع الاتباع المكره
ان يصوم الفطر وخمسة
ايام بعد فاما اذا افطر العيد
ثم صام بعده الستة فليس
بمكروه بل هو مستحب

وسنة او نذر صوم شهر
غير معين متتابعاً ففطر
يوماً يستعمل لافى معين ولو
قال مريض لله على ان
اصوم شهر ايام قبل ان
يصح فلا شيء عليه وان صح
يوماً لزمه الوصية بجمعها
كالصحح ولو نذر صوم
السبت ثمانية ايام صام سبتين
ولو قال سبعة فسبعة اسبوت

والفرق ان السبت في سبعة ايام
لا يتكرر فحمل على العسدد
بخلاف الاول ونظمه ابن
وهبان فقال وناذر صوم
السبت سبعة يصومها وتسعة

يصوم اثنين والفرق نذر
واعلم ان النذر الذي يقع
للأموات من أكثر العوام وما
يؤخذ من الدراهم والشع

لا يلزم به كما لا يلزم بالتعشير في يوم واحد مرتين اذا تحمل بينهما الرجوع الى دار
الحرب انتهى لكن هذا الدليل جارٍ في حق النذمي لان المأخوذ منه اجرة الحماية
ايضاً كما قررناه آنفاً فيلزم ان لا يصدق وليس الامر كذلك تدبر (ويعشر قيمة
الخمر) ولو قل قيمة خمر كافر للتجارة لكما اولى لان العاشر لا يأخذ من المسلم
اذا مر بالخمر اتفاقاً وكذا لا يأخذ اذا لم يكن للتجارة وجلود الميتة كالخمر كما
في المنح (لا قيمة الخنزير) اي او مر بهما على العاشر (عشر الخمر) اي من قيمتها
دون الخنزير وكذا ان مر بها لان مر به لان الخنزير من ذوات القيم عندهم فاخذ قيمته
كاخذ عينه والخمر من ذوات الامثال فاخذ قيمتها لا يكون كاخذها ويطريق
معرفة الرجوع الى اهل الذمة كما في البحر وفي الغاية يعرف بقول فاسقين تابا
او ذميين اسماً لكن ان القيم تختلف بحسب الازمنة والامكنة ووجود فاسقين
تابا او ذميين اسماً حين صدور الدعوى نادر تدبر (وعند ابى يوسف ان مر بهما
معاي عشرهما) كانه جعل الخنزير تاباً وعشر الخمر دون الخنزير ان مر بهما
على الانفراد وقال الشافعي لا يعشر واحد منهما وقال زفر يعشرهما مطلقاً
(ولا يعشر مال ترك في مصر) لما تقرر من ان شرطه برونه بالمال عليه فلزمه
الزكوة فيما بينه وبين الله (ولا) يعشر مال (بضاعة) وهي مال يكون ربحه
لغيره لانه غير مأذون باداء زكوته (ولا) يعشر مال (مضاربة) وفي الايضاح هذا
في حق المسلم والذي دون الحر بنى قال في التحفة او قال الحر بنى هذا المال
بضاعة لا يتقبل قوله (ولا) يعشر (كسب مأذون) لانه لا ملك لهما ولا نيابة
من المالك وهذا هو الصحيح من اثنتا الثلاثة ولو كان في المضاربة ربح عشرت
حصة المضارب ان بلغت نصيباً (الا ان كان لادين عليه) اي المأذون (ومعه
مولاه) فانه يأخذه منه لان الملك له وان كان عليه دين يحيط بماله
فلا يأخذ، لانعدام الملك على اصل الامام وللشغل على اصلهما وكذا لا يأخذ،
اذا لم يكن معه مولاه (ومن مر بالخوارج فعشره وعشر ثانياً) اذا مر على
عاشر مصر او قرية او اهل العدل لان التقصير جاء من جهته حيث مر عليهم
بخلاف ما لو ظهر وا على اهل مصر لان التقصير ثم جاء من قبل الامام ولا يؤخذ
العشر من مال صبي حر بنى الا ان يكونوا يأخذون من اموال صبياناً شيئاً كافي البحر

* باب الركاك *

بكسر الراء دفين اهل الجاهلية كانه ركن في الارض واركن الرجل وجد الركاك
كما في المختار وفي المغرب هو المعدن والركن لان كلا منهما مر كوز في الارض
وان اختلف الركاك وشئ راكن ثابت وفي النسخ ويطلق الركاك عليهما حقيقة

والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء العظام تقر بايهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصد واصرفها الى فقراء
الانام وقد ابتلى الناس بذلك ولا سيما في هذه الايام وقد بسطناه في الخزان ابا ذين الملك اعلام * باب الاعتكاف *

وجه المناسبة له الأخير اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكد في العشر الاخير (هوسنة مؤكدة) في العشر
الاخير من رمضان اي سنة كفاية به صرح صاحب النبرهان * ٢٠٦ * (ويجب بالنذر) بلسانه

مشتراكا عنويا وليس خاصا بالذنين ولو دار الامر فيه بين كونه مجازا فيه او متواطيا
اذلا شك في صحة اطلاقه على المعدن كان التواطؤ متعينا وبه اندفع ما في الغاية
والبدائع من ان الركا ز حقيقة في المعدن لانه خلق فيها مركبا وفي الكثر مجاز
بالمجاورة وقال سعدى افندي وما في العناية من ان المعدن اسم لما خلقه الله تعالى
في الارض يوم خلقت الارض غير معلوم والاولى ترك هذه الزيادة انتهى وفيه
كلام لانه معلوم بالرواية لما روى البيهقي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال
رسول الله عليه السلام في الركا ز الخمس قبل وما لركا ز رسول الله قال اذهب
والفضة الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت الارض كما في الشئ لكن
هذا الحديث يدل على ان الركا ز يطلق على معدنهما فقط لا على غيرهما الا
ان يقال انه موضوع نذر وعندنا ما يؤخذ من الركا ز ليس يزكوة عندنا بل يصرف
مصرف الغنمة فوضعه المناسب كتاب السير الا ان يقال لما كان زكوة زكوة
مقصودة بالنفي على ما ذهب اليه الشافعي اوردته ههنا بهذه العلاقة (مسلم
او ذمي وجد معدن) بكسر الدال (ذهب او قضة او حديد او رصاص او نحاس)
او نحوها مما ينطبع بالنار ويذاب كالصفر وقيدنا به احترازا عن المايعات كالقار
ونحوه وعن الجاهل الذي لا ينضج كالجص (في ارض عشر او خراج) احتراز
عما وجد المعدن في الدار (احذ منه) اي من الموجود او من الواجد (خسه
والباقى له) اي للواجد سواء كان مسلما او ذميا حرا او عبدا صيبا او بالغا رجلا
او امرأه لاحريسا لان استحقاق هذا المال كاستحقاق الغنمة ولجميع ما ذكرنا
حق في الغنمة بخلاف الحربى فانه لا حظ له في الغنمة وان قاتل باذن الامام كما
في العناية لكن في المتح ان الحربى والمستأمن اذا عمل بغير اذن الامام لم يكن له
شئ وان عمل بذنه فله ما شرط لانه استعمله فيه واذا عمل الرجلان في طلب
الركا ز واصابه احدهما يكون للواجد واذا استأجر احبرا للعمل في المعدن
فالصاحب المستأجر لانهم يعملون له (ان لم تكن الارض مملوكة والى) وان كانت
مملوكة (فملاكها) اي الباقي بعد الخمس لذلك الارض لان البذل طاهرا وباطنا
(وما) اي المعدن الذي (وجده الحربى) في دارنا (فكله في) كما قررناه آنفا
(وان وجده) اي المسلم او الذمي المعدن ولو قدمها على مسألة الحربى لكان
متاسبا (في داره) وما في حكمها كالمزول والحانوت (لايخمس) عند الامام
(خلافا لهما) لا تطلق قوله عليه الصلاة والسلام وفي الركا ز الخمس كالنكر (وفي
ارضه) المملوكة قيدنا بها لان في الارض المباحة تجب اتفاقا وقال الشافعي
لا شئ في غير الذهب والفضة وفيهما تجب الزكوة ولا يشترط الحول في قول
(رواية) في الاصل لا شئ فيه وفي الجامع خمس والفرق على هذه الرواية

وبالشروع والتعليق
ويستحب فيما عدا ذلك على
التحقيق (وهو) لغة الالبث
مطلقا وشرعا (الالبث)
بتفتح اللام وتضم (في مسجد
جنازة) للرجال (مع النية
واقله يوم عند الامام
واكثره عند ابي يوسف)
فلو نذر الاعتكاف قبل
ان زوال في يوم صامه لم
يصح عنده خلافا لهما ذكره
الزاهدي (وساعة عند
محمد) قال في المنظومة ثم
اقل الاعتكاف النفل يوم
لدى استئذان الاجل واكثر
انهار عند انا في وساعة
في مذهب الشيباني وهذا
رواية الحسن عن الامام
فضا هر الروايات عنه
كقول محمد وبه يفتى فلا
يشترط له الصوم ولو
قطعه بعد الشروع
لا يلزمه قضاؤه على المفتي
به (والصوم شرط
في الاعتكاف الواجب)
اتفاقا (وكذا في النفل في
رواية) الحسن ان اقله يوم
وعلمت ضعفها (والمرأة
تعتكف في مسجد بيتها)
ويكره في المسجد وهل يصح
اعتكاف الخنثى في بيته لم
اره وانصاهر للاحتمال

كونه ذكرا (ولا يخرج المعتكف من معكته الا خجعة الانسان) طبيعية كالبول والغائط والغسل * بين *
ولو احتمل ولا يمكنه الاغتسال في المسجد او شرعية (كالمعدن واذنان والجمعة في وقت يدر كهما مع) اربع

(سنتها ولا يثبت) بددها (في المسجد أكثر من ذلك) أي من سنتها وهي أربع أوست (فان ثبت) ولو أكثر من يوم (فلا فساد) لانه محل له ٢٠٧ * لكن لا يستحب فيكره لمخالفة ما التزمه بلا ضرورة

وبين الارض والدار ان الارض لم تملك خالية عن المؤن بل فيها الخراج والعشر والخمس من المؤن بخلاف الدار فانها تملك خالية عنها (وان وجد كنزاً فيه علامة الاسلام) مثل آية من القرآن او كلمة الشهادة او اسم الملك الاسلامي (فهو كالقطعة) وسيأتي حكمها في موضعها ان شاء الله تعالى (وما فيه علامة الكفر) مثل الصنم واسمى ملوكهم المعروفين (خنس) يقال خنس القوم اذا اخذ خنس اموالهم من باب طلب والخمس بضمين وقد تسكن الميم وهنا تخفيف الميم لانه متعدد فجاز بناء المنعول منه (وباقية له) أي للواجد سوى الحربي المستأمن (ان كانت ارضه) أي الارض التي وجد فيها الكنز (غير مملوكة) كالجبل والمفازة وغيرهما (وان كانت مملوكة فكذلك عند أبي يوسف) أي الخمس في وبقية للواجد لان الاستحقاق تمام الحيازة وهو من الواجد اختار النص قول أبي يوسف في مختصر الوقاية وغيره خلافه تبسع (وعندهما ببقية ان ملكها اول الفتح) أي حين فتح اهل الاسلام تلك البلدة (ان علم) وان لم يوجد فلو رثته ثم وثم الى ان عرفوا ان الخط له ملك الارض بالحيازة فيملك ظاهرها وباطنها والمشتري ملكها بالاعتد فيملك الظاهر دون الباطن فبقى الكنز على ملك صاحب الخط (والا) أي وان لم يعلم (فلا قصص مالك عرفها في الاسلام) وهو اختيار شمس الأئمة وقال أبو الليث يوضع في بيت المال وهو الاوجه وهذا اذا تصادقا انه كنز فلو قال صاحبه انا وضعت، فالقول له لانه في يده كما في الزاهدي (وما شبه ضربه) عليهم بان خلا عن العلامة (بجعل كافر با في ظاهر المذهب) لانه الاصل (وقيل اسلامياً في زماننا) لتقدم العهد (ومن دخل دار الحرب بامان فوجد في صحرائها ركازاً) أي معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لاحد كما افازة فان الركاز اسم للمعدن حقيقة وللكنز مجازاً فلا ينبغي ان يراد به الكنز كما في القهستاني لكن يدفعه ما قلناه تناف عن الفتح تدبر (فكله له) أي المستأمن لانه ليس في يد احد فلا يكون غدر او فيه اشعار انه لو دخل ملصص دارهم ووجد في صحرائهم ركازاً فهو له بالطريق الاولى لانه غير مجاهر ولم يأخذ قهراً وغلبة (وان وجدته) أي وجد ذلك المستأمن الركاز (في دار منها) أي من دار الحرب (رده على مالكها) أي الدار وكذا في ارض مملوكة في دار الحرب حذراً عن الغدر والخيانة ولو لم يردده واخرجه الى دارنا كان ملكاً له ملكاً خيئاً كما في التحفة وهذا قول الطرفين واما عند أبي يوسف فيخمس وانما اسند الواجد الى المستأمن لانه لو وجدته ملصص فهو له (وان وجد) فبني للمفعول ولا يرجع ضميره للمستأمن المذكور (ركاز متاعهم) أي دخل رجل ذو منعة دار الحرب ووجد ركاز متاعهم أي ما يتعم وينتفع به قيل الاواني وقيل الثياب بوطئه ولو ناسياً وفي الليل و) كذا (باللمس والقبلة والوطئ في غير فرج) كفتح (ايضاً ان ازل والا) يزل (فلا) يفسد وان حرمت لعدم الخروج (ويكره انصمت) ان اعتقده قرينة (والكلام الانخير) وهو ما لا انهم

فيه ومنه المباح عند الحاجة اليه (ومن نذر اعتكاف ايام لزمته بلياليها) وكذا عكسه لان ذكر احد العددين بلفظ الجمع يتناول الآخر (وان نذر يومين لزمه ليلتهما) وكذا عكسه ﴿٢٠٨﴾ الخاف للمنفى والجمع (خلافاً

(في ارض منها) اي من ديار الحرب (غير مملوكة) قيد، لينيد الحكم بالاولوية في المملوكة ليكون المأخوذ غنمية (خمس و باقيه له) وبهذا التحقيق اندفع ما قاله صاحب الدرر على الوقاية وصاحب انفراد على النص وكذا ظهر فساد ما قيل وهذه المسئلة وان فهمت مما سبق الا انه ذكرها تبعاً للهداية واما قول الباقي ارجاع ضمير منها على ارض خراجية وعشرية في ارضنا فبعيد غاية البعد على ان هذه المسئلة تبقى في هذه الصورة تتبع فانه من من انق الاقدام (ولا خمس في نحو فيروزج) وهو معرب بيروزة (وز برجد) وكذا في الياقوت والزمر وغيرهما لقوله عليه الصلوة والسلام لا خمس في الحجر (وجد في الجبل) قيد، بالجبل لانه يخمس ما وجد في خزائن الكفار (ويخمس زئبق) عند قول الامام آخر الزئبق بكسر الباء بعد هزة ساكنة وهو معرب زيوم بالفارسي (ولا) يخمس (لؤلؤ) هو جوهر مضى يخلق الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف قيل انه حيوان من جنس السمك يخلق الله تعالى اللؤلؤ فيه (وعنبر) عند الطرفين وعند محمد انه في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل صنم شجر وقيل زبد البحر وقيل خشى البحر وقيل روث غيره وقيل دابة قال ابن سينا الكحل بعيد والحق انه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل كما في التهستان وكذا لاشئ فيما استخرج من البحر ولو ذهباً او فضة لان قعر البحر لم يرد عليه انقهر فلا يكون المأخوذ منه غنمية فلا يكون فيه الخمس (وعند ابى يوسف بالعكس) اي لا يخمس زئبق ويخمس لؤلؤ وعنبر عنده في الاصح

باب زكاة الخارج

وجه تأخير ان الزكاة عبادة محضة والعشر مأونة فيها معنى العبادة والعبادة المحضة مدامة وسمى بالزكاة مع ان المأخوذ ليس بمقدار الزكاة بل العشر الا ان المأخوذ يصرف مصارف الزكاة فسمى بها وبهذا الحاجة الى ما قيل تسميته زكاة على قولهما لا اشتراطهما النصاب والبقاء بخلاف قوله تدبر (فيما سقته السماء) اي المطر (اوسق سحج) السحج يتبع اسنين وسكون الياء الماء الباري كالانهار والادوية في اكثر السنة فان سقاه في النصف او الاقل ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار (او) ما (اخذ من ثمر جبل العشر) مبتدأ والظرف المقدم خبره ان جاء الامام لانه مال متصود وعن ابى يوسف لاشئ فيه لانه باق على الاباحة وان لم يحمله الامام فلا شئ فيه كالصيد كما في الجاء مع اصفير (قل اوكثر بلا شرط انصاب ولا) شرط (بقاء) حتى يجب في الحضرات عند الامام (عندهم المايجب) العشر (فيما بقي سنة) بلا معاينة

لابى يوسف في الليلة الاولى (منهما) ولو نذر يوماً لزمه فقط ولو ليلة ولا نية له ولا شئ عليه (وان نوى) بالايام (النهار خاصة صحت) نيته لانه نوى الحقيقة وان نوى بها الليالي لا يصح ويلزمه الكل ولو نوى الليالي خاصة بنذر اعتكافها صحت نيته ولا شئ عليه لعدم محليتها للصوم والحاصل انه اما ان يأتي بالمفرد او المنفى او المجموع وكل اما ان يكون اليوم او الليل وفي كل اما ان ينوى الحقيقة او المجاز او لم ينوها او لم تكن له نية فهي اربعة وعشرون وقد علمت (ويلزم المتابع وان لم يلتزمه) لان مبناه على المتابع لدخول الليالي (ويلزم) الاعتكاف (بالشروع) تفلاً على رواية الحسن (الا عند محمد) وهي رواية المبسوط عن الامام وقد سبق عليه الكلام هذا واية القدر دائرة في رمضان اتفاقاً الا انها تتقدم وتأخر خلافاً لهما وثمرته فحين قال بعد ليلة منه انت حرا وانت طالق ليلة القدر قال الامام لا يقع حتى ينسلخ رمضان الاتي بجواز كونهما في الشهر

الماضي في الليلة الاولى او في الليلة الاخيرة وقال يقع اذا مضى مثل ذلك الالية في الاتي ولا خلاف كثيرة
انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد بما اذا كان الحالف

ففيها يعرف الاختلاف والافهى ليلة السابعة والعشرين والله الوفاق والمعين ﴿كتاب الحج﴾ (هو) لغة القصد
الى معظم لامطلق القصد ﴿٢٠٩﴾ ويشهد له التاسع قوله ويشهد من عوف حولا كثيرة متحججون ﴿بيت الزرقان

المز عفرا﴾ اي يقصدونه
معظمين له قاله الكمال
والحج نوعان الحج الاكبر
حج الاسلام والحج الاصغر
العمرة كما في انتف وشرعا
(زيارة مكان مخصوص)
هو السبب الذي شرع
الحج تعظيمه وافاد الكمال
المراد بالزيارة الطواف
والوقوف وبمكان مخصوص

الكعبة والعرفات (في زمن
مخصوص) في الطواف
من طلوع الفجر يوم النحر
الى آخر العمر وفي الوقوف
من الزوال يوم بعرفة الى
فجر يوم النحر (بفعل
مخصوص) بان يكون محرما
لم يقل لاداء ركن من اركان
الدين ليعم حج الفل (فرض
في العمر مرة) لقوله عليه
السلام في جواب سؤال ابن
حابس لابل مرة واحدة
وبعده يكون سنة
وقد يكون واجبا كما اذا
جاوز الميقات بغير احرام
فانه كما سيجي يجب عليه احد
التسكين فان اختار الحج
اتصف بالوجوب (على
الفور) عند الثاني لان الموت
في السنة غير نادر وهو اصح
الروايتين عند الامام ومالك
واحد كما في عامة المعتمرات

كثيرة فلا شيء في مثل الخوخ والكمثرى والتفاح والشمش والثوم والبصل
وان كان مما يبقى فان كان مما يوسق كالتمر والزبيب والعناب والتين والحنطة
والشعير وغيرها فلا شيء فيه (الاذا بلغ خمسة اوسق) فصار الخلاف في موضعين
لهما في الاول قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وفي الثاني
ليس في الخضر وات صدقة وله عموم قوله تعالى اتقفوا من طيبات ما كسبتم
ومما اخرجنا لكم من الارض والحديث فيما سقته السماء العشر وتأويل مرويهما
ان المنى زكاة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالواساق وقيمة الوسق كانت
يومئذ اربعين درهما ولهذا لم يقل ليس فيما دون خمسة اوسق عشر وحديث
الخضر وات اسناده ليس بصحيح كما قال الترمذي (والوسق) بفتح الواو ويروي
بكسرها خجل البعير (ستون صاعا) بصلع رسول الله عليه السلام فخمسة اوسق
الف ومائتا من لان كل صاع اربعة امانان قال شمس الأئمة الحلواني هذا
قول اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسق ثلاث مائة من كما في العناية
(وان) كان مما يبقى (مالا يوسق) كالقطن والزعفران والسكر (فاذا بلغت
فيمه) اي قيمة مالا يوسق (خمس اوسق من ادنى ما يوسق) من نحو الدخن
(يجب) العشر (عند ابي يوسف) لانه لما لم يكن فيه التقدير الشرعي اعتبر
بالقيمة كما في عروض التجارة واعتبر ادناه لنفع الفقير (وعند محمد يجب) العشر
فيما لا يوسق (اذا بلغ خمسة امانان من اعلى ما يقدر به نوعه) لان التقدير بالوسق
فيما يوسق كان باعتبار انه اعلى ما يقدر به نوعه لانه يقدر اولا بالصاع ثم
بالتكيل ثم بالوسق فكان الوسق اقصى ما يقدر من معياره كما في العناية (فاعتبر
في القطن خمسة امانان وفي الزعفران خمسة امانان) لان ذلك اعلى ما يقدر به
كل منهما لان اقصى ما يقدر به في القطن الحمل لانه يقدر اولا بالاساتير ثم بالامنان
ثم بالحمل وفي الزعفران المن لانه يقدر اولا بالسجات ثم بالاساتير ثم بالامنان
والحمل ثلاث مائة من والمن ردلان والرطل مائة وثلاثون درهما وهي
عشرون استارا بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف واذا لم يبلغ كل نوع من
اخبوب خمسة اوسق لا يضم عند محمد ويضم عند ابي يوسف واذا بلغ خمسة
اوسق يجب العشر فيؤدي من كل نوع حصته وعنه ان ما درك في وقت
واحد كالحنطة والشعير يضم والا فلا كما في المحيط (ولاشئ في حب وقصب
فارسي وحشيش) لانه لا تقصد بهما استغلال الارض غالبا فلو اتخذها
شجرة او مقصبة او مبنيا للحشيش ففيه العشر وقيد بالفارسي لان قصب
السكر وقصب الذريرة فيهما العشر وسمى بالذريرة لانها تجعل ذرة ذرة وتلقى
في الدواء واجوده ياقوتى اللون وهو من افضل الادوية لخرق النار مع دهن

كالخساية والاسرار والقنية انه ﴿٢٧﴾ ل المختار فيفسق وترد شهادته باتماً خير
عن العام الاول بلا عذر الا اذا ادعى ولو في آخر عمره قاله رافع الانم (بلا خلاف خلافاً لمحمد) فعنه: على

التراخي فلا يائم بالخير لكن لومات ولم يحج انما اجعل لكن استثنى في الكشف ما اذا مات فجأة وفي الزا هدى
لو وجب عليه الحج وحيل بيه وينه حتى مات سقط لان وجوبه موسع * ٢١٠ * كما سقطت عن الخاين قبل

ورد وخل وينفع من اورام البعدة والتكبد مع العسل ومن الاستسقاء صمادا
(ولا) شئ (في تين وسعف) يتخمين ورق نخل وكذا كل حب لا يصلح
للزراعة كبذر البطح والقماء وكذا كل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران
لانه لا يقصد به الاستغلال ويجب في الزيتون والعصر والكتان وبذره
ولاشئ في الفستق والخطمي وبذره (و) يجب (فيما سقى) الخارج اكثر الحول
او نصفه نظر الفقهاء عند الامام كما في اكثر الكتب لكن قال شمس الأئمة
السرخسي هذا ليس بقوى لان الشرع اوجب الخمس في الغنائم والمؤنة فيها
اكثر منها في الزراعة ولكن هذا تقدير شرعي وفي الغاية وجوب ثلاثة ارباع
العشر وعندهما لا بد ان يكون المسقى بغرب او دالية مما يبق سنة ويكون خمسة
اوسو (نصف) بفتح الغين الهجاء وسكون الراء المهملة الدلو العظيمة يدبره
البقر (او دالية) دولا ب يدبره البقر وفي المغرب ما يدبره البقر من جذع طويل
يركب تركيب مDAQ الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة (اوسانية) هي الناقعة
التي يستقى عليها (نصف العشر قبل رفع مؤن الزرع) يضم اليه وقح
الهزمة جمع المؤنفة وهي الثقل والمعنى بلا اخراج ما صرف له من نفقة العمال
والتمر وكري الانهار وغيرها مما يحتاج اليه في الزرع لاطلاق قوله عليه
السلام فيما سقى السماء العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر ولانه عليه
السلام حكمه بتفاوت الواجب لتفاوت المؤن فلامعنى لرفعها هذا قيد المجموع
العشر ونصفه كما لا يخفى وفي الخلاصة ولو جعل السلطان العشر لصاحب
الارض لا يجوز ولو جعل الخارج له جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى
اذا كان من اهل الخارج وقال محمد لا يجوز (و) يجب (في العسل العشر قبل
او اكثر) عند الامام خلافا للشافعي في قوله الجديد ومالك فاساء على الابرسم
قلنا العسل منصوص ولانه يتناول الثمار والانوار وفيهما العشر فكذا
فيما يتولد منهما بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر فيها
كما في اكثر الكتب لكن في قوله وفيهما العشر كلام لانه لا عشر في الانوار
وكذا في قوله يتولد منهما نظر تدبر (اذا اخذ من جبل عشرين) احتراز
عمى الخزانة ان لاشئ في جبل في رواية (او ارض عشرين) لاجراجية اذ لاشئ
فيه ثلثا بجمع العشر والخارج في ارض واحدة (وعند محمد اذا بلغ خمسة
افراق يجب العشر لان اعلى ما يقدر به العسل الفرق والفرق ستة وثلاثون
رطلا) قال الطرزي الفرق يتخمين اثناء يأخذ ستة عشر رطلا وقال الازهرى
وعند المحدثين على السكون وكلام العرب على التحريك (وعند ابى يوسف اذا بلغ
عشر قرب) كل قرية خمسون مثاقيل عليه الصلاة والسلام من كل عشر قرب

خروج الوقت وقبل لم يستطع
لانه على النور وقالوا لم يحج
حتى اتلف ماله وسعه ان
يستعرض ويحج وان كان
غير قادر على قضاءه بل
في التمر ثانيا عن ابى يوسف
يلزمه الاستعراض ولو مات
قبل قضاءه ربحى ان لا
يؤخذ الله بذلك اى اذا عزم
على القضاء بشرط اسلام
وحرية وعقل وبلوغ
وصحة) اى سلامة بدنه من
الافات لما نعت عن القيام بما لا بد
منه في السفر (وقدرة زاد
وسطورا حلة) مخصصة به
اوشق محمل في حق الافاق
فلا تجب بإباحة ولا بالاحرام
لكن لو حجه جاز لان المعاصي
لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها
لا يقال انها غير مقبولة
كما في ذكر وهات صلاة
الخزانة ذكره القهستاني
(ونفقة عياله) عطف
تفسيرى لقدرة الزاد فلعله
الزيادة الاهتمام (فضلت
عن حوايج الاصلية وعن
نفقة عياله) من تلزم نفقة
لقد تم حق العبد وعياله
بالكسر جمع عيل كثير كما
في القهستاني (الى حين
عوده) وقيل بده يوم
وقيل بشهر وقيل في التخيير
رأس مال التجارة في كل

بحسب كما في الخانية (مع امن الطريق) بغلبة السلامة قيل ولو بالرشوة وظاهره ان امن
الطريق شرط الاداء وهو المحتجح فيلزمه الايص كما في النهاية (و) مع (زوج او محرم) وهو من لا يحل له

نكاحها على التأيد (للمرأة) ولو بحجوزة (ان كان بينها وبين مكة مسافة سفر) والا فلا يحتاج (ولا ينجح بلا احدهما) فان حجت جاز مع الكراهة (وشروط ٢١١) (كون المحرم عائلا باغا) او مراهاقا او عبدا او كافرا

(غير مجوس ولا فاسق)
وكون المرأة غير معدة
(ونفقة) المحرم وراحته
(عليها) ومع ذلك لا يجر
المحرم ولا الزوج على ذلك
ولا يجب عليها التزوج
لان اكساب الشرط لا يجب
كما لا يجب اكساب المال كذا
في نسخة عن الايصاح (نحو)
المرأة (معد) اي المحرم
(حجة الامام لا يجر اذن
زوجها) لان حقه لا يظهر مع
الفرائض ثم ظاهر كلامه ان
المحرم شرط لوجوب وفيه
خلاف كما مر في امن الطريق
وفي تخصيص المرأة اشبار
بوجوبه على الامر بالصحيح
الوجه بلا شرط كون
قريب معه لكن للاب ان
يمنع عنه حتى يلحق ويكره له
ذلك ان احتاج اليه الاب والام
كاعزاه القهستاني للخلاصة
فرع ١ لو حج الفقير
ثم استغنى لم يحج ثانيا لان شرط
الوجوب التمكن من الوصول
الى موضع الاداء ولذا لا يشرط
لما للمكي لكن في النوادر انه
يجب ثانيا ذكره القهستاني
ثم هذه الشروط انما تعتبر
عند خروج اهل البلدة
(فلو احرم صبي) يعقل (او)
عبد فبلغ الصبي او عتق

قربة وعنه انه معتبر القيمة كما هو اصله وعنه خمسة امانا كافي الهداية (ويؤخذ
عشران من ارض عشرية تغلب) عند الشيخين (وعند محمد عشر واحد
ان كان اشتراها من مسلم) لان وظيفة الارض لا تتغير بتغير المالك عند (ولو اشتراها
منه) اي من اتغلب (ذمي اخذ منه) اي من الذمي (العشران) اصليا كان
التضعيف او حادثا بان اشتراها من مسلم تغلب (وكذا لو اشتراها من مسلم
او اسلم هو) اي اتغلب فانه يؤخذ منه العشران لان التضعيف صار وظيفة
الارض فيبقى بعد اسلامه كالخراج (خلافا لابي يوسف) اي رد الواجب
في المسلمين الى عشر واحد زوال الداعي الى التضعيف وهو الكفر (وقيل
محمد معه) والاصح انه مع الامام في بقاء التضعيف الاصل لا في التضعيف الحادث
لا يتصور عند محمد في الصحيح كافي الكافي (وعلى المرأة وانصبى منهم) اي
من بن تغلب (ما على الرجل) منهم وهو العشر المضاعف في العشرية والخراج
في الخراجية (ولو اشترى ذمي) غير تغلب (عشرية مسلم) وقبضها بلا مانع
كافي الهداية (فعليه الخراج) عند الامام لان في العشر معنى العباداة والكفر
ينافيها ولا وجه الى التضعيف بخلاف الخراج لانه عقوبة وعند ابي يوسف
يؤخذ العشر مضاعفا ويصرف مصرف الخراج (وعند محمد بقي على حاتها)
لانه صار مؤنة لها فلا تبدل كالخراج ثم في رواية يصرف مصارف الصدقات
وفي رواية مصارف الخراج كافي الهداية (وان اخذها) اي الارض (منه) اي
من الذمي (مسلم بشفعة اوردت على البايع بفساد البيع عاء العشر) قال صاحب
الدرر ويجب العشر على مسلم اخذها مندشفعة اوردت عليه بفساد البيع او خيار
الشرط او الرؤية او العيب بقضاءه متعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى ذمي من مسلم
عشرية ثم اخذها مسلم بالشفعة اوردت عليه بفساد البيع او بخيار ما عادت عشرية
كما كانت انتهى لكن الاول ان يقول متعلق بقوله او العيب لانه يستلزم اشتراط القضاء
بجميعها ولا يشرط الا في العيب لان الرد بالعيب كان فسخا اذا كان بالقضاء لان
للقاضي ولاية الفسخ فاذا كان بغير قضاء كان اقالة وهو بيع في حق غيرهما فصار
شراء من الذمي فتشقل اليه بما فيها من الوظيفة (وفي دار جعلت بسطنا)
البستان كل ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار ولو لم يجعلها
بسطنا بل ابقاها دارا ولكن فيها نخيل لاشئ فيها سواء كان مسلما او ذميا
(خراج ان كانت) الدار (الذمي) سواء سقاها بماء الخراج او العشر لان الخراج
اليق بالذمي وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري الا ان عند محمد
عشرا واحدا وعند ابي يوسف عشر بن كافي الهداية (او اسلم سقاها
بماء) اي الخراج ففيه الخراج (فان سقاها بماء العشر فعشر) ولو ان المسلم

العبد فضى) احدهما على افعال الحج (لا يجوز عن فرضه) لانه قاده فلا يتلب فرضا (فان جدد انصبي)
البالغ قبل الطواف والوقوف (احرامه) بان يرجع لميقات من المواقيت ويجدد اقلية بالحج (للفرض ثم

وقف جاز عنه) اى عن الارض (بخلاف العبد) لانه قاده لازم ما بخلاف الصبي لعدم الاهلية والكافر والمجنون كالصبي (و) الحج (فرضه) الا من اشترط والركن ثلاثة * ٢١٢ * هي (الاحرام وهو شرط) ولا يبعد

اول الذمي سقاه مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالسليم احق بالعشر والذمي احق بالخراج كما في المعراج واستشكل في ايجاب الخراج على المسلم ابتداء حتى قال السرخسي ان عليه العشر بكل حال لكن يمكن ان يجاب بان الامام وضع الخراج عليه جبرا اما باختياره فيحوز وقد اختاره هنا حيث سقاه بماء الخراج كما في البحر (ولا شيء في امدار ولو لاذمي) لان عمر رضي الله تعالى عنه قال انساكن عفو (وماء السماء) اى ماء الانهار والبحار الواقعة في ارض عشرية (و) ماء (البئر) المحفورة فيها (والعين) الواقعة فيها (عشري) اى منسوب الى العشر فانه حصل منه فاك كان منها في ارض خراجية فخر ايجى ولو انقطع عن الارض الخراجية ماء الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت عشرية ولو انعكس صارت خراجية كما في القهستاني (وماء انهار) جمع نهر بالسكون او الفتح مجرى الماء (حفرها) من مال الخراج (الحجم) اى اسم جمع والام للعهد اى بعض ملوكهم كداديان وكيانيان واشكانيان وساسانيان وآخرهم بزجرد (خراجي) اى منسوب الى الخراج وان كان اصل بعضهما من ماء فيه خلاف كنهر الميك وكذا ما بئر حفرت فيها وعين تظهر فيها (وكذا) اى خراجي ماء (سيحون) نهر خجند او الترك والهند (و) ماء (جيحون) نهر بلخ او ترند (و) ماء (دجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة والعراق وكذا النيل وعن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من انهار الجنة (عند ابي يوسف) لانه اتخذ عليها القناطر من السفن وهو يدل عليها (خلافا ل محمد) فان هذه الانهار عشري عند لانه لا يحصيها احد واتخاذ القناطر عليها نادر فصارت كالبحار والحاصل ان الماء الخراجي هو الماء الذي كان في ايدي الكفرة ثم صار في ايدي المسلمين سواء اقر اهله عليه او لا والعشري ما عدا ذلك (وليس في عين قير) وهو الزيت والقارعة فيه (او نفط) بالفتح والكسر وهو افسح دهن يعملو الماء وكذا الملح (في ارض عشريه شيء) مطلقا سواء كانت العين في ارض عشريه او خراجية لانهما ليسا من ازال الارض وانما هما عينان فوارتان كعين الماء (وان كانت) عين قير او نفط (في ارض خراج في حريمها الصالح للزراعة الخراج) قيد بكون الحريم الصالح للزراعة من ارض الخراج لان الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة حتى لو كان الحريم عشريا وزرعه وجب العشر فيما يخرج وان لم يزرعه لا شيء عليه (لافيهما) اى عين قير او نفط هذا احتراز عما قيل في هاتين العينين ايضا خراج بان تسمح العين ايضا تبعا اذا كان حريمها يصلح للزراعة وهو اختيار بعض المشايخ وبهذا ظهر ضعف ما قيل وفي بعض نسخ المتن لم يذكر قوله لانها وهو انسب اذ لا حاجة اليه (ولا

انه ركن فانه تكبيره الاحرام كما في تمتع الكافي (والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وهما ركنا) الواقع في يوم من ايام النحر وجوبا (وواجبه) اى الحج وهو ما بتركه الدم ذكره القهستاني وصرح به المصنف (الوقوف بعرفة والصفا والمروة ورعى الجمار) لكل من حج (وطواف الصدر) اى الوداع (للآفاقي) غير المايض (والمليق او التقصير) للتخيل من الاحرام (وكلما يجب الدم بتركه) هذا بيان لواجه اجالا وقد اوصلناها في الحزائن الى نيف وعشرين وسأني في الجنيات (وغيرهما اى الفرائض والواجبات (سنن وآداب) وسيوضح الكل ان شاء الله تعالى (واشهره شوال وذو القعدة) بفتح التماث و تكسر (و عذسر ذي الحجة) بكسر الحاء ويقع وظاهره يفيد انه عشر ليال وتسعة ايام وقيل ويوم النحر وثمرته فيمن احرم يوم النحر بمحج القابل هل يكره وح في قوله

واشهره تسامح او مجاز واعلم ان ايام الحج وما لا بد منه خمسة يوم عرفة وايام النحر والتشريق * يجمع * (ويكره) اى يحرم (الاحرام له قبلها) وان امن على نفسه من المحذور لشبهة بالركن كإفادته الكمال وفائدة

الأنقيت أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجها لا يجوز به وأنه لا يكره الإحرام في أوائل الأشهر ولا في غيرها إلا إذا أخرجت نفوت الوقوف * ٢١٣ * بعرفة إن أحرم يوم التحرل لأنه لا يعتد بالحج نفوت أقوى إركانه ذكره

القهستاني (والعمرة سنة مؤكدة) في الأصح والمأمور به في الآية الإتمام وذلك بعد الشروع ونحن نقول به وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وسيجيئ قبيل باب الحج عن الغير (والمواقيت) هي الحدود التي لا يجوز تجاوزها لمن يريد دخول مكة المحرماً (للمدنيين ذوا الحليفة) مكان على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسمى الآن آبار على وهي أبعد الواقيت أما لعظم أجور أهل المدينة وأما لرفق بأهل سائر الآفاق فإن المدينة أقرب إلى مكة من غيرها ذكره القهستاني (وللشاميين الحنفية) مكان على ثلاث مراحل من مكة وهي قرية خربة وقد تركت الآن إلى رابعه لأنه لا يبرأ لها أحد إلا حم ذكره ابن حجر وغيره (وللعراقيين ذات عرق) على مرحلتين من مكة (وللجنديين قرن على نحو مرحلتين أيضاً وقسم الرأخذاً ونسبة أو يس إليه آخر وللبننيين (يلم) على مرحلتين أيضاً وجمعت في قوله عرق العراق يلم اليمن * وبذي الحليفة يحرم المدني * للشام جمعة إن مرت بها * ولاهل (نجد)

* باب المصرف *

أي في بيان أحكام المصرف لما ذكر أبواب الزكاة على تعدد أحوالها من المصارف والمصرف في اللغة المعدل أطلقه ليتناول الزكاة والعشر والأصل في هذا قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية إنما الحصر الشيء في الحكم كقولك إنما زيد منطلق والحصر الحكم في الشيء كقولك إنما المنطلق زيد لأن كلمة إن اللاتيات وما للنفق فينتضي قصر جنس الصدقات على الأصناف المعدودة وإنما هي مختصة بها لا يتجاوز إلى غيرها كأنه قيل إنما هي لهم لا لغيرهم وعدل عن اللفظ إلى في في الآية الأخيرة ليؤذن أنهم أراستح في استحقاق التصديق عليهم من سبق ذكره لأن في الوعاء وتكرير في قوله تعالى وفي سبيل الله وابن السبيل يؤذن بفضل ترجيح لهدين على الرقاب والغارمين كما في الكشف ثم المذكور ثمانية أصناف وقد سقطت منهم المؤلفة قلوبهم وجه السقوط بين في المطولات فيراجع (هو) أي المصرف (الفقر وهو من له شيء دون النصاب) فيجوز الدفع له ولو كان صحيحاً مكتسباً كما في العناية وقال الشافعي لا يجوز دفع الزكاة إلى الفقير الكسوب وما في المعراج من أنه لا يطيب له الأخذ لأنه لا يلزم من جواز الدفع جواز الأخذ كظن الغني فقير ليس بسديد لأن في أكثر المعترات جواز الأخذ لمن ملك أقل من النصاب لا يجوز دفعها لكن عدم الأخذ أولى لمن له سداد من عيش كافي البحر (والمسكين) مفعول بكسر الميم وقسمها في لغة بني أسد من السكون لأنه يسكن قلبه على الناس ثم فسر معناه الشرعي والعرفي فقال (من لا شيء له) وهو أسوأ حالاً من الفقير عندنا قال الشاعر * أما الفقير الذي كانت حلوبة به * وفق العيال فلم يترك له سواها * سماه فقيراً وله حلوبة (وقيل بالعكس) يعني الفقير من لا شيء له والمسكين هو من له شيء دون نصاب وهو مذهب الشافعي ورواية

قرن فاستبين (لأهلها ولمن مر عليها) ولو بمكة تين فأحرامه من الأبعد أفضل فلو أخره إلى الشئ لا شيء عليه في ظاهر الرواية ولو لم يمر بواحد منها تحرى وأحرم من حاذي أحدها وأبعداً أفضل فإن لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين

ثم هذه المواقيت كالتحديد فيلج جنوب و يقابله ذو الخليفة و قرن شرقي و يقابله الجحفة و اما ذات عرق فيحاذي
قرن و لا يخلو بقعة من البقاع الا ان يحاذي ميقاتا منها ذكره ٢١٤ ابن حجر وغيره (و يحرم

تأخير الاحرام عنها لمن)
اي لا فاق او ما في حكمه
كحرمي خرج للتجارة او
غيرها (قصد دخول مكة)
يعني الحرم ولو الحاجة اما
لو قصد موصفا من الحل
كخيلص و حد، حل له مجاوزته
بلا احرام فاذا حل به
التحق باهله فله دخول
مكة بلا احرام وهو الحيلة
لمن اراد ذلك و عن ابى
يوسف انه شرط نية الاقامة
فيه خمسة عشر يوما ذكره
القهستاني معن يا للزا هدى
وغيره (و جاز التسديم)
للاحرام ولو من ديرة
اهله (و هو افضل)
ان كان في اشهر الحج و يأمن
على نفسه (و يحل لمن هو
داخلها) اي المواقيت
(دخول مكة غير محرم)
ان لم يرد الحج او العمرة للحج
(و الاحرام (وقته) لمن هو
داخل المواقيت (الحل)
الذى بين الميقات و الحرم
(و وقته (للمكي) يعني من
بالحرم (في الحج الحرم و في
العمرة الحل) ليحتق نوع
سفر مع تعيين الرسول ذلك
وحدود الحرم نظمها ابن
الملقن * فقال وللحرم
التحديد من ارض طيبة *

عن الامام ولكل وجه لكن الال هو الاصح وهو المذهب و لا خلاف في انهما
صنفان هو الصحيح لان العطف في الآية يقتضي المغايرة و عن ابى يوسف انهما
صنف واحد و تظهر الثمرة في الوقف و الوصية لاني الزكاة (و المعامل) هو الذي
يعينه الامام بحجاية الصدقات عبر بالمعامل دون العاشر ليشمل الساعي (يعطى
بقدر عمله) ما يكفي و اعوانه بالوسط مدة ذهابهم و ايا بهم غير مقدر بالثمن فان
استغرقت كفايته الزكاة فلا يزداد على النصف لان التخصيف عين الانصاف
و لو هلك بالجمعه لا يستحق شيئا و قال الشافعي و هو مقدر بالثمن (ولو) كان (غنيا)
لا هاشميا لما فيه من شبهة الصدقة و الاجرة و لو استعمل فيها الهاشمي و رزق من
غير الزكاة لا بأس به و جوز الطحاوي ان يكون الهاشمي عاملا و انما حلت لاني
مع حرمة الصدقة عليه لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيستحق كفايته في مالهم
و هذا التعليل يقوى مانسب الى بعض الفتاوى من ان طالب العلم يجوز له
ان يأخذ مال الزكاة و ان كان غنيا اذا فرغ نفسه لافاده العلم و استفادته لكونه
عاجزا عن الكسب و الحاجة داعية الى ما لا بد منه كالتقاضى و المقتضى يعمل للفقراء
من وجه لان يده كيديهم بعد الوجوب فاسوجب اجر اعليهم فصار ما استحققه
صدقة من وجه اجرة من وجه (و المكاتب) عطف على الفقير اي مكاتب غيره
ولو مولاه غنيا هو الصحيح و قالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي كما في الاختيار
(يعان في فك رقبته) يعني به معاونة المكاتب على اداء بدل الكتابة وهو المراد
بقوله تعالى و في الرقاب (و مديون) و المراد من عليه الدين من اي جهة كان
ولا يجزى قضاءه و تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع كما في القهستاني
لكن وجه التقديم موافقة للنظم الكريم تدبر و هو المراد بالغارمين و الغرامة في اصل
اللغة اللزوم و قال الشافعي الغارم من يحمل غرامة في اصلاح ذات البين (لا يملك
نصا با فاضلا عن دينه) اي عايحتاج اليه فيدخل فيه من هو مصرف بلا خلاف
من مديون ملك قوت شهر يساوي قيمته نصا با فاضلا عن دينه كما في القسمين
و في اصلاح لم يقل فاضلا عن دينه لان ملك النصاب لا يكون الا كذلك
لكن النصاب في اللغة ما ثا درهم مطلقا و لهذا قيد تدبر (و منقطع الغزاة)
الذين عجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقيرهم فحل لهم الصدقة و ان كانوا
كاسين اذا الكسب يقعد هم عن الجهاد كما في القهستاني (عند ابى يوسف)
و في رواية عن محمد وهو الصحيح وهو المراد في سبيل الله (و) منقطع (الحاج
عند محمد ان كان) المنقطع (فقيرا) فان قيل هذا مكرر لانه اما ان يكون له
في وطنه مال اولا فان كان فهو ابن السبيل و ان لم يكن فهو فقير اجيب بانه
فقير اياه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرا للفقير المطلق

ثلاثة اميال اذا رمت اتقانه * و سبعة اميال عراق و طائف * و جدة عشر ثم تسع جعرانه * الخلى *
فصل * و اذا اراد مر يد الحج او العمرة (الاحرام ندب ان يقلم اظفاره و يقص شاربه و يحلق عاتقه) وكذا

يخلق رأسه ان اعتاده والافيسر ح ويشتف ابطينه ويجمع زوجته اوجار يته لومعه ولا مانع منه كحيض (ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل) لانه للزنافة * ٢١٥ * واذا تضرع به الحائض والنفساء ولم يعتبر اتيتم عند العجن

و يلبس ازارا) من السرة الى الركبة (ورداء) على ظهره ويسن ان يدخله تحت يمينه ويلقيه على كتفه اليسر وقيل لا وظاهر كلام الشرنبلالي والقهستاني اعتقاده فان زدره او خاله او عقده او عقد عليه حبلا اساء ولادم عليه (جديدين ايضين وهو افضل) وهذا بيان السنة وفيه اشارة الى كفن الكفاية (ولو كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا يستر عورته جاز) لحصول المقصود ولو اكتفى بما يستر عورته جاز الاختيار (ويتطيب ولو بما تقي عينه ان كان عنده) (ويصلي ركعتين) في غير وقت كراهة ويجز به المكتوب بقول قرأ الكافرون والا خلاص افضل (وان كان مفردا بالحج يقول عتبهما اللهم اني اريد الحج فيسره لي) لمشقته وطول مدته (وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كافي الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة وعمه الزيلعي في كل العبادات وما في الهداية اولي (وان نوى بقائه اجزاء) لان

الخالي عن هذا القيد وفي القمح ولا يشك ان الخلاف فيه لا يوجب خلافا في الحكم للاتفاق على انه انما يعطى الاصناف كلهم سوى العامل بشرط الفقر فنقطع الحاج يعطى اتفاقا (ومن له مال في وطنه لامعه) وهو المراد من ابن السبيل فكل من يكون مسافرا على الطريق يسمى ابن السبيل كما يسمى ابن الفقير للفقير كافي المبسوط والاولى ان يستقرض ان قدر عليه الاداء في بلده والحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده ولا يلزم ان يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقر اذا استغنى والمكاتب اذا عجز كما في القمح (ويجوز دفعها) اي الزكوة (الى كلهم) اي الى جميع الاصناف السبعة. (والى بعضهم) واو شخصا واحدا من اي صنف كان عندنا لان المراد من الآية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم كما في عامة المعبرات وبهذا ظهر خلل عبارة الكثر لانه قال فيدفع الى كلهم او الى صنف تدبر وقال الشافعي لا يجوز الا ان تصرف الى ثلثة من كل صنف لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واقل الجمع ثلثة وان كان محلا باللام لان الجنس هنا غير ممكن ففيه الاستغراق فتبقى الجمعية على حالها قلنا حقيقة اللام الاختصاص الذي هو المعنى الكلي الثابت في ضمن الخصوصيات من الملك والاستحقاق وقد يكون مجردا لخاصل الاضافة الصدقات العام الشامل لكل صدقة منصرف الى الاصناف العام كل منها شال لكل فرد فرد بمعنى انهم اجمعون اخص بها كلها وهذا لا يقتضي لزوم كل صدقة واحدة تنقسم على افراد كل صنف غير انه استحال ذلك فلزم اقل الجمع منه بل ان الصدقات كلها للجميع اعم من كون كل صدقة صادقة بكل فرد فرد لو امكن او كل صدقة جزئية لطئة او واحد كما في القمح وقال صدر الشريعة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حياها على المعهود ولا على الاستغراق يراد بها الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد وهنا لا يراد العهد لانه لا قرينة للعهد في الآية والاستغراق لانه لو اريد هذا فلا بد ان يراد ان جميع الصدقات التي في الدنيا بجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان يحرم واحد وليس هذا في وسع احد انتهى واعترض صاحب افراؤ فقال لا يجب ان يحمل مثله على الاستغراق الحقيقي بل على الاستغراق العرفي على طريقة جمع الامير الصاغحة اي صاغحة بلده وعدم كونه في وسع احد غير مسلم انتهى اقول ان تقدير الكلام ان جميع الصدقات التي في البلد بجميع الفقراء فيه ايضا فيلزم هذا المحذور خصوصا في البلد الكبير تدبر (ولا تدفع الزكوة لبناء مسجد) لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا بناء القناطير واصلاح الطرقات وكري الانهار

النية عمل القلب (ثم يلي فيقول بسمك اللهم بسمك لا شريك لك بسمك ان) يكسر الهزة على الاستيناف اولي من قبحها على القليل (الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا ينقص منها) فانه مكروه (وتجوز الزيادة) بل

يتدب وهي مرة شرط والزياة سنة ويكون مسياً بتركها و بترك رفع الصوت بهما (فاذا لمي) وكذلك ذكر يقصده العظيم ولو بالفارسية وان احس العربية اتفاقاً (ناويا ٢١٦) فنداحرم بالامية او ما يقوم

مقامها بشرط النية وذكر صدر الشهيد عكسه وانت خبير بان الفساد انما هو صبر ورته بحر ما بهما فالعارة سيان وقال التهستاني فيه اشارة الى انه يشترط اقتران النية بالامية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روى عن محمد كما في الزاهدى ثم نقل عن الننف ان الركن هو التلبية مع النية فكل منهما لا يجزى عن الآخر وذكر ان التلبية مرة شرط والباقي سنة (فليق الرث) اى الجامع او ذكره بحضرة النساء (والفسوق) اى الخروج من طاعة الله (والجدا) اى الخصام مع الرفيق والرفيق وهذه من المحرم اشنع (وقتل صيد البر) لا البحر (والاشارة اليه) فى الحاضر (والدلالة عليه) فى الغائب ومحل تحريره ما اذا لم يعلم اما اذا علم فلا فى الاصل الاصح (وقتل القمل) بخلاف البراغيث (والنطيب) ولو بماء ورد ويكره شم طيب واريجان وثمار طيبة كما فى القهستاني عن المحيط (وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص لحية وستر رأسه او وجهه لغير

والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه وان اريد الصرف الى هذه النواحيه صرف الى الفقير ثم يأمر بالصرف اليها فيثاب المكي والفقير ولا يصرف الى مجنون وصبي غير مر اهل الا اذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالأب والوصى ويصرف الى مراهق يعقل الاخذ كما فى المحيط واواكل من فى عياله ناويا الزكوة او الفطرة جاز عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وعليه الفتوى كما فى التهستاني (او تكفين ميت) لعدم التملك (او قضاء دينه) اى الميت الفقير بامره او بغير امره لان قضاء دين الغير لا يقتضى التملك منه بخلاف دين الحي بامره ان كان فقيراً كأنه تصدق على الغريم فيكون القابض كالوكيل فى قبض الصدقة (او ثمن قن يعق) اى لا يشتري بها رقبة تعق لانعدام التملك (و) لا تدفع (الى ذمى) لقوله عليه الصلوة والسلام لما رضى الله تعالى عنه خذها من اغنيائهم وردّها فى فقرائهم وضمير الجمع للمساكين لوجوب الزكاة عليهم ولا يلزم زيادة على النص وهو قوله تعالى انما الصدقات للفقراء بخبر الواحد لان هذا الحديث مشهور ولئن كان خبراً واحداً فالعام خص منه الحربى الفقير بالاجماع مستندين الى قوله تعالى انما يهيئكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين لجاز تخصيصه بعد بخبر الواحد كما حقق فى موضعه وكذا لا يصرف الى المرتد ويبنى ان لا يصرف الى من يكفر من المبتدعة كما فى القهستاني وقال زفر الاسلام ليس بشرط (وصح غيرها) من قبيل الاستخدام اى غير الزكوة من الفطر والكفارة والنذر والتطوع الى الذمى وقال الشافعى لا يجوز وهو رواية عن ابى يوسف واوقال وغير العشر والخراج لكان اولى لانهما لا يدفعان اليه ايضا تدبر (ولا) تدفع (الى غنى) خلافاً للشافعى فى اغنياء الغزاة اذا لم يكن لهم شئ فى الديوان ولم يأخذوا من الفئ (يملك نصاباً من اى مال كان) سواء كان من النقود او السوائم او العروض وهو فاضل عن حواججه الاصلية كالدين فى النقود والاحتياج فى الاستعمال فى امر المعاش فى غيرها بلا اشتراط النماء حتى لو كان له كتاب مكرر يحسب احدهما من النصاب ولو كان له داران يسكن فى احدهما ولا يسكن فى الاخرى تعتبر قيمة الثانية سواء يوجرها او لا وقال محمد ان كان يصرف اجرتها الى قوته وقوت عياله لا يعتبر قيمتها كما فى العناية وابن ملك والظاهر ان من ملك نصاب سائمة كخمس من الابل لا يجوز دفع الزكوة له سواء كانت تساوى ما فى درهم او لا كما فى البحر والمتح لكن ليس الامر كما قال لان قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض او السوائم لما ان العروض ليس نصابها الا ما تبلغ قيمتها مائتى درهم وقد قال المرغينانى اذا كان له خمس من الابل سائمة قيمتها اقل من مائتى درهم تحمل له الزكوة وتجب

الميت بخلاف بقية بدنه ولو حمل على رأسه ثيابا كان تغطية لاجل عدل او طيق او اجانة مالم يمتد عليه يوما ونيلة فليزمه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة فاصاب رأسه او وجهه كره والا فلا بأس به

(وغسل رأسه اولى به بالخطمي) لانه طيب او يقتل فهو بمخلاف صابون ودلوك وخرض واشنان اتفاقا (وليس يقص اوسرا ويل ٢١٧ * اوقباء) ليسامعتا دافلو لم يدخل يديه في كيه جاز الا ان يزوره

او يخله (او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان لا يجعد نعاين فيقطعهما من اسفل الكعبين) عند معقد الشر لا فيجوز لبس نحو الزر موجه دون الجوربين (وابس ثوب صمغ بزعفران او ورس او عصفور) ماله رايحة طيبة (الا ما غسل حتى لا يفوح) في الاصح (ويجوز له الاغتسال ودخول الحمام) لانه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الجنة رواه البيهقي ذكره العيني وغيره لكن بحيث لا يزال الوسخ في المحيط ازالة التث حرام وهو في الاغتسال بالما الحار كما قال ابن الاثير او دخول الحمام كما قال المطرزي ذكره القهستاني (والاستظلال بالبيت والمحمل وشد الهميان بكسر الهاء) في وسطه لعدم التغطية واللبس (ومقاتلة عدوه) دفعا عن نفسه وشد سيف و سلاح وتحمم واكتحال بغير مطيب واحتمان وختان وفصد وحجامة وقلع درس وجبر كسر وحك رأسه وبدنه برفق (ويكثر) ندبايل استنانا (التلبية رافعا بها صوته عقيب الصلوات) ولو نفلا على

عليه شاة وفي الجوهرة الغني هو من يملك نصابا من التقدين او ما قيمته نصاب وفي القهستاني الفقير من له دون النصاب اي غير ما يبلغ نصابا قدر مائتي درهم او قيمتها وبهذا ظهر ان المعتبر نصاب التقدين اي مال كان بلغ نصابا اي من جنسه او لم يبلغه كما في نظم الوهبانية وشرحه له وفي شرحه لابن الشحنة وفي السراج الوهاج وقد نص على اعتبار القيمة في اكثر المعبرات لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل الصدقة لغني قيل وما الغني يا رسول الله قال له ما تأدرهم والعجب ان صاحب البحر ذكر في الاشباه خلافة فليأمل وفي المحيط الغني ثلاثة انواع غني يوجب الزكاة وهو من ملك نصاب حول تام وغني يحرم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية وهو من ملك ما يبلغ قيمة نصاب وغني يحرم السؤال دون الصدقة وهو ان يكون له قوت يومه وما يستر عورته (او عبده) اي غني لان الملك يقع لمولاه وكذا للبدن وام او اود والمراد بالعبد الغير المديون المستغرف لما في يده ورقبته ولو كان جاز دفعها عند الامام خلافا لهما (او طفله) لانه يعد غنيا بغناء ابيه عرفا ولا ينحى ان في الاضافة اشارة الى جواز الصرف الى طفل الفقير (بخلاف ولده الكبير) وان كانت نفقته على الاب الغني لانه لا يعد غنيا بغنائه (وامرأته ان كانا فقيرين) فيجوز الدفع لهما وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف لا يجوز دفعها الى امرأه الغني كايته (ولا) تدفع (الى هاشمي من آل علي وعباس وجعفر وعقيل) بفتح العين (والحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها) اي على الزكاة لقوله عليه الصلوة والسلام ان هذه الصدقات انما هي اوساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا آل محمد والعباس والحارث ابنا عبد المطلب وعلي وجعفر وعقيل اولاد ابي طالب اضي رضى الله تعالى عنهم وفائدة التخصيص بهؤلاء انه يجوز الدفع الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لهب كما في الجوهرة وهو ظاهر الرواية وروى ابو عصمة عن الامام انه يجوز الدفع لبني هاشم في زمانه لان لهم في عوضها خمس الخمس ولم يصل اليهم وروى ان الهاشمي يجوز له دفع زكوة الى هاشمي مثله قال (بخلاف التطوع) يعني اختلفوا فيما يمنع قال بعضهم من الصدقات الواجبة كالزكاة والنذور والكفارات واما التطوعات فيجوز صرفها اليهم وفي النهاية نقلا عن العتابي اما جواز النقل فبالاجماع وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر او عزاه الى النوادر ومشى عليه الاقطع واختاره في غاية البيان وكان هو المذهب كما في البحر وجزم به صاحب الدرر ولم يحك خلافا ولم يشعر به لكن اثبت الشارح ان يلجى الخلاف في التطوع على وجه يشعر بترجيح الحرمة وقواه المحقق في الفتح من جهة

الظاهر (وكما على شرفا او هبط واديا ٢٨ * ل * او لقي ركبا) جمع راكب كوفد جمع وافد وكذا لولي ماشيا او بعضهم بعضا (وبالاسحان) وسره ان التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة فيؤتى بها

عند الانتقال وتغيير الاحوال * فصل * (فاذا دخل مكة ابتداء بالسجود) الحرام بعد ما يأمن على اعنته
داخلا من باب السلام اى باب بنى شيبه نهارا ندبا (واذا غاب البيت * ٢١٨ * كبر) ومعناه الله اكبر من الكعبة

(وهلل) لتلايق نوع شرك
ثم السجدة في وسط مكة ذرعه
مائة الف وعشرون وطاقاته
سبع واربعون ومائة
واسطو المثار بعة وعشرون
واربع مائة كلها من مرمر
اورحام وابوابه خمسة عشر
بابا والبيت في وسط المسجد
وحيطانه الى السماء
سبعة وعشرون ذراعا
وعرضها ذراعا وعرض
السطح ثمانية عشر في خمسة
عشر ذراعا ومن ركنه
الشامى الى العراق اثنان
وعشرون ذراعا ومنه
الى البجاني اربعة وعشرون
ومنه الى الحجر احدى وعشرون
ذراعا وشبه ذكره القهستاني
(وابتدأ) في امر الطواف
(بالججر الاسود) والمرئى
منه تدرشبر واربع اصابع
لانه تحية البيت مالم يخف
فوت المكتوبة او جاعتها
إلا التروا سنة رتبة فيتد بها
على الطواف (فاستقبله)
ندبا (وكبر وهلل رافعا يديه
كالصلاة) وقيل حذو منكبيه
ودعا لانه مستجاب اذا
رأه ثم رسلهما ولم يعين محمد
ثم شاهد دعا لانه ذهب رقة
القلب ولو تترك بالاثور
حسن (ويقبله) بلا صوت

(ان استطاع من غير اداء) احد لانه سنة وترك الاداء واجب (او يستلم يديه) ثم يقبلهما * اخصر *
او احدهما (او يمسك سيفه في يد) (او عصا) (ويقبله او يسير اليه) ان يجز عن ذلك (مستقبلا) رافعا يديه

كما مر قديرا اليه بباطن كفيه كانه واضعهما (مكبرا مهلا حامدا الله مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم يقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج * ٢١٩ * يجعل باطن كفيه نحو السماء الا عند الجنتين فتحو الكعبة

في ظاهر الرواية (و يطوف بالبيت (آخذا عن) جانب (يمينه) اي يمين الطائف (مما يلي الباب) اي باب الكعبة في الملتزم فيصير البيت عن يساره لان الطائف كالموتم بالبيت والواحد عن يمين الامام ولو عكس اعاد مادام بمكة فان رجع ولم يعد لزمه دم وكذا لو ابتداء من غير الحجر على الاشبه كافي شرح باب المناسك وكذا لو طاف راكبا او محمولا بلا عذر والباب من الساج مضرب بالفضة عرضه اربعة اذرع وطوله ستة اذرع وعشرة اصابع (وقد اضطلع برده) قبل شروعه (بان جعله تحت ابطنه الايمن والي طرفه على كتفه الايسر) ولو تركه لاشئ عليه كالرمل (ويجعل طوافه دورا ظهرا الحطيم) لان منه ستة اذرع وشبر من البيت قريب من ربعه كان ثلاثين ذراعا في ثمانية عشر اخرجه قرين منه وقت عمارته اعدم قدرتهم على النفقة الطبية ذكره ابن حجر وغيره فلو طاف من الفرجة لم يجز كاستقباله احتياطا (سبعة اشواط يرمل في الثلاث الاول منها)

اخصر لان في ذلك صيانتة عن ذل السؤال لكن قيده به لان الاغناء مطلقا مكروه (وكره دفع نصاب او اكثر) ولو ترك او اكثر لكان اخصر لانه قد حصلت بدون الكراهة (الى فقير غير مدين) فان كان عليه دين يجوز ان يعطيه قدر ما ينقص دينه وزيادة دون مائتين وكذا اذا كان له عيال لا بأس بان يعطى قدر ما لو قسم مادفع اليه نصيب الواحد اقل من النصاب وفي القح والوجه ان ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدهن وثوب وكراء منزل وغير ذلك (قال عليه السلام اذا تصدقت فاعنوهم) وهذا قالوا من اراد ان يتصدق بدينهم فاشتري به فلو سافر فقها فقد قصر في امر الصدقة (و) كره (نقلها) اي الزكوة بعد تمام الحول من بلد (الى بلد آخر) غير البلد الذي فيه المال وان كان المزكى في بلد والمالك في بلد آخر فالمتبر مكان المالك لا المال بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر عند محمد مكان المؤدى وهو الاصح خلافا لابي يوسف (الا) ان ينقلها (الى قريبه) اي المزكى فلا يكره من الصلة قال ابو حفص الكبير لا تقبل صدقته وقرابته محاييج حتى يبدأ بهم قالوا الافضل صرف الصدقة الى اخوانه ذكورا واناثا ثم الى اولادهم ثم الى اعمامهم ثم الى اولادهم نازلين ثم الى اخواله ثم الى ذوى الارحام ثم الى جيرانه ثم الى اهل سبته ثم الى اهل مصره والمراد من ذوى الارحام بعد ذكر اخواله ذورحم ابعدهما ذكر قبله (او) شخص (احوج من اهل بلده) لدفع شدة الحاجة وهذا اذا لم يكن فقرا غير البلدة اورع وانضع بتعليم الشرايع وتعلمها والافلا يكره ولو مكث مسلم في دار الحرب سنين بامان فعليه الزكوة في ماله يفتى بادائها الى من يسكن في دار الاسلام وان وجد مصر فاني دار الحرب (ولا يسأل من له قوت يومه من النداء والعشاء ويجوز معه سؤال الحبة والكساء عند الاحتياج

* باب صدقة الفطر *

من قبيل اضافة الحكم الى شرطه كما في حجة الاسلام وهي مجاز والحقيقة اضافة الحكم الى سببه كما في حج البيت ومناسبتها للزكوة لانها عبادة مالية والتقديم على الصوم جائز والحق هو المضاف لا المضاف اليه الا ان الزكوة ارفع درجة منها لثبوتها بالنص القاطع فقدمت عليها وذكر في المبسوط عقيب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي اذ هي بعد الصوم طبعها كافي الجوهره والفطر لفظ اسلامي اصطليح عليه الفقهاء كانه من الفطرة التي هي الخلقة وزنا ومعنى كما في اكثر الكتب لكن يجوز ان يكون من الفطر بمعنى

بان يهز في مشيه كتميه كالبارز وهو ما زال سببه وبقى حكمه (و يعشى في الباقي على هنيئه) فلو ردل فيها لاشئ عليه كما لو مشى سهوا فيما يرمل فيه ذكره الزاهدي وهل تشرط له النية قولان ولو طابا لغيره او هاربا

من عدو لم يحز به بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر ولا يقرأ فيه القرآن ولا بأس بذكره تعالى ولا يدعو فيه لانه صلاة ذكره القهستاني معزيا للنظم وغيره (ويستلم الحجر كما امر به) للطواف * ٢٢٠ * كما مر (ويحتم طوافه بالاستسلام

واستلام الركن الثاني) من غير تقبيل (كلامه به حسن) عندهما لاستنة وجعله محمد كالاول واما استلام العرا في والشامى فكرهه لانهما من بناء الحجاج لانه لم يتصرف الا في مرمة الجدار والسقف والفرش والباب والعتبة واليراب ذكره ابن حجر (ثم يصلى في وقت مباح ركعتين) كالأحرام الا انه لا تجزى به المكتوبة ويعدوا بعدهما للثلاثين والمؤمنات ذكره الزاهدى (عند المقام) اى مقام ابراهيم اى موضع قيامه وقت النزول والركوب وهو حجر فيه اثار قدميه على سبعة وعشرون ذراعا من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة (او حيث يتيسر من المسجد) ويكره ان يوا الى بين اسبوعين ولا يصلى بينهما الركعتين الا لمذرك وقت الكراهة ومفاده جواز الطواف فيما تكره فيه الصلاة كما في الخاتمة (وهما واجبتان بعد كل اسبوع) فان تركهما فعليه دم وان صلاهما في غير المسجد او غير مكة جاز ذكره الحدادى (وهذا طواف القدوم وهو سنة لغير المقيم

الافطار لانه تشريك هذا اليوم والصدقة تتعلق به (هى واجبة) وجوبها موسعا في العمر كالزكاة على الصحيح كما في البحر معللا بان الامر بادائها مطلق عن الوقت فلا يضيق وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا اراد بالوجوب الاصطلاح عليه عندنا وهو مائت بدليل فيه شبهة حتى لا يكفر جاحد، قالو في صدقة الفطر ثلثة اشياء قبول الصوم والفلاح والتجاة من سكرات الموت وعذاب القبر وقال الشافعى هى فريضة (على الحر المسلم) فجب على المسافر ولا تجب على العبد بل على سيده لاجله ولا على الكافر فانه ليس من اهل العبادة (المالك لنصاب فاضل عن حوائجه الاصلية) فيعتبر ما زاد على الكفاية له وعليله (وان لم يكن) النصاب (تاميا) وكدار لا تكون للسكنى ولا للتجارة ولو كان له دار واحدة ويسكنها وفضلت عن سكنها يعتبر الفاضل ان كانت قيمته نصابا وكذا ما فضل عن الثلثة من الثياب للشتاء والصيف وعن فرس للغازى وفرسين وسحار للغير وعن نسخة واحدة من مصنف من كتب الفقه لاهلها واثنين من التفسير والحديث والواحد من المصاحف وفى الخلاصة لو كانت له كتب ان كانت كتب الطب والتجوم والادب يعتبر نصابا ولا يخالف ما فى الزكاة لان فى هذه المسئلة روايتين ففى باب الزكاة على رواية وفى باب الفطر على اخرى ولو كانت له دور وحوايت للغة وهى لا تكفى عياله فهو من الفقراء على قول محمد خلافا لابن يوسف وعلى هذا الكرم والارض ويعتبر ما قيمته نصاب من قوت شهر بلا خلاف عندنا وقال الشافعى تجب على كل من يملك زيادة على قوت بومه لنفسه وعياله (وبه) اى بهذا النصاب (محرم) على مالكة (الصدقة) اى الزكاة والعشر والفطر وغيرها (وتجب الاضحية فى ظاهر الرواية) وكذا تجب عليه نفقة القريب (عن نفسه) متعلق بواجبة وان لم يضم لما نفع لان السبب هو الرأس (وولده الصغير الفقير) فلزوج ابنته الصغيرة من رجل وسأها اليه لم تجب عليه ولو كان له آباء فعلى كل فطرة كالة عند ابن يوسف وقال محمد عليهم صدقة واحدة ولو كان احد الآباء موسرا دون الباقي فعليه صدقة تامة عندهما ولا تجب عليه فطرة ولد ولده فى ظاهر الرواية (وعنده للخدمة ولو كان) العبد (كافرا) او مأذونا او جانيا معدا او خطأ وعند الشافعى لا لو كانرا (وكذا مدبره وام ولده) وكذا اذا كان فى يد غيره مال باجارة او اعادة او ودعة او رهن (لا عن زوجته) عطف على نفسه خلافا للشافعى (وولده الكبير) ولو فى عياله فى ظاهر الرواية لكن لو ادى لهما بغير امرهما جاز ولا يؤدى لغير عياله الا بامرهم كافي المحيط (ولا عن طفله الغنى) لانعدام المؤنة (بل) تجب (من مال الطفل) عند الشافعى استحسانا خلافا لمحمد وزفر وهو القياس وعلى هذا الخلاف مما ليكه وفى اطلاقه اشارة الى جواز اداء وصى الاب او الجد عند عدمهما

بمكة) لعدم القدوم (ثم يعود ويستلم الحجر الاسود) ويلتزم الملتزم ويشرب من زمزم (ويخرج) * او * الى الصفا) من باب الصفا اى من باب بنى مخزوم (فيصعد عليه) بقدر ما يرى الكعبة من الباب (ويستقبل البيت

و يكبر ويهمل ويسبح كثيرا ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (رافعا يديه) خذو منكم بيسطاً نحو
السماء ويمكث فيه قدر ما يقرأ سورة ﴿ ٢٢١ ﴾ من المفصل ولو لم يمكث اجزاء ذكره القهستاني (ويدعو بما شاء)

او وصى القاضي ولو لم يخرجها الولي او الوصى عنه وجب الاداء بعد بلوغه
(والمجنون كالطفل) فحب على الاب ان كان فقيرا وفي ماله ان كان غنيا
عند الشيخين وقال محمد الامن ماله وعنه ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنونا ففطرته
على ابيه وان مفقدا ثم جن لا (ولا عن مكاتبه) ولو عجز لعدم الولاية ولا عليه
لفقره (ولا عن عبيده للتجارة) للثني اذ هي تجب عليه لاعتقن ﴿ لقوله عليه الصلوة
والسلام ادوا عن عيونكم ﴾ اذا امر يقتضي ان يجب على المخاطب فحب فطرته
على المولى وتجب زكوة عليه ايضا فلزم الثني وعند الشافعي تجب الفطرة على
العبد ثم تحمله مولاه فلا ثني عنده (ولا عن عدايق) لعدم الولاية والمؤنة
(الابعد عوده) لعود الولاية والمؤنة (ولا عن عباد وعبيد) مشتركة (بين الاثنين)
عند الامام لقصور الولاية والمؤنة في حق كل منهما وقال الباقي ولو اكتفى
بالثانية عن الاول لكان اولى لكن المصنف افرده بالذكر تفصيلا لحل الخلاف
كما هو دأب المؤلفين ففيه خلاف الأئمة الثلاثة لان عندهم يخرج منهما
في القدر المشترك بقدر الملك من الانصباء (وعندهما تجب على كل واحد
من الشريكين) فطرة ما يخصه من الرؤس (اي رؤس العبيد) دون الاشخاص
يعني لو كان لهما عبد واحد لا يجب شيء ولو كان اثنين يجب على كل صدقة عبد
واحد ولو كانوا ثلاثة فكذلك لا يجب عن الثالث شيء ولو كانوا اربعة تجب على كل
صدقة عبيدين وعلى هذا وهذا بناء على انهما يريان قسمة الرقيق والامام لا يراها
وقيل لا تجب عليهم بالاجماع والصحيح انه على الخلاف كافي الكافي (ولو بيع عبد
بخيار) والمراد بالخيار خيار الشرط لان المبيع لو رد بخيار عيب او روى يرد قبل القبض
ففطرته على البائع اتفاقا وان رده بعد القبض فعلى المشتري (فعلى من يقرر الملك له)
اي يتوقف وجوب صدقة فطر العبد المبيع بشرط الخيار لاحدهما او لهما
واذا مر يوم الفطر والخيار باق يجب على من يصير العبد له فان تم البيع فعلى المشتري
وان فسح فعلى البائع عندنا وعند زفر على من له الخيار وعند الشافعي على من
له الملك كالتفقة ولو كان البيع بائنا ولم يقبضه حتى مر يوم الفطر فان قبضه
بعد ذلك فعليه صدقة وان لم يقبضه حتى هلك عند البائع لم تجب على واحد
منهما اتفاقا (وتجب) الفطرة (بطلوع) اي بعد طلوع (بجر يوم الفطر)
اي وجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفجر الثاني من يوم الفطر يتعلق وجوب الاداء
بالشرط لا تعلقه بالسبب لان الفطر شرط والرأس سبب والمعنى وقت الوجوب
ثبت بطلوع الفجر وقال الشافعي بغروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان
(فن مات قبله او اسلم او ولد بعد) لا يجب (فطرته عندنا لعدم تحقق شرط
وجوب الاداء) (وصح تقديمها) على يوم الفطر لوجود السبب وهو رأس عونه

بزم الموسم والا فاطواف افضل من الصلاة مطلقا ﴿ مهمهم ﴾ يتدب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايداء نفسه
او غيره وما يقول العوام من العروة الوثقى والسمار الذي في وسط البيت انه سيرة الدنيا لا يصل له (فاذا كان

اليوم السابع من ذي الحجة تحطبت الامام) او نائبه بعد الظهر (خطبة) واحدة (يعلم الناس فيها المناسك وكذا
يخطب في اليوم التاسع بعرفات) خطبتين بينهما جلسة (و) * ٢٢٢ * يخطب (في الحادي عشر بمنى)

خطبة واحدة بعد الظهر
ومنى بكسر الميم والياء وقد
تكتب بالالف قرية لها
ثلاث سكك فيها تذبح
الهدايا والضحايا على اربعة
اميال من مكة (فاذا صلى
الفجر يوم التروية) وهو
ثامن الشهر سمي بها لتروى
الخليل عليه السلام فيأراى
فلما تكررت عرفاتها
من الله تعالى في التاسع فسمى
يوم عرفة فباعزم على النحر
في العاشر سمي به وقيل غير
ذلك (خرج الى منى) بقرب
مسجد الحيف (فيقيم بها
الى صلاة فجر يوم عرفة)
بغلس وقيل لا (ثم توجه)
بعد طلوع الشمس الى
عرفات على طريق ضب
ويزل فيها مع الناس مرتفعا
عن بطن عرنة وقرب الجبل
افضل وعرفات ستة اميال
من منى تقريبا (فاذا زالت
الشمس خطب الامام)
او نائبه قبل الصلاة
(خطبتين كالجمعة) لكن
لو ترك الخطبة او خطب
قبل الزوال اجزأه واساء
(وعلم فيها المناسك فصلى
بعد الخطبة بالناس الظهر
والعصر معا باذان واقامين)
وقراسرية ولم يصل بينهما

والوقت شرط وجوب الاداء والتجمل بعد سبب الوجوب جائز كافي الزكوة (بلا فرق
بين مدة ومدة) ولو عشر سنين او اكثر هذا هو الصحيح المحتمل كافي اكثر العتبرات وقيل
سنة او سنتين على الصحيح كافي المضمرات وقيل جازان تؤدى في رمضان وعليه انفتوى
كافي الظهرية وقيل في نصفه وقيل لا يجوز الا في العشر الاخير وقيل او يوم او يومين
وقال الحسن لا يجوز تعجيلها اصلا كالا ضحية (ونب اخرجها قبل صلاة العيد)
بعد الطلوع لقوله عليه السلام من اداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة وان اداها
بعدها فهي صدقة من الصدقات ويجب دفع فطرة كل شخص الى مسكين واحد حتى
لو فرقها بين اثنين او اكثر لم يحز خلافا للشافعي وقال في النحر وهو المذهب والافضل
ان يؤدى صدقة نفسه وعياله الى واحد ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين
واحد ولكن شرط عدم الوصول الى النصاب (ولا تسقط) صدقة الفطر (بالتأخير)
ولا يكره التأخير وان طال وكان مؤديا لاقاضيا لكن فيه اساءة وعن الحسن تسقط
بعضى يوم الفطر وعنه بصلاة العيد (وهي) اى صدقة الفطر (نصف صاع
من بر او دقيقة او سويقه) والاراد منهما ما يتخذ من البر اما دقيق الشعير او سويقه
فكاشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة (وصاع من تمر او شعير) لقوله عليه
السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا
من شعير وهذا حجة على الشافعي فانه قال في الكل صاع (و زيب كالبر) وهو رواية
الجامع الصغير اذ كاه يؤكل كبر (وعندهما كالشعير) وهو رواية الحسن عن الامام
لانه يشبه التمر من حيث المقصود وهو التفتكه قبل وافتوى على قولهما لكن الاول ان
يراعى فيه القدر والقيمة (والصاع) عند الطرفين (ما يسع ثمانية ارطال بالعراق)
كل رطل عشرون استارا وهو ستة دراهم ونصف فيكون لفا واربعين درهما وكان
ذلك الصاع قد قد فخر جء الحجاج والعراقى علم صاع كافي النهاية (من نحو عدس
او مج) بفتح الميم وتشديد الجيم الماش وانما قدره بهما لعدم التفاوت بين حباتهما
تخللا واكتنازا واما التفاوت صغرا وعظما فلا دخل له في التقدير وزنا كافي
الاصلاح (وعند ابى يوسف خمسة ارطال وثلث رطل) برطل اهل المدينة وهو ثلثون
استارا وهو قول الشافعي (ولو دفع منوى بر صاع) يعنى يجوز اعطاء نصف
صاع وزنا لان الصاع مقدر بالوزن وهذه رواية ابى يوسف عن الامام (خلافا
لمحمد) في رواية رواها ابن رستم عنه لان الآثار جاءت بالصاع هو اسم المكيل
كافي الاصلاح (ودفع البر في مكان تشتري به) اى بالبر (الاشياء فيه افضل) لانه ابعد
عن الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي (وعند ابى يوسف الدراهم
افضل) من الدقيق لانه ادفع الحاجة الفقير واجل بها والدقيق افضل من البر
قال محمد بن سلة ان كان في زمن الشدة فلا داء من الخطة ودقيقه افضل وفي زمن

ثينا قبل ولا سنة الظهر لانها كصلاة واحدة حتى لو ظهر فساد الظهر اعيد العصر وان ادى * السعة *
في وقته مع الطهارة كافي النهاية نعم في المحيط لو تنقل سوى سنة الظهر يؤذن ثانيا (و شرط) جواز هذا (الجمع

صلاتهما مع الامام) الاعظم اوثابه والاصلوا وحدانا (خلافا لهما وكونه محرما) بالحج (فيهما) وعندهما لا يشترط لجواز العصر الاحرام وبه * ٢٢٣ * قالت الائمة الثلاثة وهو الاظهر كافي الشر نبلاية عن البرهان

(ثم وقف راكبا) على راحلته (مع الامام) ندبا (بوضوء او غسل) والغسل (هو السنة) كاهرو ومفاده صحة الوقوف مع الحيض والجنابة كافي اخلاصة وغيرها (قريب جبل الرحة) على اربع فراسخ من مكة عند الصخرات السود الكبار (وعرفات كلها موقوف الا بطن عرنة) بضمتين وبفتح الراء واذ عن يسار الموقف (ويستقبل القبلة رافعا يديه باسطا حامدا مكبرا مهللا ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا لحاجته بمجهود) وحضور قلب ويتكلم بالكلمات يوم لا يمكن تداركه وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر موضعا نظرها صاحب النهي فقال * دعاء البرايا يستجاب بكعبة * وملتزم والموقفين كذا الحجر * طواف وسعي مروتين وزمزم * مقام وميزاب جادك تعتبر * (ويقف الناس وراء الامام بقربه) ليكونوا (مستقبليين) القبلة (سامعين) لقوله ثم يفوضون معه بعد الغروب الى مزدلفة) على طريق المازمين ندبا ويستحب

السعة الدراهم افضل وفي الظهيرة ان القنوي على ان القيمة افضل لكن لا خلاف بين الثقلين في الحقيقة لانهما نظر الماهو اكثر نفعا وادفع الحاجة الله اعلم

* كتاب الصوم *

قدمه على كتاب الحج لانه منه بمنزلة البسيط من المركب من حيث انه عبادة بدنية محضة والحج عبادة بدنية ومالية والبسيط قبل المركب هذائات اركان الاسلام بعد (لا اله الا الله * محمد رسول الله) شرعه سبحانه وتعالى لفوائد اعظمها كونه موجبا لشيئين احدهما عين الآخر سكون النفس الامارة وكسر سورتها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فان به يضعف حركتها في محسوساتها وهذا قيل اذا جاعت النفس شبت جميع الاعضاء واذا شبت جاعت كلها ومنها كونه موجبا للرحمة والعطف على المساكين لذوق الم الجوع فانه لما ذاق الم الجوع في بعض الاوقات ذكر من هذا حالهم في عموم الاوقات فتسارع الى رحمتهم والرحمة حقية تمها في حق الانسان نوع الم باطن فيسارع لدفعه عنه بالاحسان اليهم فينال بذلك ما عند الله من حسن الجزاء ومنها كونه موانعة للفقراء بتحمل ما يتحملون احسانا وفي ذلك رفع حاله عند الله تعالى كافي الفتح لكن في الاخرين كلام لانهما في حق الغني فقط اما في حق الفقير فلا فلو اقتصر على الاول لكان اولى تأمل والصوم في اللغة الامساك مطلقا عن الكلام وغيره ثم جعل عبارة عن هذه العبادة ومنه صام اقرس اذا لم يعلف قال النابغة * خيل صيام وخيل غير صائمة * تحت الججاج واخرى تعلق الجمال * اي مسكة عن العلف او غير مسكة (و) في الشريعة (هو ترك الاكل) وما في حكمه فلا يرد ما وصل الى الدماغ فانه مفطر لان المراد ادخال شيء بطنه ما كولا او لا فاقا وصل الى الدماغ وصل الى الجوف لما ان بين الدماغ والجوف منفذ (والشرب) بالحركات (والوطئ) اي كف النفس عن هذه الافعال قصدا فلا يشكل بما فعل نسيانا لان فعل الناسي فيه ليس بمعتبر شرعا والمراد بالوطئ الوطئ الكامل فلا يشكل بوطئ مية او بهيمة بلا انزال على ان التعريف بالاعم جاز ولو قال ترك المفطرات لزم الدور اذ هي مفسدات الصوم كافي القهسا في لكن لو قال امساك عن ادخال شيء عمد في بطن او ماله حكم الباطن لكان اوضح وذلك الامساك ركنه (من الفجر) الى اول زمان الصبح اصادق عند جمهور العلماء وقيل ان شاره لكن الاول احوط (الى الغروب) الحسي بحيث تظهر الظلمة في جهة الشرق الاحقيقي لانه لا يمكن تحقيقه الا لافراد (مع نيته من اهله) احتراز عن نية من

دخولها مشيا وان يكبر ويهمل ويحمد ويلبي ساعة فساعة (وينزل بقرب جبل قرح) بضم قرح لا ينصرف للعائسة والعدل من قازح بمعنى مرتفع سمي به لارتفاعه وهو المشعر الحرام على الاصح وعليه

مقدمة يقال انها كانون آدم (فيصلي المغرب والعشاء باذان) واحد (واقامة) واحدة كلاهما قبل المغرب لان العشاء في وقتها فلم تحتج للاعلام كما لا يشترط هنا الامام فهذا * ٢٢٤ * الجمع غير مشروط بالجمع ولو

تطوع بينهما او اشتغل بشيء آخر اقام للعشاء ويقدم المغرب على العشاء وجوبا فلو اخر اعادة العشاء ما لم يطلع الفجر كافي الظهيرية (ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادةها) لقوله عليه الصلاة والسلام لامامة الصلاة امامك اي وقتها فيعيد (مام يطلع الفجر الثاني خلا لابي يوسف) فلا يعيد عنده اصلا لكنه مسمى (ويبيت بمنزلة) استانا (فاذا طلع الفجر صلى بغلس) لاجل الوقوف (وقف بالمسح الحرام) والوقوف بمنزلة واجب ووقته بعد الصلاة الى ان يسفر جدا كافي المضمرات لكن في الخلاصة وقته بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف بعرفة ويكفي حضور ساعة كافي عرفة كافي التحفة (وصنع كافي عرفة) حتى لا يشترط النية واللبث لكن لو تركه بعذر نحو رجة لاشيء عليه ذكره الزيلعي وغيره زاد في البحر وكذا كل واجب في الحج لا يجب بتركه بعذر شيء انتهى قال الشرنبلالي لكن رد عليه مانص الشارع بقوله فمن كان منكم مريضا

ليس باهل للصوم كالحائض والنفساء ونحوهما وهي شرط لصحة الاداء لتمييز بها العبادة عن العادة واراد بمعينة النية معية الوجود لامعية الاستمرار كافي شرح المجمع (وهو) اي الاهل (مسلم) احتراز عن الكافر (عاقل) احتراز عن المجنون (طاهر من حيض ونفاس) بالا نقطاع فيصح صوم الجنب لكن قال في المنح ولا يشترط العقل والافاقة للصحة لان من نوى الصوم من الليل ثم جن في النهار او اغنى عليه يصح صومه في ذلك اليوم وانما يصح في اليوم الثاني لعدم النية لانها من المجنون والغنى عليه لا يتصور لعدم اهلية الاداء واما البلوغ فليس من شرط الصحة لصحته من الصبي العاقل ولهذا يثاب عليه وفي الفتح وينبغي ان يراد في الشروط العلم بالجوب او الكون في دار الاسلام لان الحرابي اذا اسلم في دار الحرب ولم يعلم بفرضية رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ماضى (وصوم) شهر (رمضان) فان المجموع علم في ثلثة اشهر شهر رمضان شهر الربيع الاول شهر الربيع الاخر ورمضان محمول على الحذف للتحفيف وذلك لانه لو كان رمضان علما لكان شهر رمضان بمنزلة انسان زيد ولا يخفى فجه ولهذا كثر في كلام العرب شهر رمضان ولم يسمع شهر رجب وشهر شعبان على الاضافة كافي التلويح والسري في فجه عدم الاستعمال والافهه من قبيل اضافة العام الى الخاص وهي جائزة تدبر وهي مشتق من رمض اذا احترق لان الذنوب تحترق فيه (فريضة) لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده كافي الهداية وانما لم يقل وللاجماع كافي لانه لما اتجه عليه ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الذي لم يحجز عليه فلم يتكليف من الصبي والمجنون فيكون دليلا ظنيا قاصرا عن افادة الفرضية القطعية تداركه بقوله وعلى فرضيته انعقد الاجماع تأمل (على كل مسلم مكلف) فلا يجب على الكافر والصبي والمجنون المستغرق في جميع الشهر بالاتفاق اعلم ان شرطه ثلثة انواع شرط وجوبه كالاسلام والبلوغ والعقل وشرط صحة وجوب ادائه كالصحة والاقامة وشرط صحة ادائه وقدم بيانه آنفا وسبب وجوبه به شهود جزء من الشهر ليلا او نهارا وكل يوم سبب وجوب ادائه لان الايام متفرقة كالصلاة في الاوقات بل اشد اتخلل زمان لا يصلح للصوم اصلا وهو الليل ولا تنافي بين جمع السببين فشهود جزء من الشهر سبب اكله وكل يوم سبب لصومه غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره وحكمه سقوط الواجب وقيل ثوابه ان كان صوما لازما والا فالثاني كافي الفتح وقال المولى ابن كمال الوزيران السبب الجزء الاول من كل يوم لا كله واليلزم ان يجب صوم كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه

اوبه اذنى من رأسه ففدية انتهى ويجهت في الدعاء لانه عليه الصلوات والسلام قد بالغ في ذلك * الصبي * حتى استجيب دعاءه في مظام الامة اي في تجاوزها عنهم ان شاء الله تعالى كافي العدة قال القهستاني وبزيادة القيد

يخل الاشكال المشهور في الحديث هذا ولا يخفى ان الحج من اجل اخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة وقد نظم الامام السيوطي منها * ٢٢٥ * ستة عشر على ما رواه باسانيدته الى سيد البشر فقال

* قد جاء عن الهادي وهو خير نبي * اخبار مسانيد قدر ويت باصال * في فضل خصال وغافرات ذنوب * ما قدم او اخر للمحات بافضال * حج ووضوء قيام ليلة قدر * والشهر وصوم له ووقفة اقبال * امين وقار في الخشر ثم ومن قاد * لاعمى وشهيد اذان الموزن قد قال * سعي لائح والضحي وعند البأس * جدو محامن ايلياء باهلال * في الجمعة يقرأ قل لا اله الا الله * مع ذكر صلاة على النبي والاكرام * (وازدلفة كلها موقوف الا واد محسر) بضم ففتح ثم كسر مشددة سمى بذلك لان القيل محسر فيه وفيه وقف ابليس محسرا فلو وقف به او بطن عرنة لم يحزه على المشهور كما في الفتح فقد اتعب نفسه والتحسر الاتعاب (فاذا اسفر) بحيث لا يبقى المتطوع الا قدر ما يصلي ركعتين كافي المحيط عن محمد (نفر قبل طلوع الشمس الى منى) وهي على ثلاثة اميال من مزدلفة ويسرع اذا بلغ بطن محسر مخافة ان يصاري لانه موقوفهم

النصب ولا وجه لان يكون الشهر سببا باعتبار جزئه الاول او باعتبار جزئه المطلق اذ يلزم على الاول ان لا يجب صوم ما سبق على من بلغ في اثناء الشهر ويلزم على الثاني ان يجب صوم الكل في الصورة المذكورة انتهى لكن فيه كلام لان السبب شهود جزء من الشهر لا محالة لكن عدم وجوب صوم الكل في تلك الصورة لعدم وجدان الشرط وهو البلوغ لعدم وجدان السبب فاذا بلغ في اثناء الشهر وجب صوم ما سبق لوجود الشرط ولا يجب صوم ما مضى لعدم تدبر (اداء) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه (وقضاء) لقوله تعالى فعدة من ايام اخر ويجب القضاء بما يجب به الاداء (وصوم المندور) معينا كما اذا قال لله على ان اصوم يوم الخميس مثلا وغيره عين كقوله لله على ان اصوم يوما مثلا وسيبه النذر ولذا لو نذر صوم شهر بعينه فصام شهر اقبله عنه اجزاؤه لانه تجيل بعد وجود السبب ويلغو التمين (والكفارة) لظهار او قتل او عيى او جزاء صيد او فدية الاذى في الاحرام والسبب الخنث والقتل (واجب) لم ينعقد الاجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه اى ثبوته عملا لاعمالا ولهذا لا يكفر جاحد كما في الاصلاح لكن في الفتح الاظهر انها فرض الاجماع على لزومهما ونص في البدائع على فرضية المندور وفي المواهب وفرض صوم الكفارات وكذا فرض المندور في الاظهر وفي التبيين الكفارة فرض والنذر واجب وقال يعقوب باشا وقول ابن ملك في شرحه ولو قال وصوم رمضان والنذر فرض وصوم الكفارات واجب لكان اولى ليس بتمام لانه لا فرق بين صوم النذر وصوم الكفارة في الواجبية او الفرضية كما لا يخفى انتهى على انها يخاف ما في شرحه للجمع تدبر هذا بحث طو بل فليطلب من شروح الهداية وغيرها (وغير ذلك نقل) يعني الزائد وهو اعم من الستة كصوم عاشوراء مع التاسع المندوب كصوم ثلاثة من كل شهر ويستحب كونها الايام البيض ولم يذكر المكروه تنزيها وهو صوم عاشوراء مفردا ونحوه كما سنين ان شاء الله تعالى (وصوم العيدين وايام التشريق حرام) لورود النهي عن الصيام في هذه الايام (ويحوز) اى يصح (اداء رمضان والنذر المعين بنية) واقعة (من الليل والى ما قبل نصف النهار) والنهار الشرعى من الصبح الى المغرب فتصفه الضحوة الكبرى كافي اكثر الكتب لكن اللغوى كذلك كافي ديوان الادب في لابدان تكون النية موجودة في اكثر النهار ولو قال في الليل واليوم قبل نصفه لكان اولى لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداؤها من احدهما وانتهائها في الآخر كما في الاصلاح وعند الشافعى لابد من التبيت (لا عنده) اى نصف النهار (في الاصح) فلو نوى عند الضحوة او بعدها لم يصح على الصحيح لان الشرط عندنا اقتران التبت باكثر وقت الاداء

(ويبدأ فيها) اى منى * ٢٩ * ل * (برمي جرة العقبة) بتحتين نائمة الجمرات على حد منى من جهة مكة وايس من منى ولا يرمى الاولى ولا الوسطى في هذا اليوم (من بطن الوادى سبع حصيات)

جاءت الانكبة عن يساره وهي عن يمينه (كحصى المذف) بمجمتين الرمي برؤس الأصابع (و يكبر لكل منها ويقطع اثلثية باولها) اي باول الجرة وعنهما لايقطع * ٢٢٦ * المية الا بعد الزوال ذكره القهستاني (ولا يقف عندها)

ويجوز الرمي بكل مايجوز التيم به ولو كف من تراب لا بخشب وعنبر واولو وجواهر وذهب وفضة وبع كذا في التذويرو وقته السنون من طلوع الشمس الى الزوال ومنه الى المغرب مباح ومنه الى طلوع الشمس مكر وهو يكره ان يلامط حجر او احد فيكسره سبعين جزء صغيرا او يأخذ من عند الجرة اذ في الاثر انه لا يبقى الا المر دود ولذا لم يجمع فيها الا قدر خمسة احوال وقد حذف منسبعة الاف سنة كافي الجواهر ولذا قالوا ينبغي غسلها ويكره الرمي بتجسة ييقن ويرمي كيف شاء هو المختار ويكون بينهما خمسة اذرع وفي الجوهرة ثلاثة اذرع في حد البعد ومادونه قريب (ثم يذبح ان احب) لانه مفرد (ثم يحلق وهو الافضل) من التقصير (او يقصر) بان يأخذ من كل شعره قدر الاثلة وجوبا وتقصير الكل مندوب والرابع واجب ولو عجز عنهما لروح برأسه سقطا فيحل في الحال ولو ازاله بنورة جاز ولا يعذر من لم يجد الحلاق او الموس فاذا مضى ايام النحر فعليه دم ذكره القهستاني في معنى المحيط (وقد حل له) كل شيء * الرخصة * (غير النساء) قبل والطيب والصيد (فيذهب من يومه) وهو يوم النحر او الغدا بعده الى مكة فيضوف بالازبارة

لقيام الاكثر مقام الكل والافضل ان ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة وهذا خاص بالصوم لكونه ركنا واحدا بخلاف الحج والصلاة فلا تجوز بنية في اكثرها بل لا بد من اقترانها بالعقد على ادائها ولا فرق بين المسافر والمقيم في اشتراط الصوم بالنية وجوازها قبل نصف النهار خلافا لفرقائه قال بعدم اشتراطه بها في حق المقيم وبعدم جوازها الا من الليل في حق المسافر (و) يصح ادائها (بمطلق النية) وهو ان يتعرض لذات الصوم دون الصفة كنوي الصوم فان مراده بمطلق النية مطلق الصوم من غير تقييد بكونه نفلا او فرضا وليس المر ادان الصوم يصح بالنية المطلقة من حيث انها نية وهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ولو قال بنية المطلق اسكان اولى وبهذا يدفع ما قاله القهستاني من انه يصح صومه بنية نفلا ويصح بنية مطلقة باعادة النية الموصوفة بالاطلاق فاضافتها الى ما في بعض النسخ مما لا ينبغي تدبره ويشترط لكل يوم نية عندنا خلافا لمالك (و بنية النفل) وقال مالك والشافعي لا يصح اداء رمضان الا بنية على التعيين كما في الصلاة ولنا ما في النية المطلقة فلان رمضان متعين للعرض لا يوسع غيره والاطلاق في التعيين كعادى زيدا المنفرد في الدار بين انسان فان فيه تعيينا له وما في نية النفل فلان وصفه بالنفل خطأ في بطل ويبقى الاطلاق وهو تعيين ولو صام مقيم على غير رمضان لجهله به فوافقه فهو عنه (و) يؤدي صوم رمضان (بنية واجب آخر للصحيح المقيم) يعني يصح اداء رمضان اذا نوى ان يكون عن واجب آخر عليه نحو كفارة قتل غير اعمد او ظهار (لا) يؤدي (انذار الممين) بنية واجب آخر (بل) يقع الاداء (عما نواه) كما ان النفل لا يؤدي بنية واجب آخر بل يقع عما نوى هذا ان نوى بالليل لانه ان نوى بعد ما أصبح في يوم التعيين عن واجب آخر يكون عن نذره سواء كان مسافرا او مقما صحيحا او مريضا والفرق بينهما ان التعيين انما جعل بولاية لئلا ذروه حق ابطال صلاحية ماله وهو النفل لا ما عليه وهو للقضاء ونحوه ورمضان متعين بتعيين الشارع (ولو نوى المريض والمسافر فيه) اي في رمضان (واجبا آخر) كالقضاء وكفارة القتل والظهار (وقع) صومه (عما نوى) هذه التسوية بين المريض والمسافر على رواية الحسن عن الامام لكن فرق بينهما شمس الائمة وفخر الاسلام في اصولهما ووجهه ان اباحة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو الصحيح سواء بخلاف المسافر فان الرخصة في حقه تتعلق بعجز باطن قام السفر ان ظاهر مقامه وهو موجود وفي الايضاح ان هذا الفرق ليس بصحيح والصحيح انها متساويان وهو اختيار الكرخي والهداية وغيرهما واكثر مشايخ بخاري وبه اخذ المص لان رخصته متعلقة بخوف زيادة المرض لا بحقيقة العجز فكان كالمسافر في تعلق

او الموس فاذا مضى ايام النحر فعليه دم ذكره القهستاني في معنى المحيط (وقد حل له) كل شيء * الرخصة * (غير النساء) قبل والطيب والصيد (فيذهب من يومه) وهو يوم النحر او الغدا بعده الى مكة فيضوف بالازبارة

وهذا الطواف ركن (بلا رمل ولا سعي ان كان قد ههما) لانهما لم يشترعا في الحج الامرة واحدة (والايرمل فيه وسعي بعده (وقد حله النساء) اي بالخلق * ٢٢٧ * السابق حتى لو طاف قبل الخلق لايحل له شيء حتى يخلق

وطواف الزبارة (اول وقته

بعد طلوع فجر يوم النحر

وهو اليوم الاول لان اليوم

الثاني وانما ان يكونان للنحر

والتشريق معا واما اليوم

الرابع فهو يوم التشريق

ويقال للثاني يوم القرا

وللثالث يوم النفر الاول

بالسكون وللرابع يوم النفر

الثاني (وهو فيه افضل)

لحديث مسلم انه عليه الصلاة

والسلام افاض يوم النحر

ثم رجع فصلى الظهر بمضى

ويتمد وقته الى آخر العمر

(وكره) تحريما (تأخيره

عن ايام النحر) لانها وقته

الواجب حتى لو اخره

عنها لزمه دم خلا فلهما

كافي عامة الكتب لكن

في المستصفي ان اخره آخر

ايام التشريق واقره

القهستاني (ثم) بعد طوافه

لا يبيت بمكة بل (يعود الى

منى فيرمي الجمار جاز وكره

في اليوم الثاني بعد الزوال)

استنانا وقيل ندبا فلو عكس

ترتيب الجمار جاز وكره

(يبدأ بالتى المسجد

فيرميها بسمع حصيات يكبر

مع كل خصات ويقف)

ندبا بقراءة عشرين

آية كافي المضمرات (عندها)

الرخصة لعجز متدر (وعندهما) يقع (عن رمضان) لان الرخصة كيلا تلزم
المعذور مشقة فاذا تحملها التحق بغير المعذور ووجه قول الامام انهما شغلا
الوقت بالاهم لتحتمه الحال وتخيرهما في صوم رمضان الى ادراك العدة
من الايام الاخر ولو اطلق المسافر النية فلا يصح انه يقع عن رمضان على جميع
الروايات كما لمريض (والنفل كله) وفي القهستاني عدم الاطلاق لانه
قال وشرط لقضاء رمضان والتذور والنفل الفاسد ان يبيت تدبر (يجوز
بنية قبل نصف النهار) مسافرا او مقبلا خلافا لما لك نقوله عليه السلام بعد
ما كان يصبح غير صائم انى اذن لصائم وهذا حجة على قول مالك فانه قال
لا بد من النية في الليل ويتمك باطلاق قوله عليه السلام لاصيام لمن لم ينو
من الليل وعند الشافعي يجوز بعده ايضا ويصير صائما حين نوى اذ هو مجز
عنده لكن من شرطه الامساك في اول النهار (والقضاء) اي قضاء
رمضان (والنذر المطلق) غير المعين كان النذر لصوم يوم اشهر او شهره
(والكفارات) اي كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصار
والصيد والخلق ومثقة الحج (لا تصح الا بنية معينة من الليل) السابق
ولو عند الطلوع بل هو الاصل لان الواجب قران النية بالصوم لانتدبها
وانما صح التقديم للعسر فلو نوى بعد الطلوع كان تطوعا واتممه مستحب
ولا قضاء بافطاره ولو نوى ليلا ان يصوم غدائهم عزم في الليل على الفطر
لم يصير صائما ثم اذا افطر لاشي عليه ان لم يكن رمضان ولو نوى الصائم
الفطر لم يفطر حتى يأكل ولو قال نويت صوم غد ان شاء الله تعالى فعن
الحلواني يجوز استحسانا لان المشية تبطل اللفظ والنية فعل القلب وصححه
في الظهريّة (ويثبت رمضان) اي دخوله وابتدائه (برؤية هلاله او بعد شعبان)
اي بان يعد شعبان (ثلثين يوما نقوله عليه السلام (صوموا الرويتمه وافطروا
لرويتهم فان غم عليكم الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما) والغيم عبارة
عن عدم الظهور لعله في السماء او قر به من الشمس (ولا يصام يوم الشك)
نقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر بصوم يوم او يومين الا ان يكون شيء يصوم
احدكم الحديث ومارواه صاحب الهداية من صام يوم اشك فتد عصا
ابا القاسم ولا يصام الذي شك فيه الا تطوعا لاصل له كافي اثنين لكن في القح
خلافه تدبر (الاتطوعا) اي نفلا بغير كراهة في الاصح (وهو) اي الصوم
(احب ان وافق) صومه من الخواص والعوام صوما يعتاده كصوم يوم الخميس
او الاثنين او ثلثة من آخر شهر ولو صام يومين كره وقال بعضهم ان كان
باسماء علة يصوم والا فلا (والا) اي وان لم يوافق صوما يعتاده (فيصوم

حاديها للمكبرا (ويدعوا لنفسه) وغيره بشرطه كحمد وصلاة قبله مستقبل القبلة رافعا كفيه نحو السماء
والكعبة (ثم ياتي تليها كذلك) وينها وبين الاول ثلاث مائة وخمسة اذرع (ثم بحجرة العتبة كذلك) وينها

وبين الوسطى اربع مائة وسبعة وثمانون ذراعا (الا انه لا يقف عندها) والضابط ان كل رمى بعده رمى يقف بعده ويرميه ماشيا وما لافلا (ثم يفعل في اليوم الثالث) من ايام النحر * ٢٢٨ * (كذلك) اي كالثاني بعد زواله

الى آخر الليل (ثم انشاء نفر الى مكة وله ذلك) اي النفر (قبل طلوع فجر اليوم الرابع) وهو يوم التشريق لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه (لا بعده حتى يرمى) لدخول وقت الرمي عنده (وان شاء اقام بمنى ورمى) بعد الزوال (كما تقدم وهو احب) وان رمى فيه قبل الزوال (جاز) عنده (خلافهما) اعتبارا باليوم الثاني والثالث قلنا الخفيف لما ظهر في الاسقاط فلان يظهر في التحميل اولى (وجاز الرمي راكبا وغير راكب افضل في غير جرة العتبة) الامر (ويبيت ليالى الرمي بمنى) لانه عليه الصلاة والسلام بات بها فيكره ان لا يبيت بها (ويكره تقديم ثقله) بفحمتين المتاع (الى مكة قبل نفره) لان عمر كان يؤدب عليه وفيه شغل قابله (فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة) وهو سنة على الاصح وقيل يقف على راحلته ويدعوا والمحصب بضم فحمتين ويقال لا يطع والبضحاء وهو واد متسع بين مكة ومنى وحدد من الجبلين الى المقبرة وليست المقبرة منه ذكره ابن حجر وغيره (فاذا اراد الطعن * وعن *)

عنهما) اي السير عن مكة المشرفة (طاف للصدر) اي للوداع (سبعة اشواط بلا ردل وسعي) ثم صلى

ركعتين (وهو واجب الاعلى المقيم بمكة) فلا يجب عليه بل يندب لانه وضع تختم افعال الحج وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طواف ٢٢٩ ثم اقام الى العشاء قال ابو حبيب الى ان اطوف طوافا آخر كافي المحيط فلو اتخذ دارا

وعن الامام نفي رواية المحدود لانها شهادة من وجه وانما اشترط العدالة لان قول الفاسق في الديانات غير مقبولة واما مستور الحال فعن الامام قبوله وصححه البرزاري وهو غير ظاهر الرواية وفي الخاتمة قبل شهادة الواحد على الواحد اطلق النص القبول ولم يقيد بتفسير الرؤية وقال في الذخيرة كان الشيخ ابو بكر محمد بن فضل اذا كانت السماء متغيرة انما قبل شهادة الواحد اذا فسر وقال رأيت الهلال خارج البصرة في الصحراء او يقول رأيت في البصرة بين خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي اما بدون هذا التفسير لا تقبل لمكان التهمة وعن الحسن يشترط النصاب له وهو قول مالك والشافعي في قول واحد في رواية (ولا يشترط لفظ الشهادة) وفي الخاتمة ولا تشترط الدعوى ولا لفظ الشهادة في هذه الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار ولم يذكر النص الدعوى لان في الفطر لم يشترط في الصحيح مع انه يتعلق به نفع العباد وهو الفطر فلهذا اولي (و) شرط معاملة في ظاهر الرواية (في هلال الفطر وذى الحجة شهادة حرين او حر وحرتين) وفي القهستاني انه تقبل فيه شهادة واحد (بشرط العدالة) والحرية وعدم الخد في التذف لما فيها من الالتزام (ولفظ الشهادة) يتعلق حق العباد به بخلاف رمضان لانه حق الشرع وعن الامام ان الاضحية كهلال رمضان لانه من امور الدين لكن الاظهر انه كالفطر لنفع العباد به بالتوسع بلحوم الاضاحي مع ان فيه نفعاً آخر وهو الاخلال من الحج (لا الدعوى) لما فيها من حق الله وفي العدة انه تشترط وفي الخاتمة ينبغي ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى فينبغي ان لا يشترط كما لا يشترط في عتق الامة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قولهما وفي الوقف على قول ائمة ابي جعفر وعلى قياس قول الامام ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كافي عتق العبد عنده (وان لم يكن بالسماء علة) مما ذكرنا (فلا بد في الكل) اي هلال رمضان والفطر والاضحية (من جمع عظيم) غير مقدر في ظاهر الرواية (يقع العلم بخبرهم) ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب والمراد من العلم هنا ما يوجب العمل وهو غالب الظن لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع والغاية لان التفرد بالرؤية من بين الجمل الغفير مع توجههم طائعين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنع وسلامة الابصار به هم الغلط بخلاف ما اذا اعتل المطمع لانه يجوز ان يتفرد بحدة نظره بان يشق الغيم فيتفق له النظر والمراد بالتفرد المذكور هنا تفرد من لم يقع العلم بخبرهم لا تفرد واحد والا لافاء قبول اثنين وهو منتف ثم قيل في حد الكثر اهل المحلة وعن ابي يوسف خسون رجلا كافي القسامة وعن خلف

يقال زمزم اي كثر وقيل مشتقة من زمرة وهي النمر يا عتب في الارض ذكره القهستاني وقد نقل الامام السيوطي في محاضراته وعن القيراطي انه نظم بعض اسمائها فقال زمزم اسماء منها زمزم * طعام طعم وشفا من يسقم *

سقى نبي الله اسمعيلاً * مروية عن مدجبر ابيلا * مغذية وعانية وكافية * سالمة وعصمة وصافية * وبرة وبركة مباركة *
نافعة تسر نفسا ساكنة * مؤنسة حرمية ميمونة * طيبة طاهرة مصونة * * ٢٣٠ * سيدة وعونة قد دعيت *

شباة العيال قدما سميت *
(ثم يأتي الباب ويقبل
العتبة) تعظيما للكبيرة
(ويضع) اي ثم يضع (صدره
وبطنه و خده الايمن)
ساعة (على المترم) ويدعو
بشرطه (وهو ما بين
الباب والحجر الاسود)
وقد رده اربعة اذرع
(ويتثبت بالاستار) اي
يتعلق (ساعة) كالستنج
بها وكتعلق عبد ذليل
بطرف ثوب ملو لي جليل
للاستعانة في امر ايسر له اليه
سبيل ولم ينل الاستار يضع
يديه على رأسه مبسوطين
على الجداد قائمين ويتصق
بالجدار بالانكسار (ويدعوا
مجتهدا) معتمدا لموضع
الاجابة ويبيكي (او يتباكى
ويرجع) من المسجد
(التهقري) ووجهه الى
البيت (حتى يخرج من المسجد)
ثم من مكة وينزل بقرب
منها لتجتمع القافلة ثم
يرحلون بقصد زيارة
المدينة بوقار وسكينة مع
مزيج الخشوع والخضوع
والخسوع على القراق فلعل
وعسى ان يعقبه تلاق
حسب الجيب من الحب بعله
* ان الحب يباه مطروح *
* تمسكا بيديه حلقة يابه *

ابن ايوب انه قال خمسمائة يبلغ قليل فبخاري لا تكون ادنى من بلخ فلذا قال
البتلى الالف بخاري قليل وعن ابي حفص الكبير انه يعتبر الوفاء وقيل يذني
ان يكون من كل مسجد جماعة واحد او اثنان وعن محمد انه قال يفوز
مقدار القلة والكثرة الى رأى الامام وهو الصحيح كما في التبيين لان ذلك
يختلف باختلاف الاوقات والاماكن وكان الحكم فيه رأى الامام وفي الفتح
والحق ماروي عن محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيبه من كل
جانب حتى لا يتوهم تواطئهم على الكذب وفي الزاد وهو الصحيح (وفي رواية)
الحسن عن الامام (يكتفي باثنين) رجلين او رجل وامرأتين سواء كانت باسما
علة او ام تكن اعتبارا بسائر الحقوق وفي البحر ولم ار من رجحها من المشايخ
وينبغي العمل بها في زماننا لان الناس تكسلوا عن ترائي الالهة فانتفى قولهم
مع توجههم طابين لما توجه هو اليه وكان الفرد غير ظاهر في الغلط انتهى
لكن في ديارنا ليس كما قاله فعدم الترجيح اولى تدبر (وقال الطحاوي يكتفي
بواحد ان جاء من خارج البلد او كان على مكان مرتفع) قال المولى ابن كال
الوزير وفي الذخيرة انما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء
مصحية اذا كان الواحد من المصر واما اذا جاء من خارج المصر او جاء من اعلى الاماكن
في مصر ذكر الطحاوي انه تقبل شهادته وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان وذكر
القدوري انه لا تقبل شهادة في ظاهر الرواية وذكر الكرخي انه تقبل وفي الاقضية
صحيح رواية الطحاوي واعتمد عليها لقلة الموانع فان هواء الصحراء اصفي فيجوز
ان يراه دون اهل المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر لاختلاف
الطلوع والغروب باختلاف المواضع في الارتفاع والانخفاض قال في خزنة الاكل
اهل اسكندرية يفطرون اذا غربت الشمس ولا يفطر من على منارتها فانه يراها
بعد حتى تغرب له هذا على رواية الطحاوي واما في ظاهر الرواية فلا عبرة به
وفي القهستاني ان ما قال اهل النجيم غير معتبر فن قال انه يرجع في ذلك الى
قوله فقد خالف الشرع قال رسول الله عليه الصلوة والسلام من اتى كاهنا
او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد عليه السلام وعن الامام
ان رأى القمر قدام الشمس فليلة الماضية وان رآه خلفها فليست بيلة وتفسير
القدم ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق
والقمر اذا جاوز الشمس ترى الهلال في جهة الشرق ولورأوا الهلال قبل
الزوال وبعده فهو لليلة المستقبل قال الامام ومحمد وذهب ابو يوسف الى انه

ودعوه في خده مسنوخ * يبكي بكاء ميتهم شوقا له * من حرقة وفؤاده مجروح * * فصل * * اذا *
(ان لم يد حل الحرم مكة وتوجه الى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شئ عليه لتركه) لانه

سنة و اساء (ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة) و او مارا بها مسرعا لانه لا يخلو عن قليل و قوف (ما بين زوال الشمس من يوم عرفة و طلع * ٢٣١ * الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج ولو) كان المحرم

ال حاضر في الموقف (ناثما او معي عليه) او اهل عنه غيره (او لم يعلم انها عرفة) لان النية عند الاحرام تجمع ما يقبل فيه و انما لم يجز الطواف هاربا او طابا لانه يفعل بعد التحلل الاول فشرط النية فيه قصدا (ومن فاتته ذلك الوقوف ساعة فقد فاتته الحج) لفوات الركن الاعظم فيحلل بعمره و جوبا (فيطوف ويسعى ويحلل و يقضى من قابل و لادم عليه ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغماؤه ففعل صح) اجابا (وكذا لو فعل بلا امر) ولو غير (رفيقه) كما افاده الكمال ثبوت الاذن دلالة (خلافا لهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل) لعموم الخطاب ما لم يقدّر دليل الخصوص (الا انها تكشف وجهها الاراسها ولو سدت على وجهها شيئا وجاز) بل ندب و قيل بل يجب و قيل الاولى كشفه ذكره القهستاني (ولا تبهر باللبية) بل يسمع نفسها دفعا للفتنة وما فيه انه عورة ضعيف (ولا ترذل) ولا تضطجع (ولا تسجي بين الميئين) ولا تعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما في انتف (ولا تحلق) لان حلق رأسها كحلق لحية ذكره القهستاني (بل تقصر) من ربع شعرها كما مر ومن كلفه افضل (وتلبس الخيط) والخف

والخلى (ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجل) وكذا الخنثى المشكل (واوحاضت عند الاحرام اغتسلت واخرمت وواتت
بجميع المناسك الا الطواف والسعي) ذكره القهستاني * ٢٣٢ * (واوحاضت) يوم النحر قبل الطواف لم تنفر

حتى تطهر وتطوف ذكره
القهستاني وان حاضت بعد
طواف الزيارة يستطع عنها
طواف الصدر ولا شيء عليها
لتركه كما يستطع عن اقام بمكة
ولو بعد النفر الاول وهو ثالث
ايام النحر (عند ابى يوسف
وعند ابى حو) محمد لا تسقط
بالاقامة (لوجوبه بدخول
وقته واما قبله فيسقط
اجتماع وزيد انها لا تسافر
الا بمحرم وتؤخر طواف
الركن عن ايام النحر بعذر
المريض ولا شيء عليها
فهن سبعة عشر فلتحفظ
والنفساء كالخائض ومن
قلد (اي ربط) دلالة
على عنق بدنة تطوع او
نذرا وجزاء قتل صيد
في الحرم او في احرام سابق
(او نحوه) كجناية او قطة
او قران (وتوجه معها)
والحال انه (يريد الحج فتد
احرم وان لم يلب)
لاختصاصه بمن يريد الحج

او العمرة فيكون اجابة بالفعل
كما يكون بالقول وكان
المناسك ذكرها ثمة (فان
بعث بها ثم توجه فلا) يصير
محرم (حتى يلحقها الا في بدنة
المنعة والقران فانه يصير محرما
بالتوجه مع النية استحسانا

ولو في اشهر الحج فان جازها) بوضع ابل (او اشعرها) بجرح سنامها الايسر (او قلده لا يكون محرما) * لئلا
لعدم الاختصاص (وابدن من الابل والبقر) والهندي منهما ومن الغنم * باب القران * واتممت القران افضل

الشافعي الكفارة في هلال رمضان مطلقا ان افطر بالوقاع (ويجب على الناس)
وجوب كفاية (التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن رمضان)
وكذا ذى القعدة لان الشهر قد يكون تسعا وعشرين وكذا يجب على الحاكم
ان يأمر الناس بذلك (واذا ثبت في موضع لزم جميع الناس) ولا اعتبار باختلاف
المطامع حتى قالوا ورأى اهل المغرب هلال رمضان يجب رؤيتهم على اهل
المشرق اذا ثبت عندهم بطريق موجب كما لو شهد واعند قاض لم يراه اهل بلده
على ان قاضي بلد كذا شهد عنده شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى
القاضي بشهاتهما جاز لهذا القاضي ان يقضى بشهاتهما لان قضاء القاضي
حجة وقد شهد بهما لو شهدا ان اهل بلدة كذا أو الهلال قبلكم بيوم وهذا
يوم الاثنين فلم ير الهلال في تلك الليلة والسماء مصحفة فلا يباح الفطر غدا ولا يترك
التواريح لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا
برؤية غيرهم قال الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا ان الخبر اذا استفاض
في بلدة اخرى وتحقق يلزمهم حكم تلك البلدة (وقيل يختلف باختلاف المطامع)
وفي التبيين الاشبه ان يعتبر بهذا القول لان كل قوم يخاطبون بما عندهم وانفصال
الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه
يختلف باختلافهما وقال في الدرر يرى مامر في اول كتاب الصلاة ان صلاة
العشاء والوتر لا يجب بفقد وقتها وفي الاختيار وذكر في الفتاوى الحسامية
اذا صام اهل مصر ثلثين يوما برؤية واهل مصر آخر تسعة وعشرين يوما
برؤية فعليهم قضاء يوم ان كان بين المصرين قرب بحيث يتحد المطامع
وان كان بعد بحيث يختلف لا يلزم احد المصرين حكم الآخر وحده على ما
في الجواهر مسيرة شهر فصاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فانه انقل كل غدو
ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر لكن يفهم من عبارة المص عدم
الاعتبار مطلقا وهو المذهب وظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في اكثر العتبرات

* باب موجب الفساد *

بفتح الجيم ما يوجب الفساد للصوم يعني الحكم المترتب على الافساد والكسر
ما به الفساد يعني الاسباب للفطر لما فرغ من انواع الصوم شرع في بيان ما يجب
عند ابطاله لانه امر عارض على الصوم فلهذا يذكر مؤخر اتم العوارض على
ثلاثة اقسام الاول ما يفسد مع القضاء والكفارة والثاني ما يوجب القضاء دون
الكفارة والثالث ما يتوهم انه مفسد وليس بمفسد وقد بين الاقسام بالترتيب فقال
(يجب اقضاء) هو تسليم مثل الواجب اسدرا كالاصحح الذائبة (والكفارة)

* لئلا * ولو في اشهر الحج فان جازها) بوضع ابل (او اشعرها) بجرح سنامها الايسر (او قلده لا يكون محرما) * لئلا
لعدم الاختصاص (وابدن من الابل والبقر) والهندي منهما ومن الغنم * باب القران * واتممت القران افضل

مطلقا) ثم التمتع ثم الافراد (وهو ان يهل) اي يرفع صوته بالتلبية (بالعمرة والحج معا من الميقات) حقيقة او حكما بان يحرم بالعمرة او لا ثم بالحج * ٢٣٣ * قبل ان يطوف للقدوم وان اساء او بعده وان لم يمه دم

والشار بقوله من الميقات
الا ان القارن لا يكون الا
آفاقيا وهذا احسن من
جعله قيدا اتفاقيا وتقدم
ان تقديمه ولو من ديرة
اهله افضل فلا تغفل
(ويقول بعد الصلاة)
للركعتين (اللهم اني اريد
الحج والعمرة فيسرهما لي
وتقبلهما مني) ثم يلي ناويا
ايها ما ويسحب تقديم العمرة
في الذكر ليوافق القول
الفعل ولكن انما اخرها
اشعارا بانها تابعة للحج في حق
القارن ولذلك لا يتحلل
عن احرامها بمجرد الخلق بعد
سعيها (فاذا دخل مكة ابتداء
فطاف للعمرة وسعى ثم طاف
للحج طواف القدوم وسعى)
وانما قدمت لقوله تعالى فمن
تمتع بالعمرة الى الحج والقران
كالتمتع من حيث الترفق باداء
التسكين في سفر واحد حتى
لو نوى الطواف الاول للحج
لا يقع الاها ثم الاطلاق مشير
الى انه لا يكره عمرة القارن
في الايام الخمسة المذكورة
كعمرة التمتع كما في التحفة
والاكشفاء مشعر بانها لا تحلق
بعد السعي بل يوم النحر
كالغرد والالكان جانيا على
احرامين كما في المحيط (ولو
طاف لهما طوافين وسعى

لكمال الجنابة ككفارة الظهار بان يمتق رقبة فان لم يستطع فيصوم شهرين
ولاء اذ بافطار يوم استقبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وانما ترك بيان وقت
وجوب القضاء والكفارة اشعارا بانه على التراخي كما قال محمد وقال ابو يوسف
انه على الفور وعن الامام روايتان وقيل بين رمضانين به اخذ الكرخي والاول
اصح (على من جامع) من الجماع وهو ادخل الفرج في الفرج وفي الخزانة اتماء
الختانين موجب للكفارة (او جومع في اداء رمضان) اذ في غير رمضان لا يوجب
الكفارة (عمدا) اي حال كونه عامدا احترازا عن الاكرام والخطاء والنسيان وفي
فتاوى سمرقند وان اكرهت المرأة زوجها فجامعها مكرها تجب الكفارة عليه
لان الجماع لا يتصور الا بالاذة والانتشار وذلك داليل الاختيار لكن الصحيح انها
لا تجب وهو قولهما وعليه الفتوى ولو اكرهها هو فلا كفارة عليها اجماعا
(في احد السيلين) اي التبل والدبر من انسان حي فالجماع في الدبر موجب
للكفارة كما قال وهو الصحيح عن مذهب الامام لان الجنابة كاملة ولو جامعها
ثم مرض في يومه سقطت الكفارة كما في المحيط ولو اف ذكره بجرقة مانعة للحرارة
لم يكفر كما في المنية ولو جامع مرارا في يوم من رمضان واحد ولم يكفره كانت عليه
كفارة واحدة فاذا كفر للاولى ثم جامع مرة اخرى فعليه كفارة اخرى في ظاهر
الرواية ولو جامع في رمضانين لزمته كفارتان كما روى عن محمد وقال اكثر المشايخ
كفارة واحدة وهو الصحيح للتداخل (او اكل او شرب عمدا) سواء نوى من الليل
او النهار على الصحيح وشروطه اواف وجوب الكفارة على من افطر في رمضان كون
المأكول (غذاء) هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل عن شيء وهو بالحقيقة الدم
وبقي الاخلاط كالاباريز وغيره فاهو المراد ما من شأنه ان يصير البديل كالخنطة
والخبر وفي المحيط اذا اكل مائة كل عادة يكفر وما لا فلا وعند احمد والشافعي
في قول في الاكل والشرب لا يكفر ولو وضع لقمة ناسيا فتذكر فابتلعها بد
اخراجها فلا كفارة وعليه القضاء لانها شيء تعافه الناس وان ابتلعها قبل
اخراجها فعليه الكفارة كما في شرح المنظومة (او دواء) وهو ما يؤثر في البدن
بالكيفية فقط كالكافور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتداوى به قصدا او تبعا
لغيره يكفر والافلا (وكذا) اي يجب القضاء والكفارة (لو احتجم) الصائم
(او اعتاب) من الغيبة (فظن انه) اي كل واحد من الاحتجام والاعتياب افطر
فاكل عمدا لعدم المنظر صورة ومعنى فقوله عليه السلام الغيبة تفطر الصائم
ما أول بالاجماع بذهاب الثواب ولهذا يجب عليه القضاء والكفارة اذا اكل
عمدا ان ظن انه افطره سواء بلغه الحديث او لم يبلغه عرف تأويله او لم يعرف
افتاء مفت او لم يفت لان الفطر بالغيبة يخالف القياس بخلاف حديث الجماعة

سبعين جازوا ساء * ٣٠ * ل * بتقديم طواف القدوم على سعي العمرة ولا شيء عليه اتفاقا (ثم)
بعد العمرة قبل التحليل (يحج) فيبدأ بطواف القدوم ويسعى (كأمر) في المفرد كما في الهداية والكافي ويقف

أعرفت ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعى كافي الخاتية والظهيرية وفي كلمة ثم إشارة لي أنه لو طاف للعمرة ثلاثاً
أو أقل ثم يقف بعرفة انتقض القران وارتفض العمرة وعليه دم للرفض * ٢٣٤ * واختلف في الرفض إذا أخذ

في السير إلى عرفات لكن في المختلفات لو طاف القارن للتقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما أتى به للعمرة لاستحقاقها وعن محمد أنه لو طاف للقارن للتقدم وسعى له ثم وقف بعرفات كان ما أتى به للعمرة لاستحقاقها وعن محمد أنه لو طاف للعمرة ثم الحج ثم يسعى له كان للعمرة كافي القهستانى معزى المحيط وسيجيئ مثلاً (فإذا رمى جرة العتبية يوم النحر ذبح) وجوبا (دم القران استرة أو بدنة أو سبع بدنة) وهو دم شكر توفيق الجمع بين العبادتين والمتبادران يقيد الذبح بما إذا طاف للعمرة في أشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلاً لم يذبح وإن كان قارناً كما في القهستانى عن المحيط (فإن يحزن عنه) بأن لم يجده ولا عنه (صام) القارن عشرة أيام (ثلاثة أيام قبل يوم النحر والأفضل كون آخره) أي الصيام (يوم عرفة) رجاء وجود الهدى فإن قدر عليه في أيام النحر قبل الحاق بطل صومه (وسبعة أيام إذا فرغ) من الحج (ولو بمكة لكن)

وهو قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم فإن بعض العلماء أخذ بظاهره من غير تأويل مثل الأوزاعي وأحدول هذا إذا سمعه فانظر اعتماداً على ظاهره لا تجب الكفارة عند محمد لأن قول الرسول لا يكون أدنى درجة من المفتى لكن أجاب العلماء عنه بأنه منسوخ وكذا إذا افتاه مفت بفساد صومه فتح لا كفارة عليه لأن الواجب على العامي الأخذ بقوى المفتى فتصير الفتوى شبهة في حقه وإن كان خطأ في نفسها وعن أبي يوسف كفر العامي إذا بلغه حديث فاكل لأن عليه استفتاء فقط لأن الحديث قد يترك ظاهره وينسخ ولو لمس أو قبل أمر أنه بشهوة أو ضاجعها ولم ينزل فظن أنه افطر فاكل عمداً كان عليه الكفارة إذا تأول حديثاً أو استفتى فقيمها فافطر فلا كفارة عليه (ولا كفارة بفساد صوم غير رمضان) لأنه لم يهتك حرمة الشهر فعلى هذا لا تلزم الكفارة على قضاء رمضان (ويجب القضاء فقط) بغير كفارة (لو افطر خطأ) كما إذا تمضمض فدخل الماء حلقه وعند أحمد والشافعي في قول في الخطأ لا يفسده كالتسيان وصرح الخطأ مع ما علم من قوله عمداً تفصيلاً لمحل الخلاف وبهذا ظهر فساد ما قبل ونظ الخطأ مستدرك (أو افطر مكرهاً) خلافاً للشافعي إذا صب الماء في حلقه كرهاً أمالوا كرهه على شرب فشربه هو مكرهاً يفطر بالإجماع (أو احتقن) على البناء للفاعل أي استعمل الحقنة (أو استعط) على البناء للفاعل وهو إيصال مايع إلى الجوف من طريق الأنخرين (أو افطر في أذنيه) على البناء للمفعول كافي النهاية وأراد به غير الماء ولم يقيد اعتماداً على انفهامه مما سيأتي وإنما يجب القضاء عليه في هذه الصور لقوله عليه السلام الفطر مما دخل ولو جرد معنى الفطر وهو الوصول ما فيه صلاح البدن إلى الجوف ولا كفارة عليه لانعدام الفطر صورة (أو داوى جائفة) وهي الطعنة التي تبلغ الجوف (أو) داوى (آفة) بالمد والتشديد وهي الشجة التي تبلغ أم الرأس (فوصل الدواء) في الجائفة (إلى جوفه أو دماغه) أي وصل الدواء في الآفة إلى أم الرأس وهو لف ونشر مرتب هذا عند الإمام وصول الدواء إلى جوفه وقال لا يفطر لأنه لم يصل من المنفذ الأصلي وظاهره أن الرطب واليابس سواء كما هو رأي أكثر الشايخ فلو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يفطر وقبل الرطب مفسد عند خلافاً لهما وإنما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازاً عما إذا طعن برمحه فانه غير مفسد وإن بقي الزج في جوفه لكن إذا نفذ السهم إلى جانب آخر أو دخل حجر من جائفة أو غيب خشبة في دبره ففسد كافي القهستانى لكن في الخاتية عدم الفساد فيما نفذ السهم إلى جانب آخر ودخل الحجر في الجائفة وكذا إذا أدخل أصبعه فيه على المخار لكن في المنع أن كانت ردية ففسد وإن كانت ياسة ليس يفسد وكذا لو بالغ في الاستنجاء حتى بالغ موضع

أيام التشريق لا يجوز له لقوله تعالى وسبعة إذا رجعت أي من منى فلا يشترط التتابع * الحقنة * في صوم الثلاثة والسبعة كما في النصف (فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم) فإن لم يجد تحلل وعليه

دَمَان دَمُ الْقُرْآنِ وَدَمُ التَّحَلُّلِ قَبْلَ الذَّبْحِ (وَانْ وَقَفَ الْقَارَنُ بِعَرَفَةَ) بَعْدَ الزَّوَالِ (قَبْلَ طَوَافِهِ أَرْبَعَةً)
أَشْوَاطَ لِلْعِمْرَةِ فَقَدْ رَفَضَهَا) لَتَعَذَّرَ ٢٣٥ * إِذَا هِيَ بِالْبَسَاءِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْرُوعِ (فَعَلِيهِ

دَم لرفضها) كالمحضور
(و يقضيها) لصحة
الشرع فيها) و سقط
عنه دم القران) حيث لم
يوقف لاداء النسكين
(و التمتع افضل من الافراد)
على المذهب (وهو ان يأتي
بالعمرة) او اكثرها (في اشهر
الحج) سواء احرم فيها
او قبلها (ثم يحج) كافر د
(من عابه) ذلك (فيحرم بها
من الميقات) او قبله
(و يطوف لها و يسعى)
كأمر و يتحلل منها) ان شاء
بخلق او تقصير (ان لم
يسق الهدى) فان ساقه
لا يتحلل كما سيجي (و يقطع
التلبية بأول الطواف ثم
يحرم بالحج من الحرم يوم
التروية و قبله افضل
و يحج) كما مر (و يذبح
كالتقارن فان حج) عن الذبح
(فكحكمه) اي القارن
في الصوم (و جاز صوم
الثلاثة قبل طوافها ولو
في شوال بعد الاحرام بها
لا قبله) لانه السبب والتأخير
افضل امر (فان شاء
سوق الهدى وهو افضل
احرم وساقه وهو اولى
من قوده و ان كان بدنة
قلدها) استئنا (بمزادة

الحقنة افطره و تذكر الصوم شرط في جميع هذا الصور لان الناس في جميعها
ليس بمفطر اتفاقا (او ابتلع حصاة او حديدا) او نحوهما ليس فيه صلاح البدن
ولم يرغب الناس في اكله وهوذا كرا صومه سواء كان اقل من الحصاة او اكثر
لكن لو اعتاد اكل الحصاة والزجاج والطين الذي يغسل به الرأس وجبت الكفارة
وفي المنية لو ابتلع الحصاة مثلامرارا لاجل معصية كفر زجرا وعليه الفتوى
ولو اكل الطين الارمني فعليه الكفارة لانه يؤكل الدواء وعن ابي يوسف لا كفارة
في الطين الارمني وفي المتحجب الكفارة في المختار وقيل لا تجب في قليله دون
كثيره ولا في النواة والقطن والكاغد والسفرجل اذ لم يدرك ولا تجب في الدقيق
والارز والعجين الا عند محمد و تجب باكل اللحم التي وان كانت مية متنتة
الا ان دودت فلا تجب واختلف في الشحم واختار ابو الليث الوجوب فان كان
قديدا وجبت بلا خلاف كما في النخع ولو اكل كل دما في ظاهر الرواية لا يكفر
وقيل يكفر لان بعض الناس يشربون الدم ولو ابتلع فستقا مشقوق الرأس
كفر كما في التهمتان لكن في الخساية عدم الكفارة ولو اكل الطين الذي يؤكل
تفكها فعن محمد لا كفارة فيه الا ان مشابحنا قالوا بوجوبها استحبنا وعنه
انه كفر في الطين مطلقا (او استقاء) لقوله عليه السلام من قاء لا قضاء ومن استقاء
(عمدا) فعليه القضاء قيد عمدا لا حترار عن الاستقاء ناسيا للصوم اذ حثت
لا يفسد ومن لم يتنبه لهذا قال ذكر العمدة تأكيد الان الاستقاء استفعال من التي
وهو اتكلف فيه ولا يكون اتكلف الا بالعمد (ملاءمة) بالاجماع وان قليلا
لا يفطر عند ابي يوسف وفي المتحجب هو الصحيح لكن اطلاق الحديث ينتظم
القليل والكثير وهو قول محمد وفي رواية عن ابي يوسف انه يفطر الحاقا بملاء الفم
لكثرة الصنع وقال ابن كمال اوزير وضعف قول ابي يوسف لكونه تعليلا في مقابلة
النص لكثرة الصنع حيث استقاء واعاد وهذا كله اذا تقيأ مرة او طعنا ما وماء
فان بلغه ما لم يفسد صومه عندهما وعند ابي يوسف يفسد اذا كان ملاء الفم
(ولو تسحر) اي اكل السحور بفتح السين اسم لما كور في السحر وبالضم
جمع سحر وهو السدس الاخر من الليل كما في النخع وفي الدرر في الايمان من نصف
الليل الثاني الى الفجر (يظنه) اي يظن الوقت الذي تسحر فيه (يلا والفجر طالع)
والحال ان النحر الصادق كان طالعيا (او افطر) آخر النهار (يظن) على لفظ الفعل
او انظر (الغروب) ولم تغرب اي حال كونه ظانا غروب الشمس او يظن ان الشمس
غربت (ولم تغرب) والحال ان الشمس لم تغرب فيجب عليه امساك بقية يومه
قضاء لحق الوقت والقضاء لانه حق مضمون بالمثل ولا تجب الكفارة لان الجنائية
قاصرة ولو شك في طلوع الفجر فلا فضل ترك السحور وروى عن الامام انه

او نعل وهو افضل من التجليل) ولا يقاد الغنم (والاشعار جائز عندهما وهو شق سنامها الا يسر
وهو الاشبه بفعله عليه السلام) حيث فعله قصدا (او من الايمن) لانه وقع اتفاقا (ويكره) الاشعار تحريما

(عند الامام) لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه فان قطع الجلد فقط دون اللحم فلا بأس به قاله الكمال وابن الكمال
وبه يستغنى عن كون العمل على قولهما (ثم يتم كاتقدم) * ٢٣٦ * ولا يتحمل منها (ويحرم بالحج كامر) يوم

التزوية وقبله افضل
فاذا حلق يوم النحر حل
من احراميه (على
الظاهر) ولا تمتع ولا قران
لاهل مكة ولا لمن هو
داخل المواقيت (لانه من
حاضري المسجد الحرام
(فان عاد التمتع الى اهله
بعد) اداء (العمره ولم
يكن ساق الهدى بطل تمتعه
وان كان قد ساقه لا يبطل)
كالقارن (ومن طاف بالعمرة
قبل) اشهر (الحج اقل
من اربعة) اشواط (واتم
بعد دخولها) اى اشهر الحج
(وحج كان تمتعا وان كان
طاف اربعة) قبل اشهره
(فلا) يكون تمتعا اعتبارا
للاكثر (ولو اعتمر كوفي)
اى افاقي (في اشهر الحج
وتحمل) بحلق (واقام بمكة)
اى داخل المواقيت (وحج
صح تمتعه وكذا لو اقام
بالبصرة) يعنى غير بلده
(وقيل لا يصح عندهما)
والاصح صحة تمتعه اتفاقا
كما في المعراج لبقاء
سفره ما لم يند الى اهله
(ولو افسد التمتع عمرته)
يجماع قبل طواف اكثرها
(واقام ببصرة وقضاها
وحج) في عامه (لا يصح
تمتع) لانه كالقيم بمكة (الا ان يعود الى اهله ثم يأتى بهما) اى بالعمرة والحج كامر (وعندهما * المجبرة

قال اساء بالاكل مع الشك اذا كانت ببصره علة او كانت الليل مقمرة او متغيمه
او كان في مكان لا يستبين فيه النجر وان غلب على ظنه طلوع النجر لا يأكل
فان اكل ينظر فان لم يتبين له شئ فعليه قضاءه عملا بغالب الرأى وفيه
الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لانه بناء الامر على الاصل
فلا يتحقق العمد به واما اذا شك في غروب الشمس فلا يحل له الفطر لان الاصل
هو النهار فلو اكل عليه القضاء وفي الكفارة روايتان ومختار الفقيه ابى جعفر
لزومها قال الكمال هذا اذا لم يتبين الحال فان ظهر انه اكل قبل الغروب
فعليه الكفارة لاعلم فيه خلافا ولو كان اكبر رأيه انها لم تغرب فعليه القضاء
رواية واحدة وفي الخلاصة والخاتمة عليه الكفارة لان النهار كان ثابتا
وقد انضم اليه اكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين وفي القهسا في ويشعر بقول
عدل وكذا بضرب الطبول واختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز
بقول واحد بل بالثني ولو افطر اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلثين فطاف
انه يوم العيد وهو غيره لم يكفروا (او اكل ناسيا) صومه (فظن انه افطر فاكل
عمدا) فيجب القضاء لوصول الفطر ولا تجب الكفارة لان صومه فسد قياسا
فضار ذلك شبهة فان كان بلغه الحديث وهو قوله عليه السلام من نسي وهو
صائم فاكل او شرب فليتم صومه فاذا اطعمه الله وسقاه وعلم ان صومه لا يفسد
في النسيان روى عن الامام انه لا كفارة عليه وهو الصحيح خلافا لهما وكذا
لو ذرعه النسي فاكل متعمدا كفر ان كان عالما في قولهم وان جاهلا فكذلك
في قول الامام خلافا لابى يوسف وقول محمد مضطرب ولو اغتسل فظن
ان ذلك افطره بوصول الماء الى الجوف والدماع من اصول الشعر فاكل بعد
ذلك متعمدا كفر على كل حال ولو اخطأ في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كفر وان
جاهلا فكذلك عند الامام في ظاهر الرواية وعن محمدان استفتى فقيها فافطر
وهو الصحيح وكذا لو اكل حل او ادهن نفسه او شارب فاستفتى فقيها فافطر
لا كفارة والكل في الخاتمة وكذا لو وطئ ناسيا فظن الفطر ثم جامع عامدا لا كفارة
عليه (او صب في حلقه نائما) اى لو كان الصائم نائما فصب احد في فيه ماء
او سقط ماء المطر في فيه فدخل جوفه فانه قضى ولا كفارة عليه (او جوعت نائمة)
وقال زفر والشافعي لا يجب عليها القضاء في المسئلتين لانعدام القصد (او مجنونة)
بان جنت بعد ان نوت فجامعها رجل ثم افاقت وعلمت بما فعل فانها تقضى لان
المجنون لا ينافى الصوم وانما ينافى شرطه اعنى النية حتى لو وجدت النية حال
الافاقة ثم جنت ولم يطرأ عليها مفسد لا تقضى اليوم الذى نوته وبهذا اندفع
ما قيل كانت في الاصل المجبورة فصحتها الكاتب مع ان استعمال المجبورة بمعنى

تمتع) لانه كالقيم بمكة (الا ان يعود الى اهله ثم يأتى بهما) اى بالعمرة والحج كامر (وعندهما * المجبرة
يصح تمتعه وان لم يند الى اهله) هذا اذا خرج من الميقات في اشهر الحج اما اذا خرج قبلها ثم قضى العمرة

فبها وحج من عامه فهو متمتع اتفاقا (فان بقي بعد الفساد بمكة وقضاها وحج من غير عود لا يصح متمعه اتفاقا)
لما مر (وما فسد المتمتع) الكوفي * ٢٣٧ * (من عمرته او حجه مضى فيه) وان كان فاسدا لانه لا يمكنه الخروج

عن عهدة الاحرام الا
بالافعال (وسقط عنه دم المتمتع)
ولزمه دم الفساد (ومن
تمتع فضحى لا يحز به عن دم
التمتع) لانه اتى بغير ما عليه
حتى او تحلل بها لزمه دمان
* باب الجنائيات * الجنائية
هنا ما تكون حرمة بسبب
الاحرام او الحرم والواجب
بها قد يكون دمين او دما
او صوما او صدقة او ورع
صاع بقتل حمامة او تمرة
بقتل جرادة ففصلها بقوله
(ان طيب المحرم البالغ)
ولو ناسيا او جاهلا (عضوا
كاملا) ولو فقه باكل طيب
كثير وما يبلغ عضوا من
اعضائه لوجع (لزمه دم)
لكمال الاتفاق والبدن كله
كعضو واحد ان اتحد
المجلس والافضل طيب
كفارة كفر للاول ولا خلافا
لحمد وفي المحيط وغيره
الصحيح ان الطيب ان كان
قليلا اعتبر العضو وان كان
كثيرا اعتبر الطيب واما
الثوب والفراس فانفارق
بين الكثرة والقلة العرف
والافاق يتع عند المبطل
(وكذا لو ادهن) اي
استعمل الدهن في عضو
كامل حقيقة او حكما كما مر

المجبرة ضعيف لفظا كما في التبيين (اولم ينو في رمضان صوما ولا فطرا) مع الامساك
فيجب القضاء لعدم العبادة بقتل النية (وكذا لو اصابه غيرنا وللصوم فاكل) فيجب
القضاء ولا كفارة عليه عند الامام سواء اكل قبل الزوال او بعده وقال زفر عليه
الكفارة لانه يتأدى بغير النية عنه (وعندهما يجب الكفارة ايضا) ان اكل قبل
الزوال وبعده لانه تقويت امكان التحصيل فكان قادرا على النية قبل الزوال
فلزمته الكفارة وله ان تقويته انما يستقيم فيما لا يندري بالشبهة اذ لا صوم بدون
النية مع انه ذهب سفيان الثوري الى عدم تأدى الصوم بنية النهار فاورث
ذلك شبهة وعلى هذا اطلاق المص غير صحيح ولا بد من التقييد بما اذا اكل
قبل الزوال كما في الهداية وغيرها الا ان يقال ان النية في غير وقتها في حكم
العدم وبهذا اعتمد ان الاختلاف يقع قبل الزوال بدأ فاطلعه تدبر (ولو اكل
او شرب او جامع ناسيا لا يفطر) استحسانا (لقوله عليه الصلاة والسلام لا الذي اكل
او شرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك) والجماع في معنى الاكل
ثبت ايضا بدلالته والقياس انه يفطر لوجود ما يضاد الصوم وهو قول
مالك فان قلت كيف علم به وهو خبر الواحد مخالفا لكتاب الله لانه امر فيه
بالامساك ولم يبين هناك قلت عملنا لان اعتبار النسيان يؤدي الى الحرج قال الله
تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والاصح ان النسيان قبل النية وبعدها
سواء ولو اكل ناسيا اول النهار ثم نوى في وقته جاز وقيل لم يحز ومن رأى صائما
ياكل ناسيا يخبره اذا كان شابا وان شيخا لا وفي الجوهر ان رأى قوة يمكنه ان يتم
الصيام الى الليل يخبره والا فلا وفي الواقعات والمختار انه يخبره وفي الخزانة
والاولى ان يقضى اذا افطر ناسيا وعن ابي يوسف رجل يأكل ناسيا فقل له
انك صائم فاكل وهو لا يذكر صومه افطر وهو قول الامام لان قول الواحد
في الديانات حجة كما في المحيط وان بدأ بالجماع ناسيا او اوجع قبل الطلوع ثم طلع
الفجر والناسي تذكر ان نزاع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح وان داوم
حتى نزل ماؤه اختلف فيه قال بعضهم عليه القضاء فقط وقال بعضهم
ان مكث ولم يحرك نفسه لا كفارة وان حرك نفسه بعد كفر كما في الجنائية ولو اوجع
قبل الصبح فلما خشى الصبح نزاع وامنى بعد الصبح فلا شيء في الصحيح (وكذا
لو نام) نهارا (فاحتمل) لقوله عليه الصلاة والسلام ثلثة باتاء وبدونه رواية
لا يفطرن الصوم القى والحجامة والاحتلام (او نزل بنظر) لانه لم يوجد منه
صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن شهوة بالباشرة كما اذا تفكر فامنى ولو
استمنى بكفه افطر وهو المختار (او ادهن او اكحل) وان وجد طعمه في حلقه
لان الداخل من المسام الغير النافذة لا ينافى في كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد

(زيت او) شيرج ولو خالصين (وعندهما صدقة ولو خضب رأسه بحناء) رقيق اما المتبلد ففيه دمان دم للطيب
ودم تغطية الرأس (اوستره) بما يلبس عادة اما بحمل اجانة او عدل فلا شيء عليه (يهو ما كاملا) اوليلة كاملة

(فعليه دم وكذا) يجب دم (للبس مخيطا) ولو جع ما لبس (يو ما كاملا) على الوجه المعتاد كما سيحى والزائد
كالיום ما لم يعزمه على ترك اللبس عند النزاع فان عزم عليه ثم لبس ٢٣٨ * تعدد الجزاء كفر للاول اولا وكذا

للبس يو ما فارق دما ثم
دام على لبسه يو ما آخر فعليه
الجزاء ودوام اللبس بعدما
احرم وهو لا لبسه كانشائه
بعده ولو مكرها او نائما
كان القى عليه غيره وهو
نائم يو ما كاملا اوليلة وعن
ابى يوسف اكثر من نصف
يوم او ليلة كفى المحيط وغيره
(او حلق ربع رأسه او ربع
لحيته او حلق رقبته او
ابطيه او احدهما او عاتيه
وكذا) يجب دم (او حلق
محاجه وعندهما صدقة)
وعند محمد اذا سقط من
رأسه او لحيته عند التوضي
عشر شعرات لزمه دم كفى
القهستاني عن المحيط (وان
قص اظافر يديه او رجليه
في مجلس واحد فعليه دم وكذا
لو قص اظافر يد واحدة
او رجل وان قص اظافر
يديه او رجليه في اربعة
مجالس فعليه اربعة دماء
وعند محمد دم واحد) كالو
اتحد المحل بان حلق رأسه
اربع مرة كل مرة ربعا
(وان طيب اقل من عضو
او ستر رأسه او لبس المحيط
اقل من يوم فعليه صدقة)
ولا عبرة للاكثر على المختار
(وكذا) يجب صدقة

(لو حلق اقل من ربع رأسه او لحيته او حلق بعض رقبته او عاتيه او احد ابطيه) عطف على * انخبار *
رقبته او عاتيه ذكره الهنسي (او) حلق (رأس غيره) محر ما كان ذلك انغير او حلالا لاستحقاقه الامان

كسبت الحرم فلا فرق بين شعرة وشعر غيره الا ان كمال الجنابة في شعره فيجب فيه دم وفي شعر غيره صدقة ذكره
البهمنسي وغيره لكن في القهستاني ٢٣٩ * عن المحيط لو حلق بها او اخذ شار به او قلم اظافيره اطعم ماشاء انتهى

(او قص اقل من خمسة
اظفار او خمسة متفرقة
وعند محمد في الخمسة المتفرقة
دم وان طيب او لبس او
حلق بعذر) كقوله وقل
ومنه الجهل او النسيان كافي
التفت (خير ان شاء ذبح شاة)
في الحرم (وان شاء تصدق
بثلاثة اصبوع على ستة
مساكين) اين شاء (وان شاء
صام ثلاثة ايام) ولو متفرقة
لغوله تعالى ففدية من صيام
او صدقة او نسك وقد
نزلت في المعذور ذكورة
البهمنسي وغيره واعلم ان
التطيب والحلق بطريق
المثال فان جمع المحظورات
الاحرام اذا كان بعذر ففيه
الخيارات الثلاثة كافي
القهستاني معزيا للمحيط
(ولو ارتدى او اتشح
بالقميص او ارتز بالسراويل
فلا بأس به) لعدم اللبس
المعتاد (وكذا لو ادخل
منكبسه في القباء ولم يدخل
يديه في كفيه) الا ان زهره كامر
فصل وان طاف للقدم
او للصدر جنباً فعليه دم) ان
لم يعد ما دام بمكة فلو اعاد
سقط الدم ومفاده ان الطهارة
في الطواف واجبة لا شرط
وهو الصحيح مطلقا كما في
المحيط لكن في شرح الطحاوي

الغبار والدخان والذباب بضم فاء ايضا انتهى هذا ليس بسديد لانه لا يمكن
الاحتراز عن الغبار والدخان بضم فاء لانه اذا اطبق ان لم يستطاع الاحتراز
عن الدخول من الانف كما بين آنفاً ذليلاً وفي الفتح ولو دخل فقه مطر كثير
فابتلعه كفر ولو خرج دم من اسنانه فدخل حلقه ان ساوى الريق فسد
والالا ولو استشم المخاط من انفه حتى ادخله الى فقه وابتلعه عمدا لا يفطر
ولو خرج ريقه من فقه فادخله وابتلعه ان كان لم يتطعم من فيه بل متصل بما في فيه
كالخيط فاستشر به لم يفطر وان كان انقطع واخذ واعاده افطر ولا كفارة
عليه ولو ابتلع ريق غيره وفي الكنز لو ابتلع بزاق صديقه كفر ولو اجتمع الريق
في فيه ثم ابتلعه يكره ولا يفطر ولو تغير ريق الخياط بخيط مصبوغ وابتلعه
ان صار ريقه مثل صبغ الخيط فسد والا ولو تربط شفتاه بالبراق عند الكلام
ونحوه فابتلعه لا يفطر وفي المنية لو قتل خيطا ببراقه ثم ادخله في فيه ثم اخرجه
لم يفسد وان فعله عشر مرات وكذا لو ابتلع سلكة وطر فها بيده اما لو ابتلع السك
فسد (ولو وطئ) امرأة (ميتة او بهيمة) حية (او) وطئ حيا (في غير السبيدين)
كانتخذ والبطن والابط (او قبل او لمس) اي مس البشرة بلا حائل لانها
لومسها من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها او لا فلا كما
في المحيط (ان انزل) قيد الجميع (افطر) ولزمه القضاء لان في الانزال فيها يوجد
معنى الجماع ولا كفارة لنقصان الجنابة لعدم المحل المشتهى في الميتة والبهيمة
ولعدم صورة الجماع في الباقي والا) اي وان لم ينزل (فلا) يفطر لعدم موجب
الافطار (او قبل بهيمة او نظر فرجها فانزل لا يفسد) (وان ابتلع) الصائم (ما بين
اسنانه) مما يأكل (فان كان) ما ابتلعه قدر الحصاة قضى وان كان دونها
لا يقضى) وقال زفر يقضى لان الفقه حكم الظاهر ولهذا لا يفسد الصوم
بالمضمضة واجيب بان القليل يبقى طاعة ما بين الاسنان فيكون تابعا للريق بخلاف
الكثير وانفاصل بينهما قدر الحصاة لكن في الفتح ان لم يمكنه الابتلاع بلا استعانة
البراق فهو علامة القلة والافعلامة الكثرة وقال وهو حسن وذكر وجهه
لكن لا كفارة في قدر الحصاة عند ابي يوسف لان الطبع يعافه خلافاً لفر في الفتح
والتحقيق ان المنى في الوقائع لابد له من ضرب اجتهد ومعرفة باحوال الناس
وقد عرف ان الكفارة تفر الى كمال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة ان كان
من يعاف طبعه بذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر لذلك عنده اخذ بقول
زفر (الا اذا خرج) اي ذلك انقليل من فيه (ثم اكله) فانه يقضى فقط بلا خلاف
(ولو اكل سمسة من الخارج ان ابتلعها افطر) فوجب الكفارة على المختار
كافي الخلاصة (وان مضغها فلا) لانها تتلاشى في فقه الا اذا وجد طبعها ففسد

ان كل عبادة تؤدى في المسجد فالطهارة شرطها ثم ذكر انه لو طاف للقدم ولم يعد لادم عليه لكنه سوى في الهداية
وغيرها من الواجب والسنة والنفل لوجوبها بالشروع فليحفظ (وكذا) يجب دم (لو طاف للركن محدثا او ترك

طواف الصدر واربعة منه) وترك (دون اربعة من اركان او افاض من غرفة قبل الامام) بحيث خرج من
حدودها قبل غروب الشمس ويسقط الدم بالعود مطلقا في الاصح * ٢٤٠ * (وترك السعي او الوقوف

بمزدلفة اورمى الجمار كلها
اورمى يوم اورمى جرة
العقبة يوم النحر واكثره)
اي اكثر رمى اليوم اذ ترك
الواجب يجب دم (ولو
طاف للقدوم او للصدر
محدثا فعليه صدقة وكذا
لو ترك دون اربعة) اشواط
(من الصدر او) ترك (رمي
احدى الجمار الثلاث) فيجب
لكل شوط او حصاة نصف
صاع وبه لم يشكل ما في
الهداية من وجوب الدم
بترك ما هو قريب من الربع
فان يدخل في الطواف
الواجب بين الخطيم ويرجع
الى اهله بلا اعادة ذكره
القهستاني (ولو ترك طواف
الركن او اربعة منه بقى
محرم ابدًا) في حق النساء
وان رجع الى اهله حتى
يطوف بها بذلك الاحرام
فكلما جامع لزمه دم اذا
تعددت المجالس الا ان يقصد
رفض الاحرام بالجماع كافي
الفتح وذلك لانه ركن فلا
يجوز عنه بدل وفيه اشعار
بانه لو ترك كل طواف العمرة
او اكثره بقى محرمًا كذلك
لانه ركن كما في القهستاني
عن الظهيرية (قلت)
وهذا اذا لم يطف بعد

(والتي ملاء الفم ان عاد) بنفسه (او اعيد) وهو ذا كر لصومه (يفسد عند ابي
يوسف وان كان قليلا) من ملاء فيه (لا يفسد وعند محمد يفسد باعادة القليل لا)
يفسد (بعود الكثير) والحاصل ان ابا يوسف يعتبر الخروج ومحمد يعتبر الصنع
وفي اعادة الكثير يفطر اجاعا وفي عوده يفطر عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقول
محمد هو الصحيح كافي الخائبة وفي عود القليل لا يفطر اجاعا وفي اعادة يفطر عند محمد
خلافا لابي يوسف وقول ابي يوسف هو الصحيح كافي الخلاصة (وكره ذوق شيء)
مفطر من غذاء او دواء لان فيه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة قيل
في الفرض واما في التطوع فلا يكره (ومضغه بلا عذر) وان كان به فان احتاج الى
المضغ فلا شيء وفي التبين لا بأس بان تذوق المرأة المرققة بلسانها اذا كان زوجها
او سيدها سبي الخلق وفي الفتح وليس من الاعذار الذوق عند الشراء ليعرف
البيد من الردي بل يكره لكن في المحيط عدم الكراهة خوفا للغبن في المشتري (و)
كره (مضغ العلك) قيل اذا كان ابيض ممضوغا ولا يفطر لكن اطلاق المصنف
يشعر بان لا فرق بين علك وعلك وممضوغ وغير ممضوغ كافي ظاهر الرواية
وفي الفتح اذا فرض في بعض العلك معرفة الوصول منه عانة وجب الحكم فيه
بالفساد ولانه كالمتيقن وفي غير الصوم لا يكره للمرأة مضغ العلك فانه يقوم مقام
السواك في حقهن ويكره لرجال اذا لم يتنجس اليه (و) كره (القبلة ان لم يأمن)
الوقوع في الوقاع او الانزال على نفسه (لا) يكره (ان آمن) لان النبي عليه السلام
رخص للشيخ وهذا حجة على محمد فانه قال ذكره القبلة مطلقا (ولا) يكره (الكحل)
اي استعمال الكحل ويجوز ضم الكاف لكن الفتح يناسب المقام لما روى ان النبي عليه
السلام اكحل وهو صائم (ودهن الشارب) بفتح الدال بالمعنى المصدري وبالضم
اسم والاسم لا يناسب المقام لان الاضافة الى الشارب ياباه وانما لا يكره اذا قصد
بهما التداوى دون الزينة (و) لا يكره (السواك) اي استعمال الخشب المخصوص
سواء كان مبلولا بالياء او لا وكره ابو يوسف بالربط والمبلول (و) او عشيًا
اي بعد الزوال وكره الشافعي بعد الزوال (و) لا يكره (مضغ طعام لا بد منه
لطفل) بان لم يوجد من مضغه من هو ليس بصائم ولم يوجد ما يأكله ذلك الصبي
من غير مضغ لان الضرورة تبيح المنوع فالولى ان تبيح المكروه (ولا) تكره المحجامة
لما روينا آثافا (و) يكره عند الامام الاستساق للتبرد (وصب الماء على رأسه) وكذا
الاغتسال والتلفف بثوب (مبلول لمافيه من اظهار التضجر في اقامة العبادة
(ولا يكره ذلك عند ابي يوسف) لو روى الاثر وهذا الاشياء عون للعبادة ودفع
للتضجر الطبيعي وبه يفتى (وقيل تكره المضضة لغير عذر) وانما قال لغير عذر

الوقوف غيره حتى او طاف للصدر انتل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى اقل الصدر فصدقة والا * ليشمل *
ندم كاحرته في شرح التنوير والحاصل ان اي طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كافي الشر نبلاي وغيرها

فليحفظ (وان طافه جنباً فعليه بدنة) وكذا اكثره (والافضل ان يعيد مادام بمكة ويسقط الدم) الاصح انه يؤمر بها في الحدث استحباباً ﴿٢٤١﴾ وفي الجنابة ايجاباً (ولو طاف) للصدر طاهراً في آخر ايام التشريق بعد

ما طاف (للكن محمداً فعليه دم ولو كان) طواف الصدور طاهراً (بعد ما طافه) اي للركن (جنباً فدمان) لا انتقال طواف الصدر للركن (وعند همام فقط) لترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الركن في ايام النحر (وان طاف لعمرته وسعى محمداً او جنباً يعيد هما) مادام بمكة ندباً (فان رجع الى اهله ولم يدهما

فعليه دم ولا شيء عليه لو اعاد الطواف فقط هذا هو الصحيح) اي الاصح لان السعي وقع بعد طواف معتد به وقد استدرك نقصانه وذكر قاضيان انه يجب عليه دم ذكره البهسي (وان جامع المحرم في احد السبلين) على الاصح (قبل الوقوف بعرفة واوناسيا) او مكرها او مجنوناً او نائماً او نائماً (فسد حجه) اي نقصه نقصاناً فاحشا ولم يطله كما في القهستاني عن انصرات يعني ان يطله اصلاً بل افسده بدليل قوله (وعرض فيه) اي يجب عليه اتمام حجه الفاسد كالصحيح فيما فعله ويحتمل (ويقضيه وعليه دم) اي شاة واحدة الا اذا وطئ ثانياً قبل الوقوف فانه يذبح اخرى عند الشيعين وعند محمد تكفيه كفارة واحدة الا اذا كفر للارلى

لشمل الوضوء ومن ابتلى بآيبوسة حيب لو لم يتيمض لا يتدر على التكليم (وتكره المباشرة والمعانقة والمصافحة في رواية) عن الامام تعرضه للفساد (ويستحب السحور) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة قيل المراد بالبركة حصول التقوى على صوم النفا والمراد زيادة الثواب وفي الفتح ولا منافاة فليكن المراد بالبركة كلا من الامرين (وتأخيره) اي السحور الى ما لم يشك في الفجر (واجب الفطر) لقوله عليه السلام نلت من اخلاق المرسلين تجيل الافطار وتأخير السحور والسواك ومن السنة ان يقول حين الافطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت واصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما اخرت

﴿ فصل ﴾

في بيان وجوه الاعذار المبيحة للافطار وما يتعلق بها ﴿ ولما اختلف الحكم بالعدر فلا بد من معرفة الاعذار المسقطه للاثم فلذا ذكرها في فصل على حدة (يباح الفطر لمريض خاف) بالاجتهاد او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالته شرط والمراد بالخوف غلبة الظن (زيادة) منصوب لنزع الحافض (مرضه) الكائن او امتداده او وجع العين او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمريض كما في التبيين والامة التي تخدم اذا خافت الضعف جاز ان تفطر ثم تقضى وانها ان تمتنع من الائتمار بامر المولى اذا كان يعجزها عن اداء الفرض والعبد كالأمة ومن له نوبة حين افطر مخافة الضعف عند اصابة الحمى فلا بأس به لان الغالب كالكائن وقال نجم الائمة من اشتد مرضه كره صومه وفي شرح المجمع او برأ من المرض ولكنه ضعيف لا يفطر لان الصحيح هو المرض الضعف وكذا الخوف من المرض ففيه مخالفة لما في التبيين ووفق صاحب البحر بان يراد بالخوف في كلام شرح المجمع مجرد الوهم وفي كلام الزيلعي غلبة الظن فلا مخالفة ولا بأس بان يفطر من ذهب به متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل الحديث اذا خشي الهلاك او نقصان العقل وفي المبسوط العطش الشديد والجوع الذي يخاف منه الهلاك يباح الافطار اذا لم يكن باتعب نفسه ومن اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجهده العض فافطر كفر وقيل لا وانما اذا كان بازاء العدو ويعلم قطعاً انه يقاتل في رمضان وخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل الحرب مسافراً كان او مقيماً (بالصوم) وقال الشافعي

ولا خلاف انه تكفيه واحدة ولو تكرر ﴿ ٣١ ﴾ في مجلس واحد ولو اضرتها وتسامت في الفتح التدبير والشر نبلاية (وليس عليه ان يفترق من زوجته في القضاء) عندنا بل يستحب ﴿ فريضة ﴾

وفي الجوهرة يفسد حجها بالجماع ولو نائمة او مكرهة ولو بالجماع لها صبي او محنونا وعليها دم انتهى وهل ترجع المكرهة على لزوم قيل نعم وقيل لا كما في القتح وفيه لو كان ٢٤٢ صبي بجماع مثله فسد حجها

دونه لو كانت هي صبية او محنونة انعكس الحكم انتهى لكن ضعفه في البحر والنهر بما في الوالدية وغيرهما من انه يفسد حج الصبي بالجماع لكن لا يلزمه دم وقالوا لو افسد انصبي حجه لا قضاء عليه ولا يأتى ذلك الا بالجماع انتهى فليحفظ (وان جامع بعد الوقوف وقبل الخلق لا يفسد وعليه بدنة) غلط الجنابة (ولو بعد الخلق وقبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا يجب دم) (وقبل اولى شهوة وان لم ينزل) في الاصح (وكذا) يجب دم (اوجامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسدت) فحصى وذبح (وقضاها وان كان) الجماع (بعد طواف الاكثر) لم يفسد ولا يفسد (فتمتعها لان الاكثر حكم الكل ولا شيء ان انزل بنظر ولو الى فرج) لعدم المباشرة ولا فساد الحج او عمرة بوطئ بهيمة او استناء بكف بل يلزم دم ان انزل والا لا شيء عليه (وان اخر الخلق او طواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم) عنده (خلافا لهما) كما مر (وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكا على نسك هو قبله) زمانا او مكانا واول

الامام في المخرج في الحديث بالاثم لا اندية كما بسطه الشافعي وغيره (وان حلق في غير الحرم) الشيطان

الحج الممتع (او عمرة فعليه دم) لاختصاص الحلق بالحرم (خلافا لابي يوسف فاذا عاد المعتمر بعد خروجه

القتل بالدلالة وقتله والبدال باق على احرامه واخذه قبل ان ينقلب عن مكانه (فعليه الجزاء) هو قيمته وكذا
الاشارة فلو فقد واحد من هذه الشروط فلا جزاء (والجزاء هو قيمة * ٢٤٤ * الصبيد بتتويج عداين

في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم) يغير المحرم في القيمة (ان شاء اشترى بها هديا) يجزي في الاضحية ومفاده انه لا يجزي الصغار لكن لو تصدق بلحمها على وجه الادعاء جاز هذا عند الشيخين و اجاز محمد الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف كما في شرح التاويلات (ان بلغت) اي قيمته (هديا فذبحه بالرم) لاختصاص الهدايا به ولو ذبح في غيره لم يجزه الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين لكل بقدر نصف صاع) كما في شرح الطحاوي ذكره القهستاني وافاد كلامه ان مجرد الذبح بمكة كاف فلو هلك بعده بوجه ما سقط اجزاء وانه يجوز التصدق بكله على مسكين واحد (وان شاء اشترى بالقيمة طعاما فيصدق به) ان شاء (على كل فقير نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير) كالفطرة (لا) تجزي (اقل) مما ذكر ولا اكثر بل يكون تطوعا نعم يجوز الاباحة كما في التحفة (وان شاء صام) ان شاء متابعا او متفرقا كما في شرح الطحاوي (عن

الحاء) (ومرضع) اي ذات الرضاع اي التي لها ولد رضيع وان لم تبشر الارضاع في حال وضعها والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقحة ثديها الصبي كما في الكشف وبهذا ظهر ضعف ما قيل ولا يجوز ادخال التاء كما في حائض وطالق لان ذلك من الصفة الثابتة للاحداثه واذا اريد الحدوث يجوز ادخال التاء بان يقال حائضة الآن او غدا (خافت) كل واحدة يعلم الضرر باجتهادها او بقول طبيب مسلم غير ظاهر الفسق (على نفسها او ولدها) الخصوص بالرضع التي هي الام وهو الظاهر قيل المراد بالرضع ههنا الظئر بوجوب الارضاع عليها بالعتق بخلاف الام فان الاب يستاجر غيرها لكن برده اضافة الولد اليها لانه لا يضاف الى المستجرة ولان الارضاع واجب على الام ديانة لاسيما اذا لم تكن الزوج قدرة على استيجار الظئر فصارت كالظئر ولقائل ان يقول الوجوب ديانة على تقدير القدرة وكلامنا في ان الام حالة الصوم لا تقدر على الارضاع فلا يجب فلا عذر نعم اذا تعينت الام للارضاع بفقد الظئر او بعدم قدرة الزوج على استيجارها او بعدم اخذ اولد ثدي غير الام يجب عليه الارضاع لانه افطار بعذر لانه مأمور بصيانة الولد وهي لا تأتي بدون الافطار فلا خروج عن عهده ما في ذمته بدونه فاعذر في نفسه ولا ينافيه كونه لاجله وبهذا اندفع ما قيل نعم هو عذر لكن لا في نفس الصائم بل لاجل غيره ومثله لا يعتد به الا يرى انه لو اكره على شرب الخمر بقتل ابيه او ابنه لا يحل له الشرب (تفطر وتقتضي بلائدية) خلافا للشافعي فيما اذا خافت على الولد هو يعتبر بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني واقطر بسبب الولد ليس في معناه لانه طاهر بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا كما في الهداية لكن فيما نقلناه عن الزيلعي انما نوع مخالفة الا ان يقال ما في الهداية قول جديد للشافعي تأمل (ويلزم صوم نفل شرع) اي شروع غير مضمون انه عليه والا لا يلزمه كما في الصلاة كما في القهستاني (فيه لافي الايام المنهية) المنهى الصوم فيها وهي يوما العيد وايام التشريق فان صومها لا يلزم بالشروع فيه فبالا فساد لا يلزم القضاء عند الامام خلافا لهما لان الشروع ملزم فعليه القضاء اذا افسده كما في اكثر المعبرات لكن في الكشف ان هذا الخلاف وقع عن ابي يوسف فقط (ولا يباح له) اي الشارع للنفل (الفطر بلا عذر في رواية) وفي رواية اخرى يجوز بغير عذر وهي رواية عن ابي يوسف وفي القهستاني وعن الشيخين انه يباح وفي النسخ في رواية المبتغي وهو قواه يباح الفطر بلا عذر وجه من ظاهرها رواية وذكر وجهه فيلطاع (ويباح بعذر الضيافة) ضيفا او مضيفا على الاظهر مطلقا قيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا ذلك في عدم النظر بعد عتوق لاحدنا والدين لا غيرهما حتى لو خلف

طعام كل فقير يوما فان فضل اقل من طعام فقير) او كان قيمته كذا فكذلك عصفورا * عليه * (تصدق به او صام عنه يوما كاملا) لان الصوم ليس اقل منه (وعند محمد اجزاء نظير الصبيد في الجنة فيماله

نظير ففي الضبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق (هي الانثى من ولد المعز) وفي اليربوع (هو من الحشرات
فوق البرادة (جفرة) هي ما باع ٢٤٥) اربعة اشهر من ولد المعز (وفي النعامة بدنة وفي حجار الوحشي بقرة

وعليه رجل بالطلاق الثالث ليفطرن لا يفطر كما في الفتح والاعتماد على انه
يفطر ولا يحنث سواء كان نفلا او قضاء كما في البرازية وقال ابو الليث ان كان
الافطار لسرور مسلم فبإسباح والافلا والصحيح ان تأذي الداعي بترك الافطار
يفطر والافلا وقال الحلواني الاحسن انه ان يثق من نفسه القضاء يفطر
والافلا وينبغي ان يقول اني صائم ويسئله ان لا يفطر لكن الافضل ان يفطر
ولا يقول اني صائم حتى لا يعلم الناس سره (و) يلزم (القضاء) لغير الايام
منهية (ان افطر) لاسقاطها ما اوجب على نفسه (ولو نوى المسافر الفطر)
في غير رمضان بدليل قوله ويلزم ذلك ان كان في رمضان ثم يتيه الافطار
ليست بشرط بل اذا قدم قبل الزوال ولا يأكل وجب عليه صوم ذلك
اليوم بنية ينشئها كما في الفتح (ثم اقام ونوى الصوم في وقتها) اي وقت
النية (صح) الصوم لان المسافر اهل لا ينافي صحة الشروع (ويلزم)
اي يجب (ذلك ان كان في رمضان) لزوال المرحص وقت النية ولان
السفر لا ينافي وجوب الصوم (كما يلزم) اي يجب ذلك الصوم (مقيما سا فر
في يوم منه) اي رمضان قال الرغباني او انشأ السفر بعد الصبح لم يفطر
بخلاف ما لو مرض بعده صائم فانه يفطر (لكن لو افطر) المسافر الذي
اقام والمقيم الذي سافر (فلا كفارة) عليهما (فيهما) لقيام شبهة البيع
وهو السفر في اوله او آخره (ومن اغى عليه اياما قضاها) ولو كانت كل
الشهر هذا بالاجماع اما روى عن الحسن البصري وابن شريح من اصحاب
الشافعي ان استوعب فلا يقضى كما في المجنون (الا يوما حدث الاغماء فيه)
اي في هذا اليوم (او) حدث (في ليلة) فانه لا يقضيه لوجود الصوم فيه
اذا اظهر انه نوى في وقتها حلالا لخال المسلم على الصلاح كما في اكثر المعبرات
ويفهم منه انه لا قضاء عليه لو اكل وليس هذا وان لا يقضى جميع ايام رمضان
اذا نوى في اول الشهر ان يصوم كله مع ان المصريح خلافه والجواب ان كلا
منهم منوط بعدم الاكل النية في اوله يجوز اذا لم يوجد ما ينافيه والاعضاء ينافيه
(ولو جن) بالضم اي صار مجنونا (كل رمضان) قبل غروب الشمس من اول
الليلة لانه لو كان مقيما في اول الليلة ثم جن واصبح مجنونا الى آخر الشهر
قضى كل الشهر بالاتفاق غير يوم تلك الليلة كما في الدراية لكن في المجتبى الفتوى
على عدم القضاء وكذا لو افاق في ليلة من وسطه لان الليلة لا يصام فيها
(لا يقضى) لكثرة الخرج في قضاؤه قال الحلواني المراد من قوله كله مقدار
ما يمكنه ابتداء الصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لا يلزمه القضاء
على الصحيح لان الصوم لا يصح فيه (وان افاق ساعة منه) فلو افاق قل

الحر م فعليه قيمته والتصدق متعين في هذه الاربعة) لانه ضمان ائلاف (ولا يجزئ الصوم) وهل يجزئ الهدى
ظاهر الرواية نعم (ولا شيء بقل غراب) الا ليعتق على الظاهر كما في الظهيرية وزاد الزاغ القهسة في معزيا

للحيط وان انواعها خمسة الزاغ والعقوق والابقع والاعصم والغداف وسمى الغراب البين لانه بان عن نوح واشتغل بحقيقة حين ارسله للخبر عن الارض انتهى ﴿ ٢٤٦ ﴾ (وحدة) بكسر ففتحين وجوز البرجندى

بفتح الحاء (وذئب)

في ظاهر الرواية (وحية

وعقرب وفارة) بالهمزة

وجوز البرجندى التسهيل

(وكلب عقور) اى وحشى

اما غيره فليس بصيد اصلا

وعن الامام العقور وغيره

سواء وفي حكمه السور كافي

القهستاني عن الكافي

(وبعوض وغل وبرغوث

وقراد وسلفاة) بضم

فتح فسكون وكذا ذباب

وفراش ووزغ ووزبور

وقنفذ وخفسا وحلابة

وصرصر وصياح ليل

وابن عرس وام حنين وام

اربعة واربعين لانها ليست

بصيود ولا متولدة من

البدن (وان قتل قملة

واحدة) من بدنه او ثوبه

او القاها على الارض لا ان

قتلها سا قطة على الارض

(او جردة تصدق بما شاء)

ككسرة خبز من جردة

روى ان اهل حص جعلوا

يتصدقون لكل جردة

درهما فقال عمر رضى الله

عنه ارى دراهمكم كثيرة

(ومرة خير من جردة) ثم

القتل اعم من الحقيقي

والحكمى فيشمل الاشارة

والامرو واللقاء في الشمس نعم

الزوال سعة ولو من آخر رمضان (قضى ماضى) لوجوب سبب وحبب الشهر كله وهو شهود بعض الشهر (سواء بلغ مجنونا او عرضا له بعده في ظاهر الرواية) وعن محمد انه فرق بين الاصلى والعارضى فالحق الاصلى بالصبي وخص القضاء بالعارضى واختاره بعض الآخرين وهو قول الشافعى (ولو بلغ صبي او اسلم كافر او اقام مسافر) اى جاء من السفر ونوى الإقامة في محلها (او طهرت حائض او نفست في يوم من رمضان) يعنى اذا حدثت هذه الامور في نهار رمضان (لزمتها مسالك بنية يومه) وجوبا واستحبابا والاول الصحيح لحق الوقت والاصل فيه ان من صار اهلا للاداء في اليوم يؤمر بالامساك من هذا الوقت وفيه اشعار بانه يسكن بالضريق الاولى من افطر متعمدا او خطأ او مكرها او دخل يوم السك وظهر رمضان كافي في الخفية (ولا يلزم الاولين) اى الصبي الذى بلغ والكافر الذى اسلم (قضاؤه) اى قضاء ذلك اليوم ولو عند الضحوة لانعدام الاهلية في (اوله بخلاف الآخرين) اى المسافر الذى اقام والحائض التى طهرت لا خلاف في قضاء الحائض لان عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كنا نقضى الصوم لا الصلاة وفي القضاء على المسافر والكافر خلاف ويؤمر الصبي للصوم اذا طاقه وعن محمد انه يؤدب حينئذ وقال ابو حفص انه يضرب ابن عشر سنين على اليوم كما على الصلاة وهو الصحيح فلولا لم يصم عليه التضاء كما في الزاهدى

﴿ فصل ﴾

فيما يوجب على نفسه اخره عما اوجبه الله تعالى لانه فرعه (نذر صوم يومى العيد وايام التشريق صح) لان النذر التزام فلا يكون معصية وانما المعصية ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره (و) لكنه (افطر) احتراز عن المعصية (وقضى) اسقاطا لما اوجبه على نفسه خلافا لفرق والشافعى وهو رواية ابن المبارك عن الامام ورواية ابن سماعة عن ابى يوسف عن الامام لورود النهى عن صوم هذه الايام (وكذا لو نذر صوم السنة) يعنى السنة المعينة او غير المعينة بشرط التتابع وانما قيدنا بذلك لانه لو نذر صوم سنة غير معينة بدون التتابع لم يجزه صوم هذه الايام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لان السنة المنكرة من غير ترتيب اسم لا يام معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا رمضان بل يلزمه من غيرهما قدر السنة (يفطر هذه الايام) المنهية (ويقضيها) ولو كانت المرأة قاتنه قضت مع هذه الايام ايام حيضها ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً فافطر يوما استقبل لانه احل بالوصف ولو نذر صوم شهر بعينه وافطر يوما لا يستقبل ويقضى حتى لا يقع كله في غير الوقت كما في الكفى

لو غسل ثيابه فقتل اقل لم يلزمه شيء وان واحد ها لان بقتل اثنين او ثلاثة قبضة طعام ﴿ ولو قال ﴾ وفيما زاد على ثلاثة نصف صاع في الاصح (ولا يتجاوز شاة في قل السبع) وهو كل ملا يؤكل ولو خنزيرا

أوفيا مستأنسا وأوجب زفر القيمة بالغة ما بلغت اعتبارا بما كحل اللحم (وان صال) لافرق بين السبع وغيره فكان عدم تخصيص اولى اذ المفهوم ٢٤٧ * معتبر في الروايات اتفاقا ومنه اقوال الصحابة كذا في النهر

عن الخواشي السعدية (فلا شيء) اي لاجزاء فلا يرد وجوب قيمته لو كان مملوكا (بقته) ان لم يمكن دفعه الا بالقتل والا لزم منه الجزاء (وان اضطر المحرم الى قتل انصيد الاكل فقتله فعليه الجزاء) وتناول الميتة المضطر اولى من الصيد به يفق وتناول الصيد اولى من لحم الانسان او الخنزير او مال الغير (وللمحرم ذبح شاة) ولو ابو هاضيبا (وبقرة وبعير ودجاج وبط اهلي و) للمحرم ايضا (صيد سمك) وكل مائي ولو غير ما كحل في الاصح (و) المحرم (عليه الجزاء بذبح جام مسرول) بفتح الواو مائي رجله ريش كانه سراويل (او ضبي مستأنس) لتوحشهما باصل الخلقة (ولو ذبح محرم صيدا او حلال صيدا المحرم) فهو ميتة (حكما) ولو اكل المحرم مندفع عليه قيمة ما اكل) وكذا لو اطعم خلافة (بعد الجزاء) ولو قبله دخل في الجزاء (بخلاف محرم آخر) وحلال قتل صيد المحرم (اكل منه) فلا شيء عليه (اتفاقا لانهم يتناولون المحظورا

ولو قال الله على ان اصوم السبت ثمانية ايام لزمه صوم سبتين ولو قال الله على ان اصوم السبت سبعة ايام لزمه سبعة اسبات لان السبت في السبعة لا يتكرر بخلاف الثمانية وكذا التسعة وهذا اذا لم تكن له نية اما اذا وجدت لزمه ما نوى ولو قال الله على ان اصوم الجمعة ان اراد ايام الجمعة عليه سبعة ايام وان اراد الجمعة لزمه ذلك كما في البرازية (ولا عهدة) عليه (لوصامها) لا قضاء لانه اداها كما التزمه فان ما وجب ناقصا يجوز ان يتأدى ناقصا وفي الغاية ويكره صوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يجزئه عن اداء افعال الحج والافصوم مهمما مستحب وصوم السبت فدا مكره لما فيه من تشبه باليهود وكذا صوم النيروز والمهرجان اذا تعمد فان وافق صومه فلا بأس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند الطرفين خلافا لابي يوسف وكذا صوم الوصال ومن صام يوما ووافطر يوما فحسن قيل انه صوم داود عليه السلام وهو افضل من صوم الدهر وصوم الصمت مكره لانه من فعل الجوس (ثم ان نوى) بقوله على صوم هذه الايام او السنة (النذر فقط او نواه) اي النذر (ونوى ان لا يكون عينا اولم ينو شيئا كان نذرا فقط) لانه نذر بصيغته وقد قرره بغيره في الاولين واما في الاخيرة فاللفظ موضوع له فلا يحتاج الى النية (وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان عينا فحسب) لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه ونفى غيره (فتجب بالنظر كفارة اليمين لا القضاء) لعدم الاتزام والكفارة موجبه الخلف في هذا المقام (وان نواهها) اي انذرو اليمين (او نوى اليمين فقط) بل انفي النذر (كان نذرا وعينا) عند الطرفين (فيجب القضاء) لكونه نذرا (والكفارة) لكونه عينا (ان افطر وعند ابي يوسف نذر في الاول) اي فيما نواهها (ويمين في الثاني) اي فيما اذا نوى اليمين فقط لان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينضمهما ثم المجاز يتعين بنسبة وعندنيهما ترجيح الحقيقة ولهما انه لا تنافي بين الجهتين لانهما يقتضيان الوجوب الا النذر يقتضيه ليمينه واليمين اغبره فجمعنا بينهما عملا بالدليلين كما جمعنا بين جهتي التبرع والمساوضة في الهبة بشرط العوض كما في الهداية قال في الاصلاح ان صاحب الهداية جعل اليمين بمعنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب لباح فيدل على تحريم ضد وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايما نكح واورد عليه بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وهنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادته بل بصيغته انشاء للنذر سواء اراد اولم يرد مالم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق

احرامهما (ويحل للعجم لحم صيد صاده) بصيد حلال ولو لم يحرم (وذبحه) في الحل (ان لم يذله) عليه (ولا امره ولا اطاعه) الحديث ان ذبه فلو وجد احدهما فهو حلال للحلال اتفاقا دون المحرم على المختار فروع

لوسوى البيض او الجراد وضمنه لا يحرم اكله ولا يلزمه شئ بأكله لحرم او حلال لانه لا يفتقر الى الزكاة فلا يصير مية ولهذا يباح اكل البيض قبل شيه كافي البحر قال الشرنبلالي * ٢٤٨ * (قلت) وينبغي ان يكون كذلك

فيه بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل لقضاء القاضى والمعنى المجازى يثبت بارادته فلا جمع بينهما فى الارادة وهذا بحث طويل فليطلب من الاصول والطولات (ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من شوال) فى المختار لانه وقع الفصل بيوم الفطر فلا يلزم التشبه باهل الكتاب فليس بمكروه بل هو مستحب وسنة لورود الحديث فى هذا الباب والاتباع المكروه هو ان يصوم يوم الفطر ويصوم بعده خمسة ايام (وتفرقها) اى صوم الستة افضل لانه (ابعد عن الكراهة والتشبه بالنصارى) فى زيادة صيام ايام على صيامهم

✽ باب الاعتكاف ✽

هو لغة اللبث من العكف اى الحبس ومنه الاعتكاف فى المسجد لانه حبس النفس ومنعها او من العكوف اى الإقامة وجه تقديم الصوم على الاعتكاف كوجه تقديم الوضوء على الصلوة (سنة مؤكدة) مطلقا وقيل فى العشر الاخير من رمضان او اظفته عليه السلام على ذلك منذ قدم الى المدينة حتى قبض وقضاؤه فى شوال حين ترك وقيل مستحب وقيل سنة على الكفاية حتى لو ترك اهل بلدة باسرها لم يلحقهم الاساءة والافلا كانه ذن والحق انه على ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور وسنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو فى غيره من الايام كفى التبيين ولهذا قال (ويجب بالذکر) لانه عبادة الزم نفسه بها (وهو) اى الاعتكاف شرعا (البت) اى لبث الاعتكاف يضم اللام وقحها اى قراره (فى مسجد جماعة) تصلى فيه الخمس او لا وقيل تقوم فيه جماعة ولو مرة فى يوم وقيل يصح فى الجائع بلا جماعة والصحيح انه يصح فيما اذن واقيم وفى الضمرات الافضل فى المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التى كثر اهلها (مع النية) فالركن الثابت والكون فى المسجد ونية شرطان للصحة واذا اراد ايجاب الاعتكاف ينبغى ان يذكر بلسانه ولا يكتفى بإيجابه النية كفى البرازية وفى القهستانى ويجب بحجر دفعه القلب وروى عن الامام انه يجب بحجر الشروع لكن اذا لم ينو لا يعد اعتكافا (واقله) اى اقل مدة الاعتكاف الواجب (يوم عند الامام واكثره) اى اكثر اليوم (عند ابى يوسف) لان الاكثر حكم الكل عنده (و) اقل مدة اعتكاف النفل (ساعة عند محمد) فى الاصل وليس الصوم شرطا للنفل على ظاهر الرواية حتى لو دخل المسجد بنية الاعتكاف وهو معتكف عنده فلو شرع فى نفيه ثم قطعه لا يلزمه قضاؤه على الظاهر لانه غير مقدر فلم يكن قطعه ابطالا (والصوم شرط فى اعتكاف الواجب) رواية واحدة فاقله مقدر باليوم اتفاقا لقوله عليه الصلوة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم وهو حجة على الشافعى لانه يقول الصوم ليس بشرط والمراد بالصوم ان يكون مقصودا للاعتكاف

اللبث المحلوب من الصيد انتهى فليحفظ (ومن دخل الحرم وهو حلال) او حرام فى الحل (وفى يده) حقيقة (صيد فعليه ارساله) على وجه غير مضيع له كان يودعه او يرسله فى قفص وليس المراد من ارساله تسبيبه لان تسبيب الدابة حرام ولا يخرج عن ملكه بهذا الارسال فله امساكه فى الحل واخذه ممن اخذه ولو كان جارجا فقتل حرام الحرم فلا شئ عليه (فان باعهرد البع ان كان الصيد باقيا وانفاته لزمه الجزاء) لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد (ومن احرم وفى يته او قفصه صيد) او القفص فى يده (لا يلزمه ارساله) لانه ليس فى يده حقيقة كالجنب اذا اخذ مصحفه بخلافه لكن فى القهستانى اذا لم يدخل فى الحرم بعد والافتدوجب ارساله انتهى لكن صرح فى الشرنبلالى بضعفها وسوى بين الاحرام ودخول الحرم وعزاه للبحر فليحفظ (ولو اخذ الحلال صيدا ثم احرم فارسله احد من يده ضمن المرسل قيمته)

خلافهما (بخلاف ما اذا اخذه بحرم) فارسله احد من يده فانه لا ضمن اتفاقا لان الحرم لم يملكه من * وفى التنوير الصيد لا يملك بسبب اختيارى كالشراء بل بحبرى كالارت كفى الشرنبلالى عن البحر معزالا لم يخط

لكن في الجوهرة انه لا يملك بالميراث وهو الظاهر (فان قتل ما اخذه المحرم محرم آخر ضمنا ورجع اخذه على قاتله)
ان كان الكثير بمال وان يصوم لا ٢٤٩ * ولو كان القاتل صبيا او كافرا فلا جزاء عليه لكن للاخذ ان يرجع

عليه بالقيمة لانه يلزمه حقوق العباد (وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته وان حلبه فقيمة لبنه ومن قطع خشب الحرم او شجره) اى الحرم الموجب للجزاء حال كونه (غير مملوك) فلو مملوكا فعليه قيمتان قيمة للمالك وقيمة للشرع وكذا لو قتل المحرم صيد حلال تعدد القيمة ايضا فليحفظ (ولا من جنس مما ينبت الناس) مملوكا او غير مملوك (ضمن قيمته) وبعض اصلها في الحرم ككلها نعم تعتبر اغصانها في حق صيد عليها لان العبرة محل قيامها حتى لو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فضربه في رأسه ضمن وبعبكسه لا كافي الشر بنبلاليه عن البرهان (الاماجف) او انكسر لعدم الثماء (والتصدق متعين في هذه الاربعة) اى قتل صيد الحرم وحلبه وقطع خشبه وشجره (ولا يحزى الصوم) فيه تكرار (وحرم رعى خشبه) خلافا لابن يوسف لضرورة الزايرين (وقطعه الا الاذخر) نبت معروف ولا بأس بكما الحرم لانها

من ابتدائه فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صامه لم يصح عنده خلافا لهما (وكذا في النفل في رواية) عن الامام فاقله يوم عند الامام على هذا الرواية (والمرأة تعتكف باذن زوجها في مسجد يتيها) لانه هو الموضع المعد لصلاتها فيتحقق انتظارها فيه ولا تعتكف في غير مصلاتها في يتيها واذا اعتكفت لا تخرج من مسجد يتيها كالرجل الحاجة وان اقام تكن في يتيها صلى لا تعتكف قبل ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والاول افضل ومسجد حبيها افضل لهما من المسجد الاعظم وقال الشافعي لا يجوز لهما ان تعتكف في مسجد يتيها (ولا يخرج المعتكف) من المسجد (الحاجة الانسان) كالطهارة ومقدماتها وهذا التفسير احسن من ان يفسر بابول والغائط تدبر ولا يتوضأ في المسجد او عرصته خلافا للحمد ولا بأس بان يدخل يتيها للوضوء ولا يمكث بعد الفراغ (او الجمعة) لانها من اهم حوائجها خلافا للشافعي هو يقول يمكنه الاعتكاف في الجامع فلا ضرورة في الخروج ولنا ان الاعتكاف في كل مسجد مشروع فان اصرح المشروع فالضرورة مطلقة الخروج (في وقت يتركها) اى يخرج في وقت يمكنه ادراكها ان كان المعتكف بعيدا وان كان قريبا يخرج وقت الزوال لان الخطاب يتوجه اليه بعده (مع سنتها) وهي اربع قبلها وفي رواية الحسن عنه ست ركعتان تحية واربع سنة ولو قال والسنن لكان اشمل لرواية الحسن ويجوز بعدها في الجامع اربع اوست على حسب اختلاف الاخبار في النافلة بعد الجمعة لاعلى خلاف الامامين اذ لا وجه له لاعتباره ههنا فانه لامضايقته في الخروج عندهما كافي الاصلاح (ولا يثبت في الجامع اكثر من ذلك فان ثبت) اكثر من ذلك ولو يوما (فلا فساد) لانه محل له غير انه يوجب المخالفة لانترامه المكث في معتكفه فكره كافي مخارات التوازل (فان خرج) من المسجد او ناسيا (ساعة بلا عذر فسد) اعتكافه عند الامام اوجود المنافي ولو قليلا وهو التماس اما لو خرج بعذر شرعى كانهدم المسجد او تفرق اهله بحيث بطلت الجماعة منه او لاجراج ظالم له كرها او لخوف على نفسه او ماله من المكابرين فدخل آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسانا وفيه اشارة الى انه لا يخرج لعبادة المريض ومجلس العلم وصلوة الجنائز وانجاء الغريق والحريق والجهاد ولو كان النفر عانا واداء الشهادة فانه يفسد ولكن لا يأثم كافي اكثر المعبرات وفي الجوهرة حكم بعدم الفساد فيما اذا تعينت عليه الشهادة وعلى هذا الجنائز اذا تعينت (وعندهما لا يفسد ما لم يكن الخروج اكثر اليوم) وهو الاستحسان لان في التليل ضرورة ولا ضرورة في الكثير وقوله اقيس وقولهما ايسر للمسلمين هذا كله في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا بأس بان يخرج بعذر وبغير عذر (والكله) اى المعتكف (وشربه ونومه فيه) اى في المسجد فان خرج لاجلها بطل

ليست بنبت بل هي شئ يودع ٣٢ * * في الارض فهي كحجره ولو قدر كونها نباتا فهي كجاف وكقدر يسير من ترابه للتبرك كافي المحيط (وكل ما على المفرد به دم) بسبب جنائته على احرامه (فعلى القارن)

وانتفع الذي ساق الهدى (به دمان) بلبائته على احراميه وكذا الحكم في الصدقة وهذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففي غير الجماع دم على ما ذكره شيخ الاسلام كافي ﴿ ٢٥٠ ﴾ النهاية واقره التهمة اني لکنه

لانه لا ضرورة الى الخروج حيث جازت منه (ويجوز له ان يبيع ويبتاع) اي يشتري (فيه) اي في المسجد (بلا اخضرار السلعة) فانه مكروه لانه من امارات السوق وقال يعقوب باشا الظاهر من هذا الاطلاق جواز البيع والشراء مطلقا لکن في الذخيرة ان المراد به مالا بدمنه من الطعام ونحوه واما اذا اراد ان يتخذ ذلك تجرا فيكره وقال الزيلعي الصحيح هذا وفي بعض الشروح ان في قول صاحب الهداية لانه يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحوائجه دلالة على هذا وفيه منع الدلالة كما لا يخفى فليأمل (ولا يجوز) البيع والشراء في المسجد وكذا كره فيه التعليم والتكابة والخياطة باجر وكل شيء كره فيه كره في سطحه واستثنى البرازي من كراهة التعليم باجر فيه ان يكون ضرورة وفي الشئ ان الخياط يحفظ المسجد فلا بأس بخياطه فيه (لغيره) اي المعتكف واما الاكل والشرب فلا يكره على الصحيح (ويحرم عليه) اي المعتكف (الوطي) ولو خارج المسجد قوله تعالى ولا تباشروهن واتمعا كفون في المساجد (ودواعيه) اي وكذا يحرم (دواعي الوطي) اي وكذا يحرم دواعي الوطي وهو اللبس والقبلة وغيرهما لانها مؤدية اليه (ويفسد) الاعتكاف (بوطئه) ولو ناسا انزل او لخص الوطي بالذكر لانه ان اكل او شرب في النهار ناسيا لا يبطل اعتكافه والفرق ان حالة المعتكف مذكرة كحالة الاحرام والصلوة فلا يعذر بالنسيان بخلاف حالة الصوم وعند الشافعي لا يبطل اذا كان ناسيا وكذا في الدواعي بلا شهوة (اوفي الليل) لان الليل محل الاعتكاف كالنهار (و) كذا يفسد (بالمس والقبلة والوطي) في غير فرج ان انزل (لان هذه الاشياء مع الانزال في معنى الجماع وان امنى بالتفكر او النظر لا يفسد (والا) اي وان لم ينزل (فلا) يفسد ادمم الجماع صورة ومعنى وان حرم (ويكره له الصمت) ان اعتد ان الصمت قرينة لانهي عنه والا فلا يكره (ويكره الكلام الابخير) اي مما لا اثم فيه فان حرمه التكلم بالشعر في وقت الاعتكاف اشد منه في غير (ومن نذر) بلانية الليالي (اعتكاف يامزمته) اي لزمت (بلياليها) اتمتمة عليها لان ذكر احد العديدين على طريق الجمع ينظم ما بازاله من العدد الآخر وفيه اشعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بلياليها المتأخرة (وان نذر) الاعتكاف (يومين) بلانية لياليهما (نزهه بلياليهما) وكذا العكس في نذر الرواية لان المنى كالمع (خلافا لابي يوسف في الليلة الاولى) منهما لان الاعتكاف لا يكون بالليل الاتبع ضرورة الاتصال اذ الاصل فيه الاتصال وهذا الضرورة لم توجد في الليلة الاولى (وان نوى النهار) جمع نهار يعني ان نوى في نذره اعتكاف ايام خاصة اي خصت بنية النهار وانفردت من نية الليل خاصة وانفردا منها وبالجملة حال من النية (صحت) نيته

وفرع على القول بانتهاء احرام العمرة بالوقوف وهو ضعيف والمذهب تساؤه الى الخلق كما حتمته الشر نبالا معن بالبحر (الان يجاوز الميقات غير محرم) لانه ليس بقارن حيثئذ (وان قتل محرمان صيدا فعلى كل) واحد (منهما جزاء كامل) تعدد الفعل لكن يغرمان معا تمة واحدة لئلا يكسر وينبغي ان يثلث اذا قتل ثلاثة ذكره القهستاني (وان قتل حلالا نصيدا الحرم فلهما جزاء واحد) لا اتحاد المحل (ويبطل بيع المحرم الصيد وشراؤه) ان اصطاده فهو محرم والا فالبيع فاسد (ومن اخرج ذبابة الحرم فولدت وما تافتمنها وان ادى جزاها) اي الام (ثم وادت لا يضمن الولد) لعدم سرماية الامن حيثئذ ودل يجب ردّها بعد اداء الجزاء الظاهر نعم ﴿ باب مجاوزت الميقات ﴾ (بلا احرام من جاوز الميقات) الذي يجب عليه الاحرام منه (غير محرم ثم احرم لزمه دم فان عاد اليه) اي الى ميقاته الذي جاوزه وهو افضل والى ميقات آخر

(محرم) بمحبة او عمرة او بغير (ملي) ولم ينسرح في نيت (ستط) الدم (وعندهما يسقط) الدم ﴿ في ﴾ (بعود) محرم وان لم ياب وان عاد قبل ان يحرم فان احرم منه سقط اتفاقا وكذا يسقط (لوا حرم بعمرة) داخل

الميقات (ثم أفسدها وقضاها) بأحرام منه وكذا لو أحرم بحجة لم ينقصان بالقضاء الذي يحكي الأداء (وان عاد بعد ما شرع بالطواف) حج أو عمرة ﴿ ٢٥١ ﴾ (لا يسقط) ما كده بالشروع ومتى خاف فوت الحج عا

فالا فضل عدمه والا فالا فضل عوده (وان دخل الكوفي البستان) أي بستان بني عامر داخل الميقات (الحاجة) قصدها ثم هذا القصد هل يشترط عند خروجه من بيته أو عند المجاوزة استظهر في البحر الأول وفي النهر الثاني ونية مد الأقامة ليست بشرط على المذهب (فله دخول مكة

غير محرم وميقاته البستان) لأنه التحق بأهله كالحرم (ومن دخل مكة بلا إحرام لم يجر حج أو عمرة) لأن دخولها سبب لوجوبه (فلو عاد) إلى أحد المواقيت (وأحرم بحجة الاسلام) أو بعمرته منذورة (في عامه سقط ما لم يركب بدخول مكة أيضا) لتداركه المتروك في وقته (وان كان) العود المذكور (بعد عامه لا يسقط) لصيرورته دينيا يتحويل السنة (وان جازز مكى أو تمتع الحرم) يركب الحج (غير محرم فهو كمن جازز الميقات) في كل الحلال (ووقوفه كطوافه) فلا يسقط الدم بعوده بعد باب إضافة الأحرام إلى الأحرام ﴿ مكى طاف للعمرة شوطا وشوطين أو ثلاثة

في صورتين لأنه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما نوى بالأيام اليا إلى خاصة فله لا تصح نيته ولزمه اليا إلى والنهر لأنه نوى ما لا يحتمله كلامه كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة أو نوى الليل خاصة فله لا تصح نيته لأن الشهر اسم لعدد مقدر مشتمل على الأيام والليالي فلا يشتمل مادونه (ويلزم اتساع وان) وصليته (لم يلتزمه) بخلاف الصوم والفرق أن الليالي قابلة للاعتكاف غير قابلة للصوم فيلزم الاعتكاف على التسابع حتى ينص على التفريق ويلزم الصوم على التفريق حتى ينص على اتساع (ويلزم الاعتكاف بالشروع) يعني إذا شرع في الاعتكاف النفل فقطعه قبل تمام يوم فعليه القضاء لأن أقله يوم على رواية (الاعتد محمد) فلا يلزمه الاتمام لأن أقله ساعة عنده

﴿ كتاب الحج ﴾

الوجوه المذكورة في ترتيب ما تقدم من الكتب تقتضي تأخير الحج إلى هنا ووجه تقديمه على النكاح كون الحج من العبادات المحضة وليس النكاح كذلك (هو) لغة القصد إلى معظم لا مطلق التصديق كإطمن ومنه قول القائل ﴿ يخرجون سب الز برقان المزعفر ﴾ أي يقصدون له معظمين ياه كافي المبسوط والتمسح والكسر لغة نجد والفتح لغيرهم وقيل بالفتح اسم وبالكسر مصدر وقيل بالعكس لكن قرئ في التنزيل بهما وهو نوعان الحج الأكبر حج الاسلام والأصغر العمرة كافي التفت وشرا (زيارة مكان مخصوص) المراد بزيارة الطواف والوقوف وبلا مكان الخصوص البيت الشريف والجبل السمي يعرفات وأقال قصد مكان ليضمن الشرعي والأغوى مع زيارة إلا أن يقال الزيارة تتضمن التصديق أراد بلا مكان جنسه وإذا قال في الإصلاح هو زيارة بقاع مخصوصة فبمعركتين وغيرهما كز دلفة ومثله في البحر (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (بفل مخصوص) وهو الطواف والسعي والوقوف محراما (فرض الحج) لقوله تعالى والله على الناس حج البيت الآية في هذه الآية الشريفه أنواع من التأكيد منها قوله تعالى والله على الناس يعني أنه حق واجب لله في رقاب الناس لأن على الالتزام ومنها أنه ذكر الناس ثم أبدل منه من استطاع وفيه ضربان من التأكيد أحدهما أن الإبدال تنبيه لئلا يترك براه والثاني أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال إيراد له في صورتين مختلفتين ومنها قوله تعالى ومن كفر مكان ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج وإذا قال عليه الصلاة والسلام من مات ولم يحج فميت أن شاء يهوديا أو نصرانيا ومنها ذكر الاستغناء وذليل السخط على التارك والخذلان ومنها قوله تعالى عن العالمين ولم يقل عنه لأنه إذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء لا محالة

(فأحرم بالحج رفضه) وقالا رفض العمرة (وعليه دم) برفض أيهما (وقضاء حج وعمرة) لأنه كفايت الحج ولو أتى به في سنة سقط عنه العمرة وإن رفضها عليه قضاء عمرة فلو أتى بها (أي الحج والعمرة) (صحا وعليه دم) وهو

ذم شكر ولو طاف اكثر العمرة رفض الحج اتفاقا وفي المبسوط لا يرفض واحد منهما وجعله الاسيحياني ظاهرا
الرواية (ومن احرم بحج ثم باخر يوم النحر فان كان قد حلق في الاول * ٢٥٢ * لزمه الثاني ولادم عليه) لانتهاه

والاول (والا) يحلق للاول (لزمه) الحج الثاني (وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر) لجنايته على احرامه بالتقصير او التأخير (وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه ومن فرغ من اعمال عمرته الا التقصير اقتصر عليه لشموله المرأة (فاحرم باخرى لزمه دم) لان الجمع بين احرام عمرتين مكروه بحرما (واو احرم فاقى بحج ثم بعمره لزمه) واساء لمخالفته السنة بتأخير العمرة (وان وقف بعرفة قبل افعال العمرة او اكثرها فتدرفضها) لانها لم تشرع مرتبة على الحج لالتوجه ولم يقف حتى لو عاد ففعلها ثم وقف صح (فان احرم بها بعد طوافه للحج) طواف القدوم (نذب رفضها) لكده بطوافه وبقيضا لصفة الشروع فيها وعليه دم (لرفضها) فان مضى عليهما صحا (ويقدم العمرة) (ولزمه دم) (وهو دم جبر) فلا يأكل منه (في الصحيح) وان اهل الحاج بعمره يوم النحر او ايام التشريق (لزمه) بالشروع (ولزمه رفضها) تخلصا من الاثم (وقضاؤها ودم) لرفضها (فان مضى

عليها صح وعليه دم) لارتكابها الكراهة فهو دم جبر (ومن فاته الحج) بفوات الوقوف (فاحرم * المعتمد * بحج او عمره لزمه الرضى) لما احرم به (وتحلى بافعال العمرة) (ولزمه القضاء والدم) لالتحالي قبل اوانه بالرفض

باب الاحصار والفوات * اي فوات الحج (ان احصر المحرم) اي منع عن الركبتين (بعد و او مرض) يزيد بالذهاب او الركوب او غيرهما * ٢٥٣ * (او عدم محرم اوضاع نفقة فله ان يبعث شاة) او ما يشتري به شاة

المتعمد بل لابد ان يتوالى عليه سنون لان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكروه تحريما ولا يصير فاسقا بارتكابها مرة بل لابد من الاصرار عليها وهذا ظاهر جدامتقرر ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني ولو حج في آخر عمره ليس عليه الاثم بالاجاع ولو حج الفقير ثم استغنى لم يحج ثانيا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ترى ان المال لا يشترط في حق المكي وفي النوادر انه يحج ثانيا (بشرط) متعلق بفرض (اسلام وحرية وعقل وبلوغ) فلا يفرض على الكافر والعبد ولو مدبرا او ام واد او مكاتبا او مأذونا له في الحج ولو كان بمكة ولا على الصبي وكذا المجنون فانه غير مخاطب كالصبي وهو اختيار فخر الاسلام وذهب الدبوسي الى انه مخاطب بعبادات احتياطا (وصحة) المراد من الصحة التي اشترطت في وجوب الحج سلامة البدن عن الافات المانعة عن القيام بما لابد منه في سفر الحج فلا يفرض على مقعد وزمن ومفلوج ومقطوع الرجلين ولا على المريض والشيخ الفاني الذي لا يثبت نفسه على الرحلة عند الامام وفي رواية عنهما وعندهما وفي رواية عنه يفرض فيلزم الاجحاج بالمال عندهما خلافا له وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب وهو الاصح لكن الصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا يلزم على المريض الايضاء لاعلى الاول كما في النهاية (وقدرة زاد وراحلة) وهما من شروط الوجوب عند الفقهاء وقال في الفتح ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا نعلم عن احد خلافا له ومراده عن احد من الفقهاء لان اهل الاصول قالوا هما من شروط وجوب الاداء لامن شروط الوجوب كما حقق في موضعه القدرة على الزاد ان يملك ما يفي النفقة وحوايج السفر ذاتها وجائيا والقدرة على الرحلة ان يكون له ما يفي تملكها او اجارتها وفي صورة الاباحة لا قدرة اذ لا يحج ان يمنعه عن التصرف فيه فيزول التمكن ولو كان المصح من جهة من لائمة عليه كالقريب وقال الشافعي ان كانت الاباحة من جهة من لائمة عليه يجب والافقيه قولان وعند مالك يجب بل زاد ولا راحلة بان قدر عليه بالكسب اذا اعتاد المشي والراحلة على ما قاله الازهرى البعير القوى على الاسفار والاجال التام الخلق يطلق على الذكر والانثى والتاء للبالغ وفيه اشارة الى انه لو قدر على غير الرحلة من بغل وحمار لا يجب لكن في البحر ولم اره صريحا وانما صرحوا بالكراهة ويعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زاملة وهي البعير الذي يحمل عليه المسافر طعامه ودعاه وامكنه السفر عليه وجب والابان كان مترفها فلا بد ان يقدر على ما يكثرى به شق محمل اي نصفه لان للمحمل جانبين ويكفي للراكب احد جانبيه والمحمل بفتح الميم واحدا لا يتحمل عن واحد (ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لافي الحل) لانه دم كفارة فيتوقت بالمكان لا بالزمان (وعندهما لا يجوز) ذبحها (قبل النحر ان كان محصورا بالحج) او بالعمرة فكقول الامام (وعلى المحصر بالحج)

فرضا او نفلا (اذا تحلل قضاء حنج و) عليه (عمرة) لانه دم كفارة الحج (وعلى المتمر عمرة وعلى انقارن حجة وعمرتان) عمرة للقران و عمرة للتحلل (فان زال الاحصار بعد بعث الدم ٢٥٤ * وامكنه ادراكه) اى الهدى

الاول وكسر الشاني او العكس الهودج الكبير وان امكنه ان يكترى عقبه اى ما يتعاقبان عليه فى الركوب فرسخا فرسخا او منزلا منزلا فلا يجب لانه غير قادر على الراحة فى جميع الطريق وهو شرط ولو قادرا على المشى واشترط القدرة على الزاد عام فى حق غير المكي واما فيه فلا ومن حواها كاهلها لانهم لا يلحظهم مشقة فاشبه السعى الى الجمعة اما اذا كان لا يستطيع الى المشى اصلا فلا بد منه فى حق الكل وفى السراجية الحج راكبا افضل من الحج ماشيا وعليه الفتوى وفى القهستانى وفيه اشارة الى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو حج به جاز لان المعاصى لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة والمتبادر ان هذه الامور شرط عند خروج قافلة بلده فان ملكهما قبله فلا يأثم بصره الى حيث شاء (ونفقة ذهابه وايابه) عطف تفسيرى لزاد ولو تركه لكان اخصر (فضلت) حال بتقدير قد (عن حوايجها الاصلية) كاثاث المنزل وآلات المحترفين وكالكتب لاهل العلم والمسكن وان كان كبيرا يفضل عن حاجته فلا يجب بيعه والاكتفاء بدونه ببعض ثمنه والحج بالباقي لكن ان فعل وحج كان افضل (ونفقة عياله) بالكسر اى من لزمه نفقته كالزوجات والاولاد الصغار والخدم (الى حين عودته) الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود وقيل يشترط وعن ابى يوسف بعد عودته بشهر لانه لا يمكنه الكسب عقيب القدوم فيقدر ذلك بشهر (مع امن الطريق) لانه لا يقدر على الوصول الى المقصود دونه والمعتبر غلبة السلامة فى الطريق على المفتى به وفى الشئ ولو كان الطريق بحر الا يجب الحج ولو كان نهرا كسيحون وانفرا ت يجب وقال الكرماني ان كان الغالب فى البحر السلامة فى موضع جرت العادة بركوبه يجب وظاهره ان امن الطريق شرط الوجوب وفى الاصلاح وهو الصحيح وفى النهاية انه شرط الاداء وهو الصحيح فيلزمه الايصال (ومع وجود زوج او محرم) الذى حرم عليه نكاحها بالقبالة او رضاع او صهاره مسلما او عبدا او كافرا فلا ينظم الزوج وذلك ذكره (للمرأة) الشابة والحجوز بعد ما كانت خالية عن العدة اية عدة كانت وظاهره ان المحرم شرط الوجوب فى الاصلاح وهو الصحيح لكن فى الجوهره ان الصحيح انه من شرائط الاداء حتى يجب الايصال به (ان كان بينهما) اى بين مكان المرأة (وبين مكة مسافة سفر) اى مسافة ثلاثة ايام ولياليها لانه لو كان اقل منها يجوز بلا محرم (ولا يحج) المرأة (بلا احدهما) اى الزوج او المحرم الا عند الشافعى ومالك تجمع مع النساء الثقات لحصول الامن بالرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تحجن امرأة الا ومعها محرم ولان بدون المحرم يخاف عليها الفتنة وزاد بانضمام غيرها اليها فلا يفيد كون النساء الثقات معها وهذا الحديث معلل بدفع خوف الفتنة والزواج ادفع له فلحق بالمحرم دلالة

(قبل ذبحه وادراك الحج معا لا يجوز له التحلل ولزمه المضى) لقدرته على الاصل قبل تمام الحلق ويصنع بهديه ماشاء (وان امكن ادراكه فقط تحلل) لعجزه عن الاصل (وان امكنه ادراك الحج فقط) ببقاء زمن الوقوف (جاز التحلل استحسانا) لان تلف المال كتلف النفس والتوجه افضل والحاصل انه ان امكنه ادراكهما توجه وجوبه والا لا (ومن منع بمكة عن الركنتين فهو محصر) فى الاصح (وان قدر على احدهما فليس بمحصر) لانه ان قدر على الوقوف فقد امن من الفوت وان قدر على الطواف فغايت الحج تحلل به (ومن فاته الحج) وفواته انما يكون (بفوات الوقوف بعرفة) لا غير كفى السراجية وغيرها (فليتحلل بافعال العمرة) وجوبا ومفساده بقاء احرامه بعد فوت الحج وهو قول الطرفين واما عند ابى يوسف فاحرامه انقلب باحرام العمرة وثمرته انه لو احرم لحجة اخرى بعد الفوت وجب رفضها عند ابى (ح) لان الجمع بين

الاحرامين بدعة ولم تصح الثانية عند محمد لانه لا يتصور اداء حجتين معا ومضى فيها عند * ولا * ابى يوسف لانه محرم بعمره اضافة الى احرامه حجة والصحيح قول الامام كفى المحيط (وعليه الحج) الثابت

بأحرام جديد من ميقاته (من قابل) أي في عام مقبل وفيه اشعار بأنه لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه
ذلك كما في الظهيرية (ولادم عليه) ٢٥٥ * لان التحلل بالعمرة بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما

(و) اعلم (انه لا فوت للعمرة)

لعدم تأقيتها (وهي احرام

وطواف وسعي) وحلق

او تقصير فالاحرام شرط

وقيل ركن ومعظم الطواف

ركن وغيرهما واجب هو

المختار وقيل السعي والحلق

والتقصير واجبان وغيرهما

سنن واداب تا ركهامسئ

ويجب فيها ما في الحج واذا

استلم الحجر قطع التلبية

في الاصح واذا حلق يخرج

عن احرامها ذكره

القهستاني وقاضيان

(وتجوز في كل السنة)

(ونكره) لغير القارن (يوم

عرفة والنحر وايام التشريق)

فان فعل فعله دم يرفضها

والاجمع بين التمسكين

احراما او اداء (ويقطع

التلبية فيها بول الطواف)

عند استلام الحجر وليس لها

طواف قدوم ولا وداع

* باب الحج عن الغير *

يجوز النيابة في العبادات

المالية) كالزكاة والكفارات

(مطلقا) عند القدرة

والعجز (ولا تجوز في البدنية)

كالصلاة والصوم (بحال

وفي المركب منهما) اي المال

والبدن (كالجح يجوز عند

العجز) نظرا للمال (لا عند

ولا خوف فيما دون الثلث فلا يتناول الحديث وبهذا اندفع ما في الفرائد وغيره

فليطالع (وشرط كون المحرم عاقلا بالغاً) لان الصبي والمجنون عاجزان عن

الصيانة (غير مجوسى) لانه يستحل نكاحها (ولافاسق) لانه غير امين والافلا

يحب عليها كما في الخزانة (ونفتمه) اي المحرم (عليها) اي على المرأة اذا لم يرافقها

الابنتهها ويجب التزوج عليها لتحج معه هذا على قول من قال هو من شرائط

الاداء وفي شرح الطحاوي لا تجب ما لم يخرج المحرم بنفتمه ولا يجب عليها التزوج

هذا على قول من قال هو شرائط الوجوب كما في اكثر الكتب لكن قال ابن كمال

الوزير وفي البسوط ثم يشترط ان تملك قدر نفقة المحرم لان المحرم اذا كان يخرج

معها نفتمه في مالها الا في رواية عن محمد لانه غير مجبر على الخبز فاذا تبرع به

لا يتوجب تبرعه النفقة عليها وجه ظاهر الرواية انها لا تتوسل الى اداء الحج

الابه نفتمه ايضا مما لا بد منه في ادائه شرط الوجوب او شرط الاداء انتهى

وبهذا التقرير بين ان القول بوجوب النفقة على قول من قال هو من شرائط

الاداء وعدم وجوبها على قول من هو من شرائط الوجوب ليس في محله تدبر

(وتحج المرأة معه) اي المحرم (حجة الاسلام) اي الحج الفرض (بغير اذن زوجها)

وقت خروج اهل بلدها او قبله بيوم او يومين وليس له منعها عن حجة الاسلام وله

منعها عن كل حجة سواها كما قال رشيد الدين في المناسك وقال الشافعي له منعها

مطلقا (فلو احرم) من ميقات هذا تفريع ما مر من الشرائط (صبي او عبد

فبلغ الصبي) او اعتق العبد (فرض) كل منهما على احرامه واما اعمال الحج

(لا يجوز عن فرضه) لان الاحرام انعقد للنفل فلا يتأدى به الفرض خلافا لشافعي

واما ما قيل ولو احرم صبي عاقل فبلغ وقيدنا بالعاقل لانه ان كان لا يعقل فاحرم

عند ابوه صار محرما وقد احل بهذا القيد في الكفر فليس بسديد تدبر (فان جدد

الصبي) بعد بلوغ قبل الطواف والوقوف (احرامه) بان يرجع الى ميقت

من المواقيت ويجدد التلبية بالحج (لفرضه) ذلك التجديد لانه لعدم الاهلية

لم يكن احرامه لازما فلو رجع الى تجديد الاحرام ادى فرضه (بمخلاف العبد)

اي لا يصح تجديد احرام العبد المعتق لانه لاهلية الاحرام كان احرامه لازما

فلا يخرج عنه الابلا تمام وفي الفتح والكافر والمجنون كالصبي فلو حج كافر او مجنون

فافاق واسلم بخدد الاحرام اجزاها (وفرضه) اي فرض الحج الاعم من الركن

والشرط كما في القهستاني (الاحرام) وهو عبارة عن مجموع النية في القلب

والتلبية بالاسان وفضل بعضهم ذكر النية باللسان ايضا مع ملاحظة القلب

اياها (وهو شرط) ابتداء حتى جاز تقديمه على اشهر الحج كالطهارة للصلاة

وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز لفائت الحج استدامته ليقضى به من العام القابل

التدرة) نظرا للبدن (ويشترط) لصحته (الموت) الامر (او العجز الدائم الى الموت) لانه فرض العمر حتى تلزمه
انقضاء بزوال العذر ان كابر حتى ذواله وان لم يرج كالعمى والزمانة يجب عليه الاجحاج كما في التهستاني عن المحيط

ولا يعيد مطلقا كما في البحر عن المحيط واعتمده الشر نبلاى فليحفظ (وانما شرط الحجز) المذكور (للحج
الفرض لا للنفل) لاتساع بابيه فيصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للآمر **٢٥٦** * بالانفاق واما ثواب

النفل فالأمر بجعله للآمر
وقد صح ذلك عند اهل
السنة كصلاة وصوم وصدقة
كما في الهداية وغيرها (فن
عجز) عن حج الفرض
(فاحج) غيره (صح) حجه
(ويقع عنه) اى يقع
عن الأمر اصل الحج في
ظاهر الذهاب وقيل عن
المأمور نفلا ولا أمر ثواب
النفقة كحج النفل وفي
القهستاني عن المحيط عن
شيخ الاسلام انه قول اصحابنا
وفي الشر نبلاية عن الكشف
واليه ذهب عامة المتأخرين
*** قلت *** ولكنه خلاف
لا ثمره له لانهم اتفقوا على
ان الفرض يسقط عن الأمر
ولا يسقط عن المأمور وانه
لا بد ان ينويه عن الأمر
وهو دليل المذهب كما
في البحر والمنح والشر نبلاية
(وينوي التائب عنه) الحج
(فيقول لبيك بحجة عن
فلان) وبعد الركعتين اللهم
انى اريد الحج فيسره لى
وتقبله منى ومن فلان وان
اكتفى بنية القلب جاز ولو
نسى اسمه فتوى عن الأمر
صح (ويرد الخناج ما فضل
من النفقة الى الوصى او
الورثة) وجوابا وان شرط

(واوقوف) اى اخضور ولو ساعة منذ زوال يوم عرفة الى طلوع فجر النحر
(بعرفات وطواف الزيارة) اى الدوران حول البيت في يوم من ايام النحر سبع مرات
وهما ركناي للحج اتفقا ويقوم أكثر طواف الزيارة مقام انكل في حق الركن
(وواجبه) اى الحج (الوقوف بمزدلفة) ويسمى جمعا ايضا الوقوف بجمع
ولو ساعة من بعد صلاة فجر النحر الى ان يسفر جدا وانما سميت بفعل اهلها
لان الحج يجمع فيها بين الصلاتين اولان آدم عليه السلام اجتمع مع حواء فيها
وازدلف اليها اى دنا وعند الشافعى هو ركن في احد قوليه وفي الاخر هو سنة
(والسعى) اى سبع مرات (بين) اعلى (الصفا) بالقصر (و) اعلى (المروة)
فيعيد ان صعودهما واجب لجوازه بعد التحلل من الاخرام ولو كان ركنا لما كان
كذلك لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما انه لا يجب الا المشى والثانى
ان السعى مسنون في بطن الوادى لا غير كما سيجى وهما جبلان شريقتان الاول
مائل الى جنوب البيت والثانى الى شماله وما بينهما ستة وستون وسبع مائة ذراع
كما في القهستاني وعند الشافعى انه ركن (ورمى الجمار) اى رمى سبعين حجرة في ايام
النحر والتشريق للآفاق وغيره وهى عدة حصيات اجتمعت في المناسك وسميت
جرة لتجمرها هناك وازداف الرمي الى الجمار لادنى ملاسطة والمعنى رمى الحصاة
الى الجمار والمقصود الاصلى منه اتباع سنة اخليل عليه السلام لانه لما امر بذي
الولجاء الشيطان يوسوسه كان ابراهيم عليه السلام يرمى الاحجار طرداله فكان
نسكا (وطواف الصدر) بالتحريك وفي التنف انه سنة وهو مذهب الشافعى
والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه (للالفاقي) اى الخارج من المواقيت
فلم يجب على المكى اذ لا وداع عليه وقال ابو يوسف انى احبه للمكى قال اهل اللغة
الافاق اتواحي والواحد افق والنسبة اليه افقى واما الافاقى فتكر فان الجمع
اذا لم يسم به لا ينسب اليه وانما ينسب الى واحد ويمكن ان يقال ان الجمع
بالاستتار وغاية الاستعمال يأخذ حكم التسمية به فيجوز النسبة اليه بعد ذلك
كما في الاصلاح ويمكن ايضا ان يقال ان الافاق ليس بجمع حتى وجب رده في النسبة
الى الواحد فعن سيبويه ان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو العام
كفى افئق وغيره تدبر (واخلق او التقصير) هو اخذ رؤس الشعر بقدر الخلة
عند الخروج عن الاحرام الا ان الخلق افضل وقيل انه سنة (وكل ما يجب
بتركه الدم) سبأنى تفصيل الكل ان شاء الله تعالى (وغيرها) اى افرائض
وان واجبات (سنن) تركها مسمى (وآداب) تاركها غير مسمى وسيجى تفصيلها
ان شاء الله تعالى (واشهره) اى الحج التى لا يصح شئ من افعالها الا فيها
(شواو وذواقعة) بكسر القاف واسكون ويجوز فتحها (والعشر الاول

له فاشترط باطل الا ان يؤكله بهيمة الفضل من نفسه او يوصى الميت به لمعين (ويجوز حج * من *
انضروا رة) بصاد مهيالة من لم يحج عن نفسه (والمرأة والعبد) والمراهق (وغيرهم اولى) لعدم الخلاف

(ومن امرأة رجلان فاحترم بحجة عنهما ضمن النفقة) للمخالفة (والحجة له) فيخرج إتيانها عن تحبب الاسلام دون امره ولا يمكنه جعلها * ٢٥٧ * لاحدهما لعدم الاولوية (وان ابهم الاحرام) بان نوى احدهما

غير معين (ثم عين احدهما قبل المضى) اي قبل الطواف والوقوف (صح خلافا لابي يوسف وبعده) اي بعد المضى بالشرع في الافعال يصح تعيينه فلا يقع عن عين (ودم المنعة والقران) في صورة الامر بهما (على المأمور وكذا دم الجنابة) ايضافته لاختصاصه بنعمة الجمع بين التوسين وانه الجنائي (ودم الاحصار على الامر خلافا لابي يوسف) فعنده على المأمور ايضا (وان كان الامر) ميتا في ماله دم الاحصار من الثلث وقيل من الكل (وان جامع المأمور) قبل الوقوف فسد حججه والدم عليه (ضمن النفقة) بخلاف ما اذا فاته الحج (وان مات الحاج بنفسه) او المأمور في الطريق (واوصى بحج من منزل امره من ثلث ما بقى من ماله) قياسا وعليه المتون فليحفظ (وعندهما من حيث مات المأمور) استحسانا والاصل فيه ان السفر هل يبطل بالوت او لا وهذا اذ لم بين مكانا يحج منه ولا يحج منه بالاجماع (لكن عند ابي يوسف بما بقى من

من ذي النجدة) بكسر الخاء وحكى فتحها لكن قال المطر زى الفتح لم يسمع وهو المراد في قوله تعالى الحج اشهر معلومات وهو مروى عن العبادة وعبد الله بن زبير فالمراد حينئذ من الجمع شهران وبعض شهر مجازا حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في النسخ من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فلا سأل فيه اذا وانما يكون موضوعا للسؤال لو قيل ثلثة اشهر معلومات كذا في الكشف ليس بسديد فانه قول مرجوح لا يليق بفصاحة القراء ان كان في القهستاني (ويكره) كراهة التحريم (الاحرام له) اي الحج (قبلها) اي الاشهر سواء امن على نفسه من المحظورات او لا بخلاف تقديم الاحرام على الواقيت في الاشهر وهو الحق وفي المحيط ان امن من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم انه يكره الاعتدال يوسف وفي القول الجديد للشافعي لا يجوز وينعقد عمرة (والعمرة سنة) مؤكدة وقيل فرض كفاية وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لا فرض عين كما قال الشافعي فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله فانه امر وهو يفيد الافتراض قلت الاتمام يكون بعد الشروع ولا كلام لثانيه لان الشروع ملزم وكلامنا فيما قبل الشروع والمراد انها سنة في العمر مرة واحدة فن اتى بها مرة فتد اتمام السنة غير مقيد بوقت غير ثابت انتهى عنها فيه الا انها في رمضان افضل وجازت في كل السنة لكن كرهت يوم عرفه واربعة بعدها (والواقيت) جمع اليقات وهو مشترك بين الوقت المعين والمكان المعين والمراد هنا هو الثاني لان المراد واقيت الاحرام اي المواضع التي لا يجاوزها الا محرما كما في اكثر المعبرات وهي ثلث ميقات الافاقي وميقات اهل الحل وميقات اهل الحرم والمراد هنا هو الاول قال في الغاية لو جاوز الميقات كافر يريد الحج ثم اسلم فلا شيء عليه للمجاوزة بغير احرام وكذا اصحى لانه ليس باهل ذكره في الدراية وكذلك الخطابون من اهل مكة اذا جاوزوا الميقات كان لهم دخول مكة بغير احرام ذكره في الحقايق فالعموم المفهوم من المواضع التي لا يجاوزها الا محرما ليس بذلك قال ابن حجر انه عليه السلام وقتها لاهل الافاق قبل التتويج لما علم انه ستقيم ثم قيل ميقات الحج نوعان زماني ومكاني اما الزماني فاشهر الحج كافر رآه آتيا اما المكاني فخمسة الاول (لمدنيين) والمدني كل مدني منسوب الى مدينته عليه السلام (ذوالحليفة) بضم الخاء المهملة وفتح اللام على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى ثلثة اميال من مكة فهو بعد الواقيت اما لعظم اجور اهل المدينة واما للرفق باهل سائر الافاق فان امدينة اقرب الى مكة من غيرها (وللشاميين) واهل مصر وغيرها من ارض المغرب (جحفة) بضم الجيم وسكون الخاء المهملة

الثلث الاول (وعند محمد بما بقى * ٢٣ * ل * من المال المدفوع) اي ان بقي والابطلت (ويرد ما فضل من النفقة الى الورثة الوصى ومن اهل بيتة عن ابويه) بغير امر (ثم عين احدهما بغير) لانه متبرع (وللانسان

ان يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات) فرضا او نفلا واللام في وان ليس الا انسان الا ما سعى بمعنى على
كافي واهم العنة واهم سوء الدار وفي الحديث من حج عن ابويه * ٢٥٨ * فقد قضى عنهما حمدا وكان له

فضل عشر حجج وتمامه
في الفتح * فروع *
لوقال المأمور منعت من الحج
وكذبه الوارث او الوصي
لم يصدق ويضمن الشقة
الا ان يكون امرا ظاهرا
واو قال حجبت وكذبوه
فانقول له يمينه ولو برهنوا
على انه كان يوم النحر
بابا لم تقبل لانها شهادة
في نعم او برهنوا على
اقراره انه لم يحج قبلت هذا
اذا لم يكن المأمور مدبونا
امر بان يحج مما عليه فان
كان لم يصدق الا ببرهان
والفرق لا يخفى * باب
الهدى * (هو) ما يهدي
الى الحرم ليتقرب به (من
ابل) او بقرا او غنم واقفه
شاة ولا يجب تعريضه اي
الذهاب به الى عرفات او
الشهر بالتقليد (ويجزى
فيه ما يجزى في الاضحية)
كاسمين وهذا عند الشافعيين
واما عند محمد فتجوز
الصغار ايضا كما ذكره
التهسباني (وتجزى السنة
في كل موضع) وجب فيه
الدم والحج (الا اذا طاف
لاربعة جنبات) او حاض
اونفساء (او جامع بعد
وقوف عرفة قبل الخلق
فلا يجزى منهما التبدية كما مروا بكل)

سمى بها لان قوما نزلوا فيها فجعلهم السبل اي اسأصلهم واسمها في الاصل
مهيبة قال النووي بينها وبين مكة ثلث مراحل وعلى ثلث مراحل من المدينة
وهي قرية بين الغرب والشمال من مكة من طريق تبوك قيل ان الجحفة قد ذهبت
اعلامها ولم يبق منها الا رسوم خفية فلذا تركها الناس الآن الى رائغ بالراء
والهمزة والغين الهجاء وبعضهم يجعله برابض ورائغ احتياطا لانه قبل الجحفة
بنصف مرحلة او قريب من ذلك (و) الثالث (للعراقيين) والخراساني
واهل ما وراء النهر واهل المشرق (ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء
ارض سبخة على ستة واربعين ميلا من مكة وقيل مرحلة وانما سمي بها لان
فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (و) الرابع (للمجديين) ومن سلك هذا الطريق
(قرن) يسكن الراء جبل يصل على عرفات بينه وبين مكة نحو مرحلتين وتسميه
العرب قرن المنازل قال قائلهم * الم يسأل الربع ان ينطقا * بقرن المنازل
قدا خلقا * وزعم الجوهري انه بالتحريك فاخطأ واما اويس القرني فنسبته الى
بنى القرن ومن ظن انه منسوب الى هذا الميقات فتدسسها (و) الخامس (للمدنيين)
واتهامي وغيرهما (يألم) بفتح الياء واللام وسكون الميم مكان جنوبي من مكة وهو
جبل من جبال تهامة على مرحلتين بمكة واصله الملم بالهمزة وحكى يرمم
(لاهلها) اي المواقيت لاهل هذه الامكنة (ولمن مر بها) من خارجها
فان كان في بر او بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة قالوا عليه ان يحرم
اذا حاذى اخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد فان لم يكن بحيث يحاذي
فعلى مرحلتين من مكة كما في الفتح (ويحرم تأخير الاحرام عنها) اي عن هذه
المواقيت (لمن قصد) من الاطاف والحلي والحرمي والمكي الخارجين للتجارة
ازغيرها وفيه اشارة الى رد السافعي فانه خصص لزوم الاحرام عن قصد الحج
والعمرة فقط قيد بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم كاسمين
ان شاء الله تعالى (دخول مكة) للحج او العمرة او الوطن او غيرهما فان دخل
بلا احرام فعليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة لو قال دخول الاحرام لكان اولى لانه
ينبغي في وجوب الاحرام عليه قصد دخوله ولا حاجة الى قصد دخول مكة تدبر
(وجاز التقديم) اي تقديم الاحرام (على هذه المواقيت) بعد دخول الشهر
(وهو افضل) اذا امن من مواعيد المحظورات والافالة اخبر الى الميقات افضل
وقال السافعي الاحرام من الميقات افضل لما ان الاحرام عنده من اركان
كأنى العناية وغيره لكن لو كان ركعتا جاز تقديمه على الميقات من افعان الحج لا يجوز
تقديمها عليه وتقديم الاحرام على الميقات جائز بالاجماع اذا كان في شهر الحج
والخلاف في الافضلية وعدم الجواز عنده قبل اشهر الحج وفي التهسباني

فلا يجزى منهما التبدية كما مروا بكل) ناد (من هدى الطلوع) اذا بلغ محله والاوجب اتصدق * والا فضل *
بالحمد اذا استوفى فليتصدق ميتا كان ام سائيا عن مراح الغنم (والعنة والقران) ويؤكل

ان تحر في الحرم (لامن غيرها) لانها دما كفارات فلو اكل ضمن ما اكل (وخص ذبح هدى المتعة والقران بياض
النحر) الثلاثة (دون غيرها) ولو * ٢٥٩ * تطوعا في الاصح (و) رخص (انكل) اى جميع ما ذكره

من الهدايا فلا يرد حينئذ
بدنة مندورة لم ينو نحرها
بمكة فانه يجوز في اى
موضع شاء عنده لان المص
لم يتعرض المندور على انها
لم تنحر عنده الا بمكة كافي
الحيط (بالحرم كله) لا بغيره
ولا بمنى على الاصح وقد مننا
انه لو ذبح في غيره لا يجزى به
الا اذا تصدق بلحمه على
المساكين لكل على قدر
نصف صاع (و) يتصدق
بجمله (وحطامه) اى زمامه
(ولا يعطى اجر الجزار)

اى الذابح (منه) شيئا فان
اعطاه ضمنه اما لو تصدق
عليه جاز وفيه اشارة الى
جواز ذبح غيره وان كان
بنفسه احسن ان احسن
(ولا يركبه) ولا يحمله فان
تعظيمه واجب (الا عند
الضرورة) بان لا يتدر على
المشي (فان نقص بركوبه)
او تحمله (ضمنه) اى ضمان
النقصان (و) يتصدق به
(ولا يحلبه فان حلبه تصدق
به) (ويتصدق بالولد وبثمه
او بعه) (وينضح ضرعه
بالماء البارد لينة قطع ابنه)
لو ذبح قريبا (ولا يحلبه
وتصدق به او بمثله او قيمته
الا اذا استهلكه فانه بالقيمة

والافضل من ديرة اهله لان التأخير الى الميقات بطريق الترخص (ويحل
لمن هو داخلها) اى المواقيت (دخول مكة) الحاجة لانكسك (غير محرم) لان
في ايجاب الاحرام عليه في كل مرة حرجا لانه يكثر دخوله لحوائجه فصار كالحج
بخلاف ما اذا دخل للحج (وومته) اى وقت الاحرام (لاهل داخلها) للحج
او العمرة (الحل) بالكسر وهو ما بين المواقيت واخره لا اخل الذى هو خارج
الحرم والحرم حد في حقه كالميقات فلا يدخل الحرم اذا اراد احدهما الا محرما
(وهى) اى الميقات لمن استقر بمكة والحرم ما اوقا ولم بالحرم فكان اولى بعدم
اختصاص هذا الميقات باهل مكة في اخرج (الحرم وفي العمرة الحل) قالوا في العمرة
التنعيم افضل قيل مقدار الحرم من جانب المشرق ستة اميال ومن الشمال اثنى عشر
لكن الاصح بلثة اميال تقريبا او اربعة ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة
وعشرون وحدد بعض الافاضل فقل * والحرم تحديد من ارض طيبة * ثلثة
اميال اذا شئت اتقنه * وسبعة اميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعرانه *

* فصل في بيان الاحرام *

هو مصدر احرم الرجل اذا دخل في حرمة لانهك والمراد الدخول في الحرمة
المخصوصة بالتلبية او ما يقوم مقامها (واذا اراد) الحاج او المتمر (الاحرام
ندب ان يقلب اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه) ويتف ابطيه هو التوارث
(ثم يتوضأ او يغتسل) لحصيل النظافة وازالة الرائحة الكريهة حتى تؤمر به
الخائض والنساء ولهذا لا ينوب التيمم له عند الحج لانه ملوث فلا يحصل به
المقصود (وهو) اى الاغتسل (افضل) لانه يبلغ تنظيفا (ويلبس ازارا)
بلا عتد حبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان (ورداء) من الكتف
فيستر به الكتف ويشده فوق السرة وان غرظت فريد في ازاره فلا بأس به هذا
اذا وجد والا فيشق سراويله ويترز به او قيصة ويرتدى به (جديدين)
ابيضين (وهو) اى الجديد الابيض (افضل) لقربه من الطهارة وفضل
الابيض (ولو كانا غسليين) طهرين (او اسنوا واحدا يستعورته جاز)
لحصول المتصود لكن الاول هو السنة (ويتطيب) اى يسن له استعمال
الطيب في بدنه قبيل الاحرام ان وجد قيذا بالبدن اذ لا يجوز الطيب في الثوب
بما سبق اثره على الاصح وفي اطلاقه اشارة الى شمول ما يبقى اثره كالمسك
وما لا يبقى خلافا لحمد في الاول (ويصلى) في موضع الاحرام (ركعتين)
قرأ فيهما ماشاء والافضل ان يقرأ بعد ان فاتحة قل يا ايها الكافرون والاخلاص
تبرك بفعله عليه الصلوة والسلام ولا يصلى في الوقت المكروه ولا يقضى (فان كان

(فان غضب الهدى الواجب او تعيب فاحشا) وهو عيب يمنع جواز الاضحية (اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب
ماشاء وان عطب هدى التطوع نحره وصنع نعله) اى قلايته (بدمه وضربه صفحته) اعلم انه هدى للفقراء

(ولا يأكل منه وهو ولا غنى) لعدم تمام القرينة بخلاف ما اذا صار في الحرم (وايس عليه غيره) تعلق القرينة بعينه (وقاد) ندبا (بدنة تطوع والتمتع والقران لا غيرها) لان الاشهار ٢٦٠ * بالعبادة التي والستر بغيرها

احق (مسائل منشورة) اي لا ينضمها باب واحد (شهدوا) اي جمع عظيم والافلات قبل شهادة عدلين وقيل قبل كافي المحيط (ان هذا اليوم الذي وقف فيه) الناس (يوم النحر بطلت) شهادتهم والحج صحيح استحسانا للخروج الشديد فيقول لهم الامام لارفق في شهادة تكلم فيه تهيج الفتنة والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها فلا اسمعها فقد تم حج الناس حتى الشهود فيما روى هشام عن محمد (ولو شهدوا انه) اي اليوم الذي وقفوا فيه (يوم التروية صحت) الشهادة ان امكن الوقوف مع اكثر الناس والا لاقول الامام الخلو اني ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كافي الكافي وفي المحيط والحاصل ان كل ما لو قبلت الشهادة فيه لفات الحج للكل لم تقبل وان كثروا ولو فات لبعض تقبل (ومن ترك الجمرة الاولى في اليوم الثاني) او الثالث او الرابع (فان شاء رماها فقط والاولى ان يرمى الكل) رعاية للترتيب

مفردا) من الافراد (بالحج يقول عقيبهما) اي الركعتين بلسانه مطابقا بلسانه (اللهم اني اريد الحج فيسر لي) لاني لا اقدر على هذه الافعال الاتباسيرك (وتقبله مني) كما تقبلت من حبيبك وخليفك عليه السلام حيث قال ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم (وان نوى بقلبه) لا بلسانه (اجزاه) لحصول المقصود لكن الاول اولى ولو نوى مطلق الحج يقع عن الفرض ويشترط للاخرس ان يحرك لسانه مع النية وفي المحيط تحريك لسانه مستحب (ثم يلي) عقيب صلاته وهي افضل عند الشافعي الا فضل ان يلي حين ما استوى على راحلته وعند مالك على البداء وانما اختلفوا لاختلاف الروايات في اول تليته عليه السلام روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه عليه السلام لم يبر صلاته وابن عمر رضي الله عنه انه لم يبر حين ما استوى على راحلته وجابر رضي الله عنه انه لم يبر حين ما استوى على البداء واصحابنا اخذوا برواية ابن عباس رضي الله عنه لانها محكمة في الدلالة على الاووية وروايتهم محتملة لجواز ان ابن عمر رضي الله عنه لم يشهد تليته النبي عليه السلام وانما شهد تليته حال استوائه على راحلته فظن ذلك اول تليته وكذلك جابر رضي الله عنه (فيقول لبيك اللهم لبيك) والثنية للكرير وانتصابه بفعل مضمر ورد المزيدي الى الثلاثي ثم اضيف الى ضمير الخطاب ومعناه انا مقيم على طاعتك ابدا بعد الباب اى لزوم الطاعتك بعد لزوم من البب بالمكان اذا اقام به وهو اجابة لدعوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام على الاظهر لانه لما فرغ من بناء البيت امر ان يدعوهم اليه فدعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته الناس في اصلا بآبائهم وارحام امهاتهم فن وافق بالتلبية مرة فقد حج مرة ومن زاد فزاد ومن لم يوافق بها صلا لم يحج اصلا وقيل الداعي هو الله والرسول عليه السلام لانه دعاهم ورسوله الى الحج (لبيك لا شريك لك) استيناف (لبيك ان الحمد) بكسر الالف لا تنحصر فيكون ابتداء لبناء وبالنسبة صفة للاولى فكان المعنى اثنى عليك بهذا البناء لان الحمد لك ولا كذلك اذا كسرت لانه يصير استينافا بمعنى التعليل كانه قيل لم تقول لبيك فقال لان الحمد لك وهو اختيار محمد ولا يخفى ان تعليل الاجابة التي لانهاية ايجابها بالذات اولى منه باعتبار الصفة واراد بانصفة المتعلق بانغير لانعت التحوي (والنعمة لك) خبر ان او خبر ابتداء تقديره ان الحمد والنعمة مثبتان لك (والملك) كالنعمة (لا شريك لك) استيناف (ولا ينقص منها) اي هذه الكلمات لانها مأثورة (ويجوز الزيادة) مثل لبيك وسعديك والخير بيدك والرجبات اليك والعمل لبيك اله الخلق غفار الذنوب لبيك لان المقي من التلبية الثناء فلا تخل الزيادة به خلافا لشافعي في رواية (فاذا نوى) لم يعتبر مفهوم المخالفة على ما عليه القاعدة من اعتباره من رواية انفعه وذلك

المسنون (ومن نذر ان يحج ماشيا يمشى) وجوبا (من منزلة) في الاصح (حتى يطوف) لان زيارة لانتهاه * لانه * الاركان (وقيل) يمشى (من حيث يحرم فان ركب) اكثر المسافة (لزم دم) وفي الاقل تصدق بقدره وفي العبرة

يُحْشَى حَتَّى يَسْعَى (حلال اشترى امة محرمة بالاذن) اى اذن سيدها اما بدونه فلا يكون لازما (فله) اى للشترى (ان
تحللها بتقص شعرها او قلم ظفرها) او من ﴿ ٢٦١ ﴾ طيب بلا كراهة و يكره لاي يخلف وعده (قبل الجماع)

لانه يصير محرما بكل ثناء و تسبيح يقصده التعميم في ظاهر المذهب ولو بالفارسية
خلافا للشافعى (ناويا) للحج او العمرة (فقد احرم) فلا يصير محرما بالتلبية
ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى وقد صح بالنية السابقة لكن
الاقتران بالتلبية افضل (فليست) اى ليجتنب المحرم (لرفث) وهو الجماع وقيل
ذكر الجماع ودواعيه بحضرة النساء وان لم يكن بحضرة تهن فلا بأس وقيل
الكلام القبيح (والفسوق) وهو المعاصى وهو في غير حالة الاحرام منهي عنه
فكيف في الاحرام (والجدال) وهو الخصام مع الرفقة والخدم والمكاريين وما قيل
انه مجادلة للمشركين في تقديم الحج وتأخيرها فليس المراد ههنا (وقتل صيد البر)
احتراز عن البحر فانه جائز (والاشارة اليه) اى ان يشير الى الصيد باليد و يقتضى
الحضور (والدلالة عليه) اى ان يقول ان في مكان كذا صيدا و يقتضى الغيبة كفى
اكثر الكتب لكن في تخصص الاشارة باليد والدلالة بالقول المذكور نظر تأمل
(والتطيب) والدهن والتخضب بالحناء وشحم الراحين والثمار الطيبة (وقل اقم) لان
هنا ازالة الشك فيكون ارتقا (وقلم) اى قطع (الظفر) بالضم او بضمين والكسر
شاذ سواء قلمه بنفسه او غيره بما رمه او قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يخفى فلا بأس
به (وحلق شعر رأسه) كلا او بعضا (او بدنه) والمراد بحلق بدنه ازالة الشعر به
شئ كان من الحلق والقص والتف والتزوير والاحراق من اى محل كان من
الجسد مباشرة او تمكينا او قال اخذ الشعر لشم الجلبع (وقص لحية) اى قطعها
كلا او بعضا (وستر رأسه او وجهه) وقال الشافعى يجوز للرجل ستر الوجه
(و غسل رأسه او لحية بالخطمي) لانه نوع طيب فيجب الدم عند الامام ان فعل
وعندهما عليه صدقة لانه ليس بطيب ولكنه يقتل الهوام وعن ابي يوسف
روايتان اخرتان احدهما انه لا شئ عليه واخرى انه يجب عليه دمان (وليس
قيص او سر او يل او قباء) لبس اعتادا كما اذا ادخل اليد في كم القباء والقميص
لتهديد عليه اسلام عن لبس الخيط اما اذا اتى على كتفيه قباء فجاز (او عمامة او قلنسوة)
لما فيها من تغطية الرأس والظاهر ان ذكر ستر الرأس يغنى عن ذكرهما (او خنيزك)
الا ان لا يجرد لعن فيقطعهما من اسفل الكعبين (اعني المفصلين اللذين
وسط القدمين عند معدن الشراك) ليجتنب (لبس ثوب صبيغ برقعان او ورس
او عصفر) خلافا للشافعى في المعصفر (الاما غسل حتى لا ينفض) واختلف
الشراح في شرحه فقيل لا يفوح وقيل لا يثاثر والثاني غير صحيح لان العبرة للطيب
لالتساثر الا ترى انه لو كان مصبوغا له رائحة طيبة ولا يثاثر منه شئ فان المحرم يمنع
عنه كافي المستصفي وعلى هذا لو قال ولبس ثوب صبيغ بما له طيب الا بعد زواله كما
في الاصلاح لكان اولى واخصر (و يجوز له) اى للمحرم (الاغتسال ودخول

مؤكد حالة الاعتدال) بين الغفور والشوق لحديث النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني وقيل مباح وقيل
مستحب وقيل سنة وقيل واجب كفاية وقيل فرض كفاية فهو اولى من التخلي لعبادة التفل كافي التحفة (و يعتقد

بالحجاب من الزوج او من الزوجة (وقبول) من الآخر فلا ينعقد بالتعاطي ولا بالقبول بالفعل كقبض الهر بل بالقبول وإذا قال (كلاهما بلنظ الماضي) لانه ادل على التحق **٢٦٢** * والشوت كزوجت وتزوجت (او

احدهما) ماض والآخر مستقبل (كزوجتي فقال زوجت) في المجلس ينعقد لانه توكيل في ضمن الامر فبالامتنال يكون قابلا والا يكون رادا فليس له التزويج بعده ولو قال جئت خاطبا او تزوجتني فاعتد لعدم جريان المساومة في النكاح (تلبية) ستة مواضع يكون الامر فيها ايجابا بالنكاح والخلع والثالث قوله اعبدته اشتر نفسك متى بكذا فقال فعلت عنق الرابع قال هب لي ذا العمد فقال وهبت منك تمت الخامس قال لصاحب دين ابرني فقال ابرأتك يتم السادس قال اكل بنفس فلان فقال كفلت يتم فان كان غايبا فقدم واجاز كفالتة جاز كافي زواهر الجواهر (وان لم يعلما معناه) اي معنى لفظيهما سواء عرسيا أو عجميا وسواء علما انه مما ينعقده النكاح اولا وهذا قضاء واماد يانة فيلزم العلم كافي الخاتمة وفي العمادية انه لا يصح عقد من العقود اذا لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع وقيل ان كان مما يستوى جده وهزله يصح كالنكاح والا

الحرم) بحيث لا يزيل اوسخ واولو قال الاستحمام امكن اشمل واخصر (والاستنزال ببيت والمحمل) لان عمر رضي الله تعالى عنه اغتسل وانى على شجرة ثوبوا استنزل وهو محرم لكن لم يصب رأسه ووجهه فلو اصاب احدهما كره (وشد الهجيمان) بالكسر ما يجعل فيه الدراهم ويشد (في وسطه) وقال مالك يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غيره وكذا يجوز السيف والسلاح والمنطقة والتختم والاكتحال وفي السراجية لو اكحل بكحل فيه طيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كثير افعليه دم (ومقاتلة عدوه) دافعا للضرر (ويكثر التلبية) ما استطاع فانها سنة حال كونه (رافعا بها صوة عقيب صلوات وكذا على شرفا) تحتين اي مكانا مرتفعين (او مضط) زل (واديا) اي حضيضا وان كان في الاصل مسيلان فيه الماء (او اتي ركبا) بالفتح والسكون هم اصحاب الابل في السفر دون غيرها من الدواب ولا يطلق على مادون العشرة و ليس يجمع راكب كاتوهم وانما ذكر الركب احر اجالا للام مخرج العادة لا للاحتراز (و) يكثر المحرم التلبية (بالاسحار) واولو قال او اسحر اي دخل وقت السحر لكان اولى وهو سدس آخر الليل وهو المأثور والاصل في ذلك ان التلبية كالتكبير في الصلاة فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال وقت الاستيقاظ

❦ فصل ❦

(فان ادخل مكة) ليلا او نهار الكنى النهار مستحب (ابتداء) منها (بالسجدة الحرام) من جانب الشرق من باب بني شيبه متواضعا خاشعا ملبيا ملا حظا جلالة البقعة مع التلطف بالمزاح لما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام اول شيء بدأ به حين قدم مكة انه توضع طاف ببيت ومن هنا تبين ان الابتداء بالسجدة لا يناسب فيه تقديم ما لا بد منه في الدخول في المسجد والمراد من دخوله عليه السلام المسجد على الفور المستفاد من عبارة الراوي كما دخل مكة الدخول قبل الشروع بعمل آخر ويقدم في دخوله رجلاه اليمنى ويقول بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله اللهم اقبح لي ابواب رختك وادخلني فيها واغلق عني ابواب معاصيك واجنبني العمل بها (فاذا عاين) المناسب بالواو (البيت) الحرام الواقع في وسط المسجد هو علم في هذا المكان الشريف زاده الله تعالى شرفا اللهم يسر لي بتقبيل عتبة العلية بحرمة سيد الانبياء والمرسلين وبحرمة جميع الزائرين آمين يارب العالمين (كبر) اي يقول الله اكبر يعني من البيت وغيرها (وهل) اي قال لا اله الا الله تحزاعن الوقوع في نوع شرك لعظمته ثم يرفع يديه بالدعاء ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام خييار بنا بالسلام وادخلنا بفضلك دارك دار السلام تباركت ربنا وتعاليت

فلا كالبيع انتهى وجزم البهسي بسترط عليهما بمعناه لكن في الشرح لانية عن الفتح ❦ اذا الجلال ❦ عن الخلاصة ما يقيد ترجيح عديمه ونحوه في البحر وان اختلف الصحيح وسيجيء في الطلاق فتنه (ولو قال

ذادی) ای زوجت (او بر ترفتی) ای قبلت (فقال) الآخر (داد) ای زوج (او بر ترفت) ای قبل بصیغة الغائب (بلامیم) لیكون مسندا الى ﴿ ٢٦٣ ﴾ المتكلم (صح) العقد والاحتیاط ان یأتی بالیم (کسبع و شرا)

حيث یصح بلامیم (ولو قال عند الشهود) لاحاجة الیه اذا غرض بیان لفظ ینعقد به (مازن و شویم) ای قال رجل وامرأة نحن متر و جان او زوجان (لا ینعقد) لانه اقرار کذب اذ لم یقع بينهما عقد سابق کما لو قال هذه امرأتی فقالت نعم لا ینعقد الا ان یقصدا انشاء العقد و یقضي به القاضی وهذا دلیل علی ان القضاء صحیح فی المختلف عند المشایخ کافی القهستانی عن المحیط و اعلم ان ما لا ینعقد به النکاح ینعقد به شبهته حتی یسقط به الحد کافی الخزانة (و انما یصح بلا نكاح و تزویج) لانهما صریحان (وما) عدا هما كناية و هو كل لفظ (وضع التملیک العین فی الحال) بشرط نية او قرینة و فهم الشهود المقصود (کسبع) علی التعمد (و شرا و هبة و صدقة و تملیک) و جعل و عطية و قرض و نحوهما (لا) ینعقد (باجارة و اباحة و اعاره) و لا بتعاط و الفاظ مصحفة کتجوزت (و وصية) لانها لتمرکب بعد الموت حتی لو قیدها بالحال صح

یاذا الجلال و الاکرام اللهم زدینک هذا تعظیما و تشریفا و تکریما و مهابة و زد من عظمه و شرفه و من حجه و اعتمره تعظیما و تکریما و تشریفا و ایمانا ثم یسئل الله تعالی حاجته لانه یتجأ اذا رآه و من اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب و من اهم الاذکار هذ الصلاة علی النبی علیه الصلاة و السلام و لم یوقت محمد فی المبسوط لمشاهد الجمع شیئا من الدعوات فان العین یدهب رقة القلب و ان تبرک بالمتقول منها فحسن و روى ان رسول الله علیه الصلوة و السلام کان یقول اذا لقی البیت اعوذ برب الیب من الدین و الفقر و ضیق الصدر و عذاب القبر (ابتداء بالحجر الاسود) الذی کان ابیض مضیا ما بین المشرق و المغرب ثم صار اسود لیحبب اهل الدنیا عن زینة العقبی و المرئی منه قدر شبر و اربعة اصابع کافی القهستانی (و استقبله) استحبابا هذا ما لم یکن علیه فائئة و لم یخف فوت المكتوبة او الوتر او الستة الاربعة او الجماعة فاذا خشی قدم الصلاة علی الطواف (و کبر و هلال) حال کونه (رائعا یدیه کالصلاة) ای کایرفع الیدین لهما ثم یسألها فی شرح الطحاوی انه یجعل بطن کفیه نحو الحجر رافعا لهما حذاء منکبیه و قال ابو یوسف فی الاملاء یتقبل بباطن کفیه القبلة عند افتتاح الصلاة و استلام الحجر و قنوت الوتر و تکبیرات التمدین و یتقبل کفیه الی السماء عند رفع الایدی علی الصفا و المروة و عرفات و عند الحجر (و یتقبله) ای الحجر بلا نصویت (ان استطاع من غیر ایداء) باحد (او ایستلم) ان لم یتدر علیه غیر مؤذ و الاستلام عند الفقهاء ان یضع کفیه علی الحجر و یتقبله بغمه (او یمسه) ان لم یتدر علیه بالید غیر مؤذ (شیئا) کائنا (فی یدیه و یتقبله) ای ذنک الشئ (او یشیر الیه) ای الحجر حال کونه (مستقبلا) ان لم یتدر علیه بالید غیر مؤذ (مکبرا مهلا لاحاد الله تعالی مصليا علی النبی علیه السلام) و یقول بعد ذلک عند ابتداء الطواف اللهم ایمانا بک و تصدقا بکتابک و وفاء بعهدک و اتباعا لستنبیک محمد علیه السلام لا اله الا الله و الله اکبر اللهم انیک بسطت یدى و فیما عندک عظمت رغبتی فاقبل دعوتی و اقل عترتی و ارحم تضرعی و جدلی معفرتک و اعذنی من مضلات الفتن (و یضوف طواف القدوم) و یقال له طواف التحية و طواف اللقاء و طواف اول عهد بالیت و هو سنة الاطلاق لا للمکی لانه کتمة المسجد و لا یسن للجاس فیہ و یسن لاهل المواقیت و داخلها و خارجها کافی اکثر المتبررات و فی خزانة الفقین انه واجب علی الاصح حال کونه (أخذا) ای شارعا (عن یمینه) ای جانب یمینه ای یمین نفسه حاة استقبله الحجر و هو یمین الطائف (مما یلی الباب) ای باب الکعبة قال فی الذخيرة و لو اخذ عن یساره یعتد بطوافه فی حکم التحلل عندنا و علیه الاعانة مادام بمكة و ان رجع قبل الاعادة فعليه دم و قال الشافعی لا یعتد بطوافه (وقد اضطجع رداءه بان جعله) ای وسط

(و شرط) لصحت التعمد ان ذکر (مع كل من العاقدین لفظ الآخر) فلو لم یسمع الا احدهما لم یصح کافی سائر العتود لانه ینسب الاطلاق بنکاح النضولی و بما اذا ذکر الزوج اسم امرأه غائبة کما سیجئ ذکره القهستانی

(وَحَضُورَ شَاهِدَيْنِ حَرِّينِ أَوْ حَرٍّ وَحَرِّينِ مُكَلَّفَيْنِ) أَيْ عَاقِلَيْنِ بَالِغَيْنِ (مُسْلِمِينَ أَوْ كَافِرَيْنِ) كَانَتْ (الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً) إِذْ لَا وَلايَةَ
لِلْكَافِرِ عَلَى مُسْلِمٍ (سَامِعَيْنِ مَعًا لِقَضَاهُمَا) فَاهْمَيْنِ أَنَّهُ نِكَاحٌ لِأَنَّهُ ٢٦٤ ﴿المقصود من السماع﴾ (فَلَا يَصِحُّ أَنْ سَمِعَا

متفرقين) وَلَا يَصِحُّ بِحَضُورِ
هَنْدِيَّيْنِ أَوْ أَصَمِّيْنِ أَوْ نَائِمَيْنِ
أَوْ سَكَرَانَيْنِ لَمْ يَفْهَمُوا كَلَامَ
الْعَاقِدَيْنِ عَلَى الْعَمْدِ وَقَبْلَ
يَكْفِي مَجْرَدَ الْحَضُورِ دُونَ
السَّمَاعِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
مَعْرِفَتُهُمَا لِلرَّأَةِ وَلَا رُؤْيَا
وَجْهَهُمَا فَلَوْ سَمِعَ صَوْتَهُمَا
مِنْ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ غَيْرَهُمَا فِيهِ
جَازٌ وَالْأَلَا فُلَا كَانَتْ مُتَنَقِبَةً
جَازٌ فِي الْمَخَارِ وَالْإِحْتِيَاطُ
أَنْ يَكْشِفَ وَجْهَهُمَا أَوْ يَذْكُرَ
أَبَوَهُمَا وَجَدَّهُمَا أَوْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
حَضُورَهُمَا بَلْ يَكْفِي ذِكْرُ
الْأَسْمَاءِ مَعَ آبِهَآ وَجَدَّهَا
عِنْدَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمَا كَأَنَّ
الْوَقَائِدَ (وَجَازٌ كَوْنُهُمَا
فَاسْتَيْنِ أَوْ مُحْدُوْدَيْنِ فِي قَذْفِ
أَوْ عَمِيْنِ أَوْ ابْنِي الْعَاقِدَيْنِ
أَوْ ابْنِي أَحَدِهِمَا) وَالْأَصْلُ
عَدَمُ أَنْ كُلَّ مَنْ ذَكَرَ قَبْلَ
النِّكَاحِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ يَحْضُرُهُ
(وَلَا يَظْهَرُ) عِنْدَ التَّجَاحُدِ
(بِشَهَادَتِهِمَا عِنْدَ دَعْوَى
الْقَرِيبِ) لِأَنَّهُمَا لَمْ يَدْفَعَا تَهْمَةً
أَوْ لَا لِمَصَانَةِ الْعَدَمِ عَنْ
الْمَحْجُودِ كَمَا يَبْطُ فِي الْبِدَائِعِ
(وَكَذَا) (صَحِّحُ زَوْجِ مُسْلِمٍ
ذَمِيَّةٍ عِنْدَهُ بَيْنِ) مُوَافَقَتَيْنِ
لَهَا فِي دِينِهَا أَوْ لَا (خِلَافًا
لِمُحَمَّدٍ وَزَفَرٍ وَلَا يَظْهَرُ
بِشَهَادَتِهِمَا) أَيْ الَّذِينَ

الرِّدَاءِ (تَحْتَ إِبْطِهِ الْإِيْمَنُ وَاتَّقِ طَرَفَهُ عَلَى كَتِفِهِ الْإِيْسَرُ) وَيَكُونُ كَتِفُهُ الْإِيْمَنُ
مَكْشُوفًا وَالْإِيْسَرُ مَغْطًى هُوَ تَقْسِيرُ الْإِضْطِبَاعِ يُقَالُ اضْطَبَعَ ثَوْبُهُ وَقَوْلُهُمْ
اضْطَبَعَ رِدَائُهُ سَهْوٌ كَأَنَّ الْمَغْرِبَ وَهُوَ سَنَةٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ (وَيَجْعَلُ طَوَافَهُ وَرَاءَ
الْحَطِيمِ) حَتَّى لَوْ طَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ لَا يَحْجُوزُ لَكِنْ أَنْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّيَ الْحَطِيمَ
لَا يَحْجُوزُ اخْتِذَا بِالْإِحْتِيَاطِ فِي كُلِّ مَنْ الْحَكَمَيْنِ وَهُوَ مَوْضِعُ مِنَ الرُّكْنِ الْعِرَاقِيِّ إِلَى
الشَّامِيِّ فِيهِ مِيزَابٌ عَلَى سِتَّةِ أَذْرَعٍ وَشِبْرٍ مِنَ الْبَيْتِ قَرِيبٌ مِنْ رِبْعِهِ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَلَاثِينَ
ذِرَاعًا فِي ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مَأْخُوذًا مِنَ الْحَطِيمِ وَهُوَ الْكُسْرُ أَمَا بِعَنَى مَفْعُولٌ لِأَنَّهُ تَرَكَّ حِينَ
رَفَعَ الْبَيْتَ بِالْبِنَاءِ أَوْ بِعَنَى فَاعِلٌ فَإِنَّ الْعَرَبَ طَرَحُوا عَلَيْهِ ثِيَابًا حِينَ طَافُوا بِهَا فَالْحَطِيمُ
بِالْمُرُورِ كَمَا فِي التَّهْسْتَانِي وَ يَقُولُ إِذَا حَازَى الْمُتَلَتَّمُ وَهُوَ الْجِدَارُ الَّذِي بَيْنَ الْحِجْرِ
الْأَسْوَدِ وَالْبَابِ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ عَلَى حَقِّكَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عَلَيَّ وَإِذَا
حَازَى الْبَابَ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْ هَذَا الْبَيْتُ يَذْكُرُ هَذَا الْحَرَمَ حَرَمَكَ وَهَذَا الْأَمْنُ أَمْنَكَ
وَهَذَا مَقَامُ الْعَاقِدَيْنِ بِكَ أَعُوْذُ بِكَ مِنَ النَّارِ فَاعْذِنِي مِنْهَا وَإِذَا حَازَى الْمُتَمَامَ عَلَى يَمِينِهِ
يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْ هَذَا مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ الْعَالِمُ بِاللَّتَذْكُرُ مِنَ النَّارِ حَرَمَ حِلْمِنَا وَبِشَرِّ تَنَا
عَلَى النَّارِ وَإِذَا اتَى الرُّكْنَ الْعِرَاقِيَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْيْ أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ وَالنَّكَرِ
وَالنَّفَاقِ وَالشَّقَاقِ وَسُوءِ الْإِخْلَاقِ وَسُوءِ الْمُتَنَلِّبِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَالْوَلَدِ وَإِذَا اتَى
مِيزَابَ الرَّحْمَةِ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْيْ أَسْأَلُكَ إِيْمَانًا لَا يَزُولُ وَبِقِيَامًا لَا يَنْقُذُ وَمِرَافَقَةً نَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ اللَّهُمَّ أَظْلَنِي تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّ عَرْشِكَ وَاسْتَعْنِي
بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَرِبَتْهُ لَانْظُمًا بِعَدَا أَيْدِيهِ وَإِذَا اتَى الرُّكْنَ الشَّامِيَّ يَقُولُ
اللَّهُمَّ اجْعَلْ حَجَّيْ مَبْرُورًا وَسُعْيِي مُشْكُورًا وَذَنْبِي مَغْفُورًا وَتِجَارَتِي زَائِدَةً وَبُورِي عَزِيزَةً
يَا غَفُورًا وَإِذَا اتَى الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ أَنْيْ أَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَأَعُوْذُ بِكَ مِنَ
الْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ وَأَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْخُرْبِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
وَعِنْدَ الْحِجْرِ إِذَا بَلَغَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي بِرَحْمَتِكَ وَأَعُوْذُ بِكَ مِنْ هَذَا الْحِجْرِ مِنْ أَيْدِي
وَالْفَقْرِ وَضَيْقِ النَّصْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ (سَبْعًا شَوَاطِ) جَمْعُ شَوْطٍ أَيْ طَوْفَةٍ مَفْعُولٌ
يَطُوفُ لَوْ طَافَ ثَامِنًا عَالِمًا بِأَنَّهُ ثَامِنٌ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالْحَجَّاجُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَتِمَامُ الْأَسْبُوعِ
لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ مُلْتَزِمًا بِخِلَافِ مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ سَابِعٌ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ ثَامِنٌ فَالْأَمْرُ لَا يَلْزِمُهُ
الْإِتِمَامُ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهِ بِسَقَطٍ لَا مُلْتَزِمًا كَالْعِبَادَةِ لِلظُّنُونَةِ كَمَا فِي الْحِجْرِ وَاعْلَمْ أَنَّ
مَكَانَ الضُّوْفِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ وَنُورُ السَّوَارِي وَزَمْرُ الْمَخَارِجِ الْمَسْجِدِ (يَرْدِلُ)
بِالضَّمِّ أَيْ يَسْرِعُ فِي الْمَشْيِ وَيَحْرُكُ مَتَكِبِيهِ (فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) جَمْعُ الْأَوَّلِ (مِنْهَا)
أَيُّ مِنَ الْأَشْوَاطِ لِمَارُورِي عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ قَالَ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْحِجْرِ
إِلَى الْخَبْرِ ثَلَاثًا وَمِثْلِي أَرْبَعًا وَلَوْ زَحَمَهُ النَّاسُ فِي لَمَلٍ وَقَفَ إِلَى أَنْ يَجِدَ فَرَجَةً لِأَنَّهُ مِنْ
سَنَةِ الضُّوْفِ بِخِلَافِ اسْتِغْلَامِ الْحِجْرِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقْبَلُ إِلَيْهِ بَدَلًا وَفِي شَرْحِ الطَّبَاوُي

(أَنْ أَدْعَى الذَّمَّ وَانْكُرَ الْمُسْلِمُ) بِخِلَافِ عَكْسِهِ (وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا) وَكَذَا أَوْ أَمْرُ امْرَأَةٍ فَقَدْ تَنَبَّهَ أَنَّهُ
بِحَضْرَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أُخْرَى (أَنْ يَزُوجَ صَغِيرَتَهُ) وَأَوْثِيئًا (فَزَوْجَهُمَا) الْأَنْوَارُ (عِنْدَ رَجُلٍ) أَوْ أَمْرُ أَيْنِ (صَحِّحُ)

العقد (ان كان الاب) اي الولي (حاضرا) فان كان الامر يصلح شاهدا تم العقد من غير جعل المأمور سفيرا والا فيجعل كلامه نقلا وتعبيرا والعبارة * ٢٦٥ * - بالجمعة ان يقال ومن امر غيره ان يزوج من له ولاية تزويجه

والامر حاضر بحضوره

من يتم العقد بحضوره صح

فيشمل صور مختلفة (والا)

يكن حاضرا (لا) يصح

لعقد الشرط (وكذا)

يصح العقد (لوزوج الاب

بالبقرة) ولو بلا اذنها

(عند رجل) او امرأتين

(ان حضرت) البالغة

(صح) فيجعل البالغة عاقدة

والتمتع شاهدا (والا فلا)

يصح للمهر * فروع *

قال زوجتي ابنتك فقال

زوجت اوقال نعم لا يكون

نكاحا لما لم يقل بده قبلت

غلط وكيها بالنكاح في اسم

ابيهما بغير حضورها

لم يصح وكذا لو غلط باسم

بنه ولو كانت حاضرة صح

ان اشار اليها ولو سمع

كلامها من وراء جدار

ان معها غيرهما يصح والا

صح ولو وقع النزاع

يبرهن ان التي تكلمت هي

ولوله بنان اراد تزويج

الكبرى فغلط فسمها باسم

الصغرى انعقد على

الصغرى قال والد احد

الصغرين زوجت بنتي هذه

من ابنتك هذا وقبل الاخر

ثم ظهر ان الجارية غلام

والغلام جارية انعقد خلافا

انه ان زحوا يمشي حتى يجد الرمل (و يمشي في الباقى على هيئته) بكسر الهاء
اي على السكينة والوقار ولا يرمل لكن لو رمل فيها لاشئ عليه (ويستلم الحجر)
على الوجه الذي مر (كلما مر به) اي الحجر ان استطاع ولا يستقبل ويكبر ويقول
في كل مرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم (ويحتم طوافه
بالسلام) او ما يقوم مقامه لانه عليه السلام فعل ذلك (واستلام الركن اليماني
من غير تقبيل ويقول عند ذلك اللهم اني استأثك العفو والعافية في الدنيا والآخرة
ربنا آتسأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويستحب الاكثار
من ذلك (كلما مر به حسن) اي مستحب فلا يسن في ظاهر الرواية وعن محمد انه
سنة فيقبله مثل الحجر الاسود والدلائل من السنة تشهد لمحمد وفي السراجة
انه لا يقبله في اصح الاقاويل ولا يستلم الركن العراقي والشامي (ثم يصلي) في وقت
يباح فيه التطوع (ركعتين عند المقام) اي مقام ابراهيم عليه السلام وهو ما ظهر
فيه اثر قدميه وهو حجارة يقوم عليها عند نزوله وركوبه عند تيان هاجر وولده
وقيل مقام ابراهيم الحرم كله (او حيث) اي في اي موضع (تيسره) من المسجد
الحرام هذا بيان الافضلية والافان صلى في غير مسجد جاز ولو بعد الرجوع
الى اهله ما لم يرد طواف اسبوع آخر (وهما) اي الركعتان (واجبتان) عندنا
(بعد اسبوع) كافي اكثر المعتبرات وفي النظم والتنف انهما سنة كما قال الشافعي
في قول وهذا طواف التدموم (وهو) اي طواف التدموم (سنة لغير المقيم بمكة)
واذا فرغ من الطواف والصلاة قول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات واغفر لي
ذنوبي وقعنني بمارزقني وبارك لي فيما اعطيتني واخلف على كل غائب لي بخير
(ثم) اي بعد الصلاة (يعود) الى الحجر الاسود (ويستلم الحجر) كما مر (ويخرج)
على السكينة بعدما شرب من ماء زمزم ويقول عند ذلك اللهم اني استأثك رزقا
واسعا وعلما فاعا وشفاء من كل داء (من اي باب شاء) لكن الاولى من باب الصفا
لخروجه عليه السلام منه (الى الصفا) ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج ويقول
بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم اقتحلي ابواب رحمتك وادخلي فيها واعذني
من الشيطان الرجيم (فيصعد عليه) حتى يشاهد البيت (ويستقبل البيت) اي
يحول اليه ويمكث فيه قدر ما يقرأ سورة من الفصّل لكن ان لم يمكث يحز به ويكبر
ويهلل ويقول (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له
الدين ولو كره الكافرون يقول ثلاث مرات (ويصلي على النبي عليه السلام)
بافضل الصلاة واكل التحيات (رافعا يديه للدعاء ويدعو) لربه بحاجته الاخروية
والدنيوية اذا كانت نافعة (بمشاء) ولو قال ويحمد الله ويصلي عليه ويكبر

لما ذكره الثاني خطب بنه * ٣٤ * ل فاخبر انه زوجها فلان وكذبه فقال ان لم اكن زوجتها
منه فقد زوجتها من ابنتك وقبل ابو الابن عند الشهود فبان انه لم يكن زوجها لاحد صح النكاح بعث اقواما للخطبة

فزوجها الولي بحضرتها صحح ويجعل النكاح فقط خاطبا به يفترى تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لم يجز بل
قيل بكفره لانه اعتد ان الرسول يعلم بالغيب قال زوجني ابنتك * ٢٦٦ * على ان امرها يدك لا يكون الامر

بيده لانه تقوى يض قبل
النكاح وهو لا يصح وكل
رجل بان يزوجه امرأة
بعينها على مهر سمي فزاد
الوكيل في النهر لا يند فان
ام يعلم حتى دخل بها بقي
في الخيار بين اجازته وفسخه
وتسامه فيما علقته على
التوير * باب المحرمات *
اسباب التحريم انواع
القربا والمصاهرة والرضاع
والجمع وعدم الدين السماوي
والتنافي وادخال الامه
على الحرة فهي سبعة ذكرها
الص على هذا الترتيب
وأي المطلقة ثلاثا والمحرمه
لحق الغير من نكاح او عدة
ذكرها في محل به المطلقة
قلت وبقى من المحرمات
الختى المشكل لجواز
ذكرورته والجنية وانسان
الماء لاختلاف الجنس كافي
السر اجية لكن في القنية عن
الحسن البصري يجوز
تزوج الجنية بشهادة
رجلين كذا في القسستاني
وغيره لكن في زواهر
الجواهر الاصح انه لا يصح
نكاح ادمى جنية كعكسه
لاختلاف الجنس فكانوا
كبقية الحيوانات ويؤيده
قوله تعالى متنا علينا والله

ويهلل لكان اولي كافي المحيط (ثم يخط) اي ينزل من الصفا قصد (نحو المروة
ويمشي على مهل) اي على سكية وفيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق
ولا يحمل كافي الطواف (فاذا بلغ بطن الوادي بين الميلىن) هما علامتان للسعي
نحو يتان عن جدران المسجد تصلا به (الاخضرين) على التغليب فان احدهما
احمر كما في النهاية او اصفر كما في المضمرات (سعي سعي) شديدا بقدر ما يقرأ
خمس وعشرون آية من البقرة (حتى يجاوزهما) وفيه رمز الى انه مشى على السكية
في جانبى الميلىن كما في التهستاني ويقول في شبيه اللهم استعملني في سنة نبيك
محمد عليه الصلوة والسلام وتوفني على ملته واعذني من مضلات الفتن برحمتك
يا ارحم الراحمين (ويفعل على المروة) اذا وصل اليها (كفعله على الصفا)
من الاستقبال والذكر وغيرهما (وهذا شوط) واحد (فيسعى بينهما) اي
بين الصفا والمروة (سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة) يعني ان السعي
من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعي
من الصفا وختمه على المروة على الصحيح وهو السابع فلو بدأ بالمروة لا يتبد
بالشوط الاول في الصحيح وقال ابو جعفر الطحاوي يفل ذلك سبع مرات
يتبدى في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة وقوله ويختم بالمروة صريح في ان
الرجوع هو معتبر عند ولا يجعله شوطا آخر كما لا يجعله جزء شوط فسا قيل
في رواية الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد
فيكون اربعة عشر شوطا فيتم على الصفا ليس بذلك كما في الاصلاح
وغیره (ثم يقيم بمكة) ان قدم قبل ايام الحج (محرمات) اي من غير تحمل لانه محرم
بالحج فلا يحمل منه حتى يأتي بأفعاله واحترزه عما نسخ عن قول ابن عباس
انه حاق وحل (ويطوف بابيت نفلما اراد) لانه عبادة وهو افضل من الصلاة
للغربة ويصلي بعد كل اسبوع ولا يسعى بين الصفا والمروة عتيب اطواف لانه
لا يجب الامرة والتناول بالسعي غير مشروع ولا يرل لانه لا يكون الامع السعي
(فاذا كان اليوم السابع من ذي الحجة خطب الامام) اي الخليفة اوناثبه (خطبة)
بلاجلسة بعد صلاة الظهر (يعلم الناس فيها المناسك) وهي افعال الحج
من الخروج الى منى وعرفات والصلاة والوقوف فيها والافاضة والمناسك
جمع المناسك بفتح السين وكسرهما في الاصل المعبد ويوقع على المصدر والزمان
والمكان وفي المغرب انه بمعنى الذبح ثم استعمل في كل عبادة (وكذا يخطب
الامام خطبتين ينهاج جلسة معا للمناسك) التي من زوال العرفة الى يوم التيسر يرق
وهي الوقوف بعرفات والمزدلفة ورعى الجمار والنحر وغير ذلك (في اليوم التاسع)
من ذي الحجة (قبل الظهر بعرفات) بالكسر والتشوين فانها نصرفة بالاجماع

جعل لكم من انفسكم ازواجا فتزوجا لفت الامتنان فعمل ان الآية دالة ايضا على عدم صحة * ويجوز *
نكاحا منهم فهو انتمد كافي فتوى ابن حجر (ذات لکنه) لانه لا يدل بمفهوم الصفة وهو ليس بحجة عندا كما تقر

في الأصول وحينئذ فيحتاج لدلائل وقد يقال الأصل في الفروج الحرمة إلا أن الشارع أذن في نكاح الإناث من بني آدم بقوله فانكحوا ما طاب لكم من ﴿٢٦٧﴾ النساء الآية والنساء اسم للإناث من بني آدم خاصة كما في إكام

المرجان فبقي الإناث من غير بني آدم على أصل الحرمة فتأمل (يحرم على الرجل أمه وجدته) لاب أو أم (وان علت) بعموم المجاز ثم الحرمة يجوز أن تفسر بإبطالان والفساد لانهما سميان هنا وإذا لا يصح التوكيد بالنكاح الفاسد ولا طلاق زوجته به ولاظهارها كما في القهستاني عن المحيط قال في العمادية انهم اختلفوا في النكاح المحرم انه باطل او فاسد لا يخلو عن اشكال (وبتة) ولو من زنا (وبنت واده) ذكر او انثى (وان سفلت واخوته وبناتها وبنت اخيه) ولو غير اشقاء (وان سفلنا وعمته وخالتها) وامانتهما فحلال (و) يحرم (ام امرأته مطلقا) دخل بها او لا ان كان العقد صحيحا فلا يحرم بمجرد العقد الفاسد نعم وطئها بنكاح فاسد حرمت بنتها فليحفظ (وبنت امرأة دخل بها) لما تقرر ان نكاح البنات يحرم الا بهت ووطئ الامهات يحرم البنات وذكر المحجور في الآية للعادة لا للشروط بدليل الاخلاق به في الاحلال

ويجوز منع صرفه للعلمية والتأنيث لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا التمكن فصار اسما لموضع واحد يقال له عرفات وقيل انها من الاسماء المرتجلة فان عرفات لاتعرف في اسماء الاجناس كما في القهستاني (و) يخطب خطبة واحدة بلاجلسة بعد ان يظهر معلما باق المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالخصب وغيره واو قال ثم لمكان الو او فيهما المكان اولى (في) اليوم (الحادي عشر بمعنى) يفصل بين خطبتين بيوم وقال زفر يخطب في ثلاثة ايام متواليات اولها يوم التروية وآخرها يوم النحر واجيب بان يوم التروية ويوم النحر يوما اشتغال (فاذا صلى الفجر يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة واما سمي بها لان الخليل عليه السلام رأى ليلة كأن قائلا يقول ان الله تعالى يأمر لك بذبح ابنك هذا فلما اصبح روى اي تفكر في ذلك الامر انه من الله ام لا فسمى يوم التروية ثم عرف في اليوم التاسع انه منه تعالى فسمى عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فهم بنحو ولده فسمى يوم النحر (خرج من مكة الى منى) وفي المفيد وان يدستحب ان يتوجه الى منى بعد الزوال وهو احد قول الشافعي والصحیح هو الاول فاذا دخل منى يقول اللهم هذا مني وهذا مما دلتنا عليه من المناسك فمن علينا بمجموع الخيرات وبما مننت على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك وبما مننت على اوائائك واهل طاعتك فاني عبدك وناصيتي بيدك جئت طالبا لمرضاتك ويستحب ان ينزل مسجد الخيف (فيقيم بها) اي بمعنى (الى صلاة فجر يوم عرفة) ويمكث الى طلوع الشمس وهذا سنة (ثم يتوجه الى عرفات) فيقيم بها وهي على ستة ايام من منى تقر بها ويقول عند التوجه اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وجهة جبل الرحمة اردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجتي مبرورا وارحمني ولا تخينني وبارك لي في سقري واقض بعرفات حاجتي بذلك فانك على كل شيء قدير ويلبي ويكبر واذا قرب من عرفات ووقع بصره على جبل الرحمة وابسه يدعو ويقول اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ووجهك اردت اللهم اغفر لي وتب علي واعطني سؤالي ووجه لي الخير اني توجهت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر (فاذا زالت الشمس) من يوم عرفة قبل صلاة الظهر (خطب الامام خطبتين) بينهما جلسة فان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزأه وقد اساء ولا يخالفه قول الزيلعي او خطب قبل الزوال جازو يراى بالجواز الصحة مع الكراهة (كالجمعة) ويعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة (اي عقيبها) بالناس الظهر والعصر (معاً) باذان (اي بعد صعود المنبر في ظاهرها) الرواية قيل يراه ابو يوسف قبل الصعود في رواية وفي اخرى بعد الخطبة (واقامتين في وقت الظهر) لما في حديث جابر ان النبي

و يشمل النص بنات الربيصة وان سفلوا بخلاف حلائل الابناء والاباء (وامرأة اميه وان علا) دخل بها او لا بالاجماع او بارادة المجاز مع الحقيقة وتماهه فيما علقناه على المنار (و) امرأة (ابنه) دخل بها او لا (وان سفل)

وذكر الاصلاب في الآية لاخراج حليلة المبتنى لا الاحلال حليلة الابن رضاعا (و) يحرم (الكل) اى كل المذكورات (رضاعا) لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع * ٢٦٨ * ما يحرم من النسب * فروع *

يقع مغلظة يقال طلق ذات
لين منه طلقين فاعتدت
فتزوجت بصغير فارضعت
فحرمت عليه فترزوجت
باخر و دخل بها فطلقها
فهمل تعود الى الاول
بواحدة ام ثلاث فايما اجاب
اخطأ والصواب انها
لا تحل له ابدا لصيرورتها
حليلة ابنه رضاعا كما في
شرح الوهبانية وفي المحيط
اشترى امة من ميراث ابيه
كان له وطنها حتى يعلم ان
الاب وطئها ولو باخبار
الاب الا اذا كانت في غير
ملكه الا ان يصدق اباه ولو
تزوج بكرا فوجدها
مفضاة وادعت ان اباه
افضاها ان صدقها بان
منه بلا مهر والا لا (و)
يحرم الجمع بين الاختين نكاحا
اى عتدا (ولو في عدة من
باين او رجعي في نكاح) صحيح
او غيره في وطئ صحيح او غيره
في عدة وفاة او غيرها كما في التنف
لكن في الخلاصة وغيرها
ولومات الزوجة فلزوجها
التزوج باختها يوم الموت
(او وطأ بملك يمين) سواء
كانت مملوكتين او احديهما
منكوحة وان لم يدخل بها
لانها مو طوءة حكما (فلو

عليه الصلاة والسلام صلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا
يتنفل فان فعل ثنى الاذان للعصر في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يعاد لان الوقت
قد جمعهما وفي البحر لا يصل سنة الظهر البعدية وهو الصحيح فالاولى ان لا يتنفل
بينهما فلو فعل كره واعد الاذان للعصر لكن في المحيط وغيره او تنفل سوى
سنة الظهر ثنى الاذان للعصر الا في رواية شاذة عن محمد لان هذا ينافي في
حديث جابر واكثر اطلاق المشايخ تأمل (و شرط الجمع) اى لجواز الجمع
بين الصلاتين (صلاتهما مع الامام) اى الخليفة اونا ثبته فلو صلى الظهر
وحده او بجماعة بدون الامام الاكبر او كان غير محرم فيهما ثم احرم وصلى
العصر بجماعة في وقت الظهر لا يجوز (خلافا لهما) اى لا يشترط عندهما
الجماعة لافيهما ولا في واحدة منهما ولكن يشترط احرا الحج في العصر
وحدها كما في التبيين (و شرط) كونه محرما للحج قبل الزوال في رواية وقبل
الصلاة في اخرى (فيهما) اى في الظهر والعصر وقال زفر الامام والاحرام
شرط في العصر خاصة (ثم) اى بعد اداء العصر (يقف) الموقف الاعظم
(راكبا مع الامام) وهو افضل (بوضوء او غسل وهو) اى الغسل (السنة
قرب جبل الرحة) على اربعة فراسخ من مكة واما سمي جبل الرحة لانه
منزل الرحة على الحجاج خصوصا اذا وافق يوم عرفة يوم جمعة قال
سعدى افندى وقع في غاية السروجى ان رسول الله عليه السلام قال افضل
الايام يوم عرفة اذا وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة من غير جمعة
ذكره في تجريد المحتاح بعلامه الموطأ وافضل المواقف موقف رسول الله
عليه السلام عند الصخرات الكبار المقروشات في طرف الجبال الصغار التي
كانها الروابي الصغار عند الجبل المعروف بجبل الرحة (وعرافات كلها موقف الا
بطن عرنة) بضم العين المهملة وقبح الراء بمخاء عرافات عن يسار الموقف فالاستثناء
منقطع وجه التهمى ان النبي عليه السلام قد رأى الشيطان فيها وامر ان لا يقف
في ذلك المكان احترازا عنه (ويستقبل امام القبلة رافعا يديه بسطاً) اى
رفع بسطاً (حائدا مكبرا مهللا ملبيا مصليا على النبي عليه الصلاة والسلام داعيا)
لما يجب (بحاجته بجهده) وهو بفتح الجيم (وحضور قلب) لانه عليه الصلاة والسلام
اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لامتة فاستجيب له الا في الدماء والمظالم قيل
وقد استجيب له في ذلك ايضا في المزدلفة ويقول في دعائه (لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على
كل شئ قدير اللهم اجعل في بصري نورا وفي سمعي نورا واجعلني ممن تنهى
الملائكة اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى امرى اللهم انك تسمع كلامى

تزوج اخت امته التي وطئها لايطأ واحدة منهما) اى من الاختين الموطوءة والمنكوحة (حتى * وتري *

يحرم) الاخت (الاخرى) بطلاق المنكوحة او بزوال حل استتباعه بالملوكة ولو لم يكن وطئ الامة حل له

وطني المنكوحه ونفل ابن الكمال ان تواعي الوطي كالوطي ونقله القهستاني عن كراهية الخلاصة (ولو
تزوج اختين في عقدين) اي متعاقبين * ٢٦٩ * اذ لو تزوجهما بعد واحد او بعقدين معا يبطل نكاحهما

فلا يجب شيء من المهر قاله
ابن الكمال وغيره (ولم
تعلم الاولى) اذ لو علت
لبطل نكاح الثانية (فرق
بينه وبينهما ولهما نصف
المهر) ان كان مهرهما
متساويين والمهر مسمى
في العقد وكانت الفرقة قبل
الدخول وكل منهما ادعت
سبق نكاحها وتامه
في الخزان (و) يحرم (الجمع)
ايضا (بين امرأتين) نكاحا
ولو في العدة او وطئها بملك
يمين (لو فرضت) وقد رت
(احديهما ذكر التحريم)

بنسب او سبب او رضاع (عليه
الاخرى) كالعمة وبنت الاخ
والحالة وبنت الاخت
(بخلاف الجمع بين امرأة
وبنت زوجها) لان امرأة
الاب لو قدرت ذكر اجاز
له تزوج بنت الزوج (لا
منها) لافادة فيه وكذا
يحوز الجمع بين المرأة وامرأة
ابنها والامة ثم سيدتها
اذ لو قدرت السيدة ذكر
لم يحرم (والزنا) بمشاهدة
حالا او ماضيا وفيه رخص
الى انه لو اتاها في دبرها
لم يوجب وقيل يوجب
وبه افق شمس الاسلام
الاجندي ذكره القهستاني

وترى مكاني وتعلم سرى وعلايتي لا يخفى عليك شيء انا البائس الفقير المستغيث
المستجير المغرور اسئلك مسئلة المساكين وابتهل اليك ابتهاج المذنب الذليل
وادعوك دعاء الخائف الفقير ومن خضعت لك رقبته وفاضت عيناه ورغم
انفذه ولا تجعلني بدعا لك رب شقيا وكن لي روقا رحيما ياخير مسئول ويا اكرم
دامول اللهم اني اسئلك ان تغفر لي ما قدمت من ذنبي وتغفر لي ما علمت من الذنوب
وما لم اعلم وتعصمني بعد هذه الساعة فيما بقي من عمري وتفتح لي ابواب طاعتك
وتغلق عني ابواب معصيتك وتحفظني من بين يدي ومن خلفي ومن يميني وشمال
ومن فوقي وتحتي وتلبسني ثياب التقوى والعافية ابداما ابقيتني وترحني اذ توفيتني
وتجعلني ممن يكتسب المال من حله وينفقه في سبيلك يا فاطر السموات والارض
ضجعت لك الاصوات بصنوف اللغات يسئلونك الحاجات وحاجتي ان تغفر لي
وترحني في دار البلاء اذا نسيني الاهل والاقربون اللهم اليك خرجنا وبفنائك
لنحنا واليك قصدنا وما عندك طلبنا ولا حسناك تعرضنا ولرحمتك رجونا
ومن عذابك اشفتنا ويترك الحرام نجحنا يا من يملك حوائج السائلين ويعلم ما
في ضمائر الصائتين اللهم انا اضيفك ولكل ضيف قرى فاجعل قرانا منك الجنة
ونعيمها ولكل سائل عطية ولكل راج ثواب ولكل متوسل اليك عفو وقد
وفدنا الى يديك الحرام وواقفنا بهذه المشاعر العظام وشاهدنا من المشاهد
الكرام رجاء لما عندك فلا تحجب رجاءنا واعف عنا واغفر لنا خطايانا وتجاوز
عنا واعتق رقابنا من النار اللهم صل على محمد النبي الامي البشير النذير السراج
النير الطيب الطاهر المبارك وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يا عزيز يا غفار وهذا الجال
في ذكر الدعاء وليس له دعاء معين والغرض الارشاد الى كيفية الاحتضر وكل دعاء
يعلمه يدعو به وكل حاجة في صدره يسئله الله اياها ويجتهد على ان تقطر
من عينيه قطرات من الدموع ويدعو لابويه ولاخوانه ولاذله واعارفه
ويلح في الدعاء مع قوة الرجاء للاجابة قال الله تعالى ادعوني استجب لكم وهي جمع
عظيم وموقف جليل يجتمع فيها خيار عباد الله الصالحين اللهم احشرونا في زمرة
واجعلنا من جملة هم امين (ويقف الناس وراء الامام بقربه) وهو اى القرب
افضل (مستبائين) الى القبلة (سامعين اقواله) لتعلم بما يعلمه وفي المحيط
والبيالى كلها تابعة للايام المستقبله الا في الحج فانها في حكم الايام الماضية
وليس له عرفة تابعة ليوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة (ثم يفوضون
معه) اي مع الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزحام فانه جاز اذا لم يجاوزوا
حدود عرفات ولا يتأخرون عنه لكن يحوز التأخير القليل للزحام والافضل

(يوجب حرمة المصاهرة) لانه سبب للولد والذا لا يتعلق التحريم بوطنها في دبرها كما مر ومن ثم قالوا
لو افضاها لم تحرم عليه امها لعدم تيقن كونه من الفرع الا اذا حبلى وعلم انه منه ولو تزوج صغيرة لا تستهني

فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز الاول التزوج بينهما بعد الاشتهاء وكذا لو جامع
غير المشتبهى زوجة ابنه لم تثبت الحرمة (وكذا المس) ولولاسيا ٢٧٠ * او مكرها او محطاً ولو بشعرها

(بشهوة من احد الجانين)

بلا حائل يمنع وصول
الحرارة لانه سبب الوطئ
ولو ادعت الشهوة وانكرها
الرجل فهو مصدق الا ان
يقوم اليها منتشراً فيعانقها
او يأخذ نديها او يركب
معها او يكون المس على
الفرج والتقبيل على الفم
وفي الفتح يترأى الحاق
الخدن بالفم (و) كذا
يوجب حرمة المصاهرة
(نظره الى فرجها الداخل)
اي المدور الذي يرى عند
الفرصا به يفتى (ونظرها
الى ذكره بشهوة) وهي
معتبرة عند النظر والمس
لا بعدهما ولو من وراء
زجاج او داخل ماء لا بمقابلة
مرأة او ماء (ومادون تسع
سنتين غير مشتبهة به يفتى)
وبنت تسع مشتبهة على
قول ابي الليث وبه يفتى
والمراهق كالبالغ (ولو ازل
مع المس) او النظر (لا تثبت
الحرمة هو الصحيح) وعليه
الفتوى لعدم الافضاء الى
الوطئ بانقضاء الشهوة
وحد الشهوة المعتبرة
في الموضعين ان تنشر الله
او تزاد انشارا به يفتى
وقال القهستاني وقال علماء

ان عشي على هيئة واذا وجد فرجة يسرع من غير ان يؤذي احداً ويكبر ويهمل
ويثنى ساعة فساعة ويقول اذا دنى وقت الغروب اللهم لا تجعل هذا آخر
العهد من هذا الموقف وارزقنيه ابداً ما بقيتني واجعلني اليوم مفلاً منجماً
مرحوماً مستجاب الدعاء مغفور الذنوب واجعاني من اكرم وفدك واعطني
افضل ما اعطيت احداً منهم من الرحمة والرضوان والتجاوز والغفران
والرزق الواسع الحلال وبارك لي في جميع اموري فتبارك الله رب العالمين
(بعد الغروب الى مزدلفة) بضم الميم وسكون الزاي وفتح الدال وكسر اللام
على ثلاثة ايمال من مسجد عرفات (وينزل بقرب جبل قرح) بضم القاف وفتح
الزاء المعجمة والحاء المهملة اسم جبل بالمزدلفة من قارح بمعنى ارتفع ولا ينزل
على الطريق كيلا يضر بالمارين ويستحب ان يقف وراء الامام كالوقوف بعرفات
ويقول عند دخول مزدلفة اللهم هذا جمع اسمك ان ترزقني فيه جواسع الخير
كدفاته لا يعطيها غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الزمزم والمقام ورب البيت
الحرام والبلد الحرام ورب الحل والحرم والمعجزات العظام اسمك ان تبلغ على
روح محمد مني افضل التحية والسلام وان تصلح ديني وذريتي وتشرح لي صدري
وتطهر قلبي وترزقني الخير الذي كنت سألتك وان تقيني من جوامع الشر كله انك
ولي ذلك واقار عليمه ويكثر من الاستنفار (ويصلي المغرب والعشاء) في اول
وقت العشاء يقاد ان قدم المغرب على العشاء فلو اخرج اعاد العشاء ما لم يطلع
الفجر وان لا يتطوع بينهما ولو سنة مؤكدة على الصحيح فانه مكره ولو تطوع
اعاد الاقامة كما اشغل بينهما بتمل آخر وفي النهاية ولا يشترط الاحرام والجماعة
والامام لكن في الروضة انه يشترط الامام والجماعة عنده ويشترط الجماعة لا الامام
عندهما (باذان) واحد (واقامة) واحدة وقال زفرو هو قول الائمة الثلاثة
باقاتين واختاره الطحاوي وعنهم باذانين ايضا واذا فرغ يقول اللهم حرم لمحي
وشعري ودمي وغظمي وجميع جوارحي على النار ويسأل ارضاء الخصوم
فان الله تعالى وعد ذلك لمن طلب في هذه الليلة (ومن صلى المغرب في الطريق
او بعرفات فعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر) عند الطرفين فاذا طلع لا يجب الاعادة
(خلافا لابي يوسف) فان عنده لا يجب الاعادة اصلاً لكنه مسمى (ويبيت بمزدلفة)
وينبغي احياء هذه الليلة بالعبادات من الصلوات والادعية الصالحة والاذكار
النافعة ويحتم اكل بالفتح (فاذا طلع الفجر صلى) الفجر ملتبساً (بغسل)
بفتحين وهو صلاة الليل المختلطة بضوء الصبح يحصل امتداد الوقوف (ووقف
بالمشعر الحرام وصنع كافي عرفات) من استقبال القبلة ورفع اليد بسطاً وحده تعالى
تكبيره وتهليله والصلوة على نبيه ودعاء لحاجته بمجهد ويستحب ان يقول

انعم ان يعيل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان يقصد موافقتها ولا يبالي من الحرام * اللهم *
وعزه للنظم وصححه في المحيط وغاية البيان وغيرها واما في الشيخ والعين والمجرب وانسياء تحرك

القلب اوز يادة تحركه وفي الجوهره النظر الى النرج لا يشترط فيه تحريك الالة به يفتى **فروع** قبل ام امرأته
حرمت امرأته ما لم يظهر عدم **٢٦١** الشهوة وفي المس لا مال لم تعلم الشهوة والمعاقبة كالتبديل وكذا العن

بشهوة وفي الخلاصة قيل
لرجل ما فعلت بام امرأتك
فقال جادعتها ثبتت الحرمة
ولا يصدق انه كذب وان
كان هازلا والا صرا ليس
بشرط في هذا الاقرار
وتقبل الشهادة على الاقرار
بالمس والتبديل عن شهوة
على المختار ان كذبها الزوج
لا يفرق وفي الفتح يقط
زوجته او يقضته هي لجامها
فوقعت يده على بنته
المشتهاة او يدها على ابنته
ولو من غيرها حرمت عليه
مؤبدة وفي القهستاني واعلم
ان حرمة المصاهرة تثبت
بالاقرار وان كان بطريق
الهنزل لا يصدق في تكذيب
نفسه كافي الخلاصة ولا يرفع
النكاح واذا لو وطئها
زوجها لم يكن زنا وحرمت
على زوج آخر وان مضى
عليها سنون كافي العمادية
وغيرها انتهى (وصح
نكاح الكتابية) حرة اوامة
زمية كانت او حرية الا انه
لو نكح حرة في دار الحرب
كرهه كافي القهستاني عن المحيط
(والصا بنية المؤمنة نبي
المقرة بكتاب) اتفاقا وما
نقل من الخلاف مبنى على
ان الصا بنية عند الامام
كاتبية تعظم الكواكب
كتعظيمنا القبلة وعندهما
تعبد الكواكب ولا كتاب لها

اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب اليه الهى لكل ضيف قري فاجعل
قراى في هذا المقام ان تتبيل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وتجمع على الهدى
امرى وتعمل اليقين من الدنيا همى اللهم ارحنى واجرنى من النار ووسع على
الرزق الحلال اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف وارزقني ابداما حيتنى
فانى لا اريد الا رحمتك ولا ابتغى الا رضاك واحشرنى في زمرة المختبين والمتبعين
لامرك واعادى بفرأئذك التى جاء بها كتابك وحث عليها رسولك صلى الله تعالى
عليه وسلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين ورضى الله
تعالى عن الصحابة اجمعين والمجد لله رب العلمين (ومن دلفة كاهما وقف الا)
للاستثناء المنقطع (وادي محسر) بضم الميم وكسر السين المشددة موضع على
يسار المزدلفة سمي بذلك لانه لا يوقف فيه بل يعيش فيه سر يعافكاته اتعب نفسه
والتحسير الاتعاب كافي القهستاني (فاذا سفرنر) اى خرج (قبل طلوع الشمس
الى منى) وفي مختصر القدورى والسراجية انه يأتيه اذا طلعت الشمس واولد
النكاى بان المراد اذا قربت من الطلوع فيندفع به تعليل الهداية لعدم مخالفة
السنة ويستحب له ان يقول فى الدفعا اللهم اليك افضت ومن عذابك اشقت
وايك توجهت ومنك رهبت اللهم تقبل نسكى واعظم اجرى وارحم تضرى
واستجب دعائى واقبل توبتى ويصلى على النبي عليه السلام ما يمكن فاذا بلغ
بطن محسر اسرع ان ماشيا وحرك دابته ان راكبا قدر رمية حجر (فيبدأ)
اى الامام بالناس (فيها) اى فى منى (برمى جرة) لا بوضع وذا لا يجوز فيبقى
ان يكون بين الرامى وبين موضع السقوط خمسة اذرع لان مادون ذلك يكون
طارحا ولو طر حها اجزأه لانه رمى الى قدميه الا انه مسمى لخالفته السنة
ولورماها فوقعت قريباً من الجرة اجزأه لان ما قرب من الشيء له حكمه
ولو وقعت بعيدا لانه لم يرم الجرة بل فى بقعة اخرى والقرب قدر ذراع ونحوه
وفي الجوهره حد البعيد قدر ثلاثة اذرع ومادونه قريب (العتبة) بتخمين
ثلاثة اجرات على حد منى من جهة مكة وليس من منى ويقال الجرة الكبرى
والجرة الاخيرة كافي القهستاني (من بطن الوادى) اى من اسفله الى اعلاه
ويجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه رافعا يديه حذاء منكبيه ولورماها من
فوق العقبة اجزأه (بسمع حصيات) اى يرمى سبع حصيات متفرقة لانه ان رمى
جملة لم يجز الا عن واحدة فلورمى باكثر منها جاز لا بالقل (كحصى الخرف)
بفتح الخاء وسكون الزاء المجتمعتين صغار الحصى قيل مقدار النواة وقيل مقدار
الجمصة وقيل مقدار الانملة ولورمى باصغر او اكبر اجزأه الا انه لا يرمى بالكبار
خشية ان يتأذى به غيره وينبغى ان يكون المرمى مغسولا مأخوذا من غير الجرة

فالخلاف لفظى كاترى (لا) اصح (نكاح عابدة كوكب) ولاوطئها بملك يمين وكذا الجوسية والوثنية اجماعا
لانهن ليس اهل كتاب (وصح نكاح المحرم والمحرمه) بجمع او عمرة ولو لم يحرم (والامة المسيلة والكتابية)

ان لم تكن تحته حرة (ولو) كان (مع طول الحرة) اى القدر على مهرها ونفقتها لكن يكره ولعل الكراهة
للتنزيه لما فى البسوط الاولى ان لا يفعله (و) صح نكاح (الحرة) * ٢٧٢ * على الامة (و) نكاح (اربع فقط)

بالاجاع (للعمر من حرار
واماء) او مخلطات واما
التسرى فله ما شاء حتى لو كان له
اربع نساء والفسرية واداد
اخذ اخرى فلا مہ احد
خفيف عليه الكفر لكن اذا
ترك لثلاث يغم زوجته يوجر
(ولا عبد) والمكاتب والندبر
وابن ام الولد (لثان) لان
الرق منصف ويمتنع عليه
التسرى (و) صح نكاح
(حبل من الزنا) من غيره
اما منه فيصح عنده ويحل
له وطمها اتفاقا والوالد له
(خلافا لابى يوسف) قياسا
على الحامل من ثابت النسب
ولو من حربى على المذهب
(ولا توطأ) الحامل من زنا
ودواعى الوطى كالوطى
ولا تجب النفقة (حتى تضع)
لثلاث سقى ماءه زرع غيره
وقيل يحل وتسحق النفقة
ذكره القهستاني معن يا
للهاية (و) صح نكاح
(موطوء سيدها) ولا يلزم
الزوج الاستبراء بل
يستبرئها سيدها وجوبا
على الصحيح ذكره فى الذخيرة
(او) موطوء (زان) ويحل
له وطمها بلا استبراء وجوبا
بل ندبا (ولو تزوج) رجل
(امرأتين بعقد واحد

لانه المردود ولو رمى به بمخسة جاز مع الكراهة ويكره ان يلتقط حجرا واحدا
فيكسر سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم ويجوز الرمي بكل ما كان
من جنس الارض اذ لم يكن منافيا للاستهانة فيجوز بالندر ونحوه لابلشجر واللعل
والياقوت ونحوهما لان الاستهانة لاتقع بمثلهما وفي بعض الكتب جواز نحو
الياقوت لكن الاول اولى لان الرمي به نثار واعزاز لاهانة وكيفية الرمي ان يضع
الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالسجحة وقيل يأخذ بطرف ابهامه
وسبابه وقيل يحلق سبابه ويضعها على مفصل ابهامه وقيل يرمى الرمية
المعروفة لكن المختار عند مشايخ بخارى انه يرمى كيف يشاء ولم يبين وقت هذا
الرمي وله اوقات اربعة الاول الجواز وهو من طلوع الفجر يوم البحر الى طلوع
الفجر من اليوم الثاني حتى لو اخره من دم عند الامام خلافا لهما والثاني الاستحباب
وهو من طلوع الشمس الى الزوال والثالث الاباحة وهو من الزوال الى الغروب
والرابع الكراهة وهو قبل طلوع الشمس من يوم البحر وبعد غروبها كفى المحيط
وقال الشافعى يجوز هذا الرمي من النصف الاخير من ليلة البحر (ويكبر مع كل
حصاة) فيقول بسم الله والله اكبر رغم الشيطان وحزبه اللهم اجعل حجبى مبرورا
وسعى مشكورا وذنبى مغفورا ولو سجد مكان التكبير اجزأه لخصول الذكر هذا
بيان الافضل فلو لم يذكر الله اصلا اجزأه (ويقطع التلبية باولها) اى مع اول
حصاة يرميها على الصحيح لما روى ان النبي عليه السلام لم يزل يلبى حتى رمى جرة
العقبة ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن (ولا يقف عندها) لان النبي عليه الصلوة
والسلام لم يقف عند جرة العقبة (ثم يذبح ان احب) لان الكلام فى المفرد فليس
عليه دم الاطوعا (ثم يخلق) رأسه بعد الذبح (وهو) اى الحلق (افضل) من
التقصير كان حلق الكل افضل من حلق الرابع (او يقصر) التقصير ان يأخذ
من رؤس شعره قدر اتملة ويجب امرار موسى على رأس الاقرع على المختار
ان امكن والا ان كان برأسه قروح لا يمكن امراره عليه سقط كفى التبيين والمراد
ازالة الشعر ولو بالنار او بالنورة ولم يعذر من لم يجد الخلاق او موسى فانما مضى
ايام البحر فعليه دم ويستحب له قلم الانظار وقص شاربه والدعاء قبل الحلق وبعد
مع التكبير ولا يأخذ من لحية شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء (وقد حل له) كل شيء
من مخظورات الاحرام بعد اخذ هذين (غير النساء) اى لم يحل له جماعهن
ودواعيه كالمقبلة والمس بشهوة لا النظر فى فرجها فلا يجب به شيء وان انزل
وقال الشافعى ومالك فى قول لا يحل له الطيب والصيد ايضا والحجة عليهما
ماروت عائشة رضى الله تعالى عنها اذا حلق الحاج احل له كل شيء الا النساء وقات
طيب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاحرامه ولا حلاله قبل ان يطوف بالبيت

احد من محرمة) اى محرم نكاحها يعيم امة نفسه (صح نكاح الاخرى) لان النكاح لا يبطل بالشرط * واما *
انفاسد بخلاف البيع (والسمى كله) اى الذى صح نكاحها (وعندها يقصد) المسمى (على مهر مملئها) فاصاب

التي صح نكاحها يجب ويسقط ما للحجامة فلو دخل بها فلها مهر المثل بانعاما بلغ في الاصح (ولا يصح تزوج
امه ولا سيده) اجماعا تنافي الاحكام نعم ﴿ ٢١٣ ﴾ لو فعل المولى ذلك احتياطا كان حسنا لاحتمال كونها حرة

او معتقة غير او محلو فابعتها
وقد حثت الخائف وهذا ليس

بغريب سيما اذا تدا ولتها

الايدى ولهذا كان الامام شداد

يفعل ذلك ذكره القهستاني

معزيا للمضمرات وغيرها

(ولا يجوز سية وثنية)

وكذا معتزلية وشافعية كما

بسطق المحيط قال القهستاني

والعل ترك التعرض بمثله

اولى فانهم يتأولون في ذلك

كابين في محله انتهى وسند كره

(ولا خامسة في عدة

رابعة ابانها) واما الرجعي

فبالطريق الاولى (ولا

امة على حرة او في عدتها)

اي الحرة (خلافا لهما فيما

اذا كانت عدة البائن) وصح

لو راجع الامة على الحرة

لبقاء الماك (ولا) تزوج

(حامل من سبي) الجار

وانجرو رصفة لحامل اي

مسبية ذات حمل من حربي

لثبوت النسب في دراهم

كما يثبت في دارنا يعني اذا

سيت الحربية الحامل

فاراد السباي ان يتر زوجها

لا يجوز ما لم تلد وكذا المهاجرة

لما ذكرنا وعن ابي حنيفة

انه يصح ولا توطئ حتى

تضع حملها كما في النهاية

(او حامل ثبت نسب ولدها

واما ما في الخاتمة الصحيح ان الطيب لا يحل له لانه من دواعي الجماع فضعيف
تدبر (ثم يذهب من يومه) وهو يوم النحر ان استطاع (او اغد) اي غد يوم النحر
(او بعد) اي بعد اغد ولا يؤخر عنه كافي المحيط (الى مكة فيطوف للزيارة) سبعة
اشواط وهذا هو المأزوف في الحج وهو ركن فيه (بلارمل) بالنحر يك (ولا
سعي) بين الصفا والمروة (ان كان قد قدمهما) في طواف القدوم (والا) اي
وان لم يقدمهما في طواف القدوم (رمل فيه) اي طواف الزيارة (وسعي بعد)
والافضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الزيارة وكذا الرمل ليصير اتباعا للعرض
دون السنة كافي البحر (وقد حل له انساء) ولو في الحقيقة بالخلق السابق لان
الحلق وان كان بمنزلة السلام الا ان عمله يتأخر في حقهم الى الطواف فاذا طاف
عمل الحلق عمله كاطلاق الرجعي اخر عمله الى انقضاء العدة (ووقته) اي طواف
الزيارة (بعد طلوع فجر النحر) وهو اليوم الاول (وهو) اي طواف الزيارة (فيه)
اي في اول يوم النحر لاني يوم النحر لان ذلك واجب حتى يجب الدخا تأخير عنه
كافي الاصلاح (افضل) لما ورد في الحديث افضلها اولها (وكره) تحرر بما
(تأخيره) اي طواف الزيارة (عن ايام النحر) ترك الواجب (ثم يعود) من مكة
(الى منى) بعد ما صلى ركعتي الطواف وينبغي ان يصف ان يصرح به كافي الهداية
(فيرمي الجمار الثلث في اليوم الثاني) من ايام النحر (بعد لزوال) وهو مشهور
من الرواية عن الامام الى ان يروى استحبابا الى آخر الليل جوازا (يبدأ) في الرمي
(بالبقي) اي الجمرة التي (تلي المسجد) اي مسجد اخيف يتبع الخاء الجمجمة وسكون
الباء وهو المكان المرتفع (فيرميها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها)
حامدا مهنلا مكبرا مصليا على النبي عليه الصلاة والسلام رافعا يديه حذاء منكبته
(ويدعو) حاجته ويستحب الاستغفار لنفسه ولا يوبه ولا خوانه واثاره ولا يؤمنين
والمؤمنات (ثم بالتي تليها) اي تلي الجمرة الاولى وهي الجمرة الوسطى وبينها
وبين الاولى ثلثمائة وخمسة اذرع كافي القهستاني (وكذلك) اي سبع حصيات
مكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو (ثم) يبدأ (بجمرة العقبة) اي يرمي
من بطن الوادي وبينها وبين الوسطى اربعمائة وسبعة وثمانون ذراعا كافي
القهستاني (كذلك) اي سبع حصيات مكبر مع كل حصاة ويدعو (ولا يقف عندها)
اي عند جرة العقبة لانه ليس بعده رمي (ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك) اي بعد الزوال
الى آخر الليل مثل ما فعل في الثاني (ثم ان شاء نفر) اي رجع من منى (الى مكة وله)
اي الحاج (ذلك) اي النفر (قبل طلوع فجر اليوم الرابع) وعند الشافعي
ليس له ان ينفر بعد الغروب من اليوم الثالث (لا بعد) اي ليس له النفر بعد
طلوع فجر اليوم الرابع (حتى يرمي) لانه وجب عليه رمي الجمار من طلوع الفجر

ولو من سيدها) ثلاثا ردى ﴿ ٣٥ ﴾ ل الى اشتباه الانسب وهذا ان اقر به المولى فلو تزوجها بعد
العلم قبل اعتزافه به ينبغي ان يجوز النكاح و يكون نفيا كذا في الترتيع ومنه علم جواز تزويج خيرام الوالدوهي

حامل لانه اذا كان نفيما لا يتوقف على الدخول ففما يتوقف عليها اولى (و) لا يصح (نكاح المتعة والموت) الفرق بينهما ان الاول بلنظ المتعة والثاني بلنظ النكاح ونحوه ولا فرق ﴿ ٢٧٤ ﴾ بين طول المدة وقصرها هو الاصح

وعند الشافعي من نصف الليل (وان شاء امام) يعني (فرمى كما تقدم) في اليومين الاولين (وهو واجب) اي المكث فيه مستحب لان النبي عليه الصلوة والسلام مكث فيه حتى رمى الجمار الثالث (وان رمى فيه) اي في اليوم الرابع (قبل الزوال جاز) عند الامام اقتداء بابن عباس رضي الله تعالى عنه وهذا استحسان (خلافا لهما) فانه لا يجوز عندهما وعند الشافعي الا بعد الزوال اعتبارا باسائر الايام (وجاز) للرأى (الرمي راكباً) لحصول فعل الرمي (وغير راكب افضل في غير جرة العتبة) فان رميها راكباً افضل باعتبار انه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يذاهب في ركوبه مع تحصيله فضيلة الاتباع له عليه السلام (ويبيت ليالى الرمي يعني) فيكره ان لا يبيت بمبنى يسالى عنى واوبات في غيره من غير عذر لا شئ عليه عندنا وعند الشافعي في قول واجب (وكره) تقديم نقله (الثقل بتحتين المتاع المحمول على الدابة والجمع افعال (الى مكة قبل نومه) لانه يوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره وفيه اشارة الى انه يكره ترك استعته بمكة في الذهاب الى عرفات بالنظر الى الاول لكن عند عدم الامن عليها بمكة اما ان امن فلا لعدم شغل القلب في المسائلين (فاذا نفر الى مكة نزل بالمحصب) هو بضم الميم وقح الحاء والصاد المهملين مع تشديد الصاد اسم موضع واد واسع بين مكة ومنى واسمى الا بطح (ولو ساعة) لان النبي عليه السلام نزل به ساعة يسيرة ودعائيه نحو ما تقدم من الادعية والنزول سنة عندنا وعند الشافعي ليس بسنة (فاذا اراد اظعن) اي السفر والرحيل (عنها) اي عن مكة (طاف للصدر) ويسمى طواف الوداع وطواف آخر العهد وطواف الواجب (سبعة اشواط بلا رمل ولا سجي) ثم صلى ركعتين فان تشاغل بمكة بعد طواف الصدر فليس عليه طواف آخر وعن ابي يوسف والحسن لزمه اعادته وعن الامام استحبابه ان يطوف طوافاً آخر كيلا يكون بين طوافه ونفريه حائل ومن نفر ولم يطف للصدر فانه يرجع فيطوفه بغير احرار جديد لم يجاوز اليقة فان جاوزها لم يجب الرجوع ويلزمه دم فان رجع رجوعاً ثمرة ويتمادى بطوافها لانه تين عليه بالاحرام فاذا فرغ من عمرته طاف للصدر ويسقط عنه الدم وقالوا الاول ان لا يرجع ويربق دمان قدر لانه انفع للفقراء وايسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة الطريق وكافي القتح (وهو) اي طواف الصدر (واجب) لقوله عليه الصلوة والسلام من حج ايت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ولكن لا تشترطه نية معينة حتى لو طاف بمداحل النفري ونوى التطوع اجزأه عن الصدر وقال الشافعي انه غير واجب (الا على المقيم بمكة) هذه مستدركة لانها ذكرت في بيان الواجبات لكن المص ذكره

وعن ابي حنيفة لو وقتا ولا يعيشان اليه كما يفسد سنة يصح كافي الهداية وفيها ان المتعة مباحة عند مالك لكن في شرح المضمرات لو اباحه صار كافراً وفي العمادية لو قضى بجوازه لم يجوز لكن لا تعزير فيه ولا حد ولا رجم ولا طلاق ولا ايلاء ولا ارب وعن ابي حنيفة لو قال تزوجك متعة انعقد النكاح وانفى قوله متعة كافي الخنية ذكره القهستاني وليس منه ما قالوا تزوجها على ان يطلقها بعد شهر او نوى ان يقيم معها مدة معينة قالوا ولا بأس بزوج النهاريات ﴿ ٢٧٥ ﴾ فروع ﴿ ٢٧٦ ﴾ لا يجوز المناكحة بين بنى آدم والجن وانسان الماء لا خلاف الجنس واجاز الحسن البصري نكاح الجنبة بشاهدين ويجوز مناكحة المعتزلة لانا لا نكفر احداً من اهل القبلة وان وقع الزمان في المباحث بخلاف المخالف للقواطع كما نقول بقديم العالم اوفى الاختيار والنكاح لا يصح تعلية منه بالشرط ولا اضافته الى زمن مستقبل ويبطل الشرط دون النكاح الا ان يكون الشرط كائناً وله وطئ امرأه ادعت عليه او ادعى هو عليها انه تزوجها وهي محل لانشاء العقد وقضى بنكاحها بيينة ولم يكن تزوجها او قضى بطلاقها بشهادة تزوجها حل لها التزوج باخر ﴿ ٢٧٧ ﴾ اتباعاً

بعد عدة وحل الشاهد الزور وحرمت على الاول اتين ﴿ ٢٧٨ ﴾ باب الاولياء والاكفاء ﴿ ٢٧٩ ﴾ جمع مولى وكفو والمولى

هو العقل البالغ الوارث والولاية على نو عين ولاية نذب على العاقلة البالغة وولاية اجبار على الصغيرة
والعتهوة والرقوفة وتثبت بقرابة * ٢١٥ * وملاك وولاء وامامة كما سيتضح (نفذ نكاح حرة مكلفة

بلا رضى ولى) ولو بكر

ومن غير كفو (وله) اى

لالولى العصبية فى الاصح

وقيل لكل محرم (الاعتراض

فى غير الكفو) بان يطلب

من الحاكم التفريق ما لم تلد

منه لئلا يضيع الولدو ويجدد

النكاح حتى اوزوجها الولى

من غير كنو ثم فارقه ثم

تزوجته لالولى الاعتراض

ورضى البعض كالكل ان

استواوا فى الدرجة وقال

ابو يوسف الباقي الاعتراض

مطلقا كما فى الاختيار

(وروى الحسن عن الامام

عدم جوازه) اصلا (وعليه

فتوى قاضى خان) وهو

المخار للفتوى لفساد الزمان

فلاتحل مطلقة ثلاثا تزوجت

بغير كفو بلا رضى الولى

وهذا مما يجب حفظه (وعند

محمد ينعقد موقوفا ولو من

كفو) على اجازة الولى

فالوطى بلا اذن حرام ولا

فيه طلاق وظهار وميراث

وعنه انه باطل فلا ينعقد

بعبارتها اصلا وبه قال

الشافعى وفى خزائن الواقعات

لوقضى القاضى با بطلان

الطلقات الثلاث لعدم الولى

صح على الصحيح ولم يعد

الى حرمة الوطى والولد

اتباعا لاكثر المتون تبع (ثم يستقى) بنفسه ان قدر (من) بئر (زمزمو يشرب)
من ماء مستقبل القبلة ويتصلع منه ويتنفس فيه ثلاث مرات ويرفع بصره
كل مرة وينظر الى البيت العتيق ويمسح به وجهه ورأسه وجسده ويصب عليه
ان تيسر ويقول فى كل مرة اللهم انى استئذنىك علما نافع ورزقا واسعا وشفاء من كل
داء وقد شره جاعة من العلماء لمطالب جارية فنا لوهنا ببر كنه كما فى التبيين
(ثم يأتى باب) اى باب الكعبة (ويقبل العتبة) تعظيما للكعبة (ويضع صدره
وبطنه وخده الايمن على الملتزم) يضم الميم وقمح الزاء وهو ما بين الباب والحجر
الاسود مسافة اربعة اذرع (ويثبت) اى يتعلق (بالاستار) اى استار الكعبة
(ساعة) كما يتعلق بطرف ثوب لمولى جليل استعانة فى امر ايسر له فيه سبيل
(ويدعو) حال كونه (بجهدا) فانه موضع الاجابة (ويبكي) او يتسكى تحسرا
على فراق البيت قائلا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو
كل شىء قدیر آتون آتون عابدون ساجدون ربنا عابدون صدق الله وعده آه
(ويرجع) من المسجد (الفهقرى) رجوعا الى خائف ناظرا الى البيت
(حتى يخرج من المسجد) هذا بيان للمستحب وقد شرب ماء زمزم على
غيره وهو المختار وفى بعض الكتب تأخير عن التزام الملتزم وتقبل العتبة
لكن مخالف للرواية ويستحب ان يقول فيه هذا بيتك الذى جعلته مباركا
وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا الحمد لله
الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله اللهم كما هديتنا كذلك
فتقبله منا ولا تجعله آخر العهد من بيتك الحرام وارزقنى العود اليه حتى
ترضى برحمتك يا ارحم الراحمين * وهنا قدم افعال الحج مع التخصير فى التقرير
اللهم يسر لنا الحج الشريف مرة بعد اخرى فله الحمد فى الآخرة والاولى

فصل

فى بيان المسائل التى تتعلق باوقوف واحوال النساء واحوال ابدن وتقليدها
(ان لم يدخل الحرم مكة) سواء كان محرما من الميقات او اخل (وتوجه الى عرفات
ووقف بها) على ما بيناه من احكام الوقوف (سقط عنه طواف القدوم) حقيقة
للسقوط لانكون الا فى اللازم لكن عبر به بطريق المجاز عن عدم سنية الايمان به
بعد ما وقف بعرفات لانه ما شرع الا فى ابتداء الافعال (ولاشى عليه تركه)
لانه لا يجب بترك السنة الجابر (ومن وقف او اجتاز) اى سلك وم (عرفات
ساعة) اى زمانا يسيرا لا الساعة النجومية (ما بين زوال الشمس من يوم بعرفة
وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج) لانه عليه الصلوة والسلام وقف بعد
الزوال وقال من ادرك عرفات لبيل فقد ادرك الحج فكان فعله يسارا لاول وقته

لانهما خفيان يعتقدان صحته وفى الخلاصة والمضمرات وغيرهما ان اساقفة لوزوجت نفسها من حنفى وولمها
كاره لذلك صح وكذا العكس ذكره القهستنى (ولا يجبرولى بائنة) على النكاح (ولو بكر) لا تقطاع الولاية

بالتلوغ فلا يجزى حر باغ بالاولى لكنه غير محصور فانه لا يجزى المكاتب والمكاتب ولو صغيرتان كافي النظم وغيره
(فان استأذن الولي) او وكيله او رسوله قبل النكاح او بعده * ٢٧٦ * (البكر فسكتت او ضحكت) غير

مستهزئة (او بكت بلا صوت فهو اذن) هو الاصح وقيل ببرودة الدمع وقيل بخلاوته والتبسم اذن هو الصحيح كافي النهاية (ومع الصوت رد) لانه دليل السخط فلم يكن اذنا قال في الهداية لكنه ليس برد حتى لو رضيت بعده انعقد ففي كلام المص تبعاً للوقاية والنقابة نظراً (وكذا) يكون السكوت ونحوه اذنا (لو زوجها) الولي (فبلغها الخبر) من رسول الولي ولو من فضولي فلا بد من العدد او العدالة خلافاً لهما (وشرط فيهما) اي الاستيذان وبلوغ الخبر (تسمية الزوج) على وجه تعرف به تظهر الرغبة فيه او عنه (لا تسمية المهر على الصحيح) لصحة بدونها فلو سماه وهي دون مهر المثل لم يكن السكوت رضا وما نقله القهستاني وغيره عن الكافي من تصحيح خلافة رده في فتح التدير ونظم شيخ الاسلام عبد البر ابن الشحنة المسائل التي يكون السكوت فيها رضى وهي ثلاثون فقال * وحكم الرضاء

وقوله بياناً لا آخره (ولو) وصلياً كان الواقف (نائماً او مغمى عليه اولم يعلم انها عرفات) لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف والمشى وان اسرع لا يخاو عن قبل وقوف وفيه اشارة الى ان النية ليست بشرط لكل ركن الا ان يكون ذلك الركن مما يستعمل عبادة مع عدم احرام تلك العبادة فيحتاج فيه الى اصل النية وعن هذا وقع الفرق بين الوقوف والطواف فانه لو طاف هارباً او طالباً لهارب او لا يعلم انه البيت الذي يجب الطواف به لا يجزى به لانه عبادة مقصودة ولهذا يتقل به فلا بد من اشتراط اصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه حتى ان المحرم لو طاف يوم النحر ونوى به النذر يجزى به عن طواف الزيارة لا عما وجب عليه واما الوقوف فليس بعبادة مقصودة فوجود النية في اصل العبادة وهو الاحرام يغنى عن اشتراطه في الوقوف مع ان الوقوف اعظم الركنتين لكن باعتبار الامن من البطلان عند فعله لا من كل وجه (ومن قاله ذلك) اي الوقوف بعرفات على الوجه المشروح (فقد فاته الحج فيطوف ويسعى للعمرة ويتحلل) اي يخرج عن احرام الحج وفيه اشعار ببقاء احرامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابى يوسف فاحرامه انقلب باحرام العمرة وفائدة خلافه انه لو احرم بحجة اخرى بعد الفوت وجب رفضها عند الامام لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولم نصح الثانية عند محمد لانه لا يتصور اداء حجتين معا ومضى فيها عند ابى يوسف لانه محرم بعمرة اضاف احرامه حجه والصحيح قول الامام كافي القهستاني نقلاً عن المحيط (ويقضى من عام قابل) اي آت وفيه اشعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك (ولادم عليه) لان النبي عليه السلام لم يبينه وقال الشافعي ومالك عليه هدى (ولو امر رفيقه ان يحرم عنه عند اغنامه ففعل) الرقيق (صح) الاحرام عنه اجماعاً حتى اذا افاق واتى بافعال الحج جاز (وكذا) يصح عند الامام (ان فعل) رفيقه (بلا امر) لانه امره دلالة لان عقد الرقة يقتضى استعانةه بالرفقاء فيما يجزى عن مباشرته بنفسه والثابت دلالة كالثابت نصاً (خلافاً لهما) لان الاحرام شرط فلا يستعطف الا بفعل الحجاج او بفعل من امره به وانما قيد برفيقه لانه لو احرم غيره لم يصح محرماً كافلاً واما عنده ففيه اختلاف المشايخ وفيه اشارة الى ان الرقيق ليس بنائب عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا ان الاولى ان يطيف به ليكون اقرب الى ادائه لو كان مقيم كما في النهاية وعند الشافعي ومالك لا يصح بالاذن وعدمه (والمرأة في جميع ذلك) اي في جميع احكام الحج (كالرجل) لعموم الاوامر ما لم يقيم دليل الخصوص (الا انها تكشف وجهها) كالرجل وانما ذكره ان المرأة

اعطوا سكوتاً وقرروا * له صوراً مجموعها ما ساد ذكر * من ابكر في عتد وقبض صداقها * وعند * لا * بلوغ ثم لا تخير * كذا شافعي من بعد علم وواهب * رأى قبض موهوب كذا البر يذكر * ومصدق شيئاً عليه

بقبضه * مقرله بالمال مبرامسطر * كوصا وكيل بأشرف الفعل موقفا * عليه و بعض رده لا يوتر * وقبض مبيع
اذ يخصى بفساد * و بالعيب قبل * ٢٧٧ * البع من هو مخير * كذا بيع عبدا وصبي ومشتري بشرط خيار

المشتري فهو يهدر * ومالك
مأسور اى بيع غلام * وزوج
بمولوديهنا وقد ر * تصوم
يوم او اواخر لم يكن * له
ام ولد ثم لا تبرر * بخدمة
من البيت لا تحدمه * كلا
اسكن ذوا السكوت مقرر *
* وقول وكيل في شراء
معين * لنفسى اشتره له
الملاك يظهر * كذا عقيب
الشق للزق لم يكن * كوضع
متاع عند من هو ينظر *
* وقول الذى واضعه
قد جعلته * صحيجا وعند
الامر باليد يؤمر * سكوت
الذى امسى اليه مفوضا *
و مجهول انساب يساع
فيحضر * وقيد بعض
بإقياد وبعدذا * لغت منه
دعواه بانى محرر * وزوجه
او ولد او قريبه * بحضرته
بيع العقار يصور *
فيمع دعواه و بعض يحجزها
* كروية عين والتعرف
يصدر * من المشتري دهرا
فدونك حفظها * بنظم
حكاه بالنفاسة جوهر (ولو
استأذنها غير الاولى) اجنبيا
كان او قريبا لا ياله ككافر
وعبد (فلا بد من القول)
الدال على الرضاء صريحا
او دلالة كطلب المهر والنفقة

لا تخالف الرجل في كشف الوجه لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشفه لما لم يحل
الفتنة كما قيل لانه عليه الصلوة والسلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام
خصوصا عند خوف الفتنة وانما ورد انتهى عن النقاب والقازين ولا يتوهم
من عبارته اختصاصها لما تقدم ان الرجل يكشف وجهه ورأسه (لأرأسها) لان
رأسها عورة (ولو سدت) اى ارسلت وفي بعض النسخ اسدلت وهولغة
فليس بخطأ كما قال المطرزي (على وجهها شيئا وجافه) اى باعدت ذلك
الشيء عن وجهها (جاز) ذلك السدل وفي شرح الطحاوى ان الاولى كشف
وجهها لكن في النهاية ان السدل اوجب ودلت المسئلة على ان المرأة لا تكشف
وجهها للاجانب من غير ضرورة (ولا يجهر بالتبعية) لما ان صوتها يردى
الى التفتة على الصحيح او عورة كفى البحر ولو قال ولا ترفع الصوت لكان اولى
لان المنهى في حقه رفع الصوت لا الجهر والفرق ظاهر (ولا ترمل) بالطواف
(ولا تسعى بين الميادين) ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كفى التفت
وفيه اشارة الى انها لا تضطجع لانه سنة الرمل (ولا تحلق) لان حلق رأسها
كحلق الحية في الرجل (بل تقصر) وهى كالرجل فيه (وتلبس الخيط) تحرزا
عن الكشف ولا تلبس المصبوغ الا اذا كان غسिला (ولا تقرب الحجر الاسود اذا كان
عنده رجال) تحرزا عن مماسة الرجال بخلاف ما اذا لم يكن لعدم المانع والخشى
المشكل كالمرأة احتياطا لانه لا يخفى بامرأة لاحتمال ان يكون رجلا ولا برجل
لاحتمال ان يكون امرأة كما في الشئى (ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت) وهذا
الاغتسال للاحرام لا للصلاة فيكون مقيد بالنظافة (وانت بجميع المناسك الا اطواف)
قال عليه السلام اطواف بالبيت صلاة فتعتبر فيه الطهارة عن الحيض كاعتبر
فيها الا ان اعتبارها فيها فرض وفيه واجب فلا يفوت الجواز بدونها كفى الاصلاح
ولو حاضت يوم التحرق قبل اطواف لم تنف حتى تطهر وتضوف (وان حاضت بعد
الوقوف وطواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شئ عليها تركه) اى ترك
طواف الصدر ولم يأمرهن بإقامة شئ مقامه كما يسقط عن اقام بمكة لانه على
من يصدر من مكة فان اقام قبل ان يحل النفر الاول سقط عنه طواف الصدر
بالاتفاق (ولو بعد النفر) الاول بسكون الفاء الرجوع (عند ابى يوسف) لان
طواف الصدر انما يجب على الصادر وهو مستوطن الا ان يكون عزم على اقامة
بعد ما فتح الطواف فلا يسقط (وعند محمد بن يسقط بالاقامة بعد) اى بعد
النفر الاول لانه ادرك وقته فتأكد ادائه عليه وفي الهداية يروى هذا
عن الامام ويرويه البعض عن محمد (ومن قلديتنة تطوع او نذر او جزاء صيد)
بان قتل صيدا ووجبت قيمته فاشترى بها بدنة في سنة اخرى وقلدها وساقها

والتكفين وقبول التهنية هو الاصح بخلاف قبول الهدية او اكل طعامه او خدمته واعلم ان كلمة اوقدتكون بمعنى
ان كان جوابها قديكون جملة اسمية مقرونة بالفاء وان كان الاصل ان تكون ماضوية مقرونة باللام كالاشير اليه

في المعنى فارتفع اشكال قوى عن موارد استعمالها سيما كلام الفقهاء (وكذا) لابد من القبول (لواستئذن) الولي
ان رسوله (الطيب) البالغة (ومن زالت بكارتها بوثة) * ٢٧٨ * اي نطة الوثبة من فوق الى اسفل

والطفرة عكسها (او حضة
او جراحة او تغيس) اي
طول المدة بلا تزويج (فهى
بكر) حقيقة اتفاقا ولهذا
يدخل في الوصية لابكار بنى
فلان (وكذا الو زالت)
بكارتها (بزناخفي) لم تكرر
ولم يقم عليها به الحد فيكتفى
بسكوتها لانها عرفت
بكر افتعاب بالنطق (خلافا
لها) وبقى مسئلة من
طلقت بعد الخلوة او قبل
الدخول او فرق بينهما
بعنة او جب وهذه بكر
حقيقة اتفاقا كما ذكره الزيلعي
وغیره (ولو قال) الزوج
عند الدعوى (سكت)
حين الاستيذان او بلوغ
الخبر (وقالت رددت ولاينة
له) ولاها (فاقول لها)
لانها منكرة انكارا معنويا
(وتخلف عند هما لا عند
الامام) سيصرح في
الدعوى ان على قوليها
الفتوى فان نكلت يقضى
عليها بالنكول وای برهن
قبل ولو برهنها فبرها
الا ان يبرهن على اجازتها
او رضاه او اذنها
او سكوتها لانه وجودى
بضم الشفتين فيكون مثبتا
فلا يرد انها شهادة على نفى

الى مكة (او نحوه) من بدنة اتعة او اقران والتقليد ان ير بط على عنق بدنة
قطعة نعل او لحا شجرة او نحوه والمق منه الاعلام (وتوجه معها) اي مع البدنة
اي مكة حال كونه (يريد الحج فقد احرم) اي صار محرما (وان لم يل) لقوله
عليه السلام من قلد بدنة فقد احرم لان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار
الاجابة لانه لا يفعله الا من يريد الحج او العمرة فانه كما يكون بالقول يكون بالفعل
وقال الشافعي ومالك لا يصح بلانية (فان بعث بها) اي بالبدنة (ثم توجه) اي
ان لم يسق البدنة بعد التقليد بل بعنها (لا يصير محرما حتى يلحقها) فان لحقها
يصير محرما هذا على ما اختاره فخر الاسلام من عدم اعتبار السوق كونه محرما
كما في الاصلاح (الا في بدنة المتعة) حيث يصير محرما حين توجه ان نوى
الاحرام قبل ان يلحقها (ولو جالها) اي التي عليها الجبل (او اشعرها)
سيأتى بيانه (او قلد شاة لا يكون) محرما لان تقليدها لا يسن ولا يتعارف الا عند
الشافعي (البدن) بضمين جمع بدنة (من البقر والابل) وقال الشافعي
من الابل فقط وقال مالك مثله الا ان يحجز عن الابل من البقر

* باب القران والتمتع *

لما فرغ من بيان احكام المفرد بالحج شرع في بيان احكام المركب وهو اقران والتمتع
القران لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما فلا يظن انه بيان الحكم
قبل التعريف كما في القهستاني اعلم ان المحرمين اربعة مفرد بالحج وهو ان يحرم
من الميقات في اشهر الحج ويذكر الحج بلسانه عند التلبية ويقصد بقلبه ولم يذكر
بلسانه ينوى بقلبه كما ينهه ومفرد بالعمرة وهو ان يحرم من الميقات او قبله
بلسانه وينوى بقلبه وقارن وهو ان يجمع بين احرام الحج والعمرة في الميقات
او قبله في اشهر الحج او قبلها ويذكر الحج والعمرة بلسانه عند التلبية يقصد
بقلبه ولم يذكرهما بلسانه وينويهما بقلبه وتمتع وهو ان يحرم بالعمرة في اشهر
الحج او قبلها ثم يحج من عامه ذلك قبل ان يل باهله المام صحتها (القران افضل)
من الافراد والتمتع خذف بقرينة قوله (مطلقا) والتمتع افضل من الافراد وهو
ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن الامام ان الافراد افضل من التمتع وفي النظم
ان اقران افضل من التمتع عند الطرفين وانهما سواء عند ابى يوسف
وقال الشافعي الافراد افضل ثم التمتع ثم القران وهو قول مالك على ما اختاره
اشهب وقال احد التمتع افضل ثم الافراد ثم القران كما في التبيين والمراد بالافراد ههنا
افراد كل واحد من العمرة والحج بسفر على حدة اي كونهما متقارنين افضل

على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد كما في النهاية (والولي) خاصة ولو غير اب
(انكاح المجنونة) ولو كبيرة نيبا (والصغير والصغيرة ولو) كانت (نيبا) لان علة الولاية عندنا عدم العقل

او نقصانه) فان كان الزوج (ابنا وجدا) اب الاب عند عدم ولاية الاب او مولى زوجته امته الصغيرة او عبده
على الاصح (لزم) ولا خيار لهما بالبلوغ ^{٢٧٩} ولو بنين فالحش او غير كفوعنده ، وقالا لا تجوز وعن ابى يوسف

ان التسمية لا تجوز والصحيح
قول الامام كافى الجامع
لوفور الشفقة الا ان يكون
الاب سكران او معر وفا
بسوء الاختيار مجانة وفسقا
فالعقد باطل عنده هو الصحيح
كالوزوجها من فقير
او محترف حرفة دينية ولو
وكل الاب رجلا بتزويج
صغيرته فزوجها بغير كفو
قيل يجوز عنده وقيل لا كما
في جامع الصغائر وليس
لوصى ان يزوج وان اوصى
اليه الاب بذلك على الصحيح
وقيل ان اوصى اليه جاز
ذكره القهستاني ثم قال
وفيه اشارة الى ان السلطان
او القاضي اذا زوجها
لم يفسخ على ما روى عن
الطرفين كما في التحفة والى
انه يصح انكاح الصغيرة
نفسها اذا لم يوجد ولي
ولا قاض لكنه موقوف على
اجازتها بعد بلوغها كافى
القنية وغيرها (وان كان)
المزوج (غيرهما) اى غير
الاب وابيه ولو الام او
القاضي في الاصح (فلهما)
الخيار اذا بلغا) او كان من
كفو ومهر المثل والا فلا
يصح اصلا على الصحيح
لتبديد الولاية بالنظر (او

من كونهما منفردين واما كون اقرارن افضل من الحج وحده فما لا خلاف فيه
لان في القرآن الحج وزادة (وهو) اى اقرارن شرعا (ان يهل بالعمرة والحج معا)
اى في زمان واحد او مجتمعين من ميقات او قبله فى شهر الحج او قبلها ووقع
فى بعض المتون ان يهل بالعمرة والحج من الميقات وقال الزيلعى واشترط
الاهلال من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من دويرة اهله او بعد ما خرج
من اهله قبل ان يصل الى الميقات جاز وصار قارنا وقال بعض الفضلاء ولا حاجة
الى الاعتذار لانه يصدق على من احرم من دويرة اهله او بعد ما خرج واحرم
قبل ان يصل الى الميقات انه اهل من الميقات بل الغرض بيان انه لا يجوز من داخل
الميقات وان القارن لا يكون الا آفاقيا لكن المتبادر ان اللام فى الميقات للعهد
وهو المتبادر فى هذا المقام فيصرف اليه فتكون عبارة المص احسن والله رده
لعدم الحذور ترتيب (و يقول) اقرارن (بعد الصلاة) اى بعد الشفع الذى يصلى مريدا
الاحرام (اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما منى) وانما قدم
ذكر الحج على العمرة مع ان تقديم العمرة على الحج فى الذكر مستحب عند الاهلال
لموافقة القول النعل تبرك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله (فاذا دخل مكة
ابتدأ بالعمرة فطواف للعمرة) سبعة اشواط يرمل للثلاثة الاول ويصلى بعد الطواف
ركعتين (وسعى) بين الصفا والمروة ويهرول بين الميادين الاخضرين
ولا يتحمل ولو تحال بان حلق او قصر كان جناية على احرام الحج واحرام العمرة
لان تحلل القارن من العمرة انما هو يوم النحر (ثم طواف الحج طواف التودوم وسعى)
كايته بتقديم العمرة على افعال الحج واجب لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج
جعل الحج غايه وهو شامل للقران والتمتع فلو طاف او لا بحجته وسعى لهما ثم طاف لعمرة
وسعى لهما فطوافه الاول وسعيه يكون للعمرة ونيت لغو ولا يلزم دم لان التقديم
والاخير فى المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند الامام طواف التحية سنة وتركه
لا يوجب الدم فتقديمه اولى (فلو طاف لهما) اى للعمرة والحج (طوافين) متوالين
من غير ان يسعى بينهما (وسعى سعيين) لهما (جازوا ساء) بتأخير سعى العمرة
وتقديم طواف التحية عليه (ثم يحج كما مر) بيانه فى المفرد (فاذا رمى جرة العقبة يوم
النحر) اى يوم ما من ايام النحر (ذبح دم اقران شاة او بدنة او سبع بدنة) وهذا الدم
واجب شكر الاداء النسكين وفيه اشارة الى ان هذا الذبح بعد الرمي لان الذبح قبله
لا يجوز لوجوب الترتيب لانه دم عبادة لاجنانية فيا كل منه والمتبادر ان يقيد
الذبح بما اذا طاف للعمرة فى اشهر الحج فلو طاف لهما فى رمضان مثلا لم يذبح
وان كان قارنا كما فى المحيط وفى الخاتمة والاشترائك فى البقرة افضل من الشاة
والجزور افضل من البقرة لكن يقيد بما اذا كان حصته من البقرة اكثر قيمة

علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا لابي يوسف وسكوت البكر (طاعة بالعتد) رضا) اعتبارا بابتداء النكاح (ولا يعتمد
خيارها الى آخر المجلس) اى مجلس البلوغ والاعمال كالشعة وواجتمعت معه تقول اطلب الحتين وتبدأ فى التفسير به

لأنه امر ديني ولو بلغت بالليل ولا شهود وفات نقصت النكاح ثم تشهد بعد ان يصبح قائلة بلغت الساعة واخترت نفسي وقيل لوقالت عند الشهود او القاضى نقصت النكاح عند ٢٨٠ * البلوغ قبل قولها بيمينها وفي

الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط بل لاسقاط اليمين كما في العمادية (وان جهلت ان لها الخيار) او انه لا يتدلف نفعها لتعلم وهذا عند الشيخين وقال محمد ان خيارها يتدلى الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التمسكتاني عن النصف بخلاف المعتقة (التي زوجها) مولاها قبل التيق ولو مدبرة او مكتبة قبل الدخول او بعده فان خيارها يمتد وجهلها عذرله لاستعمالها بخدمة الولي وفيه اشعار بان خيار العتق لا يثبت للغلام كما في القهستاني عن الخانية (وخيار بلوغ الغلام) اي انصغير (والثب) الحرة او الامة عند الزوج او البلوغ (لا يبطل ولو قاما عن المجلس) فجميع العمر وقته (ما لم يرضيا صريحا) كرضيت وقبلت (او دلالة) كقبلة اولس او دفع مهر او قبضه او طلب النفقة دون اكل طعامه وخدمتها له والخلوة بالامس (وشرط القضاء للفسخ في خيار البلوغ) المذكور (لا في خيار العتق فان مات احدهما قبل التفريق ورثه الآخر

من الشاة كما في المنظومة الوهبانية (وان حجز عنه) اي عن الهدى (صام) القارن عشرة ايام بدلا للهدى (ثلاثة ايام) قبل يوم النحر والافضل كون آخرها يوم عرفة (لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل وعند الشافعي ومالك اخرها الى يوم التروية (وسبعة) ايام (اذا فرغ) اي صام سبعة ايام بعد ما فرغ من اعمال الحج لان الصوم منهي في ايام التشريق (ولو بمكة) وعند الشافعي واحد صام سبعة اذا رجع الى اهله ولا يجوز بمكة الا ان ينوي المقام فيها (فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر) وجاء يوم النحر (تعين الدم) عليه بالوجوب ولا يجوز ان يصوم الثلاثة ولا السبعة بعدها وعند الشافعي في القول الجديد يصوم الثلاثة بعدها (وان وقف القارن بعرفات قبل طواف العمرة) سواء دخل مكة او لا (فقد رخصها) اي العمرة بالوقوف والمقلنا سواء دخل مكة او لا لانه لو دخل وطاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بعرفات انتهت القارن وارتفض العمرة وعليه دم للرخص وعلى هذا عبارة المص اولى من عبارة الكنز وان لم يدخل مكة ووقف بعرفات تدبر والمراد بوقوفه قبل العمرة وقوفه قبل الضواف اصلا فانه لو طاف طوافا ولو قصد به طواف القدوم للحج فانه ينصرف الى العمرة ولم يكن رافضا لهما (فعليه دم لرخصها ويةضيها) اي العمرة للزومها عليه بالشروع (وسقط عنه دم القرآن) وفي الاصلاح لادم القرآن لم يقل وسقط دم القرآن لانه لم يجب فان وجوبه بالجمع ولم يوجد والسقوط فرع الثبوت (والتمتع) عطف على اقران في اول الباب (افضل من الافراد) وقد قررناه آنفا (وهو) اي اتمتع شرعا ان يأتي بالعمره في شهر الحج) او يحرم بعمره قبل اشهر الحج ويطوف لهما في اشهر الحج اربعة اشواط او اكثر لان العمرة في اتمتع ان يوجد طواف العمرة او اكثر في اشهر الحج كما سيأتي (ثم يحج من عامه) ذلك في سفر واحد (فيحرم بها) اي بالعمره (من الميقت) اوقبله والاولى تركه لان كونه من اليقات ليس بشرط كما بيناه آنفا (ويطوف لهما) اربعة او اكثر الى السبعة في اشهر الحج (ويسعى) بين الصفا والمروة (ويتحل منها) اي من العمرة ان شاء بالخلق او بالتقصير وان شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج ويتحل من الاحرامين يوم النحر (ان لم يسبق الهدى) وان ساق لا يتحل حتى يوم النحر (ويقطع اتيبة باول الضواف) اي اذا استلم الحجر اول مرة للعمرة وقال مالك يقطعها كما وقع بصره على البيت (ثم يحرم بالحج من الحرم) لانه في معنى المكي (يوم التروية وقبله) اي الاحرام قبل يوم التروية (افضل) لما فيه من المسارعة الى العبادة (ويحج) في تلك السنة ويفعل جميع ما يفعل الحاج المنرد الا انه يرمل في طواف الزيارة

بلغا محولا) لبقاء النكاح قبل القضاء والاصل ان كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب من * ويسعى * الزوج فهي فسخ فلا يشترط علم الزوج باختيارها ولا حضوره وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق

فيستتر حضوره والالزم القضاء على الغائب ويشرط لكل القضاء خلافا رعتق وايلاء وتبين الدارين وملائك
احد الزوجين للآخر وتقبيل ابن * ٢٨١ * الزوج وسبي احدهما واسلام احدهما اذ اضي عليها قدر

العدة وفساد النكاح وتماه
فيما علقناه على التنوير
(والولي) لغة المالك وشرعا
الوارث المكلف كافي المحيط
وغيره ولعل مرادهم به مالك
النكاح بقربة القاضي
وغيره ذكره القهستاني (هو)
العصبة) بنفسه (نسبا) وهو
من لا يدخل في نسبه انثى
(اوسيا) هو مولى العاقبة
(على ترتيب الارث) والحجبة
فيقدم الفرع وان نزل ثم
الاصل وان علانم الاخ
لابوين ثم لاب ثم ابن الاخ
كذلك ثم العم ثم ابنه ثم عم
ابيه ثم ابنه ثم عم جده ثم ابنه
كذلك ثم مولى العاقبة
يستوى فيه الذكر والانثى ثم
عصبة المولى (وابن المجنونة
مقدم على ابوها) لما مر
خلافهما ولا ولاية لعبد
ولو مكاتب على ولده نعم
لما كتب تزويج امته (ولا
صغير ولا مجنون ولا كافر
على ولده المسلم) ولا مسلم على
كافرة الا ان يكون المسلم سيد
امة كافرة او سلطانا وفسق
لا يسلب الولاية على
المشهور نعم او عرف سوء
اختيار الاب فسقا او مجاننة
لم يجز عنده وهو الصحيح
فالديانة واجبة الذكر (وان

ويسعى بعده ولو طاف وورمل وسعى بعد احرامه بالحج وقبل رواحه الى منى
لا يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده (ويذبح) بعد الرمي في بعض ايام
النحر شكر العمة التمتع (كالتقارن فان عجز) عن الذبح (فكحكه) اي صام
كالتقارن (وجاز صوم) الايام (الثلاثة قبل طوافها) اي العمرة (ولو) صام
(في شوال بعد الاحرام بها) اي بالعمرة وقال الشافعي لا يجوز قبل الاحرام
بالحج (لا قبله) اي لا يجوز صوم الثلاثة قبل الاحرام والافضل تأخيرها الى
آخر وقتها وهو ان يصوم ثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة (فان شاء) التمتع
سوق الهدى وهو (اي سوق الهدى) افضل من الارسال قبله (احرم)
اي بالعمرة (وساقه) اي ثم ساق الهدى لان الاحرام بالتلبية والنية افضل
ثم يسوق (وهو) اي سوق الهدى (اولى من قوده) الا ان لا ينقاد فح يقوده
للتعذر (وان كان) الهدى بدنة فلدها بمزادة او نعل وهو (اي التقليد
(اولى من التجليل) لانه مذكور في القرآن وهو له تعالى والهدى والقلائد
ولانه للاعلام والتجليل لازمة (والاشعار جاز) اي ايس بسنة ولا مكروه
(عندها) وعند الشافعي سنة (وهو) اي الاشعار (شق سنامها) اي البدنة
(من الايسر وهو الاشبه) الى الصواب يعني في الرواية (بفعله عليه الصلاة والسلام)
هذا تفسير لهذه الاشعار المخصوص وتفسيره لغة الادماء (او من الايمن)
وبه اخذ الشافعي (يكره) الاشعار (عند الامام) لانه تعذيب للحيوان
وهو منهي عنه وقال الطحاوي ما كره ابو حنيفة اصل الاشعار وانما كره
اشعار اهل زمانه لم يفتهم فيه وفي القبح هو الاولى واختاره في الغاية (ثم يتم
كما تقدم) ذكره (ولا يتخلل) من احرام العمرة لان سوق الهدى يمنعه من
التحلل خلافا للشافعي ومالك (ويحرم) التمتع (بالحج كما مر) اي من احرام يوم التروية
وقبله افضل (فاذا خلق يوم النحر حل من احرامه) اي من احرام الحج والعمرة
وهو اصريح ببقاء احرام العمرة بعد الوقوف بعرفات الى الحلق خلافا لما في النهاية
من قول شيخ الاسلام ان احرام العمرة انتهى بالوقوف ولم يبق الا في حق التحلل
فالشارح الكثر وهذا بعيد لان التقارن اذا جاع بعد الوقوف يجب عليه بدنة
لحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شتان كافي القبح (ولا تمتع ولا تقران
لاهل مكة) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله خاضري المسجد الحرام خلافا
لشافعي والمراد نهيه عن الفعل لا نفي الفعل لان النهي يتضمن المشروعية
فان فعل التقران صح واساء ويجب عليه دم البئر كافي الحفة وغيرها وفي البحر
ظاهر الكتب متونا وشروحا انه لا يصح فكانت المخالفة بينهما انتهى لكن يمكن
الدفع بحل ما في الحفة وغيرها وعلى التمتع اللغوي الذي معه الاسائة وما في المتن

لم يكن) ثمه (عصبة) اصلا * ٣٦ * ل * (فللام) ثم للبنت ثم ابنت الابن ثم ابنت البنت ثم ابنت ابن
الابن ثم ابنت بنت البنت وهكذا ثم للجد افساد (ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب ثم لولد الام) اذكر والانثى

سواء ثم لا ولا بهم (ثم لذوى الارحام الاقرب فالاقرب) العمت ثم الاخوات ثم الخالات ثم نبت الاغنام واولادهم على هذا الترتيب (التزويج عند الامام) استحسانا على المشهور وفي المصنفات وغيرها ٢٨٢ * لعله القياس فخلافا للمشهور

على نفى الصحة الشرعية الثابت عليها فحصل الاتفاق على وجود التمتع من المكي وان كان غير مباح تدبر (ومن هو داخل الميقات) لانه بمنزلة المكي (فان عاد التمتع الى اهله بعد العمرة) اي بعد اداء افعالها (ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه) لانه لم باهله بين النسيك الما ما صحح خلافا للشافعي وقيد بالتمتع اذا القارن لا يبطل قرانه بالعود وفي الجوهره اذا رجع الى غير بلده كان تمتعا عند الامام وعندهما لا وعلى هذا لو قال الى بلده لكان اولى لانه يكون متفقا عليه (وان كان قد ساقه لا) اي لا يبطل تمتعه عند الشيخين اذا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا عاد واحرم بالحج كان تمتعا خلافا لمحمد (ومن طاف للعشر قبل اشهر الحج اقل من اربعة) اشواط (واتم بعد دخولها) اي اشهر الحج وحج كان تمتعا لان الاحرام شرط فيصح تقديمه على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وله حكم الكل (وان كان طاف اربعة) اشواط او اكثر قبل اشهر الحج (فلا) لانه ادنى الاكثر قبل اشهره (ولو اشترى كوفى في اشهر الحج وتحلل واقام بمكة) ولو قال وسكن بداخل الميقات لكان اولى لان المعبر في هذه الصورة عدم التجاوز عن الميقات لا الإقامة بمكة والحرم كافي الاصطلاح (حج) في عامة ذلك (صح تمتعه) لترفعه بنسيك في سفر واحد في اشهر الحج (وكذا) يصح تمتعه (واقام ببصرة) لان سفره باق حيث لم يعد الى وطنه (وقيل لا يصح عندهما) لان لنسيكه ميقاتين قائله ابى جعفر الطحاوى صاحب الخلاف والمنظومة اخذ بقول الطحاوى وحققا الخلاف لكن انكر الخلاف ابو بكر الرازي وصوب قوله فخر الاسلام ولهذا اختاره النص والمراد بالكوفي الآفاق الذي شرح له التمتع والقران كما ان البصرة مكان لاهل التمتع والقران سواء كان البصرة او غيرها (ولو افسد) كوفي (عمرته) بالجماع مثلا (واقام ببصرة وقضاها) قبل ان يرجع الى اهله (وحج) في عامه ذلك (لا يصح تمتعه) عند الامام لان حكم السفر الاول قائم لا يتقطع ما لم يعد الى وطنه فكله لم يخرج من مكة (الا ان يعود الى اهله) بعد ما مضى في افسد وبعد ما حل منه (ثم ابى بهما) اي بالعمرة والحج لان هذا انشاء سفر لانتفاء السفر الاول بالامام فاجتمع النسيك في سفر واحد (وعندهما) وهو مذهب الشافعي ومالك (يصح) تمتعه (وان) وصليته (لم يعد) الى اهله (وان بقي بعد الافساد) اي افساد عمرته (بمكة وقضى) عمرته (وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقا) لان عمرته مكينة والسفر الاول قد انتهى بالعمرة الفاسدة ولم تمتع لاهل مكة (وما افسده التمتع من عمرته او حجه مضى فيه) يعني بالكوفة واذا احرم بعمرة ثم حج من عامه ذلك فالى النسيك افسده مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة لاحرام

(خلافا لمحمد) فانه خص الولاية بالعصبة قيل وعليه الفتوى (وابو يوسف مع محمد في الاشهر) والاصح انه مع الامام ذكره الزيلعي وغيره (ثم لمولى المواتة) ولو امرأتين وهو من والى غيره على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له لآخره في الارث عن ذوى الارحام (ثم الولاية لقاض في منشوره ذلك) اي الاذن من السلطان في تزويج من لاولى له فان زوج بلا اذن ثم اذن صح في الاصح واما نأيد فان فوض له ذلك صح والا لا وكذا الوصى في رواية ولا ولاية من يعول صغيرا او صغيرة ولو زوج القاضى الصغيرة من نفسه او ابنه كان باطلا بخلاف سائر الاولياء وفي القهستاني عن النظم ان القاضى مقدم على الامم عن غيبات المفتين ان الاقرب لو لم يزوج زوج القاضى عند فوت الكفو والمشور ما كتب فيه السلطان انى جعلت فلا ناقاضيا ببلدة كذا وانما سمي به لان لقاضى ينشره وقت قرأته على الناس (وللا بعد) من

الاولياء (التزويج اذا كان الاقرب غائبا) غيبة حقيقية او حكمية كما اذا كان مانعا له عن التزويج * الا * او اختفى في البلد ثم النية المنقطعة وحدها ان يغيب (بحيث لا ينظر الكفو الخاطب) حضوره (او جوابه)

هَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَعَلَيْهِ الْقَتَوَى كَذَا فِي الْحَقَائِقِ (وَقِيلَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ) قَالَ فِي الزَّكَاةِ وَعَلَيْهِ الْقَتَوَى وَالْمُعْتَمَدُ
الْأَوَّلُ كَمَا أَفَادَهُ الْبَاقِي (وَقِيلَ بِحَيْثُ ٢٨٣) لَا تَصِلُ الْقَوَافِلُ إِلَيْهِ فِي السَّنَةِ الْأَمْرَةِ (وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَوْ

زَوْجَهَا الْأَقْرَبُ حَيْثُ هُوَ
جَازٍ عَلَى الظَّاهِرِ (وَلَا يَبْطُلُ)
تَرْوِيحُهُ (بَعْدَهُ) أَيْ
الْأَقْرَبُ لِمَصُولِهِ بِوَلَايَةِ
تَامَةٍ نَعَمْ لَوْ زَوْجُ الْأَبْعَدِ
وَقَدْ حَضَرَ الْأَقْرَبُ تَوَقَّفَ
عَلَى إِجَازَتِهِ وَلِذَا لَوْ تَحَوَّلَ
الْوَلَايَةُ بَعْدَ النِّكَاحِ إِلَى الْأَبْعَدِ
لَمْ يَحْزَ الْأَبَاجِزَةُ بَعْدَ التَّحَوُّلِ
كَافِي الْعِمَادِيَّةِ (وَلَوْ زَوْجَهَا
وَلِيَانٌ مُتَسَاوِيَانِ) كَأَخَوَيْنِ
(فَالْعَبْرَةُ لِلْأَسْبَقِ) وَلَفِي
الثَّانِي سَوَاءٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَا
(وَأَنْ كَانَا مُعَابِطَلَا) لِعَدَمِ
الْمَرْجِعِ وَلَيْسَ أَحَدُ السَّيِّدِينَ
الْإِسْتِقْلَالَ بِنِكَاحِ الْأُمَةِ كَذَا
فِي الظَّهِيرَةِ وَغَيْرِهَا وَفِي
التَّبَيُّنِ زَوْجُ الْبِكْرِ بِلَا إِذْنِهَا
أَنْ إِجَازَتُهُمَا مُعَابِطَلَا وَأَنْ
سَكَتَتْ بَقِيَّةُ مَوْقُوفَيْنِ حَتَّى
يُجِيرَ أَحَدُهُمَا (وَيَصَحُّ
كُونَ الْمَرْأَةِ وَكِيلَةً) أَوْ
فَضْوَايَةَ (فِي النِّكَاحِ) وَلَوْ
أَقْرَبُ وَلِيٍّ صَغِيرًا وَصَغِيرَةً أَوْ
وَكِيلَ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ
مَوْلَى الْعَبْدِ بِالنِّكَاحِ لَمْ يَنْزِدْ
إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى
النِّكَاحِ أَوْ يَدْرِكَ الصَّغِيرَ أَوْ
الصَّغِيرَةَ فَيُصَدِّقُهُ أَوْ يَصْدُقُ
الْمَوْكِلَ أَوْ الْعَبْدَ وَكَاتِبُهُ أَنْ
يَزَوِّجَهَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا
مِنْ نَفْسِهِ وَلَوْ وَكَاتِبُهُ أَنْ

الْأَبَافِعَالُ الْمَجْمُوعُ (وَسَقَطَ عِنْدَ دَمِ التَّمَتُّعِ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَلَيْهِ دَمُ
(وَمَنْ تَمَتَّعَ فَضَحَى لَا يَحْزَنُ بِهِ عَنْ دَمِ التَّمَتُّعِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَفِقْ بِإِدَاءِ التَّسْكِينِ الصَّحِيحِينَ
فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ وَلَوْ تَحَلَّلَ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانُ دَمِ التَّمَتُّعِ وَدَمُ التَّحَلُّلِ قَبْلَ الذَّمِّ

بابُ الْجَنَائِزِ

لِمَا بَيْنَ أَحْكَامِ الْحَرَمِ دِينَ شَرَعٍ فَيَا بَعَثَ بِهِمْ وَأَتَمَّ جُلُوسَهَا بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهَا لِأَنَّ الْوَاجِبَ
لَهَا قَدِيمُكَونَ دَمًا أَوْ دَمِينَ أَوْ تَصَدَّقًا وَدَمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ * الْجَنَائِزُ اسْمٌ لِفِعْلِ مُحْرَمٍ
شَرَعًا وَفِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ أَمَّا تَطْلُقُ عَلَى مَا يَكُونُ فِي النَّفْسِ أَوِ الطَّرْفِ وَأَمَّا
الْفِعْلُ فِي الْمَالِ فَغَضَبٌ أَوْ سَرَقَةٌ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ أَوْ نَحْوِهَا (أَنْ طَيَّبَ) أَيْ اسْتَعْمَلَ
طَيِّبًا وَأَوْسَهَوَا (الْحَرَمُ) الْبَالِغُ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ
عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْبَالِغِ (عَضْوًا) كَمَا لَا كَرَأْسَ الْفَخْذِ وَالسَّاقِ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ
أَوْ قَدَرَهُ فِي أَعْضَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَلَوْ طَيَّبَ كُلَّ الْبَدَنِ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ كَفَاهُ دَمٌ وَفِي مَجْلَسٍ
وَجِبَ لِكُلِّ دَمٍ عِنْدَ الشَّخْصَيْنِ سَوَاءٌ أَكْفَرَ لِلأَوَّلَى أَوْ لَوَاعِدَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ كَفَارَةٌ وَاحِدَةٌ
مَالِمُ يَكْفُرُ لِلأَوَّلَى (لَزِمَهُ دَمٌ) أَيْ شِدَّةً وَأَتَمَّ قَدِيمًا بِهَا لِأَنَّ سَبْعَ الْبَدَنَةِ لَا يَكْفِي بِخِلَافِ
دَمِ الشُّكْرِ كَافِي الْبَحْرِ (وَكَذَا) أَيْ لَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْأَمَامِ (لَوْ أَدَهَنَ) أَيْ اسْتَعْمَلَ
الذَّهْنَ (بَزَيْتٍ) أَوْ خَلَّ لَاعُلَى وَجْهَهُ أَوْ دَاوَى سَوَاءً كَانَ مَطْبُوعًا مَطْيَبًا أَوْ غَيْرَ
مَطْيَبٍ إِذَا بَلَغَ عَضْوًا كَامِلًا (وَعِنْدَهُمَا صَدَقَةٌ) فِي غَيْرِ الْمَطْيَبِ وَأَمَّا فِي الْمَطْيَبِ
كَذَهْنِ الْبَنْفَسِخِ وَغَيْرِهِ فَيَجِبُ الدَّمُ بِالِاتِّفَاقِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ
فِي الشَّعْرِ وَفِي الْبَدَنِ لَأَشْيٍ عَلَيْهِ وَأَتَمَّ قَالَ بَزَيْتٍ لِأَنَّهُ لَوْ أَدَهَنَ بِسَمْنٍ أَوْ شَعْمٍ أَوْ أَلِيَّةٍ
لَأَشْيٍ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ (وَلَوْ خَضَبَ رَأْسَهُ) أَوْ لَحِيَّتَهُ (بَحْنَاءٍ) هَذَا إِذَا كَانَ مَا يَمَعَا
وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَلَبِّدًا فَيَجِبُ دَمَانُ دَمٍ لِلطَّيِّبِ وَدَمٌ لِلْمُغَطِّيَّةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَأَشْيٌ بِهِ
(أَوْ سَتَرَهُ) أَيْ الرُّأْسَ بِمَا كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا يَنْطَلِقُ بِهِ سَوَاءً سَتَرَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِلَبْقٍ غَيْرِهِ
وَهُوَ نَائِمٌ (يَوْمًا كَامِلًا) أَوْ لَيْلَةً كَامِلَةً (فَعَلَيْهِ دَمٌ) وَأَنْ لَمْ يَكُنْ يَوْمًا كَامِلًا فَعَلَيْهِ الصَّدَقَةُ
وَعَنْ أَبِي يُونُسَ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَفِي الْمَحِيطِ وَلَوْ غَطَّى رِجْلَهُ بِرَأْسِهِ يَوْمًا
أَوْ أَكْثَرَ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَفِي الْأَقْلِ صَدَقَةٌ لِأَنَّهُ مُحْظُورٌ لِلْأَحْرَامِ وَلِلرَّبِّ حَكْمُ الْكُلِّ وَعَنْ
مُحَمَّدٍ أَكْثَرُهُ (وَكَذَا لَزِمَهُ) دَمٌ (لَوْ بَسَّ الْخَيْطَ) عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ (يَوْمًا كَامِلًا)
أَوْ لَيْلَةً كَامِلَةً لِأَنَّ الِارْتِفَاقَ الْكَامِلَ الْحَاصِلَ فِي الْيَوْمِ حَاصِلٌ فِي اللَّيْلَةِ وَأَنْ مَادُونَهَا
كَامِلَةٌ وَلَوْ بَسَّ الْخَيْطَ وَدَامَ عَلَيْهِ أَيَّامًا أَوْ كَانَ يَزَعُهُ لَيْلًا وَيَعَاوِدُهُ نَهَارًا أَوْ عَكْسَهُ
يَلْزِمُهُ دَمٌ وَاحِدٌ مَالِمُ يَعْزِمُ عَلَى التَّرَكِّ عِنْدَ التَّرَعِّ فَإِنْ عَزَمَ ثُمَّ بَسَّ تَعْدَدُ الْجُزْءُ أَكْفَرَ
لِلأَوَّلَى أَوْ لَوَافِي الثَّانِيَةِ خِلَافَ مُحَمَّدٍ وَكَذَا لَوْ بَسَّ يَوْمًا فَأَرَادَ دَمًا عَلَى بَسِّهِ
يَوْمًا آخَرَ فَعَلَيْهِ جُزْءٌ آخَرٌ بِخِلَافِ لَانِ الدَّوَامِ فِيهِ حَكْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ

يَتَزَوَّجُهَا يَكْفِي ذِكْرَ اسْمِهَا أَنْ عَرَفَهَا الشُّهُودُ وَعَبَّوْا أَنَّهُ ارَادَهَا بِالذِّكْرِ وَلَوْ كَرِهَ ذَكَرَ مَوْلَاهُ كَاتِبُهُ عِنْدَ الشُّهُودِ
يَقُولُ خَطَبْتُ امْرَأَةً لِنَفْسِي عَلَى كَذَا مِنَ الصَّدَاقِ فَرَضِيَتْ وَجَعَلْتُ أَمْرَهَا فِي الْإِتْرَاقِ فَاشْهَدُوا إِنِّي

تزوجت هذه في جعلت امرها الى على كذا فتح اذا كان كفوا وان لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه بينه
وبين ربه * فصل تعتبر الكفاءة * اي مساواة الرجل للمرأة * ٢٨٤ * لاعكسه فيلزم نكاح شريف

اللباس من قيص وعمامة وخف بسبب واحد فعليه جزاء واحد والاعتداد الجزاء
(او حلق) او قصص او تنوير (ربع رأسه) على رواية الجامع الصغير واما رواية
الاصل فاعتبار الثلث (او) ربع (لحيته) او اكثر ولو مكرها لزمه الدم لتكامل
الجنابة بتكامل الارتفاق لان بعض الناس يعتاده وان اقل فعليه صدقة وعن
محمد انه اذا سقط من احدهما عند التوضي عشر شعرات لزمه دم وعند الشافعي
لزمه دم بحلق ثلاث شعرات فصاعدا من بدنه وعند مالك حلق ما يعيط الاذني
(او حلق رقبته) كلها (او ابطيه او احدهما) لان كل واحد منهما مق بالحلق
لدفع الاذني ونيل الراحة (او عاتيه) لما قلنا (وكذا) لزمه دم عند الامام (لو حلق
مخاجه) المخاجم جمع الحجج بالفتح اسم موضع الحجامه قو بالكسر قارورة الحجام
(وعندهما) لزمه (صدقة) ولم يتعرض المصالحم الشارب وفي الفتح ان اخذ
من شاربه او اخذ كله فعليه طعام لادم هو الصحيح (وان قص اظافر يديه
او رجليه في مجلس واحد فعليه دم) واحد (وكذا) لزمه دم (لو قص اظافر يديه
واحدة او رجل) واحدة اقامة للربع مقام الكل كافي الحلق كافي اكثر الكتب لكن
فيه كلام لان اليد عضو مستقل فلا وجه لجمعها بعاتدبر (وان قص اظافر يديه
ورجليه في اربعة مجالس فعليه اربعة دماء) عند الشيخين لانها جنابات متعددة
حقيقة لكنها متحدة معنى فنجد اتحاد المجالس جعلنا الكل جنابة واحدة (وعند
محمد) يلزمه (دم واحد) الا اذا تحلل بينهما كفارة فانه لزمه كفارة اخرى فلو
قص اظفار يده وذبح ثم قص اظفار يده اخرى لزمه ذبح كافي المحيط (وان طيب
اقل من عضوا وستر رأسه او لبس المحيط اقل من يوم فعليه صدقة) لتقاصر
الجنابة وفي بعض المعبرات نقلا عن المتقي انه اذا طيب ربع العضو فعليه دم
(كذا) يلزمه اصدقة (لو حلق اقل من ربع رأسه او) اقل من ربع (لحيته او)
حلق بعض (رقبته او) بعض (عاتيه او) حلق (احد ابطيه او) حلق (رأس
غيره) بامر او بغير امره فعلى الحلق صدقة وعلى المحلوق دم خلافا لشافعي
بغير امره على المحلوق ولو قص اظافر غيره فهو كالحلق عند الامام وعند محمد
لا شيء عليه (او قص اقل من خمسة اظفار) يجب بكل ظفر صدقة خلافا لغير
لان للثلاثة حكم الكل (او) قص (خمس عشرة فرقة) عند الشيخين لتقصان الجنابة
(وعند محمد في الخمسة المتفرقة دم) كما لو حلق ربع الرأس من مواضع متعددة
(وان طيب عضوا كالا او لبس محيطا او حلق رأسه لعذر خيران شاء ذبح خمسة
وان شاء تصدق بثلاثة اصوع) على ستة مساكين اكل نصف صاع ولو اختار
الطعام اجزأ فيه افندية والتعشية عند ابني يوسف اعتبارا بكفارة البين وعند
محمد لا يجوز به لان الصدقة نهي عن التملك (وان شاء صام ثلثة ايام)

وضيعة ولا اعتراض للولي
بخلاف العكس فانه وان كان
ناذرا لكنه غير لازم لانها
تعبر باستئذان من هو دونها
بخلاف الرجل (في) ابتداء
(النكاح) حتى لو زالت
بعده لم يفسخ النكاح (نسبا)
في العرب لتفاخرهم به اما
النجم فضيعوا النساء بهم
فقر يش بعضهم اكفاء بعض
وغيرهم من العرب) او
النجم (ليس كفوا لهم) لانه
اشرف فلا يكون العالم
ولا اوجه كالسلطان كفوا
لعلوية وهو الاصح كافي
الضمير ان كان في المحيط
وغيره ان العالم كفوا لعلوية
اذ شرف العلم فوق شرف
النسب ونذا قبل عائشة
افضل من فاطمة ذكره
انتهى سني و بما في المحيط
جزم البرازي وغيره ويرحمه
في الفتح قال في تنهر الوجه
فيه ظاهرا وسيجي ايضا
(بل بعضهم) اي العرب
(اكفاء بعض وبنو باهلة)
منهم (يسوا كفوا غيرهم
من العرب) نخسهم بكل
يقية اطعام مرة ثانية لكن
الحق الاطلاق كافي البحر
وغيره (وتعتبر) الكفاءة
(في النجم اسلاما) لتفاخرهم

به (و) كذا (حرية) فليأمر ابوه كافر او رقيق غير كفوا لمن لها اب في الاسلام او الحرية ومن له * بلا *
اب فيه) اي الاسلام (او فيه) اي الحرية (غير كنولن لها ابوان) لعدم التساوي (خلافا لابني يوسف) قاله

في موضع لا يعد كفو الجدي عيباً وعنه ان العالم المسلم بنفسه او المعتقد كقولهما كما في النهاية (ومن له ابوان)
في الاسلام والمحرمة (كفو لمن لها آباء) * ٢٨٥ * وعن ابي يوسف انه ليس بكفو له والصحيح هو الاول كما في

المضمرات وفيه اشارة الى انه لا يعتبر الكفاءة في قر يش والعرب لا من جهة النسب فلا تعتبر اسلاما ولا ديناً كما في النظم ولا حرفة لان العرب لا يتخذون هذه الصنائع حرفاً كما في المضمرات وغيرها واما انباقي فلم يوجد والظاهر من عباراتهم انه معتبر ذكره القهستاني لكن في النهر عن ايضاح الاصلاح ان المذهب اعتبار الديانة في العرب والعجم فليحفظ نعم لم يعتبرها محمد وهو رواية عن الامام ورجحه السيرخسي وصاحب المحيط بان عليه التقوى واقره في التخي لكن في المنح عن النحر وتصحيح الهداية معارضه فالاقتناع بما في المتن اولى وقد افاده المص كغيره بقوله (وتعتبر) الكفاءة (ديانة) وهي التقوى فالبتة ليس كفو للسنية كما في التنقي (خلافاً لمحمد) الا اذا كان يستحق به بالصنع والسخرية والخروج سكران (فليس فاسق كفو ابنت صالح) وهي صالحة (وان لم يعلن في اختيار الفضلي) وهو الصحيح لانها تعبر به قال في النهر وحينئذ فلا

بلا شرط التسابع (ولو ارتدى) اي اتى على منكبيه كالرداء ولم يلبسه (او اشح بالقميص) الا تشاح ان يدخل ثوبه تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبه اليسر (او اتر) اي شد على وسطه (بالسر او يل فلا بأس به) لعدم اللبس المعتاد (وكذا) لا بأس (لو ادخل منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في كفيه) خلافاً لغير

فصل

(وان طاف للقدم او الصدر جنباً) اي شخصاً يجب الغسل فيشمل الحائض وغيرها (فعليه دم) فوجب الاعادة مادام بمكة فان عاد قبل ذبح سقط الدم وعند محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه سنة وان عاد فهو افضل كما في الثماني (وكذا) يلزم الدم (لو طاف للركن) وهو طواف الزيارة (محدنا) وقال الشافعي ومالك لا يعتد بذلك الضواف وفيه اشعار بأنه يجب اطهارة للضواف ولا يشترط وهو الصحيح كما في المحيط وغيره (او ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه) لانه ترك الواجب او الاكثر ولا اكثر حكم الكل (او ترك) دون اربعة من الركن لان النقصان يسير فاشبهه النقصان بسبب الحدث فيجبر بالدم (او افاض) بحيث خرج عن حدودها (من عرفات قبل الامام) اي قبل غروب الشمس وافاضة الامام اما اذا غربت الشمس وابطأ الامام بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل فاذا تأخر الامام فقد ترك السنة فلا يجوز للشركاء كما في مختصر الكرخي فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا في ظاهر الرواية كما في الجوهرية وقال الشافعي لاشي عليه في الحائض (او ترك السعي) بين الصفا والمروة لانه من الواجبات عندنا فيلزمه تركه الدم وحجته تام خلافاً للشافعي فان عنده فرض فان سعى جنباً فالسعي صحيح لانه عبادة تؤدي في غير المسجد وكذا بعد ما دخل وجامع وكذا بعد الاشهر (او ترك) الوقوف بمزدلفة لانه من الواجبات هذا اذا كان قادراً اما اذا كان به ضعف او علة او امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه (او ترك رمي الجمار كلها) وعند الشافعي لزمه اربعة دماء وعند مالك بدنة (او ترك رمي يوم واحد) لانه نسك تام (او ترك رمي جرة العقبة يوم النحر) لانها وظيفة هذا اليوم (او ترك) اكثر رمي جرة العقبة لان للاكثر حكم الكل وان ترك الاقل تصدق لكل حصّة نصف صاع ويؤمر بالاعادة في الوقت فان عاد على الترتيب يسقط الدم وفي التبيين ثم تأخير رمي كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عند الامام مع القضاء خلافاً لهما وان اخره الى الابل ورمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلا شيء

اعتبار بفسقها (وتعتبر) الكفاءة (مالاً) بان يكون قادراً على معجل النهار ونفقة شهر وغير محترف والافان يكسب نفقتها كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة ان كانت تطبق الجماع لان بذلك يتم الازدواج وفيه اشارة

الى انه لو كان عليه دين بقدر المهر فهو كفولان له ان يقضى اى الدينين شاء كاجزءة في النهر (فاجزء) يوم
التزويج (عن المهر المجلد و) كذا (النفقة) لوصالحة للوطئ * ٢٨٦ * (غير كفو للفقيرة) فلاغنية اولى

(والقادر عليها كفو لذات
اموال عظام عند ابى يوسف)
وهو ظاهر الرواية عنهما
وهو الاصح لان المال غاد
وراجح وكثرته مذمومة شرعا
(خلافا لهما) في غير رواية
الاصول والاصبى يعد كفوا
بعناء ابيه وامه وجده وفي
التجيس العاجز عن المهر
دون النفقة كفو للصغيرة
فقيرة وفي المضمرات ان علويا
او عا لما غير قادر على مهر
المثل كفو للصغيرة الغنية
(وتعتبر) الكفاة (حرفة
عندهما) للتفاخر بالحرف
(وعن الامام روايتان)
في رواية لا تعتبر وفي اخرى
كقولهما وهو الصحيح
كافي الخاتمة وهو اختلاف
زمان لابرهان كافي التحفة
وفي البحر المتعبّر في الحرفة
التقارب لاحقية المساواة
قال شمس الائمة الخلواني
وعليه الفتوى (فحكيت
او حجام او كناس او دباع)
او خلاق او يطار او حداد
او خفاف (غير كفو) لسائر
الحرف (اعطار او برار
او صراف) ونحو ذلك (به
يفى) للتعبير بخسة الحرفة
والخفاف ليس بكفو للبرار
واعطار كافي الكافي ويبنى

عليه بالاجماع (ولو طاف للقدوم) وهو سنة وبالشروع صار واجبا (او للصدر
محدثا فعليه صدقة) خطا لهما عن طواف الركن هذا هو الاصح وعن
الامام عليه شاة وقال الشافعى لا يعتد به (وكذا) يلزم الصدقة لكل
شوط منه نصف صاف (لو ترك دون اربعة) اشواط (من الصدر او)
ترك (رمى احدى الجمار الثلث) لان الكل في هذا اليوم نسك واحد
فكان المتروك اقل الا ان يكون المتروك اكثر من النصف بان رمي ثمانى
حصيات وترك الثلث عشرة حصاة فيجب عليه الدم لترك الاكثر (ولو ترك
طواف الركن او اربعة منه بقى محرما بدا) وان رجع الى اهله (حتى يطوفها)
اي يقع اربعة منه بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل (وان
طافة) اي طواف الركن (جنبيا) بلا اعادة (فعليه بدنة) لان الجنابة اغلظ
من الحدث فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهارا للافاوت (والافضل ان يعيد
مادام بمكة) وفيه قصور لان الاصح ان يؤمر بالاعادة في الحدث استحبابا
وفي الجنابة ايجابا لفحش النقصان كما في اكثر المعتمرات (ويسقط الدم ان اعاد
ايام التحر) وان بعد ما وقد طافه جنبيا ان اعاده في ايام التحر لاشئ عليه وان
اعاده بعدها لزمه دم عند الامام بالتأخير وتسقط عنه البدنة كما في الجوهر
(ولو طاف للصدر طاهرا) ولو محدثا يلزمه دم ان عند الامام وفي رواية دم
وصدقة (في آخر ايام التشريق بعدما طاف للركن محدثا فعليه دم) لعدم
وجوب اعادة طواف الزيارة بالحدث بل اعادته بالحدث مستحبة فلم يتل الى
الصدر لانه واجب (ولو طاف) للصدر طاهرا (بعد ما طاف له) اي للركن
(جنبيا فدمان) عند الامام لانه وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة
او وجوب اعادة الركن فيجب دم لترك طواف الصدر ودم التأخير
طواف الزيارة عن ايام التحر على ما عرف من مذهبه (وعندهما دم فقط)
بترك طواف الصدر ولاشئ تأخير طواف الزيارة على ما عرف من مذهبهما
(ايضا) كما اكتفى به في المسئلة السابقة آنفا (وان طاف لعمرته وسعى محدثا
يعيدهما) اي الطواف للنقصان والسعى لتبعيته له مادام بمكة ولاشئ عليه
(فان رجع الى اهله ولم يعدهما فعليه دم) لترك الطهارة فيه فلا يؤمر بالعود
لوقوع التحال باداء الركن اذ التقصان يسير (ولاشئ لو اعاد طواف فقط
هو الصحيح) احترازا عما قال بعض المشايخ وعليه دم (وان جامع الحرم في احد
السينين) على اصح الروايتين عن الامام كقولهما لكمال الجنابة (قبل الوقوف
بعرفات واوناسيا) او مكرها (فسد حجه ويمضى فيه) كما يمضى من لم يفسد حجه

ان تكون الوظائف من الحرف فيكون صاحبها كفوا ثبت التاجر الا ان تكون دنية كبوابة
وسواقة وان من بيده وظيفة تدريس او نظير يكون كفوا ثبت التاجر بمصر كذا في البحر وفي المحيط وغيره

وهاهنا خسارة هي اخس من الكل وهو الذي يخدم النضة سكر به تابعا وان كان ذامرة ومال كثير لانه
من اكلى دماء الناس واموالهم * ٢٨٧ * كما في المحيط نعم بعضهم اكفاء لبعض وفيه اشارة الى ان الحرف

جنسان ليس احدهما كفؤ
للاخر لكن افراد كل منهما
كفو لجنسها وبه يفتى كافي
الزاهدي والى ان المرض
لايسلب الكفاءة فاريض
كفو للصحيحة والمجنون
للعاقلة ذكره القهستاني
معزيا للمحيط لكن في النهر
عن النياية عن المرغيناني
لا يكون المجنون كفوا للعاقلة
ولا عبرة بالجمال ولا بالقوة
ولا بالبلد فالقروى كفؤ
للبدني كافي القمح وعليه
فاتاجر القروى يكون كفوا
للبدني ولا تعتبر الكفاءة بين اهل
الذمة والمرد اذا اسلم كفؤ
لمن لم تجرى عليه الردة وقالوا
العجمي العالم كفولعربي الجاهل
والعالم الفقير كفوللجاهل
اغنى وللعالمى وادعى في البحر
ان ظاهر الرواية ان العجمي
لا يكون كفولا لعربية مطلقا
وقد قدمناه (ولو تزوجت)
الحرمة المكلفة بلاولى (غير
كفؤ فلاولى) العصة ولو
ابن عم (ان يفرق) بالرافعة
الى الحاكم وبقى بعدم
جوازها صلا فساد الزمان
وقد تقدم (وكذا لو نقصت
عن مهر مثلها له ان يفرق
ان لم يتم المهر خلافا لهما)
واذا فرق الحاكم بينهما
وان كان قبل الدخول فلا

(و يقضيه) من قابل سواء كانت حجة الاسلام اولالانه ادى الافعال مع وصف
الفساد والمستحق عليه اداؤها بوصف الصحة (وعليه دم) وادناه شاة ويقوم
الشرك في البدنة مقامها وقال الشافعي يجب بدنة ان عامدا (وليس عليه
ان يفرق عن زوجته في القضاء) لان الجامع بينهما وهو النكاح قائم فلا
معنى للافتراق لكنه مستحب اذا خاف الوقاع وعند مالك يفارقها اذا خرجا
من يتهما في عامة الكتب وفي النظمومة * كما تعديا حصرهما الى ان يفرغا
وعند زفر اذا احرموا وعند الشافعي اذا بلغا المكان الذي واقعها فيه (وان جامع
بعد الوقوف قبل الخلق لا يفسد الحج) خلافا للشافعي (وعليه بدنة) روى
ذلك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وفي اطلاقه اشارة الى شمول ما اذا جامع
مرة او مرارا ان اتحد المجلس واما ان اختلف فبدنة للاول وشاة للثاني في قول
الشيخين وعند محمد يكفيه كفارة واحدة الا ان يكون كفو للاول (ولو جامع
بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه دم) اى شاة تقصد الجنابة لوجود الخل
الاول بالخلق كافي عامة المتون ومشي عليه اصحاب الشروح وفي المبسوط
والبدائع والاسيحياني فعليه البدنة وفي القمح انه الاوجه (وكذا) يلزمه دم
(لو قبل او لمس بشهوة وان لم ينزل) هذه رواية الاصل لان الدواعى محرمة
لاجل الاحرام مطلقا فيجب الدم مطلقا وفي الجامع الصغير وعليه دم (وكذا)
يلزمه دم (لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر وفسدت) عمرته لوجود المنافي
(وقضاها) اى العمرة لانها لزمتم بالاحرام كالحج (وان) جامع (بعد طواف
الاكثر لزمه الدم) اى شاة (ولا تفسد) العمرة لوجود الاكثر وقال الشافعي تفسد
في الوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالحج (ولاشئ ان ازل بنظر ولو الى فرج)
لان ليس بجماع كما استمنى فازل وعن الامام عليه دم (وان اخر الخلق او طواف
الزيارة) بلا عذر (عن ايام النحر فعليه دم) عند الامام لانهما موقتان بياض النحر
فاذا اخرهما عن ايام النحر ترك واجبا فلزمه دم (خلافا لهما) فان عندهما لادم
الا انه مسمى وكذا عند الشافعي (وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم نسكا)
بالضم والسكون اى عبادة من عباداته في الاصل مصدر بمعنى الذبح لله ثم استمر
للاذبحه ثم لكل عبادة (على نسك هو قبله) كالخلق قبل الرمي ونحر القارن
قبل الرمي والخلق قبل الذبح (وان خلق في غير الحرم لحج او عمرة فعليه دم)
عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) وفي الهداية ذكر في الجامع الصغير في قول
ابي يوسف في العمرة ان ذكر في الحجاج فقيل هو بالاتفاق والاصح انه على
الخلاف (فلو عاد المتمر) الى الحرم (بعد خروجه) اى من الحرم (فقصر
فلا دم اجساعا) لانه اتى الواجب في مكانه فلا يلزمه جابر (ولو خلق القارن

شئ لها لانه فسخ ولو طلقها الزوج قبل تفريق القاضى وقبل الدخول فلها نصف المسمى (وقضه) اى الولى
(المهر وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى) دلالة (لا سكوت) لان السكوت رضى في مواضع مخصوصة ليس هذا

منها (وان رضى احد الاولياء) المتساويين (فليس لغيره الاعتراض) الا ان يكون اقرب وهذا احدى المسائل
التي الحق فيها لا تجزى بل يثبت لكل على الكمال ثابتهما القصاص * ٢٨٨ * الموروث يثبت لكل وارث

قبل الذبح لزمه دمان) عند الامام احد الدين بمجموع التقديم وانه خير
والاخر دم القران (وعندهم ادم) واحد وهو دم القران ليس غيره بالخلق
قبل اوانه ولو وجب ذلك لزم في كل تقدم نسك على نسك دمان لانه لا ينفك
عن الامرين ولا قائل به كافي الفتح وغيره وبهذا ظهر ضعف ما قيل دم بالخلق
قبل اوانه ودم لتأخير الذبح عن الخلق (والدم حيث ذكر) في الجنابات (شاة
تجزى في الاضحية والصدقة) اذا ذكرت يراد بها (ما تجزى في الفطرة)

* فصل *

لما كانت الجنابة على الاحرام في الصيد نوعا آخر فصله عما قبله في فصل
على حدة (ان قتل المحرم صيد البر) ولو من غير الحرم وقيد بالبر لان صيد
البحر حلال للمحرم سواء كان مأكولا او لا وهو الصحيح كافي اكثر المعتمرات
وبه يظهر ضعف ما قيل من انه لا يحل له الا مايؤكل لحمه خاصة والصيد
الحيو ان المتوحش باصل الخلقة وهو نوعان برى يكون تولده في البر وبحرى
عكس ذلك ولا معتبر بالاعاش (اودل) المحرم لان الحلال اذا دل عليه لاشئ
عليه وفي الهارونى اذا دل عليه محرم عليه نصف قيمته (عليه) اى على
صيد (من قتله فعليه الجزاء) وعند الشافعى ومالك لاشئ على الدال وهو
القياس والدلالة المعتمدة ان يكون الدال محرما عند اخذ المدلول الصيد
والمدلول غير عالم بكانه وان يصدق المدلول الدال في هذه الدلالة حتى اذا
كذبه ولم يتبع الصيد بدلالته ودل عليه آخر فصدقه وقتل الصيد فالجزاء
على الثاني وعلى هذا اوقال او كان سبيله بالدلالة عليه كما في الاصلاح لكان
اشمل (وهو) اى الجزاء (قيمة الصيد بتقويم عدلين) لهما بصارة في قيمة نفس
الصيد فلا يعتبر كون البازى معلما وفى الكافى والواحد يكتفى والمنى احوط
(فى موضع قتله) ان كان له قيمة فيه كبند (اوفى اقرب موضع منه ان لم تكن له
فيه) اى فى موضع قتله (قيمة) بان كان فى الصحراء لا يباع فيه الصيد ولا بد
من اعتبار الزمان والمكان فى القيمة على الاصح لانها مختلفة باعتبارها كفى المحيط
(ثم) ان علمت قيمة بتقويمهما للقاتل او الدال الخيار فيه (ان شاء اشترى بها)
اى القيمة (هديا ان بلغت قيمته ثمن الهدى فذبحه بالحرم) فيخرج عن العهدة
بمجرد ذبحه فيه ولو ذبح فى غير الحرم لا يخرج عن العهدة الا اذا تصدق على
كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من بر (وان شاء اشترى بها طعاما فصدق به)
اى باطعام (على كل فقير نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل) مما ذكر
ولو دفع اكثر تبرعا بازا دجاز (وان شاء صام عن طعام كل فقير) اى بدل كل نصف

كثلاثتها ولا ولاية المطالبة بازالة
الضرر العام من طريق
المسلمين (قلت وقد زدت
عليها فى شرح التنوير من
كتاب الوقف ثلاثة اخرى
فراجعها وذكرت فيه ان
مواضع السكوت ثمانية
واربعون فذكر منها
فى الاشباه سبعة وثلاثين منها
سكوت الشيخ والمزكى
والراهن والخلف والبايع
كجارية عليها حلى والاب
عند جهاز بنته وزاد
فى تنوير البصائر موضعين
الاجارة كقوله لساكن داره
اسكن بكذا والاخرج
فسكت لزمه السعى وسكوت
المودع عند وضعها بين
يديه قبول دلالة وزاد
فى زواهر الجواهر تسعة
منها انه خص المزكى بكونه
ذا علم وصلاح ومنها
سكوت الولي حتى تادى قبول
التهنية فى نكاح الفضولى
وعند الابراء ومنع المرحمن
الرهن وفى الوكالة وعند
خروج عبده لصلاة الجمعة
وبعد زفافها اليه بجهاز
لا يلبق به ومنها سكوتها
عند بيع زوجها كسكوتها
عند بيعها (قلت ويزاد
عاشرة سكوت الجار عند

تصرف المشتري فيه زرا و بناء كفى متفرقات التنوير وعن بتدقيقا كتمه عليه البرازية وقد نقلها * صاع *
فى تنوير البصائر وامر يدها لاهو ولا صاحب الزواهر ونساقى ذلك رسالة حاله والله التوفيق انتهى

فصل * ووقف نكاح فضولى) من جانب (اوفضولين) من جانبين (على الاجازة) ممن عتدله او عليه
بالقول او الفعل كالخلوة بها ولو * ٢٨٩ * قبلها او لمسه بشهوة كان اجازة لكنه مكروه كما فى العمادية

ومضى اجيز نفذ مستندا الى وقت صدوره (ويتولى)
اى تلك (طرفى النكاح واحد) بايجاب يقوم مقام التبول ليس بفضولى (بان كان وليا من الجانبين) كالو زوج ابنة بنت ولولى لها غيره (او اكيلا منهما) كالو وكلاء به (او وليا) من جانب (واصيلا) من الاخر كالو زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه (او وليا) من جانب (ووكيلا) من آخر كالو زوج بنته من موكله (او وكيلا) من جانب (واصيلا) من آخر كالو زوج موكلته فى تزويجها لنفسه بنفسه (ولا يتولاها) اى الطرفين (فضولى ولو من جانب خلافا لابي يوسف) سواء تكلم بكلام واحد او بكلامين على ما هو الحق اذ بقوله غير معتبر شرعا فالحق بالعدم (ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجته امة لا يصح عندهما وهو استحسان وعند الامام يصح) واختار ابو الليث قولهما وفى شرح النطاوى انه الاحسن للقوى (ولو تزوجه) الوكيل امرأتين فى عقد واحد (لا يلزمه واحدة منهما) * ٣٧ * ل * لا يخفى فصار فضولى فيهما فله الاجازة فيهما وفى احداهما ان رضى والا فبغيره وفى عقدين لزم الاول وتوقف الثاني ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها

ذلك بالنهن اليسير اجماعا وبافاحش عنده خلافا لهما (ولو زوج الاب او الجدة الصغير او الصغيرة بغبن فاحش في المهر او من غير كفوجاز) اي نفذ بلا خيار (خلافا لهما وليس * ٢٩٠ * ذلك لغير الاب والجدة كالمهر) انتهى

وعلى هذا لو اتى معرفا لكان اولى (وحدأة) على وزن عنبه وهى طائر تأخذ انفارة (وذئب وحية) ومثلها السرطان بخلاف الضب (وعقرب وفارة) سواء كانت اهلية او برية وعن الامام انه يجب القيمة بقتل اليربوع (وكلب العقور) بالقبح من العقر وهو الجرح والكلب مما يفرط شره واذا بوه وعن الامام ان العقور وغيره المستأنس وغيره سواء وقال الشافعي المراد بالكلب العتور كل عاقر اي جارح مفترس غالبا كالسبع والتمر والمذئب والفهد (وبعوض) اي بق وقيل صغاره (ونمل) مطلقا لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى (وبرغوث) وزيبور وذباب (وقراد) بالضم يقال له بالفارسية كنه (وسلفاة) بضم السين وفتح اللام وسكون الحاء واحدة السلاحف نوع من حيوان الماء وكذا الحكيم في سائر الحشرات كالحنافس والقنفذ والضفادع لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن (وان قتل قلة) من بدنه فبدنه لانه لو قتل قلة من الارض لاشئ عليه (او جرامة تصدق بما شاء) ولم يقدر الصدقة في ظاهر الرواية وعن الامام ان في قلة كسر خبز وهو مروى عن محمد وعن ابن يوسف يتصدق بكف من الطعام كما في الاختيار وفي الاثنين او الثلاثة قبضة طعام وفي اكثر نصف صاع (وترة خير من جرامة) فان اهل حص جعلوا يتصدقون بكل جرادة درهمين فقال عمر رضي الله تعالى عنه ارى دراهمكم كثيرة ترة خير من جرادة وفي التتوي محرم وضع ثوبه في الشمس لقتل قلة فأت القمل فعليه الجلاء ولو وضعه لم قصد قتل القمل لاشئ عليه كما لو غسل ثوبه فأت القمل (ولا تجاوز شاة في قتل السبع) وان كان السبع اكثر منها وقال زفر يجب عليه قيمته والشافعي لاجزاء فيما لا يؤكل ولنا ان السبع صيد وايس من النواسق لانه لا يتدبى بالاذى حتى لو ابتدأ كان منها فلا يجب بقتله شئ فلهذا قال (ون صال دلا شئ بقتله) خلافا لزفر اعتبارا بالجلل الصائل وفي المنتقى انه اذا امكنه دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء واراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل مما ليس من الفواسق والحشرات (وان اضطر المحرم الى قتل اصيد) الاكل (فقتله فعليه الجزاء) لان الاذن مقيد بالكفارة عند الضرورة وفائدته رفع الحرمة (وللمعمر بذبح شاة) ولو ابوها طبيا لان الام هي الاصل (وبقرة وبعير ودجاج ويط اهل) احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء (و) للمعمر (صيد سمك) لانه من صيد البحر (وعليه) اي على المحرم (الجزء بذبح حمام مسرول) بفتح الواو حمام في رجله ريش كالسر وال خلافا لذلك (او) بذبح (طبي مستأنس) لانها من الصيد وان استأنس بالمخاطة (ولو ذبح) المحرم (صيدا فهو ميتة) لا يحل له الاكل منه لانه فعل

* باب المهر يصح النكاح بلاذكره ومع نفيه * وان لزم شرعا (واقله عشرة داهم) عينا او قيمة يوم العقد او القبض وما دل على دونهما يحمل على المجمل (فلو سمى دونهما لزممت العشرة) لحسب الشرع او غيرها وتعتبر قيمته وقت العقد في الاصح فلو نقص عن العشرة وقت القبض ليس لها غيره ثم القيمة يوم القبض انها تعتبر بالنسبة لضمانها فلو تزوجها بما قيمته عشرة فقبضته وقيمه عشرون وخلعها قبل الدخول وقد هلك الثوب ردت عشرة كما في الشر نبلاليه عن الجرحم لاجابة الى استثناء الامة فان لها مهرا الا انه يسقط وقيل لا يجب اصلا كما في المحيط (وان سماها) اي العشرة (او اكثر لزم المسمى بالدخول) غير مسلم بل المهر واجب بالعقد ولكنه يتأكد بزومه بنحو الوطئ ولو حكما كما لو نكح معتدته وطلقها قبل الدخول او ازال بكارتها بنحو حجر ويجب نصفه يزوالها بدفعها لو طلقها قبل الدخول كما في الجرحم

فيه اشعار بوحدة المسمى فلو سمى في العلانية اكثر مما في السر فالعلانية عنده والسر * حرام * عند هما الا اذا شهد فاسر اتفق كما سيجي وكذا بالخلوة الصحيحة فانها كالوطئ في التزوج فتزوج البكر

كاتب كما في القهستاني معز بالزاهدي لكن قد قدمنا عن الزيلعي انها بكر حقيقة وحكما وسيجي ايضا
فتنه (او موت احدهما) فان الموت في ٢٩١ كاطوى في حكم الهر و العدة لا غير كما في الزاهدي

(و) لزم (نصفه بالطلاق قبل الدخول و الخلوة الصحيحة) سيحيى بيا نها ولو قال بكل فرقة من قبله لكان شاملا لمثال ردة وزناه و تقبيله و معاقبته لام امرأته او بنتها قبل الخلوة كما في القهستاني عن النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عاد نصفه الى ملكه بمجرد الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاضي (فان سكت عنه اونفاه لزم مهر المثل بالدخول) او الخلوة الصحيحة (او الموت) لاحدهما قبلها لان مهر المثل حكم كل نكاح لامهر فيه (و) لزم (بالطلاق قبل الدخول و الخلوة الصحيحة) (دعة) ان لم تكن الفرقة من قبلها كما سيحيى (معتبرة بحاله) اي الزوج (في الصحيح) وفي القهستاني معزيا للمضمرات نكاحها لكن الاشبه بالفتنة اعتبارا لهما قال الوالو الجبر وهو الصحيح و عليه الفتوى (لا تنقص عن خمسة دراهم ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع و خمار و ملحفة) وهذا ادنى المنفعة كما في القمح و افضلها خادم كافي الخدمة

حرام فلا يكون ذكوة بيحة بل تصير كذبيحة الجوسي (ولو اكل منه) اي من الصيد (فعليه قيمة ما اكل مع الجزاء) عند الامام وعندهما والائنة الثلاثة لا يضمن الذابح باكله لانه ميتة و يجب عليه الاستغفار (بخلاف محر آخر اكل منه) فانه لاشي عليه عندهم جميعا غير الاستغفار (ويحل للمحر لم صيد صاده حلال) احتراز عما صاده محر (و ذبحه ان لم يدل عليه ولا امر بصيده ولا اعانه) وهو المختار وفي رواية ان الصيد لا يحرم بالذلة و قال مالك و الشافعي ان اصطاده لاجل المحرم لا يحل تناوله (ومن دحل الحرم) وهو حلال و انما قيدنا ليظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال على المحرم لا يتوقف على دخوله الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه الارسال كافي الاصلاح وغيره و بهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محرما (وفي يده صيد فعليه ارساله) ليس المراد من ارساله تسييب لان تسييب ادا بة حرام بل يطلقه على وجه لا يضيع ولا يخرج عن ملكه حتى لو خرج الى الحل فله ان يمسكه ولو اخذه انسان يسترده و قال مالك و الشافعي لا يجب عليه ارساله (فان باعه) اي الصيد بعد ما دخل في الحرم (رد البيع) سواء باعه في الحرم او بعدما اخرج لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك كما في التبيين (ان كان باقيا) في يد المشتري (وان فات لزمه الجزاء) بالمال لتفويت الامن الذي استحقته الصيد كذا اذا باع المحرم من الصيد من محر او حلال ولو تباع حلالا في الحرم صيدا في الحل جاز عند الامام لان البيع ليس بتعرض حسا خلافا لمحمد (ومن احرم وفي يده او قفصه صيد لا يلزم ارساله) قيل اذا كان القفص في يد لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع وعند الشافعي في قول و مالك في رواية يرسله (وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فارسله من يده احد ضمن المرسل) قيمته عند الامام لانه ملكه بالاخذ حلالا وعندهما و الشافعي في قول لا يضمن لانه محسن يأمره بالمعروف و ما على الحسين من سبيل (بخلاف ما اخذه محر) فانه لا يضمن مرسله بالاتفاق الا في قول الشافعي و الهذا و ارسل بنفسه ثم حل فوجده في يد رجل لم يسترد منه كما في القهستاني (فان قل ما اخذ المحرم محر آخر ضمنا) اوجود الجنابة منهما الاخذ بالاخذ و اقتال بالقتل فلزم كل واحد جزاء كما دل الا في قول الشافعي (ورجع اخذ) ما ضمن من الجزاء (على قتله) خلافا لفر ثم ان الرجوع على القاتل عند التكفير بالمال و او كفر بالصوم لا كما في اكثر المعبرات و ان كان ظاهرا في النهاية انه يرجع بالقيمة مطلقا (وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمته و ان حليه) اي ان حلب الحلال صيد الحرم (فقيمة لبنه و من قطع) سواء كان القاطع محرما او حلالا

وذكر في الذخيرة بدل الدرع التميمي وهو الظاهر وهذا في ديارهم اما في ديارنا فليس اكثر من ذلك فيرانه على هذا ازار و مكعب كما في القمح عن فخر الاسلام و في البدايع لو اعطاها قيمتها فحجر على القبول (وكذا

الحكم) هو لزوم مهر المثل بالدخول والخلوة او الموت (تزوجها بجر او خنزير او بهذا الدن من الخلل فاذا هو خمر خلافا لهما) لتعذر اتساع (وعندهما مثل وزن الخمر خلا او بهذا) ٢٩٢ * البعد فاذا هو حر خلافا

(حشيش الحرم) واحترز عن مثل الكمأة فانها ليست بنبت ولهذا يباح اخراجها من الحرم كحجره وقدر يسير من ترابه لا تبرك (او شجرة غير منبت) على صيغة اسم المذلول (ولا مما ينبت الناس ضمن قيمته) وقيد صاحب المنع بقوله غير مملوك فقال وانما فسرنا قوله غير مملوك تبعا للوقاية بقولنا يعنى انابت بنفسه لما ذكره شراح الهداية من ان خشيش الحرم وشجره على نوعين شجر ابنته انسان وشجر نبت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما ينبت الانسان اولا فالاول بنوعيه لا يوجب الجزاء والاول من الثاني كذلك وانما الجزاء في الثاني وهو ما ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى فيه ان يكون مملوكا لانسان بان ينبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها لما لكها وعليه قيمة اخرى لحق الشرع كافي كثير من المعترات وفيه كلام وهو انه تقرر ان اراضي الحرم سوائب اعني اوقافا والا فلا ساية في الاسلام فكيف يصح قولهم انبت في ملكه ويمكن ان يجاب بان كونها كذلك انما هو على قول الامام اما على قولهما فهي مملوكة وقولهما رواية عن الامام كافي الهداية (الاماجف) فانه حطب يحل الانتفاع به (واتصدق متعين في هذه الاربعة) اي في ذبح الخلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره (ولا يجزئ الصوم) لكن يجوز الطعام والهدى وحرم رعي حشيشه (عند الطرفين لانه كما قطع وعنده لا بأس به لضرورة الزاثرين) وقطعه الا الاذخر (وقد استشاه عليه الصلوة والسلام بالتماس العباس رضي الله تعالى عنه (وكل ما على المفرد به دم) بسبب جنائته على احرامه (فعلى القارن به دمان) للحج والعمرة لهتك حرمة احرامين وفيه خلاف الشافعي هذا اذا كان قبل الوقوف بعرفات واما بعده ففي غير الجماع دم كما في النهاية وقيدا بسبب جنائته على احرامه يعنى بفعل شئ من محظوراته لا مطلقا ليستيم كايا فان المفرد اذا ترك واجبا من واجبات الحج لزمه دم واذا ترك القارن لا تعدد الدم عليه لانه ليس جنائية على الاحرام الا ان يجاوز الميقات غير محرم بالحج والعمرة فينبت عليه دم لترك حق الوقت وقال زفر يجب فيه دمان (وان قتل محرمان صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل) خلافا للشافعي في قول (وان قتل حلالا لان صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) لان ذلك جزاء القتل وهو متعدد وهذا جزاء المحل وهو واحد وينبغي ان يقسم على عدد الرؤس اذا قتله جماعة ولو قتله حلال ومحررم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتله حلال ومفرد وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء آن كافي القهستاني (ويبطل بيع الحرم انصيد وشراؤه) فلو قبض فعطب في يده

لا ييوسف) فوجب قيمته عنده (او) تزوجها (بشوب او دابة لم يبين جنسيهما) او بدار لفحش الجاهالة بخلاف ما اذا كان بدو او تزوجها على بيت فانه يجب لها بيت شعر ذكره البهمنسي معزيا للمحيط وفيه اشعار لجواز اضلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة او نوعا وقد يطلق على الخاص كالرجل والمرأة وفيه دلالة على ان التشرعين ينبغي ان لا يلتفتوا الى ما اصطلى عليه الفلاسفة كما في القهستاني معزيا لا كنف (او) تزوجها (بتعليم القرآن) لكن ينبغي ان يصح تسميته مهر اعلى اقول بجواز الاستيحار عليه وامر من تعرضه كذا في البحر وقره اخوه قائلوا والظاهر انه يلزمه كله الا اذا قامت قرينة على ارادة البعض والحفظ كما لا يخفى انتهى لكن يعارضه انه حادثة لهما وليست من مشترك مصالحهما فلا تصح تسمية التعليم ذكره الشر نبلاي (او بخدمة الزوج الحرامها سنة) لان المنصوص

عليه الابتعا بالمال وماورد من التزويج بما معه من القرآن مندفع بان الباء للسببية (وعند محمد لها) * فعليه * قيمة الخدمة) سنة (وكذا يجب مهر المثل في الشغار وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه) بالآخر (بنته او اخته

مثلا (معاوضة بالعدين) بغير مهر فصيح وتجب لكل منهما مهر المثل (ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها الخدمة) اتفقا لو باذن * ٢٩٣ * مولاه كما لو تزوجها حر على خدمة حر آخر برضاه لكن لا تجب

الخدمة بل ترجع بقيتها على الزوج هو الصحيح كما في الفتح وهي بالخيار في تزوجه فلها مهر مثلها ولو اعتق أمته على ان يتزوجها وقبلت ولم يسم مهرها صح (فعتقها صدقها عند أبي يوسف وعندهما لها مهر المثل)

وقال في الفتح وهي بالخيار في تزوجه فان تزوجه فلها مهر مثلها (ولو ابت ان تزوجه بعد العتق فعليها قيمتها اجامتا) تسعي بها لا تجبر على النكاح اتفقا لانها حرة ولو كانت ام ولد قال ابو حنيفة لا تجب عليها قيمتها لان رقبته غير متمومة عنده انتهى (ولو افوضة بكسر الواو من زوجت نفسها بلامهر وبالفتح من زوجت بلامهر) ما فرض لها بعد العقد ان تدخل بها او مات الزوج (والمعدان طلق قبل الدخول وعند أبي يوسف لها نصف ما فرض) والاول اصح (وان زاد في مهرها بعد العقد) لم يمت الزيادة (وتسقط بالطلاق قبل الدخول لان السبب مخصوص بالمفروض بعد) (وان حطت عنه من المهر صح) لان المهر حقها بقاء اذا خلا بها

فعلية وعلى البايع الجزاء لان بيعه حيا تعرض الصيد بفوات الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة وفي مبسوط شيخ الاسلام يفد بيعه (ومن اخرج ظبية الحرم) حلالا او محرما (فوئدت وماتا) اي الظبية والواد (صمنهما) لانه كان واجبا عليه ان يرده الى مأمنه وهذه صفة شرعية فتسرى الى الواد (وان ادى جزاءها ثم وئدت لا يضمن الواد) وكذلك زيادة من سمن او شعر ان كان قبل التكفير يضمن الزيادة والاصل وان كان بعد التكفير لا ولو ذبح الامو والولد يحل ويكره كافي التبيين

* باب مجاوزة الميقات بلا احرام *

(من جاوز الميقات) قاصدا دخول مكة لانه لو لم يقصد بل اراد يتيها وبين المواقيت كالبيستان مثلا لحاجة مست اليه فله ان يدخل مكة بلا احرام كما بين آنفا (غير محرم ثم احرم) ووقف بعرفات جازحجه (ولزمه دم) لارتكابه المنهي عنه (فان عاد اليه) اي الميقات قبل الشروع في الافعال حال كونه (محرما) بحجة او عمر في الطريق (يسقط الدم) عند الامام (وعندهما) والشافعي في قول (يسقط الدم) بعوده محرما وان لم يلب (وقال زفر والائمة الثلاثة لا يسقط لى اولم يلب) (وان عاد) الى الميقات ولا فرق بين عوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر في الحجة وان كان الاول اولى (قبل ان يحرم فاحرم منه سقط) الدم بالاتفاق (وكذا) يسقط الدم (او احرم بعمره) داخل الميقات (ثم افدها وقضاها) لانه يضيها كاملا باحرام من الميقات فيجبر به ما نقص من حق الميقات بالمجاوزه عنه بغير احرام خلافا لزفر (وان عاد) الى الميقات (بعد ما شرع في الطواف) لا بعد ما شرع في نسك (لا يسقط) الدم لكن هل العود افضل ام تركه في المحبط ان خاف فوت الحج اذا عاد لم يعد ويمضى في احرامه وان لم يخف فوته عاد لان الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب اهلون من ترك الفرض كافي البحر (وان دخل كوفي البستان) اي بستان بنى عامر واوعم الداخل والمدخل اكان اولى لكن قد وقع في عبارة محمد كذا فتبعه تبركا (لحاجة فله دخول مكة غير محرم) لان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد فاذا وصله التحق باهله فله ان يدخل مكة بلا احرام وينبغي ان لا يجوز هذه الحيلة للأموار بالحج لانه مأثور بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجته مكيدة فكان مخافا كافي البحر ولا فرق بين ان ينوى الإقامة في البستان اولم ينو وعن أبي يوسف لا بد من الإقامة (وميقاته) اي الكوفة الداخل في البستان (البستان) للحج والعمره والمراد به جميع الخلل الذي ينسبه وبين الحرم (ومن دخل مكة بلا احرام) اصلحته (لزمه حج او عمره) تعظيما

طامنا انها زوجته بلا مانع من الوطئ حسا) اي منع احسبا (او شرعا او طبعيا) فالاول الحسى (كرض) لاحدهما (يمنع) الزوج (الوطئ) ولو بمرضها مرضا يضره او وطنها هو الاصح (ورتق) وقرن وصفر الايطاق مع

الوطئ ووجود ثالث ولو ضربتها او اعمى او انا ثما قيل او مجنون او مغمى عليه كافي قبح القدير وغيره خلافا لما ذكره القهستاني بخلاف صغير لا يعقل وجارية احدهما في الاصح * ٢٩٤ * والكلب يمنع ان عقور الو

للزوجة والا لا والثاني صوم رمضان اى اداء فانه مانع شرعا (واحرام) حج (فرض او نفل) او عمرة لازوم القضاء والدم (و) الثالث مع الثاني (حيض ونفاس) فانها مانعان طبعيا وشرعا (لزم تمام المهر) المسمى جواب اذا (ولو) وصليّة (كان) الزوج (خصيا او عينا) لتسليم نفسها وهذا بالاتفاق (وكذا) لو كان مجبوبا) عند، خلافا لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح وكذا صوم النذر والكفارات (في رواية) وهى الاصح كافي الخانية

وغيرها لعدم وجوب الكفارة وهذا يقتضى انه لو اكل ناسيا ثم امسك وصلى بها ان تصح وعلى هذا كلما اسقط الكفارة كافي النهر (وفرض الصلاة) والصوم اى اداء كما مر فتنبه (مانع) لانفسهما على الظاهر ويذخى ان تكون صلاة اقضاء والنذر كذلك ذكره القهستاني (والعدة تجب بالخلوة او مع المانع احتياطا) وهذه احدى المسائل التسع التى اقاموا فيها الخلوة الصحيحة مقام

للبتعة المباركة (فلوعاد) الى الميقات (واحرم بحجة الاسلام في عامه) ذلك لابعده (سقط) عنه (ملزمه بدخول مكة) من الحج او العمرة (ايضا) اى كما يستقط الدم والقياس ان لا يسقط اعتبارا بملزمه بسبب النذر وصار كما اذا تحوت السنة وهو قول زفرونا ان الواجب عليه ان يكون محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البتعة لا ان يكون احرامه لدخوله على التعيين بخلاف ما اذا تحوت السنة لانه صار دينيا في ذمته فلا يتأدى الا بالاحرام مقصودا واول قال واحرم مما عليه في عامه شمل كل احرام واجب حجا او عمرة اداء او قضاء كافي المنع (وان بعد عامه) اى ان كان العود والاحرام من الميقات بعد عامه ذلك (لا يسقط) ملزمه لانه قد صار دينيا في ذمته بالقنوت ولا يخلص الا بالاحرام مقصودا (وان جاوز مكي او تمتع الحرم) يريد الحج (غير محرم فهو مكن جاوز الميقات) لان احرام المكي من الحرم والتمتع بالعمرة المجاوز صار مكيافا حرامه من الحرم فيجب عليه مدام لم يجاوز الميقات بلا احرام (ووقوفه) اى وقوف المكي والتمتع (كطوافه) اى طواف من جاوز الميقات يعنى اذا جاوز مكي او تمتع الحرم وتوجه الى عرفات ان عاد قبل الوقوف الى الحرم فاحرم يسقط الدم وان عاد بعد ما وقف فاحرم لم يسقط مكن جاوز الميقات فطاف وهذه المسئلة مما علم حكمه بما ذكر آنفا كما علم حكمه مكي احرم من الحرم للعمرة او حل احرامه منه فلو اختصر لكان اختصر

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

(مكي طاف لعمرة شوطا) واول قال اقل من اربعة لكان اولى اذا الحكم لا يختلف بالشوطين والثلاثة لكن قال محمد في الجامع الصغير هكذا وتبعه المص تبرا (فاحرم بالحج رفضه) اى الحج (وعليه دم وقضاء حج وعمرة) اما الدم فلا جل الرفض واما الحج والعمرة فلم يكن الحج الفائت هذا عند الامام وقالوا احب اليانا ان يرفض العمرة ويقضيها ويمضى في الحج وعليه دم لانه لا بد من رفض احدهما وعند الائمة الثلاثة لا يرفض وانما قال طاف شوطا لانه لو طاف لهما الاكثر ثم احرم بالحج رفضه بلا خلاف على ما ذكر في الهداية وفي البسوط لا يرفض واحدا منهما لان الاكثر حكم الكل فصار كما وفرغ منها وعليه دم لكان انقض بالحج بينهما واذا لم يطف للعمرة شيئا يرفضها اتفاقا وقيدا لمكي لان الآفاق اذا اهل بالعمرة او لا فطاف لهما شوطا ثم اهل بالحج مضى فيهما ولا يرفض الحج (فلاواتهما) اى الحج والعمرة (صح) لانه ادى افعالهما كما التزمهما غير انه منهي عنه والنهي لا يمنع تحقق الفعل كافي الاصلاح (وعليه دم) لجمعه بينهما وهو دم جبر حتى لا يجوز له ان يأكل منه بخلاف الآفاق حيث يجوز له ان يأكل لانه دم شكر (ومن احرم شحج) شحج وفرغ منه

الوطئ وهى تأكد المهر ووجوب العدة والنفقة والسكنى وثبو النسب ومنع نكاح اختها * ثم * رواة عليها واربع سواها في عديتها ومراعات وقت طلاقها واختف في وقوع طلاق اخر في العدة

والعمد الوقوع وفي تزويجها والمختار انها تزوج كالأبكار ولا تحرم بنتها بالخلوة الصحيحة على الصحيح
(والتمتع) المتقدمة (واجبة لمطلقة) ٢٩٥ * قبل الدخول) او الخلوة الصحيحة (لم يسم لها مهر) او فاه

ان حصلت الفرقة من جهة
(ومستحبة لمطلقة بعد الدخول
وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي
لها مهر) هو المشهور وفي
القهيستانى عن المحيط تستحب
لها ايضا وعزاه في البحر
لللبسوط وغيره قال وليس
المراد بنفي الاستحباب عدم
الثواب بل انه ليس من احكام
الطلاق فهو كقوله اثم
لايكبر في طريق الصلى
اى حكما للقيد واوكبر جاز
واستحب فليحفظ (ولو
سمى لها الفسا) مهرا
(وقبضته ثم وهبته له ثم
طأها قبل الدخول رجع
عليها بنصفه) اى
المقبوض لان النقود لا تبين
في الفسوخ والعقود
(وكذا كل مكيل وموزون)
غير معين بان كان في الذمة
اما المعين فكالعروض
(واو قبضت النصف ثم
وهبته الكل) او النصف
(او الباقي لا يرجع) بشئ عنده
لحصول مقصود الزوج
بسلامة نصف الصداق له
بلا عرض (خلافا لهما)
فيرجع بنصف ما قبضت
(ولو وهبت اقل من النصف
وقبضت الباقي) ثم طأها
قبل الدخول (رجع عليها

(ثم) احرم (باخر يوم النحر بحج آخر) في العام القابل (فان كان قد خلق
في الاول) قل الا حرام للثاني (لزمه الثاني) حتى يقضى في العام القابل لصحة
الشروع فيه (ولادم عليه) ولا صدقه لان الاول قد انتهى نهايته (والا) اى
وان لم يكن خلق للاول (لزمه) الحج (الثاني وعليه دم سواء قصر بعد احرام
الثاني او لم يقصر) عند الامام لانه ان قصر فقد جنى على احرام الثاني وان كان
نسكا في احرام الاول وان لم يقصر فقد اخر النسك عن وقته والمراد بالتقصير
الحلق وانما اختاره اتباعا للجماع الصغير او ليصير الحكيم جاريا في المرأة لان التقصير
عادي للرجل والمرأة (وعندهما ان لم يقصر فلا دم عليه) لانهما يخصان الوجوب
بما اذا خلق والتأخير لا يوجب شيئا وذكر فخر الاسلام ان محمدا في هذا مع الامام
وعند الشافعى لا يصح احرامه باخر (ومن فرغ من عمرته الا التقصير) بان احرم
وطاف وسعى ولم يقصر (فا حرم باخرى لزمه دم جبر) لانه جمع بين احرام
العمره وهو مكروه (ولو احرم آفاق بحج ثم احرم بعمره لزمه) لان الجمع بينهما
مشروع لا آفاقا كاتقان لكنه اساء بمخالفة السنة بتأخير العمره (فان وقف
بعرفات قبل افعال العمره) او اكثرهما (فقد رخصها) اى العمره اذ بناء افعالها على
افعاله غير مشروع وعند الأئمة الثلاثة لا يصير رافضا لعمرته (لا) اى لا يصير
رائضا (لو توجه اليها ولم يقف) وهو الصحيح من مذهب الامام (فان احرم
بها) اى العمره (بعد طوافه للحج) طواف التحية (ندب رخصها) لتأكدا حرامه
بطوافه بخلاف ما اذا لم يطف (ويقضيها) للحج لصحة الشروع فيها (وعليه
دم) لرفضها (فان مضى عليهما) اى العمره والحج بان يقدم افعال العمره على
الحج (صح ولزم دم) لجمعه بينهما (وهو دم جبر في الصحيح) وهو اختيار
فخر الاسلام واحتراز به عما اختاره شمس الأئمة من انه دم شكر (وان اهل الحاج
بعمره يوم النحر او ايام التشريق لزمته) اى لزمته العمره الحاج لان الجمع بين
احرامى الحج والعمره صحيح (ولزمه رفضها) اى لزم رفض العمره الحاج
كيلا يبين افعالها على افعالها مع كراهة العمره في هذه الايام (و) لزمه (رفضها
تحصيل لما فات مع صحة الشروع فيها) (و) لزمه (دم للرفض فان مضى
عليها صح وعليه دم) اى دم كفارة لجمعه بينهما (ومن فات الحج) بقوت
الوقوف (فا حرم بحج او عمره لزمه الرفض) اى رفض ما احرم به (و)
لزمه (اقضاء) لصحة الشروع (فيه) لزمه (الدم) لرفضه بالتحلل قبل اوانه

باب الاحصار والفوات

اى فوات الحج الاحصار لغة المنع عن كل شئ وشرعا المنع عن الحج والوقوف
معاً او العمره بعد الاحرام بعد شرعى وما فى الدرر من المنع الخوف او المرض

الى تمام النصف) عنده (وعندهما بنصف المقبوض ولو لم يقبض شيأ فوهبته) المهر (لا يرجع احدهما على
الآخر) بشئ استحسانا اذا سلم له عين ما يستحقه ذاتا (وكذا) لا يرجع احدهما على الآخر (لو كان المهر عرضا)

معيًا أو في الذمة (فوته قبل القبض أو بعده) لا يمر بخلاف ما إذا تعين فاحشاً فوته له فطلقها قبل
الدخول فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم القبض لانها بالغيب * ٢٩٦ * صارت واهية غير الهر

ذكره البهمنسي (وان تزوجها
بالف على ان لا يخرجها
من البلد) او مكان كذا
(او على ان لا يتزوج)
او لا يتسرى (عليها)
او على ان يطلق ضرعتها
او يتق اباها او يكرمها
او يهدي لها هدية (فان
وفي) بنا شرط (فلها
الالف) لرضاها بها مع
صلاحية مهر (والا) يف
بالشرط (فهر المثل) لانه
سمى لها ما فيه نفع وقدفات
واعلم ان على عند النكاح
للشرطية يستعملونه في معنى
يفهم منه كون ما بعدها
شرطاً لما قبلها فلا فرق
في الحاصل بينه وبين ان
الشرطية عندهم في الدخول
على الشرط ولاتبنيه على
هذا قال (ولو تزوجها
على الف ان اقام بها) او
ان كانت مولاة او ثيبا او ان
لم يكن له زوجة (وعلى
الفين ان اخرجها) او
كانت عربية او بكرا او
كان له زوجة (فال اقام)
في الاولى (فلها الف
والا فهر المثل لا يزداد على
الفين) لو زاد عليها لانها
رضيت به (ولا ينقص عن
الالف) ان نقص منه لانه

ليس بسديد لانه لا يخص بهذين تدبر وحكمه ان لا يتحلل الا بالذبح او بافعال
العمر (ان اخصر المحرم بعدو) مسلماً او كافراً (او مرض) زاد بالذهب او الركوب
(او عدم محرم) لمرأة بان مات محرمها بعد الاحرام (وبين مكة ثلاثة ايام
وما فوقها اوضياع نفقة) وفي التجسس اذا سرقت نفقة وقدر على الشيء
فليس بمحصر والافحصر لانه عاجز وقال مالك والشافعي لا احصار الا بالعدو
لان آية الاحصار وهي قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي
نزلت في حق النبي عليه السلام واصحابه وكانوا محصرين بالعدو ولنا ان الاحصار
هو المنع والعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب (فله ان يبعث شاة) او قيمتها
ايشتري بمكة (تذبح عنه في الحرم) وان لم يجد ما يذبح بقي محرماً حتى يذبح او يطوف
ويكفيه سبع بدنة وعن ابي يوسف انه يقوم الهدي فيطعم المساكين وان لم يجد
الطعام يصوم عن كل نصف صاع يوماً وهو قول الشافعي (في وقت معين)
لان التحلل موقوف على الذبح فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحلل بعده والتعين
محتاج عند الامام لا عندهما (ويحل بعد ذبحها من غير حلق ولا تقصير) عند
الطرفين (خلافا لابي يوسف) فانه يقول عليه ذلك لكن لو لم يفعل لاشئ عليه
(وان كان) المحصر (قارناً بعت دمين) لحجته وعمرته وعند الشافعي يبعث دماً
وفيه اشارة الى انه لا يتحلل الا بالذبح احدهما والى انه لا يشترط تعيين احدهما
للحج والآخر للعمره والى انه لو بعت دماً لم يتحلل بذبحه عن احدا لحرادين (ويجوز
ذبحها قبل يوم النحر) اي وقت شاء عند الامام (لا في الحل) وقال الشافعي تذبح
في موضع احصر فيه (وعندهما لا يجوز) ذبحها (قبل يوم النحر ان كان محصراً)
بفتح الصاد (بالحج) وان كان محصراً بالعمره يجوز ولا يتوقف بالزمان اجماعاً
(وعلى المحصر بالحج) فرضاً او نفلاً اذا تحلل (قضاء حج) من قابل للزوم له
بالشروع (وعمره) لان على فائت الحج التحلل بافعال العمره لكن اذا قضاها في عامة
ذلك لا يجب عليه العمره ولا يحتج الى نية التعيين عند الامام فلو قضاها من قابل
فهو مخير ان شاء اتى بكل واحد من الحج والعمره على الانفراد وان شاء قرن
وعند الشافعي عليه حج لا غير (وعلى المتمر) المحصر قضاء (عمره) الاحصار
عنها لتحقيق عندنا خلافاً لمالك والشافعي (وعلى القارون) المحصر (حجة وعمرتان)
الاولى للقران والثانية لكونها كالفائت وعند الأئمة الثلاثة حجة وعمرتان
(فان زال الاحصار بعد بعث الدم) لانه لا يتخلو امان يدرك الحج والهدي
او لا يدركهما او يدرك الاول دون الثاني او بالعكس فهذه اربعة اقسام تفصيلها
قوله (وامكنه) اي المحصر (ادراكه) اي الهدي (قبل ذبحه) امكنه (ادراك
الحج) بانوقوف بعرفات (لا يجوز له التحلل وزم المضي) لزوال الحج قبل اتي

رضى به ولو طلقها قبل الدخول بها يجب نصف المسمى وكذا في المسئلة الاولى لان بالطلاق * بالخلف *
قبل الدخول يسقط اعتبار هذا الشرط (وعندهما) الشرطان صحيحان (فلها) الف ان اقام (والان

أن آخر جهها) على الف أن كانت قبيحة وعلى الذين أن كانت جميلة فإنه يصح الشرطان اتفاقا والاصل عنده أن الموجب
الاصلي في النكاح مهر المثل وانما يصار * ٢٩٧ * إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه وعندهما المسمى وانما يصار

إلى مهر المثل عند فساد
التسمية من كل وجه كافي المحيط
(ولو تزوجها بهذا العبد)
مثلا (او بهذا العبد) على
وجه الايهام واحدهما على
(فلها الاعلى أن كان) الاعلى
(مثل مهر مثلها او اقل و)
لها (الادنى أن كان)
الادنى (مثله او أكثر و)
لها (مهر مثلها أن كان)
مهر المثل (بينهما) أي
الاعلى والادنى (وعندهما
لها الادنى بكل حال) لأن
الموجب الاصلي عنده مهر
المثل وعندهما المسمى كما مر
لكن في النظم أن الخلاف
فيما إذا كان بينهما لاغير
(وان طلقها قبل الدخول
فلها نصف) العبد (الادنى
اجام) الا أن يكون نصفه
اقل من المنة فحبب المنة
ولو شرط الخيار في تعيين
المنعة لها او له صحة
التسمية وكذا لو اتحدت
قيمة العبد ولو تزوجها
على الف حالة او مؤجلة
ومهر مثلها الف او أكثر فلها
الحالة والافل مؤجلة وعندهما
المؤجلة ولو على الف حالة
او اثنين مؤجلة ومهر مثلها
كالاكثر فالخيار لها وان كان
كالاقل فله وان كان بينهما يجب
مهر المثل وعندهما الخيار

بالخالف وفيه إشارة إلى أن من لم يقدر أن يدركهما لا يجب عليه التوجه (وان أمكن
ادراكه) أي الهدى (فقط تحلل) لانه عجز عن الاصل (وان أمكن ادراك الحج
فقط جاز التحلل استحسانا) وهو قول الامام والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر
وهذا القسم لا يتصور على قولهما في الحج لما مر أن دم الاحصار بالحج يتوقف
بيوم النحر فاذا أدرك الحج يدرك الهدى ضرورة وفي المحصر بالعمرة يتصور
فينبغي أن يكون جوابها فيه بجوابه كافي الاصلاح (ومن منع بمكة عن الركنين)
أي اطواف والوقوف (فهو محصر) سواء كان فردا او قارنا فتحلل بالهدى
وفرواية عنه أن المنع بمكة ليس باحصار بعد ما صارت دار اسلام كافي المحيط
(وان قدر على احدهما فليس بمحصر) لانه أن قدر على الوقوف يتم حجه به
فلا يثبت الاحصار وان قدر على الطواف له أن يتحلل به فلا حاجة إلى التحلل
بالهدى كفائت الحج وعند الشافعي محصر بالمنع عن احدهما (ومن فاته الحج
بفوات الوقوف بعرفات فتحلل) عن احرامه (بافعال العمرة) فيطوف ويسعى
بلا احرام جديد لها (وعليه الحج من قابل) أي في العام القابل (ولادم عليه)
وعند الأئمة الثلاثة عليه دم (ولافوت للعمرة بالاجماع وهي احرام وطواف
وسعى) فالاحرام شرطها وطواف والسعي ركنها (ويجوز) العمرة (في كل
السنة) أي في كل يوم من أيامها الا انها غير موقفة (و) لكن (تكره) العمرة (يوذرفة)
ويوم النحر (وايام التيسر) وعن أبي يوسف انها لا تكره في يوم عرفة قبل الزوال
وعند الشافعي لا تكره في وقت من الاوقات اصلا ولا يقطع الملبية فيها بول الضواف

* باب الحج عن الغير *

احال اللام على غير غير واقع على وجه التمكن بل هو ملزوم الاضافة ولما كان
الاصل كون عمل الانسان لنفسه لا غيره تدم ما تقدم (تجوز النيابة في العبادات
المالية) كالزكاة وصدقة الفطر (مطلقا) أي في حالة القدرة والعجز لأن المقي
يحصل بفعل النائب فاعبرة نية الموكل لانية الوكيل (ولا تجوز في البدنية)
المحضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقرارة القرآن والاذكار (بحال)
من الاحوال لا في حالة العجز ولا في حالة القدرة لان المنصود هو اتياب النفس
لا يحصل بفعل النائب (وفي الركب) الاولى وفي الركبة (منهما) أي
من المدن والمال (كالحج تجوز عند العجز) لحصول المشقة بتقيص المال
(لا) تجوز (عند القدرة) لعدم اتياب النفس نظرا إلى كونه بدنيا
فعملنا بالشبهين بالتقدير الممكن (ويشترط) في صحة العجز عن الغير (الموت)

له واما في الخلع والاعتاق * ٣٨ * ل * والاقرار والوصية فحبب الاقل اتفاقا اذ ليس لها موجب
اصلي فيصار اليه (وان تزوجها بهذين العبدین فاذا احدهما حر فبها العبد فقط عند الامام ان ساوى عشرة

دراهم والاكل وهذا ظاهر الرواية كافي الخفية (وعند أبي يوسف) لها (العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا وعند
محمد) لها (العبد وتما مهر المثل ان هو) اي العبد (اقل منه) * ٢٩١ * اي من مهر المثل وعلى هذا الخلاف

اذا جع بين حرام وحلال
قيد يكون احدهما حراما لانه
لو استحق كان لهما مع الباقي
قيمتها اتفاقا (وان تزوجها
على فرس او) تزوجها
(على ثوب هروي بالغ
في وصفه) بان بين طوله
وعرضه (او لاخير) الزوج
(بين دفع الوسط اوفيته)
اي الوسط نظر الجارين
واللهما ادى اجبرت على
قبوله (وكذا) يخبر الزوج
(او تزوجها على مكمل
او موزون) غير التقدين
بين جنسه لاصته (لاصالته
المسمى تسمية واصالة القيمة
من حيث انه لا يعرف الابها
(وان بين صفته ايضا)
كجيدة خالية من الشعر
بلدية او حورانية (وجب
هو) اي المسمى الوصف
(لاقيته) لانه ثبت في الذمة
ثبوتا صحيحا والحاصل ان
تسمية مجهول ابليس كدابة
وثوب باطلة فيلزم مهر
المثل ومجهول الوصف
فقط صحيحة من وجه فيخير
وتجبر على التبول ومعلومها
صحيحة من كل وجه فلا
يخير (وقيل اثوب مثله)
اي مثل المكمل (ان بواغ
في وصفه) وفي ظاهر

اي موت المحجوج عنه (او انجز الدائم الى الموت) اذا كان العجز يرجى
زواله غالبا كالمرض والحبس وغيرهما فاحج فان استمر العجز الى الموت سقط
الفرض عنه فان زال عجزه صار ما دى تطوعا للامر وعليه الحج وعند
ابي يوسف ان زال العجز بعد فراغ الأمور عن الحج يقع عن الفرض
وان زال قبله فعن النفل كما في المحيط وان كان لا يرجى زواله كالمعنى والزمانة
سقط عنه الفرض ويجب عليه الاحتجاج سواء استمر ذلك العذر او لا كما في البحر
وغيره فعلى هذا عبارة المص غير وافية بل الحق التفصيل تدبر (وانما شرط
العجز للحج الفرض لا النفل) لان النفل يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة
للأمر بالاتفاق واما ثواب النفل فأنما مور به عمله للأمر وقد صح عند اهل
السنة كاتصاله والصوم والصدقة كما في الهداية (من عجز) عن اداء الحج
(فاحج) اي امر بان يحج عنه غيره (صح) وفيه اشارة الى انه اذا احج وهو
صحيح ثم عجز واستمر لا يجوز له لفقد الشرط (ويقع عنه) اي عن الأمر على
الصحيح وهو ظاهر المذهب لكنه تشترط اهلية الأمور بمسحة الأفعال كما في
أكثر المعبرات وعن محمد يقع عن المأمور وقال شمس الاسلام يقع عن المأمور
في قول اصحابنا والأمر ثواب النفقة لان النيابة لا تجرى في عبادات البدنية
(وينوي الثابت عنه) حتى لو نوى عن نفسه وقع عنه وعن النفقة (فيقول اميك
بمسحة عن فلان) عند الاحرام (بعد الركعتين ويرد) النائب (ما فضل
من النفقة الى الوصى او الورثة) فيه قصور فالأولى ان يقول الى من احج ليشمل
من عجز فاحج تدبر (ويجوز احتجاج الضرورة) بالصادق المهمة الذي لم يحج
ويقال ضرور وصرارة وصارورة وصارور وضروري وصاروراء كافي
القاموس ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى عام
قابل ويحج لنفسه او ان يحج بعد عودته الى اهله بماله وان فقيرا فلم يحظ والناس
عندها غائلون (والمرأة والعبد المأذون) لوجود أفعال الحج (وغيرهم أولى)
لأن حجهم على اكل الوجوه وليكون بعد عن الخلاف وفي الشئ وبكره احتجاج
الأنثى والعبد ومن لم يحج عن نفسه (ومن امره رجلان فاحرم بحجة عنهما
ضمن نفقتهما) ان اتفق لان كل واحد منهما امره ان يخلص له الحج وان نبويه
عند الاحرام فان لم يفعل صار مخالفا ولا يكون عن احدهما اذ ليس احدهما
أولى من الآخر (والحجة له) اي الحاج (وان ابهم الاحرام) بان نوى احدهما
غير معين (ثم عين احدهما قبل النضى صح) عند الطرفين استحسانا لان الاحرام
شرع وسيلة والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين (خلافا لابي يوسف)
فانه قال انه يقع عنه وعن لانه مأمور بالتعيين والابهام يخالفه وهو القياس

الرواية بخبر لانه في (وان شرط) في النكاح (البكارة) بلا زيادة شئ لهما بان تزوجها على انها
بكر (فوجد هاتيه لئلا كل الهر) اي مهر المثل بلا تسمية او التمسى بلا نقصان لانها تذهب بأشياء فليحسن الغن

بها وكذا لو شرط انها شابة فوجدها بنجوزة ولو قوبل البكارة بشئ زائد نزم كما مر فليحفظ فلو اعطاهما
الزوج اياها لم يرجع عليها وفي كل ٢٩٩ ٢ منها اختلاف المشايخ على ما اشير اليه في الفصولين قاله القهستاني

(وان اتفقا على قدر
في السر) سواء عقدا أولا
(واعلنا غيره) اكثر من
جنسه (عند العقد) ولو
ثانيا ولم يشهدانه سمعة وريا
(فالمعتبر ما اعلناه) ويكون
هكذا منه زيادة في المهر
(وعند ابي يوسف) المعتبر
ما لم يصره) وذكر في المبسوط
قول محمد مع ابي يوسف
ولو من خلاف الجنس فان
اتفقا على المواضعة فهو
المثل والا فغير العلانية ولو
اشهدا على السمعة لم تجب
الزيادة بالاجماع ولو
تواضعا على مهر وتزوجها
في العلانية على ان لا مهر
لها نزم مهر السر اتفاقا
انتهى * فصل * في النكاح
افساد (ولا يجب شئ)
سمى اولاً (بلاوطي) في القبل
(في عقد فاسد) اي باطل لما
مر كان نكاح للحارم الموبدة
او الوقت او باكره من
جهةها او بغير شهود او
للامة على الحرية وفي العدة
او غيرها ذكره القهستاني
(وان خلا بها) لوجود
المانع الشرعي فالصححة
في الفاسد كالقاسدة في الصحيح
وفي التعميم اشعار بان لو
مس امها بشهوة كان له ان

كما اذا امر احد بالحلج وآخر بالعمره فقرن بينهما الا اذا اذن بالحلج (وبعد)
اي بعد المضي (لا يصح تعيينه) اتفاقا (ودم المنة وانقران على الماء مور) لانه
موفق لاداء النكاحين والمأ مور مخصص بهذا لان حقيقة الفعل منه
وان كان الحلج يقع على الامر لانه وقوع شرعي ووجوب دم الشكر سبب
عن الفعل الحقيقي الصادر عن الماء مور فعلى هذا لا يلزم بهذه المسئلة صحة
المروي عن محمد ان الحلج يتبع عن الماء مور كما في الهداية (وكذا) يجب على
المأمور (دم الجنابة) لانه هو الجاني واطلق في دم الجنابة فشمول دم الجماع
ودم جزاء الصيد ودم الحلق ودم لبس المخيط والتطيب ودم مجأ ووزة الميقات
بغير احرام لكن لما كان في دم الجنابة تفصيل ذكره (ودم الاحصار على الامر)
عند الطرفين لدخوله في العهدة بامر فعليه تخليصه (خلافا لابي يوسف
وان كان المحجوج عنه) ميتا في ماله (يعني اذا اوصى ومات فان دم الاحصار
واجب في ثلث المال وقيل في كله عند هما وفي مال المأمور عنده ولو قل ودم
الاحصار على الامر من ماله ولو ميتا لكان اخصر واولى (وان جامع) المأمور
(قبل الوقوف ضمن النفقة) لانه صار مخالفا بالافساد (وان مات المأمور)
وكذا لو مات الحاج بنفسه فاوصى بالحلج (في الطريق) بعد ما اتفق
بعض النفقة (يجب من منزل امره) اي الموصى او الوصي او الوارث قياسا
عند الامام اذا اتحد مكانهما فان اختلف مكانهما فان كان احدهما اقرب
من مكة يجب عنه والمال وافيه فان لم يكن وافيه يجب من حيث يمكن (من ثلث
مابقي من) مجموع (ماله) عند الامام فان كانت التركة مثلا ثلثة آلاف درهم
فدفع الالف فسرق يجب عنه ثلث الالفين ثمانمائة وستة وستين وثلثين
(وعند هما) يجب (من حيث مات المأمور) بالحلج (لكن عند ابي يوسف)
يجب عنه (بما بقي من الثلث الاول) فان كانت التركة مثلا اربعة آلاف فدفع
الالف فسرق يجب عنه ثلثمائة وثلاثة وثلثين وثلث وان كانت ثلثة آلاف
فدفع الالف فسرق بطلت الوصية عنده (وعند محمد) يجب عنه (بما بقي
من المال المدفوع اليه) فان لم يبق في يده شئ بطلت الوصية عنده
(ومن اهل السنة عن ابويه) او غيرهما (مع عين احدهما جاز) لانه غير
مأمور بالحلج عنهما ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه
بل يكون جاعلا ثواب حجه له ونيتة عنهما لغو (وللانسان ان يجعل
ثواب عمله لغيره في جميع العبادات) هذا وقع في عرض العلة لما قبله

* باب الهدى *

بتزوجها بعد التاركة كما في القهستاني عن الخزانة (فان وطئ) معترفه (وجب مهر المثل لا يزداد على المسمى)
لرضاها فان لم يعلم وجب مهر المثل بالغامبلغ (وعليها العدة) اي عدة الطلاق لعدة الوفاة لو مات عنها

(وابتدأوها من حين التفريق) او الافتراق بالتساركة (لامن آخر الوطأت هو الصحيح) ولا يشترط لصحة المتاركة علم المرأة هو الاصح وانكاره النكاح بحصرتها متاركة والا لا ٣٠٠ * (و ثبت فيه) اى فى النكاح

(هو) اسم ما يهدى من النعم الى الحرم (من اى اى بقر او غنم) وهو متعة عليه (واقله شاة ولا يجب تعريفه) اى الهدى وقد ينشاء آتفا (وبجزى فيه ما يجزى في الاضحية) لانه قرب به تعلقت باراقة الدم كالاضحية (وتجزى الشاة فى كل موضع) والاولى ان يقول فى الكل اى الجنائيات وغيرها (الا اذا طاف للزيارة) اى حال كونه (جنباً او جامع بعد وقوف عرفات قبل الخلق فلا تجزى فيهما الا بدنة) وليس مراده التعميم فان من نذر بدنة او جزر الا تجزى به الشاة (و يأكل) استحباباً (من هدى التطوع) اذا بلغ محله (والمتعة والقران) الا عند الشافعى من دم المتعة والقران (لا) يأكل (من غيرها) لانها دماء كفارات خلافاً لذلك (وخص ذبح هدى المتعة والقران بايام النحر دون غيرها) اى يجوز ذبح بقية الهدايا فى اى وقت شاء خلافاً للشافعى (و) خص (الكل بالحرم) قال الزيلعى واعلم ان الدماء على اربعة اوجه ما يختص بالزمان والمكان وهو دم القران ودم التطوع فى روايه القدورى ودم الاحصار عندهما وما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنائيات ودم الاحصار عند، والتطوع فى رواية الاصل وما كان عكسه وهو دم الاضحية وما لا يختص بهما وهو دم النذور وعند الطرفين وعند ابى يوسف يتعين بالمكان (و يجوز ان يتصدق به اى الهدى على فقير الحرم وغيره) من الفقراء المستحقين وقال الشافعى يختص به (ويتصدق بمحله) وهو بالضم ما يطرح على ظهر الدابة (و خطاه) بالكسر وهو حمل يجعل فى عنق البعير (ولا يعطى اجر البزار) اى اذا بلغ (منه) اى من الهدى ولكن لو تصدق شيئاً عليه سوى اجرته جاز اذا كان ممن يستحقه (ولا يركبه) اى الهدى (الا عند الضرورة) وعند الأئمة الثلاثة يجوز ان يركبه غيرها الا ان يهزله فح لا يجوز (فان نقص بركوبه) شئ منه (ضمنه) اى نقصان (ولا يحلبه) اى الهدى اذا كان له ابن لانه جزء منه (فان حلبه) وانفعبه او دفعه الى الغنى ضمنه اوجود التعدى منه كما لو فعل ذلك بوبره او صوفه (تصدق به) اى بالابن (وينضح ضرعه ببناء البارد لينة قطع لينة) قالوا هذا اذا قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويتصدق بمثله او قيمته الا اذا استهلك فانه بالقيمة ولو واد الهدى ذبح مع الوالد وان شاء تصدق به (فان عطب) بالكسر اى هلك (الهدى الواجب او تعيب) عيباً (فاحشا) يمنع جواز الاضحية (اقام غيره مقامه) لانه واجب فى ذمته والمعيب لا يصلح لذلك (وصنع بالمعيب ماشاء) لانه لا يتحقق بمالكه (وان عطب) اى قرب الى لعطب وانما فسرناه لان النحر بعد حقيقة العطب لا يتصور (التطوع نحره وصيغ نعله) اى قلادته (بدنه وضرب به) اى بنعله (صنعته) اى صفحة سنامه (ولا يأكل منه

الفاسد) (النسب) احتياطاً احياء الولد (و) ابتداء (دمته) وهى ستة اشهر (من حين الدخول عند محمد وبه يفتى) قيل وعندهما من حين العقد كالصحيح ولهذا اختلف المشايخ ان الفراش فى النكاح الفاسد يعتد بالدخول او بالعقد وانما قلنا معترفاً لانه اذا خلا بهما ثم جات بولد لستة اشهر فانكر الوطئ ام ثبت النسب منه عند زفر وعند الشيخين ثبت كما فى القهستانى عن المحيط ولو وطئها فى النكاح الفاسد مراراً فعليه مهر واحد وكذا لو وطئ مكاتبته او جارية ابنه مراراً ولو وطئ الابن جارية ابيه بشبهة يجب لكل وطئ مهر لان شبهة المهر غير ثابتة فصادف كل وطئ ملك الغير واو وطئ احد الشرىكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف المهر لعدم شبهة المهر فى نصف شرى يكه كما فى شرح الوقاية لابن دككن وسيجى بقية التصرفات الفاسدة قبيل باب التصرف (ومهر) امرأة (مثلها) اى الحرة اما الامه فعلى قدر الرغبة فيها وعن الاوزاعى

ثالث قيمتها كذا فى المجتبى والخزانة (يعتبر) اى يعتبره القاضى (بقوم ايها) صفة اخرى لامرأة وذلك * هو * لانه قيمة البضع وقيمة الشئ تعرف بمجسده وجنس الانسان قومه ابيه الا ان القوم مختص بالرجال عند المحققين فالاولى

من قريب ايهاى اخواتها لا يوين اولاب و غمايتها و بنات الاعوام و غمايتها و امه فان لم يكن لها اخت ولا عمه
فبنت الاخت لا يوين و بنت العم كافي الخلاصة ٣٠١ * وهو يفيد الترتيب فتمه (ان تساويا) وقت العقد (سنا و جالا)

و حسبا) و قيل لا يعتبر الجمال
في ذات الحسب (و ما لا وعقلا
و دينا) اى تقوى (و بلدا
و عصر او بكاره و ثيابه)
و عبا و ادبا و خلقا و عفة و عدم
و لدو قالو ايعتبر حال الزوج

ايضا اذ الشاب و التي
و الغنى و زوج باقل من الشيخ
و الفاسق و الفقير و يشترط ان
يكون المختبر بمهر المثل رجاين
او رجلا و امرئين و لفظ
الشهادة (فان لم يوجد) فالتقول
للزوج بعينه فان لم يوجد
من بمثلها في شئ منها
(منهم) اى من قوم ايها (فن
الاجانب) اى من قبيلة ايها في
هذا الادور و انسب و الكفاة
كافي الخزانة و انفاقنا في شئ
منها لانه لم يوجد كذا فاذى
يوجد منه وهو ما يوجد
في بعض النسخ بقوله (فان
اي يوجد جميع ذلك فاي يوجد
منه) لانه يتعذر اجتماع
هذه الاوصاف في امرئين
فيعتبر بالموجود منها لانها
مثلها كافي الاختيار (ولا
يعتبر) مهر مثلها (بامها
او خالها ان لم تكونا من
قوم ايها) بان تكون الام
بنت عمه و هي مثاها في هذه
الصفات فانه يحكم ايها
بمهرها و هذا كله اذا لم
يفرض القاضى في مهر المثل

هو و لا غنى) لعدم تمام القرية و فائدة هذا الفعل ان يعلم الناس انه هدى فيا كل
منه الفقراء لان التصديق على الفقراء افضل من ان يترك للما لسباع (و ليس
عليه غيره) لانه تضوع و تقلد بدنة التطوع و المنعة و القران (لانها دماء
نسك) لا يقلد (غيرها) كدماء الجنائيات و الكفارات و الاحصار لان سببها الجنابة
و الستر الميق لكن لو قلدهم الاحصار لا يضر كافي البسوط و في المحيط يقاددم النذر

* مسائل منسورة *

جرت عادة المصنفين ان يذكر وافي آخر الكتاب ناشد نذر من المسائل في الابواب
السابقة في فصل على حدة تكثير الفائدة و يترجوا عنه بمسائل منسورة او مسائل
متفرقة او مسائل شتى او مسائل لم تدخل في الابواب (شهدوا ان هذا اليوم
الذى وقف فيه يوم النحر بصلت) هذه (الشهادة) و الحجة صحيح استحسانا فان
هذه الشهادة قامت على التني و على امر لا يدخل تحت الحكم لان غرضهم اني حجههم
و الحج لا يدخل تحت الحكم لان الحج عبادة لا يجبر عليها و لا يدخل تحت الحكم و لان
فيه بلوى عابا لنذر الاحتراز عنه و التدارك غير ممكن و في الامر بالاعادة حرج بين
فوجب ان يكتفي به عند الاستباه صيانة لجميع المسكين كافي الكافي و القياس ان لا يصح
(و شهدوا انه) اى اليوم الذى وقفوا فيه (يوم التروية صحت) هذه الشهادة لا مكان
التدارك فلو شهدوا يوم التروية ان هذا اليوم يوم عرفة بنظر فان امكن الامام ان
يقف بالناس او اكثرهم قبلت ساداتهم قياسا و استحسانا لانه من الوقوف و ان
لم يقفوا عشية فاتهم الحج و ان امكن ان يقف معهم ليل لانها را فكذلك استحسانا
و ان لم يمكنه ان يقف ليل مع اكثرهم لا تقبل شهادتهم و يأمرهم ان يقفوا
من الغد استحسانا و في لفظ الجمع اشارة الى انه لا تقبل فيه الاشهاد بجمع عظيم
فلا تقبل شهادة عدلين و قال بعضهم تقبل شهادتهما كافي المحيط و في الكافي
ينبغي للقاضى ان لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تعديها للفتنة (ومن ترك الجمرة
الاولى في اليوم الثانى) و رمى الوسط و الثالثة (فان شاء رماها فقط) لان الترتيب
في الجمار الثلث ليس بشر و لا واجب و انما هو سنة خلافا للشافعى (والاولى ان
يرمى الكل) رعية للترتيب المسنون (ومن نذر ان يحج ماشيا يمشى من يته حتى
يطوف للزيارة) على الصحيح لانه التزم الحج على صفة الكمال لان المشى اشق على
البدن فيلزمه الايقاف و في البسوط انه مخير و عن الامام ان مشيه مكروه (وقيل
من حيث يحرم) لانه اول افعاله (فان ركب لزمه دم) و ان ركب في الاقل
تصدق (حلال اشترى امة محرمة بالاذن) اى باذن المولى (فله) اى للشترى
(ان يحبسها و الاولى تحليلها بقص شعر او قلم ففر قبل الجمع و من المهمات

شيأ و لم يتراض الزوجان على شئ منه و الا فهو المهر كافي القهستاني معن بالشارع (وصح ضمان وايها) بنفسه
او رسوله (مهرها) و كذا و يه و لو عاقد لانه سفير (و تطالب من شئت منه و من زوج) و لو بالغة و الافحين

تبلغ ولو قال دفعت المهر الى ابيك وانت صغيرة وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب على ابنت اليوم ولها
ان تأخذ المهر من الزوج وليس للزوج ان يرجع على الاب لانه ٣٠٢ ✽ اقر باستحقاقه القبض الا اذا قال

عند اخذ المهر اخذ منك
المهر على ان ابرئك من
مهر بنتي ثم انكرت البنت
له ان يرجع على الاب اذا
رجعت المرأة عليه ولو
وهب الاب بعض المهر
ثم قال ان لم تجز البنت الهبة
فقد ضمن من مالي لا يصح
هذا الضمان بعد البلوغ
وان قال ان انكرت الاذن
بالهبة ورجعت فانا ضامن
صح لانه مضاف الى سبب
الوجوب (و يرجع الولي)
على الزوج اذا ادى ما ضمنه
(ان ضمن بامر) الحقيقي
او الحكمي (والافلا)
يرجع لانه متبرع ولو كان
الضامن وليه وادى من
مال نفسه يرجع ان اشهد
انه يؤدي ايرجع والا لا
ذكره البهني تبعاً للشمي
والزلي لكن نقل في النهر
عن الغاية ان عدم الرجوع
عند عدم الاستعداد خاص
بالاب بخلاف الوصي
وبقية الاولياء وهل يضالب
الاب بمهر ابنته الصغير
الفقير المعتمد الا اذا ضمنه
كافي الثقة ثم اطلاقه يفيد
ان ولاية المطالبة بالمهر
ثابتة لكل ولي مع انها ليست
الا للاب ولا بيه ولا قاضي

ان يعلم انه اختلف في المجاورة بالحرمين الشريفين فذهب ابو يوسف ومحمد
الى استحبابها الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحظورات وذهب الامام
الاعظم والامام مالك الى كراهتها وهو الاحوط خصوصاً في هذا الزمان فان
اكثر الناس لا يعرفون قدرهما واعلم ان حرمة الحرم خاصة بمكة الشرفة
عندنا وليس للمدينة المشرفة حرم في حق الصيود والاشجار وغيرها الحج
تطوعاً افضل من الصدقة النافلة حج افرص اولى من طاعة الوالدين
بخلاف النقل المأمور بالحج لا يتزوج المتندر اذا كان وقت خروج اهل بلد
فان كان قبله جازح حج النني افضل من حج الفقير ✽ مكة افضل من المدينة عند
علمائنا والشافعي الاجماع على ان موضع قبره صلى الله تعالى عليه وسلم اشرف
بقاع الارض وان الخلاف فيما سواها ومن احسن المنذوبات بل يقرب من درجة
الواجبات زيارة قبر نبينا وسيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقد حرص
عليه السلام على زيارته وبلغ في النذب اليها بمثل قوله عليه السلام من زار قبري
وجبت له شفاعة وقوله عليه السلام من جاني زائر الا للهمة حاجة الا ياتي
كان حقاً على ان اكون شفعاً له يوم القيمة وقوله لا عذر لمن كان له سعة من امتي
ولم يزرنى وقوله من صلى على قبري سمعته ومن صلى على نائيا بلغته وقوله
من حج وزار قبري بعد موتي كان من زارني في حياتي وقوله من زارني الى المدينة
متعمداً كان في جوارى الى يوم القيمة فان كان الحج فرضاً فلا حرج ان يبدأه اذ لم يقع
في طريق الحاج المدينة المنورة ثم يثني بالزيارة فاذا نواها فليكن معها زيارة مسجد
الرسول عليه السلام واذا توجه اليها تكبيرا للصلاة والسلام عليه عليه اشرف
التحيات وافضل التسميات واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاهرها قبل ان يدخلها
او توضأ ولكن الغسل افضل وابس نظيف ثيابه وكل ما كان ادخل في الادب
والاجلال فعلة واذا دخلها قال رب ادخلني مدخل صدق الآية اتاهم
افتح لي ابواب فضلك ورحمتك وارزقني زيارة قبر رسولك المجتبي عليه السلام
ما رزقت اولياءك واهل طاعتك واغفر لي وارحمني يا خير مسئول وليكن قمتواضعاً
متخشعاً بكامل الادب فاذا دخل المسجد الشريف قول بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اغفر لي واقمع لي ابواب رحمتك ويدخل من الباب المعروف بباب جبرائيل
عليه السلام فاصدا الروضة الشريفة وهي ما بين المنبر والقبر الشريف
قال صلى الله تعالى عليه وسلم بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة
فيصلي عند منبره عليه السلام ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بخذاء
منكبه الايمن ويسجد لله شكر على هذه النعمة الجليلة ويدعو بما يجب ثم ينهض
فيتوجه الى قبر الشريف فيقف عند رأسه مسة بل القملة ويدنونه قدر

لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وان كان عاقداً بحكم ✽ ثلثة ✽
الولاية وان كان كافياً الحسنة وغيرها (ولمراة منع نفسها من الوطئ) ودواعيه (والسفر حتى يوفيهما)

او وكيلها او المال (قدر ما بين تعجيله من مهرها كلا او بعضا) اتعين حقها في البدل كما تعين حقه في المبدل
ولكن بعد اخذه له ان يطلب الجهاز * ٣٠٣ * بقدره عند بعضهم كافي القهستاني معن باللفصولين وسيجي

(ولها السفر) بشرطه
(والخروج من المنزل
ايضا) للحاجة والضرورة
كزيارة احد الابوين او
المحارم واخذ الحق واعطائه
والحج وتعلم المسائل
الضرورية كافي القهستاني
وفي الاشياء لها ان تخرج
بغير اذنه قبل ايفاء الجمل
مطلقا وبعده اذا كان لها
حق او عليها او كانت قابلة
او غاسلة او لزيارة ابويها
كل جمعة مرة او لزيارة
المحارم كل سنة وفيما عدا
ذلك من زيارة الاجانب
وعيادتهم والولاية لا تخرج
الا باذنه ولو خرجت باذنه
كنا عاصين واختلفوا
في خروجها للحمام والمعمد
الجواز بشرط عدم الترتين
واتطيب (ولها النفقة
او منعت لذلك) اي لقبض
المجل لانه بحق (وهذا)
المنع (قبل الدخول) اتفاقا
(وكذا بعده) لان كل
وطية مقابلة بشئ من
العوض (خلافا لهما فيما لو
كان الدخول) ولو بالخلوة
الصحيحة (برضاها غير
صبيحة ولا مجنونة) ولا
مكرهة فلهن المنع بعد
التسليم اتفاقا لعدم صحته

ثلاثة اذرع او اربعة ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار
التربة الشريفة فهو اهيب واعظم الحرمه ويقف كما يقف في الصلاة ويقول
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك يا رسول الله السلام
عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا سيد ولد آدم اني اشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له واشهد انك عبده ورسوله وامينه اشهد انك قد بلغت
الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وكشفت الغمة فجزاك الله عنا خيرا
جزا الله عنا افضل ما جازى نبيا عن امته اللهم اعط سيدنا عبدك ورسولك
محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة العالية الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي
وعده وازله المنزل المبارك عندك سبحانه انت ذو الفضل العظيم ثم يسأل الله
تعالى حاجته واعظم الحاجات سؤال حسن الخاتمة وطاب المغفرة ويقول
السلام عليك يا رسول الله اسألك الشفاعة الكبرى واتوسل بك الى الله
تعالى في ان اموت مسلما على ملتك وسنتك وان احشش في زمرة عباد الله الصالحين
ثم يتأخر عن يمينه ان كان مستقبلا قدر ذراع فيسلم على ابي بكر الصديق رضي الله
تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله وثانيه في الغارو يا ابا بكر الصديق
رضي الله تعالى عنك وجزاك الله عنا خيرا ثم يتأخر كذلك فيسلم على عمر رضي الله
تعالى عنه ويقول السلام عليك يا امير المؤمنين عمر الفاروق انت الذي اعز الله بك
الاسلام فجزاك الله عن امة محمد عليه السلام خيرا ثم يرجع الى حيال وجه
النبي عليه الصلوة والسلام فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على نبيه
بافضل ما يمكن ويدعو لنفسه ويستشفع له ولو اذنيه ولجميع اهل الايمان ثم
يفعل ما شاء مما تيسر من عمل البر ويستحب ان يخرج الى البتبع ويزور القبور
التي يتبرك بها كبريئان وعباس رضي الله تعالى عنهما وبقبور سائر الاصحاب الابرار
والآل الاخيار رضوا الله تعالى عليهم احيين وسائر اموات المسلمين رحيم الله
ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين انتم لنا سابقون وانا ان شاء الله بكم
لاحقون ويفعل ما يحظر به من الدعوات والخيرات والصدقات ويكون على هذا
الحالة مادام ساكنا فيها فاذا عزم الى السفر يستحب له ان يدع المسجد
بصلاة وقد اخبر صلى الله تعالى عليه وسلم ان صلاة في مسجد ذي خير من الف
صلاة فيما سواه الا المسجد اطرام ويدعو بعده بما احب وان أتى القبر الشريف
ويدعو بما احب له ولو اذنيه ولاخوانه الصالحين واولاده واهله وماله ويسأل الله
تعالى ان يدخله دار النعيم ويوصله الى اهله سالما غائبا بخير عاقبة وحسن عافية
وينبغي ان يتصدق بما يمكن على الفقراء من اخبر ان ثم ينصرف باكبها حزينا
على فراق الحضرة النبوية ومن اتسبن ان يكبر على كل شرف من الارض

(وان لم يبين قدر المجمل فلها المنع منها حتى يوفى قدرها المجمل من مثله عرفا غير مقدر برابع او بحمس)
لان العلوم عرفا كالمشروط شرعا (وليس لها ذلك) المنع (واجل كذا) حالة العتدا وبعده ان التصريح اقوى

من الدلالة (خلافا لابي يوسف) فيها المنع قال الواو الجي وغيره وبه يفتى استحسانا ولا خلاف انه نوسرط
الدخول بها قبل حلوله فليس لها المنع بقى او تزوجها على مائة مثلاً ٣٠٤ على حكم الحلول على

يقول آتون تائبون عابدون ساجدون لربهم صادقوا لله وعده ونصر عبده
واعز جنده وهزم الاحزاب وحده واذا دخل بلدة فيقول اللهم رب السموات السبع
وما اظلال ورب الارضين السبع وما اقبان ورب الشياطين وما اضلال ورب الرياح
وما ذرين نسلك الجنة وما قرب اليها ونسلك خير هذه القرية وخير اهلها وخير
ما فيها من قول وعمل فعوذك من شر هذا القرية وشر ما فيها اللهم اجعل لي فيها
قرارا وارزقني رزقا حسنا طيبا حلالا مباركا وبني لي من يتوجه الى الحج الشريف
ان يتوب الى الله تعالى مما اكتسب وما فعل من انواع الذنوب عسى ربه ان يكفر عنه سيئاته
وان يرضى خصومه ويقضى دينه الاما كان مؤجلا ويرد الودائع الى اهلها ويترك
نفقة عياله الى حين عوده ويستحب نفقة طيبة قدر ما يقيه ويكون على رفق مع
رفقائه من العبيد والاحرار وعلى سكينه ووقار في جميع الاحوال والاطوار
ويفعل ما لا يتألم منه الخلق ولا يتأذى ويتوكل على الله الملك المتعال في جميع
الاقوال والاعمال انه هو البر الرحيم فاذا توجه الى السفر واذا خرج من منزله
يصلي ركعتين على احسن ما كان ثم يسأل الله تعالى العفو والعافية والتيسير لما
اراد والحفظ من شر الوباء والضفة ويتصدق بما يطيب قلبه من اطيب الاموال
من ماله الحلال ويقول ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار *
واحسن لنا في زمرة الصالحين الابرار * ربنا تبلى منا لك انت السميع العليم *
وتب علينا انك انت اتوب الرحيم ثم يودع اهله وعياله وسائر من حضر
ويقول استودع الله دينكم ودنياكم وخواتم اعمالكم ويقول له اهله عند
التوديع سر في حفظ الله وكنفه زدك الله اتوى وجنبك الخباثت والردى
وعفر ذنبك ووجهك الخير انما كنت وتوجهت واذا اراد الخروج من باب
منزله يقول بسم الله الرحمن الرحيم توكلت على الله رب العرش العظيم لاحول
ولا قوة الا بالله استغفر الله واتوب اليه ثم قرأ انا انشأته وختمتها واذا ركب
دايته يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لمنقلبون
الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام وجعلنا من امة حبيب محمد عليه الصلوة والسلام
اعوذ بالله من وعشاء السفر وكأبة المنظر وسوء المنقلب في الاهل والمال
والولد اللهم اطو لنا الارض وسيرنا فيها بطاعتك اللهم اني اريد الحج فيسر لي
وتقبله مني واطلب منك العون والعناية وينبغي ان يكون سفره في يوم الخميس
او يوم الاثنين او يوم السبت قبل الظهر ويقول في نزوله في المنزل رب انزلي
منزلا مباركا وانت خير المنزلين واذا حظ رحله يقول بسم الله توكلت على الله اعوذ
بكلمات الله التي مات كل من شر ما خلق وذرا وبرأ سلام على نوح في العالمين
اللهم اعصنا خير هذا المنزل وخير ما فيه واكثر شره وشر ما فيه واذا رحل قال الحمد لله

ان يطيبها قبل الدخول
اربعين والباقي على حكمه
كان له المنع حتى يقضيه (فاذا
اوافها ذلك) اي المجلة
شرطا او عرفا (فله نقلها
حيث شاء) وكذا او اجل
كله (مادون السفر) من القرية
الى المصر وعكسه اتفاقا
في الاصح (وقيل له السفر بها
في ظاهر الرواية والفتوى
على الاول) لقوله تعالى ولا
تضاروهن ولا نسكن ان
في الغربة ضرر (وان اختلفا)
اي الزوجان (في قدر المهر)
ولا يئنه (فاقول لها) مع
اليمن (ان كان مهر مثلها كما
قالت او اكثر لشهادة الظاهر
لها) (و) القول (له) يمينه
(ان كان) مهر المثل (كما قال
او اقل وان كان بينهما)
اي الاكثر مما قال واقل مما
قالت ولا يئنه (تحالفا) اي
يطالب يمين كل على دعوى
الاخر والاولى البداة يمين
الزوج فان حلفا فالنكاح باق
(ولزم مهر المثل) لاندام
تعين المسمى (و) ان اختلفا
في قدر المهر (في الطلاق
قبل الدخول) يحكم متعة
المثل كهر المثل فيكون
(القول لها ان كانت متعة
المثل كنصف ما قالت او

اكثر وله ان كانت) المتعة (كنصف ما قل او اقل وان كانت) انتمه (بينهما تحالفا ولزمتم * الذي
انتمه وعند ابي يوسف القول له قبل الدخول وبعده) لانه ينكر الزيادة (الا ان يذكر مالا يتعارف دهره)

أومعة (لها وإيهما برهن) أي أقام البينة قبل برهانه (قبل الدخول أو بعده) (وان برهننا فيتمه) أي الزوج (أولى) أي مقدمة (حيث يكون * ٣٠٥ * القول لها) لأنها ثابتة الخط وهي شرعت للآثبات

(ويثبتها) أي المرأة (أولى حيث يكون القول له) لأنها تثبت الزيادة وان كان مهر المثل ودة منه بين ما قال وقالت وبرهننا تها تراتنا

في الصحيح لعدم المرجع ولزم مهر المثل بعد الدخول ومعة المثل في الطلاق قبله (وان اختلفا في أصله)

أي المسمى بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (وجب مهر المثل) اتفاقا

ولو بعد الطلاق قبل الدخول وجبت المتعة (وموت أحدهما كحياتهما)

في الحكم (وفي موتهما بعد الدخول ان اختلفت الورثة في قدره) أي المسمى

(فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى) الامام (القليل) غير المتعارف خلافا لابي يوسف (وعند محمد)

يحكم مهر المثل (كالحية وان اختلفوا) أي الورثة (في أصله) أي المسمى (يجب مهر المثل

عندهما وبه يفتى وعند الامام القول لمنكر التسمية ولا يجب شيء) حتى يثبت بالبيينة أصل التسمية ولو اختلف الزوجان في جنس

النهر أو صفته أو نوعه

الذي عاقدنا في منقلبنا ومثوانا اللهم كما اخرجتنا من منزلنا هذا سالمين بلا غنا غيره آمين ويكون الامر كذا في كل منزل * اللهم يسر لنا زيارة القبر الشريف بحرمته سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم آدين الجمد لله على حال سوى الكفر والضلال

* كتاب النكاح *

اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسط من المركب فانه معاملة من وجه وعبادة من وجه اما معنى العبادة فيه فان الاشتغال به افضل من التحلي عنه لمحض العبادة ولما فيه من حفظ النفس عن الوقوع في الزنا ولما فيه من دهاة الرسول عليه السلام بقوله تناكحوا كثيرا فاني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولما فيه من تهذيب الاخلاق وتوسعة الباطن بالتحمل في معاشرة ابناء النوع وتربية الولد والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام بها والتفقه على الاقارب والمستضعفين واعفاف الحرم ونفسه ودفع الفتنة عنه وعنهن واما معنى المعاملة فلما فيه من المال الذي هو عوض البضع والايجاب والقبول والشهادة ودخوله تحت القضاء * واختلف في مفهومه لغة فقيل هو مشترك بين الوطئ والعقد اشتركا فظيما وقيل حقيقة في العقد مجاز في الوطئ ونسبه الاصوليون الى الشافعي وقيل حقيقة في الوطئ ومجاز في العقد وعليه اكثر لما شايخ وقيل حقيقة في الضم وبه صرح مشايخنا ولا منافاة بين كلامهم لان الوطئ من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افاده كائن ان في زيد فهو من قبيل المشترك المعنوي وسبب شرعية تعلق بقاء العالم به المقدور في العلم الازلي على الوجه الاكمل وله شرط خاص به وهو سماع اثنين وشروطه التي لا تخصه الاهلية بالعقل والبلوغ وينبغي ان يراد في الولي لافي الزوج والزوجة ولا في متولي العقد فان تزويج الصغير والصغيرة جائز وتوكيل الصبي الذي يعقل العقد يقصد جائز عندنا في البيع فصحته هنا اولى كما القمح وركنه الايجاب والقبول حقيقة او حكما كاللفظ القائم مقامهما وحكمه حل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا ووجوب المهر عليه وحرمة المصاهرة وعدم الجمع بين الاختين وسيأتي ان شاء الله تعالى وفي عرف الفقهاء نقل الى العقد فصار حقيقة عرفية ولذا اخذ في تعريفه فقال (هو عقد يرد على ملك المتعة) أي حل استمتاع الرجل من المرأة فالمراد بالعقد الحاصل بانصدروا وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعي بل الاجزاء المرتبطة دون المعنى المصدر الذي هو فعل المتكلم ولا شك ان له عللا ريعا فاعلة الفاعلية المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط الذي يعتبر الشرع وجوده والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح (فصدا)

او ذرعه والمسمى عين او في قيمته وهو هالك * ٣٩ * ل * فاقول للزوج ولو هو دين فكا لاختلاف في الوصف والقدر جميعا فاقول له في الوصف ونسبها في القدر ان تسمي مهر مثلها كما في المحيط

وفي التبيين هذا كله اذا لم تسلم المرأة نفسها فان سلبت لا يحكم لها بمهر المثل بل يقال بها ان تقوى بما تجملت والا
حكمنا عليك بالمعارف تعجبه ثم اعلم في الباقي كما ذكرنا (وان بعث ٣٠٦) اليها شيئا فقات هو هدية وقال

الزوج مهر فالقول له (مع
اليمين) (في غير ماهي للاكل)
وهو ما لا يفسد ببقائه
كاللبن والسمن والشاة
الحية اما المهياله كاطعام
والدجاج المطبوخ
والفواكه التي لا تبقى فانقول
لها استحسانا مع اليمين كافي
الدراية وفي القمح الذي
يجب اعتماد في ديارنا ان
الحنطة والوز والشاة
ونحوها اي مما لا يدخر
لا ينطى في المهر عاده كافي
الكفاية القول لها لان
المعارف ارسله هدية
فالظاهر معها لامعه الا
في نحو الشب والجارية
وغیرها زاد في النهر وينبغي
ان لا يتسل قوله ايضا
في اثياب المحمودة مع السكر
ونحو ذلك عرف وفي القهستاني
معزيا للمحيط والمختار
عند الفقيه انه ان كان مما يجب
على الزوج كالخمر
والدرع ودمع البيت
فهدية والا فانقول له انه
من المهر واوقات هو منه
وقال ودیعة فان من جنسه
فالقول لها والا له ذكره
الزيلي ولو بعث ابوها له
شيئا بعد ان بعث لها شيئا
وادعى انه من المهر فلا بد

احتراز عما يفيد الحل ضمنا كما اذا ثبت في ضمن ملك الرقبة كشراء الجارية للتسري
فانه موضوع شرعا تلك الرقبة وملك المتعة ثابت ضمنا وان قصد المشتري وانما
لم يكن ملك المتعة مقصودا كملك الرقبة في الشراء ونحوه تخلفه عنه في شراء محرمة
نسبا ورضاعا والامة المجوسية (يجب عند الوفاق) وهو الشوق القوي والمراد
بالواجب اللازم فيشمل الفرض والواجب فانه يكون واجبا عند عدم خوف
الوقوع في الزنا وان كان بحيث لو لم يتزوج لا يحترزه كان فرضا بشرط ان يملك
المهر والنفقة لان ما لا يتوصل الى ترك الحرام الا به يكون فرضا وذهب جماعة
من اشياخنا الى انه فرض كفاية وذهب آخرون الى انه واجب على الكفاية وقال
الشافعي هو مباح لانه من جملة المعاملات (ويكره عند خوف الجور) اي عند
عدم رعاية حقوق الزوجية لان مشروعية انما هي لتحصيل النفس وتحصيل
اثواب بالود الذي يخاف الجور يأثم ويرتكب المحرمات فتعذر المصالح لرجحان
هذه المفاسد وقضيته الحرمة الا ان النصوص لم تنهض بها فقلا بالكرهية
(ويسن مؤكدا حالة الاعتدال) وهو الاصح قال عليه السلام الشكاح سني فمن
رغب عن سني فليس مني وقال تزوجوا الودود والود فاني مكاثركم بالامم وذهب
داود واتباعه من اهل الظاهر الى ان فرض عين على القادر على الوطى والافتقار
سكان ظاهر قوله تعالى * فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله عليه السلام اعما كف
ابن خالد لك امر اقل لاقال تزوج فانك من اخوان الشياطين وفي رواية من رهبان
النصارى وفي آخره شراركم عزابكم واراذل امواتكم عزابكم ويحك يا عا كف
والجمعة عليهم عدم ذكره عليه الصلوة والسلام حين ذكر اركان الدين من افرائض
والواجبات واوفرضا وواجبا لذكره ويسحب مباشرة عقد النكاح في المسجد
وكونه في يوم الجمعة واختفوا في كراهة لزفاف فيه والمختار لا يكره اذا لم يشتمل
على مفسدة دينية (ويعد) اي يحصل ويحقق النكاح في الوجود (بإيجاب)
في مجلس والايجاب شرعا لفظ صدر عن احد المتعاقدين اولا رجلا او امرأة
سمى به لانه ثبت الجواب على الآخر بنعم اولا فالبسة (وقبول) هو لفظ
صدر عن الاخر ثانيا وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب
على ورقة مثلا لامرأة زوجني نفسك فكتبت تحته زوجت نفسي منك لا ينعقد
والى انه لا ينعقد بالتعاطي والى ان القبول بعد ذكر ما اتصل بالايجاب من ذكر النهر
حتى لو قبل قبله لا يصح كافي القمح (كلاهما) يكونان (بلفظ واحد) لان غرض
العاقدين لما كان الانشاء والاثبات اختيره لفظ الماضي الدال على الثبوت والوقوع
والاصح فيشمل اللفظين حكما وهو الصادر من متولى الطرفين شرعا شمل ما ليس
بعر بي من الالفاظ كما سأتى (واحد هما) يكون بلفظ الماضي (كزوجني فقال
زوجت) قال صاحب الدرر ويعد بإيجاب وقبول وضع الماضي كزوجت

ان يرجع بما بعث من ماله اوقفا ولو من ماله باذنها لا لانه هبة منها الزوجين ولو بعث
الزوج لهم هذا باوعوضه بشيء ثم ادعى انه عارية فالقول له فانما اسرنا لها ان استرد المعوض خطب بنت رجل

وَبَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَلَمْ يَزُوجْهَا أَبُو هَا فَبَعَثَ لِلْمَرْءِ يَسْتَرْثِي عَنْهُ قَائِمًا أَوْ قِيمَتَهُ هَالِكًا وَكَذَا كُلُّ مَا بَعَثَ هَدِيَّةً وَهُوَ قَائِمٌ دُونَ الْهَالِكِ وَالْمُسْتَهْلِكِ لِأَنَّهُ ٣٠٧ * فِي مَعْنَى الْمَهْمَةِ انْفَقَ عَلَى مَعْدَةِ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا

وَتَزَوَّجَتْ (وَيَنْعَقِدُ) أَيْضًا (بِمَا وَضَعَا) أَيْ بِلَفْظَيْنِ وَضَعَ أَحَدُهُمَا (لِلْمَاضِي وَ) الْآخَرَ (لِلْمُسْتَقْبَلِ) يَعْنِي الْأَمْرَ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَزَوْجَتِي وَزَوْجَتِ وَأَمَّا عَطْفُ قَوْلِهِ بِمَا وَضَعَا عَلَى الْإِجَابِ وَقَبُولِ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ مَا وَضَعَ لِلْمُسْتَقْبَلِ لَيْسَ بِالْإِجَابِ وَلَا الْقَبُولِ فَإِنَّ صَاحِبَ الْهَدِيَّةِ قَالَ النِّكَاحَ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِلَفْظَيْنِ يَعْبُرُ بِهِمَا عَنِ الْمَاضِي ثُمَّ قَالَ وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ يَعْبُرُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْمَاضِي وَبِالْآخَرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَأَعَادَ لَفْظَ يَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ تَنْبِيْهُهَا عَلَى أَنَّ اللَّفْظَيْنِ الَّتِي أَحَدُهُمَا مَاضٍ وَالْآخَرُ مُسْتَقْبَلٌ لَيْسَا بِالْإِجَابِ وَقَبُولِ بَلْ قَوْلُهُ زَوْجَتِي تَوَكَّلْ وَقَوْلُهُ زَوْجَتِ إِجَابٌ وَقَبُولٌ حُكْمًا فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفَ النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَصَاحِبِ الْوَقَايَةِ وَالْكَنْزِ كَانَهُمَا زَعَمَا أَنَّ قَوْلَ صَاحِبِ الْهَدِيَّةِ ثَانِيًا وَيَنْعَقِدُ بِلَفْظَيْنِ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى زَعْمِ أَنَّ مَا وَضَعَ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ إِجَابٌ وَقَبُولٌ فَقَصْدُ الْإِخْتِصَارِ فَقَالَ الْأَوَّلُ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَقَبُولُ لَفْظُهُمَا مَاضٍ كَزَوْجَتِ وَتَزَوَّجَتْ أَوْ مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلُ كَزَوْجَتِي فَقَالَ زَوْجَتِ وَقَالَ الثَّانِي يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَقَبُولُ بِلَفْظَيْنِ وَضَعَا لِلْمَاضِي أَوْ أَحَدَهُمَا انْتَهَى لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ لِأَنَّ صَاحِبَ الْهَدِيَّةِ جَعَلَ الصَّحَّةَ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ تَوَكَّلْ وَلَوْ أَحَدُ يَتَوَلَّى طَرَفَ النِّكَاحِ فَيَكُونُ تِمَامُ الْعَقْدِ عَلَى هَذَا قَائِمًا بِالْإِجَابِ وَصَرَحَ فِي الْخَاتِمَةِ وَالْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ لَفْظَ الْأَمْرِ فِي النِّكَاحِ إِجَابٌ وَكَذَا فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ فَيَكُونُ تِمَامُ الْعَقْدِ قَائِمًا بِالْإِجَابِ وَاتَّابَلَ وَقَالَ صَاحِبُ الْقَتَحِ هَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّ الْإِجَابَ لَيْسَ إِلَّا اللَّفْظُ الْمَفِيدُ قَصْدَ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى أَوَّلًا وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى الْأَمْرِ فَيَكُونُ الْإِجَابُ وَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عِلْمُ اخْتِلَافِ الْمَشَايِخِ فِي أَنَّ الْأَمْرَ إِجَابٌ أَوْ تَوَكَّلْ فِي الْكَنْزِ عَلَى أَحَدِ الْقَوَائِنِ فَعَلِيَ هَذَا الْمَدْفَعُ مَا فِي الدَّرَرِ لِأَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْقَوْلِ الْآخَرَ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ كَوْنُهُ إِجَابًا لِأَنَّهُ حَاجَةٌ إِلَى تَوْجِيهِ آخَرَ كَتَوْجِيهِ صَاحِبِ الْفَرَائِدِ مَعَ أَنَّهُ بَعِيدٌ غَايَةً الْبَعْدِ تَتَبَعَ (وَأَنَّ) لِلْوَصْلِ (لَمْ يَعْلَمَا) أَيْ الْعَاقِدَانِ (مَعْنَاهُمَا) هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ مُسْتَقْبَلًا أَوْ أَمْرًا مَرَادَاهُ الْإِجَابُ إِذْ لَا يَدُ مِنْ نِيَّةِ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ بِدُونِ الْعِلْمِ أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الْمَشَايِخِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَنْعَقِدُ وَأَنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُمَا لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَصْدَ بِدَلِيلِ صَحِيحٍ مَعَ الْهَزْلِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ الْقَوَى كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ وَقَبْلَ لَا يَنْعَقِدُ (وَلَوْ قَالَ دَادَى أَوْ يَذِيدُ فَقَالَ دَادَ أَوْ يَذِيرُ فَتَبْلَا مِيمٌ) مُتَّصِلَةٌ بِهِمَا (صَح) الْعَقْدُ لَمْ يَكُنْ الْعَرَفُ فَإِنَّ جَوَابَ مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ قَدِيدٌ كَرَبْلِيمٌ وَبِدُونِهِ نَائِمٌ أَحْوِطُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِمَا دَادَ بِدُونِ قَوْلِهِ يَذِيرُ فَتَبْلَا إِذَا أَرِيدَ بِقَوْلِهِ دَادَى التَّحْقِيقُ دُونَ السُّوْمِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا دَهْ وَقَالَ الْآخَرُ دَادَ أَوْ دَادَ فَيَكُونُ نِكَاحًا لِأَنَّهُ أَمْرٌ وَتَوَكَّلْ مِثْلُ زَوْجَتِي وَإِلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِدُونِ قَوْلِهِمَا بَزَنِي وَقَالَ بَعْضُ الْمَشَايِخِ أَنَّهُ لَا يَدُ مِنْهُ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَذَكَرَ لِنُكُونِ الْمَسْئَلَةِ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا

أَقْبُولُ فِيهِ دُونَهَا (وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ) لَهَا (أَمْرٌ الْمَثَلُ فِي الْوُجْهِينِ) أَيْ فِي الْمَعِينِ وَغَيْرِهِ (وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ) لَهَا (الْقِيَمَةُ فِيهِمَا) أَيْ فِي الْوُجْهِينِ (وَفِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ تَجِبُ الْمَنَعَةُ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَ مَهْرَ الْمَثَلِ) وَهُوَ

ابو يوسف لانه لا ينصف المفاوض (ونصف القيمة عند من اوجبها) وهو محمد لان القيمة صارت مفروضة
فوجب نصنها بالطلاق قبل الدخول * فروع * الوطئ في دار * ٣٠٨ * الاسلام لا يخلو عن حد او مهر

الافق مسلمتين تزوج صبي
امرأة بمكلفة بلا اذن وليه
ثم دخل بها طوعا فلاحد
ولا مهر ولو وطئ البايع
المبيعة قبل القبض فلاحد
ولا مهر ويسقط من الثمن
ما قابل البكارة والا فلا
بالطلاق الرجعي يتجمل
المؤجل الى الطلاق ولو
راجعها هل يتأجل الاصح
لكن في القهستاني معزيا
للجواهر لو اجل المهر ثم
طلقها قبل الاجل فلاجل
على حاله ثم قل بعدورقين
عن النية انه يصح تجمل
كله وكذا تأجيله فينشد
لو طلقها رجعي لا يصير
مجيلا عند العامة فلا تأخذه
الا بعد العدة انتهى وفي
البرازية لاب الصغيرة
المطالبة بالمهر فاذا دفعه
الزوج فله المطالبة بتسليمها
فان اختلفا في تحمل الرجل
فالقاضى يريها النساء ولا
يعتبر السن (ولو سألها الاب
الى الزوج فهربت ولا
يدري اين هي لا يلزم الزوج
طالبها ومن خدع بنت
رجل او امرأته واخرجها
من منزله يحبس الى ان يأتي
بها او يعلم موتها وهبت
مطالبة مهرها على ان

(كبيع وشراء) فانه ينعقد بقولهما فروخت وخريد بلاميم بعد فروخت وخريد
(ولو قال عند الشهود) جمع شاهد مع كفاية الشاهدين جريا على العادة في النكاح
ولو ترك لكان اولى لان الكلام ههنا فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به لا في
شروطه مع ان الشهادة شرط الكل (مازن وشويم) اي نحن زوجان ولفظ زن
عند الاطلاق الزوجة كما ان شوى مختص بالزوج (لا ينعقد) على المختار كما اذا
قال هذه امرأتى وقالت هذا زوجي لا ينعقد به لان الاقرار اظهار اما هو ثبت
وليس بانشاء وصح في الذخيرة ان بالاقرار بحضور الشهود صح النكاح وجعل
انشاء والا فلا في الفتح اذا اقر به ولم يكن بينهما نكاح لا ينعقد الا اذا قال الشهود
جعلنا هذا نكاحا فقالا نعم (وانما يصح) النكاح بعد تحقق سائر الشروط
(بلفظ نكاح) وانكاح (وتزويج) لانهما صريحان فيه (وما وضع) اي يصح
بلفظ هو موضوع (لتملك العين في الحال) احترازه عن الوصية فانها تملك العين
بعد الموت وهذا عند عامة المشايخ وحكى عن الطحاوى انه ينعقد مطلقا وعن
الكرخي انه ينعقد به ان قيدت بالحال كما اذا قال اوصيت ببنتي لك الآن ولا يخفى
انه على هذا في لفظ المص كلام وهو انه ينعقد النكاح في هذه الصورة مع عدم
ما وضع لملك العين لان التملك في الحال فيها مجاز بقرينة الآن الان يبنى الكلام
على نبوب الوضع في المجاز ويراد من الوضع ههنا اعم منه لكنه بعيد تأمل وقال
الشافعي واحد لا ينعقد في غير النكاح والتزويج (كبيع وشراء) على الصحيح
وقيل لا ينعقد بهما (وهبة) فان قيل كيف ينعقد النكاح بلفظ الهبة وهو من
الفاظ الطلاق كما اذا قال الزوج لامرأته وهبت نفسك منك فلا يكون موجبا
لضده قلنا وهو منقوض بما اذا قال الزوج لامرأته تزوجي اذا نوى به الطلاق
تطلق مع انه من افاظ النكاح فعلم من هذا ان ذلك المعنى غير مانع كما قالوا وفي
المحيط ولو طلب من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك بحضور الشهود وقبل
الزوج لا يكون نكاحا لان هذا تمكين من الزنا وليس بهبة حقيقة (وصدقة وتمليك)
وعطية وملك وجعل وفي الانعقاد بلفظ السلم ان جعلت المرأة مسلما فيها خلاف
قيل ينعقد لانه يثبت به ملك الرقبة والسلم في الحيوان ينعقد حتى لو اتصل به القبض
فانه يفيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفسد الحقيقي يفسد المجازي ورجحه
في الفتح وقيل لا ينعقد لان السلم في الحيوان لا يصح واما اذا جعلت المرأة رأس
مال السلم فينعقد اجماعا وفي الصرف قولان قيل لا ينعقد به لانه وضع لاثبات
ملك ما لا يتعين من النقد والمعقود عليه هنا يتعين وقيل ينعقد به لانه يثبت ملك
العين في الجملة وفي البحر ينبغي ترجيحه الدخوله تحت الكلية التي في المختصر
وكذا ينعقد في الفرض ايضا لانه يفيد التملك كلفظ الهبة وفي التصيرية هو الاصح

يتزوجها فاني فانه باق تزوجها ام لا وهبت مهرها من احد ووكالته بالقبض صح احاط
انسانا على الزوج به ثم وهبته من الزوج لا يصح وهي حيلة من ارادت ان تهب ولا تصح اختلفت ورثتها

والزوج في ابراءة من مهرها فقالوا في المرض وقال في الصحة فانقول له لانه ينكر المهر زفت اليه بلاجهاز
يليق به فله مطالبة الاب بمادفعه * ٣٠٩ * اليه من الدراهم الا اذا سكت طويلا فليس له الخصومة بعد

وقيل لا ينعقد كافي الكشف ووالواجبة لان الاستمرار غير جائز في الحيوانات
فلا يصير سببا لحكم النكاح انتهى وفيه كلام لانه لا يشترط صحة المعنى في المجاز عند
الامام وفي جامع الفقهاء النكاح يتبدل بالفاظ الموضوعات لتمليك العين حالان ذكر
المهر والافبانية انتهى وفيه كلام لان النكاح لا بد فيه من الشهود ولا اطلاع
لهم على النيات الا ان يقال لا ينعقد الا بالتصريح بانية لكنه بعيد او يدعى كفاية
وجود النية في نفس الامر ولا يشترط علم الشهود بها وهو خلاف الظاهر
(لا باجارة) اي لا ينعقد اذا قال آجرتك بنتي بكذا على الصحيح لان الاجارة
ما وضعت لتمليك منفعة البضع وانما وضعت لتمليك المنفعة مؤقتا والنكاح لا ينعقد
الامو بدا حكى عن الكرخي انعقاده بلفظ الاجارة اما اذا جعلت المرأة اجرة فينعقد
اتفاقا (و اباحة و اجارة) اي لا ينعقد بهذين اللفظين على الصحيح وكذا لا ينعقد
بلفظ الفداء او البراء والفسخ والافالة والخلع والكتابة والتنع والاحلال
والرضاء والاجارة والوديعة والشركة والصلح لانها ليست موضوعات لتمليك
العين ولا ينعقد باضافته لجزء شائع في الصحيح وفي الصيرفية خلافه وكذا لا ينعقد
بانفاظ مصحفة كنجوزت مكان تزوجت كما يقع في بعض الديار من العوام على
طريق الغلط اما لو اتفق قوم على النطق بهذه الغلطة بحيث انهم يطلبون
بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار منهم ففيه قول بانعقاد
النكاح بها حتى افتى به بعض الآخرين واما صدورها لاعتن قصد الى وضع
جديد فلا اعتبار به لان استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالة عليه
وارادته منه فبمجرد الذكر لا يكون الاستعمال صحيحا فلا يكون وضعها جديدا كما
في التلويح وهي هذا ينعقد باللغة الاجمية لانها تصدر عن تكلم بها عن قصد
صحيح واستعمال راجع بخلاف لفظ نجوزت فانه يصدر لاعتن قصد صحيح بل
عن تحريف وتضعيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا (و وصية) اي لا ينعقد بلفظ
وصية وقدم تفصيله (و شرط) لصحة النكاح (سماع كل من العاقلين)
سواء كانا زوجين او غيرهما لكن يشك في الاطلاق بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر
الزوج اسم امرأة غائبة كافي القهستاني لكن فيه ما فيه تدبر (لفظ الاخر) حقيقة
او حكما كما اذا كتب رجل واشهد جماعة فاولوا الكتاب الى امرأة فقرأته
عندهم فقبلت عندهم ذلك الترويج ينعقد النكاح عند ابي يوسف لان الكتاب
كان خطابا خلافا لهما وهل يشترط تمييز الرجل من المرأة وقت العقد حكوا
فيه اختلاف وفي البحر في صغير بن قال اب احدهما زوجت بنتي هذه من ابنتك
هذا وقبل ثم ظهرت الجارية غلاما و الغلام جارية جاز ذلك وقال العتابي لا يجوز
ولا يشترط معرفة الشاهدين للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمعا صوتها من بيت

وولدها من غير المولى ومعتق البعض عند الامام (بلا اذن السيد موقوف) على اجازته فلو طلق احدهم تلك
المرأة كان متاركة ولم ينتص من عدد اطلاق لكن لو اذن بعده كره له وطنه بلا نكاح الغير كافي القهستاني

مَعْرُوفًا بِالْمَحِيطِ (فَإِنْ أَجَازَ) صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً كَمَا إِذَا أَعْتَمَهُ أَوْ أَمَرَهُ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ (نَفَذَ) النِّكَاحَ (وَأَنْ رَدَّ بَطُلَ) والمراد بالسيد في الأمة من له ولاية التزويج ما يملكه أو لا إذا لم يملك ٣١٠ * * * والبدو والناسي والوصي والكتاب

والمفاوض يملكون تزويج الأمة وأما العبد فلا يملك تزويجها إلا من يملك تزويجها إلا من يملك اعتاقه ذكره من لا خسرو وغيره (وقوله) أي السيد لعبد المتزوج بلا إذنه (طلقة) طلاق (رجعية اجازة) دلالة كقولها أحسن أو أصبت أو لا بأس به على الرجوع مالم يعلم قصد الاستهزاء (لا) يكون اجازة قوله (طلقة) ولو قال يا نسا (أو فارقه) لا احتمال الرد وهو الحق بالتمرد حتى لو أجازه بعد ذلك لا ينفذ وبهذا فارق الفضولي لأنه معنى حتى لو قال له طلقتها كان اجازة كما في القمح وعليه فينبغي أنه أوز وجه فضولي فقال المولى لعبد طلقها أنه يكون اجازة إذا تمرد منه حينئذ (فإن نكحوا بآذنه فالهر) والنفقة (عليهم) لكن (يباع العبد) لا غير (فيه) أي المهر مرة واحدة ويؤخذ بما زاد بعد الحرية ويباع في النفقة مرارا لتجدها ولو زوج أمته من عبده لا يجب المهر في الأصح وقيل يجب ثم يسقط (ويسعى المدبر والمكاتب

لم يكن فيه غيرها جاز والأفلاو كذا أو كانت متنتبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ انكشف وجهها أو يذكر أبوها وجدها وتنسب إلى المحلة إلا إذا كانت معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة لا غير وقال الخصاص أو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتهما هو المختار ولو كان لها اسمان اسم في صغرها وآخر في كبرها تزوج بالأخير لأنها صارت معروفة به وفي الظهيرة والأصح أن يجمع بين الاسمين ولو كانت له بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة فقال زوجك بنتي فاطمة وهو يريد عائشة لا ينعقد إذا لم يشر إليها وقيل ينعقد على فاطمة ولو قال بنتي فاطمة الكبرى قالوا يجب أن لا ينعقد على أحدهما كافي القمح (و) شرط أيضا (حضور شاهدين) فلو تزوج امرأة بشهادة الله تعالى ورسوله لا يجوز النكاح وعن قاسم الصغار هو كافر لأنه اعتقد أن رسول الله عليه السلام يعلم الغيب وهذا كفر وفي التاتارخانية أنه لا يكفر لأن بعض الأشياء يعرض على روحه عليه الصلاة والسلام فيعرف ببعض الغيب قال الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول (حرين) عند العقد فلا يصح عند القنين والمكاتبين والمدبرين (أو حورتين) خلافا للشافعي (مكافين) على لفظ المتن المذكور لأن الحرتين في حكم الحر فيصح عند سكرانين يعرفان النكاح وإن لم يذكر عند الصحو لأنه نكاح بحضور الشاهدين ولا يصح عند صبيين ومجنونين ولا عند مراهقين كافي الينابيع وقال أهل المدينة يجوز النكاح بغير شهود إذا أعلنوا ولو بحضور المجانين والصبيان وهو مذهب مالك والحجة عليهم قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بشهود فيجب أن لا ينعقد بلا شهود تدبر (مسلمين أن كانت الزوجة مسلمة) إذ لا شهادة للكافر على المسلم وفيه إشعار بأن النكاح بين الذميين ينعقد بلا شهود كما قالوا لكن فيه كلام لأن أبي يوسف ومحمد يلزمانهم أحكامنا في المعاملات فيجب أن لا ينعقد بلا شهود عندهما تدبر (سامعين معا لفظهما) أي لفظ المتعاقدين (فلا يصح أن سمعا متفرقين) بأن يسمع أحدهما أولا والآخر آخر أو المجلس متحد لم يجز كما في أكثر الكتب وجاز عند بعضهم وعن أبي يوسف فيه روايتان ولو كان العقد في مجلسين لم يجز بالاتفاق وفيه إشارة إلى رد ما قيل ينعقد بحضور التائبين وإن صحح فهو ضعيف والمختار عدم الاعتقاد إذا لم يسمع كلامهما كما لا ينعقد بحضور الأصميين على الصحيح كافي أكثر المعبريات حتى لو كان أحد الشاهدين أصم فسمع الآخر ثم خرج وسمع صاحبه لم يجز وكذا لا ينعقد عند الآخرين إلا إذا كانا سامعين وقال الإمام السعدي ينعقدان عنده الشرط حضور الشاهدين دون السماع وإلى أنه لا يشترط فهم المعنى كذا ذكره الباقون وفي الخلاصة إذا تزوج امرأة

ولا يباعان) وكذا ولدان الولد وبعض (وأذنه لعبد) بالنكاح يشمل جازة وفاسده * * * بالعربية * * * بخلاف التوكيل بالنكاح على التقي به (فباع في المهر) أو نكح فاسدا فوطئ) ولو لم يصب لأشئ عليه (و يتم

الاذن به حتى لو نكح بعده (جاءا توقف على الاجازة) لانتهاء الاذن بمرة وهذا اذا لم يتو المولى
الصحيح فقط فان نواه تقيده اتفاقا * ٣١١ * كالأوص عليه وأوص على الفاسد صح وهل يصح التصحيح

بالعربية والزوج والمرأة يحسنان العربية والشهود لا يعرفون العربية الاصح
انه يتعقد وفي النصاب وعليه الفتوى لكن الظاهر انه يشترط فهم الشهود انه
نكاح وكان هو المذهب كما في الذخيرة وفي التبيين وعبد بحضرة الهنديين ولم يفهما
كلهما لم يجز وفي البلورة هو الصحيح (وجاز كونهما فاستين او محمدين
في تذف) بلا توبة لاهليتهما تحملا لاداء خلافا للشافعي رح والاصل عندنا
ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه يتعقد النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق
والمحدود ويخرج الصبي والمجنون والعبد (او اعين) وللشافعي في اعين وجهان
في وجهه تقبل وفي وجه لا (او ابني العاقدين) وهذا ظاهر الرواية وفي الخانية
نقل عن المنتقى انه لا يصح (او ابني احدهما) لوجود اهلية التحمل (ولا يظهر)
ثبوت العتد عند الحكم (بشهادتهما عند دعوى القريب) وانكار احد المتعاقدين
لنفع انقريب فان كان الابنان منهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له
وتقبل عليه ولو تركا كان اولى لانهما مسألة الشهادة قد ذكرت في موضعها فلا يخ
عن تكرار (وصح تزوج مسلم ذمية) كناية (عند نميين) كتابين عند الشيخين
لان الشهادة شرطت في النكاح لاجل ملك المتعة لا لاجل المهر (خلافا لمحمد)
وهو قول زفر لانها شهادة الكافر على المسلم (ولا يظهر بشهادتهما) اي
الذمين (ان ادعت) الذمية جمعد المسلم وبالعكس يظهر (ومن امر رجلان
يزوج صغيرته فزوجهما عند رجل) او امرأتين ولو كان المأمور امرأة شرط
حضور رجل وامرأة اخرى (صح ان كان الاب حاضرا) لانه اذا كان حاضرا
انتقل عبارة الوكيل الى الاب فصار كانه عاتد الوكيل مع ذلك الرجل شهدان
وهو المتمد كما في المصح وفي انهاء خلافة وهو امكن جعل الاب شاهدا من غير
نقل عبارة الوكيل اليه وفي البحر ولم ارمز به على ثمة هذا الاختلاف لكن في المصح
تفصيل فليراجع (ولا) اي وان لم يكن الاب حاضرا (لا) يصح لانه لم يمكن
ان يجعل مباشر الاختلاف المجلس (وكذا) يصح العتد (لوزوج الاب بالغة
عند رجل) واحدا ان حضرت البالغة (صح) لانه اذا حضرت صارت كأنها
عاقدة والاب وذلك الرجل شهدان (والافلا) يصح وكذلك المولى اذا الزوج
عبد امرأه بحضرة شاهد عند حضور العبد بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل
لانه ليس بشاهد ولو اذن له بالتزوج وهو حاضر قبل ليس بشاهد لانه وكيل
من جهته فكانه الزوج والصواب انه شاهد اذا اذن له ليس بوكالة بل ذلك
بحجر كما في الذخيرة ثم اذا وقع التباحدين الزوجين وفي هذه المسائل فلا بأس
ان يشهد وتقبل شهادته اذا لم يذكره عند بل قال هذه امرأته
بعقد صحيح ونحوه ولو بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه وفي القساوي

وبذلك صرح في المبسوط في قوله كل ولد تلده منه فهو حر الا ان يفرق بين التعليق صريحاً ومعنى (ويطأ الزوج
من نظر) وهذا كاف في التسليم) ولا نفقة عليه الا بتبوءة وهي ان يخلى بانه وبين الزوج في منزله اي

الزَّوْجَ (ولا يستخذمها) ولم يتبر الخصاف كون التخلية في منزله (فان بواها نم رجع صح) لان الاستخدام حكم الملك وهو باق (وسقطت النفقة) لانها جزء الاحتباس * ٣١٢ * ويستثنى من ذلك المكاتب فانها

كالحره فلا تحتاج الى التبوءة لاستحقاق النفقة ولا يبق للسيد ولاية الاستخدام كافي نفقات المحيط وغيره وسيجيئ (وان خدمته بلا استخدام لا تسقط) لبقاء التبوءة وكذا لو استخدمها المولى نهارا واعادها الى بيت الزوج ايلا وله السفر بها وان اباه زوجها (وان زوج امته ثم قتلها) ولو خطأ وهو عاقل بالغ فلو كان صبيا لم يسقط على الراجح كافي منخ الغفار (قبل الدخول يسقط المهر) لالو فعليه بعبدته او مكاتبه او مأذونه المديونة او قتلت نفسها او قتلت ابن زوجها او ارتدت كارجحه في النهر (بخلاف ما لو قتلت الحره نفسها قبله) اي الدخول فانه لا يسقط لان جنسية الانسان على نفسه غير معتبرة والاهلية عند زهوق الروح منعدمة ولذا اوقال لشخص اقتلني فقتله وجبت الدية بخلاف اقل عبدي ولو قال رجل لامرأته اذا جنت فانت طالق بجن لا يقع بخلاف ان دخلت الدار فدخلها مجنون (والاذن في العزل عن الامه) وهو

بعث اقواما الى الخطبة فزوجها الاب بحضرتهم فالصحيح الصحة وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبين فيجعل المتكلم خاطبا فقط والباقي شهودا كافي القمح لكن في الخلاصة المختار عدم الجواز

* باب المحرمات *

لما كانت المحلية شرطا من شرائط النكاح احتاج ان يبين المحرمات في فصل على حدة ليمتاز بغير فقها المحلات لان المحرمات يمكن حصرهن ويلزم منه ان يكون ماعداه محل واسباب حرمتهم تنوع الى تسعة انواع القرابة والمصاهرة والرضاع والجمع وتقديم الحره على الامه وقيام حق الغير من نكاح او عدهم والشرك ومالك اليمين والطلاقات الثلث وسائر ذلك في المتن مفصلا (يحرم على الرجل) امه وجدته وان علت (فاسده كانت او صحيحة) وبنته وبنت ولده) ذكرا وانثى (وان سفلت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبنااتكم فبنت حرمة الجدات والبنات بالنص لان الام الاصل في اللغة والبنت هي الفرع ومنه يقال لمكة ام القرى وقال الله تعالى هن ام الكتاب الا ان الاوهام تنصرف الى الاقرب المعروف فعلى هذا يتناول النص الجدات والبنات حقيقة فيكون الاسم من قبيل المشكك او بالاجماع واقصر صاحب الهداية في حرمة بنات الاولاد على الاجماع لان عند لم يثبت اطلاق لفظ البنت على الفرع حقيقة او بدلالة النص او بعموم المجاز واختلف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقبل مجاز من اطلاق اسم المحل على الحال ورجحوا كونه حقيقة على ان يكون من قبيل حذف المضاف اي نكاح امه والحرمة تجوز ان تفسر بالطلاق والفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كافي اكثر المعبرات فافي العمادى انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطو فاسد لا يخ عن اشكال (و) يحرم (اخته) لاب وام اولادهم لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) لقوله تعالى وبنات الاخت (وابنت اخيه) لاب وام اولادهم لقوله تعالى وبنات الاخ (وان سفلنا) لعموم المجاز او بدلالة النص او بالاجماع كايينا (وعمة وخالته) لاب وام اولادهم لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم وتدخل في العمات والخالات اولاد الاجداد والجدات وان علوا وكذا عمه جد، وخالته وعمه جدته وخالته وفي الخاتمة ان عمه العمة لا تحرم ان كانت عمة اختالايه من الام لانها اجنبية منه وكذا الخاتمة لاب لا تحرم خالته كبنات العم والعمة والخال والخاله (وام امرأته) حراما (مطلقا) اي لم يقيد بشرط الدخول بالرأه بل تحرم بنس العقد الصحيح لقوله تعالى وامهات نسائكم وتدخل في الامهات جداتهن من قبل ايها او امها وان علون فن قيد بشرط الدخول فتدغير النص بلا دليل ولا يقال ان الكلمات المعطوفة بعضها على بعض اذا ذكر في آخرها شرط ينصرف الى جميع ما تقدم

الانزال خارج الفرج (للسيد) لان الواد حق وهذا يفيد التقييد بالبالغة كما يفيد ان للسيد العزل (وعندهما) في غير ظاهر الرواية (لها) كالحره ولا يكره العزل فان ظهر بها حمل بعده محل نفيد ان

لم يحد اليها او عاذ بعد البول ويحل اسقاط الولد قبل مائة وعشرين يوما وقالوا يباح العزل لسوء الزمان قال
في الفتح فاليه عذر اسقطا * ٣١٣ * لاذنها انتهى وبه جزم القهستاني معزيا لاستحسان المحيط فليحفظ

(وان تزوجت امة او مكاتبه)
او ام ولد او مدبرة او معضة
(بالاذن) ولو برضاها او
كانت عند النكاح حرة ثم
صارت امة (ثم عتقت فلها
الخيار في الفسخ) والجهل
بهذا الخيار عذر فلا يطل
به ولا بالسكوت ولا يتوقف
على القضاء ويقتصر على
المجلس بخلاف خيار البلوغ
وتماه في شرح الجمع
(حرا كان زوجها او عبدا)
دفعنا لزيادة المالك عليها
بالبطلة الثالثة فان اختارت
نفسها فلا مهر لها لان
الفرقة من قبلها وان
اختارت زوجها فامهرها
للسيدها (وان تزوجت بلا
اذن فعتقت) قبل وطئ
مولاهما (نفذ) ولو غير ام
والد لم يدخل بها الزوج
او جوب العدة عليها من
المولى والعدة تمنع نفاد
النكاح وكذا لو وطئها
المولى فان بوطئه ينفسخ
النكاح عند ابي يوسف
خلافا لمحمد كافي القهستاني
معزيا للمحيط (وكذا) لو
زوج (العبدة) ولو مدبرا
او مكاتباً ثم عتق نفذ لان
التوقف لحق المولى وقد
زال (ولا خيار لها) لان

وقد شرط الدخول في المعطوف في هذه الآية وهي ور بأبكم لانا نقول
ما ذكر في المعطوف ليس شرطا لان الشرط اسم المعدوم على خطر الوجود
بل وصفها بصفة متحققة في الحال وهي ان تكون من نساء دخل بهن فيكون
هذا تحريم شخص موصوف بصفة معطوفا على شخص غير موصوف بصفة
وعطف الموصوف على غير الموصوف لا يقتضي ذكر الصفة في غير الموصوف
هذا ظ على ان الشرط انما يعود الى الجميع اذا امكن ولم يمكن لانه يؤدي الى ان يصير
الشيء الواحد معمو لا بعاملين وهذا لا يجوز (وبنت امرأة دخل بها) فان لم يدخل
حتى حرمت عليه حله تزوج الربيب لقوله تعالى ور بأبكم الاتي في حجوركم
من نسائكم الاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم
والدخول كناية عن الجماع وذكر الحجر في الآية اخرج مخرج العادة لاتعلق
الحكم به وتدخل في الرتبة بناتها وبنات ابنتها وان سفلن (وامرأة ابيه
وان علا) اي امرأة اجداده لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم دخل بها
اولم يدخل وفي الشئ ولو اشترى جارية من ميراث ابيه يسعه ان يطأها
حتى يعلم ان الاب وطئها ولو كان لرجل جارية وقال قد وطئها لا يحل لابنه
وطئها ولو كانت في غير ملكه يحل الا ان يصدق اباه (وامرأة ابنة
ان سفل) دخل بها اولم يدخل لقوله تعالى وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم
وذكر الاصلاب لخراج ابن التبن فان حليلته لا تحرم للاحلال حليلة الابن
من الرضاع لانها حرام (و) يحرم (الكل) اي كل هذه المذكورات (رضاعا)
فيكون مفعولا له وفيه اشكال لانه يحل اخت ولد وام اخيه واخوته واخت واده
رضاعا ويحرم نسب كافي القهستاني فينبغي ان يستثنى لكن بعض المحققين قالوا الاحاجة
الى الاستثناء لان المعنى الذي لاجله حرم في النسب لم يكن موجودا فيه ويحرم فرع
لرنية رضاعا وكذا فرع المسوسة والماسدة والمنظور الى فرجها الداخل بشهوة
واصلهن رضاعا (و) يحرم (الجمع بين الاختين) ولو رضاعا (نكاحا) اي من جهة
النكاح ويجوز نصبه على الظرفية لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين (ولو في عدة
من يان) نقيام النكاح بقيام حقوقه (اورجعي) لان قيام الحقوق فيه اظهر فيكون
بالظريق الاولى واو اقتصر بالاول لكان اخصر هذا في البيونة اما لو ماتت
المرأة فتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له اربع نساء ماتت احديهن
فتزوج الخامسة بعد يوم جاز (اووطنا) احتراز عن الجمع بملك بين بدون
الوطئ (بملك اليمين) سواء كانتا مملوكتين او احديهما منكوبة وعموم آية الجمع
(فلو تزوج) بنكاح صحيح فربما قبله (اخت امة التي وطئها) صح انكاح

النفاذ بعد العتق فلم يتحقق ازدياد المالك * ٤٠ * * دل * (والسمى) في هذه المسئلة (للسيد ان وطئت قبل
العتق ولها ان وطئت بعد) لانه بدل بضعها حرة فالواجب مهر واحد استحيانا (ومن وطئ امة ابنة) اي

قنته ولو كافرا (فولدت) فلو لم تلد وجب عقرها وارثك محرما ولا يحد قاذفه في الوجهين (فان ادعا) وهي
قنة في ملك الابن من وقت الوائى الى حين الدعوة والاب حر مسلم * ٣١٤ * عاقل كاستيضع (ثبت نسبه منه)

لصدور ركن اتصرف من الاهل مضافا الى المحل لكن (لا يبطأ واحدة منهما
حتى تحرم) بالتخفيف المرأة (الآخرى) فان كانت منكوحة فخر متها بالطلاق
او الخلع او الرد مع انقضاء العدة وان مملوكة فخر متها بالشراء كلا او بعضا او بالاعتاق
او التزويج او الكتابة مع الاستبراء وعند الأئمة الثلاثة تحل المنكوحة قبل تحريم
الموقوف لان حرمة وطئها فدفنت بمجرع العقد فلا حاجة الى اشتراط حق التحريم
(ولو تزوج اختين في عقدين) متعاقبين اذ لو كانا في عقد واحد او بعدين معا بطلا
يقينا ولم تسحق واحدة منهما شيئا من المهر الامن وطئها فلها الاقل من المسمى
ومن مهر المثل وعليها العدة (ولم يعلم الاولى) لانه لو علم فاعقد الاول جائز
والثاني فاسد (فرق) اى فرق القاضى والظان طلاق حتى ينقض العدد كافى الفسخ
ينتهى بينهما) لانه لا وجه الى اتعيين لعدم الاولية ولا للصحيح في احديهما
لا بعينهما لعدم الفائدة اتى هي حل اقربان لزوج لعدم ثبوته مع الجهالة وللضرر في
حقهما لان كلا منهما تبقى معلنة لاذات زوج ولا مطلقة فتعين التفريق
وفي الدراية لو زنى باحدى الاختين لا يقرب الاخرى حتى تحيض الاخرى
بحيضة (والهما) اى للاختين (نصف المهر) ان كان مهرهما متساويين
وهو مسمى في العقد ولو كانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرهما
وان لم يكن مسمى فالواجب متعة واحدة لهما بدلا عن نصف المهر هذا
اذا كانت الفرقة قبل الدخول وادعت كل واحدة منهما انها الاولى ولاينة
لهما اما اذا قالت لا ندري اى النكاحين اول فلا شئ لهما مالم يصطلح على
اخذ نصف المهر لان الحق وجب لمجهولة فلا بد من الدعوى والاصطلاح
ليقضى بهما واما اذا برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما
بالاتفاق وعن ابى يوسف انه لا شئ عليه لتعذر القضاء لجهالة المقضى له
وعن محمد انه يجب عليه مهر تام بينهما لانه مقر بحقة نكاح احديهما والنكاح
الصحيح يوجب كمال المهر كافى الكفاي لكن النكاح الصحيح انما يوجب كمال
المهر اذا دخل بها او مات قبل التفريق والكلام فيما قبل الدخول واذا وجب
نصف المهر بينهما اذ كمال المهر في صورة الاصطلاح او في صورة ادعاء
الاولية بلاينة فلاولى ان يعلل بان كل واحدة منهما لما برهنت واستحقت
نصف المهر لزم كمال المهر بينهما نصفين (و) يحرم (الجمع بين امرأتين
لو فرضت احديهما ذكر آخر محرم عليه الاخرى) سواء كانت نسب او رضاع
فلا يجوز الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها او بنت اختها او بنت اخيها ولا بين امرأتين
كل منهما ممة للاخرى ولا بين امرأتين كل منهما مة للاخرى لقوله عليه السلام

وان كذبه الابن (ولزمه
قيمتها) ولو فقير القصور
حاجة بقاء نسله عن حاجة
بقاء نفسه ولذا يملك بطعام
بلاشئ والامة بالقيمة ويحل
له تناول الطعام عند
الحاجة ولا يحل الوطئ
ويحجر على نفقته ولا يحجر
على دفع جارية ليسرى
بها الاب (لامهرها ولا قيمة
ولدها وتصير ام ولده)
لاستناد الميثاق وقت العلوق
ضرورة صحة الاستيلاد ولا
يشترط دعوى الشبهة ولا
تصديق الابن بخلاف
وطئ امة اصله وان علا
وزوجته فلا بد ان يصدقه
المالك في انها حلاله وان
الوالد منه (واجلد) اب الاب
اما اب الام وسائر ذوى
الارحام فلا تصح دعوتهم
(كاذب) في الحكم (بعد
موته) حقيقة او حكما لعدم
ولايته بكفر او روق او جنون
بشرط ان يحج به لسة
اشهر فاكثر من وقت انتقال
الولاية اليه لما مر (لا قبله
وان زوج) الابن (امته
اباه) ولو فاسدا (جاز)
وكذا لو تزوجها الاب بان
كان الوالد صغيرا (وعليه
مهرها لا قيمتها) لانها ملك

الغير حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يكرهان حقه بته وهي ثبوت الملك متروكة * لا تنكح
بأنفسه كافى حدود المستصفي (فان اتت بولد) من الاب (لا تصير ام ولد) متولده من ملك ذكاح لملك يتين

(وهي) أي الولد (حرق رابته) بملاك أخيه (حرة) متروجة بريق (قالت أسيد زوجها) الحر المكلف (اعتقه عنى بالف) أوزادت * ٣١٥ * ورطل من خمر لان القاسد كالصحيح هنا (ففعّل فسد النكاح) لتقديم

المالك اقتضاء كاله قال بعته منك او اعتقه عنك وافاد في الحواشي السعدية انه اوقال كذلك وقّع العتق عن المأمور لعدم القبول (ولزها الالف) وسقط المهر (والولاء لها ويصح) العتق (عن كفارتها ونوت به) الكفارة لثبوت المالك لها والعتق عنها (وان لم يقبل بالف لا يفسد) النكاح لعدم المالك (والولاء له) أي للمولى لانه المعتق (خلافا لابي يوسف) فانه والاول سواء (وللمولى اجبار عبده وامته على النكاح) أي بلا رضاها بل كملكها رقبة ويدا (دون مكاتبه ومكاتبته) لانهم التعمت بالاحرار تصرفا فاشترط رضاها وان كانا صغيرين وهذا اغرب المسائل حيث اعتبر رأى الصغير والصغيرة في تزويجها حتى قالوا لو زوجها المولى بغير اذنها توقف على اجازتها فان اذيا المال وعقلا لا يعتبر رأيهما ما دام صغيرين غير رأى المولى ان لم يكن عصبه غيره لانه تجدد له ولايته بحكم الولاء ولو عجزت المكاتبه والحالة هذه بطل النكاح ولو كان

لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخيها ولا على ابنة اختها وهذا الحديث يصلح مخصصا لعموم الكتاب وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم لان هذه الآية مخصوصة بالبنات والعممة من الرضاع وبالشركة فيجوز تخصيصها بحبر الواحد مع انه مشهور وفي البحر والمراد بالحرمة المؤبدة اما الموقفة فلا تمنع ولذا التزوج امة ثم تزوج سيدتها جاز لانها حرمة موقفة بزوال ملك اليين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظرا الى مطلق الحرمة (بخلاف الجمع بين امرأة و بنت زوجها) فانه يجوز لانه لو فرضت المرأة ذكرا جاز له ان يتزوج بنت الزوج لانها بنت رجل اجنبي اما لو فرضت بنت زوج ذكرا كان ابن الزوج فلم يجز له ان يتزوج بها لانها موطوءة ابيه لامنهما اوقال الباقي نقلا عن البهني لافائدة فيه اذ بنت الزوج لا تكون منها بل يوهب جواز الجمع ان كانت منها انتهى لكن في الايهام بحث لان المص قد ذكر حرمة الجمع بين امرأة و بنتها آنفا والمفهوم لا يعارض المنطوق تدبر ولم يذكره على صيغة الحصر كافي الخاتمة لانه يجوز الجمع بين المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكرا لحرم عليه التزوج بامرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذكرا لجاز لانه اجنبي عنها كما اذا جمع بين ابنتي العمين او العمتين او الخالين او الخالين قالوا ولا بأس بان يتزوج الرجل امرأة و يتزوج ابنه امها او بنتها (والزنا يوجب حرمة المصاهرة) حتى اوزنى بامرأة حرمت عليه اصولها وفروعها وحرمت الزنية على اصوله وفروعه ولا تحرم اصولها وفروعها على ابن الواطي وابنه كافي المحيط للسرخسي وعند الشافعي لا يوجبها لان المصاهرة نعمة فلا تنال بحرام وعن مالك روايتان لنا عموم قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ولان كل تحريم تعلق بالوطي الخلال تعلق بالوطي الحرام ولانه استمتاع كالخلال وفيه رمز الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فروعها على الصحيح كافي اكثر المعتبرات لكن هذا ليس باطلاق بل لو اتاها في دبرها فانزل اما اذا لم ينزل فثبت حرمة المصاهرة بالاجماع لان المس بشهوة يوجبها اذا لم ينزل فالتاين في دبرها يوجبها بالطريق الاولى مع عدم الانزال فعلى هذا لو وطئها فافضاها لم تحرم عليه امها لعدم تيقن كونه في الفرج الا اذا حبلى وعلم كونه منه وعن ابي يوسف كرهت له الام والبنات وقال محمد عندى التنزه احب الى وعند بعضهم يوجبها مطلقا وبه افتى شيخ الاسلام الازجندى (وكذا) يوجبها (المس) ولو بمحائل ووجد حرارة المسوس سواء كان عمدا اوسهوا او خطأ او كرها حتى لو ايقظ زوجته ليجمعها فوصلت يده الى ابنته منها فقرصها بشهوة وهي ممن تشتهى لظن انها امها حرمت عليه الام حرمة مؤبدة ولك ان تصورها

مكاتبها لم يبطل لكن لابد من اجازة المولى وان رضى او لا لانه انما رضى بتمليك مولاه النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لا يملك نفسه والحاصل صحة اجازة المكاتب الصغيرة نكاحها قبل العتق لابعده واجازة سيدها بعد

العق لاقبله فليحفظ انتهى ﴿باب نكاح الكافر﴾ يشمل المشرك والكتابي (واذا تزوج كافر بلا) سماع
(شهودا وفي عدة كافر آخر وذلك) التزوج (جائز في دينهم ثم اسما) ﴿٣١٦﴾ اوترافعا ايضا (اقرا عليه خلاهما

من جانبها بان يقظته هي كذلك فقرصت ابنه من غيرها وفي مس الشعر روايتان
ويشترط كونها مشتهرة حالاً او ماضياً فثبت بمس العجوز بشهوة ولا تثبت بمس صغيرة
لا تشتهى خلافاً لابي يوسف والمس شامل التخيذ والتقبيل والمعانقة لكن ثبوت
الحرمة بالمس مشروط بان يصدقها الرجل انه بشهوة فانه لو كذبها واكبر رأيه انه
بغير شهوة لم تحرم وفي التقبيل والمعانقة حرمت ما لم يظهر عدم الشهوة كافي حالة
الخصومة ويستوى فيها ان يقبل الفم او الذقن او الخد او الرأس وقيل ان قبل الفم
يفق بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفق بها الا اذا ثبت الشهوة (بشهوة)
فلو مس بغير شهوة لم يشتهى عن ذلك المس لا تحرم عليه وما ذكر في حد الشهوة
من ان الصحيح ان تنشر الآلة او تزداد انتشارا كما في الهداية وغيرها
وفي الخلاصة وبه يفق فكان هو المذهب وكثير من المشايخ لم يشترطوا سوى
ان يعمل اليها بالقلب ويشتهى ان يعانقها وفي الغاية وعليه الاعتماد وفائدة
الاختلاف تظهر في الشيخ والعين والذي ماتت شهوته فعلى الاول لا تثبت
وعلى الثاني تثبت كافي الذخيرة هذا في حق الرجال واما في حق النساء فلا يشتهى
بالقلب من احد الجانبين وفي المضمرات ان شهوة احدهما كافية اذا كان الآخر
محل الشهوة فلا يشترط ان يكونا باعين (وكذا) يوجبها (نظره الى فرجها الداخل)
وهو المدور وعليه الفتوى كما في اكثر المعبرات ولو من زجاج او ماء هي فيه
بخلاف النظر الى عكسه في المرأة والماء وقيل الى الخارج وهو الطويل وقيل
الى العانة وهي منابت الشعر وقيل الى الشق وفي النظم وعليه الفتوى هذا كله
اذا كانت متكئة واما اذا كانت قاعدة مستوية او قائمة فلم تثبت الحرمة على الصحيح
(و) كذا يوجبها (نظرها الى ذكره بشهوة) متعلق بالنظر وقال الشافعي
لا يوجبها لان المس والنظر ليسا في معنى الدخول ولهذا لا يتعلق بهما فساد الصوم
والاحرام ووجوب الاغتسال فلا يلحقان به ولنا انه ماد اعيان الى الوطى فيقومان
مقامه في حق الحرمة احتياطاً (وما) اي صغيرة (دون تسعين غير مشتهة
وبه يفق) اما بتسعين فتد تكون مشتهة وقد لا تكون وقال ابو بكر محمد بن
افضل مشتهة من غير تفصيل كما في الشمني وعليه الفتوى كما في القهستاني وبت
خمس غير مشتهة من غير تفصيل وبت ثمان اوسع اوست ان كانت ضخمة مشتهة
والافلاو اعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالقرار وان كان بطريق الزل في المخار
ولا يصدق في تكذيب نفسه (ولو ازل مع المس) او النظر (لا تثبت الحرمة)
لانه تبين بالانزال انه غير داع الى الوطى الذي هو سبب الجزئية (وهو الصحيح)
احتراز عما قيل تثب لان مجرد المس بشهوة تثبت الحرمة والانزال لا يوجب
دفعها بعد الثبوت والمخار ان لا تثبت بناء على ان الامر موقوف حال المس

في) مسألة (العدة) لحرمة
نكاح معتدة الغير اجاعا وله
ان الحرمة لا يمكن اثباتها
حقاً للشرع لانهم لا يخاطبون
بحقه ولا حق التزويج لعدم
اعتقاده ونحن مأمورون
بتركهم وما يعتدون فلا
تجب العدة حتى تثبت المرجعة
وله ثبت نسب والدها اذا
جات به لاقول من ستة اشهر
كما صححه صاحب الهداية
وغيره وهذا هو المرافعة
او الاسلام قبل انقضاء
العدة اما بعدها فلا يفرق
اتفاقاً وفي المضمرات
والصحيح قول ابي حنيفة
(ولو تزوج الجوس محرمة)
كاهه او ابنته او مطلقة ثلاثاً او
جمع بين خمس او بين من لم يحز
الجمع بينهما (ثم اسما او
احد هما فرق) القاضي
او الذي حكمهما بينهما اتفاقاً
كثر زوجين (وقع) بينهما
ثلاث طلاقات كافي النكاح وحل
لهذه النكحة حكم الصحة ام
لا الاصح عنده نعم فوجب النفقة
ويحذ قاذفه وعنه لا وبه
قالوا واجعوا انهم لا يتوارثون
لان الوارث تثبت بالنص فيما
اذا كان النكاح صحيحاً مطلقاً
فيتصر عليه ذكره ابن
الملك وغيره لكن نقل
القهستاني في معنى المحيط
انهم يتوارثون فتنبه (وكذا)

اوترافعا اي عرضا امرهما (ايضا) وهم على الكفر لانهم كاتحكيم (وبمرافعة احدهما لا يفرق خلافاً لهما) ﴿الى﴾
الا اذا طلقها ثلاثاً وطلبت التفرق فانه يفرق بينهما اتفاقاً كما لو خلاهما ثم اقام معها بلا عقد او تزوج كتابية في عدة مسلم

أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقهما ثلاثاً فإنه يفرق في هذه الثلاثة من غير قرافة كما جزم به في المحيط
الرضوي خلافاً لما نقله الزيلعي ٣١٧ * (واطفال مسلم ان كان احد ابويه مسلماً او اسلم احدهما) ان احدث

الدار ولو حكما بان اسلم الاب
في دار الحرب والولد في
دار الاسلام بخلاف العكس
(و) هو (كتابي ان كان بين
كتابي ومجوسي) اذا المجوسي
شر من الكتابي وفي
القصة في مغزى الخلاصة
او قال اليهودية خير من
النصرانية كفر وكذا
لو عكس كما كتبه فيما علقته
على التفسير ولوعقل الطفل
الاسلام ووصفه يصير
مسلياً بالاصالة (ولو اسلمت
زوجة الكافر او زوج
المجوسية عرض الاسلام
على الآخر (فان اسلم بقى)
النكاح (والافرق) القاضي
(بينهما) ولو عميراً وينتظر
عقل غير المميز ولو مجنوناً
يعرض على ابويه فان لم يكن
له اب نصب القاضي وصياً
فيقضى عليه بالفرقة (فان
ابى الزوج فالفرقة طلاق
خلافاً لابن يوسف لان ابنت
هي) لان الطلاق لا يكون
من المرأة فلم ينب القاضي
منابها وما في الزيلعي من ان
الطلاق في هذه المسئلة تقع
من الصغير والمجنون غير
المسلم اذا طلاق من القاضي
عليهما لامنهما (ولها المهر
لو) كان آباؤه او اباؤها

الى ظهور عاقبته ان ظهر انه لم يزل حرمت والا لا كافي الفتح (وصح نكاح
الكتابية) حرة او امة اسراييلية او غيرها ذمية او حرة لانه لو نكح حرة في
في دار الحرب كره فقيل انما كره اذا قصد التوطن بها وقيل اذا قصد الوطى
وقيل اذا قصد استيلاها لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب
وفي المصنف وقال اهل التأويل في قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب
حل لكم اي ذبايحهم حل لكم ولان الطعام عام فيتناول الكل قالوا هذا يعني
الحل اذا لم يعتقد المسيح الهام اذا اعتقده فلا انتهى وفي بسوط شيخ
الاسلام ويجب ان لا يأكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتقد وان المسيح
اله وان عزيرا اله ولا يترجوا نساءهم وقيل عليه الفتوى لكن بالنظر الى
الدلائل ينبغي ان يجوز الاكل والتزوج والاولى ان لا يفعل ولا يأكل ذبايحهم
الا للضرورة كافي الفتح فعلى هذا يلزم على الحاكم في ديارنا ان يمنعواهم من الذبح
لان النصراني في زماننا يصرحون بالابنية فجهم الله تعالى وعدم الضرورة
محقق والاحتياط واجب لان في حل ذبايحهم اختلاف العلماء كما بيناه فلاخذ
بجانب الحرمة اولى عند عدم الضرورة تأمل (و) صح نكاح (الصابئية
المؤمنة بنى) الصابئية من صبا اذا خرج من الدين ثم الوصف للتوضيح
والفسير على مذهب الامام لالتيميد (المقرة بكتاب) صفة كاشفة للصابئية
واختلف في تفسيرها فن قال هم قوم من النصراني يقرأون بكتاب ويعظمون
الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة فلا خلاف في صحة النكاح ومن قال هم
قوم يعبدونها كعبادة الاوثان فلا خلاف في عدم صحته وما نقل من الخلاف
بين الامام وبينهما مبنى على القولين ثم كل من يعتقد دين سماوي له كتاب منزل
كصحف ابراهيم وشيث وزبور داود عليهم السلام فهو من اهل الكتاب
فيجوز منابكتهم واكل ذبايحهم ما لم يشر كوا خلافاً للشافعي (لا) يصح
نكاح (عابدة كوكب) ولا وطينها بملك عين لانها مشركة (وصح) نكاح
(المحرم والمنحرفة) بالجم والعمرة خلافاً للشافعي (و) صح نكاح (الامة المسئلة
والكتابية المحر) اذا لم تكن تحت حرة لاطلاق قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى وانكحوا الايامي
منكم (ولو) كان (مع طول الحرة) اي مع القدرة على مهرها ونفقةها
والشافعي خلافاً في الامة الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الامة
المسئلة عند دخول الحرة بناء على مفهوم الشرط وكلا المفهومين ليسا بحجة
عندنا على ان اللازم على تدبر حجية المفهوم عدم اباحة نكاحهما فيجوز ان يكون
ذلك لكرهته لعدم صحته ونحن لانزاع فيها كما في الاصلاح وفي المبسوط

(بعد الدخول) تأكد به (والافنصفه لوابي ولا شيء لوابت) قبل الدخول لتقويتها المبدل قبل تأكده
(ولو كان ذلك) اي اسلام احدهما (في دارهم) اي دار الحرب وما الخ بقا كالحرج الملح (لاتين حتى) يمضي

قد رعدة الطلاق بان (تحيض ثلاثا) او قضى ثلاثة اشهر لغيرها او نوضع الحمل (قبل اسلام الآخر) لتعذر العرض بعدم الولاية اباحة الفرة فاقم شرط الفرة مقام السبب ﴿٣١٨﴾ وهذه الحيض ليس بعدة ولذا لا تستوى

فيها المدخول بها وغيرها (وان اسلم زوج الكتابة بقي نكاحها) وكذا لو اسلم زوج المجوسية فتهودت او تنصرت (وتبين الدارين) حقيقة وحكما (بسبب الفراق) لا السبي فلو خرج احدهما اليها مسلما او ذميا او اسلم او عقد الذمية في دارنا (او اخرج مسبيا) ودخل به دارنا بانت اذا هل الحرب كالمتى ولم يشرع النكاح بين مية وحى (وان سبيا معالا) لانه سبب ملك الرقة وهو لا ينافي النكاح ابتداء فكذا بقاء ولهذا لو كانت المسيبة منكوبة مسلم او ذمي لا يبطل النكاح كافي الغاية وفي النهر عن المحيط مسلم تزوج حربية كتابية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانت ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين وما نقله في الفتح عن المحيط تحريف انتهى وفي القهستاني وتبين يتبين الدارين حقيقة بان يخرج احد الزوجين من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسبيا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما مستأدنا لم تبين كافي شرح الطحاوي

الاولى ان لا يفعله (و) صح نكاح (الحررة على الامة) نقوله عليه الصلاة والسلام وتكح الحررة على الامة (و) صح نكاح (اربع نسوة فقط للحر من حرار و اماء) او منهما بشرط تأخير الحررة لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والاقتصار على الاربع في موضع الحاجة الى البيان يدل على انه لا تجوز الزيادة عليه هذا رد على من اجاز تسعا من الحرار او ثمانى عشرة هذا بحث طويل فليطلب من شروح الهداية وغيرها واما الجوارى فله ما شاء منهن حتى قال في الفتاوى رجل له اربع نسوة واقف جاريفة واراد ان يشتري جاريفة اخرى فلامه رجل يضاف عليه الكفر وقالوا اذا ترك ان يتزوج كيلا يدخل الغم على زوجته التي كانت عنده كان مأجورا (وللعبد) قنبا او مدبرا او مكاتبا او ابن ام الولد (ثنان) خلافا لما لك فانه في حق النكاح بمنزلة الحررة عنده وفيه اشارة الى انه لا يحل له التسرى ولان يسريه مولاه لانه لا يملك شيئا الا الطلاق (و) صح نكاح (حبلى من زنا) عند الطرفين وعليه التقوى لدخولها تحت النص وفيه اشعار بأنه لو نكح الزاني فانه جائز بالاجماع (خلافا لابي يوسف) قياسا على الحبلى من غيره (ولا توطأ الحبلى من الزنا) اى يحرم الوطى وكذا دواعيه ولا تجب النفقة (حتى تضع) الحمل اتفقوا لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماء زرع غيره يعنى اتيان الحبلى خلافا لشافعي وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطى عند الكل وتستحق النفقة كافي النهاية (و) صح نكاح (موطوءة سيدها) اى امه ووطئها سيدها (لانها ليست بفراس لمولاها فانهما لوجاءت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة فلا يلزم الجمع بين الفراشين فللزواج ان يطأها قبل استبراءها عند الشيخين لكن على المولى ان يستبرئها صيانة لما له وقال محمد لا يجب ان يطأها حتى يستبرئها واختاره ابو الليث ولو قال وموطوءة السيد لكان اولى (او) موطوءة (زان) بان رأى امرأة تزنى فتزوجها جاز وللزوج ان يطأها بغير استبراء على الخلاف المذكور واما قوله تعالى الزانية لا تنكحها الا اذن فتسوخ بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم او المراد بالنكاح فيه الوطى يعنى الزانية لا يطأها الا اذن في حالة الزنا وما في شرح الوهبانية من انه لو زنت زوجته لا يقر بها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها فضعيف تأمل (ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحديهما محرمة صح نكاح الاخرى وبطل نكاح المحرمة) (و) المهر (المسمى كله) اى التى صح نكاحها عند الامام لان ضم ما يحل الى ما يحل في النكاح كضم الجدار وفي التسهيل يشكل مذهب الامام بمن جمع في البيع قنه ومدبره حيث صح في قنه بمحضه لا بكل الثمن ولا يجب بان المدبر دخل في العقد فاعتبر بالخصه

انتهى (ومن هاجرت اليها) مسلمة او ذمية (بانت) لما مر (ولا عدة عليها) فيحل ﴿بخلاف﴾ تزوجها عنده (خلافا لهما) ما لم تكن حاملا فيجئ تضع لالعدة بل وجود حمل ثابت التسبب وهو الاصح قيد

بالمهاجرة لان التي طلقت في دار الحرب لا عدة عليها اتفاقا وكذا الذمية اذا اطلقها الذمي في دار الاسلام لا عدة عليها الا اذا كانوا يعتقدونه في الاصح * ٣١٩ * وقيل يجب لكن لا تمنع صحة العقد لضعفها فالمعول عليه حينئذ

كونها تحت كافر فلا حاجة الى التعليل بالثباين (وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال) فلا يتوقف على القضاء ولا ينقص به عدد الطلاق بلافق بين المدخول بها وغيرها وهذا في الرجل ظاهر ولا تجبر المرأة على النكاح بعد اسلامه واماني المرأة فهو ظاهر الرواية لكنهما تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجرا لها بمهر يسير ولو ديتارا رضىت او ابت هذا هو الصحيح قال الولوالجي وعليه الفتوى وافق بعض مشايخ بلخ و سمرقند بعدم الفرقة بردها زجرا لها ولقد شوهد من المشايخ في تجديد ها فضلا عن جبرها بالضرب ونحوه مما لا يعد ولا يحسد لاسيما التي تقع فيما يوجب الكفر كثيرا ثم تنكر وعن التجديد تأني ومن القوا عبدا المشقة تجلب التيسير والله الميسر لكل عسير (ولو طوة) ولو حكما (المهر سواء كانت الردة منه او منها) لتأكده بالدخول (واغيرها) اي الموطوءة (نصفه) اي نصف المسمى والا فالتمعة

بخلاف المحرم فانها لم تدخل اصلا فلم يعتبر لها الحصة لا نقول على هذا ينبغي ان يصح البيع بكل الثمن عند الامام اذا جمع بينه وبين حر لان الحر لا يدخل اصلا فلا خصه له ولا جهالة مع انه لا يصح عنده اصلا انتهى وفيه كلام لان البيع يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح فقبول المحرمة شرط فاسد غير مفسد واما قبول الحر فشرط فاسد ومفسد فلا يصح البيع فضلا عن ان يكون بكل الثمن تدبر (وعندهما) والشافعي (يقسم على مهر مثلهما) فما اصاب التي صح نكاحها لزمه وما اصاب الاخرى سقط عنه وفي الزيادات ولودخل بالتي لايحل له يلزمه مهر مثلها ولاحد عليه مع العلم بالحرمه عند الامام (ولا يصح زوج امته) اي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيرها فيصح تزوجها بمثلها عن وطئها حراما لا احتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها بعقدها وقد حث الخائف ولهذا كان الامام الشدادى يفعل ذلك كافي القسمة في (اوسيدته) لانه لو صح لكان المملوك المحض مالكا لها وينهما منافاة وهذا بط بالاجماع (او مجوسية او وثنية) والاولى بالواو فيهما اي ولا يصح زوج مجوسية او وثنية بالاجماع لان من يعتقد ان النار او الوثن اله يكون مشركا وقد قال الله تعالى * ولا تتكفروا للمشركات حتى يؤمن * والنص عام يدخل تحته جميع المشركات حتى المعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده لان اسم المشرك يتناولهم جميعا وكذا لا تجوز المناكحة بين اهل السنة والاعتزال لانه كافر عندنا لكن الحق عدم تكفير اهل القبلة وان وقع الزاماني المباحث بخلاف من حالف القواطع المعلومة بالضرورة كونها من الدين مثل القائل بقدوم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون وكذا القول بالاجاب ونفي الاختيار كما في القبح وكذا لا تجوز بين بني آدم وانسان الماء والجن كافي السراجية وعن الحسن البصري يجوز تزوج الجنية بشهادة الرجلين كافي القنية (ولا) يصح تزوج (خامسة في عدة رابعة ابانها) وفيه خلاف الشافعي وكذا لا يصح تزوج ثالثة في عدة ثانية للعبد (ولا) يصح تزوج (امه على حرة) سواء كان حرا او عبدا لقوله عليه السلام لا تنكح الامه على الحره وهو باطلاقه حجة على مالك فانه يجوز به رضاء الحره وعلى الشافعي فانه يجوزها اذا كان الزوج عبدا وفي البحر ولا يجوز نكاح الامه على الحره ولا معها ويجوز نكاح الحره على الامه ومعها (او في عدتها) يعنى من ابان زوجته لا يحل له ان يتزوج في عدتها امة عند الامام لان النكاح باق في العدة من وجهه فلا احتياط المنع كالم يجز نكاح اختها في عدتها (خلا فالهما فيما اذا كانت عدة البان) لان الزوج في عدتها ليس زوجا

(ان ارتدت ولا شيء لها) اي غير الموطوءة من مهر ونفقة سوى السكنى (ان ارتدت) لمجيء الفرقة من قبلها بعصية (وعند محمد ارتداد الرجل طلاق وان ارتدا او اسلما معا لا تبين) الزوجة استجسانا ومثله لم يعرف

سبق أحدهما (وان اسما متعاقبا بانت) فان تأخرت اسلا ما قبل الدخول فلامهر لها وان تأخر هو فلها النصف
او المتعة (ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احد) من الناس مطلقا * ٣٢٠ * (فروع) اسلم وتحتة خمس

نسوة فاكثروا اختان اوام
وبنتها بطل نكاحهن
ان تزوجهن بعقد واحد
وان رتب فالخير بلغت
النكوحه المسئلة وام تصف
الاسلام بانت صغيرة مسئلة
في دارنا ارتد ابوها لم تبين
من زوجها لتبعية الدار
صغيرة نصرانية تمس
ابوها بانت ولامهر لها
وكذا اوارتدا ولحقا بدار
الحرب لان يلحقا مسلم تحت
نصرانية فتحبسا ووقعت
الفرقة كالوثودا ونصرا
عند ابي يوسف في الاولى
خلافا لمحمد في الاولى والفرق
له عدم جواز تزوج المجوسية
بخلاف الكتابية * باب
القسم * بفتح القاف
مصدر بمعنى القسمة
وبالكسر النصيب (يجب
العدل فيه بين الزوجات)
ما كلا ومشربا وملبسا
(ويؤتو لوطا) ومحبة
لابنتا نه على النشاط فلا
فرق فيه بين فحل وخصي
وعين ومحبوب ومريض
وذمي وصبي دخل بامرأته
وحائض وذات نفاس
ومجنونة لا يخاف منها
ورثقا وقرنا وافاد كلامه
ان الزوج لو خاف ان

عليها وقيد بالباين لان الرجعي يمنع انفقا (ولا) يصح نكاح (حامل من سي)
وعن الامام انه يصح النكاح ولا توطأ حتى تضع حملها (او حامل ثبت نسب
حملها) بان كانت مسبية او مهابرة ذات حمل من حربي او مستولدة فعلى هذا
لو اكتمت عليها لكان مستغنى عن مقدمها ومؤخرها كما في الباقي وغيره لكن
في صحة المسئلة الاولى رواية عن الامام كما بيناه وقد صرح بها احتراز اعني تدبر
(ولو) ثبت (من سيدها) يعني ان ادعى السيد نكاحها منه ثم زوجها من غيره وهى
حامل فالنكاح بطل (ولا) يصح (نكاح المتعة والموقت) الفرق بينهما ان يذكر
في الموقت لفظ النكاح او التزويج مع التوقيت وفي المتعة لفظ اتع بك كذا مدة
بكذا من المال او استمع كما في اكثر الكتب وفي الفتح ان معنى المتعة عقد على امرأة
لا يراد به مقاصد عقد النكاح من اقرار للولد وتربيته بل اما الى مدة معينة ينتهي
العقد بانتهائها او غير معينة بمعنى بقاء العتد مادام معها الى ان ينصرف عنها
فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من افراد المتعة وان عقد
بلفظ التزويج واحضر الشهود قيده بالموقت لانه لو تزوجها على ان يطلقها
بعد شهر فانه جائز لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط
كافي القنية وعن الامام اذا وقتا لاي عيشان اليه كائة سنة او اكثر يكون صحيحا
كافي النهاية لكن الظاهر عدم الصحة وعنه لو قال تزوجك متعة انعقد النكاح
ولغا قوله متعة كافي الخانية وفي البحر ولو تزوجها بنية ان يقعد معها مدة نواها
فالنكاح صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ واعلم ان نكاح المتعة قد كان باحا
بين ايام خيبر وايام فتح مكة الا انه صار منسوخا باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم
حتى لو قضى بجوازه لم يجوزوا باحده صار كافرا كما في المضمرات لكن ليس فيه تعزير
ولا حد ولا رجم كافي النكاح فعلى هذا يلزم عدم ثبوت ما نقل من اباحته عند مالك
ولا بأس بترزوج النهاريات وهو ان يترزوجها على ان يكون عندها نهارا دون الليل

* باب الاولياء والاكفاء *

الولى من الولاية وهى تنفيذ الامر على الغير والاكفاء جمع كفؤ وهو النظير والمساوى
(نفذ) اى صح (نكاح حرة) احتراز عن الامة لان نكاحها موقوف على اذن
مولايها كمتوقف نكاح الصغيرة والمجنونة والمعتوهة على اذن المولى ولذا قال
(مكلفه) بكرة كان او ثيبا (بلاولى) اى ولو كان النكاح بلا اذن ولى وحضوره
عند الشيخين في ظاهر الرواية لانها تصرفت في خالص حقها وهى من اهلها
لكونها عاقلة بائعة ولهذا كان لها التصرف في المال والاصل هنا ان كل من يجوز
تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه وكل من لا يجوز لا واطاقه

لا يعدل في القسم لم يجوز له ان يترزوج اخرى كافي الخلاصة وغيرها لكن في شرح التامويلات * فشم *
جاز له ذلك فان الامر في قوله تعالى فان ختمتم ان لا تعدلوا فواحدة اى لم يعمد على ان يدب لاختتم وانه لو كان له

امرأة واحدة ولم يقدر لها واليدرجع الامام كاسمي (والبكر والثيب والجديدة والتقدمة والمسلمة والكتيبة) فيه سواء
والمریضة والصغيرة التي يمكن وطئها * ٣٢١ * والمحرم والمظاهر والمولى منها واما المطلقة الرجعية

فان اراد مراجعتها قسم
لها والا لا كافي البدايع
والمراد حكم المنكحة اذا
وطئت بشبهة وهي في العدة
والحبوسة بدین لاقدرة
لها على وفائه والناسزة
وفي كتب الشافعية لا قسم
لهن وعندى انه يجب
للاولى دون الاخرة وفي
الثانية تردد كافي النهر
(و) للزوجة (الامة والمكاتبه
والمدبرة وام الولد)
والمبغضة (نصف الحره)
اذ الرق منصف (ولا قسم
في السفر فيسافر بمن شاء
والقرعة احب) تطيبا
تلقوا بهن (وان وهبت
قسمها) بالكسر اى نوبتها
(لضرتها صح ولها ان
ترجع) لانها اسقطت حقا
لم يجب بعد فلا يسقط وافاد
كلامه انها اوجعت
لزوجها مالا او حطته من
مهرها ليزيد في قسمها او زاد
الزوج في مهرها او جعل
لها جملا لتجعل نوبتها
لغيرها فهو باطل ولو اراد
ان يستبدل شابة بالقدمه
فطابت ان يسكنها بشرط
ان يقيم عند الشابة اياما
وعندها يوما فزوج على
هذا الشرط جاز فيه نزل

فشم الكفو وغيره وعند الامة الشبهة لا يتعد بعدرة النساء اصلا اصبية كانت
او وكيلة الا عند ما ثبت في رواية لو كانت خبيثة نسريضة صح بلاولى وخلاف
في انشاء النكاح واما قرارها به فجار اتفاقا كافي الحقائق (وله) اى لكل من الاولياء
اذا لم يرض واحد منهم (الاعتراض) اى ولاية المرافعة الى القاضى ليقض
وليس هذا التفريق طلاقا حتى لا ينقص عدد الطلاق ولا يجب شئ من المهر
قبل الدخول ولو بعد لها المسمى كذا بعد الخلوة الصحيحة وعليها العدة ولها
نفقة العدة ولا يثبت الا بالقضاء لانه مجتهد فيه والنكاح صحيح يتوارثان به اذا
مات احدهما قبل القضاء (في غير الكفو) دفعا لضرر العار فان رضى واحد
منهم ليس لمن في درجته او اسفل اعتراض هذا اذا لم تلد منه اما اذا سكنت حق
ولدت فليس له الاعتراض لئلا يضيع الولد كما في اكثر المعبرات وقيل له الاعتراض
وان ولدت اولادا وفي المحيط لو فارقت بعد رضاء الولي بنكاحها ثم تزوجت منه
بدون رضائه له الاعتراض لان حق النسخ يتحدد بتحدد النكاح (روى الحسن
عن الامام) وهو رواية عن ابى يوسف (عدم جوازه) اى عدم جواز نكاحها
اذا زوجت نفسها بلاولى في غير الكفو وبه اخذ كثير من مشايخنا لان كم من واقع
لا يرفع (وعليه فتوى قاضيان) وهذا اصح واحوط والمختار للفتوى في زماننا
ان ليس كل ولى يحسن المرافعة ولا كل قاض يعدل فسد هذا الباب اولى خصوصا
اذا ورد امر السلطان هكذا امر بان تقرب به وفي التمتع وغيره لو زوجت المطلقة
ثلاثا نفسها بغير كفؤ ودخل بها لتحلل الاول قالوا ينبغي ان تحفظ هذه فان المحلل
في الغالب يكون غير كفؤ اما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحلل للاول هذا اذا
كان لها ولى اما اذا لم يكن لها ولى فهو صحيح مطلقا اتفاقا كافي البحر (وعند محمد
ينعند موقوفا) على اجازة الولي (ولو) وصلية (من كفؤ) ومعنى كونه موقوفا
انه لا يجوز وطئها قبل الاجازة ولا يتبع الطلاق ولا يتوارث احدهما من الاخر
ويروى رجوعه الى قول الامام ولهذا قال بعض الفضلاء والاولى ان يقول
وعن محمد لكن في الغاية قال رجاء بن ابى رجاسات محمد عن النكاح بغير ولى فقال
لا يجوز قلت فان لم يكن لها ولى قال ترفع امرها الى القاضى ليرزوجها قلت
فان كان في موضع لاحكام فيه قال تفعل ما قال سفيان قلت وما قال سفيان قال تولى
امرها رجلا ليرزوجها انتهى فيفهم منه عدم رجوعه فلهذا قال وعند محمد تبر
(ولا يجبر ولى بالغة) على النكاح بل يجبر الصغيرة عندنا ولو ثيبا لان ولاية الاجبار
ناطقة على الصغيرة دون البالغة (ولو بكر) وعند الشافعي ناطقة على البكر ولو بالغة
دون الثيب ولو صغيرة ثم عندنا كل ولى فله ولاية الاجبار وعند الشافعي ليس
الالاب والجد (فاذا اسأذن ولى ابكر) البالغة (فسكتت) اى ابكر البالغة

قوله تعالى وان امرأة خافت * ٤١ * من بعلها نشوزا او اعراض الآية كافي الخاتمة ولو جعلته
لعينة هل يجوز له ان يجعله لغيرها في كتب الشافعية لا وقال في البحر بمحاشنم ونازعه في النهر * فروع *

لو كان غله ليلًا كالحارس ذكر الشافعية انه يقسم نهارا وهو حسن وبعد جماعها مرة له تركه ابدا قضاء
لا ديانة ولم ارحكم ما وتضربت من كثرة جماعه ومقتضى النظر انه * ٣٢٢ * لا يجوز له ان يزيد على قدر

(او ضحك) بلا استهزاء فلو ضحكك مستهزئا لم يكن اذنا على ما قال السرخسي
وكذا التسم اذن على الصحيح كافي النهاية (او بكت بلا صوت فهو) اي كل واحد
منها (اذن ومع الصوت رد) وعليه الفتوى كافي اكثر الكتب ولا اعتبار بالحراة
والبرودة والمذوبة والملوحة للدع وقيل ان باردا اذن وان حار ارد وقيل عذا
اذن ومالحارد وعن ابي يوسف فيه روايتان في رواية يكون رضا لان البكاء
قد يكون عن سرور وقد يكون عن حزن فلا يثبت بواحد منهما للمعارضه ويبقى
مجرد السكوت وهو رضا وفي رواية لا يكون رضا وهو قول محمد لان البكاء غالبا يكون
عن حزن والمعول في البكاء والضحك ظهور قرائن الاحوال الدالة على الرضا
او الرد كافي المطاب ولو اكتفى بلا صوت لكان اخصر (وكذا) يكون لسكوت
والضحك والبكاء بلا صوت رضا واجازة (لوزوجها) الولي بدون الاستيدان
(فبلغها الخبر) اي خبر النكاح بعد التزوج لكن السنة ان يستأذنها قبله وفي البرازية
وان بلغها خبر النكاح فقالت لا رضى ثم قالت رضيت لا يصح وعن هذا قال المشايخ
المستحسن تجديد النكاح عند الزفاف لان البكر عسى تظهر الرد عند السماع
ثم لا يفيد رضاها وقال محمد بن مقاتل سكوتها عند بلوغ الخبر ليس باجازة وفي
البدائع وعن ابي يوسف ان سكوتها بعد العقد رد وهو قول محمد ولو كان مبلغ
الخبر فضولا يسترط فيه العدد والعدالة عند الامام خلافا لهما ولا يسترط ذلك
في رسول اولي كافي الشئ وفي البرازية وقبولها المهدية بعد التزوج لا يكون
رضا وكذا كل طعامه والخدمة ان كانت تخدمه قبل ذلك والافهى رضا
(وشرط فيهما) اي في الاستيدان وبلوغ الخبر (تسمية الزوج) اي ذكره على
وجه يقع به لها المعرفة حتى اوقال لها اريد ان ازوجك من رجل فسكت لا يكون
رضا اما لو قال من فلان او فلان فسكت فيكون رضا بواحد منهما ولو قال من
جبراني او بنى عمي يكون رضا ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون فليس
رضا ووزوجها بحضرتها فسكت اختلف فيه والاصح انه رضا ولو زوجها
اولي من غير كفؤ فسكت لم يكن رضا في قول محمد بن سئمة وهو قولهما قال
ابو الليث وهو يوافق قولهما في الصغيرة (الا) ان يشترط تسمية (المهر هو الصحيح)
لان تسمية ليس بشرط في النكاح فلا يشترط في الاستيثار كافي اكثر المعينات
وفي شرح الوافي وقيل لا يصح بلا تسمية المهر لجواز كونها لا ترضى الابن اذ
على مهر المثل بكمية خاصة وهو قول المتأخرين من مشايخنا كما في البحر والصحيح
انه ان كان المزوج ابا او جدا فلا يشترط والاقتسرت لكن في الفتح كلام فليضع
(ولو استأذنها) اي البكر الباسغة (غير الولي الاقرب) اجنيا او وليا بعيدا
كجند غير الاب (فلا بد من القول) لان سكوتها القلة المبالة بكلامه لا لرضاها به

طقتها اما تعين المقدار فلم
اره لا يمتثلان في كتب المالكية
خلاف فقيل يقضى باربع
ليلا واربع نهارا وقيل
باربع فقط فيهما وقيل
بعشر قال في النهر وعندي
ان الرأي فيه للقاضي فيقضى
بما يغلب على ظنه انها تطيقه
ويومر الصائم القيم يوم
وليلة من كل اربعة للحره
ومن كل سبعة للامة لان له
تزوج ثلاث حراير عليها
كذا نقله الشئني عن مختصر
الطحاوي وذكر له قصة
لطيفة لكن في الخانية وغيرها
ان اباحنية رجع عن هذا
وقال يوم بمرات حقها
احيانا من غير توقيت وفيها
معزيا للشيئ لو كان له امرأة
وسراري امر يوم وليلة
من كل اربع عندها وفي
البواقي عند من شاء منهم
وكذا لو كان له ثلاث نسوة
امر يوم وليلة عند كل منهن
ويقيم في يوم وليلة عند
من شاء من السراري واوله
اربع اقام عند كل يوم وليلة
ولم يكن عند السراري الا
وقفت المار ويكره للرجل
ان يطأ امرأته وعندها
صبي يعقل او اعمى او ضرتها
او اتمتها او امة انتهى

ولو اقامه عند واحدة شهر الفخامة الاخرى يزمر يا عدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وان اثم * وذكر *
به لان اقسمة تكون بعد الطاب واولاء بعد نهى التراضي عزز بغير الحبس كافي الموهرة وينبغي تقييده

نما اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان الخيار في مقدار الدور الى وكذا في بدايته فان ادعاه مكث عند الاخرى بقدره وكذا لو مكث عند الاولى * ٣٢٣ * لمرضه او مرض في بيت له دعى كل واحدة في نوبتها لانه لو كان

صححها واراد ذلك ينبغي ان يقبل منه ولا يجمع بين الضرر والابارضى ولو قالت لا اسكن مع امك ليس لها ذلك ولو اقام عند الامة يوما فعنت يقيم عند الحرة يوما وكذا العكس وله ان يمنعها من اكل ما تأذى من رايحته وعلى هذا فله منعها من الحنا والنقش ان تأذى رايحته وحقه عليها ان تطيعه في كل مباح يأمرها به ويندب ان يسوي يتهن في جميع الاستمتاع كجماع وقيلة ولا تجب التسوية في النفقة والسكنى فانها مبنية على الكفاية على قول من يعتبر حالهما وهو المختار انتهى * كتاب الرضاع * هو ائمة بفتح الراء وكسرهما مس اللين من الثدي وشرعا (هو مص الرضيع) حقيقة او حكما اللين ولو قليلا او مختلطا غالبا (من ثدي الادمية) ولو بكرة اوميسة او آيسة كالتقيد، الاطلاق واما الوجوب والسقوط فالحقان بالمص غرضه جريا على الغالب ونص في العناية ان الرضيع بعد المدة لا يسمى رضيعا وعليه فقوله (في وقت مخصوص) مستغنى

وذكر الكرخي ان سكوتها رضاء لانها تستحي منه اكثر من اقرب وانول اصح (وكذا) لا بد من القول او ما يقوم مقامه كالتكئين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيرها (استأذن) الولي او غيره (الثيب) الكبيرة لقوله عليه الصلاة والسلام الثيب تشاور ولان الاصل في السكوت ان لا يكون رضاء لكونه محتملا في نفسه وانما اقيم مقام الرضاء في حق البكر لضرورة الحياء والثابت بالضرورة لا يعد عن موضع الضرورة ولا ضرورة في الثيب لانا قل الحياء فيها بالممارسة فلا يكفي بسكوتها عند استيذانها وحين بلوغها العقد (ومن زالت بكراتها) اي عذرتها وهي الجدة التي على الحمل وفي الظهيرية البكر اسم لامرأة لا يجامع بنكاح ولا غيره (بوثة او حيضة او جراحة او تعيس) من عنست الجارية اذا جاوزت وقت التزوج فلم تتزوج (فهى بكر حقيقة) اي حكمهن حكم الابكار ولذا تدخل في الوصية لابكار بني فلان لان مصيبتها اول مصيب لها ومنه الباكورة البكرة لاول النمار ولول النمار ولا تكون عذراء وقال بعض السافعية هي في حكم الثيب لزوال عذرتها (وكذا لو زالت بكراتها بزنا خفي) عند الامام وفيه اشارة الى انها لو زنت ثم اقيم عليها اخذ اوصار الزنا عاذا لها وجوبت بشبهة او نكاح فاسد حكمهن حكم الثيب ولو خلى بها زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها او فرق بينهما بعنة اوجب تزوج كلا بكار وان وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة والحياء فيها موجود كافي البحر (خلافا لهما) وهو قول الشافعي في الجديد لانها ليست ببكر حقيقة لان ما يصيبها ليس باول مصيب لها ولذا لا تدخل في الوصية لابكار بني فلان وله ان يخص عن حقيقة البكاره فيصح فادير الحكم على مضتها وفي استنطاقها انظر افحاشتها وقد نبت الشارع السر بخلاف ما اذا تكرر زناها لانها لا تستحي بعد ذلك عادة (ولو قال لها الزوج) اي للبكر البالغة (عند ادعوى سكنت عند الاستيذان او البلوغ) وانما قيدنا بالبالغة لانها اذا كانت صغيرة وزوجها الولي ثم ادركت وادعت رد النكاح حين بلغت وكذبها الزوج كان القول قوله (وقات رددت ولاينة له فاقول لها) لان القول للبكر خلافا لفر تمسكه بالاصل وهو عدم الكلام اما لو قالت بلغني النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكنت كان القول قوله لانه منكر للرد في المنيح بكر زوجها وايها فقالت بعد سنة اني قلت لارضى بالنكاح فاقول لها (وتحلف عندهما) وعند الثلاثة ان لم يقيم الزوج البينة على سكوتها فان اقام تقبل لانها لم تقيم على النفي بل على حالة وجودية في مجلس خاص يحاط بطرفيه او هو نفي يحيط به علم الشاهد وان اقامها فبينتها اولى لاثبات الزيادة اعني الرد هذا ان ادعى السكوت اما لو ادعى

عنه والرضاع (ويثبت حكمه) وهو حل النظر وحرمة المناكحة (بقيله) ولم يعلم وصوله الى الجوف ولو قطرة وان لم يعلم لم يثبت الحرمة كما في الخلاصة (وكثيره في مدته لابعدها) حديث ابن داود لارضع بعد فصل

ولا يتم بعد احتلامه وهي حولان ونصف) عنده وعند زفر ثلاثة وقيل خمسة عشر سنة وقيل أربعون سنة
وقيل جميع العمر كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (وعندهما * ٣٢٤ * حولان) من وقت الولادة

وعليه كما في القهستاني
عن الحقايق وتصحيح
القدوري عن العيون
ويثبت التحريم في المدة بعد
الغضام والاستغناء بالطعام
على المذهب ولا يباح
الارضاع بعد مدته على
الصحيح وكذا لا يباح شربه
لانه جزء ادنى ولا يجوز
التداوى بالمحرم في ظاهر
المذهب ولا اجرة للمباينة بعد
الحولين بالاجماع وللأب
اجبار امرته على فطام
ولدها منه قبل ولدها ان
لم يضره الفطام كاله اجبارها
على الارضاع وليس له
ذلك مع زوجته الحرة قبلها
ولفظ الحول كما في الزكاة
مشعر بالتسمية لكن ينأى
عنه قوله تعالى وحمله
وفصاله ثلاثون شهرا
فانه مشعر بالتمرية ذكره
القهستاني (فيحرم بهما يحرم
من النسب) حتى لو زنا
بامرأة حرم عليه بنتها
رضاعا لكن في القهستاني
عن شرح الطحاوي انه
يجوز قليل فيه روايتين
(الاجدة ولده) من الرضاع
استثناء منتزع لان حرمة
من ذكره بالاصح لا
بالنسب فلا يكون الحديث

متناولا لما استثناءه انتقاه فلا تخصيص بالعقل كائيل بان حرمة جدة ولده نسبيا لكونها امه * وجهلها *
او ام امرأته وهذا المعنى مفقود في الرضاع (و) قس (أخت ولده وعمه ولده وام أخيه وأخته وام عمه

مثلا يجوز له التزوج بجدته
ولده ويجوز لها التزوج
بجد ولدها فكل منهما
يصح ان يتعلق الجارو المجروز
اعني من الرضاع بالاضاف
كان يكون له جدته من النسب
لها ابن من الرضاع او بهما
كان تجتمع مع آخر على ثدي
اجنية ولو له رضاعا
ام اخرى من الرضاع فهي
مائة وعشرون وهذا من
خواص هذا الكتاب
والتصوير يحصل بحسن
التدبر وقصارى ما وصلها
ابن وهبان الى نيف وستين
واحال حلها الى الذهن
اوصلها في البحر الى احدى
وثمانين واطال فيما قال
(وتحل اخت الاخ رضاعا)
يصح ايضا اتصاله بكل من
الاضاف والمضاف اليه وبهما
كان يكون له اخ من النسب
ولهذا الاخ اخت رضاعية
وان يكون له اخ من الرضاع
له اخت نسبية والثالث
لا ينفى (ونسبا كاخ من اب له
اخت من امه تحل) اخته
من امه (لاخيه من ابيه)
فهو متصل بهما ولا يصح
اتصاله باحدهما فقط للزوم
التكرار كما لا ينفى وفي الاكتفاء
اشعار بأنه محرم غير الاخت

وقدمر حل نحو ام اخته واخيه وغيرهما رضاعا وكلاهما ثلاث صور او اربع كالمز (ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما) وان كان بين رضعهما سنون لانهما اخوان (ولا حل بين رضيع وولد مريضته

سواء ارضعت ولدها اولاً والا كانت داخلة تحت الفتوى (وان سفل) لانه ولد الاخ (ووالد زوج مرضعة) جرى على لغالب اذا السيد كذلك واحترز بقوله (لبنها منه) عن من توجهها * ٣٢٦ * ذات ابن فان ولدها من ذات

الرضاع يكون ربيها له فيجوز له ان يتزوج باولاد الزوج من غيرها اتفاقاً ويكون ولد الاول ما لم تلد من الثاني عند الامام وعند محمد اذا حلت من الثاني فالابن منه استحساناً وابو يوسف يرجع الثاني بامارة كزادة الابن واذا ولدت فالابن للناسي اتفاقاً وافاد كلامه انه لم تلد زوجته قط او ليس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده من غيرها فالتحریم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج وتسمية الفقهاء ابن الفعل وهو ما كان نزوله من جهته ويدخل النازل بالزنا على رأى كذا ذكره القهستاني لكن في النكح والوجوه لا بخلاف الوطئ بشبهة فانه كاللحل (فهو) اى زوج المرضعة التي لبنها منه (اب للرضيع وابنه اخ للرضيع وبنه اخت له واخوه عم واخنة عمه) واذا ثبت هذا مع الزوج فيها اولى (ولا حرمة لورضعها من شاة) ونحوها لا اختصاص الحرمة بلين انسان بطريق الكرامة

الارت وحده لا يقدم الابن على الاب بل يقدم الاب بان يأخذ فرضه اولاً ثم يأخذ الابن ما بقي منه واما اذا اعتبر معه ترتيب المحجب يقدم الابن على الاب لانه يجب حجب نقصان كافي الاصلاح (وابن المجنونة مقدم على ابيها) عند الشيخين (خلافاً لمحمد) وعن ابي يوسف الولاية لهما ايها الزوج صح وعند الاجتماع يقدم الاب احتراماً له (ولا ولاية لعبد) ولو كان مكاتباً الا في تزويج امته (ولا صغير ولا مجنون) على احد لانهم لا ولاية لهم على انفسهم فكذا على غيرهم (ولا كافر على ولده المسلم) دون ولده الكافر لقوله تعالى ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان وكذا لا ولاية لمسلم على كافر الا ان يكون المسلم سيداً لكافر او سلطاناً كافي الثمين (وان لم يكن) اى ان لم يوجد (عصبة) نسبة او سببية (فللام) مع ما عطف عليه خبر مقدم لقوله الا ترى التزويج (ثم للاخت لابوين ثم للاخت لاب) وقل شيخ الاسلام ان الاخت لابوين واقتب اولى من الام كافي المحيط وفي امنية ان ام اب اولى من الام ثم لو دام (ذكر اكان اوانثى) ثم لذوى الارحام) والرحم القرابة ليس بنسبهم وعصبة وفي الاصل وعاء الولد (الا قرب) اى يقدم الاقرب (فالا قرب) وفي الاصلاح قال في الخلاصة نقلاً عن شرح الشافى الاقرب من ذوى الارحام الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وام ثم لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجد الفاسد اولى من الاخت عند الامام قيفتى بما ذكر في الشافى لان الام مقدمة على الاخت ومن ههنا تبين ان المراد من ذى الرحم غير المراد منه في الفرائض وان من قال ثم الام ثم الاخت لاب وام لم يصب انتهى لكن المعتبر على ما في اكثر المتون ترتيب الارت على ما في الفرائض فكلام الخلاصة مشعر بخلاف فلم يلزم عدم الاصابة تدبر (التزويج عند الامام) وهو استحسان لان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هو المختص بالقرابة الباعثة على الشفقة (خلافاً لمحمد) لقوله عليه الصلاة والسلام الانكاح الى العصبات (وابو يوسف مع محمد في الاشهر) وفي الاصلاح وقول ابي يوسف اضطرب ذكر اطحاوى قوله مع الامام وذكر الكرخي والقنوري قوله مع محمد والاصح انه مع الامام وفي القهستاني وعندهما وفي رواية عن الامام لا ولاية لغير العصبات وعليه الفتوى كافي المضرات لكن هو غريب لمخالفة المتن الموضوع لبيان الفتوى كافي البحر (ثم لمولى المولاة) اى من طاهر انسا ناعلى انه ان جنى فارسه عليه وان مات فارسه له ولو امرأتين وهذا عند الامام وقال انه ليس بولى كافي القهستاني (ثم لقاض) كتب السلطان (في عشوره) اى مكتوبه (ذلك) اى تزويج الصغير لانه يصير به نائباً عن السلطان وقال صلى الله

(او من رجل) لا اختصاص الابن بمن بد واما الخنش المشكل فقل اخذ ادى ان قال النساء انه ﴿تعالى﴾ لا يكون على عزارته الا المرأة تعلق به التحريم والا لا وضهره انه ان ظهر انه امرأة تعلق به او رجل لا كذا

في النهر ولم يره ابن وهبان وابن الشحنة منقولا (ولا) حرمة (في الاحتقان) من حقته ومنه احتقن الرجل بالضم كما ذكره البيهقي فهو * ٣٢٧ * متعدد وعليه استعمال الفقهاء فالدفع منع المطرزي الضم وانه

لازم والصواب حقن (بلبن امرأة) وكذا الاقطار في احليل واذن وجايفه لعدم الشق والتحريم للجزئية (ولبن البكر) التي بلبت تسعا ومادونها لا يتعلق به التحريم قاله الحدادي ولا يتجاوز زوجهما فلو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعة لان ابن ابي نعيم ذكره القهستاني (و) ابن (الميتة محرمه) فلو تزوجت الرضيعة منه رجل في الحال له دفن الميتة وان يممها لانها محرمه ام زوجته (وكذا الاستعاط) والوجور لحصول الجزئية وهو متحد وقيل لازم فكانه يتعدى ولا يتعدى (وان ابن المخلوط بالطعام لا يحرم) مطلقا ولو غابا عند الامام (خلافا لهما عند غلبة الابن) ما لم يطبخ فلا يحرم اتفاقا وهذا اذا كان اطعم نخيلا فلو رقيقا يشرب اعتبرت الغلبة اتفاقا كذا في النهر (و يعتبر الغالب لو خلط) الابن بغير الطعام من الجنس او خلافه كان خلط (بماء اودواء او بين شاة) اتفاقا (وكذا لو خلط بلبن امرأة اخرى)

تعالى عليه وسلم السلطان ولي من لا ولي له وفيه اشارة الى ان ولاية السلطان قبل القاضي وليس للوصي ان يزوج مطلقا وروى هشام عن الامام ان اوصى اليه الاب جازا لكن الاول هو الصحيح اما اذا كان الموصى عين رجلا في حيوته فزوجهما الوصى به جازا ولو كل في حيوته تزويجهما كافي الفتح (ولا بعد) اي للولي الا بعد (التزويج) خلافا لفرق وقال الشافعي يزوجهما السلطان لا الا بعد (اذا كان الاقرب غائبا) غيبة حقيقية او حكمية كما اذا عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما في تزويجهما القاضي لكن تزويجهما هنا يابذة عن العاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضي كف ايدي الظلمة وفي اخلاصة واجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تفضل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه نائب باذن الشرع كافي فيض الكركي والمراد من الغيبة الغيبة المنقطعة (بموت لا ينظر الكفو الخاطب جوابه) اي جواب الاقرب فلو انتظره الخاطب لم يشك الا بعد وهذا اختيار اكثر المشايخ كافي النهاية وفي الهداية هو اقرب الى الفقه وفي المختار والمبسوط والذخيرة هو الاصح وعليه الفتوى كافي الحقايق لان الكفو لا يتنق كل الوقت وعن هذا قال في الخبائية ح لو كان يختفي في البادية لا يوقف عليه تكون غيبة منقطعة (وقيل مسافة السفر) اي ثلثة ايام وهو قول اكثر المتأخرين وعليه الفتوى كافي التبيين والواو الجي (قيل بموت لا تنصل) فلو اقل اليد في السنة الامرة (وهو اختيار القدوري واختيار اكثر المشايخ مسيرة شهر لانه اعدل الاقارب كافي التبيين وهو مروى عن الامامين وهناك اقوال اخر لكنها ضعيفة فلهذا تركتها المص (ولا يطل) تزويج الا بعد مع غيبة الاقرب (بعوده) اي يعود الاقرب لان عهده صدر عن ولاية تامة خلافا لفرق (ولو زوجها وايا من متساويان) في المرتبة كالاخوين مثلا (فأعبره للاسبق) لوجود العقد من ولي قريب بلا معارض (وان كانا معا بطلا) تعذر الجمع وعدم الاولوية وكذا لا يجوز ان كان احدهما قبل الآخر ولا يدرى السابق من اللاحق (واصح كون المرأة وكيلة في النكاح) كما يصح ان تكون اصيلة

* فصل في الكفاءة *

(تعتبر الكفاءة) بالفتح والد مصدر الكفارة بمعنى النظر والمراد هنا المماثلة بين الزوجين في خصوص امور وانما اعتبر من جانب الرجل لان المرأة تعتبر باستفراش من دونها بخلاف الرجل لانه مستفرش فلا يفيظه دناءة الفراش هذا عند الكل في الصحيح وفي الظهيرية الكفاءة في النساء للرجال غير معتبرة عند الامام خلافا لهما واعلم ان الكفاءة حق الولي لاحق المرأة فلو تزوجت نفسها من رجل

عند الشيخين (وعندهم) وزفر (تعلق الحرمة بهما) وهو رواية عن الامام قيل وهو الصحيح كذا في شرح المجمع وفي التبيين عن الغاية انه اظهر واحوط ثم الغلبة في الجنس بالاجزاء وفي غيره بغير لون او طعم او ريح كما روى عن

أبي يوسف ذكره في المحيض ولو استويا تعمق التحريم بهما إجماعا كافي الاختيار وغيره لكن في القهسة اني عن
الشافعي انه لا يحرم غير اللبن الخالص عنده (وان ارضعت) امرأة * ٣٢٨ * ولو في عدتها عن ثلاث (ضرتها)

وام يعلم انه عبد او حر فانه عبد مأذون في النكاح فلا خيار لها كافي البحر ولو
زوجها الولي برضاها ولم يعلم بعدم الكفاءة ثم علم الاخير له هذا الم بشرط الكفاءة
اما اذا اشترط او عقد على انه حر فانه عبد مأذون فله الخيار (في) وقت
(النكاح) لانه لو زال بعده كفؤيته لها بان صار فاسقا مثلا لا يفسخ النكاح وانما
اعتبر الكفاءة فيه كافي الظهيرية ولهذا قدرنا الوقت ثم اعتبر في العرب (نسبا)
اي من جهة النسب لان به يقع التفاخر وقال سفيان الثوري لا تعتبر الكفاءة فيه
لقوله عليه الصلوة والسلام الناس سواسية كاستان المشط لا فضل لعربي على عجمي انما
الفضل بآلتهوى (فقر يش) هو من ولد نصر بن كنانة (بعضهم اكفاء بعض)
ولا يعتبر التفاضل فيما بينهم ولهذا زوج النبي عليه السلام بنته من عثمان رضى الله
تعالى عنه وهو اموى لاهاشمي وزوج علي رضى الله تعالى عنه وهو هاشمي بنته
من فاطمة ام كلثوم بعمر رضى الله تعالى عنه وهو قرشي عدوي (وغيرهم)
اي غير القرشي (من العرب ليس كفؤا لهم) لانهم اشرف العرب نسبوا في
المضمرات ولا يكون العالم ولا التوحيد كالسلطان كفؤا للعلوية وهو الاصح لكن
في المحيط وغيره ان العالم كفؤ للعلوية اذ اشرف العلم فوق النسب ولذا قيل
ان عائشة الصديقة رضى الله تعالى عنها افضل من فاطمة رضى الله تعالى عنها
لزيادة عنهما كافي القهسة اني (بل بعضهم) اي بعض العرب (اكفاء بعض) لتساويهم
فلا يكون العجم كفؤا لهم الا ان يكون علما او وحيها كافي المضمرات (و بنو باهلة)
في الاصل اسم امرأة من همدان واثبت للقبيلة سواء كان في الاصل اسم رجل
او اسم امرأة (ليسوا اكفاء غيرهم من العرب) وفي شرح الجامع الصغير
 وغيره والعرب بعضهم اكفاء بعض الابنوا باهلة فانهم خمس ستمهم لا يكونون
كفؤا العامة العرب لانهم كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا
 يأخذون عظام الميتة يصحون بها او يأخذون دسوماتها كاقبل لكن في القمح
 وهذا لا يخ من نظر فان النص لم يفصل مع ان النبي عليه الصلوة والسلام اعلم
 بقبائل العرب واخلاقهم وقد اطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجواد وكون
 فصيلة منهم او بطن صاعا ليك فعلوا ذلك لا يسرى في حق الكل وقال في البحر
 بعد نقله فالحق الاطلاق تأمل (وتعتبر) الكفاءة (في العجم) اي غير العرب
 (اسلاما) اي من جهة اسلام اب وجد اذ به تفاخرهم لا بالنسب لانهم
 ضيعوا انسابهم (ه ح دة) اي من جهة الاصل لان الرق عيب لانه اثر الكفر
 فتعتبر الحرية (فسلم او حر) تفريع لما قبله (ابوه كافر) صفة جرت على غير
 من هي له (اورقيق غير كفؤ لمن لها اب في الاسلام او الحرية) لعدم المساواة
 واتفقوا ان الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب لانهم لا يتفاخرون به وانما

حرمتا) للجمع بين الام
وبنتها ثم الكبيرة حرمتها
موبدة وكذا الصغيرة
ان كان قد دخل بالام او كان
اللبن منها والاجاز تزوجها
ثانيا (ولا مهر للكبيرة ان
لم توطأ) لمجيء الفرقة من
قبلها فكان كردها فلو
كانت نائمة او مكرهة او
مجنونة او او جر رجل به
الصغيرة فلها نصف المهر
ولو بعد الوطء فلها كل
المهر دون نفقة العدة
لجنايتها (والصغيرة نصفه)
لانها فرقة قبل الدخول
بغير صنع محذور (و يرجع
به على الكبيرة) وكذا على
الموحر (ان علمت بالنكاح
وقصدت الفساد لا ان لم
تعلم به) اي بالنكاح وبافساد
الارضاع اذ لا قصد مع
الجهل (او قصدت) مع العلم
بانه مفسد (دفع الجوع)
فيكون مندوبا (او الهلاك)
فيكون فرضا (او لم تعلم
انه مفسد) لعدم التعدي
(والقول لها) بيمينها في
عدم نكاحها الفساد لان
قصده باطن لا يعلم غيرها
وقيده في المعراج بعدم
القرينة (وانما ثبت الرضاع)
قبل العدو بعده (بما ثبت

به المال) وهو شهادة عدلين او عدل وامرأتين اذا شهدا به شهادة بالفرقة اقتضاء فكانت * يتفاخرون *
كاشهادة على الطلاق ولذا لا تتوقف على الدعوى لئلا يضمنها جرمة الفرج التي هي حق الله ثم قبل الدخول

لامته وبعده الاقل من السمي وفهر المثل بلا نفقة كافي المضرات (و لو قال) لزوجه (هذه اختي) او امي او بنتي
(من الرضاع ثم ادعى الخطا) ٣٢٩ (صدق) لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض فيه ولو اصر على ذلك

فان قال بعده هو حق ونحوه
فرق بينهما وكذا في
النسب ولو اقرت المرأة
بذلك قبل النكاح واصرت
عليه جاز تزوجها لان
الحرمة ليست اليها قالوا وبه
يفق في جميع الوجوه كذا في
البرازية قل في الصغرى
هذا دليل على انها لو اقرت
بثلاث على رجل حل لها
ان تزوج نفسها منه انتهى
لان الطلاق في نفسها يباح
لاستقلال الرجل به فصح
رجوعها * فروع *
قضى القاضي بالفرق
بشهادة امرأة واحدة على
الرضاع لا ينفذ امرأه كانت
تعطى ثديها صبيته واشتهر
ذلك ثم قالت لم يكن في ثدي
ابن ولا يعلم ذلك لامنها
جاز لابنها تزوج هذه
الصبية ارضعها اقل اهل
القرية او اكثرهم ولا يدرى
من ارضعها فاراد واحد
من تلك القرية نكاحها
ان لم يظهر علامة ولم
يشهد بذلك جاز رجل
بعض الابن من ثدي زوجته
لم يحرم عليه ارضعت زوجته
الاب زوجة الابن حرمت
لانها صارت اخته لايه
ارضعت اخت مطلقته

يتفاخر ون بالنسب وفي المجتبى معتقة الشريف لا يكا فثها معتق الوضيع
وفي التجنيس لو كان ابوها معتقا وامها حر الاصل لا يكا فثها المعتق ثم قال
معتق النبطي لا يكون كفوا لمعتقة الهاشمي (ومن لا اب له فيه) اي في الاسلام
(اوفيهما) اي في الحرية (غير كفوا لمن لها ابوان) فيه اوفيهما لان التعريف
لا يحصل الا بذكر الجد (خلافا لابي يوسف) يعني من كان له اب مسلم او حر
يكون كفوا لمن يكون ابوه وجده مسلمين او حرين الحاقا للواحد بالآخرين كما
هو مذهبه في تعريف الشاهدين (ومن له ابوان كفوا لمن لها اب) لان ما فوق الجد
لا يعرف غالبا والتعريف غير لازم فلا يشترط (وتعتبر) الكفنة (ديانة) اي صلاحا
وحسبا وتقوى كما في اكثر الكتب وفي الكرمانى او عدالة عند الشيخين هو
الصحيح لانه من اعلى المناخر كما في الهداية وقوله هو الصحيح اي افتران
قول الشيخين فانه روى عن الامام انه مع الامام محمد بن حنبل السرخسي وقال
الصحيح من مذهب الامام ان الكفاءة من حيث الصلاح غير معتبرة وقيل
هو احتراز عن رواية اخرى عن ابي يوسف انه لم يعتبر الكفاءة اذا كان الناسق
ذامرة كما عرفت السلطان وكذا عنه ان كان يشرب السكر سرا ولا يخرج
وهو سكران يكون كفرا والا لا وحيتنذ الاولى ان يكون قوله هو الصحيح احتراز
عماروى عن كل منهما انه لا يعتبر والمعنى هو الصحيح من قول كل منهما كما
في النسخ (خلافا لمحمد) لان التمسق من امور الآخرة فلا يفوت النكاح بفواتها
الا اذا كان مستحفا به يخرج سكران ويلعب به الصبيان كما في اكثر المعتمرات
لكن في النسخ وفي حاشية المولى سعدى افندى كلام فليضالع وفي المصالحات
على قول محمد لكن الافشاء بما في المتون اولى كافي البحر (فليس فاسق كفوا
ابنت صالح) هذا بناء على ان اكثر بنات الصالحين صالحات والافحوزان يكون
بنته فاسقة فتكون كفوا فاسق كافي اكثر الكتب والعبارة الظاهرة ما اختاره ابن
الساعاتى وهي ان الفاسق لا يكون كفوا لاصالحة (وان) وصليمة (لم يعلن) الناسق
في اختيار النضل (وتعتبر) الكفنة (مالا) بان يملك من المهر ما تعارفوا به
لانه بدل البضع وبان يكسب نفقة كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة لان
بذلك يتم الازدواج وقيل يعتبر ان يكون عند العقد مالا كالتفقة شهر وقيل لنفقة
سنة اشهر وقيل لنفقة سنة وفي الذخيرة ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق
البناء فهو كذا وان لم يدر على النفقة كذا او كان يحد نفقتها لم يحد
نفقة نسبه ون كفوا لها في السمي (العاجز عن المهر المجل والنفقة
غير كذا للفقيرة) فلان نفقة بالاطريق الاولى في ظاهر الرواية لان المهر عوض
عن النكاح (بل من تسليمه) والنفقة بالنسب

زوجه مطلقته في العدة ثم
كل واحد منهما

المفسد الاختية المتفقة قبل الابن زوجة ابيه وقال تعمدت الفساد لا يرجع لانه وجب عليه حد الزنا فلا يفرم شيئا آخر انتهى كتاب الطلاق هو لغة رفع القيد مطلقا ٣٣٠ غير انه استعمل في النكاح بالتمتع

انه لو قدر على النفقة دون المهر يكون كفوا لان المساهلة تجري في المهر ويعد الابن قادرا بيسار ابيه والآباء يتحملون المهر عن الابناء عادة ولا يتحملون النفقة الدارة ولو قال غير كفوا لاحد لكان اشمل الا ان يقال لدفع من توهم انه يكون كفوا لها كما في شرح الوقاية وفي المضمرات ان كان علويا او علما غير قادر على مهر المثل يكون كفوا للصغيرة الغنية (والقادر عليهما) اي المهر والنفقة (كفوا لذات اموال عظام عند ابي يوسف) وهو الصحيح كما في اكثر المعبرات لان المال غادور ايج فلا عبة لكثرة مع ان الكثرة في الاصل مذموم قال صلى الله تعالى عليه وسلم هلكت المكثر من الامن قال بما له هكذا وهكذا يعني تصدق به (خلافا لهما) لان الناس يتفخرون بالغنى ويعيرون بالفقر قالت عائشة رضي الله تعالى عنها رأيت ذا الغنى مهيبا وذا الفقر مهيبا (وتعتبر) الكفاية (حرفة) هي اسم من الاحتراف اي الاكتساب (عندهما) في اظهر الروايتين وعزى ابي يوسف انها لا تعتبر الا ان تفحص كالحجاء والمالك والديباغ (وعن الامام روايتين) في رواية لا تعتبر وهو الظاهر لان الحرفة ليست بلازمة والتحول ممكن من الدنية الى الشريفة وفي رواية تعتبر لان الناس يتفخرون بشريف الصناعة ويعيرون بخسيسها (فحائك او حجام او كناس او دباغ) او بيطار او حداد او حفاف واخس كلهم خادم الطلة وان كان ذامال كثير لانه من اكلى دماء الناس واموالهم كافي المحيط (غير كفوا لغيره) او اوصراف) تفرع على اعتبار الكفاية حرفة فالعطار والبراز كفوان (وبه) اي باعتبار الحرفة (يفي) كافي اكثر المعبرات وفي القهستاني ان المرض لم يسلب الكفاية فالمرضى كفوا للصحيحة والمجنون لعاقلة وكذا القروية فالقروى كفوا للبديهة (ولو تزوجت) المرأة (غير كفوا لاولي ان يفرق) وهذه المسئلة قد ذكرت لكن ذكر ههنا لتمهيد المسئلة التي تليها وهي قوله (وكذا لو نقصت عن مهر مثلها) اي لاولي (ان يفرق ان لم يتم) مهر مثلها (خلافا لهما) اي قال لا اعتراض عليها لان المهر حقها ولذا كان لها ان تهيبه فلا تنقصه اولى وله ان المهر الى عشرة دراهم حق الشرع فلا يجوز التقيص منه شرعا وان مهر مثلها حق الاولياء لانهم يعيرون بذلك فيقدرون على مخاصمتها الى تمامه والاستيفاء حقها ان شاء قبضته وان شات وهبته (وقبضه) اي اولى (المهر او تجهيره) او طيبه بالنفقة (رضاء) دلالة فليس له الاعتراض بعده وفي البحر وتصديق اولى بانه كفوا لا يسقط حق من انكر لانه ينكر سبب الوجوب وانكار سبب وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له (لا سكوت) لان السكوت عن المطالبة محتمل فلا يجعل رضاء الاقوي موضع مخصوصة (وان رضى احد الاولياء) المتساويين في القرب (فليس لغيره الاعتراض) الا ان

وفي غيره بالافعال ولهذا لو قال لزوجه انت مطلقة بتشديد اللام لم ينجح للنية وتخفيفها يحتاج وشرعا (دفع القيد) الثابت شرعا بالنكاح (بلفظ مخصوص قيل لا يشمل الطلاق الرجعي لانه ليس بمنزل للنكاح كما صرح به في المبسوط وغيره فالاولى ازالة النكاح او نقصان حله فامل وايقاعه مباح وقيل الاصح خطره الاحاجة واهله زوج عاقل بالغ مستيقظ ومحملة النكوحه والفاظه صريح وكناية واقسامه احسن وحسن وبدعي (احسنه) تطبيقها) اي المدخوة واحدة فقط (في طهر) لاجتماع فيه وتركها حتى تمضي عدتها) احتراز عن تطويل العدة مع حصول الفرض والتدارك عند التدم فشرائطه اربعة الطلاق وكونها طاهرة من حيض او نفاس ومدخولة وغير حامل بقرينة ما يأتي وافاد باطلاقه ان البائن يكون سنيا وهذا عنده خلافا لهما كافي النصف (وحسنه) وهو سني تطبيقها ثلاثا رجعية (في) اوائل ثلاثة

اطهار) على الاظهر وقيل في آخرها (لا جاع فيها ان كانت مدخولا بها) قيد دلالة على ان يكون السنين ثمانية سنة كالمطلق على الزوج المدخول به سنة ثمانية قال صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اجب

على كل مسلم ان يجتهد في اتباع سنة عليه الصلاة والسلام كما في المضرات وغيرها (ولغيرها طاعة) ولو كان الطلاق (في الحيض) خلافا لفر * ٣٣١ * ان لا عدة عليها (والاية والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند)

غرة (كل شهر) طلاقه
(واحدة) لقيام الشهر
مقام الحيضة على الاصح ثم
الطلاق ان كان في غرة

الشهر تعتبر الشهور
بالاهلة وان كان في اثنتائه
فبالايام في كل ما قيد بالشهر
عند الامام وعندهما لكل
الاول بالخير والتوسطن
بالاهلة ذكره الشمني

وغيره (وعند محمد
لا تطلق الحامل للسنة الا
واحدة كمدة الطهر
يرجى حيضها ما لم تدخل
في سن الاناس ذكره البهني

وغيره وسحقه في العدة
(وجاز طلاقهن عقيب
الجماع) اذ الكراهة فيمن
يحيض لتوهم الحمل وهو
مفقود هئا (وبدعيه) اي

بدعي الطلاق وحراره
نوعان (تطليقها ثلاثا
او ثنتين بكلمة واحدة او)
بكلمتين (في طهر واحد
لارجعة فيه) ان كانت

مدخولا بها (اما لو تخلل
بين التطبيقين رجعة فلا
كرهية عند الامام او تزوج
فلا كراهة اتفاقا ومبنى
الخلافا ان الرجعة ترفع
حكم الطلاق عنده وتجعله
كان لم يكن ولا ترفع حكمه

يكون اقرب كما تقدم وقال ابو يوسف للبا في الاعتراض مطلقا وقال شرف
الائمة لاحد الاولياء المستويين في الدرجة ان ينفرد بالاعتراض اذا سكنت الباقون

* فصل في تزويج الفضولي وغيره *

(ووقف) اي جعل موقوفا (تزويج فضولي) من احدهما الجانيين وهو
من لم يكن وليا ولا اصيلا ولا وكيلا (اوفضولي من الجانيين
(على الاجازة) اي اجازة من له العقد بالقول او الفعل فان اجاز ينفذ والا لا
وعند الشافعي باطل وان اجاز (ويتولى طرفي النكاح) وهما الايجاب والقبول
بكلام او كلامين (واحد) خلافا لفر (بان كان وليا من الجانيين) كمن زوج
ابنة اخيه ببن اخ آخر (اي وكيلاهما) كمن وكله رجل بالتزويج ووكلته امرأة
به ايضا (او وليا واصيلا) كمن عم يزوج بنفسه من بنت عمه الصغيرة (او وليا
ووكيلا) كمن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من موكله (او وكيلاهما) كمن
يزوج من موكلته نفسه (ولا يتولاهما) اي طرفي النكاح (فضولي ولو من جانب)
عند الطرفين (خلافا لابن يوسف) اي للواحد الفضولي ان يعقد للطرفين
ويتوقف عقده على اجازتهما مثلا اذا قال زوجت فلانة من فلان فلم يقبل
عن الآخر قابل او قال الرجل تزوجت فلانة او قالت زوجت نفسي فلانا
فلم يقبل عن الآخر احديهما ويتوقف على اجازتهما لان الواحد يصلح عاقدا
من الجانيين اذا كان بامر فكذا اذا كان بغير امره اذا الواحد يصلح سفيرا
عن الجانيين اذ لا يلزم التنافي لعود الحقوق الى من عقده ولهما ان هذا شرط
عقد فلم يتوقف على ما وراء المجلس كبيع اذ التوقف انما يكون بعد تمام العقد
بخلاف الامور قيل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين فينقصد موقوفا
بلا خلاف كما اذا كان النكاح من الفضوليين كما في النهاية وغيرها لكن في الفتح
كلام فليطالع (ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امة) اي امة غيره لانه
لو زوج امة نفسه لا يجوز بالاتفاق لمكان التهمة ولهذا اوكل امرأة فزوجته
نفسها او وكلت رجلا فزوجها من نفسه لا يجوز وكذا اذا زوج وكيل الرجل
بنته او بنت ولده او بنت اخيه وهو وليها لا يجوز للتهمة وفي الخانية ولو زوج
الوكيل اخته جاز (لا يصح عندهما) وعند الائمة اثلاثة ولو كان الامر اميرا
(وهو الاستحسان) لان المطلق يتقيد بالعرف وهو التزويج بالا كفاءة
(وعند الامام يصح) لان العرف مشترك وهو عرف عملي فلا يصح مقيدا وفي
البرازية امره ان يزوجه سوداء فزوجه بيضاء او على العكس لا يصح
ولو عمياء فزوجه بصيرة يصح ولو امة فزوجه حرة لا وكذا لو وكلت ان يزوجهما

عندهما واعلم انه كان في الصدر الاول اذا ارسل الثلاث جملة لم يحكم ابو قحافة واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى
عنه ثم حكم بوقوع الثلاث سياسة لكثرة من الناس كما في القهستاني عن التمرناشي (او) تطليقها واحدة

في طهر جاء بها فيه وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الأصح) لنوا عليه الصلاة والسلام لعمر مريته
فان اجتمعا فلا تحقة الاثر وقيل تستحب الرجعة فاذا طهرت ^{في ٣٣٢} ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وان شاء

امكنا. كما في الاصل والظاهر
انه قول الكل لانه موضوع
لا يثبت اذهب ابني حنينة
فيكون قوا الكا الان مكي
الخلاف كما في الفتح (وعندهما
يجوز ان يطلقها في طهر يلى
تلك الحيضة) واولا لولى
اذا السنة فصل كل تطليقتين
يحضة كادلة (واو قال
لمو طوة انت طالق ثلاثا
للسنة وقع عند كل طهر
واحدة) واولاهما تقع
في طهر لا وطئ فيه او من
تحيض ولو من ذوات الاشهر
يقع للحال طلقة و بعد شهر
اخرى و بعد شهر اخرى (وان
نوى الوقوع جملة) او عند
كل شهر واحدة (صحته)
لانه يحتمل كلامه * بنبيه *
الفاظ السنة ان يقول انت
طالق للسنة او في السنة او مع
السنة او على السنة او طلاق
السنة او طلاق العدة او للعدة
او الدين او الاسلام او الحق
او القرآن او الكتاب او احسن
الطلاق او اكمله او اعدله
ولو قال في كتاب الله او
بكتاب الله ونوى السنة فهو
سنة (ويقع طلاق كل زوج
عاقل بالغ) مستيقظ ما لم يكن
تحصيل حاصل كابنة المبانة
(واو) كان الزوج (عمدا)

من قبله فزوجهما من اخرى ولو امره ان يزوج امرأه فزوجه صغيرة
جاز وعندهما لا الا اذا كان لا يجامع مثلها كالرقاء وفيه اجماع وقيل
الجواز في الصغيرة قول الكل ولو زوجه عيما او مقطوعة اليدين او الرجلين
او مفلوحة او مجنونة جاز عنده خلافا لهما ولو زوجه عواراء او مقطوعة
احدى اليدين او الرجلين جاز اجامع ولو وكله ان يزوجها منه غدا بعد الظهر
فزوجته قبل الظهر او بعد الغد لا وكذا لو وكل بنكاح فاسد فتكسح صحيبها
ولو قال هب فلان فقال وهبت فالم يقل الوكيل قبلت لا يصح لان الوكيل
تأبى التوكيل واذا قال قبلت العقد للموكل وان لم يقل فلان لان الجواب ضمن
اعادة ما في السؤال فعلى هذا قال وليها او وكيلها زوجت فلانة من فلان فقال
وكيله او وليدة قبلت يقع للموكل وان لم يصف اليها لان الجواب ضمن
اعادة ما في السؤال (ولو زوجه امرأتين في عقد) واحدة (لا يلزم واحدة منهما)
فلوجه الى تنفيذهما للمخالفة ولا الى التنفيذ في احديهما غير معين للجهالة ولا
الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق عند عدم الاجازة ولو قال لا ينفذ لكان
اولى لان له ان يميز نكاحهما او نكاح احدهما ايتهما شاء غير انه لا ينفذ بغير
رضاه فقول صاحب الهداية فتعين التفريق مستقيم لان تعيينه عند عدم الرضا
فلوجه لقول من قال انه غير مستقيم تدبر ولو زوجه بعثدين فالاول صحيح
دون الثاني ولو عين امرأه فزوجهما مع اخرى لزمت المعينة (ولو زوج الاب
او الجدة الصغير او الصغيرة بغين فاحش في المهر) بان زوج البنت ونقص من
دهرها او زوج ابنه وزاد على مهر امرأته (او من غير كفؤ) بان زوج ابنة امة
او زوج بنة عبدا (جاز) عند الامام لوجود الشفقة (خلافا لهما) لفوات النظر
والولاية مقيدة بهذا اذا لم يعرف بشوء الاختيار اما لو كان الاب معروفا بسوء
الاختيار مجانة وفسقا كان العقد باطلا اتفاقا على الصحيح كما في الفتح (وليس
ذلك) اي تزويجهما بانهن وغير الكفؤ (لغير الاب والجدة) وفي التلويح ولو
زوجهما غير الاب والجدة من غير كفؤ او بغين فاحش لم يصح اصلا فعلى هذا قال
في الاصلاح ومن وهما انه يصح لكن ثبت حق الفسخ فتدوهم انتهى لكن في الجواهر
و يصح تزويج غيرهما بغير فاحش كما قال بعضهم وفي الجوامع وبغير كفؤ على ما قال
بعضهم والصحيح انه لا يجوز وهذا يدل على وجود الرواية لاعلى عدمها كما لا يخفى
فلوجه لرد صاحب الاصلاح وكذا قول صاحب التلويح ولم يصح اصلا تدبر

باب المهر

هو حكم العقد فان المهر يجب بالعقد او بالتسمية فكان حكمه افعليه وله اسماء
اوساها او غافلا او مضطيا او هزلا (او مكرها او سكرانا) حديث ثلاث جدهن جد وصرح ابن المهر
اليهمام وغيره بان طلاق المخطى واقع قضاء لاديانته وطلاق الهازل يقع قضاء وديانة لان الشارع جعله بجهديا

وأوأكره على كتابته أو على الإقرار به لا يقع ولو أقر به وأدعى أنه كان هازلاً أو كان كاذباً وقع قضاءه إلا إذا شهد قبل ذلك نزول التهمة به كافي القينة * ٣٣٣ وقيد البرازي بالملوم وأوأكره على أن يوكل به فقال أنت وكيل

ثم قال لم أوكلد لم يسمع منه
لأنه أخرج الكلام جواباً
لكلام الأمر والجواب
يتضمن إعادة ما في السؤال
كافي الخسائية ولو حلف
أن يعلق فطلق فصولي
أن أجاز بأنقول حنث وبالفعل
كك دفع مؤخر صداقها
لا (تنبه) قد حصر غير
واحد ما يصح مع الإكراه
في عشرة ووصلها في
الخرانة إلى ثمانية عشر
بل عشرين وهي الطلاق
والنكاح والرجعة والحلف
بطلاق أو اعتاق والظهار
والإيلاء والعق واليمين
الحج والصدقة والعفو
عن دم العمد وقبول المرأة
الطلاق على مال والاسلام
أي إكراه نصراني ليسلم
وقبول الصلح عن دم العمد
على مال والتدبير والاستيلاء
والرضاع واليمين والنذر
ولم يذكر التي مع أن من
أقصر على العشرة
كالعيني عدة فهي تسعة
عشر والعشرون الإكراه
على قبول الوديعة ففي
القينة إكراه على قبول
الوديعة فتلفت في يده
فلمستحقها تضمين المودع أن
كان يفتح الدار وهو الظاهر

المهر والخمسة والصدوق والعتر والعصية والفريضة والأجرة والصدق والعلاق
(يصح النكاح بلا ذكره) أجاز أن النكاح عقد ازدواج وذلك يتم بالزوجين والمال
أي تصدق أصل فلا يشترط فيه ذكره (وكذا مع نفقة) أي يصح النكاح مع
نفق المهر يكون أن نفقاً لا فاشك (واقفه عشرة دراهم) وزن تسعة مثاقيل
وإن لم يكن مسكوكاً بل تبرأ وإنما اشترط المسكوك في نصاب الدرقة ليقض
تأديته بوجوده وانفق كلاً بالدين والعين فلو تزوجها على عشرة دين
له على فلان صحت التسمية لأن الدين مال فإن شئت أخذته من الزوج أو من عليه
الدين كافي البحر وقال مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم وعند الشافعي كل ما يجوز
أخذ العوض عنه يصلح مهرًا فتعليم القرآن وطلاق امرأة أخرى والعفو عن
التصاص يصلح مهرًا عنده لنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا مهر أقل من عشرة
دراهم وهو وإن كان ضعيفاً فقد تعددت طرقه والضعيف إذا روى من طرق
يصير حسناً إذا كان ضعيفاً بغير النسق ولأنه حق الشرع وجوباً بظاهر الشرف
المحل فيقدر بماله خضر وهو العشرة وما دل على ما دونها يحمل على المجمل وفي
الخسائية أو تزوجها على ألف درهم من نقد البلد فكسدت وصار النقد غيرها
كان على الزوج قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار (فلو سمي دونها) أي
العشرة (لزم العشرة) لحق الشرع كإيئانه وعند الثلاثة لا تجب العشرة وقال
زفر التميمي فاسدة ولها مهر مثلها (وإن سماها) أي العشرة (أو أكثر) منها
(لزم المسمى بالدخول) لأن بالدخول يتحقق تسليم المبدل (أو دوت أحدهما)
أي الزوج والزوجة فإن الموت كالوطئ في حكم المهر والعدة لا غير (و) لزم
(نصفه) أي المسمى (بالطلاق قبل الدخول) قبل (الخلوة الصحيحة) لقوله
تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وهذا الحكم غير مخصوص
بالطلاق بل يعم الفرفة من قبل الزوج بسبب محذور كالردة والآباء عن الاسلام
وتقبيل ابنها بشهوة وإنما لم يذكر الخلوة الصحيحة في المسئلة الأولى بعد قوله
بالدخول لارادة الدخول حقيقة أو حكماً فعلى هذا ينبغي أن لا يذكر في الثانية
وفي الكافي قال محمد لو أذهب عذرتها دفعاً ثم طلقها قبل الدخول بها والخلوة
يكمل المهر لأنه يعمل عمل الوطئ قتيلاً كدبه المهر وعندهما يتصف بالنص لأنه
طلاق قبل الدخول ولو دفعها اجنبي فزالت عذرتها وطلقت قبل الدخول
والخلوة وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها
كافي البحر (وإن سكنت عنه) أي المهر (أو نفاه) بأن عقد على أن لا مهر لها (لزم
مهر المثل بالدخول أو الموت) إذا لم يتراضيا على شيء ما يصلح مهرًا والافذلك
أشياء هو الواجب لأن وجوب المهر ثبت بالشرع ولا يتوقف على التسمية

ولا يخفى أن الطلاق ولو على مال وانعق كذلك يشمل المعلق والمنجز والنذر يشمل إيجاب الصدقة فهي ستة
وعشرون كذا في البحر قال في النهر وقد نظمها فقلت * طلاق وإيلاء ظهار ورجعة * نكاح مع استيلاء عفو

عن العبد * رضاع وإيمان وقبُول لِبِدَاعِ كَذَا الصَّلَحِ عَنْ عَمْدٍ * طَلَاقِ عَلَى جَمَلَيْنِ بِهِ آتَتْ *
كَذَا الْعَقِّ وَالْإِسْلَامِ تَدْبِيرَ الْعَبْدِ * وَاجْتِبَاءِ إِحْسَانٍ وَعَقِّ فَهَذِهِ * ٣٣٤ * تَصَحَّحَ مَعَ الْأَكْرَاهِ عَشْرِينَ

في العدد * قال ثم ظهر لي بعد ذلك ان ما في القنية انما هو بكسر الدال فليس من المواضع في شيء لما في البرازية اكرهه على ايداع ماله عند هذا الرجل او اكرهه المودع ايضا على قبوله فضاع لا ضمان على المكره والقابض لانه ما قبض لنفسه كما لو هبت الريح فالقد في حجره فاخذه ليرده فضاع في يده لا يضمن انتهى واطلق كثير صحة اسلام المكره قال في البحر وقيدته في سيرة الخانية بالخرى بل في البسوط انه مذهب الشافعي كما ان مذهب الشافعي ومالك واحمد انه لا يقع طلاق المكره والمخطى والسكران غير مكره ولا مضطر على الاصح وقيدته القهستاني معزيا للزاهدي بان يميز ما يقوم به الخطاب فانه لم يميز كان تصرفه باطلا انتهى ثم نقل عن الكرخي والطحاوي انه لا يقع طلاق السكران وهو قول الشافعي كالوزال عقله بمسح او صداع بخلاف ما لو زال بمحرم ولو من الالبسة المتخذة من الحبوب والعسل كما هو قول محمد وبه يفتي كما في الفتح

وعند الشافعي في قول لا يجب مهر المثل في الموت (و) نزم (ب) انطلاق قبل الدخول
والخلوة الصحيحة (متعة) اي يجب متعة اذالم يسم لها مهر او نفاه وحصلت
الفرقة من جهة الزوج اما اذا حصلت من جهة المرأة كردتها وتقبيلها بان
الزوج بشهوة وارضاءها وزوجته الصغيرة وخيارها القسح بالبلوغ والاعتاق
فلا (معتبرة بحاله) لاجلها (في الصحيح) لقوله تعالى وعلى الموسع قدره الآية
كافي الهداية وغيرها هذا احتراز عن قول الكرخي فانه قال هذا في المتعة المستحبة
اما في المتعة الواجبة يعتبر حالها لانها خلف عن مهر المثل وفي مهر المثل المعتبر
حالتها فكذا خلفه كما في المحيط وفي المضمرات هذا اصح وقال الخصاص يعتبر
حالتها وفي التبيين وهذا القول اشبه بالفقه كما قلنا في النفقة لانها لو اعتبرت بحاله
وحده لسويتا بين الشر يفق والوضيعة في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو
منكر وعليه الفتوى كما في البحر نقلا عن الولوالجي وعند الثلاثة المتعة ما يقدره
الحاكم (لانتقص) المتعة (عن خمسة دراهم) ان كان الزوج فقيرا الا عند الشافعي
تنقص كما تزداد (ولا تزداد على نصف مهر المثل) او كان غنيا اي ان كانت قيمتها
اكثر من نصف مهر المثل لها نصف مهر المثل الا في قول للشافعي يزداد عليه
وان كان سوا قالوا يجب المتعة لانها الفريضة بالكاتب العز يز كما في الفتح (وهي)
اي المتعة (درع) بكسر الدال وسكون الراء قيض المرأة وفي المغرب ما تلبسه
المرأة فوق القميص (ونخار) بكسر الخاء الججمة ما يخمر به الرأس اي يغطي
(ولحفة) بكسر الميم ما يلحف به من قرناتها الى قدمها وهذا التقدير مأثور
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قالوا هذا في ديارهم واما في سائر ديارنا يلبس
اكثر من ثلثة فزيد على ذلك ازار ومكعب فان كانت من السفلة فن الكرباس ومن
الوسطى فن القز ومرتفعة الحال فن الابرسيم وفي النيف افضل المتعة خادم
(وكذا الحكم) اي يجب مهر المثل او المتعة (لو تزوجها بخمر او خنزير) لانه
ليس بمال في حق المسلم كما في الهداية او مال غير متقوم كما في البدائع فوجب مهر
المثل وفي المحيط لو تسمى بها عشرة دراهم ورطلا من خرفلها المسمى ولا يكمل
مهر مثل (او) تزوجها (بهذا الدين من اخل فاذا هو خير) عند الامام لان الاشارة
ابلع في التعريف من التسمية فصار كأنه تزوجها على الخمر (خلافا لهما) لانها
اوجب ما مثل وزنه خلا وسطا لانه المسمى والعقد يتعلق بالمسمى (او) تزوجها (بهذا
العبد فاذا هو حر) يجب مهر المثل عند الامام (م) (خلافا لابي يوسف) فانه
قال يجب فيه مثل قيمته عبد لانه اطعمها في مال وقد عجز عن تسليمه فتجب قيمته
او مثله كما اذا تزوجها على عبد الغير ووافق محمد الامام في هذه المسئلة واما يوسف
في الخمر وتحقيقه في شرح الهداية وغيرها فليراجع (او) تزوجها (ثوب)

وكذا يقع طلاق من غيب عقله باكل الحشيش او البنج او الافيون لان كل ذلك حرام لكن تحريره * او *
دون تحريم الخمر كافي شرب الجوهره وقيد ابن المالك في شرح المنار اباحه النج والافيون ثم اذا كان

للتداوى وفي صحيح التذوي وفي هذا الزمان اذا سكر من الخمر يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى (تنبيهه)
استثنى في الاشياء من تصرفات ٣٣٥ السكران سبع مسائل منها الوكيل بالطلاق صاحبها لكن قيده

في البرازية بكونه على مال
حيث قال وكله بطلاقها
على مال فطلقها في حال
السكر لا يقع ولو كان التوكيل
والايقاع حال السكر وقع
ولو بلا مال وقع مطلقا لان
الرأى لا بد منه لتقدير البذل
(او اخرج) فيصح طلاقه
وجميع تصرفاته (بشارته
المعهودة) المقرونة
بتصويت منه لان العادة
منه ذلك وهذا اذا ولد
اخرس او طرأ عليه ودام
قبل سنة وقيل الى ان يموت
قالوا وعليه الفتوى كافي
النهر عن آخر النهاية وعلى
هذا فتصرفاته قبل ذلك
موقوفة واستحسن الكمال
انه ان كان يحسن الكتابة
لم يقع طلاقه بدونها (لا)
يقع (طلاق صبي) ولو
مراهقا او اجازه بعد البلوغ
(و لا) (مجنون) لا يفيق
اصلا او يفيق احيانا (ونائم)
ومعتوه ومدهوش
ومبرسم ومغنى عليه لعدم
التمييز (وسيد على زوجة
عبد) الحديث انما الطلاق
لمن اخذ بالساق (تنبيهه)
لو قبل العبد النكاح على ان
امرها بيد سيده يطلقها
كيف شاء صح ولو قال

او بدار (لم يبين جنسهما) من القطن والكتان او من الخيل والحمار
مثلا لم يصح ويجب مهر المثل بالغ ما بلغ لان بهالة الجنس لا يعرف الوسط لانه
انما يتحقق في الافراد المتماثلة وذلك باتحاد النوع بخلاف الحيوان الذي تحته القرس
والثمار وغيرهما والثوب الذي تحت القطن والكتان والحريرواختلف الصنعة
ايضا والدار التي تحتها ماختلف اختلافا فاحشا بالبلدان والمحال والضيق
والسعة وكثرة المرافق وقلتها فتكون هذه الجهالة افحش من جهالة مهر المثل
فهر المثل اولى وان عينه بان قال عبد امة فرس حمار بيت صحت التسمية وان
لم يصفه وينصرف الى بيت وسط من ذلك وكذا باقيها هذا في عرفهم اما البيت
في عرفنا فليس خاصا بمايات فيه بل قال لجموع المنزل والدار فينبغي بتسميته
مهر المثل كادار وتجبر على قبول قيمته لو اتاهابها كافي الفتح وفيه اشعار بجواز
اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة
او نوعا فينبغي ان لا يلتفت اهل الشرع الى ما اصطلاح الفلاسفة عليه كافي الكشف
(او) تزوجها (بتعليم القرآن) لانه ليس بمال (او بخدمة الزوج الحرا هاسته)
لان الخدمة ليست بمال لما فيه من قلب الموضوع فيجب مهر المثل عند الشيخين
واطلق في الخدمة فشملى رعى غنمها وزراعة ارضها وهو رواية الاصل كافي الحاشية
وفي البسوط فيه روايتان وفي المعراج ان لا يصح رواية الاصل والصواب
ان يسلم لها اجماعا استدلالا بقصة موسى وشعب عليهما السلام فان شريعة
من قبلنا شريعة لنا اذا قصصها الله تعالى ورسوله بلا انكار كافي الكافي ولو تزوجها
على خدمة حر آخر فالصحيح انها تستحق قيمة خدمته (وعند محمد بن ابي خزيمة)
لانها مال كما في العبد الا انه يحجز عن اتساع المناقضة فصار كما تزوج على عبد
الغير (وكذا يجب مهر المثل في) النكاح (الشغار) بكسر الشين المعجمة قبل ماخوذ
من شعر البلد شعورا اذا خلا من حافظ بمنعه (وهو ههنا ان يزوجه بنة) او اخته
الاخر (على ان يزوجه) الاخر (بنة او اخته معاوضة بالعقدين) اي على ان يكون
كل واحد من العقدين عوضا عن الآخر ولا مهر سوى ذلك وكان ذلك شايعا
في الجاهلية ثم بقي حكمه في حق صحة العقد لكن التسمية فاسدة فيجب فيه مهر المثل
عندنا وعند الثلاثة لا يصح النكاح فيه (ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها
الخدمة) لانه لما خدمها باذن المولى صار كانه يخدم مولاه حقيقة ولان خدمة
العبد لزوجه ليست بحرام اذ ليس له شرف الحرية وهذه المسئلة قد فُهمت
بماسبة وهو قوله او بخدمة الزوج الحر فنهنا صرح بها (ولو اعتق اتمه على
ان يتزوجها) فقبلت ولم يسم لها مهرا (فعتها صداقها عند ابن يوسف) لانه
عليه السلام اعتق صفيية ثم تزوجها وجعل صداقها عتقها (وعند محمد بن ابي

زوجني املك على ان امرها بيدك فزوجه منته لم يكن الامر بيده ولو قال العبد اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدا
كان كذلك كافي الحاشية وسيجيئ نظير في المثل (واعتبار بالنساء فطلاق الحرة بلا ولو تحت عبد وطلاق

الامة) ولو مكتبة او مدبرة او ام ولد (ثلاث ولو تحت حر) ويقع الطلاق بلفظ العتق لاعتكسه انتهى والله اعلم
باب ايقاع الطلاق * المتنوع الى صريح وكناية فالاول مطلقا * ٣٣٦ * مظهر المراد منه ظهورا

ينسأ بحيث يسبق الى فهم السامع حقيقة كان او مجازا والثاني يقابله (صرح به ما استعمل) لغة او عرفا (فيه خاصة ولا يحتاج) في وقوعه (الى نية وهوانت طالق) بشرط ان يقصدها بالخطاب فلو كرر مسائل الطلاق بحضورتها لا يقع قضاء وديانة ولو سبق لسانه به يقع قضاء لادبانه كما لو قال نويت الاخبار كذا با او نويت الطلاق عن وثاق فانه لا يصدق قضاء واما عن العمل فلا يدين ايضا الا في رواية ولو صرح بالنوى في العمل لا يصدق قضاء وفي الوثاق يصدق ان لم يقره بالثلاث لعدم تصور رفع القيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح كيلا يلغوا كافي المحيط وتعليقه يفيد اتحاد الحكمين في التثنية قال في البحر وفي قولهم او قرن بالعمل وقع قضاء دلالة على انه لو قال على الطلاق من ذراعي كما يخلف به العوام انه يقع قضاء بالاولى ولو بان لها زوج طائفا قبل فقال اردت بانك تنكحني ذلك الطلاق صدق ديانة

مهر المثل) لبطلان تسمية ما ليس بمال (واوبت) اي الامة المذكورة بعد عتقها (عن تزوجه) اي المولى نفسها (فعليها قيمتهالها) اي فعلى الامة ان تسعى قيمة نفسها لمولاه (اجاها) وقال زفر لاسعاية عليها لانها انما التزمت النكاح لا المال فلا وجه لاجباب مالم تلزمه وانما اشترطت المولى منفعة بمقابله عتقها فليماقات عنه المنفعة كان عليه ان ينقض العتق لكنه بعد وقوعه لا ينقض فوجب نقضه معنى بالزام السعاية عليها ولا تجبر على النكاح اتفاقا لانهما حرة (والمفوضة) وهي بكسر الواو من فوضت امرها الى وياها وزوجها بلا مهر وبقتحها من فوضها وليها الى الزوج بلا مهر ثم تراضيها على مقدار (ما فرض لها بعد العقد ان دخل بها او مات) عنها زوجها كذا في اكثر المتون والشروح وقال يعقوب باشا لكن الظاهر ان المسئلة على حالها في موتها ايضا كما صرح به في بعض الكتب ويمكن ان يجاب عنه بكونه مطلقا في هذا الباب بيان ما يجب لها عليه لبيان نصيب ورثتها من مهرها تدبر وكذا اذا فرضه الحاكم بعد العقد قام مقام فرضهما (والمصلحة) ان طلق قبل الدخول) ولا ينصف لان السبب مخصوص بالمفروض في العقد بالنص وهو قوله تعالى فنصف ما فرضتم والمفروض بعد ليس في معناه (وعند ابي يوسف في قوله الاول كما صرح في اكثر العتبات فالاولى ان يقول وعن ابي يوسف كذا يخفى (لها نصف ما فرض) بعد العقد وهو قول الشافعي لانه صار مفروضا فيتناوله النص (وان زاد) الزوج (في مهرها بعد العقد لزم) اي وجبت الزيادة على الزوج لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة وقد تراضيها بالزيادة خلافا لفرقة يقول هي هبة مبتدأة ان قضتها صحت والا فلا وهو قول الشافعي (وتسقط) اي تلك الزيادة بالطلاق قبل الدخول (عند ابي يوسف) لان كل مال يسم بالعقد يبطله الطلاق قبل الدخول (وعند ابي يوسف) في قوله الرجوع اليه وهو قول الامة الثلاثة (تأنصف) الزيادة (ايضا) لانها من جملته ما فرض وقد قال الله تعالى فنصف ما فرضتم (وان حطت عنه من الزهر) اي ان حطت المرأة مهرها المعتود عليه بعضا او كلاه عن الزوج (صحيح) الخط لان المهر حقتها والمخط يلاقى حقها وان لم يقبل الزوج بخلاف الزيادة فانه لا بد من قبولها في المجلس لاعتقها ولكن يرتد خطها برده (واذا خلا) الزوج (بها بلا مانع من الرطبة) اي منها حبسا (او سرعا او طيبا) فتنزع الحشى (كرض) لانهما (ينزع قوم) سوا كان بعد حقه او حشاها اذا كان يصبر الرضى او الحشوة اذا لم يصبر

الثاني وقتا على النكاح كذا في المتن واما في قوله اطلق بكسر اللام ففيه لغة ترجيح له ذلك في مذاكرة الطلاق وقع بلا نية لقوله اطلق بكسر اللام وفيه لغة ترجيح له

ولو حذف اللام او الضاء معها لم يقع كافي البحر ولو ابدل الضاء تاء وانقاف عينها او غيها او كافا او لاماً لم يصدق
انهام رد الطلاق وان قل تعدية نحو ٣١٧ نحو يفا الا اذا شهد على ذلك قبل التكلم سواء كان عالماً او جاهلاً

وعليه الفتوى وكذا لو
تجهجى به تطلق ان نوى
ولو قيل له طلقت امرأتك
فقال نعم او بلى بالهجا
تعلق كافي البحر والقهستاني
وغيرهما ولو قال فلانة
طالق واسمها كذلك وقال
عنت غيرها صدق ديانة
ولو غيره صدق قضاء وعلى
هذا لو حلف لداينه فقال
ان خرجت من البلد قبل
ان اعطيك فامرأته فلانه
طالق واسم امرأته غيرها
لا تطلق اذا خرج قبله
فليحفظ (ومطلقة) بتثنية
اللام (وطلقتك) ويقع بكل
منهما (اي اللفاظ
الثلاثة (واحدة رجعية)
فلا يحتاج لتجديد النكاح
ولا رضاء المرأة وولي صغيرة
ويتر كان بيت واحد
ويتوارثان كما سيحكي (وان)
وصلية (نوى اكثر) منها
وعنه انه اذا قال انت طالق
ونوى الثلاث فثلاث كافي
القهستاني معزيا لشرح
الطحاوي (او) نوى
(باينة) او لم ينو شيئاً او قال
على ان لا رجعة لي عليك
(وقوله) لا رجعة (انت
الطلاق او انت طالق
الطلاق او انت طالق طلاقاً)

فانما يمنع اذا كان يضرها وفي التبيين وغيره هو الصحيح (وراق) تحتين مصدر
قولك رتقاء وهي التي لا يستطاع جاعها لارتاق ذلك الموضع فيها وكذا ما
اذا كان احد الزوجين صغيراً كما في الحائض وغيرها فكان هو المتمد وكذا اذا
كان معهما امه او من احدهما وامرأة كذلك الا اذا كان الثالث صغيراً لا يعقل
او مغيباً عليه او مجنوناً او اعمى او ثامناً كافي القهستاني لكن في الزيلى ان الجوارى
مطلقاً لا تمنع صحة الخلوة وفي الخلاصة والخيار ان جارتها لا تمنع كجارتها
وعليه الفتوى كافي البحر وكذا ما اذا كان المكيان غير مأمون الاطلاق كاطريق
الاعظم او المسجد او الحمام وقال السداد يصح فيها في الظلة وفي الشئ ولو خلاها
ومعها اعمى او ثامناً لا تكون خلوة لان الاعمى يحس وانما يستيقظ ويتألم
وفي الظهريه ولو كان معهما ثامناً ان كان نهاراً لا تصح وان لا تصح والكلب يمنع
ان كان عقوراً او للزوجة والا لا وفي البيت الغير المسقف تصح وكذا على سطح
ادار ان كان عليه حجاب وفي محمل عليه قبة مضروبة ايلا او نهاراً وهو يتدر
على الوطى فهو خلوة وفي بستان ليس عليه باب لا تصح وكذا في الجبل والمقارة
من غير خيمة (و) المانع الشرعي نحو (صوم رمضان واحرام فرض او نفل)
لما في افساد صوم رمضان كفارة وقضاء وفي افساد الاحرام دم (و) المانع
الطبيعي (حيض ونفاس) من دم حقيق او حكمي فثمن الظهر التمثيل
ولا ينافيه كونه مانعاً شرعياً ايضاً فلا يرد اعتراض البعض (لزمه تمام
المهر) الا عند الشافعي في قوله الجديد يجب نصف المهر وشرط مالك في ايجاب
الخلوة حكم الوطى طول المقام معها وحد الطول بالعام وعن احمد الموانع
لا تمنع صحة الخلوة (ولو) وصلياً (كان) الزوج (خصياً) هو منزوع البهنتين
(او عينتا) هو كون الرجل لا يقدر على الجماع او على جماع البكر او على جماع
امرأة معينة حتى لو جاءت بولد ثبت نسبها مطلقاً (وكذا) يجب المهر التام بالخلوة
(لو كان) الزوج (محبوب) اي مقطوع الذكر والاثنتين فانه غير مانع عند الامام
لان تزوجه للاستمتاع لا للابلاج وقد سلمت نفسها لذلك فتستحق كل البذل
(خلافاً لهما) لانه اعجز من المريض (وصوم القضاء غير مانع) لانه لا كفارة
في افساده في الاصح) فيسببه لانه في بعض الرواية الصحيحة انه يمنع صحة
الخلوة لانه فرض مطلقاً (وكذا) لا يمنع (صوم النذر) والكفارات
(في رواية) وقيل يمنع والمذهب ما ذكره اعدم الوجوب بالافساد وما وقع
في الكنز وهو صوم فرض غير واقع موقعه لان القائل بمنع الصوم يقول يمنعه
مطلقاً من غير تفصيل بين فرض ونفل والتمائل بتخصيص صوم رمضان
اداء يخرج ما عداه من الصوم المشروط كالنكاحات فتقول الكثر ليس

او انت طلاق (يقع بكل منها) ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠
٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠
٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠
٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠
٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠
٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠
٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠
٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠
٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

وكذا صحت نية التنتين في الامة وكذا لو تعدد على الحرة وحده فانه يقع ثقتان اذا نواهما يعني مع الواحدة الاولى
كافي الجوهره ومزعم في البحر منصور فيه ~~(تبيد)~~ الصحيح عدم ~~(338)~~ الوقوع بوهبتك طلاقك ونحوه

كافي تصحيح التدويرى ولو
قال اطلقك لم يقع الا اذا
غلب استعماله في الحال وكذا
لو كان جوا بالسراها
الطلاق عند مشايخ سمرقند
كافي الصيرفية واما طلاقك
الله فهل يحتاج الى النية
قال في الفتح الاحق نعم فيه
ايضا قد عورف في عرفنا
الحلف بالطلاق يلزم مني
لا فاعل كذا يريد ان فعلته
لزم اطلاق و وقع فيجب
ان يجري عليه لانه صار
بمنزلة قوله ان فلت
فانت كذا وكذا تعارفوا
قول على الطلاق لا فاعل
كذا انتهى وايد في النهر
بقول المتأخرين في كل حال
على حرام ونحوه انه باين
بلاية الغلبة الاستعمال
بالعرف ولو قال على الطلاق
او اطلاق يلزم مني او احرام
ولم يقل لا فاعل كذا لم اره
وفي الفتح لو قال طلاقك
على لايقع ولو زاد واجب
اولا لم او ثابت او فرض
هل يقع قل انما ارى المختار
لا وقال الحامى المختار نعم
وفي تصحيح القدورى من
الالفاظ المستعملة الطلاق
يلزم مني والمسرام يلزم من
وسلى الطلاق وعلى الحرام
بالفي الحاسرات وان لم يكن له امر ان يكون بينه وجب التدويرى تحت وتيل فاني ايمان ~~(في اعتبار)~~
ان قالوا لا يخرج من الداء الا اذا كان حافظا بالطلاق فخرج لا يقع منه كذا عند اطلاقها ~~(في اعتبار)~~

على قول من الافوال كما لا يخفى (وفرض الصلوة) التي شرع فيها احدهما
(مانع) وفي الهداية والصلوة بمنزلة اصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله
وفي الاختيار والسنن الرواتب لا تمنع الار كعتي الفجر والاربع قبل الظهر
لشدة تأكدهما باوعيد على تركهما (واعادة يجب بالخلوة ولو مع المانع) اى
وان لم تكن صحيحة (احتياطاً) استحساناً لتوهم الشغل والعدة حق الشرع
والولد لاجل النسب فلا تصدق في ابطال حق الغير وفي الفتح وذكر التدويرى
في شرحه ان المانع ان كان شرعياً يجب العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان
حقيقياً كالمرض والصغر لا يجب لانعدام التمكن حقيقة فكان كالطلاق قل
الدخول من حيث قيام اليقين بعدم الشغل ومافاه قال به الترتاشى وقاضيان
ويؤيده ما ذكره العنابي الا ان الاوجه على هذا ان يخص الصغير بغير التقدير
والمرعى بالدف لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما وفي البحر والمذهب وجوب
العدة مطلقاً اعلم ان احبائنا اقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطئ في بعض
الاحكام لتاكيد المهر وثبوت نسب والعدة والنفقة والسكنى في مدة العدة وحرمة
نكاح اختها واربع سواها مادامت العدة قائمة ومراعاة وقت الطلاق في حقها
وحرمة نكاح الامة عليها في هذا العقد عن طلاق باين على قياس قول الامام
ولم يقيموها مقام الوطئ في حق الاحصان وحرمة البنات وحملها لاول
والرجعة والميراث واما في حق وقوع طلاق آخر ففيه روايتان والاقر
ان يقع (والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول) او الخلوة الصحيحة (لم يسم
لها مهر) لما مر انها قاعة مقام نصف مهر المثل (ومستحبة لمطلقة بعد
الدخول) سواء سمي لها مهر او لا تعريضاً عن ايجاشها باطلاق بعد
الانس والافقة ولا يجب لانها خلف عن المهر وهي مستوفية له (وغير مستحبة
لمطلقة قبله) اى قبل الدخول وقال الشافعى يجب (سمى لها مهر) هذا
على اختيار القدورى ويوافقه ما في التحفة الا انه مخالف لما في المبسوط
والخصر فانه صرح فيها بالاستحباب وذكر في مشكلات التدويرى انها
اربعة واجبة كما تقدم اراد به المتعة لمطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر ومستحبة
وهي التي طلقها بعد الدخول ولم يسم لها مهر وستة وهي التي طلقها بعد
الدخول وقد سمي لها مهر والرابعة يستبوجبة ولا ستة ولا مستحبة وهي
التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قام في حقهن
مقام المتعة كافي الاصلاح (ولو سمي لها الفاقصة ثم وهبته له) اى للزوج
(نعم ضمتها قبل الدخول) بها (رجع عليها) الزوج الموهوب له (بنصفه)
فانه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستوجب له الدراهم والدنانير لا تميزان

المخلف بطلاق غيرها وانتول له ثم رأيت في القنية دعتة جماعة الى شرب الخمر فقال اني خائف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا ٣٣٩ فيه ثم شرب طلقت امرأته انتهى وقد مناهه اونوى الاخبار

كذبا لم يصدق قضاء وفي القهسما في معنى الظاهرية وغيرها ولا يشترط علم الزوج بمعناه فلو قلته اطلاق بالعرية فطلقتها بلا علم به وقع قضاء انتهى وكذا في كل ما يستوى فيه الجسد والهزل اذا لم يخرج الى نية وعليه الفتوى كما حررته فيما علمته على التنوير (ويقع الطلاق باضافته الى جملتها كما مر) في انت طالق الخ بل وكهوى كلك او جميعك او جلنك طالق فافهم (او الى ما) اي جزء (يعبر به) اي يعبر العربيه من البعض (عن الجملة كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح والنفس والشخص والصورة والجسم والبدن والجسد والفرج) وكذا الاست والدم والقلب والعين على ما في الجوهرة ولا بد من اضافة الجزء اليها بضمير المخاطبة كرسك او بالاشارة اليه كهذا الرأس طالق مشير الى رأس امرأته هو الصحيح كما في الخاتمة وكان هذا هو السر في عدم اتيان المص بضمير المخاطبة ولونوى اقتصار الطلاق

في العقود وانسوخ فصار كهيئة مال آخر ولهذا اوسى لها دراهم وأشار اليها له ان يحبسها ويدفع مثلها جنسا ونوعا وقدر او صفة ولا يلزم مهر ردين ما اخذت بالطلاق قبل الدخول كما في المصحح وعند الأئمة الثلاثة لا يرجع بشئ كما لا يرجع في العين (وكذا كل مكمل وموزون) اي وكذا يرجع اذا كان المهر مكيفا او موزونا او شيئا آخر في الذمة اعدم تعيينهما واما العين منه فمما عروض وان كان تبرأ او نكرة ذهب او فضة فهي كما عروض في رواية فيجبر على تسليم العين وفي روايه كالمضروب فلا يجبر كما في البحر (ولو قبضت النصف) من المهر (ثم وهبت الكل او الباقي) في ذمته (لا يرجع) الزوج عليها عند الامام (خلافا لهما) فانهما قال لا يرجع عليها بنصف المقبوض اعتبارا لجزء الكل وهبة البعض حط فيتحقق باصل العقود له ان مقصود الزوج قد حصل وهو سلامة نصف الصداق بلا عوض فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق والخطا يلحق باصل العقد في النكاح الا يرى ان الزيادة لا تلحق حتى لا تصف كما في الهداية (ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الى تمام النصف) يعني اذا تزوجها مثلا على الف فوهبت لها اربعمائة وقبضت ستمائة ثم طلقها قبل الدخول بها رجع عليها بمائة عند الامام (وعندهما بنصف المتعوض) ففيما صورناه يرجع عليها بثلاثمائة (ولو لم تقبض شيئا) من المهر (فوهبته لا يرجع احد هما على الآخر وكذا) اي لا يرجع احدهما على الآخر استحسانا (لو كان المهر عرضا) اي عينا (فوهبته قبل القبض او بعده) وفي القياس وهو قول زفر يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب فيه رد نصف عين انهر وجه الاستحسان ان حققه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل اليه ولهذا لم يكن لها دفع شيء آخر مكانه بخلاف ما اذا كان المهر دينيا وبخلاف ما اذا باعت من زوجها لانه وصل اليه ببذل كما في الهداية وغيرها لكن ذكر في الجامع البرهاني انها ان وهبت قبل القبض لا يرجع بلا خلاف وبعد القبض فيه خلاف زفر فعلى هذا يكون قوله قبل القبض مستدركا الا ان يحمل على اختلاف الروايتين لكنه بعيد ههنا تأمل وقال في شرح عيون المذهب ويرد على كلام زفر على ما اختاره المص وغيره ان القبض شرط في الهبة ففي صورة عدم القبض لا يتحقق الهبة فكيف يرجع انتهى لكن هذا ليس بوارد لان هبة المهر قبل القبض اسقاط والاستقاط لا يحتاج الى القبض مع ان مراد المص عدم قبض المرأة العين لا قبض الزوج الوهوب له حتى يرد السؤال تدبر (وان تزوجها بنصف) من الدراهم مثلا (على ان لا يخرجهما

على ذلك العضو قال في التمهيد ان يدين وكذا في الخلاصة حيث قال لو قلنا قلت رأسك واراد الرأس فقط لم يبعد ان لا يقع وكذا اذا قال الرأس منك واما لو قال هذا الرأس وقع على الاصح كما في التمهيد ساني معزنا للحنانية

(او) باضافته (الى جزء شائع منها كنصفها وثلاثها) الى عشرها او جزء من ألف جزء منك ولو قال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل نكاح قال في الخلاصة ٣٤٠ * وقعت المسئلة بخارى فافق بعضهم

بقوله 'الواحدة لان الرأس الى النصف الاعلى وبعضهم اعتبر الاضافتين لان الفرق في الاسفل انتهى يعني فلو وقع الثلاث واحدة بالاول وثلاث بالثاني وبه علم ان قوله في البحر او اقصر على احدهما وقعت واحدة اتفاقا ممنوع في اشائي كما لا يخفى (لا يقع) باضافته الى (جزء معين لا يعبر به عن الكل كعينيها او يدها او رجليها او ظهرها او بطنها) لا يعبر به عن الجملة كالضع والدبر والساق والتخذ واللسان والاذن والقيم والانف والسن والريق والعرق والشعر والذقن والصدر فاعبر بها قوم عن اسكل وقب الاضافة اليها والعنق والظهار والايلاء وكل سبب من اسباب الحرمة وانعوتوا عن انحصار كاطلاق وما كان من اسباب الكل لا تصح اضافته الى الجز المعين الذي لا يعبر به عن الكل بخلاف كما في النهر (فلو طاقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها) الى عشرها (طلقت واحدة) اذ ذكر جزء ما لا يجوز

من البلد) اي بشرط عدم الاخراج من غير ترديد (او) تزوجها باف (على ان لا يتزوج عليها) امرأة اخرى او على ان يهدى لها هدية (فان وفي) بما شرط فلها (الف) لان المسمى صلح المهر وقدم رضاها به (والا) اي وان لم يف بما شرط (فمهر المثل) اذا كان مهر المثل اكثر من الف كما في العناية لانه سمي لها ما فيه نفع وقد فات فيجب مهر المثل لعدم رضاها لابي (واو تزوجها على ألف ان قام بها) اي بزوجه في بلدة معينة (وعلى الفين ان اخرجها) من تلك البلدة (فان قام) بها (فلها الف والا) اي وان لم يقيم (فمهر المثل) عند الامام لكن في الثانية لا يزاد على الفين ان زاد عليها لانها رضيت به (ولا ينقص عن الف) ان نقص منه لانه رضيه وقال زفر الشيطان فاسدان فلها مهر المثل بكل حال (وعندهما لها اللان ان اخرجها) لانها عقدت ان يبدلين معلومين فوجب تصحيحهما على وجه التحسين كما صح فيما اذا تزوجها على الف ان كانت قبحة وعلى الفين ان كانت جميلة وله ان الشرط الاول صحيح بالاتفاق فتعلق العقد به وصحت التسمية التي معه والشرط الثاني غير صحيح لان الجملة نشأت منه ولانه مناف لموجب ماصح وهو الشرط الاول لان موجب مهر المثل عند عدم الايفاء ومتافى موجب ماصح غير صحيح والتمكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ومهر المثل هو الاصل فوجب الرجوع اليه والفرق بين هذه وبين المسئلة المستشهد بها ان الخطر في هذه دخل على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا ولا مخاطرة هناك لان المرأة على صفة واحدة لكن الزوج لا يعرفها وجهاته لم توجب خطر كما في الغاية وغيرها لكن ان هذا منقوض بما اذا تزوجها على الف انها ان كانت حرة الاصل فعلى الفين وان كانت مولاة فعلى الف لو تزوجها على الفين ان كانت له امرأة وعلى الف ان لم تكن له امرأة لانه لا مخطئة فيهما ولكن لا يعرف الحال مع انهما خلافتان ايضا كما عر حوا به وفي الصحيح والاولى ان يجعل مسألة القبحة والجملة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سماعة عن محمد بن علي الخلاف لكن قال في البحر وهو ضعيف تأدل (واو تزوجها بهذا العبد وبهذا العبد) على الاتهاد واحدهما اعلى قيمة من الآخر (فلها الاعلى ان كان) الاعلى (مثل مهر مثلها لرضاها به (او اقل) عن مهر مثلها لرضاها بالخط الان رضيت المرأة بالادنى (والادنى) اي فلها الادنى (ان كان) الادنى (منه) اي مثل مهر المثل لرضاها به (او اكثر) منه لرضاها بما زاد الان رضيت الزوج بالا على وفيه اشعار بان مهر المثل ان كان مساويا لاحد العبدين قيمة يجب العبد لانه المسمى كما في الكافي (ومهر مثلها ان كان) مهر مثلها (بانها) بان زاد على الاقل ونقص من الاكثر عند الامام لان مهر

كذكر كاه ولو زادت الاجزاء وقع آخر وهذا هو الحق في كل شيء وغيره وواضاف كل جزء الى تطليقة * المثل * منكرة تكر ركوله نصف طلاق وثلاث طلاق وسدس طلاق وقع الثلاث وقيل واحدة ولو كان مكان السدس ربعا فاشتان

على المختار وقيل واحدة كافي القهستاني وغيره (ويتع) في قوله (انت طالق ثلاثة انصاف تطلية ين ثلاث) ضرورة ان كل نصف طلاق (وفي انت طالق ثلاثة) ٣٤١ * انصاف تطليقة ثلثان) لتكامل النصف الثلاث (وقيل) يقع (ثلاث)

والاول اصح (وفي) انت طالق (من واحدة الى اثنين او ما بين واحدة الى اثنين واحدة وعندهما ثلثان وفي) من واحدة (الى ثلث) او ما بين واحدة الى ثلاث (ثلاث) لدخول الغاية الاولى فقط عنده (وعندهما ثلث) لدخول الغيتين ولفظ ما كن وقد حاج ابو حنيفة والاصمعي وزفر وقال كم سنك فقال ما بين ستين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسع سنين فقهر زفر (وفي) انت طالق (واحدة في اثنين) يقع (واحدة ان لم ينو) شيئا (او نوى الضرب والحساب) لانه يكثر الاجزاء الا لافراد (وان نوى) بقوله في اثنين (واحدة وثلثين او مع اثنين فثلاث) لو مدخولا بهما (وفي غير الموطوءة) يقع (واحدة مثل) ما يقع في قوله (واحدة وثلثين) اذ لم يبق للثنتين محل (وان نوى مع اثنين فثلاث فيها) اي في غير الموطوءة (ايضا) لانه محتمل اللفظ وفيه تعليل على نفسه (وفي اثنين في اثنين) يقع (ثلاثان وان نوى الضرب) او الظرف او لم ينو شيئا ولو نوى معنى الواو او مع فعلى ما مر (وفي) انت طالق من هنا الى الشام) بسكون

المثل اصل يعدل عنه بصحة التسمية بكل وجه ولم يصح التسمية هنا من وجه فلم يعدل عنه (وعندهما لها الاذن بكل حال) اذا السمي هو الاصل وبتعذره بكل وجه يعدل الى مهر المثل ولا تعذرهما لتعين الاقل هذا اذا لم يشترط الخيار لها لتأخذ اباشات او الخيار له على ان يعطى ايا شاء فان شرط صح اتفاقا لانتفاء المنازعة فلو تزوجها على الفحالة او مؤجلة الى سنة ومهر مثلها انف او اكثر فلها الحالة والا فمؤجلة وعندهما المؤجلة لانها اقل وان تزوجها على انف حالية او على الاثنين الى سنة ومهر مثلها كالاكثر فالخيار لها وان كان الاقل فالخيار له وان بينهما يجب مهر المثل وعندهما الخيال له لوجوب الاقل (وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الاذن اجماعا) كافي اكثر الكتب لكن ليس على اطلاقه لانه شامل لما اذا كان نصف الاذن اقل من المتعة وليس كذلك بل ان كان نصف الاذن اقل من المتعة تكون لها المتعة كافي الخيانة (وان تزوجها بهذين العبدتين فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساوى العبد) اي قيمته (عشرة) من الدراهم وان لم يساو فيكمل العشرة لان الاشارة معتبر عند فصار كانه قال تزوجك على هذا الحر وعلى العبد والباقي صلح مهرها لكونه مالا فيجب السمي وان اقل السمي يمنع وجوب مهر المثل (وعند ابى يوسف) والسافعي في قول (لها العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا) لانه اطعمهما اسلامه العبدتين وعجز عن تسليم احدهما فجب قيمته (وعند محمد) لها (العبد ومتمام مهر مثل ان هو) اي العبد (اقل منه) اي من مهر المثل وهو رواية عن الامام لانهما لو كانا حرين يجب تمام مهر المثل عنده فكذا اذا كان احدهما حرا وقيدان يكون احدهما حرا اذ لو استحق احدهما فلها الباقي وقيمة المستحق ولو استحقا جميعا فلها قيمتهما بالاجماع كافي البحر بخلاف ما اذا استحق نصف الدار المهمورة فان لها الخيار ان اشأت اخذت الباقي ونصف القيمة وان اشأت اخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كافي التمع واتنوير (وان تزوجها على فرس) وقد حققناه آنفا (او ثوب هر وى بالغ في وصفه اولاً) بان بين طوله وعرضه (خير) الزوج (بين دفع الوسط او قيمته) اي الوسط فقبح المرأة على القبول هذا اذا ذكر الثوب الموصوف مطلقا اما اذا عين ثم اتى بالقيمة لا تجبر وكذا اذا ذكره مضافا الى نفسه بان قال تزوجك على ثوب كذا يسره ان يعطى القيمة لان الاضافة كالاشارة كافي المحيط وقال زفر اذا بالغ في وصفه يرتفع الخيار ويجبر الزوج على تسليم الوسط وهو رواية عن الامام وقال السافعي اهما مهر مثلها (وكذا) خير الزوج بين تسليمه وتسليم قيمته (او تزوجها على مكيل او موزون) غير الدراهم والدنانير (بين جنسه) اي نوعه (لاصفته) بان تزوجها على خنضة او شعير كذا

الهمزة وتسهيلها يقع (واحدة رجعية) لانه لا يخل القصر حقيقة وان قصر الحكمي بكونه رجعيا الا ان يصفها بكبر ارفع او طول فكون اينة (وفي) انت طالق (بكاه او في مكاه) او في الدار او الظل او الشمس او ثوب كذا او عليها غيره

(تطلق في الحال حيث كانت) كقولها انت طالق مريضة او مصابة و يصدق ديانة لو قال عنت اذا دخلت واذا
لبست واذا مرضت واذا صلبت (ولو قال اذا دخلت مكة او في * ٣٤٢ * دخولك لا يقع ما لم تدخلها) وكذا

الدار وكذا امر ضك او
صلايتك اذ الضرف يشه
الشرط فيجوز ان يكون
في مستعارا لان الشرطية
فيكون تعليقا وعلى هذا
لو قال لاجنية انت طالق
في نكاحك او مع نكاحك
فالحكم لم تطلق بخلاف ما
لو قال انت طالق ان كنتك
كافي انتهى الثاني عن النكاح
وفروع * قال انت طالق
في حيضك وهي حائض لم
تطلق حتى تحيض اخرى
ولو قال في حيضة او في
حيضتك حتى تحيض وتطهر
ولو قال لدخولك الدار
او لحيضك طهقت للعالمون
بالباء الموحدة لا تطلق
حتى تدخلها او تحيض
ولو قال انت طالق تطليقة
حسنة في دخولك الدار
ان رفع حسنة طلقت للحال
وان نصبها تعلق والفرق
انه على الرفع يكون نعتا
للمرأة فكان فاصلا وعلى
النصب يكون نعتا للتطليقة
فلم يكن فاصلا وذكر ابن
سماعة ان الكسائي بعث الى
محمد بن قنوي فيها ما قول
القاضي الامام فيمن قال
لامرأته * فان ترفقي يا هند
فالرفق ايمن * وان تحرقني

وان دعليه (وان ينصفته ايضا) كما ينصفه (وجب هو) اي المسمى (لا يسمي)
فيجوز على تسليمه لان موصوفه يجب في الذمة بنواحيها حالا او مؤجلا (وقيل
الموجب مثله) اي مثل النكاح (ان يولغ في وصفه) وهو قول زفر كائنه انه (وان
شرط) في النكاح (البكارة) بلا زيادة شئ لها (فوجدته يترجمه كل المهر) اي
جميع مهر المثل بلا تسمية او اسمي بلا نقصان ولا عيرة بالشرط لان المهر انما
شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة وكذا ان شرط انها شابة فوجدتها عجوزا
(واو اتفقا) اي الزوجان (على قدر) من المهر (في السر) بشهادة شاهدين
(واعلنا غيره) اي غير المتفق عليه (عند العقد فاعتبر ما علمناه) عند الطرفين
(وعند ابى يوسف ما سراه) يعني من زوج امرأة بمهر في السر ثم تزوجها ثانيا
باكثر منه رياء وصحة لها مهر السر عنده لان النكاح لا يحتمل التخييل فلا يعتبر
العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة وقالوا لها مهر العلانية لان العقد الثاني وان
لم يعتبر استينافا لكن فيه زيادة المهر وهي صحيحة فيعتبر من تلك الجهة هذا اذا
لم يشهد على ان ما في العلانية هزل وان اشهد لم يجب الزيادة اتفاقا وانما قيدنا
بالتزوج ثانيا لانهم كانوا اطهرا اكثر مما في السر بلا عقد آخر لم يعتبر الظاهر اتفاقا
وقيدنا بالتزوج بان يكون باكثر لانه لو تزوجها علانية على ان لا مهر لها فمهر
السر لها اتفاقا وهذا اذا تعاقدا بجنس ما تواضعا ولو تعاقدا بخلاف جنسه
كما تعاقدا في السر على الف درهم وتعاقدا في العلانية بمائة دينار فلها مهر
المثل اتفاقا في الاصح كما في شرح المجمع وغيره فعلى هذا يلزم ان يكون العقد
مرتين عقد في السر وعقد في العلانية لكن عبارة المصنف تقتضي ان يكون
عدم العقد في السر بل تقولا في المهر ويستقر رأيهما على قدر لانه قال
لو اتفقا ولم يقلوا تعاقدا اتبع (ولا يجب شئ) من المسمى مهر المثل والمتعة واعدة
والنفقة (بلا وطى في عقد فاسد) كالنكاح للمحارم المؤبد او المؤقت
او باكره من جهتها او غير شهود او للامة على الحرية او في العدة او غيرها
(وان) وصلية (خلابها) ان لا يثبت لها التمكن فصار كخلة الحائض ولهذا
قالوا الصحيحة في الفاسدة في الصحيح (فان وطى وجب مهر المثل لا يزداد
على المسمى) اي ان زاد مهر مثلها على المسمى لا يزداد عليه لانها استطعت حقها
في زيادة لرضاها مادونها وعند المتن وزفر يزداد عليه بالغ ما بلغ وكذا لو كان
مهر المثل اقل من المسمى يجب مهر المثل لعدم صحة التسمية ولو لم يكن المهر مسمى
او كان مجهولا يجب بالغ ما بلغ بالاجماع وفي العناية ان المعتبر الجماع في القبل حتى
يصير مستوفيا للمعتود عليه وههنا كلام وهو انه ينبغي ان يذكر وجوب
العقد عليه كذا ذكر في اكثر النون تدبر واعلم انه اذا وطى في العقد الفاسد مرارا

يا هند فان حرقك النار * فانت طالق وطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق وظم كم يقع فاجاب * عليه *
ان وقع ثلاثا وتنع واحدا لانه قل انت طالق ثم اخبر ان الطلاق اتمام ثلاث وان نصبها وقع ثلاث لان معناه

انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة وهذا مفاد اللفظ وامر اد الشاعر فهو الثلاث لقوله بعد فبين
بها ان كنت غير رفيقه وملا امره (٢٤٣) بعد الثلاث مقدم (٢٤٣) فصل في اضافة الطلاق الى الزمان

(قال انت طالق غدا او في
غد تطلق عند طلوع
الصبح وان نوى الوقوع
وقت العصر) اي آخر
النهار (صحت ديانة) فيها
اتفاقا (وفي الثاني قضاء)
ايضا عنده (خلاف لهما)
وعلى هذا الخلاف انت
طالق كذا شعبان او في
شعبان فتطلق في اول جزء
منه وان نوى آخره فكما امر
(ولو قال انت طالق اليوم
غدا او غدا اليوم يعتبر
الاول ذكرا) اذ يتركز
الطرف الاول ثبت حكمه
تجيزا او تعليقا فلا يتغير
بذكر الثاني ولو عطف
بالاو يقع في الاول واحدة
وفي الثاني ثانيا لانها اذا
انصفت به اليوم فهي متصفة
به غدا بخلاف الثاني كالأو
قال انت طالق اول النهار
وآخره يقع واحدة ولو
عكس يقع ثانيا ولو قال اليوم
ورأس الشهر اتحد الواقع
في الاصح والاصل انه متى
اضاف الطلاق الى وقين
احدهما كان والاخر مستتبلا
بحرف العطف فان بدأ
بالحسين وقع طلاق واحد
وان بالمستقبل فطلاقان ولو
قال انت طالق اليوم واذا

فعليه مهر واحد وكذا الوطئ مكاتبته او جارية ابنه مرارا الما لو وطئ اذن جارية
ايه لشبهة يجب لكل وطئة مهر ولو وطئ احد الشر يكتن الجارية المشتركة
فعليه لكل وطئة نصف مهر (وعليها العدة) بعد الوطئ لا الخلوة فلو فرق
بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها صحيحا في عدته ثم طلقها قبل الدخول
فالها المهر كاملا ولها عدة مسجلة وعند محمد نصف المهر واتمام العدة الاولى
وكذا الخلاف في النكاحين الصحيحين (و) يعتبر (ابتداءوها) اي ابتداء العدة
(من حين التبريق لامن آخر الوطئ) وقال زفر من آخر الوطئ واختاره
ابو القاسم الصفار (هو الصحيح) لان العدة يجب باعتبار شبهة النكاح ورفعها
بالتفريق كما في الهداية وفي المنع والتفريق في هذا ما تبريق القاضي او بتماركة
الزوج ولا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد بل هو مارة فيه ولا يتحقق
التماركة الا بالتول في المدخول بها واما في غير المدخول بها فتتحقق التماركة
بالقول وبالترك عند بعضهم وعند البعض لا الا بالقول فيها فعمل ان التماركة لا تكون
من المرأة اصلا كما قيده الزياني بالزوج لكن في النكاح وغيره ولكل منهما فسخ
الفاسد بغير حضور الآخر وقيل بعد الدخول ليس به ذلك لا بحضور الآخر
فعلى هذا ان للمرأة فسخه بمحض الزوج اتفاقا ولا شك ان الفسخ مارة فيلزم
التوجيه بان يفرق بينهما وهو بعيد تأمل (ويثبت فيه) اي في النكاح الفاسد
(النسب) منه اوجاءت بولد لستة اشهر ان اعترف بالوطئ لانه اذا خلا
بها ثم جاءت بولد لستة اشهر فانكر الوطئ لم يثبت النسب منه (ومدته) اي مدة
النسب (من حين الدخول عند محمد وبه يفتي) وعندهما من وقت النكاح وقال
الزياني وهو ابعد لان النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطئ لخر منه وان هذا
لا يثبت به حرمة المصاهرة بمجرد العقد بدون الوطئ او بالنسب او بالتقبليل
واعلم ان حكم الدخول في النكاح الموقوف كان دخولا في الفاسد فيسقط الحد
ويثبت النسب ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما في اكثر الكتب وما
في الاختيار من انه لا يجب العدة ولا يثبت النسب في النكاح الموقوف قبل الاجابة
غير صحيح تدبر (ومهر مثلها) يعتبر بقوم ايها (في وقت العقد والاول من قرأ
ايها لان القوم مختص بالرجال عند المحققين كالاخوات والعمات وبناتهن
لان الانسان من جنس ابيه وانما تعرف بالنظر الى قيمة جنسه ولهذا صحت
خلافه ابن الامة اذا كان ابوه قرشيا (ان تسا وياسنا) اي في السن
ونبوتة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد
فانقول له مع اليقين وهكذا في البواقي كما في اكثر الكتب (وجالا) وحسنا
وقيل لا يعتبر الجمال في الحسب والشرف بل في اوساط الناس وهذا جيد

جاء غدا وانت طالق لابل غدا مدت الساعة واحدة وفي الغد اخرى (ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك
فهو لغو وكذا انت طالق اس وقدر نكحها اليوم وان نكحها قبل اس وقع الآن) لعدم صحة الاستناد

لما قبل المالك فتمين جعله انشاء بخلاف العتيق حيث يجعل اقراره بالخريفة قبل ملكه ولو قال في الاولى اذ تزوجتك
فانت طالق قبله او عكس لغت القبلية ووقع الطلاق عند وجود ٣٤٤ اشترط اتفاقا كما في النهر والشمي

مهمة من هنا حكم
بعض المتأخرين في مسألة
الدور وهي ان طلقك فانت
طالق قبله ثلاثا بوقوع
الطلاق وتامه في التخيير
جزم في القضية حيث قال
في اخر الايمان قال لها كلما
وقع عليك طلاق فانت
طالق قبله ثلاثا ثم طلقها
بعد ذلك ثلاثا يقع وهذا
طلاق الدور وانه لا يقع
عند الشافعي على ما قاله ابن
سريج من الشافعية وقال
الغزالي لو قال ان وطئت
وطيأ بها فانت طالق قبله
فوطئ فلا خلاف انها
لا تطلق ولو قال ان طلقتك
فانت طالق قبله ثلاثا انقسم
باب الطلاق على اظهر
الوجهين انتهى لكن انذى
رجحه النووي عندهم
وقوع المجزأة دون المعلقة
فليحفظ (قلت) لكن
الصواب عند الكل ووقع
الطلاق وبطلان الدور
والقول بحكمته باطل محض
لا ينفذ الحكم به كما يسجى في
القضاء وكذا صرح الحنابلة
بالوقوع في الاقناع وغيره
كما وقع عليك طلاق او ان
وقع عليك طلاق فانت
طالق قبله ثلاثا ثم قال انت

كما في الفتح وغيره (وما لا يعتلا) هو قوة ميرة بين الامور المسنة والتمسكة
او قوة يحصل الادراك للقلب باسرها كما تبصر بانفس او هيئة محمود
للانسان في مثل حر كانه وسكاته كما في كتب الاصول وهو بهذا المعنى
شامل لما شرط في التنف من العلم والادب واتوى والعفة وكل الخلق اعلى
هذا الحاجة الى قوله (ودينا) اي ديانة وصلاحا كما في التمسك (وبندا
وعصرا وبكارة وثيابة) بالفتح مصدر ثياب ليس من كلامهم كما في المغرب
فلو قال وضدها لكان اصوب تدبر وانما اشترط الاستواء في هذه الاوصاف
لان المهر يختلف باختلافها باختلاف الرغبات فيها (فان لم يوجد) مثلها
في تلك الاوصاف (منهم) اي من قوم ايها (من الاجانب) فيعتبر مهر مثلها
في تلك الاوصاف من الاجانب من قبلته هي مثل قبيلة ايها وعن الامام انه
لا يعتبر بالاجانب وفي البحر نقلا عن ابي حنيفة ويجب حمله على ما اذا كان ايها
اقارب والامتنع القضاء بمهر المثل وقد قدمنا ان في القضاء بمهر المثل
لم ينحصر في النظر الى من ياتلها من القبائل فلو فرض ايها شيئا من غير ذلك
صح (فان لم يوجد جميع ذلك) من هذه الاوصاف (فما يوجد منه) اي
من الجميع لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فيعتبر بالموجود منها
لايها مثلها كما في الاختيار (ولا يعتبر) مهر مثلها (بايها وخاتها) لقول ابن
مسعود رضي الله تعالى عنه لهما مهر مثل نسائها وهن اقارب الاب وقال ابن
ابي ايملى يعتبر بايها وقوم امها (ان لم تكونا من قوم ايها) فان كانت منهم
بان تكون بنت عم ايها فيعتبر بمهرها لما ايها من قوم ايها هذا كدبيان مهر المثل
للعمرة واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعن الامور اعني ثلث ايها (وصح)
ضمن وايها) بنفسه او رسوله (مهرها) هذا يتناول الصغير بان يزوج
ابنه الصغير امرأة وضمن عنه مهرها صح ضمنه ويتناول ايضا الولي الصغيرة
والكبرى بان يزوج ابنته الصغيرة والكبيرة وهي بكر او مجنونة وضمن عن الزوج
مهرها صح لانه من اهل الالتزام وقد اضاف الضمان الى ما قبله وهو المهر
فصح وهذا في صحة الولي اما في مرض الموت فلا لانه تبرع بوارثته في مرض
الموت وان لم يكن وارثا له فالضمان في مرض الموت من امث (واطلب)
المرأة (من شئت منه) اي من الولي الضامن (ومن الزوج) اعتبارا بآثار
الكفالات (ويرجع الولي على الزوج اذا ادى ان ضمن بامر) هذا في الكبير
اما في الصغير فلا يعتبر بامر المكن في الذميرة ان شرط الرجوع في اصل الضمان
فله الرجوع كأنه كالأذن من النكاح في الكفالة وفي الوارث الجلية لا رجوع له الا اذا
اشهد عند الاداء انه يؤدى ليرجع عليه فعم ان الاشهاد يقوم مقام الامر في حقه
(والا) اي وان لم يضمن بامر (فلا) يرجع وهذه المسئلة ليست في محاسنها

طالق طلقت ثلاثا واحدة بالبحر ونحوها بالعلق ونحو قوله قبله وهي الشريفة ويقع بغير مدخول ولا نها
بها واحدة هي النجاء والى ودوله وهي الشريفة اي ان انزلها ابو العباس بن سريج من الشافعية لكن

لم يوافق على ذلك أحد من الأعيان لانه ظاهر البطلان فيجئ بد (ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك) او زمان لم اطلقك او حيث لم اطلقك * ٣٤٥ * او يوم لم اطلقك (وسكت طلقت للحال) اجابا (حتى

لو علق ثلاث) بان قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك الخ (وقعن بسكوتها) لانه اضاف الطلاق الى زمان او مكان خال عن طلاقها وقد وجد بسكوتها ولو قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لم تطلق حتى يمضي ستة اشهر لانها او سطا استعملت الحين ومثله الزمان ولو قال يوم لا اطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم ولو قال كلما اطلقك فانت طالق وسكت وقع الثلاث متتابعات حتى لو كانت غير موطوءة وقع واحدة فقط (ولو وصل) بصورة التعليق (انت طالق وقع) بما وصل (واحدة فقط) لوجود الشرط وفي المحيط ان لم اطلقك اليوم فانت كذا ثلاثا فحيث ان يقول لها انت كذا ثلاثا على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق وعليه الفتوى لانه اتى بالتطبيق وان كان مقيدا كما في التهنيت (ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع) الطلاق (ما لم يمت احدهما) ايهما كان في الاصح فترث منه

لانها من مسائل الكفاية ولو تركها المكان اخصر تدبر (ولمراة منع نفسها من الوطى والسفر) اذا اراد الزوج ان يطأها او يسافر بها والصواب ان يقول والاخراج مكان السفر لانه ربما يوهم انه ينقلها لمحل آخر من بلدتها وليس له ذلك قبل الايفاء تدبر (حتى يوفيا قدر ما بين تجيله من مهرها كلا او بعضها) لان حقه قد تعين في المبدل فوجب ان يتعين حقها في المبدل تسوية بينهما (ولها) اي ترك المرأة (السفر والخروج من المنزل) اي منزل زوجها المحتاجة زيارة اهلها بلا اذن الزوج (ايضا) اي كما جاز منع نفسها من الوطى لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء (ولها النفقة) اي الضعاع او هو مع الكسوة اوهما مع السكنى على الخلاف في مفهوم النفقة (لو منعت) المرأة (نفسها) من الوطى (تدلك) اي لاستيفاء مهرها المجل فلا تكون ناشئة لان المنع بحق (وهذا) اي المنع والقدرة على الخروج بلا اذن (قبل الدخول) والوطى حقيقة او حكما كالخلوة الصحيحة (وكذا بعد) اي بعد الدخول عند الامام لان المهر مقابل بجميع الوطئات الموجودة في المثل فاذا سلمت بعض المعقود عليه لا يسقط حقها في حبس الباقي كما سلم البايع بعض البيع (خلافا لهما فيما لو كان الدخول برضاها) وفي الايضاح انه قول الامام او لا لان تسليم المعقود عليه يحصل بالوطئة الاولى فيسقط حق امتناعها كما يسقط حق البايع في حبس البايع بعد تسليمه قيد برضاها لانها لو كانت مكرهة فلها الانتفاع اتفاقا والاراد برضاء الرضاء المعتبر شرعا فلا حاجة الى قوله (غير صبية ولا مجنونة) تأمل (وان لم يبين قدر المجل) اي ان لم يبين مقدارهما معين او سكت عن التجيل والتأجيل مطلقا (فقد مر ما لمجل من مثله عرفا) اي لها المنع حتى يوفى قدر ما لمجل من مثل ذلك المهر عرفا اي ما حكم به العرف يعني ينظر الى المسمى والمرأة فان حكمه بتجيل بعض لها وتأجيل بعض فذلك وهو الصحيح لان المعروف كالشرط بخلاف ما اذا شرط تأجيل الكل اذ لا عبرة بالعرف وفي الاستيحائي ان المهر مجل او مسكوتا عنه فانه يجب حالا لان النكاح عند معاوضة وقد تعين حقه في الزوجة فوجب ان يتعين حقها وذلك بالتسليم وفي العناية مثل هذا لكن مخالف لسائر الكتب (غير متدبر بربع ونحوه) وفي الصيرفة الفتوى على اعتبار عرف بلدهما من غير اعتبار الثلث او النصف (وليس لها ذلك المنع لو اجل كله) اي المهر وكذا لو اجله بعد العقد مدة معلومة لاسقاطها حقها بالتأجيل وفيه اشارة الى ان تأجيل الكل الى غاية مجهولة صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول

لو مدخول بها وان كان الطلاق ثلاثا * ٤٤ * ل * وما في الزيلعي من التقييد بكونه ثلاثا في المدخول بها لانه منه وجد سهوا كذا في النهر * قلت * انما ذكر الزيلعي ذلك في ميراث الزوج منها

وقد صرح الزيلعي بانها مسئلة الفسار وصرحوا قاطبة حتى صاحب النهر في باب طلاق الفسار بعدم
ارث الزوج منها اذا كان الطلاق بائنا وعمله صاحب النهر فيه * ٣٤٦ * بقوله لانه بطلاقه اياها رضى

واما لو كان الاجل مسمى كما به ب الريح فم يكون المهر حلا بخلاف قليلة الجهالة
كالخصاد ونحوه (حلا فلا يي يوسف) اى قال لها ان تمنع نفسها اذا كان
مؤجلا استحسانا لانه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه في الاستماع
وقال الولوالجي وبه يفتى وقال صدر الشهيد هذا احسن وبه يفتى لكن
في الخلاصة وغيرها الفتوى على الاول فاختر ما في الخلاصة تتبع (فاذا
اوفاهما) اى المرأة (ذلك فله) اى للزوج نقلها (حيث شاء مادون) مدة
(السفر) من المصر الى القرية وبالعكس كفى الخاية وفي الكافي وعليه الفتوى
وقيده في التنازل خالية بما اذا كانت القرية قريبة قرية يمكنه ان يرجع قبل الابل
الى وطنه لانها ليست بقرية و ذكر في القنية اختلاف في نقلها من المصر
الى الرستاق لكن في زماننا ينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر
الى القرية لفساد الزمان (وقيل له) اى الزوج (السفر بها في ظاهر الرواية)
وبه افتى صاحب ملتقى البحار اذا كان الزوج مأمونا عليها واوفاهما كل المهر
(والفتوى على الاول) وبه افتى الفقيه ابو الايث لفساد الزمان واضرار
الغريب لانها لا يأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا اخرجت وقرله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم مقيد بهدم الاضرار كما دل عليه سياقه فلا ينبغي
ما قال المرغيناني الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه كما في اكثر
المعتبرات (وان اختلفا) اى الزوجان حال قيام النكاح (في قدر المهر)
بان ادعى انه تزوجها على الف وادعت انه بالدين (فاقول لها ان كان مهر
مثلها كما قالت او اكثر) ان كان مهر مثلها مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر
فاقول لها مع يمينها (و) القول (له) اى للزوج (ان كان) مهر مثلها
(كما قال او اقل) ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه
فاقول له مع يمينه (وان كان) مهر مثلها (بينهما) اى بين ما قال الزوج والمرأة
(بخالفنا) ويجب ان يقرع في البداءة بالتخليف لعدم الرجحان لاحدهما
وقال القدورى في شرح الاستحلاف يبتدأ بين الزوج وايهما نكل يلزم
ما قال الآخر (و) ان حلفا (لزم مهر المثل) فيدفع منه قدر ما اقر به تسمية
فلا يتخير فيه والزائد يخير فيه بين الدراهم والدنانير هذا تخريج الرازى وصح
في النهاية وقال الكرخي يخالفان في الفصول الثلاثة ثم يحكم مهر المثل به
ذلك وفي شرح تاج الشريعة وهو اصح (وفي الطلاق) اى ان اختلف الزوجان
حال الطلاق (قبل الدخول) اقول لها ان كانت متعة المثل كنصف
ما قالت المرأة (او اكثر) اى ان كانت متعة المثل مساوية لنصف ما تدعيه
او اكثر فاقول لها مع اليمين (و) القول له ان كانت كنصف ما قال او اقل) اى

باسقاط حقه فتمنه وتبصر
(و اذا بلانية مثل ان)
عنده فلا تطلق ما لم يمت
احدهما (وعندهما مثل
متى) فطلق حين سكت له
ان تستعمل للشرط فلا
تطلق بالشك لا يقال النكاح
يوجب الوقوع بتقديم
للمحرم لانا نقول ذلك اذا
تعارض دليل الحرمة والحمل
اما هنا لو اعتبرنا الحرمة
لم نعمل الا بالشك (ومع نية
الشرط او الوقت فانوى)
معتبر انما قالان النية تبين
المحتمل و لو قامت قرينة
النور كطلقني طلقني فقال
ان لم اطلقك فانت كذا كان
على الفور وكذا لو طالب
بجامعتها فابت فقال ان لم
تدخلي البيت فانت كذا
فدخلته بهدسكون شهوته
طلقت و البول لا يقطع
وينبغي ان يكون التطيب
ونحوه وكل ما كان من
دواعي الجماع كذلك
(واليوم للنهار) حقيقة
وهو بياض النهار اذا
استعمل (مع فعل تمتد) اى
يصح تقديره بدة كلبست
الثوب يومين وكالمسير
والصوم والامر باليد
(و) يكون (لمطلق

الوقت) ايلا او غيره قليلا او غيره مجازا ان استعمل (مع فعل لا يمتد) اى لا يصح ضرب * ان *
مدة اد كالتلاق والزواج ولا تمنع مخالفته بمعونة اقران (فاو قال) النساء للزواج (امرك بيدك يوم يقدم

وَيَدْفَعُ قَدَمَ لَيْلَا) اى بَعْدَ الْغُرُوبِ (لَا تَخِيرْ) وَانْ قَالَ يَوْمَ اَتَزَوَّجُكَ فَانْتَ طَالِقٌ فَكُتِبَ لَيْلَا وَقَعَ) لَانِ الْاَمْرَ
بِالْيَدِ يَمْتَدُّ وَالتَّزْوِجُ لَانِ الْحَقُّونَ * ٢٤٧ * عَلَى اَنْ الْمُرَادُ بِالْمَتَدِّ وَغَيْرِ الْمَتَدِّ هُوَ الْجَوَابُ وَتَسَامَحُ بَعْضُهُمْ

فَاعْتَبِرِ الْمَضَافَ اِلَيْهِ حَيْثُ
لَمْ يَخْلُفَ الْجَوَابُ (وَلَوْ
قَالَ) لَا مَرَأَتَهُ (اَنَا مِنْكَ
طَالِقٌ فَهُوَ لَغَوٍ وَانْ نَوَى)
بِهِ الطَّلَاقَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
وَمَالِكٌ وَاحِدٌ يَقَعُ اِذَا نَوَى
ذَكَرَهُ الْعَيْنِ (وَلَوْ قَالَ اَنَا
مِنْكَ بَايْنٌ اَوْ اَنَا عَلَيْكَ حَرَامٌ
بَايْنٌ اَنْ نَوَى) لَانِ الْاِبَانَةَ
لَا زَالَةَ الْوَصْلَةَ وَالتَّحْرِيمَ
لَا زَالَةَ الْحُلِّ وَهُمَا مُشْتَرِكَانِ
فَتَصَحَّ الْاِضَافَةُ اِلَيْهِ
وَمِنْ الْكُنَايَاتِ فَلَا يَدْفَعُ
مِنْ النِّيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ مِنْكَ
اَوْ عَلَيْكَ لَمْ يَقَعْ بِخِلَافِ مَا
قَالَ اَنْتَ بَايْنٌ اَوْ حَرَامٌ
حَيْثُ يَقَعُ اِذَا نَوَى وَانْ لَمْ
يَقُلْ مَنِ نَعْمَ لَوْ جَعَلَ امْرَأَتَهَا
بِيَدِهَا فَقَالَتْ اَنْتَ عَلَى
حَرَامٍ اَوْ اَنْتَ مَنِ بَايْنٌ
اَوْ حَرَامٌ وَقَعَ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ
مَنِ فَهُوَ بَاطِلٌ كَمَا حَقَّقَهُ
فِي الْقِيَمَةِ (وَلَوْ قَالَ اَنْتَ
طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي اَوْ مَعَ مَوْتِكَ
فَهُوَ لَغَوٍ) لَا ضَافَةَ خِلَافَ
مَنْفِئَةٍ اِذَا مَوْتُهُ يَتَنَاقَضُ الْاَهْلِيَّةُ
وَمَوْتُهَا يَنْسَاقُ فِي الْمَحَلَّةِ
(وَكَذَا) يَكُونُ لَغَوًا
(لَوْ قَالَ اَنْتَ طَالِقٌ
وَاحِدَةً اَوْ لَا) لَانِ الْوَصْفَ
مَتَى قَرُنَ بِالْعَدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ
بِالْعَدَدِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي

اِنْ كَانَتْ مَتْعَةُ الْمَثَلِ مَسَاوِيَةً لِمَصْرِفِ مَا دَعَا بِهِ اَوْ اَقْلَ مِنْهُ فَاقُولُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ
(وَ اِنْ كَانَتْ) مَتْعَةُ الْمَثَلِ (يَبْتَدِئُهَا بِخِلَافٍ) كَمَا مَرَّ (و) اِنْ حَلَفْنَا (لَزِمَتْ
الْمَتْعَةُ) اى مَتْعَةُ الْمَثَلِ عِنْدَ اطْرَفَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَامَّا فِي رِوَايَةِ
الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْاَصْلُ لَا تَحْكُمُ الْمَتْعَةُ بَلْ اِنْ يَكُونُ اَتَمُّ لِقَاؤِهِ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ
عِنْدَهُمَا وَوَفَّقَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ بَيْنَهُمَا فَلْيُطَالَعِ (وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفٍ اَقُولُ
لَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ) وَالظَّاهِرُ اَنْ مَرَادَهُ الْقَوْلُ لَهُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ
الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ لَكِنْ فِي الْهِدَايَةِ الْقَوْلُ لَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَقَبْلَهُ عِنْدَهُ وَفِي الْخَانِيَّةِ
الْقَوْلُ لَهُ فِي الْوُجُوهِ كُلِّهَا عِنْدَهُ فَيَكُونُ مَخَافًا اِلَّا اِنْ يُقَالُ الْقَوْلُ لَهُ قَبْلَ
الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ قَامَ النِّكَاحُ اَوْ لَا فَيَكُونُ قَوْلُ الْمَصْرِفِ مُشْتَبِهًا عَلَى اَرْبَعِ صُورٍ
الْاُولَى اخْتِلَافُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ وَالثَّانِيَةِ اخْتِلَافُهُمَا بَعْدَ
الدُّخُولِ حَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ اَيْضًا وَالثَّالِثَةِ اخْتِلَافُهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَعْدَ زَوَالِ
النِّكَاحِ وَالرَّابِعَةِ اخْتِلَافُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ بَعْدَ زَوَالِ النِّكَاحِ اَيْضًا فَعِنْدَ
ابْنِ يَوْسُفٍ الْقَوْلُ لَهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَعِنْدَهُمَا يَحْكُمُ
مَهْرُ الْمَثَلِ فِي الْاُولَى وَالثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ وَتَحْكُمُ مَتْعَةُ الْمَثَلِ فِي الثَّالِثَةِ عَلَى رِوَايَةِ
الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَيَعْتَمِدُ قَوْلُ الزَّهَرِيِّ فِي نِصْفِ الْمَهْرِ عَلَى رِوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ
تَدْعُ (اِلَّا اِنْ يَذْكُرُ مَا لَا يَتَعَارَفُ مَهْرُهَا) هُوَ الصَّحِيحُ وَقِيلَ لَا يَصْلَحُ مَهْرًا
شَرْعًا بَلْ قُلُوبُ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ لَانَهُ مُسْتَشْكَرٌ شَرْعًا قَالَ الْوَرَقِيُّ هَذَا اشْبَهَ
بِالصُّوَابِ (وَأَبَاهُمَا) مِنَ الزَّوْجَيْنِ (بِرَهْنٍ) عَلَى مَا دَعَا (قَبْلَ) هَاهُنَا فِي جَمِيعِ
هَذِهِ الْوُجُوهِ (وَانْ بَرَهْنًا فَيَنْبَغِي اَوَّلَى حَيْثُ يَكُونُ اَقْوَلُ لَهَا وَيَنْتَهَا اَوَّلَى حَيْثُ
يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ) لَانِ يَنْتَهَى مِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ الظَّاهِرُ اَوَّلَى لَانْهَا تَبَيَّنَتْ الْخَطَاةُ وَالزِّيَادَةُ لَكِنْ
بَقِيَ فِيهِ صَوْرَتَانِ وَهُوَ اِنْ يَكُونُ مَهْرُ الْمَثَلِ يَنْتَهَى اَوْ مَتْعَةُ الْمَثَلِ يَنْتَهَى اِنْ اَقَامَا
كَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ قُلْنَا الْمَفْهُومُ مِنَ الْعَنَاءِ يَقْضَى بِمَا يَنْتَهَى فِي الصُّورَتَيْنِ وَفِي
الدَّرَرِ وَغَيْرِهِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَكِنْ يَنْبَغِي اَنْ تَقْبَلَ يَنْتَهَى لَانْهَا تَبَيَّنَتْ الزِّيَادَةُ
وَلَمْ يَشْهَدْ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ كَمَا نَصَّ مُحَمَّدٌ فِي هَذَا تَدْبِيرِ (وَانْ اخْلَفَا) اى الزَّوْجَانِ
(فِي اَصْلِهِ) اى الْمُسَمَّى بِانْ قَالَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْمَعْ مَهْرًا وَالاخْرَى دَعَى التَّسْمِيَةَ
(وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ) بِالْاجْعَاعِ الْمَرْكَبِ لَانَهُ هُوَ الْاَصْلُ عِنْدَ اطْرَفَيْنِ وَامَّا
عِنْدَهُ فَلَا تَعْدُ الْقَضَاءُ بِالسَّمِيِّ لِعَدَمِ ثَبُوتِ التَّسْمِيَةِ لِلْاِخْتِلَافِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ
وَفِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ وَانْ اَقَامَ الْبَيِّنَةُ لِاشْكٍ فِي تَبَوُّلِهَا وَانْ لَمْ يَقُمْ فَعِنْدَهُمَا يَحْلِفُ فَاِنْ
نُكِّلَ ثَبَتَ دَعْوَى التَّسْمِيَةِ وَانْ حَلَفَ بِجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَامَّا عِنْدَ الْاِمَامِ يَنْبَغِي اَنْ لَا يَحْلِفُ
النِّكَاحُ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمَثَلِ اِنْ تَنَهَّى لَكِنْ الْكَلَامُ فِي الْمَهْرِ دُونَ النِّكَاحِ وَحَالُ الْخَلْفِ
فِي الْمَالِ اتَّفَقَا وَقَدْ ذَكَرْهَا هُوَ بِنَفْسِهِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى (وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا كَيْفَ تَأْتِيهَا

رِوَايَةً) فَانْ وَقَعَ رَجْعِيَّةٌ (وَانْ مَلَكَ) الزَّوْجُ (امْرَأَتَهُ) وَلَوْ بِهَيِّئَةٍ اَوْ ارْثَ كُلِّهَا (اَوْ شَقَصَهَا) اى جَزَأَ مِنْهَا
(اَوْ مَلَكَتْهُ اَوْ شَقَصَهُ بِطَلْعِ الْعَقْدِ) اى اَنْفَسَخَ اِلْتِسَافًا (فَلَوْ طَلَّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ (لَغَى) الطَّلَاقُ وَكَذَا

كل فرقة هي فسخ من كل وجه او تحريم على التأيد نعم او عتقها بعدما ملكها ثم طلقها وهي في العدة وقع لزوال المانع ولو علق طلائعها فلا بشرط قبل الشراء فوجد اسرط ^{٣٤٨} * بعده قبل اعتق لم يقع وكذا

لو كان المشتري هي على قياس قول ابي يوسف وعليه الفتوى كما في الوالوية وفي المحيط كله بشراء زوجته من سيدها فاشترها قبل الدخول فلا مهر عليه ولو باعها المولى لرجل ثم اشترها الزوج منه كان عليه للسيد الاول نصف المهر والفرق ان انفساخ النكاح في الاول وقع من المولى بخلاف في الثانية ولو اشترى المكاتب قبل الوفاة زوجت بقى النكاح لان الشابت له حق الملك لا حقيقته حتى امتنع على المولى نكاح جارية مكاتبه (ولو قال لها وهي امة انت طالق ثنتين مع اعتاق سيدك اياك فاعتقها) السيد (ملك) الزوج (الرجعة) لان الاعاق في شرط فيقع اطلاق بعده للتطبيق ولفظ مع يستعمل بمعنى بعد كقوله ان مع العسر يسرا (ولو علق طلائعها بجنى العمد وعلق مولاه امة لها به) ايض (جاء) العمد (لا تحل الا بعد زوج آخر) لتعلقهما بشرط واحد (وعند محمد يملك) الزوج (الرجعة) وتعد في المثلين (كجرة

اجنبا) ولا ترث منه او كان الزوج مريضاً لانه حين نكحه بالطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن * وترجع * لهما حق في ماله كما في المبسوط ومقتضى ما عن محمد ان ترب انتهى والله اعلم * فصل * في ذكر العدد البهيم

(قال لها انت طالق هكذا شيئا) الى عدد اطلاق (باصابعه) المنشورة (وقع) الطلاق (بعددها) واحدة او اكثر
للعرف في السنة حتى لو اشار بثلاث * ٣٤٩ * ولم يقل هكذا يقع واحدة لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون

اللفظ لا يتحقق عدده بدون
ولو ساءاته الطلاق فاشار
بثلاث مر يداهما ثلاث
طلقات ولم يقل هكذا لم يطلق
ولو قال انت طالق مثل
هذا و اشار الى اصابعه
الثلاث فهي ثلاث ان
نواها والا فواحدة باينة
ولو نوى الاشارة بالمضمومة
او بالكف صدق ديانة وفي
اندراية الاشارة بالكف
ان تكون الاصابع كلها
منشورة وفي القهستاني
معزيا المشارع انه يصدق
قضاء بنية الاشارة بالكف
وهي واحدة انتهى فليحفظ
(فان اشار ببطونها)
الا صابع بان جعل بطن
الكف اليها (تعتبر) عدد
(المنشورة وان كان
بظهورها) بان جعل بطن
الكف اليه (تعتبر) عدد
(المضمومة) فليقع بعددها بقى
ها هنا احتمال آخر وهو ان
يكون رؤس الاصابع نحو
المخاطب فالوجه الشامل
ما قيل ان كان نشرها من
ضم فالعبرة للنشر وان كان
ضما عن نشر فالعبرة للضم
قاله ابن الكمال لكن في
النشر نبلاية قوله له تعتبر
المضمومة ضعيف والمعتبر

ورجع بمهرها وان كان هالك لا ترجع بالمهر بل بما بقى ان كان يبقى بعد قيمته شيء
وفي المصح خضب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجهها ابوها فابعت المهر
يستردعينه قائما وان تغير بالاستعمال او قيمته هالك وكذا ما بعث هدية وهو قائم
دون الهالك والمستهلك لان فيه معنى الهبة واودعت ان المبعوث من المهر وقال
هو وديعة فان كان من جنس المهر فاقول لها وان كان المبعوث من خلاف
الجنس فاقول له ولو اتفق على معقدة الغير بشرط ان تزوجه ان زوجته لا رجوع
مطلقا وان ابت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا كافي
فصول العمادى (وان كبح ذمي ذمية او حربى حرية ثمه) اى فى دار الحرب
(على مائة او بلامهر) بان سكتا عنه او نفياء (وذلك) اى والحال ان النكاح
(جائز فى دينهم) وانما قيدنا لانه ان يجوز هذا فى دينهم او يجب المهر عندهم
لا يكون الحكم عدم الوجوب (فلا شيء لها) عند الامام وان اسلم اذ امرنا بتركهم
وما يدنون وكذا عندهما فى الحر بين لان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام
وولاية الازام منقطعة تبين الدار (خلافا لهما) والائمة الثلاثة فى الذميين
(سواء و طئت او طلقت قبله) اى الوطى (اومات احدهما) قبله وبعده لكن
عبارة المص توجب خلاف الامام فى اسكل وليس كذلك لان عندهما فى الذميين لها
مهر انزل ان دخل بها او مات عنها زوجها او المتعة ان طلقها قبل الدخول بها
لانهم ائتموا احكامنا من الطلاق واعدة وحرمة نكاح المحارم والتوارث بالنسب
وبالنكاح الصحيح وثبوت خيار البلوغ والمطلقة ثلثا والزنا والربا وغيرها لقوله
عليه الصلوة والسلام لهم ما ناولو عليهم ما علينا لكن يلزم ان لا يصح عندهما تباعدهم
بالحر والخزير لانه من المعاملات مع انه جائز اجبا تأملا وقال زفر لها مهر مثلها
فى الحر بين ايضا (وان نكحها) اى ذمي ذمية بحرم او خزير معين (ثم اسلم او اسلم
احدهما قبل القبض فلها ذلك) اى المعين من الخمر او الخزير عند الامام لانها
ملكته بالعتدو الاسلام لا يمنع قبضه (وان كان غير معين فقيمة الخمر ومهر المثل
فى الخزير) عند الامام ايضا لان الخمر عندهم مثلى كالخل عندنا ولا يحل اخذها
فاجاب القيمة يكون اعراضا عن الخمر واما الخزير فمن ذوات القيمة عندهم
كاشاة عندنا فاجاب القيمة فيد لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل تحميها معنى
الاعراض (وعند ابى يوسف) والائمة الثلاثة (لها مهر المثل فى الوجهين) اى
فى المعين وغير المعين لانه لو كانا مسلين وقت العتد يجب مهر المثل فكذا هنا وهو
قول ابى يوسف الآخر (وعند محمد) لها (القيمة فيهما) اى فى المعين وغير
المعين لئلا تحسم اعدا الاسلام حال العتد لئلا يسلموا تعذر قبضه فيجب قيمته وهو
قول ابى يوسف الاول (وفى الطلاق قبل الدخول يجب المعة عند من اوجب مهر

المنشورة مطلقا وعليه اتين وانواهب وقضخان والبحر والفتح وكذا اسكا فى كاذكره القهستاني واقرة
(قلت لكن المتن على الاول فلا تغفل) ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق باين) ولو قال

ثم باين وقال لم اعن بذلك شيئا فهي رجعية ولو باينا فهو باين كذا في الذخيرة (او ابتداء او الخش الطلاق او احسنه
او اشده) او اسوؤه او اشهره او اغلظه او اقبجه او اطوله او اعرضه * ٣٥٠ * او اعظمه او اكبره بالوحدة

المثل ونصف القيمة عند من اوجبها) وفي شرح الكنز ولو طلقها قبل الدخول ففي
المعين لها نصف المعين عند الامام وفي غير المعين ففي الخمس لها نصف القيمة وفي الخنزير
لها النعثة وعند محمد لها نصف القيمة بكل حال وعند ابى يوسف لها النعثة بكل حال

* باب نكاح الرقيق *

لمافرغ من بيان نكاح من له اهلية النكاح من غير توقف شرع في بيان نكاح من
ليس له ذلك وهو الرقيق في اللغة العبدو يقال للعبيد والمراد هنا المملوك من الآدمي
لانهم قالوا ان الكافر اذا اسر في دار الحرب فهو رقيق لا مملوك واذا اخرج فهو
مملوك فعلى هذا كل مملوك من الآدمي رقيق ولا عكس والفرق بينه وبين القن
ان الرقيق هو المملوك كلا او بعضا والقن هو المملوك كلا كما في المتح (نكاح العبد
والامة) سواء كانت قننا او مكتوبة او مدبرة (والمدبر والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد
موقوف) خلافا لذلك في العبد مطلقا قاسه على الطلاق وهذه العبارة اولى من
عبارة الكنز وهي لم تجز لانه يلزم عدم الجواز وليس كذلك لانه جائز لكنه موقوف
(فان اجاز) المولى النكاح قبل الدخول او بعده ضريح او دلالة (نفذ) النكاح
لكن لو اذن بعده كرمه وطؤها بلا نكاح آخر كافي القهستاني (وان رد بطل)
لانه عيب والمراد بالمولى هنا من له ولاية تزويج الرقيق ولو غير مالك ولهذا كان
للأب والجد والقاضي والوصي تزويج امة اليتيم وليس لهم تزويج العبد لما فيه من
عدم الصلحة (قوله) اي السيد (طلقها رجعية اجازة) لان الطلاق الرجعي
لا يكون الا بعد سبق النكاح الصحيح فيدل على الاذن (لا) اي لا يكون اجازة
لو قال له (طلقها او فارقه) لانه يحتمل الرد وهو الظاهر هنا حيث تزوج بغير امره
فيحمل عليه وفيه اشعار بان سكوته بعد العلم ليس باجازه كافي القنية (فان نكحوا
باذنه) اي باذن السيد (فلمهر عليهم) اي على المذكورين (فلو طلبت يباع العبد
فيه) فلو بيع فلم يبع ثمنه بالمهر لا يباع ثانيا ويطالب بالباقي بعد العتق بخلاف
النفقة حيث يباع مرارا لانها تجب ساعة فساعة فليقع البيع بالجميع فاذا مات
يسقط المهر والنفقة لقوات محل الاستيفاء وكذا الحكم في المدبر والمكاتب هذا
اذا تزوج العبد باجنية ولو تزوج المولى اتمته من عبده لا يجب المهر وهو الاصح
(ويسعى) للمهر والنفقة (المدبر والمكاتب ولا يبايعان) لانهما لا يحتملان النقل
من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير وكذا معتق البعض وابن ام الولد فيؤدى
من كسبهما فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضامنا للجميع كما اذا عجز المكاتب
فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اوفاهما والايحسب انها كافي القهستاني
(واذنه) اي السيد (بعده بالنكاح) مطلقا (اشمل جائزه) اي النكاح (وفاسده)

ولو قال اجل الطلاق او
اكمله او اعدله او احسنه
وقعت رجعية الا ان ينوى
ثلاثا (او طلاق الشيطان
او البدعة او كالجيل او
كالف) او كالتجوم او عدد
الشمس او التراب او عدد
ما في هذا الخوض من السمك
وليس فيه او عدد شعر
ابليس او عدد شعر بطن كفي
بخلاف عدد شعر ساق او
ساقك وقد زال بالنورة فانه
لا يقع لعدم الشرط ولو قال
عدد الرمل فهي ثلاث
اجاغا لانه اسم جنس جعي
بمخلاف التراب فانه غير
معدود له لانه اسم جنس
افرادى اما الرمل فاسم
جنس جعي لا يصدق على
اقل من ثلاث قال في الصحاح
الرمل واحد الرمل والرملة
اخص منه (او ملأ البيت
او طليقة شديدة او طويلة
او عريضة) قيد بذكر
التطليق لانه لو قال انت
طالق قوية او شديدة الخ
كان رجعي لان لا يصلح
صفة للطلاق بل للمرأة قاله
الاسيحاوي ويطويلة لانه
لو قال طول كذا وعرض
كذا لم تصح نية الثلاث
(وقع) في الكل (طليقة

واحدة باينة بلانية) لانه وصف الطلاق بما لا يوصف به وينبئ عن زيادة والاصل انه
ان وصف الطلاق بما لا يوصف به نحو طلاقا يقع عليك او على ابي بالخيار يلغوا الوصف ويقع رجعيا وان

يما يوصف به فاما ان لا يثنى على زيادة كحسن الطلاق واجله واكمله واعداه وانته يقع رجعيًا ايضا او يثنى
كاشده يقع بينا وكذا اذا شبهه بى ٣٥١ * شئ كان عند الامام كراس ابرة او سمة او حبة خردل وفي

اتبين كالتج بين عنده وكذا
عندهما ان اراد برده وان
اراد بياضه فرجعى انتهى

و بهذا التفصيل جزم

البرازى على انه بيان المذهب

(وكذا) يقع واحدة بانه

فيما ذكر (ان نوى اثنين

في الحرة) الا اذا نوى بقوله

طالق واحدة وبقوله بين

او البتة اخرى فتقع بانبان

اذ لا فائدة في وقوع الاول

رجعيا مع البينونة بالثاني

(وصحت نية الثلاث في

الكل) لتنوع البينونة الى

خفيفة وغليظة واذا صح

نية التثنية في الامة **ففرع**

لو قال انت طالق اكثر

الطلاق بالتاء المثناة من

فوق وقع الثلاث ولا يدين

في الواحدة كما في التنوير

وتمامه في شرحنا عليه

فليراجعه من رآه

فصل في الطلاق قبل

الدخول (طلق غير المدخول

بها ثلاثا وقعن) كما يقع اثنان

في اثنين لما مر انه متى ذكر

العدد كان الوقوع به وما

نقل عن المشكلات انه لا يقع

لنزول الآية في الموطوءة

باطل محض منشأه الغفلة عن

القاعدة المقررة ان العبرة

لعموم اللفظ لا لخصوصه

عند الامام ويصرف الى الجائز عندهما والثلثة وثمره الخلاف تظهر في امرين
ذكر الاول بقوله (فيباع في المهر) في الحال (او نكح فاسدا فوطى) ولو لم يوطأ
لا شئ عليه عنده وعندهما لا يطالب الابعد العتق وذكر الثاني بقوله (و يتم
الاذن به) اى بالنكاح الفاسد (حتى لو نكح بعده) اى لو جدد العبد نكاح هذه
المرأة نكاحا (جائزا) او نكح امرأة بعدها نكاحا صحيحا (توقف على الاجازة)
لان الاذن بالعتق حيث ينتهى به عنده ولا ينتهى به عندهما لان المقصود من النكاح
وهو تحصينه من الزنا اما يحصل بالجائز دون الفاسد وله ان الاذن مطلقا فيجوز
على اطلاقه ولا يتقيد بالصحيح كالاذن بالبيع وقيد بالاذن لان التوكيل بالنكاح
لا يتناول الفاسد ولا ينتهى به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المصتفى (وان زوج)
السيد (عبده المأذون الديون صح) النكاح لانه يثنى على ملك الرقبة فيجوز
تحصيله (وهى) اى المرأة (اسوة اغرماء) فيباع في الكل فيقسم ثمنه بين المرأة
وبين الغرماء بالحصصة فتأخذ حصصة مهرها ان كان المهر غير متجاوز عن مهر
مثلها ولهذا قال (في مهر مثلها) ففي القدر التجاوز عنه لان زواجهم بل تأخذ
به استيفائهم حقوقهم كدين الصحة مع دين المرض (ومن زوج امته لا يلزم
تبوتها) وان شرط وقت العقد التبوئة تفعله يقال بوأله منزلا وبوأه منزلة اذا
هياه كما في المغرب (ويطأ الزوج متى ظفر) فليس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ الحمل
وليس للزوج ان يمنعه من استخدامها لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير
(و لكن) لان نفقة عليه (اى الزوج) (الابا لتبوئة) لان النفقة جزاء احتباسها
فلا يوجد احتباسها الا بتبوتها (وهى) اى التبوئة (ان يخلى بينها) اى الامة
(و بين الزوج في منزله ولا يستخدمها) ولو ترك الاضافة في منزله لكان اولى
لان التبوئة ان يخلى بينهما في اى منزل كان كما فسر الخصاص فلا وجه
للاختصاص بمنزل الزوج تأمل (فان بوأها ثم رجع صح) رجوعه لانه
حقه لا يسقط بها **كما** لا يسقط بالنكاح (وسقط النفقة) فلو بوأها
عادت نفقتها كالحرة اذا نشزت ثم عادت (وان خدمته) اى الجارية
لسيدها بعد التبوئة (بلا استخدام) اى السيد لا تسقط النفقة وكذا
لو استخدمها السيد نهارا واعادها الى بيت الزوج اى لا كما في الشئى لكن في
القهمستاني نقلا عن الفقيه كان نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج تتبع
(وان زوج امته ثم قتلها) اى الامة (قبل دخول الزوج بها سقط المهر)
عند الامام لانه منع المبدل قبل التسليم فيجوزى يمنع البدل كالحرة اذا ارتدت
وقال عليه المهر لمولاه اعتبارا لموتها خفف انفها لان المقتول ميت باجله
عند اهل الحق وذكر شيخ الاسلام هذا اذا كان السيد من اهل المجازاة

السبب كما افاده مثلا خسرو وغيره فليحفظ وفي الحافظية قال لغير الموطوءة انت طالق ثلاثة قال الامام
لاحد ولا لعان او وقوع الثلاث عليها وهى زوجته ثم بانت بعده وقال الثاني تقع واحدة وعليه الحد ثم قال

لو قال انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله تعالى يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وفي المحيط لو قال لفسانة
انت طالق وهذه وثلاثة ثلاثا طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال ﴿ ٣٥٢ ﴾ واحدة هذه وهذه ثلاثا طلقت الاولى

والثانية واحدة والثالثة
ثلاثا (وان فرق) الوصف
والخبر او الجمل (بانت
بالاولى) كقوله انت طالق
واحدة وواحدة وواحدة
اوانت طالق طالق طالق اوانت
طالق انت طالق انت طالق
وكذا لو عطف بواو اوفاء
او ثم او علق طلاقها وقدم
الشرط او اخره : الى
تفصيل فيه يأتي (ولا تقع
الثانية) والثالثة لعدم العدة
ثم عند الثاني تبين بالاولى
قبل الفراغ من الكلام
الثاني ورجحه السر خمسي
في اصوله وعند محمد بعده
وثرته فبين مات قبل الفراغ
فبعد الثاني يقع خلافا لمحمد
بلوازان لحق باخيه شرطا
او استثناء ووجع وقع
الكل ومنه انت طالق
واحدة وعشرين او ثلاثين
فيقع الثلاث ولو قال واحدة
واخرى واحدة ونصف
وقع ثذان ولو قال نصفا
واحدة او واحدة وعشرا
وقعت واحدة لانه غير
مستعمل على هذا الوجه
كما في المحيط (و) ذلك كما
(لو قال) لغير الموطوءة
(انت طالق واحدة وواحدة
وقع واحدة) لما مر

لانه لو لم يكن منه بان كان صيبا اتفاقا وقال الامام الصنفار فعلى الصبي معتبر
في حقوق العباد فيحوز ان يكون الجواب فيه على الخلاف ايضا لكن رجع
صاحب الترخ وغيره الاول فعلى هذا لو قيد بالمكلف لكان اولى تدبر وقيد
بقتل السيد لان الامة توقلت نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط اتفاقا الا في رواية
عن الامام وقيد بالامة لان المولى لو قتل زوج امته لا يسقط اتفاقا وقيد قبل
الدخول لان بعد الدخول انهر واجب اتفاقا (بخلاف ما لو قتل الحر نفسه قبله)
اي قبل الدخول خلافا لغيره وفيه ان التعقيد بقتل الحر نفسه ليس احترازا
لان وارثها لو قتلها قبله فلا يسقط ايضا وهذا المسئلة ليست في محلها لكن
ذكرها استطرادا (والاذن في العزل عن الامة) اى امة الغير لان امته لا خلاف
في جوازه بلا اذن (للسيد) عند الامام وصاحبه في ظاهر الرواية لانه يحل
بمقصود المولى وهو الولد فيعتبر رضاه (وعندهما) في غير ظاهر الرواية لاذن
لها فعلى هذا ينبغي للمص ان يعبر بعن لاعد تدبر وقيد بالامة لان في الحره
لا يباح العزل فيها بلا ارضاها بالاجماع وقالوا في زماننا يباح افساد الزمان
وافاد ان العزل جائز بالاذن وهو الصحيح عند عامة العلماء ثم اذا عزل وظهر بها
حبيل ان لم يعد الى وطئها او عاد بعد البول جازله نفيه والا فلا (وان تزوجت
امه او مكاتبه) كبره فانها لا خيار للصغيرة فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار
البلوغ كما في البحر ولو ترك المكاتبه امكن اخصر لان الامة شاملة لها كام الولد
والدبرة (بالاذن) اي باذن السيد (ثم عتقت) تترك الامة (فلها الخيار
في الفسخ) الى آخر المجلس فان اختارت نفسها قبل دخول الزوج فلا مهر
لاحد لان الفرقة من قبلها وان اختارت زوجها فلها مهر لسيدها (حرا كان)
زوجها (او عبدا) سواء كان النكاح برضاها او لافان كانت تحت العبد فلها الخيار
اتفاقا دفعا للعار وهو كون الحره فراشا للعبد وان كانت تحت الحر فحقه خلاف
الشافعي (وان تزوجت بلا اذن) من سيدها (فعتقت) قبل اذنه وقبل ودان
مولاها فان الوطئ فسخ النكاح عند ابي يوسف خلافا لمحمد (نفذ) النكاح خلافا
لغيره لكن فيه اشكال لان الامة شاملة لام الولد وام الولد اذا عتقت قبل ووطئ
الزوج بطل نكاحها وجوب العدة عن المولى (وكذا) اي لو تزوجها (بعد)
بغير اذن المولى ثم عتق نفذ لان توقفه كان لحق السيد وقد زال وكذا لو باعه
فجاز المشتري (ولا خيار لها) للعتق لان التفوذ بعد العتق وبعد النفاذ
لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كما لو تزوجت بعد العتق
(والمسمى) من المهر وان زاد على مهر المثل (للسيد ان وطئت) المنكوحه
بلا اذن (قبل العتق) لاستيفاء منافع مملوكة المولى والقياس ان يجب مهران

﴿ بالعند ﴾ (وكذا) يقع واحدة (لو قال) لغير الموطوءة انت طالق (واحدة قبل واحدة او) انت طالق
واحدة (بهدا واحدة و) اما (لو قال) انت طالق واحدة (بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة)

أومعها واحدة فثنتان و) يقع (في الموطوءة ثنتان في الكل) لكونها معتدة فهي قابلة لهما **فائدة** * انطباط في قبل وبعد حيث ذكر ابعدين * ٢٥٣ * انهما ان اضيفا الى ظاهر كاتصفة لهما ذكر اول كجاءني زيد قبل

عمر وان اضيفا الى ضمير كاتصفة للمذكور آخر نحو قبله عمر ولانه حينئذ خبر عنه والخبر وصف للبستاء ومن مسائل قبل وبعد ما قيل منضوما * ما يقول الامام ايده الله * ولا زال عنده الاحسان * في فتى علق الطلاق بشهر * قبل ما بعده قبله رمضان * وذكر الشمني وغيره ان هذا البيت يمكن انشاده على ثمانية اوجه وحاصلها انه اما ان يكون المذكور محض قبل او محض بعد او الاول فقط او قبل بين بعدين او عكسه فعند الاجتماع يلغى قبل وبعد لان كل شهر بعد قبله وقبل بعده فيبقى قبله رمضان وهو شوال او بعده رمضان وهو شعبان وعند عدته ففي قبل يقع في ذي الحجة وفي بعد يقع في جاذي الآخرة (ولو قال) لغير الموطوءة حالة التفريق بالتمليق وقدم الشرط نحو (ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت الدار) (وقع واحدة) عنده لان المتعلق كالجن (وعندهما) يقع (ثنتان) وحاصله انه اذا علق وقدم الشرط

باعتد وانوطى بشبهة وجد الاستحسان ان اجواز استند الى اصل العقد واولو وجب مهر آخر لوجب باعتد مهر ان وقال الزياحي يشكل بما ذكر في النهر في تعليل قول الامام في حبس المرأة بعد الدخول برضاها حتى يوفى فيها مهرها لان المهر مقابل بالكل اى بجميع وطأت توجد في النكاح حتى لا يخفى انوطى عن المهر فقضية هذا ان يكون لهما شيء من المهر بمقابل ما استوفى بعد العقد ولا يكون الكل للمولى انتهى لكن اعتد سبب للمهر وزومه بالوطى وكلاهما واقعان في ملك المولى مع عدم الرضاء فكانت الوطأت الواقعة في هذا العقد واقعة في ملك المولى بوقوع سببه فيه فيكون كل المهر له وليس كذلك ما قيس عليه تدبر (ولها) اى المسمى بالنكوة بلاذن (انوطت بعده) اى المتعلق لاستينه ملوكه كذا لها فوجب البذل لها لكن لو طلقها قبل الدخول يكون نصف المهر للمولى فيلزم ان يكون نصفه ايضا له اذا وطئها بعد العقد الا ان يقال ان المهر قد تم بالوطى وهو قد وقع بعد ما خرج عن ملكه فيكون كل المهر لها تدبر (ومن وطأت امة ابنة) اى قته وكن الاب مسلمات كلتا (فولدت) هذه الامة ولدا (فادعا) اى الاب ان ولد سواء ادعى الشبهة او لا (بنت سببه منه) اى من الاب وان كذبه الابن صيانة لأمه عن الضياع وانفسه عن انزلاء هذا اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعا لم يثبت الا اذا صدقه الابن كفى الظهيرة والماقيدنا بالسم والمكلف لان دعوة الكافر والعد والمجنون لا تصح وانما فسرنا الامة باقية لان دعوة ولد مكاتبته وام ولد ومديرتة لم تصح مع ان الامة شاملة لهن كما قررناه آنفا (ولزمه) اى الاب (فيتها) اى الامة صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الاب وعلل صدر الشريعة ثلثا يكون "وطى حراما فوجب فيتها انتهى لكن ان هذا الدليل يقتضى عدم وجوب العتق فيها اذا وطى الاب جارية ابنة غير معلق مع انهم صرحوا بوجوب العتق وهذا ينفي النكاح تدبر (لامهرها) اى لا يلزم عتقها لان الوطى وقع في ملكه (ولا قيمة وندها) لانه ان علق حرا لاستناد اليك الى ما قبل الاستيلاء (وتصير) تلك الامة (ام ولد) لثبوت النسب منه (والجسد) الصحيح (كالب) في جميع ما ذكر (بعدموته) اى الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا او رقيقا او مجنونا ولو قال عند عدم ولايته لكان شاملا لها حقيقة تدبر (نقوله) ولا حاجة اليه لانه يفهم من بعد موته بل هو مستدر لتدبر (وان زوج امته اباه) والاولى وان زوجها ابوه لشمول ما اذا كانت الجارية لولده الصغير فتزوجها الاب فان النكاح صحيح ولا تصير ام ولده كفى الحامية

تعلق الاول ولغى الثاني * ٤٥ * ل * عنده وتعلق الكل عندهما كما في الموطوءة عندهم ولو عطفية ثم تعلق الاول عندهم وانى الباقي لكتبتها بين بالثاني بواحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالثاني

والثالث ويتعلق الاول كالكل عندهما وبلا عطف كالعطف ثم عنده وهى انوطوءة الاول معلق والباقي واقع (ولو) عطف بالواو او انقاء (آخر الشرط فثلاث) ٣٥٥ * ان اقصر عليهما وان زاد فثلاث

(جاز) النكاح لانها ملك غير حقيقة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انت ومالك لايك مجاز لان ثبوت الملك للاب متروك بالايجاع كما فى المستصفى وعند الثلثة لا يصح نكاحها وعليه العقر لكن اذا لم يصح يلزم ان يكون مالكا لها بملك اليمن فلا يجب عليه العقرة مل وقارزفر يجوز النكاح وتصير ام ولد له اذا جاء ت بولد كما فى الزيلعى لكن يشكل بلزوم المشافاة بين كونها ام ولده وصحة النكاح اذ هو يقتضى ملك يمين والنكاح غير تدبر (وعليه) اى الاب (مهرها) لا تراهم بالنكاح (لاقيتها) لعدم ملك الرقة (وان انت) الامة (بولد) من الاب (لا تصير ام ولد) لان انتقالها الى ملك الاب اصابة مائة وفدصار مصونا بدونه فلا حاجة اليه (وهو) اى الولد (خر بقرا بته) لانه ملك اخاه فعق عليه كما فى الهداية وغيرها والظاهر يقتضى ان الولد علق رقيقا لكن اختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعد الانفصال وفى الغاية الوجه هو الاول لان الولد حدث على ملك الاخ من حين العلوق فكما ملكه عتق عليه بالقرابة تدبر (حرقات اسيدزوجهم) اى تزوج عبد حرة باذن مولاه فقالت الزوجة للسيد (اعتقه عني بالف ففعل ففسد النكاح) هذا اذا لم يزد على ما امر به لانه لو زاد عليه بان قال بعثك بالف ثم اعتقت لم يصير مجيبا بل مبتدأ ووقع العتق عن نفسه فلا يفسد النكاح كما فى البحر وكذا لو قال رجل بحتة اسلموا لها اعتقها عني بالف فقيل عتقت الامة وفسد النكاح الا ان فى الاولى يسقط المهر وفى الثانية لا (ولزمها) الاف والولاء لها ويصح عن كفارتها لو نوت به (اى لو نوت بهذا الاعتاق عن الكفارة وعند زفر لا يفسد النكاح ويقع الولاء عن المأمور واصله انه يقع العتق عن الامر عند ناحى يكون اولا له ولو نوى به الكفارة يخرج عن العهد وعنده يقع عن المأمور لانه طلب ان يعتق المأمور عبد عنه وهذا محال لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن آدم فلم يصح الطلب فيقع العتق عن المأمور ولذا انه امكن تصحيحه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذا ملك شرط لصحة العتق عن الامر فيصير قوله اعتق طلب التملك من المولى بالانف ثم امره بالاعتاق عند الامر عنه وقوله اعتقت تملكك من الامر ثم الاعتاق عن الامر واذا ثبت الملك للامر ففسد النكاح لتنافي بين المملكين كما فى الهداية (وان لم تقل) الحة (بالف لا يفسد) النكاح (والولاء له) اى السيد عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) هو يقول هذا الاول سواء فيثبت الملك هنا بطريق الهبة وتستغنى الهبة عن التبض وهو شرط كما يستغنى البيع عن القبول وهو ركن ولهما القبول ركن يحتمل السقوط كما فى التعاطى واما التبض فلا يحتمل السقوط فى الهبة بحال (ولمولى اجبار عبده وامته على النكاح) ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولى بغير رضاها خلافا للشافعى

(انقفا) ولو غير موطوءة
انوقف اول الكلام على
اخره فلو عطف ثم لكان
حكمه ما كان بلا عطف
والشرط مقدم ولو كان
بلا عطف فالاول واقع
والباقي لغو وفى الموطوءة
الثالث معلق والباقي واقع
كما فى التهستانى معز بالشرح
الطحاوى وعلى هذا
الخلاف لو قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق وانت
على كظهر امى ووالله لا
اقربك فدخلت طلقت
وسقط الظاهر والاولا عنده
وعندهما هو مظاهر مول
وكذا لو قال ذلك لاجنبة
متزوجها بخلاف ما لو قدم
انظهار والاولا فزوجها
حيث يقع النكاح عند الكل
(ويقع) الطلاق (بعدد)
ما قرن بالطلاق لابه (اى
الصلاق فالوقوع بالواحدة
مثلا عند ذكرها لا بقوله
انت طالق) فلو ماتت قبل
ذكر العدد فى قوله انت
طالق واحدة لا تطلق
واومات او امسك فقه قبل
ذكر ثلاثا يقع واحدة قيد
بالعدد بانه لو قال انت طالق
ثلاثا يارب فانت قبل ندائها
وقع الثلاث ولو قال انت

طالق ان سأل الله فانت قبل الاستسنة لم يقع شئ ويربها * فروع * قال لا مرأتين لم يدخل بواحدة * هذا *
منه * امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا يصدق ولو بد خواتين فله ايقاع الصلاق

عَلَى أَحَدِ لِيَهْمَا قَالَ أَمْرُهُ طَاقٌ وَلَمْ يَسْمُ وَلَهُ أَمْرَةٌ طَلَقَتْ أَمْرُهُ فَانْ قَالَ لِي أَمْرَةٌ أُخْرَى وَأَيُّهَا عَنِيْبٌ لَا يَقِلُّ
قَوْلُهُ لَا يَبِيْنُو لَهُ أَمْرٌ أَنَّ كِتَابَهُمَا ٣٥٥ * دَعْرُ وَفَقْدَهُ صَرْفُهُ إِلَى لِيَهْمَا شَاءَ وَتَمَامُهُ فِيمَا عُلِقَ عَلَيْهِ عَلَى التَّنْوِيْرِ

فصل * في كُنَايَاتِ

الطَّلَاقِ (وَكُنَايَتُهُ مَا) لَمْ

يُوضَعُ لِلطَّلَاقِ وَ (اِحْتِمَالُهُ

وَعُذْرُهُ وَلَا يَقَعُ بِهَا) أَيْ

بِالْكُنَايَةِ يَعْنِي قَضَاءَ (أَلَا

بَيِّنَةٌ أَوْ دَلَالَةٌ حَالٌ) كَذَا كَرَّةً

طَلَاقٌ لِكُونِهَا أَقْوَى

مِنَ النِّيَّةِ لِأَنَّهَا ظَاهِرَةٌ

وَالنِّيَّةُ بَاطِنَةٌ حَتَّى لَوْ قَالَ لَمْ

أَرِدَ الطَّلَاقَ مَعَ دَلَالَةِ الْحَالِ

لَمْ يَصْدُقْ قَضَاءُ ثُمَّ الْحَالَاتُ

ثَلَاثٌ رَضَى وَغَضِبَ

وَمَذَاكِرَةٌ وَالْكُنَايَاتُ ثَلَاثٌ

مَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ أَوِ الصَّلَحَ لِسَبَبٍ

أَوَّلًا وَلَا كَمَا سَيُتَضَمُّحُ فِيهَا

اعْتَدَى وَاسْتَمَرَّ رَحِمَكَ

وَأَنْتَ وَاحِدَةٌ) وَلَا عُبْرَةَ

بِأَعْرَابٍ وَاحِدَةٍ فِي الْأَصَحِّ

(يَقَعُ بِكُلِّ مَنَهَا) بِالنِّيَّةِ

(وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ) وَأَنْ

نَوَى الْبَايْنَ أَوْ الْاِثْنَيْنِ أَوْ

الثَّلَاثِ أَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْدَرُ

لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

طَلَّقَ سَوْدَةَ بَنَتْ زَمْعَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهِ

اعْتَدَى ثُمَّ رَاجَعَهَا وَعِنْدَ

مَالِكٍ وَاحِدَةٌ تَقَعُ بَابِنَةٍ (وَمَا

سِوَاهَا) أَيْ سِوَى هَذِهِ

الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْكُنَايَاتِ

الْآتِيَةِ الْمُحْصَوْرَةِ فَلَا يَرُدُّ

وَقَوْعُ الرَّجْعِيِّ بَعْضُ

الْكُنَايَاتِ أَيْضًا نَحْوُ النَّابِرِيِّ

هَذَا إِذَا كَانَ كَبِيرِينَ وَأَنْ كَانَ صَغِيرِينَ يَجُوزُ الْأَجْبَارُ عَنْهُ أَيْضًا (دُونَ
مَكَاتِبِهِ وَمَكَاتِبَتِهِ) لِأَنَّهُمَا تَحْتُمَا بِالْأَحْرَارِ فِي التَّصَرُّفِ فَيَشْتَرُطُ رِضَا هُمَا

* بَابُ نِكَاحِ الْكَافِرِ *

وَالْمُنَاسَبَةُ ظَاهِرَةٌ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ لِرُقَى الْكُفْرِ إِلَّا أَنْ الْكَافِرَ إِذْنِي مِنْهُ وَاتَّعْبِيرُ بِالْكَافِرِ
أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ بَعْضِهِمْ بِنِكَاحِ أَهْلِ الشَّرْكِ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ النِّكَاحِي (وَأَذْنُ زَوْجِ كَافِرٍ
بِالشَّهَادَةِ أَوْ فِي عِدَّةٍ كَافِرٍ) آخِرُ لَانْهَا أَوْ كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مُسَلِّمٍ فَسَدَ النِّكَاحُ بِالْإِجْمَاعِ
(وَ) الْحَالُ أَنْ (ذَلِكَ جَائِزٌ فِي دِينِهِ) قَبْدُهُ لَانْهُمْ أَوْ لَمْ يَدِينُوا أَجْوَا زَمْلَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ
فِي الْإِسْلَامِ (ثُمَّ اسْلَمَا قَرَأَا) أَيْ تَرَكََا (عَالِدًا) أَيْ عَلَى ذَلِكَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَجِدْ عِنْدَ الْأَمَامِ
وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ لَا يُمْكِنُ اثْبَاتُهَا حَقًّا لِلشَّرْعِ لَانْهُمْ غَيْرُ مُحَاطِينَ بِالنَّفَرِوعِ
وَلَا حَقًّا لِلزَّوْجِ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهَا (خِلَافُهَا فِي الْعِدَّةِ) لِأَنَّ النِّكَاحَ فِي الْعِدَّةِ حَرَامٌ
بِالْإِجْمَاعِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ بَغَيْرِ شَهَادَةٍ وَدَوِّهِمْ لَمْ يَلْتَزِمُوا أَحْكَامَنَا بِجَمِيعِ اخْتِلَافَاتِهَا
لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ قَدْ قَرَّرْنَاهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ النِّكَاحِ تَبَعٌ وَقَالَ زَفَرٌ النِّكَاحُ فَاسِدٌ فِي
الْوُجْهِينِ لِأَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ تَبَعُ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَهُمْ لَا يَجُوزُونَ نِكَاحَهُمْ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ
وَفِي عِدَّةٍ غَيْرِ وَكَذَا أَهْلُ الذِّمَّةِ وَفِي النِّهَايَةِ هَذَا إِذَا كَانَتْ الْمُرَافَعَةُ أَوْ الْإِسْلَامُ
قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَأَمَّا بَعْدَ انْقِضَائِهَا فَلَا يَفْرُقُ اتَّفَقَا (وَلَوْ زَوْجٌ مَجْرُوسِي
مَحْرَمَةٍ) كَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَنَحْوُهَا مِنَ الْحَرَامِ (ثُمَّ اسْلَمَا) مَعَا (أَوْ أَحَدُهُمَا) فَرَّقَ بَيْنَهُمَا
بِالْإِجْمَاعِ (لِعَدَمِ الْمُحَلِّمَةِ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَالْبَقَاءُ فَكَمَا لَا يَجُوزُ إِبْتِدَاءُ فِي الْإِسْلَامِ
فَكَذَا لَا يَجُوزُ بَقَاءُ فِيهِ (وَكَذَا) يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا (لَوْ تَرَافَعَا) أَيْ الْحَرَمَانِ (أَيْضًا)
أَيْ عَرَضًا أَمْرُهُمَا أَيْضًا وَهُمَا عَلَى الْكُفْرِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَبَيِّنُ بِالْإِنْفِرَاقِ
الْقَاضِي لَكِنْ فِي النِّيَّةِ تَبَيَّنَ (وَبِمُرَافَعَةٍ أَحَدُهُمَا) لَا يَفْرُقُ (عِنْدَ الْأَمَامِ) ذِمَّةُ مُرَافَعَةٍ
أَحَدُهُمَا لَا يَبْطُلُ حَقُّ الْآخَرِ لِعَدَمِ التَّزَامِهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ وَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ
وَلَا يَتَزَامُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْلَمَا لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَعَاوُ وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهِ (خِلَافُهَا)
أَيْ يَفْرُقُ عَنْهُمَا بِمُرَافَعَةٍ أَحَدُهُمَا كَالْإِسْلَامِ وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ
يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا وَجَدَ التَّرَافُعَ أَوَّلًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا أَنْ وَجَدَ التَّرَافُعَ
(وَالْأُطْفَلُ) الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الْإِسْلَامَ وَلَا يَصْنَعُ فَالْإِسْلَامُ لِلْعَهْدِ كَمَا فِي الْقَهْطَانِي
لَكِنْ أَفْتَى شَمْسُ الْأُمَمَةِ السَّرْحَسِيُّ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ أَحَدِ أَبِي يَوْسُفَ
وَأَنْ كَانَ يَعْبُرُ عَنْ نَفْسِهِ (مُسْلِمًا) أَنْ كَانَ أَحَدُ أَبِي يَوْسُفَ مُسْلِمًا) فَانْ قُلْتُ كَيْفَ
يَصِحُّ هَذَا التَّعْمِيمُ وَلَا وَجُودَ لِنِكَاحِ الْمُسْمَاةِ مَعَ كَافِرٍ قُلْنَا هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ
الْبَقَاءِ بَانَ اسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ بَقَاءً بَلَدًا قَبْلَ عَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَى الزَّوْجِ (أَوْ اسْلَمَ
أَحَدُهُمَا) لِأَنَّهُ انْظُرْ لَهُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْتَفِ الْإِدَارُ بَانَ كَانَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دَارِ

مِنْ طَلَاقِكَ وَخَلَيْتَ سَبِيلَ طَلَاقِكَ وَأَنْتَ مُطْلَقَةٌ بِالْخَفِيفِ وَأَنْتَ أَطْلَقٌ مِنْ أَمْرَةِ فَلَانِ وَهِيَ مُطْلَقَةٌ وَأَنْتَ طَالِمٌ قَدْ
وَعَبْرَ ذَلِكَ كَمَا صِرَاحُ وَهُوَ لَا يَدْعُمُ صِحَّةَ نِيَّةِ الثَّلَاثِ فِي اخْتِيَارِي كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ ثُمَّ الْفَاضِلُ الْكُنَايَةُ كَثِيرَةٌ تَرْتَقِي إِلَى

أكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والتفت وزيد غيرها فتبه (يقع بها واحدة بائنة) بالنية فلا
يثنى من البائن والرجعي بلانية لا احتمال غير الطلاق وانقول في ترك * ٣٥٦ * النية كما سيحى (الا ان ينوى

ثلاثاً فيقعن (لو حدة
الجنسية) ولا تصح نية
الثنتين (في الحرة ولو كان
طلقها واحدة قبل ذلك
ولم يبق الا الثنتين كما في النهر
عن المحيط (وهي) اى
ماسوى الثلاث (باين) بلا
فرق بين منجز ومعلق (بنة
بثلة حرام) سيحى وقوع
اباين به بلانية في زماننا
للتعارف لا فرق في ذلك بين
محرمة وحرمتك سواء قال
على اولا وحلال المسلم على
حرام وكل حل على حرام
وانت معى في الحرام وفي
قوله حرمت نفسي لا بد
ان يقول عليك ولو قاله
حرمتين ونوى بالاولى
واحدة والثانية ثلاثاً صحت
نيته عند الامام وعليه
الفتوى كذا في النهر
عن البرازية قال واورد
انه اذا وقع الطلاق بهذه
الالفاظ بلانية ينبغي ان
يكون كالصريح في اعقاب
الرجعة واجيب بان المعارف
انما هو اتباع البائن به لا
الرجعي حتى لو قال لم انوبه
لم يصدق انتهى (خليفة
برية) بالهمز وتركه (حبك
على غاربك) اغارب ما بين
سنام الناقة وعنتها فهو

الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسم الرائد في دار الحرب ولو كان الولد
في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسماً لا يتبعه ولده ولا يكون مسلماً
كما في التبيين (و) الطفل (كأبى ان كان بين كآبى ومجوسى) لان فيه نوع
نظر له حتى في الآخرة بتقصان العقاب فان المجوسى ومثله من اهل الشرك
شمر من الكتبى (ولو اسلمت زوجة الكافر) كآبى اولا (اوزوج المجوسية)
وانما قيد بها لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تقريظ (عرض الاسلام على
الآخر) فلو كان من يعرض عليه صغير الا يعقل الاديان ينتظر عقله لانه غاية
معلومة ولو كان مجنوناً لا ينتظر بل يعرض على ابويه فايهما اسلم ببقى النكاح
لانه يتبع المسلم منهما كما في الفتح وقال الشافعى لا يعرض وتبين المرأة في الحال
ان كان الاسلام قبل الدخول وبعده يتوقف على مضي العدة (فان اسلم) اى
من عرض له الاسلام (فهى) اى المرأة المسلمة (له والا) اى وان لم يسلم (فرق
بينهما) اى فرق القاضي بباين عن الاسلام وفي الكنز اذا اسلم احد الزوجين
يعرض الاسلام على الآخر وقال الزيلعى هذا على اطلاقه يستقيم في المجوسين
واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت فهى كذلك وان اسلم فلا تعرض لهما وكذلك
اذا كانت هى كتابية والزوج مجوسياً لكن صاحب الكنز قال بعد عدة اسطر
ولو اسلم زوج الكتابية ببقى نكاحهما فلم منه ان المراد ههنا ما لا يمكن
اجتماعهما باسلام احدهما وكفر الآخر فاستقيم الكلام تدبر فان ابى
الزوج (الكافر عن الاسلام) فافرقه طلاقاً ولو كان الزوج صغيراً عند الطرفين
حتى يتقضى به عدد الطلاق وبه يفتى كما في المطلب وعليه النفقة والسكنى
مادامت في العدة لان الفرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو اباؤه عن الاسلام
وذلك منه تقويت الامساك بالمعروف فتعين التسريح بالاحسان والاحسان
بالسريح ان يوفى مهرها ونفقة عدتها كما في المبسوط (خلافاً لابى يوسف)
فان عنده لا تكون طلاقاً بل فسخاً حتى لا ينعقد به عدد الطلاق (لان ابى
هى) اى لا تكون افرقة خلافاً لان ابى المجوسية لان الطلاق لا يكون من النساء
حتى ينوب القاضى منها بها (وله المهر) سواء كان اباً من قبله او من قبلها
(لو بعد الدخول) لتأكده بالدخول (والا) اى وان لم يكن الاب بعد الدخول
بل قبله (فنصفه اباً) الزوج لان الميراث هنا طلاق قبل الدخول (ولا شئ
اوابى) لوجود افرقة من قبلها كما مضى لزوجها (فلو كان ذلك) اى
اسلام زوجة الكافر اوزوج المجوسية (في دارهم فبين حتى تحيض ثنتاً) ان كانت
من تحيض فلو كانت من لا تحيض اصغر او كبر فلا تبين الا بمضى ثلثة اشهر
ولو قال لا تبين الا بمضى العدة او بمضى مقدار العدة لكان اولى لانه شامل لوضع

استعارة تمثلية كالبسط في الفتح (الحق باعرت) او برفعت (وهبتك لاهتك) اولئك اولامك * الجمل *
عقوتك لاجلهم اوردت اليهم ولا يشترط قبولهم وعلم منه ما نوال وهبتك نفسك بالاولى قيد بالاهل لانه

لو قال وهبتك الطلاق وقع قضاء لادبانه واراد بهم من ترد اليهم حادة فلو قال لاخيك او لاخيتك او لعنتك او لعنتك لم يقع وان نوى وعرف منه ٣٥٧ * عدم الوقوع فيما لو قال للا جانب بالاولى يعنى الا وهبتك

للزواج حيث يقع بانية كما في النهر (سرحك فارقت)

وفي النجس ومشايخ خوارزم

من المتقدمين والمتأخرين

كانوا يفتون بان لفظ

التسريح بمنزلة التصريح

يقع به الرجعي بلانية

(امر بك يدك اختاري

نفسك) كناية عن

تفويض الطلاق قال

في الحواشي السعدية وهذا

لا يناسب ذكره في هذا المقام

ولقد وقع بسبب ذلك خطأ

عظيم من بعض المفتين

فزعم انه يقع الطلاق

وافتي به وحرم حلالا نعوذ

بالله من ذلك انتهى واذا

صرح في الدرر بان في هذين

اللفظين لا تطلق مالم تطلق

نفسها وكذا امر بك يدك

او يمينك او شمالك او فك

او لسانك كما في الخلاصة

(انت حرة) ومثله اعتنك

كما في الفتح وكذا كوني

حرة او اعني كما في البدائع

(تقنعى تحمري استتري)

ولو قال مني خرج عن كونه

كناية (اغربي) بعين

محمدة وراء مهمله وروى

بعكسه من الغروبة

(اخرجى اذهبي) وافلحي

بمعنى اذهبي لغة او اظفري

بمرادك ولو قال اذهبي فترجعي وقال ان لم يقع لان معناه ان امكنتك قاه قاضي خان والمذكور في الحاشية

وقوعها بالواو بلانية ولو قال الى جهنم وقع ان نوى كما في الخلاصة (قومي) ولو قال فينبغي لا يقع وان نوى

الجل (قبل اسلام الاخر) لان الاسلام ليس سببا للفرقة وعرض الاسلام معتذر لتصور الولاة ولا بد من الفرقة فعلا لفساد فتنها شرطا وهو مضم الحيض مقام السبب كما في حفر البر وهذه الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها الدخول بها وغيرها ثم ينظر ان كانت الفرقة قبل الدخول فلا عدة عليها وان بعده فكذا عند الامام وعندهما يجب عليها عدة (وان اسم زوج الكتابية بقي نكاحها) لانه يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء اولي (وتبين الدارين سبب للفرقة) لان منع التباين حقيقة وحكما لا تنظام مصالح النكاح ومن التباين لا ينظم فشا به الحرمة وقال الشافعي رحمه الله تعالى سبب الفرقة السبي دون التباين (لا السبي فلو) تفرع لقوله وتبين الدارين (خرج احدهما اليها مسلما) او ذميا واسم او عقد الدمة في دار الاسلام (او اخرج) احدهما اليها مسيبا (بانت) زوجته لتباين الدارين (وان سيبا معا) تفرع لقوله لا السبي (لا تبين عندنا عدم تباين الدارين خلافا للشافعي) (ومن هاجرت اليها مسيلة او ذمية) اي تركت ارض الحرب وهاجرت الى ارض الاسلام (بانت) من زوجها (ولا عدة عليها) عند الامام اذا لم تكن حاملا وان كانت حاملا لا تنكح قبل الوضع وهو الصحيح وعنه انه يجوز النكاح ولا يقربها الزوج حتى تضع حملها (خلافا لهما) لان افرقة وقعت بالدخول في دار الاسلام فيلزم حكم الاسلام وله ان عدة حرمة ملك النكاح وتباين الدارين لم يبق انكاح فلا تجب عدة وثمرة خلاف تظهر في ان المربية اذا دخلت دار الاسلام لم يلزم الحربي ولدها لعدم العدة عنده الا ان تأتى به لاقل من ستة اشهر وعندهما يلزم الى سنتين لقيام العدة لكن المعول عليه في عدم وجوب العدة كونها تحت كافر لا غير كما في الكافي قيد بالمهاجرة لانه لو هاجر زوجها لا تجب العدة عليها اتفاقا (وارتداد احد الزوجين) اي تبدل اعتقاد الاسلام بالكفر حقيقة على احدهما كما اذا تجسس او تنصر حكما كما اذا قال بالاخيار ما هو كفر بالاتفاق (فسخ) اي رفع لعقد النكاح حتى لا ينقص به عدد الطلاق سواء كانت موطوءة او غيرها (في الحال) بدون القضاء عند الشيخين وقال الشافعي ان كانت الردة بعد الدخول لا تبين منه حتى تمضي ثلثة قروء وان قبل الدخول تبين في الحال (وعند محمد ارتداد الرجل طلاق) هو يعتبره بالاباء وابو يوسف ممر على اصله في الاباء وهو ان لا الزوج ليس بطلاق فكذا الردة وابو حنيفة رده الله تعالى فرق بين حاو وجهه ان ردة منافية للنكاح والطلاق رافع فتعذرت الردة ان يجعل طلاقا بخلاف الاباء قيد برده لان ردها فسخ اتفاقا لان بعض مشايخ بلخ وسمرقند كانوا يفتون بعدم وقوع افرقة حسب باب المعصية وعائتهم يقولون يقع الفسخ ولكن يجبر على النكاح لزوجها الاول بعد الاسلام وهو ظاهر الرواية

بمرادك ولو قال اذهبي فترجعي وقال ان لم يقع لان معناه ان امكنتك قاه قاضي خان والمذكور في الحاشية

وقوعها بالواو بلانية ولو قال الى جهنم وقع ان نوى كما في الخلاصة (قومي) ولو قال فينبغي لا يقع وان نوى

عند أبي يوسف وزفر لان معناه عرفا لاجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى (ابتغى الا زواج) ومثله تزوجى (تمة) من الكنايات ايضا خالعك كما سيجي وفسخت * ٣٥٨ * النكاح واربع طرق عليك عتقة

وتحى ونجوت وانت على كالمية او لحم الخنزير او الخمر او نوى الطلاق يقع وقالو لو كتب الطلاق او العتاق مستبيننا لكن لا على وجه الرسالة والخطاب ينوى فيه كالكلام المكنى فان كان كقولها اما بعد يا فلانة فانت طالق او انت حر واذا وصل اليك كتابي فانت كذا فانه يقع منجزا عقب الكناية اذا لم يعلقه ولا يصدق في عدم النية (فلوانكر) الزوج (النية) بان قال لم انوطا (صدق مطلقا) ديانة وقضاء في الكل مع يمينه (حالة الرضاء) اى غير الغضب والمذاكرة ويكفى تحليفها له في البيت فان امتنع رفعه للقاضي فان نكل فرق بينهما كما في المجتبى (ولا يصدق قضاء) في عدم النية (عند مذاكرة الطلاق) بان سألته او سألها اجنبى (فيما يصلح للجواب دون الرد) خمسة وهى خلية برة باين بسة حرام ومراد فيها (ولا يصدق الزوج في عدم النية) عند الغضب (قضاء) فيما يصلح

وهو الصحيح لان المق يحصل بذلك ومشايخ بخارا كانوا على هذا وفي الجوهره وتجبر على الاسلام وتعزر بضرب خمسة وسبعين سوطا وليس لها ان تزوج الا بزوجه الاول ولكل قاض ان يجدد بينهما بمهر يسير ولو دينارا رضيت او ابت كما في المنية لكن ان ارتد الزوج لا تجبر على النكاح بعد اسلامه وفي القهستانى لاردة للطفل ادلا اعتقاده بخلاف آباءه وقال بعض المشايخ ان رده صححة كآباءه (ولموطوءة المهر) اى كل المهر من المسمى ومهر المثل سواء ارتد او ارتدت لانه تأكد بالدخول فلا يتصور سقوطه (واغيره) اى الموطوءة المذكورة (نصفه) اى المهر (ان ارتد الزوج) لان الفرقه من جهته قبل الدخول توجب نصف المهر هذا اذا كان مسمى والا فله النعمة (ولاشئ لها) من المهر والنفقة سوى السكنى (ان ارتدت) الزوجة لان الفرقه من قبلها (وان ارتدا معا واسما معا) يعنى لم يعلم ان ابهما اول ارتدا او اسلاما (لاتين) وهما على نكاحهما استحسانا لما روى ان بنى حنيفة ارتدوا في زمن ابي بكر رضى الله تعالى عنه ثم اسلما فلم يأمرهم بتجديد النكاح وقال زفر والثلاثة تبين منه قياسا لان الردة تنافى النكاح وردة احدهما توجب الفرقه فردتهما اولى (وان اسلما متعاقبا بانت) فان اسلام احدهما اذا تقدم بقى الآخر على رده فيتحقق الاختلاف وعند الثلاثة تبين باسلامها قبل اسلامه وفي عكسه لا (ولا يصح تزوج المرتد ولا الردة احدا) من المسلمين لاجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين

❖ باب القسم ❖

هو بفتح القاف وسكون السين لغة قسمة المال بين الشركاء وتعيين انصباؤهم وشرعاتسوية الزوج بين الزوجات في المأكل والمشروب والملبوس واليتوتة لافي المحبة والوطى ولهذا قال (يجب) على الزوج ولو مريضا او مجبوبا او خصيا او عتينا او غيرهم (العدل فيه) اى في القسم (يتوتة) وكذا في المأكل والمشروب والملبوس والمراد بقوله يجب العدل عدم الجور لا التسوية فانها ليست بواجبة بين الحر والامة كاسياتى (لاوطئا) لانه يمتنع على النشاط وهو نظير المحبة فلا تقدر على اعتبار المساواة فيه قال بعض اهل العلم ان تركه لعدم الداعية فهو عذر وان تركه مع الداعى اليه لكن داعيته الى الضرة اقوى فهو مما يدخل تحت قدرته وان ادى الواجب منه لم يبق لها حق ولم تلزمه التسوية واعلم ان ترك جاعها مطلقا لا يحل له وقد صرحوا بان جاعها احيانا واجب ديانة لكن لا تدخل تحت القضاء والالزام الا الوطئة الاولى (والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكناية فيه) اى القسم (سواء) وكذا المريضة والصحيحة والحائض والنفساء

للطلاق دون الرد والشم) وهى ثلاثة اعتدى اختارى امرك بيدك ومرا دفاها وقد عد * والحامل * ابهنى هذه الثلاثة وهى امرك بيدك اختارى اعتدى في القسم الاول ثم عديها في الثانى مقتصرا عليها وهو

مخالف لكلام الزيلعي وغيره كما لا يخفى على المتبحر والخاص بها انهما تطلق بهذه الانفاظ قضاء اذا اقر بالغضب
والمذاكرة وكذا اذا قامت البينة عليهما * ٣٥٩ * او على اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس

البينة كما في المحيط وغيره
وذكر الزاهدى انه يحلف
في ترك النية سواء ادعته
اولا ويكفي تحليفها في البيت
فان امتنع رفعت للقاضي
فان نكل فرق بينهما واذا
كلامه ان الكنايات لا تؤثر
بدون النية ودلالة الحال
وانما اعتبر ذلك ليزول
ما فيها من استسار المراد
(ويصدق ديانة في الكل)
اي كل الكنايات مع
اختلاف الحالات وهي ثلاث
حالات حالة رضى وحالة
غضب وحالة مذاكرة
الطلاق والكنايات ثلاثة
اقسام ما يصلح جوابا فقط
وهو الثلاثة المتقدمة وما
يصلح جوابا وسبا وهو
الخمس السابقة وما يصلح
جوابا وردا وهو خمسة
اخرجى اذهبى اخر بنى قومي
تقضى ومرادفها في حالة
الرضى تتوقف الاقسام
على نية وفي الغضب الاخيران
وفي مذاكرة الطلاق
الاخير فقط (ولو قال)

لزوجته (ثلاثا مرات
اعتدى ونوى بالاولى) اي
بلفظة اعتدى بالاولى
(طلاقا) ونوى (بالباقى
حيضا صدق) قضاء نية

حقيقة كلامه (وان لم ينو باقيا شيئا) لا طلاقا ولا حيضا (وقع الطلاق) ثلاثا لدلالة الحال وهذه المسئلة
على وجوه اربعة وعشرين وجهها مذكورة في الفتح وغيره وزيد عليها ما لو نوى بالكل واحدة وفيه يقع

والحامل والحليل والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والصغيرة التي يمكن وطؤها
والحرمة والمولى منها والمظاهر منها وعند الأئمة الثلاثة يقيم عند الأكبر الجديدة
في أولها سبع ليالٍ وعند الثيب الجديدة ثلثا ثم يدور بالتسوية بعد ذلك والحجة
عليهم قوله عليه السلام من كانت له امرأتان فالأحداهما في القسم جاء يوم القيمة
وشقه مائل أي مفلوج وعن عائشة رضي الله تعالى عنها إن النبي عليه السلام كان
يعدل في القسم بين نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤخذني فيما
لا أملك يعني زيادة المحبة وفي المنع وغيره ولو أقام عند واحدة شهرا في غير سفر
ثم خاصمته الأخرى يثمر بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ما مضى وإن اثم به
وإن عاد إلى الجور بعد نهى القاضي إياه عزر لكن بالضرب لا بالحبس وفي البحر
القسم عند تعدد الزوجات فن له امرأة واحدة لا يتعين حقها في يوم من كل
أربعة في ظاهر الرواية ويأمر بأن يصحبها أحيانا على الصحيح ولو كانت له مستولدات
وأماء فلا قسم ويستحب أن لا يعطيهن وإن يسوى بينهما في المصاحبة
(وللأمة والمكاتب والمديرة وأم الولد نصف الحرة) فللحرة الثلثان من القسم
وللأمة وغيرها الثلث وبذلك ورد الأثر هذا في الميتة بخلاف النفقة والكسوة
والسكنى فإن الأئمة اتفقوا على التسوية بينهما فيها وقال الزيلعي وفيه نظر فانهم
صرحوا بأن في النفقة يعتبر حالهما على المختار فكيف يدعى الاتفاق على التسوية
فيها انتهى لكن مرادهم التسوية في نفس الاتفاق لا التسوية في الكيفية
والكمية فانه كما يعطى الحرة نفقة مرتين في يوم كذلك للأمة وكما يعطى لها خبر واحد
كذلك للأمة غايته انه يجوز الفرق بينهما بما اتخذ من الخنطة أو الشعر وهو امر ظاهر
وعلى هذا حال الكسوة تأمل ولو اختصر بالأمة لكان اختصار لان الأمة شاملة
لهن كما قررناه (ولا قسم في السفر في سفر) الزوج (من شاء) منهن (والقرعة أحب)
تطيبا لقلوبهن وعند الشافعي القرعة واجبة (وإن وهبت قسمها لضرتها
صح) والهبة هنا مجاز عن العطية (ولها) أي للواهب (أن ترجع) عن هبتها
في المستقبل لأنها اسقطت حقا لم يجب بعد فلا يسقط وفيه اشعار بأنها
لو جعلت لزوجها مالا أو حطته من مهرها ليزيد قسمها كان لها الرجوع بما أعطته
وكذا لو زاد الزوج في مهرها ليحل يومها لغيرها لانه رشوة وهي حرام كافي الغاية

* كتاب الرضاع *

أخره عن النكاح لانه كالفضل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسرهما
وانكر الأصمعي الكسر مع الهاء لغة شرب اللبن من الضرع أو الثدي وشرية
(هو حص الرضيع) حقيقة أو حكما لبن خالص أو مختلط غالباً تعبيره بالخص

حقيقة كلامه (وان لم ينو باقيا شيئا) لا طلاقا ولا حيضا (وقع الطلاق) ثلاثا لدلالة الحال وهذه المسئلة
على وجوه اربعة وعشرين وجهها مذكورة في الفتح وغيره وزيد عليها ما لو نوى بالكل واحدة وفيه يقع

الثلاث كما في النخيط لانه يكون نايابكل نفض ثلث تضليقة وهذا في القضاء ودين في الواحدة كما في الكفاية بقي
لو قال انت طالق اعتدى او عصفه بالواو واغناه فان نوى واحدة **٣٦٠** فواحدة او ثنتين وقعا وان

لا يمكن له نية فعن الله في
انه في الغاء يقع واحدة وفي
انواو ثنتين وبه جزم في
النخيط على انه المذهب
والذكر في الحديث وقوع
الثنتين في الوجوه الثلاثة
(وتطلق) رجعيًا كذا
في التهر لكن المذكور
في الدرر وغيرها البائين
(بلست لي بامرأة او) بقوله
(لست لك زوج) اولست
اناز وجك او ما اتا بزواج
لك او مانت بامرأة لي اول
نكاح يني وبنك اوفسخت
النكاح او صرت غير امرأتى
او قالت له لست لي زوج
فقال صدقت (ان نوى
الطلاق) لثبته محتمل كلامه
فيقع خلافا لهما واجعوا
انه لو اكده بالتسم او قال
لم اتزوجك او لم يبق يني
ويملك شئ او مالى امرأة
او على حجة ان كانت لي
امرأة او قبل له هل لك امرأة
فقال لا انه لا يقع وان نوى
لان التبين والسؤال قريبا
ارادة التني فيهما **فروع**
لو قال له لست بامرأتى ان
دخلت الدار ووقع ان خنتها
وفي التنازية قالت له انا
امرأتك فقال لها انت طالق
كان اقرارا بالنكاح وتطلق

جرى على الغلب فان المراد وصول اللبن الى جوفه من فمه او انفه فلا فرق
بين المص والنصب والسعوط هذا اذا علم ان اللبن وصل اليد والالم ثبتت
الحرمة لان في المنع شك كما في اكثر الكتب (من ثدى الأدمية) لاجابة ايها
لان الثدي يخص بآدم (في وقت مخصوص) واحترز بمص الرضيع عن
مص غيره كما اذا وقع بعد النظام وبقوله من ثدى عما اذا مص من غيرها
واراد بقوله في وقت مخصوص احترازا عن المص في غيره فانه لا يحرم ولا ينفق
ان هذا قد حصل من قوله مص الرضيع الا ان يقال ان امثال ذلك قد يذكر
تحقيقا وتوضيحا لماعلم ضمنا تدبر (ويثبت حكمه) اي الرضاع وهو محل النظر
وحرمة المناكحة (بقيلته) ولوقطرة (وكثيره) وهو مذموب جهور العلماء
لاطلاق النص والاحاديث وهذا حجة على الشافعي فانه شرط خمس رضعات
مشبهات فلا يثبت عنده في اقلها وما رواه وهو لا يحرم المصاة ولا المصتان
مردود بالكتاب او منسوخ به (في مدته) اي الرضاع (لا بعدها) اي المدة (وهي)
اي مدته (حولان ونصف) اي ثلثون شهرا من وقت الولادة عند الامام
فان كانت الولادة في اول شهر يعتبر بالاهلة وان كانت في اثنا عشر يعتبر كل
شهر ثلثون يوما وقيل يثبت الرضاع الى خمس عشرة سنة وقيل الى اربعين سنة
وقيل الى جميع العمر وعند زفر ثلثة احوال (وعندهما حولان) وهو
قول الشافعي وعليه الفتوى كما في المواهب وبه اخذ الطحاوي وفي الخاوي
ان خالفه قال بعضهم يؤخذ بقوله وقيل يخير المفتي والاصح ان العبرة لقوة
الدليل ولا يخفى قوة دليلهما كما حقق في المضولات لكن المص اختار الاول
لان الاحتياط اولى خصوصا قبل التزوج ثم مدة الرضاع اذا مضت لم يتعلق به
تحريم لقوله عليه الصلوة والسلام لا رضاع بعد الفصال ولا يعتبر الفطام قبل المدة
الافى رواية عن الامام اذا استغنى عنه وذكر الخصاص اذا فطم قبل مضى
المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغنى ثبت به الحرمة وهو
رواية عن الامام وعليه الفتوى كما في التبيين لكن في القح وغيره الفتوى على
ظاهر الرواية وهو ثبت الحرمة مضاعفا فطم او لا وترجيح ظاهر الرواية وهو
المذهب اولى خصوصا في مقام الاحتياط وفي شرح المنظومة الارضاع بعد
موته حرام لانه جزء الأدمى والانتفاع به بغير ضرورة حرام على الصحيح واجاز
البعض الدوام به لانه عند الضرورة لم يبق حرام (فيحرم به) اي بالرضاع
(ما يحرم بالنسب) لقوله عليه الصلوة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
(نجدة ولده) وان عات لان جدته ولده نسب او موطوءة ولا كذلك من الرضاع
وفي الاصلاح لاجابة الى الاستثناء بل لا وجه له لان ما لا يحرم من الرضاع

لا قضاء الطلاق وضعاء وفي التمهيد وفي اسناد البيهقي والحرمة اليه او اليها **في الصور**
ومع كقوله انا منك باين او عليك حرام لكن بدون الصلة يقع بالإسناد اليها لا اليه فلو لم يقل عليك ومنك لم يقع

وان نوى كما لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوى بان قال انا عليك طالق لان ازالة العقد لم يتصور في حقه (و)
الطلاق (الصريح) وهو ٣٦١ ما لا يحتاج الى نية بآينا كان الواقع به اورجعيما كذا في الفتح (يلحق)

الطلاق (الصريح و)

يلحق الطلاق البين

مادامت المطلقة في العدة

فلو قال لها انت طالق ثم

طلقها على مال او قال انت

بين او خالعهما على مال ثم

قال انت طالق او طالق بين

وقع اثنائي وكذا لو طلقها

ثلاثا بعدما ابرأها كذا

في النهر (والبين يلحق

بالصريح) فلو قال لها

انت طالق ثم قال في العدة

انت بين وقع اذا نواه

وما في البحر من شموله لمن

طلقها على مال بعد الرجعي

سهو لما مر ان هذا من

الصريح لامن البين الذي

يلحق الصريح كذا في النهر

(لا) يلحق (البين البين)

اراد به ما كان بلفظ الكناية

عرف ذلك من استدلالهم

الذي اطلقوا عليه كذا

في الفتح وايدى في شرح

الوهبانية بما في المنصوري

شرح المسعودي وغيره

واختار علة لملحقها صريح

الطلاق و ملحقها ايضا

ما هو في حكم الصريح من

الكناية نحو اعتدى

واستبرى رحك وانت

واحدة ثم قال والكنايات

والباين لا تلحقها يعني

في الصور المستثناة لا يحرم من النسب ايضا والحرمه الموجودة فيها انما هي
من جهة المصاهرة لا من جهة النسب ولذلك تنبت الكناية في الحديث بلا
استثناء وقد قررناه في النكاح تأمل وهذا اولى من عبارة الوقاية وغيرها وهي
جدة ابنه لان الولد يشمل الذكر والانثى مع ان الحكم في كليهما واحد
(واخت ولده) فان اخت الولد من النسب اما البنت او الرينة وقد وطلت
انها ولا كذلك من الرضاع قيل لاحصر فيه لانه اذا ثبت النسب من اثنين
كافي دعوة الشر يكتفي ولد الاممة المشتركة وكان لكل واحد منهما بنت من
امرأة اخرى كانت تنبت البنت اخت الابن نسباً مع انها ليست ببنته ولا ربيته
حتى جاز لكل واحد منهما ان يتزوج بنت الآخر كافي الباقين وغيره لكن المراد
بالاخت الولد هي اخت لولد الذي اختص باب واحد غير مشترك بين اثنين
كما هو المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا يتوجه المنع على الحصر الشاظر
الى الافراد الكاملة المشهورة بالفرد الناقص النادر تأمل (وعمة ولده) لان
عمة ولده نسباً اخته ولا كذلك من الرضاع (وام اخيه واخته) فان
ام الاخ والاخت من النسب هي الام او موطوءة الاب وكل منهما حرام
ولا كذلك من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضاعاً للاخت
او الاخ نسباً كأن يكون لرجل اخت من النسب ولمهام من الرضاعة حيث
يجوز له ان يتزوج ام اخته من الرضاع والثانية الام نسباً للاخت او الاخ
رضاعاً كأن يكون له اخت من الرضاعة ولمهام من النسب حيث يجوز له
ان يتزوج ام اخته من النسب والثالثة الام رضاعاً للاخت او الاخ رضاعاً
كان يجمع الصبي والصبية الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية وللصبية ام
اخرى من الرضاعة فانه يجوز لذلك ان يتزوج ام اخته من الرضاعة كافي الدرر
(وام عمه او عمته او خاله او خاتمه) فان ام الاوليين من موطوءة الجسد الصحيح
وام الاخرين موطوءة الجسد الفاسد ولا كذلك من الرضاع وتنبس الصور
الثلاث التي ذكرها صاحب الدرر في جميع ما ذكر (والاخا بن المرأة لها)
اي لا يحرم اخ ابن المرأة ان كان من الرضاع وفي شرح الودة ان هذا مكرر
لانه ذكر ام الاخ ولما كانت المرأة ام اخ لرجل كان لرجل انثى ثلث الرأ تأمل
(وقس عليه) باقي الصور التي يمكن استثناءها (ويحل اخت الاخ رضاعاً اي من
حيث الرضاع ونسباً) يشمل اربع صور لان كلامنا في الاخت والاخ اما ان يكون
رضاعاً او نسباً او بالعكس والكل حلال فمثل بقوله (كاخ من الاب له اخت
من امه تحل) هذه الاخت (لاخيه من امه) صورة نسبية لانها اذا كانت حلالاً
كان حل اخت الاخ رضاعاً اولى هذا قد علم مما سبق من قوله فيحرم منه ما يحرم

ما وقع من البواين لا بلفظ الكناية ٤٦ ل فانه يلغوا ذكر البين كما اطلقوا عليه و يلحق الصريح
قال والذي ظهر لي ان مقتضى تعليلاتهم انه اذا اعتذر جهله على الاخبار يكون التسامح في البرازية قال

للبنانة ابتك باخرى يقع لانه لا يصلح اخبارا واوقال للبنانة انت طابق باين يقع اخرى بابنة ولوقال انت باين لا يقع لانه اخبار بخلاف الاول ولوقال لها ابتك بتطبيقه لا يقع انتهى * ٢٦٢ * وذلك لانه يصلح اخبارا انتهى

من النسب الا انه ذكر نوطه لما بعده (ولا حل بين رضيعي ثدي) اي بين من اجتماعا على الارتضاع من ثدي في وقت مخصوص لانهما اخوان من الرضاع وان كان الابن من الزوجين فهما اخوان لام او اختان لام وان كان لرجل واحد فاخوان لاب وام او اختان لهما واراد بالرضيعين الصبي والصبية فغلب المذكر على المؤنث في التسمية كالتقريين (وان) وصليبة (اخلف زمانهما) اي سواء ارضعتهم في زمان واحد او في ازمدة متباعدة لان امهما واحدة (ولا) حل (بين رضيع وولد مرضعة) بكسر الضاد ويقال امرأة مرضع ومرضعة (وان) وصليبة (سفل) لانه اخوه والسافل ولد اختها من الرضاع (ولا) حل بين رضيع و (ولد زوج لبنها) اي ابن المرضعة (منه) اي من الزوج بان زل بوطئه (فهو) اي ذلك الزوج (اب للرضيع وابنه) اي ابن زوج المرضعة (اخ) للرضيع وان كان من امرأة اخرى (وبنة اخت للرضيع وان كانت من امرأة اخرى وابوه جد وامه جدة) (واخوه عم) له (واخدة عم) له هذه مسئلة لبن الفعل يتعلق به التحريم قاله عامة العلماء الانفرا يسيرا وهو احسد قولي الشافعي وصورته ان ترضع المرأة صبية فتحرم هذه الصبية على زوجها صاحب الابن وعلى آبله وابنه كما في النسب حتى لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة منهما صغيرا صار الخوين لاب فان كان احدهما ابني لا يحل مناكحة الآخر وان كانا اثنين لا يحل الجلع بينهما ولا يحل لهذا المرضع امرأة وطئها الزوج ولا للزوج امرأة وطئها الرضيع واعلم ان المذكور وان علم بمسابق كما قررناه آنفا لانه ذكره ههنا لاهتمامنا بزيادة ضبطه وفي المطلب وابن الزنا كالللال فاذا ارضعت به بنتا حرمت على الزاني وآبله وابنه وابناء ابنائهم وان سفلوا (ولا حرمة لورضع) اي الرضيعان (من الشاة) وما في معناها لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة (او) رضعا (من رجل) فانه ليس بلبن حقيقة لانه يتولد من يتصور منه الولادة ولبن الخنثى ان كان واضحا فواضح وان اشكل فان قالت النساء انه لا يكون على غزارته الا لمرأة تتعلق به التحريم احتياطا وان لم يقان ذلك ام يتعلق به تحريم كافي الجوهرة (ولا) حرمة (في الاحتنان بابن المرأة) في ظاهر الرواية لانه ليس مما يتعدى به وعن محمد انه ثبت به الحرمة (وابن البكر) وهي بنت تسع سنين فصاعدا (و) ابن (الميتة محرم) بكسر الراء حتى انه لو حلب بعد الموت وشرب صبي او ارتضع من ثديها حرم لانه ابن حقيقة فيتناولها النص وقال الشافعي لا يحرم لان الاصل في حرمة الرضاع ذات الابن وبالموت لم تصر محللا لها وهذا لا يجب بوطئها حرمة

اي وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري ولهذا لو قال عتيت به اليئسونة الكبرى صدق وثبت به الحرمة الغليظة وقيل لا كما حكاهما شارح الوهبانية عن المحيط واقتصر على الاول غير واحد بلنظ ينفي قال في النهر والظاهر ان امعناه يجب لانه بحث كإفهمه كثير ولهذا المعنى ايضا وقع البان المطلق كما قال المص (الا اذا كان) البان (معلقا بالشرط) قبل الجحد المنجز او مضافا كما لو قال لها ان دخلت الدار فانت باين ثم ابانها بعد ذلك ثم دخلت الدار وهي في العدة وقع العلق و لو قال لها انت باين غدا ناويا لطلاق ثم ابانها ثم جاء الغد وقعت اخرى لما قلنا اما لو ابانها اولا ثم اضاف البان وعلقه في العدة لم يصح اعتبارا بتجيزه * مهمه * ودلى هذا تفرع ما لو قال ان فعلت كذا فلال الله على حرام ثم قال كذا الامر آخر ففعل احدهما وقع باين ولو حنث في اليمين الثاني وهي في العدة قيل لا يقع والاشبه الوقوع لا لحق البان بالبان اذا كان معلقا كذا في البرازية

* تنبيه * ينبغي ان يستثنى من ذلك ما في ابناز بد لو قال كل امرأة له طابق لم يقع على * المصاهرة * الخلع و لو قال ان فعلت كذا فامرأته كذا لم يقع على العدة من باين ويضبط الكل ما قيل لحوقا اجزا لاباناع

مثلة * الا اذا علمت من قبله * الابل امرأة وقد خلع * والحق الصريح بعد ما يقع * ورأيت لبعضهم ايضا *
صريح طلاق الرء يلحق مثله * ٣٦٣ * ويلحق ايضا باينا كان قبله * كذا عكسه لابان بعديان * سوى

باين قد كان علق فعله *
فروع * المعتدة بعدة
الطلاق يلحقها الطلاق
والمعتدة بعدة الوطى
لا يلحقها كذا في الخلاصة
طلقة واحدة فجعلها ثلاثا
صح كالوطقة هار جعيا فجعله
باينا ينو نذ ان فعلت كذا
للال الله على حرام وله
اربع نسوة وفعيل يقع
واحدة وعليه الاكثر وقيل
طلقن جميعا كذا في المجتبى
علم انه حلف ولا يدرى
بطلاق او غيره خلفه
باطل طلق احدى نساءه
ثلاثا لا يسعه التحرى ويحال
ينسه وينهن حتى يتبين
شك انه طلق واحدة
او اكثر بنى على الاقل شك
انه طلق او لا لم يقع وقع
عليه طلاق امرأة وله
نساء له خيار التبعين قال
نساءه الاربع ينكح تطليقة
طلقت كل واحدة طلقة
وهكذا الى الرابع الا ان
ينوى في الابع كذا في
شرح البهنسى وفيه تأمل
قسمت كل واحدة ينهن
فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو
قال ينكح خمس تطليقات
طلقت كل واحدة ثلثان وهكذا
الى ثمان فان زاد واحدة طلقت

المصاهرة (وكذا الاستعاضة والوجور) لان بهما يصل الابن الى الجوف
على وجه يحصل به النذاء السعوط بالفتح الدواء يصب في الانف والوجور
الدواء الذي يوجر في وسط الفم واما اقطار الابن في الاذن والاحليل
والجائفة والآمة فغير محرم (والابن المخطوط باطعام لا يحرم) مطلقا عند
الامام لان الطعام يسلب قوة الابن ولا يكفي الصبي بشر به والتغذي يحصل
باطعام اذ هو الاصل فكان الابن تبعاله وان كان غائبا قيل قول الامام
اذا لم يتقا طر الابن فان تقاطر تثبت به الحرمة عنده وفي الحاشية هذا اذا اكل
الطعام لقمة لقمة وان خسه حسوا تثبت الحرمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال
واليه مال السر خسى وهو الصحيح كما في اكثر الكتب (خلافا لهما عند غلبة
الابن) اعتبارا للغالب لان المغلوب كالمعدوم هذا اذا كان غير المذبوح واما
في المذبوح فغير محرم بالاجماع وكذا ان لم يكن غالبا (ويعتبر الغالب لو خلط)
انابن (بناء او دواء او ابن شة) لان المغلوب لا يظهر حكمه في مقابلة
الغالب والحكم فيه الحرمة عند تساويهما احتسابا كافي الغاية وفيه خلاف
الشافعي فيما اختلف بالاء (وكذا) يتعلق التحريم بالغلبة (او خاض ابن امرأة
بابن امرأة اخرى) عند ابى يوسف والغلبة في الجنس الاجزاء وفي غيره ان لم يغير
الدواء الابن تثبت الحرمة عند محمد وان غير لاقول ابى يوسف ان غير طعم الابن
واو نه لا يكون رضاعا وان غير احدهما دون الآخر يكون رضاعا كافي الكفاية
(وعند محمد يتعلق الحرمة بهما) لان الجنس لا يغلب الجنس وعن الامام روايان
في رواية اعتبر الغالب كما هو قول ابى يوسف وبه قال الشافعي وفي رواية تثبت
الحرمة منهما كما هو قول محمد وزفر ورجع بعض المشايخ قول محمد وفي الغاية هو
الاظهر واحوط وقيل انه الاصح (وان ارضعت) امرأة رجل (ضرته) حال
كونها رضية (حرمتا) على ذلك الرجل لانه يصير جاعبا بين الام والبنت رضاعا
وفيه اشعار بانه لو تزوج صبيتين ثم ارضعتهم امرأة اجنبية معا او واحدة بعد
اخرى حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعتها بلبنه او ابن
غيره حرمت عليه مؤبدة لانها صارت ام امرأته كافي المحيط (ولادهر للكبيرة
ان لم توطأ) لمجيء الفرقة من قبلها بلا تأكد المهر وله ان يتزوج الصغيرة ثانيا
لانقاء ابوتها بدخول بالام وفيه اشعار بان بعد الوطى لهما كمال المهر مطلقا ولا يتزوج
الصغيرة ح وفي الاختيار لو ارضعت زوجة الاب امرأة ابية محرم عليه لانها صارت
اخته من الاب (ولا صغيرة نصفه) اي المهر ان كان لهما مسمى او نصف المتعة
ان لم يكن مسمى لان انفرقة ليست من قبلها ولا اعتبار باختبارها الارضا ع
لانها مجبولة عليه طبعاً (ويرجع) الزوج (به) اي بنصف المهر الذي اعطاه

كل واحدة ثلاثا ولو كان اسمها طلق او حرة فناداها ان قصدا لطلاق والعاق وقع او النداء فلا واطاق فالتقدمه
ذكره الباقى قال انت طالق او انت حر وعنى به الاخبار كذا يقع قضاء الا اذا شهد على ذلك وكذا ان ظنلوم اذا شهد

عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا صدق قضاء وديانة كافي شرح الوهبانية ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف وقع الكل او الأكيد فواحدة ديانة * ٣٦٤ * والكل قضاء ذكره الباقي

وقد تقدم فافهم

* باب التفويض *

اي تفويض الزوج الطلاق

لزوجته وهو تمليك لها

فتوقف على قبولها

في المجلس لا توكيل فليس له

الرجوع عنه في الاصح كما

في العمادية خلافا لما

في الخزانة وسحقه فلو

خيرها ثم حلف ان لا يفسخها

فاختارت نفسها لم يحنث

خلافا لمحمد كما في النهر

وسيجيء والفاصل ثلاثة

بالاستقراء التخيير والامر

باليد والمشيئة (اذا قال لها

اختاري ينوي) به تفويض

(الطلاق) نية حقيقية

او حكمية كما اذا قل في الغضب

زد المسدادة فلا يرد انه

ليس على اطلاقه اذ قد مر

ان في صورتين لا حاجة الى

النية (اختارت نفسها

في مجلسها الذي علمت به)

مشافهة او اخبارا (فيه)

اي في ذلك المجلس وان طال

اكثر من يوم كما سيجيء فان

قيد بوقت اعتبر مجلس

عليها فيه حتى لو مضى ثم

علمت خرج الامر من يدها

واو قال اختاري اليوم

واختاري غدا كانا

اختيارين وفي اليوم وغدا

اختيارا واحدا ولو جعل لها الخيار رأس الشهر كان لهما الخيار في الليلة الاولى واليوم

الاول منه (بانت بواحدة) لان التجربة لها المجلس باجتماع الصحابة اجماعا سكوتيا خرج باختيارها نفسها ما

للصغيرة (على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد) من غير حاجة لانها

مسيبة للفرقة والمسبب لا يضمن الا بالتعدي كحاضر البئر (لا) يرجع (ان لم يعلم به)

اي بالنكاح (او قصدت دفع الجوع واهلاك) عنها لانها مأدورة بذلك (اولم تعلم

انه اي ارضاع الصغيرة (مفسد) لعدم التعدي واعتبر الجهل يدفع قصد

الفساد لا يدفع الحكم وفيه اشعار بان الكبيرة لو كانت مكرهة او نائمة او معوثة

او مجنون لم يرجع الزوج على الكبيرة وكذا لو اخذ رجل من لبنها وصب في فم الصغيرة

لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كما في المحيط وقال الشافعي يرجع عليها

مطلقا وفي الدرر امرأة لها ابن من الزوج وطلقتها وتزوجت باخر وولدت منه

ونزل اللبن فارضعت فهو من الاول حتى تلد منه عند الامام فاذا ولدت فلان

يكون من اشئ وفيه اشعار بأنه اذا لم تلد زوجته قط او ليس لبنتها ثم زل لا يحرم

رضيعها على والده من غيرها (والقول قولها) مع يمينها (فيه) اي في عدم قصد

الفساد (وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال) اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين

لان في اثباته زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بالينة او بالتصادق وقال الشافعي يقبل

بشهادة اربع من النساء وقال مالك بامرأة موصوفة بالعدالة وفي التنوير هل

يتوقف ثبوت الرضاع على دعوى المرأة اظ انه لا يتوقف على الدعوى كما في

الشهادة بطلاقها (ولو قال) الزوج مشيرا الى زوجته سواء كان قبل النكاح

او بعده (هذا ختي) او امي او بنتي (من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق)

الزوج في دعواه لانه اقرب بما يجري فيه الغلط فكان معذورا وقال الشافعي

لا يصدق بل يفرق بينهما هذا اذا لم يصر اما لو ثبت على قوله وقال هو

حق كقلت ثم تزوجها ففرق بينهما وان اقرت ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت

وتزوجها جاز كما وتزوجها قبل ان تكذب نفسها لان الحرمة ليست اليها ولو اقرا

جميعا ثم اكدتا نفسها وقالوا خطأ ثم تزوجها جاز وكذا في النسب كما في الخاتمة

* كتاب الطلاق *

لما كان الطلاق متأخرا عن النكاح طبعاً اخره وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما

ذكر كتاب الرضاع بينهما لمناسبة بين الرضاع والطلاق من جهة ان كلا منهما

يوجب الحرمة الا انما بالرضاع يوجب حرمة مؤبدة فقده على ما يوجب

حرمة ليست بمؤبدة بل مغيات بغاية معلومة والطلاق اسم بمعنى المصدر من طلق

الرجل امرأته تطلقا كاسراح والسلام من التسميح والتسليم او مصدر

طلقت بضم اللام وفتحها طلاقا وعن الاخفش في الضم وفي ديوان الادب انه لغة

وسيه الحاجة الى الخلاص عند تبين الاخلاق وشرطه كون الزوج مكلفا والمرأة

اختيارا واحدا ولو جعل لها الخيار رأس الشهر كان لهما الخيار في الليلة الاولى واليوم

الاول منه (بانت بواحدة) لان التجربة لها المجلس باجتماع الصحابة اجماعا سكوتيا خرج باختيارها نفسها ما

اختارت زوجها بان قالت اخترت زوجي اوقالت بل نفسي اوقالت نفسي اوزوجي حيث لا يقع وخرج الامر
من يدها ولو كان بانواو اعتبر المتقدم ٣٦٥ ولخي مابعده وما في الاختيار من انها اوقالت اخترت نفسي

لا بل زوجي لا يقع لانه

لاضرب عن الاول سهو

(ولا تصح نية الثلاث)

اعدم تنوع الاختيار ولا

الرجعية وان نوى لان

اختيار النفس على الكمال كما

في البائن (وان قامت منه)

اي من مجلس العلم (واخذت

في عمل آخر يدل على)

الاعراض (بطل) خيارها

حتى لو ادعت احدا للشورة

او شهودا للشهاد لا يبطل

ولو اقامها او جاء معها

مكرهة بطل التمكنها

من الاختيار كما سيحي

(ولا بد) لوقوع الطلاق

وتصديقها في اختيارها

نفسها ذكره القهستاني في

وسيجي (من ذكر النفس)

او ما يقوم مقامها كما افاده

بقوله (او الاختيار) التي

هي مصدر اختاري اذا لاء

فيه للوحدة او التطليقة

او تكرار لفظ اختاري

وكذا قولها اخترت ابني

او امي او اهلي او الازواج

بخلاف اخترت قومي

او اخي وينبغي ان يحمل

على ما اذا كان لها اب او

ام اما اذا لم يكن لها ولها

اخ ينبغي ان يقع تقيام ذلك

مقام اخترت نفسي كذا

منكوحة او في عدة تصلح معها محلا للطلاق وحكمه وقوع الفرقة مؤجلا
بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن وركنه نفس اللفظ ومحاسنه منها
نبوت التخلص به من المكاره الدنيوية والدينية ومنها جعله بيد الرجل لا النساء
وشرعه ثلثا واما وصفه فالاصح خطره الحاجة كما في الفتح وهو في اللغة
عبارة عن رفع القيد مطلقا يقال اطلق الفرس والاسير ولكن استعمل في النكاح
بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا في قوله لامر انه انت مطلقة بالتشديد لا يحتاج فيه الى
النية وتخفيفها يحتاج كما في التبيين وفي الشريعة (هو) اي الطلاق (رفع القيد
الثابت شرعا) خرج به القيد الثابت حسا كحل الوثاق (بالنكاح) خرج به رفع
قيد غيره كرفع قيد الملك بالتفريق وكذلك خرج به القيد الثابت حسا ولا حاجة
بقوله شرعا تدبروا علم ان هذا التعريف مقتضى طردا ونكسا اما طردا فبأنفسوخ
لانها ليست بطلاق فتد وجد الحد ولم يوجد المحدود واما نكسا فبالطلاق
الرجعي فانه ليس فيه رفع القيد فقد انتفى الحد ولم ينتف المحدود والاولى ان يقول
رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص كما في الفتح لانه ما شمل على مادة طالق صريحا
ولو كان رجعي لانطلاق في المالك او كناية كطلقة بالتخفيف وخرج ماعداها
فقول بعضهم رفع قيد النكاح من اهله في محله غير مطرد ايضا صدقه على
النفسوخ واشتماله على ما لا حاجة اليه فان كونه من الاهل في المحل من شرط
وجوده لا دخله في حقيقته والتعريف لمجرد ما * ثم اعلم ان الطلاق على قسمين
سني وبدعي والسني نوعان سني من حيث الوقت وسني من حيث العدد وهو احسن
وحسن والبدعي بدعي من حيث الوقت وبدعي من حيث العدد وبدأ بالاحسن
لشرفه فقال (احسنه) اي احسن الطلاق بالنسبة الى البعض الآخر لانه في نفسه
حسن (تطليقها واحدة في طهر لاجماع فيه وتركها حتى تمضي عدتها) لما روى
ان الصحابة رضوا الله تعالى عنهم كانوا لا يحبونه لكونه ابعدهم من الندم واقل ضررا
بالمرأة ولم يقل احد انه مكروه اذا كان الحاجة ومن الناس من قال لا يباح الا ضرورة
لقوله عليه السلام ان ابغض المباحات عند الله تعالى الطلاق لكن فيه كلام لان
كون الطلاق مبعوضا لا يستلزم ترتب لازم المكروه الشرعي الا لو كان مكروها
بالمعنى الاصطلاحي ولا يلزم من وصفه بالبغض الكراهة الا اذا لم يصفه بالاباحة
وقد وصفه بها لان افعال التفضيل بعض ما يضيف اليه وغاية ما فيه انه مبعوض
اليه سبحانه ولم يرتب عليه ما يرتب على المكروه كما في الفتح ودليل في الكراهة قوله تعالى
لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وطلاقه عليه السلام حفصة ثم امره
سبحانه وتعالى ان يراجعها فانها صوامة قوامه وبه يبطل قول بعض لا يباح الا لكبر
كطلاق سودة واما ما روى لعن الله كل ذواق مطلقا واشباهه فمحمول على

في التهر (في احد كلاميهما) لان الوقوع عرف سماحا فيستقيد به اجاعا فلو قال لها اختاري اختيارة او طلقة
او ايها فقطات المرأة اخترت مثلا كما في المحبط وغيره فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن فافهم اما لو قال لها

اختارني فقالت اخترت بطل الا ان يتصادفا على اختيار النفس كذا قاله ابهنسي وخسرو والباقي وغيرهم
وذكره في الغاية بقبيل وفيه ايماء الى ضعفه وهو الحق كذا في النهر ٣٦٦ وفي جامع الفصولين قال لها

اختارني فقالت اخترت نفسي
يا هلي لا يقع فتأمل (وان
قال لها اختارني فقالت انا
اختار نفسي) بصيغة
المضارع ذكرت انا اولاً (و)
قالت (اخترت نفسي) زاد
في البرازية او اخترت ان
اطلق نفسي (تطلق) بآينا
استحسانا والقياس ان لا
تطلق لاحتمال الوعد فلا
يتجرد جوابا وهو قول
الامة الثلاثة ذكره العيني
وغیره ٣٦٧ فروع ٣٦٨ في النهر
لو قال لها طلق نفسي لا يقع
فقالت انا اطلق نفسي لا يقع
لانه وعد وقيده في المعراج
بما اذا لم ينو ان شاء الطلاق
فان نواه وقع وفي الفتح
قدمناه انه لو تعورف يعني
الايقاع بنفس اطلق جاز
انتهى وفي العيني عن الشاذل
قال لها اختارني ثم ابانها
فقالت اخترت نفسي لا يقع
لان المبانة لا بان وفي البرازية
لو قال ان شفي الله مريض
فانا احج كان نذرا وفي الكفاية
لو قال ان لم يوده فلان فانا
ادفعه اليك كان كفالة لما
علم ان المواعيد باكتساب
صور التعاقب تكون لازمة
انتهى وعلى هذا لو قال
ان دخلت الدار فانا اطلق

الطلاق لغير حاجة بدليل ما روى من قوله عليه السلام ايما امرأه اختلعت من
زوجها بغير نشوز فعليها العنة والله الملائكة والناس اجمعين (وحسنه وهوسني)
اي ثابت بالسنة كما في الاصطلاح ولا وجه تخصيصه لان احسن الطلاق سني
ايضا كما في الفتح وغيره لكن ان الاحسن سني بالاجماع لم يتجج الى التصريح
وصرح بكون الحسن سنيا احترازا عن قول مالك انه ليس بسني لالانه عندنا سني
دون الاول تأمل (تطليقتها ثلثا في ثلثة اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها)
لقوله تعالى فطلقوهن وامره عليه السلام ابن عمر بان يرجع وتطلق لكل قرء
واحدة ولا بدعة امر هذا حجة على قول مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة
(وغيرها) اي غير المدخول بها (طلقوا) كانت الطلقة (في الحيض) وهو
سني من حيث العدد ومن حيث الوقت ايضا ولا يمنع كونه في الحيض كونه سنيا
لان السني من حيث الوقت طلقة في طهر لاوطي فيه مخصوص بالمدخول بها
وفي غيرها لا يضر كونه في الحيض لان غير المدخول بها لا تقبل الرغبة فيها
بالحيض لان الانسان شديد الرغبة في امرأه لم ينل منها فلا يكون اقدامه على
طلاقها الحاجة بخلاف المدخول بها فان الرغبة فيها تقل بالحيض فلم يوجد
دليل الحاجة الى طلاقها وقال زفر يضر ويكره في الحيض قياس على المدخول بها
وفي الهداية وغيرها ويستوى من حيث العدد المدخول بها وغير المدخول بها
انتهى لكن الاستواء بينهما مطلقا متعذر فان السنة من حيث العدد في المدخول
بها اثبت بقسمين ان يطلقها واحدة وان يلحقها باخرين عند الطهرين ولا يتصور
ذلك في غير المدخول بها ذلعا لعلها كاسيأت تأمل (والايسة والصغيرة والحامل
يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة) لان الاشهر قائمة مقام الحيض في الاصح
و ينبغي ان يطلقا في غرة الشهر حتى يفصل بين كل تطليقتين بشهر بالاتفاق
(وعند محمد) وزفر (لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة) لان مدة حملها طهر واحد
فلا يصلح للتفريق كالطهر المتمد ولهما ان الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت
كالايسة بخلاف المتمد طهرها (وجاز طلاقهن) اي الايسة والصغيرة (والحامل
عقيب الجماع) لان الكراهة في ذوات الحيض تهوهم الحمل وهو مفقود هنا واعلم
ان البدعي على نوعين بدعي اعني يعود الى العدد وبدعي يعود الى الوقت وقد
بدأ بالاول فقال (وبدعيه) اي بدعي الطلاق عددا (تطليقتها ثلثا او ثنتين
بكلمة واحدة) مثل ان يقول انت طالق ثلثا وثلثين وهو حرام حرمة غليظة
وكان عاصيا لكن اذا فعل بانت منه وعند الشافعي هو مباح واعلم ان في المصدر
الاول اذا ارسل المثلث لم يحكمه ابو قوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه
ثم حكمه بوقوع الثلث لكثرته بين الناس تهديدا (وفي طهر واحد لا رجعة فيه

كما في النهر (وان قال لها ثلاث مرات اختارني) ولا يشترط عند التكرار ذكر النفس ٣٦٩ ان كان
او الاختيار (فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة) (الطلقات) (الثلاث بالنية) عنده (وعندهما

واحدة بآنية) و به قال الشافعي (ولو قالت اخترت اختيارة) او الاختيارة او مرة او مرة او دفعة بدفعة او بواحدة او اختيارة واحدة * ٣٦٧ * (تقع الثلاث) بلانية (اتفاقا) لانه جواب الكل وهو الظاهر

ولو قالت اخترت التطليقة الاولى وقعت واحدة اتفاقا ثم لافرق عنده بين العطف وتركه ولو قال على الف لزمها الكل عنده وعندهما مع العادف لا يقع شيء ومع عدمه ان اختارت الاخيرة لزومها المال والا لا وفي القهستاني ولو عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فيقع الثلاث حينئذ وعن الهاميط (ولو قالت) في جوابه (طلقت نفسي) تطليقة (او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة) لانها اتت ببعض ما فوض اليها اذ التطبيق داخل في ضمن التخيير (وقيل لك الرجعة) والصواب الاول كما في الكافي وغيره (واو قال امرك بيدك) اولسا لك او غيره مما يأتي (في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفها وقعت طلقة واحدة رجعية) لانه فوض اليها مصرحا بالصريح واو قال تطلق نفسك او حتى تطلق فهي بآنية كما في جامع الفصولين * فروع * قال لرجل خير امرأتى فلا

ان كان مدخولا بها) وقيد بقوله لا رجعة لانه ان تخأت الرجعة فلا يكره عند الامام وهو قول زفر وعندهما يكره وان تخلل الزوج بينهما فلا يكره بالاجماع وقيد المدخول بها لانها ان لم تكن فطلقها ثانيا في طهر لا يقع لانها لا تتبع محلا للطلاق لعدم العدة عليها (او في طهر جامعها فيه) هذا يدعى الطلاق وقتا وهو تطليقها واحدة في طهر جامعها فيه لكن عبارته قاصرة عن هذا وفي عطفه على ما سبق صعوبة تدبر (وكذا) يدعى وقتا (تطليقها في الحيض) لو كان مدخولا بها اما كون الاول بدعي فلا نه خلاف السنة واما الثاني فلقوله عليه الصلوة والسلام في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه قد اخطأ السنة (ويجب مراجعتها) ان طلق المدخولة في الحيض ولو زاد فيه لكان اولى لانه لو لم يراجعها فيه حتى ظهرت تقررت المعصية كما في الفتح (في الاصح) عملا بحقيقة الامر ورفعا للمعصية بالتدبر الممكن برفع اثرها وهو العدة (وقيل يستحب) كما في القدوري لان النكاح مندوب ولا تكون الرجعة واجبة (فاذا ظهرت) المراجع بها عن هذا الحيض (ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء) وان شاء امسكها هكذا ذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما لان حكم الطلاق الاول لم يضر من كل وجه الا ترى انه يجعل هذا طلاقا بآنية فيكون جمعا بين طلاقين في فصل واحد وهو مكروه (وقيل) قائله الطحاوي (يجوز ان يطلقها في الطهر الذي يلي تمت الحيضة) وفي التحفة قال الكرخي ما ذكره الطحاوي قول الامام وما ذكر في الاصل قولهما وما قال الامام هو القياس لانه طهر لم يجامعها فيه وقال الاسيحي ابى الاول قول الامام وزفر والثانية قول ابى يوسف وقول محمد مضرب وفي الفتح الظاهر ان ما في الاصل قول الكل لانه موضوع لا ثبات مذهب الامام الا ان يحكى الخلاف ولم يحك خلافا فيه فلذا قلنا هو ظاهر الرواية عن الامام وبه قال الشافعي في المشهور ومالك واحمد ما ذكره الطحاوي رواية عنه (ولو قال للوطوة) وهي من ذوات الحيض (انت طالق ثلاثا للسنة) ولا نية له (وقع عند كل طهر طلقة) واحدة لان اللام للاختصاص فالعنى الطلاق المختص بالسنة والسنة مطلق فيصرف الى الكامل وهو السني عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث مذكرا على الاطهار لتنع واحدة في كل طهر كما في الفتح قيد بالوطوة لان في غيرها وان كانت حائضا وقعت للحال طلقة ثم لا يقع عليها شيء ما لم يتزوج ثانيا فان تزوجها ثانيا تقع طلقة ثانية وان تزوجها ثلاثا تقع طلقة ثالثة كما في اكثر النعيرات في المراجع من وقوع الثلاث للحال بالاجماع سهو ظاهر كما في البحر وانما قيدنا من ذوات الحيض لانها لو كانت من ذوات الاشهر تقع للحال طلقة وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى

خيارها ما لم يخبرها ولو قال اخبرها بالخيار فسمعت من غيره واختارت نفسها وقع لان الامر بالاختيار يقتضي عدم التخيير به فكانه اقرار منه بثبوت الخيار لها كذا في المحيط ولو قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت

مشت واخترت وقعت ثلثان كذا في الفتح والباين منهما هو الثانية وفي البرازية زوجتي امرأة فاذا فعلت فامرهما
بيدها فزوجه الوكيل وام يشترط لهما ذلك كان الامر بيدها بحكم * ٣٦٨ * التعليق من الزوج ولو قال

واشترط لهما على اني ان
تزوجتهما فامرهما بيدها
لم يكن بيدها بلا اشتراط
الوكيل انتهى * فصل *
في بيان حكم الامر باليد وهو
كالاختيار الا في نية الثلاث
فقط وما في البدايع مع عدم
أشترط ذكر النفس فمخالف
لعامة الكتب (ولو قال
امرك بيدك) او في يدك
او بيمينك او شمالك او كفك
او فك او لسانك امرتك
طلاقك وكذا امرى بيدك
على المختار كما في الخلاصة
(ينوى ثلاثا) اي ينوى
التفويض في ثلاث (فقلت)
في مجلسها كما افاده بالفاء
التي هي في معنى تفويض
(اخترت نفسي بواحدة او
بمرة واحدة) او اخترت
امرى او قبلت نفسي او قال
ابوها قبلتها كما في الخلاصة
وينبغي ان تقيده مسألة الاب
بالصغيرة ولو قالت في جواب
الامر باليد انت على حرام
او انت مني باين او انا منك باين
او طالق كان جوابا بخلاف
انت مني طالق وقع الطلقات
الثلاث ولو لم ينوشياً او
نوى واحدة او اثنتين في الحرة
وقعت واحدة ولو طلقت
ثلاثا فقال ما نويت الا واحدة

وكذا الخامل وعند الشافعي يقع الثلث للحال لانه لا بدعة عنده ولا سنة في العدد
(وان نوى الوقوع جلة) اي وان نوى ان تقع الثلث الساعة (او عند كل
شهر واحدة صحت نيته) خلافا لغير لان الجمع بدعة فلا يكون سنة ولنا انه
سني وقوعا لا ايقاعا لانا انما عرفنا وقوع الثلث بالسنة فكان محتمل كلامه فينظمه
عند النية دون الطلاق كما في الاختيار والفاظ طلاق السنة على ما روى عن ابي
يوسف للسنة وفي السنة ومع السنة وعلى السنة وطلاق السنة والعدة وطلاق
عدة وطلاق العدل وطلاقا عدلا وطلاق الدين والاسلام واحسن الطلاق
واجله او طلاق الحق او القرآن او الكتاب وكل هذه تحمل على اوقات السنة
بلا نية لان كل ذلك لا يكون الا في المأمور به كما في الفتح (ويقع طلاق كل زوج
عاقل بالغ) حرا وعبد (ولو) كان الزوج (مكرها) فان طلاقه صحيح لا اقراره
بالطلاق لان الاقرار خبر محتمل للصدق والكذب وقيام آلة الاكراه على رأسه
يرجح جانب الكذب وكذا اللاعب والهازل بالطلاق لقوله عليه الصلوة والسلام
ثلث جدهن جد وهن لمن جد النكاح والطلاق والعاق (او) كان الزوج
(سكران) زائل العقل فان طلاقه واقع وكذا حلفه واعتاقه خلافا للشافعي
يعني لا يقع في احد قوليه وهو اختيار الكرخي والطحاوي لان الايقاع بالقصد
الصحيح وليس فيه ذلك كالتيمم وهذا لان شرط صحة التصرف العقل وقد زال
فصار كزواله بالنج والدواء ولنا ان العقل زال بسبب وهو معصية فيحمل
باقيا زجراله حتى لو شرب فصدع رأسه وزال عقله بالصداع لا يقع وأختلفوا
فيما اذا شرب الخمر مكرها او شرب اضرة فسكر وطلق وفي الخائفة
الصحيح عدم الوقوع كما لا يحد ولو سكر من الانبذة المتخذة من الحبوب
او العسل لا يقع عند الشيخين وهو الصحيح كما في الخائفة وعن محمد يقع وفي
الاشبه الفتوى انه ان سكر من محرم يقع ولو زال بالنج وابن الرمال لا يقع
وعن الامام انه ان كان يعلم حين شرب انه نج يقع والا لو عنهما لا يقع من غير
فصل وهو الصحيح كما في البحر وفي الجوهره ولو سكر من النج وطلق امرأته
اتطلق زجرا وعليه الفتوى انتهى لكن صح صاحب البحر وغيره عدم الوقوع
كما مر فالاولى ان يتأمل عند الفتوى لانه من باب الديانات (او) كان الزوج
(اخرس يقع بشارته المعهودة) فانه اذا كانت له اشارة تعرف في نكاحه وغيره
من التصرفات فهي كالعبارة من الناطق استحسانا هذا اذا والداخرس او طرى
عليه ودام وان لم يد يد لا يقع كما في التبيين ونقل عن المنتقى المريض الذي اعتقل لسانه
لا يكون كالآخرس (لا) يقع (طلاق صبي) ولو امر اهلا فقد اهلية التصرف
(ومجنون) لقوله عليه الصلوة والسلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمجنون وهذا

خلف كما في الفتح الا في حالة غضب او مذكرة الطلاق فلا يصدق فان ادعت هذه الخاتمة او انه
نوى وانكر فاقوله عليه وقيل لا يثبت هذه الخاتمة لانيته الا ان تقام على اقراره بها كما في العمادية

ثم لافرق بين كونها صغيرة او كبيرة حتى لو جعل امرها يبد مخنون او صبي يعبر اي ينطق بالطلاق صحيح بخلاف ما لو جعله بيد عاقل فن كافي الخانية وفي الفصول ٢٦٩ * دعوى المرأة على زوجها ان جعل امرها يبد لا تسمع الا اذا طلقت نفسها

بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المنهر بناء على الامر فتسمع كافي المنهر (وان قالت) في جواب قوله امرك بيدك (طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليقة فواحدة بينة) لان الوحدة صفة لمصدر هو طلقة اذ خصوص العامل اللفظي قرينة خصوص المقدر (ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد

غدا لا يدخل الليل) في التفويض لانهما تليكان (و) كذا (لور دته اليوم لا يرتد بعد غدا) ولو طلقت ليلا لا يصح (وان قال) امرك بيدك (اليوم وغدا يدخل) في الحكم (الليل) لانه تفويض واحد (و) كذا (لور دته اليوم لا يبق غدا) في ظاهر المذهب ثم الحكم بصحة ردها مناقض للذخيرة من انه تملك لازم لا يرتد والتوفيق كافي العمادية انه يرتد بالرعد عند التفويض اما بعد ما قبله ثم اراد المفوض اليه رده لا يرتد كمن اقر لآخر بشيء فصدقه المارة ثم رد اقراره لا يصح الرد وها هنا تناقض آخر فيما لو جعل امرها يبد ها ثم طلقها بايناهل يطل امرها والتوفيق انه ان كان التفويض

ذكر ما علم بطريق المفهوم وان كان معتبرا في الروايات لكنه في ذكره صريحاً قوة ظاهرة وفي التنوير لو طلق الصبي ثم بلغ وقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع بخلاف ما قال اوقعته فانه يقع (ونائم) انما يقع لانعدام الاختيار فيه وكذا المغمى عليه والمبرسم والمدهوش والمعتوه وهو اختلال العقل بحيث يخاطب كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة كلام المجانين (و) لا يقع طلاق (سيد على زوجة عبده) لانه ليس بزواج (واعتباره) اي اعتبار عدد الطلاق (بالنساء) لابل رجال وعند الثلثة اعتباره بالرجال (فطلاق الحرة ثلاث ولو) كانت (تحت عبد وطلاق الامة ثلثان ولو) كانت (تحت حر) لقوله عليه السلام طلاق الامة ثلثان وعدتها حيضتان هذا بحث طويل فليطالع في شروح الهداية

* باب ايقاع الطلاق *

لما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرع في بيان تنويعه من حيث ايقاع لانه لا يخفى اما ان يكون بالصرح واما ان يكون بالكناية والصرح ما كان ظاهر المراد الغلبة الاستعمال والكناية ما كان مستتراً فيحتاج فيه الى النية فقال (صرح) اي الطلاق (ما استعمل فيه) اي الطلاق (خاصة) اي حال كونه مخصوصاً بالطلاق بين اللفاظ (ولا يحتاج الى نية) لان الصريح موضوع للطلاق شرعاً فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية حتى لو نوى بشيء من ذلك الطلاق من القيد لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق ديانة لاحتمال كلامه ذلك بخلاف ما اذا صرح وقال انت طالق من وثاق فلا يقع عليها شيء في انقضاء لانه صرح بما يتم له اللفظ ولو نوى "طلاق على" عمل لا يصدق قضاء ولا ديانة لعدم استعمال الطلاق فيه لمحتمة ولا مجازاً ولو قال انت طالق من هذا العمل يقع الطلاق قضاء لاديانة (وهو) اي صريح الطلاق (انت طالق ومطالبة وطلت) بتشديد اللام فيهما وهذا يدل على ان لا صريح سوى ذلك وليس بمراد الاول ان يقول كانت طالق كافي الكثر لاشعار الكاف بعدم الحصر تدبر وفي التهستاني وفي النية يدخل نحو تر اطلاق او تلاغ او طلاك بلافرق بين الجاهل والعالم على ما قال الفضلي وان قال تعددته نحو يفها لا يصدق قضاء الا بالاشهاد عليه وكذا انت طالق او طلاق باش او طلاق شو كافي الخلاصة ولم يشترط علم الزوج معناه فلو قلته الضلاق بالعبودية فطلقتها بلا علم به وقع قضاء كافي الظهيرية والنية وفي التفتيح او طلق النبطى بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدرى به لا يقع وفيه نوع مخالفة لما قبلها الا ان في الاولى يريد الزوج الضلاق بهذا اللفظ وان لم يعلم معناه

منجزاً بطل لان كان معلقاً ٤٧ * * * بان قال لها ان فعلت كذا فامر لا يبد لا ثم طلقها بايناهل وجبها في العدة او بعدها كما يعلم من العمادية وجاصله ما مر من ان البائن لا يخلف البائن الا اذا كان معلقاً وفي الواو الحلية

امرك بيدك هذه السنة ثم طلقها قبل الدخول ثم زوجها في تلك السنة قلها الخيار عند الامام بخلاف ما واخترت نفسها ثم زوجها **فروع** قال امرك بيدك وامرك بيدك فهما امران * ٣٧٠ * واو قال جعلت امرك بيدك فامر

واحد كانه لان الفاء في الثاني فصحة امرك بيدك فامرك الى رأس الشهر تطلق نفسها مرة واحدة لان الامر متحد ولو قالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في الغد عند الامام كما في الواو الجمية وعنه في الدراية بان الامر باليد تعليق نصا تعليق معنى حتى لم يذكر الوقت فالجبرة لل تعليق وهي ذكره فالجبرة لل تعليق فلحفظ هذا التوفيق ولو قال امرك بيدك وبيدك لم تفرد جملا على تعليق وفي امرك بيد الله ويدك مفرد وذكر اسمه تعالى لتبرك ذكره في تخييص الجامع وفي المحيط انت طالق وامرك بيدك لا تطلق حتى تختار نفسها في مجلسها وحينئذ يخبر الزوج ان شاء اوقع تطليقة وان شاء اوقع باختيارها واوجع امراها بين رجلين فطلقها احدهما لم يقع كذا في الفصول فيطلب الفرق بينه وبين تو كيلها اطلاقها (ولو مكثت) الزوجة (بعد التفويض) في مجلس التفويض او بلوغ الخبر (يوما) او اكثر ولم تقم او كانت قائمة فجلست (لتروى) (او) كانت (جالسة

بخلاف الثانية فلا مخالفة تدبر (وتقع بكل منهما) اي من هذه الالفاظ وما في معناها من الفاظ الصريح طلقة (واحدة رجعية) لانها مستعملة في الطلاق لا في غيره فكانت صريحة يعقب الرجعة بالنص وهو قوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف الآية فقول له امساك هو الرجعة فالعبر بالامساك يدل على بقاء النكاح مادامت العدة باقية لان الامساك استدامة انقائم لا إعادة الزائل وفي المحيط قال انت طالق بترخيم القاف حالة انرضاء لا يقع مالم ينو لانه كالكتابة واو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الترخيم يجري كثيرا في المنادى فصار كانه افسح بالقاف (وان) وصلية (نوى اكثر) من واحدة لان الطلاق لم يذكر بل بثبوته بطريق الاقتضاء والمتضى ثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في الاكثر بل تسدفع بالاقل المتيقن وقال زفر والائمة الثلاثة يقع مانوى وهو قول الامام اولاهم رجع عنه لان الاكثر محتمل لفظه لان ذكر الطلاق ذكر لل طلاق لغة كذكر العالم ذكر العلم وفيه اجوبة واسئلة في الاصول وشروح الهداية فليطاع (او) نوى واحدة (بأنه) لانه خاف الشرع حيث قصد نيته بتخيير ماعلقه الشارع فبلغ مقصده (وقوله) معطوف على قوله طلاقك (انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا) وكذا انت مطلقة او تطليقة او طلاقك طلاقا او بالفارسية تو طلاق او ترا طلاق طلاق او تو طلاق داد او دادمت طلاق كما في التهستاني (ويقع بكل منها واحدة رجعية وان) وصلية (نوى) بالمصدر (ثلاثين او بانية) امل وقوع الطلاق باللفظة الاولى فلان المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اي عادل ويكون المعنى انت ذات الطلاق واما بالثانية والثالثة فظاهر لان بذكر النعت وحده وهو طالق يقع فيذكر المصدر معه معروفا او منكرا اولى فلا يحتاج فيه الى النية لانه صريح فيه ويكون رجعيا ولا تصح نية الثنتين لان جنس الطلاق ليس بمثنى الا في الامة فلو نوى به الثنتين في تطليق الامة يقع ثلثان وقال زفر والسافعي يقع مانوى من الاعداد وزاد في بعض النسخ الفراعول عليها قوله (وان نوى بان طالق واحدة و بطلاق اخرى وقتا) لان كل واحد منهما يصلح الايقاع باضمار انت فصار انت طالق انت طالق فيتع رجعيتان اذا كانت بدخول ابها والالغا الثاني كما في اكثر المعبرات فعلى هذا ليست هذه المسئلة ان تكون في النسخة المعول عليها الا ان هذا منقول عن ابى يوسف وابى جعفر ومنعه فخر الاسلام فتركها لتردده تدبر (وان نوى الثلاث وقعن) لان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير ان الفرد نوعان فرد حقيق وهو ادنى الجنس وفرد حكى وهو جميع الجنس فايهما نوى صحته نيته لان اللفظ محتمل ولا كذلك الثانية كما ينسأه وفي المبسوط اذا قل

فاذكت او) كانت (مكثت فقعدت) ذلك لا الاعراض (او) كانت (على دابة) سائرة * لآخر * (فوقنت) بانفقها او اتفاقا كذلك ايضا (اودعت ابها) او غيره (المشورة او) دعت (شهودا للاشهاد)

على اختيارها الطلاق اذا لم يكن عندها من يد غوهم سواء تحولت عن مكانها او لافي الاصح (لا يبطل خيارها) لعدم دليل الاعتراض * ٣٧١ * (وان سارت دابتها) بعد التفويض اليها والدابة واقفة

(بطل) لدليل الاعتراض
اذ سيرها مضاف اليها
وقيل ان سبق جوانبها
خطواتها (لا) يبطل
خيارها (بسير فلان) اي
سفينة (هي فيه) لان سيره
غير مضاف وقياسه انها
او كانت على دابة وثمة
من يقودها ان لا يبطل
بسيرها نعم في القهستاني
معز بالعمادية وغيره
والدابة شاملة على الرجل
حتى لو كانت على عاتقه
فاختارت نفسها في خطواته
بانت منه بخلاف ما اذا سبق
خطواته اختياره كما لو
اشتغلت بنوم او اغتسال
او امتشاط او اختضاب
او جامعها مكرهة او قامت
من مجلسها ولو كررها او
ذهبت الى مجلس آخر
يشايره عرفا حيث يبطل
نعم لو مشت من جانب يت
الى جانب آخر منه لم يبطل
فروع * طلب اولياء
المرأة من الزوج ان يطلقها
فقال الزوج لا بيها ما تريد
منى افعل ما تريد وخرج
فطلقها ابوها لم تطلق
ان لم يرد الزوج التفويض
والقول له ان لم يرد كذا
في الخلاصة جعل امرها

لاخر اخير امرأتى بطلاقها فهي طالق سواء اخبرها به او لا لان حرف الباء
لا لاصاق فيكون معناه اخبرها بما او قعت عليها من الطلاق موصولا
بالايقاع وذلك يقتضي ايقاعا سابقا وكذا لو قال احل اليها طلاقها او بشرها
بطلاقها فهي طالق ببلغها او لا وكذا لو قال اخبرها انها طالق او قل لها انها
طالق (ويقع) الطلاق (بإضافته) اي الطلاق الاضافة بطل يق الوضع
في انت طالق ونحوه و بالتجوز فيما يعبر به عن الجملة (الى جنبها) اي المرأة
(كأمر) من قوله انت طالق ونحوه وانما ذكر تمهيد الذكر ما بعده وفي القهستاني
وصح اضافة الطلاق الى كلها نحو كلك او جميعك او جعلتك طالق وبطل
دعوى الاستيفاء عنه بقوله انت طالق فعلى هذا لو ترك قوله كما مر لكان
اولى (او الى ما) اي جزء (يعبر به كالرقبة) لقوله تعالى فحرق ررقبة (والعنق)
قوله تعالى فضلت اعناقهم لها خاضعين اي ذواتهم ولهذا لم يقل خاضعة
(ولرأس) يقال امرى حسن مادام رأسك اي مادامت باقيا لکن هذا في المنة
بالضافة الى الرأس اما اذا قال الرأس منك طالق واراد الرأس فقط او وضع
يده على رأسها فقال هذا العضو منك طالق لا يقع شيء بخلاف ما اذا لم يضع يده
بل قال هذا الرأس طالق و اشار الى رأس المرأة الصحيح انه تقع كافي الخانية (والوجه)
قوله تعالى ويؤوب وجه ربك اي ذاته الكريم (والروح) في قولهم هلكت روحه
اي نفسه (والبدن والجسد) في قولهم جسد فلان يخلص من ذل الرق اي
نفسه والفرق بينهما ان الاطراف داخل في الجسد دون البدن وكذا شخصك
ونفسك وجسمك وصورتك وفي الاست والدم خلاف (والفرج) لقوله عليه الصلاة
واسلام لعن الله الفروج على السروج قد قالوه وان عد الحديث غربا وفي الفتح
يطلق على المرأة اطلاق بعض على الكل (او) باضافته (الى جزء شايع منها)
اي من المرأة (كنصفها وثلاثها) لان الطلاق يقع في ذلك الجزء ثم يسرى الى
الكل لشيوعه فيقع في الكل كما اذا اعتق بعض جاريته ولان المرأة لا تتحمل التجزى
في حكم الطلاق وذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكر كذا (بالضافة الى يدها ورجلها)
اي لا يقع باضافة الطلاق الى جزء غير شايع لا يعبر به عن الكل كما يد فان قيل
لا يدعبر بها عن الكل قال الله تعالى ثبت يدا ابني لهب ولا تلقوا ايديكم الى التهلكة
لان المراد النفس كما صرح في التفسير اجيب بان مجرد الاستعمال لا يكفي بل لابد
من شيوع ذلك الاستعمال وكونه عرفا واستعمال اليد في الكل نادر حتى اذا كان
عند قوم يعبرون به بل باي عضو كان عن الجملة يقع الطلاق في عرفهم ولا يقع
في عرف غيرهم كافي اكثر المعتمرات (او ظهرها او بطنها) والاصح انه لا يقع
وكذا في البضع كافي الزبلى مع تصرف يحتمل بالوقوع في الفرج بخلاف فلا بد

بيدها ان ضررها بغير جنابة تصنع نفسها متى شاءت فضررها ثم اختلف فقال ضررها بجنابة فاقول له
وان لم يبين الجنابة لانه منكر كما في العمادية وفيها في الفصل الثالث عشر لو اقامت بينة انه ضررها بغير جنابة

ينبغي ان تقبل وان قامت على النفي لكونها في الشرط و الشرط يجوز انباته بالينة و ان كان نفيا ولو قال انما طلقت نفسك في ذلك المجلس بلا تبدل فالقول لها لانه وجد سبه * ٢٧٢ * باقراره وهو التحير فاطاهر

من افرق بينهما وعند الائمة الثلاثة وزفر يقع ايضا وكذا الخلاف في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن كالاصابع والعين والانف والصدر والاذن والدبر واما بالاضافة الى الشعر والظفر والسن والريق والعرق فلا يقع بالاجماع وفي القمح تفصيل فليطالع (ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت واحدة) وكذا الجواب في كل جزء سماه كائنا اوقال جزء من الف جزء من تطليقة لان الشرع ناظر الى صون كلام العاقل وصرفه ما يمكن عن الانباء والذا اعتبر العفو عن القصاص عنوا فلما لم يكن للاطلاق جزء كان كذا ذكر كله تصحيحا كالعفو فعلى هذا لو قال وجزء الطلقة تصدقة لكان اخصر واشمل وفي المحيط هذا اذا لم تجاوز من المجموع اجزاء تطليقة كقوله نصف تطليقة وسدسها او ربعها فانه تقع واحدة لان الاسم اذا اعيد معرفة كان عين الاول وان جاوز كما اذا قال نصف تطليقة وثلاثها ور ربعها فاختار انه تقع ثلثان لانه زاد على اجزاء تطليقة فلا بد وان يكون الزيادة من تطليقة اخرى فتكامل وهذا اذا اضيف الاجزاء الى تطليقة واحدة ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكرا فاقضى كل جزء تطليقة على حدة لان الاسم اذا اعيد نكرة كان غير الاول وفي القمح اخرج بعض المتطليق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال انت طالق ثلثا الانصف تطليقة وقم الثلث وهو قول محمد وهو المختار (و) تقع (في) قوله (انت طالق ثلثة انصاف تطليقتين ثلاث) على الصحيح لان نصف التطليقتين طنة واذا جمع بين ثلثة انصاف تكون ثلاث تطليقات ضرورة (وفي ثلثة انصاف تطليقة ثلثان) لان ثلثة انصاف تطليقة يكون طنة ونصفا فيكامل النصف فيحصل طنةان (وقيل ثلث) لان كل نصف يكون طنة لانه لا يقبل التجزئة فيصير ثلاث انصاف تطليقة ثلاث طلقات وفي الشمني لو قال انت طالق نصف طنة تقع واحدة ولو قال لاربع نسوة ينعن طنة طلقت كل واحدة منهن واحدة وكذا لو قال ينعن طنةان او ثلث او اربع الا اذا نوى ان كل طنة ينعن جميعا فتقع على كل واحدة منهن ثلاث الا في التطليقتين فتقع على كل واحدة منهن ثلثان ولو قال ينعن خمس تطليقات ولا ينفقه طلقت كل واحدة منهن طلقتين وكذا ما زاد الى ثلثان تطليقات فان زاد على اثنان فكل واحدة منهن طالق ثلثا ولو قال فلانة طالق ثلثا وفلانة معها لو قال اشركت فلانة معها في الطلاق طنةا ثلثا ثلثا ولو قال لاربع انت طوالت ثلثا طنة كل واحدة ثلثا في الاختيار وفي المح لو قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلث تضلق واحدة وله خيار التعيين ولو قال امرأتى لم يدخل بواحدة منهما امرأتى طالق امرأتى طلق ثلثا اردت واحدة لا يصدق ولو مدخولتين

عدم الاشتغال بشئ آخر انتهى * فصل * في المشيئة وهي نوعان مشيئة تفقر اليها الحركة الارادية وهي ثابتة في كل متحرك ومشية يترتب عليها استحسان الفعل وتركه وتختص بالاملاك وحينئذ قال وج ما لك للطلاق والتفويض تمليك يقتضي الجواب في المجلس حتى (اوقال لها طلق نفسك ولم ينو) شيئا (او نوى واحدة فتطاق وقعت) واحدة (رجعية) لانه تفويض بالصرح ولا يحتاج اليها (وكذا) يقع رجعية (لو قالت ابنت نفسي) ان اجازه لانه كناية والا يانه لم تفوض اليها (وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن ولغت نية) الزوج (الثلثين) في الحرة (ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق) وان اجازه لان الاختيار ليس من الصريح ولا الكناية (ولا يملك) الزوج (الرجوع) عن التفويض بعد قوله طلق نفسك واخوته لما فيه من معنى التمليق كذا قالوا لكن

في القمح حيث كان الملك ثبت فيه بالملك وحده لم يصح القول بانه يخالف سائر التمليكات * فله * وانما لم يقدر على الرجوع لانه تم به وحده لا لكونه متضمنا معنى التعليق الى آخر كلامه ونازعه في البحر

واجاب عنه في النهر (ولا يتيمد بالمجلس) اي بمجلس علمها لما مر انه عليك لا توكيل (الا اذا قال) الزوج متصلا بصيغة
التفويض (طلق نفسك متى شئت) * ٣٧٣ * ونحوه فلا يتيمد بالمجلس فلها ان تطلق نفسها في مجلس آخر لانها

لتعميم الاوقات واعلم انه
متى ذكر المشيئة سواء اتى
بلفظ يوجب العموم او لا
اذا طلقت نفسها بلا قصد
غلط لا يقع خلاف ما اذا
لم يذكرها حيث يقع ولو
طلقت نفسها بعد حنونه
مطبقا قال محمد كل شيء
يملك الزوج ان يرجع عن
كلامه يبطل بالحنون ومالا
فلا ولو فوض طلاقها الى
غيرها اي غير زوجها من
زوجته الاخرى او رجل
اجنبى او صبي او مجنون
بان (قال طلق ضرتك او)
قال (لآخر طلق امرأتى)
فانه (يملك الرجوع)
قبل تصرفه لانه توكيل
الا اذا زاد وكلامه انك
فانت وكيلى فانه لم يقبل
الرجوع كما في الخلاصة
(ولا يتيمد) امره (بالمجلس
الا اذا) علق بالمشيئة بان
زاد (على قوله المذكور
(ان شئت) لصيرورته
تمليكاً فيتمد بالمجلس لانه ليس
للتعميم ولا يملك الرجوع
لما مر لكن في العمادية اوقال
لاجنبى امرأته بيدك
كان تمليكاً حتى يتيمد بالمجلس
ولا يرجع عنه ذكره القمى
وفي الجوهره لو قال لها
طلق نفسك وضرتك كان
تمليكاً في حقها توكيلاً في حق

فله ايقاع الطلاق على احدهما ونوقل امرأتى طلق ولم يسم وله امرأة طلقت
امرأته ولو كان له امرأتان كلتاها معروفة صرغه الى ايتهما شاء (و) تقع (في)
قوله (انت طالق من واحدة الى اثنين او مابين واحدة الى اثنين) طلاق (واحدة)
عند الامام (وعندهما) طلقتان (ثنتان) تقع في قوله (انت طالق من واحدة
الى ثلث او مابين واحدة الى ثلث ثثان) عند الامام لان الغاية الاولى عنده
تدخل تحت المغيا لالثانية لقولهم عمرى من ستين الى سبعين (وعندهما) تدخل
الغايات استحساناً حتى يقع في الاولى ثنتان وفي الثانية (ثلث) لقولهم خذ
من مالى من درهم الى العشرة فان له اخذ عشرة وعند زفر لا تدخل الغايات كقولهم
بعث من هذا الخائط الى هذا الخائط فان المبيع ما بينهما حتى لا يقع في الاولى
شيء وفي الثانية تقع واحدة وهو قياس روى ان الامام الاصمعي قد حاج زفر
وقال كم سنك فقال مابين ستين وسبعين فقال انت اذن ابن تسع وستين فحيز زفر
لكن هذا يستعمل عرفاً في ارادة الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل ولا عرف
في الطلاق اذا لم يتعارف التطلق بهذا اللفظ فبقى على ظاهره تأمل (وفي) قوله
انت طالق (واحدة) بالنصب (في ثنتين) تقع (واحدة) ان لم ينو شيئاً لكونه
صريحاً (او نوى الضرب والحساب) وكان عارفاً بعرف الحساب وقال زفر
والحسن يقع ثنتان وهو قول الأئمة الثلاثة لان هذا شيء معروف عند اهل الحساب
ان واحد اذا ضرب في اثنين يكون اثنين فيحمل كلامه عليه بانه ان الضرب
يضعف احداً العددين بعدد الآخر فقوله واحدة في ثنتين كقوله واحدة مرتين
وانسان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة عدد المضرب لان تعرض
منه ازالة كسر يقع عند القسمة فعنى واحدة في ثنتين واحدة ذات جزئين وتكثير
اجزاء الطلاق لا يوجب تعددها كما بينا في قوله نصف تطليقة وسدسهاور بعها
ورجح في الفتح قول زفر بان الكلام في عرف الحساب في التركيب اللفظي كون
احد العددين مضاعفاً يقدر الآخر والعرف لا يمنع والغرض انه تكلم بعرفهم
واراد فصار كما لو وقع بلغه اخرى فارسية او غيرها وهو يدريها هكذا في التحرير
والغاية لكن ان اثر عمل الضرب عند اهل الحساب انما يكون في المسوحات الحسية
لا في المعاني الشرعية والطلاق من المعاني الشرعية فلا يفيد قصده تأمل (وان
نوى واحدة وثنتين) او مع ثنتين (فثلث) امانية او او فلانه محتملة فان حرف او او
للجمع والظرف يجمع المظروف ويقارنه ويتصل به فصيح ان يراد به معنى الو او
وامام فلان في يحيى بمعنى مع كما في قوله تعالى فادخلني في عبادى اي مع عبادى
وفي الكشاف ان المراد في جملة عبادى وقيل في اجساد عبادى ويؤيده قراءة
في عدى وعلى هذا فهي على حقيقتها ولا يخفى ان تأويلها مع عبادى ينبت عنه

ضرتها انتهى واعلم انه لو قال طلق ان شئت لا يصير وكيلاً ما لم تشاؤها المشيئة في مجلس علمها فان شئت صار
وكيلاً فليطلقها في المجلس لا بعده هو الصحيح لان مشيئتها تقتصر على المجلس فكذا لو كالتة كما في الخاتمة

قال الحلواني ينبغي ان يحفظ هذا فانه مما عمت فيه البلوى فان انكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا يدرون ان
الطلاق لما يقع وهذا مما يستثنى من قوله لا يتبد بالجلس ٣٧٤ * ومن افروع طلقها فابنها او ابنتها يقتصر على

والدخل جنتي فان دخولها معها يس الى الابنة فلا وجه ان يستشهد على
ذلك بنحو قوله تعالى و يتجاوز عن سيئاتهم في اصحاب الجنة كما في الفتح هذا
في الموطوعة (وفي غير موطوعة) اي اذا قال غير الموطوعة انت طالق واحد في ثنتين
ونوى واحدة وثنتين تقع (واحدة مثل واحدة وثنتين) اي كما اذا قال غير الموطوعة
ابتداء انت طالق واحدة وثنتين حيث تقع واحدة ولا يبق للثنتين محل كما بيناه
(وان نوى مع ثنتين فمثلت فيهما) اي في غير الموطوعة (ايضا كما يقع ثلث في الموطوعة
لان واحدة مع ثنتين نعمان معا فلا يحل كونها غير موطوعة وقوعهما معا) (وفي
ثنتين في سدين تقع ثلثان وان نوى الضرب) لما عرف انه لا يزيد في المضروب عندما
خلافه فزوالا لثمة الثالثة كما بيناه هذا اذا لم يكن له نية وان نوى معنى الواو او معنى
مع وهي مدخول بها فهي ثلث وفي غيرها ثلثان في الاول وثلث في الثاني (وفي
قوله انت طالق من هنا الى الشام) تقع (واحدة رجعية) وقال زفر باينة لانه وصفه
بالطول ولا ينفق بايقاعه الرجعي فيما لو صرح باصول لان الكناية اقوى
من الصريح ولما كان وصفه بالقصر لان الطلاق متى وقع وقع في الاماكن كلها
ونفسه لا يكمل انقصر لانه ليس بجسم وقصر حكمه لكونه رجعي او ذكر بعضهم
ان قوله الى الشام للمرأة دون الطلاق حتى لو قال تطليقة الى الشام يكون باينة
كما في التبيين (وفي) قوله (انت طالق بمكة او في مكة) او في نوب كذا وهي ابينة
غيره او في الشمس او في الظل او انت طالق مريضة او مصلبة (تطلق المحال
حيث كانت) المرأة لان الطلاق لا اختصاص له بمكان او ظرف دون آخر ولو قال
اردت في دخولك مكة صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر بخلاف الاضافة
الى الزمان المستقبل حيث لا تقع في الحال لانه كالتعليق كما اذا قال الى الشتاء
او الى رأس الشهر ونحوه خلاف زفر كما في اكثر المعبرات لكن في الشئ يقع في الحال
عند ابى يوسف وفي انتهاء الشتاء او الشهر عندهما وان نوى التحجير يقع في الحال اتفاقا
(ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة او في دخولك فيها لا يقع) (الطلاق
(ما لم تدخلها) لانه علق بالدخول في كذا في الثاني كما او صرح بالشرط
لحجة استعارة الظرف لاداة الشرط المقارنة بين معنى الشرط والظرف من حيث
ان المظروف لا يوجد بدون الظرف كالشروط لا يوجد بدون الشرط فيحمل
عليه عند تعدد معناه اعني الظرف وكذا اذا قال في بسك او ذهابك ولا فرق
بين كون ما يقوم بها فعلا اختياريا او غيره حتى لو قال في مرضك او وجعك
او صلواتك لم تطلق حتى تمرض او تصلي كما الفتح (وكذا الدار)
في الصور كلها اما لو قال انت طالق ندخولك الدار او خيضك فطلق المحال

* فصل *

لا يقع في المسئلة المذكورة (لو علق المشيئة بعدموم) كقولها انهار اشيت ان جاء الليل (وان عقت بموجود) * يعني *
كقولها اشيت ان كان النهار موجودا (وقع) لانه تحجير وكذا لو قالت اشيت ان فسد الزمان وهذا لان فساد الزمان

الجلس ولو قال طلقها وقد
جعلت امرها يديها وطلقها
كان الثاني غير الاول فيقتصر
التفويض دون التوكيل
ولو قال امرها يديك فطلقها
او عكس اقتصر (ولو قال
لها طلق نفسك ثلاثا) او ثنتين
(فطلقت واحدة وقع
واحدة) لانها او وقعت
بعض ما فوض اليها وكذا
الوكيل الا ان يقول بالف
فانه ان طلقها واحدة
بالالف وقعت والام يقع
شي كما في كافي الحاكم (وفي
عكسه) اي طالق نفسك
واحدة فطلعت ثلاثا بكلمة
واحدة لا يقع شيء عنده
(وعندهما تقع واحدة وفي
طلق نفسك ثلاثا ان شئت
فطلقت واحدة لا يقع شيء
وكذا في عكسه اي طالق نفسك
واحدة ان شئت فطلقت
ثلاثا لا يقع شيء وعندهما تقع
واحدة ولو امرها بالباين
او الرجعي فعكست وقع ما امر

معلوم لا حاجة فكان كالمشيئة النجزة ذكره القهستاني ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضاء او الهوى او المحبة يكون
تمايكا فيه معنى التعاقب فيقتصر * ٣٧٥ * على المجلس كمر ك بيده بخلاف التعليق بغيرها (ولو قال انت طالق

يعنى في اضافته اطلاق الى الزمان اعلم ان كتاب الطلاق صنف من هذا العلم وتحت
صنف مترجم بالباب والباب تحت صنف يسمى بالفصل والكل تحت الصنف الذي
هو نفس العلم المدون فانه صنف عال والعلم مطلقا بمعنى الادراك جنس وما تحته
من اليقين الظن نوع كافي المطلب (قال) لامرأته (انت طالق غدا او في غد يقع)
الطلاق (عند الصحيح) لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد في الاول لان جميعه
هو مسمى الغد فتعين الجزء الاول لعدم الزاحم والثاني وصفها في جزء منه
وافاد انه اذا اضافته الى وقت فانه لا يقع للحال وهو قول الشافعي واحد
خلافنا لك فانه قال يقع في الحال وهو منقوض بالتدبير (وان نوى الوقوع
وقت العصر) في قوله غدا (صحت ديانة) لا قضاء لانه اضاف الطلاق الى
الغد والغد اسم لجميع اجزاء اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس فاذا
عنى الوقوع في بعض اجزاء اليوم دون الجميع كان خلاف الظ لارادة التخصيص
من العموم فلا يصدق ولكن يصدق ديانة لا يحتمل كلامه ذلك لان العام يحتمل
الخصوص وهو آخر النهار فان قبل العام ما يتناول افرادا متفقة الحدود
ولفظ غدا ليس كذلك فانه نكرة في موضع الاثبات فلا يكون من صيغ
العموم احب بان هذا من باب تنزيل الاجزاء منزلة الافراد مجازا كافي المطلب
(و) ان نوى الوقوع وقت العصر (في الثاني) اي في غد (يصدق)
قضاء (ايضا) اي كما يصدق ديانة عند الامام لانه حقيقة كلامه لان الظرف
لا يوجب استيعاب الظروف وانما يتعين الجزء الاول عند عدم النية لعدم
الزاجة (حلافا لهما) فان عندهما هو والاول سواء لان المراد منهما
الظرفية فان نصب غدا على الظرفية فلا فرق وجوابه ان قوله غدا الاستيعاب
لانه شبهه المفعول به ونظيره قوله لا اكلك شهرا وفي الشهر ودعرا وفي
الدهر وان كان الاستيعاب فاذا نوى البعض فقد نوى التخصيص وهو
خلاف الظ كما ينسأه اما اذا عين آخر النهار فكان التعيين القصدى اولى
من الضرورى وعلى هذا الخلاف انت طالق في رمضان ونوى اخره وفي
المح ومما يتفرع على حذف في واثباتها لو قال انت طالق كل يوم تقع واحدة
وعند زفر ثلث في ثلاثة ايام ولو قال في كل يوم طلقت ثلثا في كل يوم واحدة
اجماعا لو قال عند كل يوم او كلما مضى يوم وفي الخلاصة انت طالق مع كل
يوم تطليقة فانها تطلق ثلثا ساعة حلف (ولو قال انت طالق اليوم غدا
او غدا اليوم يعتبر الاول ذكرا) حتى يقع في الاول في اليوم وفي الثاني
في غد لانه حين ذكره ثبت حكمه تبيخرا او تعليقا فلا يحتمل التغيير بذكر الثاني
لان المعلق لا يقبل التخيير ولا المنجز التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق
اليه بعد زوج آخر فدخلت الدار طلقت ثلاثا انتهى واما لو دخلت الدار اولا ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم
تطلق لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك كما سيجي (ولو قال انت طالق حيث شئت

متى شئت او متى ماشئت او اذا
شئت او اذا ماشئت فردت
الامر لا يرتدولها ان تطلق
واحدة متى شئت ولا تزيد)
لانها تم الازمان لا الافعال
فتمتلك التطلاق في كل زمان
لا تطليقا بعد تطليق (واو)
قال لها انت طالق كلما شئت
فلها ان تطلق نفسها
ثلاثا متفرقات لا مجموعا)
لانها لعموم الافراد وعلى
هذا فلا تطلق ثنتين ايضا
ولو فعلت لم يقع شيء عنده
وقال تقع واحدة وفي المبسوط
لو قالت شئت امس تطليقه
وكذبها الزوج فالقول له
لانها اخبرت عما لا تملك
انشاء وهذا لانها انما تملك
المشيئة في الحال وهي غير
المشيئة في الامس (ولا)
تملك الايقاع بعدما وقعت
ثلاثا متفرقة وعادت اليه
(بعد زوج اخر) لانه
الملك بالثلاث اما لو طلقت
نفسها واحدة او ثنتين ثم
عادت اليه بعد زوج اخر
فلها ان تفرق الثلاث
* مهمة * وقال محمد
لا تطلق الا ما بقي ذكره الشافعي
و الزيلعي بزيادة لو قال
لها ان دخلت الدار فانت
طالق ثلاثا ثم طلقها ثلاثا
قبل ان تدخل الدار ثم عادت

وإن شئت لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها) لانهما من اسماء المكان ولا تعلق للطلاق به فيلغو ويجعل مجازا
عن ان الشرطية بخلاف متى واذا (ولو قال انت طالق كيف) * ٣٧٦ * اي حال (شئت) من الصفة

والعدد فان بيان كل منهما
اليه كما في النهاية وكيف
في الاصل سؤال عن الحال
ثم سلب عنه معنى الاستفهام
(فان شئت موافقة لنيدرجعية
اوبينة اولنا وقع كذلك)
للمطابقة (وان خالفا) اي
نيته ومشيتها (تقع رجعية
وكذا) (تقع رجعية) (ان لم
تسأ) عملا بما اوقعه الزوج
صريحا (وعندهما لا يقع
شيء) ما لم تسأ وبه قالت الامة
الثلاثة وثمرته فيما لو قامت
عن المجلس فعنده تقع رجعية
لا عندهما وقول الزيلعي
وتبعه العيني وفيما اذا كان
ذلك قبل الدخول فعنده
تقع رجعية وعندهما لا يقع
شيء سهو ظاهر لكن مثله
يعدم من سهو القوم الصواب
وفيما اذا كان ذلك بعد
الدخول الح لان غير المدخول
بها تبين ويخرج الامر من
يدها لقوات محليتها بعدم
العدة (وان لم يكن له نية)
يقع (ما شاءت) لقيامها
مقامه (واو قال انت طالق
كم شئت طلقت ماشأت) الى
الثلاث ولا يكون بدعيا
لانها مضطرة اليه (في المجلس
لابعد) وان ردت ارتد لانه
تليك وخطاب في الحال

فيمقتضى الجواب في الحال (وان قال طلق نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق ما دون * المتعبرات *
الثلاث لا) تطلق (الثلاث) عنده لان من التبعيض (خلافا لهما) وعلى هذا الخلاف اخارى من ثلاث

﴿ فروع ﴾ قيل لرجل الست طلقت امرأك فقال بلى طلقت ولو قال نعم لا لان بلى جواب الاستفهام بالاثبات
وانعم جوابه بالنفي كانه قال ما طلقت ﴿ ٣٧٧ ﴾ كافي الخلاصة وفي السراجية انت طالق بمشيئة الله اوفى علم الله

طلقت ولو قال في مشيئة الله

لا وفي القمح انت طالق

ان شاء الله وفلان او طلقها

ان شاء الله وشئت لا يقع

بالمشيئة شيء لانه عطف على

باطل فبطل انت كذا ان

شئت وايت لم تطلق ابدا

لانه جعل المشيئة والاباء

شرطا واحدا ولا يمكن

اجتماعهما ولو قال ان شئت

وان لم تشأ فشاءت

في المجلس طلعت ولو قامته

بلا مشيئة تطلق ايضا قال

انت طالق وطالق وطالق

ان شاء زيد فقال شئت

واحدة اواربعاً لا يقع شيء

قالت له طلقني وطلقني وطلقني

فقال طلقت فهي ثلاث

ولو بلا او فطلق فان

نوى واحدة فهي واحدة

وان نوى ثلاثا فثلاث كذا

في القمح انتهى ﴿ باب ﴾

التعليق ﴿ هوربط حصول

مضمون جملة بحصول

مضمون اخرى ويطلق

اليمن عليه مجازا لما فيه من

معنى السبيية (انما يصح

في الملك) حقيقة كقوله

لرقيقه ان فعلت كذا فانت

حرا وحكما (كقوله

لنكوحته واو حكما كعتدته

الرجعي قيل والباين مع حل

المعبرات لانه اتى بالتطبيق الا ان هذا التطبيق مقيد لانه تطلق بعوض والمقيد
يدخل تحت المطلق فيقدم شرط الحث (ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق
لا يقع) الطلاق (ما لم يمت احدهما) قبل ان تطلق فيقع قبل الموت لان
الشرط ح يتحقق فان مات او ماتت قبل الدخول فلا ميراث وان دخل
فلها الميراث بحكم انقار ولاميراث له منها وفي النوادر لا يقع بموتها والصحيح
ان موتها كونه (واذا) اي لفظ اذا (واذا ما بلاية مثل ان) عند الامام لانه
مشارك بين الشرط والوقت عند الكوفية ولاشرا كوقع الشك في وقوعه
فلم يقع حالا (وعندهما) والائمة الثلاثة (مثل متى) لانه يستعمل للشرط
مع الوقت كما ذهبت اليه البصرية فتطلق حالا (ومع نية الشرط او الوقت
فان نوى) اي يفوض الى نيته فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني
يقع حالا بلا خلاف (واليوم) موضع للوقت ليلا او غيره قليلا او غيره وعرفا
من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في
الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العرفي وفي الوقت مجاز (للنهار)
اوفى النهار لغة ضوء ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرعا كالיום
والعرف مراد (مع فعل) اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لان يكون
مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع كما في القهستاني (ممتد) يصح تقديره بمدة
مثل استاثوب يومين بخلاف غير الممتد فانه لا يقال دخلت يوما والمراد
بالممتد ما يستوعب مثل النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من
قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم يمتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يستوعب
النهار وبهذا اندفع ما قيل من ان التكلم مما يقبل التقدير بالمدة فكيف جعلوه
غير ممتد ولانهم ان يقدر بمدة النهار عرفا على انه ممتد عند بعض المشايخ والافصح
في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المماثلة من كل وجه حسا كما في القهستاني
(واطلاق الوقت) في جزء من الزمان ولو ليلا (مع فعل لا يمتد) والفرق مبنى
على قاعدة هي ان مظروف اليوم اذا كان غير ممتد يصرف اليوم عن حقيقته
وهو يياض النهار الى مجازه وهو مطلق الوقت لان ضرب المدة لغو اذا لا محتملة
وان كان ممتدا تكون باقيا على حقيقته والمراد بما يمتد ما يصلح ضرب المدة كالسير
والركوب والصوم وتخيير المرأة وتقويض الطلاق وبما لا يمتد الطلاق والتزوج
والسلام والعتق والدخول والخروج (فلو قال) تفريع لما قبله (امرك بيدك
يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا تخير) فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة
لنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العرفي فلو قدم ليلا لم يكن لها
خيار كما لو قدم نهارا بلا عملها حتى مضى كما في الكافي فيشترط عملها (وان قال

العتد حتى لو كانت مدخلته محرمة ﴿ ٤٨ ﴾ ﴿ ل ﴾ بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل
الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى (ان زرت زيدا فانتي

طالق) وافاد في البحر توقف الحث على زيارتها لا كرام قال وفي عرفنا زيارة المرأة لان يكون الاطعام معها
يطبخ عند المزور ثم نقل عن المحيط انه لو حلف ليرورن فلانا هذا ٣٧٨ * اوليهودنه فاني بابه واسأذنه

يوم اتزوجها فانت طالق فتكحها ليل او وقع الطلاق لان التزويج فعل لا يقدر
بالدة المستوعبة فتطلق ولو يلا خلافا للشافعي ثم الامتداد وعدمه انما يعتبران
في جانب العامل لا المضاف اليه عند المحققين سواء كانا متعقبن او مختلفين
وذا بلا خلاف ومن المشايخ من تسمح فاعتبر المضاف اليه فيما يختلف فيه
الجواب نظرا الى حصول المق وهو استقامة الجواب حيث صرحوا في قوله يوم
الكلم فلانا فامر أنه طالق بان المقرون هو الكلام والكلام مما يمتد وفي قوله يوم
اتزوجك فانت طالق فتزوجها ليل اطلقت لان التزويج مما لا يمتد فعلى هذا
قول الزيلعي الاوجه ان يعتبر الممتد منهما ليس باوجه وقول صدر الشريعة
وان كان الفعل الذي يتعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اضيف اليوم ممتد
نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار وبالعكس نحو امرك بيديك يوم يقدم زيد
فينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة ليس مما ينبغي لان المصريح
فيها عدم اعتبار المضاف اليه اصلاً تأمل وهذا كله عند عدم القرينة والافانكس
الحكم بنحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم تنكس الشمس وان نوى
النهار في غير المتصدق قضاء وعن ابي يوسف راح (او قال) لامر أنه (انما منك
طالق فهو لغو) لا يعبأ به (وان) وصلياً (نوى) به الطلاق لان الطلاق شرع
مضافاً الى المرأة فاذا طلق لزوج نفسه فقد غير المشرع وقال الشافعي ومالك
يقع اذا نوى (او قال) انما منك باين او عليك حرام بانت ان نوى الطلاق
تطلق بطريق الكناية لان الابانة لازالة الوصلة والتحرير لازالة الحل وهما
مشتركان فيهما فنصح الاضافة ولو قال انا باين ولم يقل منك او قال حرام
ولم يقل عليك لم تطلق بخلاف ما اذا قال انت باين او حرام ولم يزد عليه
حيث تطلق اذا نوى والفرق ان البيونة او الحرام اذا كان مضافاً اليها تعين
لازالة ما بينهما من الوصلة والحل فاذا اضافه اليه لا تعين لجواز ان يكون له
امرأة اخرى فيريد بقوله انا باين منها او حرام عليها (او قال) انت طالق
مع موتى او مع موتك فهو لغو لان مع للقران وحال موت احدهما حال
ارتفاع النكاح او للشرع كونه مع دخولك فلزم الوقوع بعد الموت وهو صحيح
(وكذا) يكون لغوا (او قال) انت طالق واحدة اولا عند الشيخين (خلافاً
لمحمد في رواية) وهو قول ابي يوسف اولا وهو رواية الطلاق من المبدوط
وفي الهداية ولو كان المذكور في الجامع الصغير قول الكل فعن محمد
روايتان له انه ادخل الشك الواحدة لدخول حرفه بينهما وبين النفي
فيستقط اعتبار الواحدة للشك ويبقى قوله انت طالق سالماً عن الشك بخلاف
انت طالق اولاً لانه اخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع ولهما ان الوصف

فلم يؤذن له لا يحث وان
لم يستأذن حث والفرق
في الاول لم يتصور البر فلم
تعتد اليين وفي الثاني يتصور
والاختار لما بيننا الحث
فيهما (او مضافاً الى الملك)
الحقيقي على سبيل العموم
كقوله ان ملكك عبد فهو
حر او على الخصوص
كقوله لمعين ان ملكك
فانت حراً الى الحكمي
كذلك فالاولى كقوله
ان زوجت امرأة والثاني
(كقوله لاجنبية ان تنكحت)
فانت طالق فيقع ان تكحها
او ملكه او جود الشرط
من الشروط ان يكون
الشرط على خطر الوجود
فلو كان محققاً بنحو انت طالق
ان كانت السماء فوقنا كان
تجيراً او مستحيلاً نحو
ان دخل الجمل في سم الخياط
لم يقع ومنه ما في القنية سكر ان
طرق الباب فلم يفتح له
وقال ان لم تفتحى الباب الليلة
فانت طالق ولم يكن في الدار
احد فضت الليلة ولم تفتح
لا تطلق وفي الخاتمة ان لم
تردى على الدينار الذي
اخذنيه من كبسى فانت
اللق فاذا الدينار في كيسه
مطلق وان يكون التعليق

في المعينة بتصریح الشرط لا بمعناه بخلاف غير المعينة فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق طلقت * متى *
بتزوجها او قال هذه المرأة التي اتزوجها طالق فتزوجها لا تطلق لانه عرفها بالاشارة فلا تزويجها انصفية

وفي الذخيرة التعريف بالاسم والنسب كالتعريف بالإشارة فلو قال فلانة بنت فلان التي تزوجها طالق فترجوها لم يطلق كما في النهر وان لا يقصده **٣٧٩** المجازة فلو وصفت بنحو سلفة فقال ان كنت كما قلت فانت

طالق تجزئ سواء كان الزوج كذلك اولا وان يكون متصلا فلو اتى به بعد سكوته لم يصح الا ان لا يمكنه اتمام الكلام الا بعد مدة كافي الظهيرة ووجود رابط حيث تأخر الجزاء كما سيحيى وذكر الشروط حتى لو اقصر على الاداة نحو انت طالق ان لم يكن تعليقا اتفقا ولا تجزئ عند ابى يوسف وبه يفتى ووافقه محمد للحال (ولو) لم يوجد الملك ولا سببه (بان قال لاجنية ان زرت فانت طالق فنكحها بعد اليمين فزارت لا تطلق) وكذا العتق لانه لم يكن في الملك ولا مضافا اليه ثم التعليق في الملك صحيح اجاعا ومضافا اليه عندنا واعلم ان الخالف الخنفي ان يرفع الامر الى شافعي ليفسخ اليمين المضاف فاذا كانت بالثلاث فلما تزوج ادعت الطلاق عند الشافعي فحكم ببقاء العصمة وان الطلاق ليس بشيء - له ذلك واو وطئها بعد لنكاح قبل الفسخ ثم فسخ كان حلالا ولو قال كل امرأة اترجوها فهي كذا فترجى امرأة ثم فسخ اليمين

مضى قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد لا بوصف فكان الشك داخلا في الايقاع فلا يقع ولهذا لو قال غير المدخول بها انت طالق ثلثا وقع ولو كان الوقوع بوصف لما وقع لكونها اجنبية (وان ملك) الزوج (امرأته) بان كانت امة غير تلك كلها (او شقصها) اي بعضها (او ملكته) اي المرأكل الزوج (او شقصه بطل العقد) اما في الاول فلان ملك النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالاقرى منه وهو ملك الرقية واما في الثاني فلما اجتمع بين الملكية والملوكية ولا يرد عليه ان المكاتب اذا استرى زوجته الرقيقة حيث لا يبطل النكاح لان المكاتب حق الملك لا الملك الحقيقي فانه لا يكون مالكا اذا كان مملوكا (فلو طلقها بعد ذلك لغا) لان وقوع الطلاق يستدعي قيام النكاح من كل وجه او من وجه ولم يوجد وكذا ان ملكته او شقصا منه لا يقع فقلنا وعن محمد انه يقع (ولو قال لها وهي امة) غيره (انت طالق ثنتين مع اعتق سيدك اياك فاعتقها) السيد (ملك) زوج (الرجعة) لانه علق الثنتين بالاعتق والعلق يوجد بعد الشرط وهي حرة والحر لا تحرم بالثنتين حرمة غليظة وعند الثالثة لا تصح الرجعة لا يقال كلمة مع القرآن لاننا نقول انها قد تجزئ للأخر كقوله تعالى * ان مع العسر يسرا * وفي شرح الصحاوي ان كلمة مع اذا افهم بين جنسين مختلفين يحل محل الشرط (وان علق طلقتيها) في المسئلة (عجى الغد وعلق مولاهما عتقها به) اي بجي الغد اي قال المولى لامته اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين (فجاء) الغد (لا محل) (له) اي الزوج (الابعد) زوج (زوج آخر) لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امة والامة يحرم حرمة غليظة بتصلتين بخلاف المسئلة الاولى فان العتق هناك مقدم رتبة هذا عند الشيخين (وعند محمد) ملك الزوج (الرجعة) برواية ابى حنيفة لان العتق اسرع وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر مسحون بخلاف الطلاق فانه اغض الراحات فيكون في وقوعه بطرا لان في الطلاق ايضار رجوعا اليها وبطؤه في غير المستحسن امر تخيلي بل لان قوله انت حرة اوجز من قوله انت طالق ثنتين والعلق كالرسل عند الشرط فيكون كأن المولى والزوجة ارسلا في ذلك الوقت فيقع اوجز القولين اولا وهو العتق كافي الاصلاح (وتعتد كالحره اجعا) يعني في المسئلتين اخذا بالاختياط وصيانة عن الاشتباه ولو كان الزوج مريضا لارث منه لانه حين تكلم الطلاق لم يقصد الفرار اذ لم يكن لها حق في ماله لان اعتق والطلاق يقعان معا ثم الطلاق يصادفها وهي رقيقة فلا ميراث لها

فصل

فتزوج اخرى لم تجزئ الى الفسخ في كل امرأة كذا في الخلاصة وهذا قول محمود به يفتى كافي الظهيرة وحكم الحكم كالتقضاء على الصحيح كافي الخانية قال الحلواني وهذا لم يعلم ولا يفتى به وعن اصحابنا ما هو اوسع من ذلك

وهو انه لو استفتى فقيهها عدلا فافتاه بطلاق المين حل له العمل بفتواه ولو افتاه آخر بالحرمة عمل بالافتاء الثاني في حق
امرأة اخرى والتزوج فعلا اولى في فسخ المين في زماننا ثم صحة * ٣٨٠ * الفسخ مقيدة بان لا يكون طلقها

في شبه الطلاق ووصفه ذكره بعد اصله وتويعه لكونه تابعا (لو قال لها انت
طالق هكذا) حال كونه (مشيرا باصابعه) المنشورة بقدر الطلاق (وقع
بعد دها) فبلا صبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنين وبالثلاث ثلاث
والاصبع يذكر ويؤنث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعدد المبهمة قال عليه
الصلوة والسلام الشهر هكذا وهكذا وخمس ابهامه واراد في النوبة الثالثة التسعة
وعليه العرف وفي المحيط انه لو اشير بلا ذكر العدد المبهمة لم يقع الا واحدة
(فان اشار ببطونها) بان يجعل باطن الكف اليها (تعتبر) عدد الاصابع
(المنشورة و) ان اشار (بظهورها) بان يجعل باطن الكف الى نفسه
(تعتبر المضمومة) صرح به مع انه علم ضمنا لانه تعتبر المنشورة مطلقا احترازا
عنه ولو نوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة
في الكف والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها منشورة وهذا هو المتمد
وفي الاصلاح بقى ههنا احتمال وهو ان يكون رؤس الاصابع نحو المخاطب
فالوجه الشامل ما قيل ان كان نشر اعن ضم فاعبرة للنشر وان كان ضمنا
عن نشر فاعبرة للضم وقيل ان كان بطن كفه الى السماء فالنشر وان كان
الى الارض فالضموم (ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة) والزيادة
بان قال انت طالق باين (والبسة) وقال الشافعي يقع رجعا اذا كان بعد
الدخول لان صريح الطلاق معقب للرجعة بالاجماع ووصفه بالباين والبسة
خلاف المشروع فلا يصح كافي انت لا طالق على ان لا رجعة لك عليك واجيب
بمنع مسألة الرجعة وبانه وصفه بما يحتمله فلا يكون تغييره بل تبينا (اوقال
اغش الطلاق واخبره واشده) او اسوأه وتوصيف الطلاق بهذه الاوصاف
انما يكون باعتبار اثر وهو البينة في الحال ولا يرد عليه ان الشديد القاحش
والخفيف هو البان فينبغي ان يكون الواقع بالفعل التفضيل الثلث نوى اولم ينو
لان افعل التفضيل قد يكون لاثبات اصل الوصف من غير زيادة كقوله تعالى
ويعولنهن احق بردهن (او طلاق الشيطان) كقوله انت طالق طلاق الشيطان
(او البدعة) وكل من هذين الوصفين ينفي عن البينة لان السني هو الرجعي
فيكون البدعي في غير حالة الحيض باينا وعن ابي يوسف في قوله انت طالق للبدعة
انه لا يكون باينا الابائية وعن محمد يكون رجعا وكذا طلاق الشيطان عنده
(او كالجبل) وغيره قال ابو يوسف اذا قال كالجبل او مثل الجبل يكون رجعا لان
الجبل شيء واحد فكان تشبيهها له في توحيده ولو قال مثل عظم الجبل تقع واحدة باينة
بالاتفاق كافي العناية ولا يفرق بعض بين قوله او مثل الجبل مثل عظم الجبل فقال ما قال
تبع (او كالف) وعن محمد انه يقع الثلث عند عدم النية لانه عدد فبراد به التشبيه

ثلاثا كافي الخانية قال الزاهدي
وقد ظفرت برواية عن
محمد انه في المضافة لا يقع
ولا يصح التعليق كما قال
الشافعي واحد وبها كان
يفتي أئمة خوارزم انتهى
واقره القهستاني في كغيره
وافاد انه متى وجد الشرط
وقع الطلاق اذا اذ وجوها
فضولي فانها لا تطلق كافي
المحيط وكذا لو قال كلما
تزوجت فلانة اوزوجت
مني بعقد فضولي واجزت
يقول او فعل او كلما تصير
زوجة لي او كل امرأة
تدخل في نكاحي باي مذهب
كان فهي طالق ثلاثا فعقد
الفضولي لا جله اوفسخه
القاضي الشافعي لم تطلق
كافي المنية ولا يحتاج الى
تكرار الفسخ ولو حلف
ايمانا على امرأة او عينا
على جميع النساء الا في كمال
وكيفيته ان يتزوج الخالف
امرأة فيرفعان الامرا الى
القاضي فيدعي انه زوجها
وقد تمردت عليه وزعمت
بانها بالخلف صارت مطلقة
فيلمس من القاضي فسخ
المين فيقول فسخت هذ
المين وابطلتها وجوزت
النكاح كافي المضمرات وعقد

الفضولي في زماننا اولى من الفسخ كافي الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا * في *
عليه الا في رواية عن ابي يوسف ثم ان كان الخائف شابا فاقد ايمه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا

فأمر زوجه أوى انتهى (و الفاظ الشرط) أى علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة وهى اصل الباب
فلو فتحها وقع للحال لانها للتعليل * ٣٨١ * ولا يشترط وجود العلة ولو نوى التعليق صح (واذا واذا

ما وكل وكلا) قال ابو حبان
لم تسمع كلا الا منصوبة
قلت * ولا ينافى
وقوعها مبتدأ اذ الفتحة
فيها فتحة بناء و بنيت
لاضافتها الى مبنى (ومتى
ومتى ما) واى واين
واين وانى ولو وما ومن
نحو من دخل ممكن الدار
فهى طالق قد دخلت
واحدة مرارا طلقت بكل
مرة طلقة لان الدخول
اضيف الى جاعة فاز داد
عوما كفى الغاية وهى
غريبة ثم الجواب المتأخر
يقرب بالقاء وجوبا اذا كان
واحدا من سبع بل من تسع
لان الطلبية تشمل القسمية
والنفيس يعم السين وسوف
و التسعة جمعت فى قوله
* طلبية واسمية وبجاءد *
وبما وقدم بنى وبان نفيس *
فلو لم يقرب تجزى سواء ابدل
مكانها واو اولافان نوى
التعليق دين ولو قرنهما
بالشرط كانت طالق فان
دخلت الدار هل تطلق
الا وجه لا واو اى بالواو
طلقت مطلقا كفى الفتح (ففى)
جميعها اذا وجد الشرط
انتهت اليمين) اى تمت
اذ لا بقاء لها بدونه يعنى

فى العدد ظاهر فصار كقوله كعدد الف او قدر عدد الف وفيه يقع الثالث
اتفاقا وعنه لو قال انت طالق كالتجوز تقع واحدة لانه يحتمل التشبيه فى الضياء
والنور ولو قال كعدد التجوز يقع ثلثا عنده ولو قال مثل التراب تقع واحدة
رجعية عنده ولو قال عدد التراب يقع ثلث عنده خلافا لابي يوسف هو يقول
لا عدد للتراب ولو قال انت طالق كثلث فهى واحدة باينة عند ابي يوسف
وثالث عند محمد كما لو قال كعدد ثلث ولو قال عدد الرمل فهى ثلث اجماعا
والاصل فى هذا ان الطلاق متى شبه بشئ يقع باينا عند الامام سواء كان المشبه به
صغيرا او كبيرا او ذكر مع المشبه به العظم اولا وعند ابي يوسف ان ذكر العظم
يكون باينا والا فلا وعند زفر ان وصف المشبه به بالشدة او بالعظم كان باينا
والافهوى رجعى وقيل محمد مع الامام وقيل مع ابي يوسف قيدنا بضرب من
الزيادة لانه لو وصفه بما لا ينبنى عن زيادة كقوله احسن انطلاق او اسنه او اعدله
يقع رجعى اتفاقا ولو اضافته الى عدد معلوم النفى كعدد شعر بطن كفى
او مجهول النفى والاثبات كعدد شعر ابليس ونحوه تقع واحدة او من شأنه
الشبوت لكنه زائل وقت الحلف بعارض كعدد شعر ساقى او ساقك وقد تنورا
لا يقع شئ لعدم الشرط ولو قال عدد ما فى الخوض من سمك وايس فى الخوض سمك
تقع واحدة وفى شرح الكنز كالشئ باين عند الامام وعندهما ان اراد بياضه
فرجعى وان اراد به برده فباين وهذا يقتضى ان ابا يوسف لا يقصر البيئونة
فى التشبيه على ذكر العظم بل يقع بدونه عند قصد الزيادة كفى الفتح ولو قال انت
طالق لاقيل ولا كثير يقع ثلث ولو قال لا كثير ولا قليل تقع واحدة فثبت مانعاه
اولا لانه ثبت بالنفى ضد المنفى فلا يرتفع (او ملاء البيئ او تطليقة شديدة او طويلة
او عريضة وقع واحدة باينة) ان لم تكن له نية او نوى واحدة (وكذا ان نوى الثنتين)
فى غير الامة كانت واحدة باينة لما مر من ان الجنس لا يحتمل العدد (الا اذا نوى
بقوله طالق واحدة وبقوله باين او ابنة) طلقة (اخرى فيقع باينان) لانه نوى
محمل كلامه لان باين فى هذا خبر بعد خبر فصار كما لو قال انت طالق انت باين فان
قيل ينبغى ان تقع طلقتان احديهما رجعية لان انت طالق يقتضى الرجعية اجيب
بان الثانى لما كان باينا لم يفد بقاء الاول رجعى فكان باينا بحكم الضرورة (وصحت
نية الثلث فى الكل) لان البيئونة على نوعين خفية وغليظة فاذا نوى الثلث فقد
نوى اغلظ النوعين واعلاهما فصحت نيته وقال اعتابى الصحيح انه لا تصح نية الثلث
فى انت طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة لانه نص على التطليقة وانها
تناول الواحدة ونسبه الى شمس الامة ورجح بان النية انما تعمل فى المحتمل وتطليقة
بناء الواحدة لا يحتمل الثلث كفى الفتح لكن لم لا يجوز ان تكون الناء لعنى آخر تدبر

ينتهى التعليق الى وقوع الطلاق فيجربى مجرى النفي فاذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا قد دخلت
الدار ثم تزوجها ثم دخلت ثانيا لم تطلق لان التعليق قد انحل بوجود شرط الدخول مرة فى الملك ذكره

القهستاني (الا في كمالها تتهى فيما بعد الثلاث) لا اقتضا ثلثا عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء
(مالم تدخل) كلمة كمال (على) ماهو مشتق من (التزوج) من ماض * ٣٨٢ * او مضارع وكذا ما في حكمه

* فصل في طلاق غير المدخول بها *

(طلق غير المدخول بها) بان قال انت طالق (ثلثا وقعن) لان الواقع
عند ذكر العدد مصدر محذوف موصوف بالعدد اى تطليقا ثلثا
فيقعن جملة وقيل تقع واحدة لانها تين بقوله انت طالق لا الى عدة فقوله
ثلثا يصادفها وهى اجنبية فصار كالمعطف والجمهور على خلافه ونص محمد
وقال بلغنا ذلك عن رسول الله عليه الصلوة والسلام وعن علي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا ينافي قول الانشاء ان يكون
عند ذكر العدد بتوقف الوقوع وكونه وصفا لمحذوف اما لو قال اوقعت عليك
ثلاث تطليقات فانه يقع الثلث عند الكل وفي الدرر انما نقل عن المشكلات انه
طلق امرأته ثلثا قبل الدخول لا تقع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل
منشاؤه الغفلة عن القاعدة المقررة في الاصول ان حصول سبب النزول
غير معتبر عندنا خلافا للشافعي انتهى فعلى هذا لو قال انت طالق ثلاثا لكان اولى
لان فيها اسارة الى الخلاف بخلاف ما قال تأمل (وان فرق) الزوج الصلاق
بان قال لغير المدخول بها انت طالق طالق طالق او انت طالق انت طالق انت طالق
(بانت) المرأة (با) تطليقة (الاولى) لا الى عدة (ولا تقع الثانية) لان قضاء الحمل
(ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة) لعدم توقف هذا الكلام
على آخره عند عدم المغير ولا يرد ما قيل من انه لو قال انت طالق واحدة ونصفا
او واحدة واخرى او واحدة وعشرين بضم العين وقبح الراء فانه تقع واحدة
في الاول والثاني ثلثان والثالث ثلث مع انه ذكر بالواو العاطفة وليس
في آخر كلامه ما يغير اوله لان الاول والثالث ليس لهما عبارة اخصر منهما
فكان فيهما ضرورة بخلاف واحدة وواحدة فانه يمكنه تشيته وجمعه واما الثاني
فلعدم استعمال اخرى ابتداء واستقلالها في التبيين وفي البحر لو قال انت طالق
وهذه وهذه طلقت الاولى والثانية واحدة والثالثة ثلثا لان العدد صار
ملحقا بالايقاع الثاني دون الاول وفي التبيين وقال مالك واحد تطليق ثلثا
اذا كان بعطف وهو قول ابن ابي ليلى وربيعة وقول الشافعي في القديم
(وكذا) تقع واحدة (لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها وقع واحدة)
لانه انشاء طلاق سابق باخر فبانت بالاول فلا تبقى محلا لغيره (ولو قال) انت
طالق (بعد واحدة او قبلها واحدة) خلافا للشافعي وعنه انه لا يقع شيء (او مع
واحدة او معها واحدة فمئة ن) اى في تلك الصور الاربع لانه انشاء طلاق سبق
عليه طلاق آخر فكانه الشأطين عبارة واحدة فيقع اثنتان ولو غير موطوءة وعن

كنكاحي وحلالى لدخولها
على سبب الملك (فلو قال
كلما تزوجت) او تكحت
او صارت حلالا لى (امراة
فهى طالق تطلق بكل
زوج ولو) كان التزوج
(بعد زوج آخر) ولو سبعين
مرة لا نفقاد اليمن على
ما سيحدث من الملك وهو
غير متناه لكن في خزائنة
المفتين لو قال كلما تكحتك
فمحمول على الوطئ (وان
قال كلما دخلت الدار فانت
طالق لا تطلق بعد الثلاث
وزوج آخر) لانتهاء المرات
الموجودة حالة اليمن في كلما
تكلمت فهى طالق يتكرر
الحث بتكرر الكلام الى
الثلاث فبطل اليمن وعن
ابن يوسف انه لو دخل
على المتكرر) فهى بمنزلة كل
واطلاقه يشير الى ان
دوام الفعل بمنزلة انشاء
فلو قال كلما قدمت عندك
فانت طالق ففقد عندها
ساعة طلقت ثلاثا والى
ان التكرار لم يلزم ان يكون
في زمانين فلو قال كلما ضربتك
فانت طالق فضر بها يديه
طلقت ثنتين لان الضرب
بكل يد كالضرب بضغث
كما في القهستاني عن قاضي

خان ومن فروع كمال اللطيفة مالم قال للمدخول بهب كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة * ابى *
وقعت ثلثان ولو قال كلما وقع عليك طلاق فطلقها واحدة وقعت ثلاث لان الشرط في الثانية اقتضى تكرره

بكر طلاقه (وزوال الملك) بانقضاء العدة من رجعية او رجعتين او من باين كذلك على الاظهر عند بعضهم
وقيل يزول بمجرد البيونة كما في ٣٨٣ في متفرقات النية ثم الملك يعم ملك النكاح او البين (لا يبطل البين)

اي لا يعدم التعاقب بالرجعي
او البائن بل بعده وجود
الشرط (فلو قال) لزوجه
ان دخلت الدار فانت باين
او طالق ثم ابانها او طلقها
واحدة قبل ان تدخل الدار
فاعدت ثم تزوجها في العدة
او بعدها ثم دخلت الدار
طلقت لان التعليق لم يبطل
بالزوال بلا وجود الشرط
(وفيه) اشعار بان كلا
من البائن والرجعي يلحق
نفسه وغيره الا البائن فانه
لا يلحق نفسه الا اذا كان
السابق حلقة او شرطية
(او مثل) انت مني باين كل
يوم كما في القهستاني معزيا
للتنف وسيجئ (وكذا)
لو قال ذلك لعبد فباعه ثم
اشتراه فدخل عتق وسيجئ
ان تميز الثلاث يبطل
تعليقه الا اذا كانت منعقدة
على سبب الملك كما مر قيد
يزوال الملك لان امكان البر
المصحح للتعليق يبطل له
وعلى ذلك تفرع ما في القنية

وغيرها ان لم ادفع الديار
الذي على الى شهر فابراهه قبل
الشهر بطل البين وفيها
ان خرجت من الدار الا
باذني فانت طالق فوقع لها
غرق او حرق غالب

فخرجت لم يحنث (وفيها) ان سكنت في هذا البلدة فانت طالق وخرج في انور وخلع امرأته ثم سكنها بل
انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط وقيل يقع (وفيها) ان فعلت كذا الخلال الله على حرام

ابن يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لان الكناية تقتضي سبق المكنى عنه
وجودا (وفي لموطوءة) تقع (ثمة في الكل) اقيام المحلية بعد وقوع الاولى (ولو
قال) نه (ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة) او فواحدة (فدخلت)
الدار (تقع واحدة) عند الامام لان المعلق بالشرط كالنجز عند وقوعه وفي النجز
تقع واحدة اذ لا يبقى للثاني محل وكذا هنا (وعندهما) والامة الثلاثة تقع (ثلاث)
لوقوعه جله عند الشرط بلا تقدم وتأخر ولا فرق بين صورتي العطف بالواو
والعطف بالفاء فيما ذكره الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه تقع واحدة بالاتفاق
في الثاني وهو الاصح (ولو اخرج الشرط) بان قال غير الموطوءة انت طالق واحدة
وواحدة ان دخلت الدار (فثلاث اتفاقا) لان الجزائين يتعلقان بالشرط دفعة
فيعان واولعطف الثالث ثم فان كان الشرط مقدما في المدخول بها تعلقت
الاولى والباقية تنجز عند الامام وفي غيرها تعلقت الاولى ووقعت الثانية ولغت
الثالثة ولو اخرج في المدخول بها تعلقت الثالثة والباقي تنجز وفي غيرها وقعت
الاولى في الحال وانما مساوها اذ التراخي كالاستيناف عند الامام وقالا يتعلق
الكل سواء قدم الشرط او اخرج دخل بها او لا لان التراخي في الحكم لا التكلم
اختلفوا في اثر التراخي فقال الامام هو بمعنى الايقاع كانه سكت ثم استأنف قولا
بعد الاول اعتبارا لكمال التراخي وقالا التراخي راجع الى الوجود والحكم واما
في الحكم فصل (ويقع) الطلاق (بعد قرن) على صيغة المفعول (الطلاق
لايه) اي الطلاق (فلومات) المرأة مدخولة او غير مدخولة (قبل ذكر العدد
في قوله انت طالق واحدة لا يصق) لانه قرن الوصف بالعدد وكان الواقع
هو العدد فاذا ماتت قبل ذكر العدد فانت طالق قبل الايقاع فيبطل وانما
خص موتها بالذكر لانه لو مات الزوج بعد قوله طالق قبل قوله ثمة تمتع
واحدة لان لفظ الطلاق لم يتصل بذكر العدد فبقى قوله انت طالق وهو عامل
بنفسه فيقع الا يرى انه لو قال لامرأته انت طالق مریدا تعقبه بثلاث فامسك
شخص فاه تقع واحدة رجعية لان الوقوع بلفظه لا يقصد كافي اكثر الكتب

❖ فصل في الكنايات ❖

(وكنيته) اي اطلاق عطف على ما ذكر من الصريح وهو في اللفظة مصدر كنى
او كناية عن كذا يكنى او يكون اذا تكلم بشيء يستدل به على غيره
او يراد به غيره وفي علم البين لفظ اراد به لازم معناه مع جواز ارادة ذلك المعنى
منه وقيل لفظ يقصد بمعناه معنى ان ملزوم له وفي الشريعة ما استتر في نفسه معناه
الحقيقي او المجازي فان الحقيقة الهجورة كناية كالمجاز غير الغالب وكناية الطلاق

فخرجت لم يحنث (وفيها) ان سكنت في هذا البلدة فانت طالق وخرج في انور وخلع امرأته ثم سكنها بل
انقضاء العدة لا تطلق لانها ليست امرأته وقت وجود الشرط وقيل يقع (وفيها) ان فعلت كذا الخلال الله على حرام

ففعل أحد الفعلين حتى بانته امراته ثم فعل الآخر لا يقع الثاني لانها ليست بأمرأة عند الشرط وقيل يقع وهو الاظهر انتهى قال في البحر والاضر عندى انه مثل امرأتى * ٣٨٤ طالق كما لا يخفى قال

(ما) اى لفظ (احتمله) اى الطلاق (وغيره) فيستر المراد منه في نفسه فان البائن مثلاً يراد منه المنفصل عن وصلة النكاح وفي الدلالة عليه خفاء زال بقرينة (ولا يقع بها) اى وانه لا يقع الطلاق بالكتابات قضاء (الابنية) اى بنية الزوج او الطلاق مضافاً الى الفاعل او المفعول (او دلالة حال) لانها غير موضوعه للطلاق بل موضوعه لما هو اعم منه والمراد بدلالة الحال الحالة الظاهرة المفيدة لمقصوده وفيه اشارة الى ان الكتابات غير مؤثرة بدون النية ودلالة الحال وقال الشافعي لا اعتبار بالدلالة بل لابد من النية لانه لا يبعد ان يضر خلاف الظ ولسا ان الحال اقوى دلالة من النية لانها ظاهرة والنية باطنة كما في التبيين ثم الكناية على قسمين ذكر الاول بقوله (قها) اى من الكتابات (اعتدى) فانها تحتمل الاعتماد عن النكاح والاعتماد بنعم الله تعالى فان نوى الاول تعين ويقضى طلاقاً سابقاً والطلاق يعقب الرجعة ولا يخفى ان القول بالاقضاء وثبوت الرجعة فيما قاله بعد الدخول اما قبله فهو مجاز عن كوني طالقاً باسم الحكم عن العلة لا المسبب عن السبب كما قال الزيلعي ليرد عليه ان شرطه اختصاص المسبب بالسبب والعدة لا تختص بالطلاق لثبوتها في ام الولد اذا اعتقت وما اجيب به من ان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالاصالة فغير واقع سؤال عدم الاختصاص كما في الفتح (واستبرأ) بكسر الهمزة قبل الياء (رجك) لانه تصریح بما هو المقي من العدة وهو تعرف براءة الرحم فاحتمل استبرأه لاني طلقك او لاطلقك يعنى اذ علمت خلوه عن الولد وعلى الاول يقع وعلى الثاني لا فلا بد من النية ولا يخفى انها قبل الدخول مجاز عن كوني طالقاً كاعتدى وكذا في الايسة والصغيرة المدخول بها كما في الفتح (وانت واحدة) عند قومك او منفردة عندى ليس لي معك غيرك ويحتمل ان يكون لغا المصداق محذوف ولا عبرة باعراب واحدة عند عامة المشايخ وهو الصحيح لان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب لكن فيه دلالة على ان الخواص الذين يفرقون بين وجوهه يعتبرون فيه التفصيل المذكور تدبر وقيل انما يقع بالسكون واما اذا اعربت فان رفعت لم يقع وان نوى وان تصبت وقع وان لم ينو (يقع بكل منها) اى من الالفاظ الثلاثة (واحدة رجعية) وان نوى اثنين او ثلثاً ولم يذكر المصدر لانه قد ظهر ان الطلاق في هذه مقتضى ولو كان مظهراً لا تقع به الا واحدة رجعية فاذا كان مضمرأ وانه اضعف منه اولى ان لا يقع الا واحدة رجعية (وماسواها) اى الالفاظ الثلاثة (تقع بها واحدة بينة) وعند الشافعي الكتابات كلها رواج (الا ان نوى ثلثاً فمقتضى) لانها من نوعي البينة عليها وفي هذا الاطلاق نظر بل قد يقع رجعي ببعض الكتابات ففي قوله انا برى من طلاقك يقع رجعي اذا نوى بخلاف

في النهر وفيه نظر ظاهر وتمام ذلك في الايمان وههنا نوعان كثير وقوعهما الاول حلف بالطلاق ليؤدين له اليوم كذا من دينه فججز عنه بان لم يكن معه شيء ولم يجز من يقرضه الثاني ما يكتب في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها و ابرأته من كذا من باقى صداقها فدفع لها جميع مالها عليه قبل الشرط فهل تبطل اليمين والجواب ان ظاهر قوله في القنية والحاصل انه متى ججز عن اليمين واليمين موقفة فانها تبطل يقتضى بطلانها في النوع الاول كذا في البحر و اقول نقل في عقد الفوايد عن التجنيس ما حاصله لا اسكن هذا البيت فاغلق الباب او قيد المختار انه لا يبحث فيهما (ولو قال) ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيده ومنع (او قال) ليها في منزل ايسها ان لم تحضري الليلة الى منزلي فانت كذا فمقتضىها بوجها حث فيهما هو المختار للفتوى والفرق انه شرط الحث في اول الفعل وهو السكنى

والاكره يوثر فيه وعن اثنائي عدم الفعل والاكره لا يوثر فيه قال في العقد قلت وهذا معنى ما نقله بعض علمائنا الاصل في هذا السبب ان شرط الحث ان كان عدمياً وعجز عن ما شرته فالمختار

الخنث وان كان وجوديا وعجز فالخيار عدم الخنث انتهى واعتبار هذا الاصل يفيد الخنث في مستثناة
اذ شرط الخنث فيها عدمي * ٣٨٥ * كما هو ظاهر والله الموفق (وهذا من المواضع المهمة فكن فيها

على بصيرة كذا في النهر
واما الثاني ففي هبة
او هبة نية او قبض البائع
التمن ثم ابرأه المشتري منه
صح الابرأ ورجع على
البائع بما دفعه اليه وهذا
يقضى بقاء اليمين لصحة الابرأ
بعد القبض ويرجع بما وقع
الابرأ به عليها اذ لا فرق
بين دين ودين في هذا المعنى
والمراد براءة الاسقاط لبراءة
الاستيفاء كما لا يخفى كذا
في النهر (و الملك شرط
لو قوع الطلاق) المعلق
وكذا العلق ولو علق
بشرطين فانه يشترط الملك
لاخرهما كما سيحى متنا (لا)
انه شرط (لانحل اليمين
فان وجد الشرط فيه)
اي في الملك ولو في العدة
(انحلت اليمين) لعدم بقاء
الشرط والجزاء (ووقع
الطلاق لتبول المحل
للجزاء) (والا) يوجد
الشرط في المك بان وجد
في غيره بان دخلت بعد
العدة (انحلت) لو جو ذ
الشرط (ولا يقع الطلاق)
لعدم قابلية المحل ومنه يعلم
حكم كل تعليق كالعتاق
وفيه اشارة الى جملة مشهورة
لمن علق بالثلاث ثم ندم و اراد

ما اذا قال من نكاحك وكذا في وهبتك طلاقك اذا نوى يقع رجعي وكذا
في خدي طلاقك واقرضتك وفي قد شاء الله طلاقك او قضاه او شئت يقع
بالنية رجعي كما في القمح تأمل (ولا تصح نيته الثنتين) لانه نية العدد فلا تصح
في الجنس خلافا لزمرو ولذا لو كانت امة صحت وقد قررناه (وهي) اي
الفاظ الكتابية ماسوى الثلثة (باين) وهو نعت للمرأة من المين والبينونة وهي
امزقة فيحمل ان يكون عن الطلاق عن العاصي وعن اخيرات وغيرها كما
في اكثر الكتب لكن هذا الاحتمال بلفظ البينونة متعين واداني بان بعدم التام لا يحتمل
بل تعين الطلاق اذ هو من الافاظ المخصوصة بهن فلا بد فيه من التاء الا ان يقال
امر التذكير والتأنيث فيه سواء (بنة) بالتشديد انقطع عن النكاح او عن اخيرات
او عن الاقارب (بتله) كالبنة (حرام وله معان كثيرة) فيحتمل ما يحتمله البنة
(خلية) بضم الخاء من الخلواي خالية عن النكاح او الحسن (برية) مثل خلية
(جبارك على غاربك) تشيل لانه تشبيه بالصورة المترعة من اشياء وهي هيئة
البنة اذا اريد اطلاقها للرعي وهي ذات رسن فالق الجبل على غار بها وهو
ما بين السنام والعنق فنبه بهذه الهيئة الاطلاقية الطلاق المرأة من قيد
النكاح او العمل او التصرف وصار كناية في الطلاق لتعدد صور الاطلاق
(الحق باهلك) يحتمل معنى اذهبي حيث سئت لاني طالتك (اوسيري بسيرة اهلك
وهبتك لاهلك) اي عفوت عنك لاجل اهلك او وهبتك لاهلك لاني طلتك
(سرحتك فارقتك) يحتمل التسميح والمفارقة بالطلاق او بغيره وعند الشافعي
هما صريحان في الطلاق (امرك بيدك) اي عمرك فيحتمل ان يكون تفو ايضا
منه الطلاق اليها وان يكون اذا في حق التصرف (اخاري) اي نفسك
بالفرق في النكاح او اختارى نفسك في امر آخر وفي هذين الاثنتين لا تنطلق حتى
تختار نفسها لانها كناية عن التفويض فعلى هذا الانسب ان لا يذكر في هذا المقام
منه زعم بعض المفتين انه يقع به الطلاق وافتي به فضل واصل (انت حرة) عن رق
النكاح او غيره (تقنعي) اي اتخذت قناعتك لانك كنت من الاجنبى (تحمري
استري) ولو اكنى به عن الاولين نفهم الحكم (اغربي) اي ابعدى عني لاني
دالك اولي يارة اهلك ويروي اعزبي من العزوبة وهي التجرد عن الزوج (اخرجي
اذهبي) مثل اغربي (قومي) ولو اكنى به عن الاولين نفهم بانظر ياق الاولى
(ابغى الزواج) لاني طقتك او الازواج من النساء للعاشرة (فلو انكر) الزوج
(النية) بان قال لم انوطا (صدق مطلقا) اي ديانة وقضاء في جميعها (حاة
الرضاء) للاحتمال وعدم دلالة الحال وانقول قوله مع يمينه في عدم النية وفي المجتبى
فيليد اليمين ان ادعت الطلاق وان لم تدع ايضا يحلف حقا لله تعالى قال ابن

اللقين وقد اشرنا الى ما هو * ٤٩ * ل * سهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن
انحل بلا جناء صرح به في حن وغيره ذكره انتهى في وقد قدمنا (وان اختمنا) اي الزوجان

(في وجود الشرط) المعلق عليه طلاقها أي تحققه وجوبه سواء كان وجوبه ديا أو غد ميا (فالقول له) بمينه لانه منكر وقوع الطلاق واعلم ان اطلاق المص كغيره يقتضى انه * ٣٨٦ * لو علق طلاقها بعدم وصول

النفقة اليها عشرة ايام مثلا فادعى الوصول وانكرت ان القول له وبه جزم في القضية لكن صحح في الخلاصة وغيرها ان القول لها يعني في وجود الشرط فيقع الطلاق قال في البحر وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول الماء * فروع * في القضية قال لها ان لم تصل النفقة اليك الى ثلاثة ايام فامرك بيدك فجاء بالنفقة في اليوم الثالث فتوارث المرأة فلم يجدها حتى مضى اليوم الثالث فامرها بيدها لو جود الشرط (الا اذا برهنت) على دعواها للحجة لا يفة بكل مقام فلو اختلف في الولادة ثبت بقول امرأة ذكره القهستاني سواء كانت عينة على نفى او اثبات فقد ذكر السر خسي ان الشرط يجوز اثباته بالبينة وان كان نفيا كما لو قال لبيده ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فاقام بيته انه لم يدخل تقبل فعلى هذا التخرج جواب واقعة الفتوى جمل امرها بيدها ان ضربها بغير جنسية ينبغي ان تقبل وفي شهادت الصغرى

ان لم تجئ صهرتي في هذه الليلة ولم اكلها في كذا فامرأته كذا فشهدوا انها لم تجبه ولم يكلمها * غير * وانها طلقت قبلت كذا في انصل اثبات عشر من العمادية لكن يشكل عليه ماسيئ لو قال انم ارجع العام

فبدي حر فشهدا بخره بكونه لم تقبل عندهما خلافا لمحمد لا نهما قامت على التني نعم ان كان عدم القبول
لاشترط دعوى العبد كما قد قيل * ٣٨٧ * فلا اشكال (وفيما) اي شيء علق بشرط (لا يعلم) وجود

ذلك الشرط (الا منها)
فانقول لها في حق نفسها)
استحسانا بلايين كما افاده
في النهر والمراهقة كالبالغة
ولو قال لعبد ان احتلت
فانت حر فقال احتلت هل
يصدق الاصح نعم لانه
لا يعرفه غيره كالحيض كما
في المحيط وبه جزم في الملقط
(لا في حق غيرها) لانها
متهمة (فلو قال ان حضت
فانت طالق وفلانة فقات
حضت) والحيض قايح
فان انقطع لم يقبل قولها
لانه ضروري فيشترط قيام
الشرط ذكره الزيلعي وغيره
ولم ار ما لو كانت صغيرة
لا يحض مثلها او آيسة وينبغي
ان يقبل قول الآيسة
لا الصغيرة (طلقت هي
لافلانة) وهذا اذا كذبها
الزوج فان صدقها طلقت
فلانة ايضا وكذا تطلق فلانة
اذا علم وجود الحيض منها
كما في الجوهره وغيرها ولا
يرد ما في الصيرفية لو قال
ان ذهبت الى بيت ابى بغيرا
ذلك فانت كذا فادعى اذنها
وانكرت فالقوله لانه منكر
للطلاق لان الاذن مما يطلع
عليه فعل اللسان (وكذا)
يقبل قولها في حق نفسها

غير باين مثل ان يقال انت طالق وطالق وهي في العدة تطلق ثنتين لعذر جعله
اخبار التعينه انشاء شرعا وكذا لا يصدق لو قال اردت الاخبار (و) يلحق
الصريح (البين) يعني اذا ابانها او خالعهما على مال ثم قال لهما انت طالق او هذه
طالق في العدة يقع عندنا لحديث الخدري مسندا المختلعة يلحقها صريح الطلاق
مأدات في العدة خلافا للشافعي في الخلع لانه لم يصادف محله (والباين) اي غير
الصريح (يلحق الصريح) كما اذا قال للمدخل بهانت طالق ثم قال لها انت
باين في العدة فشمّل ما اذا خالعهما او طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح
ويجب المال ويشكل عليه ما في القنية من انه لو طلقها على الف فقبلت ثم قال
في عدتها انت باين لا يقع انتهى فانه من قبيل البين اللاحق للصريح وان كان
باينا فانهم جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح فينبغي الوقوع واعلم
ان الطلاق الثلث من قبيل الصريح اللاحق لصريح وباين وكذا الطلاق على
مال بعد البين فانه واقع فلا يلزم المال فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى والكنيات التي
هي بواين تلحق المختلعة فاما الكنيات التي تقع رجعية فانها تلحق المختلعة
كقوله بعد الخلع انت واحدة ثم نقل عن الجواهر لو قال للمختلعة التي هي مطلقة
بتعليقين انت طالق يقع الطلاق بكونه صريحا وان كان يصير ثلثا وهو باين
وهذا ظاهر في اعتبار اللفظ لا المعنى والتفصيل في المنع فليطالع (لا) يلحق
البين (البين) بان قال للمدخل بهانت باين ثم قال في العدة انت باين لا تقع الثانية
لا يمكن جعله خبرا عن الاول فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري
حتى لو قال غيب به البينة الغليظة ينبغي ان يعتبر وثبت به الحرمة الغليظة
كما في اكثر الكتب والمفهوم من هذا ان قولهم البين لا يلحق البين يس على
اطلاق قبل اذالم يكن المراد بالثاني البينة الغليظة واما اذا كان فيلحق وكذا قولهم
والباين يلحق الصريح ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لانا يلحق الصريح البين لاحتمال
الخبرية عن الاول ان يدعى الفرق بين البينين فلا تصح الخبرية باحدهما عن الآخر
تأمل (الا اذا كان) البين (معلقا بشرط) قبل المنجز البين فانه يلحقه البين
يعني لو قال ان دخلت الدار فانت باين ينوي به الطلاق ثم ابانها فدخلت الدار
وهي في العدة وقع عليها طلاق آخر عندنا لانه لا يمكنه جعله خبرا للحجة التعليق
قبلة وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وقال زفر لا يقع فانه قاس العلق
على المنجز وانما قيدنا قبل المنجز لانه وعلق البين بعد البين المنجز لم يصح التعليق
كالمنجز كما في ابدايع فلا يخفى عبارة المصنف عن قصور تدبر وفي التنوير كل فرقة
هي فسح من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع في عدتها

* باب التفويض *

لاغيرها (لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقات احب) اي عذاب الله (طلقت ولا
يعق) لجواز ان تحملها شدة بغضها مع غلبة الجهل وعدم الذوق للعذاب ليحصل على الخلاص منه بالماذب

كذا في الفتح وفيه اشعار بانه لو قال ان حضت ففلانة طالق وعقد حر ففقلت حضت لم تطلق ولم يعتق الا اذا صدقها الزوج كما في القهستاني معن بالسرح الطحاوي والى انه * ٢٨٩ * لو قال ان كان لك وجع البطن

اي تفويض الزوج لتطبيق زوجته اليها لما فرغ من بيان الطلاق بولاية المطلق نفسه شرع في بيانه بولاية مستفادة من غيره (واذا قال) الزوج (ايها) اي الزوجة (اختاري) حال كونه (ينوي) به (الطلاق) سواء كانت النية حقيقية او حكمية كما اذا قال في حالة الغضب او المذاكرة فلا يردانه ليس على اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين لا حاجة الى النية (فاختارت) المرأة (نفسها) في مجلسها الذي علمت به اي بقوله اختاري بسماع او خير وفيه اشعار بانه لا بد من علمها فلو خيرها ولم يعلمها فاختارت نفسها لم تطلق عندنا خلافا لفر (فيه) اي في هذا المجلس وان اتد كاسمحي (بانت بواحدة) لان المخير لها خيار المجلس باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اجاعا سكو تيا وما نقل من خلاف على رضى الله تعالى عنه لم يثبت وتما في شروح الهداية (ولا تصح نية اثنت) لانه لا عموم للتقضي ولا رجعية وان نوى لان اختيار النفس في البين وعند الشافعي تصح نيتها وان لم يتوانت برجعية وعند مالك و احمد قع الثلث بلانية (وان قامت) المرأة المخرجة ولو كررها (منه) من المجلس (او اخذت) اي شرعت (في عمل) آخر يخالفه (بطل) خيارها لان ذلك دليل الاعراض (ولا بد من ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما) لان الوقوع عرف سماعا فيقيد به اجماعا فلو قال لها اختاري فقالت اخترت بطل لان يتصادقا على اختيار النفس كما في الدرر لكن في الفتح عدم الاكتفاء بالتصادق تأمل (وان قال لها اختاري فقالت انا اختارت نفسي) بلفظ المضارع (او اخترت نفسي) بلفظ الماضي (تصادق) اذا نوي الزح فالقياس ان لا يقع شيء وهو قول الاثنية الثلاثة لان هذا مجرد عدد وفي الاستحسان يقع ووجهه مذكو ر في شروح الهداية فليطالع (وان قال لها ثلث مرات اختاري فقالت اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة) ولا فرق بين ان يذكر الاخرين يعطف من واو او فاء او ثم او لم يذكر (يقع الثلث) عند الامام لانه اجتمع في ملكها طلقات الثلث بل ترتيب كالتجمع في الممكن فاذا بطل الاولى والوسطية والاخرية بقى مطلق الاختيار فصار كما لو قال اخترت وهو يصلح جوابا لكل فيقع الثلث (بلانية) من الزوج وبلا ذكر النفس وانما لا يحتاج الى النية وان كانت من الكتابات لان في كلام الزوج ما يدل على ارادة الطلاق وهو تكرير اختاري فلا يحتاج الى ذكر النفس ايضا لزوال الابهام كما في كثر الكتب لكن قل النفس وفي الخفية والبدائع والمحيط ان النية شرط (فيها) لان التكرار لا يزيل الابهام وفي الفتح وهو الوجه وفي التبيين يذهب ان يكون حذف النية فيها لشهرتها لالانها ليست بشرط وفي البحر بعد نقل الخلاف والحاصل ان المعتمد رواية ودراية اشتراطها دون اشتراط النفس تتبع (وعندهما) قع (واحدة بانية) لان هذا اللفظ يفيد الافراد والترتيب لان الاولى

فانت طالق فقالت لي وجعة فقد طلقت وفي النية لو انكره الزوج ففي طلاقها خلاف ذكره القهستاني وفيه ايماء الى انه لو قال ان كنت تحبين العذاب فانت كذا فخوفها بالنار فقالت احبته انه لا يقع وبه يظهر الفرق عما استشكله قاضي خان في ان سر رتك فانت طالق فضر بها فقالت سرني قالوا لا تطلق اي لان ايلام الضرب القاسم بها دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجرد محبة العذاب ولو اعطاها الف درهم فقالت لم يسرنني فالقول لها لا تحمل طلبها الا لفين فلا يسرها الا لف قيد بمحبتها لانه لو علمه على محبة غيرها توقف الوقوع على تصديقه وعن محمد لو قال ان كان فلانا مؤمنا فانت طالق لا تطلق لان هذا لا يعلمه غيره وان كان هو من المسلمين ويصلى ويحج ولو قال لي اليك حاجة فقبال امرأته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق زوجتك كان له ان لا يصدقه كما في المحيط وانما قال وكذا الخ لانهم فرقوا بين الحيض والحجة بان التعليق بالحجة

يقتصر على المجلس بخلاف الحيض بالحجة وانها لو كانت كاذبة في الاخبار طدقت ديانة في التعليق بالحجة * اسم * بخلاف الحيض وفي الفوائد الظهير يد انت طالق ان كنت انا احب كذا ثم قال لست احبه فهي امرأته ديانة

أيضا قال السر حسي هذا مشكل لأنه يعرف مافي قلبه وان كان لا يعرف مافي قلبها لكن الحكم يدار على الظاهر وهو الاختيار وجود او عدمه * ٣٨٩ * (ولا يقع) الطلاق (في) قواها (ان حضت) وصدقت في حقها

(ما لم يستمر الدم ثلاثا) لاحتمال الاستحاضة والشك لا يزال اليقين (فاذا استمر) الدم ثلاثا ولو حكما (وقع) اي طلاقها دون فلانة كذا صرح به القهستاني و فرع عليه المسئلة الآتية فتنبه (من ابتدئه) اي من ابتداء ثلاثة ايام لانه تبين انه حيض من الابتداء فلو كانت غير مدخول بها فزوجت بآخر قبل ان يستمر جاز ان استمر ولا تحسب هذه الحيضة من العدة ولذا قالوا ان الطلاق بدعي ولومات بعد ما تزوجت من ساعتها كان ميراثا لزوج الاول دون الثاني كما في الخانية وفي خزانة المفتين لو قال غير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت حضت فزوجت باخر ثم ماتت كان الزوج الاول وارثا دون الثاني انتهى وفي البحر عن المحيط لو قال لها عبء حران حضت فقالت رأيت الدم و صدقها الزوج لا يحكم بعقبة حتى يستمر ثلاثة ايام فيحكم بعقبة من حين رأت الدم والظاهر وان كان فيه الاستمرار

اسم لفرد سابق واسم لفرديين متساويين والاختيرة اسم لفرد لاحق والترتيب بطل لاستحالة في المجتمع في الملك وانما الترتيب في افعال الاعيان فيعتبر فيما يقيد وهو الافراد فصارت كأنها قالت اخترت الطلقة (ولو قالت اخترت اختيارا) او الاختيار او مرة او بمرة او دفعة او بدفعة او بواحدة او اختيارا واحدة (وقع الثلث اتفاقا) لانه جواب الكل حتى لو كان بمال لم يملك (ولو قالت) بعد قوله اختاري ثلثا (طلقت نفسي) تطليقة (او اخترت نفسي) تطليقة بانتهى بواحدة في الاصح) كما في اكثر المعبرات لانه لا عبرة لايقاعها بل لتفويض الزوج (وقيل) فأنه صاحب الهداية طلقت واحدة (يملك الرجعة) لان في التصريح تقع رجعية والمفوض اليها صريح الطلاق وقد وقع في بعض نسخ الجامع على مافي الهداية وقال الصدر الشهيد وغيره هذا غلط من الكتاب لكن تعليل صاحب الهداية يأبى عنه والجل على الرواية الاولى تأمل (ولو قال امرك بيدك) او كفك او عيذك او شمالك او فكك او اسلك او غيرها في تطليقة (او قال اختري) تطليقة (فاختارت نفسها) فانها عاطفة اي فقالت اخترت نفسي (وقع واحدة رجعية) لان عدم الكناية بالصريح ولان العبرة بالامر فيحمل الاختيار عليه وفي المبسوط لو قال لها طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلا لان لفظ الاختيار اضعف من لفظ الطلاق الا يرى ان الزوج يملك الايقاع بلفظ الطلاق دون الاختيار فالأضعف لا يصلح جوابا للأقوى والأقوى يصلح جوابا للأضعف وفي الاختيار ولو غيرها فقالت اخترت نفسي لابل زوجي لا يقع لانه للاضرب عن الاول فلا يقع لكنه مخاف العامة المعبرات بل هو سهو تتبع (ولو قال امرك بيدك) حال كونه (ينوي به ثلثا) فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرة واحدة وقع لثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد على الاصح المختار لانه بلغ في التفويض اليها من الامر باليد واراد بنية الثلث نية تفويضها وانما صح نية الثلث لانه جنس يحتمل العموم والخصوص فايهما نوى صح نية وان لم ينو شيئا ثبت الأقل وكذا اذا نوى نيتين وذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى لو لم يذكرها لا يقع وفيه تفصيل في الفتح فليراجع (وان قالت) في جواب امرك بيدك (طلقت نفسي واحدة او اخترت نفسي بتطليقة فواحدة باينة) اذا لواحدة صفة لابل لها من موصوف فيجب تقدير ما يدل عليه المذكور السابق والسابق فيه هنا قولها طلقت فيجب تقدير التطليقة فوقع واحدة (ولو قال) لها (امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل) فيه حتى لا يكون لها الخيار بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم المفرد لا يتناول الليل ولا يمكن ان يجعل امرا واحدا التخلل ما يوجب انفصل بين الوقتين فكانا امرين ضرورة (وان ردت) اي المخيرة الامر

ولكن الظاهر يكفي للدفع في دفعه العبد استخدام المولى عن نفسه ولا يكفي الاستحقة فاذا استمرت ان كان جريضا فيعتق من حين رأت الدم حتى لو جنى او جنى عليه كان ارشدا ارش الاخرار وهو من باب التبيين لامن باب

الاستناد كأن كان فلان في الدار فانت حر فظهر ذلك في آخر النهار يظهر عتقه بخلاف قوله انت حر بعد موتي
بشهر فانت بعد موته بشهر وقد جاز العبد كان حكمه حكم العبد عند ٣٩٠ * ابى حنيفة اشوت اعتق مستندا

(في اليوم) في هذه المسئلة (لا يرتد) الامر (بعد غدا) لانه لما ثبت انها امران
لانفصال وقتها ثبت لها الخيار في كل واحد من الوقتين على حدة فيرد
احدهما لا يرتد الآخر وفيه خلاف زفر (وان قال) امرك بيدك (اليوم وغدا
يدخل الليل) لانه لم يتخلل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناوله
الامر وكان امر واحد وهذا لان تخلل الليلة لا يفصلها لان اقوم قد يجلسون
للمشورة فيهمج الليل ولا تقطع مشورتهم ومجلسهم كافي الهداية وغيرها لكن
في الفتح لا اعتبار به تعليلا لدخول الليل في التملك المضاف الى اليوم وغده لانه
بقتضى دخول الليل في اليوم المفرد لذلك المعنى وهو هجوم الليل ومجلس المشورة
لم ينقطع تتبع (وان ردت اليوم لا يبق) الامر في يدها (غدا) كما لا يبق في النهار
اذا قال امرك بيدك اليوم وردت في اوله ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك
غدا فهما امران حتى ان ردت الامر في اليوم لكان لها ان تختار في الغد وهو
مروى عن ابى يوسف قال شمس الائمة وهذا صحيح لاستقلال كل واحد من
الكلامين فلا حاجة الى ارتباطه بقبلة وذكر في الخالية هذه ولم يذكر فيها خلافا
(او مكثت) الزوجة (بعد التفويض) في مجلس التفويض وبلوغ الخبر
(يوما) او اكثر منه (ولم يقيم) من المجلس ولم تأخذ في عمل آخر قيده لانه لو خيرها
ثم قام هو لم يبطل (او كانت قائمة جلست) لان الجلوس اجمع للرأى وكذا لا يبطل
لو مشى من جانب بيت الى جانب آخر بخلاف ما لو ذهبت الى مجلس آخر يغاير عرفا
(او) كانت (جالسة فاتكأت) هذره رواية الجامع الصغير وذكر في غيره انها اذا كانت
قاعدة فاتكأت لا خيار لها لان ذلك دليل التهاون فكان اعراضها الاول اصح
(او) ان كانت (متكئة فقعدت) ولو كانت قاعدة فاضطجعت فيه روايتان عن
ابى يوسف (او) كانت (على دابة) سائرة فوقعت (او نزلت) (او دعت اباهما)
او غيره (للسورة او) دعت (شهود الاشهاد) كافي اكثر المعبرات لكن في التفهستانى
خلاف تتبع (لا يبطل خيارها) لان كلامها لجمع الرأى فيمعلق بما معنى ولا يكون
دليلا على الاعراض الا ان تقوم فانه قرينة على الاعراض وكذا لا يبطل
لو سحبت او قرأت او اتمت المكتوبة او اكلت شيئا يسيرا او شربت او لبست
ثيابها من غير قيام بخلاف ما لو اشتغلت بنوم او اغتسل او امتشاط او اختضب
او تمكن من الزوج فيبطل (وان سارت دابتها) بعد التفويض والدابة واقفة
(يبطل) خيارها لان سيرها ووقوفها مضافان اليها (لابسير فاك هي) اى
المرأة (فيه) اى في الفلك لان سيره غير مضاف الى رايه لعدم قدرته على الايقاف
(ولو قال لها طلق نفسك ولم ينوبه) طلاقا (او نوى واحدة فطلقت)
اى فقات طلقت نفسى (ودعت) طلقة (رجعية) لانه صريحة (وكذا) تقع

والاستناد لا يظهر في حق
الغايب والمتلاشى فلو قال
الزوج انقطع الدم في الثلاثة
وانكرت المرأة والعبد
فالقول لهما الاقراره بالشرط
والدم في وقته حيض ولذا
تؤمر بترك الصلاة والصوم
ثم لو ادعى عارضا يمنع
الحيض فلا يصدق فان
صدقت المرأة وكذب العبد
في الايام الثلاثة فالقول لهما
وان كان بعدهما فالقول
للعبد انتهى فليحفظ (ولو
قال ان حضت حيضتا) فانت
كذا (يقع اذا طهرت)
اى حكم بطهرها لان
الحيضة في العرف اسم
للكاملة وكذا لو قال ان
حضت نصفها او ثلثها او
سدسها لانها لا تجزى ولو
قال ان صمت يوما يقع اذا
غربت بخلاف ان صمت
فانه يقع بالصوم ساعة بالنية
(ولو قال ان ولدت ذكرا
فانت طالق واحدة وان
ولدت انثى فانت طالق
ثنتين فوالدتهما معا ولم يدر
الاول تطلق واحدة قضاء
وثنتين تنزها) اى ديانة يعنى
فيما بينه وبين الله تعالى كما
ذكره صدر الشريعة
وغیره وفيه اشارة الى ان

الثلاث عندهم بمعنى كالقضاء والحكم والشرع والى انه كالقضاء منصوب على انظرية اى رجعية *
في قضاء ونظر القاضى وتصديقه وفي تنزّه ونظر المفتى وتصديقه كافي التفهستانى عن علاقة المجاز من

الكشف وغيره (وتنقض العدة) لوقوع الطلاق بالاول و فراغ الرحم بالثاني ولا يقع به شيء لمقارنته انقضاء العدة وانحلت اليين اما اذا علم الاول * ٣٩١ فلا كلام وان اختلفا فاقول للزوج ولو تحقق ولادتهما معا

وقع الثلاث وتعتد بالاقرار ولو ولدت غلاما وجاريتين ولم يدر الاول يقع ثلثان قضاء و ثلاث تنزها ولو ولدت غلامين وجارية يقع واحدة قضاء و ثلاث تنزها بخلاف ما لو قال ان كان حياك او ما في بطنك فولدت لهما لا يقع شيء اما لو قال ان كان في بطنك فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام ولو علق طلاقها بحبلها لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين من وقت اليين ويندب ان يستبرأ بها قبل ان يطأها لتصور حدوثه (ولو علق) طلاقا او عتقا (بشرطين) اي بفعل متعلق باسمين غير ظرفين ففيه تسامح ثم ذلك حقيقة بتكرار ارادتهما ولا نحو ان جاء زيد وعرفان طالق (شرط للوقوع وجود الملك عند آخرهما) لانهما حالة نزول الجزاء فيشترط قيام الملك بخلاف حالة وجود الشرط الاول لانها حالة بقاء اليين المنعقدة (فان وجدا) اي الشرطان (واحداهما فيه) اي في الملك (وقع) الطلاق (وان وجدا واحداهما لافيه لا يقع)

رجعية (لو قالت) في جوابه (ابنت نفسي) اما وقوع الطلاق فلان الابانة من انفاظه بدليل الوقوع بانبتك فصلحت جوابا لطلق نفسك و اما كونه رجعيا فلان المفوض اليها هو الرجعي وقد اتت بزيادة وصف وهي البيونة فيلغو ذلك والمخالفة في الوصف لا تعدم الاصل فلا تعدد خلافا لكونه تبعا وعن الامام لا يقع شيء لانها انت بغير ما فوض اليها كما في الاختيار (وان طلقت ثلثا) جملة او متفرقا بعد ما قال الزوج طلق نفسك بخلاف ما لو قال طلق نصف تطليقة فطلقت واحدة (او ثلثا) فطلقت انفا حيث لا يقع شيء لان المخالفة في الاصل (ونواه) اي الزوج (وقعن) اي الثلث لانه محصر من افعلي فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيقي والحكمي (ولغتنية الثنتين) في الحرة وتقع واحدة كما بيناه انفا (ولو قالت) في جوابه (اخترت نفسي لا تطلق) لانه ليس من الفاظه لاصريحا ولا كناية بدليل عدم الوقوع باختاري (ولا يملك) الزوج (الرجوع بعد قوله طلق نفسك) لما فيه من معنى التعليق (ولا يمتد بالجلس) فلوقعت من مجلسها بطل خيارها لانه تملك الطلاق (الا اذا قال) مع قوله (طلق نفسك متى شئت) فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعده لعموم متى في الاوقات فدخل اذا واذا ما لا يرد على قول الامام في اذا انها بمنزلة ان عنده فلا تنضي بقاء الامر في يدها لانها يمكن ان تعمل شرطا فيتعقد وان تعمل شرطا فلا يمتد والامر صار في يدها فلا يخرج بالشك وفي البحر وحين بمنزلة اذا وكلما كفي في عدم التعمد بالمجلس مع اختصاصها باعادة التكرار الى الثلث بخلاف ان وكيف وحيث وكما واين وانما فانها تنقد بالمجلس (ولو قال لها طلق ضرتك او) قال (لا آخر طلق امرأتى يملك الرجوع) قبل تصرفه (ولا يمتد بالمجلس) لانه توكيل (الا اذا زاد ان شئت) لانه علق بمشيئة فصار تملك لا توكيلا فيتعقد بالمجلس ولا يرجع عنه واعتراض عليه في العناية بان كونه عاملا لنفسه لازم من لوازم التملك وقد اتفق في هذه الصورة ويمكن الجواب بان يقال المفهوم من هذا ان العامل لنفسه قصدا اصلها لا يكون مالكا وهذا كاف فيما هو المتيقن لا كون الملك كذلك البتة كما فهمه وورد الاعتراض بناء عليه بل الملك من تصرف برأى نفسه او غيره كما قال يعقوب بن ابي حاشية وعند الشافعي واحد زفر لا يمتد بالمجلس هنا ايضا (ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة) لانها في ضمن تملك الثلث (وفي عكسه) يعني لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا (لا يقع شيء) عند الامام لانه فوض اليها بايقاع الطلاق الواحد قصدا لافي ضمن الثلث كما في شرح الوقاية وفيه كلام وهو انه اذا ثبت المخالفة على القصد وعدمه ينبغي ان لاتقع الواحدة ايضا في المسئلة الاولى لان المفوض

لاشترائط الملك حادثة الخنث وهذا عند المتقدمين وقال المتقدمون يقع باحدهما كما في القهستاني عن النسيبة لكن في المنتظ انه لم يقع اذا لم يوجد الشيطان وانما استثنى التعليق بالظرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء صديق

وذهب عد وطلقت عند مجئ الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق باحد هما لوقع بوجود كل منهما
في الملك و الى انه لو قال ان اكلت كذا و شربت كذا فانت طالق * ٣٩٢ لم يقع الا اذا وجد اكل

اليها الواحدة في ضمن الثلث الواحدة قصدا كما لا يخفى والاولى ان يقال على
ان الثلث غير الواحدة لوجود التركيب فيه دونها ولم يثبت الواحدة من الثلث
ايضا لانها قائمة لهذه الجملة ولم يثبت الجملة فكيف ثبت ما يقوم به لان المتضمن
مضى لم يثبت ام يثبت ما في ضمنه كافي اكثر الشروح تأمل (وعندهما يقع واحدة)
للعوازل يادة اما لو قال امرك بيدك ونوى واحدة فطلعت نفسها ثلثا قال
في المبسوط وقعت واحدة اتفاقا (وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلعت
واحدة لا يقع شيء) لان معناه ان شئت الثلث فكان تفويض الثلث معلقا
بشرط وهو مشية ايها ولم يوجد الشرط لانها لم تشأ الا واحدة ولا فرق
بين المدخول بها وغيرها (وكذا في عكسه) يعني لو قال لها طلق نفسك
واحدة ان شئت وطلعت ثلثا حيث لا يقع عند الامام لان مشية الثلث ليست
مشية الواحدة كايضا عهسا فلم يوجد الشرط (وعندهما يقع واحدة)
لان مشية الثلث تتضمن مشية الواحدة كما ان ايقاعها يتضمن ايقاع الواحدة
فوجد الشرط وفي الخاتمة ولو قال لها طلق نفسك عشرة ان شئت فقلت
طلعت نفسي ثلثا لا يقع وكذا لا يقع لو قال لها انت طالق واحدة ان شئت
فقلت شئت نصف واحدة (ولو امرها بالباين) بان قال طلق نفسك
باينة واحدة (او الرجعي) بان قال طلق نفسك واحدة رجعية (فعكست)
المرأة بان قالت طلعت نفسي واحدة رجعية في الاولى او باينة في الثانية
(وقع ما امر به) الزوج فوقع في الاولى الباين وفي الثانية الرجعي لانها اتت
بالاصل وزيادة وصف فيلغو الوصف ويبقى الاصل (ولو قال لها انت طالق
ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال) الزوج (شئت) حال كونه ينوي
الطلاق (لا يقع) شيء لانه علق طلاقها بالمشية المرسله وهي انت بالعلقة
فيخرج الامر من يدها بالاستغفال بما لم يفوض اليها من الشرط وان نوى
الطلاق اذ ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق فبقى قوله شئت مبهما
والنية لا تعمل في غير المذكور اما لو قالت شئت طلاق فقال شئت ناويا الطلاق
وقع لان المشية تنبئ عن الوجود لانها من الشيء وهو الوجود بخلاف ما
لو قال اردت طلاقك لانه لا ينبئ عن الوجود بل هي طلب لنفس الوجود
عن ميل ولا يلزمنا ان الارادة والمشية سيان عند المتكلمين من اهل السنة لان
ذلك من صفات الباري جلت قدرته وكلاهما في ارادة العباد وجاز ان تكون
بينهما تفرقة بالنظر اليها وتسوية بالنظر اليه تعالى لان ما اراده يكون لا محالة
وكذا سائر صفاته تعالى مخالف لصفاته وما مد في التسخ (وكذا او علقك المشية
بمعدوم) يعني اذا قل انت طالق ان شئت فقلت شئت ان كان كذا الامر لم يجز

فالمجموع شرط واحد
وقيل كل شرط على حدة
كما اذا كان الكل منفيا ولو
كرر الحرف نحو ان
شربت ان اكلت فعبدى
حر فالطريق ان يجعل
الآخر او لا فلا نفاد
وبالباقي للانحلال فان شرب
ثم اكل لم يعتق كما اذا اكل
ولم يشرب وان اكل ثم
شرب عتق لوجود الاعتقاد
والانحلال وهذا اغلبي كما
في القهستاني عن المينة
(ويبطل تجزئ الثلاث)
لا غير (تعليقه) اي الطلاق
سواء كان المعلق واحدة
او اثنين او ثلاثا ولو بكلمة
كلها الا اذا دخلت على
التزوج كما مر (فلو علقها)
اي الثلاث (بشرط)
كدخول الدار (ثم تجزئها
قبل وجوده) اي الشرط
(ثم تزوجها بعد التحليل)
لزوج اخر والعبدتين
(فوجد) دخول الدار
(لا يقع) لان المعلق انما هو
طلقات هذا الملك وقد فات
قيل بالثلاث لانه لو طلق
اثنتين فعادت بعد التحليل
والمعلق ثلاث فوجد
طلقت ثلاثا عندهما وعند
محمد ما بقي من الاول وثرة

الخلاف في لو كان المعلق واحدة والتجزيين فعادت بعد التحليل ووجد الشرط حرمت * بعد
عنده حرمة غليظة وعندهما لا تحرم * ثم ما يبطل به ايضا قوت محل البر نحو ان قلت فلانا او دخلت

هذه الدار فأت اوجعلت بستانا ومنه ما في القنية لا يخرج من بخارا الا بأذن هو لاء اثلاثة فحين احدثهم لا يخرج ولومات لم يثبت اطلاق اليمين * ٣٩٣ * وكذا يبطل لمحاقة مرتد ابدار الحرب عنده خلافا لهما حتى

لو دخلت الدار معدة بعد لحاقه لا تطلق عنده خلافا لهما واثرا لخلاف فيما لو جاءا بينا مسلما فترزوها لم ينتقض من عدد الطلاق شيء عنده وعندهما ينتقض كافي القمح (ولو علق) الطلقات (الثلاث والعلق) اي عتقه امته (بالوطئ) حدث باللقاء اختسارين (ولا يجب العقر) في المسئلتين (باللث بعد الايلاج) لان اللث ليس بوطئ (و) كذا (لا يصير به مراجعا) في الطلاق (الرجعي مالم ينزع ثم يولجه) فحينئذ يجب العقر في المسئلتين و يصير مراجعا في الرجعي (خلافا لابي يوسف) فعنده يجب العقر فيهما و يصير مراجعا ولاحد فيهما لا تحاد المجلس والمتصود (ولو قال) لزوجته (ان تكتهما) اي فلانة (عليك) فهي طالق فنكحها عليها في عدة البائن لا تطلق) لانه لم يدخل عليها من زاحها في القسم ولو في عدة الرجعي طلقت ذكره مسكين قال في النهر و ينبغي ان يقيد بما اذا اراد رجعتها لما مر من انه لا يقسم

بعدم يقع شيء وفي المبسوط لو قال اذا طلقت امرأتى فهي طالق ثلثا قبله لا تطلق اذا قال انت طالق لان الجزاء واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجزاء وهو الثلث لا يتحقق الشرط فلا يقع ولا يسمى طلاقا دور بالان تحقق الثلث موقوف على تحقق الطلاق الواحد وتحتق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلث واما اعتراض ابن ملك عليه وتنظيره بقوله انت طالق ادس فليس بشيء لظهور الفرق تتبع (وان علق بموجود) اي لو قالت شئت ان كان فلان قد جاء وقد جاء (وقع) الطلاق لان التعليق بامر كأن تجبر واعتراض عليه بانه لا يكفر من قال انا يهودى ان فعل كذا وهو يعلم انه قد فعله فانه يقتضى على هذا الكفر واجيب بمنع عدم الكفر وبعد التسليم نقول هذه الالفاظ كناية عن اليمين اذا حصل تعليق بها بفعل مستقبل فكذا اذا كان ماضيا تحاميا عن تكفير المسلم ثم الاصل فيه انه متى علقه بمشيئها او ارادتها او رضاها او هواها او حجبها يكون تمليكاً فيه معنى التعليق فيقتصر على المجلس لما فيه من معنى التجبر فصار كالامر باليد بخلاف ما دلت عليه شيء آخر من افعالها كالها وشر بها ونحو ذلك حيث لا يقتصر على المجلس لانه تعليق محض وابس فيه معنى التملك كافي التبين وغيره (ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا ماشئت فردت الامر) بان قالت لا اشاء (يرتد) ولا يقتصر على المجلس فلها ايقاع الطلاق في اي وقت شئت لانه ملكها الطلاق وقت مشيتها لاقبله فلا يرتد (وها ان تطلق) نفسها (واحدة متى شئت ولا تزيد) لان هذه الالفاظ للزمان وان استعملت اذا ونحوها للشرط عند الامام فلا تخرج عن موضوعها بالشك ولا يجب حملها على الشرط لصدور التعليق من غير من له المراد فلا تناقض فملك التطبيق في كل زمان ولا تملك تطبيقا بعد تطبيق (ولو قال لها انت طالق كما شئت فلها ان تطلق ثلثا متفرقا) اي في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كلا لعموم الانفراد لا عموم الاجتماع ولهذا قال (لا يجزوا) اي فلو طلقت نفسها ثلثا مجموعا لم يقع شيء عند الامام وعندهما تطلق واحدة ولا يرتد بالرد وفي المنح كذلك تستعمل بمعنى الاستعراق بحسب المقام وقد تستعمل بمعنى الكثير كقوله تعالى تدمر كل شيء بامر ربها اي كثيرا ويقيد التكرار بدخول ما عليها دون غيرها من ادوات الشرط ولا تملك الايقاع ارجعات اليه (بعد زوج آخر) لان النفويض قد انتهت بالتثبيث وفيه خلاف زفر والشافعي في قول و او قال بعد التحليل مكان زوج آخر لكان اظهر (ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق مالم تشأ) الطلاق (في مجلسها) وان قامت من مجلسها فلا مشية لها لانها اسمان للمكان والطلاق لا تعلق له

لها الا عند هذه الارادة (فالدة) العقر بضم العين دية فرج * ٥٠ * المرأة اذا غضب ثم كثر حتى استعمل في المهر كذا في المصباح وفي القياموس هو دية الفرج الميعسوب وصادق المرأة وفي نكاح الرقيق من النهر عن

الجوهرة ذكره السرخسي أن العقر أي المهر في الخراب هو مهر المثل وفي الاماء عشر قيمتها لو بكر او نصف
العشر لو ثيبا (وان وصل) وصلا متعارفا فلا يضر لو سكت قدر ٣٩٤ * ما بنفس او عظم او نجسا او كان

بلسانه ثقل فطال تر دده
كاسيحي (بقوله) أي كلامه
الدال على حكم كصوم
وطلاق وعتاق وقرار
وغيرها (انت طالق)
أي خبري وهو جري على
الغالب او انشأ نحو طلقت
امرأتي ان شاء الشيطان
لكنه لا يعمل في الامر عند
بعض قائله القهستاني (قلت
لكن ذكر في المنع وغيرها
انه في الخبر والانشاء
الشرعي كبيع عبيد هذا
ان شاء الله لا في الامر ولا
في النهي (قوله ان شاء الله)
حاصله انه اذا علقه بمشيئة
ما لا تعلم مشيئته او بارادته
او محبته او رضاه كإباري
والملائكة والانس والجن
والحمار والجدار والاشجار
او اشرك معه من تعلم مشيئة
كان شاء الله وزيد بادة
هي ان (وان لم يشأ الله او
ما شاء الله او ما لم يشأ الله او
الا ان يشاء الله) زاد ابن
الهمام في فتاويه او سبحانه
الله (لا تطلق) اذ العصمة
ثابتة بيقين فلا تزول بالشك
وانما سميت بالاستثناء لانها
تؤدى مؤداه او من الاستثناء
انت كذا لولا ابوك اولولا
حسنك اولولا اني احبك

باب التعليق

فلا تطلق كافي الخنية قال ابو الليث و يعرف منه ان دخلت الدار فلاه على ان تصدق بمائة * التعليق
بتلألأ من الامثال مأهولة حقيقة ومنها ما ليس على الحقيقة وبه يأخذ لان في المثل تشبيه ولا يكون في التشبيه

إيجاب إلا أن يريد الرجل الإيجاب على نفسه فيلزمه كذا في التهر عن المحيط (وكذا) لا يقع (لو ماتت) الزوجة (قبل قوله أن شاء الله) * ٣٩٥ * لقوات المحل كما لو مات قبل ذكر العدد (وان مات هو) قبل

قوله أن شاء الله بأن ذكر الآخر ذلك قبل الطلاق (يقع) لعدم اتصال الاستثناء ولذا قال أنت طالق رجعي أن شاء الله وقع بيننا لا يقع ولو قال رجعي أو بيننا سأل عن نيته فإن عنى الرجعي لا يقع وإن عنى البائن وقع كما في القنية وادعى في البحر أن الصواب عكس هذا ورده في التهر بأن معناه أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وإن نواه بخلاف ما إذا نوى البائن وأما البائن فليس لغوا بكل حال ولو وقع الفصل بنفسه أو جشأ أو عطاس أو ثقل لسان أو أمسك فم ثم استثنى متصلا به صح ولا يشترط القصد ولا العلم بمعناه ولا التسلط بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس أو زال الاستثناء بعد الكتابة بطله كالتلفظ بهما أو يقل قوله أن أداه في ظاهر الروي وقيل لا تقبل وعليه الاعتماد * قرع * أفتى الشيخ الرملي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فأنشأه الغير ففعل للحلوف عليه ظانا صحته بعدم وقوع الطلاق انتهى * قلت *

(تعليق) أي تعليق الطلاق بشيء لما فرغ من بيان بحث الجز شرع في التعليق والتعليق من علقة تعلية قاجله معنفا وفي الاصطلاح هو ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة أخرى (انما يصح) التعليق حال كونه (في الملك) أي القدرة على التصرف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح أو العدة مع حل العقد فإنه لو وجد أحدهما والمرأة مدخولة محرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه من بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح والمتبادر أن الملك لم يشترط لصحة التجيير وليس كذلك وبقاء الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه وأما في عدة البائن ففيه خلاف كما في القهستاني (قوله لمدخولته) أو متعدته (ان زرت) فانت دائق) فيقع بعد وجود الشرط وهو الزيارة ولو كان التعليق عاقلا وقت التعليق ثم جن عند الشرط لانه هو إيقاع حكمه لا يرى أنه لو كان عنيانا أو مجبويا يفرق بينهما ويجعل طلاقا ومضافا إلى الملك بأن التعليق علم نفس الملك نحو أن ملكك طلاقك فانت طالق (أو) على سببه كقوله (لأجنبية أن نكحتك) أي تزوجتك (فانت طالق) فإن نكاح سبب للملك فاستعير السبب للسبب أي أن ملكتك بالنكاح فيقع أن نكحها لوجود الشرط وفي الزاهد قد ظفرت برواية عن محمد أنه لو أضاف إلى سبب الملك لم يصح التعليق كما قال بشر الميرسي لأن الملك يثبت عقيب سببه والجزاء يقع عقيب شرطه فلو صح تعليقه به لكان الطلاق مقارنا لثبوت الملك والطلاق المتأخر لثبوت الملك أو زواله لم يقع كما لو قال أنت طالق مع نكاحك أو في نكاحك أو مع موتي أو مع موتك ونماه في التبيين فليطاع ولا فرق بين ما إذا خصص أو عمم كقوله كل امرأة خلافا لما لك فإنه قال لم يسن امرأة بعينها أو قبيلة أو أرضا أو نحو هذا فلا يلزمه ذلك وقال الشافعي لا يصح التعليق المضاف إلى الملك وتفصيل دليلنا ودليلهما مذکور في المطولات فليطاع نعم التعليق قد يكون بصرح الشرط وهو ظاهر وقد يكون بمعناه ويشترط أن تكون المرأة غير معينة مثل أن يقول المرأة التي تزوجها طالق بخلاف هذه المرأة التي تزوجها طالق فتزوجها لم تطلق لأنها لما عرفت بالإشارة لم يراع فيها صفة التزوج بل الصفة فيها الغو في قوله هذه طالق (ولو قال) الظاهر بالقاء لكونه تفرعا لما قبله الأجنبية (ان زرت) فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق لعدم الملك ولا الإضافة إليه خلافا لابن أبي ليلى وفي شرح النجم نكاحا عن المحيط ولو قال كل امرأة اجتمع بها في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا لو قال كل جارية أطأها فهي حرة واشترى جارية فوطئها لم تعتق لأن العتق غير مضاف إلى الملك (وأما شرط أن) وهي أصل فيه لوضعها له وما وراءها ملحق بها (وإذا) وإذا ما وكل) وكلمة كذا ليست بشرط حقيقة لأن ما فيها اسم والشرط ما يتعلق به

ولم أر ذلك لأحد من علما شأوا الله أعلم ثم افتوى على أن التعليق بالمشيئة باطل وأعدم حكمه كما قال أبو يوسف لا تعليق إذا ذهب إليه محمد فلو قال إن شاء الله أنت طالق وقع عنده لأنه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند أبي يوسف

لانه ابطله ولو قدما كما في النهاية والقبح وغيرهما وعليه انتموى كما في الحاشية وهو المصحح كما في البرازي ونحوه فيمن حلف
لا يحلف بالطلاق وقوله حنث على التعليق لا الاطلاق * ٣٩٦ * وما ادعاه في البحر من انه سهو رده النهر في والكلام

يؤمى الى انه لو قال ذلك الكلام
وكتب الاستثناء موصولا
ابطل كما مروا الى ان الاستثناء
نوعان تعطيل كما ذكره
وتحصيل بان يقول انت
طالق اربعا الاثلاثا او ثلاثا
او واحدة او ثلاثا فانها
تطلق واحدة او اثنين
او ثلاثا كما في القهستاني
عن مجمع العلوم وسيجيئ
(وفي) قوله (انت طالق
ثلاثا الا واحدة) متصلا
(يقع نشان وفي) قوله
(الاثنين يقع واحدة وفي)
قوله (الاثلاثا يقع ثلاثا)
لان استثناء الكل باطل سواء
كان بلفظ الصدر كما مثل
او مساويه كقوله عبيدي
احرار الا مما يلي وكقوله
لعبيده الثلاثة اتم احرار
الاثلاثا وفلان وفلان اعقوا كما
في الولو الجية ومنه انت
طالق ثلاثا الا اثنين وواحدة
لان الجمع يحرف الجمع كما يجمع
بلفظ الجمع وقالوا لو قال
عبيدي احرار الا فلانا وفلانا
وايس له غيرهما لم يعقوا
وكذا نساء طوالت الا
فلانة وفلانة وفلانة لان
المساواة في الوجود لا تمنع
صحة الاستثناء ان عم وضعا
كقوله كل امرأة لي طالق

الا هذه او قال الا هؤلاء وليس له الا غير هؤلاء كما في المحيط وعلى هذا فينبغي انه لو قال انت * الشافعي *
حلو الق الا فلانة وفلانة وليس له غيرهما ان يقع * فروع * قال انت طالق ثلاثا الا نصف واحدة وقع

الثلاث عند محمد وهو المختار ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة او اثنين طوأت بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة عند محمد وهو الصحيح لانه * ٣٩٧ * وقع الشك في الثانية فلا يقع بالشك ولو قال أنت طالق ثلاثا الاثلاثا

الا واحدة وقع ثنتان لان الاستثناء اذا تعدد بلا واو كان الكل اسقاطا مما يليه فيلزم ان كل فرد اسقاط من الصدر وكل شفع جبرله ولو تعددت المستثنيات نحو انت طالق عشرة الا تسعا الاثنا عشر الا سبعة فيقع ثنتان لانه استثنى السبعة من الثمانية فبقى واحدة ثم استثنى الواحدة من التسعة بقي ثمانية ثم استثنى الثمانية من العشرة بقي ثنتان وطريقه ان تعدد العدد الاول يمينك والثاني يسارك ثم اسقط ما اجتمع في يسارك مما اجتمع في يمينك فابق فهو الموقع انتهى

* باب طلاق المريض *

ويقال له النار لفراره من ارثها فرد عليه قصده الى انقضاء العدة لدفع الضرر عنها وقد يكون الفرار منها كما سيحكي ثم الحكم ليس مقصودا اعلى المريض بل المراد من يخاف عليه الهلاك غابا وان كان صحيحا كما افاده بقوله (الحالة التي يصير بها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ تبرعه الا من الثلث) عند عدم الاجازة وكذا المرأة (ما يغلب فيها الهلاك كرض يمنعه عن اقامة مصالحة خارج

الشافعي وكيفية عقد الفضولي ان يزوجه فضولي فاجاز بالفعل بان ساق المهر ونحوه لا بالقول فلا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لانتقال العبارة اليه وكيفية الفسخ ان يزوجه الخالف امرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تمرت عليه وزعت انها بالخلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ المين فيقول فسخت هذه المين وابطلتها وجوزت النكاح فان امضاه قاض حتى بعد ذلك كان اجود وعقد الفضولي اولى في زماننا من الفسخ لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف ثم ان كان الخالف شابا فاقداه عليه افضل من العزوبة وان كان شيخا فالعزوبة اولى كما في القهستاني وفي القح وغيره ومن لطيف مسائلها اذا قال لامرأته وقد دخل بها كلما طلقك فانت طالق فطلقها تقع طلقان ولو قال كلما وقع طلاق عليك فانت طالق فطلقها واحدة وقع الثلث (وان قال كلما دخلت الدار) فانت طالق لا تطلق بعد الثلث (زوج آخر) اي بعد العود عن زوج آخر لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه وقال زفر يفع وهو بناء على ان التخيير مبطل للطلاق عندنا خلافا له وفي القهستاني ان دوام الفعل بمنزلة انشاءه فلو قال كلما قعدت عندك فانت طالق فقد عدت ساعة طلقت ثلاثا ولا يلزم التكرار ان يكون في الزمانين فلو قال كلما ضربت بك فانت طالق فضر بها يديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل يد كاضر بك فانت طالق فضر بها يديه طلقت ثنتين لان الضرب بكل للشرط وانجزا باق لبقاء المين فيسبق المين والمراد زواله بطلقة او طلقتين اما اذا زال بثلاث طلقات فانه يزول بها الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك فمحل لا يبطل بانث ايضا كما مر بيانه ثم قيده بشرط بقوله (والمالك شرط لوقوع الطلاق) المعلق (لا) شرط (لا انحلال المين) فانها تحل بوجود الشرط في الملك وبوجوده في غير الملك ثم بين ما يرفع عليه بالقاء بقوله (فاذا وجد الشرط فيه) اي في الملك بان كان النكاح قائما او كان في العدة (انحلت المين ووقع الطلاق والا) اي وان لم يوجد الشرط في الملك بان وجد في غيره (انحلت) المين لوجود الشرط حقيقة (ولا يقع شيء) لعدم المحلية فان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاراد ان يدخلها من غير ان يقع الثلث فحجته ان يطلقها واحدة ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يتزوجها فان دخلها بعد ذلك لا يقع شيء لانحلال المين (وان اختلفا) اي الزوجان (في وجود الشرط) فقالت وجد الشرط في الملك فوقع الطلاق وقال بخلاف (فاقول له) مع يمينه لانه المنكر اعلم ان ظاهر المتون يقتضي انه لو علق طلاقها بعدم وصول المال فانقول له لكن في العمدى وغيره لو جعل امرها بيدها ان لم تصل النفقة في وقت كذا ثم اختلفا في وصولها فالقول لها

البيت) هو الاصح وفي حقها ان تجز عن المصالح اذا خلة كما سيذكره المصوب به جزم في البرازية ومقتضاه انها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر (ومبارزته

رجلا) قيده بعضهم بما اذا علم ان المبارز ليس من اقرانه بل اقوى منه (و تقديمه ليقتل في قصاص او رجم)
على المختار اعادة الهلاك فحكمه حكم المريض ويدخل فيه من قدمه ٣٩٨ * ضم ايقته كمن اخذه السبع

بفيه او انكسر السفينة
وبقي على لوح وكذا
المفلوج والمسلول والمدقوق
والمقعد مادام يزاد وبه افق
برهان الائمة والصدر
الشهيد وكذا ادرأفي حال
تلبسها بالخناز على الاوجه
وهل كذلك الصحيح في حال
فسخ الطاعون قال الشافعية
نعم واما الحنفية فذكر
في الاشباه انه لم ينصوا
بشي لكن قواعدهم تقتضي
انه كالصحيح بدليل ماسيحي
من ان من كان في صف القتال
اذا طلق لا يكون فارا وغاية
من كان يلد فيها الطاعون
ان يكون كذلك وهو الصحيح
عند مالك (فلو بان) المريض
(امرأته) طاعنا احترازا
عما لو اكره على طلاقها
فانها لا تراث كما لو اكرهت
على سؤاها الطلاق
حيث يثبت كافي التسمية وعرف
منه انه لو جامعها ابنه مكرهه
فانها تراث كما في النهر وقيد
بالباين لان الرجعي يتوارثان
فيه مطلقا او اطلاقا
في الصحة ما بقيت العدة ولا
يشرط فيه اهليتها لميراثه
الا وقت الموت حتى وكانت
وقت الطلاق مملوكة
او كناية فاختلعت واسلمت

على الاصح وفي المصحح وجزم شيخنا في فتواه بما يقتضيه كلام اصحاب المون
والشروح لانها النكاح الموضوعة لنقل المذهب تتبع (الا اذا برهنت) اي اقامت
المرأة اني تدعي وجود الشرط لانها اثبت امر احادنا وان كان الشرط عدما
فان برهانها عليه مقبول فلو حلف ان لم ينجي صهرتي هذه الليلة فامرأتى
كذا فشهد انه حلف كذا ولم ينجي صهرته في تلك الليلة وماتت امرأته تقبل
لانها على النفي صورة وعلى اثبات الصلح حقيقة وانعبرة بالمقصد لا بالصور
(وفيها) اي شيء (علق بشرط لا يعلم) وجود ذلك الشرط (الامنها)
كالحيض (القول لها) اي للمرأة (في حق نفسها) خاصة استحسانا لانها امانة
في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها في العدة اذا اخبرت
بانقضائها ويحرم وطؤها اذا اخبرت برؤية الدم وتحل اذا اخبرت
بالقضاء والقياس ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرطه فلا تصدق
فيه كما في الدخول وفيه اسرئة واجوبة في شرح الهداية وغيرها فليطاع
(لا في حق غيرها) لانها شاهدة في حق ضربتها بل هي منهجة فلا يقبل
قولها في حقها وهو تصرح بما علم ضمنا فلا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة
لما بعده وهو قوله (فلو قال ان حصت فانت طالق وفلانة فقالت حصت
طلقت هي لا) تطلق (فلانة) لما ذكر وفي النهاية وغيرها هذا اذا كذبها
الزوج في قولها واما اذا صدقها طلقت فلانة ايضا لكن فيه كلام وهو
ان الكلام في صورة الاختلاف في وجود الشرط تأمل وفي التبيين انما يقبل
قولها اذا اخبرت والحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري
فشرط فيه قيام الشرط (وكذا) يقبل قولها في حق نفسها لا في غيرها
(لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى حر فقالت احب
طلقت) المرأة (ولا يعنى) العبد فان قيل يتقيد بكذبا حين قالت احب عذاب الله
فلم تطلق احب بمنع التيقن فان الانسان قد يبلغ به ضيق الصدر وعدم الصبر
وسوء الحال الى درجة يحب الموت فيها فجاز ان يحملها شدة بغضها مع غلبة
الجهل وعدم الذوق للعذاب في الحال على تمنى الخلاص منه بالعذاب ولو قال لها
ان كنت تحبين بقبلي فانت طالق فقالت احبك كاذبة طلقت قضاء وديانة عند
الشيخين لان المحبة بالقلب فذكره وعدمه سواء وقال محمد لا تطاق ديانة
الا اذا صدقت لان الاصل في المحبة هو القلب واللسان خلف عنه والتميز بالاصل
يبطل الخلفية واعلم ان التعليق بالمحبة كالتعليق بالحيض الا في شئين احدهما
ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت وقالت احبه
لا تطاق والتعليق بالحيض لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات والثاني انها

في العدة ورثته بخلاف الباين فانها لا ترثه الا اذا كان في المرض وكانت اهلا لارثها من وقت * اذا
الطلاق الى الموت كما سيحى (وهو يتك الحسية) ثم طلقها رجعا او باينا وجدة او اكثر او قال قد كنت

صحت في صحتي ثلاثا او جمعت ام امراتي او بنتها او زوجتها بغير شهودا وفي العدة او كان بيننا رضاع
ذكره القهستاني (نعم مات عليها ٣٩٩ هـ) بذلك السبب او بغيره) بان قتل قيد بموته لانها لو ماتت هي

لم يرثها الزوج لانه بطلاقه
اياها رضي باسقاط حقه كذا
في النهر وغيره وقيد بموته
على تلك الحالة لانه لو صح
ثم مات في عدتها لم يرث
ذكره القهستاني وغيره
(وهي في العدة) وعند
احد ثرث بعد العدة ما لم
تزوج باخرو عند مالك وان
تزوجت بازواج وعند
الشافعي لا يرث المخلعة
والمطلقة ثلاثا وغيرهما
يرث لان الكنايات عنده
رواجع (ورثت) منه
ان كانت وقت الطلاق
اهلا لارثه كما مر وسيجيئ
لانه قصد حرمانها فدل عليه
قصده سواء علم اهليتها
لارثه او لا فلو كانت امة
اعتقها المولى او كتابية
اسلمت ولم يعلم حتى ابانها
في مرضه ورثت وكذا
لو علق الطلاق بمرضه
او وكل به وهو صحيح
فاوقعه حال مرضه قادرا
على عزله لا اذا لم يقدر كما
في الظهيرية والزباني
وغيرهما وفي الخانية قال
المولى لامته انت حرة عدا
وقال الزوج انت طالق
ثلاثا بعد عدان علم بكلام
المولى كان فارا والا فلا كما

اذا كانت كاذبة في الاخبار طلق في التعليق بالمحبة قلن وفي التعليق بالحض لا تطلق
ديانة كما في اكثر الكتب وفي الفتح وقال ابو جعفر اذا قالت المرأة لزوجها شيئا
من السب نحو قرطبان وسفلة فقال ان كنت كما قلت فانت طالق طاعت سواء
كان الزهج كما قالت او لم يكن (ولا يقع) الطلاق (في) قوله (ان حضت ما
لم يستمر ندمي) اي ثمة ايام لانه يحتمل ان يكون مستحاضة (فاذا استمر) الدم
ثلاثة ايام (وقع) الطلاق (من ابتدائه) اي من حين رأت الدم لانه بالامتداد
ظهر انه من الرحم حتى لو كانت غير مدخول بها وتزوجت عند رؤية الدم صح
نكاحها ولو كان المعلق بحيضها علق عند فحين اوجنى عليه عند رؤية الدم
فهو في الجناية كالاحرار (ولو قال ان حضت حيضة يقع) الطلاق (اذا
ظهرت) من حيضها وذلك امامي العشرة مطلقا او باقتطاع الدم مع اخذ
شي من احكام الطاهرات اذا انقطع لاقبل منها وكذا اذا قال ان حضت نصف
حيضة لان الحيضة اسم لا كمال وهو لا تجزى ولو قال لحض اذا حضت انت
طالق لم تطلق حتى تطهر ثم يحض ولو قال لطاهر اذا طهرت فانت طالق
لم تطلق حتى تحض ثم تطهر كما في الشمني وقال زفر اذا مضى حيضها خمسة
ايام يقع (ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت انثى فانت
طالق اثنتين فولدت لهما) اي ذكر او انثى (و) الحال انه (لم يرد الاول) منهما
(اطلق واحدة قضاء) لتعيينها (وثنتين تنزها) اي تباعدا عن الحرمة حتى انه
اذا كان طلقها قبل هذا واحدة فلا ينفى له ان يتزوجها الا بعد زوج آخر
(وتنقض العدة) بيقين لان الحامل تنقض عدتها بوضع حملها فان ولدت
الذكر اولا انقضت عدتها بوضع الانثى وان ولدت الانثى انقضت عدتها
بوضع الذكر هذا اذا لم يعلم اما اذا علم الاول ذكرا والآخر انثى في الاول
فانقول قول الزوج وان ولدت غلاما جارية ولا يدرى الاول يقع ثلث قضاء
وثلاث تنزها وان ولدت غلامين وجارية تزمه واحدة قضاء وثلاث تنزها ولو قال
ان كان حيا غلاما فانت طالق واحدة او جارية فثنتين فولدت لهما لم تطلق لان
الرجل اسم للكل فلم يكن جارية او غلاما لم تطلق كما في قوله ان كان ما في بطنك
غلاما والمسئلة بحالها لان كلمة ما عامة وكذا لو قال ان كان ما في هذا البدل
حنطة فهن طالق او دقيقا فطالق فاذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق ولو قال
ان كان في بطنك والمسئلة بحالها وقعت ثلثا ولو قال ان ولدت واذ ذكر فانت طالق
فان كان الذي تلدينه انثى فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلث لوجود
الشرطين لان المطلق موجود في ضمن المتبد وهو قول مالك والشافعي كما
في اكثر الكتب (ولو علق) خلافا لوعتقا (بشرطين) بان قال لها ان دخلت

لو ابانها ثم اعتقها المولى او ابان المسلم الكتابية ثم اسلمت ثم مات لعدم اهليتها للارث فلاضافة في زوجته للعهد
كما لا يخفى (وكذا) ترثه (لو طلبت رجعيًا فضتقهما) باينا (او ثلاثا) لان الرجعي لا يزيل النكاح وكذا

لو قالت طلقني فقط فقول له رجعية احترا زاعما لو قالت بائة فطلقها ثلاثا فانها لا تهرث كما في النهر (و) كذا ترثه (مبائة قبلت ابنه بشهوة) لثبوت الحرمة بها لابه * ٤٠٠ * وكذا لو طأ وعته قيد بالمبائة لان

الفرقة لو وقعت بالمطوعة ولو في عدة الرجعي فانها لا ترث لان الفرقة من جهتها فلم يكن فارا (ولو ابانها وهو محصور) بحصن (او في صف القتال) او في مسبعة او راكب في سفينة (او محبوس اقصاص) او رجعي (بخلاف المقدم لاحدهما كما مر) او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه مشتك من الم (او محبوس) ويذهب ويحيى في حوايج (لا ترث) لغلبة السلامة في هذه الاحوال (وكذا) لا ترث (المختلعة) بسؤالها (ومخيرة اختارت نفسها) لمجي الفرقة من قبلها (ومن طلقت ثلاثا) او بابتا في مرضه (بامرها او بغير امرها لكن صح ثم مات) لانه حينئذ ليس في مرض الموت قيل هذا اذا لم يكن به حي ربيع وهي ما كانت داخل العروق فان كانت فزات ثم ماتت جعلت الثانية غير الاولى فترث قال في الدراية وذهب نظر لانها لما زالت لم يبق لها تعلق بماله انتهى وهو صريح بان المحكوم مريض ومخلو خلافة ويمكن التوفيق بانه اذا جاءت نوبتها فريض والا لا كما في النهر (ومن ارتدت بعدما ابانها)

دار زيد ودار عمرو اوقال لها ان كنت اباعرو وابا يوسف فانت طالق (شرط الوقوع وجود الملك عند آخرهما) حتى لو طلقها بعدما علق طلاقها بشرطين فانقضت عدتها ثم وجد احد الشرطين وهي مبائة ثم تزوجها فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق عندنا خلافا لغيره ووقع في الدرر علق الثلث بشئين وعدل عن قول الكنز وهو الملك يشترط لآخر الشرطين لما قال في القمح وجعله في الكنز مسألة الكتاب من ان تعدد الشرط ليس بذلك لان تعدد الشرط بتعدد فعل الشرط ولا تعدد في الفعل هنا بل في متعلقه ولا يستلزم تعدده تعدده فانها لو كتبهما معا وقع الطلاق لوجود الشرط وغايته تعدد بالقوة انتهى لكن قوله في جعله مسألة الكتاب من تعدد الشرط سهو لانه انما جعله من قبيل الشرط المشتمل على وصفين وعليه حل عبارته لان قبيل تعدد الشرط كما في البحر (فان وجدنا) اي الشرطان (واخرهما فيه) اي في الملك (وقع) الطلاق (وان وجدنا) اي اخرهما فيه لا يقع (لاشترط الملك حالة الخنث وقال الزيلعي وهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع بالاتفاق او يوجد ان في غير الملك او يوجد الاول في الملك والثاني في غيره فلا يقع ايضا او يوجد الاول في غيره والثاني فيه فيقع عندنا خلافا لغيره (ويبطل تنجيز الثلث تعليقه) وانما لم يقل والتنجيز يبطل التعليق لان تنجيز مادون الثلث لا يبطل التعليق فلا حاجة الى قوله لا تنجيز مادونها كما قيل بل هو مستدرك (فلو علقها) اي الثلث (بشرط ثم نجزها) اي الثلث (قبل وجوده) اي الشرط (ثم تزوجها بعد التحليل فوجد) الشرط (لا يقع شيء) يعني اذا قل ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم نجزها وقال انت طالق ثلاثا فترجعت بزواج آخر ثم عادت اليه فدخلت الدار لم تطلق عندنا خلافا لغيره والشافعي في قول اما لو ابانها بثنتين قبل ان تدخل الدار والمسئلة بمحالتها ثم تزوجها بعد زوج آخر ثم دخلت الدار طلقت ثلاثا عند الشيخين واصله ان الزوج للثاني يهدم مادون الثلث عندهما فتعود اليه بالثالث ثم بدخولها الدار طلعت ثلاثا وعند محمد وزفر الأئمة الثلاثة لا يهدم الزوج مادونها فتعود اليه بما بقي كما في الهداية وفي القمح وثمرته لا يظهر في هذه الصورة للاتفاق فيها على وقوع الثلث بل فيما اذا علق الطلقة الواحدة بدخول الدار مثلثا مطلقها طلقتين ثم عادت الى الاول بعد زوج آخر فدخلت ثبت الحرمة انغليظة عند محمد لعدم الهدم ولا ثبت عندهما لتحقيقه (ولو علق الثلث او العلق بالوطئ) بان قال لامرأته ان جامعتك فانت طالق ثلاثا (فجامعها وقع الطلاق بالتقاء الختانين لا يجب العقر ثلاثا) اي بانكث (بعد الاجحلاج) اذا تقاء الختانين

صغرى او كبرى (ثم اسلمت) ابطلان اهلية ارثها بردتها بخلاف رده وفي المحيط لو ارتدا * * * طلقت * معانم اسلم هو ومات لا ترثه وان اسلمت هي ثم مات مرتدا ورثته لان الفرقة وقعت ببقائه على الردة فصار كارتداد

كارتداده واعلم انه لو ارتد وهو صحيح وقل على ردة اولحق بدار الحرب ورثته بخلاف ردتها وهي صحيحة
وانفرق ان ردة في معنى مرض * ٤٠١ * موته بخلاف ردتها اما لو ارتدت وهي مريضة ورثها كما في النهر

(وكذا) لا تراث (مفرقة

بسبب الجلب او العنة او خيارا

البلوغ او العتق) لما مر

(ولو فعلت ذلك وهي

مريضة لا تقدر على القيام

بمصلحتها) صفة كاسفة

للمرض الذي يصير المرأة

به فارة (نعمات) في المرض

المذكور (وهي في العدة

ورثها) لقرارها من ارته

ظاهرا لكن جزم في الكافي

انه في الفرقة بالجلب والعنة

واللعان لا يرثها لانها طلاق

فكانت مضافة اليه (ولو

اباؤها بامرها في مرضه)

او غيرها فاخترت نفسها

او ماتت والعدة قائمة (او

تصادقا) في مرضه (انها)

اي البيونة (كانت حصلت

في صحته) انه قد مضت

العدة ثم اوصى لها) بمال (او

اقر بدين) مهورا او غيره

في المستلين (فلها الاقل

من ارثها وما اوصى او اقر)

للاتهمه وقالا في التصديق

يصح اقراره ووصيته

لان النكاح قد زال وفي

العمادية اومات بعد انقضاء

عدتها من وقت الاقرار

كان لها جميع ما اقر به

او اوصى وفي جامع

الفصولين قال لها في مرضه

طلقت الزوجة والابن ليس بوطن بعده وكذا الحال في تعليق العتق
(ولا يصير به) اي بالابن بعد الابلاخ (مراجعي) الطلاق (الرجعي) اي
اذا كان الطلاق المعلق رجعيا (ما لم ينزع ثم يوج) ثانيا فصح يصير مراجعا
ووجب عليه العقر في المسئتين وهذا عند محمد وهو مختار اصحاب المتون
لان الدوام ايس بتعرض للبضع على ما تقرر من اصله بخلاف ما اذا اخرج
ثم اوج لانه وجد الادخال بعد الاخراج الا انه لا يجب الحد لشبهة الاتحاد
وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان اوله غير موجب للحد فلا يكون
آخره موجبا له (خلافا لابي يوسف) فانه قال يجب العقر ويصير مراجعا
لوجود المساس بشهوة وهو اقياس لكن في قول محمد كلام لان الرجعة
عندنا وفاقد واعى الوطى كقبلة ولس شهوة وههنا لس بشهوة موجود
فينبغي ان تثبت الرجعة عنده ايضا تدبر وعن محمد لو ان رجلا زنى بامرأة ثم
تزوجها في تلك الحالة فان لبث على ذلك ولم ينزع وجب عليه مهر ان مهر
بالوطى ومهر بالعقد وان لم يستأنف لان دوامه على ذلك الفعل فوق الخلوة بعد
العقد (ولو قال) لاني تحتها (ان نكحتها) اي فلانة (عليك فهي طالق فتكحها
عليها في عدة البائن لا تطلق) زوجته الجديدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج
عليها ان يدخل عليها من ينزعها في فراش ويزاحها في القسم ولم يوجد
وفيد بالبين لانه لو وجد ذلك في الرجعي طلقت (وان وصل) الزوج وصلا
متعارفا مسموعا فلا يضر لو سكنت قد رمايت نفس او عطس او تجشى او كان
في لسانه نقل فطال تردده وكذا لو اراد فامسك الغيرة (بقوله انت طالق
قوله ان شاء الله او ان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله) وهذه موصولة
(او الا ان يشاء الله) او ان شاء الله او الجن او الحجر او الخياط او غيره مما لم تعلم مشيئة
(لا تطلق) لقوله عليه السلام من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث وهذا
حجة على مالك فانه قال لا يبطل واعلم ان الاستثناء ابطل واعدام الحكم كاقال
ابو يوسف وعليه الفتوى كما في اتمهستاني لا تعليق كما ذهب اليه محمد فلو قال ان
شاء الله تعالى انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر فاء التعليق ولم يقع عند ابي يوسف لانه
ابطله ولو مقدم ما كافي النهاية والكلام بين عنده خلافا لمحمد فلو قال ان حلفت
بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى لم يحث عنده خلافا لابي
يوسف ولم يقع الطلاق عندهما (وكذا) لا تطلق بقوله انت طالق (او ماتت) المرأة
(قبل قوله ان شاء الله) لان الكلام خرج بالانشاء عن ان يكون ايجابا للموت ينافي
الوجوب لا يبطل (وان مات هو) قبل قوله ان شاء الله (يقع) الطلاق لانه
يتصل به الاستثناء ولا يشترط فيه ان يأتي بالمشيئة عن قصد او عن علم بمعناه

كنت ابنتك في صحتي او تزوجك * ٥١ * * ل * بلا شهود او جامعتك او ابنتك او بنتا رضاع
قبل النكاح او تزوجتك في العدة وانكرت انت منه وتريه لا او صدقته ولو ادعت عليه مريضا انه ابانها يجحد

وحلفه القاضي خلف ثم صدقته ومات تره لو صدقته قبل موته لا او بعده (وان علق الطلاق) الثاني (بفعل اجنبي) اي غير الزوجين ولو ولدها منه (او) علق بسماعى كعليقة ٤٠٢ (بمجيء الوقت) كمجيء رأس

الشهر فوجد العلق عليه (فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت) لتحقق الفرار (وان كان احدهما) او كلاهما (في الصحة لا ترث) تصریح بالمفهوم (وان علق بفعل نفسه) سواء كان له بدنه او لا (وهما) اي التعليق والشرط (في المرض او الشرط فيه فقط ورثت) لقصدده ابطال ارئها بوجود الشرط فيه وان كان مضطرا لان ضروره لا تبطل حق غيره كاتلاف مال الغير مضطرا او ناسيا ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم اطلقك او ان لم تزوج عليك فانت طالق ثلاثا فلم يفسل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها وفي الخاتمة ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي معا او الزوج ثم الاجنبي ومات لم ترث وان شاء الاجنبي او لا ثم الزوج ورثت انتهى والفرق لا يخفى اذ بمشيئة الاجنبي او لا صار الطلاق مطاعا على فعله فقط (وكذا) ترث (او علق طلاقها

حي او اتى بها عن غير قصد جاهلا به لا يقع الطلاق فهو شهدوا انه استثنى متصلا وهو لا يذكره قالوا ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جاز الاعتماد على قول الشهود والا لا كافي الخبر وقيل قول الزوج في ظاهر الرواية وذكر في النوادر خلاف بين ابي يوسف ومحمد فقال على قول ابي يوسف يقبل قوله ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والتموى احتياطا لامر الفروج في زمان غلب على الناس الفساد ولا يرد ما قيل ان الاحتياط لامر الفروج منظور فيه لانوا احتطنا كما قال يكون قدرتنا الاحتياط في حل الزوج بها بعد العدة فان الحاكم اذا لم يقبل قوله وحكم بالفرقة نفذ حكمه ظاهر او باطنا وحل الزوج بها بعد الفرقة بخلاف ما لو حكم بفساء النكاح بمجرد قوله فان كان كاذبا والزوج يعلم ذلك لا يحل له ان يطأها (وفي انت طالق ثلاثا الواحدة) متصلا (يقع ثلثان) لان استثناء الواحدة من الثلث استثناء الاقل من الاكثر فصحيح ويقع ثلثان (وفي) انت طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع (واحدة) وفيه اشارة الى جواز استثناء الاكثر وهو مذهب الكوفيين الا انفراء منهم وعن ابي يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وفي ظاهر الرواية يجوز لما وقع في كتاب الله اكثر من ان يحصى ولان الاستثناء لما صار عبارة عن الباقي يشترط لصحته ان يبقى شيء يصير به متكلما بعد الثبوت ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير (وفي) قوله انت طالق ثلاثا (الاثلاث يقع ثلاثا) بالاجماع لعدم بقاء يصير به متكلما بعد الثبوت واحتفظوا في استثناء الكل قال بعضهم هو رجوع وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح وقد قالوا انما يجوز استثناء الكل من الكل اذا كان بعين ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغيره كما اذا قال كل نسائي طالق انفا طمقوز ينب وهند فيجوز ولا تطلق واحد منهن

باب طلاق المريض

وفي البعض الضار ورجحه بان قال الحكم غير محض بارض لكن من نظر الى اصابة المرض عنوانه به والباقي تبع له ووجه تأخير ليس بخفي (الحالة التي يصير بها الرجل قاربا لطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها) اي في هذه الحالة (الامن الثلث ما يغلب فيها الهلاك) اي خوفه وهذا حد للمريض مرض الموت شرعا وهو شامل للرجل والمرأة ثم ذكر توضيحه ما يختص بالرجل من حد آخر فقال (كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه) او عن الذهاب الى حوائجه (خارج البيت) وفي الذخيرة لاعبرة للقدرة في البيت وهذا هو الصحيح وقيل لا يصلي قائما وقيل لا يمشي وقيل يزداد مرضه وقيل المعتبر في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفي السوق ان لا يقدر على الخروج الى الدكان وفي التسهيل قال ابو لاث لا يشترط

بفعلها ولا بد لها منه) دليلا او شرعا كما كل وكلام ابو بن (وهما في مرضه وكذا لو كان كونه كونه الشرط فيه فقط خلافا لمحمد) فم اذا كان التعليق في الصحة ثلاثا لم يرثها وهو الصحيح (وان كان

لها منه بد (ككلام زيد ودخول الدار (لا ترث على كل حال) سواء كان في المرض او الشرط فقط وحاصلها ستة عشر وجها لان التعليق اما * ٤٠٣ * بمجيئ الوقت او بفعل اجنبي او بفعله او فعلها وكل وجه على

كونه صاحب فراش بل العبرة لمغلبة يعني ان كان الغالب من ذلك امرض هو الموت وهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت هذا في حق الرجل فاما المرأة لا تحتاج الى الخروج من البيت في حوائجها فلا يعتبر هذا الخدم في حقها ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة كسائتي والحاصل كالصححة الا اذا اخذها الوجع الذي يكون آخره انفصال الولد فهي كالريضة اما اذا اخذها ثم سكن فغير معتبر والمسلول والمتعد والمفلوج والمدقوق مادام يزداد به فهو مريض كافي المحيط (ومبارزته رجلا) اي يحاربته عطف على قوله مرض (وتدعيه ليقول في قصاص) عند بعضهم وهو الصحيح وعليه الاعتماد (اورجم) على المختار ويدخل فيه من قدمه ظالم ليقته ولكن اخذه السبع بفيه او انكسرت السفينة وبقى على لوح فلو ابان واحدة او اكثر امرأته بغير رضاها وهي بمن ترثه (وهو بتلك الحال ثم مات عليها) اي على تلك الحال (بذلك السبب او غيره) كما اذا قتل المريض او مات ذلك المبارز بمرض (وهي) امرأته (في العدة) وفيه اشارة الى ان المرأة ان كانت غير مدخول بها لا ترث لانها لا عدة عليها والى انه لو مات بعد العدة لا ترث عندنا خلافا لابن ابي نيلي واحد واسحق وابي عبيد فانها ترث عندهم بعد العدة ما لم تتزوج باخرو عن مالك والليث وان تزوجت بازواج (ورثت) جواب لولائه قصد ابطال ارثها فرد عليه خلافا للسافعي وفي المخول لا يشترط علم الزوج اهليتها الميراث فلو طلقها باينا في مرضه وقد كان سيدها اعقها قبله ولم يعلم به كان فارا فترث به بخلاف ما لو قالت لأمته انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق ثلثا بعد غدا علم بكلام المولى كان فارا والا (وكذا) ترث (لو طلقت رجعية فطلقها ثلثا) او باينا لان الرجعي لا يزيل النكاح ولم يذاحل له وطؤها فلم تكن بسوء الهالاه راضية بطلاق حقها (وكذا) ترث (ببائة قبلت ابنه) اي ابن الزوج (بشهوة) لان البيونة وقعت قبل تقبيلها بائة الزوج فكان فارا ولم تكن الفرقه من قبلها والا بخلاف ما اذا قبلت ابن المريض او جامعها ولو مكرهة حال قيم النكاح او بعد الطلاق الرجعي فانها لا ترث لوقوع الفرقه من جمعتها (ولو ابانها وهو محصور) في حصن (او ابانها) (في صف القتال) غير مبارز (او ابانها وهو) محبوس لقصاص اورجم او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه مشكك) من الم (او محبوم) او راكب سفينة او ازل في مكان مخوف او مخفف من عدو (لا ترث) يعني او ابانها في حال من هذه الاحوال ومات بذلك السبب وهي في العدة لا ترث لانه لا يقبل في مثل هذا الهلاك (وكذا) لا ترث (المختلعة) بسوء الهالاه (ومخيرة اختارت نفسها) لوقوع الفرقه من جهتها (و) كذا لا ترث امرأة (من طقت) على صيغة المفعول (ثلاثا) او باينا

في عدة مستبلة فابطل حكم انقوات بالطلاق الاول واشتد ان وقع الا ان شرطه حصل بفعله فلا يكون فرارا خلافا لمحمد كافي الحانية قال اخر امرأة تزوجها طالق ثلاثا فتزوج امرأة ثم ماتت طالقت عند الزوج

ولا يكون فارا خلافا لهما لان الموت معروف واتصافه بالآخرية من وقت الشرط فثبت مستندا كافي الدرر
قال لزوجته احديكما طالق ثم بين في مرضه صار فارا كافي الكافي * ٤٠٤ * وعلى هذا فينبغي انه لو حلف وهو

في مرضه (بامرها او بغير امرها لكن صح) من مرضه ثم مات (في العدة
لعدم الفرار في الاولى والصحة في الثانية بخلاف ما لو طلقت نفسها باينا فلجاز
فانهارت لان المبطل للارث اجازته كافي القنية وفي الجمع قال صحيح لامرأته
احديكما طالق ثم بين في مرضه احديهما صار الزوج فارا بالبيان فترث منه
(وكذا لا ترث) (من اردت) عياذ بالله تعالى (بعدها بالنها) (الزوج) (ثم اسلمت)
في العدة بطلان اهلوية الارث بالردة ولم يعد السبب بعد الاسلام (وكذا لا ترث
(مفرقة بسبب الحب او العنة) وفي الاختيار خلاف في المسئلتين (او اخبار ابو داود
او خيار (العق) لرضاها (ولو فعلت ذلك وهي) اي والحال انها (مريضة
لا تقدر على القيام بمصالح بيتها) صفة كاشفة للمرض الذي هي به فارة
(ثم ماتت) في الحال المذكورة (وهي في العدة ورثها) يعني ان المرأة كالرجل
تكون فارة حتى لو باشرت سبب الفرقة من الخيارات وغيرها بعد ما حصل لها
المرض فانه يرث منها الفارها من ارثه ظاهرا (ولو ابانها بامرها في مرضه ومات)
والعدة باقية (او تصادقا) اي الزوجان في المرض (انها) الابانة (كانت)
حصلت (في صحته ومضت العدة) اي اذا طلقها باينا او ثلثا في مرضه بسؤالها
وقال لها في مرضه كنت طلقك وانا صحيح فأنقضت عدتك فصدقه كافي اكثر
الكتب فعلى هذا لو قال صدقته في مرضه على طلاقها وعدته الكان احسن تدبر
(ثم) اي بعد الابانة او التصديق (او صي) الزوج لها بوصية (او اقر يدين) لها عليه
في المسئلتين (فلها) اي فقد كان لها عنده (الاقل من ارثها ومما وصي) او اقر
وفي القهستاني او فلها الاقل اي اقلهما حال كونهما من ارثها ومما وصي او اقر
فعلى الاول الاقل معمول الظرف كن على ما قال الاخفش وعلى الثاني مبتدأ
ومن بيان لما دل عليه اللام من المفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من بيان الاقل
والاو بمعنى او فانه شاذ وانما قلنا عندهما الائمة الثلاثة جاز الاقرار او الوصية
لها في صورة التصديق اذ النكاح قد زال انتهى وقال زفر لها جميع ما اقر او وصي به
في المسئلتين وفي التبيين وابو يوسف ومحمد مع الامام في الثانية مع زفر في الاولى لكن
حق التعبير وابو يوسف ومحمد مع زفر في الاولى ومع الامام في الثانية فانظر
في تعليلهما في المسئلتين ثم يظهر لك الحق تأمل (وان علق) الزوج (الطلاق
بفعل اجنبي او عجمي الوقت) بان قال ان دخل فلان الدار او اذا جاء رأس الشهر
فانت طالق (فوجد) المعلقه (ان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت)
الزوجة منه لتحقيق الفرار (وان كان احدهما في الصحة لا ترث) يعني ان كان
التعليق في الصحة والشرط في المرض لا ترث خلافا لزفر وفي عكسه لا ترث اتفاقا
وانما صرح هذه مع كونها مستفادة من المفهوم تفصيلا لحل الخلاف تدبر

صحيح لكنه حث وهو
مريض فبينه في واحدة انه
يكون فارا ايضا ولم اره
ولو كذبها الورثة بعد
الموت في كون الطلاق فيه
فالقول لها بخلاف ما لو كانت
امة فادعت العتق قبل
موتها وقالت الورثة بعده
فالقول لهما وفي جامع
الفصولين لو طلقها
في المرض ومات بعد العدة
فالشكل من متاع البيت
لورثة الزوج اصيرو رتها
اجنبية بخلافه في العدة
وقالوا لو طلقت نفسها
ثلاثا في صحته فاجازه الزوج
في مرضه ورثته مع ان
تطبيقها ظاهر في رضاها به
واجاب الزيلعي وغيره بان
المبطل للارث انما هو
اجازته قال في النهر وانت
خير بان هذا لا يجدي نفعا
فما اذا كان الطلاق
في مرضه اذ دليل الرضاء
فيه قائم انتهى

* باب الرجعة * بالفتح
افصح من الكسر يتعدى
ولا يتعدى (هي استدامة
النكاح) اي العتد (القائم
في العدة) زاد ابن الكمال
بعد الوطئ لما مر انه في الخلوة
الصحيحة تجب العدة ولا

تصح الرجعة ولا حاجة اليه في الماهية لان هذا من الشروط وعلى هذا فلو قال المص هي استدامة * وان *
القائم لكفاه اذ العدة من الشروط ايضا ونقل البرازي وغيره انه لو ادعى الوطئ بعد الخلوة وانكرت كان له

الرجعة لا في عكسه (فن طلق) مدخلاته (مادون الثلاث) او الثنتين في الامة وفي القضية قال لزوجه الامة ان دخلت
الدار فانت طالق بلا ناثم اعتقت * ٤٠٥ * فدخلت وقع ثنتان وملاك الرجعة واعل وجهه ان المعلق انا هو

طلقات هذا المثلث وهو
ثنتان وبالعق ثبت له ملك
آخر وفي الخاتمة لو كان
اللقيط امرأة اقربت بالرق
لاخر بعد ما طلقها ثنتين
كان له الرجعة ولو بعدما
طلقها واحدة لا يملكها
والفرق انها باقرارها في
الاول تبطل حق ثنت له
وهو الرجعة بخلافه في
الثاني اذا لم يثبت له حق
الرجعة (بصرح الطلاق)
كأمر (او بالثلاث الاول
من كتاباته) وهي اعتدى
واستبرأ في رجك وانت
واحدة (ولم يصفه) اي
الصريح بصفة تنبئ عن
البيئونة (وام يكن) الصريح
(في مقابلة مال) اذ بذله
لتمك نفسها فلا رجعة (فله)
ان يراجع) وان قال ابطلت
رجعتي او لا رجعة لي
عليك كما في البدائع (وان
ابت) لانها استدامة ملك
القيام لا اعطاء الزائل واذا
لا حاجة الى العقد والولي
والمهر لبقاء النكاح على ما كان
حتى حل جماعها ولا يهر
لها فلو راجعها على
الف توقف لزومها على
قبولها ويجوز زيادة في
مهرها وقال ابو بكر لا يصير

(وان علق) طلاقها (بفعل نفسه) سواء كان له بد منه كدخول الدار او لا بد منه
كالتنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من الخصم وغيرها
(وهما) التعليق والشرط (في المرض او الشرط فقط فيه) والتعليق في الصحة
(ورثت) لانه فارقه بطلان ارثها بوجود الشرط فيه (وكذا) ترث
(او علق) طلاقها (بفعلها) اي بفعل زوجها (ولا بد لها منه) كالتنفس وغيره
(وهما) اي والحال التعليق والشرط (في مرضه) لانها مضطرة في الفعل
(وكذا) ترث (لو كان الشرط فقط) لا التعليق (فيه) اي في المرض عند الشيخين
لان باضطرارها صارت مكرهة فينتقل فعلها الى الزوج فصار كالعليق بفعل
نفسه (خلافا لمحمد) فانه يقول اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لهما لان فعل
انطلاق لم يوجد في حال تعلق حقها بماله فلا يكون فارا قال فخر الاسلام وهو
الصحيح لكن مختار اصحاب المتون هو الاول (وان كان لها بد لارث على كل حال)
واعلم ان اصل هذه المسئلة على اربعة اوجه لكن ترتقي الى ستة عشر وجهها
لان التعليق اما بمجيء الوقت او بفعل اجنبى او بفعله او بفعلها وكل وجه على اربعة
اوجه لان التعليق والشرط اما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما
دون الآخر (وان تذفها) مطلقا (ولا عن وهو مريض ورثت) لان الفرقه
بسبب قذف وجد منه فكان فارا (وكذا) ترث (لو كان القذف في الصحة واللعان
في المرض) عند الشيخين (خلافا لمحمد وان الى منها) اي ان حلف ان لا يقر بها
اربعة اشهر فلم يقر بها حتى مضت المدة (وبانت به) اي بمضي الزمان (فان كانا)
اي الایلاء والبيئونة (في المرض ورثت) لانه تعليق الطلاق بمضي الزمان (ولو
كان الایلاء في الصحة لا) ترث (وفي) الطلاق (الرجعي ترث في جميع الوجوه)
اي سواء كان في المرض او في الصحة او احدهما في الصحة والاخر في المرض
بفعلها او بفعله او بفعل اجنبى وسواء كان الفعل بماله منه بدا ولم يكن (ان مات
وهي في العدة) لما بينا ان الطلاق الرجعي (لا) اي لا يزيل النكاح ولا يحرم
الوطى (والا) اي وان لم يكن موته في عدتها بعد انقضائها (لا) ترث

* باب الرجعة *

وجه المناسبة في عقيب الطلاق بل رجعة ظاهر الرجعة بالكسر والتفتح افصح
لغة الاعادة وشرعا (هي) استدامة النكاح القائم اي طلب دوام النكاح القائم على
ما كان مادامت (في العدة) لان الملك باق في العدة زائل بعد انقضائها وقوله
تعالى وبعوثهن احق بردهن اي برجة تهق يدل على جميع ما ادعى من شرعية
الرجعة وشرطية العدة وعدم شرطية رضاها ومن احكامها ان تصح اضافتها

زيادة فلا تجب كذا في النهر وبه جزم في المنقط فليحفظ ولوراجع الامة على الحرة صح (مادامت في العدة)
فغير المقتدة لا تراجع سواء كان لا نقضها اول عدم وجودها كغير المدخول بها اذا طلقت وكذا منكر المدخول

فلنحفظ والقول لها في انقضائها بالخوض في مدة تحتمل ذلك الا اذا قالت اسقطت سقطاً وله ان يحافظها انقاساً
كافي الفتح (بقوله) صريحاً (راجعتك في الحضرة) (اوراجعت ٤٠٦ * امرأتى) في الحضرة او الغيبة

بشرط الاعلام اوراجعتك
او امسكتك اورددتلك الى
ومنه النكاح والتزويج عند
محمد وعليه الفتوى كافي
النيابيع و يصح بتزوجها
في العدة وبه يفتى كافي
الجوهرة او كناية كانت
عندي كما كنت او انت
امرأتى فتشترط النية وافاد
ان الخلو ليس برجعة
والاطلاق مشير الى انها
تصح عن وكيله كافي الخزانة
وانما قدمها على الفعلية
لانها مكروهة ككافي
الظهيرية كما افاده بقوله (او
بفعل ما) اى وبكل فعل
(يوجب حرمة المصاهرة
من وطئ ومس) بشهوة
بلا انزال (ونحوه) كتقبيل
شيء من بدنها ونظر الى
فرجها الداخل بشهوة (من
احد الجانبين) اى منه او
منها سواء علم الزوج
وتركها او كان اختلاسا او
ادخلت فرجه في فرجها
نايماً او مجنوناً خلافاً لابي
يوسف واختلفوا في الوطئ
في الدبر والفتوى انه رجعة
قال في النهر وعلى هذا
فينبغي انه اذا كان اللبس او
النظر شهوة معه انزال
ان لا يكون رجعة لانه

الى اى وقت في المستقبل لاتعليقها بالشرط ثم الرجعة قد تكون بالاقرار صريحاً
وكناية وقد تكون بالافعال و اشار الى الاول و فرغ عليه بقوله (فمن طلق) امرأته
(مادون الثلاث بصريح الطلاق او بالثلاث الاول من كنياته) وهى اعتدى
واستبرئ رجلك وانت واحدة لكن في تقييده بالثلاث كلام وقد بيناه في اسكنائات
تأمل (ولم يصفه) اى الطلاق الصريح (بضرب من الشدة) وقد تقدم ذكره
(وام يكن بمقابله مال فله) اى للزوج (ان يرجع وان) وصليته (ابت) المرأة عن
رجوعه لان الامر بالامساك مطلق في تقديرين (مادامت في العدة) قيل
ولا بد من ذكر الزوجة مدخولاً بها لان العدة قد يجب بالخلوة الصحيحة بلا دخول
ولا تصح فيها الرجعة اجيب بانه يفهم ضمناً اذ العدة لا يدخل بها فلا يلزم
ذكر اندخول بها تأمل والحاصل ان للرجعة شروطاً منها كون الطلاق بغير
ثلاث في الحرة وبغير ثنتين في الامة ومنها كونه صريحاً لفظاً او اقتضاء اذ فيما
يفيد البينة كما موصوف بالشدة والمقابل بالمال لامر ارجعة ومنها كون المرأة
في العدة ولهذا لم تشرع الرجعية قبل الدخول (بقوله) (تعلق بقوله) ان يرجع
(راجعتك) في الحضرة (اوراجعت امرأتى) في الحضرة والغيبة وما وقع
في القهستان وغيره من اشتراط الاعلام مخالف لما بعده وهو قوله ونذب
اعلام الزوج بها قولاً وفعلاً ومن الصريح ان رجعتك ورددتك وامسكتك
ومسكتك فبهذه يصير مرجعاً بلا نية وفي بعض المواضع يشترط في ردديك
ذكر الصلة كالى او الى نكاحى او الى عصمتى ولا يشترط في الارتجاع والمرجعة
وهو احسن كافي الفتح وفي انت عندي كما كنت وانت امرأتى لا يصير مرجعاً
الا بالنية ولا طلاق مشيراً الى انها تصح عن وكيله كافي القهستان واختلفوا
في الامساك والنكاح والتزوج فلو تزوجها في العدة لا يكون رجعة عند الامام
وعند محمد هو رجعة وفي النابيع وعليه الفتوى وعن ابي يوسف روايتان
(او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة) هذا هو الثاني من قسمي الرجعة اى له
ان يرجع بفعل ما يوجب حرمتها (من وطئ) في فرجها او في دبرها على
الصحيح وعليه الفتوى وقال الشافعي لا تصح الرجعة الا بالقول عند القدرة
عليه بان لا يكون اخرس او معتلاً اللسان فلا يجوز عنده الوطئ قبل الرجعة
بالقول (او مس) بشهوة (ونحوه) كالتقبيل والنظر الى داخل فرجها (من احد
الجانبين) فلو لمست زوجها بشهوة او نظرت الى فرجه بشهوة وعلم الزوج
بذلك وتركها فهو رجعة سواء كانت كنية او فعلة اختلاسا او كان نائماً
او مكرها او مقهوها وفي السرخسي قال شيخ الاسلام انه رجعة عند الطرفين
اعتباراً بالمصاهرة كما وادخلت ذكره في فرجها وهو نائم وليس رجعة عند ابي

لم يوجب حرمة المصاهرة ولم اره وفي شرح المجمع انما تكون قبلها بشهوة رجعة اذا * يوسف *
رصدتها الزوج في كونها بشهوة لان كذبها (ونذب الاشهاد) لعدين خوف التجحد وتحيزا عن التهمة

(عليها) أي على الرجعة السنية وهي أن تكون باقولا كافي الخلاصة فلا يشهد على الوطئ والمس والنظر
بشهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه * ٤٠٧ في الظهيرية (و) نذب (اعلامها) قولوا او فعلا كيلا

يوسف هو يقول الرجعة قولاً منه لا منها فكذا فعلاً وفي التبيين وعن أبي يوسف
ومحمد لا يكون رجعة ويعلم من هذا أن محمداً مع أبي يوسف لكن يمكن أن يحمل
على الروايتين هذا إذا صدقها الزوج أنها فعلته بشهوة أمالو أنكر فلا تثبت
الرجعة وإن شهدوا بها لأن الشهوة لا يمكن اثباتها باليمين وفي البلوهرية ولو صدقها
الورثة بعد موته أنها فعلته بشهوة كان ذلك رجعة (ونذب الاشهاد عليها)
بان يقول لاثنتين من المسلمين اشهدا اني قد راجعت امرأتى كيلا يقع التباحث
بينهما كالاشهاد بالبائع ولو لم يشهدا عليها صحت الاعند الشافعي في قول فانه
قال يجب وهو قول مالك وهذا عجب من مالك لانه لا يوجب الاشهاد على ابتداء
النكاح ويجعله شرطاً على الرجعة كما في أكثر المعبرات لكن لا يجب فيه فان الرجعة
محتاجة الى الاشهاد لكونها صادرة عن الزوج فقط بخلاف النكاح فانه عقد
صادر منهما مع شرط الاعلان فليس هذا محل الانكار بخلاف الرجعة لكن
بقي ههنا كلام فان الرجعة عنده لا يكون الا بالجماع والاشهاد عليه بعيد تدبر
(و) نذب ايضاً (اعلامها) كيلا تقع في المعصية بالزوج غيره كما في الهداية
وفي الفتح قيل لا معصية بدون عليها بالرجعة ودفع بانها اذا تزوجت بغير سؤال
تقع في المعصية بتقصيرها في الامر واستنكل من حيث ان هذا يجب للسؤال
عليها واثبات المعصية بالعمل بما ظهر عندها وليس السؤال الادفع ماهو
مقوّم الوجود بعد تحقق عدمه فهو وزان اعلامه ايها اذ هو ايضا مل
ذلك فاذا كان مستحباً لانه تصرف في خاص حقه فكذا سألها يكون مستحباً
لانها في النكاح كذلك انتهى ويمكن التوجيه بوجود آخر وهو ان الوقوع
في المعصية لا يوجب العصيان فانه يجوز ان تقع في المعصية ولا تكون عاصية
لعدم عليها بها واستحقاق الفاعل بالعذاب مشروط بالعلم ويؤيده قوله كيلا
تقع في المعصية دون ان يقول كيلا تكون عاصية واما احتمال ان يكون الرواية
في تقع بالتحتمالية كما ذهب اليه بعض الفضلاء فبعيد لا يلائم المساق مع انه يوجب
الوجوب لا الاستحباب لان ترك المستحب لا يوجب المعصية تدبر (ولو قال)
الزوج (بعد) انقض (العدة كنت راجعتك فيها) أي في العدة (فصدقته)
المرأة (صحت) الرجعة لان النكاح يثبت بتصادقهما فالرجعة اولى (والا)
أي وان لم تصدقه (فلا) تصح الرجعة لانه يدعي ولا يثبت له ولا يملك الانشاء
في الحال وهي منكرة فاقول قول المنكر ولا يمين عليها على قول الامام لان
الرجعة من الاشياء الستة التي لا يمين فيها عنده خلافاً لهما فلو اقام بعد العدة
انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال تدجاعتها كانت رجعة كما لو قال فيها
كنت راجعتك أمس وان كذبت وفي المنع وهذا من عجب المسائل فانه يثبت

الرجعة بناء على ثبوت العدة بنكولها (ولا تصح الرجعة) وهو الصحيح لمصادقتهما انقضاء العدة (خلافاً لهما)
فندهما تصح واجمعا انها لو قالته مفصلاً تصح وانها لو بدأت فقالت انقضت فقال الزوج راجعتك

لا تصح و أو وقع الكلامان معاً قال الكمال ينبغي ان لا تصح ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض له رجعتها لا قرارها بكذبها فيما ثبت به الحق عليها ذكره الشنقي * ٤٠٨ * (وان قال زوج الامة بعد العدة

اقرار نفسه بالبينه بما لواقره به في الحال لم يكن مقبولا (ولو قال راجعتك) يريد به الانشاء (فقلت) من غير فصل اذ الفاء تدل على التعقيب حال كونها (مجيبه) انقضت عدتي فاقول لها ولا تصح الرجعة (عند الامام لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء وانما قيدنا من غير فصل لانها لو سكنت ساعة ثم اجابت لاتصدق وتصح الرجعة اجماعا (خلافا لهما) لانها صادفت وقت العدة اذهى باقية ظاهرا وفي التبيين وتختلف المرأة بالاجماع والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين الرجعة ان الذين فائدتها النكول وهو بذل عند، وبذل الامتناع من التزوج والاحتباس في منزل الزوج جائز بخلاف الرجعة وغيرها من الاشياء الستة فان بذلها لا يجوز فيها ثم اذا نكحت تثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة لكونها ضرورة بمنزلة ثبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولادة انتهى لكن في قوله وتختلف المرأة ههنا بالاجماع كلام لان عندهما تصح الرجعة والقول قوله ولا اعتبار بقول المرأة مع يمينها كما تقدم (ولو قال زوج الامة بعد) مضى (العدة كنت راجعت فيها) اي في العدة (فصدقة سيدها وكذيت) المرأة (فاقول لها) عند الامام لان الرجعة تبنى على قيام العدة والقول فيها قولها (وعندهما) القول (للسيد) لان البضع حقه كاقرارها عليها بالنكاح (وفي عكسه) اي فيما صدقه الامة وكذبه المولى القول للسيد اتفاقا في الصحيح احتراز عما قيل انها على الخلاف وقيل لا يقضى بشئ مالم يتفق المولى والامة (وان قال راجعتك وقالت مضت عدتي وانكر) اي انكر الزوج والمولى انقضاءها (فاقول لها) لانها اعرف بحالها وهي امينة فيه وفي الشنقي لو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض له رجعتها لانها اقرت بكذبها فيما ثبت به الحق عليها (واذا طهرت) المعتدة حقيقة او حكما ولا عادة لها وهذا اشمل من قول الوقاية وان انقطع من حيض الاخير اي من الحيضة الاخيرة التي تنقضي العدة بها وهي الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت امة ومن اقتصر بالثالثة فقد قصر تدبر (في العشرة) ايام (انقطعت لرجعة وان) وصلية (لم تغسل) لان الحيض لا يزيد على العشرة وليس المراد من الطهارة هنا الانقطاع لانها يمضي العشرة خرجت عن الحيض وان لم ينقطع (وان انقطع لاقل) من عشرة (لا) اي لا تنقطع الرجعة (مالم تغسل او) اي الا ان (يمضي عليها) وقت صلوة اذ يمضي وقتها صارت المصاوة لاحتمال عودها بل لا بد من ان يتأكد الانقطاع باحد احكام الطهارات كالغتسال او يمضي عليها ادنى وقت صلوة اذ يمضي وقتها صارت المصاوة دينا في ذمتها وهو قدر ما يقدر على الغتسال والتحريم وما دون ذلك ملحق

كنت راجعتك فيها فصدقه سيدها وكذبت) ولا بينة (فاقول لها وعندهما القول للسيد وفي عكسه) عكسا لغويا بان كذبه المولى وصدقته (القول بالسيد) فلا تثبت الرجعة (اتفاقا في الصحيح وان قال) الزوج مريدا الانشاء (راجعتك) فقلت مضت عدتي وانكرا اي الزوج والمولى مضى العدة (فاقول لها) لانها امينة فيها ولو قالت بعد ذلك لم تنقض كان له الرجعة لاخبارها بكذبها في حق عليها قاله الشنقي وفي الفتح لو قالت انقضت بالو لادة لا يقبل الا بينة او قالت اسقطت سقطا مستين بعض الخلق فله تحليفها على ان صفته كذلك بلا فرق بين امة وحره (واذا طهرت) حقيقة او حكما ولا عادة لها (من الحيض الاخير) يعم الامة (لعشرة) اي لاجل تمامها وان لم ينقطع (انقضت الرجعة وان لم تغسل) لانه لا يتجا وزها فلو جا وزها ولها عادة انقضت من حين انتهاء عادتها ذكره الزياجي وغيره (وان انقطع) الدم

(لاقل) من عشرة ولا عادة لها كذا قاله البهني ولم اره لغيره ولم تظهر لي ثمرته (لا) تنقطع * بمدة * الرجعة (مالم تغسل) ولو بسور حمار مع وجود المطلق (او يمضي عليها وقت صلاة) بان يخرج

وقتها الذي طهرت فيه فتصير دينا في ذمتها فلو طهرت وقت الشروق لانتقطع الابدخول وقت العصر
لا يخفى انه اذا عاودها ولم يجاوز ٤٠٩ * العشرة بين عدم انقطاعه فله الرجعة كما افاده الكمال (او تميم
ان فقدت الماء (وتصلي)

ولو نفل صلاة تامة في الاصح
لا يجرد شروع ولا بقرأة
قرآن ودخول مسجد ومس
محض كيف يفيد تقييد المص
كغيره بالصلاة وهو الاصح
(وعند محمد تنقطع بالتيمم وان
لم تصل) ورجعه كافي الفتح
ولا يحل لها التزوج بالاتفاق
احتياطا وعلم ما مر انه
تنقطع الرجعة (في) عدة
(الكتابية بمجرد الانقطاع
اتفاقا) ولو اقل من عشرة
وكذا يحل قربانها لعدم
خطابها وينبغي ان تكون
المجنونة والمعوية كذلك
(ولو اغتسلت ونسيت
اقل من عضو انقطعت)
الرجعة استحسانا تسارع
النجف اليه حتى لو تيقنت
عدم الوصول او تركته
عمدا لانتقطع (وان نسيت
عضوا) لانتقطع (وكل)
واحد (من المضمضة
والاستنشاق كالقل)
لانها عضو واحد على
الصحيح قاله البهسي
(وفي رواية عن ابي يوسف)
ان كل واحد منهما (كتمام
العضو) وفي رواية عنه
تنقطع بتركها وبه قال محمد
لانها ستة عند الشافعي

بعدة الحيض خلافا لفر (او تميم وتصلي) يعني اذا لم تجد الماء فتميمت وصلت
مكتوبة او نافلة انقطعت الرجعة عند الشيخين وقيل تنقطع بالشروع فيها
عند هما لانها في حكم الطهارة والصحيح انها لا تنقطع الا بعد الفراغ
ولو مست الصف او قرأت القرآن او دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال
الرازي لا (وعند محمد تنقطع بالتيمم وان) وصلي (لم تصل) لان التيمم زل منزلة
الاغتسال في التطهير وبه قال زفر ولهما انه ملوث غير مطهر وانما اعتبر طهارة
ضرورة ان لا يتضاعف عليها الواجبات والضرورة تحقق حال اداء الصلوة
لا فيما قبلها من الاوقات وفي الفتح كلام فليراجع (وفي الكتابية بمجرد الانقطاع
تنقطع الرجعة اتفاقا) وان كان لاقل من العشرة لانه لا يتوقع في حقها اماراة
زائلة لانها لا تخاطب بالشرائع فيكتفي بمجرد الانقطاع (ولو اغتسلت ونسيت
اقل من عضو) نحو اصبع (انقطعت) الرجعة ولا يحل الازدواج (وان نسيت
عضو الاثاما) اي لا تنقطع لرجعة استحسانا لانه كثير لا يتسارع اليه النجف
ولا يغفل عنه عادة بخلاف التليل من العضو فافترا بانقطاع الرجعة وعدم حل
التزوج اخذا بالاحتياط كافي الاختيار وانما قل نسيت لانها لو تعمدت ابقاء
مادون العضو لا تنقطع (وكل من المضمضة والاستنشاق) والواو بمعنى او (كالقل)
وهو رواية الكرخي عن محمد لوقوع الاختلاف في فرضيهما فتقطع الرجعة
ولا يحل الازدواج احتياطا (وفي رواية عن ابي يوسف كتمام العضو) وهو رواية
هشام عنه وفي الهداية وهو قول محمد لان الحدث باق في عضو (واو طلبة حالا)
وجات بولدت ستة اشهر فصاعدا من يوم التزويج (او من) حين (ولدت منه
وانكر وطئها له ان يراجع) وقال في الاصلاح لو طلق امرأته وهي حامل او بعد ما
ولدت في عصمته وقال لم اجامعها سواء كان هذا القول منه حال التطليق
او بعده فله الرجعة له ومعنى كون الرجعة له انه لو راجعها تصح الا ان صحها انما
تظهر اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور صحها على
وضع الحمل لاينا في صحتها قبله فلا مسامحة في السلام كما سبق الى بعض ادوهم
وانما صح الرجعة فيما ذكر من المستلزم مع انكاره الوطئ حيث ثبت النسب منه
(وان طلق من خلا بها) خلوة صحيحة (وانكر وطئها فليس له ان يراجع) اذح
لا يكذب الشرع في انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانكر لانه لو قال جامعها
وانكرت المرأة فله الرجعة كافي البحر (فان راجعها) اي بعد ما خلا بها وانكر
وطئها (فجاءت بعد الرجعة لاقل من عامين) من وقت الطلاق (صح الرجعة)
السابقة لانه يثبت النسب منه اذ هي لم تقرب انقضاء العدة والوادي بقي في البطن هذه
المدة فبزل واظن قبل الطلاق لا بد له لانه لو لم يطق قبله يزول الملك بنفس الطلاق

فكان احوط ولو بقي احد الخريين ٥٢ * * * لم تنقطع اتفاقا كذا في الكفاية والفتح (ولو طلقت
حالا) وولدت بستة اشهر فصاعدا من حين العتد (او من ولدت منه) قبل الطلاق (وانكر وطئها) حال

الطلاق او بعده (له ان يراجعها) لان السراخ كذبه بحمل الولد للفراش ولذا صار محضا لا يقال ينبغي ان يؤخذ باقراره فلا رجعة لانا نقول قد صار طلاقا ٤١٠ بعد الدخول شرعا وهو يعقب الرجعة

فيكون الوطى بعد الطلاق حراما ويجب صيانة المسلم عنه فاذا جعل واطنا قبل الطلاق نصح الرجعة (ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا (آخر من بطن آخر) بان يكون بين الولادتين ستة اشهر او اكثر ولو بعد سنتين مالم تقر بانقضاء العدة (فهو) الذي جات به بعد ستة اشهر (رجعة) لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دلت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطى حلالا بخلاف ما اذا كان اقل حيث تكون بطن واحد فلا تثبت الرجعة لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى (وان قال) لامرأته (كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة اولاد (في بطن واحد) مختلفة بين كل ولدين ستة اشهر فصاعدا (فثاني والثالث رجعة) لانها لما ولدت الاول وقع الطلاق وهو رجعي وصارت معدة فلما ولدت الثاني من بطن آخر علم انه صار مراجعا بوطى حادث في العدة فبإولادة الثاني وقع طلاق ثان لان اليقين معقودة بكلمة كلا والشرط وجد في الملك لانه ثبت رجعة ثم لما ولدت الثالث من بطن آخر علم انه كان من علوق حادث بعد وقوع الطلاق الثاني فصار به مراجعا (ونتم) الطلقات (الثلاث بولادة) الولد (الثالث) فيحتاج الى زوج آخر (وعليها العدة بالاقراء) لانها حامل من ذوات الحيض حين وقع الطلاق (والمطلقة الرجعية تشوف وتترين) التشوف خاص بالوجه والترين عام من شفت الشيء جلوته ودينار مشوف اي مجلو وهو ان تجلى وجهها وتصلقه هذا اذا كانت الرجعة مرجوة فان كانت لا ترجوها لشدة بغضه لها فانها لا تفعل كافي الكافي وغيره لكن في المبسوط والترين مندوب مطلقا (ونذير ان لا يدخل عليها حتى يعلمها) بالتحقيق وما يشبهه (ان لم يقصد رجعتها) كي لا يتبع بصره على موضع يصير به مراجعا فيحتاج الى طلاقها فيطول عليها العدة فيلزم الضرر بذلك وفيه اشارة الى ان دخوله عليها ليس بحرام (وايساه) اي الزوج (ان يسافر بها حتى يراجعها) اي مالم يشهد على رجعتها فنوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فالمراد من المسافرة بهما اخر اجسامهن يتهمالا السفر الشرعي لان اطلاق هذه الآية يشمل مادون السفر فعلى هذا اوقال ليس له ان يخرجها من بيتها لكان اولى هذا اذا كان يصرح بعدم رجعتها اما اذا لم يصرح كانت رجعة دلالة اذا كان السفر الشرعي والا لا تكون رجعة دلالة وقال زفر له ان يسافر بهما بدون ذلك واذا سافر بها فقد راجعها (والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى) لان الوطى يصير رجعة لا عقر عليه عندنا خلافا لما افعى ومالك كما حققناه ثم شرع في بيان ما على المطلقة فقال (وله ان يتزوج مبانتها بمادون الثلث) في الحرة ومادون الثلثين في الامه (في العدة وبعدها) لان حل الحلية باق لان زوال الحل علق باطلقة الثالثة

في العدة ولاحق للغير (وان طلق من خلاها) خلوة صحيحة (وانكروا طها فليس له ان يراجع) اذ حيث لا يكد به الشرع في انكاره فيصدق في حق نفسه وواقر وانكرته كان له الرجعة وان لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد لها كما في الوالدية (فان راجعها) في المسئلة المذكورة (ثم ولدت بعد الرجعة لا اقل من عامين) من وقت الطلاق (صححت) تلك (الرجعة) نشوت النسب بتزويله واطيا قبل الطلاق صيانة عن الزنا فصار مكذبا شرعا (ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا (وقع الطلاق) ووجبت العدة (ثم ولدت ولدا (آخر من بطن آخر) يعني بعد ستة اشهر وان كان اكثر من عشر سنين مالم تقر بانقضاء العدة لان امتداد الطهر لا غاية له الا الاياس (فهو) اي الولد الثاني (رجعة) لانه يضاف الى علوق حادث بعد الطلاق في العدة فكان رجعة بخلاف ما لو كان بينهما اقل من ستة اشهر

لان الطلاق وقع بالاول وانقضت العدة بالثاني لانهما توأمان حينئذ من بطن واحد اذا لم يتم دليل على كون ابياني من بطن على حدة كما في النهر (وان قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة

في بطن) بين كل اثنين ستة أشهر فأكثر كما مر (فالثاني والثالث رجعة) لحدوثه من وطئ حادث في العدة كما مر وتم الطلقات (الثالث * ٤١١ * بولادة) الوالد (الثالث) فحرم عليه حرمة غليظة فلو جاءت

بولد من بطن آخر لا يكون رجعة ولا يثبت نسبه ما لم يدعه ولو كان بين كل اثنين اقل من ستة أشهر يقع طلقان بالاولين دون الثالث لمقارنته انقضاء العدة الا ان يبي برابع ولو لم تلد الثالث لا تطلق بالثاني ولو كان الاولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالاول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع شي بالثالث ولو كان الاول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثلثان بالاول والثاني وتنقض العدة بالثالث فلا يقع شي كما في البحر عن الفتح (والمطلقة الرجعية) لا اليئونة والمتوفى عنها زوجها (تتوفى) اي تزين وجهها (وتترين) في جميع بدنهما لان التزين للزوج مسح كالرجعة وهو حامل عليها وقيدته مثلا مسكين بكونها مرجوة والا فلا تفعل قال في البحر وصرحوا بان للزوج ضرب زوجته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة الرجعية وامافي البائن فيحرم عليها ذلك (ونذب ان لا يدخل) عليها حتى يعلمها

فينعدم الزوال قبله ومنع الغير في العدة لاشتباه النسب ولا اشتباه في اطلاقه كما في الهداية وغيرها وقال في الفتح هذا تركيب غير صحيح والصحيح ان يقال لان حل المحل باق او لان المحلية باقية وهذا لان المحلية هي كون الشيء محلا ولا معنى للنسبة الحل اليها الا لمعنى حل كونها محلا انتهى لكن لم لا يصح ان تكون الاضافة بيانية تأمل (ولا تحل حرة بعد) الطلقات (الثالث) لمطلقها لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الآية (ولا الامه بعد ثنتين) لما تقرر ان الرق منصف والصلقة لا تجزى (الا بعد وطئ زوج آخر) سواء كان حرا او عبدا تزوج باذن المولى عاقلا او مجنونا اذا كان يجمع مثله مسلما او ذميا في الذمية حتى يحلها لزوجها المسلم (بنكاح صحيح) فيخرج الفاسد ونكاح غير الكفو اذا كان لهما ولي على ما عليه الفتوى والنكاح الموقوف (ومضى عدته) اي عدة النكاح الصحيح بعد زواله بالطلاق في الزوج الثاني لكن الظاهر ان الضمير راجع الى الزوج على سبيل المجاز لكونه سببا لهما قال العيني والاول اقرب واشانئ اظهر وشرط وطئ الزوج الثاني بالنكاح وهو قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الوطئ حلا للكلام على الافادة دون الاعادة فان العقد استنيد بطلاق امم الزوج في النظم لكن فيه مناقشة ووجه آخر في شروح الهداية فليطلب او بالا حاديث المشهورة تجوز بها الزيادة على النص ان كان المراد العقد وان كان الوطئ فلا اشكال ولم يخلف في ذلك الاسعدي بن السيب وفي المبسوط هذا قول غير معتبر واقضى به قاض لا ينفذ قضاؤه وفي النية ان سعيدا رجع عنه الى قول الجمهور فن عمل به اسود وجهه وبعد ومن افق به يعزر وفي الخلاصة فعليه لعنة الله والملائكة واناس اجمعين ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولا بها او غير مدخول بها اصرح اطلاق النص وما في المشكلات من ان غير المدخولة تحل بمجرد النكاح واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخولة ليس بشئ لانه لم يوجد في التفسير والخلافات وفي الفتح وهو زلة عظيمة مصادمة للنص والاجماع لكن يمكن توجيه ما في المشكلات بان معناه انه يطلقها ثلثا متفرقة فلا تقع الا الاولى لا الثلث بكلمة واحدة تدبر وفي الكفاية طلقها ازواج كل زوج ثلثا قبل الدخول بها فترزوجت باخر ودخل بها تحل لكل (ولا تحل) المطلقة (له) اي للزوج الاول (بملك عين) بان كانت تحتها فطلقها ثنتين ثم اشتراها او كانت تحتها فطلقها ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم استرقها لا تحل له حتى تزوج آخر ويطأها لا طلاق النص كما في الشئ (ويحاليها) وطئ المراهق) اي متقارب الحكم ومثله يجمع وقيل الذي تحررك آثم ويستهي الجماع وقدر شمس الأئمة بعشر سنين وفيه اشارة الى ان المرأة لا بد ان يوطأ مثلها

ينكح ونحوه (ان لم يقصد رجعتها) وكذا ان قصد لها لكرهة الرجعة بالفعل بلا اشهاد كما افاده في البحر (وايس له ان يسافر بها حتى يراجعها) وكذا مادون السفر لان مناط الحرمة انما هو الخروج لا خصوص

السفر الا اذا شهد على رجعتها كما في النهر وفي القهستانى اى لا يجوز للزوج اخراجها من بيتها فان المسافرة
محمولة على اللغة بقرينة ما أتى في العدة (والطلاق الرجعي لا يحرم * ٤١٢ * الوطئ) فلو وطئها لاعتقر

عليه لكن تكره الخلوة
بها ان لم يكن من قصده
الرجعة والا لو ثبت انقسم
لها ان كان من قصده
المراجعة والا كما في التنوير
وافاد حبل المس والنظر
بالاولى ثم ليس هذا بذكر ارلان
صححة الرجعة لا تقتضي الحلية
الاترى انهم قالوا ان الوطئ
في دبر الاجنبية لم يوجب
حرمة المصاهرة مع انه
حرام ذكره القهستانى
انتهى فصل وله ان يتزوج
مباينة بما دون الثلاث
لو حرة والثنتين لو امة
(في العدة وبعدها) فانه
بالاجماع من عموم قوله
تعالى ولا تزن مواءمة
النكاح حتى يبلغ الكتاب
اجله وما اجاب به البهمنى
تبعا للاكل وغيره من ان
منع غيره في عدته حقه
ردبانه تعليل في معرض
النص فالاولى ما قدمناه
(ولا تحل الحرة بعد)
الطلاقات (الثلاث ولا)
تحل (الامة) المطلقة (بعد
الثنتين) ولو قبل الدخول
وما في المشكلات زلة عظيمة
لا يحل لمسلم نقله والامر
فيه من ضروريات الدين
لا يبعد اكفار مخالفة كما

بسط في الفتح لكن الاولى حله على ما اذا طمئنتها ثلاثا متفرقة لانه اوقع اثلاث بكلمة واحدة * قال *
كما ذكره البخارى شارح درر البحار نعم في الاطلاق مؤاخذه لا تخفى فتنه (الا بعد ووطئ زوج آخر) ولو ذمبا

لذميمة كانت تحت مسلم او مجنون او خصيا بانغا او مراهقا حرا او عبدا او مجبورا وحلت منه وحبيذ فالمراد
بالوطي ما يعي الوطي الحقيقي * ٤١٣ * والحكمي وكذا يشترط الحمل ايضا في المفضاة ليعلم ان الوطي كان

في قبلها وقد نظم الفقيه
الاجل سراج الدين
ابو بكر عـلى ابن موسى
الها ملي رحمه الله تعالى
نظما جيدا * فتال *
* وفي المفضاة مسألة
عجيبة * لدى من ليس
يعرفها غريبه * اذا
حرمت على زوج وحلت *
لثان نال من وطى نصيب
* فطالها فلم تحبل فليست
حلالا للقديم ولا خطيبة *
لشك ان ذاك الوطي منها *
بفرج او شكلته القرية *
فان حبلت فتعدوطنت بفرج
* ولم تبق الشكوك لنا
مريه * (بنكاح) اى عقد
(صحیح) نافذ بعد مضي
عدة الاول ما لم تحبل ولو
في حيض او نفاس او صوم
او احرام في المحل المتيقن
به فلو وطئت مفضاة لا تحل
ما لم تحبل كما مر ولو وطى
صغيرة لا يجامع مثلها لا يحلها
وان كان مثلها يجامع حلت
وان افضاها وفي القنية
اوج في مكان البكارة تحل
للول قال في النهر وكأنه
ضعيف لما في التبيين بشرط
ان يكون الايلاج موجبا
للغسل وهذا ليس كذلك
وفيه ايماء الى ان الايلاج

قال فظهر ان القول ما قاله محمد وبقاى الأئمة تنفع (ولو قالت مطلقة الثلث انقضت
عدتي منك وتحلت) اى تزوجت باخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي منه
(والمدة تحتل ذلك) لانها لو لم تحتمل فانه لا يصدقها واحتمالها ان يذكر لكل
عدة من العديتين في هذه المسئلة ما يمكن وهو شهر ان عند الامام وتسعة وثلاثون
يوما عندهما (فله) اى للزوج (تصدقها) ان غلب على ظنه صدقها لانها عاملة
وامر ديني لتعلق الحل به وقول الواحد فيها مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت
المدة تحتمل وفي البرازية ولو قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت تزويج نفسها منه من غير
تحليل ليس اهلها ذلك اصرت عليه ام كذبت نفسها وفي المنع قال الزوج بعد
الطلاق الثالث كان قبل طلاقات الثلث طلاق واحدة وانقضت عدتها
وصدقته المرأة في ذلك لا يصدقان على المذهب وعليه الفتوى كافى البرزوى
وفي التاتارخانية وغيرهما سمعت المرأة من زوجها انها طلقها ولا تقدر على منعه من
نفسها الا بقتله لهدله بالدواء ولا تقتل نفسها وقيل لا تقتله وبه يفتى وترفع الامر الى
القاضي فان ام تكن لها يئنه تحلفه فان حالف فالاثم عليه لكن ان قتله فلا شيء عليها

* باب الايلاء *

(هو) لغة مصدر آلت على كذا اذا حلفت عليه فابدلت الهمزة ياء والياء الفاعل
همزة الاسم منه آية وتعديته بمن في القسم على قر بان المرأة لتضمن معنى التباعد
وشرعا (الحلف) بكسر اللام مصدر او اسم (على ترك وطى الزوجة مدته) اى
الايلاء ولا يرد ما في التبيين وغيره من ان هذا التعريف بقول الزوج اياها ان قر بتك
فله على ان اصلى ركعتين او اغز وفاته شامل له وليس من اسباب الايلاء عند الشيخين
فالاولى ان يقال الايلاء في الشرع عبارة عن منع النفس عن قر بان المنكوحة
اربعة اشهر فصاعدا منعاً مؤكداً بشئ يلزمه وهو يشق عليه لان المشقة معتبرة
في ماهية الايلاء وان ما لا مشقة فيها فلا ايلاء تأمل (وهى) اى مدته
(اربعة اشهر) متوالية او يومية وعند الأئمة الثلاثة لا بد من اكثر (للحرة)
لقوله تعالى للذين يزاولون من نسائهم تربص اربعة اشهر الآية (وشهر ان
للامة) لما امر ان الرق منصف خلا فالشافعي واحد في الاظهر (فلا ايلاء
او حلف على اقل منهما) بل يمين وانما صرح مع انه علم ضمنا ردا لابن ابي ابي
فان قال هو مول فان تركها اربعة اشهر بانت بتطليقة وهو قول الامام
اولا ثم رجع عنه واتصرح في محل الخلاف دأب المؤلفين ومن ام يعرف
فتال ما قال تأمل (وحكمه) اى الايلاء (وقوع طلاقه باينة انبر) اى حفظ
اليمين بان لم يطأها في المدة ولم يبين ركنه نساؤه والله لا اقر بك ونحوه

شرط دون الانزال وسيجي * (ومضى عدته) اى الزوج الثاني البالغ او المراهق او المحلل ذكره القهستاني لقوله
تعالى حتى تنكح زوجا غيره والمراد به الوطي بالاجماع خلافا لبعيد ابن المسيب والشيعة والخوارج فانهم

لم يشترطوا الدخول وهذا خلاف لا اختلاف ولذا او قضي به لا ينفذ وسيجي ان سيدرج عنه وعم كلامه
عدة الطلاق الثاني او موته وأشار الى ان الزوج الثاني لو تزوجها * ٤١٤ * ثانيا في العدة ثم طلقها بلاوطى

وشرطه للحمل والا هل هو ان تكون المرأة منكوحه وقت تيجير الايلاء
والخالف اهلا للطلاق عند الامام واهلا للكفارة عندهما فصح ايلاء الذي
عنده لا عندهما اما لو اتى بما هو قربة كالخج لا يصح اتفاقا وبما لا يلزم قربة
كالتعق فانه يصح اتفاقا (ولزوم الكفارة) اي كفارة اليمين اذا قل والله لا اقربك
اربعة اشهر (او) لزوم (الجزاء) اذا قل ان قربتك فعلى كذا (ان حث) لان
كفارة اليمين او الجزاء موجب الحث خلافا للشافعي (فلو قال لزوجته والله
لا اقربك) من غير تعيين مدة (او والله لا اقربك اربعة اشهر) بتعيين المدة
(كان موليا) لوجود الحلف على ترك القربان اربعة اشهر ضمنا في الاولى
وصريحا في الثانية وفي التبيين الشايع في صريح الايلاء المجامعة واما الكفاريات
فعلى قسمين قسم يجري مجرى الصريح ولا حاجة الى النية كالقربان فان كثرة
استعماله في الوطى تبلغ حدا يكاد ان يلحقه بالصريح وقسم لا يجري مجراه
كالدنو والمس والاتيان ونحوها لا يكون موليا الا بالنية وفي البحر حلف لا يقربها
وهي حائض لم يكن موليا لان الزوج ممنوع عن الوطى بالحيض فلا يصير المنع
مضافا الى اليمين وبه علم ان الصريح وان كان لا يحتاج الى النية لا يقع به لوجود
صارف (وكذا) يكون موليا (لو قال ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة)
وعين قدرا يلزمه (او) قال (فانت طالق او عبده حر) وفي عتق العبد المعين
خلاف لابي يوسف هو يقول يمكنه البيع ثم القربان وهما يقولان البيع موهوم
فلا يمنع المانعية فيه كافي الهداية وعلى هذا شكل ما ذكره من ان المولى من لا يمكنه
القربان اربعة اشهر الا بشئ يلزمه كما في الاصلاح ثم بين حكم الايلاء بالفاء
التفسيرية بقوله (فان قربها) بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استعير للمجامعة
كافي القهستاني (في المدة) المذكورة (حث) في عينه ان نقضها ولزمه ما لزمه
نفسه ولا فرق بين الفاعل وغيره في الحث (وسقط الايلاء) بالاجماع يعنى
لو مضت اربعة اشهر لا يقع الطلاق لان اليمين ترفع بالحث (والا) اي وان
لم يقربها في المدة (بانت بمضيها) اي المدة ولا يحتاج الى تفريق الحكم عندنا خلافا
للأئمة الثلاثة (وسقط اليمين ان حلف على اربعة اشهر) في الحرية لانها كانت موقفا
بها فنالت بانقضائها (وبقيت) اليمين (ان اطلق) وفرع عليه بقوله (فلو نكحها
ثانيا عاد الايلاء) لان اليمين باقية (فان مضت) بعد نكاح ثان (مدة اخرى)
اي اربعة اشهر في الحرية وشهران في الامه (بلاوطى) متعلق بمضت (بانت
باخرى) فيعتبر ابتداء هذا الايلاء من حين التزويج سواء كان النكاح قبل
مضى العدة او بعده وهو الاصح والاولى كافي اكثر المتعبرات وفي النهاية
ان ابتداء الثانية وقت الطلاق ان كان قبله وهذا لا يستقيم الاعلى قول

حلت للاول بلا مضى العدة
كما قال زفر فلو قضاه
حاكم نفذ حكمه كافي القهستاني
عن العمادية والى ان علم
الزوج ليس بشرط في التحليل
(ولا تحلل له) اي لزوج طلقها
ثلاثا لو حرة او ثنتين لو امة
(بملك يمين) بان ملك الامه
بعد طلاقها ثنتين او الحرة
بعد طلاقها ثلاثا ولو حرة
يدار الحرب مرتدة
ثم استرقت لا يحلل له الوطى
الا بعد زوج اخر لصريح
الآية (ويحلها ووطى)
الزوج (المراهق) وهو
المقارب للبلوغ ومثله
تحرل الله واشتهى وقدره
شمس الاسلام بعشر سنين
قلت * ولا بد ان يطلقها
بعد البلوغ ان طلقه قبله
غير واقع كافي التاتري خانيه
(لا) يحللها ووطى (السيد)
لانه ليس بزواج (والشرط)
في الحمل للزوج الاول
(الايلاج) اي ادخل الثاني
حشنته اي بقوة نفسه ولو
بحايل نوجدهم لذة حرارة
الحمل (دون الانزال) لانه
كل الجامع واذا اشار عليه
السلام بالذوق وتصغير
العسيلة ولو اوجب الشيخ
الفاني ذكره بمساعدة يده

او يدها لا يحللها والصواب انه يحللها لانه معلق بدخول الحشفة كذا في المجتبى لكن قيده في النهر * من *
بما اذا انعش وعمل والا لا واعلم ان الاولى ان يكون حرا بالغ فان الازال شرط عند مالك كما في الخلاصة

فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالتبذلابي حنيفة ولذا مال بعض اصحابنا الى اقواله ضرورة كما في القهستاني
عن دياجة المصطفى ومن الظن ٤١٥ الفاسد ان الامام السرخسي ذكر في ميسوطه عن الشافعي انه لم

من قال ان الطلاق يتكرر قبل التزوج وهو ضعيف بل لا يتكرر قبله لانه لاحق لهما
في الجماع بخلاف مالهو ابانها بتجيز الطلاق ثم مضت مدته وهي في العدة
حيث يقع اخرى بالايلاء لانه بمنزلة التعليق بمضي الزمان والمعلق لا يبطل بتجيز
مادون اثنتي عشرة (فان نكحها) اي نكحها المولى نكاحا (ثالثا) ومضت
مدته (بلاقي) اي بلاقر بان (فكذلك) اي تبين اخرى لان اليمين باقية
مالم يحنث فيها فحتاج الى زوج آخر ثبوت الحرمة الغليظة بالثلاثة وفيه اشارة
الى ان الايلاء لا ينعقد بعد اليينونة بلانكاح فلو كانت المبانة ممتدة الطهر ومضى
اربعة اخرى لم تبين بشي وهو الاصح كما في القهستاني (فان تزوجها بعد
زوج آخر فلا ايلاء) لانه مقيد بطلاق هذا الملك وقد انتهى بالمثل سواء
وقعت متفرقة بسبب الايلاء المؤبد او تزوجها بعد الايلاء قبل مضي مدته ثم عادت
اليه بعد زوج آخر بطلان الايلاء فلا يعود بالتزوج كافي المنع (واليمين باقية)
لعدم الحنث (فان وطئ) اي ان وطئها بعد ما عادت اليه بعد التحليل
(لزم الكفارة او الجزاء) لبقاء اليمين ووجود الحنث (ولاتبين بمضي اربعة وان)
وصلية (لم يطأ) لانه لا ايلاء كامر (وكذا) لا ايلاء (لو آلى من اجنبية)
لان النصف مقيد بالنساء لكن لو تزوجها وقر بها حنث وتجب الكفارة (او من
مبانته) لعدم حل الوطئ (اما) المطلقة (الرجعية فكأن زوجة) اي لو آلى
من مطلقة رجعية فهو مول لان الزوجية باقية بينهما ويسقط الايلاء وانقضت
عدتها قبل مضي مدته (فلا ايلاء فيما دون اربعة اشهر) كرهه ليعرف عليه
ما بعده وهو قوله (فلو قال والله لا اقر بك شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء)
والاصل في جنس هذه المسائل انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار
اسم الله يكون يمينا واحدا ولو اعاد حرف النفي او كرر اسم الله يكونان
يمينين وتتدخل مدتهما فلو قال والله لا اقر بك شهرين ولا شهرين او قال
والله لا اقر بك شهرين والله لا اقر بك شهرين لا يكون موليا وتتدخل اليمينان
حتى لو قر بها قبل مضي شهرين تجب عليه كفارتان ولو قر بها بعد مضيهما
لا يجب عليه شيء لان قضاء مدتهما كافي اليين وقوله بعدهما اتفق اذ لا يختلف
الحكم لو لم يذكر (ولو مكث يوما) اي قال والله لا اقر بك شهرين فكأن يوما
اوساعة (ثم قال لا اقر بك شهرين بعد الشهرين الاوين فليس بايلاء) لان
الثاني ايجاب مبتدأ وقد صار ممنوعا بعد اليين الاولى وبعد الثانية اربعة اشهر
الا يوم مكث فيه فلم تنكح المدة وقوله بعد الشهرين هنا قيد بعين مدة اليمين
الثانية لانه لو لم يقل بعد اشهرين كانت مدتهما واحدة لما ذكرنا (وكذا)
لا يكون موليا (لو قال) والله (لا اقر بك سنة الا يوما) لانه استثنى يوما منكر افله
نحل الاول) لانه محل ما اخره الشرع قبل آو انه ولو اضمرنا ذلك حل له اجساعا وكان الرجل مأجورا بقصد
الاصلاح والاشبه ان حقيقة اللعن الواقع في الحديث ليست بمقصودة بل المقصود اظهار الخيساسة خساسة

المحلل بالباشرة والمحلل له بالعود اليه بعد مضى جمعة غيره كما في الكسف قال القهستاني وفيه كلام فأمل
ولو قالت دخل بي وانكر او عكسه اعتبر قولها واو خافت * ٤١٦ * ان لا يطلقها تقول حالة العتد

جعل ذلك اليوم اي يوم شاء خلافا لغير وهو يصرف اليوم الى آخر السنة
اعتبارا بالاجازة وبما اذا قال سنة الانقضاء يوم وبما اذا اجل الدين الى سنة
الا يوما وجوابه في التبيين فليطالع (فان قريبا وقديما من الستة اربعة اشهر)
او اكثر (صار ايلاء) لسقوط الاستثناء وبقاء المدة واو اطلق بان قال لا قربك
اما يوما لا يكون موليا حتى يقر بها فاذا قر بها صار موليا ولو قال سنة الا يوما
اقر بك فيه فيكون موليا ابدا لانه استثنى كل يوم يقر بها فيه فلا يكون ممنوعا ابدا
وكذا واو اطلق مع هذا الاستثناء واذا قال سنة فحقت اربعة اشهر ولم يقر بها
فيها فوقع طلاق ثم تزوجها ومضت اربعة اخرى لم يقر بها فيها وقعت
اخرى فاذا تزوجها فحقت اربعة اشهر لا يقع لان الباقي بالضرورة اقل من اربعة
اشهر كافي القمع (ولو قال لا ادخل البصرة و) الحال ان (امرأته فيها لا يكون
موليا) لا يمكن قربانه بل لزوم شيء بان يخرجها من البصرة (وان عجز المولى
عن وطنها بمرضه) الباطلية (او مرضها او رتقها او صغرها ووجهه) او كان
اسيرا في دار الحرب او لكونها ممتنعة او كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة
او اجل القاضي بينهما بشهادة الطلاق الثلث للتركية (اولان بينهما وبينه
مسافة اربعة اشهر) لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء فان قدر لا يصح فبؤه
باللسان (فبؤه) اي رجوع الزوج عن الايلاء (ان يقول فقت اليها) اورجعت
عما قلت اوراجعتها اوراجعتها او ابطلت ايلائها وعند الشافعي لا يصح
فيه النفي الا بالجماع واليه ذهب الطحاوي من اصحابنا (ان استمر العذر من وقت
الحلف الى آخر المدة) فلو آلى منها قادرا ثم عجز او كان عاجزا حين آلى وزال
العجز في المدة لا يصح فيؤل باللسان لاشتراط العجز المستوعب للمدة في الاكتفاء
بالحلف واو قر بها بعد النفي باللسان لزمته الكفارة لبقاء اليمين في حق الخث
وان بطلت في حق الصلاق قال المرغيناني ولا يكون النفي بانقلب وذكرا الجرجاني
انه لو فاء بقلبه ولم يتكلم بلسانه فاقضت المدة ان صدقته كان فيه (فلو زال)
العجز (في المدة) اي مدة الايلاء (تعين النفي بالوطئ) لكونه خلفا عنه فاذا قدر
على الاصل قبل حصول المقصود بالبطل كالتيم اذا قدر على الماء خلال
الصلوة وقيد بالمدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يبطل (واو قال لها) في غير هذا كره
الطلاق او غير حال الغضب (انت على حرام) فهو على وجوه الاول (كان
موليا ان نوى التحريم اولم ينوشئا) لان تحريم الحلال يمين (و) الثاني
(ان نوى ظهارة فظهارا) عند الشيخين لان هذا اللفظ يمثل الظهار لما فيه
من معنى الحرمة وعند محمد لا يكون ظهارا لعدم ركنه وهو التشبيه بالحرمة
على التأييد (و) الثالث (ان نوى الكذب فكذب) لانه وصف المحللة بالحرمة

زوجتك نفسي على ان امرى
بيدي اطلق نفسي اذا اردت
فيقبل الزوج صار الامر
بيدها وما في روضة
الزندوستي منها ان المحلل
يحجر على الطلاق فما لا يعول
عليه كافي القمع ومن لطيف
الحيل ان يزوج المملوك
مراة فاذا اوجع ملكه لها
فيفسخ النكاح لكن هذا
مفرع على القول بحصة
النكاح مع عدم الكفاءة
اذا زوجت نفسها والقوى
على انه فاسد ان كان لها
ولي والا فصحيح اتفاقا واعلم
ان هذا كله فرع صحة النكاح
الاول ومن ثم قال في البرازية
لو كان النكاح بلا ولي
فطأها ثلاثا ثم تزوجها
بلا تحليل وقضى بحصته
اخذا بقول محمد واو الشافعي
والقاضي شافعي او حنفي
جاز قال صاحب المنظومة
وكان استاذي شيخ الاسلام
لا يرى ذلك للحنفي لان محمدا
قال بكر اهنة هذا النكاح
ولكن يبعثه بالكتاب الى
الشافعي وبه يظهر ان
الوطئ في النكاح الاول كان
حراما وان في الاولاد خبثا
لان القضاء اللاحق كدليل
النسخ يعمل في القايم والآت

لا في الماضي انتهى قال في النهر والولي مثال ان كذلك او كان بلفظة الهبة او بحضرة فاستين * فكان *
ولا فرق في صحة الاول بين ان يعترف الزوج بالطلاق الثلاث اولا حتى او علمت بذلك وانكره كان لها ان تزوج

بأية جارية تقتل قصاصا
و ليس لها ان تقتل نفسها
و كان الاسبيحي يقول
ليس لها ان تقتله و عليه
الفتوى و ذكر الاوزجندى
نفيها ترفع امرها الى القاضي
فان حلف حيث لا بينة لها
فالانم عليه و ان قلته لاشئ
عليها و البان كالثلث
وفي البحر عن القنية سألت
عن امرأة حرمت على
زوجها و لا يقدر ان يتخلص
عنها و لو غاب عنها سحرته
و ردت اليها هل يحال
في قتلها بالسم قال لا يحل
و يبعد عنها باى وجه
قدروا في المجتبى طلقها
ثلاثا ثم قال كان قبلها طليقة
واحدة و انقضت عدتها
و صدقته ذكر في الجامع
انهما يصدقان و قيل لا و به
يفتى (و) نكاح (الزوج
اثنان يهدم) اى يبطل
(مادون الثلث) من الطلقات
(ايضا) اى كما يهدم حكم
الثلث اجماعا لانه اذا هدم
الثلث في حق الحرة و الثلثين
في حق الامه فادونها اولى
(خلافا لمحمد) و باقى الامه
فعندهم لا يهدم (فمن طلقت
دونها) اى الثلاث (و عادت
اليه) اى الاول (بعد) زوج

﴿ باب الخلع ﴾

(آخر عادت) الى الاول (ثلاث) * ٥٣ * ل * عندهما (وعنده) اى محمد (بما بقى)
من الثلاث والخلاف مقيد بما اذا دخل بها فان لم يدخل لايهدم اتفاقا وانتصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال

فظهر ان القول ما قاله وهو الحق واقره في البحر والنهر (ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك وتحللت وانقضت عدتي و المدة تحمل ذلك) اي مضى العدتين (فله) * ٢١٨ * اي للزوج الاول (ان

يصدقها ان غلب على ظنه صدقها) سواء كانت ثقة او غيرها وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يحتاج فيه من العبادات والحرامان واقل ما تصدق في كل عدة اذا ادعت الانقضاء بالاقرار ستون يوما عند الامام وعند مالك اربعون وعند الشافعي ثلاثة وثلاثون وعند احمد تسعة وعشرون كما بسطه الشافعي وغيره وهذا لو حرة ولو امة اربعون وعلى رواية الحسن خمسة وثلاثون وقالنا تسعة وثلاثون وثلاث ساعات لو حرة واو امة احد وعشرون ولو علق طلاق الحرة بولادتها فاقبل ما تصدق فيه خمسة وثلاثون وعلى رواية الحسن مائة وعند ابى يوسف خمسة وستون وعند محمد اربعة وخمسون وساعة ولو كانت امة فاقله خمسة وستون وعلى رواية الحسن خمسة وسبعون وعند ابى يوسف سبعة واربعون وعند محمد ستة وثلاثون وساعة والزوجيه في المطولات * فروع * قالت تزوجني فاتي تزوجت غيرك وانقضت

اخذ المال بازاء ملك النكاح والاولى قول بعضهم ازالة ملك النكاح بلفظ الخلع لاتحاد جنسه مع المفهوم اللغوي والفرق بخصوص المتعلق والتقييد الزائد وقول بعضهم ازالة ملك النكاح ببطلان زيادة قولنا بلفظ الخلع فيه وببطلان فيما يليه فالصحيح ازالة ملك النكاح ببطلان الخلع فان الطلاق على مال ليس هو الخلع بل في حكمه من وقوع البينونة لادامتها انتهى لكن يرد عليه ما اذا عرى عن البطلان كما اذا قال خالعتك ولم يسم شيئا فبطلت فانه خلع مستقط للعقوق كافي للخلاصة والاولى ما في البحر وهو ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع او في معناه تأمل (ولا بأس به) اي بالخلع (عند الحاجة) بل هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة عند ضرورة عدم قبول الصلح وفي شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل الرجل والمرأة ليصلحا بينهما فان لم يصلحا جازله الطلاق والخلع وفيه اشارة الى ان عدم الخلع اولى (وكره) تحريرا وقيل تنزيها (له) اي للزوج (اخذ شيء) من المهر وان قل لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا (ان نشر الرجل) اي كرهها وباشر انواع الاذى (و) كره (اخذ اكثر مما اعطاها) من المهر (ان نشرت) المرأة فلا يكره اخذ ما قبضته منه هذا على رواية الاصل وعلى رواية الجامع لم يكره ان يأخذ اكثر مما اعطاها لكن الا لا يقبل المسلم ان يأخذ ناقصا من المهر حتى لا يحلوا الوطى عن المال (والواقع به) اي بالخلع وبالطلاق (على مال) بان يقول الزوج طلقك او انت طلق على مال كذا وتقول المرأة طلقني على كذا ويقول هو طلقك عليه (باین) اذا كان بعوض لارجحى لانه من جملة الكنایات فيشترط النية في ظاهر الرواية الا ان المشيخ قالوا انها لا يشترط هنا لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح ولو قال لم ارد به طلاقا لا يسمع قضاء لان ذكر المال دليل على قصده ولو لم يذكر بدلا يصدق في لفظ الخلع والمباراة ولا يصدق في لفظ الطلاق والبيع وقال الشافعي ان الخلع رجعي وعنده في قوله القديم وعن احمد انه فسخ بالنكاح (ويلزم المال المسمى) فبهما لانه لم يرض بخروج البضع عن ملكه الاب (وما صلح) ان يكون (مهر صلح) ان يكون (بدلا للخلع) سواء كان معينا فبأخذه لا غير او غير معين معلوم فبأخذه وسطا او مجهول لا يرجع عليها بمهرها كما في القهستاني وهذا الاصل لا ينافي العكس حتى جاز ما لا يصلح دهره كالاقل من العشرة وكذا ما في يدها وبطون خنثها او جار يتها من الوالد او ضرور خنثها من الابن او خنثها من ائثار لان المراد منه بيان الجنس لا بيان القدر فلا يضر (وان بطل العوض فيه) اي في الخلع (يقع باينا) لكونه كناية (وفي الطلاق) الصريح (يقع رجعا بلا شيء) اي لا شيء للزوج على المرأة فبهما (كما اذا خالعاها او طلقها وهو مسلم على خير او خنزير او ميتة) او غيرهما لا قيمة له

عدتي ثم قالت ما تزوجت صدقت الا ان تكون اقربت بدخول الثاني لحمل قواها تزوجت * اصلا * على العتد وقواها ما تزوجت على الدخول فاذا اقربت بالدخول ثبت تنقضها كما افاده في القبح وفي النهاية

ولو قالت حلت لك فتزوجتها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان كانت عاتمة بشرائط الحل لم تصدق ولا تصدق وفي مسألة الكتاب لا تصدق بكل حال * ٤١٩ قال السرخسي لا يحل تزوجها حتى يستفسرها للاختلاف بين الناس

اصلا لان ملك البضع غير متقوم بحالة الخروج فلم يجب شيء بمقابلته بخلاف النكاح والكتابة بالخمر لان ملك المولى يتقوم وكذا البضع في حالة الدخول وفي المنع خالعي على هذا الحل فاذا هو خسر فعليها ان ترد المهر المأخوذ ان لم يعلم الزوج بكونه خيرا لانها قد سمت مالا متقوما فتصير غارة له وان علم به فلا شيء (اوقات خالعي على ما في يدي و) الحال (لا شيء في يديها) لان كلمة معاينة تشمل ماله قيمة وما ليس له قيمة واذا كان كذلك لم يلزمها شيء لانها لم تغره بذكر ماله قيمة والرجوع عليها انما هو بحكم الغرور والمراد من اليد الحسية وكذا اذا قالت خالعي على ما في هذا البيت اما في بطون غنمي او ما في شجري او نحلي ولم يكن ثمة شيء في ثمت الساعة لا يلزمها شيء فان كان فيه شيء حال تولها فهو له كله (وان قالت) خالعي (على ما في يدي من دراهم و) الحال (لا شيء في يديها لزمتها ثلاثة دراهم) وان كان في يديها درهم تؤمر باتمام ثلاثة دراهم وان كان اكثر فله ذلك لا يقال يجب ان لا يكون له الثلاث لان من التبعض كقال في الجامع ان كان في يدي من الدرهم الثلاثة فعبد حر وفي يده اربعة دراهم كان حائلا لان من قد يكون للتبعض وقد يكون صلة كافي قوله تعالى * فاجتنبوا الرجس من الاوثان * في كل موضع يصح الكلام بدونه كان للتبعض كافي مسألة الجامع وفي كل موضع لا يصح بدونه كان صلة كافي مسألة الخلع فانها لو قالت خالعي على ما في يدي من دراهم كان الكلام مختلفا فان قيل ينبغي ان يجب درهم واحد بمنزلة ما اذا قال لا اشترى الصيد قيل انما يحمل اللام على الجنس اذا كان احتمال كل الجنس فيه متصورا ولا تصور هنا لاستحالة ان يكون الكل في يديها وقيل الالف واللام هازلة كافي المستصفي وان قالت خالعي على ما في يدي من مال او على ما في بيتي من متاع والحال لا شيء فيهما لزمها رد مهرها ان كان متبوضا اما اولم يكن مقبوضا فلا شيء عليها وكذا لو كانت قد ابرأت منه كافي البحر والاصل في ذلك انها متى اطعمته في مال متقوم فلم تسلم له لفته وعده رجع عليها بالمهر لانها غرته حيث اطعمته في مال والغرور يرجع على الغار بالبدل فاذا قالت الشروط المطمع فيه زال ملكه مجانا فليزمتها اداء المبدل وهو ملك البضع وقد عجزت عن رده فليزمتها رده قيمته وهو المهر ولو خالعا بها بما لها عليه من المهر ولم يبق لها عليه شيء من المهر لزمه رد المهر وان علم الزوج ان المهر لها عليه ولا متاع لها في البيت لا يلزمها شيء كافي الاختيار (وان خالعا على عبدها الا بق) صفة العبد (على انها بريئة من ضمانه) اي على انه ان وجد العبد يسلم اليه وان لم يوجد فلا شيء عليها (لا تبرأ) المرأة من ضمانه بخلاف البراءة من عيبه فانها صحيحة (ولزمها تسليم) اي العبد (ان ادخل) التسليم (والا) اي وان لم يمكن تسليمه (فقيمه) لان الخلع عقد معاوضة فيقتضي

مدته) اي مدة الايلاء مسلكا ان الولي او ذميا خلافا لهما (وهي اربعة اشهر) متوالية هلالية او يومية كما عرف في الاجارة (للمرة وشهر ان تلامه) اذا لرق منصف (فلا ايلاء او حلف على اقل منها) بالاجتماع

بَلْ يَكُونُ تَمِينًا وَلَا تَحْدَ لَا كَثَرَهَا وَالْمَوْلَى مَنْ لَا يَخْلُو عَنْ أَحَدٍ الْمَكْرُوهَيْنِ مِنَ الطَّلَاقِ أَوْ زَوْجٍ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِ
وَكَذَا لَا يَلِيَاءُ لَوْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِ الْوُطَى ذَلَوْ قَالَ وَاللَّهِ لَا يَمْسُ جُلْدِي ﴿٤٢٠﴾ جَسَدُكَ لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا لِأَنَّهُ

يَحْتَثُ بِالْمَسْ دُونَ الْوُطَى
كَافِي الْخِصَانِيَّةِ فَلَا حَاجَةَ
لِزِيَادَةٍ وَلَا يَحْتَثُ الْإِبَالُ الْوُطَى
عَلَى أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْوُطَى
كَانَ مَوْلِيًا كَمَا قَالَ الْبَقَالِي
وَاطْلَاقُ الزَّوْجَةِ دَالٌ عَلَى
أَنَّهُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ
فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْبَقَاءِ مَعًا
أَوْ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَقَطْ فَلَوْ آلَى
مِنْ زَوْجَتِهِ الْحَرَّةَ ثُمَّ أَبَانَهَا
بِطَلَيْقَةٍ ثُمَّ مَضَتْ مَدَّةُ
الْإِيلَاءِ وَهِيَ مَعْتَدَةٌ وَقَعَ
عَلَيْهَا طَلَقٌ كَافِي فِي الذَّخِيرَةِ
لَكِنْ فِي الْخِصَانِيَّةِ لَوْ آلَى مِنْ
زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ ثُمَّ اشْتَرَاهَا
فَانْقَضَتْ مَدَّتُهُ لَمْ يَقَعْ
ذِكْرُهُ الْقَهْشَتَانِي ثُمَّ قَالَ
وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوُطَى
فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ لَا زَمَّ دِيَانَةً
وَمَطَاطَ شَرْعًا فَلَوْ لَمْ
يَطَأْ فِيهَا لِاثْمٍ وَاجِبٍ بِهِ
الْقَضَا عَلَيْهِ بِخِلَافِ
مَا دُونَ تِلْكَ الْمَدَّةِ كَافِي
خِزَانَةُ الْمُفْتَيْنِ وَفِي التَّنْفِ
أَنَّ الْإِيلَاءَ مَكْرُوهٌ (وَحَكْمُهُ
وَقَوْعُ طَلْقِ بَابِنَةَ أَنْ يَرَى
بِأَنَّهُ لَمْ يَطَأْ هَا فِي الْمَدَّةِ
(وَلَزُومُ الْكَفَّارَةِ) أَنْ كَانَ
الْيَمِينَ بِاللَّهِ (أَوْ الْجُزْأَنِ حَنْثٌ)
وَهُوَ طَلَاقٌ أَوْ عَتَاقٌ أَوْ
صَوْمٌ أَوْ حَجٌّ وَلَمْ يَصْرَحْ بِمَا

سَلَامَةُ الْعَوْضِ وَاشْتِرَاطُ الْبَرَاءَةِ عَنْهُ شَرْطُ فَاسِدٍ فَيَبْطُلُ إِلَّا أَنْ الْخَلْعَ لَا يَبْطُلُ
بِالشَّرْطِ وَالْفَاسِدَةُ وَلِذَا الْوُخَالَعُهَا عَلَى أَنْ يَمْسَكَ الْوَالِدَ عَنْهُ صَحَّ الْخَلْعُ وَبَطُلَ
الشَّرْطُ كَافِي الْعِمَادِيَّةِ (وَلَوْ قَالَ طَلَقْتُ ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ فَطَلَقَ وَاحِدَةً فَلَهُ ثَلَاثُ الْأَلْفِ)
فَيَجْعَلُ الْأَلْفَ اثْنًا كُلِّ ثَلَاثٍ بِمُقَابِلَةٍ وَاحِدَةٍ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ طَلَقَهَا قَبْلَ ذَلِكَ نَتْنِ
فَإِنْ كَانَ فَطَلَقَهَا وَاحِدَةً لَزِمَهَا الْأَلْفُ لِأَنَّهُ التَّزَمْتُهَا بِإِزَاءِ الْحَرَمَةِ الْغَلِيظَةِ
وَقَدْ حَصَلَتْ (كَأَلَوْ طَلَقَهَا ثَلَاثًا) دَفْعَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ (وَبَانَتْ) لَوْ جُوبَ
الْمَالِ (وَفِي عَلَى الْأَلْفِ يَقَعُ رَجْعِيًّا بِلَا شَيْءٍ) أَيْ مَجَانًا عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا)
وَالشَّافِعِيُّ كَلَّمَ عَلَى (كَابَاءٍ) فِي الْمَعَاوَضَاتِ حَتَّى أَنْ قَوْلُهُمْ أَحْلَ هَذَا الطَّعَامِ
بِدَرَاهِمٍ أَوْ عَلَى دَرَاهِمٍ سَوَاءٍ لَهُ أَنْ كَلَّمَ عَلَى الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ لَا يُوْزَعُ عَلَى أَجْزَاءِ
الشَّرْطِ بِخِلَافِ الْبَاءِ لِأَنَّهُا لِلْعَوْضِ وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْمَالُ كَانَ مُبْتَدَأً فَوْقَ فَيَلَاثِ
الرَّجْعَةِ (وَلَوْ قَالَ لَهَا طَلَقْتُ نَفْسَكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ وَطَلَقْتَ نَفْسَهَا وَاحِدَةً
لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَنْتَسِمُ عَلَى الْمَشْرُوطِ وَالزَّوْجُ لَمْ يَرْضَ بِالْيَمِينِ نَوْنَةً إِلَّا
بِسَلَامَةِ الْأَلْفِ بِخِلَافِ قَوْلِهَا لَهُ طَلَقْتُ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ لِأَنَّهُا لِمَارَضِيَّتِ بِالْيَمِينِ نَوْنَةً بِأَلْفٍ
فَلِأَنَّهُ تَرْضَى بَعْضُهَا كَانَ أَوَّلَى (وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلْتَ)
فِي الْمَجْلَسِ (بَانَتْ وَلَزِمَهَا الْمَالُ) لِلْقَبُولِ وَهَذَا مُسْتَدْرَكٌ لِأَنَّهُ عِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ الْوَاقِعُ بِهِ
وَبِالْطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ بَابِنَ وَلَوْ تَرَكَ هَهُنَا وَذَكَرَ لَزُومَ الْمَالِ وَالْقَبُولُ ثُمَّ لَكَانَ اخْتَصَرُ
وَأَوَّلَى تَأْمُلُ وَفِي الْمَتْنِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً بِالْأَلْفِ فَقَالَتْ قَبِلْتُ نِصْفَ هَذِهِ
الطَّلَيْقَةِ طَلَقَتْ وَاحِدَةً بِالْأَلْفِ بِخِلَافِ وَلَوْ قَالَ قَبِلْتُ نِصْفَهَا بِخَمْسِمِائَةٍ
كَانَ بَاطِلًا (وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ أَوْ قَالَ لَعَبْدِي أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ
طَلَقْتَ) الْمَرْأَةَ فِي الْأَوَّلَى (وَعَتَقَ) الْعَبْدَ فِي الثَّانِيَةِ حَالُ كَوْنِهَا (مَجَانًا وَأَنْ وَصَلِيَّةً
(لَمْ يَقْبَلَا) عِنْدَ الْإِمَامِ (وَعِنْدَهُمَا) وَالْأَمَةُ الثَّلَاثَةُ وَزَفَرٌ (لَا) تَطْلُقُ وَلَا يَعْتَقُ (مَا
لَمْ يَقْبَلَا) الْأَلْفَ (وَإِذَا قَبِلَ لَزِمَ الْمَالُ) وَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ
لَوْ قَالَ طَلَقْتُ وَلَكَ أَلْفٌ أَوْ قَالَ الْعَبْدُ اعْتَقَنِي وَلَكَ أَلْفٌ فَفَعَلَ وَفِي الْجَمْعِ لَوْ قَالَ
طَلَقْتُ وَلَكَ أَلْفٌ فَقَالَ طَلَقْتُكَ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي سَمَّيْتُهَا أَنْ قَبِلْتَ يَقَعُ الطَّلَاقُ
وَيَجِبُ الْمَالُ وَأَنْ لَمْ تَقْبَلْ لَا يَقَعُ وَلَمْ يَجِبِ الْمَالُ عَنْهُ وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ وَلَوْ قَالَ
طَلَقْتُ وَاحِدَةً بِأَلْفٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ وَطَلَقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ طَلَقَتْ ثَلَاثًا مَجَانًا
عِنْدَهُ لِلْحَمَاقَةِ وَعِنْدَهُمَا طَلَقَتْ ثَلَاثًا وَعَلَيْهَا أَلْفٌ بِإِزَاءِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهُ يَجِبُ
بِالْوَاحِدَةِ مُبْتَدَىً بِالسَّاقِ وَأَنْ ذَكَرَ الْأَلْفَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَهُ مَا لَمْ تَقْبَلِ الْمَرْأَةُ
وَإِذَا قَبِلَتْ الْكُلَّ وَقَعَ اثْنَتَانِ بِالْأَلْفِ وَعِنْدَهُمَا أَنْ لَمْ تَقْبَلْ فَهِيَ طَالِقٌ وَاحِدَةً فَقَطْ
وَأَنْ قَبِلَتْ طَلَقَتْ ثَلَاثًا وَوَاحِدَةً بِأَلْفٍ وَثْنَتَانِ بِغَيْرِ شَيْءٍ كَافِي الْكَافِي (وَالْخَلْعُ) كَالطَّلَاقِ
بِمَالٍ (مَعَاوُضَةٌ فِي حَقِّهَا) أَيْ الْمَرْأَةُ لِأَنَّهُ تَبْدَلُ مَا لَاتَسْلُمُ نَفْسَهَا وَفَرَعَ بِقَوْلِهِ

إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا وَفِي الْقَهْشَتَانِي عَنْ النُّظْمِ لَوْ قَالَ أَنْ تَزَوَّجْتُكَ فَوَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ وَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ ﴿٤٢١﴾ فَيَصَحُّ
تَزَوُّجُهَا لَزِمَ كِفَارَةُ الْبَقْرِ بَانَ وَوَقَعَ بَابِنَ بِتَرْكِهِ بِالْخِلَافِ وَرَكَعُهُ الْخَلِيفُ الْمَذْكُورُ وَشَرْطُهُ مَحْلِيَّةُ الْمَرْأَةِ بِكُونِهَا

مكسوة وقت تبحر الايلا : فلو قال لاجنبية ان تزوجك فوالله لا اقر بك خمسة اشهر فتر وجهها قبل مضى شهر صار موليا ولا حاجة الى ادخاله * ٤٢١ * في التعريف بقولنا حاصل في النكاح او مضافا اليه كافي

الاصلاح لان شان الشروط خروجهما عن الماهية واهله اهل انطلاق فصيح ايلاء الذمي وعندهما اهل الكفارة وسيد كالسبب في الرجعي والفاصل صريح وكناية فيه على الاول بقوله (فلو قال لزوجه والله) وتالله وبكل صفة تعتقد بها اليمين (لا اقر بك) بشرط ان لا يكون حايضا كذا في الحواشي السعدية وعمله في الغاية بان الزوج ممنوع عن الوطى بالخيض فلا يصير المنع مضافا الى اليمين (او والله لا اقر بك اربعة اشهر) بتعيين المدة سواء كانت طاهرة او حايضا (كان موليا) ومن الصريح لا اجامعك لا طأك لا اغتسل منك من جنابة ومن الكناية لا امسك لا اتيك لا اضامعك لا اجع رأسي ورأسك لا اقرب فراشك لا ادخل عليك لا غيظتك والافتراض في ابكر صريح والدنو كناية فتشترط النية ومن المؤبد لو قال حتى تخرج الدابة او الدجال او تطلع الشمس من مغربها او تقوم الساعة كان موليا استحسانا لان هذا الكلام يراد به

(فصيح رجوعهما) عن ايجابها (قبل قبوله) اي الزوج (بعد ما وجبت) ان قالت اختلعت نفسي منك بكذا اختلعتني على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب (و) يصح (شرط اختيارها) اي شرط الزوج اختيار المرأة فلو قال خاتمك او طمعتك على كذا على لك بالخيار ثلثة ايام فقبلت جازو بطل الخيار ان ردت في الثلث وطلعت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عند الامام وعندهما والائمة الثلثة لا يصح الخيار فوق الطلاق ولزم البطل (و) يطل (الخلع) بالقيام عن المجلس قبل قبوله (عند الامام كاهي احكام المعاوضة ولا يصح اضافته وتعليقه بالشروط ويتوقف حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يحز (و) الخلع (يمين في حقه) اي الزوج لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها المال (فلا يرجع بعد ما اوجب) قبل قبولها كما لا يصح الرجوع عن اليمين (ولا يصح شرط الخيار) اي لا يصح خياره لنفسه اجبا كما لا يصح في اليمين (ولا يبطل باقيام عن المجلس قبل قبولها) بل يصح ان قبلت كما لا يبطل اليمين ولا يتوقف على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة ويصح منه التعليق بالشروط والاضافة الى الوقت (وحائب العبد في العتق على مال كجانبها) فيكون معاوضة من جانبه فتعتبر احكامها ويمينا من جانب المولى فتعتبر احكام اليمين حتى انه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى فاذا قال المولى له بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار وغيره (ولو قال لها طلقك امس بالف فلم تقبل فتسالت بل قبلت فاقول له) اي للزوج مع اليمين لان الطلاق بمال يمين من جانبه وقبولها شرط الخت فيتم اليمين بالقبول فلا يكون الاقرار باليمين اقرار بالخت صحتها بدونه بل هي ضده ولهذا ينتقض به فيكون القول في الخت قوله لانه منكر وجود الشرط (ولو قال اباع كذلك) يعني من قال لغيره بعث منك هذا العبد بالف امس فلم تقبل فقال بل قبلت (فالقول للشترى) لان الاقرار بالبيع يكون اقرارا بالشراء لانه لا يتم الابة فانكاره يكون رجوعا فيه فلا يسمع وفي التنوير ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق والدعوى في المال بحالها وعكسه لا (والمباراة) بفتح الهمزة جعل كل منهما يرتد للآخر من الدعوى وترك الهمزة خطأ كما في المغرب (كالخلع ويسقط كل منهما) اي من الخلع والمباراة (كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح الصحيح) فان الخلع في الفاسد لا يسقط المهر وقيد به لانها لا يسقطان ما لا يتعلق بالنكاح من الديون ثم فرع فتسأل (فلا تضارب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة) باقضاء وامانفة الوالد والعدة فلا تسقط الابالذكر والسكنى

التأييد (وكذا) يكون موليا هذا هو الخلف بذكر الشرط والجزاء (لو قال ان قر بتك فعلى حج) او عمرة (او صوم) غير معين كيوم وشهر اما المعين فانه بقدر مدة الايلاء فاكثر (او صدقة) وعين قدرا يشق عليه

أخراجه (أوفانت طالق أو عبدة حر) أو بكل مملوك أو ملكه حراً وكل امرأة تزوجها فهي طالق أو فله
على هدى أو اعتساق أو عمن أو كفارة أو فعلى ذبح ولدى فيصح * ٤٢٢ * ويلزمه ذبح شاة أو فلي مائة

لا تسقط مطلقاً إلا أن أبرأته عن مؤنة السكنى بأن كانت ساكنة في بيت نفسها
أو تعطى الأجرة من مالها فيصح الزامها ذلك وأما إذا شرط البراءة من نفقة
الولد وهي مؤنة الرضاع أن وقت ذلك وقتا كسنة مثلاً صحح ولزمه والاول في
البحر أن كان الولد رضيعاً صحح وإن لم يبين المدة ترصعه حواين بخلاف الفطيم
كافي الفتح وفي البحر ولو خالفته على نفقة ولده شهر أو هي معسرة فطالبت
بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتماد لا على ما فتي به بعضهم من سقوط النفقة
ولو اختلعت على أن تمسكه إلى وقت البلوغ صحح في الأنثى لا الغلام (ولا) يطالب
(هو بنفقة عجلها ولم تمض مدتها) أي مدة النفقة المججلة (ولا بهر ساله)
اليها (وخاع قبل الدخول) لأن جميعها مما يتعلق بالنكاح فانهما يسقطا نها
جميعاً عند الإمام (وعند محمد) والأئمة الثلاثة (لا يسقط إلا ما سمي بهما) أي
الخلع والمبارأة (وأبو يوسف مع الإمام في المبارأة ومع محمد في الخلع) وهذه
المسئلة على وجوه فليطلب من المطولات (ولو خلع الأب صغيرة من زوجها
بمالها) أو على مهرها (لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت في الأصح)
كما لو خالعت المرأة بمالها أو مهرها وهي غير رشيدة فإنه لا يلزمها المال ويقع
الطلاق والمراد بالطلاق البائن إذا الفرقة إذا كانت بلفظ الخلع بـ بـ بـ وبالطلاق
رجعي وهذه العبارة أولى من عبارة الكنز وهو لم يحج عليها لأن الجواز في كلامه
يحتاج إلى حمله على عدم لزوم المال لأن الصحيح وقوع الطلاق وفيه إشعار
بأن الطلاق لا يتوقف على إجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح وقيد بالأنثى
لأنه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع الصغير على إجازة الولي
(وفي الكبيرة يتوقف) الخلع (على قبولها) لأنه لا ولاية له عليها فصار
كأقضى (ولو خلع) الأب (على أنه ضامن) لبدل الخلع (صحح ولزمه) أي
الأب (المال وطلقت) لأن اشتراط بدل الخلع على الأجنبية صحيح فعلى الأب
أولى (ولو شرط) الزوج (المال عليها) أي الصغيرة (طلقت بلا شيء أن قبلت)
الصغيرة وهي من أهل القبول بأن كانت تعقل أن النكاح جالب والخلع سالب أما
وقوع الطلاق فلو جود الشرط وأما عدم لزومها المال فلأنها ليست من أهل
الغرامة (والأ) أي وإن لم تقبل أو لم تكن من أهل القبول وكان الخلع
أجنبياً ولم يضمن (فلا تطلق) اتفاقاً كما في البحر ولو قال حائضتك بدون
ذكر شيء فقبلت طلقت وبرىء عن المهر المؤجل لو كان عليه وإن لم يكن ردت
المرأة على الزوج ما سبق اليها من المجل كما في أكثر الكتب (وخلع المريضة
مرض الموت معتبر من الثالث) لكونه تبرعاً لأن البضع مقوم حال الخروج

* باب الظهار *

بالتزوج عاقبتها في الجماع وانظم منه بالامتناع فيجوز بازالة مبيحها أو قاع (فان تزوجها * مناسبة *
(المولى الذي انتهى ما يملكه بالملات) (بعد زوج آخر فلا إيلاء) شريعاً لانتهاء هذا الميث فلو تزوجها بعدما

ركعة ولو قال وإن حلف
بما يستشفه لكان أفر د
واخصر وقياسه أن يكون
مولياً لو قال مائة ختمة أو
اتباع مائة جنازة ولم أره
كذا في النهر (فان قر بها
في المدة) ولو مجنوناً (حت
ولزمه ما ألزم به نفسه من
كفارة وغيرها) وسقط
الإيلاء لانتهاء اليمين بالحنث
(والأ) يقر بهما في المدة
(بانت) بواحدة (بعضيها)
أي المدة ولو أدها بعد
مضيها لم يقبل قوله إلا إذا
نور دعواه بالبرهان كافي
المبسوط (ويسقط اليمين
أن) موقفاً بأن (حلف على
أربعة أشهر) أو ثمانية
أشهر لانتهاء بانتهاء المدة ففي
الثانية لو مضت أربعة أشهر
ولم يقر بها بانت منه باخرى
وسقط الإيلاء (وبقيت
اليمين (أن اطلق) بشرط
أن تكون طاهرة على ما مر
(فلو تكلمها ثانية عاد الإيلاء)
وبقيت اليمين واشتد امتنعه من
وقت التزوج سواء تزوجها
في العدة أو بعدها كما رجحه
الكهال وغيره (فان مضت
مدة أخرى بلا وطيء بانت
باخرى فان تكلمها ثانياً
فكذلك تبين أخرى لأن

بانت بالايلاء مرة او مرتين وعادت اليه بثلاث بانت كلما مضت اربعة اشهر بلا وطى خلافا لمحمد كما مر في مسألة
الهدم (واليمين) بعد وقوع **٤٢٣** الثلاث (باقية) في حق الخث (فان وطى لزمه الكفارة او الجزاء

ولا تبين بمضى المدة) اذ لا
ايلاء (وكذا لا ايلاء (او)
الى من اجنبية) الا اذا اضافته
الى الملك كما مر او من مبانة
فلو كانت ممتدة الظهر
ومضى اربعة اشهر اخرى
لم تبين بشئ وهو الاصح
كافي المبسوط لكن لو وطئها
كفر اذ لا تلازم بين الايلاء
واليمين ولو آلى من امرأته
ثم ابا نهان ان مضت مدة
الايلاء وهي في العدة بانت
باخرى لان انقضت ولو
اعادها قبل انقضاء العدة
ابقى الايلاء على حاله وان
بعدها اعتبرت مدته من
وقت التزوج كافي الخاتمة
ولو قال لا اقر بك مادمت
امراة فبانها ثم تزوجها
لم يبق موليا (اما المطلقة
(الرجعية فكانت زوجة) حل
وطئها فان امتد طهرها
وهي ممن تحيض بانت بمضى
مدة الايلاء وان انقضت
عدتها قبل مضي مدته بطل
(ولا ايلاء فيما دون اربعة
اشهر) في الحرة (فلو قال
والله لا اقر بك شهرين
وشهرين بعدها كان
ايلاء) لان الجمع بحرف الجمع
كالجمع بلفظ الجمع فلفظ
بعدها قيد اتفاق والاصل

مناسبة ذكر باب الظهار عقيب باب الخلع هي ان كلا منهما ناش عن نشوز
في الخلع النشوز منها وفي الظهار منه وهو في اللغة مصدر ظاهر الرجل اي
قال لزوجته انت على كظهر امي اي انت على حرام كبطن امي فكفى عن البطن
بالظهر الذي هو عمود البطن اثلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امرأته
فعدى بمن لتضمن معنى التجنب لاجتناب اهل الجاهلية عن المرأة المظاهر منها
اذ اظهر طلاق عندهم كما في القمصة في وشرا (هو تشبيه) مسلم عاقل بالغ
ولم يصرح شهرته فلا يصح ظهار الذمي والمجنون والصبي وهذا شرطه
(زوجته) وفي اطلاقه اشارة الى ان المدخولة وغيرها والكبيرة والصغيرة والرتقاء
وغيرها والعاقلة والمجنونة والسليمة والكتيبة سواء (او) تشبيهه (عضو منها يعبره
عن جملتها) مثل الرقبة والعنق والروح والبدن والجسد والوجه وغيرها (او)
تشبيهه (جزء شائع منها) كنصفها وثلثها (بعضو يحرم عليه) اي على المظاهر
(النظر اليه من) اعضاء (محارمه) اي يحرم نكاحه ابدا فلو شبهها باخت
امرأته لا يكون مظاهرا لان حرمة ما موقفة بكون امرأته في عصمته (ولو رضاعا)
او صهرية وانما ترك قوله تأييدا لان الحرمة باحد هذه الوجوه لا تكون
الامؤدة ومن لم يعرف فقال ما قال تدبر فالتشبيه مخرج نحو انت امي او اختي
او بنتي فانه ليس بظهار كما في المبسوط فلو قال ان فعلت كذا فانت امي وفعله
فهو بطوان نوى التحريم و اضافته مخرجة لما قالت لزوجها انت على كظهر
امي فانه لغو في الصحيح وفي الجوهرة هذا قول محمد وعليه الفتوى وعن
ابي يوسف انه ظهار وقال الحسن انه يمين فيلزمها كفارة يمين ورجحه ابن الشحنة
والمحرم مخرج لما اذا شبه بمنزلة الاب او الابن فان حرمة ما لا تكون مؤبدة واذا
او حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف كما في القمصة في
وفي البحر لو قال اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال اذا تزوجتك فانت على كظهر
امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزم الظهار في قول الامام وفي قولهما لزمه
جميعا ولو قال لاجنبية ان تزوجتك فانت على كظهر امي مائة مرة فعليه
لكل مرة كفارة فعلم من هذا ان اضافة الظهار الى ملك او سيده صحيحة (فلو
قال لها انت على كظهر امي) نظير تشبيه زوجته (او رأسك ونحوه) نظير
تشبيهه (عضو منها يعبر به عن الجملة) (او نصفك وشبهه) نظير تشبيه الجزء الشائع
(او كبطنها) عطف على قوله كظهر امي نظير تشبيهه للعضو المشبه به الذي يحرم
عليه النظر اليه من محارمه (او فتحذا او كظهر اختي او عمتي ونحوهما)
من محارمه على التأييد (حرم) جواب لو (عليه) اي الزوج (وطئها ودواعيه)
كالقبيل والنس بشهوة وفي الظهيرية ان النظر الى ظهرها وبطنها لم يحرم

في مسائل اليمين انه متى لم يكرر اسم الله تعالى ولا حرف النفي يكون يمينا واحدة ومتى اعاد اسم الله او حرف
النفي كان يمينا وتداخل المدتان وتجب عليه بالخث كفارتان قاله الزيلعي وغيره ونقل في النهر عن المنتقى

انه جعل تكرار اسم الله يمينين قياساً وواحدة استحساناً (ولو مكث يوماً) يجوز ان يراد باليوم مطلق الوقت
اوانه اتفاق (ثم قال والله لا اقر بك شهرين بعد الشهرين الاوين * ٤٢٤ * فليس بايلاء) لان المدة لم تكمل وما

توارد عليه شرار الهداية
من انه يلزم منه بالقرآن
كفارتان قال في الفتح انه
خطأ لانه لم يجمع على شهرين
يمينان (وكذا) لا يكون
مولياً (او قال والله لا اقر بك
سنة الا يوماً) اولاً اقر بك
الا يوماً (فان قر بها وبقي
من السنة) بعد يوم قربان
(اربعة اشهر) فاكثر
(صار ايلاء) والافلا (ولو
قال لا ادخل بصره وامرأته
فيها لا يكون مولياً) لانه
يمكنه قربانها بغير شيء
يلزمه بان يخرجها منها
فيطأها ولا يرد ما لو قال
لنساءه الاربع والله
لا اقر بكن اربعة اشهر
فانه يكون مولياً منهن ولا
يلزمه شيء بوطي الثلاث
لتأخر وجوب الكفارة الى
الحنث بوطي الرابعة (وان
عجز المولى عن وطئها
بمرضه او بسبب مرضها
او رتقها) هو انسداد في
الرحم نحو الحمة او قربانها
(او صغرها اوجبة) او عنة
(او لان يئنها ويئنه مسافة
اربعة اشهر) او كانت
في مكان لا يعرفه او هي
ناشزة او كان احدهما
محبوساً ولا يقدر على وطئها

وفيه خلاف الشافعي في القول الجديد ورواية (حتى يكفر) وهذا حكمه
اماحرمة الوطئ قبل الكتاب والسنة واما حرمة الدواعي فلدخولها تحت النص المفيد
لحرمة الوطئ وهو قوله تعالى * من قبل ان يتمسا * لانه لا موجب فيه للحمل على المجاز
وهو الوطئ لا مكان الحقيقة ويحرم الجماع لانه من افراد التماس فيحرم الكل بالنص
كافي الفتح لكن في البحر كلام فيلضالع (فاو وطئ) المظاهر (قبل التكفير فليس
عليه) اي المظاهر (غير الاستغفار) للوطئ الحرام (والكفارة الاولى) اي غير الكفارة
الواجبة بالظهار على الترتيب المنصوص بالاجماع الاسعدين جبر فانه قال يجب عليه
كفارتان وقال النخعي ثلث كفارات (ولا يعود) الى وطنها ثانياً (حتى يكفر
والعود) اي عود المظاهر المذكور في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا (الموجب
للكفارة) هو (عزمه على وطئها) وقد اختلفت اصحابنا في سبب وجوب
الكفارة وفي البحر فالعامة بمجموع الظهار والعود وفصل كل التفصيل فليراجع
وفي الاصلاح العود شرط لوجوب الكفارة في الظهار اجماعاً غير ان العود
عندنا عزمه على وطئ المظاهر منها وعند الشافعي سكوتها عن طلاقها في زمان
يمكنه ان يطلقها وعند مالك الوطئ نفسه واللام في قوله تعالى لما قالوا بمعنى
الى وقيل بمعنى في وقال الفراء بمعنى عن اي يرجعون عما قالوا يريدون الوطئ
والعود الرجوع حتى لو ابانها ولم يعزم على وطئها لم يجب عليه وكذا
لو مات احدهما (وينبغي لها) اي يجب لها (ان تمنع نفسها منه) الى ان يكفر
(وتطأ به بالكفارة ويحجره اقاضي عليها) باللبس ثياباً غسربان ابي دفعاً للضرر
عنها والقول قوله فيه ما لم يكن معروفاً بالكذب وفيه اشعار بان التكاح باق وان
هذه الحرمة لا تزول الا بالتكفير ولهذا لوطئها ثم تزوج بها بعد العدة او زوج
آخر حرم وطئها قبل التكفير كما في النهاية (واللفظ المذكور) وهو قوله انت على
كظهر امي وما عائلته (لا يمتثل غير الظهار) سواء نواه او نوى طلاقاً او ايلاءاً ولم ينو
شيئاً لانه صريح فيه فلا يكون طلاقاً ولا ايلاءاً (ولو قال انت على مثل امي او كامي
فان نوى الكرامة صدق او نوى (الظهار فظهار او) نوى (الطلاق فطلاق)
لان اللفظ يمتثل كلاهما فارجح بالنية تعين (وان لم ينو شيئاً فليس بشيء) عند
الشيخين لتعارض المعاني وعدم المرجح وعند محمد هو ظهار وعن ابي يوسف
مثله اذا كان في حال الغضب وعنه ان يكون ايلاءاً (ولو قال انت على حرام كامي
ونوى ظهاراً او طلاقاً فكما نوى) لان اللفظ يمتثل لهما وان لم ينو فعلى قول
ابي يوسف ايلاءاً ايضاً وعلى قول محمد ظهار وروى ايضاً عن الامام وهو
الصحيح (ولو قال انت على حرام كظهر امي ونوى طلاقاً او ايلاءاً فهو ظهار)
عند الامام (وعندهما) والشافعي في قول يقع (مانوى الا ان عند محمد اذا نوى

في السجود ونحو ذلك) ففيه ان يقول (فبت اليها) ونحوه كراجعتها او ابطلت * الطلاق *
الايلاء (ان استمر العذر من وقت الخلف الى آخر المدة) ولا يعتبر الحجز الحكي كما لا حرام وانعكاف لانه

بأختياره فلا يستحق تخفيفاً ولو آلى مؤبداً وهو مريض وبات بمضى المدة ثم صح وتر وجهها وهو مريض لم يصح فيه باللسان عندهم ٤٢٥ * وصح عند أبي يوسف قالوا وهو الأصح (فلو زال) المانع بالمدة

بطل فيه باللسان (و) تعين
التي بالوطى (للقدره على
الاصل قبل حصول
المقصود بالخلف وبقى شرطه
ثالث نيه عليه في البدائع
وهو قيام النكاح وقت التي
باللسان حتى لو اباها ثم فاء
بلسانه لم يصح فلو تزوجها
ومضت المدة بانت منه
(وان قال لها) في غير
مذاكرة الطلاق (انت
على حرام) او خرمك
اوانت محرمة على اولم يقل
على او انا عليك حرام او
محرم او حرمت نفسى عليك
وفي هذا يشترط ان يقول
عليك او انت على حرام
او حلال الله او حلال المسلمين
على حرام او انت على كالحرم
او الخبزير او ما كان محرم
الدين كانت على حرام (كان
موليا ان نوى التحريم او
لم ينو شيئاً) لان تحريم الحلال
يمين (وان نوى) بذلك
(ظهاراً فظهاراً) اتفاقاً
كذا في جوامع الفقه (وان
نوى الكذب فكذب)
ديانة لا قضاء (وان نوى
الطلاق فباين وان نوى
الثلاث فثلاث) لما مر ان
الحرام من الكنايات وفيها
تنوع الحرمة الى خفيفة

الطلاق لا يكون ظهاراً وعند أبي يوسف يكونان معا الظهار بلفظه والطلاق
بنيته وقيد بقوله ونوى لانه ان لم ينو شيئاً او نوى ظهاراً فهو ظهار اتفاقاً
(ولاظهار الامن الزوجية) ابتداء سواء كانت حرة اوامة او كناية قيدنا بالابتداء
لانه في البقاء لا يحتاج الى كونها زوجة فلو ظاهر من زوجته الامة ثم ملكها بقى
الظهار (فلاظهار من امته) وانما صرح هذه المسئلة مع انها علمت ضمناً في قوله
هو تشبيه زوجته رد لقول مالك لانه قال يصح الظهار على الامة ايضاً (ولاظهار
من نكحها بلا امرها فظاهر منها جازت النكاح) بده لانها اجنبية وقت الظهار
(ولو قال نسائه انت على) او منى او عندى او معى (كظهر اى كان مظاهراً منهن
جميعاً وعليه لكل واحدة منهن كفارة) لانها الحرمه فتعدد بتعدد اخلافها (وان
ظاهر من واحدة مراراً فى مجلس او) فى مجلس فعليه لكل ظهار كفارة) وان لم يتكرر
العزم اذا عني بما بعد الاولى تأكيذاً فيصدق قضاء وفي السراج هذا اذا قال
فى مجلس لافى مجلس لكن المتعمد لطلاق كافى البحر (وهى) اى الكفارة (عق
رقبه) اى اعتقها كفى المغرب والرقبة ذات مرقوق والمتبادر ان يكون المعتق
مقرواً ثانية فلو نوى بعد اعتقه اولم ينو لم يجزوا النكاح فى الاثبات قد اعم على انه فى معنى
تكراهة موصوفة قال فى اعتقه كل مملوك كافى تهنتنى فلمذا قال (يجوز فيها المسلم
والكافر) وعند الثلثة خلاف فى الكافر (والذكر والانثى والصغير والكبير) لاطلاق
النص (والاعور) اى من ذهب احدى عينيه (والاصم الذى اذا صيح يسمع)
والقياس ان لا يجوز زهوراً وايتاً وادار (ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين
من خلاف) لانه ما فات من الاعور والاصم المذكور والمقطوع المذكور جنس
المنفعة بل اختلفت (و) يجوز (مكاتباً بؤساً) من بدل الكتابة لقيام الرق
من كل وجه وكذا العاجز بعدما دى شيئاً خلافاً لفرق والشافعى فيه ما وكذا
يجوز الخصى والعين والمجبوب خلافاً لفرق ومقطوع الاثنين والمذاكى والرتقاء
والقرناء والبرصاء والرمداء والخشى وذاهب الحاجمين وشعر الحمية والرأس
ومقطوع الأنف واشتتين اذا كان يقدر على اكل كافى البحر (ولايجوز
الاعمى والاصم الذى لا يسمع اصلاً والاخرس ومقطوع اليدين او ابهاميهما)
ونخصيص الابهامين اشارة الى انه اذا كان غيرهما يجوز وفى الاختيار وثلاثة
اصابع من اليد لها حكم الكل فعلم من هذا ان الجواز اذا كان اقل (او لرجلين
او يد ورجل من جانب واحد) لقوات منفعة السمع والبش وقوته والمشى
فيصيرها لكاكهما (و) لايجوز (مجنون مطبق) وكذا المعتوه المغلوب قيده
بمطبق لانه اذا كان يحسن ويفيق فانه يجزى عتقه فى حال افاقه (ومدبر) خلافاً
للسافعى (وامولد ومكاتب ادى بعضاً) وانما صرح مع انه علم ضمناً فى قوله

وغليظة (والقوى على وقوع الضلاق) * ل * ٥٢ * البان (به) اى بانت على حرام ونحوه (وان
لم ينو) الحيفاً بالصريح لغلبة العرف فى زماننا ولذا لا يحلف به الا الرجال وانوى غيره لا يصدق قضاء

ولو حلف به المرأة لزومها بالبحث كفارة يمين (وكذا) يقع اطلاق يمينها (بقوله كل حل على حرام) او كل
احلال او حلال الله او حلال المسلمين او حلال خدای او حلال ٤٢٦ * ايزد (وبقوله هرجه) بمعنى كل شيء

(بدست) بمعنى يدي
(راست) بمعنى صحيح
(كريم) بمعنى امسكه
(برمن) بمعنى على كل شيء
امسكه يدي او احبسه
بيدي على (حرام للعرف) بانه
طلاق وعليه الفتوى كما في
المضمرات وعن محمد لو
نوى الطلاق في نسائه
واليمين في نعم الله فطلاق
ويمين كما في المحيط وفيه
لو حلف بالحل والحرمة
من لازوجه فتلحق عند
ابي جعفر ويمين عند ابي
بكر فلو تزوج امرأه طلق
على الاول وكفر على الثاني
وبه نأخذ كما في القهستاني
ومن الالفاظ المستعملة في
زماننا الطلاق يلزمني والحرام
يلزمني وعلى الطلاق وعلى
الحرام وقدم * فروع *
لو كان له اربع نساء والمسئلة
بالحال طلق كل واحدة
طلقة باينة وقيل تطلق
واحدة منهن باينة والبيان
اليه وهو الاشبه والظاهر
كذا في التبيين قال في النهر
يجب ان يكون معناه المسئلة
بحالها يعني التحريم لا يمتد
انت على حرام مخاطبا
لواحدة كما وقع في الكنز بل
في هذا يجب ان لا يقع الا

ومكاتب لم يؤد شيئا رد لرواية الحسن عن الامام فانه يجوز (ومعتق بعضه)
لانه ليس برقبة كاملة (ولو اشترى قريبه) الذي يعتق عليه باسراء وهو زورحم
محرم بنيتها) اي الكفارة (صح) المعتق عنها (خلافا للأئمة الثلاثة) وفيه
اشارة الى انه لو دخل في ملكه بلا صفة كالميراث ونوى به الكفارة لا يجوز اتفاقا
كافي شرح المجمع (وكذا) صح (لو حرر نصف عبده) اي الكفارة (ثم باقية
قبل وطئ من ظاهر منها) استحسانا عند الامام لانه اعتقه بكلايين والنقصان
يمكن على ملكه بسبب الاعتاق بجهة الكفارة وذلك لا يمنع الجواز بخلاف
المسئلة التي بعد هذه لان النقصان هناك تمكن على ملك الشريك خلافا لهما
وقيد النصف اتفاقا اذ الخلاف في بعضه مطلقا (ولو حرر) موسر (نصف
عبد مشترك) قبل الوطئ (وضمن باقية لا يجوز) عند الامام لان الاعتاق متجز
عنده (خلافا لهما) لان الاعتاق لا يتجزى عندهما فاعتاق الموسر نصيبه عتق
كله فلزمه ضمان نصيب شريكه وكان معتقا كل العبد عن الكفارة بلا عوض
بخلاف ما لو كان معسرا لان السعاية تكون واجبة على العبد في نصيب شريكه
وكان اعتاقا بعوض فيلزمه بذل بخلاف (وكذا) اي على هذا الخلاف (لو حرر
نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقية) فانه لا يجوز عنده لان عتق باقي العبد
وقع بعد المسيس والمأمور به هو انتق قبل المسيس فاعتق يتجزى عنده خلافا
لهما والأئمة الثلاثة وما ذكر من التحرير اذا وجد (فان لم يجد) اي ان لم يستطع
المظاهر (ما يعتق) عن الكفارة (صام) وفي الخزانة لا يصوم من له خادم
بخلاف المسكين وفي الجوهره الا ان يكون زمانا فيجوز (شهرين متتابعين) بلا
افطار يوم بل اجاع في خلافا لقلوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتسا فلو صام شهرين فتدبر على الاعتاق في اليوم الاخير قبل الغروب
وجب عليه الاعتاق وصار صومه تطوعا وكذا لو قدر على الصوم في آخر
الاطعام لزمه الصوم واقلب الاطعام نقلنا ان صام شهرين بالاهلة اجزأه
ولو كان ناقصين والافلا يجوز به الا ستون يوما كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين
يوما بالاهلال ونلتين بالايام جاز (ليس فيهما شهر رمضان) لان تتابع الشهرين
لم يوجد وصوم آخر غير مشروع فيدفع عنه الا اذا كان مسافرا فصام شعبان
ورمضان بنية الكفارة اجزأه عند الامام خلافا لهما كما في الغاية (ولاشئ من الايام
المنهية) مجاز * كن اي المنهي الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والايصال في شيء
لانه سماعي وهي يوما العيد وايام التشريق لان الصوم حرام فيها فكان ناقصا
فلا يتأدى به الواجب (فان وطئها) اي وطئ المظاهر التي ظاهر منها لانه اذا
جامع غيرها فان كان يفسد الصوم كالجماع بالنهار عامدا قطع التتابع فيلزمه

على مخاطبة انتهى ورجع في القمح في حلال الله وحلال المسلمين انه يعم كل زوجة ولو لم يكن له * الاستئناف *
امرأة فتزوج قبل تصديق الاسبء لا ي كفر يمينه ولو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ثم قال كذا لا يمر

آخر ففعل أحدهما حتى وقع انطلاق ثم فعل الآخر في العدة قبل لا يقع والاشبه الوقوع لالتحاق البائن اذا كان معنفا كذا في الذخيرة قال لامرأته * ٤٢٧ * اتما على حرام ونوى الثلاث في احديهما والواحدة

في الاخرى كما في البرازية فهما طلاقان ثلاثا عند الثاني وقال الامام هو على ما نوى وعليه الفتوى انتهى

* باب الخلع * هو لغة

الفصل واستعمل في نزع

الزوجية بالضم وفي غيره

بالفتح وشرعا (الفصل

عن النكاح) بلفظ الخلع

سواء كان بمال او لا (وقيل

ان تقدي المرأة نفسها بمال)

تدفعه اليه او تسقطه عنه

ولو اقل من عشرة

(يلخلعهان) ولو لم يذكر

امالا هل يصح الخلع الاصح

نعم كما في المجتبى يعني ويسقط

المهر عنه بالخلع ولو جعل

البذل عليه هل يجوز المختار

نعم ويحمل على الاستثناء

من المهر او الزيادة فيه

تحقيقا للخلع بقدر الامكان

كما في البرازية وغيرها (ولا

بأس به عند الحاجة)

للشقاق بعدم الوفاق واذا

وقع بينهما اختلاف فالسنة

ان يجتمع اهل الرجل والمرأة

ليصلحا بينهما فان لم يصلحا

جازله الطلاق والخلع (و)

لا بأس (باخذ اكثر مما

اعطاها ان نشزت) وقيل

يكراه وصححه الشمني اي

نحر ما وقيل تزنيها كما

الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسده بان وطنها بنهار ناسيا وبالليل كيف ما كان لم يقطع التتابع فلا يلزمه الاستئناف بالاتفاق (فيهما لا عددا) هكذا في اكثر المعبرات وذكر في العناية وغيرها قيد عددا اتفاقا لاحترازي لان العددين النسيان في الوطى بالليل سواء ولا خلاف فيه وفي القهستاني خلاف لكن الحق ما في العناية وغيرها تتبع (ونهارا) اراد النهار الشرعي فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس (ناسيا استأنف) الصوم لا الاطعام (خلافا لابي يوسف) اي قال الشرط عدم فساد الصوم فاو وطنها ليلا او نهارا ناسيا لا يستأنف والصحيح قولهما لان المأمور به صيام شهرين متتابعين لامسيس فيهما كما يلنا قيده بقوله ناسيا لانه اذا جامعها في النهار عدا دياسأنف بالاتفاق (وان افطر) المظاهر يوما (بعذر) كسفر او مرض (او بعذر استأنف اجماعا) لا لقطع التتابع بالنظر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه بخلاف ما لو افطرت المرأة الحيض في كفارة القتل او الفطر في رمضان حيث لا تستأنف وتصل قضاءها بعد الحيض بخلاف ما لو نفست (فان لم يستطع) المظاهر (الصوم لمرض لا يرجي زواله او كبر (ادعم هو) اي المظاهر (او نائبه) بان امر غيره ان يطعم عنه عن ظهره من ماله ففعل اجزأه وانما فسرنا بالامر اذ بغيره لم يجزه (سين سكينسا) وقيد المسكين اتفاقا بجواز صرفه الى غيره من مصارف الزكاة لكن لا بد ان يكون كل منهم جايعا وبالغا او مراهقا (كل مسكين كالفطرة) اي من بروز يلب نصف صاع ومن تمر وشعر صاع (او) ادعم (ففيه ذلك) اي اعطى كلاقدر قيمة الفطرة مطعما فلا اشكال في عطفه كما قيل وعن الشافعي لا يجوز دفع القيمة وافاد بعطف القيمة انه لا بد ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منصو صاعين منصو ص آخر بطريق القيمة لم يجز لان يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا فلو دفع نصف صاع تمر تبلغ قيمة نصف صاع بر لا يجوز كما في المنع (ويصح اعص من بر) الا فصح منابر (مع نوى شعير او تمر) لحصول الاطعام فكان تكميلا بالاجزاء لا بالقيمة وفيه روايتان وفي الاصل انه لا يجوز كما في القهستاني (ولصح الاباحة في النفقات) ككفارة المظاهر والافطار واليمين وجزاء الصيد (والفدية) حتى لو عشاها وغداها جاز وجود الاباحة وقال الشافعي لا يجوز الاباحة في الكفارات والفدية الا التملك (دون الصدقات) كالزكاة وصدقة الفطر (والعشر) ففيهما التملك شرط والضابط ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء بشرط التملك (فلو غداها وعشاها) اي اعطى الستين اغداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف النهار اي طعام الغداء

في الاختيار لقوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا لكن لو اخذ طاب عند العامة كما في النظم * قلت * ووقع في بعض النسخ هكذا (وكره له اخذ شيء ان نشز واخذ اكثر مما اعطاها ان نشزت) وح فيكون معطوفا

على الضمير المجزور وسوغ ترك إعادة الجار للفصل أي ولا بأس بأخذ أكثر ذكره ابتهنسي فليراجع وشرطه
كالطلاق وصفه انه يمين من جانبه ومعاوضة من جانبها ويكون ٤٢٨ * بلفظ البيع والشراء والطلاق

والمباراة (و) حكمه ان
(الواقع به) ولو بلا مال
(وبالطلاق) الصريح
(على مال) طلاق (بان)
ولو ادعى فيه شرطا
او استثناء فالتوى على
صحة دعواه الا اذا وجد
التزام البذل او قبضه ولو
قال انما هو حق لي عليك
وقالت من بدل الخلع فالقول له
ولو قال لها بعك طلاقك
يمهرك فقالت طلقت نفسي
بانت في الاصح (ويلزم
المال المسمى) لو جوبه
بالتزامها ما لم تكن محجورة
بالسفه او مكرهة فلا يلزمها
شيء ولو اختلفا في الطوعية
والاكره فالتوى له بيمينه
ولو قالت انه كان بغير عوض
فالقول لهما وفيه اشعار
بان الطلاق لم يتوقف على
اداء المال وان لم عليها
ادائه (وما صلح مهر اصلح
بدلا للخلع) بغير عكس كلى
بل جزئى اذ بعض ما يصلح
بدلا للخلع لا يصلح مهر اكفل
من عشرة اوما في يدها
او ما في بطن غنمها او بطن
جاريتها او ضرع غنمها
من اللبن او نجيلها من الثمار
وفي القهستاني والمفهوم
ليس بقطعى فلا يلزم بأس

والعشاء وفي كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الغداء بدون العشاء ولا العكس
فالمتبر كلتان (او غداهم غدائين او عشاءهم عشاءين واشبعهم جاز) لان
المتبر دفع حاجة الفقير مرتين وفي التبيين ويشترط فيه اتحاد الفقراء فيهما
اذ لو غدى ستين وعشى ستين آخرين لم يجز الا ان يعيد على احد الستين منهم
غداء او عشاء وكذا يشترط اتحادهم في الغدائين او العشاءين كما في الفتح ولو
غداهم يوما وعشاءهم يوما جاز (وان قل ما اكلا) يعنى ان المتبر هو الشبع
لا المقدار (ولا بد من الاדם في خبر الشعير) والذرة لم يكن الاستيفاء الى الشبع
(دون الخنطة ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما جزاه) لان المتبر دفع حاجة
المسكين وانها تجدد بتجدد اليوم (وان اعطاه طعام شهرين في يوم) واحد
(لا يجزى الا عن يوم واحد) لاندفاع الحاجة بالمرة الاولى وهذا لا خلاف فيه
في الاباحة فاما التملك في يوم واحد في دفعات قيل لا يجزى به وقيل يجزى به لان
الحاجة الى التملك تجدد في اليوم مرات بخلاف ما اذا دفع الكل اليه مرة واحدة لان
التفريق واجب بالنص (فان جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف) لا طلاق نص
الاطعام الا انا اوجبتا قبل المسيس لاحتمال القدرة على الاعتاق او الصوم فيقعان
بعده والمنع بمعنى لا ينافى في المشروعية (ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير صاعا) من بر
(عن ظهاريين لا يصح الا عن واحد) عند الشيخين وقال محمد يجزى به عنهما
وكذا في كفارة اليمين ولو اطعم عن ظهار و افطار صح عنهما اتفاقا لا خلاف
الجنس (وكذا لو حرر عبدان عن ظهاريين او صام عنهما اربعة اشهر او اطعم
مائة وعشرين فقيرا صح عنهما) اي عن الظهاريين (وان) وصليته (لم يعين)
بان نوى الاول للاول لان الجنس متحد فلا حاجة الى التعيين وقال الشافعى ومالك
لا يصح بلا تعيين (وان حرر عنهما) اي الظهاريين (رقبة واحدة او صام
شهرين) او اطعم ستين مسكينا (ثم عين عن احدهما صح) عماعين والقياس
ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعى ومالك (ولو عن ظهار وقل لا يصح عن
واحد منهما بالاجماع وان كانت كفرة تعين للظهار استحسانا وقال زفر لا يجزى به
كالاول في كفارتى ظهار وقتل وقال الشافعى انه ان يجعل عن احديهما في الفصلين
(وان ظاهر العبد لا يجزى به الا الصوم وان) وصليته (اعتق عنه سيده او اذم)
لان ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بملكه والكفارة عبادة ففعل الآخر لا يكون فعله

باب اللعان *

هو مصدر لاعن يلاعن ملاءنة ولعانا ولعنه طرده وابعده
وهو لعين وملعون سمي به لما في الخامسة من لعن الرجل نفسه وهى من تسمية الكل

بالخلع بما دون العشرة ونحوه انتهى فيحفظ وجوز الاتفاقى انعكاسها كلية صادقة وعليه جرى * باسم *
يعنى اذ الغرض من طرد الكل ان يكون مالا متوما ليس فيه جهالة مستمدة وما دون العشرة بهذه المثابة

ولا يخفى ان الصلاحية انطلقت هي الكاملة فلذا منع المحققون انعكاسها كلية (وان بطل العوض فيه) اي
الخلع (يقع باينا) لكونه كناية لكن ٤٢٩ بشرط النية او دلالة الحال على ما مر وتسمية البدل وان لم

يكن مالا من دلالة الحال
ليكن في القهستان ان المشايخ
قالوا لا تشترط النية ها هنا
لانه يحكم غلبة الاستعمال
صار كالصريح كافي متفرقات
طلاق المحيط نعم فيه اشارة
الى اشتراط النية في ظاهر
الرواية وفي البرازية قالت
خاعني بمال او على مال ولم
يذكر قدره لا يتم في ظاهر
الرواية بلا قبول واذالم
يجب البدل هل يقع الطلاق
قيس ينع وبه يقتل وقيل
لا وهو الاشبه بالدليل لانه
غرو ومنها حيث لم تسم
مالا كافي النهر (و) ان
بطل العوض (في) الطلاق
(الصريح يقع رجعية)
لان الواقع به اذالم يكن
موصوفا رجعي (ك) اذا
خاعها او طلقها وهو مسلم
على خرا وخزير او مية)
مالمس بمال (او قالت خاعني
على مافي يدي) سواء قالت
من شيء اولا (و) الحال انه
(لا شيء في يدها) فيقع
في الخلع باينا وفي الطلاق
رجعيا ابطلان العوض
في المسائل اثلاث وهدمه
في الرابعة وكذا لو قالت
على مافي يدي او بطن جاري
او غنمي او على مافي نخلي

باسم البعض كاتشهد كافي التبين وفي النهر ولم يسم بالغضب وان كان موجودا
فيه لما في جانبها لان اعنه اسبق والسبق من اسباب الترجيح او سمي به تعليقا
اولان الغضب قائم مقام اللعن وسببه قذف الرجل زوجته قذا فايوجب الحد
في الاجنبية وركنه شهادت مؤكدات باللعن واليمين واهله اهل الشهادة
وشروطه قيام النكاح وحكمه حرمة الوطئ بعده ولو قبل التفريق بينهما (هو)
اي اللعان في الشرع (شهادات) يأتي صفتها وانكلام عليها (مؤكدة باليمين)
كل واحد يمين وعند الثلاثة ايمان مؤكدات بالشهادات فمن كان اهلا لليمين
كان اهلا لللعان فيلا عن الذمي والعبد والمحدود في قذف لكونهم من اهل
اليمين (مقرونة) تلك الشهادات (باللعن قائمة مقام حد القذف في حق الزوج)
بالنسبة الى كل زوجة على حدة مطلقا الا يرى انه لو قذف بكلمة او كلمات
اربع زوجات له بالزنا لايجز به لعان واحد لهن بل لابد من ان يلا عن كلامهن
على حدة بخلاف الحد (ومقام حد الزنا في حقها) بمعنى انهما اذا اتلعا سقط
عنهما حد القذف وحد الزنا والدليل على انه حد القذف في حقه فعل النبي
عليه الصلوة والسلام كما هو معروف في قصة هلال بن امية والاصل فيه قوله تعالى
والذين يرمون ازواجهن الاية وقامه في المطولات (فاو قذف زوجته) بنكاح صحيح
سواء دخل بها او لا فلا لعان بقذف الاجنبية لكن يحد وكذا المبانة والميعة وبعد
العدة من الرجعي وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق لان الساقط لا يعود وهذا
حيلة اللعان كالا يخفى وانما قيدنا بعد العدة من الرجعي لان في العدة لم يسقط
اللعان (بالزنا) الصريح بان قال انت زانية او زنت لا بكيد ولا بغيره (وكل منهما
اهل للشهادة) اي لادائها على المسلم لا التحمل فلا لعان بين كافرين وان قبلت
شهادة بعضهم بعضا عندنا لانه لا بد معها من اهلية اليمين وانكافر ليس من
اهل اليمين ولا بين كافرة ومسلم ولا بين مملوكين ولا اذا كان احدهما مملوكا او صبيا
او مجنون او محدودا في قذف واورد انه يجري بين الاعمي والفاسقين مع انهما
لا تقبل شهادتهما ودفع بانهما من اهلهما الا انها لا تقبل للفسق واعدم تمييز
الاعمى بين اليهود له وعليه وهما يقدر على ان يفصل بين نفسه وامرأته كما
في اكثر الكتب وبهذا ظهر فساد ما قيل بطل هذا بلعان الاعمي فانه ليس من اهل
الاداء تأمل وروى عن الامام ان الاعمي لا يلعن (وهي ممن يحد قاذفها)
فان كانت لا يحد قاذفها بان تزوجت بنكاح فاسد او كان لها ولد وليس له اب
معروف ووجوده معها ليس بشرط اوزنت في عمرها ولو مرة او وطئت وطئ حراما
بشبهة ولو مرة لا يجري اللعان وفي البحر لو قذفها فترزوجت غيره فادعى الاول
الولد لزمه وحد لا قذف وان ولدت من الثاني لاشئ عليه ان كان ذم الكذب

فاذا لاشئ فيها كذا في المحيط وقد مناه (وان قالت) خاعني (على مافي يدي من دراهم) او دنانير معرفا
او متكررا او يجعل اتعريف للعهد لان قولها على مافي يدي افاد كون السمي مظروف يدها وهو عام يصدق

على الدراهم وغيرها فصار للدراهم عهد في الجملة من حيث هو كما صدقات لفظه ما وهو مبهم ولفظه من وقعت بيانه ومدخولها وهو الدرهم هو البين لخصوص ١٣٠ * المضروف وتامه في الدراة

(ولا شيء فيها لزومها ثلاثة دراهم) ولو في يدها درهم كلمت الثلاث ولم ار ما لو سميت دراهم فأذا في يدها دنانير والضاهر لزوم الدراهم فاليراجع (وانقات على ما في يدي من مال) او من متاع او قالت من مال في المهر وقد افاده لها او على ما في بطن جاريتي او غنمي من حل (لزمها رد مهرها) لو مقبوضا بلافق بين كونه مسمى او مهر المثل فان لم يكن مقبوضا فلا شيء عليها كما في العمانية وكذا لو كانت قد أبرأت منه كما في الجوهرة ولو كان في يدها شيء من المال كان له ولو قليلا كما في النهر وفي الوالوية اما اذا وقع الخلع على مهرها فان لم يكن مقبوضا بهما سقط عنه والردت وفيها خلعهما بمالها عليه من المهر ظانا ان عليه بقية المهر فاذا هو قدر في الكل ردت عليه المهر اما اذا علم انه لا شيء عليه وقع مجانا (وان خلعهما على عبدها الا بقى على انهما برئية من ضمانه لاتبرا) لانه لا يبطل بالشرط الفاسد كالكاح (ولزمها تسليمه) اي العبد (ان امكن والا

الاول وان بعد الاكاذب لاعن وانما اكتفى بذكر الشرط المذكور في حقه ما عانه مشروط في حقه ايضا لان المرأة هي المقدوفة دونه فاخصت باشتراط كونها ممن يحذفها بعد اشتراط اهلية الشهادة بخلافه فانه ليس بمعتدوف بل هو شاهد فاشتراط اهلية الشهادة دون كونه ممن يحذفها كافي القبح ثم الاحصان يعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي امة او كافرة ثم اعتقت او اسلمت لا يجب الخد ولا اللعان وكذا بردها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط بموت شاهد القذف وغيبته لا لوعى الشاهد او فسق او ارتد وفي التزوير لو قال زيت وانت صببة او مجنونة (وهو) اي الجنون (معهود) فلا لعان بخلاف ما لو قال زيت وانت ذمية او امة او منذر بعين سنة وعمرها اقل (او بفي) عطف على قذف او بالزنا اي بعد الزوج منه بان يقول ليس مني (نسب ولدها) هو اعم من كونه ولده منها او ولدها من غيره ولا فرق بين ما صرح معه بالزنا او لم يصرح على مخار اكثر الاعتبار خلافا لما في المحيط (وطالبته) اي الزوجة (بوجه) اي القذف وهو الخد فانه حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولانه من شرط اللعان واذا لم تكن عفيفة ليس لها المطالبة لفوات شرطه وفيه اشارة الى انها لو لم تطب حقها لم يبطل وان طال المدة لكن لو سكنت ولم ترفع الى الحاكم لم يكن افضل وينبغي للحاكم ان يقول لها اتركي واعرضي عن هذا (وجب عليه اللعان) ان اعترف بالقذف او اقامة عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا وامرأتين لا تقبل وان لم يجد لا يحلف اتفاقا (فان ابى) اي امتنع الزوج عن اللعان (حبس) اي حبسه الحاكم (حتى يلاعن او يكذب نفسه) وفي الاصلاح ههنا غاية اخرى ينهي الحبس عندها وهي ان تبين منه بطلاق او غيره (فيحذف) ولا يجوز العفو والبراء ولا الصلح (فان لاعن) الزوج (وجب اللعان عليها) بالنص (فان ابى) المرأة عن اللعان (حبست) عندها (حتى تلاعن او تصدقه) وام بقل فحذف كافي بعض نسخ القنوري لكونه خلطا لان الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق وفي التبيين وغيره ولو صدقت في نفى اولاد فلا حد ولا لعان وهو ولدها لان النسب النائية تطع حكما باللعان ولم يوجد وهو حق الولد فلا يصدقان في ابطاله وبهذا ظهر فساد ما قيل فسق نسب ولدها عند الحكم لا يجب عليها الحد بهذا التصديق تأدل (فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا) صورته ان يكونا كافرين واسلمت المرأة قذفها زوجها قبل ان يعرض عليه الاسلام (او محدودا في قذف) كما حققناه آنفا (وهي) اي المرأة (من اهلها) اي الشهادة (حد) لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهليته للشهادة (وان كان) الزوج (اهلا وهي) اي المرأة (امة او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحذفها)

فقيته) للجن عن الاصل كما لو خلعها على ملك الغير ومن الشروط الفاسدة مالو اختلعت على ان يكون صداقها اولدها او لاجنبى او على ان تمسك ولدها عندها وفي القنية خلعها على ثوب بشرط ان تسلم

اليه الثوب فقبلت فهلك الثوب قبل التسليم لم تبين لانه يجعل نفس التسليم شرط (ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة)
يعنى في المجلس فلو قام فطلقها لم يجب **٤٣١** بشره (فله ثلث الانف) ما لم يكن يقين من الثلاث واحدة فله كل الانف

كايته آنفا ولو اكتفى فقال وهى ممن لا يحد فاذفها لكان اخصر واولى لان الاحايئة
وغيرها اسباب لكونها ممن لا يحد فاذفها تأمل (فلاحد) عليه (ولا لعان) اما
عدم الحد فلا تمناع اللعان من جهتها على ما صرح في الهداية وذلك ان موجب
الذيف في حق الزوج عندنا اللعان وانما يصار الى الحد عند تعذر اللعان لامن
جها واما عدم اللعان فلعدم اهليتها للشهادة وعدم عقبتها ولكنه يعزر
لاحقاها الشين بها (وصفته) اى اللعان ما نطق به النص القرآنى والمراد بالصفة
الركن لان صفته على ما سأتى لم ينطق به النص القرآنى وانما ورد في السنة
(ان يبدأ) القاضى (بزوج) بعد ان اوقفه مع المرأة متقابلين لانه هو المدعى
اولا لان النبي عليه السلام بدأه فيه فلو اخطأ القاضى فبدأ بالمرأة ينسخ ان يعيده
ولو فرق قبل الاعادة جاز وقد اخطأ السنة في الترخ وهو الوجه (فيقول) الزوج
يا امر القاضى بعدما ضمهما بين يديه قائما (اربع مرات) لانه شاهد لنفسه وشهود
الزنا اربعة (اسهد) اى مقسما او قسم (بالله) الذى لا اله الا هو كما في القهستاني
(انه) اى بانى (صادق فيما رميته به من الزنا) ثم يقول القاضى اتق الله فانها
موجبة يعنى اعتد وفرقة وعتوبة فان لم يسمع كلامه يتم الامر كما في القهستاني (و)
يقول (في) المرة (الخامسة) ان (اعتة الله) بقاء الوحدة (عليه) وانما أثر الغيبة
على التكلم لانه لا يخفى عن شاعره كما يخفى (ان كان كاذبا فيارميته به) هكذا في الهداية
وغيرها وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام بالخطاب فيهما نظر الى
انه اقضع الاحتمال ووجه الظاهر ان كل واحد منهما يشير الى صاحبه والاشارة
ابلاغ اسباب التعريف (من الزنا يشير اليها) اى الى المرأة (في جميع ذلك) ثم يبعد
الرجل (وتقول هي) اى المرأة قائمة (اربع مرات اسهد بالله انه كاذب فيما رمانى به
من الزنا) ثم يقول القاضى كما مر (و) تقول (في) المرة (الخامسة) ان (غضب الله
عليها ان كان صادقا فيما رمانى به من زنا تشير اليه) اى الى الزوج (في جميع ذلك)
وانما نص الغضب في جانبها لانها تتجاسر باللعن على نفسها كاذبة لان النساء
يستعملن اللعن كثيرا في الحديث فاخير الغضب متى ولا تقدم عليه (فان كان
الذيف بنى الولد ذكرا) اى الزوج والمرأة نفي الولد (عوض ذكر الزنا) يعنى
يقول الزوج اسهد بالله انى لمن اصادفني فيما رميته به من نفي الولد وتقول المرأة
اسهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رمانى به من نفي الولد (وان كان الذيف بالزنا
ونفي الولد) جميعا (ذكرهما) اى ذكر الزوج والمرأة الزنا ونفي الولد جميعا (فاذا
تلاعا فرق الحاكم بينهما) فلا تفريق بمجرد اللعان حتى لو لم يفرق حتى عزل
او مات فالحاكم انما يستعمل عندهما خلافا لعمد فيجوز ان يظهر او لا يظهر
التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكثر للعان غير موجب للفرقة

(وبانت) لان الباء تصحب
العوض وهو ينقسم على
العوض (وفي) قواها
طلقني ثلاثا (على الف)
فطلقها واحدة (تبع رجعا
بلاشئ) لان على هذا الشرط
وعندهما حكم على (كالباء)
لانها تستعمل في المعاوضات
كما لو قالت طلقني و فلانة
على الف فطلقها دون
فلانة كان عليها نصف
الف قلنا لا غرض لها
في طلاق فلانة ليحعل كالشرط
بخلاف ايقاع الثلاث على
نفسها قيل ولا يخلوا عن
شئ بل لها غرض في عدم
بقاء ضررتها معه بعدها
والاقرب انها على الخلاف
قال في التاتر خانية وهو
الاصح كما في النهر (ولو)
قال لها طلق نفسك ثلاثا
بالف او على الف فطلقت
واحدة لا يقع (لانه لم يرض
بالبينونة الا لتسليم له الف
(ولو قال انت طلاق)
بالف او على الف فقبلت في
مجلسها بانت ولزمها المال لانه
عقد معاوضة فلا يتم بلا قبول
او تعليق بشرط فلا ينزل
بلا التزام و لو قال انت
طالق وعليك الف
او قال اعبدك انت حر وعليك
الف او قالت هي او العبد
طلقني او اعتقني ولك الف

فاجاب (طلقت وعنت) العبد (مجانا وان لم يقبل) لان قوله وعليك الف جملة تامة والاصل فيها الاستقلال الا ان تقوم
قرينة كذا قواها ولك الف وعد واما عيلا لا يتعلق بها الزوم (وعندهما) لا تطلق ولا يعتق (ما لم يقبل) الف

(واذا قبل) وقعا (ولزم المال) بناء على ان الواو للحال والخبر عند الامام (معاوضة في حقها) لوجود المال من جانبها (فيصح رجوعها قبل قبوله بعدما او جبت) بان قالت خاتمي على * ٤٣٢ * كذا (ويصح شرط

والى ان القاضي اوفرقت بينهما بعد وجود اكثر اللعان من كل واحد منهما وقعت الفرق والى ان القاضي يفرق بينهما ولو لم يرضيا وقال زفر يقع بتلاعنها ولا حاجة الى تفريق الحاكم وقال الشافعي يقع بلعان الرجل قبل لعان المرأة (وهو) الى التفريق (طلقة بينة) على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى هذا عند الطرفين واما عنده فيحرّم حرمة مؤبدة كالرضاع وهو قول زفر والحسن وفي شرح الاقضع وقول الشافعي مثله وقد جمع بعض الفضلاء فرق الطلاق والنسخ وما يحتاج منها الى القضاء في قوله * في خيار البلوغ والاعتاق * فرقة حكمها وطلاق * فقد كفؤ كذا ونقصان مهر * ونكاح فساد به باتفاق * ملك احد الزوجين او بعض * زوج وارتياد على الاطلاق * ثم حب وعنة ولعان * واباء الزوج فرقة بطلاق * وقضاء القاضي في الكل شرط * غير ملك وردة وعناق * (وينبغي) الحاكم (نسب الولد) عن الزوج (ان كان القذف به) الى بنى الولد (ويحقه بامه) اى يثبت نفي الولد ضمن القضاء بالتفريق وعن ابي يوسف يفرق القاضي ويقول قد الزمته امه واخرجه من نسب الاب ولو لم يقل ذلك لا ينفى النسب عنه لانه ليس من ضرورة التفريق باللعان نفي النسب كما بعد موت الولد فانه يفرق باللعان ولا ينفى نسبه عنه وفي شرح الطحاوي نحو الملاءنة بعد ما قطع نسبه فجميع احكام نسبه باق سوى الميراث والنفقة (فان اكدب نفسه بعد ذلك) اى اللعان (حد) حد القذف لا قراره بوجوب الحد كما سأتى في حد القذف فان اكدب قبله ينظر فان لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم اكدب نفسه فلا حد ولا لعان اطلقه فشمّل ما اذا اعترف به وما اذا اقيمت عليه بيته انه اكدب نفسه وشمّل الاكذاب صريحا وضمنا ولهذا لومات الولد انفى عن مال فادعى الملاءنة لا يثبت نسبه ويحد كما في البحر (وحله) اى الزوج المحدود (ان يتزوجها) اى الزوجة الملاءنة بعد الاكذاب لا يرتفع حكم اللعان بتكذيب نفسه واطلاقه يشمل ما اذا حدا ولم يحد فتقيد الزيلعي الحل بالحد اتفاقا وكذا واذا اكدبت نفسها فصدقتها (خلافا لابي يوسف) وزفر والائمة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجزمان ابدا وجوابه مادام متلاعنين كما يقال المصلى لا يتكلم مادام مصليا (وكذا) يحل له ان يتزوجها (ان قذف غيرها) رجلا او امرأة (فحد) حدا واحدا لان الحد يتداخل فيحد قذف غيرها سقط حد قذفها (اوزنت فحدت) اى زنت بعد التلاعن فحدت بان كان التلاعن قبل الدخول فزنت بعد اللعان فكان حداها الجلد دون الرجم لانها ليست بمحصنة لان من شرط احصان الرجل الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد قاله يعقوب باشا وقال الزيلعي قوله فحدت وقع اتفاقا لان زناها من غير حد يسقط احصانها

الخيار لها) فلو قال خالعك او طلقك على كذا على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت جاز فبطل الخيار ان ردت في الثلاث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البذل وهذا عنده واما عندهما فلم يجز الخيار فوقع الطلاق ولزم البذل (ويبطل بالقيام) اى قيام احدهما عن المجلس قبل قبوله ولا تصح اضافته وتعليقه بالشرط (و) الخلع (عين في حقه) فانتفت هذه الاحكام (فلا يرجع بعد ما اوجب ولا يصح شرط الخيار) اذ لا خيار في العين (ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها) لانه بمنزلة التعليق من قبله فتنتفى احكام اعسا وضة وثبت احكام العين (وجانب العبد) او الامة (في العتق على مال جانبيها) فعتبر احكام المعاوضات (ولو قال لها طلقك امس بالف فلم تقبلي فقات) بل (قات) فاقول له بيمينه لانه يمين من جانبه وهى تدعى عليه الخنث وهو ينكر وكذا لو قال لعبد كذا (ولو قال اباع كذا) اى بعك هذا العبد بالف فلم تقبل او قال

بعك طلاقك امس بالف فلم تقبلي او قال لعبد بعك نفسك منك بالف فلم تقبل او قالوا بل قبلنا * فلا * (فاتول) اى (للمستترى) والمرأة والعبد لان البيع لا يتم الا بالقبول فاقراره اقرار بالقبول فانكاره

رجوع منه وإن اختلفا في الخلع فالقول له وإن اختلفا في البذل فالقول لها ولو أقام يئسة فيئنة المرأة أولى كما
في التاتر خاتمة وفي القنية أقامت * ٤٣٣ * بينة أن زوجها المحنون خالعهما في صحته وأقام وليه أو هو بعد
الافاقاة أنه خلعها في جنونه
فبينة المرأة أولى كما في الحاكم
قال لها طلقك واحدة بالف
فقبلت فقالت إنما سألتك
ثلاثا بالف فضلقتني واحدة
فذلك ثلثها فالقول لها مع
اليين ولو أقام يئسة فيئنة
الزوج أولى وكذا لو اختلفا
في مقدار الحمل بعد الاتفاق
على الخلع أو قال اختلفت
بغير شيء فالقول قول لها
والبينة بينة الزوج وفي الفصول
ادعى أنه خالعهما وهي تنكر
كان القول لها والطلاق
واقع بأقرار الزوج لأنه
أقر بالطلاق ثم ادعى عليها
البذل وهي تنكر فكان
القول لها (والمبارأة) بالهمز
لا غير مفاعلة من براء وهي
أن يقول بأمرتك على كذا
وتقبل (كالخلع) فهي
طلاق بآين بعوض بلانية
كذا في المختارات يعني عند
مذاكرة الطلاق وذكر
المال أو غلبة الاستعمال
والاقتسار النية في المبارأة
كسائر الكنايات كما يفهم
من البرازية والنهر وقد
قد مناه عن القهستان في
عن متفرقات المحيط فتنبه
(يسقط كل منهما) أي
المبارأة والخلع في النكاح

فلا حاجة إلى ذكره قال الفقيه المكي زنت بالتشديد أي نسبت غيرها إلى الزنا
وهو القذف فعلى هذا يكون ذكر الحد فيه شرطاً في زول الاشكال انتهى لكن
بعيد عن هذا المقام جداً المخالفته للرواية فإنها بالتخفيف تأمل (وللعان) ولاحد
(بقذف الآخرس) سواء كان الآخرس في جانب القاذف أو المقذوف ولو قال
وللعان إذا كانا آخرسين لواحدهما لكان أشمل وفيه إشارة إلى أنه لا يثبت بالكتابة
كما لا يثبت بإشارة الآخرس وإلى أنه لو طرأ أحدهما بعد اللعان قبل التفريق
فلا تفريق ولاحد كما في البحر وعند الأئمة الثلاثة يجب أن كان إشارته معلومة
(وللعان) (بنفي الحمل) قبل وضعه بأن قال لا مرأته ليس حملك مني عند الإمام
وزفر لأن قيامه عند الحمل غير معلوم لاحتمال كونه اتفاقاً (وعندهما يلاعن
أن أنت به) أي بالجل (لاقل من ستة أشهر) للتيقن بقيامه قلنا إذا لم يكن قذفاً
في الحال يصير كالمعلق بالشرط كأنه قال إن كان بك حمل فليس مني وأقذف لا يصح
تعليقه بالشرط (ولو قال زنت وهذا الحمل منه) أي من الزنا (لاعن اتفاقاً)
لوجود القذف صريحاً بقوله زنت (ولا ينفى القاضي الحمل) وقال الشافعي
ينفيه لأنه عليه السلام نفى الولد عن هلال وقد قذفها حملاً ولو أن الأحكام لا ترتب
عليه قبل الولادة وأثنى صح نفيه عن هلال فنقول إن النبي عليه الصلاة والسلام عرف
قيام الحمل وقت القذف وحياً وإن هلالاً صرح بزنا امرأته (ولو نفى الولد عند
التهنية) والاستبشار بالولد (وابتاع آله الولادة) بلا توقيت وقت معين وفي
رواية في ثلثة أيام وفي أخرى في سبعة اعتباراً بالعقيقة (صح نفيه) ولاعن وإن نفى
بعد ذلك (لاعن) لوجود القذف بنفي الولد (ولا ينفى) نسب الولد لأن قبوله
التهنية أو سكوته عندها أو شراء آله الولادة أو سكوته عن النبي إلى أن يمضي
ذلك الوقت أقر بأن الولد منه فيجب اللعان ولا يصح نفيه (وعندهما يصح النفي
في مدة النفاس) إذا كان حاضراً لأنه أثراً للولادة قلنا لا معنى للتقدير لأن الزمان
للتأمل وأحوال الناس فيه مختلفة فاعتبر بما يدل عليه وهو ما تقدم (وإن كان)
الزوج (غائباً) لا يعلم بالولادة (فحال علمه كحال ولادتها) فله نفيه في مدة قدر التهنية
عنده وعندهما قدر مدة النفاس بعد العلم (وإن نفى أول توأمين) أي ولدين من
بطن واحد بن ولادتهما أقل من ستة أشهر (وأقر بالآخر حد) لأنه أكذب
نفسه بدعوى الثاني (وإن عكس) بأن أقر بالاول ونفى الثاني (لاعن) لأنه
قاذف بنفي الثاني إذا لم يرجع عنه (ويثبت نسبهما) أي التوأمين (فيهما)
أي في صورتين لانهما خلفا من ماء واحد كما لو لاعن امرأته بالولد وقطع
النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد ثبت نسبهما ولو نفاهما ثم مات
أحدهما قبل اللعان لزماه وأوجبت بثلثة في بطن واحد فتنب الثالث

الصحيح ولو بلفظ البيع والشراء * ٥٥ * ل * كما اعتمد العسادي وغيره وفي القهستان في
والمتبادر من النكاح هو الصحيح فإن الخلع في النكاح الفاسد لا يسقط المهر وإذا وطئ المنكوحه بهذا

النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان من امرأته نكاحها في العدة انتهى وسيجيئ قريبا (كل حق) اي ثابت وقتهما وبه خرج نفقة العدة والسكنى لانهما لم يجبا وقتهما * ٤٣٤ * بل بعدهما وسيجيئ وبه استغنى

واقرب بالشأنى يحد وهم بنوه مات ولد اللعان وله ولد فادعاه اللعان ان ولد اللعان ذكر اي ثبت نسبه اجماعا وان انثى لاعند الامام وقالايثبت كما في التنبوير

* باب العنين وغيره *

قال صاحب المنير رجل عنين لا يقدر على اتيان النساء ولا يشتهي النساء وامرأة عينية لا تشتهي الرجال وهو فعيل بمعنى مفعول وشرا (هو من لا يقدر على الجماع) مطلقا مع وجود الآلة (او يقدر على الثيب دون البكر) او يقدر على بعض النساء دون بعض لمرض به او لضعف طبيعته او لكبر سنه او لسحر او لغير ذلك فهو عنين في حق من لا يصل اليها افوات المني في حقها سواء كانت آله تقوم اولا واذا قال في شرح المنظومة الشكاز بقبح المججمة وكاف مشددة وبعد الالف زاي هو الذي اذا جذب المرأة انزل ثم لا تشر آتته بعد ذلك لجماعها وهو من قبل العنين ويلحق بالعنين من كان ذكره صغيرا كالزنا الا من كانت آتته قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج فانه لاحق لها في المطالبة بالتزويج كما في المحيط وفي البحر اذا اوج الحشفة فقط فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايجلاج بقية الذكر وينبغي ان يقال الايلاج بقدر الحشفة من مقطوعها وفي الخاتمة ان كان الزوج عينا والمرأة رقعا لم يكن لها حق الفرقة لوجود المانع من قبلها (فلواقر) الزوج (انه لم يصل الى زوجته يؤجله الحاكم) وقت الخصومة ولا عبرة لتأجيل غير الحاكم كسأ من كان ولو عزل هذا الحاكم بعد التأجيل بنى الثاني على الاول وهذا اذا لم تعلم وقت النكاح انه عنين (سنة) قرية بالاهلة فان المطلقة تنصرف اليها وذا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوم اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين (هو الصحيح) وهو ظاهر الرواية كما في الهداية وغيرها فكان هو المعتمد وفيه اشارة الى انه لم تعتبر العمرية بالحساب وذا ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي من اجتماع القمر والشمس فيها اثنتى عشر مرة كما في القهستاني وفي المحيط ان الاعتبار للشمسية وهي مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وذا في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنتى عشرة ثانية برصد بطليموس قال في الخلاصة وعليه الفتوى وفي البحر اذا كان التأجيل في اثناء الشهر يعتبر بالايام اجماعا (ويحتسب منها) اي من سنة التأجيل (رمضان وايام حيضها) وكذا حجه وغيبته لالو حجت هي او غابت لان الحجز من قبلها فكان عذرا (لا) يحتسب منها (مدة مرضه او مرضها)

عماد ذكره في القمح من القيد فتنه (لكل واحد من الزوجين على الآخر مما) اي من الحق الذي (يتعلق بالنكاح) فلا يتعلق به كقرض وثمن لا يسقط بالتفريق على الصحيح (فلا تطالب هي بمهر) وقع الخلع من نكاحه حتى لو تزوجها على مهر مسمى ثم طلقها بائنا ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر فاختلت منه على مهرها برئ عن الثاني دون الاول كما في الخلاصة والمتعة كالمر كا في البرازية (ولا نفقة ماضية مفروضة) بالقضاء اما نفقة العدة والولد فلا تسقط الا بانصرح يعني في ضمن عقد الخلع تبعا للخلع حتى لو اسقطت بعضها بعد الخلع ببراء الزوج عنها لا يصح ذكره الشئني واما السكنى في العدة فلا تسقط وان صرح لانها حق الشرع الا اذا ابرأته عن مؤنة السكنى فتصح كما في الفسخ واما البراءة من نفقة الولد فان وقتا صح ولزم والا لا ثم لو تزوجها او مات الولد في اثناء المدة فانه يرجع عليها بقية نفقة العدة وبقيّة نفقة الولد كما في القنية ويستفاد منه انها لو نشزت

وهي في العدة انه يرجع عليها في النفقة او موتها او عدم وجود ولد في بطنها كوت الولد في اثناء المدة * وعليه * كافي المحيط ولو تركت الولد وهربت فلزوج ان يأخذ نفقة منها واو خالعت على نفقة ولده بعد الفطام عشرين

وهي معسرة فطالبت بها الجبر عليه وعليه الاعتماد لاعلى ما فتى به بعضهم من سقوطها ولو اختلفت على ان تمسكه
الى ابلاغ صح في الاثنى لا الغلام ولو * ٤٣٥ * تزوجت كان للزوج اخذها ولد منها وان اتفعا على تركه وينظر

الى مثل امساك الولد في تلك
الدة فيرجع به عليها كافي
قبح التدبر وفي الحاشية
الحيلة في برائها مع موت
الولد ان تقول فان مات
الولد قبل المدة فلا رجوع
لك على وقياسه انها لو
شرطت برائها اذا نضرت
ان يصح الشرط (ولا
يطالب هو بنفقة مجلها)
عن مدة مستقبلة (ولم تمض
مدتها ولا) يطالب ايضا
(بمهر سلمه) او لم يسلمه
(وخلع قبل الدخول) او
بعده سميا شيئا ولا واعلم
ان هذا ليس على اطلاقه
فانه لو خالعه على مهرها
او بعضه وكان مقبوضا
ردت ما وقع الخلع عليه
والحاصل ان البذل اما ان
يكون مسكوتا عنه او متفيا
او مثبتا على الزوج او
عليها او مهرها او
بعضه او مال آخر وكل من
الستة على وجهين اما
ان يكون المهر مقبوضا
اولا وكل من الاثنى عشر اما
قبل الدخول او بعده فان
كان البذل مسكوتا عنه
فالاصح براءة كل منهما
من المهر لا غير وان قبضت
بعضه كافي المحيط وان كان

وعليه الفتوى لان السنة قد تخلو عنه وفي المحيط اصح الروايات عن ابي يوسف
ان نصف الشهر وما دونه يحتسب وما زاد لا ولو حبس وامتنعت من الجن
لم يحتسب وان لم تمتنع وكان في الحبس موضع خلوة احتسب والمرىض لا يؤجل
الا بعد الصحة وان طال المرض وكذا المحرم (فان) اقرانه (لم يصل فيهما) اي
في سنة اجل (فرق بينهما) اي قال الحاكم فرقت بينهما ان ابي الزوج عن تطليقها
فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعندهما انها كما اختارت نفسها تقع
الفرقة بينهما اعتبارا بالخير او بخير الزوج او بخير الشرع (ان طلبت) اي الزوجة
طلبا ثانيا فالاول للتأجيل والثاني للتفريق لانه خاص (حقها) وفي البحر قوله
ان طلبت متعلق بالجميع وهو حسن وطلب وكيلها عند غيبتها كطلبها على
خلاف فيه وفيه اشعار بان حقها لم يبطل بتأخير الطلب اولاً وثانياً وكذا لو
خاصته ثم تركت مدة فلها المطالبة ولو طأعته في المراجعة تلك الايام ولو تزوجها
بعد التفريق لم يكن لها الخيار لرضاها بحاله (وهو) اي التفريق (طلقة باينة)
ولها كمال المهر ان خلا بها وعليها العدة الا عند الشافعي واحداً لفرقة بها
فسخ (فلو قال) الزوج (وطئت وانكرت) اي الزوجة الوطئ (ان كان)
الاختلاف (قبل التاجيل) فلا تخ من ان تكون ثيبا او بكرا (فان كانت) حين
تزوجها (ثيبا او بكرا) فقال وطئت وانكرت (فنظرن) اي النساء اليها بان يتحجن
بصب بيضة الحمامة المطبوخة المقشرة فان مرت بغير علاج فثيب وقيل بالبول
على الجدار فان سال على الفخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال
الاحسن المرأة العدل فانها كافية والاثنان احوط وفي البدائع اوثق واشترط
الكافي عدائهما فعلى هذا لو قال فنظرت امرأة ثقة لكان اولى تدبر (فقلن) بعد
النظر والاولى ان يقول قالت لمسايناه آفا وكذا ماسياتى (هي ثيب فاقول له)
اي للزوج (مع عيئه وان) نظرن (وقلن هي بكر اجل) سنة اما في الاول فلان المرأة
تدعى استحقاق الفرقة عليه وهو ينكرها ولانه تمسك بالاصل وهو السلامة
فيكون القول قوله مع عيئه واما الثانية فلا مكان زوال بكارتها بشي آخر فيشترط
اليمين مع شهادة العدل ليكون حجة (فان حلف) في المستلزمين (بطل حقها وكذا)
اي اجل (ان نكل) اي امتنع الزوج عن الحلف في المستلزمين (وان كان) الاختلاف
(بعد التأجيل وهي ثيب) في الاصل (او بكر) فنظرن (وقلن ثيب فاقول له)
مع عيئه (وان قلن بكر خيرت) لان شهادة العدل تأيدت باصل البكارة (وكذا)
خيرت (ان نكل) لتأييدها بالنكول (ومتي اختارته بطل خيارها) لانها رضيت به
اطلقه فشمع الاختيار حقيقة او حكما كما اذا قامت من مجلسها او اقامها العوان
القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئا وعليه الفتوى كافي البحر (والخصي)

منفيا كما لو قال اختلعي نفسك مني بغير شيء صحيح بغير شيء وبانت كافي البرازية فلا يبدى كل منهما عن حق صاحبه
كافي البحر وان كان معينا على الزوج فقد يزداد عليها على مهرها فان كانت قبضة رده ولو شرطت لولدها

اولاجنبى كان للزواج كافى البرازية ولو كانت وهبته لانسان او باعته منه رجع بقيته لو قيميا وبمثله او مثليا
ولو قالت خالعة بغير خسران لحقه فان ابرأته عن مهرها وقع * ٤٣٦ * الطلاق والالان ارتفاع الخسران

الذى نزع خصيته (كاعين) يعنى اذا لم تنشر آتته لان وطنه مر جوا وان كان
بحيث تنشر آتته ويصل الى النساء فلا خيار لها كما صرحوا به (والمحبوب) الذى
قطع ذكره وخصيته (يفرق) بينهما (الحال) ان طلبت لعدم الغائنة في التأجيل
فلوجب بعد وصوله اليها مرة او صار عينا بعده لا يفرق ولو جاءت امرأة المحبوب
بواحد بعد التفرق الى سنتين يثبت نسبه والتفرق بحاله بخلاف العين حيث يبطل
التفرق لانه لما ثبت نسبه لم يبق عينا ذكره في الغاية وقال الزيلعي وفيه نظر لانه
وقع الطلاق بتفرقه وهو باين فكيف يبطل الا ترى انها واقرت بعد التفرق
بالوصل اليها لا يبطل انتهى لكن وقوع الطلاق غير مسلم لانه لم يصادف
محله تدبر (وحق التفرق في الامة للمولى عند الامام) لان الولده (ولها عند ابى
يوسف) لان اوطى حقها وفي شرح التتو ير ما يخلف حيث قال واوامه فاخيار
لولاها عند الشيخين وقال زفر الخيار لها الان يحمل على روايتين تأمل
(ولا خيار لها ان وجدت) المرأة (به) اى بالزوج (جنونا او جذاما او برصا)
عند الشيخين (حلافا محمد ولا) خيار (له) اى للزوج (لو وجد بها) اى بالمرأة
(ذلك) اى المذكور من الجنون والجذام والبرص (اورتقاء او قرناء) وعند
الائمة الثلاثة (يخير) الزوج بعيب خسة فيها والدلائل يثبت في المطولات فليراجع

* باب العدة *

لما كان ترتيب الوجود على الفرقة بجميع انواعها اوردها عقب الكل (هى) لغة
الاحصاء وشرعا (تربص يلزم المرأة) عند زوال النكاح او شبهته وسبب وجوبها
النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من الخلوة والموت وشرطه الفرقة
وركنها حرمان ثابتة بها وصحت الطلاق في العدة ولا يرد عليه عدة الصغيرة
اذ لا لزوم في حقها ولا تربص لانها ليست هى المخاطبة بل البولى هو المخاطب
بان لا يزوجه حتى تنقضى مدة العدة قيد بقوله تلزم المرأة لان ما يلزم الرجل
من التربص عن الزوج الى مضي عدة امرأته في نكاح اختها ونحوه لا يسمى عدة
اصطلاحا وان وجد معنى العدة ويجوز طلاق العدة عليه شرعا وعلى هذا
ما فى الكتاب معناها الاصطلاحى واما فى الشرعية فهي تربص يلزم المرأة والرجل
عند وجود سببه كفى البحر (عدة الحرة) المدخولة التى يحيض (للطلاق او الفسخ)
او الرفع قيدنا به لان النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق
قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العتق والفرقة لعدم الكفاءة
فسخ وكل فرقة بغير طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين الا آخر
والفرقة بتعجيل ابن الزوج ونحوه دفع كفى الاصلاح فعلى هذا لو قال عدة الحرة
للفرقة لكان اخصر واشمل تأمل (ثلاثة قروء اى حيض) لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وهذا اتى بلفظ القروء ثم فسر بالحيض وقال الشافعي

يكون بسلامة المهر كذا
فى البرازية وهو ظاهر
فى ان المهر لو كان مقبوضا
ثم ردت وقع الطلاق او على
بعضه فان كان مقبوضا
رجع باسمى فقط ان كان
بعد الدخول وان كان قبله
فبنصفه وان لم يكن سقط
الكل مطلقا وان سما مالا
آخر فتدبر (وعند محمد
لا يسقط الا ما سماه فيهما)
اى الخلع والمبارأة وصححه
فى الفتاوى الصغرى
(وابو يوسف مع الامام
فى المبارأة ومع محمد فى الخلع)
ثم الخلع المسقط للحقوق
ما كان بلفظ الخالعة حتى
لو قال لها خلعتك لا يسقط
شئ من المهر ويقع به البائن
اذا نواه سواء قبلت ام لا
كافى البرازية وكذا المبارأة
حتى لو قال لها برئت من
نكاحك وقع الطلاق
ويذهبى ان لا يسقط به شئ
كذا فى النهر ولو قالت له
ابرأتك من كل حق يكون
للنساء على الرجال فطلعتها
وقع باينا ولها نفقة العدة
ولو قالت له ابرأك الله لا يبرأ
كذا قاله القهستاني واما
الطلاق على مال فقييل
كالخلع والمعدلا كفى التتو ير

وفى النهر عن الفصول انه ظاهر الرواية وعليه الفتوى وذكر القاضى انه كالخلع اتفاقا على
الصحيح (واوخلع) الاب (صغيرته بما لها) من صداق او غيره (لا يلزم المال) عليه ولا عليها لانه تبرع (و)

لذا (لا يسقط مهرها وطلقت) مجازا رجعا لو بلفظ الطلاق وياثا لو بلفظ الخلع (في الأصح) ولا يتوقف
على إجازتها على الصحيح ولو بلغت ٤٣٧ * وأجازت ما فعله الأب جاز ولو قبلت هي المال وهي ميرة

وقع اتفاقا مجانا سواء كان
أحد العاقدین أباهما أو أمهما
وفيه إشارة إلى اشتراط
كونهما من أهل القبول
والى أنه لا شيء عليها والى
أن العاقد لو كان أجنبيا
لم يقع بلاقبول الصبية والأب
وذا بلا خلاف كما في
القهستاني عن الذخيرة
وسيجئ (وفي الكبيرة
يتوقف) الخلع (على
قبولها) وظاهر ما في النهر
عن البرازية ترجيح وقوع
الطلاق وفيها إلام إذا لم
تضمنه أو تضاف البدل إلى
نفسها لا يقع الطلاق هو
الصحيح بخلاف الأب وأما
الصغير فلا يصح خلع الأب
عليه ولا يقع طلاقه (ولو)
خلع صغيرته بماله (على
أنه ضامن) أي ملتزم لا
كفيل لعدم وجوب المال
عليها (لزمه المال) أي
بالبدل التزاهيا لا لأجنبي
(وطلقت) سواء خلعهما على
مهرها وضمنه أو الف
مثلا يجب عليه آلاف كذا
قاله الكمال ثم قال ولا يسقط
مهرها يعني فيما إذا وقع
الخلع عليه لأنه لم يدخل
في ولاية الأب وبهذا الحل
اضمحل ما زعمه في البحر

ومالك طهره وبه كان يقول ابن حنبل ثم رجع والدلائل بينت في الأصول فليراجع
(وكذا من وطئت بشبهة) بملك النكاح كن استأجرته فإنه يجب العدة عنده
خلافهما وكن زفت إليه غير أمر أنه وهو لا يعرف أو بملك اليمين كجارية ابنه
وابيه وأمه وأمر أنه وقال اظن أنها تحل لي (أو) بسبب (نكاح فاسد)
كالمتعة والموقت وبلاشهود ونكاح الاخت في عدة اختها ونكاح الخامسة
في عدة الرابعة وفيه إشارة إلى أنه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على المخلوبها
بالشبهة (وفرق) سواء بالقضاء أو غيره (أومات عها زوجها) وهما متعلقان
بالموطوءة بهما لأنه لا تعرض فإن قيل التعريف يحصل بحیضة واحدة كما في
الاستبراء قلنا إنما وجب الثلاثة في النكاح الصحيح لجواز أن تحيض الحامل أذهو
بجهده فيه ولا يتبين الفراغ بحیضة فقد رثا ليعلم فراغ الرحم لأنه عدد معتبر
في الشرع والفاقد ملحق بالصحيح في حق ثبوت النسب فيقدر بالأقراء الثلاثة
صيانة للماء عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه كما قدر الصحيح بها والغرض
من إلامه قضاء الشهوة لا الوالد فلم يكن أمرها مهما فاكتمت باستبرائها بحیضة
بخلاف أم الولد (و) كذا (أم وادعت أومات مولاها) فإن عدتها أيضا
إذا كانت ممن تحيض ثلث حيض كوامل زوال الفراش كمنكوحة بخلاف
غيرها من الأماء وعند الأئمة الثلاثة حیضة زوال ملك اليمين كالاستبراء هذا إذا
لم تكن من زوجة أو معدة والا يجب عليها العدة بموت المولى ولا بالاعتاق
(ولا يحتسب) من العدة (حيض طلقت فيه) لأن ما وجد منها قبل الطلاق
لا يحتسب من العدة فلا يحتسب ما بقى لأن الحيضة لا تجزئ ولو قال حيض وقعت
الفرقة لكان شاهدا للفسخ والرفع تدبر (فإن كانت) الحرة مطلقة أو مفسوفا
عنها أو مرفوعا (لا تحيض لكبر أو صغر أو بلغت بالسن) أي وصلت إلى خمسة
عشر سنة على المفتي به (ولم تحض) فإنها لو حاضت ثم ارتفع حیضها فإن
عدتها بالحيض إلى أن تبلغ حد الإياس (فثلثة أشهر) أي فعدتها ثلثة أشهر
بإلام أن وطئت حقيقة أو حكما حتى يجب على مطلقة بعد الخلوة ولو فاسدة
(وعدة) الحرة مؤمنة أو كافرة تحت مسلم صغيرة أو كبيرة ولو غير مخلوبها (للموت
في نكاح صحيح أربعة أشهر وعشرة أيام) وعن الأوزاعي أن المقدّر فيه عشر إيام
فيحوز لها أن تزوج في اليوم العاشر لكن الأجود ما في الكافي أن الأيام تابعة لليالي
ومن الظن ترجيح قول الأوزاعي بتذكير عشر في قوله تعالى يتربصن بأنفسهن
أربعة أشهر وعشر فإن المير إذا حذف جاز تذكير العدد (وعدة إلامه) التي تحيض
للطلاق أو الفسخ أو الوطئ بشبهة أو نكاح فاسد للموت أو الفرقة سواء كانت
قنة أو مدبرة أو موكبة أو معتقة البعض عند الإمام (حيضتان) كاملتان

وبالجملة فلا ولي بالإنسان حفظ الإنسان كما في النهر وفي القهستاني عن الفصوين أن الأب إذا رأى أن الخلع
خير لها بأن علم أنها لا تحسن العشرة معه وخلعها يسقط المهر عند مالك ولو قضى به القاضي نفذ قضاؤه لأنه

فجهت فيه انتهى فليحفظ (ولو شرط) الزوج (المال عليها طلق) لوجود الشرط (بلا شيء) لعدم اهلية الغرامة (ان قبلت) وكانت تعقل ان النكاح جالب والخلع * ٤٣٨ * سالب (والا) تقبل (فلا) تطلق

لقوله عليه الصلوة والسلام طلاق الامة طلقتان وعدتها حيضتان وقد تامة الامة بالقبول فجاء تخصيص العمومات به ولان الرق منصف والحيضة لا تجزئ وكملت فصارت حيضتان (وفي الموت وعدم الحيض نصف ما للحره) فلتاتي لم تحض لصغر او لكبر او بلوغ بالسنة شهر ونصف والتي مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لقبول التنصيف فيهما (وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا) وان كان الموضوع سقطا استبان بعض خلقه لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهو باطلاقه شامل للحره والامة المسلمة والكتانية المطلقة او متاركة في النكاح الفاسد او وطئ بشبهة والمتوفى عنها زوجها وفي الحر تفصيل فليراجع (ولو) وصليته (مات عنها) زوج (صبي) لم يبلغ اثني عشر سنة (وولدت بعده موته لاقل من ستة اشهر) عند الطرفين ويجوز لها ان تتزوج قبل ان تطهر من نفاسها الا انه لا يقر بها قبله كافي الحيض (وعند ابى يوسف) والائمة الثلاثة (ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر) اي بان تعتد اربعة اشهر وعشر اكمات بعده موت الصغير لتيقن البراءة عن ماء الصغير ولهما ان العدة شرعت لقضاء حق النكاح لا لبراءة الرحم وهذا المعنى متحقق في الصبي لاطلاق النص من غير فصل بين ان يكون منه او من غيره بخلاف الحمل الحادث لانه لم يثبت وجوده وقت الموت فوجب العدة بالاشهر فلا يتغير بمحدوثة بعد ذلك فلهذا قال (وان حملت بعد موت الصبي) بان ولدت بعده موته لستة اشهر فصاعدا على ما هو الاصح (فعدها بالاشهر اجماعا) ولا نسب في الوجهين) اي فيما اذا حملت قبل موت الصبي او بعده لان الصبي لاماء له فلا يتصور العلوق وفيه اشعار بانه ثبت من غير الصبي في الوجهين الا اذا ولدت لاكثر من ستين فيحكم بقضاءها قبل الوضع بستة اشهر كما في القهستاني وفي المصحح ان الحامل من الزنا اذا تزوجت ثم مات عنها زوجها فعدها بوضع الحمل وانما قلنا هذا لان الحامل من الزنا لا عدة عليها عند الطرفين ولهذا صححنا نكاحها لغير الزاني وان حرم الوطئ (ومن طلق في مرض موت رجعي كالزوجة) يعني تعتد عدة الوفاة اجماعا (وان) كان الطلاق في مرض الموت (باينا) او ثلثا (تعتد باعد الاجلين) اي العديتين ثلث حيض واربعة اشهر وعشرا حتى اذا ابناها ثم مات بعد شهر قتم لها اربعة اشهر وعشرة ايام من وقت الطلاق ولم ترق هذه المدة الاحيضة واحدة فعليها حيضتان اخرين لتستكمل في المدة ثلث حيض وهذا عند الطرفين لان النكاح بقي في حق الارث فلان بقي في حق العدة اولى لان العدة مما يحتاج فيها فحجب ابعد الاجلين (وعند ابى يوسف كالرجعي) لان النكاح انقطع بالطلاق ولزمها العدة بثلث حيض الا انه بقي اثره في الارث لاقى تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل وجه

وان قبل الاب في الاصح لان شرط البين لا يحتمل النيابة (تنبية) قد ذكروا لسقوط المهر والمتعة عن الزوج في الصغيرة حبلا احسنها ان يجعل بدل الخلع على اجنبى بقدر المهر ثم يحيل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وتماه في البحر عن البرازية وغيرها (ولو خلع المريضة مرض الموت) على مال (يعتبر من الثلث) لكونه متبر حتى يكون له الاقل من ميراثها ومن بدل الخلع ان خرج من الثلث والا كان له الاقل من الارث ومن الثلث ان ماتت في العدة ولو بعدها او كانت غير مدخول بها كان له بدل الخلع ان خرج من الثلث * فروع * لها ابنا عمها وارثاها تزوجت باحدهما ودخل بهما ثم خلعها بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما ولا يعتبر من الثلث اذ لا يصح ذكر البديل في حق الوارث فبقي لفظ الخلع فبين ويرثان باقرا بة الزيادة في الخلع بعد تمامه باطله

الوكيل بالخلع لا يطالب بالبذل الا اذا ضمنه فان اداه رجع به عليها الخلع بمال من اجنبى لا يسقط * كافي * شيئا من المهر لعدم ولايته في اسقاط حقها وكذا واخيلت الامة بغير اذن مولاي لا تأخذ بالبذل بعد انعق

ولو باذنه سقط المهر وتباع في البذل وام الولد والمديرة في الاذن يؤديان من كسبهما والمكاتبه تؤدى بعد العتق مطلقا خلع السيد الامة على رقبتهما ٤٣٩ * ان زوجها مكاتب او عبدا او مديرا صح وصارت امة لمولى

المكاتب ونحوه وان حرا صح الخلع مجانا لانه قارن وقوع الطلاق ووقوع المالك فتعذر المجاب العوض بيانه ان الزوج اذا كان حرا فلو صارت الامة مملوكة له لبطل النكاح فلا يصادف الخلع محله بخلاف ما اذا كان الزوج مكاتب او نحوه فانها حينئذ تصير مملوكة لمولى المكاتب ونحوه فلا يفسخ النكاح تحته امان خلعهما سيدهما بعد الدخول على رقة الصغرى صح في الكبرى وبطل في الصغرى ولو خلع كل منهما على رقة الاخرى طلقتا مجانا قال لصغيرة ان غبت عنك فامرك بيدك تطلق نفسك متى شئت بعد ان تبرئ ذمتي من المهر فوجد الشرط فطلقت نفسها بعدما ابرأته لا يسقط المهر ويقع الرجعي كافي الظهيرية وفي البحر عن القنية اختلعت نفسها بالمهر على ان يعطيها كذا من الارز صح ولا يشترط بيان مكان الايقاء لان الخلع اوسع من البيع وفي البرازية خالعتة على مهرها ونفقة عدتها على ان يرد الزوج عليها عشرين

كما في عامة المعبرات فعلى هذا قول المص كالرجعي سهوم من قلم الناسخ والصواب ثلاث حيض تأمل (ومن عتقت في عدة) طلاق (رجعي تم) عدتها (كالحره) اي انتقلت عدتها الى عدة الحر اتر لقيام النكاح من كل وجه (وان) عتقت (في عدة باين او ثلاث او) في عدة (موت) تم (كالامة) فيهما ولم تنتقل عدتها لزوال النكاح بالينونة والموت (وان اعتدت الایسة) اي البالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى او خمسين سنة وبقي اليوم اوسين سنة او ثلاث وستين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان وقدر بعض بعدم رؤية الدم مرة وقيل مرتين وقيل بثلاثة وقيل بستة اشهر فتسقط عدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك فلو قضى به قاض نفذ وكذا في عدة الطهر وهذا مما يجب حفظه وفي الز اهدى انه لو ارتفع حيضها تنظر تسعة اشهر ان كان بها حمل والاعتدت بثلاثة اشهر بعدها به اخذ مالك وبقى به بعض اصحابنا كما في القهستاني (بالاشهر) كما هي عادتها (نعم عدمها على عادتها) المعروفة من الوان الحيض (بطلت عدتها وتستأنف بالحيض) لان عودها يبطل اليأس (هو الصحيح) فيظهر انه لم يكن خلفا لان شرط الخلفية تحقق اليأس وذلك باستدامة الحمل الى الممات كالفدية في حق الشيخ الفاني فعلم من هذا التمرير ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة من قوله فقبل انقضائها كانه سهوم من قلم الناسخ والصواب بعد انقضائها كافي الدرر وفيه كلام لانه قال صاحب الكفاية وغيره وكان صدر الشهيد يفتي ببطلان الاعتداد بالاشهر ان رآته قبل تمام الاشهر وان كان بعدها فلا وفي المجتبى وهو الصحيح المختار للفتوى فعلى هذا عبارة صدر الشريعة تكون في محله لانه اختار هذا ويكون مرادناج الشريعة من قوله بعد عدة الاشهر بعد اشروع في عدة الاشهر فلا سهو تدبر وفي البحر تفصيل فليطالع (وكذا تستأنف الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر) تحرزا عن الجمع بين الاصل والبذل فلا تستأنف اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر (ومن اعتدت البعض) اي بعض العدة (بالحيض ثم آيست تعد بالاشهر) وفي الاصلاح قال في البسوط لو حاضت حيضة ثم آيست اعتدت بالاشهر ثلثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل في البذل غير ممكن فلا بد من الاستئناف والاجمال لاحساب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت لان الاعتداد بالاشهر للآيسة وهي ليست بآيسة وقتئذ (واذا وطئت المعتدة) للطلاق او الفسخ وغيرهما (بشبهة) من قبل الزوج او الاجنبي (وجبت عليها عدة اخرى) للوطئ لتجدد السبب وفيه اشارة الى انه لو وطئها متونة مكررا بالطلاق لم تستأنف العدة وان لم يقر به تستأنف كافي القهستاني (وتدا خلا) اي تشارك المدان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبب الاول والثاني وقع معا

درهما صح ولزم على الزوج عشرون دايمة ما ذكر في الاصل خالعتة على دار على ان يرد الزوج عليها الفا لاشعة فيها وفيه دايمة على ان يجاب بدل الخلع عليه يصح وكذا اذا لم يذكر نفقة العدة في الخلع ويكون

تقدّر النفقة العدة وهذا من الحسن يمكن وفي آخر القنية من مسائل لم يوجد فيها رواية ولا جواب للتأخيرين
قالت ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقل لها انت * ٤٤٠ * طالق طلاقا رجعيا يقع بابتنا للمقابلة

في المال كمسئلة الزيادات انت
طالق اليوم رجعيا وغدا
اخرى بالف فالالف مقابل
بهما وبما يابان ام رجعيان
وهل يبرأ الوجود الشرط
صورة ام لا يبرأ انتهى وفي
الذخيرية لو قال انت طالق
الساعة واحدة ام لك
الرجعة وغدا اخرى
ام لك الرجعة بالف فقلت
انصرف البذل اليهما وما في
الزيادات والذخيرة ونص في
انهما يابان كذا في النهر وفيه
عن البحر قال انت طالق على
ان تعطيني الف درهم فقلت
تطلق للحال وان لم تعط
لوجود التبول ككافي
قاضخان قال وكذا انت
طالق على دخولك الدار
فانه يتوقف على قبولها
لا على دخولها بخلاف انت
طالق على ان تدخلني الدار
حيث يتوقف على دخولها
ولا يكفي قبولها انتهى قلت
في بطل الفرق بينهما فان
ان والفعل بمعنى المصدر
وقد ذكر صاحب البحر
والنهر انه يفتقر الى الفرق
ولم يبدأ فرقا ثم لم
قلت * وفي العباب
شرح العباب في بحث لام
المحود الفرق بين المصدر

في الوقت الثاني فتعد منه (وما تراه) المرأة من الحيض بعد الوطى بشبهة
(يحسب منهما) اي من العدين جميعا (وتم العدة الثانية ان تمت) العدة
(الاولى قبل تمامها) فلو وطئت قبل حدوث الحيض كان ما رأت من الحيض
الثلاث محسوبة عنهما فتسبب عن ست حيض وان وطئت بعد حيضة فهي
من العدة الاولى وحيضتان بعدها محسبان من العدين وعليها حيضة اخرى
للعدة الثانية ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لاعدة النكاح وان وطئت بشبهة
في عدة الوفاة تعتد بالاشهر ويحسب ما تراه من الحيض فيها من العدة الثانية
تحقيقا للتدخل بقدر الامكان وهذا عندنا لان المقى التعرف عن فراغ الرحم
وقد حصل بالوحدة فتد اخلان يعني المقى الاصلي تعرف الفراغ وان حصل
بالحيضة لكن عدم الاكتفاء لان الواحدة للتعريف والثانية لحرمة النكاح والثالثة
لفضيلة الحرمة ولو اكتفي بالواحدة لم تحصل هذه المقاصد فلا يرد نظر العناية
بانه لو جاز التدخل لجاز التدخل في او ان عدة واحدة لحصول المقى وبقي ضرر
تطويل العدة عنها تدبر وقال الشافعي لاتدخلان ومحل الخلاف العدتان
من رجلين اذ لو كانتا من واحد تنقضان بدة واحدة في احد قوليه وفي قوله
الاخر لاتجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور الخلاف في الاصلاح (وابتداء
العدة في الطلاق والموت عقيهما) لاطلاق النص وما وقع في بعض الشروح
من ان كلامتهما سبب فيعتبر المسبب من حين وجوب السبب ضعيف لان السبب
نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه كما في اكثر المعبرات تدبر (وان) وصاية
(لم تعلم) المرأة (بهما) اي الطلاق والموت حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها
وبلغها خبر تطليقه اياها بعد ما رأت ثلث حيض او موته بعد مضي اربعة اشهر
وعشر كانت عدتها منقضية وفي الغاية اذا اناها خبر موت زوجها وشكت
في وقت الموت تعدت من الوقت الذي تستيق فيه بموته لان العدة يؤخذ فيها
بالاحتياط (و) ابتداء العدة (في النكاح الفاسد عقيب التفريق) من القاضي
بينهما (او) اظهار (العزم) من الزوج (على ترك الوطى) بان يقول تركتك
او خلعت سبيلك ونحو ذلك لا مجرد العزم وقال زفر من آخر الوطيات حتى لو حاضت
بعد الوطى قبل التفريق ثلث حيض انقضت اذ المؤثر في ايجابها الوطى لا اعتد
ولنا ان سبب العدة شبهة النكاح ورفع هذه بالتفريق الا ترى انه لو وطئها قبل
التاركة لا يحد وبعده يحد كما في التبيين (ومن قالت انقضت عدتي بالحيض)
وكذبها الزوج في اخبارها بانقضاء العدة (فالقول لها مع اليين) لانها امينة
فيما تخبر فالقول قول الامين مع اليين كالمودع اذا ادعى رد الوديعة واهلاكها
(ان مضى عليها ستون يوما) عند الامام كل حيض عشرة وكل طهر خمسة

الصريح والمصدر المؤل في صحة حل الثاني على الجنة دون الاول وتبعه الشريف المحقق * عشر *
في حواشيه على الرضى وايضا عليه فتبصر انتهى * باب الظهار * مناسبة كون منشأهما الشوز غالبا

وقدم الخلع لانه اكمل في التحريم وفي الكشف الظاهر كناية عن البطن للتلايد ذكر البطن الذي ذكره يقارب ذكر الفرج
وكنى به عنه لانه عوده وعدى بمن تضمنه * ٤٤١ * معنى التباعد لانه كان طلاقا (هو) لغة مقابلة الظهر بالظهر

وشرعا (تشبيه) الزوج
المسلم المكلف ولم يصرح به
الشهرته فلم يصح ظهار ذمي
ومجنون وصبي (زوجته)
فلا ظهار من اجنبية او
مملوك فلو قال لاجنبية او لامة
ان تزوجتك فانت على
كظهار امي لم يكن ظهارا
الا اذا تزوج الاجنبية او
الامة بعد اعتاقها فانه
ينقلب الى الظهار كما
في الخاتمة وسيجيء والتشبيه
مخرج لنحو انت امي او
اختي او بنتي فانه ليس
بظهار فلو قال ان فعلت
كذا فانت امي وفعل فهو
باطل ان نوى التحريم
واضافته مخرجة كالكلمات
لزوجهما انت على كظهار
امي فانه ليس بشيء وعن
ابي يوسف انه ظهار
وقال الحسن انه يسئ له
في القهس قاتني عن المحيط
وفيه عن الننف ان الظهار
مكروه (او) تشبيه (عضو)
منها يعبر به (اي بذلك
العضو) (عن جلتهما)
كازمة والعنق والوجه
والفرج (او) تشبيه (جزء)
شايع منها (اي من زوجته)
وهذا ركنه كما يأتي (بعضو)
يحرم عليه النظر اليه من

عشر هو المختار كما في الخاتمة (وعندهما ان مضى تسعة وثلاثون يوما وثلاث
ساعات) كل حيض ثلثة وكل طهر خمسة عشر (وان نكح معتدته) من طلاق (بيان
ثم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة) عند الشئخين لانها
مقبوضة في يده بالوطئة الاولى بماء اثره وهو العدة فاذا اعتد عليها ثانيا تاب ذلك
عن القبض الثاني كأنها صب اذا اشترى المقتوب وهو يده يصير قابضا بمجرد
العدا فيكون طلاقا بعد الدخول (وعن محمد) يجب (نصف مهر وتمام العدة
الاولى) وهو قول الشافعي ورواية عن احمد وقال زفر لها نصف المهر او المنة
ولا عدة عليها عند زفر وهو القياس ان العدة الاولى بطلت بالتزوج ولا يجب العدة
بعد الطلاق الثاني لا كمال المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان كمال
العدة وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزوج ببقاء اثره وهو
العدة فاذا عقد عليها ثانيا تاب القبض الاول عن القبض المستحق بالثاني هذا
اذا كان النكاح الثاني صحيحا اما لو كان فاسدا فلا يجب عليه المهر ولا استقبال
العدة عليها ويجب عليها تمام العدة الاولى بالاجماع ولو كان على القلب
بان كان الاول فاسدا والثاني صحيحا فهو كما كان صحيحا (ولا عدة في طلاق قبل
الدخول) لقوله تعالى فليكن عليهن من عدة تعتدينها (ولا عدة) (على ذمية)
او كتابية (طلقها) او مات عنها (ذمي) عند الامام اذا اعتدوا عدم
وجوب الاعتداد لانا امرنا ان نتركهم وما يعتدون وعنه انه لا يبطأ حتى
تستبرئ بحيضه وعنه لا يتروجهما الا بعد الاستبراء وانما قال ذمي لانه
لو طلقها مسلم فعليها العدة (او حرة خرجت اليها) مسلمة او ذمية او مستأمنة
ثم اسلمت او صارت ذمية (خلافا لهما) اي قالوا عليها العدة في المسلمتين
فالاختلاف في الذمية مبني على ان الكفار غير مخاطبين بالاحكام عند المخاطبون
عندهما واما المهاجرة فوجه قولا لهما ان الفرقه لو وقعت بسبب آخر نحو
الموت ومطوعة ابن الزوج وجبت العدة فكذا بسبب التباين بخلاف ما اذا
هاجر الرجل وتركها عدم التبليغ وله قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن
ولان العدة حيث وجبت كان فيها حق بني آدم والحربي ملحق بالجماد حتى كان
محلا للملك الا ان تكون حاملا لان في بطنها ولدا ثابت النسب وعنه جواز نكاح
الخريبة ولا يبطأ حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي والاول اصح كافي الهداية

* فصل في الاحداد *

(وتحد) اي تأسف وجوبا على فوت نعمة النكاح من احدث الزوجة احدا ففهي
محددة او من يحد بانضم او الكسر حدادا فهي حادة اي امتنعت من الزينة

محارمه (اي الاناث اللاتي يحرم * * * ل * * * نكاحهن موبد المسافر في النهر عن البدايع
من شرائط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو قال لهما انت على كظهار ابني او ابنتي لا يصح

الظهار لانه انما عرف بالشرع والشرع انما ورد بها فيما اذا كان المظاهر به امرأة التهي وبه عرف الجواب عما في المحيط لوشبهها بفرج ابيه او قريبه ينبغي ان يكون مظاهرا ^{في} ٤٤٢ ^{في} اذ فرجهما في الحرمة كفرج

امه واندفع ما في البحر من انهم لو قالوا من محرم صفة لشخص المتناول الذكر والانثى لكان اولي اخذا مما في المحيط وجزم به وام ينقله بمحاو تبعه صاحب التوير وانت علمت ماهو الواقع نعم رد ما في الخاتمة والنظم انت على كالمدم او الخمر او الخنزير او قتل المسلم او الغيبة او النيمة او الزنا او الربا او الرشوة فان الصحيح انه ظهار اذا نوى نحو انت على كامي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزيادة كافي المحيط والمحرم مخرج لما اذا شبه بمنية الاب والابن فان حرمتها غير موبدة واذا لو حكم بجواز نكاحها نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف ويدخل لما اذا شبه بظهر ام امراته قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها بشهوة فانه ظهار عند ابي يوسف خلافا لابي حنيفة ولما اذا قال انت كامي كما مر على ان ذكر العضو على طريق المثال وبه بطل ما ظن ان التفريق باطل بخروج الدم ونحوه كما اشار اليه القهستاني فليحفظ (ولو)

بعد وفاة زوجها كافي النكاح (معدة البائن) بالطلاق او الخلع او الايلاء او اللعان او بفرقة اخرى فلا يجب على المطلقة قبل الدخول والمطلقة الرجعية بل يستحب لها للطلاق الرجعي التزين لترغيب الزوج (و) معدة (الموت) ان كانت مكلفة مسئلة (حرة او امة فلا يجب على المجنونة والصغيرة والنكسية لانها عبادة فلا يجب الاعلى من يخاطب بها وقال محمد لا يحل الاحداد على غير الزوج كالولد والابوين وسائر الاقارب قيل اراد بذلك فيما زاد على الثلث لما في الحديث من اباحتها للمسلمات على غير ازواجهن ثلثة ايام وعند الائمة الثلث الاحداد في الموت فقط ولو صغيرة او كافرة تحت مسك (يترك الزينة) ظرف متحد والزينة ما تزيت به المرأة من حلي او كحل كافي الكشف فتعد استدر ك ما بعده كما في القهستاني (و) ترك (لبس) الثوب (الزعر والاصفر) اي المصبوغ بالزعر ان والاصفر بالضم اذ ينفوح منهما رائحة الطيب هذا اذا كان الثوب جديدا تقع به الزينة اما اذا كان خلقا لا يحصل به الزينة فلا بأس بلبسه (و) ترك (الطيب) اي استعماله في البدن والثوب بانواعه ولو للجرية (والدهن) مطلقا ولو غير مطيب والدهن بالفتح مصدر من دهن يدهن وبالضم الاسم (الكحل) بالضم والفتح اي الاكتحال به (والحناء) اي الاختضاب به (الابعد) متعلق بالجمع اي بان كانت فتيرة لا تجدد الاحد هذه الانواب او انها حكة او مرض او قل فتليس الحرير لاجلها واشكت رأسها او عينها او اعتادت الدهن او اكتحلت للعابلية ولا تمتشط بمشط اسنانه ضيقة لانه تحسن الشعر للمدفع الاذي بخلاف ان واسعة وعند الائمة الثلاثة تمتشط به (لا) متحد (معدة العتق بان اعتق) ام واه او مات عنها (و) لا معدة (النكاح الفاسد) ولا في عدة الموطوءة بشبهة لان الحداد لاظهار التأسف على فوات نعمة النكاح ولم يفقها ذلك (ولا نخطب) بالضم من خطب المرأة في النكاح خطبة بالكسر لا من خطب على المنبر خطبة بالضم (المعدة ولا بأس بالتعريض) وهو ان يذكر شيئا يدل على شيء لم يذكره وهو ههنا ان يقول انك الجميلة وانك اصلحة ومن غرضي ان اتزوج ونحو ذلك مما يدل على ارادة التزوج ولا يجوز التصريح مثل ان يقول اني اريد ان تنكحك هذا في معدة الوفاة واما في معدة الطلاق فلا يجوز التعريض سواء كان رجعيا او باينا اما الرجعي فلان الزوجية قائمة واما في المبسوطة فلان تعريضها يورث العداوة بينها وبين الزوج وكذا بينه وبين الخاطب كافي التبيين فعلى هذا لو قيد المص بمعدة الوفاة لكان اولى تدبر (ولا تخرج معدة الطلاق) رجعيا او باينا (من بيتها اصلا) يعني لا ليلا ولا نهارا (ومعدة الموت تخرج نهارا او بعض الليل) اذ نفقة عليها فتضطر الى الخروج لاصلاح معاشها وربما امتد ذلك الى الليل والمطلقة ليست كذلك لان نفقةها على

كان سبب التحريم (رضاعا) او مصاهرة ولو ام المزني بها او بنتها عند ابي يوسف قيل ^{في} الزوج ^{في} وهو قول الامام قال القاضي والامام ظهر الدين وهو الصحيح وركن التشديد بشرطه كون المرأة زوجته

والرجل مسلما عاقلا وأو حكما بالغاً فلا يصح ظهار ذمي ومجنون وصبي ومعتوه ومدعوش ومهر سم ومغنى عليه ونائم اما السكران ٤٤٣ فيصح ظهاره وكذا المكره والخطي والآخرس بإشارة المفهومة

ولو بكتابة الناطق
المستينة او بشرط الخيار
كما في البدائع وحكمه حرمة
الوطئ ودوا عيه الى
ان يكفر والفاظه صريح
وكناية فظاهر كلا مهم
ان الصريح ما كان فيه ذكر
العضو واليه اشار بقوله
(فلو قال انت على كظهر
امى) يظهر تشبيها ولو
حذف على قال في البحر لم اره
وينبغي ان لا يكون مظاهرا
قال في النهر وفيه نظر بل
ينبغي ان يكون مظاهرا فذكر
وفي الخاتمة انت على كظهر
امك كان ظهرا او ظهرا
المرأة من زوجها لغوبه يفتى
او رأسك على كظهر امى
نظير تشبيهه عضو يعبر به عن
الكل (ونحوه) كالرقبة (او)
قال (نصفك) على كظهر
امى نظير تشبيه جزء شاي
(وشبهه) اى شبه النصف
كالثالث والرابع (او كبطنها)
عطف على كظهر امى
نظير للعضو المشبه به الذى
يحرم عليه النظر اليه
من محارمه (او فخذها)
وفي الخاتمة القياس ان
تكون ركبتها كذلك ولو
قال فخذك كفخذ امى
لا يكون مظاهرا انتهى
والوجه فيه ظاهر اذ

الزوج فلا حاجة لها الى الخروج حتى او اختلفت عن نفقتها يباح لها الخروج
في رواية لضرورة معاشها وقيل لا وهو الاصح لانها هي التي اختارت اسقاط
نفقتها فلا يؤثر في ابطال حق واجب عليها (ولا ثبت في غير منزلها) اذ لا ضرورة
(والامة) المعتدة (تخرج في حاجة المولى) في العنتين لوجوب خدمتها عليه
وان كان المولى بواها لم يخرج مادامت على ذلك الا ان يخرجها المولى كما في الاختيار
(وتعند) المعتد (في المنزل يضاف اليها) بالسكنى (وقت) وقوع (الفرقة
او الموت) لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن واطراف البيوت اليهن
لاختصاصهن بها من حيث السكنى حتى لو طلقت غائبة عادت الى منزلها فورا
وتثبت في اى بيت شئت الا ان تكون في الدار منازل اخرى فلا تخرج الى تلك المنازل
ولا الى صحن دار فيها منازل لانه ح بمنزلة السكة (الا ان تخرج جبرا) بان كان
المنزل عارية او موجرا مشاهرا واما ان كان مدة طويلا فلا تخرج (او خافت
على مالها) في ذلك المنزل من السارق او غيره (او) خافت (انهدم المنزل)
وفيه اشعار بانه ان خافت بالقلب من امر الميئ خوفا شديدا فلها ان تخرج كما
في الخاتمة (او لم تقدر) المرأة (على كراهه) ونحو ذلك من انواع الضرورات
(ولا بأس بكينونتهما) اى الزوجين (معاً في منزل) واحد (وان) وصلياً
(كان الطلاق بائناً اذا كان بينهما ستر) اى ستر وحجاب تحرزاً عن الخلوة
بالاجنبية (الا ان يكون) الزوج (فاسقا) يخاف منه (وان كان فاسقا او ابيت
ضيقاً خرجت) لانه عذر (والاولى خروجه) اى الزوج الى منزل آخر لان
مكثها في منزل الزوج واجب ومكثه فيه مباح ورعاية الواجب (وان جعل
بينهما امرأة تقدر على الخلوة) وعلى منع الوطئ (فحسن) عملاً بالواجب
بقدر الامكان (ولو ابانها او مات عنها) زوجها (في سفر) سواء كانت مصرا
او مفارزة بقريته قوله وان كان ذلك في المصر وانما قيد بالابانة لان في الرجعى
لم تفارقه لان الزوجية قائمة بينهما (و) الحال ان (بينها وبين مصرها) الذى
خرجت منه (اقل من مدة) اى مدة السفر فعلى هذا يلزم التأويل في قوله في سفر
بان قصده والا لما صح هذا تدبر (رجعت) الى مصرها مطلقاً لانه ليس بابتداء
الخروج بل هو بناء وان كانت (بينها وبين مصرها) مسافته (اى السفر
من كل جانب بخيرت) بين الرجوع الى مصرها وبين التوجه الى مقصدها
سواء (كان معها ولى) اى محرم (اولاً) في صورتين لان ذلك المكان اخوف
من السفر (والعود واحد) اتعبد بمنزلها وفيه اشارة الى انه لو ابانها او مات عنها
في سفر فان كان بعدها عن مصرها الذى نشأت منه او عن مقصدها مسيرة سفر
وعن الآخر اقل مسيرة سفر تتوجه المرأة الى الآخر الاقل مصرا كان او مقصداً

يشترط في المشبه ان يكون عضوا يعبر به عن الكل (او كظهر اختى او عتي ونحوهما) بما لا يحل له نكاحهن
على التأييد فخرج ما لو شبهها باختها وبما لا يحل الجمع بينهما فن قال في التعريف يحرم عليه يحتاج لذكر

التأييد ليخرج هذه ومن لا فلا كلمتان (حرم عليه وطئها) جواب لو (ودواعيه) كالس والقبلة والنظر الى
فرجها بشهوة فلو فعل استغفر وكذا يحرم عليها تمكينه كما في البدائع * ٤٤٤ * وعن محمد لو قدم من

كما في الشمني (وان كان ذلك) اي الطلاق او الموت (في مصر) من الامصار
الواقعة في الطريق والمراد موضع الإقامة ولو قرينة وبعدها من كل عن المصر
والمقصد مسيرة سفر بقرينة قوله ثم تخرج ان كان لها محرم لان الخروج الى
مادون السفر يجوز بلا محرم (لا تخرج منه ما لم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم)
عند الامام لكن لو كان ذلك في المفاز تسارت الى ادنى البقاع الا منه اليها (وقال ان كان
معها محرم جاز الخروج قبل الاعتداد) لان نفس الخروج مباح دفعا لاذى الغربة
ووحشة الوحدة فهذا عذر وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت بالمحرم وله ان العدة
امنع من الخروج من عدم المحرم فان المرأة ان تخرج الى مادون السفر بغير محرم
وليس للمعتدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير المحرم ففي العدة اولى

* باب ثبوت النسب *

لما كان من آثار الجمل ذكره عقيب العدة (اقل مدة الحمل ستة اشهر) لقوله تعالى
وحله وفصاله ثلثون شهرا ثم قال الله تعالى وفصاله في عامين فبقى للحمل ستة اشهر
(واكثرها) كثيرا (ستان) وغالبها تسعة اشهر وعند الأئمة الثلاثة اربع سنين
وعن مالك وعباد ثمان سنين وعنه وربيعة سبع سنين وعن الزهري ست سنين
وتمسكوا في ذلك بحكايات منها ما روى ان عبد العزيز الماجشوني ولده امه
لاربع سنين وهذا عادة معروفة في نساء ماجشون انهن تلدن لاربع سنين وروى
ان الضحاك ولده امه لاربع سنين بعد ما نبت ثنيته وهو يضحك فسمى ضحكا
وكذا هرم بن حيان ومحمد بن عبد الله وغيرهم ولنا قول عائشة الصديقة
رضي الله عنها الولد لا يبيق في البطن اكثر من ستين ولو بطل مغزل اي بقدر ظل
مغزل وفي رواية ولو بفلكة مغزل اي بقدر دوران فلكة مغزل وظل المغزل مثل
لقته لان ظله حال الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال وظاهر انه قالته
سمعا اذا لعقل لا يهتدي الى المقادير والحكايات محتملة للغلط لان عادة المرأة انها
تحتسب مدة الحمل من انقطاع الحيض والانقطاع كما يكون بالحبل يكون بعذر
آخر فجاز ان ينقطع الدم بالمرض بعد ستين ثم جلت فبقى الى ستين (ومن قال ان
نكحت دلالة نهى طلق فنكها فولدت لسته اشهر منذ نكحها لزمه) اي الزوج
(نسبه) اي نسب الولد (ومهرها) لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلان النكاح
والوكيلان نكحها في ايلة معينة والزوج وطئها في تلك الليلة ووجد العلوق
ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق ام مؤخر فلا بد من الجمل على المقارنة على
ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وانه لم يطأها في تلك الليلة فهو قادر
على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس عليهما نفيه عن الفراش مع تحقق

سفر له تقبيلها للشفقة كذا
في الدراية وما في البحر من
تقييده بعدم الشهوة
فحريف لان ذلك لا يخص
المسا فر كما في النهر وذكر
في الظهري ان النظر
الى ظهرها ووطئها يحرم
ثم هذه الحرمة لا تزول
(حتى يكفر) وان عادت
اليه بعد زوج آخر او بملك
يمن ابقاء حكم الظهار وكذا
اللعان (فلو وطئ قبل
اتكفير فليس عليه غير)
التوبة (والاستغفار)
لخالفه نص منع التماس
المتناول للدواعي قالوا
ولم يعرف في الاستغفار
حديث لكن في الموطأ قال
مالك فبين يظاهر ثم يمسه
قبل ان يكفر يكف عنها
حتى يستغفر الله ويكفر
قال في النهر وذلك احسن
ما سمعت فليحفظ (و) غير
الكفارة الاولى ولا يعود
لحكي (يكفر و) اعلم ان
(العود الموجب للكفارة)
في قوله تعالى ثم يعودون لما
قالوا (عزمه) عز مامو كذا
فلو عزم ثم بداله ان لا يطأها
لا كفارة عليه اصلا كما
في البدائع كما اذا مات
احدهما كما في المحيط

(على) اباحة (وطئها) اي يرجعون عما قالوا فيه فيريدون الوطئ (ويمنعها) ان تمنع نفسها * الامكان *
وتطأه بالكفارة) اي لها مطا لسته بالوطئ وعليها منه حتى يكفر (ويحبره) ايقاض عاينها) بالحبس فان تمرد

ضربة الى ان يكفر زاد في التاتر خالية او يطلق فان قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب هذا اذا اطلقه اما اذا قيده بوقت كقوله انت على * ٤٤٥ * كظهر امي الى شهر او سنة فتسقط الكفارة بمضيه كما في النهاية

الا مكان كما في صدر الشريعة والمنح لكن فيه كلام لانه لالعان بنفي الحمل قبل وضعه عند الامام ولا يمكن الحمل الى قولهما لان عندهما يلاعن ان انت به لاقل من ستة اشهر كما في اللعان وما نحن فيه ان انت لسته اشهر وكذا بعد الوضع لان الزوجية شرط في اللعان وبعده لا يبقى اثر النكاح فكيف يقدر على النفي تدبر (واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة) اطلقه فشملى اية معتدة كانت كما في شرح الجامع الصغير نقلنا عن الامام فخر الاسلام وغيره لكن في العناية ذكر المرغيناني وقاضيان ان الایسة لو اقرت بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من سنتين يثبت النسب فلم يتناول كل معتدة تتبع (ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار) كما في عامة المعبرات فعلى هذا ما وقع في اكثر نسخ صدر الشريعة من وقت الطلاق سهو من قلم الناسخ تدبر (ثبت نسبه) لظهور كذبها بيقين هذا اذا جاءت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جاء تبه لاكثر منهما لا يثبت وان كان لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار وتماه في التبيين فليطالع (وان) ولدت (لسته اشهر) من وقت الاقرار (لا) يثبت نسبه منه وقال الشافعي يثبت لان حل امرها على الصلاح ممكن فوجب الحمل عليه وفي ضده حله على الزنا وهو منتف عن المسلم ولان فيه ضررا على الولد بابطال حقه في النسب فيرد اقرارها ولان المرأة امانة في الاخبار عما في رحها كما اذا اقرت بانقضاء عدتها فوجب قبول خبرها حلا لكلامها على الصحة ولا يلزم من قطعه عنه ان يكون من الزنا لانه يحتمل انها تزوجت (وان لم تقر) المطلقة بانقضاء عدتها (يثبت) النسب (ان ولدت لاقل من سنتين) بلا دعوة لاحتمال كون الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال الفراش ويثبت النسب احتياطا (وان) ولدت (لستين او اكثر لا) يثبت النسب لحدوث الحمل بعد الطلاق يقينا وفيه اجابا قررهما يعقوب باشافي حاشيته فليطالع (الافى) الطلاق (الرجعى ويكون) الولد (رجعة) يعنى اذا جاءت به لاكثر من سنتين كان مرجعا ما لم تقر بانقضاء العدة لان العلوق بعد الطلاق والظاهر انه منه وان وطئها في العدة حلا بحالهما على الاحسن والاصح فان جاءت به لاقل من سنتين بانت من زوجها بانقضاء العدة بوضع الحمل ويثبت النسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصير مرجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق وبعده فلا يصير مرجعا بالشك وفيه كلام قررهما يعقوب باشافي حاشيته فليظنر (بخلاف البائن) وانما ذكره مكر راع انه علم من قوله وان لستين او اكثر توطئة لقوله (الا ان يدعيه) اى الزوج نسبه (فيثبت) النسب (فيه) اى في البائن اذا ولدت لستين او اكثر (ايضا) اى كما ثبت في الرجعى (ويحمل على الوطى بشبهة) بيانه انه التزم النسب

او ايلاء (فكما نوى) ويقع بينا واو لم تكن له نية ثبت الادنى وهو الظهار وهو الصحيح من مذهب محمد ولم ارما لو قامت دلالة الحال على ارادة الطلاق بان سألته اياه وقال نويت انظهار (ولو قال) انت على

(حرام كظهر امي ونوى طلاقا وايلاء فهو طهار) عنده اذا صريح لا يعمل فيه النية (وعندهما مانوى)
فان لم ينو فظهار اتفاقا لانه ادنى (ولاظهار) صحيح (الا ٤٤٦ من الزوجة) ولوامة (فلاظهار)

بدعوته وفيه وجه شرعي بان وطئها بشبهة (في العدة) والنسب يحتاط
في اثباته فيثبت وقال الزيلعي وهكذا ذكره وفيه نظر لان المبسوطة بالثالث اذا
وطئها الزوج بشبهة كان شبهة في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعا فكيف
اثبت به النسب هنا انتهى وفيه بحث لانه يمكن التوجيه بان المراد من هذا وجوده
في بعض المواد لافي الكل فان في معتدة الكنايات ان ادعى الزوج ولادته ثبت
نسبه منه تدبر وفي النهاية ان الزوج اذا ادعا عمل يشترط فيه تصديق المرأة فيه
روايتان انتهى لكن الاوجه انه لا يشترط لانه يمكن منه وقدا دعا، ولا معارض
له وكذا في المعتدة من غير طلاق من اسباب الفرفة (وان كانت المبانة مراقة)
وكان قد دخل بها ولم تقر بانقضاء عدتها وتعبير المص بالمرأقة اولى من تعبير
كثير بالصغيرة لان المراقة هي التي تلد لامادونها تدبر (فان اتت به) اي بالولد
(لاقل من تسعة اشهر) منه طلقها باينا كان اورجعا عند الطرفين لان العلوق
حينئذ يكون في العدة (ثبت) نسبه (والا) اي وان اتت به لاقل من تسعة اشهر
بل اتت به تمامها (فلا) يثبت لانقضاء عدتها بالاشهر شرعا فاذا ثبت في الاقرار
المحتمل ففما لا يحتمل اولى وهذا اذا لم تدع الحبل فان ادعت فهي كالكبيرة في حق
ثبوت النسب فيثبت في البائن لاقل من سنتين وفي الرجعي لاقل من سبعة وعشرين
شهرا وقيدنا بكونه دخل بها لانه اولم يدخل بها وجاءت بولد فان كان لاقل
من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت نسبه وان جاءت به لاكثر لا يثبت لحصول
العلوق وهي اجنبية كافي الغاية وقيدنا بكونها لم تقر بانقضائها لانها لو اقرت بعد
ثلاثة اشهر ولم تدع الحبل ثم جاءت بولد فان كان لاقل من ستة اشهر من وقت
الاقرار يثبت وان جاءت لستة اشهر لانقضاء العدة ومحجى الوالدة حبل تام
كافي البحر فعلى هذا ظهر ان المصنف اخل بهذه القيود وهي مما لا ينبغي الاخلال
بها تدبر وامامنا في البدايع من انه قال اذا لم تقر بانقضاء عدتها فان جاءت به
لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لستة لا يثبت
غلط والصواب ابدال الستة بالتسعة تأمل (وعند ابى يوسف يثبت) النسب
(فيما دون سنتين) وفي الاصلاح اما اذا لم تقر بشيء فعنده سكوتها كاقرارها
بالحبل حيث لم تقر بانقضاء العدة بمضى ثلاثة اشهر والبلوغ قد يكون بالحبل فتعين
فيثبت في البائن الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين (ومن مات عنها
زوجها) يثبت نسب ولدها من التوفي (ان اتت به لاقل من سنتين) وقال زفر اذا
ولدته تمام عشرة اشهر وعشرة ايام من حين مات لا يثبت النسب منه (وان كانت)
انتي ماتت زوجها (مراقة فلا قل من عشرة اشهر وعشرة ايام فساعة)
لان عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام وادنى مدة الحمل ستة اشهر فاذا اتت به

(من) نحو (امته) ومبائنه
والاجنبية الا اذا اضافه
الى سبب الملك كامر (ولا)
ظهار (ممن) نكحها بلا
امرها فظهار منها فاجازت
النكاح (بعده) لانه صادق
في التشبيه في ذلك الوقت
(ولو قال لنسائه) الثلاث
او الاربع (انت على) او منى
او عندي او معي (كظهر
امي كان مظاهرا منهم)
اتفاقا (وعليه لكل واحدة
كفارة) بخلاف الايلاء لانها
لهتك حرمة اسم الله تعالى
تعالى وهو الواحد (ولو
ظاهر من) زوجته (واحدة
مرارا في مجلس) او مجالس
(فعليه لكل طهار كفارة)
الا اذا نوى اتي كيد بالثاني
فيصدق قضاء فيهما فلزم
كفارة واحدة ولو علقه
بنكاحها بان قال ان تزوجتك
فانت على كظهر امي مائة
مرة كان عليه بكل مرة
كفارة كما في التاتار خانيه
فروع * انت على
كظهر امي في رجب
ورمضان وكفر في رجب
اجزا عنهما (ولو ظاهر
واستثنى يوم الجمعة مثلثم
كفران كفر في يوم الاستثناء
لم يحج والاجاز كذا في القمح

وفي التاتار خانية ان تزوجك فانت طالق ثم قال لها ان تزوجتك فانت على كظهر امي فتر زوجها * لاقل *
وقع الطلاق ولا يلزم الظهار وقالوا لزمه كذا في البحر والمذكور في الخساية لزومهما لو قوعه في حالة

واحدة (وكذا) لو قال اذا تزوجتك فانت على كظهر امي فانت طالق لزماه (ولو) قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي فترزوها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار وقالا لزماه بناء على

ان الترتيب في التعليق يوجب الترتيب في الزول عنده وعندهما لا يوجب والله الموفق انتهى **فصل** في الكفارة واحتلف في سببها والجمهور انه الظهار والعود اي العزم على وطئها وعليه الفتوى كما في النظم وقدمنا ان العزم قد يرد عليه النقص كان عزم ثم بدله وهي عتيق رقية هي اسم لذات مرقوقة مملوكة من كل وجه واعلم ان المجزى الاعتاق لا العتيق الا ترى انه اوورت اباه ناويا الكفارة لم تجزه كما صرحوا به قاطبة يجوز فيهما المسلم والكافر ومباح الدم والمهر ون والمديون وان اختار الغرماء استسعاها والمغضوب اذا وصل اليه والابق اذا علمت حياته والمرتدة وفي المرتد والحر بن خلى سبيله خلاف (والذكر والانثى والصغير) ولو رضعا (والكبير) ولو فانيا (والاعور) والاعشى والارمد (والاصم) الذي اذا صح به يسمع والمريض الامرض لا يرجي برؤه لانه ميت حكما وكذا

لاقل من هذه المدة يتقنا ان العلوق في العدة وفي الغاية وعند ابى يوسف ان جاءت بالولد لاقل من سنتين من وقت وفاة الزوج يثبت النسب والا فلا لان سكوتها بمنزلة الاقرار بالجل عند، واما عندهما فسكوتها بمنزلة الاقرار بانقضاء العدة وهم الاشهر لان عدتها ذات جهة واحدة لانها لا تحتمل الجسل لصغرهما (والا) اي وان لم تأت به لاقل من سنتين في الكبيرة بل لسنتين او اكثر ولم تأت به لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام في المراهقة بل اتت به عشرة اشهر وعشرة ايام او اكثر (فلا) يثبت النسب (ولا يثبت ولادة المعتدة) مطلقا عند الانكار (الابشهادة رجلين او رجل وامرأتين) عند الامام لان الالتزام على الغير لا يجوز الا بحجة تامة ثم قيل تبطل شهادة الرجلين ولا يفسقان بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتفق من غير قصد نظر ولا تعمد او الضرورة كما في تحمل شهادة الزنا (وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة) وفسر في الكافي بالقابلة لان الفراش قام بقيام العدة وهو ملزم للنسب والحاجة الى تعيين الولد فيه فتعين شهادتهما وقال فخر الاسلام لا بد ان تكون المرأة مسلمة حرة عدلة (وان كان بها حبل ظاهر او اعترف الزوج به) اي الحبل (تلت) الولادة (بمجرد قولها) عنده لثبوت النسب قبل الولادة ببقاء الفراش (فدعا) يحتاج الى الشهادة وعندهما لا بد من شهادة امرأة) وفي شرح المجمع وغيره واما شهادة القابلة فلا بد منه لتعيين الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا المعين وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقول المعتدة فعنده ثبت اذا تأيد بمؤيد من ظهور حبل واعتراف وعندهما ثبتت الشهادة القابلة (وان ادعتها) اي الولادة (بعد موته) اي الزوج (لاقل من سنتين) فصدقها الورثة صح في الارث والنسب) اي يثبت نسب ولد المعتدة عن وفاة بتصديق الورثة كلامهم او بعضهم اما في حق الارث فظ لانه خاص حقهم ويثبت في حق غيرهم ايضا استحسانا لانهم قائلون مقام الميت فيقبل قولهم وهذا لان ثبوت نسبه باعتبار فراشه في الحقيقة وهو باق بعد موته لبقاء العدة فيقبل قولهم ويثبت في حق غيرهم ايضا اذا كانوا من اهل الشهادة بان كان فيهم رجلان او رجل وامرأتان عدول فيشارك المصدقين والمكدين جميعا وهل يشترط لفظ الشهادة لثبوت النسب في حق غيرهم الصحيح عدم اشتراطه كما في اكثر المعربات ولهذا اشترط البعض تصديق دون لفظ الشهادة فقال (هو المختار) لان الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت في حقهم واتبع يراعى فيه شرائط المتبوع لاشرائط نفسه على ما عرف في موضعه فبهذا التقرير اندفع ما في انفراد من انه قال لفظ هو المختار ليس في محله تتبع (ومن نكح) امرأة (فانت بولد لسة اشهر فصاعدا) من وقت تزوجها (ثبت) نسبه (منه ان اقر بالولادة او سلت) لان الفراش قائم والمدة تامة (وان جمعت)

ساقط الاسنان ومقطوع الشفتين ان كان يقدر على الاكل والا كما في المختار وجاز الخصى والمجبوب والرتقاء واقرنا وذاهب الحاجبين وشعر اللحية والرأس ومقطوع الانف ومقطوع الاذنين (ومقتضوع احدى

اليدين واحدى الرجلين من خلاف ومكاتب لم يود شياً) واعتقه مولاة لا الوارث كامر (ولا يجوز الاعنى)
بخلاف الاعور كامر والاصم الذى لا يسمع اصلاً) على * ٤٤٨ المختار (والاخرس ومقطوع اليدين

الولادة حال قيام النكاح (فبشهادة) اى فيثبت بشهادة (امرأة) واحدة
عدلة (فان نقاه) اى الزوج (لاعن) ولا يعترض بان اللعان لازم بشهادة الواحدة
لانا نقول النسب ثبت بالنكاح القائم واللعان انما لازم بالقذف الثابت في ضمن نفى
الولد لابنى الولد من حيث هو (وان) اتت به (لاقل من ستة اشهر) منذ تزوجها
(لا يثبت) النسب منه لسبق العلوق على العقد فان ادعت نكاحها (منذ ستة
اشهر وادعى) الزوج (الاقل فالقول لها مع اليمين) لان الظاهر شاهد لها فانها
تلد ظاهراً من نكاح لامن سفاح ويجب ان يستخلف عندهما (وعند الامام بلا
يمين) والفقوى على قولهما في الاشياء الستة (وان علق طلاقها بالولادة) اى
قال الزوج لامرأته اذا ولدت فانت طالق وقالت ولدت (فشهدت بها) اى
بالولادة امرأته (قابله عدلة لا تطلق) عند الامام (خلافاً لهما) لان شهادتهن
حجة فيما لا يطلع عليه الرجال ولانها لما قبلت على الولادة تقبل ما يتيى عليها وهو
الطلاق وله انها ادعت الخث فلا يثبت الابحجة تامة وهذا لان شهادتهن
ضرورية في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وعند الشافعى
تطلق بشهادة اربع نسوة وعند مالك بامرأتين وعند احمد بامرأة بناء على
الاصول المقررة عندهم (وان اعترف) الزوج (بالجلب) سواء قبل التعليق او بعده
(تطلق بمجرد قولها) عند الامام لان اقراره به اقرار بما يقضى اليه وهى
مؤتمنة كفى التعليق بالخوض وعندهما لا بد من شهادة امرأة فلا يقع بدونها الدعواها
الخث فلا بد من حجة وشهادتها حجة (من الخامة فطلقها) بعد الدخول طلاقاً
واحدة باينة او رجعية (فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شرها لزمه)
الولد سواء اقرب او نقاه لان العلوق سابق على الشراء (والا) اى وان لم تلد
لاقل بل ولدت لتماها او اكثر (فلا) لانه ولد المملوكة اذا الحادث يضاف الى اقرب
وقته فلا بد من دعوته قيدنا بالدخول لانه لو كان قبل الدخول فان جاءت به
لاكثر من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدته
ثم ستة اشهر او اكثر من وقت العقد وان كان لاقل لا يلزمه كما في التبيين وقيدنا
بالواحدة لانه اذا كان ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق المحرمة
الغليظة فلا يضاف العلوق الا الى ما قبله لانها لا تحل باسراء (ومن قال لامته
ان كان في اطنك ولد فهو منى) فقات ولدت (فشهدت امرأه) عدلة بالولادة
(فهى ام ولده) هذا اذا ولدته لاقل من ستة اشهر من وقت مقالته والا فلا
لاحتمال انه بعد مقالة المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد بخلاف الاول
لتميقنا بقيامه في البطن بعد القبول فتبيننا بالدعوى وقيد في التعليق لانه لو قال
هذه حامل منى يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر الى سنتين حتى

او ابها ميهما) او ثلاث
اصابع من كل يد غير
الابهامين (او الرجلين او
يدورجل من جانب واحد)
لان بفوات جنس المنفعة
المقصودة من المالك يكون
هالكاً معنى ذلك لان النكحة
في الاثبات قد تعم على انه
في معنى نكحة موصوفة
فالمنى اعتاق كل مملوك الا
فاتت جنس المنفعة (ومجنون
مطبق) او دعته او مفلوج
يايس الشق اما من يحن
ويضيق فعتقه في حال
افاقته جائز (ومدبر وام
ولد ومكاتب ادى بعضها)
اى بعض بدلها ولم يحجز
نفسه فان يحجز بعد ما ادى
شيئاً فاعتقه جاز وهى الحيلة
لجواز عتقه بعد ادائه
شيئاً (ولا) يجوز (معتق
بعضه ولو اشترى المظاهر)
اى دخل في ملكه بسبب
اختيارى ولو بهبة او قبول
صدقة او وصية (قريبه)
كابيه وابنه (بنيتهما
صح) العتق عنها بخلاف
الارث وفي الخانية و كله
بشرائه ابيه ليعتقه بعد شهر
عن ظهاره فاشتره عتق
كما اشتره عن ظهار الامر
انتهى يعنى وبلغوا قوله

بعد شهر لان فيه تغيير المشروع ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر ونوى العتق وقت * ينفيه *
دخوله عن كفارته لم يحجزه وعن اليمين جاز لاقتران النية بالعدة وفي الاولى اقترنت بالشرط حتى لو قال العبد

ان غير ان اشتريتك فانت حر فاشتره ناو يا الكفارة لم يحزن واو قال فانت حر عن كفارة ظهاري جاز لاقران النية بالعدة وهي المين فان قلت اوقال عبده ﴿ ٤٤٩ ﴾ ان ادبت الى انفا فانت حر عن كفارة ظهاري فابراه لم يحزن

بفيه كما في البحر (ومن قال غلام هو ابني ومات) القائل (فمات امه) اي ام الغلام (انا امر أنه) اي الميت (وهو ابنه يرثانه) بالبنوة والزوجية اذا كانت معروفة بالحرية والاسلام ويكونها ام الغلام لان النكاح هو المتعين لذلك وضعا وعادة (فان جهلت حر يتهاو قالت الورثة انت ام ولده فلاميرات لها) لان ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لافي استحقاق الارث وقالوا انها مهر المثل لان الوارث اقر بالدخول عليها ولم يثبت كونها ام ولد وفي التنوير زوج امته من عبده فقلت بواحد فادعاء المولى لم يثبت نسبه وعتق الوالد وتصير الامة ام ولده

باب الحضانة

بالكسراغة مصدر حضن الصبي اي ربه وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة (الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقه بعدها) لاجاع الامه ولانها اشفق من غيرها ان كانت اهلا فلا حضانة لم تده لانها تحبس وتجبر على الاسلام الا اذا تابت فهي احق به ولا لافاسقة كافي الفتح وغيره لكن في البحر وينبغي ان يراد بالفسق هنا الزنا لا شغال الام عن الوالد بالخروج من المنزل لا مطلقه وفي القنية الام احق وان كانت سيئة السيرة معرفة بالفجور ما لم تقبل ذلك (ثم) اي بعد الام بان ماتت او لم تقبل او تزوجت بغير محرم او ايسر اهلا (امها) اي ام الام (وان علت) لان هذه الولاية مستفادة من قبل الامهات فكانت التي هي من قبلها اولى وعن ابي يوسف ان ام الاب اولى (ثم ام الاب) وان علت فهي مقدمة على الاخوات والخالات لانها ام ولها قرابة الولادة وهي اشفق فكانت اولى ولهذا تحرر ميراث الام السدس في اكثر الكتب لكن ميراث الام انما يكون هو السدس اذا كان معها ولدا وولدا لابن او الاثنان من الاخوة والاخوات وعند عدمهم ثلث الجميع او ثلث ما يبق بعد فرض احد الزوجين وللجدة السدس عند عدمهم ايضا او التظهير مطلقا ليس في محله تدبر وقال زفر الاخت لابوام اولام او الخالة احق من ام الاب (ثم اخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب) لانهن بنات الابوين فكن اولى من بنات الاجداد فتقدم الابوين ثم الاخت لام وعند زفر هما يستر كان لاسوا لهما فيما يعتبر وهو الادلاء بالام وجهة الاب لا مدخل له فيه ونحن نقول يصلح للترجيح وان كان قرابة الاب لا مدخل لهما فيه ثم الاخت لاب وفي رواية تقدم الخالة عليها وبنات الاخت لابوام او الام اولى من الخالات واختلفت الروايات في بنات الاخت لاب والصحيح ان الخالة اولى منهن (ثم خالته كذلك) اي خالته لاب وام ثم لاب لان قرابة الام ارجح وخالته هي اخت الصغيرة لا مطلق الخالة لان خالة الام مؤخرة عن عمه الصغيرة وكذا

حرر باقيه (عنها) قبل وطئ من ظاهر منها) استحسانا ولو حرر نصفها من رقبة اخرى او كل بالاطعام لم يصح ولو اعتق عبدين يبنه وبين غيره لم يحزن كافي في المحيط وينبغي انهما لو اعتقا معا عن كفار نهما ان يصح كذا في النهر (ولو حرر نصف عبدا مشتركا) قبل الوطئ كذا ذكره البهني فليحرر (وضمن) لشر يكه (باقيه) واعتقه (لا يجوز خلافا لهما) لان النقصان حصل في ملك الشر يك فانتقل اليه بالضمن ناقصا فلا يجوز (وكذا) لا يجوز (لو حرر نصف عبده) قبل وطئها (ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه لا) لا يجوز به لحصوله بعد التماس عبده وعندهما قبله لعدم تجزى الاعتاق والكلام

يشير الى انه لو لم يجامع بين الاعمه قين يجوز ﴿ ل ﴾ ﴿ ٥٧ ﴾ وذا بالاجاع كافي الاختيار (فان لم يجد) اي يملك المظاهر الحروق التكفير وهو من حين العزم اقرب الشمس اليوم الاخير مما صام فيه من الشهرين

فلا يتحقق العجز الابنه ذكره القهستاني وسيجيئ (ما يتفق عن ظهاره) حاة الاداء وان كان يحته حده لخدمته أو لقضاء دينه لانه واحد حقيقة كافي ابتداء ولا يعتبر مسكنه وثيابه * ٤٥٠ * التي لا بد له منها وعن ابي يوسف

حاة الاب (ثم عتبه كذلك) اي عتبه لاب وام ثم لام ثم لاب ولم يذكر المص بعد العتات احدا من النساء والمذكور في القتح وغيره ان بعد العتات حاة الام لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بعدهن خاة الاب لاب وام ثم لام ثم لاب ثم بعدهن عتات الامهات والاباء على هذا الترتيب (وبنات الاحت اولى من بنات الاخ وهن) اي بنات الاخ (اولى من العتات) وفي اكثر المعتبرات وامابنات الاعمام والعتات والاخوال والخالات فيعزل عن الحضانة لانهن غير محرم وبهذا ظهر ان ما في القهستاني من انه قال ثم بنت خاتمه كذلك ثم بنت عتبه كذلك ضعيف تتبع (ومن نكحت غير محرمه) اي محرم الولد ممن لها حق الحضانة (سقط حقها) بالاجماع وبتأمل الى من بعده لقوله عليه الصلوة والسلام انت احق به ما لم تنزوي ولان الاجنبي ينظر اليه شزرا اي نظر البغض ويعطيه نورا اي قليلا ولهذا قال في القنية واوتروجت الام بزواج آخر وتمسك الصغير معها ام لا في بيت الاب فللاب ان يأخذه منها فعلى هذا تسقط الحضانة اما بزواج غير المحرم او بسكنائها عند المبعوض له كافي البحر فاذا اجتمع النساء الساقطات الحقة يضع القاضي الصغير حيث شاء منه كافي المحيط (لا) يسقط حق (من نكحت محرمه) اي محرم الولد (كام) الصغير (نكحت عتبه) اي الصغير (و) مثل (جدة) ام الام او الاب (نكحت جده) اي اب اب الصغير او اب امه لانتفاء الضرر بقيام ابنة (ويعود الحق) اي حق الحضانة (اليها بزوال نكاح سقط) ذلك الحق (به) اي بذلك الشكاح والاحسن بزواله هذا في الطلاق انما في الرجعي فلا يعود حقها حتى تنقض عدتها لقيام الزوجية فتقوله سقط حقها عنه منع مانع منه لانه من زوال المانع لا من عود الساقط كالناشرة لانقطة لها ثم تعود الى منزل الزوج كافي البحر (واقول قولها في نفي الزوج) لانها تنكر بطلان حقها في الحضانة هذا ان ادعى الزوج ان الام تزوجت باخرا وانكرت اما ان اقربت وادعت طلاقه فان ائتمت الزوج فالقول لها وان عينت لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به الزوج (ويكون الغلام عند من حتى يستغنى عنها بان يأكل وحده (ويشرب) وحده (ويشرب وحده ويستحي) اي يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء ويقدر على الطهارة ويشده بعده (وحده) حال او ظرف (وقدر يتبع اوسيع) اي قدر ملة الاستغناء ابو بكر الرازي يتبع سبعين والخصاف بسبع سنين وعليه الفتوى كافي اكثر الكتب اعتبار الغالب وفي الخاية ان اختلاف سنة لا يخلف القاضي واحدا منهما بل ينظر ان وجده مستغنيا كما مر يدفعه الى الاب لانه اذا استغنى يحتاج الى التأديب والتحلق بأداب الرجال واخلقهم والاب اقدر على ذلك (ثم يحجر الاب) او اوصى او الولي (على اخذه) لان الصيانة

انما يعتبر الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد انه يحبس المحترف قوت يوم وغيره قوت شهر كافي المحيط ولو كان له مال لكن عليه دين مثله فان ادعى الدين اجزأه الصوم وان لم يوده فقولان وافاد في النهر انه لو كان له مال غائب انتظره وفي المحيط عليه كفار تايمين وعنده طعام يكفي لاحدهما فصام عن احدهما ثم اطعم عن الاخرى لم يحرم صومه لانه صام وهو قادر على التكفير بالمال ويستفاد منه ما لو كان عليه كفارنا ظهارا وفي ذلك رقة فصام عن احدهما ثم اعتق عن الاخرى انه لا يجوز بخلاف ما لو اعتق او لا (صام شهرين) وان كانا ثمانية وخمسين لو بالهلال وان بالايام فستين يوما فلو افطرا ثم تسعة وخمسين استقبل وجاز احدهما بالهلال والاخر بالايام ولو قدر على التحريم في اليوم الاخير قبل غروب الشمس لزمه عتبه وكان صومه تطوعا ويتم يومه ندبا وان افطر فلا قضاء عليه (متابعين) بالنص (ليس فيهما رمضان ولا شئ من الايام) الخمسة (النهية) مجاز حكمي اي المنهي الصوم فيها ونيس من قبيل الحذف * عليه *

والاival في شئ كما ظن لانه سمع ذكره القهستاني وكذا كل صوم شرط فيه التابع كالندور المشروط

فقد ذلك معينا او مطلقا فهو كالكفار او اما الخالي عن اشتراطه كرجب مثلا فان المتتابع كالزور المشروط فيه وان الزم
لكن لا يستقبل لانه لا يز يد على رمضان ٢٥١ * كذا في ايمان القمح (فان وطئ) المظاهر (فيهما ليلا عامدا)

او ناسيا على الصواب كافي
عامة كتب الاصحاب كابداع
وغيرها وما ذكره ابن الملك
من ان قيد العمد للاحتراز
عن النسيان ليس بصحيح قاله
الباقاني وجزم في البحر بانه
خطأ لكن نقل القهستاني
ان تعييد بالعمد عن كثير من
من الكتب المتقدمة ثم قال
فجر دق قول الامام الاسيحاوي
في شرح الطحاوي بالليل
عمدا او ناسيا لا يليق جعل
ما في الهداية وغيرها قيد
اتفاقي كافعله صاحب
الكفاية ومن تابعه الى آخره
انتهى فتنه (او نهارا)
شرعا (ناسيا استأنف
خلافا لابن يوسف) فعنده
لا يستأنف في الوطئ ليلا
عمدا ونهارة ناسيا قيد
بأنسيان لانه لو جامعها نهارة
عامدا استأنف اتفاقا ولو
وطئ غير المظاهر منها ناسيا
لا يستأنف اتفاقا وعبرة
القهستاني ايلاعدا لم يستأنف
بلا خلاف كالوطئ لها يوما
مطلقا بلا خلاف كافي
النتف انتهى لكن في الثاني
تأمل لان غير المضر غير
المفطر كاحرقة في شرح
التنوير وكذا الوطئ في
كفارة القتل ناسيا لا يستأنف

عليه (و) تكون (الجارية عند الام او الجدة حتى تحيض) عند الشئخين لانهما
بعد الاستفناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والراة على ذلك اقدر والعلام بعد البلوغ
يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقدر (وعند محمد حتى تستهي) لاحتياجها
الى الحفظ وفي شرح نفقات الخصف الجارية تكون عند امها حتى تحيض
عند الطرفين وعند ابى يوسف حتى تستهي وهكذا روى عن محمد فتبين ان
في المسئلة روايتين (كما) تكون (عند غيرهما) اي الام والجدة ممن يستحق
الحضانة فانها تترك عندهن حتى تستهي وقيل حتى تستغنى واذا استغنى الولد
عند واحدة منهن فالاولى اقر بهن تعصيا فالاب ثم الجدة الاقرب فالاقرب (به)
اي يقول محمد (ينفق فساد الزمان) كافي اكثر المعبرات وفي البحر ان الفتوى
على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التجنيس بان ظاهر الرواية انها احق
بها حتى تحيض واختلف في حد الشهوة فقدره ابو الليث تسع سنين وعليه
الفتوى كافي التبيين وفيه اشارة الى انها لو تزوجت قبل ان تبلغ لاتسقط حضانتها
كافي البحر (ومن لها) حق (الحضانة لا تجبر عليها) ان ابنت لاحتمال ان تجز
عن الحضانة الا اذا تعينت بان لا يأخذ الولد ثدي غيرها او لا يكون له ذورحم
محرم سواها فتجبر على الحضانة اذا الاجنبية لاشقة لها عليه كافي الدرر وفي المنع
تفصيل فليطالع وفي التنوير ولا تقدر الحضانة على ابصال حق الصغير في الحضانة
فلو اختلفت على ان تترك ولدها عند الزوج فالخالع جازو الشرط بط وتستحق
الحضانة اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحه ولا معدة لايه وتلك الاجرة غير
اجرة رضاعه كافي البحر (فان لم تكن) اي ان لم توجد (امرأة) مستحقة للحضانة
(فالحق للعصبة على رتبهم) في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لاب وام
ثم لاب ثم بنوه كذا ثم اعم ثم بنوه (لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كابن
العم وبنو العاققة) تحرزا عن الفتنة وفيه اشارة الى انه يدفع العلام الى ابن اعم
فيبدأ بابن العم لاب وام ثم لاب وان عدم الدفع اذا كانت الصغيرة تستهي وكان
غير آدمون اما اذا كانت لا تستهي ككنت سنة مثلا او تستهي وكان مأمونا فلا منع
كافي البحر (ولا) تدفع الى (فاسق ماجن) اي شخص لا يبالي بما صنع وبما قيل له
ولو كان الفاسق محرما لكونه غير مؤتمن على نفسه فضلا عن الصبية وفيه اشارة
الى ان الصبي يدفع لكن في التسهيل ولا يدفع الى محرم لا يؤمن على صبي وصبية
بفسقه انتهى وهو اولى لما بينا سقوط الحضانة بالفاسق تقلا عن القمح وغيره
وفي المطلب ومن لا يؤمن على صبي وصبية ليس له حق الامساك تدبر (وان اجتمعا)
اي اجتمع مستحقوا الحضانة (في درجة فاورعهم اولى ثم اسنهم) وفي المطلب
واذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده ثم الى اعم لادم الى الخال

لان المنع من الوطئ فيها لمعني يختص بالصوم كافي الجوهره (وان افطر بعذر) كسفر (او بغير عذر استأنف اجماعا)
لانه يجز شهرين لا عذر فيهما بخلاف الحيض للراة في كفارة القتل او فطر رمضان لانها لا تجز شهرين

خاليين منه بخلاف النفاس واذا روى عن محمد او آيت بعدما حاضت استقبلت كافي المحيط وقانون الياض
يقطع التتابع واوام تصل القضاء بعد الحيض استقبلت كافي * ٤٥٢ * ابداع (فان لم يستطع الصوم)

لاب وام ثم لاب ثم لام لان امرأه ولا يقدح عند الامام في النكاح (ولاحق لامدوام ولد
في الحضانة قبل العتق) وكذا المدبرة او المكاتبه ولدت لذلك الولد قبل الكتابة
لاستغنائهم بخدمة المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به لانه مملوك مولى
الام وقيد بقبل العتق لان بعد العتق كانتا كالحره (والزمية احق بولدها المسلم)
بان كان زوجها مسلما لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين وقال الشافعي واجد
ومالك في رواية لاحق لها في الذمة في المسلم (ومالم يخف عليه الف انكسر)
فخ يؤخذ عنها جارية كانت او غلاما لاحتمال الضرر بانتقاس اقوال الكفر في ذهنه
(وليس الاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حد الاستغناء) لما فيه من الاضرار بالام
بابطال حقها في الحضانة كافي اكثر الكتب وهو يدل على ان حضانتها اذا سقطت
جازله السفر به (ولاللام) ذلك لما فيه من الاضرار بالاب (الاى وطنها وقد زوجها
فيه) فلا تخرجها الى بلد ليس وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل
وتخرجها في رواية الجامع الصغير والاول اصح (ان لم يكن) الوطن (دار الحرب)
فيس لها ان تخرجها الى دار الحرب اصلا هذا اذا كان الاب مسلما او ذميا اما لو كانا
مستأمنين وقد زوجها هنالك جازاها الخروج الى دارها (وليس ذلك) اى السفر به
(لغير الام) ممن يستحق الحضانة نظرا للصغير وهذا كله اذا كان بين المصرين
او اقرتين تفاوت (وان كان بين انصرين او اقرتين ما) اسم كان عبارة عن
المسافة بحيث (يمكن للاب ان يطالع عليه) اى ولده (ويبيت في منزله فلا بأس به)
لعدم الاضرار بالاب فصار كالنقلة من محلة الى محلة اخرى في المصر المتباعد
الاطراف (وكذا النقلة من القرية الى المصر) لما فيه مصلحة للصغير حيث يتخلق
باخلاق اهل المصر (بخلاف العكس) اى النقلة من المصر الى القرية اذ فيه
ضرر الولد حيث يتخلق باخلاق اهل السواد الا اذا وقع العقد فيه لان اهل الكفور
اهل القبور (ولاخيار للولد) في الحضانة مطلقا سواء كان ميرا او لا وسواء كان
غلاما او جارية وقال الشافعي اذا كان ميرا يخير في اتنوير بلغت الجارية مبلغ
النساء ان بكر اضمها الاب الى نفسه وان ثيبا لا اذا لم تكن مأمنة على نفسها والاعلام
اذا اعتل واستغنى برأيه يس الاب ضمها الى نفسه والجدة بمنزلة الاب فيه وان لم يكن
اب ولا جدونها الخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يضمها وكذا
الحكم في كل عصابة ذى رحم محرم منها وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من
العصابات او كان لها عصابة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان مأمنة خلاها تنفرد
بالسكنى والاوضاعها عند امينة قادرة على الحفظ بلافراق في ذلك بين بكر وثيب

* باب النفقة *

ذلك الجنس فان لم يجد هم استأنف كافي القمح ولا يجوز في سائر الكفارة ان يعطى الواحد * وهي *
اقل من نصف صاع وفي الفطرة خلافه وقد بينا ان الجواز م حزم به غير واحد وانه صحيح كذا في النهر وعبرة

لمرض لا يرجى زواله او
لكبير (اطعم هو او نأجه)
يعنى من مال نفسه وهل له
الرجوع ان قال على ان ترجع
رجوع وان سكت لم يرجع
في ظاهر الرواية واجمعوا
انه في الدين يرجع بمجرد
الامر ولو اطعم عنه بلا امر
لم يجز قيد بالطعام لانه لو
امره بالعق عن كفارة
لم يجز خلافا لابي يوسف
لان فيه الزام الولاء او
بجعل سماء جاز اتقاها وتكفير
الوارث بالطعام جائز وفي
كفارة اليمين بالكسوة ايضا
بخلاف الاعتاق ولذا امتنع
تبرعه في كفارة القتل لان
التبرع بالاعتاق غير جائز
كافي البحر عن المحيط (ستين
مسكينا) ولو حكمها كان
اعطى واحدا ستين يوما
كما سيحى ولا يجز الشبعان
ولا غير المراهق كافي البدائع
اى ملك (كل مسكين) قدرا
(كالفطرة) كما مر وقيد
المسكين اتفاق لجواز صرفه
لغيره من مصارف الزكاة
(او قيمة ذلك) يعنى من غير
المنصوص عليه حتى لو
دفع شعيرا عن حنطة مثلا
بالقيمة لم يجز وعليه ان يتم
للذين اعطاهم ما قدر من

البهنسي ولو قسم نصف صاع بين مسكينين لا يجزئ عن واحد كالفطرة والصحيح الجواز كما مر وعليه الفتوى فالفرق
ان العدد منصوص عليه في الكفارة ٤٥٣ بخلاف غيرها وقوله في البحر ان هذا الفرق مفرع على

الضعيف ممنوع (وصح
اعطاء من ير مع منوى
شعير او تمر) لانه تكميل
احد الجنسين من الآخر
بالاجزاء لا بالقيمة (وتصح
الاباحة في الكفارة) اعني
كفارات الظهار واليمين
والصوم وقول العيني
والقتل سهو (و) في
(الفدية) للصوم وجنات
الحج وغيرها (دون
الصدقات والعشر)
او ورودها بلفظ الايتاء وهو
للتملك حقيقة (فلو غداهم
وعشاهم او غداهم غدائين)
والسحور كالعشاء (او
عشاهم عشائين واشبعهم
جاز وان قل ما اكلوا)
لان المعتبر دفع حاجة اليوم
دون المقدار بخلاف التملك
ولو جمع بينهما بان غدا
جباعة واعطاهم قيمة
العشاء او عكسه جاز على
ما جزم به في البدائع وفي
الينابيع لو اطعم مائة
وعشرين مسكينا اكلة
واحدة مشبعة لم يجز الاعن
نصف الاطعام فيعيد على
ستين منهم غدا او عشاء ولو
في يوم آخر كما يعلم من
الاختيار وغيره وفيه
الواجب هنا شأن مراعاة

وهي لغة اسم من الاتفاق والتركيب دال على المضي بالبيع نحو نفق البيع نفقا
بالفتح اي راج او بالوت نحو نفقت الدابة نفقا اي ماتت او بالفاء نحو نفقت
الدرهم نفقا اي فنت وليست النفقة هنا مشتقة من النفوق بمعنى الهلاك
ولا من النفاق بل هو اسم للشيء الذي ينفقه الرجل على عياله ونحو ذلك
وشريعة ما يتوقف عليه بقاء شيء من نحو مأكول وملبوس وسكنى قالوا ونفقة
الغير تجب على الغير باسباب الزوجية والقرابة والملك فبدأ بالاول لمناسبة ما تقدم
من النكاح والطلاق والعدة ولان الزوجية هي الاصل فقال (تجب النفقة
والكسوة) بالضم والكسر اللباس كافي المفردات وفي التاج اللباس (والسكنى)
اسم من الاسكان لامن السكون كافي الصحاح (للازوجة على زوجها) سواء كان
قنبرا او غنيا حاضرا او غائبا ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع ولان النفقة
جزاء الاحتباس ومن كان محبوسا بحق شخص كانت نفقته عليه واصله والقاضي
والعامل في الصدقات والوالي والمفتي والمقاتل والمضارب اذا سافر بمال المضاربة
والوصى (ولو) كان الزوج (صغيرا) لا يقدر على الوطى لان العجز من قبله فكان
كالمحبوب والعين خلافا لالك (مسئلة) كانت الزوجة (او كافرة) موطوءة او غيرها
حرة او امة ولو غنية لان الدلائل لا فصل فيها (كبيرة او صغيرة) التي (توطأ)
اي تصلح للوطى في الجملة بلا منع نفسها عنه فوجب نفقة الرتقاء والقرناء او غيرها
بما لا يمنع الوطى ولا اعتبار لكونها مشبهة على الصحيح كافي القهستاني لكن
في اكثر الكتب قالوا ان كانت الصغيرة مشبهة بحيث يمكن التلذذ منها تجب لها
النفقة فعلى هذا ان المراد بالوطى اعم منه ومن الدواعي تدبر وقال الشافعي لها
النفقة وان كانت في المهد (اذا سلمت) الزوجة ظرف لقوله تجب (اليه) اي الى
الزوج (نفسها في منزله) اي في منزل الزوج كما في الهداية وغيرها وفي شرح
الاقطع تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة ولا خلاف في ذلك وفي النهاية
هذا الشرط ليس بالازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية
بعد صحة العتد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض
المؤخرين من ائمة بلخ لا تستحق النفقة اذا لم تزف في بيت زوجها وهو رواية عن
ابي يوسف وفي الكافي الفتوى على ظاهر الرواية وكذا في الدرر وغيره قالوا هذا
اذ لم يطأ لها الزوج بالانتقال وكذا اذا طأ لها ولم تنقل امان طأ لها بالانتقال
وامتنعت بغير حق فلان نفقة لها فعلى هذا لا يلزم المخالفة على ما في شرح الاقطع
في صورة عدم الامتناع لانها سلمت اليه نفسها معنى لكن النصير وجد من جهة
الزوج حيث ترك النقل تأمل (اولم تسلم) نفسها (لحق لها) كاللهر الجميل فانه
منع بحق فتستحق النفقة (اولم تسلم) نفسها (لعدم طلبه) اي لعدم طلب الزوج

عدد المساكين والمقدار في الوضيفة لكل مسكين وفي البدائع او صى بان يطعم عنه فغدى الوصى العدد
المنصوص عليه ثم ما تو اقبل اعشا استأ نف انتهى ولو غابوا انتظرهم فان لم يجدهم استأ نف ايضا وهل

تجب الانتظار على الوصي قال في النهر لم ار المسئلة في كلامهم و ينبغي القول بانو جوب في حقه دون غيره الى ان يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف (ولا بد من الادام * ٤٥٤ * في خبر الشعير) والذرة يمكنه

الزوجة لان الطاب حقه واذا لم يطا بها كان تار كاحقه فتستحق النفقة منها حقها فلا يسقط حقها بترك حقه (وتفرض النفقة) اي تقدر (في كل شهر وتسلم اليها) في كل شهر لانه يتعذر القضاء بها كل ساعة ويتعذر بجميع المدة فقدرنا بالشهر لانه الاوسط وهو اقرب الآجال وفي المبسوط فان كان محترفا ومافيو ما وان من التجار شهرا فشهرها وان من الدهاقين سنة فسنه وللزوج الاتفاق عليها بنفسه الا ان يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض لها في كل شهر ويقدره تقدير الغلاء ولا يقدر بدراهم كافي التزوير وفي البحر ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفي الاختيار لو صالحته من النفقة على ما يكفيها فطلبت التكميل كلها القاضي (و) نفرض (الكسوة كل ستة اشهر) لانها تحتاج اليها في كل ستة اشهر باختلاف البرد والخريف والصيف قيص ومقنعة ولحفة وتزاد في الشتاء جبة ولحاف وفراش ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا وخالا وبلدا كما في اكثر الكتب (وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقير) تصرح لما علم في ضمن قوله بكفايتها وفي الاختيار وايس فيها تقدير لازم باختلاف ذلك باختلاف الاوقات والطبايع والرخص والغلاء والوسط خبر البر وادام بقدر كفايتها وان كان الرجل صاحب مائة لاتفرض عليه النفقة وتفرض الكسوة (ويعتبر في ذلك) اي في فرض النفقة (حالهما) اي الزوجين في اليسار والاعسار وهو اختيار الخصاص وعليه الفتوى كافي الهداية (في الموسرين) من الزوجين يعتبر (حال اليسار) ككسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغناء (وفي المعسرين) يعتبر (حال الاعسار) اي الافقار (وفي المخلفين) بان يكون الزوج موسرا والزوجة معسرة او بالعكس يعتبر (بين ذلك) اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين والمستحب ان يطعمها الزوج ما يأكله لانه مأمور بحسن المعاشرة (وقيل) قائله الكرخي (يعتبر حاله) اي الزوج في اليسار والاعسار (فقط) اي لا يعتبر حالها وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع وهو الصحيح قال صاحب المبسوط يعتبر حاله في اليسار والاعسار في ظاهر الرواية وذكر في الخزانة انه يعتبر حالها وهو قول مالك فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه (والقول له) اي للزوج في اعساره (في حق النفقة) لانه منكر (والبيئة لهما) لانها مدعية (وتفرض عليه) اي على الزوج (بنفقة خادم واحد لها لو كان الزوج) موسرا (لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها وفي قوله لهما اشعار بأنه يشترط الاجبار على النفقة كون الخادم ملكا لها وهو ظاهر الرواية ولها هذا قيد الزيلعي في شرح الكنز بمملوكها فان كان غير مملوك لها لا تستحق النفقة

الا طعام لاحتمال القدرة على التحرير او الصيام فيقعن قلبه كما صرح به الملك العلام (ولو اطعم * الخاد *) يستين فقيرا كل فقير صاعا عن ظهارين لا يصح (الا طعام) (الاعن) ظهار (واحد) وكذا لو اعطى

الاستيفاء الى الشبع (دون الخنطة) يمكنه من الشبع بدونه فلو كان فيهم شعبان قال الزيلعي او فطيم لم يجز وقد مناه عن البدايع انه ما لم يكن مرافقا لا يجوز (واو اطعم فقير او احدا ستين يوما) ولو غداو عشا (اجزأه) لتجد الحاجة بتعدد الايام (وان اعطاه طعام الشهرين) بدفعة (في يوم) لا يجزى (الاعن يوم واحد) ولو بتلكات قيل يجوز والاصح لا الا عن يوم فقط كذا في النهر كافي التزوير فان * قلت * لو كسى مسكينا واحدا عشرة اثواب في عشرة ايام جاز مع انتفاء حاجته في اليوم الثاني * اجيب * بان هذا مما يختلف باختلاف احوال الناس فاقيم مضي الزمن من مقام الحاجة (وان جامع) المظاهر منها (في خلال الضعام لا يستأنف) لا طلاق النص ومن قواعدا انا لا نحمل المطلق على المقيد وان كانا في حكمين كذا في النهر لان التقييد نسخ فلا تجوز القياس ولا بخبر الواحد والمنع من الوطى قبل

عشرة كل واحد صاعا عن يمينين وقال محمد يجوز عنهما ولو كان بدفعات جاز اتفاقا (ولو) كان (عن ظهارا
وافطار صح عنهما) اتفاقا وافرقت ٤٥٥ * ان النية في الجنسين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو (وكذا)

يصح التكفير (لو حرر)
عبدان عن ظهارين
او صام عنهما اربعة
اشهر او اطعم مائة وعشرين
فقيرا صح عنهما وان لم
يعين (لا تحاد الجنس فلا
حاجة الى التعيين ولو كان
عليه كفارات مختلفة-
الاجناس اعتق عنها عبدا
لا يجزيه عن كفارة ولو
نوى بكل واحدة كونها
عن واحدة لا بعينها جاز
اجبا عا ولا تضر جهالة
الكفر عنه كذا في المحيط
(وان حرر) عنهما (رقبة
واحدة او صام عنهما
(شهرين ثم عين عن
احدهما صح) عا عين
(ولو) حرر مؤمنة او صام
شهرين (عن ظهار وقتل
لا) يصح عن واحد منهما
قيدنا بالمؤمنة لان الكافرة
تقع عن الظهار استحسانا
لعدم صلاحيتها للقتل
والاصل ان نية التعيين
في الجنس المحسد لغو
وفي المختلف مفيدة وفي الفتح
عن ابى يوسف لو تصدق
عن يمين وظهار فله ان
يجعله عن احدهما استحسانا
(ولو ظاهر العبد) ولو
مكاتب او مستسعى (لا يجزيه
الا الصوم) المذكور ولم يتصف لما فيها من معنى العبادة و ليس لاسيد منعه عن الصوم لتعلق حق المرأة به
بخلاف سائر الكفارات وان اعتق وايسر قبل التكفير كفر بالذل كذا في المسارع (وان) وصليمة (اعتق

لخادم وقيل عليه نفقة الخادم ولو حرر او هذا اذا كانت الزوجة حرة وان كانت
امه لا تستحق نفقة الخادم وفي الخانية وخادم المرأة اذا امتنع عن الطبخ
والخبز لا تجب لها النفقة على الزوج لان نفقة الخادم مقابل بالحذمة بخلاف
نفقة المرأة لا تفرض لاكثر من خادم واحد عند الطرفين وهو قول الأئمة الثلاثة
وزفر (وعند ابى يوسف) في غير المشهور عنه لان المشهور من قوله كقولهما
كما في الضحاوي تفرض (نفقة خادمين) احدهما لمصالح داخل البيت والاخر
لمصالح خارجه وعنه ايضا اذا كانت فائقة في الغنى وزفت اليه بخدم كثير استحققت
نفقة الجميع وهو رواية هشام عن محمد ومختار الطحاوي وفي الوولو اربعة المرأة
اذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يحبر الزوج على نفقة خادمين وفي السراجية
وعليه القنوى وفي التنوير ولوله اولاد لا يكفيه خادم واحد فرض عليه خادمين
او اكثر اتفاقا ولو امتنعت المرأة من الطبخ والخبز ان كانت ممن لا يتخدم فعليه
ان يأتيها بطعام مهيا والا لو في بعض المواضع تجبر على ذلك لكن الصحيح اذا
لم تطبخ لا تعطى الا ادم وفي البحر ان ادوات البيت كالاولاد ونحوها على الرجل
والحاصل ان المرأة ليس عليها الا تسليم نفسها في بيته وعليها جميع ما يكفيها
ثم قال وانما اكثرنا من هذه المسائل تنبيهها للازواج لما نراه في زماننا من تقصيرهم
في حقوقهن حتى انه يأمرها بفرش امتعتها جبرا عليها وكذلك لاضيقا
وبعضهم لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية ثم صارت فقيرة وهذا
كله حرام (ولو كان) الزوج (معسرا لا يلزمه نفقة الخادم في الاصح) من الروايتين
وهو رواية الحسن عن الامام وقال محمد عليه نفقة خادم (ولو فرضت) اي نفقة
زوجته نفقة العسار (لعساره) اي لاجل عساره او وقت عساره (ثم ايسر)
الزوج (فخاصته) للاتمام اتمها نفقة ايسار لان النفقة تختلف بحسب اليسار
والاعسار وما قضى به تقدير النفقة لم تجبه لانها تجب شيئا فشيئا فاذا تبديل حاله
فلها المطالبة بتمام حقها (وباعسار) اي لو فرضت ايساره ثم عسر (تلزم نفقة
العسار) وقال الزيلعي وهذه المسئلة تستقيم على قول الكرخي حيث اعتبر حال
الزوج فقط فليعتبر حال المرأة اصلا وهو ظاهر الرواية ولا تستقيم على ما ذكره
الخصاف من اعتبار حالهما على ما عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض من
الشيخ لان ما ذكره في اول الباب قول الخصاف ثم بنى الحكم هنا على قول الكرخي
انتهى لكن في الفتح وهو مردود بل هو مستقيم على قول الكل لان الخلاف
انما يظهر فيما اذا كان احدهما موسرا والاخر معسرا فكلام المصنف هنا العام من
ذلك فلو كانا معسرين وقضى بنفقة الاعسار ثم ايسر افاته يتم نفقة اليسار اتفاقا
واذا ايسر الرجل وحده فانه يقضى بنفقة يساره ونفقة عساره وهي الوسط

عنه سيده او اطعم) ولو بامرة لعدم اهلية التملك (ولا تثبت له الحرية افضاء لان الثابت به يكون تبعاً وهنا اصل) واستثنوا الاحصار فان اطعم المولى عنه جاز جزم به * ٤٥٦ * في جنائيات الفسخ وهل يلزم المولى

ذلك قولان كلاهما في النهر * فروع * المحجور عليه بالسفك يكفر بالصوم لا بالمسال بناء على قولهما المفتى به فلو اعتق عبده في كفارة الصوم سعى في قيمته ولم يحجز عن التكفير كذا في خزائن الاكل وحجر الوهبانية وغيرهما انتهى والله اعلم * باب اللعان * هو لغة مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والا بعاد سمي به لعنه قبلها نفسه في الخسامة تسمية الكل باسم الجزء يعني لم يسم بالغضب وان كان موجوداً فيه من جانبها لان لعنه اسبق والسبق من اسباب الترجيح وشرعاً (شهادات اربعة) اعتباراً بشهود الزنا لانه شاهد لنفسه وشهود الزنا اربعة (مو كدة بالايمان مقرونة) شهادته (باللعن) وشهادتها بالغضب وهذا ركنه وليس من الايمان ما يتعدد من جانب المدعى الا هنا وفي القسامة وشروطه في المتلاعنين ان يكونا زوجين حرين عاقلين بالغين مسلمين ناطقين غير محدودين كذا في البدائع زاد في الجوهرة

عند الخصاص وكذا اليسر وتوحيدها قضى بالوسط عنده فصار كلامه شالاً للصورة الثالث بهذا الاعتبار ومتى امكن الجمل فلا تنقض انتهى ويمكن التوجيه بوجه آخر بان المسئلة مفروضة في موسرة متزوجة بمعسر ثم يسر وكذا بالعكس او بان الكلام الثاني في قضاء القاضي وما ذكرنا من طريق الافتاء فلا تنقض تدبر على هذا قال وجب الوسط كافي التزوير لكان اولي لانه لا يحتاج الى هذه التكاليف تأمل (ولا نفقة لنا ناشزة) اي عاصية مادامت على تلك الحنة ثم وصفها على وجه الكشف فقال (خرجت) الناشزة (من يده) خروجاً حقيقياً او حكماً (بغير حق) واذن من الشرع قيد به لانها لو خرجت بحق كالمخرجت لانه لم يعط لها المهر المجمل ولانه ساكن في مغبصوب او منعه من الدخول الى منزلها الذي يمكن معها فيه بحق كالممنوع لاحتياجها اليه وكانت سائته ان يحاولها الى منزلها او يكرهها الى منزل آخر ولم يفعل لم تكن ناشزة وقيد بالخروج لانها لو كانت مقيدة معه ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشزة لان البكر لا توطأ الا كرها وفي البحر وشمل الخروج الحكمي ما اذا طلب ان يسافر بها من بلدها وامتنعت فانه لانفقة لها على ظاهر الرواية واما على المفتى به فانها لا تكون ناشزة واطلاق عدم وجوب النفقة للناشزة شامل لما اذا كانت النفقة مفروضة فان التشويز يسقطها ايضاً الا ان استدان فان المستدانة لا يسقطها التشويز على اصح الروايتين كالموت لا يسقطها ايضاً وفي القهستاني فن النواشز ما اذا منعت نفسها الاستيفاء المهر بعد ماساتها كما قالوا وليست بناشزة عنده وما اذا سلطت نفسها في النهار او الليل فقط فلا نفقة لمخترفات لم تكن مع الزوج الا بالليل (و) كذا لانفقة لامرأة (محبوسة بدين) واولئك الدين واطلاق لكان احسن لان المحبوسة ظناً بغير حق او بحق لانفقة لها ذكر في الاصل والجامع من غير تفصيل وهذا عند الطرفين وهو الصحيح وعند ابي يوسف ان بدين لا تقدر على ادائه او حبست ظناً لا حبس والاول وهذا ان لم يقدر على الوصول اليها في الحبس وان قدر قالوا يجب النفقة وقيد بحبسها لانه لو حبس مطلقاً او هرب او نشز كان لها النفقة (و) كذا لامرأة (مريضة لم تزف) اي لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاستمتاع كافي الدرر لكن بين هذا وبين قوله قجب النفقة ولو هي في بيت ايها نوع تنقص الا ان يقال اختار هنا كما اختار صاحب الهداية وهو خلاف ظاهر الرواية واختار ثمة ظاهر الرواية تدبر (و) كذا لامرأة (مغصوبة) يعني اخذها رجل كرها فذهب بها وعن ابي يوسف ان لها النفقة عما مضى اذا عادت والقوى على الاول لان فوت الاحتباس ليس منه ليجعل باقياً تقديراً كما في الهداية وفي القهستاني والاحسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذا رضيت به انتهى نعم الا ان المغصوبة طوعاً اخلت تحت

وان يكون النكاح صحيحاً وفي القاذف عدم اقامة البينة على دعواه وفي المقدوف انكاره * حد * وسيله قذف الزوجة بما يوجب الحد في الاجنبية وحكمه حرمة الوطء بعده واهنه اهل اداء الشهادة (قائمة)

شهاداتها المقرونة باللعن (مقام حد القذف في حق الزوج) ان كان كاذبا وهي صادقة وشهاداتها المقرونة بالغضب
قائمة (مقام حد الزنا في حقها) ان كانت كاذبة وهو صادق لان الاستشهاد بالله هلاك كالحد بل اشد

وانذا لا يتحمل العفو والابراء
والصلح وظاهرا طلاقا
يقتضى عدم قبول شهادته
ابتداء وبه جزم العيني تبعا
للاختيار وذكر الزيلعي
في القذف انها تقبل (فلو
قذف زوجته الحية بنكاح
صحح ولو قبل الدخول
او في عدة الرجعي في دار
الاسلام فلو قذف اجنبية
او مبانة فلا لعان لكن
يحد وانه لو طلقها رجعية
لم يسقط اللعان بخلاف
الباين كما سيحيى (بالزنا) بان
قال لها انت زانية اورأسك
يزني او يا زانية وكذا
لو حذف التاء اتفقا لان
الترخيم شايع في النداء حتى
يحد في الاجنبية ولو قال
لرجل يا زانية لا يحد خلافا
لمحمد لان في كون التاء بالهالعة
شك فلا يجب بالشك كما في
شرح المجمع للخص وسيحيى
ما لو قال يا زانية انت باين
او انت باين يا زانية (وكل
منهما) اي القاذف
والزوجة (اهل) في وقت
اللعان لاداء (الشهادة)
على مسلم شمل الفاسقين
والاعميين لانهما من اهله الا
انها لا تقبل بالفسق وعدم التمييز
على ان الاعمي اهل الشهادة فيما
ثبت بالتسامع كالنكاح والتب

حد الناشئة تدبر (و) كذا المرأة (صغيرة لا توط) وانما صرح مع انه مستفاد
من قوله او صغيرة التي توطا خلافا لقول الشافعي لانه قال لها النفقة تدبر ولم يذكر
حكم العجز من الطرفين بان كانا صغيرين لا يطيقان الجماع وفي الذخيرة لاتفقة
لها لان المنع لمعنى جاء من جهتها فلا يستحق النفقة واكثر ما في الباب ان يجعل
المنع من قبله كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من جهتها لا يستحق
النفقة وفيه نظر لان الدليل يقبل القلب كما في العناية وجوابه ان الاصل اعتبار
جهتها لانها لو كانت مجبوسة لاتفقة لها ولو كان هو مجبوسا وجبت كما مر فلم
انه لا اعتبار بالمنع من جهته فلا يلزم الترجيح تدبر (و) كذا المرأة (حاجة)
حال كونها (لا) تكون (معه) اي الزوج حبب الاسلام قبل تسليم النفس او بعده
ولو منع محرم لان فوت الاحتباس منها وعن ابي يوسف لها نفقة الحضر دون
السفر لان اقامة الفرض عذر لكن اطلاقه شامل للفرض والنفل (ولو حجت معه)
فرضا او نفلا (فلها نفقة الحضر) بالاتفاق لانها كالقيمة في منزله فيزاد على
نفقة الحضر يكون في ماله لانه بازاء منفعة لها (لا) نفقة (السفر ولا الكراء)
وهو في السفر هذا نصريح ما علم ضمنا واو اكفى بالاول لكان اخصر (ولو مرضت)
الزوجة (في منزله) اي الزوج (فلها النفقة) والقياس عدمها اذا كان مرضها
يمنع الجماع لفوت الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس موجود
فانه يمتأس بها ويحفظ البيت ويستمتع بهامسا وغيره والمانع بعارض كالخض
(لا) تجب النفقة (لو مرضت في بيتها وزفت مريضة) الى بيت الزوج وهذا
اختيار صاحب الهداية وهو مروي عن ابي يوسف وايس هو المختار لان
المنقول في ظاهر الرواية وجوب النفقة للمريضة سواء كان قبل النفل او بعده
وسواء كان يمكنه جماعها او لا كان معها زرجها او لا حيث لم تمنع نفسها كما
في اكثر المعبرات وما في الخاتمة من انها اذا زفت الى زوجها وهي صحيحة فرضت
في بيت الزوج مرضا لا يتحمل الجماع لاتفقة لها بخلاف الكتب المعتمدة وتسامه
في البحر تنع (ولا يفرق) القاضي بين الزوجين (العجزه) اي الزوج (عن النفقة)
ولا بعدم ايفاء الزوج حال كونه غائبا حقها او كان الزوج موسرا لان العجز
من الاتفاق لا يوجب الفراق خلافا للشافعي فانه قال القاضي يفرق بينهما بالعجز
عن النفقة ان طلبت لفرقة وهذا فيما اذا كان حاضرا وثبت عساره عند القاضي
واما اذا كان غائبا فالتفريق عنده لعدم ايفاء حقها من النفقة واو كان موسرا
للعجزه عن النفقة صرح بهذا في غاية القصوى قال في شرحه لو غاب الزوج
حال كونه قادرا على اداء النفقة ولكن لا يوفي حقها فاطهر الوجهين انه لا فسح
فيه ولكن يبعث الحاكم الى حاكم بلده ليطلبه ان كان موضعه معلوما والثاني ثبت

كذافي النهار قلت الاصح عدم القبول كما سيحيى ٥٨ ل نعم عم القهستاني الاهلية ولو يحكم
القاضي لفوز القضاء بشهادتهما وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادات مؤكدة بالامان

فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه اشهادة فمن النظم ان كلام المص ككلام الهداية يدل على
اشتراط صلاحية الشهادة حاله انقذف وهي شرط حالة اللعان انتهى * ٤٥٨ * (وهي ممن يحدقا ذفها)

انما خصها بذلك بعد
اشتراط اهلية الشهادة
لثبوت عقبتها وهذا لان
حد القذف لا يجب الا اذا
كان المتذوف عفيفا والزوج
ليس متذوقا بل هو شاهد
فاشترطت اهلية الشهادة
دون كونه ممن يحد قاذفه
كما بسط في القسح والتبيين
(اونفي) الزوج عند الولادة
او بعدها يوم او يومين
ذكره القهستاني وغيره
(نسب ولدها منه) او من
غيره وابوه معروف لكونه
قاذفا فانه لو نفاه اجنبي
لو جب حد القذف فيجب
في الزوج اللعان (وطالبته)
عند القاضى نسبه بالواو
ليفيد ان القادم ولو بعد
العفو لا يسقطه نعم يسقط
لو طلبته بعد العدة
من الرجعي وبعد الطلاق
البائن وكذا اذا تزوجها
بعد هذا الطلاق كما
في المحيط وغيره وهذه حيلة
لدفع اللعان كما لا يخفى ثم
الافضل لها عدم المطالبة
اصلا (بوجبه) اي
انقذف وهو الحد فا
قربه او ثبت بائنة قذفه
فلو انكر ولا يئنه لها
فطابت عينه لا يستخلف

وسقط اللعان فان اقامت رجلين او رجلا وامرأتين على قوله لاعن اي (وجب عليه اللعان) * لمدة *
بطلبها الا ان يكون المتذوف بنى الولد فلا ولد يطلب ايضا (فان ابى) الزوج (حبس حتى يلاعن او يكذب

نفسه) اى يقر بكذب نفسه وحينئذ ارتفع اللعان (فيحد بعد) الا كذاب حد القذف لا قرارة بما يوجب
(فان لاعن وجب اللعان عليها) ٤٥٩ * وانما بدأ بالزوج لانه مدع فعليه الحجة او لا فلو نوى بلعائها

اعادت ليوافق المشروع
فان فرق قبل الاعادة
صح لحصول المقصود
كافى الاختيار وتعليل
البدايع يوزن بان المرفق
ان كان ممن يرى انه شهادة
لا يسفد فتنه (فان ايت
حبست حتى تلاعن او
تصدقه) ولو فى نفي الولد
فلا حد عليها وان صدقته
اربعة مرات لانه ليس باقرار
صريح ولا لعان لارتقاع
التكاذب ولا يثنى نسب
الولد لانه حق الولد فلا
يصدقان فى ابطاله صرح
به الزيلعي وغيره ولم يذكر
مالو امتناعا من اللعان بعد
ثبوته والمذكور فى الاسبيحاني
انهما يحسمان وينبغى
حمله على ما اذا لم تصف
المراة كذا فى البحر واستشكل
فى التهرجسها بعد امتناعه
لعدم وجوبه عليها حينئذ
(فان لم يكن الزوج من اهل)
اداء (الشهادة بان كان عبدا
او كافرا) بان اسلمت ثم
قذفها قبل عرض الاسلام
عليه (او محدودا فى قذف
وهى من اهلها حد)
القذف (وان كان) الزوج
(اهلا) للشهادة على مسلم
(وهى صغيرة او امة

امدة ثم مات احدهما قبل تمامها) اى المدة (فلارجوع عليها) اى لا يستردشئ
منها عند الشيخين وجعله الولوالجى واصحاب الفتاوى قول ابى يوسف وقالوا
الفتوى عليه اطلقه فشمى ما اذا كانت قائمة او مستهلكة او هالكة فلا ترد شيئا
اتفاقا وان كانت قائمة او مستهلكة فكذلك عندهما (خلافا لمحمد فان عند
يحتسب لها النفقة ماضى وما بقى الزوج) وهو قول الشافعى ولم يذكر حال الطلاق
مع انه صرح فى البحر عدم فرق الموت والطلاق فى الحكم وفى القمح الموت
والطلاق قبل الدخول سواء فعلى هذا لو قال ثم مات احدهما او طلقها كان
اولى تدبر (واذا تزوج العبد بالاذن) اى باذن مولاه (فنفقتها دين عليه) اى على
العبد (يباع) العبد (فيه) لوجود سببه وقد ظهر وجوبه فى حق المولى فتعلق
برقبته الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل فى الصحيح (مرة بعد مرة اخرى)
فاذا بيع فى دين النفقة فاشتره من علم به او لم يعلم فرضى ظهر السبب فى حقه ايضا
فاذا اجتمعت النفقة عليه مرة اخرى يباع ثانيا وكذا حاله عند المشتري الثالث وهلم
جرا (لا) يباع العبد (فى دين غيرها) اى غير النفقة (الامرة) فان وفى الغرماء
فيها والاطواب به بعد الحرية كذا فى اكثر المعبرات لكن فيه كلام لانه ان اراد
ان العبد المديون بالنفقة الماضية يباع ثانيا او ثالثا كما قال صدر الشريعة وتبعه صاحب
الدرر وصاحب الفرائد فليس كذلك بل هو سهو فاحش فلا يباع بقيمة النفقة
الماضية لانها كالمهر كما هو منقول المذهب وان اراد انه بالنفقة الحادثة بعد البيع
يباع ثانيا وثالثا فكذلك الجواب فى الديون الحادثة بعده اذا كان باذن المولى
ولا فرق بينهما الا ان يقال ان النفقة وان كانت حادثة بعد البيع لا تفرق
فصارت دينيا واحدا حكما بخلاف الديون الحادثة بعده فافتراق تتبع قيد بالعبد
لان المدبر وولده ام الولد لا يباع وكذا المكاتب مالم يعجز كفى الشئ وقيد بالاذن
لانه اذا تزوج بغير اذنه لا يباع وقيد بنفقة اولاده لا يجب عليه (ويجب
على الزوج ان يسكنها) اى الزوجة لقوله تعالى * اسكنوهن من حيث سكنتم
(فى بيت) اى فى مكان يصلح ماوى للانسان حيث احب لكن بين جبر ان صالحين
سيما اذا كان ممن يتهم بالايذاء (خال عن اهله) اى الزوج (واهلها) اى محرم
الزوجة لانهما يتضرران بالسكنى مع الناس اذ لا يأمنان على متاعهما ومنعهما
من الاستمتاع والمعاشرة الا ان ترضى هى باهله او يرضى هو باهلها (ولو)
كان (ولده) اى الزوج (من غيرها) اى الزوجة لمعاشرة بينهما غالبا الا
ان يكون صغيرا لا يفهم الجماع وفيه اشعار بان لها ان لا تسكن مع امته كما
فى المخط لكن المختار له ان يجمع بينهما لانه يحتاج الى استئذان مهلا لكن
لا يأتها بحضرتها كما لا يحل وطئ زوجته بحضرتها (ويكفيها بيت) اى
كامل المرافق (مفرد من دار اذا كان له) اى للبيت (خلق) بالتحريك ما يتعلق

او مجنونة او محدودة فى قذف او كائنة او ممن لا يحد قذفها) لكونها غير عفيفة (فلا حد ولا لعان) لكنه
يعزى وهذا فايده الشرطين السابقين ويعتبر الإحصان عند القذف فلو قذفها وهى امة او كافرة ثم اسلمت

أوعتقت فلا حد ولا لعان ويسقط اللعان بالطلاق البائن ثم لا يعود بتزوجها بعده وكذا يسقط بزناها ووطئها
بشبهة وبردتها ولا يعود ولو أسلمت بعده وموت شاهد القذف * ٤٦٠ * وغيبته لالو عى أوفسق اوارتد

ولو قال زيت وانت حبسية
او مجنونة وهو معهود
فلا لعان بخلاف وانت
ذمية او امة او منذر بعين
سنة وعمرها اقل حيث
يتلاعنا لاقتصاره كافي القمح
(وصفته) ما نطق به نص
الشارع يعم الكتاب والسنة
(ان يبدأ بالزوج) لكونه
مدعيا كالمهر (في قول الزوج)
يا امر القاضى بعد ما ضمهما
بين يديه قائما (اربع مرات
اشهد) او اقسم (بالله)
الذى لا اله الا هو كافي النظم
(انى) اى باقى (صادق فيما
رميتها) اى شتمت زوجتى
اور ميتك (به من الزنا)
ان قذف به (و) يقول (فى
المرأة) الخامسة ان لعنة
بناء الوحيدة (الله عليه)
انما اثر الغيبة على التكلم لانه
لا يخلو عن شناعة كالا يخفى
(ان كان كاذبا في امريتها)
وان كنت من الكاذبين
في امر ميتك (به من الزنا)
او نفي الولد (يشير اليها
فى جميع ذلك ثم) يقعد
الرجل و (تقول هى)
اى الزوجة قائمة (اربع
مرات اشهد بالله انه) او
انك (كاذبا فيما ماني) او
وميتنى (به من الزنا ثم) يقول

ويفتح بالمفتاح لحصول التق وهو الامن والعاشرة وفيه اشعار بانه لو كان الخلاء
مشتركا بعد ان يكون له غلق يخصه وليس لها ان تطالبه بمسكن آخر وفى شرح
المختار ولو كان فى الدار بيوت وابت ان تسكن مع ضررتها ومع احد من اهله
ان خلى لها بيتا وجعل له مرافق وغلقا على حدة ليس لها ان تطالب بيتا كافي
الفتح وهو مقيد انه لا بد للبيت من بيت الخلاء ومن مطبخ بخلاف ما فى الهداية
قال فى البحر وينبغى الافتاء بما فى شرح المختار فلهذا فسرنا بكامل المرافق تدبر
ويشترط ان لا يكون فى الدار من احاء الزوج ممن يؤذيها (وله) اى للزوج (منع
اهلها) اى محرمها (واو) وصلية (ولدها) اى الزوجة حال كون ذلك الولد
(من غيره) اى غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض
الصلة (عن الدخول عليها) لان المكان ملكه كافي الكافي وفيه اشعار بان ليس له
المنع من ملك الغير كافي القهستاني (لا من النظر اليها) عطف على عن الدخول
اولئفى الجنس الامنع منه اولئفى اى لا يمنعون من النظر ومن الظن ان تقدير
ليس له منعهم من النظر كافي القهستاني (والكلام معهما) اى فى اى اقت (شأوا)
اذ لا ضرر فيدونى المنع قطيعة الرحم ولكن لانه ان ينعمهم من القرار عندها لانه يورث
الفتنة كافي المطلب (والصحح انه) اى الزوج (لا يمنعها من الخروج الى الوالدين و)
لا من (دخولهما عليها فى الجمعة) اى سبعة ايام (مرة) قيد للخروج والدخول
كليهما (و) كذا لا يمنع (فى) الدخول والخروج الى محرم (غيرهما) اى الوالدين
(فى السنة مرة) قوله والصحح احتراز عن قول محمد بن مقاتل فانه قال لا يمنع المحارم فى
كل شهر وفى المختارات وعليه الفتوى وفى اكثر الكتب لانه ان يأذنهم بالخروج لزيارة
الابوين والاقرباء والحج ولو كانت قابلة او غسالة او كان لها حق على آخر او له
عليها وما عد ذلك لو اذن فخرجت يكونان عاصيين ومنع من الحمام لكن فى الخالية
خلافه (وتفرض نفقة زوجة الغائب) ويشترط فى البحر ان يكون مدة سفره فانه
فيما دون السفر يسهل احضاره ومراحمته وهو قيد حسن يجب حفظه تقع
(وطفله) وبنته الكبيرة وابنه الفقير الكبير ان كان زمنا (وابويه) فلا تفرض عن
غيرهم من الاقرباء لان نفقتهم انما يجب بالقضاء لانه محتمد فيه واقضاء على
الغائب لا يجوز وكذا لا تفرض عن مملوكه كما البحر (فى ماله) اى الغائب (من
جنس حقهم) اى دراهم او دنانير او طعاما او كسوة من جنس حقهم بخلاف ما
اذا كان من خلاف جنسه لانه يحتاج الى البيع فلا يباع مال الغائب للاتفاق
بالوفاق (عند مودع) ظرف لقوله او حال (او) عند (مضارب او مديون يقر)
كل واحد من المودع او المضارب او المديون (به) اى بمال الوديع او المضاربة
او الدين (وبالزوجية) فى نفقة العرس والنسب فى البواقي ولم يذكره لانه يعلم منه

القاضى كالمهر وتقول (فى الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقا في امر ماني به من الزنا * بطريق *
يشير اليه فى جميع ذلك) وخصت المرأة بالغضب لعدم مبالاةها باللعن لانها تكثره كالجاء فى السنة ولانه قد يكون

بسبب غير الغضب (وان كان القذف بنفي الولد ذكر اه) في كلايهما (عوضا عن ذكر الزنا وان كان) القذف (بالزنا
نفي الولد ذكر اه) ولو وجد بنية * ٢٦١ * على صدقه بعد اللعان هل تقبل قال في البحر ينبغي ان لا تقبل لان القذف

اخذ موجهه وكانها حدث
لزننا فلا تحداثا نيا ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان تقبل
ليرتب عليه حل نكاحها
له ويرتفع حكم اللعان كما بحثه
في التهر (فاذا تلاعنا) ولو
اكثر اللعان وقيل لا وقيل
لوفرق بعد لعانه لم يصح
لكن في الظهريته انه يصح
لانه مجتهد فيه (فرق الحاكم
بينهما) ولا يثبت لوسا لعدم
التفريق ولو تلاعنا فغاب
احدهما وكل بالتفريق
كذا في التا تاريخية وهو
ظاهر في انه اذا لم يؤكل
يتنظر (وهي) اي الفرقة
طلقة (بينة) ولو لم يفرق
الحاكم حتى عزل او مات
استقبله الحاكم الثاني
ويتوارثان قبل التفريق
ويحرم وطئها بعد اللعان
قبل التفريق ولها النفقة
والسكنى مادامت في العدة
(و بنفي نسب الولد) ضمنا
وعن ابى يوسف يصرح
به فيقول له الزمته امه
واخرجته من نسبه وصححه
ابن الملك (ان كان القذف
به) اي بنفي الولد (والحقه
بامه) ان كان العلوق
في حال يجري اللعان بينهما
فلو علقت وهي امه او
كافرة ثم عتقت او اسلمت

بطريق المقايسة (او يعلم القاضى) عطف على يقر (ذلك) المذكور من الوديعة
والمضاربة والدين والزوجية والنسب عند عدم اعترافهم لان علمه حجة يجوز
القضاء به في محل ولايته فان علم بعض من الثلاثة يشترط اقرارهم بانه يعلم به وهو
الصحيح قيد بكون المال عند شخص لانه لو كان له مال في يده فطابت من التامضى
فرض النفقة فان بالنكاح بينهما فرض لها في ذلك المال لانه ايفاء لحق المرأة وليس
بقضاء على الزوج بالنفقة كما لو اقر بدين ثم غاب وله مال حاضر من جنس الدين
وطلب صاحب الدين من ذلك قضي له به كما في البحر (ويحلفها) اي القاضى
الزوجة ولا حاجة بذكر غيرها ممن يطلب النفقة مع ان الحكم جار بعينه في الطفل
واخوته كما في القهستاني لانه يعلم بطريق المقايسة كما قررناه آنفا فبهذا اندفع ما قاله
الباقي على ان الطفل هو الصبي حين يسقط من البطن الى ان يحتمل والصبي
كيف يحلف تدبر (انه) اي الغائب (لم يعطها النفقة بان قالت بالله ما استوفيت
النفقة كما في الخاتمة (ويأخذ) اي يأخذ القاضى (منها) اي من الزوجة (كفيلا)
بالنفقة لاحتمال انها استوفت النفقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها او كانت
ناشزة وقال صدر الشهيد الصحيح الكفيل لان من الناس من يعطى الكفيل
ولا يحلف ومنهم من يحلف ولا يعطى الكفيل فيجمع بينهما احتياطا (فلو لم يقر وا
بالزوجية ولم يعلم القاضى بها) اي الزوجية (فاقامت) الزوجة (بينة)
على الزوجية او على المال او مجموعهما كما في التبيين (لا يقضى) القاضى (بها)
اي بالزوجية لانه ليس بمخصم في الزوجية وكذا اذا انكر من في يده المال فاقامت
بينة لا يقضى به لانها ليست خصما في اثباته كما في الاختيار فعلى هذا اقتصاره
على الزوجية قصور تدبر (وكذا) لا يقضى (للمحلف) الغائب (مالا فاقامت)
الزوجة (البينة على الزوجية ليفرض) القاضى (لها) اي الزوجة (النفقة)
على الغائب (ويأمرها) اي الزوجة (بالاستدانة عليه) اي على الغائب (لا يسمع)
القاضى (يبتها) لان في ذلك قضاء على الغائب (وعند زفر) وهو قول الامام
اولا ثم رجع قال مشايخنا قول ابى يوسف مثل قول زفر كما في الاصلاح (يسمعهما)
اي يسمع القاضى البينة (لفرض النفقة) ويأمر بالاستدانة اذا لم يكن له مال
اذا لضرر فيه على الغائب لانه اذا حضر وافر بالزوجية قضى الدين وان انكرها
كلفها القاضى اعادة البينة فان اعادت فيها وان عجزت يضمن الكفيل او المرأة (لا)
يسمع (لثبوت الزوجية) لانه ايضا قضاء على الغائب (وهو المعمول به اليوم
والخيار) وهذه من احدى المسائل الست التي يفتى فيها بقول زفر لحاجة الناس
كافي عامة المعيرات (وتجب النفقة والسكنى) وكذا الكسوة كما في اكثر المعيرات
قالوا انما لم يذكرها محمد في الكتاب لان العدة لا تطول غالبا فتستغنى عنها حتى

لاتلاعن فلا ينفى النسب ولا بد ايضا ان يكون النكاح صحيحا كما مر وزاد في البحر وان يكون النكاح في الحال
يجرى التلاعن بينهما والحق ما اسلفناه من ان هذا من شرائط اللعان لامن شرائط النفي ثم اذا قطعه لا يعمل

بالتقطع الا في حق النفقة والارث لا غير ويبقى في سائر الاحكام من الزكاة والشهادة والقصاص وعدم صحة دعوى غيره له وان صدقه الولد قال البهني الا ان يكون * ٤٦٢ * المدعى من يولد مثله ائله او ادعاه

بعد موت الملا عن انتهى
فليحفظ وفي القهستان في
والكلام دال على انه لو
اكذب نفسه ثبت نسبه منه
ولو ادعاه غيره لم يثبت
نسبه منه لانه الموقوف
فلم يعتبر الا فيما يحاط كاستناع
قبول الشهادة ووضع
الزكاة وحرمة المتكحة كافي
الصغرى انتهى (فائدة)
يقال ان الامام محمد بن حبيب
كان ولد ملاءنة ومن ثم
قيل انه اسم امه وانه غير
منصرف وقيل اسم ابيه
والاكثر ون على الاول
وكان بغداديا عالما بالنسب
واخبار العرب مكثرا من
رواية اللغة موثوقا به
في روايته توفي في ذي
الحجة سنة خمس واربعين
وما شئ قاله الدماميني
في حواشي المعنى قال
في شهاب القح بعد ما نثني
على الدماميني ودمايين
بالتون بلدة بالصعيد (فان
اكذب نفسه) صريحان
اعترف بذلك او قامت
عليه بينة بذلك او دلالة بان
مات الوالد المنفي عن مال
فادعى نسبه (بعد ذلك)
اي اللعان (حد) حدانقذف
وقبله كذلك ان لم يبينها

لو احتاجت اليها فريضتها (لمعدة الطلاق ولو) كان اطلاق رجعي او بائنا
واحدا او اكثر فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في العقد وقال لها النفقة الا اذا
شروط فيه ولها السكنى مطلقا لان النفقة حقها فيصح البراء عنها دون السكنى
كافي البحر وعند الأئمة الثلاثة لان نفقة لمستوتة ولو حايلا ولو كانت حايلا تجب عليه نفقة
الجل لكونه ولده وكذا السكنى الا في قول عن الشافعي ومالك تجب لموت الى
انقضاء عدتها (و) كذا تجب للمرأة (الفرقة بلا معصية) صادرة عنها (كخيار
العق والبلوغ وانفريق لعدم الكفاءة) ولو اقتصر بعدم الكفاءة بدون ذكر
التفريق او بالتفريق بدون عدم الكفاءة لكان احصر تدبر وفي التبيين ولو وقعت
الفرقة بينهما باللعان او الايلاء او العنة او الحب فلها النفقة بهذه الاشياء مضافة الى
الزوج وكذا اذا وقعت الفرقة بينهما بخيار البلوغ والعق او عدم الكفاءة ولو
اسلمت المرأة واما الزوج فلها النفقة لان الفرقة بالاباء هو منه بخلاف ما اذا اسلم
وابت هي حيث لا تجب لها النفقة لان الامتناع جاء من قبلها ولهذا يسقط به
مهرها كله اذا كان قبل الدخول انتهى لكن ليس الامر كذلك بل اذا كانا
نصرانيين فاسلم وابت هي بقيت الزوجية على حالها الا ان يكونا مجوسين
او المرأة مجوسية فان فيها اذا اسلم وابت هي يبطل النكاح فلا نفقة لها فعلى هذا
الصواب ان يخص تدبر (لا) تجب النفقة والسكنى (لمعدة الموت) مطلقا
سواء كانت حاملا او لا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع
المال (والفرقة بمعصية) صادرة منها (كردة وتقيل ابن الزوج) اي
تقبيلها ابنه او اباه بشهوة والزنا به طوعا لا كرها فانه به تقع الفرقة ولا تسقط
النفقة وفيه اشارة الى ان رده او تقبيله ابنتها وغيرها هو معصية منه
لم تسقط النفقة والى ان لا تجب لها السكنى ايضا كما في المبسوط لكن في الخانية
وشرح الطحاوي صرح بوجودها لها وفي القح لها السكنى في جميع الصور
لان القرار في منزل الزوج حق عليها ولا يسقط بمعصيتها كما في البحر والمنح
بخلاف المسئلة الاولى فعلى هذا ان يذكر وجوب النفقة في صورتين على
الاطلاق وتخصيص عدم وجوب السكنى لمعدة الموت اولى تدبر (ولو
ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها) يعني لو طلقها ثلاثا او بائنا ثم ارتدت
العياذ بالله تعالى سقطت نفقتها وهذا اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلها
النفقة كما في القهستان وما وقع في المتن من تقييده بالثلاث كما وقع في الهداية
اتفاق (لا) اي لا تسقط نفقتها (لو مكنت) اي لمعدة الثلاث وكذا البائن واما
في الرجعي فلا فرق بين الردة والتكئين وكل واحد منهما يسقط النفقة لان
النكاح باق والفرقة حصلت منه (ابنه) اي ابن الزوج لانه لا يرثه الا من خلا فالزفر

ولو ابانها فلا حد ولا لعان كما لو قال يا زانية انت باين بخلاف انت باين يا زانية فانه يحد لان * ونفقة *
انقذف بعد البينونة يوجب الحد وقبلها يوجب اللعان فاذا ابانها قبله انتفى لانقضاء فائده (وحل له ان يتزوجها

سواء حد أولا وكذا اذا صدقته كذا في البحر (خلافا لابي يوسف) لحديث التلاعنان لا يجتمعان ابدا قلنا
اي ماداما متلاعنين ولم يبق ٤٦٣ * التلاعن لاحقية ولا حكما (وكذلك) له تزوجها (ان قذف غيرها)
رجلا كان او امرأة (خدت)

فصل *

(ونفقة الطفل) الحر (الفقير) وكذا السكني والكسوة يجب (على ابيه) بالاجماع
سواء كان الاب موسرا او معسرا لكن على المعسر فرض عليه بقدر الكفاية
وعلى الوسر بقدر ما يراه الحاكم وان كان الاب عاجزا يتكفف وينفق وقيل
نفقته في بيت المال وان كان قادرا على الكسب اكتسب واذا امتنع عنه حبس
كافي القمح ولا يحبس والد وان علفا في دين ولده وان سئل الا في النفقة قيد بالطفل
لان البالغ لا يجب نفقته على ابيه الا بشرط وط كما سيأتي وقيد بالفقير لانه ينفق
على القنى من ماله فان انفق الاب من ماله رجع على ماله بشرط الاشهاد وقيدنا
بالحر لان الوالد المملوك نفقته على مالكه لا على ابيه (لا يشركه) اي الاب (فيها)
اي في النفقة (احد) من الام وغيرها في ظاهر الرواية لقوله تعالى وعلى الموادرله
رزقهن وكسوتهن بالمعروف فهي عبارة في ايجاب نفقة المتكوهات اشارة الى
ان نفقة الاولاد على الاب وان النسب له (كنفقة الابوين والزوجة) يعني لا يشرك
الاب في نفقة الواد احد كما لا يشرك الواد ان كان غنيا في نفقة الوالدين الفقيرين
احد لا يشرك الزوج في نفقة الزوجة ولو غنية احد (ولا تجبر امه) اي ام الطفل
(على ارضاعه) قضاء لان ما عليها تسليم النفس للاستمتاع لا غير وتؤمر
ديانة لانه من باب الاستخدام وهو واجب عليها ديانة (الا اذا تعينت) الام
للارضاع بان لا يجد الاب من يرضعه او كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها او لم يكن
له مال والاب معسر فتحجب على الارضاع صيانة عن ضياعه وهذا مروى عن
الشيخين وظاهر الرواية انها لا تجبر لانه يغذى بالدهن واللبن وغيرهما من المايعات
فلا يؤدي الى ضياعه والى الاول مال التدوير وشمس الأئمة وعليه الفتوى
وكان هو المذهب كما في اكثر المتبراب لان قصر الرضيع الذي لم يأنس
الطعام على الدهن والشراب سبب تمريضه وموته كافي القمح (ويستجر)
الاب لان الاجرة عليه (من ترضعه عندها) اي عند الام اذا ارادت
ذلك لان الحضنة لها وفيه اشارة الى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب
بل عليها ارضاعه اما في منزل امه او فناءه او في منزل نفسها ثم تدفعه الى
امه الا اذا شرط ذلك عند العقد وكذا لا يجب على المرضعة المكث عندها
الا اذا شرط (ولو استأجرها) اي الام (و) الحال (هي زوجته) غير مطاعة
او معتدة من طلاق (رجعي اترضع ولدها لا يجوز) الاستيجار ولم تستحق الاجرة
لان الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حواين
وهو امر بصيغة الخبر وهو أكد واستيجار الشخص لامر مستحق عليه لا يجوز

او قذفت غيره خدت
لبطلان الاهلية (اوزنت)
وان لم تحذلز والنفقة وفي
نسخة اوزنت خدت تبعا
للكنز وغيره وفيه اشكال
فلذا قال في النهر اوزنت
بتشديد النون نسبت غيرها
الى الزنا فيكون قوله خدت
قيدا معتبرا لمفهوم وبه
يصير المص مستوفيا لتدفعه
وقد فيها انتهى وقال
القهستاني اولا اوزنت
اي حقيقة او حكما كالوطوة
بشبهة وقال هاهنا اوزنت
اي وطئت حراما قبل
تفريق الملاعنة الغير
المدخولة او المدخولة
وصورته ان ترد وتلق
بدار الحرب ثم تسبي وتقع
في ملك رجل فيرتقي رجل
بهسالان بالزنا لم تبق اهلا
للاشهادة فارفع اللعان مع
حكمه التحريم اليه اشير
في المضمرات واعل النهاية
والكفاية ومن تاب بهما
لم يوقعوا في التأمل فيه
حيث صرفوا الكلام
العامة عن ظاهره وحكموا
بانه لم يتصور في المدخولة
لان حدها الرجم واما خدت
فليس له فائدة تامة (واللعان)

ولا حد (يقذف الاخر س) زوجته الناطقة ولا يقذف الناطق الاخر س لدرء الحد بالشبهة مع تعذر الركن وهو
لفظ اسهده ولذا لا تلاعن بالكتابة (ولا) لعان (بنى الجمل) لاحتمال كونه استغاضا (وعندهما يلاعن) وقت

الوضع (ان انت به لاقل من ستة اشهر) من وقت القذف لتحقق وجوده قلنا الاحتمال موجود والتحقيق فيه شبهة التعليق وهي كحقيقة التعليق في الحدود فكانه قال * ٤٦٤ * ان كان بك حمل فهو من الزنا والقذف

لا يصح تعليقه بالشروط ولو قال لها زني وهذا بل منه تلاعنا اتفاقا لا قذف الصريح (ولا ينفى) القاضي (الحمل) اتفاقا لعدم ترتيب الاحكام عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولدهلال لعلمه بالوحى (ولو نفى) الزوج (الولد) الحى نص عليه في البدايع فليحفظ (عند التهنة) بالهمن ومدتها ما جرت به العادة في ظاهر الرواية وعن الامام ثلاثة ايام او سبعة ايام اعتبارا بالحقيقة وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالرأى لا يجوز (او ابتاع) اى شراء (آلة الولادة) صح نفيه ولا عن به (اى بالنفى) (وان نفى بعد ذلك) اى التهنية او ابتاع آلة الولادة (لاعن) اوجود القذف (ولا ينفى) نسب الولد لان تقادم العهد دليل الالتزام (وعندهما) يصح النفى في مدة النفاس (والصحيح قول الامام (وان كان الزوج غائبا) لم يعلم بالولادة فقدم (فحال علمه كحال ولادتها) فعندهما قدر مدة النفاس وعنده قدر مدة قبول التهنية

والا لا تجبر عليه لاحتمال مجزها فمذرت فاذا قدمت عليه ظهر قدرتها فلا تعدد (وفى) جواز استتجار (معتدة البائن روايتان) ففي ظاهر الرواية انه يجوز لان النكاح قد زال فهى كالأجنبية وصح في الجوهرة وفي رواية الحسن لا يجوز لانه باق في حق بعض الاحكام (وبعد العدة يجوز) استتجارها بالاتفاق لزوال النكاح بالكلية وفي المجتبى لو استأجر زوجته من مال الصبي لارضاعه جاز ومن ماله لا يجوز حتى لا يجمع نفقة النكاح والارضاع والحاصل ان على تعليل صاحب الهداية ومن تبعه لانه واجب عليها ديانة لا يأخذ شيئا في مقابلة الارضاع لامن الزوج ولامن مال الصغير لوجوبه عليها وعلى ما علل به في المجتبى ومثله في الذخيرة من ان المنع انما هو لاجتماع واجبين يجوز ان تأخذ من مال الصغير لامن مال الاب كافى المنع (وهى) اى الام بعد العدة او المعتدة على طلاق بائن على احدى الروايتين (احق) واولى بالاستتجار (من الاجنبية) لان ارضاعها انفع للصغير (ان لم تطلب زيادة على الغير) فان التمس زيادة لم يجز الزوج عليها دفعا للضرر عنه وايه الاشارة بقوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده اى فالزامة لها اكثر من اجرة الاجنبية وفي كل موضع جاز الاستتجار ووجبت النفقة لا تسقط هذه الاجرة بمؤنة لانها اجرة وليست بنفقة كما في الذخيرة وفي الولو الجلية لا تسقط هذه الاجرة بمؤنة بل تكون اسوة الغرماء وظاهر المتون ان الام لو طلبت الاجرة اى اجر المثل والاجنبية متبرعة بالارضاع فالام اولى لانهم جعلوا الام احق في جميع الاحوال الا في حالة طلب الزيادة على اجرة الاجنبية لكن في التبيين وغيره ان الاجنبية اولى ان ترضعه بغير اجر او بدون اجر المثل لكن هى اولى فالارضاع اما في الحضانة فالام اولى كافى البحر وفي المنع ان كانت الاجنبية ترضعه بغير اجرة او بجر يسير والام تريد لزيادته ترضعه الاجنبية عند الامام ولا يزرع الولد من الام لان الحضانة لها وفي البحر اذا استأجر الام للارضاع لا تكفى عن نفقة الولد لان الولد لا يكتفيه الابن بل يحتاج معه الى شىء آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة فيقدر القاضي له نفقة غير اجرة الرضاع وغير اجرة الحضانة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد (ولو استأجرها وهى زوجته لارضاع ولده) اى الزوج حال كونه (من غيرها صح) الاستتجار لانها لم يجب عليها ارضاعه ديانة (ونفقة البنت بالغة) او صغيرة ولم يذكرها لاغناء النطف (والابن) البالغ (زمانا) بفتح الزاى وكسر الميم اى الذى طال مرضه زمانا كافى المغرب او الذى لا يمضى على رجليه كافى المهذب وكذا اعنى واشل وغيرهما فقيرا يجب (على الاب) خاصة وبه بقى هذا ظاهر الرواية (وقيل) قائله الحسن والخصاف برواية عنه (على الاب ثلثها وعلى الام ثلثها) اعتبارا بالارث بخلاف الصغير بحيث يجب نفقته على

(وان نفى) الزوج (اول تو دين واقرب بالآخر حد) كالكذب نفسه بدعواه وكذا اوجاءت * الاب * بثلاثة واقرب بالثاني ولو قال بعد ذلك هيا ابائى او يسا ابائى فلا حد عليه كافى الفتح (وان عكس) بان اقر بالاول

ونفي الثاني (لاعن) لقذفها بنفيه ولم يرجع عنه (ويثبت نسبهما) اي التؤمين كالولاعن امر أنه بالولد وقطع
النسب ثم جاءت بولد آخر من الغد * ٤٦٥ ثبت نسبهما (فيهما) اي في المستئين لانهما خلقا من ماء
واحد وفيه اشارة الى انه
لوفناهما ثم مات احدهما
قبل اللعان لزماه ويلاعن
عند محمد خلافا لابي يوسف
لان الذي مات لا يمكن نفي
نسبه لانتهاء بالموت واستغناء
عنه واحد التؤمين
لا يفصل عن الآخر بثبوت
النسب ذكره الشمني
* فروع * نفي نسب
التؤمين ثم مات احدهما عن
تؤمه وامه واخ لام
فالارث اثلاثا فرضا ورثا
للام السدس وللاخوان
الثالث والنصف الباقي يرد
عليهم كذا في شرح التلخيص
وبه عرف ان نفية يخرج
عن كونه عصبة مات ولد
اللعان وله ولد فادعاء الملاعن
ان كان ولد اللعان ذكرا
يثبت نسبه وان انثى لا قذف
اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها
ثانيا وجب الحد بالاول
واللعان بالثاني ويحد الاول
ليسقط اللعان ولو طلبت
اللعان اولا تلاعن لم يحد
بخلاف حدود القذف اذا
اجتمعت فانه يكفي حد واحد
لاتحاد الجنس ولو قال
قذفتك قبل ان تزوجك
او قذبت قبل ان تزوجك
فهو قذف في الحال فيلاعن
وما في خزانة الاكل من انه يلاعن * ل * * ٥٩ * في قوله زيت قبل ان تزوجك ويحد في قوله قذفتك
قبل ان تزوجك اوجد كذا قاله الباقي الاقرار بالولد الذي ليس منه حرام كالكسوت لاستلحاق نسب من

الاب وحده والفرق على هذه الرواية ان الاب اجتمعت فيه للصغير ولاية ومؤنة
حتى وجبت عليه صدقة الفطر فاخص بنفقته ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية
فيه وفي الخاتمة ابو الاب بمنزلة الاب عند عدمه (وعلى الموسر) عطف على الاب اي
يجب على الموسر فانه اذا كان معسرا كان عاجزا ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة
الزوجة والاولاد الصغار لانه التزمه بالعتد ولا تسقط بالفقر واختلفو في اليسار واختار
المص بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ مأتى درهم فصاعدا فقال (يسار يحرم
الصدقة) وعليه الفتوى كافي اكثر المعبرات وفي الخلاصة يسار الزكوة وبه يفتى وعن
محمد يسار الفاضل عن نفقة شهر لنفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب لكل يوم
درهما وكفاه اربعة دنانير بنفق الفضل وفي التحفة يعتبر قول محمد اذا كان كسوبا
وهو ارفق فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يؤمر بديانة ان لا يضيع ولده
(نفقة اصوله) اي يجب على الموسر نفقة ابويه واجداده وجداته اما الابوان
فلقوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا زلت في حق الابوين الكافرين وليس
من المعروف ان الابن يعيش في نعم الله تعالى ويتركهما بموتان جوعا واما الاجداد
والجدات فلانهم من الاء والامهات لكن فيه استدراك بما قدمه من قوله كنفقة
الابوين ولو اقتصر بهذا لكان اخصر تدبر (الفقراء) سواء كانوا قادرين على
الكسب او لا قيل هذا ظاهر الرواية وقال الخلو ان الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب
الكاسب لانه كان غنيا باعتبار الكسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة على الغير وفي القح
لا يجبر الموسر على نفقة احد من قرابته اذا كان صحيحا وان كان لا يقدر على الكسب الا
في الوالد خاصة او في الجد فان الولد يجبر على نفقته وان كان صحيحا وهذا يؤيد
قول السرخسي ويوافق اطلاق المتن وفي البحر لو ادعى الولد غنى الاب وانكره
الاب فالقول للاب واليثة لابن (بالسوية بين الابن والبنت) ولو احدهما فابق
اليسار في ظاهر الرواية وهو الصحيح لتعلق الوجوب بالولد وهو يشملهما بالسوية
بخلاف غير الولاد لان الوجوب علق فيه بالارث وقيل يجب بقدر الارث وقال
مشيخنا هذا اذا تفاوتا في اليسار تفاوتا يسيرا اما اذا كان فاحشا فيقرض بقدره
كافي المحيط (ويعتبر فيهما) اي نفقة الاصول يعني في وجوبها (القرب والجزئية)
اي النفقة على القرب ان استويا في الجزئية وعلى الجزء ان استويا في القرب (لا يعتبر
الارث) كما هو رواية عن الامام (ولو كان له بنت وابن ابن فنفقته) كلها (على
البنت) لانها اقرب (مع ان ارثه لهما) نصفان ومع انهما يستويان في الجزئية
(ولو كان له بنت بنت واخ فنفقته) كلها (على بنت البنت) لانها جزء جزء مع
استوائهما في القرب (مع ان كل ارثه للاخ) لانها محجوبة بحجب حرمان عن الارث
بالاخ ولو قال ولو كان له ولد بنت لكان اشمل للذكر والانثى لانهما في الحكم سواء

ليس منه كذا في البحر وفيه عن الذخيرة كل نسب ثبت باقراره او بطريق الحكم لم ينتف بعد ذلك فلو نفاه ولم يلاعن حتى قذفها اجنبى بالولد فقد فقدت نسب الولد ٢٦٦ ولا ينتفى ذلك واذا لم يتلاعنا او سقط

اللعان بوجه ما لم ينتف نسبه ابدا كما بسط في الجوهره انتهى باب العنين وغيره من المجهوب والخصى (هو) لغة من لا يريد النساء فعيل بمعنى مفعول وجعه عن والاسم العنانة وشرعا (من لا يقدر على الجماع) في القبل مع قيام الافتراضه او لكبر سن او لسحر لا لقصر آلة الا ان لا يمكن ادخالها اصلا ككونها كالزرفانه كالجهوب كما في البحر وسيجي ان المجهوب يفرق للحال في القهستاني عن المنية انه ليس لها طلب التفريق لا يخلوا عن شيء (او يقدر على) جماع (التي بدون البكر) انتصت ام لا وهذا تعريف العنين المطلق والمراد عنين يفرق بينه وبين زوجته شرعا وهو كما في التنوير من لا يقدر على جماع فرج زوجته يعني لما نفع منه اذ الرقاء لا خيار لها لوجود المانع من قبلها كما في الحانية (فلو اقر) الزوج البالغ ذوا الذكر الطويل بقرينة المقام (انه لم يصل الى زوجته) البالغة ولو ثوبا في هذا النكاح وان وصل

تدبر (و) يجب (عليه) اي الموسر (نفقة كل ذي رحم محرم منه) وهو من لا يحل منا كخته على التأييد مثل الاخوة والاخوات واولادهما والاعمام والعمات والاقوال والحالات فلان نفقة ذي رحم محرم مثل اولادهم ولان نفقة المحرم غير ذي رحم كزوجات الابهاء والبنين والاصهار وآباء الامهات والاخوة والاخوات من الرضاة واولادهم ولابد ان يكون المحرمية بمجهة القرابة لانه لو كان قريبا محرما لامن جهتها كابن عم اذا كان اخا من الرضاة فانه لان نفقة له كما في البحر وقال ابن ابي ليلى يجب النفقة على كل وارث محرما او لا وقال الشافعي لا يجب النفقة على غير الوالدين والمولودين لان استحسان الصلة عنده باعتبار الولاد ولان قرابة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وقراءته مشهورة بمحمولة على السماع من النبي عليه الصلوة والسلام فيقيد به مطلق النص (ان كان) ذو الرحم (فقير اصغيرا) مطلقا (او اثني) بائعة فقيرة (او فقير ان كرا) بانغا مجنون او زمتا او اعمى او لا يحسن الكسب لخرقه (الخرق بضم الخاء المعجمة وسكون الراء الحاق) (او ان يكون من ذوى البيوتات) كناية عن كونه شريفا عظيما اي لكونه من اعيان الناس لمحقه العار بالكسب (او) لكونه (طلب علم) لا يقدر على الكسب لاشتغاله بالعلم وهذا اذا كان به رشد كافي للخلاصة ولذا قال صاحب امنية انا افق بعمد وجوبها فان قليلا منهم حسن السيرة مشغلا بالعلم الديني واكثرهم فاسق شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة لخلافات ركيكة ضررها في الدين اكبر من نفعها ثم يشغلون طول النهار بالسحر وبو الغيبة والوقوع في الناس وغيرها مما يستخفون به اصلحهم الله تعالى وابانا بحاجته ووعلم السلف حالهم لمروا الاتفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم ثم قال قلت لكن نرى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين بالقرآن والادب اللذين هما قواعد الدين واصول كلام العرب والاشتغال بالكسب يمنعهم عن التحصيل ويؤدي الى ضياع العلم والتعطيل فكان المختار الآن قول السلف (ويجبر) اي الموسر (عليها) اي على النفقة لا يفاء حق مستحق عليه (وتقدر) النفقة (بقدر الارث) لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فجعل العلة هي الارث الوجوب بقدر العلة (حتى لو كان له) اي للصغير مثلا (اخوات) متفرقات موسرات فنفقة عليهن انجاسا كإرث منه انجاسا لثمة انجاسها على الاخت لاب وام وخسها على الاخت لاب وخسها على الاخت لام فرضا ورثا (ويجبر فيها) اي نفقة ذي رحم المحرم (اهلية الارث) بان يكون وارثا في الجملة وان كان محجوبا بغيره (على حقيقة) بان يكون محرزا لليراث لانه لا يعلم الا بعد الموت ووفرع عليه بقوله (نفقة من) اي فقير (له حال وابن عم) موسر ان (على خاله) لانه محرم ويحرم ميراثه ابن عمه لانه عصبته وهذا لان

اليها قبله ذكره القهستاني وسيجي بعد دعواها ذلك (يؤجله) القاضي اي حاكم يجوز قضاؤه سبب في كافي الذخيرة ولا عبرة بتأجيل غيره (سنة) لاستمالتها على الفصول الاربعة (قرينة) بالاهلة فان المطلقة

تصرف اليها وهي ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وبعض يوم (هو الصحيح) المعتمد عليه اكثر اصحابنا كما في الكرماني لانه الثابت عن صاحب ٤٦٧ المذهب كما في البحر وعن الامام شمسية بالايام قال في المحيط

وعليه اكثر المشايخ وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهي تزيد على القمرية باحد عشر يوما ولا خلاف في الاعتبار بالايام اما اذا كان التأجيل في اثناء الشهر كما في المجتبى وفيه اشارة الى انه لا تعتبر السنة العدديّة وهي ثلاث مائة وستون يوما وعن محمد انه اعتبرها كما في المضمرات قال القهستاني ولا يخفى ان الشمسية اولى بحال الزوج ثم العدديّة وابتداء تأجيلها من وقت الحصة الا لما منع كما يأتي (وتحتسب منها رمضان وايام حيضها لا مدة مرضه او مرضها) مطلقا وعليه الفتوى كما في البحر عن الولوالجية وفي القهستاني اي مرضا لا يستطيع معه الوطئ وعليه الفتوى كما في الخزانة ولا يؤجل المريض حتى يصح ولا العصبى حتى يبلع والمظاهر الذى لا يقدر على الاعتاق يمهّل شهرين ثم يؤجل كما في الخانية وغيرها وعسارة الزيلعي اجل سنة وشهرين (فان) اقرانه (لم يصل فيها) وابى ان يطلق (فرق) القاضي بينهما ان طلبته (وهي

سبب الارث ثابت للحال فان ابن العم لومات قبل انحال بحر زميراته الحال واذا استويا في الحرمة واهلية الارث يرجع من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وخال او عم وعمّة فالنفقة على العم لاستواءهما في الحرمة يرجع العم بكونه وارثا في الحال (ونفقة زوجة الاب على ابنه) وفي الجوهره ان احتاج الاب الى زوجة وابن مؤسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية ويلزمه نفقةهما وكسوتهما وان كان للاب اكثر من زوجة لم تلزم الابن النفقة واحدة يوزعه الاب عليهن لكن في البحر ان المذهب عدم وجوب نفقة امرأة لاب او جاريته حيث ام يكن للاب عليه فان القول بالوجوب مطلقا انما هو رواية عن ابى يوسف (ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان الابن صغيرا فقيرا) او كان كبيرا فقيرا (زمننا) بحيث لا يقدر على الكسب (ولا تجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد) الصغير الفقير او الكبير الفقير العاجز عن الكسب لانه التزمها بالاقدام على العقد اذ المقاصد لا تنظم دونها ولا يعمل في مثلها الاعسار كما في الهداية (ولا) تجب النفقة (مع اختلاف الدين) لان الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث فلا تجب على النصراني نفقة اخيه المسلم ولا على عكسه (الا للزوجة) لان النفقة واجبة لها بالعقد الصحيح لاحتباسها بحقه مقصود وهذا يتعلق باتحاد الملة ولهذا لا تجب بالنكاح الفاسد والوطئ بشبهة وقرابة الولاد على واسفل يعنى الاصول والفروع لان نفقتهم باعتبار الجزئية وجزء الجزء في معنى نفسه فكما لا تمنع نفقة نفسه بكفره لا تمنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا احرار يبين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مستأمنين لانا نهينا عن المبة في حق من يقاثلنا في الدين كما في الهداية فعلى هذا لو قيد بالذمي كما قيد صاحب الدرر لكان اولى لانه لا يجبر المسلم على انفاق ابويه الحر بين كافر ولا الحر على انفاق ابيه المسلم او الذمي لا تقطاع الولاية تدبر (ويجوز للاب بيع عرض ابنه) الكبير الغائب عن بلده او الخفي فيه بحيث لا يدري مكانه (لنفقته) عند الامام استحسانا لانه ولاية الحفظ في مال والده الغائب اذ لو وصى ذلك فالاب اولى بتوفير شفقتة وبيع المنقول من باب الحفظ فاذا جاز بيعه فائمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء وفيه اشارة الى ان غير الاب من الاقارب لا ولاية لهم اصلا في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر كما في الهداية والى ان القاضي ليس له البيع عن الكل كما في المصح وانما قيدنا بالكبر لان في الصغير له بيع عقاره ايضا وقيدنا بالغائب اذ لو كان حاضرا ليس له بيع عرضه ايضا بالاتفاق كما في الاصلاح فعلى هذا ينبغي للمص ان يقيد بهما وكذا لو اطلق النفقة وقال للنفقة لكان اولى لان الاب كما يبيع لنفقته يبيع لنفقة ام الغائب وان كانت الام لا تملك البيع تدبر (لا) يجوز للاب

حرة بالغة خالية عن الرقي ولو مجنونة يطلب ولها او من نصبه القاضي فيشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء وعندهما تنفع الفرقة باختيارها وهو ظاهر الرواية كما في المضمرات واما الامة فاطلب اسيدها (وهو

أى التفريق (طلاقاً بآية) لأن دفع الظلم بترك الوطى كما لا يمكن إلا به وكل المهر أن خلاها وتجب العدة احتياطاً والافئصفه (ولو قال) الزوج (وطئت وانكرت) بعد ٦٨ ١٢٢ دعواها عده (أن كان قبل التأجيل

فإن كانت) حين تزوجها (ثيباً أو بكراً فنظرن) أى النساء الواحدة تكفى وشرط الحاكم الشهيد عدلتها والثنتان أحوط (إليها فقلن هى ثيب فالقول له) أنه أصابها (مع عيئه) لأنه منكر (وإن كان هى بكر أجل) سنة (وكذا أن نكل) عن البين (وإن كان) الخلاف (بعد التأجيل وهى ثيب أو بكر) فأراها النساء (وقلن ثيب فالقول له) لما مر (وإن قلن بكر) بأن امتحنت بصب إيساض البيضة أو ببيضة الحماة المطبوخة المقشرة قيل أو بالبول على الجدار لكن فيه تردد فإن موضع البكارة غير المبال والأحسن المرأة العدل فأنها كافية ذكره القهستاني وذكر أنه لابد من نظرهن مرتين قبل الأجل لتأجيل وبعده للتخير كما أفاده بقوله (خيرت) فى مجلسها فلو قامت أو أقيمت أو قام القاضى وأعرضت عن الطلب بطل حقها ولو تزوجته بعد التفريق لا خيار لها وكذا لو تزوج غيرها عامة بحاله على المذهب كفى البحر

(بيع عقاره) أجازاً لأن العقار محصنة بنفسها (ولا للاب) بيع العرض أى عرض ابنه (لدين له) أى للاب (على الابن سواها) أى سوى النفقة اتفاقاً لأن النفقة لا تشبه سائر الديون لأنه يحل يلزم القضاء على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فإنها واجبة قبل قضاء القاضى لا بقدر ما يحتاج إليه من النفقة ولا يجوز له أن يبيع الزيادة على ذلك كفى البحر فبهذا الدفع مذكوره الزياعى حيث قال إذا كان البيع من باب الحفظ وله ذلك فالمانع منه لأجل دين آخر تدبر (ولا) يجوز (للام بيع ماله) أى مال الابن (ولو عرضاً) لنفقتها فى ظاهر الرواية وما ذكره فى الأقضية من جواز بيع الأبوين فأويله أن الأب هو الذى يبيع لكن لنفقتيهما أضاف البيع إليهما (وعندهما لا يجوز) ذلك كله (للاب أيضاً) وهو القياس لأن بالبلوغ انفصل ولأيته عنه وعن ماله حتى لا يملك فى حضرته وصار كلام (ولا ضمن عليهما) أى على الأب والأم (لو انفقا من مال الابن مال الابن عندهما) أى عند الأبوين لأنهما استوفيا حقهما لأن نفقتيهما واجبة قبل القضاء على مامر وقد أخذنا جنس حقهما وحكم الزوجة والولد كالأبوين إذا انفقا ما عندهما لأضمان عليهما بخلاف غيرهما من القريب المحرم العاجز فإنه يضمن بالانفاق من غير قضاء ولا رضا ولذا يفرض القاضى فى مال الغائب نفقة الأولين فقط كفى البحر وفى الخلاصة ولو انفق على نفسه من مال الابن ثم خاصمه الابن فقال نفقته وانت مو سراً وقال الأب نفقته وأنا معسر قال ينظر إلى حال الأب يوم الخصومة إن كان معسراً فالقول قوله استحساناً فى نفقته وإن كان موسراً فالقول قول الابن ولو أقام البينة فالبينة بينة الابن (ولو انفق المودع) بفتح الدال وهو ليس بقيد لأن مديون الغائب كذلك كفى الوالو الجى فعلى هذا لو قال ولو انفق الاجنبى فى يده من مال ابن لكان أولى تدبر (مال الابن) الذى أودعه إياه (عليهما) أى على الأبوين وهو أيضاً ليس بقيد بل الانفاق على الزوجة والأولاد بلا أمر كذلك كفى البحر فعلى هذا لو عم لكان أولى تدبر (بغير أمر قاض ضمن) لتصرفه فى مال غيره بلا إناية وولاية بخلاف ما إذا أمره القاضى لأنه ملزم ولا يلزم قضاء للغائب لأن نفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء وقضاؤه أعانة لهم فغيب وفى النوادر إذا لم يكن فى مكان يمكن استطلاع رأى القاضى لا يضمن استحساناً وقد قالوا فى رجائى فانغمى على أحد هما فاتفق رفيقه عليه من ماله أو مات فجهره صاحبه من ماله لم يضمن استحساناً كما فى الشئى (ولا يرجع) المودع المتفق إذا ضمن (عليهما) أى على الأبوين وكذا على الزوجين والأولاد لأنه ملكه بأضمان فظهر أنه تبرع بماله نفسه فلا يرجع فعلى هذا لو قال لا يرجع الدافع على القابض لكان أشمل تدبر (ولو قضى) القاضى (بنفقة غير زوجة) من الأصول والفروع

ونقله القهستاني عن المحيط وقيل هذا فى المجهوب وأما فى الخصى والعين فلها الخيار ١٢٢ والقرايب ١٢٢ تنبيه ١٢٢ قال فى النهر لم أر مالاً ورجعت الواحدة عن الشهادة أو الثنتين بعد التفريق هل يضمن نصف المهر

كَسَتْهُوَ دَ الطَّلَاق قَبْلَ الدَّخُولِ وَ مَقْضَى كَوْنِهِ اخْبَارًا حَتَّى اكْتَفَى فِيهِ بِالْوَاحِدَةِ عَدَمُ الضَّمَانِ (وَ كَذَا
 اِنْ نَكَلَ) عَنْ اَلْيَمِينِ خَيْرَتٍ اَيْضًا * ٤٦٩ * (وَ مَتَى اخْتَارَتْهُ) وَلَوْ دَلَالَةً كَأَمْرٍ وَلَوْ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ اَوْ بَعْدَهَا ذَكَرَهُ
 الْقَهْطَانِيُّ (بَطَلَ خِيَارُهَا)
 لِانْهَارِضِيَتْ بِهِ (وَالْخَصَى)
 بِقُحِّ الْخِصَاءِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى
 مَفْعُولٌ مِثْلُ جَرِيحٍ وَ قَتْلٍ
 (كَالْعَيْنِ) اِبْقَاءُ الْاَلَةِ فَيَكُنْ
 الْوَصُولُ إِلَيْهَا وَ اِنْ لَمْ يَجِبْ
 وَ هَذَا اِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ ذَكَرَهُ
 فَانْ تَنْتَشِرَ فَلَا خِيَارَ لَهَا كَمَا
 فِي الْبَحْرِ عَنْ الْحَبِيطِ (وَ)
 الصَّبِيِّ (الْمَجْبُوبِ) وَ كَذَا
 مَقْطُوعُ الذِّكْرِ فَقَطْ
 اَوْ صَغِيرَةٌ جَدًّا عَلَى مَا مَرَّ
 عَنْ الْبَحْرِ فَلْيَحْفَظْ (يَفْرُقُ
 لِلْحَالِ بَطْلُهَا فَيَشْتَرِطُ
 حُضُورُهَا وَالْقَضَاءُ وَلَوْ
 هُوَ صَغِيرًا كَمَا ذَكَرْنَا اَلَا
 اِنْ تَكُونُ هِيَ صَغِيرَةً لِحَقَالِ
 رِضَاهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَ يَثْبُتُ
 جَبَهُ بِالسَّيْلِ بِحَايِلٍ فَاِنْ لَمْ يَعْرِفْ
 أَمْرُ الْقَاضِي أَمِينًا يَكْشِفُ
 عَنْهُ ثُمَّ اِنْ كَانَ الزَّوْجُ بِالْغَا
 فَرَقَ بِطَّلَاقٍ وَ اِنْ غَيْرُ أَهْلِ
 فَرَقَ بِغَيْرِ طَّلَاقٍ وَ قِيلَ
 بِطَّلَاقٍ لِأَنَّ الْقَاضِي يَوْقَعُهُ
 كَمَا فِي الْقَهْطَانِيِّ عَنْ الْحَبِيطِ
 (وَ حَقُّ التَّفْرِيقِ فِي الْاَمَةِ
 لِلْمَوْلَى عِنْدَ الْاِمَامِ) لِأَنَّ
 الْوَالِدَ (وَ عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ
 لَهَا) وَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ
 (وَ لَا خِيَارَ لَهَا) اَيْ لِزَوْجَتِهِ
 (اِنْ وَجَدَتْ بِهِ عَيْبًا) وَلَوْ
 قَاحِشًا (جُنُونًا اَوْ جَذَامًا
 اَوْ بَرَصًا) اَوْ جَرَبًا اَوْ زَمَانَةً اَوْ سُوءَ خَلْقٍ اَوْ غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى الْعَنَانَةِ وَالْجَبِّ وَالْخَصَامِ لِمَا مَرَّ (خِلَافًا
 لِمُحَمَّدٍ) اِذَا كَانَتْ بِحَالٍ لَا تَنْطَبِقُ الْمَقَامُ مَعَهُ ذَكَرَهُ فِي الْحَقَائِقِ اَلَكُنْ عِبَارَةً الْقَهْطَانِيُّ اَنَّهَا تَخْجِرُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بِالثَّلَاثَةِ

الاول و بكل عيب لا يمكنها المقام معه الا بضرر (ولا خيار له او وجدبها ذلك او وجدبها رتقا او قرنا)
خلاف للسافعي فلو قضى القاضي بالتفريق صح كما في البحر والرتق * ٤٧٠ * بفتح اتياء الاتحام والقرن

الارقاء ابدال عليه لفظ الرقيق (وانفقوا) عليهم نظر الهم ببقاء انفسهم واسيدهم
ببقاء ملكه (وان لم يكن لهم كسب) لعدم قدرتهم عليه ببعض العوارض او جارية
لا يؤجر مثلها (اجبر المولى على بيعهم) ان محله اى تبيع لانهم من اهل
الاستحقاق وفي ابيع ايفاء خقههم وابقاء حق المولى بالخلف وهو الثمن وانما قيدنا
ان محله لاخراج المديبر وام ان ولد فانه يجبر على الانفاق لا غير لانه لا يمكن بيعهما
فعلى هذا اوقيد المص كان اولى وفي التوير عبد لا ينفق عليه مولاة اكل
من مال مولاة بلا رضاه ان عاجزا عن الكسب والا (وفي غيرهم
من الحيوان المملوك يؤمر) صاحبه بالانفاق عليه ديانة لا قضاء عند الطرفين
وعند ابي يوسف والائمة الثلاثة قضاء حتى لو امتنع عنه بعده يحبس به القاضي
ولو كانت الدابة مشتركة بين اثنين فابى احدهما عن الانفاق عليها وطلب
الاخر من القاضي ان يأمره بالانفاق فالقاضي يقول للآبى اما ان تبيع نصيبك
منها او تنفق عليها وفي المحيط يجبر واما غير الحيوان كالعقار والزروع والشجر
فيكره له ان لا ينفق عليها حتى تفسد للنهي عن تضييع المال

* كتاب الاعتاق *

ذكره عقيب الطلاق لان كلامهما اسقاط الحق وقدم الطلاق لمناسبة النكاح
ثم الاسقاطات انواع تختلف اسمائها باختلاف انواعها فاسقاط الحق عن الرزق
عتق واسقاط الحق عن البضع طلاق واسقاط ما في الذمة براءة واسقاط الحق
عن القصاص والجراحات عفو كما في الاقطع (هو) اى الاعتاق لغة الاخراج
عن الملك يقال اعتقه فعق ويقال من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر عتق العبد
عتقا وعتق الخروج عن الملك فالعتق اللغوي هو العتق الشرعى وهو الخروج
عن المملوكية كما في البحر الكنى في الدرر وغيره والاعتاق لغة اثبات القوة مطلقا
وشرعا اثبات القوة الشرعية فتبعه المص فقال (اثبات القوة الشرعية في المملوك)
لكن الاولى ما في البحر لان اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذ قوى وانما قالوا
عتق العبد اذا خرج من المملوكية وانما ذكروا القوة في عتق الطير ولئن سلم ان
اثبات القوة ممكن لكن هذا التعريف يصدق على مذهبهما لا على مذهبه لان عنده
الاعتاق اثبات الفعل المفضى الى حصول العتق فلهذا يجزى عنده لا عندهما
والعجب ان صاحب الدرر ذكر في باب عتق البعض ان هذا التعريف غير مسلم
وفصل كل التفصيل تتبع ثم العتق اربعة واجب اذا اعتقه عن كفارة لقوله تعالى فحرير
رقبة مؤمنة و مندوب اذا اعتقه لوجه الله تعالى لقوله عليه السلام ايمانؤ من اعتق
مؤمناف الدنيا اعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ومباح اذا اعتقه من غيرنية

يسكون الرأ عدة او عظم
يمنع سلوك الذكر * فروع *
في كراهة القنلة شق الرتق
من اتمه المشتراة وان تأملت
وقالوا في تعليل عدم رد
الزوجسة بعيب الرتق
لامكان شقه بقى هل يشق
اجبرا عليها قالوا في البحر لم
اره (وقال) في النهر ينبغي
ان يجبر عليها لان التسليم
السواجب عليها لا يمكن
بدونه انتهى تزوجت
على انه حر فاذا هو عبد
او على انه فلان ابن فلان
فاذا هو لقيط او ابن زنا
او على انه سنى فظهر انه
بدعى او على انه قادر على
المهر او النفقة فاذا هو عاجز
فانه يثبت لها الخيار كذا
قاله البهنسى حصل الجب
او العنة بعد الوصول مرة
لا خيار لها نكل عن اليمين
وقد وطئها فرق القاضي
بينهما لم يسعها ان تزوج
باخر ولم يسعه ان يتزوج
باختها كما في المحيط ولو
قال الشيخ الكبير لا ارجوا
الوصول اليها او كان خنثى
يحول من مبال الرجال اجل
ايضا ولو شهد شاهدان
على اقرارها قبل التفريق
بانه وصل اليها بطل التفريق

كما في الخانية وفي التمار خاتيه لولم تعلم انه محبوب حتى جاءت بولد فادعا، واثبت القاضي نسبه منه ثم * اول فلان *
لعلته فطلبت التفريق كان لها ذلك انتهى وعلى هذا قالوا اوجابت بولد بعد التفريق الى ستين يثت نسبه منه

بعد وطئ (و) كذا عدة (ام ولد) فلا عدة على قنة ومدبرة (اعتقت اومات عنها مو لاها) اذا لم تكن حاملا ولا آيسة ولا تحت زوج ولا في عدته وانما لم يكتب يحضة * ٤٧٢ * لوجوبها بزوال فراش كالنكاح

اجيب بانه يمكن اثباته حال النداء بان اعتق عبد غيره واجاز المولى فانه يعتق كذا قيل لكن هذا ليس بسدين لان العتق حاصل باجازه المولى قبل ان يشتره فالسئلة ليست بهذا بل الجواب انه اقر بحريته فلما ملكه عتق بالاقرار السابق فلا يلزم العتق في ملك الغير تتبع (وكذا) يصح الاعتاق (لو اضاف الحرية الى ما) اى عضو (يعبر به عن جميع البدن) وانما قال ذلك لانه اذا اضافه الى عضو لا يعبر به عن جميع البدن كاليد والرجل لا يعتق عندنا خلافا للامة الثلاثة ولو قال اعتقت سنك او ظفرك او شمر ك لا يعتق بالاتفاق (كرأسك حر ونحوه) كان يقول وجهك حر او رقبتك او بدئك وكقوله لامته فرجك حر وكذا لو قال لها فرجك حر عن الجماع عتقت وفي المجتبى لو قال لعبده فرجك حر عتق عند الشيخين وعن محمد روايتان فالصحيح انه لا يعتق كافي الجوهره وفي الاست وندبر الاصح انه لا يعتق لانه لا يعبر به عن البدن كافي الاختيار وفي الشئى لو قال لعبده ذكر ك حر يعتق لكن في الحانية خلافه وهو ظاهر الرواية ولو قال اسنانك حر يعتق وفي الدم روايتان وفي البحر لو قال بدئك بدن حر عتق وكذا الفرج والرأس وعن ابى يوسف رأسك رأس حرانه لا يعتق وفي المحيط وغيره ان بالاضافه لا يعتق لانه تشبيه بخذف حرفه وان بالتثوين عتق لان هذا وصف وليس بتشبيه فصار كانه قال رأسك حر ولو قال لعبده انت حره او قال لامته انت حر يعتق في الوجهين كذا روى عن الشيخين ولو اراد الرجل ان يقول شيئا فجرى على لسانه العتق عتق ولم يذكر الجزء الشائع كذا ذكره في الطلاق للفرق بين العتاق والطلاق فان الطلاق لا يجزى اتفاقا فذكر بعضه كذا ذكر كله واما العتق فيجزى عند الامام فاذا قال نصفك حر او ثلثك حر يعتق ذلك القدر خاصة عنه كاسيأتى ثانيا غاية البيان من تسوية الطلاق والعتاق في الاضافة الى الجزء الشائع سهو كافي البحر ومما الحق بالصرح كافي البدايع ان يقول وهبت لك نفسك او وهبت نفسك منك او بعث نفسك منك يعتق سواء قبل او لم يقبل نوى او لم ينو وزاد في الحانية تصدقت بنفسك عليك واما لو قال بعثك نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول (و) كذا يصح الاعتاق (بكنايته) من الفاظ عطف على قوله بصريحه (وان نوى العتق بها للاشتباه والاحتمال) (كلما لك عليك او لاسيل) لي عليك او اليك (او لارق) لي عليك (او خرجت من ملكي او خليت سبيك) لانه يحتمل نفي الملك ونفي السبيل وتولية السبيل بالبيع والكتابة كما يحتمل العتق واذا نواه تعين ولو قال لعبده اذهب حيث شئت من بلاد الله لا يعتق وان نوى لانه يفيد زوال اليد فلا يدل على العتق كافي المكاتب كما في الدرر (او قال لامته طلقك) اى نوى به العتق لانه بمعنى خليت سبيك (ولو قال) لامته (طلقك لا تعتق وان نوى) وقال الشافعى تعتق بصرح لفظ "اعلاق"

(ولا يحتسب حيض طلق فيه) لو قال وقعت الفرفة فيه لكان اشمل (وان كانت الحرة الموطوءة لا تحيض لكبر) بان بلغت سن الاياس (او صغيرة) بان لم تبلغ تسعا على المختار (او بلغت بالسن) بان بلغت خمسة عشر سنة على المفتى به (ولم تحض) فعدتها (ثلاثة اشهر) هلاكية اتفاقا ان اتفق ذلك في غرة اشهر والا فبالايام عند الامام وجعل في الصغرى الاعتبار فيها بالايام اجماعا وانما الخلاف في الاجارة واعتمده في التثوير تبعا للدرر وفي كلامه اشارة الى وجوب العدة على الصغيرة واكثر مشايخنا لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير مخاطبة ذكره القهستاني اى في مخاطب ولها (تنبيه) ذكر في شرح الوهبانية ان عدة المتمد طهرهاتنقضى بتسعة اشهر وقال في البرازية والفتوى في زماننا على قول مالك في عدة الآيسة وذكر في البحر انه غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به وقال في النهر وانت خير

بانه لا داعى الى الافتاء بقول نعتقد انه خطأ يحتمل الصواب مع امكان الترافع الى مالكى * وكنايته * يحكم به وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنى ما مذهب الامام الشافعى في كذا وجب ان يقول قال ابو حنيفة كذا

وسنحققه وفي القهستاني لو حاضرت فارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الا اذا آتت فحينئذ في الاشهر بعدة
كما يأتي (و) عدة الحرة (للموت) حرام * ٤٧٣ * كان زوجها او عبد او دخل بها او لا صغيرة او كبيرة

ولو آيسة مسلمة او كفاية

تحت مسلم (في نكاح صحيح

اربعة اشهر وعشرة ايام)

من وقت الموت فان في اول

الشهر فيها لاهلة والا فعلى

مامر وقدم مرارا ان

ذكر عدد كل من الايام

والليالي بصيغة الجمع يقتضي

دخول ما بازائه من الاخر

وجزم في الكافي بان الايام

تابعة لليال ومن الظن ترجيح

اعتبار الليالي بتذكير عشر

في الاية فان المير اذا حذف

جاز تذكير العدد (وعدة

الامة) ولو مدبرة او مكتبة

او مبعضة او ام ولد لطلاق

او فسخ او وطئ بشبهة

او نكاح فاسد بموت او فرقة

(حيضتان) لقوله عليه

الصلاة والسلام طلاق

الامة تطليقتان وعدتها

حيضتان (وفي الموت

وعدم الحيض) لكبر ونحوه

(نصفه ما للحر) لقبول

التنصيف (وعدة الحامل)

ولو امة او كفاية قبل

وجوب العدة او بعده

(وضع الحمل) كله ولو سقطا

وعن محمد تنقضي بخروج

البدن وهو من المنكب الى

الالية وما في القهستاني عن

المجيط (مطلقا) سواء كانت

وكنيته لان الاعتاق هو ازالة ملك الرقة والطلاق ازالة ملك المتعة فيجوز
اطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازا ولنا ان ملك المين فوق ملك النكاح
فكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلح مجازا عما هو دون حقيقة لاما فوقه فلهذا
استنع في المتنازع فيه واتسع في عكسه كما في الهداية فلو قال فرجك على حرام
او انت على حرام يريد العتق لم تعق لان اللفظ غير صالح له فهو كما قال لها قومي
واقعدى ناويا للعتق (وكذا) اي كطلقتك في الحكم (سائر الفاظ صريح الطلاق
وكنيته) حتى لو قال احتارى فاحتارت نفسها ونوى العتق لا تعق كما في اكثر
المعتبرات الا انه استثنى منها في النهر نقلا عن البدائع امرك بيدك او اختارى
فانه يقع به العتق بانسية لكن ان هذا من كنيات تنفويض لامن كنيات الطلاق
والكلام في عدم اعتق بكنيات الطلاق تأمل وفي المحيط لانا لانه امرك
بيدك و اراد العتق فاعتقت نفسها في المجلس دعتت والافلا وفي لبدائع ولو قال
امرعتك بيدك او جعلت عتقك في يدك او قال له اختر العتق او خيرتك في عتقك
او في العتق لا يحتاج فيه الى النية لانه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق
فيتوقف على المجلس لانه تليك كافي البحر وقال الباقي وفي العبارة نوع تسامح
لان من جملة كنيات الطلاق طلقك وقدمر انه يقع به العتق ان نوى و يجب
بان هذا في حكم المستثنى انتهى لكن الاولى ان يجب بانه كناية فيهما والمنوع
استعارة ما كان من الفاظ الطلاق خاصة صريحا او كناية تدبر (ولو قال انت لله
او انك لله لا يعق) عند الامام وان نوى لانه صادق في مقالة اذ كل مخلوق لله
فصار كقوله انت عبد الله (خلافا لهما) فانه يعق عندهما اذ نوى لان معناه
انت خالص لله وذابا بقاء ملكه عنده فصار كقوله لا ملك لي عليك (ولو قال) فلا صغر
او الاكبر سنا (هذا ابني او ابني عتق بلانية) عند الامام (وكذا) اي يعق بلانية
لو قال لامته (هذه امي) لان المقر له ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت
نسبه منه وان لم ينو العتق وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية
و يعق وان لم ينو لان المجاز متعين ولو كان كناية لا يحتاج الى النية (وعندهما)
وهو قول الامة الثلاثة (لا يعق) ان لم يصلح ان يكون ابنا له او اباه او اما) لان كلامه
لغو لا يستحالة موجبه فصار كقوله اعتقتك قبل ان اخاق بخلاف معروف النسب
ومن يولد له لمثله لان كلامه محتمل لجواز ان يكون مخلوقا من مائه بالوطئ عن شبهة
واشتهر نسب من الغير وله انه محال بحقيقة لكنه صحيح مجازا لانه اخبار عن حرية
من حين ملكه وهذا لان البتة في المملوك سبب لحرية اما اجاعا صلة للقرابة
واطلاق السبب و ارادة السبب شايع مجازا ولان الحرية ملازمة للبتة في المملوك
والمشابهة في وصف ملازم من طرق المجاز على ما عرف فيحمل عليه تمرزا

من طلاق او وفاة او متاركة او وطئ بشبهة * ل * * ٦٠ * (ولو) وصلية (مات عنها) زوج (صبي)

بغير مراهق و وضعت لاقبل من ستة اشهر من موته في الاصح لعموم قوله تعالى واولايت الاحياء اجلهن

أن يضعن تحملن (وقال ابو يوسف ان مات عنها صبي فعدتها) عدة الوفاة (بالشهر) اربعة اشهر وعشر
والاول اصح (وان حملت) الحرة او الامة (بعد موت الصبي) * ٤٧٤ * بان ولدت بعد موته لسته اشهر (فعدتها)

عن الالفاء بخلاف ما استشهد به لانه لا وجه له في المجاز فتبين الانفاء وهذا
الاختلاف يتنى على اصل وهو ان المجاز حلف عن الحقيقة في حق التكلم عنده
وخلف عن الحقيقة في حق الحكم عندهما وهذا بحث طويل فايطلب من الاصول
والطولات (ولو قال لصغير هذا جدي لا يعتق في المختار) وقيل على الخلاف
(وكذا لو قال هذا اخي) اى لا يعتق في ظاهر الرواية اذ الواسطة لم يذكر فلا مجاز
وفقالان هذا الكلام لا موجب له في الملك الا بواسطة وهو الاب في الجد والاخ
وهي غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يحمل مجازا فلو قال هذا جدي ابو ابى او هذا اخي
لابى او اوى يعتق وفي الذخيرة لو قال لعلامه هذا عمى او خالى يعتق بخلاف
وكذا لو قال لامته هذه عمى او خالتى وفرق بينهما في البدائع بان الاخوة يحتمل
الاكرام والنسب بخلاف العم والخال لانه لا يشتمل للاكرام عادة (او قال لعبد
هذا بنتى) اولادته هذا ابنى قيل يعتق وقيل لا يعتق بالاجماع لان المشار اليه ليس
من جنس المسمى (ولا يعتق بلاسلطان لى عليك وان نوى) فان السلطان هو الحجة
قال الله تعالى اوليايتنى بسلطان مبين اى بحجة ويذكر ويراد به ائيد والاستيلاء
سمى به السلطان لقيام يده واستيلائه فصار كانه قال للاحبة لى عليك ولو نص عليه
لم يعتق وان نوى وكذا هذا وقيل يعتق ان نواه وهو قول الأئمة الثلاثة (و) يتق
ايضا (يبا ابنى ويا اخي) في ظاهر الرواية وفي التحفة واما في النداء اذ قال يا بنى يا بنى
يا ابنى فانه لا يعتق الا اذا نوى لان النداء لا يراد به ما وضع له اللفظ انما يراد به استحضار
المنادى الا اذا ذكر اللفظ الموضوع للحرية كقوله يا حر يعتق لان في الموضوع لا يعتق
المعنى انتهى فعلى هذا لا ينبغي الجمع بقوله لاسلطان لى لانه لا يعتق وان نوى كما مر
الا ان يقال يا بنى لاصغر ويا بنى لا كبر سنامنه فلا يعتق عندهما وان نوى لان
امكان المعنى الحقيقي في الجملة شرط لصحة المجاز عندهما فلا يمكن فيهما تعذر
الاصل لكن رد على قول الامام طلقا وعلى قولهما في صور الامكان كقوله
يا اخي وقوله لاصغريا ابنى ولا كبريا ابى الا ان يكون معروف النسب فلا امكان ايضا
تدبر ومثله لعبد له لو قال يا جدي يا عمى اولامته يا عمى يا خالتى يا اخى وفي الكافي ولو قال
يا بنى لا يعتق لانه صادق في مقاله فانه ابن ابيه وكذا لو قال يا بنى اولامته يا بنى لان
هذا لطف واکرام لانه تصغير الابن والبنت بلاضافة والامر كما اخبر فلا يعتق
(او) قال (انت مثل الحر) لانه اثبت المثلثة وهي قد تكون عامة وقد تكون خاصة
فلا يعتق بلانية بالنسبة لكفى والكافي وغيره حتى قال في البحر وهو يفيد انه من الكنيات
يقع به العتق بالنية لكن اطلاق التثنية يقتضى عدم العتق وان نوى كما في الاختيار
وغيره والا فتوله (وقيل يعتق) اى ان نوى مستدرك تدبر (ولو قال ما انت
الاخر عتق) لان الاستثناء من التثنية اثبات على وجه التأكيد ككلمة الشهادة

بالاشهر اجاعا) لعدم الحمل
حين الموت وفيه اشعار بان
لامرأة البالغ التي حملت بعد
موت وضع الحمل اذا ولدت
لاقل من سنتين كافي الترتاشى
لكن في الخلاصة وغيرها
انها لمن حملت بعد موت
الزوج عدة الموت (ولان نسب
في الوجهين) وينبغي ثبوت
النسب من المراهق احتياطا
كذا في الفتح وغيره وقال
القهستاني وفيه اشعار
بانه ثبت من غير الصبي في
وجهيه الا اذا ولدت لاكثر
من سنتين فيحكم بانقضائها
قبل الوضع بسنة اشهر كافي
الترتاشى وفي البدائع قد
تنقض عدة بوضع الحمل
من الزنا بان تزوجت حامل
من الزنا ثم طلقها او مات
عنها انقضت عدتها
عندهما بالوضع وخروج
اكثر الولد كالكل في كل
الاحكام قالوا الا في حلها
للازواج احتياطيا بقى لومات
الحمل في بطنها ومكث
مدة بما اذا تنقض عدتها
قال في النهر لم ار المسئلة
وينبغي انها تبقى معدة الى
ان يزل او تبلغ مدة الاياس
(و) عدة (من طلق
في مرض الموت) طلاقا

(رجعيا) كعدة (الزوجة) لقيام النكاح (وان باينا) واو بكبرى (تعد) امرأة الفار (با بعد الاجلين) * وفي *
من اربعة اشهر وعشر من وقت الموت فيها ثلاث خيض من وقت الطلاق قاله الشمني وغيره حتى لو حاضت حيضة

أوحيضتين ثم ماتت احتسبت من العدة كافي البرازية ولو لم تحض بأن امتد طهرها لم تنقض عدتها حتى تدخل في سن الاياس
كافي الفتح وغيره وكذا الحكم لو قال احدا كن ٤٧٥ طالق ومات مجهلا فتمتد كل با بعد الاجلين وكذا الوات سيد

ام الولد وزوجها ولم يدر
اليهما اول ولم يعلم ان بينهما
شهرين وخمسة ايام فاكثر
عندهما وكذا الواسم وتحت
اكثر من اربع ومات
مجھلا عند محمد (نبيه)
لو حلت المدة في عدتها
بالوطئ بشبهة فعدتها
وضع الحمل هذا في عدة
الطلاق اما في عدة الوفاة فلا
تغير بالحمل هو الصحيح كافي
البدائع وسيجي وعند ابى
يوسف عدتها ثلاث حبس
كالرجعي ولا خلاف انها في
عدة الرجعي الى عدة الوفاة
وفيه اشعار بان امرئة الغير الفار
لاتغير عدتها بموته كافي الخانية
(ومن عتقت في عدة) طلاق
(رجعي تم) العدة ثلاث
حبس (كالخرة وان) عتقت
(في عدة باين) واحدا واكثر
(او) في عدة (موت فكمامة)
بلا انقلاب الى عدة الخرة
لقيام النكاح في الرجعي دون
الاخيرين (نبيه) قد تنقل
العدة ستاكة صغيرة منكوحة
طلقت رجعي فعدتها شهر
وانصف فحاضت انتقلت
الى حيضتين فاعتقت صارت
ثلاث حبس فامد طهرها
فهى في العدة حتى تدخل
حد الاياس فتعتمد بثلاثة
اشهر فلو عاد دمها صارت
بالحيض فلو مات زوجها

وفي المحيط لو قال ما انت الامثل الحر لا يقع ولو قال لخرة انت حرة مثل هذه
يعنى امته تعتق امته ولو قال انت حرة مثل هذه الامته لم تعتق امته وفي الخانية
لو قال لثوب خاططه مملوكه هذه خياطة حر لا يعتق مملوكه لانه يراد به التشبيه
ولو قال كل عبد في الدنيا او في الارض او في بلخ او في هذه السكة او في هذا
الجامع حر وعبد ه فيها لا يعتق عند ابى يوسف الا ان ينوى عبده وقال محمد
يعتق والفتوى على قول ابى يوسف كافي اكثر المعبرات ولو قال كل
عبد في هذه الدار حر وعبد ه فيها اعتق في قولهم جميعا ولو قال ولد آدم
كلهم احرار لا يعتق عبده في قوله وفي الجوهره ولو جمع بين عبده وبين ما لا يقع
عليه العتق كالبهيمة والخائط فقال عبدي هذا حر او هذا او قال احدا حر عتق
العبد عند الامام وعندهما لا وان قال لعبده وعبد غيره احدا كاحل لم يعتق اجماعا
الابانية وفي الشمني نقلا عن المرغيناني نظر الى عشر جوار فقال ان اشترت
جارية منك فهي حرة فاشترى جارتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخر
لغيره لم تعتق واحدة منهما قال والمعنى فيه غموض وفي الخانية ولو قال لعبده
قد اعتقتك الله عتق وان لم ينو هو المختار ولو قال العتاق عليك يعتق ولو قال
عتقتك على واجب لا يعتق (من ملك) مبتدأ خبره قوله الا ان عتق عليه
(زارحم محرم) يعنى محرمة بالقربة لا الرضاع حتى لو ملك ابن عمه وهى اخته
رضاعا لا يعتق (منه) اى من مالك (عتق عليه) وتحقيقه ان القرابة اقسام قرينة
كالولادة وحكمها العتق بالاتفاق خلافا لاصحاب الضواهر فانه يقولون لا يعتق
عليه لكن يلزمه ان يعتق وبعدة كبنى الاعمام والاخوان وحكمها عدم العتق
الاتفاق لانها بعدت ولم يؤثر في حرمة النكاح فلم يعتق بالملك ومتوسطة كالقربة
المتأبدة بالحرمة وتفسيره كل من حرم نكاحه على التأيد لاجل النسب فالشافعي
الحق المتوسط بالبعيدة ويقول العلة في الولادة البعضية اذ الاصل ان لا يخالف
البعض الكل ونحن نلحقها بالقرينة ونستدل بقوله عليه الصلوة والسلام من ملك
زارحم محرم فهو حر او عتق عليه وفيه دليل على سبب العتق الملك مع القرابة المتأبدة
بالحرمة فان مثل هذا في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كما قال عليه السلام
من بدل دينه فاقتلوه وقال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا لان
حرمة المناكحة ثبتت بهذه القرابة لمعنى الصيانة عن ذلك الاستفراش والاستخدام
فهر او ملك اليمين ابلغ في الاستدلال من الاستفراش وهذا معنى قوله هذه قرابة
صينت عن ادنى الذين فلان يصان عن اعلاهما ولى كافي المستصفي (ولو) وصلية
(كان المالك صغيرا او مجنوناً) او كافر العموم العلة لكن يشترط كونه في دار الاسلام
حتى لو ملك قريبه في دار الحرب او عتق المسلم عبده فيها لا يعتق خلافا لابي يوسف

انتقلت الى اربعة اشهر وعشر فعلى امرأة واحدة حظ من ست عدد (وان اعتدت الايسة) وهى من بلغت خمسا
وخمسين سنة وعليه الفتوى وخمسين فقط قيل وعليه الفتوى كذا في النهر لكن في القهستاني عن المفاتيح وبه يفتى اليوم

وقيل ستين وقيل ثلاثين وعنه مفض الى مجتهد الزمان وقدر بعضهم بعدم رؤية الدم مرة وقيل مرتين وقيل
ثلاث وقيل بسة اشهر فتتقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر * ٤٧٦ * واليه ذهب مالك فلو قضى به قاض

نفذ وكذا في مودة الطهر
وهذا مما يجب حفظه كافي
الخزانة وذكر الزاهدي
انه لو ارتفع حيضها تنظر
تسعة اشهر فان بان بها حمل
والا اعتدت بثلاثة اشهر
بعدها به اخذ مالك وبه يفتي
بعض اصحابنا واستاذنا
للضرورة انتهى وقد
قدمنا عن البحر انه غريب
مخالف لجميع الروايات فلا
يفتي به وكيف يفتي بما اعتقد
انه خطأ وان اقره شراح
الوهبانية وقد نظمته
شيخنا الخبير الرملي سالماني
النقد فقال * لمدة طهر
بتسعة اشهر * وقاعدة ان
ما لم يكن يقرر * ومن بعده
لا وجه للنقض هكذا *
يقال بلا نقد عليه ينظر *
(بالاشهر) اي ببعضها
كذا جزم به البهنسي (ثم
عاد ديهما على) جاري
(عادتها) التي كانت قبل
الاياس (بطلت عادتها
وتسأنف) العدة (بالحيض
هو الصحيح) حكمتا باياسها
اولا لقد رتها على الاصل
قبل حصول المقصود
بالبديل كذا في البدائع وهو
ظاهر اما لو رأت الايسة
الدما بعد تمام اعتدادها

وكذا اذا اعتق الحر بي عبدا فيها كافي الايضاح هذا اذا كان العبد حريا اما لو كان
مسلم او ذميا فاعتق الحر بي فيها اعتق اجماعا كافي الجوهره (والمكاتب يتكاتب عليه
قربة الولادة فحسب) كما اذا اشترى المكاتب اباه وامه يتكاتب عليه واذا اشترى
اخاه ومن يجري مجراه لا يتكاتب عليه لانه لملك له في الحقيقة وانما له التكسب خاصة
وقربة الولادة يجب مواساتها بالتكاتب دون غيرها من الاقارب وكذا المكاتب
(خلافا لهما) اي اذا اشترى المكاتب اخاه ومن يجري مجراه يتكاتب عليه وهو
رواية عن الامام لانه لو كان حر اعتق عليه فاذا كان مكاتب يتكاتب عليه كقربة
الولاد (ومن اعتق لوجه الله تعالى عتق) وهو ظاهر (وكذا) يعتق (لو اعتق
للسيطان او للصنم) لان الاعتاق هو الركن المؤثر في ازالة الرق وصفة القربة
لاتأثير لها في ذلك (وان) وصلية (عصى) لان ذلك من فعل الكفرة وعبد
الاصنام حتى ان فعل المسلم كفر به عند قصد العظيم (وكذا) يعتق (لو اعتق
مكرها) لافرق بين اكراه المجني وغيره لصدور الركن من الاصل في المحل
وكذا لو اعتق هزلا (اوسكران) يعني من محرم لاماطريقه مباح والدي لم يقصد
السكر من مثا ومن حصل له بغضاء او دواء كافي البحر فعلى هذا لو قيد بسبب
محذور لكان اولى تدبر (ولو اضاف) اي علق (العتق الى ملك) بان قال ان
ملكك فانت حر وفيه خلاف الشافعي (او) اضاف (الى شرط) كان دخلت
الدار فانت حر (صح) ويقع العتق اذا وجد الشرط وفي البحر والتعليق بامر
كأن تجيز لو قال لعبد ان ملكك فانت حر عتق للحال بخلاف قوله لمكاتبه ان
انت عبيدي فانت حر لا يعتق قال ابو الليث وبه نأخذ لان في الاضافة قصورا
ومن مسائل التعليق اللطيفة ما في اظهارية رجل قال لامته اذا مات والدي
فانت حرة ثم باعها من والده ثم زوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق
ثنتين فأتى الوالدان محمد اولا يقول تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق
ولا عتاق والمسئلة على الاستقصاء في المبسوط انتهى (ولو خرج عبد حرى الياس)
حال كونه (مسلم عتق) وفي الزاهدي اذا خرج مراغما لانه مسلم استولى على مال
الكافر وهو نفسه فيملكها وروى ان عبدا اهل الطائف خرجوا الى النعم عليه
السلام مسالين فطلب اصحابه رضى الله عنهم فسمتهم فقال هم عتقاء الله والحمل يعتق
بعق امه) اذ هو متصل بها فهو كسائر اجزائها وقال صاحب التنوير اذا ولده
بعد عتقها لاقل من نصف حول شرط لكونه يعتق مقصودا لا بطريق التبعية
حتى لا ينجر ولاؤه الى موالى الاب وان ولده لسة اشهر فاكثر فانه يعتق بطريق
التبعية فتح ينجر الولاء الى موالى الاب كافي شرح الوقاية وينبغي حل قول الكثر على
الاول وهو ما اذا ولده لاقل من ستة اشهر ليكون عتقه بطريق الاصاله دفعا

بالاشهر فالاصح جواز الانكحة بلا شرط قضاء وبعد ذلك لا تعتد الا بالحيض كافي * لزوم *
إخلاصة وغيرها ومواقع في الوقاية والتفافية والدرر وغيرها من لفظ بعد عدة الاشهر غير ظر القياس

كذا في شرح البهنسي وقال في النهر وهذا مبني على رواية النوازل وهي اعدل الروايات وفي البرازية ولا تبطل الانكحة وبه يفتي وقال من لا يخطئ ٤٧٧ في خسر وفي باب الحيض تبع المصدر الشريعة والمختار انها

ان رأت دما قويا كالا سود
والا حر القاني كان حيضا
ويبطل الاعتداد بالاشهر
قبل التمام لا بعده واقره
الباقي وصاحب التنوير
في شرحه وفي الجوهره
والمتجني انه الصحيح المختار
للقنوي وفي تصحيح القدوري
وهذا التصحيح اولي من
تصحيح الهداية (وكذا
يتناول الصغيرة) العدة
بالحيض (اذا حاضت
في خلال الاشهر) للقدرة
على الاصل قبل تمام المقصود
بالخلف (ومن اعتدت
بعض بالحيض ثم آيست
تعد بالاشهر) ولا تكمل
الاولى بما بقي منها تحرزا
عن الجمع بين الاصل والبدل
من الظن بالسوء نسبة التوهم
لبعضهم وعد الماضى من
العدة فتنبه (واذا وطئت
المعدة) من طلاق او غيره
(بشبهة) من الزوج او
الاجنبي بان تزوج معتدة
الغير عالما بحالها او وجدها
على فراشه وادعى الاشتباه
(وجبت عليها عدة اخرى)
للوطى بشبهة وفيه اشعار
بانه لو وطئها مبتوتة مقرا
بالطلاق لم تستأنف العدة
وان لم يقربه تستأنف كافي

للزوم التكرار لانه سيذكر ان الولد يتبع الام في الحرية والتبعية انما تكون اذا ولدته
لسته اشهر فاكثر فيحمل عليه ويمكن حمل الحرية في كلامه على الحرية الاصلية
فلا اشكال ولا تكرار ومثله في البحر (وصح اعتناقه) اي الحمل (وحدته) لانه نفس
من وجه ولهذا صحت الوصية به والارث بخلاف بيعه وهبته وهدته اذا تسليم
شرط فيهما لكن لا يعتق الحمل مالم يولد لانه مشروط بان يكون بين الاعتناق
والولادة اقل من ستة اشهر الا في المسئلين احدهما ان تكون الامة معتدة
عن طلاق او وفاة فتلده من ستين من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة اشهر
من وقت الاعتناق فح يعتق لانه كان موجودا حين اعتنقه بدليل ثبوت نسبه وثانيهما
اذا كان حملها توأمين فجات با ولهما اقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منها
عتقا جميعا لانهما حمل واحد (ولا تعتق امه به) اي باعتناق الحمل لان المولى لم يعتقها
صريحا والام لا تنع الوالد لما فيه من قلب الموضوع (والولد يتبع امه في الملك
والرق والحرية والديور والاستيلاء والكتابة) لاجاع الامة ولان ماء مستهلك بانها
فیرجح جانبها لانه متيقن به من جهتها ولهذا ثبت نسب ولد الزنا وولد الملاعنة
منها حتى ترثه ويرثها (وولد الامة من سيدها حر) لانه يخلق من ماء وقد تعلق
على ملكه فيعتق عليه وكذا ولد الامة من ابن سيدها او اب سيدها حر كافي البحر
(ولدها) حال كونه (من زوجها ملك لسيدها) لان ماءها مملوك لسيدها فحققت
المعارضة فرجح جانبها لما تقدم والزوج قدر ضيق ريق ولده حيث اقدم على نكاح
الامة فلهذا قالوا فولد العامى من الشريفة ايس بشر يف لان النسب للتعريف
وحال الرجال مكشوف دون النساء (وولد المغرور حر بيمينته) وهو ما اذا تزوج حر
امراة على انها حرة او اشترى امة على انها ملك البايع فولدت كل منهما ولدا
فظهر ان الاولى امة والثانية ملك لغير البايع فح يكون كل من الولدين حرا
بالقيمة لاجاع الصحابة رضى الله تعالى عنهم وكذا لو كان المغرور مكتابا او مديرا
او عبدا عند محمد وقال اولادهم ارقاء لحصولهم بين رقيقين فلا وجه لحريةهم

باب عتق البعض

اخره عن اعتناق الكل لان اعتناق الكل افضل واكثر ثوابا اولانه اكثر وقوعا
(ومن اعتق بعض عبده) سواء عين ذلك البعض بان قال ربك حر او ابهجه
بان قال بعضك حر لكن لزمه بيانه (صح) اعتناقه في ذلك البعض خاصة عند الامام
(وسعى) العبد للمولى (في باقيه) وفي المنافع ان زال ملكه عن القدر ولم يرد به
حقيقة العتق عند الامام وانما اريد به ثبوت اثره وهو زوال الملك اليه اشرفى المبسوط
فان قيل ازالة الملك لا تسمى اعتقا كالباع والهبة احب بانها تسمى بذلك باعتبار

القهستاني عن المحيط (وتداخلتا) اي العدتان سواء كانتا من رجلين او من رجل من جنسين كالتوفي عنها زوجها
اذا وطئت بشبهة او من جنس (وما تراه) من الدم (يحتسب منهما فتنم) العدة (الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها)

أى الثانية فلو وطئت بعد حيضة فالحيضتان بعدها يكونان من العدتين معا فتم العدة الأولى ويجب حيضة رابعة لتمام العدة الثانية ولا نفقة فيها لانها عدة الوطئ لا عدة النكاح وكذا ٤٧٨ * او وطئت بعد حيضتين وكذا لو كانت

العدة بالاشهر ولو حلت فعدتها فيهما وضع الحمل ولو حذف قوله وماتراه منهما وقال وتم الثانية الخ شمل ذلك ولو كانت معدة وفاة يحسب بما حاضت من عدة الوفاة تحقيقا للتداخل بقدر الامكان ويمكن انقضاء العدتين معا كما لو وطئت معدة الوفاة بعد شهر منها فحاضت ثلاثا اخرها فان لم ترفيها حبضا تعد بعدها ثلاثا حيض ولو كانت حائلا فحملت فعدتها فيهما وضع الحمل الامتدة الوفاة فلا تتغير عدتها بالحمل على الصحيح كما مر (و ابتداء العدة في الطلاق والموت عقيهما) اى عقب الطلاق والموت (وان لم تعلم المرأة بهما) لانها اجل فلا يشترط العلم بانقضائه سواء اعترف بالطلاق او انكر فلو ادعت عليه في شوال وقضى به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا القضاء كافي البرازية الا اذا اقر بطلاقها في زمان ما مضى فالتقوى ان ابتدئها من وقت الاقرار كما يأتي وفي الذخيرة شهدا بطلاقها ثلاثا ثم بعد ايام عد لا تقضى بالفرقة فالعدة من وقت

عاقبتها وترتب العتق عليها بطرقه (وهو) اى معتق البعض بقدر ما تعين في حق السعاية باختيارها المولى (كما يكتب) لان المستسعى عنده كما يكتب في جميع الاحوال الى ان يؤدى السعاية لان زوال الملك عن البعض يقتضى ثبوت المالكية في كله اذ لا يمكن من التصرف مع بقاء الملك في بعضه وبقاء الملك في البعض يمنع من المالكية فقلنا بالمالكية يد الارقية عملا بالدليلين وهو حكم المالك والسعاية كبديل الكتابة فله ان يستسيه وله ان يعتقه اذ المالك محل الاعتاق (الا انه لا يرد في الرزق لو تجزى) بخلاف الكتابة المقصودة لان السبب ثم عقد محتمل الفسخ وهنا السبب ازالة الملك لالى احد فلا يحتمل الفسخ (وقالا لا يعتق كله ولا يسعى) بناء على ان العتق لا يتجزى بالاتفاق فكذا الاعتاق عندهما وهو قول الأئمة الثلاثة لانه اثبات العتق كالسكر مع الانكسار فيلزم من عدم تجزى لازم وهو العتق عدم تجزى ملزومه وهو الاعتاق لكن الامام يقول الاعتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك الا ازالة حقه وهو الملك والمالك متجزى فكذا اذالة بعض اثبات شرط العلة فلا يحقق المعلول الا ان يحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله كما في اكثر المعبرات وقال الزيلعي واصله ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزى وعندهما يوجب زوال الرق وهو غير متجزى واما نفس الاعتاق او العتق لا يتجزى بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكمه وهو زوال الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا يتجزى بالاجماع لانه ضعف حكمى والحرية قوه حكمية فلا يتصور اجتماعهما في شخص واحد فاذا ثبت هذا قابو حنيقة اعتبر جانب الرق فجعل كله رقيقا على ما كان وقد قال زال ملكه عن البعض الذي اعتقه ولم يكن ذلك البعض خرا او هما اعتبرتا جانب الحرية فصار كله حرا (وان اعتق شريك) في عمد (نصيه) منه كالتصيف وغيره بلا اذن (فلاخر) اى للشريك الاخر (ان يعتق او يدراه بكتاب) نصيه ان شاء لان الاعتاق متجزى عند الامام فنصيبه مملوك له (او يستسعى) اى يطلب الاخر سعاية العبد في قيمة نصيبه يوم العتاق ولو كان الاخر صبيا فان كان له ولي او وصى فاختياره وان لم يكن نصب القاضي له وصيا او ينظر بلوغه (والولاء لهما) اى للمعتق وللآخر بقدر نصيبهما لانهما المعتقان (او يضم) الشريك الآخر (المعتق) يوم العتق لانه جنى على نصيبه بما منه من التصرف فيه بما عدا العتاق وتوابعه وفيه اشارة الى ان الاعتبار في اليسار والاعسار ليوم العتاق فلو ايسر ثم اعسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس ولو اختلفا في اليسار والاعسار يحكم الحال الا ان يكون بين الخصوم قلة والعتق مدة يختلف فيها الاحوال فانقول للمعتق لانه منكر ولو اختلفا في القيمة يوم العتق فان كان قائما يقوم للحال وان كان هالكا فانقول للمعتق لانه منكر والى انه له خيار الاستسعاء والتضمين

الشهادة لا القضاء في الخلاصة العدة في الطلاق المبهم من وقت البيان وفي القمح جعل امرها * لكن * بينها ان ضر بها فضرر بها فطلقت نفسها فاينكر الضرب وبرهنت عليه فتقضى بالفرقة فالعدة ينفى

ان يجب ان تكون من وقت الضرب لا القضاء وفي الخاتمة طلقها ثلاثا او بايناثم اقام معها زمانا ان اقام وهو
ينكر طلاقها لا تنقض عدتها ٤٧٩ وان مقرا به تنقض وفي النهر عن الخاتمة لو اقر بطلاقها

لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمين كما لو اختار التضمين لم يرجع الى
الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم به كما في المحيط والى انه اذا اشترك بين
جماعة جاز ان يعتق بعضهم نصيبه ويختار بعض الضمان وبعض الاعتاق وبعض
السعاية وكذا اذا مات الساكت فلورثته احدى الخيارات في ظاهر الرواية لانهم
قائمون مقام مورثهم وروى الحسن عن الامام ليس لهم الا الاجتماع (لو) كان
(موسرا) ماله كما مقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى ملبوسه ونفقة عياله
وسكنانه كافي التبيين واظهار منه انه لو لم يملك هذا المقدار لا يكون ضامنا بل ان شاء
الاخر اعتق او استسعى ولا يرجع العبد بما يؤدي بالاجاع لانه ادى لفكك رقبته وعن
ابي يوسف انه يوجر من رجل ولو صغيرا يقل فاخذ من اجرة كما يوجر المديون
وفي المختار ولو مات العبد قبل ان يختار الساكت شيئا ليس له الا التضمين ولو مات
المعتق يؤخذ الضمان من ماله ان كان العتق في الصحة وان في المرض فلا شيء
في تركته بل يسعى العبد عنده وعن محمد يؤخذ من تركته وهو رواية عن ابي
يوسف (و يرجع به) اي بما ضمنه (المعتق على العبد) قيامه باداء الضمان مقام
الاخر وقد كان للاخر الاستسعاء (والولاء) كله (له) لان العتق كله من جهته
حيث ملكه باداء الضمان (وقالا ليس الاخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
الاعسار) وليس له السعاية غنيا ولا الاعتاق غنيا او فقيرا اذا الاعتاق لا تجزى
عندهما (ولا يرجع المعتق على العبد او ضمن والولاء) اي المعتق (في الحالين)
ومبنى هذا الخلاف على اصلين احدهما تجزى الاعتاق وعدمه على ما قررناه والثاني
ان يسار المعتق لا يمنع استسعاء العبد عنده ويمنع عندهما قوله عليه الصلوة والسلام
في الرجل يعتق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا يسعى في حصة الاخر
قسم اي النبي عليه الصلوة والسلام هذا الحكم والقسمه تقتضي قطع الشركة وله ان
مالية نصيبه احبست عند العبد فله ان ضمنه كما اذا هبت الريح شوب انسان والتمته
في صبع غيره حتى انصبع به فعلى صاحب الثوب قيمة صبع الاخر موسرا كان
او معسرا فكذا هنا الا ان العبد فقير فيستسعيه وعند الأئمة الثلثة في الموسر
كقولهما وفي المعسر يبقى ذلك شر يكسب كما كان فله بيعه وهبته وعتقه سوى
السعاية (واوشهد كل منهما) اي الشر يكتن الحاضر بن (باعتاق شريكه
نصيبه) فانكر كل منهما على صاحبه (سعى) العبد (لهما) اي لكل واحد منهما
(في حظهما) مطلقا موسرين كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر
معسرا عند الامام لان كلاهما يزعم ان صاحبه اعتق نصيبه فكان كالمكاتب
وحرم عليه استرقاقه فيصدق كل منهما في حق نفسه فتعين السعاية لهما
وانما لم يجب التضمين مع اليسار لانكاره الاعتاق (والولاء) يكون (بينهما كيف

في الهداية لكن في الاسرار ان انسب نكاح متأكد بالدخول وما يقوم مقامه (ومن قالت مضت عدتي بالحيض
فأقول لها مع اليمين) لانه لا يعلم الامنها (ان مضى عليها ستون يوما وعندهما تسعة وثلاثون يوما وثلاث

ساعات) للاغتسال وقد مر في الرجعة وقول الامام هو المختار كما في الخاتمة وهذا في حق الحرة وقيد بالحيض لما في الفرية قالت انقضت عدتي في يوم او اقل تصدق ايضا وان لم ٢٨٠ تقل اسقطت لاحتماله قال

ما كانا لان كلامهما يقول عتق شريكي باعتاقه ولاؤه وعتق نصيبي بالسعاية ولا ولاؤه فيكون الامر في حقهما على ما زعمنا ولهذا لا يعتق من العبد شيء حتى يوفيهما بالسعاية (وقال لا يسعى للعسرين) لان كلامهما يدعي السعاية هنا لانه يقول شريكي اعتق اذ هو معسر (لا) اي لا يسعى (للموسرين) لان كلامهما يتبرأ من السعاية ويدعي الضمان على شريكه لان يسار العتق يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه لانه ينكر سببه ولاينة للمدعي (ولو) كان احدهما موسرا والآخر معسرا يسعى للموسر فقط (لان الموسر يدعي السعاية دون الضمان وهي له والمعسر لما ادعى الضمان على صاحبه فقط تبرأ عن السعاية ولا يثبت الضمان لانكار سببه (والولاء موقوف في كل الاحوال) اي في يسارهما واعسارهما ويسار احدهما واعسار الآخر (حتى يتصادقا) لان الولاء للمعتق وكل واحد منهما يزعم ان صاحبه هو المعتق وينفي الولاء عن نفسه ولهذا توقف الولاء الى ان يتفقا على اعتاق احدهما وفي الفتح فلو مات قبل ان يتفقا وجب ان يأخذه بيت المال (ولو علق احدهما) من الشريكين (عتقه) اي العبد المشترك (بفعل غدا) فقال ان دخل فلان هذه الدار غدا فهو حر (والآخر بعدمه فيه) فقال ان لم يدخل فيها فهو حر ولو قال في وقت ممكن قوله غدا لكان اشمل لانه لا فرق بين الغد او اليوم او الامس كما في البحر (فرضي) الغد (ولم يدرك) انه دخل ام لا (عتق نصفه) اي العبد مجانا للتيقن ببحث احدهما (وسعى في نصفه لهما) عند الامام لانه لا مجال لواحد منهما ان يقول لصاحبه ان النصف الباقي نصيبي والساقط وهو نصيبك (مطلقا) اي موسرين او معسرين او مختلفين (وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية) لامر (وان كانا معسرين ففي نصفه) اي يسعى العبد في نصفه (عند ابي يوسف) كما هو كذلك عند الامام (و) يسعى (في كله عند محمد) لان المقضي عليه بسعاية مجهول فلا يمكن القضاء على المجهول فيدعي لهما (وان كانا مختلفين) اي ان كان احدهما موسرا والآخر معسرا (يسعى للموسر فقط) في ربه عند ابي يوسف (و) يسعى (للمعسر في نصفه) عند محمد لما قررناه (ولو حلف كل واحد منها) بعتق عبده (على حدة فقال احدهما ان دخل فلان الدار غدا فعبدى حر فقال الاخر ان لم يدخل فلان الدار فعبدى حر (والمسئلة بحالها) قضى الغد ولم يدرك انه دخل ام لا (يعتق واحد) من العبدين اجابا لان الجهالة في المقضي له والمقضي عليه فيمنع القضاء لتفاحش الجهالة وفي العبد الواحد المقضي له بسقوط نصف السعاية معلوم وهو العبد والمقضي به وهو سقوط نصف السعاية معلوم ايضا والمجهول واحد وهو الحائث فطلب المعلوم المجهول وقيد بكون المعلق متعددا لانه لو قال عبدي حر

محمد) لزمه (نصف مهر وتام) للعدة (الاولى) وقال زفر لعدة عاها في طلاق قبل الدخول ان لانه قبل المسيس وفي البحر لم ار ما لو ادخلت منه في فرجها من غير ايلاج في قبلها والمذكور في كتب الشافعية

في النهر والظاهر انه لا بد من بيانها صريحاً في البرازية قالت ولدت لم يقبل قولها الابينة ولو قالت اسقطت سقطت استبين الخلق قبل قولها وله ان يحفلها وفي الخلاصة قالت طلاقني زوجي وانقضت عدتي ووقع في قلبه صدقها وهي عدلة او لاحت له تزوجها وان قالت وقع نكاح الاول فاسد لم يحل ولو عدلة (وان نكح) اي تزوج رجل (معتدة) نكاحا صحيحا او فاسدا (من) طلاق (بان) غير ثلاث اي من نكاح صحيح كما هو المتبادر فلو كان عن فاسد لم يلزم المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغير (ثم طلقها) قبل دخول لزمه مهر كامل (و) لزمها (عدة مستأنفة) وكذا الزوجان في عدة الفاسد وطلقاتها قبل الدخول او فرق بينهما بعد الكفارة او تزوجها في العدة فارادت واختارت نفسها ونحو ذلك والاصل ان الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني لانها مقبوضة في يده بالوطئ الاول لبقاء اثره وهو العدة (وعند

وَجَوِبُهَا وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَى أَهْلِ الْمَذْهَبِ بِهَاجَتِهَا إِلَى تَعْرِفِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ قَالَ فِي النَّهْرِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ
أَنْظُرْ حُلْمَهَا كَانَتْ عَدَّتْهَا وَضَعُ * ٤٨١ * الْحِلُّ وَالْأَفْلَاحُ عَدَّةٌ عَلَيْهِمْ (وَلَا) عَدَّةٌ (عَلَى ذِمَّةِ طَلْعِهَا)

أَوْ مَاتَ عَنْهَا (ذِمِّي) إِذَا
اعْتَقَدُوا عَدَمَهَا (وَلَا) عَلَى
حَرَبِيَّةٍ خَرَجَتْ (مِنْ دَارِ
الْحَرْبِ) (الِنِسَاءِ مُسَلِّمَةً) أَوْ
ذِمِّيَّةً أَوْ مُسْتَأْمَنَةً طَلَعَهَا أَوْ مَاتَ
عَنْهَا لِأَنَّ الْعَدَّةَ لِفَرَّاشِ الزَّوْجِ
الْمَحْتَرَمِ وَلَا أَحْتِرَامَ لَهُ وَإِذَا كَانَ
مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ وَالْإِسْلَامِ لَيْسَ
بِشَرْطٍ وَأَمَّا الشَّرْطُ الْخُرُوجُ
عَلَى نِيَّةٍ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا كَافِي
الْنِّهَايَةِ لَكِنْ فِي نِكَاحِ الْهَدَايَةِ
وَالْمَضْمَرَاتِ وَغَيْرِهَا أَنْ الْخُرُوجُ
لَيْسَ بِشَرْطٍ لَا نَهْمُ قَالُوا
لَوْ اسْمَلْتُ فِي دَارِ الْحَرْبِ
وَمَضَى ثَلَاثَ سِنِينَ بَنَتْ مِنْهُ
وَلَا عَدَّةَ عَلَيْهَا عِنْدَهُ
(خَلَا قَالَهُمَا) فِي الْمُسْتَأْمَنِ
أَلَا الْحَامِلُ مُطْلَقًا فَتَضَعُ
لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا
ثَابِتَ النَّسَبِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
جَوَازُ نِكَاحِ الْحَرَبِيَّةِ وَلَا
يُطَاقُ حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ وَهُوَ
اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَأَمَّا تَعَرُّضُ
لَهَا لِأَنَّهُ لَا عَدَّةَ عَلَى حَرَبِيَّةٍ
طَلَعَهَا حَرَبِيٌّ بِالْإِتِّفَاقِ وَأَمَّا
قَالَ ذِمِّي لِأَنَّهُ لَوْ طَلَعَهَا مُسْلِمٌ
فَعَلَيْهَا الْعَدَّةُ * فَرُوعُ *
الزَّانَا لَا يُوجِبُ الْعَدَّةَ فَيَصَحُّ
نِكَاحُ الْحَامِلِ مِنْهُ لَكِنْ
لَا يَقْرَبُهَا وَلِذَا قَالُوا لَوْ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً غَيْرًا وَدَخَلَ
بِهَا فَإِنَّ عَالِمًا بِذَلِكَ فَلَا عَدَّةَ

أَنْ لَمْ يَكُنْ فَلَانَ دَخَلَ هَذِهِ الدَّارَ الْيَوْمَ ثُمَّ قَالَ أَمْرُهُ طَالِقٌ إِنْ كَانَ دَخَلَ الْيَوْمَ
عَتَقَ الْعَبْدَ وَطَلَّقَتِ الْمَرْأَةَ لِأَنَّ بِالْيَمِينِ الْأَوَّلَى صَارَ مَقْرَأًا بِوُجُودِ شَرْطِ الطَّلَاقِ
وَبِالْيَمِينِ الثَّانِيَةِ صَارَ مَقْرَأًا بِوُجُودِ شَرْطِ الْعَتَقِ وَقِيلَ لَمْ يَعْتَقْ وَلَمْ يُطْلَقْ وَتَمَامُهُ
فِي الْبَحْرِ فَلْيُطَالَعِ (وَمَنْ مَلَكَ ابْنَهُ) أَوْ غَيْرَهُ مِنْ ذِمِّي رَحِمَ مُحْرَمٍ حَالُ كَوْنِ الْمَلِكِ
شَرِيكًا (مَعَ) شَخْصٍ (آخِرٍ بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ عَتَقَ حُظَّهُ مِنْهُ)
نِصْفًا أَوْ غَيْرَهُ (وَلَا يَضْمَنُ) الْآبَ لِشَرِيكِهِ وَلَوْ مُوسِرًا عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ رَضِيَ
بِإِفْسَادِ نَصِيْبِهِ كَمَا أَذِنَ لَهُ بِإِعْتِقَاقِ نَصِيْبِهِ صَرِيحًا وَدَلَالَةً وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَارَكَهُ فِيمَا
هُوَ عِلَّةُ الْعَتَقِ وَهُوَ شَرَاءُ لَأَنَّ شَرَاءَ الْقَرِيبِ اعْتِقَاقٌ (وَلِشَرِيكِهِ) الْخِيَارُ بَيْنَ
أَنْ يَعْتَقَ نَصِيْبَهُ (أَوْ يَسْتَسْعِيَ) بِإِتْمَانِهِ عَلَى مَلِكِهِ كَمَا كَانَتْ كَامِرًا (سِوَاءَ عِلْمِ الشَّرِيكِ
أَنَّهُ ابْنُهُ أَوْ لَا) وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ لِأَنَّ سَبَبَ الرِّضَا يَحْتَقِقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ
وَلَا أَنَّ الْمَلِكَ يَدَارُ عَلَى السَّبَبِ وَعِنْدَهُ أَنْهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ وَصَلَ قَوْلُهُ سِوَاءَ إِلَى آخِرِهِ
بِقَوْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ لَكَ أَنْ يَنْسَبَ كَافِي أَكْثَرَ الْكِتَابِ تَدْبِيرُ (وَقَالَ لَا يَضْمَنُ الْآبُ) نَصِيبُ
الشَّرِيكِ (إِنْ كَانَ) الْآبُ (مُوسِرًا) وَهُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ شَرَاءَ الْقَرِيبِ
اعْتِقَاقٌ عَلَى الْأَصْلِ فَتُفْسَدُ نَصِيبُ الشَّرِيكِ بِالْإِعْتِقَاقِ فَصَارَ الْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ
اعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ (وَعِنْدَ اعْسَارِهِ) أَيِ الْآبِ يَسْعَى الْآبُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ
لِإِحْتِبَاسِ مَالِهِ عِنْدَ الْعَبْدِ وَعِنْدَ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ بَقِيَ مَلِكُهُ بَاعَ أَوْ فَعَلَ بِهِ مَا شَاءَ كَامِرًا
(وَكَذَا الْحَكِيمُ وَالْخُلَافَ) بَيْنَ الْأُئِمَّةِ (أَوْ عَتَقَ عَتَقَ عَبْدًا) أَمْ يَقِلَّ عَتَقَهُ لِعَدَمِ التَّأْثِيرِ
لِخُصُوصِيَّةِ الْآبِ وَلَا لِكَوْنِهِ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ كَفَى الْإِصْلَاحَ (بِشَرَاءِ بَعْضِهِ) بَانَ قَالَ
لِعَبْدٍ غَيْرِ أَنْ مَلَكَتْ شَيْئًا صَافِيًا فَانْتَحَرَ (ثُمَّ اسْتَرَاهُ) أَيِ ذَلِكَ الْعَبْدِ (مَعَ) رَجُلٍ
(آخِرٍ) بِاشْتِرَاكِ (أَوْ اشْتَرَى نِصْفَ ابْنِهِ) وَلَوْ قَالَ نِصْفَ قَرِيبِهِ لَكَانَ أَشْمَلًا (بِمَنْ
يَمْلِكُ كَالَهُ) أَيِ كُلِّ الْآبِ حَيْثُ لَا يَضْمَنُ لِابْنِهِ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا عِنْدَ الْإِمَامِ لِأَنَّ
الْبَايِعَ شَارَكَهُ فِي الْعِلَّةِ وَهُوَ الْبَيْعُ وَهَذَا لِأَنَّ عِلَّةَ دُخُولِ الْبَيْعِ فِي مَلَكَ الْمُشْتَرَى
الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ وَقَدْ شَارَكَهُ فِيهِ فَبَايَعَ الْخِيَارَ أَنْ شَاءَ اعْتَقَ وَأَنْ شَاءَ اسْتَسْعَى
وَقَالَ إِنْ كَانَ الْقَرِيبُ الْمُشْتَرَى مُوسِرًا يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ وَقَبْدُ بَكُونِهِ مِنْ يَمْلِكُ
ابْنَهُ لِأَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى نِصْفَ ابْنِهِ مِنْ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَهُوَ مُوسِرٌ لَزِمَهُ الضَّمَانُ
بِالْإِجْمَاعِ أَمَّا عِنْدَهُمَا فَظُفُّوا عِنْدَهُ فَلَانَ الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَبْعَ لَمْ يَشَارَكَهُ فِي الْعِلَّةِ
فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِفَعْلِ غَيْرِهِ كَافِي التَّبْيِينِ (وَلَوْ اشْتَرَى الْإِجْنَبِيَّ نِصْفَهُ) أَيِ الْآبِ
(ثُمَّ) اشْتَرَى (الْآبَ بِقَبْدٍ) حَالُ كَوْنِهِ (مُوسِرًا ضَمِنَ الشَّرِيكَ) أَيِ ذِمَّةَ الْإِجْنَبِيِّ
الْخِيَارَ أَنْ شَاءَ ضَمِنَ الْآبَ لِأَنَّهُ أَمْ يَرْضُ بِإِفْسَادِ نَصِيْبِهِ (أَوْ) أَنْ شَاءَ (اسْتَسْعَى) الْآبُ
فِي حُظِّهِ لِإِحْتِبَاسِ مَالِيَّتِهِ عِنْدَهُ وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامِ (وَقَالَ لَا يَضْمَنُ الْآبُ فَقَطُّ) لِأَنَّ
يَسَارَ الْمُعْتَقِ يَمْنَعُ السَّعَايَةَ عِنْدَهُمَا كَامِرًا (وَلَوْ مَلَكَ بِالْأَرثِ فَلَا ضَمَانَ إِجْمَاعًا)

لِأَنَّهُ زَانَا وَلَوْ غَيْرَ عَامٍ فَعَلَيْهَا الْعَدَّةُ * ٦١ * ل * وَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ نَفَقَتُهَا مَا دَامَتْ
فِي الْعَدَّةِ لِأَنَّهُ صَارَتْ نَاشِزَةً كَافِي الْخَانِيَةِ وَفِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَةِ إِذَا زَنَتِ الْمَرْأَةُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَحْبِضَ

لا احتمال علو قها من الزنا فلا يسق ماء زرع غيره ويجب حنطه لغيره انتهى فصل تجد جاء من باب
اكرم ونصر و ضرب كاعسد ومد وفر و يروي بالجمع (معتمدة ٤٨٢) (البان) صغرى او كبرى

(والموت) وجوباً سفا
على فوت نعمة النكاح وان
امرها المطلق او الميت
بتركه لانه حسق الشرع
(ان كانت مكلفة) حرة او
امة او مكاتبة او ام ولد
فلا حداد على المطلقة قبل
الدخول والصغيرة
والمجنونة والكافرة فان
بلغت اوفات او اسلمت في
خلا لها لزمها فيما بقي كما
في النهر واما المطلقة
الرجعية فيباح لها الحداد
لكن في السراجية ان المطلقة
الرجعية يستحب لها ان ترين
والتطيب لتر غيب الزوج
وقد قد مناه وكذا يباح
الحداد على قرابة ثلاثة ايام
فقط ولزوجها منعها لان
الزينة حقه كما في الفتح
وفي النهر ينبغي ان يقيد
عدم حل ما زاد على الثلاث
بما اذا لم يرض الزوج بذلك
فان رضى فقد اسقط حقه
اما غير ذات الزوج اذا لم
تكن معتدة فينبغي ان يحل
لها ذلك (بترك الزينة)
بانواعها حلياً كان او قصياً
او خزا حراً غير اسود
قاله البهمنسي ومنه الامتشاط
بضيق الاستن فلا يحل (و)
ترك (لبس) الثوب (المزعر)

لعدم الاختيار فيه كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدته
ولد ثم مات العم فورثاه عتق الولد على الاب ولا ضمان عليه لانه ملك بالارث
بخلاف ما اذا استولدت امة بالنكاح ثم ورثها مع غيره لان المستولدة يصير تمامها
من شريكه نصيبه وضمن التملك لا يمتد الصنع كما في الكافي (عبد لموسرين)
بكسر الراء وهو ثلثة نفر لكن تقييده يسار الثلاثة ليس بمفيد لان الاعتبار بالمدير
والمعتق واما الساكت فلا اعتبار بحاله من اليسار والاعسار كما في البحر (دبره
احدهم) نصيبه (واعتقه آخر) والثالث ساكت (ضمن) بالتشديد (الساكت
مدبره) اي له ان يختار تضمين قيمة نصيبه فان اختاره ضمن المدير لا المعتق (و) ضمن
(المدير معتقه ثلثة) اي ثلث قيمته حال كونه (مدبراً) اي لا يضمن المدير معتقه
(ما ضمن) اي لا يضمن قيمة مملكته بالضمان من جهة الساكت لان ملكه ثبت
مستنداً وهو ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين هذ عند الامام
لان التدبير مخير عنده كالاعتاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه
فاحدهما اختار اعتاق حصته فضمن حقه فيه فلم يبق له اختيار امر آخر كالضمين
وغيره ثم للساكت توجه سبب ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير ضمان
معاً وضمة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمن المعاضة هو الاصل
فيضمن المدير ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبر او في البحر لو كان بين اثنين
دبره احدهما ثم حرره الاخر فالمدبر تضمين المعتق ثلثة مدبر ان كان موسراً في
عكسه ان يستسعى المدبر العبد في نصف قيمته مدبر لانه بالتدبير اختار ترك الضمان
واولم يعلم ايهما اول فان للمدبر تضمين المعتق ربع القيمة واستسعى العبد في ربع
القيمة ويرجع المعتق بما ضمن على العبد وكذا لو صدر الاعتاق والتدبير منهما
معاً عند الامام (والولاء ثلثة المدبر وثلثة المعتق) لان العبد عتق على ملكهما
على هذا المدار كما في الهداية وفي الغاية ومراده انه يدينه وبين عصبية المدبر
والمعتق لان العتق لا يثبت للمدبر الا بعد موت مولاه لكن قال في الفتح هو غلط
وبين وجهه فليطالع (وقال ضمن مدبره لشريكه) لان التدبير كالاعتاق
لا يتجزى عندهما فحين دبره احدهم صار الكل مدبراً له ولا يصح اعتاق الآخر
لمصادفة ملك الغير فيضمن ثلثي قيمته لشريكه (ولو معسراً) لانه ضمان تملك
فلا يختلف بالاعسار واليسار بخلاف ضمان الاعتاق فانه ضمان جنائية وعند الأئمة
الثلثة يضمن المعتق ثلثي قيمة لهما لو موسراً ولو معسراً لا يعتق نصيبهما
(والولاء كله) اي للمدبر وهذا ظاهر (وقيمة المدبر ثلثا قيمته فناء) وعليه الفتوى
كما في اكثر المعبرات لان منافع المملوك ثلثة الاستخدام واسترباح بواسطة البيع
وقضاء الدين بعد موت المولى والتدبير يفوت استرباح وبقى له آخران وفي

اي المصبوغ يزعفران (والمعصر) اي المصبوغ وكذا المصبوغ بغرة او عصب * صدر *
وهي نبت يصيبه الثياب الا ان يكون خليقاً لازية فيه ولا بأس بالاسود لانه لا يقصده الزينة وكذا الازرق فيما ينبغي

كذا في النهر وفي القهستانى عن المحيط والمراد بالشوب ما كان جديدا يقع به الزينة والا فلا بأس بلبسه لانه لا يقصده الاستر العورة والاحكام ٤٨٣ * تبني على المقاصد (والطيب) ولو للتجارة وان لم يكن لها

كسب الا فيه كذا في النهر (والدهن) وان لم يكن مطيبا كالزيت الخالص ونحوه (والكحل) اى الاحتال به (والحنا) اى الاختصاب به (الابدن) قدي الكل اذ الضرورات تبيح المحظورات قال القهستانى فلو كانت فقيرة لا تجب الا احدهذه الاثواب واشتكت رأسها او عينها او اعنات الدهن فخير لا بأس به لانه واجب الدفع شرعا انتهى فأمله مع ما مر عن النهر (لا) تحب (المعتدة العتيق) بان مات عن ام ولده او اعتقها وقصره على الثانى قصور (والنكاح الفاسد) والوطى بشبهة وقد ذكرنا فى شرحنا على التنوير انه لا حداد على سبعة (ولا تحطب بالضم) وهى المراجعة فى الكلام ومنه الخطب بالضم والكسر لكن الضم مختص بالوعظة والكسر اطلب المرأة (المعتدة) اى معتدة كانت قاله العتيق وهو شامل للمعدة عن عتيق او نكاح فاسدا وغيرهما قيد بالمعدة اذا خالية تحطب وقيد بعض الشافعية بما اذا

صدر الشرعة ومن المنافع الوطى وورده بعض الفضلاء بان العبد المذنب ليس فيه منفعة الوطى واجاب بان الحكمة تراعى فى الجنس لافى كل فرد والوطى يتحقق فى جنس بنى آدم انتهى لكن بقى ههنا كلام وهو ان الوطى من قبيل الاستخدام تدبر وفى القبح يسأل اهل الخبرة ان العلماء لوجوزوا ببيع هذا فانت المنفعة المذكورة كم يبلغ فاذا كره فهو قيمته وهذا حسن عندى وقيل قيمته قنا وهو غير سديد وقيل نصف قيمته قنا وقيل تقوم خدمته مدة عمره خزا فيه فا بلغت فهي قيمته (واو قال لشر يكدهى) اى الامة (ام ولدك وانكر) الشريك ذلك (تخدمه) اى تخدم الامة المنكر (يوما ووقف) اصله تتوقف فحذفت احدى التائين (يوما) اى لا تخدم احدا يوما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل عليها للمكر وهذا عند الامام لان المقر اقران لاحق له عليها فيؤخذ باقراره والمنكر يزعم انها كما كانت فلا حجة به الا فى نصفها ولومات المنكر عتقت وتسعى فى نصف قيمتها بورثة المنكر (وقال المنكر ان يستعيبها فى حظها ان شاء ثم تكون حرة) كلها لانه لم يصدقه صاحبه اقلب اقراره عليه كانه استولدها فعتقت بالسعاية وذكر فى الاصل رجوع ابى يوسف الى قول الامام فعلى هذا ينبغي للبص ان يبين فيقول فى قوله الاول تدبر ولم يتعرض لنفقتها وكسبها وجناتها وفى المختلف من باب محمد ان نفقتها فى كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها على المنكر ولم يذكر خلافا وقال غيره نصف كسبها المنكر ونصفه موقوف ونفقتها من كسبها فان لم يكن لها كسب فنصف قيمتها على المنكر لان نصف الجارية للمنكر وهو الا ليق بقول الامام وينبغى على قول محمد ان لانفقة لها عليه اصلا واما جناتها فتسعى فيها على قول محمد كالماكان وعلى قول الامام جناتها موقوفة الى تصديق احدهما صاحب كما فى القمح (وما) رافية (لام ولد تقوم) اى ليس لها قيمة لقوله عليه السلام اعتتها ولدها ومقتضى الحرية زوال التقوم (فلا يضمن موصرا عتقت نصيبه منها) اى ام الولد يعنى اذا كانت امة بين رجلين فولدت وادفاد عيا فصارت ام ولد لهما فاعتقها احدهما وهو موصر لا يضمن حصته شر يكة عند الامام بناء على عدم تقودها (وعندهما) والائمة الثلاثة (هى متقومة) كالمذبذبة ولهذا الوقال كل مملوك الى اليوم يدخل فيه ام الولد (فيضمن حصته شريكه منها) فى الصورة المذكورة بناء على تقودها

* باب العتيق المهم *

(رجل له ثلثة اعبد قال) فى صحته (لاثنين عنده احدا كحر فخرج احدهما) ونبت الاخر (ودخل الآخر) اى الثالث (فاعاد القول) اى قال احدا كحر يؤمر بالبيان ان كان حيا كما اشار اليه بقوله (ثم مات) المولى (من غير بيان) فان بدأ ببيان الايجاب

لم يخطبها غيره وترضى به فان سكنت قولان وقوا عدلا لانا به كذا فى النهر (ولا بأس بالتعريض) لتوفى عنها زوجها نحو انى اريد التزوج وكذا انى فبك راغب كما فى القمح على خلاف ما فى البدائع واما المطلقة

فلا يجوز ان يعرض لها بالاجماع لا فضائه الى عداوة المطلق ولم ار حكم المعتدة من عتق او نكاح فاسداً او وطئاً بشبهة ومقتضى التعليل ان يجوز كذا في النهر لكن ٤٨٤ في القهستاني وفيه اشارة الى جواز

الاول وقال عتيت به الثابت عتق و بطل الايجاب الثاني لانه بقي دائراً بين الحر والعبد في جواب ظاهر الرواية وان قال عتيت به الخارج عتق بالكلام الاول ويؤمر ببيان الايجاب الثاني لصحة لكونه دائراً بين العبدان وان بدأ بالثاني وقال عتيت به الثابت عتق الخارج الايجاب الاول لان الايجاب الاول دائر بينهما فاذا عتق الثابت بالايجاب الثاني تعين الخارج بالاول وان قال عتيت به الداخل عتق ويؤمر ببيان الايجاب الاول (عتق ثلثة ارباع الثابت) عند المولى وسعى في رבעه (ونصف الخارج) بالاجماع (وكذا) يعتق (نصف الداخل) عند الشيخين لانه عتق نصف الثابت والخارج بالايجاب الاول الدائر بينهما ونصف الداخل بالايجاب الثاني الدائر بينه وبين الثابت وعتق ربع الثابت به لان النصف الذي اصابته الثابت شايع فالاقى الحرية بطل وما لاقى الرق صح فيتنصف ذلك النصف فيعتق رבעه به (وقال محمد رבעه) اى الداخل لان الايجاب الثاني لما اوجب عتق الربع من الثابت اوجبه من الداخل لانه متصرف بينهما واجيب بان في الثابت مانعاً من عتق النصف به كما مر ولا مانع في الداخل فان قيل يشكل هذا بطل اصلهما من عدم تجزى الاعتاق فالجواب ان عدم تجزىه اذا وقع في محل معلوما والاقسام هنا ضرورى فتجزى بلا خلاف لكن في القمح والتسهيل كلام فليطالع (ولو قال) هذا القول (في مرضه) الذي توفى فيه ومات قبل البيان وقيمة العبد متساوية فان كان له مال يخرج قدر المعتق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة ارباع رقبة عندهما او رقبة ونصف رقبة عنده اولم يخرج ولكن اجازت الورثة فالجواب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبد (ولم يجز الوارث) ذلك (جعل) عند الشيخين (كل عبد سبعة كسهم العتق) وبيانه ان حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلاثة ارباع وحق الداخل عند هما في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وربع واقوله اربعة فتعول الى سبعة فتحق الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت وصية ومحل نفاذها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل رقبة على سبعة وسهام السعاية اربعة عشر (و) حينئذ عتق من الثابت ثلاثة اسهم من الاسباع (وسعى) للورثة (في اربعة من كل من الآخرين) اى الخارج والداخل (اتن منها وسعى كل منهما) للورثة (في خمسة) فيصير جميع المال واحداً وعشرين فيستقيم الثلث والثلثان (وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عند) لان حق الداخل ربع فيجعل كل رقبة ستة وسهام السعاية اثني عشر (و) حينئذ يعتق من الثابت ثلثة اسهم من الاسداس (وسعى في ثلثه) يعتق (من الخارج اتن) منها (وسعى في اربعة) يعتق (من الداخل واحد) منها (وسعى

التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلاً وكذا في معتدة البائن كما في النهاية لكن في المختار انه يجوز كالتو في عنها زوجها اتفاقاً ولم يوجد نص في معتدة عتق ومعتدة وطئاً بالشبهة ورفسة ونكاح فاسد وينبغي ان يعرض للاولين بخلاف الآخرين ففي الظهرية لا يجوز خروجها من ايت بخلاف الاولين في المضمرات ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج معتدة الضلاق الحرة او الامه المبوءة في نكاح صحيح او فاسد وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسدة تخرج وعن محمد ان الامه تخرج بلا امر المولى لو بائنا وكذا الصبية والكتابية والمجنونة والمعسوة والذميمة كما في المختار وغيره ولا الفسخ (من يثها اصلاً) نهارة اوليلاً ولا الى صحن دار فيها منازل لغيره وان اذن لها لان صحنها بمنزلة السكة ولو في عدة الرجعي لانهما لا يمكن ان ابطال حق الله تعالى وشمل اطلاقه المتخلعة على نفقة العدة كما افتي به

الشهيد وصححه في جامع قاضي خان وغيره لانها هي التي استعظت حقها كما لو اختلفت على ان مؤنة * في * السكنى عليها فيلزم منها ان تكثرى بيت الزوج قال في القمح والحق على ان انعنى ان تنظر في خصوص الوقائع

فان علم في واقعة يحجز هذه المختلعة من المعيشة ان لم تخرج افتساها بالحل والافسا لحرمة (ومعدة الموت تخرج
نهارا او بعض الليل) قد رما ٤٨٥ يستكمل به حوايجها اذ لانفقة لها (ولا تبنت في غير منزلها)

وكذا لو خرجت لاصلاح
مالا بلد لها منه كن راعة
وطلب نفقة ولا وكيل لها
كافي البحر عن القنية (والامة)
المعدة (تخرج في حاجة
المولى) لوجوب خدمته
عليها الا ان تكون مبهوة
وله الرجوع (وتعتمد
المعدة) لطلاق او موت
(في منزل يضاف اليها)
بالسكنى (في وقت الفرقة)
اي فرقة كانت (او الموت
الا ان تخرج) المعدة (جبرا)
بان كان المنزل عارية او
موجرا مشاهرة (او خافت
على مالها) في ذلك المنزل
بسرق او حرق او غرق
او فزع شديد (او انهدام
المنزل او لم تقدر على
كرائه) اي كر البيت الذي
استأجره الزوج ومات
فاوثر عليها في مالها فلو
لم تجد الكراء تخرج فاذا
خرجت انتقلت حيث شئت
الا ان تكون ميتة فانتقل
حيث شئت كافي القهستاني
عن المختار وفيه عن المحيظ
لو طلقت غائبة عادت الى
منزلها والتدبير في اختيار
المنزل في الوفاة والباين
والزوج غايب اليها
وفي الرجعي اليه انتهى

في خمسة) فيصير جميع المال ثمانية عشر فيستقيم الثلث والثلثان ايضا وعند الائمة
الثلاثة يقرع بينهم وفي كثير من المسائل يتسكون بالقرعة او يقوم الوارث مقامه
في البيان وروى عن احد يقرع في الحياة والمات (ولو طلق كذلك قبل الدخول)
اي ان كانت له ثلاث زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطئ على
الصفحة المذكورة (ومات بلا بيان) يوزع حكم الطلاق عليهن باعتبار الاحوال وهنا
احكام ثلاثة المهر والميراث والعدة اما حكم الميراث فداخلة نصفه والنصف بين الخارجة
والثانية نصفان وعلى كل منهن عدة الوفاة احتياطيا كافي الكافي اما حكم المهر فيقبل
(سقط ثلاثة اثمان مهر النافذة وربع مهر الخارجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق)
لان بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصفان بين الخارجة والثابتة
فسقط ربع كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفان بين الثابتة والداخلة
فاصاب كل واحدة اثنان فسقط اثمان مهر الثابتة بالايجابين وسقط ثمن مهر الداخلة
وانما فرضت المسئلة قبل الوطئ ليكون الايجاب الاول موجبا للبينونة فاقصاه
الايجاب الاول لا يفي محلا للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كالمعنى كما في اكثر
المعتبرات لكن في كلام قربة وباش في حاشيته فليطاع (هو) اي كونه بالاتفاق
(المختار) قال صاحب الهداية هذا قول محمد خاصة وعندهما يسقط ربعه وقيل هو
لهمما ايضا وعلى هذه الرواية افرق لهما ان الكلام الاول انما يعتبر تعليقا في حق
الداخل في حكمه يقبل التعليق واما في حكمه لا يقبله يكون تخيرا في حقه ايضا فبراءة
من المهر لا تقبل التعليق فيكون تخيرا بالنسبة اليه فثبت التردد في الكلام الثاني
بين الصحة وعدمه في حق فينصف بخلاف اعتق فانه يقبل التعليق فلا يكون
الكلام الثاني مترددا في حقه فثبت كله والكلام الثاني في الكافي (والبيع) صحيحا
اوفاسدا وان لم يسلم البيع على الصحيح او بشرط الخيار لاحدهما وكذا الايضاء
والاجارة والتزويج (بين في اعتق) اليهم (وكذا العرض على البيع والموت)
والتمل (واحرير) سواء كان الحر يرميها او مملوكا والمراد بالجز مالانية له فيه
فان قال غنيت به الذي لزمه بقولي احد كما حصر صدق قضاء كافي البحر (والتدبير
والاستيلاء والهبة والصدقة مسلمين) الى الموهوب له اي ان قال احد كما حصر فباع
احدهما او مات احدهما او دير احدي امتيه بعد القول فكل من التصرفات
المذكورة بيان ان المراد هو الآخر فان حصل له الانشاء لم يبق محلا للعتق اصلا
بالموت وللعق من جهته بالبيع وللعق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء فبين
الاخر والهبة بالتسليم والصدقة بمنزلة البيع لانه تمليك كافي الدرر وغيره لكن
قيد التسليم ليس بشرط لان المساومة اذا كانت بيانا فهذه اولى بلا قبض بل وقع
اتفاقا وقيد باعتق المبهمة لان الموت في النسب اليهم وامومية الوالد المبهمة لا يكون

وفي المجتبى لو كان نصيبها من الدار لا يكفيها اشترت من الاجانب واولاده الكبار وكذا في الطلاق البائن
انتهى يعني فيما اذا اختلعت على السكنى قال في البحر وهو ظاهر في وجوب الشراء عليها لو كانت قادرة

او الكراء ان لم ترض الورثة بأجارتها اياه وأقره في النهر والمخ قلت لكن الذي في نسختي المجتبى استمرت بسنين
مهملة وتائين متواليين من الاستار فليحرق (ولابأس بكيوتيهما) ٤٨٦ * (معاً بمنزل) واحد (وان كان

بيانا كما في المخ (والوطى) لاحدهما (ليس ببيان فيه) اى في العتق المبهم عند
الامام هذا اذا لم يحصل منه العلوق اما اذا حصل فعتقت الاخرى بالاتفاق
(خلافا لهما) اى قالاهو بيان فيعتق الاخرى وبه قال الشافعى ومالك في رواية
لان الوطى لا يحل الا في الملك واحديهما حرة فكان بالوطى مستقيمة الملك في الموطوءة
فتعنت الاخرى لزواله باعتق كافى الطلاق وله ان الملك قائم في الموطوءة لان الايقاع
في المنكرة وهى معينة فكان وطئها حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا حل وطئها على
مذهب الا انه لا يفتى به كما في الهداية وغيرها وفي القمح ان الرجوع قولهما وانه
لا يفتى بقول الامام فيه من ترك الاحتياط مع ان الامام ناظر الى الاحتياط في اكثر
المسائل فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يقدم قولهما على قول الامام كما هو دأبه تأمل
وقيد باعتق المبهم لان الوطى بالتدبير المبهم لا يكون بيانا بالاجماع وفيه اشعار
بان التقبيل والمعانقة والنظر الى الفرج بشهوة لا يكون بيانا بالاولى وعن ابى يوسف
انه بيان واما الاستخدام ولو كررها فلا يكون بيانا بالاجماع (وفي الطلاق المبهم
هو) اى الوطى وفي القمح قال الكرخى يحصل بالتقبيل كما يحصل بالوطى (والموت
بيان) فمن كان له امر اثنان وقال هذه او هذه او احديهما طالق ثم وطى احديهما
او ماتت تعين ان المراد هى الاخرى ولا بد ان يكون الطلاق بيانا اما في الرجعى
فلا يكون الوطى بيانا لطلاق الاخرى لحل ووطى المطلقة الرجعية كافى البحر فعلى
هذا لو قيده ببيان اكان اولى تدبر (وان قال لأمته) ان كان (اول ولد له) ذكر
فانت حرة فولدت ذكر او انثى ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق نصف كل من الام
والانثى) وهذه المسئلة على وجوه احدها ان يوجد اتصادق بعدم العلم بالمولود
اولا والجواب ما ذكر وهو كون الغلام رقيقا وعتق نصف الام والجارية لان كل
واحدة منهما يعتق في حال بان ولدت الغلام اولا الام بالشرط والبنت تبعاتها
اذا الام حرة حين ولدتها وترق في حال ان ولدت ابنت اولا لعدم الشرط
فيعتق نصف كل واحدة وتسمى في نصف قيمتهما والغلام عبد بكل حال تعدت
ولادته او تأخرت لان ولادته شرط للعتق والحكم يعقب الشرط واثنان ان تدعى
الام ان الغلام اول والمولى منكر والبنت صغيرة فالقول للمولى ويحلف على علمه
فاذا حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام ابنته بعد ذلك على خلافه وان
نكل عتقت الام والبنت والثالث ان يوجد اتصادق بان الغلام هو الاول فتعتق الام
والبنت دون الغلام والرابع ان يوجد اتصادق باولية البنت فيعتق احدهما الخامس
ان تدعى الام اولى الغلام ولم تدع البنت وهى كبيرة فان المولى يخلف فان حلف
لم يعتق احد وان نكل عتقت الام فقط والسادس ان تدعى البنت فان نكل حيث
تعتق البنت فقط وهى من غريب المسائل حيث تعتق البنت دون الام مع ان عتقها

الطلاق بيانا واحدا او
اكثر (اذا كان بينهما ستره)
وحجاب لثلاثقع الخلوة
بالاجنبية وهذا يفيد ان
الحائل يمنع الخلوة المحرمة
بالاجنبية كما افاده في النهر
(الا ان يكون الزوج فاسقا
فان كان فاسقا او كان البيت
ضيقا خرجت) المرأة لانه
عذر (والاولى خروجه)
في الحالتين لان مكثها واجب
لامكثته وهذا يفيد وجوب
الحكم به كما افاده الكمال
وفي الكافي ان كان فاسقا
يخاف منه فليخرج الى منزل
آخر لكن في الشرع نبالية
عن مختصر الظهيرية
للعبى وان كان ما جئا يخاف
عليها منه فانه يخرج تحرزا
عن المعصية فليحفظ (وان
جعل) او يجعل القاضى
بينهما امرأة ثقة تقدر على
الخلوة بحيث تمنع الزوج
من وطئها (فحسن)
ونفقها في بيت المال كذا
في البحر عن تخييص الجامع
(ولو ابانها او مات عنها
في سفر) في مصر او في
مفازة (ويينها وبين
مصرها اقل من مدته
رجعت) الى مصرها (وان
كانت مسافته) اى السفر

(من كل جانب) اى جانب مصرها ومقصدها (تخبرت) بين العود والسفر (معها ولى) * بتبعية
اى محرم في صورتين اولاً (والعود اجد) لتعتد في منزلها (وان كان ذلك) اى الطلاق او الموت (في مصر)

اى موضع إقامة واقربية والمسافة سفر (لا يخرج منه ما لم تعتد ثم يخرج) عند الامام ان كان لها محرم وقالوا
ان كان معها محرما جاز الخروج قبل ﴿ ٤٨٧ ﴾ الاعتداد والا فلا وكذا الخلاف لو كانت بمفازة ومن كل

بعية الام وهذه مأخوذة من الكافي وفي الفتح وهذا الجواب كما ترى في الجامع
الصغير من غير خلاف فيه والمذكور في المحمد في الكيسانيات في هذه المسئلة انه
لا يحكم بعق واحد منهم لانا لم نتيقن بعقته واعتبار الاحوال بعد التيقن بالحرية
ولا يجوز ايقاع العتق بالشك فعن هذا حكم الطحاوى بان محمدا كان اولامع
الشيخين ثم رجع لكن في النهاية والبحر تفصيل فليراجع (ولا تشترط الدعوى
لصحة الشهادة على الطلاق وعق الامة) حال كونها (معينة) لما فيها من
تحريم الفرج وهو حق الله تعالى فقبل اتفاقا (وفي عق العبد) الامة (غير المعينة
تشرط) الدعوى لصحة الشهادة عند الامام لان العتق حق العبد فلا بد من
الدعوى وهى لا تحقق من الجهول وعق المبهمة لا يحرم الفرج عنده كما مر
(خلافا لهما) لان المشهود به حق الشرع وعدم الدعوى لا يمنع قبول الشهادة
وهذا لان المشهود به العتق وهو حق الشرع الا ترى انه لا يحتاج الى قبول
العبد ولا يرتد بده (فلو شهدا) اى رجلان على زيد (يعق احد عبديه بغير عين
او اتميه لا تقبل) شهدتهما عند الامام (الا) ان يكون (فى وصية) وهو
استثناء منقطع لان صدر الكلام لم يتناوله كافي البحر اى ان شهدا انه اعتق احد
عبديه فى مرض موته او شهدا على تدبيره فى صحته او مرضه واداء الشهادة
فى مرض موته او بعد الوفاة تقبل استحسانا لان التدبير حيث ما وقع وقع وصية
وكذا العتق فى مرض الموت وصية والخصم فى الوصية انما هو الموصى وهو معلوم
وعنه خلف وهو الوصى او الوارث كافي الهداية وفى الدرر تفصيل فليطالع
(وعندهما) والائمة الثلاثة (تقبل) شهدتهما طلقا وان تقدم الدعوى وفى الفتح
لو شهدا بعد موته انه قال فى صحته احد كما حر تقبل وهو الاصح اعتبارا للشيوع
(وان شهدا بطلاق احدي نسائه قبلت) شهدتهما بلا دعوى فيجبره القاضي
على التعيين (اتفاقا) لضمنه تحريم الفرج وهو حق الله تعالى وفى الكافي واوشهدا
انه حر رامة معينة وسماها فتسينا اسمها او شهدا انه طلق امرأة معينة وسماها
ونسينا اسمها بطلت شهدتهما لاقرارهما على أنفسهما بالغفلة واوشهدا
بعقته وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فضمنائمه ثم شهدا آخر ان بان المولى كان اعتقه
بعد شهدتهما لم يسقط عنه الضمان اتفاقا وان شهدا انه اعتقه قبل شهدتهما
لم تقبل ايضا ولم يرجعا بما ضمنا عند الامام وعندهما تقبل ورجعا على المولى بما ضمنا

باب الحلف بالعتق

الحلف بفتح اللام وبسكونها وبكسرها القسم والراد منه ان يجعل العتق جزاء
على الحلف بان يعلق العتق بشئ (ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك عبدا

فى ذلك بمكايات لا تثبت بها حكم ولنا قول عائشة رضى الله عنها لا يبق الوالد فى رحم امه اكثر من ستين ولو
بفرقة مغزل ومثله لا يدرك بالرأى فيحمل على السماع واما الاول فعليه الاجماع واما الغالب فتسعة اشهر (ومن

قال ان نكحت فلانة فهي طائفة فتكحها فولدت ستة اشهر منذ نكحها) لا اقل ولا اكثر (لزمه نسبه) تصور
الوطئ حالة العقد فلو ولدت لاقل منها لم يثبت نسبه وكذا لاكثر * ٤٨٨ * ولو يوم وبحت فيه الكمال (و)

اوامة (لى يومئذ حر) اى يوم اذ دخلت لان التزويج فى يومئذ عوض عن الجملة
المضافة اليها لفظة اذ ولفظ يوم ظرف للملوك وكان التقدير كل من يكون
فى ملكى وقت الدخول حر كما فى البحر وفى القهستانى قيل يخالف لما مر ان اليوم
مع فعل ممتد للنهار ولانه اطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير
المفرد انتهى لكن فى القمح تفصيل وحاصله ان لفظ اذ لم يذكر الا تكثيرا للعوض
عن الجملة المحذوفة او عماد له لكونه حرفا واحدا ساكنا تحسينا ولم يلاحظ معناها
وهذا لو دخل ليعتق ما فى ملكه لانه اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول تدبر
(يعتق بدخوله) اى الدار (من) هو (فى ملكه) اى المعتق (عند الدخول سواء
كان فى ملكه وقت الحلف) واستمر الى وقت الدخول (او تجدد بعده) اى بعد
الحلف لان المعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيهما (ولم يقل) فى
يمينه (يومئذ) بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لى حر (لا يعتق الا من كان
فى ملكه وقت الحلف) لان الشرط اعترض على الجزاء وهو العتق فيقتضى
تأخر الجزاء الى وقت دخول الدار لتأخر الملك فيعتق من بقى على ملكه الى
زمان الدخول لامن ملكه بعده بخلاف الاولى لانه زاد يومئذ فيها ولا يفيد
تلك الزيادة الا اذا انصرف يومئذ الى ما يملكه فى المستقبل ولا فرق بين كون العتق
معلقا او منجزا وسواء قدم الشرط او اخره وسواء كان التعليق بان او غيرها كانا
او متى ما (وكذا) لا يعتق (لو قال كل مملوك لى) او قال كل ما ملكه (حر بعد غد)
وله فى الصورتين مملوك فاشترى آخر بعد الحلف ثم جاء بعد غد عتق الذى
فى ملكه يوم حلف لا الذى اشتراه بعده لان قوله كل مملوك لى يتناول ما ملكه زمان
صدور هذا الكلام منه وقوله املكه الحال وانصرفه الى الاستقبال بقرينة
السين او سوف فكان الجزاء حرية المملوك فى الحال مضافا الى ما بعد العقد فلا يتناول
ما يملكه بعد اليقين ولو قال عتيت به ما استقبل ملكه عتق ما ملكه الحال وما استحدث
الملك كما اذا قال زينب طائفة وله امرأة معروفة بهذا الاسم ثم قال لى امرأة اخرى
عتتها وطلقت المعروفة بظاهر اللفظ والمجهولة باعتزافه كذا ههنا كما فى البحر
(والمملوك لا يتناول الحمل) لانه اسم المملوك مطلق والجنين مملوك تبعه لالام
ولانه عضو من وجهه والمملوك يتناول الانفس لا الاعضاء ولهذا لا يملك بعه
منفردا ولا يجزى عتقه عن الكفارة وفرع عليه بقوله (فلو قال كل مملوك لى ذكر
حر وله) اى للقائل (امة حامل فولدت ذكر الاقل من نصف حول منذ حلف
لا يعتق) كما بيناه وقوله لاقل من نصف حول ليس قيذا اخترازا لانه لا فرق بين
ان تلده لاقل من ستة اشهر او لاكثر بل لكون وجود الحمل وقت الحلف متيقنا
(و) قال كل مملوك لى حرو (لم يقل ذكر اعتق) الحمل (تبع لامة) لان انظر

لزمه (مهرها) لانه لثبوت
النسب منه جعل واطنا
حكما ولا يكون به محصنا
كما فى البحر عن النهاية (واذا
اقرت المطلقة) من نكاح
صحیح او فاسد (بانقضاء
العدة) فى مدة تحتمله (ثم
ولدت لاقل من ستة اشهر
من وقت الاقرار ثبت نسبه)
لظهور خطاها بيقين
(وان) ولدت (استة اشهر
لا) يثبت النسب لحصول
العلق بعد الاقرار (وان
لم تقر) بانقضائها (يثبت)
النسب (وان ولدت لاقل
من ستين) من وقت الطلاق
بل واز وجوده عند الطلاق
والمبتدأ ان تكون
مدخولة والا فان ولدت
لستة اشهر فصاعدا لم يثبت
اذا العلق متوهم وان ولدت
لاقل يثبت العلق بالعلق
ذكره القهستانى (وان
كان) مجئ الولد (لستين او
اكثر) لا يثبت النسب لكون
الحمل بعد الطلاق وفى الاولى
يبحث لتصور العلق فى حال
الطلاق على ما سبق فيكون
حينئذ قبل زوال الفراش
وقد جزم فى الجوهرة بان
قول القدورى بعد ثبوت
النسب فيما اذا جاءت به

لستين سهو والحق جملة على اختلاف الروايتين توارد المتون على عدم نبوته كما قال القدورى * المملوك *
فتنه وهذا اذا لم تلد توء ما فان ولدته وانسانى لاكثر من ستين والاقل منهم ثبت نسبهما منه عندهما

خلافاً لمحمد ذكره الزيلعي وغيره (الافى) الطلاق (الرجعى) فيثبت النسب بلا دعوة وان ولدته لعشرين سنة فاكتر لاحتمال العلوق في العدة * ٤٨٩ * لجواز كونها ممتدة الطهر (و يكون) محيى الولد (رجعة)

بسبب وطئه فان الظاهر انتفاء الزنا والحكم بابقاء النكاح اسهل من الحكم باثباته (بخلاف) الطلاق (البائن) حرمة الوطئ (الان يدعيه فيثبت فيه ايضاً) لانه التزمه وان لم تصدقه المرأة على الاوجة كما في القمح (ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة) وهذه شبهة المحل والنسب يثبت فيها بالدعوة بخلاف شبهة العقل كمعدة الثلاث فانه لا يثبت فيها لكن في شرح الطحاوى ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما والكلام مشير الى ان المرأة لو كانت امة يثبت نسبه بلا دعوة فلو عزل عنها وولدت فان ظن انه منه لم ينفه كما في القهسة انى معزياً للمحيط (وان كانت المائة) المدخول بها (مراهقة) يجامع مثلها (فان انت به لاقل من تسعة اشهر) من وقت الطلاق (يثبت) النسب (والافلا) يثبت ان لم تدع الحبل لانها لصغرها ينزل سكوتها منزلة الاقرار بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر (وعند ابى يوسف يثبت)

المملوك يتناول الذكور والاناث حتى اوقال نويت الذكور دون الاناث لم يصدق قضاء وفي اطلاقه يشعر بان يعتق الحمل تبعاً لأمه مطلقاً سواء ولدت لاقل من نصف حول او لا كثر وليس كذلك بل القياس يقتضى عتق الحمل اذا ولدت لاقل من نصف حول لوجود الحمل وقت الحلف بيقين والافلا لانه لا يتيقن بوجود الحمل وقت الحلف على ذلك وقد تقدم ان قوله كل مملوك للحال تتبع (ولو قال كل مملوك لى حر بعده متى صار من فى ملكه عند الحلف مدبر الا اى لا يصير مدبراً (من ملكه بعده) اى بعده هذا القول لانه لما اضاف العتق الى الموت فن حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك فى الحال ويصير مدبراً من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا يتناول من ملكه بعده ولا يصير هو مدبراً حتى يستحق العتق فيجوز بيعه (لكن يعتق الجميع) اى من ملكه بعد الحلف وقوله (من الثلث عند موته) اما عتق الاول فلانه مدبر و اما عتق الثانى فلان اضافة العتق الى الموت من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية فيتناول ما يملكه بعد هذا القول لان المعتبر فى الوصايا الملك حالة الموت وقال ابو يوسف فى النوادر يعتق الذى كان فى ملكه يوم حلف ولا يعتق الذى ملكه بعد اليقين لان اللفظ حقيقة الحال فلا يعتق به ما سيملكه ولهذا صار مدبراً دون الآخر

* باب العتق على جعل *

هو بالضم ما يجعل للعادل على عمله والمراد منه هنا العتق على المال (ومن اعتق) بصيغة المجهول والنائب عن الفاعل ضمير من (على مال) نقدا وعرض او حيوان ولو كان بغير عينه مكمل او موزون معلوم الجنس ويلزمه الوسط فى تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما وان لم يسم الجنس بان قال انت خر على ثوب او حيوان فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه كما فى البحر وعند الشافعى لا يعتق فى المال المجهول (اوبه) اى بذلك المال بان قال انت او هو حر على انف او بالف (فتبيل) العبد المال فى المجلس حاضر او غائبا فان كان حاضرا اعتبر مجلس الايجاب وان كان غائبا اعتبر مجلس عمله وقيد بقوله قبل لانه ان رد او اعرض عن المجلس بالقيام او بالاستغفار بما يعلم به قطع المجلس بطل (عتق) فى الحال سواء ادى المال اولا لانه معاوضة المال بغير المال فشابه النكاح والطلاق وفى البحر قال لعبد، صم عنى يوما اوصل عنى ركعتين وانت حر عتق وان لم يصل ولم يصم ولو قال حج عنى وانت حر لا يعتق حتى يحج (والمال) المشروط (دين) صحيح (عليه تصح الكفالة به) لكونه ديناً على حر (بخلاف بدل الكتابة) حيث لم يصح الكفالة به ثبت مع المنا فى وهو قيام الرق (وان قال) المولى له (ان ادبت الى الفاقنت حر او اذا

النسب (فيما) اذا اجابت به (دون السنين) * * * وفى الرجعى الى سبعة وعشرين شهراً ومن مات عنها زوجها بالغة يثبت نسب ولديها (ان اتت به لاقل من سنتين) من وقت الموت ولو غير مدخول بها

فلا فرق بين ذوات الاقرار والاشهر لان عدة الوفاة لغير الحامل بالاشهر كافي التبيين (وان كانت) التي مات عنها زوجها (مراهقة) فان انت به (لاقل من عشرة اشهر وعشرة $\frac{1}{2}$ ٤٩٠) أيام) ثبت نسبه (والا فلا) يثبت

لكون العلوق بعد العدة
 وعند ابى يوسف ثبت
 نسبه الى سنتين كما واقرت
 بالحبل وان اقرت بانقضاء
 عدتها بعد اربعة اشهر
 وعشر ثم ولدت لستة اشهر
 فصاعدا لم يثبت نسبه
 (ولا ثبت ولادة المعتدة)
 عن وفاة او طلاق باين او
 رجعى على ما في قاضيهان
 عند الانكار (الا بشهادة
 رجلين او رجل وامرأتين
 وعندهما تكفى شهادة
 امرأة واحدة) وهل تقبل
 شهادة رجل واحد قبل
 نعم (وان كان حبل ظاهر)
 يعرفه كل احد (او اعترف
 الزوج به) اى بالحبل (ثبت)
 الولادة (بمجرد قولها)
 عنده لثبوت النسب قبل
 الولادة كذا في القمح وهو
 يفيد انها لو ولدت وقد كان
 الحبل ظاهرا فانكره اكتفى
 بالشهادة بكونه كان ظاهرا
 (وعندهما لا بد من شهادة
 امرأة) واعلم ان شهادة
 القابلة لا بد منها لتعيين الوالد
 اجماعا من هذه الصور كلها
 لاحتمال ان يكون غير هذا
 كما حرره الزيلعي (وان
 ادعتها) اى الولادة (بعد
 موت الزوج لاقل من سنتين

اديت) بصيغة المجهول او متى اديت الى الفاقنت حر (صار مأذونا) بالكسب
 (لامكاتباً) اى لا يصير مكاتباً لانه صريح في تعليق العتق بالاداء فلا يتوقف
 على قبوله ولا يبطل برده وللمولى بيعه قبل وجود شرطه ولومات وترك ما لا
 فهو للمولى ولا يؤدى عنه ويعتق ولومات المولى وفي يد العبد كسب كان لورثة
 المولى وبيع العبد ولو كانت امة فولدت ثم ادت لم يعتق ولدها تبعاً بخلاف
 المكاتب وانما صار مأذونا لان المولى رغبه في الاكتساب لطلبه الاداء منه ومراعاة
 التجارة لا للتكدي فكان اذا نال دلالة (ويعتق) العبد (ان ادى) المال كله بنفسه
 لانه لو امر غيره بالاداء فادى لا يعتق بخلاف المكاتب كما في المحيط (في المجلس)
 لوجود المعلق به فلا يمتنع ما لم يؤد في ذلك المجلس وفي البدائع لو ادى مكان
 الدراهم دنائير لا يعتق بخلاف المكاتب (او خلى) العبد (بين المولى وبين المال)
 بان وضعه في موضع يتمكن المولى من اخذه (فيه) اى في المجلس (في التعليق بان)
 لان مجرد العتق ليس له اثر في الوقت فيستعبد بالمجلس خلافاً لابي يوسف (و) يعتق
 (متى ادى او متى) (خلى) يده ويثنيه (في التعليق باذا) فلا يثبته بالمجلس لان اذا الوقت
 متى فيعم الاوقات كما ين في موضعه (ويجبر) اى الحاكم (المولى على القبض) ومعنى
 الاجبار فيه تنزيل الحاكم المولى منزلة القابض بالتخلية ويحكم بعتق العبد قبض
 اولاً لانه هو المفهوم من الاجبار عند الناس من الاكراه بالضرب وغيره وقال
 زفر يعتق بالقبض فلا يجب على المولى القبول ولا يجبر عليه وهو القياس (وان ادى)
 العبد البعض (يجبر المولى على القبض ايضا) اعتباراً للبعض بالكل وقال بعض
 المشايخ ان ادى البعض لا يجبر على القبول فعلى هذه الرواية ان ادى البعض
 بطريق التخلية لا ينزل المولى منزلة القابض لكن المختار انه يكون قابضاً (الا انه
 لا يعتق ما لم يؤد الكل) لان شرط العتق اداء الكل ولم يوجد فلا يعتق لانه
 لم يصر قابضاً في حق البعض وفي التبيين هذا اذا كان المال معلوماً وان كان
 مجهولاً بان قال ان اديت الى درهمي فانت حر لا يجبر على قبول المال لان مثل هذه
 الجهالة لا يكون في المعاوضة فيكون عينا محضاً ولا جبر فيها (كما هو حط عنه البعض
 بطلبه فادى) العبد (الباقى) وكذا اذا حط الجميع لم يعتق لانفاء الشرط بخلاف
 المكاتب (ثم ان ادى) العبد (الفكسبها) اى العبد (قبل التعليق رجع المولى عليه
 بمثلها) لان ما كسبه قبله مال استحقه المولى (ويعتق) لوجود شرط العتق وهو
 مطلق الالف كما لو غصب الف انسان فادى عتق ثم يرجع المغصوب منه عليه
 (وان ادى) العبد الفاكسبها اى العبد الالف (بعده) اى بعد التعليق (لا يرجع)
 المولى لانه مأذون من جهته بالاداء منه لكنه يأخذ الباقي لان مال المأذون
 في التجارة للمولى وفي البحر ان اديت الى الفاني كيس ابيض فاذا هاني اسود لا يعتق

(فصدقها الورثة صح) تصديقهم (في حق الارث) لانه خالص حقهم (و) كذا في حق * واو *

كافي القمح وصرح ابن مندارق في شرح الجامع الصغير بأنه كما لا يعتبر لفظ الشهادة لا تعتبر الخصومة بين يدي القاضي نظرا الى شبه الاقرار واشترائنا ٤٩١ العدد نظرا الى شبه الشهادة (ومن نكح امرأة) ولو كتابية

ولو قال اذا اديت الى الفاهذا الشهر فانت حروا داهاني غيره لم يعتق وفي المكاتب لا يبطل الا بالحكم او التراضي (واو قال) لعبد (انت حر بعد موتى بانف فان قبل) العبد (بعد موته) او المولى (واعتقه الوارث) او الوصى او القاضي اذا امتنع الوارث (عتق) بالالف (والا) اي وان لم يوجد المجموع وهو القبول بعد الموت واعتاق واحد من هؤلاء (فلا) يعتق بالالف وان جاز ان يعتقه الوارث مجانا وصرح الصدر الشهيد بان الاصح انه لا يعتق بالقبول بل لابد من اعتاق الوارث كذا في الهداية فان قلت ينبغي ان يعتق حكما لكلام صدر من اهل مضافا الى المحل وان كان الميت ليس باهل للاعتاق ولان القبول لم يعتبر في حالة الحياة فاذا لم يعتق بالقبول بعد الوفاة بالاعتاق واحد منهم لا يكون معتبرا بعد الوفاة ايضا فلا يبقى فائدة لقبوله بعد الموت قلت اجيب عنه ان العتق الحكمي وان كان لا يشترط فيه الاهلية يشترط قيام الميت وقته وهنا قد خرج من ملك المعلق وبقي للوارث ومتى خرج عن ملكه لا يقع لوجود الشرط مع وجود الاهلية فاطنك عند عدمها وقوله انه لا فائدة للقبول بعد الموت ممنوع لانه لو لا القبول لم يصح اعتاق الوصى والقاضي لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث الاعتاق والحاصل ان المسئلة مختلف فيها فقال بعض المشايخ يعتق بالقبول بعد الموت من غير توقف على اعتاق احد وصحح المتأخرون انه لا يعتق بالقبول وفي الخاتمة والتبيين لو قال انت حر على انف بعد موتى ان القبول فيه للحال لكن في البحر ليس بصحيح اذ لافرق في المسئلة بين ان يؤخر ذكر المال او يقدمه تأمل وقيد بقوله انت حر لانه لو قال انت مدير على الف فاقبول فيه للحال فاذا قبل صار مديرا ولا يلزمه المال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده دينا الا ان يكون مكاتب (ولو حرره على ان يخدمه سنة فقبل) العبد (عتق) من ساعته لان هذا عتق على عوض والعتق على عوض يقع بالقبول قبل الاداء (وعليه ان يخدمه تلك المدة) المعينة والمراد من الخدمة الخدمة المعروفة بين الناس قيد بالداة لانه لو حرره على خدمته من غير مدة عتق وعليه ان يرد قيمة نفسه لان الخدمة مجهولة وقيد بعلى ان يخدمه لانه ان قال ان خدمتي سنة لا يعتق حتى يخدمه ويجوز بيعه قبل اتمامها لانه معلق بشرط ولو خدمه في هذه الصورة اقل منها او اعطاه ما لاعتق خدمته لا يعتق وكذا لو قال ان خدمتي او لادى سنة فانت بعض الاولاد لا يعتق والفرق ان كلمة ان للتعليل وعلى العاوضة (وان مات المولى) او العبد (قبلها) اي قبل الخدمة (لزمه قيمة نفسه) وتؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند الشيخين (وعند محمد) وزفر (قيمة خدمته) وانما قلنا او لعبد لانه لا فرق بين موت المولى والعبد وفصل الزيلعي كل التفصيل فليراجع وقيد بموته قبل الخدمة لانه لو خدم بعض المدة

تزوجها (منه ستة اشهر فادعى الاقل فالقول لهما مع اليمين) لشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلال لها على الصلاح (وعند الامام بلا يمين) وبقوله لهما يفتى كما سيحى (وان علق) الزوج (طلاقها

بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطاق خلافا لهما) فتطلق عندهما ان شهدا ذتها حجة في ذلك وله ان يثبت النسب بها للضرورة فلا تظهر في حق الطلاق لانفكاكه عن الولادة * ٤٩٢ * ولانها ادعت الخنث فلا يثبت

الابحجة تامه (وان اعترف)
الزوج (بالجبل) او كان
ظاهرا (تطلق بمجرد
قولها) ولدت (وعندهما
لا بد من شهادة امرأة)
لدعواها الخنث وله ان
الاقرار به اقرار بما يفضي
اليه وهي امينة (ومن تكح
ادة فطاعها) بعد الدخول
واحدة رجعية او بانية
(فاشترها) اي دخلت
في ملكه باي سبب كان قبل
الاقرار بانقضاء عدتها وكذا
الحكم لو اشترها قبل ان
يطلقها (فولدت لاقل من
سنة اشهر منذ شراها لزمه
الولد بلا دعوى لانه ولد
المعتدة والعلوق سابق على
الشراء فيلزمه سواء اقر به
اونفاه (والا) تلد لاقل (لم
يلزمه) لا بدعوى لانه ولد
المملوكة والحادث يضاف
الى اقرب اوقاته ولو كان
الطلاق ثنين يثبت النسب
الى سنتين من وقت الطلاق
ولو طلقها قبل الدخول
يشترط ان تأتي به لاقل من
نصف حول منذ فارقتها
ليكون العلوق في حال قيام
النكاح ولو اقرت بالانقضاء عدتها
يشترط ان تأتي به لاقل من
نصفه منذ اقرت كما في النهر

كسنة من اربع سنين ثم مات فعلى قولهما عليه ثلاثة ارباع قيمته وعلى قول محمد
عليه قيمة خدمة ثلاث سنين كما في شرح الطحاوي وفي الحاوي وبقول محمد
تأخذ (وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلك) العين (قبل القبض
يلزمه) اي العبد (قيمة نفسه) عند الشيخين (وعند محمد قيمة العين) الخلافة
الاولى مبنية على خلافة هذه المسئلة ووجه البناء انه كما تعذر تسليم العين بالهلاك
يتعذر الوصول الى الخدمة بموت العبد فصارت نظير الهاله انه معاوضة مال بغير
مال لان نفس العبد ليست بمال في حقه اذ لا يملك نفسه ولهما انه معاوضة مال
بمال لان العبد مال في حق المولى (ومن قال لآخر اعتق امك بالف درهم على
ان تزوجنيها ففعل) اي عتقها الاخر (وابت) اي امتنع الامة عن (ان تزوجه
عتقت) الامة (فلا شيء عليه) اي على القائل لان اشتراط البدل على الاجنبي
جائز في الطلاق لا العتاق (ولو ضم) القائل (عني) اي لو قال (اعتق امك
عني بالف والمسئلة بحالها قسم الالف على قيمتها) اي قيمة الامة (ومهر مثلها)
لو فرضنا ان قيمتها الف درهم ومهر مثلها خمسمائة فثلثا الالف حصة القيمة
وثلثه حصة مهر مثلها (ولزمه) اي الامر (حصة القيمة) وهي ثلثا الالف
(وسقط) عنه (ما يخص المهر) لانه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء واذ كان
كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شراء والبضع نكاحا فانقسم عليها ووجبت
حصة ماسلمه وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضع (ولو) لم تأبه (وتزوجته)
اي الامة الامر (فحصة المهر لها) اي الامة (في الوجهين) اي في صورتين
ضم عني او تركه (وحصة القيمة للمولى في الثاني) اي في صورة الضم (وهدر
في الاول) اي وحصة القيمة هدر في صورة ترك الضم وقيد باشتراط الزوج
من الاجنبي لانه لو اعتق المولى امته على ان يزوجه نفسها فزوجته فلها مهر
مثلها عند الطرفين وعند ابي يوسف يجوز جعل العتق صداقا فان ابت فليها
قيمتها في قولهم جميعا وهذا شامل للمدبرة والمكاتبه دون ام الولد لما قال في البحر
عن الخاتمة ام الولد اذا اعتقها مولاها على ان تزوج نفسها منه فقبلت عتقت
فان ابت ان تزوج نفسها منه لاسعاية عليها انتهى وفي المنح يشكل على عدم
وجوب السعاية هنا ما ذكره في مسئلة وجوب السعاية على ام الولد اذا اسلمت فكان
ينبغي ان تسعى للمولى في قيمتها لانه مغرور من قبلها لكن اسلام ام الولد لا يوجب
العتق بل تعق بالسعاية لئلا تكون تحت الكافر ولا مدخل للمولى في اسلامها حتى
تسقط بخلاف ما اذا ابت ان تزوج نفسها منه لان الاعتاق من قبله فافتراقا تأمل

* باب التدبير *

(ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد) وكان بها جبل (فهو مني فشهدت امرأة) ظاهره * هو *
سواء كانت هي القابلة او غيرها كذا في النهر (بالولادة فهي ام ولده) اجابا لعتن الولد بشهادتها هذا اذا

وأدت لأقل من نصف حول منذ أقروا أن لا أكثر منه لا احتمال العلوق بعد التعليق قيد بالتعليق لانه لو قال
هذه حامل منه ثبت النسب الى ستين ٤٩٣ حتى ينفيه كما في البحر عن الغاية (ومن قال لسلام هو

ابن ومات) القائل (فقلت
امه) المعروف ببحر
الاصل والا سلام وبانها
ام الطفل (اذا امر أنه وهو
ابنه يرثه) استحسانا للزوم
كونه من نكاح صحيح فيجب
بقاؤه حتى يتحقق زواله
والقياس ان لا يكون لها
الارث لان النسب يثبت
بالنكاح الفاسد وبالوطى
بشبهة وبأمومية الولد
فلا يكون الاقارب اقرارا
بازوجية (فان جهات
حررتها وقالت الورثة)
اي ورثة الميت (انت ام
ولده فلا ميراث لها) ليس
بقيد اذا جهل بالحرية كاف
في منع ارثها سواء قال الوارث
ذلك ام لا وكان صغيرا كما
في البحر والنهر وكذا
لو قالت الورثة انما كانت
نصرانية وقت موته ولم
يعلم اسلامها فيه او قالت
الورثة كانت زوجة له
وهي امة فلا ميراث لها لما
قلنا ذكره العيني وغيره وهل
يجب لها مهر المثل قال الترمذ
ناشي نعم واقره الزيلعي
والعيني وابن الهيثم ورده
الاتقاني والله الموفق
في رفع غلب عن امره
فتزوجت بآخر وولدت

هو تعليق العتق بمطلق موته كما في الكنز وغيره وفي البحر فخرج بقيد الاطلاق
التدبير المقيد كعتقه بموت موصوف بصفة وكذا التعليق بموته وموت غيره فخرج
ايضا انت حر بعد موتى يوم او شهر فهو وصية بالاعتاق فلا يعتق بعد عتق المولى
الا باعتاق الوارث او الوصى وخرج بموته تعليقه بموت غيره كقوله ان مات فلان
فانت حر فانه لا يصير مدبرا اصلا لا مطلقا ولا مقيدا فاذا مات فلان عتق من غير
شيء انتهى فبهذا ظهر ان ما قاله صاحب الدرر من انه هو تعليق المولى عتق
مملوكه بالموث سواء كان موته او موت غيره مخالف تأمل وهو نوعان مطلق ومقيد
فاشار الى الاول بقوله (المدبر المطلق) من قال له مولاه اذا مت فانت حر او انت
حر عن دبر مني او انت حر (يوم اموت) لان اليوم اذا قرن بفعل لا يعتمد رادبه
مطلق الوقت فيكون مدبرا مطلقا ولو نوى باليوم النهار دون الليل صحته
لانه نوى حقيقة كلامه فلا يكون مدبرا مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل وانما هو
مقيد فيعتق بموته نهارا وله بيعه (او مع موتي) لان اقتران الشيء بالشيء يقتضي
وجوده معه (او عند موتى او في موتى) فانه تعلق بالموث ولا بد من وجوده
اولا ونستعار في معنى حرف الشرط كما عرف في الاصول وقول الزيلعي تبع المحيط
ان حرف الظرف اذا دخل على الفعل يصير شرطا تسامح وتماه في المنع والحدث
كالموت فلو قال ان حدث لي حادث فانت حر فهو مدبر وكذا اذا ذكر مكان الموت
الوفاة او الهلاك لان المعنى واحد (او) انت (مدبر او تدبرتك) وان مت الى مائة
سنة) اي ان مت من هذا الوقت الى مائة سنة (وغلب موته فيها) بان يكون ابن
ثمانين سنة مثلا فانه في الصورة مقيد وفي المعنى مطلق لان الغالب ان يموت في هذه
المدة لان التعليق بما لا يعيش اليه المولى في الغالب كالتعليق بنفس موته وهو المختار
خلافا لابن يوسف (او) قال (اوصيتك بنفسك او) قال اوصيتك (برقبته)
لان العبد لا يملك رقية نفسه والوصية تقتضي زوال ملك الموصي وانتقاله الى الموصى له
وانه في العبد حرية مثل قوله بعث نفسك منك او وهبتها لك (او) قال اوصيتك
(بثلث مالي) لانه يقتضي ملكه ثلث جميع ماله ورقبته من ماله فيملكها فيعتق وكذلك
يسهم من ماله لانه عبارة عن السدس ولو قال لجزء من ماله لا يكون تدبير لانه عبارة
عن جزء مبهم والتعيين الى الورثة فلا يكون رقبته داخله في الوصية لاحتمال ذلك
في الاختيار (فلا يجوز اخر اجدع من ملكه) بطريق من الطرق (الابا عتق وانكابة)
فلا باع ولا يوهب ولا يرهن ولا يورث ولا يجعل بدل الصلح الا عند الشافعي فان عند
يجوز بيعه وغيره من التصرفات التملكية كالمدبر المقيد (ويجوز استحدا ماله وكتابته
وايجاره والامة) التي جعلت مدبرة (توطأ وزوج) اي يجوز للمولى ذلك ويجوز
ان يزوجه اجبر اعليها وكذا التدبر كما في البحر وفي التنوير والمولى احق بكسبه وارثه

اولادا فالاولاد للثاني وعليه الفتوى كما في الجوهر وغيره وقد حررناه فيما علمناه على التنوير والمنار (ولو)
زوج امته من عبده فولدت فادعاه المولى لم يثبت نسبه وعتق الوالد ونصير الامة ام ولده (ولو) ولدت امته

الموطونة ولد لم يثبت نسبه حتى يدعيه كامة مشتركة بين اثنين استولدها احدهما (وسمي) في الاستيلاء
ان الفراش على اربع مرات وقد اكتبوا بقيام الفراش بلاد خول ٤٩٤ هـ كثر زوج المغربي بالمشرقية

و بمهر المدبرة لانه من الاكتساب (وان امارت سيده) اى سيد المدبر (عتق) المدبر
(من ثلث ماله) ان خرج من الثلث (وان لم يخرج) العبد (من الثلث فحسابه)
اى بحسب ثلث ماله ويعتق بقدره ويسعى في باقيه (وان لم يترك) السيد (غيره)
اى غير المدبر من المال (سعى في ثلثيه) هذا اذا كان للسيد وارث ولم يحزه وان
لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعتق كله لانه في حكم الوصية فيقدم على يد المال
ويحوز باجازه الوارث ولكونه وصية لوقته المدبر فانه يسعى في جميع قيمته لانه
لاوصية للقاتل وام الولد اذا قتل مولاها تعتق ولا شيء عليها ان خطأ كافي
شرح الطحاوى (وان استغرقه) اى المدبر (دين الولي سعى في كل قيمته) لانه
لا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته والمراد من القيمة هنا القيمة مدبرا كما في اكثر
المعتبرات قيد بكون الدين مستغرقا لان الدين لو كان اقل من قيمته فانه يسعى
في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها وصية او يسعى في ثلث الزيادة كافي شرح
الطحاوى (ولو دبر احد الشر يكن وضمن نصف شر يكه) قنا (نعمات) المدبر
(عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه) لان نصفه على ملكه من غيره تدبير عند الامام
(خلافا لهما) فانهما قالا يعتق جميعه بالتدبير لان تدبير بعضه تدبير الجميع وهى
فرع مسألة التجزى وفي التنوير وولد المدبرة مدبرا كان التدبير مطلقا وان
مقيدا فلا وفيه اشارة الى ان ولد المدبر ليس مدبرا لان التبعية انما هى الام للاب
ولو ولدت المدبرة من سيدها فهى ام ولده وبطل التدبير (والمقيد) عطف على
قوله المطلق (من قاله ان مت من مرضى هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا
او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها) بان يكون ابن خمسة
عشر سنة مثلا (فيحوز بيعه وهبته ورهنه) لان الموت على هذا الوجه ليس
بقطعى فلم يمتد السبب في الحال واما الموت المطلق فكأن قطعا (وان وجد
الشرط عتق المدبر) اى يعتق من الثلث كما يعتق المدبر المطلق منه لو جود
الاضافة الى ما بعد الموت وزوال التردد وهذا التشبيه ليس بوجيه حتى يرد
ما قال بعض الفضلاء من ان التدبير اذا كان مطلقا ولزمه السعاية يقوم المعتق
مدبرا واذا كان مقيدا يقوم قنا فلا يكون عتق المدبر كعتق المطلق تأمل
وفي الخاتمة رجل صحيح قال لعبدك انت حر قبل موتى بشهر فمات بعد شهر عتق
من جميع ماله وهو الصحيح لانه على قول الامام يستند العتق الى اول شهر
قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت وقيل من ثلث ماله ولو مات قبل
الشهر لا يعتق لانه مدبر مقيد والصحيح لانه لو كان في المرض فيعتق من الثلث
اجمعا كما في النهاية وفي الكافي ان مات فلان اومت انا فانت حر اوقال اذا
مت انا اومات فلان فانه لا يصير مدبرا لانه تعلق عتقه بموته بصفة كونه

اذا امتنع او حق الولد فيحبر خلاف رجع الاول غير واحد فلا تجبر لو امتنعت لانها ربما
تجوز وفي الواقعات وغيرها وعليه الفتوى واختار الشافعى ابو الليث وحواهر زاده وانهد واني كى لا يضيع

اذا ولدت لستة اشهر منذ
تزوجها للا مكان العقلي
بان يصل اليها بخطوة
كرامة كذا اقتصر عليه
ابن الكمال وغيره زاد
الكمال او ان يكون له
استخدام قال في النهر
والاقتصار على اثنى اولى
لما استقر من ان طي المسافة
عندنا ليس من الكرامة
في شيء وقد خصنا في شرح
التنوير وتاممه في شرح
الوجهانية من السير وقد
(نظمه فقال) * ومن لولى
قال طي مسافة * يحوز
جهول ثم بعض يكفر *
وقد منعوا من ان يكون
كرامة * بمجزة بما يحل
ويكبر * كاحياء ميت
وانشقاق ونبع ماء * من اليد
والاشباع للجمع يكثر *
واباتهما في كل ما كان خارق
* عن النسف النجيم روى
وينصر * من الفل من طعم
وكا لقلب لا عصي * فتشهد
نعبا نالمن يتدبر * وفي منقذ
المصرى الحق انما * به قد
تحدى الانبياء لا تصور *
* باب الحضنة * هى
بفتح الحاء وكسر هاء تربية
الولد وهل هى حق من
ثبت لها الحضنة فلا تجبر

الولد وايد في الفتح بما في كافي الحاكم لو اخلعت على ان تترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل لانه
حق الولد فافاد ان قول الفقهاء ٤٩٥ * جواب الرواية ثم قال في الفتح فان لم يوجد غيرها اجبرت بلا
خلاف وعلى هذا فاقيد به
في البحر قول الفقهاء الثلاثة

بَابُ الاسْتِيلَادِ *

هو لغة طلب الولد مطلقا وام الولد تصدق لغة على الزوجة وغيرها من لها
ولد ثابت النسب وغير ثابت وشرعا طلب المولى الولد من امته وام الولد المستولدة
وهما من الاسماء التي خرج بهما في الشرع والعموم الى الخصوص (لا يثبت
نسب ولد الامة) في اول مرة (من مولاها) المعترف بوطنها (الا ان يدعيه)
اي الولد ولو اعترف بالجل بل يقول حل هذه الامة مني او هي حل مني او ما
في بطنها من ولد فهو مني او قال ان كانت حبلتي فهو مني فان جاءت به لاقل من
سته اشهر ثبت نسبه منه ولا فرق بين حياته ومماته بعد ما استبان خلقه وان جاءت به
لاكثر لم يثبت الاباعترافه ولا يقبل بعده انها لم تكن حاملا وانما كان ريحا ولو
صدفته الامة بخلاف ما اذا قال ما في بطنها مني ولم يقل من حل او ولد ثم قال
بعده كان ريحا وصدفته لم تصرام ولد كما في البحر وعند الامة الثلاثة يثبت نسبه
اذا اقر بوطنها وان عزل عنها الا ان يدعي انه استبرأها بعد الوطئ بحمضة
لانه لما ثبت النسب بعقد النكاح فلان يثبت بالوطئ اولى ولنا ان وطئ الامة يقصده
قصاء الشهوة دون الولد لوجود المانع منه وهو ذهاب تقومها به عند الامام
ونقصان قيمتها عندهما فلا بد من الدعوة بخلاف الاعتداف ان الولد مقصود
منه فلا حاجة الى الدعوة وفي البحر معزيا الى المحيط عن الامام اذا عالج الرجل
جاريته فيما دون الفرج فاخذت الحارية ماء في شئ فاستدخلته فرجها في
حدثان ذلك فعملت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية امه ولده انتهى هذا
ليس على الاطلاق بل اذا ولدت بعد ما ادعى المولى مرة والا لم يثبت النسب
بلا دعوة تأمل (واذا ثبت) نسبه منه بدعوة (صارت) الامة (ام ولد) له ولا يجوز
اخراجها عن ملكه (بطريق من الطرق فلا يجوز بيعها ولا هبتها ولا ملكها
حتى لو قضى القاضي بجواز بيعها لا يند وهو اظهر الروايات (الاباعنق) فاذا
اعتتها في حال حمه تهمة لان المهر قائم فيها (وله) اي المولى (وطئها واستخدمها
واجارها وزوجها وكتبها) لبقاء ملكه وولاية هذه التصرفات تستفاد به
فلهذا ان الكسب والغلة والعرق والمهر للمولى وفي البحر ولو زوجها فولدت لاقل
من ستة اشهر فهو للمولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر فهو ولدا الزوج وان
ادعى المولى لكن يمتنع عليه لاقرا به بحريته وان لم يثبت نسبه (وتعق بعد موته)
اي موت السيد (من جميع ماله ولا نسعى) اي ام الولد (لديه) للغريم شيئا لان
الحاجة الى الولد اصلية فتقدم في حق الغرماء والورثة بخلاف التدبير فانه وصية

بما اذا لم يكن للصغير رحم
فحينئذ يحجر الام وعزاه
للظهيرية غير ظاهر كما
حرره في النهر وسيجي
(الام احق بحضانة ولدها)
ولو كتابية او مجوسية كما
سيجي (قبل الفارقة وبعدها)
الا ان تقع الفارقة بردها
او تكون فاسدة فسقايضيع
الولد به او تخرج كل وقت
وتترك الولد ضايعا او تكون
امة او ام ولد او مدبرة او
مكاتبة جاءت بالولد قبل
الكتابة او متزوجة بغير
محرم او ابت تريته مجانا
والاب معسر والعمة تقبل
ذلك فالعمة اولى على الصحيح
كافي الفتح وفي الدرر والغرر
وغیرها والصحيح ان يقال
للأم اما ان تمسك الولد بغير
اجر واما ان تدفعه الى
العمة وفي القهستان وفيه
اشارة الى انها اولى من المحرم
وان طلبت اجرا والمحرم
لم يطلبه والاصح ان يقال لها
امسكها او ادفعه الى المحرم
والى انه يدفع اليها بلا طلبها
لكن في الاختيار خلافه
وكذا سائر المستحقين للحضانة
انتهى وفي القنية الام احق

بالولد وان كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور مالم تفعل ذلك انتهى اي مالم يثبت فعله منها كذا في النهر
فايحفظ (ثم امها وان علمت) ان لم تكن الام مسجومة لها لم تقبل او اسقطت حقها او كانت مفقودة

وهلم جرا لان الحضانة بسبب الامومة وعن ابى يوسف ان ام الاب اولى من ام الام (ثم الاب) ان لم توجد
جدة من قبل الام فهي احق بالشروط المذكورة وكذلك امها * ٤٩٦ * وهلم جرا وافادنى البحران

بما هو من زوائد الخوايج هذا اذا اقر فى الصحة اما لو قال لامته فى مرضه ولدت
منى فان كان هناك ولد او حبل تعتق من جميع المال والا ففى الثلث كما فى المحيط
(ويثبت نسب ولدها بعد ذلك) اى بعد ما ادعى المولى مرة (بلا دعوة) بكسر
الدال لانه بدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراساله كالمنكوحة
ولهذا لزمها العدة بثلاث حيض بعد العتق هذا اذا لم تحرم عليه اما اذا حرمت
عليه بوطى امها ونحوه فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر لم يثبت الا بالدعوة
لانقطاع الفراش (وان نفاه) بعدما اعترف بالاول (انفى) لان فراشها ضعيف
يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحة حيث لا ينفى نسب ولدها الا بالاعان لتاكيد
الفراش واستثنى صاحب التنوير فقال الا اذا قضى به قاض او تطاول الزمان
فلا ينفى بنفيه واعلم ان الفراش اما ضعيف وهى الامة او متوسط وهى ام الولد
او قوى وهى المنكوحة وقدم حكمها اوقوى وهى المعتدة فيثبت نسب ولدها
ولا ينفى اصل لعدم اللعان (ولو استولدها بنكاح) اى او تزوج امة غيره فولدت له
(ثم ملكها) بشرأ او غيره فهي (ام ولدها وكذا) تصير ام ولدها (لو استولدها
بملك ثم استحققت ثم ملكها) لان نسب الولد ثابت منه فى صورتين فثبتت امومية
الولد لانها تتبعه وعند الائمة الثلاثة لا تصير الامة ام ولدها اذا ملكها زوجها
بعد ما ولدت منه لانها عقلت منه برقيق فلا تكون ام ولدها (بخلاف ما لو استولدها
بزنا ثم ملكها) حيث لا تصير ام ولد اجماعا لان نسب الولد غير ثابت منه (ولو
اسلمت ام ولد النصرانى) او مدبرته والمراد من النصرانى الكافر (عرض عليه)
اى المولى (الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى) عن الاسلام (سعت) اى ام ولد
التي اسلمت (فى قيمتها) والمراد بقيمتها هنالك قيمتها لو كانت قنا كفى الغاية (وهى
كالمكاتب) لا تعتق حتى تؤدى وقال زفر تعتق فى الحال والسعاية دين عليها
(ولا ترق بمجزها) عن السعاية لانها لو ردت قنة اعيدت مكاتبه لقيام الموجب
(وان مات) النصرانى قبل السعاية (عفت بلا سعاية) لانها ام ولدها قيد بام
الولد لانه لو اسلمت قنة الذمى عرض الاسلام على الذمى فان اسلم فيها والا يجبر
بييعها تخلصا من يد الكافر وكذا قنه (من ادعى ولدا لمة له فيها) اى فى الامة
(شرك) اى شركة (ثبت نسبه) اى الولد (منه) اى من المدعى لانه لما ثبت فى نصفه
لمصادقته ملكه ثبت فى الباقي ضرورة انه لا يجزى لما ان سبيه لا يجزى وهو العلوق
اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين ولا فرق فى ذلك بين ان يكون الدعوى
فى المرض او فى الصحة (وصارت) الامة (ام ولده) لان الاستيلاء لا يجزى عندهما
وعنده يصير نصيبه ام ولده ثم يترك نصيب صاحبه بالضمان وهو الذى ذكره
بقوله (وضمن) المدعى (نصف قيمتها) يوم العلوق ولا فرق هذا بين ان يكون

ام اب الام توأخر عن ام
الاب بل عن الخالة ايضا
وهى واقعة القسوى (ثم
اخت الولد لابوين ثم لام ثم
لاب) وفى الاختيار
عن ابى حنيفة تأخيرها
عن الخالة ثم بنت الاخت
لابوين ثم لام ثم لاب كما
فى الاختيار (ثم خالته كذلك)
اى لابوين ثم لام ثم لاب ثم
بنت الاخت ثم بنات الاخ
(ثم عمته كذلك) ثم خالة الام
كذلك ثم خالة الاب كذلك
ثم عمات الامهات والاباء
بهذا الترتيب ثم العصبات
بترتيب الارأث فيقدم الاب
ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم
لاب ثم بنوه كذلك ثم العم ثم
بنوه ثم اذا لم يكن عصبه
فلذوى الارحام فتدفع
الاخ لام ثم لابنه ثم لام لام
ثم لخال لابوين ثم لام كما
فى البرهان وغيره واذا
اجتمعوا فاصلحهم ثم اورعهم
ثم اسنهم ولا حق لفاسق
ومعتق وابن عم فى مشتهة
وهو غير مأمون بخلاف
الغلام ولا بنت خالة وعمه
وبنت خال او عم لعدم
المحرمة كما لا حق للرجال
من قبل الام (وبنات الاخت
اولى من بنات الاخ وهن)

اى بنات الاخ (اولى من العمات) لا الخالات (ومن نكحت غير محرمه) اى للصغير (سقط) * موسرا *
حقها) فينتقل الى غيرها كما معها مثلاً واذا اجتمع الساقطات الحق يضع القاضى الصغير حيث شاء منهن

كما في القهستاني معزيا للمعيط ثم ههنا قيد حسن مهم ذكره في القنية وهو ان لا تمسك الصغير في بيت الاجنبي
مع المتزوجة فان فعات كان الاب * ٤٩٧ * ان يأخذ منها قال في البحر وقد وقع التردد فيما لو امسكته الخالق في

بيت اجنبي عن الصغير عازية
والظاهر سقوط حضانتها
قياسا على ما مر قال في النهر
والظاهر عدم سقوطها
للفرق بين زوج الام
والاجنبي (لا من نكحت محرمه)
تصريح بما علم (كأن نكحت
عمه وجدة نكحت جده)
فلا يسقط حقها لعدم
الضرر في حقه بخلاف
ما لو كان رجلا فقط كابن
انعم فانها تسقط (ويعود
الحق) اي حق الحضانة
اليها بزوال نكاح سقط به
لزوال المانع وكذا لو زالت
بجنون وردة ثم زال المانع
تعود الحضانة ذكره العيني
وغیره فلا حسن ويعود
الحق بزوال مانعه (والقول
لها في نفى الزوج لو ادعا
تزوجها لكونها منكرا ولو
اقرت به لكنها ادعت
البنوة فان لم تعين الزوج
فالحق لها الان عينة كافي
التبيين وغيره وينبغي ان
يكون مع اليقين في الفصلين
كافي النهر (و يكون الغلام
عندهن) اي الخاضعات
(حتى يستغنى) عن النساء
وتحتاج الى التخلق بأداب
الرجال وقصر القدوري
الاستغناء (بان يأكل) وحده
(ويشرب) وحده (ويلبس)

موسرا او معسر بخلاف ضمان العتق (و) ضمن (نصف عمرها) لو طئه امة
مستركة اذا ملك ثبت حكمها الاستيلاد فيتعقبه الملك في حظ صاحبه (لا قيمة
ولدها) اي لا يضمن قيمته لان الضمان وجب حين العلوق والنسب يثبت منه
فصار حرا (وان ادعيه معا) وقد استويا في الاوصاف اي ادعى الشريكان
ولد الامة المشتركة التي حبلت في ما كهما وكذا اذا اشترياها حبل لا يختلف ثبوت
النسب منهما وتامه في التبيين (ثبت) نسبه (منهما) لما روى ان عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه كتب الى شريح في هذه الحادثة لبسافلس عليهما ولو بينا لبين
لهما هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو للباقي منهما وذلك بحضور من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم من غير تكبير فكان اجابا ومثله عن علي رضي الله تعالى عنه ايضا
وعند الائمة الثلاثة يرجع الى قول القافة فيعمل بقول القائف (وهي ام ولد لهما)
لان دعوة كل منهما في نصيبه راجحة على دعوة صاحبه فيصير نصيبه ام ولد
قيدنا بقولنا حبلت لانه لو كان الحمل في ذلك احدهما نكاحا ثم اشتراها هو وآخر
فولدت لافل من ستة اشهر فهي ام ولد الزوج لان نصيبه منها صار ام ولد له
والاستيلاد لا يجزى عندهما ولا بقاؤه عنده فيثبت في نصيب شريكه ايضا وقيدنا
باستوائهما في الاوصاف لانه اذا لم يستويا فيها بان وجد المرجح في حق احدهما
لا يعارضه المرجوح فيقدم الاب على الابن والمسلم على الذمي والحر على العبد
والذمي على المرتد والكتابي على المجوسي والعبرة لهذه الاوصاف وقت الدعوة
لا العلوق كما في الناية وغيرها فعلى هذا لو قيد المص كقيدنا لكان احسن تأمل
وفي الخاتمة اذا اراد الرجل ان يزوج ام ولد له ينبغي ان يستبرئها بحضة ثم يزوجه
فان تزوجه قبل ان يستبرئها جاز النكاح ولو اعنتها ثم تزوجه لا يجوز النكاح
حتى تنقضي عدتها ثلاث حيض فان تزوجه قبل الاعتاق فولدت ولدا من
الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بموت المولى من جميع الدل وفي البحر يثبت
النسب من المدعين وان كثروا عند الامام وعند ابى يوسف يثبت من اثنين
وعند محمد يثبت من الثلاثة لا غير وقال زفر يثبت من خمسة فقط ولو تنازعت فيه
امر اثنان قضى به بينهما عنده وعندهما لا يقضى لمرأتين وتامه فيه فليطالع (وعلى
كل) واحد منهما (نصف عمرها وتقاصا) لعدم فائدة الاشتغال بالاستيفاء
الا اذا كان نصيب احدهما اكثر ف يأخذ منه الزيادة اذا المهر يجب لكل واحد
منهما بقدر ذلك فيها بخلاف البتة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية
وان كان احدهما اكثر نصيبا من الآخر (ويرث الابن من كل واحد منهما
ميراث ابن) كامل لان كل واحد منهما اقر له على نفسه بينوته على الكمال
فيقبل قوله (ويرثانه ميراث اب واحد) لان المستحق احدهما فيقسمان نصيبه

وحده (ويستنجي) اي يتطهر وقيل * ٦٣ * * ٦٤ * * ٦٥ * * ٦٦ * * ٦٧ * * ٦٨ * * ٦٩ * * ٧٠ * * ٧١ * * ٧٢ * * ٧٣ * * ٧٤ * * ٧٥ * * ٧٦ * * ٧٧ * * ٧٨ * * ٧٩ * * ٨٠ * * ٨١ * * ٨٢ * * ٨٣ * * ٨٤ * * ٨٥ * * ٨٦ * * ٨٧ * * ٨٨ * * ٨٩ * * ٩٠ * * ٩١ * * ٩٢ * * ٩٣ * * ٩٤ * * ٩٥ * * ٩٦ * * ٩٧ * * ٩٨ * * ٩٩ * * ١٠٠ *
وحده (ويستنجي) اي يتطهر وقيل * ٦٣ * * ٦٤ * * ٦٥ * * ٦٦ * * ٦٧ * * ٦٨ * * ٦٩ * * ٧٠ * * ٧١ * * ٧٢ * * ٧٣ * * ٧٤ * * ٧٥ * * ٧٦ * * ٧٧ * * ٧٨ * * ٧٩ * * ٨٠ * * ٨١ * * ٨٢ * * ٨٣ * * ٨٤ * * ٨٥ * * ٨٦ * * ٨٧ * * ٨٨ * * ٨٩ * * ٩٠ * * ٩١ * * ٩٢ * * ٩٣ * * ٩٤ * * ٩٥ * * ٩٦ * * ٩٧ * * ٩٨ * * ٩٩ * * ١٠٠ *
الاستغناء (بتسع) سنين والمقدر ابو بكر الرازي (او بسبع) سنين والمقدر الحصف قالوا وعليه الفتوى

اعتبار للغالب ولو اختلفا في سن الولد لم يحلف أحد بل ينظر القاضي الى الولد فان راه استغنى بما ذكر دفعه
 لايه والا لا (ثم) بعد استغناؤه (بحجر الاب على اخذه) لان ٤٩٨ نفقته وصيانيته عليه بالاجماع فيحجر
 وكذا غيره منهم ذكره
 البهني (و) تكون
 (الجارية عند الام والجدة)
 ام الام والاب (حتى تحيض)
 في ظاهر الرواية كما في
 التبيين او تبلغ السن وفي
 القمستانى عن النظم تصير
 بنت اربع عشرة سنة (وعند
 محمد حتى تشهى كما) تكون
 الجارية (عند غيرهما)
 اى الام والجدة (حتى تشهى
 وبه يفتى لفساد) اهل
 (الزمان) وفي الخلاصة
 وغيرها وعليه الاعتماد
 وحده السهوية تسع سنين
 وعليه الفتوى ذكره الزباجي
 وغيره واذا استغنى الولد
 عند واحدة منهم فالاولى
 اقر بهم تعصيا فالاب ثم
 الجد فالقرب كما في الاختيار
 (ومن لها الخضانة) من
 النساء (لا تجبر عليها) اذا
 ابت مطلقا على ما ذكره
 الباقي لاحتمال العجز قالوا
 الا اذا تعينت وقيل يحجر
 وايد الكمال كما مر قالوا
 ولو لم يوجد غيرها اجبرت
 بلا خلاف قال في التفسير
 وهذا يعم ما اذا وجد
 وامتنع من القبول وتتحقق
 اجرة الخضانة الا اذا لم تكن
 منكوبة ولا معتدة (تنبيه)

اعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه اومات احدهم قبل الولد فجميع ميراثه لابيها
 وان الولاية عليه في التصرف مشتركة كما في البحر (وان ادعى ولد امة مكاتبه)
 يعنى ان وطئ المولى امة مكاتبه فولدت فادعا (فصدقه المكاتب بثبث نسبه)
 اى الولد (منه) اى المولى تصادقهما على ذلك (و) يجب (عليه) اى المولى
 (قيمته) اى الولد لانه في معنى ولد المورور حيث اعتمد دليلا وهو انه كسب
 كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه (منه) يجب على المولى
 (عقرها) لانه وطئها بغير نكاح ولا يملك عمن وقد سقط عنه الحد للشبهة
 (ولا تصير ام ولده) لانه لا ملك له فيها حقيقة (وان لم يصدقه) اى
 المكاتب المولى في دعوته (لا يثبت النسب) اى نسب الولد منه وقال ابو يوسف
 يثبت ولا يعتبر تصديقه اعتبارا بالاب يدعى ولد جارية ابنه وجوابه ظاهر وهو
 الفرق بان المولى لا يملك التصرف في اكساب مكاتبه حتى لا يملكه والاب يملك تملكه
 فلا يعتبر بتصديق الابن (الا ان دخل الولد في ملكه وقام فح ثبت نسبه منه) لان
 الاقرار به باق وهو الموجب وزال حق المكاتب وهو المانع وفي التنوير وغيره
 ولدت منه جارية غيره وقال احلها الى مواليها والولد ولدى فصدقه المولى
 في الاحلال وكذب في الوالدان يثبت نسبه ولو ملكها بعد تكذيبه يوما يثبت النسب
 ولو صدته في الولد يثبت نسبه ولو استولد جارية احد ابويها او امرأته وقال ظننت
 حلها الى واحد ولا نسب وان ملكه يوما عتق عليه وفي المصحح تفصيل فليطالع

✽ كتاب الايمان ✽

الايمان جمع اليقين ذكره عقيب العتاق لناسبته اليه في عدم تأثير الهزل والاكراه فيها
 كالطلاق وقدم العتاق عليها لقربه من الطلاق لاشتراكهما في الاسقاط (اليقين)
 في اللغة مشتركة بين الجارحة والقسم والقوة وانما سمي هذا العقد يمينا لانهم
 يتما سكون بآيائهم حالة التحالف وفي البحر نقلا عن الفتح ومفهوم لفظة اليقين
 لغة جملة اولى انشائية صريحة الجزئين يؤكدها جملة بعدها خبرية وترك لفظة اولى
 يصير غير مانع الدخول نحو زيد قائم زيد قائم وهو على عكسه فان الاولى هي المؤكدة
 بآثانية من التوكيد اللفظي انتهى لكن قوله يؤكدها جملة بعدها يخرجها ايضا
 فلا حاجة لقوله اولى تأمل او خرج بالانشائية نحو تعليق الطلاق والعتاق فان
 الاولى ليست انشائية فليست التعاليم ايمانا لغة وفي الشرع (تقوية) الحالف
 (احد طرفي الخبر) من الفعل والترك (بالقسمة) وهذا التعريف اولى من تعريف
 صاحب الدرر وهو تقوية الخبر بذكر اسم الله شموله الحلف بصفات الذات وفي البحر
 نقلا عن الفتح وامامة مفهوم لفظة اليقين اصطلاحا فجملة اولى انشائية مقسم فيها

اختلفوا في المسكن الذي تحضن فيه الصبي فقيل يجب في ماله ان كان والا فعلى من يجب نفقته ✽ باسم ✽
 عليه وفي جميع انفراق لا يجب كذا في الخزانة وينبغي ترجيحه اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب

المسكن بخلاف النفقة كذا في النهر وسيجيء عن الباقي ان المختار ان على الاب سكنها وسكنى ولدها جميعا في الحضانة (فان لم يكن امرأه) ٤٩٩ هـ تحت الحضانة) فالحق للعصاة على ترتيبهم) في الارث

(لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كابن العم ومولى العساقه) خوف الفسنة فان لم يوجد غير ابن العم فلا اختيار للقاضي ان رأى اصلح ضمها اليه والا وضعها عند اميته وفي القهستاني ولا يجبر في ايها شاء طفل مميز ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل كافي الحقائق وفيه اشعار بأنه تجبر اذا بلغ كافي الهداية والطفيل كاصبي من اتولد الى الاحتلام الا انه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث كافي المغرب (ولا تدفع) لفاسق ماجن) لا يبالي بما يصنع وان كان محرما احتياطا وعبارته في النهر وقالوا ان كان من المحارم من لا يؤمن على الصبي والصبيبة فلا حق له في الحضانة فان لم يكن عصبة دفع لذوي الارحام للاخ لام ثم لولده ثم للعم لام ثم للخال لا بوين ثم لاب ثم لام (وان اجتمعوا) اي مستحقوا الحضانة في درجة (فاورعهم اولي ثم اسنهم) نظر الولد وقد تقدم (ولاحق لامة) ومدة ومكاتبه (وام ولد في الحضانة قبل العتق) فاذا

باسم الله تعالى اوصفة يؤكدها مضمون ثانية في نفس السامع ظاهرا او تحمل المتكلم على تحقيق معناها فدخلت بقيد ظاهر الغموس او التزام مكره ككفر او زوال ملك على تقدير يمنع عنه او محجب ليحمل عليه فدخلت التعليقات انتهى لكن قوله اولى مستدرك ايضا لقوله يؤكدها مضمون ثانية تدبر وفي البحر وسببها الغنى تارة ايقاع صدقه في نفس السامع وتارة حل نفسه او غيره على الفعل او الترك فبين المفهوم للغوى والشرعى عموم من وجه تصادقهما في اليمين بالله وانفراد اللغوى في الحلف بغيره مما يعظم وانفراد الاصطلاح في التعليقات وشرطها العقل والبلوغ والاسلام ومن زاد الحرية كالشتم قد سهى لان العبد يعتقد بيمينه ويكفر بالصوم وركنها اللفظ المستعمل فيها وحكمها وجوب البراءة والكفارة خلفا كافي الكافي وهو بيان بعض احكامها لان البر يكون واجبا ومندوبا وحراما وان الحنث يكون واجبا ومندوبا وفي التبيين واليمين بغير الله تعالى ايضا مشروع وهو تعليق الجزاء بالشرط وهو ليس بيمين وضعها وانما سمي يميناً عند الفقهاء لحصول معنى اليمين بالله وهو الحمل او المنع واليمين بالله تعالى لا تكفره وتقليله اولى من تكثيره واليمين بغيره مكرهة عند البعض وعند عامة متهم لا تكفره لانه يحصل بها الوثيقة لاسيما في زماننا وفي البحر من اراد ان يحلف بالله تعالى فقال خصمه لا اريد الحلف بالله بخشي على ايمانه (وهي) اي اليمين (ثلث) باعتبار الحكم فانها باعتبار العدد اكثر من ان تعد (غموس) هو فعول بمعنى فاعل وهو الحلف على اثبات شيء او نفيه في الماضي او الحال يعتمد الكذب فبهذه اليمين يأثم فيها صاحبها لقوله عليه الصلاة والسلام واليمين الغموس تدع الديار بلاقع ومن حلف كاذبا ادخله الله النار وسميت غموسا لانها تغمس صاحبها في النار (وهي) اي اليمين الغموس (حلته) بفتح الحاء وكسر اللام او سكونها يمين يؤخذ بها العهد ثم سمي به كل يمين والمراد به المعنى المصدري حلف الحالف بالله كافي القهستاني (على امر ما ض او حال كذا عمدا) حالان من الضمير في حلته بمعنى كاذبا متعمدا ويصح ان يكونا صفتين اصدر محذوف اي حلفا والكذب هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمدا كان اوسهوا الا انه لا يأثم بالسهو وهذا هو المشهور لكن في الكرماني وغيره ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون الخارج كافي القهستاني (وحكمها) اي اليمين الغموس (الاثم ولا كفارة فيها) اي في اليمين الغموس (الاتوبة) استثناء منقطع او متصل وقال الشافعي يجب فيها كفارة لانها لما وجبت باليمين المنعقدة فبالغموس اولى ولنا قوله عليه الصلاة والسلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الاشرأ بالله وقتل النفس بغير حق وعقوق الوالدين والفرار من الزحف واليمين الفاجرة ولانها كبيرة محضة فلا تجب بها الكفارة

اعتقن صرن كالحرأ وفي المشارع ان الامة اذا فارقتها زوجها فالحق للمولى وان كان الاب حرا ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامة عن ام الولد ذكره القهستاني (والذمية) لا المرتدة (احق بولدها المسلم

ما لم يخف عليه الف الكفر نظره بلا فرق بين غلام وجارية قال في النهر و ينبغي ان يفدر سبع سنين وفي القمح
وتتمتع ان تغذيه بخمر او خنزير فان خيف ضم الى المسلمين (وليس * ٥٠٠ * للاب ان يسافر بوالده) من بلد

امه ما بقي حق الحضنة
لها نعم له اخرجه الى مكان
قريب لا يقطعه عنها اذا
ارادت ان تبصر ولده كل
يوم كما في الحاوي القدسي
(حتى يبلغ حد الاستغناء)
ذكر ان كان او انثى لسقوط
حقها ولو اخذ المطلق
والده منها زواجا هاهل له ان
يسافر به قال في السراجية
نعم له ذلك الى ان يعود
حق امه قال في النهر وهذا
يجب ان يقيد بما اذا لم يكن
له من ياتل الحق اليه بعدها
(ولا للام) ان تسافر
بوالدها للاضرار بالاب
(الا الى وطنها) الحال
انه قد تزوجها فيه
في الاصح ولو بعدت المسافة
فلا تخرج به الى بلد ليس
وطنا لها وان وقع النكاح
فيه في الاصح ولا الى
وطنها الذي لم يعقد فيه
فيلزم ان لا تخرج به الى بلد
ليس وطنا لها ولا يقع النكاح
فيه الا ان يكون قريبا بحيث
لو خرج الزوج الى الولد
امكنه ان يبيت في اهله
(ان لم يكن) وطنها (دار
حرب) وهو مسلم او ذمي
وان كانت هي حربية ولو
كانا مستأمنين فلها ذلك

(وليس ذلك) اي السفر (لغير الام) من الحاضنات الا باذن امه لا تنفاه احد الشرطين (وان * يفضل *
كان بين المصيرين او القرينتين ما يمكن الاب ان يطلع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به) اي بالذهب من المصير

الذي طلقها فيه او القرية الى مصرها او قرينها (وكذا) لها (النفقة من القرية الى مصر بخلاف
العكس) اضرر الوالد بالتخليق * ٥٠١ * باخلاق اهل القرية الاباشرطين المذكورين لان اهل الكفور اهل

القبور واعلم انه لو خرج
بالولد ثم طلقها فطالبت
باعدته فان خرج باذنها
ليس عليه الرد ويقال لها
اذهي وخذي وان خرج
بغير اذنها كان عليه الاعادة
كافي النهر وغيره (ولا خيار
للولد) عندنا وفي الفتح
والمعتوه لا يحير ويكون
عند الام قال في النهر
وظاهره ان هذا مفرع
على القول بالتحير كما هو
مذهب الشافعية و اذا
عرف هذا في المعتوه فالجنون
اولى **فروع** (الغلام)
اذا بلغ مبذرا للاب ولاية
حفظ ماله وكذلك ان يضمه
الى نفسه لدفع الفتنة
او لدفع العار عن نفسه فانه
يعبر بفساد والده (والثنية)
المأمونة انها التفرد بالسكنى
فان لم تكن مأمنة فالاب
يضمها الى نفسه (وليس)
لابكر التفرد فان دخلت في السن
وكان لها رأى فلها ان
تفرد وتماه في التين (وفي)
القنية الصغيرة اذا لم تكن
مشبهة ولها زوج لا يسقط
حق الام في حضانتها
مادامت لا تصلح للرجال الا
في رواية عن ابى يوسف
اذا كانت تصلح للاستيناس

يفضل فيه البر على الخنث (حفظ اليمين) لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم اى عن
الخنث (ولافرق في وجوب الكفارة بين العاقد والناسي) فسر صاحب الدرر
بأنه خطى لان الخلف ناسيا لا يتصور الا ان يحلف ان لا يحلف ثم نسي خلف
حلالا لشافعي (والمكره في الخلف والخنث) اى لافرق في وجوبها بين المكره فيها
وغيره اما في الخلف فللقوله عليه السلام ثلث جدهن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق
واليمين واما في الخنث فلان الفعل الحق لا ينعدم بالاكراه والنسيان وهو الشرط
وكذا اوفعله وهو مغمى عليه او مجنون تحقق الشرط حقيقة ولو كانت الحكمة
رفع الذنب فالحكم يدار على دايه وهو الخنث لا على حقيقة الذنب كافي الهداية
(وهى) اى الكفارة (عتق رقبة) اى اعتاقها وقد حققنا في الظهار وجه العتق
مقام الاعتاق فمن الظن الاحسن اعتاق رقبة (واطعام عشرة مساكين كافي
عتق الظهار) اى يجزى فيها ما يجزى في الظهار من الرقبة كما بين في الظهار
(واطعامه) اى يجزى فيها ما يجزى في الظهار من الاطعام وقدم ايضا
(او كسوتهم) اى كسوة عشرة مساكين (كل واحد) من العشرة (ثوبا) جديدا
او خلقا يمكن الانتفاع به اكثر من نصف الجديد (يسترعاة بدنه) اى اكثره وهو
ادناه وذلك قيص او ازار او رداء ولكن ما لا يجزىه عن الكسوة يجزىه عن الاطعام
باعتبار القيمة كما في اكثر الكتب (هو الصحيح) المروى عن الشيخين لان لا بس
ما يستره اقل البدن يسمى عاريا عارفا فلا يكون مكتسبا (ولا يجزى السر او يل)
وفي المبسوط ادنى الكسوة ما تجوز فيه الصلاة وهو مروى عن محمد فيجوز
السر او يل على هذه الرواية وعنه انه لا رجل يجوز وللمرأة لا لكن ظاهر الرواية
ما في المتن ان الاصل في دقوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الا بقوله او للتحير
فكان الواجب احد الاشياء الثلاثة عند القدرة (فان تجزى) الظاهر بالواو
(عن احدها) اى عن احدهن الثلاثة (عند الاداء) اى عند ارادة الاداء لا عند
الخنث حتى او حث وهو معسر ثم ايسر لا يجوز له الصوم وان حث وهو موسر
ثم اعسر اجزأه الصوم ويشترط استمرار التجيز الى فراغ من الصوم فلو صام المعسر
يودين ثم ايسر لا يجوز له الصوم كافي الخاتمة وعند الشافعي يعتبر وقت الخنث
(صام ثلاثة ايام متتابعة) حتى لو مرض فيها وافطر او حاضت استقبل بخلاف
كفارة الظهار والقتل وعند الأئمة الثلاثة يتخير بين التابع وعدمه وفي القهستاني
وعنه انه اذا كان قدر ما يشتري به طعام العشرة لا يصوم وعن ابن المقاتل ان كان له
ذلك الطعام وقوت يومين لا يصوم وفي الاصل او كان له مال مع الدين صام بعد
قضائه واما قبله ففيه اختلاف المشايخ ولو بذل ابن المعسر او اجنبى ما لا يكفر به
لم يثبت القدرة بالاجماع (ولا يجوز) اى لا يصح (التكفير قبل الخنث) سواء كان

بها (و) الصغير اذا كان في حضنة الام وهو من اولاد الاشراف تستحق على الاب خادما يخدمه فيشتره
او يستأجره (وفي) شرح البقاية للباقرى عن البحر المحيط عن مختارات ابى حفص (سئل) عن لها امساك

الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الأب سكنها وسكنى والدها قال نعم سكنها جميعاً (و) سئل نعيم
الائمة البخاري المختار في هذه المسئلة (فقال) المختار ان عليه * ٥٠٢ * السكنى في الحضانة انتهى

* باب النفقة * هي لغة ما ينفق الانسان على عياله ونحو ذلك كذا في البحر عن ضياء العلوم وشرعا كما في الخلاصة عن هشام قال سألت محمدا عنها فقال هي الطعام والكسوة والسكنى وعرفاشى الطعام واسبابها الزوجية والقربة والمالك فيتناول نحو العبد والبهائم والعقار كما سيحى وبدأ بالاول لمناسبة لما مر من النكاح والعدة ولانها اصل الولد (تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها) اى الرجل الحر او العبد بنكاح صحيح كاهو المتبادر وهذا بالاجماع فلا نفقة على الفاسد كما في البرازية ثم قال وفي النكاح بلاشهود تلزم وفيه نظر اذ هو من افراده كما مر (ولو) كان الزوج (صغيرا له مال) فان لم يكن لا تجب على ابيه الا اذا ضمنها كالهر كما في الخلاصة (مسئلة كانت) الزوجة (او كافرة) حرة او امة موطوءة او غير موطوءة ولو غنية (كبيرة او صغيرة توطأ) اى تطيق الوطى وكذا لو كانت مشتهاة يمكن جماعها فيما دون الفرج كما

بالمال او بالصوم وقال الشافعى يجوز بها بما لانه اداها بعد سبب وهو اليين فاشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان انكفارة لستر الجناية ولا جناية واليين ليست بسبب لانه مانع غير مفضل بخلاف الجرح لانه مفضل ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة كافي الهداية ولم يذكر المص مسئلة تعدد الكفارة لتعدد اليين وهى مهمة قال في الظهيرية ولو قال والله والرحمن والرحيم لا فاعل كذا ففعل في الروايات المظاهرة تلزمه ثلاث كفارات ويتعدد اليين بتعدد الاسم لكن بشرط تخلل حرف القسم وتامه في البحر والنسخ ولو قال والله والله لا فاعل كذا يتعدد اليين في ظاهر الرواية (ولا كفارة في حلف كافر) بالله تعالى (وان) وصليية (حنث) حال كونه (مسلم) لان الحلف لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون تعظيما واما تحليفه القاضي فان المتق منها جاء النكول لانه يعتد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وفيه خلاف الشافعى (ولا يصح عين الصبي والمجنون) لانعدام اهليتهما (والنائم) لانعدام الاختيار فيه والمغمى عليه كالنائم

* فصل *

(وحروف القسم) الاولى حروف القسم بدون الواو (الواو) وهى بدل عن الباء تدخل على المظهر لا المضمر فلا يقال وكوه ولا يجوز اظهار الفعل معها فلا يقال احلف والله (والباء) وهى الاصل فيها تدخل على المظهر والمضمر نحو افعل به او بك اذا تعين رجوع الضمير الى الله تعالى ويجوز اظهار الفعل فيها نحو حلفت بالله فعلى هذا الانسب تقديم الباء لانه قدم الواو لكونها اكثر استعمالا عند العرب ولا يخفى ان القسم حلفت والباء للصلة (والهاء) وهى بدل عن الواو ولا تدل الاعلى لفظة الله خاصة نحو تالله ولا تقول تالرحمن تالرحيم ولا يجوز اظهار الفعل معها وللقسم حروف اخرى وهى لام القسم وحروف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة فى القسم ومن كقوله لله وها الله وآله وم الله ومن الله والام بمعنى الباء ويدخلها معنى التعجب وربما جاءت الباء لغير التعجب دون اللام كفى التبيين (وقد تضمن) حرف القسم فيكون حلقا لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازا (كالله افعله) اى لا فاعله والا يلزم ان يقول لا فاعله فتكون كلمة لا مضمرة فيه لان نون التأكيد تلزم في مثبت القسم قال الزيلعى ثم اذا حذف الحرف ولم يعوض عنه هاء التنبيه ولا همزة الاستفهام ولا قطع الف الوصل لم يجوز الحذف الا فى اسم الله بل ينصب باضمار فعل او يرفع على انه خبر مبتدأ مضمرا فى اسمين التزم فيهما الرفع وهما ايمان الله ولعمرك انتهى لكن يفهم منه ان لا يكون حرف التنبيه وهمزة الاستفهام من ادوات القسم وقد صرح بهما منها الا ان يقال بان العوض بعد

في الذخيرة وفي القمع والظاهر ان من تشبهى فيما دون الفرج مضطربة للجماع في الجملة والاصح * من * عدم التقدير وفي القهستاني ولا اعتبار لكونها مشتهاة على الصحيح (اذا سيات اليه نفسها) غير مريضة فتجب

نفقة الرقاء والقرناء وغيرهما مما لا يمنع الوطى لانها جزاء الاحتباس وكل من كان محبوسا لمنفعة ترجع الى غيره كان نفقة عليه فلا يرد الرهن للاشتراك في المنفعة * ٥٠٣ * فوجب لعامل الصدقات والمفتى والقاضى والوالى والمقاتل

والضارب اذا سافر بمال المضاربة قاله البهسي وغيره (في منزله) في رواية عن الثانى واستحسنها صاحب الهداية وظاهر الرواية وجوبها بالعقد الصحيح ولو في بيت ابيها ما لم يمنع نشوز وهو الاصح وعليه القنوى كما في القمح والبدائع والخلاصة وغيرها (او لم تسلم لحق لها) لمهر مجمل ولو كان كله مؤجلا كانت بالمتعنا شرة الاعلى قول الثانى من ان لها المنع وبه يفى كذا في النهر او لعدم طلبه وهذا على ظاهر الرواية كما مر (وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها) ان شكت عدم انفاقه ولم يكن صاحب مائة لان لها ان تأكل من طعامه وتلبس من كسبه بغير اذنه كما في الذخيرة وفيها ايضا لومضى الشهر وقديق منها شى تفرضها اخرى ولو سرقت المفروضة لا تفرضها اخرى بخلاف المحارم كما في الخلاصة ولو طلبت بعد فرض الشهر كل يوم كان لها ذلك كما في التجنيس واعلم انه لو شرط في العدة ان النفقة

من الاصل وانما قال تضمن ولم يقل تحذف لان في الاضمار يبقى اثره بخلاف الحذف لكن بقي فيه كلام لان ظهور الاثر يختص بحالة الجردون حالة النصب فيلزم ان يعبر فيها بالحذف تأمل (والابن بالله) اى بهذا الاسم الشريف وهو اسم للذات عند الاكثرين وفيه اشعار بان بسم الله ليس بمن وهو المختار لعدم التعارف وفي القدورى انه يمين مع النية وعن محمد انه يمين مطلقا والاطلاق دال على انه يمين وان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر الله مع حروف القسم والخطاء في الاعراب غير مانع هذا اذا ذكر بالياء اما بالواو او لا يكون يميننا الابالجر (او باسم) هو عرف اللفظ دال على الذات والصفة معا فالله اسم على رأى (من اسمائه) مطلقا ولو غير مختص به كالعليم والقادر سواء تعارف الناس الخلف به او لا وهو الصحيح لان الابن باسم الله تعالى ثبت بقوله عليه الصلوة والسلام فمن كان منكم حلالا يخلف بالله او لا يذر والخلف بغير اسمائه تعالى حلف بالله ومثبت بانخص او بدلالته لا يراعى فيه العرف (كالرحمن) فانه لم يستعمل في غيره تعالى (والرحيم) يستعمل في غيره (والحق) اى من لا يفتيح منه فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول وقال بعض اصحابنا ان غير المختص به لم يكن يميننا الابالنية ورجحه صاحب الاختيار والغاية لانه ان كان مستعملا لله تعالى لا تتبين الارادة الابالنية (و) لهذا اختار المص فقال (لا يفتقر الى نية الا فيما يسمى به غيره) اى غير الله تعالى (كالملكيم والعليم) وفي البحر وهو خلاف المذهب لان هذه الاسماء وان كانت تطلق على الخلق لكن تعين الخالق مرادا بدلالة القسم اذ القسم بغير الله تعالى لا يجوز فكان الظاهر انه اراد به اسم الله تعالى حلالا لكلامه على الصحة الا ان ينوى بغير الله تعالى فلا يكون يميننا لانه نوى ما يحتمله كلامه فيصدق فيما بينه وبين ربه كذا في البدائع (او بصفة من صفاته يخلف بها عرفا) اى في عرف العرب بلا ورود نهى (كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته) لان الايمان بدنية على العرف وكل مؤمن يعتد تعظيم الله تعالى وتعظيم صفاته فتعارف الناس الخلف به يكون يمينسا سواء كان من صفات الفعل او الذات والافلاو هو قول مشايخ ما وراء النهر وقال مشايخ العراق صفات الذات مطلما يمين لاصفات الفعل والفصل بينهما ان كل صفة يوصف بها وبضدها كالرحمة ذهبي من صفات الفعل وكل صفة يوصف بها ولا يوصف بضدها كالعزة فهي من صفات الذات وقالوا ان ذكر الصفات للذات كذكر الذات وذكر صفات الفعل ليس كذكر الذات والخلف بالله مشروع دون غيره لكن هذا الطريق غير مرضى عندنا لانهم يعتقدون بهذا الفرق الاشارة الى مذهبهم ان صفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله تعالى لاهو ولا غيره

فانه ان كان الشرط غير لازم ولو حكم بموجب العقد حاكم يرى ذلك بقى لو حكم الخلفى بفرضها دراهم ذلك وفى ما لا بدله منه هل للشافعى ان يحكم بعد ذلك بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات الاحكام ليس له ذلك

وعلى هذا فلو حكم الشافعي بآتموين ليس للعنفي ان يحكم بخلافه وهذا من اخواب المهمة فيحفظ وفي البحر من القضي فان قلت هل تقرير القاضي للنفقة حكم منه ٥٠٤ قلت هو حكم وطلب

التقرير بشرطه دعوى فقد وجد بعد الدعوى والحادثة حتى لا تسقط بمضي المدة ولو ابرأت بعد الفرض صح كما يعلم من خزانة المفتي فان قلت اذا فرض لها كل يوم او كل شهر هل يكون قضاء لجميع ما دامت في العصمة قلت نعم ما لم يمنع مانع حتى لو ابرأت من نفقتها برئ من نفقة الشهر الاول فاذا مضى شهر فابرأت من نفقة ماضى وما يستقبل برئ مما مضى ومن شهر مما يستقبل وتمامه في الخزانة ولو طلبت منه كفيلاً بها خوفاً عن غيبته استحسنت الثاني انها تأخذ كفيلاً بنفقة شهر وبه يفتى اي يجبر الزوج على ذلك قال في الفتح ولو علم القاضي انه يمكث في السفر اكثر من شهر اخذ الكفيل باكثر من شهر ولو قفل لها بنفقة كل شهر فلا يلزمه نفقة شهر وقال الثاني مادام النكاح قائماً وهو ارفق وعليه الفتوى واجمعوا انه لو قال مادتما زوجين او على الابد كان الامر كما قال ولو كان له دين عليها التقياً قصاصاً ان رضى الزوج لان دين النفقة اضعف من

كلها قديمة فلا يستقيم الفرق بينهما كما في الكافي ولهذا اختار المصنف هذا فقال يحلف بها عرفاً وهو الاصح كما في اكثر المعبرات (لا يكون اليمين) (بغير الله) فانه حرام عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال لان اخلف بالله كاذباً احب الى ان اخلف بغير الله صادقا وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال الا شراك بالله ثلاثة منها الحلف بغير الله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال الحلف بغير الله شرك بما اقسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرها ليس للعبد ان يحلف بها وما اعتاد الناس من الحلف بجان وسرتوفان اعتقد انه حلف والبريه واجب يكفر وقال على الرازي اني اخاف الكفر على من قال بحياتي وحياتك وما اشبهه وفي المنية ان الجاهل الذي يحلف بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد كما في التهستانى (كالتقرآن) وسورة منه والمصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها (والنبي والعرش والكعبة) لان العرب ما تعارف فوها يميناً وذلك اذا لم يرد بالتقرآن الكلام النفسى اما لو اريد فيكون يميناً هذا اذا قال وانقرآن والنبي اما لو قال انا بريء من القرآن والنبي فانه يكون يميناً لان البراءة منهما كفر وتعليق الكفر بالشرط يمين ولو قال انا بريء من المصحف لا يكون يميناً ولو قال انا بريء مما في المصحف يكون يميناً لان ما في المصحف قرآن فكانه قال انا بريء من القرآن كما في الكافي وفي الفتح ولا يخفى ان الحلف بالمصحف الآن متعارف فيكون يميناً وتمساه فيه فليراجع وقال العيني لو حلف بالمصحف او وضع يده عليه او قال وحق هذا فهو يمين ولا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الحلف به (ولا يكون اليمين) بصفة لا يحلف بها عرفاً اي في عرف العرب (كرحمته) تعالى من الصفات الحقيقية فان مرجعه الارادة اذ المعنى ارادة الانعام (وعلمه) بصفة بها لا يخفى عليه شئ (ورضاه) اي تركه الاعتراض لا الارادة كما قال المعتزلة فان الكفر مع كونه مراد الله تعالى ليس مريضاً عنده لانه يعترض عليه ويؤاخذ به كما في التهستانى (وغضبه) اي انتامه وكونه معاقباً لمن عصاه (وسخطه) اي انزال عقوبته في الاصل الغضب الشديد المتعقبة للعقوبة (وعذابه) اي عقوبته (وقوله) مبتدأ (لعمركم) عطف بيان (يمين) خبر المبتدأ والعمر هو البقاء مضموماً او مقتوحاً ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح وهو من صفات الذات فكانه قال والله الباقي وهو مبتدأ واللام لتوكيد الابتداء وخبره محذوف هو قسمي او ما اقسم به ولا يجوز ان يقال لعمر فلان لانه كبرية فاذا حلف ليس له ان يبربل يجب ان يبحث فان ابر فيه كفر عند بعضهم (وكذا) يمين قوله (وايم الله) بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصوراً وايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء

سائر الديون لست وطه بالموت ودين الزوج اقوى فاشتراط رضاه بخلاف سائر الديون والكل وقد في البحر والنهر (و) تفرض (الكسوة كل سنة شهر) وهي درع وخمار وملحفة وهذا في عرفهم اما في

فيجب لها ثياب آخر كسروا والوجبة والخاف وراش تمام عليه او مضربة وما يدفع به اذى الحر والبرد على اختلاف الاماكن والعادات والاقوات ٥٠٥ ولم يذكر والخف والمكعب لانها آلة الخروج وهي منهية عنه نعم يجب عليه

ذلك لامتناعها كما يعلم من المجتبى وفي الظهيرة وهما مسئلة عجيبة وهي انه لا يجب على الزوج خفها ويجب عليه حق امتها لانها منهية عن الخروج دون امتها وذكر شمس الأئمة ان لها فراشا على حدة لانهار بما تعتزل عنه في ايام حيضها او في زمان مرضها قال في البحر وقد استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط حقها عن الزوج ذلك بل يجب عليه وقد رأينا من يأمرها بفرش امتها له ولا ضيافة جبرا عليها وذلك حرام انتهى لكن قد مناعته في باب المهر معزيا الى المنتقى انها لو زفت اليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الاب بما دفعه من الدراهم والدنانير الا اذا سكت انتهى وعلى هذا فاذا زفت اليه به لا يحرم دلمه الانتفاع به وفي عرفنا يلتزمون كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلته لقلته ولا شك ان المعروف كالمشروط فينبغي العمل بما مر كذا في النهر وفيه ايضا عن الخلاصة وللزوج ان يرفعها الى القاضي لئلا يرفعها بلبس الثوب لان الزينة حقه وهو ظاهر في انها لو قترت على نفسها كما هو شأن كل

وقد تحذف الياء مع التون فيقال ام يفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصورا الا بمن مع الجلالة وهو جمع عين عند الكوفية وهمزة قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفا ونفي سيمويه ان يكون جمعا لان الجمع لا يبقى على حرف واحد وهمزة وصلية عنده اجتمعت ليكن به النطق وعند البصرية هو من صلوات القسم ومعناه والله اي كلمة مستقلة كالواو فعلى هذا اوقال ام الله بدون الواو كان اولى الا ان يقال ان اختيار الاكثر كونه جمع العين فاقبالوا وبناء على ذلك تأمل (و) كذا لو قال بالفارسية (سو كندى مخورم بخداى) يكون عينا لانه الحال وفي القهستاني هو مجاز اذا الشرطية ليست بقسم (وكذا قوله وعهد الله وميثاقه) وكذا وذمته واماته لان العهد بين والميثاق في معناه واطلقه فشمّل ما اذا لم يتولغلة الاستعمال الا اذا قصد به غير العين قيدان وقال الشافعي لا يكون هذا النوع عينا الابانية (وكذا اقسام وحلف) بكسر اللام (واشهد) بفتح الهمزة والهاء فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف فجعل حلفا في الحال (وان لم يقل) معه لفظة (بالله) وقال زفر والشافعي لا يكون عينا الا اذا قال بالله وان لم ينو وقال مالك ان نوى فهو عين والا فلا (وكذا) قوله (على نذر) هو ان توجب على نفسك ما ليس بواجب (او) على (عين) معناه على موجب عين (او) على (عهد) لان العهد بمعنى العين (وان) وصلية (لم يصف) هذه الالفاظ (الى الله) لكن يشترط ان يذكر المحلوف عليه لكونها عينا متعقبة مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى نذر حتى اذا لم يف بمحلف عليه لزمته الكفارة واما اذا لم يسم شيئا بان قال على نذر الله فانه لا يكون عينا ولكن تلزمه الكفارة هذا اذا لم ينو بهذا النذر المطلق شيئا من الترتب كحج او صوم فان نوى شيئا منها يصح النذر بها فعليه ما نوى وان لم ينو فعليه الكفارة كما في البحر (وكذا قوله ان فعل كذا) اي ان دخل الدار مثلا (فهو كافر او يهودى او نصرانى) او مجوسى او غيرها (او يرى من الله) او من الرسل او من الاسلام او من المؤمنين او من لاله الا الله او من الصلوة او من القبلة او من صوم رمضان او من غيرها مما اذا انكره صار كافرا (عين) يستوجب الكفارة اذا حث ان كان في المستعمل فاما في الماضي لشيء قد فعله فهو الغموس ولا يكفر وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه علق الكفر بما هو موجود واتعلق امر كائن بحجر فكأنه قال هو كافر والاصح ان الحالف لم يكفر كافي اكثر الكتب فلماذا قال (ولا يصير كافر ابالحث فيها سواء علقه) اي الكفر بماض او مستقبل (ان كان يعلم الحالف انه عين وان كان عنده انه يكفر يصير به كافرا) وفي المجتبى والخيرة والقوى على انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا فلا في المستقبل والماضى جميعا وفي البحر والصحيح انه ان كان عالما انه عين اما منعقدة او غموس

نساء زماننا بحيث صارت هزيلة كان له ٦٤ ٦٥ ٦٦ ان يرفعها الى القاضي لئلا يرفعها بصرف ما يمنع من ذلك او ان الزوج يتعاطى ذلك بنفسه (وتقدر بكفايتها) بالمعروف (بلا اسراف ولا تقير ويتهرب في ذلك)

أى النفقة والكسوة (حائهما فى الموترين حال اليسار وفى العسرين حال الاعسار) فى الطلبة الاعسار غير
مسموع وقال المطرزي انه خطأ محض وكانهم ارتكبوها * ٥٠٦ * لزاوجة اليسار (وفى المختلفين بين

لا يكفر بالماضى وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالخلف فى القموس او بمباشرة الشرط
فى المستقبل يكفر فيهما لانه لما اقدم عليه وعنده ان المقدم عليه تكفر فقد رضى بالكفر
كذا فى كثير من الكتب (وقوله) مبتدأ خبره قوله الاكثي يمين (ان فله فعليه
غضب الله او سخطه او لعنته او هو زان او سارق او شارب خمر او آكل ربوا
ليس يمين) لعدم التعارف (وكذا) ليس يمين (قوله حقا او حق الله) عند
الطرفين واحدى الروايتين عن ابى يوسف وعنه فى رواية اخرى انه يكون يمينا
فلهذا قال (خلافا لابي يوسف) لان الحق من صفات الله تعالى وهو حقيقة فصار
كأن قال والله الحق والخلف به متعارف وهو مخارص صاحب الاختيار ولهما انه
يراد به طاعة الله تعالى اذ الطاعات حقوقه فيكون حائلا بغير الله تعالى قيد بالحق
المضاف لانه لو قال والحق يكون يمينا او قال حقا لا يكون يمينا لان المسكر منه
يراد بتحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لامحالة لكن هذا قول البعض والصحيح انه
ان اراد اسم الله تعالى يكون يمينا والحاصل ان الحق اما ان يذكر معرفا او مذكرا
او مضافا فالحق معرفا سواء بالواو او بالياء يمين اتفاقا ومذكرا يمين على الاصحاح ان
نوى ومضافا ان كان بالياء فيمين اتفاقا وان كان بالواو ففيه الاختلاف السابق
والمخار انه يمين كفى البحر وغيره فبهذا ظهر قصور انك تأمل (وكذا) ليس يمين
(قوله سو كند خورم بخداى) لانه وعد وفى المحيط انه يمين (باب اطلاق زن)
والاحسن او مكان يالى او سو كند خورم بطلاق زن الا انه راعى تناسب الطرفين
(ومن حرم ملكه) على نفسه بان قال حرمت على طاعى او نحوه (لا يحرم) لانه
قلب المشروع وغيره ولا قدرة له على ذلك بل الله تعالى هو المتصرف فى ذلك
(وان استباحه) اى ان عا ل معاملة المباح (او شيئا منه فعليه الكفارة) لقوله تعالى
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقال مالك والشافعى لا كفارة عليه الا فى حق
النساء والجوارى وقيدنا على نفسه لانه لو جعل حرمة معلقة على فعله فلانزله
الكفارة كما او قال ان اكلت هذا الطعام فهو على حرام فاكله لا يثبت كفى البحر
ولو قال شيئا مكان ملكه لكان اولى ليشمل الاعيان والافعال وملكه وملكه غيره
وما كان حلالا وما كان حراما فدخل فيه ما ان قال كلاله على حرام او على ما الكلام
معك حرام كما فى المنع وغيره (وقوله كل حلال على حرام يحمل على الطعام
والشراب) الا ان نوى غير ذلك وانقياس ان يثبت كافر لانه باشر فعلا مباحا وهو
التنفس ونحوه هو قول زفر وجد الاستحسان ان اللق البر ولا يحصل الاعلى اعتبار
العموم فيسقط العموم فينصرف الى الطعام والشراب لانه يستعمل فيما يتناول عامة
واو نوى امرأته دخلت مع المأكول والمشروب وصار موليا وان نوى امرأته
وحدها صدق ولا يثبت بالاكل والشرب قال مشايخنا هذا فى ع فهم اما فى ع فا

ذلك) يعنى الوسط فوق
نفقة العسر ودون نفقة
الموسر فيخاطب بقدر
وسعه والباقي دين عليه الى
الميسرة والاطلاق يشير الى
ان القدر المعين من النفقة
غير لازم لاختلاف الطباع
و الغلاء والرخص فيقدر
ما يكفيها بقول عدل عينا
او قيمة وفى الاصل نفقة
اليسار كل شهر ثمانية دراهم
او تسعة والعسار اربعة
او خمسة ولو كان احدهما
معسرا فخبير البرد باجة
او باجتان فينرض كل شهر
وقال السرخسى انه غير
لازم وقيل فى المحترف كل
يوم وفى التجار كل شهر
وفى الدهقان كل سنة كفى
الزاهدى والى ان الزوج
يلى الانفاق فلا ضرورة
الى القاضى الا اذا قدر مالا
يكفى فان للقاضى ان يزيد
على ما فرض ويتص عنه
للغلاء والرخص والمحب
ان اطعمهما مما يأكل لانه
مأمور بحسن المعاشرة
والاكفاء مشعر بان الكسوة
كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو
هلكا قبل مضي الوقت
لم يقض ببدلها حتى يمضى
كفى المحيط ذكر فى الخلاصة

ان مدة الكسوة فى النساء ستة شهر وفى الصبيان اربعة اشهر (وقيل يعتبر حاله فقط) فهذا * يكون *
ظاهر الرواية وهو الصحيح كفى المضمرات ولكن بالاول يفتى وعليه فلا يجب عليه اذا كان موسرا وهى فقيرة

أن يصطهما بما يأكل نعم يتدب له ذلك (والقول له) مع يمينه في عسارة (في حق النفقة والبيئة لهما) في عسارة
ولو طلبت من القاضي السؤال عن حاله ٥٠٧ من جبرانه لا يجب عليه ذلك ولو سأل فآخبره عدلان يفسره

بثب يساره بخلاف سائر
الديون كما في البرازية
(ويقرض عليه نفقة خادم
واحد) ولو صغيرة قادرة
على الخدمة ونفقتها انقص
من نفقة الزوجة والمعتبر
الكفاية وهذا اذا كان
الخادم ملكا (لها) يعني
المملوك لها الذي لا شغل له
غير خدمتها اولم يكن شغل
لكنه لم يخدمها فلا نفقة له
وقيل عليه نفقة الخادم
ولو حرا وهذا لو الزوجة
حرة فلو امة لم يجب لها
واعلم ان نفقتها لا يجب الا
اذا قامت على اعمال البيت
كما في القهستان عن المحيط
وفي الشر نبلاية عن البحر
عن الخانية لو امتنعت
الخادمة من الطبخ فلا
نفقة لها لمقا بلتها بالخدمة
بخلاف الزوجة فانها في
مقابلة الاحتباس وقالوا
انها تفرض نفقة الخادم
(لو) كانت من بنات
الاسراف ولم يأتها بطعام
مهيأ ولو كان (موسرا)
وهي حرة كما مر وهو
ظاهر (وعند ابى يوسف
يفرض نفقة خادمين)
وعنه لو كانت فاقية بنت
فايق زفت اليه مع خدم

يكون طلاقا فاقية بغير نية لانهم تعارفوه فصار كالصريح وعن هذا قال
(والفتوى على انه تطلق امرأته بلاية) لغلبة الاستعمال حتى لو قال لم انوبه
الطلاق لا يصدق قضاء هذا اذا كانت له امرأة فان لم تكن له امرأة فاكل
او شرب يجب عليه الكفارة لانصرافه عند عدم الزوجة اليهما كما في النهاية
(ومثله قوله حلال بروى حرام) ومعناه الحلال عليه حرام او حلال الله او حلال
المساكين (وقوله هرجه بدست راست كيرم بروى حرام) وفي التبيين واختلفوا
في انه هل يشترط فيه النية والظاهر انه يجعل طلاقا من غير نية للعرف وفي الكافي
لو قال حلال الله على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة واليه البيان
في الاظهر لكن في البحر وان كن ثلثا او اربع عاتق على كل واحدة واحدة باينة
(ومن نذر) بما هو واجب قصدا من جنسه وهو عبادة مقصودة (نذرا مطلقا)
غير معلق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول لله على حج او عمرة او اعتكاف والله
على نذر واراد به شيئا بعينه كالصدقة فان هذه عبادات مقصودة ومن جنسها
واجب وانما قيد النذر به لانه لم يلزم الناذر ما ليس من جنسه فرض كقراءة القرآن
وصلوة الجنازة ودخول المسجد وبناء المساجد والسقاية وعمارتهما واکرام
الائمة وعبادة المريض وزيارة قبور وزيارة قبر النبي عليه الصلوة والسلام واکفان
الموتى وتطلق امرأته وتزوج فلانة لم يلزمه شيء في هذه الوجوه لانها ليس لها اصل
في لفوض المقصودة كافي كثر من الكتب فعلى هذا يلزم على المص تقييده كما
قيدناه تأمل (او) نذرا (معلقا بشرط يريد) اي يريد وجوده بحجب منفعة او دفع
مضرة (كان قدم غائب) او شئ الله مريضى او مات عدوى فله على صوم
سنة او عتق مملوك او صلوة (ووجد) ذلك الشرط عطف على نذر المتدر في قوله
او معلقا (لزمه الوفاء) بما نذر ولم يخرج عن العمدة بالكفارة في الصورتين بخلاف
(او وعلمه بشرط لا يريد) هذه الجملة صفة بشرط (كان زيت) او شربت خمر افله
على كذا (او نذر خير بين اوفاء) باصل القرينة التي التزمها لا بكل وصف التزمه وتماه
في البحر فعلى هذا يلزم على المص تقييده تأمل (او التكفير) اي كفارة اليمين هو الصحيح
رواية ودراية اما الاول فلانه قد صح رجوع الامام عما نقل عنه في ظاهر الرواية من
وجوب الوفاء سواء علقه بشرط لا يريد او بشرط لا يريد ذكره في المبسوط واما الثاني
فلانه اذا علق بشرط لا يريد ففيه معنى اليمين وهو المنع ولكنه بظاهره نذر فيخير
وفي اكثر المعربات هذا هو المذهب الصحيح المفتى به وفي الخلاصة لو قال لله على ان
اهدى هذه الشاة وهي ملك الغير لا يصح النذر بخلاف قوله لاهدين واونوى
اليمين كان يميننا وفي التنوير نذر ان يذبح ولده فعليه شاة ولغالو كان يذبح نفسه او ابيه
او جده او اعمه او لو قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة او على شاة اذبحها فبأ

كثير استحققت نفقة الخدم كلها وبه نأخذ كما في البحر عن الغاية واقره في منح الغفار (ولو) كان (معتبرا)
لا يلزمه نفقة الخادم وان كان لها خادم في رواية الحسن عن الامام وهو الاصح خلافا للحمد لان الخادم

لزيادة الزينة والتنعيم فلا يلزمه الاحالة اليسار قال في القتح وهذا بخلاف ما مر من اعتبار خالهما واجاز في البحر بانه انما فعل ذلك في نفقتها للجمع بين الآية وحديث هند * ٥٠٨ * وليس ذلك في الخادم فكان

لا يلزمه شيء الا اذا زاد واتصدق بلحمها او قال الله على ان اذبح جزورا واتصدق بلحمه وذبح مكانه سبع شياه جاز نذر لفقراء مكمة جاز الصنف الى فقراء غيرها نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبر فتصدق بغيره جاز ان ساوى العشرة نذر صوم شهر معين لزمه متابعا لكن ان افطر قضاء بلالزوم استيناف نذر ان يتصدق بالف من ماله وهو يملك دونها لزمه فقط كما لو قال مالي في الساكين صدقة ولا مال له نذر ان يتصدق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى قبله على فقير آخر جاز وفي الوالدية اذا حلف بالنذر وهو ينوي صيا ما ولا ينو عددا معلوما فعليه ثلثة ايام وان نوى صدقة ولم ينو عددا فعليه اطعام عشرة مساكين (ومن وصل بحلفه ان شاء الله فلا حنث عليه) لقوله عليه السلام من حلف على يمين وقال ان شاء الله فتعذر في يمينه الا انه لا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين الا اذا كان انقطاعه بنفسه او سعال او نحوه فانه لا يضر وفي التنوير ويطلب بالاستثناء كل ما يتعلق بالقول عبادة ومعاملة بخلاف المتعلق بالقلب

* باب اليمين في الدخول والخروج والايان والسكنى وغير ذلك *

شروع في بيان الافعال التي يحلف عليها ولا سبيل الى حصرها لكثرة تعلقها باختيار الفاعل فيدور على التدرج الذي ذكره اصحابنا في كتبهم والمذكور نوعان افعال حسية وامور شرعية وبدأ بالاهم وهو الدخول ونحوه لان حاجة الحلول في مكان الزم للجسم من اكله وشربه * الاصل ان الايمان بنية على العرف عندنا لاعلى الحقيقة اللغوية كما نقل عن الشافعي ولا على الاستعمال القرأني كما عن مالك ولا على النية مطلقا كما عن احمد لان التكلم انما يتكلم بالكلام العربي اعني الانفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت في العرف كما ان العرب حال كونه من اهل اللغة انما يتكلم بالحقايق اللغوية ويجب صرف الفاظ التكلم الى ما عهدناه المراد بها وتماهه في القتح (حلف) بالقسام او الشرطية (لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لا يحنث) لان البيت اعد لليتونة وهذه البتاع ما بنيت لها وتسمية البيت للكعبة والمسجد محجاز ومطلق الاسم ينصرف الى الحقيقة (وكذا) اي لا يحنث (لو دخل دهريرا) معرب بكسر الدال ما بين الباب وداخل الدار (او ظلة باب دار ان كان لو اخلاق) الباب (يبقى خارجا والا) اي وان لم يبق خارجا لو اغلق الباب (حنث) الظاهر ان هذا قيد للدهرير والظلة جميعا لانه قال صاحب البحر وغيره الظلة بالضم السباط الذي يكون على باب الدار من سقفه جذوع اطرافها على جدار الباب واطرافها الاخرى على جدار الجار المقابل له واتماقيدنا به لان الظلة اذا كان معناها ما هو داخل البيت مستقفا

على الاصل من اعتبار حاله * تنبيه * لو كان له اولاد لا يكفيهم خادم واحد فرض عليه نفقة خادمين او اكثر انفاقا كما في القتح ولو جاء الزوج بخادم يخدمها لم يقبل منه الا برضاها كذا قالوا وينبغي ان يقيد بما اذا لم يتضرر من خادمها اما اذا تضرر منه بان كان يحنث من ثمن ما يشتره كما هو دأب صغار العبيد في ديارنا ولم يستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على رضاها كذا في التهر (ولو فرضت ليساره ثم ايسر فحاصمه تم) القاضي بالفرض عليه (لها نفقة اليسار والعكس تلزم نفقة الاعسار) يعني الوسط فلا ينفق في ما مر (ولا نفقة لنا شرة) وهي لغة العاصبة على الزوج المغضبة له وعرفا التي (خرجت من بيته) اي الزوج خروجا حقيقيا (بغير حق) واذن من الشرع فن النواشز ما اذا منعت نفسها لا لمهرها او كان ساكنا معها في منزل لها فنفقته عن الدخول عليها فانها ناشرة كما في الحاشية واما

اذا سلمه ليلا او نهارا فقط فلا نفقة لمحرقات لم تكن مع الزوج الا بالليل فقد قال الزاهدي * قاله * في المجتبى وبه عرفا جواب مسئلة في زمانيتها هي ما لو تزوج من المحترقات التي يكون في النهار في صياحها

وبالليل عنده فانه لا نفقة لها انتهى و اقره القهستاني وغيره لكن في النهر وفيه نظر ولم تبين وجهه ولكن
سيجي ما يوضحه فتنبه وقالوا ٥٠٩ لو مانعة من الوطى لم تكن ناشزة وكذا الواجرت نفسها لارضاع

صبي وزوجها شريف
وقيل تكون ناشزة ولو
ابت السكني في مكانه
المفصوب او بعث اجنيبا
يحملها اليه فابت ان تذهب
معه فلها النفقة وسيجي
انها تخرج لزيارة احد ابويها
ولمسئلة وقعت لها ولم
يعرفها زوجها وعنها لم
يسئل ولو عادت الى منزله
بعد ما سافر اجابوا بانها
خرجت عن ان تكون
ناشزة كذا في الخلاصة
وبما ذكرنا في اثناء المسائل
ظهرت فائدة القيد فيلحفظ
والقول لها في عدم النشوز
مع عينها كما في البحر (و)
للازوجة (محبوسة بدين)
قادرة على ادائه او لا وعليه
القتوى ولو حبسها هو
بدين له عليها فلها النفقة
في الاصح قاله الحدادي
وعليه في اطلاقه مؤاخذه
وقيده بالدين حلالا للمسلم
على الصلاح والافالمحبوسة
ظما لانفقة لها ايضا كما في الذخيرة
وهذا عند الطرفين وهو
الصحيح خلافا لابي يوسف
كما في المحيط فلا حسن ترك
قيد بدين قيد بحبسها لان
حبسه مطلقا لا يسقطها
كذا في غير كتاب الا انه

فانه يحث بدخوله لانه يات فيه والمراد من الدهليز ما يصلح لليتوة اما اذا كان
كبيرا بحيث يات فيه فانه يحث بدخوله فان مثله يعتاد يتوة للضيوف في بعض
القرى وفي المدن بيت فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات انتهى ومن لم يطلع
على هذا زعم انه قيد للدهليز فقط فقال ما قال تدبر (كالودخل صفة) اي يحث
في حلقه لا يدخل يتما فدخل صفة على المذهب المختار سواء كان لها اربعة حوائط
كما في صفاف الكوفة او ثلثة كما صححه الهداية بعد ان يكون مسقفا كما في صفاف
ديارنا لانه يات فيه غاية الامر ان مقعده واسع وسيأتى ان السقف ليس شرطا
في مسمى البيت فيحث وان لم يكن الدهليز مسقفا كما في الفتح (وقيل لا يحث
في الصفة ايضا) اي كالودخل دهليزا او ظلة بدار بحيث او غلق الباب يبقى
خارجا فان الصفة عندهم اسم لبيت صيني كما في صفاف الكوفة واما في عرفنا
فهى غير البيت ذات ثلثة حوائط والصحيح الاول كما في كثير من المعبرات (وفي)
حلقه (لا يدخل دارا) ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها (فدخل دارا خربة لا يحث)
لان الدار اسم جامع للبناء والعروة كما في المغرب وغيره الا انهم قالوا انها اسم
للعروة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار عامرة وقد شهدت اشعار العرب
بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر كما
في الهداية وضعفه الكافي واستدل بهذا المسئلة ولا يبعد ان يقال ان البناء وصف
مرغوب لان العروة تنص بتقصانه والمطلق ينصرف الى الكامل فاذا انعقد
النهى على الكامل لا يحث بالنقص كما في القهستاني (ولو قال) والله لا يدخل
(هذه الدار فدخلها) حال كونها (خربة) ليجرد الايضاح فالبارة (ولو صحراء)
واراد بالخربة الدار التي لم يبق فيها بناء اصلا اما اذا زال بعض حيطانها وبقى البعض
فهذه دار خربة فينبغي ان يحث في المنكر الا ان يكون له نية كما في الفتح (او) دخلها
(بعد ما بنيت) هذه الدار خربة وهو معطوف على الحال او الشرطية بتقدير الفعل
(دارا اخرى حث) لما تقدم ان البناء وصف والوصف في الحاضر لغو في العين
اذا لاشارة ابلغ في التعيين وعند الأئمة الثلاثة لا يحث في الوجهين وقال ابو الليث
ان حلف بالقارسية لا يحث في المنكر والمعرف الا بدخول المبنية كما في الكافي
وفي الدرر اعتراضات على صدر الشريعة لكن لا جدوى فيها لكونها مدافعة
ودعوى فليطالع (و) كذا يحث (و) وقف على سطحها) اي سطح الدار لان السطح
من الدار من غير دخول من الباب بان يوصل من سطح آخر الا ترى ان المعتكف لا يفسد
اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وهو قول المتقدمين وقيل لا يحث (في عرفنا)
اي في عرف العجم وهو قول المتأخرين وفي الخاتمة خلف لا يدخل هذه الدار
فدخلها راكبا او ماشيا او محمولا بامر حث وكذا لو نزل من سطحها او صعد شجرة

في صحيح القدوري نقل عن قاضي خان انه او حبس في سجن السلطان ظلما فالصحيح انها لا تستحق النفقة انتهى
ولو طلب ان يحبس معه لا يجاب الى ذلك عند المتأخرين (و) مريضته لم تزف الى بيت الزوج صحيحة

في رواية كما سيحكي* والاصح تعلق النفقة بالعقد الصحيح ما لم يمنع نشوزها كما مر (ومعصوبة) كرهاية يفتي
والاحسن ترك قيد كرها فتنه (وصغيرة لا توطأ) اي لا تطبق * ٥١٠ * الوطى سواء كانت تصلح للخدمة

والاستيناس او لا ولا يرد
نحو الرثقا والقرنا لان المعتبر
في ايجاب النفقة احتباس
ينفع به الزوج بالوطى او
الدواعي والثاني موجودهنا
وعلى هذا قالوا اذا كانت
الصغيرة مشتهية يمكن
جساعها فيما دون الفرج
تجب النفقة كما في البحر
عن الذخيرة (وحاجة
لامعه) اي الزوج (ولو
حجت معه فلهما نفقة
الحضر لا السفر) فإزاد
على نفقة الحضر يكون
في مالها لانه بازاء منقعة لها
(ولا الكرا) وعند الثاني
ان حجت مع محرم فلهما
النفقة خلافا لمحمد وهذا
لو بنى بها وفيه اشارة الى
انه لا نفقة لدة الذهاب
والجنى لكن يعطيها نفقة
شهر لان الواجب عليه
نفقة الحضر وهي تفرض
لها شهر افسهرا وعن الثاني
لو ارادت حجة الاسلام
يؤمر الزوج بالخروج معها
وبالانفاق عليها كما في المحيط
وينبغي ان لا نفقة في حج النفل
بالطريق الاولى ذكره
القهستاني (ولو مرضت)
اي حدث مرضها (في منزله
فلهما النفقة لا لو مرضت

واغصانها في الدار فقام على غصن لوسط يسقط في الدار حث وكذا وقام
على حائط منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركا
بينه وبين جاره لا يكون حائشا وهذا اذا كانت اليمين بانعريية وان كانت بالفارسية
فارتقى شجرة اغصانها في الدار اوقام على حائط منها وصعد السطح بحث
في عينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا في الجعم انتهى وفي الكافي والمختار
ان لا بحث ان كان الخالف من بلاد الجعم وعليه الفتوى فعلى هذا يلزم على
المص تفصيل تدبر (واودخل طاق بابها) اي باب الدار (اودهليرها) اي او خلف
لايدخل هذه الدار فدخل طاق بابها اودهليرها (ان كان لوغلق) الباب
(يبقى خارجا) من الدار (لايبحث) وفيه كلام لان الدهلير ما بين الدار والباب
كما بين آنفا فعلى هذا لا يمكن هذا التفصيل تأمل (والا) اي وان لم يبق خارجا
(حث) هذا اذا كان الخالف واقفا بتقديمه في طاق الباب فلو وقف باحدى
رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان او ان كان الخارج
اسفل لم يبحث وان كان الجانب الداخل اسفل حث وقيل لا يبحث مطلعا هو
الصحيح كافي البحر وغيره وفي الجمع ولو كان المحلوف عليه الخروج انعكس الحكم
(واوجعت) الدار المحلوفة المعينة (مسجدا او حماما او بستانا او بيتا) او نهرا
او دارا (بعد ما خربت) الدار (فدخلها) اي الخالف (لايبحث) تبديل اسم
الدار بغيره هذا اذا كانت الاشارة مع التسمية املوا اشار ولم يسم كما اذا حلف
لايدخل هذه فانه يبحث بدخولها على اي صفة كانت دارا او مسجدا او حماما
او بستانا لان اليمين عقدت على العين دون الاسم والعين باقية كما في الذخيرة
(وكذا) لا يبحث (اودخل بعد انه دام الحمام واشباهه) يعني لو حلف لايدخل
هذه الدار فجعلت حماما او مسجدا او بستانا ثم انه دمت هذه الاشياء فدخل
العرصة لا يبحث ايضا لان اسم الدار قد زال بالكلية باعتراض هذه الاشياء
عليها وبانهدامها لا يعود اسم الدار وفيه اشارة الى انه لو حلف لايدخل
هذا المسجد فهدم ثم بنى مسجد آخر او لايدخل هذا افسطاط فنقض وضرب
في موضع آخر فدخله حث لعدم اعتراض اسم آخر عليه بخلاف ما او حلف
لايكتب بهذا اقم فكسره ثم بره فكتب به كما في الذخيرة وفي اضافة الهدم
الى الحمام مع كون المسجد يذكر مقدما في الاولى رعاية امر حسن كما في القهستاني
(و في لايدخل هذا البيت فدخله بعد ما انه دمت البيت وصار صحراء او بعد ما
بنى بيتا آخر لا يبحث) لزوال اسم البيت بعد الانهدام فانه لا يبات فيه بخلاف
ما لو سقط السقف وبقي الجدران فانه يبحث لان السقف صفة الكمال فيه اذا لم يتو
تحصل عند عدمه فصار السقف في البيت كاصل البناء في الدار وفي الوجيز

في بيتها وزفت اليه مريضة) لان التسليم لا يصح واستحسن في الهداية لكن في الخاتمة اوزفت * لو حلف *
اليه مريضة قالوا انها النفقة انتهى لكن الاجابة على الغير مشعرة بالضعف والخلاف فقد روى عن ابي

يوسف لانفقة لها ان كانت لا تطبق الجماع ذكره القهستاني وذكر انه لو تناول قرضتها في بيته تسقط نفقتها لانها صارت كصغيرة ٤١١ ثم نقل عن القسوين انه ان لم يمكنه من الانتفاع بها فلا نفقة لها كما لا تستحق ثمن الادوية

لو حلف لا يدخل بيتا فدخل بيتا لاستفاد لا يثبت لان البناء وصف والوصف في الغيب معتبر (وفي لا دخل هذه الدار وهو) اي والحال ان الحلف (فيها) اي في الدار (لا يثبت) استحسانا (مالم يخرج ثم يدخل) والقياس ان يثبت تنزيلا للبقاء منزلة الابتداء وهو قول الشافعي وجه الاستحسان ان الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخل وهذا الفعل مما لا يتعد فلا يقال دخل يوما واذالم يكن ممتدا لا يكون نهاؤه كابتدائه ونظيره لا يخرج وهو خارج لا يثبت حتى يدخل ويخرج وكذا لا يزوج وهو متروج ولا يتطهر وهو متطهر فاستدام الطهارة والنكاح لا يثبت كافي القمح (وفي لا لبس هذا الثوب وهو) اي والحال ان الحلف (لا لبسه) ولا يركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ثم شرع في النشر على الترتيب فقال (ان اخذ) اي شرع (في النزاع) اي نزاع اثوب (والنزول) من الدابة (والنقلة) بالضم والسكون اسم لا مصدر اي انتقاله من باب الدار (من غير لبث) متعلق للجميع (لا يثبت) وقال زفر يثبت اوجود الشرط وان قل قلنا البين شرعت للبرفر من تحصيل البرمستثنى (والا) اي وان لم يأخذ في النزاع والنزول والنقلة ولبث على حاه ساعة (ثبت) لان هذه الافعال مما تمتد ويضرب لها آجال وبتا لبثت يوما وركبت يوما وسكنت شهرا فاعطى لبقائها حكم ابتدائها وفيه اشارة الى انه لو قال كلما ركبت فانت طالق وهو راكب فكث ثلاث ساعات طلقت ثلاث في كل ساعة ثلاثة بخلاف ما اذا لم يكن راكبا فركب فانها تطلق واحدة ولا تطلق بالاستمرار وفي البحر تفصيل فليراجع (ثم لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله) بالاتفاق الا ان يمنع مانع منه كالأبنة ان تملكه او تملكه غلبته وخرج هو ولم يرد العود فانه لا يثبت (ومتاعه حتى او بقي وتد) من ماله (ثبت) عند الامام كالحث او بقي شيء لا قيمة له لكن في الكافي وغيره ان مشايخنا قالوا هذا اذا كان الباقي مما يقصد به السكنى فاما بقاء مكنسة او وتد او قطعة حصير لا يبقى ساكنها فلا يثبت (وعند ابى يوسف يعتبر نقل الاكثر) لتعدد نقل الكل عليه الفتوى كافي المحيط والكافي وغيرهما (وعند محمد نقل ما تقوم به كدخوله) اي يعتبر نقل ما لا بد في البيت من آلات الاستعمال (وهو) اي قول محمد (الاحسن ولا يفرق) بالباسور رحمه صاحب الهداية وفي القمح وعليه الفتوى لكن في البحر الفتوى بمذهب الامام اولى لانه احوط وان كان خيره ارفق هذا اذا كان مستقلا يسكنه لان الحالف لو كان سكنه تبعا كابن كبير ساكن مع ابيه وامرأة مع زوجها فحلف احدهما لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك اهله وماله وهي زوجته وماله لا يثبت ثم قالوا هذا اذا كانت البين بالبرية فلو عتد بالفرسية فخرج بنفسه بعزم ان لا يعود

ولا يباع مسكنه وخادمه لانه من اصول حوايجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى الاضرار الا في البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الخلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي ولا يباع عما يمتنه كافي

الفهستاني عن المحيط ثم نقل عن المص أي صدر الشريعة أنه فسر الاستدانة بالاستقراض قال والية يسير كلام
المغرب انتهى (قلت وبه صرح في المجتبى وغيره لكن التوكيل * ٥١٢ * بالاستقراض لم يصح على الأصح

فالأصح تفسير الخصاص
الاستدانة بالشراء نسبية
وفائدة امر القاضى بالاستدانة
رجوع الغريم على الزوج
كما يرجع على الزوجة بخلاف
ما لو فرضها ولم يأمر
بالاستدانة فإنه لا يرجع الا
على الزوجة ثم هي على
الزوج وفائدته ايضا الرجوع
على الزوج بعد موت
احدهما كما في البحر وفيه
اشارة الى انها لو استدانت
بغير الفرض لم ترجع عليه
كما في التحفة والى انها
لم ترجع عليه الا باتصريح
بالاستدانة عليه وقال ركن
الأئمة ان يتهاكاتتصريح بها
فلو لم ينو لم ترجع كافي
الزاهدي والاكتفاء مشير
الى انها اذا امرت بالاستدانة
ولم ينها احد وطلبت من
القاضى التفريق لم يفرق
بينهما وقال الشافعي يفسخ
بينهما كما اذا تجز عن ابقاء
المهر المجعل قبل الدخول
فطلبت التفريق لكن لو
فرق القاضى الشافعي نفذ
قضاؤه عند الكل وان
فرق القاضى الحنفي بلا
اجتهاده ففي نفاذه روايتان
وهذا اذا كان الزوج حاضرا
واما اذا كان غائبا فلا ينفذ

لا يبحث والكل مقيد بالامكان حتى او خرج بنفسه واشتغل بطلب دار اخرى
لنقل الاهل والمتاع او خرج لطلب دابة لينقل عنها المتاع فليجدا اياما لم يبحث
او كانت اليمين في خوف الليل ولم يمكنه ان يخرج حتى اصبح او كانت الامتعة كثيرة
فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون
حاشا او وجد باب الدار مغلقا ولم يقدر على الفتح ولا على الخروج منه وكذا لو
قدر على الخروج لهدم بعض الحائط ولم يهدم لا يبحث بخلاف ما اذا قال ان
لم اخرج من هذه الدار اليوم فتيقيد ومنع من الخروج اياما يبحث على الصحيح (ثم
لا بد من نقله) اي ينبغي ان يقتل (الى منزل آخر بلا تأخير حتى لا يبر بنقلته
الى السكة او المسجد) استدلالا بما ذكر في الزيارات ان من خرج بعياله من مصره
فلم يتخذ وطنا آخر يبقى وطنه في حق الصلوة فكذا هذا وذكر ابو الليث لو انتقل
الى السكة وسلم الدار الى صاحبها او اجرها وسلمها برقي يمينه وان لم يتخذ دارا
اخرى لانه لم يبق ساكننا انتهى هذا ارفق وامل الفتوى عليه لكن في الظهيرية
ان الصحيح انه يبحث ما لم يتخذ مسكنا آخر (وكذا) اي لا بد من خروجه بجميع اهله
بالانفاق وعياله باختلاف ما مر في لا يسكن هذه الجملة (لان الجملة بمنزلة الدار
(وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر بخروجه وترك اهله ومتاعه فيها) لانه
لا يعد ساكننا فيه لان الرجل يكون ساكننا في مصر وله في مصر آخر اهل ومتاع
والقرية بمنزلة المصر في الصحيح من الجواب كافي الهداية (وفي لا يخرج) من
هذه الدار مثلاً (فامر) الخالف (من جملة واخرجه عنها حث) لان فعل
المأمور ينتقل الى الامر فصار كدابة يركبها فيخرج عليها (ولو حل) الخالف
(واخرج بلا امره) حال كونه (مكرها) بحيث لا يمكنه (اوراضيا) بقلبه الا انه
لم يأمر (لا يبحث) في الصحيح اما في الاول فلعدم فعله حقيقة وهو وظ وحكما
لعدم الامر منه والثاني فلان انتقال الفعل بالامر لا الرضى فلو هده فخرج
حث لوجود الفعل منه حقيقة واذا لم يبحث فيهما لا يخل في الصحيح لعدم
فعله وقبل يخل ويظهر اثر هذا الخلاف فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل
يبحث من قال انحلت قال لا يبحث ومن قال لا يخل قال حث ووجبت الكفارة
وهو الصحيح كافي البحر وغيره وما في التهستاني من ان اللائق بالكتاب ان يترك
هذه الجملة لانه مفهوم لسابقه ليس بسديد لانه محل الخلاف والتجرب منه انه
صرح في قوله مكرها فقال بحيث لا يمكنه الامتناع والافقد اختلاف فيه المشايخ
وينبغي ان لا يبحث عند الشيخين كافي المحيط تأمل (ومثله) اي لا يخرج (لا يدخل)
هذه الدار اقساماً وحكما فالاقسام ان يخرج بامرهم وان يخرج بلا امرهم اما
مكرها اوراضيا والحكم الحث في الاول وعدمه في الآخرين كافي الدرر لكن

على الصحيح كافي الحقائق وغيرها وذكر المص يعني صدر الشريعة ان مشايخنا استحسنا * الاولى *
ان ينصب القاضى نائباً شافعيًا فيفرق للضرورة كاذكره الفهستاني وفي الحواشي الشر نبلاية قوله وتؤمراً

بالاستدانة اي اذا لم يكن لها اخ او ابن موثر او من تجب عليه نفقتها لولا الزوج لدق النبيذ عن شرح المختار
ان نفقتها حينئذ على زوجها ويؤمر ٥١٣ * الابن او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج

وتحبس الابن والاخ اذا
امتنع لان هذا من المعروف
(ولا يجب بفقعة مدة مضت)
ما كولة او ملبوسة (الان
تكون قضى بها) عليه
اصنافا او دراهم مع
الاستدانة اولا (او تراصيا
على مقدارها) لكل شهر
او سنة فان ولايته عليه
اقوي من ولاية القاضي
عليه فيجب النفقة المفروضة
او المرضية لمضى من
زمان الفرض او الرضى
ذكره القهستاني اما لو
مضت مدة بغير فرض ولا
رضى ثم رضى الزوج بشئ
فانه لا يلزمه والصلح باطل
لانه صلح بما لم يجب في الذمة
كما ان البراء عنها قبل
القضاء والرضاء باطل لانه
ابراء قبل الوجوب كافي
النهر (و) هذا مادام حيين
اما (لومات احدهما) بعد
هذين (او طلقت) ولو
رحبها (بعد القضاء
والترخي قبل قبضها)
من الزوج شئ منها
(سقطت) بلوت او الطلاق
لانها صلة ساقة
لا حدهما قبل القبض
كالهبة وكالم تعين وفي
خراتة المفتين ان المفروضة

الاولى ان يصور بالدخول فقال ان يدخل في مكان ان يخرج لكونه موضوع
المسئلة تأمل (وفي لا يخرج) منها (الا الى جنازة) مثلا (فخرج) من باب داره
(اليها) حال كونه يريد بها (ثم) اي بعد الخروج والارادة (اتي حاجة اخرى
لا يبحث) بالاجاع لانه لم يوجد الخروج لغير ما حلف عليه وانما خرج الى
الجنازة وانه مستثنى من اليين والياتين بعد ذلك ليس بخروج كما لو قال
ان خرجت منها الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا اليها
فذهبت الى غير المسجد لم تطلق كافي البدائع (وفي لا يخرج) من بلدة (الى مكة)
مثلا والاولى اختيار غيرها من البلدان لانه لا يلبق بالسلم (فخرج) من ربضه
حال كونه (يريد بها ثم رجع) اليه (حنت) لوجود الخروج قاصدا اليها وهو
الشرط اذا الخروج هو الانفصال من الداخل الى الخارج وانما قلنا من ربضه
لانه لو خرج قاصدا مكة ولم يجاوز عمران مصره لا يبحث بخلاف الخروج
الى الجنازة هذا اذا كان بينها مدة السفر اما لو لم يكن فينبغي ان يبحث بمجرد
انفصاله من الداخل كافي الفتح وغيره فبهذا علم ان المص اطلق في محل التقييد
تأمل (وفي لا ياتيها) اي مكة (لا يبحث ما لم يدخلها) فان الاتيان عبارة عن
الوصول كما لا يبحث او حلف ان لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس
وكانت مدة حتى مضى العرس وتماه في البحر (والذهاب) معنى (كالخروج) فاذا حلف
لا يذهب الى مكة فخرج يريد بها حنت في الاصح على ما روى عن اصحابين
فيشترط الخروج كافي اكثر المعبرات وقيل هو كالاتيان فيشترط الوصول وهو الصحيح
كافي الخلاصة لكن الاول هو المعتمد فلماذا قدمه وهذا الاختلاف اذا لم تكن له
نية واذ نوى الخروج او الذهاب فعلى ما نوى لانه محتمل كلامه (وفي) والله
(يا تين فلانا فلم يأتها حتى مات حنت في آخر جزء من) اجزاء (حيته) لان عدم
الاتيان يتحقق قبله وفي الغاية واصل هذا ان الخالف في اليين المطلقة لا يبحث
مادام الخالف والمحلوف عليه قائمين لتصور البر فاذا مات احدهما فانه يبحث
فعلى هذا ان الضمير في قوله حتى مات يعود الى احدهما ايهما كان لانه خاص
بالخالف كما هو المتبادر (وان قيد الاتيان غدا بالاستطاعة) فهو محمول (على
سلامة الآلات وعدم الموانع) الحسية فينصرف اللفظ اليها عند الاطلاق
وفي البحر فهي استطاعة الصحة لانها المرادة في العرف فهي سلامة الآلات
وصحة الاسباب وفي المبسوط استطاعة رفع الموانع (فلو لم يأت و) الحال (لامانع
من مرض او سلطان) او عارض آخر (حنت) الا اذا نسي ايمين يذني ان لا يبحث
كافي البحر لان النسيان مانع وكذا اوجز فلم يأتها حتى مضى الغد (واو نوى)
الاستطاعة (الحقيقية) وهي القدرة التي يحدثها الله تعالى في العبد عند الفعل

لا تسقط بالطلاق على الاصح واقره القهستاني ٦٥ * ل * (الان تكون) المرأة (استدانتها بامر
قاضي فلا تسقط بالطلاق وكذا بانوت على الصحيح كافي المحيط لان المتأخر ولاية عامة (واوجب لها النفقة

او الكسوة لمدة نهم مات احدهما) او طلقها (قبل تمامها) اي ائدة (فلارجو غ خلافا لمحمد) في القائمة والمستهلكة وعنه يسترد نفقة شهر لا اكثر وبالأول يفتى (واذا تزوج ٥١٤ في العبد بالاذن فنفتها) على العبد لو حرة

او مكاتبه واما ام الولد والقنفة فشرط التوبة لوجوب النفقة (دين عليه يباع) اي القن لا غير مكاتب ومدبر بل يؤدى ان النفقة من كسبهما (فيه) اي في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفيد به المولى او يموت او يقبل (مرة بعد اخرى) اي اذا جمعت عليه النفقة مرة بعد اخرى يباع ثانيا اذا اشتراه من علم بحاله او لم يسم فضى وكذا ثالثا ورابعا كما في الفسخ وغيره فافى الدرر وصدر الشريعة سهو ببق ما بقى من البيع الاول فانه ينبغي ان يسقط الى العتق او بالكلية كما في الموت كما افاده القهستاني (ولا يباع في دين غيرها) اي غير النفقة (الامرة) واحدة لان دين النفقة يتجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع ولا كذلك سائر الديون حتى لو بيع في المهر مرة وبقى شيء منه آخر الى العتق (و) يجب (على الزوج ان يسكنها في بيته) اي مكان يصلح مأوى للانسان حيث احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن يتهم بالايذاء

وذا شرط عند الجمهور لاعلة كما في التهمة في (صدق ديانته) لانه محتمل كلامه (لاقضاء في) القول (المختار) لانه خلاف الظاهر وفي رواية صدق فان الانسان اذا نوى حتمية كلامه فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانته وقضاء والا ففى تصديقه قضاء روايتان والمختار عدم التصديق فلهذا قال في المختار وفي القهستاني ان الاستطاعة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال كالاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا يتم عليها بخلاف الاولين ويسميان باتو فيقية والاخيرة بالكيفية (وفي لا يخرج) امرأته (الاباذنه) اي باذن الزوج اي لا يخرج خروجاً الاخر وجا مطلقاً باذنه (شرط الاذن لكل خروج) لان النكحة وقعت في حين النفي فعم ولو نوى الاذن مرة صدق ديانته لانه محتمل كلامه لاقضاه لانه خلاف الظاهر وهو قول ابى يوسف وعليه الفتوى والحيلة في ذلك ان يقول لها كما اردت الخروج فقد اذنت لك وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط في غير اذني وكذا في الابرضائي او اراذني او امرى والى انه لو اذن بلافهم لكونها نائمة او مجنونة فليس باذن لانه لا يتحقق بدون العلم بقول الطرفين على التخييع وفي البحر وفي قوله ان خرجت من الدار الا اذني فانت طالق لا يثبت بخروجها بوقوع غرق او حرق غاب فيها (وفي الا ان) اي حتى (اذن يكفي الاذن مرة) فلا يثبت ان خرجت بلاذن بعدما خرجت باذن مرة لان الا ان للغاية فتنتهي اليقين وفي الكافي وغيره سؤال وجواب فليطالع (وفي لا يخرج الاباذنه) او اذن لها فيه اي في الخروج (متى شاءت) يعني اذا قل ان خرجت الاباذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك ان تخرجي كما شئت (ثم نهاها) عن الخروج (فخرجت لا يثبت عند ابى يوسف) لان نهيه بعد اذنه العام لا يفيد ارتفاع اليقين بعد اذنه العام (خلافا لمحمد) لانه لو اذن لها بالخروج مرة ثم نهاها ليعمل نهيه تفقاً فكذا بعد الاذن العام وفي الذخيرة وغيرها الفتوى على قول محمد فلي هذا وقد ما كان اولى كما هو دأبه تدبر (ولو ارادت) المرأة (الخروج فقال) الزوج (ان خرجت فانت طالق) (او) ارات (ضرب العبد فقال ان ضربت) فعبد حر (تقيدها بالعل موراً) اي تقيدها بمنه بتلك الخرجة والضربة (فلو ابلت) ساعة (ثم فعلت) اي خرجت او ضربت (لا يثبت) الخلف وهذا يمين الفور مأخوذ من فارت التدر اذا خلت فاستعير للسرعة ثم سميت به الخانة التي لا يث فيها وتفر دالام باظهارها ولم يسمه احد فيه وكانوا من قبله يسمون اليمين نوعان مطلقاً كلاب فعل كذا وموقته كلاب فعل كذا اليوم يخرج قسمائنا وهي الموقته معنى المطلقة لفظ وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم اذهب من هذه الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكنى والفور لم يثبت بالتوقف والى انه لو نوى السكنى او لفور

ذكره القهستاني وحرر في الشريعة بلاية معزى بالبحر ان البيت الذي ليس له جيران ليس بمسكن * اودل *
يبرعى حتى صرح قارئ الهداية ان ليس عليه ان يأتيها بالونسة فيحتفظ (خال عن اهله) من ضرة او محرمة

كأخيه أو أخته زائد في المحيط وأم ولدته (وأهلها وأولادها من غيرها) لمعادات بينهما غالباً إلا أن ترضى أو يكون صغيراً
لا يفهم الجامع فله أسكانه معها كأمته ٥١٥ * وأم ولدته أي في قول ابن سلام كافي الزاهدي وفيه أيضاً

أودل عليه دليل حنث كافي خزائن المقتنين (قال لا خير أحسن فتقدمي فقال ان
تغديت فكذا) أي فبعدى حر مثلاً (لا يحنث بالتغدي لأمته) أي بدونه (وأو)
وصلية (في ذلك اليوم) لأن مراد التكلم الزجر عن تلك الحالة فيتعدي بها لأن
المطلق يتعدي بالخال فينصرف إلى الغداء المدعو دالية والقياس أن يحنث وهو قول
زفر ولأمة الثلثة لأنه عتد بمنه على مطلق الغداء فيتناول كل غداء (إلا أن قال
أن تغديت اليوم) أو معك فبعدى حر فتغدي في بيته أو معه في وقت آخر يحنث
لأنه زاد على قدر الجواب فيحمل مبتدأ (و في لا يركب دابة فلان) أي خلف
عليه (فركب دابة عبده) أي لفلان (مأذون لا يحنث إلا أن نواه) أي مركب
مأذون (وهو) والخال أن العبد (غير مستغرق بالدين) فيحنث بحيث لأن مركبه
لمولاه فإن كان دينه مستغرقاً لا يحنث وأن نوى لأنه لا ملك للمولى في كسب عبده
المديون المستغرق عند الإمام (وعند أبي يوسف يحنث مطلقاً) سواء كان عليه
دين أو لا (نواه) لأن عنده استغراق كسب العبد بالدين لا يمنع ملك المولى إلا أنه
يشترط فيه النية لا الخلل الإضافة (وعند محمد) وهو قول الأئمة الثلاثة (يحنث
مطلقاً وإن لم ينو) اعتباراً بالحقيقة الملك الثابت للسيد إذا استغراق الدين بالكسب
لا يمنع ملك المولى عنده قيد بالمأذون لأن مركب المكاتب ليس مركباً لمولاه فلا يحنث
بالاتفاق وفي البحر حلف لا يركب فاليمن على ما يركبه الناس من الفرس والبغل
وغير ذلك فلو ركب ظهر إنسان لا يحنث لأن أوهم الناس لا تسبق إلى هذا
حلف لا يركب دابة أو لم ينو شيئاً فركب حماراً أو فرساً أو برذوناً أو بغلاً حنث فإن
ركب غيرها نحواً أبعبر وأقبل لا يحنث استحساناً إلا أن ينو ولو حلف لا يركب
فرساً فركب برذوناً أو بالعكس لا يحنث لأن الفرس اسم للعربي والبرذون للجهني
والخيل تنظم وهذا إذا كانت اليمن بالعربية فإن كانت بالفارسية يحنث بكل حال
ولو حلف لا يركب دابة فحمل على الدابة مكرهاً لا يحنث وإن حلف لا يركب أو لا يركب
مركباً فركب سفينة أو محملاً أو دابة حنث ولو ركب آدمياً ينبغي أن لا يحنث انتهى
وفي التبيين لو حلف لا يركب حيواناً يحنث بالركوب على إنسان لأن اللفظية أول جمع
الحيوان والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة إلا يصلح مقيداً انتهى لكن يشكل
بما سبق من أن الإيمان مبنية على العرف لا على الانطباع ولا على الحقيقة اللغوية فأنوا
في الأصول الحقيقة تترك بدلالة العادة إذ ليست العادة الاعترافاً علمياً تأمل

* باب اليمن في الأكل والشرب واللبس والكلام *

الأكل إيصال ما يحتمل المضغ بفيه إلى الجوف مضغ أو لا كالخبز واللحم والفاكهة
ونحوها والشرب إيصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات إلى الجوف مثل الماء والنبذ

مع عدم الضرر عليه بدخول بيته (و) لكن (الصحیح) المفتي به (أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدين و)
لأن (دخولها عليها في الجمعة مرة وفي غيرها) من المحارم (في السنة مرة) به يفتي وإنما يمنعهم من البيتوتة

عندهما وعليه الفتوى وفيما عدا ذلك من زبارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا تخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للحمام ٥١٦ * والتمتع الجواز بشرط عدم التزني

والبن والعسل فان وجد ذلك يحنث والا فلا الا اذا كان ذلك يسمى اكلا او شربا في العرف والعادة فيحنث فاذا حلف لا يأكل كذا ولا يشرب فادخله في فيه ومضغه ثم القاه لم يحنث حتى يدخله في جوفه ولو حلف لا يأكل هذه البيضة او الجوزة فابتلعها حنث لوجود الاكل ولو حلف لا يأكل رماتا فجعل يمصه ويرمي بثقله ويتلع ماءه لم يحنث لان هذا مص ايس باكل ولا شرب واما الذوق فهو معرفة الشيء بفيه من غير ادخال عينه الا ترى ان الاكل والشرب يفطر لالذوق وفي البحر لو حلف لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق شيئا دخله في فيه ولم يصل الى جوفه حنث فاذا علم هذه (لو حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو) اي الاكل يقع (على ثمرها) بالثمة (ودبسها غير المطبوخ) لانه اضاف اليمن الى ما لا يؤكل فينصرف الى ما يخرج منها بلا صنع احد تجوزا باسم السبب وهو النخلة في المسبب وهو الخارج لانها سبب فيه لكن شرطه ان لا يتغير بصفة حادثه فلذا قيده بغير المطبوخ وقال (لا) يقع (على نبيذها وخلها ودبسها المطبوخ) لانها وان كانت مما يخرج منها الا انها تغيرت بصفة جديدة وفي الغاية وقيد الدبس بالمطبوخ وان كان الدبس لا يكون الامطبوخا احترازاعما اذا اطلق اسم الدبس على ما يسيل بنفسه من الرطب فانه يحنث كما يحنث بالرطب والتمر والبسر والراعي والجمار والطلع كافي المبح وغيره وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصن فوصل باخرى فآثره فاكل من ثمرها لا يحنث والى انه لا يحنث باكل عين النخلة والى انه لو كان عين الشجر مما يؤكل حنث باكل عينها كقصب السكر والى انه لو لم يكن للشجر ثمر نصرف يمينه الى ثمرها فيحنث اذا اشترى به ما كولاواكده وهذا اذا لم تكن له نية ولا فعلى ما نوى ان احتمله اللفظ كافي القهسة في (او من هذه الشاة فهو على اللحم) اي يحنث باكل اللحم خاصة (دون اللبن والزبد) لان عين الشاة ما كولة فتعقد اليمن عليها وفي البحر لو حلف لا يأكل من هذا العنب لا يحنث بزبده وعصيره لان حقيقته ليست مهجورة فيتعلم الحلف بمسمى العنب (وفي) حلقة (لا يأكل من هذا البسر فاكله) اي اكل ذلك البسر حال كونه (رطبا لا يحنث وكذا من هذا الرطب او اللبن) اي اذا حلف لا يأكلهما (فاكله) اي اكل ذلك الرطب حال كونه (تمر او) اكل ذلك اللبن حال كونه (شيرا) لا يحنث ان هذه صفات داعية الى اليمن فيتعلم بها (بخلاف لا يكلم هذا الصبي فكله) بعد ماصار (شابا او شيخا ولا يأكل لحم هذا الحمل فاكله) بعد ماصار (كبشا) حيث يحنث لان صفة النماء والشباب وان كانت داعية الى اليمن لكن هجرانه لاجل صباه منهي عنه لانا امرنا بحمل اخلاق الفتيان ومرجة الصبيان فكان مهجورا شرعا والمهجور شرعا كالمهجور عاة فلا يعتبر ويتعلق اليمن بالاشارة واما الحمل فلانه ايس فيه صفة داعية الى اليمن والاصل ان اليمن متى انعقد على شيء بوصف

والتطيب كذا في الاشباه زاد الباقي تبعا للكمال وغيره وبشرط عدم كشف عورة احد قال وعلى ذلك فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف بعضهن انتهى بل اكثرهن كما في الشر نبلا لية معزيا للفتح مع ما ورد من الاحاديث المؤيدة للمنع كما قال به الفقيه (وتفرض) اي يفرض القاضي (نفقة زوجة الغائب) عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في المنية وينبغي ان يفرض نفقة عسر المتوارى في البلد ويدخل فيه المفقود (وطفله) الذكر والانثى (وابويه) لادينهم غيرها ولا نفقة غيرهم من الاقارب كاخ وعم لان نفقة هؤلاء اما تجب بالقضاء ولا يقضى على الغائب ذكره القهستاني وغيره ويستدرك عليه الاولاد الكبار الاناث والذكور الكبار الزمنا ونحوهم لانهم كالصغار للحجز عن الكسب قاله الكمال قال الشر نبلا لى وينظر ما اذا يريد بنحوهم انتهى قلت * اعلمه يريد كالا عى وطالب العلم كما يأتى متناقلا (في ماله من جنس حقهم)

النفقة كما كولاوملبوس ونقدين وتبر لا من غيره كمعروض وعقار (عند مودع او مضارب) فان * اومديون يقر (اي المودع ونحوه) (به) اي بالمال (وبلزوجة) في نفقتها (وبالنسب) في البواقي كما يعلم

بَطْرِيقِ المَقَاسِةِ ثُمَّ الودِيعَةِ اُولَى مِنَ الدِّينِ فِي الْبَدَايَةِ بِالْاِتِّفَاقِ كَمَا فِي الْخَافِيَةِ وَفِيهِ اشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَالُ حَاضِرًا
فِي مِثْلِهِ لَفَرَضَهَا الْقَاضِي إِذَا عَلِمَ بِالنَّكَاحِ ﴿٥١٧﴾ وَحَلْفُهَا وَكَفْلُهَا كَمَا فِي الْحَبِيطِ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ بَعْدَ
إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
خِلَافًا لِابْنِ حَنِيفَةَ كَمَا
فِي الْخِلَاصَةِ (أَوْ يَعْلَمْ)
عُطِفَ عَلَى يَقِرَّ (الْقَاضِي
ذَلِكَ) أَيِ الْوَدِيعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ
وَالدِّينِ وَالنَّكَاحِ وَالنَّسَبِ
فَإِنْ عَلِمَ بَعْضُ مِنَ الثَّلَاثَةِ
شَرْطَ أَقْرَارِهِمْ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ
وَهُوَ الْحَبِيطُ كَمَا فِي مَقْشُودِ
الْهِدَايَةِ فَمَنْ الظَّنُّ الْإِشَارَةُ
إِلَى الْمَالِ أَوْ الزَّوْجِيَّةِ وَأَمَّا
أَشْرَاطُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ
وَطَلَبَ يَمِينَهُ لَا يَسْتَحْلِفُ
وَلَوْ بَرَهَتْ بِمَا ادَّعَتْ عَلَيْهِ
لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّهُ لَيْسَ خَصْمًا
(وَيَحْلِفُهَا) أَيِ الْقَاضِي
الزَّوْجَةِ (أَنَّهُ) أَيِ الْغَايِبِ
(لَمْ يَعْطِهَا الثَّقَّةَ) وَلَمْ تَكُنْ
نَاشِئَةً وَلَا مُطَلَّاقَةً انْقَضَتْ
عِدَّتُهَا (وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا)
بِمَا أَخَذَتْهُ لِنَفْسِهَا وَجَوَّابًا
فِي الْأَصَحِّ لَعَلَّهَا أَخَذَتْهَا
فَإِذَا رَجَعَ وَبَرَهَنَ أَنَّهُ حَلْفُهَا
مَالًا وَحَلْفُهَا فَتَكَلَّتْ رَجَعَ
عَلَى الْكَفِيلِ أَوْ الزَّوْجَةِ
وَإِذَا أَقْرَتْ بِأَخْذِهَا رَجَعَ
عَلَيْهَا فَقَطَّ كَمَا فِي الْقَهْطَانِي
عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَجَزَمَ
الْبَاقَانِي تَبَعًا لِابْنِ الْكَمَالِ
أَنَّ التَّحْلِيفَ وَالتَّكْفِيلَ عَامٌ
لِكُلِّ مَنْ يَطْلُبُ الثَّقَّةَ وَكَذَا
ذَكَرَ الْقَهْطَانِيُّ أَنَّ الْحَكَمَ
جَارٍ فِي الطِّفْلِ وَآخُوهِ وَعِزَّاهُ لِلنَّظْمِ أَيِ حَتَّى فِي التَّحْلِيفِ وَلَكِنْ الصَّغِيرُ كَيْفَ يَحْلِفُ فَلْيَنْظُرْ (فَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ)
أَيِ الْمُدَوَّنِ وَغَيْرِهِ (بِالزَّوْجِيَّةِ) وَاقْرَأُوا يَكُونُ الْمَسْأَلُ عَنْهُمْ (وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي بِهَا) أَيِ الزَّوْجِيَّةِ (فَاقَامَتْ

فَإِنْ صَلَحَ دَاعِيَا إِلَى الْيَمِينِ بِهِ يَتَقَيَّدُ بِهِ سَوَاءٌ كَانَ مَعْرُوفًا أَوْ مُنْكَرًا احْتِرَازًا عَنْ الْإِلْغَاءِ وَإِنْ
لَمْ يَصْلَحْ فَإِنْ كَانَ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ مُنْكَرًا يَتَقَيَّدُ بِهِ أَيْضًا لِأَنَّ الْوَصْفَ مَقْصُودٌ بِالْيَمِينِ وَإِنْ
كَانَ مَعْرُوفًا لَا يَتَقَيَّدُ بِفِعْلِهِ هَذَا (وَفِي) حَلْفِهِ (لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَكُلْ رَطْبًا لَا يَحْتِثُ) وَفِي هَذَا
الْحَلِّ كَلَامٌ فِي الدَّرَرِ عَلَى صَدْرِ الشَّرِيعَةِ فَلْيُطَالَعِ (وَلَوْ أَكَلَ مَذْنِبًا) بَعْدَ مَا حَلَفَ
لَا يَأْكُلُ بَسْرًا (حَنْثٌ وَكَذَا لَوْ أَكَلَ) أَيِ الْمَذْنِبِ (بَعْدَ مَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا) حَنْثٌ
عِنْدَ الْأَمَامِ (وَقَالَا) وَهُوَ قَوْلُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ (لَا يَحْتِثُ فِيهِمَا أَوْ أَكَلَ) أَيِ الْمَذْنِبِ
سَوَاءً كَانَ رَطْبًا أَوْ مَذْنِبًا أَوْ بَسْرًا أَوْ مَذْنِبًا (بَعْدَ حَلْفِهِ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا وَلَا بَسْرًا حَنْثٌ بِالْإِتِّفَاقِ)
وَفِي الْكَافِي حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا وَلَا يَأْكُلُ رَطْبًا أَوْ حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا وَلَا بَسْرًا فَكُلْ
مَذْنِبًا حَنْثٌ سَوَاءً أَكَلَ رَطْبًا أَوْ مَذْنِبًا هَذَا عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
إِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا فَكُلْ رَطْبًا مَذْنِبًا حَنْثٌ وَإِنْ أَكَلَ بَسْرًا مَذْنِبًا لَا يَحْتِثُ
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ بَسْرًا فَكُلْ بَسْرًا مَذْنِبًا حَنْثٌ وَإِنْ أَكَلَ رَطْبًا مَذْنِبًا فَعَلَى
الْخِلَافِ وَذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَالتَّسْوِيحَ الْمَعْتَبَرَةَ كَشْرُوحِ
الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْمَسْوَطِ وَالْمَنْظُومَةِ وَالْأَسْوَأُ وَالْإِيضَاحُ وَغَيْرُهَا تَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْتُ
وَالْبَسْرُ الْمَذْنِبُ بِكُسْرِ التَّوْنِ الْمَشْدُدَةِ الَّذِي أَكْثَرُهُ بَسْرٌ وَشَيْءٌ مِنْهُ رَطْبٌ وَالرَّطْبُ
الْمَذْنِبُ الَّذِي أَكْثَرُهُ رَطْبٌ وَشَيْءٌ مِنْهُ بَسْرٌ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ اعْتَبَرَ الْغَالِبَ إِذَا لَمْ يَغْلُوبْ
فِي مُقَابَلَتِهِ كَالْمَعْدُومِ عَرَفَا الَّذِي عَامَنَهُ رَطْبٌ يُسَمَّى رَطْبًا عَرَفَا لَا بَسْرًا وَشَرَعًا
إِذَا لَمْ يَغْلِبْ لِلْغَالِبِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ كَمَا فِي الرِّضَاعِ وَغَيْرِهِ وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ
لَا يَشْتَرِي رَطْبًا فَاشْتَرَى بَسْرًا مَذْنِبًا لَا يَحْتِثُ وَلَهُمَا أَنَّهُ أَكَلَ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةُ
فِي حَنْثٍ وَلِهَذَا لَوْ مِيرَهُ وَأَكَلَ يَحْتِثُ أَجْمَاعًا فَكَذَا إِذَا أَكَلَ مَعَ غَيْرِهِ انْتَهَى فِي هَذَا
عَلِمَ أَنَّ عِبَارَةَ الْمَصِّ لَا تَحُلُو عَنْ شَيْءٍ تَأْمَلُ (وَفِي) حَلْفِهِ (لَا يَشْتَرِي رَطْبًا فَاشْتَرَى
كَاسَةً بَسْرًا) بِالْكَسْرِ هِيَ عَقُودُ التَّحْلِ (فِيهَا رَطْبٌ لَا يَحْتِثُ) لِأَنَّ الشَّرَاءَ صَادَفَ
الْمَجْمُوعَ وَكَانَ الرَّطْبُ تَابِعًا وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا فَكُلْ حَنْطَةً فِيهَا شَعِيرٌ
حَبَّةٌ لَا يَحْتِثُ لِأَنَّ السَّكْلَ صَادَفَ شَيْئًا فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودًا وَإِنْ
حَلَفَ عَلَى الشَّرَاءِ لَمْ يَحْتِثُ كَمَا فِي الْقَمْحِ وَفِي الْقَهْطَانِي إِذَا لَمْ تَبَادُرْ مِنْ إِضَافَةِ
الْكِبَاسَةِ إِلَى الْبَسْرِ وَجَعَلَهَا ظَرْفًا لِلرَّطْبِ أَنَّ الْبَسْرَ غَالِبٌ فَلَوْ كَانَ الرَّطْبُ غَالِبًا
أَوْ هُوَ وَالْبَسْرُ مَتَسَاوَيْنِ يَنْبَغِي أَنْ يَحْتِثُ (كَأَنَّ لَوْ اشْتَرَى بَسْرًا مَذْنِبًا) لِمَا تَقَدَّمَ
أَنَّ الْمَغْلُوبَ تَابِعٌ (وَفِي) حَلْفِهِ (لَا يَأْكُلُ لِمَا أَوْ بِيضًا) بِلَانِيَّةٍ (فَاكُلْ لِمَ تَسْمَكُ
أَوْ بِيضَةً لَا يَحْتِثُ) وَالْقِيَاسُ أَنْ يَحْتِثُ وَهُوَ رَوَايَةُ شَاذَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قَوْلُ
الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّهُ يُسَمَّى لِمَا كَمَا فِي الْقُرْآنِ وَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى
الْعَرَفِ لِأَعْلَى الْفَاطِظِ الْقُرْآنِ كَمَا يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَرَكَبَ كَافِرًا
أَوْ لَا يَجْلِسُ عَلَى وَتَدْفَعُ عَلَى جَبَلٍ لَا يَحْتِثُ وَأَنْ سَمِيَ فِيهِ دَابَّةٌ وَأَوْتَادًا وَالْعَرَفُ

بينة لا يقضى بها) لانها ثبتت النكاح للغائب بلا نايب واذا علم وانكروا المال ذكر في الاصل انها لا ترض
عندهما ولم يحك عنه شيء وعنه انه يفرض كما في القهستاني عن النظم ٥١٨ وفي العمادية لو اقامت البينة

على النكاح والمال فرض
النفقة (وكذا لو لم يحلف
الغائب) (ملا في منزله ولم
يعلم النكاح) (فاقامت)
الزوجة (البينة على الزوجية
ليفرض) القاضي (لها النفقة
على الغائب) ويأمرها
بالاستدانة عليه لا تسمع بينهما)
لا على النكاح ولا على النفقة
لانه قضاء على الغائب وهذا
عند علمائنا الثلاثة (وعند
زفر) (والأئمة الثلاثة) (يسمعها)
القاضي (ليفرض النفقة) اي
ليوجب اداها ويأمرها
بالاستدانة فان حضر وافر
بالنكاح قضى الدين وان
انكر كلفها القاضي لعادة
البينة فان اعادت فيها والا
امرها برد ما اخذت كما
في القهستاني عن المحيط (لا)
يسمعها (لثبوت الزوجية)
عنده (وهو الممول به
اليهم) في زماننا (والمختار)
للقوى لان فيه نظرا لها
ولا ضرر على الغائب فانه
لو حضر وصدقها فتد
اخذت حقها وان جحد
يحلف فان نكل فقد صدقها
وان برهنت فقد ثبت حقها
وان عجزت يضمن الكفيل
او المرأة او غاب وترك
صغار او المسئلة بحالها

معنى ولهذا لا يستعمل استعمال اللحوم لاتخاذ الباجات منه وبيع السمك لا يسمى
لحما الا ان ينوى فح يعتبر لانه لحم من وجه وفيه تشديد عليه وكذا الحكم
في بيضه لان اسم البيض عرفا يتناول بيض الطير بماله فشر فلا يدخل فيه بيض
السمك الابنية (كذا في الشراء) اي حلف لا يشتري لحما او بيضا فاشترى لحم
السمك او بيضه لا يثبت لما بيناه (ولو اكل لحم انسان او خنزير) في لا يأكل لحما
(حنت) لوجود صورة اللحم ومعناه لانه ينشأ من الدم الا انه حرم اكله شرعا وهذا
لا يبطل حقيقة قربا بما دعا الى اليين حرمة الا ترى او حلف لا يشرب شرابا
يحت بالجر وان كانت حراما لانها شراب حقيقة وذكر القاتبي انه لا يثبت
وعليه الفتوى كفي الكافي وفي البحر هذا هو الحق اعتبارا للعرف (وكذا) اي
حنت في لا يأكل (لو اكل كبدا او كرشا) لان منشأ هذه الاشياء من الدم
والاختصاص باسم آخر لالتهقسان كالرأس والكرع قال صاحب المحيط
هذا في عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يثبت فلذا قال (والمختار انه لا يثبت
ليهما) بالكبد والكرش (في عرفنا) وفي الاختيار وغيره الكرش والكبد والرئة
واقواد والرأس والاكراع والامعاء والطحال لحم لانها تباع مع اللحم وهذا
في عرفهم واما في البلاد التي لا تباع مع اللحم فلا يثبت اعتبارا للعرف في كل
بلدة في كل زمان فيكون الاختلاف اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة
وبرهان وفي الفتح وعلى المفتي ان يفتي بما هو المعتاد في كل مصر وقع فيه
الحلف انتهى فاذا عرفت هذا فاعلم ان ما في الخانية رجل حلف ان لا يشرب الشراب
وام ينو شيئا كانت اليين على الجمر قال في عرفنا يقع اليين على كل مسكر محمول
على عرف بلده وزمانه لان في عرفنا لا يطلق الاعلى الجمر فينبغي ان لا يثبت في
في شرب غيره فالجواب ان بعض المفتين في ديارنا افتوا بالحث الى هذه المسئلة
في شرب المسكر فلم اطع على سببه تأمل فانه من مزارق الاقدام (كما لو اكل
الاية) بعد ما حلف لا يأكل لحما فانه لا يثبت لانه نوع آخر (وفي) حلفه (لا يأكل
شحمما يتقيد بشحم البطن فلا يثبت) عند الامام وهو قول مالك والشافعي
في الاصح (بشحم الظهر) وهو الذي خالطه لحم (خلافا لهما) فانه يثبت
عندهما بشحم الظهر ايضا لوجود خاصية الشحم وهو الذرب بالنار وله انه لحم
حقيقة الا يرى انه ينشأ من الدم ويستعمل استعماله وتحصل به قوته ولهذا يثبت
بكله في اليين على اكل اللحم فلا يثبت ببيعه في اليين على بيع الشحم وذكر الطحاوي
انه قول محمد ايضا وقيل هذا باعريية فاما اسميه بالفارسية لا يقع على شحم
الظهر بحال كافي الهداية وما في الكافي من ان الشحوم اربعة شحم البطن وشحم
الظهر وشحم مخلط بالعظم وشحم على ظاهر الامعاء وافتوا على انه يثبت

اجبرت الام على الانفاق عليهم بعد فرضه النفقة اترجع والاستدانت (وتجب) ايضا * بشحم
(النفقة والسكنى) وكذا الكسوة ولم يذكرها تبعاً لمحمد لان العدة لا تطول غالباً فيستغنى عنها لكن عممها

انفهمتاني لما كول والمبوس قال واللام تشير الى انها غير مقدّر فانها ما يكفيها من الوسط كما في المحيط ثم يلزم
ان تلزم الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ٥١٩ كما اشير اليه فلو لم تسكن زمانا كانت ناشزة فلا نفقة لها

كما في الخانية (لمعتدة الطلاق ولو ياتيا) واحدا او اكثر بلا عوض فلا نفقة لختلة على ما مر وعند الأئمة الثلاثة لا نفقة للبانية الا ان تكون حاملا قليل واحترز بالطلاق عن ام الولد اذ لا نفقة لها اذا اعتقها مولاها والام شاملة للامة فلمها النفقة اذا بوأها ياتا ولو في العدة وذكر الصدر الشهيد انه اذا بوأها في العدة والطلاق باين ليس لها النفقة كما في المحيط (ولفرقة بلا معصية) صادرة منها (كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية) ووطى ابن الزوج اياها مكرهة (لا) تجب (لمعتدة الموت) مطلقا حاملا ام لا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من كل المال كما في الجوهره وقيل للحامل النفقة في جميع المال كذا ذكره القهستاني عن المضمرات (والفرقة بمعصية) صادرة من قبلها (كالردة) اي ردتها وان رجعت عنها (وتقبيل ابن الزوج) اي تقبيلها ابنة او اياه بشهوة او الزنا به طوعا لانها صارت حابسة نفسها بغير حق فصار

بشحم البطن والثلاثة على الخلاف لا تخلو من نظر بل لا ينبغي خلاف في عدم الحنث بما في العظم قال الامام السرخسي ان احدا لم يقل بان مخ العظم شحم وكذا لا ينبغي خلاف في الحنث بما على الامعاء لانه لا يختلف في تسميته شحما كما في الفتح (ولو اكل الية او لحما) بعد ما حلف لا يأكل شحما (لا بحث تفقا) لما مر وفي الخلاصة لو حلف لا يأكل لحما حنث باكل لحم الابل والغنم والبقر والطيور مطبوخا كان او مشويا او قديدا كما ذكره في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يحنث بالتي وهو الاظهر وعند الفقيه ابى الليث يحنث وفي الخانية لو حلف ان لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس او بالعكس حنث قال بعضهم لا يكون حاتا وقال بعضهم ان حلف ان لا يأكل لحم البقر فاكل لحم الجاموس حنث وبالعكس لا يحنث وهذا اصح من الاولى قال مولانا وينبغي ان لا يحنث في افصلين جميعا لان الناس يفرقون بينهما وهو كما لو حلف ان لا يأكل لحم الشاة فاكل لحم العنز سواء كان الخائف مصريا او قرويا وعليه القوي وفي المصحح حلف لا يأكل من هذا الحمار يقع على كرهه لو حلف لا يأكل من هذا الكلب انما يقع على صيده ولا يقع على لحمه (وفي) حلفه (لا يأكل من هذا الحنطة) تقيد بالكلها قضما) يقع الحاقف وسكون الضاد العجمة الاكل اطراف الاسنان (ولا يحنث بكل خبرها) عند الامام وبه قال مالك والشافعي حتى يأكل عينها (خلاها لهما) اي قال لا يحنث باكل عينها يحنث باكل خبرها على الصحيح لان اكل الحنطة مجاز عرفا عن اكل ما يتخذ منها فينصرف اليه الا انه اذا اكلها قضما يحنث ايضا لانه مستعمل في معناها حقيقة فصار كما اذا حلف لا يدخل دار فلان قد دخلها حافيا اورا كما يحنث وانما قلنا على الصحيح احتراز عن رواية الاصل انه لا يحنث عندهما اذا قضمها وله ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعملة فالعمل بها اولى من المجاز المتعارف فصار كما لو حلف لا يأكل من هذه الشاة فاكل لبنها لا يحنث هذا اذا لم ينوسين او ان نوى ان لا يأكل حبا يحنث بالكل حبا حبا ولو لا يحنث باكل خبرها تفقا ولو اكل من زرع البر المحلوف عليه لم يحنث كافي المحيط (وفي) خلفه (لا يأكل من هذا الدقيق) يحنث باكل خبره (ذلو اكل عصيدته يحنث لانه قد تر كل كذلك لان اكل الدقيق هكذا يكون عند العقلاء فينصرف الى ما هو معتاد بينهم كافي المحيط والافراد بذكر الخبر من المص ليس لثني ما يتخذ منه بل لكونه كثير الاستعمال اورده على سبيل التمثيل غاية انه صرح بالخبر لانه هو الاصل والغير تبع له يؤيد قوله متصلا به (لا يفسقه) اي لا يحنث بسف عين الدقيق لان عينه غير مأكول بخلاف الحنطة فانصرف الى ما يتخذ منه لتعين المجاز مر اذا كما لو اكل عين الخنثالة كما مر (في الصحيح) احتراز عن قول بعض المشايخ انه يحنث بالسف وبه قال الشافعي ومالك لانه اكل الدقيق حقيقة والعرف وان اعتبر فالحقيقة لا تسقط به

كناشزة والكلام مشير الى ان درته وتقبيله ابنتها بشهوة وغيرهما هي معصية منه لم تسقط النفقة والى انه لا يسكن في الفرقة وهذا اذا خرجت من بته والافواجب كافي القهستاني عن الكفاية اي لوجوب السكنى

في كل الصور حتى لو صالحته عن السكنى على دارهم لم يحزن كما في الشر نبلاية عن الخالية (ولو ارتدت مطلقة الثلاث) قيد اتفاقي اذا لمبانة بالواحدة كذلك (سقطت نفقتها * ٥٢٠ * لالو مكنت ابنه) لان الممكنة

وان عني اكل الدقيق بعينه لم يحث باكل الخبز لانه نوى حقيقة كلامه (واخبز يقع على ما اعتده اهل مصره) اي مصر الخائف الاعند الشافعي ومالك فانه اي خبز كان يحث باكله (كخبز البر والشعير) فاذا حلف لا يأكل خبز احث باكل خبز البر والشعير ببلاد يعتاد فلو كان موضع الاعتاد فيه خبز الشعير مثلا لم يحث باكله كما في البحر (فلا يحث بخبز القطايف) لانه لا يسمى خبز اطلاقا (او خبز الارز بالعراق) لانه غير معتاد عندهم حتى لو كان في بلد يعتاد ذلك كطبرستان حث ويحث المجازي والبنى بخبز الذرة لانهم يعتادونه (الا اذا نواه) فانه حينئذ يحث به لانه يحتمله وفي البحر ودخل في الخبز الكماج ولا يحث بالثريد وفي الخلاصة حلف لا يأكل من هذا الخبز فاكله بعد ما نقت لا يحث ولا يحث بالعصيدة والططماح ولا يحث لودقه فشر به وعن الامام في حيلة اكله ان يدقه فيلقيه في عصية ويطبخ حتى يصير الخبز هالكا وفي الظهيرية لو حلف لا يأكل خبز فلانة فالحبازة هي التي تضرب الخبز في الثور دون التي تجنه وتهيه للضرب فان اكل من خبز التي ضربته حث والافلا (والشواء) يقع على اللحم لاعلى الباذنجان او الجزر او البيض لانه يراد به اللحم المشوي عند الاطلاق (الاذا نواه) لان فيه تشديدا على نفسه (والطبخ يقع على ما يطبخ من اللحم بالماء) وهذا استحسان اعتبارا للعرف والقياس ان يحث في اللحم وغيره مما هو مطبوخ لكن الاخذ بالقياس متعذر اذ المسؤل عن الدواء مطبوخ فيصرف الى خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء (وعلى مرقه لما فيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طبخا فيبحث باكل قلية يابسة لامرق فيها وفي الزاهدي قلت هذا في عرفهم اما في عرفنا يبحث لكل مطبوخ وقال يعقوب باشا ينبغي ان يبحث بطبخ بلا لحم في هذا الزمان لا طلاقهم عليه طبخا عرفا تأمل (الاذا نوى غير ذلك) وعن ابن سماعة الطبخ يكون مع الشحم فان طبخ عدسا او ارزا بودك فهو طبخ وان كان بسمن او زيت فليس بطبخ واو حلف لا يأكل طبخ فلان فطبخ هو وآخر واكل الخائف منه حث لان كل جزء منه يسمى طبخا وكذا من خبز فلان فخبز هو وآخر وكذا من رمان اشتراه فلان فاشتراه هو وآخر وكذا لا يلبس من نسج فلان فنسج هو وآخر واو قال من قدر طبخها فلان فكل ما طبخه لم يبحث لان اكل جزء من القدر ليس بقدر ولو حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلا بد ان يكون جميعه من غزلها حتى لو كان فيه جزء من الف جزء من غزل غيرها لم يبحث كما في الاختيار (والرأس على ما يباع في مصره) اي مصر الخائف (ويكس) اي يدخل (في اتنا نير) جمع تنور فيحث باكل رأس الغنم والبقر عند الامام واما

لا تحبس بخلاف المرتدة فانها تحبس حتى تتوب ولا نفقة للمحبوسة حتى لو لم تحبس تجب لها النفقة وفي القهستاني عن الكرمانى وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة انتهى اي الا اذا لحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة لبيت الزوج لان العدة تسقط بالحاق لانه كالموت كما في البحر وحرر في الشر نبلاية ان هذا حكم بالحاقها اما اذا لم يحكم به فتعود نفقتها بعددها قال وبه تحصل التوفيق بين ما في الذخيرة والجامع فليحفظ * فصل * ونفقة الطفل وهو الولد حين يسقط من بطن امه الى ان يحتمل ويقال جارية طفل وطفله (الفقر) الحر (على ابيه) الحر الى حد الكسب وحينئذ للاب ان يسلمه الى عمل وينفق على الغنى من ماله بشرط الاشهاد وستمحقته والاب اعم من الموسر والمسر الا انها تقرر عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في القهستاني عن المحيط زاد في الفتح فلو كان الاب مبدرا يدفع كسب

الابن الى امين كما في سائر املاكه انتهى وقيدنا بالحر لان حكم المملوك سيجي (لا يشاركه * عندهما * فيها) اي الاب في نفقة طفله (احد) من الام وغيره لانه يخص بالولاية في الصغير فكذا في النفقة فان كان

الاب مقسرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم رجعت عليه بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي
اولى من الحر الموسر وعن ابي حنيفة * ٥٢١ * ان ثلثها عليها وثلثها على الاب وسيحس متساوي

عندهما في اكل رأس الغنم خاصة والمعول عليه في زماننا العادة كافي اكثر المعتمرات
فعلى هذا ان مافي التبيين من ان الاصل اعتبار الحقيقة اللغوية ان امكن العمل بها
والافاعرف مردود لان الاعتبار انما هو العرف وتقدم ان الفتوى على انه لا يثبت
باكل لحم الخنزير والادمي وفي البحر ولو كان هذا الاصل المذكور منظورا اليه
لمناجس احد على خلافه في الفروع وبما ذكرناه اندفع ما ذكره الاسيحياني من انه
في الاكل يقع على الكل اذا اكل ما يسمى رأسا وفي الشواء يقع على رأس البقر
والغنم عند وعندهما على الغنم خاصة ولا يقع على رأس الابل اجاعا انتهى
(و) تقع (الفاكهة على التفاح والبطيخ والشمش) والتين والخواخ والسفرجل
والاجاص والكثير والجوز واللوز والفسق والاعناب والعنب والرطب والمان
الابانية عند الامام (وعندهما) وهو قول الأئمة الثلاثة تقع (على العنب والرطب
والمان ايضا) اي كما تقع على الثلاثة المذكورة (ولا تقع على القاء والخيار انفاقا)
لانها من البقول وكذا الباقلاء والسمسم والجزر وفي القهستاني ان الياض منها
كالزبيب والتمر وحب الرمان يست بفاكهة وفي المحيط الياض من الاثمار فاكهة
الا البطيخ واليه مال شمس الأئمة وذكر في الكشف الكبير ان هذا اختلاف
عصر وزمان فالامام افتى على حسب عرفه وتغير العرف في زمانهما وفي عرفنا
ينبغي ان يبحث بالاتفاق وفي القهستاني والفتوى على قولهما وفي المحيط ان العبرة
في جميع ذلك العرف في كل على سبيل التفكه عادة ويعد فاكهة في العرف يدخل
تحت البين وما لا فلا (و) يقع (الادام على ما يصطبغ به) على بناء المفعول اي
شيء يختلط به الخبز وذلك بالماء دون غيره (كالخل والزيت والبن) والعسل والديس
(وكذا الملح) فانه وان كان لا يؤكل وحده عادة لكنه يدوب في الفم فيحصل
الاختلاط في الخبز (لالحمة والبيض والجن ابانية) عند الامام وهو الظ من
قول ابي يوسف لانها تفرد بالاكل وما امكن افراده بالاكل ليس بادام وان اكل
مع الخبز (وعند محمد) وهو قول الأئمة الثلاثة (هي) اي اللحم والبيض والجن
(ادام ايضا) اي كالخل والزيت والبن والملح وهو رواية عن ابي يوسف وبه اخذ
ابو الليث وعليه الفتوى لان مبناها العرف كافي البحر والتنوير فعلى هذا لو قدمه
لكان اولى تأمل (والعنب والبطيخ ليس بادام في الصحيح) يعني بالاتفاق كما ذكره
شمس الأئمة السرخسي وفي العناية هو الصحيح وقال بعض مشايخنا انه على هذا
الاختلاف وفي المحيط قال محمد التمر والجوز ليس بادام لانه يفرد بالاكل في الغالب وكذا
العنب والبطيخ والبقل لانه لا يؤكل تبعا للخبز بل يؤكل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه
حتى لو كان في موضع يؤكل تبعا للخبز غالبا يكون ادا ما عنده اعتبارا للعرف وهو
الاصل في هذا الباب (وانفداء) والاولى التهدي لان انفداء حقيقة بالفتح والمداسم

او تحمل الصبي معها اليه او ترضعه في فناء * ٦٦ * ل * الدار ولو انفضت المدة وابت ان ترضعه
ولم يقبل ثدي غيرها قال محمد اجبرها عليه قاله الاقناني (ولو استأجرها) اي الام (وهي زوجته او معتقته

من رجعي ارضع ولدها لا يجوز) لما مر ان الارضا ع مستحق عليها ديانة فلا يجوز اخذ الاجر عليه وهو ظاهر في عدم جواز اخذ الاجرة ولو من مال الصغير وذكر * ٥٢٢ في الذخيرة والمجني انه يجوز قال

لما يؤكل في الوقت الخاص لا الاكل (الاكل) اي المأ كول الذي يقصده الشبع عادة فلو اكل لقمة او لقمتين لم يحث حتى يزيد على نصف الشبع قال بعض الافاضل هذا في الغداء والعشاء واما في السحور يحث باكل لقمة او لقتين وكذا لو شرب المصري اللبن (فيما بين طلوع الفجر والزوال) فلو حلف لا تغدى فاكل فيما بينهما حث ولو اكل قبله او بعده لا وجنس المأ كول ما يأكله اهل بلده فلو حلف لا تغدى فشرب اللبن وحصل به الشبع لا يحث ان كان مصرى او يحث ان بدويا وقال الكرخي لو اكل تمر او ارز او غيره حتى يشبع لا يحث ولا يكون غداء حتى يأكل الخبز وكذا ان اكل الخبز غير خبز اعتبار اللعرب كافي الاختيار (والعشاء) والاولى التعشى لان العشاء بالفتح والمد اسم لما كول في هذا الوقت كما تقدم في الغداء الاكل (فيما بين الزوال ونصف الليل) فلو حلف لا تعشى يراد به هذا وقال الاسيحا بي هذا في عرفهم واما في عرفنا فوق وقت العشاء بعد صلاة العصر او في البحر هذا هو الواقع في عرف ديارنا لانهم يسمون ما يأكلونه بعد الزوال وسطانية (والسحور) والاولى السحور لما مر وهو الاكل (فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر) فلو حلف لا تسحر يراد به هذا والتصبح من طلوع الشمس الى ارتفاع الضحى (وفي ان اكلت او شربت اول بستان او كملت او تزوجت او خرجت) فعمدي حر مثلاً ولم يذكر مفعوله (ونوى) امر اميناً بان قال نويت الخبز او اللحم او نحوه مثلاً (لا يصدق) اصلاً لا قضاء ولا ديانة لان النية انما تصح في الملتوظ لان الخبز وما يشبهه غير مذكور تخصيصاً والمتنضي لا عموم له فلفت نية التخصيص فحث بأي شيء اكل او شرب اولس او غيره وعند الشافعي يصدق ديانة لان المتنضي عموماً عنده وهو رواية عن ابي يوسف وبه اخذ الخصاص وفي الفتح كلام فيطالع (ولو زاد طعاماً) في ان اكلت (او شرباً) في ان شربت (ونحوه صدق ديانة لا قضاء) لانه ذكره في حيز الشرط فعم كاتعم في النفي لكنه خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي وعلى هذا ان اغتسل ونوى تخصيص الفاعل او المكان او السبب بدون ذكره لا يصدق وفي الفتح لو حلف لا يتزوج امرأة ونوى كوفية لا تصح لانه تخصيص الصفة ولو نوى حبشية او عربية صح فيما بينه وبين الله تعالى لانه تخصيص الجنس (وفي) حلفه (لا يشرب من دجلة) لا يحث بشربه منها بقاء ما يكرع الا اذا نوى الاغتراف صدق ديانة والكرع تناول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والاء فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حث وهذا عند الامام (خلافاً لهما) فانه يحث بشربه منها بقاء عندهما وهو قول الأئمة الثلاثة لانه المعارف يقال شرب اهل بغداد من دجلة والمراد الشرب بأي شيء كان وله ان حقيقة الشرب من دجلة بالكرع وهي مستعملة فنعت المصر الى المجاز وان كان متعارفاً وهذا بناء على ان الكلام اذا كان

في النهر والاول اوجه عندي (وفي معتدة البان ر واثان اصحهما الجواز كافي الجوهر لزوال النكاح فهي كالاجنبية الا ان ظاهر الهداية يفيد ترجيح عدمه فهو رواية الحسن عن الامام وهو الاولى كافي النهر (و بعد العدة يجوز هي) بعد العدة (احق) من الاجنبية (ان لم يتطلب زيادة الاجرة على الغير) دفعا للضرر وفي مجمع الفتاوى مانعه رجل طلق امرأته وينهها رضيع فقالت الام انا ارضعه بغير اجرة او بدرهين واراد الاب ان يرضعه اخرى بدرهين فالام اولى كذا اذا كانت ترضعه بغير اجرة والاجنبية كذلك فان كانت الاجنبية ترضه بغير اجرة او باجر يسير والام تريد الزيادة ترضعه الاجنبية لكن ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام لان الحضنة لها انتهى (ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها صح) لانه غير واجب عليها (ونفقة البنت بالغة والابن) بالغاً (زمناً) او اعمى (على الاب خاصة به يفتى) كنفقة ابويه وعمره وهذا اذا لم يكن معسراً فان المعسر يجعل كالايت

وحينئذ تجب على غيره بلا رجوع عليه على الصحيح الا الام موسرة كافي البحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون انتهى فليحفظ وفي القهستاني لو كان الزوجان معسرين ولها ابن موسر يؤمر ابناهما

وأخوها الموصر بالأقراض على الزوج ولو كاسبا وكذا لو كان معسرا أو الام موسرة فعلى الام ولو كاسبا حتى اذا ايسر رجعوا ٥٢٣ عليه قال ولا يضر وجوب نفقة الخادم والمملوك على الفقير لانه في بيان نفقة

الاحرار والمملوك على

الفقير لانه في بيان نفقة

الاحرار انتهى فنبه

وقيل على الاب ثلثاها وعلى

الام ثلثها) كارهه وهو قول

الشافعي واجد وقد منسا

انه رواية عن ابي حنيفة

(وعلى الوسر) ولو صغيرا

يسارا يحرم الصدقة)

به يفتى وقيل يفتى بنصاب

الزكاة وقيل يعتبر اليسار

واليسار بما يفضل عن كسبه

كل يوم قال في الفتح وهذا

يجب ان يعول عليه في الفتوى

فلو لم يكن له شيء واكتسب

كل يوم درهما وكفاهاربعة

دنانق ينفق الفضل عليهم

واليه ذهب الخصاص فلو لم

يفضل عن كسبه فلا شيء عليه

لكن يؤمر ديانة ان لا يضع

والده والاول هو الصحيح

كافي القهستاني عن المحيط

(نفقة اصوله) وان علوا

الفقراء) وان قد روا على

الكسب وهذا ظاهر الرواية

وقال الحلواني لا يجبر الابن

الكاسب على نفقة ابي الكاسب

كما في القهستاني واما الام

الفقيرة فيجبر على نفقتها وان

كان معسرا او هي غير زمنة

لانها لا تقدر على الكسب كما

له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعمل بالحقيقة اولى عنده وعندهما العمل بالمعوم
المجاز اولى وفي المجتبى ولفظ هذه المسائل اصل حسن وهو انه متى عقد يمينه على
شيء ليس حقيقة مستعملة وله مجاز متعارف يحمل على المجاز اجماعا كما اذا حلف
لاياكل من هذه النخلة وان كانت له حقيقة مستعملة يحمل على الحقيقة اجماعا كن
حلف لاياكل لثما وان كانت له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فعنده يحمل
على الحقيقة وعندهما يحمل عليهما لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ولكن
بمجاز يعمر افرادهما وهو الاصح (وان قال) لا يشرب (من ماء دجلة حث بالاناء
اتفاقا) لان اليمين عقدت على الماء دون النهر وفيه اشارة الى انه اذا شرب من فوق
رأسه في الماء حثت والى انه لو حلف على نهر بيمينه فشرب من نهر اخذته كرها
او اغترافا لم يحث ولو حلف عن ماء هذا النهر فشرب من نهر اخذ منه حث وفي
الشمي ولو حلف لا يشرب ماء فراتا او من ماء فرات يحث بكل ماء عذب في اى
موضع كان (وكذا في الجب والبئر) اى حلف لا يشرب من هذا الجب او من هذه
البئر يحنث بشربه بالاناء اجماعا لانه لا يمكن فيه الكرع فتعين المجاز وان كان يمكن
الكرع فبلى الخلاف واو تكلف فشرب الكرع فيما لا يمكن الكرع لا يحث لان
الحقيقة والمجاز لا يجتمعان وفي الاختيار هذا في البئر واما الجب ان كان ملائنا يمكن
الشرب منه لا يحث الا بالكرع كافي النهر (وفي الاناء بيمينه) اى لو حلف لا يشرب
من هذا الاناء فهو على الشرب بيمينه لانه المتعارف فيه (وامكان البر) ورجاء
الصدق عند الطرفين (شرط صحة) انعقاد (الحلف) المطلق والمقيد سواء كان
قسما او غيره (خلافا لابي يوسف) فان اليمين عقد فلا بد له من محل ومحل عنده خبر
في المستقبل سواء كان الخالف قادرا عليه او لا كسئلة مس السماء وعندهما محل
اليمين خبر فيه رجاء الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا لحكمه وحكم اليمين البر
ولا يخفى ان اوائل الكتاب اولى بهذا الاصل (فن حلف بالله لا يشرب من ماء هذا الكوز
اليوم) او ان اشربه اليوم فعبدى حر مثلا (ولاماء فيه) سواء عليه اولا كما في اكثر
الكتب ويؤيده اطلاقه لكن الاسيحي ابي قبيد بعدم علمه بان لاماء فيه واما اذا علم
بان لاماء فيه يحنث بالاتفاق لتحقق العدم (او) قد (كان) فيه (فصب) او شرب
غيره او مات (قبل مضيه) اى مضى اليوم (لا يحث) عند الطرفين لانه اذا لم يكن
في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم اولا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر
الما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صلب لم يكن البر متصورا فلا تنعقد اليمين
(خلافا له) اى فيحث عند ابي يوسف في الصورتين لانه انعقدت لكنه يحجز
في الاول ولم تحل في اثنائية بالهلاك وقال الشافعي ومالك لو تلف بلا اختياره
لا يحث (وكذا) اى على هذا الخلاف (ان) اطلق اليمين (لم يقل الماء) ولاماء فيه

لم يقدر الاعلى نفقة احدا بويه فالام احق واوله اب وطفل فالطفل احق وقيل يقسمها بينهما انتهى لكن ذكر في الفتح

بعد التقيد باليسار فلو كان كل منهما اى الاب والابن كسوبا يجب ان يكسب الابن وينفق على الاب انتهى فلم يشترط

اليسار هنا وشرط ثم فليظن كذا ذكره الشر بن لالي ثم نقل بعد صفحة عن الفتح بدورقة عن كافي الحاكم لا يجبر
الموسر على نفقة احد من قرابته اذا كان رجلا صحيحا وان كان $\frac{5}{6}$ لا يقدر على الكسب الا في الواحدة خاصة

(الا ان كان) فيه ماء (فصب فانه بحث) بالتفق وان منعته فظاهر واما عندهما
فلان البر يجب عليه كما فرغ من اليمين لكن موسعا بشرط ان لا يفوته في مدة عمره والبر
متصور عند الفراغ فانه عقدت اليمين الا ان اياوسف يقول ان الحث في المطلق
في الحال وفي الموقت بعد مضي الوقت ومن فروع هذه المسئلة ما ذكره التمر تاشي وهو
ما لو قال لامرأته ان لم تهبي مهر ك اليوم لم يفت طالق وقال ابو هان وهبت مهر ك
لزوجك فالتك طالق فالحيلة في عدم حنثهما ان تشتري منه مهرها فلتوفها وتقبضه
فاذا مضى اليوم لم يحنث الا بانه لم تهب ولم يحنث الزوج لانها حثت عن الهبة
عند الغروب لان المهر سقط عن الزوج بالبيع (وفي) حلفه (ليصعدن) اوليسن
(السماء اوليطيرن في الهواء اوليتن هذا الحجر ذهابا اولية لمن زيدا) حال كون الخالف
(علما بموته) اي موت زيد (انعدت) اليمين لا يمكن ان يخلق الله تعالى هذه الافعال
في حقه كما في حق بعض الاولياء وقال زفر واشافعي لا تعتقد لانه مستحيل عادة
فان شبه المستحيل حقيقة (وحنث الحنث) للحنث الثابت عادة بخلاف مسئلة كوز
لانه لم يتصور البر بخلق الله تعالى لان المحلوف غير المحلوف عليه كما في القهستاني
 وغيره وفيه بحث من وجهين تأمل وهذا اذا كانت اليمين مطلقة واما اذا كانت
موقفة لا يحنث حتى يمضي ذلك الوقت وقال زفر يحنث للحال قال الزبلي وهذا
القول لا يستقيم منه لانه يمنع الاعتقاد على ما ذكر آتفا الا اذا حل على ان له رواية
اخرى انتهى لكن يمكن اتوجه بوجه آخر وهو ان جوابه في الموقت خلاف
الجواب في المطلق تأمل قيد بالفعل لانه لو حلف على الترك بان قال ان تركت مس
السماء فبمدي حر مثلا لم يعتد لان الترك لا يتصور في غير المقدور كما في البحر (وان
لم يعلم بموته) اي موت زيد (فلا) يحنث عندهما ان حبراد القتل المتعارف وهو ممتنع
بخلاف ما اذا علم فانه حبراد قتله بعد احياه الله تعالى وهو ممكن (خلافا لابي يوسف)
لان امكان البريس شرطا للعتد اليمين عنده (وفي حلفه لا يتكلم فقرأ القرآن اوسبح
او هلل) او كبر (لا يحنث سواء) كان (في الصلوة او خارجها هو المختار) اختاره
خواهر زاده لانه لا يسمى متكلما عرفا وشرعا وعند الشافعي يحنث وهو القياس
لانه كلام حقيقة كما في اكثر الكتب وجعل صاحب الكافي قول الشافعي كقول
خواهر زاده واختار صاحب الهداية انه اذا قرأ في الصلوة لا يحنث وفي خارجها
يحنث وهو ظاهر المذهب في الكافي قال الفقيه ابو الليث ان عقدي يمينه بالفارسية
لا يحنث بالقراءة او التسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قارئا مسجدا
وعليه الفتوى وفي البحر ان المختار للفتوى ان اليمين ان كانت بالعربية لم يحنث
بالقراءة في الصلوة ويحنث بالقراءة خارجها وان كانت بالفارسية لا يحنث مطلقا
وفي الفتح ان قول خواهر زاده مختار للفتوى من غير تفصيل بين عقد اليمين بالعربية

او في الجذاب الاب اذا مات
الولد فان اجبر الولد على
نفقته وان كان صحيحا انتهى
وهو جواب ظاهر الرواية
فتنه وفي القهستاني لو كان
الزوجان معسرين ولهما ابن
موسر يؤمر ابنا او اخوها
الموسر بالاقرض على الزوج
ولو كسبا وكذا لو كان معسرا
والام موسرة فعلى الام ولو
كسبا حتى اذا اليسر رجعو عليه
(بالسوية بين الابن والبنت)
وقيل كالارث وبه قال الشافعي
واحد والاول ظاهر الرواية
ولو احدهما فابق اليسار
وفيه اشعار بانه لو كان له ابنان
واحد هما اكثر مالا فبالسوية
وقال مشايخنا انهما لو تفرقا
في اليسار تفرقا فاحشا
يفرض بقدره كما في المحيط
ويعتبر فيها (اي في نفقة
الاصول وفي نسخة فيه
اي في هذا النوع من النفقة
(القرب والجزئية) اي
النفقة على القريب ان
استويا في الجزئية فن الظن
ان ذكر الجزئية مستدرك
اذ الكلام في نفقة الاصول
(لا الارث) كما هو رواية
عنه ولهذا يجب مع اختلاف
الدين (فلو كان له بنت
وابن ابن فنفقته على البنت
مع ان ارثه لهما ولو كان له
بنت بنت واخ فنفقته على بنت

البنت مع ان كل ارثه للاخ) ولا شيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام (وعليه) اي على الموسر ايضا $\frac{5}{6}$ او $\frac{5}{6}$
(نفقة كل ذي رحم محرم منه) اي قرابته لا يجوز انما كح بينهما والمتبادر ان تكون المحرمة من جهة الرحم

لأمر جهة أخرى فلا نفقة عليه لابن عمه هو ابن أخيه من الرضاع ولا يخفى أن الأصول والفروع مستثناة من ذلك ذكره
القهستاني (إن كان فقيرا صغيرا) كذا ٥٢٥ في كثير من النسخ ووقع في نسخة الشارح البهني أو صغيرا وهو

سابق قلم لا يخفى (أو انثى)
ولو بالغة (أو زنا أو اعمى)
اعلم أن الزمانة تكون في ستة
أعمى وإذا ذهب اليد والرجل
من جانب واحد والآخر س
والمفلوج كما في أحكام الصغار
فحينئذ فالأعمى مستدرك
كما أفاده القهستاني (أو)
كان صحيحا لكنه (لا يحسن
الكسب لحرفة أو لكونه
من ذوي البيوتات) والاصل
أن نفقة كل انسان في مال
نفسه صغيرا كان أو كبيرا
سالمًا كان أو مؤفقا العجز
عن الكسب وهو نحو
الزمانة والعمى في الذكر
وأما الانثى فله حصة على كل
حال فلذلك أطلقها
(أو طالب علم) لا يهتدى
إلى الكسب وهذا إذا كان به
رشد كما في الخلاصة وإذا
قال صاحب المنية والقنية
أنا أفتي بعدم وجوبها
فإن قليلا منهم حسن السيرة
مستغلا بالعلم الديني وأكثرهم
فساق مبتدعة شرهم
أكثر من خيرهم يحضرون
الدرس ساعة خلافيات
ركبة ضررها في الدين
أكثر من نفعها ثم يشتغلون
طول النهار بالسخرية
والغيبة والوقوع في الناس

أو بالفارسية وفي النسخ فقد اختلف القنوي والأفناء بظاهر المذهب أولى انتهى
لكن الأولوية غير ظاهرة لما أن معنى الإيمان على العرف المتأخر ولما علمت من أكثرية
المصححين ونقل عن تهذيب القلانسي أنه لا يثبت بقرأة الكتب ظاهرا وباطنا
في عرفنا تأمل (وفي) حلفه (لا يكلمه فكلمه) بحيث يسمعه نفسه (وهو) أي
والحال أن المحلوف عليه (ثم حث أن يقظه) وهو رواية البسوط وعليه
مشايخنا وهو المختار وفي التحفة وهو الصحيح لأنه إذا لم يثبته كان كما إذا ناداه
من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته (وقيل حث) مطلقا سواء أيقظه أو لم يوقظه
لأنه قد كلمه ووصل إلى سمعه لكنه لم يفهم لنومه كما إذا ناداه وهو بحيث يسمع لكنه
لم يفهم لتغافله واليه مال القدوري وصححه الإمام السرخسي وفي الذخيرة
لا يثبت حتى يكلمه بكلام مستأنف بعد اليقين منقطع عنها لا متصل بها فلو قال
هو صلا إن كنتك فكذا فاذهي أو أخرجي أو شتمها متصلا لم يثبت لأنه يكون
من تمام الكلام الأول فلا يكون مرادا باليمين ولو كتب إليه كتابا أو أرسل إليه
رسولا لا يثبت كما في الشنئي (ولو كلم غيره) بعد ما حلف لا يكلمه (وقصد اسماءه
لا يثبت) لأنه لم يكلمه حقيقة (ولو سلم على جماعة هو فيهم حث) لأن السلام
كلام للجميع (وإن نواهم دونه لا يثبت) ديانة لعدم القصد ولا يصدق قضاء
لأن الظاهر أنه للجماعة والنية لا يطلع عليها الحاكم كما في الاختيار فعلى هذا
لو قيد بالديانة لكان أوضح وفي الاختيار ولو كان الخالف اماما فسلم والمحلوف
عليه خلفه لا يثبت بالتسليتين ولو كان الخائف هو المؤمن فكذلك وعن محمد يثبت
لأنه يصير خارجا عن صلاة الإمام بسلامه خلافا لهما ولو سجد به في الصلاة
أو قبح عليه أم يثبت وفي خارجها يثبت وأورق ع الباب فقال من القارع يثبت
قال أبو الليث إن قال بالفارسية كيمست لا يثبت لأنه ليس بخطاب وإن قال كي تو
يثبت لأنه خطاب له هو المختار وفي التبيين لو قال لغيره إن ابتدأتك بالكلام
فعبدي حرفا تلقيا فسلم كل منهما على صاحبه لا يثبت لأنه لم يوجد منه كلام
بصفة البداية وهو المحلوف عليه وسقط اليمين عن الخالف لأن كل كلام
يوجد من الخالف بعد ذلك يكون بعد وجود الكلام من المحلوف عليه فلا يثبت
لأن شرط حنثه أن يكون قبله وعلى هذا لو كان كل واحد منهما حائفا أن
لا يكلم صاحبه والمسئلة بحالها لا يثبت كل واحد منهما أبدا لما ذكرنا ولو قال
لأمرأته إن كنتك بعد هذا قبل أن تتكلمي فأمرأتى طالق فتالت إن كنتك قبل
أن تتكلمي فجميع ما أملىه حرث أن الزوج كلها بعد ذلك لا يثبت (ولو قال لا أكلمه
الأباذنه فأذن له ولم يعلم) المأذون أذنه (فكلمه حث) عند الطرفين إذا لاذن
هو الإعلام (خلافا لابن يوسف) فإنه قال لا يثبت لحصول الأذن بدون العلم به

وغيرها مما يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فيقذف الله تعالى البعض في قلوب أبائهم وينزع
عنهم الشفقة فلا يعطون منها في ملابس ومطعم فيطأونهم بالنفقة ويؤذونهم مع حرمة التأفيف

ولو علم السلف بسيرتهم لم موالاتفاق عليهم فضلا ان يقرضوا انفاقهم كذا ذكره القهستاني وأما
من كان بخلافهم فنادر في هذا الزمان فلا يفرده بالحكم * ٥٢٦ * دفعنا له رج التمييز بين المصلح والمفسد

وقال نصير رحمه الله تعالى ان اذن قد وجد دون العلم بالاجماع وانما الخلاف في الامر
كافي القهستاني (وفي) حلفه (لا يكلمه شهر افه من حين حلفه) لانه لو لم يذكر الشهر
تأيد اليمين فذكر الشهر لخراج ما وراءه فبق مايلي يمينه داخلا بدلالة حاله
بخلاف لا يتكفن او لا صوم شهر افان التعيين يتناول اليه بخلاف ما اذا قل تركت
الصوم شهر افانه لا يتناول من حين حلف لان تركه مطلقا يتناول الابد فذكر
الوقت لخراج ما وراءه فهو كقوله ان تركت كلامه شهرا او ان لم اسأكنه شهرا
كافي المنح (و) في حلفه (يوم اكلمه لمطلق الوقت) لان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد
يراد به مطلق الوقت والكلام لا يمتد وقدم في الطلاق (وتصح نية النهار فقط)
بالاجماع ديانة وقضاء لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف انه لا يصدق قضاء لانه
خلاف المشهور (و) في حلفه (ليلة اكلمه) يقع (على الليل فحسب) دون مطلق
الوقت لانه المستعمل فيه (و) في حلفه (ان كئته) اي فلانا (الى ان يقدم زيد او)
قال ان كئته (حتى يقدم زيد او) قال ان كئته (الا ان يأذن زيد او) قال ان كئته (حتى
يأذن زيد) فعبدى حر (فكلمه قبل ذلك) اي قبل قدومه او اذنه (حنت) اي
عتق في الوجوه كلها بقاء اليمين ولو كلمه بعد القدوم او الاذن لانتهاه اليمين
(وان مات زيد سقط الحلف) عند الطرفين لانتفاء تصور البر وهو شرط الانقضاء
عندهما خلافا لابي يوسف لما تقدم كما لو قال لغيره والله لا اكلمك حتى يأذن لي
فلان او قال لغيره والله لا افارقك حتى تقضي حتى فأت فلان قبل الاذن او
برئ من الدين فاليمين ساقطة في قولهما خلافا له وعلى هذا لو حلف ليوفيه
اليوم فابراه الطالب فيجب ان يعلم ان كلمة ما زال وما دام وما كان غاية منتهى
اليمين بها فاذا حلف لا يفمل كذا مادام بخاري فخرج تنتهي اليمين بالخروج فلو
عاد بعده وفعل لا يحنث (وفي) حلفه (لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره
او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبدا ان عين) الطعام والدار والثوب
والدابة والعبد بان قال طعام زيد هذا مثلا (وزال ملكه) عنها (وفل) الخائف
واحدا من هذه الافعال بعد ذلك (لا يحنث) عند الطرفين (خلافا لمحمد
في العبد والدار) قال في الكافي وغيره في هذه المسئلة وعند محمد يحنث لانه جمع
بين الاشارة والاضافة وكل واحد منهما للتعريف الا ان الاشارة ابلغ في التعريف
لانها تقطع شركة الاغيار والاضافة لاتقطع فاعتبرت الاشارة واتعت الاضافة
والمشار اليه قائم فيحنث ولهما ان اليمين عقدت على عين مضاف الى فلان
اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك كما اذا لم يشر وهذا لان هذه الاعيان
لا يقصد هجرانها لذواتها بل لانها من ملاكها واليمين تنقيد بمقصود الخالف
فصار كانه قال مادام فلان نظرا الى مقصوده انتهى فاذا فاعلم

* قلت * لكن ترى طلبه العلم بعد الفتنة العامة
المستغلين بالفتنة ونحوه
يمنعهم الكسب عن التحصيل
ويؤدي الى ضياع العلم
والتعطيل فكان المختار
الان قول السلف وهفوات
البعض لا يمنع وجوب النفقة
كالا قارب كافي البحر عن القنية
وكتب بعض الافاضل
بها مشه ما لفظه * اقول *
طلبة زماننا يحضرون
في مجالس العلم بغير مطالعة
ويتكلمون في الدرس
بلا مراعاة ويسألون
مسألة الامير وينهقون
كنهيق الحير واذا قاموا
عن الدرس وسئلوا عما لقي
اليهم لم يوجد عندهم
شي من الفوائد ولا في
فكرهم ذرة من الفرائد
فجل هم العياط والصباح
والتكلم بلا زوية ليقال
انه متكلم وبُست النية
لأبارك الله فيهم انهم قوم
سفل فلا يستحقون شيئا
لا كثير او لا قليلا ولا يجب
على ابا انهم نفقتهم بل اولئك
كالانعام بل هم اضل سبيلا
انتهى وبالله التوفيق
(وتجبر عليها) اي على
النفقة لا يفاء حق مستحق

عليه واعلم ان الموسر المذكور قسمين احدهما انه الوارث حقيقة والثاني انه اهل للوارثة * ان *
فاشار الى الاول بقوله (وتقدر بقدر) اخذ (الارث) منه كلا او بعضها بقوله تعالى وعلى الوارث مثل

ذلك (حتى لو كان له اخوات متفرقات) اي لابوين و لاب و لام مؤسرات (فنفقة عليهن انجاسا كما يرث منه) كذلك وفي الآخرة المتفرقين * ٥٢٧ * اسداسا (و يعتبر فيه) اي في نفقة ذي الرحم المحرم (اهلية

الارث) بان لا يكون محررا (لاحقية) بان لا يكون محررا للبراث اذ لا يعلم الا بعد الموت (فنفقة من) اي فقير (له) خال وابن عم) مؤسران (على خاله) اذ يمكن ان يموت ابن العم فيرث الخال فان ابن العم و ان كان وارثا لكنه ليس بمحرر فلا نفقة عليه بخلاف الخال من الظن ان الاولى في التمثيل خال وعم لاب لان الكلام في ذي رحم محرم (ونفقة زوجة الاب على ابنه) في رواية وفي اخرى لابد ان يكون الاب مريضا وزمنا بهذه جزم في البديع وعليه خرج القهستاني وكثيره ثم قال وعن ابي يوسف انه يجبر على نفقة امرأة ابنة اذا كانت عنده مطلقا انتهى وفي الجوهرة ما نصه اذا احتساج الاب الى زوجة والابن مؤسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية ويلزمه نفقتها او كسوتها كما يجب نفقة الاب وكسوته فان كان للاب ام ولد لزم الابن نفقتها وكسوتها ايضا كما يجب نفقة الاب وكسوته وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم الابن النفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزعها عليهن انتهى فليحفظ وفي المبغى بالمجحة اذا كان الاب محتاجا وابي الابن ان يتفق عليه وليس ثمة فاض يرفع الامر اليه ان يسرق من مال ابنه ولو

ان خلاف محمد ليس في العبد والدار فقط بل في جميع الاشياء المذكورة من الطعام والثوب وغيرهما وتخصيصه بالعبد والدار بخلاف الكافي وغيره والصواب تركه تتبع (وفي التجدد) من الاشياء المذكورة بان اشترى فلان طعاما آخر اودارا او ثوبا او دابة اخرى او عبدا آخر ففعل الخالف واحدا من هذه الافعال (لا يثبت اتفاقا) لوقوع اليقين على المشار اليه (وان لم يعين) الخالف اي اضاف الى فلان ولم يعين الطعام والدار والثوب والدابة والعبد بل اطلقه بان قال طعام زيد مثلا (لا يثبت) لو فعل واحدا من هذه الافعال المذكورة (بعد الزوال) اي بعد زوال الاضافة لانه عند يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلان ولم يوجد فلا يثبت (ويبحث بالتجدد) اي بالفعل في التجدد لوجود الشرط وهو النسبة والاضافة الى فلان وعدم الاشارة وفي الكافي وعن ابي يوسف انه لا يثبت في التجدد ملكا في الدار لان الملك لا يستحدث فيها عادة فهو آخر ما يباع واول ما يشتري فتقيدت اليقين المضافة اليها بالقائمة في ملكه وقت الحلف وعنه في رواية تنقيد اليقين في الجميع بالقائم في ملكه وقت الحلف (وفي) حلفه (لا يكلم امرأته وصديقه يبحث في المعين) بان قال لا يكلم امرأته هذه او صديقه هذا يبحث في المعين (بعد الابانة) للزوجة (والمعاداة) للصديق اجابا لان الحر يهجر لذاته ولم يظهر ان الداعي معنى في المضاف اليه فلغى وصف الاضافة وتعلقت اليقين بالذات (وفي غيره) اي غير المعين بان قال لا يكلم امرأته فلان او صديق فلان (لا يثبت) لان مجرد هجران الحر لغيره محتمل وغير الاشارة اليه والتسمية باسمه يدل على ذلك فلا يثبت بعد زوال الاضافة بالشك (الا في رواية عن محمد) لان المقهور هجرانه والاضافة للتعريف فصار كالشار اليه فيبحث عنه (ويبحث بالتجدد) اي بالفعل في التجدد وفي الاختيار وغيره ولو لم يكن له امرأة ولا صديق فاستحدث ثم كلف حنثا خلافا لمحمد هذا اذا لم تكن له نية واما اذا نوى فعلى مانوى لانه نوى محتمل كلاله (وفي) حلفه (لا يكلم صاحب هذا الطليسان فباعه) اي الطليسان (فكلمه حنث) لان الامتناع اذا تعلقه لا للطليسان فكانت الاضافة للتعريف فتعلقت اليقين بالعرف ولهذا او كلف المشتري لا يثبت (حلف لا اكلم حينا اوز مانا) منكر (او الحين اوز زمان) معرفين باللام (ولانية له فهو) يقع (على ستة اشهر) لجبي الحين له واساعة ولاربعة سنين سنة فحمل على الوسط وهو ستة اشهر وعند الشافعي ساعة وعند مالك سنة (ومعها) اي مع النية (مانوى) من الزمان اليسير والمديد والوسط لانه حقيقة كلامه (وان قال لا اكلم) الدهر او ابد (مع فين باللام) (فهو على العمر) يعني يراد به مادام حيا بالاجماع (ولو قال دهرا منكر افتد

أعطاه ما لا يكفيه يأخذ بقدر الكفاية وبسرقة ما فوقها يأثم كما إذا لم يكن محتجا أو كان ثمة قاضي انتهى
وفي الذخيرة نفقة الوالدين والمولودين والزوجة واجبة قبل انقضاء * ٢٢٨ * حتى إذا ظفر أحدهم بجنس

حقه كان له الأخذ بلاقضاء
ولا رضاء بخلاف بقية
الأقارب ولو ادعى الولد
غنى الأب وانكره الأب
فالقول للأب والبينة للابن
ولا يلزم المعسر نفقة أبيه
إلا إذا كان زمتا ولا يقدر
على عمل كان للابن أن يضمه
إلى عياله وينفق على الكل
(ونفقة زوجة الابن على
أبيه (إن كان صغيرا) فقيرا
(أو زمتا) كذا في المختار
ونقل في شرحه عن المبسوط
أنه لا يجبر الأب على نفقة
زوجة الابن وقد قدمناه
وفي واقعات المفتين تدرى
افسدى ويجبر الأب على
نفقة امرأة ابنه الغائب
ووالدها وكذا الأم على
نفقة الولد ترجع بها على
الأب وكذا الابن على نفقة
الأم ليرجع على زوج أمه
وكذا الأخ على نفقة أولاد
إخيه ليرجع بها على الأب
وكذا الأب بعد إذا غاب
الأقرب وفيها أيضا عن
الفصولين من الرابع
والثلاثين اجنبى انفق على
بعض الورثة فقال انفقت
بأمر الوصى وأقره الوصى
ولا يعلم ذلك إلا بقول
الوصى بعد ما انفق يقبل

توقف الإمام وعندهما هو كالزمان) وبه قالت الأئمة الثلاثة وهذا الخلاف
في المنكر على الصحيح واعلم أن ما توقف فيه الإمام أربع مسائل الدهر والخنى
المشكل ووقت الختان ومحل أطفال المشركين في الآخرة وفي البحر وقد توقف
الإمام في أربع عشر مسألة وفي هذا التوقف تصريح بكمال علمه وورعه وفيه
تنبه لكل أحد أن لا يستكف من التوقف فيما لا يقوف له عليه إذا المجازفة افتراء
على الله بتحريم الحلال وضده كافي الحقائق (ولو قال) لا أكله (أياما وشهورا
أو سنين فعلى ثلثة) من كل صنف بالاجماع وهو رواية الجامع الكبير وهو الأصح
لأنها أقل الجمع وعن الإمام فعلى عشرة وفي التنوير حلف لا يكلم عبدا فلان
أو لا يركب دوابه أو لا يلبس ثيابه ففعل ثلثة منها حث وإن كان له أكثر من ثلثة
والأول ولو كانت يمينه على زوجاته أو أصدقائه أو أخوته لا يحنث ما لم يكلم
الكل (وإن عرف) أي قال لا أكله الأيام أو الشهور أو السنين (فعلى عشرة
أيام كثيرة) لأنه جمع معرف فينصرف إلى أقصى ما يذكر من الجمع وهو
العشرة عند الإمام وهو الصحيح (وقال يقع على جمعة) أي على سبعة (في الأيام
وسنة في الشهور والعمر في السنين) وقيل لو كانت اليمين بالفارسية فالأيام
سبعة بالاتفاق ورأس الشهر وغرة الشهر الليلة الأولى مع اليوم وسليخ
الشهر اليوم التاسع والعشرون وأول الشهر من اليوم الأول إلى السادس
عشر وآخر الشهر منه إلى الآخر إلا إذا كان تسعة وعشرين فإن أوله إلى
وقت لزوال من الخامس عشر وما بعده آخر الشهر وأول اليوم إلى ما قبل
الزوال ويحكم العرف في وصول السنة على ما روى عن محمد كافي قمهستانى

* باب اليمين في الطلاق والمثاق *

الأصل في هذا الباب أن الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وإن الأول
اسم لفرد سابق والآخر لفرد لاحق والأوسط لفرد بين عددين متساويين
وإن الشخص متى اتصف بالأولية لا يتصف بالآخرية لتضاف بينهما وإن اتصاف
الفعل بالأولية لا ينافي اتصافه بالآخرية لأن الفعل الثاني غير الأول (قال) رجل
(لامرأته) أو قال لامته (أن ولدت فانت كذا) أي طالق أو حرة (حنث بالميت)
أي طلقت المرأة وعقت الجارية بولد ميت لوجود الشرط وهو ولادة الولد
الأيرى أنه يقال ولدت ولد أحياء وولدت ولدا ميتا (ولو قال) لامته (إذا ولدت)
ولدا (فهو) أي الولد (حرف ولدت) ولدا (ميتا) ولدا (حياتق) الولد (الحى)
عند الإمام (خلافهما) أي قال لا يعتق واحد منهما لأن اليمين انحلت لوجود
الشرط وهو ولادة الولد الميت لا إلى جزء لأن الميت ليس بمحل الحرية وله أن

قول الوصى لو المنفق عليه صغيرا انتهى وفيه أيضا قال انفق على أو على عيلى أو أولادى * الشرط *
ففعّل قبل يرجع بلا شرط وقيل لا وأوقضى دينه بأمره رجع بلا شرط وكذا كل ما كان مطالباً به من جهة

العبد كجناية ومؤنة مائة ثم ذكر ان الاسير ومن اخذه السلطان ليصادره لو قال رجل خصني فدفع المأمور
مالا فخلصه قيل يرجع وقيل لافي * ٥٢٩ * الصحيح به يفتى انتهى وقد كتبت في شرحي على التفسير من

كتاب الكفالة ان كل
من قام عن غيره بواجب
بأمره رجوع بما دفع وان لم
يشترطه كالأمر بالانفاق
عليه وبقضاء دينه الا في
مسائل أمره بتعويض
عن هبته وباطعام عن كفارته
وبإدائه زكوة ماله وبأن يهب
فلا ناغى في كل موضع
يملك المدفوع اليه المال
المدفوع اليه مقابلا بملك
مال فان المأمور يرجع بلا
شرط والا فلا وتامه في
وكالة السراج وعزيت
للاشياء وكتبت فيه ايضا
من كتاب الوصي ان الوصي
اذا اشترى من مال نفسه
كسوة للصغير او ما ينفق
عليه يرجع اذا شهد على
ذلك واتما شرط الاشهاد
لان قول الوصي في حق
الانفاق قبل لافي حق الرجوع
بلا اشهاد وعزيت للبرازية
ثم نقلنا عن الفتية والخلاصة
والخاتمة انه ان يرجع بالثمن
وان لم يشهد بخلاف
الابوين ثم ذكرنا انه يقبل
قوله بلاينة في كل ما يدعيه
من الانفاق الا في اثني
عشرة مسألة قد ذكرتها
ثم و ذكرت ان الاصل
ان كل شيء كان مسلطا عليه
فانه يصدق فيه وما لا فلا
وان الاب يملك ما يملك

الشرط ولادة الحي لان وصفه بالحرية ومن ضرورتها الحيوة فصار كقوله
اذا ولدت ولدا حيا فهو حر بخلاف حرية الام والطلاق لانه لم يقيد بالحيوة
فافترا (وفي اول عبد ملكه فهو حر فذاك عبد اعتق) لتحقيق الاولى فانه اسم
لفرد سابق وقد وجد (واولئك عبيد من معان آخر لا يعتق واحد منهم) لعدم التفرد
والسبق (ولوزاد) الخالف في كلامه السابق (وحده عتق الآخر) اي الثالث
لانه اول عبد ملكه وحده قيد بوحده لانه لو قال واحدا لا يعتق الثالث لاحتمال
ان يكون في قوله واحدا حالا من العبد او المالك فلا يعتق بالثالث الا اذا عني
الوحدة وتامه في التبيين فليطالع ومراة من زيادة وحده انه زاد وصفا للاول
سواء كان وحده او لا فشمعل مالو قال اول عبدا شتره بالدنانير فهو حر فاشترى
عبيدا بالدراهم او بالعروض ثم اشترى بالدنانير فانه يعتق وكذا لو قال اول عبد
اشترى اسود فهو حر فاشترى عبدا ابيض ثم اسود فانه يعتق ولو قال اول عبد
املكه فهو حر فذاك عبدا ونصف عبدا عتق الكال وتامه في بحر فليراجع (ولو
قال آخر عبد ملكه) فهو حر (فذات) المالك (بعد ملك عبدا واحد لا يعتق)
هذا العبد اذا آخر اسم لفرد لاحق (ولو) مات (بعد ملك عبيدين متفرقين
عتق الآخر) لاتصافه بالآخرية لانه سابقا وهذا الحكم ظ وانما ذكره ليعني
عليه قوله (منذ) اي حين (ملكه) وهو وقت الشراء (من كل ماله) عند الامام
لانه صحيح يوم الشراء اذا كان الشراء في مرض موته يكون العتق من الثلث
بلا خلاف فهذا لو قيد بالصحة لكان اولى (وعندهما) وهو قول الأئمة الثلاثة
(يعتق عند موته من الثلث) اي من ثلث ماله على كل حال لتحقيق الآخرية
(وعلى هذا) الخلاف اذا قال (آخر امرأة تزوجها فهي طالق ثلثا) يقع منذ
تزوجها فلا ترث عند الامام فلا يصير فارا لانه كان صحيحا في هذا اليوم وتعتد
عدة الطلاق بلا حد لانه كان حيا (ولها مهر ونصف مهر ان كانت مدخولا بها)
مهر بالدخول بشبهة ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول (خلا فالهما)
اي وعندهما يقع عند الموت فيصير فارا وترث ولها مهر واحد وتعتد مع الحداد
عند ابى يوسف عدة الفراق ثلث حيض وعند محمد عدة الوفا تستكمل فيها
ثلث حيض كافي مبسوط صدر الاسلام (وفي كل عبد بشرني بكذا فهو حر
فبشره ثلثة) تفرقون عتق الاول (لان البشارة اسم خبر يغير بشره الوجه ويشرط
كونه سارا في العرف وهذا انما يحقق من الاول (وان بشره معاقتوا) لان
البشارة تحققت من الكل قال الله تعالى فبشرناه بسلام جليم (ولو قال من اخبرني)
مكان بشرني (عتقوا في الوجهين) اي في اتفرق والجمع لانه خبر وان كان عند
المخاطب علمه لكنه يشترط ان يكون صدقا بالبشارة بخلاف من اخبرني ان فلانا

الوصي بخلاف الجد وان الاب اعارة * ٦٧ * * * طفله اتفا قالا ماله على الأكثر وان الاب او اشترى
بطفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع به لوله مال والا فلا لوجوبها عليه حينئذ وبمثله لو اشترى له

دارا او عبدًا يرجع سواء كان له مال ولا وان لم يشهد لم يرجع كذا عن ابي يوسف وهو حسن يجب حفظه
وانما كتبه هنا لكثرة الاحتجاج اليه فليحفظ (ولا تجب نفقة) ٥٣٠ في الغير على فقير لا للزوجة والولد

اي على الظاهر كما مر ولا
اغنى الا للزوجة لان نفقتها
جزاء احتسابها وهو
موجود في الفدية (ولا)
تجب النفقة لاحد (مع
اختلاف) منهما في (الدين)
كالكفر والاسلام وفيه
اشعار بان نفقة (السني على
الموسر الشيعي مثلا كما اشير
اليه في التكميل ذكره
القهستاني) (الا للزوجة
وقرابة الولاد اعلا) اي
الوالدين (او اسفل) اي
المواودين بشرط ان
يكونوا ذميين فتستحقه
الزوجة بحكم العقد والباقي
بحكم الولادة بخلاف سائر
الاقارب فانه لو رآته مع
هذا الاختلاف (والاب)
الفقير (بيع عرض ابنه)
الكبير الغائب والعرض
بالسكون والحركة اي
ما عدا التقدين والمأكول
والملبوس من المنقولات
وهو في الاصل غير التقدين
من المال كافي المغرب وغيره
(لنفقته) ونفقة الام ايضا
كافي المعراج وينبغي ان
تكون الزوجة واولاده
الصغار كذلك وفيه اشارة
الى انه لا يبيع لزيادة على قدر
الحاجة والى ان الابن

قدم فكذا فآخبره واحد كذبا فانه يعتق لانه ينطاق على الكذب والصدق
ولا فرق في البشارة بين الباء وعددها بخلاف الخبر كافي البحر ولو ارسل اليه
العبد عتق في البشارة والخبر لان الكتابة والمراسلة تسمى بشارة وهذا بخلاف
الحديث حيث لا يحنث الابا بالشافهة ولو ان عبداله ارسل عبدا آخر يبشارته
فان اضاف الى المرسل عتق والا فالرسول (ولو نوى كفارته بشراء ايده) او غيره
من ذى رحم محرم وتقييده بالذات اتفاق وعلى هذا لو قال بشاره كل قريب
محرم لكان اولى تدبر (سقطت) اي الكفارة عندنا وعند زفر والائمة الثلاثة لا يجزيه
عنها وهو قول الامام اولا والاصل في هذا ان النية ان قارنت علة العتق والحال
ان رق العتق كامل صحيح التكميل والافلا وان القرابة عندهم علة للعتق والمالك
شرط وعندنا الامر على العكس لان الشارع جعل شراء القريب اعماقا فاذا
اشترى ابائنية الكفارة كانت انية مقارنة لعلة العتق فيعتق عنها (لا) اي لا تسقط
الكفارة (بشراء امة استولدها بملكها) اي لو قال لامة الغير قد استولدها بملكها
ان اشترى منك فانت حرة عن كفارة يعني ثم اشترىها فانها تعتق لوجود الشرط
ولا تجزيه عن الكفارة لان حريتها مستحقة بالاستيلاء فلا تضاف الى اليمين من
كل وجه لان الرق فيها ناقص كما في اكثر المعبرات فعلى هذا ان عبارته لا تخلو
عن اتساع ولقد احسن صاحب التنوير حيث قال ولا بشراء مستولدة بملكها
علق عتقها عن كفارته بشرائها تأمل (او بشراء عبد حلف بعتقه) اي قال
ان اشترى هذا العبد فهو حر فشراء بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرط
قرن النية بعلة العتق وهي اليمين واما الشراء فشرطه لا يقال قد ذكر في اصول
الفقه ان التعليق عندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط يصير المعلق علة فيكون
النية مقارنة لعلة العتق لانا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان المتبرع مقارنة
انية لذات العلة لا لوصف العلية ولذلك شرطوا الاهلية حال التعليق لاحال
وجود الشرط التي هو زمان حدوث العلية واللازم من منع التعليق العلية
قبل وجود الشرط مقارنة النية للعلية لا لمقارنتها لذات العلة كما في الاصلاح
(الا ان قال ان اشترى منك فانت حرة عن كفارتى) حيث يجزيه عنها لان حرية
غير متحققة بجهة اخرى وقد قارنت النية اليمين وهو العلة وانت خير ان قولهم
اليمين علة العتق اطلاق الكل وارادة الجزء لان العلة هو الجزء وهو انت حر
لامجموع اليمين من الشرط والجزاء وفي البحر وينبغي انه لو وهب له قريبه
او تصدق به عليه او اوضى له به او جعل مهورا لها فتوى ان يكون عن كفارته
عند قبوله فانه يجوز لان النية صادفت العلة الاختيارية بخلاف الارث لانه
جبري ولم اره منقولا صريحا وكلامهم يفيد دلالة انتهى لكن نص عليه

لا يبيع عرض ابنه وعقاره لنفقته كافي القهستاني عن شرح الطحاوي وقيدنا الابن بالكبير الغائب في
لانه لو كان حاضرا فلا يبيعهما اجماعا كما يبيعهما في نفقته انا كان صغيرا كافي العسادية وغيرها (لا يبيع عقاره)

لانه محفوظ بنفسه والعقار بالفتح في اللغة الارض والشجر والمتاع كافي الصحاح وغيره فهو شامل للمقول وفي الشريعة العرصه مبنية كانت اولوامافي ٥٣١ * العمادية انه العرصه المبنية لا يخلو عن شيء فان البناء ليس من العقار في شيء

كالا يخفى على المتتبع (ولا يبيع العرض لدين له) اي للاب (على الابن سواها) اي سوى النفقة لان دينها خالف سائر الديون ولو اجاز بيعه الابن للزم القضاء على الغائب وهو لا يجوز (ولا يجوز) (للام) ولا غيرها من الاقارب ولا القضاة (بيع ماله لنفقتها) سواء كان ماله عرضا او عقارا وفي الزا هدي ما وقع في المختصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكتبة لكن في الخلاصة ان في القضية جواز بيع الابوين امافي ظاهر الرواية فالام لا يبيع نفقتها لان بيع الاب على خلاف القياس (وعندهما لا يجوز للاب ايضا) وهو القياس وجه الاستحسان ان للاب ولاية حفظ مال الغائب وبيع المنقول من الحفظ دون العقار (ولا ضمان عليهما) اي الديون وكذا الولد والزوجة ذكره القهستاني (لو انفقا من مال الابن الذي عندهما) اي الابوين لو من جنس النفقة لانهما استوفيا حقهما ولو قال الابن انفقته وانت مؤمن

في الفسخ والتبين فليطامع ذكر هذه المسائل في هذا الموضع لكن المحل المناسب لها في الكفارة مع انه ذكرتم بعضها تأمل (وفي ان تسري امة) التسري هو ان يذوأنهايتها ويخصها اي يمنها من الخروج والانتشار وشرط في الجاع الكبير شرطاً ثالثاً وهو ان يجامعها هذا عندهما وعند هذه الثلث يشترط طلب الولد حتى لو وطئها وعزل عنها لا يكون تسرياً عنده خلافا لهما كما في الاصلاح (فهى حرة ان تسري من في ملكه وقت الخلف عتق) لان ائمين اعتدت في حقها لمصادفها الملك (وان تسري من ملكها بعد) اي بعد الخلف (لا تعتق) وفيه اشارة الى انه لو علق عتق غيرها او الطلاق بالتسري بها بحث ذكره صاحب البحر أمراً بحفظه وقال زفر تعتق في الوجهين لان ذكر التسري ذكر الملك لان التسري لا يصح الا في الملك قلنا الملك يصير مذكورا ضرورة صحة التسري فتقدر بقدره ولا يظهر في حق الحرية وهو الجزاء لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها (وفي كل مملوك لي حر عتق عبيده وامهات اولاده ومدرجه) لانه يملكهم رقبة ويذا (لا يعتق) (مكاتبه) ولا المملوك المشترك لقصور ملكه (الا ان نواهم) لان فيه تغليظا على نفسه وكذا لا يعتقون عبيد عند التاجر مطلقا عند أبي يوسف وعند محمد عتقوا مطلقا وعند الامام ان لم يكن عليه دين عتقوا اذا نواهم والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا وان نواهم كافي اكثر المعتمرات وبهذا ان مافي المجتبى من انه لا يدخل العبد المرهون والمأذون في التجارة سبق فلم كافي البحر تدبر (وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين) لان الاوليات احد المذكورين وقد ادخلها بين الاولين ثم عطف الثالثة على المطلقة لان العطف المشاركة في الحكم فيختص بمحل فصار كما اذا قل احد يكما طالق وهذا (وكذا العتق) اي اوقال هذا حراً وهذا او هذا عتق الاخير وله الخيار في الاولين كما يتناو كذا الاقرار بان قل فلان على الف درهم او فلان وفلان كان خسرمانه لالاخيرة خسرمانه للاولين بجمله لانهما شاقا او عليه التقوى قالوا هذا في موضع الثبات وامافي موضع النفي فيعم وهذا اذا لم يذكر الثاني خبر حتى لو ذكر بان قال هذا طالق وهذه وهذه طالق لا تنطلق بل يخير بين الايجاب الاول والثاني كافي الشمني

* باب البيع والشراء والتزوج وغير ذلك *

(يبحث بالمباشرة) دون التوكيل اذا كان ممن مباشر بنفسه (في البيع والشراء والاجارة والاستيجار) والصلح عن مال والقسمه والخصومة (اي جواب الدعوى سواء كان اقرارا او انكارا وهي ملحقه بالبيع على المختار) (وضرب الولد) حتى لو حلف لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يثبت وكذا الحكم في الشراء وغيره لان العقود

وكذب الاب حكم الحال يوم الخصومة ولو برهننا فانينة الابن كافي الخلاصة (ولو انفق المودع) او المديون (مال الابن) الغائب عليهما اي على ابويه وزوجته واولاده الصغار (بلا امر) مالك او (قاضي ضمن) قضاء

على الصحيح لادبانه حتى اومات الغائب حل له ان يحلف لورثته انه بريء ولو لم يكن ثمة قاضي لا يضمن استحسانا
(واذا ضمنه) للغائب (لا يرجع عليهما) بشئ لانه بالضمن ظهر * ٥٣٢ * ملكه فكان متبرعا ويُنْبَغِي انه

وجدت من العاقد حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان العاقد هو الخالف
يبحث في يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما الثابت له حكم
العقد الا ان ينوى غير ذلك وقيدنا باذا كان ممن يباشر بنفسه لان الخالف اذا كان
ذا سلطان كالامير والقاضي ونحوهما لا يباشر بنفسه حث بالامر ايضا كما يبحث
بالمباشرة بنفسه لانه يمنع نفسه عما يعاديه وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى اعتبر
الغالب كافي البحر وغيره وبهذا علم ان المص اطلق في محل التقييد واطلق ايضا في الصلح
عن مال وهو مقيد بان يكون عن اقرار اما الصلح عن انكار فهو فداء اليمين في حق
المدعى عليه فيكون الوكيل من جانبه سفيرا محضا فعلى هذا اذا حلف المدعى ان
لا يصلح فلانا عن هذه الدعوى او عن هذا المال فوكل فيه لا يبحث مطلعا واذا
حلف المدعى عليه ثم وكل به فان كان عن اقرار حث وان كان عن انكار او سكوت لا
(وبهما) اي يبحث الخالف بالمباشرة والتوكيل والاولى ان يقول بفعله وفعل
مأموره ليشمل رسوله لانه يبحث بالرسالة في هذه الاشياء على انه لا يبحث بمجرد الامر
بل لابد من فعل الوكيل حتى لو حلف لا يزوج فوكل به لا يبحث حتى يزوج
الوكيل تدبر (في النكاح) بان حلف لا ينكح فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فتح له
حث لان الوكيل في هذا سفير ومعبور ولهذا لا يضيغه الى نفسه بل الى الامر وحقه
العقد ترجع الى الامر لا اليه وكذا حال سائر النصوص الاتية قيد بالنكاح لانه لو قال
والله لا زوج فلانة فامر رجلا فزوجها لا يبحث بخلاف التزوج لان التزوج
بامره لا يلحقه حكمه والتزوج بامره يلحقه حكمه وهو الخلل كافي البرازية (والطلاق)
سواء كان التوكيل قبل الحلف او بعده كافي النكاح والخلع (والعتق) اي الاعاق
سواء كان التوكيل قبله او بعده فان علق الطلاق والعتق بشرط ثم حلف به ثم
وجد الشرط لم يبحث ولو حلف او لاحث كافي اكثر المعترات (والكفارة) اذا
لم يكتب بنفسه والا فلا يبحث بكتابة الوكيل فينبغي ان يذكرها فيما لا يبحث كافي
القهستاني (والصلح عن دم عمد) لانه كالنكاح في مبادلة المال بغيره في حكمه
الصلح عن انكار (والهبة) او فاسدة وعن ابي يوسف لا يبحث وقال زفر لا يبحث
فيه الا بالقبض (والصدقة والقرض والاستقراض) قال صاحب الدرر عدم
الاستقراض ههنا مشكل لانهم صرحوا ان التوكيل بالاستقراض باطل فيجب
ان لا يترتب الحث لان الباطل لا يترتب عليه الحكم انتهى لكن يمكن ان يحمل على
ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكلا كما اذا قال المستقرض وكنتك
ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للقرض ان فلانا يستقرض منك
كذا او قال اقرضني مبلغا كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك للوكيل تأمل (وان
نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء) اي فكان من الحكميات كالطلاق

لو انحصر ارثه في المدفوع
اليه كالاب مثلا فلا ضمان
كالو اطعم ما غصبه لما لكه
بغير علمه لانه وصل اليه
عين حقه (ولو قضى)
القاضي بنفقة غير الزوجة
من الولاد والقريب
(ومضت مدة) اي شهر
فاكثر (بلا اتفاق سقطت)
نفقة تلك المدة ولا تصير
دينا بلا خلاف لحصول
الا ستغناء فيما مضى واستثنى
الزبايع وغيره نفقة الصغير
فانها تصير دينا بالقضاء
بخلاف سائر الاقارب
وقيد بالشهر لان مادونه
لا يسقط بل يصير دينا كافي
البحر عن المعراج (الا ان
يكون القاضي امر بالاستدانة
عليه) فلا تسقط وهذا
الاطلاق مقيد بما اذا وقعت
الاستدانة بالفعل حتى لو
انفق من ماله او من صدقة
تصدق بها عليه فلا
رجوع له لعدم الحاجة
كافي المبسوط وما في البحر
من انه مقيد ايضا بالاتفاق
مما استدانه وعزا الى النهاية
وغيرها ففيه نظر اذ لا
اثر لانفاقه مما استدانه حتى
لو انفق بعد ما استدانه
من مال آخر ووفي مما

استدانه لم يسقط ايضا كذا في النهر وفي القهستاني عن النظم ان بعد انقضاء الصلح يؤخذ * مثلا *
نفقة ما مضى الا ان يأذن القاضي بعد الفرض لمستحق نفقة بالاستدانة عليه فحينئذ لا تسقط بعضى المدة وكتبت

في شرعي على التزويز معزيا للبدايع ان الممنوع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يحبس لفوائدها بمضي الزمن
فيستدرك بالضرب وقيد في الشهر ٥٣٣ بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط مادونه كالم ولا يصلح الامر

بالاستدانة ليرجع عليه بعد
بلوغه (و) يجب (على
المولى) ولو فقيرا (نفقة
رقيقه) اى مملوكه منفعة
سواء كانت رقبته له او لا
فتجب للمدبر وام الولد لا
للمكاتب والمملوك المشترك
ذكره القهستاني وسيجي
(فان ابى) الاتفاق عليه
(اكتسبوا وانفقوا) على
انفسهم ولونها هم المولى
عن الكسب كان لهم ان
يتنوا ولو بقدرها من ماله
كالمعجز (وان لم يكن لهم
كسب) لعدم صغر او غيره
(اجبر على بيعهم) بان
يحبس حتى يبيعه بان لم يكن
قابلا كالمدبر وام الواسد
اجبر على الانفاق لا غير
وفي القهستاني عن الزاهدي
لو قتر السيد على المملوك
في نفقه ليس له ان يأكل من
مال سيده لكنه يكتسب
فياكل الا اذا كان صغيرا
او جارية او عاجزا عن
الكسب فله ان يأكل كالمولى
لم يأذن له في الكسب فله
ان يأكل من ماله قدر كفايته
(وفي غيرهم من الحيوان
يؤمر ديانة) في ظاهرها
المذهب ويكون اثما معاقبا
بحسبها عن البيع مع عدم

مثلا لا يصدق قضاء لانه فعل شرعى وهو ان يوجد من المرء تكلم يقع به الطلاق
والامر بذلك مثلا التكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى فاذا نوى التكلم به فقد نوى
الخصوص فلم يصدق قضاء وكذا حال غيره (و) كذا (ضرب عبد) كما اذا حلف
لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبدا بنفسه فامر غيره فضربه حنث (والذبح)
كما اذا حلف لا يذبح شاة وهو ممن لا يذبح فامر غيره فذبح حنث كما في النظم وفيه
اشعار بانه اذا كان ممن يذبح بنفسه لم يحنث فينبغي ان يذكر هاتين فيما لا يحنث
كافي القهستاني (والبناء والخياطة والايديع والاستيداع والاعارة) وان لم يقبل
المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا خلافا لروى على هذا خلاف الهبة والصدقة
والقرض كما في القهستاني (والاستعارة) فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فحنث
المحلف عليه وكذا لقبض المستعار فاعاره حنث عند زفر ويعقوب وعليه الفتوى
لان الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة فقال ان فلانا
يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحنث كالمولى حلف ان لا يعيره شيئا ثم رده
على دابته كافي القهستاني (وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه لو نوى
المباشرة) خاصة في ضرب العبد وغيره (يصدق قضاء وديانة) لان هذه الافعال
حسية تعرف باثرها وهو التلم في ضرب العبد وانقطاع العروق في الذبح وعلى هذا
قياس البواقي والنسبة الى الامر بالتسبب مجاز فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى
حقيقة كلامه والفرق بين ضرب العبد وضرب الولدان معظم منفعة ضرب
الولد عائدة الى الولد وهو التأديب فلم ينسب فعله الى الامر بخلاف ضرب العبد
فان منفعته وهى الايتار بامر المولى عائدة الى المولى فيضاف الفعل اليه وفي البحر
وينبغي ان يكون مرادهم بالولد الكبير لانه لا يملك ضربه فهو كالمولى حلف لا يضرب
حرا اجنبيا فانه لا يحنث الا بالمباشرة الا ان يكون الخالف ذاسلطان واما الولد
الصغير فكالمعبد حتى او امر غيره فضربه ينبغي ان يحنث (وفي لا يتزوج فزوجه
فضولى فاجاز بالقول حنث) لان الاحازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء على ما عرف
في تصرفات الفضولى (وبالفعل) اى لو اجاز بالفعل كاعطاء المهر ونحوه (لا يحنث)
هو المختار وعليه الفتوى كافي الخاتمة لان العقود تختص بالاقرار فلا يكون فعله
عقدا وانما يكون رضى وشرط الحنث والعقد لا الرضى وروى عن محمد لا يحنث
في الوجهين وافق به بعض المشايخ لان الاجازة ليست بانشاء للعقد حقيقة وانما هو
تنفيذ لحكم العقد بالرضا به كافي الاختيار وفي التنوير ولو زوجه فضولى ثم حلف
لا يتزوج لا يحنث بالقول ايضا ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا فاجاز
نكاح الفضولى بالفعل لا يحنث ومثله ان تزوجت امرأة بنفسى او بوكيل او بفضولى
فلو زاد عليه او اجزت نكاح فضولى ولو بالفعل فلا مخلص له الا اذا كان المعلق

الاتفاق وعن ابى يوسف انه يجب وبه قال الائمة الثلاثة قال الطحاوى وبه نأخذ وفي الفتح وهو الحق وغاية
ما فيه ان يتصور في دعوى حبسه فيجبره القاضى على ترك الواجب ولا يدع فيه انتهى وهذا اذا لم يكن له

شريك فان كان اجبر لا يتصور شريكه وتماه فيما علقناه على التثنية في كتاب الشركة بالامر بدعائه
فلا راجعه من رامة ليبلغ مرامه في كتاب الاعتاق ذكره ٥٣٤ عقيب الطلاق لان كلا منهما اسقاط

الحق ولا يقبل الفسخ
وقدم الطلاق لمناسبة النكاح
مع كون العتاق اقل
وقوعا وعنون بالاعتاق
دون العتق والعتاق الشامل
لملك القريب والاستيلاء
لانه الاصل (وهو) لغة
الاخراج عن الملك وشرعا
(اثبات القوة الشرعية)
وهي القدرة التي يصير بها
اهلا للتعريفات والقضاء
والشهادات قال العمري
وغیره وهذا التفسير على
مذهبهما لان الاعتاق
عندهما هو اثبات العتق
واما عند الامام فهو اثبات
الفعل المفضي الى حصول
العتق فلا يجزى عنده
خلافهما انتهى وفيه
كلام يعلم من الدرر والغرر
في باب عتق البعض (في
المملوك) وهو تصرف
مندوب وامر مرغوب
مريض لملك المملوك والمملوك
حتى يزول ما يوجب الكفر
من النار بازالة اثره دل عليه
المشاهير من الاخبار الصحيحة
من الآثار حتى صرحوا
بانه يستحب ان يتق الرجل
عبدا والمرأة امق وان يكتب
كتاباه ويشهد عليه خوفا
من التجاحد بخلاف ما يبر

طلاق المتزوجة فيرفع الامر الى الشافعي لفسخ اليقين المضافة (وفي لا يزوج عبده
او امته بحث بالتوكيل والاجارة) لان ذلك مضاف اليه متوقف على ارادته
ملكه وولايته (وكذا) اي بحث بالتوكيل والاجارة (في ابنته وبنته الصغيرين)
لولايتيه عليهما (وفي الكبيرين لا يبحث الا في المباشرة) لعدم ولايته عليهما
فهو كالاجنبي عنهما فيعلق بحقيقة الفعل وفي البحر حلف لا يزوج بنته الصغيرة
فزوجها رجل بغير امره فاجاز حث لان حقوقه متعلقة بالمجير ولو حلف لا يزوج ابنته
كبيره فامر رجلا فزوجه ثم بلغ الابن الخبر فاجاز او زوجه رجل فاجاز الاب ورضي
الابن لم يبحث (ودخول اللام) كلام اضافي مرفوع بالابتداء وخبره يقتضي
اختصاصا والمراد بالدخول تعلق الجار والمجور به (على البيع كان عتاك)
اي لاجلك (ثوبا) فعبدي حر مثلا (يقتضي اختصاص الفعل بالمحلف عليه)
اي يقتضي ان يخص الفعل الذي تعلق به اللام بالذي خلف عليه وهو المخطوب
المتصل به اللام في المثال المذكور ثم فسر الاختصاص بقوله بان كان بامر سواه كان
ملكه اولا (حتى لو دس المخاطب ثوبا في ثياب الخائف فباعه بغير علمه لا يبحث وان
امر بيع ثوب من ثياب غيره يبحث (ومثله) اي مثل البيع (الشراء والاجارة
والصياغة والبناء) حتى لو حلف لا يشتري لك ثوبا يقتضي ان يكون بامر سواه
كان ملكه اولا وكذا حال البواقي (ودخول اللام على العين كان بعث ثوبا لك
يقتضي اختصاصها) اي العين (به) اي بالمحلف عليه وهو المخاطب المتصل
به اللام (بان كان ملكه سواء امره اولا) فيبحث لو باع ثوبا بملوكه سواء امره
اولا حتى لو اخفى المحلف عليه ثوبه في ثياب الخائف فباعه ولم يعلم يبحث وان
امر ببيع ثوب مملوك لغيره فباع لم يبحث (وكذا) اي يقتضي اختصاص الفعل
بالمحلف عليه بان كان ملكه سواء امره اولا (دخوها) اي دخول اللام على
الضرب) اي ضرب الوالد لان ضرب الغلام يقبل النيابة كما في المصحح لكن في الخاتمة
ان المراد به العبد لعرف بان الضرب بالملك باعقود لا يلزم به فتصرف اليقين
فيه الى المحل المملوك بالتقديم والتأخير (والاكل والشرب ودخول) فلو حلف
لا يضرب لك ولدا او والدك يبحث او ضرب ولدا مخصوصا به سواء كان بعلمه
او بامر او دونهما وسواء قدم كلمة او اخرها وحاصله ان لام الاختصاص
اذا اتصل بضمير عقيب فعل متعدي فاما ان يتوسط بين الفعل ومفعوله الثاني
او يتأخر عن المفعول وعلى التقديرين فاما ان يحتمل الفعل انما به اولا فان
احتمالها وتوسط بينهما كان اللام لاختصاص الفعل وشرط حثه وقوع الفعل
لاجل من له الضمير سواء كانت العين مملوكة اولا وذلك انما يكون بالامر وان
تأخر عن المفعول كان لاختصاص العين به وشرطه كونها مملوكة له سواء كان

التجارات لانه مما يكثر وقوعها فان كانتا في النهر في الخرج كما في النهر عن المحيط وغيره
عن غيره (وانما يصح) الاعتاق كائنا (من مالك حر) من الحر بالفتح وهو لغة الخلوص وشرعا خلوص

حكيم يظهر في الادعى لا نقضاً حق الغير عنه وينبغي ان يشترط استقرار الملك فانه لو اشترى الوكيل
بالشراء قريبه لم يعتق عليه لانه انتقل ٥٣٥ منه الى الموكل كما في التهمة في عن وكالة الكرماني ثم كما

يصح من المسلم يصح
من الكافر وكما لا يصح
من العبد لا يصح من المجنون
والصبي كما افاده بقوله
(مكلف) اي عاقل بالغ ولو
مكرهاً ومحطاً او مريضاً
او سكران او لا يعلم بانه مملوك
(بصريه وان لم ينو)
سواء وصفه به او اخبر
او نادى (كانت حر) بفتح
النا او كسر ها كلاهما
لخطاب العبد او الامة ففي
حروف المعاني من الكشف
ان الفقهاء لا يعتبرون
الاعراب الا ترى انه لو قال
لرجل زيت بكسر التاء
او لامرأة بفتحها واجب حد
التذف وفي المحيط لو قال
لعبد انت حرة او لامة
انت حر فقد عتق كذا
في القهستاني (او محرر
او عتيق او معتق) وينبغي
ان يكون عاتق كذا
لانهما صفتان من العتاق
كما في الصحاح او الاعتاق
كما في التهذيب كذا
في القهستاني وسيجيء ولا بد
ان يذكر خبر المبتدأ فلو
ذكر الخبر فقط توقف على
النية (او) انت (حررتك)
ويجوز ان يعطف على
الجملة وانما اخرت لان

الفعل وقع لاجله اولاً وان لم يحتملها لا يفتقر في الحكيم التوسط والتأخر بل يبحث
اذا فعله سواء كان بامر او لا لان الفعل اذا لم يحتمل النية لم يكن انتقاله
الى غير الفاعل فيكون الامر وعدمه سواء فتعين ان تكون الام لا اختصاص العين
صوناً للكلام عن الالغاء كما في النسخ (وان نوى غيره) اي نوى في ان يعت ثوباً لك
معنى ان يعت تلك ثوباً او باعكس (صدق) ديانة وقضاء (فيما عاين) اي فيما فيه تشديد
على نفسه بان باع ثوباً مملوكاً للمخاطب بغير امر في المسئلة الاولى ونوى بالاختصاص
بالامر او باع ثوباً بغير المخاطب بامر المخاطب في الثانية ونوى بالاختصاص بالامر
فانه يبحث ولو لانيته لما حث لانه نوى ما يحتمل كلامه بامتنع والتأخير وليس فيه
تخفيف وفيما فيه تخفيف كعكس هاتين المسائلين يصدق ديانة لانه محتمل كلامه
لاقضاء لانه خلاف الظاهر (وفي ان بعته او اشترى تدف هو حر فعقد بالخيار) لنفسه
(عتق) لانه في الاول يملكه البائع الا ان تفاء في الثاني ملك المشتري عندهما وصار
المعلق كالحجز عنده بخلاف قوله ان ملكته فهو حر فاشترى بشرط الخيار لا يعتق
عند الامام لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده قيد بالخيار لانه لو حلف لا يبيعه بان
قال ان بعته فهو حر فباعه بيعاً صحيحاً بلا خيار لا يعتق ولا ينبغي انه اذا باعه بشرط
الخيار للشترى انه لا يعتق لانه بات من جهته وكذا قال ان اشترى فهو حر فاشترى
بالخيار للبائع لا يعتق ايضاً لانه باق على ملك باعه سواء اجاز البائع بعد ذلك او لا
وذكر الطحاوي انه اذا اجاز البائع البيع يعتق وتماه في البحر فاذا عرفت هذا علم
ان المص اطلق في محل التمسك (وكذا) اي عتق (او عتد بالفاسد او الموقوف)
وهذا مجمل لا بد من بيانه اما في المسئلة الاولى وهي قوله ان بعته فانت حر فباعه بيعاً
فاسداً فان كان في يد البائع او يد المشتري غالباً عنه بامانة او رهن يعتق عليه لانه
لم يزل ملكه عنه وان كان في يد المشتري حاضراً او غالباً مضموناً بنفسه لا يعتق
لانه بالتدبر ملكه عنه واما في الثانية وهي قوله ان اشترى فهو حر فاشترى شراء
فاسداً فان في يد البائع لا يعتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري
وكان حاضراً عنده وقت العتد يعتق لانه صار قابضاً له عقيب العقد فملكه وان
كان غالباً في بيته ونحوه فان كان مضموناً بنفسه كالمغصوب يعتق لانه ملكه بنفس
الشراء وان كان امانة او مضموناً بغيره كالرهن لا يعتق لانه لا يصير قابضاً عقيب
العتد كما في البدائع (ولو) عقد (بالباطل لا يعتق) لانه معدوم باصله فلو اشترى
مدبراً او ام ولد لا يثبت ولو قضى بجوازه القاضي يبحث في الحال والمكانت كالمدبر
في رواية لكن يلزم فيه اجارة المكاتب (وفي ان ام ابعة) اي عبداً (فكذا) اي فامته
حرة مثلاً (فاعتقه او دبره حث) لتحقق العجز عن البيع بفوات محله وفيه اشعار بانه
لو دبر امته او استولدها حث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مضيه

الاصل في الخبر الافراد (او اعتقتك) او اعتقتك الله في الاصح (او هذا مولاي) اي معني فانه يعتق وان كان
مشتراً كايته وبين الناصر وغيره لان القرينة معينة له فليخلق بالصريح ذكره القهستاني وفيه ايضاً اوقال انت

مولاي او بامولاي اختلف فيه المشايخ كما لو قال له ياسيدي ولها ياسيدي انتهى فتنبه (او بامولاي او هذه مولاتي او بامولاتي) بخلاف انا عبدك في الاصح (او يا حر) * ٥٣٦ * او يا محرر (او يا عتيق) فان لفظ

لم يبحث عند الطرفين خلافا لابي يوسف كما في القهستاني (فالت المرأة لزوجهما (تزوجت على فقال) الزوج في جوابها (كل امرأة لي طالق طلفت هي) اي المرأة التي دعت الى الخلف (ايضا) اي غيرها لدخولها تحت العموم والاصل العمل بالعموم مهما امكن (الافى رواية عن ابي يوسف) فانه قال لا تطلق لانه اخرجها جوابا فينطبق عليه ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غيرها فيتقيد به واختار شمس الأئمة السرخسي وكثير من المشايخ وفي البحر الاولى ان يحكم الحال ان كان قد جرى بينهما مشاجرة وخصومة تدل على غضبه يقع الطلاق عليها ايضا والا لوفى التنوير ولو قيل له الاك امره بهذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا لا تطبق هذه المرأة وتماه فيه فليطاع (وان نوى غيرها) اي غير المحلقة (صدق ديانة لا قضاء) لانه تخصيص العام وهو خلاف الظاهر (ومن قال على المشي الى بيت الله او الى الكعبة) او الى مكة رزقنا الله تعالى زيارته (لزمه) استحسانا (حج او عمرة مشيا) من باب داره ان قدره وقيل من موضع محرم كحجفة للشاميين وان نوى بيت الله مسجد الم يلزمه شيء (فان ركب فعليه دم) لانه ادخل نقصا فيدولافرق بين ان يكون النادر في الكعبة او خارجا عنها ولذا اطلق فان لزمه فله الخيار ان شاء مشى وهو اكل وان شاء ركب وذبح شاة (او) قال (على الخروج) او الذهاب او السفر او الركوب او الايمان (الى بيت الله) او الى المدينة (او المشي الى الصفا او المروة لا يلزمه شيء) لانه لم يلزم الاحرام بهذا اللفظ فانه غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقرب مقصودة (وكذا) لا يلزمه شيء (وقال على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام) لعدم التعارف (خلافا لهما) فان عندهما عليه حج او عمرة بناء على ان الحرم شامل على اليب وكذا المسجد الحرام فكان ذكره كذا بخلاف الصفا والمروة ولانها منفصلان عنه (وفي عمده حر ان لم يحج العام) اي السنة بالتخفيف ثم قال السيد حججت فانكر العبد (واتى بشاهدين) فشهدا (بكونه يوم النحر بكوفة لا يعق) عند السنين (خلافا لمحمد) لان هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهو التضحية ومن ضرورته انتفاء الحج وتحقق الشرط وفي الفتح وقول محمد اوجه قال في الاصلاح نقلا عن المبسوط فان قلت لان ذلك اذا لا نكر كرامة الاولياء فيحوز ان يكون في يوم واحد بمكة وكوفة لانا نقول انا امرنا بينا الاحكام على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر لما مر في باب النسب من انه ثبت لمن ولد لستة اشهر من زوجة مشرقة وزوجهما في المغرب انتهى لكن يمكن دفع النظر بان امر النسب امر لازم الرعاية فلهذا اعتبروا فيه ما لم يعتبروا فيه غيره تدبرولهما انها قامت على النفي لان المق منها نفي الحج لا ثبات التضحية لانه لا مطاب لها فصار كما اذا شهدا

الاخبار جعل انشاء التصرفات الشرعية دفعا للحرج فان قال اردت الكذب او حرية من العمل صدق ديانة كما بسط في الدرر وغيرها وفي القهستاني عن المحيط لو قال اردت اللعب عتق ديانة وقضاء لانه والحد في العتق سواء (ان لم يجعل ذلك) اي حرا وعتيق (اسم له) فلا يعق لان مراده الاعلام باسم علمه الا اذا ناداه برادفه بالجمية نحو يا آزاد وعكسه وكذا لو سمى امراته بطالق على الظاهر كما حرره في البحر وكذا لو جرى على لسانه اعتقك عتق على الظاهر (وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعبر به عن البدن كراسك حر ونحوه) كما لو جسه والرقبة ونحوه مما مر في الطلاق فلا يعق بنحو يدك او رجلك حر لانه مما لا يعبر عنه (وكقوله لامته فرجك حر) وفي الغانية لو قال فرجك حر للعبد او للامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية انتهى (فلفظ) اي فلفظ الذكر يختص بالذكر فتدبر وفي الفتح الاولى

ثبوت العتق في ذكرك حر لانه يقال في العرف هو ذكر من الذكور وفلان فعل ذكر وهو ذكر كما انه في لسانك حر فانه يعق لانه يقال هو لسان القوم والاصح في الدبر والاست انه لا يعق ولو قال فرجك على

حرام يتوى العتق لا يعتق لان حرمة الفرج مع الرق بحثمان انتهى قال في النهر و يذبح ان يكون كناية
لجواز ان تكون الحرمة للعتق فاذا نواه ﴿ ٥٣٧ ﴾ تعين ثم لا يخفى ان العتق يجزى عند الامام بخلافه

الطلاق بالاتفاق فلو قال

ثلثك اور بعك حر عتق

ذلك الجزء عنده وسعى

في الباقي وكله عندهما كما

في الاختيار وسيجي ولو قال

سهم منك حر عتق ذلك

السيدس ولو قال جزء

اوشى منك حر عتق المولى

ما شاء في قوله كما في الخاتمة

و من الصريح ايضا

المصدر نحو العتاق عليك

وعتقك على فيعتق وان لم

ينو كما في المحيط ولو زاد

واجب لم يعتق لجواز

وجوبه عليه بكفارة

قلت ﴿ ويذبح ان يكون

كناية على قياس ما مر

عن النهر قدبرو من المحقق

بالصريح وهبتك نفسك او

بعتك نفسك فيعتق وان لم ينو

ولم يقبل العيد ولا يرتد بالرد

فان قال بكذا تو قف على

القبول كما في الفتح واما

افعل اتفضيل نحو انت

اعتق من فلان او لامرأته

انت اطلق من فلانة وهي

مطلقة فجزم في الخاتمة

و غيرها بانه من الكنايات

وفي المجتبى ان توى عتق

وقيل يعتق بلانية

وفي القهستاني عن المحيط

لو قال انت اعتق من فلان

انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يعبرين نفي ونفي
للتيسير فان قيل ذكر في المبسوط ان الشهادة على النفي تسمع في الشروط ولهذا
لو قال لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فشهدا انه لم يدخل الدار اليوم
تقبل ويقضى بعتقه ومانحن فيه من قبيل الشروط قلت هو عبارة عن امر ثابت
معين وهو كونه خارج الدار كافي للكافي وغيره لكن الفرق مشكلى بين عدم
الدخول وعدم الحج تأمل (وفي لا يصوم فصام ساعة) اى جزأ من النهار
(بنية جنث) لانه صوم شرعا ذهوا ماساك مع النية وهو متحقق به (وان ضم)
قوله لا يصوم (صوما او يوما) يحث بالاجاع (ما لم يتم يوما) تاما لان المطلق
ينصرف اليه وفي التنوير حلف لا يصوم من هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد
الزوال صححت وحث المحال كما لو قال لامرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت
من ساعتها او بعد ما وصلت ركعة فان اليين تصح وتطلق المحال (وفي لا يصلى)
يحث اذا سجد سجدة لاجله) اى لا قبل السجود لزيادة الايضاح والقياس ان يحث
بالاتساح اعتبارا بان شروع في الصوم ووجه الاستحسان انه لا يقال صلى ركوعا
ولا سجودا ولا يقال صلى ركعة (وان ضم) اليه (صلوة فيشفع) اى يحث بتمام شفع
لانه اطلق الصلوة فينصرف الى الكاملة (لا باقل) من الشفع لانتهى عن البتراء
فلا تشترط قعدة الشهد وقبل اشترط والاشبه انها لو كانت فرضا رباعيا تشترط
والافلا وفي القهستاني من انه لا حاجة اليه ليس بشئ لان الشافعى قال يحث بركعة
وكذا احدى قول والتصریح فيما هو محل الخلاف دأب اصحاب المتن فغفل عن
هذا فقال ما قال تتبع (وفي ان لبست من غزلك) اى مغزولك (فهو هدى) اى فعل
التصدق بهذا الثوب بمكة فان الهدى ما يهدى الى مكة (فهاك) الزوج (قطن فغزله)
الزوجة (ونسج) الغزل سواء كان النسج منها او من غيرها وفي الجامع الصغير نسجته
(فلبسه) اى الزوج على المعتاد (فهو هدى) اى واجب التصديق بمكة ولو تصدق
بقيمته او على غير فقر اى بمكة جاز خلافا لفر في الثاني هذا عند الامام (خلافا)
لان النذر لا يصح الا فى الملك او مضافا الى سبب الملك ولم يوجد لان اللبس وغزل
المرأة ليسا من اسباب ملكه وله ان المرأة تغزل من قطن الرجل عادة والمعتاد هو الماد
وذلك سبب الملك (وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الخيف فهدى
بالاتفاق) لاضافته اليه وكذا الوزاد من قطنى لزمه الهدى بالاجاع ولو زاد
من قطنها لم يلزم الهدى بخلافه ولو قال ان لبست من غزلك فلبس ثوبا بعضه
من غزل غيرها حث بخلاف ما قال ثوبا من غزلك وعلى هذا من نسجك او ثوبا
من نسجك وفي التنوير حلف لا يلبس من غزله فلبس ثكته منه لا يحث كلا يلبس
ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلامه وكان يعمل بيده فانه لا يحث اذا كان

وعنى به عبدا آخر عتق ديانة لا قضاء ﴿ ٦٨ ﴾ ل ﴿ انتهى ولو قال انت عتق فلان يعتق
بخلاف قوله اعتقك فلان ولو قال ياسا لم انت حر فاذا هو عبد آخر غير سالم عتق سالم (و بكنايته) عطف

على بصيرة (ان نوى) للاشياء والاحتمال (كلامك لي عليك او لا سبيل اولارق او خرجت عن ملكي
او خليت سبيلك) لانه يحتمل في هذه الاشياء بالبيع او بالكتابة كما * ٥٣٨ * يحتمل بالعتق واذا نوى تعين (او قال

لامته اطلقك) ان نوى
اذ يقال اطلقه من السجن
اذا خلى سبيله فهو كقوله
خلت سبيلك وحص الامه
لانه في الاصل بمعنى طاعتك
وان لم يستعمل فيه كما
في النهاية وفي المحيط لو قال
لامته امر كبيدك واراد
العتق فاعتقت نفسها
في المجلس عتقت والا فلا
(ولو قال طاعتك) اوانت
طابق (لا تعتق وان نوى
وكذا الفاظ صريح الطلاق
وكنايته) وان نوى الا
في قوله امر كبيدك او اختارى
فانه يقع بانسيه كايته في شرح
التنوير (و او قال انت
لله) او جعلت لله خالصا
(لا يعتق) وان نوى لان
الاشياء كلها لله تعالى
(خلا فالهما) فعندهما
يعتق ان نوى لان معناه انت
خالص لله وعنه كقوله لهما
كما في الجمع وشرح المص
وفي الخانية لو قال لامته
انت حرا ولعبه انت حرة
عتق وجعله في الاختيار
كناية وفي الدرر لو قال
لعبه اذهب حيث شئت
او توجه اين شئت من بلاد
امه لا يعتق وان نوى
وجعله في العتق كناية

فلان يعمل بيده والابان كان فلان لا يسبح بيده حنث (خاتم الفضة ليس بحلي)
اي لا يحنث بلبسه اذا حلف لا يلبس حليا لانه يستعمل لغير التزين ولهذا حل
للرجال فلم يكن كاملا في الحلي فلم يدخل في مطلق اسمه الا اذا كان مصوغا على
هيئة خاتم النساء بان كان ذافص وهو الصحيح كما في اكثر المعترات فعلى هذا
لوقيده كما قيدنا لكان اولى تأمل (بخلاف خاتم الذهب) لانه لا يستعمل الا للتزين
ولهذا لا يحل للرجال فكان كاملا في معنى الحلي فيدخل تحت اسمه ولهذا اوبس
خلخال او سوارا من ذهب او فضة او حجر يحنث بالاجاع لانه حلي كامل لا يحل
للرجال (وعقد اللؤلؤ ان رصع فحلي والا) اي وان لم يرصع (فلا) اي لو حلف
لا يلبس حليا فلبس عقد لؤلؤ غير مرصع لم يحنث عند الامام لانه لا يتحلى به عرفا
الامر ضعا ومبنى الايمان على العرف (وفا لا حلي مطلقا) فيحنث بلبسه اذا حلف
لا يلبس حليا عندهما وعند الائمة الثلاثة لانه حلي حقيقة حتى سمي به في القرآن
كافي اكثر المعترات لكن يشكل بما تقدم ان الايمان مبنية على العرف لاعلى الحقيقة
الغوية ولا على الفاظ القرآن والاولى ان يعمل بان هذا اختلاف عصر وزمان
فكل افتى بما شهد في زمانه وقال في الكافي وغيره وقولهما اقرب الى عرف
ديارنا ولهذا قال (وبه) اي بقول الامامين (يفت) لان التحلى به على الانفراد معتاد
كافي عامة المعترات (وفي لا يجلس على الارض) او السطع او الدكان (فجلس
على اساط او حصير) فوقها (لا يحنث) لانه لا يسمى جالسا على الارض عادة
(وان حال بينهما) اي الارض (وينه) اي الخالف (ثيابه) الذي يلبسه (حنث)
لانها تبع له فلا نصير حائلا ولو خلع ثوبه فبسطه وجلس لا يحنث لارتفاع التبعية
(وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراش) آخر (فنام عليه لا يحنث) لانه
مثله والشئ لا يكون تبعاً لمثله فتقطع النسبة السفلى هذا في العرف اما او نكره
فحلف لا ينام على فراش حنث بوضع الفراش على الفراش (وان جعل فوقه قرام)
بانكسر ستر قيق (يحنث) لانه تابع له (وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل
فوقه سرير آخر فجلس) عليه (لا يحنث) لانه غيره وما وقع في الكثر والتدور
من تكبير السرير لمشكل الا ان يحمل المنكر على المعرق كما في الجوهرة لكن بعيد
تأمل (وان جعل فوقه) اي فوق هذا السرير (بساط او حصير) فجلس
عليه (حنث) لانه يعد جالسا عليه عادة كمن حلف لا يركب على هذا
الفرس فجعل فوقه سرجا فركب بخلاف مالو حلف لا ينام على الواح
هذا السرير او الواح هذه السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا يحنث

* باب اليمين في الضرب والتل وغير ذلك *

الاصل فيه ان ما شارك الميت فيه الحى تقع اليمين فيه على حالة الحيوة والوت وما

وفي الفتح اذا قال له اذا مررت على العاشر فقل انا حر فقل بعد المرور عتق ولا يعتق قبل * اختص *
المرو الا اذا نوى وفي المحيط عن ابى يوسف رجل قال ثوب خاطبه مملوكه خياطة حرا وندابة مملوكه هذه

ذابة حر او لمشيته او لكلامه هذه مشية حر او كلام حر لم يعتق الا بالنية لانه قد يراد التشبيه اى كفعل حر وفيه عنه ايضا او تهجى عناق عبده ٥٣٩ او تطليق زوجته ونوى به العتق والطلاق وقع فلو قال

الف * نون * تا * حا *

را * عتق ان نوى

وفي الخلاصة قال لعبده

انت غير مملوك لا يعتق اى

اذا لم ينسوه لكن ليس له

ان يدعيه بعد ذلك ولا ان

يستخذه فان مات لا يرثه

باو لا فان قال بعد ذلك انا

مملوك له فصدقه كان مملوكا له

وكذا لو قال ليس هذا بعبدي

لا يعتق انتهى وقاس عليه في

البحر لملك الى عليك ونازعه

اخوه في النهر بانه في مسئلة

الكتاب انما اقر بانه لملك له

فيه وذا لاينا في ملكه لغيره

وه مسئلة الخلاصة موضعها

اقراره بانه غير مملوك اصلا

اما لعتقه او لخر بته الاصلية

(واو قال هذا ابني او ابني

عتق بلانية وكذا) لو قال

انت (ولدى) كما في النظم

(او هذه) بنى او (امى)

مطلقا (وعندهما) والائمة

الثلاثة (لاعتق) واحد

منهم (ان لم يصلح ان يكون

اينا او ابا او اما) فان صلحوا

وجعل نسبهم في مولدهم

ثبت النسب ايضا اجسا

وان عرف لا يثبت النسب

بل العتق عندنا وان لم

يصلحوا فكذاك عند وقال

لاعتق واحتج محمد على ابني

اختص بحالة الحياة يتقيد بها (اضرب والكسوة والكلام والدخول يخص
فعلها بالحي) ثم فرع على هذا الاصل بقوله (فلا يحنث من قال ان ضربته) اى
زيدا مثلا (او كسوته او دخلت عليه) فكذا (بفعلها) اى بفعل هذه الاشياء
(بعد موته) اى بعد موت زيد لان الضرب اسم الفعل موم متصل بالبدن والايلام
لا يتحقق في الميت والعذب في القبر يحى بقدر ما لم به وهو اقرب الى الحق
فلو حلف لاضر بن مائة سوط بر بضربة واحدة ان وصل الى بدنه كل سوط
بشرط الايلام واما عدمه بالكلية فلا وكذا الكسوة اذ يراد به التملك عند
الاطلاق وهو في الميت لا يتحقق الا ان ينوى به السر وكذا الكلام والدخول
اذا لمق من الكلام الافهام والموت يتنافيه والمراد من الدخول عليه زيارته
وبعد الموت يزار قبره لاهو ولودخل عليه في المسجد حنث على المختار وكذا
لو حلف لا يوطئها ولا يقبلها فوطئها او قبلها بعد الموت لا يحنث (بخلاف الغسل
والجل والس) لتحقق هذه الاشياء في الميت (وفي) حلف (لا يضربها قد
شعرها او خنقها او عضها حنث) لتحقق الايلام بهذه الافعال اطعته فشم
ما اذا كانت اليين بالعرية او الفارسية واما اذا كانت في حالة الغضب او المزاح
وهو المذهب وقبل لا يحنث في حالة المزاح فلهذا لو اصاب رأسه انفه في الملاعبة
فادماها لا يحنث وفي الخاية هو الصحيح ولا يشترط القصد في الضرب فلو حلف
لا يضرب امرأته فضرب امته فاصابها يحنث كما في البحر وقبل يشترط على الاظهر
فلا يحنث بان نعمد غيرها واصابها جزم به في الخاية (حلف يضربنه حتى يموت
فهو) يقع (على اشد الضرب) لانه المراد في العرف ولو قال حتى يغشى عليه
او يبكي او يبول فلا بد من وجودها حقيقة وفي التنوير حلف لا يضرب فلانا
الفمرة فهو على الكثرة حلف ان انا اقتل زيدا فكذا وهو ميت ان علم الخائف
بموته حنث والا لا خلف لا يتل فلا تا بالكو ففة فضربه بالسوط ومات بها حنث
وبعكسه لا (وفي) حلفه (ليةضين دينه قربان دون الشهر قريب والشهر بعيد)
فلوقضى تمام الشهر حنث وقبلة بران الشهر وما زاد عليه يعد في العرف بعيدا
وما دونه يعد قريبا واذا يقال عنده بعد العهد ما لقيتك منذ شهر وفي التنوير
ولفظ الشهر كاقريب ولفظ الاجل كالبعيد وان نوى مدة فيهما فهو على ما نوى
خلف لا يكلمه مليا او طويلا ان نوى شيئا فذلك والافعل شهر ويوم (وفي) حلفه
(ليةضينه) اى دينه (اليوم فقتضاه) بنفسه او بامر غيره واو بطريق الخوالة
وقبض المختال فلو تبرع به غيره لم يبر بخلاف ما لو اعطى ولم يقبل لكنه وضعه
بحيث تناول يده لو اراد قبضه والايبر ولو كان الدين غائبا لم يحنث بترك قضاءه كما
في القهستاني لكن المختار للفتوى ان الخالف رفع الامر الى القاضي فاذا رفع الامر

حنيفة فتقال الا ترى انه لو قال لغلامه هذه ابني او لجارية هذا ابني لم يمتنع ثم قال بعض المشايخ انه على
الخلاف ايضا وكثير اما استشهد محمد رحمه الله بالاختلاف على المختص والغرض نقل الكلام الى الاوضح وقال

بعضهم انه على الوفاق وهو اظهر ذكره القهستاني وسيجيء والاصل ان المجاز خلف على الحقيقة في الحكم
عندهما وعند في التكلم ثم ان كان هذا دخل في الوجوب * ٥٤٠ * عتق قضاء ودانة والافقضاء ولا تصيراه

اليه بر لان القاضي في هذه الصورة انتصب نائباً عنه في هذا الحكم نظر الخالف
(زيوفا) بالضم مصدر زافت الدراهم زيفا اي صارت مردودة للغش
(اونبهرجة) لفظ اعجمي معرب واصله نيهرة وهي والزيف كلاهما من جنس
الدراهم وفضتهما غالبة والفرق ان الزيف ما يرد به بيت المال ولا يرد به التجار
بخلاف النبهرجة فانه يرد بها التجار ايضا (اومسحقة) بفتح الحاء اي مستحقة
صاحبها ايها على الدين (اوباعة) اي باع المديون دينه (به) اي بدينه
(شيثا) من ملكه كالعبد وغيره بيعا صحيحا كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه
وفاء بالدين فقد حنث والافقذر (وقبضه) اي قبض الدين ذلك الشيء وانما
اشتراط القبض وقد وجب الثمن بنس السبع لانه لا يتقرر قبله (بر) في هذه الصور
لان الزيافة والنبهرجة عيب والعيب لا يعدم الجنس ولهذا لا يجوز به صار
مستوفيا لدينه فوجد شرط البر وقبض المستحقة صحيح ولا يرتفع برده البر المتحقق
وبالسبع وقعت الماسة بين الدين وبين الثمن فصار الثمن قضاء للدين (ولو)
قضاء (رصاصا) وسوقة (اووهبه) اي الدين ذلك الدين لمديون مجانا (او ابرأه
منه) اي من الدين (لايبر) الخالف وانحلت يمينه في صورة الهبة والابراء اما
في صورة الاولين فلم يبر وحنث وجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس
ان اختلف معنى وانما احتاج هذا التكلف لان اليمين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل
انقضائه فقد عجز عن البر وانحلت اليمين وهذا كله عندنا وعند ابى يوسف مستقيم
بلا تكلف لانه قد حنث كافي مسئله الكوز كافي القهستاني ولا يخفى انه لو لم يكن
قيد اليوم لا ستقام بدون الاحتياج الى هذا التكلف اولو قال ولو رصاصا
اوسوقة حنث ولو وهبه او ابرأه لا يبر لكن اسلم من اعظم الاختلال تأمل وفي
حلفه (لايقبض دينه) من غريمه (درهما دون درهم لا يحنث) في يمينه (بقبض
بعضه) لعدم وجود الشرط وهو قبض الكل بوصف التفرق (ما يقبض
كله متفرقا) فانه يحنث لوجود الشرط وهو قبض الكل بوصف التفرق لانه
اضاف القبض الى دين معرف بالاضافة اليه فيقول كله ولو قيد باليوم لم يحنث بقبض
البعض في اليوم متفرقا لان الشرط اخذ الكل فيه متفرقا ولو ادخل من التبعية
حنث (وانفرقه) اي القبض (بعمل ضروري كما لو وزن لا يحنث) لانه
قد يتعذر وزن الكل دفعة واحدة فيكون هذا القدر مستثنى من اليمين خلافا لفر
هذا اذا لم يتشاغلا بين الوزنتين بعمل آخر اما اذا اشتغل بينهما بعمل آخر حنث
لانه تبدل المجلس فاختلف الدفع وفي التنوير لا يأخذ ماله على فلان الاجلة
او الاجماع فترك منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحنث (و) بن قال (ان كان لي
الامانة او غير مائة او سوى مائة) من الدراهم فعبد حر مثلاً (لا يحنث بها)

ام ولد له كذا في الفسخ
ولو قال هذا ابني من الزنا
يعتق ولا يثبت نسبه قاله
الشمي وهل يشترط تصديقه
فيما سوى دعوة النبوة قولان
(ولو قال لصغير هذا جدي
لا يعتق في المختار) لانه
لا موجب له في الملك الا
بواسطة وهو الاب وهي
غير ثابتة بكلامه فتعذر
بجعله مجازا عن الموجب
لكن قال في النهر الاصح
انه على خلاف ايضا
والاصل انه متى وصفه
بصفة من يعتق عليه بملكه
عتق الا في هذا اخى او هذه
اختي كافي النهر (وكذا
لو قال) لأمته هذه اختي
او لعبد (هذا اخي)
لا يعتق في ظاهر الرواية
الا ان ينوي به الاخ من النسب
لان الاخوة تقال لما بالنسب
والرضاع والدين فلا يتعين
النسب الابدليل حتى لو قال
هذا اخي من ابى او من امي
او من النسب عتق قيد بالاخ
لانه لو قال لغلامه هذا اخي
او هذا عني عتق ذكره
الشمي (او) قال (لعبد هذا
ابنتي) او لأمته هذا ابني
لا يعتق لان المشار اليه اذا
لم يكن من جنس المسمى

فالعبرة للمسمى كما لو باع فصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج كان باطلا وان ذكر والاثني من بني
آدم جنسا فباعتق الحكمي بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبر كذا في البرهان وغيره لكن يفتقر على قوله هذا يفتقر

وذكر اسم الإشارة موشاعلى خلاف ما وقع في الملتقى ورأيت في نسخة النهر معزى للمعجبى والظاهر أنه يعتق يعنى
بانية انتهى لكنه مخالف لما مر * ٥٤١ * عن القهستانی في محرر (ولا يعتق بلاسلطان لي عليك وان نوى)

اي بالمائة (او باقل منها) لان شرط الحث الزيادة على المائة سواء كانت تلك
الزيادة ديناراً او عروضاً للتجارة او عبداً للتجارة او سواهم مما تجب فيه الزكاة
لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى ولا يحكم بثبوت المستثنى
ولا بنفيه فهو في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لشيء زاداً على المائة (وفي)
حلفه (لا يفعل كذا تركه ابدأ) لانه في الفعل مطلقاً فيناول فرداشايعاني جنسه
فيهم الجنس كله ضرورة شيوعه (وفي) يفعلته يكنى فعله مرة (لانه يتناول فعلاً
واحداً وهو نكرة في موضع الاثبات فيخص ويبحث اذا لم يفعل في عمره في آخر جزء
من اجزاء حيوته او بقوت محل الفعل هذا اذا كانت مطلقة وان كانت موقفة
ولم يفعل فيه يبحث بمضى الوقت ان كان الامكان باقياً الى آخر الوقت والا لا
(حلفه) بتشديد اللام (وال) اي حلف مالك امر بلد رجلاً (ليعلمه بكل داعر)
بالدال المهملة اي فاسق خبيث مفسد اتى بالبلد (تقييد) اليمين (بحال ولايته)
بالكسر اي بزمان تسلطه هذا على اهل البلد لان المقى من الاعلام دفع شر
الداعر وغيره بزجره فلا يفيد فائدته بعد زوال الولاية والزوال بالموت وكذا
بالعزل في ظاهر الرواية فلم يجب الاعلام لو عاد الى الولاية كما لم يجب على الفور
فان لم يعلمه حتى مات او عزل فقد حث وفي الفتح ولو حكمه بانعقاد هذه للفور
لم يكن بعيداً نظراً الى المقى وهو المتبادر لزجره ودفع شره فادعى بوجوب التقييد
بالفور وفور علمه به وفي البحر لو حلف رب الدين غريمه او الكفيل بامر المكفول
عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه بيقيد بالخروج حال قيام الدين والكفالة (وفي)
حلفه (ليهينه فوهب ولم يقبل بر) الخالف في يمينه خلافاً لفر (وكذا القرض
والعارية والصدقة) والوصية والاقرار (بخلاف البيع) ونظيره الاجارة
والصرف والسلم والرهن والنكاح والخلع وهذا لان الهبة ونظائرهما تبرع فيتم
بالتبرع بخلاف البيع ونحوه لانه معاوضة فاقتضى العوض من الجانبين (وفي)
حلفه (لا يشمر يحانا) فهو يقع على الماساق به (فلا يبحث بشم الورد والياسمين)
قصداً لان الريحان عند الفقهاء مالمساقه رائحة طيبة كالورقه وقيل في عرف
اهل العراق اسم الماساق له من يقول مالمه رائحة مستلذة وقيل اسم لما ليس له
شجر وعلى كل فليس الورد والياسمين منه وقيدنا بالقصد لانه لو وجد ريحه
بلا قصد ووصلت الرائحة الى دماغه لا يبحث كافي الفتح (وقيل يبحث) بشمهما
في لا يشمر ريحانا لان الريحان اسم لما له رائحة طيبة من النبات عرفاً فبحث كما
في الاختيار (وفي) حلفه (لا يشمر وردا او بنفسج فهو) يقع (على ورقه) دون
الدهن في عرفنا كما في الكافي وذكر الكرخي انه يبحث ايضا لعموم المجاز وهذا
مبنى على العرف فكان في عرف اهل الكوفة بايع الورق لاسمى بايع البنفسج

نوادير ابن رستم عن محمد لوقال يا ابي باجدي يا خالي باعني او قال لجارته يا عمتي يا خاتني يا اختي لا تعتق في جميع
ذلك زاد في تحفة الفقهاء الا بالانية وأشار الى انه لو ناداه بغير اضافة او تصغيره لا يعتق ولو قال يا اختي من امي

او ابى او من النسب عتق كاحمر (او انت مثل الحر) او الحرة لانه اثبت المماثلة بينهما وهى قد تكون عامة وقد تكون خاصة فلا يعتق بلانية للشك كذا في التبيين وفيه وقد يفيد ٥٤٢ * انه من الكنيات يقع به العتق

وانما سمي بايع الدهن ثم صار كما يسمى به في ايام الكرخى فقال به واما في عرفنا فيجب ان لا يعتق الاعلى نفس البنت فلا يحنث بالدهن اصلا كما في الورد والحناء ان اليمين على شرائهما لا تنصرف الى الورد لانهما اسم للورد والعرف يقرر له بخلافه في البنفسج كما في المنع ولهذا لو قال وفي البنفسج والورد يعتق عرف بلده لكان احسن تأمل (وفي) حلفه (لا يدخل دار فلان يتناول الميت والاجارة) لان المراد به المسكن عرفا فدخل ما يسكنه باى سبب كان باجارة او باجارة باعتبار عموم المجاز معناه ان يكون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز خلافا للشافعى (حلف انه لا مال له وله دين على مقلس او ملي) اى غنى (لا يحنث) لان الدين ليس بمال عرفا وانما هو وصف في الذمة وعند الامة الثلاثة يحنث

✽ كتاب الحدود ✽

لما كانت اليمين المنع في احد نوعيها ناسب ان يذكر الحدود عقوبتها والحد في اللغة المنع ومنه سمي البواب حدا والمانعة الناس عن الدخول وسمى اللفظ الجامع المانع حدا لانه يجمع معنى الشئ ويمنع دخول غيره فيه وسميت العقوبات الخاصة حدا لانها موانع من ارتكاب اسبابها معاودة وحدود الله تعالى محارمه لانها ممنوع عنها ومنه قوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وحدود الله ايضا احكامها لانها تمنع من التخطى الى ما وراءها ومنه تلك حدود الله فلا تعتدوها ولان كفارة اليمين دائرة بين العقوبة والعبادة فناسب ان يذكر العقوبات المحضة بعدها ومحاسن الحدود كثيرة من جللتها انها ترفع الفساد الواقع في العالم وتحفظ النفوس والاعراض والاموال سالمة عن ابتذال وسبب كل من الحدود ما اضيف اليه من الزنا والشرب والتذلف وفي الشرع (الحد) بلام الجنس بقرينة مقام التعريف فيشمل الحدود الخمسة وهى حد القذف وحد الشرب وحد السرقة وحد الزنا وحد قطع الطريق واما حد السكر فداخل في حد الشرب كية وكيفية غاية انه له قسمين شرب الخمر وشرب المسكر بقيد السكر فلا يرد عليه ما قيل انها ستة (عقوبة مقدرة) مبيتة في الكتاب او السنة او الاجماع (يجب) على الامام اقامتها معنى بعد ثبوت السبب عنده وعليه يفتى عدم جواز الشفاعة فيه فانها طلب ترك الواجب واما قبل الوصول الى الامام والثبوت عنده تجوز الشفاعة عند الرافع اه الى الحاكم ليطاعه لان الحد لم يثبت بعد كما في القتح (حقا لله تعالى) اى تعظيما وامتناعا لا امره تعالى لان المقصد الاصلى من شرعيته الانزجار عما يتضرر به العباد والتحقيق ان العلم بشرعية الحدود مانع قبل الفعل زاجر بعده يمنع من العود اليه وليس الحد كفارة للعصية بل التوبة هى المسقط عنه عذاب الآخرة

بالنية وبه صرح في الغاية والحنفة والمبسوط وجزم به ابن الكمال (وقيل يعتق) لعله اراد عتقه بالنية كما نقلناه آنفا ويؤيده ما في القهستانى عن الاختيار انه لا يعتق وان نوى وقال بعضهم انه يعتق بالنية (ولو قال ما انت الا حر عتق) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التأكيد قيسد بذلك لانه لو قال ما انت الا مثل الحر لم يعتق وان نوى كما في المحيط وفيه لو قال الحرة انت حرة مثل هذه يعنى امته عتقت ولو قال انت مثل هذه الامة لا تعتق لانه بين انها امة وفي التبيين لو قال رأسك رأس حر وبدنك بدن حر لم يعتق لانه تشبيه بمحذف اداته فلا يقتضى المساواة ولو وصفه ولم يصف فقال رأسك رأس حرا وبدنك بدن حر عتق لانه وصف وليس بتشبيه والرأس عبارة عن الجملة فصار كأنه قال ذلك ذات حر * فروع * قال عبدى الذى هو قديم الصحبة حر عتق من صحبته سنة هو المختار ولو نظر الى عشر جوار فقال ان اشترت

جارية منك فهى حرة فاشترى جارتين صفقة واحدة احدهما لنفسه والاخرى لغيره لم تعتق * كما * واحدة منهما وفيه غموض ولو قال صم عني يوما وانت حر عتق في الجبال صام اولا ولو قال حج عني حجة

وانت حر لم يعتق حتى يمج عنه لجواز انسيابة في الحج دون الصوم والصلاة ولو قال ان سقيت تجاري فانت حر وذهب
به الى الماء ولم يشرب عتق لان ٥٤٣ المراد عرض الماء عليه ولو قال العبد في مرض مولاه احرا انا فحر

لسانه او اشار برأسه ان اعم
لم يعتق وكذا لو قيل اعتقت
عبدك فاولاً برأسه بنعم لان
العتق يختص بالقول
بخلاف النسب فانه يثبت
بالدلالة ولو زاد من هذا
العمل عتق قضاء كافي النهر
عن البديع واو قال كل
مملوك لي في هذا المسجد
او في بغداد حر وعبيده
فيه لا يعتق الا ان ينويه ولو
قال عبدا هل بلغ احرار
او قال كل عبد في الارض
حر او قال كل عبيد اهل
الدنيا احر او قال المأخرون
لا يعتق عبده واختاره
الصدر الشهيد ولو قال
كل عبد في هذه الدار حر
وعبيده فيها عتق بالاتفاق
ولو قال ولد آدم كلهم
احرار لا يعتق بالاتفاق
الكل من الشئني وينبغي
عتقه بانسية فيهما كافي
النهر والسكة كالدار كافي
المجتبي وفي المحيط كل مالى
حر لم يعتق ارقاؤه لوجوب
اعتبار عموم كلامه وغير
الارقاء من الاموال لا يقبل
الوصف بالحرية فلغا
ولو قال لمكاتبه ان انت
عبدى فانت حر لا يعتق لان
في كونه عبدا له قصور

كافي الفتح (فلا يسمى تعزير ولا قصص حدا) اما التعزير فلعدم التقدير فيه
واما القصاص فلانه حق العبد مطلقا فلهذا جاز العفو عنه ولا يشكل هذا
بحد القذف لان الغالب فيه عندنا حق الله تعالى الا ترانه لا تقبل شهادته
(والزنا) بالقصر يكتب بالياء لغة حجازية وبالداغة نجدية (وطى) اى غيبة
حشفة او اكثر من الرجل فلو لم تدخل الحشفة لم يحمدلانه ملامسة (مكلف) خرج به
وطى المجنون والمعوه وانصبى وزاد صاحب البحر قوله ناطق طابع خرج بالناطق
وطى الاخرس فانه غير موجب للمد لا محتمل ان يدعى شبهة وبالطابع وطى المكره
لان الاكره يسقط الحد على ماسأى (في قبل) وزاد صاحب البحر قوله مشتهة
حالا او ماضيا فخرج به غير المشتهة كوطى الصبية التي لا تشهى والميتة والبهيمة
(خال) ذلك الوطى (عن ملكه) اى ملك النكاح واليمين احتراز عن وطى جارية
مشتركة ومنكوحته نكاحا فاسدا (وشبهته) اى الملك كوطى معدة البان وجارية
الابن والاب وسأى تمامه وزاد صاحب البحر قوله في دار الاسلام لانه لا حد
في الوطى في دار الحرب او تمكينه من ذلك او تمكينها لصدق على ما اذا كان مستلقيا
فقدعت على ذكره فتركها حتى اذا دخلته فانه يحمدان في هذه الصورة وليس
الموجود منه سوى التمكن فعلى هذا ان هذا التعريف اس بتر يف الموجب للحد
والالاقتضى التعريف طردا وعكسا والاولى ان يقول كافي صاحب البحر ليكون
التعريف تاما تأمل (ويثبت الزنا) ثبوتا ظاهرا عند الحاكم لا بمجرد علم الحاكم لان
علمه ليس بحجة خلافا لابي ثورو الشافعي (بشهادة اربعة رجال) فلا يثبت بشهادة
النساء ولا بشهادة اثنين او ثلاثة وانما يشترط فيه اربعة رجال تحقيقا لمعنى الستر
ولان الزنا لا يثبت الا باثنين وفعل واحد لا يثبت الا بشاهدين واطلقهم فشم
ماذ كان لزوج احد الاربعة بشرط كون لزوج لم يقدفها خلافا لشم ففى فلو كان
قدفها وشهد بالزنا ومعه ثلثة حد الثلثة للذف وعلى الزوج الاعان فعلى هذا لو قال
بعض الشهود ان فلانا قد زنى وشهد عند الحاكم لا تقبل (بحجة بين) فلو شهدوا متفرقين
حال مجيبهم وشهادتهم لم تقبل ويحدون حد القذف واما اذا حصر وافي مجلس واحد
عند الحاكم وجلسوا مجلس الشهود وقاموا الى الحاكم واحد بعد واحد فشهدوا
قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة دفعة واحدة كافي السراج (بالزنا) متعلق بالشهادة
اى شهادة ما ينسب بلفظ الزنا لانه الدال على الفعل الحرام لا باوطى او الجماع (اذا سألهم)
بمد شهادته ظرف يثبت (الامام) او نائبه او القاضى عن ماهية الزنا احتراز عن زنا العين
واليدو لرجل فانه يطلق عليه توسعا نحو العينان تزني (وكيفية) لاحتمال كونه مكرها
وقيل لاحتمال كونه تماسا للفرجين من غير ادخال وقيل لاحتمال كونه زنا ابطو الفخذ
والدبر كافي المضمرات وهو الاصح فانه مختار بالمسوط ولا يقال ان السؤال عن الماهية
يعنى عن ذلك والاحسن صورة الاكره لان الغرض من هذه الاستقصاء وكال

وتوله اصبح حرا اضافة للعتق وتقوم حرا وتقدم حرا يعتق للحد (ومن ملك) ولو بشراء او هبة او وصية
او غيره والمالات اعم من المكلف وغيره كاسيحي (ذا ربح محرم منه عتق عليه) هذا لفظ الحديث وهو بعمومه

ينتظم كل قرابة مؤبدة بالحرمة ولأدأ أو غيره وخصه الشافعي بالاول ومالك به بقرابة الاخوة والاخوات فقط ولنا اطلاق ما تلونا ثم المحرمات شخصان لا يجوز النكاح * ٥٤٤ * بينهما لو كان احدهما ذكر والاخر

ابن المحرم بلا محرم كانه رضاعا وزوجة اصله وفرعه فلا يعق عليه اتفاقا وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوال لا يعق عليه اتفاقا كما في الكافي وغيره (ولو كان للمالك صغيرا) لانه تعلق به حق العبد فاشبه الفقة (او مجنونا) او ذميا بشرط كونهم في دار الاسلام كما حررناه في شرح التنوير (والمكاتب يتكاتب عليه قرابة الاولاد فحسب خلافا لهما) فنهما يتكاتب عليه ايضا الاخ ونحوه وهو رواية عنه وعم كلامه ما لو اشترى المأذون من يعق على المولى ولادين عليه (ومن اعتق لوجه الله تعالى) اى لمحض الشواب فانه فعل المسلمين (عتق وكذا لو اعتق للشيطان) وهو واحد شياطين الانس والجن اى مردتهم (او للصنم) وهو صورة انسان من خشب او ذهب او فضة فان كان من حجر فهو وثن وانما صح صدور الركن من اهل في المحل (وان عصي) وحصل به العذاب فانه فعل الكافرين

ولا ينبغي ان المسلم ان قصد تعظيم ذلك كفر وعبادة الجوهرة او قال للشيطان او للصنم كفر * كلما *
وحينذ فلا ينبغي ان يقال فيه ينبغي فتنه (وكذا) يعق (او اعتق مكرها) ولو بغير مجبى او هازل

(اوسكران) بسبب محظور على وفق ما مر في الطلاق بالاتفاق والاصل فيه حديث ثلاث جدهن جد وهن لهن جد النكاح والطلاق والعاق (واو اضاف) ٥٤٥ العتق الى ملك) آت بان قال ان ملكك فانت حر والاضافة الى سبيه

كان اشتريتك فانت حر كالاضافة

اليه والتقييد بالآتي مخرج
انحو ان ملكك فانت حر وهو
في ملكه فانه يعتق للحال بمجرد
سكوته لما عرف من ان العتق
بالايمان تجيز (او) الى
(شرط) مصدر بان ونحوها

كاهو المتبادر كان دخلت الدار
فانت حر (صح) في الصور
الثلاث لان العتق اسقاطه
فيجري فيما فيه التملك فلا
يتوقف العتق على وجود
الدخول لو قال انت حر
على ان تدخل الدار كما
في المحيط (ولو خرج عبد
حر بي) او مدبرة ويدخل
فيه القنعة والمدبرة وام الولد
تبعاً (ايضا مسلمان) ولو حكمها
فيشمل المستأمن كما في النظم
(عتق) لقوله عليه الصلاة
والسلام في عبيدا لطايف
حين خرجوا اليه مسلمين
هم عتقاء الله فلا يعتق آخر
اذالم يخرج الا اذا بيع من مسلم
او ذمي فانه يعتق قبل قبض
المشتري كما في الخانية (والجمل
يعتق باعتناق امه) مطلما
ثم ان وقع العتق عليه قصدا
بان ولدت لاقل من نصف
حول يعتق ولا ينقل
ولاؤه الى موالى ابيه ابدا
وان وقع بمجرد تبعية امه
بان ولدت لاكثر تعتق
ايضا لكن اذا عتق الاب

(كلما اقررده) الحاكم وقال ابك داء او جنون او غيره (حتى يغيب عن بصره)
وفيه تسامح لان الحاكم لا يرد في الرابعة بل يقبله فلو قيده بالرة الرابعة لكان
اولى وفي القهستاني ان الاقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك
لم يقبل لانه ان كان منكر اقدر رجوع عن الاقرار والافلاعبة بالشهادة واو اقر بالزنا
مرتين وشهد عليه اربعة لا يحد عند ابي يوسف خلافا لمحمد (ثم سئل كما مر)
اي سأل الحاكم عن ماهيته وكيفيته ومزنيته ومكانه (سوى الزمان) لان التقادم
مانع الشهادة لا الاقرار لكن الاصح انه يسئله بلواز انه زنى في صباه او في حالة
الجنون كما في بعض المعربات وفيه اشعار بوجوب السؤال وفي السراجية ينبغي
ان يسئله (فبينه) اي بين المقر ما ذكر من الشروط فاذا بينه لم اخذ بظهور الحق
(ونب تلقينه) اي تلقين الحاكم المقر يرجع عن اقراره (بلغت قبلي) اولست
(او وطلت بشبهة) او نظرت او باشرت او تزوجت تحقيقا لمعنى السترفلو ادعى
الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجة لغيره ولو تزوجها بعد زنا بها
او استراها لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت الفعل كما في المحيط
وهذا مقيد بما اذا لم يتقادم او كان بالاقرار تدبر (فان رجع) المقر عن اقراره
(قبل الحد) اي قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه (او في اثباته) قبل الموت
(ترك) وخلى سبيله لاحتمل صدقه خلافا للشافعي وابن ابي ليلى فان عندهما
يحد لوجود الحد باقراره فلا يبطل برجوعه وانكاره (والحد للمحصن) بكسر
الصاد وفتحها (رجعه) لم يقبل بالحجارة لانه معتبر في مفهوم الرجم (في فضاء)
اي ارض فارغة واسعة (حتى يموت) متعلق برجعه وقد ثبت ذلك بالحديث وعليه
انعتد اجاع الصحابة رض وفيه اشعار بانه لو رجع في رجعه وهرب اتبعه وهذا
اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف الاول لانه
لا يصح الرجوع فيه وبانه لا بأس لكل من رمى ان يتعمد قتله لانه واجب القتل
الامن كان ذار حرم منه لا يقصد في قتله لان بغيره كفاية كما في التبيين وظاهره
انه يرجعه ولكن لا يقصد قتله مع ان ظاهر المحيط انه لا يرجعه اصلا وهذا
بعد القضاء به واما قبله فيجب القضاء في العمد والدية في الخطاء اذا قتله
(يبدأ به الشهود) اي يجب بداية الشهود بالرجم ولو بمحصة صغيرة هكذا عن
علي رضي الله تعالى عنه ولانهم قد يجاسرون على الاداء ثم يستعظمون المباشرة
فيرجعون وفيه ضرب احتيال في الدرء وعند الأئمة الثلاثة وفي رواية عن ابي يوسف
لا تشترط بدايتهم ولكن يستحب حضورهم وبدايتهم اعتبارا بالجلد واجيب
بان كل احد لا يحسن الجلد فر بما يقع مهلكا والاهلاك غير مستحق ولا كذلك
الرجم لانه ائتلاف (فان ابوا) اي الشهود كلا او بعضا عن الرجم (او غابوا)

بعده ينقل ولاء ابنته الى مواليه * ٦٩ * ل * (وصح اعتاقه وحده) ان كان موجودا وقت التحرير
بان ولدت لاقل من ستة أشهر والا لا يعتق كذا في البحر اي الا ان تكون معتدة عن طلاق او وفاة لاقل من ستين من وقت

الفراغ ولو لا أكثر من ستة أشهر من الاعتاق بدليل ثبوت نسبته ذكره العيني وغيره (ولا تعتق أمه به) أي بعته إذا لوجّه
لاعتاقها متصودا لعدم الاضامة ولا تبعاً لأن فيه قلب ٥٤٦ الموضوع والتدبير كالتحرير غير أنه مع التحرير

أومتوا) أو جنوا أو فسقوا أو قذفوا أكلاً أو بعضاً أو عمو أو خرسوا أو ارتدوا
(سقط) الرجم سواء كان قبل القضاء أو بعده لقوات الشرط وهو بداية الشهود
وروى عن أبي يوسف لو أبوا أكلاً أو بعضاً أو غابوا رجم الإمام ثم الناس ولم
ينظروهم ولو كانوا مرضى لا يستطيعون الرمي وقد حضروا أو مقطوعى الأيدي
يبدأ به الإمام هذا إذا قطعت أيديهم قبلها فإن بعد الشهادة امتنعت الإقامة
وقيد بالرجم لأن مأساؤه من الحدود لا يجب الابتداء من الشهود ولا الإمام كما
في الظهيرية ثم قال وإذا سقط با متناع أحدهم هل يحمد الشاهد أو لا ذكر
في المبسوط أنه لا يقيم الحد على الشهود (ثم الإمام) أي يرمي الإمام أو القاضي
(ثم الناس) ولم يذكر النص أن الإمام إذا امتنع بعد الشهود أنه لا يسقط الحد
وقياسه السقوط كافي البحر وفي الظهيرية القاضي إذا أمر الناس برحم الزاني
وسعهم أن يرجوه وأن لم يعينوا أداء الشهادة وروى عن محمد هذا إذا كان القاضي
فقيهاً عدلاً أما إذا كان فقيهاً غير عدل أو كان عدلاً غير فقيه فلا يسعهم أن يرجوه
حتى يعينوا أداء الشهادة (وفي المقر يبدأ الإمام) أي يرمي في حق المقر خاصة
الإمام حال كونه مبتدئاً فهو تضمن شايع ليس فيه تسامح كافي القهستاني (ثم
الناس) هكذا عن علي رضي الله تعالى عنه (ويغسل) المرحوم بعدموته ويكفنه
(ويصلى عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن غسل ماعز وتكفينه
والصلاة عليه اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم لقد تاب توبة لو قمت على أهل
الحجاز لو سعتهم ولقد رأيته ينغمس في أنهار الجنة ولأنه قتل بحق فلا يسقط به
الغسل بخلاف الشهيد (والحد لغير المحصن) أي لزان حرق قد سائر الشروط
الخمس (مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة الآية اتسخ في حق المحصن ففي حق غيره معمولاً به ويكتفى في تعيين
التاسخ القطع بجرم النبي عليه الصلاة والسلام فيكون من نسخ الكتاب بالسنة
القطعية كما في البحر (وللعبد) الزاني (انصفها) أي نصف جلدة المائة فيجلد
خمسين سوطاً لقوله تعالى فإن اتين بما حشة فاعلوهن نصف ما على الحصنات
من العذاب والمراد به الجلد لأن الرجم لا ينصف وإذا ثبت التنصيف في الأماء لوجود
الرق ثبت في العبد دلالة (بسوط) متعلق بجلدة (لا ثمرة له) لأن علياً رضي الله تعالى
عنه لما أراد أن يقيم الحد كسر ثمرة (ضرباً وسطاً) أي متوسطاً بين المولم في الغاية
وغير المولم وفي الضمرات ضرباً به ولا غير قاتل ولا جراح لأن المقي الانزجار ولو كان
الرجل الذي وجب عليه الحد ضعيف الحلقة فغيف عليه الهلاك يجلد جلداً خفيفاً
يحمّله كافي القمح لما روى أن رجلاً ضعيفاً زنى فأمر رسول الله عليه الصلاة والسلام
بأن يأخذ عسكاً لافيه مائة شمر أخ فيضرب به ضربة كافي السراجية (متفرقا) ذلك

تجوز هبة الأم لأمع اتدبير
في الأصح لأنه في معنى هبة
المشاع (والولد) في حال
كونه جنيناً أو من الحيوانات
(يتبع أمه) لأنه متعين به
من جهتها ولهذا يثبت
نسب ولد الزنا وولد الملاعة
منها حتى ترثه ويرثها لأنه قبل
الانفصال كعضو منها حسناً
وحكماً حتى تغذي بنذاتها
ويقتل بآثاقها ولهذا
يعتبر جانب الأم في البهائم
أيضاً حتى إذا تولدت بين
الوحشى والأهلى أو بين
المأكول وغير المأكول
يوكل إذا كانت أمه مأكولة
ويجوز الأضحية به ذكره
الزبيعي وأقره صاحب الدرر
وغيره خلافاً لما نقله في المصح
عن الأشباه (في المأك) بسائر
اسبابه (والرق) فإن كانت
الأم ملكة فالملك وإن رقاً بلا
ملك فرق بلام ملك كالإكفار في
دار الحرب فإن كلامهم أرفاغير
مملوكين لأحد كافي استيلاء
المستصفي فيما ذكره النص وغيره
أن الرق إم يوجد بلام ملك
فلا يخلو عن شيء فالرق يحجز
شرعى لأثر الكفر والملك
اتصال شرعى بين المملوك
والمالك مباح لتصرفه فيه
مانع عن تصرف غيره ذكره
القهستاني وذكر غيره أن
الرق هو الذي ركب الله على
عباده جزاء استنكافهم عن

طاعته وهل هي حق الله تعالى عقوبة للكفر أو العبد خلاف فاول ما يؤخذ الأسير بوصف بالرق في الضرب
للمملوكية حتى يجوز بدار الإسلام وبذلك تغاير فهو ما فإذا أخذت المرأة ومعها ولديتهما في الرق (والحرية)

الى الاصلية بان تزوج عبد حرة اصلية فحملت منه واما الطارية فتقدمت وحاصله انه ان لاقل من ستة اشهر عتق
مقصودا وان لاكثر عتق تبعا وقيده ان لاؤه * ٥٤٧ * في الاول لا ينجز وفي الثاني ينجز كما سيحكي في الولاية ولو قال

المولى في الطارية ولدته
قبل العتق وقالت بعده
حكم الحمال ان كان الولد
في يده فالقول له وان كان
الولد في يدها او في يديهما
فالقول لها واورهنا
قيمتها اولى ولو كان مكان
العتق تدبير فالقول للمولى
بيمينه على العلم والينة بينهما
(واتدبير) بان دبرها
حاملات دبرها مطلقا اما
المقيد فلا يتبعها فيه كما في
الظهيرية وغيرها
(والاستيلاء) بان زوج
ام ولد فحملت تبعا ولدها
حتى يعتق بموت المولى
ايضا كامة من كل التركة
ويبغى ان يقيدها بما اذا
لم يشترط الزوج على المولى
حرية الولد كما قد مناه
في نكاح الرقيق (والكتابة)
بان كاتب امه حاملا فجاءت
بولد لاقل من ستة اشهر
من وقت الكتابة و زيد
على المص انه يتبعها ايضا
في حق الاسترداد في البيع
الفاسد وحق المالك القديم
يسرى اليه وفي الدين
فيبايع مع امه فيه وفي
الرهن فاذا رهن حاملا
فولدت كان رهنا معها وفي
حق الاضحية كما في جامع

الضرب (على جميع بدنه) و يعطى كل عضو حفظه من الضرب لانه نال اللذة كما
في التبيين وغيره قال في شرح عيون المذاهب وفيه كلام لانه يلزم منه ان يضرب
الفرج انتهى لكن الضرب في الفرج قديفضى الى التلف والحد زاجر لا يتألف
فلهذا اتفق الاعضاء التي لا يؤمن منها التلف كالفرج وغيره تدبر (الا الرأس)
لثلايؤدى الى زوال سمعه او بصره او شمه (والوجه) لانه يجمع المحاسن فلا يؤمن
ذهابها بالضرب (والفرج) لثلايؤدى الى الهلاك وقال بعض مشايخنا لا يضرب
الصدر والبطن لانه مهلك (وعند ابي يوسف) والشافعي في قول (لا يضرب
الرأس ضربا) واحدا، لقول ابي بكر رضى الله تعالى عنه اضربوا الرأس فان الشيطان
فيه وجوابه انه ورد في حربي كان داعيا وهو مستحق القتل (ويضرب الرجل
قاما في كل حد) لان دبره اقامة الحد على التشهير والقيام بالغ فيه (بلامد) اي
من غير ان يلقى على الارض وتدر جلده كما يفعل اليوم وقيل من غير ان يمد الضارب
يده فوق رأسه وقيل من غير ان يمد السوط على العضو عند الضرب ويحمره وكل
ذلك لا يفعل لانه زيادة في الحد وفيه اشعار بأنه لا يمسك ولا يشد لان الام يزيد به الا
ان يحجزهم فيشد (وينزع ثيابه) اي يجرد الرجل عنها ليجد زيادة الام فيمنجز
خلافا للشافعي واحدا (سوى الازار) فانه لا ينزع حذرا عن انكشاف العورة
(والمراة) تحدا (جالسة) في كل حد لانه استرلها (ولا ينزع ثيابها) اي ثياب
المراة لان فيه كشف العورة وهذا تصرح بماعلم للاستئناء (الافرو) اي اللباس الذي
من جلود الغنم وغيره (والخشو) اي الثوب المملو بالقطن او الصوف او غيره
فانهما ينزعان ليصل الام الى بدنهما الا اذا لم يكن لهما غير ذلك (ويحفر لها)
اي للمراة الى السرة او الى الصدر (في الرجم) لانها ربما تضطرب وتكشف
العورة وهو بيان للجواز والافلا بأس بترك الحفر لها (لا) يحفر في الرجم (له) اي
للرجل لانه ينال في التشهير والربط والامساك غير مشروع في المرحوم وهذا
تصرح بماعلم ضمنا والاولى تركه (ولا يحمد سيد مملوكه) سواء كان عبدا او امة
(بلاذن الامام) اوناؤه لانه حق الله تعالى ولا نيابة له فيه بخلاف التعزير فانه
حق العبد وعند الأئمة الثلاثة يحمد اذا عاين السبب او اقر عنده ولو ثبت بالينة
فلهم فيه قولان وفي حد القذف والقصاص وجهان هذا اذا كان المولى
ممن يملك اقامة الحدود بتلد القضاء حتى لو كان مكاتبا او ذميا او امرأة فلا قيم
الحد اتفاقا (واحسان الرجم) احتراز عن احسان القذف على ماسيأتي
(الحرية) لقوله عليه الصلوة والسلام لا يحصن الحر الا مة والعبد الحرة (والتكليف)
لان الصبي والمجنون يساها للتعقوبات (والاسلام) للحديث من اشرك بالله فليس
بمحصن ووجه عليه السلام اليهوديين انما كان بحكم التوراة قبل نزول آية الجهاد

الفصولين ولا يتبعها في النسب حتى لو تزوجها شمس امة فانت بولد فهو رقيق تبعا لامه هاشمي تبعا لايه لان النسب
للتعريف وحال الرجال مكشوف دون النساء قاله الشافعي والكمال ولا يتبع امه بعد الوضوع في شيء من الاحكام الا في مسئلة

وهي ما اذا استحققت الام بيعة فانه يتبعها ولدها و باقرار لا ويمكن ان يزداد ثانية والد البيعة يتبع امه في البيع
ان كان معها وقته على القول المفتي به وتماه في احكام الحمل من الاشياء ٥٤٨ * وولد الامه من سيدها حر

ثم نسخ وعنه ابى يوسف ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان وبه قال الشافعي
واحمد (والوطي بنكاح صحيح) حتى لو وطى بنكاح فاسد او ملك عيى لم يرجم
وكذا من لم يتزوج او تزوج ولم يدخل بها لا يكون محصنا اما في الاول فلعدم
تمكنه من الوطى الحلال واما في الثاني فلقوله عليه السلام التيب بالتيب والتمية
لا تكون بغير دخول ولانه لم يستغن عن الزنا والدخول ايلاج الحشفة او قدرها
ولا يشترط الانزال لانه شيع وفي الدرر ويجب ان يعلم ان حصول الوطى بنكاح
صحيح شرط لحصول صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه ابقاء الاحصان حتى
لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ثم زال النكاح وبقي مجردا وزنى يجب عليه الرجم
(حال وجود الصفات المذكورة فيهما) اى في الواطى والموطوءة بنكاح صحيح
حتى ان المملوكين اذا كانا بينهما وطي بنكاح صحيح حال الرق ثم عتق لم يكونا
محصنين وكذا الكافر ان وكذا الحر اذا تزوج امة او صغيرة او مجنونقة ووطئها
لا يكون محصنا لوجود النفرة عن نكاح هؤلاء لعدم تكامل النعمة وكذا اذا كان
الزوج عبدا او صيبا او مجنونا او كافرا وهي حرة بالغة عاقلة مسلمة بان اسلمت قبل
ان يطأها الزوج ثم ووطئها الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا تكون محصنة
بهذا الدخول ولو زال الاحصان بعد ثبوته بالجنون او العته يعود محصنا
اذا افاق وعند ابى يوسف لا يعود حتى يدخل بامرأته بعد الافاقة وفي البحر
اذا سرق الذمي او زنى ثم اسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يدرأ
عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لايقام عليه الحد وسقط عنه (ولا يجمع
بين جلد ورجم) يعنى في المحصل لانه عليه السلام لم يجمع (ولا) يجمع (بين جلد
ونفى) يعنى في غير الحصن وعند الائمة الثلاثة يجمع بين الجلد والنفى ولنا ان الحد
في الابتداء الايذاء باللسان ثم نسخ بالحبس في البيوت ثم نسخ بجلد مائة ونفى
في البكر بالبكر و جلد ورجم في الميت بالتيب ثم نسخ بجلد مائة في كل زان ثم نسخ الجلد
واستقر الحكم بالرجم في الحصن والجلد في غيره (الاسياسة) استثناء من قوله
ولا بين جلد ونفى اذا رأى الامام مصلحة للمسلمين فيغير به على قدر ما يرى لان
عمر رضى الله تعالى عنه نفى غلاما صبيح الوجه اقتن به النساء والحسن لا يوجب
اتنى الا انه فعله سياسة لاحد او فيه اشارة الى ان السياسة لا تختص بالزنا بل تكون في كل
جناية والرأى فيه الى الامام وفي البحر وفسر التغريب في النهاية بالحبس وهو
احسن واسكن للفتنة من نفيه الى اقليم آخر لانه بالنفى يعود مفسدا كما كان انتهى
لكن يمكن ان يكون صالحا لمقوق العار وبالغربة عن الوطن فلا يتحقق العود
بفسد تأهل (والمرضى) الزانى الحصن (يرجم) في الحال لان الرجم متلف
ولا يتأخر لسبب المرض (ولا يجلد) الزانى الرضى غير الحصن (مالم يبرأ)

وايس بتابع لامه قيل لانه
مخلوق من مائه فيعتق عليه
والتحقيق انه علق حرا
للقطع بان ابراهيم ابن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم
يكن الا حرا ثم هذا شامل
لوادها من ابى مولاهما
وولد وولد وولد كان
نكح عبدا امة ابيه فان وادها
حروا وان كان من زوجين
رقيتين لانه ولد ولد المولى
كافى الظهرية وفي البسوط
الولد يعلق حرا من المائين
لان ماؤه حر وماء جاريته
مملوك لسيدها فلا تحقق
المعارضة بخلاف ابنه
من جارية الغير كما افاده
بقوله (ومن زوجها ملك
لسيدها) لان ماؤها مملوك
لغيره فتحقق المعارضة
فيترجع جانبها بانه مخلوق
من مائها وهي ملكه فكذا
جزؤها (وولد المغرور حر
بقيته) يوم الخصومة فلو
قالت امرأة لرجل تزوجني فاني
حرة فترجوها فولدت ثم
ظهر انها امة الغير فالام
رقيق و الولد حر بقيته
ولا يرجع اذ الرجوع بعقد
المعاوضة ولم يوجد كذا
في جامع الفصولين من التاسع
و الثلاثون وقيد الرجل

في النسخ والاختيار بالحر حتى لو كان عبدا كانت الاولاد عبيدا عندهما خلافا لمحمد بنى لو ادعى * عن *
لنه تزوجها على هذا هل يقبل قوله اولاد من البيعة في السادس عشر من جامع الفصولين ما يفيد انه

لا يقبل قوله حيث قال أخبرته أمة أنها حرة فتروجها على ذلك فولدت فاستحمت يقضى بها والولد للمستحق
الا ان يبرهن الزوج على انه تزوجها ٥٤٩ على انها حرة فحينئذ يكون الولد حرا وعلى ابيه قيمته

في ماله حالا ووقت الحكم به
دون مال الولد ولولا بينة
الزوج على ذلك وطلب
يمين المولى على علمه حلفته
لانه يدعى عليه مالواقر به
يلزمه فاذا انكر يحلف
انتهى وقد صارت حادثة
انتوى كذا في النهر من
نكاح الرقيق وسيد كره
المص في آخر كتاب الدعوى
انتهى ٥ كتاب عتق
البعص ٥ اخره لقلة
وقوعه وثوابه وللخلاف
فيه (ومن اعتق بعض عبده)
او امته كالربع والنصف
او غيره (صح) الاعتقاق
اي صح ازالة الملك عن
ذلك البعض (وسعى في
باقيه) لمولاه ان شاء وان شاء
اعتق باقيه (وهو) اي
معتق البعض (كالمكاتب)
في انه لا يباع ولا يرث ولا
يورث ولا يتزوج ولا تقبل
شهادته ويصير احق
بمكاسبه ويخرج الى الحرية
بالسعاية والاعتقاق ويؤول
بعض الملك عنه كما يؤول
ملك اليد عن المكاتب فيبقى
هكذا الى ان يؤدى السعاية
وفي البحر عن جوامع الفقه
الا يستعساء ان يواجره
ويأخذ قيمة ما بقي من اجره

عن المرض كيلا يفضى الى الهلاك وهو غير مستحق به لكن يحبس حتى يبرأ
فيجلد وفيه اشارة الى انه اذا كان مريضا وقع اليأس عن برئه يقام عليه الحد
تطهيرا كما في المحيط والى انه لا يجلد في الحر والبرد الشديدين لخوف التلف كما
في اكثر الكتب (والحامل ان ثبت زناها بالبينة تحبس حتى تلد) كيلا تهرب قيد
بالبينة لانه اذا ثبت بالاقرار لا تحبس لان الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في الحبس
(وترجم) الحامل المحصنة (اذا وضعت) اي بعد وضع الولد (ان كان
له مرب) لان التأخير لا جل الولد وقد انفصل (ولا تجلد) الحامل
غير المحصنة ما لم تلد (وتخرج من نفاسها) لانه نوع مرض وانفذت تصرفها
من الثلث فلو اكرتني بلريض جاز والحائض كالصح (وان لم يكن للواود
من يريه لا ترجم حتى يستغنى الولد عنها) لان في ذلك صيانة الولد عن الهلاك
كافي الاختيار وانما صورها في صورة الامكان مع انها ذكرت في الهداية وغيرها
انهار رواية عن الامام لكن لما كان تعليلها اقوى رجحها وسكت عما عداها لتدبر

باب الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه ٥

قد تقدم حقيقة الزنا وهو الذي يوجب الحد وكيفية اثباته ثم شرع في تفاصيله
وبدا ببيان الشبهة فقال (الشبهة) وهي ما يشبه الثابت وليس في نفس الامر
شابت او اسم من الاشتباه وهي ما بين الحلال والحرام والخطأ والصواب
(دائرة) اي دافعة (لحد) عن الوطئ لما تقدم قال الاستيعابي الاصل انه
مضى ادعى شبهة واقام البينة عليها سقط الحد فمجرد الدعوى يسقط ايضا
الاكراه خاصة فلا يسقط به الحد حتى يقيم البينة على الاكراه (وهي) اي الشبهة
(نوعان) هذا مسلك صاحب الوقاية والكنز لكن في الاصلاح وغيره ان الشبهة
ثلاثة انواع في المحل وفي الفعل وفي العقد ولا يمكن درج الثمانية في الثمانية لان النسب
يثبت فيها ولا شيء فيها على الجاني وان اعترف بالحرية (شبهة في الفعل) اي
الوطئ وتسمى شبهة الاشتباه اي شبهة المشتبه المعتبر في حقه لا غير (وهي) اي
الشبهة في الفعل (ظن غير ادليل) على حل الفعل (ليلا) عليه (فلا يحذف فيها)
اي في شبهة الفعل (ان ظن) الوطئ (الحل) قال في الاصلاح ان ادعى الحل
وعلم بان العبرة بالدعوى انظن لالاظن فانه يحدان لم يدع وان حصل له الظن
ولا يحدان ادعى وان لم يحصل له الظن تأمل (والا) اي وان لم يظن الحل (يحد)
قالوا هذه الشبهة في ثمانية مواضع والزيادة عليها حاصلة بالنظر تعدد الاصول
والى هذه المواضع اشار بقوله (كوطئ معتدته من ثلاث) لان حرمتها مقطوع بها
فلم يبق له فيها ملك ولا حق غير انه بقي فيها بعض الاحكام كالنفقة والسكنى

وعبارة القهستاني وعن ابى يوسف انه يوجر ولو صغيرا يعقل فيأخذ من اجرته كالحر المديون الى ان يؤدى
السعاية (الا انه) يخالف المكاتب في ثلاث (لا يرده في الرق او عجز) لانه اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف

الكتابة ولو جمع بينهما وبين قن في البيع بطل فيهما ولو قتل ولم يترك وفاء فلا قود بخلاف المكاتب (وقالا يعتق كله) والصحيح قول أبي حنيفة كافي القهستان عن المضمرات * ٥٥٠ (ولا يسمى) عندهما والخلاف ممنى

على ان الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجزز وعندهما زوال الرق وهو غير متجزز واما نفس الاعتاق او العتق فلا خلاف في عدم تجزئه كارق والاستيلاد متجزز عنده لكنه يملك بالضمأن ولو قال بعضك حر او جزء منك حر يؤمر بالبيان ولو قال سهم منك حر عتق سدسه وقال له كله (و) كذا الخلاف (ان اعتق شريكه) في عبد (نصيبه منه) كنصفه بلاذن (فلا آخر) الخيار اما (ان يعتق) نصيبه (او يدبره) وتجب السعاية للحال ففائدة التسدير انه لو مات المولى سقطت السعاية ان خرج من الثلث (او يكتب) لا على اكثر من قيمته لو من التقدين ولو على عروض قيمتها اكثر جاز وللكتابة فائدة هي الاستغناء عن تقويمه وقضى القاضي بها (او يستسعى) العبد كما مر في قيمة خطه يوم العتق ولم يرجع العبد به على المعتق (والولاء) اي الميراث منه (لهما) بقدر خطهما لانهما المعتقان (او يضمن المعتق) قيمة نصيبه يوم

والمنع من الخروج وثبوت النسب وحرمة اختها واربع سواها وعدم قبول شهادة كل منهما لصاحبه فصل الاشتباه لذلك فاوثر شبهة عند ظن الحل لانه في موضع الاشتباه فيعذر والاطلاق شامل ما اذا وقعها جلة او متفرقا وفي البحر سؤال وجواب في طالع (او) كوطي معتدته (من طلاق على مال) وفي الهداية والمختار والمطلقة على مال بمنزلة المطلقة الثلث لثبوت الحرمة بالاجماع وقيام بعض الآثار في العدة وفي البحر ومراهم الطلاق على مال بغير لفظ الخلع اما اذا كان بلفظ الخلع ففيه الاختلاف لكن الصحيح ان يكون الحكم فيه كالحكم في انطاعة ثلاثا ذكره الكرخي (او) كوطي (ام ولد اعتقها) لثبوت حرمتها بالاجماع وثبت شبهة عند الاشتباه لبقاء اثر الفراق وهي العدة (او) كوطي (امة اصله) اي ابيه واهله (وان علا) من الاجداد والجدات فان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع قديومهم ان الابن ولاية ووطي جارية الاصل كافي العكس (او) كوطي (امة زوجته) فان غنى الزوج بمال زوجته المستفاد من قوله تعالى ووجدك عاتلا فاغنى اي بمال خديجة رضي الله تعالى عنها قديوم ثبوت شبهة ان مال الزوجة ملك للزوج كما في اكثر المعتمرات ومقاله الباقي وغيره من انه قد اجتمع على ان نسبة الاغناء نسبة مجازية صرفة بخلاف قوله عليه الصلوة والسلام انت ومالك لبيك على ان هذا التفسير غير متعين كما ذكر في كتب التفسير مع انه يحتمل الخصوص ليس بسديد لان كون نسبة الاغناء نسبة مجازية لا ينسب في ايراث شبهة مع تصريحهم اغناؤه بمال خديجة وان كانت على قول تأمل (او) كوطي (امة سيده) لان العبد ينتفع بمال المولى عادة مع كمال الانبساط فاذا ظن ان وطي الجوارى من قبيل الاستخدام واشبه عليه الحال يكون معذورا (وكذا وطي المرتهن المرهونة) فاذا قال المرتهن علمت انها حرام ففيه ره اثنان في رواية كتاب الرهن لاحد عليه وفي رواية كتاب الحديج الحد (في الاصح) كما في الهداية وفي التبيين وهو المختار لان الاستيفاء من عينها لا يتصور وانما يتصور من ماليتها فلم يكن الوطي حاصل في محل الاستيفاء لكن لما كان الاستيفاء سببا للملك المال في الجملة وملك المال سبب للملك المتعة في الجملة حصل الاشتباه واما على رواية الايضاح انه يحسد سوا ظن اولافهي مخالفة لعامة الروايات كافي القمح وفي الهداية والمستعير للرهن في هذا بمنزلة المرتهن واما الجارية المستأجرة والعارية والوديعة فكجارية اخيه فيحد وان ظن الحل في هذه المواضع الثمانية لا يحد اذا قال انها تحلل ولو قال علمت انها حرام وجب الحد واطلق في ظني الحل فشم للظن الرجل ووطن الجارية فان ظناه فلا حد وان علما الحرمة وجب الحد وان ظنه الرجل وعنته الجارية او بالعكس فلا حد كافي المحيط (و) النوع الثاني من نوعي شبهة

الاعتاق (لو) كان (موسرا) اي قادرا على قيمة سوى ملبوسه وقوت يومه هو الصحيح شبهة * (و) يرجع به المعتق على العبد والولاء كله (له) في هذا الوجه وفي الكلام اشعار بان الاعتبار في اليسار

والعسار يوم الاعتاق فلو ايسر فيه ثم عسر لم يسقط الضمان بخلاف العكس والى ان الاختيار الاستسعاء والتضمين
لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع * ٥٥١ * الى التضمين كالمو اختار التضمين لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه

يرجع الا اذا حكم به حاكم
كافي المحيط والى انه لو اشترك
بين جماعة جاز ان يعتق
بعضهم حظه ويختار بعض
الضمان وبعض الاعتاق
وبعض السعاية وكذا
الورثة في رواية محمد وروى
الحسن انه ليس لهم الاجتماع
على التضمين او الاستسعاء
او الاعتاق وفيه خلاف
للمصاحين كما في الزا هدى
ذكره القهستاني (وقالا) في
صورة اعتاق الخط (ليس
للاخر الضمان مع اليسار
والسعاية مع العسار)
اذ لم يأذن بالاعتاق (ولا
يرجع المعتق على العبد لو
ضمن والولاء له في الحالين)
وهذا مبنى على اصلين
احدهما تجزى الاعتاق
وعدمه والثاني ان يسار
العق لا يمنع السعاية عنده
وعندهما يمنعها واعلم ان
اثبات هذه الخيارات
للشريك مقيد بمن يصح
منه الاعتاق حتى لو كان
صبيًا او مجنونًا انتظر بلوغه
وافاقته ان لم يكن له ولي او
وصى فان كان امتنع عليه
العق فقط ولو كان مأذونًا
مديونًا كان له التضمين
والاستسعاء والولاء لمولاه

(شبهة في المحل) اى الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية (وهي قيام داليل
ناف للحرمه في ذاته) اى اذا نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون منافيا
ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده (فلا يحسد) الجاني (فيها) اى في الشبهة
في المحل (وان) وصلية (علم بالحرمه كوطي) امة وولده وان سفل) فانه عليه الصلوة
والسلام اضاف مال الولد الى الاب بلام التملك فقال انت ومالك لايك ولم يثبت
حقيقة المالك فتثبت شبهته علا بحرف اللام بقدر الامكان (او) كوطي (مشتركته)
فان المالك فيها دليل جواز الوطي (او كوطي) معتده بالكنايات بان قال لها انت
باين او على حرام او بته او برية مثلا واراد البيئونة او التلث نعم جاءها في عدتها
لاحد عليه لقول بعض الصحابة رضى الله تعالى عنهم ان الكنايات راجع
وان نوى التلث (دون التلث) لا فائدة في هذا اللفظ لانه ان اراد معتده
من التلث صريحا فتقدم في شبهة الفعل وان اراد الفاظ الكنايات اذا نوى بها
التلث فليس حكمها ذلك كما ذكر قبيلها والصواب التلث تأمل (او) كوطي
(البائع) الامة (المبيعة او) كوطي (الزوج) الامة (المهورة) اى التي جعلها
صدقا لمرأة تزوجها (قبل تسليمها) اى قبل تسليم المبيعة الى المشتري في البيع
الصحيح وقبل التسليم وبعد في الفاسد والمبيعة بشرط الخيار سواء للبائع او للمشتري
وقبل تسليم المهورة الى الزوجة لان كون المبيعة في يد البائع بحيث لو هلك
انتقض البيع دليل المالك في المبيعة وكون المهر صلة اى غير مقابل بمال دليل عدم
زوال المالك فلا يحسد الواطي في هذه المواضع وان قال علمت انها حرام خلافا لفر
(والنسب يثبت في هذه) اى في شبهة المحل عند الدعوة لعدم تحضه زنا لقيام
الدليل النافي للحرمه (لا في الاولى) اى لا يثبت النسب في شبهة الفعل (وان) وصلية
(ادعا) لتحضه زنا وان سقط الحد لمر راجع اليه وهو اشتباه الحال عليه هذا
ليس بمجرى على العموم فان في المطلقة التلث يثبت النسب لان هذا وطى في شبهة
العتدة يكفي ذلك لاثبات النسب (ويحسد بوطي) امة اخيه او عمه (او ذى رحم محرم
غير الولاد او المستأجرة او المستعمارة) (وان) وصلية (ظن حلها) لانه لم يستند
ظنه الى دليل (وكذا) يجب الحد (بوطي) امرأة وجدها على فراشه وقال حسبتها
امرأتى اعدم الاشتباه مع طول الصحبة فلم يكن هذا النظر مستندا الى دليل فلغا (وان)
وصلية كان (اعني) لا يمكن التمييز بالسؤال (لان ادعاها فقالت) اى اجابت
ترك المرأة فقات (انا زوجتك) فوطئها لا يحسد لانه اعتمد على الاخبار وهو دليل
في حقه ولو جات بولد ثبت نسبه قيد قوله وانا زوجتك لانها اذا اجابت بالفعل
ولم تقل ذلك فواقعها وجب عليه الحد كما في العناية (لا) يجب الحد (بوطي) اجنية
زفت اى بعثت (اليه وقلن) اى انشاء بالجمع لكن الظاهر انه ليس بشرط لانه

وان لم يكن مديونا كان له الخيارات الخمس الثابتة للولى ان كان موسرا والا فلا رجع والمكاتب كما لماذون
المديون (واوشهد) اى اخبر (كل منهما) الاخر (باعناق شريكه) نصيبه فانكر كل منهما على صاحبه

تخلف كذا في شرح الوقاية لابن الملك (سعى لهما) ووقع في نسخة البهني وسعى بالواو وهو سبق فلم
(في خطهما) أي لكل منهما أن يستسعيه في نصيبه أن شاء ﴿ ٥٥٢ ﴾ أو يعقته (والولاء بينهما كيف

ما كانا) أي موسرين أو
معسرين أو مختلفين لأن
كلا يقول عتق نصيب
صاحبي عليه باعتاقه
ولاؤه له وعتق نصيب
بالسعاية وولاه لي ولو
اعترف أنهما اعتقا معا
أو على التعاقب فلا ضمان
ولاسعاية ولو اعترف
أحدهما وانكر الآخر
حلف المنكر فإن نكل صار
معتزفا بسطفي القمح (وقالا
يسعى للمعسرين لا الموسرين)
ولو كان (أحدهما وسرا
والآخر معسرا سعى
للموسر فقط) لأنه لا يدعي
الضمان على صاحبه لا عساره
وإنما يدعي السعاية على
العبد ولا شيء للمعسر لأنه
يدعي الضمان على صاحبه
ليساره فيكون مبرأ للعبد
عن السعاية ولا يقدر على
الزام الضمان لأن شريكه
منكر (والولاء موقوف
في) جميع (الأحوال)
عندهما (حتى يتصادقا)
لأن كلامهما منكر اعتاقه
ولا يئنه فيتوقف الولاء إلى
أن يتفقا على اعتاق أحدهما
أو اعتاقهما معا (ولو علق
أحدهما) أي أحد الشر يكتن
(عتقه) أي عتق العبد

المشترك (بفعل فلان) أو امره (غدا) أي في وقت والغد مثال بان قال أن دخل فلان الدار ﴿ وقال ﴾
فهو حر (و) الشريك (الآخر بعده) فيه بان قال أن لم يدخل (فرضي) الغد (والم يدر) أدخل أم لا (عتق

نصفه لحنث احدهما بيقين (و يسعى في نصفه لهما مطلقا) مو سر بن او معسر بن او مخلفين (وعندهما ان كانا مو سر بن فلا سعاية) لاحد * ٥٥٣ * (وان كانا معسر بن) فانه يسعى (في نصفه) لهما (عند ابى

يوسف و) يسعى (في كله

عند محمد وان كانا مخلفين

يسعى للموسر فقط) لالمعسر

في ربه عند ابى يوسف

وفي نصفه عند محمد (ولو

حلف كل واحد بعق

عبد) على حدة (والمسئلة

بها لهما) بان قال رجل ان

دخل فلان الدار غدا فبدي

حرو قال الآخر ان لم يدخل

فبدي كذا فبدي ولم يدرك

(لا يعق واحد) من العبد

اتفاقا لان المقضى عليه بالعق

والمقضى له به مجهول لان

فبحث الجاهل فقامت مع القضاء

وفي العبد الواحد المقضى

له والمقضى به معلوم فغلب

المعلوم المجهول (ومن

ملك ابنه) اى من يعق

عليه من ذى الرحم المحرم

حال كون المالك شريكا

(مع) شخص (آخر بشراء

او صدقة او هبة او وصية)

او ارث او امها را وسبب

ما (عق حظه) منه نصف

او غيره لانه ملك قريب

فيعق عليه بخلاف ما لو

اشترى العبد نفسه مع اجنبى

حيث لا يصح وقوع البيع

والعق معا في زمان واحد

كذافي النهر (ولا يضمن) قيمة

نصيب شريكه موسرا او

معسر اعلم بقرابته او لا كما يأتى

والمفعول ولهما انه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محل مشتهى على سبيل الكمال على وجه تحض حراما لقصد سفع الماء وله انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم في موجه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكس من مكان مرتفع باتباع الاحجار وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاءة الولد واشباه الانساب وكذا النحر وقوعا لانعدام الداعى في احد الجانبين والداعى الى الزنا من الجانبين ومارواه الشافعى محمول على السياسة او على المستحل لانه يعزر عنه كما في الهداية وفي المنع الصحيح قول الامام وفي الفتح انه يودع في السجن حتى يتوب او يموت ولو اعتاد اللواط قتلته الامام محصنا كان او غيره سياسة وفي التبيين لو رأى الامام مصلحة قتل من اعتاده جازله قتلته وفي البحر انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاها ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها وفي التنوير ولا تكون اللواط في الجنة على الصحيح لانه ليس لاهل الجنة دبر وكلهم قتل لانه ليس فيها احتياج لدفع الفضلات (وان زنى ذمى بحرية) مستأمنة (في دارنا) فلا حد لوزنى في دار الحرب (حد الذمى فقط) لا الحرية عند الطرفين لكون اهل الذمة مخاطبين بالعقوبات بخلاف الحرية (وعند ابى يوسف يحدان) لان المستأمن ملتزم لاحكامنا مادام في دارنا فيحد الا في شرب الخمر (وفي عكسه) اى ان زنى حرى مستأمن بدمية (حدت الذمى لا الحرية) عند الامام لانه قد وجد حقيقة الزنا منها فيحد خاصة (وعند ابى يوسف يحدان) لما مر (وعند محمد لا يحدان) لان الحد يسقط في الاصل فواجب سقوطه في التبع (وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة) نجاع مثلها لانها اذا لم تكن تجامع مثلها فوطئها لا يجب عليه الحد كافي الغاية ولو قيده لكان اولى تأمل (حد) المكلف خاصة بالاجماع لكونه اصلا (وفي عكسه) اى ان زنى مجنون او صبي بمكفة (لاحد عليها) اى المكفة لانها تابعة له (الا في رواية عن ابى يوسف) فانه قال يحد المكفة وهو قول زفر والأئمة الثلاثة لان الزنا وجد منها وسقوط الحد من جانب لا يسقط الحد عنها (ولا حد بزنا المكره) سواء كان المكره زانيا او مزنية ولو اكره غير السلطان يحد عند الامام ولا يحد عندهما لان المعتبر خوف التلف وذا لم يفتق من غيره اذا كان المكره قادرا على ايحاء ما هدد به والفتوى على قولهما (ولا) يحد (ان اقر احدهما) اى احد الزانين (بالزنا) اربع مرات في مجالس مختلفة (وادعى الآخر النكاح) لان دعوى النكاح يحتمل الصدق وهو يقوم بالطرفين فاورث شبهة واذا سقط الحد وجب المهر اما لو اقر احدهما بالزنا وقال الآخر ما زنا بى ولا عرفه فلا يحد المقر عند الامام وزفر وعندهما يحد وفي المنع اذا كانت المرأة غائبة واقر الرجل انه زنى بها او شهد

(ولشريكة ان يعق او يستسقى) عند الامام لانه * ٧٠ * * * * * رضى بافساد نصيبه بمشاركته فيما هو عليه يعق وهو البشراء (سواء علم الشريك انه ابنه اولا) في ظاهر الرواية لان الحكم يدار على السبب (وقال الا يضمن

(الاب) في غير الارث فانه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار كما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احدهما فولدت ولد دائم مات العم فور ثاه فانه عتق الولد لانه ٥٥٤ ملك بارث ذكره القهستاني وهذا

عليه الشهود فانه يقام عليه الحد (ومن زنى بامة فقتلها) اي الامة (به) اي بفعل الزنا (لزمه) اي الفاعل (الحد والقيمة) عند الطرفين لانه جنى جناتين فيوفر على كل واحدة منهما حكمها (وعند ابي يوسف) لزمه (القيمة فقط) لان تقرر ضمان القيمة سبب لملك الامة وعلى هذا الخلاف لو زنى بجارية ثم اشتراها او زنا بهن ثم نكحها او زنى بجارية جنت عليه قبل الزنا فدفعت الى الزاني بعد الزنا بسبب الجنائية اما لو فداها المولى بعد الجنائية فيجب عليه الحد اتفاقا او زنى بها ثم غصبها وضمن قيمتها اما لو غصبها ثم زنى بهن ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا كما في شرح المجمع قيد بالجارية لانه لو زنى بالحره فقتلها به يجب الحد مع الدية اتفاقا وفي الحقايق وضع هذا اذ لو زنت بعد ثم اشترته بمحdan اتفاقا (والخليفة) اي الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام (يؤخذ بالمال او بالقتل) اذا اخذ مالا او قتل بغير حق لانه من حقوق العباد ويستوفيه ولي الحق اما تكمينه او بالاستغانة بمنعة المسلمين وفيه اشعار بأنه لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال الا اذا انكر الاموال (لابلحد) لان اقامته مفوضة اليه فلا يمكنه ان يقيم على نفسه وكذا القاضي بخلاف امير البلدة فانه يقال عليه الحد بامر الامام

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(لا تقبل الشهادة بمحد) اي بما يوجب به كالزنا مثلا (متقدم) اي موجه اوسيه وهو الزنا فاسناده الى الحد مجاز (من غير بعد عن الامام) يعني ان عدم القبول مشروط بقرب الحاكم بحيث يقدر على ادائها من غير تأخير والاعتبار وفي الفسخ وغيره ولا شك انه لا يتعين البعد عذرا بل يجب ان يكون كل من نحو مرض او خوف طريق ولو بعد يومين ونحوه من الاعذار التي يظهر انها مانعة من المسارعة انتهى فعلي هذا لو قال من غير عذر لكان اولى تأمل والاصل ان الحدود الخالصة حقا لله تعالى تبطل بالتقادم لان الشاهد مخير بين حسمين اداء الشهادة والستر قال عليه الصلوة والسلام من ستر على اخيه المسلم عورة ستر الله عليه عورته يوم القيمة فالأخير ان كان للستر تقادم على الاداء بعده يكون عن عداوة والاصار فاسقا اما خلافا للشافعي كما في اكثر المعبرات وفي المنح لا ينفى ان في العبارة تساهلا مشهورا فان الذي يبطل بالتقدم الشهادة باسمائها (الافى) حد (النفذ) لان الدعوى فيه شرط فيحمل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفسيقهم (وفي السرقة يضمن) السارق (المال) المسروق اذا ثبت بالشهادة ولا يضره التقادم لانه حق العبد لكن لا يحيد السارق لانه حق الله تعالى فلهذا لو شهد رجل وامرأان على السرقة يقضى بالمال دون القطع وفي كثير من الكتب التقادم كما يمنع الشهادة يمنع اقامة الحد بعد القضاء خلافا لفر وهو

القيد مذكور في الوقاية والنقاية وغيرها ولم اره في نسخ الملتقى فتنبه (ان كان مو سرا وعند اعساره يسعى الابن) لان شراء القريب اعتاق (وكذا الحكم والخلاف لو علق عتق عبد بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنه ممن يملك كله) فلا يضمن لبايعه عنده خلافا لهما قيد بكون البائع يملك كله لانه لو اشترى نصفه من احد الشرىكين لزمها الضمان اجاعا وعبرة نسحق النهر فلا ضمان عليه اجاعا ولعله سهو فليحرر (ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم) اشترى (الاب باقيه مو سرا ضمن للشرىك او استسعى) الابن (وقالا يضمن) الاب (فقط) كما مر ان يسار المعتق يمنع السعاية عندهما (ولو ملكه) اي الابن (بالارث فلا ضمان اجاعا) لانه ضروري لا اختيارى اما لو ملك مستولده بالنكاح مع آخر فانه يضمن النصف لشرىكه ولو بالارث لان هذا ضمان تملك فلا يختلف بين اليسار والاعسار كما لا يخفى (عبد

لموسرين ثلاثة دبره احدهم واعتقه الشرىك (لاخر) والثالث ساكت ولا اعتبار بحاله من اليسار قول * والاعسار كما لا يخفى (ضمن الساكت مدبره) بكسر الباء ان شأثلث قيمته قنا (و) ضمن (المدبر معتقه ثلاثة مدبر

لأما ضمن (المدبر من ثلثة قنا لان ضمان المعاوضة حيث امكن لا يعدل عنه وهو موجود في تضمن الساكت
المدبر بخلاف المعتق فان ضمانه ضمن ٥٥٥ * اتلاف لانه يمكن ملك هذا المضمون (والولاء نشأ للمدبر وثلثه

للمعتق) لانه عتق على ملكهما
على هذا المقدار (وقال ضمن
مدبره لشرائه) لان التدبير
كالاتفاق لا يجزى عندهما
فمن دبره احدثهم صار
الكل مدبرا له فيضمن ثلثي
قيمة للشرى يكون (ولو) كان
معسرا) لانه ضمان تملك
فلا يختلف باليسار والعسار
بخلاف ضمان الاتفاق فانه
ضمان جنائية (والولاء كله له)
اي للمدبر بعق كله على ملكه
(وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا)

وقيل نصف قيمته قنا والفتوى
على الاول كما في شرح
الوقاية لابن الملك وغيره
واختار الثاني الصدر
الشهيد وفي الواو الحجة
وهو المختار وكذا نقل انه
المختار للقهستاني عن الكبرى
ونقل عن الصغرى ان به
يفتى انتهى * قلت *
ولكن المتون على الاول
ووجهه كما صرح به صاحب
الهداية في كتاب العبد
المشترك ان المنافع انواع
ثلاثة البيع واشباهه
والاستخدام وامثاله والاتفاق
وتوابعه وباتمديرات البيع
(وهو قال) رجل (لشرائه)
في الامنة (هي ام ولدك
واذكر) ولا ينسب فهي

قول الائمة الثلاثة حتى لوهرب بعد ما ضرب بعض الخدم اخذ بعد ما تقدم
الزمان لاتقام عليه بقية الحد (و يصح الاقرار به) اي لو اقر بما يوجب الحد
بعد التقدم حد لان المرء لا يتهم على نفسه (الا بالشرب وتقدم غير الشرب بشهر)
وهو منقول عن محمد لان مادونه عاجل ومروى عنهما (في الاصح) قال الامام
انه مفوض الى رأى القاضى وقيل بمعنى ستة اشهر وقيل بنصف شهر وفي التنوير
ولو شهدوا بزنا متقدم حد الشهود عند البعض وقيل لا (و) تقدم (الشرب
بزوال الريح) عند الشيخين كما سيأتى (وعند محمد بشهر ايضا) اي كتقدم
غير الشرب (وان شهدوا بزناه بغائبة) وهم يعرفونها (قبلت) شهداتهم
ويحد (بخلاف سرقة من غائب) اي ولو شهدوا انه سرق من فلان وهو
غائب لم يقطع لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا لكنه يحبس السارق
الى ان يجي المسروق منه كما سيأتى (وان اقر بالزنا بمجهولة) او غائبة (حد)
المقر لانه اقر بالزنا وهو غير متهم في حق نفسه (وان شهدوا كذلك) اي شهدوا
وجهاوا الموطوءة (لا يحد) المشهود عليه لاحتمال انها امرأه او امته بل هو
الظولا الشهود لوجود النصاب وفي البحر وان قال المشهود عليه ان التي
رأوها معي ايسر لى بامرأة ولا يحد لم يحد ايضا وذلك انها تصور امته ابنة
او منكوخته نكاحا فاسدا ولو قال زنى بامرأة لانعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد
الرجل ولا الشهود (وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة) يعنى لو شهد اثنان انه
زنى بفلانة كرها وآخران انها طوعته لا يحد عند الامام وهو قول زفر (وعندهما
يحد الرجل) لاتفاق الاربعة على زناه للمرأة لاختلاف في طوعها وله انه
اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بهما وفي اطلاقه شامل ما
اذا شهد ثلثة بالطواعية وواحد بالاكره وعكسه لكن في الوجه الاول يحد
الثلثة حد القذف لعدم سقوط احصائها بشهادة الفرد وعند الامام لا يحدون
في هذه الوجوه لان اتفاق الاربعة على النسبة الى الزنا بلفظ الشهادة يخرج
كلامهم من ان يكون قذفا (ولا يحد احد لو اختلف الشهود في بلد الزنا) اما
في حقهما فلا اختلافه ولم يتم على كل منهما نصاب الشهادة واما الشهود
فناشبهة نظرا الى اتحاد الصورة خلافا ل زفر (او شهد اربعة به) اي بالزنا (في بلد)
معين (في وقت) معين (واربعة) اي شهد اربعة اخرى بالزنا (في ذلك الوقت)
ببلد آخر لم يحد احد اما في حقهما فالتيقن بكذب احد الفريقين ولا رجحان لاحدهما
فيرد الجميع واما الشهود فلا احتمال صدق كل فريق مع وجود النصاب اذ بدونه
لا يحد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق لا يحد وجود النصاب (وكذا
لا يحد احد لو شهد اربعة على امرأه) اي بالزنا (وهي) اي والحال ان تلك

(تخدمه) اي المنكر (يوما وتوقف يوما) ولا سعاية عليها للمنكر ولا سبيل عليها للمقر لانه يتبرأ منها
ويُدعى الضمان على شريكه (وقال للمنكر ان يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكون حرة) لانه لما لم يصدق

صاحبه انقلب اقراره عليه فصار كانه هو استولدها وذكر في الاصل رجوع ابي يوسف الى قول الامام
(وما لام ولد تقوم) اي قيمته هذا شرط يت من المنظومة * ٥٥٦ * (فلا يضمن مو سرا عتق نصيبه

المرأة (بكر) اي ثبت بكارتها بقول النساء وقولهن تقبل في اسقاط الحد لا
في ايجابه فلا يحد احدو كذا في الرقيق والقرن وغيرهما مما يعمل بقول النساء وفيه
اشعار بانهم لو شهدوا على رجل بالزنا فوجد محبوبا فانه لا حد على احد (او هم)
اي الشهود (فسقة) سواء علم فسقهم في الابتداء او ظهر فسقهم في الحال لانه تعالى
امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به واما عدم الحد على الشهود
لان الفاسق من اهل الاداء وهم اربعة (او شهود على شهود) لان في شهادتهم
زيادة شبهة وهم مانسبوا المشهود عليه الى الزنا بل حكوا شهادة الاصول بذلك
والحاكي للقذف لا يكون قاذفا فلا يحدون وكذا لا حد على الاصول بالاولى (وان)
وصلية (شهادته) اي بالزنا (الاصول بعد ذلك) لرده شهادتهم من وجه برد شهادة
الفروع هذا في الحدود وفي غير الحدود تقبل بعد رد شهادة الفرع لثبوت المال
مع الشبهة (وحد المشهود عليه لو اختلف الشهود في زوايا البيت) معناه ان يشهد كل
اثنين على الزنا في زاوية وكان البيت صغيرا وان كان كبيرا لا تقبل والقياس ان لا تقبل
كيف ما كان وهو قول زفر والشافعي وجه الاستحسان ان التوفيق يمكن بان يكون
ابتداء الفعل في زاوية والانهاء في زاوية اخرى بالاضطرار ولو اختلفوا في ساعتين
من يوم او في لون المزني بها او في طولها وقصرها او في ثيابها فانه لا يمنع لامكان
التوفيق (وحد الشهود فقط) اذا طلبه المشهود عليه لا يحد المشهود عليه
(لو كانوا عيانا) في وقت الاداء او محدودين في قذف او كانوا (اي الشهود
(اقل من اربعة او احدى عباد او محدودا) ولو ترك قوله او محدودين في قذف
واقصر على هذه لكان اخصر لان فهمه مما ذكر بطريق الدلالة تأمل وانما
خص الحد بهم لعدم اهلية الشهادة فيهم او عدم النصاب فلا يثبت الزنا ويجب
الحد لكونهم قذفة (وكذا) اي حد الشهود فقط (لو وجد احدى عباد او احدى
الشهود (عبدا او محدودا) في قذف (بعد حد المشهود عليه) بالشهادة لانهم
قذفة (وديته في بيت المال ان رجم) اي المشهود عليه بان كان محصنا لانه حصل
بقضاء القاضي وخطاؤه في بيت المال لانه عامل للمسلمين فيجب في مالهم وهو
بيت المال (وارش جرح ضربه) اي المشهود عليه (او موته منه هدر) اي لو شهد
الشهود بالزنا والزاني غير محصن فجلد فجرح او افضى الى الموت ثم ظهر احدى
عبدا او محدودا في قذف فالارش هدر عند الامام (وقالا) وهو قول الائمة الثلاثة
الارش (في بيت المال ايضا) اي كافي الرجم وله ان القتل الجارح لا ينقل الى القاضي
لانه لم يأمر به فيقتصر على الجلال الا انه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا
يتمنع الناس عن الاقامة مخفة الغرامة (وكذا الخلاف لو رجع الشهود) وفيه
تسامح لانه يؤهم ان ارش الجرح او موته هدر عند الامام وعندهما في بيت المال

منها وبه قال الجمهور
(وعندهما هي مقومة)
وقيتهما ثلث قيمتها قنة
(فيضمن حصاة شريكه
منها) ولو معسر اسعت
للساكت في خطئه ويتفرع
على هذا الخلاف مسائل
منها اذا مات احد هما تعلق
ولا تسعى للحى خلافا لهما
ومنهما لو باعها وسأها
ماتت في يد المشتري لا ضمان
عليه خلافا لهما او منها
لا تضمن بالغصب لو ماتت
اخلافا لهما وانما تضمن ام
الولد اتفاقا فيما اذا اقر بها
لمسبعة فافترسها سبع ماتت
لان هذا ضمان جنائية لا غصب
وتسامه في التبيين انتهى
* باب العتق المبهم له ثلاثة
اعيد قال لاثنين عنده *
* منهم (احد كما حر فخرج
احدهما ودخل الآخر
فاعاد القول) المذكور وهو
احد كما حر يؤمر بالبيان
كما افاده بقوله (ثم مات المولى
من غير بيان عتق ثلاثة
ارباع الثابت) الذي اعيد
عليه القول نصفه بالايجاب
الاول وربعه بالثاني وسعى
في ربعه وفيه تسامح فان العتق
لا يتجزى بخلاف ويمكن
ان يحجب عنه بما ذكره

في جواب تجزى الاعتاق وحاصله ان عدم التجزى اذا صادف محسلا معلوما واما اذا لم
يصادف كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فيتجزى بخلاف لان ثبوته حينئذ بطريق الضرورة

والثابت بهذا الطريق لا يمد وموضعها كما في الكرماني وغيره (ونصف الخارج وكذا نصف الداخل
وقال محمد ربه) أي ربع الداخل * ٥٥٧ * لأن هذا الإيجاب لما أوجب عتق الربع من الثابت أوجه

من الداخل أيضا وهما
يقولون لأن المانع من عتق
النصف يختص بالثابت
ولا مانع في الداخل فيعتق
نصفه قيد بكونه مات بلا بيان
لأنه مادام حي يوتر بالبيان
وللعبيد مخاصمته فإن بين
الإيجاب الأول في الثابت
عتق وبطل الثاني لحصوله
بين حر وعبد وإن ينسب
في الخارج عتق وأمر
ببيان الإيجاب الثاني ولو بدأ
بثاني وبينه في الداخل
أمر ببيان الأول ولو قال
عتق بالثاني الثابت عتق
وتعين الخارج بالإيجاب
الأول ولو مات أحدهم
فلو أخرج عتق الثابت
بالإيجاب الأول وبطل
الثاني لما أمر ولو الثابت
عتق أخرج بالاول وكذا
الداخل بالثاني خلافا
لمحمد ولو الداخل أمر
المولى ببيان الإيجاب الأول
عنى به الخارج أمر ببيان
الإيجاب الثاني وإن عنى به
الثابت بطل الثاني (ولو)
كان هذا القول (في مرضه)
وقد ضاق الثالث عنهم
أولا مال له سواهم (ولم يجز
الوارث) كلهم أو بعضهم
وقيمتهم سواء قسم الثالث

وليس كذلك بل إذا رجع الشهود بعد الجرح أو الموت لا يضمنون عنده وعندهما
يضمنون وهو قول الأئمة الثلاثة تدبر (ولو رجعوا) أي الشهود (بعد الرجوع) أي رجع
المحصن (حدوا) أي الشهود حد القذف وقال زفر لا يحدون قيد بالرجوع
لأنهم لو ظهر وأعيدوا لا يحدون اتفاقا وقيد بعد الرجوع لأنهم لو رجعوا بعد الجلد
يحدون اتفاقا (وغرموا الدية) لأن النفس تلفت بشهادتهم وقال الشافعي
يقتلون هذا إذا قالوا التعمدان وإن قالوا خطأ أغرموا الدية اتفاقا (وكل واحد)
من الشهود (رجع) صفة كل (حد) خبر كل (وغرم ربعا) أي ربع الدية وفيه
إشارة إلى أنه لو شهد أربعة على أنه زنى بفلانة وشهد عليه أربعة آخرون بالزنا غيرها
فرجع الفريقان فأنهم يضمنون الدية أجمعوا وحدوا للقذى عند الشيخين وقال محمد
لا يحدون ولو ترك المسئلة الأولى واقتصصر على هذه لكان أخصر لأن فهمها منها
بطريق الدلالة تدبر (ولو رجع أحد خمسة) الذين شهدوا به ورجع لشهادتهم (فلا شيء
عليه) أي على الراجع من الضمان والحد سواء كان قبل انقضاء أو بعده (فإن رجع آخر)
بعد رجوع الخامس (حدوا) لأنفساخ القضاء بالرجوع في حقهما (وغرما) أي
الراجعان من الخمسة (ربعا) أي الدية لأن المعتبر فيه بقاء من شهد لارجوع
من رجع فبقى ثلاثة الأرباع من الدية (ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم)
ولا يرجع المشهود عليه وقال زفر حد الراجع فقط لأنه لا تصدق على غيره
ولهم أن كلامهم قذف في الأصل وإنما تصير شهادة باتصال القضاء فإذا
لم يتصل بقي قذفا فيحدون (ولو) رجع واحد (بعده) أي القضاء (قبل الحد
فكذلك) أي حدوا كلهم عند الشيخين (وعند محمد) وهو قول زفر والشافعي حد
(الراجع فقط) ولا يحد الباقيون لأن الشهادة تأكدت بالقضاء فلا تنفسخ إلا
في حق الراجع كما إذا رجع بعد الامضاء ولهما أن الامضاء من القضاء فصار
كما إذا رجع واحد قبل القضاء ولهذا يسقط الحد عن المشهود عليه (ولو شهدوا
فزكو أفرجهم) بكونه محصنا (ثم ظهروا) أي الشهود (كفار أو عبيدا فالدية)
أي دية المرجوم (على الزكينة أن رجعوا عن الزكينة) وقالوا تعمدنا الكذب
مع علمنا بأنهم ليسوا أهلا للشهادة (والأ) أي لو ثبتوا على تركيتهم ولم يرجعوا وقالوا
أخطأنا (فعلى بيت المال) عند الإمام (وقالا) وهو قول الأئمة الثلاثة الدية (في بيت
المال مطلقا) أي سواء رجعوا عن الزكينة أو لا هذا إذا أخبروا بحرية الشهود
وإسلامهم أما إذا قالوا هم عدول فظهروا عبيدا لم يضمنوا اتفاقا وقيد بالزكينة
لأنه لا ضمان على الشهود والمسئلة بحالها لأن كلامهم لم يقع شهادة ولا يحدون
للقذف لأنهم قد قذفوا حيا وقدمات فلا يورث (ولو قتل أحد المأمور برجعه)
يعنى شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر الإمام برجعه فضرب شخص عمدا عتقه

بينهم كما مر (بأن جعل كل عبد سبعة) أسهم (كسهم العتق) لاحتياجنا إلى مخرج له نصف وربع وأقله
أربعة فتعول إلى السبعة لأن معنا رقبة وثلاثة أرباع رقبة فتجعل ثلث المال فجميع المال أحد وعشرون

لان العتق في المرض وصية * قلت * وانما قال الفرَضِيون ان الاربعة لا تعمل لانه لا يتصور في مسألة
قط اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقوع العول فيها فيما * ٥٥٨ * سوى قسمة التركة فتنه (و)

خنيذ (عتق من الثابت
ثلاثة من الاسباع) ويسعى
في اربعة (فصار ثلاثة
ارباع الى ثلاثة اسباعه
وذلك اقل من نصفه بنصف
سبعو) عتق (من كل من)
العبدین (الآخرين اثنان
ويسعى كل منهما في خمسة)
اسهم فبلغ سهام الوصايا
سبعة وسهام السعاية اربعة
عشر فاستقام الثلث
والثلثان (وعند محمد يحمل
كل عبد ستة) من السهام
(كسهام العتق) لان حق
الداخل (عنده) في سهم
واحد فتكون سهام العتق
عنده ستة وسهام السعاية
اثنى عشر وكل المال ثمانية
عشر (و) خنيذ (يعتق
من الثابت ثلاثة) اسهم
(ويسعى في ثلاثة) فكان
العتق على قوله نصفه
(ومن الخارج اثنان) وهما
ثلثه (ويسعى في اربعة
ومن الداخل واحد)
وهو سدسه (ويسعى
في خمسة) فيستقيم الثلث
والثلثان وما قيل ينبغي
ان يعتقوا عندهما بلاسعاية
لان الاعتاق لا يجزى فقد منا
جوابه فتنه (ولو طلق)
زوجاته الثلاث (كذلك)

(فظهروا) اي الشهود (كذلك) اي كفارا او عبيدا (فالدية في مال القاتل)
استحسانا والقياس ان يجب القصاص وهو قول الأئمة الثلاثة لانه قتل نفسا
معصومة وجه الاستحسان ان القضاء صحيح ظاهرا وقت القتل فاورث شبهة
الاباحة فلم يجب الا الدية في ماله لانه عمد والعاقلة لا تعقل العمد وتجب في ثلث
سنين بخلاف ما قبله قبل القضاء فانه وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ
على عاقلته وفي الجرح لو امر برجه بعد الشهادة قبل التعديل خطأ من القاضي
فقتله رجل عمدا وجب القصاص او خطأ وجب الدية في ثلث سنين وقيد بقتل
المأمور برجه لان من قتل من قضى بقتله قصاصا فانه يقص منه سواء ظهر الشهود
عبيدا او كفارا والاولان الاستيفاء لولي كافي التبيين (ولو اقر الشهود بتعمد النظر) الى
فرج الزاني والزانية لا ترد شهادتهما لانه يباح لهما النظر لتحمل الشهادة فاشبهه الطبيب
والقابلة والخافضة والختان والاحتقان واليكارة في العنة والرد بالعب الا
اذا قالوا اتعمدنا النظر للتذذ فلا تقبل اجماعا لنفسهم كافي الفتح (ولو انكر) المشهود
عليه بالزنا (الاحصان) بان انكر بعد وجود سائر الشروط (يثبت بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين) فيما اذا لم يكن له ولد من حرة مسلمة عاقلة خلافا لفر
والأئمة الثلاثة فعندهم شهادتهن غير مقبولة في غير الاموال وعند زفر وان قبلت
الا انه يقول الاحصان شرط في معنى العلة لان الجنائية تتغلظ عنده فيضاف الحكم
اليه فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النساء فيه احتيا لا للدرء ولهم ان الاحصان
عبارة عن الخصال الحميدة وانها مانعة عن الزنا فلا يكون في معنى العلة (او) يثبت
(بولادة زوجته منه) اي من هذا المنكر وفي التنوير ولو خلا بهما طلقها وقال
وطئها وانكرت فهو محصن دونها كما لو قالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت
مسلمة فانه يحكم باحصانها اذا كان احدا الزانيين محصنا يحكم كل واحد منهما حده
فيرجم المحصن ويجلد غيره تزوج بلاولى فدخل بها لا يكون محصنا عند ابى يوسف

* باب حد الشرب *

وهو نوعان شرب الخمر ويكفي فيه القليل ولو قطرة ولا يلزم السكر وشرب
المسكر المحرم غير الخمر لا بد فيه من السكر و اشار الى الاول بقوله (من شرب
خرا) وهو من الفاظ العموم فيشمل الذمي وغيره والحال انه لاحد على الذمي
والاخرس وغير المكلف والاولى ان يقول مسلم ناطق مكلف شرب خمر تأمل
(واو) وصليه شرب (قطرة) واحدة يعني بلا اشتراط السكر لان حرمة الخمر
قطعية وحرمة غيره ظنية فلا حد الا بالسكر منه (فاخذو ريحها) اي ريح الخمر
(موجود) اي حين الاخذ قال في الذخيرة واذا اخذه الشهود وهو سكران

اي على الوجه المذكور (قبل الدخول) ليكون الايجاب الاول موجبا للبينة (ومات بلا بيان) * او *
ومهر هن على السواء (سقط ثلاثة ايمان مهر اثباته وربع مهر الحيا رجة وثمان مهر الداخلة بالاتفاق

هو المختار) وقيل عند الامام والثاني يسقط مهر ربيع الداخلة والمختار انه قولهما كقول محمد لان بالايجاب
الاول سقط مهر كل من الخارجة ٥٥٩ هـ والثابتة ثم بالايجاب الثاني سقط الربيع منصفاً بين الثابتة والداخلة

واما الميراث فللداخلة نصفه
والتصفي بين الخارجة
والثابتة نصفان وعلى كل
منهن عدة الوفاة احتياطاً
(والباع) ولو فاسداً
او بشرط الخيار لاحدهما
(بيان في العتق المبهم)
بان قال احدهما حرفاً
احد هما فذلك بيان
ان المراد هو الآخر (وكذا
العرض على الباع) والمساومة
بيان كالأجارة (والموت)
قيل والتزوج (والتحرير
والتدبير والاستيلاء)
والكتابة (والهبة والصدقة)
ومثلها الرهن كافي النظم
(مسلمين) قيد التسليم اتفاق
كذا في الكافي وفي الكرماني
انه بمجرد التأكيدي لان المساومة
اذا كانت بياناً لهذه التصرفات
اولى بلا قبض وكذا كل
تصرف لا يصح الا في الملك
خروج الميت ومن تصرف
فيه عن محلبة العتق فية عين
الاخر قيد بالعتق المبهم
لان الموت في النسب المبهم
واموثة الولد المبهم
لا يكون الا بياناً كايته في شرح
التنوير (والتوطي)
ودواعيه (اي بيان فيه)
اي في العتق المبهم الا اذا
علقت منه فتعلق الاخرى

او اخذوه وقد شرب خراً وريحها يوجد منه فذهبوا به الى مصر فيه الامام
فانقطع ذلك منه يعني الرايحة قبل ان ينتهوبه الامام يحذر وهذا لان الاحتراز
عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر مانعاً عن اقامة الحد بل لو ذهبت الرايحة بالمعاجة
لكن لا بد ان يشهد بالشرب ويقول اخذناه وريحها موجودة وقوله وريحها
موجودة جملة حالية من الضمير في اخذ والاولى ان يقول موجودة لان الريح
مؤنث سماعى وأشار الى الثاني بقوله (او جاء به سكران ولو) كان سكره (من نبيذ
ونحوه) من المسكرات المحرمة غير الخمر واما اذا سكر بالمباح كشرب المضطر
والمكره والمخدر من الحبوب والعسل والذرة والبنج فلا تعتبر تصرفاته كلها
لانه بمنزلة الاغماء لعدم الجنابة كما في اكثر الكتب فعلم من هذا ان البنج مباح وسكره
حرام ولا يحذر بسكره عند الشيخين خلافاً للحمد وفي القهستاني ولا يحذر بما حصل
من نحو الافيون وجوز بواو اختلف انه مسكر ام لا (وشهد بذلك) اي بشرب
الخمر او النبيذ المسكر (رجلان) لان شهادة النساء لا تقبل في الحدود للشبهة فاذا
شهدوا عند القاضي على رجل شرب الخمر سألهم القاضي عن الخمر ماهي ثم سألهم
كيف شرب لاحتمال الاكرام واين شرب لاحتمال انه شرب في دار الحرب ومتى شرب
لاحتمال التقادم فاذا بينوا ذلك حبسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضى
بظاهر العدالة كافي الجنابة (او اقر به) اي بالشرب (مرة) عند الطرفين (وعند
ابي يوسف) وزفر (مرتين) اعتباراً بالشهادة كافي الزنا واجيب بان ذلك ثبت على
خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره (وعلم شره طوعاً) اي لا مكرها ولا مضطراً
كايته آنف (حد) جواب من شرب اي حد المأخوذ بالريح والسكر وبنى الفعل
للمجهول للتعظيم فيشير الى ان الحدود الخاصة لله للامام والولاية للقضاة عنده
فلا يحذر قاضي الرستاق وفتيحه والمتفق وائمة المساجد كافي القستاني (اذا صح)
فلو شهد على السكران لم يحذر ويحس حتى يزال سكره تحصيلاً لغرض الانزجار
(ثمانين سوطاً) متعلق بقوله حد (الحرج) لاجتماع الصحابة رضى الله تعالى عنهم وهو
حجة على قول الشافعي وهو اربعون عنده للحرج (واربعين) سوطاً (للعبد) لان الرق
منصف على كل حال (متفرقا) ذلك (على بدنه كحد الزنا) لان تكرار الضرب
في موضع واحد قد يفضي الى التلف وأشار بالتشبيه الى انه يتوقى المواضع المستثناة
في حد الزنا وانه يضرب بسوط لاعتداله ضرباً متوسطاً ويجرد عن ثيابه مثل
الحشو والغرو في المشهور عن اصحابنا وعن محمد انه لا يجرد (وان قر) اي بالشر
وفيه خلاف للائمة الثلاثة (او شهدا عليه بعد زوال ريحها) قيد لمجموع الاقرار
والشهادة (لا بعد المسافة) كإقراره آنفاً (لا يحذر) عند الشيخين (خلافاً لمحمد)
فانه يحذر عنده لان التقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير انه قدر بالزمان

اتفاقاً (خلافاً لهما) فعندهما هو بيان فتعلق الاخرى وبه يفتى كافي البرهان وفي الهداية ولا يفتى بقول
الامام وفي القهستاني ولذا حل وطئها وان لم يجز ان يفتى به لان هذا العتق لا يعدو هما كإيتي (وفي الطلاق

المبهم) بان قال هذه أو هذه أو احدا كما بان (هو) اي الوطئ (والموت بيان) حتى تطلق التي لم يطأها والحية ولا بد ان يكون الطلاق باينا فلو كان رجعي لا يكون باينا نص * ٥٦٠ * عليه في التوارد وهل يثبت البيان

فيه بالمقدمات ففي الزيادات لا يثبت وقال الكرخي التقبيل كالوطئ ولو طلق احدهما ينبغي ان لا يكون باينا كذا في النهر عن البحر وفي نكاح المنظومة النسفية وهي مما عجن به الاذكياء فقال * وناكح واحدة قد انعقد * وامرأتين وثلاثا في عقد * قد مات قبل الوطئ والبيان * فالارث بين جملة النساء * سبع من الاربع والعشرين * قالوا لمن افردنا تعيينا * ويقسم الباقي على النصفين * بين الثلاث قال والثنتين * وجملا للمراتين جمعا * ثمانيةا للاثلاث تسعا * وان قال لامته ان كان اول ولد تلدينها ذكر اذ كانت حرة فولدت ذكر او انثى ولم يدر ايها اول فاذكر رقيق (بكل حال) ويعتق نصف كل من الام والانتى (لعتقهما في حال دون حال فيعتق نصف كل منهما ويسعى في النصف وهذا اذا تصادقا على معرفة المولود الاول وهذه المسئلة على اثني عشر وجها مذكورة في الشربلية عن البرهان

عنده اعتبار اجمد الزنا وعندهما قدر يذهب الراجحة واما الاقرار فالتقدم لا يبطله عند محمد وعندهما لا يجمد الا عند قيام الراجحة ورجع في الغاية قول محمد قتال فالذهب عندي في الاقرار ما قال محمد وفي القمخ وقول محمد هو الصحيح وفي البحر الحاصل ان المذهب قولهما الا ان قول محمد ار جمع من جهة المعنى انتهى فعلى هذا الوقدمه لكان اولي كما هو دأبه تدبر (ولا يجمد من وجد منه رايحة الخمر او ثيابها) اي الخمر لانه يحتمل انه شربها مكرها او مضطرا او الراجحة محتملة ايضا فلا يجب الحد بالشك الا اذا علم انه طابع (او اقر) بالشرب (ثم رجع) عن اقراره فانه لا يجمد لانه خالص حق الله تعالى فيعمل الرجوع فيه كسائر الحدود وهذا لانه يحتمل ان يكون صادقا فصار شبهة (او اقر سكران) فانه لا يجمد لزيادة احتمال الكذب في اقراره فيحتمل للدرأ والحاصل ان كل حد كان خالصا لله تعالى لا يصح اقراره ولا يصح كعده التذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالمصالحى عقوبة عليه كما في سائر تصرفاته من الاقرار بالمال والطلاق والعقاق وغيرها (والسكر الموجب الحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء) هذا حده عند الامام (وعندهما ان يهذى ويختلط كلامه) اي يكون اكثر كلامه هذيانا فان كان نصفه مستقيما فليس سكران واليه مال اكثر المشايخ وعند الشافعي المعتبر ظهور اثر السكر في مشيه وحركاته واطرافه وهذا مما يختلف بالاشخاص فان الصالحى ربما يتمايل في مشيه والسكران قد لا يتمايل ويمشي مستقيما (وبه) اي بقول الامامين (يفتى) كما في اكثر المعبرات لانه المتعارف وفي القمخ واختاره للفتوى لضعف دليل الامام والمعتبر في قدر السكر في حق الحرمة ما قاله بالانفاق للاحتياط (ولو ارتد السكران لاتبين امره منه) اي لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد قضاء اماد ياتى فان كان في الواقع قصد التكلم به ذاكر المعناه كفر والافلاكي في القمخ وعند ابى يوسف ارتداده كفر وفي البحر وينبغي ان يصح اسلامه كما لمكره لكن في القمخ خلافه

* باب حد القذف *

والقذف لغة الرمي مطلقا وفي الاصطلاح نسبة من احصن الى الزنا صريحا او دلالة وهو من الكبار باجماع الائمة واستثنى منه الشافعيه ما كان في خلوة لعدم لحوق العار وفي البحر وقواعدا لا تأباه لان العلة لحوق العار وهو مفقود (هو) اي حد القذف (كعده الشرب كمية) اي عددا وهو ثمانون جلدة للحر ونصفها للعبد (وثبوتا) اي من حيث الثبوت بشهادة الرجلين او باقرار القاذف مرة لا للنساء وفي القمخ ويسألها القاضي عن القذف ماهو وعن خصوص ما قال ولا بد من اتفاقهما على اللغة التي وقع القذف بها وعلى زمان القذف ولو قال

وقمخ القدير (ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق) ولو مبهما (وعتق الامة) * الى * معينة (ليضمنه تحريم الفرج فيكون حقا لله تعالى فلا يشترط الدعوى) (وفي عتق العبد تشترط) دعواه

(خلافا لهما) واصله ان اعتق من حقوق العبد عنده فشرط الدعوى وعندهما من حقوق الشرع
فلا تشرط (فلو شهدا بعق احد) ٥٦١ * * * عبديه او امتيه) في صحته او مرضه او بعد وفاته ذكره

القهستاني وسيجي (لا تقبل)
لجهالة المدعى واعتق
المبهم لا يحرم الفرج عنده
وان كان لا يفتي بحل وطنها
احتياطا كما مر (الا) ان
يشهدان بعق العبد او
احدهما (في وصيته) فتقبل
استحسانا لان الخصم في
الوصية انما هو الوصي
وهو معلوم وعنه خلف
وهو الوصي او الوارث
ولان العتق بالموت يشيع
فيهما ولذا يعتق نصف
كل منهما فيكون كل واحد
خصما وهذا يقتضي انهما
لو شهدا بعد موته انه قال
في صحته احد كما حرر تقبل
وهو الاصح اعتبارا
للشروع لما عرف ان الحكم
اذا تعلل بعتين لا يفتي
باتقاء احدهما (او عندهما
تقبل) لعدم اشتراطهما
الدعوى وبه قالت الأئمة
الثلاثة (وان شهدا بطلاق
احدى نساءه قبلت اتفاقا)
لان الطلاق المبهم يحرم
الفرج اجساعا وتجبر فيه
على البيان فلا تشرط فيه
الدعوى بخلاف العتق
المبهم كما مر فليفهم انتهى
والله اعلم * * * باب الحلف
بالعتق * * * شرع في بيان

لي بينة حاضرة في المصر امهله القاضي الى آخر المجلس وحبسه عند الامام الى
قيام القاضي عن مجلسه او لو شهدا عليه بزنا متقدم سقط الحد عن القاذف ولم
يثبت الزنا (فن قذف محصنا او محصنة بصرح الزنا) احتراز عما يكون بطريق
الكناية بان قال الرجل محصن يازاني فقال الآخر صدقت لا يحمد المصدق بخلاف
ما لو قال هو كما قلت وكذا لو قال اشهد انك زان فقال آخر وانا اشهد لاحد
على الثاني ولو قال بغير او بشور او بحمار او بفرس لاحد عليه بخلاف زنت
ببقرة او بشاة او بشوب او بدراهم (حد) القاذف (بطلب المقذوف) المحصن
استيفاء الحد سواء كان رجلا او امرأة واشترط طلبه لان فيه حقه من حيث دفع
العار عنه ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف كما في الدرر
(متفرقا) لما مر (ولا ينزع عنه) اى عن القاذف (غير الفرو والحشو) اى لا يجرد
كما يجرد في حد الزنا لان سببه غير مقطوع به فلا يقام على الشدة الا انه ينزع عنه
الفرو والحشو لان ذلك يمنع ايصال الالم (واحصانه) اى المقذوف (كونه
مكلفا) اى عاقلا بالغافخرج الصبي والمجنون لانهما لا يلحقهما العار (حرا)
فخرج العبد ولو مدبرا او مكاتب اى ثبت حرته باقرار القاذف او بالينة بشهادة
رجل وامرأتين او بعلم القاضي ولا يحلف القاذف ان المقذوف محصن (مسلم)
فخرج الكافر (عقيفا عن الزنا) الشرعى لان غير العفيف لا يلحقه العار ولو قيده
ناطقا لكان اولى لان قذف الاخرس لا يوجب الحد لان طلبه يكون بالاشارة واصله
لو كان ينطق لصدقه وهذا القدر كاف لدرء الحد فبهذا يندفع ما قيل من ان
عندنا للاخرس لكل شئ اشارة مخصوصة معهودة منه فينبغي ان يحذر اذا افهم
طلبه بشارته المخصوصة تأمل ويشترط ايضا ان لا يكون مجبوا ولا خنثى مشكلا
وان لا تكون المرأة رتقاء ولا خرساء اذ المحبوب والرتقاء لا يحذر قاذفهما لانهما
لا يلحقهما العار بذلك لظهور كذبه بيقين (ولو نفاه عن ابيه بان قال لست
لاييك اولست ببن فلان ان) نفاه عنه (في غضب) اى مشامعة (حد والا) اى
وان لم يكن نفيه في غضب بل في حالة الرضاء (لا) اى لا يحذر واظهار ان هذا
قيد للصورتين كافي الدرر والغاية وغيرهما تكن صاحب الكافي وغيره من المتقدمين
خصوا بالصورة الثانية فقالوا ومن نفى نسب غيره وقال لست لاييك يحذر وهذا
اذا كانت امه محصنة لانه قذف امه حقيقة لانه متى لم يكن من ابيه يكون من غير
ابيه ضرورة واقتضاء ولانكاح لغير ابيه فكان في نفى نسبه من ابيه نسبة امه الى
الزنا ضرورة وفي القهستاني انما حد به لانه صريح في التذنب كيازانية فالتقييد
لغو وان قال في غضب لست ببن فلان لاييه الذى يدعى له حد وان قال في غير
غضب لان هذا الكلام قذف حقيقة لانه نفى نسبه من ابيه ونفى نسبه من ابيه

التعليق بعد ذكر التحجير وانما ذكر مسألة * * * ٧١ * * * ل * * * التعليق بالولادة في عتق البعض لبيان انه يعتق
منه البعض عند عدم العلم (ومن قال ان دخلت الدار) مثلا (فكل ملوك) عبد اوامة كالادمى يقع على

الذكر والانشى كما في الذخيرة ولو قال عيت الذكر دون الانثى لم يدين قضاء ولا يتناول الجنين الا بالتبعية ولا المكاتب ولا المملوك المشترك الا ان يعينهم كما في النهاية (ل) ٥٦٢ الاختصاص والاختصاص انما يكون انشئ هو

ملكه في الحال دون ما يحدث في المالك كما في الكر ما في وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضى وغيره (يومئذ) اى وقت الدخول (حر) يعنى بدخوله كل من في ملكه عند الدخول (للدخول) مثلا (سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد بعده) لانه اضاف العتق الى مملوك له زمان الدخول لان معنى قوله يومئذ يوم اذ دخلت فاعتبر قيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيهما والمراد باليوم مطلقا الوقت ولو ليلا لانه اضيف الى ما لا يتبدل فيكون لمطلق الوقت وفيه ان يومئذ مركب والمركب غير المفرد لا ترى ان الرضى ذهب الى ان اذ بدل من يوم وفي الفصل انه كخمسة عشر وذلك بنى الاول وشبهت الهزرة في نحو سئيم وكتب بصورة الياء على انه ايس بكلى كما مر ذكره القهستاني ولو قال كل مملوك اشتريه اذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما اشتري بعد الفعل الذى حالف عليه ولا يعنى ما

نسبة امه الى الزنا الا ان في غير حال الغضب قد يراد به المعابة اى انت لا تشبه اباك في المروءة والسخاوة فلا يحد مع الاحتمال وفي حال الغضب يراد به حقيقة كلامه انتهى فهذا علم ان المص ترك ما لا بد منه وهو قوله وامه محصنة وخالف اكثر المعبرات بتعميم الغضب في الصورتين لكن بقي فيه كلام وهو ارادة هذا المعنى في حال الغضب اظهر لان الاب كريم والابن بخيل مثلا فان كثيرا من الناس يقولون في حال الغضب تهكما لست بابن فلان فينبغي ان لا يحد مطلقا لكن في عامة الكتب يحد في حال الغضب تدبر وفي اثنين لو قال لك ابن فلان لغير ابيه يحد اذا كان في حال الشامة بخلاف ما اذا نفي الولادة عن ابيه بان قال لست بابن فلان ولا فلانة فانه لا يحد (ولا يحد لو نفاه عن جده) بان قال لست بابن فلان وهو جده لانه صادق في نفيه (او نسبته ابيه) الى جده لانه قد ينسب اليه مجازا (او) نسبته الى عمه او خاله (اورابه) بالتشديد اى زوج امه لان كلامهم يسمى ابا مجازا (او قال يا ابن ماء السماء) فان في ظاهره نفي كونه ابنا لايه وليس المراد ذلك بل التشبيه في الجود والسماحة والصفاء (او قال عربى يابنطى) فانه لا يحد لانه يراد به التشبيه في الاخلاق او عدم الفصاحة النبط جيل من الناس اسودا العراق الواحد بنطى وفي الاصلاح وفيه نظر لان حالة الغضب تأبى عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما تأبى عن القصد الى معنى الصعود في زنا في الجبل انتهى لكن يمكن الجواب عنه لم يحد استعماله لذلك القصد ويمكن ان يجعل المراد به في حالة الغضب التهكم به عليه (او لست بعربى) فانه لا يحد لما مر وفي المنع لو قال لست لاب حلال او لست ولد حلال فهو قذف ولو قال يا زينة فقات انت ازنى منى حد الرجل لانه قذفها وليست هى قاذفة لانه يحمل على انت اعلم مني بالزنا ولو قال لامرأة زنى بك وزوجك قل ان يتزوجك فهو قاذف ولو قال زنى فخذك او ظهرك فليس بقاذف (ويحد بقذف الميت المحصن) او الميت المحصنة (ان طالب به الوالد) او جده وان علاو القيد بالوالد اتفاقا اذا لام كذلك (او ولد او ولد له) وان سنل والاولى ان يقول ان طالب به الاصول والفروع وان علاو او سفلوا لان العار يلحق بهم فيكون القذف متاولا لهم معنى وقال زفر مع وجود الولد ليس لولد الولد ذلك (او) وصلية (محروما عن الارث) خلافا للشافعى مطلعا بناء على ان حد القذف يورث عنده فيثبت لكل وارث حق المطالبة وعندنا لا يثبت لمن يلحق به العار ولم يثبت للمحروم عن الارث بانكفر والرق وغيرهما خلافا لزفر (وكذا) اى يحدد ان طالب به (والد الميت خلافا للمحمد) في غير ظاهر الرواية لانه منسوب الى ابيه الى امه فلا يلحقه الشين بزنا ابى امه والمذهب الاول لان الشين يلحقه

اشترى قبل ذلك الا ان يعينهم ولو قال كل مملوك املكه اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وله * ان * مملوك فاستفاد في الوقت الذى عينه آخر عتق ما استفاده ايضا ولو نوى احد الصنفين صدق ديانة لا قضاء

كافي البدائع (ولو لم يقل) في حلفه المذكور (يؤخذ لا يعتق الامن كان في ملكه وقت الحلف فقط) لامن ملكه بعده لعدم الاضافة الى الملك * ٥٦٣ * اوسيه (وكذا لو قال كل مملوك لي) آخر املكه (حر بعد غدا) او

بعد شهر فانه يعتق من له وقت حلف فقط لعدم مضي الوقت فيختص بحال التكلم حتى لو لم يكن في ملكه شيء يوم حلف كان اليين لغوا ولا فرق بين كون التعليق بان او اذا او اذا ما اومتى او متى ما ولا بين كون العتق معلقا او منجزا - قدم الشرط او اخره (و) نطق (المملوك لانية اول الحمل) لانه مملوك تبعاً لانه كعضو من اعضائها (فلو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امة حالي فولدت ذكرا و لو لاقبل من نصف حول منذ خلف) او قال ان اشتريت مملوكين ففهما حران فاشترى جارية حاملا او قال للحامل كل مملوك لي غيرك حر (لا يعتق) الحمل في هذه المسائل ولا الام (ولو لم يقل ذكرا) لدخل الحامل (و عتق) الحمل حيثئذ (تبع الامه) لاتناول اللفظ وفيه اشعار بانه لو قال كل مملوك املكه او الى ستة فصاعدا جعل ما يستفيد دون ما في ملكه ولو قال عتيته دين ديانة لا قضاء كما في القهستاني عن المحيط (ولو قال كل مملوك لي)

او املكه (حر بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مدبرا لامن ملكه بعد) اي لا يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا من ملكه بعد هذا القول (لكن يعتق الجميع من التثنية عند موته) لان هذا اي مجموع التركيب ايجاب عتق

اذ النسب ثابت من الطرفين كما في اكثر الكتب فعلى هذا ينبغي للمص ان يقول وفيه خلاف عن محمد تأمل (ولا يضاب وندابه ولا) يطالب (عبد سيده بقذف امه) المحصنة بالاجماع لانهما لا يعاقبان بسببهما والمراد بالولد الفرع وان سفل وبالباب الاصل وان عللا ذكرا كان او انثى فلو كان لها ابن من غيره او اب ونحوه وليس بمملوك له فله ان يطالبه بالحد اوجود السبب وعدم المانع كما في التبيين (ويبطل) حد القذف (بموت المقدوف) سواء مات قبل الشروع في الحد او بعده وعند الأئمة الثلاثة لا يبطل بناء على ان الارث يجري عندهم كحقوق العباد وعندنا لان حق الشرع له غالب فيها فلا يجري الارث فيه (لا) يبطل (بالرجوع عن الاقرار) يعني من اقر بقذف ثم رجع لم يقبل لان المقدوف حقا فيه فكذبه في الرجوع بخلاف حدوده هي خاص حق الله تعالى اذ لا مكذب له فيها (ولا يصح العفو) عن حد القذف (ولا الاعتيةض عنه) اي اخذ اعوض عن حد القذف لانهما لا يجريان في حق الشرع لانه غالب عندنا خلافا للشافعي ولو عفا المقدوف قبل القضاء بالحد لا يحد الا قاذف لا لصحة عفو بل لترك طلبه حتى لو عاد وطلب يحد وفيه اشارة الى انه يشترط الدعوى في اقامته ولم تبطل الشهادة بالتقادم وفي البحر ويقيم القاضي بعلمه في ايام قضائه وكذا اوقذفه بحضرته (واو قال زنت في الجبل وعنى الصعود) اي حال كونه قائلا اردت به الصعود (حد) عند الشيخين وفيه اشارة الى انه لو لم يعن الصعود يحد اتفاقا (خلافا لمحمد) فانه يقول لا يحد وهو قول الشافعي لانه نوى حقيقة لفظه لان زنا بالهمزة يجزى بمعنى صعد وذكر الجبل يقرره مرادا وفي مستعمل بمعنى على ولهما ان ظاهر اللفظ دال على الفاحشة وهمزته يجوز ان تكون مقبولة من الحرف اللين كايلىن المهور ودلالة الحال داعية الى ارادة القذف وذكر الجبل انما يعين الصعود مرادا اذا كان مقرونا بكلمة على اذ هو مستعمل فيه فنذا لو قال زنت على الجبل قيل لا يحد وقيل يحد وفي الغاية والمذهب عندي اذا كان هذا الكلام خرج على وجه الغضب والسباب يجب الحد والا فلا وقيد بالهمزة اذ لو كان بايما وجب الحد اتفاقا وكذا اوقصر على قوله زنت يحد اتفاقا كما في البحر (وان قال) رجل لاخر (يا زاني وعكس عليه) الاخر بان قال لا بل انت زان (حدا) اي القائلان به لان كلامهما قذف صاحبه بخلاف ما لو قال له مثلا يا خيث فقال بل انت تكافأ ولا يميز ركل منهما للآخر (ولو قال له لامرأته وعكست حدث المرأة فقط ولا لعان) على الزوج لانهما قاذفان وقذفه يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد وفي البداية بالحد ابطال اللعان لان المحدود في القذف ليس باهل له ولا ابطال في عكسه اصلا فيحتمل للدرء اذا اللعان في معنى الحد وفيه اشارة الى

بطريق الوصية لاضافته العتق الى الموت فان خرج من الثلث فيها والاضرب كل بقيمة فيه ولو استغرقت
التركة بالدين وجبت السعاية انتهى باب العتق على جعل * ٥٦٤ * اخره لان الاصل عدمه والجعل

انه لو قال يازانية بنت زانية فخاصمت الام او لافحد الرجل سقط اللعان ولو خاصمت
المرأة او لافلا عن انقاض بينهما ثم الامام يحذر الرجل (ولو قالت) في جواب قوله
لها (يا زانية زنت بك) او معك (بطل الحد ايضا) اي كابطل اللعان لو وقع
الشك في كل منهما لاحتمال انها ارادت الزنا قبل النكاح فيجب الحد لا اللعان
واحتمال انها ارادت زناى هو الذي كان معك بعد النكاح لاني ما كنت احدا
غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان لاحد لوجود التدف
منه لامنها فجاء الشك هذا اذا اقتصر عن هذه ولو زادت قبل ان تزوجك
تحد المرأة وحدها وقيد بكونها امرأه لانه لو كان ذلك كله مع اجنبية لم يحد
هو بل هي لانها صدقته ولو قالت في جوابه انت ازني مني حد الرجل وحده
(وان اقر) رجل (بولد ثم نفاه) اي نفى نسبه (يلعن) لان النسب لزمه باقراره
وبانثى بعده صار قاذفا فيجب اللعان (وان عكس) اي نفاه ثم اقر به (حد)
اي الثاني اكذب نفسه بعدما نفاه (والولد له) اي ثبت نسبه للرجل (في الوجهين)
لاقراره سابقا لاحقا (ولاشئ) اي لاحد ولا لعان (ان قال) رجل (ليس بابي
ولا ابني) لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفا (ولا حد بقذف امرأه لها ولد)
سواء كان حيا او ميتا (لا يعلم له اب او لعنت بولد) لقيام اماره الزنا وهي ولادة
ولد لاباله فلا يوجد العفة عن الزنا وفيه اشارة الى انه لا بد من بقاء اللعان حتى
لو بطل با كذابه نفسه ثم قذفها رجل حد والى انه لا بد ان يقطع القاضي نسب
الولد حتى لو جاءت بولد ولم يقطع القاضي النسب وجب الحد على قاذفها كما في
البحر (بخلاف) قذف (من لا لعنت بغيره) اي الولد لانعدام اماره الزنا (ولا)
حد (بقذف رجل وطئ احرما لعينه) كوطئ امرأه في غير ملكه من كل وجه
او من وجه كوطئ امة مشتركة فان الوطئ في الصورتين حرام لعينه والاصل
ان من وطئ وطئ احرما لعينه لا يجب الحد بقذفه لغوات العفة وشمل قوله في غير
ملكه جارية ابنه والمنكوحه نكاحا فاسدا والامة المستحقة والمكره على الزنا والثابت
حرمتها بالمصاهرة او تزوج محارمه ودخل بهن او جمع المحارم او تزوج امة على حرة
(او) وطئ (مملوكة حرمت ابدانها التي هي اختها رضاعا) هذا هو الصحيح
لثبوت التضاد بين الحل والحرمه (ولا) حد (بقذف مسلم زنى في كفره) لا يحد
الزنا منها شرعا لانعدام الملك والزنا حرام في جميع الاديان خلافا للامة الثلاثة
(او) بقذف (مكاتب وان) وصليته كان (مات عن وفاء) اي ترك ما لا يفي ببذل
الكتابة لان الصحبة رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في موته حرا او عبدا فأورث
شبهة وفيه اشارة الى المكاتب اذا مات عن غير وفاء لاحد بالطريق الاولى
قال صاحب الفرائد لا وجه لادراج هذه المسئلة بين مسائل وطئ الحرام لعينه

بالضم ما جعل للانسان من
شيء على فعل وكذا الجمالة
بالكسر والقح (ومن
اعتق) بكسر التاء (على
مال) نقدا وعرض حيوان
معلوم الجنس او لا مكيل
او موزون معلوم الجنس
(اوبه) اي بذلك المال كحزرك
على الف او بالف او على
ان تعطيني او تؤدى لي
الفا ونحو ذلك او بتلك
نفسك او وهبتها منك
على ان تقرضني كذا والمال
يعم العرض وغيره اذا علم
الجنس ويلزم الوسط وتجبر
المولى على قبول القيمة
وان لم يعلم كثوب وحيوان
عتق بالقبول ولزمه قيمة
نفسه وفي الذخيرة انت
حر على ان تجعني لا يعتق
حتى يجع وان لم يجع فعليه
قيمة حجة وسط ولو قال صم
عني يوما وصل ركعتين
وانت حر لا يعتق والفرق
ان الحج مما تجرى فيه النيابة
بخلاف غيره وعلى هذا
فينبغي انه لو قال اعتقتك
على ان تكفر عن ظهاري
انه لو اعتق او كسى عتق
واماره كذا في النهر ولو
اختلفا في جنس المال او
قدره فالقول للعبد بيمينه

كألو انكر اصله وانيسة للمولى (فقبل) العبد ذلك في مجلسه لو حاضرا او مجلس علمه * ووطئ *
لو غابا بقرينة انفاه ولا بد ان يقبل في الكل فلو قبل في النصف لم يجز وقال لا يجوز ويعتق كله بالالف بناء على

تجزى الاعتاق وعدمه ولا خلاف ان ما لا يتجزى كاطلاق والدم يكون قبول النصف كقبول الكل (عتق)
سواء ادى المال اولا (والمال) * ٥٦٥ * المشروط (دين) صحيح (عليه) لانه التزمه بقوله وقد كانت

له ذمة صالحة للالتزام

وقد تأكدت بالعتق حتى

(تصح الكفالة به بخلاف

بدل الكتابة) حيث لم تصح

الكفالة به لانه ثبت مع المنافي

وهو قيسام الرق ثم ينهى

ان يراد بالمال المنقوم فان

العتق كالطلاق فلو عتق

على خير فعلى تفصيله وفي

كلمة على اشعار بانه لوعاقته

بإذا اومتى لم يتيقيد بالجلوس

كافى الاختيار (وان)

عتق عتقه بادائه بان (قال

ان اديت الى الفافات حر

او اذا) او متى (اديت

صار) العبد مأذونا له

في التجارة ليمكن من الاداء

بالتجارة لانها المشروعة

عند الاختيار لا التكدي

لانه خسة يلحق المولى بها

العارع انه لو تكدي وادى

عتق (لا) يصير (مكتبا)

لانه صريح في تعليق العتق

بالاداء وهو يخالف المكتاب

في عشرين مسألة ذكرتها

في شرح التنوير (ويعتق

ان ادى) ذلك المال ولو

باستقراضه من رجل الا

ان الغريم يرجع على المولى

وفي اضمار فاعل ادى اشارة

الى ان المولى لو اخذ مكان

الدرهم مائة دينار لا يعتق

كافى القهسة نى عن المحيط

وهذا (في التعليق بان) لانه للشرط فكل طلبا للمال في الحل فيتعقده به وعند ابى يوسف انه لا يتيقيد به كفى

ووطى الحرام لغيره لانها لاتعلق بهذه القاعدة انتهى لكن وجد المناسبة معلوم
لانه كما يحذف رجل ووطى حراما لعينه لا يحذف بقذف مكاتب تأمل (ولا) يحذف
(بقذف من ووطى حراما لغيره كوطى امته المجوسية او) ووطى (امرأته وهى
حائض) وكذا المظاهرة عنها والمحرمة باليمن والمعتدة عن غيره والاختين بملك
اليمن والمشتراة شراء فاسدا لان هذا الوطى ليس بالزنا فكان محصنا (وكذا)
اى لا يحذف (وطى مكاتبته) عند الطرفين لانها ملكه وتحريرها عارض فهى
كالأرض (خلافا لمحمد) وزفر لان ملكه زائل في حق الوطى بدلالة وجوب
العقر عليه (ويحذف من قذف مسلما) كان (قد نكح محرمه في كفره) عند الامام
(خلافا لهما) بناء على ان نكاح الكافر محرمه صحيح عنده خلافا لهما كما مر
في النكاح (و) يحذف (مستأمن قذف مسلما في دارنا) لان فيه حق العبد وقد التزم
ايفاء حقوق العباد (ويكفى حد) واحد (لجنايات اتحد جنسها) كما اذا زنى مرات
ستعددة فحد مرة يكون عن الجميع وفي المبسوط لو قذف جماعة في كلمة واحدة
بان قال يا ايها الزناة او كلمات متفرقة بان قال يا زيد انت زان يا عمرو انت زان
يا خالد انت زان لا يقيم عليه الا حد واحد عندنا وعند الشافعى اذا قذف فهم
بكلام واحد فكذلك الجواب وان قذف فهم بكلمات متفرقة يحذف لكل
واحد منهم انتهى لكن الظاهر من سائر الكتب عدم التداخل مطلقا عند
الشافعى تأمل (لا) يكفى حد واحد (ان اختلف) جنسها يعنى اذا زنى وقذف
وشرب فانه يحذف لكل واحد منها لعدم حصول التقابل ببعض الاختلاف
الاسباب لكن لا يتوالى بينهما خيفة الهلاك بل ينظر حتى يبرأ من الاول

* فصل في التعزير *

قال صاحب التنوير هو تأديب دون الحد وفي اللغة مطلق التأديب وقوله دون
الحد من معناه الشرعى اى ادنى من الحد في القدر وقوة الدليل فانه شرعا لا يختص
بالضرب بل قد يكون به وقد يكون بالصفع وبفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر
القاضى اليد بوجه عبوس وشم غير القذف وفي البحر ولا يكون التعزير باخذ المال
من الجاني في المذهب لكن في الخلاصة سمعت عن ثقة ان التعزير باخذ المال
ان رأى القاضى ذلك او الوالى جاز ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة
يجوز تعزيره باخذ المال ولم يذكر كيفية الاخذ وارى ان يأخذه فيمسكه مدة
لازجر ثم يعيده لا ان يأخذه لنفسه اوليت المال فان آيس من توبته يصرفه الى
ما يرى وفي النهاية التعزير على مراتب تعزير اشرف الاشراف وهم العلماء
والعلوية بالاعلام وتعزير الاشراف والدهاقين بالاعلام والجر الى باب القاضى

كافى القهسة نى عن المحيط (في المجلس اوخلى بين المولى وبين المال فيه) اى المجلس بحيث لو مد يده اليه اخذه
وهذا (في التعليق بان) لانه للشرط فكل طلبا للمال في الحل فيتعقده به وعند ابى يوسف انه لا يتيقيد به كفى

إذا ومتى (و) يعتق (متى أدى أو خلى) بين المال والمولى (في التعليق باذا) لأن إذا للوقت تعم الاوقات كئتي
(وتجبر المولى على القبض) دفعا لضرر العبد ومعنى الاجبار * ٥٦٦ * فيه وفي سائر الحقوق انه يكون

وتعزير الاوساط وهم السوقية بالجور والحبس وتعزير الارازل بهذا كله وبالضرب
انتهى وظاهره انه ليس مفوضا الى رأى القاضى وانه ليس للقاضى التعزير
بغير المناسب المستحق لكن مختار السرخسى انه ليس فيه تقدير بل هو مفوض
الى رأى القاضى لان المق منه الزجر واحوال الناس مختلفة فنمفوض الى رأى
القاضى وفي التنوير ويكون التعزير بالقتل مكن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له
ان كان يعلم انه لا يزوج بصياح وضرب بما دون السلاح والا لا وان كانت المرأة
مطأوعة فتلهما ولو كان مع امرأته وهو يزنى بها او مع محرمة وهما مطأوعتان
قتلهما جيا مطلقا وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس
وجميع الظلمة باذى شئ قيمة وقيمة كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعدها ليس
ذلك غير الحاكم حتى لو عزره بعد الفراغ منها بغير اذن المحتسب فلا يحتسب ان يعزر
المعزر (يعزر من قذف ملوكا) عبدا او امرأة (او كافر ابلا زنا) ولو صر محاملا يازانى
وهو ليس بزنا لانه جنائية قذف وقد امتنع الحد لفقد الاحصان فوجب التعزير
ولهذا يبلغ في التعزير غاية (او قذف مسما صاغا بيا فاسق) الا ان يكون معلوم
الفسق فلا يعزر فان اراد القاذف اثبات الفسق مجردا من غير بيان سيده لا تسمع فان
بين سيما شرعيا لا يطلب اقاضى منه اقامة البيعة بل يسأل المقول له عن الفرائض
التي تفرض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا شئ على القائل له
يا فاسق والتقييد بالمسلم اتفقا في لانه لو قذف مسلم ذميا يعزر لانه ارتكب معصية
كما في البحر (يا كافر) او يهودى واراد الشتم ولا يعتقه كفا فانه يعزر ولا يكفر
ولو اعتقد المخاطب كافرا كفر لانه اعتقد الاسلام كفرا وفي القنية لو قال ليهودى
او مجوسى يا كافر يأثم ان شق عليه وقال في البحر ومقتضاه انه يعزر لارتكابه
ما اوجب الاثم انتهى لكن فيه ما فيه تأمل (يا خبيث) ضد الطيب (بالص)
يا سارق (يا فاجر) الا ان يكون لصا او فاجرا كما في البحر (يا منافق يا لوطى) قبل
ان اراد انه من قوم لوط لاشئ عليه وان اراد انه يعمل عملهم يعزر عند
الامام ويحد عندهما والصحيح انه يعزر ان كان في غضب وفي البحر او هزل
من تعود الهزل والتبجح (يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربوا يا شارب الخمر)
والحل انه ليس على ما وصفه به (يا ديوث) اى الذى لا غيرة له ممن يدخل على اهله
(يا مخنث) هو الذى في حر كاته وسكناته خنوثة اى ابن والذى يفعل الردى (يا خائن)
من الخيانة (يا ابن القحبة) وفي الاصل لا يقال القحبة في العرف الا من افحش من الزانية
لان الزانية قد تفعل سرا وتأنف منه والقحبة من تجاهره بالاجرة لانيان الفعل
لانا نقول لذلك المعنى لم يجب الحد بذلك اللفظ فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده
خلافا لهما انتهى فعلى هذا يلزم ان يحد عندهما بهذا اللفظ مع ان الخلاف

قايضا بالتخية فيعتق ثم
التخية رفع المانع قبض اولا
كما اشير اليه في الكافي لكن
في العمادية قال نصير انهم
كانوا يقولون في الدين
اذا وضعه بين يدي المالك
لا يبرأ حتى يضعه في يده
او حجره ذكره القهستاني
(وان أدى البعض بحسب
على القبض) اعتبارا للجزء
بالكل (الا انه لا يعتق مالم
يؤد الكل) لان شرط
العقق اداء الكل ولم يوجد
فلم يعتق (كما لو حط عنه
البعض فادى الباقي) فانه
لا يعتق وكذا لو ابرأه المولى
او أدى عنه غيره تبرعاً لم يعتق
لما قلنا ثم المسئلة مقيدة
بان يكون العوض معلوما
فلو قال على دراهم لم يجبر
على القبول لان مثل هذه
الجهالة لا تكون في المعاوضة
ذكره الزيلعي ولو قال على
ثوب او على دابة او اتي به
وسطا او جيد الان جهالة
الجنس لا تصلح عوضا
وان يكون صحيحا فلو قال
على كذا من الخمر لم يجبر
ايضا وان كان يعتق بقبوله
كذا في النهر (ثم ان أدى)
العبد (الساكبهها قبل
التعليق رجع به المولى

عليه) لانه ملك المولى (ولو قال انت حر بعد موتى بالف) او عليه (فان قبل) العبد الاف * لم *
(بعد موته) اى موت المولى ولو بساغة (واعتقه الوارث) او الوصى او القاضى عند امتناع الوارث

(عتق) بالالف والولاء للميت (والا) اي وان لم يقبل العبد العتق بالالف بعده او قبل ولم يعتقه الوارث ونحوه (لا) يعتق بالالف المذكور * ٥٦٧ * وان جاز ان يعتقه الوارث بحاجتنا اما القبول بعده فلا نه قابل

الالف بالحرية بعد الموت
واما اعتاق الوارث فلان
العبد صار للوارث فلم
ينفذ ما علقه الميت
من الاعتاق في ملك الغير
وفيه اشعار بانه لو قال
اذا مت فانت حر على
الف فالقبول للحال لا بعد
الوفاة فاذا قبل صح التدبير
ولا يلزمه المال كما قال
ابو يوسف وبانه لو قال
انت حر على الف بعد
موتي فالقبول على الحياة
وبعد القبول صار مدبرا
ولم يجب المال وذا بالاجماع
كما في القهستانى عن شرح
الطحاوى (ولو حرره)
المولى (على ان يخدمه
سنة) مثلا (فقبل) العبد
ذلك في المجلس (عتق)
من ساعته (و) وجب
(عليه ان يخدمه) في بيته
او من خارجه على وجه
متعارف (تلك المدة)
لانه معاوضة ولو لم يعين
مدة كان عليه قيمة نفسه لان
الخدمة مجهولة وقد علمت
ان القيمة مخلص (فان مات
المولى) او العبد (قبلها)
اي قبل كل الخدمة (لزمه)
عند الشيخين (قيمة نفسه)
فتؤخذ منه للورثة او من

لم ينقل عنه بل الجواب ان الزنا صريح في ابن الزانية بخلاف ابن القحبة فلهذا
لم يحد فيه ويؤيده ما في البحر من انه لو قال لامرأته يا عتبة يعزرك بخلاف يارسى
فانه يحد لانه صريح في العرف بالزنا بخلاف قوله يا عتبة لانه كناية عن الزانية
لكن في الضمات التصريح يوجب الحد فيه تأمل (يا ابن الفاجرة) فانها
من مباشر كل معصية فلا يكون في معنى الزانية فكذا يعذر اطلب الوالد بقوله
يا ابن الفاسق يا ابن الكافر والنصراني وابوه ليس كذلك (يا نديق) وهو الذى
يبطن الكفر ويظهر الاسلام (يا قرطبان) وهو معرب قلتبان وفي التبيين
هو الذى يرى مع امرأته او محرمة رجلا اجنيا فيدعه خاليا بها وذا كان افحش
من الديوث وقيل هو السبب للجمع بين اثنين لمعنى غير ممدوح وقيل هو الذى
يبعث امرأته مع غلام باغ او مع مزارعه الى الضيعة او يأذن في الدخول عليها
في غيبته (يا مأوى الزواني) او (يا مأوى) (الصوص) او (يا حرام زاده) ومعناه الولد
الحاصل من الوطى الحرام وهو اعم من الزنا وفي المنع وغيره وفي العرف لا يراد
الاولد الزنا وكثيرا ما يراد به الخبيث للثيم فلهذا لا يحد به انتهى لكن في عرفنا
يراد به رجل يعلم الخيل في اكثر الامور فعلى هذا لا يلزم شئ تدبر ومن اللفاظ
الموجبة للتعزير يارسى يابن الاسود يارسى به الحق كما في البحر وانما عذر فيها
لانه اذى مسلما والحق الشين به فلهذا يعذر كل مرتكب منكرا مؤذنى مسلم بغير
حق بقول او فعل ولو يئتم العين وفي الخاتمة ان كان المدعى عليه ذامرة وكان
اول ما فعل يو عظم استحسانا ولا يعزرك فان عاد وتكر منه روى عن الامام
انه يضرب وتما منه في الفتح (لا) يعزرك (يا حار يا كلب يا قرد يا تيس يا خنزير
يا بقر يا حية يا ذئب يا حجام يابن حجام وابوه ليس كذلك فانه لا يعزرك وان كان ابوه
حجاما فعدم التعزير بالاولى (يا بغا) بالتشديد قيل هذا من شتم العوام يتفوهون به
ولا يعرفون معناه انتهى وليس له وجه فانه اسم اذكر ابقر وهو عبارة عن الوطى
الذى لشدة شبهة لا يفرق بين الحلال والحرام ولا بين الحسن والقبح وفي شرح المولى
مسكين البغا الذى يعلم بتجورها ويرضى فيها ينبغى ان يجب التعزير لانه الحق
الذين به تأمل (يا زاجر) فانه يستعمل فيمن يؤجر اهله للزنا لكنه ليس معناه الحقيقي
المتعارف بل بمعنى الموجز (يا ولد الحرام) وفي البحر فينبغى التعزير به لانه في العرف
بمعنى بولد الزنا فعلى هذا لا فرق بينه وبين باحرام زاده ولا وجه لذكره تدبر (يا عيار)
هو الذى يتردد بغير عمل (يا ناكس يا نكوس) على وزن فاعل ومفعول قال اخى
جلي ناكس لفظ مجمى والنون في اوله للنفي والكاف منه مفتوح وكس بمعنى الادمى
(يا سحر يا ضحكة) بوزن السفارة من يضحك عليه اناس وبوزن الهزيمة من يضحك
على الناس (يا كشيخان) قيل الكاشخ المتباعد عن مودة صاحبه عن قولهم كشيخ

تركته للمولى وانما لم يخلفه الوارث في استيفاء الخدمة اما لان المنفعة لا تورث او للتفاوت الفاحش فيها ولو خدم
مدة سقط عنه بقدرها من قيمته (وعند محمد يجب) قيمة قيمة خدمته اي اجر مثله كالا او بعضا وبه نأخذ كما

في الحاموي القدسي (وكذا) الخلاف (لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهدكت) اي العين او استحققت (قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين) لا انه معاوضة * ٥٦٨ * مال بغير مال لان نفس العبد ليس

بمال في حقه اذ لا يملك نفسه ولهما انه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى (ومن قال لا خراعتي امتك بالف على ان تزوجنيها) جوز في النهر جعل ان شرطية والمضارع بعدها مجزوم بها لا مصدرية قال وقد غفل عن هذا في البحر فتال الاولى ذكر لفظ على قبل قوله على ان تزوجنيها ليفيد عدم الوجوب عند عدم ذكرها بالاولى (ففعل) اي اعتقها المولى (وابت) الامة (ان تزوجه) عتقت مجانا (فلا شيء عليه) لان اشتراط البذل على الاجنبي جازي في الطلاق لا العتاق (ولو ضم القائل لفظ (عني) وباقي المسئلة بحالها (قسم) الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه حصته وسقط ما يخص المهر) لانه لما قال عني تضمن الشراء اقتضاء وقد قابل الالف بالرقبة شراء وبالبيع نكاحا فانقسم عليهما ووجب حصته ما سله وهو الرقبة وبطل عنه ما لم يسل وهو البضع (ولو تزوجه فحصة المهر لها في الوجهين) اي

وجه ضم عني وتركه (وحصة القيمة للمولى في) الوجه (الثاني وهدر في) الوجه * واماكم * (الاول) باعتبار تضمن الشراء وعدمه * فرع * ولو اعتق امته على ان تزوجه نفسها فزوجته فلها

مهر مثلها فان ابت فعلها قيمتها ولو كانت ام ولد فابت فلا شيء عليها كذا في الشنوية انتهى * باب التدبير *
هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد * ٥٦٩ * الموت كذا في المغرب وشرعا تعليق العتق بموت المولى

واياكم عن الزال (و يجوز حبسه) اي حبس من عليه التعزير (بعد الضرب) لان
الحبس من التعزير فله ضمه معه ان رأى فيه مصلحة (واشد الضرب التعزير) لان
ضربه خفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي الى فوت
المق وهو الانزجار واختلف في شدته فقال بعضهم الشدة هو الجمع فتجتمع الاسواط
في عضو واحد ولا يفرق على الاعضاء وقال بعضهم لابل في شدته في الضرب
لا في الجمع هذا فيما اذا عزر بمدون اكثره والافتسعة وثلثون من اشد الضرب فوق
ثمانين حكما فضلا عن اربعين مع تقيص واحد مع الاشدية في فوت المعنى الذي
لاجله نقص (ثم حد الزنا) لان جنائته اعظم وحرمة آكد (ثم حد الشرب)
لان جنائته يقينية (ثم حد القذف) لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وفيه
اشعار بان التعزير لا يتفادى وجاز عقوبه (ومن حد او عزر) على بناء المجهول للتعظيم
اي من حده الامام او عزره (فان) من ذلك (قدمه هدر) لانهما مور من الشرع
فلا يتقيد بشرط السلامة اذ لم تجاوزا الوضع المعتاد خلافا للشافعي (بخلاف تعزير
الزوج وزوجته) فانها لو ماتت من ضربها لا يهدر دمها بل يضمن لان تأديبه على
هذه الاشياء مباح ترجع منفعتة اليه لاليها فيتعيد بشرط السلامة وكذا لو ادب
المعلم الصبي فان يضمن عندنا وعند الائمة الثلاثة لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير
ولا الاب في التأديب ولا الجد ولا الوصي اذا ضرب به ضربا معتادا ولا يضمن بالا جاع

* كتاب السرقة *

لم يفرغ عن بيان الزاجر الرجعة الى صيانة النفوس كلا او بعضا واتصالها بشارع
في بيان المزجرة الرجعة الى صيانة الاموال واخرها لكون النفس اصلا والمال
تابعا (هي) اي السرقة في اللغة اخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه مالا كان
او غيره وفي الشرعية هي نوعان لانه امان يكون ضررها بذى المال او به وبعمامة
المسكين فالاول يسمى بالسرقة الصغرى والثاني بالكبرى بين حكمها في الاخر
لانها اقل وقوعا واشتركا في التعريف واكثر الشروط فعر فهما فقال (اخذ
مكلف) بطريق الظلم فلا يقطع غير المكلف كالصبي والمجنون ولا غيرهما اذا
كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابى يوسف يقطع الغير كما في القهستاني
(خفية) شرط في السرقة ابتداء وانتهاء اذا كان الاخذ نهارا لانه وقت
يلحقه الغوث فيه وابتداء اذا كان ليلا كما اذا ثقب الجدار سر او اخذ المال من المالك
جهر لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكف بالخفية فيه ابتداء لا يمنع القطع
في اكثر السراق والشرط ان يكون خفية على زعم السارق حتى او دخل دار انسان
فسرق وهو يزعم ان المالك لا يعلم وقطع ولو علم انه يعلم لانه جهر ولو دخل

ولو قال هو حر بعد موتى ان شاء الله لا يصح * ٧٢ * ل لان الاول امر والاستثناء فيه باطل والثاني ايجاب
والاستثناء فيه صحيح كافي الاول الحجة (او ان) الى مائة سنة وغلب موته فيها) فانه مدبر مطلقا في المختار كافي

الاختيار كذا كل مدة لا يعيش اليها غالباً لان الموت اذا صار غالباً كان كالنكاح لا محالة وفيه خلاف لابي يوسف
او اوصيت لك بنفسك اور قبلك او بثت مالي (لان بيعه ٥٧٠) صار موصاله وعن الثاني اوصي

لعبده بسهم من ماله يعتق
بعد موته ولو يجوز لان
الجزء عبارة عن الشيء
المبهم والتعيين فيه للورثة
بخلاف السهم فانه السدس
فكان سدس رقبته داخلا
في الوصية ثم بين حكم
المطلق بقوله (فلا يجوز
اخراجك عن ملكك الا
بالعق) وسيجي ان بيع
المدير باطل لا يملك بالقبض
وعلى هذا الوجه بينه وبين
قن ينبغي ان يسرى الفساد
الى القن ولو قضى خفي
يبطلان بيعه وزوم
التدبير صار مجمعا عليه ولو
قضى قاض يجوز بيعه
نفذ وهل يكون فسخا
للتدبير ذكرناه في شرح
التنوير وفيه الحيلة لمن
اراد ان يدبر عبده على
وجه يملك بيعه ان يقول
اذا مت وانت في ملكي فانت
مدير (ويجوز استخدامه
وكتابته) لان فيها تعجيل
الحرية (وابعاده الامة)
المديرة (توطأ) فان ولدت
من سيدها فهي ام واه
وبطل التدبير (وتزوج)
جبرا ومهرها للمولى
كالكسب والارث والارث
وولدها مدير كحامي

ما بين العشاء والعمة والناس يذهبون ويحيئون فهو بمنزلة النهار (قدر) وزن
(عشرة دراهم) وزن كل عشرة سبعة مثاقيل يوم السرقة والقطع فلو سرق
نصف دينار قيمته النصاب قطع واو اقل لا ولا يقطع في الذهب حتى يكون
مثقالا تكون قيمته عشرة دراهم ولو اخرج من الحرز اقل من العشرة ثم دخل
فيه وكل لم يقطع (مضروبة) فلو اخذ نقرة فضة وزنها عشر دراهم او متاعا
قيمتها عشرة دراهم غير مضروبة لم يقطع فيقوم باعز النقود او بتقد البلد الذي
يروج بين الناس في الغالب فالاول رواية الحسن عن الامام والثاني رواية ابي
يوسف عنه ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقيمين (من حرز)
اي ممنوع عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل المجهول في الحرز اي الموضع
الخصين فلا يقطع في غيره (لا ملك له) اي للسارق (فيه) اي في المسروق
(ولا شبهة ملك) فلا يقطع لو سرق من حرز له فيه شبهة او تأويل كما سيأتي
ولا بد من كون السارق ليس باخرس ولا اعمى لاحتمال انه لو نطق ادعى شبهة
والاعمى جاهل بما لغيره ولا بد ان تكون السرقة في دار العدل فلو سرق في دار
الحرب او ابغى ثم خرج الى دار الاسلام فاخذ لم يقطع ولا بد من ثبوت دلالة
القصد الى النصاب المأخوذ فلو سرق ثوبا لاساوى عشرة وفيه دراهم مصرورة
لم يقطع هذا اذا لم يكن الثوب وعاء للدراهم عادة والاي قطع كسرقة كيس فيه
دراهم كثيرة لان القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ولا بد ان يكون للمسروق
منه يد صحيحة وان يكون المسروق مما لا يتسارع اليه الفساد ولو سرق من السارق
لم يقطع وكذا لو سرق ما يتسارع اليه الفساد كاللحم والفواكه ولا بد ان يخرج
ظاهرا حتى لو ابتلع دينارا في الحرز وخرج لم يقطع ولا ينظر الى ان يتغوطه بل
يضمن مثله كما في البحر وغيره فعلى هذا علم ان تعريف المص ليس بتمام والاولى
ان يقول هي اخذ مكلف ناطق بصير عشرة دراهم جيادا ومقدارها مقصودة
ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحيحة مما لا يتسارع اليه الفساد في دار
العدل من حرز لا شبهة ولا تأويل فيه تأمل (وثبت) السرقة (بما ثبت به
الشرب) اي ثبت بشهادة رجلين وبالاقرار لا بشهادة رجل واحد (وما في القطع سواء
بالشهادة على الشهادة) فان سرق مكلف حر او عبد (وهما في القطع سواء
لان النص لم يفصل ولان القطع لا يتصف فكل ولم يندرس صيانة لاموال الناس
(ذلك التدر) اي قدر عشرة دراهم حال كونه (محرزا يمكن) اي بسبب موضع
معد لحفظ الاموال كالدور والدكاكين والخيام والمذهب ان حرز كل شيء
معتبر بحرزه مثله حتى لا يقطع باخذ او من اصطبل بخلاف اخذ الدابة (او حافظ)
كالجالس عند ماله في الطريق او في المسجد حتى لو سرق شيئا من تحت رأس

(واذا مات سيده) ولو حكما فله لو ارتد ولحق بدار الحرب وقضى بالحاجة عتق مديره ثم
لو عاد مسلما ومات ورثه (عتق من ثلث ماله) يوم موته (فان لم يخرج من الثلث فبحسابه) بان يحسب ثلث ماله

فيعتق منه بقدره ويسعى في باقيه وفيه استعارة بان لو خرج من الثلث وهلك باقي التركة قيل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ٥٧١ ذكر في المسئلة ان لهم حقها كذا في القهستاني (وان لم يترك)

النائم في الصحراء او في المسجد يقطع كسبائي (واقر) السارق (بها) اي بالسرقة طابعافلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين من افتي بصحته ويحل ضربه لكن لا يفتي به لانه جور وفي الترخ ان كان معروفا بالفجور المناسب للتهمة فقالت طائفة من الفقهاء يضربه الوالي او القاضي وقالت طائفة يضربه الوالي فقط ومنهم من قال لا يضربه او ان كان مجهول الحال يحبس حتى يكشف امره قيل يحبس شهرا وقيل يحبس مدة اجتهاد ولي الامر (مرة) عند الطرفين وعند ابي يوسف وزفر مرتين (اوشهد) على البناء للمفعول (عليه) انه سرق هذا تصریح بما علم ضمنا فحذفه اولى للاختصار كما قيل لكن المص صرحه لانه توطئة لقوله (وسألهما) اي الشاهدين (الامام) او القاضي (عن السرقة ماهي) اي السرقة احتراز عن نحو الغصب والسرقة الكبرى (وكيف هي) لجواز ان يدخل يده في الدار واخرج او ناوله آخر من خارج (واين هي) لجواز ان يسرق من غير حرز او في دار الحرب او البغي (وكم هي) والضمير يرجع الى السرقة والمراد المسروق فيسئل الامام اعلم ان المسروق كان نصبا باولا (ومن سرق) لجواز ان يكون المسروق منه ذارحم محرم واحد الزوجين لا يقال ان هذا مستغنى عنه لان المسروق منه حاضر والشهود تشهد بالسرقة منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك لانه يحتمل ان لا يكون المسروق منه حاضرا ويكون المدعى غيره تأمل (وينها) اي بين الشاهد ان تلك الاشياء المسئلة عنها (قطع) جواب ان اي قطع السارق يده سواء كان مقر او غيره جزاء لكسبه ويحبسه الى ان يسئل عن الشهود للتهمة ثم يحكم بالقطع وفي البحر واما المقر فيسئل عن جميع ما ذكرنا الا عن السؤال عن الزمان وفي الفتح ولا يسئل المقر عن المكان وهو مشكل لاحتمال المذكور وصح رجوعه عن اقراره بالسرقة حتى اوافق بالسرقة جماعة ثم رجع واحد سقط الحد عن الجميع ولكن يضمنون المال وفي الذخيرة واذا اقر بالسرقة ثم هرب فان كان في فوره لا يتبع بخلاف ما اذا شهد الشهود عليه بالسرقة ثم هرب فانه يتبع وفي التنوير ولا قطع بنكول واقرار مولى على عبده بها وان لم يمسره من اوقال شهد شهودي بزور او اقر هو ببطل او ما اشبه ذلك فلا قطع كالوشهد كافر ان على كافر ومسلم بها في حقهما (وان كانوا) اي السارق (جمعا) اي بما فوق الواحد (واصاب كلا منهما قدر نصابها) اي نصاب السرقة وهو عشرة دراهم مضروبة (قطعوا) اي قطع الامام يدكاهم (وان) وصلية (تولى الاخذ بعضهم) اوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون فلو امتنع الحد بمثله لامتنع القطع في اكثر السارق كما في اكثر

المدير (المقيد) وهو ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه معه عادة (من قال له ان مت من مرضي هذا اوسفرى هذا او من مرضي كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة واحتمل عدم موته فيها) على ما مرز (فيجوز

يبيع) وجميع ما يوجب انتقاله من ملك الى ملك (وان وجد شرط عتق) لانه مقيد فلا بد من وجود القيد عتق
(المدير) المطلق اى من الثلث وسعى فيما زاد وان استغرق في ٥٧٢ * كله ولا تظن منه الا المقيد يخص

بالشرطية فانه لو قال انت
محر يوم اموت فان نوى
النهار فقيد وان نوى
الوقت فمطلق كما في المحيط
وانما لم يذكر تدبير البعض
فانه كاعتاق البعض في التجزى
عنده وعدم التجزى
عندهما واثرا للخلاف فيه
كما فيه ومن المقيد ما لو قال
انت حر بعد موت فلان كما
في التنوير تبع الدرر والكثر
وفيه كلام ذكرته في شرح
التنوير انتهى * باب
الاستيلاء * كان المناسب
لترجمة الاعتاق ان يترجم
للاستيلاء بكتاب نعم هذا
على الترجمة بالعق ظاهر
ثم هو لغة مصدر استولى اى
طلب الولد من الزوجة
والامة وخصه الفقهاء
بالثاني وهو بشيئين ادعاء
الوليد وتملك الامة
كما افاده بقوله (لا يثبت
نسب ولد) تلك (الامة)
اى الموطوءة بملك يمين
او نكاح او شبهة او مشتركة
قنة او مدبرة (من مولاها)
سواء كان الولد بجماع منه
او استدخال منه فوجهها
كما في المحيط عن الامام
وسواء كان مولاها حقيقة
او حكما ليشمل ما اذا وطئ

المعتبرات لكن يشك بما قالوا انه يجب الاحتياط في الدرء فينبغي ان لا يقطع
غير الاخذ كما هو قول زفر الان يقال ان هذه المسئلة وضعت في دخولهم الحرز
كلهم بخلاف مسئلة دخول واحد البيت وناول من هو خارج تدبر وفيه اشارة
الى انه لو اصاب كلا اقل من ذلك لم يقطع والى انه لو سرق واحد من عشرة
من كل واحد منهم درهما من حرز واحد قطع لكمال النصاب في حق السارق
واطلاقه شامل بما اذا كانوا اخرجوا من الحرز او بعده في فوره او خرج هو بعدهم
في فوره لان ذلك يحصل التعارن (ويقطع بسرقة الساج) ضرب من الشجر
لا يثبت الا ببلاد الهند (والآبنوس) بمد الهمة وقبح الباء معروف (والصندل)
والعود والعنبر والمسك والادهان والورس والزعفران (والقصوص) بضم
الفاء فص الحاتم (الخضر) جمع اخضر والتقيدها اتفاقي (والياقوت والزبرجد)
والؤلؤ واللؤلؤ والفيروزج (والاناء والباب) المتخذين (من الخشب) لان الصنعة
فيها غلبت على الاصول والتحت بالاموال النفيسة هذا اذا كان الباب في الحرز
وكان خفيفا لا يشتمل على الواحد حتى لو كان متعلقا بالجدار لا يقطع وكذا بكل
ما هو من اهل الاموال وانفسها ولا يوجد في دار العدل مباحة الاصل غير مرغوب
فيها كافي الدرر (لا) يقطع (سرقة شيء نافه) اى حقير خسيس في عين الناس
(يوجد بها) كما في دارنا كخشب) اى لم تدخله صنعة تغلب عليه كالحصير
الخسيسة حتى لو غلبت الصنعة كالحصير البغدادية والمصرية والجرمانية
يقطع فيها (وحشيش) مملوك فلا قطع بانكلاء الرطب بالطريق الاولى واختلف
في القطع باخذ الوسمه والخناء والوجه القطع لانه جرت العادة ما حرازه في الدكاكين
كافي البحر (وقصب وسمك) سواء كان طريا او مالحا (وطير) مطلقا حتى البط
والدجاج والجمام لكن استثنى في الظهيرية من الطير الدجاج (وزرنخ) ونظر
بعضهم فقال ينبغي ان يقطع باخذ الزرنخ لانه يصاب في الدكاكين كما في البحر
(ومغرة) بالفتح الطين الاحمر وكذا بزجاج على الظاهر لانه يسرع اليه
الكسر (ونورة) وعند الائمة الثلاثة وهو رواية عن ابي يوسف يقطع لكل مال
لو بلغ قيمة المأخوذ نصابا الا في التراب والسرقين والاشربة المطربة لانه سرق
مالا متقوما من حرز لا شبهة فيه (ولا) يقطع ايضا (بما يسرع فساد كلب
ولحم) ولو كان قديدا وما هو دهيأ للاكل كالخبز بخلاف ما لم يكن دهيأ للاكل
كالخنة والسكر فانه يقطع فيه اجماعا في غير سنة القحط واما فيها فلا قطع
في الطعام مطلقا لانه سرق عن ضرورة وجوع كافي الشمنى (وفاكهة رطبة)
فدخل فيها العنب والرطب على المختار بخلاف الزبيب والتمر وذكر الاسبيجاني
انه لا بد ان يكون المسروق يبق من حول الى حول فلا قطع بما لا يبق وما في التبيين

الاب جارية الابن ثم ولدت وادعاء كما لو ولدت من الزوج ولو حكما ليشمل ماله ووطنها بشبهة * وغيره *
ثم ملكها كما سيجي * وسواء كان الولد حيا او ميتا او سقيطا استبان بعض خليف على ما عرف حتى لو اقر المولى

أن الجمل منه صارت أم ولد له كما في القهستاني عن المحيط ثم قال فأم الولد جارية استولدها الرجل بملك المين والنكاح أو بالشبهة ثم ملكها فإذا ٥٧٣ * استولدها بالزنا لا تصير أم ولد استحسانا عندهم وتصير أم ولد

قيا سا كما قال زفر و ينبغي أن يشهد أنها أم ولد كيلا يسترق ولده بعد موته كما في الخانية وهل يجزى الاستيلاء وفي التبيين وغيره أنه لا يجزى إذا لم يكن تكميله فليحفظ (إلا أن يدعيه) أي يقر بكون الولد منه وهذا في القضاء أما فيما بينه وبين الله فلا يشترط ذلك ولهذا يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوى منهما كما في المجتبى وشرح الوهبانية (وإذا ثبت) نسب ولدها منه (صارت أم ولد له) وحكمها كالمدبرة المطلقة (لا يجوز إخراجها عن ملكه إلا بالعق) ولو قضى قاض بجواز بيعها لم ينفذ في أظهر الروايات كما في الخانية زاد في البحر عن الذخيرة بل يتوقف على قضاء قاض آخر إضاء وإبطال (وله وطئها واستخذامها وأجارتها وتزويجها) ولو نجبر كما مر في المدبرة المطلقة فقول القهستاني ههنا ولا تجبر على النكاح فيه كلام فنبه ولم يقل بعد استبرائها لأنه لا يجب على المولى بل يندب

وغيره من أنه يقطع بالعسل والخل أجماعا كلام لأن الناطق نقل عن المجر عدم القطع في الخل عند الإمام لأنه قد صار خرا مرة فح لا أجماع تأمل (ويطبخ) أي لا يفسد سر يعا منه كالقديد منه وأما ما يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة كما في القهستاني فبهذا اندفع ما قيل من أنه لا حاجة إليه لدخوله في الفاكهة تأمل (وكذا الثمر) أي لا بقا كهة يابسة (على شجر) كالجوز واللوز لعدم الإحراز وإنما قيد بالشجر لأنه لو كان في الحرز قطع كما في القهستاني نقلا عن المضمرات فلم يفتن على هذا قال كان هذا معلوما من قوله وفا كهة رطبة لكن أعاده تمهيد القول وزرع لم يحصد تأمل (وزرع لم يحصد) وإن كان له حائط أو حافظ لعدم الإحراز الكامل وفيه إشعار بأنه لو حصد ووضع في الحظيرة قطع لأنه صار محرزا (ولا يقطع) بما يتأول فيه الإنكار) يعني يقول أخذه لنهي المنكر (كاشربة مطربة) أي مسكرة قال العيني أو غير مطربة لأنه إن كان حلوا فهو مما يتسارع إليه الفساد وإن كان مرافا كان خرا فلا قيمة لها وإن كان غيرها فللعلماء في تقويمها اختلاف فلم يكن في معنى ما ورد به النص لأنه مازال مقوما أجماعا (وآلات أهو كدف وطبل) ولا فرق بين الطبل للفرجة وغيره على الأصح لأن في صلاحيته للهو صارت شبهة (و بربط ومن مار و طنبور) لعدم تقويمها حتى لا يضمن متلفها وعند الإمام وإن ضمنها لغير اللهو إلا أنه يتأول أخذه لنهي عن المنكر (و صليب ذهب أوفضة وشطرنج ونرد) لأنه يتبادر من أخذها الكسر نهيا عن المنكر بخلاف الدرهم الذي عليه التمثال لأنه ماعدا للعبادة فلا يثبت شبهة أباحة الكسر وعن أبي يوسف إذا كان الصليب في مصلاهم لا يقطع لعدم الحرز وإن كان في البيت يقطع لوجود النصاب والحرز وجوابه ما ذكرنا من تأويل الأباحة فهو عام لا يخص غير الحرز وهو المسقط (و لا يقطع) (بسرق باب مسجد) مطلقا لعدم الإحراز لكن يجب أن يعزرو ببالغ فيه أن اعتاد ويحبس حتى يتوب وفي البحر لا يقطع في سرقة حصيره وقناديله وكذا استار الكعبة وإن كانت محرزة لعدم المالك (وكتب علم ومصحف) لأن أخذها يتأول بالقراءة فيه أو النظر لازالة الأشكال (وصبي حر ولو كان عليهما) أي على الصبي والمصحف (حلية) من الذهب والفضة قدر النصاب وهذا عند الطرفين لأن الكاغد والجلد والحلية تبع كن سرق آنية فيها خر وقيمة الآنية فوق النصاب ومثله الصبي الحر وعليه حلي لأنه ليس بمال وما عليه تبع له (خلافا لأبي يوسف) فإن عنده يقطع إذا بلغ الحلية نصابا لأن سرقة تمت في نصاب كامل والخلاف في صبي لا يمشي ولا يتكلم حتى لا يكون في يد نفسه والا لا يقطع اتفاقا وفي أكثر المعبرات لو سرق إناء ذهب فيه نبيذ أو ثريد أو كبا عليه قلادة

فلو زوجه فولدت لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح فسد لا أكثر وإن أدعاه المولى إلا أنه يقتضى عليه (وكتابتها) فلو كاتبها على خديتها مدة أو باع خديتها منها جاز (و) تفارقا المستولدة المدبرة

في مسائل ذكر في فروق الاشياء مع بالفروق الكسرا يسى منها ثلاثة عشر فقال لا تضمن بالغصب وبالاعتاق
والبيع الفاسد ولا يجوز انقضاء بيعها بخلاف المدير وقيمتها ثلث * ٥٧٤ قيمتها او كانت قنة وهو النصف

في رواية والثلاثان في اخرى
والجميع في اخرى وعليها
العدة اذا عتقت او مات
السيد لا على المدبرة ولو
استواد ام والد مشتركة
لا يملك نصيب صاحبها
بالضمنان بخلاف المدبرة
ويثبت نسب ولدها بالسكوت
دون ولد المدبرة ولا تسعى
لدين المولى بعد موته بخلاف
المدبرة ولا يصح تدبيرها
ويصح استيلاء المدبرة ولا
يملك الحر بي بيها وله بيع
المدبرة ولو استواد جارية ولده
صح ولو صغير او لودبر
عبده لا والثالثة عشر انها
(تعق بعد موته) ولو حكما
كما مر (من جميع ماله) واما
المدبرة فمن الثلث والفرق
ان الاستيلاء من الخوايج
الاصلية كالاكل بخلاف
التدبير وهذا اذا كان
اقراره بالولد في الصحة
او في المرض ومعها ولد
او كانت حبلى والا فتعق
من الثلث كالمدبرة لانه عند
عدم الشاهد اقراره بالتعق
وهو وصية كافي المحيط وغيره
فيلغز ويقال اى قنة اقر
سيدها بامية ولدها ولا تعق
الا من اثلاث كالمدبرة
* مهمة * واذا عتقت فما

فضة لا يقطع على المذهب الا في رواية عن ابي يوسف فعلى هذا ينبغي للص
ان يقول وعن ابي يوسف لانه يشعر ما في المختصر انه ظاهر مذهبه وليس كذلك
تدبر (ولا يقطع) (بسرقه عبد كبير) او صغير يعقل لانه غصب وخداع في اطلاقه
شامل للنائم والمجنون والاعمى (ودفتر) المراد من الدفتر صحيفة فيها كتابة من مصحف
او تفسير او حديث او فقه او علوم عربية او غيرها كما في اكثر الكتب فعلى هذا واقتصر
على قوله ودفتر لاستغنى عن قوله (وكتب علم) تدبر (بخلاف سرقه العبد الصغير)
اي لا يعبر عن نفسه ولا يتكلم ولا يعقل خلافا لابي يوسف كما في الكبير (ودفتر الحساب)
لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المق هو الكواغد وفي البحر واما الدفاتر التي
في الديوان المعمول بها فالق علم ما فيها فلا يقطع واما دفتر علم الحساب والهندسة فهو
كغيره فلا يقطع بسرقة لانه كالكاتب وعند الأئمة الثلاثة يقطع في كل الدفاتر بلا
فرق (اذا بلغت) قيمتها (نصابا ولا) يقطع (بسرقه كلب) وعر (وفهد) لانه
مباح الاصل (ولا) يقطع (بخيانة) وهي الاخذ مما في يده على وجه الامانة
لقصور الحرز (ونهب) اى غارة لال لانه اخذ على نية (واختلاس) وهو ان يأخذ
اليد بسرقة جهرا (وكذائبش) اى لا يقطع باخذ الكفن عن ميت في قبر سواء كان
الكفن مسنونا او زائدا او اقل ولو كان القبر الذى نبشه وسرق منه في بيت مقفل
على الصحيح لا يقطع الحرز وكذا لو سرق من القبر غير الكفن او سرق من ذلك البيت
ملا آخر لوجود الاذن بالدخول عادة وكذا لو سرق الكفن من تابوت في القافلة وفيه
الميت لان الشبهة تمكنت في الملك لانه لا ملك لليت حقيقة ولا للوارث لتقدم حاجة الميت
وهذا عند الطرفين (خلافا لابي يوسف) اى فيقطع بالكفن المسنون او اقل ولو
كان القبر في الصحراء لقوله عليه الصلوة والسلام من نبش قطعه فهو مذهب الأئمة
الثلاثة ولهما قوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع على المحتفى وهو ان نبش بلغة اهل المدينة
ومارواه غير مر فوع او هو محمول على السياسة لمن اعتاده فيقطعه الامام سياسة
لاحد (ولا) يقطع (بسرقه مال عامة) كالبيت المال (او) مال (مشارك) لما ان
للسارق فيه خفا فاورث شبهة (او مثل دينه) من جنسه ولو حكما (او ازيد) على
دينه لصيرورته شر يكا بمقدار حقه وعند الأئمة الثلاثة يقطع في الزائد (حالا كان
او مؤجلا) لان الحق ثابت والتأجيل لتأخير المطالبة والقياس ان يقطع في المؤجل
لانه لا يباح له اخذه قبل الاجل (وان كان دينه) من خلاف جنس حقه بان كان
(قد افسر عرضا قطع) لانه ليس باستيفاء وانما هو استبدال فلا يتم الا بالتراضى
ولم يوجد وكذا لو سرق حايما من فضة ودينه دراهم الا ان يقول اخذته رهنا
بدينه فلا يقطع (خلافا لابي يوسف) وفي الهدايا وغيره وعن ابي يوسف انه
لا يقطع لانه ان يأخذه عند بعض العلماء قضاء من حقه او رهنا بحقه قلنا هذا قول

في يدها للمولى الا اذا اوصى لها به كافي الخانية وعن محمد استحسنان ان ترك لها الحقة وقبضا * لا *
ومقنعة واما المدير فلا شى له من اثياب كما في المجتبى كذا في النهر (ولا تسعى لدينه) ولا ورثته (بخلاف المدبرة

فانها تسعى كما مر (و يثبت نسب ولدها) الثاني (بعد ذلك) اى بعد اعترافه بالاول (بلاد عوة) لانه بدعوى الاول تعين الولد مقصودا * ٥٧٥ * منها فصارت فراشا كالنكوحه وهذا اذا لم تحرم عليه بنكاح

او كتابة او غير ذلك كبقائها مشتركة حتى لو ولدت المشتركة ولدا ثانيا لم يثبت بلاد عوة كما سيجي والكلام مشير الى انه لو اعتق ام والده ثم جاءت بولد ثبت وزا الى ستن لا غير كما في الفهستاني عن الخانية (و) لكن (ان نفاه اتقى) بمجرد نفه * تنبيه * الفراش على اربع مراتب اما ضعيف وهي الامة او متوسط وهي ام الولد وقد علم حكمها او قوى وهي المنكوحه فيثبت نسب ولدها بلا دعوة ولا ينسب بالنسب بل باللعان او اقوى وهي المعتدة فيثبت نسب ولدها ولا يتنى اصلا لعدم اللعان قال ابن الكمال وهذا تصلح لغزا فيقال اى ولد يثبت نسب به بلاد عوة ولا يتنى اصلا لا بالنسب ولا باللعان (ولو استولدها بنكاح) ولو فاسدا او مشروطا فيه كونها حرة الاصل فاذا هي امه او وطي بشبهة على ما مر (ثم ملكها) باى سبب كان كلا او بعضا (فهى ام ولده) اى من وقت الملك وعند زفر من وقت ثبوت النسب منه وثرته فيما او ملك ولدا لها

لا يستند الى دليل ظاهر فلا يعتبر بدون اتصال الدعوى به حتى لو ادعى ذلك درى عنه الحد لانه ظن في موضع الخلاف انتهى فعلى هذا ينبغي للمص ان يعبر عن كما مر تحقيقه آنفا (وان كان) دينه (دناير فسرقة دراهم او بالعكس لا يقطع) وكذا لو سرق من جنس حقه اجود او اردء لان النقدين جنس واحد حكما وهذا هو الصحيح (وقيل يقطع) لانه ليس له حق الاخذ (ولا بما قطع فيه) مرة (ولم يتغير) اى اذا سرق ما لا يقطع فردة الى ملكه ثم سرقه ثانيا والحال انه لم يتغير المسروق عن حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع استحسانا والقياس ان يقطع وهو رواية عن ابي يوسف وهو قول الامة الثلاثة ودليل الطرفين مبين في المطولات (وان كان) المسروق (قد تغير) عند اخذه ثانيا (فقطع ثانيا) وفيه اشارة الى انه لو باعه ملكه بعد الرد ثم سرقه قطع لانه يتغير حكما عند مشايخنا وعند مشايخ العراق لا يقطع (كغزل نسج) اى لو سرق الغزل فقطع ورد ثم نسج فعاد وسرق ثانيا قطع ثانيا لانه صار بالتغيير كعين اخرى حتى تبدل اسمه ويملكه الغاصب به وكذا في كل عين فرد على المالك فاحدث فيه صنعة او احده الغاصب في الغصب انقطع حق المالك كما في الفهستاني وفي القمح او سرق ذهب او فضة و قطع به ورد فجعله المسروق منه آنية او كانت آنية فضر بها دراهم ثم عاد فسرقة لا يقطع عند الامام (خلافا لهما)

* فصل في الحرز *

(هو) اى الحرز (قسمان) حرز (بمكان) وهو المكان المعد لحرار الامتعة) كبيت ولو بلا باب او بابه مفتوح لان البناء لقصد الاحراز الا انه لا يجب القطع بالاخراج ابتداء يده قبله وفي التبيين ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار فسرقة لا يقطع لانه مكبرة وليس اسرقه قواو كان في الليل بعد انقطاع انتشار الناس قطع (و كصندوق) وغيره كاذكرناه (وبحفظ) كمن (هو عند ماله ولو) وصليته (بما) لانه قد قطع رسول الله عليه الصلوة والسلام من سرق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد كما في اكثر المعبرات فعلى هذا ما في الفهستاني من انه لا قطع باخذ المال من نائم اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ضعيف لانه يقطع بكل حال على الصحيح لان الاعتبار بالاحراز المعتاد وقد حصل بهذا فان الناس يعدون النائم عند متاعه حافظا له الا يرى ان المودع والمستعير لا يضمن مثله وهما يضمنان بالتضييع وما لا يكون محرزا يكون مضيعا وفي البحر لا قطع في المواشي في الرعى وان كان معها الراعى وان كان معها سوى الراعى من يحفظها يجب القطع وكثير من المشايخ افقوا بهذا (وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحفظ) فلو سرق من بيت مأذون له بالدخول فيه لكن ماله

من زوج آخر قل ان يملكها يجوز بيعه عندنا خلافا له اما الحادث في ملكه من غيره فكامة (وكذا لو استرلدها بملك ثم استحققت ثم ملكها حيث تكون ام ولده بخلاف ما استولد بها ثم ملكها) فانها لا تكون ام ولده استحسانا اذا اعتق فيما

لا يملك ابن آدم فلا يظهر حكمه بعد ذلك نعم لو ملك ولدته من الزنا عتق لانه جزؤه (واو اسلمت ام واد النصراني)
اراد به الكافر (عرض الاسلام عليه فان اسلم فهي له وان * ٥٧٦ * ابى سعت) نظرا للبحانيين وقد قال

يحفظه لا يقطع لان المكان يمنع وصول اليد الى المال ويكون المال محتفيا به والاحتفاء
لا يوجد في الحافظ فكان ذلك اصلا وهذا فرعا فلا اعتبار للفرع مع وجود
الاصل (ولا يقطع بسرقة مال من بينهما قرابة وولد) بالاجماع لجران الانبساط
بينهما بالانتفاع في المال والدخول في الحرز (ولا بسرقة من بيت ذي رحم محرم)
منه كالاخوين والعين (ولو) وصلية (مال غيره) لانه مأذون شرعا في دخول
حرزهم خلافا للائمة الثلاثة (ويقطع بسرقة ماله) اي مال ذي الرحم المحرم
(من بيت غيره) اي بيت الاجنبي لوجود الحرز وفي التبيين وينبغي ان لا يقطع
في الولاد لما ذكرنا من الشبهة في ماله (وكذا) يقطع (بسرقة من بيت محرم
رضاعا) لعدم القرابة وما في التبيين من انه لاحاجة الى ذكره لانه لم يدخل في ذي
الرحم المحرم ليس بوار دلالة محل الخلاف ولهذا قال (خلافا لابي يوسف في الام)
وفي أكثر المعبرات وعن ابي يوسف لا يقطع لانه يدخل عليها بلا استئذان عادة
بخلاف اخيه رضاعا وجه الظاهر لانه لا تأثير للمعربة في منع القطع بالقرابة كالمعربة
بالزنا او بالتقبيل عن شهوة والرضاع لا يشترط عادة فلا يسقطه انتهى فعلى
هذا ينبغي للص ان يعبر بعن كما مر مرارا (ولا يقطع بسرقة مال زوجته او زوجها)
لانبساط بينهما في الاموال عادة (ولو في حرز خاص) يعني لو سرق احد الزوجين
في حرز الآخر خاصة لا يسكنان فيه خلافا للائمة الثلاثة وفيه ايماء الى انه لو اخذ
من بيته او بالعكس ثم طلقها وعند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع واحد منهما
لان اصله غير موجب للقطع وكذا لو اخذ من امرأته المبتوتة في العدة او اخذت
هي منه في العدة وكذا لو اخذ اجنبي من اجنبية او بالعكس ثم تزوجها قبل القضاء
بالقطع لم يقطع لان الزوجية مائعة وكذا بعد القضاء في ظاهر الرواية (وكذا)
لا يقطع (لو سرق) عبد (من سيده) او سيده (او زوجة سيده او زوج سيده)
او جود الاذن بالدخول عادة (او) سرق رجل (من مكاتبه) لان له من اكسابه حقا
وكذا لو سرق المكاتب من سيده (او) سرق رجل (من اوخته) بفحتمين هو زوج
كل ذي رحم محرم منه (او صهره) بكسر الصاد والسكون هو زوج كل ذي رحم
محرم من امرأته وهذا عند الامام (خلافا لهما) والائمة الثلاثة (فيهما) لعدم
الشبهة في المال والحرز وله ان بين الاختان والاصهار مباشرة في دخول بعضهم
منازل البعض بلا استئذان فتمكنت الشبهة في الحرز (او) سرق (من مغنم) لان له
فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من المعسكر فالمغنم داخل في مال الشركة
والافق مال العامة كما في القهستاني (او) سرق من (حمام نهار او ان) وصليته
(كان ربه) اي صاحبه (عنده) المراد وقت الاذن بالدخول فيه حتى لو اذني
بالدخول ليلا لا يقطع سواء كان له حافظ ام لا لانه اختل الحرز بالاذن والذا

علماؤنا خصومة الذي
والدابة يوم القيمة اشد من
خصومة المسلم (في قيمتها)
ام ولد وهي ثلث قيمتها فنة
كافي الغاية (وهي كالكتابة)
بان يقدر القاضي قيمتها
فينجمها عليها (و) لكن
(لا ترق بجزها) لانها لو
ردت لاعيدت بكتابة لقيام
الموجب (وان ماتت مقت
بلاسعاية) ولو ماتت هي
ومعها ولد ولدت في سعاتها
سعى فيما عليها والمدبرة
كام الولد بخلاف الفنة فانه
يجبر على بيعها ان لم يسلم
(ومن ادعى وادامه فيها
شريك) ولو شريكه اياه
بسدسها او عشرينها مثلا
(ثبت نسبه) اي الولد
(منه) اي من المدعى عليه
ولو كافرا او مريضا او
مكاتباً لكنه ان يحجز كان له
بيعها كما في الظهيرية
وفيها اخوان اشترى امة
حامل فوادت فادعاه
احدهما فعليه نصف قيمة
الواد ولا يعتق بالقرابة
لان الدعوى لما تقدمت
اضيف الحكم اليها انتهى
وهي تصلح اغزا فيقال
ملك محرمه ولا يعتق عليه
(وصارت ام ولده وضمن

نصف قيمتها) يوم العلوق لتلكه نصيب صاحبه باستكمال الاستيلاد (ونصف غيرها) يوم * يقطع *
العلوق (لا قيمة وادها) لانه علق حر الاصل (وان ادعيها معا) بان لم يعلم سبق احدهما ولا ترجع لاحدهما

كأيا ق (تثبت نسبته (منها) وان اختلف نصيبا هما (وهي ام ولد لهما) لعدم الرجوع فان كان بان كان
احدهما زوجا او اباً او مسلماً او حراً * ٥٧٧ * لم يعارضه الرجوع كما حررت في شرح التنوير (وعلى كل)
منهما (نصف عقرها)

لان الوطى في المحل المحترم
لا يخلو عن حذر اجر
وتعذر الاول للشبهة فتعين
الثاني (وتقاصاً) فقلادة
ايحابه انه لو ابرأ احدهما
صاحبه ابقى حق الآخر ولو
قدم نصيبه بفضة والآخر
بذهب كان له دفع الفضة
واخذ الذهب ولو كان
نصيب احدهما اكثر كان
له اخذ الزيادة وكذا الغلة
والكسب والخدمة كما في
البدايع (ويرث من كل
منهما ميراث ابن) كامل
لاقرار كل منهما انه ابنه
على الكمال (ويرثان منه
ميراث اب واحد)
لاستواءهما في السبب
والحاصل ان السبب وان
كان لا يتجزى لكن تتعلق به
احكام متجزية كالميراث
والنفقة والحضانة
والتصرف في ماله واحكام
غير متجزية كالنسب وولاية
النكاح فليقبل التجزئة
يثبت بينهما على التجزئة
وما لا يقبلها يثبت في حق
كل منهما على الكمال لانه
ليس معه غيره قاله الزيلعي
وغیره (تنبيه) وكذا
الحكم عند الامام لو كثروا

يقطع اذا سرق منه في وقت لم يؤذن فيه بالدخول وعن الامام انه اذا سرق
ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع (او) سرق (من بيت اذن في دخوله) ويدخل
في ذلك حوائت التجار والخانات الا اذا سرق منه ليلاً فيقطع الا اذا اعتيد
الدخول فيه بعض الليل هذا في المفتوحة وفي المغلقة يقطع مطلقاً في الاصح
وفيه اشارة الى انه لو اذن بمجاعة مخصوصين بالدخول فدخل واحد غيرهم
وسرق فانه يقطع كما في البحر وفي التنوير وكل ما كان حرز النوع فهو حرز للانواع
كلها على المذهب (او) سرق (الضيف من مضيفه) اطلقه فشمّل ما اذا سرق
من البيت الذي اضافه فيه او من غيره من تلك الدار التي اذن له في دخولها وهو
مقفّل او في صندوق مقفّل لان الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالاذن في الدار
اختلف الحرز فيكون فعله خيانة لا سرقة وعند الأئمة الثلاثة من موضع زل فيه لا يقطع
وفي غيره يقطع (وقطع لو سرق من الحمام ليلاً) هذا ليس على الاطلاق حتى لو اذن
بالدخول ليلاً لا يقطع كما قد ناه آتفا (او من المسجد متجاوز به) اي صاحبه (عنده)
وقد مر تحقيقه في اول الفصل (او ادخل يده في صندوق غيره او كنه اوجيبه) اما
الصندوق فحرز بنفسه راما الكرم والجيب فحرز بالحافظة يقطع اذا اخذ قدر النصاب
(او سرق جوارقاً) بضم الجيم (فيه متاع ووربه) اي صاحبه (يحفظه او نائم عليه) اي
على الجوارق لان الجلوس عنده والنوم عليه او يقرب منه حفظ له عادة فيقطع (او سرق
الموخر من بيت المستأجر) على صيغة اسم المفعول فانه يقطع عند الامام (خلافاً لهما)
اي لا يقطع لو سرق الموخر مال المستأجر من البيت المستأجر عندهما قيد بالموخر
لانه لو سرق المستأجر من الموخر في بيت آخر يقطع اتفاقاً (ولو سرق شيئاً
ولم يخرج من الدار لا يقطع) لان يد المالك قائمة فلا يتحقق الاخذ قيداً بسرقة
لانه يجب الضمان على الغاصب بمجرد الاخذ وان لم يخرج من الدار على الصحيح
وهذا اذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى اهل البيوت عن الانتفاع بحسن
الدار) بخلاف مالواخرجه من حجرة الى صحن الدار (يعني لو كانت الدار كبيرة
وفيهامقاصير اى حجرومنازل وفي كل مقصورة مكان يستغنى به اهله عن الانتفاع
بحسن الدار وانما ينتفعون به انتفاع السكة فيكون اخراجه كاخراجه الى السكة
لان كل مقصورة باعتبار ساكنيها حرز على حدة فيقطع باخراجه الى صحنها
(او سرق بعض اهل حجر) جمع حجرة (دار من حجرة اخرى فيها) اي في الدار
بان كانت كبيرة فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لا تعلق له بالحجرة التي يسكن
فيها غيره لا كالدور التي صاحبها واحد وبيوتها مشغولة بمتاعه وخدمة وينهم
انبساط كما في شرح الوقاية فعلى هذا ان ما في الكافي من انه وفي الدار المشتملة
على البيوت اذا كان في كل بيت ساكن لا يقطع محمول على هذا والافظا هـ

مطلقاً كعشرة او مائة او الف كما صرح به * ٧٣ * ل * في الاسرار من الدعوى خلافاً للشافعي
وقصره الثاني على اثنين والثالث على ثلاثة وزفر على خمسة ولا يقضى لثلاثين عندهما خلافاً للامام وتماه

في البحر قيد بادعائها النسب لانه لو ادعى احدهما العتق والآخر النسب معا قدم الثاني (وان ادعى المولى (وادامة
مكتوبة فصدقه المكتوب ثبت نسبه منه) بتصادفهما كالأو * ٥٧٨ * ادعى والد جارية الاجنبي (وعليه قيمته)

يوم ولد (وعقرها ولا تصير
ام ولد له) اذ لمالك له فيها
حقيقة وماله من الحق كاف
لحجة الاستيلاء (فان قلت
بين قولهم لم تصير ام ولد
وقولهم وماله من الحق
كاف لحجة الاستيلاء ناقض
(قلت المراد من الاستيلاء
استحقاق الولد وصحة ثبوت
النسب منه اما امومية
الولد فالتام هو لازم في بعض
الصور وليس عينا يلزم
نفي ما ثبت (وان لم يصدقه)
المكتوب (لا يثبت النسب)
وعن ابي يوسف انه لا يعتبر
تصديقه اعتبارا بالاب
ووجه الظاهر الفارق
ان المولى لا يملك التصرف
في اكساب مكاتبه والاب
يملك تملكه فلا يعتبر تصديقه
كالمولى ادعى ولد مكاتبته
لان رقبته مملوك كذله بخلاف
كسبهما (الا اذا دخل الولد
في ملكه) بعد ما كذبه
المكتوب (وقتما) فانه حينئذ
يثبت نسبه منه وصارت ام
ولد له لقيام الموجب وزوال
المانع ولو ولدت منه جارية
غيره فقال احلها لي موليها
والولد ولي فصدقه المولى
في الاحلال وكذبه في الولد
لم يثبت نسبه وان صدقه ثبت
النسب ولو استولد جارية
احد ابويه او امرأته وجاءت

مخالف تدبر (واخذ شيئا من حرز فلقاه في الطريق ثم خرج فاخذه يقطع)
عندنا وقال زفر لا يقطع فيه لان الالتقاء غير موجب للقطع كما لو اخرج ولم يأخذ
ولنا ان الرمي حيلة يعتادها السارق ولم يعترض عليه يد معتبرة فاعتبر الكل
فعلا واحدا بخلاف مالو تركه لانه مضاعف للاسارق وعند الشافعي يقطع
مطلقا (او حمله على حمار فساقه فاخرجه) اي الحمار (من الحرز) لان سيره مضاف
اليه بسوقه قد قيد بالسوق لانه لو لم يسقه وخرج بنفسه لم يقطع والمراد متسببا في اخراجه
فشم لمالو القاه في نهر في الدار وكان الماء ضعيفا واخرجه بتجريك السارق لان
الاخراج يضاف اليه وان اخرج الماء بقوة جريه لم يقطع وهو الاصح لانه اخرج
بسيبه (ولو دخل بيتا فاخذ شيئا (وناول) اي اعطى (من هو خارج) من البيت
(لا يقطعان) لان القطع يجب بهتك الحرز والاخراج ولم يوجد ذلك منهما (وكذا)
لا يقطعان (لو ادخل الخارج يده فتناول) اي اخذ من الداخل (وقال
ابو يوسف يقطع الداخل) فقط (في) الصورة (الاولى فيقطعان في) الصورة
(الثانية) وفي الكافي وعن ابي يوسف ان كان الخارج ادخل يده حتى ناوله
الآخر المتاع فالتقطع عايهما وان كان الداخل اخرج يده مع المتاع حتى اخذ منه
الخارج يقطع الداخل لا الخارج لان الداخل تم منه هتك الحرز فصار المال
مخرجا بماله او بمعاونه فيقطع بكل حال فاما الخارج ان ادخل يده فقد وجد
منه اخراج المال من الحرز فيقطع وان لم يدخل يده ولكن الآخر اخرج يده اليه
فانما اخذ هو متاعا غير محرز فلا يقطع انتهى لكن بقيت ههنا صورة اخرى وهي
ان يدخل احدهما في البيت ويأخذ شيئا ثم يناوله من في الخارج من غير ان يخرج
يده من البيت ومن غير ان يدخل الخارج يده فيه اقطعان او احدهما عنده ام لا
فعلى هذا ان عبارة المص غير وافية فلا بد من التفصيل وان يعبر عن تدبر (وكذا)
لا يقطع لو ثقب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا (لانه لم يهتك الحرز وهو الصحيح
وعن ابي يوسف في الاملاء يقطع لانه اخذ من الحرز (او طر) اي شق (صورة
خارجة من كم غيره خلافا له) اي لابي يوسف فانه يقطع عنده المستلثين (وان
حلها) اي الصورة (واخذ من داخل الكم قطع اتفاقا) هذا مجمل وتفصيله
وان طر صورة خارجة من الكم واخذ الدراهم لم يقطع وان ادخل يده في الكم
وطرها واخذها قطع لان الرباط في الوجه الاول من خارج فبالطريق يتحقق
الاخذ من الظاهر فلا يوجد هتك الحرز والرباط في الوجه الثاني من داخل
فبالطريق يتحقق هتك الحرز باخراج المال من الكم ولو حل الرباط يقطع في الوجه
الاول لان الدراهم تبقى في الكم بعد حل الرباط فيحقق هتك الحرز بالاخراج
منه وفي الوجه الثاني لا يقطع لانه اذا حل الرباط تبقى الدراهم خارجة من الكم

بولد فقات ظنت حلها لم يثبت النسب وان ملك الوادامة لا تصير ام ولد له لعدم ثبوت نسبه انتهى * قلت * فلم
ليكنه يخاف لما قد به هو بنفسه عن الخاتمة والدرر والغرر كما حذرته في تيسر على التوفير فراجعه وتدبر انتهى

كتاب الايمان * ذكرها بعد العتاق لمناسبتها له في عدم تأثير الهزل والاكرام فيهما وقد تم العتاق اشار كنهه للطلاق في تمام معناه الذي هو الاسقاط وفي لازمه الشرعي * ٥٧٩ الذي هو السراية (اليمن) لغة القوة وشرعا (تقوية

احد طرفي الخبر) من الصدق والكذب في نفس السامع ظاهر اذ دخل بين الغموس (بالقسم به) سواء كان اسما من اسمائه تعالى او صفة او التزام مكروه او زوال ملك فدخلت التعايب في ركنها اللفظ المستعمل فيها وشرطها باعتبار الحائز الاسلام والعقل والبلوغ ومن زاد الحرقة كالشئ فقد سهى لتصريحهم بان العبد يكفر بالصوم وباعتبار اليمن كون الخبر المضاف اليه اليمن محتملا للصدق والكذب متميلا بين البر والهتك فيتحقق حكمه وهو وجوب البر كما في المحيط وسببها الغائي تارة اثبات صدقه في نفس السامع وتارة حل نفسه او غيره على الفعل او الترك وحكمها البر اصلا والكفارة خلفا وسيجي ان البر يكون واجبا ومندوبا وحراما وان الحث يكون واجبا ومندوبا ثم اليمن بالله تعالى لا يكره وتذيله اولى وبغيره قيل يكره وعامتهم على عدم الكراهة قال العيني وبه افتوا الاسياف في زماننا (وهي)

فلم يوجد اخراج المال من الحرز وانما اخذه من خارج الكيم فلا يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع في الوجوه كلها لانه محرز اما بالكم او بصاحبه قلنا المرأ بعد ماله محفوظا بكمه او جيبه وقصده قطع المسافة ان كان ماشيا او الاستراحة ان كان جالسا لاحفظ ماله ولا يعتبر في الحرز ما ليس بمقاييس الكافي وغيره فعلى هذا ينبغي للمص التفصيل ويعبر عن مكان قوله خلافا كما مر مرارا تأمل (ولو سرق من قطار) بالكسر اي من الابل المقنطرة المقرب بعضها الى بعض على نسق واحد (جلا) اي بعيرا لان الجمل يختص بالذكر من الابل فلا وجه للتخصيص فلهذا فسرناه بغير تدبر (او جلا) بالخاء المكسورة اي جوالا قائلوا من المتاع رفعا على ظهر دابة وان لم يكن من قطار (لا يقطع) وان وجد السائق والقائد والراكب لان كلامهم قاطع مسافة او ناقل متاع لاحافظ قال في الفتح حتى لو كان مع الاحمال من يتبعها المحفظ قالوا يقطع وعند الأئمة الثلاثة يقطع فيهما (وان شق الحمل واخذ منه شيئا يقطع) لان الجوال في حرز (والفسطاط كالبيت) في جميع ما ذكر وفي الفتح او سرق نفس الفسطاط لا يقطع لعدم احراره الا اذا كان الفسطاط غير منصوب وانما هو ملانوف عند من يحفظه او في فسطاط آخر فانه يقطع وفي التنوير قال ان سارق هذا الثوب قطع ان اضاف لكونه اقرارا بالسرقة وان نونه لا يقطع لكونه عدة لا اقرار

* فصل في كيفية القطع واثباته *

ولو ترك قوله واثباته لكان اخصر لانه لم يذكر في هذا الفصل بل ذكر في اول الكتاب فذكره هنا مستدركا تدبر (تقطع بين السارق) اما القطع فبالنص واما اليمن فبمترأة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاقطعوا ايما نهما وهي مشهورة فجاز التقيد بها وهذا من تقييد المطلق لامن بيان الحمل وقد قطع النبي عليه الصلوة والسلام اليمن والصحابة رضي الله تعالى عنهم (من زنده) لانه المتوارث ومثله لا يطلب له سند بخصوصه كالتوارث ولا يبالى فيه بكفر المنافين فضلا عن فسدهم اضعف دينهم كما في البحر (ومحسم) اي نفوس في الدهن المغلي وجوبا لان الدم لا يقطع الابيه والحد زاجر لا متلف ولهذا لا يقطع في الحر والبرد الشديدين ويحبس حتى يتوسط الامر في ذلك واجر الدهن على السارق كاجر الحداد ومقيم الحد (و) يقطع (رجله اليسرى) من الكعب ومحسم (ان عاد) الى السرقة وهذا كله اذا كانت اليد اليمنى موجودة وان كانت ذاهبة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى اولا وان كانت رجلاه اليسرى مقطوعة لا قطع عليه (وان سرق ثالث) او رابعا (لا يقطع) اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى عندنا (بل يحبس حتى يتوب) وهذا استحسان ويعز ايضا ذكره بعض المشايخ ومدة التوبة مفوضة الى رأى الامام

اي الايمان التي يترتب عليها الاحكام الشرعية كترتب المؤاخذه على الغموس وعدم مها على اللغو وترتب الكفارة على المنعقدة (ثلاث) واما اليمن على الفعل الماضي او احوال او الاتى صادقا فخا رجة عن الاقسام لانه

لا يترتب عليها حكم شرعي قاله الباقي وغيره ورده في البحر بانها كاللغو لا اثم فيها فكان لها حكم اللغو
تنبيه * قيل في وجه الحصر ان المين اما ان يكون فيها * ٥٨٠ * مواخذة او لا الثاني اللغو والاول

اما ان يكون المواخذة في الدنيا وهي المنعقدة او في العقبى وهي الغموس (غموس) فعول بمعنى فاعل لانها غموس صاحبها في النار (وهي حلفه على امر) اي شيء (ماض) كوالله فعلت كذا وهو لم يفعله وتعمد الكذب (او حال) كوالله فعلت كذا الان وهو لم يفعله (كذبا) وكذا الكذب كل ما تعمد فيه الكذب (و) الغموس (حكمها الاثم) لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله النار ذكره في الهداية وهو بهذا اللفظ غريب ومعناه ثابت في صحيح ابن حبان وغيره (ولا كفارة فيها) عندنا ومالك واحد (الا التوبة) والاستغفار لانها من الكبائر بالنص الصحيح ووجب الشافعي فيها الكفارة ايضا (و) عين (لغو) ساقط الاعتبار (وهي حلفه على امر ماض كما قال) اي كما ظن كوالله دخلت الدار ظانا صدقه (وهو بخلافه) وكذا الحال فالفاروق بين الغموس واللغو تعمد الكذب واما في المستقبل فالمنعقدة

وقيل الى ان يظهر سماء الصالحين في وجهه والامام ان يقتله سياسة لسمعه في الارض بالفساد وعند الشافعي يقطع في الثالث يده اليسرى وفي الرابع رجله اليمنى لقوله عليه السلام ومن سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا الاجماع لان عليا رضي الله تعالى عنه قال اني لاسبحي ان لا ادع له يدا يبطش بها ورجلا يمشي عليها وبهذا حاج بقية الصحابة فمجههم اي غلبهم فانه قد اجاعا ولم يحتج عليه احد بهذا الحديث فبان انه لا اصل له اذ لو ثبت لبغهم ولو بلغهم لاحتجوا به او يحتمل على السياسة والنسخ (وطب المسروق منه شرط القطع) لان الخصومة شرط لظهورها حتى لا يقطع وهو غائب وكذا اذا غاب عند القطع لاحتمال ان يهبه المسروق هذا اذا اختار المالك القطع وان قال انا ضمنه لم يقطع عندنا كما في شرح المجموع (واو) كان المسروق منه (مودعا او غائبا او صاحب الربا او مستعيرا او مستأجرا او مضاربا او مستبضعا او قابضا على سوم الشراء) اي بعقد فاسد (او مرتهنا) وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب والوصي والوكيل ومتولى الوقف لان ولاية الاسترداد لهم وقال زفر والشافعي لا يقطع بخصومة هؤلاء ما لم يحضر المالك لان المطلوب منهم الحفظ دون الخصومة (ويقطع ايضا بطلب المالك في السرقة من هؤلاء) اي المودع او الغاصب الخ الا ان الراهن انما يقطع بخصومة حال قيام الراهن قبل قضاء الدين او بعده كما في الزايد وفي الفتح والصحيح من نسخ الهداية بعد قضاء الدين لانه لاحق له في المطالبة بالعين بدون القضاء فليس له ان يخصم في ردها تأمل (لا) يقطع (بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع) يعني اذا سرق رجل شيئا فقطع به وبقي المسروق في يده وسرقه من السارق سارق آخر لا يقطع الثاني لان المال غير متقوم في حق السارق حتى لا يجب عليه الضمان بالهلاك ولم ينقد موجبة للقطع اذا رد واجب عليه وللأول ولاية الخصومة في الاسترداد لحاجته والوجه انه اذا ظهر هذا الحال للقاضي لا يرد الى الاول ولا الى الثاني اذ ارداه اظهر وخيانة كل منهما بل يرد من يد الثاني الى المالك ان كان حاضرا والا فحفظه كما يحفظ اموال الغيب كما في الفتح (بخلاف ما لو سرق منه) اي من السارق الاول (قبل القطع او بعد درء الخد بشبهة) فانه يقطع بخصومة الاول لان سقوط التقوم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كغاصب كما في الهداية واطلق الكرخي والضمير في عدم قطع السارق من السارق لكون الحق ما في الهداية كما في البحر (وان لم يطلب احد لا يقطع) لما مر من ان طلب المسروق منه شرط (وان) وصلية (اقرهوها) اي بالسرقة (ولا بد من حضوره) اي حضور الطالب (عند الاقرار والشهادة والقطع) احتراز عن قول الشافعي فانه قال

وخص الشافعي اللغو بما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله وبلى والله وهو رواية عننا * لا * فلذا قال (وحكمها رجاء العفو) للاختلاف في تفسير اللغو وكاللغو حلفه على ماض صادق كوالله اني لقيام

الآن في حال قيامه * تنبيه * رجل حلفه السلطان انه لا يعلم بامر كذا فحلف ثم تذكر فعلم انه كان يعلم ارجوا
ان لا يحنث ذكره في الخلاصة وغيرها * ٥٨١ * (و) عمن (منعقدة وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل)

لا حاجة الى حضور المسروق منه ان اقر وبعد ما شهد عند القطع (ولو كانت يده
اليسرى او ابهامها) اي ابهام يده اليسرى مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى
الابهام كذلك (اي مقطوعتين او شلاء لا يقطع منه) اي من السارق (شيء)
لما فيه من تقويت جنس المنفعة بطشا وقوام البطش بالابهام وفيه اشارة الى انه
لو كان المقطوع اصبعاً غير الابهام او اسل فانه يقطع والى انه لو كانت يده اليمنى
شلاء او ناقصة الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لان المستحق بالنص قطع اليمنى
واستيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز وعن ابي يوسف لا يقطع لان مطلق
الاسم يتناول الكامل (وكذا) لا تقطع يده (لو كانت رجله اليمنى مقطوعة
او شلاء) وفي البحر لو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع
القيام والمشي عليها قطعت يده والا فلا (بل يحبس) الى ان يتوت (ولا يضمن
المأمور بقطع اليمنى او قطع اليسرى) عند الامام سواء كان عمدا او خطأ لانه
اتلف واخلف من جنسه ما هو خير منه فلا يعد اتلافاً (وعندهما يضمن
ان تعمد) لانه قطع طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل له لانه يعتمد الظلم
فلا يعفى وان كان في المجتهدين وكان ينبغي ان يجب القصاص الا انه امتنع للشبهة
وقال زفر يضمن في الخطاء ايضاً وهو القياس والمراد هو الخطاء في الاجتهاد
واما في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عفواً او قيل يجعل عفواً حتى اذا قال اخرج
يمينك فاخرج يساره وقال هذه يميني فقطع لا يضمن اجماعاً وان كان عالماً بانها
يساره لانه قطع يده بامر هذا كله اذا كان بالامر واما اذا قطعه احد قبل الامر والقضاء
يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء اتفاقاً وسقط القطع عن السارق وقضاء
القاضي بالقطع كالامر على الصحيح فلا ضمان ولو اطلق الحاكم وقال قطع يده ولم يعين
اليمنى فلا ضمان على القاطع اتفاقاً لعدم المخالفة اذ لا بد تطلق عليهما وفي البحر ولم يذكر
النص ان هذا القطع وقع حداً او لا فعلى طريقة انه وقع حداً فلا ضمان على السارق
لو كان استهلك العين وعلى طريقة عدم وقوعه حداً فهو ضامن في العمد والخطاء
(ومن سرق شيئاً ورده قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع) لان الخصومة شرط
لظهور السرقة كما مر فلورده بعد المرافعة الى القاضي قطع لانتهاء الخصومة وهو
شامل لما اذاره بعد القضاء بالقطع واما اذاره بعد ما شهد الشهود ولم يقض
القاضي استحساناً واطلق في الرد فشمّل الرد حقيقة والرد حكماً كما اذاره الى اصله
وان علا كوالده وجده ووالديه سواء كانوا في عيال كذلك او لالان لهؤلاء شبهة
الملك فيثبت به شبهة الرد بخلاف ما اذاره الى عيال اصوله فانه يقطع لانه
شبهة الشبهة وهي غير معتبرة ومن الرد الحكمي الرد الى فرعه وكل ذي رحم
محرم منه بشرط ان يكون في عياله والا فليس برد ومنه الرد الى مكاتبه وعبد

ثلاث جدهن جدوهن لهن جد النكاح والطلاق واليمين كافي الهداية وغيرها وفي رواية الامام احمد وقع مكان اليمين
الرجعة وفي مصنف عبد الرزاق مكان اليمين العتاق (وهي) اي لكفارة (عتق رقبة او اطعم عشرة

مساكين كما في الظهار) وقد مر (او كسوتهم) والاصل فيه قوله تعالى فكفاه اطعام عشرة مساكين الآية (كل واحد) من الفقهاء (ثوبايستر عورته عامة بدنه) ٥٨٢ هو الصحيح فلا تجزى السر او يل

و عن محمد ما تجوز به الصلاة لكن ما لا يجزى به عن الكسوة يجزى به عن الاطعام باعتبار القيمة ولو ادى الكل وقع عنها واحد هو اعلاها قيمة ولو ترك الكل عوقب بواحدة هو ادناها قيمة (فان يجزى عن احدهما) كذا في المتن واقره الباقي وغيره وهو مشكل لان الشرط للصوم الحج عنها كلها (وقت الاداء) بل يشترط استمرار العجز الى تمام الصوم حتى لو ايسر قبل تمامه بلفظة استأنف بالمال كما حرره في شرح التتوير فتنبه (صام ثلاثة ايام) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن (متابعات) فتبطل بالحيض بخلاف كفارة الفطر وجوز الشافعي اتفريق واعتبر العجز عند الحنث (ولا يجوز التكفير قبل الحنث) وجوز الشافعي قبل الحنث بالمال لا بالصوم (ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما) لقوله تعالى فقا تلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ولان الحلف يعقد لتعظيم الله

ومنه الرد الى مولاه ولو كان مكاتباً ومنه اذا سرق من العيال رد الى من يعولهم كما في البحر (وكذا) لا تقطع (لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع) بعد القضاء وعن محمد تقطع وهو قول زفر والائمة الثلاثة اعتبارا بالنقصان في العين ولنا ان كمال النصاب لما كان شرطاً يشترط قيامه عند الامضاء اطلقه فشمّل اما اذا تغير السعر في بلد او بلدين حتى اذا سرق ما قيمته نصاب في بلد واحد في آخر فيه القيمة انقص لم تقطع وقيد بنقصان القيمة لان العين لو نقصت فانه تقطع لانه مضمون عليه فكمّل النصاب عيناً او ديناً كما اذا استهلكه كله اما بنقصان السعر فغير مضمون فافترقا كما في اكثر المعبرات (او ملكه) اي السارق المسروق (بعد القضاء) بهبة مع القبض او بيع وقال زفر والشافعي تقطع وهو رواية عن ابي يوسف لان السرقة السابقة والحكم بموجها لا يبطل بالملك الحادث بعده ولنا ان الامضاء في باب الحد ود من القضاء فاذا ملكه بعد القضاء قبل الامضاء سقط القطع كما لو ملكه قبل القضاء وقوله بعد القضاء قيد للمسئلين (او ادعى) السارق (انه) اي المسروق (ملكه) اي ملك السارق بعد ما ثبتت السرقة بالينة فلا قطع عندنا (وان) وصلية (لم يثبت) لان الشبهة دائرة للحد فتحقق بمجرد الدعوى بدليل صحة الرجوع بعد الاقرار اجاعاً ومثل هذا يسمى اللص الظريف وقال الشافعي لا يسقط بمجرد الدعوى وهو احد الوجهين وهو رواية عن احمد لان سقوط القطع بمجرد دعواه يؤدي الى سد باب الحد ولا يجزى سارق عن هذا ونقل عنه انه لا تقطع وتماه في الفسخ (وكذا لو ادعى احد السارقين) يعني اذا كان السارق اثنين فادعى احدهما الملك لم يقطعاً وان لم يثبت سواء قبل القضاء او بعده قبل الامضاء لان الرجوع عامل في حق الرابع ومورث للشبهة في حق الآخر بخلاف ما لو قال سرقنا انا وفلان كذا فانكر فلان فانه تقطع المقر لعدم الشركة بتكذيبه (ولو سرقا وغاب احدهما وشهد) على البناء للمفقول اي شهد اثنان (على سرقتهما قطع الاخر) اي الحاضر وكان الامام يقول او لا لا تقطع ثم رجع وقال تقطع وهو قولهما لان السرقة اذا لم تثبت على الغائب كان اجنبياً ودعوى الاجنبي لا تثبت الشبهة ولان احتمال دعوى الشبهة من الغائب شبهة الشبهة فلا تعتبر (ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت الى المسروق منه) وكذا المحجور عند الامام وعند ابي يوسف تقطع ولا يرد وعند محمد لا تقطع ولا يرد هذه المسئلة على وجوه لانه لا يخ امان يكون العبد مأذوناً او محجوراً والمال قائم في يده او هالك والمولى مصدق او مكذب فان كان مأذوناً يصح اقراره في حق القطع والمال فتقطع يده ويرد المال على المسروق منه ان كان قائماً وان هالك الا ضمان عليه صدقه مولاه او كذبه وان كان محجوراً

تعالى ومع الكفر لا يكون تعظيماً واما قوله تعالى وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري والمال في تكليف الحاكم (ولا يصح بين البصري والمجنون) لانعدام اهليتهما (والنائم) لعدم الاختيار (تنبه) طرو

الكفر يبطل اليقين وغيره فلو مسلما ثم ارتد ثم أسلم ثم حنث فلا كفارة وكذا النذر انتهى ﴿ فصل وخر وقر ﴾
القسم على ما هنا ثلاثة (الواو ٥٨٣) والباء والتاء والباء ام الباب وله حروف آخر وهي لام القسم

والمال هالك تقطع ولم يضمن كذبه مولاة او صدقه وان كان قائما وصدقه مولاة
تقطع عندهم ويرد المال على المسروق منه وان كذبه وقال المال مالي قال الامام
تقطع والمال للمسروق منه وقال ابو يوسف وهو قول الأئمة الثلاثة تقطع والمال
للمولى وقال محمد لا تقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر لا يصح
اقراره بالمال في حق القطع مأذونا ومحجورا ويصح اقراره بالمال ان كان مأذونا
او يصدقه المولى وان محجورا لا ودائلمهم مبین في المطولات فليراجع وحكى
الطحاوى ان الاقاويل الثلاثة مروية عن الامام فقوله الاول اخذ به محمد والثاني
اخذ به ابو يوسف (ومن قطع بسرقة والعين قائمة) اى حال كون العين
المسروقة موجودة (ردها الى صاحبها) لبقائها على ملكه وفيه اشارة الى انه
لا يحل للسارق الانتفاع به بوجه من الوجوه الى انه لو وهبها او باعها فانها تؤخذ
من المشتري والموهوب به بلا خلاف (وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان)
وصلية (استهلكها) سواء كان قبل القطع او بعده لقوله عليه الصلوة والسلام
لا غرم على السارق بعد ما قطعت عينه قوله وان استهلكها اشارة الى رد ما روى
الحسن عن الامام انه يضمن بالاستهلاك وفي الكافي هذا اذا كان بعد القطع وان كان
قبله فان قال المالك انا ضمنه لم تقطع عندنا وان قال انا اختار القطع تقطع ولا يضمن
وعند الأئمة الثلاثة مجتمع وفي البحر لو قطع السارق ثم استهلك السرقة غيره
لم يضمن لاحد وكذا لو هلك في يد المشتري او الموهوب له ولو استهلكه فللمالك
تضمنه (وان سرق سرقات تقطع بأكملها او بعضها لا يضمن شيئا منها) اى من تلك
السركات يعنى من سرق سرقات فحضر واحد من اربابها وادعى حقه فثبت
فقطع فيها فهو لجميعها ولا يضمن شيئا عند الامام (وقال) وهو قول الأئمة
الثلاثة (يضمن ما) موصولة (لم يقطع به) لان الحاضر ليس بنائب عن الغائب
ولا بد من الخصومة لتظهر السرقة وله ان الواجب بالكل قطع واحد حقا لله
تعالى لان مبنى الحدود على التداخل والخصومة شرط للظهور عند القاضي
وعلى هذا الخلاف اذا سرق من واحد نصابا مرار افخاصه في بعضها فقطع
لنصاب واحد وفيه اشارة الى انه لو حضر او قطع بمحصولتهم لا يضمن اتفاقا ولو لم
تقطع يضمن اتفاقا (ولو سرق ثوبا فشق في الدار) وهو يساوى بعد الشق نصابا (ثم
اخرجه قطع) ما لم يكن اتلافا وعن ابى يوسف لا تقطع في الحرق الفاحش وفي اليسير
تقطع اتفاقا لعدم وجوب الضمان وترك الثوب عليه وانما يضمن النقصان مع القطع
وكذا اذا كان الحرق فاحشا وصح الحيازي عدم وجوبه لانه لا يجمع مع القطع
في القحح الضمان وقال انه الحق اوجب الضمان قبل الاخراج والفرق بينهما ان
الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شئ من المنافع بل

المختص لا يكون يمينا بلانية لكن الصحيح انه يمين انتهى فليحفظ (او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كعزة الله
وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته) بلا فرق بين صفة ذات او فعل بل الصحيح ان الايمان مبنية على العرف

فما تعارف الناس الحلف به يكون يمينا ومالا فلا وقد حررته في شرح التنوير فليحفظ (لا) يكون اليمين بغير الله
(كالقرآن والنبى والكعبة) فانه حرام بل عن ابن عمر وغيره ان * ٥٨٤ * الحلف بغير الله شرك وقال الرازى

بتعيبه وهو الصحيح وهذا فيما اذا اختار تضمين النقصان واخذ الثوب وان اختار
تضمين القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع اتفاقا وقيد في الدار لانه اذا اخرجه غير مشقوق
وهو يساوى نصابا ثم شقه وانتقص قيمته بالشق من النصاب فانه يقطع قولوا واحدا
وقيدنا وهو يساوى بعد الشق نصابا لانه اذا شق في الدار وانتقص قيمته ثم اخرجه لم
يقطع وقيدنا ما لم يكن اثلا فالانه لو كان الشق اثلا فافله تضمين القيمة وترك الثوب عليه
فلا يقطع اتفاقا لانه ملكه مستند الى وقت الاخذ كما في البحر وغيره فعلى هذا اخل المص
بما ذكر من هذين القيدتين تأمل (لا) يقطع (ان سرق شاة) في الدار (فدبحها ثم
اخرجها) وان بلغ لهما نصابا لان السرقة تمت على اللحم ولا قطع فيه لكن يضمن
قيمتها المسروقة منه (ولو ضرب المسروق) من الفضة والذهب قدر النصاب دراهم
ودنانير (قطع ووردها) اى الدراهم المسروقة منه عند الامام (وعندهما لا يردها)
بناء على ان الصنعة منه عندهما خلافا له ثم وجوب القطع لا يشكل على قوله وقيل
لا يجب رد الدنانير على قولهما وقيل يجب وعلى هذا الخلاف اذا اتخذ النقد آتية
او غيرها قيد بالنقد متقومة لانه لو جعل الحديد والزرصاص او اى فان كان يباع عددا
فهو للسارق بالاجاع وان كان يباع وزنا فهو على اختلافهم في الذهب والفضة
(ولو صبغه) اى الثوب المسروق (اخر لا يؤخذ منه) الثوب (ولا يضمنه) عند
الامام وفي التبيين لو سرق ثوبا فصبغه احر فقطع لا يجب عليه رده ولا ضمان له هكذا
ذكره في المحيط والكافي ولفظ الهداية وان سرق ثوبا فقطع فصبغه احر لم يؤخذ
منه الثوب ولا يضمن بتأخير الصبغ عن القطع ولفظ محمد سرق الثوب فقطع يده
وقد صبغ الثوب احر آه دليل على انه لا فرق بين ان يصبغه قبل القطع او بعده
وهذا عند الشيخين انتهى وقال المولى سعدى انت خير بان عبارة الهداية ليست
على مانقله لكن قال في العناية قال في النهاية صورة المسئلة سرق ثوبا فقطع فيه
ثم صبغه احر ثم قال قول المص الا ترى انه غير مضمون الخ انما يستقيم اذا كانت
صورتهما ما قال صاحب النهاية انتهى فعلى هذا يمكن ما في التبيين ان يكون
نقلا لمال مسئلة الهداية ومحملها بشهادة قوله الا ترى ولهذا طى المص القطع
من البين ليشعر بعدم الفرق بين ان يصبغه قبل القطع او بعده تأمل (وعند
محمد يؤخذ منه) الثوب (ويعطى ما زاد الصبغ) فيه لان عين ماله قائمة من كل
وجه وهو اصل والصبغ تبع فصار اعتبار الاصل اولى ولهما ان الصبغ قائم
صورة ومعنى وحق المالك في الثوب قائم صورة لا معنى لزوال التقوم بالقطع فكان
حق السارق احق بالترجيح (وان صبغه اسود اخذ منه) الثوب (ولا يعطى شيئا
وحكما) على صبغة الماضي المتنى (فيه) اى في الاسود (كحكمهما في الاحر)
وفي الهداية وغيرها وان صبغه اسود اخذ منه في المذهبين يعنى عند الطرفين

اخاف الكفر على من قال
بحياتي وحياتك ونحوه وفي
المنية من يحلف بروح
الامير وحياته ورأسه
لم يحقق اسلامه بعد وما
اقسم الله تعالى بغير ذاته من
الليل والضحى وغيرهما
فليس للعبد ان يحلف بها
وما اعتاد الناس من الحلف
بجان وسرتو فان اعتقد
انه حلف والبر به واجب
يكفر ذكره القمستانى
وغيره وهو يقوى ما قدمنا
ان التحويل على العرف
واعتمده العيني وغيره فليكن
الظابط (و) لهذا (لا)
يكون اليمين (بصفة لا يحلف
به عرفا كرجة الله وعلمه
ورضائه وغضبه وسخطه
وعذابه) لعدم التعارف
(وقوله لعمر الله يمين) لان
معناه احلف ببقاء الله
ودوامه وكذا (وايم الله)
لان معناه يمين الله او والله
(و) كذا (سو كندى)
خو رم بخداى) لان معناه
احلف الآن بالله فيكون
يمينا (وكذا قوله وعهد
الله وميثاقه) وذمته
وسلطانه (واقسم واحلف
واسهههه) بفتح الهزة
والهاء لان هذه اللفاظ

مستعملة في الحلف فيكون يمينا (وان لم يقل) معها (بالله) عملا بالعرف لانه المعهود * وعند *
والمشروع وغيره متهجور حتى لو قال اشهدك واشهد ملائكتك لم يكن يمينا لعدم العرف (وكذا) يكون

يَعْنِيَا قَوْلَهُ (عَلَى نُذْرٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ عَهْدٍ وَأَنْ لَمْ يُضَفْ) شَيْئاً مِنْهَا (إِلَى اللَّهِ وَكَذَلِكَ) يَكُونُ عَيْنًا (قَوْلُهُ) بِالْجَمْعِ الشَّرْطِيَّةِ (أَنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ * ٥٨٥ *) أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ بَرِيٌّ مِنَ اللَّهِ (أَوْ شَرِيكَ الْكُفْرَانِ) وَنَحْوُ ذَلِكَ وَحَسْبُهُ (فَلَا يَصِيرُ كَافِرًا بِالْخَنِيثِ) فِيهَا سَوَاءٌ عَلَقَهُ بِمَا ضَرَفَ أَوْ مُسْتَقْبِلُ أَنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَيْنٌ (عَمَلًا بِأَعْتِقَادِهِ فَيَكْفُرُ بِحَنِيفِهِ)

❖ بَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ ❖

هَذَا بَيَانٌ لِلسَّرْقَةِ الْكُبْرَى وَاطِّلاقُ السَّرْقَةِ عَلَيْهِ مَجَازٌ وَإِذَا لَزِمَ التَّقْيِيدُ بِالْكُبْرَى وَاسْمُتَ بِالْكُبْرَى لِأَنَّهُ ضَرَرُ قَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَى أَصْحَابِ الْأَمْوَالِ عَلَى عَامَةِ الْمُسْلِمِينَ بِانْقِطَاعِ الطَّرِيقِ وَلِهَذَا يَجِبُ اغْلَظُ الْحَدِّ بِخِلَافِ الصَّغَرَى لَكِنْ قَدِمَتْ الصَّغَرَى لِكُونِهَا أَكْثَرَ وَقَوْعًا (مِنْ قَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ) هَذَا التَّعْلِيلُ مَجَازٌ أَيْ قَصْدُ قَطْعِ الْمَارَّةِ عَنِ الطَّرِيقِ (مِنَ مُسْلِمٍ) بَيَانٌ لِمَنْ (أَوْ ذِمِّيٌّ) سَوَاءٌ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا فَتُخْرِجُ الْحُرَّ مِنَ الْمُسْتَأْمَنِ لِأَنَّهُ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ خِلَافًا كَأَنَّهُ (عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ) حَتَّى لَوْ قَطَعَهُ عَلَى مُسْتَأْمَنِ لَا يَجِبُ الْحَدُّ وَيُضْمَنُ الْمَالُ لِثَبُوتِ عَصْمَةِ مَالِهِ حَالًا (فَاخْذُ هَذَا) الْعَصُومَ الْقَاطِعَ (قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ قَطْعِ الطَّرِيقِ (حَسْبُ) لِإِبْرَاهِيمَ مَنكَرًا (حَتَّى يَتَوَبَّ) وَيُظْهَرُ سِيَاءُ الصَّالِحِينَ عَلَيْهِ (أَوْ يَمُوتَ) وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَنْفِي مِنَ الْبَلَدِ (وَأَنْ اخْذُ) أَيْ قَاصِدُ قَطْعِ الطَّرِيقِ (مَالًا) بَعْدَ تَعْزِيرِ (وَحَصْلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ) مِنَ الْقَاطِعِينَ (نَصَابُ السَّرْقَةِ) قَطْعُ يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى (أَنْ كَانَ صَحِيحَ الْأَطْرَافِ) فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ أَمْ يَقْطَعُ وَاشْتَرَطَ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ نَصَابَيْنِ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ مِنْهُ طَرَفَانِ (وَأَنْ قَتَلَ) نَفْسًا مَعْصُومَةً (فَقَطَّ) وَلَمْ يَأْخُذْ مَالًا (وَلَوْ) كَانَتْ قَتَلَهُ (بَعْضًا أَوْ حَجَرًا) أَيْ لَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ مُوجِبًا لِلْقَصَاصِ مِنْ مَبَاشَرَةِ الْكُلِّ بِالْأَلَةِ (قَتَلَ) بِإِلْقَائِهِ (حَدًّا) أَيْ سِيَاسَةً لِقَصَاصِهِ (فَلَا يَتَبَرَّعُ الْاَوْلِيَاءُ) تَبَرُّعٌ عَلَى كَوْنِ الْقَتْلِ حَدًّا يَعْنِي أَوْ عَفَا الْاَوْلِيَاءُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى عَفْوِهِمْ بَلْ يَقْتُلُ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى (وَأَنْ قَتَلَ) نَفْسًا مَعْصُومَةً (وَأَخْذُ مَالًا) قَطْعُ يَدِهِ وَرِجْلِهِ مِنْ خِلَافِ قَتْلِ وَصْلٍ أَوْ قَتْلِ فَقَطَّ أَوْ صْلٍ (فَقَطَّ) يَعْنِي الْأَمَامُ مَخِيرَ أَنْ شَاءَ قَطَعَ وَقَتَلَ وَصْلًا وَأَنْ شَاءَ قَتَلَ وَأَنْ شَاءَ صَلَبَ عِنْدَ الشَّيْخِينَ لِأَنَّ أَصْلَ التَّشْهِيرِ بِالْقَتْلِ وَالْمَلَقَةِ بِالْصَلْبِ فَيُخْرِفُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ يَصْلَبُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ (وَخَالَفَ مُحَمَّدٌ فِي الْقَطْعِ) يَعْنِي قَالَ مُحَمَّدٌ يَقْتُلُ فَقَطَّ أَوْ يَصْلَبُ فَقَطَّ وَلَا يَقْطَعُ وَهُوَ قَوْلُ الْأَمَّةِ الثَّلَاثَةِ لِتَوْحِيدِ الْجَنَاحَةِ فَلَمْ يَجِبْ حَدُّهُنَّ أَوَّلًا لِتَدْخُلِ كَحَدِّ سَرْقَةٍ وَرَجْمٍ فَانْهَ يَقْتُلُ وَلَا يَقْطَعُ وَكَذَلِكَ هَذَا أَجِيبُ بَأَنَّهُ حَدُّ وَاحِدٍ تَغْلُظُ تَغْلُظُ سَيْبِهِ وَهُوَ تَقْوِيَةُ الْأَمْنِ عَلَى النَّاسِ وَاخْذُ الْمَالُ فَيَكُونُ قَطْعُهُ وَقَتْلُهُ حَدًّا وَاحِدًا مُغَاضًا لِأَحَدٍ

لَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمَّا الْمَضَى فَلَمَّا بِخِلَافِهِ فَعُمُوسُ (وَأَنْ كَانَ) جَاهِلًا (وَعِنْدَهُ) أَنَّهُ يَكْفُرُ (فِي الْحَلْفِ) فِي الْغَمُوسِ وَبِمَبَاشَرَةِ الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ (يَصِيرُ) كَافِرًا فِيهِمَا (هُوَ الصَّحِيحُ) لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ وَالرِّضَاءُ بِكَفْرِ نَفْسِهِ كَفَرٌ بِالْإِنْفَاقِ وَالرِّضَاءُ بِكَفْرِ الْغَيْرِ فِيمِنْ خِلَافِ مَبْسُوطٍ فِي الْقِتَاوِي وَسَجِيٌّ فِي السَّيْرِ وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي كَفْرِ مَنْ قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ فَعَلَ كَذَا كَذِبًا وَعَامَّةُ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَقِيلَ لَا كَذِبًا فِي الْبَرِّ جُنْدِي عَنْ الْعِمَادِيَّةِ لَكِنْ صَحِيحُ الشَّيْخَيْنِ الثَّانِي وَعَلَلَهُ بَأَنَّهُ قَصْدُ تَرْوِيجِ الْكُذْبِ دُونَ الْكُفْرِ (وَقَوْلُهُ) أَنَّهُ فَعَلَ فَعَلِيهِ غَضَبُ اللَّهِ أَوْ سَخَطُهُ أَوْ عَنَمَتُهُ أَوْ هُوزَانُ أَوْ شَارِبُ خَرٍّ أَوْ سَارِقُ أَوْ أَكَلُ رِبَا كُلُّ ذَلِكَ (لَيْسَ بِعَيْنٍ) لِعَدَمِ التَّعَارُفِ (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ) حَقًّا أَوْ حَقًّا لِلَّهِ (لَيْسَ بِعَيْنٍ) (خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ)

وقوله المختار كما في الاختيار ❖ ٧٤ ❖ وقال العيني وقول أبي يوسف هو المختار عندي وظاهر الخاتمة اختياره لكن في تهستاتي عن المحيط الصحيح الأول وعن أبي حنيفة أنه عَيْنُ السَّفَلَةِ وَأَمَّا

يُحَقِّقُ اللَّهُ بِالْبَاءِ فِيمَنْ بَلَغَ خِلَافَ وَ يَحَقِّقُ رَسُولُ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَ بَلَا خِلَافَ وَ كَذَا بِحَقِّ الشُّكْبَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ
وَالْمَسَاجِدِ كَمَا فِي الْقَهْطَانِي عَنِ النُّظْمِ (وَ كَذَا قَوْلُهُ سَوَ كَنْدِي ٥٨٦ خورم بخداي) لَانْ مَعْنَاهُ احْلَفْ

بِطَلَاقِ زَوْجَتِي وَ هَذَا
لَيْسَ بِمَعْنَى وَقِيلَ أَنَّهُ يَمِينُ
ذَكَرَهُ الْقَهْطَانِيُّ وَ غَيْرُهُ
(وَ مَنْ حَرَّمَ مَلِكُهُ) كَقَوْلِهِ
حَرَّمَ عَلَى ثَوْبِي هَذَا
أَوْ طَعَامِي هَذَا أَوْ كَلَامِي فَلَانِ
(لَا يَحْرُمُ) مَلِكُهُ عَلَيْهِ لَانَّهُ
تَعَالَى هُوَ الْحَرَامُ (وَ أَنْ
اسْتَبَاحَهُ أَوْ) اسْتَبَاحَ (شَيْئاً
مِنْهُ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ) لَانَّ
تَحْرِيمَ الْحَلَالِ يَمِينٌ لقَوْلُهُ تَعَالَى
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكَ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ
تَحْلَةً أَيُّهَا نَكِمُ قَالُوا نَزَلَتْ
فِي قِصَّةِ الْعَسَلِ عَلَى الصَّحِيحِ
وَ قِيلَ فِي مَارِيَّةَ وَ بَكْلٍ
تَقْدِيرُهَا لَعِبَةٌ لِعُمُومِ اللَّفْظِ
فَلَوْ قَالَ مَا فِي يَدِي مِنَ الدَّرَاهِمِ
حَرَامٌ عَلَى فَإِنْ اشْتَرَى بِهَا
شَيْئاً حَنْثٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا
وَهَبَهَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا فَإِنَّهُ
يُرَادُ بِهِ تَحْرِيمُ الشِّرَاءِ عَرَفَا
وَ أَنَّمَا اخْتَارَ مَلِكُهُ عَلَى حِلَالِهِ
إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَوْ حَرَّمَ الْخَمْرَ
ثُمَّ شَرِبَ كَفَرٌ عَلَى الْخِتَارِ
وَ اخْتَلَفَ فِي الْخُسْزِيرِ
وَلَوْ قَالَ لِمَجَاعَةٍ كَلَامِكُمْ عَلَى
حَرَامِ حَنْثٌ بِكَلَامِ أَحَدِهِمْ
ذَكَرَهُ الْقَهْطَانِيُّ لَكِنْ
فِي الزَّيْلِيِّ قَوْلُهُ مَلِكُهُ وَقَعَ
اتِّفَاقاً لَانَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِي الْيَمِينِ
بِأَنْ يَكُونَ مَا كَلَاهُ حَتَّى لَوْ قَالَ

وَيَصْلُبُ حَيَاوَيْعِي) أَيْ يَشُقُّ (بِطَنِهِ بِرَمَحٍ حَتَّى يَمُوتَ) وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَغَيْرِهَا
ثُمَّ يَطْعَنُ بِالرَّمَحِ فِي ثَدْيِهِ الْإِيسَرِ وَ يَحْرُكُ الرَّمَحَ حَتَّى يَمُوتَ بِهِ تَشْهِيْرَالِهَ وَ اسْتِجْالَا
لِمَوْتِهِ وَ الصَّلْبُ حَيَا ظَاهِرُ الذَّهَبِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَ عَنِ الطَّحَاوِيِّ يَقْتُلُ ثُمَّ يَصْلُبُ
وَ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (وَيُتْرَكُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ قَطْعُ) أَيْ لَا يُتْرَكُ أَكْثَرُ مِنْهَا حَذَرًا عَنْ تَأْذِي
النَّاسِ بِتَنَنِهِ وَ إِذَا تَمَّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ يَخْلَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَهْلِهِ لِيُدْفَنُوهُ وَ عَنْ
أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى يَسْقُطَ عِبرَةً (وَ يَرُدُّ مَا اخَذَ) مِنَ الْمَالِ (إِلَى مَالِكِهِ) إِنْ كَانَ
مَالِخَذَهُ (بَاقِيَاوَالَا) أَيْ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيَا (فَلَا ضَمَانُ عَلَيْهِ) كَمَا فِي السَّرْقَةِ الصَّغْرَى
(وَلَوْ بَاشَرَ الْفَعْلَ بَعْضُهُمْ حَدًّا وَ الْكَلِمَةَ) بِمِثْلِهَا بَعْضُ الْبَعْضِ لَانَّهُ جُزْءُ الْمَجَارِبَةِ وَ هِيَ
تُحَقِّقُ بِأَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ نَاصِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى إِذَا زَلَّتْ أَقْدَامُهُمْ انْضَمُّوا إِلَيْهِمْ
وَ أَنَّمَا الشَّرْطُ الْقَتْلُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَ قَدْ تَحَقَّقَ وَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَدُّ الْمُبَاشَرَةِ فَقَطْ
(وَ أَنْ اخَذَ مَا لَوْ جَرَحَ قَطْعُ) يَدِهِ وَ رَجَعَهُ (مِنْ خِلَافِ الْجَرْحِ هَدْرٌ) لَانَّهُمَا
وَجِبَ الْحَدُّ سَقَطَ عَصْمَةُ النَّفْسِ (وَ أَنْ جَرَحَ فَقَطْ) إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ مَا لَا
(أَوْ قَتَلَ قَتَابَ قَبْلَ أَنْ يُؤْخِذَ فَلَا حَدَّ) أَيْ لَا قَطْعَ فِي الْأَوَّلَى وَ لَا قَتْلَ فِي الثَّانِيَةِ
بَلْ يَقْصُصُ فِيمَا فِيهِ الْقِصَاصُ وَ يُؤْخِذُ الْأَرَشَ مِنْهُ فِيمَا فِيهِ الْأَرَشُ وَ ذَلِكَ إِلَى
الْأَوْلِيَاءِ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ وَ عَنْ هَذَا قَالَ (وَ الْحَقُّ لِلْوَلِيِّ إِنْ شَاءَ عَفَا وَ إِنْ شَاءَ اخَذَ
بِمَوْجِبِ الْجَنَاحَةِ) وَ فِيهِ كَلَامٌ لَأَنَّ مَرَادَ صَاحِبِ الْهَدَايَةِ بِقَوْلِهِ وَ ذَلِكَ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ
أَمَّا الْقِصَاصُ وَ أَمَّا أَرَشُ الْجَرْحِ فَلَا يَجْرُوحُ كَمَا لَا يَخْفَى وَ تَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ تَتَبَعُ قَيْدَ الْقَتْلِ
لِيَعْلَمَ حُكْمَ اخْذِ الْمَالِ بِالْأَوَّلَى وَ فِي الْبَحْرِ رَدُّ الْمَالِ مِنْ تَمَامِ تَوْبَتِهِمْ لِقَطْعِ خُصُومَةِ
صَاحِبِهِ وَ لَوْ تَابَ وَلَمْ يَرُدِّ الْمَالَ لَا يَسْقُطُ الْحَدُّ وَ قِيلَ يَسْقُطُ وَ فِيهِ اشْتِعَارُ إِلَى أَنَّهُ
يَجِبُ الضَّمْنُ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ (وَ كَذَا) أَيْ لَا يَحْدُ (لَوْ كَانَ فِيهِمْ)
أَيُّ الْقِطَاعِ (صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذَوْ رَحِمٍ مُحْرَّمٌ مِنَ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ) لَانَّ الْجِنَاحَةَ
وَاحِدَةٌ فَلَا امْتِنَاعَ فِي حَقِّ الْبَعْضِ امْتِنَاعَ فِي حَقِّ الْبَاقِيَيْنِ وَ إِذَا سَقَطَ الْحَدُّ صَارَ
الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ نَظِيرُ حَقِّ الْعَبْدِ وَ إِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا وَ إِنْ شَاؤُوا عَفَوْا عَنْهُ وَ عَنْ
أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَوْ بَاشَرَ الْعَقْلَاءُ يَحْدُ الْبَاقُونَ وَ هُوَ قَوْلُ الْأُتَمَّةِ ثَلَاثَةٌ (أَوْ قَطْعُ بَعْضِ
الْقَافِلَةِ عَلَى بَعْضٍ) لَانَّ الْحَرْزَ وَ أَحَدَ فَصَارَتِ الْقَافِلَةُ كَدَارٍ وَ أَحَدٌ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ
وَ قَالَ الْمَوْلَى سَعْدِيُّ الْأَوَّلَى إِنْ يَقُولُ كَيْتٌ وَاحِدٌ لَانَّهُ قَدِيكُوزٌ فِي الدَّارِ الْوَاحِدَةِ
مُقَاصِيرٌ كَمَا سَبَقَ أَنْتَهَى لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْدارِ عِنْدَهُ الْإِطْلَاقُ الدَّارُ الَّتِي
صَاحِبُهَا وَاحِدٌ وَ بَيُوتُهَا مَشْغُولَةٌ بِتَاعِهِ وَ خِدَاعِهِ وَ يَنْتَهَمُ الْبَسَاطَةُ لَا الْمَقِيدَةُ
بِأَنَّ كَانَتْ كَبِيرَةً فِيهَا حِجَرَاتٌ يَسْكُنُ فِي كُلِّ مِنْهَا إِنْسَانٌ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْحِجَرَةِ الَّتِي
يَسْكُنُ فِيهَا غَيْرُهُ عَلَى أَنْ تُشَبِّهَ الْقَافِلَةُ بِالْبَيْتِ غَيْرِ مُنَاسِبٍ لَأَنَّ الْبَيْتَ وَاحِدٌ بِخِلَافِ

مَثَلِ فَلَانِ أَوْ مَالِهِ عَلَى حَرَامٍ يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا إِذَا ارَادَهُ الْإِخْبَارُ عَنِ الْحَرَمَةِ (قَوْلُهُ كُلُّ حِلَالٍ) الْقَافِلَةُ
جَلِي حَرَامٍ يَقَعُ عَلَى الطَّعَامِ وَ الشَّرَابِ (إِلَّا إِنْ يَنْوِي غَيْرَ ذَلِكَ) وَ الْفَتْوَى أَنَّهُ تَصْلُقُ امْرَأَتَهُ (وَ كَذَا عَلَى

الطلاق وعلى الحرام والحرام يلزم منى فالتوى الآن بوقوع الطلاق بها (بلانية) لغلبة الاستعمال ولذا لا يخلف بها إلا الرجال وأوله أربع بن جميعا وقيل واحدة ﴿٥٨٧﴾ واليه البيان وهو الاشبه وان لم يكن له امرأة فيمين كالو حلفت به

المرأة وقدم في الايلاء وقيل ان تزوج امرأة تطاق واختارة ابو جعفر ذكره القهستاني في الايلاء معزيا للمحيط مرجعا للاول (ومثله قوله حلال بروى حرامو) كذا (قوله هرجه بدست راست كرم بروى حرام) لما قلنا (ومن نذر نذرا مطلقا) اي غير معلق بشرط نحو لله على صوم غد (او معلقا) وهذا على قسمين فانه لو علقه (بشرط يريد) اي يريد وجوده جلب منفعة او دفع مضرة (كان قدم غايبي) اوشفى الله مريضى او مات عدوى فله على صوم سنة او عتق مملوك او صلاة (ووجد) الشرط بان قدم الغائب مثلا (لزمه الوفاء) بنفس النذر ولم يخرج عن العهدة بالكفارة في هذين بلا خلاف لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر وسمى فعليه الوفاء بما سمي ومن نذر ولم يسم فعليه كفارة وعن ابى حنيفة انه رجع عن الوفاء في النذر المطلق والمعلق الى الكفارة فانه يمين كما في القهستاني عن المضمرات وتنبه لا يلزم النذر بما ليس من جنسه فرض وقد حققته فيما علقته على التنوير

القافلة كما لا يخفى تأمل (او قطع) على البناء للمفعول (ايلا او نهارا بمصر او بين مصرين) فليس بقاطع الطريق استحسانا وفي القياس يكون قاطع الطريق وهو قول الأئمة الثلاثة لوجوده حقيقة وعن ابى يوسف انه ان قصدوا في المصر بالسلاح يجرى عليهم احكام قطاع الطريق وان قصدوا بالحجر والخشب فان كانوا خارج المصر فكذلك وان كانوا بقرب منه او في المصر وان كان بالليل فكذلك ايضا وان كان بالنهار لا يجرى عليهم احكام قطاع الطريق واستحسن المشايخ هذه الرواية وبه يفتى كافي اكثر الكتب نظرا لمصلحة الناس بدفع شر المتغلب المفسدين وفي التنوير العبد في حكم قطع الطريق كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية وفي السراجية ولو كانت فيهم امرأة فقتلت واخذت المال دون الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجا هو المختار ويجوز ان يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصابا ويقتل من يقتل عليه (ومن خنق في المصر غير مرة) اي صار عاتة (قتل به) اي بسبب ذلك سياسة لانه ذو فتنة ساع في الارض بالفساد ويقتل دفعاً لفتنه وشره عن العباد (والا) اي وان لم يخنق غير مرة بل خنقه مرة (فكالتل المثل) اي لا يقتل عند الامام وانما تجب الدية على العاقلة كإسأى في الديات ان شاء الله تعالى

كتاب السير

لما كان المقصود من الحدود اخلاء العالم عن المعاصي ومن الجهاد اخلاؤه عن رأس المعاصي اورد السير عقيب الحدود والسير جمع سيرة بكسر الفاء من السير فتكون لبيان هيئة السير وحالته الا انها غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما (الجهاد) في اللغة بذل ما في الوسع من القول والفعل وفي الشريعة قتل الكفار ونحوه من ضربهم ويهب اموالهم وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيرهم والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الجريين والذميين المرتدين هم اخبث الكفار لانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل كافي القهستاني (بدأ منا) نصب بدأ على الظرفية اي في بدأ الامر (فرض كفاية) يعني يفرض علينا ان نبداهم بالقتال بعد بلوغ الدعوة وان لم يقاتلونا فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اطاعته الا اذا خذ الخراج فان اخذ فلم يبعث كان كل الاثم عليه وبين معنى كونه على الكفاية بقوله (اذا قام) اي انتصب (به) اي بالجهاد (البعض) اي بعض المسلمين (سقط عن الكل) اي باقي المسلمين اذا كان بذلك البعض كفاية والا فرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فان لم تقع الكفاية للجميع الناس فمح صار فرض عين

(و) ثانيهما (لو علقه بشرط لا يريد له كان زينة) او شر بت فله على كذا (خير بين الوفاء) بما نذر باعتباره انصيغة في ظاهر الرواية (و) بين (التكفير) عن عيئه باعتبار المعنى المقصود (هو اي التفضيل

المذكور (الصحیح) رواية ودرایة وهو المذهب کافی التویر وغیره خلافا لما فی الفهستانی وغیره
من ترجیح ارجاع ضمیر هو للتکفیر فقط فتنبه (ومن وصل بحلفه ٥٨٨ * ان شاء الله) بطل یمنه (فلاحه

کامله اما الفرصیة فلقوله تعالى فاقتلوا المشرکین ولقوله علیه الصلاة والسلام
الجهاد ما مضی الی يوم القيمة اراد به فرضا باقیا وهو علی الکفاية لانه ما فرض الله
اذهو افساد فی نفسه واما فرض لاعلاء کلمة الله تعالى واعز ازديته ودفع الشر عن
العباد فاذا حصل المق بالعرض سقط عن الباقين کصلوة الجنائز وورد السلام وان لم یقع
به احداثهم جميع الناس بترکه لان الوجوب علی الكل ولان فی اشغال الكل به قطع
مادة الجهاد من الکراع والسلاح فيجب علی الکفاية الا ان يكون التفرع عاما
کافی اکثر المعترات (وان ترکه) ای الجهاد (الكل اثموا) ای المكلفون به واثمهم
علی تقدير ترکه مطلقا لآثر کهم خاصة حتی اوقام به غیرهم من العبد والنسوان
سقط الائم عنهم کافی الاصطلاح (ولا يجب) ای الجهاد (علی صبی) لانه غیر
مكلف (وامرأة وعبد) لانهما مشغولان بحق الزوج والمولی وحققهما مقدم
علی فرض الکفاية کافی اکثر المعترات لكن الدلیل خاص لمن له الزوج والمدعی
تمام کما قال المولی سعدی فی حاشيته ولهذا غیره الفهستانی فقال لان المرأة من
قرنها الی قدمها عورة وفي الجهاد قد ينكشف شیء من ذلك لانه لا محالة انتهى
وفیه کلام لانه يلزم من هذا التعليل ان لا يخرج المرأة ان هجم العدو ايضا فایس
کذلك بل الحق ما فی اکثر المعترات ودفع الاعتراض ممکن بادنی التأمل تدبر
(واعفی ومقعد واقطع) الخرج بعجزهم وكذا لا يجب علی مدیون بغير اذن
غريمه ولا علی عام ایس فی البلدة افقه منه (فان هجم) ای غلب (العدو) ای علی
بلد من بلاد الاسلام وناحية من نواحيها وفي الغرب الهجم الا بیان بقتة والدخول
من غیر استیذان (فقرض عين فتخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولی) لان
المق لا يحصل الا باقامة الكل فيقرض علی الكل وحق الزوج والمولی لا یظهر
فی حق فروض الاعیان وكذا ینخرج الولد بغير اذن والديه والغريم بغير اذن
داينهم وان الزوج والمولی اذا منعنا اثموا فی البحر امرأة مسبية بالشرق ويجب
علی اهل المغرب تخليصها مالم تدخل حصونهم وخرزهم قال فی الذخيرة اذا جاء
التفرع اثمایضیر فرض عين علی من یقرب من العدو وهم یهدرون علی الجهاد
فاما من وراءهم یعد من العدو فان كان الذین هم یقرب العدو عاجزين عن مقاومة
العدو او قادرین الا انهم لا یجاهدون لکسل بهم او تهاون افترض علی من یلیهم
فرض عين ثم من یلیهم كذلك حتی یفترض علی هذا التدریج علی المسابین کلهم شرقا
وغربا انتهى فعلى هذا لو قید بالاستطاعة امکن اولی لانه لا يجب علی المریض
المدنف ومن لا یقدر علی الزاد والراحلة تأمل (وکره الجمل) انضم الجیم وهو
ما یضربه الامام علی الناس للذین یخرجون الی الجهاد (ان کان) فی بیت المال
(فی) لانه يشبه الايجرة علی الطاعة فیکره وفي البحر وغیره والقی المال المأخوذ
من الکفار بغير قتال کالخراج والجزية واما المأخوذ بقتال فیسمى غنیمة کافی الفتح

تعلیه) وكذا یبطل بالاستثناء
المستلزم بالحق بالتول
تعبادة او محاملة بخلاف
المستلزم بالقلب كما یلینته
فی شرح التویر (فائدة)
روی ان محمد بن اسحق
صاحب المغازی کان عند
المنصور وکان یقرأ عنده
المغازی وابو حنیفة رضی
الله عنه کان حاضرا فاراد
ان یرى الخليفة علیه فقال
ان هذا الشيخ یخلف
جهدك فی الاستثناء المنفصل
فقال ابلغ من قدرک ان لا
تخالف جندی فقال ان هذا
یرید ان یفسد عليك دینک
لانه اذا جاز الاستثناء المنفصل
فان الناس یسایعونک
ویمثلون ثم یخرجون
ویمسکون فقال انهم ما قلت
موضع علی محمد بن اسحق
واخرجه من عنده انتهى
باب الیمین فی الدخول
واخرج وج والایان والسکنی
وغیر ذلك) الاصل ان
الایمان بنية محمد الشافعی
نیلی الحقيقة اللغویة وعند
مالک نیلی العمل القرآن
وعنده استجد علی النية
مطلقا وعندها علی العرف
مالم ینو ما یحمله اللفظ فلا
حدث فی لا یهدم بیتا لیت

المنکوت بالابنية واجاب بعضهم عنه بخروجه عن الاصل نظیره حلف لا یرکب حیوانا
یمسک برکوب الایمان وسیحی تحقیقه وقالوا الایان بنية علی الالفاظ لا علی الاغراض وكتبنا فی شرح التویر

ان العبرة لعموم اللفظ الا في مسائل منها حلف لا يشترط بعشرة حنث بأحد عشر بخلاف البيع (حلف لا يدخل
يتا فدخل الكعبة او المسجد او نحو ٥٨٩ ببيع البيعة) معبد النصراني (او الكنيسة) معبد اليهود وسحقته

في الجهاد (لا يحنث) لانها
لم تعد لليتوتة (وكذا)
لا يحنث (لو دخل دهليزا
او دخل ظلة) او سابطا
يكون (على باب دار)
وهذا اذا لم يصلح لليتوتة
كما في البحر فليحفظ وهذا
ايضا (ان كان لو غلق)
باب الدهليزا والظلة (يقي
خارجا) لا يحنث (والا
حنث كما لو دخل صفة) او
ايوانا على المذهب لانه
يبات فيه صيفا وان لم يكن
مسقفا كما في القمح وهل
يحنث بالحيمة ويبت من الشعر
ان بدو يانعم لان مصر يا
كافي القهستاني عن المحيط
(وقيل لا يحنث في الصفة
ايضا) والصحيح الاول
(وفي لا يدخل دارا فدخل
دارا خربة لا يحنث ولو قال
هذه الدار فدخلها خربة
صحرا او بعد ما يبت دارا
اخرى حنث) لان الدار
اسم للعروة والبناء وصفه
تقول دار عامرة ودار
عامرة والصفة انما تعتبر
في المنكر لا المعين الحاضر
الا اذا كانت شرطا او داعية
للمين كحلفه على هذا الرطب
فيستفيد بالوصف وقولهم
الدار اسم للعروة عند

وظاهره اذا لم يكن في بيت المال في وكان فيه غيره من بقية الانواع لا يكره الجعل
ولا يخفى ما فيه فانه لا ضرورة لجواز الاستقراض من بقية الانواع وانما لم يذكر
التي في بعض المعبرات وانما ذكر مال بيت المال وهو الحق انتهى لكن صرح
المولى سعدى في حاشيته ان مال الغنمة الموجود في بيت المال لا يصرف الى المقاتلة
تبع حتى يظهر لك الحق (والا) وان لم يوجد في بيت المال في (فلا) يكره الجعل
وهو الصحيح فان الجهاد قد يكون بالنفس وقد يكون بالمال على اختلاف الاشخاص
والاحوال وقال المولى سعدى وللإمام ذلك بشرط الزمان فاذا زالت الحاجة
يرد ان كان قائما والافقيته والاولى ان يغزو المسلم بمال نفسه ثم بمال بيت المال لانه
لمصالح المسلمين ثم شرع في كيفية القتال فقال (واذا حاصرناهم) اي يحبط الامام
مع التابعين بالكفار في ديارهم او غيرها في موضع حصين ثلاثين قوا (ندعوهم
الى الاسلام) والايمن لان النبي عليه السلام ما قاتل قوما حتى دعاهم الى الاسلام
(فان اسلموا الكف) عن قتالهم لحصول الحق (والا) اي وان لم يسلموا (فالى الجزية)
اي فندعوهم الى قبول الجزية لانه عليه الصلوة والسلام امر هكذا (ان كانوا
من اهلها) اي الجزية كاهل الكلب والحيوان وعبد الاوثان من العجم واحترز
عن المرتدين ومشركي العرب وعبد الاوثان منهم فلا ندعوهم الى الجزية
بل امرهم دائر بين الاسلام والسيوف (وبين اهلهم) الامام (قدرها) اي قدر الجزية
(ومتى يجب) اي يبين لهم زمان ادائها للتليف في المنازعة (فان قبلوا الجزية
ذلهم ماننا) من عصمة الدماء والاموال (وعليهم ما علينا) من التعرض (بهما) اي
انا كنا نتعرض لدمائهم واموالهم قبل قبول الجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضنا
لهم او تعرضوا لنا يجب لهم علينا وما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض يؤيده
استدلالهم عليه بقول علي رضي الله تعالى عنه انما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم
كدماؤنا واموالهم كاموالنا (وحرم قتل من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى) ومن
قتلهم قبل الدعوة يأثم للنهي عنه ولا يغرم بقتله لانهم غير معصومين وقال الشافعي
يضمنون الدية (ونذب دعوة من بلغته الدعوة) مبالغة في الانذار وقطع الاعتذار
ولا يجب ذلك وفي المحيط تقديم الدعوة الى الاسلام كان في ابتداء الاسلام واما
بعد ما انتشر يخل القتال معهم قبل الدعوة ويقوم ظهور الدعوة وشيوعها
مقام دعوة كل مشرك وهذا صحيح ظاهر كما في التبيين (فان ابو) عماد عوا اليه
(نستعين بالله تعالى) فانه الناصر للاولياء والقاهر للاعداء فيستعان منه في كل الامور
(ونقلناهم بنصب المجانيق) جمع فحقيق لانه عليه الصلوة والسلام نصبها على الطائف
(والتحريق) بالنار اراد حرق دورهم وامتعهم ونحو ذلك (والغريق) بارسال
الماء على دورهم وبساتينهم وانفسهم ايضا (وقطع الاشجار) ولو ثمرة (وافساد

العرب والعجم ضعفه في النكاح ونقل من ابي الليث ان اليمين لو بالفارسية لا يحنث فيهما الا بدخول المني
انتهى وافاد القهستاني انه لا يبعد ان يقال ان البناء وصف مرغوب والمطلق ينصرف ليكامل فاذا انعقد

اليمين على الكامل لا يثبت بالنقص واما السراى فرادف للدار في عرفنا الان في بيع الكافية انه اسم للدار
السلطان (و) كذا يثبت في قوله لا يدخل هذه الدار (لو وقف ٥٩٠ * على سطحها) او حائطها المشترك

(وقيل لا يثبت في عرفنا)

الجمعى وهو المختار للفتوى
لان الصاعد عليها لا يسمى
داخلا في عرف العجم وكذا
لو ارتقى غصن شجرة في
الدار او حفر سردابا او
قناة لا ينفذ بها به يفتى ولو
قيد الدخول بالباب حث
بالحدث ولو نقبا الا اذا عينه
بالاشارة كافي البدائع (ولو
دخل طاق بابها اود هليزها
ان كان او اغلق يبق خارجا
لا يثبت والاحث) كما مر
(ولو بدلت بان جعلت)
هذه الدار المحلوفة بالنية
بعد الانهدام (مسجدا او
حاما او بستانا بعد ما خربت
فدخلها لا يثبت) لان تبدل
الاسم كتبدل العين (وكذا
لا يثبت) اود دخل بعد
انهدام الحمام واشباهه)
مثل المسجد نظرا لتبدل
السبب (وفي لا يدخل هذا
البيت فدخل بعد ما انهدم
وصار صحراء او بعدما بنى
بيتا آخر) ولو بنى الاول
(لا يثبت) لزوال اسم البيت
والفرق بين المعرفين من
قوله والدار دار وان زالت
حوابطها * والبيت ليس
بيت بعد تهديم (بخلاف
مالو سقط السقف وبقى

الزرع ولو عند اخصاد) لان في جميع ذلك سببا غيظهم وكسر شوكتهم وتفريق
شملهم فيكون مشروعا وفي القمح هذا اذا لم يغلب على الظن انهم مأخوذون
بغير ذلك فان كان الظن انهم مغلوبون وان القمح دنا كره ذلك لانه افساد في غير محل
الحاجة وما يبيع الا لها (ونزيمهم) بالسهم (وان) وصلية (تسروا باسارى
المسلمين) اى وان اتخذوهم ترسا (ونقصدهم) اى الكفار دون المسلمين الذين
اتخذوهم اتراسا (به) اى بالرمي وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في هذه الصورة وهو
قول الحسن منا اذا علم انه يتلف المسلم به الا ان يخاف انهزما منا وان اصابوا
منهم فلا دية ولا كفارة خلافا للشافعى قيد بالترس عند المحاربة لان الامام اذا
قمح بلدة وفيها مسلم او ذمى لا يحل قتل احد منهم لاحتمال انه ذلك المسلم او الذمى
ولو اخرج واحد من عرض الناس حل اذن قتل الباقي لجواز كون المخرج هو ذلك
فصار في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحاملة الاولى فان كون المسلم او الذمى
فيهم معلوم بالعرض فوقع الفرق كافي القمح (ويكره اخراج النساء والمصاحف
في سرية لا يؤمن عليها) اى على السرية لخوف الافضاح والاستخفاف
ان غلبوا ولا يبعد ان يراد به ذوالصحف فيشمل كتب التفسير والحديث والفقه
فانها بمنزلة الصحف كافي اكثر الكتب وقال الطحاوى انه كان في بدء الاسلام
ثم انتسخ ذلك والاول اصح واحوط (لا) اى لا يكره اخراج النساء والمصاحف
(في عسكري مؤمن عليه) اى على العسكري لان الغالب فيه السلامة لان اخراج المرأة
الشابة مكروه خوفا من الفتن وقد فرق الامام رحمه الله تعالى بينهما بان اقل الجيش
اربعمائة وقل السرية مائتان وقال الحسن اقله اربعة آلاف وقلها اربع مائة
كافي الخانية (ولا) يكره (دخول مستأمن عليهم بمصحف ان كانوا يوفوف
العهد) يعنى اذا دخل مسلم اليهم بامن فلا بأس ان يحمل معه مصحفا اذا كانوا
قوما يوفون بالعهد لان الظع عدم التعرض (ونهى عن العذر) بفتح المعجمة وسكون
الدال وهو نقص العهد كما اذا عهد ان لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه
فلولم يعهد وخادعهم جاز لقوله عليه السلام الحرب خدعة مالم يتضمن النقص
(والغلول) بالضم وهو خيانة وسرقة من الغنمة (والثلة) بضم الميم وسكون المثلثة
قطع بعض الاعضاء او تسويد الوجه وفي القمح هذا بعد الظفر والنصر اما قبل
ذلك فلا بأس به اذا وقع قتالا كبارا وضرب فقطع اذنه ثم ضرب ففقت عينه فليثته
فضربه فقطع يده وانه ونحو ذلك (و) نهى (عن قتل امرأة او غير مكلف)
كاصبي والمجنون (او شيخ) فانه لا يقدر على القتال ولا على الصياح ولا على
الاحتياط ولا يكون من اهل الرأي والتدبير (او اعمى او مقعد او اقطع البني) لان
المباح للقتل عندنا هو الحرب ولا يتحقق منهم ولهذا لا يقتل باس الشق والمقطوع

الجدران) فدخله يثبت وقيل لا يثبت وقيل يثبت في المعين لافي المنكر وظاهر النهر ترجيح الاول * يده *
حيث صلح الليثوتة فليحفظ (وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها حث مالم تخرج ثم يدخل) فيثبت (وفي لا يلبس

هذا الثوب وهو لا يركب هذه الدابة وهو راكبها اولا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ان اخذ في النزاع) للثوب (وانزل) * ٥٩١ * عن الدابة (والنقلة) من الدار (من غير لبث لا يثبت والاحتث)

يده ورجله من خلاف والراهب الذي لم يقابل واهل الكنائس الذين لا يخالطون الناس خلافا للشافعي في الشيخ والاعمى والمقعد وفيه اشعار بأنه يقتل من كانت يده مقطوع اليسرى والاخرس والاصم ومن يجن ويفيق في حال افاقته لانه من يقتل (الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذار رأى في الحرب او ذامال يثبت) اي يحرض الكفار على القتال (به) اي بالرأى او المال (او) يكون احدهم (ملكاً) فتح يقتل لتعدى ضرره الى العباد وقد روى انه عليه السلام قتل دريد ابن الصمة وكان مضى عليه مائة وعشرون سنة لكونه صاحب رأى في الحرب وكذا يقتل منهم من قاتل الا غير مكلف فانه يقتل في القتال لا بعد الاسر والمكلف يقتل بعد الاسر وفي البدايع ولو قتل ممن لا يحل قتله فلا شيء فيه من دية وكفارة الا التوبة والاستغفار لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد واذا لم يجز قتل هؤلاء فينبغي ان يوسروا ويحملوا الى دار الاسلام اذا قدر المسلمون على ذلك ولا يتركهم في دار الحرب (و) نهى (ابن عن قتل اب كافر) لقوله تعالى ولا تقتل لهما اف وفيه اشعار الى انه يتدأ بقتال كل ذي رحم محرم سوى الاب وان علا والام وان علت وعن الشافعي يكره قتل ذي رحم ولو كان غير محرم كما في اكثر المعبريات فعلى هذا لو قال وعن قتل اصله الكافر لكان شمله تأمل (بل يا بني الابن منه ليقته) بالنصب اي لان يقته (غيره) لان الملق يحصل من غير اقحامه المأثم فاذا ادركه في الصف يشغله بالمجادلة بان يعر قب فرسه او يطرحه من فرسه ويلجئه الى مكان ولا ينبغي ان ينصرف الى مكان ويتركه لانه يصبر حر باعلينا (الا ان قصد الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بالقتل) فتح لا بأس في قتله لان مقصوده الدفع الا يرى لو شهر الاب المسلم سيفه على الله ولا يمكن دفعه الا بقتله يقتله فكذا هنا (و يجوز) الامام صلحهم (ان كان الصلح مصلحة لنا) كما اذا نزل ببعض حصونهم ولا يمكن للمسلمين قوة فلا بأس بالصلح على ترك الجهاد مدة معينة اي مدة كانت معهم لان هذا جهاد معنى فان كان بهم قوة لا ينبغي ان يصاح لمافيه من ترك الجهاد صورة ومعنى وتأخيرهم (و) يجوز (اخذ مال لاجله) اي لاجل الصلح (ان كان انابه) اي باخذ المال (حاجة) فلا يصالح عند عدم الحاجة (وهو) اي المال الذي يؤخذ منهم بالصلح (كالجزية) اي يصرف في مصارف الجزية (ان كان قبل النزول بساحتهم) بان ارسل اليهم رسولا فكان كالجزية فلا خمس (وكافي) اي الغنية (لو) كان (بعده) اي بعد النزول بساحتهم لانه يكون مأخوذاً بالقهر فيخمس ثم يقسم الباقي (ودفع المال ليصالحوا لا يجوز) لمافيه من اغضاء الدنية ولحقوق الذل (الاحوف الهلاك) لان دفعه باى طريق امكن واجب كما في اكثر الكتب وفي القمع وهو تساهل فانه لا يجب دفع الهلاك

ومنع من الخروج لم يثبت بخلاف ما لو كان حلفه على عدم الخروج فنع منه حيث يثبت على الصحيح اتحقق بشرط الخث وهو عدم الخروج واما في مسئلة السكنى فشرط الخث السكنى وانه فعل واقفا عل اذا كان

مكرهاً في الفعل لا يضاف الفعل اليه فلا يبحث في يمينه كما في الخسائية لكن فيها ايضاً في موضع آخر انه
سوى الفقيه ابو الليث بين حلفه بعدم السكنى وحلفه بعدم الخروج * ٥٩٢ * وقال اذا منع ما منع بحث

في المستيثين قال الباقي
اقول هذا هو الظاهر
عندي وفي المحيط لو قال
انبت في هذه البلدة فامرأته
طالق فاصابه حتى وصار
بحال لا يمكنه الخروج حتى
اصبح حث بخلاف ما اذا
قيد والفرق ان القيد في
معنى المكره والمرىض لانه
يمكنه ان يستأجر من ينقله
عن البلد ولو قال لامرأته
ان سكنت هذه الدار الليلة
فانت طالق وكانت اليمين
ليلا فهي معذورة حتى
تصبح ولو قال لرجل لم يكن
معذورا هو المختار ولو
تحقق العذر بالصل وغيره
فهو معذور وايضا كما
في الخلاصة وفيها ايضا
لو قال لامرأته وهى بيت
والدها ان لم تحضري الليلة
بذنها الوالد من الحضور
منعاً حسياً حث في الاصح
وفي الخاتمة وعليها الفتوى
وقال ابو الليث وفيها لو
حلف لا يدخل فادخل رأسه
او يده واخذ من متاع الدار
لم يبحث ولو ادخل رأسه
واحدى قدميه حث وان
احتمله انسان وادخله فيها
بلا امره مكرها وكذا ارضيا
على الصحيح لا يبحث وكذا

يزلق او عسرا ودفع ربح او جمع دابة بحث لا يمكنه الامتناع ولو ادخله انسان مكرها فخرج * المسلمين *

منها ثم دخل مختاراً لا يحل يمينه فيحث على المذهب الصحيح وقال جفص لا يحث وهذا ارفق بالناس كما

في القهستاني عن التمر تاشي ونقله غيره عن ابي شجاع وبه افق ابن نجيم لانه ارفق لكنه خلاف المذهب
كما ذكرناه في شرح التنوير فليحفظ * ٥٩٣ * ذلك (ثم لابد من نقله الى منزل آخر حتى لا يبر بقله الى

السكة او المسجد) وقيل

يبر و ظاهر القهستاني

ترجيحه لانه لم يبق ساكنا

وهذا الاختلاف في نقل

الامعة اما الاهل فلا بد من

نقلهم بلا خلاف وهذا

ايضا لو الحالف متأهله ولم

يطلب منزلا ولا فلا يحت

اجاعا وقد مر (وكذا)

الحكم الذي مر (في) حلفه

(لا يسكن هذه المحلة) فتكون

بمنزلة الدار (وفي) حلفه

لا يسكن هذه البلدة او القرية

بربح وجهه (بنفسه فقط

بلا خلاف) ولو ترك اهله

ومتاعه فيها لا يحت

والفارق العرف * تمتة *

حلف لا يسكن فلان فاسا كنه

في عرصه دار وهذا في حجرة

وهذا في حجرة حث الا ان يكون

دارا كبيرة ولو تقاسما ها

بحايط بينهما ان عين الدار

في يمينه حث وان نكرها

لا ولو دخلها فلان غصبا

ان اقام معه حث علم او لا

وان انتقل فور الاكل ونزل

ضيقا وكذا لو سافر الحالف

فسكن فلان مع اهله به

يفق لانه لم يسكن حقيقة

ولو قيد المساكنة بشهر

حث بساعة لعدم امتدادها

بخلاف الإقامة * قلت *

ومن فروع هذه المسئلة

المساكين واعلمهم بذلك (وادب) اي ادب الامام ذلك المؤمن هذا اذا علم ان ذلك
منه شرعا فان لم يعلم ذلك لم يؤدب واعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة (ولو امان
ذمي) المستعين للمساكين لانه منهم (او اسير او تاجر عندهم) اي عند الكفار
لانهم متهورون ان تحت ايديهم فلا يخافونهما والامان يختص بمحل الخوف (وكذا
امان من اسلم) ثم (ولم يهاجر اليها) للتمه وكذا لو دخل مسلم في عسكر اهل
الحرب في دار الاسلام وامنهم لا يصح امانه لانه مقهور بمنعهم (او مجنون)
لانه لا يعقل فلا يصح امانه (او صبي) عاقل ولو مر اهاقا (او عبد غير مأذون
بالقتال) لان كل واحد منهما محجور عن القاتل فلا يصح امانه بخلاف المأذون
في القتال هذا عند الامام (وعند محمد يجوز امانهما) اي ان الصبي العاقل والعبد
المحجورين عن القتال وهو قول الأئمة الثلاثة لقوله عليه السلام امان العبد امان
(وابو يوسف معه) اي مع محمد (في رواية الكرخي) ومع الامام في رواية الطحاوي

* باب الغنائم وقسمتها *

اي في بيان احكام الغنائم وقسمتها والغنائم جمع الغنمة وهي اسم لمال مأخوذ
من الكفرة بالقهر والغلبة والحرب قائمة وحكمها ان خمس والباقي بعد الخمس
للفاتحين خاصة (ما فتح الامام) من البلاد او الاراضي (عنوة) اي قهرا كما
في الهداية وانتصا بها على التمييز وفي الكفاية العنوة الذل والخضوع
والقهر ليس بتفسير لها لغة لان عنو لازم وقهر متعد بل بطريق المجاز
لان من الذلة يلزم القهر فهو مخير فيه (ان شاء قسمه) اي المفتوح اقبال للقسمه
(بين المساكين) اي الفاتحين كما فعل رسول الله عليه الصلوة والسلام بخير فح
يكون نفس البلاد عشرية وفيه اشعار بان يسترق نساءهم وذرايهم كافي القهستاني
(او اقر اهله عليه) اي ان شاء من عليهم بتملك الرقاب والنساء والذراي والاموال
هذا في العقار واما في المنقول فلا يجوز له ان عليهم ثم اذا من عليهم بالرقاب
والاراضي يدفع اليه من المنقول ما لا بد لهم منه ليخرج عن حد الكراهة فانه
اذا من عليهم برقابهم وارااضيهم وقسم سائر الاموال جاز ويكره وان قسم
الاراضي ومن الرقاب لم يجز (ووضع الجزية عليهم) اي على رؤس اهل البلدة
(ووضع الخراج على اراضيهم) كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق
بموافقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يحمد من خلفه وكل ذلك قدوة فتخير
قالوا الاول اولى عند حاجة الفاتحين والثاني عند عدمها ذخيرة لهم في الزمان
الثاني وقال الشافعي لا يجوز ان في العقار لتضمنه ابطال حق الفاتحين والحجة
عليه ما روينا (و) الامام في حق اهل ما فتح عنوة ايضا مخير (ان شاء قبل

ما في الو او الجية قال رجل * ٧٥ * ل * ان قعدت عندك ساعة فامرأتني طالق فقعده
ساعة وقع عليه ثلاث تطليقات وعليه بما قدمناه انتهى كذا رأيت به واعله بكما كما مر في التعليق فتدبر (وفي)

حلفه (لا يخرج فامر من حله او اخرجه حث) لاضافة فعل المأمور اليه بواسطة امره (و) لذا (لو خُل
واخرج بلا امره مكرها او راضيا لا بحث لما قلنا (ومثله) * ٥٩٤ * اي مثل لا يخرج (لا يدخل) اقاسما

واحكاما وسواء دخلها
ماشيا او راكبا او محمولا
كامر (وفي لا يخرج الا
الى جنازة فخرج اليها ثم
اتي حاجة اخرى لا بحث)
لو جود المعنى لا الخروج
(وفي لا يخرج الامكة فخرج)
وجاوز عمران مصره على
قصدها (يريدان رجوع)
عنها قصد غيرها ام لا
(حث) ولو رجوع قبل مجاوزة
العمران لم بحث (وفي لا
يأتيها لا بحث ما لم يدخلها
لان الايتان عبارة عن الوصول
(و الذهاب كاخروج
في الاصح) فيشترط الخروج
لا الوصول وقيل كالايان
فيشترط الوصول وصححه
في الخسائية والخلاصة قال
الباقي في المعتمد الاول نعم
لونوى بالذهاب الايتان
او الخروج فكما نوى
(وفي لياتين فلانا فلا يأتيه
حتى مات حث في آخر
جزء من آخر حياته) لان
ترك الايتان انما تحقق حينئذ
(و ان قيد الايتان غدا
او بالاستطاعة فهي على
سلامة الآلات وعدم الموانع
الحسية فعند الاطلاق
ينصرف اليه (فلو لم يأت
ولا مانع حينئذ من مرض

الاسرى) الذين يأخذهم من المقاتلين سواء كانوا من العرب او النجم لانه عليه
الصلوة والسلام قلمهم ولان فيه حسم مادة الشرك وفي القهستاني لا يقتل النساء
وانذارى بل يسترقون لمنفعة المسلمين (واسترقهم) توفير المنفعة على المسلمين
او تركهم احرارا (الامشركى العزب والمرتين اذ لا يتقبل منهم الا الاسلام
او السيف حال كونهم ذمة) للمسلمين اى حقا واجبا للمسلمين عليهم من الجزية
والخراج فان الذمة حق العهد والامان ولذا سمو باهل الذمة ادخولهم في عهد
المسلمين واما نهم وقد ظن ان المعنى ليكونوا اهل ذمة لنسب كما في القهستاني
(واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن) الاسلام (قبل الاخذ) لانقاذ سبب
المرك قبل الاسلام وفيه اشارة الى انه لا يجوز قتلهم او وضع الجزية عليهم
بعد اسلامهم الاسترقاق فان اسلموا قبل الاخذ لا يجوز استرقاقهم لانه لم يعتد
سبب الملك (ولا يجوز ردهم الى دارهم) اى الى دار الحرب لمسا فيه من تقوية
الكفار (ولا المن) اى لا يجوز ان يترك الكافر الاسير بلا اخذ شئ منه خلافا للشافعي
وفي الفتح هو ان يطبقهم الى دار الحرب بغير شئ وفي الغاية والنهاية هو الانعام
عليهم بان يتركهم مجانا بدون اجراء الاحكام عليهم من القتل والاسترقاق
او تركهم ذمة للمسلمين انتهى لكن ما في الفتح لا يصح في الكلام المختصر لانه
هو عن قوله ولا يجوز ردهم الى دار الحرب كفى البحر (ولا يجوز) (الفداء بالمال)
هذا على المشهور من الذهب لان آية السيف نسخت المفاداة (وقيل لا بأس به)
اى بالفداء باخذ المال (عند الحاجة اليه) اى الى اخذ المال وهو قول محمد في السير
الكبير استدلالا بأسارى بدر (ويجوز) (الفداء) (بالاسارى) اى بأسارى المسلمين
(عندهما) تخليصا للمسلم وهو قول الشافعي ولا يجوز عند الامام لان في المفاداة
يكثر سواد الكفرة وفي الترك رجاء اسلامهم قال الاسبيحاني والصحيح قول الامام
واعتمد النسفي وغيره قال في التبيين وعن الامام انه لا بأس بان يفادى بهم اسارى
المسلمين وهو قول محمد ثم قال وذكر في السير الكبير ان هذا هو اظهر الروايتين
عن الامام وقال ابو يوسف يجوز ذلك قبل القسمة لا بعدها انتهى فعلى هذا
قوله ويجوز بالاسارى عندهما محل تأمل الا ان يحمل على الروايتين واختيار
احدهما تدبر وفي اكثر المعبرات ولو اسلم الاسير لا يفادى بمسلم اسيرا الا اذا طاب به
نفسه وهو مأمون على اسلامه (وتذبح مواش) جمع ماشية وهى الابل والبقر
والغنم ولا تترك خلافا للشافعي (شق ثملها) اى اذا اراد الامام العود ومعه
مواش ولم يدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها (ويحرق) قطعاً (ولا تعتر)
خلافا للمالك لهما قوله عليه السلام لا تذبح شاة ولا بقرة الا تكله ولنا ان في الترك
تقوية لهم وفي العقر تعذيبا ومثله والذبح للمصلحة جائز والحق الغيظ بهم من اقوى
المصالح وهو مندوب بالنص وانما يحرق لئلا تنفعها الكفار اكلا ولا يحرق

اوسلطان) او غيره (حث) لوجود الشرط (واونوى الحقيقة) اى القدرة التى يحدها الله * قبل *
تعالى للعباد عند الفعل مقارنة له عند اهل السنة والجماعة وذا شرط عند الجمهور راعلة (صدق ديانة لا قضاء

في المختار) من المذهب * تنبيه * الاستطاعة ثلاثة استطاعة الاموال كازاد والراحلة واستطاعة الافعال
كلاعضاء السليمة واستطاعة الاحوال * ٥٩٥ * وهي اقدرة على الافعال لا تقدم عليها بخلاف الاوين ويسميان

بالنوفية والاخيرة بالكيفية
كما في القهستاني عن التمهيد
لابي شكور (وفي لاخراج)
امرأته (الاباذنه شرط
الاذن لكل خروج) وان
كثر لوقوع النكرة في حين
النفي اذ الباء للاصاق اي
خروجها لصقا باذن (و) اما
(في الان آذن) ونحوه
فانه (يكفي الاذن مرة
وعن الفراء انه مثل الاباذنه
ولو نواه صدق قضاء واما
التكرار في قوله تعالى لا تدخلوا
بيوت النبي الا ان يؤذن لكم
فن دليل خارجي اذ دخول
دار الغير بغير اذنه حرام
(وفي لاخراج الاباذنه لو اذن
لها فيه متى شئت ثم نهاها
فخرجت لا يبحث عند ابي
يوسف خلافا للمحمد) والفتوى
على قول محمد كما في البحر
والامح عن الولوالجية ونقله
الباقي عن الذخيرة وغيرها
قال ومقتضى قاعدة المص
على ما قدمه اول الكتاب
ترجيح قول ابي يوسف
(ولو ارادت)
(الخروج فقال) الزوج
(ان خرجت او) ارادت
ضرب العبد فقال) الزوج
(ان ضربت) فانت طالق
(تقييد الحنث بالفعل فورا

قبل اذبح لانه لا يعذب بالنار الا ربها قيد بملواشي احتراز عن النساء والصبيان
اللاتي يشق اخرجها فانها تترك في ارض خربة حتى يموتوا جوعا وعطشا
كما في البحر (ويحرق سلاح سقى نقله) وما لا يحرق عنها كالخديد فن في موضع
لا يقف عليه الكفار ابطلا للنفعة عليهم وفي التنوير وجد المسلمون حية او عقربا
في رحالهم ثم يزعجون ذنب العقرب واثباب الحية بلا قتل لهما دفعا لضررها
عن المسلمين ماداموا في دار الحرب وابقاء لنسلهما (ولا تقسم غنيمة في دار الحرب)
وهو المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز و عن ابي
يوسف الاحب ان يقسم وقيل يكره كراهة تحريم عندهما وكراهة تنزيه عند
محمد والحاصل ان القاسم ان كان هو الامام او كاتب القسمة عن اجتهاد فالحلاف
في الكراهة والافني النفاذ وعند الشافعي يملكونها بعد استقرار الهزيمة وتبني
على هذا مسائل كثيرة منها اذا اتلف واحد شيئا من الغنيمة في دار الحرب لا يضمن
عندنا خلافا له ومنها لومات واحد من القاتلين ثم لا يورث نصيبه عندنا
خلافا له ومنها لو قسم الامام الغنيمة لاعتن اجتهاد ولا حاجة الغزاة لا يصح
عندنا خلافا له ومنها لو وطئ واحد من الغزاة امة من السبي فولدت لا يثبت
نسبه عندنا بل الامة والولد والعقر للغزاة يقسمونها كما في اكثر المعبرات لكن
في الكافي نفي لزوم العقر بوطئها تتبع (الا لا يراع) اي قسمة ايداع بان لم يمكن
للإمام ما يحمل الغنيمة فاودعها القاتلين ليخرجوها الى دار الاسلام باجر المثل
ثم يتسبها ولا يجبرهم على ذلك في رواية السير الصغير وفي الكبير جبرهم على ذلك
لانه دفع ضرر قام بتحميل ضرر خاص (ثم ترد ولا يتابع قبل القسمة) لعدم
ثبوت الملك قبل الاحراز وبعده نصيبه مجهول جهالة فاحشة فلا يمكنه ان يمنع
خلافا للشافعي (والمقاتل والردء) بكسر الراء وسكون الدال معين المقاتلين
بالخدمة وقيل هم المقاتلة بعد المقاتلين ويقر بمنهم وهو في الاصل الناصر
(سواء في) استحقات (الغنيمة) لتحقيق المشاركة في السبب وهو المجاوزة عندنا وشهود
الوقعة عند الشافعي فعلى هذا اذا لم يقتل ارض او غيره لا يستوى عنده (وكذا
مدد) وهو الذي يرسل الى الجيش ليرد او في الاصل ما اذبه الشيء ويكبر (لحقهم)
اي العسكر في دار الحرب ولو بعد القتال (قبل احرازها) اي الغنيمة (بدارنا) يعني
يشارك الممدد بهم في الغنيمة وقال الشافعي لا يشاركهم بعد القتال وفيه اشارة الى انه
لو قسح الامام مع العسكر بلدا من بلدانهم او اخرز الغنم بدارنا او قسم في دارهم عن
اجتهاد او باع فيها ثم لحقهم مدد لم يشاركهم والى انه لو قاتلهم في دارنا كانت للمقاتل
والمستعين لا المدد الذي لحقه بعد القتال (ولاحق فيها) اي في الغنيمة (لسوق
لمقاتل) لانه تاجر فان قاتل فكا لمقاتل وعند الشافعي في قول يسهم لهم

فلو اثبت ثم فعلت لا يبحث) لان قصده المنع عن ذلك عرفا ومدار الايمان عليه * قلت * وهذه تسمى
يمين الفور تفرد ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه باظهارها ولم يخالفه احد (قال لا آخر اجلس فتندم معي فقال

ان تعديت فكذا) اي فعبدي حر مثلاً (لا يحنث بالتعدي لامة ولو في ذلك اليوم) لان الجواب يتقيد بالسؤال
ابدا * قلت * وهذه قاعدة (الا ان قال ان تعديت اليوم) * ٥٩٦ * فحينئذ يحنث بمطلق التعدي فيه

(وفي لا يركب دابة فلان
فر كب دابة عبده) اي
لفلان (ما ذون لا يحنث
الا ان نواه) اي نوى مركب
المأذون (وهو غير مستغرق
بالدين) فيحنث لان مركبه
حينئذ لم يلا (وعند ابي
يوسف يحنث مطلقاً) عليه
دين او لا (ان نواه وعند محمد
يحنث مطلقاً) في كل الاحوال
(وان لم ينوه) اعتبار الحقيقة
المالك ولو ركب مركب
المكاتب لم يحنث اتفاقاً ولو
قال اعتقت عبدي وله عبيد
فعلى هذا الاختلاف كما
في الكافي وغيره انتهى
* تنبيه * حلف لا يركب
اولاً يركب حيواناً ولا يركب
دابة فاليمين على ما يركبه
الناس عرفاً فلو ركب ظهر
ادمي ولو كافراً لم يحنث
وما في الزيلعي والعيني
والباقين في الاشياء من
حنثه بلا يركب حيواناً
يركب الانسان مردود
وقد يفتاه في شرح التنوير
انتهى والله اعلم

(ولا) حق فيها (لمن مات) قبل قسمة او بيع (في دار الحرب قبل الاحراز بدارنا
وبعد الاحراز يورث نصيبه) ولو قبل القسمة لتحقق سبب الملك بعده خلافاً للشافعي
وفي البحر وصرحوا في كتاب الوقف ان معلوم المستحق لا يورث بعده على احد
القوانين وفي قول يورث ولم يرتجى ما ينبغي ان يفصل فان مات بعد خروج الغلة
واحرار الناظر لها قبل القسمة يورث نصيب المستحق لتأكد الحق فيه فان
الغنية بعد الاحراز بدارنا يتأكد فيها للغانمين ولا ملك لواحد بعينه في شيء قبل
القسمة مع ان النصيب يورث فكذا في الوظيفة وان مات قبل الاحراز في يد المولى
لا يورث نصيبه سواء مات في نصف السنة او في آخرها وقيدنا بقبل قسمة
او بيع لانه اذا مات بعد القسمة او البيع ثمة فانه يورث نصيبه كافي اتماماً لخاتمة
فعلى هذا الوقيد، لكن اولى تدبر (وينفع) على صيغة المبني للمفعول اي وينفع
الغانم منها فلا ينفع التاجر والداخل بخدمة الجندي باجر الا ان يكون خبر
الخطة او طبخ اللحم فلا بأس به لانه ملكه بالاستهلاك ولو فعلوا الاضمان عليهم
(منها) اي الغنية في دار الحرب (بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتيج)
اي ان احتاج الى السلاح بان لم يحد سلاحاً اخر او الى دابة الغنية او ثوبها بان لم يحد
دابة اخرى او ثوباً آخر يجوز استعمال سلاحها وركوب دابته ولبس ثوبها والا
(و) ينفع (بالعلف والخطب والدهن والطيب مطلقاً) اي سواء وجد الاحتياج
اولاً وفي الكافي وغيره ولا بأس بان يعلف العسكر دوابهم في دار الحرب ويأكلوا
ما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم وما يستعمل فيه كالسمن والزيت ويستعملوا
الخطب وفي بعض النسخ الطيب ويدهنوا بالدهن ويوقحوا به الدابة لان الحاجة
تمس اليها ويجوز للغني والفقير وكل ذلك بلا قسمة ثم بشرط الحاجة في السير الصغير
حتى لو كان بلا حاجة كما في الثياب والدواب لا ولم يشترطها في السير الكبير
وهو الاستحسان وبه قالت الأئمة الثلاثة وعن هذا قال (وقيل ان احتيج) ينفع
بالاشياء المذكورة (والالا) وجه الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام في طعام
خبير كواها واعلفوها ولا تحملوها. ولان الحكم يدار على دليل الحاجة وهو كونه
في دار الحرب بخلاف السلاح والدواب لا يستحبهما فلم يوجد دليل الحاجة كافي
اكثر المعتبرات وقيد جواز الانتفاع بما ذكر في الظهيرة بما اذا لم ينههم الامام عن
الانتفاع بالما كول والمشروب واما اذا نهاهم عنه فلا يباح لهم الانتفاع به انتهى لكن
ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن حاجتهم اليه والا لا يعمل نهيه كافي البحر (لا) يتنفع
(بالبيع اصلاً) لانعدام الملك قبل الاحراز (ولا التمول) اي اتخاذ الغنية مالا
بنفسه وفي العناية لا يجوز ان يبيعوا بالذهب والفضة ولا يمولونه اي يبيعونه
بالغروض (ولا) يتنفع (بعد الخروج) من دار الحرب قبل القسمة (بل رد ما فضل)

حنث ولا عبرة بعمل الشفة على المشهور والشرب مثل السين ايصال ما لا يحنث المضع من المايعات * مما *
الى الجوف والمص نوع ثالث وكذا البذوق كما حررناه في شرح التنوير (حلف لا يأكل من هذه النخلة فهو

على ثمرها) لو لها ثمر والا فعلى ثمنها (ودبسها) غير المطبوخ (لا) يحث (بنيذها ودبسها المطبوخ)
لتغيره بالصنعة (او) لا يأكل (من هذه) ٥٩٧ * الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد) لانها مأكولة

فتمتد اليين عليها خاصة
(وفي لا يأكل من هذا البس)
فاكله رطباً لا يحث وكذا
من هذا الرطب او اللبن
فاكله (اي الرطب) تمرا
(او) اكل اللبن (شيراذا) وهو
اللبن الرائب المستخرج ماؤه
وفيه اشعار بان الاكل يضاف
الى المشروب (بخلاف
لايكلم هذا الصبي فيكلمه
شبابا او شيخا ولا يأكل اللحم
هذا الحمل) بفحيتين ولد
الشاة فاكله كبشاً حيث يحث
(وفي لا يأكل بسرا فاكله
رطباً لا يحث) والاصل ان
الصفة في المنكر معتبرة دون
المعرف كهذا الحمل (واو
اكل) في هذه الصور (مذنباً
حث) لاكله المحلوف
وزيادة والمذنب بكسر
النون مابداً ترطبه من ذنبه
(وكذا) يحث (لو اكله
بعد ما حلف لا يأكل رطباً
عند ابي حنيفة) (وقالا
لا يحث فيهما) كافي اليين
على الشراء (ولو اكله بعد
ما حلف لا يأكل رطباً ولا
بسرا حث اتفاقاً) لما قلنا
(وفي لا يشتري رطباً فاشترى
كباسة) بكسر الكاف
عنقود النخلة (بسرفيها
رطب لا يحث) لتبعية

مما كان يدفع به من العلف وغيره (الى الغنمة) لزوال حاجته وكلة بل هنالترقى اى
لا يدفع بها بعد الخروج الى دار الاسلام بل عليه ان يرد ما فضل الى الغنمة
(وان انتفع به) اى بما فضل بعد الخروج (رد قيمته) الى الغنمة وعن الشافعي لا يرد
كالمثلص (وان قسمت) الغنمة (قبل الرد) اى قبل رد ما فضل (تصدق به) ان قائماً
وبقيته ان اكلها على الفقراء (او) كان (غنياً) وينتفع ان كان فقيراً (ومن اسلم
منهم) اى من الحربى ثمة (قبل اخذ) اى اخذ الغزاة اياه احرز نفسه وطفله لانه صار
مسلياً تبعاً فلا يجوز قتلهم واسترقاقهم (و) احرز (كل مال) اى من المنقول (هو
مع) لسبق يده الحقيقة عليه (او ودیعة عند مسلم او ذمی) لانه في يده حكماً وفى البحر
ولو اسلم بعدما اخذ اولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى لو اسلم احرز باسلامه نفسه
فقط (وعقار مئ) عندنا وقال الشافعي هو له لانه في يده كالمقول ولنا ان العقار ليس
في يده حقيقة لان الدار في يد السلطان واهل الدار (وقيل فيه) اى في العقار
(خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول) اى قال بعضهم هذا قول الامام
وقول ابي يوسف الاخر وفي قول محمد وقول ابي يوسف الاول العقار كغيره
من الاموال (وولده) مبتدأ خبره قوله الاكبر لانه كافر حربى لا يتبعه
(وزوجته) لانها كافرة حربية لا تتبعه (وحملها) لانه جزؤها فيسترق برقها
خلافاً للشافعي (وعبد المقاتل) لانه لقتاله صار تمرداً على مولاه ولمحقاً
باهل الدار وكذا امته المقاتلة ولو كانت حبلى فهي والجنين في كافي البحر وفيه
اشارة الى ان من لم يقاتل ايس بنى (وماله مع حربى بغصب او ودیعة في)
لان يده ليست بمحرمة فيكون فيئا في ظاهر الرواية (وكذا ماله مع مسلم او ذمی
بغصب) عند الامام لان يده ليست كيد المالك فيكون فيئا (خلافاً لهما)
لان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالاسلام (وقيل ابو يوسف) في هذه
(مع الامام) وحاصله ان هذا يكون فيئاً عند الامام فقط خلافاً لهما في رواية
وفي رواية اخرى ان هذا يكون فيئاً عند الشيخين خلافاً لمحمد قيد بالحربى
اذا اسلم لان المسلم او الذمی اذا دخل دار الحرب بامان فاصاب مالا ثم ظهرنا على
الدار فتحكمه حكم من اسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربى
في رواية ابي سليمان وهو الاصح لان العصمة كانت ثابتة لهذا المال تبعاً للمالك
فلا يزول وفي رواية ابي حنيفة يكون فيئاً ولو اغاروا عليها ولم يظهروا فكذلك
الحكم وعند الامام يصير جميع ماله فيئاً لان نفسه واولاده الصغار عند محمد

* فصل في كيفية القسمة *

افردھا المص رحمه الله تعالى بفصل على حدة لكثرة شبهها والقسمة جمع نصيب
المغلوب بخلاف حلفه على الاكل لو وقع شئاً فشيئاً فصار كحلفه لا يشتري شعيراً ولا يأكله فاشترى حنطة فيها
حيات شعيراً واكلها يحث في الاكل دون الشراء لما ذكرنا (كيا) لا يحث في لا يشتري رطباً (لو اشترى بسرا

فقدنا) لما قلنا (وفي) خلفه (لا يأكل لحمًا أو بيضا فاكل لحم سمك أو بيضا لا يحنث) استحسانا للعرف الا ان ينوي
(وكذا) الحكم (في الشراء) اللحم السمك للعرف (و) لا يشكك * ٥٩٨ * قوله (لو اكل اللحم انسان او خنزير

لحنث وكذا لو اكل كبدا او كرشا) او طها لا او قلنا لان هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر وغيره (قلت) ومنه علم ان العجمي يعتبر عرفه قطعاً كما حررناه في شرح التنوير ولذا قال المص (والخيار انه لا يحنث بهما) اي بكبد وكرش ونحوهما (في عرفنا) كذا في الهداية ومقتضى مصلحة انه عرف ما وراء النهر فتبصر (كما لا يحنث) (لو اكل الية) وكذا حكم الشراء (وفي) خلفه (لا يأكل شحما يتيد بشحم البطن فلا يحنث بشحم الظهر) المختلط للعجم ويسمى اللحم السمين (خلافاً لهما) والصحيح الاول بل في عرفنا اسم الشحم لا يقع على شحم الظهر بحال (ولو اكل الية او لحم لا يحنث اتفاقاً) ولا يدخل لحم الجاموس في يمين البقر كما في الاختيار وفيه وحلف لا يأكل لحم شاة فاكل لحم نمر حنث وقال ابو الليث لا يحنث لان العرف يفرق بينهما وهو المختار (وفي لا يأكل من هذه الخنطة يتقيد باكلها قضماً فلا يحنث باكل خبزها)

شايع في محل معين (وتقسم الغنمة) اي يجب على الامام ان يقسم الغنمة ويخرج جسمها اولاً لقوله تعالى فان لله خمسة ويقسم اربعة الا خاس على الغنمين للنصوص الواردة وعليه الاجماع وعن هذا قال (لراجل) اي لافرس معه سواء كان معه بعير او بغل او لم يكن (سهمة وللفارس سهمان) عند الامام وزفر (وعندهما) وهو قول الائمة الثلاثة واليثة وابي ثور واكثر اهل العلم للفارس (ثلاثة اسهم اسهم اسهم وللفارس سهمان) لما روي عن النبي عليه السلام اسهم الفارس ثلثة اسهم سهماله وسهمين لفرسه وله ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم اسهم الفارس سهمين سهماله وسهم لفرسه فعارض فعلاه فيرجع الى قوله صلى الله عليه وسلم للفارس سهمان ولراجل سهم (ولا يسهم لاكثر من فرس) واحد عند الطرفين (وعند ابي يوسف يسهم لفرسين) لانه عليه الصلوة والسلام اسهم زبير خمسة اسهم ولهما انه عليه الصلوة والسلام يسهم يوم خيبر لصاحب الافراس لافرس واحد وما رواه محمود على التثقيب كما عصى سمة بن الاكوع سهمين وهو راجل (والبراذين) جمع البرذون وهو خيل العجم (كالتاق) بكسر العين جمع عتيق وهو فرس جواد وانما استويا لان ارباب العد ويضاف الى جنس الخيل وهو شامل للبراذين والعرب والهجين والمعرف ولان في البرذون قوة الحمل والصبر وفي العتيق قوة الطلب والسفر فكل منهما حسن المنفعة (ولا يسهم لراحلة) وهي التي يحمل عليها الحمل (ولا بغل) لانه لا يقاقل عليها ولا تصلح للطلب والهرب (والعبرة) لكونه فارساً او راجلاً (عند المجاوزة) اي مجاوزة مدخل دار الحرب لاشهود الواقعة عندنا خلافاً للائمة الثلاثة (فينبغي للامام ان يبرأ ان يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل) حتى يقسم الغنائم بينهم بقدر استحقاقهم (من جاوز) مدخل دار الحرب هذا تفرع لمذهبنا (راجلاً فاشترى فرساً) بعد المجاوزة وشهد الواقعة (فله سهم راجل) وروى ابن البرك عن الامام ان له سهم فارس (ومن جاوز فارساً فنفق) اي هلك (فرسه) فشهد الواقعة راجلاً (فله سهم فارس) هذا عند الائمة الثلاثة يعتبر كونه فارساً او راجلاً حال انقضاء الحرب لانه سبب الاستحقاق اما المجاوزة فوسيلة الى السبب فلا يعتبر كانه خرج من البيت ولنا ان المجاوزة اقوى الجهاد لان الارهاب بها الحقم ولهذا يحتاج الى شوكة وجيش عظيم والجهاد يكون بالارهاب كما يكون بالقتل هذا في عدم المضايق اما لو دخل فارساً وقاتل راجلاً لضيق المكان استحق سهم الفارس بالاتفاق وكذا لو كان في السفينة لتهيئه للقتل فارساً وهو كالمباشر (ولو باعه) اي الفرس بعد المجاوزة (قبل القتال) او حال القتال على الاصح اما لو باعه بعد الفراغ من القتال

او سويقها (خلافاً لهما) فيحنث عندهما بخبرها ايضا لترجيح الجواز المتعارف وله ان له حقيقة * لم * مستعملة لانه يؤكل هريرة ومقلية كالبيلة فيحمل عليه حتى لو فضلهما لية فلا حنث الابانية كما في النعم وشرحنا

على التنوير (وفي) حلقه (لا يأكل من هذا الدقيق) بحث (بخبره فلا يستفهم هو الصحيح) للعرف حتى لو اكل من عصيدته او خبيصته او ٥٩٩ قطاينه حث الا اذا نوى عينه وكذا كل مايؤكل عادة فعلى

ما يستقط سهم الفرسان (او وهبه او آجره او رهنه فسهم راجل في ظاهر الرواية) لان الاقدام على هذه التصرفات يدل على انه لم يقصد بالمجاوزه القتل فارسا الا اذا باعه مكرها وعن الامام انه فارس للمجاوزه وفي المصحح او غصب فرسه منه قبيل الدخول فدخل راجلا ثم استرده فيها فله سهم فارس وكذا لو ركب عليه غيره ودخل دار الحرب او نفر الفرس قاتبه ودخل راجلا وكذا اذا ضل منه ودخل راجلا ثم وجده فيها لا يحرم من سهم الفارس ولو وهبها ودخل راجلا ودخل الوهوب له فارس ثم رجع فيها استحق الوهوب في الغنمية سهم الفارس فيما اصابه قبل الرجوع وسهم الراجل فيما اصابه بعده ولو راجل راجل مطلقا (وكذا لو كان الفرس (مريضا او مهرا لا لقاتل عليه) لانه لا يقصده القاتل الا اذا زال المرض وصار بحال يقاتل عليه قبل الغنمية فانه يسهم استحسانا وكذا من كان فرسه مريضا بد المجاوزة بخلاف ما اذا طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المهر صار صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان (ولا يسهم المموك) لانه مشغول بخدمة سيده فيمنعه من الخروج الى الجهاد (او مكاتب) لانه كالعبد اذ الرق قائم وتوهم بحجته ثابت فيمنعه من الخروج اليه (او صبي او امرأة) لانهما عاجزان عن القتال ولهذا لا يلحقهما فرض الخروج (او ذمي) لانه ليس باهل للجهاد وكذا او في قوله او مكاتب الى هنا غير مناسب بل الاولى الواو (بارضخ) باضاد والخاء المجتمعتين اى يعطى شيئا قليلا من اربعة الاخماس (لهم بحسب ما يرى الامام) تحريرا على القتال وانحطاطا لرتبة هم (ان قاتلو او داوت المرات الجرحى او دل الذمي على عوراتهم) اى مستوراتهم (ودل) والواو بمعنى او والا يلزم ان لا يرضخ له ان دل على عوراتهم فقط او على الطريق فقط فليس كذلك تدبر (على الطريق) فلا يرضخ العبد اذ لم يقتل لانه دخل لخدمة المولى فصاركه اجر الا ان يكون مأذونا بالقتال وقاتل فيمنع ان يكون له السهم الكامل وكذا الصبي لانه مفروض بان يكون له قدرة عليه والمأة يرضخ لها اذا كانت تدوى الجرحى وتقوم على المرضى لانهما عاجزة عن القتال فتقوم اعانتها مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر عليه والذمي انما يرضخ له اذا قاتل او دل لان فيه منفعة للسلين ولا يباع بالرضخ السهم الا في الذمي اذا دل لانه فيها منفعة عظيمة ولا يبلغ السهم اذا قاتل كما في الصبي المعتبرات لكن فيه كلام لانه لا وجه لتخصيص حكم الدلالة بالذمي لان العبد وغيره ايضا اذا دل يعطى له اجرة الدلالة بالغنا ما بلغ الا ان يقال ذكر الذمي اتفاقا تأمل وفيه اشعار الى انه يجوز الاستعانة بالكافر على القتال اذا دعت الحاجة الى ذلك كما في البحر (والخمس) من الغنمية يكون (لليتيم والمساكين وابن السبيل) اى يقسم الخمس

بالتنازير (وخصاه برؤس الغنم وهو اختلاف زمان لابرهان (والفاكهة) تقع (على اتفاح والبطيخ والشمس) عند ابن حنيفة (وعندهم على العنب والرطب والرمان ايضا) وهو اختلاف زمان كما في التينة

وفي القهستاني وغيره ان قولهما عليه الفتوى قال ولا خلاف ان اليا بس منها كازيب وحب الرمان والتمر ليس بفاكهة كافي الكرمانى وصرح محمد بان التوت والتين ٦٠٠ وقصب السكر فاكهة وعنه الجوز

على ثلثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل وتدخل فقراء ذوى القربى فيهم فيصرف الى جميعهم او بعضهم كافي التفت وغیره (ويقدم ذوو القربى الفقراء) اى اقرباء النبي عليه الصلوة والسلام من بنى المطلب وبنى هاشم دون بنى نوفل وعبد شمس فيقدم اليتيم منهم على اليتيم من غيرهم والمساكين على المساكين وابن السبيل على ابن السبيل (ولاحق فيه) اى فى الخمس (لاغنيائهم) اى لاغنياء ذوى القربى عندنا فبقى لهم خمس الخمس يستوى فيه فقيرهم وغنيهم للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى واذى القربى مطلقا من غير فصل ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموها على ثلثة على نحو ما ذكرنا وكفى بهم قدوة وقال عليه الصلوة والسلام يا معشر بنى هاشم ان الله كره لكم غسالة الناس واوساخهم وعوضكم بخمس الخمس من الغنمة والعوض انما ثبت فى حق من ثبت فى حقه المعوض وهم الفقراء والنبي عليه السلام اعطاهم للتصرة الا ترى انه صلى الله تعالى عليه وسلم علل فقال انهم لم يزا اومعى هكذا فى الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه وبهذا تبين ان المراد بالنص قرب النصير لا قرب القرابة هكذا قول الكرخي وقال الطحاوى فقيرهم ايضا محروم وفي الحاوى القدسي وعن ابى يوسف ان الخمس يصرفه لذوى القربى واليتامى وابن السبيل وبه نأخذ وقال صاحب البحر هذا يقتضى ان الفتوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء فليحفظ (وذكره تعالى) حيث قال فان لله خمسة (للتبرك) كإفال عامة اصحابنا وقال بعض اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام ان كانت القسمة بقربه والى عمارة الجوامع فى كل بلدة هى فى القرب من موضع القسمة (وسهم النبي عليه السلام سقط بموته) لانه كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده وقال الشافعى يصرف الى الخليفة والحجة عليه ما قدمنا (كالصفي) اى كسقوط الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء هو شئ نفيس كان يصطفيه لنفسه النفيسة من الغنمة كدرع اوسيف او فرس او امانة (وان دخل دار الحرب من لامنعة له بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا) يعنى ان دخل دار الحرب واحد واثان او ثلثة مغيرين بلا اذن الامام لا يخمس لان اخذهم حينئذ يكون اخلاسا وسرقة لا قهرا وغلبة (وان كان) الدخول (بأذنه) اى الامام (او اهلهم) اى لداخليين (منعة) وان لم يأذن الامام (خمس) ما اخذوا منهم لانه مأخوذ على وجه الغلبة والقهر لا الاختلاس والسرقة ممكن غنمة هذا فى المنعة ظاهر اما فى الاذن فالمشهور انه لا يخمس لانه لما اذن الامام فقد التزم نصرتههم بالادداد فصار كالمنعة كافي اكثر المعتمرات لكن فى المضمرات انه لو اغار ثلثة او اقل لا يخمس فى ظاهر الرواية وعن محمد انه لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة (وللامام) اى نذب الامام (ان ينقل) والتفيل اعطاء العزاة شيئا زائدا

اليا بس ليس بفاكهة لانه يؤكل مع الخبز غالبا فاما الرطبة فلا تؤكل الا للتعفكه وفى المحيط العبرة للعرف فيحث بكل ما يمد فاكهة عرفا وما لا فلا وفى كتب الشافعية اللبون من الفاكهة (ولا تقع) الفاكهة (على القساء والخيار) والجزر والبقلاء (اتفاقا) لانها من البقول قال الباقى فى وهذا فى عرفهم واما فى زماننا فينبغى الحث ويؤيده ما مر عن المحيط وهذا ايضا اذا لم ينو فلو نوى حث كما مر فتنبيه (والادام ما يصطبغ به) على المجهول من الاصطباغ والمعنى ما يغمس فيه الخبر ويكون به وذلك يكون بالمسابع دون غيره (كالخل والزيت واللبن والرب والعسل والسمن الذائب والثر يد) وكذا الملح قال عليه الصلوة والسلام نعم الادام اخل والملح ذكره القهستاني ولانه يذوب فى اللحم فيحصل الاختلاط بالخبر لا يكون اذاما عند الشيخين ما يمكن افراده بالاكل للسمن الجامد (واللحم والبعض والجبن) بتشديد النون ذكره الباقى

(الابالية) فيحث بما نوى اجاعا (وعند محمد هى) وكل ما يؤكل من الخبر عادة (ادام) على (ايضا) وهو المختار كافي الاختيار عملا بعرف وعليه الفتوى كافي القهستاني عن التهذيب وعن ابى يوسف

الجوز اليابس ادم (والعنب والبطيخ ليسا بادم) وكذا التمر والجوز والبقول وسائر الفواكه ليس بادم اتفاقا
(في الصحيح) لانها تفرد بالاكل * ٦٠١ * ولا تكون تبعا حتى لو كان في موضع يؤكل تبعا للخبر اعتبر

اداما اذ المعول في زماننا
على سهمهم حثا على القتال (قبل احرار الغنمة وقبل ان تضع الحرب اوزارها)
اي آلتها واثقالها التي لا تقوم الا بها كالسلاح والكرارح وقيل آلتها والمعنى
حتى تضع اهل الحرب شركهم ومعاصيهم وكناية عن انقضاء الحرب وهذا
اقتباس من القرآن (فيقول الامام) هذا تفسير للتفيل (من قتل قتيل)
اي مقتولا باعتبار ما يؤول اليه (فله سلبه او) يقول (من اصاب شيئا فله ربه)
مثلا او يقول لسرية جعلت لكم الربع بعد) مرفع (الجلس) وفي التبيين
قوله بعد المجلس ليس على سبيل الشرط ظاهر لانه لو نفل برقع الكل جاز
وانما وقع ذلك اتفاقا ليري انه لو نفل السرية بالكلية جاز فهذا اولي
وفي التنوير ويستحق الامام لو قال من قتل قتيل فله سلبه اذا قتل هو استحسان
بخلاف من قتله انا فلي سلبه للثمة الا اذا عمم بده كما في البحر ولو خاطب واحدا
فقتل مخاطب رجلين فله سلب الاول خاصة الا اذا قتلهما معا فله سلب واحد
والخيار في تعيينه للقاتل لا للامام واو على العموم فقتل رجل اثنين فاكثر
فاستحق سلبهما ثم استحقاق السلب اذا كان القتل مباح الدم فلا يستحقه
بقتل النساء وغير المكلنين الا اذا قاتل صبي فقتله استحق سلبه ويستحقه
بقتل المريض والاجير منهم والتاجر في عسكرهم والذمي الذي نقض الهد
وخرج اليهم كما يستحق السلب من يستحق السهم او الرضخ فشمّل الذمي
والاجر والمرأة والعبد (ولا ينفل) اي لا ينبغي للامام ان ينفل (بكل المأخوذ)
بان يقول للعسكر كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد المجلس او للسرية لم يحز
لان فيه ابطال السهمين اللذين اوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس
بالرجل وكذا لو قال ما اصبتم فهو لكم ولم يقل بعد المجلس لان فيه ابطال
المجلس النابت بالنص كما في اكثر المعتمدات لكن في القتح كلام فليطاع وفي
الهداية وان فعله مع السرية اي قال ما اصبتم فلكم جاز لان التصرف اليه وقد
تكون المصلحة فيه (ولا بعد الاحراز) اي لا ينال بعد احرار الغنمة بدار الاسلام
لان حق الغير تأكده فيه بالاحراز وكذا لا ينفل يوم القتح اذ فيه ابطال حق الغير
(الامن المجلس) اي يجوز التفيل بعد الاحراز من الخمس لا للغني لان الخمس
للححتاج كما في القهستاني وغيره لكن قال في البحر تصر يحجهم بانه تفيل يدل
على جوازه للغني تتبع (والسلب) يتحتم معنى المسلوب اي ما ينزع من الانسان
وغيره (لاكل) اي لجميع الجند (ان لم ينفل) الامام فالقاتل وغيره فيه سواء
عندنا خلافا للشافعي (وهو) اي السلب (مركبه) اي مركب المقول
(وما عليه) اي على المركب من السرج والآلة وما على الدابة من ماله في حقيقته
او وسطه (وثيابه وسلاحه وماله من المال لا ماله غلامه على دابة اخرى

كلت او تزوجت ونوى) طعاما مثلا (معينا * ٧٦ * * لا يصدق) اصلا لا ديانة ولا قضاء على المذهب
لان التخصيص من صفات الالفاظ وعن الثاني بدني وبه اخذ الخصاص كما لو قال ان خرجت واراد السيفي

خاصة او ان تزوجت ونوى عجمية او حبشية يدين لا لونوى كوفية لانه غير ملفوظ فليحفظ (و) لهذا لو زاد
ظاهرا او شربا او نحوه صدق ديانة (اللفظه بالمفعول لكنه) ٦٠٢ * خلاف الظاهر فلم يصدق قضاء
(قلت) وهذا مخصوص

ولا ما كان على فرس آخر (فليس بسلب وهو غنية لجميع الجيش وفي المحيط
لوقال من قتل قتيلًا فله فرسه فقتل رجل را جلا ومع غلامه فرس بقرب
منه يكون فرسه للقاتل لان مقصود الامام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا
بخلاف ما اذا لم يكن بجانبه (والتفصيل لقطع حق الغير للملك) واما الملك فانما
يثبت بعد الاحراز بدار الاسلام كسائر الفنائم وهذا عند الشيخين (خلافًا لمحمد)
فانه قال يثبت به الملك كما يثبت بالقسمه في دار الحرب (فلو قال) الامام هذا تفرع
على هذا الاختلاف (من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطى
بعد الاستبراء) ولا البيع (قبل الاحراز) بدار الاسلام عند الشيخين (خلافه)
اي لمحمد بناء على ثبوت الملك خلافا لهما والشراء من الحر بي ووجوب النضن
بالانلاف قيل على هذا الاختلاف كما في الهداية

* باب استيلاء الكفارة *

لما فرغ من بيان حكم استيلاءنا عليهم شرع في بيان حكم استيلائهم علينا
وهو شامل لشئيين استيلاء بعضهم واستيلائهم على اموالنا فقدم الاول فقال
(اذا سبي الترك) اي كفار الترك بالضم جيل من الناس والجمع اترك كما في
القاموس فعلى هذا من قال جمع التركى فقد خاف ما في القاموس تتبع
(الروم) اي نصارى الروم بدار الحرب والروم بالضم جمع الرومى (واخذوا)
اي الترك (اموالهم) اي اموال الروم (ملكوها) لان الاستيلاء قد تحقق في مال
مباح وهو السبب لان الكلام في كافر استولى على كافر آخر او على ماله في دار
الحرب لان الكفار يملك بما شرة سبب كالاختطاب والاصطياد فكذا بهذا
السبب كما في التبيين وغيره فعلى هذا لو قيد بدار الحرب كما قيدنا لكان اولى لانه
لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة
ولو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار
الهند كما في القهستاني (ونملك ما وجدنا من ذلك) اي من اذى سباه الترك
من الروم اخذوه من اموالهم (اذا غلبنا عليهم) اي على الترك لانهم ملكوه
فصار كسائر اموالهم (وان غلبوا) اي الكفار (على اموالنا واحرزوا) اي اموالنا
(بدارهم) اي بدار الحرب (ملكوها وقال الشافعي لا يملكونها) وهذا
الخلاف مبنى على ان الكفار مخاطبون بالشرايع عنده فتصير اموالنا معصومة
في حقهم فلا يملكونها بالاستيلاء وغير مخاطبين عندنا فلا تصير اموالنا
معصومة والاستيلاء على مال غير معصوم موجب للملك (وكذا) يملكون
عندنا (اوند) اي نفر (منابعير اليهم) لتحقق الاستيلاء اذ لا بد للعجماء لتظهر

بالعريية فلو بغيرها لم يصدق
اصلا واستحل القهستاني
فراجع ان شئت (وفي)
حلفه لا يشرب من ماء دجلة
لا يحث بشربه منها بانه
مالم يكرع (بفيه لا بكفيه
وهل يشترط ادخال رجله
فيه فيه اختلاف (خلافا
لهما) فعندهما يحث بالاناء
لا بالكراع وقيل بالكراع
اجماعا وقيل هو اختلاف
زمان لابرهان (وان قال)
لا اشرب (من ماء دجلة
حث) بشربه بانه او كراع
اتفاقا (وكذا) يحث بالاناء
(في) فيما لا يتأتى فيه الكراع
مثل (الجب) للغير الملائن
فلو ملائنا يمكن الشرب منه
لم يحث الا بالكراع عند
ابن حنيفة كما في النهر (والبر
والاناء بعينه) لتعينه ولو
تكلف الكراع فيما لا يتأتى
فيه الكراع لم يحث في الاصح
لعدم العرف (و) اعلم ان
(امكان البر) في المستقبل
(شرط صحته) انعقاد
(الحلف) عندهما (خلافا
لابن يوسف) اذ لا بد من
تصور الاصل لتتبعه في حق
الحلف وهو الكفارة (فلو
حلف ليشرب من ماء هذا

الكوز اليوم) او ان لم اشربه اليوم فبى حر (ولاماء فيه) علم به اولا (او كان) فيه ماء * عند
(فصب) ولو بفعلة او بنفسه او شر به غيره او مات في يومه (قبل مضيه لا يحث) لعدم امكان البر (خلافا له)

لأمر (وكذا) الحكيم (ان) اطلق هذا الحلف و (لم يقل اليوم الا ان كان الماء فيه فصب فانه) انعقد الحلف
فيئذ (يبحث بالاتفاق) بخلاف ٦٠٣ ما اذا لم يكن فيه ماء اذ لا تصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق

غير المحلوف عليه وفي
الحقائق وغيرها ان الخلاف
في المستحيل عامة كما يأتي واما
المستحيل عقلا كمسألة الكوز
بلا ماء فلم ينعقد اجابا واقره
المهستتاني فليحفظ (وفي)
ليصعدن السماء او يطيرن
في الهوى او ليقبلن هذا
الحجر ذهباً اولية تلتن زيدا
عالمها بموته انعقدت (يمينه
لتصور البر كما في حق الاولياء
(و) لكن (حنت للحال)
للحجر العادي واثم لحلفه بما
لا يقدر على فعله غايابا فكان
معرضا لهتك الاسم و او
وقت يمينه باليوم مثلاً حنت
في آخره وعند زفر لا يثبت
في الكل (وان لم يعلم بموته)
فلا تنعقد (خلافاً لابي
يوسف) والاول اصح
(وفي لا يتكلم فقرأ القرآن
او سبح او هلك او كبر
لا يثبت) سواء كان (في الصلاة
او خارجها هو المختار)
وعليه الوقاية والنقاية
والدرر والغرر و اطلاق
الكز وقواه في فتح القدير
مطلقاً من غير تفصيل ايضاً
بين عقد اليمين بالعبادة
او بالفارسية وفي البحر
عن التهذيب انه لا يثبت بقرأة
الكتب في عرفنا انتهى

عند الخروج من دارناو التقييد بالبيع اتفق وانما المقي الدابة كما عبر بهافي المحيط
فعلى هذا ان الاولى ان يعبر بالدابة تدبر (فاذا ظهرنا) اي غلبنا (عليهم)
بعونه تعالى (فن وجد) منا (ملكه) في يد الغانين بعد الاستيلاء (اخذه مطلقاً)
اي سواء كان مثلياً او قيمياً (قبل القسمة) اي قسمة الامام الغنائم (مجاناً) اي اخذه
بلا شيء (وبعدها) اي لو وجد ملكه بعد قسمة الامام الغنائم (ان كان) ما وجدته
(مثلياً) المثلي يدخل تحت النكيل والوزن والعدد كما سيحكي ان شاء الله تعالى (لا يأخذه)
لانه لا فائدة في اخذه لوجود مثله (وان كان) ما وجدته (قيماً) القيمي خلاف المثلي
(اخذه بالقيمة) ان شاء او رواد الاثرو لانه زال ملك المالك القديم بغير رضاه و كان له
حق الاخذ نظر الاله ما لم يتعلق به حق غيره بعينه فاذا يتعلق يأخذه بالقيمة نظراً
للباين والمراد من القسمة قسمتنا الغنمة بين الغانين كما في عامة المعبرات فعلى
هذا من حل القسمة على قيمة الكفار فقد اخطأ تأمل (وان اشتراه) اي في دار الحرب
(منهم) اي من العدو (تاجر واخرجه) الى دار الاسلام (وهو قيمي يأخذه)
المالك القديم (بأثمن ان اشتراه به) اي بثمنه الذي اشترى به اتاجر من العدو
ان شاء ولا يأخذ منه مجاناً لانه يتضرر بالتاجر باخذه مجاناً (وان اشتراه بعرض
فبقيمة العرض) اي يأخذه المالك القديم بقيمة العرض ولو كان البيع فاسداً
يأخذه بقيمة نفسه ولو اختلف المالك والمشتري منهم في قدر الثمن فالقول قول
المشتري يمينه الا ان يقيم المالك اليمة كما في البحر (وان وهب له بيمينه) اي لو وهبوه
المسلم فاخرجه الى دار الاسلام اخذه المالك بقيمة لانه ثبت له ملك خاص
فلا يزال الا بقيمة (ومثله) اي مثل القيمي (المنلي في اشتراؤه بثلث او عرض) يعني
لو اشترى التاجر مثلياً بثلث او عرض يأخذه المالك القديم بذلك الثمن او العرض
ان شاء (ان اشتراه) اي مثلياً (بجنسه او وهب له) اي وهب له واخرجه الى دار
الاسلام (لا يأخذه) لانه غير مفيد وفي البحر وغيره ولو اشتراه بثله قدر او وصفاً
فانه لا يأخذه لعدم الفائدة سواء كان البيع صحيحاً او فاسداً بخلاف ما اذا كان
باقل منه قدراً او باردى منه وصفاً فان له ان يأخذه لانه يفيد فلو كان اشتراه
بثله نسبة فليس للمالك اخذه و او اشتراه بخمر او خنزير لم يكن للمالك اخذه
باتفاق الروايات انتهى فعلى هذا ظهر خلاف ما قيل من انه لو اشتراه بخمر
او خنزير يأخذه منهم بقيمة ان شاء كما لو ملك بالهبة (وان كان) ما اشتراه اتاجر
(عبداً ففقت عينه في يد التاجر واخذ) التاجر (ارشها يأخذه المالك
القديم بكل الثمن) الذي اخذ التاجر به من العدو (ان شاء) اي لا يحط شيء
من الثمن ولا يأخذ المالك الارش اما الاول فلان الاوصاف لا يبقا بلها شيء

ويقال عليه القاء درس ما يكن يعكر عليه ما في الفتح واما الشعر فيبحث به لانه كلام منظوم انتهى فغير المنظوم
اولى فتأمل نعم اختار في التنوير والمنح تبع للبحر والبرهان انه خارجها يثبت على الظاهر وقيل يثبت فيهما لوعينه

بألفاً رسيّة وعليه الفتوى * قلت * وهو القياس مطلقاً لانه كلام حقيقة وهي قول الشافعي ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء * ٦٠٤ * من كلام الناس وصرح النهستاني

بان الاول هو الاستحسان وتعقب الشر بنبلالي في البحر قابلاً ولا عليك من اكثرية الصحيح له مع مخالفة العرف فتنه وفيه اشارة الى انه لو سمح سهوا اوقع على امامه بالقرأة لم يحنث كما في المحيط (وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث ان يقظه) ولو لم يوقظه لم يحنث هو الصحيح (وقيل) يحنث (مطلقاً) واختاره في الاختيار كما لو كلفه بعبارة لم يفهمها (ولو سلم على جماعة وهو فيهم حنث) لانه كلام للكل (ولن نواهم دونه لا يحنث) ديانة لكنه يحنث قضاء * قلت * فليحفظ هذا (ولو قال) لا اكلمه (الاباذنه فاذن له ولم يعلم) بالاذن (فكلمه حنث اذ الاذن الاعلام) خلافا لابي يوسف وزفر واجمعوا انه الاذن لعبد بالتجارة يلزم عليه على ما في الخاتمة خلافا لما في النهاية وغيرها (وفي) حلفه (لا يكلمه شهراً فهو من حين حلفه لانه لا خراج ما وراه بخلاف لا صوم من شهراً (وفي) حلفه (يوم اكلمه) يكون (مطلق الوقت) لقرانه بما لا يمتد

واما الثاني فلان المالك في الارش صحيح فلو اخذه اخذه بمثله فلا يفيد (وان اسره من يد التاجر فاشتره) تاجر (آخر) يعني عبد الرجل اسره العدو فاشتره رجل فاخرجه الى دارنا ثم اسره العدو ثانياً فاشتره رجل آخر فاخرجه الى دارنا (ياخذ المشتري الاول منه) اي من المشتري الثاني (بثمنه) اي الثمن الذي اخذ التاجر الثاني به من العدو (ثم) ياخذ (المالك) القديم (منه) اي من المشتري الاول (بثمنين) اي الثمن الذي اشتراه به الاول من العدو والذي اشتراه به الثاني من العدو (ان شاء) لان المشتري الاول قام عليه بالثمنين احدهما باسراء الاول والثاني بالتخليص من المشتري الثاني (وليس له) اي للمالك القديم (اخذ) اي اخذ العبد (من المشتري الثاني) قبل اخذ الاول من الثاني ولو كان الاول غائباً للورود الاسر على ملك الاول لاعلى ملك القديم (ولا يملكون) اي الكفار بالاستيلاء التام والحرار بدارهم (حرنا ومديربنا وام ولدنا ومكاتبنا) لان المالك بالاستيلاء انما يثبت اذا ورد على مال مباح والحر معصوم بنفسه فلا يكون رقاً وكذا من سواه لم يثبت الحرية فيه من وجه (وتملك عليهم كل ذلك) اي حرهم ومديربهم وام ولدهم ومكاتبهم بالاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابته كافي القهستاني (ولا يملكون عبداً) او امّة (ابق اليهم) هذا عند الامام والشافعي لان الابق لما انفصل عن دارنا زالت يد المالك عنه فظهر يده على نفسه فصار معصوماً فليبق محلاً للملك وفي اطلاق العبد اشعار بان عبد المسلم والذي سواه كافي العناية لكن في اكثر الكتب فيه قولان (فياخذ ملكه بعد القسمه مجاناً اي كما ياخذ ملكه قبل القسمه) (لكن يعرض عنه من بيت المال) لانه لا يمكن اعادة القسمه لتفرق الغنمين وتعذر اجتماعهم وليس له على المالك جعل الابق لانه عال لنفسه اذ في زعمه انه ملكه (وعندهما هو) اي العبد الا بق اليهم (كالمأسور) فيما يكونه بالاستيلاء لان العصمة لحق المالك اقيام يده وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام ملكوه قيد بالابق لانه اذا كان متردداً في دار الاسلام فاخذوه واحرزوه بدار الحرب يملكونه اتفاقاً وفي شرح الوقاية الخلاف فيهما اخذوه قهراً او قيدوه اما اذا لم يقهر فلا يملكونه اتفاقاً انتهى فعلى هذا لو قال لا يملكون عبداً ابق اليهم فاخذوه قهراً الكان اولى تدبر (وان ابق العبد بفرس ومناخ فاشترى رجل ذلك كله) اي كل ما ذكرنا من العبد والفرس والمناخ (واخرجه) الى دارنا (اخذ المالك ماسوي العبد بائناً و) اخذ (العبد مجاناً) هذا عند الامام (وعندهما) اخذه (بالثمن ايضاً) اي كما ياخذ الفرس والمناخ ان شاء بناء على الاصل المذكور (وان اشترى) حر بي (مستأمن) في دارنا (عبد امسلاً وادخله دارهم عتيق)

(وتصح نية النهار فقط) قضاء دون الليل (و) في (ايته) اكلمه يقع (على الليل فحسب) اتفاقاً * عند (وفي ان كليمه) اي فلانا (الا ان يقدم زيد او ان كلفه حتى يقوم زيد او) ان كليمه (الا ان ياذن زيد او ان) كلفه (حتى

يا ذن زيد فكله قبل ذلك حث) في الكل بقاء اليين ولو كله بعد القدوم والاذن لم يحث لانتهاه اليين (وان مات زيد سقط الحلف) * ٦٠٥ * خلافا لابي يوسف (وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل داره) اي

دار فلان (او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبداً ان عين) الحالف طعاما ودارا ونوبا وادابة او عبداً بالاشارة اليه بهذا (وزال ملكه) عنها يبيع ونحوه (و) بعد ذلك (فعل) الحالف الاكل ونحوه (لا يحث) لان الاضافة تأثرا كالاشارة فيعتبر ان ولم يوجد فبطلت اليين (خلافاً للمحمد في الدار

والعبد) عملا بالاشارة وبه قال زفر والأئمة الثلاثة (وفي التجدد لا يحث اتفاقا) في الكل لاعتقاده بالمشار اليه (وان لم يعين) بان قال والله لا أكل طعام فلان ولم يقل هذا (لا يحث بعد الزوال) اي زوال ملكه (ويحث بالتجدد) وبعد اليين لتحقيق التوبة وعدم الاشارة (وفي لا يكلم امرأته وصديقه يحث في المعين) بان قال لا اكلم امرأة فلان هذه او صديق فلان هذا (بعد الابانة للزوجة والمعاداة) للصديق بالاجماع ترجيحاً للاشارة (وفي غيره) اي غير المعين بان قال لا اكلم امرأة فلان او صديق فلان بغير اشارة لا يحث (الا

عند الامام وتقييد العبد بالاسلام اتفاقاً لانه لو كان ذمياً فعلى هذا الخلاف كما في اكثر الكتب فعلى هذا لو اطاعه لكان اولى (خلافاً لهما) اي لا يعتق عندهما وعند الأئمة الثلاثة لان الواجب ان يجبر على بيعه فقد زال اذ لا يد لنا عليهم فبقى عبداً في ايديهم قلنا اذا زالت ولاية الجبر اقيم الاعتاق مقامه تخليصا للمسلم عن ايدي الكفار قيد بكون الحر في ملكه في دارنا لان العبد المسلم اذا اسره الحر في من دار الاسلام وادخله داره لا يعتق اتفاقاً (وان اسلم عبد لهم اي للكفار) ثمه اي في دار الحرب (فجاءنا مسلماً او ظهراً) اي غلبنا (عليهم) او خرج الى عسكرنا مسلماً فهو حر (فلا يثبت الولاء من احد واتقييد بالاسلام في دار الحرب اتفاقاً اذ لو خرج مرغمًا لمولاه فآمن في دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه او بامر له حاجة فاسلم في دارنا فان حكمه ان يبيعه الامام ويحفظ ثمنه لمولاه الحر في كما في البحر

* باب المستأمن *

هو من يدخل دار غيره بامان فشمع مسلماً دخل دارهم بامان وكافر ادخل دارنا بامان وتقديم استيمان المسلم على الكافر ظاهر (اذا دخل تاجرنا اليهم) اي دخل مسلم الى دار الحرب بامان (لا يحل له) اي لتاجرنا المسلم المستأمن (ان يتعرض لشئ من مالههم او دمهم) لانه دخل بامان فالتعرض غدر (فان غدر) بهم التاجر (واخذ شيئاً او اخرجه) من دارهم بطريق التعرض بدأ (ملكه) بالاستيلاء ملكاً (محظوراً) اي خبيثاً لانه خصله بالغدر حتى او كانت جارية كره ووطنها المشتري كما لا بايع بخلاف ما اذا اشترى شراً فاسد فانه لا يكره ووطنها ما لا بايع (فيعتد به) تعرضه عنه (وان غدر به) اي بالتاجر (ملكهم) اي ملك الكفار (فاخذ ماله او حبسه) اي التاجر (او فعل ذلك) اي اخذ ماله او حبسه (غيره) اي غير ملكهم (بعمله) اي المالك ولم ينهه (حل له) اي للتاجر (التعرض) لمالههم ودمهم لانهم نقضوا العهد فباح له التعرض (كلاسير) والمقصص بالاجماع فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس وان اطلقوه طوعاً لانه غير مستأمن دون استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بدارنا الا اذا وجد امرأته المأسورة او ام ولد او مدبرته وام يراها اهل الحرب لانه اذا واطئن يجب العدة للشبهة بخلاف امته المأسورة حيث لا يحل ووطنها مطلقاً لانها ملوكة لهم (وان ادانته) اي باعه بالدين والمراد من الدين ما هو الاعم: البيع بالدين والاتباع به او القرض (ثمه) اي في دار الحرب (حربي او ادان هو حربي) اي دخل المسلم دار الحرب بامان فجعله الحربي مدبونا يتصرف او جعل الحربي مدبونا يتصرف ما لو غصب احدهما (من الاخر وخرجا) اي ذلك التاجر

في رواية عن محمد) والعمد الاول (ويحث بالتجدد) في الصديق ولزوجة خلافاً للمحمد على ما مر وهذا حيث لانية والايفانوي (وفي لا يكلم صاحب هذا النطلسان فباعه وكله حث) لان الحر المجبر لذاته

لا اطيلسانه ولذا لو كلم مشرتيه لم يحث (لا اكله) اى وفي حلفه لا اكله (حيث اوزمانا) منكسرا (او الحين
او الزمان) معر فبال (ولانيقله فهو على ستة اشهر) لانه الوسط * ٦٠٦ * (ومعها) اى انية (مانوى

وان قال الدهر او الابد
فهو على العمر) لان المعرف
منهما الابد (ولو قال دهر
منكرا) ولانيقله (فقد توقف
الامام) فقال لا ادرى
ما الدهر (وعندهما كل زمان)
اوبه قالت الائمة لثلاثة
وعن الثاني ان التعريف
والتكبير سواء عند الامام
وغير خاف انه اذا لم يرد
عن الامام شى في مسئلة
وجب الافتاء بقولهما وفي
هذا التوقف تصریح بجملة
قدره وكال عقله وعلمه
وورعه وادبه من التحدث
في الدهر وقد جاء في الخبر
لا تسبوا الدهر فان الله
هو الدهر اى حاق الدهر
قلت * وقد نقل لا ادرى
عن الائمة الاربعة بل
عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وعن جبريل
ايضا في انقضاء
عن الكرماني سئل رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم
عن افضل البقاع فقال
لا ادرى حتى اسئل جبريل
فسأله فقال لا ادرى حتى
اسئل ربي فقال عز وجل
خير البقاع المساجد وخير
اهلها والهم دخولا وآخرهم
خروجا وشر اهلها آخرهم

والحربي (الينا) وتحاكما عند حاكم (لا يقضى) لو احدهما على صاحبه (بشئ)
اما الادانة فلان القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت
القضاء على المستأمن لانهما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزم ذلك
في المستقبل واما الغصب فلانه صار ملكا للذى غصبه واستولى عليه لمصادفته
ملا غير معصوم وقال ابو يوسف يقضى بالدين على المسلم دون الغصب لانه
التزم احكاما حيث كان واجيب عنه بانه لما امتنع في حق المستأمن امتنع في حق
المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما (وكذا) لا يقضى بشئ (لو فعل ذلك حريبان)
اى لو ادان او غصب احدهما من الاخر في دراهم (وخرجا) الينا (مستأمنين) لما
ذكرنا (وان خرجا) اى الحريبان الينا بعدم فعل ذلك حال كونهما (مسلمين قضي
بالدين) لوقوع المدانة بتراضيهما والتزامهما بالاحكام بالاسلام (لا بالغصب)
لانه ملكه فلا حيث في ملك الحربي ليؤمر بالرد (ولو اسلم الحربي بعد ما غصبه) اى
غصب منه (المسلم ثم خرجا) حال كونهما مسلمين الينا (نفى بالرد ديانة) ولا يقضى
عليه اقتصر على الغصب وسكت عن الافتاء بقضاء الدين مع انه يفى بان يجب
عليه قضاء الدين فيما بينه وبين الله تعالى كافي الفتح وفي البحر خرج حربي مع مسلم
الى العسكر فادعى المسلم انه اسير وقال كنت مستأما فاقول للحربي الا اذا قامت
قرينة ككونه مكتوبا او مغولا او كان مع عدد من المسلمين فيكون القول قول المسلم
(وان قل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمه) اى في دار الحرب (فعليه الدية في ماله)
اى في مال التماثل في العمد والخطاء (والكفارة ايضا) اى تجب الكفارة كالدية
(في الخطاء) دون العمد لانها لا تجب عندنا في العمد اما الكفارة والدية في الخطاء
فلا تطلق الكتاب وانما تجب في ماله لان العاقلة لا قدرة لهم على الصيانة مع تبين
الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما تجب في العمد في ماله لان
العواقل لا يعقل العمد والقصاص قد سقط للشبهة فلا بد من الدية صيانة
لادم المعصوم فتعين ان يكون ذلك من ماله وعن ابى يوسف ان عليه القود
في العمد (وان كان اسيرين) فقتل احدهما صاحبه (فلا شئ الا الكفارة في الخطاء)
عند الامام (وعندهما) الاسيران (كالستأمنين) اى تجب عليه الدية في العمد
وفي الخطاء من ماله والكفارة في الخطاء لان العصمة لا تبطل بالاسير كما لا تبطل
بالدخول دارهم بالامان وله ان الاسير صار تبع الهم باقته فلا تجب بقتله دية
كاصله وهو الحربي بخلاف المستأمن فانه ليس بمقهور (ولا شئ في قتل المسلم ثمه)
اى في دار الحرب (مسلم اسلم ولم يهاجر) الينا (سوى الكفارة والدية اتفاقا)
عند ائمتنا وعند الائمة الثلاثة يجب القصاص بقتله عمد وتجب الدية بقتله خطأ

* فصل في بيان ما بقي من احكام المستأمن *

دخولا واولهم خروجا وفي الحقايق انه تنبيه لكل مفتي ان لا يستنكف من التوقف فيما
لا وقوف له عليه اذ المجازفة افتراء على الله تعالى بتجريم الحلال وضده وفي المضمرات انه توقف في ثمان

وهي الدهر والخني المشكل ووقت الختان ومحل اطفال المشركين في الآخرة والملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجلالة متى * ٦٠٧ * تطيب لجمها والكلب متى يصير مع ما انتهى وفي الشر نبلاية

ولقد احسن شيخ الاسلام برهان الدين ابن شريف حيث قال فيما نقلته من خط استادي شيخ الاسلام محمد الحلبي رحمه الله تعالى

* حمل الامام ابا حنيفة دينه * ان قال لا ادري لتسعة اسئلة * اطفال اهل الشرك اين محلهم * وهل الملائكة الكرام مفضلة * ام ابدا الله ثم اللحم من * جلالة اني يطيب الاكل له * والدهر مع وقت الختان وكلهم * وصف المعلم اي وقت حصه * والحكيم من خني اذا ما بال من * فرجيه مع سور الحمار استشكله * واجاز نقش الجدار المسجد * من وقفه ام لم يحزن ان يفعله *

ولا يخفى ان الدهر في كلام الناطم معرف وهو لم يتوقف الا في المنكر قاله الشر نبلاي * قلت * قد قدمت توقفه في المعرف ايضا وقلت في شرح التنوير انه توقف في اربعة عشر مسئلة (ولو قال اياما وشهورا او سنين فعلى ثلاثة) من كل صنف بلا خلاف لانه اقل الجمع (وان عرف فعلى عشرة كايام كثيرة) عنده فيهما (وقالوا) يقع

(لا يمكن) من التمكن (مستامن) ح (ان يقيم في دار بالسنة) لضرر الاطلاع علينا (ويقال) اي قال الامام (له) اي للحري المستامن (ان اقت سنة نضع عليك الجزية) اي المال الذي يوضع على الذمي وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع وما وقع عن بعض الناس ان في ذلك تقريرا للكافر على اعظم الجرائم وهو الكفر فرود بانه دعوة الى الاسلام باحسن الجهات وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال كما في القهستاني قيد بالسنة لانها اقصى المأرب وفيها تجب الجزية ولو منع عن مكثه فيما دونها لانسد باب التجارات وتضرر به المسلمون كما في اكثر الكتب لكن سيأتي من انه لو قيل له ان اقت شهرا آه الا ان يقال لامنافاة بينهما لان مرجع ذلك الى المصلحة والامام ادري بها فاذا رأى المصلحة في السنة وقت بها ومكثه من الإقامة السيرة التي هي دونها واذا رأى المصلحة في ان يوقت بما دونها نحو الشهرين فعل ومكثه من الإقامة دونها وان المنوع ان يمكن من إقامة دائمة وهي السنة وما فوقها ثم يمكن الرجوع وهذا لا ينا في كما في المنع لكن هذا لبس بتمام لانه لا يتشبه قوله ولو منع عن مكثه فيما دونها لانسد باب التجارات وتضرر به المسلمون تأمل وقيد بالمستامن لانه لو دخل دارنا بلا امان فهو وماله في وان قال دخلت بامان لم يصدق الا ان يشهد رجلان (فان اقام) هنا (سنة) وقيل له ذلك (صار ذميا) لانه صار ملتزما للجزية بعد هذه المقالة باقامته سنة وفيه اشارة الى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا كما دل عليه كلام العتابي وغيره فانه قال لو اقام سنين من غير ان يتقدم الامام اليه فله الرجوع لكن في كلام المبسوط دلالة على انه يصير ذميا بمجرد الإقامة سنة والوجه الاول كما في القتح والى انه لا جزية عليه في حول المكث لانه انما صار ذميا بعد قجب في الحول انما اني الا بشرط اخذها منه فيه والى انه يجري القصاص بينه وبين المسلم وايضن المسلم قيمة خره وخنزيره اذا تلفه ويجب الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذى عنه وتحرم غيبته كالمسلم كافي البحر (مكن من العود الى داره) لان عقد الذمة لا ينقض لكونه خلفا عن الاسلام (وكذا) يصير ذميا (لو قيل) اي قال الامام (له) اي للحري المستامن (ان اقت شهرا او نحو ذلك نضع عليك الجزية فاقام) المدة التي قدرها الامام (او اشترى ارضا ووضع عليه خراجها) اي خراج الارض لانه اذا وظيف عليه فقد لزمه حكمه يتعلق بالمقام في دارنا فصار ذميا ضره و لا يصير ذميا بمجرد الاشتراء لجواز ان يشتريها للتجارة وهو ظاهر الرواية (وعليه جزية سنة من حين وقت الخراج) لما ذكرناه (او نكحت المستامنه ذميا) لانها التزمت المقام تبعا للزوج فكون ذميتها هذا عطف على قوله

(على جمعة) اي اسبوع (في الايام) ويقع (على ستة في الشهور) ويقع (على العمر في السنين) والصحيح قول الامام كافي المضمرات عملا بلام العهد وقيل لو اليمن بافارسية فالايام سبعة بلا خلاف * رأس الشهر

وغرة الشهر الليلة الاولى مع اليوم وسلم الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر و آخر الشهر منه الى الآخر الا اذا كان تسعة * ٦٠٨ * وعشرين فان اوله الى وقت

الزوال من الخامس عشر وما بعده الى آخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال ويحكم العرف في فصول السنة على ما روى عن محمد كافي القهستاني عن المحيط * قلت * لكن جزم في التنوير بان اول الشهر ما دون النصف و آخره اذا مضى خمسة عشر يوما فلو خلف ان يصوم اول يوم من آخر الشهر و آخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس عشر كما كتبه في شرحه معن بالبدائع وفي حلقه لا يكلمه الى كذا فكما نوى فان ام ينو فيوم واحد وفي كذا كذا ولا نية له فيوم وليلة وفي الى الحصاد او قدوم الحجاج يبر باولهم وفي لا يكلمه قريبا من سنة فستة اشهر ويوم وفي لا يكلمه قريبا فاقبل من شهر بيوم وفي الى بعيدا اكثر من شهر و آجلا اكثر من شهر وعاجلا اقل من شهر وبضعا فثلاثة لان البضع من ثلاثة الى تسعة فيحمل على الاقل حيث لانية كما في الاحتيار وغيره انتهى والله اعلم * باب اليين في الطلاق والعق * الاصل فيه ان الولد الميت

واشتري ولو قال اوصارلها زوج مسلم او ذمي لكان اولى لانها تزوجت مسلما تكون ذمية ايضا ولان النكاح حقيقة في الوطى عندنا وهو ليس بشرط هنا الا ان يقال النكاح بمعنى العقد باضا فته اليها ولانه يشمل ما اذا دخل المستأمل بامر أنه دارنا ثم صار الزوج ذميا فليس له الرجوع وكذا لو اسلم وهي كناية ويشمل ما اذا تزوج مستأمن مستأمنة في دارنا ثم صار الرجل ذميا كافي المصح تأمل (لا لو نكح هو) اي المستأمن الحر بي (ذمية) لعدم التزامه المقام في دارنا تمكنه من طلاقها لكن فيه كلام بين في شروح الهداية فليطالع فان رجع الى داره حل دمه لصيرورته حريبا وظاهره انه لافرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا او بعده لان الذمي اذا لحق بدار الحرب صار حريبا كافي البحر (وان كانه) اي للمستأمن الراجع الى داره (ودية عند مسلم او ذمي او دين عليها) اي على المسلم او الذمي (فاسر او ظهر عليهم) مبنيان للمفعول اي اسر ذلك الراجع او ظهر المسلمون على دارهم (فقتل سقط دينه) لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه اسبق اليه من يد العامة فيخص به فيسقط (وصارت وديعته) عند احدهما (فيئا) للغزة تبعاً لنفسه فصار كما اذا كانت في يده حقيقة وعن ابي يوسف انها تصير ملكا للمودع لان يده فيها اسبق فكان بها احق ولم يذكر حكم الرهن قالوا والرهن للرتهن بدينه عند ابي يوسف وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة في الثمنين وينبغي ترجيح لان ما زاد على قدر الدين في حكم الوديعة كافي البحر فعلى هذا لو قال وصار له فيئا لكان اولى لانه لا يخص الوديعة لان ما عند شريكه ومضاربه وما في يده في دارنا كذلك (وان قتل) اي ذلك الراجع (ولم يظهر عليهم) اي على اهل الحرب (اومات) حتف انفه (فهما) اي الدين والوديعة (لورثته) بالاجاع لان حكم الامان باق في حاله لعدم بطلانه (وان جاء الناحر بي بامان وله زوجة هناك) اي في دار الحرب (وولد) صغير او كبير (وما له عند مسلم او ذمي او حر بي فاسلم هنا) اي في دار الاسلام (ثم ظهر) اي ظهر المسلمون (عليهم) اي على اهل الحرب (فالكل) من الزوجة والولد والمال (في) اما المرأة واولاده الكبار فظهر لانهم حريون وليسوا با اتباع وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملا لانه جزؤها اما اولاده الصغار فلان الصغير انما يصير مسلما تبعاً لاسلام ابيه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع تبان الدارين لا يحتق ذلك وكذا امواله لا تصير محررة باحرازه نفسه لاختلاف الدارين فبقى الكل فيئا واوسى الصبي في هذه المسئلة الى دار الاسلام يكون مسلما تبعاً لايه لانها اجتمعا في دار واحدة ومع كونه مسلما لا يخرج عن الرق (وان اسلم) اي الحر بي (ثم) اي في دار الحرب (ثم جاء) اليها (ثم ظهر عليهم) اي على اهل الحرب (فطفله

ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق والاخير لفرد لاحق والوسط لفرد * حر * بين العدد بين المتساويين (قال) لا يمر أنه (ان ولدت فانت كذا) اي طالق (حيث بالميت) بل بالسقط على

ما عرف (ولو قال لامته اذا ولدت ولدا فهو حر فولدت ميتا ثم) آخر (حيثما عتق الحبي خلافا لهما
والراجح الاول لان الحرية قوة * ٦٠٩ * حكيمية فتخص بوصف الحياة (وفي) قوله (اول عبدا ملكه

فهو حر فلك عبدا عتق)

لما امر ان الاول اسم لفرد

سابق قبل وفيه تأمل (ولو

ملك عبدين معا ثم) ملك

(آخر لا يعتق واحده منهم)

لفقد الشرط ولو ملك عبدا

ونصف عبد عتق العبد

لكامل لان نصف العبد

ليس بعبد (ولو زاد) في يمينه

(وحده عتق الآخر)

لتحققه ولو قال واحدا

لم يعتق الابنية الواحدة

والفرق انه يقتضى نفى

مشاركة الغير اياه في فعل

مقرون به لا في الذات

واواحد عكسه فيحفظ

وهل هو مرفوع او مجرور

ذكرناه في شرح التنوير

(ولو قال آخر عبدا ملكه)

فهو (حرقات) الخالف

(بعد) تجديد (ملك عبدا

واحد لا يعتق) لما مر انه اسم

لفرد لاحق (ولو) مات

(بعد ملك عبدين متفرقين

عتق الآخر) لتحقيقه (منذ)

اي حين (ملكه) وهو

وقت الشراء (من كل

ماله) لو الشراء في صحته

(وعندهما) يعتق (عند

موته من الثلث) لتحقيق

الاخرية حينئذ (و) يتفرع

(على هذا) الخلاف قوله

(آخر امرأه تزوجها فهي طلاق ثلاثا) * ٧٧ * قول * تصالح مذ زوجها فلا يصير فارا (فلا ترث)

وتعتد للطلاق بلا حداد خلافا لهما فيصير فارا فترث وتعتد مع الحداد وعند ابن يوسف عدة الفراق

حر مسلم) تبعالايه (ووديعته عند مسلم او ذمى) اي للذي اسلم ثم لان يدهما كيد
(وغير ذلك) من ولده الكبير والمرأة والعقار والوديعة التي عند حر بي (في)
لعدم التبعية وعدم العصمة وفيه اشارة الى ان العين المغصوبة في يد المسلم
او الذمي يكون فيئا لعدم النسيابة وفي بعض النسخ (ومن اسلمه وله هناك وارث
فقتله مسلم عمدا او خطأ فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطاء) لكن ذكرت
هذه قبيل هذا الفصل فتكون مكررة (واذا قتل مسلم لاولى له خطاء او)
قتل (مستأمن اسلم هنا) اي في دارنا (فللامام اخذ الدية) اي حق الاخذ له
لانه لا وارث له لانه يملكه الامام كما توهم بل يوضع ايت المال (من عاقله
القاتل) لانه قتل نفسا معصومة خطأ فيعتبر بسائر النفوس المعصومة (وفي العمد
له) اي للامام (ان يقتص) ان شاء (او يأخذ الدية) بطريق الصلح (ان شاء)
اي ينظر فيه الامام فاهما رأى اصلح فعل (وليس له) اي للامام (العفو مجنا)
لان تصرفه مقيد بالنظر فلا يجوز له ابطال حق المسكين بغير عوض وفي الدرر
دار الحرب تصير دار الاسلام باجراء احكام الاسلام فيها كقائمة الجمعة والاعياد
وان بقى فيها كافرا صلى ولم يتصل بدار الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام
مصر آخر لاهل الحرب ويعكس اي يصير دار الاسلام دار الحرب بامور ثلاثة
باجراء احكام الشرك فيها واتصالها بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصر
للمسكين وان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمنا بالامان الاول على نفسه هذا عند الامام
وعندهما اذا اجروا فيها احكام الشرك صارت دار الحرب سواء اتصلت
بدار الحرب او لا وبقى فيها مسلم او ذمي بالامان الاول ولا

* باب العشر والخراج *

اي في بيان العشر والخراج لما ذكر ما يصير به الحر بي ذميا شرع في بيان الخراج
الذي يجب عليه وذكر العشر استطرادا لان سبب كل منهما هو الاجرة النامية
وقدمه على الخراج لكونه من الوظائف الاسلامية كما في اكثر الكتب قال المولى
سعدى عنون الباب بما ليس مقصودا منه وقد استفتح البعض والعشر لغة
واحد من العشرة والخراج ما يخرج من ثمر الارض او ثمن الغلاة وسمى به
ما يأخذه السلطان من وظيفة الارض والرأس وحد دارا ضيهما اولالا
حينئذ اضبط فقال (ارض العرب عشرية وهي) اي ارض العرب (ما بين
العذيب) بضم العين وقبح الذال تصغير عذب يراد بهاء تميم (الى قصي حجر)
وهو بالحاء المهملة والجيم المفتوحين الصخر فزروى بسكون الجيم وفسره
بالجانب فتد صحفه لانه وقع في امالي ابو يوسف الصخر موضع الحجر كما

(آخر امرأه تزوجها فهي طلاق ثلاثا) * ٧٧ * قول * تصالح مذ زوجها فلا يصير فارا (فلا ترث)
وتعتد للطلاق بلا حداد خلافا لهما فيصير فارا فترث وتعتد مع الحداد وعند ابن يوسف عدة الفراق

ثلاث حبض وعند محمد ابعث الاجلين كافي القهسة (وفي) قوله (كل عبد بشرني بكذا فهو حر فبشرة ثلاثة متفرقون عتق الاول) لانه البشر لانها عرفا خبر طار سار * ٦١٠ * والعرف مقدم (و) لذا (لو بشره

معاً عتقوا) اما (لو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين في تفرق والجمع لانه خبر لكن بشرط الصدق كالبشارة قاله الباقي لكن فيه تفصيل ذكرته في شرح التنوير (و) اعلم انه (لو نوى كذارة بشرائه ابيه) مثلاً (سقطت) خلافاً لفرع والشافعي (لا بشرائه) استولدها بالنكاح او عسده خلف بعتقه) لنقصان الرق (الا ان) ضم قوله عن يميني بان (قال ان اشتريتك فانت حر عن كذا رتي) لمقارنة (وفي) حاشية (ان تسري) اي اتخذت سرية فعليه من السراري اي الجماع او ضد العلانية وضم السين من تغيرات النسبة كما قالوا في الدهر دهري بضم الدال او من السرور بقاء احدي الرائيين بقاء وقيل فعولية من السرور والسيادة (فهى حرة ان تسري من ملكها وقت الخلف عتقت) لمصادفتها ملكه حين حلفه (و) لذا (ان تسري من ملكها بعدة لا يعتق) خلافاً لفرع (وفي) حلفه (كل مملوك لي حر يعتق عبده ويدرؤه وامهات اولاده)

للمكتم رقية ويدا (لا يكتبوه الا ان نواهم) امثلة معتق البض (وفي) حلفه (هذه طاق او * اليها * هذا، وهذا طلعت الاخيرة وخير في الاولين و) كذا الحكم (في العتق والاقرار) لان او دخل بينهما فكانا

قال احدهما حر وهذا واما في لا اكلم هذا او هذا وهذا فيبحث بالكل والفرق ان الو او لاحد الامرين وهو
في الاثبات خاص وفي النبي عام * ٦١١ فكانه قال لا اكلم هذا ولا هذا وهذا كما في الباقي عن الكافي

وهذا اذا لم يذكر للشاني
والثالث خبرا فلو ذكر ففيه
تفصيل ذكرته في شرح
التنوير باب البيّن في البيع
والشراء والتزويج وغير
ذلك * الاصل ان كل فعل
ترجع حقوقه لمباشرة
لا يبحث بفعل مأموره والا
يبحث بفعل وكيله ايضا
لانه سفير (يبحث بالمباشرة)
بنفسه (دون اتوكيل
في البيع والشراء والاجارة
والاستيجار والصلح عن
مال والقسمة والخصومة
وضرب الولد) اي الولد
الكبير لان الصغير ملك ضربه
فيملك النفوذ بعض فيبحث
بوكيله كالقاضي والسلطان
وكذا المحتسب بجواز تعزيره
فن حل له ضربه صريح امره
به فيبحث بفعله ومن لا فلا
وان كان الخائف ذا السلطان
لا يباشر بنفسه حث
باتوكيل ايضا وان كان
يباشر تارة ويفوض اخرى
اعتبر الاغلب (وبههما)
اي بالمباشرة والتوكيل
(في النكاح والطلاق والخلع
والعتق والكتابة والصلح
عن دم عمد والهبة
والصدق والقرض
والاستقراض) اي في رواية

اليها ماء الانهار فتكون خراجية وما لم يصل اليها ماء الانهار واستخرج منها
عين فهي ارض عشر لان العشر يتعلق بالارض النامية ونماؤها بما فيها فيعتبر
السقي بماء العشر او بماء الخراج انتهى لكن في الفتح تفصيل وحاصله ان النبي
قحت عنوة ان اقر الكفار عليها لا يوظف عليهم الخراج ولو سقيت بماء المطر
وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقيت بماء الانهار فلهذا قال
في التبيين هذا في حق المسلم اما الكافر فيجب عليها الخراج من اي ماء سقي لان الكافر
لا يتدأ بالعشر فلا يتأتى فيه التفصيل في حالة الابتداء اجاعا وانما الخلاف
فيه في حالة البقاء فيما ملك ارضا عشرية فتصير خراجية عند الشخين ايضا
خلاف لاجماد فلي هذا علم ان صاحب الهداية اختار قول محمد في حالة البقاء
تبع (وارض السواد مملوكة لاهلها) عندنا خلافا للشافعي فان عندنا وقف على
المسلمين واهلها مستجرون لان عمر رضى الله تعالى عنه استضب قلوب الغنمين
فأجرها لكن في التبيين رد من وجوه فليطاع (يجوز بيعهم لها وتصرفهم
فيها) لانها مملوكة لهم ولم تعرض لكون الاراضي العشرية مملوكة لاهلها لكن اذا
كانت الخراجية مملوكة فكانت العشرية مملوكة اولى هذا مشهور في الكتب الفقهية
لكن افتى بعض المتأخرين بان ما وراءهما ارضان ليست بعشرية ولا خراجية بل
يقال لهما الارض الملكية واشتهرت بالارض الاميرية وهي الارض التي قحت عنوة
او صلحا لكن لم تملك لاهلها بل احرزت بيت المال ثم اوجرت باجارة فاسدة بشرطان
يزرعوها ويؤدوا من حاصلها خراج مقاسمة واشتهر عند الناس بالعشر كما هو حكم
اراضي بلدنا وليست ملكا لمن في ايديهم لا يقدر على بيعها وشرائها وهبتها
ووقفها الا بتأخير السلطان فاذا مات واحد منهم قام ابنه مقامه ويتصرف
على الوجه المذكور والاعود الاراضي التي في يده الى بيت المال وان كان له بنت
او اخ لاب وبها يعطى لهما باجرة بطريق الاجارة الفاسدة ايضا وان دخلها
متصرفها ثلث سنين او اكثر بحسب تفاوت الارض تنزع عن يده وتعطى
لاخوان وان اراد واحد منهم افراغ لآخر لا يقدر الا باذن السلطان او نأيه
(وان احبى موات) اي احبى المسلم الارض التي لا مالك لها ولا ينفع بها احد
يعتبر قرب به (فان قرب من ارض الخراج فخارجي او) ارض (اعشر فعشرية)
وتذكر الضمير باعتبار المكان عند ابي يوسف لان ما قرب من الشيء يأخذ حكمه
كفناء الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له ولذا لا يجوز احياء ما قرب
من العامر (و) يعتبر (مأوه) وتذكره كما مر باعتبار المكان (عند محمد) فان احيائها
بماء خراج فهي خراجية ولا فاعشرية ولو قيد بالسلم كما قيدنا لكان اولى لان الكافر
يجب عليه الخراج مطلقا فلهذا صرح صاحب تنوير فقال وكل من ارضي
العشرية والخراجية ان سقي بماء اعشر اخذ منه العشر الارض كافر تسقى

او باعتبار التعارف لان الوكيل في هذه سفير كما مر وقد ذكرنا في شرحنا على التنوير ان صاحب البحر
ذكر من هذه نيفا واربعين وان والد الشارح الوهبانية نظم ما لا حث فيه بفعل الوكيل لان الاقل مشير الى

حنثه فيما بقي فقال * بفعل وكيل ليس يحنث حائف * يبيع شراء صلح مال خصومة * اجارة استيجار الضرب
لانه * كذا قسمته والحنث في غيرها اثبت * (وان نوى الباشرة) * ٦١٢ * بنفسه (خاصة) في الحكميات

بماء العشر حيث يؤخذ منها الخراج لانه وظيفة وان سقى بماء الخراج اخذ منه
الخراج (والخراج نوعان) احدهما (خراج مقاسمة) وهو ان يكون الواجب
جزأ شايعة من الخارج كالخمس ونحوه كالربع والثالث والنصف ولا يزداد على
النصف (فيعلق بالخارج كالعشر) اي كتعلقه بالخارج الا انه يوضع موضع
الخراج لانه خراج حقيقة كافي الاختيار (و) الثاني (خراج وظيفة) وهو ان يكون
الواجب شيئا في الذمة يتعلق بانتمكّن من الزراعة (ولا يزداد على ما وضعه عمر
رضي الله تعالى عنه على السواد اي سواد العراق (لكل جريب) قيده صاحب
الدرر بقوله يبلغه الماء (صالح للزراعة صاع من بر وشعر) قيده بالصالح لانه لاشي
في غير الصالح لها وعند الشافعي في بر اربعة دراهم وشعر دراهم (ودرههم) عطف
على صالح (ولجريب الرطبة) بالفتح الفصفاة (خسة دراهم) وعند الشافعي
ستة دراهم (ولجريب الكرم او النخل) جمع نخلة كتمر وتمر (المتصل) صفة الكرم
وانخل وافراة لاجل كلمة او (عشرة دراهم) وعند الشافعي ثمانية دراهم
وفي الكافي فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم انتهى فعلى
هذا قوله النخل المتصل يكون مستدر كالان النخل المتصل هو الكرم على هذا
التفسير تدبر (ولما سواه) اي لما سوى ما ذكر مما ليس توظيف عمر رضي الله تعالى عنه
(كرعفران وبستان) وهو كل ارض يحوطها حائط وفيها نخيل واشجار
متفرقة بحيث يمكن زراعة ما بين الاشجار والافهي كرم كما مر آنفا (مانطيق)
اي يوضع عليه بحسب الطاقة اعتبارا بما وضعه عمر رضي الله تعالى عنه فان
ما وضعه بحسب الطاقة (ونصف الخراج غاية الطاقة) فان التنصيف عين
الانصاف ولا يزداد عليه لان للاكثر حكم الكل (وان لم تطلق) اي الارض (ماوظف
نقص) اي نقص الامام عنها ما لا تطيقه وجعل عليها ما تطيقه (ولا يزداد)
على ماوظفه عمر رضي الله تعالى عنه (وان) وصليّة (اطاقت) الارض (عند
ابي يوسف) قول عمر رضي الله تعالى عنه لما عليه لعلم كما جعلها الارض ما لا تطيق
فقال لا بل جعلناها ما تطيق ولو زدنا لاطاقت وهو دال على جواز انتقص
عند عدم الطاقة وعلى عدم جواز الزيادة وان اطاق (خلافا لمحمد) يعني
اذا اراد الامام توظيف الخراج على الارض ابتداء وزاد على وظيفة
عمر فعند محمد يجوز لان الوظيفة مقدرة بالطاقة وعند الامام وهو رواية
عن ابي يوسف لا يجوز وهو الصحيح كما في الكافي فعلى هذا بين ما في المتن
وما في الكافي نوع مخالفة لان ما في المتن يشعر بانه ظاهر مذهب ابي يوسف
لانه يعبر بعند وما في الكافي يشعر بانه خلاف ظاهر المذهب لانه يعبر بعن مع
انهم بذلك قول الامام في المتن تقع قيد زيادة التوظيف لان لزيادة

(صدق ديانة لا قضاء)
بخلاف الحسيات وهي قوله
(وكذا) يحنث بهما
ضرب العبد والذبح
والبناء والخياطة والايديع
والاستبداء والاجارة
والاستعارة وقضاء الدين
وقبضه والكسوة والجل
لما قد منا الا انه لو نوى
الباشرة يصدق قضاء
وذاينة (والفرق لا يخفى
(وفي لا يزوج فزوجه
فضولي فاجاز بالقول حنث
وبالفعل حنث وبالفعل
لا) يحنث وهو المختار
لاختصاص العتود بالاقوال
وعن محمد لا يحنث فيهما
وبه افتى بعض المشايخ
(وفي لا يزوج عبده او امته
يحنث بالوكيل والاجارة)
لتوقفه على ارادته (وكذا)
الحكيم (في ابنته وابنته
الصغيرين) لو لايتهم عليهما
(وفي الكبيرين لا يحنث الا
بالباشرة) لكونه كالاجنبي
فيعلق بحقيقة الفعل (و)
اعلم ان (دخول اللام) اي
لام الاختصاص اما ان يكون
على فعل تجري فيه الوكالة
كالبيع او على فعل لا تجري
فيه الوكالة كدخول الدار
او على عين تجري فيها

الوكالة او لا كالثوب مثلا فهذه ثلاثة اقسام في القسم الاول تكون اللام لاختصاص الفعل * في *
بالملوف عليه وقد افاد الاول بقوله (على البيع كان بيعت لك ثوبا) فعبدى حر (يقضى اختصاص الفعل)

تخير للبند (بالمحلوب) اى الشخص المحلوب (عليه) وذلك (بان كان) الفعل (بامرّه) اى بامر المحلوب
عليه (سواء كان ملكه) اى ملك * ٦١٣ * المحلوب عليه (اولا) اذ لا دخله فى اختصاص الفعل (ومثله)

اى مثل البيع (الشراء
والاجارة والبناء والصياغة)
وبناء بنقطة او بنقطتين من
تحت وغير ذلك مما تجرى
فيه هذه الوكالة وافاد
الثانى بقوله (وعلى العين)
اى ودخول اللام على
الذات التى هى محل الفعل
(كان بعث لك ثوبا يقتضى
اختصاصها) اى اختصاص
العين (به) اى بالمحلوب
عليه (بان كان ملكه) فيثبت
ان باع ثوبه كيف ما كان
(سواء امره اولا) وسواء
علم الخالف ان الثوب مثلا
ملكه اولا لان المعنى ثوبا
ملكته وافاد الاخير بقوله
(وكذا دخولها على
الضرب) اى ضرب الولد
لان ضرب العبد يقبل
النيابة فهو نظير الاجارة
لانظير الاكل لكن ظاهر
ما فى الخاتمة يفيد ذلك فتنبه
(والاكل والشرب
والدخول) كان اكلت
طعاما لك اولك طعاما
تأخرت اللام وتقدمت لان
الفعل مما لا يملك بالعقد
فوجب صرف الكلام الى
ما يملك وهو العين (قلت)
واعترض ذلك صدر
الشرعية وتبعه الباقى

فى الاراضى التى صدر التوظيف من عمر رضى الله تعالى عنه او من امام بمثل وظيفة عمر
رضى الله تعالى عنه لم يجز اجناعا (ولا خراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب عليها)
اى على الارض الماء لانه فات التمكن من الزراعة وهو النماء التدبىرى فى بعض الحول
وكونه ناميا فى جميع الحول شرط (او اصاب الزرع آفة) سماوية لا يمكن احترازها
كغرق وحرق ووشدة برد وقيدنا بسماوية لا يمكن احترازها لانها اذا كانت غير
سماوية يمكن احترازها كاكل قردة وسباع ونحوهما او هلاك الخراج بعد الحصاد
لا يسقط الخراج فى الاصح كفى التنوير وفى التبيين قالوا فى الاصطلاح انما يسقط
عنه اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانيا اما اذا بقى من المدة
قدر ذلك فلا يسقط والاصطلاح ان يذهب كل الخراج اما اذا ذهب بعضه فان
بقى مقدار الخراج ومثله بان بقى مقدار درهين او قفيزين يجب الخراج وان بقى
اقل من ذلك يجب نصفه (ويجب) خراج (ان عطلها) اى ارض الخراج (مالئها)
وكان خراجها موطئا لوجود التمكن وهو الذى فوت الربيع مع امكان تحصيله
هذا اذا تمكن المالك من الزراعة ولم يزرعها اما اذا عجز عن الزراعة فللإمام
ان يدفعها الى غيره من اربعة و يأخذ الخراج من نصيب المالك ويمسك الباقي له
وان شاء أجرها واخذ الخراج من أجرتها وان شاء زرعها بنفقة من بيت المال فيأخذ
الخراج من نصيب صاحبها وان لم يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها
واخذ من ثمنها الخراج (ولا يتغير) خراجها (ان اسلم) مالئها (او اشتراها مسلم)
لما روى ان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اشترؤا الارض الخراجية وادوا الخراج
(ولا عشر فى خارج ارض الخراج) لانها مع الخراج والعشر لا يجتمعان
عندنا وعند الأئمة الثلاثة يجب العشر كوجوب الخراج (ولا يتكرر خراج
الوظيفة بتكرر الخراج) فى سنة لان عمر رضى الله عنه لم يوظفه مكررا (بخلاف
العشر وخراج المقاسمة) لانهما يتكرر ان تعلقهما بالخارج حقيقة وفى البحر
لو وهب السلطان لانسان الخراج حاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى ان كان
صاحب الارض مصرفه خلافا لمحمد ولو تركه عشر ارضه لا يجوز له بالايجاع

فصل فى بيان احكام الجزية *

وهذا الضرب الثانى من الخراج وقدم الاول لقوته اذ يجب مطلعا
سواء اسلموا ولا بخلاف الجزية ولانه حقيقة الخراج لانه الرأس ويجمع
على جزئى كعبية وحلى وسميت بها لانها تجزى اى تكفى عن القتل اذ يقبلوها
يسقط عن الذمى القتل لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون وهى على ضربين فاشار الى الضرب الاول فقال (الجزية اذا وضعت

وغيره بوجوده ثلاثة وردها القهستا فى محتمل التفصيل على هذا المنهاج فليراجعه اهل الراوج حالة الاحتياج
قائلا فظهر ان الاعتراض على المجتهدين الذين كل واحد منهم بحر من الخلق والظعن بالاعتناق على الهادين

للخلاق من كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم من الدقائق (وان نوى غيره) اي غير ما مر (صدق فيما)
فيه تشديد (عليه) قضاء وديانة ودين فيماله وقدم مرار او مران * ٦١٤ * الفرق بين الديانة والقضاء لا يأتي

في الدين بالله تعالى لان الكفارة لا مطالب لها فليحفظ (وفي ان بعته او اشترته فهو حر فعقد بالخيار عتق) لوجود الشرط (وكذا) يثبت (او عقد بالفساد او الموقوف) لما قلنا (ولو) عقد (بباطل) والصحيح (لا يعتق) لزوال ملكه بالبات وعدمه بالباطل وان قبضه ولا يثبت بشراء مدبر او مكاتب الا باجازه قاض ومكاتب وفي ليبين هذا الحرين يبيعه لان البيع الصحيح لا يتصور فيه فانه قد على الباطل وكذا لو عقد يمينه على الحرة او ام الولد وغيره وعن ابي يوسف ينعقد فيهما على الصحيح لانه يمكن فيهما بان ترد وتلق بدار الحرب ثم تبين (وفي ان لم ابعه فكذا فاعتقه او دبره حنث) لتحقق الشرط (قالت) لزوجها (تزوجت على فقال) الزوج (كل امرأة لي طالق طلقت هي ايضا) لعموم الكلام (الافى رواية عن ابي يوسف) فلا تطلق هي (وهو الاصح لان الكلام في غيرها كافي القهستاني عن الكرمانى وبه اخذ

بتراض او صلح لا تغير) فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق فلا يتعدى بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بنى نجران من الحل ثم اشار الى الضرب الثاني فقال (وان قحت بلدة عنوة) اي غلب الامام على الكفار وقبح قهرا (واقرا اهلها عليها توضع) الجزية (على الظاهر الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما) يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم (وعلى المتوسط) في الغناء (نصفها) اي اربعة وعشرون درهما يؤخذ منه في كل شهر درهما (وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها) اي اثني عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم نقل ذلك عن عمرو عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم والصحابة رضى الله تعالى عنهم متوافرون ولم ينكر عليهم احد منهم فصار اجاعا وقال الشافعي الجزية دينار او اثني عشر درهما على كل رأس غنيا او فقيرا ولم يذكر حداً لغنى والمتوسط والفقير في ظاهر الرواية وفي شرح الطحاوى من ملك عشرة آلاف درهم فصاعداً غنى ومن ملك مائتي درهم فصاعداً متوسط ومن ملك مائتين او لا يملك شيئاً فقير وعليه الاعتماد كافي التنوير وقيل من لا بدله من الكسب لا صلاح معيشته فميسر ومن له اموال ويعمل فوسط ومن لا يعمل لكثرة امواله فوسر وقيل من لا كفاية له فميسر ومن يملك قوته وقوت عياله فوسط ومن يملك الفضل فوسر وفي الاختيار المختار ان ينظر في كل بلد الى حال اهله وما يتبرونه في ذلك لان عادة البلاد مختلفة في ذلك فيجعل ذلك موكولا الى رأى الامام هذا هو الصحيح اما لو كان مريضاً في السنة كلها او نصفها لا تجب عليه الجزية ولو ترك العمل مع القدرة عليه فهو المعتمل (وتوضع) الجزية (على كتابي) اي على اهل الكتاب سواء كان من العرب او العجم لقوله تعالى * من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية * والكتابي شامل لليهود والنصارى ويدخل في اليهود والسامرة لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام لانهم يخافونهم في الغرور ويدخل في النصارى الفرنج والارمن وفي اخاينه وتؤخذ الجزية من الصابئين عند الامام خلافاً لهما (ومجوسى) وهو واحد المجوس وهم قوم يعظمون النار ويعبدونها لان النبي عليه الصلوة والسلام وضع الجزية على مجوس هجر (ووثني) اي عابدون وهو ما كان منقوشاً في حائط ولا شخص له والصنم اسم لما كان على صورة الانسان والصليب ما لا نقش له ولا صورة ولكنه يعبد كافي المنع وغيره فعلى هذا ظهر مخالفة ما قيل من ان الوثن ماله صورة كصورة الادمى تأمل (مجمي) جمعه العجم وهو خلاف العربى وان كان فصيحاً والاجمى الذى في لسانه عجمة اي عدم افصاح بالعربية وان كان عربياً وعندنا شفعى على كتابي ومجوسى فقط لان الاصل في الكفار القتال لقوله تعالى * وقتلوه * لكننا تركناه في اهل الكتاب بما قررناه آنفاً والمجوسى دخل فيهم بقوله عليه السلام سنوهم سنة اهل الكتاب

عامة مشايخنا كافي جامع قاض يخان وفي الذخيرة في حال غضب طمعت والا لا ولو قيل له الك امرأة * فبقى *
غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق هذه المرأة وتبناه فيما علمناه على التنوير (وان نوى غيرها

صدق ديانة) لانه تخصيص العام (ومن قال على المشي الى بيت الله او الى (الكعبة) او الى مكة (لزمه حج او عمرة شئنا) استحسانا (فان ركب ٦١٥ ففعل به دم) به امر عليه الصلاة والسلام ولتعارف الانام (ولو

قال على الخروج او الذهاب الى بيت الله او المشي الى الحرام خلافا لهما) فعندهما عليه حج او عمرة وقد اقتصر على قوله في الكثر والدرر والتشوير والنسخ فهو المرجح (وفي) حلقه (عبده حر ان لم يحج العام) وقال مجت (فشهد) انسان (بكونه) ضحى (يوم النحر بكونه) لا يعق (لقيامها على النفي) (خلافا لمحمد) ورجحه في قبح القدير ولو حلف لا يحج فعلى الصحيح منه ولا يبحث حتى يقف بعرفة عن الثالث او حتى يطوف اكثر الطواف عن الثاني كذا في التشوير (وفي) لا يصوم فصام ساعة بنية حنث (لو جرد الشرط) (وان ضم) لقوله لا يصوم (صوما او يوما) يبحث (ما لم يتم يوما) لاطلاقه فيصير فلا يكامل (وفي حلقه) لا يصلي يبحث اذا سجد سجدة لا قبله) استحسانا (وان ضم صلاة فبشفع لا باقل) لما قلنا (وفي ان لم يست من غزلك فهو هدى) اى صدقة (فلك قطنا فغزله ونسخ فلبسه فهو هدى) عند الامام وله التصديق

فبق ما وراءهم على الاصل ولنا ان استرقاقهم جائز فتوضع الجزية عليهم كالجوس (لا توضع) (على) (وثني) (عربي) لان النبي عليه الصلاة والسلام بعث منهم فظهرت المعجزات لديهم فكفرهم فحشش والمراد بالعربي عربي الاصل وهم عبدة الاوثان وانهم اميون كما وصفهم الله تعالى في كتابه فاهل الكتاب وان سكنوا فيما بين العرب وتوالت دوا منهم ليسوا بعربي الاصل (ولا على مرتد) لانه كفر به بعد ما رأى محاسن الاسلام و بعد ما هدى اليه فلا توضع ايضا على زنديق لانه يعتقد في الباطن خلاف الظاهر بل ان جاء قبل ان يؤخذ واقربانه زنديق وتاب تقبل توبته وان بعد الاخذ يقتل ولا تقبل توبته ولذا قال الامام اقتلوا الزنديق وان قال بتب وامواله وذريته في اهل الاسلام (فلا يقبل منهما) اى من الوثني العربي والمرتد (الا الاسلام او السيف زيادة في العقوبة ولا يخفى انه لو اكتفى به واطهر ضميرهما وترك قوله ولا على عربي ولا على مرتد لما كان اخصر (وتسترق انهما) اى انثى الوثني العربي والمرتد لارجاء لهما خلافا للشافعي في وثني العرب (وطفلهما) لانه عليه الصلاة والسلام كان يسترق ذراري مشركي العرب وابو بكر رضى الله تعالى عنه استرق نساء بني حنيفة وصبيانهم وكانوا امرتين الا ان نساء المرتدين وذراريهم يجبرون على الاسلام بخلاف ذراري عبدة الاوثان ونسائهم (ولاجزية على صبي) ومجنون ومعتوه كافي اكثر الكتب فعلى هذا اوقال على غير مكلف لكان اشمل (وامرأة) لانها وجبت بدلا عن القتل او عن القتال وهما لا يقتلان ولا يقتلان لعدم الاهلية و اراد بالامرأة غير امرأة بنى تغلب فانها توضع عليها (ومما لك) قنا كان او مدينا او ام ولد او امة كافي اكثر الكتب لكن في البحر ولا ينبغي ذكر ام الولد فان من المعلوم ان لاجزية على النساء الاحرار كيف بام الولد وانما المراد ابن ام الد (ومكاتب) لانهم او كانوا مسلمين لما وجب عليهم النصر بالقتال لكونهم في يد الغير فلا يجب ما هو خلف عنها ولا يؤدى عنهم مواليتهم لانهم يحملوا الزيادة بسبيهم (وشيوخ كبيرون من واعى ومقعد) لما بيناه خلافا للشافعي في قول وعن ابى يوسف يجب على هؤلاء اذا كان لهم مال لانهم يقاتلون في الجلمة اذا كانوا صاحب رأى كما مر تفصيله في اول الكتاب (وفقير لا يكتسب) خلافا للشافعي (وراهب لا يخالط) ولو كان قادرا على العمل لانه لا يقتل وعن الامام انه توضع الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابى يوسف وفي الاختيار لو ادرك الصبي وافاق المجنون واعق العبد او برئ المريض قبل وضع الامام الجزية توضع عليهم وبعد وضعها لاحق تمضى هذه السنة لان المعتبر اهايتهم وقت الوضع بخلاف الفقير اذا ايسر بعد الوضع حيث توضع عليه (وتجب الجزية في اول الحول) لانها وجبت لاسقاط القل فتجب للحال الا انها تؤخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم او يومان

بقية بمكة لا غير قلت ومفاده الفرق بين صبيغى الهدى والنذر فليحفظ (خلافا لهما) فشرط ملكه يوم حلف لتحقيق السبب وبقولهما يفتى في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها او قطنها وبقوله في الديار

الرومية لغزها من كتان الزوج كافي النهار فلحفظ (وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدى بالاتفق)
لاضافته للملك وفي حلفه لا يلبس من غزلها فلبس تكة منه ٦١٦ لا يحنث كلا يلبس ثوبا من نسج فلان فلبس

وقال ابو يوسف تؤخذ حين تدخل السنة ويمضي شهران منها كافي الجوهره
وعند الشافعي بعد تمام الحول (ويؤخذ قسط كل شهر فيه) كايته لانه زمان
وجوبه (وتسقط) الجزية عندنا (بالاسلام او الموت) او بعد مضي السنة لانها
عقوبة دينية شرعت لدفع الشر وقد اندفع باسلامه او بموته وعند الشافعي
ومالك لا تسقط لانها كسائر الديون (وتتدخل) اي الجزية (بالتكرار) يعني
اذا مرت على الذمي سنون ولم تؤخذ فيها الجزية سقطت عن تلك الاعوام
وتؤخذ منه جزية السنة التي هو فيها عند الامام (خلافا لهما) فان عندهما تؤخذ
عن الاعوام الماضية وهو قول الائمة الثلاثة لانها حق واجب في الذمة في كل السنة
فلا تسقط بالتأخير (بخلاف خراج الارض) فانه لا تدخل فيه اتفاقا لانه مأونة
الارض وقيل على الخلاف (ولا يجوز احداث بيعه او كنيسة) اي لا يحنث الكفاي
بيعه ولا كنيسة ولا يحنث المجوسي بيت نار (او صومعة في دارنا) اي دار الاسلام لقوله
عليه السلام لا خصاء في الاسلام ولا كنيسة والمراد احداثها يقال كنيسة اليهود
والنصارى لمعبدهم وكذلك البيعة لانه غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة
على معبد اليهود والصومعة كالكنيسة لانها تبنى للتحلي للعبادة بخلاف وضع الصلوة
في البيت لانه تبع للسكنى والدار شاملة للامصار والقرى والفناء وهو الصحيح المختار
كافي القح وغيره وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض الجهم واما في
العرب فيمنع مطلقا لا يباع فيها خمر وخنزير مصر او قرية كافي الاختيار (وتعاد
المنهدمة) من غير زيادة على البناء الاول من الكنائس والبيع القديمة لانه جرى
التوارث من لدن رسول الله عليه الصلوة والسلام الى يومنا هذا بترك البيع
والكنائس وفيه اشارة الى انها لا تهدم القديمة مطلقا سواء في الامصار او في السواد
وعمل الناس على هذا وذكر محمد في العشر والخراج انها تهدم في امصار المسلمين
وفي الاجارات لا تهدم فيها وهو الاصح والمراد بالقديم ما كانت قبل قح
الامام ببلدتهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدتهم وارضيتهم والاولى ان
لا يصالحهم عليه كافي البحر هذا في المنهدمة اما اذا هدمت ولو بغير وجه
فلا تجوز اعادتها كافي اكثر المعبرات لكن في زماننا لا يفرق بعض متاين الهدم
والانهدام ففعل ما فعل حفظني الله واياكم من الزل (من غير نقل) يعني اذا
انهدمت يبنونها في ذلك الموضع بالبن والطين على قرار الاول ولا يشيدونها
بالحجر والاجر ولا يمكنون نقلها لانه احداث في الحقيقة فلو واقف الامام على
احداثها وعلى مازاد في عمارة العتيق خربها ويبنى ان لا يضر بها النقوس
الا في كئنا يسهم ويوتهم خفية بحيث لا يسمع صوته خارجها ولا يسكنون

من نسج غلامه ان كان
فلان يعمل بيده والاحت
لتعين المجاز (و) اعلم ان خاتم
الفضة ليس بحلي بخلاف خاتم
الذهب (الا اذا كان خاتم
الفضة أفص فيحنث كما
في التنوير وغيره) وعقد
اللولؤ بكسر العين (ان
رصع فحلي والا فلا) ولا
حلي مطلقا وبه يفتى
كزمر دوز بدجد (وفي
لا يجلس على الارض على
يساط او حصير لا يحنث
وان حال يئنه وبينها ثيابه
حنث) لا تعارف كحلفه
لا يعيش على الارض فشي عليها
بعل او خف او على احجار
ولو مشى على يساط لا يحنث
(وفي لا ينام على هذا الفراش
فجعل فوقه فراش فنام عليه
لا يحنث وان جعل فوقه قرام)
يكسر القاف الملاة (يحنث)
كافي لا ينام على السطح
او الدكان فبسط عليه فراشا
او حصيرا او لا يركب هذا
القرس فوضع عليه سرجا
فركبه حنث بخلاف الفراش
او السرير على السرير
لان الاعلام مثل الاسفل فلا
يكون تبعاله قلت
وبالجملة فالفسارق العرف
وفي ان نمت على ثوبك

او فراشك فكذا اعتبر اكثر بدنه انتهى باب اليمين في الضرب والقتل وغيره) مما يناسب بين
ان يرسم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل ان ما شارك الميت فيه الحي تقع اليمين فيه على الحالين

وما اختص بحالة الحياة تقيدها فلو قال (الضرب والكسوة والكلام يختص فعلها بالحي فلا يثبت من قال ان ضربته او كسوته او دخلت * ٦١٧ * عليه بفعلها بعد موته) لما قلنا (بخلاف الغسل والمس والجل) لتحقيق هذه الاشياء في الميت

بخلاف الاول (وفي لا يضر بها فحشها او خنقها او عضها حث) وكذا لو قرصها ولو مما رخصا خلا لما صحح في الخلاصة وهل يشترط في الضرب القصد الاظهر نعم واما الايلاء فشرط على المفتي به و يكفي جمعها بشرط اصالة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك ضغثا اي جزمة ربحان فخصوصيته لرجة زوجة ايوب عليه الصلاة والسلام كما في القمح (وفي لا يضر به حتى يموت) او حتى يتركه لا حيا ولا ميتا (فهو على اشد الضرب) وفي حتى يغشى عليه او يبكي او يبول او يستغيث فلا بد من وجودها حقيقة وفي بالسياط حتى يموت فعلى المبالغة وفي بالسيف حتى يموت فعلى الموت حقيقة (ليقض دينه قريافا دون الشهر قريبا والشهر بعيد) وكذا ما فوقه ولو الى الموت (ليقض دينه اليوم فقضاءه يوفوا وبنهرجة او مستحقة) للغير (او باعه به شيئا وقبضه بر) لجواز التجوز بذلك (ولو) قضاء (رضا او ستوقه)

بين المسلمين في المصر الا في محلة خاصة ليس فيها مسلمون فلو اشترى الذمة في محلة المسلمين دارا يجبر على بيعها (ويمير الذمي) عن المسلمين وجوبا (في زيه) بكسر الزاء الهجئة الهيئة اي يميز في الرداء والعمامة وسائر اللباس (ومركبه وسرجه) اي سرج مركبه بحذف المضاف والايلازم انتشار الضمير كما في القهستاني (ولا يركب خيلا) لان ركوبه عز وكذا لا يركب جلا الحاجة كاستعانة الامام بهم في الذب عن المسلمين قيد بالخيال لان له ان يركب الحمار عند المتقدمين لان ركوبه ذل وكذا البغل وفيه اشعار بان ركوب البغل اذا كان للعلن لا يباع له (ولا يعمل سلاح اي لا يستعمله ولا يحمله فان فيه عزة يظهر) الذمي بالشد فوق ثيابه (الكستيج) بضم الكاف وهو ما يشد على وسطه من علامة بها يمتاز عن المسلم ويذبح ان يكون من الصوف او الشعر وان لا يجعل حلقة يشد كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين والشمال كما في المحيط وعن ابي يوسف هو خيط غليظ من صوف بقدر الاصبع يشده الذمي فوق ثيابه دون ما يزينون به من زناير الابريس (ويركب سرجا كالكاف) في الهيئة يعني ان احتاج الى ركوب حمار ولذا قال (والاحق ان لا يترك) للذمي (ان يركب الا لضرورة) وفي البحر واختار المتأخرون ان لا يركبوا اصلا الا اذا خرجوا الى قرية ونحوها او كان مريضا وحاصلا انه لا يركب الا لضرورة (او حين) اي حين ركب للضرورة على الصفة التي تقدمت (ينزل في المجامع) اي في مجامع المسلمين لعدم الضرورة في ركوبه هنا (ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد والشرف) تعظيما لهؤلاء وفي القمح يمنعهم الامام من الثياب الفاخرة حريرا او غيره كالصوف المرتفع والجوخ الرفيع والابراد الرقيقة وصرح بمنعهم من القلائص الصغار وانما تكون طويلة من كرباس مصبوغة بالسواد مضربة بمطنة ويجب تميزها في النعال ايضا فيلبسون المكعب الخشن الفاسدة اللون تحميرا لهم وشرط في القميص ايضا ان يكون ذيله قصيرا وان يكون جيبه على صدره كما يكون للنساء ومن القعود حال قيام المسلم عندهم هكذا امروا كما في عامة المعبرات فعلى هذا ثم حكاهم بلادنا بعدم منعهم لانهم يلبسون الثياب الفاخرة ويركبون خيلا اي خيل ويجلسون معظمها عندهم بل يقف بعض المسلمين خدمة اهلهم فالويل لكل الويل (ويمير انشاء) اي انشئ الذمي (في الطريق والجمام) بالجلال وغير ذلك عن المسلمين فتمشين في ناحية الطريق والسمات في وسطه ويجعلن ازارهن مخالفة لازار المسلمات (ويجعل على داره) اي الذمي (علامة كيلا يستغفر) اي ثلا يدعو السائل بالرحمة والمغفرة (له) اي للذمي عند الاعضاء كما هو العادة ظاهر (ولا يبدأ بسلام) لما فيه من الاكرام واما رده فاداء الواجب ومكافاة اكرامه في الجملة لكن لا يزيد

وسطها غش (او وهب او ابرأه منه * ٧٨ * ل لا يبر) لعدم التجوز والمعاضة قلت * وهذا احدي المسائل الخمس التي جعلوا الز يوف فيها كالجناد ثانيا بها او شرى دار الجند ونقل

زيقا اخذها الشفيع بالجيد ثا لثها كفل بالجيد ونقد زيفا رجع بجيد رابعها شري شيا بجيد ونقد زيفاله
بيعه مراحمة بجيد خامسها على آخر جياذ فقبض زيو فافانقها ٦١٨ * ثم علم يرجع فليحفظ (وفي

على قوله عليكم ولا يقول عليكم السلام) (و يضيق عليه الطريق) (يعني اذا اتى
المسلم والذمي في الطريق يجعله في الطرف الضيق) (ويؤدى) (الجزية قايما) (والاخذ)
منه (قاعدا ويؤخذ) منه (بتبليبه) (وجره واطهار مذلته (يهز) (اي يحرك
بعنف) (ويقال له ادا الجزية يا ذمي اوياعدوا لله) (اذلاله واشعرا بانها بدل
دمه المستحق ولا يقال له يا كافر) (ولا ينقض عهده) (اي لا يخرج عن حكم الذمة
(بالاباء عن الجزية) لان ما يدفع عنه قاتنا التزام الجزية وقبولها لا ادائها وهو باق
فلا ينقض وعند الأئمة الثلاثة ينقض فيجب ان يقتل او يسترق كما في اكثر المعبرات
ففي الدرر وفيه اشكال لان معنى الامتناع عن الجزية التصريح بعدم ادائها
كانه يقول لا اعطى الجزية بعد هذا وظاهر انه ينافي بقاء الالتزام اللهم الا
ان يراد بالالتزام والصواب بالامتناع تأخيرها واتممل في ادائها ولا يخفى بعده
انتهى لكن يمكن الجواب بانه بالالتزام يكون دينا في ذمته كالكفاية بالمال فقوله
بعده لا اعطى الجزية لافائدة له فيلزم ان يحبس كسائر الديون تدبر (او يزناه
بمسلمة او قتله مسلما) فيقام الحد في الزنا ويستوفى القصاص منه في القتل
(اوسب النبي عليه الصلوة والسلام) لان السب كفر فكفره المقارن له لا ينعقد فاطارى
لا يرفع هذا اذا لم يعلن اما اذا أعلن بشتمه او اعتاد فالحق انه يقتل لان المرأة
التي كانت تعلن بشتمه عليه الصلوة والسلام قتلت وهو مذنب الاثمة الثلاثة وبه يفى اليوم
وفي المؤيدى نقلا عن الشفاء من شتم النبي عليه الصلوة والسلام من الذمي فارى الامام
ان يحرقه بالنار فله ذلك ولا يسقط اسلامه قتله وفي النوادر يسقط هذا اذا سبه كافر
واما اذا سبه عليه الصلوة والسلام او واحدا من الانبياء مسلم ولو سكر ان فانه يقتل حدا
ولا توبة له اصلاتجيه من القتل سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جاء ثبانا من قبل
نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلافه لانه حد علق به
حق العبد وفي البرازية من شك في عذابه وكفره فقد كفر بخلاف ما اذا سب الله
تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى وفي الخلاصة وساب الشيخين كافر ومبتدع
ان فضل عليا عليهما انتهى وفي الرسالة المسماة بالعرضة للمولى ابى السعود
تفصيل في حق السب فليطالع لاننا امرنا الآن بعلمها (بل) ينقض عهده (بالحق
بدار الحرب والغلبة على موضع لمحاربة) لانهم صاروا بذلك حربيا علينا فلا يفيد
بقاء العهد بعد ذلك لان الحق من عقد الزمة دفع الفساد بترك القتال والمظاهر
انه لا ينقض الاباحد الامرين وفي الامح ان الذمي لو جعل نفسه طليعة للمشركين
فانه يقتل لانه محارب فمح هي ثلاث تمل (وبصير) الذمي الموصوف بما ذكر
(كارتد) في قتله ودفع ماله لورثته وغير ذلك لانه التحق بالاموات لتباين

لا يقبض ديته درهما دون
درهم لا يبحث بقبض بعضه
حتى يقبض كله) (قبضا
(متفرقا) فلا يبحث مادام
على المديون منه شيء ولو
قيده باليوم لم يبحث لان الشرط
اخذ الكل في اليوم متفرقا
ولو ادخل من التبعية
حث (وان فرقه) اي
القبض (بممل) آخر
(ضروري كالوزن لا يبحث)
لانه لا يعد تفرقا عرفا مادام
في عمل الوزن وفي لا يأخذه
الاجلة فترك منه درهما ثم
اخذ باقيه لم يبحث وهو
الحيلة فليحفظ كما في (ان كان
الى الاماية او غير مائة او سوى
مائة لا يبحث بها) اي بالماية
(او باقل منها) لان غرضه
نفي الزيادة على المائة فيحث
بالزيادة لو بمائة الزكاة والا
فليحفظ (وفي لا يفعل كذا
تركه ابدا) اذا النكرة في النفي
تعم نعم او فعله مرة انحلت
عنه على الصواب فلو فعله
مرة أخرى لا يبحث الا في كلما
او لو قيدها بوقت فحصى
قبل الفعل بر وكذا لو هلك
الحالف والمحلوف عليه
ولو جن الحالف في يومه
حث عندنا خلافا لاجد كما
في شرحناعن الفتح (وفي)

حلفه (ليعلمه يكفي) لبره (فعله مرة) ولو قيدها بوقت فحصى قبل الفعل حث ان بقى * الدار *
الامكان والابطالت كما في مسئلة الكوز (حلفه) بشديد اللام (والى) متولى امر بلده (ليعلمه بكل داعر)

بمكلمتين اى مفسد (تقيد) حلقه (فحال ولايته) فتقيد المطلقة بدلالة الحال و يبغي تقيد يمينه بقور علمه
واذا سقطت لا تعود ولو ترقى بلا ٦١٩ عزل المنصب اعلا فاليين باقية ولها فروع كثيرة ينتها في شرح

الدار (لكن لو اسر) ذلك الذمي (يسترق) ولا يجبر على قبول الدين (والمرد
يقتل ان ابي عن الاسلام ولا يسترق كما سيأتى وفي البحر وافاد بالتشبيه ان المال
الذى يلحق به دار الحرب في كالمرد ليس لورثتهما اخذه بخلاف ما اذا رجع
الى دارنا بعد اللحاق واخذ شيئا من ماله ولحق بدار الحرب فانه يكون لورثته
لانه مالههم بالحاق الاول وتماه فيه (ويؤخذ من بنى تغلب رجائهم ونسائهم
ضعف الزكوة) اى ضعف زكاتها مما تجب فيه الزكوة وتصرف مصارف الجزية
لان عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة رضى الله تعالى
عنهم من غير تكبر كما بين في الزكوة فلزم ذلك على نسائهم ايضا لان النساء اهل
لوجوب زكوة المال عليهم بالصلح وقال زفر لا يؤخذ من نسائهم وهو قول الشافعي
(لان صبيانهم) لعدم وجوب الزكوة عليهم فعلى هذا لو قال لامن غير مكلف منهم
لكان اولى لان حكم المجنون والعموم منهم كحكم الصبي (ويؤخذ من موايهم) اى
عتقائهم (الجزية والخراج كوالى قريش) اى معتق التغلبي ومعتق القريشي واحد
فوضع الجزية او خراج الارض على معتقتهما وقال زفر يضاعف على مولى التغلبي
لقوله عليه السلام ان مولى القوم منهم ولنا ان الصدقة المضاعفة بالتخفيف والمعتق
لا يلحق بالاصل فيه الا ترى ان الاسلام اعلى اسباب التخفيف ولا يتبعه فيه (ويصرف
الخراج والجزية وما اخذ من بنى تغلب او ما اخذ) او في هذا المحل وما بعده بمعنى الواو
والا ليس بمناسب (من ارض اجلى اهلها اعنها او ما اهداه اهل الحرب) الى الامام (او)
ما اخذ منهم) اى من اهل الحرب (بلاقتال) بان اخذ بالصلح (في مصالح المسلمين)
متعلق بصرف (كسد الثغور) جمع ثغر وهو موضع مخافة البلدان (وبناء القناطر جمع
قنطرة (والجسور) جمع جسر والفرق بينهما ان الاول لا يرفع واثاني يرفع وفيه اشارة
الى ان يصرف في بناء المساجد والنفقة عليها لانه من المصالح فيدخل فيه الصرف
على اقامة شعائرها من وظائف الامامة والاذان ونحوهما (وكفاية العلماء
والمدرسين والمفتين والقضاة والعمال) اى العمال على الزكاة والعشر (المقاتلة
وذرار يهم) والضمير يعود الى الكل لان نفقتهم على الاءاء فلو لم يعطوا
كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب وتعطلت مصالح المسلمين وفائدة ذلك انه لا يخمس
ولا يقسم بين الغنائم وفي الهذابة وغيرها ما يوههم التخصيص حيث قال
وذرار يهم اى ذرارى المقاتلة انتهى لكن في البحر وليس كذلك انتهى هذا هو
الحق لان العلة تشمل الكل تدبر واعلم ان اموال بيت المال اربعة احدها ما ذكر
والثاني الزكاة والعشر مصرفهما بين في باب المصروف واثالث خمس الغنائم والمعادن
والرأز ومصرفه ما ذكر في اوائل هذا الكتاب والرابع اللقطات والتركات التى
لا وارث لها ودية مقبولة لاولى له ومصرفه اللقيط الفقير والفقراء الذين لا اولياء

بالاعارة (والمالك والاجارة) باعتبار عموم المجاز ولا بد ان تكون سكناء لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل
دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تنسب للساكن وهو الزوج (حلف ان

لا مال له ولد دين على مفاس) بتشديد اللام اى لحكوم بافلاسه (او) على (ملى) غنى (لايبحث) لان الدين ليس بمال بل وصف في الذمة لا تصور قبضه حقيقة وعند الائمة ٦٢٠ في الثلاثة يبحث في فرع

لهم يعطون منه نفقاتهم وادويتهم ويكفن به موتاهم وتعقل جنائتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع بيتا يخصه ولا يخلط بعبضه ببعض فان لم يوجد في بعضه شئ فللامام ان يستقرض عليه من النوع الآخر ويصرفه الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع شئ رده الى المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او من خمس الغنائم على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد فيه شيئا وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق ويجب على الامام ان يتق الله ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة (ومن مات) منهم (في نصف السنة حرم من العطاء) لانه صلة فلا يملك قبل القبض وقيد نصف السنة لانه لو مات في آخر السنة يستحب صرف ذلك الى قريبه ولو عجل له كفاية سنة ثم عزل قبل تمامها قيل يجب وقيل لا يجب والامر مفوض الى الامام وفي التنوير والمؤذن والامام اذا كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط وكذلك القاضى وقيل لا يسقط ذلك بالموت والاول راجع لحكاية الثانية بصيغة التريض

باب المرتد

هو في اللغة الراجع مطلقا وفي الشرع هو الراجع عن دين الاسلام وركن الردة اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وشرائط صحتها العقل والطوع (من ارتد) (نعود) (العاذ بالله تعالى) فهو مفعول مطلق مكسور العين (يعرض) اى عرض الامام او القاضى كل يوم من ايام التاجيل لرجاء العود اليه (عليه) اى المرتد (الاسلام) وان تكرر منه ذلك استحبنا الانه اذا ارتد ثانيا العاذ بالله تعالى ثم تاب ضرب به الامام ثم خلى سبيله وان ارتد ثالثا حبسه بعد الضرب الموجه حتى يظهر عليه التوبة ويرى انه مسلم مخلص ثم خلى سبيله فان عاد فعليه به هكذا ولا يقتل الا ان يأتى ان يسلم وهذا قول اصحابنا جيمنا وروى عن علي وابن عمر رضي الله عنهم انه لا تقبل توبته بعد الثالثة لانه مستخف ومستهزئ ليس بتائب (وتكشف شبهته) التي عرضت في الاسلام (ان كانت) اى ان وجدت له شبهة (فان استعمل) اى طلب المهل بعد العرض التكرار (حبس ثلاثة ايام) لانها مدة ضربت لابلء الاعذار وفيه اشارة الى انه اذا لم يستعمل لا يمهل في ظاهر الرواية بل يقتل من ساعته الا اذا كان الامام يرجو اسلامه وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال عليه الصلوة والسلام لان يهدى الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل ما بين المشرق والمغرب كما في القهستاني وقال الشافعي الامهال واجب ولا يمهل للامام ان يقتل قبل ان تمضي عليه ثلاثة ايام والحر والعبد فيه بيان (فان تاب) بعد الاتيان بكلمة الشهادة فيها ونعمت (والا) اى وان لم يتب (قتل) وجوب بالقوله عليه الصلوة والسلام

مهم اليين على نية المظلوم خالفنا او مستخلفنا قال القدوري هذا اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الخالف وقال شيخ الاسلام ان هذا في اليين بالله تعالى واما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما اذا نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه يأثم اثم الغموس ظالما كذا في القهستاني معزيا للمحيط وفي الشر نبلاية عن مختصر الظهيرية تعتبر نية الخالف ظالما او مظلوما والخالف بالطلاق والعاق وان بالله فان الخالف مظلوما تعتبر نية والاعتبارية الخلف عند ابي حنيفة ومحمد انتهى فليحفظوهما فروع نفيسة حررتها في التنوير انتهى والله اعلم في كتاب الحدود لما اشتملت الايمان على بيان الكفارة وهي دارة بين العقوبة والعبادة اولها الحدود المتحصنة للعقوبة اند فاما الى بيان الاحكام يتدرج الاحكام واللام للعهد اى بيان حد الزنا والقذف والشرب والسكر والتعزير تغليبا دون حد

السرقة وقطع الطريق بقربنة الاتي واذا عدل عن المضمر الى المظهر فقيل (الحد) لغة من

(حق الله تعالى) زجر افلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهرا عندنا بل المطهر التوبة
عملا بآية قطاع الطريق واما حديث ٦٢١ البخاري من اصاب معصية فعوقب في الدنيا فهو كفارة

من بدل دينه فاقتلوه (وتو به بالتبري) بعد الايمان بالشهادتين عن كل دين
سوى الاسلام او بالتبري (عما اتقل اليه) لخصول المقصود والاول هو الاول لان
المرتد لادين له وفيه اشعار بان لو قال الكافر (لا اله الا الله) محمد رسول الله (اصار
مسلم ولا يشترط ان يعلم معنى هاتين الكلمتين اذا علم انه كلمة الاسلام ويشترط معرفة
اسم عليه الصلوة والسلام دون معرفة ابيه ووجهه كما في القهستاني (وقته) اي المرتد
(قبل العرض) اي عرض الاسلام عليه (ترك نذب) اي ترك مستحب لا وجوب
فلهذا قال (لا ضمان) ولا دية على القاتل (فيه) اي في القتل لان الارتداد مباح
لكن ان قتله غير الامام او قطع عضوا منه بغير اذنه اذ به (فيرول ملكه) اي
المرتد بالردة (عن ماله) زوالا (موقوفاً) الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت
يزيل الملك عن الحي وهذا عند الامام وهو الصحيح (فان اسلم عاد) ملكه اليه كما كان
(وان مات او قتل) على ارتداده (او لحق بدار الحرب وحكم به) اي حكم القاضي
بالحاقها (عق مديرة) عن ثلث ماله ولم يذكر حكم مكاتبه وفي البحر فيعتق واذا
عق فولأؤه المرتد لانه المعتق (وامهات اولاده) عن كله (وحلت) آجال
(ديونه) فلزم اداؤه في الحال لانه في حكم الميت حتى لو جاء بعد القضاء واسلم بقي
ما ذكر على حاله خلافا للأئمة الثلاثة (وكسب اسلامه) اي ما حصل من سعيه
حال كونه مسلما (لوارثه المسلم) اتفاقا ولا يكون فيئنا عندنا (وكسب رده) اي
ما حصل من سعيه حال كونه مرتدا (في) للمسلمين فيوضع في بيت المال عند
الامام وعندهما ذلوا ارثه المسلم كما سألني وعند الامة الثلاثة كلاهما في (ويقضى
دين اسلامه) اي دينه حال اسلامه (من كسب اسلامه ودين رده من كسبها) اي
يقضى من كسبه حال رده قبل اللحاق على ما روى زفر عن الامام وعنه انه
يبدأ بكسب الاسلام فان لم يف بذلك يقضى من كسب الردة وعنه على
عكسه اي يبدأ بكسب الردة وفي القهستاني وهو الصحيح فان كسبه حق الورثة
بخلاف كسبها وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافعن كسبها (ويوقف بيعه
وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعقده وتديبه وكتابه ووصيته) وفسر وقوفها
بقوله (فان اسلم) ورجع عن ارتداده (صحت هذه العقود والتصرفات وان مات
او قتل او حكم بالحاقه بظلت) وهذا عند الامام بناء على ان الاصل عنده ان الردة
تزيل الملك فلذا قال (وقالا لا يزول ملكه) اي المرتد (عن ماله) لان اثر الردة في اباحة
دمه لافي زوال ملكه كالمقضى عليه بالرجم والقود وله ان المرتد زالت عصمة
نفسه بالردة فكذا عصمة ماله لانها تابعة للنفس غير انه لما كان مدعوا الى الاسلام
بالاجبار عليه ويرجى عوده اليه لوقوفه على محاسنه توقفنا في امره (وتقضى
ديونه مطلقا) اي في حال الاسلام او في الردة (من كسب رده) اي من كسبه في الاسلام

غيره والا لم يحج الشاهد ولا المشهود عليه كافي النهاية (ويسألهم) بعد الشهادة (الامام) اي السلطان او نائبه
او القاضي وفيه اشعار بوجوب السؤال كما في شرح الطحاوي وقال قاضيخان ينبغي ان يسأل عن ماهية الزنا اي

عن ذاته وهو الايلاج احترازاً عن زناء العين واليد والرجل فإنه يطلق عليه توسعاً (وكيفيته) احتراز عن زناء الابط والفخذ والدبر كما في الضمرات اذ لاحد في اللواطه * ٦٢٢ * بغلام او اجنبية عند ابى حنيفة وهو

الصحيح كالاخذ فيه بغلامه او امته او منكوه حتمه بلا خلاف كما في القهسته نى عن المحيط وسندقه او احتراز عن تماس الفرجين لا غير وقيل احتراز عن الاكره والاول اصح كما في النهاية والاحسن الاحتراز عن الكل فلو شهدوا حد بالاكره والباقي بالمطوعة لم يحد احد وقيل حدوا (واين زنا) احتراز عن الوطى في دار الحرب او البغى ولان اتحاد المكان شرط اذ لو شهدا انه وطئ في هذه الدار واخران في اخرى لم تقبل بخلاف ما لو شهدا انه مقدم البيت واخران في مؤخره حيث تقل لادكان التوفيق (ومتى زنا) احتراز عن التقادم فانه يمنع الشهادة لا الاقرار كما سيحى وايضا لو شهدا انه في ساعة من النهار واخران في اخرى لم تقبل وقالوا هذا اذا لم يمكن التوفيق والاقبل (وبمن زنا) لاحتمل حل او شبهة واحتراز عن وطئ احد هما اخرس او المية او الوطى مستأمن وايضا لو شهدوا انه زنا

وكسبه في الردة لشبوت الملاك فيهما (وكلاهما) اى كلا كسبيه اللذين لم يتعلق بهما حق الدارين (لو ارثه المسلم) لان ملكه في الكسبين بعد الردة باق فيقتل بموته الى ورثته ويستند الى ما قبل رده اذ الردة سبب الموت فيكون تورث المسلم من المسلم وللإمام انه يمكن استناد التورث في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم الكسب قبل الردة لكن بين الامامين تفصيل في الخلاف فقال (ومحمد اعتبر كونه وارثاً عند الحاق) بدار الحرب لانه السبب (وابو يوسف عند الحكيمه) اى بالحاق لانه يصير ميراثاً قضاءً وعن الامام في رواية وهو قول زفر يعتبر تورثه يوم ارتد لانه سبب الارث (وتصح) اى عندهما (تصرفاته) سواء اسلم او مات على رده ولا تبطل (ولا يوقف غير) الشركة (المفاوضة) فانها موقوفه بالاتفاق لانه تعتمد المساواة ولا مساواة بين المسلم والمسلم المتدمل يسلم لكن اختلاف في كيفية نفاذ تصرفاته (فان تصرفه) في الصحة (كتصرف الصحيح عند ابى يوسف) فيعتبر من كل ماله لان الظاهر عوده الى الاسلام (وكتصرف المريض عند محمد) فيعتبر من ثلثه لانه يفيض الى القتل ظاهراً (ويصح اتفاقاً استيلاده) كما اذا جاءت امته بولد او ادعاء فانه يثبت نسبه منه وصارت الامة ام ولد له لا يحتاج الى تمام الملاك (وطلاقه) لان النكاح لما انفسخ بالردة كانت المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارتد معها فطلقها فاسلما معافان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق وكذا يصح اتفاقاً قبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون (ويبطل) اتفاقاً (نكاحه) وهذه المسئلة ذكرت في النكاح فلو اقصر على احدهما كان اخصر (وذبحته) وكذا صيده بالكلب والابازي والرمي وشهادته وارثه لانها تعتمد الملة ولا ملة له (وتوقف) اتفاقاً (مفاوضته) وكذا التصرف على ولده الصغير وماله وهذه المسئلة مستدركة لانها فهمت من قوله ولا توقف غير المفاوضة تأمل ثم اعلم ان تصرفات المرتد انواع نافذة اتفاقاً كالاستيلاد والطلاق وباطل اتفاقاً كالنكاح والذبيحة وموقوف اتفاقاً كالمفاوضة ومختلف في توقيفه وهو ماعده المص فانه موقوف عنده ونافذ عندهما (ورثه) اى ترث المرتد (امرأته المسئلة ان مات او قبل) اوقضى عليه بالحق (وهي في العدة) لانه صار فاراً بالردة اذ الردة بمنزلة المرض لانها سبب الموت فيتعلق حقها بماله (وان عاد مسلماً بعد الحكم) لمحاقه اخذ ما وجد به باقياً في يد وارثه (وان لم يجد فليس له) ان يضمه بعد ما تصرف فيه وانما يأخذ عين ماله لان الوارث كان خلفه لاستغنائه عنه بموته الحكمى فاذا عاد ظهرت حاجته وبطل حكم الخلف لكن انما يعود الى ملكه بقضاء او برضاء من الوارث (ولا ينقض عتق مدبره وام ولده) لان القاضي قضى بعقوبتهما عن ولاية شرعية فلا يمكن نقضه (وان عاد) الى دارنا مسلماً (قبله) اى قبل القضاء (فكانه لم يرتد)

بامرأه لم يعرفوها لم يحد واو اقر انه لم يعرفها حد كما سيحى فنظن السؤال عن الماهية تغني عنه * ولم * فقد اخطأ (فبينوه) على الوجه المثير وح (وقالوا اريته) اى ذكره في فرجها متحيراً اليه اشاز

فاضيخان (كليل) اي الخشب الذي يتكحل به (في المكحلة) وهذا زيادة بيان احتيالا للدرء فلا تسامح فيه
(وعدوا) بالنساء للمجهول اي اخبر ٦٢٣ * الناس عن عدائهم كافي المضمرات (سرا وعلانية) فلا

يكتفي بظاهر العدالة
بخلاف سائر الحقوق احتيالا
للدرء (ويثبت الزنا ايضا
(بالاقرار) حال كونه
(عاقلا بالغاً) مختاراً متكلماً
كما تقدم في البينة (اربع
مرات) وقال الشافعي
يكفي مرة واحدة (في اربعة
محاسن) من محاسن المقر
وقبل الامام والصحيح الاول
(كلما اقرده) وجوب اي
الا مرة الرابعة فيقبله
ويرده (حتى يغيب عن
بصره) فلو اقر رابعاً في
مجلس كان كاقرار واحدة
والاطلاق مشير الى انه او
اقر اربعاً في اربعة ايام او
اربعة اشهر يثبت الزنا
كافي المضمرات وفيه ايماء الى
ان الاقرار لم يعتبر عند
غير الامام حتى لو شهدوا
بذلك لم يقبل لانه ان كان
منكراً فقد رجع عن الاقرار
والا فلا عبرة بالشهادة
كافي القهستاني عن التحفة
وقدم عن الزاد والخانية ان
الحكم بالشهادة مشروط بما
اذ لم يقرب لزمان بعد شهادتهم
فلو اقر به بعدها مرة سقط
الحد لان الشهادة انما تقام
على الجاحد فاذا اقر تعذر
الحكم بذلك (ثم يسأل)

ولم يزل مسلماً فيكون مدبره وامواده على ملكه وما كان عليه من الديون فهو
الى اجله كما كان وما وجدته من ماله في يد وارثه يأخذه بغير قضاء ورضاء ويضمن
ما اتلفه (والرأة) اذا ارتدت (لا تقل) عندنا حرة كانت او امة (بل تحبس)
ان ابنت ولو صغيرة فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع من سائر المنافع (حتى تتوب)
اي تسلم او تموت وعند الأئمة الثلاثة واليثة والزهرى والنخعي والاوزاعي ومكحول
وجاد تقتل قوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقلوه وكلمة من تعم الرجال والنساء
قالوا من طرف الحنفية المراد المحارب لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن قتل النساء
غير محاربات وجزاء مجرد الكفر لا يقع في الدنيا لانها دار الابتلاء وانما تحبس لانها
ار تكبت جريمة عظيمة (وتضرب كل ثثة ايام) بمائة في الحمل على الاسلام وعن
الامام ان الحرة تخرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطاً حتى تسلم او تموت
(والامة) التي ارتدت (يجبرها) على الاسلام (مولها) يعني اذا ارتدت الامة
تحبس في منزل المولى وتؤدب وتستخدم حتى تسلم لمافيه من الجمع بين الحقين
الجبر والاستخدام بخلاف العبد المرتد لانه لا فائدة في دفعه اليه لانه يقتل ويستثنى
من خدمتها عدم وطنها وقد صرح الاستيعابي بانه لا يطأها كافي البحر وفي الفتح
ولا تستحق الحرة المرتدة مادامت في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فيعتد
تسرق اذا سببت ويحجر مع ذلك على الاسلام وبطلت عنها العدة وزوجها
ان يتزوج اختها واربعاً سواها من ساعته لانعدام العدة عليها كاليمة ولو ولدت
في دارهم لاقل من ستة اشهر من وقت الرية ثبت من الزوج لكن يسترق الولد تبعاً
لها ويحجر على الاسلام وعن الامام في النوادر تسرق في دار الاسلام ايضاً
(وينفذ جميع تصرفها) اي المرأة المرتدة (في ما لها) كالبيع والهبة وغيرهما
لصحتها لعدم قتلها هذا ان اسلمت في دارنا والا فان ماتت اولحت بدارهم
فانصرف باطل عنده صحح عندهما كافي القهستاني (وجميع كسبها) اي كسب المرتدة
في الاسلام او في الردة (لو اربها المسلم اذ ماتت) اولحت بدار الحرب لانه لا حراب
مناف لم يوجد سبب النفي (ويرثها زوجها) اي يرث الزوج المسلم من المرتدة
(ان ارتدت مريضة) وماتت قبل انقضاء العدة استحساناً لانها قصدت
ابطال حقه فبرء عايباً قصدت كافي جانب الزوج والقياس ان لا يرثها وهو
قول زفر (ان ارتدت صحيحة) فلا يرثها زوجها لان الزوجية قد انقطعت
بالارتداد وهي لا تقتل فلم يتعلق حقه بماتها (وقتلها) اي قاتل المرتدة (يعرف فقط)
اي لا يجب عليه شيء من القود والدية للشبهة لكن يؤدب ويعزر اذا كانت في دارنا
لكونه فضولياً فيما فعله (وسائر احكامها) اي المرتدة (كالرجل) المرتد فيمذكر
(فان) والاولى الواو (ولدت امة) اي امة المرتد (فادعاه) اي الولد (يثبت نسبه

وجو با عن الامور الخمسة (كامر) قبل (سوى الزمان) لان التقدم يمنع الشهادة لا الاقرار والاصح ان يسأله
بلوا زنا في صباه كافي الكافي وغيره وعليه اطلاق الكبر والتشوير فليحفظ (فان يثبته) كايحق (حد) اي

القاضي لظهور الحق (ونذب) الامام تلقينه (الرجوع بعلك قبلت اولست او ووطئت بشبهة) تحقيقا لمعنى
الستر فان رجع) اى المقر عن اقراره (قبل الحد او فى اثائه) ولو ٦٢٤ * رجوعه بالفعل كهرو به (ترك)

واموميتها) اى كون الامة ام ولد له لانه يصح استيلاده اتفاقا (والولد حر يرثه)
اى اباه المرتد (مطلقا) اى سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة
اشهر او اكثر (ان كانت) الامة (مسلمة) لان الولد يتبع خير الابوين دينيا
فكان مسلماتها والمسلم يرث المرتد فى رواية (وكذا) يرثه (ان كانت) الامة
(نصرانية) وولده لاقل من ستة اشهر لانه حينئذ يثقن وجوده فى البطن
قبل الردة فيكون مسلماته المرتد (الان ولده) النصرانية (لاكثر من نصف
حول مندارتد) لان العلوق حينئذ كان من ماء المرتد فيتبع المرتد لانه اقرب
الى الاسلام لانه يجبر فالظاهر من حاله ان يسلم فاذا كان مرتدا لا يرث احدا
(وان لحق) المرتد دارهم (بماله) اى مع ماله (فظهر) على بناء المفعول اى
غلب (عليه) اى المرتد (فهو) اى المال (فى) لانفسه لان المرتد لا يسترى
وليس عليه الا الاسلام او السيف كشركى العرب كما مر (وان لحق) بها بغير
مال وحكم بلحقه (ثم رجع) عنها (فذهب به) اى مع ماله الى دارهم (فظهر
عليه) اى المرتد (فهو) اى المال (لوارثه) ان وجدته (قبل القسمة) لانه انتقل
الى ورثته بلحقه وكان الوارث مالكا قديما وحكما انه ان وجدته قبل القسمة
اخذته بغير بدل وان وجدته بعد القسمة اخذته بقيمتها ان شاء وان كان مثليا
فقد تقدم انه لا يؤخذ لعدم القائدة كما فى الفتح وغيره فعلى هذا ان ما قال
صاحب الفرائد من انه لم يبين اصحاب الكتب التى عندنا حكم ما اذا وجد بعدها
الاصحاب الكفاى مع انه لم يبين حكم ما اذا كان مثليا ناش من عدم التبع تدبر
(وان لحق) المرتد دارهم (فقضى بعده) اى عبد المرتد (لابنه) اى ابن المرتد
(فكاتبه) اى العبد (الابن فجاء المرتد مسلمانا فبدل الكتابة والولاء له) اى الجائى
لانه لا وجه الى بطلان الكتابة لنفوذها بدليل منفذ وهو القضاء بلحقه فجعلنا
الوارث الذى يكون خلفه كالوكيل من جهته وحقوق العتد ترجع فيه الى
الموكل والولاء لمن يقع العتق عنه هذا لوجاء قبل اداء بدل الكتابة واما بعده
لا يكون له بل لابنه وعند الأئمة الثلاثة لا تصح الكتابة ولا ما يتفرع عليه من ارثه
فهو عبده كالاول (ومن قتله مرتد خطاء فقتل على رده او لحق) بدارهم
(فديته) اى دية المقتول (فى كسب اسلامه) اى المرتد عند الامام لان العواقل
لا تعقل المرتد لا نعدام انصرة فيكون فى ماله المكتسب فى الاسلام لنفوذ
انصره دون المكتسب فى الردة لتوقف انصره (وقالا فى كسبه مطلقا) اى
فى الاسلام والردة جميعا وهو قول الأئمة الثلاثة لنفوذ انصره فى الحالى وللهذا
يجرى الارث فيهما عندهما وفيه اشعار بانه اذا سلم ثم مات او ام يمت يكون
فى الكسبين جميعا بالاتفق (ومن قطعت يده) اى المسلم (عمدا) فلو كان القطع

بخلاف الشهادة وانكار
الاقرار او الاحصان رجوع
وكذا سائر الحدود الخاصة
لله تعالى (واخذ للمحصن
رجه فى فضاء حتى يموت)
بالسنة والابجاع ويتعمدوا
مقتله لانه واجب القتل
الا اذا رجه فلو تعمده
لم يحرم الميراث (يسدأ به
الشهود) وجوباً ولو
بخصاصة صغيرة (فان ابوا)
كلا او بغضا (او غابوا او
ماتوا) او جنوا او عمو او
خرسوا او فسقوا او
قذفوا او قطعوا او ارتدوا
او بعضهم (سقط) الحد
عنه وعنهم الا عذر كرضهم
فيرجم القاضي بحضرتهم
وعن ابى يوسف يقام
الرجم وان لم يحضروا وقيد
المص بالرجم لان ما سواه
من الحدود لا يجب الابتداء
بالشهود ولا الامام كفى
الظهيرية (ثم الامام ثم
الناس) المؤمنون الذين
ما ينو اداء شهادتهم او
اذن لهم القاضي بالرجم
وعن محمد لا يسعهم رجه
اذا لم يعانوا اداء الشهادة
قاله القهستاني وقال الباقي
ولم يذكر المص ان الامام
لو امتنع يسقط الحدود قياسه

السقوط ثم نقل عن ابن الهمام ما يؤيده (قلت) لكن كتبت فى شرح التنوير انه ليس حتما * خطاء *
وان حضوره ليس بلازم وان مافى الفتح متعقب وان اقره فى البحر والنخ فليتنبه لذلك (وفى المقر يسد الإمام

ثم الناس في هذه البداية نظير ما مر فتدبر (و يغسل ويصلي عليه) كيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم في ما عر
رأته ينغمس في انهار الجنة الى غيره * ٦٢٥ * من اثبات افضائل وصح انه عليه الصلاة والسلام صلى على

خطاء فهو على العاقلة (فارتد) المقطوع يده (والعيان بالله ومات) على ردة
(منه) اي من القطع بسرايته الى النفس (اولحق) المقطوع يده بدارهم (ثم جاء
مسما ومات منه) اي من القطع (فنصف دية) فلا يجب القصاص لوجود
الشبهة وهو الارتداد (لورثته في مال القاطع) اي الحكم في المستتين ضمان
دية اليد فقط في ماله لافي العاقلة لانها لاتعقل العمد ولا يضمن القاطع بالسراية
الى النفس شيئا اما في الاولى فلان السراية حلت محلا غير معصوم فانه درت
بخلاف ما اذا قطعت يد المرتد ثم اسلم فمات من ذلك فانه لا يضمن شيئا واما الثاني
فقتال في الهداية معناه اذا قضى بلحاظه لانه صار ميتا تقديرا والموت
يقطع السراية واسلامه حياة حادثة تقديرا فلا يعود حكم الجنائية الاولى
وان لم يقض بلحاظه حتى عاد مسلما فهو على خلاف الذي بينه بقوله
(فان اسلم بدون لحاق) اي بلا قضاء بالحاق (مات) من القطع (فتمام الدية)
اي يضمن القاطع تمام الدية عند الشيخين والائمة الثلاثة لكونه معصوما وقت القطع
و وقت السراية (وعند محمد) وزفر (يضمن نصفها) اي نصف الدية
لان اعتراض الردة اهدر السراية فلا تنقلب بالاسلام الى الضمان قيد بكون
المقطوع هو المرتد لانه لو لم يرتد وانما ارتد القاطع بعد القطع ثم قتل القاطع
اومات ثم سرى القطع الى النفس فان كان القطع عمدا فلا شيء على احد وان
كان خطأ وجبت الدية تمامها على عاقلة القاطع كافي البحر (مكاتب ارتد فلحق)
بدارهم واكتسب مالا (فاخذ بماله) اي اخذ مع ماله وابى ان يسلم (وقتل فبذل
الكتابة لمولاه والباقي لورثته) اي لورثة المكاتب لان المكاتب انما يملك اكتسابه
بالكتابة والردة لا تؤثر في الكتابة فكذا اكتسابه وعند الائمة الثلاثة كله لمولاه
(زوجان ارتد فلحقا) بدارهم الاولى باو او فولدت المرأة ثم ولد الوالد فظهر عليهم
فالولدان اي ولدهما وولد ولدهما (في) لان المرتدة استرق فكذا ولدها لانه
يتبع الام (ويجبر الولد) اي ولدهما (على الاسلام) تبع الابوية (لاولده) اي لا يجبر
ولد الوالد على الاسلام بالاجماع الا في رواية الحسن فانه يجبر ايضا و هذا بناء على
ان ولد الوالد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية وبقية في رواية وفي التنوير
واذا مات مسلم عن امرأة حامل فارتدت ولحقته بدار الحرب فولدت هالك ثم ظهر
عليهم فانه لا يسترق ويرث اياه ولو لم تكن ولده حتى سببت ثم ولده في دار الاسلام
فهو مسلم مرفوق ولا يرث اياه (واسلام النصب العقل صحيح) فلا يرث ابويه
الكافر بن لان المسلم لا يرث الكافر (وكذا ارتداده) عند الطرفين (خلافا لابي
يوسف) فان عنده اسلامه اسلام وارثه ايس بارتداده وعند زفر والشافعي لا يصح
كلاهما ما لم يبلغ حد البلوغ قيد، بالعقل لان غيره لا يصح ارتداده واسلامه

لانه استرأها (ولا تنزع ثيابها الا افرو * ٧٩ * دل * وحشو) الا اذا لم يكن لها غير ذلك (ويحفر لها
في الرجم) الى السرة او الصدر جوازا لانه استر (لا بد) لانه ينفى التشهير ولا يحد سب ملوكه الا باذن الامام) لانه

حق الله تعالى بخلاف التعزير لانه حق العبد (و) شروط (احصان الرجم) سبعة (الحرية والتكليف) اى العقل والبلوغ (والاسلام) وعن ابى يوسف ايس بشرط فيرجم الذمى ٦٢٦ * الباب به قال الشافعى واخذ

وكذا المجنون والسكران الذى لا يعقل وخرج عن هذا اسلام السكران فانه صحيح والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين ففوقها لانه روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضى الله تعالى عنه وهو ابن سبع فاجابه اليه وقيل الذى يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويمر الخبيث من الطيب والحلو من المر وفي المجتبى ولو وصف الاسلام لعلامه الكافر فقال انما على هذا فهو مسلم اذا غلب على ظنه فهم ما قاله قاله صفه الاسلام فان وصف فهو مسلم والافلا وعن الشيخ البليل ان اتي بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الاسلام يحكمه باسلامه وان لم يعلم تفسيرها وفي البحر ان الصبي العاقل يحتاج طيب بقاء الايمان كالبغ لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار ذكره في التجريد (ويجبر) الصبي العاقل اذا ارتد (على الاسلام) لما فيه نفعه (ولا يقبل ان ابى) لوجود الشبهة في صحة رده ولم يذكر النص الفاظا تكون اسلاما وكفر او خطأ مع انها من المهمات الدينية فذكرناها في آخر باب المرتد المناسبة فايكون كفرا بالاتفاق يوجب احباط العمل كما في المرتد وتلزم عادة الحج ان كان قد حج ويكون وطؤه حينئذ مع امر أنه زنا والولد الحاصل منه في هذه الحالة ولد الزنا ثم ان اتي بكلمة الشهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع ع قاله لانه بالاثنتين بكلمة الشهادة لا يرتفع الكفر وما كان في كونه كفرا اخلاف يؤمر قائله بتجديد النكاح وبالتوبة والرجوع عن ذلك احتياطا وما كان خطأ من الالفاظ لا يوجب الكفر فقائله مؤمن على حاله ولا يؤمر بتجديد النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك هذا اذا تكلم الزوج فان تكلمت الزوجة ففيه اختلاف في افساد النكاح وعامة علماء بخارى على افساده لكن يجبر على النكاح او لو بدى نكاحا وهذا بغير الطلاق وفي البرازية ينبغى للمسلم ان يتعوذ بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه سبب العصمة من الكفر هو دعاء سيد البشر عليه الصلوة والسلام (اللهم انى اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب) ثم ان كان في السئلة وجوه توجهه ووجه واحد منعته يميل العالم الى ما منع من الكفر ولا ترجع الوجوه على الوجه وفي البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفرها زلا ولا عابا كفر عند الكل والاعتبار باعتقاده ومن تكلم بها خطأ او مكرها لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاهلا بانها كفر ففيه اختلاف والذي تحرر رانه لا يفتى بتكفير مسلم مهما امكن حل كلامه على محمل حسن او كان في كفره اختلاف واورودة ضعيفة فعلى هذا فاكثر الفاظ الكفر المذكورة لا يفتى بالتكفير فيها وقد الزمت نفسى ان لا افتي منها انتهى لكن في الدرر وان لم يعتد اولم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتى بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل وان لم يقصد في ذلك بان اراد ان

(والوطئ) وكونه (بنكاح صحيح) والسابع كونهما بصفة الاحصان (حال وجود الصفات المذكورة فيهما) قبيل الوطئ وجمعها ابن وهبان فقال * شرط احصان به ارجع قرروا * بلوغ واسلام وعقل بحر * نكاح صحيح والدخول بها به * وكل من الزوجين بالوصف يذكر * (ولا يجمع بين جلد ورجم) لا بين (جاندونى) وهو التغيرب خلافا للشافعى ومارواه منسوخ كما بسطه الكمال والتهستانى ويكفيما قول على رضى الله عنه كفى بالنفى فتنه ولانه يعود على موضعه بالنقض فلذا فسرته بالنهاية بالجس (السياسة) اى مصلحة المسلمين وتعزيرا لاحد وهذا لا يختص بالزنا بل يجوز في كل جنسية رأى الامام المصلحة في النفي والقتل قتل مبتدع توهم انتشار بدعته وان لم يحكم بكفره وقد نفي عمر رضى الله عنه فصر ابن الحجاج من المدينة الى البصرة وهو غلام صبيح الوجه افنت به النساء والحسن لا يوجب النفي الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذنبى

يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب لى حيث لا اظهر دار الهجرة عنك كما في الكشف * يتلطف * وغيره والسياسة مصدر ساس الوالى الرعية اى امره وانهاهم كفى القموس وغيره فالسياسة استصلاح

الخلق بارشادهم الى الطريق النجى في الدنيا والاخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعمامة في ظاهرهم وباطنهم
ومن السلاطين والملوك على كل ٦٢٧ منهم في ظاهرهم لا غير ومن العلماء ورثة الانبياء على الخاصة في باطنهم

يتلفظ بلفظ آخر فحري على لسانه لفظ الكفر فلا يكفر لكن انقاضي لا يصدق وفي اكثر
المعتبرات ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان صفة خصائص اهل السنة والجماعة من اهم
الامور والسلف رحيم الله تعالى من ذلك تصانيف المختصر ان يقول (كل ما امرني
الله تعالى به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه) فاذا اعتقد ذلك بقلبه وافر بلسانه كان
ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وفيه اذا قال الرجل لا ادري الصحيح ايماني ام لا فهذا
خطا الا اذا اراد به نفي للشك كمن يقول لشيء نفيس لا ادري ايرغب فيه احياء لا ومن
شك في ايمانه وقال ان شاء الله فهو كافر لان ياؤها افعال لا ادري اخرج من الدنيا وان
مؤ من لا يكون كفرا او من اضمر الكفر او هم به فهو كافر ومن كفر بلسانه طمعا
وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به
بالكفر فان انطق بالكفر طمعا كان كافرا عندنا وعند الله تعالى وفي البرازية اذا خطر
بباله اشياء توجب الكفر به لكنه لا يتكلم به فذلك محض الايمان بالحديث واذا عزم
على الكفر بعد حين يكفر في الحال لزوال التصديق المستمر وجود الكفر تو بتوفي
الدرر والرضاء بكفر نفسه كفر بالاتفاق واما الرضاء بكفر غيره فقد اختلفوا فيه
وذكر شيخ الاسلام الرضاء بكفر الغير انما يكون كفر اذا كان التجير الكفر او يستحسنه
اما اذا لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر لم يكن كفر شريرا مؤذيا
بطبعه حتى ينتقم الله تعالى منه فهذا لا يكون كفر او على هذا اذا دعا على ظالم فقتل
امانك الله تعالى على الكفر او قال سب الله تعالى عليك الايمان ونحوه فلا يضره ان كان
مراده ان يقيم الله تعالى مبدع على ظلمه واذا نه الخلق وعن الامام ان الرضاء بكفر الغير
كفر من غير تفصيل وفي البرازية من لقن انسانا كلمة الكفر ليحكم بها كفرا وان كان
على وجه اللعب والضحك وكذا من علمها كلمة لتبين من زوجها فهو كافر ومن امر
رجلا بالكفر كفر الامر في الحال تكلم انما مورهام لالانه استخف بالاسلام وهذا
انما يكون كفرا على قول من جعل الرضاء بكفر الغير كفرا اما من لم يحمله كفرا
لا يكفر الامر والمعلم ومن قال لاله واراد ان يقول الا الله ولم يكلمه لا يكفر
لانه معتقد للايمان اما اذا لم يخطر بباله الاثبات واراد النفي فقط فهو كافر وفي
الحاخية الوثني الذي لا يقر بوحداية الله تعالى انما قال لاله الا الله يصير مسلما حتى
لو رجع عن ذلك يقتل ولو قال لله لا يصير مسلما ولو قال انما مسلم لا يصير مسلما وان
قال اردت به اني مسلم اني على الحق لم يكن مسلما واليهودي او النصراني اذا قال
لا اله الا الله لا يصير مسلما ما قيل محمد رسول الله وفي الدرر اما اليهودي او النصراني
اذا قالا هما اليوم فلا يحكم باسلامهم لانهم يقولون ذلك فاذا استفسرته يقول
هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم ينضم اليه اتبعي مما هو عليه
واذا قال النصراني اشهد ان لا اله الا الله وتبرعن النصرانية لا يحكم باسلامه بخلاف

الكفر وقد حررته في شرح التنوير من التعزير قلت ثم نقل في الفصل الثاني انه هل للقضاة الحكم
بالسياسة فيما رفع اليهم ثم نقل عن ابن القيم الحنبلي ان نصوص المذهب تفيد الجواز ومقتضى كلام القراني

والما وزدى السافعي في الاحكام السلطانية المنع وانه ليس للقاضي ان يتكلم في السياسة ولا مدخل له فيها وانهما
فرقا بين نظر حاكم العرف او الشرع من عشرة اوجه وذكرها ثم نقل ﴿ ٦٢٨ ﴾ في الفصل الثالث الفرق

بينهما من سبعة اوجه
منها ان الامراء مقابلة
من ظهر ظلمه بالتأديب
بخلاف القضاة ورد
الخصوم الى الامناء للصلح
بخلافهم وسماع شهادة
المستورين بخلافهم وتحليف
الشهود اذا ارتاب فيهم
بخلافهم وابدأ باستدعاء
الشهود وسؤالهم بخلافهم
ويجوز له مع قوة التهمة
ضرب التعزير لا ضرب
الحديد صدق عن حالهم فان
اقر وهو مضروب اعتبر
حاله وان ضرب ليقرب لم
يعتبر اقراره تحت الضرب فان
اقر ثانيا بخلاف الاول اخذ
بالثاني ويجوز العمل باقرار
مع كراهته وليس ذلك للقضاء
ويجوز له فيمن تكررت
جرمته ولم ينجز بالحدود
ان يدعيه حد الاخر الناس
حتى يموت ويكسوه من
بيت المال بخلاف القضاة وله
تحليف المتهم لاختبار حاله
ويغلظ عليه الكشف
ويحلفه بالطلاق والعقاق
والصدقة كايمن تبعة
السلطان وليس ذلك للقضاة
وله سماع شهادة اهل السجن
ومن لا يجوز ان تسمع القضاة
منه اذا كثر عددهم وله قمع

انه دخل في اليهودية اذا يهودى يقول ذلك ايضا وان زاد وقال ادخل في دين
الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه التسليم للحق
وكل ذي دين يزعم انه كذلك الا اذا قال انا مسلم مثلك وفي الخاتمة وعن بعض
المشايع اذا قال اليهودى دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت
عن اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام اقرار بدخول حادث في الاسلام وافتي
البعض في ديارنا باسلامه من غير تبرئ وهو المعمول به الآن والمجوسى اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه مجوسى قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكون مسلما
قال كافر آمنت بما امن به الرسول يصير مسلما قال كافر الله تعالى واحد يصير مسلما
ولو قال لمسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير الا اذا قال حق لكن لا آمر به
وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لذمي اسلم فقال اسلمت كان مسلما لانه
خاطبه بجواب ما كلفه به وفصول العمادى قال ليهودى او نصرانى صف دينك
فقال لا ادري قال الامام محمد هو ليس يهودى ولا نصرانى وحكمه حكم المرتد مسلم
تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهى لاتعقل دينها من اديان
اى لا تعرفه بقلبها ولا تصفه اى لاتعتبر بلسانها وهى غير معتوهة فانها تبين
من زوجها وكذلك الصغيرة المسئلة اذا بلغت عاقلة غير معتوهة وهى لاتعقل
الاسلام ولا تصفه بانت من زوجها وفي مجمع النوازل اذن في وقت الصلوة
اجبر على الاسلام اما لو قرأ او تعلم لا يكون اسلاما كافر لقن كافر آخر الاسلام
لم يكن مسلما كافر جاء الى رجل وقال اعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان
يكفر وقيل لا يكفر كافر لم يقر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين بجماعة يحكم
باسلامه وان صلى وحده لا وروى عن محمد انه يكون مسلما اذا صلى الى القبلة
المسلمين وقال الناطقى اذا صلى الكافر في وقتها ولو منفردا متوجها الى الكعبة
يصير مسلما ذمى اقتدى بمسلم وصلى خلفه قال ابو بكر محمد بن الفضل يحكم باسلامه
ولو ام الذمى المسلمين لا قال واحد رأيت يصلى في المسجد الاعظم وشهد آخر
انه يصلى في المسجد لا تقبل ولكن يجبر على الاسلام وفي البرازية شهد مسلم
على نصرانى بانه اسلم قبل موته يجعله مسلما وان شهد على مسلم ميت انه ارتد قبل
موته ومات عليه لا يجعله مرتدا صلى المسلمون عليه بخير واحد او عدلا شهد
نصرانيا على نصرانى انه اسلم وهو ينكر لم يقبل وكذا لو شهد رجل وامرأتان
من المسلمين وترك على دينه وجميع اهل الكفر فيه على السواء ولو شهد نصرانيان
على نصرانية بانها اسلمت جاز واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوازل
تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرائين على نصرانى بانه اسلم

السفلة باشتهارهم بجرايمهم اذا رأى المصلحة في ذلك بخلاف القضاة فاما بعد الثبوت باليمين
او بالاقرار فيستوى في اقامة الحدود الامراء والقضاة لكن في معين الحكم للقضاة تعاطى كثير من هذه الامور

حتى ادامة الحبس والاغلاظ على اهل الشر بالقمع لهم والتحليف بالطلاق وغيره وتحليف الشهود اذا ارتاب
منهم ذكره في التاتار خانية وتحليف * ٦٢٩ * المتهم لاختبار حاله والمتهم بسرقة يضر به ويحبسه الى

* ثم ان الفاظ الكفر انواع *

الاول فيما يتعلق بالله تعالى اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه
او بامر من او امره او انكر صفة من صفات الله تعالى او انكر وعده او وعيد
او جعل له شر يكا او ولدا او زوجة او نسبة الى الجهل او الجحيم او انقص او اطلق
على المخلوق من الاسماء المختصة بالخالق نحو القدوس والقيوم والرحمن وغيرها
يكفر ويكفر بقوله لو امرني الله تعالى بكذا لم افعل ولو قال ان فلانا في عيني كاليهودي
في عين الله تعالى يكفر عند جمهور المشايخ وقيل ان عني استباح فعله لا يكفر
ولو قال دست خدائي دراز است كفر عند اكثرهم وقيل ان عني به الجارحة
يكفر وان عني به القدرة لا وفي البرازية لكن ينبغي ان لا يكون كفرا حينئذ
عند الكل تدبر ويكفر بقوله يجوز ان يفعل فعلا لا حكمه فيه وبأشياء المكان لله
تعالى فان قال الله في السماء فان قصده حكاية ما جاء في ظاهر الاخبار لا يكفر واذا
اراد به المكان كفر وان لم تكن له نية يكفر عندها كثرة وعليه الفتوى كما في البحر
ولو قال اري الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال من الجنة فليس بكفر لكن في
الفصول ينبغي ان يكفر لو جعل الجنة ظرفا لله تعالى لا لو جعلها لنفسه واللفظ يحتملها
ويكفر بقوله الله جلوس للانصاف او قام به لانه وصف الله تعالى بالقيام والقعود
و بوصفه تعالى بالفوق والتحت ولو قال مرا برآسمان خدائي است و برزمن فلان
كفر كما كفر في اكثر الكتب لكن في الخزانة خلافة قال از خدائي هيچ مكان خالي نيست
كفر وقوله حين الغضب لا يخشى الله اذا قيل له الاتخشي الله تعالى كفر اذا نفي
الخوف وان اراد به شيئا آخر لا يكفر ولو قال علم خدائي درهمه مكان هست فهذا
خطا ومن قال نه مكاني نه تو هيچ مكاني كفر ولو قال ابن لا يمرض هذا منسي
الله او قال هذا من نسيه الله تعالى فهذا كفر عند بعضهم وهو الصحيح ويكفر بقوله
رايت الله تعالى في المنام وبقوله المعلوم ليس بمعلوم الله تعالى ويقول الظالم انا افعل
بغير تقدير الله تعالى وبظنه ان الجنة وما فيها للقاء عند البعض وبقوله لا امرأته انت
احب الي من الله تعالى اذا اراد به الطاعة لها وان قال اردت الشهوة فلا بأس به
وبادخاله الكاف في آخر الله عند نداء من اسمه عبد الله ان كان عالما على الاصح
و بتصغير الخالق عمدا عالما وان كان جاهلا في ذلك لا يدري ما يقول او لم يكن له
قصد في ذلك لا يكفر وبقوله ان كنت فعلت كذا امس فهو كافر وهو يعلم انه
قد فعله اذا كان عنده ان يكفر به وعليه الفتوى لانه يكون هذا منه رضاء بالكفر واما
اذا قال يعلم الله تعالى انه قد فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل فعامة المشايخ على انه
يكفر وقيل لا ويكفر بقوله الله لا يعلم اني لم ازل اذكر لك بدعاء الخير عند البعض وبقوله
الله تعالى يعلم انك احب الي من ولدي وهو كاذب فيدقات امره از وجهات وسر خدائي

و القاضي ومن عجز عن
استيفاء حقه بالقاضي له ان
يستعين بالوالي فان ذهب
اليه اولا فاخذنا به ازيد
من تابع القاضي ضمن الزيادة
والاصح ان مؤنة المعين
على التمرد وقالوا فمين خدغ
امرأة انه يحبس حتى يردها
او يموت في السجن انتهى
ملخصا * قلت * ولعله
لم يطلع لعلئنا على نص
وقد نص الباقى * فقال *
مانصه واعلم انهم يذكرون
في حكم السياسة ان الامام
يفعلها ولم يقولوا القاضي
وظاهره ان القاضي ليس له
الحكم بالسياسة ولا العمل بها
انتهى وهكذا نقله فيما
علقه على التنوير في موضعين
في باب الوطى الموجب
للعدو في كتاب السرقة
عن البحر والنهر وفي الاشياء
الحاكم كالقاضي الا في اربعة
عشر مسألة ذكرناها
في شرح الكنز ويجوز
قضاؤه مع وجود قاضي
البلد الا ان يكون القاضي
من الخليفة (والمرضى
يرجم ولا يجلد مالم يبرأ) الا
ان يقع اليأس من برئه فيقام
الحد عليه تطهير او يحد
ضعيف الخلقة بقدر تحمله

وجاء في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة لكن بحيث يصيبه كل واحد منهما كما نقله
القهستاني عن شرح التأويلات وممر في باب اليمين في الضرب مع خصوصية ايوب عليه السلام (والحامل

ان ثبت زناها بالبيند تجسس حتى تلدو ترجم اذا وضعت ان كان له مربي (ولا تجلد ما لم تخرج من نفاسها) سواء كان ساعة او اكثر لانها مريضة بخلاف الحيض (وان لم يكن * ٦٣٠ * للولود من يريه لا ترجم حتى يستغنى

داني فقال نعم يكفر لان الغيب والسحر واحد وفي البرازية لا يكفر ومن ادعى الغيب لنفسه يكفر حتى يؤمر بتجديد النكاح في قول المرأة نعم في جواب التعيين الغيب ويكفر بقوله ارواح المشيخ حاضرة تعلم ويكفر عند البعض بقوله فلا يموت بهذا المرض وبقوله عند صياح الطير يموت احد عند البعض والاصح عدمه وبقوله عند رؤية هالة القمر التي تكون حول القمر يكون مطر ام دعي على الغيب بلا علامة ورجوعه من سفره عند سماعه صياح العقق عند البعض وياتيان الكاهن وتصديقه وبقوله انا اعلم السر وقات وبقوله انا اخبر عن اخبار الجن اياي فان قال هذا فهو ساحر كاهن ومن صدقه فقد كفر وباعته فانه ان الميثا يعلم الغيب * الثاني في الانبياء عليهم الصلوة والسلام وفي البرازية يجب الايمان بالانبياء بعدد معرفة معنى النبي وهو المخبر عن الله تعالى باوامره ونواهيه وتصديقه بكل ما اخبر عن الله تعالى واما الايمان بسيدنا محمد عليه الصلوة والسلام فيجب بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والرسول فاذا آمن بانه رسول ولم يؤمن بانه خاتم الانبياء لا يكون مؤمنا وفي فصول العمادي من لم يقر ببعض الانبياء بشيء اولم يرض بسنة من سنن الرسلين عليهم السلام فقد كفر واثبتا حكمه في قوله من سب نبيا ويكفر بنسبة الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف عليه الصلوة والسلام وقيل ولو قال لم يعصوا احاط النبوة وقبلها كفر لانه رد النصوص ويكفر بقوله لا اعلم ان آدم عليه الصلوة والسلام نبي او لا وبقوله لو كان فلان نبيا لم او من به كما في اكثر الكتب بخلاف ما في الفنية ولا يكفر بقوله لو بعث فلان نبيا لا اثمرت بامره ولا بانكاره نبوة الخضر وذى الكفل عليهما السلام لعدم الاجماع على نبوتهما ويكفر بقوله ان كان ما قال الانبياء صدقا وحقا نجونا وبقوله انا رسول و يطلب منه المجزة حين ادعى رجل على الرسالة والمتأخرون قالوا ان كان غرض الطالب تجريره وافضاحه لا يكفر واختلف في تصغير شعر النبي عليه السلام لكن اذا اراد الاهانة فلا خلاف في الكفر اما اذا اراد التعظيم فلا ومن قال لا ادري ان النبي عليه الصلوة والسلام كان انسيا او جنيا يكفر ومن استخف بسنة او حديث من احاديثه عليه الصلوة والسلام او رد حديثه او ارقا وقال سمعته كثيرا بطريق الاستخفاف كفر وبشتمه رجلا اسمه محمد وكنيته ابو القاسم ذكر النبي عليه الصلوة والسلام * وفي اكره الاصل اذا كره الرجل على ان يستم محمد افهذ اعلى ثلثة اوجه احدها ان يقول لم يحضر بي شيء وانما شتمت محمدا كما طابوا مني وانا غير راض به وفي هذا الوجه لا يكفر والثاني ان يقول خضر بيالي رجل من النصاري اسمه محمد فادرت بالشتم ذلك النصاري ولا يكفر ايضا والثالث ان يقول خطر بيالي رجل من النصاري لم اشتم ذلك وانما ستمت محمد اعليه السلام وفي هذا الوجه يكفر مظنة لانه امكنه

عنها) صيانة عن الهلاك كذا اختاره في الاختيار وجرى عليه الاخبار * فروع * لو اقر الذمي بوطى الذميمة حسدا كما في القهستاني عن الاختيار وقدمنا عن ابي يوسف انه يرجم الذمي الثيب الزاني وفي فتاوى قارى الهداية لوزنا الذمي اوسرق ثم اسلم ان ثبت ذلك عليه باقراره او شهادة المسلمين حد وان بشهادة الذميين فاسلم لا وفي الحساوى وثبت الاحصان برجلين انتهى والله اعلم * باب الوطى الذى يوجب الحد والذى لا يوجب له لقيام الشبهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم (الشبهة دارئة) اى دافعة (للحد) عن الوطى (وهى نوعان) وقيل ثلاثة في الفعل وفي المحل وفي العتد وقيل لا يمكن درج الثلاثة لثبوت النسب فيها وعدم الحد وان اعترف بالحرمة وفيه كلام يعلم من ابن الهمام وغيره في هذا المقام (شبهة في الفعل اى في الوطى لاقى المحل وتسمى شبهة اشتباه) (وهى ظن غير الدليل)

لمحل الفعل (ذيلا) عليه (فلا يحد) الواطى (فيها ان ظن المحل) لا يحد الا اشتباه كقوله سمعوا * ان * بخرا يحد من علم به لا من لم يعلم فانه انما يحد في ظن بضم الظاء ثم قال لو قال احدهما

ظننت حله لم يحد أحد وخرج الفعل عن الزنا بهذه السببه وهكذا نقله اب قاني فيما بعد عن الهدايد فنبه
(والا) اي وان لم يظن الحبل * ٦٣١ * (يحد) لما قلنا (كو طي) معتدة من ثلاث) هذا اذا طلقها

صرحوا بالو نواها بالكنية
فوطئها في العدة وقد علم
انها حرام لا يحد لتحقيق
الاختلاف وهذا من قبيل
الشبهة الحكمية * قلت *
وهذه يلغز بها فيقال مطلقة
ثلاث وطئت في العدة وقال
علمت حرمتها ولا يحد
وهي يمكن وقوع الثلاث
عليها بالكنية كذا في الشر
نبالية عن القمح (او من
طلاق) باین (على مال) في العدة

(وام ولد اعتقها) وهي
في العدة (اومة اصله وان
علا اومة زوجته اوسيده)
لان له نوع حق من هذه
المحال وليس مال زوجته كمال
ولد، اللام في انت ومالك
لايك للتملك بخلاف
وو جدك عيلا فاغنى اي
بمال خديجة رضى الله عنها
فانه نسبة مجازية مع احتمال
الخصوصية فتبصر
(وكذا وطي المرتهن)
الامة (المرهونة في) رواية
كتاب الحدود وهي
(الاصح) خلافا لرواية
كتاب الرهن * قلت *
واستفيد منه ان الحكم
المذكور في باب اولي من الحكم
المذكور في غير بابيه كانه
استطرد او هكذا كان

ان يدفع الاكراه عن نفسه بشتم محمد آخر خطر بباله ويكفر بقوله جن النبي عليه
السلام ساعة لبقوا به انمى عليه واوقيل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحب كذا
مثلا القرع ففعل رجل انا لاجبه كفر وقيل ان كان على وجه الاهانة والا لا ومن
قال ولم يأكل آدم الخنطة ما وقع في هذا البلاء ففيه اختلاف ولو قال ما صرنا اشقياء
يكفرو في البرازية قال ان آدم عليه السلام نسج الكبر باس فقال آخر نحن اذا اولاد
الحائك يكفرو قال لتأؤك على كلفاء ملك الموت ان قاله لكرامة الموت لا يكفرو وان قاله
اهانة لملك الموت يكفرو ويكفرو بتعبيده ملكا من الملائكة او بالاستخفاف بهو بقوله
ان عزراييل عليه الصلوة والسلام غلط في قبض روح فلان رجل قال لا آخر احلق
رأسك وقلم اظنارك فان هذه سنة فقال لا فاعل وان كان سنة فهذا كفر لانه قال على
سبيل الانكار والرد وكذا في سائر السنن خصوصاً في سنة هي معروفة وثبتها
بالتواتر كالسوء النحوي ويكفر بقوله لا ادري ان النبي في القبر مؤمن او كافر وبقوله
ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام لان الجنة من اعظم النعم وبقذفه عائشة
رضي الله تعالى عنها وانكاره صحبة ابي بكر رضي الله تعالى عنه وبانكاره امامته
على الاصح وبانكار صحبة عمر رضي الله تعالى عنه على الاصح (الثالث في القرآن
والاذكار والصلوة ونحوها اذا انكر آية من القرآن واستخف بالقرآن او بالمسجد او
بنحو مما يعظم في الشرع او غاب شيئا من القرآن او خطي او سحر بآية منه كفر الا
المعوضين ففي انكارهما اختلاف والصحيح كفره وقيل ان كان عاميا يكفرو وان كان
عاميا لا لكن ذهب بعض الفقهاء الى عدم ايجاب الكفرو يكفرو باعتقاده ان القرآن
مخلوق حقيقة وكذا بخلق الايمان ويجب اكفار الذين يقولون ان القرآن جسم
اذا كتب وعرض اذا قرئ وفي فصول العمادية اذا قرأ القرآن على دق الدف
والقصب يكفرو وقال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمة والتفت الساق بالساق
او ملا قد حوا جاء به وقال كاسا دهاقا او قال فكانت سرا بابطريق المجازفة او قال
عند الكيل والوزن واذا كانوا هم اوزنوا هم يخسرون اوجع اهل موضع وقال
وجمناهم جعنا او قال وحشرناهم فلم تغادر منهم احدا او قال غيره كيف تقرأ
والتازعات نزعا تنصب او ترفعها واراد به الطعن اي السخرية او قال صرح
اسمك فان الله تعالى قال كلا بل ران على قلوبهم اودى اعى الى الصلوة بالجماعة
فقال انا اصلي وحدي فان الله تعالى قال ان الصلوة تنهى او قال لغيره كل تقشيرة
فان التقشيرة تذهب بالريح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم
كفر في هذا الصور كلها والاصل ان من استعمل كلام الله تعالى في بذل كلامه
هازل كفر وكذا لو نظم اقرآن بالفارسية ويكفر بوضع رجليه على المصحف مستخفا
واذا قال القرآن انجمي كفر ولو قال في اقرآن كلمة انجمية في امره نظر ويكفر

افادنيه والذى رجه الله تعالى فليحفظ (وشبهة في المحل) اي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حكمية
(وهي قيام دليل) مثبت للمحل في المحل (ناف للحرمة في ذاته) اي بالنظر الى الدليل مع قطع النظر عن المانع

وَعَنْ ظَنِّي الْخَنَافِي (فَلَا يَحْدُ قِيَهَا وَان) وَصَلِيَّة (عَلِمَ بِالْحَرَمَةِ) لِقِيَامِ الدَّلِيلِ النَّاسِي لَهَا (كُوْطِيْ اَمَةٌ وَلَدَةٌ
وَان سَفَل) عَمَلًا بِلَامِ الْمَلِكِ كَامِر (اوْ مُشْتَرَكْتَهُ اوْ مَعْتَدَتَهُ ٦٣٢ * بِالْكُنْيَاتِ) لَلْقَوْلِ بَانْهَنْ رَوَاجِع

بِالاسْتِهْزَاءِ بِالْاِذَاكَارِ وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ وَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ اَوْ قَالَ ذَلِكَ عِنْدَ الزَّانَا وَعِنْدَ
الْحَرَامِ الْمُقْطُوعِ بِحَرَمَتِهِ اَوْ عِنْدَ اخِذِ كَعْبَتَيْنِ لِلزَّانَا اَوْ عِنْدَ رَمَى الرَّمْلِ وَطَرَحِ الْحَصَى
كَأَيْفَعْمَلُهُ اَرَبَابُ الْقَالَ لِأَنَّهُ اسْتَخَفَّ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْوَزَانُ يَقُولُ فِي الْعَدْمِ قَامَ اِنْ يَقُولُ
وَاحِدٌ بِسْمِ اللَّهِ وَيَضَعُهُ مَكَانَ قَوْلِهِ وَاحِدًا لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ ابْتِدَاءَ الْعَدْلَانِ لَوْ ارَادَ ابْتِدَاءَ
الْعَدْلِ قَالِ بِسْمِ اللَّهِ وَاحِدًا لَكِنَّهُ لَا يَقُولُ كَذَلِكَ بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى بِسْمِ اللَّهِ يَكْفُرُ لَكِنْ فِيهِ
كَلَامٌ وَان قَالَ عِنْدَ الْفَرَاغِ الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْبَعْضِ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْخُلَاصِ
مِنْ الْحَرَامِ وَقِيلَ يَكْفُرُ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى اتِّخَاذِ الْحَرَامِ فَانْ نَوَى يَعْمَلُ عَلَى نَيْتِهِ وَانْ لَمْ يَنْوِ
شَيْئًا لَا يَكْفُرُ كَقِيَ الْبِرَازِيَّةَ قَالَ بَدْرُ الرَّشِيدِ وَسَمِعْتُ عَنْ بَعْضِ الْأَكْبَرِ أَنَّهُ قَالَ
مَنْ قَالَ مَوْضِعَ الْأَمْرِ لِلشَّيْءِ أَوْ مَوْضِعَ الْإِجَازَةِ بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا اِنْ يَقُولُ لَهُ وَاحِدًا دَخَلَ
اَوْ اقْوَمَ اَوْ أَقْعَدَ اَوْ اتَّقَدَّمَ اَوْ اسِيرَ وَقَالَ الْمَشِيرُ بِسْمِ اللَّهِ يَعْنِي بِهِ اذْنَتُكَ فِيمَا اسْتَأْذَنْتَ
كَفَرُ لَكِنْ فِيهِ كَلَامٌ وَيَكْفُرُ بِقَوْلِ الْمُرِيضِ لِأَصْلِي اِبْدَاجًا بَالِغًا مِنْ قَالِهِ صَلِّ وَقِيلَ لَا
وَكَذَا لِأَصْلِي حِينَ أَمَرَ بِهَا وَقِيلَ اِنَّمَا يَكْفُرُ إِذَا قَصَدَ نَفْسَ الْوُجُوبِ قَالَ مُحَمَّدٌ قَوْلُ
الرَّجُلِ لِأَصْلِي يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجِهًا أَحَدُهَا لِأَصْلِي لِأَنِّي صَلَّيْتُ وَالثَّانِي لِأَصْلِي
بِأَمْرِكَ فَقَدْ أَمَرَنِي بِهَا مِنْ هُوَ خَيْرُ مَنْكَ وَالثَّالِثُ لِأَصْلِي فَسَقَا وَمَجَانَا فَهَذِهِ
الثَّلَاثَةُ لَيْسَتْ بِكَفَرٍ وَالرَّابِعُ لِأَصْلِي إِذْ لَيْسَ تَجِبُ عَلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ أَوْمَرْ بِهَا
وَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَكْفُرُ وَلَوْ قِيلَ لِلْفَاسِقِ صَلِّ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَا تَصِلُ
حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ التَّرَكِّ يَكْفُرُ وَيَكْفُرُ بِقَوْلِ الْعَبْدِ لِأَصْلِي فَإِنْ أَثَوَابَ يَكُونُ لِلْمَوْلَى وَإِذَا
قِيلَ لِرَجُلٍ صَلِّ فَقَالَ اِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَقَصَ عَنِّي مَالِي فَأَنَا أَنْقَضْتُ حَقَّهُ كَفَرُوا وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ
لَوْ صَارَ الْقَبْلَةُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مَا صَلَّيْتُ وَبِقَوْلِهِ سَرْنَا زَيْسْتَهُ أَمْ وَبِقَوْلِهِ أَصْبِرْ إِلَى مَجِيئِ
شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى نَصَلِّيَ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ صَلِّ وَمَنْ قَالَهُ صَلِّ فَقَالَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ
يَلْغُ هَذَا الْأَمْرَ إِلَى نَهَايَتِهِ اَوْ قَالَ لِلْأَمْرِ مَا زِدْتِ وَمَا رَجَحْتِ مِنْ صَلَوَتِكَ يَكْفُرُ
وَبِقَوْلِهِ نَصَلِّيَ رَمَضَانَ اِنَّ الصَّلَاةَ فِي رَمَضَانَ تَسَاوَى سَبْعِينَ صَلَاةً وَبِتَرْكِ
الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا غَيْرِنَا وَلِلْقَضَاءِ وَغَيْرِ خَائِفٍ لِلْعِقَابِ وَبِصَلَوَتِهِ لِغَيْرِ الْقَبْلَةِ مُتَعَمِّدًا
أَوْ فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ أَوْ بِغَيْرِ وَضوءٍ عَمْدًا أَوْ أَخُوذِهِ الْكَفَرُ فِي الْآخِرِ فَقَطَّ وَقِيلَ لَا
فِي الْكُلِّ وَمَحَلُّ الْاِخْتِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْتِخْفَافًا بِالْإِيمَانِ وَانْ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ
وَالِاسْتِخْفَافِ فَيَصِيرُ كَافِرًا بِالْإِتِّفَاقِ وَفِي فُصُولِ الْعِمَادِ وَلَوْ ابْتَلَا إِنْسَانٌ بِذَلِكَ
ضَرُورَةً بَلَّغًا كَانَ يَصَلِّيُ مَعَ قَوْمٍ فَاحْدَثَ وَاسْتَحْيَى اِنْ يَظْهَرُ ذَلِكَ وَكُنْتُمْ فَصَلَّيْ
هَكَذَا أَوْ كَانَ هَرَبًا مِنَ الْعَدُوِّ فَقَامَ يَصَلِّيُ وَهُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ قَالَ بَعْضُ مُشَائِخِنَا
لَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَهْزِئٍ وَيُذْنُ مَنْ اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ اِنْ لَا يَقْصِدُ بِالْقِيَامِ الْقِيَامَ
إِلَى الصَّلَاةِ وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا وَإِذَا حَتَّى ظَهَرَ لَا يَقْصِدُ الرُّكُوعَ وَلَا السُّجُودَ وَلَا يَسْبُحُ
حَتَّى لَا يَصِيرَ كَافِرًا الْجَاعِلُ وَيَكْفُرُ بِإِنْكَارِهِ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ مَطْلُقًا وَبِالاسْتِهْزَاءِ

وَابِسْ لِقَوْلِهِ (دُونَ الثَّلَاثِ
كَبِيرٌ فَائِدَةٌ بَعْدَ اتِّصَرِّحَ بِهِ
فِيمَا مَرَوْ هَذَا بِخِلَافِ وَطِيْ
الْمُخْتَلَفَةِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ
الشُّبُهَةِ الْحَكِيمَةِ وَاخْطَأَ مَنْ
بَحَثَ وَقَالَ يَنْبَغِي كَوْنُهَا
مِنْ ذَوَاتِ الشُّبُهَةِ
الْحَكِيمَةِ كَذَا فِي الشَّرْحِ نَبْلَالِيَّةِ
عَنِ الْقَوِّحِ (أَوْ) وَطِيْ
(الْبَايَعِ) الْأَمَةِ (الْمُسْبِغَةِ أَوْ)
وَطِيْ (الزَّوْجِ) الْأَمَةِ
(الْمُهِوْرَةِ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا)
لِلْمُشْتَرِي وَالزَّوْجَةِ وَهَذَا
فِي الْمُسْبِغِ الصَّحِيحِ أَمَّا الْفَاسِدُ
فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَطِيْ قَبْلَ
التَّسْلِيمِ أَوْ بَعْدَ وَكَذَا الْمُسْبِغِ
بِشَرْطِ الْخِيَارِ سَوَاءً كَانَ لِالْبَايَعِ
أَوْ لِلْمُشْتَرِي كَقِيَ الشَّرْحِ نَبْلَالِيَّةِ
عَنِ الْبَحْرِ (وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ
فِي هَذِهِ) الشُّبُهَةِ (عِنْدَ الدَّعْوَى
لَا فِي الْأَوَّلَى) وَهِيَ الْفِعْلُ
(وَانْ) وَصَلِيَّة (أَدْعَاءُ)
الْأَفِي الْمَطْلَقَةِ ثَلَاثًا بِشَرْطِهِ
وَالْمَطْلَقَةِ بَعْضُ وَالْمُخْتَلَفَةِ
وَمَنْ زَفَّتْ إِلَيْهِ وَقَلَنْ هِيَ
زَوْجَتُكَ فَيُثْبِتُ نَسَبَهُ
(وَيَحْدُ بُوْطِيْ أَمَةٌ أَخِيهِ)
وَأَخْتُهُ (وَعَمَّتُهُ) يَعْنِي كُلَّ
ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ غَيْرِ وَلَادٍ
(وَانْ) وَصَلِيَّة (ظَنُّ حُلَاهَا)
لِعَدَمِ قِيَامِ الدَّلِيلِ (وَكَذَا)
يَحْدُ (بُوْطِيْ أَمْرُ أَهْوَجْدَهَا)
عَلَى فَرَاشِهِ (وَانْ) ظَنُّهَا
أَمْرُ أَهْوَجْدَهَا (كَانَ أَعْمَى)
لَا مَكَانَ تَمِيْزَةٍ (إِلَّا إِذَا دَعَاَهَا)

فَأَجَابَتْهُ (قَائِلُهُ بِلِسَانِهَا) (أَنَا زَوْجَتُكَ) أَوْ أَنَا فَلَانَتْ بِاسْمِ زَوْجَتِهِ فَوَاقَعَهَا وَأَوْ أَجَابَتْهُ بِالْفِعْلِ * بِالْإِذَاكَارِ
أَوْ بَعْمَ حَدِّ (لَا) يَحْدُ (بُوْطِيْ أَجَنِيَّةٌ زَفَّتْ إِلَيْهِ وَقَلَنْ) النِّسَاءُ وَلَوْ قَالَ وَقِيلَ كَقِيَ الْكِنْيَةِ وَغَيْرِهِ لَكَانَ أَوَّلَى لِأَنَّهُ

يكفي خبر الواحد (هي زواجك و) لكن (عليه المهر) لان البضع لا يخلو عن حد او مهر (ولا بوطى) بهيمة وزنا في دار حرب او بغى) ٦٣٣ * الا اذا زنى في عسكر لاميره ولا ية الإقامة (ولا) يحذف لكتبة

يعزر (بوطى محرم زوجها)
و وطنها بعد العقد والعلم
بانها اخته مثلاً ثم قيل نكاح
المحارم بادل عنده فسقط
الحمد بشبهة الاشتباه وقيل
فاسد فسقطه لشبهة العقد
و حقيق الكمال الاول
قلت * وقد قدمنا
انسوية فلا تغفل (او) وطى
(من استأجرها ليرتني بها)
عند ابى حنيفة (خلا فالهما)
فانه يحذف عندهما في المستثنين
وعليه التعويل كما في قبح
القدير وغيره وفي الخلاصة
في مسئلة المحرم وعلى قولهما
الفتوى وفي القمستانى بعد
ان نقل عن المضمرات تصحيح
قوله قال وفي موضع آخر
اذا تزوج بمحرمة يحذف عندهما
وعليه الفتوى واما في مسئلة
المستأجرة وكذا المستمارة
فجزم القمستانى بوجوب
الحذف فيهما و اطلق العبارة
عاجلاً باياهما كامة اخيه
و ايجك فيهما خلاف فليحفظ
نعم في شرح الباقيات عن
الحقايق لو قال في المحرم
ظننت انها تحلى او قال
في المستأجرة للزنا امهرتها
لازنى بها لا يحذف اتفاقا وانه
يحذف اتفاقا بالمستأجرة للخدمة
فليحذف (ومن وطى اجنبية

بالاذان لا بالمؤذن وباعادة الاذان على وجه الاستهزاء و بقوله صوت طرقة
حين سمع الاذان استهزأ او قال هذا صوت غير المتعارف او صوت الاجانب
او صوت الجرس او قال اين بانك باسبان هذا اذا قصد الاستهزاء بقراءة نفسها
بخلاف ما اذا استهزأ بقارئها من وحشة قبح صوته فيها و غرابة تأديته بها
و بقوله لا اؤدى الزكاة بعد الامر بادائها على قول و بقوله لو امرنى الله تعالى
بالزكاة اكثر من خمسة دراهم او بالصوم اكثر من شهر لا فاعل ولو تمنى ان لا يفرض
رمضان فالصواب انه على نيته قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر الثقيل
او الضيف الثقيل او قال عند دخول رجب بفتنها اندر افتاديم ان قاله تنهاونا كفروا
قال لضعفه وجوعه لا يكفر ويكفر بقوله ان هذه الطاعات جعلها الله تعالى عذابا
علينا بل تأويل او قال لو لم يفرض الله تعالى هذه الطاعات لكان خيرا لنا وبقوله لا
عند امره بقوله لا اله الا الله لكن ان عني به لا اقول بامرك لا يكفر وبانكاره الاهوال
عند النزاع او القبر لكن المعتزلة انكروا عذاب القبر فلا يصح اكفارهم في صحيح
الاقوال وبانكاره القيامة والبعث والجنة والنار او الميزان والحساب او الصراط
او الصحائف المكتوبة فيها اعمال العباد الا اذا انكر بعث رجل بعينه وبانكاره رؤية
الله عز وجل بعد دخول الجنة وبانكاره عذاب القبر و بقوله او اعطاني الله الجنة
لا يريد هادونك ولا ادخلها مع فلان او اعطاني الله الجنة لاجلك ولا لجل هذا العمل
لا يريد هادوا ولا يريد الجنة واريد رؤيته تعالى كافي اكثر الكتب لكن رؤيته تعالى اكبر
من الجنة فينبغي ان لا يكفر بطلب الاعلى و يؤيده ما قالوا من ان الدنيا حرام على
اهل الآخرة والآخرة حرام على اهل الدنيا وكلاهما حرامان على اهل الله تأمل
و بقوله لا اعلم ان اليهود والنصارى اذا بعثوا اهل يعذبون بالنار وبانكاره حشر بنى
آدم لا غيرهم و بعدم رؤية العقوبة بالذنب و بعدم رؤية المعاصى قبيحة و بعدم رؤية
الطاعة حسنة و بعدم رؤية الثواب على الطاعة و بعدم رؤية وجوب الطاعات
* الرابع في الاستخفاف بالعلم وفي البرازية فالاستخفاف بالعلماء لكونهم علماء استخفاف
بالعلم والعلم صفة الله تعالى فمنحه فضلا على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعتهم
نيابة عن رساله فاستخفافه بهذا يعلم انه الى من يعود فان اقتصر سلطان عادل
بانه ظل الله تعالى على خلقه يقول العلماء بلطف الله اتصفنا بصفته بنفس العلم فكيف
اذا اقترن به العمل والمالك عليك لولا عدلك فاين المنصف بصفته من الذين
اذا عدلوا لم يعدلوا عن ظله والاستخفاف بالاشراف والعلماء كفروا من قال للعالم
عويل او علوى علوى قاصدا به الاستخفاف كفروا من اهان الشريعة او المسائل
التي لا بد منها كفروا من بغض عالما من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر ولو شتم
فم عالم فقيه او علوى يكفر وتطلق امرأته بانها اجاعا كافي مجموعة المؤيدى نقلا

فيما دون الفرج) اي القبل يعنى * ٨٠ * ل * من التبطين والتفخيز دون الدبر بدليل
السياق والسباق كما هو ظاهر عند الحذاق (يعزر) من غير جيد (وكذا) يعذر (لو وطنها) اي الاجنبية

(في الدبر) وعطفه تنصيصا على حكمه وقبحه المشهور على ان المتبادر من اللواطة اتيان الذكور ولذا عطفه عليه فقال (او عمل عمل قوم لوط) ومهما اطلق عمل ٦٣٤ * قوم لوط يراد به ذلك الفعل

الذي ميم خاصة * قلت * وقد استوفيت الكلام فيه في شرحي على منظومة شيخ الاسلام البدر الغزني الجامعة للكبار والصغار وزدت على ذلك اشياء اخرى في كتاب تلخيص الاوائل والاواخر فليراجع ذلك من رآه (يعزّر) عند ابي حنيفة (وعندهما) والشافعي ومالك (يحد) حد الزنا فيرجم الفاعل والمفعول به لو محصنا والاجلد وكتبت في شرحي على اتنوير ان حرمة اللواطة اشد من الزنا لانها محرمة عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بمحرّم طبعيا فكانت اشد منه حرمة ولان حرمة تزول بتزوج وشراء وحرمتها لا تزول بحال ابدا ومتى اعتقد حله او تأول عليه قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم صار مردا كما نقلته في شرح المنظومة المذكورة عن شيخنا النجم الغزني الشافعي وصرح الزاهد في المجتبى بانه يكفر مستحلها عند الجمهور وعدم الحد عند الامام لانها لا تخفى بل للتغليظ على الفاعل لان الحد مطهر على قول وترجيح اللواطة على الزنا بالحرمة بلا نص

على الحد لا يجدي الا ترى ان شرب البول فوق الخمر في الحرمة لان حرمة لا تزول ابدا ولا يوجب الحد وحرمة الخمر تزول بالتخليل مع انه يوجب الحد كما في التوضيح والتلويح وصرح في تنوير

الابصار كغيره بانها لا تكون في الجنة على الصحيح وصرح في الدرر والغرر بان تعزيره يكون نحو الاحراق بالنار او هدم الدار او التكبس ٦٣٥ * من محل مرتفع اتباع الاحجار وفي فتح التدبر انه يعزروا بسجن

حتى يموت او يتوب ولو اعتادها قتله الامام سياسة (وان زنى ذمي بحرية في دارنا) اي مستأمنة (حد

الذمي فقط) عند ابي حنيفة

(وعند ابي يوسف يحدان

وعند محمد لا يحدان)

والحاصل ان الزانيين اما

مسلمان او ذميان او مستأمنان

او مخلفان فهي تسع صور

وفيها الحد عند الامام الا

في المستأمن او احدهما

مستأمن (وان زنا مكلف

بمجنونة او صغيرة) يجمع

مثلها (حد) هو لاهي

(وفي عكسه لا حد عليهما)

لان الاصل لم يحد فكذا التبع

(الافى رواية عن ابي يوسف)

وبه قال زفر والشافعي

(ولا بزناء المكره) وعليه

الفتوى كما في القهستاني غن

المضمرات قال والاكره الى

وقت الايلاج كما في الخزانة

(ولا يحد) ان اقر احدهما

بالزنا (اربعاً) وادعى الآخر

النكاح) ولو قال وانكره

الآخر لكان اشمل (ومن زنا

بامة فقتلها به) اي بفعل الزنا

لزومه الحد والقيمة) باعتبار

الجنايتين (وعند ابي يوسف

القيمة فقط) قلنا ضمان اقل

لا يوجب المالك لانه ضمان ذمة

والرياضات والمجاهدات التي تحكى عن الانبياء وعن بعض السلف الصالح فقال تعجبا وتعظيما لشانه مقر المجزءه عن مثله ونقصانه لاعلى سبيل الاستخفاف والانكار ينبغي ان لا يكفر ويكفر بقوله لا آخر لا تذهب الى مجلس العلم فان ذهبت تطلق وتحرم امرأتك مما رحة اوجدنا ومن رجع من مجلس العلم فقال الآخر رجع هذا من الكنيسة كفرو يكفر بقوله قصعة تريد خير من العلم بقوله الجاهل خير من العلم وبقوله الجاهل خير من العالم وبقوله زاهد جاهل خير من عالم فاسق وبقوله فعل دانشمندان هما نست فعل كافران ومن ذكر عنده الشرع فتجشأ فقال بهذا الشرع كفر ويكفر بقوله لا توحيد في علم الشريعة او علم الحقيقة اعلى من علم الشريعة او لا حقيقة علم الشريعة او علم الحقيقة احب الى من الشريعة ويريد بالحقيقة علم الفلاسفة

* الخامس في التفرقات *

و يكفر بقوله في الايمان يزيد وينقص وبقوله لا ادري الكافر في الجنة او في النار وبقوله لا اترك النقد لاجل النسبة اجواباً بقوله دع الدنيا لاخرة وبقوله انا محمد وبقوله النصرانية خير من اليهودية لانه اثبت الخبر بقوله هو قبيح شرعاً وعقلاً ثابت قبحه بالقطعي بل يقول اليهودية شر من النصرانية وبقوله لا في جواب الست بمسلم وبقوله لا اسمع كلامك واذل جزاء في جواب من قال اتق الله ولا تفعل وبقوله قتل فلان او دم فلان حلال او مباح قبل ان يعلم سيما موجباً للقتل وكذا من قال لهذا القاتل صدقت واحسنت الا ان يراد به الشتم فينبغي ان لا يكفر بل يعزروا وبقوله مال فلان مسلم لي حلال قبل تحليل المالك اياه ولو قال لا مير يقتل بغير حق كما اذا قتل سارقاً او شار باجودته او احسنت يكفر وبقوله ليتني لم اسلم الى هذا الوقت حتى ارث ابي وبقوله لبنيك او قال نحن كذلك في جواب من قال يا كافر او يا مجوسي او يا يهودي او يا نصراني وبقوله انا محمد وبقول المعتذر كنت كافراً فاسلمت عند البعض وقيل لا يبيح الكافر حتى لو سلم على الذمي يبيح لا كفرو به قوله للمجوسي يا استاذي يبيح لا كفرو به قوله الحرام احب الى من الحلال في جواب من قال كل من الحلال و باعتقاد الحلال حراماً او على العكس هذا اذا كان حراماً بعينه وحرمة ثابتة بدليل قطعي اما لو باخبار الاحاد لا يكفر ولو قال نعم الامر اكل الحرام قيل يكفر ومن قال احب الحمر ولا اصبر عنها قيل يكفر وبقوله الحمر ليست بحرام لانه استحل الحرام القطعي واستحلال الواطئة ان علم ان حرمة من الدين وبتنبه ان لم يحرم الظلم او الزنا او القتل بغير حق او كل حرام لا يكون حلال في وقت بخلاف الحمر فلو تصدق على فقير شيئاً من المال الحرام يرجو الثواب يكفر

بخلاف مالو زنا بها فاذهب عينها حيث يسقط الحد وتلزمه القيمة حتى او غصبها ثم زنا بها ضمنها بلا حد اتفاقاً بخلاف مالو زنا ثم غصبها ثم ضمنها * تنبيه * ذكر الاستير وشئ عن صاحب المحيط ان الحد والضمان

لا يجتمعان الا في مسئين احدهما اذا زنا بجارية بكر يجب الحد ونقصان البكارة الثانية اذا شرب خمر ذمي
يجب الحد وقيمة الخمر انتهى ﴿قلت﴾ وهذه تصلح نائمة ان ام ﴿٦٣٦﴾ يدخلها في الاولى لدخولها

ولو علم الفقير بذلك فدعا له وامن المعطى كفر ولو شتم فم مسلم يكفر وتطلق امرأته باينا
وهو الاصح مما قاله البعض من انها تطلق ثلثا كما في مجموعة المؤيدي قلاعن الحاموي
هذا قول محمد وعند الشيخين ان هذه فرقة بغير طلاق قررناه آنفا على انه افترى
في زمانا عدم الكفر ولو سب طعاما بكلمة الجماع يكفر ولو شتم حيوانا من المأكولات
او الماء فعند الامام يكفر وعندهما لا ويكفر في قولهم جميعا لو شتم خيوانا لا يؤكل
ومن ابتلى بمصيبات متنوعة فقال احذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا
وكذا فاذا تفعل ايضا وماذا بقي ولم تفعله وما اشبه هذا من الالفاظ فتد كفر
ويكفر بقول المريض المشتد مرضه ان شئت توفي مسلما وان شئت كافرا ارتكب
معصية صغيرة فقال له قائل تب فقال ما ذا صنعت حتى اتوب يكفر قال لظالم
تؤذي الله والمسلمين فقال نعم ما فعلت خوش محي كنم كفر وفي البرازية ومن قال
للظالم انه عادل يكفر وكذا الامر في زماننا لانهم جأرون بيتين ومن سمي الجور
عدلا كفر وقيل لا يكفر لانه تأويلا وهو ان يقول اردت انه عادل عن غيرنا وهو
عادل عن طريق الحق هذا اذ لم يرد به حقيقة اللفظ اما اذا راد به حقيقة اللفظ فيكفر
عند الكل فلا يكفي عدله في القضية الجزئية لان في العرف لا يطلق العدل الاعلى من
استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا ومن قال لمن اخذه مقاطعة على مال معلوم مبارك
يكفر ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك منه آخر كفر المضحك والمتكلم الا ان يكون
ضروريا بان يكون الكلام مضحكا ولو تكلم الواعظ بكلمة الكفر وقبل منه القوم كفر
الكل وقيل اذا سكنت القوم عن الذكرو وجلسوا عنده بعد تكلمه بالكفر كفر واذا
علموا ان هذه الكلمة كفر ويكفر بقوله امانة الله قبل حيوته وبقوله زذني واطلب
يوم القيمة في جواب من قال لمديونه اعط الدراهم في الدنيا فانه لا درا هم
في الآخرة يعني تؤخذ حسناتك وعند البعض لا يكفر وبقوله اعطني برا اعطيك
يوم القيمة شعيرا او على العكس وبقوله مالي في المحشر وبقوله لاخاف المحشر
او لاخاف القيمة وبقوله انا بريء من الموت عند البعض وبقوله لاخر اذهب معك
الى حفير جهنم او الى بابها ولكن لا دخلها وبقوله الى جهنم او الى طريق جهنم
عند البعض وبقوله كفرت حين تكلم بكلمة زعم القوم انها كفر فليست بكفر
ويكفر بقوله لاحية ولا دين لي في جواب من قال ليس لك حمية ولا دين وبقوله
لولده يا ولد الكافر عند البعض وبقوله لدابته يادابة الكافر او يامل الكافر
ان كانت تجيب عنه والا وبقوله ما امرني فلان ان افعل افعول ولو بكفر وبقوله
فلان اكفر مني او قال ضاق صدري حتى اردت ان اكفر او كدت ان اكفر
او كان زمان اقرب الى كفر وبقوله صيرورة المرء كافرا خيرا من الخيانة وبانكاره
ونفيه حكمة المطر وبقوله بد قبلة اجنبية هي حلال وتجنه ان لم يحرم الاكل

بالاولى فتنبه (والخليفة)
الى الامام الاعظم (يؤخذ
بالاموال والتقصاص)
لانها من حقوق العباد
وفيه اشعار بان القضاء
ليس بشرط لاستيفاء القصاص
والادسوال بل للتمكن الا
اذا انكر المال كما في اقرار
الخلاصة وسير النهاية
وغيرها لا يؤخذ بالحد
ولو لثقف لغلبة حق الله
تمالي واقامته اليه ولا ولاية
لاحد عليه بخلاف امير البلدة
فانه يحذ بامر الامام انتهى
والله اعلم ﴿باب الشهادة
على الزنا والرجوع عنها
لا تقبل الشهادة بمحذم تقدم
من غير﴾ عذر كرض
او خوف طريق او (بعد)
مسافة (عن الامام) للهمة
(الافى) حد (الذف)
لما فيه من حق العبد
(وفي السرقة يضمن المال)
المسروق لما قلنا والمال
ثبت مع الشبهة بخلاف الحد
(ويصح الاقرار به) لان
المرء لا يئثم على نفسه (الا
في الشرب) كما سيجي
(وتقادم) الحد (غير
الشرب بشهر في الاصح)
لان مادونه عاجل وهذا
اذا لم يكن بينهم وبين

التقاضى شهر فان كان قبلت لما مر (و) تقادم (الشرب بزوال الريح) عندهما (وعند محمد) ﴿فوق﴾
بشهر ايضا) وسيجي (وان شهدوا بزناه بعيابة قبلت بخلاف ميرفته من غايب) لان الدعوى شريطة

في السرقة دون الزنا (وان اقر باننا بمجهولة حد وان شهدوا كذلك لا يحد) احد للشبهة ولا شبهة في اقراره به على نفسه (وكذا) * ٦٣٧ * (وكذا) لا يحد (لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما يحد

الرجل و) كذا (لا يحد اخذ لو اختلف الشهود في بلد الزنا (خلاف الزفر) او شهادته اربعة في بلد في وقت واربعة به في ذلك الوقت بلد آخر) لكذب احديهما (وكذا لو شهد اربعة على امرأة به وهي بكر) اورثنا او قرنا وكلا يعمل فيه بقول النساء وكذا لو شهدوا عليه وهو محبوب (او هم فسقة او شهدوا على شهود وان) وصليته (شهادته الاصول بعد ذلك) اتفاقا (وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت) استحسانا وهذا لو صغيرا لامكان التوفيق وكل منهما

موجب بخلاف الاختلاف في الطوع والاكره لان احدهما غير موجب فافترقا (وحد) (الشهود فقط) بطلب المشهود عليه (لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدهم عبد او محدود او كذا لو وجد احدهم عبدا او محدودا بعد حد المشهود عليه) لانهم قذفة (وديته في بيت المال ان رجم) لان العزم بالغنم (وارش جرح ضر به او موته منه) اي من الرجم كذا بخط الباقي وهو سبق قلم وصوابه من الضرب كما

فوق الشيع وبقوله لا يقال للسلطان هكذا في جواب من قال يرحك الله حين عطس السلطان وبقوله بارك الله في كذبك لمن كذب واستحسانه باطلا من كلام اهل البدعة وبقوله للقيح انه حسن وبقوله انت مثل ابليس لا يكفر بقوله انت عندى مثل ابليس عند الله ويكفر بخروجه الى نيروز المجوس والموافقة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم وبشرائه يوم النيروز شيئا لم يكن يشتريه قبل ذلك تعظيما للنيروز لا لاكل والشرب وباهدائه ذلك اليوم للمشركين ولو بيضة تعظيما لذلك اليوم ولا يكفر باجابة دعوة مجوسى وحلق رأس والده ويكفر بوضع قلنسوة المجوس على رأسه على الصحيح الا لتخليص الاسير او لضرورة دفع الحر والبرد عند البعض وقيل ان قصده التشبيه بكفر وكذا شد الزنار في وسطه وفي البرازية ويحكى عن بعض من الاساففة انه يقول ما ذكر من الفتاوى انه يكفر بكذا وكذا انه لا تخوف واتمهديد بالحقيقة الكفر وهذا كلام باطل وحاشا ان يلعب امناء الله تعالى اعنى علماء الاحكام بالحلل والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عند شريعة سيدنا محمد عليه الصلوة والسلام وعصمى الله واياكم عن زلل اللسان وتكلم بكلمة الكفر باخطاء والنسيان آمين بحرمة سيد المرسلين صلوات الله عليهم اجمعين

* باب البغاة *

اي في بيان احكام البغاة جمع الباغى من البغى وهو التجاوز عن الحد وفي الفتح البغى في اللغة الطلب تقول بغيت كذا اي طلبته قال الله تعالى حكاية * ذلك ما كنا نبغ * ثم اشتهر في العرف في طلب ما لا يحل من الجور والظلم وفي التنوير هو في عرف الفقهاء هم الخارجون على الامام الحق بغير حق والامام يصير اماما بالبيعة معه من الاشراف والاعيان وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان يبيع ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذ صار اماما فاجرا لا ينزل ان كان له قهر وغلبة ولا ينزل (اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام) اي الخليفة العدل لاعن امير ظلم بهم فلو خرجوا عليه لظلم ظلمهم فليسوا ببغاة كافي اكثر الكتب (وتغابوا على بلد) وفي القمستان وفيه رمز الى انهم يكونون اهل بغى وان كان منعة الامام اقل من منعهم لان المنعة لا تظهر في حق الشارع والى انه يشترط ان يكونوا ظانين انهم على الحق والامام على الباطل تسمكين بشبهة وان كانت فاسدة بانهم غير فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والقوم مسلمين وانهم مرتكبون للكبيرة فان طاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في معصية بانص والاجاع (دعاهم) الامام (الى العود) اي الى طاعته

لا يخفى (هدر) عنده (وقالا في بيت المال ايضا) وبه قالت الايمة الثلاثة (وكذا الخلاف لو رجع الشهود لكن ليس في بيت المال كما يوهبه كلامه بل على الشهود عندهما كما في عامة الكتب فكان الاولى وكذا لو رجع

الشهود وقالوا يضمنون (ولو رجعوا بعد الرجم حدوا وغرموا للدية) فكذا لو رجع بعضهم فان (كل واحد) منهم (لو رجع حد وغرم ربعها) ولا تخلوا العبارة عن تطويل * ٦٣٨ * (ولو رجع احد خمسة فلا شيء)

وهذه الدعوة ليست بواجبة فان اهل العدل او قاتلوهم من غير دعوة الى العود لم يكن عليهم شيء ولا نهم علموا ما يقتلون عليه فجازلهم كالمتردين واهل الحرب بعد بلوغ الدعوة (وكشف شبهتهم) التي استندوا اليها في خروجهم عن طاعته لانه اهون الامرين فاذا اجابوا الى الطاعة تم المرام وان قالوا فعلنا لظلمك فالامام ازاله والافلاس لا يعينون الامام والبغاة (وبدأهم) الامام (بالقتال) اي قبل ان يبدأوا بالقتال (لوتحيزوا) اي اتخذوا حيزا اي مكانا (مجتعين) في ذلك المكان على ما نقله الامام خواجه زاده عن اصحابنا (وقيل) قائله ان قدوري (لا يبدأ) بقتالهم (مالم يبدأوا) اي البغاة بالقتال فان بدأوه قاتلهم حتى يفرق جمعهم وهو قول الشافعي فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم يدور على الدليل وهو تعسكهم واجتمعهم فان صبر الامام الى بدئهم ربما لا يمكن دفع شرهم وهو المذهب وفي القهستاني وجب كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والافلاس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزموا على الخروج لا يتعرض لهم بالقتل والحبس والايحج على كل من كان له قوة القتال ان يقتلهم مع الامام (فان كان لهم) اي للبغاة (قوة) اي جماعة يلحقون بهم (اجهن) على صيغة مبنى للفعول (على جر يحهم) وهو كناية عن اتمام القتل وفي البحر وجهن على الجر يح كنع واجهن اثبت قتله واسرعه وتم عليه وموت مجهز وجهر سريع كما في القاموس (واتبع موليهم) على البناء للفعول للقتل والاسر لان جر يحهم يحتمل ان يبرأ فيعود الى القتال وكذا من مولى منهم وموليهم بالنصب مفعول ثان وهو اسم فاعل من ولى تولية اذا ابركتولى ولم يذكر حكم اسيرهم وفي الاختيار الاحسن الحبس لانه يؤمن به شره من غير قتل وفي المرأة المقاتلة اذا اخذت حبست ولا تقتل الا في حال مقاتلتها وعند الأئمة الثلاثة لا يجهن ولا يتبع (والا) وان لم يكن لهم قوة (فلا) يجهن عن جر يحهم ولا يتبع موليهم لان شرهم مندفع بدونه فلاقتل لكونهم مسلمين (ولا تسب ذريتهم) وشيخهم وزمنهم واعماهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهذا الاولى كافي الاختيار وعلى هذا يقتل ان كان ذارأي او مال كما اذا كان مع الكفار (ولا يغنم ما لهم بل يحبس) اموالهم (حتى يتوبوا فيرد عليهم) بالاجماع لان الاسلام يعصم النفس والمال والحبس كان لدفع شرهم (وجاز استعمال سلاحهم وخيلهم عند الحاجة) فلو كان غير محتاج اليهما وضع السلاح عند سائر اموالهم ويبيع الخيل وحبس ثمنه لاحتياجه الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال وقال الشافعي لا يجوز لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه ولنا ان عليا رضي الله تعالى عنه قسم السلاح فيما بين اصحابه بالبصرة وكانت قسمته الحاجة للتمليك وان الامام ان يفعل ذلك

فان رجع آخر) مع الخامس (حدوا وغرموا ربعها) فان رجع اثلاث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها انجاسا كما في الحاوي (ولو رجع واحد قبل القضاء حدوا كلهم ولو) رجع (بعده) قبل الحد فكذلك) عندهما (وعند محمد الزاجع فقط) ولا رجم اتفاقا لان الامضاء من القضاء في باب الحدود (ولو شهدوا فزكوا فزجم ثم ظهروا كفارا او عبيدا فالدية على المزين ان رجعوا عن التزكية والا فلي بيت المال) عنده (وقالا في بيت المال مطلقا) رجعوا عنها او لا (ولو قتل واحد عامدا من امر برجه فظهروا كذلك) اي كفارا او عبيدا (فالدية في مال القاتل) استحسانا لشيعة صحة القضاء والقياس القصاص كما يقتض بقتل المقضى عليه بالقود لكون الاستيفاء للولى فليحفظ فان كتب الاصول بخلاف ذلك (ولو اقر الشهود بتعمد النظر) الى فرجها (لاترد شهادتهم الا اذا قالوا تعمدناه للتبذ فلا تقبل اجابا عا لفسقهم) (ولو انكر

الاحصان ثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او بولادة زوجته منه) قبل الزنا ويكفي * في * قولهم انه دخل بها خلافا لمحمد ولو رجع شهودا لاحصان لا يضمنون خلافا لفرق ولو خلا بها ثم طلقها وقال

وطتها وانكرت فهو محصن دونها اذا لاقرار حجة قاصرة فليحفظ * فرغ * تزوج بلا ولي فدخل بها لم يكن محصنا عند الثاني لشبهة الخلاف * ٦٣٩ * انتهى والله اعلم * باب حسد الشرب * اى الشرب

المحرم اخره عن الزنا لكون الزنا اقبح منه واغلاظ عقوبة وقدمه على القذف لتيقن الحرمة من الشارب دون القاذف لاحتمال صدقه وتأخير السرقة لانها لصيانة الاموال التابعة للنفوس (من شرب الخمر) لا يخفى ان من للعموم فتشمل الذمي وغيره والحال انه لا حد على الذمي في شى من الاشربة كافي الظهيرية كذا ذكره الباقي * قلت * وقد نقلت في شرح التنوير عن المنية انه يحسد بسكره من الحرام في الاصح حرمة السكر في كل الاديان انتهى واعتمده في المنظومة المجبة حيث قال * وجملة الحدود صاح تجرى * عليه لاحد شرب الخمر * لكنه بحده افق الحسن * قال المشايخ وذا قول حسن * لان حكم السكر باليتين * محرم قطعاً بكل دين * لكن في القهستاني انه لا يحسد الا لا تذف عندهما ويحد عند ابى يوسف الا للشرب والسكر انتهى فتنبه * قلت * وعليه فيبقى قيد التكليف والنطق والضوع والعطش المهلك والاتجا الى الحرم والعلم

في مال العادل عند الحاجة في مال الباغى اولى (وان قتل باغ مثله فظهر عليهم) اى على البغاة (لا يجب شىء) من القصاص والدية لانقطاع ولاية الامام عنهم وفي البحر يصنع بقتلى اهل العدل ما يصنع بسائر الشهداء لانهم شهداء واما قتلى اهل البغى فلا يصلى عليهم ولكنهم يغسلون ويكفنون ويدفنون وهو الصحيح (وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهلها اهل) المصر (آخر منه) اى من المصر (عند اقل) القاتل قصاصاً (به) اى بقتل مثله (اذا ظهر على المصر) اذا لم يجر على اهل المصر احكام البغاة وازعجوا قبل ذلك لانه لم تنقطع ولاية الامام وبعد اجراء احكامهم تنقطع فلا يجب القصاص ولكن يستحق عذاب الآخرة كافي الهداية والقح وبهذا ظهر لك انه لا بد من هذين التقديرين تدبر (وان قتل عادل مورثه الباغى يرثه) اى يرث العادل من ذلك الباغى مطلقاً لانه قتل بحق وفيه اشعار بانه محل للعادل قتل ذى رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الادفعا لهلاك نفسه ويحتمل في امساكه ليقتل غيره (ولو كان) الامر (بالعكس) اى لو قتل الباغى مورثه العدل (لا يرثه الباغى) عند الطرفين (الا ان ادعى انه كان) في قتله (على الحق) زاعماً ان الباغى انما هو في جانب مورثه فيرثه (وعند ابى يوسف لا يرثه) اى الباغى العادل (مطلقاً) اى سواء كان ادعى انه كان على الحق او على الباطل وهو قول الشافعى لانه قتل بغير حق فيحرم من الميراث اعتباراً بالخطأ ولهما انه قتل بتأويل يستقط معه الضمان فلا يوجب حرمان الارث لانه من باب العقوبة وفي الهداية العادل اذا اتلف نفس الباغى او ماله لا يضمن ولا يأثم لانه مأمور بقتالهم دفعا لشركهم والباغى اذا قتل العادل لا يضمن عندنا ويأثم وفي المحيط العادل اذا اتلف مال الباغى يؤخذ بالضمان وبين الكلامين مخالفة الا ان يحمل ما في الهداية على ما اذا اتلفه حال القتال اذا لم يمكن الابتناف شىء من ماله من كالحبل لاعلى ما اذا اتلفه في غير هذه الحالة لان ماله معصوم واعتقاد الحرمة موجود فلا معنى لنزع الضمان (وكره بيع) نفس (السلاح) فلا يكره بيع ما يتخذ منه كالحديد (من علم انه من اهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان لم يعلم) انه من اهل الفتنة (فلا) يكره لان الغلبة في الامصار لاهل الصلاح

* كتاب القيط *

لما كان في الاتقاط دفع الهلاك عن نفس القيط ذكره عقيب السبر الذى فيه دفع الهلاك عن نفس عامة المسايين وقدم القيط على اللقطة لتعلقه بالنفس وهو في اللغة مأى ليقط اى يرفع من الارض فيعمل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي النبوذ لانه يصدد ان يلقط وفي الاصطلاح اسم

بالحرمة والردة اذ لا يحسد للشرب صبي ومجنون وذمي واخرس ومكره وذو عطش مهلك ولا يجزى للحرم بعد ان شرب في الحل وحر بنى دخل دارنا فاسلم فشيرب جاهلاً بالحرمة وميرتداً سواء شرب قبل رده او فيها

فاسلم كما يعلم من القهستاني وشرحنا على التنوير (ولو قطرة واحدة فاخذوا) الحال ان (ريحتها موجود) كذا في الكنز لكن الحق تأييد موجودة لان الريح مؤنث سماعى * ٦٤٠ * كما في البحر والمح والباقي عن

الغاية واجاب في النهر يجوز انه ذكر الريح على معنى الشم اى وشم ريحتها موجود كما قيل في قوله عليه الصلوة والسلام مثل المؤمن كمثل الارجحة طعمها طيب وريحها طيب الا ان في الحديث استعارة لا يخفى (اوجاء وابه سكران ولو من نين) (وبه يفتى كاسيحي) (وشهد بذلك رجلان او افر به) اى بشرب الخمر والتبذ المسكر بل والنج في زماننا على المفتى به بخلاف نحو الافيون وجوز بوى اليه اشار في متن البرذوى واختلف امسكر ام لا كذا في القهستاني (قلت) وفي تنوير الابصار من الاشربة ويحرم اكل البنج والحشيشة والافيون لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لا حد عليه بل يعز ربما دون الحد زاد في المح وكذا يحرم جوزه الطيب لكن دون حرمة الحشيشة انتهى وفي خطر الشرح الوهبانية وشربها * وافقوا بحريم الحشيش وحرقة * وتطبيق محتش لزجر وقرروا * لبايعه التاديب والفسق

لمولود حتى طرحه اهله خوفا من العيلة او التهمة سمي به باعتبار مايؤمل اليه وهو من باب وصف الشيء بالصفة المشارفة كقوله عليه الصلوة والسلام من قبل قتيلافله سلبه وشرط في المستصفي ان لا يعرف نسبه (القاطه) اى اخذ اللقيط (مندوب) من تركه ان لم يخف هلاكه بان كان في مصر لما فيه من الرحم (وان خيف هلاكه) بان كان في مقارعة ونحوها من المهالك (فواجب) صيانته ودفعها للهلاك كمن رأى اعمى يقع في البئر ونحوها يجب عليه حفظه عن الوقوع وعند الأئمة الثلاثة فرض عين (وكذا اللقطة) يعنى التقاطها (مع الاشهاد) واجب ان خيف هلاكها ومندوب ان لم يخف وامن نفسه عليها وقال بعض التابعين يحل رفعها وتركها افضل (وهو) اى اللقيط (حر) في جميع احكامه حتى ان قاذفه يحد ولا يحد قاذف امه لان الاصل في نبي آدم الحر يده وكذا الداردار الاحرار لان الحكيم للغالب (الا ان ثبت رقه بحجة) اى بحجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا والحجة بينة اقيمت على الملتقط اذا كان اللقيط صغيرا او بينة على اللقيط او تصديقه ان كان كبيرا كما في القهستاني وشرط ان يكون الشهود مسلمين الا اذا اعتبر بوجوده في موضع الكفار كما في اكثر الكتب هذا على رواية كتاب اللقيط من المنسوط واما في رواية ابن سماعة عن محمد فاعبرة للواجد لقوة اليد كاسيأتى فلا تقبل شهادة الكفار على هذه الرواية اذا كان الملتقط مسلما تأمل (ونفقته) وكذا الكسوة والسكنى (في بيت المال) لو لم يوجد له مال هكذا روى عن عمر وعلى رضى الله عنهما (وكذا اجنابته) في بيت المال (وارثه له) اى لبيت المال لان الغرم بالغنم (وان انفق عليه الملتقط فهو متبرع) لا يكون ديننا عليه لعدم الولاية (الا ان يأذن الحاكم) بانفاقه عليه (بشرط الرجوع) فمح يكون ديننا على اللقيط لعموم الولاية فيرجع الملتقط عليه اذا كبر واذا مات في صغره يرجع على بيت المال وقال الطحاوى ان مجرد الامر بالانفاق يكفي للرجوع والاصح ما في المتن لان مطلق الامر يحتمل الحسبة والاستدانة فلا يرجع عليه بالشك (او يصدق اللقيط اذا بلغ) يعنى اذا لم يأمر القاضي بانفاقه فصدقه اللقيط بعد البلوغ في انه انفق له للرجوع فله الرجوع لانه اقر بمحتمه كما في شرح المجمع لابن مالك لكن في البحر خلافه فانه قال وينبغي ان يكون معنى التصديق تصديقه انه انفق بامر القاضي على ان يرجع لا تصديقه على الانفاق لانه لو كان بلا امر القاضي لا رجوع له فتصديقه وعدمه سواء وان ادعى الملتقط الانفاق بقول القاضي على ان يكون ديننا عليه فكذبه اللقيط لا يرجع الا بينة بخلاف القاضي اذا انفق على الصغير (ولا يؤخذ) اللقيط (من ملتقطه) قهر اسواء كان رجلا او امرأة لانه ثبت له حل الحفظ لسبق يده فله ان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذه منه لانه ابطال حقه بالاختيار وله ان

اثبوا * وزندقة للمستحل وحرروا * وفي عصرنا فاختير حد او ارفعوا * طلاقا من من * ينقله * مسكر الحب يسكر * وعن كلهم يروى وافق محمد * بجر يم ما قد قل وهو المحرر * (مرة) واحدة صاحبيا

وعن أبي يوسف مرتين) في مجلدين والاول الصحيح كافي المضمرات (وعلم شرقة طوعاً حذ جواب من اذا صحى
تأمين) سوطا (للحر) باجاء ٦٤١ ✽ الصحابة (واربعين للعبد مقر قاعلي بدنه كافي حد الزنا) فيتوق

ما استثنى ثمة ويجرد كائنة
على الظاهر (وان اقر او
شهد عليه) اثنان (بعد
زوال ريمها لا يحد) عندهما
(خلافا لمحمد) فانه يحد
عنده لان التقادم يمنع قبول
الشهادة بالاتفاق غير انه
مقدر بالزمان عنده، وبزوال
الريح عندهما واما الاقرار
فاللحاق لا يبطله عند محمد
خلافا لهما ورجح في الغاية
قول محمد فقال والمذهب
عندي في الاقرار قول محمد
لان حديث ابن مسعود
انكره بعض العلماء وفي الفتح
قول محمد هو الصحيح
(ولا يحد) بالاتفاق (من
وجد منه راحة الخمر او
تقاياها) لاحتمال نحو اكره
لعدم معاينته بخلاف ما مر
فدبر او اقر ثم رجع او اقر
سكران) لانه مما يندري
بالشبهات (والسكر موجب
للحد ان لا يعرف الرجل
من المرأة والارض من
السما عنده وعندهما ان
يهدى ويخط في كلامه
وبه يفتي) عملا بالعرف
والمراد به ان يكون غالب
كلامه الهذيان فان كان
نصفه مستقيما فليس بسكران
بل يكون كالصحة

ينقله الى حيث شاء وينبغي ان يساه نقله من مصر الى قرية اوبادية كافي البحر
ولو انتزعه احدا واختصه الاول والثاني الى القاضي فان القاضي يدفعه الى الاول
وينبغي ان ينزع منه اذا لم يكن اهلا لحفظه وفي البحر ينزع من سفيه وفاسق
وكافر ولو وجدته مسلم وكافر فتنازعا قضى به للمسلم (وان ادعى واحد) انه ابنه
قبل قوله و (ثبت نسبه) اي اللقيط استحسانا (منه) اي ممن يدعى اذا لم يدعه
الملقط واللقيط حي فاذا مات لم يصدق الغير بالبحجة فان ادعى فدعوته اولى
وان كان ذميا والآخر مسلما لانه صاحب يد (ولو) كان المدعى (عبدا) لان
ثبوت النسب منه اولى من الانتفاء بالكالية (وهو) اي اللقيط مع كون ابيه عبدا
(حر) لان ولد العبد قد يكون حرا يكون امه حرة فلا تبطل الحرية الثابتة تبعا
لدار بالشك (او) كان المدعى (ذميا وهو) اي اللقيط مع كون ابيه ذميا (مسلم)
ان لم يكن) اي ان لم يوجد (في مفرهم) اي مقر الذميين لان دعوته تضمنت
النسب وهو انفع له وابطل الاسلام الثابت بالدار يضمره فصحت فيما ينفعه دون
ما يضمره ولا يلزم من كونه ابنه ان يكون كافرا كما واسمت امه وهو الاستحسان
(وذمي ان كان) اي وجد (فيه) اي في مقر الذميين وهذا تصرح بان الاعتبار
هو المكان وقد اختلف المشايخ فيه فخالصه ان هذه المسئلة على اربعة اوجه
احدها ان يجده مسلم في مكان المسلمين فيكون مسلما والثاني ان يجده كافر في مكان
اهل الكفر فيكون كافرا والثالث ان يجده كافر في مكان المسلمين والرابع ان يجده
مسلم في مكان الكفار ففي هذين الفصلين اختلفت الرواية في كتاب اللقيط العبرة
للمكان لسبقه وفي رواية ابن سماعة عن محمد العبرة بالواجد لقوة اليد وفي رواية
ايهما كان موجبا لاسلامه فهو المعتبر لان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه وهو انفع له
كافي اكثر المعتبرات فعلى هذا ينبغي للبص تقييد الواجد بكونه ذميا لان الواجد
اذا كان مسلما يلزم ان يكون اللقيط مسلما على الروايتين الاخيرتين تأمل وعند
الائمة الثلاثة هو مسلم مطلقا (وان ادعى اثنان معا) كل منهما انه ابنه (ثبت)
نسبه (منهما) لعدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعى امرأة ذات زوج فان
صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او اقامت البينة صحت والا لا تصح
الدعوى وان لم يكن لها زوج فلا بد من نصاب الشهادة وان اقامت البينة ثبت
منهما عند الامام وعندهما لا يثبت وهو رواية عن الامام والى انه لو ادعى اكثر
من رجلين لم يثبت منه عند ابي يوسف واما عند محمد فيثبت من الثلاث لا الاكثر
وعن الامام يثبت من الاكثر (وان وصف احدهما علامة فيه) اي في جسده
ووافق لان الظاهر شاهد له (اوسبق) احدهما في الدعوة على الآخر (فهو اولى)
الاذا اقام الآخر البينة لان البينة اقوى وانما قيدنا بالموافقة لانه لو وصفوا خطأ

في اقراره بالحدود وغير ذلك ثم اختلف ✽ ٨١ ✽ ل في الحد اما في الحرمة فقوله كقولهما احتياطا (ولو
ارتد السكران لا) يعتبر (ولان امرأته منه) لعدم الاعتقاد وعن الثاني ارتداده كفر ذكره في الذخيرة وينبغي

ان يصح اسلامه كذا وفي القبح ان اسلامه غير صحيح كذا في الشر نبلاية عن البحر وفي القهستاني عن
اتمة وغيرها ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الا في الردة * ٦٤٢ * فلا تبين امره (قلت) لكن

ولو في بعض فلا ترجع وهو ابتهما وفي البحر ان العلامة مرجحة عند عدم مرجح
اقوى منها فيقدم ذو البرهان على ذي العلامة والمسلم على الذمي ذي العلامة
وظاهر ما في القبح تقديم ذي البدعي الخارج ذي العلامة ويزني تقديم الحر على
العبد ذي العلامة (والحر والمسلم) في دعوته (اولى من العبد والذمي) لفو نشر
مرتب لان حرية الاب انفع له وكذا اسلامه اذا كان حرا وان كاعبدا فالذمي
اولى لان الترجيح بالاسلام يكون عند الاستواء ولو ادعاه حران احدهما انه ابنه
من هذه الحرية والآخر من الامة فالذمي يدعيه من الحرية اولى (وان شد عليه) اي
على اللقيط (مال او) شد المأل (على ذابته هو) اي اللقيط (عليها) اي على الدابة
(فهو) اي المال (له) اي اللقيط عملا باظهاره وعن محمد ان كان بحال يستمسك عليها كان
له والا فلا (ينفق) الملقط (منه) اي من المال (عليه) اي على اللقيط (باذن قاض)
لانه مال ضيع وللقاضى ولاية صرف مثله اليه (وقيل) ينفق منه عليه (بدونه)
اي دون اذن القاضى (ايضا) اي كما ينفق باذن القاضى ويصدق في نفقة مثله
والصحيح الاول (وله) اي للملقط (شراء ما يبدله) اي اللقيط (منه) اي من المال
(من طعام وكسوة) وغيرهما لانه من الانفق هذا بيان لما لموصولة (وللملقط قبض
هيبه) اي قبض ما وهب للقيط وكذا قبض صدقته لانه نفع محض ولذا يملكه ووصيه
(وتسليم في حرفة) نظر اليه لانه من باب تتيقنه وله تعليمه حيث شاء (لا يجوز له) (زوجه)
لانه دام سبب الولاية من القرابة والملك والسلطنة فانكحه السلطان ومهره في بيت
المال وفي الخانية وليس له ان يختنه فان فعل ذلك وهلك كان ضامنا (ولا تصرفه
في ماله) اي مال اللقيط (لغير ما ذكر) وفي القهستاني تصرف ماله من التجارة
اعتبارا بالام في الكلام تسامح (ولا اجارته) اي اللقيط يأخذ الاجرة (نفسه) اعتبارا
بالعم (في الاصح) وهو رواية الجامع الصغير بخلاف الامام فانها تملك الاستخدام
فتملك الاجارة (وقيل) وهي رواية القدوري (له اجارته) لانه يرجع الى تتيقنه

* كتاب اللقطة *

هي من الاتقاط وهو الرفع وهي بضم اللام وقبح القاف اسم الاخذ وبسكون
القاف اسم المال الملقوط كالضحية بفتح الحاء اسم فاعل وبسكونها اسم مفعول
وهذا عند الخليل وعن الاصمعي وابن الاعرابي واقرء انها بفتح القاف اسم
للمال ايضا وفي اصطلاح الفقهاء هي رفع شئ ضايع للحفاظ على الغير لا التملك
(هي) اي اللقطة (امانة) بالاتفاق لا يضمنها الملقط الا بالتعدي والمنع بعد
الطلب (ان اشهد) عند القدرة شاهدين (انه اخذها) ليردها على صاحبها
فلو وجدته في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد

ذكرت في شرح التنوير
ان المستثنى سبع انتهى والله
اعلم * باب حد القذف *
هو لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا وهو من الكبائر
بالاجماع واستثنى منه
النسفية ما كان في خلوة
لعدم حقوق العار قال صاحب
البحر وقواعدنا لا تأباه كذا
في الشر نبلاية (قلت)
قد عرفت في البحر لجمع الجوامع
وعزاه في الجمع لابن عبيد
السلام ولفظه قذف
المحصن في خلوة بحيث
لا يسمعه الا الله والخلوة
ايس بكيرة موجبة للحد
لانتفاء المفسدة انتهى فقال
محشيه اللقاني المحقق من
مثل هذه العبارة نفي ايجاب
الحد لان كونه كبيرة ايضا
لان الكلام المقيد بقيود
اذا نفي توجه اتني للقييد
الاخير ويصير الكلام
صادقا بنفي غيره وثبوته
انتهى وقال الزركشي قال
ابن عبد السلام الظاهر ان
من قذف محصنا في خلوة
ليس بكيرة موجبة للحد
لانتفاء المفسدة وما قاله قد
يظهر في ما اذا كان صادقا
دون الكاذب لجرته على الله
تعالى انتهى فتأمل كذا

قال اباقاني (قلت) والذي حررت في شرح منظومة والديتخنا تبعا لشيخنا البحر الغزي الشافعي * ضمن *
اليه من الكبر وان كان صدوقا لانه يهود له نايه ولو من الوالد اؤله او والد وئله وان لم يحمد به بل يعزر ولو

لغير محصن وشرط الفقهاء الاحصان انما هو لوجوب الحد لا لكونه كبيرة وقد روى الطبراني عن وائلة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **٦٤٣** من قذف ذميا حده له يوم القيمة بسياط من نار ثم من المعلوم

ضرورة ان قذف ام
المؤمنين عائشة رضي الله تعالى
عنها كفر سواء كان سرا
او جهرا وكذا القول في
مريم وكذا الرمي باللواط
نعم قال الحلبي من الشافعية
قذف الصغيرة والملوكة
والحرّة والمتهكة من الصغار
وتماه في شرحنا المذكور
وبالله التوفيق (هو كخذ
الشرب كية وثبوتا) كما مر
(فن قذف محصنا ومحصنة
بصرح الزنا) لا ياتر يرض
ولو كان قذفه بغير العربة
او في حالة الرضا ولم يقيد
به في الهداية والكافي فظن
انه مصرح به فيهما وتركه
من سهو الناسخ سهوا نعم
هو مقيد بما اذا لم يقيم بينة
على صدق مقالته فان اقامها
لم يحكم اي القاذف وكذا
المقذوف ان تقادم السبب
كافي الظهيرية (حد بطلب
المقذوف) لانه حقّه ولو كان
المقذوف غائبا عن مجلس
القاذف (مترقا ولا يترع
عنه غير الفرّ والحشو)
كالبلطن الا ان يكون فوق
قيصه على ما استظهره
الكمال (واحصانه) اي
المقذوف (كونه مكلفا)
فلو قذف مراهقا فادعى

ضمن الا اذا ترك الاشهاد لخوف ظلم كما في زماننا هذا والقول قوله مع يمينه
كوني كذا منعي من الاشهاد (والا) اي وان لم يشهد كذلك فهلكت (ضمن)
عند الطرفين ولم يشترط ابو يوسف الاشهاد كما في اكثر الكتب وفي النبايع
ذكر في بعض الكتب قول محمد مع الامام والا صح انه مع ابى يوسف والاول
الصحيح قيد بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا ولانه لو تصادقا
على انه اخذها ليرد هاهما لم يضمن اتفاقا هذا اذا اتفقا انه لقطة وان اختلفا فقال
صاحبها اخذتها غصبا وقال الملقط لابل اخذتها لقطة لك يضمن اتفاقا
كما في اكثر الكتب وبه علم ان الاشهاد انما هو شرط عند الاختلاف وفيه اشارة
الى ان البالغ والصبي سواء في الضمان بترك الاشهاد فاشهد ابوه او وصيه وعرف
لم يصدق (والقول للمالك ان انكر اخذه للرد) اي ان لم يشهد عليه وقال الملقط
اخذته للمالك وكذبه المالك فانه ضامن عند الطرفين (وعند ابى يوسف
القول للملقط) فلا يضمن لان الظاهر شاهد لاختياره الحسبة دون العصية وهو
قول الائمة الثلاثة ولهما انه اقرب بسبب الضمان وهو اخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه
فوقع الشك فلا يصدق الايمنية وفي الحاوي ترجيح قول ابو يوسف حيث قال
وبه تأخذ وعلى هذا الخلاف لو قال مالكها اخذتها لنفسك وقال الملقط بل
اخذتها لاجلك وفي النودر اوضاع في يده ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة
معه بخلاف المودع وفي البحر اذا اخذ لرجل لقطة ليعرفها ثم اعادها الى المكان
الذي اخذها منه فقد برئ من الضمان هذا اذا اعادها قبل ان يتحول عنه ذلك
المكان اما اذا اعادها بعدما تحول يضمن في غير ظاهر الرواية (ويكفي كالاشهاد قوله)
اي الملقط (من سمعتموه يشهد) اي يطلب (لقطة فدلوه) جمع امر مخاطب من دل
يدل (على) قليلة كانت او كثيرة واحدة واكثر لانها اسم جنس (ويشملها) اي
يجب تعريف اللقطة (في مكان اخذها) فانه اقرب الى الوصول (وفي الجمع)
اي مجامع الناس كابواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب (مدة)
اي زمانا (يغلب على ظنه) اي الملقط (عدم طلب صاحبها) اي اللقطة (بعدمها) اي
بعد هذه المدة (هو الصحيح) وعليه الفتوى وهو مختار شمس الائمة السرخسي لان
ذلك يختلف بقله للمال وكثرته فيفوز الى رأى المبطل وهو خلاف ظاهر الرواية فانه
عرفها سنة نفيسة كانت او خسيسة وهو قول الائمة الثلاثة (وقيل ان كانت عشرة)
دراهم (واكثر فولا) اي فيعرفها حولا (وان كانت اقل فاياما) على حسب ما يرى
وهو رواية عن الامام وعنه وعن غيره غير هذا ثم اختلف في التقدير من قدر المدة
بالحول ونحوه قيل يعرفها كل جمعة وقيل شهر وقيل ستة اشهر (وما لا يتي) كالاطعمة
المعدة للاكل وبعض الثمار (يعرف الى ان يخاف فسادها) اي الى مدة يظن انها

البلوغ بالسن او الاحتلام لم يحكم القاذف بقوله كافي البحر عن الظهيرية (قلت فهذا يستثنى من قول أئمتنا لوراهق
وقالا بلفظ صدقا واحكامهما احكام البالغين فليحفظ ولا بد ايضا ان لا يكون واد، او ولد واد، او رتقا او محجوبا

او خثي مشكلا او اخرس وان صدق عليهم تعر يف المحصن هنا وما يحتمل يعقوب پاشا من انه ينبغي ثبوت بطلب
الاخرس بشارته التخصصة تعقبه الباقي بانه يكفي للدرء ادنى * ٦٤٤ * شبهة (حراما مسلما عقيفا عن الزنا)

تفسد فيها ولا خلاف في ذلك ولو وجد اللحم اوللن او الفواكه الرطبة ونحوها
عرف الى تلك المدة كافي المختار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
والمختار انها اذا لم تكن مما يبيح يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق
واما ما على الاشجار فلا يؤخذ في موضع ولا بأس بالانتفاع من التفاح والكثير
الذي في نهر جار كما في المحيط وفي التنوير حطب ووجد في الماء له قيمة فلقطة
والا فلال لا خذ، لكن في النظم لو كانت مما لا يبقى باعها بامر القاضي ثم حفظ
ثمها كافي القهستاني وعند الشافعي يبيعها ويترص بثمنها حولا (ثم) اي بعد
مامضى مدة التعريف ولم يظهر مالها (يتصدق) الملتقط (بها) اي باللقطة
(ان شاء) لانه لما عجز عن ايصال عين اللقطة الى صاحبها جازله ان يو صل
عوضها وهو الثواب على اعتبار اجازته الا ان الافضل ان يحفظه ليحيى
صاحبها فان التصديق رخصة والحفظ عزيمة (وان جاء ربهما بعد) اي بعد
التصدق بعد التعريف مدته (اجازته) اي التصديق ربهما (ان شاء) ولو بعد
هلاكها لان التصديق وان حصل باذن الشرع لكن لم يحصل باذنه فيستوقف
على اجازته وانما قيدنا ولو بعد هلاكها لئلا يتوهم اشتراط قيامها للاجازة
وايس ذلك بشرط (واجرله) اي ثواب التصديق له (اضمن الملتقط) لانه سلم
ماله الى غيره بغير اذنه ولو بامر القاضي وهو الصحيح لان امره لا يكون اعلى من
فعله والقاضي لو تصد بها كان له ان يضمه (او) ضمن (الفقير لو) كانت
(هالكه) قيد لهما جيبا لانه قبض ماله بغير اذنه (واليهما ضمن لا يرجع على الآخر)
لان كلا منهما ضامن بفعله الملتقط بالتسليم بغير اذن صاحبها والفقير بالتسليم
بدون اذنه (وياخذها) اي المالك اللقطة (منه) اي من الفقير (ان) كانت
(قاعة) لانه وجد عين ماله (ولقطة الخل والحرم سواء) عندنا لان النص الدال
على مشروعية الالتقاط بشرط الاشهاد مطلق يتناول لقطتهما وعند الشافعي
يجب تعريف لقطة الحرم الى مجيئ صاحبها (ويجوز التقاط البهيمة) الضالة
مالم تخف ضيا عنها وفي البحر وان كان مع اللقطة ما يدفع به دين نفسه كالقرن
للبقرة و زيادة القوة في البعير بكمه ونقعه يقضي بكر اهبة الاخذ وبه علم ان التقاط
البهيمة على ثلثة اوجد لكن ظهر الهداية ان صورة الكراهية انما هي عند الشافعي
لا عندنا وانما قيدنا بالضالة لان من رأى دابة في غير عمارة او برية لا يأخذها
مالم ينل على ظنه انها ضالة بان كانت في موضع لم يكن بقر به بيت مدرا وشعر
او قفلة نازلة او دواب في مرعاها كما في اكثر الكتب وقيدنا بمالم تخف ضيا عنها
لانه ان خافه لا يسعد تركه كما في الواو الحية فعلى هذا علم ان المص اخل بتركها
تأمل وفي القاموس البهيمة كل ذات اربع ووفى الماء او كل حي لا يميز والجمع بهائم

فهذه خمس شرائط تدحل
تحت قوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ففي فتد
واحد لم يكن محصنا (ولو)
نفاه عن ابيه بان قال لست
لاييك او قال لست بابن فلان
(ان) كان (في غضب حد)
لو امه محصنة استحسانا لانه
في الغضب يراد الحقيقة
بخلاف ما لو نفى الولادة من
ابويه بان قال لست بابن فلان
ولا فلانة فلا يحد بحال
لعدم قذف امه لالفاظ ولا
اقتضاء لان نفى الولادة نفى
للوطى وفيه نفى الزنا لا
اثباته (والا) يكن حالة
الغضب بل الرضى (لا) يحد
لما ذكرنا (ولا يحد) انوفاه
عن جدته (في غير غضب
(او نسبته اليه او الى عمه او
خاله او رابه) بتشديد الباء
او زوج امه لان كلا اسمي
ابا (او قال يا ابن ماء السماء)
وقد لقب به عمر وابن الحارث
لكرمه (او قال لعربي
يا بطنى) لانه كقوله للمصري
يارستاق (او لست بعربي)
لم يكن قذفا (ويحد بقذف
الميت المحصن ان طالب به
الوالد) والجد وان علا
(او واده وولد واده)
وان سفل وله الطلب مع

قيام الولد خلافا لغيره (ولو محروما عن الارث) لان المطالبة بطريق العار لا الارث (وكذا) انتهى *
ولنا ما قلنا من اعتبار العار (ولا يطلب ولد اباه ولا عبد سيده بقذف امه) بالاجماع

ولكنه يعزّر على مامر فليحرّر (قلت) ثم رأيت في البحر وغيره عن القنية ان الأب يعزّر اذا شتم ولده مع كونه لا يحمد انتهى ثم قال صاحب البحر وفي نفسى * ٦٤٥ * منه شيء لتصر بحمهم بان الوالد لا يعاقب بسبب ابنه فاذا كان

انتهى فشمّل الدواب والطيور والابل والتمر والغنم والدجاج والحمام الاهلى كما في الخاوى وفي البحر من اخذ بازيا او شبهه وفي رجليه سيرا وجلاجل فعليه ان يعرفه للتيقن بثبوت يدا لغير عليه قبله وكذا لو اخذ ظبيا وفي عنقه قلادة او حامة في المصر يعرف ان مثلها لا يكون وحشية فعليه ان يعرفها وفي التزوير محضنة حام اختلط بها اهلى بغيره لا ينبغي له ان يأخذه وان اخذه طلب صاحبه ليرده عليه فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخها وان كانت الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر فالفرخ له ولم يذكر هل يلزم الجعل اولا وفي المنع ولو التقط لقطه او وجد ضالّة فردّه على اهله لم يكن له جعل وان عوضه شيئا فحسن ولو قال من وجده فله كذا فاقى به انسان يسحق اجرة مثله كما في التنازل خانية وعلله في المحيط بانها اجارة فاسدة لكن فيه نظر لانه لا قول لهذه الاجارة فلا اجارة اصلا كما في البحر هذا مسلم ان وجده قبل هذا القول امان وجده بعده فيسحق الاجرة مثله تأمل (وهو) اى الملتقط (متبرع في انفاقه عليها) اى على اللقطه (بلا اذن حاكم) اى سلطان او قاض لقصور ولايته فلا يرجع الى ربها (وان انفق عليها باذنه) اى الحاكم بشرط الرجوع (فدين على ربها) فله الرجوع لان للقاضي ولاية في مال الغائب وعلى اللقيط ونظر الهمسا وقد يكون النظر بالانفاق قيده بشرط الرجوع لانه لو امره ولم يقل على ان يرجع لا يكون دينا في الاصح (له) اى للملتقط (ان يحبسها) اى اللقطه (عنه) اى عن اللاقط (حتى يأخذه) اى يأخذ ما انفقته كحبس المبيع لاجل الثمن (فان امتنع) صاحبها عن ادائه ما انفقته (بيعت) اللقطه (في) حق (النفقة) كالرهن (فان هلك) اى العين في يد الملتقط (بعد الحبس سقط) الدين كالرهن (وان) هلك (قبله لا) يسقط هذا الدين لانها امانة (ويوجر القاضي) ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجر (ماله منفعة) يعنى اذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان للبهية منفعة اجرها (وينفق منها) اى من الاجرة لان فيه ابقاء العين على مالكه من غير الزام الدين عليه (وما لا منفعة له) من لقطه (ياذن) القاضي للملتقط بالانفاق (عليها) ان كان (الانفاق) اصلح (لربها) من البيع ورجع عليه (اذا اقام) الملتقط (البينة انها لقطه) اى لا ياذن القاضي بالانفاق ولا بالبيع حتى يقيم البينة انها لقطه عنده في الصحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يده فيحتمل لايجاب النفقة على صاحبها وهذه البينة انما هي لكشف الخال فتقبل مع غيبة صاحبها (وان قال) الملتقط (لا بينة لى يقول) القاضي (له) اى للملتقط (انفق عليها) اى على اللقطه (ان كنت صادقا) فيما قلت فحتمت له الرجوع ان كان صادقا والا فلا وقيل ينبغي للحاكم ان يحلفه ثم يأمره بالانفاق عليها يومين او ثلاثة

التدفع لا يوجب شيئا فاشتم اولى واقره في الشر نبلاية فليأمل (و يبطل) حد (التدفع بموت المقدوف لا) يبطل (بالرجوع عن الاقرار ولا يصح العفو ولا الاعتياض عنه) لان فيه حق الله وحق العبد فيعمل بالحقين ما يمكن (ولو قال زنا في الجبل وعنى به الصعود حديثه خلافا لمحمد) لانه مشترك قلنا حالة الغضب ترجع معنى الزنا (وان قال) لآخر (يا زاني وعكس) فقال بل انت (حدا) لتدفع كل صاحبه (ولو قال) رجل (لامرأته وعكست حدث ولا لعان) حينئذ (ولو قالت زنا بك) او معك (بطل الحد ايضا) كما بطل اللعان ولو قالت زنت بك قبل ان تزوجك حدث دونه كما لو كان ذلك كله مع اجنبية (وان اقر) رجل (بولد ثم نفاه يلاعن وان عكس حد) الرجل ولا يلاعن وقد تقدمت المسئلة في اللعان (والولد له في الوجهين) لا قراره سابقا ولا حقا (ولاشيء) من حد اولعان (ان قال ليس بابني ولا بابنتك) لان في انكاره الولادة انكار الزنا (ولا حد

يقذف امرأه لها ولد لا يعلم له اب ولا لعنت بولد بخلاف من لاعنت بغيره) اى غير الوالد اعدم اماره الزنا (ولا حد) (يقذف رجل وطى حراما لعينه كوطى في غير ملكه من كل وجه) كاجنبية فلو حراما لغيره حد لانه ليس

زنا (او من وجه كامة مشتركة او مملوكة حرمت ابدا كامة التي هي اخته رضاعا) حيثنذ (لا) حد بقذف مسلم زنا في كفره ولا بقذف مكاتب وان مات عن وفاء (لا) اختلاف في ٦٤٦ الصحابة في حرمة (و) يحد بقذف من

على قدر ما يرى وجاء ان يظهر مالها فاذ لم ينظر يأمر ببيعها لان ادارة النفقة مستأصلة فلا يضر في الانفاق مدة مديدة كما في الهداية وعن هذا قال (والا) اي وان لم يكن الانفاق اصلح بان كانت النفقة تستغرق قيمة اللقطة (باعه) القاضي الملقط او الحيوان فان ظهر المالك ليس له نقض البيع ان بيع باذن الحاكم وان بغير امره ان كان قائما ان شاء اجازته واخذ الثمن وان شاء ابطله واخذ عين ماله وان كان هالكا ان شاء ضمن البائع ونفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه اخذ عامة المشايخ وان شاء ضمن المشتري كافي القح (وامر) للملقط (بمحفظته) اي ثمن الملقط او الحيوان ابقائه معني عند تعذر ابقائه صورة ولو انث الضمير فيهما لمكان اولي تأمل (وللملقط ان يمتنع باللقطة) بعد التعريف (لو كان فقيرا) لان صرفه الى فقير آخر كان للثواب وهو مثله وفي الظهيرية لو باعها الفقير وانفق الثمن على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثله على المختار (وان كان) الملقط (غنيا تصدق بها) اي باللقطة على فقير بعد التعريف ولو بلا اذن الحاكم ويجوز للغني الانتفاع باذنه على وجه القرض كما في اكثر التعيرات لكن في الخانية خلافه في الصورتين تتبع (ولو) كان تصدق (على ابويه او ولده) الا ان يكون الولد صغيرا لان الولد يعد غنيا بغناء امه (او زوجته لو) كانوا (فقراء) لانهم محل الصدقة الا اذا عرف انها الذمي وانها توضع في بيت المال (وان كانت) اللقطة (حقيرة) بحيث يعلم ان صاحبها لا يطلبها (كالنوى وقشور الرمان) والبطيخ في مواضع متفرقة (والسنبل بعد الحصاد يمتنع بها بدون تعريف) لان القاءها اباحة للاخذ دلالة (وللمالك اخذها) لان التملك من المجهول لا يصح وفي البرازية لو وجدها مالها في يده اخذها الا اذا قال عند الرمي من اخذها فهي له لقوم معلومين وكذا الحكم في النقاط السبابيل بعد جمع غيره فانه يعد دناءة وانما قيدنا بالمواضع المتفرقة لانها مجمعة فهي من قبيل ما يطلبها صاحبها وفي البرازية اصابوا بغير اذن بوحافي البادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في ظنه ان مالكة اباحة لا بأس بالاخذ والاكل لو طرح ميتة فجاء آخر واخذ صوفها الانتفاع به ولو جاء مالكاها ان يأخذ الصوف منه ولو سلخها ودبغ الجلد يأخذ المالك ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه وفي الاختيار رجل غريب مات في دار رجل ليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب المنزل فقير فله الانتفاع به بمنزلة اللقطة وفي الخانية خلافه وفي التنوير مات في البادية جازلر فيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهله (ولا يجب) دفع اللقطة (الى مدعيها الابينة) لانها دعوى فلا بد فيها من البينة (ويجمل) الدفع (ان بين علاقتها من غير جبر) اي من غير ان يجبر عليه في القضاء عندنا خلافا

وطي حراما لغيره كن وطى امته المجوسية او امرأته وهي حايض (لكون الحرمة موقنة) وكذا وطى مكاتبته خلافا لابي يوسف (وهو قول زفر) ويحد من قذف مسبا كان قد نكح محرمة في كفره) عنده) خلافا لهما بناء على ان تزوج المجوسى بالمحارم له حكم الصحة فيما بينهم عنده خلافا لهما كما مر (ويحد مستأمن قذف مسلما في دارنا) للترامه ابقاء حقوق العباد (ويكفي احد) واحد الجنائيات (احد جنسها) كزناه مرارا يحد مرة (لان اختلاف) في تعدد لاختلاف الاسباب ولو قذف جماعة بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة كفي حد واحد عندنا وفي الظهيرية لو قال لغيره جلدك زان لم يحد لانه لا يدري اي جده هو تنبيه في الاكفاء مشعر بان التوبة لا تلزم على المحدود الزاني والشا رب وهذا في الحكم واما في الدبابة فلازمة كافي القهستاني عن الجواهر انتهى في فصل في التعزير هو

في الاصل المنع ولم يتعرض للمعنى الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد في الشافعي في التعزير عقوبة غير مقدرة بحال الله تعالى او العبد وسببه ما ليس فيه حد من المعاصي اما فعلى كما بين بعضه

في السوا بق متفرقا واما قولي كما افادة بقوله (يعزّر من قذف مملوكا او كافرا بالزنا او) قذف (مسلمانا
فاسق) او صالحا والا فلا فلو قال ﴿ ٦٤٧ ﴾ فاسق يا فاسق لاشي عليه لكنه لو اراد اثباته بالبيضة لم تقبل

للسافعي ولو دفعها اليه بغير قضاء ثم جاء آخر واقام البيضة فله ان يضمن ايها شاء
ولا يرجع القابض على الدافع وان دفعها بقضاء فهو مجبور فيرجع على القابض
وفي الهداية ويأخذ منه كفيلا اذا كان يدفعها اليه اشتياقا وهذا بخلاف لانه
يأخذ الكفيل لنفسه بخلاف الكفيل لو ارث غائب عنده واذا صدقه قيل لا يجبر
على الدفع وقيل يجبر وصح في النهاية انه لا يأخذ كفيلا مع اقامة الحاضر البيضة
وفي التنوير من عليه ديون ومظالم جهل اربابها وآيس من معرفتهم فعليه
التصدق بقدرها من ماله وان استغرقت جميع ماله ويسقط عنه المطالبة في العقبى

﴿ كتاب الآبق ﴾

وهو اسم فاعل من ابق اذا هرب من بابي نصر وضرب وقال بعض الفضلاء
الآباق انطلاق الرقيق تمردا ثم قال وانما اطلاقه ليشمل ما اذا تمرد عن غير
ماله انتهى لكن في الحقيقة هو تمرد عن الملك اذ ضرره يرجع اليه والاولى
ان يقيد بعلى مولا تدبر (ندب اخذه) اي الآبق (لمن قوى عليه) اي قدر
على حفظه وضيطة بالاجماع لما فيه من احياء حق المالك هذا اذا لم يخف
ضياعه اما ان خاف ضياعه فيفرض اخذه ويحرم اخذه لنفسه كما في التنوير
(وكذا الضال) وهو الذي لم يهتد الى طريق منزله من غير قصد احياؤه
لا احتمال الضياع (وقيل تركه) اي الضال (افضل) لانه لا يبرح مكانه فيلقاه مولا
وان عرف الواجدية مولا فالاولى ان يوصله اليه (ويرفعان) اي الآبق
والضال الى الحالك لمجزة عن حفظهما هذا اختيار السيرخي وقال الحلواني
هو بالخيار ان شاء حفظهما بنفسه وان شاء رفعهما الى الحاكم (فيحبس) الحاكم
(لا بق) تعزيراله ولثلايأبق ثانيا (دون الضال) فلهذا يوجر الضال وينفق
عليه من غلته ولا يوجر الآبق بل ينفق عليه من بيت المال دينيا على مالكه واذا
طالت المدة يبيعه ويمسك ثمنه فان جاء صاحبه وبرهن دفع الثمن اليه واستوثق
بكفيل ان شاء لجواز ان يدعيه آخر وليس له نقض البيع لان بيعه باهر الشرع
ولو زعم المدعي انه دبره او كاتبه لم يصدق في نقض البيع وفي التنوير ويحلقة
اي القاضي مدعيه مع البرهان بالله ما اخرجه عن ملكه بوجه وان لم يبرهن
واقرا العبدانه عبده او ذكر المولى علاته دفع اليه اعدم المنازع بكفيل للاستيثاق
وان انكر المولى اباقه خوفا من اخذ الجعل منه حلف بالله مابق ويدفع اليه ابق
عبده فجاءه به رجل وقال لم اجده شيئا صدق (ولمن رده) اي الآبق الى مالكه
سواء كان الآبق محجورا او مأذونا (من مدة سفر) او اكثر (اربعون درهما)
لاغير ولو بلا شرط استحسانا فلو صالح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح

فلذا لا يحد وفي القهستاني عن الجوهرة انه يحد على الصحيح واطلاق كلامه مشعر بان التعزير لا يتقدم
وبان الصبي او قذف بما يري يعزّر كما قال السيرخي وعن التمر تاشي لا يعزّر ووقف بانه يعزّر في حق العبد

لا في حق الله تعالى ذكره الزا هدى ثم الاشمل الا ضبط ما في شرح الطحاوي من ارتكب منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او قوله عزرا لاظهر كذبها كما اشار اليه * ٦٤٨ * بقوله (لا يبا حار باكلب ياقر د

على الاقل ولو كان الراد رجلين نصف المبلغ بينهما كما انه لو اشترك الابق بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما ولو رد جارية ومعها ولد صغير يكون تبعا لامه فلا يزاد على الجعل شيء وقال الشافعي لاشيء له الا بالشرط وهو القياس كما في الضال (وان كانت قيمته اقل من اربعين قيمته) اي فالجعل قيمته (الارد هما عند محمد) لان المقي احياء مال المالك فلا بد ان يسلم له شيء تحقيقا للقاعدة (وعند ابي يوسف اربعون درهما) لان التقدير به ثابت بالنص ولا ينقص عنها ولم يذكر قول الامام وفي البحر مع محمد فكان المذهب فلهذا قدمه المص لكن الذي عليه سائر اصحاب المتون مذهب ابو يوسف كما في المتبع (وان رده) اي الابق (من دونها) اي مدة السفر (فحسابه) يعني بتوزيع الاربعين على ايام الثلاثة كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث درهم فيقتضى بذلك ان رده من مسيرة يوم وقيل يكون بتصلحهما واختاره بعض المشايخ وقيل يكون برأى الحاكم وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في البحر واطلاقه مشير الى انه لا فرق بين ان يأخذ في المصر او خارجه وهو المذكور في الاصل وهو الصحيح وعن الامام لو اخذ في المصر ليس له شيء (وان ابق) الابق (منه) ان من الاخذ اومات في يده (لا يضمن ان اشهد) وقت الاخذ (انه اخذه ليرده) لانه امانة وهذا اذا لم يستعمله لحاجة نفسه والافتد ضمن كما في القهسة اني (والا) اي وان لم يشهد عند الاخذ مع التمكن على ذلك (فلا شيء له) من الجعل ان رد عند الطرفين لان الاشهاد شرط عندهما خلافا لابي يوسف (ويضمن ان ابق منه) على تقدير ان لا يشهد عند الاخذ عندهما لانه غاصب وعند ابي يوسف لا يضمن ايضا وهو قول الائمة الثلاثة قال صاحب الفرائد قوله ان ابق منه مستغنى عنه هنا لان صدر الكلام يغني عنه انتهى هذا ليس بشيء لان التصريح في محل الخلاف لازم فالجواب انه صرح بالخلاف في كتابه تنوع (وجعل الرهن) اي لو ابق العبد المرهون فالجعل (على المرتهن) لان احبي دينه بالرد لرجوعه به بعد سقوطه فحصل سلامة ماليته ولو لا ذلك لهلك دينه والرد في حيوة الراهن وبعده سواء هذا اذا كانت قيمته مساوية للدين او اقل ولو كانت قيمته اكثر من الدين فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن (وجعل) العبد (الجاني) الابق (على المولى ان) اختار المولى (فداءه) لعود المنفعة اليه (وعلى ولي الجنانية ان دفعه) اي ان اختار الدفع الى الاولياء لعودها اليهم هذا اذا جنى الابق خطاء لانه لو كان قتل عمدا ثم رده فلاجعل له على احد وكذا لو جنى الابق في يد الاخذ ولو جنى بعد ابقه قبل اخذه فان قتل فلا شيء له وان دفع الى المولى فعليه الجعل كما في البحر (وجعل) العبد (المديون) الابق (من ثمنه) ان ابي المولى عن قضاء الدين (ويقدم)

ياتيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يا ابن المجام وابوه ليس كذلك يا بغا) بمعنى يا حنث فاني صدر الشرعية منظور فيه يا مواجر) من يأخذ اجر الزواني (يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا كشحان) بالخاء المهملة بمعنى الديوث (يا بله) بمعنى الغفلة اما يا بلید ففيه التعزير للحقوق الشين (يا وسوس) بكسر الواو ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه اي ملق اليه الوسوسة (واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له) عالما بالعلوم الدينية اي (فقيها) وهذا هو على وجه المزاح يعزرفلو بطريق الحقايرة كفر لان اهانة اهل العلم كفر على المختار كما في الفتاوى البديعة لكنه يشكل بما في الخلاصة ان سب الختئين ليس بكفر (او علويا) اي منسوب الى على سواء كان من اولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها او لم يكن ولعل المراد بالعلوي كل متسقي والا فالخصيص غير ظاهر بل قال الفقيه ابو جعفر انه في الاخسة اما في الاشراف فالتميز وقيل يعزربه

في حق الكل لانهم يعدونه سبا كما في القهسة اني عن الاختيسار (وللزوج ان يعزر زوجته * الجعل * لترك الزينة) لو قادرة علىها (وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه) ولم يكن بها حيض او نفاس (وترك

الصلاة وترك الغسل من الجنابة والخروج من بيته (بغير اذنه) (واقل التعزير ثلاثة اسواط) وفي الخبر انه
واحد وفي الهداية بقدر ما يراه الامام * ٦٤٩ * (واكثره تسعة وثلاثون) عنده (وعند ابى يوسف

الجعل (على الدين ان يبيع فيه) اى الدين لانه مأونة المالك فيجب على من يستقر له
المالك (وعلى المولى ان اداه عنه) اى الجعل على المولى ان يختار قضاء ما عليه
من الدين (وجعل) العبد (الموهوب) الا بقر (على الموهوب له وان) وصليته
(رجع الواهب في هبته بعد الرد) لان المالك له وقت الرد المنتفع به انما هو
الموهوب له ولو وهبه للآخذ فان كان قبل قبض المولى فلا جعل والا فعلى المولى
بمخلاف ما اذا باعه منه فان الجعل له مطلقا وفي التنوير ويحب جعل مقصوب
على غاصبه وجعل عبد رقبته لرجل وخدمته لآخر على صاحب الخدمة
في الحال فاذا مضت المدة رجع به على صاحب الرقبة ويبيع العبد به (وامر
نفقته كاللاقط) اى حكم نفقة الابن كحكم نفقة اللاقط في جميع الاحكام غير
انه لا يجوز به بخلاف اللاقط كامر (والمدير وام الولد كاتن) لانهما مملوكا
لولى ويستكسبها كاتن بخلاف المكاتب لانه ليس بمملوك يدا هذا اذ ارد هما
في حبة المولى وان زدهما بعد موته فلا جعل له لان ام الولد يعتق بموته وكذا
المدير ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكذلك عندهما اذ العتق لا يجزى عندهما
وعنده يصير كال مكاتب فلا جعل كافي اكثر الكتب لكن عدم تجزى العتق متفق
عليه وانما الاختلاف بينهما في تجزى الاعتاق وعدمه الا ان يقل ان هذا يكون
دليلا للجميع وهو لا ينافى ذكر دليل مستل بعده للامام تدبر (وان كان اراد اب المولى
او ابنه وهو) راجع الى الاب او الابن على سبيل البدل (في عياله) اى المولى (او)
كان (وصيه) اى وصى المولى (او) كان (احد الزوجين) او كان سلطانا او حافظ
طريق او امير قافلة او من في عياله ولو كان اجنبيا وغيرهم كافي القهستاني
(فلا تنسئله) لان العادة جرت بالرد من هؤلاء تبرعا (والمالك الصبي كالاب)
فيجب الجعل في ماله لانه مأونة المالك

كتاب المفقود

من فقد يفقده فقد اوفقد انا اوفقدوا اعدمه كافي القاموس ويقال فقدته
اذا اضلته او طلبته وكلاهما محتق فانه قد اضله اهله وهم في طلبه وفي
الشرع (هو) اى المفقود (غائب) اى بعيد عن اهله ولم يذكر الغائبة لانه
من الاحكام المشتركة (لا يدري) اى لا يعلم مكانه ولا حيوة ولا موته وفي البحر المدار
انما هو على الجهل بحيوة وموته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه كافي
المحيط المسلم الذي اسره العدو ولا يدري احي ام ميت مع ان مكانه معلوم انتهى
فعلى هذا قوله مكانه مستدرك تدبر (فينصبه القاضي من يحفظ ماله ويستوفي
حقه) اى يقبض غلاته والدين الذي اقر به غرامؤه لانه من باب الحفظ
فلا يخاصم في الدين المحجود الذي تولاه المفقود ولا في نصيبه في عقار او عروض

الوصى لو بضرب معتاد * ٨٢ * ل * والا ضمنه باجتماع الفقهاء والى ان المولى يعزر عبده
واو بالخشب والزواج زوجته بدون اذن الامام وقيل اقامة التعزير للامام وقيل ليلى الحق وقيل ليلى الحق

وهذا انما يستقيم حالة مباشرة لانه نهى منكر واما بعد الفراغ منه فليس الا لامام فن عزز بلا اذنه فلم يحتسب
ان يعزز المعزز بكسر الزاي كافي القنية وغيرها وفي المجتبى واتعزز ير * ٦٥٠ * بالشمش مشروع بعد ان لا يكون

في يد رجل لان وكيل القاضى بالتبضيس وكيل بالخصوصة بالاجماع لكن لو قضى به
نفذ وتما منه في البحر (مما) اى من شئ (لا وكيل له فيه) واما فيما له فيه وكيل فيستوفيه
الوكيل لانه لا يعزل بفتح ميم وكله (ويبيع) منصوب القاضى (ما يخاف عليه) الهلاك
(من ماله) كالعروض والثمار لانه لما تعذر حفظه له بصورته كان النظر له في حفظه
بمعناه وهو ثمنه قيد بما يخاف عليه لان مالا يخاف عليه ذلك لا يبيعه لاني نفقة
ولا في غيرها اذ لا نظر في ذلك لان القاضى نصب لمصالح المسلمين نظر المنعجز من
التصرف بنفسه والمفقود عاجز بنفسه فكان النظر له في حفظه بصورته وقيل
لو نقص عبد او ارضه بعض الايام جازي به وعن الوبرى الاولى ان لا يبيع وعنه ان
باع نفذ وعنه باع اذ يسه كما اذا علم كونه حيا غائبا منذ سنين بل رجوع كافي القهستاني
(وينفق) منه (على زوجته) اى الغائب (وقريبه ولاداء) اى من حيث الولاد وهو
فروعه وان سئلوا واصوله وان علوا لان نفقة هي لاء واجبة بلا قضاء القاضى ويكون
القضاء اعانة لهم ولا يكون قضاء على الغائب فلا ينفق على من لا يستحق النفقة
الا بالقضاء كالاخ والاخت وغيرهم من ذوى الرحم المحرم غير الولاد ثم اشار الى حكمه
فقال (هو) اى المفقود (حتى في حق نفسه) بالاستصحاب (حتى لا تنكح امرأته) وقال
مالك والشافعي في قول اذا مضى اربع سنين يفرق القاضى بينهما ان طلبت ثم تمت
عدة الوفاة فلها التزوج بزوجة اخرى فان عاد الزوج لاسبيل له عليا هو كذا روى قضاء عمر
رضي الله تعالى عنه في الذي استهوته الجن ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود
انها امرأته حتى يأتيتها البيان وقول على رضي الله عنه هي امرأته ابتليت فلان صبر
حتى يتبين موته او طلاقه وقد صرح رجوع عمر الى قول على رضي الله تعالى عنهما
(ولا يقسم ماله) بين ورثته (ولا تنسخ اجارته) لان الاستصحاب يصلح لبقاء
ما كان على ما كان (ميت في حق غيره) اذا الاستصحاب داليل ضعيف غير مثبت
(فلا يرث) المفقود (من مات) اى من اقاربه (حال فتمده ان حكم بموته) يرثه
لا يرث من مات حال فتمده لكن لامطلاقا بل ان حكم بموته فيما بعد وهو احتراز
عما اذا مات موته حال فتمده ثم ظهر بمده فانه يرثه كاسيأتى وقولنا فيما بعد
يفهم من تفرعه عليه بقوله فيوقف نصيبه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته
فلا يلزم المحذور كما قيل ثمل (فيوقف نصيبه) اى نصيب المفقود (منه)
من مال من مات قبل الحكم بموته في يد عدل لا مكان حيوته (كلا) لو انفرد ارثا
(او بعضا) لومعه وارث آخر فلو مات رجل وترك ابنا مفتودا فقط ووقف
جميع التركة وان كان معه بنين اعطى نصف التركة لهما ووقف النصف الاخر
(الى ان يحكم بموته فان جاء) اى المفقود ولو قال فان ظهر حيا لكان اولي لانه
او لم يحيى ولكن ان ثبتت حيوته بالبينة او غيرها فالحكم كذلك تدبر (قبل الحكم به)

قاذفا ويكون بالصنع على
الفسق وقيل لا بالاخذ المال
على المذهب وقيل انعم وقيل
بل نسخ ويعزز شافعي اصار
خنفيانم عاد المذهب في قول
كما يعزز على الورع البارد
كتسعر يف ثمة قالوا
ويكون بالقتل كن وجد
رجلا يزني بمجرمه وكذا
جميع اصحاب الكبار والاعوانة
والظلمة بادنى شئ له قيمة
ويشأب قاتلهم وتما منه
في المطولات وفيما علقته
على التنوير انتهى
* كتاب السرقة *
عقب به الحدود لانه منها
مع الضمان (هي) لغة اخذ
الشيء خفية وراؤه تكسر
وتفتح ولم يسمع سكونها
وتسمية الشيء السر وقي
سرقة مجاوز يد على المعنى
اللعوى او صاف شرعا
لاناطة الحكم الشرعى بها
اذ لا شك ان اخذ اقل
من النصاب خفية سرقة
شرعا لكن لم يعلق الشرع
به حكم القطع فهو سرقة
باعتبار الحرمة لا باعتبار
ترتب القطع ثم ضررها ما
بعامة المسلمين وهي الكبرى
وسأنى او بنى المال وهي
الصغرى وقد ههالانها

اكثر وقوعا وقد اشتركا في التعريف واكثر الشروط فعرّفها فقال وشرعا (اخذ مكلف) * اى *
اى بطريق الظلم كما هو المتبادر فلا يقض صبي ولا يحذف من الضن بضلان التعريف نفعنا (خفية) اى ابتداء

وانتهاء او نهارا وابتداء لولا لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه وما بين العشاءين كانهما وهل المعتبر في الحقيقة
زعم السارق اوزعم احدهما رباعية * ٦٥١ * وجزم الزيلعي بالاول فليأمل (قد ر عشرة دراهم)

مضروبة (جيدة او
مقدارها بمرة واحدة فلو
بمرتين لم يقطع ذكره الشئ
وتعتبر القيمة وقت السرقة
ووقت القطع قيل ووقت
الاخراج فلو انتقصت
ان لنقصان العين قطع وان
لنقصان السعر لاعلى المذهب
وثبت القيمة بعد ان (من حرز
لاملك له فيه خرج حصير
المسجد واستار الكعبة وباب
الدار وزرع لم يحدد
(ولاشبهة) خرج المخرج
من دار محرمه ولا بد من
كون المسروق متقوما
مطلقا فلا قطع بسرقة
الخمر مطلقا ولو من ذمى
لذمى لانه وان كان متقوما
عندهم فليس بمتمم عندنا
فلم يكن متقوما على الإطلاق
(وثبت) السرقة (بما ثبت
به الشرب) كما مر (فان
سرق مكلف حرا وعبد
ذلك القدر محرزا يمكن
او حافظ واقربها) مرة
وعند ابى يوسف مرتين
كما مر في الحدود (او شهد
رجلان) صرح به وان علم
مما مر ينص انه لا شهادة للنساء
في باب الحدود كما غلط فيه
بعضهم (وسألهم الامام
على السرقة وما هي

اي بموته (فهو) اي الموقوف (له) اي المفقود (والا) اي وان لم ينج قبل الحكم
بالو حى حكم به (فلن) اي فالموقوف لمن (يرث ذلك المال لولا) اي لولا المفقود
وفي التبيين فان تبين حيوته في وقت مات فيه قدر يه كانه والا يرد الموقوف لاجله
الى وارث مورثه الذى وقف من ماله (واذا مضى من عمره) اي المفقود (ما) اي مدة
(لا يعيش) اليه (اقرانه) وهو ظاهر المذهب لكن اختلفوا في المراد بموت اقرانه
فقيل من جميع البلاد وقيل من بلده وهو الاصح هذا ارفق وقال شيخ الاسلام انه
احوط واقيس وقيل يفوض الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف الاشخاص
فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في ادنى مدة انه مات لاسيما
اذا دخل مهلكة وفي التبيين هو المختار (وقيل تسعون سنة) من وقت ولادته
وبه جزم صاحب الكنز وغيره لان الحياة بعد نادرة في زماننا ولا عبرة للنادر
وعليه القوي كافي الكافي والذخيرة (وقيل مائة وعشرون سنة) وعن الامام
ثلثون سنة وعن بعضهم ستون سنة وقيل سبعون سنة وقيل ثمانون سنة وفي
الفهستانى وعليه القوي في زماننا وعنهما مائة سنة (حكم) بموته جواب اذا
(في حق ماله حينئذ) اي حين مضى من عمره مالا يعيش اليه اقرانه ونحوه (فلا
يرثه من مات قبل ذلك) اي قبل الحكم بموته ويقسم ماله بين ورثته الموجودين
في وقت الحكم كانه مات في ذلك الوقت معاينة اذ الحكمى معتبر بالحقيق (وتعتمد
زوجته للموت عند ذلك) اي عند الحكم لاقبله وفي الدرر وليس للقاضى تزويج
امة الغائب والمجنون وعبد هما وله ان يكتبها ويبيعها

* كتاب الشركة *

اوردها عقيب المفقود لتسا سبهما بوجهين كون مال احدهما امانة في يد
الاخر كما ان مال المفقود امانة في يد الحاضر وكون الاشتراك قد يتحقق
في مال المفقود كما لو مات مورثه وله وارث آخر والمفقود حى والشركة باسكان
الراء لغة خلط النصيبين بحيث لا يتميز احدهما ويقال الشركة هي العقد نفسه
لانه سبب الخط فاذا قبل شركة العقد بالاضافة فهي اضافة بيانية وشريعة
هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وشريعته بالسنة فان
النبي عليه الصلوة والسلام بعث والناس يباشرونها فقرهم عليها واجماع
الامة والمقول وهي اي الشركة طريق ابتغاء الفصل وهو مشروع بالكذب
وركنها في شركة العين اختلاطهما وفي العقد اللفظ المفيد له كاسيأتى (هي) اي
الشركة (ضربان شركة ملك وشركة عقد فالاولى) اي شركة الملك (ان يملك
اثنان) او اكثر (عينا ارثا او شراء او اتهايا واستيلاء) اي اخذا بالقهر من مال

وكيف هي و اين هي (كانت اذا لقطع بسرقة من دار حرب (وكم هي) زاد في الدرر ومتى هي (ومن
يسرق) اجنبى ام محرم (ويبينها) احتيا لا للدرء ويحبسه حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في الحدود

وكذلك المقر يسأله عن الكل الا الزمان لما مر ان التقدم لا يمنع الاقرار وما وقع في فتح القدير الا المكان
قحريف وكذا ما وقع فيه من ان القاضي او عرف الشهود بالعدالة * ٦٥٢ * قطعه انتهى منى على القول

الحربي (او اختلط مالهما) بغير صنعهما معطوف على قوله يملك (بحيث لا يمتزج)
احد المالكين عن الآخر او يعسر تميزه (او خلطاه) بصنعهما خلطا يمنع التميز
كالبر مع البر او يعسر كالبر مع الشعير والحاصل انها نوعان جبرية واختيارية فاشار
الى الجبرية بالارث فان من الجبرية الشركة في الحفظ كما اذا ذهب الريح ثوب في دار
بينهما فانهما شريكان في الحفظ كما في القهستاني والى الاختيارية بشراة ومن
الاختيارية ان يوصى لهما بمال فيقبلان فاقتصر على العين حيث قال عينا فاخرج
الدين فقبل ان الشركة فيه مجاز لانه وصف شرعي لا يملك وقد يقال بل يملك
شرعا وقد جازت هبة من عليه الدين وصحح في القمح فبلى هذا لو قال ان يملك
متعددا كان اشمل من الدين والشركة في الحفظ سواء كان المالك اثنين او اكثر
تدبر (وكل منهما) اي كل واحد من الشر يكتن او الشركاء شركة ملك (اجنبي
في نصيب الآخر) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن الآخر كعشر الشريك لعدم
تضمنها الوكالة (ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور) المذكورة
لولايته على ماله (و) بيعه (من غيره) اي غير الشريك (بغير اذنه فيما عدا الخلط) اي
الا في صورة الخلط (والاختلاط فلا يجوز بيعه) من غير اذن شريكه في هاتين
الصورتين (بلاذنه) والفرق ان الشركة اذا كانت بينهما من الابتداء بان اشتريا
حنة او ورثاها كانت كل حصة مشتركة بينهما فبيع كل منهما نصيبه شايعا جائز
من الشريك والاجنبي بخلاف ما اذا كانت بالخلط او الاختلاط لان كل حصة
مملوكة لاحدهما بجميع اجزائها ليس الاخر فيها شركة فاذا باع نصيبه من غير
اذن الشريك لا يقدر على تسليمه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه
بخلاف بيعه من الشريك لا القدرة على التسليم (والثانية) اي شركة العقد
(ان يقول احدهما شاركك في كذا) او في عامة تجارات (ويقبل الآخر)
لانه يثبت من العقد فلا بد من الاشارة بركنه وعن هذا قال (وركنها) اي ماهيتها
من الركن يطلق على جميع الاجزاء كما في القهستاني (الايجاب والقبول وشرطها)
اي شركة العقد (عدم ما يطلعاها) اي الشركة (كشرط دراهم معينة من الربح
لاحدهما) فانه يقطع الشركة في الربح لاحتمال ان لا يربح غيره وفي الكافي وشرطها
ان يكون الصرف التي عقد الشركة عليه قابلا للوكالة ليكون المستفاد بالتصرف
مشتركا بينهما فتحقق حكمها وهو الشركة في المال (وهي) اي شركة العقد
(اربعة انواع) وبوجه الحصر ان الشر يكتن اما ان يذكر المال في العقد او لا فان
ذكر اما ان يستلزم اشتراط المساواة في ذلك المال في رأسه وربحه او لا فان لم
فهى المفاوضة والافالعتان وان لم يذكره اما ان يشترط العمل فيما بينهما في مال
الغير او لا فالاول الصنائع والثاني الوجوه كما في اكثر المعبرات لكن قال في العناية

بانه يقضى بطله وهو خلاف
المتنار الآن فلينبه له
(قطع) جواب ان وله شروط
تأتي في كيفية القطع (وان
كانوا) اي السراق (جمعا)
اي جماعة (واصاب كلا
منهم قدر انصا بها) كما مر
(قطعوا) كلهم (وان)
وصلية (تولى الاخذ بعضهم)
استحسانا سد الباب الفساد
ولو فيه صغير او مجنون
او معتوه او محرم لم تقطع
احد (ويقطع بسرقة
الساج والابنوس والصندل
والفصوص) وقيد
(الحضر) اتفاقا (والياقوت
والزبرجد) وعود
وهبر ومسك وكذا بكل
ما هو من اعز الاموال
وانفسها ولا يوجد في دار
العدل مباح الاصل غير
مغرور فيه (و) من ذلك
(الاناء والباب اتخذ من
الخشب) لانها بالصنعة
التحق بالاموال النفيسة
واراد بالباب الغير المركب
بالجدار اما المركب بالجدار فلا
يقطع به كما يأتي (لا) يقطع
(بسرقة شيء) فانه يوجد
بها في دارنا كخشب
وحشيش وقصب وسبك
طريا او ملح (وطير)

بجميع انواعه حتى البط والدجاج والجمام (وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يسرع فسادها) كالبني * وفيه *
ولم يوفقا كهة رطبة ويطبخ وكذا ثمر على شجر (وكلا ما لا يبقى حولا) (ويزرع لم يحدد) لعدم الاحراز

(ولا بما يتأول فيه الانكار كاشربة مطربة) او غير مطربة ذكره العيني ولو الاثناء ذهبا (وآلات لهو كدفع وطبل) ولو طبل الغزاة في الاصح ٦٥٣ * للشبهة (وبربط) هو العود (ومن مار وطنبور و صليب

ذهب اوفضة و شطرنج وزد) لتأويل الكسرها (عن المنكر (ولا) يقطع (بسرقة باب مسجد) ودار لانه حرز لا حرز فالتقييد بالمسجد اتفق وكذا لا قطع بمتاع المسجد كحصره وقناديله لعدم الحرز وكذا استار الكعبة كما في الفتح (وكتب علم) شرعي (ومصحف وصبي حر واوليها حلية) لان الحلية تتبع (خلافا لابي يوسف) في غير المير (وعبد كبير) لانه غصب لاسرقة (ودفتر) غير الحساب لان الدفاتر ان كانت شرعية ككتب التفسير والحديث والفقه فهي كالمصحف وان كانت اشياء مكرهة كدواين اشعار مكرهة وكتب العلوم الحكمية فهي كالطنبور ذكره البرجندي والقهستاني وغيرهما وعلاه الباقي وغيره بان المقصود ما فيها وهو ليس بمال (بخلاف) سرقة العبد (الصغير) الغير المير فانه كالعادة وقال ابو يوسف لا يقطع فيه ككبير (و) بخلاف (دفتر الحساب) الماضي حسابها لان المقصود

وفيه نظر لانه يوهم ان شركة الصنائع والوجوه مغايرتان للمفاوضة والاولى ان يقول على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل واحد منها على وجهين مفاوضة وعنان فالكل ستة تتبع (شركة مفاوضة وهي) لغة المساواة والمشاركة مفاعلة من اتفقوا يض كان كل واحد منهما رد ما عنده الى صاحبه وفيه اشعار بان المزدق يدق يدق من المزدق اذا كان اشهر وهو خلاف المشهور كما في القهستاني وانما سمي هذا العقد بها لاشتراط المساواة فيه من جميع الوجوه قال قائلهم * لا يصلح الناس فوضى لاسرقة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا * اي متساوون فلا بد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء في مدة البقاء وذلك بالمال وشريعة (ان يشترك المتساويان) او اكثر (تصرفا) بان يقدر كل واحد منهما على جميع ما يقدر عليه الاخر والافات معنى المساواة وفي الاصطلاح ان تصرف يعني الكفالة من جهته والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس في ان يكون بيع احدهما او شراؤه اكثر من الآخر (ودينا ومالا) اي من جهة الدين والمال (وربحا) لتحقيق المساواة من جميع الوجوه ككل ما فات شرط من شرائط المفاوضة يجعل عنانا ان امكن تصحيحا لتصرفهما بقدر الامكان (وتضمن) المفاوضة (الوكالة) فيصير كل واحد وكيل عن صاحبه فتحقق عقد كل تصرف الى الاخر كما تصرف الى نفسه (والكفالة) فيصير كل كفيلا عن الاخر فيما لحقه من نحو ضمان التجارة والغصب والاستهلاك كاسيأتي وهذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي وقال مالك لا يعرف ما للمفاوضة وجه القياس انها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس والكفالة لمجهول وكل ذلك بانفراده فاسد وجه الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام فاضوا فانه اعظم للبركة وكذا الناس تعاملوها من غير تكبر وبه يترك القياس والجهالة محتملة تبعا كما في المضاربة ثم فرعه فقال (فلا تجوز) هذه الشركة (بين مسلم وذمي) عند الطرفين فتجوز بين المسلمين والذميين والكتابي والمجوسي لان الكفر مله واحدة (خلافا لابي يوسف) اتساويهما في اهلية الوكالة والكفالة وزيادة احدهما في التصرف لا يمنعها كما ان المفاوضة جائزة بين الحنفي والشافعي مع انه يتصرف في بيع متروك التسمية وشراؤه كذا دون الحنفي الا انه يكره لان الذمي لا يهتدى الى الجائز من العتود كما في اكثر المعبرات لكن هذا الدليل جار في شركة العنان ايضا فيلزم ان يكره عنده وليس كذلك تدبر ولهما انه لا تساوي في التصرف فان الذمي لو اشترى برأس المال خورا او خنازير صح ولو اشترى اسما لا يصح والشريك الشافعي يمكن ازامه بالدليل الشرعي في متروك التسمية لان ذلك مجتهد فيه ولا كذلك الذمي اذ ليس لنا ولاية الا لزام عليه كما في اكثر المعبرات لكن في اطلاق

ورقها فيقطع اذا بلغ نصابا (لا بسرقة كلب وفهد ولا بخيانة ونهب) اي اخذ قهرا (واختلاس) اي اختطاف لا نيفاء الركن (ولا بلبس) ولو القبر في البيت مقفل في الاصح) او ترك في القبر مع الميت ذهب اوفضة

او جواهر لانه تضيع وسفه فلم يكن محرزاً بل قالوا لا يقطع السارق من يات فيه ميت او قبل لانه يتول بالدخول
لتجهيزه اول زيارة القبر نعم لو اعتمد ذلك فللامام قطعه سياسة ٦٥٤ لا حدا ذكره الزيلعي والكمال

التعليل كلام تأمل (ولا تجوز) بين حر وعبد (لعدم التساوي في التصرف
(ولا بين بالغ وصبي ولا بين صبيين وعبدین) والاولى بالواو في هذا وما بعده
(او مكاتبين) لعدم صحة الكفالة من هؤلاء (ولابد) في هذه الشركة (من لفظ
المفوضة) لان هذا اللفظ يغني عن تعداد شرائطها (او بيان جميع مقتضياتها)
يعني لو لم يذكر اللفظ المفاوضة وينتاج جميع مقتضاها مع اعتبار المعنى (ولا يشترط
في صحة الشركة (تسليم المال) لان الدراهم والدنانير لا يتعيان في العقود
(ولا) يشترط (خلطه) لان المقل الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشترى بما
في يده بخلاف المضاربة لانه لابد من التسليم ليمتكن من الشراء ويشترط حضور
المال عند العقد او عند المشتري لان الشركة تتم بالشراء لان الربح به يحصل كما
في الاختيار (وما اشتراه كل واحد) (منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلهما)
عملاً بعقد المفاوضة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان
شراء احدهما كشرائهما واراد بالمستغنى ما كان من حوائجه كالسكنى والركوب
لحاجة وكذا الادام والجارية التي يطأونها باذن شريكه فليس الكل على الشركة
لكن للبائع ان يطالب بثمن الطعام وغيره ايهما شاء المشتري بالاصالة ولصاحبه
بالكفالة ويرجع الآخر بما ادى على المشتري بقدر حصته كما في البحر (وكل دين
لزم احدهما بما تصح فيه الشركة) من العقد (كبيع) سواء كان جائزاً او فاسداً
(وشراء واستيجار لزم الآخر) تحقيقاً للمساواة ولتضمنها الكفالة قيد بما تصح
فيه الشركة لان ما لا تصح فيه كالكاح والخلع والنفقة والجنابة والصلح عن دم
عمد فانه لا يضمن ما لزم الآخر لانها ليست من التجارة (وان لزم احدهما دين
بكفالة بامر لزم الآخر) او كفل احد المتفاوضين اجنبياً بمال باذن المكفول عنه
لزم صاحبه عند الامام خلافاً لهما لان الكفالة تبرع حتى لا تصح من ليس باهله
وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيما يلزمه بالتجارة دون التبرع ولهذا
لا تصح الهبة والصدقة والاقراض من احدهما في حق شريكه فصارت
كالكفالة بالنفس وله انها تبرع ابتداء ولكنها تتلب مفاوضة بقاء لانه يرجع بما
يؤدى على المكفول عنه اذا كفل بامره وكلامنا في البقاء بخلاف الكفالة بالنفس
لانها تبرع ابتداء وبقاء (وكذا) لزم الآخر (ان لزم) احدهما دين (بغصب) يعني
لو غصب احد المتفاوضين شيئاً وهناك في يده يلزم اخر عند الطرفين (خلافاً
لابي يوسف) اي لا يلزم الآخر لانه ليس من ضمان التجارة ولهما ان المضمون يكون
مما وكاء عند انضمام مستدا الى وقت القبض فيلتحق بضمن التجارة (وفي الكفالة
بلا امر) المكفول عنه (لا يلزم في الصحيح) لانعدام معنى المفاوضة ابتداء وانتهاء
وفي المنع اذا ادعى على احد المتفاوضين فاستحلف فاراد المدعى استخلاف الآخر

(ولا بسرقة مال عامة) اي
بيت المال (او) مال مشترك
او مثل دينه من جنسه (او
ازيد) او ايجاد لصيرورته
شريكا (حالا كان او
مؤجلاً) استحساناً لان
التأجيل تأخير المطالبة
(وان كان دينه نقداً
فسرق) خلاف جنسه
حقيقة او حكماً بان سرق
(عرضاً قطع) لان استبدال
الا ستيقاف فلا يتم
الا بالتراضي (خلافاً لابي
يوسف) فلا يقطع عنده
ولو قال اخذته رهناً لم
يقطع بخلاف واطلق
الشافعي اخذ خلاف الجنس
للمجانسة في المسالية قال في
المجتبى وهو اوسع فيعمل به
عند الضرورة (وان كان)
دينه (دنانير) فسرق
دراهم او بالعكس لا يقطع
وقيل يقطع وعلى الاول
المعول لان التقدين جنس
واحد حكماً (ولا) يقطع
(بما قطع فيه مرة (و)
الحال انه (لم يتغير) عن
حالته الاولى (وان كان) قد
(تغير قطع ثانياً كغزل
نسج) لتبدل عينه وكذا
لو تبدل سبيه بالبيع لان
اختلاف الاسباب ينزل

منزلة اختلاف الاعيان واختلف فيما لو قطع بسرقة ذهب او فضة ورد فصيغ آية فسرقه فان
لم يقطع عنده خلافاً لهما ولا يقطع او ابتلع الدنانير ثم خرج من الحرز انتهى فصل في الحرز هو قسمان

لانه اما حرز (بمكان كبيت واو بلا باب او بابه مفتوح وكصندوق) واما حرز (بمحافظة كمن هو عند ماله)
حقيقة او حكما (ولو قائما) على ٦٥٥ * المذهب (و) اعلم انه في الحرز بالمكان لا يعتبر (الحرز) (بالحافظ)

لانه يبنى لقصد الاحراز به
فكان اقوى لكن لا يقطع
فيه الا بعد الاخراج منه
لبقاء يده قبله بخلاف الحرز
بالحافظ حيث يقطع كما اخذ
لزال يده بمجرد اخذه
فكانت سرقة بنفس الاخذ
(تنبيه) المذهب ان حرز
كل شيء معتبر بحرز مثله
فلا يقطع باخذ لو لو من
اصطبل بخلاف اخذ
الدابة كذا في القهستاني
لكن في تنوير الابصار
وغيره وكل مكان حرز
النوع فهو حرز للنوع
كلها على المذهب انتهى
فليتنبه له (ولا يقطع بسرقة
مال من بينهما قرابة ولاد)
للشبهة (ولا بسرقة من
بيت ذي رحم محرم) لما
ذكرناه (ولو مال غيره)
لعدم الحرز (ويقطع
بسرقة ماله) اي مال محرمه
(من بيت غيره) لتحقيق
الحرز (وكذا) يقطع
بسرقة (من بيت محرم
رضا) لعدم الشبهة
(خلافا لابي يوسف في
الام) لدخوله عليها عادة
بخلاف الاخت رضا
(ولا يقطع بسرقة مال
زوجته او زوجها ومن

فان القاضي يستخلف على فعل نفسه فايهما نكل يعضى الامر عليهما لان اقرار
احدهما كقرارهما واو ادعى على احدهما وهو غائب كان له ان يستخلف الحاضر
على علمه لانه فعل غيره فان حلف ثم قدم الغائب كان له ان يستخلفه البتة فلو حلف
ثم اراد ان يستخلف شريكه لم يكن له ذلك وفي الجمع واقرار احد المتفاوضين
للأبدين غير لازم لشريكه عند الامام خلافا لهما واو ادعى مفاوضة على آخر
فانكر الآخر فبرهن المدعى ثم ادعى ذواليد ملكية عين بيينة يردّها اي ابي يوسف
البينة وقبلها اي محمد بيينة ذي اليد ودليل الطرفين المذكور في شرحه هذا اذا لم يذكر
ملك العين في دعوى المفاوضة وان ذكرها لا تقبل بيينة ذي اليد اتفاقا ولو استحق
رجل عقارا بيينة فبرهن ذواليد على تجديد بناء فيه اطر د الخلف اي قال
ابو يوسف لا تقبل بيئته وقال محمد تقبل (وان ورث احدهما) اي احدا المتفاوضين
(ما تصح به) والاولى فيه (الشركة) من التقدين وغيرهما (او وهبه) اي لاحد
المتفاوضين تصدقا او غيره (وتبضه) الموهب له (صار) (المفاوضة) (عنا) (نا)
لان المساواة فيما يصلح رأس المال المشتركة ابتداء وبقاء شرط بالمفاوضة
وقد فانت بقاء لعدم مشاركة الآخرة في الارث والهبة لانه انما يشاركه
فيما يحصل بسبب التجارة او ما يشبهها وليست المساواة شرطا في العنان
فانقلب عنا نا (وكذا) تنقلب عنا نا (ان فقد فيها) اي المفاوضة
(شرط لا يشترط في العنان) لما قلنا من زوال المساواة (وان ورث) احدهما
عرضا او عقارا بقيت مفاوضة لانهما مما لا تصح فيه الشركة فلا تشترط المساواة
واو قال ما لا تصح فيه الشركة ممكن عرضا او عقارا لكان اولى لانه لو ورث احدهما
دينا وهو دراهم او دنانير لا تبطل حتى يقبض لان الدين لا تصح الشركة فيه
فاذا قبض بطلت المفاوضة كما في المنع وكذا وعم الارث لكان اولى لان حكم
الهبة والوصية وغيرهما كذلك تدبر (وه يصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم
ولدنانير باتفاق اصحابنا جميعا او بالنلوس النفقة) اي الرابحة (عند محمد) لانها
تزوج كالاثمان فاخذت حكمها خلافا لهما لان الرواج في النلوس عارض ثبت
باصطلاح الناس وذا يتبدل ساعة فساعة فيصير عرضا فلا يصلح ان يكون
رأس المال وذكر الكرخي قول ابي يوسف مع محمد لكن الاقيس مع الامام
وفي القهستاني والقنوي على قول محمد وقال الاسيحي في البسوط الصحيح
انها على النلوس تجوز على قول الكل لانها صارت ثمنا باصطلاح الناس كما
في الكافي (او بالبر) اي جوهر الذهب والفضة قبل ان يضرب او قدي يطلق على
غيرهما من المدينيات كالنحاس والحديد واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من
جعل في الذهب حقيقة وفي غيره مجازا (وانقرة) اي القطعة الذابة من الذهب

حرز خاص (لا تبسط بينهما) (وكذا لو سرق) عبد من سيد او زوجة سيده او زوج سيده (لاختلال الحرز
(او) من (مكاتبه او) من (خسته) بمحكمة فتنه فنون زوج كل ذي رحم محرم منه (او صهره) هو زوج

كل ذي رحم محرّم من امرأته (خلافاً لهما فيهما) وقوله أصح (أو) من (معتم) للشبهة (أو) من حمام نهاراً
لاختلال الحرز (وان كان ربه عنده) جالساً عليه على المذهب * 706 * لانه حرز مكاني فلم يعتبر الحافظ

والفضة كما في المغرب والمراد غير المضروبة فهي مستدركة بالتبر كافي القهستاني
(ان تعامل الناس بهما) قيده لانه جعل في شركة الاصل والجامع الصغير
ان التبر بمنزلة العروض فلم يصلح رأس مال الشركة والمضاربة وجعل في صرف
الاصل كالاثمان حتى لا ينسخ العقد بهلاكه قبل التسليم فيجوز الشركة به
لانها خلقاثنين وجه الاول وهو ظاهر المذهب ان الثمنية تختص بالضرب
المخصوص لانه عند ذلك لا يصرف الى شيء اخر ظاهر الا ان يجري التعامل
باستعمالها ثمناً فينزل التعامل بمنزلة الضرب فيكون ثمناً ويصلح رأس المال
(ولا لصحان) اي المفاوضة والعنان (بالعروض) اي يكون مالهما عروضاً
لان الشركة تؤدي الى ربح مالم يضمن لانه لا بد من بيعها فاذا باع احدهما
عروضه بالف وباع الآخر عروضه بالف وخمسائة ومقتضى العقد الشركة
في الكل فما يأخذه صاحب الالف زياد على الف ربح مالا يضمن وقد نهى عليه
الصلوة والسلام عن ربح مالم يضمن (الا ان يبيع) احدهما (نصف عرضه) اي نصف
ماله من العروض (بنصف عرض للشريك الآخر) منه ليصير العرض مشتركاً
بينهما او لشركة ملك حتى لا يجوز لكل واحد منهما حينئذ ان يتصرف في نصيب
الآخر (ثم تعقد الشركة) بعد ذلك ان شاء مفاوضة وان شاء آناً فيصير العرض رأس
مال شركة المفاوضة والعنان ويجوز لكل واحد منهما ما كان يتصرف في نصيب
الآخر وهذه حيلة لمن اراد الشركة مفاوضة وعناناً بالعروض هذا اذا تساوى بقيمة
فلو تفاوتا بان يكون قيمة متاع احدهما اربع مائة وقيمة الآخر مائة باع صاحب
الاقل اربعة اخماس غرضه بخمس عرض الآخر فيصير المال بينهما الخاسر كما في
النهاية لكن في التبيين كلام فليطع (ولا) تصح (بالمكيل والموزون والعددي
المتعارب) احتراز عن التفاوت فانه لا يجوز مطلقاً (قبل الخلط) اتفاقاً لانه يتعين
بالتعيين فينزل بمنزلة العروض (وان خلطاً) اي الشريكان (جنساً واحداً
ثم اشتراكاً) فيه (فشركة عقد عند محمد) لان المكيل والموزون والمعدود ثمن
من وجه لانه يصح الشراء به ديناً في الذمة وعرض من وجه لانه يتعين بالتعيين
فعملنا بالشبهين بالاضافة الى الحالين اي الخلط وعدمه بخلاف العروض لانها
ليست ثمناً بحال (و) شركة (ملك عند ابى يوسف) وهو ظاهر الرواية لتعيينه
بعد الخلط ايضاً وما يتعين بالتعيين لا يصلح ان يكون رأس مال الشركة وثمرة
الخلاف تظهر فيما اذا تساوى في الماين واشترط التفاضل في الربح فعند ابى يوسف
لا يجوز لان الربح يكون بقدر الملك وعند محمد يجوز (وان خلطاً جنسين) كخلط
الخطبة بالشعير مثلاً (تتعقد) الشركة اتفاقاً وان كانت شركة ملك ثابتة
والفرق لمحمد ان المخلوط من جنس واحد من ذوات الامثال ومن جنسين

بخلاف ما ليس بحرز كالسجد
وبه يقتضي فليحفظ (او من
يت اذن في دخوله) كالخانات
وحوانيت التجار لونها را
لما قلنا فلوليلا قطع كما يأتي
(او) سرق الضيف (من
مضيفه) لا اختلال الحرز
ولانه خيانة لا سرقة
(وقطع لو سرق من الحمام
ليلاً) الا في وقت جرت
العادة بدخوله ليلاً فهو
كأنه ركن كافي الاختيار (او
من المسجد متاعاً وره
عنده) لانه حرز بالحفاظ
كأمر (او ادخل يده في
صندوق غيره او كده او
جيبه او سرق جوالق)
بضم الجيم (فيه متاع وره
عنده يحفظ او نا ثم عليه)
اي الجوالق قلت وتقييد
النوم بعليه اتفاقاً على ما مر
فتدبر (او سرق الموجد
من بيت المستأجر) عنده
(خلافاً لهما) للشبهة قلنا
ملكه في الرقبة لا المنفعة
فصار المالك كالاجنبي في
حق الحرز (ولو سرق
شيئاً ولم يخرج به من الدار
لا يقطع) لعدم تحقق الاخذ
كأمر (بخلاف ما لو أخرجه
من حجرة الى صحن الدار)
الكبيرة فيكون أخرجه

اليه كإخراجه الى السكة لان كل مقصورة حرز على حدة (او سرق بعض اهل حجر دار * من *
من حجرة اخرى فيها) اي في تلك الدار الكبيرة لما قلنا (او اخذ) شيئاً (من حرز فإلقاه في الطريق ثم خرج

فاخذه) يقطع عندنا خلافا لفرولو لم يأخذه لم يقطع اتفقا لانه مضيع لاسارق (او حمله على حمار فساقة
فاخرجه من الحرز) لان سبر ٦٥٧ * الحمار مضاف اليه فتنقطع (ولو دخل بيتا فاخذوا ناول من هو خارج
لا يقطعان) (ويسمى الاص
الظريف) (وكذا لو ادخل
الحمار جده فتناول) منه
(وقال ابو يوسف يقطع
الداخل في الاول و يقطعان
في الثانية) (والاول اصح
(وكذا) لا يقطع (لو نقب
بيتا وادخل يده فيه واخذ
شيئا) وكذا لو وضعه في
النقب ثم خرج واخذه هو
الصحيح ذكره الشئني (او طر)
اي شق (صرة خارجة
من كم غيره) لا يقطع (خلافا
له) في المسئلةين وبقوله قالت
الائمة الثلاثة وان حلها
اي الصرة (واخذ من
داخل الكم قطع اتفقا)
الاخذ من الحرز (ولو
سرق من قطار) بكسر
القاف الابل على نسق
وجعه قطر (جلا) اي
بعيرا (او حلا) من ظهر
دابة (لا يقطع) لعدم الحرز
(وان شق الحمل واخذ
منه شيئا قطع والقسطاط)
اي الخيمة (كالبيت) في
الحرز ولو سرق نفس
القسطاط لم يقطع الا اذا
كان غير منصوب ومحرضا
باخذ الحرز ين انتهى
* فصل في كيفية القطع
واثباته * اخره لان حكم
الشيء يعقد (تقطع عين السارق * ٨٣ * ل * من زنده) اي رسغه لانه المتواتر (وتحسم) وجوب الباكي
بقطع الدم وعند الشافعي ندبا وثمن زيته ومؤنته على السارق عندنا والمنقول عن الشافعي واجده انه

يسن تعليق يده في عنقه لانه عليه الصلوة والسلام امر به زواه ابن ماجة وغيره وعندنا ذلك مفوض للامام
ولم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام في كل من قطعه ليكون سنة كافي القمح (و) تقطع (رجله

كافي القهستاني (ولا يشترط الخلط فيها) اي في هذه الشركة (ايضا) اي
كلما وضعت خلافا لفرق والشافعي ولفظ ايضا قيد لهما لا للخلط فقط (والوضعية)
اي الخطيئة اي بان هلك جزء من المال (على قدر المال وان) وصلية (شرطا
غير ذلك) لما روينا انفا (وما شره كل واحد منهما طوب ثمنه) اي بمن المشتري
(هو) اي المشتري (فقط) فلا يطالب بمشتري الآخر لان هذه الشركة تتضمن
الوكالة دون الكفالة والمباشر هو الاصل في الحقوق فتوجه المطالبة اليه
دون صاحبه (ورجع) الآخر (على شريكه بحصته منه) اي من الثمن (ان اداه من
ماله) لانه وكيل في حصته وان اختلفا بان ادعى انه اشترى عبدا للشركة وهتك
وعليه البيعة لانه يدعى عليه حق الرجوع وهو ينكر فاقول قوله وفيه اشعار
بانه ان اراده من مال الشركة لم يرجع (وتبطل الشركة بهلاك المدين او احدهما
قبل الشراء) لانها عقدت لاستمراء المال فلا يتصور بعد هلاكه (وهو) اي
الهلاك (على مالكة) اي مالكة المال (قبل الخلط) حيث (هلك في يده
او في يد اخر) لان رأس مال كل منهما قبل الخلط على ملكه بعد العقد فلا
ضمان ان هلك في يده وان في يد صاحبه فهو امين لا يضمن (وعليهما) اي على
الشريكين ان هلك (بعد) اي بعد الخلط لانه لا يميز هذا تصرع بماعلم في ضمن
قوله وهو على مالكة قبل الخلط ولو اكتفى بالاول لكني (فان هتك) مال احدهما
قبل ان يشتري شيئا (بعد ما شري الآخر بماله) شيئا (فاشترى بينهما) لان
عقد الشركة كان قائما وقت الشراء فلا يغير حكمه بهلاك مال الآخر (ورجع
المشتري على شريكه ثمن حصته) لانه اشترى نصفه بالوكالة وقد قضى الثمن
من ماله فيرجع عليه بحسابه (وان هلك) مال احدهما (قبل شراء الآخر فان كان
وكاله حين الشركة كصريح فالمشتري لهما شركة ملك ورجع بحصته) اي ان
لم يشتر احدهما شيئا وهلك ماله ثم اشترى الآخر بماله ان صرحا بالوكالة في عقد
الشركة فالمشتري مشترك بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة
انصرح بها قائمة فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك و يرجع
على شريكه بحصته من الثمن (والا) اي وان لم يصرح الوكالة حين الشركة
بل ذكر مجرد الشركة (فلمشتري) اي يكون المشتري الذي اشتراه (فقط)
لان في الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تتضمنها الشركة فاذا بطلت يبطل
في ضمنها (ولكل من شريكي المفاوضة العنان ان يبضع) اي يجعل المال بضاعة
والمراد هنادفع المال لاخر ليعمل فيه على ان يكون الربح لرب المال لانه من عاة
التجار (ويضارب) اي يدفع المال مضاربة واما او اخذ مضاربة فان كان
يتصرف فيما ليس من جنس تجارتها فهو له خاصة وكذا ان اخذ مضاربة

اليسرى ان عاد) وعليه
الاجماع (وان سرقت ثالثا
لا يقطع بل يحبس حتى يتوب)
ومدة التوبة مفوضة للامام
وقيل حتى يموت كافي
الكفاية وقال الشافعية
تقطع في الثالثة يده اليسرى
وفي الرابعة رجله اليمنى
ومارواه ان صح حل على
السياسة او النسخ (وطلب
المسروق منه شرط القطع
وكذا يشترط حضوره
عند الاقرار والشهادة
وعند القطع ايضا كما سيحى
وكذا حضرة الشاهدين
فان غابا او ماتا او احدهما
لم يقطع كافي القمح وهو
ظاهر الرواية كافي النهر
ونحوه في البحر وعزوه
للكافي الحاكم لكن عبارة الحاكم
في كتاب السرقة واذا كان
المسروق منه حاضرا و
الشاهد ان غالبان لم يقطع
ايضا حتى يحضروا وقال
ابو حنيفة بعد ذلك يقطع
وهو قول صاحبيه وكذلك
الموت وكذلك هذا كله
في كل حد سوى الرجم
وبعض القصاص وان لم
يحضروا استحسننا لانه من
حقوق الناس انهم يلفظه
فليحفظ غلط فيه بعضهم

كأنه عليه الشرب لئلا يفتنه له وفي الكافي هذا اذا اختار المالك القطع وان قال انا اصنعه * بحضرة *
لم يقطع عنده انتهى فليحفظ (ولو) انسروق منه (مودعا او غاصبا او صاحب الربا او مستعيرا او مستأجرا له

أو مضاربا أو مستبعضا أو قابضا على سوم الشرا) أو بعقد فاسد أو أبا أو وصيا أو متوليا (أو مرتتهنا)
وضابطه كل ذي يد صحيحة ومن لا فلا ٦٥٩ * كالراهن فلا تخصمة له إلا بعد قضاء الدين وكما طوى الربا

فانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد وكالسارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد ولو مال كالألانية ليست بصحيحة كما افاده بقوله (لا) يقطع (بطلب السارق أو المالك أو سرق من السارق بعد القطع) لعدم تقدم المال بعد القطع فلا يوجب القطع (بخلاف ما لو سرق منه قبل القطع أو بعد درء الحد بشبهة) فانه يقطع بخصومة السارق لأن سقوط التتوم ضرورة القطع هناك ولم يوجد هنا (وإن لم يطلب أحد لا) يقطع لما مر (وإن) وصلية (أقر هو بها) أي بالسرقه (ولا بد من حضوره) أي المسروق منه (عند الإقرار والشهادة والقطع) وقد قد مناه (وإن كانت يده اليسرى أو ابهامها مقطوعة أو شلاء أو أصبعان سوى الإبهام كذلك لا يقطع منه شيء) لفوات جنس المنفعة بطشاً أو مشياً (بل يحبس) حتى تظهر فيه سمة التأيين (وكذا لو كانت رجلاه اليمنى مقطوعة أو شلاء) فيسقط القطع أصلاً ويحبس ليتوب والحاصل

بخضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتها وأما إذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتها أو مطلقاً حال غيبة شريكه يكون الربح مشتركاً بينهما وعن الإمام أن الشريك لا يضارب لأنه نوع شركة والأول أصح وهو رواية الأصل لأن الشركة غير مقصودة وإنما المقصود تحصيل الربح كما إذا استأجره باجر بل أولى لأنه تحصيل بدون ضمان في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها لأن الشيء لا يستتبع مثله كما في الهدية وبهذا علم أنه ليس للشريك أن يشارك بخلاف المضاربة (ويستأجر ويؤكل) من يتصرف فيه لأن التوكيل بالبيع والشراء من توابع التجارة بخلاف التوكيل بالشراء حيث لا يملك أن يوكل غيره كما في الهدية (وودع) ويبيع بنقد ونسيئة ويسافر لأن كلا منهما من توابع التجارة (ومأونة السفر) والكراء من رأس المال وفي القهستان أن لكل من المفاوضين ما ذكره وإن يعير استخساناً ويوجر ويستقرض ويكاتب ويأذن عبد الشركة ويزوج الأمة ويخاصم ويرهن ويرتهن ولا كذلك شريك العنان ولا يجوز لشريكي المفاوضة والعنان تزويج العبد والاعتاق ولو على مال والتصدق والهبة والقرض وكذا كل ما كان اتلفاً للمال أو كان تملكاً للمال بغير عوض وصح بيع شريك مفاوض من ترد شهادته له كإيه وإيه لا إقراره بدين وفي المحيط أو اشترى أحد شريكي العنان ما هو من جنس تجارتها واشهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو مشترك بينهما ولو اشترى شيئاً ليس من جنس تجارتها فهو له خاصة ولو أقال أحدهما فيما بعه الآخر جازت الأقالة (ويده) أي يد أحد الشريكين كما في أكثر الكتب (في المال) أي في مال الشركة (يد أمانة) لأنه قبض المال بأذن المالك لأعلى وجه البذل والوثيقة فصار كالأودعة فيقبل قوله في الدفع لشريكه لأنه أدين ولو بعد موت شريكه ويضمن بالتعدي كما يضمن شريك بموته مجعلاً نصيب صاحبه وهذا هو الذهب والقول بعدم الضمان إذا مات مجعلاً غلط كما في البحر (وشركة الصنائع) معطوف على قوله وشركة العنان وهي جميع الصنعة كالصنائع والصنعة أوجع صناعة كرسائل ورسالة فإن الصناعة كالصنعة حرفة الصانع وعمله وإذا يقال شركة المحترف (و) شركة (التقبل) من قبول أحدهما العمل والقالة على صاحبه (وهي) أي شركة الصنائع والتقبل (أن يشترك خياطان أو صباغ وخياط على أن يتقبلا الأعمال) أي محلهما فإن العمل عرض لا يقبل القبول (ويكون الكسب بينهما) وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة وهو أحد الروايتين غن زفر لأن الشركة في الربح تبقى على الشركة في رأس المال على أصلهما ولأما مال لهما فكيف يتصور الثمر بدران الأصل

أن شرط قطع اليد اليمنى كون اليسرى والرجل اليمنى صحيحين فليحفظ (ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى) ولو لغير الحد على الصحيح (لو قطع اليسرى) لأنه خلف عما أتلف من جنسه ما هو خير منه (وعندهما يضمن)

الدبة (ان تعمد) و كان ينبغي وجوب القصاص لكنه سقط للشبهة الناشئة عن اطلاق النص والصحيح قول الامام ولكنه يؤدب وكذا لو قطع غير الجلاذ في الاصح كما حررته * ٦٦٠ * في شرح التنوير وقيد

بالامر وكونه باليئى لانه لو قيل له اقطع يده ولم يعين اليئى لم يضمن اتفاقا وكذا لو اخرج السارق يساره وقال هذه يئى لانه قطع بامره ولو قطعه احد قبل امر القاضي او قضائه به وجب القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقا وسقط القطع عن السارق لانه مقطوع اليد ووجب عليه ضمان ما سرق لعدم القطع حدا كذا جزم بالباقي وحي في المنع فيه خلاف ونقلنا في شرحنا على التنوير عن السراج انه لو سرق فلم يؤاخذ بها حتى قطعت يئيه قصاصا قطعت رجلاه اليسرى فتنبه (ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكة لا يقطع وكذا لو انقصت قيمته من النصاب قبل القطع) بعد القضاء لانه لما كان النصاب شرطا لشرط قيامه عند الامضاء وعن محمد يقطع (او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه ولم يثبت) للشبهة (وكذا لو ادعاه احد السارقين) المقرين ولو بعد القضاء قبل الامضاء وقيد بالمقرين لانه لو اقر انه سرق وانكر

ولنا المقصود تحصيل المال بالتوكيل وهذا مما يقبل التوكيل فيجوز وفيد تنبيه على ان اتخاذه العمل والمكان ليس بشرط خلافا لما لك وزفر فيهما مجز كل منهما عن الصنعة التي يتقبلها شريكه ولنا ان صحة هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صحيح والعمل ليس بلازم على الموكل فله ان يقيه باجرة (ولو شرطا) اي الشريك (العمل نصفين والربح اثلاثا جاز) لان الاجر بدل عمليهما وانهما يتفاوتان فيكون احدهما اجود عملا واحسن صناعة فتجوز والقياس ان لا تجوز وهو قول زفر لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن لان الضمان بقدر العمل فان زيادة عليه زيادة ربح مالم يضمن وجه الاستحسان ان الموجود هناليس ربح لان الربح يقتضى المجانسة بينه وبين رأس المال ولا مجانسة لان رأس المال هو العمل والربح مال فكان بدل العمل كايئنا وفيه اشعار بان هذه الشركة عنان ومفاوضة عند استجماع الشرائط والمطلق ينصرف الى العنان فانه المتعارف كافي الكافي (وكل عمل تقبله احدهما يلزم مهما) اي الشريكين لانه يقبله لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة (فعلى كل واحد منهما الطاب بالعمل ولكل منهما طلب الاجر ويرأى المدافع بالدفع) اي بدفع الاجر (الى احدهما) وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسان لاقياس لان الكفالة مقتضى المفاوضة والشركة هنا مطلقة وجه الاستحسان وهو ان هذه الشركة مقتضية للضمان الا يرى ان ما يتقبله كل واحد منهما مضمون على الآخر ولهذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله عليه فجري مجرى المفاوضة في ضمان العمل واقضاء البذل (و) يكون (الكسب) اي الاجر بينهما وان عمل احدهما فقط (اما الذي عمل فظاهر واما الذي لم يعمل فلانه لما لم يزمه العمل بالتقبل وكان ضامنا له استحق الاجر بالضمان ولزوم العمل (وشركة الوجوه) اي شركة ابذال الشركاء اذ لا مال لهم ولا عمل واذا يقال لها شركة المفايس وفيه مجاز من وجوه كافي القهستاني اولان بناءها على وجاهتهما بين الناس وشهرتهما بحسن المعاملة اذ لا يدمنه في الشراء نسبة فسميت بهما (وهي) اي شركة الوجوه (ان يشتركا ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما) اي يشترتا بالانقد الثمن بسبب وجاهتهما واما انتهما عند الناس وصيغة الجمع على طريقة قوله تعالى قد صغت قلوبكما (ويبيعا والربح بينهما) اي يبيعان فاحصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشافعي ومالك (فان شرطها مفاوضة) اي فصا على المفاوضة او ذكر اجمع ما تقتضيه المفاوضة واحتمت فيها شرائطها (صحت) فبترتب عليها الاحكام المفاوضة فتضمن الوكالة والكفالة (ومطلقها) اي مطلق هذه الشركة (عند) لانه المتعارف الا ان تخصيص

فلان قطع المقر كقوله تمت انا و فلان (ولو سرق) اي اثنان (وغاب احدهما وشهدا) اثنان * شركة * (على سرقتهما قطع الآخر) وهو الخاضع لان شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر العبد المأذون بسرقة

قُطِعَ وَزِدَتْ) السرقة لزبها لو فائمة ولو هالكه لم يضمن صدقه المولى ام كذبه لان القطع والضمان لا يجتمعان (وكذا المحجور عند الامام وعند * ٦٦١ * ابى يوسف يقطع ولا ترد) والمال للمولى الا ان يصدق المولى

فيسد فعه للمسروق منه (وعند محمد لا يقطع ولا ترد) وقال زفر لا يقطع في الكل ومبنى الخلاف انه هل الاصل المال او القطع او كلاهما فعنده القطع وعند محمد المال وعند الشافعي كلاهما اصل وكل رواية عن الامام (ومن قطع بسرقة والعين قائمة) ولو يبدغيره بان باعها او وهبها (ردها) لزبها لبقا يهبها على ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه (وان لم تكن قائمة) بل هالكه (فلا ضمان عليه وان) وصليبة (استهلكها) قبل القطع او بعده على الظاهر وبه يفتى بآداء قيمتها ديانة ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق ذكره القهستاني (وان سرق سرقات قطع بكلها او ببعضها لا يضمن شيئا منها) عند (وقلا يضمن مالم يقطع به) الا ان يقطع بحضرتهم فلا ضمان انتفاء وكذا الخلاف او النصب كلها لواحد وسرقها بدفعات فخصم ببعضها كما يفيد اطلاق المتن (ولو سرق ثوب بافشقه في الدار) نصفين (ثم اخرجه قطع)

✽ فصل في الشركة الفاسدة ✽

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة كالاختطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء) وكذا في اخذ كل مباح كاجتناء الثمار من الجبال والبراري واخذ الصيد والملح والسنبلة والكحل وجواهر المعادن والاحجار والترتبة والجلس وغيرها من موضع يباح اخذ لان الشركة تقتضي الوكالة والتوكيل اثبات التصرف لمن ايسر له ولاية ذلك التصرف وذا لا يوجد في المباحات (وما جمعه كل واحد) بلا عمل من الآخر ولا اعانته (فله) لانه اثر عمله (وان اعانته الآخر) بان قلعه وجمعه احدهما وحله الآخر مثلا (فله) اى العين (اجر مثله لا يزاد) اجر المثل (على نصف ثمن المأخوذ عند ابى يوسف) لانه رضى بنصف المأخوذ وهو المختار عند المص بناء على تقديمه (خلافا لمحمد) فان عنده له اجر المثل بالغ ما بلغ وهو المختار عند البعض لان السمي مجهول والرضا بالمجهول لغو (وما اخذاه معا فلهما نصفين) لاسواءيهما في الاخذ وان اخذاها منفردين وخلصاها وابعادا قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما فان لم يعرف قدر ملك كل منهما صدق كل على النصف مع ايمين واقيم البيعة على الزيادة كافر القهستاني (وان كان لاحدهما بغل والآخر راوية فاستق احدهما فاكسب) كانه (له) اى الذى استقى (والآخر اجر مثل ماله) اى اجر مثل البغل ان كان المستقى صاحب الراوية واجر مثل الراوية ان كان صاحب البغل وفي البحر دفع دابته الى رجل يواجرها على ان الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة والآخر اجر مثله وكذا في السفينة والبيت (والريح في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الفضل) حتى لو كان المال نصفين وشرط الريح اثلاثا فالشرط بطل ويكون الريح نصفين لان الاصل ان الريح تابع للمال كالريح ولم يعدل عنه الا عند صحة التسمية ولم تصح (وتبطل الشركة بموت احدهما) اى احد الشريكين لتضمنها الوكالة وهى تبطل بالموت واطلاقه

ان بلغت قيمته نصا با بعد شقه مالم يكن اثلا فابان ينقص اكثر من نصف القيمة فيملكه مستند الوقت الاخذ فلا قطع و هل يضمن نقصان الشق مع القطع صحح الجبازى لا وقال الكمال الحق نعم ومتى اختار تضمين القيمة

يسقط القطع لما سرق (لا) يقطع (ان سرق شاة فذبحها ثم اخرجها) اذ لا قطع بالحجم كما مر (ولو ضرب
المسروق) من الحجرين (دراهم او دنانير) او اخذه حليا * ٦٦٢ * او آية (قطع) لو قدر نصا

وقت الاخذ (و ردها)
لربها (وعندهما لا يردھا)
ويقطع وقيل لا وقيل
بالنقد لانه لو جعل نحو
الحساس او انى فان كان
يباع عددا فهي للسارق
اتفاقا وان وازنا فعلى هذا
الخلاف (ولو صبغه احر)
او طحن الخسطة او لت
السويق (لا يؤخذ منه
ولا يضمنه) سواء صبغه قبل
القطع او بعده خلافا للاختیار
فتنه (وعند محمد يؤخذ
منه ويعطى ما زاد الصبغ)
وعند الائمة الثلاثة يؤخذ
منه الثوب بلا ضمان شئ
وان صبغه اسود اخذ منه
ولا يعطى شئ (للصبيح
وحكمها فيه) اى فى الاسود
(حكمها فى الاحمر) بناء على
ان السواد زيادة او نقصان
لكنه اختلاف زمان لا برهان
فروع * سرق فى ولاية
سلطان ليس بسارق آخر
قطعه لو كان للسارق كفاف
فى معصم واحد ان تميزت
الاصلية او امكن الاقتصار
على قطعها لم يقطع الزايد
والا قطعها هو المختار اقرار
المكره بالسرقه باطل
ومن المتأخرين من افق
بصحته ويحل ضربه ليقرب

كما فى خزائن المفتين وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم ولا يضره العظم لكن فى الوقعات * ليسوا *
لا يفتى به كذا فى القهستانى ثم نقل قصة عصام وتمامه فيما علقته على تنوير الابصار انتهى

باب قطع الطريق * وهو السرقة الكبرى واطلاق السرقة عليها مجاز واهذا لزم التقييد بالكبرى
وسميت بذلك لما مر من ضررها * ٦٦٣ * العام مع مسارقة عين الامام واذ اغلظ الحد فيها قيل

ليسوا بشركاء تقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد وعمل ذلك كله فله ثلث الاجرة
ولا شيء للآخرين وفي السراجية طاحونة مشتركة بين اثنين انفق احدهما
في عمارة لم يكن متطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم
مشترك حيث يكون متطوعا

* كتاب الوقف *

مناسبه للسرقة باعتبار ان المقي بكل منهما الانتفاع بما يزيد على اصل المال (هو)
لغة مصدر وقفه اي حبسه وبقاؤه وقف بنفسه وقوفاته يمدى ولا يتعدى ويطلق على
الموقوف مبالغه فيجمع على الاوقف ولا يقل اوقفه الا في اغتردية واجتمعت الامة
على جواز الوقف لما روى انه عليه الصلوة والسلام تصدق بسبع حواطفي المدينة
وكذلك الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقفوا واخلى عليه السلام وقف اوقافها هي
باقية جارية الى يومنا وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا بين الاحياء وفي الآخرة
التقرب الى رب الارباب عز وجل ومحله المال المتقوم القابل للوقف وركنه الانفاذ
الخاصة كصدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه وشرطه شرط سائر
اتبرعات من كونه حرا باغا عاقلا وان يكون فنجزا غير معلق فلو قال ان قدم
والدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين فجاء والده لا تصير وبقاؤه من شرائطه
المالك وقت الوقف حتى لو غصب ارضا فوقفها ثم ملكها لا يكون وبقاؤه منها
عدم الجهالة ومنها عدم الحجر على الواقف لسفه او دين ومنها ان لا يلحق به
خيار شرط فلو وقف على انه بالخيار لم يصح عند محمد مطلقا وقال ابو يوسف
ان كان الوقت معلوما جازوا الا فلا ومنها ان لا يكون للواقف ملة اخرى فلا يصح
وقف المرتدان قبل اومات على رده وان اسلم صح ويطل وقف المسلم ان ارتد اعياذ
بالله تعالى ويصير ميراثا سواء تمل على رده اومات او عاد الى الاسلام الا ان اعاد
الوقف بعد عوده الى الاسلام ويصح وقف المرتدة لانها لا تقتل واما الاسلام
فليس بشرط فلو وقف الذمي على ولده ونسله وجعل آخره للمساكين جاز
ويجوز الاعطاء لمساكين المساكين واهل الذمة وان خصص فقراء اهل الذمة
اعتبر شرطه كالمترلى اذا خصص اهل الاعتزال فيفرق على اليهود والنصارى
والمجوس منهم الا ان خصص صفاء منهم فلو دفع القيم الى غيرهم كان ضامنا وشرط
صحة وقته ان يكون قربة عندنا وعندهم فلو وقف على بيعة فاذا خربت كان
للفقراء لم يصح وكان ميراثا لانه ليس بقربة عندنا كالوقف على الحج والعمرة لانه
ليس بقربة عندهم بخلاف ما اذا وقف على مسجد بيت المقدس فانه صحيح لانه
قربة عندنا وعندهم فلو انكر فشهد عليه ذميان عدلان في ملتهم قضى عليه
بالوقف وفي الحاوي وقف المجوس على بيت النار واليهود والنصارى على البيعة
والكنيسة باطل اذا كان في عهد الاسلام وما كان منها في ايام الجاهلية مختلف

وشرايطها ستة بل ثمانية
كونهم ذوا شوكة وفي دار
الاسلام وخارج المصر
وعلى مسافة السفر واجانب
ومن اهل وجوب القطع
وان يأخذوا قدر النصاب
وان يؤخذوا قبل التوبة
قلت * وفيه ان الكلام
في الشرايط المختصة بها
وعن ابى يوسف اعتبار
الشرط الاول فقط فيحقق
في المصر لبلوا وعليه الفتوى
المصلحة للناس كما في الاختيار
وغیره زاد القهستاني وقال
بعض المتأخرين ان هذا
في زمانهم واما في
زماننا فيحقق في القرى
والامصار وعن ابى يوسف
من زاحم في المصر او بين
القرى فان بالسلاح حدوان
بغيره فلا الا بالليل انتهى
وسيجى فليحفظ (من قصد
قطع المارة من الطريق
من) معصوم بالعصمة المؤبدة
اي (مسلم او ذمي) ولو عبدا
او امرأة فانها كالرجل
في ظاهر المذهب كما في التنوير
وغیره لا كالصبي كما ذكره
صاحب الدرر والغرر
وغیره فانه خلاف الظاهر
نعم في المتحجب عنها
لا تصلب فليحفظ ذلك
(على) ماره معصوم (مسلم

او ذمي) لا مستأمن لانه غير معصوم (فاخذ قبله) عزر (وحبس حتى يتوب) لا بالقول بل بظهور سيماء
الصالح او يموت لانه خوف معصوما وقيل ان الامام لا يزال يطلبه حتى يخرج من دار الاسلام كما في القهستاني

عَنْ الاختيار (وان يأخذ مالا) معصوما (وحصل لكل واحد) من القاطنين (نصاب السرقة) كما مر وقد
قال ثمة وان تولى الاخذ بعضهم (قطع) اي كل واحد (يده) ٦٦٤ * اي ورجله اليسرى اي

فيه الاصح انه اذا دخل في عهد عند الذمة لا يتعرض كافي البحر وشريعة عند
الامام (حبس العين) ومنع الرقبة المملوكة باقول عن تصرف الغير حال كونها
مقتصرة (على) حكم (ملك الواقف) فالرقبة باقية على ملكه في حياته وموت ورثته
في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما أتى من النذر بالمنفعة يأبى عنه ويشكل بالمسجد
فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف
المختلف فيه كافي القهستاني لكن فيه ما فيه تدبر وانما قيد بالقول لانه لو كتب
صورة الوقفية مع الشرائط بلانلفظ لا يصير وقفنا بالاتفاق (و) حبسها على
(التصدق بالمنفعة) على الفقراء او على وجه من وجوه الخير ولو قال وصرف منفعة
الى وجه من وجوه الخير اكان اولى لان الموقوف له لا يلزم ان يكون فقيرا او ائصدق
لا يكون الا له تدبر ثم قبل المنفعة معدومة واتصدق بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف
اصلا عنده والاصح انه جائز اجماعا الا انه غير لازم عنده كالعارية حتى يرجع
فيه اي وقت شاء ويورث عنه اذا مات وهو الاصح (فلا يلزم ولا يزول ملكه) اي
ملك المالك المجازي عن العين (الا ان يحكم به حاكم) ولاه الامام فانه يزول ملكه
ح ويصير لازما فلم يصير بعده ملكا لاحد وهذا اذا ذكر الواقف شرائط لزوم والا
لم يزول ملكه الا اذا حكم بلزومه وطريق المرافعة ان يريد الواقف الرجوع بعد ما سلمه
الى المتولى محتجا بعدم اللزوم عند الامام فيختصمان الى القاضي فيقضي باللزوم
على قولهما فيلزم لانه قضى في محل مجتهد فيه وانما يحتاج الى الدعوى عند البعض
والاصح ان الشهادة بالوقف بدون الدعوى مقبولة كافي المنع وغيره لكن هذا
الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى
فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تصح
بدون الدعوى ولا تشترط المرافعة فانه لو كتب كاتب من اقرار الواقف ان قاضيا
من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما كافي البحر لكن في الخاتمة تفصيل
فلا يرجع وانما قيدنا بولاه الامام لانه لو حكم ارجلا حكمه بلزومه فالاصح ان الوقف
لا يلزم به وهل القضاء به قضاء على الناس كافة كالحرية اولا وكان يفق بعض
المأخرين بان القضاء بالوقف قضاء على كافة الناس وفي المنع وينبغي ان يفق
به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه بالحيل ولما فيه من النفع
للووقف لكن في البحر ان القضاء بالوقفية ليس قضاء على الكافة على المعتمد فتسمع
الدعوى من غير المقضى عليه واما القضاء بالحرية فقضاء على الكافة فلا تسمع
الدعوى بعده بالملك لاحد واما القضاء بالملك فليس على الكافة بلا شبهة تتبع
حتى يظهر لك الحق (قيل) فانه صاحب الوقاية وغيره (او يعلقه) اي الوقف
(بموت) سواء كان في حالة الصحة او في حالة المرض (بان يقول اذا مات فقد وقعت)

من خلاف او صحيح الاطراف
(وان قتل) معصوما
(فقط ولو بعصا او حجر
قتل) هذه الحالة الثالثة (حدا)
اي سياسة لا قصاصا
(و) لذا (لا يعتبر عفو الولي)
ولا يشترط ان يكون القتل
موجبا للقصاص لوجوبه
جزاء المحاربة لله تعالى
لتخالف امره وبهذا الحل
يستغنى عن تقدير مضاف
كما لا يخفى (و) الحالة الرابعة
(ان قتل واخذ مالا) خير
الامام بين ستة احوال ان شاء
قطع من خلاف ثم قتل
او ثم صلب او ثم فعل الثالثة
(قطع وقتل وصلب او قتل
بعد الصلب) او عكسه
او قتل (فقط) (او صلب)
فقط (وخالف محمد في القطع)
فعله وعن ابى يوسف
انه لا يترك الصلب اصلا
للنص وعن الامام ان للامام
ان يقتل ثم يصلب ذكره
القهستاني (و) الاصح
(انه يصلب حيا) على خشبة
(ويبيع بطنه برمح) تحت
ثديه اليسرى ويحرك الرمح
(حتى يموت) به وبه يعمل
(ويترك) على الخشبة (ثلاثة
ايام فقط) من موته ثم يخلى بينه
وبين اهله ليدفنوه وعلى

اثناي انه يترك حتى ينقطع عبرة وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة ورد المال كما يأتي (وردد) داري *
ما اخذ الى مالكه ان كان (باقيا) والا فلا ضمن كامر (ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم) لامر (و) الحالة

الخامسة (ان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف) يده ورجله (والجرح هذر) لعدم اجتماع قطع وضمان (وان جرح فقط) اي لم يقتل ولم يأخذ * ٦٦٥ * نصا با قال الزيلعي ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلاحد ايضا

لأن المقصود هنا المال (قلت) وهي من الغرائب لأنه اذا كان القتل وحده يوجب الحد فكيف يمنع مع الزيادة وجوابه ما قلنا فتنبه (او قتل) واخذ المال (فتنبه قبل ان يؤخذ) ومن تمام توبته رد المال فلو لم يرد فقل يحد وقيل لا (فلا حد) يكون الحق للولي ان شاء عفا وان شاء اخذ بموجب الجنابة وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون (او اخرس) او ذو رجم محرم من المقطوع عليهم (او شريك مفاوض) او قطع بعض القافلة على بعض او قطع شخص (الطريق ليسا او نهارا بمصر او بين مصرين) وعند ابى يوسف ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلاح فهو قاطع وعليه الفتوى كافي الدرر والغرر وغيرهما وتقدم (ومن حنق في المصر غير مرة) اي صار عانة (قتل به) اي سياسته لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل كما مر (والا) بان حنق مرة واحدة (فكا قتل بالمثل) وفيه

دارى على كذا ثم مات صح ولزم ان يخرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم جائزة وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث ان لم تجز الورثة وما في البرازية انه قال في مرضه ارضى صدقة موقوفة على ابني فلان فان مات فعلى ولدى وولد ولدى ونسلى ولم تجز الورثة فهي ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حيا فان مات صارت كلها للنسل غير صحيح والصحيح ان الثلثين ملك والثلث وقف الا ان يحمل على الوقف الذي خرج من الثلث تتبع وفي الهداية قال في الكتاب لا يزول ملك الواقف الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بموته وهذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضاء في فصل مجتهد فيه واما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه الا انه تصدق بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزمه وفي البحر ولو قال اذا مات فاجعلوها وقفافه يجوز لانه تعليق اتوكيل لا تعليق الوقف نفسه ونص محمد في السير الكبير ان الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت يكون باعتباره وصية وفي المحيط لو قال ان مات من مرضى هذا فموقفت ارضى هذه لا يصح الوقف برى او مات لانه تعليق وفي الخاتمة وقال ارضى بعد موتى موقوفة سنة جاز وتصير الارض موقوفة ابدالا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يضاف الى ما بعد الموت بان قال ارضى موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق او اضافة ولو قال موقوفة حياتي وبعد وفاتي مؤبدا فانه جاز عندهم لكن عند الامام مادام حيا كان هذا انذار بالتصدق بالغة فكان عليه الوفاء بالندروه ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث (وعندهما هو) اي الوقف (حبس العين) وازالة ملك المالك المجازي مقتصرة (على) حكم (ملك الله) المالك الحقيقي (تعالى) وتقدس (على وجه يعود نفعه على العباد فيزول ملكه) بحيث لا يباع ولا يوهب ولا يورث سواء وجد احد القيدين المذكورين اولالا لانه قصد بالوقف استدامة الخير فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى كما لو جعل داره مسجدا وله ان غرضه التصديق بمنفعة ماله وذا يقتضي بقاءه على ملكه ولهذا اعتبر شرط الواقف فيه وبقى تدبيره بعده في نصب القيم وتوزيع الغلة بخلاف المسجد فانه خالص لله تعالى ولهذا لا ينفع به شيء من منافع الملك قبل الفتوى على قولهما كما في الكافي وغيره فيجعل الوقف كذلك (بمجر دال قول) اي يلزم ويزول ملكه بمجرد قوله وقفت دارى هذه مثلا ولا يحتاج الى القضاء ولا الى التسليم (عند ابى يوسف) وهو قول الائمة المثلثة وبقي مشايخ العراق لانه اسقاط للملك كالاعتاق (وعند محمد لا) يلزم ولا يزول ملكه (ما لم يسلمه) اي الموقوف (الى ولي) لان ملكه من الله قصدا غير متحقق فانما ثبت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات وبقي مشايخ بخارا وهو المعمول به في زماننا وما بين مسالك اثنا الثلاثة فرع عليهم بقوله (فلو وقف)

القول عند غير الامام كما سيأتي (تنبيه) * ٨٤ * ل * قدما ان المرأة كالرجل على الظاهر فلو قطعن في اخذ المال وقتلن قتلان وضمن المال لكن لا يصلبن وقدما ان اباشجعا كان يفتي بقتل الاعوانة وكفرهم وقتلنا

القتل لا يقتضي الكفر قال الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية والاعونة من المحاربين الله ورسوله وفي الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد ﴿ ٦٦٦ ﴾ كتاب الجهاد ﴿ مناسبة للحدود كون

وقفا (على الفقراء او بنى سقاية او خانا اور باطابنى السبيل) انظر انه قيد للجميع لكن في الاصلاح الرباط ما بنى في اشغور لتزل فيه الغزاة انتهى فعلى هذا قوله ابنى السبيل قيد للاولين لا لقوله رباطا فالاولى ان يؤخر قوله رباطا تدبر (او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه) اى في كل ما ذكر (الابالحكم) عند الامام لانه ينقطع عنه حق العبد بالحكم او تليقه بموته لكن اقتصر على الاول لان تعليق بالموت كالعدم عنده لضعفه فلماذا اشار بقوله قيل تأمل قال صاحب الفرائد وفيه بحث لانه يوههم عدم جواز الانتفاع به لا واقف وعدم جواز السكن في الخان وعدم جواز النزول في الرباط بعد الحكم وائس كذلك انتهى هذا ليس بشئ لان بالحكم يخرج من الملك ويكون مباحا للعامة والواقف من جعلتهم فلا ايهام تأمل (وعند ابى يوسف يزول بمجرد القول) كما هو اصله اذ تسليم عنده ليس بشرط (وعند محمد) يزول (اذا سلم الى متول) كما هو الاصل عنده وفي الغاية وعند محمد لا بد من تسليم ولكن في كل باب يعتبر ما يليق به ففي الخان ان يحصل بالسكنى وفي الرباط بالنزول وفي السقاية بشرب الناس وفي المقبرة بدفنهم ويكتفى اذا وجد هذه الاشياء من واحد تعذر اجتماع الناس انتهى وعن هذا قال (واسقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة) ولو جعل ارضه طريقا فهو على هذا الخلاف ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الاشياء بين الفقير والغنى الا في الغلة حتى لا يجوز الصرف للفقراء او كذا لو وقف ارضا تصرف غلتها الى الجباة او الغزاة وطلبة العلم لا تصرف الى الغنى منهم كافي المحيط (وشرط تمامه) تمام الوقف بعدم الزم باحد الامور المذكورة عنده (ذكر مصرف مؤبد) مثل ان يقول على كذا وكذا ثم على فقراء المسلمين (وعند ابى يوسف يصح بدونه) اى بدون ذكر مصرف مؤبد لان الوقف اذا الملك لله تعالى وذا يقتضى التأييد لمحمد ان الوقف تصدق بالمنفعة وذا يخل ان يكون موقفا ومؤبدا فلا بد من التنصيص (واذا انقطع) المصرف (صرف الى الفقراء) ولا يعود الى ملكه ان كان حيا والى ورثته ان ميتا فعلم من هذا ان التأيد شرط البتة الا عند ابى يوسف لا يشترط ذكره وعند محمد يشترط لكن صاحب الهداية نقله بصيغة التريض فقال قيل التأيد شرط بالاجماع الا عند ابى يوسف فانه لا يشترط ذكر التأيد وفي البحر والحاصل ان عند ابى يوسف في التأيد روايتين في رواية لا بد منه وذكره ليس بشرط وفي رواية ايس بشرط ويفرع على الروايتين ما لو وقف على انسان بعينه او عليه وعلى اولاده او على قرابته وهم يحصون او على امهات اولادهم الموقوف عليه فعلى الاول يعود الى ورثة الواقف وعليه الفتوى كافي القمح وغيره وعلى الثاني يصرف الى الفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح عنده واحتلوا في عدم الايص روى عن

المقصود دفع الفساد عن العباد وقد مها لكونها معاملة مع المسلمين وغيرهم والجهاد مع الكفار وترقيا من الادنى وهو الاخلاء عن الفسقى الى الاعلاء وهو الاخلاء عن الكفر او لان قتال الكفار اعظم اجرا وفي نسخة السيروهي جمع السيرة اسم من السير ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على امور المغازي وما يتعلق بها لا سئلزأ مها السير وقطع المسافة وكذا الجهاد غلب على جهاد الكفار كالتناكس على امور الحج وقالوا السير الكبير فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطا كجامع الصغير وجامع الكبير وفي غير كتب الفقه يقال كتاب المغازي وهو ايضا اعم لانه جمع مغزاة مصدر سماعي لغزي دال على الوحدة والقياس غزو وغزوة للوحدة كضربة وهو قصد العدو والقتال خص في عرفهم بقتال الكفار وسبب الجهاد عندها كونهم حربا علينا وعند

الشافعي هو كفرهم كافي النهاية وغيرها ولما اراد ما هو الاخص مما ذكر عدل الى الاظهار ﴿ محمد ﴾ في مقام الاضمار فقال (الجهاد بدأ) اى ابتداء او في بدأ الامر (منا) وان لم يبدو لنا يذكرنا واما قوله تعالى

فان فالتوكم فاقتلوهم وتحريمه في الاشهر الحرم فتسوخ بالعمومات كقوله تعالى اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وفي الكرمان وهذا ٦٦٧ في زماننا واما في الابتداء فالصحح ثم الموعظة الحسنة ثم القتل

اذا قتلوا ثم البدأة به في غير

الاشهر الحرم ثم في جمع

الازمان والاماكن سوى

الحرم انتهى نعم في الخاتمة

الافضل البداية في غير

الاشهر الحرم وهي واحد

فرد وثلاثة سر در جب

وذو القعدة وذو الحجة

والحرم (فرض كفاية)

فليس بتطوع اصلا هو

الصحيح فيجب على الامام

ان يبعث سرية الى دار

الحرب كل سنة مرة او مرتين

وعلى الرعية اعانتها اذا

اخذ الخراج فان لم يبعث

كان كل الاثم عليه وهذا

اذا غلب على ظنه انه

يكافئهم والا فلا يساح

قتالهم بخلاف الامر

بالعرف كما في القمستانى

عن الزاهدى واعلم ان كل

ما فرض لغيره فهو فرض

كفاية اذا حصل المقصود

بالبعض والا فرض عين

ولعله قدم الكفاية لكثرة

وحينئذ اذا قام به البعض

ولو عبيدا ونساء (سقط عن

الكل) كصلاة الجنائز وورد

السلام وان ترك الكل ولم يقم

به احد في زمن ما (اثموا) اى

اثم الكل من المكلفين وايك

ان تنهوا ان فريضته تسقط

عن اهل الهند بقيام اهل

محمد عشرة وعن ابى يوسف مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل اربعون
وقيل ثمانون والفتوى على انه يفوز الى رأى الحاكم (وصحح عند ابى يوسف
وقف المشاع) مطلقا سواء مما يحتمل القسمة او لا به قال الشافعى لان القسمة
من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تمت ولم يصحح عند محمد لان اصل
القبض شرط عنده فكذا ما يتم به وهذا فيما يحتمل القسمة واما ما لا يحتملها كالجام
فبصحح عند محمد مع الشيوخ كالهبة والصدقة الا في المسجد والمقبرة فانه لا يتم
مع الشيوخ مطلقا بالاتفاق وفي الدرر وبعض مشايخ زماننا يقول ابى يوسف
وبه يفتى (و) صح (جعل علة الوقف) او بعضها (او) جعل (الولاية لنفسه)
اى صح للواقف ان يشترط انتفاعه من وقفه لنفسه عند ابى يوسف لان
شرط الواقف معتبر فيما عى كائنص وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الواقف
كافي اكثر المعترات ولو شرط الولاية للفضل من الاولاد فالفضل وان كان كلهم في
الفضل سواء تكون الولاية لا كبرهم سنا ذكر اكان او انثى ولو كان الفضل غائبا
في موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف مادام الفضل حيا وفي الظهيرية
اذا شرطها لافضلهم واستوى اثنان في الديانة والساد والفضل والرشاد
فالا علم بامر الوقف اولى وافق بعض المتأخرين بالاستراك بينهما ان لم يوجد
صفة ترجيح في احدهما لان الفضل التفضيل ينظم بالواحد والمتعدد افضل ولو لى
القاضي افضل ثم حدث في ولده افضل منه فالولاية اليه (و) صح (جعل البعض)
اى بعض الغلة (او الكل) اى كل الغلة (لامهات ولاده او مدبره ماداموا الحياء
و بعدهم للفقراء) وفي الهداية قيل يجوز بالاتفاق وقيل هو على الخلاف ايضا
هو الصحيح وهو مختار المص لكن في البحر وفرع بعضهم على هذا الاختلاف
ايضا اشتراط الغلة لمديره وامهات اولاده وهو ضعيف والاصح انه صحيح اتفاقا
تدبر (و) صح (شرط ان يستبدل به) اى باوقف (غيره) او يبيعه ويشترى بغيره
ارضا اخرى (اذا شاء) عند ابى يوسف استحسانا لان فيه تحويله الى ما يكون
خيرا من الاول او مثله فكان تقرير الا بطلا فاذا فعل صارت الثانية كالاولى
في شرائطها وان لم يذكر ثم لا يستبدلها بثالثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط
وجد في الاولى لافى الثانية واما الاستبدال بدون الشرط فلا يملكه الا القاضي
باذن السلطان حيث رأى المصلحة فيه وفي القنية مبادلة دار اوقف بدار اخرى
انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة
وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال قلة رغبات
الناس فيها لدناءتها ولو وقف على ان يبيعه او يصرف ثمنها الى حاجته او يكون
ثمنها وقفا لكانها فاختار انه بطل الا ان يصرف الى ان يموت فينبذ يكون وصية فيعتبر

الروم مثلا بل يفرض على الاقرب والاقرب من العدو الى ان تقع الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عيننا
كصلاة وصوم ومثله الجنائز ثم جميع المسلمين ايعاين به سواء كانوا كل المسلمين شرفا وخرابا وبعضهم وفيه رمن

الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول
المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم بعضا مبهما وذا غير مقبول * ٦٦٨ * والى انه قد يصير بحيث

من الثالث (خلافا لمحمد في السك) اى كل المذكور في وقت المشاع الى هنا
ولاخلاف في اشتراط الغلة لولد فاذا وقف على ولده شمل الذكر والانثى الا
ان يقيد بالذكور فلا يدخل فيه الاناث فايوجد واحد من الصلبي كانت الغلة له
واذا اتفق صرفت الى الفقراء لاولد الولد وان لم يكن حين الوقف ولد صلبى
يل ولد ابن ذكر او انثى كانت الغلة له خاصة لا يشاركه فيها من دونه من البطون
فان حدث له ولد كانت له ولا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد مفردا او جمعا
في ظاهر الرواية وهو الصحيح المفتى به كافي البحر ولو وقف على ولده وولد ولده
اشترك ولده وولدا منه وصحح قاضيخان دخول البنات فيما اذا وقف على اولاده
واولادا ولاده وهو المعمول به الآن ولا يفضل الذكر على الانثى في التسمية بينهم
وصحح عدمه في ولدى او قال على ولدى ماتت كانت للفقراء ولا تصرف الى ولد ولده الا
بالشرط الا اذا ذكر البطون الثلاثة فانه لا تصرف الى الفقراء ما بقى احد من اولاده
وان سفل يستوى فيه الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول
الاقرب فالاقرب او يقول على ولدى ثم على ولد ولدى او يقول بطنا بعد بطن
فمح بدا بما بدأ به الواقف بخلاف ما لو قال نسلا بعد نسل لان النسل يتضمن
القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف فلا يدل على الترتيب
وبه يفتى اليوم لكن فيه كلام لان لفظ النسل فقط يدل على التأيد لانه شامل
للقريب والبعيد كما ينه انما يفتى بقوله بعد نسل بلافاضة فان قيل ان قوله بعد نسل
لنا كيد قلنا التأسيس اولى من التأيد لان الكلام ما امكن محله على التأسيس لا يحمل
على التأيد كما في اكثر المعبرات فينبغي ان يحمل على الترتيب تأمل فانه من الغواض
وما في الدر من انه لو قال ابتداء على اولادى يستوى فيه الاقرب والابعد
الا ان يذكر ما يدل على الترتيب مخالف في الخاتمة وغيرها لان لفظ الاولاد لا يشمل
ولد الولد وهو المختار للفقراء تدبر ولو وقف على ولديه ثم على اولادهما مات احدهما
كان للاخر النصف والنصف الذي للميت للفقراء لكن ينبغي ان يوجه القاضى الى الآخر
ان كان محتاجا كما افتى به البعض في ديارنا فان مات الآخر صرف الكل الى اولاد الاولاد
بخلاف ما لو وقف على اولاده ثم الفقراء مات بعضهم لانه وقف على اولاده
ثم على الفقراء فابقي منهم احدا لا تصرف على الفقراء ولو وقف على امرأته واولاده
ثم ماتت امرأته لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الواقف خاصة اذ لم يشترط
رد نصيب الميت الى ولده لو قال على ولدى وولد ولدى ابدا ما نسلوا ولم يقل
بطنا بعد بطن لكن شرط رد نصيب الميت الى ولده فالغلة للجميع ولده ونسله بينهم
على السوية ولو مات بعض اولاد الواقف وترك ولدا ثم جات الغلة تقسيم
على الولد وولد الولد وان سفلوا وعلى الميت فاذا صاب الميت من الغلة كان لولده

لا يجب على احد وبحيث
يجب على بعض دون بعض
فان ظن كل طائفة من
المكلفين ان غيرهم قد فعلوا
سقط الواجب عن الكل
وان لم منه ان لا يقوم به
احد وان ظن كل طائفة ان
غيرهم لم يفعلوا وجب
على الكل وان ظن البعض
ان غيرهم اتى به وظن اخرون
ان الغير ما اتى به وجب على
الاخرين دون الاولين وذلك
لان الوجوب ههنا منوط
بظن المكلف لان تحصيل
العلم بفعل الغير وعدمه في
امثال ذلك في حيز التعبير
فالتكليف به يؤدى الى الجرح
وتمحاضه في مناهج العقول
والى انه لا يجب على الجاهل
به وما في حواشي الكشاف
للفاضل التتازاتى انه يجب
تعلية ايضا بخلاف المتداولات
(لا) يجب الجهاد (على
صبي) لانه غير مكلف
كالمجنون وكذا بالغ عام ليس
في البلدة افقه منه فليس له
الغزو وخوف ضياعهم كافي
السراجية اوله ابوان او
احدهما لان اطاعتهم حافض
حين وكذا اكل سفر فيه خطر
الا باذنه وكذا المديون
بلا اذن المدين ومالا خطر

فيه يحل للولد بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم امرأه حرة كان لها زوج او لا تضعف بذمتها * بالارث *
كما ذكره الشئى وغيره اولانها عورة كاتقله القهستاني عن المحيط قال فلا يخص بالزوجة كما ظن (وعبد) لان

حق المولى متقدم على فرض الكفاية (واعني ومقدم) اى اعرج (واقطع) لان تكليف العاجز قبيح كالمريض
وفيه نزول قوله تعالى ليس على **٦٦٩** الاعمى حرج الاية (فان هجم العدو) اى غلب (ففرض عين)

يكفر جاحده كما فى الاختيار
وغيره فان قدر من يفر بهم
على دفعهم فالبهادر فرض
عين فى حقهم ومن بعد عنهم
ففرض كفاية فى حقهم الا
اذا عجز الاقربون او
تكاسلوا فانه يصير فرض
عين فى حقهم ومن بعد عنهم
ثم وثم الى ان يفترض على اهل
فرض كفاية فى حقهم ايضا
الشرق والغرب جميعا ويكفى
فيه خبر واحد ولو فاسقا او
عبدا ومن لم يقيم بلا عذر اثم
ولا اثم بلا علم فان الانسان
لم يخاطب بما لم يعلم وبعد العلم
يجب بهذا الترتيب لكن
بشرط القدرة على القتال
والسلاح ومن ملك الزاد
والراحلة وغيرها كفى
الخانية وغيرها وكذا من
عجز عنه بسبب من الاسباب
لم يفرض عليه كفى القهستاني
عن الاختيار زاد فى القبح
ودوام الحرب بقدر ما يصل
والافهو تكليف ما لا يطاق
بخلاف انفاذ الاسير قلت
وجوبه على الكل مجبه من
اهل المشرق والمغرب من
علم ويجب ان لا ياثم من عزم
على الخروج وقعد لعدم
خروج الناس وتكاسلهم
او قعود السلطان او منعه
انتهى فليحفظ ذلك (فتخرج

بالارث فيصير لولد الميت سهمه الذى عينه الواقف بحكم تعيينه وسهم والده
بالارث كفى الغرر ولو قال على ولدى المخلوفين ونسلى يدخل الولد الحادث
بالنسل بخلاف ما لو قال على ولدى المخلوفين ونسلهم كفى الخانية ولو قال
على المحتاجين من ولدى وليس له الاولد محتاج كان النصف له والآخر للفقراء ولو
قال ارضى صدقة موقوفة على اقربنى او على قرابتي او على ذوى قرابتي قال هلال
يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جده
ولا ولده وفى الزيدات يدخل كفى الخانية وفى الاسعاف ولو قال على الذكور
من ولدى وعلى ولد الذكور من نسلى يكون على الذكور من ولده لصلبه
وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد
الذكور او ولد الاناث ولا يدخل فيه الانثى الصلبية (وصح وقف العقار)
للنصوص والآثار (وكذا) صح وقف (المنقول المتعارف وقفه عند محمد)
كما صح وقف المنقول مقصودا اذا تعامل الناس وقفه (كالفأس والمروا والقودوم
والمنشار والجنابة) بالكسر السرير (وثيابها) التى يصنع من قطعة ستر الكعبة
ونحوها يستريح بها الميت على الجنابة (وانقدور والمر اجل والمصاحف) جمع المصحف
وفى الخلاصة اذا وقف مصحفا على اهل مسجد جاز للقراءة ان كانوا يحصون
وان وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه وفى موضع آخر فلا يكون مقصورا
عليه (والكتب) جمع الكتاب (وابو يوسف معه) اى مع محمد (فى وقف السلاح
والكرع) كالخيل والابل (فى سبيل الله) وما سوى الكراع والسلاح لا يجوز وقفه
عند ابى يوسف لان القياس انما يترك بالنص والنص ورد فيهما فيقتصر عليه
(وبه) اى بقول محمد (يفتى) لوجود التعامل فى هذه الاشياء واختاره اكثر
فتها الامصار وهو الصحيح كفى الاسعاف وهو قول عامة المشايخ كفى الظهيرية
لان القياس قديم ترك بالتعامل كفى الاستصناع بخلاف ما لا تعامل فيه كالثياب
والامعة خلافا للشافعى وقد حكى فى المجتبى الخلاف على خلاف هذا فى المنقول
فقل قول محمد بجوازه مطلقا جرى التعارف به اولا وقول ابى يوسف بجوازه
ان جرى فيه تعامل ولما جرى التعامل فى وقف الدنانير والدرهم فى زمان
زفر بعد تجويز صحة وقفهما فى رواية دخلت تحت قول محمد المفتى به فى وقف
كل منقول فيه تعامل كالا يخفى فلا يحتاج على هذا الى تخصيص القول بجواز
وقفهما المذهب زفر من رواية الانصارى وقد افى صاحب البحر بجواز وقفهما
ولم يحك خلافا كفى المنع وعن زفر رجل وقف الدرهم او الطعام او ما يكال
او يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال يدفع الدرهم مضاربة ثم يتصدق بفضلها
فى الوجه الذى وقف عليه وما يوزن ويكال يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة

المرأة والعبد) وكل من يقدر على القتال وكذا من يقدر على الخروج دون الدفع ينبغي ان يخرج لتكثير السواد
البرهايا (بلا اذن الزوج والمولى) يتقدم فرض العين على حق العبد (وكره الجمل) بضم الجيم ما يجعل الانسان

في مقابلة الشيء بفعله والمراد به هنا ما يجعله الامام على الناس للذين يخرجون الى الجهاد وهذا لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه فيكره (ان كان) في بيت المال (في) النفي هو ٦٧٠ المال المأخوذ من الكفار بغير قتال

كالدرهم قالوا على هذا القياس لو قال هذا الكر من الخنطة وقف على شرط ان يفرض للفقراء الذين لا بذل لهم في رعونها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابد اجاز على هذا الوجه ومثل هذا كثير في الري وناحية نهاوند (وكذا يصح عند ابى يوسف وقفه) اي وقف المنقول (تبعاً لمن وقف ضيعة بقرها او اكرتها او هم) اي الاكره (عبيده) اي عبيد الواقف (وسائر الآلات الحراثة) والقياس ان لا يجوز لان التأييد من شرطه وجه الاستحسان انها تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود وكم من شيء يثبت تبعاً ولهذا دخل في وقف الارض ما كان داخل في البيع من البناء والاشجار دون الزرع والثمار ومحمد معه فيه واما لو بني على ارض ثم وقف البناء بدون الارض ان كانت الارض مملوكة فلا يصح وان موقوفة على ما عين البناءه جاز اجاعاً وان لجهة اخرى فتختلف فيه والمعمول به الآن الجواز ولذا حكم وقف الاشجار وفي المنح المتعارف في ديارنا وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها فيتعين الافتاء بصحة لانه منقول فيه التعامل انتهى والمراد بالتعامل تعامل الصحابة والتابعين والمجاهدين من ائمة الدين رضوان الله تعالى عليهم وعليها الجوعين لا تعارف العوام كقال بعض الفضلاء فعلى هذا ما قال صاحب المنح من ان المتعارف الى قوله لانه منقول فيه تعامل ليس بمتمدد لكن في المحيط وغيره رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من ابنها وسمها يعطى لابناء السبيل فان كان في موضع يغلب ذلك في اوقافه رجوت ان يكون جازاً ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقاً قالوا لانه جرى بذلك التعارف في ديار المسلمين انتهى هذا يشعر بان المراد مطلق التعارف لا ما قاله البعض تدبر (واذا صح الوقف) اي اذ ائتم الوقف على حسب الاختلاف في سبب اللزوم (فلا يملك) مبنى للمفعول اي لا يكون الوقف مملوكاً لاحدا صلاً (ولا يملك) مبنى للمفعول من التفعيل اي لا يقبل التملك لغيره بوجه من الوجوه الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابى يوسف يعني اذا كان الوقف مشاعاً وطلب الشريك القسمة يصح مقاسمته عنده وهو قول الاثنية الثلاثة لان القسمة تبيح وافرأز غاية ما في الباب ان الغالب في غير التملك والموزون معنى الباطل لانه جعل في قسمة الوقف معنى الا فرأز غالباً نظراً للوقف فلم يجعلها في معنى البيع والتملك خلافاً لهما لان في القسمة معنى البيع والتملك في غير المثليات وهو في اوقف متمتع وفي الاسعاف ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق يستمر الباقي وقفاً عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وفي التنوير اطلق القاضي بيع الوقف الغير المسجل لو ارث الوقف فباع صح لان ذلك منه يكون حكماً بطلان الوقف فيجوز بيعه ولو اطلق لغير الوارث لا يصح بيعه لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز بغير طريق

كالخراج والجزية واما المأخوذ يقال فيسمى غنمة كذا في فتح القدير وغيره وسيجيء والمراد هنا بالنفي ما هو الاعم منه ومما يكون في بيت المال من في و غنمة كما افاده ملاحسرو وصادر الشريعة وهو الحق كافي من الغفار وذلك لان جميع مال بيت المال معه لنوائب المسلمين وهذا منها فعلى الامام الكفاية من بيت المال (والا) اي وان لم يكن شيء ما في بيت المال (فلا كراهة) لمساس الحاجة فلا بأس ان يقوى المسألون بعضهم بعضاً لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحقوق الادنى وقد اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم دروعاً من صفوان وغيره من غير رضاه واطلق الاباحة في السير ولم يقبده بشيء او استبدل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن يغفر ويؤجر كمثل ام موسى عم ترضع ولدها لنفسها وتأخذ عليه الاجر وكانت تأخذ من فرعون كل يوم دينارين كافي الشر ببلابية عن التبيين (تنبيه) ومن مهمات هذا الباب معرفة الامام والدارين فالامام من بايعه اهل الحل

والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفاً وقهراً فلا يصبر اماما الا بهذين كافي النظم وغيره ودار الاسلام شرعي ما يجري فيها حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيها امور رئيس الكافرين كافي الكافي وذكر الزاهد انها

ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه آمنين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين ولا خلاف ان دار الحرب
تصير دار الاسلام باجراء بعض ٦٧١ احكام الاسلام فيها واما صيرورتها دار الحرب نحو ذلله منه

فعمده بشر و ط ثلاثة
احدها اجراء احكام الكفر
استهارة بان يحكم الحاكم بحكم
ولا يرجعون الى قضاة المسلمين
كافي الحيرة والثاني الاتصال
بدار الحرب بحيث لا يكون
ينهما نذرة من بلاد الاسلام
يلحقهم المدد منها والثالث
زوال الامان الاول اى لم
يبق مسلم اى ذمى فيها آمنة
الامان الذى كان للمسلمين بسلامة
والذمى بعقد الذمة قبل
استيلاء الكفار وعندهما
لا يشترط الا للشرط الاول
وقال شيخ الاسلام والامام
الاسيحاى ان الدار محكومة
بدار الاسلام ببقاء حكم
واحد فيها كافي العمادية
وغيرها والاحتياط ان تجعل
هذه البلاد دار الاسلام
وان كانت للملاحين واليد
في الظاهر لهؤلاء الشياطين
ربنا لا نجعلنا فتنة للقوم
الظالمين ونجنا برحمتك
من القوم الكافرين كما
في المستصفى تنبيه
ومن توابعه الرباط وهو
الاقامة في مكان ليس وراء
اسلام هو المختار وصح
ان صلاة المرباط بخمسة
ودرهم بسمعية وان مات

شرعى (و يبدأ من ارفع الوقف) اى من غلته (بعمارة وان لم يشترطها
الواقف) لان قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا وهذا انما يحصل بالاصلاح
والعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء وانما ثبت به كالثابت نصا وفيه اشعار بان
لا يستدين المتولى اذ لم يكن في يده ما يعمره الا بامر القاضى وفى البحر ويستدين
الامام والخطيب والمؤذن باذن القاضى لضرورة مصالح المسجد وكذا المحصر
والزيت ولو ادعى المتولى انه استدان باذن القاضى هل يقبل قوله بلائنة الظاهر
انه لا يقبل وان كان مقبول القول لما لا ير بد الرجوع فى الغلة (ان وقف على الفقراء)
فلو فضل عن العمارة صرف اول الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى
جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الوقف من لا وقال ابو بكر الاسكاف
لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كافي القهستاني (وان على) جمع او واحد (معين)
واخره للفقراء (فعليه) اى فالعمارة على المعين (فان امتنع) المعين عن العمارة
(او كان فقيرا) لا يقدر على العمارة بماله (آجره الحاكم) اى القاضى او القيم
بأذنه استحسانا صيانة للوقف وفيه اشعار بان الواقف ومن له السكنى لا يوجره
لانه غير ناظر خلافا للشافعى (وعمره) من اثنان من العمارة لامن التعمر (من
اجرته) بقدر ما يبقى على الصفة التى وقفها الواقف فلا يزيد على ذلك الا برضاء
ذلك المعين وكذا ان كان وقفا على الفقراء لا يزيد على ذلك على الاصح ولا يجوز
صرفه خلة مستحقة له الى جهة غير مستحقة الا برضاء (ثم) اى بعد العمارة (رده)
اى الباقي (اليه) اى الى المعين لان فى ذلك رعاية لحق الوقف وحق الموقوف
عليه ولا يجبر الممتنع على العمارة لما فيها من اتلاف ماله فاشبه امتناع صاحب
البذر فى المزارعة (ونقص الوقف يصرف) اى يصرفه الحاكم (الى عمارة) اى
الوقف (ان احتاج) الى العمارة بالفعل (والا) اى وان لم يحتج الى العمارة بالفعل
(حفظ) النقص (الى وقت الحاجة) الى العمارة فيصرف اليها (وان تمذر صرف
عنه) اى عين النقص اليها بان لا يصلح (بيع) اى يبيعه نحو المتولى النقص (ويصرف
ثمنه اليها) وقت الحاجة لانه بدل النقص (ولا يقسم) النقص (بين مستحقى
الوقف) لانه جزء من العين وحقه فى المنفعة والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم

فصل

(اذا بنى مسجدا لا يزول ملكه) اى ملك الملك المجرى (عنه) اى عن المسجد
وانما قال بنى لانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر باصلا فيها ذكر الابد
اولا كافي المحيط (حتى يفرزه) اى يميزه عن ملكه من كل الوجوه (بطريقه) اى
مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا عاما يدخل فيه المسلمون منه لانه لا يخلص لله
تعالى الا (و يأذن) اى كل الناس (باصلا) اى بكل الصلوة (فيه) اى

فيه اجرى عليه عمله ورزقه وامن ائتمان وبعث شهيدا آمنا من الفرع الاكبر وتسامه فى فتح التقدير وقد نظم
شيخنا الشيخ عبد الباقي الحنبلى الحديث ثلاثة عشر من يجرى عليه الاجر بعد الموت على ما جاء فى الاحاديث

واصلها للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى * فقال اذا مات ابن آدم جاء تجري * عليه الاجر عد ثلاث عشر * علوم شهها ودعاء بخل * وغرس النخل والصدقات تجري * وراثة مصحف ورباط ثغر *

وحفر البيرا واجر انهر *
وبيت للغريب بناء يأوى *
اليه او بناء محل ذكر * وتعليم
لقرآن كريم * شهيد في القتال
لاجل بر * كذا من سن صالحه
ليقتضى * فخذها من احايث
بشعر * واذا حاصرناهم
ندعوهم الى الاسلام) اولا
كما فعله صلى الله تعالى عليه
وسلم (فان اسلموا فبها)
ونعمت (والادعونا هم
الى) اداء (الجزية) كما
امر به صلى الله تعالى عليه
وسلم امرأه وهذا (ان كانوا
من اهلها) اي ممن قبل
منهم الجزية كاهل الكتاب
والجوس وعبد الاوثان
من الججم دون العرب كما
يأتي (ويبين لهم الامام
قدرها) اي قدر الجزية
(ومتى تجب) لان لا يفرض
الى المنازعة فان قبلوا الجزية
(فلهم مالنا) من عصمة
الدماء والاموال (وعليهم
ما علينا) من التعرض بهما
كما في الضمانات فخرج
العبادات اذ الكفار غير
مخاطبين بهما عندنا وقد
حررت في معلقته على
التنوير والمنار (وحرم
قتال من لم تبلغه الدعوة)
لقوله تعالى وما كنا معذيين

في المسجد عند الطرفين لانه تسليم وهو شرط عندهما فلو اذن لقوم اول الناس
شهرا او سنة مثلا ليزول ملكه كافي القهستاني (ويصلي فيه) ولو بلا اذان واقامة
(واحد) في رواية عندهما لان المسجد موضع السجود ويحصل بفعل الواحد
(وفي رواية) عندهما (شرط الصلاة جماعة) جهرا باذان واقامة حتى لو كان
سرا بان كان بلا اذان ولا اقامة لا يصير مسجدا اتفاقا لان اداء الصلوة على الوجه
المذكور الجماعة وهذه الرواية صحيحة كافي الكافي وغيره (ولا يضرب جملته) اي
جعل الواقف (تحته) اي تحت المسجد (سردابا) هو بيت اتخذ تحت الارض
للتبريد وغيره (لمصالحه) اي المسجد ولا يخرج به عن حكم المسجد كافي بيت المقدس
(فان جعله) اي السرداب (لغير مصالحه) اي المسجد (او جعل) الواقف (فوقه)
اي المسجد (بيتا او جعل بابه) اي باب المسجد الى الطريق (وعزله) اي ميره عن
ملكه (او اتخذ وسط داره مسجدا واذن) اي كل الناس (بالصلاة) اي بكل
الصلاة (فيه) اي في المسجد (لا يزول ملكه) اي ملك المالك المجازي (عنه) اي
عن المسجد (وله) اي المالك (بيعه) اي المسجد (ويورث عنه) اي عن المالك
اذا مات لانه لم يخلص لله تعالى لبقاء ملك العبد متعلقا به وهذا في صورتين
الاوليين واما في الثالثة فلان ملكه محيط بحواشيه فكان له حق المنع والمسجد لا يكون
لاحد فيه حق المنع وفيه اشعار بان لو بني بيتا على سطح المسجد لسكني الامام
فانه لا يضرب في كونه مسجدا لانه من المصالح فاذا كان هذا فكيف بغيره فمن بني
على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز اخذ الاجرة وفي البرازية ولا يجوز
للقيم ان يجعل شيئا من المسجد مستغلا ولا مسكنا ولو خرب ما حوله واستغنى عنه
يبقى مسجدا عند الشيخين وبه يفتي وعند محمد عادى المالك ومثله حشيش المسجد
وحصيره مع الاستغناء عنهما كافي المنع وفي البحر الفتوى على قول محمد في آلات
المسجد وعلى قول ابي يوسف في تأييد المسجد (وعند ابي يوسف يزول ملكه)
اي ملك المالك المجازي (بغير القول مطلقا) لما امر ان التسليم عنده ليس بشرط
(واوضاع المسجد) على المصالحين (وبجنبه طريق العامة يوسع) المسجد (منه)
اي من الطريق اذ لم يضرب باصحاب الطريق وكذا الوضائق وبجنبه ارض لرجل
يؤخذ ارضه بالقيمة ولو كرها (وبالعكس) يعني اوضاع الطريق وبجنبه مسجد
واسع مستغنى منه يوسع الطريق منه لان كليهما للمساكين والعمل بالاصلاح كما
في الفرائد وغيره لكن ما في التبيين من انه جاز لكل احد ان يمر فيه حتى الكافر
يعارض هذا التعليل تدبر (رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه)
هذا عند الشيخين كافي الدرر وهو المختار عند المص ولهذا صورته على صورة
الاتفاق وفي القنية حوض او مسجد خرب وقف الناس عنه فلما قضى ان يصرف

حتى نبعث رسولا * تنبيه * الدعوة هنا بفتح الدال وكذا في الدعوة الى الطعام واما * اوقافه *
في النسب فبالكسر كذا قاله الباقي * قلت * لكن ذكر غيره انها في دار الحرب بالضم وفي النسب بالكسر

وأنطعام بالفتح وان الولاء بم ثمانية ونقل العلقمي في حديث اذا دعى احدكم الى وائمة غرس فليجب نظماً
مقبدا فقال * اسامى الطعام اثنين * ٦٧٣ * من بعد عشرة * ساسردها مقرونة ببيان * وائمة عرس ثم

خحرص ولادة * عقبة
مولود وكبرة بان * وضية
ذى موت نقيصة قادم *
وغسدة او غدار يوم
ختان * وما دبة الخسلان
لاسبب لها * حذاق صغير
يوم ختم قرآن * وعاشرها
في النظم تحفة زائر * قرى
الضيف مع نزل له بقرآن *
وبقي طعام الاملاك ويسمى
الشندخ والعتيرة وهي
ما يذبح في اول رجب اكنها
ملحقة بالاضحية واما المأدبة
فعلى قسمين النقرى والجفلى
يعنى الدعوة الخاصة والعامة
وتماهى في العلقمي وشروح
الحديث (قبل ان يدعى)
حقيقة باللسان او حكما
باشتهار الدعوة شرقا
وغربا كما في زماننا كما بسط
في الملح لكن في النهر وهو
وان استهر في زماننا شرقا
وغربا لكن لا شك ان
في بلاد الله تعالى من لا شعور
له بذلك بقي لو بلغه الاسلام
لا الجزية ففي التاترخانية
لا ينبغي قتالهم حتى يدعوهم
الى الجزية (وندب دعوة
من بلغته) لزيادة التأكيد
ليعلموا اننا لما ذاقنا لئلا نقتل لكن
بشرطين احدهما ان لا يكون
في التقديم ضرر بالمسلمين

اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر وفي الملح والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون
ولا يصلى فيه وخرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان عند الطرفين وقال
ابو يوسف يبقى مسجدا ابدا انتهى هذه الرواية مخالفة لما في الدرر الا ان يحمل
على اختلاف الروايتين وما حكى من ان محمد امر بخرابة فقال هذا مسجد ابى
يوسف ومرو ابو يوسف على اصطبل فقال هذا مسجد محمد من وضع الجملة وليس
من شأنهم الطعن كافي الكفاية وفي الغرر اذا اتحد الواقف والجهة وقيل مر سوم
بعض الموقوف عليه جاز للمالك ان يصرف من فاضل الواقف الاخر اليه
وان اختلف احدهما فلا (والوقف في المرض وصية) فيعتبر من الثلث ان لم يحز
الورثة ولو وقف المريض داره وعليه دين محيط لا يصح وان لم يكن محيطا صح
بعد الدين في ثلثه (ويتبع) مضارع مجهول من الاتباع بالتشديد (شرط الواقف
في اجارة الوقف ان وجد) شرط الاجارة حتى اذا شرط الواقف ان لا يوجر
اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجار سنة وكان اجارتها اكثر من سنة ادر
على الوقف وانفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ولكنه يرفع الامر
الى القاضي فيوجره اكثر من سنة (والا) اي وان لم يوجد شرط الاجارة (فيختار
ان لا يوجر الضياع) جمع ضيعة (اكثر من ثلاث سنين ولا يوجر غيرها) اي غير
الضياع (اكثر من سنة) وبه يفى كما في اكثر المعترات واما الاوقاف التي في ديارنا
فتوجر بالاجارات الفاسدة حتى لو اجر القيم دارا للوقف بالاجرة المجلية والمؤجلة
على رجل مثلا لا ينزع عن يده ما دام يؤدي الاجرة المعينة ويتصرف كيف
ما يشاء فان مات ينتقل الى ولده ذكر او انثى على السوية ولا ينتقل الى سائر الورثة
بل يأخذها للوقف ويوجرها الى غيره على الوجه المذكور (ولا يوجر) الوقف
(الا باجر المثل) حتى لو اجر بدون اجر المثل لزمه تمامه بالغار ما بلغ عليه الفتوى
دفعه للضرر عن الموقوف عليهم كاب اجر منزل صغيره بدونه الا اذا لم يوجد
من يستأجره باجر المثل وفي البحر وشرط الزيادة ان يكون عند الكل اما لو زادها
واحدا واثنان تعنتا فانها غير مقبولة (ثم) اي بعد الاجار باجر المثل (لا ينقض)
اي لا يفسخ تلك الاجارة (ان زاد الاجرة لكثرة الرغبة) لان الاعتبار المثل يوم
العتوى في الملح واما اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فلتولى فسخطها
وعليه الفتوى والمستأجر الاول اولى من غيره اذا قبل زيادة وفي مجموع النوازل
اذا اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو اجر من عبده او مكاتبه
وكذا ان اجر من ابيه او اخته عند الامام وعندهما يجوز (وليس للوقوف عليه)
كلامه والاولاد وغيرهم (ان يوجر انوقف) لانه لاحقه له في التصرف في الواقف
انما حقه في الغلة ولو غصب الوقف لا يكون لاحد منهم حق الخصومة بغير ان

كتحصن واحتيايل ولو بغلبة * ٨٥ * * قول * انظر والثاني ان يطع فيهم ما يدعوهم اليه كما
في المحيط (فان ابوا) عن قبول الجزية (نستعين الله تعالى) عليهم فانه الناصر لاولياءه والقاهر للاعداء

(ونحار بهم بنصب المجانيق والتخريق والتفريق وقطع الاشجار وفساد الزرع) ولو بدواب وناز
(وزمهم) ولو بنسل وحجارة ومافيه اهلا كههم وغيضهم * ٦٧٤ * (وان تترسوا باسارى المسلمين)

القاضي لكن في المنع اذا كان الموقوف عليه بان كان الوقف لا يستمر
وغيره لا يساركة في استحقاق الغلة فتح يجوز وهذا في الدور والخوانيت ولما
الارضى ان كان الوقف شرط تقديم العشر والخراج وسائر المؤن فليس للموقوف
عليه ان يوجرها واما اذا لم يشترط ذلك يجب ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة
عليه (لاباينة) من المتولى (او ولاية) من اوقف فتح يكون له حق التصرف
(ولا يمار) الوقف (ولا يرهن) حتى لو سكن فيه المراهن يجب عليه اجر مثله
(وان غصب نفسه) اي عتار الوقف (يخار وجوب ضمن) يعني المختار في نصب
العقار والدور الموقوفة الضمان كان المختار في غصب منافع الوقف ضمن وعليه
التتوى وكذا منافع مال اليتيم وفي اثر المعتبرات اذا سكن المتولى دار الوقف بنير
اجر قيل لاشئ على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل سواء كانت
الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة عن ايدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة
وعليه التتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير امر الوقف او بغير امر
القيم كان عليه اجر المثل بالغاما بلغ حتى لو باع المتولى دار الوقف فسكنها المشتري
ثم رفع الى قاض فابطل البيع فظهر الاستحقاق للوقف كان على المشتري اجر
مثله وهل يضمن المتولى ان اقضى شئ من مصلح الوقف قلنا ان كان في عين ضمنها
وان كان مافي الذمة لا وفي القنية انه يهدم الوقف فيه يحفظه اقيم حتى ضاع نقضه
يضمن اشترى القيم من الدهان دهنا ودفع اثمن ثم افلس الدهان بعد لم يضمن
وفي البحر وواذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف بماله تخفيفا عليه جاز ولا
يضمن ولو اخذ متولى الوقف من غنمه شئ ثم مات بلايين لا يكون ضامنا كما في عامة
المعتبرات هذا في اذا لم يوطأ المتحقق واما اذا طأه ولم يدفع له ثم مات بلايين
فانه يكون ضامنا هذا في الغلة اما في الاصل فيكون ضامنا اذا مات بلايين وفي
البرازية وقف عليه غلة دار ليس له السكنى وان وقف عليه السكنى لم يكن له الاستغلال
(ولو شرط) الوقف (الولاية لنفسه) وكان خائفا يترع منه) اي يعزل القاضي
الوقف المتولى على وقفه (وان) وصلية شرط الوقف (ان لا يترع) لانه
شرط مخاف الحكم الشرعي في بطل وهذا علم ان قولهم شرط الوقف كنص
الشارع ليس على عمومه وتماه في البحر وفي البرازية ان عزل القاضي الخائن واجب
عليه ومقتضاه اثم بتركه وادثم بتولية الخائن ولا شك فيه وفيه اشارة الى ان ولاية
الوقف تكون اذا شرطها لنفسه والا فلا وفي الغرر مرض المتولى وقوض التولية
الى غيره ولو مات المتولى بلا تفويضها الى غيره فالأى في نصب المتولى الى الوقف
ثم الى وصيه ثم الى القاضي والبنى للمسجد اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن
في المختار الا اذا عين القوم اصلح مما عينه وفي التنوير وما دام يصلح احد التولية

وتجارهم وصبيانهم (و)
لكن (نقصدهم) اي
الكفار به) اي بالرمي تمييزا
بالنية بقدر الامكان وما
اصبنا من الادية فيه ولا
كفارة خلافا للشافعي
* تنبيه * لو تترسوا
بنبي سئل ذلك النبي ولو
فتح الامام بلدة وفيها مسلم
او ذمي لا يحل قتل احد
منهم اصلا ولو اخرج
واحد حل قتل الباقي ولا
باس بنش قبورهم ضبا لل
ولا يكره حل رؤسهم الى
دار الاسلام ولو قيد غيظهم
او فراغ قلب المسلمين وتماه
فيما كتبته على التنوير
(ويكره اخراج النساء
والمصاحف في سرية)
اقلها مائة وقل الجليش
ار بمائة قاله ابو حنيفة
وقيل اقلها اربعمائة وقيل
اربعة الاف وهذا قاله
الحسن ابن زياد اي من تلقاء
نفسه كما افاده الاكل فلا
تغفل (لايو من عليها)
لقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تسافروا بانقرآن
الى ارض العدو زاذ في رواية
مخافة ان يناله العدو وقيل
التهى كان لقلة المصاحف
اما اليوم فلا يكره لكن

الصحيح الاول ولا يبعد ان يراد بالمصحف ذوا الصحف فيشمل كتب التفسير والحديث وانقعه فانها * من *
بمئة المصحف كما في الاختيار والتنوير (لا) يكره اخراجهم (في عسكر يوفى من عليها) لغلبة السلامة

والغالب كالتحقق الا ان اخراج الشابة مكروه ذكره القهستاني وغيره زاد في المتح نقلا عن السراج فان كانوا
لا بد من جين فالاماء دون الخراب * ٦٧٥ * وقد كان النساء يخرجن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم في الجهاد كما ورد
في حديث ام سليم وغيرها
وفي النهرو ويمنع ان يكون
العسكر العظيم النساء عن
الفا لقول صلى الله تعالى
عليه وسلم لن يغلب اثنا
عشر انفا من قلة (ولا)
يكبره (دخول مستأ من
اليهم بمصنف ان كانوا
يوفون بالعهد) لان الظاهر
عدم تعرضهم (ونهي)
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم (عن الغدر)
اي نقض العهد فلو لم
يعهد وخادعهم باستعمال
المعارض جاز (والقول)
اي الخيانة والسرقعة
من الغنية (والثمنة) كقطع
انف واذن اي بعد الظن
بهم واما قبله فلا بأس بها
لانها ابلغ في وهنهم كما
في الاختيار (و) نهى
عن (قتل امرأة او غير
مكلف) كصبي ومجنون
وكذا معتوه كما في المتح
عن البحر (وشيخ) فان
وكذا اصحاب صوامع
وكنايس ورهبان ان لم
يخاطبوا الناس (واعى
ومقعد) ومفلوج (واقطع
اليمن) او من خلاف
ومفاده انه يقتل مقطوع

من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب اراد المتولى اقامة غيره مقامه
في حيوته ان كان التقويض له عاما صحيح والا فلا وفي الدرر وتقبل فيه اي في
الوقف الشهادة على شهادة وشهادة الرجال بالنساء والشهادة بالشهرة لاثبات
اصله وان صرحوا بالتسامع بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كالنسب
فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتسامع لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى
وفي تجوز القبول بتصریح التسامع حفظ للاوقاف القديمة عن الاستهلاك
وغيره ليس كذلك لاي لا تقبل الشهادة بالشهرة مثبت شرطه في الاصح كما في اكثر
المعتبرات لكن في المجتبى تقبل الشهادة على اصل الوقف بالشهرة وعلى شرائطه
ايضا وهو المخار واعتمد في العراج وقواه في الفتح والمخار ما في اكثر المعتبرات
وبين المصرف من اصله فتقبل الشهادة عليه بالتسامع للتوقف عليه هذا
اذا كان اصل الوقف لم يستند الى ملك شرعي اما اذا استند فلا تقبل الشهادة
بالشهرة بل يجب الشهادة على تسجيله وبه يفتى اليوم لان الملك الشرعي لا ينزع عن يد
المالك الا بالشهادة على تسجيل الوقف لا بالتسامع تأمل فانه من الغوامض
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله * يقول بنى على
عرصة الوقف وهو اي البناء يكون للوقف ان بناه من مال الوقف او من مال
نفسه ونواه للوقف او لم ينوشئا وان بنى لنفسه واشهد عليه كان لئولى نفسه
والاجنبى ان بنى ولم ينوشئا فله ذلك وان نوى كونه للوقف كان وقتنا كذا
الغرس الا الغرس في المسجد للمسجد مطلقا هذا اذا كان باذن المتولى اما اذا
حدث رجل عمارة في الوقف بغير اذن فله المتولى ان يأمره بالرفع ان لم يضر
رفعه بالبناء القديم والا فهو الذي ضيع ماله فليتر بص الى ان يتخلص ماله
من تحت البناء ثم يأخذه ولو اصطلموا على ان يجعل ذلك للوقف بمن لا يجاوز
اقل القيمتين منزوعا او مبنا فيه صح وفي الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف
مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرفه او ما يستحقه قال ينظر الى المعهود
من حاله فيما سبق من الزمان من ان قومه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه
فيعنى على ذلك لان انظار انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المظنون بحال المسكين فيعمل على ذلك وفي التنوير اشترى المتولى
بمال الوقف دارا لالحق بالنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح مات المرن
والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط لانه في معنى الصلة كالتقاضي
وقيل لا يسقط لانه كالاجرة وان كان على الامام دار وقف في يد المستأجر
فلم يستوف الاجرة حتى مات ينظر ان آجرها المتولى فانه يسقط وان آجرها
الامام لا يسقط كما في العمادية وفي الدرر باع دارا ثم ادعى اني كنت وقتها

اليد اليسرى او احدى الرجلين والاخرس والا صم ومن يحن ويفيق في حال افاقه لانه من يقاتل وقد افاده
ايضا بقوله (الا ان يكون احدهم قادرا على القتال) نقل الشرنبلالي عن الكمال ان الشيخ الفاني من لا يقدر

على القتال ولا الصياح عند اتقاء الصغير ولا على الاحياء الى آخره ثم قال وفي النهي عن قتل الاقطع من خلاف
نظر لما انه لا يزل عن رتبة الشيخ القا در على الصياح انتهى فتنبه * ٦٧٦ * (او ذا رأى في الحرب او ذا

او قال وقف على لا تصح الدعوى للتا. قض فليس له ان يحنف المشتري و او
اقمت المينة قبلت على المختار و ينقض البيع وفي المنح وقف بين اخوين مات
احدهما وبقى في يد الحى واولاد الميت ثم الحى اقام بينة على واحد من اولاد
الاخ ان الوقف بظنا بعد بطن والباقي غيب او الواقف واحد قبل و ينصب
خصما عن الباقيين ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف مطلق عليك وعلينا
فينة مدعى الوقف بظنا بعد بطن اولى قال الفقيه ابو الليث من يأخذ الاجر
من طلبة العلم في يوم لادرس فيه ارجو ان يكون جازا وفي الحاوى اذا كان
مشغولا بالكتابة او التدريس لو اشترط في الوقف ان يزيد في وظيفة من يرى
زيادته او ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من اهل الوقف وان يدخل
معهم من يرى ادخاله وان يخرج منه من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد احدا منهم
شيئا او نقصه مرة او ادخل احدا او اخرج احدا ليس له ان يغيره بعد ذلك لان
شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاه فقد انتهى ماراه الا بشرطه *
الجد لله على الاتمام * وعلى رسوله وآله افضل الصلوة والسلام *

وقد انتهى هذا النصف الاول من هذا الشرح اللطيف في ان يوم

الخميس رابع عشر من ذي القعدة الشريفة لسنة سبعين

وانف ونرجوا من الله اتمام النصف الآخر بحرمة

سيد المرسلين صلى الله تعالى وسلم

عليه وعليهم

اجميين

قد كمل بحمده تعالى طبع الجلد الاول من مجمع الانهر *

في شرح مائتي الابحر * ويليه الجلد الثاني

بعبونه تعالى *

مال يحث به او) يكون احد
هؤلاء الثلاثة عشر فاكتر
(ملكا) فحينئذ يقتل تعدى
ضربه الى المسلمين (و)
نهى ايضا (عن قتل
اب كافر) لقوله تعالى
وصاحبهما في الدنيا معروفا
وكذا الام والجد والجدوة
بخلاف الولد والمهرم
(بل يابى الابن) ويلجئه الى
موضع ويشغله (ليقتله
غيره) بالنصب باضمار ان
(الا ان قصد الاب قتله و)
كان بحيث (لا يمكنه) الهرب
منه كما في القهستانى عن المحيط
قلت * وفيه كلام لانه
يبقى حرا باعلينا فليأمل
ولا (دفعه الاباقتل) فلا
يأس بقتله لجواز الدفع
مطلقا وكذا له ان يوتر
اخيائه كما لو كان لابن ماء يكتفى
احدهما فللابن ان يشربه
وان كان الاب يموت عضوا
ولهذا يحبس الاب بنفقة
ولده دون دينه لا يمنع النفقة
قصدا تلافه فكان الحبس
فيه من باب دفع الهلاك
ومع هذا لو قتله لا يجب عليه
شيء لعدم العاصم نعم عليه
بقول من نهى عن قتله التوبة
والاستغفار ولا يكره قتل نحو
اخيده وخاله واذا لا يجب عليه

نفقة معهم بخلاف الدين بخلاف اخيه الباغى حيث لا يجوز له قتله واذا تجب نفقته لاتحاد الدين وكذا يجوز قتل ابنه
المبارب واذا لا تجب نفقة عليه (ويجوز) للامام (صلحهم) بمال منهم او من (ان كان يصلحهم لنا) لقوله تعالى وان جنحوا

٩ للسلم فاجتمع لهاي ان ما و الى الصلح فل اليه (و) هذا اجالا واما تفصيلا فيجوز لنا (اخذ مال) منهم
(لاجله ان) كان (لثابه حاجة) والا فلا يجوز لقوله تعالى ولا تهنوا وتدعوا الى السلم واتم الاعلون ولما فيه
من ترك الجهاد صورة ومعنى وهو فرض فلا يجوز تركه بلا عذر اياه فيجوز لانه جهاد معنى (وهو) اى
المال المأخوذ صلحا يصرف (كالجزية اذا كان قبل النزول بساحتهم) فان ارسل او ارسلوا رسولا لانه مأخوذ بغير
قتال فكان كالجزية فيصرف الى مصارفها ولا يخمس ويصرف (كافي) او المال المأخوذ (بعد) اى بعد النزول
بساحتهم وحاطة الجيش بهم فيكون كالتبعية فيخمسها ثم قسم الباقي بينهم لانه اخذ بقوة الجيش فكان مأخوذا بالمقاتلة
معنى (و) اما (دفع المال) منا اليهم (نصالحوا) فانه (لا يجوز) لما فيه من الحاق المذلة بالمسلمين وفي الحديث ليس
للمؤمن ان يذل نفسه ذكره صاحب الدرر وغيره (الاخوف الهلاك) لان دفع الهلاك بى طريق امكن واجب
(و تصالح المرتدين) لطمع اسلامهم (بدون اخذ مال) لانه كالجزية ولا جزية عليهم وان اخذ المال منهم على الصلح
(لما يرد) لانه مال غير معصوم وهذا اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب واما اذا لم يغلبوا على بلدة خاضى لم تصر
دارهم دار حرب لم تجز مصالحتهم اصلا لان فيه تقرير المرتد على الردة وذلك لا يجوز ~~قلت~~ واليه الاشارة
الى انه يجوز الصلح مع البغاة بالاولى بل مال اصلا ولو اخذ رداليهم اى بعدما وضعت الحرب اوزارها لا يرد
حالة الحرب لانه اعانة لهم كافي الفتح والتشوير وشرحيه (واهل الذمة ان نقضوا العهد كالخبري غير
المرتد فيه) اى فى الصلح المذكور (ثم ان ترجع النبذ) اى نقض الصلح بشرط علم ملك الكفار بالنقض او مدة
يبلغ الخبر الى ملككم تحرزا عن الغدر ذكره القهستاني وغيره ~~قلت~~ ولا يكفي مجرد اعلامهم بالنبذ بل لابد
من مضي مدة يمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من انفاذ الخبر الى جميع اطراف مملكته حتى لو كانوا خرجوا
من حصونهم وتفرقوا في البلاد او خرجوا من حصونهم بسبب الامان حتى يعودوا اليهم الى امانهم واعمر
حصونهم مثل ما كانت توقعا عن الغدر كافي الفتح وغيره وفى الكافي يكفي فى ذلك مضي قدر تلك المدة لولم يعلم به
ملكهم لان التقصير منه فلم يكن غدرا وهذا اذا صالحهم مدة فرأى نقضه قبلها واما اذا مضت المدة بطل
الصلح بمضيها فلان النبذ اليهم ومن كان منهم فى دارنا فهو آمن حتى يبلغ مأمنه لانه فى دينا بامان كافي المنع وغيره
(نبذ اليهم) وقا تلهم كما نبذ صلى الله عليه وسلم المصاحفة التى كانت بينه وبين اهل مكة قال تعالى فانبذ اليهم
على سواء اى فى عاك وعلمهم بالنقض (و) لهذا (من بدأ منهم بخيانة) بلا علم ملكهم (قوتل) هو (فقط)
ولم يكن نقضا الا فى حقه (و) هذا (ان) لم يكن له منعة فان كان بان كان (بانقضه) او بان ملكهم قوتل الجميع
(بلا) احتساج الى (نبذ) لانهم صاروا ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه (ولا يباع منهم سلاح ولا خيل
ولا حديد ولو بعد الصلح) لانه منعه فيحرم كيلا يتقوا به فلا بأس بتملك ثياب وطعام وورصاص ونحوها
كالا بأس لتاجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه سلاح وهو لا يريد بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعرضون له
والا فيمنع عنه كافي القهستاني عن المحبط وفى المنع عن السراج لو دخل الحربى انما منع سلاحه فاستبدل به
سلاحا من جنسه وكان البديل مثل سلاحه او اردى منه فانه يترك وان كان من خلاف جنسه او اجود من
سلاحه لم يترك كالقوس بالسيف او كالسيف بسيف اجود منه انتهى ~~قلت~~ وحاصله ان ما منع المسلم منه يمنع
المستأمن منها ان يدخل بدارهم وان خرج هو بشئ مما ذكرنا لم يمنع من الرجوع به الا اذا اسلم العبد
كافي البحر (ولا يجزى اليهم) لما ذكرنا وشمل الرقيق فلا يدخل به دارهم ولا يباع منهم مسلما كان الرقيق
او كافرا كافي المنع (و صرح امان حرا وحره) من المسلمين ولو فاسقا او فانيا او اعمى او صبيا او عبدا ان اذن
لهما فى القتال كما يأتى (كافرا او) اكثر ولو (جماعة او اهل حصن) او بلد (و) حينئذ (حرم قتلهم)

لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى في ذمتهم ادناهم ويرد عليهم اقصاهم وهم يد على من سواهم رواه ابو داود فمضى تكافؤ دماؤهم اى يتساوى في حكم القصاص والدية ومعنى ادناهم اى اقلهم عددا وهو الواحد وقبل العبد وقيل الفاسق واقصاهم ابعدهم فبعض العسكر اذا غاب في دار الحرب يرد من غنيته بجميع العسكر وهم يد اى عضو واحد على الاعداء (فان كان) اى الامان كافى القهستاني وغيره كافى الدر والغرر واصلاح الايضاح فان كان الصلح فهو من قبل التسخيم نعم في المنع الامان من الامام وغيره (فيه ضرر بندي) الامام (اليهم) واعلمهم بذلك كما مر ذكره القهستاني (وادب) معطي الامان اى ان علم ان ذلك منهي عنه شرعا والام لم يؤدب واعتبر جهله عذرا في دفع العقوبة كافي المحيط (ولغا) اى بطل (امان) ذمى او اسير او تاجر عندهم وكذا امان من اسلم ثمة ولم يهاجر) للاثمسة في ذلك (او مجنون او صبي) ولو مراهقا (او عبد غير مأذونين بالقتل) فلو مأذونين صح في الاصح اتفاقا كافي القهستاني عن الهداية خلافا لما نقله ابن الكمال عن الاختيار (وعن محمد يجوز امانهما و ابو يوسف معه في رواية ومع الامام في اخرى) واستحسن ابو يوسف ومحمد ان من الامان الاشارة بالاصبع الى السماء كقولك للحر بي لا تخف ولا توجل او لا تذهل ولا بأس عليك اولك امانة الله او عهد الله او ذمة الله او تعالوا واسمعوا كلام الله فهذا كله اما صحيح ويصح باى لسان كان وان كانوا لا يعرفونه بعد ان يعرفه المسلمون لكن بشرط سماعهم ذلك من المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم وتسامه فيما علقته على التنوير وحكمه شوب الارض للكفرة عن القتل والسبي والاستئمان واما اذا وجد في ايديهم مسلم او ذمى اسير فانه يؤخذ منهم كافي الكافي والتاتار خاتبة واما صفته فهو عقد غير لازم حتى او رأى الامام الصلحة في نقضه نقضه **تمت** لا يستحب رفع الصوت بالتكبير واتهليل في الحرب لانه فشل الا اذا كان فيه تحريض للبارزين فلا بأس به ويكره اتخاذ الجرس على الراحلة في دار الحرب ولا يكره في دار الاسلام ولا بأس بحمل رؤس الكفار الى الولاية لوفيه غيظهم واذا دخل العسكر دار الحرب فعليهم طاعة اميرهم الا اذا كان اكبر رأيهم ان فيما يأمرهم هلكة فلا طاعة عليهم وكذا لو نهاهم عن القتال فعليهم ان يمتنعوا عنه ما لم تنبت ضرورة او معصية كافي الوجيز وغيره انتهى والله اعلم **باب** في بيان احكام الغنائم وسميتها جمع غنمة وهي ما نيل من الكفار عنوة والحرب قائمة وحكمها ان تخمس وباقيها للغنائمين خاصة واما التي نال منهم بعد وضع الحرب او زارها وصبورة الدار دار اسلام وحكمه ان يكون لكافة المسلمين ولا يخمس كل في المغرب وغيره (ما فتح الامام) من بلاد الكفار (عنوة) بالفتح اى قهرا احتراز عما اذا اسلم اهله فانه عشري وعما اذا صالحوا فانه بئاء خراجى وعشري (فسمه) اى القابل للقسمة ان شاء (بن امسين) الفتحين بعد اخراج الخمس (او اقر اهله عليه) ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم (كما فعله عمر رضي الله عنه بسواد العراق قالوا والاول اولى عند حاجة الغنائمين والثاني عند عدمها) (وقتل) الامام (الاسارى) عربا او عجميا وفيه اشعار بانه لا يقل النساء والذراري بل يسترقهن لمنفعة المسلمين (او استرقهم) اى الاسرى المقاتلين (او تركهم احرارا ذمة للمسلمين) اى حقا واجبا لئلا عليهم من الخراج والجزية الا عشرى الى العرب فانه لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كالمتردين كما مروياتى (واسلامهم) لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ) فان قبله لم ينعد سبب الملك ولا يجوز ردهم الى دارهم (و) كذا (لا) يجوز (امن) اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ذكره ابن الكمال (ولا فداء) لقوله تعالى في سورة براءة فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وهي آخر سورة نزلت فكانت ناسخة لآية المن والفداء وهذا بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسر وبعده لا يجوز بالمال اتفاقا

على المشهور (وقيل لأبأس به عند الحاجة اليه) بالنفس عند أبي حنيفة (و يجوز الفداء بالاسارى عندهما)
 وعند الشافعي يجوز المن والفداء والتصحيح قول أبي حنيفة كافي الزاد ونقله الباقر عن الاسيبى قال
 و اتهمه النسفي وغيره لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية كافي القهستاني وفي الشئى وقال يجوز وهو
 اظهر الروايتين عن الامام واتفقوا انه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل وسلاح الا ضرورة ولا بأس
 اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه **تنبية** في القنية اراد في دار الحرب ان يشتري اسارى
 وفيهم رجال ونساء وعلما وجهال فالاولى تقديم الرجال والجهال قال وجوابه ان كان
 منصوبا من السلف فسمعا وطاعة و الاقضية الدليل تقديم النساء صيانة لبضاع المسلمات
قلت والعلماء احترام العلم انتهى وعلل البرازى تأخير العالم لفضله لانه لا يخلد بخلاف
 الجاهل ونظمه ابن وهبان فقال **وان يجتمع اسرى لفك فتقدموا** رجلا وجهالا وذا العلم اخروا
 (و) يجوز (ان تدبج مواش شق نقلها) الى دارنا (وتحرق) بعده (ولا تعقر بقطع عراقيها لانه مثله
 (و) يجوز ان (يحرق سلاح شق نقله) ومالا يحرق يدفن بموضع خفي واحترق بالمواسي عن نساء
 وصبيان شق نقلهم فيتركون بارض خربته حتى يموتوا جوعا كيلا يعودوا احاربنا علينا وقالوا لو وجدنا
 حية او عقر بائنة نزعنا ذنب العقر واناب الحية بلاقتلها قطعنا للضرر عنا وبقاء للنسل عليهم اضرارا
 بهم وقالوا لو مات نساء مسلمات نمة واهل الحرب يجمعون الاموات تحرقهم بالنار كما تنوير وشرحه
 (ولا تقسم غنمة في دار الحرب) على المشهور من مذهب اصحابنا لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وقيل
 تكراه تحريما والحاصل ان القسمة ان كان هو الامام او كانت القسمة عن اجتهاد فالخلاف في الكراهة
 والافق انفاذ بناء على المالك بالاستيلاء والآخر ازكافي القهستاني عن الكرماني اى الاحراز بدارنا **قلت**
 والذي قرره في المنع كغيره ان قسمة الامام ثم انما تصح اذا قسم عن اجتهاد او الحاجة الغزاة والا فلا تصح
 عندنا وانه لا ملك بعد الاحراز بدارنا ايضا الا بالقسم بدارنا فلا يثبت بالاحراز ملك لاحد بل يتأكد الحق
 واهذا لو اعتق واحد من الغنائين عبدا بعد الاحراز لا يعتق ولو كان له ملك ولو بشركة لعق وحكم
 استيلاء الجارية بعد الاحراز قبل القسمة وبعده سواء نعم اوفيت الغنمة على الريات او العرافة فوقع
 جارية بين اهل راية صح استيلاء احدهم لها وعتقه للشركة الخاصة حيث كانوا قليلا كائنه فاقول وقيل
 كاربين والاولى تفويضه للامام انتهى **ملخصا** ونقل في الشرع بلالية عن الكافي وغيره انه لا يثبت النسب
 عندنا خلافا للشافعي ويجب العقر وتقسيم الأمة والولد والعقر بين الغنائين ثم نقل في لزوم العقر بوطئها
 فتناقضا ثم نقل ان المذهب لزومه ان وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب لان الوطئ في دار الحرب لا يجب
 فيه شيء وكذا لو استهلك شيئا من الغنمة في دار الحرب فلا ضمان بلافراق بين كون المستهلك من الغنائين
 او غيرهم (الان لا يداع) اى يحرم القسمة الا لاجل الايداع اذا لم يكن للامام حيلة فان ابوا اجبرهم باجر المثل
 في رواية السير الكبير الا في رواية السير الصغير كما اذا نفقت دابته في المفازة ومع رفيقه دابة لا يجبر على
 الاجارة بخلاف ما لو مضت المدة في المفازة والفرق ان البناء اسهل من الابتداء واذا تعذر بان كان بحال
 لو قسمها قدر كل على حله قسم بينهم والافهو مما شق نقله وقد سبق حكمه **تنبية** في الخانية
 ولو اودع الامام بعض الجنود قبل القسمة ولم يبين ما فعل حتى مات لا يضمن في السير الكبير لو اراد الامير
 ارسال رسول الى دارنا بشيء من اموالنا ولا يمكنه الخروج الافارسا وبعض العسكر فضل فرس اخذها
 كرها (ثم ترد) عليهم لبقسمها بينهم (ولا تباع) الغنمة (قبل القسمة) للتهنى عنه فيع المام وغيره وهذا

لولا قول امارو باع شيئاً بطعام جاز كما في الجوهره (والمقاتل والردء) بالكسر العين (سواء في الغنمة)
 بالتطوع في الغز وصاحب الديوان في الغنمة سيان (فكذا مدد لحقهم قبل احرازهم بدارنا) فيشار كهم
 خلافاً للشافعي و اشار باحرازها بدارنا الى انه لو قبح العسكر بلباد ابدار الحرب من بلادهم او استظهروا عليهم
 ثم لحقهم المدد لم يشار كهم لانه صار بلداً لاسلام فاحرزوها بدارنا كما في الاختيار وغيره وفيه ايضاً انما تقطع
 شركتهم باحد امور ثلاثة اما بالاحراز بدارنا او بالقسمة في دارهم او بالبيع فيها * قلت * ويزاد او يفتح
 دارهم او بالاستظهار عليهم في دارهم كما قدمه فتنه و اشار لحقهم اي الى دار الحرب كما هو المتبادر الى انه
 لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والردء لا المدد لحقه بعد القتال كما في المحيط وفي حكم الردء من مرض منهم
 او صار مجروحاً قبل شهود الواقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قيد القسمة كما في
 الخالية وانظر هل القسمة والبيع في دارهم يمنع شركة الردء لم اراه صريحاً في البحر (ولاحق فيها لسوق)
 وحزني او مرتد اسلمة (ما لم يقاتل) فان قاتلوا اشار كهم وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم
 لخدمة الزوج او عبد لخدمة المولى ولم يقاتل لاشيئاً كما في الاختيار (ولا) حق (لمن مات في دار الحرب
 قبل الاحراز بدارنا) اي وقبل القسمة او البيع (واما) لومات بعد احدهما او (بعد الاحراز بدارنا) ولو قبل
 القسمة هنا ذكره القهسته في وغيره فانه (يورث نصيبه) لتحقق سبب الملك هنا بخلافه ثم نعم لا يخلو كلامه
 عن استقام * قلت * وينبغي ان يزداد رابع وهو التنفيل فسيجيئ انه يورث عنه وان مات بدار الحرب
 وان لم يثبت له الملك فيه وفيها يلغزاي مال يورث ولم يملكه مورثه ولم اردن فيه على ذلك هنا فليست
 * تنبيه * لو ادعى رجل انه شهد الواقعة وبرهن وقد قسمت فانقياس نقضها وفي الاستحسان لا تنقض
 ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه كما في التاتارخانية وكتبت في تعليق على التنوير وان مافي المنع تبعاً للبحر
 من قياس الوقف وموت مستحق معلوم الوظيفة بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة على الغنمة
 اي فيورث نصيبه مردود بما في الدرر والغرر عن فوائد صاحب المحيط للامام او المؤذن وقف ولم يستوفيا
 حتى ماناسقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة وجزم في البغية بانه يورث بخلاف
 رزق القاضي وانت خير بان ما يأخذه الغازي ليس صلة كما هو ظاهر ولا اجرة لان مثل هذه العبادة لم يقل
 احد بجواز الاستيجار عليها بخلاف ما يأخذه الامام والمؤذن فانه لا ينفك عنهما قبل النظر الى الاجرة يورث
 ما يستحقه اذا استحق غير مقيد بظهور الغلة وقبضها في بد النساظر و بالنظر الى الصلة لا يورث وان قبضه
 الناظر قبل الموت وبهذا عرف ان قياس الوقف على الغنمة غير صحيح كما في النهر وسيجيئ (وينتفع) اي
 الغنائم وخدمه دون الاجير والتاجر فلا يخل لهم ذلك الا ان يكون خيراً الخطة او طبخ اللحم فلا بأس به
 حينئذ لانه ملكها بالاستهلاك (فيها) اي في دار الحرب (بلائسمة بالسلاح وركوب واللبس ان احتج)
 الى ذلك والام يجوز الانتفاع بهذه الاشياء بانفاق لروايات كما في الشربنبلاة عن مختصر الظهيرية
 وفي القهسته اني عن المحيط فلو وجد ثوباً مستعاراً او مستأجراً او مشترى لم ينتفع بثياب المغنم لدفع البرد
 الشديد وفي اصلاح الايضاح واما السلاح والدواب فالحاجة شرط فيهما بلا خلاف انتهى فليحفظ
 (و) ينتفع (بالعلف والحطب والدهن والطيب) والطعام وكل ما يربو كل عادة للتعيش ولو بعد ذبح او طحن
 كاشاة والبر واما ما يثبت فيهما من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به والافياح فلا يباح احراق خشب معد
 لاتخاذ القصاع وله قيمة نعم يباح الانتفاع به من البنفسج الاحراق ذكره التهستاني * قلت * اي
 وكذا للتداوى لما في البحر عن المحيط من انه لو تحقق باحدهم مرض يوجهه للتداوى كان ذلك كلبس الثوب

فالمعتبر حقيقة الحاجة انتهى وذكره الكمال بحثاً ولا بأس بعلف دوابه البر اذا لم يوجد الشعر لان كل ما يبيع الانتفاع به بجهة يباح الانتفاع به بجهة اخرى والشراب كالطعام ولم يذكره لظهوره وقوله (مطلقاً) اي سواء احتيج اليه اولا (وقيل ان احتيج) والا لا اعلم انه ذكر في فتح القدير ان استعمال السلاح والكراع والفرس انما يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه او انكسر سيفه اما اذا اراد ان يوفر سيفه وفرسه باستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل اثم ولا ضمان عليه ان تلف واما غير السلاح ونحوه مما مر كالطعام فشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الاثمة الثلاثة فيجوز لكل من الغنى والفقر تناوله انتهى لمخصاً وهكذا ذكره في الشر بنبلاليه ولا يخفى ترجيح الاستحسان ههنا ~~قلت~~ وهو ما اختاره الماتن وهو الحق كما علمت وقد ضبط الباقاني فيما نقله ههنا وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة واطلق الكل صاحب الكنز وتبعه صاحب التنوير وقيد الكل ايضا في الظهرية بما اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بالأكول والمشروب فان نهى لم يبح اذ نهى يدل على انه غير محتاج اليه واقره القمستانى وغيره وعليه فينبغي تقييد المتون ايضا والحاصل منع الانتفاع بسلاح ودواب ودواء الحاجة وحل الأكول مطلقاً لانتهى الامام فلننع مطلقاً كنع استباحة الفرج مطلقاً لان الفرج لا يحمل الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز بدارنا ولو اتمه المأسورة بخلاف امرأته المأسورة ومدبرته وام ولده وان لم يطاهن الحربى كما سيحى فليحفظ (ولا) ينفع في الكل (بالبيع) في دار الحرب قبل القسمة (اصلاً) احتيج اليه اولا (ولا التمول) لعدم الملك وانما ابيع الانتفاع بالحاجة والمباح له لا يملك البيع وهذا باطلاقة شامل لما يملكه اهل الحرب كعسل في جبل وكذهب وفضة وزمرد ونحوها من معدنها وكصيد ولو لم تكن كبيرة عن البحر فان الجميع يكون بين الواجد واهل العسكر فلا يخص به الاخذ فلو باعه من التجار توقف على اجازة الامير فان كان المبيع انفع فسمح البيع والحقة بالغنمة او ائمن انفع اجازة كما لو كان المبيع هالكا استحساناً والقياس ان لا تعمل الاجارة في الهالك ولو حش حشيشاً او استقى ماء وباعه من العسكر طاب له ثمنه وتماه في البحر (ولا) ينفع اصلاً بشئ مما ذكر (بعد الخروج) من دار الحرب والدخول في دار الاسلام لزوال المبيع ولان حقهم قدناً كد حتى يورث نصيبه فلا يجوز الانتفاع به بدون رضاهم كافي المصح (بل يرد ما فضل) معه (الى الغنمة) اذا لم تقسم (وان انتفع به) بعد الخروج لرد قيمته الى الغنم ان لم يقسم (وان سميت قبل الرد) صار كالأقطة فحينئذ (تصدق به) على الفقراء (لو) كان (غنياً) وكذا الحكم فيما باعه قبل القسمة او بعد ها كما في البحر عن المحيط (ومن اسلم منهم) اي من اهل دار الحرب في دار الحرب احتراز عن اسلم في دارنا وكان اهله واولاده وامواله ثمة فان الكل يكون فياً وعن مستأمن من داخل دارهم فانه وان كان مثل من اسلم ثمة في جميع ما يأتي الان وديعته عند حربى لم تصرف في رواية ابى سليمان كاولاده ولو كبار الانهم مسلمون (قبل اخذه) ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم فقد (احرز) باسلامه (نفسه وطفله وكل ما هو معه) من المنقول واما العقار ففي كايأتى ولو كانوا اخذوا فقد احرز نفسه فقط وعبر باحرز دون عصم لان من اسلم ثمة ولم يخرج اليها فليس بمعصوم في ظاهر الرواية فلا قصاص بقتله عمداً (او ودية عند) معصوم (مسلم او ذمى) لانه في يده حكماً فلو عند حربى ففي كايأتى (وعقاره في) لانه ليس في يده فيكون فياء (وقيل فيه خلاف محمد وابن يوسف في قوله الاول) فيكون كالمنقول وبه قال الشافعى وولده الكبير مبتدأ (وزوجته) وكذا جملها عندنا خلافاً للشافعى (وعنده المقاتل) وكذا اتمه المقاتلة (وماله مع) غير معصوم اي (حربى بغصب او ودية في)

خبر المبتدا (وكذا ماله مع مسلم اودمي) في ايضا عنده (خلافا لهما وقيل ابو يوسف مع الامام) على اختلاف الروايتين * تنبيه * اعلم ان ههنا اربع مسائل احدها اسم الخربى بداره فظهرنا عليه والحكم ما ذكره المص ثانيا خرج اليها مسلما ثم ظهرنا على الدار بجميع ماله ثمة في سوى طفله وما اودعه مسلما اودميا لصحة يدهما ثالثها اسم مستأمن بدارنا ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلفه في حتى طفله لعدم تبعيته بتبائن الدارين رابعها دخل دارهم تاجر مسلم اودمي بامان واشترى منهم اموالا واولاداً ثم ظهرنا على الدار فالكلى له الا الدور والارضين فانها في وتسامه في القمح ولو دخل خربى دارنا بغير امان فهو في وان اسم وتسامه فيما علقناه على التنوير انتهى * فصل * في بيان كيفية القسمة ولا يخفى ان من جملة احكام الغنمة وجوب قسمتها او القسمة جعل الشئ الشايع محلا معيناً (وتقسم الغنمة) اى اربعة اجزائها بين الغانمين لان خسرهما يخرج به الامام لله كما سيحى قال تعالى فان لله خسرهما وللرسول (للاجل) ولو امير الجيش (سهم) بالاجماع (وللفارس) ولو اميرهم (سهمان) سهم لنفسه وسهم لفرسه عنده (وعندهما ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه سهمان) لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك على مارواه البخارى وغيره وحله ابو حنيفة على التنفيل توفيقا بين الروايات (ولا يسهم لاكثر من فرس) واحد صحيح كبير صالح للقتال فليحفظ هذه القيود حذر الغلط ويشير الى ذلك (وعند ابى يوسف يسهم لفرسين) وماروى فيه يحمل على التنفيل ايضا (والبراذن خيل العجم) كالغناق (بالكسر خيل العرب) (ولا يسهم لراحلة ولا بغل) ولا حمار لعدم الارهاب بها (والعبرة لكونه فارسا او رجلا عند المجاوزة) اى الانفصال عن دارنا وعند الشافعى وقت القتال (فينبغى للامام ان يعرض الجيش عند دخول دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل) وان يكتب اسمائهم وان يومر عليه من كان بصيرا بامور الحرب وتديرها ولو من الموالى وعليه طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا اتفق الاكثر انه ضرر فيتع * تنبيه * لو كتب اليه الامام اناولينا فلان لم يعزل مالم يصل فلان الى العسكر ولو كتب اليه ان اقد عز لناك انزل بوصول الكتاب فهو كما لو كتب الخليفة الى امير مصر ان اقدوليننا فلان لم يعزل مالم يحضر الثاني بخلاف ان اقد عز لنا فليس له ان يصلى بهم الجمعة كما في الخانية وغيرها وينبغى ان يكتب اسمائهم (فمن جاوز راجلا) وكتب اسمه راجلا (فاشترى فرسا فله سهم راجل) وكذا لو استعار بالاولى (ومن جاوز فارسا ففوق) اى هلك (فرسه فله سهم فارس) لما قلنا (ولو باعه قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية لدليل عدم قصده القتال فارسا الا اذا باعه مكرها كما في البحر عن التتار خانية * قلت * وكذلك لو اكره على غير البيع من الرهن ونحوه فيستحق سهمه الفارس لما في كراهة من العلة كما في الشر نبلاية وقيد بيده قبل القتال لانه لو باعه بعد القتال ففارس بالاتفاق كما صرح به القهستاني بعد ان قال ولو باعه حال انتقال فر راجل على الاصح وهكذا في الشر نبلاية معزى بالجوهرة والتبيين من غير ذكر خلاف فيما بعد القتال لكن في المتح عن القمح ان هذا قول البعض والاصح انه يسقط لانه ظهر ان قصده التجارة انتهى فليتنبه لذلك ولو باعه بعد المجاوزة ثم اشتراى آخر او استبدل به فرسا آخر او وهب له آخر كان فارسا وكذا لو غصب فرسه قبل المجاوزة او ركب به غيره او نفر فرسه او ضل فاتبعه ودخل دار الحرب راجلا ثم اخذه بعدها او قاتل راجلا اضيق المكان كان فارسا وكذا او جاوزه مستأجرا او مستعيرا وحضره وكذا غاصبا وحضره يستحق سهمه لكن من وجه محذور فيصدق به كما في الجوهرة وفي الملح لو رجع الواهب فالو هوب له فارس فيما اصابه قبل الرجوع وراجل فيما اصابه بعده والراجع راجل مطلقا انتهى ولا سهم لفرس مشترك للقتال عليه

الاذا استأجر احد الشرى يكن حصه الآخر قبل الدخول فالسهم المستأجر (وكذا لو كان) فرسه مهرا
او كبيرا (مريضا او مهزولا) بحيث انه صار بحال (لا يقاتل عليه) فله سهم راجل لانه لا يقصده القتال
ولو زال المرض وصار بحال يقاتل عليه قبل الغنمة فالقياس ان لا يسهم له وفي الاستحسان يسهم له بخلاف
ما اذا طال المكث في دار الحرب حتى صار المهر صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان فكان
الفرق هو ان الارهاب حاصل بالكبير المريض في الجملة بخلاف المهر كما في المنع وغيرها فيما في القهستاني
ومن جاوز بفرس كبير او صغير او مريض فراجل فيه تسامح وسواء كان في البر او في سفينة في البحر
كافي البحر والاختيار (ولا يسهم للملوك او مكاتب او صبي او امرأة او ذمي) او مجنون او معتوه (بل يرضخ
اي يعطى دون سهم) (بحسب ما يرى) الامام وهذا (ان قاتلوا اوداوت المرأة الجرحى او دل الذمي على
عورتهم او على الطريق) وان لم يقاتلوا ولا يرضخ اصلا وقد اخل بهذه القيود صاحب الوقاية
والكنز ولا بد منها ولم يبلغه السهم الا في الذمي اذا دل لانه كالاجرة فيعطى بانعا ما بلغ * قلت *
وقد استفيد جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام باليهود على اليهود
ورضخ لهم ومارواه الترمذي وغيره انه عليه الصلاة والسلام اسهم لهم وللصبيان والنساء فعمول على
الرضخ (والخمس) الباقي من المغنم كالمعدن والركاز يكون مصر فيها (للسامي) المحتاجين (والمساكين
وابن السبيل) فتقسم عندنا اثلاثا هذه الاموال الثلاثة لاهولاء الاصناف الثلاثة خاصة غير متجاوز عنهم
الى غيرهم فيصرف لكلهم او لبعضهم فبسبب استحقاتهم احتياج يتم او مسكنة او كونه ابن سبيل
فلا يجوز الصرف لغنيهم ولا غيرهم كافي الشرى ليلية والقهستاني * قلت * ونقلت فيما علمته
على التنوير عن المنية انه لو صرفه للغنيين لحاجتهم جاز انتهم واعله باعتبار الحاجة فلان في حينئذ
فتبه واهذا يقدم منهم اي من الاصناف الثلاثة (ذوو القربى الفقراء) بالرفع صفة ذوا فيقدم اليتيم
يلتهم على اليتيم من غيرهم والمساكين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل والواضح ان يقال خمس الغنمة
والمعدن والركاز للحجاج وذوو القربى منه اولى (ولاحق فيه لا غنياءهم) وقال الطحاوي لاحق فيه
لفقرائهم ايضا والاول اختيار الكرخي لدخولهم في الاصناف الثلاثة وهو الاصح لان الاجماع
انفقد على سقوط حق الاغنياء قاله الباقي تبعا لابن الكمال وفيه كلام فقد نص في من المجمع على خلاف
الشافعي بل فيه خلاف عندنا في الحاوي القدسي وعن ابى يوسف الخمس يصر في ذوى القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل وبه أخذ انتهى وهذا يقتضي ان القنوى على الصرف الى الاقرباء الاغنياء
فليحفظ كذا في البحر وقره في المنع * قلت * لكن نقلت في شرح التنوير انه نظريه في النهر
فليتنبه له * تنبيه * اختلف في المراد بذوى القربى فتيل جميع قرىش وقيل بنوهاشم فقط والجمهور
ان المراد قرب النصرة بنوا المطلب وبنوهاشم لابنوا نوفل وعبد شمس من نحو جبير وعثمان كما في
البرجندی وغيره * قلت * وكذا في الشرى ليلية عن الجوهرة لكن بزيادة انه يقسم منهم للذكر مثل
حظ الانثيين انتهى مع انه انما ذكر ذلك ابن الكمال وغيره في كلام الشافعي لافي كلامنا ثم استدلل باجماع
الخلفاء الراشدين وبقوله عليه الصلاة والسلام يا عشرين بنى هاشم ان الله كره لكم غسالة النساء الخ فليتبته
لذلك ثم ظاهر الآية يقتضي ان يقسم الخمس ستة اقسام والاقاويل فيه كثيرة شهيرة (و) المذهب عندنا
ان (ذكر الله تعالى) في الخمس فان لله خمسة (للتبرك) باسمه تعالى في افتتاح الكلام اذا كل لله فهو
كقوله تعالى استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم وقال عطاء من اصحابنا انه لعمارة البيت الحرام قاله القهستاني قلت

وهذا هو القسمة قرية والافالى مسجد كل بلدة ثبت فيها الخمس اتفق اصحابنا ان (سهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سقط بموته) وانه حكمه علق بمشقة وهو الرسالة فاستحقاقه لا للقيام بأمر امته بل بمحض رسالته وان لم تنقطع بموته عليه الصلوة والسلام كما صرح به العلماء الاعلام لكن لا يخلفه فيها بمحصولها احد من الانام فبوفاته فات المتصف بالاتفاق اذ لا رسول بعده فيفوت الاستحقاق لان رسالته بعد موته يشوبها شئ من الانقطاع كما اخطأ فيه بعضهم وخالف الاجماع بل انعدم الحكم لانعدام علته وهى الرسالة فبين بعده من الخلفاء اذ لا يخلفه فيها كما لا يخفى فليحفظ فقد غلط فيه كثير من الطلبة من غير تصور وتحقيق ولم ار من نبه على ذلك وبالله التوفيق فصار (كالصفي) الذي كان صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من الغنية ولا يستأثر به زيادة على سهمه كما في الشر نبلاية عن طلبة الطلبة وكان صفيه من الصفي وستوطه يجمع عليه (وان دخل دار الحرب من لا منعة) بفتح النون وتسكن اى من لا قوة ولا شوكة (له) بلا اذن الامام لا يجمع مما اخذ) ويكون لهم لانه اختلاس وسرقة (وان كان باذنه) ولو لواحد او اثنين بلا قوة خمس على المشهور ولا التزامه تصرفهم بالاذن وهذا هو الاصح كما في المنع عن السراج * قلت * وعليه اطلاق المتن ويفيد كلام الكنز بالاولى فافى في القهستاني عن المضمومات انه بثلاثة لا يجمع على الظاهر غير ظاهر الا ان يحمل على عدم الاذن فليحذر (او) كان (لهم منعة) واول بلا اذن الامام (خمس) لانه غنية وأشار الى انه لو غار واحد بلا اذن وله قوة خمس وهذا عند ابن حنيفة خلافا لابي يوسف بناء على الخلاف ان اقل السرية واحدا وتسعة كما في القستاني عن الينابيع وفي النهر عن اثنان حايه لو كان بعضهم باذنه وبعضهم بلا اذنه ولا منعة لهم فحكم كل حالة الاجتماع كحالة الانفراد واولهم منعة يجب الخمس وفي المحيط اوقال الامام ما صبت لا اخسه فلو لهم منعة لم يجوز والاجاز لوجوب الخمس بقوله المفيد للاذن فله ابطاله بخلاف الاول فلا تغفل (وللامام) اى ندب له لقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال والتفيل نوع يحريض ولا يخلفه تغيير القدرى والجمع بلا بأس كانه ليس مطردا لما تركه اولى بل يستعمل في المندوب ايضا كما في المنع وغيره ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب وانما ذكره التدويرى بلا بأس لان في تحريض بعض الغزاة توهينا لبعضهم وترهين المسلم حرام خصوصا في مثل ذلك الوقت ذكره ابن الكمال * قلت * واعله الصارف للآية عن الوجوب فتأمل ان ينفل من النفل بفحيتين افة الزيادة ثم سميت الغنية به لانها زائدة على محلات هذه الامة فان الغنائم لم تحمل لساثر الامم لحديث واحلتى الغنائم ولم تحمل لاحد قبل وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض الغنائم زيادة على سهمه من الغنية (قبل احراز الغنية) بدارنا سواء كاه وقت القتال او قبله لابعده لانه استقر فيه حق الغنائم كما افاده بقوله (وقبل ان تضع الحرب اوزارها) كذا في متن المختار وهو اقتباس من القرآن وبه يستدل على جواز الاقتباس خلافا لما زعمه بعض الناس * قلت * وقد افاد خواهر راده شيخ الاسلام ابن الشحنة في ديباجة كتابه المسمى بالاشارة والرمز الى تحقيق الوقاية وحل الكنز حيث قال والاقتباس ان يتضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث او المسائل العلمية لا على انه منه ويجوز فيه التغيير اليسير ومن احسنه ما انشدني والدي رحمه الله من نظمته لنفسه

* عليك بير الوالدين عظما * وخفض جناح اذل من رحته ولا *

* قل لهم افا ولا تنهرهما * وقل لهم اقول لا كريمي ميلا *

انتهى قلت وقد استعمله المص في اول كتابه هذا حيث قال وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية كذا افاده في فوايد البحر وكذا استعمله القاضي البيضاوى في اول تفسيره كما افاده عمام وكذا السيوطى ونقل الاجماع على جوازه وهو كثير في كلامهم نظما ونثرا بل جاء عنه عليه الصلوة والسلام كما جاء

في البخاري في حديث بنى الاسلام على خمس الى قوله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وفيه من التفسير من
 حديث ابى سعيد بن المعلى قال قلت يا رسول الله الم يقل لاعلمك سورة هي اعظم سورة في القرآن فقال الحمد لله
 رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي اوتيته وفي روض الاخبار تلخيص ربيع الابرار في روضة الناسة
 معزيا الامام علي ابن ابى طالب رض * كم من اديب * فهم عقله * مستكمل العقل مقل عديم * وكم جهول مكترماله
 * ذلك تقدير العزيز العليم * وقد جاوز وافيته النقل عن معناه كقوله * ان كنت ادمعت على هجرنا * من غير
 ما جرم فصبر جميل * وان تبدلت بنا غيرنا * فحسبنا الله ونعم الوكيل * كافي تلخيص المعاني (فيقول) حثا
 وتحريضا (من قتل قتيلًا فله سلبه) سماه قتيلًا باعتبار ما يؤل اليه كما في قوله تعالى اني اراي اضع صخرا
 (او) يقول (من اصاب شيئًا) فهو له او (فله ربه) مثلا او من جاء باسير او بجارية كايأتى او يذهب
 او غيره من الاموال وقد يكون يدفع مال او يرغب مال (او يقول) الامام (لسرية جعلت لكم الربيع
 مثلا) بعد الخمس (وان سمع العسكر دونها استحسانا) ولا ينقل (الامام) بكل المأخوذ (لان فيه قطع حق
 الضعفاء وادفعه مع السرية جاز لجواز كونه لمصلحة كافي القهستاني عن الاختيار وبه جزم الباقي وغيره
 وكذا في الدرر عن السير الكبير لكن تعقبه في الشر نبلاية فنقل عن البحر عن الفتح عن السير التسوية
 بين العسكر والسرية في عدم الجواز لان فيه ابطال السهمين الذين اوجبهما الشرع بل وزيادة خرمان
 الضعفاء وتماه فيه فليراجع وليحرر * قلت * واطلاق الماتن يفيد فليتب به لذلك وقد سكت عنه
 صاحب التنوير في مثله وشرحه (ولا) ينقل (بعد الاحراز) بدارنا لانه حينئذ يصير ملكا للغائبين
 وظاهره ان هذا فيما غنمه وصار بيده اما التنقل مما يحصل من اهل الحرب دخلوا دارنا فلكا لحكم حال
 قتالهم بدارهم كافي الشر نبلاية (الامن الخمس) الا للغنى لان الخمس للمحتاج فاذا جاز للمحتاج لم يقا
 فلامحتاج مقاتل احق كما في الفتح والكافي والذخيرة وغيرها وما بحثه بعضهم فليس بشئ قتيبه (والسلب
 للكل) اي لجميع الجند (ان لم ينقل) الامام به للمقتل وخصه الشافعي بالقاتل (وهو) اي السلب بفقتين
 بمعنى المسلوب وجعله اسلاب اي ما ينزع من الانسان وغيره فهو (مركبه) اي مركب المقتول (وما عليه)
 عبارة النقاية وما عليهما اي المقتول ومركبه (من ثيابه وسلاحه) وسواره ومنطقته وسرج وجام وما
 معه على دابته من نقود وغيرها (لا) غلامه ولا (ما) كان (مع غلامه او) كان (على دابة اخرى)
 من الامتعة وغيرها فانه ليس بسلبه بل غنمة لكل الجيش كما في السراج وغيره (و) اعلم ان حكم
 (التنقل) انما هو (لقطع حق الغير) اي باقي الغائبين وحينئذ خمس فيما اصابه لاحد و يورث عنه
 ولو مات بدار الحرب كما في الشر نبلاية فليحفظ (لا تلك) لانه لا يثبت الا بعد الاحراز بدارنا وهذا
 عندهما (خلافا لمحمد) فعنده يثبت الملك بمجرد التنقل ثم فرع على الخلاف بقوله (فلو قال من
 اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها) واستبرأها (الوطئ ولا البيع قبل الاحراز خلافا له) بناء على
 على ثبوت الملك او لا يثبته ووجب الضمان بالاتلاف قيل على هذا الاختلاف كافي الهداية وغيرها * قلت *
 والظاهر ان المراد بتفي ثبوت الملك عندهما في تمامه والا فكيف يورث مال لم يملكه مورثه وقد قدمته
 ولم ار من يبه عليه فليحرر * تنبيه * انما يصح التنقل لذي سهم او رخص في مباح اقل فلا يستحقه
 يقتل امرأة ومجنون وصبي ونحوهم ممن لم يقتل كما في الدرر والتنوير وغيرهما وعزاه القهستاني
 للظهيرية * قلت * لكن الذي رأيت في البر جندی معزيا للظهيرية انه في الاستحسان يستحقه فليتب به له
 ثم لا يشترط سماعه مقالة الامام ويصح كل قتل في تلك السنة او السفارة ما لم يرجعوا وان مات الوالي او عزل

ما لم يمنع الثاني وكذا يعم كل قتيل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف ما لو قال ان قتل فلان قتل
 المخاطب رجلين فله سلب الاول خاصة الا اذا قلتهما معا فله سلب واحد والخيار في تعيينه للقاتل لالامام
 ويدخل الامام اذا عم لا اذا خصص بهم اوبه الا اذا عم بعده كما حررته فيما علقته على التنوير وفيه
 ايضا عن المنية قال ان قتل ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان قطعت رأس اولئك القتلى فلك كذا
 صح وفيه (ايضا عن معروضة المفتي ابي السعود هل يحل وطئ الاماء المشتراة من الغزاة الآن حيث
 وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب بانه لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في سنة تسعمائة
 وثمانية واربعين وقع التفيل الكلبي فبعد اعطاء الخمس لا تبقى شبهة انتهى * قلت * فليحفظ هذا فانه
 مهم مع افادته بقاء التفيل الى اليوم فتبصر انتهى والله اعلم * باب * في بيان احكام (استيلاء الكفار)
 لما فرغ من بيان حكم استيلائنا شرع في استيلائهم وهو شامل لشئيين على بعضهم بعضا وعلى اموالنا
 وقدم الاول فقال (اذا سبنا الترك) اي كفارهم وهو جمع تركي (الروم) اي كفار الروم وهو جمع
 زومي (واخذوا اموالهم ملكوها) حيث كان الكل في دار الحرب كما قيده به في التنوير وذلك لان
 اموالهم مباحة والاستيلاء على المباح سبب الملك فكان استيلائهم على هذا المال كاستيلائهم على الصيد
 ونحوه ومفاده ثبوت الملك بمجرد الاخذ وقيل انما يملكه اذا اعتقد ذلك وقيل لا يملك الحربى حرييا آخر
 اصلا ويملك ماله كما في القهستاني والشر بن لالية وفي الدرر والتنوير ولو سبى اهل الحرب اهل الذمة
 من دارنا فلا يملكونهم لانهم احرار (و) اذا ملكوها فتحن (نملك) جميع (ما وجدنا من ذلك) المأخوذ
 اعتبارا بسائر املاكهم للاستيلاء على مباح بلا عصمة (اذا غلبنا عليهم) وان كان ينسأ وبين الروم
 المأخوذ من موانع كما في الشر بن لالية عن المواهب ولو اسلوا قبل الغلب فلا سبيل لاصحاب الاموال عليها
 لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على مال فهو له كما في الجوهره * تنبيه * قد استفيد من المواهب
 ان العاصم اما الاسلام او الذمة او الموانع فاقصر القهستاني على الاوين قصور فتبصر (وان غلبوا)
 اي الكفار (على اموالنا) بالاستيلاء اي الغلبة وقوله (واحرزوها بدارهم) للايضاح فان الاستيلاء
 لا يحقق الا بذلك ولذا لو اسر الترك امرأة من الروم فاسلمت قبل ان يدخلوها دارهم كانت حرة وان بعده فريقة
 وان اسلمت كما في القهستاني * قلت * لكنهم جعلوه قيد الاعتراض بما عملوا غلبنا عليهم قبل الاحراز فانها تكون
 ملكا كما بحاننا مطلقا وان اشترها تاجر ولو اقتسموها في دارنا لم يملكوها * تنبيه * ويفترض علينا اتباعهم
 ماداموا بدارنا فان دخلوا بهادارهم لم يفترض بل يندب الا للذرائع يفترض اتباعهم مطلقا واطلاق الدار يفيد
 انه لا يشترط الاحراز بدار الملك حتى لو استولى كفار الترك والهند على الروم واحرزوها بالهند ثبت الملك لكفار
 الترك ككفار الهند وبسلاهم يتقرر لكهم وينقطع حق اربابها الى ذلك اشار بقوله (ملكوها) وان كان
 عبدا مؤمنا او امة مؤمنة كايثنى في مسألة شراء المستأمن عداسما وقال مالك يملكونها بمجرد الاستيلاء وقال
 الشافعي لا يملكونها اصلا للعصمة قلنا العصمة من جملة الاحكام الشرعية وهم لم يخاطبوا بها فبقى في حقهم مالا
 غير معصوم فيمكنونه لانهم استولوا على مباح لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف
 والاباحة رأى المعتزلة كما حقه صاحب الجمع وغيره فان * قلت * قال الله تعالى ولن يحمل الله للكافرين على
 المؤمنين سبيلا واتمك بالاستيلاء من اقوى جهات السبيل اجيب بان النص تناول المؤمنين وهم لا يملكون بالاستيلاء
 وانما يملك ما لهم كما سيحيى (وكذا اوند) اي هرب (منا بغيرا) مثلا (اليهم) اي الى دارهم ملكوها لما
 قلنا اذ لا يد للجحما فلذا عبر في التنوير تبعا للمعيط وغيره بالاداة بخلاف عبد ابق كما يأتي (فاذا ظهر عليهم)
 اي على الكفار الذين غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم فن وجد منهم ملكه اخذ قبل القسمة الواقعة

بين المسلمين لابين الكفار كما حققه صاحب الدرر (مجانا) اي بلا شئ (وان) اخذه (بعدها ان) كان
 (مثليا لا يأخذه) اذ لو اخذه بمثله فلا يفيد ومنه النقود (وان) كان (قيما اخذه بالقيمة) ان شاء يوم اخذ
 الغانم وهذا اذا لم يتصرف الغانم فيه فلو باعه اخذه بالثمن على الظاهر وعن محمد بن تقض البيع واخذه
 بالقيمة كما في النظم واذن الملك للعهد اي ملكه الذي ملكه الكفار فلو دخل في دارنا حر بي وسوق
 من مسلم طعاما او متاعا واخرجه الى دارهم ثم اشتراه مسلم واخرجه الى دارنا اخذه مجانا وكذا لو ابق عبد اليهم
 ثم اشتراه مسلم كما في المحيط وغيره (وان اشتراه) بالثمن (منهم تاجر) ودخل دار الحرب (واخرجه) الى
 دارنا (وهو قبيح يأخذ بالثمن ان اشتراه به) ان شاء (وان اشتراه بعوض بقيمة العوض) جبرا للضرر ين
 بالقدر الممكن وفي قوله يأخذ بالثمن اشارة الى انه اومات المالك فلا سبيل لوارثه لان الخيار لا يورث وهذا
 كله اذا استولوا على المالك القديم ولو استولوا على التاجر ثم اشتراه ثانيا اخذه بالثمن ولو وهبوه فبالتثمن
 والقيمة جميعا كما في القهستاني عن المحيط وسيجيء (فان وهب له بقيمة) لثبوت ملكه فلا يزول بغير شئ
 وكذا لو ملكه بعقه فاسد كما في الدرر تبعا للزبلي لكن في البيع عن البحر لو شره بخمر او خنزير ليس
 للمالك اخذه باتفاق الروايات وكذا لو شره بمثله نسيئة او بمثله قدرا او وصفا بعقد صحيح وفاسد لعدم
 الفايده فلو باقل قدرا او اوردى وصفا فله اخذه لانه يفيد وليس بر بالانه فداء في الحقيقة لا عوض على
 ان الجودة والرداءة في الاموال الربوية هدر (ومثله) اي مثل (القيمي المثل في شرائه ثمن او عرض
 وان اشتراه بخمنه او وهب له لا يأخذه) لما ذكرنا (وان كان عبدا ففقدت عينه في يد التاجر واخذ ارشها
 يأخذه بكل الثمن ان شاء) لما تقرر ان الاوصاف لا يبقا بلها شئ من الثمن اي حيث كان الملك صحيحا كما هنا
 بخلاف الشفعة والغصب فليحفظ (وان اسره في يد التاجر فاشتره آخر يأخذه المشتري الاول منه بثمنه)
 ثانيا (ثم) يأخذه (المالك) القديم (منه بالثمن) ان شاء (وليس له) اي لما لكة القديم (اخذ من المشتري
 الثاني) كيلا يضع الثمن ثم القول في قدر الثمن للمشتري يمينه واليمين للمالك (و) اعلم انهم (لا يملكون) اي
 الكفار بالاستيلاء اتسام (حرنا و) اتباعه اي (مدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا) لما مر ان المحل للمالك المال
 المباح لا الحر وفيه اشارة الى انهم يملكون المدير المقيد فليحفظ حكمه كذا في الشر نيلالية (وملك عليهم
 كل ذلك) لعدم العصمة فلو اهدى ملكهم لمسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة ولو دخل
 دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرجه الى دارنا قهرا ملكه وهل يملكهم في دارهم
 خلاف مذكور في المحيط قلت وظاهره ان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها
 وان لم يكن ملك لاحد عليهم كما مر في العتاق عن المستصفي (ولا يملكون عبدا) ولو كافرا اصليا لانه
 ذمي تعولاه (ابق اليهم) خلافا لهما ومفاده انه لو اخذوه من دارنا ملكوه بلا خلاف كما لو ابق اليهم
 مرتد بحق الاستيلاء وحكم الامة كذلك ولم يذكره للاشتراك وبالجملة فالقييد به اتفاق وفيه اشعار بانهم
 يملكون عبدا بالشرع لكن تجبر على بيعه لو مسلما كما يأتي (فياخذ ماله) مجانا مطلقا او (بعد القسمة
 مجانا ايضا لكن يعرض عنه) اي يعطى الامام قيمته (من بيت المال) عند ابن حنيفة وهو الصحيح
 كما في القهستاني عن المضمرات (وعندهما هو كالمسور) فيملكونه بالاستيلاء ولو مسلما لمسلم فلو كاتبه الحر بي
 او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كافي الخانية (وان ابق) العبد (بفرس ومتاع فاشترى رجل ذلك كله
 واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد بالثمن و) اخذ (العبد مجانا) لما مر انهم لا يملكونه عنده
 (وعندهما بالثمن ايضا) ان شاء اعتبار لحالة الاجتماع بحالة الانفراد (وان اشترى مستأ من
 عبدا مسلما) او ذميا لانه يجبر على بيعه ايضا من دارنا (وادخله دارهم عتق) عنده

(خلا فالهمما) فلو باعسه الحربى من تاجرنا او ظهرنا عليهم كان حرا عنده و فيا عندهما
وقيد بالمستأمن من لانه لو شراه حربى لا يعق عليه اتفاقا لما نفع عنده من عمل المقتضى عمله و هو حق
استرداد المسلم (وان اسلم عبد لهم) اى للكفار (ثم نجاءنا وظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر)
فى الصور الثلاث ونحوها من صور تسع ذكرتها فى شرح التوير (حر) معتق بلا اعتاق ولا لواء لاحد
عليه لانه استولى على نفسه و احرز بدارنا وهذا اذا جاءنا مرغا مولاه فلو جاءنا بامان باعه الامام ووقف
ثمنه لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا فى دارهم فلو جاءنا مسلما ثم جاء عبده مسلما او كافرا كان عبده
كافى المحيط **تنبيه** لو قال الحربى لعبده آخذا بده انت حر لا يعق عند ابى حنيفة لانه معتق ببيانه مسترق
بيانه لا الملك كما يزول ثبت باستيلاء جديد وهو اخذه بده فى دار الحرب ذكره الزيلعى وغيره انتهى والله
اعلم **باب المستأمن** اى الطالب للامان هو من يدخل دار غيره بامان سواء كان مسلما دخل دارهم او
كافرا دخل دارنا (اذا دخل تاجرنا اليهم بالامان) اى تاجرنا معاشر المسلمين فى اضافته اليها ايماء الى
اسلامه وفى اضافته الدخول اليه ايماء ايضا الى انه بامان لانه لا يدخل الابى حفظا كانبذ كفى النهر و به اندفع
ما فى المتع وغيرها (لا يحل له ان يتعرض لشيء من ماله او دمائه) وفروجهم انتهى عن اغدر (فان اخذ
شيئا واخرجه) الى دارنا (ملكه) ملكا (محظورا) اى خبيثا (فيتصدق به) لحصوله بالغدر حتى لو كانت
جارية كره وطنها المشتري كما للبايع بخلاف ما اذا اشترى شراء فاسدا فانه لا يكره وطنها الا للبايع ذكره
القهستاني وفى الجوهره لو لم يتصدق به ولكنهم باعه صح بيعه ولا يطيب **لشترى** الثانى كما لا يطيب للاول
وقيد بالاخراج لانه لو لم يخرججه وجب رده عليهم للغدر (و) لهذا (ان غدر به ملكهم فاخذ ماله او حبسه
او فعل ذلك بغيره بعلمه حل له التعرض) لانهم نقضوا العهد فصار (كلاسير) فيباح تعرضه وان اطلقوه
طوعا لانه ليس بمستأمن بل كالمخلص فحل له الاموال والنفوس دون لفرج لانها لا تحل بالملك ولا ملكا
قبل الاحراز بدارنا الا اذا وجد امرأته المأسورة او مدينته او ام ولده ولم يطاهن اهل الحرب لشبهة العدة
بخلاف امته المأسورة فلا يحل وطنها مطلقا لانهم ملكوها وفيه اشارة الى بقاء النكاح سواء سببت قبل
زوجها او بعده **قلت** لكن فى فتاوى قارى الهداية ما يخالفه من ان المأسورة تبين كفى الشر ببلالية
ثم نقل فى النكاح ما يفيد انها لا تبين به لعدم تبين الدارين حكما قال في تأمل فيما فى فتاوى قارى الهداية (وان
ادانه ثمة حربى) ذينا يبيع او فرض (او ادان) اتجر (حربيا) كان باعه شيئا بالدين (او) غصب احدهما
(الآخر) شيئا (وخرجا) اى التاجر والحربى اليها (لا يقضى بشئ) لاحدهما على الآخر لعدم التزامه حكم
الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل (وكذا لو فعل ذلك حربيان وخرجا مستأمنين) لا يقضى بشئ (وان خرجا)
اليها حال كونهما (مسلمين) وتحاكم قضى بالدين) لوقوعه صححها بتراضيهما (لا) يقضى بالغصب لما امر به
ملكه بخلاف المسلم المستأمن (ولو اسلم الحربى بعد ما غصبه المسلم ثم خرجا) اليها (يفى بالرد) للغصب
وكذا للدين (ديانة) لانه غدر ولا يقضى عليه (وان قل احد المسلمين المستأمنين الاخر ثمة) عدما او خطأ
(فعليه الدية) لسقوط القودنة كالحمد (فى ماله) فيهما تغدر الصيانة على العاقلة مع تبين الدارين
(والكفارة ايضا فى الخطأ) لاطلاق النص (وان كما اسيرين) فقل احدهما الآخر (فلاشئ) على القاتل
(الا انكفارة فى الخطأ) ولاشئ فى العمد اصلا لانه بالاسرصار تبعاً لهم فسقطت عصمته المتقومة لا الموثمة
فاذا يكفر فى الخطأ وهذا عنده وعندهما كالمستأمنين فوجب الدية فى العمد والخطأ (و) كذا (لاشئ)
فى قتل المسلم مسلما لانه ولم يهاجر) اليها عدما او خطأ ولو ورثته مسلمون ثمة (سوى الكفارة فى الخطأ)

اتفاقاً) ثم شرع في بيان احكام استيذان الكافر فقال * فصل * لا يمكن حر بي (مستأمن ان يقيم في دارنا سنة) ثلاثين عينا لهم وعونا علينا (و يقال) اي يقول (له) الامام (ان اقت بدارنا سنة) قيد اتفاق لجواز توقيت مادونها على قدر ما يرى كافي القهستاني والساقاني وغيرهما لكن في الفتح ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا (وضع عليه الجزية) سيحى بيانها (فان اقام) بعد المقالة السابقة (سنة) اي ما وقته له الامام سنة او اقل (صار ذميا) فيه اشارة الى اشتراط القول والمدة لصيرورته ذميا فلو اقام سنة او سنتين قبل القول فليس بذمي وبه صرح العتابي لكن في المبسوط والسراج والدرر انه يصير ذميا بمجرد اقامته سنة لكن في الشر بنبلالية عن الفتح عن البحر الاوجه الاول انتهى فليأمل ثم اشار الى بعض احكامه بعد صيرورته ذميا فقال (ولا يمكنه من العود الى داره) اي دار الحرب بعدما اقام سنة (وكذا لو قيل له ان اقت شهرا) ونحو ذلك لما ذكرنا (فان اقام) المدة التي قدرها الامام (او اشترى ارضا او وضع عليه خراجها صار ذميا) (و) حينئذ فيكون (عليه جزية سنة من حين وضع الخراج) لا بمجرد الشراء ولا حلول المكث الا بشرطه كافي التنوير (او نكحت المستأمنة) الكتابية (ذميا) صارت ذمية بنفس تزوج الذمي كزوجها لمسلم بالاولى لتبعيتها منه له وان لم يدخل بها وفيه اشارة الى انه لو صار زوجها ذميا او اسلم بعد مادخلا بامان يصير ذمية بالاولى كافي البحر (لا) يصير (لو نكح هو) اي الحربى المستأمن (ذمية) فلا يصير ذميا بمجرد تزوجه الذمية لامكان طلاقها فاطن انه يصير ذميا كافي بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات فسهو لانه من سهو الناسخين كافي النهاية وغيرها وفي التاتارخانية لو نكحها هنا فطالبت بهمها فلها منه من الرجوع انتهى * قلت * فلو لم يفقه حتى مضى حول ينبغي صيرورته ذميا على ما مر عن الدرر فتدبر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا فليحفظ ثم شرع في بيان احكام امواله (فان رجع) المستأمن (الى داره) اي الى دار الحرب ولو غير داره (حل دمه) لانه ابطال امانه (وان كان له وديعة عند معصوم) (مسلم او ذمي او) كان له (دين عليهما فاسر او ظهر عليهم) فاخذوه او قتلوه (سقط دينه) ومسلم وما غصب منه واجرة عين آجرها لسبق يده (وصارت وديعته) ونحوها (فيا) للمسلمين واختلف في الرهن ورجع في النهر انه لارتهن بدينه وفي السراج لو بعث من يأخذ الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى * قلت * وعليه فيوفي منه دينه هنا ولو صارت وديعته فينا فليحفظ (وان قل ولم يظهر عليهم اومات فها) اي وديعته ودينه (لورثته) لبقاء حكم الامان (فان جاءنا حربى بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند معصوم وغيره من) (مسلم او ذمي او حربى) (والكل في دار الحرب) (فاسلم هنا) او صار ذميا (ثم ظهر عليهم فالكل في) (لعدم يده) (وان اسلم ثمة ثم جاءنا فظهر عليهم فطفله حر مسلم) تبعاله (و وديعته عند معصوم) (مسلم او ذمي له) لان يدهما كيدته (وغير ذلك) من زوجة وعين غصبها مسلم وطفل (في) لعدم التبعية (واذا قتل مسلم لاولى له خطأ او قتل مستأمن اسلم هنا فللامام اخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العمدة ان يقتص) ان شاء (او يأخذ الدية) صلحا لقوله عليه الصلوة والسلام السلطان ولى من لاولى له (و) لكن ليس له العفو (مجانا) لان ولايته نظرية بقى او طلب الامام الدية هل ينقلب القصاص مالا كافي الاول فليظن كذا في الشر بنبلالية * فروع * حربى او مرتدا ومن وجب عليه قود التجأ بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه الاكل ليخرج فيقتل ولا تصير دار الاسلام دار الحرب الا بامور ثلاثة باجراء احكام اهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبان لا يبقى فيها مسلم او ذمي امنا بالامان الاول واما دار الحرب فتصير دار الاسلام باجراء احكام اهل الاسلام فيها وان بقى فيها كافرا صلى وان لم تتصل بدار الاسلام وهذا ثابت في نسخ

متن التنوير كالدردر ساقط من نسخ شرحه لمصنفه فتدبر زاد في الشرح نبلا لية وسئل قارئ الهداية عن
 البحر المالح امن دار الحرب او الاسلام فاجاب بانه ليس من احد القرى يقين لانه لا قهر لاحد عليه انتهى
 قلت لكن قدمنا في باب نكاح الكافران البحر المالح ملحق بدار الحرب فنبه انتهى والله اعلم باب
 العشر والخراج ومنه الجزية وقدم تحديد الاراضي العشرية واخر اجية لانه اضبط فقال ارض
 العرب (اي بلادها نحو الحجاز ونهامه ومكة واليمن والطائف وعمان والبحرين ثنية بحر اقليم مشهور
 مشتمل على مدن كثيرة كما في الخانية لكن في التقويم ان مكة من نهامه وقيل من الحجاز واما المدينة فنه وقيل
 من نجد ذكره القهستاني من كتاب الزكاة وعرفها المص بالحد فقال (وهي ما بين العذيب) بضم ففتح قرية
 من قرى الكوفة وهو تصغير عذب يراد به ما التيم (الى اقصى حجر) بحاء فحيم مفتوحين الصخر وغير
 ذلك تصحيف فتنبه (باليمن بعثرة) بفتح الحاء وتسكن بدل من قوله باليمن وهي اسم رجل او قبيلة تنسب
 اليها الابل المهرية سمي به ذلك المكان وهذا حد الطول والى هنا بمعنى مع واما عرضها فما بين بيرين
 ورمل عالج الى مشارف الشام وبالغا وهي القرى التي تنسب اليها السيوف المشرقية كما في الكفاية وغيرها
 فقوله الى حد الشام وهو منقطع السماوه حد عرض ارض العرب وفي البرجندی عن التحفة ان جولة ولاية
 العرب وقبائلهم نحو الحجاز واليمن والطائف والبحرين ونجد ونهامه فيما بين بحر القلزم وبحر عمان
 ولذلك تسمى جزيرة العرب فمن عباد ان الى البحرين خمس عشر مرحلة ومنه الى عمان مسافة وكذا منه
 الى مهرة باليمن ومنها الى حضرموت ومنه الى عدن وهما من اليمن ومنه الى جد، كل ذلك مسافة شهر
 ومنه الى ساحل المحفة خمس مراحل ومنها الى جانب اضم المدينة بثلاث مراحل ومنه الى ايله عشرون
 مرحلة وكذا منها الى بالس ومنه الى الكوفة ثلاثون مرحلة ومنها الى البصرة واثنى عشرة مرحلة
 وكذا منها الى عباد ان مرحلتان فهذا هو الدور المحيط بجزيرة العرب انتهى قلت ورايت
 في بهجة الناظرين ونزهة الحاضرين للسيوطي فصل في حد المدين والامصار روى قتادة عن ابي خالد رضي الله
 عنه انه قال الدنيا كلها اربعة وعشرون الف فرسخ فذاك السودان اثني عشر الف فرسخ وملك الروم ثمانية
 الاف فرسخ وملك فارس ثلاثة آلاف فرسخ وارض العرب الف فرسخ انتهى قلت وعليه فله السودان
 النصف وللروم الثلث وللپارس الثمن وللعرب ثلث الثمن وهو قيراط واحد والله اعلم ورأيت في الربع المجيب
 ان مساحة الدرجة الواحدة ثلاثون ميلا كل ميل اربعة آلاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً
 انتهى لكن روى كوشيار عن بطليموس ان مساحة كل درجة ستة وستون ميلا وثلاثا ميل كل ميل ثلاثة
 آلاف ذراع كل ذراع ست وثلاثون اصبعاً والاصبع ست شعيرات مصفوفة بطون بعضها الى بعض
 انتهى فليحذر ثم رأيت نحوه بخط العلامة ابريزي لكن بدلتين خسين فتدبر ثم رأيت في كتاب بد الخلق
 من شرح البخاري ان قدر المعمور من الارض مسافة مائة وعشرون سنة منها تسعون سنة ليا جوج وما جوج
 واثنى عشر سنة للسودان وثمانية للروم وثلاثة للعرب وسبعة لساير الامم وان الله خلق الارض قبل اسماء
 لقوله تعالى خلق لكن ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وقوله انكم لتكفرون
 بالذي خلق الارض في يومين الى قوله ثم استوى الى السماء الآية واما قوله والارض بعد ذلك
 دحاها فالدحي غير الخلق انتهى (وكذا البصرة) عشيرة اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند ابي يوسف
 لانها تقرب ارض الخراج لكنه ترك القياس باجماع الصحابة وكذا بستان لسلج او كرم له كان داره كافي الدرر
 وقد تقدم في باب زكاة الخراج باتم من هذا وانه لو لم تجعلها بستانا بل ابقاها دارا وفيها اشجار لاشي فيها

سواء كانت لمسلم او ذمى كفى الشر نبلاية وفي المنظومة المجية

- * كانت له ارض خراج تجرى * فيها مياه علمت بالقدر *
- * فجعل الارض قصورا وجعل * ذالماء حياضاً للقصور فالعمل *
- * جازله وصح ما قد فعلا * ويسقط الخراج عنه كعلا *
- * ويسقط الخراج ايضا لو جعل * في تلك خانا او مكانا يستقل *
- * اوسكننا ومثل ذالو مقبره * نجعلها وقد غدت محرره *

(و) كذا (كلا اسم اهله) من بلد طوعا بلا قتال ولا دعوة الى الاسلام او كرها ثم اقر اهله عليه في الصورتين مثل مكة كافي النصف (او) ما (فتح عنوة) اى قهرا بالسيف سواء اسم اهله اولا (وقسم بين الغائمين) المسلمين واحتز به عما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهله فانه خراجى كفى النصف ولو قال ينسأ لكان شاملا لما اذا قسم بين المسلمين غير الغائمين فانه عشرى لان الخراج لا يوظف على المسلم ابتداء ذكره القهستاني **قلت *** وقدما في باب زكاة الخراج ان المنوع توظيفه عليه جبرا فلحرج (وارض السواد) اى سواد العراق العرب في القاموس سواد البلد قراها وانما سمي به بخضرة اشجارها وكثرة زروعه والعراق بالكسر اسم البصرة والكوفة وبغداد ونواحيها (خراجية) بالاجماع ومنه ماصالح عليه الصلاة والسلام كبنى نجران وماصالح عمر رضى الله عنه كبنى تغلب فصالحهم على العشر مضاعفا وجعله بمنزلة الخراج لا يغير ومنه بلغ وسفد سمرقند واما بخارى ففتحت عنوة واقر اهله عليه فهي خراجية الاخراسان فعشرية وكذا سمرقند الا انها لحفظ الثغور جعلت عشرية كفى السراجية وينبغى ان تكون مروصلية خراجية كتهرة فان اميرها صالح ابن عامر على الف الف درهم ثم صالحه امير مرو على الف الف درهم ومائى درهم كذا كره ابن الامير فى الكامل لكن فى النصف ان الصلحية عشرية سواء صالح الامام المسلمين او الكافرين ثم اسلموا فان كان بدل الصلح فى الصورتين اقل من العشر صرفوا الفضل للفقراء ذكره القهستاني وفى المنع عن السراج وطول سواد العراق مائة وثمانون فرسخا وعرضه ثمانون فرسخا ومساحته اثنان وثلاثون الف الف جريب وقال بعضهم طول السواد اربعة عشر الف فرسخا واربع مائة فرسخ وبالايام اثنان وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام انتهى وسيجى ما يخالفه ثم ذكر حدودها بقوله (وهى ما بين العذيب) ما التيمم قريب من الكوفة (الى عقبه حلوان) ابن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهمدان وهذا بيان لارض سواد عراق العرب وهو اطول من خمسة وثلاثين فرسخا ذكره البرجندى ثم ذكر طولها بقوله (ومن الثعلبية) بفتح فسكون منزل من منازل البادية بعد العذيب بكثير (او) من (العلث) بفتح فسكون قرية موقوفة على العلوية وهو اول العراق شرق دجلة ثم تقديم المص تبعا للهداية الثعلبية على العلت مشعر برجهان الاول لكن جزم فى التنوير بالثاني تبعا للمغرب والغاية ونقل عنهما فى شرحه ان القول بالاول غلط وعبر القهستاني بحديثه الموصول فتنبه (الى عبادان) بفتح وتشديد حصن صغير على شط البحر وفى المثل ايس وراء عبادان قرية كفى المستصفى وغيره وكذا كل ما فتح من البلاد (عنوة واقر اهله عليه) بلا اسلامهم فان السواد فتح عنوة ولما لم يسلموا وضع عمر رضى الله عنه الخراج عليهم ولم يسقط حين اسلموا (او صلحوها) اى صالح الامام اهله على شئ معين قبل الغلبة كما صالح بنى تغلب على ان يأخذ من اراضيهم العشر مضاعفا ولا يغير حكمها بالملك لان المضاعفة بمنزلة الخراج وفى الملتقط يجوز الصلح مع قوم من اهل الحرب على صلح بنى تغلب ذكره البرجندى فكلها خراجية

(مسوى مكة) فانها عشرية كما تقدم خصت من ذلك بفعله عليه الصلوة والسلام حيث قتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف عليها الخراج * قلت * لعله لكونها واد غير ذى زرع فتأمل وكذا البصرة عشرية اتفاقا والقياس ان تكون خراجية عند ابي يوسف لانها من حد ارض الخراج الا انه ترك القياس باجماع الصحابة كما اجمعوا على ان مصر والشام خراجية لكن المأخوذ الآن من اراضى مصر اجرة لخراج كانه لموت ما لكانها شيئا فشيئا بلا وارث فصارت ايت المال كما سحقتة (وارض السواد) وكل ما فتح عنوة واقر اهلها عليه او وصلحو او وضع الخراج على اراضيهم فهي (ملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) عندنا مطلقا كهيئة ووصية واجارة ووقف وتورث عنه الى ان لا يبقى منهم احد فينتقل الملك لبيت المال فيوجرها الامام و يأخذ جميع الاجرة ايت المال كدار صارت لبيت المال واختار السلطان استغلالها وان اختار بيعها فله ذلك اماما مطلقا او الحاجة كما مر فثبت ان بيع الاراضى المصرية وكذا الشامية صحيح مطلقا اما من مالكمها او السلطان فان كان من مالكمها انتقلت بخراجها وان كان من السلطان فان لم يجر مالكمها عن زراعتها فكذلك وان اوت مالكمها فقد منا انها صارت لبيت المال وان الخراج سقط عنها لعدم من يجب عليه وان المأخوذ يكون اجرة وانه كله لبيت المال فاذا باعها الامام والحالة هذه لا يجب على المشتري خراج لما ان الامام قد اخذ عوض العين وهو اثمن لبيت المال فلم يبق الخراج وظيفة الارض فلا يمكن بعده ان تكون المنفعة له كلها او بعضها ولو قيل بعوده لم يجر لان الساقط لا يعود وليس هو من باب زوال المانع لفقده المقتضى وسواء وقفها او ابقاها فان * قلت * حيث سقط الخراج فيبقى وجوب العشر * قلت * ينبغي وجوبه لكن لانقل فيه ومن المعلوم ان المشتري من بيت المال يفرح ويقتر بذلك ولم ينقل طلب شيء منه وتماه في التخفة المرضية في الاراضى المصرية لا بن بخيم * قلت * وفي الشرع نبالية عن البحر انه لا عشر فيها ولا خراج انتهى * قلت * وكذا يسقط الخراج ولو جعل ارضه قصورا او دورا او خانما او مستقلا او مقبرة على ما قدمناه عن المنظومة المحببة فليحفظ ويلغز اى ارض عامرة لا عشر فيها ولا خراج و اى ارض ازدادت غلاتها وريعها ونفعها ويسقط خراجها * قلت * وهذا نوع ثالث من الاراضى تسمى اراضى المملكة وارضى الحوز وهو مامات اربابه بلا وارث وآل لبيت المال او فتح عنوة وابقى للمسلمين الى يوم القيمة وحكمه على ما فى التاتارخاية انه يجوز للامام دفعه للزراع باحد طريقين اما باقتامتهم مقام الملاك فى الزراعة واعطاء الخراج واما باجارتها لهم بقدر الخراج فيكون المأخوذ فى حكم الامام خراجا ثم ان كان دراهم فهو خراج موظف وان كان بعض الخراج فخر اج مقاسمة واما فى حكم الاكراه فاجرة لا غير لا عشر ولا خراج فلما دال الدليل على عدم لزوم المؤتين العشر والخراج فى اراضى المملكة والحوز كان المأخوذ منها اجرة لا غير (فان قلت) استيجار الارض ببعض الخراج لا يجوز لكونه اجازة فاسدة للجهاز لة فواجه الجواز هنا (فالجواب) ما قلنا انه جعل فى حق الامام خراجا وفى حق الاكراه اجرة لضرورة عدم صحة الخراج حقيقة وحكما لما مر وعلى دفعها باحد الطريقين لا يجوز بيعهم وتصرفهم فيها ولا تورث اما على الثانى فظاهر واما على الاول فلان اقامتهم مقام الملاك للضرورة فيقتدر بقدرها لان هذه التصرفات لا تنصرف الا فى اراضى المملوكة العشرية او الخراجية وارضى المملكة والحوز ليست بمملوكة لا عشرية ولا خراجية ولا يملك منها شيء الاتمليك السلطان اما بيع مطلقا عند المتقدمين واختاره الاسيحابى وصاحب المجموع والحاجة وعليه المتأخرون والفتوى فاذا باعها لا يجب على المشتري شيء لما ذكرنا او باقطاع لكن ان مو اتا ملكها حقيقة ان احيائها ولو غير مصرف وليس لاحد اخراجها عنه وصح بيعها ووقفها وتورث عنه كسائر املاكه وعليه وظيفة من عشر او خراج

وان كانت عامرة ملك منافعها فقط فله ايجارها كاجار المستاجر لبيعها او وقفها ولا تورث عنه وللإمام
 اخراجها عنه متى شاء * قلت * ونحوه في الاشياء قبيل القول في الدين فيصير الامام كأنه جعل خراج
 الارض لصاحب الارض فانه يجوز ولو من مصارفة وسيجيئ * قلت * وكذا ذكره صاحب الطريقة المحمدية
 في اواخرها فذكر ان الاراضي لبيت المال اذ المعهود من سلاطين زماننا عدم قسمة الاراضي بين الغائبين
 وهذا جائز اذ الامام مخير بين القسمة والابقاء للمسلمين الى يوم القيمة بوضع الخراج ويكون تصرف ذي اليد
 فيها باحد طريقين ثم ذكر ما مر عن التنازخانية ثم قال وعليهما فلا تجرى فيه البيع والهبة والوقف
 والارث الخ * قلت * وفيه كلام لان تخيير الخليفة لابقاء المسلمين انما هو بطريق المن على الكفار برقابهم
 واراضيهم فتكون مملوكة لاهلها كما مر فتدبر فانه من المهمات وفي شرح داماد افندي ان مال بيت المال
 يسمى بالارض الملكية والاميرية والميرية فتوجر فاسد النزاع ويؤدى خراج مقاسمتها ويسمونه عشرا
 كاراضي الروم وليس ملكا لهم الا تملك من السلطان فاذا مات احدهم قام ابنه مقامه والاعتود لبيت المال
 ولوله بنت او اخ لا يجوز لهم اخذها بالاجارة الفاسدة ايضا وان عطلها متصرفات ثلاث سنين او اكثر
 بحسب تفاوت الارض تنزع وتدفع لآخر ولا يقدر احدهم ان يفرغ لآخر الا باذن السلطان او نائبه انتهى
 ملخصا ثم رأيت فتوى لفضل الله افندي مفتي دمشق ان غالب اراضي سلطنة لانقراض ملاكها فالت
 لبيت المال فتكون في يد زراعها كالعارية انتهى وفيه كلام يعلم بما في الاشياء قبيل ما مر حيث ذكر ان المذهب
 عندنا ان العارية تملك المنافع بغير عوض وان المستعير لا يملك الاجارة وكذا الموقوف عليه السكنى
 والموصى له بالمنفعة كالمستعير عندنا على الراجح لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملكها بعوض ولا كذلك
 المقطع لانه ملكها بمقابلة استعدادها لما اعد له فهو نظير المستاجر لانظر المستعير فيوجر المقطع وتنسخ
 باخراجه كونه وكاجارة المستاجر واجارة الموقوف عليه الغلة انتهى * قلت * لكن قد خصص فضل الله
 افندي الاراضي بالسلطانية ولا يخفى انها في عرف بلادنا غير الخراجية فليتنبه لذلك لكن تقدم جواز
 اجارة القطع فتأمل وفي الخسائية رجل اخذ ارض الحوز مزارعة يطيب نصيب الاكرة فان كان ارض الحوز
 كروما او اشجارا يعرف اهلها لا تطيب الاكرة وان لم يعرف تطيب لان تدبيرها للسلطان كاراضي الموات
 وهو ما لا يبلغه اعلا صوت ولا يعرف له مالك * قلت * فعلى هذا الاراضي التي بأيدي الناس اليوم ببلاد
 الروم مشوش جد التصرف فهم فيها تصرف الملاك من البيع والاجارة والمزارعة ونحوها وبودون خراجها
 من الموظف والمقاسمة الذي يعينه السلطان لاخذ الخراج الا انهم اذا باعوها يأخذ اخذ الخراج بعض الثمن
 واذا ماتوا يورثون الاولاد الذكور دون سائر الورثة ولا يقضى منها ديونهم ولا تنفذ وصاياهم ولا يرثها
 بناتهم بل يضبطها من له الخراج ويبيعها كما سخره فلعلمها من اراضي الحوز ودفعت للرعايا باحد الطريقين
 السابقتين وحينئذ فانتقاهما الاولاد الذكور بذلك لا بالارث فليأمل * قلت * وعلى هذا فما يعطيه
 السلطان لبعضهم من القرى والمزارع مع بقاء رقبة الارض بأيدي الرعايا لا يكون تملكه لرقبة الارض بل
 خراجها مع بقائها لبيت المال فلا تورث عنه بل يصير محمولا ولا يصح وقفها اصلا وكذا ما وقفه بعض
 السلاطين من القرى والمزارع لصالح ما بنوا من المساجد والمدارس والعمارات مع بقاء رقبة الارض بأيدي
 الرعايا لا يكون وقفا وان اعتقد كثير من اهل زماننا انها وقف بل يكون خراجها لمن عينه الواقف
 لو مصرفا وباشر ما شرط فيه لان هذا الوقف ومقابلته ليس من الاوقاف التي وقفها غير مالكيها فلا يجوز
 تناول ذرة الامع استيفاء شرط الاوقف لكونه مال اجنبي بخلاف ما اخذ من بيت المال فان مبناه على المساحة

اذ لكل من العلماء وطلبة العلم من الاستحقاق اضعاف ما يأخذونه منه فان الارزاق التي تجري كل عام على الفقهاء من بيت المال من عهد عمر رضى الله تعالى عنه الى زمن المعتصم قد قطعت فرأى العلماء ان هذه الاوقاف اوجدت لهم من بيت المال عوضا عما كانوا يأخذونه منه كل عام فرخصوا فيها لانهم كانوا يأخذون ذلك القدر منه من غير عمل يكلفونه بل على القيام بالعلم خاصة فمن كان بهذه الصفة يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى الاخذ منها وان لم يعم بمباشرة مباشرته الواقف ومن لم يكن بصفة القيام بالعلم اشتغالا واشغالا يحرم عليه الاخذ منها او نائبه لان هذا من بيت المال ولا يتحول عن حكم الشرع بحكم احد وفي المنظومة الوهبانية

*** ولو وقف السلطان من بيت مالنا * اصلحة عمت يجوز ويوجز ***

اي يثاب ويلزم وقفه ولا يجوز لمن بعده ان يبطله ولا يلزم اخراج على هذا الوقف ومتى لم يصح لم يحل للاغنياء بحال الا ان يكون قاضيا او عاملا في الخاية سئل الرازي عن بيت المال هل للاغنياء فيه نصيب قال لا الا ان يكون قاضيا او عاملا وليس للاغنياء فيه نصيب الا لفقهاء فرغ نفسه لتعليم الناس الفقه والقرآن وقالوا اذا اراد السلطان الشراء لنفسه بأمر غيره يبيعها ثم يشتريها منه لنفسه كافي الواقعات واذا لم يعرف الحال في الشراء من بيت المال فالاصل الصحة وان شروط الواقفين صحيحة وانه لاخراج على اراضيها كما مر

*** قلت *** ورأيت بخط صدق افندي رئيس الكتاب بالروم ان القانون المتعلق بالاراضي الان عرض على السلطان في سنة ثمانية عشر والف فصدر بموجبه امر مضمونه ان الارض المحولة عن المتوفى لا تكون بطريق الطابوا الا لابنه وان بذر الميرى المعلق بالفقدان ليس للبنت فيه تعليق بل ان كان له ابن اخذه وان اراضي الصغار لو اعطيت لغيرهم فلهم حق الاخذ بعد ابائهم الى عشر سنين وذكر ايضا ان المتوفى ارضه المحولة عنه لا يكون لغير ابنه واخيه لانيه واخته الساكنة في تلك المحلة ولا لانيه وامه حق الطابوا وانه لا يعتبر تفويض الزعة بغير اذن صاحب الارض وانه يكفي اذن احد الشركاء في التيمار وان المستحق للطابوا لو عطلها تؤخذ منه وتعطى للمتصرف السابق وانه لو ذهب لبلدة اخرى وعطلها ثلاث سنين خير المستحق الطابوا بين اعطاء حق الطابوا للموجودين او الآخر ولا ينتظر موته وان المتصرفين في اوقات السلاطين بالاجرة المججلة والمؤجلة في الاراضي والمنازل والدكاكين اذا فرغ بعضهم لبعض او مات آباؤهم وامهاتهم واهملوها ثلاثة اشهر بلا عذر ولم يأخذوا اذنا ولم يقيدوها بدفتر الوقف فالتولى بفوضها ويوجرها لمن شاء وعلى موجب هذا صدر امر السلطان في سنة اربع وثلاثين والف *** قلت *** ورأيت في معروضات المفتي ابي السعود في كتاب الزكاة فيمن قتح بنفسه غيبة او احيا ارضا سبعة بقرات ثم مات وترك ابنا وبنتا هل للبنت حصصة *** الجواب *** في الامر السلطاني تنقل لابن ولا تعطى البنت حصصة الا ان تكون الارض قيسدت في الدفاتر ملكا وان لم يترك الميت ابنا بل بنتا فقط لا يعطيهما ويعطيهما صاحب التيمار لمن اراد هكذا كان الامر في سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة في مثل هذه الاراضي التي تحبى وتفتح بمثل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى للغير بالطابوا فالبنت لما كان يلزم حرمانهم من المال الذي صرفه آباؤهم ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهم لكن تنافس الاخت بالبنت في ذلك فيؤتى بجماعة ليس لهم غرض فالى مقدار قدروا الطابوا به تعطيه البنات وبأخذون الارض (وان احبى موات يعتبر قربة عند ابي يوسف) لان ما قارب الشيء له حكمه (و) يعتبر (ماؤه عند محمد) وبالأول مفتي وهذا في حق المسلم اما الكافر فالخراج مطلقا اتساقا (و) اعلم ان (الخراج نوعان خراج مقاسمة فيعقل بالخراج كالعشر) فلا يتعلق بالتمكن من الزراعة بل بالخراج حتى لو عطلها

قصد الم يجب شئ الحاصل ان حكمه حكم العشر لكنه يصرف مصرف الخراج كما في الجوهره ويأتي (وخراج وظيفة)
 ويسمى خراج المقاطعة والوظيفة (ولا يزداد على ما وظفه عمر رضي الله عنه على السواد) اي سواد العراق
 فانه بعث عثمان بن احنيف وجعل حذيفة ابن اليمان رضي الله تعالى عنهما مشارفاً فاسححه فبلغ
 ستاوسين الف جريب كذا في نسختي القهستاني لكن مر ما يخالفه وعبارة البرجندي وغيره فبلغ ستا وثلاثين
 الف الف جريب بتكرير لفظ الف مرتين وهو الحق فتنبه ثم وضع بامر عمر رضي الله عنه (لكل جريب
 بالقمح هوستون ذراعا بذراع كسرى سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة وانما لم يفسره لانه قال
 شيخ الاسلام انه تقدير جريب اراضيهم بذراع ملك زمانهم واما جريب ساير الاراضي فتعارف اهلها
 كما في القهستاني عن المحيط **قلت** * والمتعارف في زماننا في مصر والشام التقدير بالفدان والمراد
 بالجريب او الفدان ما يزرع فيه مثل الحنطة وفي البحر عن القمح ان المعول عليه التقدير بالجريب فليحفظ ويدخل
 فيه ما اذا كان مشجرة اشجارها غير مثمرة كما يدخل ما كان اطراف الجريب او الفدان اشجارا او مثمرة كما يعلم
 من الخائسة وغيرها واليه اشار بقوله (صالح للزراعة) فلو لم يصلح لم يجب شئ (صاع) اي ما يزرع
 في تلك الارض (من براوشعير) او ذرة او دخن او غيرها وهو الصحيح وفي رواية من بر كافي القهستاني وغيره
 (ودرههم) عطف على صاع ولم يقدر الدرهم والصاع اكتفاء بما قدمه في الزكاة واقطعة نعم قيد الزيلعي
 وغيره الدرهم بكونه من اجود النقود (ولجريب الرتبة) بالقمح والجمع الرطاب مثل الكراث كما في الشرنبالية
 وفي العين الرتبة اسم للقصيب مادام رطبا انتهى وفيه اشعار بأنه لاشئ في اليابس ويذني ان يجب فيه الخراج
 ايضا لانه عطل الارض الخراجية ذكره القهستاني **قلت** * وقياس ما مر عن المنظومة المحبية
 سقوطه فليجرب خمسة دراهم (ولجريب الكرم) اي ارض تحيط بها حايط فيها اشجار
 العنب (و) لجريب (الحل) وغيره من الشجر الثمر (المتصل) ذلك الشجر الذي للعنب والتمر وغيرهما
 بحيث لا يمكن ان يزرع ما بينهما (عشرة دراهم) لدفنها من الثمار فلو كانت لم تثمر بعد ففيها خراج الزرع
 كما في الخاية (و) الجريب (لما سواه) مما لم يوظفه فيه عمر رضي الله عنه كجريب قطن (و) كزعفران
 وبستان (مستدرك بما مر الان يفق بالعرق فيشكل بما مر مما لم يتم كذا قيل وفيه كلام (ما يطبق) من الثلث
 والرابع ونحوهما (ونصف الخارج غاية الطاعة) فلا يزداد عليه لان التصنيف عين الانصاف (وان لم تطق)
 الارض (ما وظيف) عمر رضي الله عنه لقلعة الربع (نقص) عنه بالا جماع (ولا يزداد) عليه لكثرة الربع
 (وان اطقت) بالا جماع كما لا يجوز ان يحول وظيفة الموظف الى المقاسمة وبالعكس واما لوراد
 الامام ابتداء فلا يجوز عند اي حنيقة على الصحيح فكذا (عند ابي يوسف) وهي المختار على ما اصطلمه
 المص في ديباجته (خلافا لمحمد) فجوزه اعتبارا للزيادة بالنقصان كذا يعلم من الكافي وغيره ففي كلام
 الماتن والشارح الباقان تسامح و اشار الى عدم جواز توظيف الدراهم لكن في الكافي انهم وظفوا هكذا
 في ديارنا لان التدبير يجب ان يكون بقدر الطاقة فلا يبالي لكونه من اي جنس كان (ولا خراج ان تقطع عن
 ارضه الماء او غلب عليها) لعدم التمكن من المزارعة كالسجعة وكذا حكم الاجرة الارض في المستأجرة ويستقرر ان
 المفهوم ايسر بكلي لا يصح دعوى الاستدراك بمفهوم قوله صالح للزراعة اصلا (او اصاب الزرع آفة)
 سماوية لا يمكن الحرز عنه كالجرعة والبرد والحرق والعرق الا اذا بقي من السنة ما يمكن زرع مثله او دونه في الضرر
 بالارض فلا يسقط على الاكثر والفتوى تقديره بثلاثة اشهر كما في القمح **قلت** * واما الارض المستأجرة فلا وجب
 من الاجرة قبل الآفة لا يسقط وما وجب بعدها يسقط وعليه الاعتماد و فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كما في

المنع عن البحر (ويجب) الخراج لو كانت الآفة ارضية ممكنة التحرز كاكل دواب على الاصمخ او هلك الخارج
 بعد الحصاد (او عطلها) اى الارض الصالحة للزراعة (مالكها) بعد القدرة فان لم يقدر دفعها الامام لغيره اجارة
 او من اربعة ثم يأخذ الخراج من الاجرة ويدفع الباقي لرب الارض بعد حصة الزارع وان تعذر باعها واخذ الخراج من
 ثمنها ودفع الباقي لربها وهذا بخلاف وهذا كله لو الخراج موظفا ما خراج المقاسمة فلا يجب شئ كأمروى وأنى وقالوا
 لو زرع الاحس قادر على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى تضييعه الزيادة قلت * وهذا ما يعلم ولا يفتى به
 كيلا يتجرى الظلمة وقد علمت ان المأخوذ الان من اراضى مصر والشام اجرة لا خراج ولا عشر فيما يفعل
 الآن من الاخذ من الفلاح وان لم يزرع ويسمونه كسرفدان فخرام كما حررته فى شرح التنوير (ولا يتغير)
 الخراج (ان اسلم مالك) مالك الارض الخراجية فان اهل السواد اسلموا ولم يوضع الخراج عنهم فلا يخلوا
 عن شئ ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من النصف فتنه (او اشتراها) اى الارض بالخراج (مسلم)
 من ذمى او مسلم فيؤديه المشتري ان قبضها وبقي من السنة ثلاثة اشهر على المفتى به كما مر والافعلى البايغ وكذا
 لو قبضها لكن منعه انسان من الزراعة ففعل البايغ ولو باعها وفيها زرع لم ينعقد حبه فعلى المشتري
 والافهى كالبيضاء كما فى القهستانى وغيره وتخصيص الشراء بالذكر بناء على الغالب والافعل مافيه انتقال
 الملك فكذلك فى الحكم ذكره البرجندى قلت * وهذا ان كانوا يأخذون الخراج فى آخر السنة فلو فى اولها
 على سبيل التجمل فذلك ظلم محض لا يجب على احد اصلا وكذا لو باعها المشتري من آخر وآخر من آخر حتى
 مضت السنة ولم يبق فى يده ثلاثة اشهر فلا خراج على احد على الصحيح قلت * فعلى هذا من شرى
 ارض خراج ولم يبق فى يده ثلاثة اشهر فاخذ منه السلطان الخراج وليس له اى يرجع على البايغ لانه ظلم
 وليس له ان يظلم غيره (ولا عشر فى خارج ارض الخراج) لانه لا يجمع العشر والخراج عندنا كما لا يجمع العشر مع
 الزكاة وزكاة التجارة وصدقة الفطر وحد وعقر وجلد ورجم وقطع وضمان وتيمم ووضوء وحبل وحيش
 ونفاس وقد اوصلتها فى شرح التنوير الى نيف وعشرين (ولا يتكرر خراج الوظيفة بتكرار الخراج)
 فى سنة ولو مرار الماروى ان عرضى الله عنه لم يوظف مكررا (بخلاف العشر) (كذا) (خراج المقاسمة) كعلقه
 بالخارج كما مر لا يتمكن من الزراعة حتى او عطلها وقد تمكن من الزراعة لم يجب عليه شئ لكن لو عمل
 وادى خراج ارضه لسنة او سنتين جاز لان سببه ارض نامية وفيه اشارة الى انه يسقط بهلاك الخارج
 ولو بعد الحصاد ولو تصدق قبل طلب السلطان جاز لابعده ويحل اكله قبل اداء الخراج وقيل لا اعتمده
 قاضى خان وغيره ويرفع مؤن الزرع ثم يؤدى الخراج والى ان الدين غير مانع لوجوبه كما فى المنية
 وغيرها والى انه واجب فى ارض الوقف والصغير والمجنون والمكاتب والمأذون والمرأة والكافر والى انه
 لا يجوز جعله للمالك وهذا قول ابى يوسف خلافا لمحمد وهل يحل له ان مصرفا نعم والا تصدق به به يقى
 وما فى الحاوى من ترجيح جعله لغير المصرف بخلاف المشهور واما العشر فلا يجوز تركه اجاعا ويخرج به بنفسه
 للفقراء كما جزمه فى التنوير قلت * لكن فى الاشباه فى قاعدة تصرف الامام على الرعية عن البرازية يجوز
 ترك العشر لمن هو عليه غنيا كان اوفقرا لكن لو غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت المال لخارج بيت
 مال الصدقة لا لوفقرا انتهى ثم رأيت فى البرجندى فى بيان مصارف الجزية وكذا لوجعل العشر للفقائل
 جاز لانه مال حصل بقوتهم انتهى فليحفظ وليكن التوفيق فأبلى قلت * ولم يذكر المواشى لما فى شرح
 السير الكبير ليس فى سائمة الحر والذى صدقة لان الصدقة عبادة فلا تجب على الكافر فليحفظ انتهى
 فصل فى الجزية * وهى الضرب اثنان من الخراج وقدم الاول نقوته بوجوبه مطلقا اسلموا

اولا ولانه الحقيقة وعلامة المجاز لزوم التقيد اذ يقل خراج الرأس وهي لغة فعلة من الجزاء لانها جزيت
وكفت عن القمل والجمع جزى كحبة ولحي وثوبها بالكتاب والسنة والاجماع وليست رضا منا بكفرهم
كاطعن بعض المحدثين بل عقوبة على كفرهم ودعوة الاسلام باحسن الجهات بسكناهم بيننا فيرى محاسن
الاسلام فيسلم مع دفع شره في الحال وسيجي ان الرضاء بكفر نفسه كفر بالاتفاق وفي الرضاء بكفر غيره
خلاف ورجح في التاخرانية انه يكفر ثم هي على ضربين ذكر الاول بقوله (اذا وضعت بتراس وصلح)
تقدر بما يقع عليه الاتفاق بالاتفاق فحينئذ لا تقدر (لا تغير) كما يتغير ما وضع على بني تغلب من المضاعفة
وعلى بني بجران من الخل فلو ولد من جارية بينهما ولد فادعيه معا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه
نصفا من هذا ونصفا من ذلك كما في السراجية وكذا اومات الابوان معا واما اذ مات احدهما فيؤخذ منه
مثل جزية الاخرى كما في النظم كذا في القهستاني ومثله في المنع عن البحر عن الخنية لكن في الحجة لاجزیه
عليه فتنبه ثم ذكر الضرب الباقي فقال (وان قحت بلدة عنوة وقرأهاها عليها توضع) الجزية (على)
نحو الكتابي كما أتى (الظاهر المعنى) في اكثر السنة وكذا المتوسط والفقير كما في المضمرات فليخلف كون
العبرة لاكثر السنة (في السنة ثمانية واربعون درهما) في كل شهر اربعة وهذا للتسهيل لالبيان الوجوب
لانه باول الخول بعكس خراج الارض كما في النجاة وغيرها فيحفظ (وعلى المتوسط نصفها) في كل شهر
درهمان (وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها) في كل شهر درهم والصحيح في معرفة هؤلاء عرفهم
كما في الكرمانى وهو المختار كما في الاختيار ذكره القهستاني وقيل الفقير من له دون نصاب والمتوسط من له فوقة
الى عشرة آلاف درهم والغنى من له فوقها واعتمده في التوزيع تبعا للبحر ~~قلت~~ واعترف في المنع
تبعا للبحر بانه لم يذكر في ظاهر الرواية ولا يخفى ان الاول اقرب لرأى صاحب المذهب واقره في الشريعة لئلا
وفي شرح المجمع وغيره ينبغي تفويضه للامام اى كما هو رأى الامام وفي التاخرانية انه الاصح فتجسس
(وتوضع على كتابي) كنصراني معتقد الانجيل ومنهم الافرنج والارمن ويهودى معتقد التوراة وسامري
معتد الزبور وصابئ معتقد الاولين والاخرين على رأين وفي الصابئ خلافهما (و) على (مجوسى)
واوعربيا لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الزينة وقد وضعها عليه الصلاة والسلام على
مجوسى هجر (و) على (وثنى) اى عابث وهو اسم لاله صورة كصورة آدمى وجهه اواناء الصنم
صورة بلاجه كما في القهستاني عن ابن الاثير وجعل في النخ الصنم كاوشن والصلب مالا صورة له (مجسمى)
صفة وثنى خلاف العربى وان كان فصيح الجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه (لا) توضع على
وثنى (عربى) لان المجزاة في حقه اظهر فلم يذكر والمراد بالعربى الرجل البائع غير الكتابى لانا نسترق
نساءهم وذراريهم اذا اظهرنا عليهم وترك القياس في العربى الكتابى بنص الكتاب قال تعالى ولا يدينون دين
الحق من الدين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية كما في الشريعة لئلا والغنى اى وان كان عربى الاصل
وقد يهود او تنصر كورقة ابن نوفل وبه الدفع في المنع تبعا للبحر قال في النهر ويكنى في رده ما مر في اهل
بجران وبنى تغلب فتدبره (ولا على مرتد) واذا اظهرنا عليهم فنسألهم واطفالهم في لكنهم يجبرون
على الاسلام دون ذراري عبدة الاوثان ونسألهم كما في الغنية (فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف) لفاظ
كفرهما ونسبة القبول السيف مساحمة ذكره البرجندى وفي القهستاني وفيه اشعار بانه توضع الجزية على العربى
والعجمى من الكتابى والمجوسى وفي الاكثر اشارة الى انه لا توضع على المستدع ولا يسترق وان كان كافرا كى
يباح قتله اذا اظهرت بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية والشيعة والقرامطة

والزنادقة من افلاسفة وقال بعضهم ان تاب المتدع قبل الاخذ والاطهار يتبل وان بعده لا يقبل كافي
 التمهيد الساسي انتهى * قلت * واعتمد الاخير صاحب التنوير وحررت في شرحي عليه ان كل مسلم
 ارتد فوثقه مقبولة الاثني عشر وانه يقتل ان اتيب الاربعة عشر فليراجع من رآه ليبلغ مرأته
 (ولاجزية على صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن واعى ومقعد) ومفلوج ومجنون
 ومعتوه ومقنوع يد ورجل وشمل المملوك اقل والندير وابن ام الولد وقد سقط من نسخ الهداية لفظ
 ابن وتبعه القهستاني بل زاد وادخل في فقهه من المعلوم ان لجزية على النساء الاحرار فكيف بام الولد وانما
 ان اراد ابن ام الولد نعم يستثنى من ذلك لانه من نسبه فانه يؤخذ من نسبه كما تؤخذ من رجاله او جوبه بالصالح
 كذلك كذا في البرجندی وغيره * تنبيه * الاصل ان الجزية لا تسقط القتل فمن لا يجب قتله لا توضع عليه
 الجزية الا اذا اعاوا برأى او مال فوجب الجزية كما في الاختيار وغيره (و) على (فقير لا يكتب)
 ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية وان لم تحسن حرفة ويكتفى بالحاجة في اكثر السنة كما مر
 في اعتبار العنق واثمير وكذا في مرض نصفه ترجيح باب الاستسقط في التوبة ثم تبر فيه وقت اوضع من باغ
 او علق او افاق او برأ قبل وضع الامام وضعت عيده ولو بعده لاحق تمضي هذه السنة بخلاف التمهيد الباسر
 بعد الوضع فانها توضع عليه لان ستوطها الجزية وقد زال كما في الاختيار (و) لا على (راهب لم يخط)
 الناس و يتراهد في الدنيا حتى ان منهم من يخفى نفسه ويضع سلسلة في عاتقه وغير ذلك من انواع التعذيب
 لكن في فاضل خان انه توضع على الرهبان والتمسكين في ظاهر الرواية كذا في القهستاني والبرجندی وفي
 السمرنبلاية عن الاختيار والمراد بالرهبان الذين لا يقدرون على العمل والسيحين ونحوهم اما اذا كانوا
 يقدرون على العمل فوجب عليهم وان اعزوا وتركوا العمل لانهم يقدرون على العمل فصاروا كالسالمين
 اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتمطيل ارض الخراج اما غير مطبق العمل فيعتبر بغير صالحه الزرع
 اعتبار الخراج الروس بخراج الارض انتهى قل ومنه في الجوهره مقصرا عليه انتهى * قلت * لكن
 جزء في فتح الغفار بعد وجوبه عليه ولو قادرا على العمل لانه لا يقتل والجزية لا تسقط انتهى ونقل
 ابن الكمال عن الاقطاع ان التمس الوجوب انتهى وظاهره ان الاستحسان بخلافه فائسأل وقد صرح في مجمع
 البحرين بل روايتين فانه (ونجب) الجزية (في اول الخول) وامامات وجوب الاداء في اخره كالحققة
 في النهر ونحوه في البحر والمتمتع من الجوهره لكنه يخاف قول المص (ويؤخذ قسط كل شهر) لان نجاب
 بانه اتسهل كما قدمته فائسأل ثم رأيت القهستاني نقل عن الحنفية انها تجب في وله عندهم لانها حرام القتل
 ويعتد الذمة بسقط الاصل فوجب خلفه في الحال الا انه يخط باداء الكل عند في اخر الخول تحفيقا وباداء
 قسط شهرين عند ابي يوسف في اخره وقسط شهر عند محمد في اخره (وتسقط) الجزية كالا او بعض
 (بالاسلام) او اذا دخل كاتني (او الموت) حتمية او حتما وهو بكم الجزية كما اذا عى او زمن او اعدا وصار
 شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او اقر ببحث لا يقدر على شيء ولا فرق في المستضعفين كونه بدمه ام الخول او في بعضه
 وتسقط جزية حوله مرض نصفه كما في السمرنبلاية وغيرها عن البحر * قلت * لكن في القهستاني
 عن المحيط انما يسقط بوقتها اذا صار كبيرا او فقيرا ومرض نصفه او اكثر انتهى فندير
 وقد يوفق بينهما باعتبار التسقط على الاشهر وعدمه فائسأل ثم رأيت البرجندی عمن في الجميع بانه يسقط
 عنه من الجزية ما بقي ولو جعلها لسنة او اكثر جاز ويسقط باسلامه المجل لسنة لاسنتين فيرد عليه سنة كما في
 الخلاصة وغيره قيد بالجزية لان الديون والاجرة والخراج لا تسقط بالاسلام والموت اتفاقا (و) اختلف

فيما اذا لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى أمضت السنة الاولى وجأت سنة اخرى فمضى ابي حنيفة
 تتداخل بانكرار خلافتهم (والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية كذا في التنوير ونحوه
 في المجموع وهو مبنى على ان الوجوب باول الحول او بآخره ذكره ابر جندی وجزم في المنع تبعاً لابي
 بانه باوله (بخلاف خراج الارض) فانه بآخره اسلامه لا انتفاع ولا تدخل فيه بالانفاق كالعشر وقيل
 على الخلاف فيسقط الخراج عند ابي حنيفة بالتدخل كالجزية لانه عقوبة بخلاف العشر وهذا هو المذهب
 كما افاده في منح الغفار ونقل عن الحاوي القدسي سقوطه بانوت ايضا على الاصح فيلحفظ وسيجي كيفية
 اخذها (ولا يجوز احدث بيعه) هي للنصارى (او كنيسة) هي لليهود وهما معا بابلياً وكانت كما
 في موضعين من النهاية ويحتمل ان يكونا عر بين فالكنيسته فعيلة من الكنيس بمعنى الستراسترهم فيها والبيعة
 فعلة من البيع كالجملة لانها نوع بيع او قوع العبادة فيها وهي بيع الدنيا بالآخرة على نحو قوله تعالى
 ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الآية كما في القهستاني وغيره وفي البهر وغيره واهل مصر يطلقون
 الكنيسة على معبدهما ويخصون اسم الدير بمعبد النصارى انتهى قلت * وكذا اهل الشام
 (او صومعة) او بيت ناراً ومقبرة اوصم كما في الحاوي (في دارنا) اطلقه فشميل القرى كالامصار
 وهو المختار كما في الشرح وغيره (وتعاد المنهدمة من غير نقل) الى مكان آخر ولا زيادة في بناء او نقص كما
 نسخة وهو اشار الى انه لا تهدم القديمة من ذلك لافي القرى ولا في الامصار وعن محمد تهديم في امصار المسلمين والاول
 اصح عند الحاوي كما في قاضي خان وهذا كله في دارنا التحية واساقى الصلحية تهدم في الواضع كلهم في جميع
 الروايات كما في التمه ولا يخلوا ظاهره عن ايماء الى التهم ينونها في الموضع على قدر البناء الاول فلم يكن لهم ان
 يتحووا الى موضع آخر ومنعوا عن الزيادة على الاول كما في الحنية واكتفوا باماء الى التهم بمنعون عن اظهار
 الفواحش والزنا والمزامير والظناير واغتواكل لاهو محرم لان هذه الاشياء كبر في جميع الاديان ولا يمكنون من
 اظهار بيع الخمر والخنزير كما في الاختيار كذا في القهستاني قلت * ونقلت في شرحي على التنوير عن شرح
 الوهبانية انه لا يبعد عن النقص الاول وان كفي القدر وان التدية لا تهدم مطبقاً على التجميع بل تترك مسكنها
 في القمية ومعبد في الصلحية فانهم وعن الاشياء والظناير بعد الدعاء برفع الطاعون ان اراد بالهدم لا ما هدمه
 الامام بل ما انهدم * فائدة * نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
 لا يجوز اعادتها ذكره الاسبوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء * قلت *
 تستنبط من ذلك انها اذا قُلت لا تقمحو او بغير وجود كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بمسارة زويله
 قتلها الشيخ محمد ابن الياس قاضي القضاة فلم تقمح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بقحمها فلم يتجاسر
 حاكم على قحمها ولا بنا في ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا و يعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه
 الامام لا فيما انهدم فلياً دل انتهى قلت * وههنا فرع آخر مهم قال في الاشياء واختلف في سكنها
 بينا في مصر والمنتمد الجواز في محلة خاصة واقره صاحب التنوير واباقاني واشترى بلالي وغيرهم لكن
 رده حوى زاده وجزم بانه خطأ فكانه فهم من لفظ الذخيرة بانا حية المحلة وايس كذلك فتد صرح
 الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن الشافعي انه يزعمون بيع دورهم في امصار المسلمين والخروج
 عنها وبالسكنى خارجها لتلايكون لهم محلة خاصة فنقل عن الامام النسفي ان اراد بلان المذكور عن الامصار
 ان يكون لهم في الممر محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة السنين فاما سكنهاهم بينهم وهم
 مقهورون فلا كذا كذا في فتاوى الاسكوبي فيلحفظ هذا وفي معروضات المفتي ابي السعود من كتب

المسألة سئل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيو ذنان ويصليان به فهل تحمل لهما الوظيفه فاجاب بقوله تلك البيوت يأخذها المسلمون بقيمتها جبرا على الفور وقد ورد الامر الشرعي بالسلطان بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها من الجهاد و بعد ان ورد الامر السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجوار او استخدام ذمي عبدا او جارية ماذا يلزم فاجاب يلزمه التميز الشديد والحبس في الخبانية ويؤمنون بما كان استخفا فاليهم وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك وكذا يمنعون عن التعلي في بنائهم على المسلمين ومن المساواة عند بعض العلماء نعم يبقى اقصيه على قدره كما في الوهبانية وشروحاتها وفي المنظومة الحبيبة * ويمنع الذمي من ان يسكننا * او ان يحمل من لا على لبنا * ان كان بين المسلمين يسكنوا * بل اهل ذمة على ما ينو * وهذا كله في غير ارض العرب لما في الاختيار وغيره يمنع المشركون ان يتخذوا ارض العرب سكنا او وطنا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجتمع دينان في ارض العرب واقره في الشر بنبلالية ممنوعون من استيطان مكة والمدينة والخطائف وسائر ارض العرب للحديث المذكور نعم اودخل التجارة جاز لكن لا يطيل واما دخوله المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجوامع الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد فالظاهر انه او رد فيه ما استقر عليه الحل كذا حررته فيما كتبه على التنوير والوهبانية عند قوله * وما خطر الاصحاب مكة كافرا * ولكنه عند الثلاثة يخطر * رده الشارح رحمه الله تعالى بقوله * وذاوهم للشيخ والمنع عندنا * حكايته عنها الذخيرة تسفر * (وغير الذمي) عن المسلم وجوبا (في زيه) بالكسر اباسه وهيئة فلا يلبس ما يخص باهل العلم والشرف كالرداء والعمامة في التصوف والجوخ بل قيصا خشنا من كرباس جيبه على صدره كانباء كافي اقمهستاني وسجى * (ومر كبه وسرجه) اي سرج مر كبه بحذف المضف والا يلزم انتشار الضمير (ولا يركب خيلا) ولا جلا وفيه اشارة الى انه لا يمنع عن ركوب حمار و بعل و يرذون ذكره اقمهستاني * قلت * لكن في الفصح والاشبار انه قول المتقدمين والعقدا لان لا يركبوا مصلقا ولا يلبسوا العمائم وان ركب الحمار لضرورة ركه بالا كف كما يأتي ونزل في الجوامع انتهى فليحفظ (ولا يعمل سلاح) اي لا يستعمله ولا يحمله لانه عن وكل مكان كذا منعون عنه * قلت * ومن هذا الاصل تعرف احكام كثيرة (ويظهر) الذمي بالشد فوق ثيابه (الكسج) بالجيم فارسي معرب وحقيقته الهجز والذل بلغة الجيم قاله العيني وفي البر جندى واقهستاني وكسج التصاري كالمسوة سوداء من اللبدوز نار من صوف او شعر يشبه فرق ثيابه ولا يجعل له حلقة شده كايشد المسلم المنطقة بل يعلقه عن اليمين والشمال انتهى لمصنف في الاسماء واحذف لما يخفى هل يلزم غيرهم بكل الامارات او يكتب في بواحدة اي اما على لرأس كالمسوة الطويلة او على الوسط كالمسج او على الرجل كنعل بمنقش فتكون كاعينهم خشنه فائدة للوزن غير منقشة تحير اليهم وقل في انصرائي يكتفي بعلامة واليهودي بعلامتين والجورسي ثلاث وكان الحاكم يقول ان صالحهم واعطاهم الذمة بعلامة واحدة وتيزاد عليها واما اذا قبحها عنوة كان له ان يلزمهم الثلاث وهو الصحيح كفي النهر عن السارخانيه وفي الخانية وتيزاد نسائهم لاعيد درهم باله تسج لان عبيدهم ايلتزموا ذلك انتهى فليحفظ (ويركب سرجا) اي عند اضربه رة على ما مر ويأتي كذهاب امر يضرب مخاضه واحتج الامام الاسعدي بغيرهم في المنع من المسلمين فيركبون غير هيئ المسلمين فيكون قيربوس سرجه (كالا كف) وقيل يكون مثل الرمانة وقيل هو البردعة (و) قالوا (لاحق ان يترك ان يركب الا ضرورة) كذا ذكرنا (وحينئذ ينزل في المجمع) اي مجامع المسلمين وفي الخانية انهم يمنعون عن الركوب في اسواق المسلمين

(ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد والشرف) كما قدمناه خيرا او غيره كصوف وجوخ رفيع ولا شك في منع استكتابهم وادخالهم في مباشرة يكون بها معظما عند المسلمين وتماه في الفتح (وتميز نساؤهم) عن نساء المسلمين (في الطريق والحمام) فيجعل في اعناقهم طوق الحديد ويخاف ازارهن ازار السمات لكن في الاختيار **قلت** سيجي ان الذمية في النظر الى المسئلة كالرجل الاجنبى في الاصح فلا تنظر اصلا الى المسئلة فليتبه لذلك (ويجعل على داره علامة كيلا يستغفر) اى السائل (لهم) عند اعطائهم كما هو العادة وظاهر الكلام مشعر بسكنائهم بيننا وقد حققناه وبانه لا يكتفى بعلامة بل بعلاطين وثلاث وقديناه والمقصود التمييز على وجه يخلوا عن معنى التعظيم والزيادة في كل بلدة بما تعارفه اهله من العلامة كما في القهستاني عن متفرقات وصايا التمرناشي (ولا يبدأ بالسلام) الحاجة ولا يزداد في الجواب على و عليك (ويضيق عليه الطريق) ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا تكره عيادة حاره الذمي ولا ضيافته وتماه في الاشباه من احكام الذمي (ويؤدى الجزية قائما والاخذ) منه (قاعدا يؤخذ بتاليه) اى صدره (ويهن) هذا (ويقال له اد الجزية يا ذمي) اقتصر عليه في المجمع (او ياعبد الله اقتصر عليه بنى المختار او يايهودى او يانصرانى كما في اغاية لا يكرهوا يا ثم القائل ان اذاه كما في القنية قيل ويضعفه في عنقه حين اداء الجزية قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اى حقيرون ولهذا لا تقبل او بعثها على يد نائبه في اصح روايات بل يكلف ان يأتي بها بنفسه لانها عتو بقوعدهما تجوز النيابة لانها للزجر بتقبض الدل كما في القهستاني عن الاختيار ولا يتقض عهده بالاباء عن اداء الجزية الا في رواية كفى المجمع وقواها العيني فنزل عن الواقعات قتله بالاباء عن الاداء قال وهو قول الثلاثة لكن ضعفه في البحر وكذا لا يتقض عهده بخلاف الامان كما في التنوير وقيدنا بالاداء لانه وامتنع من قبولها نقض عهده كما في الفتح وغيره فليحفظ (او بزناه بمسئلة وقوله مسلما) واقتتان مسلم عن دينه وقطع الطريق (و) كذا (سبه النبي صلى الله عليه وسلم) اى اذا لم يعلن فلو اعلن بشتمه او اعتاد قتل واو امرأة وبه يفتى اليوم وفي معروضات مفتي ابي السعود تفصيل فراجع له لانا امرنا الان بالعمل بها كما في شرح عبد الرحمن فندى داماد **قلت** وهذا اختيار العيني وابن الهمام وبه افتى شيخنا الخير الرملى وقد عزاه ابن الكمال لسير الذخيرة فليحفظ عندنا خلافا للشافعي لان كفره المقارن لا يمنعه فالطاري لا يرفعه فلو كان من مسلم قتل كاسط في الدرر والعرر **قلت** وقد حققته فيما علمته على التنوير وقد وقع ههنا لابن الهمام بحث ما لعنه فيه اهل المذهب وقد افاد بليده العلامة قاسم في فتاواه انه لا يعمل بالبحث شيخه ابن الهمام المتخافة للمذهب نعم نفس المؤمن قبل الى قول المخالف في مسألة السب لكن اتباعنا للمذهب واجب انتهى نعم يؤدب الذمي ويعقب على سبه دين الاسلام او النبي عليه الصلاة والسلام او اقرآن كما في التنوير بترتبا للعاوى لكن قيده في السراج بعوده فقال سب الرسول كفر وردة واما ذو العهود من الكفار اذا فطوا ذلك لم يخرجوا به عن عهودهم وامروا ان لا يعودوا فان عادوا عزروا ولم تقتلوا انتهى وقال العيني وابن الهمام واختيارى في السب ان يقتل **قلت** وبه افتى شيخنا الخير الرملى وهو قول الشافعي ثم رأيت في معروضات مفتي ابي السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله اذا ظهر انه معتاده وبه افتى قدس سره ثم افاق في بكر اليهودى قال لبشر النصرانى نيكيم عيسى عليه الصلاة والسلام ولدنا بانه يقتل بسبه الانبياء انتهى **قلت** ويؤيده ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع والثلاثون باعانة لا تكونى فاحشة قال والحق انه يقتل عندنا اذا اعان بشتمه عليه الصلاة والسلام وعزاه لسير الذخيرة وتماه فيما علمته على التنوير فليحفظ (بل) بتقض

عنده عندنا) بالعاق بدار الحرب او بالغلبة على موضع محاربتنا) او يجعل نفسه طاعة للمسكرين كافي
التنوير او بالاباء من قبول الجزية كإقدامنا (و يصير) الذمي في هذه الاربع صور (كارتد) في جميع احكامه
(لكن) يخالفه في شيئين (واسر يسرق) ولا يجبر على الذمة (و) اما (المرتد) فيجبر على الاسلام ولا يسترق
بل (يقتل) وسيجيء (و) اعلم انه (يؤخذ من بني تغلب) بنو ائيل من العرب من ربيعة تنصروا في الجاهلية
وسكنوا بقرب الروم فلذا خفف عليهم عمر رضى الله عنه برأى الحساب فصار لهم على الضد وعليه
الاعتد الاجماع (رجالهم ونسأؤهم ضعف الزكاة) بشرائطها واساؤها في كل اربعين شاة شتان ولا زيادة
حتى تبلغ مائة وعشرين فبها اربع شياه وكذا الباقي كذا في المنع عن الفتح * قلت * لعله حتى يبلغ مائة
واحدى وعشرين فليأمل (لامن صبيانهم) اي اطفالهم وكذا ذرائعهم ومجانينهم ودهاليجهم اصلهم
على ضعف زكاتنا وهي لا تجب عليهم عندنا بخلاف نسأؤهم وبخلاف الخراج حيث يؤخذ مطلقا كما مروا قدمنا
حكم الولد المولد من نجراني وتغلبى فلا تغفل (و يؤخذ من مواليتهم الخراج والجزية كوالى قریش)
فتوضع الجزية والخراج على معتقهما لان الصدقة المضاعفة تخفيف والمعتق لا يلحق بالاصل فيه الا ترى ان
الاسلام اعلا اسباب التخفيف ولا يتبعه فيه واما حديث مولى تقوم منهم فخصوص بحرمة الصدقة بالاجماع
على انه على خلاف القياس فلا يلحق به مالم يسبغ ماء (و) اعلم انه (يصرف الخراج والجزية وما يؤخذ من
بني تغلب او من ارض اجلى اهلها عنها او اهلها اهل الحرب) في المنع عن الجوهره عن الذخيرة لما قبل
الامام هديتهم اذا وقع عندهم ان قتلتا للدين لا الدنيا والا فلا كالا تقبل ممن اطع في ايمانه اذا ردت هديته
انتهى فليحفظ (واخذ منهم بلا قتال) اي ما اخذ من اهل الحرب بالحرب ومنه تركه اهل الذمة وعشر
المستأمن ونصف عشر الذمي وما صولح عليه اهل الحرب لترك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم كافي
الشرب بلالية وغيرها (في مصالح المساكين) يتعلق بصرف (كسد الثغور وبناء القناطر والجسور) قيل
القنطرة بالجر والجسر بالخشب (وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين) اي وما يكفي المفسرين والمحدثين
والمفتين لا غير كافي الكبرى والخزانة وغيرهما فالام للعهد كذا في القهستاني وبه جزم البرجندی وكذا
الباقى في شرحه للنقاية فليحفظ وجزم ابن الكمال تبعنا لصدر الشريعة بان اهل العطاء في زماننا القاضي
والمفتي والمدرس وهكذا في المجتبى والسراج ونحوه في المنع عن البحر وفيه عن الحاوى القدسي والمراد
بالحافظ في حديث لحافظ القرآن في كل سنة مائة دينار وهو المفتي به اليوم انتهى قاله بعد ان نقل عن امال
الفتاوى ان لكل قارئ في كل سنة مائة دينار وهو المفتي به اليوم انتهى قاله بعد ان نقل عن امال
والعمال والمقاتلة وذرائعهم) اي اولاد جمع من ذكر لان العلة اعم الكل كما صرح به القهستاني ومثلا مسكين
وغيرهما وبعبارة الهداية والكافي توهم تخصيصهم بالمقاتلة وبه صرح شارح المجمع قال في الشرب بلالية قال
في البحر وايس كذلك وتبعه في المنع ونقل عنه انه لم يرتفع اصرا في اعطائهم بعدموت ابائهم حالة السفر
انتهى والاطلاق مشعر بجواز اصرف اليهم ولو كانوا اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من
بيت المال الا القاضي والغازي ومعلم القرآن والفقه كافي الجيئس كذا في القهستاني * قلت * لكن في الاشعار
بذلك نظر بعد تعبير النقاية بالرزق وتفسير البرجندی وغيره له بأنه ما يجعل الفقراء المساكين اذا لم يكونوا مقاتلة
ونحوه للمغرب وتعير المص بالكفاية اصرح وقد صرح القهستاني بان في الرزق اشعار بأنه لا يحل لهم منها الا
بقدر ما يكفيهم اي وذرائعهم واهاليهم واعوانهم باعروف وسلاحهم ايضا كافي المنع عن البحر وبان
في الكافي اشعار بأنه يصرف الى غيرهم كاعوان العمال ونقل انه يدخل في العمال الوالى والقاضى والمفتي
والحاسب وطالب العلم والمذكر والواظ بحق وعلم والعلم بلاجر وانه اخذ من كل العلم والمؤذن

والامام واقاضي من اهل الخراج ام لا انتهى ملخصا زاد البرجندی والفتى واختار ابن الفضل نعم لانهم
يعملون في امر الدين فكانوا كالفزاة * قلت * ومن صرح بضاب العلم شارح الوهبانية ايضا من كتاب
الزكاة هذا ومن معطيه ذلك عمارة الكعبة المشرفة ونفاتها وفي لظهيرية يجوز صرف الخراج الى نفقة
الكعبة وقد افردوا الشربلالي برسالة سماها اسمع ان تحثن المكرم ببناء البيت المحرم وصرحوا بانه لا شيء
لاهل الذمة في بيت المال الا ان يكاد يهلك لضغنه فيعطيه منه قدرا ما يسد جوعهم وبانه على الامام ان يجعل
اكل نوع يتاخره ولا يخلط بعضه ببعض وله ان يستقرض من احدها ايصرفه الاخر * ويعطى بقدر
الحاجة والنعم والفضل فان قصر كان الله عليه حسيا والى هاتمت مصارف بيت المال ثلاثة فهذا مصرف
جزية وخراج ومصرف العشر والزكاة مر في الزكاة * ومصرف الخمس والركاز مر في السير وبقى اربع
وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية مقتول بلاولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلاولى ونظمه ابن الشحنة
فقال * بيوت المال اربعة اكل * مصارف بينها العالمون * فالولها العنايم والكنوز الر * كاز وبعدها
المتصدقون * وثالثها غنم دمع عشور * وجانية يلبيها العالمون * ورابعها الصواع مثل مالا * يكون له
اناس وارثون * فصرف الاولين اثنى بنص * وثالثها حواء مقاتلون * ورابعها فصرفه جهات *
تساوى النفع فيه المساكين * (ومن مات) ممن ذكر (في نصف السنة حرم) من (الاعطاء) لانه صلة فلا تملك قبل القبض
والعطائى كالرزق وعرفا ما يخرج في السنة مرة او مرتين قبل او كل شهر والرزق يوما بيوم ذكره البرجندی
وقد متنا اهل العطافى ما زمانا ما حتى والمان والمدرس قيد بقوله في نصف السنة لانه اومات في آخرها او بعد
تمامها صرف لقرين ندبا وديانة لا قضاء لانه وان ثبت الاستحقاق قبل القبض لكنه صلة لا تتم الا بالقبض
فلم يخلقه وارثه ومن تجله نعم مات او عزل في خلالها رد ما بقى في الاصح كما يعلم من الشربلالية واومات المودن
والامام ولم يستوفيا سقط كاقاضى وقيل لا كافي الدرر والتوير اكن جزم في البغية للخصيص القنية بانه يورث
بغلاف رزق القاضي كما في الشربلالية عن الاشباه وهكذا في النهر كما مر في المغنم وسيجيء في الوقف
وقد حررته فيما علمته على التنوير ومنه ما في المنظومة المحية * وان مات امام او مودن * وله ما في الوقف
قدر بين * ما استوفوا ذلك فتاوا ويسقط * اذ ذلك ورزق يضبط * وقبل لابل ان ذاك لا جره * وليس
يسقط فخر راعيه * او اخذ الغلة بالتم * وحارها قبل مضى العام * امام مسجد او المؤثر * او طالب
العلم ما على يانوا * ام يحكموا في ذاك باسترداد * ثم اعتبار الوقف بالخصاص * لا تجز استنابة الفقيه لا *
ولا المدرس اعذر حصلا * كذلك حكم سائر الارباب * اولم يكن عذر فذا من باب * اى من باب اولى
وتمايه في البحر والاشباه وشروح الوهبانية من الوقف ومنه قوله * وليس بل جرق معلوم طالب *
* فمن درسه لو غلب العلم يقدر * ويخرج يات غلب عنه فتيهه * ولا يستحق السهم من ايس يحضر *
* ومن غلب في الراسق حسا وعشر * لما ديه اخذه السهم يخطر * وما ليس به منه ان لم يزد على *
* ثلاث شهور فهو يعفى وينظر * وفي ايت ناض واطن بعضهم * له اشهر او فيه وبعض يقرر *
* سقوطهما في دون خمس وعشرة * اذا كان به من خروج يعذر * وقد اطلقوا الاخذ السهم مطلقا *
* لما قدمضى والحكم في الشرع يسفر * * قلت * اكن ليسوطى رسالة سماها الضبابه في جواز
الاستنابة حتى فيها الجواب باجماع الناهب وابدع والكثير من الفوائد اودع انتهى * باب المرتد *
ما فرغ من بيان احكام الكفر الاصلى شرع في بيان احكام اطارى والمردة لفة الراجع مطلقا وشرعا
الراجع عن دلة الاسلام وركنيتها اجراء كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وشرايط صحتها العقل والصحو

والطوع (من ارتد و) نعوذ (العياذ بالله) فهو مفعول مطلق مكسور العين ذكره القهستاني (يعرض عليه السلام) استحبابا على المذهب الملوغ به الدعوة وفيه الإيحاء إلى أن اليهود لو تصروا وتجسوا أو انصروا إلى أو تهودوا أو تجسوا لم يجبر على العود لما كان عليه لأن الكفر كله ملته واحدة كافي البرجندى وغيره وإلى أنه لو نكر منه ذلك فكذلك لكنه يضرب ويحبس حتى يتوب كافي القهستاني وغيره * (قلت) * لكن نقل في زواهر الجواهر عن آخر حدود الخانية معزى للبلخي ما يفيد أنه يقتل ولا تقبل توبته انتهى وعنه الباقي لابي يوسف ومالك واحد والليث لانه مستخف بالدين فتنبه (وتكشف شبهته ان كانت) له شبهة (فان استعمل حبس ثلاثة ايام) وان لم يستعمل قل فوراً على المذهب وعن الشيخين يستحب ان يمهل بلا استهمال لرجاء الاسلام قال علي رضي الله عنه لان يهدي الله بك رجلاً واحداً خير من ان يقتل مابين المشرق والمغرب كافي الكرماني (فان تاب) بعد الايمان بكلمة الشهادة فمنها ونعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكرها في المبسوط والايضاح وغيرهما لالم بذلك ذكره القهستاني (والا) تب عنه (قل) وجوباً لما تركه الاسلام كافي حديث البخاري من يدل دينه قاتلوه وفيه اشعار بأنه اوعاب نبيا من الانبياء عليهم الصلاة والسلام قبلت توبته كافي شرح الطحاوي وغيره لكن في الشفاء للقاضي عياض عن اصحابنا وغيرهم من المذاهب ائمة ان توبته لا تقبل ويقتل بالاجماع كذا ذكره القهستاني من غير تعرض الكلام صاحب السيف المسلول وغيره فتنبه قلت وقدمته في باب المرتد عن الدرر وغيرهما وتماه في اعنيته على التنوير ومنه ما في معروضات المفتي ابي السعدي وملخصه جعله كاتز نديق فبعد اخذه لا تقبل توبته اتفاقاً فيقتل واما قبله فاختلف في قبول توبته فمن ابي حنيفة تقبل فلا يقتل وعند بقية الأئمة لا تقبل فيقتل حداً قال فذلك ورد امر سلطاني في سنة تسعمائة واربعة واربعين لقضية الممالك المحمية برعاية رأي الجانبين بأنه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى بتمزيه وحسبه عملاً بقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خيرهم يقتل عملاً بقول بقية الأئمة ثم في سنة تسعمائة وخمسة وخمسين تقرر هذا الامر بأخر في نظر الناظر من اي الفريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى * (قلت) * ملحوظ هذا فانه مهم جداً وليكن اتوفيق نعم هل يكون الحكم كذلك في سبب الشيخين بناء على ما نقله في شرح التنوير عن النهر من ان محل قبول توبة المرتد ما لم تكن ردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم وبغضه عليه الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا تقبل توبته سواء جاء تأبياً من نفسه او شهد عليه مع انكاره وكذا يقتل حداً بسبب الشيخين او اطعن فيهما رضي الله عنهما ولا تقبل توبته على ما هو المختار للثبوت كذا في الجوهرة انتهى لا يتأثر على ذلك فتدبر وتبصر ما هنالك (وتوبته بالتبري) والانفصال (عن كل دين سوى دين الاسلام) اي بعد نطقه بالشهادتين وان لم يعلم معهما ان علمانه الاسلام ويستترط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده على ما قاله عين الأئمة كافي المنية (او) بالتبري (عما اتعل اليه) من الاديان تبرياً حقيقة كما قول الكتاني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكميا كن انكر ردة فانه رجوع منه الى الاسلام كافي ائمة وفيه اشعار بأنه لو تكلم به هو كفر ثم اتى بكلمتي الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفره وهو المختار كافي انظروا في كذا في القهستاني اي فيشترط التبري ايضا كما اشترط في كل يهودي او نصراني حتى اوقال النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن النصرانية ولم يقل دخلت في الاسلام لم يحكم باسلامه لجواز دخوله في اليهودية كافي الدرر والغرر وغيرهما * (قلت) * ففي قول القهستاني وتبرأت عن ديني في الحقيقي قصور في الحقيقة وايضا هذا كله في الذين بين اهل الاسلام اما اذا كان في دار الحرب فاقى بالشهادتين او قال دخلت في دين الاسلام او في دين محمد فهذا دليل توبته كما نقله الباقي

عن البيهقي ونقل في شرحي على التنوير عن رهن فتاوى قارى الهداية انه قال كذا افق حلاوة
والذى افق به صحته بالشهادتين بلاتبر لان التلظ بهما صار علامة على الاسلام فيقتل ان رجع مالم يعد انتهى
ونحوه في فتاوى صنع الله افندى المفتى الروم فاجاب بانه يلزمه التبرى ثم قال وبعض المتأخرين في زماننا
حكوا باسلامه وقالوا انه علامة الاسلام وبه افق احمد بن كمال باشا في شرح المتن لعبد الرحمن افندى داما
وافق البعض في ديارنا باسلامه من غير تبروه هو المعمول به الآن انتهى فليحفظ ونقل فيه ايضا ان الكفار
على خمسة اصناف وان معنى قولهم انكار الردة توبة اى امتناع القتل فقط فتثبت بقية احكام المرتد وان تاب
فيبطل عمله ووقعه ونكاحه واولاده اولادنا وهذا الوفاء تقبل والقتل كالردة بسبه عليه الصلاة والسلام
ولعمل الشهادة مع الانكار في جميع ذلك الا في القتل فقط للرداة بالانكار قال صاحب البحر وغيره وقد رأينا
من يعلط كثيرا في هذا المحل فليحفظ (وقته قبل العرض) اى عرض الاسلام عليه (ترك ندب) على
المذهب كما مر في كراهة تنزيهه وعند القائل بوجوبه كراهة تحريم (ولا ضمان فيه) نعم لو قتله بغير اذن
الامام يؤدب (ويزول ملكه عن ماله موقوفا) على تبين حاله عند ابى حنيفة كىأتى (فان اسلم عاد) ملكه اليه
كما كان لانه صار كالحر * (قلت) * ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذلك الا انه خلاف المعتاد كما في القهستاني
عن الكرماني (وان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم به) اى حكم القاضى بلحاظه وينبغي ان لا يصح القضاء به
الا في ضمن دعوى حق العبد كحكمه بالعق او بحلول الدين كما في النهر وغيره (عق مدبروه) من ثلث ماله
(وامهات اولاده) من كل ماله واطلقه لظهوره نعم كلام الجوهر لا يخلوا عن تسمع وفي البدائع وغيرها والولاية
للمرتد لانه المعق (وحلت ديونه) الموجلة لان المحاق كالموت فلذا قال (وكسب اسلامه لو ارثه المسلم) ان لم يستجيب
معه وعند الأئمة الثلاثة هو في (وكسب ردة في) المسلمين فيوضع في بيت المال عند الامام كىأتى (ويقتضى دين اسلامه
من كسب اسلامه ودين ردة من كسبها) فان لم يقب كسب اسلامه او لم يكن الا كسب الردة فالدين والدية فيه
كىأتى متناو صححه في الشرع نبلاية عن الوالدية وغيرها وكذا صححه القهستاني قال وهذا اذا ثبت الدين بغير الاقرار
والا ففيها واما عندهما فنهما كىأتى متناو هذا لوله كسبان والا فاما كان بلا خلاف كما في القهستاني عن المحيط
(ويوقف) في كلا كسبيه على الصحيح على ما قاله السرخسي (بيعه وشرائه واجارته وهبته ورهنه
وتدبيره وكتابته ووصيته) اى التي اوصى بها في حال ردة اما وصيته في حال اسلامه فيبطل مطلقا
ولو اقربة في ظاهر المذهب كما في الشرع نبلاية عن القمح وكذا يوقف صرفه وسلمه وصلحه عن اقرار وقبض
دينه * قلت * وضابط ذلك كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع ثم بين وقوفها بقوله (فان اسلم
صحت) هذه التصرفات (وان مات او قتل او حكم بلحوقه بطلت) عند الامام بناء على ان الاصل عنده
ان الردة تنزىل الملك فلذا قال (وقالا لا يزول ملكه عن ماله) فتتخذ تصرفاته في كلا كسبيه كىأتى آنفا (و) وكذا
(تقضى ديونه من كلا كسبيه و) كذا يكون (كلاهما لو ارثه المسلم و) لكن (شخص اعتبر كونه وارثا
عند الحاق) بدار الحرب (وابو يوسف عند الحكم به) والاصح ان العبرة بكونه وارثا عند محمد وموته
حقيقة او حكما كقتله او القضاء بلحاظه كما في الشرع نبلاية عن التبيين وكذا في البرجندى وغيره * قلت *
لكن في القهستاني عن الكرماني الاصح اعتبار كونه وارثا عند ردة وبقى وارثا الى موته ولعل اختيار
الرواية الاول باتفاق الصالحين فليأمل وثمرة في حل حدث بعد ردة فتنه (ولصح تصرفاته) في كلا كسبيه
عندهما (ولا يوقف) من تصرفاته (غير المفاوضة) والتصرف على ولده الصغير فان ذلك موقوف
باتفاق (لكن) احتلفا فتصرفه (كتصرف الصحيح عند ابى يوسف) اى من ماله (وكتصرف المريض

عند محمد) أي من ثلثه وهذا لو تصرفه قبل لحاقه فلو بعده قبل الحكم فوقفه اتفاقا (ويصح اتفاقا) مالا يعتمد تمام الولاية وهي خمس (استيلاده) بأن ولدت أمته فأدعاه بثبته وأمويتها كما يأتي متنا (وطلاقه) بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة الأثرى أنه صحح الطلاق الرجعي بعد البائن في العدة على أنه يجوز أن لا تقع الفرقة كما إذا ارتد معافان الطلاق غير مقتدر إلى تمام الولاية كما في القهستاني عن النهاية **قلت** * وكذا قبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبده المأذون كافي التوفير (ويبطل) اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس (نكاحه) ولو لذمية أو مرتدة وفيه إشعار بأن نكاح المرتدة باطل وذكر في الظهيرية لم يبين في الكتاب أن نكاحها باطل أو فاسد كذا في القهستاني وغيره **قلت** * لكنه قدم في أوائل النكاح انهما فيه سيان فتنبه (وذبخته) حقيقة أو حكما كما إذا صاد بالكلب أو الرمي مثلا فدخل الصيد وكذا الشهادة والارث (وتوقف) اتفاقا ما يعتمد المساواة وهي (مفاوضة) والولاية المتعدية كتصرفه على طفله وماله ولده **قلت** * وحاصله أن تصرفات المرتد على أربعة أقسام نافذة اتفاقا وباطل اتفاقا وموقوف اتفاقا وموقوف عنده ونافذ عندهما وبقي أمانه وعقله ولا شك في بطلانها وأرش جنائته الخطأ بعد الردة وهي في ماله لا على عاقبته كما يأتي متنا وأما إيداعه واستيداعه والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها كما في النهر واليراجع (وترثه أمر أنه المسلمة أن مات) حقيقة أو حكما بأن قضى بلحاقه (أو قتل وهي في العدة) لأنه كأنه مريض باختياره بسبب عناده وأصراره فصار كالنار وعن أبي يوسف ترثه مطلقا وإن انقضت العدة وأشار إلى اشتراط كونها مدخولة فلا ترث غير المدخولة لأنها تبين لا إلى عدة فتصير اجنبية كما في القمح **قلت** * وينبغي أن يكون هذا مفرعا على غير زواية أبي يوسف أما عليها فلا فرق كما لا يخفى (و) أعلم أنه (إن عاد مسلما) فإن (بعد الحكم بلحاقه) أخذ ما وجدته باقيا في يد وارثه (لعود ملكه إليه) كما مر أن الوارث خلف وبطل حكمه أوجود الأصل لكن انما يعود إلى ملكه بشرط القضاء أو الرضاء من الوارث لأنه ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه إلا بطريقه حتى لو تصرف فيما ورثه بعد عود المرتد مسلما نفذ تصرفه كما في المصح وغيره وقيد بقوله باقيا في يد وارثه لأنه لو أزاله الوارث عن ملكه أو تلفه لم يكن للمرتد شيء ولا على المقتل لكن لو كاتب ابنه عبد الله فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كما لو دبره ابنه كما في القهستاني عن المحيط لكن في البرجندي أن أدى الكل نفذ وأن أدى البعض فله إبطالها وذكر بدل الابن الوارث فتنبه وسيجيء وفي الشرع نبلاية عن الحجر ولم أر حكم استرداده من الإمام كسب رده والذي يظهر عدم استرداده لأنه لم يأخذه بطريق الخلافة بل لكونه مال حربي كالحرابي الحقيقي لا يسترد ماله بعد إسلامه انتهى **قلت** * واليه يشير قوله في يد وارثه كما ذكرنا فتبصر (و) كذا قوله (لا يتنقض عتق مدبره وأم لده) فانهما لم يدخلا في يد وارثه أصلا بل حكم بعقوبتهم بسبب الحكم بلحاقه نعم ولا والله وكذلك مكاتبه أو أدى البدل لورثته لأسبيل عليه ولا على المال لو زال عن ملكهم وأولم يؤده أخذه منه وأن عزعاد رقيقه كافي المصح عن البحر عن البدائع (وإن عاد قبله) أي قبل الحكم به (فكان له المرتد) أصلا وكان مسلما دائما فله له ولم يعتق مدبره ولم يحل موجل دينه وضمن وارثه ما تلفه وما مع وارثه يعود لملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث (وارثه) المرتدة (لا تقتل) عندنا (بل تحبس) دائما (حتى تتوب وتضرب كل) ثلاثة وعن أبي يوسف تقتل فلا تقتل قاتلها للشبهة كما يأتي (والامة يجبرها مولاها) على الإسلام جمعا بين الحقيقتين (وتنفذ جميع تصرفاتها في مالها) لصحتها بعدم قتلها فلذا قال (وجميع كسبها لو أربها المسلم إذا ماتت و) أعلم أنه يرثها زوجها إن ارتدت مريضة

وماتت في العدة لقصدها ابطال حقه و (لا) يرثها (ان ارتدت صحيحة) لانها لا تقتل فلم تكن فارة
 فليحفظ واما المرأة المرتدة فترث من زوجها المرتد بخلاف كما في النكح وغيرها (وفاتلها يعزر فقط)
 ان كانت في دار الاسلام لا فتية على الامام كما في الاختيار (وسائر احكامها) الباقية (كالرجل)
 فيما ذكر (فان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه واموميتها والولد يرثه مطلقا) ولدته لدون نصف حول
 او اكثر لاسلامه تبع لامة والمسلم يرث المرتد فلذا قال (ان كانت مسلمة وكذا ان كانت نصرانية الا اذا ولده
 لاكثر من نصف حول مندارتد) وكذا لنصفه لعوقه من ماء المرتد فيبعه بقر به الاسلام بالجبر عليه
 والمرتد لا يرث المرتد (وان لحق) المرتد (بماله فظهر) اي غلب (عليه فهو في فان لحق) بلا مال
 (ثم رجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه) لانه بلحاظه اولا انتقل وارثه فكان ما لكاقد وما وحكمه
 ما امرانه له (قبل القسمة) بلا شيء وبعدها بقيته ان شاء ولا ياخذ لو مثليا لعدم الفائدة (وان لحق) وترك
 عبدا (فقتضى بعبده لابنه فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلما) قبل اداء البدل للابن (فبدل الكتابة والولاء له
 لعوده ولو بعد الاداء فالولاء للابن وقيد بالكتابة لان الابن لو دبره ثم جاء الاب مسلما فالولاء للابن
 لا للاب كما في التاتارخانية (ومن قتله مرتد خطأ فقتل على رده او لحق فديته في كسب اسلامه) فان لم يقف
 اولم يكن الا كسب الردة فالدية فيه على قياس ما صححه في الشر نبلاية عن الولوالجية وكذا اوافر
 بغصب اما لو كان الغصب بالمعينة او بالينة فانه في الكسبين اتفاقا كما في الظهرية واعلم ان جنسية العبد
 والامة والمكاتب والمدبر كجنسياتهم في غير الردة (وقالا في كسبه مطلقا) وقوله ارجع (ومن قطعت يده
 عمدا فارتد والعياذ بالله تعالى ومات منه او لحق ثم جاء مسلما ومات منه فنصف دية لورثته في مال
 القاطع) ولو خطأ على العاقلة (وان اسلم بدون لحاق فات تمام الدية وعند محمد نصفها) وقولهما
 ارجع لعصمته وقت السراية كالقطع (مكاتب ارتد فلحق فاخذ بماله) اي مع ماله (وقتل فبدل الكتابة
 لمولاه والباقي لورثته) لان الردة لا تؤثر في الكتابة (زوجان ارتدا فلحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد
 ولد) فظهر عليهم فالولدان في كاصلهما (ويجبر الولد على الاسلام لا ولده) لانه كافر لامرتد (واسلام
 الصبي العاقل صحيح) اتفاقا (وكذا ارتداده خلافا لابي يوسف) ولا خلاف في تحليده في النار لعدم العفو
 عن الكفر كما في التلويح (ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابني) اذ لا عقوبة على الصبي * تنبيه *
 العاقل المميز وهو ابن سبع فاكتر كما في المجتبى والسراجية ولم يطلع على ذلك الطرسوسي حيث قال في انفع
 الوسائل ولم ارا احدا قدره بمدة ثم نقل عن الجلالية انه الذي يعقل ان الاسلام سبب النجاة ويمر الخبيث من الطيب
 والخلو من المر انتهى فليحفظ سن التميز بالسبع ويؤيده انه عليه الصلاة والسلام عرض الاسلام على
 علي رضي الله تعالى عنه وسنه سبع وكان يقتر به حتى * قال * * سبقتكم الى الاسلام طرا * غلاما
 ما بغلت او ان حلني * وسبقتكم الى الاسلام قهرا * بصارم همتي واوان غرمتي * وقيل اول من اسلم
 من الرجال ابو بكر رضي الله عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الصبيان علي رضي الله تعالى
 عنه والظاهر ان اول من اسلم ورقة ابن نوفل بدليل ما ذكره البخاري من خبره كذا قاله الباقي * قلت *
 وهذا عزاء الحلبي في سيرته للسراج البلقيني موافقة للزين العراقي ان اول رجل اسلم ورقة بل عدو العراقي
 من الصحابة وكذا بحيرا ونسطورا لكن رده الحافظ الذهبي وصوب الحلبي تبعا للذهبي انهم من اهل الفترة
 من القسم الذي تمسك بدين عيسى عليه السلام قبل نسخته وآمن وصدق بانه عليه الصلاة والسلام الرسول
 المنتظر فذلك نافع له في الآخرة لامن اهل الاسلام لاجماع المسلمين ان اول من اسلم خديجة وانه لم يتقدمها

في الاسلام رجل ولا امرأة ثم ابن عمه علي رضي الله عنه ثم مولاه زيد ابن حارثة وتبناه عليه الصلاة والسلام
وسنة ثمان سنين فكان يدعى زيد بن محمد ولم يذكر في القرآن احد من الصحابة باسمه الا هو جبراله لما
نزل قوله تعالى ادعوهم لابائهم واستثنى ابن الجوزي ايضا ما روى في بعض التفاسير ان السجل الذي
في قوله تعالى يوم نطوى السماء كطى السجل للكتاب اسم رجل كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم
ولامن الصحابة اصلا لان الصحابي من اجتمع به عليه الصلاة والسلام بعد البعثة مؤمنا بما جاء به عن الله تعالى
اي محكوما بآيمانه بعد البعثة اي الرسالة ينزل يا ايها المدثر وهي المرادة عند الاطلاق بناء على انها مقارنة
لنبوته لا اظها رها ينزل فاصدع بما تؤمر على تأخرها عنها فمن بينهما فهو من اهل الفترة فليحفظ ثم
ابو بكر **قلت** وقولهم ان اول من اسلم اي اول من ظهر اسلامه او اول رجل باع ليس من الموالى
وغيرة ابن الصلاح والاورع ان يقل اول من اسلم من الرجال الاحرار اي غير الموالى ابو بكر رضي الله
تعالى عنه ومن الصبيان علي رضي الله تعالى عنه ومن النساء خديجة رضي الله تعالى عنها ومن الموالى زيد
ابن حارثة انتهى وفيه ان بناته عليه الصلاة والسلام الاربعة كن موجودات عند البعثة وبعد تأخير
اسلامهن الا ان يقال خديجة تقدم لها اشراك بخلافهن وفيه ان عليا نظيرهن الا ان يفرق بالتبعية
والاصالة فتبصر ثم ههنا مسائل كثيرة فمن مباحث الايمان والاسلام والمكفرات تركتها خشية التطويل
بمداها عدا نبذة من الوهبانية وشرحها وهي

- * **وصحح** تنكفير نكير خلافة ال **عتيق** وفي الفاروق ذاك الاظهر
- * **ومن** قال خذ المال واغز وما نوى * به صلة فالسال قرضا يصير
- * **ومن** قال في الدباء است احبها * يكفر قالوا المستخف المحقر
- * **ومهما** استخف الشخص يوما بسنة * كذا بمحدث كفره يتقرر
- * **وقيل** له ما تنق الله قال لا * كذا ما تخاف الله بالنفي يكفر
- * **وما** جاز تحد الله من شرب نخرة * وتكفيره بالجحد في الشرب يذكر
- * **وقد قيل** لا والبعض ينظر نية * وتسميته عند الحرام تكفر
- * **ومن** دفع المال اكرام لسايل * فكفر اذا رجاوه ان سيجر
- * **ولو** علم المعطى به فسد عاله * وامن من اعطى فلاثنين كفروا
- * **وقد** كفروا في حلال يقول لا * احب حلالا والحرام اخير
- * **محلل** وطى الخيض كفر بعضهم * وفي من يرى تحريمه البعض يحصر
- * **واطلق** منعاً بعضهم ثم يدعوا * به مثل الاستبراء وهو الحرر
- * **وتعليك** الذكر المطهر كافرا * يجوز ومن الذكر حين يطهر
- * **والليل** او الليل يخدم كافرا * والليل للاسلام لو قام يغفر
- * **ولو** قام للسلطان او قبل الثرى * وحيما تعظيما له لا يكفر
- * **ولا** كفر من ياكفر وهو مسلم * وباء بها اثما وقالوا يعزر
- * **كن** قال لا قبل بدني شافعا * ولو انه ذاك الشافع المطهر
- * **ويا** حاضريا ناظر ليس قولها * عن الله كفر احقوا وتحروا
- * **بدر** ويثى درويشان كفر بعضهم * وصحح ان لا كفر وهو الحرر

* ومن قال شي لله بعض مكفر * ويخشى عليه الكفر بعض يقرر *
 * ومن يستحل الرقص قالوا بكفره * ولا سيما بالدف يلهوا ويزمر *
 * ومن لولى قال طي مسافه * يحسو زجهول ثم بعض يكفر *
 * واثباتها في كل ما كان خارقا * عن النسق النجم يروى وينصر *
 * وسافر شخص ثم يسمع صحيحة * لعقوب ان يرجع عن البعض يكفر *
 * وسلطان ذا الزمان لو قال عادل * ولم يقصد التأويل فالكفر يزير *
 * وخافوا على من كان يغيض علما * من الكفر اذ لامه تضي البغض يظهر *
 * ولكن به من يستخف مكفر * كذلك الذي لفظ الفقيه يصغر *
 * ولعن يزيد جور والفجوره * وحجاج لكن يغني الكف سطروا *
 * وفي كفر من صلى بغير طهارة * مع العمدة خلف في الروايات يسطر *

باب البغاة من البغي وهو التجاوز عن الحد وفي الفتح انه لغة انطلب ومنه ذلك ما كتبنا نبغى وعرفنا
 طلب ما لا يحل من جور وظلم وشرعاهم الخسار جون عن الامام الحق بغير حق وهم اقسام ثلاثة قطاع
 وخوارج وبغاة كما لخصته في شرح التنوير (اذا خرج قوم) بادعاء الامارة كما في القهستاني عن التمهيد
 (مسلمون) غير فاسقين كما هو المتبادر (عن طاعة الامام) الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم
 واما في زماننا فالحكم للغلبة لان الكل يطلبون الدنيا فلا يدري العادل من الباسغي كما في العمادية وفيه رمز
 الى انه يشترط ظنهم انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بشبهة ولو فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق
 فان لم تكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص والى انهم لو خرجوا عليه لظلم ظلمهم جاز وايسوا ببغاة لكن
 ان كانوا اثني عشر انفا كلتهم واحدة لتيقن غلبتهم بوعده الصادق صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كانوا اقل
 من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في القهستاني عن المضمرات (وتعلبوا على بلد دعاهم الامام)
 ندبالا وجوب بالعلم لما ذاقوا تلوا (الى اعود) الى الجماعة (وكشف شبهتهم) لانه اهون الامر من
 (وبدأهم بالقتال او تحيرو) وتهيأ والقتال (مجتمعين) وقيل تكسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والافبا
 السلاح (وقيل لا) نبداهم (ما لم يدونا) وظاهر كلامهم ان المذهب الاول وان من دعاه الامام الى قتالهم
 افترض عليه اجابته وفي المتن لو بغوا لظلم السلطان ولا يمنع عنه لا ينبغي معاونته ولا معاونتهم فان كانت
 لهم فئة اجهن (وجوبا) على جر يحهم) اي اتم قتله (واتبع مولاهم والا) لعدم الخوف وفيه اشعار
 بانه لو امر منهم لم يقتله ان لم يكن لهم فيئة والافقه كما في المحيط (ولا تسي ذريتهم) وشيخهم وزمنهم
 واعماهم وامرأتهم لانهم لا يقتلون او مع الكفار فهذا اولى كما في الاختيار (ولا يقسم مالهم) اعصمتهم
 (بل يحسوا حتى يتوبوا فرد عليهم) بالاجماع بعد كسر منعتهم لانهم مسلمون (وجاز استعمال سلاحهم
 وخيلهم عند الحاجة) فقسيم بينهم فسمه حاجة لا تمليك (وان قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شي لا قود ولا دية
 ولا اثم كاتفيده النكرة في سياق انفي لكونه مباح القتل (وان غلبوا على مصر فقتل بعض اهله آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر
 على المصر) وهذا اذا لم تجز على اهله احكامهم والا فلا (وان قتل عادل مورثه الباغى برثه ولو بالعكس لا) برثه الباغى
 (الا اذا ادعى انه كان على الحق وعند ابى يوسف لا يرثه مطلقا) فلنا التأويل الفاسد ملحق بالصحيح في دفع الضمان
 فاعتنع الحرمان (وكره بيع السلاح ممن علم انه من اهل الفتنة وان لم يعلم) الفتنة (فلا) واما بيع ما يتخذ منه
 كالخيل ونحوه فيكره لاهل الحرب لالاهل البغي لانهم على شرف الزوال تنبيه * افاد كلامهم هنا

ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه بحرما كما في النهر وغيره * تبينه * آخر ذكره الباقي في شرح
 النقاية بقوله فان قلت السلطان مراد نصره الله تعالى جهز العسكر في زماننا سنة سبع وثمانين وتسع مائة
 لقتال قزل باش المشهور بالرفض فهل يجوز قتالهم و بدأهم بالقتل اولا * قلت * نعم ان سبوا الشيخين
 ولعنوهما في الخلاصة الرافضى اذ اسب الشيخين واعنهما فهو كافر فعلى هذا فلا شبهة في قتالهم انتهى
 والله اعلم * كتاب اللقيط * هو لغة ما يلقط من الارض وشرعا طفل حتى لم يعرف نسبه يطرح خوف الفقر
 او الزنا مضية آثم ومحرمه غانم كما قال (التقاطه مندوب) لما فيه من احيائه وهو افضل الاعمال (وان خيف
 هلاكه) كان وجد في الماء او بين يدي سبع (فواجب) اى فرض كفاية لو كانوا جماعة او عين لو وحده
 وينبغي ان يحرم طرحه بعد التقاطه لانه وجب عليه بالتقاطه حفظه فلا يملك رده الى ما كان عليه ذكره الباقي
 (وكذا) الحكيم في (اللقطة) فاخذها بلا خوف اجر وبه واجب هو المذهب (وهو حر) مسلم تبعا
 للدار (الا ان ثبت رقه بحجة) على خصم وهو ملتقطه لسبق يده (ونفقته) وما يحتاج اليه كدواء ومهر
 اذا زوجه السلطان (في بيت المال) ان يرهن على التقاطه ولا مال ولا قرابة له (وكذا جنايته وارثه له)
 لان الغرم بالغنم (وان انفق عليه الملتقط فهو متبرع) لعدم ولايته (الا ان يأذن له الحاكم) بالاتفاق عليه
 ولا يكتفى بمجرد اذنه بل (بشرط الرجوع) هو الاصح فيرجع على بيت المال اذا مات في صغره وعليه
 اذا كبر كما في القهستاني عن النظم (او يصدق اللقيط اذا بلغ) كذا في المجمع وغيره اى ليصدق على ان
 القاضي قال له ذلك لا مازعه ابن الملك والباقي وغيرهما كما افاده في النهر فليحفظ (ولا يؤخذ من ملتقطه)
 وهل للسلطان اخذه بالولاية العامة في البحر لا وفي النهر نعم لكن لا ينبغي اخذه الا بموجب ولو دفعه لآخر
 باختياره سقط حقه ولو دفعه للقاضي فله ان لا يقبله منه وان برهن انه لقيط لانه التزمه بالتقاطه فصار
 كالوصى (وان ادعاه واحد ثبت نسبه) بمجرد دعواه استحسانا لوجها والا فبالبينة (ولو) كان مدعيه
 (عبدا و) لكن (هو حر) لانه الاصل (او) كان مدعيه (ذميا و) لكن (هو مسلم) تبعا للدار
 (ان لم يكن) اى ان لم يوجد (في مقرهم و) هو (ذمي ان كان فيه) اى ان وجد في مقر الذميين والواجد
 ذمي لان العبرة هنا للواجد لا للمدعى كما حرره ابن الكمال والمسئلة رابعة كافي شرحنا على التنوير وغيره
 (وان ادعاه اثنان معا) ولا مرجح (ثبت منهما) خلافا لهما (وان وصف احدهما علامة فيه او سبق
 فهو اولى) للترجيح ولم ارحكم ما اذا استويا وينبغي ان يكون الرأى فيه للقاضي (والحر والمسلم اولى من
 العبد او الذمي) نف ونشر مرتب وفيه اشعار بان المرأتين ليستا كذلك كما بسط في التنوير وغيره وانه
 لو ادعى اكثر من رجلين لم يثبت منه وهذا عند الثاني وعند الثالث يثبت من اثلاث لا الاكثر وعند الامام
 يثبت من الاكثر كما في القهستاني عن النظم * (قلت) * وهذا يقتضى عدم تقييده بالخمس كما هو ظاهر
 النهر عن المنية فتنبه وقد شهد في المنع وغيرها بولد الامة المشتركة وقدمنا فيها الاطلاق عند الامام فتبصر
 (وان شد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له) حتى الدابة كما يفيد قول القهستاني كان الكل له (ينفق
 منه عليه بامر قاض وقيل بدونه ايضا) والصحيح الاول (وله شراء ما لا بدله منه من طعام وكسوة وقبض
 هبة وتسليمه في حرفة) لانه انفع له (لا تدويجه) وتصرفه في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح (كالم
 وقيل له اجارته) كالم وكذا البس له ختنه كفو فعل فهلاك ضمن واوعلم الختان انه ملتقط ضمن نعم له نقله
 حيث شاء ونمامه فيما علقته على اتنوير وفي الوهبانية * وليس له ختن فيضمن هلكه * وقاذفه لا الامام بالجد
 يزجر * انتهى * (كتاب اللقطة) * هي بالفتح وتسكن اسم للمال الملتقط مختصة بغير الحيوان وشرعا مال

يوجد ضايعا فيرفع للحفظ على الغير لا للملك ورفعه احب او واجب على مامر وتامه فيما علقته على التنوير
(هي امانة) بالاتفاق (ان اشهد) عند القدرة شاهدين (انه اخذها ليردها على صاحبها والا) يشهد
ضمن و ابو يوسف لم يشترط الاشهاد سواء اتفقا انها لقطعة ام لا كما في شرح الكنز خلافا لما في شرح المجمع
فتنبه (والقول للمالك ان انكر اخذ له الرد) ولم يشهد عليه فيضمن عندهما (وعند ابى يوسف) القول
(للمتقط) بيمينه فلا يضمن والاول الصحيح كما في القهستاني عن المضمرات قلت لكن في المنع عن الحاوي
القدسى انه رجع قول ابى يوسف حيث قال وبه نأخذ انتهى فلحفظ وفي خزائن الفتاوى لوقال المتقط
اخذتها من الطريق وقال صاحبها اخذتها من منزلي ضمن (ويكفي في الاشهاد قول من سمعتموه يشهد
لقطة فدلوه على) وان تعددت لانها اسم جنس (و يعرفها في مكان اخذها وفي المجمع) يمين اى مجامع
الناس كابواب المساجد ووقع في نسخة الباقي بخطه الجامع وهو سهو (مدة يغلب على ظنه عدم طلب
صاحبها بعدها هو الصحيح) وعليه الفتوى وقال الحلواني ان يكفي عن التعريف بالاشهاد ومثله في السير
الكبير ولو عرفها غيره بامر ان يحجزه جاز كما جاز دفعها لامين وله استردادها منه وان هلك في يده لم يضمن
كما في القهستاني عن النية وغيرها (وقيل) ايضا في تعريفها (ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحولا
وان كانت اقل فاياما) بقدر ما يرى (و) اما (مالا يبق) فانه (يعرف الى ان يخاف فسادها) بغلبة الظن و
بلا خلاف وفي القهستاني عن النظم لو كانت مالا يبق باعها بامر القاضى ثم حفظ ثمنها انتهى فليحفظ (ثم)
اى بعده حتى مدة التعريف (يتصدق) المتقط (بها) ولو على نفسه او قريبه كما يأتي الا اذا عرف انها
لذمي فانها توضع في بيت المال كما في التنوير وغيره فليحفظ (ان شاء) ايضا للمحق للمستحق بقدر الامكان
فان الثواب يصل اليه لكن الافضل حفظها ايجب صاحبها لان التصديق رخصة والحفظ عن عمد كما في الكرمانى
وفيه اشعار بانه بعد المدة لم يدفعها الامام وفي النوادر يدفع اليه فان قيل فله التصديق والاقراض من غنى
كما في الذخيرة (فان جاء ربه بعده) فهو بالخيار (اجازه ان شاء واجره له او) ان شاء (ضمن المتقط)
ولو تصدقه بامر القاضى في الاصح كما ان يضمن القاضى او الامام لو فعل ذلك (او) ضمن (الفقير) وهذا
كله (ان) كانت اللقطة (هاككة) فلو قامة اخذها منه كما يأتي (وايهما ضمن لا يرجع على الآخر) وتغير
الفقير غير معتبر لانه ليس في ضمنه عقد فتنبه (ياخذها منه ان) كانت (باقية) تصرح بما علم كما قدمنا
والاكتفاء مشير الى انه لا يجب على المتقط الايصال وان كان يرجوا وجود المالك وقال شرف الأئمة انه
يجب كما في القهستاني عن النية * (قلت) * لكن في المنع عن القضية ان ربحى وجود المالك وجب الايصال
فلينبه لذلك (ولقطة الحل والحرم) عندنا (سواء) فلا فرق بين مكن ومكان ولقطة ولقطة (ويجوز
التقاطه البهيمية) الضالة كشاة و فرس (وهو متبرع في انفاقه عليها) اى على اللقطة (بلاذن حاكم)
سلطانا كان او قاضيا (وان) كان (باذنه) لا بمجرد بل (بشرط الرجوع) كما مر (فدين على ربهما)
ولا يأمره بالاتفاق حتى يبرهن انها لقطعة ويكون اصلح كما يأتي * (تنبه) * وانفق عليها فهلكت لان سقط
التفقه عند علمائنا خلافا لفرق كما في الشرع بلانية عن اليباع (له) اى للفقير بشرط الرجوع (ان يحبسها
عند حى يأخذها) اى يأخذها النفقة (فان امتنع بيعت في النفقة) كالرهن (فان هلك في يده بعد الحبس)
سقط وان (هلك) قبله لا تسقط لانها امانة (و) اعلم انه (يوجب القاضى ماله منفعة)
كغسل وحجاز (وينفق منها وما لا منفعة له يأذن القاضى بالاتفاق ان اصلح اذا اقام) المتقط
(البينة انها لقطعة) هو الصحيح لاحتمال الغصب والحيلة لايجاب النفقة على صاحبها (وان قال)

الملقط (لا يبتلى يقول له) القاضي (انفق عليها ان كنت صادقا) وقيل يحلفه (والا) يكن اصلح (باعه)
القاضي او مأموره (وامره بحفظ ثمنه) للمالك وفيه ايماء الى ان المالك لا يفيض البيع فلو بيع بلا امر القاضي
كان له تنفيذ البيع قائمة وتضمن البائع والمشتري هالكة كافي المحيط وفي البدائع لا يبيعها القاضي حتى يقيم البيعة
على نحو ما ذكر في الانفاق فليحفظ والابق في هذا كاللقطة الا انه لا يوجب خوف الاباق ثانيا كما يأتي
(وللقطة ان ينفع باللقطة بعد التعريف او) كان (فقيرا) اي بلا امر حاكم كما يشعر به الاطلاق ولو باعها
وانفق ثمنها على نفسه ثم صار غنيا لم يتصدق بمثلها على المختار كما في القهستاني عن الظهيرية قلت
وفي النهر عن العمدة انه لو انتفع بها لفقره ثم ايسر بحب عليه اتصدق بمثلها فتأمل وفي الشرع بلالية عن
البرهان انما ينفع الفقير لو باذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونه انتهى فليحفظ (وان كان غنيا تصدق بها)
على فقير (ولو) بلا اذن قاض (على ابويه او ولده او زوجته لو كانوا فقراء) لانهم محل للصدقة (وان كانت
اللقطة) حقيرة (مما لا يطالبها صاحبها) كالنوى وقشور الرمان والسبل بعد الحصاد وينفع بها بدون
تعريف (لان تركها اباحة لاخذ دلالة) * قلت * وفي القهستاني انه يملكها الاخذ على المختار لكن
لا يلايمه قوله (وللمالك اخذها) فتأمل (ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا بيعة) فان دفعها بيعة وجاء
آخر فبرهن انها له ان شاء ضمن الاخذ او الدافع وهذا اذا دفعها بغير قضاء فلو به لم يضمن كما في الخانية
(ويحل) اي الدفع (ان بين علامتها) واصاب في علاماتها كلها كما في التارخانية وظاهره انه شرط
كافي المنع عن البحر (امن غير جبر) وكذا يحل ان صدقه وان لم يبين على الارجم وله اخذ كفيل الامع البيعة
على الاصح كافي المنع وغيرها * فروع * التقطها فضاعت فوجدها مع آخر لا خصومة له بخلاف الوديعة
كما في التنوير لكن صحح الحدادي ان له الخصومة ولو اخذ مكعبه ووجد غيره في مكانه لا يملكه ويصير
كاللقطة في الحكم كما في الشرع بلالية وكذا ملاء المرأة لكن في القهستاني جعل ذلك في ملاء المرأة فلم يجز
للثانية ان تنفع بها الا اذا تصدقت به على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تهبها منها فحينئذ تنفع بها قال وكذا في المكعب
الثاني لو مثل الاول او اجود واودون انتفع به بلا تكلف لانه راض بذلك فليحفظ مات في البادية جاز لرفيقه
بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه لاهله كافي الخانية وفيها ايضا غريب لا وارث له معروف مات عن مايساوي
خمس دراهم في دار رجل فقير ليس له اتصدق به على نفسه وليس بمنزلة اللقطة انتهى لكن في
الخلاصة والظهيرية والولو الجية والمحيط انه ذلك وانه كاللقطة وفي النهر عن الحاوي * غريب *
مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته كلقطة ما لم يكن كثيرا فليت المال بعد التفحص عن ورثته سنيين
فان لم نجد هيم فله او مصرفا انتهى فليتبه لذلك عليه ديون ومضالم جهل اربابها وآيس من معرفتهم
فعليه اتصدق بقدرها من ماله وان استغرقت جميع ماله وسقط عنه المطالبة في العقبى كافي التنوير والمجتبي
فليحفظ اتخذ برج حرام فباأخذه من افرأخها كلقطة فيصرفه لنفسه فقيرا او لغيره غنيا وحل شراءه
من الفقير وهكذا كان يفعل الامام الخلواني وكان مولعا بكل الجواز لجمع جوزل فرح الحمام كافي
الظهيرية اي لو علم انه اوكر برجه اناب اهلية لغيره ولم يعرفه ولو مر بثمار تحت اشجار في غير امصار لا بأس
باتناول ما لم يعلم النهي صريحا او دلالة وعليه الاعتماد وفي الوهبانية

* واخذك تقاحا من النهر جاريا * يجوز وكثر في الجوز ينكر *

* ومن مر بالاشجار صيفا يحاط * وفي ارضه ثمر له الاكل انظر *

* اذا لم تكن تبقى ولا نهى عادة * ولا هو تصریح ولا منه يظهر *

* وصاحب برج والاثاث حمامه * له الفرخ اولى والغريب موكر *
 * ويضمنها كالبغ ان طفل حيث لم * يكن مشهدا عند اللقاء فيحذر *
 * والاب والموصى التصديق بعدما * يمر بها حولا وان شاء يدخر *

* كتاب الآبق (هو فاعل من الابق بالكسر وهو الهرب ووجهه ككفار ور كع كافي القاموس وعرفه
 ابن الكمال بانه انطلاق الرقيق تمردا ليشمل الهارب من موجره ومستعيره ومودعه ووصيه (ندب اخذه
 لمن قوى عليه) والافلا ينذب و يفرض ان خاف ضياعه ويحرم لنفسه كما في التنوير (وكذا الضال وقيل
 تركه افضل) ولو عرف بینه فايصاله ايه اولى ويدفعهما الى الخاتم ان شاء ولا يقبل منه الا بيينة على نحو
 ما مر في القطة (فيحبس الآبق) تعزير له وخوف الابق ثانيا (دون الضال) واعلم ان الضال في النفقة
 كالأبق كما فصلناه الا انه لا يباع كافي القهستاني عن النصف (ولمن دره) ولو صبيا او عبدا وهو ممن يستحق
 الجعل كغير حافظ و خادم ومستعان به كأيأتي (من مدة سفر) او اكثر (ار بعون درهما) ولو بلا شرط
 استحسانا لا غير فجاز الصلح على الأقل الا لاكثر وان اتفق عليه اضعافها بامر القاضي وما في شرح الوهبانية
 بغير امر القاضي فسبق فلم ولو الراد او المالك برجلين نصف بينهما او عليهما ولا شيء برد الضال والبهيمة
 الا بالشرط كقوله من رده على فله كذا كافي المتخ وغيرها (وان كانت قيمته اقل من ار بعون درهما فقيمتها الادرها
 عند محمد وعند ابى يوسف) يجب (ار بعون) لان التقدير بها ثبت بالنص فلا ينقص عنها كصدقة
 الفطر ولم يذكر في الهداية فيه قول الامام وذكره في الودائع والاستبجاني مع محمد فكان هو المذهب ذكره
 مولانا في بحره لكن الذي عليه اصحاب المتون مذهب ابى يوسف فينبغي ان يقول عليه لموافقته للنص كذا في
 منح الغفار واعتمده في تنويره لكن صنع المصنف يوافق الاول فتأمل (وان رده من دونها فيحسبه)
 وقيل يرضخ له برأى الحاكم به يفت كافي التنوير ولو من المصير فيرضخ له او يحسبه كامر وعنه لاشي له
 كافي القهستاني وغير المضمرات (وان ابق منه لا ضمن ان اشهد انه اخذه ليرده) لانه حينئذ امانة (والافلاشي له)
 من الجعل (وضمن ان ابق منه) اومات (قبل الاشهاد) مع تمكنه منه وقدمنا ان ابا يوسف لا يشرط
 الاشهاد منه وهنا فله الجعل ان رده ولا يضمنه وهذا اذا لم يستعمله في الطريق لحاجة نفسه والافليضته كافي
 الفقيه وهذا كله اذا علم اباقه منه فلو انكر المولى اباقه فاقول له والآن خذ ضامن اجبا عا كافي القهستاني
 وغيره اى الان يبين اباقه بان يبرهن انه ابق او ان مولاه اقر بذلك فتقبل كافي البحر (وجعل) العبد (الرهن
 على المرتهن) وهذا اوقيته مثل الدين او اقل فلو اكثر فتقدر دينه والباقي على الرهن لان حقه بالقدر
 المضمون منه (وجعل) العبد (الجاني على اولى ان اختار فداءه وعلى ولي الجنسية ان دفعه) واوجبى عمدا
 او في يد اخذه فلا جعل اصلا فعلم ان جنائته على ثلاثة اوجه كالبسط في البحر والمتح (وجعل) العبد المأذون
 (المديون من ثمنه و يقدم على الدين ان يبيع فيه) اى الدين (وعلى المولى ان اداه عنه) ولا شيء على المشتري
 (وجعل) العبد (الموهوب على الموهوب به وان) وصلية (رجع الوهاب في هبة بعد الرد) لتقصيره بترك التصرف
 (و) اعلم ان (امر نفقة) في التبرع واذن القاضي وحبه بعد الرد (كالقطة) كامر (والدبر وام الولد
 كاتس) بخلاف المكاتب فلا جعل برده لحرية يدا (و) اعلم انه (ان كان الراد اب المولى او ابنه وهو في
 عيب له او وصيه او احد الزوجين) او من في عياله ولو اخا او اجنبيا او السلطان او حافظ الطريق او امير
 القافلة (فلا شيء له) كالموقال لغيره ان وجده فخذها امر اى وقال نعم كافي الوهبانية

* ومن قال لما تلقى عبدي فرده * فقال نعم لا جعل حيث يحضر *

❖ ولا جعل للسلطان لورد آبقا ❖ و بعثة قل في الظهار المكفر ❖

(والمالك الصبي كالبائع) ولو ابقت المروضة بطفلها فجعل واحد وحده من لا يعقل الا باق فلو يعقله فجعلان ولو جاء بالابق وقال لم اجد معه شيئا من المال صدق واوابق بعد البيع قبل القبض فالمشتري رفع الامر للقاضي ليفسخ ولو زعم المولى تدبيره او كتابته لم يصدق في نقض بيع القاضى لان بيعه بامر الشرع كحكمه فلا يتقضى ❖ تنبيه ❖ مهم جدا في معروضات المفتي ابي السعود انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة من بيع عبيد العسكرة وحيث فلا يصح بيع عبيد السباحية فلهم اخذها من مشتريها ويرجع المشتري بثمنه على البائع واما عبيد الرعايا فان كان يبيع فاحش فكذلك والا فلا رعايا اثنان لا غير وبذلك ورد الامر ايضا انتهى فليحفظ ❖ كتاب المفقود ❖ اي فقد المفقود وهو والفقيه لغة المعلوم من فقدت الشيء فقدانا بالكسر عدميته كما في القاموس و يقال فقدته اذا اضلته او طلبته فهو من الاضداد وكلا المعنيين يتحقق في المفقود فقد ضل عن اهله وهم في طلبه ذكره البرجندي والشرنبلالي وشرعا (هو غائب) اي بعيد عن اهله ولم يذكر الغائبة لانه من الاحكام المشتركة ولم تكن تغليباً كاطن والا لكان مجازا بلا قرينة (لا يدري مكانه ولا حياته) فيتوقع (ولا موته) فاودع اللحد باللقع وحيثئذ (فينصب له القاضي) لانه نصب لمصالح السليبي (من يحفظ ماله ويستوفي حقه مالا وكيله فيه ويبيع ما يحاف عليه) الهلاك (من ماله) لا غير كما في عامة الكتب ❖ قلت ❖ لكن في معروضات ابي السعود المفتي ان القضاة وامناء بيت المال في زماننا مأمورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادهم فان ظهر حيا فله الثمن لان القضاة غير مأمورين بفسخه نعم اذا بيع يبيع فاحش فله فسخه انتهى فليحفظ ❖ تنبيه ❖ ليس لهذا المنصوب الخصوصية بالاجماع لكن لو قضى به نفذ كما في القهستاني عن المحيط ❖ قلت ❖ وفي الخلاصة وعليه الفتوى انتهى يعني لو القاضى مجتهدا كما في النهر وفيه ايضا عن انزليعي وابن النهم انه لا ينفذ الا بتنفيذ قاض آخر انتهى ❖ قلت ❖ وسيجي في القضاء ان المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه في زماننا وينقض هو المختار للفتوى فنبه (ويفق) اي المنصوب (على زوجته وقربه ولاداً) ممن لا ينفذ للقضاء مما كان من جنس حكمهم كالتدين كامر في النفقات ثم ذكر حكمه بقوله (وهو حي في حق نفسه) بحكم الاستصحاب هذا هو الاصل فيه (لا تنكح امرأته ولا يقسم ماله ولا تنسخ اجارته) لان في كل منها حكما بموته ضمننا ولو لم يكن له وكيل يقيم القاضى له وكلا بالقبض لا بالخصومة كامر (ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات في حال فقده) لان الاستصحاب لا يصلح حجة الاستحتمال حتى اومات رجل عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان وابنا والترك في يد البنين والكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضى لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اي لا يزعجه من يد البنين كما في خزائن المفتين (ان حكم بموته) يعني ان عدم ارثه معلق بالحكم بموته بعد انقضاء المدة المتدرة له الا انه لا يرث مطلقا وقد وقع في اكثر نسخ المتن والشرح وان وفيه ما فيه فتأمل فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم بموته بموت اقرانه في بلدة على المذهب (فان جاء) اي ظهر حيا (قبل الحكم به) بموتهم (فهو له والا) يجي حيا قبل الحكم (فلن يرث ذلك المال) من حين فقدان المفقود (لولا) فريد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موت ذلك المورث لما تقرر ان الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لاثبتة ولو كان مع المفقود وارث يجب به لم يعط الوارث شيئا وان انتقص حقه به اعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل وتركه المص كالتدويري لان محله القرائض واما في حق مال نفسه فن يوم مات اقرانه فنه تعدد عرسه للموت كايأتي (واذا مضى من عمره مالا يعيش اليه اقرانه) في بلدة وقيل في جميع البلدان (وقيل) اذا مضى من عمره (تسعون سنة) وهو المفتي به والارفق بالناس لانه اقل المقادير والتفحص عن حال اقرانه متعذر كما في الشرنبلالية

عن البرهان * قلت * في تعليقه باقل المتأديرات نظر لانه ذكر في شرحه للوهبانية تبعاً لابن الشحنة عشرة اقوال منها ستون وسبعون وكذا ثمانون وعليه الفتوى وعزاه للتأريخانية عن التهذيب وكذا ذكره القهستاني معزياً بالمضمرات بزيادة وعن ابي حنيفة ثلاثون سنة انتهى * قلت * وهذا اقل ما قيل فيه عندنا فيما رأيت نعم مذهب مالك والقديم من مذهب الشافعي تقديره بربع سنين لكن في حق عرسه لاغير فتكبح بعدها كافي النظم فلو افق به في موضع الضرورة ينبغي ان لا بأس به على ما ظن كذا في القهستاني * قلت * فقول الشر بن لالي عازياً لابن الشحنة لولا التزام اختصار كتابه وشرحه لحذفت البيتين اذ ليس للحنفي به حاجة فحذفه اولى ليس باولى وقد غيرت نظمه وعبرت باربعة اى اعوام فقلت * وعن مالك والشافعي قديمه * باربعة في العروس لاغير برب * (وقيل مائة) فقط او وخمس او وسبع او وعشر او (وعشرين) او مفض الى رأى القاضي كافي القهستاني * قلت * فهذه اثني عشر قولاً عندنا ارجحها الاول اعني موت الاقران وهو المذهب كافي التنوير وغيره وصنيع المص يقتضيه فتبه (حكم بموته) جواب اذا (في حق ماله حينئذ) اى حين مضى هذه المدة كانه مات في ذلك الوقت وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضي كما قاله شرف الأئمة وغيره وقال نجم الأئمة ان القاضي عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كافي القهستاني عن المنية وفيه ايضاً عن المحيط وانما ثبت موته باقامة البينة على وكيله او على من في يده ماله انتهى زاد في التنوير او ينصب عليه فيما تقبل عليه البينة * قلت * وفي واقعات المفتين لقد رى افندي معزياً بالفتية انه انما يحكم بموته بقضاء لانه امر محتمل فما لم ينضم اليه القضاء لا يكون حجة انتهى فليحفظ (ولتعد زوجته للموت عند ذلك) الوقت الذي تمت المدة فيه كانه مات في ذلك الوقت عياناً اعتباراً بالموت الحكمي بالموت الحقيقي فلا يرث منه من مات قبل ذلك (تنبيه) ليس للقاضي تزويج امة غائب ومجنون وعبد هما ولا ايداع ماله ان يبيعهما ويكتبهما ويوجرهما قال في الوهبانية * ولو فقد المولى ولا مال عندهما * فتشى الى القاضي يبيع ويوجر * وفي نفقات الامل ليس يبيعها * وان باع ينفذ مثل دين يقرر * اى للقاضي بيع امة الغائب خوف نفقتها لا لفققة الامل اى الزوجة ولو باعه نفذ لانه مجتهد فيه كما لو باعها لخوف الضياع فصارت دراهم ودنانير فانه يعطى النفقة منها بطريقه فليحفظ * كتاب الشركة * هي لغة بالكسر والضم كالشاركة خلط الماين وتطلق على العقد وشرعاً اختصاص اثنين فاكثر بمحل واحد كافي المضمرات ولما كان قريباً من اللغو قسم بلا تعريف فقال (ضربان) احدهما (شركة ملك) اى اختصاص احد باخر بسبب ملك فالإضافة بمعنى البناء كافي المغرب (و) ثاتهما (شركة عقد) اى الشركة القابلة للوكالة الواقعة بسبب العقد (فالاولى ان يملك اثنان) فصاعداً (عياناً) زاد في التنوير اودينار او دفع المديون لاحدهما شاركة الاخر وحيلة اختصاصه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه الدين حصته وزاد القهستاني او حفظاً بان هب الرميح ثوباً بالدار بينهما فانهما شرى كان في الحفظ وسواء كان الملك جبرياً ام اختيارياً دقة ام متعاقباً (ارنا او شراء او اتهما او استيلاء) على مال حر بي او وصية (او اختلط مالهما) بلا اختيارهما (بحيث لا يميز) الابعسر وهذا الارث نظير الجبري ومنه الشركة المذكورة في الحفظ فليحفظ (او خلطاه) باختيارهما (فكل منهما اجنبي) في الامتناع عن تصرف مصرية (في نصيب الاخر) لعدم تضمنهما الوكالة قيد المضمر لان احدهما ان يصعد سطح دار مشتركة بينهما كافي المنية وللحاضر زراعة ارض مشتركة بينه وبين غائب اذا نفع الارض فلو نقصها او زاد انترك قوة ليس له ذلك كافي غصب الكبرى كذا في القهستاني قلت فيه انه لو تساوى باظناهر ما نقله عن الكبرى المنع ايضاً فامل وسيجي (و) اعلم انه يجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع

الصور (و) كذا (من) اجنبي (غيره بغير اذنه) لان ملك كل منهما قائم في نصيبه من كل وجه في نحو ارث وبيع وهبة وغيرها من الصور (فيما عدا) صورة (الخلط) لما لهما بفعلها لانه استهلاك معنى فاو رث شبهة كخطة بشعير وكبناء وشجر وزرع مشترك وكذا لو باع احد شريك دار بيتا معينا او حصاة من بيت معين فلا آخر ابطاله كما في جامع الفصولين ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها بعد ورقين والبطخة كذلك لكن فيها بعد ورقين ايضا جواز بيع البناء او انخراس المشترك في الارض المشتركة ولو للاجنبي انتهى فليتنبه له وفي الفصولين باع حصته من الشجرة ان آن قطعها صح لعدم الضرر والافسادم هذا كله لو البناء والزرع بحق البقاء والاجاز بلا اذن لانه كمنعول انتهى فليحفظ ولو باع احد الورثة شيئا من التركة فلو باع حصته من كل شيء صح ان عمله المشتري والا لو باع شيئا معينا لم يجوز لاحتمال ان لا يقع في نصيبه وقوله لم يجوز اي في كله اما في نصيبه فيجوز انتهى فليحفظ وفي البحر معن بالتحانية وغيرها بينهما مال شركة فخلطاه ليس لاحدهما السفر به بلا اذن فلو سافر به فهلك ان له حل ضمن والا (والاختلاط) بلا صنع من احدهما (فلا يجوز) بيعه (بلا اذنه) لعدم شيوع الشركة في كل حبة بخلاف نحو حام وطاحون وعبد ودابة حيث يبيع حصته اتفاقا وتماه في اقتاوى اتم تاشية ثم الظاهر ان البيع ليس بمقيد بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهبة او وصية وسيجيء فساد اجارته بغير شريكه واما الانتفاع به بغية الآخر ففي بيت وخادم وارض يتفع بالكل ان كانت الارض ينفعها الزرع والا لا كما في البحر بخلاف الدابة ونحوها حيث لا يركبها الا باذنه وفي كيلي ووزني له عزل حظه واكمله ثم ان هلك فان قبل تسليمه لشر يكه هلك عليهما وتماه في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين وفي المنظومة المحببة

- * باع شريك شقصه لا آخر * ولو بلا اذن شريك ناظر *
- * فيما عدا الخلط والاختلاط * يجوز ذلك البيع والتعاطي *
- * ثم الشريك ههنا او باعا * حصته من فرس واتباعا *
- * ذلك منه الاجنبي وهلكا * وكان ذا بغير اذن الشركا *
- * فان يشاء واضعني الشريك او * من اشترى منه على قدر امارا او *
- * وان يكن كل شريك اجرا * حصاة حمام له من آخر *
- * وكان شخص منهما قد اذنا * اذنا في تعميرها وفي البناء *
- * فلا رجوع صاحب للمستأجر * في ذا البناء على الشريك الآخر *
- * لو واحد من الشر يكين سكن * في الدار مدة مضت من الزمن *
- * فليس للشريك ان يطالبه * باجرة السكنى ولا المطالبة *
- * بانه يسكن مثل الاول * لكنسه ان كان في المستقبل *
- * يطلب ان يهاثي الشريك * يحجب فافهم وتدع الشريكا *
- * لو واحد من الشر يكين ابن * تعمير حايظ اذا ما خربا *
- * لا جبر في تعمير ذلك قد شرع * اصلا على ذلك الشريك الممتنع *
- * اما اذا كان جديدار وجدا * بين يمينين وقد تهددا *
- * وحيف من سقوط ذلك اجبرا * وصى ذا اليتيم ان يعمر *
- * ذلك ان في تركه كان ضرر * محقق يعلم ذلك من خبر *

وفي قسمة الاشياء المشتركة اذا انهزم فاني احدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم انخره

ليرجع وفي قضاء الاشياء ومفرقات قضاء البحر والعين لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث
وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة ككبرى نهر وعمرمة قناة وبيرو ودولاب وسفينة معينة
وحايط لا يقسم اساسه فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبى كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر والا
اجبر وكذا كل ما لا يقسم كحمام وخان وفي السراجيه طاحونة مشتركة انفق احدهما في عمارتها فليس
بمتطوع ولو انفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو متطوع انتهى لكن في جواهر
الفتاوى لو قال احد شريكي الطاحونة لصاحبه عمرها فقال هذه اعمازة تكفيني لارضى بعمازتك فعمرها
لم يرجع انتهى فليحفظ وقالوا الضابط ان كل من اجبر ان يفعل مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو
متطوع والا لا وفي القنية بينهما متاع على دابة في الطريق سقطت فاكثرى احدهما بغيبه الآخر خوفا
من هلاك المتاع او نقصه رجع بحصته وفي الظهيرية قال محمد لو اخذ الشريك حصته من الثمرة فاكلها
او باع نصيب الغائب وحفظ ثمنه جاز فان حضر و اجاز والاضمنه قيمته وان لم يحضر فهو كاللقطة قال
ابو الليث هذا استحسان وبه تأخذ وله زرع كلها ان نفع الارض ولم ينقصها فاذا حضر الغائب انتفع
بكلها مثل تلك المدة ولو نقصها او زادها الترك قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا وعليه الفتوى
قلت * فقولهم وكل اجنبى فيما لصاحبه ليس على اطلاقه ذكره البرجندى فتنبه وفي غصب المجتبى زرع
بلا اذن شريكه فدفع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما ان قبل التنبى لم يجز و بعده جاز
وان اراد قلعه يقاسمه فيلزمه من نصيبه ويضمن الزارع نقصان الارض بالقلع وانصوب نقصان الزرع
وفي الفصوين هذا اذا لم يدرك الزرع اما لو ادرك او قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض
لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه * قلت * ومفاده انه لو كلها للغير لم ينقصان كلها ثم ان رضى
بها ابتداء او انتهاء طاب ذلك للزارع والا لو صارت واقعة الفتوى وفي الوهبانية

* اذا غلب شريك الارض فالشريك يبذر * اذا اذن القاضى والاي شطر *

* وفي العبد او في الدار مقدار سهمه * وفي حيوان للتفاوت ينكر *

* وفي امة يوما ويوما اذا وذا * ولو طلب الايداع فالقسم اجدر *

* وان شريعا عبد الشخص واديا * فلا شركة في القبض من بعد يظهر *

* وقابض بعض الدين ليس يخصه * وحياته التملك والترك يذكر *

* ومفسد شيء للمدين يخصه * فصا صا وعن يعقوب ذلك يؤثر *

* وقال اشترى ذا العبد اولنا فان * اجاب فلا يخص حتى يصدر *

* وما اشترى اليوم ينفى وبين ذا * فقال نعم ثم اشترى يتقرر *

(والثانية) وهى شركة العقد (ان يقول احدهما شاركك في كذا) اى في عموم التجارات او نوع منها
(ويقبل الآخر وهذا ركنها لانه الايجاب والقبول) حقيقة او حكما كما لو دفع له الفاء وقال اخرج مثلها
واشترى الربح بيننا (وشرطها) كون المعتقد عليه قابلا لاوكالة فلا تصح في مباح كاحتطاب (وعدم
ما يقطعها) من الشروط (كشرط دراهم معينة من ربح لاحدهما) فانه يفسد الشركة لاحتمال ان لا يربح غيره
(وهى اربعة انواع) على المشهور مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه وكل من الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا فصارت
الاقسام ستة احديها شركة مفاوضة ولا يقبل شركة المفاوضة قدمت لانها اعظم بركة بالحديث لانها مفاعلة
من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء ذكره ابن الاثير وغيره وفيه اشعار بان المزدحم يشق من المزدحم اذا كان

اشهر هو خلاف والمشهور ذكره القهستاني (وهي ان يشترك) اثنان (متساويان) او اكثر (تصرفا) اي من جهة التصرف (ودينا) لا يحق ان اتساوى في التصرف يستلزم اتساوى في الدين واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة (ومالا) من حيث القدر او القيمة مما تصح به الشركة فلا يعتبر التفاضل في مال لا تجرى فيه شركة العقد كعقار وعروض ذكره البرجندي وغيره (و) كذا (ربحا) كما حقه الواني وغيره (وتضمن) هذه المفاوضة ولا بأس بذكر لفظ الشركة ذكره القهستاني (الوكالة والكفالة) فكل واحد وكيل صاحبه في المعاملة وكفيله لصحتهما بالمجهول ضمنا لا قصدا (فلا يجوز بين مسلم وذمي) لعدم اتساوي (خلاف لابي يوسف) مع الكراهة كما مر (ولا بين حر وعبد) ولو مكاتب او ما دونها (وبانغ وصبي ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين) او اذنين لثما وتهما قيمة ولقد الكفالة وتصح بين حنفي وشافعي وان تفاوتا تصرفا في متروكة التسمية لتساويهما ملة وولاية الالتزام بالحجة ثابتة (و) اعلم انه لا بد من (ذكر) لفظ المفاوضة وان لم يعرف معناها كما في السراج (او بيان جميع مقتضياتها) ان لم يذكرها لفظها اذ العبرة للمعنى لا لللفظ (ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه) هنا بخلاف المضاربة (وما اشتره كل منهما سوى) مالا بدله منه كجارية للخدمة او للوطى بأذن شريكه صريحا والافهي للشركة صريحا والافهي للشركة كما في المنع عن البحر عن المحيط وسيأتي متاوا (طعام اهله وكسوتهم وسكناهم) وللبيع مطابقة كل شئ ذلك للكفالة ويكون له مجانا استحسانا للضرورة (فلها) اي للشركة لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقال (و) اعلم ان (كل دين لزم احدهما بما تصح فيه الشركة) اي يجوز ان يقع مشتركا وان لم توجد الشركة فيه يطالب به كل منهما كما في الشر بنيلاية فليحفظ (كبيع) سواء كان تجاريا او فاسدا لنفسه او للشركة (وشراء واستيجار) سواء كان استأجره لنفسه او لحاجة التجارة (لزم الآخر) ولو كان لزوم الاول باقراره الا اذا اقر لمن لا تقبل شهادته فيلزمه خاصة وقالا يلزم شريكه ايضا الا ليدعه وفي معتدته روايتان كما في منع الغفار عن البحر وفي القهستاني عن التنف كل ما لزم احدهما فعلى الآخر ايضا الا اقراره بالمهر وارس الجنابة وعتق رجم محرم (و) كذا (ان لزم) بضمانه الاستهلاك بنحو وديعة او عارية بالاتفاق (او بكفالة بامر) المكفول عنه (لزم الآخر) عنده (خلافهما وكذا) لزم الآخر (ان لزم بغصب) عندهما (خلاف لابي يوسف) اما (في الكفالة بلا امر) فانه (لا يلزم) صاحبه (في الصحيح) كالكفالة بالنفس لا يواخذ بهما الآخر بالاجماع وقاعدة اللزوم انه اذا ادعى على احدهما فله تحليف الآخر واو ادعى على الغائب له تحليف الحاضر اي على علمه ثم اذا قدم له تحليفه البتة فلو حلف لم يستحلف شريكه كنحو نفقة ومهر وخلع وجناية وصلاح عن دم عمد لعدم دخولهما تحت الشركة فلم يكن فعل احدهما كفلهما كما في المنع عن الواو الجيه فليحفظ (وان ورث احدهما ما تصح به الشركة) كالندين (او وهب له وقبضه) اي كلام الموروث والموهوب بطلت المفاوضة (وصارت عنانا) لغوات المساواة بقاء وهي شرط كالابتداء (وكذا) صارت عنانا لغوات (ان فقد فيها شرط) لكن بشرط ان (لا يشترط) ذلك (في العنان) تصحيا له بقدر الامكان (و) اما (ان ورث) مالا تصح به الشركة (عرضا) كان (او عقارا) فانه له (وبقيت مفاوضة) بحالهما (و) اعلم انه (لا تصح مفاوضة ولا عنان) ذكر فيهما المال والافهما تقبل ووجوه فليحفظ (الا بدراهم او الدينارين او بالفلوس النافعة عند محمد) وصحح الكمال وغيره انه قول الكل (وبالتبر والنفقة ان تعامل الناس بهما) فيبطل التعادل مترلة الضرب فيكونان ثمتا والافكعروض (ولا تصحان) اي المفاوضة والعنان (بأعروض) في القاموس انه

المتاع غير التقدين اى والتبر والثغرة فتنه (الا ان يبيع نصف عرضه الآخر ثم يعقد) بعد التقابض
 (الشركة) شركة عقد مفاوضة او عتانا وهذه حيلة صحة الشركة بالعروض وهذا ان تساوى قيمة
 وان تفاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما ثبت به الشركة ذكره ابن الكمال وغيره لكن هذا الحمل غير
 محتاج اليه لان قوله يبيع نصفه بنصفه وقع اتفاقا او قصد التمثيل للمفاوضة ايضا ويشترط التساوى نعم
 قوله بنصف عرض الآخر وقع اتفاقا لانه لو باعه بالدراهم ثم عقد الشركة في العرض الذى باعه جاز
 ايضا كما في الشربلية عن التبيين (ولا) تصح (بالملك والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط)
 في متحد الجنس بلا خلاف فبالخلط تقع بينهما شركة ملك ثم يعقدان ولو كان احدهما اجود قسم بينهما
 نصفان او على قدر قيمة الجيد والردى كافي للمعنى ثم رأس المال بعد البيع عروض او دراهم خلاف مذکور
 في المبسوطات (وان خلطا جنسا واحدا ثم اشتركا) فيه (فشركة عقد عند محمدو) شركة (ملك عند
 ابى يوسف) فلا تصرف في حصة صاحبه كافي للشربلية وغيرها ولا يصح التفاضل في الربح (و) اما
 (ان خلطا جنسين) فانها (لاتعقد اتفاقا) كافي لشرح المجموع وسيجيء ما يخالفه فتنه (و) ثانيها (شركة
 عتانا) بالكسر وتفتح ويقال شركة العتانا من عن له كذا بمعنى المعوض او الجنس او من العتانا للدابنة
 او مصدر عانه اى عارضه (وهى ان يشتركا متساويين فيما ذكر او غير متساويين و) شرطها انها
 (تتضمن الوكالة) فقط (دون الكفالة) لعدم اشتراط التساوى هنا فتصح من اهل التوكيل دون التكفيل
 (وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها و ببعض مال كل منهما وبكله) وبخلاف الجنس والوصف
 (ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوى فيهما او في احدهما دون الآخر عند عملهما) اى
 الشر يكتن دعاء (ومع زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما) فقط فالاقسام ثمانية يشير الى ان الكل صحيح
 لكن اوشروط العمل على اقلهما ربحا لم يحزم كان شرطاه على احد المتساويين وربحه اقل او على صاحب
 الاكثر والربح بينهما فى الاول والثلاثا فى الثانى ذكره القهستاني وغيره (ومع كون مال احدهما دراهم)
 صحاحا او مكسورا ايضا او سوداء او ردية انفضة (وللآخر دينار) متساويا قيمة اولا (ولا يشترط الخلط
 فيهما ايضا) خلافا لفر وفيه اشعار بان فى المفاوضة يشترط الخلط وهذا قياس وفى الاستحسان لا يشترط
 كافي القهستاني عن المبسوط وفيه عن المعنى ان عدم صحة المفاوضة لاتصح مع اختلاف رأس المال انما هو رواية عن
 الشيخين واما فى ظاهر الرواية فتصح اذا تساوى فى القسمة فليحفظ (والوضيعة) اى الخسران (على قدر المال
 وان شرط غير ذلك) لقوله صلى الله عليه وسلم الربح على ما شرطوا الوضيعة على قدر المائتين من غير فصل بين
 التساوى والتفاضل (وما شرع كل منهما طوب بئنه هو فقط) لعدم تضمن الكفالة (ورجع على شريكه بحصته
 منه وان اداه من ماله) اى من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فاشراء له خاصة مثلا يصير مستدينا
 على مال الشركة بلا اذن وذا فى العتانا لا يجوز كافي البحر (وتبطل الشركة بهلاك المائتين او احدهما قبل
 الشراء وهو) اى الهلاك (على) ملك (ماله) او (قبل الخلط) سواء (هلك فى يده او فى يد
 الآخر وعليهما بعده) فيهلك من مال الشركة (فان هلك بعد ما شري الآخر بماله فالمشترى) بالفتح
 (بينهما) شركة عقد على ما شرط (ورجع المشتري على شريكه بثلث حصته) لقيام الشركة وقت
 الشراء (وان هلك مال احدهما) قبل شراء الآخر فان كان وكله حين الشركة صريحا بان قال ما اشتريه كل فمشتري
 (فالمشتري لهما) على ما شرط فى اصل المال لا الربح لصيرورتها (شركة ملك) لبقاء الوكالة المصرحة بها
 (ورجع بحصته) من الثمن لما ذكرنا (والا) يصرح بالوكالة (فالمشتري) للمشتري فقط (لان الشركة

لما بطلت بطل ما في ضمهما من الوكالة بخلاف ما اذا صرحا بالوكالة لانها حينئذ مقصودة (و) اعلم ان
 (لكل من شريكى المتفاوضة والعنان ان يبضع) اى يدفع المال بضاعة بان يشترط الربح لرب المال
 (ويضارب ويستأجر ويوكل) يبيع وشراء ولو نهاه المتفاوض الاخر صح نهيه كما فى البحر (و يودع)
 ويعبر ويبيع بنقد ونسيئة ويسافر بالمال ولوله حل هو الصحيح خلافا لما فى الاشباه لالشركة والرهن
 والكتابة وتزويج الامة لوعثانا ولا يجوز لهما تزويج العبد والاعتق ولو على مال ولا الهبة واقراض
 وكذا كل ما كان اتلا فالل مال او تملكه بغير عوض وصح بيع مفاوض من ترد شهادته لاقراءه بدين كافي
 التنوير (ويده فى المال يد امانة) فيقبل قوله بيمينه فى مقدار الزبح والخسران والضيايع والدفع لشريكه
 ولو بعد موته وضمن بالتعدي كما يضمن الشريك بموته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب كما فى التنوير
 ايضا والقول بخلافه غلط كما حررته فى شرحي فليتنبه له ^{في تنبيه} الامانات تتلب مضمونة بالموت عن
 تجهيل كشرىك ومفاوض الا فى عشر على ما فى الاشباه منها ناظر وقف اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا
 لاموال التيسامى وسلطان اودع بعض الغنمة عند غاز ثم مات مجهلا وزدت عليها فى شرحي على التنوير
 والوهبانية تسعة اخرى الجد ووصيه ووصى القاضى وستة من المحجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه
 لصغور ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته ويجمع التسعة عشر قوله

- * وكل امين مات والعين يحصر *
- * وما وجدت عينا فديننا تصير *
- * سوى متولى الوقف ثم مفاوض *
- * ومودع مال الغنم وهو المؤمر *
- * وصاحب دار القت الربح مثل ما *
- * لو القاه ملاك بهائس يشتر *
- * كذا والدجد وقاضى وصيه *
- * جميعا ومحجور فوارث يسطر *

قلت * وقد نبهناك على مسألة المتفاوض فلا تغفل وفى المنظومة المحببة

- * كل امين ادعى امانة يقبل ما قد قال *
- * لا مطلقا بل شرطوا يا ماهر *
- * ما لم يكذب مدعا الظاهر *
- * كالتولى والوصى لو ذكرا *
- * نفقة زائدة وفسرا *
- * وكل من قد كان قوله قبل *
- * يلزمه اليقين هكذا نقل *
- * فيما عدا مسائل محرره *
- * قد عد فى الفينة تلك عشرة *
- * منها الوصى يدعى الانفقا *
- * على اليتيم فافهم الوفاقا *
- * وان على رقيق طفل انفقا *
- * وصيه بلا يمين صدقا *
- * او ادعى القاضى وكان باعا *
- * مال اليتيم ان ذا المبتاعا *
- * من كل عيب شرط البراءة *
- * فيه فقالوا لا يمين جاء *
- * وان على القاضى ادعى الاجارة *
- * لمال طفل قاصر العسارة *
- * او مال وقف لا يمين يجب *
- * كذا اذا ما الشخص اضحى به *
- * عينا فقال ذلك الموهوب له *
- * قد هلك فلا يمين قبله *
- * ومثله ان فى اشتراط العوضا *
- * يختلفا بلا يمين قد قضى *
- * والمتولى يدعى الصرف على *
- * وقف وهكذا على ما نقل *
- * واولاينه الصغير دار الشترى *
- * وبعد ذلك اختلاف صدور *

مع الشفيع صاح في قدر الثمن * فالقول للاب هنامن غيران *
 * يحلف والعبد اذا قال انا * في بيع هذا الشيء لي قد اذنا *
 * والاب اضحى منكرا شراعه * لنفسه ولا يينه ادعاءه *

قلت * وقد زدت عليها بعون الله تعالى نيفا وخمسين مسألة احببت الحاقها هنا تيمنا للفائدة وقد اقتصر
 ارباب المتون في عدم الاستحلاف عند علي الاشياء السبعة وفي الجرح عن الخاتمة انه لا يحلف المنكر في احدى ثلاثين
 مسألة بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه فذكر سردا اختصارا السبعة والثامنة في التزويج البنت
 صغيرة او كبيرة عنده وعندهما لا يستحلف الاب في الصغيرة وكذا في تزويج المولى اتمته خلافا لهما وفي دعوى
 الدائن الايضاء فانكره لا يحلف وفي دعوى الدين على الوصي وفي دعوى على الوكيل في المستثنى كالوصي
 وفيما اذا كان في يدرجل شيء فادعاه رجلان كل الشراء منه فاقربه لاحدهما وانكره الآخر لا يحلفه وكذا
 لو انكرهما فحلف لاحدهما فنكل له وقضى عليه لم يحلف الآخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم من ذي اليد فاقرب
 لاحدهما لا يحلف للآخر وكذا لو نكل لاحدهما لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه
 فاقربه لاحدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتسليم والآخر
 الشراء فاقربها وانكره لا يحلف لدعيه ويقال لدعيه ان شئت فانتظر انقضاء المدة اوفك الرهن وان شئت
 فافسخ وفيما اذا ادعى احدهما الصدقة والقبض والآخر الشراء فاقرب لاحدهما لا يحلف للثاني وفيما اذا ادعى
 كل منهما الاجارة فاقرب لاحدهما لا يحلف لآخر ما لو ادعى كل منهما الايداع فاقرب لاحدهما لا يحلف للثاني
 وكذا الاعادة ويخاف ماله عليك كذا ولا فيتمه وهي كذا وكذا وفيما اذا ادعى البائع رضى الموكل بالعيب
 لم يحلف وكيله وفيما اذا انكر توكيله له بالنكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع في المأمور به لا يمين على
 واحدتهما وكذا لو ادعى الصانع على رجل انه استصنعه في كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون
 لو ادعى انه وكيل عن الغائب بقبض دينه وبان الخصومة فانكر لا يستحلف المديون على قوله خلافا لهما
 هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يستحلف في قولهم جميعا انتهى وبه علم ان ما في الخلاصة تساهل وقصور
 حيث قال كل موضع او اقر لزمه فاذا انكره يستحلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشراء اذا وجد بالمستري
 عيبا فاراد ان يرد به بالعيب واراد البائع ان يخلفه بالله مانعا ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل
 لزمه ذلك ويصل حق الرد الثانية لو ادعى الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى المديون ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى
 وزدت على الواحد والثلاثين السابعة سبعة اخرى البائع اذا انكر قيام العيب للحال لا يحلف عند الامام
 ولو اقر لزمه كافي خيار العيب والشاهد اذا انكر رجوعه لا يستحلف للقطع ولو اقر به ضمن ما تلف بها والسارة
 اذا انكرها لا يستحلف للقطع ولو اقر بها قطع وذكر الاسبيحاني ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا الوصي
 في مال اليتيم ولا المتولى المسجد ولانظر الاوقاف الا اذا ادعى عليهم العقد فيستحلفون حينئذ انتهى
 (قلت) * وزدت على ما ذكره من الثمانية والثلاثين مسائل الاولى او ادعى على رجل شيئا واراد
 استحلافه فقال المدعى عليه هو لاني اصغير فلا يحلف وفي فتاوى الفضل عليه السلام في قولهم جميعا فاذا استحلف
 فكل والمدعى ارض يقضى بالارض للمدعى ثم ينظر بلوغ الصبي ان صدقه المدعى كان كما قال وان كذبه
 ضمن الوالد فدية الارض وتؤخذ الارض من المدعى وتدفع للصبي وهذا بمنزلة مال اقر الغائب لم يطهر
 جنوده ولا تصديقه لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا * (قلت) * وعلى الاول رجوع هذه الى قول

المتن ولا يستحلف الاب في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي ظهر انها من ماله وفيه تأمل الثانية لو اشترى دار الخضر
الشفيع فانكر المشتري الشرا او اقر ان الدار لابنه الصغير ولاينة فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار
لابنه فلا يجوز الاقرار لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او ثوب ادعى رجلان فقدهما
للقاضي خلفه احدهما فنكل عن اليمين فتعاضى له القاضي ثم اراد الآخر تحليفه فان ادعى ملكا مر سلا او شراء
من جهة لم يكن له ان يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان
كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فاقول للاب بلا يمين
كافي كثير من المذاهب الخامسة او ادعى السارق انه استهلك المسروق ورب المسروق انه قائم عنده فاقول للسارق
ولا يمين عليه قال ابو الميث في النوازل وسئل ابو القاسم عن السارق اذا استهلك المسروق بعدما قطعت يده
هل يضمن قال لا ويستوى حكمه فيما اذا استهلك قبل القطع وبعد القطع قيل له فان قال السارق قد استهلكته
وقال صاحب المال لم تستهلكه وهو عندك قائم هل يحلف قال يجب ان يكون اقول قول السارق ولا يمين
عليه انتهى السادسة اذا وهب لرجل شيئا واراد الرجوع فادعى الموهوب له هلاك الموهوب فاقول قوله
ولا يمين عليه كافي الخانية وغيرها السابعة ادعى عليه انك وصى فلان الميت فانكر لا يحلف الثامنة ادعى
عليه انك وكيل فلان فانكر لا يحلف وهما في البرازية التاسعة لو قال اشترطت العوض وقال الموهوب له
لم تسترطه فاقول له بلا يمين العاشرة اشترى العبد شيئا فقال له البائع انت محجور فقال العبد انا مأذون
فاقول له بلا يمين الحادية عشر اذا اشترى عبد من عبد فقال احدهما انا محجور وقال الآخر انا وانت
ما ذون لنا فاقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي مال اليتيم فرده المشتري عليه بعيب فقال اقاضي
ابرأنتي منه فاقول قوله بلا يمين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة ارض اليتيم واراد تحليفه لم يحلف لان
قوله على وجه الحكم وكذا في كل شيء يدعى عليه الثالثة عشر لو طلب ابو الزوجة زوجها بالمهر فله ذلك
لو صغيرة او كبيرة بكرة ولو اختلف الاب والزوج في بكراتها ولاينة للزوج والتمس من القاضي تحليفه على
العلم بذلك عن ابي يوسف انه يحلف وذكر الخصاص انه لا يحلف الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون
ان صاحب الدين ابرأه وانكر الوكيل لا يحلف الوكيل كذلك هناك في الظهيرية الرابعة
عشر اشترى امة فادعى ان لها زوجا فقال البائع كان لها زوج عبيد فطلقها قبل البيع او مات
فاقول له بلا يمين كذا في البرجندی والله اعلم وهذا التحرير من خواص هذا الكتاب كذا في حاشية الاشباه
للشرف العزى * قلت * وفي حاشيته ايضا للشيخ صالح زاد سبعة اخرى فنقول والخامسة عشر لو طعن
المدعى عليه في الشاهد وقال هو ادعى هذه الدار لنفسه قبل شهادته فانكر فاراد تحليفه لا يحلفه كافي في جمع
الفتاوى السادسة عشر اذا كانت التركة مستغرقة بديون جماعة باعيانهم فجاء غريم آخر وادعى ديناً
لنفسه على الميت فانخلص هو الوارث لكنه لا يحلف لانه حينئذ لو اقر له لم يقبل فلم يحلف كافي في جمع الفتاوى
السابعة عشر رجل له على رجل الف درهم فاقرب بها ثم انكر اقراره هل يحلف بالله ما اقرت قال الدبوسى
نعم وقال الصفار لا وانما يحلف على نفس الحق كافي في جمع الفتاوى الثامنة عشر دفع لآخر مالا ثم اختلف فقال قبضته
ودبعة وقال الدافع بل لنفسك لا يحلف والمدعى عليه قال اقاضي القول رب المال لانه اقر بسبب
الضمان وهو قبض مال الغير كافي في جمع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي وقال ان فلان
ابن فلان الفلاني توفي ولم يترك وارثا غيرى وله على هذا كذا وكذا من المال فانكر المدعى عليه دعواه فقال
الابن استخلفه ما يعلم انى ابنه وانه مات لم يحلف بل يبرهن الابن عليهما ثم يحلفه على ما يدعى لايه من المال

وقيل لا يستحلف على العلم قيل الاول قول الامام والثاني قولهما وقال الحلواني الصحيح قول الثاني انه يحلفه
 كما في الوالدية العشرى لو ادعى عليه الف درهم فقال له المدعى عليه للقاضي انه قد كان ادعى على هذه
 الدعوى عند قاض بلد كذا ثم خرج من دعواه ذلك فابرأني من هذه الدعوى فحلفه انه لم يبرأني منها فان
 حلف حلفت له ماله على شيء اختلف فيه والصحيح انه يستحلف على دعواه البراءة كما في الوالدية الحادية
 والعشرون لو ان رجلا ادعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه للقاضي واراد استحلافه على
 السبب لا يحلف على السبب * قلت * فهذه مع ما قبلها نيف وستون مسألة فليحفظ وقد افاد الامام
 الحلواني ان الجهالة كاتع قبول البينة تمنع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القاضي وصى اليتيم او قيم الوقف ولا يدعى
 عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظر الوقف واليتيم والله واعلم (و) ثالثها (شركة الصنائع) جمع الصنعة كالصنائف
 والصنعة او جمع صناعة كرسائل ورسالة فان الصناعة كالصنعة حرفة الصانع وعمله ولذا تسمى شركة
 الختوفة وشركة الابدان وشركة الاعمال وشركة التضامن (و) شركة (التقبل وهي ان يشترك صانعان
 عاملان بيدهما بلا عرض او عين لكل (خياطان او خياط وصباغ) فلا يشترط اتحاد صنعة ومكان (على
 ان يتقبلا الاعمال) اي محل الاعمال التي يمكن استحقاقها ومنه تعليم كاتبة وقرآن وفقه على المفتي به وكذا شركة
 المجالس بخلاف شركة الدالين والمغنين وشهود المحاكم وقرى المجالس والتغازي والوعاظ والسؤال لان
 التوكيل بالسؤال لا يصح كما في شرح الوهبانية وغيرها عند قوله

* وفي شركة القرائست صحيحة * وفي عمل الدلال لا تصور *

* ويطلبها كالفسخ موت والة * لذا ولذا يتجاوز فيقصر *

* وقبل قوما شغله غير شركة * فاداه منهم واحد فالعمر *

* له الثلث ان كانوا ثلاثة انفس * ومالهما شيء ولا هو اكثر *

اي ثلاثة نفر ايسوا بشركاء قبلوا عمارة مكان مثلا بقدر معين فجاء احدهم فعمله فله الثلث الآجرة
 لا غير ولا شيء للآخرين لتطوع الفاعل بعمله بخلاف مالوك كانوا شركاء كما افاده بقوله (و يكون
 الكسب بينهما) على ما شرطنا مطلقا في الاصح وان لم يعمل الآخر ولو حضرا او امتنع عمدا بلا عذر
 ولم يحسن العمل اصلا او استعان بغيره او استأجره فان هذه الشركة باعتبار الوكالة
 والتوكيل يتقبل العمل صحيح احسن العمل اولا (و) كذا (لو شرط العمل نصفين والربح اثلاثا)
 مثلا (جاز) استحسانا وكذا لو شرطنا الاكثر لادناهما عملا هو الصحيح لان الربح يعتمد ضمان العمل بالبحثة
 العمل فليحفظ وهذا في العناية وغيرها وفي الدرر والغرر لا يستحق الربح بالا حد ثلاث بمال او عمل او تقبل
 فليحفظ ولا يحلو الكلام عن اشعار بصحتها ومفاوضة وعنانا وسيجيئ (وكل عمل يتقبله احدهما) في شركة
 مطلقة (يلزمهما) فعلى هذا الاصل (فعلى كل منهما الطلب) من الامر (بذلك) العمل وكل منهما
 طلب الاجر (وان لم يعمل الا احدهما كما مروا بآني (ويبر الدافع) للاجر (بالدفع الى احدهما) استحسانا
 (والكسب) اي الاجر تقنن (بينهما) وان عمل احدهما فقط (سواء كان العامل اياه او شريكه كما حققناه
 (و) رابعة الوجوه (شركة الوجوه) اي شركة ابدال الشركاء اذ مال لهم ولا عمل ولذا تسمى شركة
 المفاليس وفيه مجاز من وجوه ككها لا يخفى (وهي ان يشتركا) في نوع او اكثر (ولمال لهما) ولا عمل
 (على ان يشتريا بوجوهما) اي بسبب وجاهتهما (ويبيما) فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا بالنسيئة
 (والربح) الباقي يكون (بينهما) على ما يأتي (فان شرطها) اي شركة الوجوه ومثلها شركة الصنائع

كافي التنوير والنصح (مفاوضة صحت) بشرطها اى اهلية الكفالة مع التساوى ويتلفظ بلفظ المفاوضة
 كافي المضرة (ومطلقها) اى الوجوه وكذا الصنایع (عنان) باعرف اولانه ادنى (وتضمن) شركة
 الوجوه والصنایع (الوكالة فيما يشترى به) وكذا الكفالة ايضا لو مفاوضة (فان شرطاً) في شركة الوجوه
 (منافسة المشتري) بينهما في المفاوضة والعناق (او مثالثة) اى المشتري في العنان (فالرجح كذلك) اى
 منافسة او مثالثة (وشرط الفضل باطل) اى الشرط باطل والعقد صحيح لافساد كما توهم بعضهم انتهى
 فصل في الشركة الفاسدة (ولاجوز الشركة فيما لا يصح الوكالة) فيه (كما) لمباحات مثل
 (الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد والاستقاء) والملح والاحجار وثمار الجبال وغيرها من موضع يباح
 اخذه (و) اعلم ان (ما جمعه كل) منهما (فله) وما جمعه معا فلهما (وان) حصله احدهما (اعلم الاخر
 فله اجر مثله) وان لم يأخذ معينه ماله قيمة وذا بالاجماع كافي الحانية وغيرها (لا يزداد على نصف ثمن
 المأخوذ) يوم الاخذ ان كان له والا فينبغي ان يكون الحكم فيه بالتخمين والقياس (عند ابي يوسف) لانه
 رضى به وهو المختار عند المص كصاحب النقاية وغيره بناء على تقديمه وهذا اصل جليل استدل به صاحب
 الكفاية وغيره (خلافاً لمحمد) فعنده له اجر المثل بائناً ما بلغ وهو المختار عند صاحب الهداية على ما دل
 عليه كلام الكفاية وكذا ما أتى في المضاربة كذا في القهستاني قلنا وقد تبع الهداية صاحب
 التنوير فتقدم قول محمد وحافظه المص سيما على ما صدره في ديباجته فتنبه (وما احدهما معا فلهما) نصفين
 لا سوا ليهما في سبب الاستحقاق (وان كان لاحدهما بغل والاخر راوية فاستقى احدهما فاكسبه) لانه
 المحرز للباح (وللاخر اجر مثله) اى اجر مثل البغل والراوية لفساد الشركة (و) اعلم ان (الرجح
 في الشركة الفاسدة) يكون (على قدر المال ويبطل شرط الفضل) لان العقد لما فسد فسد ما تضمنه
 من المشروط فيه فبقى الاستحقاق بقدر المال فلو كل المال لاحدهما كدابة او كسفينة او بيت او دابة
 دفعها لرجل ليوزعها والاجر بينهما فالشركة فاسدة والرجح للمالك والاخر اجر مثله ولو ابيع عليها البر
 فالرجح لرب البر والاخر اجر مثل الدابة لان منفعة الدابة لاتصلح مال الشركة كالعروض ولو لاحدهما
 بغل والاخر بعير فالاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعر كافي النهر عن المحيط (وتبطل الشركة) اى شركة
 العقد (بموت احدهما) علم به الشريك او لانه عزل حكمي (و) لو حكما مثل (لحاقه مرتداً ان حكم به)
 وبفسخ احدهما وبقوله لا اعلم معك وبجنونه مطبقاً زاد القهستاني وبالحجر عليه واومات احد ثلاث لم تنفسخ
 في حق الباقي ولو نكح احدهم واراد الاخر ان النقض ليس لهما ذلك بدون الغيب ولا ينقض البعض دون
 البعض كما في الظهيرة وغيرها (ولا يركب احدهما مال الاخر) بعد الحول (بلاذنه) لانه ليس من جنس
 التجارة فلو اداها احدهما لم يحز (فان اذن كل صاحبه) بالاداء (فاديا معا ضمن كل حصة صاحبه)
 ثوبية وتقاصاً او رجوع بالزيادة (وان ادى ما متعاقباً ضمن الثاني) سواء (علم باداء الاول او لا) عنده
 (وقال لا يضمن ان لم يعلم وكذا ان علم على الصحيح) عندهما كما لا ضمان عندهما في مسألة المعية
 كما في القهستاني عز زيدات العتاني وعلى هذا الخلاف الوكيل باداء الزكاة او الكفارة ذكره الزيلعي وغيره
 (و) اعلم انه (ان اذن احد المتقاضين لشريكه ان يشتري امة ليطمئنها ففعل فهي له خاصة) لالشركة
 (بلاشئ) لتضمن الاذن بالشراء للوطى الهبة اذ لا طريق لحله الا بها حرمة وطى المشتركة وهبة المشاع
 فيما لا يقسم بجائزة (ويؤخذ كل منهما) وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة (وقال لا يضمن حصة شريكه)
 ولا بد من صريح الاذن هنا اتفاقاً قال في الواهبانية

❦ ولوقال هذى اشترىها تحصى ❦ فليس سكوت منه ادنا مغير ❦

❦ فروع ❦ القول لمنكر الشراكة برهن الورثة على المفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا انه كان مع المولى في حياة الميت برهنوا على الارث والمولى على المفاوضة قضى له بنصفه كفى القبح تصرف احد الشرىكين في البالد والآخر في السفر واراد القسمة فقل ذى اليد قد استقرضت انفا فاقول له ان المال في يده شروا كراما فباعوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فدسه في التراب ولم يجده حلف فقط ودفع لآخر مالا اقرضه لنصفه وعقد الشراكة في الكل فشرى امعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنصفه اخذ المتاع بقيمة الوقت وقال ما شريت اليوم من انواع التجارة فهو بنى وبنك فقال نعم جاز شري عبدا مثلا فقال له اشركني فيه فقال فعلت ان قبل اتبني لم يصح وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم به ولو قال اشركني فيه فقال نعم نعم نعم قيد آخر وقال مثله واجيب نعم فان القائل عالما بمشاركة الاول فله رבעه وان لم يعلم فله نصفه لكون مطلوبا به شركته في كماله ويخرج العبد من ملك الاول انتهى ❦ كتاب الوقف ❦ مناسبة للشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما الانتفاع بما يزيد على اصل المال واه معسنى لغوى وشرعى وسبب ومحل وشرائط وركن واحكام ومحاسن ووصفة (هو) لغة مصدر وقته اى حبسه وقفا فهو واقف وهم وقوف ووقف بنفسه وقوفا يتعدى ولا يتعدى ويطبق على الموقوف مباغاة كضرب الاعير كضرب به فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفه الا في لغة ردية كما في المغرب وغيره وفيه اشعار بان التصغير ضعيف في الدر المنصون ان اوقفه لم اسمع عند ابى عمرو وسمع عند غيره على ان التعدية بالهزة قياسية انتهى وشرعا (حبس اعين) ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة (على) حكم (مك او اوقف) فالرقبة باقية على ملكه في حياته ومالك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ما يأتى من النذر بالمنعته يأبى عنه ويشكل بالسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه وانما قيد بالقول لانه لو كتب صورة الوضعية مع الشرائط بلا تلخيص لم يصح وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود اشهدوا على مضمونه فانه اقرار بانى وقف كما ذكرت فيه او كلاما نحوه فينشد يصير وقفا انتهى (و) حبسها على (اتصدق) او نذر بالتصدق على وجه الخير (بالمنفعة) منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز ان يرفع رفعة وان يكون حكمه كما اشترى به في التحفة ولا يشكل باوقف على قريبه صلى الله تعالى عليه وسلم فان في جوازه روايتين (كالمارية) في الحبس على الملك والتصدق بالمنفعة مع عدم اللزوم ولذلك اوصى بعد موته يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت وحينئذ (فلا يلزم) عند ابى حنيفة ومانقل عنه انه كان لا يميزه فبمعنى لا يجعله لازما فاما اصل الجواز فثبت عنده (ولا يزول ملكه) اى ملك المالك المجازى عن العين عند ابى حنيفة وان علق بموته على الصحيح كان متفق وقف داري على كذا كافي الهداية وغيرها (الا) اى لكون في اربع صور فالأولى لقطع والا لا يصح التفرع كالا ينفى (ان يحكم به) اى بجواز الوقف حاكم ولاه الامام فانه يزول ملكه حينئذ ويصير لازما وصورته ان يسلم للمولى ثم يرجع املة عدله لزمه فيخصمان اليد فيفرض بلزومه ولا تشترط المرافعة في كل موضع تحتاج فيه حكم الحاكم بمجتهد فيه كوقف واجارة مشاع وتماه في الجواهر والمضمرات فليحفظ (قيل) قائله صاحب الوقاية وغيره (او يعاقبه بموته بان يقول انما مت قد وقتت) والصحيح انه كوصية فيلزم من الثالث بالوت لاقبله او بان يغزوه مسجدا كما يأتي او بان يقول وقفها في حياتي

وبعد وفاتي فيجوز بالاتفاق لكن عند الامام مادام حيا هو نذر بالتصدق بالغلة فعليه الوفاؤه الرجوع ولولم يرجع حتى مات جاز من الثلث * (قلت) * فغني لا يلزم الا في هذه الاربع يعني لزوما حايا او ماليا فتمه وبه بان ان في صورتى الوصية له الرجوع مادام حيا مطلقا غنيا كان او فقيرا بامر القاضي او بغيره كما افاده الشرع نبلاية وغيره فقول الدرر لو افتقر يفسخه القاضي لو غير مسجل منطور فيه فتأمل (و) شرعا (عندهما هو حبس العين) وازالة ملك المالك المجازى مقتصرة (على) حكم (ملك الله تعالى) المالك الحقيقي والتصدق بالمنفعة بقريته العطف (على وجه يعود نفعه على العباد) وانما قدر الحكم لان ملكه تعالى بمعزل عن تصرف العبد فيه انما تصرفه في حكمه ذكره ابن الكمال اولانه لم يصير ملكا لاحد ونظيره في الشرع المسجد الذى نظيره الكعبة كافي القهستاني عن النهاية (فيلزم) عندهما (و) يزول ملكه بمجرد انقول عند ابى يوسف وعند محمد لا مال يسلمه الى متولى) وبقول ابى يوسف يفتى للعرف كافي المتبحر عن البحر عن الصدر الشهيد ونقل ابن الكمال وغيره عن التمه والعون ان الفتوى على قولهما وان لم يكن لهما حجة في ذلك على الامام وفي القهستاني وقوله اقوى من حيث المعنى وغير مخالف للآثار فانها محمولة على الاضافة او الوصية كفى المبسوط ثم نقل عن الحقائق وغيرهما ان بقولهما يفتى وان قال ابو يوسف ان الشيخ لم يفرع عليه ولذا كنت راجلا فيه وفيه اشارة الى انه لو قال ارضى هذه موقوفة على المساكين صار وقفا فاقبول ليس مما لا بد منه وهو ركن في التبرعات كاصدقة والى ان سببه بالاحباب ونيل الثواب يعنى بالنية من اهلها لانه مباح بدليل صحته من الكافر اى الاعلى بعبادة احرار بنى قبل او مجوسى وجاز على ذمى لانه قرينة حتى او شرط منع من اسلم صح شرطه على المذهب وقد يكون واجبا بالنذر وبهذا عرف صفته وحسنه وركنه وسببه وحكمه مامر في تعريفه ومحل المال المتقوم المقابل للوقف واما شرطه فشرط سائر التبرعات كحرية وتكليف وان يكون قرينة في ذاته معاوما منجزا وفي التخصيص اشعار بما صرح به بقوله (فلو وقف على الفقراء او ببغ سقاية او خانا او رباطا لى السبيل او جعل ارضه مقبرة) او خانا او حوضا او بئرا او قنطرة (لا يزول ملكه عنه) عنده وان اضيف الى ما بعد الموت كإمام وحكى الحاكم المعروف بمرده عن الامام جواز ذلك كالسجدة كافي الشرع نبلاية عن الخانية (الا بالحكم) ولا يتعين مامر طر يقابل لو باعه فشهدوا عليه بانوقف حكمهم بلزومه نفذ وكذا لو قال ان قاضيا حكم بحكمته فانه يلزم او ان ابطله قاض كان صدقة او يقرانه وقف لرجل وانه متولى وهو في يده فهذه حيل لزوم وقف المريض فليحفظ وتأني نظم (وعند ابى يوسف يزول بمجرد انقول وعند محمد اذا سلمه الى متولى) وقد علم مامر ان قول ابى يوسف المرجح (واستقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة) فالتسليم والتقبض للموقوف بما يليق به شرط لزوال ملكه عنه كافي الخانية فلا يحسن الاكتفاء بالتولى وهو كالقيم من كان وكيله للوافف في التصرف في الوقف واذا انزل بموته الا اذا فوضه حال حياته ومماته فانه وكيل حال الحياة ووصى حال الممات فلو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلا فاللثاني ولو جعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يخصص وتماه في الاسعاف وكذا في الاشباه فيما افترق فيه الوكيل والوصى وسنشير اليه والتسليم الى المشرف ليس بشيء فانه حافظ لا غير وهذا اذا لم يشترط الولاية لنفسه والافقده فقط اشترط التسليم لانه شرط مراعى كافي القهستاني عن النهاية * قلت * لكن نقله في التبع احتمالا قال ويمكن تسليمه ثم اخذه منه فتمه وعليه يمتثل اطلاق ما في انغاز الاشباه اى شيء اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز نقل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز انتهى فليحفظ وفي المنظومة المحيية

ذكر هلال صاحب والخصاف * وغيره في كتب الاوقاف * لفظ الوصي يراد منه الناظر * ولفظ قيم له ينظر
وفيها ايضا * وصوروا في الكتب صاح صور * ثبت فيها الوقف بالضرورة *
وهي بان يوصى بربع الدور * للفقراء ابدا الذهور * او فلان ابن فلان ابدا * ثم المساكين واما سر مدا
وذكروا ايضا هنا طريقه * يلزم فيها الوقف في الحقيقة * بان يقول ان قاضيا حكيم * بصحة الوقف فصح وانبرم
وقوله حكم حاكم فقط * يكفي وتسميته لا تشترط * كذا ذكرهم صاحب لوقف سالف * صح بلا بيان ذكر الواقف
ولو على باب مكان حجر * وقفية المكان فيه نفروا * فان بوقفية قاض قضى * حكمه في ذلك ليس يرضى
* ومثله المقطوع او لوح ضرب * في باب خانوت وقد كان كتب *
* بانه وقف كذا لو احضرا * صكا وفي ذلك الصك صاحب قد جرى *
* خط العدول والقضاة السالفة * بان جد ذلك اضحى واقفه *
* فليس للقاضي هناك يحكم * بذلك الصك وليس يلزم *
* قالوا لان الخط قد يزور * فلا يكون الصك فيما حرروا *
* بحجة والحجة اليبينة * اما باقرار انت او يينة *

(و) اعلم انه (شرط لتماه ذكر مصرف مؤبد) عندهما (وعند ابى يوسف يصح بدونه واذا انقطع
صرف الى الفقراء) وهذا بيان لشرائط الخاصة فجعله كالصدقة وجعله ابو يوسف كالاعتاق واختلف
الترجيح والافتاء والاخذ بقول ابى يوسف احوط واسهل كافى المنع عن البحر وبه يفتى كافى الدرر وصدر
الشريعة وفي فتح القدير انه اوجه عند المحققين والخلاف في ذكره لا يثبت واما في نفس انه لا يثبت بشرط بالاجماع
حتى اوقفه بشهر مثلا بطل بالافتاء كافى الدرر وانغرر وانتوير وغيرهما وعليه فلو وقف على رجل
بعينه جاز وعاد بعد موته لورثة الواقف وعليه الفتوى وقيل للفقراء وهي رواية البرامكة انتهى فليحفظ
قلت * ويرد عليه ما في الخاتمة من صحة الوقف الموقت مطلقا حيث قال وقف داره يوما او شهرا او
وقتا معلوما ولم يرد على ذلك جاز الوتف ويكون وقفا ابدا انتهى واقفه في الشرع بلاية فليحفظ (وصح
عند ابى يوسف وقف المشاع) وقت القبض محتملا للقسمه واليه ذهب هلال ومشيخ بلخ وصنيع الص يرجحه
على عانته في تقديم الاقوى والمختار للفتوى وهو اختيار صدر الشريعة ذكره الباقاني ولم يصح عند محمد
لاشتراطه القبض كالهبة فاشاع وقت العقد فقط ولم يحتمل القسمه اصلا كحماهم صح وقفه اتفاقا الا لمحمد
والمقبرة فلا يصح وقفهما مشاعا اتفاقا لان بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى وتخرج النهايات بز رع سنة
ودفن سنة اوسنة مسجدا اوسنة اصطبل والشيوخ الطاري والمقارن سيان فالتعميد بالمقارن ظن ذكره
القهستاني ولو قضى بجواز المشاع جاز اتفاقا * قلت * وفي المنع عن البحر ومتى كان في المسئلة قولان معجمان
جاز انقضاء والافتاء باحدهما انتهى فليحفظ (و) صح عند ابى يوسف (جعل غلة الوقف) اي منافعه كلا
او بعضا (او الولاية) بالكسر والفتح اي تولى امر الوقف كالعزل والنصب وغيرهما (لنفسه) وكذا لو
استثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه مدة حياته جاز الوقف والشرط عند ابى يوسف فاذا انقضوا صارت
للمسكين كافى المعنى وفيه اشارة الى انه لا يحل للواقف ان يأكل من وقفه الا بالشرط كافى المضمرات والى انه
لو شرط لنفسه مات وعنده معايق عيب او زيب رد الى الوقف واما ان كان حرارا فلا ورثة وهذا عند
ابى يوسف واما عند محمد فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ على قوله كافى المحيط ذكره القهستاني
وكتبنا في شرح التنوير انه لو لم يشترط الولاية لاحد فهي له عند ابى يوسف وهو ظاهر المذهب كافى

النهر خلافاً لنقله في المنح وانه يزعم او غير مأمون كما يأتي متنا فتنسه (و) صح عند ابي يوسف
ايضا (جعل البعض) من الغلبة (او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء)
والمساكين (و) صح عنده ايضا التحويل الى افضل (شرط ان يستبدل) الواقف (به) اي الوقف
او ثمنه اذا بيع (غيره ذاشاء) فيكون وقفا مكانه على شرائطه وان لم يذكرها ثم لا يستبدلها
بشئ الا بشرط في اصل الوقف وسيجيء ما لو شرط لنفسه التغيير والتبديل هل يكون التبديل
للتأسيس ام لا ككيد واما بدون الشرط فلا يملكه الا القضي كافي الدرر والغرر وغيرها وشرط
في البحر خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البديل عتار او كون المستبدل قاضي الجنة بذى العلم
والعمل اذارة مصلحة وفي النهر ان المستبدل قاضي الجنة فانفس به مضمونة فلا يخفى ضياعه ولو بالدرهم
والدينار وكذا لو شرط عدمه وهي احدي المسائل السبع التي يخالف فيها بشرط الواقف وسحقه وفي
المنظومة المحببة قال

* وجاز للقاضي على ما نقلوا * اذا رأى مصلحة يستبدل *
* فانهم قالوا على ما ضبطا * وان واقفا لوقف شرطا *
* ان ليس للقاضي هناك مدخل * فذلك شرط باطل لا يقبل *
* اذ نظر القاضي يكون اعلى * وهكذا السلطان فيما على *

وقلت * وقال صدر الشريعة يجوز الاستبدال بدون الشرط اذا ضعفت الارض عن الزرع ونحن
لانفي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضا جعلوه خيلة الى ابطال اكثر
اوقاف المسلمين فعملوا ما فعلوا زاد اثمهم ان وهذا في زمانه ونعم الزمان هذا وهو شاك عنه واما في زماننا
فلا يبقى الزمان اوقف فيستبدل ولا من اوقوف عليه فيستبدل به ومع هذا نرجوا من الله تعالى ان يحدث بعد
ذلك امر انتهى * وقلت * وبيركد دعا قد حدث امر شريف سلطان يمنع استبداله بالكلية وامر ان
يصير باذن السلطان نصره الله تعالى تبعا لترجيح صدر الشريعة كما افاده المفتي ابو السعود وانه كان سنة
تسعمائة واحدى وخمسين وكرن بينه وبين تبيين القهستاني لكتابه عشر سنوات لانه كما وجد بخطه
الكرج انها تبيين سنة تسعمائة واحدى رار بعين * وقلت * واقاد المفتي في معروضاته ايضا انه لو شرط
عدم مداخلة القضا والامراء وان داخلوهم فعلهم لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب بما يخصه انه في
سنة تسعمائة واربع واربعين حررت الوقفيات المشروطة هكذا وانه ورد الامر الشريف بانهم يعرضون
للدولة العلية المنزلى بنفسه لو من الامر او من دولتهم يشاورهم القضا على وفق الشرع بلا تخلف
وان الواقفين لو ارادوا فساد صدر يصدر واذا داخلهم القضا والامر فعليهم اللعنة فهم الملعونون
لم يقرر ان الشرع لا يخلف بالشرع جميعها فهو يبدل انتهى فيحفظ * تبيينه * في ذوى المفتي ابو السعود
باع شيئا من وقفه الصحيح هل اصح فاجاب ان لم يكن مسجلا وقد باعه برأى اقساض تبطل وقفية ما باعه
اي لانه مجتهد فيه وان كان مسجلا لم يحكموا بحكمه فابع باطل والكل على ما كان من الوقفية كافي في فتح الغفار
عند قوله متنا اطلق القاضي بيع الوقف غير المسجل وارث الواقف فابع صح ولو اغيره لانه انتهى * قلت *
لكن نقل في النهر عن البحر عند قول الكنا ولا يثبت اوقف وان ما فاق به قارى الهداية من صحة الحكم
بأنه قبل الحكم بوقفه فمحمول على ان القاضي مجتهدا وسهوا انتهى و به اندفع دفع صاحب المنح لم يذكره
اللامه قاسم * وقد ذكر قارى الهداية جواب سؤال آخر بما يخفى الاول فراجعه او تأمل * قلت *

و بقي المسجل لو انقطع ثبوته واراد اولاد الوقف ابطاله فقال المفتي ابو السعود في معروضاته قدم مع القضاء
من استماع هذه الدعوى انتهى فليحفظ وفي صدر الشريعة جوز بعض المتأخرين بيع الوقف اذا خرب لعمارة
الباقى والاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الحجة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقية وقد شاهدنا فيه مثل
ما شاهدنا في الاستبدال انتهى وكذا نقلوا عن محمد لو حرب المسجد او ماحوله واستغنى عنه عاد ملك الباني
ان عرف والا فلقطة قيل وعليه الفتوى وقال ابو يوسف لا يعود ملكا ابدا لان الوقف اعتناق الارض
فبقي مسجدا الى قيام الساعة وكذا الرباط والبئر والحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ وبه يفتى كافي التنوير
والقهستاني عن المضمرات وقد كتبت في ديباجة شرح التنوير انه يفتى اكد من عليه الفتوى وفي التنوير
و يصرف وقفها الا قرب مجانس اليها وكذا نفس الوقف على ما في القهستاني معن يا الزاهدي ونحوه في الدرر
والغرر لكن افاد في الشرع بلالية ان الفتوى بخلاف هذا لما في الحاوى القدسي قال ابو يوسف هو مسجد
ابدا لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله لمسجد اخر مطلقا وهو الفتوى فليتنبه لذلك ونقله عنه
في النسخ كذلك وام يتنبه لذلك وتبصر (خلافا لمحمد في الكل) اي في كل المسائل السابقة فقول ابى يوسف
مختار المص ايضا لما علم من عاقبة كنيته عليه في ديباجته ذكره السابق وقد قدمت عن القهستاني انه ليس لمحمد
رواية ظاهرة في بعض ما مر فتدبر **تنبه** في الاشياء وغيره الفتوى على قول ابى يوسف فيما يتعلق
بالوقف والقضاء (وصح وقف العقار) للنصوص والآثار (وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد)
وكذا غير المتعارف ايضا عند محمد وبطل عند ابى يوسف ان لم يتعارف كافي شرح الوهابية عن الزاهدي
عن السير الكبير وتبعه الشرع بلالى واقره ونقله القهستاني واقره وليحفظ لكن في البرجندی وغيره ان غير
المتعارف لم يجز عند الثلاثة عندنا وعند الشافعي كما يمكن ان ينفع به مع بقاء اصله ويجوز بيعه يجوز وقفه
بمنزله العقار انتهى فتنبه وسواء كان تابعا للعتار اولاو صحبه ابو يوسف لو تابعا وابطله الامام ولو تابعا
كافي الهداية وغيرها لكن في الخلاصة لو تابعا صح اجاعا فتبصر (كالقاس والمير) وجميع الآت الزراعة
والشرب (والقدوم والنشار والجنابة وثيبتها) وكذا وقف الاكسية على الفقراء فتدفع اليهم شتاء
ثم يردونها بعده كافي البرازية **قلت** وفي زماننا وقد وقف بعض المتولين على المؤذنين الفراء شتاء
ليلا فينخي الجواز سيما على ما مر عن الزاهدي فتدبر (والقدور والمراجل والمصاحف) ولو على اهل
المسجد ويقرأ فيه او غيره او على جيرانه او المارة كافي القهستاني **قلت** وقيد في الدرر اهل المسجد
بكونهم يحضون قال ولو وقف على المسجد جاز ويقرأ فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وبه
عرف حكم كتب الاوقاف من محالها الانتفاع به والفقهاء بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق
وقفه لم يجز نقلها وان على طلبة العلم جاز وجعل مقرها في خزائنها التي في مكان كذا في جواز النقل تردد كافي النهر
واما شرط واقفها الرهن فباطل لان الوقف في يد مستعيره امانة فلا يتأتى الايقاء والاستيفاء بالرهن به كافي
البحر والكل في شرحي على التنوير (والكتب) وقيل لا يجوز وقف الكتب على المسجد والمدرسة ونحوه
وعليه الفتوى كافي المضمرات والاول الصحيح كافي الحاشية ذكره القهستاني وعليه الفتوى كافي البرجندی
وغيره وقد زاد مشايخنا اشياء من المنقول على ما قاله محمد عملا بالتعامل كافي النسخ **قلت** وعليه مع ما مر
عن الزاهدي فلا يحتاج لرواية الانصاري عن زفر بوقف الدراهم والدنانير كاطن وقد ورد امر شرعي
للقضاة بالحكم به كافي معروضات المفتي ابى السعود وكذا اوقف المكيل والموزون فيبايع ويدفع ثمنه مضاربة
او بضاعة كالدرهم وقاسوا عليه وقف كر بر على شرط ان يقرضه لمن لا بذل له ايرضه لنفسه فاذا ادرك
اخذ مقداره ثم اقرضه غيره فيجوز ومثله كثير في الرى ودماوند كافي الخلاصة قال ولو وقف بقرة على ان

ما خرج من ابنها وسميها للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان يجوز والحق في البحر السفينة بالتساع والحق في البحر وقف البناء بدون الارض وكذا وقف الاشجار بدونها لانه منقول فيه تعامل وايده بما في فتاوى قارى الهداية وقف البناء والغراس بلا ارض الفتوى على صحته انتهى * قلت * وهذا باطلا لانه يعنى الارض المملوكة ايضا على خلاف ما اعتمد في منتهى ونظمه القاضى المحبى بقوله * وقف البناء والغراس صرفا * يجوز ان كان الفرار وقفا * وان يكن وقفا على غير الجهة * على الصحيح فيه فاعلم ما شئت * قلت * وبه بان ترجيح كلام ابن الشحنة ورده على شحنة العلامة قاسم حيث منع جوازه بل نقل عن الزاهدى جوازه في ارض ملك ايضا عند البعض ونظمه فقال * ويجوز ايقاف البناء دون ارضه * واولئك ملك الغير بعض يقرر * (وابو يوسف معه في وقف السلاح والكراع) اى الدواب التى يحمل عليها (كالخيل والابل) والبقر والثيران للحمل عليها (في سبيل الله) لشوته بالنص وفي الشرع نبالية عن البرهان انه يجوز اتفاقا في السلاح والكراع وبه يفتى (وبه) اى يقول محمد (يفتى) لوجود التعامل وبه يترك القياس كافي الاستصناع قال عليه الصلاة والسلام مارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (وكذا يصح عند ابى يوسف وقفه تبعا) وقدمنا عن الخلاصة صحته بالتبعية بالايجاع (كن وقف ضيعة بقرها و اكرتها وهم عبده وسائر الآت الحرائة) كشجر مع ارض وحام مع برج ونحل مع كورة وهذا لان من الاحكام ما يثبت تبعا ولا يثبت قصدا كاشرب في بيع الارض والبناء في الشفعة كافي الاختيار (واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن كما يأتى متنا ولكن يودع ويوجر ويجاز بيع المحقق المخرق وشراء آخر بثمنه وقيل يجوز دفع البعض لظالم طمع فيه حفظه الباقى وعن شمس الاسلام اوافق الوقف جاز للقاضى فسحبه بطلبه ذكره القهستاني وقيدته في الدرر بغير السجل وقدمنا انه منظور فيه وان نظمته المحبى بقوله * وواقف الوقف اذا ما افتقرا * ولم يكن مسجلا محررا *

* يراجع القاضى حتى يفسخها * وحكم هذا الوقف قطعاً يفسخها *

(الانه يجوز قسمة المشاع عند ابى يوسف) لانه القائل بحدثة وقفه فلو قضى بجوازه لم يقسم عند الامام والاستحسان مع ابى يوسف ذكره القهستاني وغيره ومعه محمد كافي التنوير وغيره وبه افتى قارى الهداية وغيره سواء كانت حصصه شر يملكه ملكا او وقفا اى واختلفت جهة وقفيهما او وقف هو نصف عقاره مثلا ولكن يتسمه هو او ورثته مع القاضى فيعزز القاضى الوقف من الملك ولهم بيعه وقيل لاحاجة للقاضى ايضا بل يبيع نصف الملك ثم يقاسم المشتري ذكره البرجندي وغيره ولو كان الكل وقفا جاز اتهاى دون القسمة اجماعا وهو المذهب وبعضهم جوزها ذكره قارى الهداية ولو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعاً يكفيه فليس له اجرة ولا له ان يقول انا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايى انما تكون بعد الخصومة نعم لو استعمله كله احدهم بالغلبة بلا اذن الآخر لزمه اجر حصصه شر يملكه ولو وقفنا على سكنهما بخلاف الملك المشترك ولو معدا للاجارة كافي شرحنا على التنوير معن باللقية وفيه من الغصب معن يا تزواهر الجواهر والمعتمد لزوم الاجر على الشريك والزوج في دار التيمم الملك كالوقف خلافا لما في الصيرفية وان مسئلة الدار كمسئلة الارض كافي الخانية فلو سكن الحاضر فيما اذا كان لا يضرها فلها غائب ان يسكن قدر شر يملكه قالوا وعليه الفتوى وفي المنظومة المحبى

* والوقف ان كان له ارباب * وطلبوا القسمة لم يجابو *

* بل يتهاون في قدر الحصص * وذلك ما علمه في الكتب ينص *

* لكن اذا كانت لشخصين معا * ارض و كانا وقفها اجمعا *
 * عين ذا حصّة على جهة * وعين الآخر غير ذي الجهة *
 * ثم تنازعا فقالوا تقسم * بينهما كما بذاك حكموا *
 * لو وقف الانسان وقفا شايعا * من ارضه ومات ثم نازعا *
 * ورثة الواقف بعض بعضا * وطلبوا القسمة قالوا يقضى *
 * لهم بذلك وله قد جوزوا * والملك من وقف هناك يغرز *

(ويبدأ) اي يجب على القيم البدء (من ارتفاع الوقف) اي غلاته التي تحصل منه وهو من اطلاقات العموم وحيث يسمون ما يحصل من الزرع ارتفاعا يريدون بذلك الحاصل بالرفع وهو رفع الزرع الى البيدر بعد الحصاد ذكره البرجندي (بمعرفته) بالكسر مصدر او اسم ما يعمر به المكان بان يصرف عليه حتى يبقى على الصفة التي وقفها الواقف دون زيادة في الاصح فلو كان في الوقف شجر يخاف القيم هلاكه كان له ان يشتري من غلته فصيلا فيغرز به لان الشجر يفسد بطول الزمان او كان فيه ارض سبخة لا تثبت كان له ان يبدأ باصلاحها منه كافي الخانية وغيرها واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعمره لا يستدين الا بامر القاضي كافي القهستاني عن المنية * (قلت) * فهذان شرطان ملوان الاستدانة على الوقف كما في الاشياء عن الوهبانية ونظمه المحي فقال

* والاستدانة على الاوقاف ان * لم يك بد منه جاز فاستدن *
 * باذن قاضي وهنا ان يستدن * شيئا بلا امر من القاضي ضمن *
 * والاستدانة بقرض فسرنا * فيما يحرقونه وبالشرنا *
 * نسيئة و جاز لنا طرانا * يتباع بالاكتر من قدر الثمن *
 * ثم يبيع ما اشترى ويصرفه * ويربح ذامن مال وقف نعرفه *

قلت * فلا بد من كونه بامر قاض فيما لا بد منه هو المختار وهذا هو القاضى قريبا فلو بعيدا استدان بنفسه فيما فيه ضرورة كخشية الانهدام واكل الجراد الزرع ويحتاج لفقة ليجمعه ومطالبة السلطان بالخراج والقياس يترك بالضرورة وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فلو كانت وقرقها القيم ضمن لانه يلزمه ابقاء قدر ذلك في كل سنة كما يأتي فتنبه وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديبه بالدفع * (قلت) * وهذا اذا كان في تأخير التعمير خراب عين الوقف والافيجوز الصرف للمستحقين وتأخير العمارة للغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بين فان خيف قدم كافي الزواهر عن البحر * (قلت) * وهذا اذا لم يشترطه الواقف فلو اشترطه لزم ادخاره في كل سنة وان لم يتحججه لجواز ان يحدث حدث ولا غلة فليحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وبه صرح في الاشياء * (قلت) * وهذا كله اذا حارب بنفسه فلو بصنع احد كان عليه لاعلى الوقف كافي الزواهر عن البحر عن الولوالجية (وان لم يشترطها الواقف) اشوت شرطها اقتضاء بل لو شرط استوائهما بالمستحقين لم يعتبر شرطه كما سيحى فتنبه (ان وقف على الفقراء) اذا مال لهم اقرب من هذه الغلة فوجب فيها فلو فضل عن العمارة صرف اولاه الى ولده الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مصره من كان اقرب الى الواقف متزلا وقيل لا يعطى الاقر بأه شيء كما في المحيط ومن اظن انه يرجع بالفضل وقيل بالحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف على العلماء ذكره القهستاني وفي البرازية وقف على الفقراء ثم افتقر الواقف او وارثه لا يعطى له من الوقف شيئا عند الكل وفي الصيرفية وقف دارا على امام المسجد ثم ان الواقف جعل نفسه اماما هل يجوز له اجر تلك الدار قال لا وفيها قيل لرجل بع

عقارك فقال وقفته على ولدي الصغير فلان له بيعه هو المختار بخلاف ما لو قال ان كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فظهر انها كانت في ملكه وقت التكلم فانها تصير وقفا لانه تعليق على امر كان فيكون تخيرا كافي معين المفتى (وان وقف على معين) زاد في الوقاية والنقاية واجره للفقراء لبيان اشتراط التأيد في الوقف (فعليه) التعمير في ماله لامن الغلة لان الغرم باقيم كافي الدرر وغيرها وان لم يشترطه او اوقف فلو الوقوف دارا فعمارتها على من له السكنى ولو متعدد امن ماله حتى يبق الموقوف كما كان عليه وكذا اذا خرب شيء على ذلك ولم يزد في الاصح اذا ضرورة لان زيادة فلا يؤخذ من الارتفاع (فان امتنع) المعين عن العمارة (او كان فقيرا) لا يستطيع عمارته (آجره) منه او من غيره (الحاكم) القاضى او القيم استحسانا صيانة للوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يوجره كافي القهستاني عن الكافي وكتبت في شرحي التنوير ان الموقوف عليه الغلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الا بتولية او باذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى ويجوز ان ينتصب خصما عن الكل لو اصيل الوقف ثابتا والا لوفى البرجندی عن قاضيه خان قال الفقيه ابو جعفر كل وقف لا يحتاج للعمارة ولم يكن للوقوف عليه شرك جاز للوقوف عليه ان يوجره والا فلا فلو بشرط الوقف البداية بالخراج والعشر لم يجوز ان يوجره للشركة والاجاز وسيأتي وفي المنظومة

المجبية
 * ومستحقوا الوقف ما استحقوا * ولا لهم في الربع اصلاح
 * في زمن التعمير بل ان كانوا * يحتاج للتعمير ذلك الاناء
 * عمرا ولا ما اذا ما صرفا * ناظر ذا الوقف وكان عرفا
 * بانه يحتاج للتعمير * يضمن ما اعطاه للتقصير
 * ثم اذا ما فاض بعد الصرف * عقيب ذلك العام ربع الوقف
 * لا يأخذوا الفاضل منه عوضا * عن الذي قطع في عام مضى *

(وعمره باجرته) كعمارة الوقف ولم يزد الا برضى ذلك المعنى (ثم) بعد التعمير (رده اليه) اي زدياني الوقف الى مصرفه المدين رعاية للحقين ولا يجبر الابي على العمارة واعلم انه لا عمارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى فلو سكن هل تلزمه الاجرة الظاهر لا لعدم الفائدة الا اذا احتيج للعمارة في أخذها المتولى ليعمرها واهو المتولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها مما عليه من الاجر فان لم يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له ومؤنتها عليه صحها وهل يجبر على عمارتها الظاهر لا كافي اتهم وفي الفسخ او لم يجد القاضى من يستأجرها لم اره وخطري انه يجبر بين ان يعمرها او يردها لورثة الواقف انتهى * قلت * فلو هو الوارث لم اره صرفا وفي فتاوى قارئ الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه لورثة او الفقراء انتهى * قلت * وقد قدمنا خلافا فيه فتنبه وفيه اشارة الى انه لو امتنع بعضهم عن العمارة آجر حصته ثم رده اليه والى ان الخان اذا احتاج الى المزمة آجر يتا او يتين وانفق عليه وفي رواية يؤذن للناس بالنزول سنة ويؤجر سنة اخرى ويرم من اجرة وقال الناطقي القياس في المسجد اذ يجوز اجارة سطحه لمرته كافي المحيط وفي البرجندی والظاهر ان حكم عمارة اوقف المسجد والبير والحوض واما لها حكم الوقف على الفقراء (او نقض الوقف) بثلاث النون على ما ذكره البرجندی اي المنقوض من خشب وحجر وآجر وغيرها (يصرف الى عمارته ان احتاج) اليها بالاعلى (والا حفظ الى وقت الحاجة) اليها وان تعذر صرف عينه (بان لا يصلح لذلك) (يباع) اي باعه القاضى او المتولى كافي الحساوي في عمره (و يصرف ثمنه اليهما) اقامة للبدل مقام المبدل (ولا يقسم) النقص ولا ثمنه (بين

مستحق الوقف) لانه حققهم في المنفعة لالعين فانها حق المالك او حق الله على اختلاف القوانين فلا يصرف اليهم غير حقهم * تنبيه * قد منعت عن الشر نبلاية وغيرها ان القوي بقاء الوقف وقفا ابدا وان الوقف اعتاق الارض كما اعترف به القهستاني وغيره * قلت * وقد اختلف في القضاء بالوقف هل هو قضاء على الكافة كالحرية والنسب والنكاح والولا لاغير فلا تسمع فيه دعوى ملك آخر او وقف آخر قيل نعم وبه افتى المفتي ابو السعود وغيره صونا عن الخيل لابطاله واعتمده في المنظومة المحببة حيث قال * او ان ناظرا على الوقف ادعى * في يد ذا الشخص المسمى موصعا *
 * وانه وقف على ما عينه * من جهة وقام في ذابنه *
 * قضى على ذي اليد ثم ذا القضاء * على جيع الناس صار مرضا *
 * ونا فذا حتى لو ادعاه * شخص له لا تسمع دعواه *

وقيل لا وهو المتمد كما في المنع عن البحر وبه افتى صاحب المنح واعتمده في تنويره حيث قال في باب الاحتياق هو المختار فقدر * تمة * يبدأ بعد عمارته بما هو اقرب لعمارته كإمام مسجد ومدرس فيعطون بقدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك كما في الخاوي وظاهره كما في الاشياء تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لتبويه ثم * قلت * وتعبيره ثم يدل ايضا على ان السراج والبساط مؤخران عن الامام والمدرس كما لا يخفى قال ويلحق الخطيب بالامام وكذا المؤذن والميقاتي اكثره الاحتياج اليه فكذا من معنائهم كوقاد وفراش وناظر وجاب ديبا شر لحبايته وكتب وسواق وشاد زمن العمارة لا في كل زمان انتهى ملخصا وكتبت في شرح التنوير انه تقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر بين فان خيف كإمام وخطيب وفراش قدموا فيعطوا المشروط لهم واما الناظر والكتاب والجاني فان عملوا زمن العمارة فلهم اجرة عملهم لا المشروط كما في البحر قال في النهر وهو الحق * قلت * اى خلافا لما في الاشياء فتنبه وفي معين المفتي معزيا للقيمة او اجر المتولى نفسه في عمل المسجد واخذ الاجرة لم يحز به يفتى وقيل يجوز كالوصى وهو اختيار الميداني انتهى وفي الاشياء او وقف على المصالح فهي الامام والخطيب والقيم وشرا الدهن والحصير والمراوح وعزاه للوهبانية * قلت * وهو من سهوا القلم اذ لفظها * ويدخل في وقف المصالح قيم * امام خطيب والمسؤذن يعبر * نعم في الدهن والحصير خلاف والاشبه انهما منها واما المراوح فلا ياتفق الروايات كما يعلم من شروحه زاد شارحها الشر نبلاي هنا معزيا للبحر والشمير التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة هي الامام والخطيب والمدرس والوقاد وفراش والمؤذن والناظر وثمان القناديل والزيت والحصير وثمان ماء الوضوء واجرة حمله وكلفة نقله من البير الى الميضة فليس الجاني والمباشر والشاهد والشاد وحازن الكتب من الشعائر فتقديمهم في دفتر المحاسبة مع من ذكر ليس شرعيا ويقع الاشتباه في البواب والمزملاتي انتهى * قلت * وظاهر كلام الاشياء ان المزملاتي وهي السادى بعرف اهل الشام وكتب الغيبة وهو التقطجي بعرفنا ايضا والشحنة وهو الضابط للبلاد كما في القاموس وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم اى من الذين هم من الشعائر لكن ذكر الشر نبلاي ان ظهور شمول تقديم البواب والمزملاتي وخادم المطهرة مما لا يتردد فيه انتهى * قلت * وقول الخاوي يعطون بقدر كفايتهم يفيد ان فرض المسئلة فيما اذا كان الوقف على جملة المستحقين بلا تعيين قدر الكل فاو به فلا ينبغي جعل الحكم كذلك ويؤيد هذا قول الخاوي بعد ذلك هذا اذا لم يكن معينا فان كان معينا على شيء صرف اليه بقدر عمارة البناء انتهى ويمكن ان يقال

لا فرق بين التعيين وعدمه لان الصرف الى ما هو قريب من العمارة وهي مقدمة مطلقة ويقويه ما مر
من تجوزهم مخالفة شرط الواقف في سبعة مسائل منها الامام او شرط له مالا يكفيه يخالف شرطه فتأمل
ونظمه المحي فقال * وجاز للقاضي ان يزيد في * وظيفة الامام والشرط نفي * ان لم يكن معلومه يكفه *
والعلم والتقي يكون فيه * ثم قال في الاشباه وتقييد الحاوي بمدرس المدرسة يخرج مدرس الجامع والفرق
بينهما لا يخفى ان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العمارة كمدرس الروم اما مدرس
الجامع فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعاير الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط اما مدر سوا زماننا
فلا كما لا يخفى انتهى ونحوه في البحر قلت وتعبه الشرنبلالي في شرحه للوهبانية بان تعليمهم بتعطيل
كل الطلبة يعم مدرس المدرسة والجامع فتأمل قوله في البحر والاشباه المدرسة تعطل بغيبة المدرس بخلا
مدرس الجامع انتهى وفي القنية ففيه يدرس بعض النهار في مدرسة وبعضه في مدرسة اخرى ولا يعلم بشرط
الواقف يستحق غلة المدرس في المدرستين ولو كان يدرس بعض الايام في هذه المدرسة وبعضها
في الاخرى لا يستحق غلتها بتمامها وحكم المتعلم والمدرس في المستثنين سواء ولا يجوز اخذ غلة وقف
المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره واكثر نقله فيها انتهى وهو يقوى كلام الاشباه فتأمل
وسنسير اليه فلا تغفل وقالوا او غاب عن مدرسة مسيرة ثلاثة ايام مقط استحققه وكذا لو خرج للرساق
خمس عشرة يوما فلو دونها يغفر ولو اشغل بغير العلم او غاب فوق ثلاثة اشهر جاز لغيره اخذ حجرته
ووظيفته ثم نقل الشرنبلالي وكذا الباقي وصاحب التنوير في معينه كلهم عن ابن الشحنة ان ما يأخذه
الفقهاء من المدارس صلة لا اجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغني يأخذها بل اعانة لهم على
حبس انفسهم الاشتغال حق لو لم يحضروا المدارس بسبب اشتغال وتعليق جاز اخذهم الجامعية وانه نظم
ذلك فقال * وليس باجر قط معلوم طالب * فعن درسه او غاب العلم يعذر * وما يس بد منه اذ لم يزد على *
ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر * وقد اطبقوا لا يأخذ السهم مطلقا * لما قدم مضى والحكم في الشرع
يسفر * ثم الغيب المسقط للمعلوم المتضمنة للعزل في غير فرض الحج وصلة الرجم اما فيهما فلا يستحق
العزل ولا يأخذ العلوم انتهى * قلت * وتعبير ابن وهب هنا ينبغي مما لا ينبغي اذ هو مفهوم كلام
الاصحاب ذكره ابن الشحنة وصرح الطرسوس في انفع الوسائل بان مفهوم التصانيف معتبر بعمل به وعبارته
هنا * قلت * فعلى هذا من يخرج حج النقل لا يستحق معلومه في غيبته في الحج وكذا الى زيارة لقدس او غير
ذلك ولم يصرح بخروج الجهة عنه في خزانة الاكل بعزل المدرس وانما قال ليس به ان يطالب وظيفة
من الاخر انتهى * قلت * واما ايام البطالة كالاعیاد وعاشورا وكذا رمضان في درس الفقه فلم اراه
وينبغي الحق ببطالة القاضي واختلف فيها والاصح انه لا يأخذ لانها للاستراحة بل للطباعة والتحرير
عند ذى المهمة كما في الاشباه من قاعدة العدة محكمة واعلم ان الخوص ادار الحكم في العلوم على نفس المباشرة
فان وجدت استحققه والا لا واستنبط منه منع الاستنابة مطلعا ولو لعذر كما بسط في معين المفتي وغيره واستنبط
الباقي من قولهم نص الواقف كنص الشارع يعنى في الفهم والدلالة لافى وجوب العمل انه اذا ترك صاحب
الوظيفة مباشرة انما يفي بعض الاوقات المشروطة عليه فيها العمل لا يأتى عند الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم
انتهى * قلت * وهذا على ما حرره العلامة قاسم على خلاف ما حرره صاحب الاشباه ومن قلده من انقول
بوجوب العمل به ايضا مطلقا الا فيما استثنى اى مما قدمناه سابقا وليس هذا منها فليتبين لذلك وسحقته
وخرر في الاشباه ايضا ان مانقله السيوطي من حل المعلوم بلا مباشرة او مع مخالفة الشرط انما هو فيما
بقى ايت المال وانه يختص بمصارفه ولا يحمل لغيره وان قرره الناظر وباشر الوظيفة اذ لا يتحول عن حكمه
الشرعى بجعل احد واما الاراضى التى يملكها السلطان او اتباعها من وكيل يت المال وحكم بصحة بيعها

ثم وقفها فلا بد من مراعاة شرائطه وحرر فيها ايضا ان المكية في كل الاوقاف لها شبه بالاحرة باعتبار
 زمن المباشرة وشبه بالصدقة ليصح على الاغنيا ابتداء وشبه باصلة تتم بالقبض فلا تسترد حصة باقي
 السنة لومات او عزل فلو مات في اثناء السنة مدرس مباشر او عزل قبل مجيء الغلة قسمت بحسب مدة
 مباشرة من بعده فيسقط عليهم بقدر مدتها ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة كما اعتبر في حق الاولاد
 في الوقف عليهم بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس وصاحب وظيفة ما الا اذا كان الوقف موجرا
 على الاقسام الثلاثة مثلا كل اربعة اشهر قسطن فلا اعتبار للقسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام
 الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا انتهى فليحفظ وفيها ايضا لومات الامام
 او المؤذن ولم يأخذوا وظيفة ما حتى ما تاهل تسقط قولا لان ولكن جزم الزا هدى في البغية
 التي هي تلخيص الفقيه بانه يورث بخلاف رزق القاضي انتهى لمخصا * قلت * واقره في النهر
 والشر بلالية بعد نقلهما الاول عن الدرر والغرر كما نهت عليه في شرح التنوير ثم ذكر الزاهدي في
 هذا المحل انه اذا لم يدرس المدرس ولم يوم الامام ولم يؤذن في اكثر السنة فليؤلى ان يعطى كل واحد منهم
 ماشاء اذا كان الوقف على كل من يدرس ويوم ويؤذن ولا يعتبر في حقهم وقت خروج الغلة لشوب الاجارة
 اذا المدرس يتردد لمكان معين ويقرأ ويفيد الطلبة ويهدي ثوابها للواقف وكذلك الفقيه والامام وهذا
 كله عمل ايسر بواجب عليه فعلة فكان القدر الذي يتناولوه من الوقف الذي هو في مقابلة العمل هذا العمل
 في معنى الاجرة انتهى * (قلت) * فتأوله ليس بواجب عليه الى آخره بقوى ما حرره العلامة قاسم ويشير
 لما نقله ابن الشحنة اذا لم يعد ان يفهم منه ان مقابل العمل كالاجرة ومالا فكما صدقة فتنبه له فاني لم ار من
 نبه عليه فائدة اذا ولي السلطان مدرسا ايسر باعل تصح تواليه لان سلطان زماننا نصره الله تعالى انما يؤلى
 المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالشروطه فاذا لم يكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان
 المقرر عن مدرس اهل فان الاهل لم يعزل واذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم ولا يستحق
 الفقهاء المتركون معلوما لان مدرستهم شجرة عن مدرس وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف
 المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وان كان اهلا للتدريس اوجب اتباع
 شرطه وهي معرفة منطوق الكلام ومفهومه ومعرفة الفاهيم وان لم يكن له سابقة اشتغال على المساج
 بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويتدبر على اخذ المسائل من الكتب وعلى السؤال والجواب ويتوقف
 ذلك على سابقة الاشتغال في النحو والصرف بحيث يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك وان اقر الا يلحق
 واذا لم يقرى بمحضته رد عليه كافي فوائد الاشياء وفي المنظومة المحببة

- * وقال قاضي خان ان كل من * كان فقيرا من مدرس الزمن *
- * او من غدا من مستحق مدرسه * فيها له وظيفة موسوسة *
- * فانه يكون مستحقا * ليداك حقا مسترا يتي *
- * بحيث لا يبطل بالابطال * بل يستحقه بكل حال *
- * فان يقل ذلك قد ابطت * حق ومعلوم قد اسقطت *
- * جاز له من بعد اذا ان يطلب * و يأخذ الذي له قد وجب *
- * وان اقر من له قد شرطيا * ريع فان حقه قد اسقطا *
- * ولا له في الرفع اصلا حق * بل ان زيد اذاك يستحق *

* يسقط حقه وان كان شرط * واقفه خلاف ما كان فرط *
 * منه وان اسقط حق الطلب * من وضع شخص لجذوع الحشب *
 * تعديا منه على جداره * او اقتياتا فوق حيط داره *
 * فليس يسقط ببراء جري * ولا يصلح وبغفو ذكرا *
 * كلا ولا بالبيع والا جاره * ولا يسقط اذا ما اخناره *
 وفيها ايضا من الفوائد المهمة
 * ولو على البنين وقفا يجعل * فان في ذلك البتات تدخل *
 * وولد الابن كذلك البنت * يدخل في ذريته بثبت *
 * لو وقف الوقف على الذرية * من غير ترتيب فبالسوية *
 * يقسم بين من علما والاسفل * من غير تفصيل لبعض فاقلي *
 * وتنقض القسمة في كل سنه * ويقسم الباقي على من عينه *
 * ولو على اولاده ثم على * اولاد اولاده قد جعل *
 * وقفا فقالوا ليس في ذاي دخل * اولاد بنته على ما ينقل *
 * بنى اولادى كذا قرا بى * واخوتى ولفظ آبائى اثبت *
 * يشترك الاناث والذكور * فيه وذلك واضح مسطور *
 * والوصف بعد حمل اذا اتى * يرجع للجميع فيما ثبتا *
 * عن الامام الشافعي فيما * ان كان ذا العطف بواو اما *
 * ان كان ذا عطف بتم وقفا * الى الاخير بانفاق رجعا *
 * والوقف حيث استهت مصارفه * وليس يدري ما اراد واقفه *
 * فتدبر ما يصرف للذى استحق * ينظر للمعهود فيما قد سبق *
 * من الزمان كيف كان يعمل * قوايه فالان فيه يعمل *
 * وليس للقاضي بان يقرر * وظيفة من غير شرط سطر *
 * في الوقف ثم ذلك غير النظر * ولا يحمل الاخذ للمقرر *
 * وقال في المبسوط خاهر زاده * يجوز للسلطان خرق العاده *
 * فان يكن في الوقف شرط بر * وخالف الشرط يجوز قادر *
 * ان كان غالبا جهات الواقف * قرى مزارع بلا مخالف *
 * لان اصل ذاليت المال * فلك ذا الوقف في ذال الحال *
 * يحتمل الشبهة وهو الوالى * عليه فليعمل بلا اشكال *
 * بامرره وان يكن قد غايرا * لشرط واقف غدا مسطرا *
 * واعلم بان المتولى لو دفع * شيئا الى ذى اليد صاح وانتزع *
 * من يده بذلك دار الوقف * جواز هذا الدفع غير مخفى *
 * وقيم الوقف اذا ما انفتحا * من ماله في الوقف شيئا مطلقا *
 * بقصد ان يرجع في الغلال * صح رجوعه بلا اشكال *

- * ان كان ذاك شرط الرجوع * اولا فلا كما غدا مشروعا *
- * لو متولى الوقف كان استاجرا * بدرهم شخصا لان يعمر *
- * لسيجد واجر مثله اقل * وكان قد تقدم من المفل *
- * يضمن كل ماله قد دفعا * من اجر مثل وزيادة معا *
- * لو شرط الواقف شرطا خالفا * وبعدذا شرط شرطا خالفا *
- * اذ لك السالف قالوا يعمل * بشرطه الثاني على ما نقلوا *
- * لكونه نسخا كذا السالف * وانه اضحى مراد الواقف *
- * لو وقف الارض فليس يدخل * زرع غدا فيها على ما نقل *
- * لو قصد المديون للمسا طله * ووقف الضيقة قالوا اجازله *

قلت * وكتبت في شرح التنوير معزى لفتوى ابن نجيم وبطل وقف رهن معسر ومريس مديون بحيط بخلاف صحيح لوقبل الحبر فان شرط وفاة دينه من غلته صح وان لم يشترط يوفى من الغاضل عن كفايته بلاسرف ولو وقفه على غيره فغلته لمن جعله له خاصة انتهى لكن رأيت في معروضات المفتي ابي السعود سئل عن وقف على اولاده وهرب من الديون هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون عن الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل بالدين انتهى فليحفظ تكلمة محمودة * ظاهر كلامهم انه انما يدخل ولد الابن ان ذكر الاولاد بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد بل يصرف للفقراء وملخصه وقف على ولده لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد اصابه وبجوته يصرف للفقراء لا لولد ولده الا ان يكون للواقف حين الوقف ولد يصلي فيسحقه ولد الابن ولا يدخل فيه ولد البنت على الصحيح فاذا ولد للواقف ولد من ولد الابن ايدوهذا في المفرد واما بالجمع سواء كان في البطن الاول او الثاني بان قال ابتداء على اولادى او قال على ولدى واولاد اولادى فيدخل انسل كله او بدأ بذكر الطبقات الثلاث بلفظ المفرد ويستوى فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يفيد الترتيب يعنى لا يدخل البطن الثاني الا ان يذكر البطن الاول بصيغة الجمع او ينص على البطن الثاني ولا يدخل البطن الثالث الا اذا نص عليه فقال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى فاذا نص على البطن الثالث دخل البطن الرابع والخامس الى ما لانهاية ابدا ما تناسلوا وكذا ذكر البطن الثاني بلفظ الجمع فقال على ولدى واولاد اولادى كافي السراجية وغيرها فبان بهذا ان البطن الثالث قد تحته الى غير نهاية يدخل بذكر البطن الثالث مطلقا وبذكر البطن الاول او الثاني بلفظ الجمع فليحفظ فان تحريره هكذا من خواص كتابي هذا وكتبت في شرح التنوير انه اذا قسنى للمستحق بابتنة على قرابته وقرائه واستحقاقه استحققه من حين الوقف عليه واما في القضاء بدخول ولد البنت فن حين القضاء فله غلته الا في الماضي لو مستهلكه وانه لا يلزم المحاسبة في كل عام وان الشريك والمضارب والوصى والمتولى لا يلزم بالتفصيل وان قضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة الا الوصول الى سحت الحصول وعز يناء لشركة النهر عن السراجية نعم في القنية يكتب في القاضي منه بالاجال او معروفا بالامانة ولو دهبها يحجر على التعيين شيئا فشيئا ولا يجبره بل يهدده ولو اتهمه يحلفه انتهى فليحفظ وان مما يكسر وقوعه ما لو وقف على ذريته مرتبا وجعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لويبقى حيا فهل له حظ ابه لو كان حيا ويشارك الطبقة الاولى اولا فافتى السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطى قال في الاشباه من القساعبة التاسعة وهذا المخافة واجبة لكنه ذكر بعد ورقين ان بعضهم يعبر بين الطبقات بتم وبعضهم بالواو فبالواو يشارك بخلاف ثم فراجع مع تأملا مع شرح الوهبانية فانه نقل عن السبكي واقعتين اخرين يحتاج اليهما ولم تزل العلماء فخيرين في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله انتهى

فصل اذ ابني مسجدا لا يزول ملكه عنه حتى يفرزه * اي يميزه عن ملكه من كل اوجوه فلو كان العلو مسجدا والسفل خوانيت او بالعكس لا يزول ملكه تعلق حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما فيما اذا جعل تحته حوض وتماه في النهاية (بظريته) اي مع طريق المسجد بان يجعل له سبيلا للعلامة فلو اتى الطريق لنفسه لم يخلص لله تعالى ولهذا لو جعل ارضه مسجدا ثم استحق منها جزء شائع عاد الباقي للملكه كما في شرح المجمع (و ياذن) لكل الناس (بالصلاة) اي بكل صلاة (فيه) فلو اذن تقوم اول الناس فيه شهرا او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في القهستاني عن المحيط وعزاء البرجندی للذخيرة قلت واعله مفرع على ان التوقيت مبطل وقد خالف فيه قاضي خان كما مر فتدبر (ويصلي فيه) وان لم يكن باذان واقامة فيصير مسجدا بلا خلاف لكن اختلف في رواية يكتفي (واحد) تعذر فعل الجنس كله فيشترط ادناه (وفي رواية شرط صلاة جماعة) والاول ظاهر الرواية كما في الحانية ولذا قدمه المص لکن في شرح المجمع وغيره عن التبيين تصحيح الثاني وفيه ايضا عن المحيط ان هذا الشرط فيما اذا لم يسلمه لقيم فلو سلمه ناب قبضه عن قبض الناس و يصير مسجدا بلا صلاة فيه في الاصح انتهى فليحفظ وقيد بالبناء لانه لو كان ساحة زال ملكه بمجرد الامر بالصلاة فيها ذكر الابد اولا كما في المحيط (ولا يضر جعل تحته سردا بالصالحه) فيجوز كما في مسجد بيت المقدس (فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا) ظاهرة انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد او لا لكن صرح في الاسعاف بانه اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كان وقفا عليه صار مسجدا * قلت * وكتبت في شرح التنوير انه لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح اما لو تمت المسجدية ثم اراد البناء منع او قال عتبت ذلك لم يصدق كافي اثنا تاريخية فاذا كان هذا في الواقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد ولا يجوز اخذ الاجرة منه ولا جعل شيء مستقلا ولا سكنى كافي البرازية فليحفظ (وجعل بابيه) عبارة التنوير والدرر وانعزل وجعل باب المسجد (الى الطريق وعزله) عن ملكه (او اتخذ وسطداره مسجدا واذن بالصلاة فيه) ظاهره انه سواء صلى فيه اولا وهو ظاهر تعليل الدرر والغرر بان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق المنع لكن في القهستاني عن السراجية انه لو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه ولم يحك خلافا فتأمل وفي الشرنبلالية لعل هذا خاص بوسط الدار بخلاف ما لو كان في خان لمافي قاضيخان من الشفعة رجل له خان فيه مسجدا فرزه واذن بالصلاة فيه ففعلوا حتى صار مسجدا ثم باع الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار در باجميع منها حجرة قال محمد الشفعة لهم لا شتر اكهم في طريق الخان وقد كان الطريق مملوكا انتهى فهذا يقتضي صحة المسجد في داخل الخان والمسئلة واقعة الحال في مساجد خانات مصر وغيرها فانه (لا يزول ملكه عنه) في الصور المذكورة فهو جواب السؤال وما في بعض النسخ ولا باء او فسهو (وله بيعه وورث عنه) لانه لم يخلص لله وهذا عندهما (وعند ابني يوسف) كالاتي (يزول بمجرد القول) ايضا (مطلبا) وقدم في التنوير والدرر والوقاية وغيرها قول ابني يوسف وعلمت ارجحيته في الوقف واقتضت ولم يرد انه لا يزول بدنه لما عرفت انه سهل بالفعل ايضا بلا خلاف (و اعلم انه) (وضائق المسجد وبجنبه طريق العامة يوسع منه و) كذا (باعتس) لانهما للمسلمين نص عليه محمد كذا في الاختيار ونحوه في الدرر والتنوير والمراد بعكسه ان يجعل في المسجد عمر لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احد ان يرفيه حتى الكافر الاجنب والحايض والنفساء والدواب كما في النسخ وغيره عن الزيلعي ثم نقل عن العمادية عن رشيد الدين جاز للامام جعل المسجد طريقا لا عكسه وذكر ان مثلا خسرو اعتمده في منته وشرحه مع انه ليس كذلك على ما في نسختي وغيرها نعم اعتمده المحبي حيث قال

* وجوزوا جعل الطريق مسجدا * لاعكسه فافهمه وقت الردا * (رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه) ونحوه في الدرر والغرر والتنوير * قلت * وقدمنا عن الشرنبلالية عن الحاوي ان الفتوى بخلاف هذا فتنبه (والوقف في مرض الموت وصية) كهبة فيه من الثلث مع القبض فلو مديونا جاز في ثلث ما بقى بعد الدين اوله ورثة والا ففى كله فلو باعها القاضى ثم ظهر مال شرى به ارض بدلها وتماه في الاسعاف من باب وقف المريض وقدمنا حصيل لزوم وقف المريض وقدمنا ايضا انه لو مديونا يحبط يبطل كوقف راهن معسر وفي الوهبانية

* وان وقف الموهون فافتكه يحجز * وان مات عن يمين نفى لا يغير *

(و يقع شرط الوقف في اجارة الوقف ان وجد) له شرط فلم يزد القيم بل القاضى لعموم نظره لفقير وغائب وميت (والا) يشترط شيئا (فيختار) للفتوى (ان لا توجر اضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر من سنة) خوف اند راس سمة الوقفية وقسمه بسمة الملكية الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يخلف زمانا وموضعا كفى المنح وغيرها ومثله في النية وفيها ايضا من الاجارة وجوز ابو الليث الثلاث في الكل وهو الاصح وفي البرازية وغيرها لو احتج الى ذلك يعتمد عقود مترادفة فيكون العقد الاول لازما لانه ناجز والباقي لانه مضاف لكن قالوا وفيه نظر لعدم افادته المقصود بعدم لزوم فلذا صحح السرخسى لزوم الاجارة المضافة كفى الظهيرية وغيرها لكن اجمعوا ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة باشتراط التجيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه كفى الاسعاف وغيره * قلت * لكن قال الفقيه ابو جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو بعقود ذكره الكرماني في الباب التاسع عشر واقره قدرى اقدمى في فتاويه وكذا نقله في اجارة جواهر الفتاوى عن الكرماني وغيره مصححا له في الباب الاول والسادس لكنه زاد في الخامس والسادس ان هذا اذا لم يقر ان حاكمنا حكم بحجة ذلك اما اذا اقر بالحكم بذلك فلا اجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا تنفسخ بموت احدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع او احدهما من قضية المسلمين غير معين وحكم به هو الصحيح بل بخلاف لاقرارهما بالحكم فارتفع الخلاف انتهى ملخصا * قلت * وهذا يفيد اطلاق الحكم وقدمنا مرارا وياتى كذلك تقييده بالجهاد ومن له ملكة لاجتهاد او بقاضى الحجة بل قالوا متى خالف المقلد معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه ويتنص هو المختار للفتوى فتنبه وسمحة في القضاء والاجارة * قلت * وبقي صورة ثالثة ذكرها قاضيان وغيره وهي ما لو شرط الواقف في صل الوقف ان لا يوجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان للقيم ايضا ايجارها بنفسه اذ ارأه خيرا ولا يحتاج الى القاضى لان الواقف اذن له بذلك فليحفظ (تنبيه) في الظهيرية لو اجر القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز وكذا لو اجر من عبده او مكاتبه قبل هذا على قياس انه وكيل اما على قياس انه وصى فيصح ان كان فيه منفعة للوقف على قياس قول ابى حنيفة خلافا لهما ولو اجر لابنه او ابية لم يحجز خلافا لهما كعبه اتفاقا وهذا لو باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وسيجى في الوصايا (ولا يوجر) الوقف (الاباجر المثل) فلا يجوز وتفسد كباي بالاكل ولو هو المستحق لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ الاجارة كفى فتاوى قارى الهداية الابتصان يسيرا اذا لم يرغب فيه الا باقل كفى الاشباه (ثم) اذا او جر باجر المثل (لا تنقض الاجارة) الواقعة باجر المثل ان رخصت الاجارة بسبب من الاسباب بعد العقد على كية فلا ينقض اتفاقا لازوم الضرر (و) كذا (ان زادت الاجرة) في نفسها لا لرغبة راعب ولا لتعنت طالب بل لغلو السفر عند الكل فلا تعقد ثانيا كزيادة واحد تعنتا وهذا على رواية فتاوى سرقند واما على رواية شرح الطحاوى فتفسخ وتجدد للآتى من الزمان

وهو الصحيح وعليه القوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي الصغرى وغيرها (تنبيه) قد اغتفر وا
 الغبن اليسير لا الفاحش فتكون فاسدة فيؤجر منه او من غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى المستأجر بلا
 عرض على الاول اذ لا حق له لفساد العقد ولو ادعى رجل الغبن الفاحش فان اخبر القاضي ذو خبرة انها
 كذلك فسخها وتعتبر الزيادة وان شهدوا وقت العقد انها باجر المثل كافي انفع الوسائل واعتمد في الاشباه
 وغيرها فيفسخها المتولى فان امتنع فالقاضي وهي من المسائل الاثني عشر التي يكفي فيها خبر الواحد وقد
 جمعها ابن وهبان فقال * ويقبل عدل واحد في تقوم * وجرح وتعديل وارش يقدر *
 * وترجة والسلم هل هو نجيد * وافلاسه الارسال والعيب يظهر *
 * وصوم على ما امر او عند علة * وصوت اذ الشاهد ينحجر *
 ولو انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وتعرض عليه وعليه الزيادة مذ قبل
 ان قبل والاذا غيره الا المزروعة فلا توجر لغير رب الزرع فتضم عليه الزيادة من وقتها كالمالك بنى او غرس
 وهدته طويلة فلو قصيرة مشاهرة ولم يقبلها آجرها لغيره كافر غ الشهر لان عقادها عند رأس كل شهر
 والبناء ان لم يضر رفعه رفعه وان اضر فهو المضاعف لانه اى فتملكه الناظر قهرا عليه لجهة الوقف بقتنه
 مستحق القلع او يصير الى ان يتخلص بناؤه ثم يأخذه ولا يكون بنؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذ لا يدل عليه
 حيث لا عاك رفعه * قلت * وهذا ما ظهر لهذا الحقير من كلام الجمل الغفير وينبغي ان يكون في غير الارض
 المحتكرة اما فيها فان ابى ان يستأجر الارض باجر المثل فان اوفعت عمارته تستأجر باكثر مما يستأجره امر برفع عمارته
 وتوجر لغيره والاترك في يده بذلك الاجر كافي المنية زاد في البحر ولو زيد عليه ان اجارته مشاهرة تفسخ عند
 رأس الشهر ثم ان ضرر رفع البناء لم يرفع وان لم يضر رفع او يتماكه اقيم برضاء المستأجر فان لم يرض يبق الى ان
 يتخلص ماكه فبأخذه بمال الوقف وعزاه للحديث * قلت * وهي في المنية ايضا وبقى لواجارته مساكنة
 او مدة طويلة وانما ظاهر انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت
 بسبب البناء لان زيادة في نفس الارض انتهى * قلت * فليحفظ هذا فانه مما يكثر وقوعه ببلادنا وقل
 من نيه عليه نعم في اجارة التنوير لو استأجر ارض وقف وغرس او بنى فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر
 استيفأوها باجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف وعزاه في المنع للبحر عن القنية قال وبه تعلم مسئلة
 الارض المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص ثم قال والربطبة كالشجرة انتهى اى لعدم نهايتها
 وهي ما يبق ابداء ويطف زهره فلوله نهاية كجزر وفجل فينبغي ان يكون كالزرع بقى لوله نهاية معلومة
 لكنها بعيدة كالقصب فيكون كالشجر كما جزم به ابن الملبى في فتاويه وحررناه في شرح التنوير وحررنا
 فيه ايضا ان ما مر عن انفع الوسائل وغيرها قد خالف فيه شيخنا الحنفى في فتاويه فجزم بان بينة
 الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضا فلا تنقض قال وبه اجاب بقية
 المذاهب انتهى * قلت * فليحفظ هذا ايضا فانه اكثر وقوعا وقل وقفا وفي المنية ايضا استأجر حانوت
 ووقف باجر المثل فزاد آخر في الاجر لم تفسخ الاولى انتهى ثم هذا كله اذا استأجر باجر المثل واما اذا آجره
 المتولى بدون اجر المثل فانه يلزم المستأجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل على المذهب المفتى به
 وكذا حكم الاب والوصى كما حررناه ايضا في شرح التنوير وسيجى في الاجارة وفي الاشباه معزيا للقنية لا يعز
 اهل المحلة في الدور والخوانيت المسئلة في يد المستأجر يسكنها بغبن فاحش بنصف اجر المثل او نحوه بالسكوت
 فانه اذا امكنهم رفعه وفي نسخة دفعه اى قيا ثم كلهم بنفس السكوت فابالك بالمتولى والجاني والكاثر

اذا تركوها ولا سيما لاجل الرشوة نعوذ بالله تعالى قال ويجب على الحاكم ان يأمر ذلك المستأجر بالاستيجار
باجر المثل ووجب عليه تسليم رد اجرة التسنين الماضية بالغ ما بلغ وعليه القنوى ولو كان القيم ساكتا مع
قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة عليه وانما الغرامة على المستأجر ولكن اذا ظفر الناظر بمال الساكن
فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصارفه قضاء وديانة انتهى موضعا زاد شارحها واذا علم من هذا حرمة
ايجار الوقف باقل من اجر المثل علم حرمة اعارته بالاولى لان فيه ابطال حق الفقراء وينبغي ان تكون
الاعارة خيانة وكذا اجارته بالاقل عالما بذلك انتهى فليحفظ (قلت) وقد رأيت مسئلة لا يلزم فيها اجر
المثل المذكورة في غضب الاشياء والمنع وغيرها لو أجاز الغاصب ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معه فعلى
المستأجر المسمى لاج المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكن المرتهن او المستأجر
(وايس للوقوف عليه ان) يسكن او يدعى او (يوجر الا بالنسيابة او الولاية) او اذن قاض ولو الوقف
على رجل معين على ما عليه القنوى كما في العمادية وغيرها وقال الفقيه اذا كان الاجر كله للوقوف عليه
يصح وقد قدمناه وحرر الشرنبلالى بحثا في شرح الوهبانية ان المستحق الربع السكنى لكن في المنظومة
المجيبه وغيرها

- * وايس للذى عليه وقفنا * دارا بان يسكنها بل يصرفا *
- * لذلك الشخص غلال الدار * ومثل هذا الحكم ايضا جارى *
- * فحين عليه وقت السكن فلا * يأخذ للغلة فيما نقلنا *
- * ولم يجزوا للذى قد وقفنا * عليه وقفنا ابدا تصرفا *
- * في عينه ولا له ان يوجره * من غير ما تولية مقرر *
- * فان يكن واقفه قد جعلنا * تولية الوقف له فليفعلا *
- * والمتولى لو وقف اجرا * لكنه في صكه مذكرا *
- * من اوجهة تولى الوقفا * ما جوزوا ذلك حيث يلقي *
- * ومثله الوصى اذ يخلف * حكمهما في ذا على ما يعرف *
- * بحسب التقاليد والنص قس * كل التصرفات كي لا تلبس *

(ولا يعار ولا يرهن) فبطل شرط واقف الكتب الرهن ولو سكن المرتهن او المشتري ثم باني انا وقف لزم اجر المثل
هو المختار للقنوى كافي المنية وغيرها لكن نقل الباقى عن العمادية عن الملقط ان الابق بمذهب اصحابنا ان لاجر فيهما
ولو معد الغلة ونقل عن العمادية انه لو باعها المتولى ثم عزل ثم استردها الثاني بحكم لقاضى لزم لاجر قال رضى الله
عنه و الصحيح انه لا تلزمه الاجرة لانه اخذها بمجهة التمليك لا بمجهة الغلة انتهى ولكن في المنظومة المجيبة

- * والمتولى دار وقف باعنا * والمشتري لما تلك اتبعا *
- * سكنها ستين ثم انعزلا * ذا المتولى وغدا منتقلا *
- * ثم تولى غير هذا فادعى * فساد بيع هذه وانتزعا *
- * لهذه الدار من الذى اشترى * فاجر مثلها عليه قررا *
- * اما اذا ما المشتري كان سكن * فى الدار صاح برهة من الزمن *
- * حتى ولو كانت ستين عدة * ثم استحققت بعد تلك المدة *
- * فليس اجر المثل فى ذا يلزم * اضلا وهذا ليس شيا يعزم *

❖ لان سكناه بغير شك ❖ في هذه كانت بحكم الملك ❖
❖ كذلك حكم سائر الارباب ❖ اولم يكن عذرفدا من باب ❖

وفيها ايضا من الدعوى

❖ لو باع داره وبعده ادعى ❖ انى وقفها قديما وسعى ❖
❖ في نقض هذا البيع ليس تسمع ❖ دعواه هذه على ما يشرع ❖
❖ ومثله ان قال تلك وقف ❖ على لكن جاء فيه خلف ❖
❖ وليس لازما على من اشترى ❖ في الشرع تخليف على ما سطر ❖
❖ اما اذا ما قام في ذابته ❖ من غير دعوى وغدت بينه ❖
❖ فاقبل كما قالوه في عتق الامه ❖ فحقق الامر لكي ان تفهمه ❖
❖ وما ذكرناه بلا اشتباه ❖ في كل وقف هو حق الله ❖
❖ اما اذا كان على العباد ❖ فلا تجز ذلك بلا عناد ❖
❖ فان اراد المشتري حبس المبيع ❖ بان من المقبوض ذالا يستطيع ❖

(و) الوقف (ان نصب عقاره) او سكنه انسان بغير امر الواقف او القيم (يختار) للفقوى (وجوب الضمان) فيه وفي اتلاف منافعه ولو غير معد الاستقلال به يفتى صيانة للتوقف وكذا منافع مال اليتيم وكذا يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه ومتى قضى بالقيمة شري بها عقارا آخر فيصير وقفا للعمال بدل الاول بلا توقفه على تلف بوقوفه كما في معين المفتى وغيره ❖ قوت ❖ وكذا ينبغي تضمين القاضى في استبدال الوقف ومال اليتيم كما ذكره الشرنبلالى وابن الشحنة عند قول الوهبانية من كتاب الغصب

❖ ولو علم الدال قيمة سلعة ❖ فقوم للسلطان انقص بخسر ❖

تنبيه لو شري المتولى بمال الوقف دار للوقف لا تلحق بالنارل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح كما في التنوير لان لزومه كلاما كثيرا ولم يوجد هنا وقد مننا اتفاقا انه لو آجره الغاصب لزم المسمى لا اجر المثل فليحفظ (ولو شرط الولاية لنفسه صح) عند ابى يوسف كما تقدم متنا وحررناه في شرح التنوير ان ولاية نصب القيم للواقف ثم اوصيه ثم للقاضى ولا ولاية بلا توية ومادام يصلح احد للتولية من اقارب الواقف لا يولى الاجانب والبنى اولى بنصب الامام والموذن الا اذا عين القوم اصلح من عينه البانى واستويا فنصوب البانى اولى ولو مات القيم حال حيصة الواقف فالنصب للواقف وقال محمد للقاضى ولو لم يجد من يصلح من اقاربه فن الاجانب ثم نوصار من يصلح من اقاربه صرف له وقيل الا بشرط وضاب التوية لا يولى الا بشرط له النظر لانه دولى فيريد التنفيذ او فرض المتولى الاجر لغيره لا يصح اما السلطان اذا فوض امر مسجد الى عالم فله ان ينصب متويا كفى الخلاصة وهذا الو تفويض في صحته ولم يشترط له ذلك والاصح بلا خلاف ثم هل له عزله والتفويض لثالث ان في مرضه نعم وان في صحته لا الا ان شرط له العزل والتفويض ولو شرطها لفلان ثم من بعده لفلان آخر جاز لان ذلك كله وصية وقد قدمنا شيئا من ذلك وفي المنظومة المحبية

❖ لو فرض النظر للغير النظر ❖ يصح مطلقا اذا كان استقر ❖
❖ تفويض له بشرط الواقف ❖ وليس في ذلك من مخالف ❖
❖ اولم يكن شرط فان في صحته ❖ فوض ذلك وفي سلامته ❖
❖ ما صح ذا وان يكن قد فوضنا ❖ في مرض الموت صح ما قدمضى ❖
❖ فافعل في الحجة صاح اسنى ❖ امكنه في هذه يستثنى ❖

✽ وحيث صححناه بالشرط فلن ✽ يملك من فوض ذلك عزل من ✽
 ✽ فوضه اليه الا ان جعل ✽ واقفه العزل له ايضا عزل ✽

✽ قلت ✽ وعليه فلو فوض النظر لمعين ثم للحكيم ففوضه لغيره ثم مات هل ينتقل للحاكم ان في صحته نعم
 وان في مرضه لامادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه بخلاف ما لو شرط مرتبا لمعين ثم للقراف فرغ عنه
 لغيره ثم مات حيث ينقل للقراف كما في الاشباه ولو اوصى الى رجلين فقبل احدهما وابي الآخر اقام القاضي
 آخر مكانه ولو فوضها للقاضي بتمامها لمن قبل جاز بخلاف ولو قال يلها الا فضل من وادى فولها افضلها
 ثم فسق فولى غيره ثم تاب وصار افضل من الثاني عانت اليه الولاية وكان ينبغي انه اذا فسق ان يقام مقامه
 اجيب ما دام حيا فاذا مات تصرف لمن دونه واذا استويا فضلا فالاعلم بامر الوقف
 فلو احدهم اورع والاخر اعلم بامر الوقف فالاعلم به لو امينا وتماه في الظهيرية زاد في الاسعاف
 ولو شرطه لافضل اولاده او لارشداهم فاستويا فلا سنهم ولو ابي افضلهم فلن يليه استحسانا ولو استويا
 اشتركا لان افضل التفضيل اذا اضيف ينظم الواحد والمعدد ذكره البيضاوي فتفسير قوله تعالى اذ
 انبعث اشقاها وبه افق ابو السعود افندي وغيره وهو ظاهر مهم فليحفظ (ولو كان خاليا بزع منه)
 ويوليه غيره سواء شرط الواقف الولاية لنفسه او لا فغيره او لا وفي الاشباه لا يجوز للقاضي عزل الناظر
 المشروط له النظر بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني متويا ويصح عزل الناظر بلا خيانة لو منصوب
 القاضي اي لا الواقف وليس للقاضي الثاني ان يعيده وان عزله الاول بلا سبب لحمل امره على السداد الا ان
 ثبت اهليته كما اوخرجه لفسق ثم تاب وليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة
 وكذا الوصي وفي فتوى صاحب التنوير واما الواقف فله عزل الناظر مطلقا بغيره ولكن لو لم يعمل
 ناظرا فنصبه القاضي لم يملك الواقف اخلجه ولم ار حكم عزل الواقف لمدرس وامام ولاهما انتهى
 ملخصا ✽ قلت ✽ وسيجي عن فتاوى مريد زاده ما يفيد ان له الرجوع عن ذلك فتنبه وفيها ايضا ليس
 بالتولي اخذ زيادة على ما قرر له الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من نساء وعوايد شرعية
 وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على الراشي غير الدعوى
 الشرعية ✽ قلت ✽ لكن صرحوا بان المتسولي اجر مثل عمله فتنبه وفيها ايضا لو اجر اقيم ثم عزل
 فقبض الاجرة للمنصوب في الاصح وفيها ايضا هل يملك المعزول مصادقة المستأجر على التعمير قيل لا وقيل نعم
 ولكن الذي ترجع عدى لا وفيها ايضا تبع الاشباه وغيرها يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خافت
 كتاب الوقف فلو اقر المشروط له الرابع او النظر انه يستحقه فلان دونه او دعه وصدقه صح في حق
 المقردون غيره من اولاده وذريته وبطل قراره بموته ولو جعله لغيره لا يصح اصلا ولا يكفي صدق
 الناظر اثبوت الاستحقاق بل لا بد من اثبات النسب وتكفي شهادته مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد
 كما هو ظاهر كلامهم وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موته لا في نفقة زائدة
 خافت الظاهر لكن افق المفتي ابو السعود ان الدفع ان من غلة الوقف في وقفه كاولاده واولاد اولاده
 قبل قوله وان ادعى اندفع الى وظائف المرتزة كالامام بالجامع والباب ونحوهما لا يقبل قوله كما واستأجر
 شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله واستحسنه صاحب التنوير
 في فتاويه وغيرها واعتمده ابنه في زواهره من غير عزو لكتاب ✽ قلت ✽ وقد عزوته ايضا في شرح
 التنوير لحاشية اخي زاده من العارية بزيادة انه لا يضمن ما ذكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف انتهى
 فليحفظ وفي فتاوى مريد زاده لو مات المتولي والجهة يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولاينة لهم صدقوا

يعينهم لانكارهم الضمان وفيها معنى بالشروط اظهرية لو آجر الواقف او وصيه او القاضى او امينه
ثم قال قبضت الغلة فضاغت او فرقتهما على الموقوف عليهم وانكروه صدق بعينه وفي الفوائد الزينة
لو آجر الناظر انسانا فهرب ومال اوقف مجتمع عليه لم يضمن بخلاف ما اذا فرط في حفظ خشب الوقف
حتى ضاع فانه يضمنه واوخلط اموال اوقاف مختلفة ضمن الا اذا كان باذن القاضى ولو اتلف مال الوقف
ثم وضعه لم يبرأ وحيلة برآته انفاقه في التعمير او ان يرفع الامر الى القاضى فينصب القاضى من يأخذه منه
فغير اثم يرده اليه * تنبيه * كتبت في شرح التنوير معزيا للنهر لو ضم القاضى للقيم ثقة الى ناظر حسبة
هل للاصيل ان يستقل بالتصرف لم اره وافق الشيخ الاخ رحمه الله انه ان ضم اليه لخيانة لم يستقل والا
فله ذلك وهو حسن انتهى وقدمنا انه ليس للمشرف التصرف بل الحفظ وكتبنا في الوصايا معنى بالاجتناب
قولين في تصرف المشرف وان المتولى كالوصى فليحفظ (وان) وصلية (شرط) الواقف (ان لا يزع)
اى ان ليس للقاضى ولا للسلطان نزعه لانه شرط مخالف لحكم الشرع فيبطل وهى من المسائل السبع
التي يخاف فيها شرط الواقف على ما في الاشباه احدهما هذه وشرط التصديق على سؤال مسجد كذا
وعدم الاستبدال وتقييد الاجارة بسنة وتعيين معلوم امام او خبر ولحم او قرأة على قبره وزاد في الزواهر
ثامنة وهى اذا نص الواقف ورأى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعزاها لانفع الوسائل * قلت *
وزاد ما افاده في الاشباه من عبارة الخاوى انه لو شرط الواقف استوا المستحقين من الامام ونحوه بالعمارة
عند الضيق لم يعتبر شرطه وانما تقدم اى العمارة عليهم فكذا هم اى فكذا يقدم هؤلاء المستحقون يعنى
ارباب الشعائر على غيرهم وان شرط الاستواء عند الضيق فاستفيد منه صورتان ايضا كما لا يخفى ولا يبعد
زيادة حادية عشر وهى ما قدمناه عن المنظومة المحبية عن مبسوط خاهر زاده انه يجوز للسلطان مخالفة
شرط الواقف او غاب جهاته قرى وعزارع فأمله وكذا ما قدمناه عن معروضات المفتى ابى السعود
انه لو شرط عدم مداخلة القضاة والامراء وان داخلوهم فعليه اللغة لا يصح على اطلاقه لما ان الشروط
المخالفة للشرع جميعها لغو وبطل زاد ابن الشحنة وغيره معزيا للطرسوسى وكذا كل شرط لا فائدة فيه
ولامصلحة للوقف باطل كما قال اصحابنا في اشتراط ان القاضى او السلطان لا يكون له كلام في الوقف فهو
شرط باطل والقاضى الكلام لان نظره اعلا الى آخره فليحفظ وكذا لا يبعد زيادة ما لو شرط عدم ناظر
ومات ونفذ بعد موته اوفى حياته ويستأنس له بعموم ما مر آتفا وبما في الاشباه عن اجتناب لو لم يجعل له فيما
فصب القاضى له فيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه وبما في المنظومة المحبية تبعا للاشياء ايضا
* وليس للقاضى بان يقر را * وظيفه من غير شرط سطر * في الوقف ثم ذلك غير النظر * ولا يحل
الاخذ للمقرر * قلت * وقدمنا ان للقاضى ضم المشارف فاستفيد صورتان بفعلهما القاضى وان المستثنى
ثلاثة عشر * قلت * ولا يبعد ان يزداد ايضا ما لو شرط الناظر لكن لم يعين له وظيفه فعينها القاضى نعم
قد صرح حوا بان المتولى اجر مثل عمله كما مر فتدبر لكن الراجم في مسئلة القرأة على القبر الجواز لعدم
كراهتهم على قول محمد المفتى به لجواز الاجارة على الطاعات على المفتى به ايضا فيلزم التعيين وفي مسئلة
الخبر والعم ان الخبر والشروط لهم لا للمتولى بل لزم بدفع ما شؤوا من الخبر للشروط اهم اوقية كما يعلم
من مسئلة وقف الخنطة على المتفقهة على ما افاده في الفتية فتنبه فبقى المستثنى احد عشرة منه خمسة ومناسبة
فليحفظ * تنبيه * وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عومه ذكر العلامة

قاسم في فتاويه انه سئل عن واقف شرط لنفسه التبديل والتغيير فصر الوقف لزوجه فاجاب اني لم
اقف على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا وليس للمفتي الا نقل ما صح عند اهل مذهبه الذين يفتي بقولهم
ولان المستفتي انما يسأل عما ذهب اليه ائمة ذلك المذهب لاعما ينجلي للمفتي والله اعلم **قلت** ونعم ما قال
رضي الله تعالى عنه ومع هذا فقد صرحوا بانه لا يعتمد على اجوبة ائمة زماننا في الفصل التاسع عشر
من جوامع الفصولين انه اجاب بعض ائمة زماننا وان لم يعتمد على جوابهم بكذا ثم ذكره بالفارسية
انتهى وهذا في ائمة زمانه سنة فكيف في زماننا حسينا الله ولا قوة الا بالله ثم قال العلامة قاسم
ثم بلغني ان محي الدين الكافيجي وقف على جوابي وقال شرط الواقف كنص الشارع يجب العمل به
وان لم يكن منصوصا عليه فاجبت بان هذا خلاف ما اجتمعت الائمة عليه من ان من شروط الواقفين ما هو
صحيح معتبر به ومنها ما ليس كذلك وخلاف مانص عليه الفقهاء من معنى هذا الكلام فقد نص ابو عبد الله
الدمشقي في كتاب الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء بنصوصه كنصوص الشارع يعني في الفقهاء
والدلالة لا في وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الوصي والخالف والناذر وكل عاقد يحمل على عاداته
في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشرع ام لا ولا خلاف ان من وقف على
صلاة او صيام او قرأة او جهاد غير شرعي ونحوه لم يصح قال العلامة قاسم **قلت** واذا كان
المعنى ما ذكر فا كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان
من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا
ولم يقع عليه نظر المجتهد لترجح احد مدوايه وكذلك ما كان من قبيل المجمل اذا مات الواقف وان كان حيا
يرجع الى بيانه هذا معنى ما افاده انتهى وافره الباقي ثم قال **قلت** فعلى هذا اذا ترك صاحب الوظيفة
مباشرتها في بعض الاوقات المشروطة لا يأتى عند الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم انتهى وقد قدمناه
وقد منّا مخالفة الاشياء لذلك فليتنبه لذلك وسئل شارح الوهبانية عن واقف شرط لنفسه التبديل
ونحو ذلك هل يكون التبديل للتأسيس ام للتأكيده ففتى بانه للتأسيس فيملك استبدال الوقف ويصح اشتراط
استبدال المبدل عن الاول كالاول ويعمل به لانه من مقتضيات الشرط الاول سيما اذا شرط لنفسه
افتى به سنة سبعين وثمانمائة باقاهرة وقضى به في التاريخ المذكور وافره الشيرنبلالي وغيره **قلت**
ورأيت في فتاوى مريد زاده معزبا للوجيز لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع
عن الموقوف عليه المشروط كالأؤذن والامام والعلم اذا لم يكونوا اصلح اوفى امرهم تهاون فيجوز للواقف
الرجوع في هذه الشروط انتهى بحروقه من نسخة محرفة فلتراجع اخرى ثم رأيت ان ذلك بعينه من
الخلاصة ولفظها لا يجوز الرجوع عن الوقف اذا كان مسجلا ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه
وتغييره وان كان مشروطا كالأؤذن والامام والعلم ان لم يكونوا اصلح اوتهاونوا في امرهم فيجوز
الشرط انتهى فليراجع **قلت** وعلى تسليمه فلا يرد عليه ما في الدرر والغرر وغيره وهو وقف ضيق
على الفقراء وسلمه للتولى ثم قال اوصيه اعط من غلاتها فلانا كذا او فلانا كذا لم يصح لغير وجه عن ما
فلو قبله صح لانه ليس برجوع حقيقة فهو كقوله لمن وهبه دراهم اعط فلانا منها كذا لم يلزمه ذلك بخلاف
ما لو صرح بالرجوع فتأمل وقد منّا انه لو اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا وان يستحق الرابع
او انظر دونه وصدقه صح ولو مكتوب الوقف بخلافه وافى شيخنا الخانوقى بسقوط حقه باقراة

ولو ناظر ابشرط الوقف سيما اذا تكذب بقرير القاضى فليس له الطلب بعد ما تعلق الحق بالغير ولو لم يتعلق بالغير
كان للقاضى ان شاء ان يقرره تقريراً منكر اهذا ومقتضى مانقله العلامة قاسم عن ابي عبد الله الدمشقي عن التحقيق
وقوله وكل عاقد الخ انعقاد النكاح التجوز كما هو عادة اهل الريف في خطابهم وهو يؤيد ما فتى بن المفتي
ابو السعود من انعقاده بين قوم اتفقت كلهم على هذه الغلطة ولكن اعتمد صاحب التنوير تبعاً لشيخه
خلافه فليتب به لذلك واتفقوا على وقوع الطلاق به قضاء وقد حررته فيما علقته على التنوير * فائدة *
الجمع لا يكون اى لا يستعمل للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد فله كل الغلة بخلاف
بنيه وقف على اقاربه المقيمين ببلد كذا فلم يبق منهم الا واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد
حلف لا يأتى كل ثلاثة ارغفة من هذا الحب او الخبز وليس منه الارغيف واحد حلف لا يكلم الفقراء والمساكين
او الناس او بنى آدم او هؤلاء القوم او اهل بغداد حثت بوحد كافى الاطعمة والسياب والنساء وفي حلفه
لا يكلم عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه يحث بثلاثة اى ان كان له اكثر من ثلاثة اوفى لا يكلم أزواجه
او اصدقائه او اخوته تقيد بالكل كما في ايمان الاشياء ولم يذكر ما اذا لم يكن الا واحد من هؤلاء والحق
في النهر الزوجات والاصدقاء بالاخوة وسكت عن العبيد والدواب لكن في الاشياء بعد صفحة ان تزوجت
النساء او اشترت العبيد او كلت الرجال حثت بوحد بخلاف نساء او عبيدا او رجلاً فبثلاثة وجعل في منية
المفتي الدواب والسياب مثل بنى آدم على واحد والبنين والاولاد والاعمام كالاخوة وفي عبيد فلان على
ثلاثة وعن ابي يوسف ان كان له من العبيد ما يجمعهم بتسليم واحد لم يحث حتى يكلم الكل وان كانوا اكثر من ذلك
فكلهم واحداً حثت وكذلك في الثياب ولم يصرح بما اذا لم يكن له الا واحد لكن كلامه يفيد فتيه ولا يبعد
زيادة ما في القنية وقف ضيعة على اولاده الفقهاء واولاد اولاده ان كانوا فقهاء مات احدهم عن ابن صغير
تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحقه قبل حصول تلك الصفة وانما يستحق الفقيه وان كان واحداً
انتهى * قلت * وعلى هذا فيصلح الكل للاستثناء فيبلغ نيفا وعشرين ولا يبعد ان يكون كذلك ما اذا خصه
بالاولاد العوران او العميان فانه تعتبر الصفة كأنص عليه قاضى خان لكن قال قبله بورقة لوقال وقفت على
المحتاجين من ولدى وليس في ولده المحتاج واحد فله النصف والنصف للفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من
ولده الى النصف كذا في نسختي وهي سقيمة فليحذر الا ان يفرق بين صفة الذات وغيرها فليأمل وعليه
فيتسع الباب كالعرج والفالج والرمانة ونحوها قد برهنا وقد افاد في منح الفقار قبيل باب المين في الطلاق والعناق
ان ظاهر المسئلة الاولى ان الوقف كله للولد الواحد لا لابن الواحد وانه يخالفه ما في الخانية حيث قال وقفت
على اولادى وله ولد واحد وقت وجود الغلة فالنصف للفقراء والنصف له ويدخل فيه الانثى والابن
ثم قرر وقال ارضى صدقة موقوفة على بنى وله واحد وقت وجود الغلة فله النصف والنصف للفقراء
فقد سوى بين الاولاد والبنين انتهى لمخصاً فليأمل * قلت * قد اتفقت كلهم انه او وقف على بنيه
وله ولد واحد فله النصف والباقي للفقراء ولو على ولده فله الكل لانه مفرد مضاف فيعم واما ما في الاشياء
فقد عزاه للعمدة وكذا ذكره في اتسا تاريخية وغيرها فلم يبق الكلام الا في التوفيق فاقول وبالله التوفيق
قد لاح لي انه لا يبعد ان يحمل كلام الخانية على ما اذا وقف على اولاده وله ولد ان ثم على الفقراء مات واحد
وبقى واحد وقت وجود الغلة كما يفيد قوله وله ولد وقت وجود الغلة فيندفع عن الاشياء الاشتباه قد بره
ولا قوة الا بالله ثم لاح لي انه لا يخفى ان المراد به الاولاد الصلبة وقد قدمنا انه او لم يكن له ولد صلب حين

وقعه يستحقه ولد ابنه فلا يبعد ان يكون حكمه كذلك وكذا يظهر ان التقييد في المسئلة الثالثة باخوة فلان
 اتفاق اذاى مانع من كون اعمامه واخواله واخواته بل واجداده وجداته وغير ذلك كذلك وعليه
 فيكثر المستثنى جدا ولكن لم اره فليراجع اذا علم امانة في عنق العلماء وقد قدمنا مرارا ان مثل ابحاث
 المحقق ابن الهمام وناهيك به لا يعمل بها حيث خالفت كما نبه عليه تلبيذه العلامة قاسم
 ويكفي ما قدمنا عنه وعن غيره آنفا والله در ابن الكمال فقد حقق في رسالته المشهورة
 المقال والحق الحق ر بناقح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير القاتمين
 وبالله التوفيق

Author Shaykh Zāḍah

Title ...Ma jma' al-anhur,

C5H .S5401m

[illegible]

